

# سبب السبب

المؤصّل إلى

## بلوغ المرء

الإمام العلامة محمد بن إسحاق الأثير الصغاني

(1099 - 1182 هـ)

طبعة مميزة مضطربة، وتوزيع فقراتها ومضيق كلمات المتن في السجود  
وتوزيع أعمادها، وتعدّل كتبها وأبوابها وعنوانها أعمادها بأكثر من  
ألف عنوان، وفهرستها للأبواب والأعماد والكلمات والموضوعات

أقنى به

حسان عبد المنان

بیت الکتاب والادب



# سُبُلُ السَّلَامِ

## المَوْصُلَةُ إِلَى بُلُوغِ الْمَرَامِ

الإمام العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي  
(1099 - 1182) هـ

طبعة مميزة بخطها، وتوزيع فقراتها ووضع كلمات المتن في السج،  
وتخرج أهاديها، وتعدل كتبها وأبوابها وعنوانه أهاديها بأكثر من  
ألف عنوان، وفهرستها للزيارات والأهادي والموضوعات

اقتنى به  
حسان عبد المنان

بَيْتُ الْفَيْكَارِ الدَّوْلِيَّةِ





جميع الحقوق محفوظة  
All Copyrights Reserved

سجلت حقوق هذا الكتاب لشركة بيت الأفكار الدولية، طبع هذا الكتاب عام 2007 في لبنان، لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الأسرار أو نقله على أي وجه سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو بغير ذلك دون الحصول على إذن خطي من الناشر، وإن عدم التزام ذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية

216.1

الكحلاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي (١٩٩٠-١٩٨٢).  
سبل السلام، الوصلة له بلوغ المرام/ تأليف محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي الكحلاني، تحقيق حسان عبدالمنان - عمان،  
بيت الأفكار الدولية،

١١٢٦ صفحة

ر. (١٩٧٤/٧/٢٠٠٤).

الواصلات: / الفقه الإسلامي // الفقه /

ISEN ٩٩٥٧٢١١٨٦-٢

## بيت الأفكار الدولية

الطبعة الثانية

الأردن

P.O.Box 827435 Amman 11190 Jordan  
Tel +962 6 566 0201 Fax +962 6 566 0209

السعودية

P.O.Box 220705 Riyadh 11311 K.S.A  
Tel +966 1 404 2555 Fax +966 1 403 4238

WWW

www.afkar.ws  
e-mail: ideashome@afkar.ws

## المؤمن للتوزيع

السعودية

P.O.Box 69786 Riyadh 11557 K.S.A

الرياض

+966 1 243 5423 Fax +966 1 243 5421

02 5742532

مكة المكرمة

02 6873547

جدة

04 8344355

الدينة للنورة

03 8264282

الدمام

06 3260350

القصيم

07 2296615

أبها

الإمارات

P.O.Box 32920 Sharja - U.A.E

Tel +971 6 574 8455 Fax +971 6 574 8466









## مقدمة الطبعة

إن الحمد لله غمدهُ ونستعينهُ ونستغفرهُ، ونعوذُ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فلا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فلا هاديَ لَهُ.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك لَهُ، وأشهدُ أن محمداً عبدهُ ورسولهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً، وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ، إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً﴾.

أما بعدُ:

فقد اشتهر في القرن السابع والثامن والتاسع جمع أدلة الأحكام وتخريج الأحاديث والآثار في ذلك، وشرح الأدلة بما يقتضيها من فقهِ وفهم، وبدأ ذلك الشيخ الإمام عبد الغني المقدسي (ت ٦٠٠) في كتابه «عمدة الأحكام» الذي عمله في أواخر القرن السادس، والتزم فيه أن لا يودعه حديثاً خارج الصحيحين، فجاء مختصراً، فاعتنى به ابنُ دقيق العيد وشرحه شرحاً فائداً في كتاب «إحكام الأحكام».

ثم جاء بعد المقدسي: أبو البركات مجد الدين ابن تيمية الحراني (٥٩٠-٦٥٢) فعمل كتابه «مستقى الأخبار من

أحاديث سيد الأخيار»، وهو من أطول كتب الأدلة، وقد شرحه الشوكاني في كتابه المشهور «نيل الأوطار».

ثم جاء بعد المجد بن تيمية: أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥-٨٠٦) فعمل كتاباً سماه تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد، وقد جمعه من أصح الأسانيد وشرحه هو وابنه أبو زرعة العراقي (٧٦٢-٨٢٦).

ثم جاء بعد العراقي: تلميذه ابن حجر (٧٧٣-٨٥٢) فعمل كتاب «بلوغ المرام في أدلة الأحكام» جمع فيه الكثير من الأدلة بين صحيح وضعيف، وشرحه القاضي الحسين بن محمد المغربي في كتابه «البدر التمام» فاختصره الإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١٠٩٩-١١٨٢) وزاد عليه تقريرات في كتابه «سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام»، ثم جاء محمد صديق حسن خان، فاختصر عمل الصنعاني ولم اجِد في عمله شيئاً يزيد عما ذكر مما يُلَفَتُ إليه.

وقد اعتنت (بيت الأفكار الدولية) بهذه الكتب، لأنها أصول في مدار الأدلة، ولا يُعدُّ شيء بعد ذلك مما يجدر أن يُعنى به معها في ذات الموضوع. أمّا تلك الكتب فسيأتي الكلام عليها في مقدمات طبعاتها، ويُوضَّح ما فيها من عمل.

وأما كتاب بلوغ المرام الذي هو موضوع هذا الكتاب، فقد ذكر فيه مؤلفه أحاديث كثيرة من الأدلة مبسطة على الكتب والأبواب، وذكر تخريجها والكلام على بعض الأسانيد، ونقولاً عن علماء فيها.

وسار على ذلك النهج من التبويب الأمير الصنعاني، فشرح المادة كاملة دون محاولة في تعديل أصل العناوين، وطبع الكتاب مرّات على ذلك، فكان من أفضلها طبعة الأخوين محمد صبيح حسن الحلاق، وطارق بن عوض الله بن محمد، فقد اعتنيا بأصل الكتاب وتخريج نصرويه.



الفهرس وثلاث مئة عنوان، فهذه العناوين (غير الكتاب والأبواب) هي من صناعي وليست من أصل الكتاب.

٧- لم ألزم في ترقيم الأحاديث بعمل سابق، بل أنشأته على ما يقتضيه التفصيل. ولم أجد داعياً لذكر الحديث الأول، الحديث الثاني... تحت الباب أو الكتاب، وما يُذكر من الإحالة عليها يكفي فيه الإحالة إلى الرقم، أو أن الفهارس مُعينة على تعيين موقعها.

٨- زوّدت الكتاب بفهارس مُعينة، وهي فهرس الآيات القرآنية، وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس المحتويات.

٩- أخرجت الكتاب بصورة واضحة، إذ جعلت المتن واضحاً، وما كان منه في الشرح بحرف أسود مميز، وذكرت في أعلى الصفحة ترويسة فيها الكتاب الفقهي والباب والعنوان الفرعي ليسهل التعامل معه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

حسان عبد المنان

٢٥/ ربيع الثاني/ ١٤٢٥

١٤/ حزيران/ ٢٠٠٤

وأنا إذ قرأت الكتاب وعزمتُ على طباعته، رأيتُ أن أضيف إلى الكتاب ما يستدعي أن يُخرج في طبعة لا يُعكّر فيها على الطبعين الآخرين.

ويمكن أن ألخص فيها بالآتي:

١- اعتني بنص الكتاب وضبطه، وقد قُوبل على أكثر من نسخة مطبوعة، واختير أفضل ذلك عبارة منها، على أن يكون ذلك تابعاً لأصل خطي.

٢- خُرِجت الأحاديث والآثار، وقد استُفيد شيء منه من الكتب المطبوعة سابقاً.

٣- اعتنيت بفقرات الكتاب، فوضحت المقولات بفقرات مناسبة، وجعلت المتن المشروح في بداية الفقرة إلا ما اقتضى أن يكون تابعاً فيها.

٤- بالعادة يأتي المتن من بلوغ المرام كاملاً، وقد جعلته بالحرف الأسود، وتخريج به بأصغر منه، ثم يأتي الشارح فيعيد المتن مرة أخرى ويشرح في شرح الحديث وتخريجه. فإذا جاء بالنص كما هو تاماً دون أن يقطعه بشرح حذف المتن المكرر لأنه تكرار لا فائدة منه. وأبقيت المتن المكرر إذا كان مؤزّعاً في الشرح، وهذا شأن أغلب الكتاب.

٥- لم ألزم بتبويب الكتاب، لأنني وجدت فيه تقسيمات لا تصلح، فاضطرت أن أضع الكتب والأبواب في أماكنها، وقد بينت ذلك تفصيلاً عقب المقدمة، حتى يتبين ما صنع المؤلف وما صنعت.

٦- عنونت الأحاديث كلها المذكورة ضمن الكتاب أو الباب، لتمييز، فقد يُذكر في الباب أو الكتاب عشرات الأحاديث مع شرحها، فيطول ذلك عند طالب أمر ما من هذا الباب إلا بقراءة عشرات الأوراق ليأتي على مطلوبه، فقصرت ذلك بوضع عناوين كثيرة لبيان أجزاء هذا الباب أو هذا الكتاب، وقد عُدت العناوين التي ذكرتها أكثر من



عناوين الأصل	العناوين بعد التعديل
١- كِتَابُ الطَّهَّارَةِ	١- كِتَابُ الطَّهَّارَةِ
١- بَابُ الْمِيَاهِ	١- بَابُ الْمِيَاهِ
٢- بَابُ الْأَكْيَةِ	٢- بَابُ الْأَكْيَةِ
٣- بَابُ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ وَبَيَانِهَا	٣- بَابُ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ وَبَيَانِهَا
٤- بَابُ الْوُضُوءِ	٤- بَابُ الْوُضُوءِ
٥- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ	٥- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ
٦- بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ	٦- بَابُ نَوَاقِضِ الْوُضُوءِ
٧- بَابُ آدَابِ قِضَاءِ الْحَاجَةِ	٧- بَابُ آدَابِ قِضَاءِ الْحَاجَةِ
٨- بَابُ الْغَسْلِ وَحُكْمِ الْجَنْبِ	٨- بَابُ الْغَسْلِ وَحُكْمِ الْجَنْبِ
٩- بَابُ التِّيمَمِ	٩- بَابُ التِّيمَمِ
١٠- بَابُ الْحَيْضِ	١٠- بَابُ الْحَيْضِ
٢- كِتَابُ الصَّلَاةِ	٢- كِتَابُ الصَّلَاةِ
١- بَابُ الْمَوَاقِيتِ	١- بَابُ الْمَوَاقِيتِ
٢- بَابُ الْأَذَانِ	٢- بَابُ الْأَذَانِ
٣- بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ	٣- بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ
٤- بَابُ سِتْرَةِ الْمُصَلِّي	٤- بَابُ سِتْرَةِ الْمُصَلِّي
٥- بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ	٥- بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ
٦- بَابُ الْمَسَاجِدِ	٦- بَابُ الْمَسَاجِدِ
٧- بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ	٧- بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ
٨- بَابُ سُجُودِ الشُّهُورِ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ	٨- بَابُ سُجُودِ الشُّهُورِ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ
٩- بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ	٩- بَابُ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ
١٠- بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ	١٠- بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ
١١- بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ	١١- بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ
١٢- بَابُ الْجُمُعَةِ	١٢- بَابُ الْجُمُعَةِ



عناوين الأصل	العناوين بعد التعديل
١٣- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ	١٣- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ
١٤- بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ	١٦- بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ
١٥- بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ	١٥- بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ
	١٦- صَلَاةُ الْفِرْعِ
١٦- بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ	١٧- بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ
١٧- بَابُ اللَّبَاسِ	١٨- بَابُ اللَّبَاسِ
٣- كِتَابُ الْجَنَائِزِ	٣- كِتَابُ الْجَنَائِزِ
٤- كِتَابُ الزَّكَاةِ	٤- كِتَابُ الزَّكَاةِ
	١- بَابُ زَكَاةِ مُخْتَلَفِ الْأَمْوَالِ وَنَصَابِهَا
١- بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ	٢- بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ
٢- بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ أَيْ النَّفْلِ	٣- بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ أَيْ النَّفْلِ
	٤- بَابُ تَقْيِيحِ السُّؤَالِ
٣- بَابُ قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ	٥- بَابُ قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ
٥- كِتَابُ الصِّيَامِ	٥- كِتَابُ الصِّيَامِ
	١- بَابُ صِفَةِ الصِّيَامِ
	٢- بَابُ مَا يَبْطُلُ بِهِ الصِّيَامُ وَمَا يَجُوزُ
	٣- بَابُ الرِّخْصِ فِي الصِّيَامِ
	٤- بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ
	٥- بَابُ مَا نَهَى عَنْ صَوْمِهِ
	٦- بَابُ الْإِعْتِكَافِ وَقِيَامِ رَمَضَانَ
٦- كِتَابُ الْحَجِّ	٦- كِتَابُ الْحَجِّ
١- بَابُ فَضْلِهِ وَتَيَانِ مَنْ فُرِضَ عَلَيْهِ	١- بَابُ فَضْلِهِ وَتَيَانِ مَنْ فُرِضَ عَلَيْهِ
٢- بَابُ الْمَوَاقِيتِ	٢- بَابُ الْمَوَاقِيتِ
٣- بَابُ وَجْهِهِ الْإِحْرَامِ وَصِفَتِهِ	٣- بَابُ وَجْهِهِ الْإِحْرَامِ وَصِفَتِهِ
٤- بَابُ الْإِحْرَامِ	٤- بَابُ الْإِحْرَامِ
٥- بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ	٥- بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ



عناوين الأصل	العناوين بعد التعديل
٦- بَابُ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَانِ	٦- بَابُ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَانِ
٧- كِتَابُ الْيُبُوعِ	٧- كِتَابُ الْيُبُوعِ
١- بَابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ	١- بَابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ
٢- بَابُ الْخِيَارِ	٢- بَابُ الْخِيَارِ
٣- بَابُ الرِّبَا	٣- بَابُ الرِّبَا
٤- بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَاتِيَا وَيَتَّبِعُ أَصُولُ الثَّمَارِ	٤- بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَاتِيَا وَيَتَّبِعُ أَصُولُ الثَّمَارِ
٥- أَبْوَابُ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ	٥- أَبْوَابُ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ
٦- بَابُ التَّغْلِيصِ وَالْحَجَرِ	٨- كِتَابُ التَّغْلِيصِ وَالْحَجَرِ
٧- بَابُ الصِّلَحِ	٩- كِتَابُ الصِّلَحِ
٨- بَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ	١٠- كِتَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ
٩- بَابُ الشَّرِكَةِ وَالْوَكَالَةِ	١١- كِتَابُ الشَّرِكَةِ
١٠- بَابُ الْإِفْرَاقِ	١٢- كِتَابُ الْوَكَالَةِ
١١- بَابُ الْعَارِيَةِ	١٣- كِتَابُ الْإِفْرَاقِ
١٢- بَابُ النُّصْبِ	١٤- كِتَابُ الْعَارِيَةِ
١٣- بَابُ الشَّفْعَةِ	١٥- كِتَابُ النُّصْبِ
١٤- بَابُ الْقِرَاضِ	١٦- كِتَابُ الشَّفْعَةِ
١٥- بَابُ الْمُسَاقَاةِ وَالْإِجَارَةِ	١٧- كِتَابُ الْقِرَاضِ
١٦- بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ	١٨- كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ وَالْإِجَارَةِ
١٧- بَابُ الرِّقَبِ	١٩- كِتَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ
١٨- بَابُ الْهَبَةِ	٢٠- كِتَابُ الرِّقَبِ
١٩- بَابُ اللَّفْظَةِ	٢١- كِتَابُ الْهَبَةِ
٢٠- بَابُ الْفَرَائِضِ	٢٢- كِتَابُ اللَّفْظَةِ
٢١- بَابُ الْوَصَايَا	٢٣- كِتَابُ الْفَرَائِضِ
	٢٤- كِتَابُ الْوَصَايَا



عناوين الأصل	العناوين بعد التعديل
٢٢- بَابُ الْوَلِيَّةِ	٢٥- كِتَابُ الْوَلِيَّةِ
٨- كِتَابُ النِّكَاحِ	٢٦- كِتَابُ النِّكَاحِ
١- بَابُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ	١- بَابُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ
٢- بَابُ الْكَفَاءَةِ وَالْخِيَارِ	٢- بَابُ الْكَفَاءَةِ وَالْخِيَارِ
٣- بَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ	٣- بَابُ عَشْرَةِ النِّسَاءِ
٤- بَابُ الصَّدَاقِ	٤- بَابُ الصَّدَاقِ
٥- بَابُ الْوَلِيَّةِ	٥- بَابُ الْوَلِيَّةِ
٦- بَابُ الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ	٦- بَابُ الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ
٧- بَابُ الْخُلْعِ	
٩- كِتَابُ الطَّلَاقِ	٢٧- كِتَابُ الطَّلَاقِ
	١- بَابُ الْخُلْعِ
	٢- بَابُ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ
١٠- كِتَابُ الرُّجْعَةِ	
١- بَابُ الْإِبْلَاءِ وَالْكَفَارَةِ	٢٨- كِتَابُ الْإِبْلَاءِ
٢- بَابُ اللَّعَانِ	٢٩- كِتَابُ الظَّهَارِ
٣- بَابُ الْعِدَّةِ وَالْإِحْدَادِ	٣٠- كِتَابُ اللَّعَانِ
٤- بَابُ الرِّضَاعِ	٣١- كِتَابُ الْعِدَّةِ وَالْإِحْدَادِ
٥- بَابُ النِّفَقَاتِ	٣٢- كِتَابُ الرِّضَاعِ
٦- بَابُ الْحِضَانَةِ	٣٣- كِتَابُ النِّفَقَاتِ
١١- كِتَابُ الْجَنَائِزِ	٣٤- كِتَابُ الْحِضَانَةِ
	٣٥- كِتَابُ الْجَنَائِزِ
١- بَابُ الدِّيَاتِ	١- بَابُ الْقَصَاصِ
٢- بَابُ دَعْوَى الدِّمِّ وَالْقَسَامَةِ	٢- بَابُ الدِّيَاتِ
٣- بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ	٣- بَابُ دَعْوَى الدِّمِّ وَالْقَسَامَةِ
	٤- بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ



عناوين الأصل	العناوين بعد التعديل
٤- بَابُ قِتَالِ الْجَانِي، وَقَتْلِ الْمُرْتَدِّ	٥- بَابُ قِتَالِ الْجَانِي
	٦- بَابُ اقْتِلِ الْمُرْتَدِّ
١٢- كِتَابُ الْحُدُودِ	٣٦- كِتَابُ الْحُدُودِ
١- بَابُ حَدِّ الزَّانِي	١- بَابُ حَدِّ الزَّانِي
٢- بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ	٢- بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ
٣- بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ	٣- بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ
٤- بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَتَيَانِ الْمُسْكِرِ	٤- بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَتَيَانِ الْمُسْكِرِ
٥- بَابُ التَّغْزِيرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ	٥- بَابُ التَّغْزِيرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ
١٣- كِتَابُ الْجِهَادِ	٣٧- كِتَابُ الْجِهَادِ
١- بَابُ الْجَزْيَةِ وَالْهَدَنَةِ	٣٨- كِتَابُ الْجَزْيَةِ وَالْهَدَنَةِ
٢- بَابُ السَّبْيِ وَالرُّمْيِ	٣٩- كِتَابُ السَّبْيِ وَالرُّمْيِ
١٤- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ	٤٠- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ
١- بَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ	٤١- كِتَابُ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ
٢- بَابُ الْأَصْحَاحِي	٤٢- كِتَابُ الْأَصْحَاحِي
٣- بَابُ الْعَقِيقَةِ	٤٣- كِتَابُ الْعَقِيقَةِ
١٥- كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ	٤٤- كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ
١٦- كِتَابُ الْقَضَاءِ	٤٥- كِتَابُ الْقَضَاءِ
	١- بَابُ أَحْكَامِ الْقَضَاءِ
	٢- بَابُ الشَّهَادَاتِ
	٣- بَابُ الدُّعَاوَى وَالْيَتِمَاتِ
١٧- كِتَابُ الْعِنَقِ	٤٦- كِتَابُ الْعِنَقِ
١- بَابُ الْمُدَبِّرِ وَالْمُكَاتِبِ، وَأُمِّ الْوَلَدِ	
١٨- كِتَابُ الْجَامِعِ	
١- بَابُ الْأَدَبِ	٤٧- كِتَابُ الْأَدَبِ
٢- بَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ	٤٨- كِتَابُ الْبِرِّ وَالصَّلَةِ



عناوين الأصل	العناوين بعد التعديل
٣- بَابُ الزُّهْدِ وَالْوَرَعِ	٤٩- كِتَابُ الزُّهْدِ وَالْوَرَعِ
٤- بَابُ التَّهْيِيبِ مِنْ مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ	٥٠- كِتَابُ مَسَاوِي الْأَخْلَاقِ
٥- بَابُ التَّرْغِيبِ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ	٥١- كِتَابُ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ
٦- بَابُ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ	٥٢- كِتَابُ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ



## ترجمة الشارح

١- اسمه: هو السيد الإمام الكبير المجتهد المطلق، صاحب التصانيف، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن علي بن حفظ الدين بن شرف الدين بن صلاح بن الحسن بن المهدي بن محمد بن إدريس بن علي بن محمد بن أحمد بن يحيى بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن الحسن بن عبد الرحمن بن يحيى بن عبد الله بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. الكحلاني ثم الصنعاني، المعروف بالأخير.

٢- مولده: وَلِدَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ نَصَفَ جُمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ (١٠٩٩) بِكُحْلَانَ. ثم انتقل.

٣- طلبه للعلم: ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء سنة (١١٠٧) وأخذ عن علمائها كالسيد العلامة عبد الله بن علي الوزير، والقاضي العلامة علي بن محمد العنسي، وَخَلَّ إِلَى مَكَّةَ وَقَرَأَ الْحَدِيثَ عَلَى أَكْبَرِ عُلَمَائِهَا وَعُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ، وَبَرَعَ فِي جَمِيعِ الْعُلُومِ، وَفَاقَ الْأَقْرَانَ وَتَفَرَّدَ بِرِئَاسَةِ الْعِلْمِ فِي صَنْعَاءَ، وَتَظَهَّرَ بِالْإِجْتِهَادِ، وَعَمَلَ بِالْأَدْلَةِ، وَتَفَرَّقَ عَنِ التَّقْلِيدِ، وَزَيَّفَ مَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَرَاءِ الْفَقْهِيَّةِ. وَكَثُرَ أَتْبَاعُ صَاحِبِ التَّرْجُمَةِ مِنَ الْخَاصَّةِ وَالْعَامَةِ، وَعَمِلُوا بِاجْتِهَادِهِ وَقَرَّوْا عَلَيْهِ.

٤- تلامذته: له تلامذة نبلاء علماء مجتهدون، منهم السيد العلامة عبد القادر بن أحمد، والقاضي العلامة أحمد بن محمد قاطن، والقاضي العلامة أحمد بن صالح بن أبي الرجال، والسيد العلامة الحسن بن إسحاق بن المهدي، والسيد العلامة محمد بن إسحاق بن المهدي، وغيرهم الكثير.

٥- محتته: وجرت له مع أهل عصره خطوبٌ ومحنٌ، منها في أيام التوكل على الله القاسم بن الحسين، ثم في أيام ولده المنصور بالله الحسين بن القاسم، ثم في أيام ولده الإمام المهدي العباس بن الحسين. وتجمّع العوامُ لقتله مرةً بعد أخرى. وحفظه الله من كيدهم ومكرهم، وكفاه شرهم وولاه الإمام المنصور بالله الخطابة بجامع صنعاء، فاستمرَّ كذلك إلى أيام ولده الإمام المهدي.

٦- مصنفاته، وهي كما ذُكرت في طبعة الحلاق: إجابة السائل شرح بغيّة الأمل منظومة الكامل في أصول الفقه (ط)، الإحراز لما في أساس البلاغة من كناية ومجاز، الإدراك لضعف أدلة تحريم التباك، الأدلة الجلية في تحريم نظر الأجنبية، إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد (ط)، إسبال النظر بشرح نظم نخبة الفكر، استيفاء المقال في حقيقة الإرسال، الإصابة في الدعوات المجابة، إقامة البرهان على جواز أخذ الأجرة على تلاوة القرآن (ط)، إقامة الدليل على ضعف أدلة التكفير بالتأويل، إقناع الباحث بإقامة الأدلة بصحة الوصية للوارث، الإنصاف في حقيقة الأولياء ومآلهم من الألفاظ، الأنفاس الرحمانية اليمينة على الإفاضة المدنية، الأنوار على كتاب الإيثار، إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة، بحث في إيقاع الطلاق بلفظ التحريم، بذل الموجود في حكم الأعمار وامرأة المفقود، بشرى الكتيب بلقاء الحبيب، التحير لإيضاح التيسير، تحقيق عبارات قصص القرآن، تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد (ط)، تعليقات على البحر الزخار، التنوير على الجامع الصغير في حديث البشر النذير، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار في علوم الآثار (ط)، الثمان المسائل المرضية (ط)، ثمرات النظر في علم



الأثر، جمع الشئيت في شرح وذيل أبيات الشئيت  
 للسيوطي (ط)، حاشية على شرح الرضي على  
 الكافية، حسنُ الاتباع وقبح الابتداء، حلُّ الأقفال  
 عمًا في رسالة الزكاة للجلال، الدراية بمحاشية على  
 شرح العناية نظم الهداية (ط)، ديوان الأمير  
 الصنعاني (ط)، رسالة في تحقيق شرائط الجمعة،  
 رسالة في الرسالة، رسالة في المفاضلة بين الصحاح  
 والقاموس، الروضة الندية شرح التحفة العلوية  
 (ط)، الروضُ النضيرُ في خطب السيد محمد الأمير،  
 سبل السلام (ط)، السهم الصائب في نحر القول  
 الكاذب، السيفُ الباقرُ في عيّن الصابر والشاكر،  
 العدة على إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام  
 (ط)، فتح الخالق شرح مجمع الحقائق والرقائق في  
 معاد رب الخلائق، كشف الأستار لإبطال أدلة  
 القائلين بفناء النار (ط)، المسائل المرضية في بيان  
 اتفاق أهل السنة في سنن الصلاة والزبدية، المسائل  
 الثاقبة الأنظار في تصحيح أدلة فسح امرأة المعسر  
 بالإعسار، مفاتيح الرضوان في تفسير الذكر بالآثار  
 والقرآن، منحة الغفار على ضوء النهار (ط)،  
 منسك الأمير الصنعاني (ط)، منظومة بلوغ المرام  
 من أدلة الأحكام (ط)، نصرة المعبود في الرد على  
 أهل وحدة الوجود، نهاية التحرير في الرد على  
 قولهم في مختلف فيه نكير، الوفاء بأدلة جيل يبع  
 النساء، اليواقيت في المواقيت.

٧- وفاته: توفي رحمه الله سنة (١١٨٢) في يوم  
 الثلاثاء ثالث شهر شعبان. ورثاه شعراء العصر،  
 وتأسفوا عليه.

٨- مصادر ترجمته: «البدر الطالع» للشوكانى ٢/

١٣٣-١٣٩، «الأعلام» للزركلى ٦/ ٣٨، مقدمة

سبل السلام ط الحلاق.



## المقدمة

الحمد لله الذي من علينا ببلوغ المرام من خدمة السنة النبوية، وتفضل علينا بتيسير الوصول إلى مطالها العلية، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة تنزل قائلها الغرف الأخروية، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله الذي باتباعه يرجى الفوز بالمواهب اللدنية عليه السلام وعلى آله الذين جبههم ذخائر العقبى وهم خير البرية.

(وبعد) فهذا شرح لطيف على بلوغ المرام، تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر أحله الله دار السلام، اختصرته عن شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي أعلى الله درجاته في عليين، مقتصراً على حل ألفاظه وبيان معانيه قاصداً بذلك وجه الله، ثم التقريب للطالبيين فيه والتأطرين، معرضاً عن ذكر الخلافات والأقاييل، إلا أن يدعو إليه ما يرتبط به الدليل، متجنباً للإيجاز المخل والإطناب الممل.

وقد ضمنت إليه زيادات جمة على ما في الأصل من الفوائد وأسأل الله أن يجعله في المعاد من خير العوائد، فهو حسي ونعم الزكيل، وعليه في البداية والنهاية التعويل.

## ١- البدء بفاتحة المقدمة

الحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة قديماً وحديثاً، والصلاة والسلام على نبيه ورسوله محمد وآله وصحبه الذين ساروا في نصرته دينه سيراً حثيثاً، وعلى أتباعهم الذين ورثوا علمهم - والعلماء ورثة الأنبياء - أكرم بهم وارثاً وموروثاً.

(الحمد لله) افتتح كلامه بالثناء على الله تعالى امتثالاً لما ورد في البداية به من الآثار، ورجاء لبركة تأليفه، لأن كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بمحمد الله متزوج البركة كما وردت بذلك الأخبار، واقتداء بكتابات الله المبين، وسلوك مسلك العلماء المؤلفين.

قال المناوي في «التعريفات» في حقيقة الحمد: إن الحمد اللغوي: الوصف بفضيلة على فضيلة على جهة التعظيم باللسان.

والحمد العربي: فعل يشعر بتعظيم المنعم لكونه منعماً. والحمد القولي: حمد اللسان وثناؤه على الحق بما أنسى به على نفسه على لسان أنبيائه ورسوله. والحمد الفعلي: الإتيان بالأعمال البدنية اتيناء وجهه لله تعالى.

وذكر الشارح التعريف المعروف للحمد بأنه: لغة: الوصف بالجميل على الجميل الاختياري. واصطلاحاً: الفعل الدال على تعظيم المنعم من حيث إنه منعم، واصله تلك النعمة أو غير واصله. والله هو الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد. (على نعيم) جمع: نعمة.

قال الرازي: النعمة: المنفعة المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير.

وقال الراغب: النعمة ما قصدت به الإحسان في النفع. والإنعام: إيصال الإحسان الظاهر إلى الغير. (الظاهرة والباطنة) مأخوذ من قوله تعالى «وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً».

وقد أخرج البيهقي في شعب الإيمان (١٢٠/٤) «عَنْ عَطَاء قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - «وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً» قَالَ: هَذَا مِنْ كَثَرِ عِلْمِي، سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَمَّا الظَّاهِرَةُ فَمَا سَوَى مِنْ خَلْقِكَ. وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَمَا سَتَرَ مِنْ عَوْرَتِكَ، وَلَوْ أَبْدَاهَا لَفَلَاكَ أَهْلُكَ فَمَنْ سِوَاهُمْ».

وأخرج أيضاً عنه والبيهقي وابن النجار: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ فَقَالَ: أَمَّا الظَّاهِرَةُ فَالْإِسْلَامُ وَمَا سِوَى مِنْ خَلْقِكَ وَمَا أَسْبَغَ عَلَيْكَ مِنْ رِزْقِهِ. وَأَمَّا الْبَاطِنَةُ فَمَا سَتَرَ عَلَيْكَ مِنْ عَمَلِكَ».

وفي رواية عنه موقوفة «النعمة الظاهرة الإسلام، والباطنة



ما سَتَرَ عَلَيْكَ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْعُيُوبِ وَالْخُلُودِ.

أَخْرَجَهَا ابْنُ مُرْدَوَيْهِ عَنْهُ.

وفي رواية عنه موقوفة أيضاً «النَّعْمَةُ الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ هِيَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

أَخْرَجَهَا عَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ (تفسيره: ٧٨/٢١) وَغَيْرُهُ.

وَتَفْسِيرُهُمَا مَا قَالَهُ مُجَاهِدٌ: نِعْمَةٌ ظَاهِرَةٌ هِيَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَلَى اللِّسَانِ، وَبَاطِنَةٌ قَالَ: فِي الْقَلْبِ.

أَخْرَجَهَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ جَرِيرٍ (تفسيره: ٧٨/٢١).

وَفَسَّرَهُمَا الشَّارِحُ بِمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

ورأينا التفسير المرفوع وتفسير السلف أولى بالاعتقاد.

(قديمًا وحديثًا) منصوران على أنهما حالان من نعمته، ولم يؤت لأن الجمع لما أضيف صار للجنس فكأنه قال على جنس نعمته.

وَيَحْتَمِلُ النُّصَبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ وَأَنَّهَا صَفَةٌ لَزْمَانٍ مَحْدُوفٍ، أَيْ: زَمَانًا قَدِيمًا وَزَمَانًا حَدِيثًا؛ وَالْقَدِيمُ عَلَى عِبْدِهِ مِنْ حِينَ نَفَخَ الرُّوحَ فِيهِ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَنْ مِنْ آتَاتِ زَمَانِهِ فَبِهِي مُسَبَّغَةٌ عَلَيْهِ فِي قَدِيمِ زَمَانِهِ وَحَدِيثِهِ وَحَالٍ تَكَلَّمُوا.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِقَدِيمِ النِّعَمِ الَّذِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَى الْآبَاءِ فَإِنَّهَا نِعْمٌ عَلَى الْآبَاءِ، كَمَا أَمَرَ اللَّهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِذِكْرِ نِعْمَتِهِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَى آبَائِهِمْ فَقَالَ: «يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ» - الْآيَاتُ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ الْآيَةَ، وَالتَّلَاوَةَ «نِعْمَتِي» فَكَأَنَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ.

ويراد بالحديث ما أنعم الله به تعالى على عبده من حين نفخ الروح فيه، فهي حادثة نظراً إلى التعمق على الآباء.

(والصلاة) عطف اسمية على اسمية، وظل هما خبرتان أو إنشائيتان؟

فيه خلاف بين المحققين، والحق أنهما خبرتان لفظاً يُرَادُ بِهِمَا الْإِنْشَاءُ.

ولما كانت الكمالات الدنيوية والدينية وما فيه صلاح

المعاش والمعاد فائضة من الجنان الأقدس على العباد بواسطة هذا الرسول الكريم، ناسب إردافت «الحمد لله» بالصلاة عليه والتسليم لذلك، وإنبالاً لآية: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا» والحديث: «كُلُّ كَلَامٍ لَا يَذْكُرُ اللَّهَ فِيهِ وَلَا يُصَلِّي فِيهِ عَلَيَّ فَهُوَ أَقْطَعُ أَكْثَعَ مَنَحُوقِ الْبَرَكَةِ» [سجود (٤٨٤٠)، ج (١٨٤٩)] ذَكَرَهُ فِي الشَّرْحِ وَلَمْ يُخْرِجْهُ.

وفي الجامع الكبير أنه أخرجهُ التَّيْلُمِيُّ وَالْحَافِظُ عَبْدُ الْقَادِرِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الرَّهَاقِيُّ فِي الْأَرْبَعِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ الرَّهَاقِيُّ: غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِذِكْرِ الصَّلَاةِ فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ الشَّامِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا لَا يُعْتَدُ بِرَوَاتِهِ وَلَا بِزِيَادَتِهِ؛ انْتَهَى.

وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ لِرَسُولِهِ تَشْرِيفُهُ وَزِيَادَةُ تَكْرِمَتِهِ، فَالْقَائِلُ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، طَالِبٌ لَهُ زِيَادَةُ التَّشْرِيفِ وَالتَّكْرَمَةِ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ مِنْهَا آيَةُ الْوَسِيلَةِ وَهِيَ الَّتِي طَلَبَ ﷺ مِنَ الْعِبَادِ أَنْ يَسْأَلُوهَا لَهُ كَمَا يَأْتِي فِي الْأَذَانِ.

(وَالسَّلَامُ) قَالَ الرَّاعِبِيُّ: السَّلَامُ وَالسَّلَامَةُ التَّعْرِيفُ مِنَ الْأَقَاتِ الْبَاطِنَةِ وَالظَّاهِرَةِ وَالسَّلَامَةُ الْحَقِيقَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْجَنَّةِ لِأَنَّ فِيهَا بَقَاءٌ بِلَا فَنَاءٍ وَغَنَاءٌ بِلَا فَقْرٍ، وَعَزًّا بِلَا ذُلٍّ، وَصَنَعَةً بِلَا سَقَمٍ.

(عَلَى نَبِيِّ) يَتَنَازَعُ فِيهِ الْمَصْدَرَانِ قَبْلَهُ.

وَالنَّبِيُّ: مِنَ النَّبُوَّةِ وَهِيَ الرَّفْعَةُ (فَعِلٌ) بِمَعْنَى (مَفْعَلٌ)؛ أَيْ: الَّذِي عَنِ اللَّهِ بِمَا تَسْكُنُ إِلَيْهِ الْعُقُولُ الْإِزَاقِيَّةُ؛ وَالنَّبُوَّةُ سَفَارَةٌ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ ذَوِي الْعُقُولِ مِنْ عِبَادِهِ لِإِزَاحَةِ عُلَلِهِمْ فِي مَعَاشِهِمْ وَمَعَادِهِمْ.

(وَرَسُولُهُ) فِي الشَّرْحِ: النَّبِيُّ فِي لِسَانِ الشَّرْعِ: عِبَارَةٌ عَنْ إِنْسَانٍ أُنْزِلَ عَلَيْهِ شَرِيعَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ بِطَرِيقِ الْوَحْيِ، فَلِذَا أَمَرَ بِتَبْلِيغِهَا إِلَى الْغَيْرِ سُمِّيَ رَسُولًا.

وفي أنوار التنزيل: الرُّسُولُ مَنْ بَعَثَهُ اللَّهُ بِشَرِيعَةٍ مُجَدِّدَةٍ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهَا وَالنَّبِيُّ أَعْمُ مِنْهُ، وَالْإِضَافَةُ إِلَى ضَمِيرِهِ تَعَالَى فِي رَسُولِهِ وَمَا قَبْلَهُ عَهْدِيَّةٌ، إِذِ الْمَعْهُودُ هُوَ مُحَمَّدٌ ﷺ وَزَادَهُ بَيَانًا قَوْلُهُ (مُحَمَّدٌ) فَإِنَّهُ عَطَفَ بَيَانَ عَلَى نَبِيِّهِ، وَهُوَ عَلِمَ مُشْتَقٌّ مِنْ حَدِّ



(وعلى أتباعهم) أتباع: الآل والأصحاب (الذين ورثوا علمهم) وهو علم الكتاب والسنة.

(والعلماء ورثة الأنبياء) وهو أقباس من حديث: «العلماء ورثة الأنبياء». أخرجه أبو داود (٣٦٤١) وقد ضعف وإليه أشار علماء الآل بقوله:

العلم ميراث النبي كذا أتى في النص والعلماء هم ورثته ما خلف المختار غير حديثه فينا فذلك متاعه وأثائه

(أكرم) فعل تعجب (بهم) فاعله والباء زائدة أو مفعول به. وفيه ضمير فاعله: (وارثا) نصب على التمييز، وهو ناظر إلى الأتباع، ثم قال (وموروثا) ناظر إلى من تقدمهم.

وفي من البديع ألف والنشر مشوشا.

ويجمل عود الصفتين إلى الكل من الآل والأصحاب والأتباع، فإن الآل والأصحاب ورثوا علم رسول الله ﷺ وورثته الأتباع فهم وارثون وموروثون، وكذلك الأتباع ورثوا علوم من تقدمهم وورثوا أيضاً أتباع الأتباع ولعل هذا أولى لعمومه.

أما بعد:

## ٢- الهدف من المختصر

فهذا مختصر يشتمل على أصول الأدلة الحديثية للأحكام الشرعية، حررته تحريراً بالغاً ليصير من يحفظه من بين أقرانه نابغاً، ويستعين به الطالب المبتي، ولا يستغني عنه الراغب المنتهي.

(أما) هي حرف شرط.

وقوله (بعد) قائم مقام شرطها.

(وبعد) ظرف لثلاث حالات:

إضافته فيعرب كقوله تعالى «فَدَخَلْتَ مِنْ قِبَلِكُمْ مَنَ»-

وقطعه عن الإضافة مع ثبوت المضاف إليه فينبى على الضم

نحو «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ»

يُجْهَوْنَ مُنْذَرُ الْعَيْنِ إِنِّي كَثِيرُ الْخِصَالِ الَّتِي يُحْمَدُ عَلَيْهَا أَكْثَرُ مَا يُحْمَدُ غَيْرُهُ مِنَ الْبَشَرِ، فَهُوَ أَبْلَغُ مِنْ مَحْمُودٍ لِأَنَّ هَذَا مَاخُودٌ مِنَ الزَّيْدِ وَذَلِكَ مِنَ الثَّلَاثِي، وَأَبْلَغُ مِنْ أَحْمَدَ لِأَنَّهُ أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ مُشْتَقٌّ مِنَ الْحَمْدِ. وفيه قولان:

هل هو أكثر حمديته لله تعالى فهو أحمد الحامدين لله؟

أو هو بمعنى أكثر عموديته فيكون كمحمّد في معناه؟

وفي المسألة خلاف وجناب والمختار ما ذكرناه أولاً وقرره المحققون وأطال فيه ابن القيم في أوائل زاد المعاد (٨٩/١).

(وآله) والدعاء للآل بعد الدعاء له ﷺ امتثالاً لحديث التعليم، وسيأتي في الصلاة وللوجه الذي سنذكره قريباً.

(وصحبه): اسم جمع لصاحب. وفي المراد بهم أقوال اختار المصنف في نخبة الفكر أن الصحابي من لقي النبي وكان مؤمناً ومات على الإسلام

وجه الشاء عليهم وعلى الآل بالدعاء لهم هو الوجه في الشاء عليه ﷺ بعد الشاء على الرب؛ لأنهم الواسطة في إبلاغ الشرائع إلى العباد فاستحقوا الإحسان إليهم بالدعاء لهم.

(الذين ساروا في نصرة دينه) هو صفة للفريقين الآل والأصحاب.

والسير مراد به هنا الجد والاجتهاد والنصر.

والنصرة العون.

والذين وضع إليهم يدعو أصحاب العقول إلى القبول لما جاء به الرسول.

والمراد أنهم أعانوا صاحب الدين المبلغ وهو الرسول.

وفي وصفهم بهذا إشارة إلى أنهم استحقوا الذكر والدعاء بذلك.

(سراً) مصدر نوعي لوصفه بقوله (حيثاً) فإن المصدر إذا أضيف أو وصف كان للنوع، والحيث السريع كما في القاموس.

وفي نسخة (في صحته) وهو عوض من قوله: (نصرة

دينه).



(من يحفظه من بين أقرانه) جمع: قرن بكسر القاف وسكون الراء، وهو: الكفاءة والمثل (تالفاً) بالتون وموحدة ومعجمة من: نبح.

قال في القاموس: الثابغة الرجل العظيم الشأن (ويستعين) عطف على: لـ (يصير).

(به الطالب) لأدلة الأحكام الشرعية الحديثية (المتندي) فإنه قد قرب له الأدلة وهذبها (ولا يستغني عنه الراغب) في العلوم (المتنهي) البالغ نهاية مطلوبة؛ لأن رغبته تبعته على أن لا يستغني عن شيء فيه، سيما ما قد هذب وقرب.

### ٣- بيان رموز تخريج الكتاب والتعريف

بأصحابها

وقد بينت كل حديث من أخرجه من الأئمة؛ لإرادة نصح الأمة:

فالمراد بـ «السبعة»: أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

وبـ «الستة»: من عدا أحمد.

وبـ «الخمسة»: من عدا البخاري ومسلم.

وقد أقول: «الأربعة وأحمد».

وبـ «الأربعة»: من عدا الثلاثة الأول.

وبـ «الثلاثة»: من عداهم وعدا الأخير.

وبـ «المتفق عليه»: البخاري ومسلم.

وقد لا أذكر معهما غيرهما.

وما عدا ذلك؛ فهو مبين.

(وقد بينت عقب) من: عقبه، إذا خلفه كما في القاموس، أي: في آخر (كل حديث من أخرجه من الأئمة) من ذكر

وقطعه مع عدم نيّة المضاف إليه فيعرب مُنُوناً كقوله: فساغ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغص بالماء الفرات.

(فهذا) الفاء: جواب الشرط، واسم الإشارة لما في الذهن من الألفاظ والمعاني (مختصر) في القاموس اختصر الكلام؛ أوجزه.

(يشتمل) يحتوي (على أصول) جمع: أصل، وهو أسفل الشيء، كما في القاموس، وفسره في الشرح بما هو معروف؛ بما يبنى عليه غيره.

(الأدلة) جمع: دليل، وهو في اللغة: المرشد إلى المطلوب.

وعند الأصوليين: ما يمكن التوصل بالنظر الصحيح فيه إلى مطلوب خبري.

وعند أهل الميزان: ما يلزم العلم به العلم بشيء آخر،

وإضافة الأصول إلى الأدلة بياناً: أي أصول هي الأدلة وهي أربعة: الكتاب والسنة والإجماع والقياس.

(الحديثية) صفة للأصول مخصصة عن غير الحديثية، وهي نسبة إلى حديث رسول الله ﷺ.

(للاحكام) جمع: حكم.

وهو عند أهل الأصول: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلف من حيث إنه مكلف، وهي خمسة: الوجوب والتحريم والتدبب والكره والإباحة.

(الشرعية) وصف للاحكام يخصها أيضاً عن العقلية، والشرع: ما شرعه الله لعباده كما في القاموس.

وفي غيره: نهج الطريق الواضح، واستعبر للطريقة الإلهية من الدين.

(حررته) بالمهملات، والضمير للمختصر.

وفي القاموس: تحرير الكلام وغيره تقويمه.

وهو يناسب قول الشارح بتهديب الكلام وتنقيحه

(تحريراً) مصدر نوعي لوصفه بقوله (بالغ) بالغين المعجمة.

وفي القاموس: البالغ الجيد (لصير) علّة لـ (حررته).



إسناده وسياق طريقه (لإيراد نصح الأئمة) علةً لذكره من خرج الحديث.

وذلك أن في ذكر من أخرجه عدة نصائح للأئمة.

منها: بيان أن الحديث ثابت في دواوين الإسلام.

ومنها: أنه قد تداولته الأئمة الأعلام.

ومنها: أنه قد تشعب طريقه وبين ما فيها من مقال من تصحيح وتحسين وإعلال.

ومنها: إرشاد المتبهي أن يراجع أصولها التي منها انتقى هذا المختصر.

وكان يحسن أن يقول المصنف بعد قوله «من أخرجه من الأئمة» وما قيل في الحديث من تصحيح وتحسين وتضعيف فإنه يذكر ذلك بعد ذكر من خرج الحديث في غالب الأحاديث كما سترفعه.

(فالمراد أي مرادي بالسبعة) لأنه ليس مراداً لكل مصنف، ولا هو جنس المراد بل اللأم عوض عن الإضافة، والفاء جواب الشرط محذوف، أي: إذا عرفت ما ذكرته فالمراد بالسبعة حيث يقول عقيب الحديث: أخرجه السبعة هم الذين يثبتهم بالإبدال من لفظ العدد.

(أحمد) هو أبو عبد الله أحمد بن حنبل.

وقد وسع الشارح وسع الله عليه في تراجم السبعة، فتقتصر على قدر يعرف به شريف صفاتهم، وأزمته ولاذيتهم ووفائهم.

فنقول: ولد أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة.

وطلب هذا الشأن صغيراً ورحل لطلبه إلى الشام والحجاز واليمن وغيرها حتى أجمع على إمامته وتقواه وورعه وزهادته.

قال أبو روعة: كانت كتبه اثني عشر جملاً وكان يحفظها عن ظهر قلبه، وكان يحفظ ألف ألف حديث.

وقال الشافعي: خرجت من بغداد وما خلفت بها أنقى ولا أزهى ولا أروع ولا أعلم منه.

وألّف المسند الكبير أعظم المسانيد وأحسنها وضعاً وانتقاداً، فإنه لم يدخل فيه إلا ما ينتج به مع كونه انتقاءً من أكثر من سبعمائة ألف حديث وتحسين ألف حديث.

وكانت وفاته سنة إحدى وأربعين ومائتين على الصحيح ببغداد مدينة السلام، وقبره معروف مزور.

وقد ألفت في ترجمته كتب مستقلة بسيطة.

(والبخاري) هو الإمام القدوة في هذا الشأن أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، طلب هذا الشأن صغيراً.

ورد على بعض مشايخه غلطاً وهو في إحدى عشرة سنة فاصلح كتابه من حفظه.

سمع الحديث ببلد بخارى ثم رحل إلى عدة أماكن، وسمع الكثير، وألف الصحيح منه من رُءاء سبعمائة ألف حديث، ألفه بمكة وقال: ما أدخلت فيه إلا صحيحاً، واحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومات في ألف حديث غير صحيح.

وقد ذكر تاريل هذه العدة في الشرح.

وقد أفردت ترجمته بالتأليف، وذكر المصنف منها شطراً صالحاً في مقدمة فتح الباري، وكانت وفاته بقرية سمرقند وقت العشاء ليلة السبت ليلة عيد الفطر، سنة ست وخمسين ومائتين، عن اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً ولم يخلف ولداً.

(ومسلم) هو الإمام الشهير مسلم بن الحجاج القشيري أحد أئمة هذا الشأن.

ولد سنة أربع ومائتين، وطلب علم الحديث صغيراً، وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم.

وروى عنه أئمة من كبار عصره وحفاظه، وألف المؤلفات النافعة، وأنفقها صحيحه، الذي فاق بحسن ترتيبه وحسن سياقه وبتدبير طريقتيه، وحاز نفاس التحقيق.

وللعلماء في الفاضلة بينه وبين صحيح البخاري خلاف، وأنصف بعض العلماء في قوله:

تأجّر قوم في البخاري ومسلم إلى وقالوا: أي ذين تقدم قلقت لفق فاق البخاري صحة كما فاق في حسن الصنعة مسلم



وَكَانَتْ وَقَاتُهُ عَشِيَّةَ الْأَحَدِ لِأَرْبَعِ بَقِيْنَ مِنْ شَهْرِ رَجَبِ سَنَةِ  
إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَدَفِنَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ بِنِيسَابُورَ، وَقَبْرُهُ بِهَا  
مَشْهُورٌ مَزُورٌ.

(وابو داود) هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُّ.

مولده اثنتين ومائتين.

سمع الحديث من أحمد والقعني وسليمان بن حرب  
وغيرهم.

وعنه خلافتي كالتزمذي والنسائي.

وقال: كَتَبْتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خَمْسَمِائَةِ أَلْفٍ حَدِيثٍ، اتَّخَذْتُ  
مِنْهَا مَا تَضَمَّنَتْ كِتَابَ السُّنَنِ، وَأَحَادِيثُهُ أَرْبَعَةُ أَلْفٍ حَدِيثٍ  
وَتِمَامَاتُهَا، لَيْسَ فِيهَا حَدِيثٌ أَجَمَ النَّاسُ عَلَى تَرْكِهِ.

روى سُنَّتُهُ بِيَعْدَادٍ وَأَخَذَهَا أَهْلُهَا عَنْهُ، وَعَرَضَهَا عَلَى أَحْمَدَ  
فَاسْتَجَادَهَا وَاسْتَحْسَنَهَا.

قال الخطابي: هِيَ أَحْسَنُ وَضْعاً وَأَكْثَرُ نَفْهاً مِنْ  
الصَّحِيحِينَ.

وقال ابن الأعرابي: مِنْ عِنْدِهِ كِتَابُ اللَّهِ وَمُسْنَدُ أَبِي دَاوُدَ  
لَمْ يَخْتِجْ إِلَى شَيْءٍ مَقْهُماً مِنَ الْعِلْمِ.

ومن نَمِّ صَرَحَ الْغَزَالِيُّ بِأَنَّهَا تَكْفِي الْجَاهِلَ فِي أَحَادِيثِ  
الْأَحْكَامِ، وَتَبَعَهُ اثْنَةُ عَلَى ذَلِكَ.

وَكَانَتْ وَفَاةُ أَبِي دَاوُدَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ بِالْبَصْرَةِ.

(والتزمذي) هُوَ أَبُو عِيْسَى مُحَمَّدُ بْنُ عِيْسَى بْنِ سُورَةَ  
الْتَرْمِذِيُّ - مُتَلِّكُ الْفَرَقِيَّةِ، وَالْمِيمُ مَضْمُومَةٌ وَمَكْسُورَةٌ، نَسَبُهُ إِلَى  
مَدِينَةٍ قَدِيمَةٍ عَلَى طَرَفِ جَبْحُونَ نَهْرٍ بَلْخِ، لَمْ يَذْكُرِ الشَّارِحُ  
وَلَا ذَنَّهُ وَلَا الذَّهَبِيُّ وَلَا ابْنُ الْأَثِيرِ.

وسمع الحديث عن البخاري وغيره من مشايخ البخاري،  
وَكَانَ إِمَاماً ثَبَاتاً حُجَّةً، وَأَلَّفَ كِتَابَ السُّنَنِ وَكِتَابَ الْعِلَلِ وَكَانَ  
ضَرِيراً.

قال: عَرَضْتُ كِتَابِي هَذَا - أَيِ كِتَابِ السُّنَنِ الْمُسَمَّى  
بِالْجَامِعِ - عَلَى عُلَمَاءِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَخِرَاسَانَ فَرَضُوا بِهِ.

وَمَنْ كَانَ فِي بَيْتِهِ فَكَأَنَّمَا فِي بَيْتِي نَبِيٌّ يَنْكَلُمُ.

قَالَ الْحَاكِمُ سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ عَلِيٍّ يَقُولُ: مَاتَ الْبُخَارِيُّ  
وَلَمْ يُخَلَّفْ بِخِرَاسَانَ مِثْلَ أَبِي عِيْسَى فِي الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ وَالْوَرَعِ  
وَالزُّهْدِ، وَكَانَتْ وَقَاتُهُ يَتَرَمَذُ أَوَاخِرَ رَجَبِ، سَنَةِ سَبْعٍ وَسِتِّينَ  
وَمِائَتَيْنِ.

(والنسائي) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ شُعْبَةَ الْخِرَاسَانِيُّ.

ذَكَرَ النَّعْبِيُّ أَنَّ مَوْلَدَهُ سَنَةَ خَمْسٍ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ، وَسَمِعَ  
مِنْ سَعِيدٍ وَإِسْحَاقَ بْنِ زَاهَوِيٍّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَيْمَةِ هَذَا الشَّانِ  
بِخِرَاسَانَ وَالْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ وَمِصْرَ وَالشَّامَ وَالْجَزِيرَةَ.

ويرى في هذا الشَّانِ وَتَفَرَّدَ بِالْمَعْرِفَةِ وَالْإِتْقَانِ وَعُلُوِّ الْإِسْنَادِ  
وَاسْتَوَظَنَ مِصْرَ.

قال أَيْمَةُ الْحَدِيثِ: إِنَّهُ كَانَ أَحْفَظَ مَنْ مُسْلِمٍ صَاحِبِ  
الصَّحِيحِ.

وسنَّه أَقْلُ السُّنَنِ بَعْدَ الصَّحِيحِينَ حَدِيثاً ضَعِيفاً، وَاخْتَارَ  
مِنْ سُنَنِهِ كِتَابَ (الْمُجْتَبَى) لِمَا طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يُفَرِّدَ الصَّحِيحَ مِنَ  
السُّنَنِ.

وَكَانَتْ وَقَاتُهُ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لثَلَاثِ عَشْرَةٍ خَلَّتْ مِنْ شَهْرِ  
صَفَرِ سَنَةِ ثَلَاثِ وَثَلَاثِينَ بِالرُّمْلَةِ، وَدَفِنَ بِبَيْتِهِ الْمَقْدِسِ.

وَنَسَبَتْهُ إِلَى نِسَاءٍ بَقَّتْهُ النُّونَ وَفَتَحَ السُّنِينَ الْمُهْمَلَةَ وَبَعَثَهَا  
هَمَزَةً، وَهِيَ مَدِينَةُ بَخْرَسَانَ خَرَجَ مِنْهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَعْيَانِ.

(وابن ماجه) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَاجَةَ الْقَزْوِينِيُّ.

مولده سنة سبع ومائتين، وطلب هذا الشأن ورحل في  
طلبه وطاف البلاد حتى سمع أصحاب مالك والليث، وروى  
عنه خلافتي.

وكان أحد الأعلام، وألف السنن، وليست لها رتبة ما  
ألف من قبله؛ لأن فيها أحاديث ضعيفة بل منكورة.

ونقل عن الحافظ المزي أن غالب ما انفرد به ضعيف، ولذا  
جری كثير من القدماء على إضافة الموطأ إلى الخمسة.

قال المصنف: وأول من أضاف ابن ماجه إلى الخمسة أبو  
الفضل بن طاهر في الأطراف، كذا في شروط أئمة السنن، ثم  
الحافظ عبد الغني، في كتابه أسماء الرجال.



(والله) بالنصب مفعول (أسأل) قدّم عليه لإفادة الحصر:  
أي: لا أسأل غيره.

(أن لا يجعل ما علمناه علينا وبالأ) يفتح الواو: هو الشدة  
والثقل كما في القاموس، أي لا يجعله شدة في الحساب وثقلاً  
من جملة الأوزار، إذ الأعمال الصالحة إذا لم تخلص لوجه الله  
انقلبَت أوزاراً وآثاماً.

(وأن يرزقنا العمل بما يرضيه، سبحانه وتعالى) أنزله عن كل  
تيسر، وأثبت له العلو على كل عال في جميع صفاته، وكثيراً ما  
قرن التيسر بصفة العلو كسبحان ربّي الأعلى: ﴿وَسَبِّحْ اسْمَ  
رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾.

وكانت وفاته يوم الثلاثاء لثمان بقين من رمضان سنة  
ثلاث، أو خمس وسبعين ومائتين.

(وبالسنة) أي: والمراد بالسنة إذا قال: أخرجته السنة (من  
عدا أحمد) وهم المعروفون بأهل الأمتات الست.

(وبالخمس) من عدا البخاري ومسلماً وقد أقول) عوضاً عن  
قوله الخمسة. (الأربعة) وهم أصحاب السنن إذا قيل أصحاب  
السنن (واحمد)

(و) المراد (بالأربعة) عند إطلاقه لهم (من عدا الثلاثة  
الأول) الشيخين وأحمد

(و) المراد (بالثلاثة) عند إطلاقه لهم (من عداهم) أي من  
عدا الشيخين وأحمد، والذي عداهم هم الأربعة أصحاب السنن  
(وعدا الآخرين) وهو ابن ماجه فبراد بالثلاثة: أبو داود والترمذي  
والنسائي

(و) المراد (بالثقة) إذا قال مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ومسلم)  
فإنهما إذا أخرجا الحديث جميعاً من طريق صحابي واحد قيل  
له: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ: أي بين الشيخين (وقد لا أذكر مقههما) أي  
الشيخين (غيرهما) كأنه يريد أنه قد يخرج الحديث السبعة أو  
أقل فيكتفي بنسبه إلى الشيخين.

(وما عدا ذلك) أي ما أخرجته غير من ذكر كتابين خزيمة  
والبيهقي والدارقطني (فهو مثنى) يذكره صريحاً.

(ومثني) أي المختصر: (بلوغ المرام) هو من بلغ المكان  
بلوغاً وصل إليه، كما في القاموس، والمراد: الطلب، والمعنى  
الإضافي: وصول الطلب بمعنى المطلوب: أي فالمراد وصولي إلى  
مطلوبي (من جميع أدلة الأحكام) ثم جعله اسماً لمختصروه.

ويجمل أنه أضافه إلى مفعول المصدر: أي بلوغ الطالب  
مطلوبه من أدلة الأحكام.

#### ٤- فاتحة المقدمة

والله أسأل أن لا يجعل ما علينا وبالأ، وأن  
يرزقنا العمل بما يرضيه سبحانه وتعالى.







## ١- كِتَابُ الطَّهَارَةِ

هما في الأصل مصدران أضيفا وجعلا اسما لمسائل من مسائل الفقه تشتمل على مسائل خاصة؛ وبدأ بالطهارة اتباعاً لسنة المصنفين في ذلك وتقديماً للأمور الدينية على غيرها واهتماماً بأهمها وهي الصلاة، ولما كانت الطهارة شرطاً من شروطها بدأ بها.

وهي هنا اسم مصدر: أي طَهَّرَ تطهيراً وطهارة، مثل: كلَّمْتُكَلِماً وكَلَاماً، وحقيقتها استيعمالُ المطهرين أي: الماء والتراب، أو أحدهما على الصفة المشروعة في إزالة النجس والحدث؛ لأن الفقيه إنما يبحث عن أحوال المكلفين من الوجوب وغيره.

ثُمَّ لَمَّا كَانَ الْمَاءُ هُوَ الْمَامُورُ بِالتَّطَهُّرِ بِهِ أَصَالَه قَدَمُهُ، أَي: قَدَمَ الْكَلَامِ عَلَى أَحْكَامِهِ، فَقَالَ:

## ١- بَابُ الْمِيَاهِ

الباب لغة: ما يدخل ويخرج منه.

قَالَ تَعَالَى ﴿ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ﴾ «وَأَتُوا الثُّبُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا» وَهُوَ هُنَا مَجَازٌ، شَبَّهَ الدُّخُولَ إِلَى الْخَوَاصِ فِي مَسَائِلٍ خُصُوصَةً بِالدُّخُولِ فِي الْأَمَّاكِينِ الْحُسُوسَةِ، ثُمَّ اثْبَتَ لَهَا الْبَابَ.

(وَالْمِيَاهُ) جَمْعُ مَاءٍ وَأَصْلُهُ مَوَةٌ، وَلِذَا ظَهَرَتْ الْهَاءُ فِي جَمْعِهِ، وَهُوَ جَنْسٌ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ إِلَّا أَنَّهُ جَمْعٌ لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ بِإِغْتِيَابِ حُكْمِ الشَّرْعِ، فَإِنْ فِيهِ مَا يُنْهَى عَنْهُ. وَفِيهِ مَا يُكْرَهُ، وَبِإِغْتِيَابِ الْخِلَافِ أَيْضاً فِي بَعْضِ الْمِيَاهِ كَمَاءِ الْبَحْرِ فَإِنَّهُ نَقَلَ الشَّارِحُ الْخِلَافَ فِي التَّطَهُّرِ بِهِ عَنْ ابْنِ عُرْمَرَ، وَابْنِ عَمْرٍو.

وَفِي النِّهَايَةِ: أَنَّ فِي كَرَنِ مَاءِ الْبَحْرِ مَطْهَرًا خِلَافًا لِبَعْضِ أَهْلِ الصُّدُرِ الْأَوَّلِ وَكَأَنَّهُ لَقَدْ خِلَافٌ فِيهِ بِدَأُ الْمَصْنُفِ بِمَحْدِثِهِ يُفِيدُ طَهْرِيَّتَهُ، وَهُوَ حُجَّةُ الْجَمَاهِيرِ.

## ١- طَهَارَةُ مَاءِ الْبَحْرِ

١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فِي الْبَحْرِ «هُوَ الطَّهُورُ مَآؤُهُ، الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»

أَخْرَجَهُ الْأَرْنَؤَابُو دَاوُدَ (٨٣)، الرَّمْلِيُّ (٦٩)، النَّسَائِيُّ (٥٠/١)، ابْنُ مَاجَهَ (٣٨٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣١/١)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْسَةَ (١١١) وَالتِّرْمِذِيُّ، وَرَوَاهُ مَسَالِكُ (٢٢/١) وَالشَّافِعِيُّ الْأَمَ (٦٩/١) وَأَخَذَهُ (٢٣٧/٣).

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرِ كَانَ قَالَ: بَابُ الْمِيَاهِ أُرْوِي فِيهِ، وَأَذْكَرُ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ حَدِيثًا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ الْأَوَّلُ مِنْ أَحَادِيثِ الْبَابِ.

وَابُو هُرَيْرَةَ هُوَ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ الْحَافِظُ الْمَكْتَرُ.

وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ عَلَى نَحْوِ مِنْ ثَلَاثِينَ قَوْلًا. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: الَّذِي تَسَكَّنَ النَّفْسَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَقْوَالِ أَنَّهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَخْرٍ، وَيَوْمَ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: وَلِحَاكِمِ أَبُو أَحْمَدَ.

وَذَكَرَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ فِي مُسْنَدِ بَقِيٍّ بْنِ خَلْدٍ حَمْسَةَ آلَافٍ حَدِيثٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ وَأَرْبَعَةً وَسَبْعُونَ حَدِيثًا، وَهُوَ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ حَدِيثًا، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ هَذَا الْقَدْرُ وَلَا مَا يُقَارِبُهُ.

قُلْتُ: كَذَا فِي الشَّرْحِ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي الْأَسْتِيعَابِ (٤/١٧٧٠) لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ بِلَفْظٍ: إِلَّا أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ هُوَ الَّذِي يَسْكُنُ إِلَيْهِ الْقَلْبُ فِي اسْمِهِ فِي الْإِسْلَامِ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ (أَيِ الْأَسْتِيعَابِ): مَاتَ فِي الْمَدِينَةِ سَنَةَ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً، وَدُفِنَ بِالْبَقِيعِ، وَقِيلَ: مَاتَ بِالْعَقِيقِ، وَصَلَّى عَلَيْهِ الْوَلِيدُ بْنُ عُثْبَةَ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ وَكَانَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرًا عَلَى الْمَدِينَةِ، كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَحْرِ أَيِ فِي حُكْمِهِ، وَالْبَحْرُ الْمَاءُ الْكَثِيرُ، أَوْ الْمَالِحُ فَقَطُّ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَهَذَا اللَّفْظُ لَيْسَ مِنْ مَقُولِهِ ﷺ بَلْ مَقُولُهُ:

(هُوَ الطَّهُورُ) بِفَتْحِ الطَّاءِ، هُوَ الْمَصْدَرُ وَاسْمٌ مَا يُتَطَهَّرُ بِهِ، أَوْ الطَّاهِرُ الْمَطْهُرُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

وَفِي الشَّرْحِ: يُطْلَقُ عَلَى الْمَطْهُرِ، وَبِالضَّمِّ مَصْدَرٌ.

وَقَالَ سَيِّبُونِي: إِنَّهُ بِالْفَتْحِ لَهْمًا، وَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي الْقَامُوسِ بِالضَّمِّ.

(مَآؤُهُ) هُوَ فَاعِلُ الْمَصْدَرِ، وَضَمِيرُ مَآؤُهُ يَقْتَضِي أَنَّهُ أُرِيدَ بِالضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ: هُوَ الطَّهُورُ، الْبَحْرُ: يَعْنِي مَكَانَهُ، إِذْ لَوْ أُرِيدَ بِهِ



أُصُولُ الْإِسْلَامِ، تَلَقَّيْتُ الْأُمَّةَ بِالْقَبُولِ، وَتَدَاوَلَتْ فُقَهَاءُ الْأَمْصَارِ فِي سَائِرِ الْأَعْيَادِ فِي جَمِيعِ الْأَقْطَارِ، وَرَوَاهُ الْأَثَمَةُ الْكِبَارُ.

ثُمَّ عَدَّ مِنْ رَوَاهُ وَمِنْ صَحِّحَتِهِ.

وَالْحَدِيثُ وَقَعَ جَرَاباً عَنْ سُؤَالِ كَمَا فِي الْمَوْطَأِ (ص ١٠٠) أَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: (جَاءَ رَجُلٌ) وَفِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ (مَنْ بَنِي مُدْلِحٍ) وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ (أَسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ) إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نَرَكِبُ الْبَحْرَ، وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ، فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا أَفْتَرَضْنَا بِهِ؟

وَفِي لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ بِمَاءِ الْبَحْرِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ الطَّهُّورُ مَاءُهُ الْجَلُّ مِثْنُهُ»

فَأَفَادَ ﷺ أَنَّ مَاءَ الْبَحْرِ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ، لَا يَخْرُجُ عَنِ الطَّهُّورِيَّةِ بِحَالٍ إِلَّا مَا سَيَأْتِي مِنْ تَخْصِيصِهِ بِمَا إِذَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَائِهِ.

وَلَمْ يَجِبْهُ ﷺ بِقَوْلِهِ: نَعَمْ، مَعَ إِفَادَتِهَا الْغَرَضُ، بَلْ أَجَابَ بِهَذَا اللَّفْظِ لِقَرْنِ الْحُكْمِ بَعْلِيٍّ وَهِيَ الطَّهُّورِيَّةُ الْمُتَّاهِيَةُ فِي بَابِهَا، وَكَانَ السَّائِلُ لَمَّا رَأَى مَاءَ الْبَحْرِ خَالَفَ الْمَاءَ بِمِلْوَاحَةٍ طَعِيمَةٍ وَتَشَبُّهُ رِيحِهِ، تَوَهَّمَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - «فَاغْسِلُوا» أَيْ بِالْمَاءِ الْمَعْلُومِ إِرَادَتُهُ مِنْ قَوْلِهِ «فَاغْسِلُوا»، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَعْرِفْ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى - «وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا» ظَنُّ اخْتِصَاصِهِ فَسَالَ عَنْهُ، فَأَفَادَهُ ﷺ الْحُكْمَ، وَزَادَهُ حُكْمًا لَمْ يَسَالِ عَنْهُ، وَهُوَ حُلُّ مِثْنِيَّهِ.

قَالَ الرَّافِعِيُّ: لَمَّا عَرَفَ ﷺ اشْتِيَاءَ الْأَمْرِ عَلَى السَّائِلِ فِي مَاءِ الْبَحْرِ اشْتَفَقَ أَنْ يَشْتَبِهَ عَلَيْهِ حُكْمُ مِثْنِيَّهِ. وَقَدْ يَتَّبَعُ بِهَا رَاكِبُ الْبَحْرِ، فَعَقَّبَ الْجَوَابَ عَنْ سُؤَالِهِ بَيَانِ حُكْمِ الْمِثْنَةِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: وَذَلِكَ مِنْ عَاسَنِ الْفَتَوَى، أَنْ يُجَابَ فِي الْجَوَابِ بِأَكْثَرِ مَا سُئِلَ عَنْهُ تَشْبِيهاً لِلْفَائِدَةِ، وَإِفَادَةً لِعِلْمِ غَيْرِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ، وَيَتَأَكَّدُ ذَلِكَ عِنْدَ ظُهُورِ الْحَاجَةِ إِلَى الْحُكْمِ كَمَا هُنَا؛ لِأَنَّ مَنْ تَوَقَّفَ فِي طَهُّورِيَّةِ مَاءِ الْبَحْرِ فَهُوَ عَنِ الْعِلْمِ بِحُلِّ مِثْنِيَّهِ مَعَ تَقَدُّمِ نَحْوِ الْيَتَةِ أَشَدَّ تَوَقُّفًا.

ثُمَّ الْمُرَادُ مِنْ (مِثْنِيَّهِ): مَا مَاتَ فِيهِ مِنْ دَوَابٍّ غَمَّا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِيهِ، لَا مَا مَاتَ فِيهِ مُطْلَقًا، فَإِنَّهُ وَإِنْ صَدَقَ عَلَيْهِ لَعْنَةُ أَنَّهُ مِثْنٌ يَجْرُ فَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُرَادُ إِلَّا مَا ذَكَرْنَاهُ.

الْمَاءُ لَمَّا اخْتَبِخَ إِلَى قَوْلِهِ مَاءُهُ، إِذْ بَصِيرٌ فِي مَعْنَى طَهُّورٍ مَاءُهُ فِي الْمَاءِ.

وَالْحُلُّ هُوَ مُصَدِّرُ حُلِّ الشَّيْءِ ضِدُّ حَرَمٍ، وَلَفْظُ الدَّارِقُطِيِّ: الْحَلَالُ.

(مِثْنُهُ) هُوَ فَاعِلٌ أَيْضًا.

(أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هُوَ: أَبُو بَكْرٍ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي حَقِّهِ: الْحَافِظُ الْعَدِيمُ النَّظِيرُ، الثَّبَتُ النَّحْرِيُّ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، صَاحِبُ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْتَوْدِعِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ شُيُوخِ الْبَخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَأَبِي دَاوُدَ، وَابْنِ مَاجَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَيْ لَفْظُ الْحَدِيثِ السَّابِقِ سَرَدَهُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، وَغَيْرِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَخْرَجُوهُ بِمَعْنَاهُ.

(وَصَحِّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَجْمُوعَةِ فَرَايَ بَعْدَهَا مُشْنَأُو نَحْيِيَّةً فَتَاءً تَائِيَةً.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: الْحَافِظُ الْكَبِيرُ إِمَامُ الْأَثَمَةِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ، انْتَهَتْ إِلَيْهِ الْإِمَامَةُ وَالْحَفِظُ فِي عَصْرِهِ بِمَجَاسِنَ.

(وَصَحِّحَهُ التِّرْمِذِيُّ) أَيْضًا، فَقَالَ عَقِبَ سَرَدُوهُ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَسَأَلَتْ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَخَارِيُّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

هَذَا لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ كَمَا فِي مُخْتَصَرِ الشُّنَنِ لِلْحَافِظِ الْمُنْدَرِيِّ (١/ ٨١)، وَحَقِيقَةُ الصَّحِيحِ عِنْدَ الْحَدِيثَيْنِ مَا ثَقَّلَهُ: عَدَلُ نَأْمِ الضَّبْطِ عَنْ مِثْلِهِ مُتَّصِلِ السُّنَدِ غَيْرُ مُعْلٍ وَلَا شَاذٍ.

هَذَا وَقَدْ أَخْرَجَ الْمَصْنُفُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي التَّلْخِيصِ (١/ ٢٤-٢١) مِنْ تِسْعِ طُرُقٍ عَنْ تِسْعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ تَحُلْ طَرِيقٌ مِنْهَا عَنْ مَقَالٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ جَزَمَ بِصَحِّهِ مِنْ سَمِعْتِ، وَصَحِّحَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَصَحِّحَهُ ابْنُ مَنْذَرٍ، وَابْنُ الْمُنْذَرِ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْبَغَوِيُّ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: وَقَدْ حُكِمَ بِصَحِّهِ جُمْلَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ لَا تَبْلُغُ دَرَجَةَ هَذَا وَلَا تَقَارِبُهُ.

قَالَ الزُّرْقَانِيُّ فِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ: وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ مِنْ



وظَاهِرُهُ حُلُّ كُلِّ مَا مَاتَ فِيهِ، وَلَوْ كَانَ كَالْكَلْبِ وَالْخَنَزِيرِ؛  
وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

٢- طَهَارَةُ الْمَاءِ

٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ»

أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٦٦، ٦٧)، التِّرْمِذِيُّ (٦٦)، النَّسَائِيُّ (١/ ١٧٤)) وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ (٣/ ١٥)

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه) اسْمُهُ سَعْدُ بْنُ سَنَانٍ  
الْخَزْرَجِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْخُدْرِيُّ؛ بَضُمَ الْحَاءُ لِلْمَجْمُوعَةِ، وَدَالَ مُهْمَلَةٌ  
سَاتِيَةٌ، نَسَبًا إِلَى خُدْرَةٍ حَيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ الصُّحَابَةِ وَمِنْ شُهَدَاءِ بَيْعَةِ  
الشَّجَرَةِ، رَوَى حَدِيثًا كَثِيرًا وَأَقْبَى مُدَّةً، عَاشَ أَبُو سَعِيدٍ سِتًّا  
وِثْمَانِينَ سَنَةً، وَمَاتَ فِي أَوَّلِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ، وَحَدِيثُهُ كَثِيرٌ،  
وَحَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصُّحَابَةِ، وَلَهُ فِي الصَّحِيحِينَ أَرْبَعَةٌ  
وِثْمَانُونَ حَدِيثًا.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ  
شَيْءٌ» أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ) هُمْ أَصْحَابُ السُّنَنِ مَا عَدَا ابْنَ مَاجَةَ كَمَا  
عُرِفَتْ.

(وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ) قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ فِي مُخْتَصَرِ السُّنَنِ (١/ ٧٤):  
إِنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهِ بَعْضُهُمْ، لَكِنْ قَالَ: سَكَنِي عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ  
قَالَ: حَدِيثٌ بَرُّ بُضَاعَةٍ صَحِيحٌ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَدْ جَوَّدَ أَبُو أَسَمَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَرْوِهِ حَدِيثُ أَبِي  
سَعِيدٍ فِي بَرِّ بُضَاعَةٍ بِأَحْسَنَ مِمَّا رَوَى أَبُو أَسَمَةَ.

وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

وَالْحَدِيثُ لَهُ سَبَبٌ وَهُوَ أَنَّهُ «قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: اتَّوَضَّأُ  
مِنْ بَرِّ بُضَاعَةٍ وَهِيَ بَرٌّ يُطْرَحُ فِيهِ الْحَيْضُ وَلَحْمُ الْكِلَابِ وَالنَّتْنُ  
فَقَالَ: الْمَاءُ طَهُورٌ» الْحَدِيثُ، هَكَذَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

وَلِي لَفْظُ فِيهِ (إِنَّ الْمَاءَ) (د (٦٧)) كَمَا سَأَلَهُ الْمُصَنِّفُ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ قَدْ اطَّلَعَ هُنَا فِي الشَّرْحِ الْمَقَالِ، وَاسْتَوْفَى مَا قِيلَ  
فِي حُكْمِ الْمَاءِ مِنَ الْأَقْوَالِ، وَلِنَقْتَصِرَ فِي الْخَوْصِ فِي الْمَاءِ عَلَى  
قَدْرِ يَنْتَسِعُ بِهِ شَمْلُ الْأَحَادِيثِ، وَيَعْرِفُ بِهِ مَا خُذَ الْأَقْوَالِ  
وَوُجُوهُ الاسْتِدْلَالِ.

فَقُولُ: قَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ يُؤْخَذُ مِنْهَا أَحْكَامُ الْمَاءِ فَمِنْهَا  
حَدِيثُ: «الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ» وَحَدِيثُ «إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ  
قَلْبَيْنِ لَمْ يَغْيِلِ الْخَبَثَ» (د (٦٣)، ت (٦٧)، م (١/ ٧٥))،  
ج (٥١٧)) وَحَدِيثُ «الْأَمْرُ بِصَبِّ ذَنْوَبٍ مِنْ مَاءٍ عَلَى بَوْلِ  
الْأَعْرَابِيِّ فِي الْمَسْجِدِ» (خ (٢٧١)، م (٢٨٤))، وَحَدِيثُ «إِذَا  
اسْتَقْبَطَ أَحَدُكُمْ فَلَا يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْيِلَهَا ثَلَاثًا»  
(خ (١٦٢)، م (٢٧٨)) وَحَدِيثُ «لَا يَتَوَلَّسُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ  
الدَّلَائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ» (م (٢٨٣)) وَحَدِيثُ «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي  
إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ» (م (٢٧٩)) الْحَدِيثُ، وَفِيهِ الْأَمْرُ بِإِرَاقَةِ الْمَاءِ الَّذِي  
وَلَغَ فِيهِ.

وَهِيَ أَحَادِيثُ ثَابِتَةٌ سَتَأْتِي جَمِيعُهَا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

إِذَا عُرِفَتْ هَذَا، فَإِنَّهُ اخْتَلَفَتْ آرَاءُ الْعُلَمَاءِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى  
فِي الْمَاءِ إِذَا خَالَطَتْهُ نَجَاسَةٌ وَلَمْ تُغَيِّرْ أَحَدَ أَوْصَائِهِ.

فَذَهَبَ الْقَاسِمُ، وَيَحْيَى بْنُ حَزْمَةَ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ، وَمَالِكٌ  
وَالظَّاهِرِيُّ، وَاحِدٌ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، إِلَى أَنَّهُ  
طَهُورٌ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، عَمَلًا بِحَدِيثِ «الْمَاءُ طَهُورٌ»

وَأَمَّا حَكَمُوا بَعْدَ طَهْوَرِيَّةٍ مَا غَيَّرَتْ النِّجَاسَةُ أَحَدَ  
أَوْصَائِهِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ، كَمَا يَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيبًا.

وَفَقَّهَ الْهَادَوِيُّ، وَالْحَنَفِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، إِلَى قِسْمَةِ الْمَاءِ إِلَى  
قَلِيلٍ تَضُرُّهُ النِّجَاسَةُ مُطْلَقًا، وَكَثِيرٍ لَا تَضُرُّهُ إِلَّا إِذَا غَيَّرَتْ بَعْضَ  
أَوْصَائِهِ.

ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي تَحْدِيدِ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ.

فَذَهَبَتِ الْهَادَوِيُّ إِلَى تَحْدِيدِ الْقَلِيلِ بِأَنَّهُ مَا ظَنَّ الْمُسْتَعْمِلُ  
لِلْمَاءِ الْوَاقِعَةَ فِيهِ النِّجَاسَةَ اسْتِعْمَالَهَا بِاسْتِعْمَالِهِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ  
فَهُوَ الْكَثِيرُ.

وَفَقَّهَ غَيْرُهُمْ فِي تَحْدِيدِ الْقَلِيلِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا:

فَقَالَتِ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى تَحْدِيدِ الْكَثِيرِ مِنَ الْمَاءِ بِمَا إِذَا حَرَّكَ أَحَدَ



طرفيه آدمي لم تسر الحركة إلى الطرف الآخر، وهذا رأي الإمام.

أما رأي صاحبيه: فعشرة في عشرة، وما عداها فهو القليل.

وذهب الشافعية إلى تحديد الكثير من الماء بما بلغ قلتين من قلال هجر، وذلك نحو خمسمائة رطل عملاً بحديث القلتين، وما عداها فهو القليل.

ووجه هذا الاختلاف تعارض الأحاديث التي أسلفناها،

فإن حديث الاستيقاظ، وحديث الماء الدائم، يقضيان أن قليل النجاسة ينجس قليل الماء، وكذلك حديث الولوغ، والأمر بإراقة ما ولغ الكلب فيه، وعارضها حديث بول الأعرابي، والأمر بصب ذنوب ماء عليه، فإنه يقتضي أن قليل النجاسة لا ينجس قليل الماء.

ومن المعلوم أنه قد ظهر ذلك الموضع الذي وقع عليه بول الأعرابي بذلك الذنوب، وكذلك قوله: «الماء طهور لا ينجسه شيء».

فقال الأولون، وهم القائلون لا ينجسه شيء إلا ما غير أحد أوصافه: يجمع بين الأحاديث بالقول بأنه لا ينجسه شيء، كما دل له هذا اللفظ.

ودل عليه حديث بول الأعرابي، وأحاديث الاستيقاظ، والماء الدائم، والولوغ، ليست واردة لبيان حكم نجاسة الماء، بل الأمر باجتنابها تعبدية لا لأجل النجاسة، وإنما هو لعنى لا نعرفه، كعدم معرفتنا لحكمة أعداد الصلوات ونحوها.

وقيل: بل انتهى في هذه الأحاديث للكرامة فقط، وهي طاهرة مطهرة.

وجمع الشافعية بين الأحاديث بأن حديث «لا ينجسه شيء» عمول على ما بلغ القلتين فما فوقهما، وهو كثير، وحديث الاستيقاظ، وحديث الماء الدائم، عمول على القليل.

وعند الهادوية أن حديث الاستيقاظ عمول على التذبيب، فلا يجب غسلهما له.

وقالت الحنفية: المراد بـ «لا ينجسه شيء»: الكثير الذي سبق تحديده.

وقد اعلوا حديث القلتين بالاضطراب وكذلك اعلوه الإمام

المهدي في البحر، وبعضهم تأولوه، وبقية الأحاديث في القليل.

ولكنه ورد عليهم حديث بول الأعرابي، فإنه كما عرفت دل على أنه لا يضر قليل النجاسة قليل الماء.

فدفعته الشافعية بالفرق بين ورود الماء على النجاسة، وورودها عليه.

فقالوا: إذا وردت على الماء نجسته، كما في حديث الاستيقاظ، وإذا ورد عليها الماء لم تضر، كما في خبر بول الأعرابي.

وليه بحث حقه في حواشي شرح العمدة، وحواشي ضرة النهار.

وحاصله أنهم حكموا أنه إذا وردت النجاسة على الماء القليل نجسته، وإذا ورد عليها الماء القليل لم ينجس، فجعلوا علّة عدم تنجس الماء الورود على النجاسة، وليس كذلك، بل التحقيق أنه حين يرد الماء على النجاسة يرد عليها شيئاً فشيئاً حتى يفي عنها، ويذهب قبل فثابه، فلا يأتي آخر جزء من الماء الوارد على النجاسة إلا وقد ظهر المحل الذي اتصلت به، أو بقي فيه جزء منها، يفي ويتلاشى عند ملاقاته آخر جزء منها يرد عليه الماء، كما تفي النجاسة وتتلاشى إذا وردت على الماء الكثير بالإجماع، فلا فرق بين هذا وبين الكثير في إثناء الكل للنجاسة، فإن الجزء الأخير الوارد على النجاسة يحلّ عنها لكثرته بالنسبة إلى ما بقي من النجاسة، فالعلّة في عدم تنجيسه بوروده عليها: في كثرته بالنسبة إليها لا الورود، فإنه لا يعقل التفرقة بين الورودين، بأن أحدهما ينجسه دون الآخر.

وإذا عرفت ما أسلفناه وأن تحديد الكثير والليل لم ينهض على أحدهما دليل، فاقرب الأقاويل بالنظر إلى الدليل قول القاسم بن إبراهيم ومن معه، وهو قول جماعة من الصحابة كما في البحر، وعليه عدة من أئمة الأهل المتأخرين، واختاره منهم الإمام شرف الدين.

وقال ابن دقيق العيد: إنّه قول لأحمد، ونصرة بعض المتأخرين من أتباعه، ورجحه أيضاً من أتباع الشافعي القاضي أبو الحسن الرؤياني صاحب بحر المذهب، قاله في الإلام.

وقال ابن حزم في المحلى (١/ ١٦٨): إنّه روي عن عائشة



أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَعَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَمِمْوْنَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَحَدِيقَةَ بْنِ الْيَمَانِ، وَالْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ أَخِيهِ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَجَاهِلِيٌّ وَعِكْرَمَةُ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَغَيْرُ هَؤُلَاءِ.

٣- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ»

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٥٢١)، وَضَعَفَهُ أَبُو خَاتِمٍ فِي «الْعِلَالِ» (٤٤/١) وَالتَّيْهَقِيُّ (٢٥٩/١)، ٢٦٠. «الْمَاءُ طَهُورٌ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ، أَوْ طَعْمُهُ، أَوْ لَوْنُهُ، بِنَجَاسَةٍ تَحْدُثُ فِيهِ».

(وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَاسْمُهُ صُدِّيٌّ يُهْمَلَتَيْنِ الْأُولَى مضمومة والثانية مفتوحة ومثناة تحية مشددة.

(الْبَاهِلِيُّ) بِمُوحَدَةٍ نَسَبَ إِلَى بَاهِلَةَ: فِي الْقَامُوسِ: بِأَهْلَةِ قَوْمٍ وَاسْمُ أَبِيهِ عَجَلَانٌ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ يَعْنِي فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ، سَكَنَ أَبُو أُمَامَةَ مَصْرَ، ثُمَّ انْتَقَلَ عَنْهَا وَسَكَنَ حَصَصَ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ إِحْدَى، وَقِيلَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَمَانِينَ، وَقِيلَ: هُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالشَّامِ، كَانَ مِنَ الْمَكْتُوبِينَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعْمِهِ وَلَوْنِهِ» الْمُرَادُ أَحَدُهَا كَمَا يُفَسِّرُهُ حَدِيثُ الْبَيْهَقِيِّ.

(أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَضَعَفَهُ أَبُو خَاتِمٍ).

قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي حَقِّهِ: أَبُو خَاتِمٍ هُوَ الرَّازِيُّ، الْإِسْمَامُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْمُنْذِرِ الْحَنْظَلِيِّ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ، وَلَدَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ، وَأَتَى عَلَيْهِ إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ النَّسَائِيُّ: ثَقَّةٌ، تَوَفَّى أَبُو خَاتِمٍ فِي شَعْبَانَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَلَهُ اثْنَتَانِ وَثَمَانُونَ سَنَةً.

وَأَمَّا ضَعْفُ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ رَشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْمُعْجَمَةِ.

قَالَ أَبُو يُوسُفَ: كَانَ رَشْدِينَ رَجُلًا صَالِحًا فِي دِينِهِ فَادْرَكَتْهُ غَفْلَةُ الصَّالِحِينَ، فَخَلَطَ فِي الْحَدِيثِ، وَهُوَ مَقْرُوكٌ.

وَحَقِيقَةُ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ: هُوَ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ أَحَدُ شُرُوطِ الصَّحِيحِ وَالْحَسَنِ، وَلَهُ سَبْعَةُ أَسْبَابٍ مَعْرُوفَةٍ، سَرَدَهَا فِي الشَّرْحِ.

(وَالْبَيْهَقِيُّ) هُوَ الْحَافِظُ الْعَلَمَاءُ شَيْخُ خُرَاسَانَ أَبُو بَكْرٍ أَحَدُ بَنِي الْحَسَنِ، لَهُ التَّصَانِيفُ الَّتِي لَمْ يُسَبِّقْ إِلَى مِثْلِهَا، كَانَ زَاهِدًا وَرِعًا تَقِيًّا، ارْتَحَلَ إِلَى الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: تَأْلَفَهُ تَقَارِبُ أَلْفِ جُزْءٍ. وَبِهِتَهُ بِمُوحَدَةٍ مَفْتُوحَةٍ وَمَثْنَاءٍ تَحِيَّةٍ مَسَكِينَةٍ وَهَاءٍ مَفْتُوحَةٍ قَفَافَةٍ: بَلَدٌ قَرِيبٌ نِيسَابُورَ.

أَيُّ رِوَايَةٍ بِالْفَتْحِ.

(الْمَاءُ طَهُورٌ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ رِيحُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ لَوْنُهُ) عَطَفَ عَلَيْهِ.

(بِنَجَاسَةٍ) الْبَاءُ سَبِيئَةٌ: أَيُّ بِسَبَبِ نَجَاسَةٍ (تَحْدُثُ فِيهِ).

قَالَ الْمَصْنُفُ: قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: وَلَا يَثْبُتُ هَذَا الْحَدِيثُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَا قُلْتُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَغَيَّرَ طَعْمُ الْمَاءِ أَوْ رِيحُهُ أَوْ لَوْنُهُ كَانَ نَجَسًا، يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ لَا يَثْبُتُ أَهْلُ الْحَدِيثِ مِثْلَهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: اتَّفَقَ الْمُحَدِّثُونَ عَلَى تَضْعِيفِهِ.

وَالْمُرَادُ تَضْعِيفُ رِوَايَةِ الْأَشْئِيَاءِ لَا أَصْلَ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثٍ بِثَرِّ بَضَاعَةٍ، وَلَكِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ قَدْ يُجْمَعُ الْعُلَمَاءُ عَلَى الْقَوْلِ بِحُكْمِهَا.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ فَتَغَيَّرَتْ لَهُ طَعْمًا أَوْ لَوْنًا أَوْ رِيحًا فَهُوَ نَجَسٌ؛ فَالْإِجْمَاعُ هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى نَجَاسَةِ مَا تَغَيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ، لَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ.

### ٣- حَكْمُ الْمَاءِ إِذَا بَلَغَ ثَلَاثِينَ

٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ الْمَاءُ ثَلَاثِينَ لَمْ



يَحْمِلُ الْحَبْثَ.

وَفِي لَفْظِ «لَمْ يَنْجُسْ»

أَخْرَجَهُ الْأَوْثَقِيُّ أَبُو دَاوُدَ (٦٣، ٦٤، ٦٥)، السُّوْمِيُّ (٦٧)،  
النَّسَائِيُّ (١٧٥/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٥١٧، ٥١٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٩٢)  
وَالْحَاكِمُ (١٣٢/١-١٣٣) وَابْنُ جِبَانَ (١٢٤٩).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) هُوَ: ابْنُ عُمَرَ بْنِ  
الْخَطَّابِ، أَسْلَمَ عَبْدُ اللَّهِ صَغِيرًا بِمَكَّةَ، وَأَوَّلُ مُشَاهِدِهِ الْخَنْدَقَ،  
وَعُمَرَ.

وَرَوَى عَنْهُ خَلَاتِقٌ، كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ، كَانَتْ وَقَاتُهُ بِمَكَّةَ  
سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، وَدُفِنَ بِهَا بِذِي طُوًى فِي مَقْبَرَةِ الْمُهَاجِرِينَ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قَلْتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ  
الْخَبْثَ) يَفْتَحُ الْمُعْجَمَةُ وَالْمَوْحَدَةُ.

(وَلِي لَفْظٍ: لَمْ يَنْجُسْ) هُوَ يَفْتَحُ الْجِيمَ وَضَمَّهَا، كَمَا فِي  
الْقَامُوسِ

(أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ)، تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي أَوَّلِ  
حَدِيثٍ.

(وَالْحَاكِمُ) هُوَ الْإِمَامُ الْكَبِيرُ إِمَامُ الْمُحَقِّقِينَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ  
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْبَيْعِ، صَاحِبُ  
التَّصَانِيفِ.

وَلَدَ سَنَةَ إِحْدَى وَعَشْرِينَ وَثَلَاثِينَ، وَطَلَبَ هَذَا الشَّانَ،  
وَرَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ وَهُوَ ابْنُ عَشْرِينَ، وَحُجَّ، ثُمَّ جَاءَ فِي خُرَاسَانَ  
وَمَا وَرَاءَ النَّهْرِ، وَسَمِعَ مِنَ الْفَقِيهِ شَيْخٍ، أَوْ حَوَّ ذَلِكَ، حَدَّثَ عَنْهُ  
الذَّارِقُطِيُّ وَأَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ وَابْنُ بَيْهَقٍ، وَخَلَاتِقٌ.

وَلَهُ التَّصَانِيفُ الْفَائِقَةُ مَعَ الثَّقَوَى وَالذِّيَانَةِ، أَلْفَ الْمُسْتَدْرَكِ،  
وَتَارِيخَ نَيْسَابُورَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

تُوفِّيَ فِي شَهْرِ صَفَرٍ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ.

(وَابْنُ حِبَانَ) يَكْسِرُ الْحَاءَ الْمُهْمَلَةَ وَتَشْدِيدُ الْمَوْحَدَةِ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: هُوَ الْخَافِظُ الْعَلَامَةُ: أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ حِبَانَ  
بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حِبَانَ الْبُسْتِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، سَمِعَ أَمَّا لَا  
يُحْصُونَ مِنْ مِصْرَ إِلَى خُرَاسَانَ، حَدَّثَ عَنْهُ الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ.

كَانَ ابْنُ حِبَانَ مِنْ فَهْمَاءِ الدِّينِ، وَحَفَاطِ الْأَثَرِ، عَلَمًا  
بِالطَّبِّ وَالتَّجْوِيدِ وَفَنَوْنِ الْعِلْمِ، صَنَّفَ الْمُسْنَدَ الصَّحِيحَ، وَالتَّارِيخَ،  
وَكِتَابَ الضَّعْفَاءِ، وَفَقَّهَ النَّاسَ بِسَمَرْقَنْدَ.

قَالَ الْحَاكِمُ: كَانَ ابْنُ حِبَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ وَالْفَقْهِ وَاللُّغَةِ  
وَالْوَعظِ، مِنْ عُقَلَاءِ الرُّجَالِ، تُوُفِّيَ فِي شَوَّالِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ  
وِثَلَاثَ مِائَةٍ، وَهُوَ فِي عَشْرِ الثَّمَانِينَ.

وَقَدْ سَبَقَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَهُوَ دَلِيلُ  
الشَّافِعِيَّةِ فِي جَعْلِهِمُ الْكَثِيرَ مَا بَلَغَ قَلْتَيْنِ وَسَبَقَ اعْتِبَادُ الْهَادُوِيَّةِ  
وَالْحَنَفِيَّةِ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ لِلْاضْطِرَابِ فِي مَتْنِهِ إِذْ فِي رِوَايَةٍ (إِذَا بَلَغَ  
ثَلَاثَ قَلَالٍ) وَفِي رِوَايَةٍ (قَلَّةً) وَبِجِهَالِهِ قَدَرِ الْقَلَّةِ وَبِاخْتِمَالِ مَعْنَاهُ،  
فَإِنَّ قَوْلَهُ (لَمْ يَحْمِلِ الْخَبْثَ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يَقْدَرُ بِحِمْلِهِ، بَلْ نَصَرَهُ  
الْخَبْثُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَتَلَاشَى فِيهِ الْخَبْثُ.

وَقَدْ أَجَابَ الشَّافِعِيَّةُ عَنْ هَذَا كُلِّهِ.

وَقَدْ بَسَطْتُ فِي الشَّرْحِ إِلَّا الْآخِرَ فَلَمْ يَذْكُرْهُ، كَأَنَّهُ تَرَكَهُ  
لِضَعْفِهِ؛ لِأَنَّ رِوَايَةَ (لَمْ يَنْجُسْ) صَرِيحَةٌ فِي عَدَمِ اخْتِمَالِهِ الْمَعْنَى  
الْأَوَّلَ.

#### ٤- حَكْمُ الْاِغْتِسَالِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ

٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

«لَا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ  
جُنُبٌ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٨٣) وَابْنُ خُبَّازٍ (٢٣٩) «لَا يَتَوَلَّى أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ  
الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَخْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ» - وَلَمْ يُسَلِّمْ مِنْهُ (٢٨٢)، وَلَا ابْنُ  
دَاوُدَ (٧٠) «لَا يَغْتَسِلُ فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا  
يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ» هُوَ الرَّابِدُ السَّاكِنُ، وَيَأْتِي  
وَصْفُهُ بِأَنَّهُ الَّذِي لَا يَخْرِي.

(وَهُوَ جُنُبٌ أَخْرَجَهُ) بِهَذَا اللَّفْظِ.

(مُسْلِمٌ) وَلِلْبُخَارِيِّ رِوَايَةٌ بِلَفْظٍ: «لَا يَتَوَلَّى أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ  
الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَخْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ» رَوَى بِرَفْعِ اللَّامِ عَلَى أَنَّهُ  
خَبَرٌ لِبَتْدَاءِ عَذُوفٍ: أَيِ ثُمَّ هُوَ يَغْتَسِلُ.



وقَدْ جُوزَ جُزْمُهُ عَلَى عَطْفِهِ عَلَى مَوْضِعِ (يُولُسُ) وَنَصَبِهِ.

بِقَدْرِ أَنْ عَلَى الْإِحْقَاقِ (ثُمَّ) بِالْوَاوِ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ أَفَادَ أَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْبَوْلِ وَالْاِغْتِسَالِ دُونَ إِفْرَادِ أَحَدِهِمَا، مَعَ أَنَّهُ يُنْهَى عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ مُطْلَقًا، فَإِنَّهُ لَا يُخْلُ بِجَوَازِ النَّصْبِ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنْ هَذَا النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ، وَمِنْ غَيْرِهِ النَّهْيُ عَنِ إِفْرَادِ الْبَوْلِ وَإِفْرَادِ الْاِغْتِسَالِ؛ هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ (ثُمَّ) صَارَتْ بِمَعْنَى الْوَاوِ تَقْدِيمَ الْجَمْعِ، وَهَذَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ مُعْتَرِضًا بِهِ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ، حَيْثُ جُوزَ النَّصْبُ.

وأَمَّا ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي غَيْرِ شَرْحِ الْعَمْدَةِ، إِلَّا أَنَّهُ أَجَابَ عَلَى النَّوَوِيِّ بِمَا أَفَادَهُ قَوْلُنَا، فَإِنَّهُ لَا يُخْلُ بِجَوَازِ النَّصْبِ إِلَى آخِرِهِ.

قُلْتُ: وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ قَوَاعِدُ الْعَرَبِيَّةِ أَنَّ النَّهْيَ فِي الْحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْبَوْلِ ثُمَّ الْاِغْتِسَالِ فِيهِ، سِوَاهُ رَفَعَتْ اللَّامُ أَوْ نَصَبَتْ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ (ثُمَّ) تَقْدِيمُ مَا تَقْدِيمُهُ الْوَاوُ الْعَاطِفَةُ فِي أَنَّهَا لِلْجَمْعِ، وَإِنَّمَا اخْتَصَتْ (ثُمَّ) بِالتَّزْيِينِ، فَالْجَمْعُ وَاهْمُومُ فِيمَا قُرِئَ، وَلَا يُسْتَفَادُ النَّهْيُ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِهِ مِنْ رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَقْدِيمُ النَّهْيِ عَنِ الْجَمْعِ.

ورَوَايَةُ مُسْلِمٍ تَقْدِيمُ النَّهْيِ عَنِ الْاِغْتِسَالِ فَقَطْ، إِذَا لَمْ تُقْدَمْ بِرَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ؛ نَعَمْ؛ ثُمَّ رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ: «لَا يُولُسُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ» تَقْدِيمُ النَّهْيِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِهِ (لِهُ وَلِمسلمٍ) فِي رَوَايَتِهِ (مَنْهُ) بَدَلًا عَنْ قَوْلِهِ «فِيهِ»، وَالْأَوَّلُ تَقْدِيمُ أَنَّهُ لَا يَغْتَسِلُ فِيهِ بِالْاِتِّعَاسِ مَثَلًا، وَالثَّانِيَةُ تَقْدِيمُ أَنَّهُ لَا يَتَنَاوَلُ مِنْهُ وَيَغْتَسِلُ خَارِجَهُ، (وَلِأَبِي دَاوُدَ) بِلَفْظٍ: «وَلَا يَغْتَسِلُ فِيهِ» عَرْضًا عَنْ «ثُمَّ يَغْتَسِلُ»

(مِنْ الْجَنَابَةِ) عَرْضًا عَنْ قَوْلِهِ: وَهُوَ جُنُبٌ.

وقَوْلُهُ هُنَا: «وَلَا يَغْتَسِلُ» دَالٌّ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَمْرَيْنِ عَلَى انْفِرَادِهِ كَمَا هُوَ أَحَدُ الْاِخْتِمَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ فِي رَوَايَةِ «ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ».

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَهَذَا النَّهْيُ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ لِلْكَرَاهَةِ. وَفِي الْمَاءِ الْقَلِيلِ لِلتَّحْرِيمِ.

قِيلَ: عَلَيْهِ أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اسْتِعْمَالِ لَفْظِ النَّهْيِ فِي حَقِيقَتِهِ وَبِعَاجِزِهِ، فَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ مِنْ عُمُومِ الْجُزْأِ، وَالنَّهْيُ مُسْتَعْمَلٌ

فِي مَعْنَى عَدَمِ الْفِعْلِ الشَّامِلِ لِلتَّحْرِيمِ وَكَرَاهَةِ التَّزْيِينِ.

فَأَمَّا حُكْمُ الْمَاءِ الرَّائِدِ وَتَنْجِيسُهُ بِالْبَوْلِ، أَوْ مَنَعُهُ مِنَ التَّطْهِيرِ بِالْاِغْتِسَالِ فِيهِ لِلْجَنَابَةِ، فَعَنْدَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهُ لَا يَنْجَسُ إِلَّا مَا تَغْيَّرَ أَحَدُ أَوْصَافِهِ: النَّهْيُ عَنْهُ لِلتَّعْدِيلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ، وَهَذَا عَنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ التَّطَهُّرُ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ عَنْهُمْ لِلْكَرَاهَةِ، وَعَنْدَ الظَّاهِرِيَّةِ أَنَّهُ لِلتَّحْرِيمِ، وَإِنْ كَانَ النَّهْيُ تَعْدِيلًا لَا لِأَجْلِ التَّجَنُّبِ، لَكِنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ.

وَأَمَّا عَنْدَ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ فَقَالُوا: إِنْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا وَكُلَّ عَلَى أَصْلِهِ فِي حَدِّهِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ أَحَدُ أَوْصَافِهِ فَهُوَ الظَّاهِرُ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى طَهْرِيَّتِهِ تَخْصِصُ هَذَا الْعُمُومِ، إِلَّا أَنَّهُ يُقَالُ: إِذَا قُلْتُمْ: النَّهْيُ لِلْكَرَاهَةِ فِي الْكَثِيرِ فَلَا تَخْصِصُ لِعُمُومِ حَدِيثِ الْبَابِ، وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ قَلِيلًا وَكُلَّ فِي حَدِّهِ عَلَى أَصْلِهِ، فَالنَّهْيُ عَنْهُ لِلتَّحْرِيمِ، إِذْ هُوَ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَلَا مَطْهُرٍ.

وَهَذَا عَلَى أَصْلِهِمْ فِي كَوْنِ النَّهْيِ لِلتَّجَنُّبِ، وَذَكَرَ فِي الشَّرْحِ الْأَقْوَالُ فِي الْبَوْلِ فِي الْمَاءِ، وَأَنَّهُ لَا يَجْرِمُ فِي الْكَثِيرِ الْجَارِي كَمَا يَقْتَضِيهِ مَقْهُومُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَالْأَوَّلُ اجْتِنَابُهُ.

أَمَّا الْقَلِيلُ الْجَارِي فَقِيلَ: يَكْرَهُ، وَقِيلَ: يَجْرِمُ، وَهُوَ الْأَوَّلُ.

قُلْتُ: بَلِ الْأَوَّلُ خِلَافُهُ، إِذْ الْحَدِيثُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَوْلِ فِيمَا لَا يَجْرِي، فَلَا يَشْمَلُ الْجَارِي، قَلِيلًا كَانَ أَمْ كَثِيرًا.

نَعَمْ لَوْ قِيلَ بِالْكَرَاهَةِ لَكَانَ قَرِيبًا، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا رَاكِدًا، فَقِيلَ: يَكْرَهُ مُطْلَقًا.

وَقِيلَ: إِنْ كَانَ قَاصِدًا إِلَّا إِذَا عَرَضَ وَهُوَ فِيهِ فَلَا كَرَاهَةَ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَلَوْ قِيلَ بِالتَّحْرِيمِ لَكَانَ أَظْهَرَ وَأَوْفَقَ، لِظَاهِرِ النَّهْيِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِسَادًا لَهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَمُضَارَّةً لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانَ رَاكِدًا قَلِيلًا فَالصَّحِيحُ التَّحْرِيمُ لِلْحَدِيثِ.

ثُمَّ هَلْ يَلْحَقُ غَيْرُ الْبَوْلِ كَالْعَاطِظِ بِهِ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ فِي هَذَا الْمَاءِ الْقَلِيلِ؟ فَالْجَاهُورُ عَلَى أَنَّهُ يَلْحَقُ بِهِ بِالْأَوَّلِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: لَا يَلْحَقُ بِهِ غَيْرُهُ، بَلْ يَخْتَصُّ الْحُكْمُ بِالْبَوْلِ.



وَأَمَّا الثَّانِي فَلَأَنَّهُ ارَادَ ابْنُ حَزْمٍ بِالضَّعِيفِ دَاوُدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْدِيِّ وَهُوَ ثَقَّةٌ، وَكَأَنَّهُ فِي الْبَحْرِ اغْتَرَّ يَقُولُ ابْنُ حَزْمٍ، فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ الْحَدِيثِ: إِنَّ رَاوِيَهُ ضَعِيفٌ، وَاسْتَدَّ إِلَى مَجْهُولٍ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٣٠٠/١): إِنَّ رَجَالَهُ نَفَاتٌ وَلَمْ نَقِفْ لَهُ عَلَى عِلَّةٍ، فَلِهَذَا قَالَ هُنَا: وَهُوَ صَحِيحٌ، نَعَمْ هُوَ مُعَارَضٌ بِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ فِي:

٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٢٣) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ زَاهِدٌ دَاوُدُ (٦٨)، التِّرْمِذِيُّ (٦٥)، النَّسَائِيُّ (١٧٣/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٧٠، ٣٧١) -: «اِغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَفَةٍ لَجَاءَ يَغْتَسِلُ فِيهَا، فَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ جُنْبًا، فَقَالَ: إِنَّ الْمَاءَ لَا يَجُوبُ» وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٥)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٩١، ١٠٩).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) هُوَ حَيْثُ أَطْلَقَ: مَجْرُ الْأُمَّةِ وَجِبْرِهَا: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، وَلَسَدَ قَبْلَ الْهَجَرَةِ بِثَلَاثِ سِنِينَ، وَشُهْرَةٌ إِمَامَتِهِ فِي الْعِلْمِ بِرَكَاتِ الدُّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ بِالْحِكْمَةِ، وَالْفَقْهِ فِي الدِّينِ، وَالتَّأْوِيلِ، تَفَنَّى عَنِ التَّعْرِيفِ بِهِ؛ كَانَتْ وَفَاتُهُ بِالطَّائِفِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ، فِي آخِرِ أَيَّامِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، بَعْدَ أَنْ كَفَّ بِصُرَّةٍ.

(وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِفَضْلِ مَيْمُونَةَ). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، بِلَفْظٍ قَالَ: (أَكْبَرُ عِلْمِي)، وَالَّذِي يَخْطُرُ عَلَى بَالِي أَنَّ أَبَا الشَّعْثَاءِ أَخْبَرَنِي الْحَدِيثَ، وَأَعْلَهُ قَوْمٌ بِهَذَا التَّرْدُدِ.

وَلَكِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ بِلَفْظِ «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَمَيْمُونَةَ كَانَا يَغْتَسِلَانِ مِنْ إِسَاءَةٍ وَاحِدَةٍ» [إِلْبَعَارِي (٢٥٣)، مُسْلِمٌ (٣٢٢)] وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ، لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا كَانَا يَغْتَرِفَانِ مَعًا فَلَا تَعَارُضَ، نَعَمْ الْمَعَارُضُ:

قَوْلُهُ: (وَأَصْحَابُ السُّنَنِ) أَيُّ مَنْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ (١٨٩/١)، وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي دَاوُدَ.

(اِغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي جَنَفَةٍ لَجَاءَ) أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَوْلُهُ: (فِي الْمَاءِ) صَرِيحٌ فِي التَّنْهِيِ عَنِ الْبَوْلِ فِيهِ، وَأَنَّهُ يُجْتَنَبُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ، فَإِذَا بَالَ فِي إِسَاءَةٍ وَصَبَهُ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ فَالْحُكْمُ وَاحِدٌ.

وَعَنْ دَاوُدَ: لَا يَنْجُسُهُ، وَلَا يَكُونُ مَنِيًّا عَنْهُ إِلَّا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى لَا غَيْرَ، وَحُكْمُ الْوُضوءِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي بَالَ فِيهِ مَنْ يُرِيدُ الْوُضوءَ حُكْمُ الْغَسْلِ، إِذِ الْحُكْمُ وَاحِدٌ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي رِوَايَةٍ «لَا يُؤْرَثُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ مِنْهُ» ذَكَرَهَا فِي الشَّرْحِ وَلَمْ يَنْسِبَهَا إِلَى أَحَدٍ.

وَقَدْ خَرَّجَهَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٨٩/١)، وَاحْمَدُ (٢٥٩/٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣١/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٨)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَابْنُ حِبَّانَ (١٢٤٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً.

وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (١٤/١)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٢٥٣) وَالْبَيْهَقِيُّ «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٣٩/١) بِزِيَادَةِ «أَوْ يَشْرَبُ مِنْهُ».

## ٥- حُكْمُ الْاِغْتِسَالِ بِفَضْلِ الرَّجُلِ وَالْمَرَاةِ

٦- وَعَنْ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرَاةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ، أَوْ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرَاةِ، وَلْيَغْتَرِفَا جَمِيعاً».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨١) وَالنَّسَائِيُّ (١٣٠/١) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(وَعَنْ رَجُلٍ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرَاةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ» أَيُّ: بِالْمَاءِ الَّذِي يَفْضُلُ عَنْ غَسْلِ الرَّجُلِ.

(أَوْ الرَّجُلُ بِفَضْلِ الْمَرَاةِ) مِثْلُهُ

(وَلْيَغْتَرِفَا) مِنَ الْمَاءِ عِنْدَ اغْتِسَالِهِمَا مِنْهُ (جَمِيعاً)

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ) إِشَارَةٌ إِلَى رَدِّ قَوْلِ الْبَيْهَقِيِّ حَيْثُ قَالَ: إِنَّهُ فِي مَعْنَى الْمُرْسَلِ، أَوْ إِلَى قَوْلِ لَابِنِ حَزْمٍ حَيْثُ قَالَ: إِنَّ أَحَدَ رَوَاتِهِ ضَعِيفٌ.

أَمَّا الْأَوَّلُ وَهُوَ كَوْنُهُ فِي مَعْنَى الْمُرْسَلِ، فَلِأَنَّ إِيْهَامَ الصَّحَابِيِّ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ عُدُولٌ عِنْدَ الْحَدِيثَيْنِ.



(لِيَقْتَسِلَ مِنْهَا فَقَالَتْ) لَهُ:

فِيهِ، وَالْإِرَاقَةُ لِلْمَاءِ.

(إِنِّي كُنْتُ جُنُبًا) إِنِّي وَقَدْ اغْتَسَلْتُ مِنْهَا.

وَقَوْلُهُ: (طَهَّرُوا إِنَاءَ أَحَدِكُمْ) فَإِنَّهُ لَا غَسْلَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ أَوْ نَجَسٍ، وَلَيْسَ هُنَا حَدَثٌ، فَتَعَيَّنَ النِّجَسُ.

(فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ لَا يَجُزُّ» فِي الْقَامُوسِ: جَنِبَ الرَّجُلُ كَفَرِحَ وَجَنِبَ كَكَرَّمْ، فَيَجُوزُ فَتُحُ النُّونُ وَصَمُّهَا هُنَا، هَذَا إِذَا جَعَلْتَهُ مِنَ الثَّلَاثِي، وَيَصِحُّ مِنْ أَجَنِبَ يُجَنِبُ.

وَأَنَا اجْتَنَبَ فَلَمْ يَأْتِ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَهُوَ إصَابَةُ الْجَنَابَةِ؛ وَصَحْحَةُ التِّرْمِذِيِّ وَابْنُ خَرِزِمَةَ.

وَمَعْنَى الْحَدِيثِ قَدْ وَرَدَ مِنْ طَرَفٍ سَرَدَمًا فِي الشَّرْحِ.

وَقَدْ أَقَادَتْ مُعَارَضَةُ الْحَدِيثِ الْمَاضِي، وَأَنَّهُ يَجُوزُ غَسْلُ الرَّجُلِ بِفَضْلِ الْمَرَأَةِ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الْعَكْسُ لِمُسَاوَاتِهِ لَهُ.

وَفِي الْأَمْرَيْنِ خِلَافٌ، وَالْأَظْهَرُ جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ، وَأَنَّ النِّهْيَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّنْزِيهِ.

## ٦- حُكْمُ الْمَاءِ وَالْإِنَاءِ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ

٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَهَّرُوا إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ أَنْ يَغْسِلَهُ سَبْعَ مَرَّاتٍ، أَوْ لَاهُنَ بِالثَّرَابِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٩). وَفِي لَفْظِهِ لَهُ (فَلْيُرْفَعْ) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩١) أَخْرَأَهُنَّ أَوْ أُولَاهُنَّ بِالثَّرَابِ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَهَّرُوا إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ، وَيُقَالُ بِقَتْحِهَا لَعْنَانِ.

(إِنَاءَ أَحَدِكُمْ إِذَا وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ).

فِي الْقَامُوسِ: وَلَغَ الْكَلْبُ فِي الْإِنَاءِ فِي الشَّرَابِ يَلْغُ كَيَهَبُ وَيُلْغُ كَوْرَثَ وَوَجَلَ: شَرَبَ مَا فِيهِ بِأَطْرَافِ لِسَانِهِ، أَوْ أَدْخَلَ لِسَانَهُ، فِيهِ فَحْرُكَةٌ.

(أَنْ يَغْسِلَهُ) أَيِ الْإِنَاءِ (سَبْعَ مَرَّاتٍ أَوْ لَاهُنَ بِالثَّرَابِ) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ. وَفِي لَفْظِهِ لَهُ (فَلْيُرْفَعْ) أَيِ الْمَاءِ الَّذِي وَلَغَ فِيهِ، وَالتِّرْمِذِيُّ (أَخْرَأَهُنَّ) أَيِ السَّبْعِ (أَوْ أُولَاهُنَّ بِالثَّرَابِ): دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَحْكَامِ:

أَوَّلُهَا: نَجَاسَةُ فَمِ الْكَلْبِ مِنْ حَيْثُ الْأَمْرُ بِالْغَسْلِ لَمَّا وَلَغَ

وَالْإِرَاقَةُ: إِضَاعَةُ مَالٍ، فَلَوْ كَانَ الْمَاءُ طَاهِرًا لَمَّا أَمَرَ بِإِضَاعَتِهِ، إِذْ هُوَ مِنْهُيْ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي نَجَاسَةِ فَمِهِ، وَالْحَقُّ بِهِ سَائِرُ بَدَنِهِ قِيَاسًا عَلَيْهِ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ نَجَاسَةُ لَعَابِهِ، وَلَعَابُهُ جُزْءٌ مِنْ فَمِهِ، إِذْ هُوَ عَرَقٌ فِيهِ، فَقَسَمَهُ نَجَسٌ، إِذْ عَرَقُ جُزْءٌ شَتَلَبٌ مِنَ الْبَدَنِ، فَكَذَلِكَ بَقِيَّةُ بَدَنِهِ، إِلَّا أَنْ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْغَسْلِ لَيْسَ لِنَجَاسَةِ الْكَلْبِ.

قَالَ: يُخْتَلَمُ أَنَّ النِّجَاسَةَ فِي فَمِهِ وَلَعَابِهِ، إِذْ هُوَ عَمَلٌ اسْتِيعْمَالِيٌّ لِلنِّجَاسَةِ بِحَسَبِ الْأَغْلِبِ، وَعَلَّقَ الْحُكْمَ بِالنَّظَرِ إِلَى غَالِبِ أَحْوَالِهِ مِنْ أَكْلِهِ النَّجَاسَاتِ بِفَمِهِ، وَمِبَاشَرَتِهِ لَهَا، فَلَا يَدُلُّ عَلَى نَجَاسَةِ عَيْنِهِ.

وَالْقَوْلُ بِنَجَاسَتِهِ قَوْلُ الْجَمَاهِيرِ.

وَالْخِلَافُ لِلْمَالِكِ، وَدَاوُدَ، وَالزُّهْرِيِّ.

وَادَّةُ الْأَوَّلَيْنِ مَا سَمِعْتُ.

وَادَّةُ غَيْرِهِمْ وَهُمْ الْقَائِلُونَ: إِنَّ الْأَمْرَ بِالْغَسْلِ لِلتَّعْبُدِ لَا لِلنَّجَاسَةِ.

قَالُوا: إِنَّهُ لَوْ كَانَ لِلنَّجَاسَةِ لَاكْتَفَى بِمَا دُونَ السَّبْعِ، إِذْ نَجَاسَتُهُ لَا تَزِيدُ عَلَى الْعَذْرَةِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْنُ أَصْلِ الْحُكْمِ الَّذِي هُوَ الْأَمْرُ بِالْغَسْلِ مَعْقُولُ الْمَعْنَى، مُمَكِّنُ التَّعْلِيلِ، أَيُّ بَأْنُهُ لِلنَّجَاسَةِ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَحْكَامِ التَّعْلِيلُ، فَيَحْمِلُ عَلَى الْأَعْمِ الْأَغْلِبِ، وَالتَّعْبُدِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْعَدَدِ فَقَطْ.

كَذَا فِي الشَّرْحِ، وَهُوَ مَاخُوذٌ مِنْ شَرْحِ الْعَمْدَةِ.

وَقَدْ حَقَّقْنَا فِي حَوَاشِيهِ خِلَافَ مَا قَرَّرَهُ مِنْ أَغْلِيَّةِ تَعْلِيلِ الْأَحْكَامِ، وَطَرَلْنَا هُنَالِكَ الْكَلَامَ.

الْحُكْمُ الثَّانِي: أَنَّهُ دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى وَجُوبِ سَبْعِ غَسَلَاتٍ لِلْإِنَاءِ، وَهُوَ وَاضِحٌ.

وَمَنْ قَالَ: لَا تَجِبُ السَّبْعُ، بَلْ وَلَوْغُ الْكَلْبِ كَفِيرُهُ مِنْ



ورواية (أولاهن) أو (آخرهن) بالخير، إن كان ذلك من الراوي فهو شك منه، فيرجع إلى الترجيح، فرواية (أولاهن) أرجح، وإن كان من كلامه عليه السلام، فهو خير منه عليه السلام، ويرجع إلى ترجيح (أولاهن)، لثبوتهما فقط عند أحد الشيخين كما عرفت.

وقوله (إناء أحلكم) الإضافة ملغاة هنا؛ لأن حكم الطهارة والنجاسة لا يتوقف على ملكه الإناء، وكذا قوله (فليغسله) لا يتوقف على أن يكون مالك الإناء هو الغاسل.

وقوله: (وفي لفظ له للفرقة) هي من الفاظ رواية مسلم، وهي أمر بإزالة الماء الذي ولغ فيه الكلب أو الطعام، وهي من أقوى الأدلة على النجاسة، إذ المراق أعم من أن يكون ماء أو طعاماً، فلو كان طاهراً لم يأمَرَ بإزالته كما عرفت، إلا أنه نقل المصنف في فتح الباري (٢٧٥/١) عدم صحة هذه اللفظة عن الحفاظ.

وقال ابن عبد البر: لم يقلها أحد من الحفاظ من أصحاب الأعمش.

وقال ابن مندة: لا تعرف عن النبي عليه السلام بوجوه من الوجوه.

نعم أحمل المصنف ذكر الغسلة الثامنة وقد ثبت عند مسلم (٢٨٠): «وعفروه الثامنة بالتراب».

وقال ابن دقيق العيد: إنه قال بها الحسن البصري ولم يقل بها غيره، ولعل المراد بذلك من المتقدمين.

والحديث قوي فيها، ومن لم يقل به احتاج إلى تأويله بوجوه فيه استكره انتهى.

قلت: والوجه أي المستكره في تأويله ذكره النووي فقال: المراد اغسلوه سبعاً، واحدة منهم بالتراب مع الماء، فكان التراب قام مقام غسلة فسميت ثامنة.

قلت: ومثله قال الذميري في (شرح المنهاج)، وزاد: أنه أطلق الغسيل على التعفير مجازاً.

قلت: لا يخفى أن إهمال المصنف لذكرها، وتأويل من قال بإخراجها من الحقيقة إلى المجاز كل ذلك محاماة على المنعيب.

النجاسات والتسبيح ندب، استدل على ذلك بأن راوي الحديث وهو أبو هريرة قال: يغسل من ولوغه ثلاث مرات، كما أخرجه الطحاوي في المعاني (٢٣/١)، والدارقطني (٦٦/١).

واجب عن هذا، بأن العمل بما رواه عن النبي عليه السلام لا بما رآه وأفتى به، ويأثم معارض بما روي عنه، وأيضاً: أنه أفتى بالغسل، وهي أرجح سنداً، وترجح أيضاً بأنها توافق الرواية المرفوعة.

ولما روي عنه عليه السلام أنه قال في الكلب يلغ في الإناء فيغسل ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً الدارقطني (٦٥/١).

قالوا: فالحديث دل على عدم تعيين السبع، وأنه مخير، ولا تخير في معين.

واجب عنه بأنه حديث ضعيف لا تقوم به حجة.

الحكم الثالث: وجوب الترتيب للإناء لثبوته في الحديث، ثم الحديث يدل على تعيين التراب، وأنه في الغسلة الأولى؛ ومن أوجبه قال: لا فرق بين أن يخلط الماء بالتراب حتى يتكثر، أو يطرح الماء على التراب، أو يطرح التراب على الماء، وبعض من قال بإيجاب التسبيح، قال: لا تجب غسلة التراب لعدم ثبوتها عنده.

روى: بأنها قد ثبتت في الرواية الصحيحة بلا ريب، والزيادة من الثقة مقبولة، وأورد على رواية التراب بأنها قد اضطربت فيها الرواية، فروى أولاهن، أو آخرهن، أو إحداهن، أو السابعة، أو الثامنة، والاضطراب قاذح، فيجب الاطراح لها.

واجب عنه: بأنه لا يكون الاضطراب قاذحاً إلا مع استواء الروايات، وليس ذلك هنا كذلك، فلنأخذ رواية أولاهن أرجح لكثرة روايتها، وإخراج أحد الشيخين لها وذلك من وجوه الترجيح عند المعارض، والفاظ الروايات التي غرضت بها «أولاهن» لا يوافقها، ويبان ذلك: أن رواية (آخرهن) متفرقة لا توجد في شيء من كتب الحديث مسندة، ورواية (السابعة بالتراب)، اختلفت فيها، فلا تقوم رواية (أولاهن) بالتراب) ورواية (إحداهن) بالحاء والذال المهملتين ليست في الأمهات، بل رواها البزار «كشف الاستار» (١٤٥/١)، فعلى صحتها فهي مطلقة يجب حملها على المتقدمة.



والحق مع الحسن البصري.

هذا، وإن الأمر يقتل الكلاب، ثم النهي عنه، وذكر ما يُباح اتخاذه منها، يأتي الكلام عليه في باب الصيد، إن شاء الله تعالى.

## ٧- حَكْمُ الْمَاءِ إِذَا شَرِبْتَ مِنْهُ الْهَرَّةَ

٩- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي الْهَرَّةِ -: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ».

أخرجه الأربعة [ابن داود (٧٥)، الترمذي (٩٢)، السامي (٥٥/١)، ابن ماجه (٣٩٧)]، وصححه الترمذي وابن خزيمة (١٠٤).

(وعن أبي قتادة رضي الله عنه) يفتح القاف، فمشاة فوقية، بعد الألف دالّ مهملة، اسمه في أكثر الأقوال الحارث بن ربيع بكسر الراء، فموحدة ساكنة، فمهملة مكسورة، ومشاة تحية مشددة، الأنصاري.

فارس رسول الله ﷺ، شهد أحداً وما بعدها، وكانت وفاته سنة أربع وخمسين بالمدينة، وقيل: مات بالكوفة في خلافة أمير المؤمنين علي عليه السلام وشهد معه حروبه كلها.

(أن رسول الله ﷺ قال في الهرة والحديث له سبب وهو: «أن أبا قتادة سكب له وضوءاً فجاءت هرة تشرب منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت».

ف قيل له في ذلك فقال: قال رسول الله ﷺ «إنها ليست بنجس» أي فلا ينجس ما لامسته (إنما هي من الطوافين) جمع طواف (عليكم).

قال ابن الأثير: الطائف، الخادم الذي يخدمك برفق وعناية، والطواف: فعّال منه.

شبهها بالخادم الذي يطوف على مولاه ويدور حوله، أخذاً من قوله تعالى: «طوافون عليكم» يعني الخدم والمالِك.

وفي رواية مالك (ص ٤٠-٤١) وأحمد (٥/٢٩٦) وابن جبان (١٢٩٩) والحاكم (١٥٩/١-١٦٠) وغيرهم زيادة لفظ: (والطوافات) جمع الأول مذكراً سالماً نظراً إلى ذكور الهر،

والثاني مؤنثاً سالماً نظراً إلى إناثها.

فإن قلت: قد فات جمع المذكر السالم شرط كونه يعقل وهو شرط لجمعوه علماً وصفة.

قلت: لما نزل منزلة من يعقل بوصفه بصفته وهو الخادم، أجره مجزؤه في جمعه صفة.

وفي التعليل إشارة إلى أنه تعالى لما جعلها بمنزلة الخادم في كثرة اتصالها بأهل المنزل وملابسها لهم ولما في منزلهم خفف الله تعالى على عباده بجعلها غير نجس رفعاً للرجح (أخرجه الأربعة، وصححه الترمذي وابن خزيمة) وصححه أيضاً البخاري، والعقيلي، والدارقطني.

والحديث دليل على طهارة الهرة وسورها وإن باشرت نجساً.

وأنه لا تقيد لطهارة فيها بزمان.

وقيل: لا يظهر فمها إلا بمضي زمان من ليلة أو يوم، أو ساعة، أو شربها الماء، أو غيبتها، حتى يحصل ظن بذلك، أو بزوال عين النجاسة من فيها؛ وهذا الأخير أوضح الأقوال؛ لأنه مع بقاء عين النجاسة في فمها، فالحكم بالنجاسة لتلك العين لا لفمها، فإن زالت العين فقد حكم الشارع بأنها ليست بنجس.

## ٨- نجاسة بول الأدمي

١٠- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: «جَاءَ أَغْرَابِيٌّ قَبَالَ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ، فَزَجَرَهُ النَّاسُ، فَتَهَاظَمَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذَنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَأَهْرِيقْ عَلَيْهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٢١)، مسلم (٢٨٤)].

(وعن أنس بن مالك رضي الله عنه) هو: أبو حمزة، بالحاء المهملة والزاي، الأنصاري، التجاري، الخزرجي، خدم رسول الله ﷺ منذ قدم المدينة إلى وفاته ﷺ، وقدم ﷺ المدينة وهو ابن عشر سنين، أو ثمان، أو تسع أنوال.



سَكَنَ البَصْرَةَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ، لِفَقْهَةِ النَّاسِ، وَطَالَ عُمُرُهُ إِلَى مِائَةِ ثَلَاثِ سِنِينَ، وَقِيلَ أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَصْحَحُ مَا قِيلَ تِسْعَ وَتِسْعُونَ سَنَةً؛ وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْبَصْرَةِ مِنَ الصُّحَابَةِ سَنَةَ إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ وَتِسْعِينَ.

(قَالَ: جَاءَ أَعْرَابِيٌّ يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ نِسْبَةً إِلَى الْأَعْرَابِ؛ وَهُمْ سُكَّانُ الْبَادِيَةِ سِوَاكَ كَانُوا عَرَبًا أَوْ عَجَمًا.

وَقَدْ وَرَدَ تَسْمِيَّتُهُ أَنَّهُ ذُو الْخَوْبَصَةِ الْبِمَانِي، وَكَانَ رَجُلًا جَافِيًا.

(بَابُ فِي طَائِفَةِ الْمَسْجِدِ) أَيِ فِي نَاحِيَّتِهِ، وَالطَّائِفَةُ: الْقِطْعَةُ مِنَ الشَّيْءِ.

(فَزَجَرَهُ النَّاسُ) بِالزَّيْ فَجِيعَ فَرَاهِ أَيِ: نَهَرُوهُ.

وَلِي لَفْظٍ «فَقَامَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقْعُوا بِهِ» فِي أُخْرَى «فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَهْ، مَهْ».

(لِنَهَائِهِمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) بِقَوْلِهِ لَهُمْ: «دَعُوهُ» فِي لَفْظٍ «لَا تَزْرُمُوهُ».

(فَلَمَّا قَضَى بَوْلُهُ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِذُنُوبٍ) يَفْتَحُ الذَّالَ الْمَعْجَمَةِ فَنُونٍ آخِرَةً مُوَحَّدَةً وَهِيَ الدَّلُوكُ الْمَلَأُ مَاءً، وَقِيلَ: الْعَظِيمَةُ.

(مِنْ مَاءٍ) تَأْكِيدٌ وَإِلَّا فَقَدْ أَفَادَهُ لَفْظُ الذَّنُوبِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ كَتَبْتُ بِيَدِي.

وَلِي رَوَايَةٌ «سَجَلًا» يَفْتَحُ السِّينَ الْمُهْمَلَةً وَسُكُونِ الْجِيمِ، وَهُوَ بِمَعْنَى الذَّنُوبِ.

(فَأَهْرَقَ عَلَيْهِ) أَصْلُهُ: فَارِيقَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَبْدَلَتْ الْهَاءُ مِنَ الْهَمْزَةِ، فَصَارَ فَهْرِيقَ عَلَيْهِ، وَهُوَ رَوَايَةٌ، زِيدَتْ هَمْزَةٌ أُخْرَى بَعْدَ إِدْبَالِ الْأَوَّلِ فَقِيلَ: فَأَهْرِيقَ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ كَمَا عُرِفَتْ.

وَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى نَجَاسَةِ بَوْلِ الْأَدَمِيِّ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ، وَعَلَى أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا تَنَجَّسَتْ طَهَّرَتْ بِالمَاءِ كَسَائِرِ التَّنَجُّسَاتِ، وَهَلْ يُجْزَى فِي طَهَارَتِهَا غَيْرُ الْمَاءِ؟ قِيلَ: تَطَهَّرَهَا الشَّمْسُ وَالرِّيحُ، فَإِنَّ تَأْتِيرَهُمَا فِي إِزَالَةِ النَّجَاسَةِ أَعْظَمُ إِزَالَةٍ مِنَ الْمَاءِ،

وَلِحَدِيثِ «زَكَاهُ الْأَرْضُ يُسَهِّلُهَا» ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٩/١).

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ ذَكَرَهُ مَوْقُوفًا، وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِ ﷺ كَمَا ذَكَرَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدِيثَ أَبِي قِلَابَةَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ بِلَفْظٍ: «جَفُوفُ الْأَرْضِ طَهَّورُهَا» فَلَا تَقُومُ بِهِمَا حُجَّةٌ.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ صَبَّ الْمَاءِ يُطَهِّرُ الْأَرْضَ، رَخْوَةً كَانَتْ أَوْ صَلْبَةً.

وَقِيلَ: لَا بُدَّ مِنْ غَسْلِ الصُّلْبَةِ كَغَيْرِهَا مِنَ التَّنَجُّسَاتِ، وَارِضَ مَسْجِدِهِ ﷺ كَانَتْ رَخْوَةً قَبَّكُنِي فِيهَا الصَّبُّ.

وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَا تَتَوَقَّفُ الطَّهَارَةُ عَلَى نُصُوبِ الْمَاءِ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي الصَّبِّ عَلَى بَوْلِ الْأَعْرَابِيِّ شَيْئًا، وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمَهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ. وَفِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ حَفَرُهَا وَالْقَاءُ التُّرَابِ.

وَقِيلَ: إِذَا كَانَتْ صَلْبَةً فَلَا بُدَّ مِنْ حَفَرِهَا، وَالْقَاءِ التُّرَابِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ لَمْ يَعَمْ أَعْلَاهَا وَأَسْفَلُهَا؛ وَلِأَنَّهُ وَرَدَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: «حَذُّوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنَ التُّرَابِ وَالْقَوَّةِ وَأَهْرِيقُوا عَلَى مَكَائِهِ مَاءً».

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِيصِ (٤٩/١-٥٠): لَمْ يُسْتَدَانَ مَوْصُولَانِ: أَحَدُهُمَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالْآخَرُ عَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَمِ، وَفِيهِمَا مَقَالٌ، وَلَوْ قَبِلَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَبَطَلَ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ أَرْضَ مَسْجِدِهِ ﷺ رَخْوَةٌ، فَإِنَّهُ يَقُولُ: لَا يَحْفَرُ، وَيَلْقَى التُّرَابَ إِلَّا مِنَ الْأَرْضِ الصُّلْبَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ فَوَائِدُ.

مِنْهَا: اخْتِرَامُ الْمَسَاجِدِ «فَإِنَّهُ ﷺ لَمَّا قَرَعَ الْأَعْرَابِيُّ مِنْ بَوْلِهِ دَعَا، ثُمَّ قَالَ لَهُ: إِنَّ هَذِهِ الْمَسَاجِدَ لَا تَصْلُحُ لِشَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَوْلِ وَلَا الْقَذَرِ إِنَّمَا هِيَ لِذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ» وَلِأَنَّ الصُّحَابَةَ لَمَّا تَبَادَرُوا إِلَى الْإِنْكَارِ أَقْرَهُهُمْ ﷺ، وَإِنَّمَا أَمَرَهُمْ بِالرُّفْقِ، كَمَا فِي رَوَايَةِ الْجَمَاعَةِ [ح (٢٢٠)، د (٣٨٠)، ت (١٤٧)، س (٤٨/١)، ج (٢٥٩)] لِلْحَدِيثِ إِلَّا مُسْلِمًا أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ مَسِيرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ» وَلَوْ كَانَ الْإِنْكَارُ غَيْرَ جَائِزٍ لَقَالَ لَهُمْ: إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ الْأَعْرَابِيُّ مَا يُوجِبُ نَهْيَكُمْ لَهُ.

وَمِنْهَا: الرُّفْقُ بِالْجَاهِلِ، وَعَدَمُ التَّعْنِيفِ.



ومنها: حُسْنُ خُلُقِهِ ﷺ، ولطيفه بالمتعلم.

ومنها: أنَّ الإبعادَ عندَ قضاء الحاجة إنما هو لمن يُريد الغائطَ لا البولَ، فإنه كانَ عُرِفَ العربُ عدمَ ذلك، واقرةُ الشاربِ، «وَقَدْ بَالَ ﷺ، وَجَعَلَ رَجُلًا عِنْدَ عَقِيهِ يَسْتَرُهُ».

ومنها: دفعُ أعظمِ المضرتينِ باخفهما؛ لأنه لو قطعَ عليه بوله لأضرَّ به، وكانَ يحصلُ من تقويمه من حله مع ما قد حصلَ من تنجيسِ المسجدِ تنجيسَ بدنه، وثيابه، ومواضعٍ من المسجدِ غيرِ الذي قد وقعَ فيه البولُ أولاً.

بقطعِ رأسها، إلا خرمت.

وكذلك يدلُّ على حلِّ مَيْتَةِ الْحَوْتِ على أيِّ صفةٍ وجَدَ، طافياً كانَ أو غيرَه لهذا الحديث، وحديثُ «الحلُّ مَيْتَةً».

وقيل: لا يحلُّ منه إلا ما كانَ موتهُ بسببِ آدميٍّ، أو جزرِ الماء، أو قذفه أو نُصْرِهِ، ولا يحلُّ الطافي لحديثِ «مَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوا، وَمَا مَاتَ فِيهِ فَطَقًا فَلَا تَأْكُلُوهُ».

أخرجه أحمد، وأبو داود (٣٨١٥)، من حديثِ جابرٍ وهو خاصٌّ فيخصُّ به عمومَ الحديثين.

واجبٌ عنه: بأنه حديثٌ ضعيفٌ باتفاقِ أئمةِ الحديث.

قال النووي: حديثُ جابرٍ لا يجوزُ الاحتجاجُ به ولو لم يعارضه شيءٌ، كيف وهو معارضٌ (١ هـ).

فلا يخصُّ به العام، ولأنه ﷺ أَكَلَ مِنَ الْعُتْبَرَةِ الَّتِي قَذَفَهَا الْبَحْرُ لِأَصْحَابِ السَّرِيَةِ.

ولم يسألَ بأيِّ سببٍ كانَ موتهَا، كما هو معروفٌ في كتبِ الحديثِ [البخاري (٢٤٨٣)، مسلم (١٩٥٣)]، والسَّيْرُ وَالْكِبْدُ حِلَالٌ بِالْإِجْمَاعِ وَكَذَلِكَ مِثْلُهَا الطَّحَالُ، فإنه حلالٌ، إلا أنه في البحرِ قال: يُكْرَهُ لحديثِ عليٍّ عليه السلام «إِنَّهُ لَقَمَةُ الشَّيْطَانِ» [المصنف] لابن أبي شيبة (١٢٦/٥) أي إنه يُسرُّ بأكلِهِ، إلا أنه حديثٌ لا يُعرفُ من أخرجه.

#### ١٠- حَكْمُ الشَّرَابِ إِذَا وَقَعَ فِيهِ الذُّبَابُ

١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَتْرَعْهُ فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ».

أخرجه البخاري (٥٧٨٢)، وأبو داود (٣٨٤٤)، وزادَ «وَإِنَّهُ يَغْمِسُ بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ».

(وعن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ» وهو كما أسلفنا من أن الإضافة مُلغاة، كما في قوله: «إِذَا وَلَغَ الْكَتَبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ» في لفظ

#### ٩- ثَمَّا أُجِلَّ مَيْتَانِ وَدَمَانِ

١١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أُجِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ. فَأَمَّا الْمَيْتَانِ: فَالْجَرَادُ وَالْحَوْتُ. وَأَمَّا الدَّمَانِ: فَالطَّحَالُ وَالْكِبْدُ».

أخرجه أحمد (٩٧/٢)، وابنُ ماجه (٣٢١٨، ٣٢١٤)، وفيه ضعف. (وعن ابنِ عمر رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «أُجِلَّتْ لَنَا مَيْتَانِ» أي بعدَ تحريمهما الذي دلَّت عليه الآياتُ.

(ودمان) كذلك.

(فأما الميَّتان: فالجرادُ) أي مَيْتَتُهُ (والحوتُ) أي مَيْتَتُهُ.

(وأما الدَّمان: فالْكِبْدُ والطَّحَالُ) بوزن: كِتَابٍ (والْكِبْدُ).

(أخرجه أحمد وأبو ماجه وفيه ضعف) لأنه رواه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه، عن ابنِ عمر. قال أحمد: حديثه مُتَكَرِّرٌ.

وصحَّ أنه موقوف، كما قال أبو زرعة وأبو حاتم في «العلل» (١٧/٢)، فإذا ثبتَ أنه موقوفٌ فَلَهُ حَكْمُ الْمَرْفُوعِ؛ لأنَّ قولَ الصحابيِّ: «أُحِلَّ لَنَا كَذَا» أو «حَرَّمَ عَلَيْنَا كَذَا» مثلُ قوله: «أَمَرْنَا» و«نَهَيْنَا» فَيَتِمُّ بِهِ الْإِخْتِجَاجُ، ويدلُّ على حلِّ مَيْتَةِ الْجَرَادِ على أيِّ حالٍ وجَدت، فلا يُعْتَبَرُ في الجرادِ شيءٌ، سواءَ مَاتَ خَتَفَ أَنْفِهِ أَوْ بِسَبَبٍ.

والحديثُ حُجَّةٌ على من اشترطَ موتهَا بسببٍ عاديٍّ، أو



«فِي طَعَامِ أَحَدِكُمْ»

إِلَّا لِلْمَادَّةِ الَّتِي فِيهِ مِنَ الشَّفَاءِ.

(فَلْيُعْمِسْهُ) رَأَى فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ «كُلُّهُ» تَأْكِيدًا.

وَفِي لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ «فَمَا قُلُوهُ» وَفِي لَفْظِ ابْنِ السَّكَنِ «فَلْيُعْمَلْهُ»

(تُمْ لِيَنْزَعَهُ) فِيهِ أَنَّهُ يُنْهَلُ فِي نَزْعِهِ بَعْدَ غَمْسِهِ.

(فَإِنْ فِي أَحَدِهِ جَنَاحَيْهِ دَاءٌ وَفِي الْآخَرِ شِفَاءٌ) هَذَا تَعْلِيلٌ

لِلأَمْرِ بِغَمْسِهِ.

وَفِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ «تُمْ لِيَطْرَحَهُ فَإِنْ فِي أَحَدِهِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءٌ وَفِي الْآخَرِ دَاءٌ».

وَفِي لَفْظِ «سَمَاءً»

(أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ. وَزَادَ «وَإِنَّهُ يَبْقَى بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ») وَعِنْدَ أَحْمَدَ (٦٧/٣)، وَابْنِ مَاجَةَ (٣٥٠٤)، «إِنَّهُ يُعْدَمُ السُّمَّ وَيُؤَخَّرُ الشَّفَاءُ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ ظَاهِرٌ عَلَى جَوَازِ قَتْلِهِ دَفْعًا لضرره، وَأَنَّهُ يُطْرَحُ وَلَا يُؤْكَلُ، وَأَنَّ الدُّبَابَ إِذَا مَاتَ فِي مَائِهِ فَإِنَّهُ لَا يُنْجَسُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَ بِغَمْسِهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ يَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا سَبِيحًا إِذَا كَانَ الطَّعَامُ حَارًّا، فَلَوْ كَانَ يُنْجَسُ لَكَانَ أَمْرًا بِإِفْسَادِ الطَّعَامِ، وَهُوَ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِإِصْلَاحِهِ، ثُمَّ عُدِيَ هَذَا الْحُكْمُ إِلَى كُلِّ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً، كَالنَّحْلَةِ، وَالزُّبُورِ، وَالْعَنْكَبُوتِ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ، إِذِ الْحُكْمُ يعمُ بِعمومِ عَلَيْهِ، وَيَتَنَفَّى بِإِتِّفَاعِ سَبَبِهِ، فَلَمَّا كَانَ سَبَبُ التَّنَجِيسِ هُوَ الدَّمُ الْمُخْتَفِئُ فِي الْحَيَوَانِ بِمَوْتِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ مَفْقُودًا فِيمَا لَا دَمَ لَهُ سَائِلٌ، انْتَفَى الْحُكْمُ بِالتَّنَجِيسِ، لِانْتِفَاءِ عَلَيْهِ، وَالْأَمْرُ بِغَمْسِهِ لِيُخْرِجَ الشَّفَاءَ مِنْهُ كَمَا خَرَجَ الدَّاءُ مِنْهُ.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ فِي الدُّبَابِ قُوَّةَ سُعْيَةٍ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهَا الْوَرْمُ، وَالْحِكْمَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ لَسْعِهِ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ السَّلَاحِ، فَإِذَا وَقَعَ فِيمَا يُؤْذِيهِ انْقَاءُ بَسَلَاحِهِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «فَإِنَّهُ يَبْقَى بِجَنَاحِهِ الَّذِي فِيهِ الدَّاءُ» أَمَرَ ﷺ أَنْ تُقَابَلَ تِلْكَ السُّعْيَةُ بِمَا أَوْدَعَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِيهِ مِنَ الشَّفَاءِ فِي جَنَاحِهِ الْآخَرِ بِغَمْسِهِ كُلِّهِ، فَتُقَابَلُ الْمَادَّةُ النَّافِعَةُ، فَيُزَوَّلُ ضررُهَا.

وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَطْبَاءِ أَنَّ لَسْعَةَ الْعَقْرَبِ وَالزُّبُورِ إِذَا دُلَّتْ مَوْضِعُهَا بِالدُّبَابِ نَفَعَ مِنْهُ نَفْعًا بَيِّنًا، وَيَسْكُنُهَا، وَمَا ذَلِكَ

١١- حَكْمُ مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ

١٣- وَعَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ

النَّبِيُّ ﷺ «مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ - وَهِيَ حَيَّةٌ - فَهُوَ مَيْتٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٨٠)، وَحَسَنَهُ، وَاللَّفْظُ لَهُ.

(وَعَنْ أَبِي وَاقِدٍ) بِقَافٍ مَكْسُورَةٍ، وَدَالٍ مُهْمَلَةٍ، اسْمُهُ: الْحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ، فِيهِ أَقْوَالٌ: قِيلَ: إِنَّهُ شَهِدَ بِدَرَاءٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

مَاتَ سَنَةً ثَمَانٍ أَوْ خَمْسٍ وَسِتِّينَ بِمَكَّةَ.

(اللَّيْثِيُّ) بِشِثَاءٍ تُخَفَّفُ، نَسَبَةٌ إِلَى لَيْثٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لَيْثٍ ﷺ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ) فِي الْقَامُوسِ: الْبَهِيمَةُ: كُلُّ ذَاتٍ أَرْبَعِ قَوَائِمَ وَلَوْ فِي الْمَاءِ وَكُلِّ حَيٍّ لَا يُبْمِزُّ، وَالْبَهِيمَةُ أَوْلَادُ الضَّئَانِ وَالْمَعَزِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ هُنَا الْآخِرُ أَوِ الْأَوَّلُ، لَمَّا يَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(وَهِيَ حَيَّةٌ فَهَرٌ) أَيِ الْمَقْطُوعُ (مَيْتٌ).

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ)، أَيِ قَالَ: إِنَّهُ حَسَنٌ.

وَقَدْ عُرِفَ مَعْنَى الْحَسَنِ فِي تَعْرِيفِ الصَّحِيحِ فِيمَا سَلَفَ، (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَيِ: لِلتِّرْمِذِيِّ.

وَالْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ عَنْ أَرْبَعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي وَاقِدٍ وَابْنِ عُمَرَ، وَتَعَمِيمِ الدَّارِيِّ.

وَحَدِيثُ أَبِي وَاقِدٍ هَذَا رَوَاهُ أَيْضًا أَحْمَدُ (٢١٨/٥) وَالْحَاكِمُ (٢٣٩/٤) بِلَفْظٍ: «قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَبِهَا نَاسٌ يَعْبُدُونَ إِلَى آلِيَاتِ النَّعَمِ وَأَسْمِنَةِ الْإِبِلِ فَقَالَ: مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتَةٌ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهُوَ مَيْتٌ مُحَرَّمٌ.



وسبب الحديث دالٌّ على أنه أريدَ بالْبَيْعَةِ ذاتُ الأربع، وهو المعنى الأولُ لِذِكْرِ الإِبِلِ فِيهِ لَا الْمَعْنَى الْآخِرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَامُوسُ، لَكِنَّهُ مَخْصُوصٌ بِمَا أُبَيِّنَ مِنَ السَّمَكِ، وَلَوْ كَانَتْ ذَاتُ أَرْبَعٍ، أَوْ يُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الْاَوْسَطُ، وَهُوَ كُلُّ حَيٍّ لَا يُمَيِّزُ فَيَخْصُصُ مِنْهُ الْجِرَادَ وَالسَّمَكَ وَمَا أُبَيِّنَ ثَمًا لَا دَمَ لَهُ.

وقد افاد قوله (فَهُوَ مَيِّتٌ) أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَمِلَّ الْمَقْطُوعُ الْحَيَاةَ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ هُوَ مَا مِنْ شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ حَيًّا.

## ٢- باب الآنية

جمع إناء، وهو معروف. وإنما بُوِّبَ لها؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ قَدْ نَهَى عَنْ بَعْضِهَا فَقَدْ تَعَلَّقَتْ بِهَا أَحْكَامٌ.

### ١- النهي عن الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة

١٤- عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا، فَإِنَّهَا لَهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ ٥٤٢٦)، مُسْلِمٌ (٢٠٦٧).

(عَنْ حُذَيْفَةَ) أَيُّ أَرَوِي أَوْ أَذْكَرُ كَمَا سَلَفَ.

و حُذَيْفَةُ بَضْمُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَذَلِكَ مُعْجَمَةٌ فَمَشَاءُ نَحْوِيَّةٌ سَاكِئَةٌ فَعَاءٌ، هُوَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ بَقِيَّتُهُ الْمَشَاءُ النَّحْوِيَّةُ وَتَخْفِيفُ الْمِيمِ آخِرُهُ نُونٌ، وَحُذَيْفَةُ وَأَبُوهُ صَحَابِيَّانِ جَلِيلَانِ شَهِدَا أَحَدًا، وَحُذَيْفَةُ صَاحِبُ سِرِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وروى عنه جماعة من الصحابة والتابعين.

وَمَاتَ بِالْمَدَائِنِ سَنَةً خَمْسٍ أَوْ مِائَتَيْنِ، بَعْدَ قَتْلِ عُثْمَانَ بِأَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَشْرَبُوا فِي آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَلَا تَأْكُلُوا فِي صِحَافِهِمَا») جَمْعُ صَحْفَةٍ.

قَالَ الْكِسَائِيُّ: الصَّحْفَةُ هِيَ مَا تُشْبِعُ الْخَمْسَةَ.

(فَإِنَّهَا) أَيُّ آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَصِحَافِهِمَا (لَهُمْ) أَيُّ

لِلْمَشْرِكِينَ، وَإِنْ لَمْ يُذَكِّرُوا فَهُمْ مَعْلُومُونَ.

(فِي الدُّنْيَا) إِخْبَارٌ عَمَّا هُمْ عَلَيْهِ لَا إِخْبَارٌ بِمَجْلَاهَا لَهُمْ

(وَلَكُمْ فِي الْآخِرَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ.

والحديث دليل على تحريم الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة وصحافهما، سواء كان الإناء خالصاً ذهباً أو مخلوطاً بالفضة إذ هو مما يشمل أنه إناء ذهب وفضة.

قال النووي: إنه انعقد الإجماع على تحريم الأكل والشرب فيهما.

واختلف في العلّة قليل: للخيلاء، وقيل: بل لكونه ذهباً وفضة.

واختلفوا في الإناء المطلي بهما هل يلحق بهما في التحريم أو لا؟ قيل: إن كان يمكن فصلهما حرم إجماعاً؛ لأنه مُسْتَعْمَلٌ لِلتَّعْبِيرِ وَالْفِضَّةِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ فَصْلَهُمَا لَا يَحْرُمُ.

وأما الإناء المصنوب بهما فإنه يجوز الأكل والشرب فيه إجماعاً، وهذا في الأكل والشرب فيما ذُكِرَ لَا خِلَافَ فِيهِ.

لَمَّا غَيَّرَهُمَا مِنْ سَائِرِ الْأَسْتِعْمَالَاتِ فَبَيَّهَ الْخِلَافُ.

قيل: لا يَحْرُمُ؛ لِأَنَّ النَّصَّ لَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ.

وقيل يَحْرُمُ سَائِرُ الْأَسْتِعْمَالَاتِ إجماعاً، ونازع في الأخير بعض المتأخرين وقال: النص ورد في الأكل والشرب لا غير، والحاق سائر الاستعمالات بهما قياساً لا يتم فيه شرائط القياس.

والحق ما ذهب إليه القائل بعدم تحريم غير الأكل والشرب فيهما، إذ هو الثابت بالنص، ودعوى الإجماع غير صحيحة، وهذا من شؤم تبديل اللفظ النبوي بغيره فإنه ورد بتحريم الأكل والشرب فقط فعدلوا عن عبارته إلى الاستعمال، وتجاوزوا العبارة النبوية، وجاؤوا بلفظ عام من تلقاء أنفسهم ولها نظائر في عباراتهم، ولهذا ذكر المصنف هذا الحديث هنا لإفادة تحريم الوضوء في آنية الذهب والفضة؛ لأنه استعمال لهما على مذهبه في تحريم ذلك، ولأفاب هذا الحديث باب الأطعمة والأشربة.



ثُمَّ هَلْ يَلْحَقُ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ نَفَاسُ الْأَحْجَارِ كَالْيَاقُوتِ وَالْجَوَاهِرِ؟ فِيهِ خِلَافٌ، وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ إِحْلَاقِهِ، وَجَوَازُهُ عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ، لِعَدَمِ الدَّلِيلِ النَّاقِلِ عَنْهَا.

١٥- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنْاءِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٦٣٤)، مسلم (٢٠٥٦)].

(وعن أم سلمة) هي أم المؤمنين، زوج النبي ﷺ، اسمها هند بنت أبي أمية، كانت تحت أبي سلمة بن عبد الأسد هاجرت إلى أرض الحبشة مع زوجها، وتوفي عنها في المدينة بعد عودتهما من الحبشة، وتزوجها النبي ﷺ في المدينة سنة أربع من الهجرة، وتوفيت سنة تسع وخمسين، وقيل اثنتين وستين، ودفنت بالبقيع، وعمرها أربع وثمانون سنة.

(قالت: قال رسول الله ﷺ: الذي يشرب في إناء الفضة هكذا عند الشيخين وانفرد مسلم في رواية أخرى بقوله (في إناء الفضة والذهب)).

(إنما يجرجر) بضم المشاء التخفيف وجيم فسراء وجيم مكسورة.

والجرجرة صوت وقوع الماء في الجوف، وصوت البعير عند الجررة، جعل الشرب والجرع جرجرة.

(في بطنه نار جهنم متفق عليه) بين الشيخين.

قال الزُّعْمَرِيُّ: يُرْوَى بِرَفْعِ النَّارِ عَلَى أَنَّهَا فَاعِلٌ مَجَازًا، وَالْأَفْهَمُ نَارُ جَهَنَّمَ عَلَى الْحَقِيقَةِ لَا تُجْرَجُ فِي بَطْنِهِ، إِنَّمَا جَعَلَ جَرَعَ الْإِنْسَانِ لِلْمَاءِ فِي هَلْوَ الْأَوَانِي الْمُنْهِي عَنْهَا، وَاسْتِحْقَاقُ الْعِقَابِ عَلَى اسْتِعْمَالِهَا، كَجَرَجَةِ نَارِ جَهَنَّمَ فِي جَوْفِهِ مَجَازًا، هَكَذَا عَلَى رِوَايَةِ الرَّفْعِ.

وَذَكَرَ الْفَعْلُ يَعْنِي «يُجْرَجُ» وَإِنْ كَانَ فَاعِلُهُ النَّارُ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، لِلْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ فَعْلِهَا، وَلِأَن تَأْنِيَهَا غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى نَصْبِ «نَارِ جَهَنَّمَ» وَفَاعِلُ الْجَرَجَةِ هُوَ الشَّارِبُ، وَالنَّارُ مَفْعُولُهُ، وَالْمَعْنَى: كَأَنَّمَا يُجْرَجُ نَارُ جَهَنَّمَ مِنْ بَابِ «إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بَطُونِهِمْ نَارًا».

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَالتَّصَبُّ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ الشَّارِحُونَ، وَأَهْلُ الْعَرَفِ وَاللُّغَةِ، وَجَزَمَ بِهِ الْأَزْهَرِيُّ «وَجَهَنَّمَ» جِمَّةٌ لَا تَنْصَرِفُ لِلتَّائِيَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ، إِذْ هِيَ عَلَمٌ لَطَبَقَةٍ مِنْ طَبَقَاتِ النَّارِ - أَعَادَنَا اللَّهُ مِنْهَا - سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِبَعْدِ قَرَبِهَا، وَقِيلَ لَغَلْظِ أَمْرِهَا فِي الْعِقَابِ.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ خُذِيفَةَ الْأَوَّلِ.

## ٢- طهارة الإهاب إذا دُبِغَ

١٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهَرَ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [٣٦٦] - وَعِنْدَ الْأَرَمِيِّ (أَبُو دَاوُدَ (٤١٢٣)، الترمذي (١٧٢٨)، السانني (١٧٣/٧)، ابن ماجه (٣٦٠٩)) «إِنَّمَا إِهَابٌ دُبِغَ مِنْ أَحَادِيثِ بَابِ الْآتِيَةِ:

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ إذا دُبِغَ الْإِهَابُ بَزَنَ كِتَابِي، هُوَ الْجِلْدُ. أَوْ مَا لَمْ يُدْبَغْ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَمِثْلُهُ فِي النَّهَايَةِ.

(فقد طهر) بفتح الطاء والهاء، ويجوز ضمها كما يفيدُه القاموس.

(أخرجه مسلم) بهذا اللفظ.

(وعند الأرمي) وهم أهل السنن:

(أيما إهاب دُبِغَ) تَمَامُهُ «فَقَدْ طَهَرَ»

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِنَّمَا اِخْتَلَفَ لَفْظُهُ.

وَقَدْ رُوِيَ بِالْفَاظِ. وَذَكَرَ لَهُ سَبَبٌ وَهُوَ «أَنَّ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ لَيْمُونَةٍ فَقَالَ: «أَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِإِهَابِهَا فَإِنْ دَبَاغُ الْأَدِيمِ طَهُورٌ».

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ سُودَةَ (٦٦٨٦) قَالَتْ: «مَاتَتْ لَنَا شَاةٌ فَذَبَحْنَاهَا مَسْكَةً ثُمَّ مَا زِلْنَا نَتَذَيَّبُ فِيهَا حَتَّى صَارَ شَتَاءً.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الدَّبَاغَ مُطَهِّرٌ لَجِلْدِ مَيْتَةِ كُلِّ حَيَوَانٍ، كَمَا يُفِيدُهُ عُمُومُ كَلِمَةِ «إِيْمَا» وَأَنَّهُ يَطَهِّرُ بَاطِنَهُ. وَظَاهِرُهُ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ سَبْعَةُ أَقْوَالٍ:



أَمْ سَلَمَةُ ثَلَاثَةٌ، وَعَنْ أَنَسٍ حَدِيثَانِ، وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْحَبِيبِ وَعَائِشَةَ وَالْمَغِيرَةَ وَأَبِي أَمَامَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

وَلَا نَسْخَ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ تَاخُرِهِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى تَاخُرِ حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْمٍ، وَرَوَاةُ التَّارِيخِ فِيهِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ مُعْلَةً، فَلَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ عَلَى النَّسْخِ، عَلَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ رَوَاةُ التَّارِيخِ صَحِيحَةً مَا دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ جِزْماً، وَلَا يُقَالُ: فَإِذَا لَمْ يَتِمَّ النَّسْخُ تَعَارَضَ الْحَدِيثَانِ، حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَنْ مَعَهُ، وَمَعَ التَّعَارُضِ يُرْجَعُ إِلَى التَّرْجِيحِ أَوْ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ لَا تَعَارُضَ إِلَّا مَعَ الْإِسْتِوَاءِ، وَهُوَ مَقْضُودٌ كَمَا عَرَفْتَ مِنْ صَحَّةِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَثْرَةِ مَنْ مَعَهُ مِنْ الرُّوَاةِ، وَعَدَمِ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُكَيْمٍ.

(وَالثَّلَاثُ): بَأَنَّ الْإِهَابَ كَمَا عَرَفْتَ مِنَ الْقَامُوسِ وَالنِّهَايَةِ اسْمٌ لِمَا يُدْبِغُ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

وَقَالَ النَّصْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: الْإِهَابُ لِمَا لَمْ يُدْبِغْ، وَبَعْدَ الدَّبْغِ يُقَالُ لَهُ شُنٌّ وَفَرِيَّةٌ، وَبِهِ جِزَمُ الْجَوْهَرِيِّ.

قِيلَ: فَلَمَّا اخْتَصَلَ الْأَمْرَيْنِ وَرَدَّ الْحَدِيثَانِ فِي صُورَةِ الْمُتَعَارِضَيْنِ، جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ نَهَى عَنِ الْإِتِّفَاعِ بِالْإِهَابِ مَا لَمْ يُدْبِغْ، فَإِذَا ذُيِّعَ لَمْ يُسَمَّ إِهَاباً، فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ النَّهْيِ، وَهُوَ حَسَنٌ.

(الثَّالِثُ): يُطَهَّرُ جِلْدُ مِثْيَةِ الْمَأْكُولِ لَا غَيْرَهُ لَكِنَّ يَرُدُّهُ عُمُومُ «إِيْمَا إِهَابٍ».

(الرَّابِعُ): يُطَهَّرُ الْجَمِيعُ إِلَّا الْخَنَزِيرَ، فَإِنَّهُ لَا جِلْدَ لَهُ وَهُوَ مَذْنُوبٌ أَبِي حَنِيفَةَ.

(الْحَامِسُ): يُطَهَّرُ إِلَّا الْخَنَزِيرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «فَإِنَّهُ رَجَسٌ» وَالضَّمِيرُ لِلْخَنَزِيرِ، فَقَدْ حَكَمَ بِرَجْسِيَّتِهِ كُلِّهِ، وَالْكَلْبُ مَقْبُولٌ عَلَيْهِ بِجَمَاعِ النَّجَاسَةِ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

(السَّادِسُ): يُطَهَّرُ الْجَمِيعُ لَكِنَّ ظَاهِرَهُ دُونَ بَاطِنِهِ، فَيَسْتَعْمَلُ فِي الْيَاسَاتِ دُونَ الْمَافِقَاتِ وَيُصَلِّيُ عَلَيْهِ وَلَا يُصَلِّيُ فِيهِ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ مَالِكٍ: جَمَعَا مِنْهُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ لَمَّا تَعَارَضَتْ.

(السَّابِعُ): يُتَنَقَّحُ بِجِلْدِ الْمِثْيَةِ وَإِنْ لَمْ يُدْبِغْ ظَاهِراً وَبَاطِناً، لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٤٩٢) مِنْ رَوَاةِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ مَرَّ بِشَاةٍ

(الْأَوَّلُ) أَنَّ الدَّبْغَ يُطَهَّرُ جِلْدَ الْمِثْيَةِ بَاطِنَهُ. وَظَاهِرُهُ وَلَا يُخْصُ مِنْهُ شَيْءٌ، عَمَلًا بِظَاهِرِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، وَهَذَا مَرْوِيُّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

(الثَّانِي): أَنَّهُ لَا يُطَهَّرُ الدَّبْغُ شَيْئاً، وَهُوَ مَذْنُوبٌ جَاهِلِيٌّ الْهَادُوِيَّةُ.

وَيُرْوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ الشَّافِعِيِّ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣١٠/٤) وَالبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (١٦٧/٧)، وَالْأَرْبَعَةُ (٤١٢٧)، ت (١٧٢٩)، س (١٧٥/٧)، ج (٣٦١٣)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (١٢٧٧)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُكَيْمٍ قَالَ: «أَنَّا كَتَبْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ أَلَّا تَتَّقِعُوا مِنَ الْمِثْيَةِ بِإِهَابٍ وَلَا عَصَبٍ» وَفِي رَوَاةِ الشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ وَأَبِي دَاوُدَ: «قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ، وَكَانَ أَحْمَدُ يَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَيَقُولُ: هَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ ثُمَّ تَرَكَهُ.

قَالُوا: أَيُّ الْهَادُوِيَّةِ وَهَذَا الْحَدِيثُ نَاسَخٌ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، لِدَلَالَتِهِ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِتِّفَاعِ مِنَ الْمِثْيَةِ بِإِهَابِهَا وَعَصَبِهَا. وَاجِبٌ عَنْهُ بِاجْوَازٍ:

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ فِي سَنَدِهِ، فَإِنَّهُ رُوِيَ عَنْ كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتَارَةً عَنْ مَشَايِخَ مِنْ جَهَنَّةٍ عَنْهُمْ قَرَأَ كِتَابَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَمُضْطَرَبٌ أَيْضاً فِي مِثْيَةٍ، فَرَوِيَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ فِي رَوَاةِ الْأَكْلِ، وَرَوِيَ بِالتَّقْيِيدِ بِشَهْرٍ أَوْ شَهْرَيْنِ أَوْ أَرْبَعِينَ يَوْماً أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

ثُمَّ إِنَّهُ مُعَلٌّ أَيْضاً بِالْإِسْمَالِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُكَيْمٍ مِنْهُ ﷺ.

وَمُعَلٌّ بِالْإِنْقِطَاعِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى مِنْ ابْنِ عُكَيْمٍ، وَلِذَلِكَ تَرَكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الْقَوْلَ بِهِ آخِراً، وَكَانَ يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَوَّلًا كَمَا قَالَ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ (١٧٢٩).

(وَالثَّانِي): بَأَنَّهُ لَا يَقْرَأُ عَلَى النَّسْخِ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ الدَّبْغِ أَصَحُّ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَرَوِيَ مِنْ طَرَفٍ مُتَعَدِّدٍ فِي مَعْنَاهُ عِدَّةُ أَحَادِيثَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثَانِ، وَعَنْ



مَيْتَةً فَقَالَ: هَلَّا اتَّقَعْتُمْ بِإِهَابِهَا؟ قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، قَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا، وَهُوَ رَأْيُ الرَّهْزِيِّ.

وَأَجِبَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ مُطْلَقٌ فَيُذَنُّ أَحَادِيثُ الدَّبَاغِ الَّتِي سَلَفَتْ.

١٧- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا».

صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٤٥٢٢).

(وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ - رضي الله عنه) هُوَ بَضْمُ الْمِمْ وَفَتْحُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ الْمُوَحَّدَةِ الْمَكْسُورَةِ وَالْقَافِ - وَسَلَمَةُ صَحَابِيُّ يُعَدُّ فِي الْبَصْرِيِّينَ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ سَنَانٌ، وَلِسَانًا أَيْضًا صُحْبَةً.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِبَاغُ جُلُودِ الْمَيْتَةِ طَهُورُهَا» صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ) أَيَّ أَخْرَجَهُ وَصَحَّحَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ غَيْرُ ابْنِ جِبَانَ هَذَا الْحَدِيثَ لَكِنْ بِأَلْفَاظٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٧٦/٣)، وَأَبِي دَاوُدَ (٤١٢٥)، وَالتَّسَائِي (١٧٣/٧-١٧٤)، وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (١٧/١)، عَنْ سَلَمَةَ بِلَفْظٍ «دِبَاغُ الْأَوِيمِ ذَكَاتُهُ». وَفِي لَفْظٍ «دِبَاغُهَا ذَكَاتُهَا». وَفِي آخَرٍ «دِبَاغُهَا طَهُورُهَا». وَفِي لَفْظٍ «ذَكَاتُهَا دِبَاغُهَا». وَفِي لَفْظٍ آخَرَ «ذَكَاةُ الْأَوِيمِ دِبَاغُهَا».

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ بِمَعْنَاهُ، وَهُوَ يُدَلُّ عَلَى مَا يُدَلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفِي تَشْبِيهِهِ الدَّبَاغَ بِالذَّكَاءِ إِعْلَامٌ بِأَنَّ الدَّبَاغَ فِي التَّطْيِيرِ بِمَنْزِلَةِ تَذْكِيَةِ الشَّاةِ فِي الْإِحْلَالِ؛ لِأَنَّ الدَّبَاغَ يُطَهِّرُهَا وَيُجِلُّ أَكْلَهَا.

١٨- وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا، فَقَالَ: لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، فَقَالَ: يُطَهِّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْطُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٢٦)، وَالتَّسَائِي (١٧٤/٧-١٧٥).

(وَعَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ الْهَلَالِيَّةِ، كَانَ اسْمُهَا بَرَّةً، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ، تَزَوَّجَهَا ﷺ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ سَبْعٍ فِي عُمْرَةِ الْقَضِيَّةِ، وَكَانَتْ وَقَاتَهَا سَنَةً إِحْدَى وَسِتِّينَ، وَقِيلَ: إِحْدَى وَخَمْسِينَ، وَقِيلَ: سِتٌّ وَسِتِّينَ؛ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَهِيَ خَالَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَمْ يَتَزَوَّجْ ﷺ بَعْدَهَا.

قَالَتْ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا فَقَالَ: لَوْ أَخَذْتُمْ إِهَابَهَا؟ فَقَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ؟ فَقَالَ: يُطَهِّرُهَا الْمَاءُ وَالْقَرْطُ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي (وَفِي لَفْظٍ عِنْدَ الدَّارَقُطْنِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَلَيْسَ فِي الْمَاءِ وَالْقَرْطِ مَا يُطَهِّرُهَا» (٤١/١-٤٢).

وَأَمَّا رَوَايَةُ «أَلَيْسَ فِي الثُّنْتِ وَالْقَرْطِ مَا يُطَهِّرُهَا» فَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ بِهَذَا اللَّفْظِ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

وَقَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: يَجُوزُ الدَّبَاغُ بِكُلِّ شَيْءٍ يُشْتَفُ فَصَلَاتُ الْجُلْدِ؛ وَيُطَيَّبُ وَيَمْنَعُ مِنْ وُرُودِ الْقَسَادِ عَلَيْهِ كَالثُّنْتِ وَالْقَرْطِ وَقُشُورِ الرُّمَّانِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْوِيَةِ الطَّاهِرَةِ، وَلَا يَحْصُلُ بِالشُّنْسِ إِلَّا عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَلَا بِالتَّرَابِ؛ وَالرَّمَادِ، وَالْمَلْحِ عَلَى الْأَصْح.

### ٣- حُكْمُ آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ

١٩- وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضٍ قَوْمُ أَهْلِ كِتَابٍ، أَتَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ؟ قَالَ: لَا تَأْكُلُوا فِيهَا، إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا، فَاغْسِلُوهَا، وَكُلُّوا فِيهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٥٤٩٦)، مُسْلِمٌ (١٩٣٠).

(وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ) بِفَتْحِ الثَّاءِ بَعْدَهَا عَيْنُ مُهْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ فَلَامٌ مَفْتُوحَةٌ فَمَوْحَدَةٌ.

(الْخُسَيْنِيُّ رضي الله عنه) بَضْمُ الْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ فَشَيْنٌ مُعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ فَنُونٌ نَسْبَةٌ إِلَى خُشَيْنَ بْنِ النُّمَيْرِ مِنْ قَضَاعَةٍ؛ حُذِفَتْ يَاؤُهُ عِنْدَ النَّسْبَةِ؛ وَاسْمُهُ جَرْهَمٌ بَضْمُ الْجِيمِ بَعْدَهَا رَاءٌ سَاكِنَةٌ فَهَاءٌ مَضْمُومَةٌ، ابْنُ نَاشِبٍ بِالنُّونِ، وَبَعْدَ الْأَلِفِ شَيْنٌ مُعْجَمَةٌ آخِرُهُ مُوَحَّدَةٌ، اشْتَهَرَ بَلْقَبِهِ بَايَعُ النَّبِيِّ ﷺ بَيْعَةُ الرُّضْوَانِ، وَضَرَبَ لَهُ بِسْمِهِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَأَرْسَلَهُ إِلَى قَوْمِهِ فَاسْلَمُوا، نَزَلَ الشَّامَ، وَمَاتَ بِهَا سَنَةً خَمْسٍ وَسَبْعِينَ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

(قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا بِأَرْضٍ قَوْمُ أَهْلِ كِتَابٍ أَتَأْكُلُ فِي آيَتِهِمْ؟ قَالَ: لَا تَأْكُلُوا إِلَّا أَنْ لَا تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا وَكُلُّوا فِيهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ).

اسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى نَجَاسَةِ آيَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَهَلْ هُوَ لِنَجَاسَةٍ



وَأَمَّا الْآيَةُ فَالْتَّجَسُّ لُفَةً: الْمُسْتَقْدَرُ، فَهُوَ أَعْمُ مِنَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيِّ، وَقِيلَ مَعْنَاهُ: ذُو غَجَسٍ، لِأَنَّهُمْ مَعَهُمُ الشَّرْكُ الَّذِي هُوَ بِمَنْزِلَةِ التَّجَسُّ، وَلَأَنَّهُمْ لَا يَتَطَهَّرُونَ وَلَا يَغْتَسِلُونَ وَلَا يَتَجَنَّبُونَ التَّجَسَّاتِ، فَهِيَ مُلَابَسَةٌ لَهُمْ، وَهَذَا يَتِمُّ الْجَمْعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ آيَةِ الْمَائِدَةِ وَالْأَحَادِيثِ الْمَوَافِقَةِ لِحُكْمِهَا؛ وَآيَةُ الْمَائِدَةِ أَصْرَحُ فِي الْمِرَادِ.

#### ٤- الوضوء من مزادة امرأة مشركة

٢٠- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّعُوا مِنْ مَزَادَةِ امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ (الْبَخَارِيُّ ٣٤٤)، (مسلم ٦٨٢).

(وعن عمران بن حصين) بالْمُهْمَلَتَيْنِ تصغيرُ حصن. وعمران هو أبو نجيد بالجيم تصغيرُ نجود، الخزاعي الكعبي، أسلم عام خير، وسكن البصرة إلى أن مات بها سنة اثنين أو ثلاث وخمسين، وكان من فضلاء الصحابة وفقهائهم.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ تَوَضَّعُوا مِنْ مَزَادَةِ) بفتح الميم بعدتا زاي ثُمَّ أَلْفٌ وَبَعْدَ الْأَلْفِ مُهْمَلَةٌ، وَهِيَ الرَّأْيَةُ وَلَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ جُلْدَيْنِ تَقَامُ بِثَلَاثٍ بَيْنَهُمَا لِسْتَسْع، كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

(امْرَأَةٍ مُشْرِكَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ (فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ). أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ بِالْفَاظِ فِيهَا: «أَنَّ اللَّهَ ﷻ بَعَثَ عَلَيْنَا وَآخِرُ مَعَهُ فِي بَعْضِ أَهْوَالِهِ ﷻ. وَقَدْ قَدَّأَ الْمَاءَ، فَقَالَ: اذْعَبَا فَاذْعَبَا الْمَاءَ، فَانْطَلَقَا، فَتَلَقَّيَا امْرَأَةً بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ، أَوْ سَطِيخَتَيْنِ مِنْ مَاءٍ، عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، فَقَالَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسَ هَذِهِ السَّاعَةَ، قَالَا: انْطَلِقِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ... إِلَى أَنْ قَالَ: وَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِإِيَّاهُ فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَزَادَتَيْنِ، أَوْ السَّطِيخَتَيْنِ، وَتَوَدَّى فِي النَّاسِ اسْفُؤًا وَاسْتَقْوَا، فَسُغِيَ مِنْ سَغْيٍ، وَاسْتَقَى مَنْ شَاءَ» الْحَدِيثُ، وَفِيهِ زِيَادَةٌ وَمَعْجَزَاتٌ نَبَوِيَّةٌ.

وَالْمِرَادُ أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّعَ مِنْ مَزَادَةِ الْمَشْرِكَةِ وَهُوَ دَلِيلٌ لِمَا سَلَفَ فِي شَرْحِ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ مِنْ طَهَارَةِ آيَةِ الْمَشْرِكَيْنِ.

وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى طَهَرِ جُلْدِ الْيَتَةِ بِالْبَدَاغِ، لِأَنَّ الْمَزَادَتَيْنِ مِنْ جُلُودِ ذَبَائِحِ الْمَشْرِكَيْنِ وَذَبَائِحُهُمْ مَيْتَةٌ.

رُطُوبَتِهِمْ؛ أَوْ لِحَوَايَ أَكْلِهِمُ الْخَزِيرَ وَشَرِبِهِمُ الْخَمْرَ وَلِلْكَرَاهَةِ؟

ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ الْقَائِلُونَ بِنَجَاسَةِ رُطُوبَةِ الْكُفَّارِ، وَهُمْ الْهَادُوَّةُ وَالْقَاسِمِيَّةُ.

وَاسْتَدْلُوا أَيْضًا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ» وَالْكِتَابِيُّ يُسَمَّى مُشْرِكًا، إِذْ قَدْ قَالُوا: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ، وَعَزِيرُ ابْنِ اللَّهِ.

وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ كَالْمَوْزِدِ بِاللَّهِ وَغَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ الشَّافِعِيُّ إِلَى طَهَارَةِ رُطُوبَتِهِمْ وَهُوَ الْحَقُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ» وَلِأَنَّهُ ﷺ تَوَضَّعَ مِنْ مَزَادَةِ مُشْرِكَةٍ، وَلَحْدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٢٧/٣) وَأَبِي دَاوُدَ (٣٨٣٨) «كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَصِيبَ مِنْ آيَةِ الْمُشْرِكِينَ وَأَسْفِيَتِهِمْ وَلَا يَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْنَا».

وَاجِبٌ بَأَنَّ هَذَا كَانَ بَعْدَ الْاِسْتِيلَاءِ وَلَا كَلَامَ فِيهِ.

قُلْنَا: فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَدَلَّةِ غَنِيَّةٌ عَنْهُ، فَمَنْهَا: مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٠-٢١١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ «أَنَّ اللَّهَ ﷻ دَعَا يَهُودِيًّا إِلَى خُبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةِ سَنَخَةٍ - بفتح السين وفتح النون المعجمة فحاه معجمة مفتوحة أي متغيرة.

قَالَ فِي الْبَحْرِ: لَوْ حَرَمَتْ رُطُوبَتُهُمْ لَاسْتِفَاضَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ نَقْلُ تَوَقُّفِهِمْ لَهَا لِقَلَّةِ الْمُسْلِمِينَ حَيْثُ ذُو كَثْرَةٍ اسْتِعْمَالَتِهِمْ أَلْيَ لَا يَحِلُّ مِنْهَا مَلْبُوسٌ وَمَطْعُومٌ، وَالْعَادَةُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ تَقْضِي بِالِاسْتِفَاضَةِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ إِمَّا مَحْمُولٌ عَلَى كَرَاهَةِ الْأَكْسَلِ فِي آيَتِهِمْ لِلِاسْتِقْدَارِ، لَا لِيَكُونَهَا نَجَسَةً، إِذْ لَوْ كَانَتْ نَجَسَةً لَمْ يَجْعَلْهُ مَشْرُوطًا بِعَدَمِ وَجْدَانِ غَيْرِهَا، إِذِ الْإِنَاءُ الْمُتَجَسُّ بَعْدَ إِزَالَةِ نَجَاسَتِهِ هُوَ وَمَا لَمْ يَتَجَسَّسْ عَلَى سِوَاهُ، أَوْ لَسَدَ ذَرِيعَةُ الْحَرَمِ، أَوْ لِأَنَّهُ نَجَسَةٌ لِمَا يُطْبَخُ فِيهَا لَا لِرُطُوبَتِهِمْ كَمَا تَفِيدُ رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ (٣٨٣٩) وَاحْمَدَ (١٩٣/٤، ١٩٤) بِلَفْظِ: «إِنَّمَا نَجَاسَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ وَهُمْ يَطْبَخُونَ فِي قُدُورِهِمُ الْخَزِيرَ وَيَشْرَبُونَ فِي آيَتِهِمُ الْخَمْرَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ وَجَدْتُمْ غَيْرَهَا» الْحَدِيثُ.

وَحَدِيثُهُ الْأَوَّلُ مُطْلَقٌ، وَهَذَا مُقَيَّدٌ بِآيَةٍ يُطْبَخُ فِيهَا مَا ذُكِرَ وَشَرِبَ، فَيَحْمِلُ الْمَطْلُقُ عَلَى الْقَيِّدِ.



وَيَدُلُّ عَلَى طَهَارَةِ رُطُوبَةِ الْمَشْرِكِ، فَإِنَّ الْمَرَأَةَ الْمَشْرِكَةَ قَدْ بَاسَرَتِ الْمَاءَ وَهُوَ دُونَ الْقَلْتَيْنِ، فَإِنَّهُمْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَا يَجْمَلُ الْجَمْلُ قَدْرَ الْقَلْتَيْنِ.

وَمَنْ يَقُولُ: إِنَّ رُطُوبَتَهُمْ نَجِسَةٌ، وَيَقُولُ: لَا يُنَجِّسُ الْمَاءَ مَا غَيْرُهُ، فَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

### ٣- بَابُ إِزَالَةِ النِّجَاسَةِ وَبَيَانِهَا

أَيُّ بَيَانِ النِّجَاسَةِ وَمُطَهَّرَاتِهَا.

#### ٥- جَوَازُ وَضْعِ سَلْسَلَةِ فِضَّةٍ فِي الْقَدَحِ

٢١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «أَنَّ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ مَكَانَ الشَّعْبِ سَلْسَلَةً مِنْ فِضَّةٍ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٠٩).

(وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن قدح النبي ﷺ انكسر فاتخذ مكان الشعب) بفتح الشين المعجمة وسكون المهملة، لفظ مشترك بين معاني المراد منها هنا الصدع والشق.

(سلسلة من فضة) في القاموس سلسلة بفتح أوله وسكون اللام وفتح السين الثانية، منها إيصال الشيء بالشيء، أو سلسلة يكسر أوله دائر من حديد ونحوه، والظاهر أن المراد الأول، فيقرأ بفتح أوله (أخرجته البخاري).

وهو دليل جواز تضييب الإناء بالفضة، ولا خلاف في جوازه كما سلف، إلا أنه قد اختلف في واضع السلسلة.

فحكى البيهقي (٢٩١/٣-٣٠) عن بعضهم أن الذي جعل السلسلة هو أنس بن مالك وجزم به ابن الصلاح.

وقال أيضاً: فيه نظر؛ لأن في البخاري (٥٦٣٨) من حديث عاصم الأحول «رَأَيْتُ قَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَكَانَ قَدْ انْصَدَعَ فَسَلْسَلُهُ بِفِضَّةٍ، وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: إِنَّهُ كَانَ فِيهِ حَلَقَةٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَأَرَادَ أَنَسُ أَنْ يَجْمَعَ مَكَانَهَا حَلَقَةً مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، فَقَالَ لَهُ أَبُو طَلْحَةَ: (لَا تُغَيِّرْ شَيْئاً صَنَعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَتَرَكْتُ) هَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ.

وهو يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ «فَسَلْسَلُهُ بِفِضَّةٍ» عَائِداً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَائِداً إِلَى أَنَسٍ كَمَا قَالَ الْبَيْهَقِيُّ، إِلَّا أَنَّ آخَرَ الْحَدِيثِ يَدُلُّ لِلأَوَّلِ، وَأَنَّ الْقَدَحَ لَمْ يَتَغَيَّرْ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ

عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قُلْتُ: وَالسَّلْسَلَةُ غَيْرُ الْحَلَقَةِ الَّتِي أَرَادَ أَنَسُ تَغْيِيرَهَا، فَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَهُ: فَسَلْسَلُهُ، هُوَ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ حُجَّةٌ لِمَا ذَكَرَهُ.

#### ١- النَّهْيُ عَنِ اتِّخَاذِ الْحَمْرِ خَلًّا

٢٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ: تَتَّخَذُ خَلًّا؟ قَالَ: لَا.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٩٣) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن الخمر أي يخذ تحريماً).

(تتخذ خلًا، فقال: لا). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

فَسَّرَ الْإِتِّخَاذُ بِالْعِلَاجِ لَهَا. وَقَدْ صَارَتْ خَمْرًا، وَمِثْلُهُ حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ، فَإِنَّهَا لَمَّا حُرِّمَتِ الْخَمْرُ سَأَلَ أَبُو طَلْحَةَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ خَمْرٍ عِنْدَهُ لَا يَتَيَّمُ حَلَّ يَحْلُلُهَا؟ فَأَمَرَهُ بِإِزَاقِهَا.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٧٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٩٣).

وَالْعَمَلُ بِالْحَدِيثِ هُوَ رَأْيُ الْهَادِثِيَّةِ وَالشَّافِعِيِّ، لِدَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ، فَلَوْ خَلَّلَهَا لَمْ تَحُلْ، وَلَمْ تَطْهَرْ. وَظَاهِرُهُ بَأْيُ عِلَاجِ كَانَ، وَلَوْ بَقِيْلَهَا مِنَ الظِّلِّ إِلَى الشَّمْسِ أَوْ عَكْسُهُ، وَقِيلَ: تَطْهَرُ وَتَحُلْ.

وَأَمَّا إِذَا تَخَلَّلَتْ بِنَفْسِهَا مِنْ دُونِ عِلَاجٍ فَإِنَّهَا طَاهِرَةٌ حَلَالٌ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الْبَحْرِ إِنَّ أَكْثَرَ أَصْحَابِنَا يَقُولُونَ إِنَّهَا لَا تَطْهَرُ وَإِنْ تَخَلَّلَتْ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ عِلَاجٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْعُلَمَاءِ فِي خَلِّ الْحَمْرِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

(الأول: أَنَّهَا إِذَا تَخَلَّلَتْ الْحَمْرُ بِنَفْسِهَا قَصِدَ حَلَّ خَلِّهَا، وَإِذَا تَخَلَّلَتْ بِالْقَصْدِ حَرَّمَ خَلِّهَا.



(الثاني): يحرم كُلُّ خَلٍّ تَوَلَّدَ عَنْ خَيْرٍ مُطْلَقًا.

(الثالث): أَنَّ الْخَلَّ حَلَالٌ مَعَ تَوَلُّدِهِ مِنَ الْخَمْرِ سِوَاةِ قُصْدِ أَمٍّ لَا، إِلَّا أَنْ فَاعَلَهَا أَمٌّ إِنْ تَرَكَهَا بَعْدَ أَنْ صَارَتْ خَمْرًا، عَاصِيٍّ لِلَّهِ، مَجْرُوحٍ الْعَدَالَةِ، لَعْدِمِ إِرَاقَتِهِ لَهَا حَالَةَ خَمْرِيَّتِهَا، فَإِنَّهُ وَاجِبٌ كَمَا دَلَّ لَهُ حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ.

وأما الدليل على أنه يحلُّ الخَلُّ الكائن من الخمر؛ فلائنه خَلٌّ لُغَةً وَشُرْعًا.

قول: فإذا أُريدَ جَعْلُ خَلٍّ لَا يَتَخَمَّرُ، فَيُعَصَّرُ الْعَنْبُ، ثُمَّ يُلْقَى عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَخَلَّلَ مِثْلِهِ خَلًّا صَادِقًا فَإِنَّهُ يَتَخَلَّلُ، وَلَا يَصِيرُ خَمْرًا أَصْلًا.

## ٢- نجاسة لحوم الخمر الأهلية

٢٣- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «لَمَّا كَانَ يَوْمٌ خَيْرٌ، أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ، فَتَأَذَى إِنْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَايَكُمُ عَنْ لُحُومِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ، فَإِنَّهَا رِجْسٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٢٩٩١)، مسلم (١٩٤٠).

(وعنه) أي عن أنس بن مالك قال: (لَمَّا كَانَ يَوْمٌ خَيْرٌ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا طَلْحَةَ فَتَأَذَى: إِنْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَايَكُمُ بِشَيْءٍ الضَّمِيرُ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ.

وقد ثبت أَنَّ ﷺ قَالَ لِلْخَطِيبِ الَّذِي قَالَ فِي خُطْبَتِهِ: مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ رَشَدَ وَمَنْ يَعْصِيهِمَا الْحَدِيثُ «بِشْنِ خُطِيبِ الْقَوْمِ أَنْتَ» لَجَمْعِهِ بَيْنَ ضَمِيرِ اللَّهِ تَعَالَى وَضَمِيرِ رَسُولِهِ ﷺ، وَقَالَ: قُلْ: وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» (٨٧٠) فالواقعُ هُنَا يُعَارَضُهُ.

وقد وقع أيضاً في كلامه ﷺ التَّشْبِيهُ بِلَفْظِ «أَنْ يَكُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا».

وأجيب: بأنه ﷺ نَهَى الْخُطِيبَ؛ لِأَنَّ مَقَامَ الْخُطَابَةِ يَقْتَضِي الْبَسْطَ وَالِإِضَاحَ، فَارْشَدَهُ إِلَى أَنَّهُ يَأْتِي بِالِاسْمِ الظَّاهِرِ لَا بِالضَّمِيرِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ الْعَتَبُ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ جَعَلَهُ بَيْنَ ضَمِيرِهِ تَعَالَى وَضَمِيرِ رَسُولِهِ ﷺ.

والثاني: أَنَّهُ ﷺ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الضَّمِيرَيْنِ؛ وَلَيْسَ لغيرِهِ، لَعَلَّوهُ بِجَلَالِ رَبِّهِ وَعَظَمَةِ اللَّهِ.

(عن لحوم الخمر الأهلية) كما يأتي (فإنها رِجْسٌ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وحديث أنس في البخاري (٥٥٢٨): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ: أَكَلْتُ الْخَمْرَ، ثُمَّ جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ: أَكَلْتُ الْخَمْرَ، ثُمَّ جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ: أَكَلْتُ الْخَمْرَ، فَأَمَرَ مُتَأَذِيًا يُتَأَذَى: إِنْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَايَكُمُ عَنْ لُحُومِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَإِنَّهَا رِجْسٌ، فَأَكَلْتُ الْقُدُورَ وَإِنَّهَا تَقُورُ بِالْخَمْرِ».

والنهي عن لحوم الخمر الأهلية ثابت في حديث علي عليه السلام، وابن عمر، وجابر بن عبد الله، وابن أبي أوفى والبراء، وأبي ثعلبة، وأبي هريرة، والعرياض بن سارية، وخالد بن الوليد، وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، والمقدام بن معدى كرب، وابن عباس، وكلّها ثابتة في دواوين الإسلام.

وقد ذُكِرَ مِنْ أَخْرَجَهَا فِي الشَّرْحِ، وَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى تَحْرِيمِ أَكْلِ لُحُومِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

وَتَحَرُّفُهَا هُوَ قَوْلُ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ لَهَوِهِ الْأَدْلَةُ.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى عَدَمِ تَحْرِيمِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

وفي البخاري (٤٢٢٧) عنه: لا أدري انتهى عنها من أجل أنها كانت حيلة الناس أو خُرُوت؟ ولا ينفى ضعف هذا القول، لأن الأصل في النهي التحريم، وإن جهلنا علته.

واستدل ابن عباس بعموم قوله تعالى: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا» الآية.

فإنه تلاها جواباً لمن سألته عن تحريمها، ولحديث أبي داود (٣٨٠٩) «أَنَّ جَاءَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَالِبُ بْنُ أَبَجَرَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَصَابَتْنَا سَنَةٌ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أَطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا مِثْمَانُ خَمْرٍ، وَإِنَّكَ خَرُوتَ لُحُومِ الْخَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَقَالَ: أَطْعِمُ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ خَمْرٍ فَإِنَّمَا خَرُوتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِ الْقَرِيَةِ يُرِيدُ الَّتِي تَأْكُلُ الْجَلَّةَ وَهِيَ الْعَذْرَةُ.

وأجيب: بأن الآية خصصت عمومها الأحاديث الصحيحة



الْمُتَقَدِّمَةُ، وَبِأَنِّ حَدِيثَ أَبِي دَاوُدَ مُضْطَرَبٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا.

قال البيهقي في «السنن» (٣٣٢/٩) بعد ذكره: أنه غُتِلَ في إسناده. قال: ومثله لا تعارض به الأحاديث الصحيحة، وإن صحَّ حله على الأكل منها عند الضرورة، كما دلَّ عليه قوله: (أصابنا سنة) أي شدَّةٌ وحاجة.

قلت: وأما الاعتذار بأنه أبيع للضرورة، فإنه لا يطابق التعليل بقوله: «إنما حرمتها من أجل جوال القرية»، فإنه يؤذن بأنها إذا لم تكن جلالة حلت مطلقاً، فلا يتم الاعتذار بالضرورة.

وذكر المصنّف لهذين الحديثين في باب النِّجَاسَاتِ وَتَعْدَادِهَا مَبْنًى عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ مِنْ لَازِمَةِ التَّنْجِيسِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ. وفيه خلاف.

والحقُّ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَعْيَانِ الطَّهَارَةُ وَأَنَّ التَّحْرِيمَ لَا يُلَازِمُ النِّجَاسَةَ، فَإِنَّ الْحَشِيشَةَ مُحَرَّمَةً طَاهِرَةً، وَكَذَا الْمَخْلُوقَاتُ وَالسُّمُومُ الْقَاتِلَةُ، لَا دَلِيلَ عَلَى نَجَاسَتِهَا.

وَأَمَّا النِّجَاسَةُ فَيُلَازِمُهَا التَّحْرِيمُ، فَكُلُّ نَجَسٍ مُحَرَّمٌ وَلَا عَكْسَ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحُكْمَ فِي النِّجَاسَةِ هُوَ الْمَنْعُ عَنْ مُلَابَسَتِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَالْحُكْمُ بِنَجَاسَةِ الْعَيْنِ حُكْمٌ بِتَحْرِيمِهَا بِخِلَافِ الْحُكْمِ بِالتَّحْرِيمِ، فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ لَيْسَ الْحَرِيرَ وَالذَّهَبَ وَهَمَّا طَاهِرَانِ ضَرُورَةً شَرْعِيَّةً وَإِجْمَاعاً، فَإِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَتَحْرِيمُ الْحَمِيرِ وَالْخَمِيرِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ النُّصُوصُ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ نَجَاسَتُهُمَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ عَلَيْهِ وَإِلَّا بَقِيَْنَا عَلَى الْأَصْلِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنَ الطَّهَارَةِ، فَمَنْ ادَّعَى خِلَافَهُ فَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ، وَكَذَا نَقُولُ: لَا حَاجَةَ إِلَى إِتْيَانِ الْمَصْنُفِ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ الْأَيْبِيِّ قَرِيباً مُسْتَدَلّاً بِهِ عَلَى طَهَارَةِ الرَّاحِلَةِ؛ وَأَمَّا الْمَيْتَةُ فَلَوْلَا أَنَّهُ وَرَدَ «دِبَاحُ الْأَيْبِمْ طُهْرُهُ» [صحيح ابن حبان (٤٥٠٥)] «وَأَيْمًا إِيَابَ دُبِغٍ فَقَدْ طُهِرَ» [د (٤١٢٣)، ت (١٧٢٨)، س (١٧٣/٧)، ج (٣٦٠٩)] لَقُلْنَا بَطْهَارَتِهَا، إِذِ الْوَارِدُ فِي الْقُرْآنِ تَحْرِيمُ أَكْلِهَا، لَكِنْ حَكَمْنَا بِالنِّجَاسَةِ لَمَّا قَامَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ غَيْرُ دَلِيلِ تَحْرِيمِهَا.

### ٣- طَهَارَةُ لُعَابِ الْإِبِلِ

٢٤- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ رضي الله عنه قَالَ: «خَطَبَنَا النَّبِيُّ ﷺ بِعَيْنِي، وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَلُعَابُهَا يَسِيلُ عَلَى كَتِفِي».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٦/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٢١) وَصَحَّحَهُ.

(وعن عمرو بن خارجه) وهو صحابي أنصاري عداؤه في أهل الشام، وكان حليفاً لأبي سفيان بن حرب، وهو الذي روى عنه عبد الرحمن بن غنم أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في خطبته: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لِرِوَاثِهِ».

(قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِعَيْنِي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَهِيَ مِنَ الْإِبِلِ الصَّالِحَةِ لِأَنَّهُ تَرَحَّلَ.

(ولعابها) بضم اللام وعين مهملة وبعد الألف موحدة هو: ما سال من الفم.

(يسيل على كتفي. أخرجه أحمد، والترمذي وصححه).

والحديث دليل على أن لعاب ما يؤكل لحمه طاهر، قيل: وهو إجماع، وهو أيضاً الأصل، فلو ذكر الحديث بياناً للأصل، ثم هذا مبني على أنه ﷺ علم سيلان اللعاب عليه، ليكون تقريراً.

### ٤- طَهَارَةُ الْمَنِيِّ

٢٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ الْمَنِيَّ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الثَّوْبِ. وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ الْغَسْلِ فِيهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٢٩)، ٢٣٠، مسلم (٢٨٩)].

وَلَمْ يَسْلَمْ (٢٨٨): «لَقَدْ كُنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَكَا فَيَمْتَنِي بِهِ».

وَلَمْ يَلْفُ لَهُ (٢٩٠): «لَقَدْ كُنْتُ أَحْكُهُ بِإِبْسَاءٍ يَفْقَرِي مِنْ ثَوْبِهِ».

(وعن عائشة - رضي الله عنها) هي أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، أمها أم رومان ابنة عامر، خطبها النبي



الغداء، ولأن الأحداث الموجبة للطهارة نجسة، والمني منها، ولأنه يجري من مجرى البول فتعين غسله بالماء كغيره من النجاسات.

وتأولوا ما يأتي مما يفيد قوله: (ولسلم) أي عن عائشة، رواية انفردت بلفظها عن البخاري وهي قولها: (لقد كنت أفرسك من ثوب رسول الله ﷺ فركاً) مصدر تأكيد، يفرس: أنها كانت تفرسك وتحمكه، والرك: الدلك يقال فرك الثوب: إذا دلكه.

(فيلصق فيه ولي لفظ له) أي لمسلم عن عائشة: (لقد كنت أحكه) أي المني حال كونه.

(باباً بظفري من ثوبه) اختص مسلم بإخراج رواية الفرک ولم يخرجها البخاري.

وقد روى الحث والفرک أيضاً البيهقي، والدارقطني، وابن خزيمة، وابن الجوزي من حديث عائشة.

ولفظ البيهقي (٤١٦/٢): «رُئِمَا حَتَّى مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي».

ولفظ الدارقطني (١٢٥/١) وابن خزيمة (٢٩٠): أنها كانت تحت المني من ثوب رسول الله ﷺ وهو يصلي. وهو لفظ ابن حبان (١٣٧٧): «لَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرُكُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجَالَهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ».

وقريب من هذا الحديث حديث ابن عباس عند الدارقطني (١٢٤/١) والبيهقي (٤١٨/٢). «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ فَقَالَ: إِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَخَاطِ وَالْبَصَاقِ وَالْبَرَاقِ، وَقَالَ: إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَمْسَحَهُ بِخُرْقَةٍ أَوْ إِذْخِرَهُ».

وقال البيهقي بعد إخراجِهِ: ورواه وكيع، وابن أبي ليلى، موقوفاً على ابن عباس وهو الصحيح انتهى:

فالقائلون بنجاسة المني تأولوا أحاديث الفرک هذه بأن المراد به الفرک مع غسله بالماء وهو بعيد.

وقالت الشافعية: المني طاهر.

واستدلوا على طهارته بهذه الأحاديث

قالوا: وأحاديث غسله عمولة على التدب، وليس الغسل

ﷺ بمكة، وتزوجها في شوال سنة عشر من النبوة، وهي بنت ست سنين، وعرس بها، أي دخل بها في المدينة في شوال سنة اثنتين من الهجرة، وقيل غير ذلك، وبقيت معه تسع سنين من غير اختيار الكسر في سنة وفاته ﷺ عنها ومات عنها ولها ثماني عشرة سنة، ولم يتزوج بكراً غيرها، «واستأذنت النبي ﷺ في الكنية، فقال لها: تكني بآبِنِ أَخِيكَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ».

وكانت فقيهة، عالمة فصيحة، فاضلة، كثيرة الحديث عن رسول الله ﷺ، عارفة بأيام العرب وأشعارها.

وروى عنها جماعة من الصحابة والتابعين، نزلت براءتها من السماء في عشر آيات من سورة النور، توفي رسول الله ﷺ في بيتها، ودفن فيه، وماتت بالمدينة سنة سبع وخمسين، وقيل سنة ثمان وخمسين ليلة الثلاثاء لسبع عشرة خلعت من رمضان، ودفنت بالبقيع وصلى عليها أبو هريرة وكان خليفة مروان في المدينة.

وأخرج البخاري أيضاً من حديث عائشة بالفاظ مختلفة، وأنها كانت تغسل المني من ثوبه ﷺ.

وفي بعضها: (وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء) (٢٣٠).

وفي لفظ: «فَيُخْرِجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ بَقِيَ الْمَاءُ فِي ثَوْبِهِ» (٢٢٩).

وفي لفظ: (وأثر الغسل فيه بقع الماء) (٢٣١).

وفي لفظ: (ثم أراه فيه بقعة أو بقعا) (٢٣٢).

إلا أنه قد قال البراء: إن حديث عائشة هذا مداره على سليمان بن يسار، ولم يسمع عن عائشة، وسبقه إلى هذا الشافعي في الأم حكاية عن غيره.

وإذا ما قاله البراء بأن صحيح البخاري له، وموافقة مسلم له على تصحيحه مفيد لصحة سماع سليمان من عائشة، وأن رفعه صحيح:

وبهذا الحديث استدل من قال بنجاسة المني، وهم الهادوية، والخنفية، ومالك ورواية عن أحمد قالوا: لأن الغسل لا يكون إلا عن نجس، وقياساً على غيره من فضلات البدن المستقرة من البول والغائط، لانصباب جميعها إلى مقر، وإغلاها عن



دليل النجاسة، فقد يَكُونُ لأجل النظافة وإزالة الدرن ونحوه.

قالوا: وَتَشْبِيهُهُ بِالْبِزَاقِ والمخاط دليل طهارته أيضاً، والأمر بمسحه بخرقة أو إذخرة، لأجل إزالة الدرن المستكره بقاءه في ثوب المصلي، ولو كان نجساً لما اجزأ مسحه؛ وأما التشبيه للمني بالفضلات المستفدرة من البول والغائط كما قاله من قال بنجاسته، فلا قياس مع النص.

قال الأولون: هذه الأحاديث في تركه وحته إنما هي في ميه عليه السلام، وفضلاته عليه السلام طاهرة، فلا يلحق به غيره.

وأجيب عنه: بأن عائشة أخبرت عن فركه المني من ثوبه، فيحتمل أنه عن جماع وقد خالطه مني المرأة، فلم يتعين أنه ميه عليه السلام وحده، والاحتياط على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام غير جائز؛ لأنه من تلاعب الشيطان ولا سلطان له عليهم؛ ولئن قيل: إنه ميه عليه السلام وحده وأنه من فيض الشهوة بعد تقدم أسباب خروجه من ملاءة ونحوها وأنه لم يخالطه غيره، فهو محتمل، ولا دليل مع الاحتياط.

وفهت الحنفية إلى نجاسة المني كغيره، ولكن قالوا: يطهره الغسل أو الفرك أو الإزالة بالإذخر أو الخرقه عملاً بالحديثين؛ وبين الفريقين القائلين بالنجاسة والقائلين بالطهارة مجادلات ومناظرات واستدلالات طويلة استوفيتها في حواشي «شرح العمدة».

## ٥- نجاسة بول الجارية والغلام

٢٦- وَعَنْ أَبِي السَّمْحِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغَلَامِ».

أخرج أبو داود (٣٧٦) والنسائي (١٥٨/١)، وصححه الحاكم (١٦٦/١).

(وعن أبي السّمح) بفتح السين المهملة وسكون الميم فحاء مهملة، واسمه إياذ بكسر الهمزة ومثناة غنية مخففة، بعد الألف دال مهملة، وهو خادم رسول الله ﷺ، له حديث واحد.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ» فِي الْقَامُوسِ: أَنَّ الْجَارِيَةَ قَيْثَةُ النَّسَاءِ.  
(«وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغَلَامِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

وأخرج الحديث أيضاً البيهقي وابن ماجه (٥٢٦)، وابن خزيمة (٢٨٣)، من حديث أبي السّمح قال: «كَتَبْتُ أَخَذْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَتَيْتُ بِحَسَنٍ أَوْ حُسَيْنٍ قَبَالَ عَلَى صَدْرِهِ، فَجِئْتُ أَغْسِلُهُ فَقَالَ: يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ الْحَدِيثُ.

وقد رواه أيضاً أحمد (٣٣٩/٦-٣٤٠)، وأبو داود (٣٧٥)، وابن خزيمة (٢٨٢)، وابن ماجه (٥٢٢)، والحاكم (١٦٦/١)، من حديث ثبابة بنت الخارث قالت: «كَانَ الْحَسَنُ وَذَكَرْتُ الْحَدِيثَ فِي لَفْظِهِ: «يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْأُنْثَى وَيُنْضَحُ مِنْ بَوْلِ الذَّكَرِ».

ورواه المذکورون أحمد (٧٦/١)، وأبو داود (٣٧٧)، ابن خزيمة (٢٨٤)، ابن ماجه (٥٢٥)، الحاكم (١٦٥/١-١٦٦)، وابن حبان (١٣٧٧) من حديث علي عليه السلام قال: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَوْلِ الرُّضِيعِ: يُنْضَحُ بَوْلُ الْغَلَامِ وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ» قَالَ قَتَادَةُ رَوَاهُ: «هَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا فَإِذَا طَعِمَا غُسِلَا».

وفي الباب أحاديث مرفوعة وموقوفة، وهي كما قال الحافظ البيهقي (٤١٦/٢): إِذَا ضُمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ قَوِيَتْ.

والحديث دليل على الفرق بين بول الغلام وبول الجارية في الحكم، وذلك قبل أن يأكل الطعام، كما قيده به الراوي.

وقد روي مرفوعاً أي بالتقيد بالطعم لهما.

وفي صحيح ابن حبان (١١٤/١) والمصنف لابن أبي شيبة (١١٤/١) عن ابن شهاب: «مَضَتِ السُّنَّةُ أَنَّ يُرْسُ بَوْلُ مَنْ لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ مِنَ الصِّبْيَانِ».

والمراد ما لم يحصل لهم الاغتذاء بغير اللبن على الاستقلال، وقيل غير ذلك.

وللعلماء في ذلك ثلاثة مذاهب:

الأول: للهادوية، والحنفية، والمالكية: أنه يجب غسلهما كسائر النجاسات قياساً لبولهما على سائر النجاسات، وتأولوا الأحاديث، وهو تقديم للقياس على النص.



(ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالمَاءِ أَيِ الثُّوبِ، وَهُوَ يَفْتَحُ المُنْتَأَى الفَوْقِيَّةَ، وَإِسْكَانَ القَافِ، وَضَمُّ الرَّاءِ وَالصَّادِ المُهْمَلَتَيْنِ: أَيِ تَدْلُكُ الدَّمَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِهَا لِيَتَحَلَّلَ بِذَلِكَ وَيَخْرُجَ مَا شَرِبَهُ الثُّوبُ مِنْهُ.

(ثُمَّ تَضَعُهُ) يَفْتَحُ الصَّادِ المعجمة: أَيِ تَغْسِلُهُ بِالمَاءِ.

(ثُمَّ تُصَلِّي لِيهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

ورَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٦٢٩) بِلفظ: (أَقْرِصِيهِ بِالمَاءِ وَاغْسِلِيهِ) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٩١/١) بِلفظ: (أَقْرِصِيهِ بِالمَاءِ وَاغْسِلِيهِ وَصَلِّي فِيهِ).

ورَوَى أَحْمَدُ (٣٥٥/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٣)، وَالنَّسَائِيُّ (١٥٤/١-١٥٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٦٢٨)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٧٧)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٣٩٥)، مِنْ حَدِيثِ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ عَصْنٍ أَنَّهَا «سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ دَمِ الْخَيْضِ يُصِيبُ الثُّوبَ؟ فَقَالَ: حُكِّيهِ بِصَلِّعٍ وَاغْسِلِيهِ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ».

قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: إِسْنَادُهُ فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، وَلَا أَعْلَمُ لَهُ جَلَّةً.

وَقَوْلُهُ: «بِصَلِّعٍ» بِصَادٍ مُهْمَلَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَلَا مِ سَاكِنَةٍ وَغَيْنٍ مُهْمَلَةٍ: الْحَجَرُ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى نَجَاسَةِ دَمِ الْخَيْضِ، وَعَلَى وَجُوبِ غَسْلِهِ وَالمَبَالِغَةِ فِي إِزَالَتِهِ بِمَا ذَكَرَ مِنَ الحَتِّ وَالْقَرَصِ وَالتَّضْحِيقِ لِإِذْغَابِ أَثَرِهِ.

وَتَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ غَيْرُ ذَلِكَ، وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْعَيْنِ بَقِيَّةٌ فَلَا يَجِبُ الإِلْحَافُ لِإِذْغَابِهَا، لِإِدْمِمْ ذِكْرِهِ فِي الْحَدِيثِ، أَيِ حَدِيثِ أَسْمَاءَ وَهُوَ مَحَلُّ التِّيَانِ، وَلِأَنَّهُ قَدْ وَزَدَ فِي غَيْرِهِ:

(وَلَا يَضُرُّكَ الثَّرَةُ) وَهِيَ:

٢٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَتْ خَوْلَةُ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الدَّمُ؟ قَالَ: يَكْفِيكَ المَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ (هو عبد الله بن داود (٣٦٥)).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَتْ خَوْلَةُ) بِالْحَاءِ المعجمة مَفْتُوحَةٍ، وَسُكُونِ الواوِ، وَهِيَ بِنْتُ يَسَارٍ، كَمَا أَفَادَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الاسْتِيعَابِ (٣٠٧/٢)، حَيْثُ قَالَ: خَوْلَةُ بِنْتُ يَسَارٍ.

القَافِي: وَجَهٌ لِلشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ أَصَحُّ الْأَوْجُوهِ عَنْهُمْ: أَنَّهُ يَكْفِي التَّضْحِيقُ فِي بَوْلِ الغَلَامِ لَا الْجَارِيَةِ فَكُنْفَرُهَا مِنَ النِّجَاسَاتِ، عَمَلًا بِالأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعَطَاءُ، وَالحَسَنُ، وَاحِدٌ، وَإِسْحَاقُ، وَغَيْرُهُمْ.

وَالثَّالِثُ: يَكْفِي التَّضْحِيقُ فِيهِمَا، وَهُوَ كَلَامُ الْأَوْزَاعِيِّ

وَأَمَّا: هَلْ بَوْلُ الصَّبِيِّ طَاهِرٌ أَوْ نَجِسٌ؟ فَلَا كَثْرَ عَلَى أَنَّهُ نَجِسٌ، وَإِنَّمَا خَفَّفَ الشَّارِعُ تَطَهُّرَهُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ التَّضْحِيقَ قَالَهُ النُّوويُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ (١٩٥/٣): هُوَ أَنَّ الشَّيْءَ الَّذِي أَصَابَهُ الْبَوْلُ يَغْمَرُ وَيُكَاثِّرُ بِالمَاءِ مُكَاثَرَةً لَا تَبْلُغُ جَرِيَانِ المَاءِ وَتَرْدُودَهُ، وَتَقَاطُرُهُ، وَجَلَاظِ المَكَاثَرَةِ فِي غَيْرِهِ، فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ مَجِيثٌ يَجْرِي عَلَيْهَا بَعْضُ المَاءِ، وَتَقَاطُرُ مِنَ المَحَلِّ، وَإِنْ لَمْ يُشْتَرَطْ عَصْرُهُ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الْمُخْتَارُ وَهُوَ قَوْلُ إِمَامِ الحَرَمَيْنِ وَالمُحَقِّقَيْنِ.

## ٦- نجاسة دم الحيض

٢٧- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي دَمِ الْخَيْضِ يُصِيبُ الثُّوبَ تَحْتَهُ، ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالمَاءِ، ثُمَّ تَضَعُهُ، ثُمَّ تُصَلِّي فِيهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [البخاري (٣٠٧)، مسلم (٢٩١)]

(وَعَنْ أَسْمَاءَ) بِفَتْحِ الهمزة وسين مُهْمَلَةٍ فَمِيمٌ فَهَمْزَةٌ مَمْدُودَةٌ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، أَسْلَمَتْ بِمَكَّةَ قَدِيمًا، وَبَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، وَهِيَ أَكْبَرُ مِنْ عَاشَةَ بِغَشْرِ سِنِينَ، وَمَاتَتْ بِمَكَّةَ بَعْدَ أَنْ قُتِلَ ابْنُهَا بِأَقْلَ مِنْ شَهْرٍ، وَلَهَا مِنَ الْعَمْرِ مِائَةُ سَنَةٍ، وَذَلِكَ سَنَةٌ ثَلَاثٌ وَسَبْعِينَ، وَلَمْ تَسْقُطْ لَهَا سَنٌ، وَلَا تَنْتَرِفَ لَهَا عَقْلٌ، وَكَانَتْ قَدْ عَمِيَتْ.

(وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي دَمِ الْخَيْضِ يُصِيبُ الثُّوبَ: تَحْتَهُ) بِالفَتْحِ المُشْتَأَى الفَوْقِيَّةِ، وَضَمُّ الحَاءِ المُهْمَلَةِ، وَتَشْدِيدُ المُنْتَأَى الفَوْقِيَّةِ: أَيِ نَحْكُهُ.

وَالْمَرَادُ بِذَلِكَ إِزَالَةُ عَيْنِهِ.



## ٤- بَابُ الْوُضُوءِ

في القاموس: الوضوء يأتي بالضَّمّ، الفعل، وبالفَتْح ماؤة ومصدر أيضاً، أو لُغَتَانِ، ويعني بهما الماء، ويقال: تَوَضَّأْتُ للصَّلَاةِ، وتَوَضَّيْتُ، لُغِيَّةٌ أو لُغَةٌ (١ هـ).

واعلم أن الوضوء من أعظم شروط الصلاة.

وقد ثبت عند الشيخين (ج (٦٩٥٤)، م (٢٢٥)) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ إِذَا أَخَذَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» وثبت حديث: «الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ» [مسلم (٢٢٣) بلفظ «الطهور شرط»]، الترمذي (٣٥١٧)، النسائي (٥/٥٠)، ابن ماجه (٢٨٠)] وأنزل الله فريضته من السماء في قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ»؛ الآية وهي مدنيّة.

واختلف العلماء هل كان فرض الوضوء بالمدينة أو بمكة؟

فالمحققون على أنه فرض بالمدينة، لعدم النصّ الناهض على خلافه.

ورود في الوضوء فضائل كثيرة:

منها حديث أبي هريرة عند مالك في «الموطأ» (ص ٤٦) وغيره مرفوعاً: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ الْمُؤْمِنُ فَعَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ مِنْ وَجْهِهِ كُلُّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا بَعَيْنُهُ مَعَ الْمَاءِ أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ بَطَشَتْهَا يَدَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتْ كُلُّ خَطِيئَةٍ مَسَّتْهَا رِجْلَاهُ مَعَ الْمَاءِ، أَوْ مَعَ آخِرِ قَطْرِ الْمَاءِ، حَتَّى يَخْرُجَ نَقِيًّا مِنَ الذُّنُوبِ».

واشتمل منه ما أخرجه مالك في «الموطأ» (ص ٤٥) أيضاً من حديث عبد الله الصَّامِغِي، بضم الصاد المهملة وفتح النون وكسر الموحدة آخره مهملة، نسبة إلى صُنَابِحَ بطن من مراد، وهو صحابي قال: إن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ، قَتَمَتْهُ مَضْرُوءَاتُ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ، وَإِذَا اسْتَنْتَرَجَتْ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ أَنْفِهِ، فَإِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ وَجْهِهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَنْفَارِ عَيْنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ يَدَيْهِ خَرَجَتْ الْخَطَايَا مِنْ يَدَيْهِ، حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِ يَدَيْهِ،

(قالت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؛ فَإِنْ لَمْ يَذْهَبِ الدَّمُ؟ قَالَ: يَكْفِيكَ الْمَاءُ وَلَا يَضُرُّكَ أَثَرُهُ». أخرجه الترمذي، وسنده ضعيف) وكذلك أخرجه البيهقي (٤٠٨/٢)؛ لأن فيه ابن لهيعة؛ وقال إبراهيم الحربي: لم نسمع بخولة بنت يسار إلا في هذا الحديث. ورواه الطبراني في الكبير (٢٤١/٢٤) من حديث خولة بنت حكيم، بإسناد أضعف من الأول.

وأخرجه الذَّارِمِيُّ (٢٣٨/١) من حديث عائشة موقوفاً عليها: إِذَا غَسَلَتِ الْمَرْأَةُ الدَّمَ فَلَمْ يَذْهَبْ فَلْتَتَيَّرُهُ بِصُفْرَةٍ أَوْ زَعْفَرَانٍ.

ورواه أبو داود (٣٥٧) عنها موقوفاً أيضاً.

وتتبيّره بالصُّفْرَةِ وَالزَّعْفَرَانِ لَيْسَ لِقَلْعِ عَيْنِهِ، بَلْ لِتَغْطِيَةِ لَوْنِهِ تَنْزَاهًا عَنْهُ.

والحديث دليل لما أشرنا من أنه لا يجب استيمال الحادٍ لقطع أثر النجاسة وإزالة عيبتها؛ وبه أخذ جماعة من أهل البيت، ومن الحنفية، والشافعية.

واستدل من أوجب الحادَ وهم الهادوية: بأن المقصود من الطهارة أن يكون المصلي على أكمل هيئة، وأحسن زينة؛ ولحديث: «أَقْرَبُيهِ وَأَيْبَطِيهِ عَنْكَ بِإِذْخَرَةٍ».

قال في الشرح: وقد عرفت أن ما ذكره يفيد المطلوب، وأن القول الأول أظهر، هذا كلامه.

وقد يُقال: قد ورد الأمر بالغسل لدم الحيض بالماء والسدر، والسدر من الحواد.

والحديث الوارد به في غاية الصحة كما عرفت، فيقيد به ما أطلق في غيره، ويخص استيمال الحاد بدم الحيض، ولا يقاس عليه غيره من النجاسات، وذلك لعدم تحقق شروط القياس، ويحمل حديث (لا يضرُّك أثره) وحديث عائشة.

وقولها (فلم يذهب) أي: بعد الحاد.

فهذه الأحاديث في هذا الباب اشتملت من النجاسات على الخمر، ولحوم الحمر الأهلية، والمني، وبول الجارية والغلام، ودم الحيض، ولو أدخل المصنف بول الأعرابي في المسجد، ودباغ الأديم، ونحوه في هذا الباب لكان أوجه.



فَإِذَا مَسَحَ رَأْسَهُ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ رَأْسِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ أُذُنَيْهِ، فَإِذَا غَسَلَ رِجْلَيْهِ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ كَانَ مَشْيُهُ إِلَى الْمَسْجِدِ وَصَلَاتُهُ نَافِلَةً لَهُ.

وفي معناه عدة أحاديث.

ثم هل الوضوء من خصائص هذه الأمة؟ فيه خلاف.

المحققون على أنه ليس من خصائصها؛ إنما الذي من خصائصها الغرة والتَّحجِيل.

### ١- السواك عند الوضوء

٢٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ».

أخرجه مالك (ص ٦٤)، وأحمد (٢/٢٥٠)، والنسائي (١/١٢٦).

وصححه ابن خزيمة (١٣٩، ١٤٠).

وذكره البخاري تعليقاً (ك الصوم، باب ٢٧).

(أخرجه مالك، وأحمد، والنسائي، وصححه ابن خزيمة وذكَّره البخاري تعليقاً). المعلق: هو ما يسقط من أول إسنادٍ راوٍ فأكثر.

قال في الشرح: الحديث مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهَذَا لَفْظُهُ.

قال ابن مندة: إسناده مُجْمَعٌ عَلَى صَحِّهِ.

قال النووي (المجموع: ٢/٢٦٨): غلط بعض الكبارِ فزعم أن البخاري لم يُخرجه.

قلت: وظاهرُ صنيع المصنفِ هنا يقضي بأنه لم يُخرجه واحدٌ من الشيخين، وهو من أحاديث (عمدة الأحكام) التي لا يُذكر فيها إلا ما أخرجه الشيخان، إلا أنه بلفظ: «عند كل صلاة».

وفي معناه عدة أحاديث عن عدة من الصحابة منها: عن علي عليه السلام، عند أحمد (١/٨٠).

وعن زيد بن خالد عند الترمذي (٢٣).

وعن أم حبيبة عند أحمد (٢/٣٢٥).

وعبد الله بن عمرو، وسهل بن سعد، وجابر، وأنس، عند أبي نعيم.

وابي أيوب، عند أحمد (٥/٤٢١)، والترمذي (١٠٨٠).

ومن حديث ابن عباس، وعائشة، عند مسلم (٢٥٦) و(٥١)، وأبي داود (٥٨) من حديث ابن عباس و(٥١) من حديث عائشة.

ورود الأمر به من حديث: «تَسَوَّكُوا فَإِنَّ السَّوَاكَ مَطَهْرَةٌ لِلنَّفْسِ».

أخرجه ابن ماجه (٢٨٩).

وليه ضعف، ولكن له شواهد عديدة دالة على أن الأمر به أصلاً.

ورود في إحداه: «أَنَّ السَّوَاكَ مِنْ سُنَنِ الْمُسْلِمِينَ» (١٠٨٠) وأنه من خصال الفطرة، وأنه من الطهارة، وأن فضل الصلاة التي يستاك لها سبعون ضعفاً.

أخرجه أحمد (٦/٢٧٢)، وابن خزيمة (١٣٧)، والحاكم (١٤٥)، والدارقطني وغيرهم.

قال في البدر المنير: قد ذكر في السواك زيادة على مائة حديث فوا عجباً لسنه تأتي فيها الأحاديث الكثيرة، ثم يجعلها كثير من الناس، بل كثير من الفقهاء، فهذه حبة عظيمة.

هذا، ولفظ السواك بكسر السين في اللغة: يطلق على الفعل، وعلى الآلة؛ ويذكر ويؤت وجمعه سوك، ككتاب وكتب.

ويراد به في الاصطلاح: استعمال غُودٍ أو نجوهِ في الأسنان؛ لِتَنْهَبِ الصَّمْرَةَ وَغَيْرَهَا.

قلت: وعند ذهاب الأسنان أيضاً يُشرع لحديث عائشة: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يَذْهَبُ قُوَّةُ، وَيَسْتَاكُ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ قُلْتُ: كَيْفَ يَصْنَعُ؟ قَالَ: يَدْخُلُ أَصْبَعُهُ فِي قُوِّهِ».

أخرجه الطبراني في الأوسط.

وفيه ضعف (٦٦٧٨).

وأما حكمه: فهو سنة عند جماهير العلماء، وقيل بوجوبه،



الَّتِي ذُكِرَتْ، وَهِيَ أَكَلُ مَا لَهُ رَائِحَةٌ كَرِهِيَّةٌ، وَطَوْلُ السُّكُوتِ، وَكَثْرَةُ الْكَلَامِ، وَتَرْكُ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، شَرَعَ وَإِنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ وَلَا فَلَا لَكَانَ وَجْهًا.

وَقَوْلُهُ فِي رِسْمِ السُّوَالِكِ اصطلاحاً (أَوْ نَحْوَهُ): أَيُّ نَحْوِ الْعُودِ.

وَيُرِيدُونَ بِهِ كُلَّ مَا يُزِيلُ التَّغْيِيرَ كَالخَرْقَةِ الْخَشَنَةِ، وَالْأَشْنَانِ؛ وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ السُّوَالِكُ عَوْدَ أَزَالِكِ مُتَوَسِّطاً، لَا شَدِيدَ الْيَسْرِ، فَيَجْرَحُ اللَّتَّةَ، وَلَا شَدِيدَ الرُّطوبَةِ، فَلَا يُزِيلُ مَا يُرَادُ إِزَالَتُهُ.

## ٢ - صِفَةُ الْوُضُوءِ عَلَى الْعُمومِ

٣٠ - وَعَنْ حُمْرَانَ «أَنْ عَثْمَانَ دَعَا بِوُضُوءٍ فَعَسَلَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ تَمَضَّمَصَ، وَاسْتَنَشَقَّ، وَاسْتَنْشَرَّ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْمِرْفَقِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٩)، مسلم (٢٢٦)].

(وعن حمران) بضم الحاء المهملة وسكون الميم بعددًا وفتح الراء - ابنُ أبان يفتح الهمزة وتخفيف الموحدة، وهو مولدُ عثمان بن عفان، أرسله له خالد بن الوليد من بعض من سباه في مغازيه، فاعتقه عثمان.

(أن عثمان رضي الله عنه) هو ابن عفان - تأتي ترجمته قريباً (دعا بوضوء) أي بماء يتوضأ به.

(فعسل كفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) هذا من سنن الوضوء باتفاق العلماء، وليس هو غسلهما عند الاستيقاظ الذي سيأتي حديثه، بل هذا سنة الوضوء؛ فلو استيقظ وأراد الوضوء فظاهر الحديثين أنه يغسلهما للاستيقاظ ثلاث مرَّاتٍ، ثم الوضوء كذلك.

وحديث الباب دليل على عدم وجوبه، لقوله في الحديث: (لأمرتهم) أي أمر إيجاب، فإنه ترك الأمر به لأجل المشقة لا أمر النَّدْبِ، فإنه قد ثبت بلا مرية.

والحديث دل على تعيين وقته، وهو عند كل وضوء.

وفي الشرح: أنه يستحب في جميع الأوقات، ويشتهر استحبابه في خمسة أوقات.

أحدها: عند الصلاة، سواء كان متطهراً بماء أو تراب، أو غير متطهر، كمن لم يجد ماءً ولا تراباً.

الثاني: عند الوضوء.

الثالث: عند قراءة القرآن.

الرابع: عند الاستيقاظ من النوم.

الخامس: عند تغيير الفم.

قال ابن دقيق العيد: السُّرْفِي، أي في السُّوَالِكِ عند الصلاة، أنا مأمورون في كل حال من أحوال التقرب إلى الله أن نكون في حالة كمال ونظافة، إظهاراً لشرف العبادَةِ.

وقد قيل: إن ذلك الأمر يتعلّق بالملك، وهو أن يضع فاه على فم القارئ ويتأذى بالرائحة الكريهة فسن السُّوَالِكِ لأجل ذلك، وهو وجه حسن.

ثم ظاهر الحديث أنه لا يخص صلاة في استحباب السُّوَالِكِ لها؛ في إفطار ولا صيام.

والشافعي يقول: لا يُسنُّ بعد الزُّوال في الصُّوم؛ لئلا يذهب به خلوف الفم المحبوب إلى الله تعالى.

وأجيب: بأن السُّوَالِكِ لا يذهب به الخلوف، فإنه صادر من خلوف المعدة، ولا يذهب بالسُّوَالِكِ.

ثم هل يُسنُّ ذلك للمصلي وإن كان متوضئاً، كما يدلُّه أنه حديث: (عند كل صلاة)؟ قيل: نعم يُسنُّ ذلك، وقيل لا يُسنُّ إلا عند الوضوء؛ لحديث (مع كل وضوء)، وأنه يُقيد إطلاق (عند كل صلاة) بأن المراد عند وضوء كل صلاة.

ولو قيل: إنه يلاحظ المعنى الذي لأجله شرع السُّوَالِكِ، فإن كان قد مضى وقت طويل يتغيّر فيه الفم بأحد المتغيّرات



وَيُحْتَمَلُ تَدَاخُلُهُمَا.

(لَمْ تَمْتَضِضْ) المضمضة بأن يجعل الماء في الفم ثُمَّ يَمُجُّهُ، وَكَمَالُهَا أَنْ يَجْعَلَ الْمَاءَ فِي فِئِهِ، ثُمَّ يَدِيرُهُ، ثُمَّ يَمُجُّهُ كَذَا فِي الشَّرْحِ.

وَفِي الْقَامُوسِ: الْمَضْمُضَةُ تَحْرِيكُ الْمَاءِ فِي الْفَمِ، فَجَعَلَ مَنْ مَسَّاهَا التَّحْرِيكَ وَلَمْ يَجْعَلْ مِنْهُ الْمَجَّ.

وَلَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ عُثْمَانَ هَلْ فَعَلَ ذَلِكَ مَرَّةً أَوْ ثَلَاثًا، لَكِنْ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَنَّهُ مَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَنَشَرَّ يَدَيْهِ الْيُسْرَى فَعَلَ هَذَا ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ: هَذَا طَهْرٌ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ» [أَبُو دَاوُدَ (١١١)، (١١٢)، النَّسَائِي (٦٩/١-٦٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٤٠٤)].

(وَاسْتَنْشَقَ) الْاسْتِنْشَاقُ: لِيَصَالَ الْمَاءُ إِلَى دَاخِلِ الْأَنْفِ، وَجَذْبُهُ بِالْفَسْ إِلَى اقْتِصَاءِهِ.

(وَاسْتَنْشَرَّ) الْاسْتِنْشَارُ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ: إِخْرَاجُ الْمَاءِ مِنَ الْأَنْفِ، بَعْدَ الْاسْتِنْشَاقِ.

(لَمْ يَغْسِلْ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ غَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى فِيهِ بَيَانٌ لِمَا أَجْمَلَ فِي الْآيَةِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَيُّدَيْكُمَا» الْآيَةُ؛ وَأَنَّهُ يُقَدِّمُ الْيُمْنَى.

(إِلَى الْمِرْفَقِ) بِكَسْرِ مِيمِهِ وَفَتْحِ فَائِهِ، وَيَفْتَحِيهِمَا، وَكَلِمَةُ (إِلَى) فِي الْأَصْلِ لِلاتِّبَاقِ.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى: مَعَ، وَبَيَّنَّتِ الْأَحَادِيثُ أَنَّهُ الْمُرَادُ كَمَا فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «كَانَ يُدِيرُ الْمَاءَ عَلَى مِرْفَقَيْهِ» أَيِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (٨٣/١) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

وَأَخْرَجَ بِسَنَدٍ حَسَنٍ فِي صِفَةِ وَضُوءِ عُثْمَانَ أَنَّهُ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ، حَتَّى مَسَحَ أَطْرَافَ الْعُضْدَيْنِ (٨٣/١).

وَهُوَ عِنْدَ الْبِزَّارِ (١٤٠/١-١٤٢-١٤٢) وَالطَّبْرَانِيِّ [الْكَبِيرُ] كَمَا فِي الْجَمْعِ: (٢٢٤/١)، مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ: «وَعَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى جَاوَزَ الْمِرْفَقَيْنِ».

وَفِي الطَّحَاوِيِّ فِي [شَرْحِ مَعَانِي الْأَنَارِ] (٣٧/١)، وَالطَّبْرَانِيِّ [الْكَبِيرُ] كَمَا فِي [جَمْعِ الزَّوَالِدِ] (٢٢٤/١) مِنْ حَدِيثِ ثَعْلَبَةَ بْنِ عُبَادٍ عَنْ أَبِيهِ: «ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى سَالَ الْمَاءُ عَلَى مِرْفَقَيْهِ».

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضًا.

قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوْنِيَّةَ: إِلَى فِي الْآيَةِ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ

بِمَعْنَى الْغَايَةِ، وَإِنْ تَكُونُ بِمَعْنَى: مَعَ، فَبَيَّنَّتِ السُّنَّةُ أَنَّهَا بِمَعْنَى مَعَ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يُعْلَمُ خِلَافًا فِي إِجَابِ دُخُولِ الْمِرْفَقَيْنِ فِي الْوُضُوءِ، وَبِهَذَا عَرَفْتُ أَنَّ الدَّلِيلَ قَدْ قَامَ عَلَى دُخُولِ الْمِرْفَقَيْنِ.

قَالَ الرَّخْمَشِيُّ: لَفْظُ «إِلَى» يُفِيدُ مَعْنَى الْغَايَةِ مُطْلَقًا، فَأَمَّا دُخُولُهَا فِي الْحُكْمِ وَخُرُوجُهَا فَا مَرَّ يَدُورُ مَعَ الدَّلِيلِ، ثُمَّ ذَكَرَ امْتِنَالَهُ لِلذَّلِيلِ.

وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ قَدْ قَامَ هَاهُنَا الدَّلِيلُ عَلَى دُخُولِهَا.

(ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ أَيُّ إِلَى الْمِرْفَقِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

(لَمْ يَمَسَّحْ بِرَأْسِهِ) هُوَ مُوَافِقٌ لِلْآيَةِ فِي الْإِثْنَيْنِ بِالْبَاءِ، وَمَسَّحَ يَتَعَدَّى بِهَا وَيَنْفَعِي.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ (تَفْسِيرُهُ: ٨٨/٦): إِنَّ الْبَاءَ هُنَا لِلتَّعْدِيدِ، يَجُوزُ حَذْفُهَا وَإِثْبَاتُهَا، وَقِيلَ: دَخَلَتِ الْبَاءُ هَاهُنَا لِمَعْنَى تَفِيدَةِ وَهُوَ: أَنْ الْغَسْلَ لُغَةً يَقْتَضِي مَسْحًا بِيَدَيْهِ، وَالْمَسْحُ لُغَةً لَا يَقْتَضِي مَسْحًا بِوَيْهِ، فَلَوْ قَالَ: امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ - لَأَجْرَأَ الْمَسْحُ بِالْيَدِ بِغَيْرِ مَاءٍ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: فَا امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمُ الْمَاءَ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْقَلْبِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ: فَا امْسَحُوا بِالْمَاءِ رُءُوسَكُمْ.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ يَجِبُ مَسْحُ كُلِّ الرَّأْسِ أَوْ بَعْضِهِ؟ قَالُوا: الْآيَةُ لَا تَقْتَضِي أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ بَعْضُهُ، إِذْ قَوْلُهُ: «وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ» يُحْتَمَلُ جَمِيعُ الرَّأْسِ، أَوْ بَعْضُهُ، وَلَا دَلَالَةَ فِي الْآيَةِ عَلَى اسْتِيعَابِهِ، وَلَا عَدَمِ اسْتِيعَابِهِ لَكِنْ مِنْ قَوْلِهِ: يُجْزَى مَسْحُ بَعْضِهِ قَالَ: إِنَّ السُّنَّةَ وَرَدَّتْ مُبَيِّنَةً لِأَحَدِ اخْتِمَالِي الْآيَةِ، وَهُوَ مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ [الْأَمَّ (٤١/١)] مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَحَسَرَ الْعِمَامَةَ عَنْ رَأْسِهِ وَمَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ» وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا، فَقَدْ اعْتَصَدَ بِمَحْيِيهِ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أُسْلٍ [أَبُو دَاوُدَ (١٤٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٥٦٤)]، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ فِي سَنَدِهِ يَجْهَلُونَ، فَقَدْ عَضَدَهُمَا مَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ: «أَنَّهُ مَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ».

وَلِيهِ رَأْيٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

وَبَيَّنَّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ [مَنْصَفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٦/١)، (٧)] الْاِكْتِفَاءُ بِمَسْحِ بَعْضِ الرَّأْسِ.



قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ: وَلَمْ يُتَكْرَرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَا بُدَّ مِنْ مَسْحِ الْبَعْضِ مَعَ التَّكْمِيلِ عَلَى الْعَمَامَةِ، لِحَدِيثِ الْمُنْبَرَةِ وَسَيَّاتِي بِرَقْم (٤٧) وَجَابِرِ سَيَّاتِي بِرَقْم [٢٧٤] عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ تَكَرُّارَ مَسْحِ الرَّأْسِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي غَيْرِهَا، وَإِنْ كَانَ قَدْ طَوَى ذَكَرَ التَّكَرُّارِ أَيْضًا فِي الْمَضْمَنَةِ، كَمَا عَرَفْتُ، وَعَدَمُ الذِّكْرِ لَا دَلِيلَ فِيهِ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي يَدِيهِ الْيُمْنَى إِلَى الْمَرْفِقِ، إِلَّا أَنَّ الْمَرْفِقَ قَدْ اتَّفَقَ عَلَى مُسَمَّاهُ بِخِلَافِ الْكَعْبَيْنِ، فَوَقَعَ فِي الْمَرَادِ بِهِمَا خِلَافٌ الْمَشْهُورُ: أَنَّهُ الْعِظَمُ النَّاشِزُ عِنْدَ مُلْتَقَى السَّاقِ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ، وَحُكِّيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْإِمَامِيَّةِ أَنَّهُ الْعِظَمُ الَّذِي فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ عِنْدَ مَعْقِلِ الشَّرَازِ، وَفِي الْمَسَائِلِ مُنَاطَرَاتٌ وَمَقَالَاتٌ طَوِيلَةٌ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَمَنْ أَوْضَحَ الْأَدْلَى، أَيْ عَلَى مَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ، حَدِيثَ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ فِي صِفَةِ الصَّفِّ فِي الصَّلَاةِ: «فَرَأَيْتَ الرَّجُلَ مِمَّا يَلْزُقُ كَعْبَهُ بِكَعْبِهِ صَاحِبِهِ» [أحمد (٢٧٦/٤)، أبو داود (٦٦٢)].

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَنْهَضُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَخَالَفَ يَقُولُ: أَنَا أَسْمِيهِ كَعْبًا، وَلَا أَخَالَفُكُمْ فِيهِ، لَكِنِّي أَقُولُ: إِنَّهُ غَيْرُ الْمَرَادِ فِي آيَةِ الْوُضوءِ، إِذِ الْكَعْبُ يُطْلَقُ عَلَى النَّاشِزِ وَعَلَى مَا فِي ظَهْرِ الْقَدَمِ، وَغَايَةُ مَا فِي حَدِيثِ النُّعْمَانِ أَنَّهُ سَمَى النَّاشِزَ كَعْبًا، وَلَا خِلَافَ فِي تَسْمِيَّتِهِ.

وَقَدْ أُبْدِنَا فِي حَوَاشِي (ضَوْءِ النَّهَارِ) أَرْجَحِيَّةَ مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ بِأَدْلَى هُنَاكَ.

(ثُمَّ الْيُسْرَى مِثْلَ ذَلِكَ) أَيْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

(ثُمَّ قَالَ) أَيْ عُثْمَانُ؛ (رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَتَمَامُ الْحَدِيثِ فَقَالَ - أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ: لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ غَفْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) إِنْ لَا يُحَدِّثُ نَفْسَهُ فِيهِمَا بِأُمُورِ الدُّنْيَا، وَمَا لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالصَّلَاةِ، وَلَوْ عَرَضَ لَهُ حَدِيثٌ فَأَعْرَضَ عَنْهُ، بِمَجَرَّدِ عُرُوضِهِ عَنِّي عَنْهُ، وَلَا يُعَدُّ مُحَدِّثًا لِنَفْسِهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحَدِيثَ قَدْ أَفَادَ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْأَعْضَاءِ الْمُعْطَوَةِ بِهِ «ثُمَّ»، وَأَفَادَ التَّلِيثَ، وَلَمْ يَدُلَّ عَلَى الْوَجُوبِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا هُوَ صِفَةٌ فَعَلِ تَرْتَبَتْ عَلَيْهِ فَضِيلَةٌ، وَلَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ عَدَمُ إِجْرَاءِ الصَّلَاةِ إِلَّا إِذَا كَانَ بِصَفَتِهِ، وَلَا وَدَّ بِلَفْظِ يَدُلُّ عَلَى إِجْبَابِ صَفَاتِهِ.

فَأَمَّا التَّرْتِيبُ فَخَالَفَتْ فِيهِ الْحَفِظَةُ، وَقَالُوا: لَا يَجِبُ.

وَأَمَّا التَّلِيثُ فَغَيْرُ وَاجِبٍ بِالْإِجْمَاعِ.

وَلِيهِ خِلَافٌ شَاذٌ.

وَدَلِيلُ عَدَمِ وَجُوبِهِ: تَصْرِيحُ الْأَحَادِيثِ بِأَنَّهُ ﷺ «تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرْتَبِنًا» (١٥٨)، وَمَرَّةً مَرَّةً (١٥٧)، وَبَعْضُ الْأَعْضَاءِ ثَلَاثًا، وَبَعْضُهَا بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَصَرَّحَ فِي وَضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً: إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ.

وَأَمَّا الْمَضْمَنَةُ وَالِاسْتِشْقَاءُ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِهِمَا.

فَقِيلَ: بَيَّانُ لَثُبُوتِ الْأَمْرِ بِهِمَا فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، وَفِيهِ: «وَيَالِغَ فِي الْاسْتِشْقَاءِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا» [رِسَالَتِي بِرَقْم (٣٥)] وَلِأَنَّهُ وَاطَبَ عَلَيْهِمَا فِي جَمِيعِ وَضُوءِهِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُمَا سُنَّةٌ بِدَلِيلِ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ (٨٥٨) وَالدَّارَقُطَنِيِّ (٩٥/١) وَفِيهِ: «أَنَّهُ لَا تَيَمُّ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ حَتَّى يَسْنِغَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى، فَيَسْنِغَ وَجْهَهُ وَيَدَيَّهِ إِلَى الْغُرْفَتَيْنِ وَيَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» فَلَمْ يَذْكُرِ الْمَضْمَنَةَ وَالِاسْتِشْقَاءَ، فَإِنَّهُ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى الْوَاجِبِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ الصَّلَاةَ إِلَّا بِهِ، وَحَيْثُ لَا يَفُوزُ حَدِيثُ الْأَمْرِ بِأَنَّهُ أَمْرٌ نَدْبٌ.

٣١- وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ فِي «صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ: وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١)

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٨) وَالنَّسَائِيُّ (٦٧/١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

بَلْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ

(وَعَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -) هُوَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؛ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الذُّكُورِ فِي أَكْثَرِ الْأَقْوَالِ عَلَى خِلَافِ فِي سُنَّتِهِ، كَمْ كَانَ وَقْتُ إِسْلَامِهِ؟ وَلَيْسَ فِي الْأَقْوَالِ أَنَّهُ بَلَغَ ثَمَانِي عَشْرَةَ، بَلْ



ابْنُ خُرَيْمَةَ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ؛ وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْمَسْحَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّخْفِيفِ، قِيَاسٌ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، فَلَا يُسْمَحُ.

فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَصِيرُ فِي صُورَةِ الْغُسْلِ لَا يُبَالِي بِهِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ عَنِ الشَّارِعِ، ثُمَّ رَوَايَةُ التِّرْكَ لَا تُعَارِضُ رَوَايَةَ الْفِعْلِ، وَإِنْ كَثُرَتْ رَوَايَةُ التِّرْكَ؛ إِذَا الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، بَلْ سُنَّةٌ مِنْ شَائِبِهَا أَنْ تَفْعَلَ أحياناً، وَتَتَرَكَ أحياناً.

(وَأَخْرَجَهُ) ابْنُ حُدَيْثٍ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (النَّسَائِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ يَأْتِيَانِ صَحِيحًا، بَلْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الْبَابِ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ مِثْلِ طَرُقِ (١١١-١١٧).

وَفِي بَعْضِ طَرُقِهِ (بِرَقْمِ ١١٥)، لَمْ يَذْكُرِ الْمَضْمُتَةَ وَالِاسْتِشْقَ.

وَفِي بَعْضِ (بِرَقْمِ ١١٤): «وَمَسَحَ رَأْسَهُ حَتَّى لَمْ يَبْقَ ظَرٌّ».

### ٣- صِفَةُ الْمَسْحِ عَلَى الرَّأْسِ

٣٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ قَالَ: «وَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ، فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَأَدْبَرَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ ١٩٧)، (مُسْلِمٌ ٢٣٥) -

وَلَمْ يَلْفِظْ لَهْمَا: «هَذَا بِمَقْلَمِ رَأْسِهِ، حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَا، ثُمَّ زَفَعْنَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ بِهِ» (الْبُخَارِيُّ ١٨٥)، (مُسْلِمٌ ٢٣٥) (٢٣٥) (٢٣٥).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ) هُوَ الْأَنْصَارِيُّ الْمَازَنِيُّ، مِنْ مَازَنَ بْنِ النُّجَّارِ، شَهِدَ أَحَدًا وَهُوَ الَّذِي قَتَلَ مُسَيْلَمَةَ الْكَذَّابَ، وَشَارَكَهُ وَحْشِيًّا.

وَقَتْلَ عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَ الْحَرَّةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ، وَهُوَ غَيْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ، الَّذِي يَأْتِي حَدِيثُهُ فِي الْأَذَانِ.

وَقَدْ غَلَطَ فِيهِ بَعْضُ أئمَّةِ الْحَدِيثِ، فَلِذَا نُهِنَا عَلَيْهِ.

(فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ قَالَ: وَتَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ؛ فَأَقْبَلَ يَدَيْهِ وَأَدْبَرَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فَتَرَ الْإِقْبَالَ بِهِمَا بِأَنَّهُ بَدَأَ مِنْ مُؤَخَّرِ رَأْسِهِ، فَإِنَّ الْإِقْبَالَ بِالْيَدِ إِذَا كَانَ مُقَدِّمًا يَكُونُ مِنْ مُؤَخَّرِ الرَّأْسِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَدَّ فِي الْبُخَارِيِّ بِلَفْظٍ: (وَأَدْبَرَ يَدَيْهِ وَأَقْبَلَ) وَاللَّفْظُ الْآخَرُ فِي قَوْلِهِ «وَفِي لَفْظٍ لَهْمَا» أَيِ الشَّيْخَيْنِ: (بَدَأَ

مُتَرَدِّدَةً بَيْنَ سِتِّ عَشْرَةَ إِلَى سَبْعِ سِتِّينَ، شَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا إِلَّا ثُبُوكَ، فَأَقَامَهُ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ خَلِيفَةً عَنْهُ. وَقَالَ لَهُ: «أَمَّا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» (الْبُخَارِيُّ ٤٤١٦)، (مُسْلِمٌ ٢٤٠٤).

اسْتُخْلِفَ يَوْمَ قُتِلَ عُثْمَانُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَثَمَانِ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، وَاسْتُشْهِدَ صَبِيحَ الْجُمُعَةِ بِالْكُوفَةِ، لَسَبْعِ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ أَرْبَعِينَ، وَمَاتَ بَعْدَ ثَلَاثٍ مِنْ ضَرْبَةِ السَّيْفِ ابْنُ مُلْجَمٍ لَهُ؛ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وِخْلَانَتُهُ أَرْبَعُ سِتِّينَ وَسَبْعَةٌ أَشْهُرٌ وَإِيَّامٌ.

وَقَدْ أَلْفَتُ فِي صِفَاتِهِ وَبَيَانِ أَحْوَالِهِ كُتُبَ جُمَّةٍ، وَاسْتَوْفَيْتَا شَطْرًا صَالِحًا مِنْ ذَلِكَ فِي: الرُّوضَةِ النَّدْوِيَّةِ شَرْحَ التَّحْفَةِ الْعُلُويَّةِ.

(فِي صِفَةِ وَضُوءِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاجِدَةً» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ) هُوَ قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ اسْتَوْفَى فِيهِ صِفَةَ الْوُضُوءِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَهُوَ يُقَيِّدُ مَا أَفَادَهُ حَدِيثُ عُثْمَانَ، وَإِنَّمَا أَتَى الْمُسَنِّفُ بِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِمَا لَمْ يُصْرِّحْ بِهِ فِي حَدِيثِ عُثْمَانَ، وَهُوَ مَسْحُ الرَّأْسِ مَرَّةً، فَإِنَّهُ نَصَّ أَنَّهُ وَاحِدَةٌ مَعَ تَصْرِيفِهِ بِتَثْنِيٍّ مَا عَدَاهُ مِنَ الْأَعْضَاءِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ.

فَقَالَ قَوْمٌ بِتَثْنِيٍّ مَسْجُودٍ كَمَا يَثْنُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَعْضَاءِ إِذْ هُوَ مِنْ جُمْلَتِهَا.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ تَثْنِيَّتُهُ، وَإِنْ لَمْ يُذَكَّرْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ ذُكِّرَ فِيهِ تَثْنِيَّتُ الْأَعْضَاءِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٠٧)، (١١٠) مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ فِي تَثْنِيَّتِ الْمَسْحِ.

أَخْرَجَهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، صَحَّحَ أَحَدُهُمَا ابْنُ خُرَيْمَةَ (١٦٧) وَذَلِكَ كَافٍ فِي ثُبُوتِ هَذِهِ السُّنَّةِ.

وَقِيلَ: لَا يُشْرَعُ تَثْنِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ أَحَادِيثَ عُثْمَانَ الصَّحَّاحِ كُلَّهَا كَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ [بَعْدَ (١٠٨)] تَدُلُّ عَلَى مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَبِأَنَّ الْمَسْحَ مَبْنِيٌّ عَلَى التَّخْفِيفِ، فَلَا يُقَاسُ عَلَى الْغُسْلِ، وَبِأَنَّ الْعِدَّةَ لَوْ اعْتَبِرَ فِي الْمَسْحِ لَصَارَ فِي صُورَةِ الْغُسْلِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ كَلَامَ أَبِي دَاوُدَ يَقْصُصُهُ مَا رَوَاهُ هُوَ، وَصَحَّحَهُ



## ٤- صِفَةُ مَسْحِ الْأُذُنَيْنِ

بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا أَيْ الْيَدَيْنِ إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ.

الحديث يُفِيدُ صِفَةَ الْمَسْحِ لِلرَّاسِ، وَهُوَ أَنْ يَأْخُذَ الْمَاءَ لِيَدَيْهِ فَيَقْبَلَ بِهِمَا وَيَدْبِرَ.

وللعلماء ثلاثة أقوال:

الأول: أن يبدأ بمقدم راسه الذي يلي الوجه؛ فيذهب إلى القفا؛ ثم إلى المكان الذي بدأ منه؛ وهو مبتدأ الشعر من جهة الوجه، وهذا هو الذي يعطيه ظاهر قوله: «بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ؛ ثُمَّ رَدَّهُمَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ».

إلا أنه أورد على هذه الصفة أنه أدبرَ بهما وأقبل؛ لأنَّ ذهابَهُ إلى جِهَةِ القفا إدبارٌ؛ ورجوعُهُ إلى جِهَةِ الوجه إقبالٌ.

واجب: بأن السَّوَاءَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، فالتقدير: وأدبرَ وأقبل.

والثاني: أن يبدأ بمؤخر راسه، وعمرٌ إلى جِهَةِ الوجه؛ ثم يرجع إلى المؤخر؛ محافظةً على ظاهر لفظ: أقبل وأدبر، فالإقبال إلى مقدم الوجه والإدبار إلى ناحية المؤخر.

وقد وردت هذه الصفة في الحديث الصحيح، «بَدَأَ بِمُؤَخَّرِ رَأْسِهِ»، ويحمل الاختلاف في لفظ الأحاديث على تعدد الحالات.

والثالث: أن يبدأ بالناصية؛ ويذهب إلى ناحية الوجه؛ ثم يذهب إلى جِهَةِ مؤخر الرأس ثم يعود إلى ما بدأ منه وهو الناصية، ولعلَّ قائل هذا قصد المحافظة على قوله: «بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ» مع المحافظة على ظاهر لفظ «أقبل وأدبر» لأنه إذا بدأ بالناصية صدق أنه بدأ بمقدم راسه وصدق أنه أقبل أيضاً، فإنه ذهبَ إلى ناحية الوجه وهو القبل.

وقد أخرج أبو داود (١٢٢) من حديث المقدم «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَلَغَ مَسْحَ رَأْسِهِ وَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى مَقْدَمِ رَأْسِهِ فَأَمَرَهُمَا حَتَّى بَلَغَ الْقَفَا ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ وَهِيَ عِبَارَةٌ وَاضِحَةٌ فِي الْمُرَادِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْعَمَلِ الْمَخِيرِ فِيهِ، وَأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ذَلِكَ تَعْمِيمَ الرَّاسِ بِالْمَسْحِ.

٣٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ - قَالَ: «ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَأَذْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامَيْهِ ظَاهِرَ أُذُنَيْهِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣٥) وَالتَّيَمِيمِيُّ (٨٨/١) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١٧٤).

(وعن عبد الله بن عمرو) بفتح العين المهملة وهو أبو عبد الرحمن - أو أبو محمد - عبد الله بن عمرو بن العاص بن رباح والنسابة السهمي القرشي، يلتقي مع النبي ﷺ في كعب بن لؤي، أسلم عبد الله قبل أبيه وكان أبوه أكبر منه بثلاث عشرة سنة، وكان عبد الله عالماً حافظاً عابداً، وكانت وفاته سنة ثلاث وستين، وقيل: وسبعين، وقيل غير ذلك.

واختلف في موضع وفاته، فقيل: بمكة، أو الطائف، أو مصر، أو غير ذلك.

(في صفة الوضوء قال: «ثُمَّ مَسَحَ» أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ وَأَذْخَلَ إصْبَعَيْهِ السَّبَّاحَتَيْنِ بِالْمُهْمَلَةِ فَمُوَحَّدَةً فَالْفَرْدَ بَعْدَهَا مُهْمَلَةً ثَنِيَّةً سَبَّاحَةً، وَأَرَادَ بِهِمَا مُسَبَّحَتَيَ الْيَدِ الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى، وَسَمَّيْتَ سَبَّاحَةً؛ لِأَنَّهُ يُشَارُ بِهَا عِنْدَ التَّسْبِيحِ.

(في أذنيه ومسح بإبهامي يديه (ظاهر أذنيه). أخرجه أبو داود، والتَّيَمِيمِيُّ، وصحَّحه ابن خزيمة)

والحديث كالأحاديث الأولى في صفة الوضوء، إلا أنه أتى به المصنف لما ذكره من إفادة مسح الأذنين الذي لم تُفدَّه الأحاديث التي سلفت، ولذا اقتصر على ذلك من الحديث.

ومسح الأذنين قد ورد في عدَّة من الأحاديث: من حديث المقدم بن معدى كرب عند أبي داود (١٢١)، والطحاوي (شرح معاني الآثار ٢/١٩٢)، بإسناد حسن.

ومن حديث الرُّبَيْعِ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٦) أَيْضاً.

ومن حديث أنسٍ عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ (١٠٦/١)، وَالْحَاكِمِ (١٥٠/١).



بِهِ هُنَا بِإِرَادَةِ الرُّضْوَةِ، وَيَقْدُ النَّوْمُ بِمَنَامِ اللَّيْلِ كَمَا يُفِيدُهُ لَفْظُ «بَيْتٍ» إِذِ الْيَتَوْتَةُ فِيهِ، قَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْغَالِبِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ نَوْمِ اللَّيْلِ وَنَوْمِ النَّهَارِ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ أَدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِ الْاسْتِثْنَاءِ دُونَ الْمَضْمُونَةِ، وَهُوَ مَنْعُ أَحَدٍ وَجَمَاعَةٍ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يَجِبُ، بَلِ الْأَمْرُ لِلتَّنْبِيهِ.

وَأَسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ «تَوَضَّأْ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ» وَعَيْنُ لَهُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ «لَا تَبِمُ صَلَاةٍ أَحَدٍ حَتَّى يُسْبِغَ الرُّضْوَةَ» كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَيَقْبِلُ وَجْهَهُ وَيَدِيهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ وَيَمْسَحُ رَأْسَهُ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ» كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٥٨) مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ.

وَلَأَنَّهُ قَدْ جَبَّتْ مِنْ رَوَايَاتِ صَفَةِ وَضُوئِهِ ﷺ، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ وَعِثْمَانَ، وَابْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، عَدَمُ ذِكْرِهِمَا مَعَ اسْتِغْنَاءِ صَفَةِ وَضُوئِهِ، وَجَبَّتْ ذِكْرُهُمَا أَيْضًا، وَذَلِكَ مِنْ أَدْلَةِ التَّنْبِيهِ.

وَقَوْلُهُ: «بَيْتُ الشَّيْطَانِ» قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ: يُخْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَإِنَّ الْأَنْفَ أَحَدَ مَنَافِلِ الْجِسْمِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ إِلَى الْقَلْبِ مِنْهَا بِالِاسْتِثْمَامِ، وَلَيْسَ مِنْ مَنَافِلِ الْجِسْمِ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ غُلَقٌ سِوَاهُ وَسْوَى الْأَذْنَيْنِ.

وَالْحَدِيثُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ غُلَقًا» (وَالْمَوْلَى (١٨١٢) وَفِي الصَّحِيحِ بَعَرُ هَذَا اللَّفْظِ)

وَجَاءَ فِي التَّأْوِيلِ الْأَمْرُ بِكَطْمِهِ مِنْ أَجْلِ دُخُولِ الشَّيْطَانِ حَيْثُوهُ فِي الْفَمِ.

وَيُخْتَمَلُ الْاسْتِعَارَةُ، فَإِنَّ الَّذِي يَنْعَقِدُ مِنَ الْغُبَارِ مِنْ رُطُوبَةٍ الْخِيَاشِيمِ قَذَارَةٌ تَوَافَقُ الشَّيْطَانَ.

قُلْتُ: وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

٦- يَغْسِلُ يَدَهُ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ

٣٥- وَعَنْهُ «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْسِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا، فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي

وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ. وَفِيهِ «أَنَّهُ ﷺ مَسَحَ أَدْنَاهُ بِمَاءٍ غَيْرِ الْمَاءِ الَّذِي مَسَحَ بِهِ رَأْسَهُ» وَسَيَأْتِي بِرَقْمِ (٣٨).

وَقَالَ فِيهِ الْبَيْهَقِيُّ: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَعَبُّهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ. وَقَالَ: الَّذِي فِي ذَلِكَ الْحَدِيثِ «وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ» وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَذْنَيْنِ، وَأَيْدِيهِ الْمَصْنُفُ [التَّحْلِيلُ: (١٠١/١)] بِأَنَّهُ عِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ (٢/٧٠٧) وَالتِّرْمِذِيِّ (٣٥) كَذَلِكَ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يُؤْخَذُ لِلأَذْنَيْنِ مَاءٌ جَدِيدٌ أَوْ يُعْصَحَنُ بِبَقِيَّةِ مَا مَسَحَ بِهِ الرَّاسُ؟

وَالْأَحَادِيثُ قَدْ وَرَدَتْ بِهَذَا وَهَذَا، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيبًا.

٥- يَسْتَنْتَرُ إِذَا اسْتَيْقَظَ مِنْ نَوْمِهِ

٣٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَسْتَنْتِرْ ثَلَاثًا، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٣٢٩٥)، مُسْلِمٌ (٢٢٢٨)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ» ظَاهِرُهُ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا.

(فَلْيَسْتَنْتِرْ ثَلَاثًا) فِي الْقَامُوسِ: اسْتَنْتَرَ: اسْتَشَقَّ الْمَاءَ ثُمَّ اسْتَخْرَجَ ذَلِكَ بِنَفْسِ الْأَنْفِ (أ هـ).

وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، فَمَعَ الْجَمْعُ يُرَادُ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ دَفْعُ الْمَاءِ مِنَ الْأَنْفِ، وَمِنْ الْاسْتِثْنَاءِ جَذْبُهُ إِلَى الْأَنْفِ.

(فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيْشُومِهِ) هُوَ أَعْلَى الْأَنْفِ، وَقِيلَ: الْأَنْفُ كُلُّهُ، وَقِيلَ: عِظَامُ رَقَاقِ لُبَّةٍ فِي أَقْصَى الْأَنْفِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّمَاعِ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْاسْتِثْنَاءِ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنَ النَّوْمِ مُطْلَقًا، إِلَّا أَنْ فِي رَوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَتَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْتِرْ ثَلَاثًا فَإِنَّ الشَّيْطَانَ» الْحَدِيثُ، فَيَقْدُ الْأَمْرُ الْمَطْلُوقُ



أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ

وَقَوْلُهُمْ أَظْهَرَ كَمَا سَلَفَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [خ (١٦٢)، م (٢٧٨)]. وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

(وَعَنْهُ) أَيِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ إِضَاءً.

### ٧- الإِسْبَاغُ فِي الوُضوءِ والمِبَالغةِ

(إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسُ يَدَهُ) خَرَجَ مَا إِذَا  
أَدْخَلَ يَدَهُ بِالْمَغْرَقَةِ لِيَسْتَخْرِجَ الْمَاءَ، جَائِزٌ، إِذْ لَا غَمْسَ فِيهِ لِلْيَدِ.  
وَقَدْ وَدَّ بِلَفْظٍ: «لَا يَدْخُلُ» لَكِنْ يُرَادُ بِهِ إِدْخَالُهَا لِلغَمْسِ  
لَا لِلْإِخْذِ.

(فِي الْإِنَاءِ) يَخْرُجُ الْبِرْكُ وَالْحَيَاضُ.

(حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّهُ لَا يَنْزِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ،  
وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ).

الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى إِبْجَابِ غَسْلِ الْيَدِ لِمَنْ قَامَ مِنْ نَوْمِهِ لَيْلًا  
أَوْ نَهَارًا.

وَقَالَ بِذَلِكَ مِنْ نَوْمِ اللَّيْلِ أَحَدُ، لِقَوْلِهِ: «بَاتَتْ» فَإِنَّهُ قَرِينَةُ  
إِرَادَةِ نَوْمِ اللَّيْلِ كَمَا سَلَفَ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَدَّ بِلَفْظٍ: «إِذَا قَامَ  
أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ» عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٠٣) وَالتِّرْمِذِيِّ (٢٤) مِنْ وَجْهِ  
آخَرَ صَحِيحٍ، إِلَّا أَنَّهُ يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ التَّعْلِيلَ يَقْتَضِي الْحَاقَّ نَوْمَ  
النَّهَارِ بِنَوْمِ اللَّيْلِ.

وَذَهَبَ غَيْرُهُ، وَهُوَ الشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّ  
الْأَمْرَ فِي رَوَايَةٍ: «فَلْيَغْسِلْ» لِلنَّدْبِ، وَالنَّهْيَ الَّذِي فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ  
لِلكَرَاهَةِ، وَالْقَرِينَةُ عَلَيْهِ ذِكْرُ الْعَدَدِ، فَإِنَّ ذِكْرَهُ فِي غَيْرِ النَّجَاسَةِ  
الْعَيْنِيَّةِ دَلِيلُ النَّدْبِ، وَلَأنَّهُ عُلِّلَ بِأَمْرِ يَقْتَضِي الشُّكَّ، وَالشُّكُّ لَا  
يَقْتَضِي الْجُوبَ فِي هَذَا الْحُكْمِ اسْتِصْحَابًا لِأَصْلِ الطَّهَارَةِ وَلَا  
تَزُولُ الْكَرَاهَةُ إِلَّا بِالثَّلَاثِ الْغَسَلَاتِ، وَهَذَا فِي الْمُسْتَيْقِظِ مِنَ  
النَّوْمِ.

وَأَمَّا مَنْ يُرِيدُ الْوُضوءَ مِنْ غَيْرِ نَوْمٍ، فَيَسْتَحِبُّ لَهُ لِمَا أَمَرَ  
فِي صِفَةِ وَضُوئِهِ؛ وَلَا يُكْرَهُ التَّرْكُ لِعَدَمِ وُجُودِ النَّهْيِ فِيهِ.

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ وَالْأَمْرَ لِإِحْتِمَالِ النَّجَاسَةِ فِي الْيَدِ،  
وَأَنَّهُ لَوْ دَرَى ابْنُ بَاتَتْ يَدُهُ كَمَنْ لَفَّ عَلَيْهَا فَاسْتَيْقَظَ وَهِيَ عَلَى  
حَالِهَا، فَلَا يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَغْمِسَ يَدَهُ، وَإِنْ كَانَ غَسْلُهُمَا مُسْتَحَبًّا  
كَمَا فِي الْمُسْتَيْقِظِ؛ وَغَيْرُهُمْ يَقُولُونَ: الْأَمْرُ بِالغَسْلِ تَعْبُدٌ؛ فَلَا فَرْقَ  
بَيْنَ الشَّاكِّ وَالْمُتَيَقِّنِ.

٣٦- وَعَنْ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَسْبِغِ الْوُضوءَ، وَخَلَّلْ بَيْنَ  
الْأَصَابِعِ، وَبَالِغٌ فِي الاسْتِشْقَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ  
صَائِمًا».

أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ (أَبُو دَاوُدَ (١٤٢)، التِّرْمِذِيُّ (٣٨)، النَّسَائِيُّ (٦٦/١)،  
ابْنُ مَاجَهَ (٤٠٧)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٥٠) وَابْنُ دَاوُدَ (١٤٤) فِي رَوَايَةٍ  
«إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمُوضٌ».

(وَعَنْ لَقِيطِ) يَفْتَحُ اللَّامَ وَكَسَرَ الْقَافَ، ابْنُ عَامِرٍ (بْنِ  
صَبْرَةَ) يَفْتَحُ الصَّادَ وَكَسَرَ الْمُوحِدَةَ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو رَزِينٍ، كَمَا قَالَهُ  
ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ؛ صَحَابِيُّ مَشْهُورٌ، عَدَّاهُ فِي أَهْلِ الطَّائِفِ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَسْبِغِ الْوُضوءَ» الْإِسْبَاغُ:  
الْإِنْمَاءُ وَاسْتِكْمَالُ الْأَعْضَاءِ.

(وَخَلَّلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ) ظَاهِرٌ فِي إِرَادَةِ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ  
وَالرُّجُلَيْنِ.

وَقَدْ صَرَّحَ بِهِمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (التِّرْمِذِيُّ (٣٩)، ابْنُ  
مَاجَهَ (٤٤٧)]: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَخَلَّلْ أَصَابِعَ يَدَيْكَ وَرِجْلَيْكَ» بِأَنَّهُ  
مِنْ أَخْرَجَهُ قَرِيبًا.

(وَبَالِغٌ فِي الاسْتِشْقَاقِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا. أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ،  
وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ دَاوُدَ فِي رَوَايَةٍ «إِذَا تَوَضَّأْتَ  
فَمَضْمُوضٌ».

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٢/٤)؛ وَالشَّافِعِيُّ (تَرْبِيبُ الْمُسْنَدِ (٣٢/١)-  
(٣٣)، وَابْنُ الْجَارُودِ (النَّقْصُ (٨٠)]؛ وَابْنُ حِبَّانَ (١٠٨٧)،  
وَالْحَاكِمُ (١/١٤٧، ١٤٨)؛ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١/٥٠)؛  
وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ الْقَطَّانِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ إِسْبَاغِ الْوُضوءِ، وَهُوَ إِتْمَامُهُ،  
وَاسْتِكْمَالُ الْأَعْضَاءِ.

وَفِي الْقَامُوسِ: اسْبَغَ الْوُضوءَ أَبْلَغَهُ مَوَاضِعَهُ، وَوَفَّى كُلَّ



عُضْرٍ حَقَّةً. وَفِي غَيْرِهِ مَثَلُهُ.

### ٨- تَحْلِيلُ اللَّحْيَةِ

٣٧- وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحْلِلُ لِحْيَتَهُ فِي الْوُضُوءِ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ (١٥١).

(وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هُوَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانٍ الْأُمَوِيُّ، الْقُرَشِيُّ، أَحَدُ الْخُلَفَاءِ، وَاحِدُ الْعَشْرَةِ.

اسْلَمَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَهَاجَرَ إِلَى الْحَبَشَةِ الْهَجْرَتَيْنِ، وَتَزَوَّجَ بِنْتِي النَّبِيِّ ﷺ رُقَيْةً أَوَّلًا، ثُمَّ لَمَّا تَوَفَّيَتْ زَوَّجَهُ النَّبِيَّ ﷺ بِأُمِّ كُلثُومٍ اسْتَخْلَفَتْ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الْحَرَمِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ، وَقُتِلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لَثَمَانُ عَشْرَةَ خَلَّتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، وَدُفِنَ لَيْلَةَ السَّبْتِ بِالْبَقِيعِ، وَعُمُرُهُ اثْنَتَانِ وَثَمَانُونَ سَنَةً، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُحْلِلُ لِحْيَتَهُ فِي الْوُضُوءِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُزَيْمَةَ).

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١٤٩/١)، وَالدَّارَقُطِيُّ (٨٦/١)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٠٨١)، مِنْ رَوَايَةِ عَامِرِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ [العلل الكبير للتِّرْمِذِيِّ (ص ٣٣)]: حَدِيثُهُ حَسَنٌ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ [المستدرک (١٤٩/١)]: لَا نَعْلَمُ فِيهِ ضَعْفًا يَوْجُهُ مِنْ وَجْهِهِ، هَذَا كَلَامُهُ.

وَقَدْ ضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ [الجرح والتعديل (٣٢٧/٦)].

وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ (١٤٩/١)، (١٥٠) لِلْحَدِيثِ شَوَاهِدٌ عَنْ أَنَسٍ، وَعَائِشَةَ، وَعَلِيٍّ وَعُمَارٍ.

قَالَ الْمُسَنِّفُ [التلخيص الحبير (٩٧-٩٦/١)]:

وَفِيهِ أَيْضًا عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، وَأَبِي أَيُّوبَ، وَأَبِي أَمَامَةَ وَابْنِ عُمَرَ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ.

وَقَدْ تَكَلَّمَ عَلَى جَمِيعِهَا بِالتَّضْعِيفِ إِلَّا حَدِيثَ عَائِشَةَ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ: لَيْسَ فِي تَحْلِيلِ اللَّحْيَةِ

فَلَيْسَ التَّثْلِيثُ لِلأَعْضَاءِ مِنْ مُسَمَّاهُ، وَلَكِنْ التَّثْلِيثُ مَدْبُوبٌ، وَلَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ، فَإِنْ شَكَّ هَلْ غَسَلَ الْعَضْوَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا جَعَلَهَا مَرَّتَيْنِ.

وَقَالَ الْجَوْنِيُّ: يَجْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا، وَلَا يَزِيدُ عَلَيْهَا خَافَةً مِنْ ارْتِكَابِ الْبِدْعَةِ.

وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّهُ كَانَ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ سَبْعًا فَعَلَّ صَحَابِيٍّ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ وَعَمَلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يَغْسِلُ الْأَرِيعَ مِنْ نَجَاسَةٍ لَا تَزُولُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَدَلِيلٌ عَلَى إِيجَابِ تَحْلِيلِ الْأَصَابِعِ؛ وَقَدْ ثَبَتَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، وَهُوَ الَّذِي أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٩)، وَاحْمَدُ (٢٨٧/١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٤٧)، وَالحَاكِمُ (١٨٢/١)، وَحَسَنَةُ الْبُخَارِيُّ [العلل الكبير (ص ٣٤)].

وَكَيْفِيَّتُهُ أَنْ يُحْلَلَ بِيَدِهِ الْيَسْرَى بِالْخَنْصَرِ مِنْهَا، وَيَبْدَأُ بِأَسْفَلِ الْأَصَابِعِ.

وَأَمَّا كَوْنُ التَّحْلِيلِ بِالْيَدِ الْيَسْرَى فَلَيْسَ فِي النَّصِّ، وَإِنَّمَا قَالَ الْغَزَالِيُّ: إِنَّهُ يَكُونُ بِهَا قِيَاسًا عَلَى الِاسْتِجَابِ وَيَبْدَأُ بِأَسْفَلِ الْأَصَابِعِ.

وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ (١٤٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٠)، مِنْ حَدِيثِ الْمُشْتَوْرِ بِنِ شَدَادٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ يُدَلِّكُ بِخَنْصَرِهِ مَا بَيْنَ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ».

وَلِي لَفْظُ لَابِنِ مَاجَةَ (٤٤٦): (يُحْلِلُ) بَدَلُ (يُدَلِّكُ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى الْمُبَالَغَةِ فِي الِاسْتِشْقَاءِ لِغَيْرِ الصَّائِمِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ فِي حَقِّهِ الْمُبَالَغَةُ؛ لِثَلَاثًا يَنْزِلُ إِلَى حَلْقِهِ مَا يُفْطَرُهُ.

وَدَلُّ ذَلِكَ عَنْ أَنَّ الْمُبَالَغَةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، إِذْ لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَوَجِبَ عَلَيْهِ التَّحْرِي، وَلَمْ يُمْزَ لَمْ تَرَكَهَا.

وَقَوْلُهُ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: (إِذَا تَوَضَّأْتَ فَمَضْمَضْ) يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى وَجوبِ الْمَضْمَضَةِ؛ وَمَنْ قَالَ لَا تَحِبُّ، جَعَلَ الْأَمْرَ لِلتَّدْبِيرِ لِقَرِينَةٍ مَا سَلَفَ مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ (أَبُو دَاوُدَ (٨٥٨-٨٦١)) فِي أَمْرِ ﷺ لِلْأَعْرَابِيِّ بِصَفَةِ الْوُضُوءِ الَّذِي لَا



شيء.

رَطَلَيْنِ.

وحديث عثمان هذا دالٌّ على مشروعية تحليل اللحية.

وأما وجوبه فاختلَفَ فيه:

والترمذي (٦٠٩) بلفظ: «يُجْزَى فِي الْوُضُوءِ رَطْلَانِ».

وهي كُلُّهَا قَاضِيَةٌ بِالتَّخْفِيفِ فِي مَاءِ الْوُضُوءِ.

وقد عُلِمَ نَهْيُهُ ﷺ عَنِ الْإِسْرَافِ فِي الْمَاءِ وَإِخْبَارُهُ أَنَّهُ سَيَأْتِي قَوْمٌ يَعْتَدُونَ فِي الْوُضُوءِ فَمَنْ جَاوَزَ مَا قَالَ الشَّارِعُ أَنَّهُ يُجْزَى فَقَدْ أَسْرَفَ فَيَحْرُمُ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّ هَذَا تَقْرِيبٌ لَا تَحْدِيدَ مَا هُوَ بِبَعِيدٍ، لَكِنَّ الْأَحْسَنَ بِالتَّشَرُّعِ مُحَاكَاةُ أَخْلَاقِهِ ﷺ وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِ فِي كَمِّيَّةِ ذَلِكَ.

وفيه دليلٌ على مشروعية الدُّلْكِ لأَعْضَاءِ الْوُضُوءِ.

وفيه خلافٌ، فَمَنْ قَالَ بِوَجوبِهِ اسْتَدَلَّ بِهَذَا وَمَنْ قَالَ: لَا يَجِبُ. قَالَ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ فِي الْآيَةِ الْغَسْلُ، وَلَيْسَ الدُّلْكُ مِنْ مُسَمَّاهُ، وَلَعَلَّهُ يَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ.

١٠- مَاءٌ جَدِيدٌ يَأْخُذُ لِأَذْيِهِ

٣٩- وَعَنْهُ، أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأَذْيِهِ مَاءً غَيْرَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَهُ لِرَأْسِهِ».

أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٦٥/١).

وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٣٦) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ».

(وعنه): أَيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ.

(أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأَذْيِهِ مَاءً غَيْرَ الْمَاءِ الَّذِي أَخَذَهُ لِرَأْسِهِ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَهُوَ أَيُّ هَذَا الْحَدِيثِ.

(عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِلَفْظٍ: «وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ يَدَيْهِ. وَهُوَ الْمَحْفُوظُ» وَذَلِكَ أَنَّهُ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِصِ (١٠١/١) عَنْ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ أَنَّ الَّذِي رَأَاهُ فِي الرَّوَابِيةِ هُوَ بِهَذَا اللَّفْظِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ أَنَّهُ الْمَحْفُوظُ.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ أَيْضًا: إِنَّهُ الَّذِي فِي صَحِيحِ ابْنِ

حِبَّانٍ (٢١١/١).

وَفِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ (٣٥)، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي التَّلْخِصِ (١٠١/١) أَنَّهُ

فَعِنْدَ الْهَادِثِيَّةِ يَجِبُ قَبْلُ نَبَاتِهَا، وَالْأَحَادِيثُ وَرَدَتْ بِالْأَمْرِ بِالتَّحْلِيلِ، إِلَّا أَنَّهَا أَحَادِيثٌ مَا سَلِمَتْ عَنِ الْإِعْلَالِ وَالتَّضْعِيفِ، فَلَمْ تَنْتَهِصْ عَلَى الْإِيجَابِ.

٩- قَدْرُ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَغْتَسِلُ

٣٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثُلْثِي مَدٍّ، فَجَعَلَ يَذْلُكُ ذِرَاعِيهِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٩/٤) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١١٨).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِثُلْثِي مَدٍّ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ الْمُهْمَلَةِ.

فِي الْقَامُوسِ: يَكْيَالُ، وَهُوَ رَطْلَانِ، أَوْ رَطْلٌ وَثَلْثٌ، أَوْ مَلءُ كَفِّ الْإِنْسَانِ الْمُتَّعَدِلِ، إِذَا مَلَأَهُمَا وَمَدَّ يَدَهُ بِهِمَا، وَمَنْهُ سُمِّيَ مَدًّا.

وَقَدْ جَرَّبْتُ ذَلِكَ فَوَجَدْتُهُ صَحِيحًا (أ. هـ).

(فَجَعَلَ يَذْلُكُ ذِرَاعِيهِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ) وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٩٤) بِهَذَا حَدِيثٍ أَمْ عُمَارَةُ الْأَنْصَارِيَّةُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ: «أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ بِإِنَاءٍ فِيهِ قَدْرُ ثُلْثِي مَدٍّ».

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٩٦/١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ.

فَنَلْنَا الْمَدَّ، وَهُوَ أَقَلُّ مَا رُوِيَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ بِهِ ﷺ.

وَأَمَّا حَدِيثُ: «أَنَّهُ تَوَضَّأَ بِثُلْثِ مَدٍّ فَلَا أَصْلَ لَهُ.

وَقَدْ صَحَّحَ أَبُو زُرْعَةَ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ (أَبُو دَاوُدَ (٩٢)، النَّسَائِيُّ (١٨/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٨))

وَجَابِرُ [أَبُو دَاوُدَ (٩٣)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٨)]: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ بِالصَّبَاعِ وَتَوَضَّأَ بِالْمَدِّ».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٣٢٦) نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ سَفِينَةَ.

وَأَبُو دَاوُدَ (٩٥) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: «تَوَضَّأَ مِنْ إِنَاءٍ يَسْعُ



أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَلَا رَأْيَ لَهُ فِي مُسْلِمٍ.  
وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَاخْذْ مَاءً جَدِيدًا لِلرَّأْسِ هُوَ أَمْرٌ لَا بُدَّ مِنْهُ، وَهُوَ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ وَحَدِيثُ الْبَيْهَقِيِّ هَذَا هُوَ دَلِيلُ أَحَدٍ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَنَّهُ يُؤْخَذُ لِلْأَذْنَيْنِ مَاءً جَدِيدًا، وَهُوَ دَلِيلُ ظَاهِرٍ.

(مَحْجَلِينَ) بِالْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ مِنَ التَّحْجِيلِ، فِي النِّهَايَةِ أَيُّ بِيضٍ  
مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنَ الْأَيْدِي وَالْأَقْدَامِ.

اسْتَمَارَ أَثَرُ الْوُضُوءِ فِي الرَّجُلِ وَالْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ لِلْإِنْسَانِ  
مِنَ الْبَيَاضِ الَّذِي يَكُونُ فِي وَجْهِ الْفَرَسِ وَيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ.

(مَنْ أَثَرُ الْوُضُوءِ) يَفْتَحُ الْوَارِدَ؛ لِأَنَّهُ الْمَاءُ، وَيَجُوزُ الضَّمُّ عِنْدَ  
الْبَعْضِ كَمَا تَقَدَّمَ.

(فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ): أَيُّ تَحْمِيلِهِ، وَإِنَّمَا  
اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْآخَرَةِ، وَأَثَرُ الْغُرَّةِ وَهِيَ  
مُؤَنَّثَةٌ عَلَى التَّحْلِيلِ وَهُوَ مُذَكَّرٌ لَشَرْفِ مَوْضِعِهَا، وَفِي رِوَايَةٍ  
لِمُسْلِمٍ (٢٤٩/٣٤) «فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْمِيلُهُ»

(فَلْيَفْعَلْ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

وظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّ قَوْلَهُ: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى آخِرِهِ» مِنْ  
الْحَدِيثِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ، إِذْ هُوَ فِي قَوْلٍ مِنْ شَأْنِ  
مَنْكُمْ فَلَوْ كَانَ وَاجِبًا مَا قُيِّدَ بِهَا؛ إِذِ الْإِسْطَاعَةُ لِلذِّكْرِ مُتَحَقِّقَةٌ  
قَطْعًا.

وَقَالَ نَعِيمٌ أَحَدُ رَوَاتِهِ: لَا أَدْرِي قَوْلَهُ: (فَمَنْ اسْتَطَاعَ) (الْبُخ)  
مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ؟

وَفِي الْفَتْحِ (٢٣٦/١): لَمْ أَرَ هَذِهِ الْجُمْلَةَ فِي رِوَايَةِ أَحَدٍ مِمَّنْ  
رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَهُمْ عَشْرَةٌ، وَلَا مِمَّنْ رَوَاهُ عَنْ  
أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرَ رِوَايَةِ نَعِيمٍ هَلَوِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ إِطَالَةِ الْغُرَّةِ وَالتَّحْمِيلِ؛  
وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْقَدْرِ الْمُسْتَحَبِّ مِنْ ذَلِكَ.

فَقِيلَ: فِي الْيَدَيْنِ إِلَى الْمَنْكِبِ. وَفِي الرُّجُلَيْنِ إِلَى الرُّكْبَةِ.

وَلَقَدْ ثَبَتَ هَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رِوَايَةً وَرَأْيًا، وَثَبَتَ مِنْ فِعْلِ  
أَبِي عُمَرَ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [الْمَصْف] (٥٨/١)، وَأَبُو عُبَيْدٍ

وَتِلْكَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي سَلَفَتْ غَايَةُ مَا فِيهَا أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ  
أَنَّهُ ﷺ أَخَذَ مَاءً جَدِيدًا، وَعَدَمُ الذِّكْرِ لَيْسَ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ  
الْفِعْلِ، إِلَّا أَنَّهُ قَوْلُ الرَّوَاةِ مِنَ الصَّحَابَةِ: «وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَأَذْنَيْهِ  
مَرَّةً وَاحِدَةً» ظَاهِرٌ أَنَّهُ بِمَاءٍ وَاحِدٍ.

وَحَدِيثُ: «الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ» [١٣٤/٥]، ت (٣٧)،  
ج (٤٤٤)، وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادَيْهِ مَقَالٌ إِلَّا أَنَّ كَثْرَةَ طَرِيقِهِ يَشُدُّ  
بَعْضُهَا بَعْضًا، وَيَشْهَدُ لَهَا أَحَادِيثُ مَسْحِهَا مَعَ الرَّأْسِ مَرَّةً  
وَاحِدَةً.

وَهِيَ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَالرَّبِيعِ،  
وَعَثْمَانَ، كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى أَنَّهُ مَسَحَهَا مَعَ الرَّأْسِ مَرَّةً  
وَاحِدَةً، أَيُّ بِمَاءٍ وَاحِدٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَفْظِ مَرَّةً، إِذْ لَوْ كَانَ يُؤْخَذُ  
لِلْأَذْنَيْنِ مَاءً جَدِيدًا مَا صَدَّقَ أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ وَأَذْنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً،  
وَلِنْ أَحْتَمَلَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَكْرَرْ مَسْحَهُمَا، وَأَنَّهُ أَخَذَ لِهَئِمَّا مَاءً  
جَدِيدًا، فَهُوَ اخْتِمَالٌ بَعِيدٌ.

وَتَأْوِيلُ حَدِيثِهِ أَنَّهُ أَخَذَ لِهَئِمَّا مَاءً خِلَافَ الَّذِي مَسَحَ بِهِ  
رَأْسَهُ، أَقْرَبُ مَا يُقَالُ فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ فِي يَدَيْهِ بَلَّةٌ تَكْفِي. لِمَسْحِ  
الْأَذْنَيْنِ. فَاخْذْ لِهَئِمَّا مَاءً جَدِيدًا.

#### ١١- فضل الوضوء يوم القيامة

٤٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ أُمْتُ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا  
مُحَجَّلِينَ، مِنْ أَثَرِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ  
يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِإِسْنَمٍ [الْبَخَارِي] (١٣٦)، مُسْلِمٌ (٢٤٦).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:  
«إِنْ أُمْتُ يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا» بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ







وَقَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَبُو حَنِيفَةَ: يَمُورُ

الْاِقْتِصَارُ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [زاد المعاد (١٩٣/١-١٩٤)]: وَلَمْ يَصَحَّ عَنْهُ  
فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ أَنَّهُ اقْتَصَرَ عَلَى مَسْحِ بَعْضِ رَأْسِهِ الْبَتَّةَ،  
لَكِنْ كَانَ إِذَا مَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ كَمَّلَ عَلَى الْعِمَامَةِ كَمَا فِي حَدِيثِ  
الْمَغِيرَةِ.

هَذَا وَقَدْ ذَكَرَ الذَّارِقُطِيُّ: أَنَّهُ رَوَاهُ عَنْ مَيِّتَيْنِ رَجُلًا.

وَأَمَّا الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْعِمَامَةِ بِالسَّحِ فَلَمْ يَقُلْ بِهِ الْجُمْهُورُ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [زاد المعاد (١٩٤/١)]: أَنَّهُ كَانَ  
يَمَسُّحُ رَأْسَهُ تَارَةً، وَعَلَى الْعِمَامَةِ تَارَةً، وَعَلَى النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ  
تَارَةً.

وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ يَأْتِي لَهُ بَابٌ مُسْتَقِلٌّ، وَيَأْتِي حَدِيثُ  
السَّحِ عَلَى الْمَصَانِبِ.

#### ١٤- الْأَمْرُ بِالرَّتِيبِ فِي الْوُضوءِ

٤٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى

عَنْهُمَا - فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ ﷺ «ابْدُؤُوا  
بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ».

أَخْرَجَهُ السَّائِقِيُّ (٢٤٠/٥، ٢٤١) هَكَذَا بِلفظِ الْأَمْرِ، وَهُوَ عَنْهُ مُسْلِمٌ  
[١٢١٨] بِلفظِ الْخَبَرِ.

(وَعَنْ جَابِرٍ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو  
بْنِ حَرَامٍ: بِالْحَاءِ وَالرَّاءِ الْمُهْمَلَتَيْنِ، الْأَنْصَارِيُّ، السُّلَمِيُّ، مِنْ  
مَشَاهِيرِ الصَّحَابَةِ.

ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ أَنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا، وَكَانَ يُنْقَلُ الْمَاءُ يَوْمَئِذٍ، ثُمَّ  
شَهِدَ بَعْدَهَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ثَمَانِي عَشْرَةَ غَزْوَةً، وَذَكَرَ ذَلِكَ  
الْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ، وَشَهِدَ صَفَيْنَ، مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَانَ مِنْ  
الْمُكْتَرِبِينَ الْخَفَاطِ، وَكَفَّ بَصَرَهُ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، وَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ  
وَتِسْعِينَ بِالْمَدِينَةِ وَعُمُرُهُ أَرْبَعٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً، وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ  
بِالْمَدِينَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ.

(فِي صِفَةِ حَجِّ النَّبِيِّ ﷺ) يُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ جَلِيلٍ شَرِيفٍ  
سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْحَجِّ.

بَعْضُهَا بَعْضًا.

وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ وَجَاعَةً: لَا يَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ أَعْضَاءِ  
الْوُضوءِ، وَلَا بَيْنَ الْيَمَنِ وَالْيَسَرِ مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ قَالُوا:  
الْوَأْوُ فِي الْآيَةِ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، وَيَأْتِي قَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ أَنَّهُ بَدَأَ بِمِاسِرِهِ، وَيَأْتِي قَالَ: مَا أَبَالِي بِشِمَالِي بَدَأْتُ أَمْ  
يَمِينِي إِذَا أَتَمَمْتُ الْوُضوءَ أَخْرَجَهُ الذَّارِقُطِيُّ (٨٧/١-٨٩)  
وَالْبَيْهَقِيُّ (٨٧/١)، وَقَالَ: إِنَّهُ مَنْقُطِعٌ. وَكَذَا رَوَاةُ الْفَعْلِ أَخْرَجَهَا  
الْبَيْهَقِيُّ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُمَا أَثَرَانِ غَيْرُ ثَابِتَيْنِ، فَلَا تَقُومُ بِهِمَا حُجَّةٌ،  
وَلَا يُقَاوِمَانِ مَا سَلَفَ، وَإِنْ كَانَ الذَّارِقُطِيُّ قَدْ أَخْرَجَ حَدِيثَ  
عَلِيٍّ وَلَمْ يُضَعِّفْهُ.

وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرُقٍ بِالْفَاظِ، لَكِنَّهَا مَوْقُوفَةٌ كُلُّهَا.

#### ١٣- الْمَسْحُ عَلَى بَعْضِ الرَّأْسِ وَالْعِمَامَةِ

٤٣- وَعَنْ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخَفَيْنِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [٢٧٤]

(وَعَنْ الْمَغِيرَةِ) بَضْمُ الْمِيمِ فَعَيْنٌ مُعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ فَيَاءٌ وَرَاءَ،  
يُكْنَى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبَا عَيْسَى، أَسْلَمَ عَامَ الْخَنْدَقِ، وَقَدَّمَ  
مُهَاجِرًا، وَأَوَّلُ مَشَاهِدِهِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَفَاتَهُ سَنَةُ خَمْسِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ  
بِالْكُوفَةِ، وَكَانَ عَامِلًا عَلَيْهَا مِنْ قَبْلِ مُعَاوِيَةَ، وَهُوَ: (ابْنُ شُعْبَةَ)  
بَضْمُ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَوْحِدَةٌ مُفْتَوَحَةٌ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ) فِي الْقَامُوسِ: النَّاصِيَةُ  
وَالنَّاصَةُ قِصَاصُ الشَّعْرِ.

(وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخَفَيْنِ) تَنْبِيهُ خُفِّ بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ  
مُضْمُومَةٍ، أَيِ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا.

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) وَلَمْ يُخْرِجْهُ الْبَخَارِيُّ وَوَقَّعَ مِنْ نَسَبِهِ  
إِلَيْهِمَا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى مَسْحِ  
النَّاصِيَةِ.



(قال) أَي النَّبِيِّ ﷺ:

أَذَارَ الْمَاءِ عَلَى مِرْقَتَيْهِ.

(ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ). أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ هَكَذَا بِلَفْظِ الْأَمْرِ؛ وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظِ (خَبِرَ) أَيَّ بِلَفْظِ نَبْدٍ وَلَفْظِ الْحَدِيثِ.

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (٨٣/١).

(وَعَنْهُ): أَيِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ

(قال): كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَذَارَ الْمَاءِ عَلَى مِرْقَتَيْهِ. أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ؛ هُوَ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، الْإِمَامُ الْعَدِيمُ النَّظِيرُ فِي حِفْظِهِ.

قال: ثُمَّ «خَرَجَ - أَيِ النَّبِيِّ ﷺ - مِنْ الْبَابِ»: أَيِ بَابِ الْحَرَمِ أَيِ: الْمَسْجِدِ بَعْدَ طَوَافِهِ لِعِمْرَتِهِ «إِلَى الصُّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصُّفَا قَرَأَ ﴿إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ «ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» بِلَفْظِ الْخَبَرِ فَعَلًا مُضَارِعًا فَبَدَأَ بِالصُّفَا لِبَدَاءَةِ اللَّهِ بِهِ فِي الْآيَةِ.

قالَ الذَّهَبِيُّ فِي حَقِّهِ: هُوَ حَافِظُ الزُّمَانِ: أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيُّ، الْحَافِظُ الشَّهِيرُ، صَاحِبُ السَّنَنِ، مَوْلَدُهُ سَنَةُ سِتٍّ وَثَلَاثِمِائَةٍ، سَمِعَ مِنْ عَوَالِمَ، وَبَرَعَ فِي هَذَا الشَّانِ.

وَذَكَرَ الْمَصْنُفُ هَذِهِ الْقِطْعَةَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ هُنَا؛ لِأَنَّهُ أَفَادَ أَنَّ مَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ ذِكْرًا يُتَبَدَّى بِهِ فَعَلًا، فَإِنَّ كَانَ كَلَامُهُ كَلَامَ حَكِيمٍ لَا يَبْدَأُ ذِكْرًا إِلَّا بِمَا يَسْتَحِقُّ الْبَدَاءَ بِهِ فَعَلًا، فَإِنَّهُ مُقْتَضَى الْبَلَاغَةِ وَلِذَا قَالَ سَيَبَوِي: إِنَّهُمْ أَيِ الْعَرَبِ يُقَدِّمُونَ مَا هُمْ بِشَائِهِ أَهَمُّ وَهُمْ بِهِ أَعْنَى.

قالَ الْحَاكِمُ: صَارَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَوْحَدَ عَصْرِهِ فِي الْحِفْظِ، وَالْفَهْمِ، وَالرُّوْعِ، وَإِمَامًا فِي الْقِرَاءَةِ، وَالنُّحُو، وَلَهُ مُصَنَّفَاتٌ يَطُولُ ذِكْرُهَا، وَاشْهَدُ أَنَّهُ لَمْ يُخْلَقْ عَلَى أَدِيمِ الْأَرْضِ مِثْلُهُ.

فَإِنَّ اللَّفْظَ عَامًّا، وَالْعَامُّ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى سَبَبِهِ، أَعْنَى «بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» لِأَنَّ كَلِمَةَ «مَا» مُوصُولَةٌ، وَالْمُوصُولَاتُ مِنَ الْفَاعِلِ الْعُمُومُ، وَآيَةُ الْوُضُوءِ وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ دَاخِلَةٌ تَحْتَ الْأَمْرِ بِقَوْلِهِ ﷺ: «ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَيَجِبُ الْبَدَاءُ بِغَسْلِ الْوُجُوهِ، ثُمَّ مَا بَعْدَهُ عَلَى التَّرْتِيبِ، وَإِنْ كَانَتْ الْآيَةُ لَمْ تُفَذِّقْ تَقْدِيمَ الْيَمَنِ عَلَى الْيَسْرَى مِنَ الْيَدَيْنِ وَالرُّجْلَيْنِ، وَتَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ قَرِيبًا.

وقالَ الْخَطِيبُ: كَانَ فَرِيدَ عَصْرِهِ، وَإِمَامًا وَفِيهِ، وَانْتَهَى إِلَيْهِ عِلْمُ الْأَثَرِ، وَالْمَعْرِفَةُ بِالْعِلَلِ، وَأَسْمَاءُ الرُّجَالِ مَعَ الصَّدِيقِ، وَالْفَقْهِ، وَصَحَّةُ الْإِعْتِقَادِ.

وَذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ غَيْرُ وَاجِبٍ.

وقَدْ اطَّلَعَ اثْنَةُ الْحَدِيثِ الثَّنَاءَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي ثَامَنِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ. (بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ).

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٥٦/١) أَيْضًا بِإِسْنَادِ الدَّارَقُطْنِيِّ.

وَاسْتَدَلُّ لَهُمْ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَتَبَدَّى ثُمَّ رَجَلَيْهِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِفَضْلِ وَضُوئِهِ».

وَفِي الْإِسْنَادَيْنِ مَعَ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، وَهُوَ مَثْرُوكٌ، وَضَعْفُهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُمَا، وَعَدَّهُ ابْنُ حُبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، لَكِنْ الْجَارِحُ أَوَّلَى وَإِنْ كَثُرَ الْمَعْدُلُ، وَهَذَا الْجَارِحُ أَكْثَرُ؛ وَصَرَّحَ بِضَعْفِ الْحَدِيثِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِ؛ كَالْمُنْذَرِيِّ، وَابْنِ الصَّلَاحِ وَالنَّوَوِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ لَا تُعْرَفُ لَهُ طَرِيقٌ صَحِيحَةٌ حَتَّى يَتِمَّ بِهِ الْاسْتِدْلَالُ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّهُ كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَ حَدِيثِ جَابِرٍ هَذَا عَلَى حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ، وَجَعَلَهُ مُتَّصِلًا بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لِتَقَارِبِهِمَا فِي الدَّلَالَةِ.

قالَ الْمَصْنُفُ: وَيَغْنَى عَنْهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ [٢٤٦]: «أَنَّهُ تَوَضَّأَ حَتَّى اسْتَرْعَ فِي الْقُضْدِ وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ».

قلت: وَلَوْ أَنِّي بِهِ هُنَا لَكُنَّ أَوَّلَى.

١٥- كيف يدير الماء في وضوئه

٤٥- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ



## ١٦- الأمر بالتسمية على الوضوء

٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١٨/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٠١) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٩٩)، يَسْتَأْذِنُ ضَعِيفٌ.

وَلِلْتِّرْمِذِيِّ (٢٥، ٢٦) عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ.

وَأَبِي سَعِيدٍ [أَحْمَدُ (٤١/٣)]، ابْنُ مَاجَةَ (٣٩٧) نَحْوَهُ.

قَالَ أَحْمَدُ: لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ.

هَذَا قِطْعَةٌ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْمَذْكُورُونَ، فَإِنَّهُمْ أَخْرَجُوهُ بِلَفْظٍ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وَضُوءَ لَهُ، وَلَا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ».

وَالْحَدِيثُ مَرْوِيٌّ مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ يَعْقُوبُ بْنُ سَلَمَةَ اللَّيْثِيُّ؛ قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَبِيهِ، وَلَا لِأَبِيهِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَلَهُ طَرِيقٌ أُخْرَى عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ (٧١/١، ٧٩) وَالْبَيْهَقِيِّ (٤١/١)، وَلِكُنْهَافُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ أَيْضاً، وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ [وَالْمُعْجَمُ الصَّغِيرُ (٧٣/١)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ: «إِذَا تَوَضَّأْتَ فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، فَإِنَّ حَفَظَتَكَ لَا تَزَالُ تَكْتُبُ لَكَ الْحَسَنَاتِ حَتَّى تُخْلُوتَ مِنْ ذَلِكَ الْوُضُوءِ» وَلَكِنْ سَنَدُهُ وَاقٍ.

وَلِلْتِّرْمِذِيِّ لَمْ يَقُلْ وَالتِّرْمِذِيُّ.

(عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ) وَزَيْدٌ هُوَ ابْنُ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُورِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ، صَاحِبِي جَلِيلِ الْقَدْرِ - لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ فِي السَّنَنِ بَلْ رَوَاهُ فِي الْعِلَالِ [هُوَ فِي السَّنَنِ (٢٥)]، فَغَايِرُ الْمُصْتَفَى فِي الْعِبَارَةِ لِهَيْلِهِ الْإِشَارَةَ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(وَأَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ. وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ).

وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ [كَشَفُ الْأَسْتَارِ (٢٦١)] وَأَحْمَدُ (٧٠/٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٩٨)، وَالدَّارِقُطِيُّ (٧٢/١، ٧٣) وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ [الْعِلَالُ الْكَبِيرُ (ص ٣٩١، ٣٩٢)]: قَالَ مُحَمَّدٌ - يَعْنِي الْبُخَارِيُّ -: إِنَّهُ أَحْسَنُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ، لَكُنْهَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ فِي رَوَايَةٍ مُجْهُولِينَ.

ورواية أبي سعيد الخدري التي أخرجها الترمذي [العلل الكبير (ص ٣٣)] وغيره من رواية كثير بن زيد عن ربيع، عن عبد الرحمن، بن أبي سعيد، ولكنه قدح في كثير بن زيد. وفي ربيع أيضاً.

وقد روي الحديث في التسمية من حديث عائشة، وسهل بن سعد، وأبي سبرة، وأم سبرة، وعلي، وأنس.

وفي الجميع مقال، إلا أن هذه الروايات يُقَوِّي بعضها بعضاً، فلا تخلو عن قوة، ولذا قال ابن أبي شيبة: ثبت لنا أن النبي ﷺ قاله.

وإذا عرفت هذا فالحديث قد دل على مشروعية التسمية في الوضوء.

وظاهر قوله: (لا وضوء) أنه لا يصح ولا يوجد من دونها، إذ الأصل في التفي الحقيقة.

وقد اختلف العلماء في ذلك:

فذهب الهادوية إلى: أنها فرض على الذكور.

وقال أحمد بن حنبل والظاهرية: بل وعلى الناس.

وفي أحد قولي الهادي: أنها سنة، وإليه ذهب الحنفية والشافعية، لحديث أبي هُرَيْرَةَ: «مَنْ ذَكَرَ اللَّهُ أَوَّلَ وَضُوءِهِ طَهَّرَ جَسَدَهُ كُلَّهُ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ لَمْ يَطْهَرْ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعُ الْوُضُوءِ».

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (٧٤/١، ٧٥)، وَغَيْرُهُ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قال البيهقي في «السنن» (٤٤/١) بعد إخرجه: وهذا أيضاً ضعيف، أبو بكر الداهري - يريد: أحد رواه - غير ثقة عند أهل العلم بالحديث.

وبه استدلال من فرق بين الذكور والناسي قائلًا: إن الأول في حق العام، وهذا في حق الناسي، وحديث أبي هُرَيْرَةَ هذا الأخير وإن كان ضعيفاً فقد عضده في الدلالة على عدم الفرضية حديث: (توضأ كما أمرك الله) وقد تقدم، وهو الدليل على تأويل التفي في حديث الباب، بأن المراء: لا وضوء كامل.

على أنه قد روي هذا الحديث بلفظ «لا وضوء كامل» إلا



أنه قال المصنف: لم تره بهذا اللفظ.

وأما القول بأن هذا مُتَّبِعٌ ودالٌّ على الإيجاب فيجُزُّ، ففيه أنه لم يثبت بُرْهَانٌ يقضي بالإيجاب، بل طُرُقُهُ كما عرفت.

وقد دلَّ على السُّنَّةِ حديث: (كلُّ امرئٍ ذي بالٍ واحد) (٣٥٩/٢)، أبو داود (٤٨٤٠)، ابن ماجه (١٨٩٤) [فَيَتَعَاذُ هُوَ وحديث الباب على مطلق الشرعية وأقلها الندية].

## ١٧- الفصل بين المضمضة والاستنشاق

٤٧- وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرَفٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، يَسَادٌ ضَعِيفٌ (١٣٩).

(وعن طلحة) هو: أبو محمد، أو أبو عبد الله؛ طلحة (بن مُصْرَفٍ) بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الراء المشددة وفاء.

وطلحة أحد الأعلام الأثبات من التابعين، مات سنة اثنتي عشرة ومائة.

(عن أبيه) مُصْرَفٍ (عن جده) كعب بن عمرو الهمداني، ومنهم من يقول: ابن عمر، بضم العين المهملة.

قال ابن عبد البر: والأشهر ابن عمرو، له صحبة، ومنهم من يُنْكِرُهَا، ولا وجه لإنكار من أنكر ذلك.

ثُمَّ ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ: قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ الْمَضْمَضَةِ وَالْإِسْتِنْشَاقِ). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ يَسَادٌ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قال النووي: اتفق العلماء على ضعفه، ولأن مُصْرَفًا والد طلحة مجهول الحال.

قال أبو داود: وسمعت أحمد يقول: زعموا أن ابن عيينة كان يُنْكِرُهَا، يقول: أيش هذا طلحة بن مُصْرَفٍ عن أبيه عن جدّه؟!.

والحديث دليل على الفصل بين المضمضة والاستنشاق، بأن

يُؤْخَذُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَاءً جَدِيدًا.

وقد دلَّ أنه أيضاً حديثٌ علي عليه السلام، وعثمان: أنهما أفردا المضمضة والاستنشاق، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوْضِئًا؛ أَخْرَجَهُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ فِي صَحَابِهِ.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا جَمَاعَةٌ.

وَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ إِلَى أَنَّ السُّنَّةَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِغُرْفَةٍ، لَمَّا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٠٤) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّهُ تَمَضَّمَضَ فَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا مِنْ كَفٍّ وَاحِدَةٍ».

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١).

والجمع بينهما ورد من حديث علي من سبَّ طرق، وتأتي إحداهما قريباً، وكذلك من حديث عثمان عند أبي داود (١٠٩) وغيره.

وفي لفظ لابن جبان (١٠٧٧): «ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ ثَلَاثِ حَفَّاتٍ» وفي لفظ للبخاري [١٩٩]: «ثَلَاثَ مَرَّاتٍ غُرْفَةً وَاحِدَةً»

ومع ورود الروايتين الجمع وعدمه، فالأقرب التخيير وأن الكلُّ سُنَّةٌ، وإن كانت رواية الجمع أكثر وأصح؛ وقد اختار في الشرح التخيير، وقال: إنه قول الإمام يحيى.

واعلم أن الجمع قد يكون بغرفة واحدة وثلث منها، كما أرشد إليه ظاهر قوله في الحديث «مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ» و«مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ» وَقَدْ يَكُونُ الْجَمْعُ بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ، لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ مَرَّاتٍ غُرْفَةً، كَمَا هُوَ صَرِيحٌ: ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ ثَلَاثِ حَفَّاتٍ.

قَالَ النَّبَهِيُّ فِي «السَّنَنِ» (٥٠/١) بَعْدَ ذِكْرِ الْحَدِيثِ: يَغْنِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّهُ تَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ كُلُّ مَرَّةٍ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا مِنْ ثَلَاثِ غُرَفَاتٍ.

قَالَ: وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ثُمَّ سَأَفَهُ بِسَنَدِهِ وَفِيهِ: «ثُمَّ أَذْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضَّمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ ثَلَاثِ غُرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ» ثُمَّ قَالَ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، وَيَبْزُغُ أَنَّهُ يَتَعَيَّنُ هَذَا الْإِحْتِمَالُ



## ١٨- كيف يتمضمض ويستنثر

رَجُلًا. وَفِي قَدَمَيْهِ مِثْلُ الظُّفْرِ لَمْ يُصْبِئَهُ الْمَاءُ. فَقَالَ:  
ارْجِعْ فَأَحْسِنْ وَضُوءَكَ.

٤٨- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام - فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ -

ثُمَّ «تَمَضْمَضَ» وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا.

(وعن أنس رضي الله عنه قال: «رَأَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا وَلِي قَدَمَيْهِ  
مِثْلُ الظُّفْرِ» بِضَمِّ الطَّاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالْفَاءِ، فِيهِ لُغَاتٌ أُخَرُ اجْتُمَعَا  
مَا ذَكَرَ، وَجَمَعَهُ أَظْفَارٌ، وَجَمَعَ الْجَمْعَ أَظْفِيرٌ.  
لَمْ يُصْبِئَهُ الْمَاءُ) أَيِ مَاءٍ وَضُوءِهِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١)، وَالتَّيَمِيُّ (٦٧/١-٦٩)

(لَقَالَ لَهُ: ارْجِعْ فَاحْسِنْ وَضُوءَكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ)  
وَقَدْ أَخْرَجَ مِثْلَهُ مُسْلِمٌ (٢٤٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عَنْ عُمَرَ، إِلَّا أَنَّهُ  
قِيلَ: إِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى عُمَرَ.

٤٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ - فِي صِفَةِ

الْوُضُوءِ - «ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ  
مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ، يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَاهِي (١٩١)، مُسْلِمٌ (٢٣٥) وَتَقْدِيمُ بَرْقٍ (٣٢)]

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ) أَيِ وَضُوءِهِ

ﷺ

(ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ) أَيِ فِي الْمَاءِ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَمَّا سُئِلَ عَنْ إِسْنَادِهِ، جَيِّدٌ؟ نَعَمْ.  
وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ اسْتِيعَابِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ  
نَصًّا فِي الرَّجُلِ، وَقِيَاسًا فِي غَيْرِهَا.

(لِمَضْمَضٍ وَاسْتِنْشَاقٍ) لَمْ يَذْكُرِ الْاسْتِنْشَاقَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ إِنَّمَا هُوَ  
ذِكْرُ اكْتِفَائِهِ بِكَفِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْمَاءِ، لَمَّا يَدْخُلُ فِي الْفَمِ وَالْأَنْفِ.

وَقَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ: «قِيلَ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» [خ (١٦٣)،  
م (٢٤١)] قَالَهُ ﷺ فِي جَمَاعَةٍ لَمْ يَمَسَّ أَعْقَابَهُمُ الْمَاءُ.

وَأَمَّا دَفْعُ الْمَاءِ فَلَيْسَ مِنْ مَقْصُودِ الْحَدِيثِ.

(مِنْ كَفِّ وَاحِدَةٍ) الْكَفُّ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ.

وَرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ: إِنَّهُ يُعْفَى عَنْ نَصْفِ الْعَضْوِ،  
أَوْ رُبْعِهِ، أَوْ أَقْلٍ مِنَ الذَّرْهِمِ، وَرَوَاتُ حُكَيْتَ عَنْهُ.

(يَفْعَلُ ذَلِكَ ثَلَاثًا؛ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) هُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ كَفَّاهُ كَفًّا  
وَاحِدًا لِلثَّلَاثِ الْمَرَّاتِ، وَإِنْ كَانَ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ فَعَلَ كُلَّ  
مِنْهُمَا مِنْ كَفِّ وَاحِدٍ، يَغْتَرَفُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الثَّلَاثِ.

وَقَدْ اسْتَدُلَّ بِالْحَدِيثِ أَيْضًا عَلَى وَجُوبِ الْمَوَالَاةِ، حَيْثُ  
أَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الْوُضُوءَ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى أَمْرِهِ بِغَسْلِ مَا تَرَكَ.

وَالْحَدِيثُ كَالْأَوَّلِ مِنْ أدْلَةِ الْجَمْعِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ وَالْأَوَّلُ  
مُقْتَضِعَانِ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ الطَّوِيلَيْنِ فِي صِفَةِ الْوُضُوءِ.

قِيلَ: وَلَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ التَّشْدِيدَ عَلَيْهِ فِي الْإِنْكَارِ،  
وَالْإِشَارَةَ إِلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا فَكَأَنَّهُ تَرَكَ الْكُلَّ، وَلَا يَخْفَى  
ضَعْفُ هَذَا الْقَوْلِ، فَالْأَحْسَنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَ الرَّادِي «أَمَرَهُ أَنْ  
يُعِيدَ الْوُضُوءَ»، أَيِ غَسَلَ مَا تَرَكَ، وَسَمَّاهُ إِعَادَةً بِأَعْيَارِ ظَنِّ  
الْمُؤَصِّفِ، فَإِنَّهُ صَلَّى ظَنًّا بِأَنَّهُ قَدْ تَوَضَّأَ وَضُوءًا مُجَزَّئًا، وَسَمَّاهُ  
وَضُوءًا فِي قَوْلِهِ: يُعِيدُ الْوُضُوءَ؛ لِأَنَّهُ وَضُوءٌ لَعْنَةً.

وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُ هَذَا، إِلَّا أَنَّ الْمَصْنَفَ إِنَّمَا يَقْتَصِرُ عَلَى  
مَوْضِعِ الْحُجَّةِ الَّذِي يُرِيدُهُ كَالْجَمْعِ هُنَا.

## ١٩- ضرورة وصول الماء إلى أعضاء الوضوء

٥٠- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «رَأَى النَّبِيُّ ﷺ



وفي الحديث دليل على أن الجاهل والناسي حكمهما في الترك حكم العامد.

## ٢٠- قَدَرُ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَغْتَسِلُ

٥١- وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ وَيَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ، إِلَى خَمْسَةِ أَمْدَادٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. [البخاري (٢٠١)، مسلم (٣٢٥)]

(وعنه) أي أنس بن مالك.

(قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ) تقدّم تحقيق قدره. (ويغتسل بالصاع) وهو أربعة أمداد، ولذا قال: (إلى خمسة أمداد) كأنه قال بأربعة أمداد إلى خمسة، (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأُ بِثَلَاثِي مُدٍّ، وَقَدَّمْنَا أَنَّهُ أَقْلُ مَا قُدِّرَ بِهِ مَاءٌ وَضُوءُهُ؛ وَلَوْ أَخَّرَ الْمَصْنُفُ ذَلِكَ الْحَدِيثَ إِلَى هُنَا، أَوْ قَدَّمَ هَذَا، لَكَانَ أَوْفَقَ لِحَسَنِ التَّرْتِيبِ.

وظاهر هذا الحديث أن هذا غاية ما كان ينتهي إليه وضوؤه ﷺ وغسله ولا ينافيه حديث عائشة الذي أخرجه البخاري (٢٥٠): «أَنَّ ﷺ تَوَضَّأَ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ يُقَالُ لَهُ الْفَرْقُ بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالرَّاءِ، وَهُوَ إِنَاءٌ يَسَعُ سَعَةً عَشْرَ رَطَلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِهَا أَنَّهُ كَانَ مَلَأَنَا مَاءً، بَلْ قَوْلُهَا «مِنْ إِنَاءٍ» يَدُلُّ عَلَى تَبْعِيضِ مَا تَوَضَّأَ مِنْهُ.

وحديث أنس هذا.

والحديث الذي سلف عن عبد الله بن زيد، يُرشدان إلى تقليل ماء الوضوء، والاكتفاء باليسير منه.

وقد قال البخاري: وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ؛ أَيِ مَاءِ الْوُضُوءِ، أَنْ يَتَجَاوَرَ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ.

## ٢١- الْأَذْكَارُ بَعْدَ الْوُضُوءِ

٥٢- وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ، فَيَسْنِغُ الْوُضُوءَ، ثُمَّ

يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٥).

وَزَادَ «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ».

(وعن عمر) بضم العين المهملة منقول من جمع عمرة، وهو أبو حفص عمر بن الخطاب القرشي؛ يَتِمُّعُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي كَعْبِ بْنِ لُؤْيٍ.

اسلم سنة ست من النبوة، وقيل سنة خمس، بعد أربعين رجلاً، وشهد المشاهدة كلها مع النبي ﷺ، ولهُ مشاهد في الإسلام، وَفُتِحَتْ فِي الْعِرَاقِ وَالشَّامِ.

وَتَوَفِّيَ فِي غُرَّةِ الْحَرَمِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ، طَعَنَهُ أَبُو لَوْلُؤَةَ غُلَامٌ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، وَخَلَقَتْهُ عَشْرُ سَنِينَ وَنِصْفًا.

(قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيَسْنِغُ الْوُضُوءَ») تقدّم أَنَّهُ إِنَّمَا.

(ثم يقول) بعد إتمامه: (أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) إلا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ هُوَ مِنْ بَابِ: «وَنُفِخَ فِي الصُّورِ»، عَنِ الْإِنِّي بِالْمَاضِي، لِتَحْقِيقِ وَقْعِهِ.

والمراد تَفْتَحُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(يدخل من أيها شاء).

(أخرجه مسلم) وأبو داود (١٦٩)، وابن ماجه (٤٧٠)، وابن حبان (١٠٥٠).

(والتِّرْمِذِيُّ وَزَادَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ») جَمَعَ بَيْنَهُمَا ائْتِمَامًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ».

وَلَمَّا كَانَتِ التَّوْبَةُ طَهَارَةً الْبَاطِنِ مِنْ أَدْرَانِ الذُّنُوبِ، وَالْوُضُوءُ طَهَارَةً الظَّاهِرِ عَنِ الْأَحْدَاثِ الْمَانِعَةِ عَنِ التَّقَرُّبِ إِلَى تَعَالَى، نَاسَبَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، أَيِ طَلَبِ ذَلِكَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى غَايَةَ الْمُنَاسَبَةِ فِي طَلَبِ أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ مُحِبًّا بِاللَّهُ وَفِي رُفْعَةِ الْحُبُوبِ لَهُ، وَهَذِهِ الرُّوَايَةُ وَإِنْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ الْحَدِيثَ [بعد



والجورب: فوق الجر موق يُغَطِّي الكعبين بعض التغطية  
دُونَ النَّعْلِ، وَهِيَ تَكُونُ دُونَ الْكِعَابِ.

### ١- شرط المسح على الخفين إدخالهما على وضوء

٥٣- عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ مَعَ  
النَّبِيِّ ﷺ، فَتَوَضَّأَ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ خَفِيهِ، فَقَالَ:  
«دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا».  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٦)، مسلم (٢٧٤)].

(عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال: كنت مع النبي ﷺ أي  
في سفر كما صرح به البخاري).

وعند مالك [الموطأ (ص ٤٨)]، وأبي داود (١٤٩) تعيين  
السفر أنه في غزوة تبوك، وتعيين الصلاة أنها صلاة الفجر.

(قَوْضًا) أَيِ اخْذَ فِي الْوُضُوءِ كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ،  
فَفِي لَفْظٍ: «مَقْضِيضٌ وَاسْتَشْشَقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» وَفِي أُخْرَى:  
«فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ» فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ «تَوَضَّأَ» اخْذَ فِيهِ، لَا أَنَّهُ اسْتَكْمَلَهُ  
كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ.

(فَأَهْوَيْتُ) أَيِ مَدَدْتُ يَدِي، أَوْ قَصَدْتُ الْهُوْيَ مِنَ الْقِيَامِ  
إِلَى الْقُعُودِ.

(لَأَنْزِعَ خَفِيهِ) كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ عَلِمَ بِرَخِصَةِ الْمَسْحِ، أَوْ  
عَلِمَهَا وَظَنَّ أَنَّهُ ﷺ سَيَفْعَلُ الْأَفْضَلَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْفَسْلَ  
أَفْضَلُ، وَيَأْتِي فِيهِ الْخِلَافُ، أَوْ جَوَّازٌ أَنَّهُ لَمْ يَحْصِلْ شَرْطُ الْمَسْحِ،  
وَهَذَا الْآخِرُ أَقْرَبُ لِقَوْلِهِ (فَقَالَ: دَعُهُمَا) أَيِ الْخُفَيْنِ.

(لَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ) حَالٌ مِنَ الْقَدِيمِينَ كَمَا تَبَيَّنَتْ رَوَايَةُ  
أَبِي دَاوُدَ (فَإِنِّي أَذْخَلْتُ الْقَدِيمِينَ الْخُفَيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ)

(فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ؛ وَلَفْظُهُ هُنَا  
لِلْبَخَارِيِّ.

وَذَكَرَ الْبَزَّازُ أَنَّهُ رَوَى عَنْ الْمُغِيرَةِ مِنْ سِتِّينَ طَرِيقًا، وَذَكَرَ  
مِنْهَا ابْنُ مَنْدَةَ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ طَرِيقًا.

والحديث دليل على جواز المسح على الخفين في السفر؛  
لأن هذا الحديث ظاهر فيه كما عرفت.

ج(٥٥): فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ، فَصَدَرَ الْحَدِيثُ ثَابِتٌ فِي  
مُسْلِمٍ (٢٣٤) وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ قَدْ رَوَاهَا الْبَزَّازُ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي  
الْأَوْسَطِ (٤٨٩٥) مِنْ طَرِيقِ ثَوْبَانَ بِلَفْظٍ: «مَنْ دَعَا بِوَضُوءِهِ  
فَتَوَضَّأَ، فَسَاعَةً فَرَّغَ مِنْ وَضُوءِهِ يَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ  
وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ،  
وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ».

ورواه ابن ماجه (٤٦٩) من حديث انس، وابن السني، في  
عمل اليوم والليلة (٣٠)، والحاكم في المستدرک (٥٦٤/١)، من  
حديث أبي سعيد بلفظ «مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ  
وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كُتِبَ  
فِي رَقٍّ ثُمَّ طُبِعَ بِطَائِعٍ فَلَا يُكْسَرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

وصحح النسائي [وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (٨١)] أَنَّهُ مُوقُوفٌ.

وَهَذَا الذِّكْرُ عَقِيبُ الْوُضُوءِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ أَصْحَابُنَا: وَيَسْتَحَبُّ أَيْضًا عَقِيبُ الْغُسْلِ.  
وَلِلَّ هُنَا انْتِهَى بَابُ الْوُضُوءِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ مِنْ  
الْأَذْكَارِ فِيهِ إِلَّا حَدِيثَ التَّسْمِيَةِ فِي أَوَّلِهِ، وَهَذَا الذِّكْرُ فِي آخِرِهِ.  
وَأَمَّا حَدِيثُ الذِّكْرِ مَعَ غُسْلِ كُلِّ عُضْوٍ فَلَمْ يَذْكُرْهُ لِلاتِّفَاقِ  
عَلَى ضَعْفِهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: الْأَدْعِيَةُ فِي انْتِثَاءِ الْوُضُوءِ لَا أَصْلَ لَهَا، وَلَمْ  
يَذْكُرْهَا الْمُتَقَدِّمُونَ.

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: لَمْ يَصِحَّ فِيهِ حَدِيثٌ.

هَذَا وَلَا يَنْفِي حُسْنَ خَتْمِ الْمُصَنِّفِ بَابَ الْوُضُوءِ بِهَذَا  
الدُّعَاءِ الَّذِي يُقَالُ عِنْدَ تِمَامِ الْوُضُوءِ فَعَلًا، فَقَالَهُ عِنْدَ تِمَامِ أَدْلَتِهِ  
تَالِيًا. وَعَقِبَ الْوُضُوءَ بِالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَحْكَامِ  
الْوُضُوءِ فَقَالَ:

### ٥- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ

أَيِ بَابِ ذِكْرِ أدلته شرعية ذلك.

والخف: نعل من آدم يغطي الكعبين.

والجر موق: خف كبير يلبس فوق خف صغير.



وَأَمَّا فِي الْحَضَرِ فَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْحَدِيثِ الثَّالِثِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ ذَلِكَ، فَالْأَكْثَرُ عَلَى جَوَازِهِ سَفَرًا لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَحَضَرًا لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: فِيهِ أَرْبَعُونَ حَدِيثًا عَنِ الصَّحَابَةِ مَرْفُوعَةً.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: فِيهِ عَنْ أَحَدٍ وَأَرْبَعِينَ صَحَابِيًّا.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ: رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ لِحَوْ مِنْ أَرْبَعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي سَبْعُونَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الْخُفَيْنِ:

وَذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ مَنْدَةَ أَسْمَاءَ مِنْ رَوَاهُ فِي تَذَكُّرَتِهِ، فَبَلَّغُوا ثَمَانِينَ صَحَابِيًّا.

وَالْقَوْلُ بِالْمَسْحِ قَوْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَبِلَالٍ، وَحَذِيفَةَ، وَبَرِيدَةَ، وَخَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، وَسَلْمَانَ، وَجَرِيرَ الْجَلِيِّ، وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: لَيْسَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ اخْتِلَافٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ رَوَى عَنْهُ إِتْكَارُهُ فَقَدْ رَوَى عَنْهُ إِثْبَاتُهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا أَعْلَمُ أَنَّهُ رَوَى عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ إِتْكَارُهُ إِلَّا عَنْ مَالِكٍ، مَعَ أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ عَنْهُ مُصْرَحَةٌ بِإِثْبَاتِهِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: قَدْ صَرَّحَ جَمْعٌ مِنَ الْخَفَاطِ بِأَنَّ الْمَسْحَ مُتَوَاتِرٌ؛ وَقَالَ بِهِ أَبُو حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيُّ، وَغَيْرُهُمَا مُسْتَدَلِّينَ بِمَا سَمِعْتُ.

وَرَوَى عَنِ الْهَادِوِيَّةِ وَالْإِمَامِيَّةِ وَالْخَوَارِجِ الْقِسُولَ بَعْدَهُمْ جَوَازِهِ.

وَأَسْتَدِلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَأَرْجِلْكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ قَالُوا: فَعَيَّنَتِ الْآيَةُ مُبَاشَرَةَ الرَّجْلَيْنِ بِالْمَاءِ.

وَأَسْتَدِلُّوا أَيْضًا بِمَا سَلَفَ فِي بَابِ الْوُضُوءِ مِنْ أَحَادِيثِ التَّعْلِيمِ، وَكُلُّهَا عَيَّنَتْ غَسْلَ الرَّجْلَيْنِ.

قَالُوا: وَالْأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتُمْ فِي الْمَسْحِ مَنْسُوخَةٌ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى النَّسْخِ قَوْلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: سَبَقَ

الْكِتَابُ الْخُفَيْنِ [ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» (١/١٦٩)].

وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: مَا مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الْمَائِدَةِ [الْبَيْهَقِيُّ: (٢٧٧/١)].

وَأَجِيبْ أَوَّلًا: بِأَنَّ آيَةَ الْوُضُوءِ نَزَلَتْ فِي غَزْوَةِ الْمُرَيْسِيِّ، وَمَسَحَهُ ﷺ فِي غَزْوَةِ ثُبُوكَ كَمَا عَرَفْتُ، فَكَيْفَ يَنْسَخُ الْمُتَقَدِّمُ الْمُتَأَخِّرَ.

وَقَائِدًا: بِأَنَّهُ لَوْ سَلَّمَ تَأَخَّرَ آيَةُ الْمَائِدَةِ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ الْمَسْحِ وَالْآيَةِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿وَأَرْجِلْكُمْ﴾ مُطْلَقٌ، وَقَدْ ثَبَتَتْ أَحَادِيثُ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفِ، أَوْ عَامٌّ وَخَصَّصَتْهُ تِلْكَ الْأَحَادِيثُ.

وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَهُوَ حَدِيثٌ مُتَقَطِّعٌ، وَكَذَا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، مَعَ أَنَّهُ يُخَالِفُ مَا ثَبَتَ عَنْهُمَا مِنَ الْقَوْلِ بِالْمَسْحِ (٢٧٦/٢).

وَقَدْ عَارَضَ حَدِيثُهُمَا مَا هُوَ أَصَحُّ مِنْهُمَا، وَهُوَ حَدِيثُ جَرِيرِ الْجَلِيِّ [الْبَغَاوِيُّ (٣٨٧)، مُسْلَمٌ (٢٧٢)]، فَإِنَّهُ لَمَّا رَوَى أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى خُفَيْهِ قِيلَ لَهُ: هَلْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْمَائِدَةِ أَوْ بَعْدَهَا؟ قَالَ: وَهَلْ أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ الْمَائِدَةِ؟ وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَأَمَّا أَحَادِيثُ التَّعْلِيمِ فَلَيْسَ فِيهَا مَا يُنَافِي جَوَازَ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ، فَإِنَّهَا كُلُّهَا فِيمَنْ لَيْسَ عَلَيْهِ خُفَّانِ فَإِنَّ دَلَالَةَ عَلَى نَفْسِي ذَلِكَ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: قَدْ ثَبَتَ فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ الْقِرَاءَةُ بِالْجُرِّ لـ ﴿وَأَرْجِلْكُمْ﴾ عَقْفًا عَلَى الْمَسْحِ وَهُوَ الرَّأْسُ، فَيَحْمَلُ عَلَى مَسْحِ الْخُفَيْنِ كَمَا يَنْتَهِي السُّنَّةُ، وَيَتِمُّ ثُبُوتُ الْمَسْحِ بِالسُّنَّةِ وَالْكِتَابِ، وَهُوَ أَحْسَنُ الْوُجُوهِ الَّتِي تُوجِّهُ بِهِ قِرَاءَةُ الْجُرِّ.

إِذَا عَرَفْتُ هَذَا فَلِلْمَسْحِ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ شَرْطَانِ:

الأول: مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ وَهُوَ لُبْسُ الْخُفَيْنِ مَعَ كَمَالِ طَهَارَةِ الْقَدَمَيْنِ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَلْبَسُهُمَا وَهُوَ عَلَى طَهَارَةٍ تَامَةٍ، بِأَنَّهُ يَتَوَضَّأُ حَتَّى يُكْمَلَ وَضُوءُهُ ثُمَّ يَلْبَسُهُمَا، فَإِذَا أَحْدَثَ بَعْدَ ذَلِكَ حَدَثًا أَصْغَرَ جَازَ الْمَسْحُ عَلَيْهِمَا، بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ أُرِيدَ بِـ «طَاهِرَتَيْنِ»: الطَّهَارَةُ الْكَامِلَةُ.

وَقَدْ قِيلَ: بَلْ يُخْتَلَمُ أُنْهَمَا طَاهِرَتَانِ عَنِ النَّجَاسَةِ، يُرَوَى عَنْ دَاوُدَ، وَيَأْتِي مِنَ الْأَحَادِيثِ مَا يَقْوِي الْقَوْلَ الْأَوَّلَ.



والثاني: مُسْتَفَادٌ مِنْ مُسْمَى الْخَفِّ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْكَامِلُ؛  
لأنَّ التَّبَادُلَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ سَاتِرًا، قَوِيًّا، مَانِعًا  
نَفْوذَ الْمَاءِ غَيْرَ مُخْرَقٍ، فَلَا يُمَسَّحُ عَلَى مَا لَا يَسْتُرُ الْعَقِبَيْنِ، وَلَا  
عَلَى مُخْرَقٍ يَدُو مِنْهُ عِلُّ الْفَرْصِ، وَلَا عَلَى مَنْسُوجٍ إِذَا لَمْ يَمْنَحْ  
نَفْوذَ الْمَاءِ، وَلَا مَغْصُوبٍ لَوْجُوبِ تَرْعِيهِ.

هَذَا وَحْدِيثُ الْمَغْيَرَةِ لَمْ يُبَيَّنْ كَيْفِيَّةُ الْمَسْحِ، وَلَا كَمِّيَّتُهُ، وَلَا  
عِلُّهُ، وَلَكِنْ:

## ٢- من ذكر مسح أعلى الخف وأسفله

٥٤- وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْهُ إِلَّا النَّسَائِيَّ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلَهُ».

وَلَيْسَ إِسْنَادُ ضَعْفٍ (إِسْنَادُ دَاوُدَ (١٦٥)، السُّلَمِيُّ (٩٧)، ابْنُ  
مَاجَهَ (٥٥٠)).

الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُ الْمُنْصَنِّفِ: (وَلِلْأَرْبَعَةِ عَنْهُ إِلَّا النَّسَائِيَّ «أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلَهُ» وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ). يَبَيِّنُ  
أَنَّ عِلَّ الْمَسْحِ أَعْلَى الْخَفِّ وَأَسْفَلِهِ؛ وَيَأْتِي مِنْ ذَقَبٍ إِلَيْهِ وَلَكِنَّهُ  
قَدْ أَشَارَ إِلَى ضَعْفِهِ، وَيُسَنِّ وَجْهَ ضَعْفِهِ فِي التَّلْخِيصِ (١٦٨/١)،  
وَأَنَّ اثْمَةَ الْحَدِيثِ ضَعْفُهُ بِكَتَابِ الْمَغْيَرَةِ هَذَا، وَكَذَلِكَ يَبَيِّنُ عِلُّ  
الْمَسْحِ.

وعارض حديث المغيرة هذا:

## ٣- من ذكر مسح أعلى الخف

٥٥- «وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ  
بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الْخَفِّ أَوَّلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ.  
وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خَفَيْهِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٧) يَأْتِيهِ حَسَنٌ.

وهو قوله (وعن علي عليه السلام) (أنه قال: لو كان الدين  
بالرأي) أي بالقياس وملاحظة المعاني.

(لَكَانَ أَسْفَلُ الْخَفِّ أَوَّلَى بِالْمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ) أَيْ مَا تَحْتَ  
الْقَدَمَيْنِ أَوَّلَى بِالْمَسْحِ الَّذِي هُوَ عَلَى أَعْلَاهُمَا؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يُبَاشِرُ

(وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خَفَيْهِ أَخْرَجَهُ  
أَبُو دَاوُدَ يَأْتِيهِ حَسَنٌ) قَالَ الْمُنْصَنِّفُ فِي التَّلْخِيصِ (١٦٩/١): إِنَّهُ  
حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَالْحَدِيثُ فِيهِ إِبَانَةٌ لِحُلِّ الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَأَنَّهُ ظَاهِرُهُمَا  
لَا غَيْرَ وَلَا يُمَسَّحُ أَسْفَلُهُمَا.

وَاللُّغَوِيُّ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَمْسَحَ يَدِيهِ فِي الْمَاءِ؛ ثُمَّ يَضَعُ بَاطِنَ كَفِّهِ  
الْيَسْرَى تَحْتَ عَقِبِ الْخَفِّ، وَكَفَّهُ الْيُمْنَى عَلَى اطْرَافِ أَصَابِعِهِ،  
ثُمَّ يَمْسَحُ الْيُمْنَى إِلَى سَاقِهِ الْيَسْرَى إِلَى اطْرَافِ أَصَابِعِهِ؛ وَهَذَا  
لِلشَّافِعِيِّ.

وَالثَّانِي: لِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ بِمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ الْمَغْيَرَةِ: أَنَّهُ ﷺ  
مَسَحَ عَلَى خَفَيْهِ وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى وَيَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى خَفَيْهِ  
الْأَيْسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ أَعْلَاهُمَا مَسْحَةً وَاحِدَةً، كَمَا أَنَّهُ أَنْظَرَ أَصَابِعَهُ  
عَلَى الْخَفَيْنِ.

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٩٢/١)، وَهُوَ مُقْتَضٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَفِي بِتِلْكَ  
الصُّفَةِ.

وَالثَّانِي: مَسَحَ أَعْلَى الْخَفِّ دُونَ أَسْفَلِهِ، وَهِيَ الَّتِي أَفَادَهَا  
حَدِيثُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا.

وَأَمَّا الْقَدْرُ الْمَجْزِئُ مِنْ ذَلِكَ:

فَقِيلَ: لَا يُجْزِئُ إِلَّا قَدْرُ ثَلَاثِ أَصَابِعٍ.

وَقِيلَ: وَلَوْ بِأَصْبَعٍ.

وَقِيلَ: لَا يُجْزِئُ إِلَّا إِذَا مَسَحَ أَكْثَرَهُ، وَحَدِيثُ عَلِيٍّ  
وَحَدِيثُ الْمَغْيَرَةِ الْمَذْكُورَانِ فِي الْأَصْلِ لَيْسَ فِيهِمَا تَعَرُّضٌ لِذَلِكَ.

نَعَمْ قَدْ رُوِيَ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ الْخَفِّ خَطُوطًا بِأَصَابِعِهِ» قَالَ النَّوَوِيُّ:  
إِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ (مَجْمُوع: ٥٢٢/١).

وَرُوِيَ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّهُ ﷺ أَرَى بَعْضَ مَنْ عَلَّمَهُ الْمَسْحَ  
أَنْ يَمْسَحَ يَدَيْهِ مِنْ مُقَدِّمِ الْخَفَيْنِ إِلَى أَصْلِ السَّاقِ مَرَّةً وَفَرَجَ



بَيْنَ أَصَابِعِهِ» [ابن ماجه (٥٥١)].

قَالَ الْمُسْنَفُ فِي «التَّخْلِيصِ» (١٦٩/١): إِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا.

بَلْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَيْسَ فِي التَّوْقِيتِ شَيْءٌ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ الْمَرَادِيُّ «الْعِلَلُ الْكَبِيرُ» (ص ٥٤)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَظَّابِيُّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَوْقِيتِ إِبَاحَةِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ.  
وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْوَضْعِ دُونَ الْغَسْلِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وظَاهِرُ قَوْلِهِ «يَأْمُرُنَا» لِلْجَوَابِ؛ وَلَكِنَّ الْإِجْمَاعَ صَرَفَهُ عَنْ ظَاهِرِهِ فَقَبِلَ لِلْإِبَاحَةِ وَلِلتَّوْبِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلِ الْأَفْضَلُ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَيْنِ أَوْ خَلْعُهُمَا وَغَسْلُ الْقَدَمَيْنِ؟

قَالَ الْمُسْنَفُ عَنْ ابْنِ الْمُنْذِرِ: وَالَّذِي اخْتَارَهُ أَنْ الْمَسْحَ أَفْضَلُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: صَرَّحَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّ الْغَسْلَ أَفْضَلُ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتْرَكَ الْمَسْحَ رَغْبَةً عَنِ السُّنَّةِ كَمَا قَالُوا فِي تَفْضِيلِ الْقَصْرِ عَلَى الْإِتِمَامِ.

٥٧- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: «جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمَسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ - يَعْنِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ -».  
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٦)

(وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمَسَافِرِ وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ يَعْنِي فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ)، هَذَا مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الرُّوَاةِ.

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي الْمَسَدِ (٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ [تَحْتَ ح (٩٥)]؛ وَابْنُ حِبَّانَ (١٣٢٢).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَوْقِيتِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ لِلْمَسَافِرِ، كَمَا سَلَفَ فِي الْحَدِيثِ قَبْلَهُ، وَدَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْمَسْحِ لِلْمَقِيمِ أَيْضًا، وَعَلَى تَقْدِيرِ زَمَانِ إِبَاحَتِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمَقِيمِ، وَإِنَّمَا زَادَ فِي الْمَدَّةِ لِلْمَسَافِرِ؛ لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِالرُّخْصَةِ مِنَ الْمَقِيمِ لِمَشَقَّةِ السَّفَرِ.

٤- الْفَرَّةُ الَّتِي يَمْسَحُ عَلَيْهَا فِي السَّفَرِ وَالْإِقَامَةِ

٥٦- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ وَتَوَلٍّ وَنَوْمٍ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٨٣/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٦)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِنْ خُزِمَتْ (١٩٦)، وَصَحَّحَاهُ.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ صَفْوَانَ) يَفْتَحُ الصَّادَ الْمُهْمَلَةَ وَسُكُونَ الْفَاءِ (ابْنِ عَسَّالٍ) يَفْتَحُ الْمُهْمَلَةَ وَتَشْدِيدَ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةَ وَبِاللَّامِ الْمَرَادِيَّ سَكَنَ الْكُوفَةَ.

(قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا) جَمْعُ سَافِرٍ كَتَجَرٍ جَمْعُ تَاجِرٍ.

(أَلَّا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ: فَتَنْزِعُهَا وَلَوْ قَبْلَ مُرُورِ الثَّلَاثِ.

(وَلَكِنْ) لَا نَنْزِعُهُنَّ (مِنْ غَائِطٍ وَتَوَلٍّ وَنَوْمٍ) إِنِّي لِأَجَلِ هَذِهِ الْأَحْدَاثِ، إِلَّا إِذَا مَرَّتِ الْمُدَّةُ الْمَقْدُرَةُ.

(أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَصَحَّحَاهُ أَيْ: التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ.

وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ «تَرْيِبُ الْمَسَدِ» (٤٢، ٤١/١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤٧٨)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٣١٩)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢٧٦/١)، وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ (٢٧٦/١).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ [بَعْدَ (٩٦)] عَنْ الْبُخَارِيِّ: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ



## ٥- جَوَازُ الْمَسْحِ عَلَى الْعَمَائِمِ

وَأَن لَّمْ تَوْضِعْ عَلَى طَهَارَةٍ

٥٨- وَعَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ يَعْنِي الْعَمَائِمَ - وَالتَّسَاخِينِ يَعْنِي الْخُفَّافَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٧/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٦)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٦٩/١)

(وَعَنْ ثَوْبَانَ) بَفَتْحِ الْمَثَلَةِ، ثَنِيَّةِ ثَوْبٍ، وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: وَالأَوَّلُ أَصْحَبُ ابْنِ بُجْدٍ، بضم الموحدة وسكون الجيم وضم الدال المهملة الأولى، وقيل ابن جحدر بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة فдал مُهْمَلَةٌ فراء.

وَهُوَ مِنْ أَهْلِ السَّرَاةِ، مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ؛ وَقِيلَ: مَنْ حَمَزَ أَصَابَهُ سَيِّئٌ، فَسَرَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاعْتَقَهُ، وَلَمْ يَزَلْ مُلَازِمًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَفَرًا وَحَضْرًا، إِلَى أَنْ تَوَفَّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَتَزَلَّ الشَّامَ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى حِمصَ، فَتَوَفَّى بِهَا سَنَةً أَرْبَعَ وَخَمْسِينَ.

(قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ، يَعْنِي الْعَمَائِمَ) سُمِّيَتْ عَصَابَةً لِأَنَّهُ يُعَصَبُ بِهَا الرَّأْسُ. (وَالْتَّسَاخِينِ) بِفَتْحِ الشَّاءِ بَعْدَهَا سَيِّئٌ مُهْمَلَةٌ وَبَعْدَ الألفِ خَاءٌ مُعْجَمَةٌ فَمَشَاءُ نَحِيَّةٌ فَنَوْدٌ، جَمْعُ تَسْخَانٍ.

قَالَ فِي الْقَامُوسِ: التَّسَاخِينُ الْمَرَاجِلُ الْخَفَافُ، وَفُسِّرَهَا الرَّاوي بِقَوْلِهِ: (يَعْنِي: الْخُفَّافَ) جَمْعُ خُفٍّ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَمَا قَبْلَهُ فِي قَوْلِهِ (يَعْنِي الْعَمَائِمَ) مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامِ الرَّاوي.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُجَوِّزُ الْمَسْحَ عَلَى الْعَمَائِمِ كَالْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِيهَا الطَّهَارَةُ لِلرَّأْسِ وَالتَّوَقُّفُ كَالْخُفَّيْنِ؟ لَمْ نَجِدْ فِيهِ كَلَامًا لِلْعُلَمَاءِ.

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي حَوَاشِي الْقَاضِي عَتِيقِ الرَّحْمَنِ عَلَى بُلُوغِ الْمَرَامِ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي جَوَازِ الْمَسْحِ عَلَى الْعَمَائِمِ أَنْ يَتِمَّ

الْمَسْحُ بَعْدَ كَمَالِ الطَّهَارَةِ كَمَا يَفْعَلُ الْمَسِيحُ عَلَى الْخُفِّ، وَقَالَ: وَنَقَبَ إِلَى الْمَسْحِ عَلَى الْعَمَائِمِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَلَمْ يَذْكُرْ لِمَا ادَّعَاهُ ذَلِيلًا.

وظَاهِرُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لِلْمَسْحِ عُذْرٌ، وَأَنَّهُ يُجْزِئُ مَسْحُهَا وَإِنْ لَمْ يَمَسَّ الرَّأْسَ مَاءً أَصْلًا.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ «زَادَ الْعَادَةُ (١٩٣)، (١٩٤)»: إِنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَسَحَ عَلَى الْعِمَامَةِ قَطْعًا، وَمَسَحَ عَلَى النَّاصِيَةِ: وَكَمَلُ بِالْعِمَامَةِ وَقِيلَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا لِلْعُذْرِ، لِأَنَّهُ فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٤٦): «أَنَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَ سَرِيَّةً فَأَصَابَهُمُ الْبَرْدُ، فَلَمَّا قَامُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى الْعَصَائِبِ وَالتَّسَاخِينِ، فَيَحْمَلُ ذَلِكَ عَلَى الْعُذْرِ».

وَفِي هَذَا الْحَمْلِ بَعْدُ، وَإِنْ جَنَحَ إِلَى الْقَوْلِ بِهِ فِي الشَّرْحِ، لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْعِمَامَةِ مِنْ غَيْرِ عُذْرِ، فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ..

## ٦- بَقَاءُ الطَّهَارَةِ فِي الْمَسْحِ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ

٥٩- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - مَوْقُوفًا - وَعَنْ أَنَسٍ - مَرْقُوعًا - «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَيْسَ خُفَّيْهِ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا وَلْيَصِلْ فِيهِمَا، وَلَا يَخْلَعُهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ الْجَنَابَةِ».

أَخْرَجَهُ الدَّرَقُطَنِيُّ (٢٠٣/١) وَالْحَاكِمُ (١٨١/١) وَصَحَّحَهُ.

(وَعَنْ عُمَرَ مَوْقُوفًا) الْمَوْقُوفُ هُوَ: مَا كَانَ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابِيِّ وَلَمْ يُنسَبْ إِلَى النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَعَنْ أَنَسٍ مَرْقُوعًا) إِلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلَيْسَ خُفَّيْهِ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا» تَقْيِيدُ اللَّبْسِ وَالْمَسْحُ بَعْدَ الْوُضُوءِ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ أُرِيدَ بِ«ظَاهَرَيْنِ» فِي حَدِيثِ الْمُغِيرَةِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ الطَّهَارَةُ الْمُحَقَّقَةُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَصْفَرِ.

(وَلْيَصِلْ فِيهِمَا وَلَا يَخْلَعُهُمَا إِنْ شَاءَ) يَكْدُهُمَا بِالْمَشِيئَةِ دَفْعًا لِمَا يُفِيدُهُ ظَاهِرُ الْأَمْرِ مِنَ الْوُجُوبِ.

وَالظَّاهِرُ النَّهْيُ مِنَ التَّخْرِيمِ.



(إِلَّا مِنْ جَنَابِهِ) فَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّهُ يَجِبُ خَلْعُهُمَا.

(أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ).

وَالْخَدِيثُ قَدْ أَفَادَ شَرْطِيَّةَ الطَّهَارَةِ وَأَطْلَقَهُ عَنِ التَّوْقِيتِ فَهُوَ مُتَيَقِّنٌ بِهِ، كَمَا يُفِيدُهُ حَدِيثُ صَفْرَانَ، وَحَدِيثُ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -.

#### ٧- ما يُذَكَّرُ من التحديد في فترة المسح

٦٠- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ: «أَنَّهُ رَخِصَ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، إِذَا تَطَهَّرَ فَلَيْسَ خُفْيَهُ: أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا».

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٩٤/١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١٩٢).

وَهُوَ قَوْلُهُ: (عَنْ أَبِي بَكْرَةَ) بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْكَافِ وَرَاءَ، اسْمُهُ نَفْعٌ، بِضَمِّ النُّونِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْمُتَاءِ التَّخْيِيَةِ أَخْرَجَهُ عَيْنُ مُهْمَلَةٍ، ابْنُ مَسْرُوحٍ: بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّ الرَّاءِ وَآخِرُهُ حَاءُ مَهْمَلَةٌ، كَمَا فِي جَامِعِ الْأَصُولِ - وَقِيلَ: ابْنُ الْحَارِثِ.

وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ يَقُولُ: أَنَا مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صلی الله علیه وسلم وَيَأْتِي أَنْ يُتَسَبَّبَ، وَكَانَ نَزَلَ مِنْ حِصْنِ الطَّائِفِ عِنْدَ حِصَارِهِ صلی الله علیه وسلم لَهُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ عِلْمَانِ أَهْلِ الطَّائِفِ، وَأَسْلَمَ وَأَعْتَقَهُ صلی الله علیه وسلم، وَكَانَ مِنْ فَضَلَاءِ الصَّحَابَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كَانَ مِثْلَ النَّصْلِ مِنَ الْعِبَادَةِ، وَمَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةً إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ؛ وَكَانَ أَوْلَادُهُ أَشْرَافًا بِالْبَصْرَةِ بِالْعِلْمِ وَالْوِلَايَاتِ، وَلَهُ عَقِبٌ كَثِيرٌ.

(عَنْ النَّبِيِّ صلی الله علیه وسلم أَنَّهُ رَخِصَ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، أَيْ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ).

(وَالْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِذَا تَطَهَّرَ) أَيْ كُلُّ مِنَ الْمُقِيمِ وَالْمَسَافِرِ إِذَا تَطَهَّرَ مِنْ الْحَدَثِ الْأَصْغَرِ.

(فَلَيْسَ خُفْيَهُ) لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْفَاءِ التَّغْيِيبُ، بَلْ مُجَرَّدُ الْعُظْفِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّهُ لَيْسَ شَرْطًا فِي الْمَسْحِ (أَنْ يَمْسَحَ عَلَيْهِمَا).

(أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ)، وَصَحَّحَهُ الْخَطَّابِيُّ أَيْضًا، وَنَقَلَ التِّيْهَقِيُّ أَنَّ الشَّافِعِيَّ وَصَحَّحَهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٣٢٤)، وَابْنُ الْجَارُودِ (٨٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٦٣/١)، وَابْنُ أَبِي حَتْمَةَ (٢٨٦/١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْعِلَلِ.

الْحَدِيثُ مِثْلُ حَدِيثِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي إِفَادَةِ مِقْدَارِ الْمُدَّةِ لِلْمَسَافِرِ وَالْمُقِيمِ، وَمِثْلُ حَدِيثِ عُمَرَ وَانْسٍ فِي شَرْطِيَّةِ الطَّهَارَةِ.

وَلِهِيَ إِيَّانَهُ أَنَّ الْمَسْحَ رُخْصَةٌ، لِتَسْمِيَةِ الصَّحَابِيِّ لَهُ بِذَلِكَ.

#### ٨- ما يُذَكَّرُ من الإطلاق في مدة المسح

٦١- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ: «أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسَحْ عَلَيَّ الْخُفَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: يَوْمًا؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: وَوَقْتَيْنِ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَمَا شِئْتُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٨)، وَقَالَ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

(وَعَنْ أَبِي) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُتَاءِ التَّخْيِيَةِ (ابْنُ عِمَارَةَ) يَكْسِرُ الْعَيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَهُوَ الْمَشْهُورُ. وَقَدْ تَضَمُّ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّقْرِيبِ (ص ٩٦): مَدْنِي سَكَنَ مَصْرَ، لَهُ صُحْبَةٌ، فِي إِسْنَادِ حَدِيثِهِ اضْطِرَابٌ. يُرِيدُ هَذَا الْحَدِيثَ، وَمِثْلُهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْأَسْتِيعَابِ (٧٠/١).

قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذِرِيُّ فِي مُخْتَصَرِ السُّنَنِ (١١٩/١-١٢٠) وَبِعَمَلِهِ: أَيْ بِمَعْنَى مَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ قَالَ الْبُخَارِيُّ. وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: رَجَالُهُ لَا يَعْرِفُونَ وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ، هَذَا إِسْنَادٌ لَا يَثْبُتُ (أهـ).

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ: لَسْتُ أَعْتَمِدُ عَلَى إِسْنَادِ خَيْرِهِ؛ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا يَثْبُتُ، وَلَيْسَ لَهُ إِسْنَادٌ قَائِمٌ، وَبِالْخِ بَابُ الْجَوْزِيِّ (الْعِلَلُ الْمُتَاخِيَةُ) [٣٥٨/١] فَعُدَّهُ فِي الْمَوْضُوعَاتِ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ تَوْقِيتِ الْمَسْحِ فِي حَضَرٍ وَلَا سَفَرٍ، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ مَالِكٍ، وَقَدِيمٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَلَكِنْ الْحَدِيثُ لَا يَقَاوِمُ مَفَاهِيمَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي سَلَفَتْ وَلَا يُدَانِيهَا، وَلَوْ ثَبَتَ لَكَانَ



إطلاقةً مُقيّداً بتلك الأحاديث، كما يُفيدُ بشرطيّة الطّهارة التي أفادتها، هذا وأحاديثُ بابِ المسحِ تسعة، وعدّها في الشرح ثمانية، ولا وجهَ لهُ.

## ٦- باب نواقض الوضوء

النواقض: جمع ناقضٍ، والنقضُ في الأصل: حلُّ المبرم، ثم استعمل في إبطال الوضوء بما عيّنه الشارعُ مبطلاً مجازاً، ثم صار حقيقةً عرفيّةً؛ وناقضُ الوضوء: ناقضٌ للثبوت، فإنه بدلٌ عنه.

### ١- بقاء الوضوء مع النوم دون تمكّن

٦٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - عَلَى عَهْدِهِ - يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَخْفِقَ رُؤُوسُهُمْ، ثُمَّ يَصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّؤْنَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٠) وَصَحَّحَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ (١٣١/١)، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ (٣٧٦).

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَهْدِهِ يَنْتَظِرُونَ الْعِشَاءَ حَتَّى تَخْفِقَ» مِنْ بَابِ ضَرْبٍ يَضْرِبُ: أَيِ تَمِيلُ (رُؤُوسُهُمْ) أَيِ مِنَ النَّوْمِ.

(ثُمَّ يَصَلُّونَ لَا يَتَوَضَّؤْنَ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ) وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٧٨) وَفِيهِ: «يُوقِظُونَ لِلصَّلَاةِ» وَفِيهِ: «حَتَّى إِنِّي لَأَسْمَعُ لَأَخْلَجِهِمْ غَطِيطًا، ثُمَّ يَقُومُونَ كَيَصَلُّوا وَلَا يَتَوَضَّؤْا».

وحلّه جماعة من العلماء على نوم الجالس، ودفع هذا التأويل بأن في رواية عن أنس (يضعون جنوبهم) رواها يحيى القطان.

قال ابن دقيق العيد: يحمل على النوم الخفيف، ورد بأنه لا يناسبه ذكر الغطيط والإيقاظ، فإنهما لا يكونان إلا في نوم مستغرق.

إذا عرفت هذا: فالأحاديث قد اشتملت على خففة الرأس، وعلى الغطيط، وعلى الإيقاظ وعلى وضع الجنوب، وكلها وصفت بأنهم لا يتوضئون من ذلك، فاختلف العلماء في

ذلك على أقوال ثمانية:

(الأول): أن النوم ناقضٌ مطلقاً على كل حال، بدليل إطلاقه في حديث صفوان بن عسال الذي سلف في مسح الحفّين، وفيه: «من بول أو غائط أو نوم» قالوا: فجعل مطلقاً النوم كالغائط والبول في النقص.

وحديث أنس بأي عبارة روي ليس فيه بيان أنه قرأهم رسول الله ﷺ على ذلك، ولا رأيهم، فهو فعلٌ صحابي لا يُدرى كيف وقع، والحجة إنما هي في أفعاله، وأقواله وتقريراته.

(القول الثاني): أنه لا ينقض مطلقاً لما سلف من حديث أنس، وحكاية نوم الصحابة على تلك الصّفات، ولو كان ناقضاً لما أقرهم الله عليه، وأوحى إلى رسول الله ﷺ في ذلك كما أوحى إليه في شأن نجاسة نعله، وبالأولى صحة صلاة من خلفه، ولكنه يرد عليهم حديث صفوان بن عسال (قدم برقم ٥٥).

(القول الثالث): أن النوم ناقضٌ كلّه، إنما يعنى عن خفتين ولو توالتا، وعن الخففات المتفرقات، وهو مذهب الهادوية. والخففة: هي ميلان الرأس من النعاس، وحدّ الخففة أن لا يستقر رأسه من الميل حتى يستيقظ، ومن لم يمل رأسه، عني له عن قدر خففة، وهي ميل الرأس فقط حتى يصل ذقنه صدره قياساً على نوم الخففة، ويميلون أحاديث أنس على النعاس الذي لا يزول معه التمييز، ولا يخفى بعده.

(القول الرابع): أن النوم ليس بناقضٍ بنفسه، بل هو مظنة للنقض لا غير، فإذا نام جالساً، مُمكنًا مقعدته من الأرض، لم ينقض، وإلا انتقض: وهو مذهب الشافعي.

واشُدُّلْ بِحَدِيثِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَام - «الْعَيْنُ وَكَأَ السُّوِّ قَمْنٌ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» [٢٠٣] وسأني برقم (٧٤) حسنه الترمذي إلا أن فيه من لا تقوم به حجة، وهو بقيّة بن الوليد وقد عنعنه.

وحمل أحاديث أنس على من نام مُمكنًا مقعدته جمعاً بين الأحاديث، وقيد حديث صفوان بحديث عليٍّ - عليه السلام - هذا. وقال: معنى حديث علي رضي الله عنه أن النوم مظنة لخروج شيء من غير شعور، فالنوم ناقض لا بنفسه.

(الخامس): أنه إذا نام على هيئة من هيئات المصلّي رآكياً أو ساجداً أو قائماً، فإنه لا يتنقض وضوؤه، سواء كان في



ومعلوم أنَّ فيهم العلماء العارفين بأمور الدين، خصوصاً الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام وسيما الذين كانوا منهم ينتظرون الصلاة معه ﷺ، فإنَّهم أعيان الصحابة.

وإذا كانوا كذلك فيقيد مطلق حديث صفوان بالنوم المستغرق الذي لا يبقى معه إدراك، ويؤول ما ذكره أنس من الغبط: ووضع الجنوب والإيقاظ بعدم الاستغراق، فقد يغط من هو في مبادئ نومه قبل استغراقه، ووضع الجنوب لا يستلزم الاستغراق، فقد كان ﷺ يضع جنبه بعد ركعتي الفجر ولا ينام، فإنه كان يقوم لصلاة الفجر بعد وضع جنبه، وإن كان قد قيل: إنه من خصائصه ﷺ: أنه لا ينقض نومه وضوءه، فعدم ملازمة النوم لوضع الجنوب معلومة، والإيقاظ قد يكون لمن هو في مبادئ النوم، فينبه لئلا يستغرقه النوم.

هذا وقد أحق بالنوم الإغماء، والجنون، والسُّكْرُ بأيُّ سُكْرٍ، بجامع زوال العقل، وذكر في الشرح: أنهم اتفقوا على أن هذه الأمور ناقصة، فإن صحَّ كان الدليل الإجماع.

## ٢- الوضوء من الاستحاضة

٦٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَنِيشٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ، أَفَادْعُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: لَا إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ، وَلَيْسَ بِحَيْضٍ. فَإِذَا أَقْبَلَتْ حَيْضَتَكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أَذْبَرَتْ فَأَغْسِلِي عَنْكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي.»

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٠٦)، مسلم (٣٣٣)]. -

وَالْبُخَارِيُّ (٢٢٨) ثُمَّ تَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ وَأَشَارَ مُسْلِمٌ (٢٢٨) إِلَى أَنَّهُ خَذَلَهَا عَمْدًا.

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حنيش) بضم الحاء المهملَة وفتح الباء الموحدة وسكون المشاة التحتية فشين معجمة.

وفاطمة قرشية أسدية، وهي زوج عبد الله بن جحش. (إلى النبي ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي امْرَأَةٌ أَسْتَحَاضُ

الصلاة أو خارجها، فإن نام مضطجعا أو على قفاه نقض. واستدلَّ له بحديث: «إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي سُجُودِهِ بَاقِيَ اللَّهُ بِهِ الْمَلَائِكَةُ يَقُولُ: عَبْدِي وَرُوحُهُ عِنْدِي، وَجَسَدُهُ سَاجِدٌ بَيْنَ يَدَيَّ».

رواه البيهقي [الخلافيات (٤١٢)] وغيره.

وقد ضُغِفَ.

قالوا: فسأه ساجدا وهو نائم، ولا سجود إلا بطهارة.

واجب بانه ساءه باغياره أول امره أو باغيار هيتيه.

(السادس): أنه يُنْقَضُ إِلَّا نَوْمُ الرَّائِعِ والسَّاجِدِ للحديث الذي سبق، وإن كان خاصا بالسجود فقد قاس عليه الركوع، كما قاس الذي قبله على سائر هيات المصلي.

(السابع): أنه لا ينقض النوم في الصلاة على أي حال، وينقض خارجها، وحجته الحديث المذكور؛ لأنه حجة هذه الأقوال الثلاثة.

(الثامن): أن كثير النوم ينقض على كل حال، ولا ينقض قليله، وهؤلاء يقولون: إن النوم ليس بناقض بنفسه، بل مظنة النقص، والكثير مظنة بخلاف القليل.

وحلوا أحاديث أنس على القليل، إلا أنهم لم يذكروا قدر القليل ولا الكثير، حتى يعلم كلامهم بحقيقته، وهل هو داخل تحت أحد الأقوال أم لا؟.

فهذه أقوال العلماء في النوم اختلفت أنظارهم فيه لاختلاف الأحاديث التي ذكرناها.

وفي الباب أحاديث لا تخلو عن قبح، عرضنا عنها، والأقرب القول بأن النوم ناقض لحديث صفوان.

وقد عرفت أنه صححه ابن خزيمة، والترمذي، والخطابي، ولكن لفظ النوم في حديثه مطلق ودلالة الاقتراح ضعيفة، فلا يقال قد قرن بالبول أو الغائط وهما ناقضان على كل حال.

ولما كان مطلق ورود حديث أنس بنوم الصحابة، وأنهم كانوا لا يتوضئون ولو غطوا غطيظا، وبأنهم يضعون جنوبهم، وبأنهم كانوا يوقظون، والأصل جلالة قدرهم، وأنهم لا يجهلون ما ينقض الوضوء، سيما وقد حكاه أنس عن الصحابة مطلقا،



من الاستحاضة، وَهُوَ جريانُ الدَّمِ مِنْ فَرْجِ الْمَرْأَةِ فِي غَيْرِ أَوَانِهِ.

(فلا أطهرُ، أفادعُ الصلاة؟ قال: لا إنما ذلك) بِكَسْرِ الْكَافِ  
خَطَابٌ لِلْمَوْتِ (عرق) بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ فَقَافٌ.

وفي فَتْحِ الْبَارِي (٣٣٧/١): أَنَّ هَذَا الْعِرْقَ يُسَمَّى الْعَاذِلَ  
بَيْنَ مُهْمَلَةٍ وَذَالٍ مُعْجَمَةٍ، وَيُقَالُ عَاذِرٌ بِالرَّاءِ بَدَلًا عَنِ اللَّامِ،  
كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

(وليسَ بَحِيضٍ) فَإِنَّ الْحَيْضَ يَخْرُجُ مِنْ قَعْرِ رَحِمِ الْمَرْأَةِ، فَهُوَ  
إِخْبَارٌ بِاخْتِلَافِ الْمَخْرَجَيْنِ، وَهُوَ رَدُّ لِقَوْلِهَا: (لا أطهرُ)؛ لِأَنَّهَا  
اعْتَقَدَتْ أَنَّ طَهَارَةَ الْحَائِضِ لَا تُعَرَّفُ إِلَّا بِانْقِطَاعِ الدَّمِ، فَكَتَبَتْ  
بَعْدَ الطَّهْرِ عَنْ اتِّصَالِهِ، وَكَانَتْ قَدْ عَلِمَتْ أَنَّ الْحَائِضَ لَا  
تُصَلِّي، فَظَنَّتْ أَنَّ ذَلِكَ الْحُكْمَ مُفْتَرًى بِجريانِ الدَّمِ، فَأَبَانَ لَهَا  
مَعْلُومًا أَنَّهُ لَيْسَ بِحَيْضٍ، وَأَنَّهَا ظَاهِرَةٌ يَلْزِمُهَا الصَّلَاةُ.

(وإذا أقبلتَ حيضتُك) بِفَتْحِ الْحَاءِ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا.

والمَرَادُ بِالْإِقْبَالِ إِبْتِدَاءُ دَمِ الْحَيْضِ.

(فدعي الصلاة) يَتَضَمَّنُ نَهْيَ الْحَائِضِ عَنِ الصَّلَاةِ، وَتَحْرِيمَ  
ذَلِكَ عَلَيْهَا، وَفَسَادَ صَلَاتِهَا وَهُوَ إِجْمَاعٌ.

(وإذا أدبرت) هُوَ إِبْتِدَاءُ انْقِطَاعِهَا.

(فاغسلي عنك الدَّم) أَيِ وَاغْتَسَلِي، وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ أَدْلَى  
أُخْرَى.

(ثمَّ صَلِّي مُتَّقِنٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَقْعِ الاسْتِحْضَاءِ، وَعَلَى أَنَّ لَهَا حُكْمًا  
يُخَالَفُ حُكْمَ الْحَيْضِ.

وَقَدْ بَيَّنَّ عليه السلام أَكْمَلَ بَيَانٍ، فَإِنَّهُ أَفْتَانًا بِأَنَّهَا لَا تَدْعُ الصَّلَاةَ  
مَعَ جريانِ الدَّمِ، بِأَنَّهَا تَنْتَظِرُ وَقْتَ إِقْبَالِ حَيْضِهَا فَتَتْرُكُ الصَّلَاةَ  
فِيهَا، وَإِذَا أَدْبَرَتْ غَسَلَتْ الدَّمَّ وَاغْتَسَلَتْ، كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ  
طُرُقِ الْبُخَارِيِّ (٣٢٥): (وَاغْتَسَلِي) وَفِي بَعْضِهَا كَرَوَايَةُ الْمَصْنُفِ  
فِيهَا الْاِقْتِصَارُ عَلَى غَسْلِ الدَّمِ.

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ قَدْ ذُكِرَ الْأَمْرَانِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ:  
غَسْلُ الدَّمِ، وَالْاِغْتِسَالُ، وَإِنَّمَا بَعْضُ الرُّوَاةِ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِ  
الْأَمْرَيْنِ، وَالْآخَرُ عَلَى الْآخَرِ؛ ثُمَّ أَمَرَهَا بِالصَّلَاةِ بَعْدَ ذَلِكَ؛ نَعَمْ

وَإِنَّمَا بَقِيَ الْكَلَامُ فِي مَعْرِفَتِهَا لِإِقْبَالِ الْحَيْضِ مَعَ اسْتِمْرَارِ الدَّمِ  
بِمَاذَا يَكُونُ؟ فَإِنَّهُ قَدْ أَعْلَمَ الشَّارِعُ الْمُسْتِحْضَاءَ بِأَحْكَامِ إِقْبَالِ  
الْحَيْضَةِ وَإِدْبَارِهَا، فَدُلَّ عَلَى أَنَّهَا تُمَيِّزُ ذَلِكَ بِعَلَامَةٍ.

وَلِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ:

(أَحَدُهُمَا): أَنَّهَا تُمَيِّزُ ذَلِكَ بِالرُّجُوعِ إِلَى عَادَتِهَا، فَإِقْبَالُهَا  
وُجُودُ الدَّمِ فِي أَوَّلِ أَيَّامِ الْعَادَةِ؛ وَوَرَدَ الرَّدُّ إِلَى أَيَّامِ الْعَادَةِ فِي  
حَدِيثِ فَاطِمَةَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ (خ) (٣٢٥) [بَلْفِظْ: «دَعِي  
الصَّلَاةَ قَدَّرَ الْأَيَّامَ الَّتِي كُنْتَ تَحْيِضِينَ فِيهَا» وَسَيَأْتِي فِي بَابِ  
الْحَيْضِ تَحْقِيقُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ.

(الثَّانِي): تَرَاجُعُ إِلَى صِفَةِ الدَّمِ، كَمَا يَأْتِي بِرَقْمِ (١٢٦) فِي  
حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قَعْتَةِ فَاطِمَةَ بَنَتْ أَبِي حُنَيْشٍ هَذِهِ بَلْفِظْ: «إِنَّ  
دَمَ الْحَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرَفُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَامْسِكِي عَنِ الصَّلَاةِ،  
وَإِذَا كَانَ الْآخَرُ فَتَوَضَّعِي وَصَلِّي» وَيَأْتِي فِي بَابِ الْحَيْضِ أَنَّ شَيْءًا  
اللَّهُ تَعَالَى.

يَكُونُ إِقْبَالُ الْحَيْضِ إِقْبَالَ الصَّمَةِ وَإِدْبَارُهُ إِدْبَارُهَا، وَيَأْتِي  
أَيْضًا الْأَمْرُ بِالرَّدِّ إِلَى عَادَةِ النِّسَاءِ، وَيَأْتِي تَحْقِيقُ ذَلِكَ جَمِيعًا،  
وَيَأْتِي بَيَانُ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، وَأَنَّ كُلًّا ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِالْعَمَلِ  
بِعَلَامَةٍ مِنَ الْعَلَامَاتِ.

(وَلِلْبُخَارِيِّ) أَيِ حَدِيثُ عَائِشَةَ هَذَا زِيَادَةٌ (ثُمَّ تَوَضَّعِي لِكُلِّ  
صَلَاةٍ وَأَشَارَ مُسْلِمٌ إِلَى أَنَّهُ حَذَفَهَا عَمْدًا)؛ فَإِنَّهُ قَالَ فِي صَحِيحِهِ  
بَعْدَ سِيَاقِ الْحَدِيثِ: وَفِي حَدِيثِ حُمَادٍ حَرْفٌ تَرَكْنَاهُ ذِكْرَهُ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٤٤/١): هُوَ قَوْلُهُ: (تَوَضَّعِي)؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ  
غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، وَأَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهَا بَعْضُ الرُّوَاةِ عَنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ رَوَى  
الْحَدِيثَ.

وَقَدْ قَرَّرَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٤٠٩/١) أَنَّهَا ثَابِتَةٌ مِنْ طَرُقٍ  
يَتَنَبَّهُ بِهَا تَفَرُّدٌ مِنْ قَالَهُ مُسْلِمٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَصْنُفَ سَاقَى حَدِيثَ الْمُسْتِحْضَاءِ فِي بَابِ  
النَّوَاقِصِ، وَلَيْسَ الْمُنَاسِبُ لِلْبَابِ إِلَّا هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَا أَصْلُ  
الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ مِنْ أَحْكَامِ بَابِ الاسْتِحْضَاءِ، وَالْحَيْضِ وَسَيُعَيَّنُهُ  
هُنَاكَ، فَهَذِهِ الزِّيَادَةُ هِيَ الْحِجَّةُ عَلَى أَنَّ دَمَ الاسْتِحْضَاءِ حَدَثٌ  
مِنْ جُمْلَةِ الْأَحْدَاثِ نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ وَلِهَذَا أَمَرَ الشَّارِعُ بِالْوُضُوءِ  
مِنَهُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَإِنَّمَا رَفَعَ الْوُضُوءَ حُكْمَهُ لِأَجْلِ الصَّلَاةِ، فَلِذَا



فَرَعَتْ مِنَ الصَّلَاةِ نَقَضَ وَضُوءَهَا.

وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ أَنَّهَا تَوَضَّأَتْ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَذَهَبَتِ الْهَادِيَةُ وَالْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تَوَضَّأَتْ لَوْ قُتِلَتْ كُلُّ صَلَاةٍ،  
وَأَنَّ الْوُضُوءَ مُتَعَلِّقٌ بِالْوَقْتِ، وَأَنَّهَا تَصَلِّي بِهَ الْفَرِيضَةَ الْحَاضِرَةَ  
وَمَا شَاءَتْ مِنَ النَّوَافِلِ، وَتَجْمَعُ بَيْنَ الْفَرِيضَتَيْنِ عَلَى وَجْهِ الْجَوَازِ  
عِنْدَ مَنْ يُجِزُّ ذَلِكَ أَوْ لَعَنَهُ.

وَقَالُوا: الْحَدِيثُ فِيهِ مُضَافٌ مُقَدَّرٌ وَهُوَ لَوْ قُتِلَتْ كُلُّ صَلَاةٍ  
فَهُوَ مِنْ مَجَازِ الْحَذَفِ وَلَكِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ تَوْجِبُ التَّقْدِيرَ وَقَدْ  
تَكَلَّفَ فِي الشَّرْحِ إِلَى ذِكْرِ مَا لَعْنَهُ يُقَالُ: إِنَّهُ قَرِينَةٌ لِلْحَذَفِ  
وَضَعْفُهُ.

وَذَهَبَتِ الْمَالِكِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَسْتَحِبُّ الْوُضُوءَ وَلَا يَجِبُ إِلَّا  
لِحَدَثٍ آخَرَ، وَسَيَأْتِي تَحْقِيقُ مَا فِي ذَلِكَ فِي حَدِيثِ حَمْنَةَ بِنْتِ  
جَحْشٍ فِي بَابِ الْحِيضِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَتَأْتِي أَحْكَامُ  
الْمُسْتَحَاضَةِ الَّتِي تَجُوزُ لَهَا وَتُقَارَى بِهَا الْحَائِضُ هُنَاكَ، فَهُوَ عَمَلُ  
الْكَلَامِ عَلَيْهَا. وَفِي الشَّرْحِ سَرْدُهُ هُنَا.

وَأَمَّا هُنَا فَمَا ذَكَرَ حَدِيثُهَا إِلَّا بِإِغْيَابِ نَقْضِ الْاسْتِحْضَاةِ  
لِلْوُضُوءِ.

### ٣- الْوُضُوءُ مِنَ الْمَذْيِ

٦٤- وَعَنْ «عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» قَالَ:  
كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ  
ﷺ، فَسَأَلَهُ: فَقَالَ: فِيهِ الْوُضُوءُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ (البخاري (١٣٢)، مسلم (٣٠٣)).

(وعن عليٍّ) - عليه السلام - (قَالَ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً) بَزْنَةٌ  
ضُرَابٌ، صِغَةُ مُبَالِغَةٍ، مِنَ الْمَذْيِ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الذَّالِ  
الْمَعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَفِيهِ لَفَاتٌ، وَهُوَ مَاءٌ أَيْضٌ لِرَجُلٍ رَقِيقٍ  
يَخْرُجُ عِنْدَ الْمَلَاعِبَةِ، أَوْ تَذَكُّرِ الْجَمَاعِ، أَوْ إِزْدِيهِ يُقَالُ مَذْيٌ زَيْدٌ  
يَمْذِي، مِثْلُ: مَضَى يَمْضِي، وَأَمْذَى يُمَذِّي، مِثْلُ: أَعْطَى يُعْطِي.

(فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ) وَهُوَ ابْنُ الْأَسَدِ الْكِنْدِيُّ.

(أَنْ يَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أَيُّ عَمَّا يَجِبُ عَلَى مَنْ أَمْذَى،

فَسَأَلَهُ (لِقَالَ: فِيهِ الْوُضُوءُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ) وَفِي بَعْضِ  
الْفَائِظِ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ (١٧٨) بَعْدَ هَذَا «فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ» وَفِي لَفْظِ (٢٦٩) «لَمَّا كَانَ ابْنِي مَنِي» وَفِي لَفْظِ  
مُسْلِمٍ (٣٠٣) «لَمَّا كَانَ فَاطِمَةُ».

وَوَقَعَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٠٦) وَالنَّسَائِيِّ (١١١/١) وَابْنِ  
خُرَيْجَةَ (٢٠) «عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بَلَفَظْتُ كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً  
فَجَعَلْتُ أَغْتَسِلُ مِنْهُ فِي الشَّتَاءِ حَتَّى تَشَقَّقَ ظَهْرِي».

وَزَادَ فِي لَفْظِ الْبَخَارِيِّ (٢٦٩) فَقَالَ: «تَوَضَّأْتُ وَأَغْتَسِلُ ذَكَرَكَ».

وَفِي مُسْلِمٍ (٣٠٣) (١٧) «أَغْتَسِلُ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْتُ».

وَقَدْ وَقَعَ اخْتِلَافٌ فِي السَّائِلِ: هَلْ هُوَ الْمُقَدَّادُ كَمَا فِي هَذِهِ  
الرُّوَايَةِ؟ أَوْ عَمَّارٌ، كَمَا فِي رَوَايَةِ أُخْرَى؟

وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ السَّائِلُ، وَجَمَعَ ابْنُ حُبَّانٍ  
بَيْنَ ذَلِكَ بَأَنَّ عَلِيًّا - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أَمَرَ الْمُقَدَّادَ أَنْ يَسْأَلَ، ثُمَّ  
سَأَلَ بِنَفْسِهِ، لِأَنَّهُ تَعَقَّبَ بِأَنَّ قَوْلَهُ: «فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ» لَمَّا كَانَ  
ابْنِي مَنِي «دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» لَمْ يُبَاشِرِ السُّؤَالَ، فَنسَبَهُ السُّؤَالَ  
إِلَيْهِ فِي رَوَايَةٍ مِنْ قَالَ: «إِنَّ عَلِيًّا سَأَلَ» مَجَازًا، لِكُونِهِ الْأَمْرَ  
بِالسُّؤَالِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَذْيَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَلَاجِلِهِ  
ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُوجِبُ غُسْلًا  
وَهُوَ إِبْجَاعٌ.

وَرَوَايَةُ: «تَوَضَّأْتُ وَأَغْتَسِلُ ذَكَرَكَ» لَا تَقْتَضِي تَقْدِيمَ الْوُضُوءِ؛  
لِأَنَّ الْوَاقِعَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ، وَلِأَنَّ لَفْظَ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ يُبَيِّنُ  
الْمَرَادَ.

وَأَمَّا إِطْلَاقُ لَفْظِ «ذَكَرَكَ» فَهُوَ ظَاهِرٌ فِي غَسْلِ الذَّكَرِ كُلِّهِ،  
وَلَيْسَ كَذَلِكَ، إِذَا الْوَاجِبُ غَسْلُ عَمَلِ الْخَارِجِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ  
إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ، وَالْقَرِينَةُ مَا عَلَّمَ مِنْ قَوَاعِدِ  
الشَّرْعِ.

وَذَهَبَ الْبَعْضُ إِلَى أَنَّهُ يَغْسِلُهُ كُلُّهُ عَمَلًا بِلَفْظِ الْحَدِيثِ،  
وَأَيْسَرُهُ رَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ (٢٠٨) «يَغْتَسِلُ ذَكَرَهُ وَأَنْتَنِيهِ  
وَتَوَضَّأْتُ» وَعِنْدَهُ (٢١١) أَيْضًا «تَغْتَسِلُ مِنْ ذَلِكَ فَرَجَكَ وَأَنْتَنِيكَ  
وَتَوَضَّأْتُ لِلصَّلَاةِ».



إِلَّا أَنْ رَوَاةَ غَسَلِ الْأَيْتَيْنِ قَدْ طَعَنَ فِيهَا؛ وَأَوْضَحْنَاهُ فِي حَوَاشِي ضَوْءِ النَّهَارِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ رَوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْ عَلِيٍّ، وَعُرْوَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَلِيٍّ، إِلَّا أَنَّهُ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ (٢٧٣/١) مِنْ طَرِيقٍ عَبِيدَةَ عَنْ عَلِيٍّ بِالزِّيَادَةِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِصِ (١٢٦/١): وَإِسْنَادُهُ لَا مَطْعَنَ فِيهِ، فَمَعَ صَحِيحُهَا فَلَا عُذْرَ عَنِ الْقَوْلِ بِهَا.

وَقِيلَ: الْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا غَسَلَهُ كُلَّهُ تَقْلُصَ، فَبَطَلَ خُرُوجُ الْمَذِي.

وَاسْتَدُلَّ بِالْحَدِيثِ عَنْ نَجَاسَةِ الْمَذِي.

#### ٤- التقييل لا يفسد الوضوء

٦٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبِلَ بَعْضَ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ»

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦٢/٦) وَصَنَّفَهُ الْبُخَارِيُّ إِذْ ذَكَرَهُ السُّلَمِيُّ عَنْهُ فِي «السنن» (١٣٥/١).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٦) وَالنَّسَائِيُّ (١٠٤/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٥٠٢، ٥٠٣).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ.

وَأَبُو دَاوُدَ (١٧٨) أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهَا شَيْئًا فَهُوَ مُرْسَلٌ.

وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثٌ أَحْسَنَ مِنْهُ، وَلَكِنَّهُ مُرْسَلٌ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: رُوِيَ مِنْ عَشْرَةِ أَوْجُوٍّ عَنْ عَائِشَةَ، أَوْرَدَهَا الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْخِلَافَاتِ» (١٨٤/٢-٢٠٦) وَضَعَّفَهَا.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا الْبَابِ شَيْءٌ، وَإِنْ صَحَّ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ قَبْلَ نَزُولِ الْوُضُوءِ مِنَ اللَّمَسِ.

إِذَا عُرِفَتْ هَذَا، فَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِمَسَ الْمَرْأَةِ وَتَقْيِيلَهَا لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

وَالْحَدِيثُ مُقَرَّرٌ لِلْأَصْلِ، وَعَلَيْهِ الْفَهْدَوِيَّةُ جَمِيعًا، وَمِنْ الصَّحَابَةِ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَقَعَّتِ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ لِمَسَ مَنْ لَا يَحْرُمُ نِكَاحُهَا نَاقِضٌ لِلْوُضُوءِ، مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «أَوْ لَا تَمَسُّمُ النِّسَاءَ» فَلَزِمَ الْوُضُوءُ مِنَ اللَّمَسِ، قَالُوا: وَاللَّمَسُ حَقِيقَةٌ فِي الْيَدِ، وَيُؤَيِّدُ بَقَاءَهُ عَلَى مَعْنَاهُ قِرَاءَةُ «أَوْ لَا تَمَسُّمُ النِّسَاءَ» فَإِنَّهَا ظَاهِرَةٌ فِي مُجَرَّدِ لِمَسِ الرَّجُلِ مِنْ ذَوْنِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَرْأَةِ فَعَلٌ، وَهَذَا يُحَقِّقُ بَقَاءَ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ، فَقِرَاءَةُ «أَوْ لَا تَمَسُّمُ النِّسَاءَ» كَذَلِكَ، إِذَا الْأَصْلُ اتَّفَقَ مَعْنَى الْقِرَاءَتَيْنِ.

وَاجِبٌ عَنْ ذَلِكَ بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنْ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ لِلْقِرْنَةِ، فَيُحْمَلُ إِلَى الْمَجَازِ، وَهُوَ هُنَا حَمْلُ الْمَلَامَةِ عَلَى الْجَمَاعِ، وَاللَّمَسُ كَذَلِكَ، وَالْقِرْنَةُ حَدِيثٌ عَائِشَةَ الْمَذْكُورُ، وَهُوَ إِنْ قُدِحَ فِيهِ بِمَا سَمِعْتَ فَطَرَفُهُ يُقَوَّى بِبَعْضِهِ بَعْضًا؛ وَحَدِيثٌ عَائِشَةَ فِي «الْبُخَارِيِّ» (٣٨٢)، مُسَلَّمٌ (٥١٢) فِي «أَنَّهَا كَانَتْ تَعْتَرِضُ فِي قَبْلِيهِ ﷺ، فَإِذَا قَامَ يَصَلِّي غَمَزَهَا فَتَبَضَّتْ رِجْلَيْهَا؛ أَيْ عِنْدَ سُجُودِهِ، وَإِذَا قَامَ بَسَطَتْهُمَا»، فَإِنَّهُ يُؤَيِّدُ حَدِيثَ الْكِتَابِ الْمَذْكُورِ، وَيُؤَيِّدُ بَقَاءَ الْأَصْلِ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ اللَّمَسُ بِنَاقِضٍ.

وَأَمَّا اعْتِدَارُ الْمَصْنُفِ فِي قِتْحِ الْبَارِي (٤٩٢/١) عَنْ حَدِيثِهَا هَذَا، بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ بِمَجَاهِلٍ، أَوْ أَنَّهُ خَاصٌّ بِهَا، فَإِنَّهُ بَعِيدٌ مُخَالَفٌ لِلظَّاهِرِ.

وَقَدْ فُسِّرَ عَلِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - الْمَلَامَةَ بِالْجَمَاعِ؛ وَفُسِّرَهَا حَبْرُ الْأُمَّةِ ابْنُ عَبَّاسٍ بِذَلِكَ، وَهُوَ الْمَدْعُو لَهُ بِأَنْ يُعَلِّمَهُ اللَّهُ تَعَالَى التَّأْوِيلَ، فَأَخْرَجَ عَنْهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَنَّهُ فُسِّرَ الْمَلَامَةُ بَعْدَ أَنْ وَضَعَ أَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ أَلَا وَهُوَ الْيَكُ.

وَأَخْرَجَ عَنْهُ الطُّسْتِيُّ أَنَّهُ سَأَلَهُ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ عَنْ الْمَلَامَةِ، فَفُسِّرَهَا بِالْجَمَاعِ، مَعَ أَنَّ تَرْكِيبَ الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ وَأَسْلُوبَهَا يَقْتَضِي أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَلَامَةِ الْجَمَاعَ، فَإِنَّهُ تَعَالَى عَدُوٌّ مَنْ مَقْضِيَّاتِ التَّيْمِ الْجَمْعِ مِنَ الْغَائِطِ تَنْبِيْهَا عَلَى الْحَدَثِ الْأَصْفَرِ، وَعَدُوٌّ الْمَلَامَةِ تَنْبِيْهَا عَلَى الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَهُوَ مُقَابِلُ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي الْأَمْرِ بِالْغَسْلِ بِالْمَاءِ «وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» وَلَوْ حُمِلَتْ الْمَلَامَةُ عَلَى اللَّمَسِ النَّاقِضِ لِلْوُضُوءِ لَفَاتَ النَّبِيُّ عَلَى أَنَّ التُّرَابَ يَقُومُ مَقَامَ الْمَاءِ فَيَرْفَعُهُ لِلْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَخَالَفَ صَدْرَ الْآيَةِ.

وَاللَّحْنَفِيَّةُ تَفَاصِيلُ لَا يَتَهَيَّضُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ.



٥- نقض الوضوء من صوتٍ أو ريحٍ دون الوسواس

بَضْعَةٌ مِنْكَ.

٦٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا، فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ: أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءًا، أَمْ لَا؟ فَلَا يَخْرُجُنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

أَخْرَجَهُ النَّخَسَةُ أَحْمَدُ (٢٢/٤)، أَبُو دَاوُدَ (١٨٢)، التِّرْمِذِيُّ (٨٥)، النَّسَائِيُّ (١٠٩/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٤٨٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١١١٩).

وَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ: هُوَ أَحْسَنُ مِنْ حَدِيثِ بُسْرَةَ.

(وعن طلق) بفتح الطاء وسكون اللام (بن علي) اليماني الحنفي: قال ابن عبد البر: إنه من أهل اليمامة.

(قال: قال رجل: مسنت ذكرني، أو قال: الرجل يمس ذكره في الصلاة عليه وضوء؟ فقال النبي ﷺ: لا) أي لا وضوء عليه.

(إنما هو) أي الذكر (بضعة) بفتح الموحدة وسكون الضاد المعجمة.

(ملك) أي كاليد والرجل ونحوهما؛ وقد علم أنه لا وضوء من مس البضعة منه.

(أخرجه الحمسة وصححه ابن حبان وقال ابن المديني: بفتح الميم فدان مهملة فمشاة مخيئة فنون، نسبة إلى جدو؛ والأفهر علي بن عبد الله المديني).

قال الذهبي: هو حافظ العصر، وقدوة أهل هذا الشأن أبو الحسن علي بن عبد الله صاحب التصانيف.

ولدت سنة إحدى وستين ومائة؛ من تلاميذ البخاري وأبو داود.

وقال ابن مهدي: علي بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ.

قال النسائي: كان علي بن المديني خلق لهذا الشأن.

قال العلامة محيي الدين النووي: لابن المديني نحو مائة مصنف.

(وهو أحسن من حديث بسرة) بضم الموحدة وسكون السين المهملة فراء؛ ويأتي حديثها قريباً.

وهذا الحديث رواه أحمد (٢٢/٤)، والدارقطني (١٤٩/١).

وقال الطحاوي [شرح معاني الآثار] (٧٦/١) إسناده مستقيم غير مضطرب وصححه الطبراني وابن حزم، وضعفه الشافعي،

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا وجد أحدكم في بطنه شيئاً فأشكَلَ عليه أخرج منه شيء أم لا؟ فلا يخرجنَّ من المسجد» إذا كان فيه لإعادة الوضوء (حتى يسمع صوتاً) للخارج (أو يجد ريحاً) له.

(أخرجه مسلم) وليس السمع أو وجدان الريح شرطاً في ذلك، بل المراد حصول اليقين.

وهذا الحديث الجليل أصل من أصول الإسلام، وقاعدة جلية من قواعد الفقه، وهو أنه دل على أن الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك، وأنه لا اثر للشك الطارئ عقبتها، فمن حصل له ظن أو شك بأنه أحدث وهو على يقين من طهارته لم يضره ذلك حتى يحصل له اليقين، كما افاده قوله (حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً) فإنه علقه بحصول ما يحسه، وذكرهما تمثيل، وإلا فكذلك سائر النواقض كالذي والودي، ويأتي حديث ابن عباس (رقم (٧٧)): «إن الشيطان يأتي أحدكم فينفض في مقعدته فيخيل إليه أنه أحدث ولم يحدث، فلا ينصرفنَّ حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً» والحديث عام لمن كان في الصلاة أو خارجها وهو قول الجماهير.

وللماكينة تفاصيل وفروق بين من كان داخل الصلاة أو خارجها لا يتنهض عليها دليل.

٦- بقاء الوضوء مع مس الذكر

٦٧- وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ مَسَسْتُ ذَكَرِي، أَوْ قَالَ: الرَّجُلُ يَمَسُّ ذَكَرَهُ فِي الصَّلَاةِ، أَعْلِيهِ الْوُضُوءُ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا، إِنَّمَا هُوَ



وَابُو حَاتِمٍ، وَابُو زُرْعَةَ، وَالدَّارِقُطِيُّ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ مِنْ عَدَمِ نَقْضِ مَسِّ الذَّكَرِ لِلْوُضُوءِ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَعَنِ النَّهْدَوِيِّ، وَالْحَنْفِيَّةِ.

وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ مَسَّهُ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَمِنْ أئمَّةِ الْمَذَاهِبِ: أَحْمَدُ، وَالثَّانِفِيُّ، مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ:

#### ٧- نقض الوضوء من مس الذكر

٦٨- وَعَنْ بُسْرَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».

أَخْرَجَهُ الْعُشَيْبِيُّ (٤٠٦/٦، ٤٠٧)، أَبُو دَاوُدَ (١٨١)، السَّامِيُّ (١٠٠/١)، ابْنُ مَاجَهَ (٤٧٩)، وَصَحَّحَهُ السَّرْيُوطِيُّ (٨٢) وَابْنُ جِبَانَ (١١١٢-١١١٧).

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ لِي فِي هَذَا الْبَابِ.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ بُسْرَةَ) تَقْدِيمُ ضَبْطِ لَفْظِهَا وَهِيَ بِنْتُ صَفْوَانَ بِنِ نُوْفَلٍ، الْقُرَشِيَّةُ الْأَسَدِيَّةُ، كَانَتْ مِنَ الْمُبَايَعَاتِ لَهُ ﷺ، رَوَى عَنْهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَغَيْرُهُ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».)

(أَخْرَجَهُ الْحُمَيْدِيُّ وَصَحَّحَهُ السَّرْمُذِيُّ وَابْنُ حُبَّانٍ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: هُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ لِي فِي هَذَا الْبَابِ) وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً الثَّانِفِيُّ [تَرْتِيبُ الْمُسْنَدِ (٣٤/١)]، وَاحْمَدُ (٤٠٦/٦، ٤٠٧) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٣)؛ وَالحَاكِمُ (١٣٦/١، ١٣٧)، وَابْنُ الْجَارُودِ (١٦، ١٧).

وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: صَحِيحٌ ثَابِتٌ، وَصَحَّحَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَابْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَابْنُ حُبَّانٍ.

وَالْقَدْحُ فِيهِ بَأْتُهُ رَوَاهُ عُرُوءَةُ عَنْ مَرْوَانَ أَوْ عَنْ رَجُلٍ مَجْهُولٍ، غَيْرُ صَحِيحٍ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ عُرُوءَةَ سَمِعَتْهُ مِنْ بُسْرَةَ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةٍ، كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَغَيْرُهُ مِنْ أئمَّةِ الْحَدِيثِ، وَكَذَلِكَ الْقَدْحُ فِيهِ بِأَنَّ هِشَامَ بْنَ عُرُوءَةَ الرَّادِّيَ لَهُ عَنْ أَبِيهِ، غَيْرُ صَحِيحٍ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ أَبِيهِ، فَانْدَفَعَ الْقَدْحُ وَصَحَّ الْحَدِيثُ.

وَبِهِ اسْتَدْلُ مِنْ سَمِعَتْ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَأَحْمَدَ،

وَالثَّانِفِيُّ، عَلَى نَقْضِ مَسِّ الذَّكَرِ لِلْوُضُوءِ.

وَالْمَرَادُ مِنْهُ مَنْ غَيْرِ حَاتِلٍ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ ابْنُ حُبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (١١١٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ يَسْدُو إِلَى قُرْنِهِ لَيْسَ دُونَهَا حِجَابٌ وَلَا سِتْرٌ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ» وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَابْنُ عَبْدِ البرِّ؛ قَالَ ابْنُ السَّكَنِ: هُوَ أَجْوَدُ مَا رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَزَعَمَتِ الثَّانِفِيُّ أَنَّ الْإِفْضَاءَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِبَاطِنِ الْكَفِّ، وَأَنَّهُ لَا نَقْضَ إِذَا مَسَّ الذَّكَرَ بِظَاهِرِ كَفِّهِ.

وَرَدَّ عَلَيْهِمُ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّ الْإِفْضَاءَ لُغَةٌ: الْوُضُوءُ، أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِبَاطِنِ الْكَفِّ أَوْ ظَاهِرِهِمَا.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَا دَلِيلَ عَلَى مَا قَالُوهُ لَا مِنْ كِتَابٍ، وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَا قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا رَأْيٍ صَحِيحٍ.

وَأَيَّدَتِ حَدِيثَ بُسْرَةَ أَحَادِيثُ أُخَرُ عَنْ سَبْعَةِ عَشَرَ صَحَابِيًّا مُخْرَجَةً فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ، وَمِنْهُمْ طَلْقُ بْنُ عَلِيٍّ رَاوِي حَدِيثِ عَدَمِ النُّقْضِ، وَتَأَوَّلَ مَنْ ذَكَرَ حَدِيثَهُ فِي عَدَمِ النُّقْضِ بِأَنَّهُ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، فَإِنَّهُ قَدِمَ فِي أَوَّلِ الْهَجْرَةِ قَبْلَ عِمَارَتِهِ ﷺ مَسْجِدَهُ، فَحَدِيثُهُ مَسْنُوحٌ بِحَدِيثِ بُسْرَةَ، فَإِنَّهَا مُتَأَخِّرَةٌ الْإِسْلَامَ، وَأَحْسَنُ مِنَ الْقَوْلِ بِالنُّسْخِ الْقَوْلُ بِالْتَّرْجِيحِ، فَإِنَّ حَدِيثَ بُسْرَةَ أَرْجَحُ، لِكَثْرَةِ مَنْ صَحَّحَهُ مِنَ الْأئمَّةِ، وَلِكَثْرَةِ سَوَاهِدِهِ، وَلِأَنَّ بُسْرَةَ حَدَّثَتْ فِي دَارِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَهُمْ مُتَوَافِرُونَ، وَلَمْ يَدْفَعْ أَحَدٌ، بَلْ عَلِمْنَا أَنَّ بَعْضَهُمْ صَارَ إِلَيْهِ، وَصَارَ إِلَيْهِ عُرُوءَةُ عَنْ رَوَاتِبِهَا، فَإِنَّهُ رَجَعَ إِلَى قَوْلِهَا، وَكَانَ قَبْلَ ذَلِكَ يَدْفَعُهُ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُحَدِّثُ بِهِ عَنْهَا وَلَمْ يَزَلْ يَتَوَضَّأُ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ إِلَى أَنْ مَاتَ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: يَكْفِي فِي تَرْجِيحِ حَدِيثِ بُسْرَةَ عَلَى حَدِيثِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ: أَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ صَاحِبَا الصَّحِيحِ، وَلَمْ يُخْتَجْ بِأَحَدٍ مِنْ رَوَاتِبِهِ.

وَقَدْ اخْتَجَّ بِجَمِيعِ رَوَاةِ حَدِيثِ بُسْرَةَ، ثُمَّ إِنَّ حَدِيثَ طَلْقِ بْنِ رَوَاةٍ قِيَسَ بِهِ طَلْقُ.

قَالَ الثَّانِفِيُّ: قَدْ سَأَلْنَا عَنْ قِيَسِ بْنِ طَلْقٍ فَلَمْ نَحْذُ مِنْ يَعْرِفُهُ، فَمَا يَكُونُ لَنَا قَبُولُ خَبَرِهِ.



وقال أبو حاتم وأبو زرعة: قيس بن طلق ليس فيمن تقوم به حجة ووهية.

وأما مالك فلما تعارض الحديثان قال بالوضوء من مس الذكر ندباً لا وجوباً.

## ٨- الوضوء من القيء والرعاف والقلس والمذي

٦٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَصَابَهُ قَيْءٌ أَوْ رُعَافٌ أَوْ قَلَسٌ أَوْ مَذْيٌ فَلْيَتَوَضَّأْ، ثُمَّ لِيْنِ عَلَى صَلَاتِهِ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ لَا يَتَكَلَّمُ».

أخرجه ابن ماجه (١٢٢١)، وضعفه أحمد وغيره.

(وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «من أصابه قيء أو رعاف أو قلنس» بفتح القاف وسكون اللام وفتحها وسين مهملة (أو مذي) أي من أصابه ذلك في صلاته (فليتوضأ) منه (فليتوضأ ثم لين على صلاته وهو في ذلك) أي في حال انصرافه ووضوئه (لا يتكلم).

(أخرجه ابن ماجه وضعفه أحمد وغيره) وحاصل ما ضعفوه به، أن رفعه إلى النبي ﷺ غلط، والصحيح أنه مرسل.

قال أحمد والبيهقي: المرسل الصواب، فمن يقول: إن المرسل حجة قال: ينقض ما ذكر فيه.

والنقض بالقيء مذهب الهاديّة والحنفيّة، وشرطت الهاديّة أن يكون من المعدة، إذ لا يسمى قيئاً إلا ما كان منها، وأن يكون ملء الفم دفعة لورود ما يؤيد المطلق هنا وهو «قيء» ذراع ودسعة ملأ الفم»، كما في حديث عمار، وإن كان قد ضعف.

وعند زيد بن علي: أنه ينقض مطلقاً، عملاً بمطلق هذا الحديث، وكأنه لم يثبت عنده حديث عمار.

ودهب جماعة من أهل البيت والشافعي ومالك إلى أن القيء غير ناقض، لعدم ثبوت حديث عائشة هذا مرفوعاً، والأصل عدم النقص، فلا يخرج عنه إلا بدليل قوي.

وأما الرعاف: ففي نقضه الخلاف أيضاً؛ فمن قال بنقضه فهو عملاً بهذا الحديث؛ ومن قال بعدم نقضه، فإنه عمل بالأصل ولم يرفع هذا الحديث.

وأما الدم الخارج من أي موضع من البدن غير السيلين، فيأتي (برقم ٧٣) الكلام عليه في حديث أنس أنه ﷺ احتجم وصلى ولم يتوضأ.

وأما القلس: وهو ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء، فإن عاد فهو القيء فالأكثر على أنه غير ناقض، لعدم نهوض الدليل فلا يخرج من الأصل.

وأما المذي فتقدم الكلام عليه وأنه ناقض إجماعاً.

وأما ما أفاده الحديث من البناء على الصلاة بعد الخروج منها، وإعادة الوضوء حيث لم يتكلم، ففيه خلاف.

فروي عن زيد بن علي، والحنفيّة، ومالك، وقديم قولي الشافعي: أنه يبي ولا تفسد صلاته، بشرط ألا يفعل مفسداً، كما أشار إليه الحديث بقوله: (لا يتكلم).

وقال الهاديّة والناصر والشافعي في آخر قوليه: إن الحدث يفسد الصلاة، لما سيأتي من حديث طلق بن علي: «إذا فسأ أحدكم في الصلاة فليصرف وليتوضأ وليعد الصلاة».

رواه أبو داود (٢٠٥) وسنن أبي بكر (١٩١)، ويأتي الكلام عليه.

## ٩- الوضوء من لحوم الإبل

٧٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ «أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ؟ قَالَ: إِنْ شِئْتَ قَالَ: أَتَوْضَأُ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: نَعَمْ».

أخرجه مسلم (٣٦٠).

(وعن جابر بن سمرة ﷺ) بفتح السين المهملة وضم الميم، فراء، أبو عبد الله وأبو خالد جابر بن سمرة العامري نزل الكوفة، ومات بها سنة أربع وسبعين، وقيل: ست وستين.

(أن رجلاً سأل النبي ﷺ: أتوضأ من لحوم الغنم؟ أي من



أَكْلُهَا (قَالَ: إِنْ شِئْتَ، قَالَ: اتَّوَضَّأَ مِنْ لُحُومِ الْإِبْلِ؟ قَالَ: نَعَمْ).

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ) وَرَوَى غَوْهٌ أَبُو دَاوُدَ (١٨٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨١) وَابْنُ مَاجَةَ (٤٩٤)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ السَّرَّاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْإِبْلِ وَلَا تَوَضَّؤُوا مِنْ لُحُومِ الْغَنَمِ».

قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٢/١): لَمْ أَرَ خِلَافًا بَيْنَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ صَحِيحٌ مِنْ جِهَةِ النُّقْلِ، لِعَدَالَةِ نَاقِلِيهِ.

وَالْحَدِيثَانِ دَلِيلَانِ عَلَى نَقْضِ لُحُومِ الْإِبْلِ لِلْوُضُوءِ، وَأَنَّ مِنْ أَكْلِهَا انْتِقَاضُ وَضُوءِهِ.

وَقَالَ بِهِذَا أَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ، وَابْنُ خُزَيْمَةَ، وَاخْتَارَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَحَكَاهُ عَنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مُطْلَقًا.

وَحَكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ فِي لُحُومِ الْإِبْلِ قُلْتُ بِهِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَدْ صَحَّ فِيهِ حَدِيثَانِ: حَدِيثُ جَابِرٍ، وَحَدِيثُ الْبَرَاءِ.

وَدَفَعْتُ إِلَى خِلَافِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ.

وَيُرْوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ قَالُوا: وَالْحَدِيثَانِ إِذَا مَسُوخَانِ بِحَدِيثٍ «إِنَّهُ كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْهُ ﷺ عَدَمُ الْوُضُوءِ بِمَا مَسَّتِ النَّارُ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٠)، وَالسَّائِي (١٠٨/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٤٨٩)، وَابْنُ حَبَّانَ (١٣٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: دَعَا النُّسَخُ بَاطِلَةً؛ لِأَنَّ هَذَا الْآخِرَ عَامٌّ وَذَلِكَ خَاصٌّ وَالْخَاصُّ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَامِّ.

وَكَلَامُهُ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى تَقْدِيمِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ مُطْلَقًا، تَقَدَّمَ الْخَاصُّ أَوْ تَأَخَّرَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ فِي الْأَصُولِ بَيْنَ الْأَصُولِيِّينَ.

أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوُضُوءِ التَّنْظِيفُ، وَهُوَ غَسْلُ الْيَدِ، لِأَجْلِ الرُّهُومَةِ كَمَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِنَ اللَّبَنِ، وَأَنَّ لَهُ دَسْمًا، وَالْوَارِدُ فِي اللَّبَنِ التَّمَضُّضُ مِنْ شَرِبِهِ.

وَدَفَعْتُ الْبَعْضَ إِلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي الْوُضُوءِ، مِنْ لُحُومِ الْإِبْلِ لِلِاسْتِحْبَابِ لَا لِلِاجْتِبَابِ، وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ الْأَمْرِ.

قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: «وَإِنَّمَا الشَّارِعُ بِالْوُضُوءِ مِنْ لُحُومِ الْإِبْلِ؛ لِأَنَّهُا خُلِقَتْ مِنَ الْجَانِ، وَلِهَذَا أُمِرَ بِالتَّسْمِيَةِ عِنْدَ رُكُوبِهَا، فَأَمَرَ بِالْوُضُوءِ مِنْ أَكْلِهَا، كَمَا أُمِرَ بِالْوُضُوءِ عِنْدَ الْغَضَبِ؛ لِإِزُولِ اسْتِيلَا الْغَضَبِ» انْتَهَى.

قُلْتُ: قَدْ أورد أنها خلقت من الشياطين، وأن على ذروة كل بعير شيطاناً. وأما لحوم الغنم فلا تنقض بأكلها بالاتفاق، كذا قبل، ولكن حكيت في شرح السنن (٢٤٧/١، ٢٤٨) وجوب الوضوء مما مسّت النار.

وعن عمر بن عبد العزيز، أنه كان يتوضأ من أكل السكر.

قُلْتُ: وفي الحديث ماخذ لتجديد الوضوء، فإنه حكّم بعدم نقض الأكل من لحوم الغنم، وأجاز له الوضوء، وهو تجديد للوضوء على الوضوء.

## ١٠- الوضوء من جمل الميت والاعتسال من غسله

٧١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٧٢/١) وَالتَّيَمِيُّ.

وَالْتِّرْمِذِيُّ (٩٩٣) وَخُتَنَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَصِحُّ فِي هَذَا آثَابُ شَيْءٍ.

وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقٍ فِيهَا ضَعْفٌ، وَلَكِنَّهُ قَدْ حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ (١١٦١)، لِسُرُودِهِ مِنْ طَرِيقٍ لَيْسَ فِيهَا ضَعْفٌ، وَذَكَرَ الْمَاورِدِيُّ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ خَرَجَ لَهُ مِائَةٌ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا.

وَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّهُ مَسْخُوحٌ بِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٩٨/٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي غَسْلِ مَيِّتِكُمْ غَسْلٌ إِذَا غَسَلْتُمُوهُ، إِنْ مَيِّتَكُمْ يَمُوتُ طَاهِرًا وَلَيْسَ يَنْجَسُ، فَحَسْبُكُمْ أَنْ تَغْسِلُوا أَيْدِيَكُمْ» وَلَكِنَّهُ ضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيُّ، وَتَعَقَّبَهُ الْمَصْنَفُ؛ لِأَنَّهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هَذَا ضَعِيفٌ، وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَى أَبِي شَيْبَةَ.

فَقَالَ الْمَصْنَفُ فِي «التَّخْلِيسِ الْحَبِيرِ» (١٤٦/١): أَبُو شَيْبَةَ هُوَ



وَأَسْتَعْمَلَهُ ﷺ عَلَى نَحْرَانِ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ عَشْرَةَ سَنَةً، لِيَفْقَهُهُمْ فِي الدِّينِ، وَيَعْلَمَهُمُ الْقُرْآنَ، وَيَأْخُذَ صَدَقَاتِهِمْ، وَكُتِبَ لَهُ كِتَابًا فِيهِ الْفَرَائِضُ وَالسُّنَنُ وَالصَّدَقَاتُ وَالذِّيَّاتُ، وَتُوفِّيَ عَمَرُو بْنُ حَزْمٍ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بِالْمَدِينَةِ، ذَكَرَ هَذَا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْاسْتِيعَابِ (٣٠٠/٨).

(أَنَّ «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا؛ وَوَصَلَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَهُوَ مَعْلُومٌ) حَقِيقَةُ الْمَعْلُولِ الْحَدِيثُ الَّذِي يُطْلَعُ عَلَى الْوَهْمِ فِيهِ الْقِرَائِنُ وَجَمْعُ الطَّرِيقِ، فَيَقَالُ لَهُ: مُعْلَلٌ، وَالْأَجْرُ أَنْ يُقَالَ الْمَعْلَلُ، مِنْ: أَعْلَهُ.

وَالْعَلَّةُ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابِ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ طَرَأَتْ عَلَى الْحَدِيثِ، فَانْتَرَتْ فِيهِ، وَقَدَحَتْ؛ وَهُوَ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَدْقُهَا، وَلَا يَقُومُ بِذَلِكَ إِلَّا مَنْ رَزَقَهُ اللَّهُ فَهْمًا ثَابِتًا، وَحِفْظًا وَاسِعًا، وَمَعْرِفَةً ثَابِتَةً بِمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ، وَمَلَكَتْهُ قُوَّةٌ بِالْأَسَانِيدِ وَالْمُتَوَّنِ.

وَلَمَّا قَالَ الْمَصْنَفُ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَعْلُولٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى تَرْكِهِ، كَمَا قَالَ ابْنُ حَزْمٍ، وَوَهَمَ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ ظَنَّ أَنَّهُ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْيَمَامِيُّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْخَوْلَانِيُّ وَهُوَ ثِقَّةٌ، اتَّسَى عَلَيْهِ أَبُو زُرْعَةَ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَعِشْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْحَفَاطِظِ، وَالْيَمَامِيُّ هُوَ الْمُتَّفَقُ عَلَى ضَعْفِهِ.

وَكِتَابُ عَمَرُو بْنِ حَزْمٍ تَلَقَّاهُ النَّاسُ بِالْقَبُولِ؛ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ أَشْبَهَ التَّمَرَاتِ لِتَلَقِّي النَّاسِ لَهُ بِالْقَبُولِ.

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ: لَا أَعْلَمُ كِتَابًا أَصَحَّ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، فَإِنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالتَّابِعِينَ يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، وَيَدْعُونَ رَأْيَهُمْ.

وَقَالَ الْحَاجِمِيُّ: قَدْ شَهِدَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَإِسَامُ عَصْرِهِ الزُّهْرِيُّ، بِالصَّحَّةِ لِهَذَا الْكِتَابِ.

وَلِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٢٠٥/٣)، وَ«الْأَوْسَطُ» (٣٣٠/١) وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي جَمْعِ الزَّوَائِدِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ» الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣١٣/١٢)، وَ«الصَّغِيرِ»

إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ شَيْبَةَ، اخْتَجَّ بِهِ النَّسَائِيُّ؛ وَوَقَّعَهُ النَّاسُ، وَمَنْ قُوَّةُ اخْتِجِّ بِهِمُ الْبُخَارِيُّ إِلَى أَنْ قَالَ: فَالْحَدِيثُ حَسَنٌ، ثُمَّ قَالَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَمْرِ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّ الْأَمَرَ لِلنَّدْبِ.

قُلْتُ: وَقَرِئَتْ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ [تَارِيخُ بَغْدَادَ] (٤٢٤/٥) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدٍ: «كَتَبْنَا نَغْسِلُ الْمَيْتَ فَمِنَّا مَنْ يَغْتَسِلُ وَمِنَّا مَنْ لَا يَغْتَسِلُ».

قَالَ الْمَصْنَفُ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا جُمِعَ بِهِ بَيْنَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَمَنْ حَمَلَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ) فَلَا أَعْلَمُ قَائِلًا يَقُولُ بِأَنَّهُ يَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْ حَمْلِ الْمَيْتِ وَلَا يَنْدُبُ.

قُلْتُ: وَلَكِنَّهُ مَعَ نَهْوِ الْحَدِيثِ لَا عَذْرَ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ، وَيُفَسِّرُ الْوُضُوءَ بِغَسْلِ الْيَدَيْنِ كَمَا يُفِيدُهُ التَّعْلِيلُ بِقَوْلِهِ (إِنْ مِتَّكُمْ مَيُوتُ طَاهِرًا) فَإِنَّ لَسَنَ الطَّاهِرِ لَا يُوجِبُ غَسْلَ الْيَدَيْنِ مِنْهُ، فَيَكُونُ فِي حَمْلِ الْمَيْتِ غَسْلُ الْيَدَيْنِ نَدْبًا تَعْبُدًا، إِذَا الْمَرَادُ إِذَا حَمَلَهُ مُبَاشَرًا لِيَدَيْهِ بِقَرِينَةِ السِّيَاقِ، وَلِقَوْلِهِ (مَيُوتُ طَاهِرًا) فَإِنَّهُ لَا يُنَاسِبُ ذَلِكَ إِلَّا مَنْ يُبَاشِرُ بَدَنَهُ بِالْحَمْلِ.

## ١١- لا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ

٧٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ فِيهِ الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ «أَنَّ لَا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ».

رَوَاهُ مَالِكٌ مُرْسَلًا (ص ٥٣٠)، وَوَضَعَهُ النَّسَائِيُّ (٥٧/٨) وَابْنُ حِبَّانَ (٦٥٥٩)، وَهُوَ مَقْبُولٌ.

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ) هُوَ ابْنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ أَشُهُ وَأُمُّ أَسْمَاءَ وَاحِدَةٌ، أَسْلَمَ قَدِيمًا، وَشَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الطَّائِفَ، وَأَصَابَهُ سَهْمٌ، انْتَقَضَ عَلَيْهِ بَعْدَ سَنَيْنَ، فَمَاتَ مِنْهُ فِي شَوَّالٍ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَصَلَّى عَلَيْهِ أَبُوهُ.

(أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ) هُوَ عَمَرُو بْنُ حَزْمٍ بْنِ زَيْدٍ الْخَزْرَجِيُّ، النَّجَّارِيُّ، يُكْتَنَى أَبَا الضُّحَالِ، أَوَّلُ مُشَاهِدِهِ الْخَنْدَقِ.



وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ وَمُقَرَّرٌ لِلْأَصْلِ، عَلَى أَنْ خُرُوجَ الدَّمِ مِنْ  
الْبَدَنِ غَيْرُ الْفَرْجَيْنِ لَا يَقْضِي الْوُضُوءَ.

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ تُفِيدُ عَدَمَ نَقْضِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ  
عَبَّاسٍ وَابْنِ أَبِي أَرْفَى: وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ.

فَالْهَادِيَةُ عَلَى أَنَّهُ نَاقِضٌ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ سَائِلًا يَقْطُرُ، أَوْ  
يَكُونُ قَدَرُ الشَّعِيرَةِ يَسِيلُ فِي وَقْتِ وَاحِدٍ مِنْ مَوَاضِعِ وَاحِدٍ إِلَى  
مَا يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَمَالِكٌ، وَالنَّاصِرُ، وَجَمَاعَةٌ  
مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: إِنْ خُرُوجَ الدَّمِ مِنَ الْبَدَنِ مِنْ غَيْرِ  
السَّبِيلَيْنِ لَيْسَ بِنَاقِضٍ، لِحَدِيثِ أَنَسٍ هَذَا، وَمَا أَبَدَهُ مِنَ الْأَثَرِ  
عَمَّنْ ذَكَرْنَاهُ، وَلِقَوْلِهِ ﷺ، «لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١٠/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٧٤) وَصَحَّحَهُ.

وَاحْمَدُ (٤٢٦/٣) وَالتَّطَبَّاعِيُّ «الْكَبِيرُ» (١٤٠/٧، ١٤١) بِلَفْظِهِ:  
«لَا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ رِيحٍ أَوْ سَمَاعٍ»؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ النَّقْضِ،  
حَتَّى يَقْدَمَ مَا يَرْفَعُ الْأَصْلَ، وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ.

#### ١٤- الوضوء من النوم مع التمكن

٧٥- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
«الْعَيْنُ وَكَأَمِ السُّوءِ، فِيمَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ  
الْوُكَاءُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٦/٤، ٩٧) وَالتَّطَبَّاعِيُّ «الْكَبِيرُ» (٣٧٢/١٩، ٣٧٣).  
وَرَوَاهُ وَهْبُ بْنُ نَافِعٍ وَفِيهِ نَاقِضٌ.

(وَعَنْ مُعَاوِيَةَ) هُوَ ابْنُ أَبِي سُفْيَانَ صَخْرُ بْنُ حَرْبٍ هُوَ  
وَأَبُوهُ مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ، وَمِنَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ، لِأَنَّهُ عُمَرُ الشَّامِ  
بَعْدَ مَوْتِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، وَلَمْ يَزَلْ بِهَا مُتَوَلِّيًا أَرْبَعِينَ سَنَةً  
إِلَى أَنْ مَاتَ سَنَةَ سِتِّينَ، فِي شَهْرِ رَجَبٍ بِدِمَشْقَ، وَلَهُ ثَمَانٌ  
وَسَبْعُونَ سَنَةً.

(قَالَ) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (الْعَيْنُ) أَرَادَ الْجَنَسَ.

وَالْمُرَادُ الْعَيْنَانِ مِنْ كُلِّ إِنْسَانٍ.

(وُكَاءٌ) يَكْسِرُ الْوَاوَ، وَالْمَدُ (السُّوءُ) يَفْتَحُ السِّينَ الْمُهْمَلَةَ

(١٣٩/٢) قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (٢٧٦/١): رَجَالُهُ مُوثِقُونَ، وَذَكَرَ لَهُ  
شَاهِدِينَ، وَلَكِنَّهُ يَبْقَى النَّظَرُ فِي الْمُرَادِ مِنَ الطَّاهِرِ، فَإِنَّهُ لَفْظٌ  
مُشْتَرَكٌ يُطْلَقُ عَلَى الطَّاهِرِ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَكْبَرِ وَالطَّاهِرِ مِنَ  
الْحَدِيثِ الْأَصْغَرِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمُؤْمِنِ، وَعَلَى مَنْ لَيْسَ عَلَى بَدْنِهِ  
نَجَاسَةٌ، وَلَا بُدَّ لِحَمْلِهِ عَلَى مُعَيَّنٍ مِنْ قَرِينَةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: «لَا يَمْسُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» فَالْأَوْضَحُ أَنَّ  
الضَّمِيرَ لِلْكِتَابِ الْمَكُونِ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي صَدْرِ الْآيَةِ، وَأَنَّ  
الْمُطَهَّرُونَ هُمُ الْمَلَائِكَةُ.

#### ١٢- جواز ذكر الله على غير طهارة

٧٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٧٣)، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ.

وَالْحَدِيثُ مُقَرَّرٌ لِلْأَصْلِ، وَهُوَ ذَكَرُ اللَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنْ  
الْأَحْوَالِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي عُمُومِ الذِّكْرِ، فَتَدْخُلُ تِلَاوَةُ الْقُرْآنِ وَلَوْ  
كَانَ جُنْبًا؛ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ خَصَّصَهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -  
الَّذِي فِي بَابِ الْغَسْلِ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَا لَمْ  
يَكُنْ جُنْبًا» [سَامِي بِرَقَم (١٠٥)] وَاحَادِيثُ أُخَرُ فِي مَعْنَاهُ تَأْتِي.

وَكَذَلِكَ هُوَ مُخَصَّصٌ بِحَالَةِ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ وَالْجَمَاعِ.

وَالْمُرَادُ بِ(كُلِّ أَحْيَانِهِ) مُعْظَمُهَا كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى  
«يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ» وَالْمُصَنَّفُ ذَكَرَ  
الْحَدِيثَ لِثَلَاثِ أَشْيَاءَ أَنْ نَوَاقِضَ الْوُضُوءِ مَانِعَةٌ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ  
تَعَالَى.

#### ١٣- بقاء الوضوء مع الاحتجام

٧٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ  
اخْتَجَمَ وَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ».

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَكَتَبَهُ (١٥١/١، ١٥٢).

أَيُّ قَالَ: هُوَ لَيْزٌ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ صَالِحٌ بَيْنَ مُقَاتِلٍ  
وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي فَصْلِ الضَّعِيفِ.



وَكَسَرَهَا هِيَ: الدُّبُرُ.

(وَالْوِكَاءُ) مَا يَرْتَبُطُ بِهِ الْخَرِيطَةُ أَوْ نَحْوُهَا.

(فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ) أَيِ انْحَلَّ.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ. وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ: «وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»)

وهذه الزيادة في الحديث وهي قوله: «وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ» عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ:

٧٦- وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي

دَاوُدَ (٢٠٣) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ دُونَ قَوْلِهِ: اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ.

وَفِي كِلَا الْإِسْنَادَيْنِ ضَعْفٌ. وَلَقَطَهُ: «الْعَيْنُ وَكَاءُ السِّمَةِ لَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ»

(دُونَ قَوْلِهِ: «اسْتَطْلَقَ الْوِكَاءُ». وَفِي كِلَا الْإِسْنَادَيْنِ ضَعْفٌ)

إِسْنَادُ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ وَإِسْنَادُ حَدِيثِ عَلِيٍّ.

فَإِنَّ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بَيِّنَةً عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ أَيْضاً بَيِّنَةٌ عَنْ الْوُضِيِّ بْنِ عَطَاءٍ.

قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ فَقَالَ: لَيْسَا بِقَوَّيْنِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: حَدِيثُ عَلِيٍّ أَثْبَتُ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ، وَحَسَنُ الْمُتَلَوِّرِيِّ وَالنُّوَوِيِّ، وَابْنُ الصَّلَاحِ: حَدِيثُ عَلِيٍّ.

وَالْحَدِيثَانِ يَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ النَّوْمَ لَيْسَ بِنَاقِضٍ لِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَقْطَعُ النَّقْضِ فَهُمَا مِنْ أَوَّلَةِ الْقَائِلِينَ بِذَلِكَ وَكَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ إِلَّا النَّوْمُ الْمُسْتَعْرِقُ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ، وَكَانَ الْأَوَّلِيُّ يَحْسُنُ التَّرْتِيبَ أَنْ يَذْكُرَ الْمُصَنِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ عَقِبَ حَدِيثِ أَنَسٍ فِي أَوَّلِ بَابِ النِّوَاقِضِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

٧٧- وَلِأَبِي دَاوُدَ (٢٠٢) أَيْضاً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعاً «إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعاً».

وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ أَيْضاً.

لأنَّهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِنَّهُ حَدِيثٌ مُتَّكِرٌ، وَبَيَّنَ وَجْهَ تَكَارُرِهِ.

وَلِيهِ الْقَصْرُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ إِلَّا نَوْمَ الْمُضْطَجِعِ لَا غَيْرَ، وَلَوْ اسْتَعْرِفَهُ النَّوْمُ فَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا مَضَى مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ خَرَجَ عَلَى الْأَغْلَبِ عَلَى مَنْ أَرَادَ النَّوْمَ وَالْإِضْطِجَاعَ، فَلَا مُعَارَضَةَ.

١٥- بَقَاءُ الْوُضُوءِ مَعَ الْوَسْوَاسِ وَالتَّخِيلِ

٧٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ، فَيَنْفُخُ فِي مَقْعَدَيْهِ فَيُخِيلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ أَخَذَتْ، وَلَمْ يُحْدِثْ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا».

أَخْرَجَهُ الزَّيْرُ (كَشَفَ الْأَسَارَ (٢٨١)) - وَأَمَلَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ (الْبَخَارِيُّ (١٧٣))، مُسْلِمٌ (٣٦١) وَلِطَبِيبٍ (٣٦٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي أَحَدَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ» أَيِ حَالِ كَوْنِهِ فِيهَا (لِيَنْفُخَ فِي مَقْعَدَيْهِ لِيُخِيلَ إِلَيْهِ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْفَاعِلِ. وَفِيهِ ضَمِيرٌ لِلشَّيْطَانِ، وَأَنَّهُ الَّذِي يُخِيلُ، أَيِ يُوَقِّعُ فِي خِيَالِ الْمَصْلِيِّ أَنَّهُ أَخَذَتْ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ وَنَائِبُهُ (أَنَّهُ أَخَذَتْ وَلَمْ يُحْدِثْ، فَإِذَا وَجَدَ ذَلِكَ فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا).

(أَخْرَجَهُ الزَّيْرُ) بِفَتْحِ الْوَحْدَةِ وَتَشْدِيدِ الزَّيِّ بَعْدَ الْأَلِفِ رَاءً.

وَهُوَ: الْحَافِظُ الْعَلَامَةُ، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْحَالِقِ الْبَصْرِيُّ، صَاحِبُ الْمُسْنَدِ الْكَبِيرِ، الْمَعْلُولُ، أَخَذَ عَنِ الطَّبْرَانِيِّ وَغَيْرِهِ، وَذَكَرَهُ الدَّارَقُطِيُّ، وَاتَّى عَلَيْهِ، لَمْ يَذْكُرِ الذَّهَبِيُّ وَلَادَتُهُ وَلَا وَفَاتُهُ.

وَالْحَدِيثُ تَقَدَّمَ مَا يُفِيدُ مَعْنَاهُ، وَهُوَ إِعْلَانُ مِنَ الشَّارِعِ بِسَلْطَةِ الشَّيْطَانِ عَلَى الْعِبَادِ، حَتَّى فِي أَشْرَفِ الْعِبَادَاتِ، لِيُفْسِدَهَا عَلَيْهِمْ، وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّهُمْ ذَلِكَ، وَلَا يَخْرِجُونَ عَنِ الطَّهَارَةِ إِلَّا بِبَيِّنٍ.



وأصله في الصحيحين من حديث عبد الله بن زيدٍ ومسلم عن أبي هريرة نحوه: تقدّم حديث أبي هريرة في هذا الباب.

٧٩- وَلِلْحَاكِمِ (١٣٤/١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَرْفُوعاً «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ: إِنَّكَ أَخَذْتَ فَلْيَقُلْ: كَذَبْتُ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ جِبَانَ (٢٦٦٦) بِلَفْظٍ «لَقُلْ لِي نَفْسِي».

قوله: (وللحاكم عن أبي سعيد) هو الخديري، تقدّم مرفوعاً: (إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الشَّيْطَانُ فَقَالَ: أَيُّ وَسْوَاسٍ لَهُ قَاتِلًا).

(إِنَّكَ أَخَذْتَ فَلْيَقُلْ: كَذَبْتُ) يُحْتَمَلُ أَنْ يَقُولَهُ لَفْظاً أَوْ فِي نَفْسِهِ وَلَكِنْ قَوْلُهُ: (أَخْرَجَهُ ابْنُ جِبَانَ بِلَفْظٍ: فَلْيَقُلْ لِي نَفْسِي) بَيِّنٌ أَنَّ الْمُرَادَ الْآخَرَ مِنْهُ؛ وَقَدْ رَوَى حَدِيثَ الْحَاكِمِ بِزِيَادَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ «كَذَبْتُ» «إِلَّا مِنْ وَجَدَ رِيحاً أَوْ سَمِعَ صَوْتاً بِأَنفِهِ» وَتَقَدَّمَ مَا تُفِيدُهُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ؛ وَلَوْ ضَمَّ الْمَصْنُفُ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ إِلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي قَدَّمَهُ وَأَشَارَ إِلَيْهِ هُنَا لَكَانَ أَوْلَى بِحَسَنِ التَّرْتِيبِ كَمَا عُرِفَتْ.

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ: دَالَّةٌ عَلَى حُرْصِ الشَّيْطَانِ عَلَى إِفْسَادِ عِبَادَةِ بَنِي آدَمَ خُصُوصاً الصَّلَاةِ؛ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا؛ وَأَنَّهُ لَا يَأْتِيهِمْ غَالِباً إِلَّا مِنْ بَابِ التَّشْكِيلِ فِي الطَّهَارَةِ، تَارَةً بِالْقَوْلِ؛ وَتَارَةً بِالْفِعْلِ.

وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ أَنَّ أَهْلَ الْوَسْوَاسِ فِي الطَّهَارَاتِ امْتَلَأُوا مَا فَعَلَهُ وَقَالَهُ.

## ٧- باب آداب قضاء الحاجة

الحاجة: كناية عن خروج البول والغائط؛ وهو مأخوذ من قوله ﷺ: «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ» م (٢٦٥) ويعبرُ عنه الفقهاء باب: الاستطابة لحديث «وَلَا يَسْتَطِيبُ بَيِّعَتِهِ» [غ (١٥٣)] م (٢٦٧) والمحدثون باب: التَّخْلِي، مأخوذ من قوله ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ» [غ (١٥٢)] م (٢٧١) والتبرُّز من قوله: «التَّبَرَّازُ فِي الْمَرَارِدِ» [د (٢٦)، ج (١٣٢٨)] وكما سيبأتي، فالكُلُّ من العبارات صحيح.

## ١- نزع الخاتم عند قضاء الحاجة

٨٠- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ».

أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ (أَبُو دَاوُدَ (١٩)، الترمذي (١٧٤٦)، النسائي (١٧٨/٨)، ابن ماجه (٣٠٣) وَهُوَ يَقُولُونَ.

(وعن أنس بن مالك ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء) بالخاء المعجمة ممدودة: الْمَكَانُ الْخَالِي، كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة (وضَعَ خَاتَمَهُ).

(أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ، وَهُوَ مَعْلُومٌ) وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ هَمَامٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ؛ وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ، لَكِنْ ابْنُ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، بَلْ سَمِعَهُ مِنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ؛ عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَلَكِنْ بِلَفْظٍ آخَرَ، وَهُوَ «أَنَّهُ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ثُمَّ أَلْقَاهُ» [مسلم (٢٠٩٣)] وَالْوَهْمُ مِنْ هَمَامٍ كَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ وَهَمَامٌ ثَقَّةٌ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَيْنٍ وَقَالَ أَحْمَدُ: ثَبَتَ فِي كُلِّ الْمَشَائِخِ.

وقد روي الحديث مرفوعاً وموقوفاً عن أنسٍ من غير طريقٍ هَمَامٍ، وَأوردَ لَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٩٥/١) شَاهِدًا وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (١٨٧/١) أَيْضاً بِلَفْظٍ «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ خَاتَمًا نَقَشَهُ: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ؛ وَكَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَهُ».

إلا أنه قال البيهقي بعد سياقه: هذا شاهد ضعيف.

والحديث دليلٌ على الإبعاد عند قضاء الحاجة؛ كما يُرشد إِلَيْهِ لَفْظُ «الْخَلَاءِ»؛ فَإِنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْمَكَانِ الْخَالِي، وَعَلَى الْمَكَانِ الْمَعْدُ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَيَأْتِي فِي حَدِيثِ الْغُبَرَةِ (بِرُفْعِ ٨٠) مَا هُوَ أَصْرَحُ مِنْ هَذَا بِلَفْظٍ: (فَانْطَلِقْ حَتَّى تَوَارَى) وَعَنْ أَبِي دَاوُدَ (٢) «كَانَ إِذَا أَرَادَ التَّبَرَّازَ انْطَلَقَ حَتَّى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ» وَدَلِيلٌ عَلَى تَبْعِيهِ مَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ عِنْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ.

وقال بعضهم: يحرم إدخال المصحف الخلاء لغیر ضرورة، قيل: فلو غفل عن تنحية ما فيه ذكر الله حتى اشتغل بقضاء حاجته غيبي فيه؛ أو في عمامته، أو نحوه، وهذا فعل منه ﷺ وقد عرفت وجهه، وهو صيانة ما فيه ذكر الله عز وجل عن الحلات المستحبة؛ فدل على ندبه؛ وليس خاصاً بالخاتم؛ بل في كلِّ ملبوس فيه ذكر الله.



## ٢- الدُّعَاءُ قَبْلَ الدُّخُولِ

٨١- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ».

أَخْرَجَهُ الشَّيْخُ وَاحِدٌ (٩٩/٣)، الْبُخَارِيُّ (١٤٢)، مُسْلِمٌ (٣٧٥)، أَبُو دَاوُدَ (٤)، التِّرْمِذِيُّ (٥)، النَّسَائِيُّ (٢٠/١)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٨).

(وَعَنْهُ): أَيُّ عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ أَيْ أَرَادَ دُخُولَهُ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا، جَمْعُ خَبِيثٍ».

(وَالْخَبَائِثُ) جَمْعُ: خَبِيثَةٍ، يُرِيدُ بِالْأَوَّلِ ذُكُورَ الشَّيَاطِينِ، وَبِالْثَّانِي إِنَائِهِمْ.

(أَخْرَجَهُ الشَّيْخُ) وَلِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ، كَانَ يَقُولُ: (بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ) الْحَدِيثَ.

قَالَ الْمَصْنَفُ فِي الْفَتْحِ (٢٤٤/١): وَرَوَاهُ الْمَعْمَرِيُّ وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وَفِيهِ زِيَادَةُ التَّسْمِيَةِ، وَلَمْ أَرَهَا فِي غَيْرِهِ.

وَأَمَّا قُلْنَا: الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «دَخَلَ»، أَنَّهُ أَرَادَ دُخُولَهُ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ دُخُولِ الْخَلَاءِ لَا يَقُولُ ذَلِكَ.

وَقَدْ صَرَّحَ بِمَا قَدَرْنَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُرْدُودِ (٦٩٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ الْخَلَاءَ) الْحَدِيثَ.

وَهَذَا فِي الْأَمْكِنَةِ الْمَعْدُودَةِ لِلذِّكْرِ، بِقَرِينَةِ الدُّخُولِ، وَلِذَا قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ رَوَايَةً (إِذَا أَتَى) أَعْمَ لَشَمُولِهَا، وَيُشْرَعُ هَذَا الذِّكْرُ فِي غَيْرِ الْأَمَّاكِنِ الْمَعْدُودَةِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ، وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ وَرَدَ فِي الْحَشُوشِ وَأَنَّهَا تَحْضُرُهَا الشَّيَاطِينُ، وَيُشْرَعُ الْقَوْلُ بِهَذَا فِي غَيْرِ الْأَمَّاكِنِ الْمَعْدُودَةِ عِنْدَ إِرَادَةِ رَفْعِ ثِيَابِهِ، وَفِيهَا قَبْلَ دُخُولِهَا.

وظَاهِرُ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُجْهَرُ بِهَذَا الذِّكْرِ، فَيَحْسَنُ الْجَهْرُ بِهِ.

## ٣- الإِعَانَةُ فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ

٨٢- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَخْبِلُ أَنَا وَغُلَامٌ نَحْوِي إِذَاوَةً وَعَنْزَةً، فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٥٢)، مُسْلِمٌ (٢٧١)].

(وَعَنْ أَنَسٍ) كَأَنَّهُ تَرَكَ الْإِضْمَارَ فَلَمْ يَقُلْ: (وَعَنْهُ) لِبَعْدِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ؛ جَلَاوَةٍ فِي الْحَدِيثِ الثَّانِي.

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ مَنْ يُلَوِّغُ الْمَرَامَ «وَعَنْهُ» بِالْإِضْمَارِ أَيْضًا. (قَالَ) كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ فَاحْمِلُ أَنَا وَغُلَامٌ الْغُلَامُ: هُوَ الْمُتَرَعِّعُ، قِيلَ: إِلَى حَدِّ السَّبْعِ سَنِينَ.

وَقِيلَ: إِلَى الْإِتِّحَاءِ، وَيَطْلُقُ عَلَى غَيْرِهِ بِجَازٍ.

(نَحْوِي إِذَاوَةً) يَكْسِرُ الْهَمْزَةَ إِنَاءً صَغِيرًا مِنْ جِلْدٍ يُتَخَذُ لِلْمَاءِ.

(مَنْ مَاءٌ وَعَنْزَةً) يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَفَتْحَ التَّوْنِ فَرَايَ، هِيَ: عَصَا طَوِيلَةٌ فِي أَسْفَلِهَا زَجٌّ؛ وَيَقَالُ: رُمِحَ قَصِيرٌ (فَيَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْمَرَادُ بِالْخَلَاءِ هُنَا الْقَضَاءُ؛ بِقَرِينَةِ الْعَنْزَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ ﷺ صَلَّى إِلَيْهَا فِي الْقَضَاءِ، أَوْ يَسْتَنْجِي بِهَا، بَانَ يَضَعُ عَلَيْهَا ثَوْبًا أَوْ لَغِيرِ ذَلِكَ مِنْ قَضَاءِ الْحَاجَاتِ الَّتِي يَعْزُضُ لَهَا، وَلِأَنَّهُ خَدَمَتْهُ فِي الْبُيُوتِ تَحْتَصُّ بِأَهْلِيهِ.

وَالْغُلَامُ الْآخَرُ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ فَقِيلَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ ذَلِكَ جَازًا؛ وَيَعْدُهُ قَوْلُهُ: نَحْوِي فَلِإِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ كَبِيرًا؛ فَلَيْسَ نَحْوُ أَنَسٍ فِي سَنُو.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ نَحْوِي، فِي كَوْنِهِ كَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَيَصْحُ، فَلِإِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ كَانَ صَاحِبَ سَوَاكٍ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَيَحْمِلُ نَعْلَهُ وَسَوَاكَهُ، أَوْ لِأَنَّهُ جَازٌ كَمَا فِي الشَّرْحِ، وَقِيلَ هُوَ أَبُو هُرَيْرَةَ؛ وَقِيلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِسْتِخْدَامِ لِلصَّغِيرِ؛ وَعَلَى الْإِسْتِجَاءِ بِالْمَاءِ.



والشيطان) فلو كان في قضاء ليس فيه إنسان استحب له أن يستتر بشيء؛ ولو جمع كثير من رمل.

#### ٤- لا تقضى الحاجة في طريق أو

ظل الناس أو الموارد أو تحت

الأشجار

٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ «اتَّقُوا اللَّعَانَيْنِ: الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ ظِلِّهِمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٩).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اتَّقُوا

اللَّعَانَيْنِ» بصيغة التثنية وفي رواية مسلم قالوا: وَمَا الْأَعْنَانِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: (الَّذِي يَتَخَلَّى فِي طَرِيقِ النَّاسِ أَوْ فِي ظِلِّهِمْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

قال الخطابي: يُريد باللَّعَانَيْنِ الأمرين الجالين للناس، الحاملين للناس عليه؛ والدَّاعِيَيْنِ إليهِ؛ وذلك أن من فعلهما لعن وشتم؛ يعني أن عادة الناس لعنه، فهو سبب؛ فالتسبب اللعن إليهما من الجاز العقلي؛ قالوا: وقد يكون اللعن بمعنى الملعون، فاعل بمعنى مفعول، فهو كذلك من الجاز العقلي.

والمراد بالذي يتخلَّى في طريق الناس، أي: يتغوَّط فيما يمرُّ به الناس؛ فإنه يؤذيهم ببتوهم واستفادارو، ويؤذي إلى لعنه؛ فإن كان لعنه جائزاً فقد تسبب إلى الدعاء عليه بإبعاده عن الرحمة؛ وإن كان غير جائز فقد تسبب إلى تأنيب غيره بلعنه.

لأن قلت: فاي الأمرين أريد هنا؟

قلت: أخرج الطبراني في «الكبير» (١٧٩/٣) بإسناد حسنة الحافظ المنذري [«الوغب والوغب» (١١١/١)] عن خليفة بن أسيد أن النبي ﷺ قال: «مَنْ آذَى الْمُسْلِمِينَ فِي طَرَفِهِمْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ لَعْنَتُهُمْ».

وأخرج في الأوسط (٥٤٢٦)، والبيهقي (٩٨/١) وغيرهما برجال ثقات إلا محمد بن عمرو الأنصاري؛ وقد وثقه ابن

ونقل عن مالك أنه أنكر استنجاء النبي ﷺ بالماء والأحاديث قد أثبت ذلك، فلا سماع لإتكار مالك؛ قيل: وعلى أنه أرجح من الاستنجاء بالحجارة، وكأنه أخذه من زيادة التكلف بحمل الماء بيد الغلام؛ ولو كان يساوي الحجارة أو هي أرجح منه لما احتج إلى ذلك.

والجمهور من العلماء على أن الأفضل الجمع بين الحجارة والماء، فإن اقتصر على أحدهما فالأفضل الماء حيث لم يرد الصلاة، فإن أرادها فخلاف؛ فمن يقول: تجزئ الحجارة لا يوجهه، ومن يقول: لا تجزئ يوجهه.

ومن آداب الاستنجاء بالماء مسح اليد بالتراب بعده، كما أخرجه أبو داود (٤٥) من حديث أبي هريرة قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ أَتَيْتَ بِمَاءٍ فِي تَوْرٍ أَوْ رَكْوَةٍ فَاسْتَجَى مِنْهُ ثُمَّ مَسَحَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ».

وأخرج النسائي (٤٥/١) من حديث جرير؛ قال: «كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى الْخَلَاءَ فَقَضَى حَاجَتَهُ ثُمَّ قَالَ: يَا جَرِيرُ هَاتِ طَهُورًا، فَأَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَاسْتَجَى وَقَالَ يَبْدُو فَذَلِكَ بِهَا الْأَرْضُ» ويأتي مثله في الغسل.

٨٣- وَعَنْ «الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: خُذِ الْإِدَاوَةَ فَانْطَلِقْ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ».

نُفِخَ عَلَيْهِ [البخاري (٣٦٣)، مسلم (٢٧٤)].

الحديث دليل على التواري عند قضاء الحاجة، ولا يجب، إذ الدليل فعل ولا يقتضي الوجوب، لكنه يجب بأدلة ستر العورات عن الأعين.

وقد ورد الأمر بالاستتار من حديث أبي هريرة عند أحمد (٣٧١/٢) وأبي داود (٣٥) وابن ماجه (٣٧٧)؛ أنه ﷺ قال: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَتِرْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيرًا مِنْ رَمْلٍ فَلْيَسْتَنْدِرْ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَلْعَبُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ».

فدل على استحباب الاستتار؛ كما دل على رفع الحرج؛ ولكن هذا غير التواري عن الناس بل هذا خاص بقرينة؛ فلو أن



معين، من حديث أبي هريرة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ سَلَ سَخِيمَتَهُ عَلَى طَرِيقٍ مِنْ طُرُقِ النَّاسِ الْمُسْلِمِينَ فَقَلْبُهُ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ» والسَّخِيمَةُ بالسَّيْنِ الْمُفْتُوحَةِ الْمُهْمَلَةِ والحاء المعجمة فَمَشَاؤُهُ تَحْتِيَّةٌ: العذرة. فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِ اللَّعْنَةَ.

والمراد بالظِّلُّ هُنَا مُسْتَظِلُّ النَّاسِ الَّذِي اتَّخَذُوهُ مَقِيلًا، وَمَنَاخًا يَنْزِلُونَهُ، وَيَقْعُدُونَ فِيهِ، إِذْ لَيْسَ كُلُّ ظِلٍّ يَحْرُمُ الْقَعُودُ لقضاء الحاجة تحته، فَقَدْ قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ تَحْتَ حَائِثِ النَّخْلِ لِجَانِبِهِ، وَلَهُ ظِلٌّ بِلَا شَكٍّ.

قُلْتُ: يَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ أَحْمَدَ: (أَوْ ظِلٌّ يُسْتَظَلُّ بِهِ).

٨٥- وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ (٢٦)، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْمَوَارِدُ وَلَفْظُهُ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَةَ: الْبَرَارَ فِي الْمَوَارِدِ، وَقَارِعَةَ الطَّرِيقِ، وَالظِّلَّ».

(وزاد أبو داود عن معاذ؛ والموارد؛ ولفظه «اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَةَ الْبَرَارَ» يَفْتَحُ الْمَوْحِدَةُ فَرَاءَ مَفْتُوحَةٍ آخِرُهُ زَايٌ، وَهُوَ الْمُسْعُ مِنَ الْأَرْضِ، يُكْنَى بِهِ عَنِ الْغَائِطِ، وَبِالْكَسْرِ الْبَارِزَةُ فِي الْحَرْبِ.

(في الموارد) جمع: مورد، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَأْتِيهِ النَّاسُ مِنْ رَأْسِ عَيْنٍ أَوْ نَهْرٍ لَشُرْبِ الْمَاءِ أَوْ لِلتَّوَضُّعِ.

(وقارعة الطريق) المراد الطريق الواسع الذي يقرعه الناس بآرجلهم، أَيْ يَدْقُونَهُ، وَيَمْرُونُ عَلَيْهِ.

(والظِّلُّ) تَقَدَّمَ الْمَرَادُ بِهِ.

٨٦- وَلَا حَمْدَ (٢٩٩/١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَوْ نَقَعَ مَاءً.

وَفِيهَا ضَعْفٌ.

قوله: (ولا حمد عن ابن عباس «أو نقع ماء» يَفْتَحُ النُّونَ وَسُكُونُ الْقَافِ فَعَيْنٌ مُهْمَلَةٌ وَلَفْظُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ: «اتَّقُوا الْمَلَاعِينَ الثَّلَاثَ»: أَنَّ نَقَعَ أَحَدَكُمْ فِي ظِلٍّ يُسْتَظَلُّ بِهِ، أَوْ فِي طَرِيقٍ أَوْ نَقَعَ مَاءً وَنَقَعَ الْمَاءُ الْمَرَادُ بِهِ الْمَاءُ الْمُجْتَمِعُ، كَمَا فِي النَّهَائَةِ. (وفيهما ضعف)، أَيْ فِي حَدِيثِ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ.

أَمَّا حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ فَلَأَنَّهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ عَقِبَهُ: وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ الْحَمِيرِيِّ، وَلَمْ يُدْرِكْ مُعَاذًا، فَيَكُونُ مُنْقَطِعًا.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٢٨) مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَحْمَدَ فَلَأَنَّهُ فِيهِ ابْنُ لَهِيْعَةَ وَالرَّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَبْثُومَةٌ.

٨٧- وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (٢٣٩٧) «النَّهْيُ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ، وَصَفَةِ النَّهْرِ الْجَارِي» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

قوله: (وأخرج الطبراني) قَالَ الذَّهَبِيُّ: هُوَ: الْإِمَامُ الْحُجَّةُ أَبُو الْقَاسِمِ سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الطَّبْرَانِيُّ مُسْنَدُ الدُّنْيَا، وَلَدَ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ، وَسَمِعَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ وَهَاجَرَ بِمَدَائِنِ الشَّامِ؛ وَالْيَمَنِ، وَمَصْرَ وَبَغْدَادَ وَالْكُوفَةَ وَالْبَصْرَةَ وَأَصْبَهَانَ وَالْحِزْرَةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ وَحَدَّثَ عَنْ الْفَرَسِيِّ أَوْ يَزِيدُونَ وَكَانَ مِنْ فُرْسَانِ هَذَا الشَّانِ مَعَ الصَّدُوقِ وَالْأَمَانِيِّ، وَأَتَى عَلَيْهِ الْأَمَةُ.

(النَّهْيُ عَنْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَ الْأَشْجَارِ الْمُثْمِرَةِ) وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ظِلًّا لِأَحَدٍ (وَصَفَةِ) يَفْتَحُ الضَّادَ الْمُعْجَمَةَ وَكَسْرَهَا:

جَانِبَ (النَّهْرِ الْجَارِي) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ؛ لِأَنَّ فِي رَوَايَةٍ مَتْرُوكًا وَهُوَ قَرَأَتْ بَنُ السَّائِبِ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ.

فَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَالَّذِي تَحَصَّلَ مِنَ الْأَحَادِيثِ سِتَّةُ مَوَاضِعَ مَنَّهُ عَنْ التَّيَبُّرِ فِيهَا: قَارِعَةُ الطَّرِيقِ، وَتَقِيدُ مُطْلَقَ الطَّرِيقِ بِالْقَارِعَةِ، وَالظِّلَّ، وَالْمَوَارِدِ وَنَقَعَ الْمَاءِ، وَالْأَشْجَارُ الْمُثْمِرَةُ، وَجَانِبَ النَّهْرِ.

وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاسِيلِهِ (٣) مِنْ حَدِيثِ مَكْحُولٍ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يُبَالَ بِأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ».

٥- النهي عن حديث اثنين وهما في قضاء حاجة

٨٨- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا تَعَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ



وَلَا يَتَحَدَّثَانِ فَإِنَّ اللَّهَ يَمْتَعُ عَلَى ذَلِكَ.

رواه أحمد، وصححه ابن السكن، وابن القطان، وهو مقبول.

(وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «إِذَا تَغَوَّطَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَوَارَا» أَي يَسْتَرَا، وَهُوَ مِنَ الْمَهْمُوزِ جُزْمٌ بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ، أَيِ الْمُتَقَلِّبَةِ أَلْفًا.

(كل واحدٍ منهما عن صاحبه) والأمر للإيجاب.

(ولا يتحدثان) حال تغوطهما.

(فإن الله يمتع على ذلك) والمق: أشد البغض.

(رواه أحمد، وصححه ابن السكن) يفتح السين المهملة وفتح الكاف.

وهو الحافظ الحجة أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن البغدادي نزل مصر، وولد سنة أربع وتسعين ومائتين، وعني بهذا الشأن، وجمع وصنف، وبعد صيته، روى عنه أئمة من أهل الحديث، توفي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة.

(وابن القطان) يفتح القاف وتشديد الطاء.

هو الحافظ العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الفارسي الشهير بابن القطان، كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظهم لأسماء رجاله، وأشدهم عناية بالرواية، وله تأليف، حدث ودرس، وله كتاب «الوهم والإيهام» الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق، وهو يدل على حفظه، وقوة فهمه، لكنه تعنت في أحوال الرجال، توفي في ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وستمائة.

(وهو معلول) ولم يذكر في الشرح العلة، وهو ما قاله أبو داود، لم يسنده إلا عكرمة بن عمار العجلي اليماني.

وقد احتج به مسلم في صحيحه، وضعف بعض الحفاظ حديث عكرمة هذا عن يحيى بن أبي كثير.

وقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى بن أبي كثير، واستشهد البخاري بحديثه عنه.

وقد روى حديث النهي عن الكلام حال قضاء الحاجة أبو داود (١٥)، وابن ماجه (٣٤٢)، من حديث أبي سعيد، وابن

خزيمة (٧١) في صحيحه، إلا أنهم رَوَوْهُ كُلُّهُمْ مِنْ رِوَايَةِ عِيَاضِ بْنِ هِلَالٍ، أَوْ هِلَالِ بْنِ عِيَاضٍ.

قال الحافظ المنذري «الوهم والوهب» (٨٥/١): لا أعرفه بجرح ولا عدالة، وهو في عداد المجتهولين.

والحديث دليل على وجوب ستر العورة، والنهي عن التحدث حال قضاء الحاجة، والأصل فيه التحريم، وتعليله بمقت الله عليه، أي شدة بغضه لفساد ذلك زيادة في بيان التحريم، ولكنه ادعى في البحر أنه لا يحرم إجماعاً، وأن النهي للكرهية، فإن صح الإجماع والأصل فإن الأصل هو التحريم. وقد ترك ﷺ رد السلام الذي هو واجب عند ذلك؛ فأخرج الجماعة إلا البخاري عن ابن عمر: «أن رجلاً مر على النبي ﷺ وهو يتبول فلم عليه فلم يرد عليه» [مسلم (٣٧)، أبو داود (١٦)، الترمذي (٩٠)، النسائي (٣٥/١)، ابن ماجه (٣٥٣)].

## ٦- من الذكر بالشمال

٨٩- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ «لَا يَمْسُ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ، وَهُوَ يَتَوَلَّى، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ يَمِينِهِ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ».

متفق عليه، واللفظ لمسلم (بخاري (١٥٤)، مسلم (٢٦٧)).

(وعن أبي قتادة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَمْسُ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ يَمِينِهِ وَهُوَ يَتَوَلَّى، وَلَا يَتَمَسَّحُ مِنَ الْخَلَاءِ يَمِينِهِ»)

كتابة عن الغائط كما عرفت أنه أحد ما يطلق عليه.

(ولا يتنفس) يخرج نفسه (في الإناء) عند شربه منه، (متفق عليه، واللفظ لمسلم).

فيه دليل على تحريم مس الذكر باليمين حال البول، لأنه الأصل في النهي: وتحريم التمسح بها من الغائط، وكذلك من البول، لما يأتي من حديث سلمان.

وتحريم التنفس في الإناء حال الشرب.

ولل تحريم ذمب أهل الظاهر في الكل عملاً به كما عرفت، وكذلك جماعة من الشافعية في الاستنجاء.



وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ، وَأَجَلَ الْبَخَارِيُّ فِي التَّرْجِمَةِ فَقَالَ: (بَابُ النُّهْيِ عَنِ اسْتِجْنَاءِ بِالْيَمِينِ) وَذَكَرَ حَدِيثَ الْكِتَابِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٢٥٣/١): عُبِّرَ بِالنُّهْيِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ لَمْ يُظْهَرْ لَهُ: هَلْ هُوَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلتَّنْزِيهِ؟ أَوْ أَنَّ الْقَرِينَةَ الصَّارِفَةَ لِلنُّهْيِ عَنِ التَّحْرِيمِ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ؟

وَهَذَا حَيْثُ اسْتَنْجَى بِأَنَّهُ كَلَامٌ وَالْأَحْجَارُ.

أَمَّا لَوْ بَاشَرَ بِيَدَيْهِ فَإِنَّهُ حَرَامٌ إِجْمَاعًا؛ وَهَذَا تَنْبِيهُ عَلَى شُرْفِ الْيَمِينِ وَصِيَانَتِهَا عَنِ الْأَقْدَارِ، وَالنُّهْيُ عَنِ التَّفْسُخِ فِي الْإِنْسَاءِ لِنَلَاءِ يُقَدَّرُهُ عَلَى غَيْرِهِ، أَوْ يَسْقُطُ مِنْ فِعْلِهِ أَوْ أَنْفِهِ مَا يُفْسِدُهُ عَلَى الْغَيْرِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لِلتَّحْرِيمِ.

وَحَمَلُهُ الْجَمَاهِيرُ عَلَى الْأَدَبِ.

## ٧- لَا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ وَلَا تُسْتَدْبَرُ

بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، وَلَا يُسْتَنْجَى بِعَظْمٍ

٩٠- وَعَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ أَوْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٢)

(وَعَنْ سَلْمَانَ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ وَيُقَالُ لَهُ: سَلْمَانُ الْخَبَرِ؛ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَصْلُهُ مِنْ فَارَسٍ، سَافَرَ لَطَلَبَ الدِّينِ وَتَضَرَّرَ، وَقَرَأَ الْكِتَابَ، وَلَهُ أَخْبَارٌ طَوِيلَةٌ نَفِيسَةٌ، ثُمَّ تَغَلَّى حَتَّى أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَمَّنَ بِهِ، وَحَسَنَ إِسْلَامُهُ، وَكَانَ رَأْسًا فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ.

وَقَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلْمَانٌ مِنَّا أَهْلُ النَّبِيِّ» (الطبراني في «الكبير» (٢١٧/٦)، (٢١٣)، والحاكم (٥٩٨/٣))

وَوَلَّاهُ عُمَرُ الْمَدَائِنَ، وَكَانَ مِنَ الْمُعَمَّرِينَ، قِيلَ: عَاشَ مِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ سَنَةً، وَقِيلَ: ثَلَاثَمِائَةٍ وَخَمْسِينَ، وَكَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ، وَيَتَصَدَّقُ بِعَطَائِهِ، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ خَمْسِينَ وَقِيلَ: اثْنَتَيْنِ

وِثْلَتَيْنِ.

(قَالَ: لَقَدْ نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ) الْمُرَادُ أَنْ نَسْتَقْبِلَ بِفُرُوجِنَا عِنْدَ خُرُوجِ الْغَائِطِ أَوْ الْبَوْلِ (أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ) وَهَذَا غَيْرُ النُّهْيِ عَنْ مَسِّ الذِّكْرِ بِالْيَمِينِ عِنْدَ الْبَوْلِ الَّذِي مَرَّ.

(أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ) الْاسْتِجْنَاءُ إِزَالَةُ النُّجُوِّ بِالْمَاءِ أَوْ الْحِجَارَةِ.

(أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ) وَهُوَ الرُّوثُ.

(أَوْ عَظْمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

الْحَدِيثُ فِيهِ النُّهْيُ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَهِيَ الْكَعْبَةُ، كَمَا فَسَّرَهَا حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ فِي قَوْلِهِ: فَوَجَدْنَا مَرَاغِضَ قَدْ بُنِيَتْ غَوْرَ الْكَعْبَةِ فَتَنَحَرَفَ وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَسَيَّئِي (بِقَوْمٍ (٩٠)).

ثُمَّ قَدْ وَدَّ النُّهْيُ عَنِ اسْتِدْبَارِهَا أَيْضًا كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٦٥) مَرْفُوعًا «إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلَنَّ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرْهَا» وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هَذَا النُّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لَا؟ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ:

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ؛ بَلَا فَرْقٍ بَيْنَ الْفَضَاءِ وَالْعَمْرَانِ، فَيَكُونُ مَكْرُوهًا.

وَاحَادِيثُ النُّهْيِ عَمَلَةٌ عَلَى ذَلِكَ، بِقَرِينَةِ حَدِيثِ جَابِرٍ «رَأَيْتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٣٦٠)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٤٢٠) وَغَيْرُهُمَا؛ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمرَ: أَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلًا لَيْسَتْ الْمُقَدَّسِ مُسْتَدْبِرًا لِلْكَعْبَةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٤٥)، مسلم (٢٦٦)]؛ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ: «فَحَرَّكُوا مَقْعَدِي إِلَى الْقِبْلَةِ» الْمُرَادُ بِمَقْعَدِي مَا كَانَ يَقْعُدُ عَلَيْهِ حَالَ قَضَاءِ حَاجَتِي إِلَى الْقِبْلَةِ؛ رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٣٧/٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٢٤)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَأَوَّلُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ «ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا بِفُرُوجِهِمُ الْقِبْلَةَ، قَالَ: أَرَأَيْتُمْ قَدْ فَعَلُوا، اسْتَقْبَلُوا بِمَقْعَدِي الْقِبْلَةَ» هَذَا لِقَطِّ ابْنِ مَاجَةَ.



وقال النخعي في الميزان (١٣٢/١) في ترجمة خالد بن الصلت: هذا الحديث مُتَكَرِّرٌ.

(الثاني): أنه مُحَرَّمٌ فِيهِمَا لظَاهِرِ أَحَادِيثِ النَّهْيِ.

والأحاديث التي جُعِلَتْ قِرْبَةً على أنه لِلتَّزْيِيرِ عمولة على أنها كانت لعذرٍ ولأنها حِكَايَةٌ فعل لا عُموم لها.

(الثالث): أنه مُبَاحٌ فِيهِمَا، قالوا: وأحاديثُ النَّهْيِ منسوخةٌ بأحاديثِ الإباحة؛ لأنَّ فِيهَا التَّقْيِيدَ بِقَبْلِ عامٍ ونحوه؛ واستقواءه في الشرح.

(الرابع) يحرم في الصحاري دون العمران؛ لأنَّ أحاديثَ الإباحة وردت في العمران، فحملت عليه، وأحاديثُ النَّهْيِ عامةٌ، وبعد تخصيص العمران بأحاديثٍ فعلية التي سَلَفَتْ بَقِيَتْ الصحراءُ على التحريم.

وقد قال ابنُ عمر: إنما نُهِيَ عن ذلك في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيءٌ يَسْتُرُكَ فلا بأسَ بِهِ.

رواه أبو داود (١١) وغيره، وهذا القول ليس بالبعيد، لبقاء أحاديثِ النَّهْيِ على بابها، وأحاديثِ الإباحة كذلك.

(الخامس): الفرق بين الاستقبال فيحرمُ فِيهِمَا، ويموزُ الاستدبارُ فِيهِمَا، وهو مردودٌ بورودِ النَّهْيِ فِيهِمَا على سواءٍ.

فهذه خمسة أقوالٍ أقربُها الرَّابِعُ.

وقد ذُكِرَ عن الشعبي أن سبب النَّهْيِ في الصحراءِ أنها لا تخلو عن مُصَلٍّ من ملكٍ أو آدميٍّ أو جنٍّ؛ فربما وقع بصره على عورتِهِ؛ رواه البيهقي (٩٣/١).

وقد سئل: عن اختلافِ الحديين، حديثُ ابنِ عمر أنه رآه يستدبر القبلة، وحديثُ أبي هريرة في النَّهْيِ فقال: صدقا جميعاً.

أما قولُ أبي هريرة فهو في الصحراءِ فإنَّ لله عبادةً ملائكةً وجنًّا يُصلُّون فلا يَسْتَقْبِلُهُمْ أَحَدٌ يبول ولا غائط، ولا يستدبرُهُمْ.

وأما كنفكُم فإنما هي بُيُوتٌ بُنِيَتْ لا قبله فيها.

وهذا خاصٌّ بالكعبة.

وقد أُلْحِقَ بِهَا بُيْتُ المقدسِ لحديثِ أبي داود (١٠) «نَهَى

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَتَيْنِ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ» وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَقْوَى عَلَى رَفْعِ الْأَصْلِ، وَأَضْعَفُ مِنْهُ الْقَوْلُ بِكَرَاهَةِ اسْتِقْبَالِ الْقَمَرَيْنِ لما يَأْتِي في الحديثِ الثَّانِي عشرَ.

والاستنجاء باليمن تقدَّم الكلامُ عليه:

وقوله، بَرَأْنَا نَسْتَجِي بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ.

وقد وردَ كَيْفِيَّةُ اسْتِعْمَالِ الثَّلَاثِ في حديثِ ابنِ عباسٍ «حَجَرَانِ لِلصَّلَاحَيْنِ وَحَجَرٌ لِلْمُسْرِيَّةِ» [الدارقطني (٥٦/١)] من حديثِ أبيه بن عباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، عن جده، وَهِيَ بِسَبْعِينَ مُهْمَلَةً وِراءِ مضمومة أو مفتوحة، مجرى الحديثِ من الدُّبُرِ.

وللعلماء خلافٌ في الاستنجاء بالحجارة:

فأهلُها دَوِيَّةٌ على أنه لا يَجِبُ الاستنجاءُ إِلَّا على التَّيَمُّمِ؛ أو من خَشِيَ تعذُّي الرُّطوبةِ ولم تزل النجاسةُ بالماء؛ وفي غيرِ هذِهِ الحَالَةِ مندوبٌ لا واجبٌ؛ وإنما يَجِبُ الاستنجاءُ بالماءِ للصَّلَاةِ.

وذهب الشافعي إلى أنه: مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْحِجَارَةِ إِيْمَاً فَعَلَ أَجْزَاءً، وَإِذَا اكْتَفَى بِالْحِجَارَةِ فَلَا بُدَّ عِنْدَهُ مِنَ الثَّلَاثِ الْمَسْحَاتِ، وَلَوْ زَالَتِ الْعَيْنُ بِدُونِهَا.

وقيل: إذا حصل الإبقاء بدونِ الثَّلَاثِ أَجْزَاءً، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِثَلَاثٍ فَلَا بُدَّ مِنَ الزِّيَادَةِ، وَيَنْدُبُ الْإِيْتَارُ.

ويستحبُّ التَّلِثُ في القبلِ والدُّبُرِ؛ فَتَكُونُ مِثْلَةَ أَحْجَارٍ، وَوردَ ذَلِكَ في حديثٍ.

قلت: إِلَّا أَنَّ الْأَحَادِيثَ لَمْ تَأْتِ فِي طَلْبِهَا إِلَّا بِابْنِ مَسْعُودٍ [البخاري (١٥٦)]، وَأَبِي هُرَيْرَةَ [أحمد (٢٤٧/٢)]، مسلمٌ مَحْصُورٌ (٢٦٥/١)، أَبُو دَاوُدَ (٨)، السَّامِيُّ (٣٨١/١)، ابنُ ماجه (٣١٢، ٣١٣)، وَغَيْرُهُمَا إِلَّا بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَجَاءَ بَيَانُ كَيْفِيَّةِ اسْتِعْمَالِهَا فِي الدُّبُرِ، وَلَمْ يَأْتِ فِي الْقَبْلِ، وَلَوْ كَانَتْ السُّتُ مُرَادَةً لَطَلِبُهَا ﷺ عِنْدَ إِزَائَتِهِ الشَّيْءَ، وَلَوْ فِي بَعْضِ الْحَالَاتِ، فَلَوْ كَانَ حَجَرًا لُهُ مِثْلَةُ أَحْرَفِ أَجْزَاءِ الْمَسْحِ بِهَا، وَيَقُومُ غَيْرُ الْحِجَارَةِ عَمَّا يُنْقِي مَقَامَهَا، خِلَافًا لِلظَّاهِرِ يُدْعَى فَقَالُوا بِوَجُوبِ الْأَحْجَارِ تَمَسُّكًا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

وأجيب: بأنه خرجَ على الغالب؛ لِأَنَّهُ الْمَتَّسِرُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ نَهْيُهُ أَنْ يُسْتَجَى بِرَجِيعٍ أَوْ عَظْمٍ، وَلَوْ تَعَيَّنَتِ الْحِجَارَةُ



لَنَهَى عَمَّا سِوَاهَا، وَكَذَلِكَ نَهَى عَنِ الْحَمِّ، فَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٩): «مُرُّ أُنْثَى أَنْ لَا يَسْتَنْجُوا بِرُوثِهِ أَوْ حُمَمَةٍ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ لَنَا فِيهَا رِزْقًا» فَهِيَ ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ وَدَّ فِي الْعَظْمِ أَنَّهَا مِنْ طَعَامِ الْجَنِّ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٥٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ. وَفِيهِ «أَنَّه قَالَ ﷺ لِلْجِنِّ لَمَّا سَأَلُوهُ الرِّزْقَ: لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَوْفَرَ مَا يَكُونُ لَحْمًا، وَكُلُّ بَعْرَةٍ غُلْفٌ لِدَوَابِّكُمْ».

وَلَا يُنَافِيهِ تَعْلِيلُ الرُّوثَةِ بِأَنَّهَا رِكَسٌ فِي حَدِيثِ «ابْنِ مَسْعُودٍ [ج (١٥٦)] لَمَّا طَلَبَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ فَأَنَّهُ بِحَجَرَيْنِ وَرُوثَةٍ فَالْقَى الرُّوثَةَ. وَقَالَ إِنَّهَا رِكَسٌ»

فَقَدْ يُعْلَلُ الْأَمْرَ الْوَاحِدُ بِعِلَلٍ كَثِيرَةٍ، وَلَا مَانِعٌ أَيْضًا أَنْ تَكُونَ رِجْسًا، وَتُجْعَلَ لِدَوَابِّ الْجَنِّ طَعَامًا، وَمَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ النُّهْيِ عَنِ اسْتِيقْبَالِ الْقَمَرَيْنِ الْحَدِيثُ الْأَتِي:

٩١- وَلِلْمُسَبِّعَةِ [أَحْمَد (٤١٤/٥)، الْبُخَارِيُّ (٣٩٤)،

مُسْلِمٌ (٢٦٤)، أَبُو دَاوُدَ (٩)، الرُّومِيُّ (٨)، النَّسَائِيُّ (٢١/١-٢٣)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٨)] عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ «وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقَبِيلَةَ وَلَا تَسْتَنْدِرُوهَا بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا».

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلِلْمُسَبِّعَةِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ) وَاسْنُهُ: خَالِدُ بْنُ زَيْدٍ بْنُ كَلْبٍ الْأَنْصَارِيُّ مِنْ أَكَابِرِ الصَّحَابَةِ شَهِدَ بَدْرًا وَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ حَالَهُ قُدُومِهِ الْمَدِينَةَ عَلَيْهِ مَاتَ غَازِيًا سَنَةَ خَمْسِينَ بِالرُّومِ وَقِيلَ بَعْدَهَا.

وَالْحَدِيثُ مَرْفُوعٌ أَوَّلُهُ أَنَّهُ قَالَ ﷺ «إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ» الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ مِنْ كَلَامِ أَبِي أَيُّوبَ «قَالَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَايِضَ قَدْ بُيِّتَتْ نَحْوَ الْكَعْبَةِ الْحَدِيثُ تَقَدَّمَ.

قَوْلُهُ: (فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقَبِيلَةَ وَلَا تَسْتَنْدِرُوهَا بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ، وَلَكِنْ شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا) صَرِيحٌ فِي جَوَازِ اسْتِيقْبَالِ الْقَمَرَيْنِ وَاسْتِئْذَابِهِمَا إِذْ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَا فِي الشَّرْقِ أَوْ الْغَرْبِ غَالِبًا.

٨- ضَرُورَةُ الْإِسْتِارِ عِنْدَ قِضَاءِ الْحَاجَةِ

٩٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّ

النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَبْرِئْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥).

هَذَا الْحَدِيثُ فِي السُّنَنِ نُسَبُّهُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَكَذَلِكَ فِي التَّلْخِيصِ (١١٣/١)، وَقَالَ: مَدَارُهُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُسْرَانِيِّ الْحَمَصِيِّ. وَفِيهِ اخْتِلَافٌ.

قِيلَ: إِنَّهُ صَحَابِيٌّ، وَلَا يَصِحُّ وَالرَّوَايَةُ عَنْهُ مُخْتَلَفَةٌ فِيهِ.

وَالْحَدِيثُ كَالَّذِي سَلَفَ دَالٌّ عَلَى وَجُوبِ الْإِسْتِارِ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا شَطْرَهُ، وَلَفْظُهُ فِي السُّنَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ أَكْتَحَلَ فَلْيُؤَيِّرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُؤَيِّرْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ، وَمَنْ أَكَلَ فَمَا تَخَلَّلَ فَلْيَلْفِظْ وَمَا لَاكَ فَلْيَسْتَبْرِئْ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ، وَمَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتَبْرِئْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا أَنْ يَجْمَعَ كَثِيرًا مِنْ رَمْلِ فَلْيَسْتَبْرِئْ بِهِ، فَإِنْ الشَّيْطَانُ يَلْبَسُ بِمَقَاعِدِ بَنِي آدَمَ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَمَنْ لَا فَلَا خَرَجَ» فَهَذَا الْحَدِيثُ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَيْسَ لَهُ هُنَا عَنْ عَائِشَةَ رَوَايَةٌ، ثُمَّ هُوَ مُضَعَّفٌ بِمَنْ سَمِعَتْ، فَكَانَ عَلَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَعْرِضَهُ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَنْ يُشِيرَ إِلَى مَا فِيهِ عَلَى عَادَاتِهِ فِي الْإِشَارَةِ إِلَى مَا قِيلَ فِي الْحَدِيثِ وَكَأَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٥٧/١): إِنَّ إِسْنَادَهُ حَسَنٌ، وَفِي الْبَدْرِ الْمُنِيرِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ، صَحَّحَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ، وَالتَّوَيْيُ.

٩- مَا يُقَالُ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْغَائِطِ

٩٣- وَعَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ

الْغَائِطِ قَالَ: غُفْرَانُكَ».

أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ [أَحْمَد (١٥٥/٦)، أَبُو دَاوُدَ (٣٠)، الرُّومِيُّ (٧)، النَّسَائِيُّ «عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٧٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٠٠)].

وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَالْحَاكِمُ (١٥٨/١).



## ١٠- الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار

٩٤- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم الْغَائِطُ، فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثًا، فَأَتَيْتُهُ بِرَوْقَةٍ فَأَخَذَهُمَا وَأَلْقَى الرُّوْقَةَ، وَقَالَ: هَذَا رِجْسٌ - أَوْ رِجْسٌ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٦).

وَزَادَ أَحْمَدُ (٤٥٠/١) وَالدَّارَقُطْنِي (٥٥/١) «أَتَى بِغَيْرِهَا».

(وعن ابن مسعود) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ؛ قَالَ الدُّعَلِيُّ: هُوَ الْإِمَامُ الرَّبَّانِيُّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ عَبْدِ الْهَلْدِيِّ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم؛ وَخَادِمُهُ، وَاحِدُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ، مِنْ كِبَارِ الْبَدِيعِينَ، وَمِنْ ثِيَلِ الْفَقَهَاءِ وَالْمُقَرَّبِينَ، أَسْلَمَ قَدِيمًا، وَحَفِظَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سَبْعِينَ سُورَةً.

وَقَالَ عليه السلام: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَقَرَّ الْقُرْآنَ غَضًا كَمَا أُنْزِلَ فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدٍ» [ابن ماجه (١٣٨)].

وفضائله جمّة عديدة، تُوفّي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ولهُ نحو من مِئتين سنة.

قَالَ: (أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم الْغَائِطُ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ وَلَمْ أَجِدْ ثَالِثًا فَأَتَيْتُهُ بِرَوْقَةٍ فَأَخَذَهُمَا وَأَلْقَى الرُّوْقَةَ زَادَ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٧٠) أَنَّهَا كَانَتْ رَوْقَةً حَارًا،

(وَقَالَ: إِنَّهَا رِجْسٌ) بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ فِي الْقَامُوسِ، أَنَّهُ الرِّجْسُ؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ.

وَزَادَ أَحْمَدُ وَالدَّارَقُطْنِي: «أَتَى بِغَيْرِهَا».

أَخَذَ بِهَذَا الْحَدِيثِ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ فَاشْتَرَطُوا أَنْ لَا تَقْصُرَ الْأَحْجَارُ عَنِ الثَّلَاثَةِ، مَعَ مُرَاعَاةِ الْإِنْقَاءِ، وَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِهَا زَادَ حَتَّى يَنْقُ.

وَيَسْتَحَبُّ الْإِتْيَارُ، وَتَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى ذَلِكَ، وَلَا يَجِبُ الْإِتْيَارُ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ (٣٥) «وَمَنْ لَا فَلَ حَرْجٍ» تَقَدَّمَ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَوْ كَانَ الْقَصْدُ الْإِنْقَاءَ فَقَطْ لَخَلَا ذِكْرُ اشْتِرَاطِ الْعَدَدِ عَنِ الْفَائِدَةِ، فَلَمَّا اشْتَرَطَ الْعَدَدَ لَفْظًا وَعَلِمَ الْإِنْقَاءَ مَعْنَى دَلَّ عَلَى إِجْبَابِ الْأَمْرَيْنِ.

(وَعَنْهَا) أَيُّ: عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْغَائِطِ قَالَ: غُفْرَانُكَ) بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فَعَلَ بِمَحذُوفٍ: أَيُّ اطْلُبْ غُفْرَانَكَ (وَأَخْرَجَهُ الْخُمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَبُو حَاتِمٍ).

ولفظه «خرج» تُشْعِرُ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْمَكَانِ كَمَا سَلَفَ فِي لَفْظِ «دَخَلَ» وَلَكِنَّ الْمُرَادَ أَعْمُ مِنْهُ وَلَوْ كَانَ فِي الصَّحْرَاءِ.

قِيلَ: وَاسْتِغْفَارُهُ صلى الله عليه وسلم مِنْ تَرْكِهِ لِذِكْرِ اللَّهِ وَقَتَّ قَضَاءِ الْحَاجَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَائِهِ، فَجَعَلَ تَرْكُهُ لِذِكْرِ اللَّهِ فِي تِلْكَ الْحَالِ تَقْصِيرًا، وَعَدَّهُ عَلَى نَفْسِهِ ذَنْبًا، فَتَدَارَكَهُ بِالِاسْتِغْفَارِ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ التَّوْبَةُ مِنْ تَقْصِيرِهِ فِي شُكْرِ نِعْمَتِهِ الَّتِي أَنْعَمَ بِهَا عَلَيْهِ، فَاطْعَمَهُ ثُمَّ هَضَمَهُ، ثُمَّ سَهَّلَ خُرُوجَ الْأَذَى مِنْهُ، فَرَأَى شُكْرَهُ قَاصِرًا عَنْ بُلُوغِ حَقِّ هَذِهِ النِّعْمَةِ، فَفَزَعَ إِلَى الْاسْتِغْفَارِ مِنْهُ، وَهَذَا انْسَبَ لِبُورَاقِ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَغَافَاتِي».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٠١).

وورد في وصف «نوح عليه السلام» أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ مِنْ جُمْلَةِ شُكْرِهِ بَعْدَ الْغَائِطِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَلَوْ شَاءَ حَبَسَهُ فِيَّ؛ وَقَدْ وَصَفَهُ عليه السلام بِأَنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا.

قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ اسْتِغْفَارَهُ لِلْأَمْرَيْنِ مَعًا وَلِمَا لَا نَعْلَمُهُ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ صلى الله عليه وسلم وَإِنْ تَرَكَ الذِّكْرَ بِلِسَانِهِ حَالَ التَّهَرُّجِ لَمْ يَتْرُكْهُ بَقَلْبِهِ.

وَالِ الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّهُ «كَانَ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْسَنَ إِلَيَّ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ» [ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٤)] وَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ «كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْفَنِي لَذَنَّتْهُ وَأَبْقَى فِي قُوَّتِهِ وَأَذْهَبَ عَنِّي أَذَاهُ» [ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٥)] وَكُلُّ اسْتِثْنَاءٍ ضَعِيفٌ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: أَصَحُّ مَا فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ.

قُلْتُ: لَكِنَّهُ لَا بَأْسَ فِي الْإِتْيَانِ بِهَا جَمِيعًا شُكْرًا عَلَى النِّعْمَةِ، وَلَا يُشْتَرَطُ الصَّحَّةُ لِلْحَدِيثِ فِي مِثْلِ هَذَا.



إذا عرفت هذا فلاستنتاجاً لَعَنْ: إِزَالَةَ النُّجْوِ وَهُوَ الْغَائِطُ، وَالْغَائِطُ: كِتَابَةٌ عَنِ الْعَذْرَةِ، وَالْعَذْرَةُ خَارِجُ الدُّبْرِ، كَمَا يُفِيدُ ذَلِكَ كَلَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ.

ففي القاموس النُّجْوُ: مَا يَخْرُجُ مِنَ الْبَطْنِ مِنْ رِيحٍ أَوْ غَائِطٍ، وَاسْتَجَى: اغْتَسَلَ بِالْمَاءِ، أَوْ تَمَسَّحَ بِالْحَجَرِ.

وَفِيهِ اسْتَطَابَ: اسْتَجَى، وَاسْتَجَمَرَ: اسْتَجَى.

وَفِيهِ التَّمَسُّحُ: إِمْرَارُ الْيَدِ لِإِزَالَةِ الشَّيْءِ السَّائِلِ أَوْ الْمُتَلَطِّخِ.

ا هـ.

فَعَرَفْتُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ أَنَّ الثَّلَاثَةَ الْأَحْجَارَ لَمْ يَرِدِ الْأَمْرُ بِهَا، وَالنُّهْيُ عَنْ أَقْلٍ مِنْهَا إِلَّا فِي إِزَالَةِ خُرُوجِ الدُّبْرِ لَا غَيْرَ، وَلَمْ يَأْتِ بِهَا دَلِيلٌ فِي خَارِجِ الْقَبْلِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ بَعْدَهُ، بَلِ الْمَطْلُوبُ الْإِزَالَةُ لِأَثَرِ الْبَوْلِ مِنَ الذَّكْرِ، فَيَكْفِي فِيهِ وَاحِدَةٌ مَعَ أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ بَيَانُ اسْتِعْمَالِ الثَّلَاثِ فِي الدُّبْرِ: بِأَنَّ وَاحِدَةً لِلْمَسْرِيَةِ، وَاثْنَيْنِ لِلصَّحْفَتَيْنِ، مَا ذَاكَ إِلَّا لِاخْتِصَاصِهِ بِهَا.

## ١١- لَا يُسْتَجَى بِعَظْمٍ أَوْ رُوثٍ

٩٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَجَى بِعَظْمٍ، أَوْ رُوثٍ وَقَالَ: إِنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٥٦/١) وَصَحَّحَهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ ((٨١)) مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ الْفَارِسِيِّ بِلَفْظِهِ هَذَا وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٨٦٠) بِقَرِيبِهِ مِنْهُ.

وَزَادَ فِيهِ «أَنَّ قَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ لَمَّا فَرَّغَ: مَا بَالُ الْعَظْمِ وَالرُّوثِ؟ قَالَ: هِيَ مِنْ طَعَامِ الْجِنَّ».

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٨، ١٠٧/١) مُطَوَّلًا كَذَا فِي الشَّرْحِ، وَلَفْظُهُ فِي سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ: «أَنَّ ﷺ قَالَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ابْنِ عَيْنِي أَحْجَارًا اسْتَنْفِضْ بِهَا وَلَا تَأْتِنِي بِعَظْمٍ وَلَا رُوثٍ، فَأَتَيْتُ بِأَحْجَارٍ فِي ثَوْبِي، فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ حَتَّى إِذَا فَرَّغَ، وَقَامَ بَعَثَهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: مَا بَالُ الْعَظْمِ وَالرُّوثِ؟ فَقَالَ: أَتَانِي وَقَدْ نَصِيبَيْنِ فَسَأَلُونِي الرَّادَةَ، فَدَعَوْتُ اللَّهَ لَهُمْ أَلَّا يَمُرُوا بِرُوثِهِ وَلَا عَظْمِ إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهِ طَعَامًا».

وَأَمَّا قَوْلُ الطَّحَاوِيِّ: لَوْ كَانَ الثَّلَاثُ شَرْطًا لَطَلَبَ ﷺ ثَلَاثًا؛ فَجَوَابُهُ: أَنَّهُ قَدْ طَلَبَ ﷺ الثَّلَاثَ كَمَا فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَالدَّارَقُطْنِيِّ الْمَذْكُورَةِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ.

وَقَدْ قَالَ فِي الْفَتْحِ (٢٥٧/١): إِنَّ رِجَالَهُ ثَقَّتْ عَلَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ تُثَبِّتِ الزِّيَادَةُ هَذِهِ فَالْجَوَابُ عَلَى الطَّحَاوِيِّ أَنَّهُ ﷺ اكْتَفَى بِالْأَمْرِ الْأَوَّلِ فِي طَلَبِ الثَّلَاثِ، وَحِينَ أَلْقَى الرُّوثَ عَلِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ لَمْ يَنْتِمْ امْتِثَالُهُ الْأَمْرَ، حَتَّى يَأْتِيَ بِثَلَاثَةٍ.

ثُمَّ يُخْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ اكْتَفَى بِأَحَدِ اطْرَافِ الْحَجَرَيْنِ، فَمَسَحَ بِهِ الْمَسْحَةَ الثَّلَاثَةَ، إِذِ الْمَطْلُوبُ ثَلَاثُ الْمَسْحِ وَلَوْ بِأَطْرَافِ حَجَرٍ وَاحِدٍ، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ لِأَحَدِ السَّيْلَيْنِ، وَيَشْتَرُطُ لِلْآخِرِ ثَلَاثَةٌ أَيْضًا فَتَكُونُ سِتَّةَ حَدِيثٍ وَرَدَ بِذَلِكَ فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ (١٤٦/٦)، عَلَى أَنَّ فِي النَّفْسِ مِنْ إِثْبَاتِ سِتَّةِ أَحْجَارٍ شَيْئًا، فَإِنَّهُ ﷺ مَا عَلِمَ أَنَّهُ طَلَبَ سِتَّةَ أَحْجَارٍ مَعَ تَكَرُّرِ ذَلِكَ مِنْهُ، مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمَا؛ وَالْأَحَادِيثُ بِلَفْظِ (مَنْ أَتَى الْغَائِطَ) كَحَدِيثِ عَائِشَةَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ فَلْيَسْتَنْطِبْ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ فَإِنَّهَا تُجْزِئُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٠٨/٦)، وَالنَّسَائِيِّ (٤١/١)، وَابْنِ دَاوُدَ (٤٠) وَالدَّارَقُطْنِيِّ (٥٥، ٥٤/١) وَقَالَ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ، مَعَ أَنَّ الْغَائِطَ إِذَا أُطْلِقَ ظَاهِرًا فِي خَارِجِ الدُّبْرِ، وَخَارِجِ الْقَبْلِ يُلَازِمُهُ.

وَفِي حَدِيثِ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ ﷺ سُئِلَ عَنِ الاسْتِطَابَةِ فَقَالَ: بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ لَيْسَ فِيهَا رَجِيمٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١)، وَالسُّؤَالُ عَامٌّ لِلْمَخْرَجَيْنِ مَعًا أَوْ أَحَدِهِمَا، وَالْحُلُّ مَعْلُومٌ الْبَيَانِ، وَحَدِيثُ سُلَيْمَانَ بِلَفْظِهِ: «أَمَرْنَا أَنْ لَا نَكْتَفِي بِدُونِ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٢) وَهُوَ مُطْلَقٌ فِي الْمَخْرَجَيْنِ.

وَمِنْ اشْتَرَطَ السُّتَةَ فَلْحَدِيثِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَلَا أُدْرِي مَا صَحُّهُ فَيَبْحَثُ عَنْهُ.

ثُمَّ تَبَعَتْ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةَ فِي الْأَمْرِ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَالنُّهْيِ عَنْ أَقْلٍ مِنْهَا، إِذَا هِيَ كُلُّهَا فِي خَارِجِ الدُّبْرِ، فَإِنَّهَا بِلَفْظِ النُّهْيِ عَنِ الاسْتِنْجَاءِ بِأَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، وَبِلَفْظِ الاسْتِجْمَارِ: «إِذَا اسْتَجَمَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَجْمِرْ ثَلَاثًا» [أَحْمَدُ: ٢/٢٥٤] وَبِلَفْظِ التَّمَسُّحِ: «نَهَى ﷺ أَنْ يَتَمَسَّحَ بِعَظْمٍ» (٢٦٣).



والنَّهْيُ فِي الْبَابِ عَنِ الزُّبَيْرِ، وَجَابِرٍ، وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، وَغَيْرِهِمْ بِإِسْنَادٍ فِيهَا مَا فِيهِ مَقَالٌ، وَالْجَمْعُ يُشْهَدُ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ.

وَعَلَّلَ هُنَا بِأَنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ، وَعَلَّلَ بِأَنَّهُمَا طَعَامُ الْجَنَّةِ، وَعَلَّلَتْ الرُّوثَةُ بِأَنَّهُمَا رَكْسٌ، وَالتَّعْلِيلُ بَعْدُ التَّطْهِيرِ فِيهَا عَائِدٌ إِلَى كَوْنِهَا رِكْسًا.

وَأَمَّا عَدَمُ تَطْهِيرِ الْعَظْمِ فَلِأَنَّهُ لَرَجٌّ لَا يَكَادُ يَتِمَّاسُكَ، فَلَا يُشْفَى النُّجَاسَةُ، وَلَا يَقْطَعُ الْبَلَّةُ، وَلَمَّا عَلَّلَ عليه السلام بِأَنَّ «الْعَظْمَ وَالرُّوثَةَ طَعَامُ الْجَنَّةِ» قَالَ لَهُ ابْنُ مَسْعُودٍ: وَمَا يُغْنِي عَنْهُمْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَجِدُونَ عَظْمًا إِلَّا وَجَدُوا عَلَيْهِ لَحْمَهُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ يَوْمَ أُخِذَ، وَلَا وَجَدُوا رُوثًا إِلَّا وَجَدُوا فِيهِ حَبَّهُ الَّذِي كَانَ يَوْمَ أُكِلَ.

رَوَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ فِي الدَّلَالِ، وَلَا يُنَافِيهِ مَا وَرَدَ أَنَّ الرُّوثَ عُلِفَ لِدَوَابِّهِمْ كَمَا لَا يَخْفَى.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِسْتِجَاةَ بِالْأَحْجَارِ طَهَارَةٌ لَا يَلِزُ مِنْهَا الْمَاءُ، وَإِنْ اسْتَحَبَّ؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ بِأَنَّهُمَا لَا يُطَهَّرَانِ، فَافَادَ أَنَّ غَيْرَهُمَا يُطَهَّرُ.

## ١٢- ضرورة التزوء من البول

٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ مِنْهُ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٢٨/١)

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اسْتَنْزَهُوا» مِنَ التَّزَوُّ وَهُوَ الْبَعْدُ، بِمَعْنَى تَزَهُوْا، أَوْ بِمَعْنَى اظْلُبُوا التَّزَاةَ.

(مِنَ الْبَوْلِ لِإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ أَيْ أَكْثَرَ مِنْ يُعَذَّبُ فِيهِ مِنْهُ) أَيْ بِسَبَبِ مُلَابَسَتِهِ، وَعَدَمِ التَّزَوُّ عَنْهُ (رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ)

وَالْحَدِيثُ أَمْرٌ بِالْبَعْدِ عَنِ الْبَوْلِ، وَإِنْ عَقُوبَةُ عَدَمِ التَّزَوُّ مِنْهُ تَعَجُّلٌ فِي الْقَبْرِ.

وَقَدْ ثَبَتَ حَدِيثُ الصَّحَّاحِينَ (البخاري (٢١٦)، مسلم (٢٩٧)): «أَنَّ عليه السلام مَرَّ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّ عَذَابَ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَسْتَنْزِيهِ مِنَ الْبَوْلِ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَنْزِيهِ مِنَ بَوْلِهِ» مِنْ الْإِسْتِزَارِ أَيْ لَا يَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَوْلِهِ سَاتِرًا يَنْتَعِ عَنْ الْمَلَأَةِ لَهُ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَبْرِئُ، مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ، أَوْ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَقَّأُ، وَكُلُّهَا الْفَاعِلُ وَارِدَةٌ فِي الرُّوَايَاتِ، وَالْكُلُّ مُفِيدٌ لِتَحْرِيمِ مُلَابَسَةِ الْبَوْلِ وَعَدَمِ التَّحَرُّرِ مِنْهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ إِزَالَةُ النُّجَاسَةِ فَرْضٌ أَوْ لَا؟

فَقَالَ مَالِكٌ: إِزَالَتُهَا لَيْسَتْ بِفَرْضٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِزَالَتُهَا فَرْضٌ مَا عَدَا مَا يُعْنَى عَنْهُ مِنْهَا.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ عَلَى الْفَرْضِيَّةِ بِحَدِيثِ التَّعْذِيبِ عَلَى عَدَمِ التَّزَوُّ مِنَ الْبَوْلِ، وَهُوَ وَعِيدٌ لَا يَكُونُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ فَرْضٍ.

وَاعْتَدَلَ لِمَالِكٍ عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ عَذَابٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَتْرُكُ الْبَوْلَ يَسِيلُ عَلَيْهِ، فَيُصَلِّي بِغَيْرِ طَهْوَرٍ؛ لِأَنَّ الْوَضُوءَ لَا يَصِحُّ مَعَ وُجُودِهِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ أَحَادِيثَ الْأَمْرِ بِالذَّهَابِ إِلَى الْمَخْرَجِ بِالْأَحْجَارِ، وَالْأَمْرُ بِالْإِسْطِطَابَةِ دَالٌّ عَلَى وَجُوبِ إِزَالَةِ النُّجَاسَةِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى نَجَاسَةِ الْبَوْلِ.

وَالْحَدِيثُ نَصٌّ فِي بَوْلِ الْإِنْسَانِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالسَّادَّ فِي الْبَوْلِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ عَوْضٌ عَنِ الْمَضَافِ، أَيْ عَنْ بَوْلِهِ، بِدَلِيلِ لَفْظِ الْبَخَارِيِّ فِي صَاحِبِ الْقَبْرِينِ فَاتَّهَى بِلَفْظِ «كَانَ لَا يَسْتَنْزِيهِ عَنْ بَوْلِهِ» وَمِنْ حَمَلَةٍ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَالِ، وَأَدْخَلَ فِيهِ أَبْوَالَ الْإِبِلِ كَالْمَصْنَفِ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٣٢١/١، ٣٢٢) فَقَدْ تَعَسَّفَ.

وَقَدْ بَيَّنَّا وَجْهَ التَّعَسُّفِ فِي هَوَامِشِ فَتْحِ الْبَارِي.

٩٧- وَلِلْحَاكِمِ (١٨٣/١) «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْ

الْبَوْلِ» وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

قَوْلُهُ: (وَالْحَاكِمِ) أَيْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ). وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ هَذَا كَلَامُهُ هُنَا.

وَفِي التَّخْلِيسِ (١١٧/١) مَا لَفْظُهُ وَلِلْحَاكِمِ (١٨٣/١) وَاحِدٌ (٣٢٦/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٨)، «أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْبَوْلِ»



وأعله أبو حاتم. وقال إن رفعه باطل [«الملل» (١/٣٦٦)] ١ هـ.

ولم يتعقبه بحرف، وهنا جزم بصحيته، فاختلف كلاماه كما ترى، ولم يتنبه الشارح رحمه الله لذلك، فآثر كلامه هنا؛ والحديث يُفيد ما أفاده الأول.

واختلف في عدم الاستئزاء هل هو من الكبائر أو من الصغائر؟

وسبب الاختلاف حديث صاحب القرين، فإن فيه «وما يُعذبان في كبير» بلى إنه لكبير بعد أن ذكر أن أحدهما عذب بسبب عدم الاستبراء من البول، فقيل: إن نفيه ﷺ أكبر ما يُعذبان فيه يدل على أنه من الصغائر، ورد هذا بأن قوله (بلى إنه لكبير) يرد هذا.

وقيل بل أراد أنه ليس بكبير في اغتفادهما، أو في اغتفاد المخاطبين، وهو عند الله كبير، وقال: ليس بكبير في مشقة الاختراز، وجزم بهذا البغوي، ورجحه ابن دقيق العيد، وقيل غير ذلك وعلى هذا فهو من الكبائر.

### ١٣- يُقْعَدُ فِي الْخَلَاءِ عَلَى الْيَسْرِ

٩٨- وَعَنْ سُرَاقَةَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَلَاءِ أَنْ نَقْعُدَ عَلَى الْيُسْرِ، وَنَنْصِبَ الْيُمْنَى».

رواه البيهقي (٩٦/١) بسند ضعيف.

(وعن سُرَاقَةَ) بضم السين المهملة وبعد الراء قاف وهو أبو سفيان سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ، بضم الجيم وسكون المهملة وضم الشين المعجمة، وهو الذي ساخت قوائمه فرسيه لما لحق برسول الله ﷺ حين خرج فاراً من مكة، والقصة مشهورة.

قال سُرَاقَةُ فِي ذَلِكَ يُخَاطَبُ أَبَا جَهْلٍ:

أبا حَكَمَ وَاللَّهِ لَوْ كُنْتُ شَاهِدًا لِأَمْرِ جَوَادِي حِينَ سَاخَتْ قَوَائِمُهُ عَلِمْتُ وَلَمْ تَشْكُ بَأْسًا مُحْسَدًا رَسُولَ بَرَقَانٍ فَمَنْ ذَا يُقَاوِمُهُ مِنْ آيَاتٍ.

توفي سُرَاقَةُ سنة أربع وعشرين، في صدر خلافة عثمان.

(قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَلَاءِ أَنْ نَقْعُدَ عَلَى

الْيُسْرِ») مِنْ الرَّجُلَيْنِ

(ونصب اليمنى رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ) وَخَرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١/١٣٦/٧)؛ قَالَ الْحَازِمِيُّ: فِي سَنَدِهِ مِنْ لَا نَعْرِفُهُ، وَلَا نَعْلَمُ فِي الْبَابِ غَيْرَهُ.

قِيلَ: وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ أَعْوَنَ عَلَى خُرُوجِ الْخَارِجِ؛ لِأَنَّ الْمَعْدَةَ فِي الْجَانِبِ الْأَيْسَرِ.

وَقِيلَ: لِيَكُونَ مُعْتَمِدًا عَلَى الْيُسْرِ، وَيَقْلُ مَعَ ذَلِكَ اسْتِعْمَالُ الْيُمْنَى لِشَرْفِهَا.

### ١٤- نَهَى الذَّكَرُ ثَلَاثًا بَعْدَ الْبَوْلِ

٩٩- وَعَنْ عَيْسَى بْنِ يَزْدَادَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتَرْ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

رواه ابن ماجه بسند ضعيف (٣٢٦).

(وعن عيسى بن يزاد) قيل: بياء مؤخدة وراء مهملة ودالين مهملتين بينهما ألف وضبط بمشاة غنية وزاي معجمة، وبقيته كالأول.

(عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَنْتَرْ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

رواه ابن ماجه بسند ضعيف).

ورواه أحمد في مسنده (٣٤٧/٤)، والبيهقي (١١٣/١)، وابن قانع [في «معجم الصحابة» (٢٣٨/٣)] وأبو نعيم في المعرفة (٣٦٩/١) وأبو داود في المراسيل (٤) والعقيلي في الضعفاء (٣/٣٨٢)؛ كلهم من رواية عيسى المذكور.

قال ابن معين: لا يعرف عيسى ولا أبوه.

وقال العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به.

وقال النووي في شرح المهذب (١٠٦/٢): اتفقوا على أنه ضعيف، إلا أن معناه في الصحيحين في رواية ابن عساکر: كان لا يستبرئ من بوله بمؤخدة ساكنة: أي لا يستفرغ البول جهده



بعد فراغِهِ مِنْهُ، فيخرجُ منه بعدَ وضوئِهِ.

والحكمةُ في ذلكِ حُصُولُ الظَّنِّ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ في المخرجِ ما يخافُ من خروجهِ.

وقد أوجبَ بعضهم الاستبراءَ لحديثِ أحدِ صاحبي القبرينِ هذا، وهو شاهدٌ لحديثِ البابِ.

### ١٥- فضلُ من استنجى بالحجارة ثم الماء

١٠٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَ قُبَاءَ، فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُثْنِي عَلَيْكُمْ قَالُوا: إِنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ..»

رواهُ البزارُ في [كشف الأستار] (٢٤٧) بسندٍ ضعيفٍ، وأصلُهُ في أبي داودَ (٤٤) وصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٨٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَوْنِ ذِكْرِ الْحِجَارَةِ.

(وعن ابنِ عباسٍ - رضي الله عنهما -: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ أَهْلَ قُبَاءَ) بضم القافِ مدوْدٌ مُذَكَّرٌ مصروفٌ. وفيه لغةٌ بالقصرِ، وعدمِ الصَّرفِ.

(فقال: إِنَّ اللَّهَ يُثْنِي عَلَيْكُمْ فقالوا: إِنَّا نَتَّبِعُ الْحِجَارَةَ الْمَاءَ. رواهُ البزارُ بسندٍ ضعيفٍ) قال البزارُ: لا نعلمُ أحداً رواهُ عن الزُّهريِّ إلا مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ ولا عَنْهُ إلا ابْنُهُ، ومُحَمَّدٌ ضعيفٌ.

(وأصلُهُ في أبي داودَ) والترمذيُّ في السننِ (٣١٠٠) عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءَ» فِيهِ رِجَالٌ يُجِبُونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا قَالَ: كَانُوا يَسْتَجْنُونَ بِالْمَاءِ، فَنَزَلَتْ فِيهِمْ هَذِهِ الْآيَةُ

قال المنذريُّ، وزادَ الترمذيُّ: غريبٌ وأخرجهُ ابنُ ماجهَ (٣٥٧) وصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِذَوْنِ ذِكْرِ الْحِجَارَةِ.

قال التُّوَيْي في شرحِ المُهَذَّبِ (١١٦/٢): المعروفُ في طَرُقِ الحديثِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَجْنُونَ بِالْمَاءِ وَالْحِجَارِ.

ونَبَّهَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فقال: لا يُوجدُ هذا في كُتُبِ الحديثِ؛ وَكَذَا قالَ الحُبُّ الطُّبْرِيُّ نَحْوَهُ.

قال المصنَّفُ: وروايةُ البزارِ واردةٌ عَلَيْهِمْ، وإنْ كانتْ ضعيفةً.

قلت: يَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ يُرِيدُونَ لا يُوجدُ في كُتُبِ الحديثِ بسندٍ صحيحٍ، وَلَكِنَّ الْأَوَّلَ الرَّدُّ بِما في الإلَامِ فَإِنَّهُ صَحَّحَ ذَلِكَ.

قال في البذرِ: والنُّوْيُ معذورٌ، فإنْ روايةُ ذَلِكَ غريبةٌ في زوايا وخبايا لَوْ قُطِعَتْ إِلَيْهَا أَكْبَادُ الْإِبِلِ لَكَانَ قَلِيلاً.

قلت: يَحْتَصِلُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ الاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ أَفْضَلُ مِنَ الْحِجَارَةِ، والجمعُ بَيْنَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْكُلِّ بعدَ صحَّةِ ما في الإلَامِ، ولمْ نَحِذْ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَهُمَا.

وعِدَّةُ أَحاديثٍ بَابُ قِضَاءِ الْحَاجَةِ أَحَدُ وَعِشْرُونَ؛ وَقَالَ في الشَّرْحِ: خَمْسَةُ عَشَرَ. وَكَانَتْ عِدَّةُ أَحاديثِ الْمَلَاعِنِ حَدِيثاً واحداً، ولا وَجْهَ لَهُ، فَإِنَّهَا أَرْبَعَةُ أَحاديثٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَعَنْ مُعَاذٍ عِنْدَ أَبِي داودَ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ، فَقَدْ اخْتَلَفَتْ صِحَابَةُ وَمُخْرَجُوهَا، وَعِدَّةُ حَدِيثِي النُّهْيِ عَنْ اسْتِيقَالِ الْقَبْلَةِ واحداً، وَمِمَّا حَدِيثَانِ عَنْ سَلْمَانَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ عِنْدَ السَّيِّعَةِ.

### ٨- باب الغسل وحكم الجنب

(باب الغسل) بضم الغينِ المعجمة: اسمٌ للاغتسالِ؛ وقيل: إذا أريدَ بِهِ الْمَاءُ فَهُوَ مضمومٌ.

وأما المصدرُ فيجوزُ فِيهِ الضَّمُّ والْفَتْحُ؛ وقيلَ المصدرُ بالْفَتْحِ، والَاغْتِسَالُ بالضَّمِّ.

وقيلَ إِنَّهُ بِالْفَتْحِ فَعِلُ الْمُغْتَسِلِ، وبِالضَّمِّ الَّذِي يُغْتَسَلُ بِهِ، وبِالْكَسْرِ ما يُجْعَلُ مَعَ الْمَاءِ كَالْأَسْنَانِ.

(وحكمُ الجنبِ) أي الأحكامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِمَنْ أَصَابَتْهُ جَنَابَةٌ.

### ١- إنما الاغتسال من المني

١٠١- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ».



رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٤٣)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (١٨٠).

أَيِ الْاِغْتِسَالِ مِنَ الْإِنْزَالِ، فَالْمَاءُ الْأَوَّلُ الْمَعْرُوفُ، وَالثَّانِي الْمُنِي.

وَفِيهِ مِنَ الْبَدِيحِ الْجَنَاسُ الثَّامُ.

وَحَقِيقَةُ الْاِغْتِسَالِ إِفَاضَةُ الْمَاءِ عَلَى الْأَعْضَاءِ.

وَاخْتَلَفَ فِي وُجُوبِ الدَّلْكَ، فَقِيلَ يَجِبُ، وَقِيلَ: لَا يَجِبُ، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَعُوبَةٌ نِزَالِ الْوَارِدِ فِي الْقُرْآنِ الْغُسْلُ فِي أَعْضَاءِ الرُّضْوَةِ، فَيَتَوَقَّفُ إِبْتِثَاتُ الدَّلْكَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مُسْمَاهُ.

وَأَمَّا الْغُسْلُ فَوَرَدَ بِلَفْظِ ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ وَهَذَا اللَّفْظُ فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى مُسْمَى الْغُسْلِ، وَأَقْلَاهَا الدَّلْكَ، وَمَا عُدِلَ عَزُوجُ فِي الْعِبَارَةِ إِلَّا لِإِفَادَةِ التَّفْرِقَةِ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ.

فَأَمَّا الْغُسْلُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مُسْمَاهِ الدَّلْكَ، إِذْ يُقَالُ غَسَلَهُ الْعَرَقُ، وَغَسَلَهُ الْمَطَرُ، فَلَا بُدَّ مِنْ دَلِيلٍ خَارِجِيٍّ عَلَى شَرِيطَةِ الدَّلْكَ فِي غَسْلِ أَعْضَاءِ الرُّضْوَةِ، بِخِلَافِ غَسْلِ الْجَنَابَةِ وَالْحَيْضِ، فَقَدْ وَرَدَ فِيهِ بِلَفْظِ التَّطَهُّرِ كَمَا سَمِعْتُ.

وَفِي الْحَيْضِ ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ إِلَّا أَنَّهُ سَيَأْتِي فِي حَدِيثِهِ عَائِشَةُ وَمِيمُونَةُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ﷺ اكْتَفَى فِي إِزَالَةِ الْجَنَابَةِ بِمَجَرَّدِ الْغُسْلِ، وَإِفَاضَةِ الْمَاءِ مِنْ دُونِ ذَلِكَ فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالنَّكْتَةِ الَّتِي لَا جِلْيَهَا عُبْرٌ فِي التَّزْيِيلِ عَنْ غَسْلِ أَعْضَاءِ الرُّضْوَةِ بِالْغُسْلِ، وَعَنْ إِزَالَةِ الْجَنَابَةِ بِالتَّطَهُّرِ، مَعَ الْإِتِّحَادِ فِي الْكَيْفِيَّةِ.

وَأَمَّا الْمَسْحُ فَإِنَّهُ الْإِمْرَارُ عَلَى الشَّيْءِ بِالْيَدِ، يُصِيبُ مَا أَصَابَ، وَيُخْطِئُ مَا أَخْطَأَ، فَلَا يُقَالُ: لَا يَبْقَى فَرْقٌ بَيْنَ الْغُسْلِ وَالْمَسْحِ إِذَا لَمْ يُشْتَرَطِ الدَّلْكَ.

وَحَدِيثُ الْكِتَابِ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ كَمَا نَسَبَهُ الْمَصْنَفُ إِلَيْهِ فِي قِصَّةِ عِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ.

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٧) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٣٣) وَابْنُ حِبَّانَ (١١٦٨) بِلَفْظِ الْكِتَابِ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ (١٨٠) الْقِصَّةَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدِيثَ، وَلِذَا قَالَ الْمَصْنَفُ: (وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ) وَمَوْ «أَنَّ ﷺ قَالَ لِعِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ (إِذَا) أَعْجَلْتَ أَوْ أَفْحَطْتَ فَعَلَيْكَ الرُّضْوَةُ»

وَالْحَدِيثُ لَهُ طَرُقٌ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ،

وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَعَنْ عِتْبَانَ بْنِ مَالِكٍ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ أَنَسٍ.

وَالْحَدِيثُ دَالٌّ بِمَفْهُومِ الْحَصْرِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ تَعْرِيفِ الْمُسْتَدِ إِلَيْهِ؛ وَقَدْ وَرَدَ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظِ «إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» عَلَى أَنَّهُ لَا غُسْلَ إِلَّا مِنَ الْإِنْزَالِ، وَلَا غُسْلَ مِنَ الْإِنْزَالِ وَالْجَنَابَةِ وَالْجَنَابَةِ وَالْجَنَابَةِ دَهَبَ دَاوُدُ، وَقَلِيلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ (١٧٩) «أَنَّ سَيِّدَ عُمَانَ عَمَّنْ يُجَامِعُ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يَمْنِ فَقَالَ: يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْتَسِلُ ذَكَرَهُ قَالَ عُمَانُ: سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»

وَمِثْلُهُ قَالَ عَلِيٌّ، وَالزُّبَيْرُ، وَطَلْحَةُ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ، وَأَبُو أَيُّوبَ، وَفَعَّلَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ الْبُخَارِيُّ: الْغُسْلُ أَحْرَطُ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: هَذَا الْمَفْهُومُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْأَيْمِيِّ:

## ٢- يغتسل من الجماع وإن لم ينزل

١٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٢٩١)، مُسْلِمٌ (٣٤٨)] -

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ: «وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ».

أَعْنِي: قَوْلُهُ: (وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَلَسَ) أَيُّ الرَّجُلِ الْمَعْلُومُ مِنَ السِّيَاقِ.

(بَيْنَ شَعْبَيْهِ) أَيُّ الْمَرْأَةِ بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَوْحِدَةٌ جَمْعُ شَعْبَةٍ وَهِيَ كِتَابَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ.

(الْأَرْبَعِ، ثُمَّ جَهَّدهَا) يَفْتَحُ الْجَيْمَ وَالْهَاءَ، مَعْنَاهُ كَذَمًا بِحَرَكَتَيْهِ: أَوْ بَلَغَ جَهْدَهُ فِي الْعَمَلِ بِهَا.

(فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ).

وَفِي مُسْلِمٍ «ثُمَّ اجْتَهَدَ»، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢١٦): «وَالزَّرَقَ الْخِثَانُ بِالْخِثَانِ ثُمَّ جَهَّدهَا».



قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٣٩٥/١): وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ هُنَا كِتَابِيَّةٌ عَنْ مُعَالِجَةِ الْإِبْلَاجِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، زَادَ مُسْلِمٌ «وَأَنْ لَمْ يُزَلَّ».

وَالشَّعْبُ الْأَرَبِيُّ، قِيلَ: يَدَاهَا وَرِجْلَاهَا، وَقِيلَ: رِجْلَاهَا وَفَخَذَاهَا، وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ، وَالْكُلُّ كِتَابِيَّةٌ عَنِ الْجَمَاعِ.

فَهَذَا الْحَدِيثُ اسْتَدْلٌ بِوِجْهِ الْجَمْهُورِ عَلَى نَسْخِ مَفْهُومِ حَدِيثِ «الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ» وَاسْتَدْلُوا عَلَى أَنَّ هَذَا آخِرُ الْأَمْرَيْنِ بِمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٥/٥) وَغَيْرُهُ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْفَتْيَا الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ إِنَّ الْمَاءَ مِنَ الْمَاءِ رُخْصَةٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ بِهَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ أَمَرَ بِالْإِغْسَالِ بَعْدَهُ، صَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٢٥)، وَابْنُ حِبَّانَ (١١٧٣) وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: إِنَّهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي النَّسْخِ.

عَلَى أَنَّ حَدِيثَ الْغُسْلِ «وَأَنْ لَمْ يُزَلَّ» أَرْجَحُ، لَوْ لَمْ يَثْبُتِ النَّسْخُ مَنْطُوقٌ فِي إِيحَابِ الْغُسْلِ، وَذَلِكَ مَفْهُومٌ، وَالْمَنْطُوقُ مُقَدِّمٌ عَلَى الْعَمَلِ بِالْمَفْهُومِ، وَإِنْ كَانَ الْمَفْهُومُ مُوَافِقًا لِلْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ، وَالْآيَةُ تَعَضُّدٌ الْمَنْطُوقِ فِي إِيحَابِ الْغُسْلِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى قَالَ «وَأَنْ كَتَمْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ كَلَامَ الْعَرَبِ يَقْتَضِي أَنَّ الْجَنَابَةَ تُطْلَقُ بِالْحَقِيقَةِ عَلَى الْجَمَاعِ، وَأَنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِزَالٌ.

قَالَ: فَإِنَّ كُلَّ مَنْ خَوَّطَ بَأَنَ فَلَانًا أَجْنَبَ عَنْ فَلَانَةٍ عَقْلٌ أَنَّهُ أَصَابَهَا وَإِنْ لَمْ يُزَلَّ.

قَالَ: وَلَمْ يَخْتَلَفْ أَنَّ الزُّنَا الَّذِي يَجِبُ بِهِ الْجِلْدُ هُوَ الْجَمَاعُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْهُ إِزَالٌ (أ هـ).

فَتَعَاوَدَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى إِيحَابِ الْغُسْلِ مِنَ الْإِبْلَاجِ.

### ٣- اغتسال المرأة كالرجل من الاحتلام

١٠٣- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فِي الْمَرْأَةِ تَرَى فِي مَنَامِهَا مَا يَرَى الرَّجُلُ -

قَالَ: تَغْتَسِلُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [مُسْلِمٌ (٣١٠) وَ (٣١٣)] وَلَمْ يَمْجِزْهُ [خ] -

زَادَ مُسْلِمٌ (٣١١) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلِيمٍ: «قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَغُلَّ يَكُونُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَمَنْ أَيْنَ يَكُونُ الشُّبَّةُ».

يَكْتَسِرُ الشَّيْءُ الْمُعْجَمَ وَسُكُونُ الْمُوَحَّدَةِ وَيَفْتَحُهُمَا لَفْظَانِ، اتَّفَقَ الشَّيْخَانِ عَلَى إِخْرَاجِهِ مِنْ طَرُقٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ، وَوَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لِنِسَاءٍ مِنَ الصَّحَابِيَّاتِ؛ لِخَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ، عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٠٩/٦)، وَالنَّسَائِي (١١٥/١)، وَابْنِ مَاجَةَ (٦٠٢).

وَلِسَهْلَةَ بِنْتِ سُهَيْلٍ، عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ [الكبير: (٢٩٢/٢٤)]، وَلِبْسَةَ بِنْتِ صَفْوَانَ، عِنْدَ أَبِي شَيْبَةَ (٨٠/١).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ تَرَى مَا يَرَاهُ الرَّجُلُ فِي مَنَامِهِ. وَالْمَرَادُ إِذَا أُنْزِلَتْ الْمَاءُ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ: «قَالَ: نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ أَيِ الْمَاءِ بَعْدَ الْاسْتِيقَاضِ».

وَفِي رَوَايَةٍ «مَنْ شَفَاقَتْ الرَّجَالَ».

أَخْرَجَهَا الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِي مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ [أَحْمَدُ (٢٥٦/٦)، أَبُو دَاوُدَ (٢٣٦)، التِّرْمِذِيُّ (١١٣)، ابْنُ مَاجَةَ (٦١٢)].

وَفِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ غَالِبٌ مِنْ حَالِ النِّسَاءِ كَالرِّجَالِ وَرَدُّهُ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَنَى الْمَرْأَةَ لَا يَبْرُزُ.

وَقَوْلُهُ (فَمَنْ أَيْنَ يَكُونُ الشُّبَّةُ) اسْتِفْهَامٌ إِنْكَارٌ، وَتَقْوِيرٌ أَنَّ الْوَلَدَ تَارَةً يُشَبِّهُ أَبَاهُ، وَتَارَةً يُشَبِّهُ أُمَّهُ وَأَخَوَالَهُ، فَأَيُّ الْمَاءَيْنِ غَلِبَ كَانَ الشُّبَّةُ لِلْغَالِبِ.

### ٤- أَرْبَعٌ يُغْتَسَلُ مِنْهَا

١٠٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغْتَسِلُ مِنْ أَرْبَعٍ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَمِنْ الْحِجَامَةِ، وَمِنْ غُسْلِ الْمَيْتَةِ»..

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٥٦).

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٢/٦) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٩٩/١) - (٣٠٠).

وَفِي إِسْنَادِهِ مُصْعَبُ بْنُ شَيْبَةَ. وَفِيهِ مَقَالٌ.



والحديث دليل على مشروعية الغسل في هذه الأربعة الأحوال، فأما الجنابة فالوجوب ظاهر.

وأما الجمعة ففي حكمه ووقته خلاف.

أما حكمه فالجمهور على أنه مسنون لحديث سمرة «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَتَغَمَّدَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ» يأتي قريباً [برقم (١٠٦)].

وقال داود وجماعة إنه واجب لحديث: «غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ» يأتي قريباً [برقم (١٠٥)].

أخرج السبعة من حديث أبي سعيد.

وأوجب بأنه يحمل الوجوب على تأكيد السنية.

وأما وقته ففيه خلاف أيضاً.

فعند الهادوية أنه من فجر الجمعة إلى عصرها، وعند غيرهم أنه للصلاة، فلا يُشرع بعدها ما لم يدخل وقت العصر، وحديث «مَنْ آتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» دليل الثاني، وحديث عائشة هذا يناسب الأول.

أما الغسل من الحجامة فقبل هو سنة، وتقدم حديث أنس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ» [الدارقطني (١٥١/١)، (١٥٢)] وقدم رقم (٧٣) فدل على أنه سنة يفعل تارة كما أفاده حديث عائشة هذا، ويترك أخرى كما في حديث أنس، ويروى عن علي - عليه السلام - الغسل من الحجامة سنة، وإن تطهرت أجزأك.

وأما الغسل من غسل الميت فتقدم الكلام فيه، وللعلماء فيه ثلاثة أقوال: أنه سنة وهو أقرها، وأنه واجب، وأنه لا يستحب.

## ٥- الاغتسال عند الإسلام

١٠٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي قِصَّةِ ثُمَامَةَ بِنِ أُنَالٍ، عِنْدَمَا أَسْلَمَ - وَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ. رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٠٦/١-١٠٧) وَأَحْمَدُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البحاري (٤٣٧٢)، مسلم (١٧٦٤)).

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي قِصَّةِ ثُمَامَةَ) بَضَمُ الثَّلَاثَةِ وَتَخْفِيفُ الْمِيمِ (بَنِ أُنَالٍ) بَضَمُ الْهَمْزَةِ فَمَثَلُثَةٌ مَفْتُوحَةٌ، وَهُوَ الْحَنْفِيُّ، سَيِّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ.

(عندما أسلم) أي عند إسلامه.

(وأمره النبي ﷺ أَنْ يَغْتَسِلَ. رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ) وَهُوَ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هِشَامِ الصَّنْعَانِيُّ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، رَوَى عَنْ عُيَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَعَنْ خَلَّاتٍ، وَعَنْ أَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنَ مَعِينٍ، وَالذَّهَلِيِّ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ: وَثَقَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَحَدِيثُهُ مُخْرَجٌ فِي الصَّحَاحِ، كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ، مَاتَ فِي شَوَّالِ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ. (وَأَصْلُهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ.

الحديث دليل على شرعية الغسل بعد الإسلام.

وقوله (أمره) يدل على الإيجاب.

وقد اختلف العلماء في ذلك: فعند الهادوية أنه إذا كان قد أجنب حال كفره وجب عليه الغسل للجنابة، وإن كان قد اغتسل حال كفره فلا حكم له، وحديث «الإسلام يجب ما قبله» [أحمد (١٩٩/٤)] لا يوافق هذا القول.

وعند الحنفية: أنه إن كان قد اغتسل حال كفره فلا غسل عليه.

وعند الشافعية وغيرهم: لا يجب عليه الغسل بعد إسلامه للجنابة، للحديث المذكور، وهو «إِنَّ الْإِسْلَامَ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ» وأما إذا لم يكن أجنب حال كفره فإنه يستحب له الاغتسال لا غيره.

أما عند أحمد فقال: يجب عليه مطلقاً، لظاهر حديث الكتاب، ولما أخرجه أبو داود (٣٥٥) من حديث قيس بن عاصم، قال: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ الْإِسْلَامَ فَأَمَرَنِي أَنْ أَغْتَسِلَ بِمَاءٍ وَمِزْبَةٍ».

وأخرجه الترمذي (٦٠٥)، والنسائي (١٠٩/١) بنحوه.



## ٦- وجوب غسل الجمعة

الفريضة.

١٠٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «غَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ».

أَخْرَجَهُ الشَّيْخُ زَاهِدٌ (٦/٣)، البخاري (٨٥٨)، مسلم (٨٤٦)، أبو داود (٣٤١)، النسائي (٩٢/٣)، ابن ماجه (١٠٨٩)، ولم يخرجوه الترمذي من حديث أبي سعيد الخدري.

هذا دليل داود في إيجابه غسل الجمعة، والجنهور يتأولونه بما عرفت قريباً.

وقد قيل: إنه كان الإيجاب أوّل الأمر بالغسل لما كانوا فيه من ضيق الحال، وغالب لباسهم الصوف، وهم في أرض حارة الهواء، فكانوا يعرقون عند الاجتماع لصلاة الجمعة، فأمرهم صلوات الله وسلامه عليه بالغسل، فلما وسع الله عليهم، ولبسوا القطن، رخص لهم في ذلك.

## ٧- استحباب غسل الجمعة

١٠٧- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَهَا وَنِعَمَتْ، وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ».

رَوَاهُ الْخَفَسَةُ (زاهد: ٨/٥)، أبو داود (٣٥٤)، النسائي (٩٤/٣)، وأخرجه ابن ماجه (١٠٩١) من حديث أنس رضي الله عنه الترمذي (٤٩٧).

(وعن سمرة) تقدّم ضبطه (ابن جندب) بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال المهملة بعدها مؤدّة، وهو أبو سعيد في أكثر الأقوال سمرة بن جندب الفزاري، حليف الأنصار، نزل الكوفة، وولي البصرة وعدائه في البصريين، كان من الحفاظ المبكرين بالبصرة، مات آخر سنة سبع وخمسين.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَهَا» أي بالسنة أخذ.

(ونعمت) السنة أو بالرخصة أخذ ونعمت؛ لأن السنة الغسل، أو بالفريضة أخذ ونعمت الفريضة فإن الوضوء هو

(وَمَنْ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَحِثْنَةُ التِّرْمِذِيِّ) وَمَنْ صَحَّحَ سَمَاعُ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ قَالَ: الْحَدِيثُ صَحِيحٌ فِي سَمَاعِهِ مِنْهُ خِلَافٌ.

والحديث دليل على عدم وجوب الغسل، وهو كما عرفت دليل الجنهور على ذلك، وعلى تأويل حديث الإيجاب، إلا أن فيه سؤالا وهو أنه كيف يُفَضَّلُ الغسل وهو سنة على الوضوء وهو فريضة، والفريضة أفضل إجماعاً؟.

والجواب: أنه ليس التفضيل على الوضوء نفسه، بل على الوضوء الذي لا غسل معه، كأنه قال: من توضأ واغتسل فهو أفضل ممن توضأ فقط.

ودل لعدم الفريضة أيضاً حديث مسلم (٢٧) «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ فَاسْتَمَعَ وَأَنْصَتَ غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَلِدَاوُدَ أَنْ يَقُولَ: هُوَ مُقَيَّدٌ بِحَدِيثِ الْإِيجَابِ فَالدَّلِيلُ النَّاهِضُ حَدِيثُ سَمُرَةَ، فَلَمْ يُخْرِجْهُ الشَّيْخَانِ، فَالْأَحْوَطُ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ لَا يَتْرَكَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ».

وفي الهدي النبوي (٣٧٦/١): الأمر بالغسل يوم الجمعة مؤكداً جداً، وجوبه أقوى من وجوب الوتر، وقراءة البسمة في الصلاة، وجوب الوضوء من مس النساء، وجوبه من مس الذكر، وجوبه من التفهفة في الصلاة، ومن الرعاف، ومن الحمامة، والقيء.

## ٨- لا يقرأ القرآن وهو جنب

١٠٨- وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا».

رَوَاهُ الْخَفَسَةُ (زاهد: ٨٣/١)، أبو داود (٢٢٩)، الترمذي (١٤٦)، النسائي (١٤٤/١)، ابن ماجه (٥٩٤)، وهذا لفظ الترمذي (١٤٦) وحسنه وصححه ابن حبان (٧٩٩).

(وعن علي) - عليه السلام - (قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ مَا لَمْ يَكُنْ جُنُبًا» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْخَمْسَةُ هَكَذَا فِي نَسْخِ بُلُوغِ الْمَرَامِ، وَالْأَوَّلَى «وَالْأَرْبَعَةُ» وَقَدْ وَجَدَ فِي بَعْضِهَا كَذَلِكَ (وهذا لفظ الترمذي وحسنه وصححه ابن حبان)



لَمَنْ لَيْسَ بِجُنُبٍ، فَأَمَّا الْجُنُبُ فَلَا وَلَا آيَةَ.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ [مجمع الزوائد (١/٢٧٧)]: رجاله موثقون.

وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ نَهَى، وَاصْلُهُ ذَلِكَ، وَبَعْضُهُ مَا سَلَفَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ فَقَالَ بِسْمِ اللَّهِ» الْحَدِيثُ [البخاري (٦٣٨٨)، مسلم (١٤٣٤)]، فَلَا دَلَالَةَ فِيهِ عَلَى جَوَازِ الْقِرَاءَةِ لِلْجُنُبِ؛ لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهَذَا اللَّفْظِ غَيْرَ قَاصِدٍ لِلتَّلَاوَةِ، وَلِأَنَّهُ قَبْلَ غَشْيَانِهِ أَهْلَهُ، وَصِرُورَتِهِ جُنُباً، وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا غَشِيَ أَهْلَهُ فَأَتَزَلَّ قَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ لِلشَّيْطَانِ فِيمَا رَزَقْتَنِي نَصِيباً» لَيْسَ فِيهِ تَسْمِيَةٌ، فَلَا يَرُدُّ بِهِ إِشْكَالٌ.

#### ٩- استحباب الوضوء بين الجماعين

١٠٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءاً».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٠٨) - زَادَ الْحَاكِمُ (١/١٥٧): «لِأَنَّهُ انْشَطَ لِلْعُودَةِ».

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَعُودَ» إِلَى إِيَّانَهَا.

فَلْيَتَوَضَّأْ بَيْنَهُمَا وَضُوءاً) كَأَنَّهُ أَكَّدَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى غَسْلِ بَعْضِ الْأَعْضَاءِ، فَأَبَانَ بِالتَّأْكِيدِ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الشَّرْعِيَّ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ خُرَيْمَةَ (٢٢٠) وَابْنِ هَيَّاشٍ (١٩٢/٧) «وَضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ»

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ زَادَ الْحَاكِمُ) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (لِأَنَّهُ انْشَطَ لِلْعُودَةِ).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الْوَضُوءِ لِمَنْ أَرَادَ مُعَاوَدَةَ أَهْلِهِ.

وَقَدْ ثَبَتَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَشِيَ نِسَاءَهُ وَلَمْ يُحْدِثْ وَضُوءاً بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ» [خ (٢٦٨)، م (٣٠٩)]، وَثَبَتَ «أَنَّهُ اغْتَسَلَ بَعْدَ غَشْيَانِهِ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ» [د (٢١٩)، ج (٥٩٠)] فَالْكُلُّ جَائِزٌ، وَإِنْ كَانَ الْوَضُوءُ مَدْبُوعاً، وَإِنَّمَا صَرَفَ الْأَمْرَ عَنِ الْوَجوبِ التَّعْلِيلُ، وَفَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (١/١٤٧) أَنَّهُ حَكَّمَ بِصَحِّهِ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ السَّكَنِ، وَعَبْدُ الْحَقِّ، وَابْنُ الْبُيُوتِيِّ.

وَرَوَى ابْنُ خُرَيْمَةَ (١/١٠٤) بِإِسْنَادِهِ عَنْ شُعْبَةَ أَنَّهُ قَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ ثَلَاثُ رِاسٍ مَالِي، وَمَا أَحَدُثُ بِمَحْدِثٍ أَحْسَنَ مِنْهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ التَّوَوُّيِّ: خَالَفَ التِّرْمِذِيُّ الْأَكْثَرُونَ فَضَعَّفُوا هَذَا الْحَدِيثَ؛ فَقَدْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِنَّ تَخْصِيصَهُ لِلتِّرْمِذِيِّ أَنَّهُ صَحِّحُهُ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ تَصْحِيحُهُ لغيرِهِ.

وَقَدْ قَدَّمْنَا مِنْ صَحِّحِهِ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ.

وَرَوَى الذَّارِقُطِيُّ (١/١١٨) عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفاً: «اقْرَءُوا الْقُرْآنَ مَا لَمْ تَصِبْ أَحَدَكُمْ جَنَابَةً، فَإِنْ أَصَابَتْهُ فَلَا وَلَا حَرْفًا» وَهَذَا يُعْضَدُ حَدِيثَ الْبَابِ.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ ابْنُ خُرَيْمَةَ: لَا حُجَّةَ فِي الْحَدِيثِ لِمَنْ مَنَعَ الْجُنُبَ مِنَ الْقِرَاءَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ وَإِنَّمَا هِيَ حِكَايَةُ فِعْلٍ، وَلَمْ يُبَيِّنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ إِنَّمَا امْتَنَعَ عَنْ ذَلِكَ لِأَجْلِ الْجَنَابَةِ.

وَرَوَى الْبَخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ لَمْ يَرَ بِالْقِرَاءَةِ لِلْجُنُبِ بِأَسَاساً مُعَلَّقاً، كَالْحَبِضِ، تَحْتَ بَابِ (٧).

وَالْقَوْلُ بَأَنَّ رِوَايَةَ «لَمْ يَكُنْ يَحْجُبُ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ يَحْجِرُهُ شَيْءٌ سِوَى الْجَنَابَةِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ إِقْدَامٌ فِي الَّذِي قَبْلَهُ وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٠٨) وَابْنُ حِبَّانَ (٧٩٩) وَالحَاكِمُ (١٠٧/٤) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨٩-٨٨/١) وَالدَّارِقُطِيُّ (١/١١٩) وَابْنُ هَيَّاشٍ (٨٩-٨٨/١) أَصْرَحُ فِي الدَّلِيلِ عَلَى تَحْرِيمِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْجُنُبِ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ: غَيْرَ ظَاهِرٍ، فَإِنَّ الْأَلْفَاظَ كُلَّهَا إِخْبَارٌ عَنْ تَرْكِهِ ﷺ الْقُرْآنَ حَالِ الْجَنَابَةِ، وَلَا دَلِيلَ فِي التَّرْكِ عَلَى حُكْمٍ مُعَيَّنٍ.

وَتَقَدَّمَ [بِقِصَّةٍ (٧٣)] حَدِيثُ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ» وَقَدَّمْنَا أَنَّهُ مُخَصَّصٌ بِمَحْدِثِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -.

هَذَا، وَلَكِنْ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَنْهَضُ عَلَى التَّحْرِيمِ، بَلْ يُحْمَلُ أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ حَالِ الْجَنَابَةِ لِلتَّكْرَاهَةِ أَوْ نَحْوِهَا؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ أَبُو يَعْلَى (٣٦٥) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ: «رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثُمَّ قَرَأَ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ قَالَ «هَكَذَا



مسلم (٣٠٦) [دَوْبُ قَوْلِهِ: «إِنْ شَاءَ»، إِلَّا أَنْ تَصَحِّحَ مِنْ ذِكْرِهَا وَإِخْرَاجِهَا فِي الصَّحِيحِ مِنْ كِتَابِهِ كَانُوا فِي الْعَمَلِ؛ وَيُؤَيِّدُ حَدِيثُ «وَلَا يَمْسُ مَاءٌ» وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلِ التِّرْمِذِيِّ، وَيَعُضِّدُ الْأَصْلَ وَهُوَ عَدَمُ وَجُوبِ الْوَضُوءِ عَلَى مَنْ أَرَادَ النَّوْمَ جُنْبًا كَمَا قَالَهُ الْجُمْهُورُ.

### ١١- صفة الاغتسال للجنابة

١١١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ، فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ، فَيَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ، ثُمَّ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ».

نُقِيَ عَنْهُ، وَاللَّفْظُ لِلْمُسْلِمِ [البخاري (٢٤٨)، مسلم (٣١٦)].

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ» أَيَّ أَرَادَ ذَلِكَ.

(يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ) فِي حَدِيثِ مِيمونة: «مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا»

(ثُمَّ يُفْرِغُ أَيِ الْمَاءِ (يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ) فِي حَدِيثِ مِيمونة: «وُضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ»

(ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ فَيَدْخُلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ أَيِ شَعْرِ رَأْسِهِ).

وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ (١٧٥/١): «يَجْلُلُ بِهَا شَقَّ رَأْسِهِ الْأَيْمَنِ فَيَتَّبِعُ بِهَا أَصُولَ الشَّعْرِ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشَقِّ رَأْسِهِ الْأَيْسَرِ كَذَلِكَ»

(ثُمَّ حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ) الْحَفْنَةُ بِالْمُهْمَلَةِ قَفَاءٌ فَنَوْنٌ: مَلَأَ الْكَفَّ كَمَا فِي النَّهَائِيَّةِ، وَبِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

وَفِي حَدِيثِ مِيمونة: «ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ مَلَأَ كَفَيْهِ» إِلَّا أَنَّ أَكْثَرَ رِوَايَاتِ مُسْلِمٍ «مَلَأَ كَفَهُ» بِالْإِفْرَادِ.

(ثُمَّ أَفَاضَ) أَيِ الْمَاءِ (عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ) أَيِ بَقِيَّتِهِ، وَلِنَظَرِ

### ١٠- جَوَازُ النَّوْمِ عَلَى جَنَابَةٍ

١١٠- وَلِلْأَرْبَعَةِ رَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٨)، التِّرْمِذِيُّ (١١٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ وَهُوَ جُنْبٌ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْسُ مَاءً».

وَهُوَ مَقُولٌ.

(بَيْنَ الْمَصْنُفِ فِي «التَّخْلِيسِ» (١٤٨/١-١٤٩) بَيْنَ الْعِلَّةِ: لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ.

قَالَ أَحْمَدُ: إِنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَمَّ.

وَوَجْهُهُ أَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنَ الْأَسْوَدِ وَقَدْ صَحَّحَهُ الْبَيْهَقِيُّ [الكبرى (٢٠٢/١)] وَقَالَ: إِنَّ أَبَا إِسْحَاقَ سَمِعَهُ مِنَ الْأَسْوَدِ، فَبَطَلَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ أَجْمَعَ الْمُحَدِّثُونَ أَنَّهُ خَطَأٌ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَعَلَى تَقْدِيرِ صَحِّهِ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرَادَ لَا يَمْسُ مَاءَ الْغُسْلِ.

قُلْتُ: فَيَوَافِقُ أَحَادِيثَ الصَّحِيحِينَ فَإِنَّهَا مُصَرَّحَةٌ بِأَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيَغْسِلُ فَرْجَهُ لِأَجْلِ النَّوْمِ، وَالْأَكْلِ، وَالشُّرْبِ، وَالْجَمَاعِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ: هَلْ هُوَ وَاجِبٌ؟ أَوْ غَيْرُ وَاجِبٍ؟

فَالْجُمْهُورُ قَالُوا بِالثَّانِي، لِحَدِيثِ الْبَابِ هَذَا، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ أَنَّهُ لَا يَمْسُ مَاءً، وَحَدِيثِ طَوَائِفِهِ عَلَى نَسَائِهِ يَغْسِلُ وَاحِدًا كَذَا قِيلَ؛ وَلَا يَنْفِي أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ عَلَى الْمُدَّعِي هُنَا دَلِيلٌ.

وَذَهَبَ دَاوُدَ وَجَمَاعَةٌ إِلَى وَجُوبِهِ لَوُرُودِ الْأَمْرِ بِالْغُسْلِ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٣٠٦): «لِيَتَوَضَّأَ ثُمَّ لِيَنَامَ».

وَفِي الْبَخَارِيِّ (٢٩٠): «أَغْسِلْ فَرْجَكَ ثُمَّ تَوَضَّأْ» وَأَصْلُهُ الْإِيجَابُ.

وَنَاقَوْهُ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لِلِاسْتِحْبَابِ، جَمْعًا بَيْنَ الْأَدْلُو، وَلَمَّا رَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٢١١) وَابْنُ حِبَّانَ (١٢١٦) فِي صَحِيحَيْهِمَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَيَنَامُ أَحَدُنَا وَهُوَ جُنْبٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَيَتَوَضَّأُ إِنْ شَاءَ» وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِينَ [البخاري (٢٨٧)،



حديث ميمونة: «ثُمَّ غَسَلَ» بدل «أَفَاضَ»  
(ثُمَّ غَسَلَ رَجُلِيهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

هذا كلامه. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا لَمْ تَبْقَ رَائِحَةٌ بَلْ ضَرَبَ الْأَرْضَ لِإِزَالَةِ لُزُوجَةِ الْيَدِ إِنْ سَلَّمَ أَنَّهَا تَفَارِقُ الرَّائِحَةَ.  
وَأَمَّا وَضُوؤُهُ قَبْلَ الْغَسْلِ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ وَضُوؤُهُ لِلصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ يَصْحُ قَبْلَ رَفْعِ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ؛ وَأَنْ يَكُونَ غَسْلُ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ كَافِيًا عَنْ غَسْلِ الْجَنَابَةِ، وَأَنَّهُ يَتَدَاخَلُ الطَّهَارَتَانِ، وَهُوَ رَأْيُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَالثَّاقِفِيِّ وَجَمَاعَةٍ، وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ غَسَلَ أَعْضَاءَ الْوُضُوءِ لِلْجَنَابَةِ وَقَدَّمَهَا تَشْرِيفًا لَهَا، ثُمَّ وَضَّأَهَا لِلصَّلَاةِ، لَكِنْ هَذَا لَمْ يَنْقَلِ أَصْلًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ وَضَّأَهَا لِلصَّلَاةِ ثُمَّ أَفَاضَ عَلَيْهَا الْمَاءَ مَعَ بَقِيَّةِ الْجَسَدِ لِلْجَنَابَةِ، وَلَكِنْ عِبَارَةٌ: أَفَاضَ الْمَاءَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، لَا تُنَاسِبُ هَذَا؛ إِذْ هِيَ ظَاهِرَةٌ أَنَّهُ أَفَاضَهُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ جَسَدِهِ نَحْوًا لَمْ يَمْسَهُ الْمَاءُ، فَإِنَّ السَّائِرَ الْبَاقِيَ لَا الْجَمِيعُ؛ قَالَ فِي الْقَامُوسِ: وَالسَّائِرُ: الْبَاقِيَ لَا الْجَمِيعُ كَمَا تَوَهَّمُ جَمَاعَاتٌ.

فَالْحَدِيثَانِ ظَاهِرَانِ فِي كِفَايَةِ غَسْلِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ مَرَّةً وَاحِدَةً عَنِ الْجَنَابَةِ وَالْوُضُوءِ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْوُضُوءِ رَفْعُ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَمَنْ قَالَ: لَا يَتَدَاخَلَانِ، وَأَنَّهُ يَتَوَضَّأُ بَعْدَ كَمَالِ الْغَسْلِ، لَمْ يَنْهَضْ لَهُ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٢٥٠) «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَغْتَسِلُ وَيُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ وَصَلَاةَ الْعَدَاةِ وَلَا يَمْسُ مَاءً» فَبَطَلَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ مَيْمُونَةَ وَعَائِشَةَ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ الْغَسْلِ، وَلَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ بِالتَّدَاخُلِ إِلَّا إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ صَلَّى بَعْدَهُ.

قُلْنَا: قَدْ ثَبَتَ فِي حَدِيثِ السُّنَنِ صَلَاتُهُ بِهِ؛ نَعَمْ لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ فِي وَضُوءِ الْغَسْلِ أَنَّهُ مَسَحَ رَأْسَهُ، إِلَّا أَنْ يُقَالُ قَدْ شَمَلَهُ قَوْلُ مَيْمُونَةَ: «وُضُوؤُهُ لِلصَّلَاةِ».

وَقَوْلُهَا: (ثُمَّ أَفَاضَ الْمَاءَ)، الْإِفَاضَةُ: الْإِسَالَةُ.

وَقَدْ اسْتَدُلَّ بِهِ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الدَّلْكَ، وَعَلَى أَنْ مُسَمًى غُسْلٌ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الدَّلْكُ؛ لِأَنَّهَا عَبَّرَتْ مَيْمُونَةُ بِالْغَسْلِ، وَعَبَّرَتْ عَائِشَةُ بِالْإِفَاضَةِ، وَالْمَعْنَى وَاحِدَةٌ، وَالْإِفَاضَةُ لَا دَلَكَ فِيهَا، فَكَذَلِكَ الْغَسْلُ.

وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ: لَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَفَاضَ بِمَعْنَى

١١٢ - وَلَهُمَا [الْبَخَارِيُّ (٢٥٧)، مُسْلِمٌ (٣١٧)] مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ: «ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا الْأَرْضَ».

وَفِي رِوَايَةٍ: فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ وَفِي آخِرِهِ: ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِغْدِيلِ فَرَدَّه - وَفِيهِ: وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَهُمَا) إِنِّي لِلشَّيْخَيْنِ.

(مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونَةَ) فِي صِفَةِ الْغَسْلِ مِنْ ابْتِدَائِهِ إِلَى انْتِهَائِهِ إِلَّا أَنَّ الْمُصَنِّفَ اقْتَصَرَ عَلَى مَا لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ فَقَطْ: (ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ بِشِمَالِهِ ثُمَّ ضَرَبَ بِهَا الْأَرْضَ وَفِي رِوَايَةٍ: فَمَسَحَهَا بِالتُّرَابِ. وَفِي آخِرِهِ: ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمِغْدِيلِ يَكْسِرُ الْمِمْ وَهُوَ مَعْرُوفٌ (فَرْدَةٌ - وَفِيهِ: وَجَعَلَ يَنْفُضُ الْمَاءَ بِيَدَيْهِ) وَقِيلَ: هَذَا اللَّفْظُ فِي حَدِيثَيْهِمَا (ثُمَّ تَنَحَّى عَنْ مَقَامِهِ ذَلِكَ فَغَسَلَ رَجُلِيهِ ثُمَّ أَتَيْتُهُ) إِلَى آخِرِهِ.

وَهَذَا؛ وَالْحَدِيثَانِ مُشْتَمِلَانِ عَلَى بَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْغَسْلِ مِنْ ابْتِدَائِهِ إِلَى انْتِهَائِهِ، فَابْتِدَاؤُهُ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا فِي الْإِنَاءِ، إِذَا كَانَ مُسْتَقِظًا مِنَ النَّوْمِ، كَمَا وَرَدَ صَرِيحًا، وَكَانَ الْغَسْلُ مِنَ الْإِنَاءِ.

وَقَدْ قَبِلَهُ فِي حَدِيثِ مَيْمُونَةَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

ثُمَّ غَسَلَ الْفَرْجَ.

وَفِي الشَّرْحِ أَنَّ ظَاهِرَهُ مُطْلَقُ الْغَسْلِ فَيَكْفِي مَرَّةً وَاحِدَةً، وَدَلَالَةُ الْأَرْضِ لِأَجْلِ إِزَالَةِ الرَّائِحَةِ مِنَ الْيَدِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَعَادَ غَسْلَ الْفَرْجِ بَعْدَ ذَلِكَ، مَعَ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ الرَّائِحَةُ فِي الْيَدِ فَهِيَ بَاقِيَةٌ فِي الْفَرْجِ؛ وَهَذَا مَا يُفْهَمُ مِنَ الْحَدِيثِ.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي يُطَهَّرُ بِهِ مَحَلُّ النِّجَاسَةِ ظَاهِرٌ مُطَهَّرٌ، وَعَلَى تَشْرِيكِ النَّبِيِّ لِلْغَسْلِ الَّذِي يُزِيلُ النِّجَاسَةَ بِرَفْعِهَا الْحَدَثِ، وَيَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ بَقَاءَ الرَّائِحَةِ بَعْدَ غَسْلِ الْمَحَلِّ لَا يَضُرُّ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ غَسْلَ الْجَنَابَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً.



غسل، والخلاف في الغسل قائم.

تَحْيِي عَلَى رَأْسِكَ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٣٠).

هذا. وأما هل يُكْرَرُ غَسْلُ الْأَعْضَاءِ ثَلَاثًا عِنْدَ وُضُوءِ الْغَسْلِ؟ فَلَمْ يُذَكَّرْ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ وَمِيمُونَةَ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّهُ لَمْ يَأْتِ فِي شَيْءٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ ذَلِكَ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: بَلْ قَدْ وَرَدَ ذَلِكَ فِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ عَنْ عَائِشَةَ.

وَفِي قَوْلِ مِيمُونَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْرَجَ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ» وَلَمْ يَرَدْ فِي رِوَايَةِ عَائِشَةَ.

قِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَعَادَ غَسْلَ رَجُلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَسَلَهُمَا أَوَّلًا لِلْوُضُوءِ، لظَاهِرِ قَوْلِهَا: «تَوَضُّأً وَوُضُوءًا لِلصَّلَاةِ» فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي دُخُولِ الرَّجُلَيْنِ فِي ذَلِكَ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، فَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَ غَسْلَهُمَا أَوَّلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ اخْتَارَ تَأْخِيرَ ذَلِكَ وَقَدْ أَخَذَ مِنْهُ جَوَازُ تَفْرِيقِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ.

وَقَوْلُ مِيمُونَةَ: (ثُمَّ أَتَيْتُهُ بِالْمَنْدِيلِ فَرَدَّهُ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ شَرْعِيَّةِ التَّشْيِيفِ لِلْأَعْضَاءِ.

وَفِيهِ أَقْوَالٌ: الْأَشْهَرُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهُ، وَقِيلَ مُبَاحٌ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ نَفْضَ الْيَدِ مِنْ مَاءِ الْوُضُوءِ لَا بِأَمْسٍ بِهِ.

وَقَدْ عَارَضَهُ حَدِيثُ «لَا تَنْفُضُوا أَيْدِيَكُمْ فَإِنَّهَا مَسْرُوحُ الشَّيْطَانِ» [ابن أبي حاتم في «المعلل» (٣٦١/١)] إِلَّا أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَقَاوِمُ حَدِيثَ الْبَابِ.

١٢- لا يشترط نقض الشعر عند الاغتسال

١١٣- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ شَعْرَ رَأْسِي، أَفَأَنْقُضُهُ لِغَسْلِ الْجَنَابَةِ؟

وَفِي رِوَايَةٍ: وَالْحَيْضَةُ قَالَ: لَا، إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ

لَكِنَّ لَفْظَهُ (أَشَدُّ شَعْرَ رَأْسِي) بَدَلُ «شَعْرِهِ»، وَكَأَنَّهُ رَوَاهُ الْمَصْنُفُ بِالْمَعْنَى، وَ«شَعْرَ» بِفَتْحِ الضَّادِ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ هُوَ الْمَشْهُورُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ نَقْضُ الشَّعْرِ عَلَى الْمَرَأَةِ فِي غُسْلِهَا مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ حَيْضٍ، وَأَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ وَصُولُ الْمَاءِ إِلَى أَصُولِهِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافٌ:

فَعِنْدَ الْهَادِوَةِ لَا يَجِبُ النِّقْضُ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ، وَيَجِبُ فِي الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ، لِقَوْلِهِ ﷺ لِعَائِشَةَ: «انْقِضِي شَعْرَكَ وَاعْتَصِلِي» [أحمد (١٩٤/٦)، ابن ماجه (٦٤١)].

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ مُعَارَضٌ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْأَمْرَ بِالنِّقْضِ لِلتَّدْبِيرِ.

وَيَجَابُ بِأَنَّ شَعْرَ أُمِّ سَلَمَةَ كَانَ خَفِيفًا، فَلَعَلَّ ﷺ أَنَّهُ يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِهِ.

وَقِيلَ: يَجِبُ النِّقْضُ إِنْ لَمْ يَصِلِ الْمَاءُ إِلَى أَصُولِ الشَّعْرِ، وَإِنْ وَصَلَ لَخَفَةِ الشَّعْرِ لَمْ يَجِبْ نَقْضُهُ، أَوْ بَأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُشَدُّودًا نَقِضْ وَلَا إِنْ لَمْ يَجِبْ نَقْضُهُ، لِأَنَّهُ يَبْلُغُ الْمَاءُ أَصُولَهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ «بُلُّوا الشَّعْرَ وَأَتَقُوا الْبَيْشَرَ» [بخاري برقم (١١٢)] فَلَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ.

وَأَمَّا فَعْلُهُ ﷺ، وَإِدْخَالُ أَصَابِعِهِ كَمَا سَلَفَ فِي غُسْلِ الْجَنَابَةِ، فَفَعْلٌ لَا يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ، ثُمَّ هُوَ فِي حَقِّ الرُّجَالِ.

وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فِي غُسْلِ النِّسَاءِ، هَذَا حَاصِلٌ مَا فِي الشَّرْحِ.

إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ كَانَ فِي الْحُجِّ، فَإِنَّهَا أَحْرَمَتْ بِعَمْرَةٍ ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ دُخُولِ مَكَّةَ، فَأَمَرَهَا ﷺ أَنْ تَنْقُضَ رَأْسَهَا، وَتَمْسِيطُ وَتَنْتِشِلَ، وَتَهْلُ بِالْحُجِّ، وَهِيَ حَيْضَةٌ لَمْ تَطْهَرْ مِنْ حَيْضَتِهَا، فَلَيْسَ إِلَّا غُسْلُ تَنْظِيفٍ لَا حَيْضٍ، فَلَا يُعَارِضُ حَدِيثَ أُمِّ سَلَمَةَ أَصْلًا، فَلَا حَاجَةَ إِلَى هَذِهِ التَّأْوِيلِ الَّتِي فِي غَايَةِ الرُّكُوتِ، فَإِنَّ خَفَةَ شَعْرِ هَذِهِ دُونَ هَذِهِ يَقْتَرِنُ إِلَى دَلِيلٍ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّ هَذَا مُشَدُّودٌ، وَهَذَا مُخْلَافٌ - وَالْعِبَارَةُ عَنْهُمَا



من الراوي بلفظ النقص - دعوى بغير دليل.

سماع لقول ابن الرقعة: إن في روايته متروكاً؛ لأنه قد رد قوله بعض الأئمة.

والحديث دليل على أنه لا يجوز للحائض والجنب دخول المسجد، وهو قول الجمهور.

وقال داود وغيره: يجوز؛ وكأنه بنى على البراءة الأصلية، وإن هذا الحديث لا يرفعها.

وأما عبورهما المسجد فقول: يجوز لقوله تعالى: ﴿إِلَّا غَابِرِي سَبِيلٍ﴾ في الجنب، وتقاس الحائض عليه.

والمراد به مواضع الصلاة.

وأجيب بأن الآية فيمن أجنب في المسجد، فإنه يخرج منه للغسل، وهو خلاف الظاهر. وفيه تأويل آخر.

#### ١٤ - اغتسال الزوجين معاً

١١٥ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ، تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ مِنَ الْجَنَابَةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٢٦١)، مسلم (٣٢١).

وَرَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ (١١١١): وَتَلَفَّى أَيْدِينَا.

(وعنها) أَيْ عَائِشَةُ قَالَتْ: كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ تَخْتَلِفُ أَيْدِينَا فِيهِ أَيْ فِي الْإِغْتِرَافِ مِنْهُ.

(من الجنابة) بَيَّانٌ لـ «أَغْتَسِلُ».

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ زَادَ ابْنُ حِبَّانَ «وَتَلَفَّى» أَيْ تَلَفَّتِي أَيْدِينَا فِيهِ.

وهو دليل على جواز اغتسال الرجل والمرأة من ماء واحد في إناء واحد، والجواز هو الأصل؛ وقد سلف الكلام في هذا في باب المياه.

#### ١٥ - التحريض على تعميم الاغتسال

١١٦ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ تَحَتَّ كُلُّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٍ، فَاغْسِلُوهَا

نعم في المسألة حديث واضح، فإنه أخرج الدارقطني في «الأفراد» والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٦٠/١) والخطيب في التلخيص (٧١، ٧٠/١) والضياء القدسي من حديث أنس مرفوعاً: «إِذَا اغْتَسَلَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ حَيْضِهَا نَقَضَتْ شَعْرَهَا نَقْضاً وَغَسَلَتْهُ بِخَطْمِي وَأُشْتَانِ، وَإِنْ اغْتَسَلَتْ مِنْ جَنَابَةٍ صَبَّتِ الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهَا صَبّاً وَعَصَرَتْهُ» فهذا الحديث مع إخراج الضياء له، وهو يشترط الصحة فيما يخرججه، يُشَرُّ الظن في العمل به، ويحمل هذا على التدب لذكري الخطمي والأشنان، إذ لا قائل بوجوبهما، فهو قرينة على التدب، وحديث أم سلمة محمول على الإيجاب كما قال: (إنما يكفيك) فإذا زادت نقص الشعر كان ندباً.

ويدل على عدم وجوب النقص ما أخرجه مسلم (٣٣١) وأحمد (٤٣/٦): «أَنَّهُ بَلَغَ عَائِشَةُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ فَقَالَتْ: يَا عَجَباً لَابْنِ عُمَرَ هُوَ يَأْمُرُ النِّسَاءَ أَنْ يَنْقُضْنَ شَعْرَهُنَّ أَفَلَا يَأْمُرُهُنَّ أَنْ يَخْلِفْنَ رُؤُوسَهُنَّ؟ لَقَدْ كُنْتُ أَغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِنَاءٍ وَاحِدٍ فَمَا أَرِيدُ أَنْ أَفْرِغَ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ إِفْرَاقَاتٍ»

وإن كان حديثها في غسلها من الجنابة.

وظاهر ما نقل عن ابن عمر أنه كان يأمر النساء بالنقص في حيض وجنابة.

#### ١٣ - لا يدخل الجنب والحائض المسجد

١١٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ لِحَائِضٍ وَلَا جُنُبٍ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٢٢).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٣٢٧).

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت قال: رسول الله ﷺ: «إِنِّي لَا أُحِلُّ الْمَسْجِدَ» أي دخوله والبقاء فيه.

(لحائض ولا جنب رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة)، ولا



الشَّعْرَ، وَأَتَقُوا الْبَشَرَ». (رواه أبو داود (٢٤٨) والترمذي (١٠٦) وَضَعْفَاهُ

ولا يُعْفَى عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ؛ قِيلَ: وَهُوَ إِجْمَاعُ إِلَّا الْمُضْمَضَةُ وَالِاسْتِشْقَاقُ، فَيُحَالُ خِلَافُ، قِيلَ: يَحِلُّ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَقِيلَ: لَا يَحِلُّ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي تَقَدَّمَ وَمِمُونَةَ وَحَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَلَا يَقَومُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا أَنَّهُ ﷺ تَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ فَعَمَلٌ لَا يَنْهَضُ عَلَى الْإِجَابِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ بَيَانٌ لِمَجْلٍ، فَإِنَّ الْغَسْلَ مُجَمَّلٌ فِي الْقُرْآنِ يُبَيِّنُهُ الْفِعْلُ.

١١٧- وَلَا حَمْدَ (١١٠/٦) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوُهُ.

وَلَيْهِ رَأْيُ مُجْهُولٍ.

قوله: (وَلَا حَمْدَ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوُهُ. وَلَيْهِ رَأْيُ مُجْهُولٍ) لَمْ يَذْكُرِ الْمَصْنُفُ الْحَدِيثَ فِي التَّلْخِصِ وَلَا عَيْنٌ مِنْ فِيهِ، وَإِذَا كَانَ فِيهِ مُجْهُولٌ فَلَا تَقْرَأُ بِهِ حُجَّةً.

وَاحَادِيثُ الْبَابِ عِدَّتُهَا سَبْعَةٌ عَشْرَ.

## ٩- باب التيمم

هُوَ فِي اللَّغَةِ: الْقَصْدُ.

وَفِي الشَّرْعِ: الْقَصْدُ إِلَى الصَّعِيدِ لِمَسْحِ الْوُجْهِ وَالْيَدَيْنِ بِنِيَّةِ اسْتِیَاحَةِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلِ التَّيْمُمُ رُخْصَةٌ أَوْ عَزِيمَةٌ؟

وَقِيلَ: هُوَ لِعَدَمِ الْمَاءِ عَزِيمَةٌ، وَلِلْعَدْرِ رُخْصَةٌ.

## ١- ميزة الأمة بالتيمم

١١٨- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيَصِلْ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ [الْبُخَارِيُّ (٣٣٥)، مُسْلِمٌ (٥٢١)].

(عَنْ جَابِرٍ) هُوَ إِذَا أَطْلَقَ جَابِرُ (بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَجَرَةٍ جَنَابَةٌ فَأَعْبُدُوا الشَّجَرَةَ» لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ تَحْتَهُ جَنَابَةٌ فَيَأْتِيهَا فِيهِ، فَتَرْجَعُ غَسْلَ الشَّعْرِ عَلَى الْحُكْمِ بِأَنْ تَحْتَ كُلِّ شَجَرَةٍ جَنَابَةٌ.

(وَاتَّقُوا الْبَشَرَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَضَعْفَاهُ لِأَنَّهُ عَنْهُمَا مِنْ رَوَايَةِ الْحَارِثِ بْنِ وَجِيهِ يَفْتَحِ الْوَاوِ فَجِئِمَ مَفْتُوحَةٌ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَحَدِيثُهُ مُتَكَرِّرٌ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ وَهُوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَاكَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِثَابِتٍ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: أَنْكَرَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ: الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا.

وَلَكِنْ فِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مَرْفُوعاً «مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَجَرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يَغْسِلْهَا فَعَلَّ بِكَ كَذًا وَكَذًا» (أَحْمَدُ (٩٤/١)، أَبُو دَاوُدَ (٢٤٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٥٩٩)، فَمَنْ تَمَّ عَادَتِ رَأْسِي فَمَنْ تَمَّ عَادَتِ رَأْسِي ثَلَاثًا، وَكَانَ يَجْزُهُ. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ فِي «التَّلْخِصِ» (١٥٠/١)، وَلَكِنْ قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ: إِنَّ حَدِيثَ عَلِيٍّ هَذَا مِنْ رَوَايَةِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، وَهُوَ سَيِّئُ الْحِفْظِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

قُلْتُ: وَسَبَبُ اخْتِلَافِ الْأَثْمَةِ فِي تَصْحِيحِهِ وَتَضْعِيفِهِ، أَنَّ عَطَاءَ بْنَ السَّائِبِ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ، فَمَنْ رَوَى عَنْهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ فَرَوَاتُهُ عَنْهُ صَحِيحَةٌ، وَمَنْ رَوَى عَنْهُ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ فَرَوَاتُهُ عَنْهُ ضَعِيفَةٌ وَحَدِيثُ عَلِيٍّ هَذَا اخْتَلَفُوا هَلْ رَوَاهُ قَبْلَ الْاخْتِلَاطِ أَوْ بَعْدَهُ؟ فَلِذَا اخْتَلَفُوا فِي تَصْحِيحِهِ وَتَضْعِيفِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ الْحَالُ فِيهِ؛ وَقِيلَ: الصُّوَابُ وَقَفَّ عَلَى عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِ الْبَدَنِ فِي الْجَنَابَةِ



وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مُسْتَدَلًّا بِقَوْلِهِ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الصَّحِيحِ «وَجُعِلَتْ تَرْتِبَتُهَا طَهُورًا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٢٢) فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى اشْتِرَاطِ التَّرَابِ، لَمَا عُرِفَتْ فِي الْأَصُولِ مِنْ أَنَّ ذِكْرَ بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يَخْصُصُ بِهِ، ثُمَّ هُوَ مَفْهُومٌ لِقَبْلِ لَا يُمْكِنُ بِهِ عِنْدَ الْحَقِيقِينَ.

نَعَمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ فِي التَّيْمُمِ «فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ التَّرَابَ، وَذَلِكَ أَنَّ كَلِمَةَ (مِنْ) لِلتَّبَعِضِ كَمَا قَالَ فِي الْكُشَافِ، حَيْثُ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَفْهَمُ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ قَوْلَ الْقَاتِلِ: مَسَحْتُ بِرَأْسِهِ مِنَ اللَّثْمِ، وَمِنَ التَّرَابِ، إِلَّا مَعْنَى التَّبَعِضِ، انْتَهَى.

وَالتَّبَعِضُ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا فِي الْمَسْحِ مِنَ التَّرَابِ لَا مِنَ الْحِجَارَةِ وَغَيْرِهَا.

(فَأَمَّا رَجُلِي) هُوَ لِلْعَمُومِ فِي قَوْلِهِ: «كُلُّ رَجُلٍ» (أَدْرَكَهُ الصَّلَاةُ فَلْيَصِلْ) أَيُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَسْجِدًا وَلَا مَاءً، أَيُّ بِالتَّيْمُمِ، كَمَا يَبَيِّنُهُ رَوَايَةُ أَبِي أُمَامَةَ [البهقي: ٢٢٢/١] «فَأَمَّا رَجُلٌ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَهُ الصَّلَاةُ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً وَجَدَ الْأَرْضَ طَهُورًا وَمَسْجِدًا».

وَفِي لَفْظِ [أحمد: ١٨٧/٢] «فَعِنْدَهُ طَهُورُهُ وَمَسْجِدُهُ».

وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى فَاقِدِ الْمَاءِ تَطَلُّعٌ.

(وَذَكَرَ الْحَدِيثَ): أَيُّ ذَكَرَ جَابِرَ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ، فَاْلْمَذْكُورُ فِي الْأَصْلِ اثْنَانِ وَلِذَلِكَ بَقِيَّةُ الْخَمْسِ.

فَالْقَائِلَةُ: قَوْلُهُ: (وَأَحَلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ).

وَفِي رَوَايَةٍ: «الْمَغَانِمُ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: كَانَ مِنْ تَقَدُّمِ: أَيُّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ فِي الْجِهَادِ فَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ مَغَانِمٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ أُذِنَ لَهُمْ فِيهِ وَلَكِنْ إِذَا غَنِمُوا شَيْئًا لَمْ يَحِلَّ لَهُمْ أَنْ يَأْكُلُوهُ؛ وَجَاءَتْ نَارٌ فَاحْرَقَتْهُ.

وَقِيلَ: أُجِيزَ لِي التَّصَرُّفُ فِيهَا بِالتَّسْفِيلِ وَالْإِصْطِفَاءِ وَالصَّرْفِ

فِي الْغَنَائِمِ، كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى «قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ».

وَالرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ: (وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةُ) قَدْ عُدَّ فِي الشَّرْحِ الشَّفَاعَاتِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ، وَاخْتَارَ أَنَّ الْكُلَّ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُخْتَصٌّ

قَالَ: مُتَّحِدَاتٌ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَمِثْنًا لِأَحْكَامِ شَرِيعَتِهِ (أُعْطِيَتْ) حَذَفَ الْفَاعِلَ لِلْعِلْمِ بِهِ (هَسًا) أَيُّ خَصَالًا أَوْ فُضَائِلَ أَوْ خَصَائِصَ وَالْآخَرُ يُنَاسِبُهُ قَوْلُهُ (لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ لِقَبْلِي) وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُعْطَاةُنَّ أَحَدٌ بَعْدَهُ فَتَكُونُ خَصَائِصَ لَهُ، إِذَا الْخَاصَّةُ مَا تَوْجَدُ فِي الشَّيْءِ وَلَا تَوْجَدُ فِي غَيْرِهِ، وَمَفْهُومُ الْعَدِيدِ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ أُعْطِيَ أَكْثَرَ مِنَ الْخَمْسِ.

وَقَدْ عُدَّتَا السُّيُوطِيُّ فِي الْخَصَائِصِ قَبْلَتْ الْخَصَائِصُ زِيَادَةً عَلَى الْمَائَتَيْنِ.

وَهَذَا إِجْمَالٌ فَصَلُّهُ (نَصَرْتُ بِالرُّعْبِ) وَهُوَ الْحَرْفُ.

(مَسِيرَةُ شَهْرٍ) أَيُّ بَيْنِي وَبَيْنَ الْعَدُوِّ مَسَافَةُ شَهْرٍ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [«المعجم الكبير» (٦٤/١١)] «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ» عَلَى عَدُوِّي مَسِيرَةَ شَهْرَيْنِ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا [«المعجم الكبير» (١٥٤/٧، ١٥٥)] تَفْسِيرَ ذَلِكَ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ بِلَفْظِ «شَهْرٌ خَلْفِي وَشَهْرٌ أَمَامِي».

قِيلَ: وَإِنَّمَا جُعِلَ مَسَافَةُ شَهْرٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ <sup>لِلْمَسَافَةِ</sup> وَبَيْنَ أَحَدٍ مِنْ أَعْدَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ هَذِهِ الْمَسَافَةِ، وَهِيَ حَاصِلَةُ لَهُ، وَإِنْ كَانَ وَحْدَهُ وَفِي كَوْنِهَا حَاصِلَةً لِأَمْتِهِ خِلَافًا.

(وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا) أَيُّ: مَوْضِعٌ سُجُودٌ، وَلَا يَخْصُصُ بِهِ مَوْضِعٌ دُونَ غَيْرِهِ، وَهَذِهِ لَمْ تَكُنْ لِعَبِيدِهِ <sup>لِلْمَسَافَةِ</sup>، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي رَوَايَةٍ «وَكَانَ مِنْ قَبْلِي إِنَّمَا كَانُوا يُصَلُّونَ فِي كَنَائِسِهِمْ» [أحمد: ٢٢٢/٢] وَفِي أُخْرَى «وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يُصَلِّي حَتَّى يَبْلُغَ عَرَابَهُ» [البيهقي: ٢٥٨/٨] وَهُوَ نَصٌّ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ هَذِهِ الْخَاصَّةُ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلَهُ.

(وَطَهُورًا) بِفَتْحِ الطَّاءِ: أَيُّ مُطَهَّرَةٌ تُسَبَّحُ بِهَا الصَّلَاةُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ أَنَّ التَّرَابَ يَرْفَعُ الْحَدَثَ كَالْمَاءِ، لِاشْتِرَاقِهِمَا فِي الطَّهُورَةِ.

وَقَدْ يُمْنَعُ ذَلِكَ، وَيَقَالُ الَّذِي لَهُ مِنَ الطَّهُورَةِ اسْتِباحَةٌ الصَّلَاةِ بِهِ كَالْمَاءِ.

وَيُدَلُّ عَلَى جَوَازِ التَّيْمُمِ بِمَجْمِيعِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ؛ وَفِي رَوَايَةٍ: «وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا وَأَمْتِي مَسْجِدًا وَطَهُورًا» وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢٤٨/٥) وَغَيْرِهِ.



به، وإن كان بعض أنواعها يكون لغيره.

ويَحْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ أَرَادَ بِهَا الشَّفَاعَةَ الْعَظْمَى فِي إِزَاحَةِ النَّاسِ عَنِ الْمَوْقِفِ؛ لِأَنَّهَا الْفَرْدُ الْكَامِلُ، وَلِذَلِكَ ظَهَرَ شَرْفُهَا لِكُلِّ مَنْ فِي الْمَوْقِفِ.

## ٢- صفة التيمم بضربة واحدة

١٢١- وَعَنْ عَمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي حَاجَةٍ. فَأَجْنَبْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَتَمَرَّغُ الدَّابَّةُ، ثُمَّ أَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَلَذَكَّرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ يَدَيْكَ هَكَذَا» ثُمَّ صَرَبَ يَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ وَظَاهَرَ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَاللَّفْظُ لِإِسْلِمٍ [البخاري (٣٤٧)، مسلم (٣٦٨)].

وَلَمْ يَرْوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٣٨): «وَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ، وَفُتِحَ لِيَمِينُهُ، ثُمَّ مَسَحَ يَمِينًا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ».

(عَنْ عَمَارٍ) يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمُهْمَلَّةَ وَتَشْدِيدُ الْمِيمِ آخِرُهُ رَاءٌ، هُوَ أَبُو الْيَقْطَانَ عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ بَشْنَاوِي نَخِيشِي وَبَعْدَ الْأَلْفِ سِتْنِ مَهْمَلَةٌ فَرَاءٌ، أَسْلَمَ عَمَارٌ قَدِيمًا، وَعَذَّبَ فِي مَكَّةَ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَهَاجَرَ إِلَى الْحِيشَةِ، ثُمَّ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَسَمَّاهُ ﷺ الطَّيِّبُ وَالْمُطِيبُ، وَهُوَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، وَقُتِلَ بِصَفِينٍ مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ سَنَةً، وَهُوَ الَّذِي قَالَ لَهُ ﷺ: «تَشْتَلِكُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةَ» [البخاري (٤٤٧)، مسلم (٢٩١٥)].

(قَالَ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَأَجْنَبْتُ) أَيِ صَرْتُ جُنْبًا، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ يُقَالُ: اجْتَنَبَ الرَّجُلُ صَارَ جُنْبًا، وَلَا يُقَالُ: اجْتَنَبَ، وَإِنْ كَثُرَ فِي لِسَانِ الْفُقَهَاءِ.

(فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ فَتَمَرَّغْتُ) يَفْتَحُ الْمَثَاةَ الْفَوْقِيَّةَ وَالْمِيمَ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ فَغَيْنٌ مُعْجَمَةٌ.

وَلِي لَفْظٌ (فَتَمَعَّكْتَ) وَمَعْنَاهُ تَقَلَّبْتَ.

(فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَتَمَرَّغُ الدَّابَّةُ ثُمَّ أَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَلَذَكَّرْتُ لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ) أَيِ تَفْعَلْ، وَالْقَوْلُ يُطْلَقُ عَلَى الْفِعْلِ كَقَوْلِهِمْ: قَالَ يَدِي هَكَذَا.

وَالْحَامِسَةُ قَوْلُهُ: (وَكَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ لِي قَوْمِيهِ خَاصَّةً وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً) فَعَمُومُ الرِّسَالَةِ خَاصٌّ بِهِ ﷺ وَالْأَلَوِ، فَأَمَّا نُوحٌ فَإِنَّهُ بُعِثَ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، نَعَمْ صَارَ بَعْدَ إِغْرَاقٍ مِنْ كَذِبٍ بِهِ مَبْعُوثًا إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ إِلَّا مَنْ كَانَ مُؤْمِنًا بِهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ الْعَمُومُ فِي أَصْلِ الْبُعْثَةِ؛ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَبِهَذَا عَرَفْتُ أَنَّهُ ﷺ وَأَلَّهُ مُخْتَصَّ بِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسِ لَا أَنَّهُ مُخْتَصَّ بِالْجَمْعِ.

وَأَمَّا الْأَفْرَادُ فَقَدْ شَارَكَهُ غَيْرُهُ فِيهَا كَمَا قَبِلَ فَإِنَّهُ قَوْلُ مُرَدُّدٍ.

وَلِي الْحَدِيثُ فَوَائِدُ جَلِيلَةٌ مُبَيَّنَةٌ فِي الْكُتُبِ الْمَطُولَةِ.

وَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُصَنِّفِ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَذَكَرَ الْحَدِيثَ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَعْطِفُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «وَفِي حَدِيثٍ خُلْدِيَّةٍ» إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّهُ بَقِيَ حَدِيثُ جَابِرٍ غَيْرُ مَنْسُوبٍ إِلَى مُخْرِجٍ، وَإِنْ كَانَ قَدْ فُهِمَ أَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بِعَطْفِ قَوْلِهِ:

١١٩- وَفِي حَدِيثٍ خُلْدِيَّةٍ ﷺ، عِنْدَ مُسْلِمٍ (٥٢٢): «وَجُعِلَتْ تَرْتُمُهَا لَنَا طَهُورًا، إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ».

أَعْنِي: قَوْلُهُ (وَفِي حَدِيثٍ خُلْدِيَّةٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «وَجُعِلَتْ تَرْتُمُهَا لَنَا طَهُورًا إِذَا لَمْ نَجِدِ الْمَاءَ») هَذَا الْقَيْدُ قَرَأْتِي مُعْتَبَرٌ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، كَمَا بَيَّنَّا.

١٢٠- وَعَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٨١)، «وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا».

قَوْلُهُ: (وَعَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ: «وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا») هُوَ وَمَا قَبْلَهُ دَلِيلٌ مَنْ قَالَ إِنَّهُ لَا يُجْزَى إِلَّا التُّرَابُ.

وَقَدْ أَجِيبَ بِمَا سَلَفَ مِنْ أَنَّ التَّصْيِصَ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ الْعَامِّ لَا يَكُونُ مُخَصَّصًا، مَعَ أَنَّهُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَفْهُومِ اللَّقْبِ، وَلَا



في الصحيحين.

وقد كان يُقْبَلُ بِهِ بعدَ موتِ النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وقال آخرون: إنها تحبُّ ضربَتان، ومسحُ اليدين مع المرفقين، لحديث ابنِ عمرِ الآتي، ويأتي أن الأصح فيه أنه موقوفٌ فلا يُقاومُ حديثَ عمارِ المرفوعِ الواردَ للتعليم، ومن ذلك اختلافُهم في الترتيب بين الوجهِ واليدين، وحديثُ عمارٍ كما عرفت قاضٍ بأنه لا يجبُ، وإليه ذهب من قال: تكفي ضربة واحدة، قالوا: والعطفُ في الآية بالواو لا ينافي ذلك.

وذهب من قال بالضرتين إلى أنه قال: لا بُدَّ من الترتيب بتقديم الوجهِ على اليدين، واليمنى على اليسرى.

وفي حديثِ عمارٍ دلالةٌ على أن المشروعَ هو ضربُ التراب.

وقال بعدمِ إجزاء غيره الهادئة وغيرهم، لحديثِ عمارٍ هذا، وحديثِ ابنِ عمرِ الآتي.

وقال الشافعي: يُجزئ وضْعُ يديه في التراب؛ لأن في إحدى روايتي تيمُّمِهِ صلى الله عليه وآله وسلم من الجدار، أنه وضَع يده.

(وفي رواية) أي من حديثِ عمارٍ (للبخاري: «وَضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ وَنَفَخَ فِيهِمَا ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ» أي ظاهِرُهُمَا كما سلفَ وَهُوَ كَالْفُظِّ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّهُ خَالَفَهُ بِالتَّرْتِيبِ وَزِيَادَةِ النُّفْخِ.

فَأَمَّا نَفْخُ التُّرَابِ فَهُوَ مَذْبُوبٌ.

وقيل: لا يُندبُ، وسلفَ الْكَلَامِ في التَّرْتِيبِ.

وهذا التيمُّمُ واردٌ في كفاية التراب للجنبِ الفاسقِ للماء؛ وقد قاسوا عليه الحائضَ والنفساءَ، وخالفَ فِيهِ ابنُ عُمرَ وابنُ مسعودٍ.

وأما كونُ الترابِ يرفعُ الجَنَابَةَ أو لا، فسيأتي في شرح حديثِ أبي هريرةَ وَهُوَ الْحَدِيثُ السَّادِسُ.

(بِيَدِكَ هَكَذَا) يَبْنُو بِقَوْلِهِ: (ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ ضَرْبَةً وَاحِدَةً ثُمَّ مَسَحَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ. وَظَاهَرُ كَفَيْهِ وَوَجْهَهُ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ) بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ، (وَالْفُظُّ لِمَسَمٍ).

استعملَ عمارُ القياسَ، فرأى أَنَّهُ لَمَّا كَانَ التُّرَابُ نَابِئاً عَنِ الْغَسْلِ فَلَا بُدَّ مِنْ عُمُومِهِ لِلْيَدَيْنِ، فَأَبَانَ لَهُ ﷺ الْكَيْفِيَّةَ الَّتِي تَجَرَّبُهَا، وَأَرَاهُ الصِّفَةَ الْمَشْرُوعَةَ، وَأَعْلَمَهُ أَنَّهَا فُرِضَتْ عَلَيْهِ.

ودلَّ على أَنَّهُ يَكْفِي ضَرْبَةٌ وَاحِدَةٌ، وَيَكْفِي فِي الْيَدَيْنِ مَسْحُ الْكَفَيْنِ، وَأَنَّ الْآيَةَ مُجْمَلَةٌ بَيْنَهُمَا ﷺ بِالْإِقْتِصَارِ عَلَى الْكَفَيْنِ، وَأَفَادَ أَنَّ التَّرْتِيبَ بَيْنَ الْوَجْهِ وَالْكَفَيْنِ غَيْرُ وَاجِبٍ، وَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ لَا تُقِيدُ التَّرْتِيبَ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ الْعُطْفُ فِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ لِلْوَجْهِ عَلَى الْكَفَيْنِ بِ «ثُمَّ».

وفي لفظِ لأبي داود (٣٧١): «ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ عَلَى يَمِينِهِ وَيَمِينِهِ عَلَى شِمَالِهِ عَلَى الْكَفَيْنِ ثُمَّ مَسَحَ وَجْهَهُ».

وفي لفظِ للإسماعيلي ما هو أوضح من هذا «إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ بِيَدَيْكَ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ تَنْفُضَهُمَا ثُمَّ تَمْسَحَ بِيَمِينِكَ عَلَى شِمَالِكَ وَبِشِمَالِكَ عَلَى يَمِينِكَ ثُمَّ تَمْسَحَ عَلَى وَجْهِكَ».

ودلَّ أَنَّ التيمُّمَ فرضٌ من أَجْنَبٍ وَلَمْ يَجِدِ الْمَاءَ.

وقد اختلفَ في كميَّةِ الضَّرَبَاتِ وَقَدَرِ التيمُّمِ فِي الْيَدَيْنِ.

فذهب جماعة من السلفِ ومن بعدهم إلى أَنَّهَا تَكْفِي الضَّرْبَةَ الْوَاحِدَةَ.

وذهب إلى أَنَّهَا لَا تَكْفِي الضَّرْبَةُ الْوَاحِدَةُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمِنْ بَعْدِهِمْ، وَقَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ ضَرْبَتَيْنِ لِلْحَدِيثِ الْآتِي قَرِيباً.

والذَّاهِبُونَ إِلَى كِفَايَةِ الضَّرْبَةِ جَمُحُورُ الْعُلَمَاءِ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ عَمَلًا بِحَدِيثِ عَمَارٍ، فَإِنَّهُ أَصَحُّ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ، وَحَدِيثُ الضَّرْبَتَيْنِ يَأْتِي أَنَّهُ لَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَتِهِ قَالُوا: وَكُلُّ مَا عَدَا حَدِيثَ عَمَارٍ فَهُوَ ضَعِيفٌ أَوْ مَوْقُوفٌ كَمَا يَأْتِي.

وأما قَدْرُ ذَلِكَ فِي الْيَدَيْنِ فَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَهْلُ الْحَدِيثِ: إِنَّهُ يَكْفِي فِي الْيَدَيْنِ الرَّاحَتَانِ. وَظَاهَرُ الْكَفَيْنِ حَدِيثُ عَمَارٍ هَذَا.

وقد رُوِيَ عَنْ عَمَارٍ رَوَايَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ هَذَا؛ لَكِنْ الْأَصَحُّ مَا



٣- من قال: التيمم ضربتان

١٢٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ، وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١/١٨٠).

وَصَحَّحَ الْأَيْمَنُ وَفَقَّهَ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّيْمُمُ ضَرْبَتَانِ ضَرْبَةٌ لِلْوُجْهِ وَضَرْبَةٌ لِلْيَدَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ».) رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَالَ فِي سُنَنِهِ عَقَبَ رَوَاتِهِ: وَفَقَّهَ بِحَسْبِ الْقَطْآنِ وَهَشِيمٍ وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ الصَّوَابُ (أهـ)، وَلِذَا قَالَ الْمَصْنُفُ: (وَصَحَّحَ الْأَيْمَنُ وَفَقَّهَ) عَلَى ابْنِ عُمَرَ قَالُوا: وَإِنَّهُ مِنْ كَلَامِهِ وَلِلْإِجْتِهَادِ مَسْرُوحٌ فِي ذَلِكَ.

وَفِي مَعْنَاهُ عِدَّةُ رَوَايَاتٍ كُلُّهَا غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ بَلْ إِنَّمَا مَوْقُوفَةٌ، أَوْ ضَعِيفَةٌ، فَالْعَمْدَةُ حَدِيثُ عُمَارَ، وَيُؤَيِّدُ جَزَمَ الْبُخَارِيِّ فِي صَحِيحِهِ، فَقَالَ: بَابُ التَّيْمُمِ لِلْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (١/٤٤٤، ٤٤٥): أَيُّ هُوَ الْوَاجِبُ الْخِزْيُ، وَأَتَى بِصِغَةِ الْجَزَمِ فِي ذَلِكَ مَعَ شَهْرَةِ الْخِلَافِ فِيهِ لِقَوْلِهِ دَلِيلُهُ، فَإِنَّ الْأَحَادِيثَ الْوَارِدَةَ فِي صِفَةِ التَّيْمُمِ لَمْ يَصْحُ مِنْهَا سِوَى حَدِيثِ أَبِي جُهَيْمٍ (الْبُخَارِيُّ (٣٢٧)، مُسْلِمٌ (٣٦٩)) وَعُمَارُ (سِقَ تَحْرِيجهُ لِي ح (١٢٠))، وَمَا عَدَاهُمَا فَضْعِيفٌ، أَوْ مُخْتَلَفٌ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ، وَالرَّاجِحُ عَدَمُ رَفْعِهِ.

فَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي جُهَيْمٍ فَوَرَدَ بِإِذْنِ الْيَدِينِ مُجْمَلًا.

وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَارَ فَوَرَدَ بِلَفْظِ الْكَفَّيْنِ فِي الصَّحِيحَيْنِ [خ (٣٤٣)، م (٣٦٨)]، وَبِلَفْظِ الْمِرْفَقَيْنِ فِي السُّنَنِ [د (٣٢٨)، م (٣١٢)، (٣١٩)].

وَفِي رَوَايَةٍ إِلَى نَصْفِ الذَّرَاعِ [د (٣٢٢)، م (٣١٦)] وَفِي رَوَايَةٍ إِلَى الْإِبَاطِ [د (٣١٨-٣٢٠)، م (٣١٤)].

فَأَمَّا رَوَايَةُ الْمِرْفَقَيْنِ وَكَذَا نَصْفُ الذَّرَاعِ فَيُفْهِمَانِ مَقَالَ.

وَأَمَّا رَوَايَةُ الْإِبَاطِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّ كَانَ ذَلِكَ وَقَعَ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَيَكُلُّ تَيْمُمٌ صَحَّحَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ فَهُوَ نَاسِخٌ

لَهُ، وَإِنْ كَانَ وَقَعَ بِغَيْرِ أَمْرِهِ فَالْحُجَّةُ فِيمَا أَمَرَ بِهِ، وَيُؤَيِّدُ رَوَايَةَ الصَّحِيحَيْنِ فِي الْإِقْتِصَارِ عَلَى الْوُجْهِ وَالْكَفَّيْنِ أَنَّ عُمَارًا كَانَ يُفْتِي بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ، وَرَاوَى الْحَدِيثَ أَعْرَفُ بِالْمُرَادِ مِنْ غَيْرِهِ، وَلَا سِيَّمَا الصَّحَابِيُّ الْمُجْتَهِدُ. انْتَهَى..

٤- لَا حَرَجَ بِالتَّيْمُمِ عِنْدَ فَقْدِ الْمَاءِ

١٢٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الصَّعِيدُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَيَّمِ اللَّهُ وَلْيُمِسَّهُ بِشَرَّتِهِ».

رَوَاهُ الْبُزْأَنُ (٣١٠-كشف).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ، لَكِنْ صَوَّبَ الدَّارَقُطْنِيُّ إِسْنَادَهُ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّعِيدُ هُوَ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ التُّرَابُ».

وَعَنْ بَعْضِ أُمَّةِ اللَّغَةِ أَنَّهُ وَجَدَ الْأَرْضَ تُرَابًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ، وَإِنْ كَانَ صَخْرًا لَا تُرَابَ عَلَيْهِ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(وَضُوءُ الْمُسْلِمِ وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ عَشْرَ سِنِينَ) فِيهِ ذَلِيلٌ عَلَى تَسْمِيَةِ التَّيْمُمِ وَضُوءًا.

(إِذَا وَجَدَ) أَيِ الْمُسْلِمِ (الْمَاءَ فَلْيَتَيَّمِ اللَّهُ وَلْيُمِسَّهُ بِشَرَّتِهِ).

(رَوَاهُ الْبُزْأَنُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ضَبْطِ الْفَاعِلَيْنِ وَالتَّعْرِيفِ بِمَجَالِهِمَا، (لَكِنْ صَوَّبَ الدَّارَقُطْنِيُّ إِسْنَادَهُ) قَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي كِتَابِ الْعِلَالِ: إِسْنَادُهُ أَصَحُّ.

وَفِي قَوْلِهِ: (إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ) ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ الْمَاءَ وَجِبَ إِسْمَاؤُهُ بِشَرَّتِهِ، وَتَمَسَّكَ بِهِ مِنْ قَالَ: إِنَّ التُّرَابَ لَا يَرْفَعُ الْحَدِيثَ، وَإِنَّ الْمُرَادَ أَنَّ يُمَسَّهُ بِشَرَّتِهِ لِمَا سَلَفَ مِنْ جَنَابَةِ، فَلِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَبَاحَ لَهُ التُّرَابَ الصَّلَاةَ لَا غَيْرَ، وَإِذَا فَرَّغَ مِنْهَا عَادَ عَلَيْهِ حُكْمُ الْجَنَابَةِ، وَلِذَا قَالُوا: لَا يَدُّ لِكُلِّ صَلَاةٍ مِنْ تَيْمُمٍ.

وَاسْتَدَلُّوا بِمَجْدِيهِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ.

وَقَوْلُهُ ﷺ لَهُ: «أَصْلَيْتَ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنِبَ» (أَحْمَدُ (٢٠٣/٤، ٢٠٤)، أَبُو دَاوُدَ (٣٣٤)) وَقَوْلِ الصَّحَابَةِ لَهُ ﷺ: «إِنْ



عَمراً صَلَّى بِهِمْ وَهُوَ جُنُبٌ فَأَقْرَهُهُمْ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ جُنُباً. قُلْتُ: كُنْتُ أَتَعَرَّضُ لِلْجَنَابَةِ وَلَيْسَ قُرْبِي مَاءً، قَالَ: الصَّغِيدُ طَهُورٌ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَلَوْ عَشْرَ سِنِينَ.

(وصححه): أي حديث أبي ذرٍّ الترمذي.

قَالَ الْمَصْنَفُ فِي الْفَتْحِ (٤٤٦/١): إِنَّهُ صَحَّحَهُ أَيْضاً ابْنُ حُبَّانٍ وَالدَّارَقُطِيُّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ التُّرَابَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَاءِ يَرْفَعُ الْجَنَابَةَ وَيُصَلِّي بِهِ مَا شَاءَ، وَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ أَنْ يَمْسَهُ إِلَّا لِلْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الصَّلَاةِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُ بَدَلاً عَنِ الْمَاءِ فَحُكْمُهُ حُكْمُهُ، وَبِأَنَّهُ ﷺ سَمَّاهُ طَهُوراً، وَسَمَّاهُ وَضُوءاً، كَمَا سَلَفَ قَرِيباً.

وَالْحَقُّ أَنَّ التَّيْمُمَ يَقْرُمُ مَقَامَ الْمَاءِ، وَيَرْفَعُ الْجَنَابَةَ رَفْعاً مُؤَقَّتاً إِلَى حَالِ وَجْدَانِ الْمَاءِ.

أَمَّا أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْمَاءِ فَلِأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَهُ عَوْضاً عَنْهُ عِنْدَ عَدَمِهِ، وَالْأَصْلُ أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهِ، فَلَا يَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

وَأَمَّا أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ اغْتَسَلَ فَلِتَسْمِيَّتِهِ ﷺ عَمراً جُنُباً، وَلِقَوْلِهِ ﷺ (فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ فَلْيَتَيَّمِ اللَّهُ) فَإِنَّ الْأَظْهَرَ أَنَّهُ أَمَرَ بِإِسْمَاسِهِ الْمَاءَ لِسَبَبٍ قَدْ تَقَدَّمَ عَلَى وَجْدَانِ الْمَاءِ، إِذْ إِسْمَاسُهُ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَسْبَابٍ وَجُوبِ الْغُسْلِ أَوْ الْوَضُوءِ مَعْلُومٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَالتَّائْسِيسُ خَيْرٌ مِنَ التَّأْكِيدِ.

١٢٤- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (١٢٤)، عَنْ أَبِي ذَرٍّ نَحْوَهُ، وَصَحَّحَهُ.

قَوْلُهُ: (وَلِلتِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ) بِذَلِكَ مُعْجَمَةٌ مُفْتَوَحَةٌ فَرَأَى: اسْمُهُ جُنْدَبٌ بَضْمُ الْجِيمِ وَسُكُونُ النُّونِ وَضَمُّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحُهَا أَيْضاً، بَنُ جُنَادَةٍ بَضْمُ الْجِيمِ وَتَخْفِيفُ النُّونِ بَعْدَ الْأَلْفِ دَالٌ مُهْمَلَةٌ.

وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ ذَرٍّ مِنْ أَعْيَانِ الصَّحَابَةِ، وَرُفَاهِهِمْ، وَالْمُهَاجِرِينَ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ حَيَّا النَّبِيَّ ﷺ بِتَحِيَّةِ الْإِسْلَامِ، وَأَسْلَمَ قَدِيماً بِمَكَّةَ، يُقَالُ كَانَ خَاسِماً فِي الْإِسْلَامِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى قَوْمِهِ إِلَى أَنْ قَدِمَ الْمَدِينَةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ الْخَنْدَقِ، ثُمَّ سَكَنَ الرِّبْدَةَ بَعْدَ وَقَايَةِ ﷺ إِلَى أَنْ مَاتَ بِهَا سَنَةً اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ فِي خِلَافِهِ عُثْمَانُ، وَصَلَّى عَلَيْهِ ابْنُ مَسْعُودٍ، وَيُقَالُ إِنَّهُ مَاتَ بَعْدَهُ بِعَشْرَةِ أَيَّامٍ.

(نَحْوَهُ) أَيُّ نَحْوِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَفْظُهُ: «قَالَ أَبُو ذَرٍّ: اجْتَوَيْتِ الْمَدِينَةَ فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِبِلٍ فَكُنْتُ فِيهَا، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ: هَلَكَ أَبُو ذَرٍّ، قَالَ: مَا حَالُكَ؟

## ٥- مَنْ وَجَدَ الْمَاءَ بَعْدَ التَّيْمُمِ

١٢٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: «خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ - وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ - فَتَيَمَّمَا صَعِيداً طَيِّباً، فَصَلَّيَا، ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ، فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوَضُوءَ، وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ، ثُمَّ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: أَصَبْتَ السُّنَةَ وَأَجَزْتَكَ صَلَاتُكَ وَقَالَ لِلْآخَرِ: لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ».

رَوَاهُ أَبُو قَاوُذٍ (٣٣٨) وَالتَّسَائِمِيُّ (٢١٣/١).

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: «خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ وَلَيْسَ مَعَهُمَا مَاءٌ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَتَيَمَّمَا صَعِيداً طَيِّباً» هُوَ الظَّاهِرُ الْحَالُ.

وَقَدْ قَيَّدَ اللَّهُ الصَّغِيدَ بِهِ فِي الْآيَتَيْنِ فِي الْقُرْآنِ، فإِطْلَاقُهُ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مُقَيَّدٌ بِالْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ.

(فَصَلَّيَا ثُمَّ وَجَدَا الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ) أَيُّ وَقْتُ الصَّلَاةِ الَّتِي صَلَّيَاهَا.

(فَأَعَادَا أَحَدُهُمَا الصَّلَاةَ وَالْوَضُوءَ) سَمَّاهُ إِعَادَةً تَغْلِيظاً وَإِلَّا فَلَمْ يَكُنْ قَدْ تَوَضَّأَ، أَوْ سَمَّى التَّيْمُمَ وَضُوءاً جَازِئاً.

(وَلَمْ يُعِدِ الْآخَرُ) ثُمَّ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لِلَّذِي لَمْ يُعِدْ: أَصَبْتَ السُّنَةَ أَيُّ الطَّرِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

(وَأَجَزْتَكَ صَلَاتُكَ)؛ لِأَنَّهَا وَقَفَتْ فِي وَقْتِهَا، وَالْمَاءُ مَقْهُودٌ، فَالْوَاجِبُ التُّرَابُ.

(وَقَالَ لِلْآخَرِ) الَّذِي أَعَادَ: (لَكَ الْأَجْرُ مَرَّتَيْنِ) أَجْرُ



الصلوات بالتراب، وأجز الصلاة بالماء.

(رواه أبو داود، والنسائي) وفي مختصر السنن للمندري (٢١٠/١): أنه أخرجه النسائي مستنداً ومرسلاً.

وقال أبو داود: إنه مرسّل عن عطاء بن يسار.

لكن قال المصنّف [التعليق (١٦٤/١)]: هذِهِ الرَّوَايَةُ رَوَاهَا ابْنُ السَّكَنِ فِي صَحِيحِهِ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ إِسْحَاقُ فِي مُسْنَدِهِ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: تَيْمَمُ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ الْمَاءَ قَرِيبٌ مِنْكَ؛ قَالَ: فَلَعَلِّي لَا أَبْلُغُهُ».

والحديث دليل على جواز الاجتهاد في عصره ﷺ، وعلى أنه لا يجب الطلب والتلوم له، أي الانتظار.

ودل على أنه لا تجب الإعادة على من صلى بالتراب، ثم وجد الماء في الوقت بعد الفراغ من الصلاة.

وقيل: بل يُعِيدُ الْوَاجِدُ فِي الْوَقْتِ لِقَوْلِهِ ﷺ (فَإِذَا وَجِدَ الْمَاءَ فَلْيَتَيَّمِ اللَّهُ وَلِيَمْسُهُ بِشِرْتِهِ) هَذَا قَدْ وَجَدَ الْمَاءَ.

واجب بأنه مطلق فيمن وجد الماء بعد الوقت وقبل خروجه، وحال الصلاة وبعدّها، وحديث أبي سعيد هذا فيمن لم يجد الماء في الوقت حال الصلاة، فهو مُقَيَّدٌ، فيحمل عليه المطلق، فيكون معناه: فإذا وجدت الماء قبل الصلاة في الوقت فامسّه بشرنتك؛ أي إذا وجدته عليك وجنابة مُتَقَدِّمَةً، فيقيّد به كما قدّمناه.

واستدل القائل بالإعادة في الوقت بقوله تعالى ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ والخطاب مُتَوَجِّهٌ مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ.

واجب بأنه بعد فعل الصلاة لم يبق للخطاب توجّه إلى فاعليها، كيف وقد قال ﷺ: (وَأَجْزَأُكَ صَلَاتُكَ) لِذَلِكَ لَمْ يُعَدَّ إِذِ الْإِجْرَاءُ عِبَارَةً عَنْ كَوْنِ الْفِعْلِ مُسْقَطاً لَوْجُوبِ إِعَادَةِ الْعِبَادَةِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ قَدْ أَجْزَأَهُ.

سَقَرُ قَالَ: إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ الْجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْقُرُوحُ، فَيَجْنِبُ، فَيَخَافُ أَنْ يَمُوتَ إِنْ اغْتَسَلَ: تَيْمَمَ.

رواه الدارقطني (١٧٧/١) موقوفاً، ورفعه البزار، وصححه ابن خزيمة (٢٧٢) والحاكم (١٦٥/١).

(وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - في قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾ قَالَ إِذَا كَانَتْ بِالرَّجُلِ الْجِرَاحَةُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَيْ الْجِلْدَانِ.

(والقروح) جمع قرح وهي البثور التي تخرج في الأبدان، كالجلدي ونحوه.

(فيجنب) نصيبه الجنابة (فيخاف) يظن (أن يموت) إن اغتسل تيمم

(رواه الدارقطني موقوفاً على ابن عباس (ورفعه) إلى النبي ﷺ (البزار) وصححه ابن خزيمة والحاكم) وقال أبو زرعة وأبو حاتم: أخطأ فيه علي بن عاصم.

وقال البزار: لا نعلم من رفعه عن عطاء من الثقات إلا جريراً؛ وقد قال إنه سمع من عطاء بعد الاختلاف، وحيث لم يسم رفعه.

وفيه دليل على شرعية التيمم في حق الجنب إن خاف الموت؛ فاما لو لم يخف إلا الضرر فالآية وهي قوله تعالى ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ﴾ دالة على إباحة التيمم للمريض، سواء خاف تلفاً أو دونه، والتصيص في كلام ابن عباس على الجراحة والقروح إنما هو مُجَرَّدُ مَثَالٍ، وَإِلَّا فَكُلُّ مَرَضٍ كَذَلِكَ.

ويحتمل أن ابن عباس يخص هذين من بين الأمراض. وكذلك كونها في سبيل الله مثال، فلو كانت الجراحة من سقطه فالحكم واحد، وإذا كان مثلاً فلا ينفي جواز التيمم لخشية الضرر.

إِلَّا أَنْ قَوْلَهُ: (أَنْ يَمُوتَ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُجْزَى التَّيْمَمُ إِلَّا لِمَخَافَةِ الْمَوْتِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَاحِدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ.

وأما الهادوية، ومالك، وواحد قول الشافعي؛ والحنفية، فاجازوا التيمم لخشية الضرر، قالوا: لإطلاق الآية.

٦- التيمم بسبب المرض ونحوه

١٢٦- «وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ



وَذَهَبَ دَاوُدُ، وَالْمَنْصُورُ، إِلَى إِيَّاهِ لِلْمَرَضِ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ  
ضُرَرًا، وَهُوَ ظَاهِرُ الْآيَةِ.

### ٨- المسح على مكان الجرح

١٢٨- «وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه - فِي الرَّجُلِ الَّذِي  
شُجَّ، فَاعْتَسَلَ فَمَاتَ - وَإِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيْمَمَ،  
وَيَعَصِبَ عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ  
سَائِرَ جَسَدِهِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٦) بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ. وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَلَى  
رَوَايِهِ.

يُقَوِّيه، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه فِي الرَّجُلِ الَّذِي شُجَّ)  
بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَجِيمٍ مِنْ شَجَّهْ يَشْجُهُ بِكَسْرِ الشَّيْنِ  
وَضَمِّهَا: كَسَرَهُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

(فَاعْتَسَلَ فَمَاتَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيْمَمَ وَيَعَصِبَ عَلَى  
جُرْحِهِ خِرْقَةً ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ  
بِسَنَدٍ فِيهِ ضَعْفٌ) لِأَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ الزُّبَيْرُ بْنُ خُرَيْقٍ بِضَمِّ الْحَاءِ  
الْمَعْجَمَةِ فَرَأَى مَفْتُوحَةً وَمَشَاءً تَحْتِهَا سَاكِنَةٌ وَقَافٌ.

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

قُلْتُ: وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: إِنَّهُ صَدُوقٌ.

(وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَلَى رَوَايِهِ: وَهُوَ عَطَاءٌ، فَإِنَّهُ رَوَاهُ عَنْهُ الزُّبَيْرُ  
بْنُ خُرَيْقٍ، عَنْ جَابِرٍ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ الْأَوْزَاعِيُّ بِإِسْنَادٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ،  
فَالْاِخْتِلَافُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ عَطَاءٍ: هَلْ عَنْ جَابِرٍ أَوْ عَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ؟

وَفِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ مَا لَيْسَ فِي الْأُخْرَى.

وَهَذَا الْحَدِيثُ وَحْدَيْهِ عَلِيُّ الْأَوَّلُ قَدْ تَعَاضَدَا عَلَى  
وُجُوبِ الْمَسْحِ عَلَى الْجَبَائِرِ بِالْمَاءِ.

وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

مَنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَمْسَحُ لِهُدَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا  
ضَعْفٌ فَقَدْ تَعَاضَدَا، وَلِأَنَّهُ غَضِرَ تَعَذُّرُ غَسْلِهِ بِالْمَاءِ فَمَسَحَ مَا  
فَوْقَهُ كَشَعْرِ الرَّأْسِ، وَقِيَاسًا عَلَى مَسْحِ أَعْلَى الْخَفَيْنِ وَعَلَى  
الْعِمَامَةِ، وَهَذَا الْقِيَاسُ يُقَوِّى النَّصَّ.

### ٧- المسح على الجبائر

١٢٧- «وَعَنْ «عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى  
رِئْدَتِي فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ  
عَلَى الْجَبَائِرِ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ وَاهٍ جَدًّا (٦٥٧).

(وَعَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى رِئْدَتِي)  
بِتَشْدِيدِ الْمَثَاءِ التَّخْيِيَةِ تَنْبِيهُ زَنْدٍ، وَهُوَ مَفْصَلُ طَرْفِ الذَّرَاعِ فِي  
الْكُفِّ.

(فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) أَيُّ عَنِ الْوَاجِبِ مِنَ الْوُضُوءِ  
فِي ذَلِكَ.

(فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الْجَبَائِرِ) هِيَ مَا يُجْبَرُ بِهِ الْعَظْمُ  
الْمَكْسُورُ، وَيُلْفَ عَلَيْهِ.

(رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِسَنَدٍ وَاهٍ جَدًّا) بِكَسْرِ الْجِيمِ، وَتَشْدِيدِ الدَّالِّ  
الْمُهْمَلَةِ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَيُّ أَجْدُ ضَعْفُهُ جَدًّا وَالْجَدُّ:  
التَّحْقِيقُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ، فَالْمُرَادُ أَحَقُّ ضَعْفُهُ تَحْقِيقًا.

وَالْحَدِيثُ أَنْكَرُهُ بِمِثْلِ بَنِي مَعِينٍ، وَاحْمَدُ، وَغَيْرُهُمَا، قَالُوا:  
وَذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ عَمْرٍو بْنِ خَالِدٍ الْوَاسِطِيِّ، وَهُوَ كَذَّابٌ؛  
وَرَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٢٢٦/١) وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٢٨/١) مِنْ طَرِيقَيْنِ أَوْهَى  
مَنْهُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: اتَّفَقَ الْحَفَاطُ عَلَى ضَعْفِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ عُرِفَتْ إِسْنَادُهُ بِالصَّحَّةِ لَقُلْتُ بِهِ، وَهَذَا  
مِمَّا اسْتَخِيرَ اللَّهُ فِيهِ.

وَفِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ أُخْرَى.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ. إِلَّا أَنَّهُ يُقَوِّيه قَوْلُهُ.



قلت: من قال بالمسح عليهما قوياً عنده المسح على الجبانين، وهو الظاهر.

ثم في حديث جابر دليل على أنه يُجمع بين التيمم والمسح والغسل، وهو مُشْكِلٌ، حيثُ جُمع بين التيمم والغسل.

قيل: فيحمل على أن أعضاء الوضوء كانت جريحة، فتعذر إسائها بالماء، فعدل إلى التيمم، ثم أفاض الماء على بقيّة جسده.

وأما الشبهة فقد كانت في الرأس، والواجب فيه الغسل، لكن تعذر لأجل الشبهة، فكان الواجب عليه عصبتها والمسح عليها.

إلا أنه قال المصنف في التلخيص (١٥٧/١): إنه لم يقع في رواية عطاء عن ابن عباس ذكر التيمم، ثبت أن الزبير بن خريق تفرد به، بته على ذلك ابن القطان.

ثم قال: ولم يقع في رواية عطاء ذكر المسح على الجبيرة، فهو من أفراد الزبير.

قال: ثم سياق المصنف لحديث جابر يدل على أن قوله: «إنما كان يكفي» غير مرفوع، وإنما لما اختصره المصنف فاتته العبارة الدالة على رفعه.

وهو حديث فيه قصة، ولفظها عند أبي داود (٣٣٦) عن جابر قال: «خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر فشجه في رأسه ثم اختلفتم فسأل أصحابه فقال: هل تجدون لي رخصة على التيمم؟ قالوا: ما نجد لك رخصة وأنت تقدر على الماء، فأغسل فمات، فلما قدمنا على رسول الله ﷺ أخبر بذلك فقال: قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذ لم يعلموا؟ فإنما شفاء العي السؤال، إنما كان يكفي أن يتيمم ويغصب - شك موسى - على جرحه خيرة ثم يمسح عليها ويغسل سائر جسده» إلى آخره.

١٢٩- وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

قال: «من السنة أن لا يُصلي الرجل بالتيمم إلا صلاة واحدة، ثم يتيمم للصلاة الأخرى».

رواه الدارقطني (١٨٥/١) بإسناد ضعيف جداً.

(وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: من السنة أي سنة النبي ﷺ.

والمراد طريقته وشرعه (أن لا يصلي الرجل والمرأة أيضاً بالتيمم إلا صلاة واحدة ثم يتيمم للصلاة الأخرى).

(رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) لأنه من رواية الحسن بن عمار وهو ضعيف جداً نصب على المصدر كما عرفت.

وفي الباب عن علي بن عيسى ورواه ابن عمر [السنن] للدارقطني (١٨٤/١)، حديثان ضعيفان.

وإن قيل: إن أثر ابن عمر أصح فهو موقوف، فلا تقوم بالجميع حجة.

والأصل أنه تعالى قد جعل التراب قائماً مقام الماء؛ وقد علم أنه لا يجب الوضوء بالماء إلا من الحدث، فالتيمم مثله؛ وإلى هذا ذهب جماعة من أئمة الحديث وغيرهم؛ وهو الأقوم دليلاً.

## ١٠- باب الحيض

الحيض مصدر: حاضت المرأة حيضاً وحيضاً، فهي حائض.

ولما كانت له أحكام شرعية من أفعال، وتروك، عقد له المصنف باباً، ساق فيه ما ورد من أحكامه.

## ١- صفة دم الحيض والاستحاضة

١٣٠- عن عائشة رضي الله عنها «أن فاطمة

بنت أبي حبيش كانت تستحاض، فقال لها رسول الله ﷺ: إن دم الحيض دم أسود يعرف، فإذا كان ذلك فامسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي».

رواه أبو داود (٢٨٦) والنسائي (١٨٥/١)، وصححه ابن سبير (١٣٤٨) والحاكم (١٧٤/١)، واستكره أبو حاتم [العلل] (٤٩/١) - (٥٠).



(عن عائشة - رضي الله عنها أن فاطمة بنت أبي حبيش) تقدم ضبطه في أول باب النواقض.  
(كانت تستحاض).

قال ابن عباس: المستحاضة يأتيها زوجها إذا صلت؛ الصلاة أعظم.

يريد: إذا جازت لها الصلاة ودمها جار، وهي أعظم ما يشترط له الطهارة جاز جمعها.

ومنها: أنها تومر بالاختياط في طهارة الحدث والنجس، فتغسل فرجها قبل الوضوء، وقبل التيمم، وتحشو فرجها بقطنية أو خرقة دفعا للنجاسة وتقليلاً لها، فإن لم يندفع الدم بذلك شئت مع ذلك على فرجها وتلججت واستفرت، كما هو معروف في الكتب المطولة وليس بواجب عليها وإنما هو الأولى تقليلاً للنجاسة بحسب القدرة، ثم تتوضأ بعد ذلك.

ومنها: أنه ليس لها الوضوء قبل دخول وقت الصلاة عند الجمهور، إذ طهارتها ضرورة، فليس لها تقديمها قبل وقت الحاجة.

## ٢- صفة الاستحاضة وما يكون فيها من الاغتسال

١٣١- وفي حديث أسماء بنت عميس عن أبي داود (٢٩٦)، «ولتجلس في مركز فإذا رأت صفرة فوق الماء فلتغتسل للظهر والعصر، غسلاً واحداً، وتغتسل للمغرب والشاء غسلاً واحداً وتغتسل للفجر غسلاً واحداً وتتوضأ فيما بين ذلك».

(وفي حديث أسماء بنت عميس) يضم المهملة وتفتح الهمزة وسكون المثناة التحتانية فسين مهملة هي امرأة جعفر، هاجرت معه إلى أرض الحبشة وولدت له هناك أولاداً منهم عبد الله، ثم لما قيل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق؛ فولدت له محمداً، ولما مات أبو بكر تزوجها علي بن أبي طالب عليه السلام فولدت له يحيى.

(عند أبي داود: ولتجلس) هو عطف على ما قبله في الحديث؛ لأن المصنف إنما ساق شطر حديث أسماء لكن في لفظ أبي داود عنها هكذا: «سبحان الله هذا من الشيطان

تقدم أن الاستحاضة: جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه؛ وتقدم فيه «أن فاطمة جاءت النبي ﷺ فقالت: إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع الصلاة؟

(فقال لها رسول الله ﷺ: إن دم الحيض دم أسود يُعرف) بضم حريف المضارعة وكسر الراء: أي له عرف ورائحة، وقيل بفتح الراء: أي تعرفه النساء.

(إذا كان ذلك) بكسر الكاف (فامسكي عن الصلاة، فإذا كان الآخر) أي الذي ليس بثلث الصفة (فترضي وصلي).

(رواه أبو داود، والنسائي وصححه ابن حبان، والحاكم واستكره أبو حاتم) لأنه من حديث عدي بن ثابت عن أبيه عن جدّه، وجده لا يعرف وقد ضعف الحديث أبو داود.

وهذا الحديث فيه رد المستحاضة إلى صفة الدم بأنه إذا كان بثلث الصفة فهو حيض، وإلا فهو استحاضة.

وقد قال به الشافعي في حق المتبذرة.

وقد تقدم في النواقض [برقم (٢٩٢)]: «أنه ﷺ قال لها: إنما ذلك عرق، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاضيلي عنك الدم وصلي» ولا ينافيه هذا الحديث، فإنه يكون قوله: (إن دم الحيض أسود يعرف) بياناً لوقت إقبال الحيضة وإدبارها.

فالمستحاضة إذا ميزت أيام حيضها، إما بصفة الدم، أو بإتيانه في وقت عاديها إن كانت معتادة، وعلمت بعادتها، ففاطمة هذه يمتثل أنها كانت معتادة، فيكون قوله: (إذا أقبلت حيضتك) أي بالعادة، أو غير معتادة، فإراد إقبال حيضتها بالصفة، ولا مانع من اجتماع المعرفين في حقها، وحق غيرها.

هذا وللمستحاضة أحكام خمسة قد سلفت إشارة إلى الوعد بها.

منها: جواز وطئها في حال جريان دم الاستحاضة عند جماهير العلماء؛ لأنها كالطاهر في الصلاة والصوم وغيرهما،



لِتَجْلِسَ إِلَى آخِرِهِ بِدُونِ وَاوٍ. وَفِي نُسْخَةٍ فِي بُلُوغِ الرَامِ.

(فِي مَرْكَبِي) بِكَسْرِ الْمِيمِ: الْإِجَانَةُ الَّتِي تُغْسَلُ فِيهَا الْتِيَابُ.

(وَإِذَا رَأَتْ صَفْرَةَ فَوْقِ الْمَاءِ الَّذِي تَقَعْدُ فِيهِ؛ فَتَصُبُّ عَلَيْهَا الْمَاءَ، فَإِنَّهَا تَظْهَرُ الصَّفْرَةُ فَوْقَ الْمَاءِ.

(فَلْتُغْسِلَ لِلظُّهْرِ وَالْعَصْرِ غَسْلًا وَاحِدًا، وَتُغْسِلَ لِلْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ غَسْلًا وَاحِدًا، وَتُغْسِلَ لِلْفَجْرِ غَسْلًا وَاحِدًا، وَتَوَضَّأَ لِيَمَّا بَيْنَ ذَلِكَ)

هَذَا الْحَدِيثُ وَحْدَيْهِ حَمْنَةُ الْآتِي، فِيهِ الْأَمْرُ بِالْاِغْتِسَالِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

وَقَدْ بَيَّنَّ فِي حَدِيثِهِ حَمْنَةُ أَنَّ الْمَرَادَ إِذَا اخْرَجْتَ الظُّهْرَ وَالْمَغْرِبَ، وَمَقْهُومُهُ أَنَّهَا إِذَا وَقَّتَ اغْتَسَلْتَ لِكُلِّ فَرِيضَةٍ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ.

فُرُوِي عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ: أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهَا الْاِغْتِسَالُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا لَا يَجِبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَقَالُوا رَوَايَةً: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا بِالْغُسْلِ لِكُلِّ صَلَاةٍ» [د (٢٩٢)، ص (٢٠٩)، (٣٥٦) مِنْ حَدِيثِ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ، وَبَيَّنَّ الْبَيْهَقِيُّ (٣٥٤/١) ضَعْفَهَا.

وَقِيلَ: بَلْ هُوَ حَدِيثٌ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ أَنَّهَا تَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ [خ (٢٢٨)، م (٣٣٣)].

قُلْتُ: إِلَّا أَنَّ النُّسخَ يَخْتِاجُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْمُنَاقِضِ، ثُمَّ إِنَّهُ قَالَ الْمُنْذَرِيُّ: إِنَّ حَدِيثَ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُيسَى حَسَنٌ، فَاجْمَعْ بَيْنَ حَدِيثَيْهَا، وَحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ أَبِي حُبَيْشٍ، أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْغُسْلَ مَنْدُوبٌ بِقَرِينَةِ عَدَمِ أَمْرِ فَاطِمَةَ بِهِ، وَاقْتِصَارُهُ عَلَى أَمْرِهَا بِالْوُضْءِ، فَالْوُضْءُ هُوَ الْوَاجِبُ.

وَقَدْ جَنَحَ الشَّافِعِيُّ إِلَى هَذَا.

## ٢- كَيْفِيَّةُ صَلَاةِ الْمُسْتَحَاضَةِ

١٣٢- وَعَنْ حَمْنَةَ بِنْتِ جَحْشٍ قَالَتْ: كُنْتُ

أَسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ

أَسْتَفْتِيهِ، فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَتَحْطِضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ، أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا اسْتَنْقَذَتْ فَصَلِّي أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ، أَوْ ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ، وَصُومِي وَصَلِّي، فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ، وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي كُلَّ شَهْرٍ كَمَا تَحِيطُ النِّسَاءُ، فَإِنْ قَوِيَتْ عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِي الظُّهْرَ وَتُعَجِّلِي الْعَصْرَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهَرِينَ، وَتُصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجِّلِينَ الْعِشَاءَ، ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فَافْعَلِي، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّينَ». قَالَ: «وَهُوَ أَحَبُّ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ».

رَوَاهُ الْعَسْكَرِيُّ وَاحِدٌ (٣٨١/٦)، أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧)، الرَّمْلِيُّ (١٢٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٦٢٢) إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ الْفَرُوزِيُّ (١٢٨)، وَحَمْنَةُ الْبَغَادِيُّ [فِي الرَّمْلِيِّ تَحْتَ (١٢٨)].

(وَعَنْ حَمْنَةَ) بَقِيَّتُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ (فَنُونَ بِنْتُ جَحْشٍ) بَقِيَّتُ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَشَيْنٌ مُجْمَعٌ: هِيَ أُخْتُ زَيْنَبَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ وَامْرَأَةُ طَلْحَةَ بِنْتِ عُيَيْدٍ اللَّوْ.

(قَالَتْ: كُنْتُ اسْتَحَاضُ حَيْضَةً كَثِيرَةً شَدِيدَةً) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ بَيَانٌ لِكَثَرَتِهَا، قَالَتْ: «إِنَّمَا أَتَجَّأُ».

(فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَسْتَفْتِيهِ فَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ رَكْعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ مَعْنَاهُ أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ وَجَدَ سَبِيلًا إِلَى التَّلَاسِ عَلَيْهَا فِي أَمْرِ دِينِهَا وَطَهَرَتِهَا وَصَلَاتِهَا؛ حَتَّى انْسَلَخَتْ عَادَتُهَا، وَصَارَتْ فِي التَّقْدِيرِ كَأَنَّهَا رَكْعَةٌ مِنْهُ، وَلَا يُنَاقِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ عَرِقَ يُقَالُ لَهُ الْعَاذِلُ؛ لِأَنَّهُ يُجْمَلُ عَلَى أَنَّ الشَّيْطَانَ رَكْعَتُهُ حَتَّى انْفَجَرَ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا رَكْعَةٌ مِنْهُ حَقِيقَةً؛ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ حَمَلِهَا عَلَيْهِ.

(فَتَحْطِضِي سِتَّةَ أَيَّامٍ أَوْ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ اغْتَسِلِي، فَإِذَا اسْتَنْقَذَتْ فَصَلِّي أَرْبَعَةَ وَعِشْرِينَ) إِنْ كَانَتْ أَيَّامُ الْحَيْضِ سِتَّةً.

(أَوْ ثَلَاثَةَ وَعِشْرِينَ) إِنْ كَانَتْ أَيَّامُ الْحَيْضِ سَبْعَةً.

(وَصُومِي وَصَلِّي) أَيَّ مَا شِئْتَ مِنْ فَرِيضَةٍ وَتَطَوُّعٍ.

(فَإِنَّ ذَلِكَ يُجْزِئُكَ وَكَذَلِكَ فَافْعَلِي) فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الشُّهُورِ؛ وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «فَافْعَلِي»



(كُلُّ شَهْرٍ: كَمَا تَحِيضُ النِّسَاءُ) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، وَزِيَادَةً: «وَكَمَا يَطْهَرْنَ مِيقَاتُ حَيْضِهِنَّ وَطَهْرِهِنَّ» فِيهِ الرَّدُّ لَهَا إِلَى غَالِبِ أَحْوَالِ النِّسَاءِ.

(فَإِنْ قَوِيَتْ) أَيُّ قَدَرْتُ (عَلَى أَنْ تُؤَخِّرِيَ الظُّهْرَ وَتُعْجِلِيَ الْعَصْرَ) هَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

وَقَوْلُهُ: «وَتُعْجِلِيَ الْعَصْرَ» يُرِيدُ أَنْ تُؤَخِّرِيَ الظُّهْرَ: أَيُّ فَتَأْتِي بِهَا فِي آخِرِ وَقْتِهَا، قَبْلَ خُرُوجِهِ، (وَتُعْجِلِيَ الْعَصْرَ)، فَتَأْتِي بِهِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهِ، فَتَكُونُ قَدْ أَتَيْتِ بِكُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا وَجَمَعْتَ بَيْنَهُمَا جَمْعاً صَوْرِيّاً.

(ثُمَّ تَغْتَسِلِي حِينَ تَطْهَرِينَ) هَذَا اللَّفْظُ لَيْسَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، بَلْ لَفْظُهُ هَكَذَا: «تَغْتَسِلِينَ فَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ» أَيُّ جَمْعاً صَوْرِيّاً كَمَا عُرِفَتْ.

(وَتُصَلِّيِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعاً) هَذَا غَيْرُ لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ كَمَا عُرِفَتْ.

(ثُمَّ تُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ) لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «وَتُؤَخِّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعْجِلِينَ الْعِشَاءَ» وَمَا كَانَ يَحْسُنُ مِنَ الْمَصْنُفِ حَذْفُ ذَلِكَ كَمَا عُرِفَتْ.

(ثُمَّ تَغْتَسِلِينَ وَتَجْمَعِينَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِمَا عَلِيٍّ، وَتَغْتَسِلِينَ مَعَ الصُّبْحِ وَتُصَلِّيَنِ)

(قَالَ) أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ: (وَهُوَ أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ مِنْ كَلَامِهِ ﷺ، لِأَنَّهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ نَابِتٍ عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ، قَالَ: فَقَالَتْ حَمْنَةُ: «هَذَا أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ»، لَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ.

(رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ الْبُخَارِيُّ).

قَالَ الْمُنْذَرِيُّ فِي مُخْتَصَرِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١/١٨٦): قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَدْ تَرَكَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الْقَوْلَ بِهَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَقِيلٍ رَوَاهُ لَيْسَ بِذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ: نَفَرَدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي الْإِخْتِجَاعِ بِهِ. هَذَا آخِرُ كَلَامِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ؛ وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ أَيْضاً: وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي الْبُخَارِيَّ - عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (١ هـ).

فَعُرِفَتْ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ غَيْرُ صَحِيحٍ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ قَدْ صَحَّحَهُ الْأَثَمَةُ.

وَقَدْ عُرِفَتْ مِمَّا سَقْنَاهُ مِنْ لَفْظِ رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: أَنَّ الْمَصْنُفَ، نَقَلَ غَيْرَ لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ مِنَ الْفَافِ أَحَدِ الْخَمْسَةِ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ تَقْيِيدِ مَا أَطْلَقَتْهُ الرُّوَايَاتُ بِقَوْلِهِ: «وَتُعْجِلِينَ الْعِشَاءَ» كَمَا قَالَ: «وَتُعْجِلِينَ الْعَصْرَ»؛ لِأَنَّهُ أَرْشَدَهَا ﷺ إِلَى ذَلِكَ لِلْمُلَاحَظَةِ الْإِتْيَانِ بِكُلِّ صَلَاةٍ فِي وَقْتِهَا؛ هَذِهِ فِي آخِرِ وَقْتِهَا، وَهَذِهِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «سِتَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ أَيَّامٌ» لَيْسَتْ فِيهِ كَلِمَةُ «أَوْ» شَكّاً مِنَ الرَّوَايَةِ، وَلَا لِلتَّخْيِيرِ، بَلْ لِلإِعْلَامِ بِأَنَّ لِلنِّسَاءِ أَحَدَ الْعَدَدَيْنِ، فَمَنْهِنَّ مَنْ تَحِيضُ سِتَّةً، وَمَنْهِنَّ مَنْ تَحِيضُ سَبْعاً، فَتَرْجِعُ إِلَى مَنْ هِيَ فِي سِتَّةً، وَأَقْرَبُ إِلَى مَزَاجِهَا.

ثُمَّ قَوْلُهُ: «فَإِنْ قَوِيَتْ» يُشْعِرُ بِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا هُوَ مَدْنُوبٌ لَهَا، وَإِلَّا فَإِنَّ الْوَاجِبَ إِنَّمَا هُوَ الْوُضُوءُ لِكُلِّ صَلَاةٍ بَعْدَ الْإِغْتِسَالِ عَنِ الْحَيْضِ بِمَرُورِ السَّاعَةِ أَوْ السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ، وَهُوَ الْأَمْرُ الْأَوَّلُ الَّذِي أَرْشَدَنَا ﷺ إِلَيْهِ، فَلَمَّا فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ: «أَمَرَكَ بِأَمْرَيْنِ إِلَيْهِمَا فَعَلْتَ أَجْزَأَ عَنْكَ مِنَ الْآخَرِ، وَإِنْ قَوِيَتْ عَلَيْهِمَا فَأَنْتَ أَعْلَمُ» ثُمَّ ذَكَرَ لَهَا الْأَمْرَ الْأَوَّلَ أَنَّهَا تَحِيضُ سِتَّةً أَوْ سَبْعاً، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتُصَلِّيُ كَمَا ذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ.

وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا تَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّ اسْتِمْرَارَ السَّخْمِ نَاقِضٌ، فَلَمْ يَذْكُرْهُ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي غَيْرِهَا، ثُمَّ ذَكَرَ الْأَمْرَ الثَّانِيَّ مِنْ جَمْعِ الصَّلَاتَيْنِ وَالْإِغْتِسَالِ كَمَا عُرِفَتْ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُبَاحُ جَمْعُ الصَّلَاتَيْنِ فِي وَقْتٍ إِحْدَاهُمَا لِلْعَذْرِ، إِذْ لَوْ أُبِيحَ لَعَذَرَ لَكَانَتْ الْمُسْتَحَاضَةُ أَوَّلَ مَنْ يُبَاحُ لَهَا ذَلِكَ وَلَمْ يُبَحَّ لَهَا ذَلِكَ بَلْ أَمَرَهَا بِالتَّوَقُّيْتِ؛ كَمَا عُرِفَتْ.



## ٤- المستحاضة تغتسل لكل صلاة أو تتوضأ؟

١٣٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّمَّ، فَقَالَ: «امْكُئِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحِضُّكَ حَيْضَتُكَ، ثُمَّ اغْتَسِلِي» فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٣٤)

وفي رواية للبخاري (٢٢٨): «وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَهِيَ لِأَبِي دَاوُدَ (٢٩٨)، وَغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ.

(وعن عائشة - رضي الله عنها - أن أم حبيبة) بالحاء المهملة المفتوحة (بنت جحش).

قبل الأصح أن اسمها حبيبة وكُنيتها أم حبيب بغير هاء، وهي أخت حمّة التي تقدّم حديثها.

(شَكَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الدَّمَّ فَقَالَ: امْكُئِي قَدْرَ مَا كَانَتْ تَحِضُّكَ حَيْضَتُكَ) أي قبل استمرار جريان الدّم.

(ثُمَّ اغْتَسَلِي) أي غَسَلَ الخُورَجَ عن الحيض.

(فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ لِكُلِّ صَلَاةٍ) مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ مِنْهُ ﷺ لَهَا بِذَلِكَ.

رواه مُسْلِمٌ وفي رواية للبخاري: «وَتَوَضَّعِي لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَهِيَ» أي هذِهِ الرُّوَايَةُ (لأبي داود وَغَيْرِهِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ).

أُم حَبِيبَةَ كَانَتْ تَحْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَبَنَاتُ جَحْشٍ ثَلَاثٌ: زَيْنَبُ أُمُ الْمُؤْمِنِينَ، وَحَمَّةٌ وَأُمُّ حَبِيبَةَ، قِيلَ: إِنَّهُنَّ كُنَّ مُسْتَحَاضَاتٍ كُلُّهُنَّ.

وقد ذَكَرَ البخاري ما يدلُّ على أَنَّ بَعْضَ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ كَانَتْ مُسْتَحَاضَةً فَإِنَّ صَاحِبَ الثَّلَاثِ مُسْتَحَاضَاتٍ فِيْهِ زَيْنَبُ.

وقد عَدَّ العلماءُ الْمُسْتَحَاضَاتِ فِي عَصْرِهِ ﷺ فَبَلَغْنَ عَشْرَ نِسْوَةٍ.

والحديثُ دليلٌ على إرجاعِ الْمُسْتَحَاضَةِ إِلَى أَحَدِ الْمَعْرِفَاتِ، وَهِيَ أَيَّامُ عَادَتِهَا، وَعُرِفَتْ أَنَّ الْمَعْرِفَاتِ إِذَا الْعَادَةُ الَّتِي كَانَتْ لَهَا قَبْلَ الْإِسْتِحَاضَةِ أَوْ صِفَةُ الدَّمِّ بِكَوْنِهِ أَسْوَدَ يُعْرَفُ، أَوْ الْعَادَةُ الَّتِي لِلنِّسَاءِ مِنَ السَّنَةِ الْأَيَّامِ أَوْ السَّبْعَةِ، أَوْ إِقْبَالِ الْحَيْضَةِ

وإدبارها، كُلُّ هَذِهِ تَقَدَّمَتْ فِي أَحَادِيثِ الْمُسْتَحَاضَةِ، فَبَيَّنَّا وَقَعَ مَعْرِفَةُ الْحَيْضِ.

والمُرَادُ حُصُولُ الظَّنِّ لَا اليَقِينَ، عَمِلْتُ بِهِ، سِوَاهُ كَانَتْ ذَاتَ عَادَةٍ أَوْ لَا، كَمَا يُفِيدُهُ إِطْلَاقُ الْأَحَادِيثِ، بَلْ لَيْسَ الْمُرَادُ إِلَّا مَا يَحْصُلُ لَهَا ظَنٌّ أَنَّهُ حَيْضٌ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ الْأَمَارَاتُ كَانَتْ أَقْوَى فِي حَقِّهَا، ثُمَّ مَتَى حَصَلَ ظَنُّ زَوَالِ الْحَيْضِ وَجِبَ عَلَيْهَا الْغَسْلُ، ثُمَّ تَوَضَّعًا لِكُلِّ صَلَاةٍ أَوْ تَجْمَعُ جَمْعًا صُورِيًّا بِالْغَسْلِ، وَهَلْ لَهَا أَنْ تَجْمَعَ الْجَمْعَ الصُّورِيَّ بِالْوُضُوءِ؟

هَذَا لَمْ يَرِدْ بِهِ النَّصُّ فِي حَقِّهَا، إِلَّا أَنَّهُ مَعْلُومٌ جَوَازُهُ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا هَلْ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ التَّوَافِلَ بِوُضُوءِ الْفَرِيضَةِ؟ فَهَذَا مَسْكُوتٌ عَنْهُ أَيْضًا، وَالْعُلَمَاءُ مُخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ.

## ٥- حُكْمُ مَا يَنْزِلُ بَعْدَ الطَّهْرِ

١٣٤- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ وَالصُّفْرَةَ بَعْدَ الطَّهْرِ شَيْئًا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٧)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

(وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) اسْمُهَا نُسَيْبَةُ بَضْمُ النُّونِ وَفَتْحُ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونُ الْمَشَاوِ التَّخْيِيزِ وَفَتْحُ الْمُوحَّدَةِ بِنْتُ كَعْبٍ، وَقِيلَ: بِنْتُ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيَّةِ، بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ، كَانَتْ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابِيَّاتِ، وَكَانَتْ تَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تُعْرَضُ الْمَرْضَى، وَتُدَاوِي الْجَرَحَى.

(قَالَتْ: كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُدْرَةَ) أَي: مَا هُوَ بِلَوْنِ الْمَاءِ الْوَسْخِ الْكُدْرِ.

(وَالصُّفْرَةَ) هُوَ: الْمَاءُ الَّذِي تَرَاهُ الْمَرَأَةُ كَالصُّدْيِدِ يَعْلُوهُ أَصْفَرًا.

(بَعْدَ الطَّهْرِ) أَي: بَعْدَ رُؤْيَا الْقَصَّةِ الْبَيْضِ وَالْجَفْرِ (شَيْئًا) أَي: لَا نَعُدُّهُ حَيْضًا.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ).

وَقَوْلُهَا: «كُنَّا» قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ، فَقِيلَ: لَهُ حُكْمٌ



الرُّفْعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِأَنِّ الْمَرَادَ كُنَّا فِي زَمَانِهِ ﷺ مَعَ عَلَيْهِ،  
فَيَكُونُ تَقْرِيراً مِنْهُ؛ وَهَذَا رَأْيُ الْبَخَارِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ عُلَمَاءِ  
الْحَدِيثِ، فَيَكُونُ حُجَّةً.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا حُكْمَ لِمَا لَيْسَ بِدَمٍ غَلِيظٍ أَسْوَدَ  
يُعْرَفُ، فَلَا يُعَدُّ حَيْضاً بَعْدَ أَنْ تَرَى الْقَصَّةَ - بِنَتْحِ الْقَافِ  
وَتَشْدِيدِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ - قِيلَ: إِنَّهُ شَيْءٌ كَالْحَيْضِ الْأَبْيَضِ، يَخْرُجُ  
مِنَ الرَّحِمِ بَعْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ، أَوْ بَعْدَ الْجُفُوفِ، وَهُوَ أَنْ يَخْرُجَ مَا  
يُحْسَى بِهِ الرَّحِمُ جَافاً.

وَمَقْهُومُ قَوْلِهَا: «بَعْدَ الطَّهْرِ» أَيُّ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ؛ أَنْ قَبْلَهُ  
تُعَدُّ «الْكُدْرَةُ وَالصُّفْرَةُ شَيْئاً» أَيُّ حَيْضاً.

وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مَعْرُوفٌ فِي الْفُرُوعِ.

## ٦- تحريم نكاح الحائض

١٣٥- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ الْيَهُودَ كَانَتْ إِذَا  
حَاضَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِمْ لَمْ يُؤَاكِلُوها، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:  
«اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٠٢).

الْحَدِيثُ قَدْ بَيَّنَّ الْمَرَادَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «قُلْ هُوَ أَذَى  
فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ» [البقرة:  
٢٢٢] أَنَّ الْمَأْمُورَ بِهِ مِنَ الْإِعْتَزَالِ، وَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ مِنَ الْقَرَابِ هُوَ  
النِّكَاحُ: أَيُّ اعْتَزَلُوا بِكَاحَتِهِنَّ، وَلَا تَقْرِبُوهُنَّ لَهُ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ  
مِنَ الْمَوَاكِلَةِ وَالْجَالِسَةِ وَالْمُضَاجَعَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ جَائِزٌ.

وَقَدْ كَانَ الْيَهُودُ لَا يَسْتَاكُونُ الْحَائِضَ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، وَلَا  
يُجَامِعُونَهَا وَلَا يُؤَاكِلُونَهَا، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ.

وَأَمَّا الْاسْتِمْتَاعُ مِنْهُنَّ فَقَدْ أَبَاحَهُ هَذَا الْحَدِيثُ، وَكَمَا يُفِيدُهُ  
أَيْضاً.

## ٧- اتِّزَارُ الْحَائِضِ عِنْدَ الْمُبَاشَرَةِ

١٣٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنِي فَأَتِرُّ، فَيُبَاشِرُنِي وَأَنَا  
حَائِضٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٠٢)، مسلم (٢٩٣)].

أَيُّ يُلْصِقُ بِشَرَّتَهُ بِيَشْرَتِي فِيمَا دُونَ الْإِزَارِ وَلَيْسَ بِصَرِيحٍ  
بِأَنَّهُ يَسْتَمْتَعُ مِنْهَا، إِنَّمَا فِيهِ إِصَاقُ الْبَشَرَةِ بِالْبَشَرَةِ.

وَالْاسْتِمْتَاعُ فِيمَا بَيْنَ الرُّكْبَةِ وَالسُّرَّةِ فِي غَيْرِ الْفَرْجِ أَجَاوِزُهُ  
الْبَعْضُ، وَحُجَّتُهُ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ» [يَقْدَمُ فِي (١٣٤)]  
وَمَقْهُومُ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَقَالَ بَعْضُ بَزْكَاهَتِهِ، وَآخَرُ بِتَحْرِيمِهِ، فَلَاوُلَّ أَوَّلَى لِلدَّلِيلِ.

فَأَمَّا لَوْ جَامَعَ وَهِيَ حَائِضٌ، فَإِنَّهُ يَأْتِمُ إِجْمَاعاً، وَلَا يَجِبُ  
عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَقِيلَ: تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ لِمَا يُفِيدُهُ.

## ٨- كفارة من يأتي الحائض

١٣٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ  
- قَالَ: «يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ».

رَوَاهُ الْغُسْنِيُّ (احمد (٢٢٩/١)، ابوداود (٢٦٤)، الترمذي  
(١٣٦)، النسائي (١٥٣/١)، ابن ماجه (٦٤٠)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٧١/١)،  
(١٧٢) وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَرَوَّجَهُ غَيْرُهُمَا وَقَفَّه [الطليحي: (١٦٧/١)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ فِي الَّذِي يَأْتِي امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ قَالَ: يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ  
بِنِصْفِ دِينَارٍ». رَوَاهُ الْحَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَابْنُ الْقَطَّانِ، وَرَوَّجَهُ  
غَيْرُهُمَا وَقَفَّه) عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ

الْحَدِيثُ فِيهِ رَوَايَاتٌ هَذِهِ إِحْدَاهَا، وَهِيَ الَّتِي خَرَجَ لِرَجَالِهَا  
فِي الصَّحِيحِ، وَرَوَاتُهُ مَعَ ذَلِكَ مُضْطَرَّةٌ؛ وَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ  
كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ ثَابِتاً لَأَخَذْنَا بِهِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي «التَّخْلِيسِ» (١٧٦/١): الْاضْطِرَابُ فِي  
إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ وَمَتْنِهِ كَثِيرٌ جَدًّا.



وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى إيجابِ الصَّدَقَةِ الْحَسَنُ وَسَعِيدٌ، لَكِنْ قَالَا: يُغْنِي رَقَبَةً قِاسًا عَلَى مَنْ جَامَعَ فِي رَمَضَانَ.

وَقَالَ غَيْرُهُمَا: بَلْ يَتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ وَزَعَمُوا أَنَّ هَذَا مُرْسَلٌ أَوْ مَوْقُوفٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: حُجَّةٌ مَنْ لَمْ يُوجِبْ: اضْطِرَابُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَأَنَّ الدُّمَّةَ عَلَى الْبَرَاءَةِ، وَلَا يَجِبُ أَنْ يُثَبَّتَ فِيهَا شَيْءٌ لِمُسْكِينٍ وَلَا غَيْرِهِ إِلَّا بِدَلِيلٍ لَا مَدْفَعَ فِيهِ، وَلَا مَطْعَنَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ مَعْدُومٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

قُلْتُ: أَمَّا مَنْ صَحَّ عَنْهُ كَابِنُ الْقَطَّانِ فَإِنَّهُ أَمَعَنَ النَّظَرَ فِي تَصْحِيحِهِ، وَاجَابَ عَنْ طَرِقِ الطُّعْنِ فِيهِ، وَأَقَرَّهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَقَرَّاهُ فِي كِتَابِهِ «الْإِلَام» فَلَا عُدْرَ لَهُ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ.

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَصْحَ عَنْهُ كَالثَّانِعِيِّ وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الدُّمَّةِ، فَلَا تَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ عَلَى رَفْعِهَا.

## ٩- الحائض تدغ الصلاة والصيام

١٣٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتِ الْمَرْأَةُ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تُصُمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ [البخاري (٣٠٤)، مسلم (٨٠)].

تَمَامُهُ: «فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا».

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ بِلَفْظٍ: «تَمَكُّتُ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، فَهَذَا نَقْصَانُ دِينِهَا».

وَهُوَ إِخْبَارٌ يُفِيدُ تَقْرِيرًا عَلَى تَرْكِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ، وَكَوْنُهُمَا لَا يَجِبَانِ عَلَيْهِمَا، وَهُوَ إِجْمَاعٌ فِي أَنَّهُمَا لَا يَجِبَانِ حَالَ الْحَيْضِ، وَجِبَّ قِضَاءِ الصَّيَامِ لِأَدْلَى أُخْرَى.

وَأَمَّا كَوْنُهَا لَا تَدْخُلُ الْمَسْجِدَ فَلْحَدِيثُ: «لَا أَجُلَ الْمَسْجِدِ لِخَائِضٍ وَلَا جَنْبٍ» [٢٣٢] وَتَقَدَّمَ [برقم (١١٣)].

وَأَمَّا أَنَّهُ لَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَلْحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: «وَلَا تَقْرَأُ الْخَائِضُ وَلَا الْجَنْبُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا» [الترمذي (١٣١)، ابن

ماجد (٥٩٥)] وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ، وَكَذَلِكَ لَا تَمَسُّ الْمَصْحَفَ لِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، تَقَدَّمَ، وَتَقَدَّمَتْ شَوَاهِدُهُ [برقم (٧١)، (١٠٧)].

وَالْأَحَادِيثُ لَا تَقْصُرُ عَنِ الْكِرَامَةِ لِكُلِّ مَا ذَكَرَ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ دَرَجَةَ التَّحْرِيمِ، إِذْ لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ فِي طَرَفِهَا، وَدَلَالَةِ الْفَاطِهَا غَيْرِ صَرِيحَةٍ فِي التَّحْرِيمِ.

## ١٠- الحائض تؤدي مناسك الحج غير الطواف

١٣٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا جِئْنَا سَرَفَ حِضَّتِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالنِّبْتِ حَتَّى تَطْهُرِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ [البخاري (٣٠٥)، مسلم (١٢١)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: لَمَّا جِئْنَا إِيَّاهُ حُجَّةَ الْوُدَاعِ، وَكَانَتْ قَدْ أَحْرَمَتْ مَعَهُ ﷺ).

(سُزِفَ) بِالسُّنِّ الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةً وَكَسَرَ الرَّاءَ فِضَاءً: اسْمُ عِلٍّ، مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالتَّائِبِثِ، وَهُوَ عِلٌّ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ.

(حِضَّتِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالنِّبْتِ حَتَّى تَطْهُرِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ) فِيهِ صِفَةُ حُجَّةٍ ﷺ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَائِضَ يَصِحُّ مِنْهَا جَمِيعُ أَعْمَالِ الْحَجِّ غَيْرَ الطَّوْفِ بِالنِّبْتِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. وَاخْتَلَفَ فِي عَلَيْهِ.

فَقِيلَ: لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الطَّوْفِ الطَّهَارَةَ.

وَقِيلَ: لِكَوْنِهَا مَمْنُوعَةً مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ.

وَأَمَّا رَكْعَتَا الطَّوْفِ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُمَا لَا يَصْحَانِ مِنْهَا، إِذْ هُمَا مُرْتَبَتَانِ عَلَى الطَّوْفِ وَالطَّهَارَةِ.



ابن ماجه(٦٤٨) [إِلَّا النَّسَاءَ، وَاللَّفْظُ لِأَبِي دَاوُدَ.

وَفِي لَفْظٍ لَهُ: وَلَمْ يَأْمُرْهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقِصَاصِ صَلَاةِ النَّفَاسِ. وَصَحَّحَهُ  
الْحَاكِمُ (١٧٥/١).

وَضَعُفَةُ جَمَاعَةٍ، لَكِنْ قَالَ النَّوَوِيُّ: قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْ مُصَنِّفِي  
الْفَقَهَاءِ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ مُرَدُّ عَلَيْهِمْ.

وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٦٤٩) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ: «وَقَتٌ لِلنِّسَاءِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ تَرَى الطَّهْرَ قَبْلَ  
ذَلِكَ».

وَلِلْحَاكِمِ (١٧٦/١) مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ:  
«وَقَتٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ فِي نَفَاسِهِنَّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا».

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ يَعْضُدُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَتَدُلُّ عَلَى أَنَّ الدَّمَّ  
الْخَارِجَ عَقِبَ الْوِلَادَةِ حُكْمُهُ يَسْتَمُرُّ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، تَقَعُدُ فِيهِ الْمَرْأَةُ  
عَنِ الصَّلَاةِ وَعَنِ الصَّوْمِ، وَإِنْ لَمْ يُصَرَّحْ بِهِ الْحَدِيثُ، فَقَدْ أُفِيدَ  
مِنْ غَيْرِهِ.

وَأَفَادَ حَدِيثُ أَنَسٍ: أَنَّهَا إِذَا رَأَتْ الطَّهْرَ قَبْلَ ذَلِكَ طَهَّرَتْ،  
وَأَنَّهُ لَا حَدَّ لِأَقْلَوِ.

## ١١- يَحِلُّ مِنَ الْحَائِضِ مَا فَوْقَ الْإِزَارِ

١٤٠- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى  
عَنْهُ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ،  
وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ: «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٣) وَضَعُفُهُ.

(وَعَنْ مُعَاذٍ) بَضْمُ الْمِيمِ، فَعَيْنٌ مُهْمَلَةٌ خَفِيفَةٌ، آخِرُهُ ذَالٌ  
مُعْجَمَةٌ؛ وَهُوَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ الْأَنْصَارِيُّ  
الْخَزْرَجِيُّ، أَحَدٌ مِنْ شُهَدَاءِ الْعُقَبَةِ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَشَهِدَ بَدْرًا  
وغيرَهَا مِنَ الْمَشَاهِدِ، وَبَعَثَهُ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا، وَمُعَلِّمًا،  
وَجَعَلَ إِلَيْهِ قِبْضَ الصَّدَقَاتِ مِنَ الْعَمَالِ بِالْيَمَنِ.

وَكَانَ مِنْ أَجْلَاءِ الصَّحَابَةِ وَعُلَمَائِهِمْ، اسْتَعْمَلَهُ عُمَرُ عَلَى  
الشَّامِ بَعْدَ أَبِي عُبَيْدَةَ، فَمَاتَ فِي طَاعُونِ عَمَاسٍ سَنَةَ ثَمَانِي  
عَشْرَةَ، وَقِيلَ سَبْعَ عَشْرَةَ، وَلَهُ ثَمَانٌ وَثَلَاثُونَ سَنَةً.

(أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ) مَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ وَهِيَ حَائِضٌ؟  
قَالَ: «مَا فَوْقَ الْإِزَارِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَضَعُفُهُ.

فَقَالَ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ مُبَاشَرَةِ حِلِّ الْإِزَارِ، وَهُوَ مَا بَيْنَ  
السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ.

وَالْحَدِيثُ قَدْ عَارِضَهُ حَدِيثٌ: «اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا  
النِّكَاحَ» تَقَدَّمَ [بِرَافِعٍ (١٣١)]، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ هَذَا، فَهُوَ أَرْجَحُ  
مَنْهُ، وَلَوْ ضَمُّهُ الْمَصْنُفُ إِلَيْهِ لَكَانَ أَوَّلِي، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ [بِرَافِعٍ  
(١٣٢)].

وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: «كَانَ يَأْمُرُنِي فَأَتَرُّهُ».

## ١٢- مَدَّةُ النَّفَاسِ

١٤١- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:  
«كَانَتِ النَّفْسَاءُ تَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ  
نَفَاسِهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أَحْمَدُ (٣٠٠/٦)، أَبُو دَاوُدَ (٣١١)، السُّوْمِيُّ (١٣٩)،



## ٢- كتاب الصلاة

الصلاة لثمة: الدعاء؛ سُميت هذه العبادة الشرعية باسم الدعاء لاشتغالها عليه.

## ١- باب المواقيت

والمواقيت: جمع مِقاتٍ. والمراد به: الوقت الذي عُنِيَ الله لأداء هذه العبادة، وهو القدر المحدود للفعل من الزمان.

## ١- أوقات الصلوات

١٤٢- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ، وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ مَا لَمْ يَخْضُرْ وَقْتُ الْعَصْرِ، وَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ، وَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْاَوْسَطِ، وَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ».

رواه مسلم (٦١٢).

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَقْتُ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ»، أَي مَالَتْ إِلَى جِهَةِ الْمَغْرِبِ، وَهُوَ الذُّلُوكُ الَّذِي أَرَادَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ» [الإسراء: ٧٨].

(وَكَانَ ظِلُّ الرَّجُلِ كَطَوْلِهِ) أَي وَيَسْتَمِرُّ وَتَهْتَا حَتَّى يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، فَهَذَا تَعْرِيفٌ لِأَوَّلِ وَقْتِ الظُّهْرِ وَآخِرِهِ، فَقَوْلُهُ: «وَكَانَ» عَطْفٌ عَلَى «زَالَتْ» كَمَا قُرِئَ: أَي وَيَسْتَمِرُّ وَقْتُ الظُّهْرِ إِلَى صِيرُورَةِ ظِلِّ الرَّجُلِ مِثْلَهُ.

(مَا لَمْ يَخْضُرْ وَقْتُ الْعَصْرِ) وَحُضُورُهُ بِمَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ، كَمَا يُقَيِّدُهُ مَفْهُومُ هَذَا، وَصَرِيحُ غَيْرِهِ.

(وَقْتُ الْعَصْرِ) يَسْتَمِرُّ (مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ) وَقَدْ عُنِيَ آخِرُهُ فِي غَيْرِهِ بِمَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلِهِ.

(وَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ) مَنْ عِنْدَ سُقُوطِ قُرْصِ الشَّمْسِ، وَيَسْتَمِرُّ (مَا لَمْ يَغِبِ الشَّفَقُ) الْآخِرُ؛ يَأْتِي تَفْسِيرُهُ بِالْحُمْرَةِ أَيْضًا.

(وَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ) مَنْ غَيُوبَةِ الشَّفَقِ، وَيَسْتَمِرُّ إِلَى نِصْفِ اللَّيْلِ الْاَوْسَطِ) الْمُرَادُ بِهِ الْأَوَّلُ.

(وَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ) أَوَّلُهُ (مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ) وَيَسْتَمِرُّ (مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ).

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وَتَمَامُهُ: «فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَمْسِكَ عَنْ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ الشَّيْطَانِ».

الحديثُ أَفَادَ تَعْيِينَ الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةِ أَوَّلًا وَآخِرًا، فَأَوَّلُ وَقْتِ الظُّهْرِ زَوَالُ الشَّمْسِ، وَآخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ الرَّجُلُ فِي الْحَدِيثِ تَمَثُّلًا، وَإِذَا صَارَ كَذَلِكَ فَهُوَ أَوَّلُ الْعَصْرِ، وَلَكِنَّهُ يُشَارِكُهُ الظُّهْرُ فِي قَدْرِ لَا تَسْعُ لِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَإِنَّهُ يَكُونُ وَقْتُ لِهَمَا كَمَا يُقَيِّدُهُ حَدِيثُ جَبْرِيلَ (الرَّمْلِيُّ: ١٥٠)، النَّسَائِيُّ (٢٥٥/١، ٢٥٦) فَإِنَّهُ صَلَّى بِالنَّبِيِّ ﷺ الظُّهْرَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ بَعْدَ الزُّوَالِ، وَصَلَّى بِهِ الْعَصْرَ عِنْدَ مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ، وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي صَلَّى بِهِ الظُّهْرَ عِنْدَ مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي صَلَّى فِيهِ الْعَصْرَ الْيَوْمَ الْأَوَّلَ، فَكَانَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ وَقْتُ يَشْتَرِكُ فِيهِ الظُّهْرُ وَالْعَصْرُ؛ وَهَذَا هُوَ الْوَقْتُ الْمَشْتَرِكُ. وَفِيهِ خِلَافٌ، فَمَنْ أَثْبَتَهُ فَحُجَّتُهُ مَا سَمِعْتَهُ، وَمَنْ نَفَاهُ تَأَوَّلَ قَوْلَهُ: «وَصَلَّى بِهِ الظُّهْرَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حِينَ صَارَ ظِلُّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ»، بِأَنَّهُ مَعْنَاهُ: فَرَعَ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ وَهُوَ بَعِيدٌ.

ثُمَّ يَسْتَمِرُّ وَقْتُ الْعَصْرِ إِلَى اصْفِرَارِ الشَّمْسِ، وَبَعْدَ الْاصْفِرَارِ لَيْسَ بِوَقْتٍ لِلْأَدَاءِ، بَلْ وَقْتُ قَضَاءٍ كَمَا قَالَه أَبُو حَنِيفَةَ كَذَا فِي الشَّرْحِ وَغَيْرِهِ.

وَقِيلَ بَلْ آدَاءٌ إِلَى بَقِيَّةِ تَسْعِ رَكَعَةٍ، لِحَدِيثٍ: «مَنْ أَذْرَكَ رَكَعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغِيِبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْمَعَصِرَ» [خ: (٥٧٩)، م: (٦٠٨) وَسَيَأْتِي بِرَقْمِ (١٥١)].

وَأَوَّلُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ إِذَا وَجِبَتِ الشَّمْسُ: أَي غَرَبَتْ، كَمَا وَرَدَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ [خ: (٥٦٠)، م: (٦٤٦) وَسَيَأْتِي بِرَقْمِ (١٤٥)].



وغيرهما.

وفي لفظ [ج] (٥٦١)، م (٦٣٦): إذا غربت، وآخره: ما لم يغرب الشفق.

وفيه دليل على اتساع وقت الغروب، وعارضته حديث جبريل، فإنه صلى به ﷺ المغرب في وقت واحد في اليومين، وذلك بعد غروب الشمس.

والجمع بينهما أنه ليس في حديث جبريل حصر لوقتهما في ذلك، ولأن أحاديث تأخير المغرب إلى غروب الشفق متأخرة، فإنها في المدينة، وإمامة جبريل في مكة، فهي زيادة تفضل الله بها.

وقيل: إن حديث جبريل دال على أنه لا وقت لها إلا الذي صلى فيه.

وأول العشاء: غيبوبة الشفق، ويستمر إلى نصف الليل.

وقد ثبت في الحديث [ابو داود (٣٩٣)، السلمي (١٤٩)] التحديد لآخره بثلاث الليل، لكن أحاديث النص صريحة، فيجب العمل بها.

وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر، ويستمر إلى طلوع الشمس.

فهذا الحديث الذي في مسلم قد أفاد أول وقت من الخمسة وآخره.

وفيه دليل أن لوقت كل صلاة أولاً وآخرًا، وهل يكون بعد الاصفرار وبعد نصف الليل وقت لاداء العصر والعشاء أو لا؟

هذا الحديث يدل على أنه ليس بوقت لهما، ولكن حديث: «من أذرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس فقد أذرك العصر» [ج] (٥٧٩)، م (٦٠٨)، وسامي رقم (١٥١) فإنه يدل على أن بعد الاصفرار وقتا للعصر، وإن كان في لفظ «أدرك» ما يشعر بأنه إذا كان تراخيه عن الوقت المعروف لعذر أو نحوه، وورد في الفجر مثله وسائيه، ولم يرد مثله في العشاء.

ولكنه ورد في مسلم (٦٨١): «ليس في النوم تقيط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى» فإنه

دليل على امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى، إلا أنه مخصوص بالفجر، فإن آخر وقتها طلوع الشمس، وليس بوقت للتي بعدها، وبصلاة العشاء فإن آخره نصف الليل، وليس وقتا للتي بعدها.

وقد قسم الوقت إلى اختياري واضطراي، ولم يقم دليل ناهض على غير ما سمعت.

وقد استوفينا الكلام على المواقيت في رسالة بسيطة سميناها: اليواقيت في المواقيت.

١٤٣- وله (٦١٣) من حديث بريدة في العصر: «والشمس بيضاء نقيّة».

(وله) أي سلم (من حديث بريدة) بضم الموحدة فراء فمشاة غحية فدل مهمل فقاء تانيث.

وهو أبو عبد الله أو أبو سهل أو أبو الحبيب بريدة بن الحبيب بضم الحاء المهمل فصاد مهمل مفتوحة فمشاة غحية ساكنة فموحدة الأسلمي.

اسلم قبل بدر، ولم يشهدنها، وبايع بيعة الرضوان، سكن المدينة، ثم تحول إلى البصرة، ثم خرج إلى خراسان غازيا فمات بمرو زمن يزيد بن معاوية، سنة اثنتين أو ثلاث وسيتين.

(في العصر) أي في بيان وقتها (والشمس بيضاء نقيّة) بالنون والقاف ومثناة غحية مشددة: أي لم يدخلها شيء من الصفرة.

١٤٤- ومن حديث أبي موسى: «والشمس مرتفعة» [م] (٦١٤).

(ومن حديث أبي موسى) أي: ولمسلم من حديث أبي موسى.

وهو عبد الله بن قيس الأشعري، اسلم قديما بمكة، وتاجر إلى الحيشة، وقيل: رجع إلى أرضه، ثم وصل إلى المدينة مع وصول مهاجري الحيشة، ولأه عمر بن الخطاب البصرة بعد عزل المغيرة سنة عشرين، فافتتح أبو موسى الأهواز، ولم يزل على البصرة إلى صدر خلافة عثمان فعزله، فانتقل إلى الكوفة، وأقام بها، ثم أقره عثمان عاملاً على الكوفة إلى أن قتل عثمان،



(وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ) أَي يَصُلُّ إِلَى رَحْلِهِ حَالَهُ كَوْنِ الشَّمْسِ حَيَّةً، أَي بِيَضَاءٍ قَوِيَّةٍ الْأَثَرِ حَرَارَةً وَلَوْنًا وَإِنَارَةً.

(وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ الْعِشَاءَ) لَمْ يُبَيِّنْ إِلَى مَتَى، وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ مُطْلَقَ التَّأخيرِ. وَقَدْ بَيَّنَّاهُ غَيْرُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

(وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا) لِئَلَّا يَسْتَفْرِقَ النَّاسُ فِيهِ حَتَّى يُخْرِجَ اخْتِيَارَ وَقْتُهَا.

(وَالْحَدِيثُ) التَّحَادُّثُ مَعَ النَّاسِ (بَعْدَهَا) فَيَنَامُ عَقِبَ تَكْفِيرِ الْخَطِيئَةِ بِالصَّلَاةِ، فَتَكُونُ خَاتِمَةً عَمَلِهِ، وَلِئَلَّا يَشْتَغَلَ بِالْحَدِيثِ عَنْ قِيَامِ آخِرِ اللَّيْلِ: إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَسْتَمِرُّ مَعَ أَبِي بَكْرٍ فِي أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ.

(وَكَانَ يَنْفِيْلُ) بِالْفَاءِ فَمَشَاؤُهُ بَعْدَهَا فَوْقِيَّةً مَكْسُورَةً أَي: يَلْتَفِتُ إِلَى مَنْ خَلْفَهُ أَوْ يَنْصَرِفُ.

(مَنْ صَلَاةِ الْعِدَاةِ) الْفَجْرِ.

(حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ) أَيِ بَضْوَةِ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَسْجِدَهُ ﷺ لَيْسَ فِيهِ مَصَابِيحٌ؛ وَهُوَ يَدُلُّ أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ فِيهَا وَالرَّجُلُ لَا يَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَهُوَ دَلِيلُ التَّبَكُّيرِ بِهَا.

(وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمَاءِ) يُرِيدُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَصَرَ قَرَأَ بِالسُّتَيْنِ فِي صَلَاتِهِ فِي الْفَجْرِ، وَإِذَا طَوَّلَ فَلِإِلَى الْمَاءِ مِنَ الْآيَاتِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ ذِكْرُ وَقْتِ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ وَالْفَجْرِ مِنْ دُونِ تَحْدِيدٍ لِلأَوْقَاتِ.

وَقَدْ سَبَقَ فِي الَّذِي مَضَى مَا هُوَ أَصْرَحُ وَأَشْمَلُ.

### ٣- تقديم وتأخير العشاء، ووقت الفجر

١٤٦- وَعِنْدَهُمَا [الْبُخَارِيُّ (٥٦٠)، مُسْلِمٌ (٢٤٦)] مِنْ

حَدِيثِ جَابِرٍ: «وَالْعِشَاءُ أَحْيَانًا يُقَدِّمُهَا، وَأَحْيَانًا يُؤَخِّرُهَا: إِذَا رَأَاهُمْ اجْتَمَعُوا عَجَلًا، وَإِذَا رَأَاهُمْ أَبْطَأُوا أَخَّرَ، وَالصُّبْحُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهِمَا بَعْلَسَ».

(وَعِنْدَهُمَا) أَيِ الشَّيْخَيْنِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِمَا بِقَوْلِهِ: «مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ» (مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: وَالْعِشَاءُ أَحْيَانًا يُقَدِّمُهَا) أَوَّلُ وَقْتُهَا (وَأَحْيَانًا

ثُمَّ انْتَقَلَ بَعْدَ أَمْرِ التَّحْكِيمِ إِلَى مَكَّةَ، وَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ سَنَةً خَمِينَ، وَقِيلَ بَعْدَهَا، وَلَهُ نَيْفٌ وَسِتُّونَ سَنَةً.

(«وَالشَّمْسُ مُرْتَفَعَةٌ») أَيِ وَصَلَى الْعَصْرَ وَجِيءَ مُرْتَفَعَةً لَمْ تَمَلْ إِلَى الْغُرُوبِ.

وَفِي الْأَحَادِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَسَارَعَةِ بِالْعَصْرِ، وَأَصْرَحُ الْأَحَادِيثِ فِي تَحْدِيدِ أَوَّلِ وَقْتُهَا حَدِيثُ جَبْرِيلَ: «أَنَّهُ صَلَّاهَا بِالنَّبِيِّ ﷺ وَظَلَّ الرَّجُلُ يَفْلُهُ» [قَدْ مَرَّ فِي شَرْحِ حَدِيثِ (١٤١)] وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ كَحَدِيثِ بُرَيْدَةَ، وَحَدِيثِ أَبِي مُوسَى عَمَلَةٌ عَلَيْهِ.

### ٢- وقت العصر والفجر، واستحباب

تأخير العشاء، وكراهة الحديث بعدها

١٤٥- وَعَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ، ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا إِلَى رَحْلِهِ فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ وَالشَّمْسُ حَيَّةٌ، وَكَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَ مِنَ الْعِشَاءِ، وَكَانَ يَكْرَهُ النَّوْمَ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثَ بَعْدَهَا، وَكَانَ يَنْفِيْلُ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ حِينَ يَعْرِفُ الرَّجُلُ جَلِيسَهُ، وَكَانَ يَقْرَأُ بِالسُّتَيْنِ إِلَى الْمِيَاةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٥٤٧)، مُسْلِمٌ (٦٤٧)].

(وَعَنْ أَبِي بَرزَةَ) بَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ فزاي فَهَاءُ اسْمُهُ نَضْلَةٌ بَفَتْحِ النُّونِ فَضَادٌ سَاكِنَةٌ مُعْجَمَةٌ ابْنُ عُيَيْدٍ وَقِيلَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

اسْلَمَ قَدِيمًا، وَشَهِدَ الْفَتْحَ، وَلَمْ يَزَلْ يَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى تَوَفَّى ﷺ فَنَزَلَ بِالْبَصْرَةِ، ثُمَّ غَزَا خُرَاسَانَ، وَتَوَفَّى بِمَرَوْ، وَقِيلَ بِغَيْرِهَا، سَنَةً سِتِّينَ.

(الْأَسْلَمِيُّ) قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ ثُمَّ يَرْجِعُ أَحَدُنَا» أَيِ بَعْدَ صَلَاتِهِ.

(إِلَى رَحْلِهِ) بِفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَهُوَ: مَسْكَنُهُ (فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ) حَالًا مِنْ رَحْلِهِ، وَقِيلَ صَفَةً لَهُ.



يُؤَخِّرُهَا) عَنْهُ كَمَا فَصَّلَهُ قَوْلُهُ: (إِذَا رَأَوْهُمْ) أَيِ الصَّحَابَةِ.

(اجْتَمَعُوا) فِي أَوَّلِ وَتَيْهَا (عَجَلْنَ) رَفَقاً بِهِمْ (وَإِذَا رَأَوْهُمْ) أَبْطَأُوا عَنْ أَوَّلِهِ (أَخَّرَ) مُرَاعَاةً لِمَا هُوَ الْأَرْقَى بِهِمْ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ لَوْلَا خَوْفُ الْمَشَقَّةِ عَلَيْهِمْ لِأَخَّرَ بِهِمْ (أَحَدُ) (٥/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٤٢٢)، السَّائِمِيُّ (٢٦٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٦٩٣):

(وَالصُّبْحُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيْهَا بِفِلَسْيَ الْفَلَسُ مُحَرَّكَةً: ظُلُمَةُ آخِرِ اللَّيْلِ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ، وَهُوَ أَوَّلُ الْفَجْرِ وَيَأْتِي مَا يُعَارِضُهُ فِي حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

١٤٧- وَلِلْمُسْلِمِ (٦١٤)، وَتَقْدِمُ بِرَقْمِ (١٤٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «فَقَامَ الْفَجْرُ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ، وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا».

قَوْلُهُ: (وَلِلْمُسْلِمِ) وَحْدَهُ (مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى: «فَقَامَ الْفَجْرُ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ وَالنَّاسُ لَا يَكَادُ يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا» وَهُوَ كَمَا أَفَادَ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ.

#### ٤- وقت صلاة المغرب

١٤٨- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيَنْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٥٥٩)، مُسْلِمٌ (٦٣٧)].

(وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الدَّالِ فَمَنْشَأَةٌ نَحْوِيَّةٌ فَجِيمٌ، وَرَافِعٌ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَيُقَالُ أَبُو خَدِيجٍ الْخَزْرَجِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الْأَوْسِيُّ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، تَأَخَّرَ عَنْ بَدْرِ؛ لَصَغَرِ سَنُوهُ، وَشَهِدَ أَحَدًا وَمَا بَعْدَهَا، أَصَابَهُ سَهْمٌ يَوْمَ أَحَدٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَنَا أَشْهَدُ لَكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» (أَحَدُ: ٣٧٨/٦) وَعَاشَ إِلَى زَمَانِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، ثُمَّ انْتَفَضَتْ جِرَاحَتُهُ، فَمَاتَ سَنَةً ثَلَاثَ أَوْ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ، وَلَهُ سِتٌّ وَثَمَانُونَ سَنَةً، وَقِيلَ: زَمَنَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ.

(قَالَ: «كُنَّا نُصَلِّي الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَنْصَرِفُ أَحَدُنَا وَإِنَّهُ لَيَنْصِرُ مَوَاقِعَ نَبْلِهِ» بِفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الْوَاحِدَةِ وَهِيَ

السَّهَامُ الْعَرِيَّةُ لَا وَاحِدَ لَهَا مِنْ لَفْظِهَا، وَقِيلَ وَاحِدًا نَبْلَةً كَتَمَرٍ وَتَمَرَةٍ، (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمُبَادَرَةِ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ، بِمِثِّ يَنْصَرِفُ مِنْهَا، وَالضُّوْءُ بَاقٍ.

وَقَدْ كَثُرَ الْحُثُّ عَلَى الْمَسَارَعَةِ بِهَا.

#### ٥- تأخير صلاة العشاء

١٤٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: أَغْنَمَ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالْعِشَاءِ، حَتَّى ذَهَبَ عَائَةُ اللَّيْلِ، ثُمَّ خَرَجَ، فَصَلَّى، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْقْتُهَا لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٣٨).

(وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: أَغْنَمَ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَنْشَأَةٌ فَوْقِيَّةٌ مَفْتُوحَةٌ، يُقَالُ: أَغْنَمَ إِذَا دَخَلَ فِي التَّمَنَةِ، وَالتَّمَنَةُ مُحَرَّكَةٌ: ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلِ بِمَدِّ غِيَابَةِ الشَّمْسِ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ بِالْعِشَاءِ) أَيِ آخِرِ صَلَاتِهَا. (حَتَّى ذَهَبَ عَائَةُ اللَّيْلِ) كَثِيرٌ مِنْهُ لَا أَكْثَرُ. (لَمْ يَخْرُجْ فَصَلَّى) وَقَالَ: «إِنَّهُ لَوْقْتُهَا» أَيِ الْمُخْتَارِ وَالْأَفْضَلِ. (لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي) أَيِ لَأَخَّرْتُهَا إِلَيْهِ؛ (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَقْتَ الْعِشَاءِ مُمْتَدٌّ، وَإِنْ آخَرَهُ أَفْضَلُهُ، وَأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُرَاعِي الْأَخْفَ عَلَى الْأَمَةِ، وَأَنَّهُ تَرَكَ الْأَفْضَلَ وَقْتًا، وَهِيَ بِخِلَافِ الْمَغْرِبِ، فَاغْنَمَ أَوَّلَهُ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ، إِلَّا الظُّهْرَ أَيَّامَ الْحَرِّ، كَمَا يُقَالُ:

#### ٦- تحيُّن الإبراد في صلاة الظهر

١٥٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ قَيْحِ جَهَنَّمَ».



مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٥٣٣، ٥٣٤)، مسلم (٦١٥)].

قِيلَ: وَإِذَا كَانَ الْعَلَةُ ذَلِكَ، فَلَا يُشْرَعُ الْإِبْرَادُ فِي الْبَلَادِ الْبَارِدَةِ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي الْقَبَسِ: لَيْسَ فِي الْإِبْرَادِ تَحْدِيدٌ، إِلَّا مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: يَعْنِي الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٠)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٥٠/١، ٢٥١)، وَالْحَاكِمُ (١٩٩/١) مِنْ طَرِيقِ الْأَسْوَدِ عَنْهُ: «كَانَ قَدَرُ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرِ فِي الصَّيْفِ ثَلَاثَةَ أَقْدَامٍ إِلَى خَمْسَةِ أَقْدَامٍ. وَفِي الشِّتَاءِ خَمْسَةَ أَقْدَامٍ إِلَى سَبْعَةِ أَقْدَامٍ» ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (١٩٢/١).

وَقَدْ بَيَّنَّا مَا فِيهِ، وَأَنَّهُ لَا يَتِمُّ بِهِ الْاسْتِدْلَالُ فِي الْمَوَاقِيتِ.

وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ حَدِيثَ الْإِبْرَادِ يُخَصِّصُ فَضِيلَةَ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا بِزَمَانِ شِدَّةِ الْحَرِّ، كَمَا قِيلَ إِنَّهُ مُخَصِّصٌ بِالْفَجْرِ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا» بِهَمْزَةٍ مَقْطُوعَةٍ وَكَسْرِ الرَّاءِ.

[بِالصَّلَاةِ] أَيْ صَلَاةِ الظُّهْرِ.

(فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ) بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْمَشَاءِ الشَّخِيئَةِ فَحَاءٍ مُهْمَلَةٍ، أَيْ: سَعَةِ انْتِشَارِهَا وَتَنْفُسِهَا، (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

يُقَالُ: أَبْرَدَ، إِذَا دَخَلَ فِي وَقْتِ الْبَرْدِ كَاطْهَرَهُ إِذَا دَخَلَ فِي الظُّهْرِ، كَمَا يُقَالُ: انْحَدَ، وَأَنْتَهَمَ، إِذَا بَلَغَ نَجْدًا وَتَهَامَةً، ذَلِكَ فِي الزَّمَانِ وَهَذَا فِي الْمَكَانِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ الْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ عِنْدَ شِدَّةِ الْحَرِّ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ لِلْاسْتِحْبَابِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وظَاهِرُهُ عَامٌّ لِلْمُفْرَدِ وَالْجَمَاعَةِ، وَبِالْبَلَدِ الْحَارِّ وَغَيْرِهِ.

وَلِيهِ أَقْوَالٌ غَيْرُ هَذِهِ.

وَقِيلَ: الْإِبْرَادُ سُنَّةٌ وَالتَّعَجُّلُ أَفْضَلُ لِعُمومِ أدَلَّةِ فَضِيلَةِ أَوَّلِ الزَّمَنِ.

وَاجِبٌ: بِأَنَّهَا عَامَّةٌ خُصُوصَةً بِأَحَادِيثِ الْإِبْرَادِ.

وَعَرْضُ حَدِيثِ الْإِبْرَادِ بِحَدِيثِ خِيَابِ: «شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فِي جِيَابِنَا وَأَكْفَانَا فَلَمْ يُشْكِنَا» أَيْ لَمْ يُزَلْ شَكُونَا، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦١٩).

وَاجِبٌ عَنْهُ بِاجْزَاءِ أَحْسَنَهَا: أَنَّ الَّذِي شَكُوهُ شِدَّةُ الرَّمْضَاءِ فِي الْأَكْفِ وَالْجِيَابِ، وَهَذِهِ لَا تَذْهَبُ عَنِ الْأَرْضِ إِلَّا آخِرَ الْوَقْتِ أَوْ بَعْدَ آخِرِهِ، وَلِذَا قَالَ لَهُمْ ﷺ: «صَلُّوا الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا» كَمَا هُوَ ثَابِتٌ فِي رِوَايَةِ خِيَابِ هَذِهِ بِلَفْظٍ: فَلَمْ يُشْكِنَا وَقَالَ: «صَلُّوا الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا».

رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُمْ طَلَبُوا تَأْخِيرًا زَالِدًا عَنْ وَقْتِ الْإِبْرَادِ، فَلَا يُعَارَضُ حَدِيثُ الْأَمْرِ بِالْإِبْرَادِ.

وَتَعْلِيلُ الْإِبْرَادِ بِأَنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ: يَعْنِي وَعِنْدَ شِدَّتِهِ يَذْهَبُ الْحَشَوُ الَّذِي هُوَ رُوحُ الصَّلَاةِ، وَأَعْظَمُ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا.

#### ٧- استحباب تأخير الفجر إلى الإسفار

١٥١- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصْبَحُوا بِالصَّبْحِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لَأَجُورِكُمْ».

رَوَاهُ الْغَنَسِيُّ [أحمد (٤٦٥/٣)، أبو داود (٤٢٤)، الترمذي (١٥٤)، النسائي (٢٧٧/١)، ابن ماجه (٦٧٢)] وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥٤) وَابْنُ حِبَّانَ (٤٨٩).

(وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَصْبَحُوا بِالصَّبْحِ» وَفِي رِوَايَةٍ: «أَسْفَرُوا».

(فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لَأَجُورِكُمْ. رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ) وَهَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

وَبِهِ اخْتِجَّتِ الْحَفِيزَةُ عَلَى تَأْخِيرِ الْفَجْرِ إِلَى الْإِسْفَارِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ: بِأَنَّ اسْتِمْرَارَ صَلَاتِهِ ﷺ بِفَلَسٍ، وَأَنَّ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: «أَنَّ ﷺ أَسْفَرَ بِالصَّبْحِ مَرَّةً ثُمَّ كَانَتْ صَلَاتُهُ بَعْدَ بِفَلَسٍ حَتَّى مَاتَ» يُشْعِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِ«أَصْبَحُوا» غَيْرَ ظَاهِرِهِ.

فَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ تَحَقُّقُ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَأَنَّ «أَعْظَمَ» لَيْسَ لِلتَّفْضِيلِ.



وقيل: المراد به إطالة القراءة في صلاة الصبح، حتى يخرج منها سفيراً.

وقيل: المراد به اللَّيَالِي المَقْمَرَةُ، فَإِنَّهُ لَا يَنْتَضِعُ أَوَّلُ الْفَجْرِ مَعَهَا، لِغَلَبَةِ نُورِ الْقَمَرِ لِنُورِهِ، أَوْ أَنَّهُ عَلَيْهِ فَعَلَةٌ مَرَّةً وَاحِدَةً لِعَذْرِ ثُمَّ اسْتَمَرَّ عَلَى خِلَافِهِ، كَمَا يُفِيدُهُ حَدِيثُ أَنَسٍ.

وَأَمَّا الرُّدُّ عَلَى حَدِيثِ الْإِسْفَارِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (هُوَ عِنْدَ الْحَاكِمِ (١٩٠/١)) وَغَيْرِهِ بَلْفِظٍ: «مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا الْآخَرِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ» فَلَيْسَ بِتَامٍ، لِأَنَّ الْإِسْفَارَ لَيْسَ آخِرَ وَقْتِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، بَلْ آخِرُهُ مَا يُفِيدُهُ:

### ٨- مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الْوَقْتِ رَكْعَةً أَدْرَكَ الصَّلَاةَ

١٥٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصَرَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٥٧٩)، مُسْلِمٌ (٦٠٨)]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ» أَيْ: وَأَضَافَ إِلَيْهَا أُخْرَى بَعْدَ طُلُوعِهَا [فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ] ضَرُورَةٌ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ مَنْ صَلَّى رَكْعَةً فَقَطْ. وَالْمُرَادُ فَقَدْ أَدْرَكَ صَلَاتَهُ أَدَاءً، لِوُقُوعِ رَكْعَةٍ فِي الْوَقْتِ.

(وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ) فَعَلَّهَا (قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الْعَصَرَ) وَإِنْ فَعَلَ الثَّلَاثَ بَعْدَ الْغُرُوبِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَأَمَّا حَمَلُنَا الْحَدِيثَ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ الْإِتْيَانُ بِالرَّكْعَةِ بَعْدَ الطُّلُوعِ، وَبِالثَّلَاثِ بَعْدَ الْغُرُوبِ، لِلْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ: مَنْ أَتَى بِرَكْعَةٍ فَقَطْ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ صَارَ مُدْرِكًا لِهَئِمَّا.

وَقَدْ وَرَدَ فِي الْفَجْرِ صَرِيحاً فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ (٣٧٨/١)، (٣٧٩) بَلْفِظٍ: «مَنْ أَدْرَكَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَرَكْعَةً بَعْدَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ».

وَفِي رِوَايَةِ [السَّنَنِ الْكَبِيرِ: (٣٧٩/١)]: «مَنْ أَدْرَكَ فِي الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَلْيَصِلْ إِلَيْهَا أُخْرَى».

وَفِي الْعَصْرِ: مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظٍ: «مَنْ صَلَّى مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ ثُمَّ صَلَّى مَا بَقِيَ بَعْدَ غُرُوبِهَا لَمْ يَفْتَهُ الْعَصَرُ» [أَبُو عَوَانَةَ: (٣٥٨/١)].

وَالْمُرَادُ مِنَ الرَّكْعَةِ الْإِتْيَانُ بِوَجَائِبِهَا مِنَ الْفَاتِحَةِ، وَاسْتِكْمَالِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

وظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ أَنَّ الْكُلَّ أَدَاءً، وَأَنَّ الْإِتْيَانُ بِبَعْضِهَا قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ يَنْسَجِبُ حُكْمُهُ عَلَى مَا بَعْدَ خُرُوجِهِ، فَضْلاً مِنْ اللَّهِ.

ثُمَّ مَفْهُومٌ مَا ذَكَرَ أَنَّهُ مَنْ أَدْرَكَ دُونَ رَكْعَةٍ لَا يَكُونُ مُدْرِكاً لِلصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ:

١٥٣- وَلِمُسْلِمٍ (٦٠٩)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَحْوُهُ، وَقَالَ: «سَجْدَةٌ بِذَلِكَ رَكْعَةٌ» ثُمَّ قَالَ: «وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ».

(وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - نَحْوُهُ، وَقَالَ: سَجْدَةٌ بَدَلِ رَكْعَةٍ، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً صَارَ مُدْرِكاً لِلصَّلَاةِ، إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ (لَمْ قَالَ) أَيِ الرَّأْيِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ.

(وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ) يَدْفَعُ أَنْ يُرَادَ بِالسَّجْدَةِ نَفْسُهَا، لِأَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ إِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَلَا إِشْكَالَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ الرَّأْيِ فَهُوَ أَعْرَفُ بِمَا رَوَى.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمُرَادُ بِالسَّجْدَةِ الرُّكْعَةُ بِسُجُودِهَا وَرُكُوعِهَا، وَالرُّكْعَةُ إِنَّمَا تَكُونُ تَامَةً بِسُجُودِهَا، فَسَمِيَتْ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى سَجْدَةً (أ هـ).

وَلَوْ بَقِيَتِ السَّجْدَةُ عَلَى بَابِهَا لَأَفَادَتْ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً بِإِحْدَى سَجَدَتَيْهَا صَارَ مُدْرِكاً، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ، لِسُرُودِ سَائِرِ الْأَحَادِيثِ بَلْفِظِ الرُّكْعَةِ، فَتَحْتَمِلُ رِوَايَةَ السَّجْدَةِ عَلَيْهَا، فَيَقَى مَفْهُومٌ مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً سَالماً عَمَّا يُعَارِضُهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مَنْ أَدْرَكَ سَجْدَةً فَقَطْ صَارَ مُدْرِكاً لِلصَّلَاةِ،



الشيخين [ج (٥٨٦)، م (٧٢٨)].

وفي رواية: «لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر» [البيهقي: ٤٦٥/٢] مستأني.

فالتفتي قد توجه إلى ما بعد فعل صلاة الفجر، وفعل صلاة العصر، ولكنه بعد طلوع الفجر لا صلاة إلا نافلتها فقط.

وأما بعد دخول العصر فالظاهر إباحة النافلة مطلقاً، ما لم يصل العصر، وهذا نفى للصلاة الشرعية، وهو في معنى النهي، والأصل فيه التحريم، فدل على تحريم النفل في هذين الوقتين مطلقاً.

والقول بأن ذات السبب تجوز كتحية المسجد مثلاً، وما لا سبب لها لا تجوز، قد بينا أنه لا دليل عليه في حواشي (شرح العمدة).

وأما صلاته ﷺ ركعتين بعد صلاة العصر في منزله، كما أخرجه البخاري (٥٩١) من حديث عائشة: «ما ترك السجدين بعد العصر عندي قط».

وفي لفظ (٥٩٢): «لم يكن يذعنهما سراً ولا علانية».

فقد أجيب عنه: بأنه ﷺ صلاتهما قضاء لنافلة الظهر لما فاتته، ثم استمر عليهما، لأنه كان إذا عمل عملاً أثبتته، فدل على جواز قضاء النافلة في وقت الكراهة، وبأنه من خصائصه جواز النفل في ذلك الوقت، كما دل له حديث أبي داود (١٢٨٠) عن عائشة: «أنه كان يصلي بعد الغضر وينهي عنها، وكان يواظب وينهي عن الوصال».

وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أنه لا كراهة للنفل بعد صلاتي الفجر والعصر، لصلاته ﷺ هذه بعد العصر، ولتقريره ﷺ لمن رآه يصلي بعد صلاة الفجر نافلة الفجر (١٢٦٧)، ولكنه يقال: هذان دليلان على جواز قضاء النافلة في وقت الكراهة، لا أنهما دليلان على أنه لا يكره النفل مطلقاً، إذ الأصح لا يدل على رفع الأعم، بل يخصه، وهو من تخصيص الأقوال بالأفعال، على أنه يأتي النص على أن من فاتته نافلة الظهر فلا يقضيها بعد العصر، وأنه لو تعارض القول والفعل كان القول مقدماً عليه.

كمن أدرك ركعة، ولا ينافي ذلك ورود من أدرك ركعة، لأن مفهومه غير مراد بدليل: «من أدرك سجدة ويكون الله قد تفضل فجعل من أدرك سجدة كمن أدرك ركعة، ويكون إخباره ﷺ بإدراك الركعة قبل أن يلمنه الله جعل من أدرك السجدة مديراً للصلاة، فلا يرد أنه قد علم أن من أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة بطريق الأولى.

وأما قوله: «والسجدة إنما هي الركعة»، فهو مختل أنه من كلام الراوي وليس بحجة.

وقولهم تفسير الراوي مقدّم: كلام أغلي، والأحدث «قرب مبلغ أوعى من سامع». وفي لفظ: أفقه (أبو داود (٣٦٦٠)، الرمذي (٢٦٥٦)، ابن ماجه (٢٣٠)، يدل على أنه يأتي بعد السلف من هو أفقه منهم.

ثم ظاهر الحديث أن من أدرك الركعة من صلاة الفجر أو العصر لا تكرر الصلاة في حقّه عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وإن كانا وقتي كراهة ولكن في حق المتفل فقط، وهو الذي أفاده قوله:

#### ٩- كراهة الصلاة بعد الصبح وقبل العصر

١٥٤- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس».

متفق عليه البخاري (٥٦٨)، مسلم (٨٢٧).

ولفظ مسلم: «لا صلاة بعد صلاة الفجر».

(وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا صلاة) أي نافلة (بعد الصبح) أي صلاته أو زمانه.

(حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر) أي صلاته أو وقته (حتى تغيب الشمس). متفق عليه ولفظ مسلم: «لا صلاة بعد صلاة الفجر».

فعبئت المراد من قوله «بعد الفجر»، فإنه يمتثل ما ذكرناه كما ورد في رواية: «لا صلاة بعد العصر نسبها ابن الأثير إلى



فالصواب: أن هذين الوقتين يحرمُ فيهما أداءُ النوافل، كما تحرمُ في الأوقات الثلاثة التي أفادها:

### ١٠- الساعات التي يُنهي فيها عن الصلاة والدفن

١٥٥- وَلَهُ (٨٣١) عَنْ عُبَيْةَ بْنِ عَامِرٍ: «ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ، وَأَنْ نَقْبُرَ فِيهِنَّ مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهْرِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ».

(ولهُ) أي لمسلم.

(عن عُبَيْة) بضم العين المُهملة وسكون القاف فموحدة مفتوحة:

(ابن عامر) هو أبو حماد أو أبو عامر عُبَيْة بن عامر الجهني.

كَانَ عَامِلًا لِمَعَاوِيَةَ عَلَى مِصْرَ، وَتَوَفَّى بِهَا سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ، وَذَكَرَ خَلِيفَةُ أَنَّهُ قُبِلَ يَوْمَ النَّهْرَوَانِ مَعَ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَغُلِّطَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ.

(ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَانَا أَنْ نُصَلِّيَ فِيهِنَّ وَأَنْ نَقْبُرَ) بِضَمِّ التَّاءِ وَكَسْرِهَا (فِيهِنَّ) مَوْتَانَا: حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً، حَتَّى تَرْتَفِعَ) بَيْنَ قَدَرِ ارْتِفَاعِهَا الَّذِي عِنْدَهُ تَزُولُ الْكَرَاهَةُ، حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ بَلَفَظَ: «وَتَرْتَفِعُ قَيْسٌ رُمْحٌ أَوْ رُمْحَيْنِ» وَقَيْسٌ: بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ الْمِثَالَةِ التَّخْيِيشَةِ فَسَيْنٌ مُهْمَلَةٌ: أَيِ قَدَرِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٢٧٧) وَالنَّسَائِيُّ (٢٧٩/١، ٢٨٠).

(وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظُّهْرِ) فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبْسَةَ: «حِينَ يَبْدُو الرُّمْحُ ظِلَّهُ».

(حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ) أَيِ تَعْمِلَ عَنْ كِبِدِ السَّمَاءِ.

(وَحِينَ تَضَيِّفُ) يَفْتَحُ الْمِثَالَةَ الْفَوْقِيَّةَ فَمِثَالَةً بَعْدَهَا وَفَتْحَ الضَّادِ الْمَعْجَمَةَ وَتَشْدِيدِ الْبَاءِ وَفَاءً، أَيِ تَعْمَلُ (الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ).

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَوْقَاتٍ إِنْ انْصَافَتْ إِلَى الْأَوَّلِينَ كَانَتْ خَمْسَةً، إِلَّا أَنَّ الثَّلَاثَةَ تَخْتَصُّ بِكَرَاهَةِ أَمْرَيْنِ: دَفْنِ الْمَوْتَى، وَالصَّلَاةِ، وَالْوَقْتَانِ الْأَوَّلَانِ يَخْتَصَّانِ بِالنَّهْيِ عَنِ الثَّانِي مِنْهُمَا.

وَقَدْ وَرَدَ تَعْلِيلُ النَّهْيِ عَنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبْسَةَ عِنْدَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ الشَّمْسَ عِنْدَ طُلُوعِهَا تَطْلُعُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، فَيُصَلِّي لَهَا الْكُفَّارُ وَيَأْتِي عِنْدَ قِيَامِ قَائِمِ الظُّهْرِ تُسَجَّرُ جَهَنَّمُ، وَتَفْتَحُ أَبْوَابُهَا، وَيَأْتِي تَغْرُبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ، وَيُصَلِّي لَهَا الْكُفَّارُ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «قَائِمُ الظُّهْرِ» قِيَامُ الشَّمْسِ وَقْتُ الزَّوَالِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: مَنْ قَامَتْ بِهِ دَابَّتُهُ وَقَفَتْ، وَالشَّمْسُ إِذَا بَلَغَتْ وَسْطَ السَّمَاءِ أَبْطَأَتْ حَرَكَةَ الظِّلِّ إِلَى أَنْ تَزُولَ، فَيَتَخَيَّلُ النَّاسُ الْمِثْلُ أَنَّهَا وَقَفَتْ وَهِيَ سَائِرَةٌ.

وَالنَّهْيُ عَنِ الْأَوْقَاتِ الثَّلَاثَةِ عَامٌّ بِلَفْظِهِ لِفَرْضِ الصَّلَاةِ وَنَفْلِهَا وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ كَمَا عَرَفْتَ مِنْ أَنَّهُ أَصْلُهُ، وَكَذَا يَحْرُمُ قَبْرُ الْمَوْتَى فِيهَا، وَلَكِنْ فَرَضَ الصَّلَاةُ أَخْرَجَتْهُ حَدِيثُ: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ» الْحَدِيثُ.

وَفِيهِ «فَوَقْتُهَا حِينَ يَذْكُرُهَا [البخاري (٥٩٧)، مسلم (٦٨٤)] فَمَنْ أَتَى وَقْتُ ذِكْرُهَا أَوْ اسْتَيْقِظَ مِنْ نَوْمِهِ أَتَى بِهَا، وَكَذَا مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ طُلُوعِهَا، لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ: بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَدَاؤُهَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَيَخْصُ النَّهْيُ بِالنَّوَافِلِ دُونَ الْفَرَائِضِ.

وَقِيلَ: بَلْ يَعْصِمُهَا، بِدَلِيلِ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا نَامَ فِي الْوَادِي عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ ثُمَّ اسْتَيْقِظَ لَمْ يَأْتِ بِالصَّلَاةِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، بَلْ أَخْرَجَهَا إِلَى أَنْ خَرَجَ الْوَقْتُ الْمَكْرُوهُ [البخاري (٣٤٤)، مسلم (٦٨٢)].

وَاجِبٌ عَنْهُ:

أَوَّلًا: بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَسْتَيْقِظْ هُوَ وَأَصْحَابُهُ إِلَّا حِينَ أَصَابَهُمْ حَرُّ الشَّمْسِ، كَمَا تَبَيَّنَ فِي الْحَدِيثِ، وَلَا يُوقِظُهُمْ حَرُّهَا إِلَّا وَقَدْ ارْتَفَعَتْ وَزَالَ وَقْتُ الْكَرَاهَةِ.

وَالثَّانِي: بِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ ﷺ وَجْهَ تَأْخِيرِ آدَائِهَا عِنْدَ الْاسْتَيْقَظِ، بِأَنَّهُمْ فِي وَادٍ حَضَرَ فِيهِ الشَّيْطَانُ، فَخَرَجَ ﷺ عَنْهُ وَصَلَّى فِي غَيْرِهِ.



النَّهَارِ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وقال: إنما كان ضعيفاً؛ لأن فيه إبراهيم بن يحيى، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، ومهما ضعيفان، ولكنه يشهد له قوله:

١٥٧- وأكذا لأبي داود (١٠٨٣) عن أبي قتادة نحوه.

وهو قوله: (وأكد لأبي داود عن أبي قتادة نحوه: «وكره النبي ﷺ الصلاة ينصف النهار إلا يوم الجمعة»؛ وقال: «إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة» قال أبو داود: إنه مرسل. وفيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف، إلا أنه أثبت فعل أصحاب النبي ﷺ، فإنهم كانوا يصلون نصف النهار يوم الجمعة، ولأنه ﷺ حث على التكبير إليها، ثم رغب في الصلاة إلى خروج الإمام، من غير تخصيص ولا استثناء، ثم أحاديث النهي عامة لكل محل يصل في، إلا أنه قد خصها بمكة:

١١- جواز الصلاة في البيت والطواف في أي ساعة

١٥٨- وعن جبير بن مطعم قال: قال رسول

الله ﷺ: «يا بني عبد مناف، لا تمتنوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار». رواه الخمسة (أحمد ٨٠/٤)، أبو داود (١٨٩٤)، الترمذي (٨٦٨)، النسائي (٢٨٤/١)، ابن ماجه (١٢٥٤).

وصححه الترمذي (٨٦٨) وابن حبان (١٥٥٢).

(وعن جبير بن مطعم بضم الجيم وفتح الموحدة وسكون المشددة التحية فراء.

(ابن مطعم) بضم الميم وسكون الطاء وكسر العين المهملة.

هو أبو محمد جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل القرشي الترمذي، كنيته أبو أمية، أسلم قبل الفتح، ونزل المدينة، ومات بها سنة أربع أو سبع أو تسع وخمسين، وكان جبير عالماً بآداب قريش، قبل أنه أخذ ذلك من أبي بكر.

قال: قال رسول الله ﷺ: «يا بني عبد مناف لا تمتنوا

وهذا التعليل يشعر بأنه ليس التأخير لأجل وقت الكراهة لو سلم أنهم استيقظوا ولم يكن قد خرج الوقت، فتحصل من الأحاديث أنها تحرم التوافل في الأوقات الخمسة وأنه يجوز أن تقضى التوافل بعد صلاة الفجر، وصلاة العصر.

أما صلاة العصر فلما سلف من صلاته ﷺ قاضياً لنافلة الظهر بعد العصر، إن لم تقل: إنه خاص به.

وأما صلاة الفجر فليقتضيه لمن صلى نافلة الفجر بعد صلاته، وأنها تصلى الفرائض في أي الأوقات الخمسة لنا، وناس، ومؤخر عمداً وإن كان أمماً بالتأخير؛ والصلاة أداء في الكل، ما لم يخرج وقت العمل فيها قضاء في حق.

ويدل على تخصيص وقت الزوال يوم الجمعة من هذه الأوقات بجواز النقل فيه الحديث الآتي؛ وهو قوله:

١٥٦- والحكم الثاني عند الشافعي «ترتيب المسند» (٤٠٨) من حديث أبي هريرة بسند ضعيف، وزاد «إلا يوم الجمعة».

وهو قوله: (والحكم الثاني) وهو النهي عن الصلاة وقت الزوال.

والحكم الأول: النهي عنها عند طلوع الشمس؛ إلا أنه تسمع المصنف في تسميته حكماً، فإن الحكم في الثلاثة الأوقات واحد، وهو النهي عن الصلاة فيها، وإنما هذا الثاني أحد علل الحكم، لا أنه حكم ثان.

وفسر الشارح الحكم الثاني بالنهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة، كما أفاده حديث أبي سعيد، وحديث عقبة، لكن فيه أنه الحكم الأول؛ لأن الثاني هو النهي عن قبر الأموات، فإنه الثاني في حديث عقبة.

وليه يلزم أن زيادة استثناء يوم الجمعة يعم الثلاثة الأوقات في عدم الكراهة، وليس كذلك اتفاقاً، وإنما الخلاف في ساعة الزوال يوم الجمعة (عند الشافعي) من حديث أبي هريرة بسند ضعيف. وزاد فيه إلا يوم الجمعة وهذا الحديث أخرجه البيهقي في المعرفة (١٣٢٦) من حديث عطاء بن عجلان، عن أبي سعيد، وأبي هريرة قالا: «كان رسول الله ﷺ ينهى عن الصلاة ينصف



أَحَدًا طَافَ بِهَذَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاعَةً شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ (الأم: ١٧٤/١)، وَاحْمَدُ (٤/٨١)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٤٢٣/١-٤٢٥)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٢٨)، وَالحَاكِمُ (٤٤٨/١) مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ ابْنِ أَبِي

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤٢٥/١، ٤٢٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَأَخْرَجَهُ غَيْرُهُمْ.

وَهُوَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ الطُّوَافُ بِالْبَيْتِ، وَلَا الصَّلَاةُ فِيهِ فِي أَيِّ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ. وَقَدْ عَارَضَ مَا سَلَفَ.

فَالْجُمْهُورُ عَمِلُوا بِأَحَادِيثِ النَّبِيِّ تَرْجِيحًا لْجَانِبِ الْكَرَاهَةِ؛ وَلِأَنَّ أَحَادِيثَ النَّبِيِّ ثَابِتَةٌ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرِهِمَا، وَهِيَ أَرْجَحُ مِنْ غَيْرِهَا.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

قَالُوا: لِأَنَّ أَحَادِيثَ النَّبِيِّ قَدْ دَخَلَهَا التَّخْصِصُ بِالْفَائِتَةِ، وَالتَّوَمُّ عَنْهَا، وَالتَّافُلَةُ الَّتِي تَقْضَى، فَضَعَّفُوا جَانِبَ عُمُومِهَا، فَتَخَصَّصُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَلَا تُكْرَهُ النَّافِلَةُ بِمَكَّةَ فِي أَيِّ سَاعَةٍ مِنَ السَّاعَاتِ، وَلَيْسَ هَذَا خَاصًّا بِرَكَاتِي الطُّوَافِ، بَلْ يَعْمُ كُلُّ نَافِلَةٍ لِرَوَايَةِ ابْنِ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (١٥٥٠): «يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِنْ كَانَ لَكُمْ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ فَلَا أَعْرِفَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ يَمْنَعُ مَنْ يُصَلِّي عِنْدَ النَّبِيِّ أَيَّ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ».

قَالَ فِي التَّجَمُّعِ الرَّهَاجُ: وَإِذَا قُلْنَا بِجَوَازِ النَّفْلِ: يَعْنِي فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي أَوْقَاتِ الْكَرَاهَةِ فَهَلْ يَخْتَصُّ ذَلِكَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ أَوْ يَجُوزُ فِي جَمِيعِ بَيُوتِ حَرَمِ مَكَّةَ؟ فَيَسِّرُ وَجْهَانِ؛ وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَعْمُ جَمِيعَ الْحَرَمِ.

## ١٢- توضيح لوقت المغرب

١٥٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشَّفَقُ الْحُمْرَةُ». رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٦٩/١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٥٤).

وغيره وثقه على ابن عمر.

وتمام الحديث: «فَإِذَا غَابَ الشَّفَقُ وَجَبَتِ الصَّلَاةُ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «وَوَقْتُ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى أَنْ تَذْهَبَ حُمْرَةُ الشَّفَقِ».

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَلِيٍّ وَعُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَعِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ.

قُلْتُ: الْبَحْثُ لُغَوِيٌّ، وَالْمَرْجِعُ فِيهِ إِلَى أَهْلِ اللُّغَةِ وَقَحُّ الْعَرَبِ، فَكَلَامُهُ حُجَّةٌ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ.

وَفِي الْقَامُوسِ: الشَّفَقُ (مَحْرُكَةً) الْحُمْرَةُ فِي الْأَفْقِ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى الْعِشَاءِ، وَإِلَى قَرِيبِهَا، أَوْ إِلَى قَرِيبِ الْعَمَّةِ (أ هـ).

وَالشَّافِعِيُّ يَرَى أَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ عَقِيبُ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِمَا يَتَّبِعُ لِحَمْسِ رَكَعَاتٍ، وَمُضَيُّ قَدْرِ الطُّهَارَةِ، وَسِتْرِ الْعَوْرَةِ، وَأَذَانٍ، وَإِقَامَةٍ، لَا غَيْرَ، وَحُجَّتُهُ حَدِيثُ جَبْرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي شَرْحِ حَدِيثِ (١٤١): «أَنَّهُ صَلَّى بِهِ ﷺ الْمَغْرِبَ فِي الْيَوْمَيْنِ مَعًا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ عَقِيبَ غُرُوبِ الشَّمْسِ»؛ قَالَ: فَلَوْ كَانَ لِلْمَغْرِبِ وَقْتُ مُتَمَدِّدٌ لِأَخْرَجِهِ إِلَيْهِ، كَمَا أَخَّرَ الظُّهْرَ إِلَى مَصِيرِ ظِلِّ الشَّيْءِ مِثْلَهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ حَدِيثَ جَبْرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ مُتَقَدِّمٌ فِي أَوَّلِ فَرْضِ الصَّلَاةِ بِمَكَّةَ اتِّفَاقًا، وَأَحَادِيثُ «أَنَّ أَحْسَرَ وَقْتَ الْمَغْرِبِ الشَّفَقُ» مُتَأَخِّرَةٌ وَاقِعَةٌ فِي الْمَدِينَةِ، أَقْوَالًا وَأَفْعَالًا، فَالْحُكْمُ لَهَا، وَبِأَنَّهَا أَصَحُّ إِسْنَادًا مِنْ حَدِيثِ تَوْقِيسِ جَبْرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَهِيَ مُقَدِّمَةٌ عِنْدَ التَّعَارُضِ.

وَأَمَّا الْجَوَابُ بِأَنَّهَا أَقْوَالٌ، وَخَيْرُ جَبْرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ فَعِلٌ، فَغَيْرُ نَافِلٍ، فَلَنْ خَيْرَ جَبْرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَقَوْلٍ، فَإِنَّهُ قَالَ لَهُ ﷺ بَعْدَ أَنْ صَلَّى بِهِ الْأَوْقَاتِ الْخَمْسَةَ: «مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ وَقْتُ لَكَ وَلَا مِثْلِكَ».

نَعَمْ لَا بَيِّنَةٌ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ عَلَى صَلَاةِ جَبْرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَيَسِّرُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ فَعِلٌ فَقَطْ بِالنَّظَرِ إِلَى وَقْتِ الْمَغْرِبِ، وَالْأَقْوَالِ مُقَدِّمَةٌ عَلَى الْأَفْعَالِ عِنْدَ التَّعَارُضِ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَأَمَّا هُنَا فَمَا نُمُّ تَعَارُضٌ، إِثْمَا الْأَقْوَالُ أَفَادَتْ زِيَادَةَ فِي الْوَقْتِ لِلْمَغْرِبِ مِنَ اللَّهِ بِهَا.



وقد أطلق في بعض أحاديث الأوقات: أن أول صلاة الصبح الفجر، بين المراد به، وأنه الذي له علامة ظاهرة واضحة، وهي التي أفادته قوله:

١٦١- وَلِلْحَاكِمِ (١٩١/١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوُهُ.

وَزَادَ فِي الَّذِي يُحْرَمُ الطَّعَامُ؛ «إِنَّهُ يَذْهَبُ مُسْتَبِيلًا فِي الْأَفْقِ».

وَفِي الْآخَرِ: «إِنَّهُ كَذَّبَ السَّرْحَانَ».

وهو قوله: (وَالْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ نَحْوُهُ) أي: نحو حديث ابن عباس، ولفظه في المستدرک: «الفجر فجران: فأما الفجر الذي يكون كذذب السرحان فلا يحل الصلاة ويحل الطعام؛ وأما الذي يذهب مستبيلًا في الأفق فإنه يحل الصلاة ويحرم الطعام» وقد عرفت معنى قول المصنف (وزاد في الذي يحرم الطعام أنه يذهب مستبيلًا أي مُتَنَدِّيًا (في الأفق)).

وفي رواية للبخاري (٦٢١): أَنَّهُ ﷺ مَذَّ يَدَهُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ (وَلَمْ يَأْخِزْ) وَهُوَ الَّذِي لَا تَحُلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ وَلَا يَحْرُمُ فِيهِ الطَّعَامُ: أَيْ وَقَالَ فِي الْآخَرِ (أَنَّهُ) فِي صِفَتِهِ (كَذَّابِ السَّرْحَانِ) بِكَسْرِ السِّينِ الْمُتَمَلِّئَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ فَحَاءَ مُتَمَلِّئَةٍ وَهُوَ الذَّنْبُ.

والمراء أنه لا يذهب مستبيلًا مُتَنَدِّيًا، بل يرتفع في السماء كالعمود، ويبعثها ساعة، فإنه يظهر الأول وبعد ظهوره يظهر الثاني ظهوراً ثانياً، فهذا فيه بيان وقت الفجر، وهو أول وقته، وآخره ما يتسع الركعة كما عرفت.

ولما كان لكل وقت أول وآخر بين ﷺ الأفضل منهما في الحديث الآتي وهو:

١٤- أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا

١٦٢- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا».

رواه الترمذي (٢٧٣) وَالْحَاكِمِ (١٨٨/١، ١٨٩)، وَصَحَّاحُهُ.

قلت: لا يخفى أنه كان الأولى تقديم هذا الحديث في أول باب الأوقات، عقب أول حديث فيه، وهو حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

واعلم أن هذا القول هو قول الشافعي في الجديد.

وقوله القديم أن لها وقتين: أحدهما: هذا، والثاني: يتمد إلى مغيب الشفق؛ وصححه أئمة من أصحابه كابن خزيمة، والخطابي، والبيهقي، وغيرهم.

وقد ساق النووي في شرح المهذب (٣/٣٤، ٣٥) الأدلة على امتدادها إلى الشفق، فإذا عرفت الأحاديث الصحيحة تعين القول به جزماً، لأن الشافعي نص عليه في القديم، وعلق القول به في الإملاء على ثبوته.

وقد ذكبت الحديث بل أحاديث.

١٣- الفجر فجران

١٦٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَجْرٌ يُحْرَمُ الطَّعَامُ وَتَحِلُّ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَفَجْرٌ تَحْرُمُ فِيهِ الصَّلَاةُ - أَيْ صَلَاةُ الصُّبْحِ - وَتَحِلُّ فِيهِ الطَّعَامُ».

رواه ابن خزيمة (٣٥٦) وَالْحَاكِمِ (١٩١/١) وَصَحَّاحُهُ.

(وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «الفجر» أي لئمة (فجران: فجر يحرم الطعام) يريد على الصائم.

(وتحل فيه الصلاة) أي يدخل وقت وجوب صلاة الفجر.

(وفجر تحرم فيه الصلاة) أي صلاة الصبح، فسره بها، لئلا يتوهم أنها تحرم فيه مطلق الصلاة، والتفسير يتمل أنه منه ﷺ وهو الأصل.

ويتمل أنه من الراوي.

(ويحل فيه الطعام. رواه ابن خزيمة والحاكيم وصححاه).

لما كان الفجر لغةً مشتركاً بين الوقتين.



وأصله في الصحيحين [البخاري (٥٢٧)، مسلم (٨٥)].

أخرج البخاري عن ابن مسعود بلفظ: سألت النبي ﷺ: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «الصلاة لوقتها» وليس فيه لفظ: أول.

فالحديث دل على أفضلية الصلاة في أول وقتها على كل عمل من الأعمال، كما هو ظاهر التعريف للأعمال بالآلام.

وقد عورض بحديث: «أفضل الأعمال إيمان بالله» [مسند الطيالسي (١٦)، وانظر البخاري (٢٥١٨)، مسلم (١٨٤)].

ولا يخفى أنه معلوم أن المراد من الأعمال في حديث ابن مسعود ما عدا الإيمان، فإنه إنما سأل عن أفضل أعمال أهل الإيمان، فمراده غير الإيمان.

قال ابن دقيق العيد: الأعمال هنا أي في حديث ابن مسعود محمولة على البدنية، فلا تتناول أعمال القلوب، فلا تعارض حديث أبي هريرة: «أفضل الأعمال الإيمان بالله عز وجل» ولكنها قد وردت أحاديث أخرى في أنواع من أعمال البر بأنها أفضل الأعمال، فهي التي تعارض حديث الباب ظاهراً.

وقد أجيب: بأنه: ﷺ أخبر كل مخاطب بما هو اليق به، وهو به أقرب، وإلى أرغب، ونفعه فيه أكثر، فالتشجيع أفضل الأعمال في حق الجهاد، فإنه أفضل من تحليه للعبادة، والغني أفضل الأعمال في حق الصدقة وغير ذلك: أو أن كلمة «من» مقدرة.

والمراد من أفضل الأعمال، أو كلمة «أفضل» لم يرد بها الزيادة، بل الفضل المطلق.

وعورض تفضيل الصلاة في أول وقتها على ما كان منها في غيره، بحديث العشاء، فإنه قال ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأخزيتها» [قدّم بقم (١٤٨)] يعني إلى النصف، أو قريب منه، وبحديث الإصباح أو الإسفار بالفجر، وبأحاديث الإبراء بالظهر.

والجواب: أن ذلك تخصيص لعوم أول الوقت، ولا معارضة بين عام وخاص.

وأما القول بأن ذكر أول وقتها تفرد به علي بن حصص من بين أصحاب شعبة، وأنهم كلهم روه بلفظ «على وقتها»، من

دون ذكر أول.

فقد أجيب عنه من حيث الرواية بأن تفرد لا يضر، فإنه شيخ صدوق من رجال مسلم، ثم قد صحح هذه الرواية الترمذي والحاكم.

وأخرجها ابن خزيمة في صحيحه (٣٢٧)، ومن حيث الدراية أن رواية لفظ «على وقتها» تُفيد معنى لفظ «أول» لأن كلمة «على» تقتضي الاستعلاء على جميع الوقت، ورواية «الوقت» بالآلام تُفيد ذلك، لأن المراد استقبال وقتها، ومعلوم ضرورة شرعية أنها لا تصح قبل دخولها، فتعين أن المراد لاستقبالكم الأكثر من وقتها، وذلك بالإتيان بها في أول وقتها، ولقوله تعالى: «إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ» [الأنبياء: ٩٠] ولأنه ﷺ كان دائماً دائماً بالإتيان بالصلاة في أول وقتها، ولا يفعل إلا الأفضل، إلا لما ذكرناه كالإسفار ونحوه كالعشاء، ولحديث علي بن أبي داود [هو عند الترمذي (١٧١)]: «ثلاث لا تؤخر»، ثم ذكر منها: «الصلاة إذا حضر وقتها».

والمراد أن ذلك الأفضل، وإلا فإن تأخيرها بعد حضور وقتها جائز، ويدل له أيضاً قوله:

١٦٣- وَعَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَأَرْسَطُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ، وَآخِرُهُ عَقْوُ اللَّهِ».

أخرج الأذلقاني [٢٤٩/١] بسند ضيف جيداً

(وعن أبي محذومة) بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وضم الذال المعجمة بعد الواو راء.

واختلفوا في اسمه على أقوال أصحها أنه سمرة بن معين، بكسر الميم وسكون العين المهملة وفتح المثناة التخيئية.

وقال ابن عبد البر: إنه اتفق العالمون بطريق أنساب قريش أن اسم أبي محذورة أوس، وأبو محذورة مؤذن النبي ﷺ، أسلم عام الفتح، وأقام بمكة إلى أن مات يؤذن بها للصلاة، مات سنة تسع وخمسين.

وإن النبي ﷺ قال: «أَوَّلُ الْوَقْتِ أَيْ لِلصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ.

(رِضْوَانُ اللَّهِ) أَيْ يَخْصُلُ بِأَدَائِهَا فِيهِ رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى



عَنْ فَأَعْلَاهَا.

قُلْتُ: إِذَا صَحَّ هَذَا الْمَرْقُوفُ غَلَّ حُكْمُ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَالُ

فِي الْفَضَائِلِ بِالرَّأْيِ. وَفِيهِ إِحْتِمَالٌ.

وَلَكِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَإِنْ لَمْ تَصَحَّ فَالْحَافِظَةُ مِنْهُ ﷺ عَلَى الصَّلَاةِ أَوَّلَ الْوَقْتِ، دَالَّةٌ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا.

(وَأَوْسَطُهُ رَحْمَةُ اللَّهِ) أَيُّ يَحْصُلُ لِفَاعِلِ الصَّلَاةِ فِيهِ رَحْمَتُهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ رُبَّةَ الرُّضْوَانِ أَبْلَغُ.

(وَأَخْرَجَهُ عَفْوُ اللَّهِ) وَلَا عَفْوَ إِلَّا عَنْ ذَنْبٍ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ يَعْقُوبَ بْنِ الْوَلِيدِ الْمَدَنِيِّ.

قَالَ أَحْمَدُ: كَانَ مِنَ الْكَذَّابِينَ الْكِبَارِ، وَكَذَّبَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَتَرَكَهُ النَّسَائِيُّ، وَنَسَبَهُ ابْنُ حُبَّانٍ إِلَى الْوَضْعِ، كَذَا فِي حَوَاشِي الْقَاضِي.

وَفِي الشَّرْحِ أَنَّ فِي إِسْنَادِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ زُكْرِيَّا الْبَجَلِيُّ وَهُوَ مُتَّهَمٌ، وَلِذَا قَالَ الْمَصْنُفُ: (جَدًّا) مُؤَكَّدًا لَضَعْفِهِ، وَقَدَّمْنَا إِعْرَابَ «جَدًّا».

وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ يَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ:

١٦٤- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (١٧٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوُهُ، دُونَ الْأَوْسَطِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلِلتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَحْوُهُ) فِي ذِكْرِ أَوَّلِ الْوَقْتِ وَآخِرِهِ (دُونَ الْأَوْسَطِ وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا) لِأَنَّ فِيهِ يَعْقُوبَ بْنَ الْوَلِيدِ أَيْضًا. وَفِيهِ مَا سَمِعْتُ.

وَأَمَّا قُلْنَا لَا يَصِحُّ شَاهِدًا؛ لِأَنَّ الشَّاهِدَ وَالْمَشْهُورَ لَهُ فِيهِمَا مَنْ قَالَ الْأَمْتَةَ فِيهِ: إِنَّهُ كَذَّابٌ، فَكَيْفَ يَكُونُ شَاهِدًا وَمَشْهُورًا لَهُ!

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَانْسٍ، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ. وَفِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ رِوَايَةِ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيٍّ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ فِيمَا أَظُنُّ أَصَحُّ مَا رَوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ مَعَ أَنَّهُ مَعْلُومٌ، فَإِنَّ الْحَفَظَ رِوَايَتَهُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، مَوْقُوفًا.

قَالَ الْحَاكِمُ: لَا أَعْرِفُ فِيهِ حَدِيثًا يَصُحُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَإِنَّمَا الرِّوَايَةُ فِيهِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ مَوْقُوفًا.

## ١٥- لا صلاة بعد الفجر

١٦٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا مَسْجِدَتَيْنِ».

أَخْرَجَهُ الْغَنِيُّ إِلَى النَّسَائِيِّ (أَحْمَدُ ٢٣/٢)، أَبُو دَاوُدَ (١٢٧٨)، التِّرْمِذِيُّ (٤١٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٣٥).

وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٥٣/٣) «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ».

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالدَّارِقُطِيُّ (٤١٩/١)؛ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: غَرِيبٌ لَا يَعْرِفُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ قُدَامَةَ بْنِ مُوسَى.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ النَّافِلَةِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ قَبْلَ صَلَاتِهِ إِلَّا سُنَّةَ الْفَجْرِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ نَفِيًّا فَهُوَ فِي مَعْنَى النَّهْيِ، وَأَصْلُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى كَرَاهَةِ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: دَعَوَى التِّرْمِذِيُّ الْإِجْمَاعَ عَجِيبٌ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهِ مَشْهُورٌ، حِكَاةً ابْنَ الْمُنْذِرِ وَغَيْرَهُ.

وَقَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: لَا بَأْسَ بِهَا، وَكَانَ مَالِكٌ يَرَى: أَنَّ يَفْعَلَ مِنْ قَاتَتِ الصَّلَاةَ فِي اللَّيْلِ.

وَالرَّاءُ (بَعْدَ الْفَجْرِ)، بَعْدَ طُلُوعِهِ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ) أَيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتَيِ الْفَجْرِ» وَكَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ:

١٦٦- وَمِثْلُهُ لِلدَّارِقُطِيِّ (٤١٩/١) عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



وهو قوله: (ومثله للدراقطي عن ابن عمرو بن العاص؛  
فإنهما فسرا المراءى بـ) (بعد الفجر)

وهذا وقت سادس من الأوقات التي نهي عن الصلاة فيها.

وقد عرفت الخمسة الأوقات مما مضى؛ إلا أنه قد عارض  
النهي عن الصلاة بعد العصر، الذي هو أحد السنة الأوقات بـ:

### ١٦- صلاة ركعتي الظهر بعد العصر

١٦٧- وعن أم سلمة رضي الله تعالى عنها  
قالت: «صلى رسول الله ﷺ العصر، ثم دخل  
بنيي، فصلّى ركعتين، فسألته، فقال: «شغلت عن  
ركعتين بعد الظهر فصلّيتهما الآن»، فقلت:  
«أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: «لا».

أخرجه أحمد (٣١٥/٦)

(وعن أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: صلى رسول  
الله ﷺ العصر ثم دخل بنيي فصلّى ركعتين فسألته في سؤالها  
ما يدل على أنه ﷺ لم يصلهما قبل ذلك عندها، أو أنها قد  
كانت علمت بالنهي، فاستكرت مخالفة الفعل له.

(فقال: شغلت عن ركعتين بعد الظهر قد بين الشاغل له  
ﷺ أنه أتاه ناس من عبد القيس وفي رواية عن ابن عباس عند  
الترمذي (١٨٤): «أنه ﷺ أتاه مال فسأله عن الركعتين بعد  
الظهر.

(فصلّيتهما الآن) أي قضاء عن ذلك.

وقد فهمت أم سلمة أنهما قضاء، فلهذا قالت: (قلت:  
أنقضيهما إذا فاتتا؟) أي كما قضيتهما في هذا الوقت (قال: لا)  
أي لا تقضوهما في هذا الوقت بقرينة السياق، وإن كان النفي  
غير مُقَيَّد.

(أخرجه أحمد) إلا أنه سكت عليه المصنف هنا.

وقال بعد سياقه له في فتح الباري (٦٤/٢، ٦٥): إنها رواية  
ضعيفة لا تقوم بها حجة ولم يبين هنالك وجه ضعفها، وما كان

يحسن منه أن يسكت هنا عما قيل فيه.

والحديث دليل على ما سلف: أن القضاء في ذلك الوقت  
كان من خصائصه ﷺ.

ولقد دل على هذا حديث عائشة: «أنه ﷺ كان يصلّي  
بعد العصر وينهى عنها، ويواصل وينهى عن الوصال».  
أخرجه أبو داود (١٢٨٠).

ولكن قال البيهقي: الذي اختص به ﷺ المداومة على  
الركعتين بعد العصر، لا أصل القضاء (١ هـ).

ولا يخفى أن حديث أم سلمة المذكور يرد هذا القول.  
ويدل على أن القضاء خاص به أيضاً وهذا الذي أخرجه  
أبو داود، وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله:

١٦٨- ولأبي داود (١٢٨٠) عن عائشة رضي الله  
تعالى عنها بمعناه.

تقدم الكلام فيه.

### ٢- باب الأذان

الأذان لغة: الإعلام.

قال الله تعالى ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الوبة: ٣].

وشرعاً: الإعلام بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة.

وكان فرضه بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة، ووردت  
أحاديث تدل على أنه شرع بمكة، والصحيح الأول.

#### ١- كيفية الأذان كانت رؤيا لصحابي

١٦٩- عن عبد الله بن زيد بن عبد ربو قال:  
طاف بي - وأنا نائم رجل فقال: تقول: الله أكبر  
الله أكبر، فذكر الأذان - بترييع التكبير بغير ترجيع،  
والإقامة قرآدي، إلا قد قامت الصلاة - قال: فلما  
أصبحت أتيت رسول الله ﷺ فقال: «إنها لرؤيا



حَقٌّ - الْحَدِيثُ

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٢٧، ٤٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٩).

وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٨٩) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٣٦٣).

وَزَادَ أَحْمَدُ فِي آخِرِهِ: قِصَّةُ قَوْلِ بِلَالٍ فِي أَذَانِ الْفَجْرِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنْ النَّوْمِ.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ (بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ) الْأَنْصَارِيُّ الْخَزَرَجِيُّ.

شَهِدَ عَبْدِ اللَّهِ الْعَقَبَةَ، وَبَدْرًا، وَالْمَشَاهِدَ بَعْدَهَا، مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ.

(قَالَ: طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ) وَلِلْحَدِيثِ سَبَبٌ، وَهُوَ مَا فِي الرِّوَايَاتِ أَنَّهُ: لَمَّا كَثَرَ النَّاسُ ذَكَرُوا أَنْ يُعْلَمُوا وَقَتَ الصَّلَاةِ بِشَيْءٍ يَجْمَعُهُمْ لَهَا، فَقَالُوا: لَوْ اتَّخَذْنَا نَاقُوسًا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ لِلنَّصَارَى، فَقَالُوا: لَوْ اتَّخَذْنَا بَوقًا؟ قَالَ: ذَلِكَ لِلْيَهُودِ، فَقَالُوا: لَوْ رَفَعْنَا نَارًا؟ قَالَ: ذَلِكَ لِلْمَجُوسِ، فَافْتَرَقُوا، فَرَأَى عَبْدِ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: طَافَ بِي الْحَدِيثُ.

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَاقُوسًا فِي يَدِهِ فَقُلْتُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ اتَّبِعِ النَّاقُوسَ؟ قَالَ: وَمَا تَصْنَعُ بِهِ؟ قُلْتُ: نَدْعُو بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: أَفَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: بَلَى فَقَالَ: تَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، فَذَكَرَ الْأَذَانَ أَيُّ إِلَى آخِرِهِ (بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ) تَكْرِيرُهُ أَرْبَعًا، وَيَأْتِي مَا عَاضَدَهُ وَمَا عَارَضَهُ (بِغَيْرِ تَرْبِيعٍ) أَيُّ فِي الشَّهَادَتَيْنِ.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: هُوَ الْعُودُ إِلَى الشَّهَادَتَيْنِ بَرَفْعِ الصَّوْتِ بَعْدَ قَوْلِهِمَا مَرَّتَيْنِ بِخَفْضِ الصَّوْتِ، وَيَأْتِي قَرِيبًا (وَالْإِقَامَةُ فَرَادَى) لَا تَكْرِيرَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْفَاطِطِ (إِلَّا قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ) فَإِنَّهَا تُكْرَرُ (قَالَ: فَلَمَّا أَصْبَحَتْ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ. الْحَدِيثُ (أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُزَيْمَةَ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْأَذَانِ لِلصَّلَاةِ، دُعَاءٌ لِلْغَائِبِينَ لِيَحْضُرُوا إِلَيْهَا وَلِذَا اهْتَمَّ ﷺ فِي النَّظَرِ فِي أَمْرِ يَجْمَعُهُمْ لِلصَّلَاةِ، وَهُوَ إِعْلَامٌ بِدُخُولِ وَقْتِهَا أَيْضًا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ شُعَارِ أَهْلِ

الْإِسْلَامِ، وَمَنْ عَاسَمَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ.

وَأَمَّا وَجُوبُهُ فَالْأَدَلَّةُ فِيهِ مُخْتَلِفَةٌ وَتَأْتِي، وَكَمِيَّةُ الْفَاطِطِ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يُكْرَرُ فِي أَوَّلِهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ؛ وَقَدْ اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ، فَوَرَدَتْ بِالتَّثْنِيَةِ فِي حَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ.

وَفِي بَعْضِهَا بِالتَّرْجِيعِ أَيْضًا.

فَنَحَبُّ الْأَكْثَرَ إِلَى الْعَمَلِ بِالتَّرْجِيعِ لَشَهْرَةِ رَوَاتِهِ، وَلِأَنَّهَا زِيَادَةٌ عَدَلٍ فِيهِ مَقْبُولَةٌ.

وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ التَّرْجِيعِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ:

فَمَنْ قَالَ إِنَّهُ غَيْرُ مَشْرُوعٍ عَمَلٌ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ.

وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ مَشْرُوعٌ عَمَلٌ بِحَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ وَسَيَأْتِي [برقم (١٧٠)]:

وَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِقَامَةَ تُفْرَدُ الْفَاطِطُ إِلَّا لَفْظَ الْإِقَامَةِ فَإِنَّهُ يُكْرَرُهَا.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُفْرَدُ التَّكْبِيرُ فِي أَوَّلِهَا، وَلَكِنْ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهَا يُكْرَرُ مَرَّتَيْنِ، قَالَ: وَلَكِنَّهُ بِالنَّظَرِ إِلَى تَكْرِيرِهِ فِي الْأَذَانِ أَرْبَعًا، كَأَنَّهُ غَيْرُ مُكْرَرٍ فِيهَا، وَكَذَلِكَ يُكْرَرُ فِي آخِرِهَا، وَيُكْرَرُ لَفْظُ الْإِقَامَةِ، وَتُفْرَدُ بَقِيَّةُ الْأَفْطَاءِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَمْرِ بِلَالٍ: «أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانُ وَيُؤَيَّرَ الْإِقَامَةُ» وَسَيَأْتِي [برقم (١٧١)].

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ قَالَ: الْأَذَانُ فِي كُلِّ كَلِمَاتِهِ مَثْنَى مَثْنَى، وَالْإِقَامَةُ الْفَاطِطُ مُفْرَدَةٌ، إِلَّا: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ».

وَقَدْ أَجَابَ أَهْلُ التَّرْبِيعِ بِأَنَّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ صَحِيحَةٌ، دَالَّةٌ عَلَى مَا ذُكِرَ، لَكِنْ رِوَايَةُ التَّرْبِيعِ قَدْ صَحَّتْ بِهَا مَرِيَّةٌ، وَهِيَ زِيَادَةُ مَنْ عَدَلَ مَقْبُولَةٌ، فَالْقَائِلُ بِتَرْبِيعِ التَّكْبِيرِ أَوَّلَ الْأَذَانِ قَدْ عَمِلَ بِالْحَدِيثَيْنِ، وَيَأْتِي أَنَّ رِوَايَةَ «يَشْفَعُ الْأَذَانُ» لَا تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّرْبِيعِ لِلتَّكْبِيرِ.

هَذَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ لَفْظَ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ فِي آخِرِ الْأَذَانِ



والإقامة مفردة بالاتفاق، فهو خارج عن الحكم بالأمر بشفع الأذان.

قال العلماء: والحكمة في تكرير الأذان وإفراد الفاظ الإقامة هي: أن الأذان لإعلام الغائبين، فاختيج إلى التكرير، ولذا يُشرع فيه رفع الصوت، وأن يكون على محل مُرتفع، بخلاف الإقامة، فإنها لإعلام الحاضرين، فلا حاجة إلى تكرير الفاظها، ولذا شرع فيها خفض الصوت، والحدز، وإنما كررت جملة: «قد قامت الصلاة» لأنها مقصود الإقامة.

(وزاد أحمد في آخره) ظاهره في حديث عبد الله بن زيد هذا، وهو قوله.

(قصة قول بلال في أذان الفجر: «الصلاة خير من النوم»).

روى الترمذي (١٩٨)، وابن ماجه (٧١٥)، وأحمد (١٤/٦) من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن بلال قال: قال لي رسول الله ﷺ: «لا تتوسن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر».

إلا أن فيه ضعفاً. وفيه انقطاع أيضاً.

وكان على المصنف أن يذكر ذلك على عادته.

ويقال: التوسيع مرتين كما في سنن أبي داود (٥٠٠)، وليس: «الصلاة خير من النوم» في حديث عبد الله بن زيد كما زعموا توهيمه عبارة المصنف، حيث قال في آخره، وإنما يريد أن أحمد ساق رواية عبد الله بن زيد ثم وصل بها رواية بلال.

## ٢- من الأذان في صلاة الفجر

### «الصلاة خير من النوم»

١٧٠- ولابن خزيمة (٣٨٦) عن أنس رضي الله عنه قال: «من السنة إذا قال المؤذن في الفجر: حي على الفلاح، قال: الصلاة خير من النوم».

(ولابن خزيمة عن أنس رضي الله عنه قال: من السنة أي طريقة النبي ﷺ إذا قال المؤذن في الفجر: حي على الفلاح، الفلاح هو الفوز والبقاء؛ أي هلموا إلى سبب ذلك) قال: «الصلاة خير من

النوم» وصححه ابن السكن.

وفي رواية النسائي (٨٧٢-٨): «الصلاة خير من النوم في الأذان الأول من الصبح».

وفي هذا تقييد لما أطلقته الروايات.

قال ابن رسلان: وصحح هذه الرواية ابن خزيمة (٣٨٥) قال: فشرعته التوسيع إنما هي في الأذان الأول للفجر؛ لأنه لإيقاظ الناس.

وأما الأذان الثاني فإنه إعلام بدخول الوقت، ودعاء إلى الصلاة.

ولفظ النسائي في سننه الكبرى [وفي «المصرى» (١٣١-١٤)] من جهة سفيان عن أبي جعفر عن أبي سليمان، عن أبي عذرة قال: «كنت أؤذن لرسول الله ﷺ ف كنت أقول في أذان الفجر الأول: حي على الصلاة، حي على الفلاح؛ الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم».

قال ابن حزم: وإسناده صحيح (أهـ)؛ من تخريج الزركشي لأحاديث الرافعي ومثل ذلك في سنن البيهقي الكبرى (٤٢١-٤٢٢) من حديث أبي عذرة: «أنه كان يُتوب في الأذان الأول من الصبح بأمره ﷺ».

قلت: وعلى هذا ليس: «الصلاة خير من النوم» من الفاظ الأذان المشروع للدعاء إلى الصلاة، والإخبار بدخول وقتها، بل هو من الألفاظ التي شرعت لإيقاظ الناس، فهو كالألفاظ التيسيرية الأخير الذي اعتاده الناس في هذه الأعصار المتأخرة عوضاً عن الأذان الأول.

وإذا عرفت هذا هان عليك ما اعتاده الفقهاء من الجدل في التوسيع، هل هو من الفاظ الأذان أو لا؟

ثم المراد من معناه: اليقظة للصلاة خير من النوم؛ أي من الراحة التي يعتاضونها في الأجل خير من النوم، ولنا كلام في هذه الكلمة أودعناه رسالة لطيفة



## ٣- الترجيع في الأذان

١٧١- وَعَنْ أَبِي مَحْذُورَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

عَلَّمَهُ الْأَذَانَ، فَلَذَكَرَ فِيهِ التَّرْجِيعَ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٧٩)، وَلَكِنْ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ فِي أَوَّلِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ.

وَرَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أحمد (٤٠٨/٣)، أبو داود (٥٠٠)، الترمذي (١٩٢)، النسائي (٤/٢)، ابن ماجه (٧٠٨)] فَلَذَكَرُوهُ مَرَّتَيْنِ

(وعن أبي محذورة) تقدم ضبطه وبيان حاله (أن النبي ﷺ علمه الأذان) أي الفاء بنفسه ﷺ في قصة حاصلها: أنه خرج أبو محذورة بعد الفتح إلى حنين هو وتسعة من أهل مكة، فلما سمعوا الأذان أدنوا استهزاء بالمومنين؛ فقال ﷺ: «قَدْ سَمِعْتُ فِي هَؤُلَاءِ تَأْدِيبَ إِنْسَانٍ حَسَنِ الصَّوْتِ»، فإرسل إلينا فاذننا رجلاً رجلاً، وَكُنْتُ آخِرَهُمْ؛ فقال حين أدنيت: «تعال» فاجلسني بين يديه، فمسح على ناصيتي، وبرك علي ثلاث مرات؛ ثُمَّ قَالَ: «اذْهَبْ فَادْنُ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَعَلِمَنِي الْحَدِيثَ.

(لَذَكَرَ فِيهِ التَّرْجِيعَ) أي في الشهادتين، ولفظه عند أبي داود «ثُمَّ تَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ تَخْفِضُ بِهَا صَوْتَكَ» قيل: المراد أن يُسمع من يقرئه؛ قيل: والحكمة في ذلك أن يأتي بهما أولاً بتدبير وإخلاص، ولا يتأخر كمال ذلك إلا مع خفض الصوت؛ قال: «ثُمَّ تَرْفَعُ صَوْتَكَ بِالشَّهَادَةِ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

فَهَذَا هُوَ التَّرْجِيعُ الَّذِي ذَعَبَ إِلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِهَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ زِيَادَةُ عَلَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَزِيَادَةُ الْعَدْلِ مَقْبُولَةٌ.

وإلى عدم القول به ذَعَبَ الْهَادِي؛ وأبو حنيفة، وآخرون، عملاً منهم بحديث عبد الله بن زيد الذي تقدم أخرجه مسلم؛ ولكن ذكر التكبير في أوله مرتين فقط لا كما ذكره عبد الله بن زيد آنفاً، وبهذه الرواية عملت الهاديون، ومالك، وغيرهم.

(ورواة) أي حديث أبي محذورة هذا (الخمس) هم أهل السنن الأربعة، وأحمد (فذكره) أي التكبير في أول الأذان (مرتين) كروايات حديث عبد الله بن زيد.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِذْكَارِ: التَّكْبِيرُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ فِي أَوَّلِ الْأَذَانِ مَحْفُوظٌ مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ. وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ زِيَادَةٌ يَجِبُ قَبُولُهَا.

وَعَلِمَ أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ فِي الْمُتَقَى نَسَبَ التَّرْجِيعَ فِي حَدِيثِ أَبِي مَحْذُورَةَ إِلَى رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَالْمَصْنُفُ لَمْ يَنْسِبْهُ إِلَّا إِلَى رِوَايَةِ الْخَمْسَةِ، فَارْجَعْتُ صَحِيحَ مُسْلِمٍ وَشَرَحْتُ فَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّ أَكْثَرَ أَصُولِهِ فِيهَا التَّكْبِيرُ مَرَّتَيْنِ فِي أَوَّلِهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْفَارِسِيِّ لَصَحِيحَ مُسْلِمٍ ذَكَرَ التَّكْبِيرَ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ فِي أَوَّلِهِ، وَبِهِ تَعَرَّفَ أَنَّ الْمَصْنُفَ اعْتَبَرَ أَكْثَرَ الرِّوَايَاتِ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ اعْتَمَدَ بَعْضَ طُرُقِهِ، فَلَا يُتَوَقَّعُ الْمُنَافَاةُ بَيْنَ كَلَامِ الْمَصْنُفِ، وَابْنِ تَيْمِيَّةَ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْجَامِعِ» - بَعْدَ سِيَاقِهِ لِلرِّوَايَاتِ، وَذَكَرَ رِوَايَاتِ التَّرْجِيعِ فِي أَوَّلِهِ وَقَالَ: وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ مِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الْآخِرَةَ. انْتَهَى كَلَامُهُ.

وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ الرِّوَايَةَ بِتَرْجِيعِ التَّكْبِيرِ فِي أَوَّلِهِ، كَمَا قَرَرْنَا. انْتَهَى.

## ٤- ازدواج الأذان وإفراد الإقامة

١٧٢- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَمِيرُ بِلَالٍ: أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ شَفْعًا، وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ إِلَّا الْإِقَامَةَ، يَغْنِي: قَوْلُهُ: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ».

نُصِّقَ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مُسْلِمٌ [البيهقي (٦٠٥)، مسلم (٣٧٨)].

(وعن أنس رضي الله عنه قال: أمر بضم الهمزة مبي لما لم يُسم فاعله، بُني كذلك للعلم بالفاعل، فإنه لا يأمُر في الأصول الشرعية إلا النبي ﷺ، ويدل له الحديث الآتي قريباً (بِلال) نائب الفاعل.

(أن يشفع) يفتح أوله (الأذان) يأتي بكلماته شفعاً أي مشى مشى، أو أربعاً أربعاً، فالكل يصدق عليه أنه شفع، وهذا إجمال بيته حديث عبد الله بن زيد، وأبي محذورة، أن يشفع التكبير أي: أن يأتي به أربعاً أربعاً، وشفع غيره: أن يأتي به مرتين



فقد عرفت مذهب الهاديّة، وهم سُكَّانُ غالبِ اليمنِ، وما أحسنَ ما قاله بعضُ المتأخِّرينَ - وقد ذكَّرَ الخلافَ في الفاظِ الأذانِ هل هو متى أو أربع؟ أي التكبيرُ في أوَّلِهِ، وهل فيه ترجيحُ الشَّاهِدَيْنِ أو لا والخلافُ في الإقامة؟ - ما لفظُهُ:

هذه المسألة من غرائبِ الوقائعِ، يقلُّ نظيرُها في الشريعة، بل وفي العاداتِ، وذلك أن هذه الألفاظَ في الأذان والإقامة قليلة محصورة مُعَيَّنة، يُصاحُّ بها في كلِّ يومٍ ولبلة خمسَ مرَّاتٍ، في أعلى مكانٍ.

وقد أمر كلُّ سامعٍ أن يقولَ كما يقولُ المؤذنُ، ومع هذا كله لم يُذكرَ حوضُ الصحابةِ ولا التابعينَ واختلافُهم فيها، وهم خيرُ القرونِ في الإسلامِ، والحفاظَةُ على الفضائلِ، ثم جاء الخلافُ الشديدُ في المتأخِّرينَ، ثم كلُّ من المتفرِّقينَ أدلَّ بشيءٍ صالحٍ في الجملة وإن تفرَّقت، وليس بين الرواياتِ تنافٍ، لعدمِ المانع من أن يكونَ كلُّ سنةٍ كما تقولُهُ.

وقد قيل في أمثاليه كالألفاظِ الشَّهَدِ، وصورةُ صلاةِ الخوفِ.

### ٥- هيئة المؤذن في إدايته

١٧٤- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: «رَأَيْتُ بِلَالاً يُؤذِّنُ اتَّبَعَ فَأَهُ هَهُنَا وَهَهُنَا، وَإِصْبَعَاهُ فِي أُذُنَيْهِ».

رواه أحمد (٣٠٧/٤) والترمذي (١٩٧) وصححه -

ولابن ماجه (٧١١) وجعل إصبعيه في أذنيه -

ولابن داود (٥٢٠) لوى عنقه، لما بلغَ حَيْ عَلَى الصلاةِ، يميناً وخصاً ولم يمشي.

وأصله في الصحيحين البخاري (٦٤٣)، مسلم (٥٠٣).

(وعن أبي جحيفة) بضم الجيم وفتح الحاء المَهْمَلَةِ فمشاة تحيية ساكنة فداء، هو وهب بن عبد الله وقيل: ابن مسلم السوائي بضم السين المَهْمَلَةِ وتخفيف الواو وهَمَزَةٌ بعد الألف العامري.

نزل الكوفة، وكان من صغار الصحابة، توفي رسول الله ﷺ ولم يبلغ الحلم، ولكنه سمع منه؛ جعله عليّ على بيت

مرتين، وهذا بالنظر إلى الأكثر، وإلا فإن كلمة التَّهْلِيلِ في آخره مرة واحدة اتفاقاً.

(ويؤيِّر الإقامة) يُفردُ الفاظَها (إلا الإقامة) بين المرادَ بها بقوله (يعني): قوله قد قامت الصلاة، فإنه يُشرعُ أن يأتيَ بها مرتين، ولا يؤيِّرُها.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ ولم يذكرْ مُسْلِمُ الاستِثْناءَ) أعني قوله: «إلا الإقامة».

فاختلف العلماء في هذا على ثلاثة أقوال:

الأول: للهادية فقالوا تُشرعُ تنيةُ الفاظِ الإقامةِ كُلِّها لحديث: «إِنْ بِلَالاً كَانَ يُنْثِي الْأَذَانَ وَالْإِقَامَةَ».

رواه عبد الرزاق (٤٦٢/١)، والدارقطني (٢٤٢/١)، والطحاوي «شرح معاني الآثار» (١٣٤/١)، إلا أنه قد ادعى فيه الحاكم الانتطاع، وله طرق فيها ضعف.

وبالجملة لا تُعارضُ روايةَ التَّرييعِ في التكبيرِ روايةَ الإفرادِ في الإقامة لصحَّتها؛ فلا يقال إن التنية في الفاظِ الإقامة زيادةٌ عدل، فيجب قبولُها؛ لأنك قد عرفت أنها لم تصح.

والثاني: للمالك، فقال: تُفردُ الفاظُ الإقامة، حتى قد قامت الصلاة.

والثالث: للجمهور أنها تُفردُ الفاظَها إلا: قد قامت الصلاة، فتُكرَّرُ، عملاً بالأحاديثِ الثابتةِ بذلك.

١٧٣- وَلِلنَّسَائِيِّ (٣/٢): أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِبِلَالٍ.

(وللنسائي) أي عن أنس (أمر) بالبناء للفاعل وهو النبي ﷺ (بِلَالاً) وإنما أتى به المصنّف ليفيد أن الحديث الأول مُتَّفَقٌ عليه مرفوع، وإن ورد بصيغة البناء للمجهول.

قال الخطابي: إسناده تنيةُ الأذانِ وإفرادِ الإقامةِ أصحُّها؛ أي الرواياتِ، وعليه أكثرُ علماءِ الأمصارِ، وجرى العملُ به في الحرمين، والحجازِ، والشَّامِ، واليمنِ، وديارِ مصرَ، ونواحي الغربِ، إلى أقصى حجرٍ من بلادِ الإسلامِ، ثم عدَّ من قاله من الأئمة.

قلت: وكأنه أراد باليمن من كان فيها شافعي المذهب، وإلا



المال، وشهد معه المشاهد كلها، توفي بالكوفة سنة أربع وسبعين.  
(قال: رأيت بلالاً يؤذن، وأتبعني أي: أنا (قاه) أي انظر إلى فيه متبهماً (هافنا) أي يمنة (وهافنا) أي يسرة (واصبها) أي إبهامهما، ولم يرد تعيين الإصبعين.  
وقال النووي: هما المسبختان (في أذنيه).

١٧٥- وَعَنْ أَبِي مَخْذُومَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

أَعْجَبَهُ صَوْتُهُ، فَقَلَّمَهُ الْأَذَانَ.

(رواه ابن خزيمة (٣٧٧) وصححه.

وقد قلنا القصة، واستحسنه ﷺ لصوته، وامره له

بالأذان بمكة.

وليه دلالة على أنه يستحب أن يكون صوت المؤذن حسناً.

٧- العيد بلا أذان ولا إقامة

١٧٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ

النَّبِيِّ ﷺ الْعِيدَيْنِ، غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ، بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ.

(رواه مسلم (٨٨٧)

(وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

ﷺ الْعِيدَيْنِ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَرَّتَيْنِ» أي بل مرات كثيرة.

(بغير أذان ولا إقامة) أي حال كون الصلاة غير مصحوبة

بأذان ولا إقامة (رواه مسلم).

فيه دليل على أنه لا يشرع لصلاة العيدين أذان ولا إقامة،

وهو كالإجماع.

وقد روي خلاف هذا عن ابن الزبير، ومعاوية، وعمر بن

عبد العزيز، قياساً منهم للعديد على الجمعة، وهو قياس غير

صحيح، بل فعل ذلك بدعة، إذ لم يؤثر عن الشارع، ولا عن

خلفائه الراشدين، ويزيده تأكيداً قوله:

١٧٧- وَنَحْوُهُ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ [البخاري (٩٦٠)،

مسلم (٨٨٦)] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَغَيْرِهِ.

(رواه أحمد والترمذي وصححه، ولاسن ماجة) أي من

حديث أبي جحيفة (وجعل إصبعه في أذنيه ولأمي داود) من

حديثه: (لوى عنقه لما بلغ حي على الصلاة يمناً وشمالاً هو يبان

لقوله: «هافنا؛ هافنا».

(ولم يستدرج بجملة يدي، (واصله في الصحيحين).

الحديث دل على آداب المؤذن، وهي الالتفات إلى جهة

اليمن، وإلى جهة الشمال.

وقد بين محل ذلك لفظ أبي داود حيث قال: «لوى عنقه

لما بلغ حي على الصلاة» وأصرح منه حديث مسلم بلفظ:

«فَجَعَلَ أَتَّبِعُ قَاهَ هَا هُنَا وَهَافُنَا يَمِينًا وَشِمَالًا يَقُولُ: حَيَّ

عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» ففيه بيان أن الالتفات عند

الحياتين.

وبوب عليه ابن خزيمة (٢٠٢/١) بقوله: «انحرف المؤذن

عند قوله حي على الصلاة حي على الفلاح بقبو لا يذنيه كله»

قال: «وإنما يمكن الانحراف بالقبو بالانحراف الوجه»، ثم ساق

من طريق وكيع «فَجَعَلَ يَقُولُ فِي أَذَانِهِ هَكَذَا، وَخَرَفَ رَأْسَهُ

يَمِينًا وَشِمَالًا».

وأما رواية: «أن بلالاً استدار في أذنيه» فليست بصحيحة،

وكذلك رواية أنه ﷺ امره أن يجعل إصبعه في أذنيه رواية

ضعيفة.

وعن أحمد بن حنبل: لا يدور إلا إذا كان على منارة،

قصداً لإسماع أهل الجهتين.

وذكر العلماء أن فائدة الالتفات أمران:

أحدهما: أنه أرفع لصوته.

وثانيهما: أنه علامة للمؤذن، ليعرف من يراه على بُعد، أو



صَلَاتِهِ أَوْ نَسِيَهَا الْحَدِيثَ.

وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ (٦٨٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ ﷺ: «أَمَرَ بِإِلَاءِ بِإِلَاءِ بِالْإِقَامَةِ» وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَذَانَ؛ بَأَنَّهُ ﷺ لَمَّا قَاتَتْهُ الصَّلَاةُ يَوْمَ الْخَنْدَقِ أَمَرَ لَهَا بِالْإِقَامَةِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَذَانَ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ [الأم: ١/١٠٦] وَهَذِهِ لَا تُعَارِضُ رِوَايَةَ أَبِي قَتَادَةَ؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَخَبَرُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ لَيْسَ فِيهِمَا ذِكْرُ الْأَذَانَ بِنَفْسِهِ وَلَا إِبْتِثَاتٍ فَلَا مُعَارَضَةَ، إِذْ عَدِمَ الذِّكْرُ لَا يُعَارِضُ الذِّكْرَ.

#### ٩- أذان واحد لصلاتين في الجمع وإقامتان

١٧٩- وَلَهُ (١٢١٨) عَنْ جَابِرٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ»

(وَلَهُ أَي: وَلِمُسْلِمٍ عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ) أَي: مُنْصَرَفًا مِنْ عَرَفَاتٍ، (فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ) جَمَعَ بَيْنَهُمَا (بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ).

وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ (١٦٧٥) مِنْ حَدِيثِ «ابْنِ مَسْعُودٍ» أَنَّهُ صَلَّى أَيَّ بِالْمُزْدَلِفَةِ الْمَغْرِبَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ؛ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ؛ وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْعُلُهُ وَيُعَارِضُهُمَا مَعًا قَوْلُهُ:

#### ١٠- إقامة واحدة لصلاتين

١٨٠- وَلَهُ (١٢٨٨) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ».

وَرَأَى أَبُو دَاوُدَ (١٩٢٨): لِكُلِّ صَلَاةٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ: وَلَمْ يُنَادِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلَهُ أَي لِمُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - : «جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ»).

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَنَّ: نَحْوُ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ (فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ) أَيِ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَى إِخْرَاجِهِ الشَّيْخَانِ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - وَغَيْرِهِ) مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يُقَالُ فِي الْعِيدِ عَوْضًا عَنِ الْأَذَانِ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، فَلَمْ تَرَدْ بِهِ سُنَّةٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ.

قَالَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ: «وَكَانَ ﷺ إِذَا انْتَهَى إِلَى الْمُصَلِّي أَخَذَ فِي الصَّلَاةِ: أَيِ صَلَاةِ الْعِيدِ مِنْ غَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، وَلَا قَوْلٍ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، وَالسُّنَّةُ أَنْ لَا يُفْعَلَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ».

وَبِهِ يُعْرَفُ أَنَّ قَوْلَهُ فِي الشَّرْحِ: وَيَسْتَحَبُّ فِي الدُّعَاءِ إِلَى الصَّلَاةِ فِي الْعِيدَيْنِ وَغَيْرِهِمَا نَحْوًا لَا يُشْرَعُ فِيهِ أَذَانٌ كَالْجَنَازَةِ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، غَيْرُ صَحِيحٍ؛ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ، وَلَوْ كَانَ مُسْتَحَبًّا لَمَا تَرَكَهُ ﷺ؛ وَالْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ مِنْ بَعْدِهِ.

نَعَمْ ثَبَتَ ذَلِكَ فِي صَلَاةِ الْكُوفَةِ لَا غَيْرَ، وَلَا يَصِحُّ فِيهِ الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّ مَا وَجَدَ سَبَبَهُ فِي عَصَرِهِ وَلَمْ يَفْعَلْهُ فَعَلَهُ بَعْدَ عَصَرِهِ بَدْعَةٌ، فَلَا يَصِحُّ إِثْبَاتُهُ بِقِيَاسٍ وَلَا غَيْرِهِ.

#### ٨- الأذان والإقامة لصلاة ذهب وقتها

١٧٨- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ - فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي تَوْمِيهِمْ عَنِ الصَّلَاةِ - «ثُمَّ أَذَّنَ بِإِلَاءِ، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٨١).

(وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ: فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ فِي تَوْمِيهِمْ عَنِ الصَّلَاةِ) أَيِ عَنْ صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَكَانَ عِنْدَ قَوْلِهِمْ مِنْ غَزْوَةِ خَيْبَرَ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: هُوَ الصَّحِيحُ.

(ثُمَّ أَذَّنَ بِإِلَاءِ) أَيِ بِأَمْرِ ﷺ كَمَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٤٣٨) ثُمَّ: «أَمَرَ بِإِلَاءِ أَنْ يُنَادِيَ بِالصَّلَاةِ فَنَادَى بِهَا».

(فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا كَانَ يَصْنَعُ كُلَّ يَوْمٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّأْذِينِ لِلصَّلَاةِ الْفَاتِيَةِ بِنَوْمٍ، وَيُلْحَقُ بِهَا الْمَنَسِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ جَعَلَهُمَا فِي الْحُكْمِ حَيْثُ قَالَ: «مَنْ نَامَ عَنْ



أَنَّ الْمَرَادَ بِهِ قِيلَ الْفَجْرِ، فَإِنَّ فِيهَا: وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَرُقَى ذَا وَيَنْزِلَ ذَا وَعِنْدَ الطَّحَاوِيِّ «فَرَحَ مَعَانِي الْأَثَرِ (١٣٨/١)» بِلَفْظٍ: إِلَّا أَنْ يَصْعَدَ هَذَا وَيَنْزِلَ هَذَا (فَكَلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) وَاسْمُهُ عَبْرُو.

(وَكَانَ) أَيِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ (رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ) أَيِ دَخَلْتُ فِي الصَّبَاحِ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي آخِرِهِ إِدْرَاجُ) أَيِ كَلَامٍ لَيْسَ مِنْ كَلَامِهِ ﷺ يُرِيدُ بِهِ قَوْلُهُ: «وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى» إِلَى آخِرِهِ.

وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ هَكَذَا وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى بِزِيَادَةِ لَفْظِ «قَالَ»، وَبَيْنَ الشَّرَاحِ فَاعِلٌ «قَالَ» أَنَّهُ ابْنُ عُمَرَ، وَقِيلَ: الزُّهْرِيُّ، فَهُوَ كَلَامُ أَحَدِ الرَّجُلَيْنِ.

وَالْحَدِيثُ شَرْعِيَّةُ الْأَذَانِ قَبْلَ الْفَجْرِ لَا مَا شَرَعَ لَهُ الْأَذَانُ، فَإِنَّ الْأَذَانَ شَرَعَ كَمَا سَلَفَ لِلْإِعْلَامِ بِدُخُولِ الْوَقْتِ، وَلِدَعَاءِ السَّامِعِينَ لِحُضُورِ الصَّلَاةِ.

وَهَذَا الْأَذَانُ الَّذِي قَبْلَ الْفَجْرِ قَدْ أَخْبَرَ ﷺ بِوَجْهِ شَرْعِيَّتِهِ بِقَوْلِهِ: «لِيُوقِظَ نَائِمَكُمْ وَيَرْجِعَ قَائِمَكُمْ».

رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ (أَحْمَدُ (٣٨٦/١)، الْبُخَارِيُّ (٦٢١)، مُسْلِمٌ (١٠٩٣)، أَبُو دَاوُدَ (٢٣٤٧)، النَّسَائِيُّ (١١/٢)، ابْنُ مَاجَةَ (١٦٩٦).

وَالْقَائِمُ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ، وَرُجُوعُهُ عَوْدُهُ إِلَى نَوْمِهِ، أَوْ قَعُودُهُ عَنْ صَلَاتِهِ، إِذَا سَمِعَ الْأَذَانَ فَلَيْسَ لِلْإِعْلَامِ بِدُخُولِ وَقْتِ، وَلَا لِحُضُورِ الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا هُوَ كَالْتَّسْبِيحَةِ الْأَخِيرَةِ الَّتِي تُفْعَلُ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ، غَايَتُهُ أَنَّهُ كَانَ بِالْفَاظِ الْأَذَانَ، وَهُوَ مِثْلُ التَّنَادِ الَّذِي أَحْدَثَهُ عُثْمَانُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ لَصَلَاتِهَا، فَإِنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِالنَّدَاءِ لَهَا فِي حُلٍّ يُقَالُ لَهُ الزُّرُورَاءُ، لِيَجْتَمَعَ النَّاسُ لِلصَّلَاةِ، وَكَانَ يُنَادِي لَهَا بِالْفَاظِ الْأَذَانَ الْمَشْرُوعِ، ثُمَّ جَعَلَهُ النَّاسُ مِنْ بَعْدِهِ تَسْبِيحًا بِالْآيَةِ، وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

فَذَكَرُ الْخُلَافَ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَالاسْتِدْلَالُ لِلْمَنَاعِ وَالْجُحُوزِ، لَا يَلْتَمِثُ إِلَيْهِ مِنْ هُمَةِ الْعَمَلِ بِمَا ثَبَتَ.

وَالْفَقِيرُ يَقُولُ: «كُلُّوا وَاشْرَبُوا» أَيِ أَيُّهَا الْمُرِيدُونَ لِلصِّيَامِ «حَتَّى يُؤْذَنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ» مَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ ذَلِكَ إِلَى أَذَانِهِ.

وَالْفَقِيرُ يَقُولُ: «إِنَّهُ كَانَ لَا يُؤْذَنُ» أَيِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ «حَتَّى يُقَالَ

وَيُظَاهَرُهُ أَنَّهُ لَا أَذَانَ فِيهِمَا، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي مُسْلِمٍ أَنَّ ذَلِكَ بِالْمُؤْذِنَةِ، فَإِنَّ فِيهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ: أَفَضْنَا مَعَ ابْنِ عُمَرَ حَتَّى أَتَيْنَا جَمْعًا: أَيِ الْمُؤْذِنَةِ، فَإِنَّهُ اسْتَمَّ لَهَا، وَهُوَ يَفْتَحُ الْجَيْمَ وَتُسْكُونُ الْجَيْمَ، فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ انْصَرَفَ، وَقَالَ: هَكَذَا صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْمَكَانِ.

وَقَدْ ذَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا أَذَانَ بِهِمَا، وَأَنَّهُ لَا إِقَامَةَ إِلَّا وَاحِدَةً لِلصَّلَاتَيْنِ.

وَقَدْ ذَلَّ قَوْلُهُ: (وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ) أَيِ مِنْ خَدِيشِ ابْنِ عُمَرَ (لِكُلِّ صَلَاةٍ) أَيِ أَنَّهُ أَقَامَ لِكُلِّ صَلَاةٍ؛ لِأَنَّهُ رَوَاهُ بِقَوْلِهِ (بِإِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ) «لِكُلِّ صَلَاةٍ»، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ لِكُلِّ صَلَاةٍ إِقَامَةً، فِرْوَايَةَ مُسْلِمٍ يُقَيِّدُ بِرِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ هَذِهِ.

(وَلَمْ يَرَوَاهُ لَهُ) أَيِ لِأَبِي دَاوُدَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (وَلَمْ يُنَادِ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا) وَهُوَ صَرِيحٌ فِي نَفْيِ الْأَذَانِ.

وَقَدْ تَعَارَضَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ، فَجَابِرٌ أَثْبَتَ أَذَانَ وَاحِدًا وَإِقَامَتَيْنِ، وَابْنُ عُمَرَ نَفَى الْأَذَانَ وَأَثْبَتَ الْإِقَامَتَيْنِ، وَخَدِيشُ ابْنِ مَسْعُودٍ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَثْبَتَ الْأَذَانَيْنِ وَالْإِقَامَتَيْنِ.

فَإِنْ قُلْنَا: الْمُنْبِتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي عَمِلْنَا بِخَبَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَالشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: يُقَدَّمُ خَبَرُ جَابِرٍ، أَيِ؛ لِأَنَّهُ ثَبَّتَ لِلأَذَانِ عَلَى خَبَرِ ابْنِ عُمَرَ؛ لِأَنَّهُ نَادَى لَهُ، وَلَكِنْ تَقُولُ: بَلْ نَقْدَمُ خَبَرَ ابْنِ مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ إِجْنَاتًا.

## ١١- اتِّخَاذُ مُؤَذِّنِينَ لَصَلَاةٍ وَاحِدَةٍ

١٨١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ بَلَأَ يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ، فَكَلُّوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي، حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ، أَصْبَحْتَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَالْفَقِيرُ يَقُولُ: «إِنْ بَلَأَ يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ» قَدْ ثَبَّتَ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ بَلَأَ يُؤْذَنُ بِلَيْلٍ» قَدْ ثَبَّتَ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ



لَهُ: أَصْبَحْتُ» أَصْبَحْتُ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ بَعْدَ دُخُولِ الْفَجْرِ.

وَقَالَ الْمُنْذِرِيُّ [مَحْصَرُ السَّنَةِ (٢٨٦/١)]: قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ؛ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: حَدِيثُ حُمَادِ بْنِ سَلَمَةَ هُوَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ، وَأَخْطَأَ فِيهِ حُمَادُ بْنُ سَلَمَةَ أَي: أَخْطَأَ فِي رَفْعِهِ، وَالصَّوَابُ: وَقَفَهُ عَلَى ابْنِ عَمَرَ، وَأَنَّهُ الَّذِي وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ مَعَ مُؤَذِّنِهِ.

وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِهِ مِنْ قَالَ: لَا يُشْرَعُ الْأَذَانُ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَلَا يَحْفَى أَنَّهُ لَا يَقَاوِمُ الْحَدِيثَ الَّذِي اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانُ، وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ قَبْلَ شَرْعِيَّةِ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ كَانَ بِلَالًا هُوَ الْمُؤَذِّنُ الْأَوَّلُ الَّذِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ أَنْ يُلْقِيَ عَلَيْهِ الْفَاطَةَ الْأَذَانَ؛ ثُمَّ اتَّخَذَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ بَعْدَ ذَلِكَ مُؤَذِّنًا مَعَ بِلَالٍ، فَكَانَ بِلَالٌ يُؤَذِّنُ الْأَذَانَ الْأَوَّلَ، لَمَّا ذَكَرَهُ ﷺ مِنْ فَائِدَةِ أَذَانِهِ، ثُمَّ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ أَذَّنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ.

وَقَالَ لَهُ جَمَاعَةٌ، وَمَنْ مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ قَالَ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ» قَارِبَتْ الصَّبَاحُ، وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ لَهُ ذَلِكَ عِنْدَ آخِرِ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ اللَّيْلِ، وَأَذَانُهُ يَقَعُ فِي أَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اتِّخَاذِ مُؤَذِّنَيْنِ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ، وَيُؤَذِّنُ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ.

وَأَمَّا أَذَانُ اثْنَيْنِ مَعًا فَمَنْعُهُ قَوْمٌ وَقَالُوا: أَوَّلُ مَنْ أَحْدَثَهُ بَنُو أُمَيَّةَ.

وَقِيلَ لَا يَكْرَهُ إِلَّا أَنْ يَحْصَلَ بِذَلِكَ تَشْوِيشٌ.

قُلْتُ: فِي هَذَا الْمَاخِذِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ بِلَالَاً لَمْ يَكُنْ يُؤَذِّنُ لِلْفَرِيضَةِ كَمَا عَرَفْتُ، بَلِ الْمُؤَذِّنُ لَهَا وَاحِدٌ هُوَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ.

وَاسْتَدْلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى جَوَازِ تَقْلِيدِ الْمُؤَذِّنِ الْأَعْمَى وَالْبَصِيرِ.

وَعَلَى جَوَازِ تَقْلِيدِ الْوَاحِدِ.

وَعَلَى جَوَازِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ مَعَ الشُّكِّ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ، إِذِ الْأَصْلُ بَقَاءُ اللَّيْلِ.

وَعَلَى جَوَازِ الْاعْتِمَادِ عَلَى الصَّوْتِ فِي الرُّوَايَةِ إِذَا عَرَفَهُ، وَإِنْ لَمْ يُشَاهِدِ الرَّاوِي.

وَعَلَى جَوَازِ ذِكْرِ الرَّجُلِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْعَاقَةِ إِذَا كَانَ الْقَصْدُ التَّعْرِيفُ بِهِ وَخَوْفُهُ، وَجَوَازِ نَسْبَتِهِ إِلَى أُمِّهِ، إِذَا اشْتَهَرَ بِذَلِكَ.

١٢- ١٢- إذا أخطأ المؤذن في وقته، يُنادي بخطئه

١٨٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ بِلَالَاً أَذَّنَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ، فَيُنَادِي: «أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٣٢)، وَضَعَفَهُ.

فَإِنَّهُ قَالَ عَقِبَ إِخْرَاجِهِ: هَذَا حَدِيثٌ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ الثَّوْبِ إِلَّا

١٣- التَّوْبَةُ عِنْدَ الْأَذَانِ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ

١٨٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا سَمِعْتُمْ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (٦١١)، مُسْلِمٌ (٣٨٣)]

فِيهِ شَرْعِيَّةُ الْقَوْلِ لِمَنْ سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ أَنْ يَقُولَ: عَلَى أَيِّ حَالٍ كَانَ مِنْ طَهَارَةٍ وَغَيْرِهَا، وَلَوْ جُنُبًا أَوْ حَائِضًا؛ إِلَّا حَالَ الْجَمَاعِ، وَحَالَ التَّخَلُّفِ، لِكِرَاهَةِ الذِّكْرِ فِيهَا.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ السَّمْعُ فِي حَالِ الصَّلَاةِ فَفِيهِ أَقْوَالٌ: الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُؤَخَّرُ الْإِجَابَةُ إِلَى بَعْدِ خُرُوجِهِ مِنْهَا؛ وَالْأَمْرُ يَدُلُّ عَلَى الْوُجُوبِ عَلَى السَّمْعِ لَا عَلَى مَنْ رَأَاهُ فَوْقَ الْمَنَارَةِ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ أَوْ كَانَ أَعْمً.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي وَجُوبِ الْإِجَابَةِ فَقَالَ بِهِ الْحَنَفِيَّةُ، وَأَهْلُ الطَّاهِرِ وَآخَرُونَ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا يَجِبُ.

وَاسْتَدْلُّوا بِأَنَّهُ ﷺ سَمِعَ مُؤَذِّنًا فَلَمَّا كَبَّرَ قَالَ: «عَلَى الْفَيْطَرَةِ»، فَلَمَّا تَشَهَّدَ، قَالَ: «خَرَجْتَ مِنَ النَّارِ».



أخرجهُ مُسلمٌ (٣٨٢).

قالوا: فلَوْ كَانَتْ الإِجَابَةُ وَاجِبَةً لَقَالَ ﷺ كما قَالَ المؤذِّن، فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ لِلإِسْتِجَابِ.

وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ الرَّاوي مَا يَدُلُّ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَقُلْ كما قَالَ فيجوزُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ مِثْلَ قَوْلِهِ، وَلَمْ يَنْقُلْهُ الرَّاوي اخْتِصَاءً بِالْعَادَةِ، وَنَقَلَ الرَّائِدُ.

وقوله: (مثلما يقول) يدلُّ على أَنَّهُ يَتَّبِعُ كُلَّ كَلِمَةٍ يَسْمَعُهَا فيقولُ مِثْلَهَا.

وقَدْ رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ أَنَّ ﷺ: «كَانَ يَقُولُ كَمَا يَقُولُ المؤذِّنُ حَتَّى يَسْكُتَ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [عَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ] (٣٥) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ، فَلَوْ لَمْ يُجَاوِبْهُ حَتَّى يَفْرُغَ مِنَ الْأَذَانِ اسْتَحَبَّ لَهُ التَّدَارُكُ إِنْ لَمْ يُظَلِّ الْفَصْلَ.

وظَاهِرُ قَوْلِهِ فِي النَّدَاءِ أَنَّهُ يُجِيبُ كُلَّ مؤذِّنٍ أَذَّنَ بَعْدَ الْأَوَّلِ وَإِجَابَةُ الْأَوَّلِ أَفْضَلُ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: إِلَّا فِي الْفَجْرِ وَالْجُمُعَةِ فَهُمَا سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُمَا مَشْرُوعَانِ.

قُلْتُ: يُرِيدُ الْأَذَانَ قَبْلَ الْفَجْرِ وَالْأَذَانَ قَبْلَ حُضُورِ الْجُمُعَةِ، وَلَا يَحْفَى أَنَّ الَّذِي قَبْلَ الْفَجْرِ قَدْ صَحَّتْ مَشْرُوعِيَّتُهُ، وَسَمَاءُ النَّبِيِّ ﷺ أَذَانًا فِي قَوْلِهِ: «إِنْ بَلَغَ يُؤذِّنُ بِلَيْلٍ» فَيَدْخُلُ تَحْتَ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

وَأَمَّا الْأَذَانُ قَبْلَ الْجُمُعَةِ فَهُوَ مُحَدَّثٌ بَعْدَ وَقَائِهِ ﷺ، وَلَا يُسَمَّى أَذَانًا شَرْعِيًّا.

وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ الْمِثَالَةِ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ كَالْمُؤذِّنِ؛ لِأَنَّ رَفْعَهُ لَصُورَتِهِ لِقَصْدِ الْإِعْلَامِ بِمُخْلَافِ الْحَبِيبِ، وَلَا يَكْفِي إِسْرَارُهُ الْإِجَابَةَ عَلَى خَاطِرِهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِقَوْلٍ.

وظَاهِرُ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ وَالْحَدِيثِ الْآخِي:

١٨٤- وَلِلْبُخَارِيِّ (١١٣) عَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِثْلَهُ.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَالْبُخَارِيُّ عَنْ مُعَاوِيَةَ مِثْلَهُ) أَيْ مِثْلُ حَدِيثِ أَبِي

سَعِيدٍ، أَنَّ السَّامِعَ يَقُولُ كَقَوْلِ المؤذِّنِ فِي جَمِيعِ الْفَاطِئِ إِلَّا فِي الْحَيَعَلَتَيْنِ، فَيَقُولُ مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ:

١٨٥- وَلِلْمُسْلِمِ (٣٨٥) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي فَضْلِ الْقَوْلِ كَمَا يَقُولُ المؤذِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً، سِوَى الْحَيَعَلَتَيْنِ، يَقُولُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(وَلِسْلِمٍ عَنْ عُمَرَ فِي فَضْلِ الْقَوْلِ كَمَا يَقُولُ المؤذِّنُ كَلِمَةً كَلِمَةً سِوَى الْحَيَعَلَتَيْنِ) حَيْثُ عَلَى الصَّلَاةِ حَيْثُ عَلَى الْفَلَاحِ؛ فَإِنَّهُ يُخَصِّصُ مَا قَبْلَهُ.

(لَيَقُولُ): أَيْ السَّامِعُ (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ) عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

وَقَدْ التَّمَّزَ هُوَ الَّذِي رَوَاهُ مُعَاوِيَةُ كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ، وَعُمَرَ كَمَا فِي مُسْلِمٍ، وَإِنَّمَا اخْتَصَرَ الْمُصَنِّفُ فَقَالَ: وَلِلْبُخَارِيِّ عَنْ مُعَاوِيَةَ: أَيْ الْقَوْلُ كَمَا يَقُولُ المؤذِّنُ إِلَى آخِرِ مَا سَاقَهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ عَنْ عُمَرَ.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَيَقُولُهَا أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَلَفْظُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٣٨٥): «إِذَا قَالَ المؤذِّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ فَقَالَ أَحَدُكُمْ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ» إِلَى أَنْ قَالَ: «فَإِذَا قَالَ حَيْثُ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، ثُمَّ قَالَ حَيْثُ عَلَى الْفَلَاحِ، قَالَ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرِيدُ إِذَا قَالَ: حَيْثُ عَلَى الصَّلَاةِ حِوْقَلًا، وَإِذَا قَالَهَا ثَانِيَةً حِوْقَلًا، وَمِثْلَهُ حَيْثُ عَلَى الْفَلَاحِ، فَيَكُنْ أَرْبَعًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَكْفِي حِوْقَلَةً وَاحِدَةً عِنْدَ الْأَوَّلَى مِنَ الْحَيَعَلَتَيْنِ. وَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٢٥٧٢) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٤١٤) حَدِيثَ مُعَاوِيَةَ فِيهِ يَقُولُ ذَلِكَ.

وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ «فِي فَضْلِ الْقَوْلِ»؛ لِأَنَّ آخِرَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا قَالَ السَّامِعُ ذَلِكَ مِنْ قَلْبِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وَالْمُصَنِّفُ لَمْ يَأْتِ بِلَفْظِ الْحَدِيثِ؛ بَلْ بِمَعْنَاهُ.

هَذَا «وَالْحَوْلُ»: هُوَ الْحَرَكَةُ: أَيْ لَا حَرَكَةً وَلَا اسْتِطَاعَةَ إِلَّا بِمَشِيَةِ اللَّهِ.

وَقِيلَ: لَا حَوْلَ فِي دَفْعِ شَرٍّ، وَلَا قُوَّةَ فِي تَحْصِيلِ خَيْرٍ إِلَّا



بالله.

## ١٤- استحباب أن لا يأخذ المؤذن أجراً

١٨٦- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْنِي إِمَامَ قَوْمِي فَقَالَ: «أَنْتَ إِمَامُهُمْ، وَاقْتَدِ بِأَضْعَفِهِمْ، وَاتَّخِذْ مُؤَذَّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا».

أَخْرَجَهُ الْخُفْصَةُ [أحمد (٢١/٤)، أبو داود (٥٣١)، الرمزي (٢٠٩)، النسائي (٢٣/٢)، ابن ماجه (٧١٤)]، وَخُسَّةُ التِّرْمِذِيِّ (٢٠٩)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٩٩/١).

(وعن عثمان بن أبي العاص) هو أبو عبد الله عثمان بن أبي العاص بن بشر الثقفي، استعمله النبي ﷺ على الطائف، فلم يزل عليها مدة حياته ﷺ، وخلافة أبي بكر، وسنين من خلافة عمر، ثم عزله وولاه عمان والبحرين.وَكَانَ مِنَ الْوَالِدِينَ عَلَيْهِ ﷺ فِي وَقْتِ تَقْيِيفِهِ، وَكَانَ اصْغَرَهُمْ سِنًا، لَهُ سَبْعٌ وَعَشْرُونَ سَنَةً، وَلَمَّا تُوفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَزَمَتْ ثَقِيفٌ عَلَى الرَّدَّةِ، فَقَالَ لَهُمْ: يَا ثَقِيفُ كَتُمُوا آخِرَ النَّاسِ إِسْلَامًا فَلَا تَكُونُوا أَوَّلَهُمْ رَدَّةً، فَامْتَنَعُوا مِنَ الرَّدَّةِ؛ مَاتَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةً إِحْدَى وَخَمْسِينَ.(أنه قال: يا رسول الله اجعلي إمام قومي، فقال: «أنت إمامهم، واقتد بأضعفهم») أي اجعل أضعفهم لمرضيه أو زمانه أو غوهره قُدوةً لك، تصلي بصلاته تخفيفاً.  
(واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذنيه أجراً). أخرجه الخمسة، وخسنة الترمذي، وصححه الحاكم.

الحديث يدل على جواز طلب الإمامة في الخير.

وقد ورد في أدعية عباده الرحمن الذين وصفهم الله بثلث الأوصاف أنهم يقولون: «وَجَعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا» [الفرقان: ٧٤] وليس من طلب الرياسة المَكْرُوهَةَ، فإن ذلك فيما يتعلّق برياسة الدنيا التي لا يُعَانُ من طلبها، ولا يستحق أن يُعطَا كما يأتي بيانه.

وأنه يجب على إمام الصلاة أن يلاحظ حال المصلين خلفه، فيجعل أضعفهم كأئمة المقتدى به، فيخفف لأجله، ويأتي في أبواب الإمامة في الصلاة تخفيفه.

وقيل: لا حول من معصية الله إلا بعصيته، ولا قوة على طاعته إلا بمعاونته، وحكي هذا عن ابن مسعود مرفوعاً.

واعلم أن هذا الحديث مُقَيَّدٌ لإطلاق حديث أبي سعيد الذي فيه «فقولوا مثل ما يقول» أي فيما عدا الحيلة.

وقيل: يجمع السامع بين الحيلة والحوقة عملاً بالحدِيثين، والأول أولى؛ لأنه تخصيص للحديث العام، أو تقييد لمطلقه؛ ولأن المعنى مناسب لإجابة الحيلة من السامع بالحوقة، فإنه لما دعي إلى ما فيه الفور والفلاح والنجاة وإصابة الخير ناسب أن يقول: هذا أمر عظيم لا أستطيع مع ضعفي القيام به، إلا إذا وفني الله بحوليه وقوته، ولأن الفاظ الأذان ذكر الله فناسب أن يجيب بها إذ هو ذكر لله تعالى.

وأما الحيلة فإنما هي دعاء إلى الصلاة، والذي يدعو إليها هو المؤذن.

وأما السامع فإنما عليه الاتّصال والإقبال على ما دعي إليه، وإجابته في ذكر الله لا فيما عداه.

والعمل بالحدِيثين كما ذكرنا هو الطريقة المعروفة في حمل المطلق على المقيد، أو تقديم الخاص على العام، فهي أولى بالاتّباع.

وهل يجيب عند الترجيع أو لا يجيب وعند التوسيب فيه خلاف.

وقيل: يقول في جواب التوسيب صدقت وبررت، وهذا استحسان من قائله، وإلا فليس فيه سنة تُتَمَدُّ.

فائدة: أخرج أبو داود (٥٢٨) عن بعض أصحاب النبي ﷺ أن بلالاً أخذ في الإقامة، فلما أن قال: «قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ».قال النبي ﷺ: «أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَذَانَهَا» وقال في سائر الإقامة بنحو حديث عمر في الأذان، يريد بحديث عمر ما ذكره المصنف، وسقاه في الشرح، من متابعة المقيم في الفاظ الإقامة كلها.



وأنه يتخذ المتبرع مؤذناً ليجمع الناس للصلاة.

وإن من صفة المؤذن المأمور باتخاذوه أن (لا يأخذ على أذنيه أجراً) أي أجره.

وهو دليل على أن من أخذ على أذنيه أجراً ليس مأموراً باتخاذوه، وهل يجوز له أخذ الأجرة؟

فلنذهب الشافعية إلى جواز أخذ الأجرة مع الكراهة.

وذهب الهاديون والخنفية إلى أنها تحرم عليه الأجرة لهذا الحديث.

قلت: ولا ينفي أنه لا يدل على التحريم.

وقيل: يجوز أخذها على التاذين في عمل مخصوص، إذ ليست على الأذان حيثية، بل على ملازمة المكان كاجرة الرصد.

## ١٥- أذان من لم يسمع الأذان لصلاة فيها جمع

١٨٧- وعن مالك بن الحويرث رضي الله عنه قال: قال لنا النبي ﷺ «إذا حضرَت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم» الحديث.

أخرجه الشُّعْبَةُ راجحاً (٤٣٦/٣)، البخاري (٦٨٥)، مسلم (٦٧٤)، أبو داود (٥٩٨)، الرمذي (٢٠٥)، السامي (٨/٢)، ابن ماجه (٩٧٩).

(وعن مالك بن الحويرث) بضم الحاء المهملة وفتح الواو وسكون المشاء التحتية وكسر الراء وئاء مثله هو أبو سليمان مالك بن الحويرث اللبكي، وفد على النبي ﷺ، وأقام عنده عشرين ليلة، وسكن البصرة، ومات سنة أربع وتسعين بها.

(قال: قال لنا النبي ﷺ: «إذا حضرَت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم»؛ الحديث أخرجه السبعة، هو مختصر من حديث طويل أخرجه البخاري بالفاظ.

أحدها (٦٢٨): قال مالك: أتيت النبي ﷺ في نفر من قومي، فاقمنا عنده عشرين ليلة، وكان رجلاً رقيقاً، فلما رأى شوقنا إلى أهلينا قال: «ارجعوا فكونوا فيهم وعلموهم وصلوا، فإذا حضرَت الصلاة فليؤذن لكم أحذكم وليؤمكم آخركم».

زاد في رواية (٦٣١): «وصلوا كما رأيتموني أصلي».

فساق المصنف قطعة منه، هي موضوع ما يريد من الدلالة على الحث على الأذان، ودليل إيجاب الأمر به.

وليه أنه لا يشترط في المؤذن غير الإيمان، لقوله: «أحذكم».

## ١٦- طريقة أداء الأذان والإقامة

١٨٨- وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال

ليلال: «إذا أدت فترسل، وإذا أقمت فأختر واجعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الأكل من أكله» الحديث.

رواه الترمذي (١٩٥) وحققه.

(وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ليلال: «إذا أدت فترسل» أي رتل الفاظه، ولا تعجل، ولا تسرع في سريها (وإذا أقمت فأختر) بالحاء والذال المهملتين والذال مضمومة فراء والختر: الإسراع.

(واجعل بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الأكل من أكله) أي تمهل وقتاً يقدر فيه فراغ الأكل من أكله، (الحديث). بالنصب على أنه مقول فعل مخدوف: أي اقرأ الحديث، أو أتم، أو نحو، ويجوز رفعه على خبرية مبتدأ مخدوف، وإنما يأتون بهذه العبارة إذا لم يستوفوا لفظ الحديث، ومثله قولهم: الآية، والبيت.

وهذا الحديث لم يستوفيه المصنف وتامته: «والشارب من شرابه، والمغتصِر إذا دخل لِقضاء الحاجة، ولا تقوموا حتى تروني».

(رواه الترمذي وحققه)، قال: لا نعرفه إلا من حديث عبد المنعم، وإسناده مجهول.

وأخرجه الحاكم (٢٠٤/١) أيضاً، وله شاهد من حديث أبي هريرة، ومن حديث سليمان.

أخرجه أبو الشيخ، ومن حديث أبي بن كعب أخرجه عبد الله بن أحمد [رواه المسند (١٤٣/٥)]، وكلها وأهية، إلا أنه



المؤذن متوضئاً، فلا وجبة لما قالوه من التفريق بين الحداثين.  
وأما استدلالهم بصحيته من المحدث حدثاً أصغر بالقياس  
على جواز قراءة القرآن، فقياس في مقابلة النص لا يعمل به  
عندهم في الأصول.

وقد ذهب أحمد وآخرون إلى أنه لا يصح أذان المحدث  
حدثاً أصغر، عملاً بهذا الحديث، وإن كان فيه ما عرفت،  
والترمذي صحح وقفه على أبي هريرة.

وأما الإقامة فلا تكرر على شرطية الوضوء لها قالوا: لأنه  
لم يرد أنها وقعت على خلاف ذلك في عهد رسول الله ﷺ،  
ولا يخفى ما فيه.

وقال قوم: تجوز على غيره وضوءه، وإن كان مكروهاً.  
وقال آخرون: تجوز بلا كراهة.

يقربها المعنى الذي شرع له الأذان، فإنه بداء، لغير الحاضرين  
ليحضروا للصلاة فلا بد من تقدير وقت يتسع للنهاب للصلاة  
وحضورها، وإلا لصاعت فائدة النداء.

وقد ترجم البخاري في الآداب، باب (١٤): باب كم بين  
الأذان والإقامة ولكن لم يثبت التقدير.

قال ابن بطال: لا حد لذلك غير تمكن دخول الوقت،  
واجتماع المصلين.

وفيهِ دليل على شرعية الترسلي في الأذان، لأن المراد منه  
الإعلام للبعيد، وهو مع الترسلي أكثر إبلاغاً، وعلى شرعية  
الحذر والإسراع في الإقامة، لأن المراد منها إعلام الحاضرين،  
فكان الإسراع بها أنسب، ليفرغ منها بسرعة، فيأتي بالمقصود  
وهو الصلاة.

### ١٧- شرط الوضوء للمؤذن

١٨٩- وله (٢٠٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ  
قال: «لا يؤذن إلا متوضئاً» وضعفه أيضاً

(وله) أي الترمذي (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:  
«لا يؤذن إلا متوضئاً» وضعفه أيضاً) أي كما ضعت الأولى، فإنه  
ضعف هذا بالانقطاع، إذ هو عن الزهري عن أبي هريرة، قال  
الترمذي: والزهري لم يسمع من أبي هريرة، والراوي له عن  
الزهري ضعيف، ورواه الترمذي من رواية يونس عن الزهري  
عنه موقوفاً إلا أنه يلفظ: «لا ينادي» وهذا أصح.

ورواه أبو الشيخ في كتاب الأذان من حديث ابن عباس  
يلفظ: «إن الأذان متصل بالصلاة فلا يؤذن أحدكم إلا وهو  
طاهر».

وهو دليل على اشتراط الطهارة للأذان من الحديث  
الأصغر، ومن الحديث الأكبر بالأولى.

وقالت الهاديّة: يشترط فيه الطهارة من الحديث الأكبر،  
فلا يصح أذان الجنب ويصح من غير المتوضئ، عملاً بهذا  
الحديث كما قاله في الشرح.

قلت: ولا يخفى أن الحديث ذاك على شرطية كون

١٨- من أذن فهو يقيم

١٩٠- وله (١٩١) عن زياد بن الحارث رضي الله عنه قال:  
قال رسول الله ﷺ «ومن أذن فهو يقيم» وضعفه  
أيضاً

(وله) أي: الترمذي (عن زياد بن الحارث) هو: زياد بن  
الحارث الصدائي، بايع النبي ﷺ، وأذن بين يديه، يعد في  
البصريين، وصداء بضم الصاد المهملة وتخفيف الدال المهملة  
وبعد الألف همزة: اسم قبيلة.

(قال: قال رسول الله ﷺ: ومن أذن عطف على ما قبله،  
وهو قوله ﷺ: «إن أحأ صداء قد أذن» (فهو يقيم) وضعفه  
أيضاً، أي كما ضعت ما قبله.

قال الترمذي: إنما يعرف من حديث زياد بن أنعم  
الإفريقي وقد ضعفه ابن القطان وغيره.

وقال البخاري: هو مقارب لحديث وضعفه أبو حاتم،  
وابن حبان.



(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤذن أملك بالأذان» أي وقته موكول إليهِ؛ لأنه أمين عليه (والإمام أملك بالإقامة) فلا يقيم إلا بعد إشارته.

(رواه ابن عدي) هو الحافظ الكبير، الإمام الشهير: أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني ويعرف أيضاً بابن القصار، صاحب كتاب الكامل في الجرح والتعديل، كان أحد الأعلام. ولد سنة تسع وسبعين ومائتين، وسمع على خلانق، وعنه أمم قال ابن عساكر: كان ثقة على حين فيه.

قال حمزة السهمي: كان ابن عدي حافظاً متفتناً، لم يكن في زمانه أحد مثله.

قال الخليلي: كان عديم النظير حفظاً وجلالة، سألت عبد الله بن محمد الحافظ فقال: زر قميص ابن عدي أحفظ من عبد الباقي بن قانع؟ توفي في جمادى الآخرة سنة خمس ومئتين وثلاثمائة.

(وضمته)؛ لأنه أخرجه في ترجمه شريك القاضي وتفرقة به شريك.

وقال البيهقي: ليس بمحفوظ.

ورواه أبو الشيخ. وفيه ضعف.

والحديث دليل على أن المؤذن أملك بالأذان: أي أن إتيانه وقت الأذان إليهِ؛ لأنه الأمين على الوقت، والموكول بإيقاعه، وعلى أن الإمام أملك بالإقامة، فلا يقيم إلا بعد إشارة الإمام بذلك.

وقد أخرج البخاري (٦٣٨): «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني» فدل على أن المقيم يقيم، وإن لم يحضر الإمام فإقامته غير متوقفة على إذنه، كذا في الشرح؛ ولكن قد ورد: «أنه كان يلا بل أن يقيم يأتي إلى منزله ﷺ يؤذنه بالصلاة» (خ) (٦٣١٠) والإيذان لها بعد الأذان استئذان في الإقامة.

وقال المصنف: إن حديث البخاري معارضٌ بحديث جابر بن سمرة: «بأن بللاً كان لا يقيم حتى يخرج رسول الله ﷺ» [مسلم (٦٠٦)].

قال: ويجمع بينهما بأن بللاً كان يُراقب وقت خروج

وقال الترمذي: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم أن من أذن فهو يقيم.

والحديث دليل على أن الإقامة حتى لمن أذن، فلا تصح من غيره، وعليه الهادوية.

وعضد حديث الباب حديث ابن عمر بلفظ «مهلاً يا بلال فإنما يقيم من أذن».

أخرجه الطبراني في [المعجم الكبير] (٤٣٥/١٢)، والعليلي [الضعفاء] (١٠٥/٢)، وأبو الشيخ، وإن كان قد ضعفه أبو حاتم، وابن حبان، وقالت الحنفية وغيرهم: تجزئ إقامة غير من أذن، لعدم نهوض الدليل على ذلك، ولما يدل له قوله:

١٩١- ولأبي داود (٥١٢) من حديث عبد الله بن زياد أنه قال: أنا رأيته - يعني الأذان - وأنا كنت أريده، قال: «فأقم أنت». وفيه ضعف أيضاً.

(ولأبي داود من حديث عبد الله بن زياد أي ابن عبد ربه الذي تقدم حديثه أول الباب (أنه قال): أي النبي ﷺ لما أمره أن يلقبه على بلال (أنا رأيته: يعني الأذان) في المنام. (وأنا كنت أريده، قال: فأقم أنت).

وفيهِ ضعف أيضاً؛ لم يتعرض الشارح لبيان وجهه ولا يئنه أبو داود، بل سكت عليه، لكن قال الحافظ المنذري (٢٨٠/١): إنه ذكر البيهقي أن في إسناده ومتنه اختلافاً.

وقال أبو بكر الحازمي: في إسناده مقال، وحيثلو فلا يتم به الاستدلال، نعم الأصل جواز كون المقيم غير المؤذن. والحديث يقوي ذلك الأصل.

## ١٩- المؤذن يؤذن والإمام يقيم

١٩٢- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «المؤذن أملك بالأذان، والإمام أملك بالإقامة». رواه ابن عدي [الكامل] (١٣٢٧/٤) وضمته.



تقييده بما في الأحاديث غيره، من أنه ما لم يكن دعا بلإثم أو قطيعه رحم.

هذا وقد ورد تعيين أدعية تُقال بعد الأذان، وهو ما بين الأذان والإقامة:

الأول: أن يقول: «رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: إِنْ مَنْ قَالَ ذَلِكَ غُفِرَ لَهُ ذَنْبُهُ» [مسلم (٣٨٦)].

الثاني: أن يُصَلِّيَ على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بعد فراغه من إجابة المؤذن.

قال ابن القيم في الهدي: أكمل ما يُصَلَّى به ويصلى إليه كما علم أمته أن يُصَلُّوا عليه، فلا صلاة عليه أكمل منها.

قلت: وستأتي صفتها في كتاب الصلاة، إن شاء الله تعالى.

الثالث: أن يقول بعد صلاته عليه: «اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ النَّائِمَةِ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتَهُ» وهذا في صحيح البخاري (٦١٤).

وزاد غيره: [اليهي: ٤١٠/١] «إِنَّكَ لَا تَخْلِفُ الْوَعْدَةَ».

والرابع: أن يدعو لنفسه بعد ذلك، ويسأل الله من فضله

كما في السنن (أبو داود (٥٢٤)، النسائي في (عمل اليوم والليلة) (٤٤))

عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: قل مثل ما يقول أي المؤذن فإذا انتهت فسل نعطه.

وروى أحمد بن حنبل (٣٣٧/٣) عنه عليه السلام أنه قال: «مَنْ قَالَ حِينَ يَنَادِي الْمُنَادِي: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ الْقَائِمَةُ، وَالصَّلَاةُ النَّائِمَةُ، صَلَّى عَلَى مُحَمَّدٍ وَآرَضَ عَنْهُ رِضًا لَا سَخَطَ بَعْدَهُ اسْتَجَابَ اللَّهُ دَعْوَتَهُ».

وأخرج الترمذي (٣٥٨٩) من حديث أم سلمة - رضي الله عنها - قالت: علمني رسول الله صلى الله عليه وآله أن أقول عند أذان المغرب: «اللَّهُمَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ وَإِبَارَ نَهَارِكَ وَأَصَوَاتُ دُعَايِكَ؛ فَأَغْفِرْ لِي».

وأخرج الحاكم (٥٤٦/١، ٥٤٧) عن أبي أمامة يرفعه قال: «كَانَ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنُ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدُّعْوَةُ الْمُسْتَجَابَةُ الْمُسْتَجَابَ لَهَا، دَعْوَةُ الْحَقِّ وَكَلِمَةُ النَّقَرِ، تَوْفَنِي عَلَيْهَا

رسول الله صلى الله عليه وآله، فإذا رآه يشرع في الإقامة قبل أن يراه غالب الناس، ثم إذا رآه قاموا (أه).

وأما تعيين وقت قيام المؤتمين إلى الصلاة، فقال مالك في الموطأ (ص ٦٧): لم أسمع في قيام الناس حين تُقام الصلاة حدًا محددًا، إلا أنني أرى ذلك على طاقة الناس، فإن منهم الثقيل والخفيف.

وذهب الأكثرون إلى أن الإمام إن كان معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الإقامة.

وعن أنس أنه كان يقوم إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة رواه ابن المنذر وغيره.

وعن ابن المسيب: إذا قال المؤذن: الله أكبر، وجب القيام؛ وإذا قال: حي على الصلاة، غُذِلَتِ الصُّفُوفُ، وإذا قال: لا إله إلا الله، كبر الإمام، ولكن هذا رأي منه لم يُذكر فيه سنة.

١٩٣- وَلِلْبَيْهَقِيِّ (١٩/٢) نَحْوُهُ، عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - مِنْ قَوْلِهِ.

(وللبيهقي؛ نحوه) أي: نحو حديث أبي هريرة (عن عليٍّ - عليه السلام - من قوله).

## ٢٠- استجابة الدعاء بين الأذان والإقامة

١٩٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ».

رواه النسائي (عمل اليوم والليلة (٦٧)، وصححه ابن خزيمة (٤٢٥)).

والحديث مرفوع في سنن أبي داود (٥٢١) أيضاً، ولفظه هكذا عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «لَا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ» (أه).

قال المنذري (مختصر السنن (٢٨٣/١)): وأخرجه الترمذي والنسائي في عمل اليوم والليلة (أه).

والحديث دليل على قبول الدعاء في هذه المواطن، إذ عدم الرد يراؤ به القبول والإجابة، ثم هو عام لكل دعاء، ولا بُد من



وَأَخْبَنِي عَلَيْهَا وَاجْعَلْنِي مِنْ صَالِحِي أَهْلِهَا عَمَلًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وقد عيّن ﷺ ما يدعى به أيضاً لما قال «الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يَرُدُّ»، قالوا: فما نقول يا رسول الله؟ قال: «سَلُّوا اللَّهَ الْعَفْوَ وَالْعَاقِبَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ» [الترمذي (٣٥٩٤)].

قال ابن القيم [رواد المعاد (٣٩٤/٢)]: إنه حديث صحيح؛ وذكر البيهقي [السنن الكبرى (٤١١/١)] أنه ﷺ كان يقول عند كلمة الإقامة: «أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا».

وفي المقام أدعية أخرى.

### ٣- باب شروط الصلاة

الشرط لُغَةُ: العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ أي علامات الساعة.

وفي لسان الفقهاء: ما يلزم من عدمه العدم.

#### ١- شرط الطهارة

١٩٥- عَنْ عَلِيٍّ بْنِ طَلْقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ، وَتَوَضَّأْ، وَلْيُعِدِّ الصَّلَاةَ».

رواه الخمسة [إمام أحمد (٨٦/١)، أبو داود (٢٠٥)، الترمذي (١١٦٤)، النسائي في عشرة النساء (١٣٧)، ولم يخرج ابن ماجه، وصححه ابن حبان (٢٢٣٧)].

(وعن علي بن طلق) تقدم طلق بن علي في نواقض الوضوء.

قال ابن عبد البر: أظنه والد طلق بن علي الحنفي.

ومال أحمد والبخاري إلى أن علي بن طلق وطلق بن علي اسم لذات واحدة.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا فَسَأَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ وَلْيَتَوَضَّأْ وَلْيُعِدِّ الصَّلَاةَ» رواه الخمسة وصححه ابن حبان) كأنه عبر بهذه العبارة اختصاراً، وإلا فاصلها: وأخرج ابن حبان وصححه.

وقد تقدمت له هذه العبارة مراراً.

ويحتمل أن ابن حبان صحح أحاديث أخرجهما غيره، ولم يخرجهما هو، وهو بعيد.

وقد أعل الحديث ابن القطان بمسلم بن سلام الحنفي، فإنه لا يعرف.

وقال الترمذي [مخت (١١٦٤)]: قال البخاري: لا أعلم لعلي بن طلق غير هذا الحديث الواحد.

والحديث دليل على أن الفسأ ناقض الوضوء، وهو مجمع عليه، ويقاس عليه غيره من النواقض، وأنه تبطل به الصلاة.

وقد تقدم حديث عائشة [برقم (٦٨)] فيمن أصابه شيء في صلاته، أو رُعافاً؛ فإنه ينصرف ويبني على صلاته حيث لم يتكلم، وهو معارض لهذا، وكلُّ منهما في مقال، والشارح جنح إلى ترجيح هذا.

قال: لأنه ثبت لاستيفاء الصلاة، وذلك نافي.

وقد يقال: هذا نافي لصحة الصلاة، وذلك ثبت لها، فالأولى الترجيح بأن هذا قال بصحبه ابن حبان، وذلك لم يقل أحد بصحبه، فهذا أرجح من حيث الصحة.

#### ٢- شرط السر للمراة

١٩٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ».

رواه الخمسة إلا النسائي [إمام أحمد (١٥٠/٦)، أبو داود (٦٤١)، الترمذي (٣٧٧)، ابن ماجه (٦٥٥)] وصححه ابن خزيمة (٧٧٥).

(وعن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ قال: لا يقبل الله صلاة حائضٍ المراد بها المكفئة، وإن تكلفت بالاختلام مثلاً، وإنما عبر بالحض نظراً إلى الأغلب.

(إلا بخمار) بكسر الخاء المعجمة آخره راء، هو هنا ما يغطي به الرأس والعنق.

(رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن خزيمة).

وأخرجه أحمد والحاكم (٢٥١/١) وأغلبه الدارقطني،



وَقَالَ: إِنْ وَقَعَتْ أَشْيُهُ، وَأَعْلَهُ الْحَاكِمُ بِالْإِزْمَالِ.

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ (٥٤/٢)، وَالْأَوْسَطِ (٧٦٠/٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ يُلْفِظُ: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ امْرَأَةٍ صَلَاةً حَتَّى تُوَارِيَ زَيْنَتَهَا، وَلَا مِنْ جَارِيَةٍ بَلَغَتْ الْمَحِيضَ حَتَّى تَخْتَمِرَ» وَنَفَى الْقَبُولَ الْمُرَادُ بِهِ هُنَا نَفَى الصَّحَّةَ وَالْإِجْزَاءَ؛ وَقَدْ يُطْلَقُ الْقَبُولُ وَيُرَادُ بِهِ كَوْنُ الْعِبَادَةِ بِحَيْثُ يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا الثَّوَابُ، فَإِذَا نَفَى كَانَ نَفْيًا لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنَ الثَّوَابِ لَا نَفْيًا لِلصَّحَّةِ، كَمَا وَرَدَ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ الْآبِيِّ» [٢٣٠/٢]، وَلَا مَنْ فِي جَوْفِهِ خَمْرٌ» [الطبراني في الكبير (٦٦٧/٢)] كَذَا قِيلَ: وَقَدْ يَنْشَأُ فِي رِسَالَةِ الْإِسْبَالِ، وَخَوَاشِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ (٨٥/١-٩٠): أَنَّ نَفْيَ الْقَبُولِ يُلَازِمُ نَفْيَ الصَّحَّةِ.

وَلَمَّا قَوْلُهُ «إِلَّا بِخِمَارٍ» مَا يَذُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ سِتْرُ رَأْسِهَا وَعُنُقِهَا وَتَحْوِهَا، مِمَّا يَقَعُ عَلَيْهِ الْخِمَارُ؛ وَيَأْتِي فِي حَدِيثِ أَبِي ذَاوُدَ (١٩٧) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي صَلَاةِ الْمَرْأَةِ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ لَيْسَ عَلَيْهَا إِزَارٌ، وَأَنَّهُ قَالَ ﷺ: «إِذَا كَانَ الذَّرْعُ سَابِقًا يَغْطِي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا» فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي صَلَاتِهَا مِنْ تَغْطِيَةِ رَأْسِهَا وَرَقَبَتِهَا، كَمَا أَفَادَهُ حَدِيثُ الْخِمَارِ، وَمِنْ تَغْطِيَةِ بَقِيَّةِ بَدَنِهَا حَتَّى ظَهَرَ قَدَمَيْهَا كَمَا أَفَادَهُ حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ، وَيَبَاحُ كَشْفُ وَجْهِهَا حَيْثُ لَمْ يَأْتِ دَلِيلٌ يَنْقُضِيهِ.

وَالْمُرَادُ كَشْفُهُ عِنْدَ صَلَاتِهَا بِحَيْثُ لَا يَرَاهَا أَجْنَبِيٌّ، فَهَلْ يُؤْخَرُ عَوْرَتُهَا فِي الصَّلَاةِ؛ وَأَمَّا عَوْرَتُهَا بِالنَّظَرِ إِلَى نَظَرِ الْأَجْنَبِيِّ إِلَيْهَا فَكُلُّهَا عَوْرَةٌ كَمَا يَأْتِي تَحْقِيقُهُ.

وَذَكَرَهُ هُنَا وَجَعَلَ عَوْرَتَهَا فِي الصَّلَاةِ هِيَ عَوْرَتُهَا بِالنَّظَرِ إِلَى نَظَرِ الْأَجْنَبِيِّ، وَذَكَرَ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ لَيْسَ حَلُّهُ هُنَا، إِذْ لَهَا عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ، وَعَوْرَةٌ فِي نَظَرِ الْأَجْنَبِيِّ، وَالْكَلَامُ الْآنَ فِي الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي يَأْتِي فِي حَلِّهِ.

### ٣- سُرُ العورة بالثوب ونحوه

١٩٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا فَالْتَجِفْ بِهِ يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ».

وَلَمْ يَسْلَمْ: «فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّرَبَّ بِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٦١)، مسلم (٣٠١٠)]

(وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا فَالْتَجِفْ بِهِ» يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَسْلَمْ: «فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ» وَذَلِكَ بِأَنْ يَجْعَلَ شَيْئًا مِنْهُ عَلَى عَاتِقِهِ.

(وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّرَبَّ بِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) الْإِلْتِحَافُ: فِي مَعْنَى الْإِزْدِمَاءِ، وَهُوَ أَنْ يَتَرَبَّزَ بِأَحَدِ طَرَفِي الثَّوْبِ، وَيَتَنَدَّى بِالطَّرَفِ الْآخَرِ.

وَقَوْلُهُ: (يَعْنِي فِي الصَّلَاةِ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ أَحَدِ الرُّوَاةِ، فَيَذَرُ بِهِ أَحَدًا مِنَ الْقِصَّةِ، فَإِنْ فِيهَا أَنَّهُ قَالَ جَابِرٌ: جِئْتُ إِلَيْهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي وَعَلَيْ ثَوْبٍ فَاسْتَمَلْتُ بِهِ وَصَلَّيْتُ إِلَى جَانِبِهِ، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ لِي ﷺ: «مَا هَذَا الْأَشْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ؟» قُلْتُ: كَانَ ثَوْبٌ، قَالَ: فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَجِفْ بِهِ؛ وَإِنْ كَانَ ضَيْقًا فَاتَّرَبَّ بِهِ».

فَالْحَدِيثُ قَدْ أَفَادَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الثَّوْبُ وَاسِعًا فَالْتَجِفْ بِهِ بَعْدَ اتِّزَانِهِ بِطَرَفَيْهِ، وَإِذَا كَانَ ضَيْقًا أَتَّرَبَّ بِهِ لَسْتَرِ عَوْرَتِهِ، فَعَوْرَةُ الرَّجُلِ مِنْ تَحْتِ السُّرَّةِ إِلَى الرُّكْبَةِ عَلَى أَشْهُرِ الْأَقْوَالِ.

١٩٨- وَلَهُمَا [البخاري (٣٥٩)، مسلم (٥١٦)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ».

(وَلَهُمَا) أَيِ: الشَّيْخَيْنِ (مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ لَيْسَ عَلَى عَاتِقِهِ مِنْهُ شَيْءٌ» أَيِ إِذَا كَانَ وَاسِعًا، كَمَا دَلَّ لَهُ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ.

وَالْمُرَادُ لَا يَتَرَبَّزُ فِي وَسْطِهِ، وَيَشُدُّ طَرَفِي الثَّوْبِ فِي حَقْوَيْهِ، بَلْ يَتَوَشَّعُ بِهِ عَلَى عَاتِقِهِ، فَيَحْصُلُ السُّرُّ لَاعَالِي الْبَدَنِ.

وَحَمَلَ الْجُمْهُورُ هَذَا النَّهْيَ عَلَى التَّنْزِيهِ كَمَا حَلُّوا الْأَمْرَ فِي قَوْلِهِ: فَالْتَجِفْ بِهِ عَلَى النَّدْبِ.

وَحَمَلَهُ أَحَدٌ عَلَى الرَّجُوبِ، وَأَنَّهُ لَا تَصَحُّ صَلَاةٌ مِنْ قَدَرٍ عَلَى ذَلِكَ فَتَرَكَهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ تَصَحُّ الصَّلَاةُ وَيَأْتِي، فَجَعَلَهُ عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى مِنَ الشَّرَاطِينِ وَعَلَى الثَّانِيَةِ مِنَ الرَّوَاجَاتِ.



## ٦- شرط التوجه إلى القبلة إلا إن تعذر

٢٠٠- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ، فَصَلَّيْنَا. فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَتَزَلْتُ «فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَهُوَ وَجْهُ اللَّهِ» [البقرة: ١١٥].

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّفَهُ (٣٤٥).

(وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه) هُوَ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكٍ الْعَنْزِيُّ، بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ النُّونِ، وَقِيلَ بِفَتْحِهَا وَالزَّايِ تَسْبِيَةً إِلَى عَتَرَ بْنِ وَاثِلٍ، وَيُقَالُ لَهُ الْعَدُوِّيُّ، أَسْلَمَ قَدِيمًا، وَهَاجَرَ الْهَجْرَتَيْنِ، وَشَهِدَ الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، مَاتَ سَنَةَ الثَّانِينَ، أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ.

(قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ فَأَشْكَلَتْ عَلَيْنَا الْقِبْلَةُ فَصَلَّيْنَا» طَاهِرُهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ فِي الْأَمَارَاتِ (فَلَمَّا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ فَتَزَلْتُ «فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَهُوَ وَجْهُ اللَّهِ» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّفَهُ) لِأَنَّهُ فِيهِ أَشْعَثُ بْنُ سَعِيدٍ السَّمَّانُ وَهُوَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ صَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ لَظْلَمَةٍ أَوْ غِيَمٍ أَنَّهَا تُخْرِجُهُ صَلَاتَهُ، سَوَاءً كَانَ مَعَ النَّظَرِ فِي الْأَمَارَاتِ وَالتَّخَرُّجِ أَوْ لَا، وَسَوَاءً انْكَشَفَ لَهُ الْخَطَأُ فِي الزَّوْتِ أَوْ بَعْدَهُ، وَيَذِلُّ لَهُ مَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [«الأوسط» (٢٤٦)] مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ غِيَمٍ فِي السَّفَرِ إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ تَجَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّيْنَا إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ، قَالَ: «قَدْ رُفِعَتْ صَلَاتُكُمْ بِحَقِّهَا إِلَى اللَّهِ».

وفيه أبو عبيدة. وقد وثقه ابن حبان.

وقد اختلف العلماء في هذا الحكم.

فالقول بالإجزاء منهَبُ الشَّعْبِيِّ، وَالْحَفَظِيُّ، وَالْكُوفِيُّينَ فِيمَا عدا مَنْ صَلَّى بِغَيْرِ تَعَرُّ وَتَيَقُّنٍ الْخَطَأَ، فَإِنَّهُ حَكَى فِي الْبَحْرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى وَجُوبِ الْإِعَادَةِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ تَمَّ الْإِجْمَاعُ خَصَّ بِهِ

وَاسْتَدَلَّ الْخَطَّابِيُّ لِلْجُمْهُورِ بِصَلَاتِهِ ﷺ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، كَانَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ عَلَى بَعْضِ نَسَائِهِ، وَهِيَ نَائِمَةٌ قَالَ: وَمَعْلُومٌ أَنَّ الطَّرْفَ الَّذِي هُوَ لَابِسُهُ مِنَ الثَّوْبِ غَيْرُ مُتَّسِعٍ، بَأَنَّهُ يَتَزَرَّ بِهِ وَيُفَضِّلُ مِنْهُ مَا كَانَ لِنَائِمَتِهِ.

قُلْتُ: وَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ مُرَادُ أَحْمَدَ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِتِحَافِ، لَا أَنَّهُ لَا تَصَحُّ صَلَاتُهُ أَوْ يَأْتُمُّ مُطْلَقًا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَوْلُهُ: «لَا تَصَحُّ صَلَاةٌ مَنْ قَدَرَ عَلَى ذَلِكَ».

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ لَا يَقْدَرُ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ الثَّوْبِ، بَلْ صَلَاتُهُ فِيهِ؛ وَالْحَالُ أَنَّ بَعْضَهُ عَلَى النَّائِمِ، أَكْبَرُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِدُ غَيْرَهُ.

## ٥- ضرورة أن يُغطي قميص المرأة قدميها

١٩٩- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ، بِغَيْرِ إِزَارٍ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغًا يَغْطِي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٤٠).

وَصَحَّحَ الْأَيْمَنُ وَثَّقَهُ.

(وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ: أَتُصَلِّي الْمَرْأَةُ فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ بِغَيْرِ إِزَارٍ؟ قَالَ: «إِذَا كَانَ الدَّرْعُ فِي «النهاية» دِرْعَ الْمَرْأَةِ قَمِيصًا (سَابِغًا) بَسِينٍ مُهْمَلَةً فَمَوْحِدَةً بَعْدَ الْأَلِفِ فَعَيْنٍ مُعْجَمَةً: أَيِّ وَاسِعًا (يُغْطِي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا)، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ. وَصَحَّحَ الْأَيْمَنُ وَثَّقَهُ).

وقد تقدّم بيان معناه، ولَهُ حُكْمُ الرُّفْعِ، وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا، إِذَا الْأَقْرَبُ أَنَّهُ لَا مَسْرَحَ لِلْإِجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ.

وقد أخرج مالك [«الموطأ» (ص ١٠٧)] وأبو داود (٦٣٩) موقوفًا، ولفظه عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمّ، أَنَّهَا سَأَلَتْ أُمَّ سَلَمَةَ: مَاذَا تُصَلِّي فِيهِ الْمَرْأَةُ مِنَ الثِّيَابِ؟ قَالَتْ: تُصَلِّي فِي الْخِمَارِ وَالدَّرْعِ السَّابِغِ إِذَا غِيَبَ ظَهْرُ قَدَمَيْهَا.



عموم الحديث.

فِي حَقِّ مَنْ تَعَذَّرَتْ عَلَيْهِ الْعَيْنُ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَوَجَّهَ الاستِدلال بِهِ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ قِبْلَةٌ لِغَيْرِ الْمُعَايِنِ وَمَنْ فِي حُكْمِهِ؛ لِأَنَّ الْمُعَايِنَ لَا تَنْحَصِرُ قِبْلَتُهُ بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، بَلْ كُلُّ الْجِهَاتِ فِي حَقِّهِ سَوَاءٌ مَهْمَا قَابَلَ الْعَيْنُ أَوْ شَطْرَهَا، فَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَا بَيْنَ الْجِهَتَيْنِ قِبْلَةٌ، وَأَنَّ الْجِهَةَ كَافِيَةٌ فِي الاستِقْبَالِ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُعَايِنَ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ الْعَيْنُ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى ذَلِكَ.

وقوله تعالى: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] خطابٌ لَهُ وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ، وَاسْتِقْبَالُ الْعَيْنِ فِيهَا مُتَعَسِّرٌ أَوْ مُتَعَذِّرٌ، إِلَّا مَا قِيلَ فِي مَحَرَابِهِ ﷺ، لَكِنَّ الْأَمْرَ بِتَوَلِّيهِ وَجْهَهُ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَامٌّ لِمَصَلَاتِهِ فِي مَحَرَابِهِ وَغَيْرِهِ.

وقوله: ﴿وَحَيْثُمَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾ دَالٌّ عَلَى كِفَايَةِ الْجِهَةِ، إِذِ الْعَيْنُ فِي كُلِّ حَالٍ تَعَذَّرَ عَلَى كُلِّ مَوْضِعٍ.

وقولهم: يُقْسَمُ الْجِهَاتُ حَتَّى يَحْصَلَ لَهُ أَنَّهُ تَوَجَّهَ إِلَى الْعَيْنِ، تَعَمُّقٌ لَمْ يَرِدْ بِهِ دَلِيلٌ، وَلَا فَعَلَهُ الصَّحَابَةُ، وَهُمْ خَيْرُ قَبِيلٍ، فَالْحَقُّ أَنَّ الْجِهَةَ كَافِيَةٌ، وَلَوْ كَانَ فِي مَكَّةَ وَمَا بِلَيْهَا.

## ٧- جواز الصلاة على الراحلة في النافلة

٢٠٢- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٩٣)، مسلم (٧٠١)].

زَادَ الْبُخَارِيُّ: يُومِي بِرَأْيِهِ - وَلَمْ يَكُنْ يَضَعُهُ فِي الْمَكْتُوبَةِ

(وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ بِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) هُوَ فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ بِلَفْظٍ «كَانَ يُسَبِّحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ» [البخاري (١٠٩٧)].

وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ [الترتيب المسند (١٩٣)] نَحْوَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِلَفْظٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ إِذَا صَلَّى بَخَرٍ وَانْكَشَفَ لَهُ الْخَطَأُ. وَقَدْ خَرَجَ الْوَقْتُ.

وَأَمَّا إِذَا تَيَقَّنَ الْخَطَأَ، وَالْوَقْتُ بَاقٍ، وَجَبَتْ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، لِتَوَجُّهِ الْخُطَابِ مَعَ بَقَاءِ الْوَقْتِ؛ فَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ فَلَا يَأْمَنُ مِنَ الْخَطَأِ فِي الْآخِرِ، فَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ فَلَا إِعَادَةَ لِلْحَدِيثِ، وَاسْتَرْطَوْا التَّحَرِّيَ إِذِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ تَيَقُّنُ الاستِقْبَالِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْيَقِينُ فَعَلَّ مَا أَمَكَّهُ مِنَ التَّحَرِّيِ، فَإِنْ قَصَرَ فَهُوَ غَيْرُ مَعْدُورٍ، إِلَّا إِذَا تَيَقَّنَ الْإِصَابَةَ.

وقال الشافعي: تَجِبُ الْإِعَادَةُ عَلَيْهِ فِي الْوَقْتِ وَتَعَذُّرُهُ؛ لِأَنَّ الاستِقْبَالَ وَاجِبٌ قَطْعًا، وَحَدِيثُ السَّرِيَّةِ فِيهِ ضَعْفٌ.

قلت: الْأَظْهَرُ الْعَمَلُ بِخَبَرِ السَّرِيَّةِ، لِتَقْوِيهِ بِحَدِيثِ مُعَاذٍ، بَلْ هُوَ حُجَّةٌ وَخَذَةٌ، وَالْإِجْمَاعُ، قَدْ عُرِفَ كَثْرَةُ دَعْوَاهُمْ لَهُ، وَلَا يَصِحُّ.

٢٠١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٤٢) وَقَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَفِي التَّلْخِيصِ حَدِيثٌ «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، فَكَانَ عَلَيْهِ هَذَا أَنْ يَذْكَرَ تَصْحِيحُ التِّرْمِذِيِّ لَهُ عَلَى قَاعِدَتِهِ، وَرَأْيَانَهُ فِي التِّرْمِذِيِّ بَعْدَ سِيَاقِهِ لَهُ بِسَنَدِهِ مِنْ طَرِيقَيْنِ حَسَنٍ إِحْذَاهُمَا وَصَحَّحَهَا ثُمَّ قَالَ:

وَقَدْ رَوَيْتُ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ «مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ» مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ.

وقال ابنُ عَمَرَ: إِذَا جَعَلْتَ الْمَغْرِبَ عَنْ يَمِينِكَ وَالْمَشْرِقَ عَنْ يَسَارِكَ فَمَا بَيْنَهُمَا قِبْلَةٌ إِذَا اسْتَقْبَلْتَ الْقِبْلَةَ.

وقال ابنُ الْمُبَارَكِ: مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ (أ هـ).

والحديثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَاجِبَ اسْتِقْبَالَ الْجِهَةِ لَا الْعَيْنِ،



النَّوَافِلَ».

وقوله: (زاد البخاري: يومئ برأسه) أي في سجوده وركوعه زاد ابن خزيمة (١١٠٥): ولكنه يخفّض السجّدين من الركعة.

(ولم يكن يصنعه) أي هذا الفعل وهو الصلاة على ظهر الراحلة (في المكتوبة) أي الفريضة.

الحديث دليل على صحة صلاة النافلة على الراحلة، وإن فاته استقبال القبلة.

وظاهره سواء كان على مخمل أو لا، وسواء كان السفر طويلاً أو قصيراً إلا أن في رواية زرّين في حديث جابر زيادة: «في سفر القصر» ودّعب إلى شرطية هذا جماعة من العلماء، وقيل: لا يشترط، بل يجوز في الحضر، وهو مزوي عن أنس من قوله وفيه، والراحلة: هي الناقة.

والحديث ظاهر في جواز ذلك للراكب.

وأما الثاني فمسكوت عنه، وقد ذهب إلى جوازه جماعة من العلماء قياساً على الراكب، بجامع التيسير للمتطوع، إلا أنه قيل: لا يغنى له عدم الاستقبال في ركوعه وسجوده وإتمامهما، وأنه لا ينشئ إلا في قيامه وتشهّده، ولهم في جواز مشيه عند الاعتدال من الركوع قولان: وأما اعتداله بين السجّدين فلا ينشئ فيه، إذ لا ينشئ إلا مع القيام، وهو يجب عليه القعود بينهما.

وظاهر قوله: «حيث توجهت» أنه لا يتسدى لأجل الاستقبال، لا في حال صلاته ولا في أولها، إلا أن في قوله:

## ٨- البدء بالصلاة على الراحلة إلى القبلة

٢٠٣- ولأبي داود (١٢٢٥) من حديث أنس رضي الله عنه: «كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة، فكبر ثم صلى حيث كان وجهه ركبته».

وبإسادة حسن.

ما يدل على أنه عند تكبيرة الإحرام يستقبل القبلة، وهي زيادة مقبولة، وحديثه حسن، فيعمل بها.

وقوله: «ناقته». وفي الأول: «راحلتها» هما بمعنى واحد، وليس بشرط أن يكون ركوعه على ناقه، بل قد صح في رواية مسلم (٧٠٢) «أنه صلى على حمارة».

وقوله: (إذا سافر) تقدّم أن السفر شرط عند بعض العلماء، وكأنه يأخذه من هذا، وليس بظاهر في الشرطية.

وفي هذا الحديث والذي قبله أن ذلك في الفصل لا الفرض، بل صرح البخاري (١٠٩٧) أنه لا يصنعه في المكتوبة.

إلا أنه قد ورد في رواية الترمذي والنسائي، «أنه صلى على مضيض هو وأصحابه والسماء من فوقهم والبلّة من أسفل بينهم، فحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذن وأقام، ثم تقدّم رسول الله صلى الله عليه وسلم على راحلته فصلّى بهم، يومئ إنشاء فيجعل السجود أخفض من الركوع» قال الترمذي: حديث غريب (٤١١)، ولم يروحه النسائي، وثبت ذلك عن أنس من فعليه، وصححه عبد الحق، وحسنه الثوري، وضعفه البيهقي.

وذهب البعض إلى أن الفريضة تصح على الراحلة، إذا كان مستقبل القبلة في مودج، ولو كانت سائرة كالسفين، فإن الصلاة تصح فيها إجماعاً.

قلت: وقد يفرق بأنه قد يعتذر في البحر وجدان الأرض فعفي عنه، بخلافه راكب الهودج.

وأما إذا كانت الراحلة واقفة فعند الشافعي تصح الصلاة للفريضة، كما تصح عندهم في الأرجوحة المشدودة بالحبال، وعلى السرير المحمول على الرجال إذا كانوا واقفين.

والمراد من المكتوبة التي كتبت على جميع المكلفين، فلا يرُد عليه أنه صلى على راحلته، والوتر واجب عليه.

## ٩- لا يصلى في مقبرة أو حمام

٢٠٤- وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الأرض كلها منسجدة إلا المقبرة والحمام».

رواه الترمذي (٣١٧٧) وله علة.



وَهِيَ الْإِخْلَافُ فِي وَصْلِهِ وَإِسْمَالِهِ، فَرَوَاهُ حَمَّادٌ مُوصُولًا عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

(والمقبرة) وَهَمَّا بَرْنَةٌ: مَفْعَلَةٌ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَلِحُوقِ النَّاسِ بِهِمَا شَاذٌ.

ورَوَاهُ الثَّوْرِيُّ مُرْسَلًا عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَرَوَاةُ الثَّوْرِيِّ أَصَحُّ وَأَثْبَتُ. وَقَالَ الدَّارِقُطِيُّ: الْخَفُوفُ الْمُرْسَلُ، وَرَجَحَهُ الْبَيْهَقِيُّ.

(وقارعة الطريق) مَا تَقَرَّعُهُ الْأَقْدَامُ بِالْمُرُورِ عَلَيْهَا. (ومعاطن الإبل) وَهُوَ مَبْرَكُ الْإِبِلِ حَوْلَ الْمَاءِ (وفوق ظهر بيت الله تعالى).

والحديث دليل على أن الأرض كلها تصح فيها الصلاة ما عدا المقبرة، وهي التي تدفن فيها الموتى، فلا تصح فيها الصلاة.

(رواه الترمذي وضعفه)، فَإِنَّهُ قَالَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مَا لَفْظُهُ: وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ.

وظاهره سواء كان على القبر أو بين القبور، وسواء كان قبر مؤمن أو كافر، فالؤمن تكرم له، والكافر بعداً من خشية، وهذا الحديث يخصص «جعلت لي الأرض كلها مسجداً» الحديث.

وقَدْ تَكَلَّمَ فِي زَيْدِ بْنِ جَبْرِ مَنْ قِيلَ حَفْظُهُ. وَجَبْرَةٌ بِشَحِّ الْجِيمِ وَكَسْرِ الْمُوحِدَةِ فَمَشَاءٌ تَحِيَّةٌ فَرَاهِ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِيهِ: مَرْكُوكٌ.

وكذلك الحمام فإنه لا تصح فيه الصلاة، فقيل: للنجاسة، فيختص بما فيه النجاسة منه، وقيل: تكره لا غير.

وقال أحمد بن حنبل: لا تصح فيه الصلاة ولو على سطحه، عملاً بالحديث.

وذهب الجمهور إلى صحته، ولكن مع كراهته وقد ورد النهي معللاً بأنه محل الشياطين، والقول الأظهر مع أحمد.

أخرجته أبو داود (١٨٤)، وورد بلفظ: «مبارك الإبل» وفي لفظ «مزابيل الإبل». وفي أخرى: «مناخ الإبل» وهي أعم من «معاطن الإبل».

ثم ليس التخصيص لعموم حديث «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً» بهذين الحليين فقط، بل بما يفيد الحديث الآتي وهو قوله:

وعلموا النهي عن الصلاة على ظهر بيت الله وقُدُّوهُ بأنه إذا كان على طرف، بحيث يخرج عن هوائها لم تصح صلاته؛ وإلا صحته، وإلا أنه لا يخفى أن هذا التعليل أبطل معنى الحديث، فإنه إذا لم يستقبل بطلت الصلاة، لعدم الشرط لا لكونها على ظهر الكعبة، فلو صح هذا الحديث لكان بقاء النهي على ظاهره في جميع ما ذكر هو الراجب، وكان مخصوصاً لعموم: «جعلت لي الأرض مسجداً» [هـم بوقم (١١٧)] لكن قد عرفت ما فيه إلا أن الحديث في القبور من بين هذه المذكورات قد صح، كما يفيد.

### ١٠- النهي عن الصلاة في سبع مواضع

٢٠٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي سَبْعِ مَوَاطِنَ: الْمَرْبَلَةِ، وَالْمَجْزَرَةِ، وَالْمَقْبَرَةِ، وَقَارِعَةِ الطَّرِيقِ، وَالْحَمَامِ، وَمَعَاتِنِ الْإِبِلِ، وَفَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى». رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَضَعْفُهُ (٣٤٦).

(وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - «أن النبي ﷺ نهى أن يصلى في سبع: المربلة» هي جمع إلقاء الزبل (والجزرة) محل جزر الأنعام.

### ١١- لا يصلى إلى القبور

٢٠٦- وَعَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْغَنَوِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا



تَجْلِسُوا عَلَيْهَا».

فِيهِمَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٧٢).

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٥٠) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٠١٧).

وهو قوله: (وعن أبي مرثد) يَفْتَحُ الْمِيمَ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَتَفْتَحُ الْمَثَلَةَ (الغنوي) يَفْتَحُ الْغَيْنَ وَالنُّونَ الْمُعْجَمَةَ؛ وَهُوَ مَرْتَدٌ بَنُ أَبِي مَرْتَدٍ أَسْلَمَ هُوَ وَأَبُوهُ؛ وَشَهِدَا بَدْرًا، وَقُتِلَ مَرْتَدٌ يَوْمَ غَزْوَةِ الرَّجِيعِ شَهِيدًا، فِي حَيَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

وَفِيهِ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى الْقَبْرِ، كَمَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ، وَالْأَصْلُ التَّحْرِيمُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَقْدَارَ الَّذِي يَكُونُ بِهِ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ إِلَى الْقَبْرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَا يُعَدُّ مُسْتَقْبَلًا لَهُ عُرْفًا؛ وَدَلٌّ عَلَى تَحْرِيمِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقَبْرِ.

وَقَدْ وَرَدَتْ بِهِ أَحَادِيثُ كَحَدِيثِ جَابِرٍ فِي وَطءِ الْقَبْرِ، وَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرِقَ ثِيَابَهُ فَتَخْلَصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٧١).

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَعَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ الْقُعُودُ عَلَيْهَا وَغُرُوهُ وَإِنَّمَا النَّهْيُ عَنِ الْقُعُودِ لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ.

وَفِي الْمَوْطِئِ (ص ١٦١) عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - : أَنَّهُ كَانَ يَتَوَسَّدُ الْقَبْرَ وَيَضْطَجِعُ عَلَيْهِ وَمِثْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ وَكَالْجَنَازَةِ، بَاب (٨٢) عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِ.

وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ كَمَا عَرَفْتَ غَيْرَ مَرَّةٍ وَفَعَلَ الصُّحَابِيُّ لَا يُعَارِضُ الْحَدِيثَ الْمَرْفُوعَ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ فَعَلَ الصُّحَابِيُّ دَلِيلٌ لِحَمْلِ النَّهْيِ عَلَى الْكَرَاهَةِ، وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ.

١٢- إزالة الأذى من النعلين إذا أراد الصلاة فيهما

٢٠٧- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَنْظُرْ، فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَذًى أَوْ قَذْرًا فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصَلْ»

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَلْيَنْظُرْ أَيَّ نَعْلَيْهِ، كَمَا ذَلَّ لَهُ قَوْلُهُ: «فَإِنْ رَأَى فِي نَعْلَيْهِ أَذًى أَوْ قَذْرًا» شَكٌّ مِنَ الرَّايِ (فَلْيَمْسَحْهُ وَلْيَصَلْ) فِيهِمَا»).

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ) اختلف في وصله وإرساله، ورجح أبو حاتم وصله.

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (١٣٩/١، ١٤٠) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَسْعُودٍ.

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطِيُّ فِي (٣٩٩/١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الشَّخِيرِ، وَإِسْنَادُهُمَا ضَعِيفٌ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ وَعَلَى أَنَّ مَسْحَ النَّعْلِ مِنَ النَّجَاسَةِ مُطَهِّرٌ لَهُ مِنَ الْقَذَرِ وَالْأَذَى، وَالظَّاهِرُ فِيهِمَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ النَّجَاسَةُ، رَطْبَةٌ أَوْ جَافَةٌ، وَبَدَلُ لَهُ سَبَبُ الْحَدِيثِ وَهُوَ إِخْبَارُ جَبْرِيلَ ﷺ أَنَّ فِي نَعْلَيْهِ أَذًى، فِي صَلَاتِهِ وَاسْتَمَرَّ فِيهَا، فَإِنَّهُ سَبَبٌ هَذَا.

وَأَنَّ الْمَصْلَى إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ مُلْتَمِسٌ بِنَجَاسَةٍ غَيْرِ عَالِمٍ مَا بِهَا، أَوْ نَاسِيًا لَهَا، ثُمَّ عَرَفَ بِهَا فِي أَثْنَاءِ صَلَاتِهِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِزَالَتُهَا، ثُمَّ يَسْتَمِرُّ فِي صَلَاتِهِ، وَيَبْنِي عَلَى مَا صَلَّى.

وَفِي الْكُلِّ خِلَافٌ إِلَّا أَنَّهُ لَا دَلِيلَ لِلْمُخَالَفَةِ يُقَارِمُ الْحَدِيثَ، فَلَا تُطِيلُ بِذِكْرِهِ.

وَيُؤَيِّدُ طَهْرِيَّةَ النَّعَالِ بِالسَّحْبِ بِالتَّرَابِ الْحَدِيثَ الْأَيْ، وَهُوَ:

٢٠٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخَفْيِهِ فَطَهَّرَهُمَا التَّرَابُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٦) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٤٠٤).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخَفْيِهِ» أَيَّ نَعْلَيْهِ، أَوْ أَيَّ ثَلْبُوسٍ لِقَدَمَيْهِ (فَطَهَّرَهُمَا) أَيَّ الْخَفَيْنِ (التَّرَابُ)).



ماشي، فحال بينه وبين المسجد حوض من ماء وطير، فخلع نعليه وسراويله، قال: قلت: هات يا أمير المؤمنين أحله عنك، قال: لا، فخاص، فلما جاوزه لبس نعليه وسراويله، ثم صلى بالناس، ولم يغسل رجله.

ومن المعلوم أن الماء المجتمع في القرى لا يخلو عن النجاسة.

### ١٣- شرط عدم الكلام في الصلاة

٢٠٩- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ الْحَكَمِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ، وَالتَّكْبِيرُ، وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٣٧).

(وعن معاوية بن الحكم) هو: معاوية بن الحكم السلمي، كان ينزل المدينة، وعداده في أهل الحجاز.

وللحديث سبب حاصله: أنه عطس في الصلاة رجل، فسمته معاوية وهو في الصلاة، فأنكر عليه من لديه من الصحابة بما أفهمه ذلك، ثم قال له النبي ﷺ بعد ذلك: «إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ الْحَدِيثُ، وَلَهُ عَذَّةُ الْفَاظِ».

والمراد من عدم الصلاحية عدم صحتها، ومن الكلام: مكالمة الناس ومخاطبتهم، كما هو صريح السبب؛ فدل على أن المخاطبة في الصلاة تبطلها، سواء كانت لإصلاح الصلاة أو غيرها، وإذا احتجج إلى تنبيه الداخل فيأتي حكمه، وبماذا ينبه.

ودل الحديث على أن الكلام من الجاهل في الصلاة لا يبطلها وأنه معذور لجأله؛ فإنه ﷺ لم يامر معاوية بالإعادة.

وقوله: «إِنَّمَا هُوَ» أي الكلام المأذون فيه في الصلاة، أو الذي يصلح فيها التسبيح والتكبير وقراءة القرآن؛ أي إنما يشرع فيها ذلك وما انضم إليه من الأدعية ونحوها، لدليله الآتي وهو:

٢١٠- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ كُنَّا لَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يُكَلِّمُ

(أخرجه أبو داود وصححه) ابن حبان وأخرجه ابن السكن والحاكم (١٦٦/١) والبيهقي (٤٣٠/٢) من حديث أبي هريرة، وسنده ضعيف.

وأخرجه أبو داود (٣٨٧) من حديث عائشة.

وفي الباب غير هذه بأسانيد لا تخلو عن ضعف إلا أنه يشد بعضها بعضاً.

وقد ذهب الأوزاعي إلى العمل بهذه الأحاديث، وكذا النخعي، وقالوا: يجزيه أن يسمح خفيه إذا كان فيهما نجاسة بالتراب، ويصلي فيهما، ويشهد له أن أم سلمة سألت النبي ﷺ، فقالت: إني امرأة أظيل ذيلي، وأمشي في المكان القذر، فقال: «يُطَهِّرُهُ مَا بَعْدَهُ».

أخرجه أبو داود (٣٨٣)، والترمذي (١٤٣)، وابن ماجه (٥٣١).

ونحوه: أن امرأة من بني عبد الأشهل: قالت: قلت يا رسول الله: إن لنا طريقاً إلى المسجد متينة فكيف نفعل إذا مطرنا؟ فقال: «أَلَيْسَ مِنْ بَعْدِهَا طَرِيقٌ هِيَ أَطْيَبُ مِنْهَا؟» قلت: بلى، قال: «فَهَلْزُو بِهِزُو».

أخرجه أبو داود (٣٨٤) وابن ماجه (٥٣٣).

قال الخطابي: وفي إسناده الحديثين مقال.

وتأولوه الشافعي بأنه إنما هو فيما جرى على ما كان يابساً لا يعلق بالثوب منه شيء.

قلت: ولا يناسبه قولها: إذا مطرنا.

وقال مالك: معنى كون الأرض يطهر بعضها بعضاً: أن يطأ الأرض القدرة ثم يطأ الأرض الطيبة اليابسة، فإن بعضها يطهر بعضاً.

أما النجاسة تُصيب الثوب أو الجسد فلا يطهرها إلا الماء، قال: وهو إجماع.

قيل: وما يدل لحديث الباب وأنه على ظاهره، ما أخرجه البيهقي (٤٣٤/٢) عن أبي العلى عن أبيه عن جدّه قال: أقبلت مع علي بن أبي طالب - عليه السلام - إلى الجمعة وهو



أَحَدَنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ، حَتَّى نَزَلْتُ ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٨) فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ، وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ (البخاري (١٢٠٠)، مسلم (٥٣٩)).

(وعن زيد بن أرقم قال: إن كنا لتكلم في الصلاة على عهد رسول الله ﷺ).

والمراد ما لا بُدَّ منه من الكلام كرد السلام ونحوه، لا أنهم كانوا يتحدثون فيها تحدث المتجالسين، كما يدلُّ لَهُ قوله: ﴿يُكَلِّمُ أَحَدَنَا صَاحِبَهُ بِحَاجَتِهِ حَتَّى نَزَلْتُ﴾ ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ وهي صلاة العصر على أكثر الأقوال وقد ادَّعى فيه الإجماع ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ فأمرنا بالسُّكُوتِ ونهينا عن الكلام.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ) قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ جَمِيعِ أَنْوَاعِ كَلَامِ الْآدَمِيِّينَ.

اجمع العلماء على أن التَّكَلَّمَ فِيهَا عَامِدٌ، عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ، لغيرِ مصلحتيها، ولغيرِ إيقاظِ هَالِكٍ، وشبهِهِ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ.

وذكر الخلاف في الكلام لمصلحتيها، ويأتي في شرح حديث ذي اليمين في أبواب السُّهُورِ.

وفهم الصحابة الأمر بالسُّكُوتِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿قَانِتِينَ﴾؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ مَعَانِي الْقُنُوتِ وَلَهُ أَحَدُ عَشَرَ مَعْنًى مَعْرُوفَةً، وَكَأَنَّهُمْ أَخَذُوا خُصُوصَ هَذَا الْمَعْنَى مِنَ الْقِرَائِنِ، أَوْ مِنْ تَفْسِيرِهِ ﷺ لَهُمْ ذَلِكَ.

وَالْحَدِيثُ فِيهِ أَبْحَاثٌ قَدْ سَقَّيْنَاهَا فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ، فَإِنْ اضْطَرَّ الْمُصَلِّي إِلَى تَنَبُّهِ غَيْرِهِ فَقَدْ أَبَاحَ لَهُ الشَّارِعُ نَوْعًا مِنَ الْأَلْفَافِ، كَمَا يُفِيدُهُ الْحَدِيثُ.

١٤- إذا أَرَادَ المصلي أمراً وهو في الصلاة

٢١١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (١٢٠٣)، مسلم (٤٢٢)).

زَادَ مُسْلِمٌ «فِي الصَّلَاةِ».

(وعن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ».)

وفي رواية: «إِذَا تَابَكُمُ أَمْرٌ فَالتَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ» وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. زَادَ مُسْلِمٌ: فِي الصَّلَاةِ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنَ السِّيَاقِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِلَفْظِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ لِمَنْ نَابَهُ فِي الصَّلَاةِ أَمْرٌ مِنَ الْأُمُورِ؛ كَأَن يُرِيدَ تَنَبُّهُ الْإِمَامِ عَلَى أَمْرِ مَتَّحَا عَنْهُ، وَتَنَبُّهُ الْمَلَأِ، أَوْ مِنْ يُرِيدُ مِنْهُ أَمْرًا، وَهُوَ لَا يَدْرِي أَنَّهُ يُصَلِّي فَيُنَبِّهُهُ عَلَى أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ، فَإِنْ كَانَ الْمَصَلِّي رَجُلًا قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي الْبَخَارِيِّ ((٢٦٩٠)) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ بِهَذَا اللَّفْظِ وَأُطْلِقَ فِيمَا عَدَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ الْمَصَلِّيَةُ أَمْرًا تَبَيَّنَتْ بِالتَّصْفِيقِ.

وَكَيْفِيَّتُهُ كَمَا قَالَ عِيسَى بْنُ أَيُّوبَ بَأَن تَضْرِبَ بِأَصْبَعَيْنِ مِنْ يَمِينِهَا عَلَى كَفِّهَا الْيُسْرَى.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ جُمُهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَبَعْضُهُمْ فَصَّلَ بِلَا دَلِيلٍ نَافِضٍ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ ذَلِكَ لِلْإِعْلَامِ بِأَنَّهُ فِي صَلَاةٍ فَلَا يُطْلَعُهَا، وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُطْلَعُهَا، وَقَوْلُهُ كَانَ قِتْحًا عَلَى الْإِمَامِ، قَالُوا لِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٠٨) مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «يَا عَلِيُّ لَا تَفْتَحْ عَلَى الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ».

وَاجِبٌ: بَأَن أَبَا دَاوُدَ ضَعَفَهُ بَعْدَ سِيَاقِهِ لَهُ، فَحَدِيثُ الْبَابِ بَاقٍ عَلَى إِطْلَاقِهِ، لَا تَخْرُجُ مِنْهُ صُورَةٌ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

ثُمَّ الْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ التَّسْبِيحِ تَنَبُّهًا، أَوْ التَّصْفِيقِ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ بِلَفْظِ الْأَمْرِ فِي رَوَاتِهِ: «إِذَا تَابَكُمُ أَمْرٌ فَلْيَتَسَبَّحِ الرِّجَالُ وَلْيَتَصَفَّقِ النِّسَاءُ» وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ.

قَالَ شَارِحُ التَّقْرِيبِ: الَّذِي ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا وَمِنْهُمْ الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ: أَنَّهُ سَنَعٌ، وَحَكَاهُ عَنِ الْأَصْحَابِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ: وَالْحَقُّ انْقِسَامٌ فِي التَّنَبُّهِ فِي الصَّلَاةِ إِلَى مَا هُوَ وَاجِبٌ، وَمُنْدُوبٌ، وَمُبَاحٌ، مَجْسُودٌ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ.



## ١٥- البكاء في الصلاة

٢١٢- وَعَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَفِي صَدْرِهِ أَزِيرٌ كَأَزِيرِ الْمَرْجُلِ، مِنْ الْبُكَاءِ».

أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا ابْنَ مَاجَةَ [أحمد: (٢٥/٤)، أبو داود: (٩٠٤)، الترمذي في «الشمائل» (٣١٥)]، وَضَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٦٦٥).

(وعن مطرف) بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء المكسورة وبالفاء: ابن عبد الله بن الشخير بكسر الشين المعجمة وكسر الحاء المشددة، ومطرف تابعي جليل، عن أبيه عبد الله بن الشخير، وهو ممن وفد إلى النبي ﷺ في بني عامر، يعد في البصريين.

(قال): «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَفِي صَدْرِهِ أَزِيرٌ» بفتح الهمزة فزاي مكسورة فمشاة تحية ساكنة فزاي، وهو صوت القدر عند غليانها.

(كأزير المرحل) بكسر الميم وسكون الراء، وفتح الجيم: هو القدر.

(من البكاء) بيان للأزير.

(أخرجه الخمسة) هم عنده على ما ذكره في الخطبة من عدا الشيخين، فهم أصحاب السنن واحداً، إلا أنه هنا أراد بهم غير ذلك، هم أهل السنن الثلاثة واحداً كما بينه قوله: «إلا ابن ماجه، صححه ابن حبان، وصححه أيضاً ابن خزيمة» (٩٠٠)، والحاكم (٢٦٤/١)، وهم من قال: إن مسلماً أخرجه.

ومثله ما زوي: أن عمر صلى صلاة الصبح، وقرأ سورة يوسف حتى بلغ إلى قوله: «إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ» [يوسف: ٨٦] فسمع نشيجه.

أخرجه البخاري مقطوعاً، ووصله سعيد بن منصور (١١٣٨).

وأخرجه ابن المنذر.

والحديث دليل على أن مثل ذلك لا يبطل الصلاة، وقيل عليه الأنين.

## ١٦- جواز التنحنح في الصلاة

٢١٣- وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: «كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْخَلَانِ، فَكَنتُ إِذَا أَتَيْتَهُ وَهُوَ يُصَلِّي تَنَحَّنَحُ لِي».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٢/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٠٨).

(وعن علي) عليه السلام قال: كان لي من رسول الله ﷺ مدخلان يفتح الميم ودال مهملة وخاء معجمة، تنية مدخل، بزنة مقتل؛ أي وقتان أدخل عليه فيهما.

(لكنك إذا أتته وهو يصلي تنحنح لي. رواه النسائي وابن ماجه) وصححه ابن السكن.

وقد زوي بلفظ: «سبح» [أحمد: (٢٢/٢) مكان «تنحنح» من طريق أخرى ضعيفة.

والحديث دليل على أن التنحنح غير مبطل للصلاة.

وقد ذهب إليه الناصر والشافعي عملاً بهذا الحديث.

وعند الهادي: أنه مفسد إذا كان بحرفين فصاعداً، إلحاقاً للكلام المفسد؛ قالوا: وهذا الحديث فيه اضطراب.

ولو ثبت الحديثان معاً لكان الجمع بينهما بأنه ﷺ كان تارة يسبح، وتارة يتنحنح صحيحاً؛ ولكن قد سمعت أن رواية «تنحنح» صححتها ابن السكن، ورواية «سبح» ضعيفة، فلا تتم دعوى الاضطراب إذ لا يكون الاضطراب إلا في الأحاديث الصحيحة، كما علم في علوم الحديث.

## ١٧- جواز الإشارة في الصلاة

٢١٤- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رضي الله عنهما «قَالَ: قُلْتُ لِبِلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ حِينَ يُسَلِّمُونَ عَلَيْهِ، وَهُوَ يُصَلِّي؟ قَالَ: يَقُولُ هَكَذَا، وَيَسْطَرُ كَفَّهُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٩٢٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٨) وَضَحَّحَهُ.

(وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - «قال: قلت لبلا:



كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ؟ أَيْ عَلَى الْأَنْصَارِ كَمَا ذَكَرَ لَهُ السَّيَاقُ.

(وَمِنْ يَسْتَلِمُونَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي؟ قَالَ: يَقُولُ هَكَذَا، وَيَسْطُ كَفَّهُ).

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ) وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً أَحْمَدُ (١٢/٦) وَالنَّسَائِيُّ (٥/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٠١٧) وَأَصْلُ الْحَدِيثِ: «أَنَّهُ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَبَا يُصَلِّي فِيهِ، فَجَاءَتِ الْأَنْصَارُ وَسَلَّمُوا عَلَيْهِ، فَقُلْتُ لِبِلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ؟» الْحَدِيثُ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠/٢)، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٢٥٨)، وَالْحَاكِمُ (١٢/٣) أَيْضاً، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ: أَنَّهُ سَأَلَ صَهِباً عَنْ ذَلِكَ بَدَلِ بِلَالٍ. وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحَانِ جَمِيعاً.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ إِذَا سَلَّمَ أَحَدٌ عَلَى الْمُصَلِّي رَدُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِشَارَةٍ دُونَ النُّطْقِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ [٥٤٠] بِإِخْتِلَافٍ فِي بَعْضِ الْفَوَاحِشِ عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَهُ لِحَاجَةٍ، قَالَ: ثُمَّ أَذْرَكْتُهُ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَأَشَارَ إِلَيَّ، فَلَمَّا فَرَغَ دَعَانِي وَقَالَ: إِنَّكَ سَلَّمْتَ عَلَيَّ فَأَعْتَدَرْتُ إِلَيْهِ بَعْدَ الرُّدِّ بِالْإِشَارَةِ».

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي فَلَمْ يَرُدِّ عَلَيْهِ ﷺ وَلَا ذَكَرَ الْإِشَارَةَ بَلْ قَالَ لَهُ بَعْدَ فَرَاحِهِ مِنَ الصَّلَاةِ [إِنْ فِي الصَّلَاةِ شَغْلًا] (البخاري ١١٩٩)، (مسلم ٥٣٨)» إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٦٠/٢) فِي حَدِيثِهِ: «أَنَّهُ ﷺ أَوْمَأَ لَهُ بِرَأْسِهِ».

وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي رَدِّ السَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمُصَلِّي.

فَلِذَلِكَ جَمَاعَةٌ؛ إِلَى أَنَّهُ يَرُدُّ بَعْدَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: يَرُدُّ فِي نَفْسِهِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: يَرُدُّ بِالْإِشَارَةِ، كَمَا أَفَادَهُ هَذَا الْحَدِيثُ، وَهَذَا هُوَ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ لِلدَّلِيلِ، وَمَا عَدَاهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ دَلِيلٌ.

قِيلَ: وَهَذَا الرُّدُّ بِالْإِشَارَةِ اسْتِحْبَابٌ؛ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ ﷺ بِهِ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، بَلْ قَالَ لَهُ: [إِنْ فِي الصَّلَاةِ شَغْلًا].

قُلْتُ: قَدْ عُرِفَتْ مِنْ رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ «أَنَّهُ ﷺ رَدَّ عَلَيْهِ

بِالْإِشَارَةِ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ اعْتَدَرَ إِلَيْهِ عَنِ الرُّدِّ بِاللَّفْظِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي كَانَ يَرُدُّ بِهِ عَلَيْهِمْ فِي الصَّلَاةِ، فَلَمَّا حُرِّمَ الْكَلَامُ رَدُّ عَلَيْهِ ﷺ بِالْإِشَارَةِ، ثُمَّ أَخْبَرَهُ «أَنَّ اللَّهَ أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ أَنْ لَا يَتَكَلَّمُوا فِي الصَّلَاةِ»، فَالْعَجَبُ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ: يَرُدُّ بِاللَّفْظِ، مَعَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ هَذَا أَيْ أَنَّ اللَّهَ أَحْدَثَ مِنْ أَمْرِهِ الْإِعْتِدَارَ عَنْ رَدِّهِ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ السَّلَامَ بِاللَّفْظِ، وَجَعَلَ رَدَّهُ السَّلَامَ فِي الصَّلَاةِ كَلَامًا، وَأَنَّ اللَّهَ نَهَى عَنْهُ.

وَالْقَوْلُ بَأَنَّهُ مِنْ سَلَّمَ عَلَى الْمُصَلِّي لَا يَسْتَحِقُّ جَوَابًا؛ يَعْنِي بِالْإِشَارَةِ وَلَا بِاللَّفْظِ، يَرُدُّهُ رَدُّهُ ﷺ عَلَى الْأَنْصَارِ، وَعَلَى جَابِرٍ بِالْإِشَارَةِ، وَلَوْ كَانُوا لَا يَسْتَحِقُّونَ لِأَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ، وَلَمْ يَرُدِّ عَلَيْهِمْ.

وَأَمَّا كَيْفَةُ الْإِشَارَةِ فِي الْمُسْنَدِ (٣٣٢/٤) مِنْ حَدِيثِ صَهِبٍ: قَالَ: «مَرَرْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَسَلَّمْتُ فَرَدَّ عَلَيَّ إِشَارَةً» قَالَ الرَّأوِي: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا قَالَ إِشَارَةً بِأَصْبِعِهِ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ فِي وَصْفِهِ لِرَدِّهِ ﷺ عَلَى الْأَنْصَارِ: أَنَّهُ ﷺ قَالَ هَكَذَا، وَسَطَ جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ - الرَّأوِي عَنْ ابْنِ عُمرَ - كَفَّهُ وَجَعَلَ بَطْنَهُ اسْفَلَ، وَجَعَلَ ظَهْرَهُ إِلَى فَوْقَ.

فَتَجَسَّصَ مَنْ هَذَا أَنَّهُ يُجِيبُ الْمُصَلِّي بِالْإِشَارَةِ إِنَّمَا بِرَأْسِهِ، أَوْ بِيَدِهِ، أَوْ بِأَصْبِعِهِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ الرُّدَّ بِالْقَوْلِ وَاجِبٌ.

وَقَدْ تَعَذَّرَ فِي الصَّلَاةِ، فَبَقِيَ الرُّدُّ بِأَيِّ مُمْكِنٍ.

وَقَدْ امْتَنَعَ بِالْإِشَارَةِ، وَجَعَلَهُ الشَّارِعُ رَدًّا، وَسَاءَ الصَّحَابَةُ رَدًّا، وَدَخَلَ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَوْ رُدُّوْهَا﴾ [النساء: ٨٦].

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «مَنْ أَشَارَ فِي الصَّلَاةِ إِشَارَةً فَتَهَمُّ عَنْهُ فَلْيَعِدْ صَلَاتَهُ» ذَكَرَهُ الدَّارِقُطَنِيُّ فِي (٨٣/٢، ٨٤)، فَهُوَ حَدِيثٌ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي غُظْفَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ رَجُلٌ مُنْجَرٍ.

## ١٨- جواز حمل الصغير في الصلاة

٢١٥- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةَ بِنْتَ زَيْنَبَ - فَلِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا».



مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٥١٦)، مسلم (٥٤٣)].

وَلِمُسْلِمٍ (٥٤٣) (٤٢): وَهُوَ يُؤْمُ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ.

(وعن أبي قتادة قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ خَامِلٌ أُمَامَةً» بَضْمُ الْهَمْزَةِ.

(بنت زينب) هي أمها، وهي زينب بنت رسول الله ﷺ؛ وأبوها أبو العاص بن الربيع.

(فلذا سجد وضعتها وإذا قام حملها. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، ولمسلم زيادة: «وَهُوَ يُؤْمُ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ» في قوله: «كَانَ يُصَلِّي»، ما يدل على أن هذه العبارة لا تدل على التكرار مطلقاً؛ لأن هذا الحمل لأمامة وقع منه ﷺ مرة واحدة لا غير.

والحديث دليل على أن حمل المصلي في الصلاة حيواناً أو آدمياً أو غيره لا يضر صلاته، سواء كان ذلك لضرورة أو غيرها، سواء كان صلاة فريضة أو غيرها، وسواء كان إماماً أو منفرداً.

وقد صرح في رواية مسلم: أنه ﷺ كان إماماً، فلذا جاز في حال الإمامة جاز في حال الانفراد، وإذا جاز في الفريضة جاز في النافلة بالأول.

وفيه دلالة على طهارة ثياب الصبيان وأبدانهم، وأنه الأصل ما لم تظهر النجاسة، وأن الأفعال التي مثل هذه لا تبطل الصلاة، فإنه ﷺ كان، يحملها ويضعها.

وقد ذهب إليه الشافعي ومنع غيره من ذلك، وتأولوا الحديث بتأويلات بعيدة.

منها: أنه خاص به ﷺ.

ومنها: أن أمانة كانت تعلق به دون فعل منه.

ومنها: أنه للضرورة.

ومنهم من قال: إنه منسوخ وكلها دعاوى بغير برهان واضح.

وقد أطال ابن دقيق العيد في شرح العمدة (٢٩٢/٢-٢٩٩) القول في هذا، وزدناه إيضاحاً في حواشينا.

## ١٩- جواز قتل المؤذي في الصلاة

٢١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْتُلُوا الْأَسْوَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ: الْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ».

أَخْرَجَهُ الْأَيْمَنُ (أبو داود (٩٢١)، الترمذي (٣٩٠)، النسائي (١٠/٣)، ابن ماجه (١٢٤٥))، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٣٥١) وَلَهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ.

و «الأسودان»: اسم يطلق على الحية والعقرب، على أي لون كانا، كما يُقَدِّمُهُ كَلَامُ ائِمَّةِ اللُّغَةِ، فَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ خَاصٌّ بِذِي اللَّوْنِ الْأَسْوَدِ فِيهِمَا.

وهو دليل على وجوب قتل الحية والعقرب في الصلاة، إذ هو الأصل في الأمر، وقيل إنه للتدب، وهو دليل على أن الفعل الذي لا يتم قتلها إلا به لا يبطل الصلاة، سواء كان بفعل قليل أو كثير.

وإلى هذا ذهب جماعة من العلماء.

وذهبت الهادوية إلى أن ذلك يفسد الصلاة، وتأولوا الحديث بالخروج من الصلاة قياساً على سائر الأفعال الكثيرة التي تدعو إليها الحاجة، وتعرض وهو يصلي كإنقاذ الغريق ونحوه فإنه يخرج لذلك من صلاته.

وفيه لغيرهم تفاصيل أخر لا يقوم عليها دليل.

والحديث حجة للقول الأول.

وأحاديث الباب اثنان وعشرون.

وفي الشرح ستة وعشرون.

## ٤- باب ستر المصلي

### ١- عقوبة المار بين يدي المصلي

٢١٧- عَنْ أَبِي جَهْمٍ بَنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُ بَيْنَ يَدَيِ



الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ [البخاري (٥١٠)، مسلم (٥٠٧)].

وَوَقَعَ فِي الْبَزَارِ «البحر الرخاء» (٣٧٨٢) مِنْ وَجْهِ آخَرَ أَرْبَعِينَ غَرِيفًا.

(عن أبي جهم) بضم الجيم مُصْعَرُ جَهْم، وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَهْمٍ وَقِيلَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ الصَّمْعَةِ بِكسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الِجِيمِ، الْأَنْصَارِيُّ، لَهُ حَدِيثَانِ هَذَا أَحَدُهُمَا، وَالْآخَرُ فِي السَّلَامِ عَلَى مَنْ يَبُولُ؛ وَقَالَ فِيهِ أَبُو دَاوُدَ: أَبُو الْجَهْمِ بْنُ الصَّمْعَةِ.

وقد قيل: إن راوي حديث البول رجل آخر هو عبد الله بن الحارث، والذي هنا عبد الله بن جهم، وأثنهما اثنان.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ» لَفُظَ «مِنَ الْإِثْمِ» لَيْسَ مِنَ الْفَاطِ الْبَخَارِيُّ وَلَا مُسْلِمٌ، بَلْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٥٨٥/١): إِنَّهَا لَا تَوُجَدُ فِي الْبَخَارِيِّ إِلَّا عِنْدَ بَعْضِ رَوَاتِهِ، وَقَدْ خُفِيَ بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قال: وقد عيب على الطبري نسبتها إلى البخاري في كتابه الْأَحْكَامُ، وَكَذَا عِيبَ عَلَى صَاحِبِ الْعَمْدَةِ نَسِبَتَهَا إِلَى الشَّيْخَيْنِ مَعَ (أ) هـ).

فالعجب من نسبة المصنف لها هنا إلى الشيخين، فقد وقع له من الوهم ما وقع لصاحب العمدة.

(لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ، خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ) وَلَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ مُمَيِّزِ الْأَرْبَعِينَ.

(وَوَقَعَ فِي الْبَزَارِ): أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَهْمٍ.

(مَنْ وَجْهٌ): أَيُّ مِنْ طَرِيقِ رَجَالِهَا غَيْرِ رَجَالِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ؛ (أَرْبَعِينَ غَرِيفًا) أَيُّ عَامًّا، أَطْلَقَ الْخَرِيفُ عَلَى الْعَامِّ مِنْ إِطْلَاقِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، أَيُّ مَا بَيْنَ مَوْضِعِ جَبْهَتِهِ فِي سُجُودِهِ وَقَدَمَيْهِ، وَقِيلَ غَيْرُ هَذَا، وَهُوَ

عَامٌّ فِي كُلِّ مُصَلٍّ، فَرَضًا أَوْ نَفْلًا، سَوَاءً كَانَ إِقَامًا أَوْ مُتَفَرِّدًا، يَخْتَصُّ بِالْإِمَامِ وَالْمُتَفَرِّدِ، إِلَّا الْمَأْمُومَ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّهُ مَنْ مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ؛ لِأَنَّ سُتْرَةَ الْإِمَامِ سُتْرَةٌ لَهُ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ رُذِّ هَذَا الْقَوْلُ بِأَنَّ السُّتْرَةَ إِنَّمَا تَرْفَعُ الْخُرْجَ عَنِ الْمُصَلِّي لَا عَنِ الْمَارِّ، ثُمَّ ظَاهِرُ الرَّعِيدِ يَخْتَصُّ بِالْمَارِّ لَا بِبَيْنَ وَقَفَ عَائِدًا مَثَلًا بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، أَوْ قَدَّمَ أَوْ رَفَعَهُ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ التَّشْوِيشُ عَلَى الْمُصَلِّي فَهُوَ فِي مَعْنَى الْمَارِّ.

## ٢- ما يجعل سورة للمصلي

٢١٨- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ - عَنْ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي، فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٠).

وَعَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ عَنْ سُتْرَةِ الْمُصَلِّي فَقَالَ: «مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ» بِضَمِّ الِجِيمِ وَهَمْزَةٍ سَاكِنَةٍ وَكَسْرِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَفِيهَا لَفَاتٌ أُخَرُ: (الرُّحْلُ) هُوَ الْعُودُ الَّذِي فِي آخِرِ الرَّحْلِ؛ (أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ).

وَلِي الْحَدِيثِ نَدَبٌ لِلْمُصَلِّي إِلَى اتِّخَاذِ سُتْرَةٍ، وَأَنَّهُ يَكْفِيهِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ، وَهِيَ قَدْرُ ثَلَاثِي ذِرَاعٍ، وَتَحْصُلُ بِأَيِّ شَيْءٍ أَقَامَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَالْحِكْمَةُ فِي السُّتْرَةِ كَفُّ الْبَصَرِ عَمَّا وَرَاءَهَا، وَمَنْعُ مَنْ يَتَنَازَرُ بِقَرْبِهِ.

وَأُخِذَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يَكْفِي الْخَطُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ بِهِ حَدِيثٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٨٩)، إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ مُضْطَرَبٌ.

وَقَدْ أَخَذَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فَقَالَ: يَكْفِي الْخَطُ.

وَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَدْنُو مِنَ السُّتْرَةِ وَلَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ عَصًا أَوْ غَوَّهَا جَمَعَ الْحِجَارَ أَوْ تَرَابًا أَوْ مَتَاعَهُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: اسْتَحَبَّ أَهْلُ الْعِلْمِ الدُّنُوَّ مِنَ السُّتْرَةِ بِحَيْثُ



يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا قَدْرُ مَكَانِ السُّجُودِ، وَكَذَلِكَ بَيْنَ الصُّوفِيِّ.

وقد ورد الأمر بالدنو منها، وبيان الحكمة في اتخاذها، وهو ما رواه أبو داود (٢٩٥) وغيره، من حديث سهل بن أبي حنمة مرفوعاً: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُتْرَةٍ فَلْيَدْنُ مِنْهَا لَا يَقْطَعُ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ» ويأتي في الحديث الرابع ما يفيد ذلك، والقول بأن أقل السترة مثل مؤخرة الرحل، يرده الحديث الآتي.

٢١٩- وَعَنْ سَبْرَةَ بِنِ مَعْبِدِ الْجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَيْسَ تَبَرُّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، وَلَوْ بِسَهْمٍ».

أخرجه الحاكم (٢٥٢/١).

(وعن سبرة) بفتح السين المهملة وسكون الموحدة، وهو أبو ثرية بضم المثلثة وفتح الراء وتشديد المثناة التحتية وهو سبرة بن معبد الجهني سكن المدينة، وعداؤه في البصريين.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ تَبَرُّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، وَلَوْ بِسَهْمٍ».) أخرجه الحاكم في الأثر بالسترة.

وحمل الجاهل على اللبس، وعرفت أن فائدة اتخاذها أنه مع اتخاذها لا يقطع الصلاة شيء، ومع عدم اتخاذها يقطعها ما يأتي.

وفي قوله: (ولو بسهم) ما يفيد أنها تجزئ السترة غلظت أو دقت، وأنه ليس أقلها مثل مؤخرة الرحل كما قيل.

قالوا: والمختار أن يجعل السترة عن يمينه أو شماله ولا يصمد إليها.

### ٣- يقطع الصلاة: المرأة والحمار والكلب الأسود

٢٢٠- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغِفَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَقْطَعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ - إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلُ مُؤَخَّرَةِ الرَّحْلِ - الْمَرْأَةُ، وَالْحِمَارُ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ» - الْحَدِيثُ. وَفِيهِ «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ».

أخرجه مسلم (٥١٠).

(وعن أبي ذر) بفتح الذال المعجمة.

وقد تقدمت ترجمته.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «يَقْطَعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ» أَيُ يُفْسِدُهَا أَوْ يُقَلِّلُ ثَوَابَهَا.

(إذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرحل) أي مثلاً، وإلا فقد أجزأ سهم كما عرفت.

(المرأة) هو فاعل «يقطع»: أي مرور المرأة.

(والحمار والكلب الأسود).

(الحديث) أي أتم الحديث.

وتعامة قلت: فما بال الأسود من الأحمر من الأصفر من الأبيض؟ قال: يا ابن أخي سألت رسول الله ﷺ عما سألتني؟ فقال: «الكلب الأسود شيطان».

(وفيه: الكلب الأسود شيطان) الجار يتعلق بمقدر: أي وقال.

(أخرجه مسلم) وأخرجه الترمذي (٣٣٨)، والنسائي (٦٣/٢)، وابن ماجه (٩٥٢) مختصراً ومطولاً.

الحديث دليل على أنه يقطع صلاة من لا سترة له مرور هذه المذكورات.

وظاهر القطع الإبطال.

وقد اختلف العلماء في العمل بذلك:

فقال قوم: يقطعها المرأة والكلب الأسود دون الحمار؛ لحديث ورد في ذلك عن ابن عباس: «أنه مرّ بين يدي الصفّ على حمار، والنبي ﷺ يصلي، ولم يُعِد الصلاة، ولا أمر أصحابه بإعادتها».

أخرجه الشيخان (٨٦١، ٥٠٤)، فعملوه مخصصاً لما هنا.

وقال أحمد: يقطعها الكلب الأسود قال: وفي نفسي من المرأة والحمار؛ أمّا الحمار: فلحديث ابن عباس؛ وأمّا المرأة:



وقوله: (دُونِ آخِرِهِ) يُرِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ آخَرُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي فِي مُسْلِمٍ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَيَقِي مِنْ ذَلِكَ مِثْلَ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ» فَالضَّمِيرُ فِي آخِرِهِ عِبَارَةُ الْمُصَنِّفِ لِآخِرِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِلَفْظِهِ كَمَا عَرَفْتُ، وَلَا يَصِحُّ أَنَّهُ يُرِيدُ دُونَ آخِرِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ، كَمَا لَا يَخْفَى مِنْ أَنَّ حَقَّ الضَّمِيرِ عَوْدُهُ إِلَى الْأَقْرَبِ؛ ثُمَّ رَاجَعْتُ مُنْذُ أَبِي دَاوُدَ وَإِذَا لَفْظُهُ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ وَالْكَلْبُ» (١ هـ)، فَاحْتَمَلْتُ عِبَارَةَ الْمُصَنِّفِ أَنَّ مُرَادَهُ دُونَ آخِرِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ.

وقوله: «الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ» أَوْ دُونَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الشَّرْحِ، وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ لَفْظَ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ دُونَ لَفْظِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنْ صَحَّ أَنْ يُعِيدَ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ إِحَالَةً عَلَى النَّاطِرِ.

وَقَيْدُ الْمَرْأَةِ بِالْحَائِضِ يَقْتَضِي مَعَ صَحَّةِ الْحَدِيثِ حَمْلَ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، فَلَا تَقْطَعُ إِلَّا الْحَائِضُ، كَمَا أَنَّهُ أَطْلَقَ الْكَلْبَ عَنْ وَصْفِهِ بِالْأَسْوَدِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ؛ وَقَيْدُ فِي بَعْضِهَا بِهِ، فَحَمَلُوا الْمَطْلُوقَ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَقَالُوا: لَا يَقْطَعُ إِلَّا الْأَسْوَدُ، فَتَعَيَّنَ فِي الْمَرْأَةِ الْحَائِضُ، حَمْلَ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

#### ٤- مقالة المار بين يدي المصلي

٢٢٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيَقَاتِلْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٠٩)، مسلم (٥٠٥)].

وَلَمْ يَرْوَاهُ [م (٥٠٦)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ [وَلَمْ يَمُتْ الْقَرِينُ].

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ» مِمَّا سَلَفَ تَعْيِينُهُ مِنَ السُّنَّةِ، وَقَدَرِهَا، وَقَدَرِ كَمْ يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَصْلِيِّ. (فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ أَيَّ بَعْضِي (بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيَدْفَعْهُ) ظَاهِرُهُ وَجُوبًا.

(لِأَنَّ أَيْ) عَنْ الْإِتْدَاعِ.

فَلْحَدِيثُ غَائِثَةٌ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ (٣٨٢) أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ وَهِيَ مُتَرَضَّةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمَزَ رَجُلٌ يَنْتَظِرُهَا فَإِذَا قَامَ بَسَطَتْهُمَا» فَلَوْ كَانَتِ الصَّلَاةُ يَقْطَعُهَا مُرُورُ الْمَرْأَةِ لَقَطَعَهَا اضْطِجَاعُهَا بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَقْطَعُهَا شَيْءٌ، وَتَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْقَطْعِ نَقْصُ الْأَجْرِ لَا الْإِبْطَالُ.

قَالُوا: لَشُغْلِ الْقَلْبِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْآخِي (بِرقم (٢٢٣)): «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ» وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَلَقَدْ وَرَدَ: «أَنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ وَالْخِزْيِيرُ» وَهُوَ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٠٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَضَعْفُهُ.

٢٢١- وَلَهُ (٥١١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوُهُ دُونَ الْكَلْبِ.

(وَلَهُ) أَيَّ لِمُسْلِمٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ) أَيَّ نَحْوِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ.

(دُونَ الْكَلْبِ) كَذَا فِي نُسَخِ بُلُوغِ الرَّمَامِ.

وَيُرِيدُ: أَنَّ لَفْظَ الْكَلْبِ لَمْ يَذْكُرْ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَكِنْ رَاجَعْتُ الْحَدِيثَ فَوَازَيْتُ لَفْظَهُ فِي مُسْلِمٍ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْجَمَارُ وَالْكَلْبُ، وَيَقِي مِنْ ذَلِكَ مِثْلَ مُؤَخِّرَةِ الرَّحْلِ».

٢٢٢- وَلَا يَبِي دَاوُدَ (٧٠٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٦٤/٢)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ، دُونَ آخِرِهِ. وَقَيْدُ الْمَرْأَةِ بِالْحَائِضِ

قَوْلُهُ: (وَلَا يَبِي دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَهُ، دُونَ آخِرِهِ، وَقَيْدُ الْمَرْأَةِ بِالْحَائِضِ) فِي أَبِي دَاوُدَ عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ شُعْبَةُ قَالَ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ وَالْكَلْبُ».

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٦٤/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٤٩).



(فَلْيَقَاتِلْهُ ظَاهِرُهُ كَذَلِكَ.

(فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ) تَعْلِيلٌ لِلْأَمْرِ بِقِتْلِهِ أَوْ لِعَدَمِ انْدِفَاعِهِ أَوْ لَهَمَّا.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ وَفِي رَوَايَةٍ) أَبِي لَسْلَمٍ (٥٠٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو بْنِ حَنِظَلٍ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ) فِي الْقَامُوسِ: الْقَرِينُ: الشَّيْطَانُ الْمَقْرُونُ بِالْإِنْسَانِ لَا يُفَارِقُهُ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ رَوَايَةَ: «فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ» مُتَّفَقَةٌ عَلَيْهَا بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، وَلَمْ أَجِدْهَا فِي الْبَخَارِيِّ، وَوَجَدْتُهَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ، لَكِنْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَالْحَدِيثُ دَالٌّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُصَلِّي سُرَّةٌ فَلَيْسَ لَهُ دَفْعُ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَإِذَا كَانَ لَهُ سُرَّةٌ دَفَعَهُ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: بِالْإِشَارَةِ وَلَطِيفِ الْمَنْعِ فَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ عَنِ الْانْدِفَاعِ قَاتَلَتْهُ: أَيِ دَفَعَهُ دَفْعًا أَشَدَّ مِنَ الْأَوَّلِ.

قَالَ: وَاجْمَعُوا أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ أَنْ يُقَاتِلَهُ بِالسَّلَاحِ، لِمُخَالَفَةِ ذَلِكَ قَاعِدَةَ الصَّلَاةِ فِي الْإِتْبَالِ عَلَيْهَا، وَالِاسْتِغْنَاءِ بِهَا، وَالْخُشُوعِ، هَذَا كَلَامُهُ.

وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ: أَنَّ لَهُ قِتَالََهُ حَقِيقَةً، وَهُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَدْفَعُهُ بِلَعْنِهِ وَسَبِّهِ يَرُدُّهُ لَفْظُ هَذَا الْحَدِيثِ، وَيُؤَيِّدُهُ فَعْلُ أَبِي سَعِيدٍ رَاوِي الْحَدِيثِ مَعَ الشَّابِّ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يُجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي؛ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥٠٩) عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخَدْرِيَّ فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ يُصَلِّي إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ، فَأَرَادَ شَابٌّ مِنْ بَنِي أَبِي الْعَيْطِ أَنْ يُجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ فِي صَدْرِهِ، فَظَنَرَ الشَّابُّ فَلَمْ يَجِدْ مَسَاحًا إِلَّا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَعَادَ لِيَجْتَازَ، فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنَ الْأَوَّلِ. الْحَدِيثُ.

وَقِيلَ: يَرُدُّهُ بِاسْتِهْلَالِ الْوُجُوهِ، فَإِذَا أَبَى فَبَاشَدُ، وَلَوْ أَدَّى إِلَى قِتْلِهِ، فَإِنْ قَتَلَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ أَبَاحَ قَتْلَهُ.

وَالْأَمْرُ فِي الْحَدِيثِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُ الْإِجَابَ لَكِنْ قَالَ النَّوَوِيُّ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النُّفَهَاءِ قَالَ بِجَوَابِ هَذَا الدَّفْعِ، بَلْ

صَرَّحَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّهُ مُنْدُوبٌ، وَلَكِنْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: قَدْ صَرَّحَ بِجَوَابِهِ أَهْلُ الظَّاهِرِ.

وَفِي قَوْلِهِ «فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» تَعْلِيلٌ بِأَنَّهُ فَعَلَهُ فَعَلَ الشَّيْطَانُ فِي إِرَادَةِ التَّشْوِيشِ عَلَى الْمُصَلِّي.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ إِطْلَاقِ لَفْظِ الشَّيْطَانِ عَلَى الْإِنْسَانِ الَّذِي يُرِيدُ إِفْسَادَ صَلَاةِ الْمُصَلِّي وَفُتْنَتَهُ فِي دِينِهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «شَيَاطِينُ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ» [الأنعام: ١٢].

وَقِيلَ الْمُرَادُ بِأَنَّ الْحَامِلَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ شَيْطَانٌ، وَبِذَلِكَ لَهُ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ (٥٠٦) فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْحُكْمِ الْمُقْتَضِيَةِ لِلْأَمْرِ بِالْدَّفْعِ.

فَقِيلَ: لَدَفْعِ الْإِثْمِ عَنِ الْمَارِّ، وَقِيلَ: لَدَفْعِ الْخَلَلِ الْوَاقِعِ بِالْمُرُورِ فِي الصَّلَاةِ، وَقَدْ أَرَجَحْتُ؛ لِأَنَّ عُنَايَةَ الْمُصَلِّي بِصَيَانَةِ صَلَاتِهِ أَهَمُّ مِنْ دَفْعِهِ الْإِثْمَ عَنْ غَيْرِهِ.

قُلْتُ: وَلَوْ قِيلَ: إِنَّهُ لَهَمَّا مَعًا لَمَا بَعُدَ، فَيَكُونُ لَدَفْعِ الْإِثْمِ عَنِ الْمَارِّ الَّذِي أَفَادَهُ حَدِيثُ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ» (خ (٥١٠)، م (٥٠٧)) وَلَصَيَانَةِ الصَّلَاةِ عَنِ النُّقْصَانِ مِنْ أَجْرِهَا.

فَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ عَنْ عُمَرَ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمُصَلِّي مَا يَنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِ بِالْمُرُورِ بَيْنَ يَدَيْهِ مَا صَلَّى إِلَّا إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٥٢/١) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِنْ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيْ الْمُصَلِّي يَقْطَعُ نِصْفَ صَلَاتِهِ».

وَلَهَمَّا حُكْمُ الرُّفْعِ وَإِنْ كَانَا مَوْقُوفَيْنِ، إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ فِيمَنْ لَمْ يَتَّخِذْ سُرَّةً، وَالثَّانِي مُطْلَقٌ فَيَحْمَلُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا مَنْ اتَّخَذَ السُّرَّةَ فَلَا نَقْصَ فِي صَلَاتِهِ بِمُرُورِ الْمَارِّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ الْحَدِيثُ أَنَّهُ مَعَ اتِّخَاذِ السُّرَّةِ لَا يَضُرُّهُ مُرُورُ مَنْ مَرَّ، فَامْرُءٌ بِدَفْعِهِ لِلْمَارِّ، لَعَلَّ وَجْهَهُ يُنْكَرُ الْمُنْكَرَ عَلَى الْمَارِّ لِيَتَعَدَّيْهِ مَا نَهَاهُ عَنْهُ الشَّارِعُ، وَلِذَا يُقَدَّمُ الْأَخْفُ عَلَى الْأَعْلَظِ.

## ٥- ضرورة السورة للمصلي

٢٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ



قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مِنْ مَرِّ بَيْنَ يَدَيْهِ».

وَقَدْ سَبَقَ قَرِيبًا.

وَقَدْ بَوَّبَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّلَاةِ، بَابَ (٩٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (بَابَ (١١٧)).

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (الْأَوْسَطَ (٤٦٥)) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «سُرَّةُ الْإِمَامِ لِمَنْ خَلْفَهُ» وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ فِي الْأَمْرِ بِاتِّخَاذِ السُّرَّةِ فِي الْفَضَاءِ وَغَيْرِهِ، فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ: «كَانَ إِذَا صَلَّى إِلَى جِدَارٍ جَعَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَدْرَ مَمَرِ الشَّاةِ» [الْبُخَارِيُّ (٤٩٦)، مُسْلِمٌ (٥٠٨)] وَلَمْ يَكُنْ يَتَبَاعَدُ مِنْهُ، بَلْ أَمَرَ بِالْقُرْبِ مِنَ السُّرَّةِ، وَكَانَ إِذَا صَلَّى إِلَى عُمُودٍ أَوْ عُمُودٍ أَوْ شَجَرَةٍ جَعَلَهُ عَلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ، أَوِ الْأَيْسَرِ، وَلَمْ يَصُدْ لَهُ صَدَأٌ، وَكَانَ يَرْكُزُ الْحَرَبَةَ فِي السُّفْرِ، أَوِ الْعِزَّةَ، فَيَصَلِّي إِلَيْهَا، فَتَكُونُ سُرَّتَهُ، وَكَانَ يَعْزُضُ رَاحِلَتَهُ فَيَصَلِّي إِلَيْهَا، وَقَاسَ الشَّافِعِيُّ عَلَى ذَلِكَ بَسَطَ الْمَصْلِي لِنَحْوِ سَجْدَةِ بِجَامِعِ إِشْعَارِ الْكُفَّارِ أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ، وَهُوَ صَحِيحٌ.

## ٦- الصلاة لا يقطعها شيء

٢٢٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَادْرُؤُوا مَا اسْتَطَعْتُمْ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧١٩).

وَلَمْ يَنْدِهِ ضَعْفٌ

فِي «مُخْتَصَرِ السَّنَنِ» (٣٥٠/١): فِي إِسْنَادِهِ مُجَالِدٌ وَهُوَ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرِ الْهَمْدَانِيِّ الْكُوفِيُّ؛ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ؛ وَأَخْرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ حَدِيثًا مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّعْبِيِّ.

وَأَخْرَجَ غَوْهَ إِضًا الدَّارَقُطِيُّ (٣١٧/١) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَأَبِي أَمَامَةَ وَالتَّبْرَانِيُّ (الْأَوْسَطَ (٧٧٧)) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

وَفِي إِسْنَادهِمَا ضَعْفٌ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مُعَارِضٌ لِحَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ (٥١٠)، وَفِيهِ:

قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مِنْ مَرِّ بَيْنَ يَدَيْهِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٤٩/٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٤٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٣٦١)، وَلَمْ يَصِبْ مِنْ زَعْمِ أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ، بَلْ هُوَ حَسَنٌ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَخُطْ خَطًّا، ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مِنْ مَرِّ بَيْنَ يَدَيْهِ» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَلَمْ يَصِبْ مِنْ زَعْمِ) وَهُوَ ابْنُ الصَّلَاحِ.

(أَنَّهُ مُضْطَرِبٌ) فَإِنَّهُ أوردَهُ مَثَلًا لِلْمُضْطَرِبِ فِيهِ.

(بَلْ هُوَ حَسَنٌ) وَنَازَعَهُ الْمُسْتَفْ فِي النُّكْتِ.

وَقَدْ صَحَّحَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ الْمَدِينِيِّ.

وَفِي مُخْتَصَرِ السَّنَنِ (٣٤٠/١) قَالَ سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: لَمْ يُجِدْ شَيْئًا نَشُدُّ بِهِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَجِئْ إِلَّا مِنْ هَذَا الرَّجُلِ.

وَكَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ يَقُولُ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ تَشُدُّونَهُ بِهِ؟

وَقَدْ أَشَارَ الشَّافِعِيُّ إِلَى ضَعْفِهِ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَا بَأْسَ بِهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْحُكْمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ السُّرَّةَ تُجْزِئُ بِأَيِّ شَيْءٍ كَانَتْ.

وَفِي مُخْتَصَرِ السَّنَنِ (٣٤٠/١) قَالَ سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: رَأَيْتُ شَرِيكَاً صَلَّى بِنَا فِي جَبَابَةِ الْعَصْرِ، فَوَضَعَ قَلَنْسُوْتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [الْبُخَارِيُّ (٥٠٧)، مُسْلِمٌ (٥٠٢)] مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ ﷺ كَانَ يَعْزُضُ رَاحِلَتَهُ فَيَصَلِّي إِلَيْهَا».

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ أَيُّ الْمَصْلِيِّ إِذَا لَمْ يَجِدْ جَمْعَ تَرَابٍ أَوْ أَحْجَاراً، وَاخْتَارَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ أَنْ يَكُونَ الْخَطُّ كَالْهَلَالِ.

وَفِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ» مَا يَدُلُّ أَنَّهُ يَضُرُّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ إِثْمًا بِقِصَاصٍ مِنْ صَلَاتِهِ أَوْ يُلِيطُ إِلَيْهَا عَلَى مَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، إِذْ فِي الْمَرَادِ بِالْقَطْعِ الْخِلَافُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَهَذَا فِيمَا إِذَا



«أَنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاةَ مَنْ لَيْسَ لَهُ سُرَّةٌ: الْمَرْأَةُ وَالْجِمَارُ وَالْكَلْبُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ.  
الْأَسْوَدُ».

ولما تعارض الحديثان اختلف نظر العلماء فيهما:

١- النهي عن الاختصار في الصلاة

٢٢٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلِّيَ الرَّجُلُ مُخْتَصِرًا».  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٢١٩)، مسلم (٥٤٥)]، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَمَعْنَاهُ: أَنْ يَجْعَلَ يَدَهُ عَلَى خَاصِرَتِهِ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ» هذا إخبار من أبي هريرة عن نهيه ﷺ ولم يأت بلفظه الذي أفاد النهي، لكن هذا له حكم الرفع.  
(أن يصلّي الرجل) ومثله المرأة.

(مختصراً) بضم الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية فساداً مهنلةً مكسورة فراء، وهو متصّب على الحال، وعامله «يصلّي»، وصاحبها «الرجل».

(متفق عليه، واللفظ لمسلم) ونسره المصنف أيضاً بقوله:  
(ومعناه أن يجعل يده اليمنى أو اليسرى.

(على خاصرته) كذلك: أي الخاصرة اليمنى، أو اليسرى، أو هما معاً عليهما.

إلا أن تفسيره بما ذكر يعارضه ما في القاموس من قوله:  
وفي الحديث: «المختصرون يوم القيامة على وجوههم النور» أي المصلون بالليل، فإذا تعبوا وضعوا أيديهم على خواصرهم (أه).

إلا أنني لم أجد الحديث مخرجاً؛ فإن صح، فالجمع بينه وبين حديث الكتاب أن يتوجه النهي إلى من فعل ذلك بغير تعب، كما يفيد قوله في تفسيره: «إذا تعبوا».

إلا أنه يخالفه تفسير النهاية فإنه قال: أراد أنهم يأتون معهم أعمالاً صالحة، يتكثرون عليها.

وفي القاموس: الخاصرة الشاكلة وما بين الحرقطة والقصير، وفسر الحرقطة بعظم الحجة: أي رأس الرزك، وهذا التفسير الذي ذكره المصنف عليه الأكثر.

فقيل: المراد بالقطع في حديث أبي ذر نقص الصلاة بشغل القلب بمرور المذكورات، وبعد القطع في حديث أبي سعيد عدم البطان، أي أنه لا يطلها شيء وإن نقص ثوابها بمرور ما ذكر في حديث أبي ذر.

وقيل: حديث أبي سعيد هذا ناسخ لحديث أبي ذر؛ وهذا ضعيف؛ لأنه لا نسخ مع إمكان الجمع لما عرفت؛ ولأنه لا يتم النسخ إلا بمعرفة التاريخ؛ ولا يعلم هنا المتقدم من المتأخر، على أنه لو تعذر الجمع بينهما لرجع إلى الترجيح؛ لأنه أخرجه مسلم في صحيحه (٥١٠)، وحديث أبي سعيد في سننوه ضعف، كما عرفت.

## ٥- باب الحث على الخشوع في الصلاة

في القاموس: الخشوع: الخضوع، أو قريب من الخضوع، أو هو في البدن، والخشوع في الصوت والبصر والسكون والتذلل.

وفي «الشرح» الخضوع تارة يكون في القلب، وتارة يكون من قبل البدن، كالسكوت، وقيل لا بد من اعتبارهما، حكاه الفخر الرازي في تفسيره.

ويدل على أنه من عمل القلب حديث علي - عليه السلام -: «الخشوع في القلب».

أخرجه الحاكم (٣٩٣/٢).

قلت: ويدل أنه حديث «لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه» [نوارد الأصول للحكيم التوماني (٣١٧) وحديث الدعاء في الاستعاذة: «وأعوذ بك من قلب لا يخشع» (مسلم (٢٧٢٢)].

وقد اختلف في وجوب الخشوع في الصلاة، فالجمهور على عدم وجوبه.

وقد أطال الغزالي في الإحياء (١٥٩/١) الكلام في ذلك، وذكر أدلة وجوبه، وادعى النووي (المجموع: ٣١٤/٣) الإجماع



وقيل: الاختصار في الصلاة: هو أن يأخذ بيده عصاً يتوَكَّأَ عليها.

وقيل: أن يختصر السجدة، ويقرأ من آخرها آية أو آيتين.

وقيل: أن يحذف من الصلاة، فلا يمد قِيَامَهَا وَرُكُوعَهَا وسجودَهَا وحدودَهَا؛ والحكمة في النهي عنه بيْنَهَا قَوْلُهُ:

٢٢٧- وفي البخاري (٣٤٥٨) عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ ذَلِكَ فِعْلُ الْيَهُودِ فِي صَلَاتِهِمْ».

(وفي البخاري عن عائشة أَنَّ ذَلِكَ) أي الاختصار في الصلاة.

(فِعْلُ الْيَهُودِ فِي صَلَاتِهِمْ) وقد نهينا عن التشبُّه بِهِمْ في جميع أحوالهم.

فهذا وجه حكمة النهي، لا ما قيل: إنه فعل الشيطان، أو أن إبليس أقبط من الجنة كذلك، أو أنه فعل المتكبرين؛ لأنَّ هذِهِ علَلٌ تَحْمِيئِيَّةٌ، وما ورد منصوصاً: أي عن الصحابيِّ هُوَ العمدَةُ، لأنَّهُ أعرف بسبب الحديث.

ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، وما ورد في الصحيح مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ لورود هذِهِ الْأَشْيَاءِ اثْنًا.

وفي ذِكْرِ الْمُصَنِّفِ لِلْحَدِيثِ فِي بَابِ الْخُشُوعِ مَا يُشْعِرُ بِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْاِخْتِصَارِ أَنَّهُ يُنَافِي الْخُشُوعَ.

## ٢- البدء بالعشاء قبل العشاء

٢٢٨- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ الْعَشَاءُ قَابَدُوا بِوَقِيلٍ أَنْ تُصَلُّوا الْمَغْرِبَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٤٦٣)، مسلم (٥٥٧)].

(وعن أنس رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُدِّمَ الْعَشَاءُ مَدَدَ كِسْمَاءٍ طَعَامَ الْعَشِيِّ كَمَا فِي الْقَامُوسِ (قَابَدُوا بِه) أَيِ بِأَكْلِهِ (قِيلَ أَنْ تُصَلُّوا الْمَغْرِبَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقَدْ وَرَدَ بِاطِّلاقِ لَفْظِ الصَّلَاةِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: فَيَحْمِلُ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُقِيدِ، وَوَرَدَ بِلَفْظٍ: «إِذَا وَضَعَ الْعَشَاءَ وَأَحَدَكُمْ صَائِمٌ» فَلَا يُقِيدُ بِهِ لِمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ مِنْ أَنَّ ذِكْرَ حُكْمِ الْخَاصِّ الْمَوَافِقِ لَا يَقْتَضِي تَقْيِيدًا وَلَا تَحْصِيصًا.

والحديث دالٌّ على إيجاب تقديم أكل العشاء إذا حضر على صلاة المغرب، والجمهور حملوه على التنبه.

وقالت الظاهرية: بل يجب تقديم أكل العشاء، فلو قدَّم الصلاة لبطلت عملاً بظاهر الأمر.

ثم الحديث ظاهر في أنه يُقَدَّمُ الْعَشَاءُ مُطْلَقًا، سواء كان مُتَحَاجًّا إِلَى الطَّعَامِ أَوْ لَا، وَسواء خَشِيَ فسادَ الطَّعَامِ أَوْ لَا، وَسواء كان خفيفاً أَوْ لَا.

وفي معنى الحديث تفاصيل أخرى بغير دليل، بل تتبعوا علَّةَ الْأَمْرِ بِتقديم الطعام، فقالوا: هُوَ تشويش الخاطر بحضور الطعام، وَهُوَ يَقْضِي إِلَى تَرْكِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ، وَهِيَ علَّةٌ لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ إِلَّا مَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف (١٨٤/٢)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُمَا كَانَا يَأْكُلَانِ طَعَامًا وَفِي التَّوَرِّ شِوَاءٌ؛ فَارَادَ الْمُؤَدَّدُ أَنْ يُقِيمَ الصَّلَاةَ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا تَعْجَلْ، لَا تَقُومُ وَفِي أَنْفُسِنَا مِنْهُ شَيْءٌ».

وفي رواية: «لَيْتَا نَغْرِضُ لَنَا فِي صَلَاتِنَا».

وَلَهُ (١٨٤/٢) عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ - عَلَيْهِمَا السَّلَام - أَنَّهُ قَالَ: «الْعَشَاءُ قَبْلَ الصَّلَاةِ يُذْهِبُ النَّفْسَ اللَّوَامَةَ».

ففي هذِهِ الْأَثَارِ إِشَارَةٌ إِلَى التَّعْلِيلِ بِمَا ذَكَرْنَا؛ ثُمَّ هَذَا إِذَا كَانَ الْوَقْتُ مُوسِمًا.

وَاخْتَلَفَ إِذَا تَضَيَّقَ بِحَيْثُ لَوْ قُدِّمَ أَكْلُ الْعَشَاءِ خَرَجَ الْوَقْتُ.

فقيل: يُقَدَّمُ الْأَكْلُ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ مُحَافَظَةً عَلَى تَحْصِيلِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ.

قيل: وَهَذَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ بِوُجُوبِ الْخُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ.

وقيل: بل يبدأ بالصلاة مُحَافَظَةً عَلَى حُرْمَةِ الْوَقْتِ، وَهُوَ



قول الجمهور من العلماء.

رواية لأحمد: الإذن بمسحة واحدة، لَكَانَ واضحاً.

وفيه أن حضور الطعام عُذْرٌ في ترك الجماعة عند من أوجبها وعند غيره.

قيل: وفي قوله «فابدؤوا» ما يشعر بأنه إذا كان حضور الصلاة وهو يأكل، فلا يتمادي فيه؛ وقد ثبت عن ابن عمر أنه كان إذا حضر عشاؤه وسمع قراءة الإمام في الصلاة لم يقم حتى يفرغ من طعامه.

وقد قيس على الطعام غيره، مما يحصل بتأخيرهِ تشويش خاطر، فالأولى البداية به.

### ٣- النهي عن مسح الخصى

عن مواضع السجود في الصلاة

٢٢٩- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَمْسَحِ الْخَصْيَ، فَإِنَّ الرُّحْمَةَ تَوَاجِهُهُ».

رواه الخمسة زابو داود (٩٤٥)، الرمذي (٣٧٩)، النسائي (٦/٣)، ابن ماجه (١٠٢٧) بإسناد صحيح.

وزاد أحمد (١٦٣/٥): واحدة أو دغ

(وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ أَيُّ: دَخَلَ فِيهَا.

(فَلَا يَمْسَحِ الْخَصْيَ) أَيُّ مِنْ جِبْهَتِهِ أَوْ مِنْ عِلِّ سُجُودِهِ، (إِنَّ الرُّحْمَةَ تَوَاجِهُهُ. رواه الخمسة بإسناد صحيح. وزاد أحمد) في روايته: (واحدة أو دغ).

في هذا النقل قلق؛ لأنه يُفهم أنه زاد أحد على هذا اللفظ الذي ساقه المصنف، ومعناه: على هذا فلا مسح واحدة أو دغ، وهو غير مُراد.

ولفظه عند أحمد عن أبي ذرٍّ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى سَأَلْتُهُ عَنْ مَسْحِ الْخَصَا، فَقَالَ: «وَاحِدَةً أَوْ دَغَ» أَيْ مَسْحَ وَاحِدَةٍ أَوْ تَرْكُ الْمَسْحِ، فَاتِّخَاَصَ الْمَصْنُفُ اخْتِلاَءً بِالْمَعْنَى، كَأَنَّهُ اتَّكَلَّ فِي بَيَانِ مَعْنَاهُ عَلَى لَفْظِهِ لِمَنْ عَرَفَهُ، وَلَوْ قَالَ: وَفِي

والحديث دليل على النهي عن مسح الخصى بعد الذخول في الصلاة لا قبله، فالأولى له أن يفعل ذلك؛ لئلا يشغل باله وهو في الصلاة، والتقييد بالخصي أو التراب كما في رواية للغالب، ولا يدل على نفيه عما عداه.

قيل: والعلّة في النهي المحافظة على الخشوع، كما يُفيده سياق المصنف للحديث في هذا الباب، أو لئلا يكثر العمل في الصلاة.

وقد نص الشارح على العلّة بقوله: «إِنَّ الرُّحْمَةَ تَوَاجِهُهُ»: أَيُّ تَكُونُ تَلَقَاءَ وَجْهِهِ؛ فَلَا يُغَيَّرُ مَا تَلَسَّقَ بِوَجْهِهِ مِنَ التَّرَابِ، وَالْخَصْيِ، وَلَا مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُؤْلَهُ فَلَهُ ذَلِكَ، ثُمَّ النَّهْيُ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ.

٢٣٠- وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ مُعَيْقِبِ نَحْوُهُ بِغَيْرِ تَعْلِيلٍ (بخارجه (١٢٠٧)، مسلم (٥٤٦)).

(وفي الصحيح) أَيُّ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ (عن معيقب) بضم الميم وفتح العين المهملة والمثناة التحتية وَكَسَرَ الْقَافَ بَعْدَهَا نَحْوَهُ سَكَنَةً بَعْدَهَا مُوحَّدَةً.

هو معيقب بن أبي فاطمة الدوسي، شهيد بدرًا وَكَانَ اسْلَمَ قَدِيمًا بَكَّةَ، وَهَاجَرَ إِلَى الْحِشَةِ الْهَجْرَةِ الثَّانِيَةِ، وَأَقَامَ بِهَا حَتَّى قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَكَانَ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَعْمَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَعَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى بَيْتِ الْمَالِ مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ، وَقِيلَ: فِي آخِرِ خِلَافَةِ عُثْمَانَ.

(نحوه) أَيُّ نَحْوِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ وَلَفْظُهُ: «لَا تَمْسَحِ الْخَصْيَ وَأَنْتَ تَصَلِّي فَإِنَّ كُنْتَ لَا بُدَّ فَاعِلًا فَوَاحِدَةً لِتَسْوِيَةِ الْخَصْيِ» (بغير تعليل) أَيُّ لَيْسَ فِيهِ: أَنَّ الرُّحْمَةَ تَوَاجِهُهُ.

### ٤- النهي عن الالتفات في الصلاة

٢٣١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِتِّفَاتِ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: هُوَ اخْتِلَاسٌ يَخْتَلِسُهُ الشَّيْطَانُ مِنْ صَلَاةٍ



العبد».

رواه البخاري (٧٥١).

وللترمذي [(٥٨٩)] من حديث أنس بن مالك - [وصححه - إياك والالتفات في الصلاة، فإنه هلكة، فإن كان لا بد ففي الطلوع].

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات في الصلاة قال: «هو اختلاس» بالخاء المعجمة فمشاة فوقية، آخره سين مهملة هو الأخذ للشيء على غفلة (يغسله الشيطان من صلاة العبد. رواه البخاري) قال الطيبي: سماء اختلاسا؛ لأن المصلي يقبل على ربه تعالى، ويترصّد الشيطان فوات ذلك عليه، فإذا التفّت استلبه ذلك.

وهو دليل على كراهة الالتفات في الصلاة.

وحمل الجمهور على ذلك إذا كان الالتفات لا يبلغ إلى استبعاد القبلة بصدريه، وإذا كان مبطلاً للصلاة.

وسبب الكراهة نقصان الخشوع، كما أفاده إيراد المصنف للحديث في هذا الباب، أو ترك استقبال القبلة ببعض البدن، أو لما فيه من الإعراض عن التوجه إلى الله تعالى، كما أفاده ما أخرجه أحمد (١٧٢/٥)، وابن ماجه (١٠٠٠) من حديث أبي ذر: «لا يزال الله مقبلاً على العبد في صلاته ما لم يلتفت، فإذا صرّف وجهه انصرف».

أخرجه أبو داود (٩٠٩)، والنسائي (٨/٣).

(وللترمذي) أي عن عائشة (وصححه: إياك بكسر الكاف؛ لأنه خطاب المؤمن).

(والالتفات) بالنصب؛ لأنه محذّر منه (في الصلاة) لأنه هلكة لإخلاله بأفضل العبادات، وأي هلكة أعظم من هلكة الدين.

(فإن كان لا بد من الالتفات، ففي التطوع).

قيل: والنهي عن الالتفات إذا كان لغير حاجة، وإلا فقد ثبت [خ] (١٢٠)، [(٤٢١)]: أن أبا بكر ﷺ التفّت لمجيء النبي ﷺ في صلاة الظهر والتفت الناس لخروجه ﷺ في مرض موته، حيث أشار إليهم، ولو لم يلتفتوا ما علموا بخروجه، ولا إشارته، وقرئهم على ذلك.

## ٥- النهي عن البصاق في الصلاة بين يديه

٢٣٢- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَبْصُقُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ شِمَالِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤١٣)، مسلم (٥٥١)].

وفي رواية: أو تحت قدميه.

(وعن أنس رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «إذا كان أحدكم في الصلاة فإنه يناجي ربه» وفي رواية في البخاري (٤٠٥): «فإن ربه بين يمينه وبين قدميه».

والمراد من المناجاة إقباله تعالى عليه بالرحمة والرضوان.

(فلا يصفق بين يديه ولا عن يمينه) قد علل في حديث أبي هريرة [البخاري (٤١٦)] بأن عن يمينه ملكاً.

(ولكن عن شماله، تحت قدميه) متفق عليه؛ وفي رواية: أو تحت قدميه) الحديث نهى عن البصاق إلى جهة القبلة، أو جهة اليمين، إذا كان العبد في الصلاة.

وقد ورد النهي مطلقاً عن أبي هريرة وأبي سعيد: «أن رسول الله ﷺ رأى نخامة في جدار المسجد فتناول حصاة فحتمها وقال: إذا تنخم أحدكم فلا يتنخم قبل وجهه ولا عن يمينه وليصفق عن يساره أو تحت قدميه اليسرى» متفق عليه [البخاري (٤١٠)، (٤١١)، مسلم (٥٤٨)].

وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها، سواء كان في المسجد أو غيره.

وقد أفاده حديث أنس في حق المصلي، إلا أن غيره من الأحاديث قد أفادت تحريم البصاق إلى القبلة مطلقاً في المسجد وفي غيره، وعلى المصلي وغيره.

ففي صحيح ابن خزيمة (٩٢٥) وابن حبان (١٦٣٩) من حديث حذيفة مرفوعاً: «من نفل تجاة القبلة جاء يوم القيامة وتقلته بين عيني».

ولابن خزيمة (١٣١٢) من حديث ابن عمر مرفوعاً: «يبعث



صَاحِبُ النُّخَامَةِ فِي الْقِبْلَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهِيَ فِي وَجْهِهِ.

وأخرج أبو داود (٤٨١) وابن حبان (١٦٣٦) من حديث السائب بن خلاد «أن رجلاً أم قوماً قبضت في القبلة، فلما قرع قال رسول الله ﷺ: لا يصلي لكم».

ومثل البصاق إلى القبلة البصاق عن اليمين، فإنه منهى عنه مطلقاً أيضاً.

وأخرج عبد الرزاق عن ابن مسعود: أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في الصلاة [المصنف (٤٣٥/١)].

وعن معاوية بن جبل: ما بصفت عن يميني منذ أسلمت [المصنف (٤٣٥/١)، (٤٣٦)].

وعن عمر بن عبد العزيز: أنه نهى عنه أيضاً واحد [١٩٩/٣، (٢٠٠)].

«وقد أُرشد ﷺ إلى أي جهة ينصت فقال: عن شماله تحت قدميه، فينبئ الجهة أنها جهة الشمال، والحل أنه تحت القدم؛ ورد في حديث أنس عند أحمد ومسلم بعد قوله: ولكن عن يساره أو تحت قدميه زيادة: «ثم أخذ طرف رداءه قبضت فيه وردت بعضه على بعض فقال: أو يفعل هكذا» [أحمد (١٩٩/٣)، (٢٠٠)].

وقوله: «أو تحت قدميه» خاص بمن ليس في المسجد.

وأما إذا كان فيه ففي ثوبه حديث: «البصاق في المسجد خطيئة» [البخاري (٤١٥)، مسلم (٢٥٢) وسنن أبي داود (٢٤٧)].

إلا أنه قد يقال: المراد البصاق إلى جهة القبلة أو جهة اليمين خطيئة لا تحت القدم، أو عن شماله؛ لأنه قد اذن فيه الشارع ولا ياذن في خطيئة.

هذا وقد سمعت أنه علل ﷺ النهي عن البصاق على اليمين بأن عن يمينه ملكاً [انظر (٤١٦)، (٥٤٨)]، فأورد سؤال وهو أن على الشمال أيضاً ملكاً وهو كاتب السجلات.

وأجيب بأنه اختص بذلك ملك اليمين تخصيصاً له وتشريفاً وإكراماً.

وأجاب بعض المتأخرين: بأن الصلاة أم الحسنات البدنية

فلا دخل لكاتب السجلات فيها؛ واستشهد لذلك بما أخرجه ابن أبي شيبة [المصنف (١٤٢/٢)] من حديث حذيفة موقوفاً في هذا الحديث: «ولا عن يمينه فإن عن يمينه كاتب الحسنات».

وفي الطبراني [المعجم الكبير (٢٣٤/٨)، (٢٣٥)] من حديث أمانة في هذا الحديث: «فإنه يقوم بين يدي الله وملك عن يمينه وقرينه عن يساره».

ولذا ثبت هذا فالتفل يقع على القرين وهو الشيطان، ولعل ملك اليسار لا يصيبه شيء من ذلك، أو أنه يتحول في الصلاة إلى جهة اليمين.

## ٦- النهي عن التصاوير لأنها تلهي عن الصلاة

٢٣٣- وعنه قال: «كان قرام لعائشة سترت به جانب بيتها فقال لها النبي ﷺ: أميطي عنا قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي».

رواه البخاري (٣٧٤).

(وعنه) أي أنس رضي الله عنه (قال: كان قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء: الستر الرقيق؛ وقيل: الصفيق من صوف ذي اللون.

(لعائشة) سترت به جانب بيتها.

(فقال لها النبي ﷺ: أميطي عنا) أي أزيلني.

(قرامك هذا فإنه لا تزال تصاويره تعرض) بفتح المثناة فوقية وكسر الراء (لي في صلاتي، رواه البخاري).

في الحديث دلالة على إزالة ما يشوش على المصلي صلاته مما في منزله، أو في محل صلاته، ولا دليل فيه على بطلان الصلاة ولأنه لم يرو أنه ﷺ أعادها.

ومثله:

## ٧- إزالة أو إبعاد اللباس الملفت عن الصلاة

٢٣٤- وأتفقاً على حديثها في قصة أنبجائية



أَبِي جَهْمٍ، «فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي» [البخاري (٧٥٢)،

مسلم (٥٥٦)]

وهو قوله: (وَأَتَّفَقَ) أَبِي الشَّيْخَانِ (عَلَى حَدِيثِهَا) أَبِي عَائِشَةَ  
(فِي قِصَّةِ أَنْجَانِيَّةٍ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ النُّونِ وَكَسْرِ  
الْمُوَحَّدَةِ وَتَخْفِيفِ الْجِيمِ وَبَدَلِ النُّونِ يَاءَ النَّسْبَةِ: كِسَاءٌ غَلِيظٌ لَا  
عَلَمَ فِيهِ.

(أَبِي جَهْمٍ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ النِّهَاءِ وَهُوَ: عَامِرُ بْنُ  
حُدَيْفَةَ.

وَيَبَيِّنُ: (فَإِنَّهَا) أَيْ الْخَمِيصَةُ وَكَانَتْ ذَاتَ اِعْلَامٍ أَغْدَاثًا لَهُ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبُو جَهْمٍ فَالضَّمِيرُ لَهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْ فِي كَلَامِ الْمَصْنُفِ  
ذِكْرُهَا.

ولفظ الحديث عن عائشة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي  
خَمِيصَةٍ لَهَا اِعْلَامٌ، فَنَظَرَ إِلَى اِعْلَامِهَا نَظْرَةً، فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ:  
اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُونِي بِأَنْجَانِيَّةٍ أَبِي جَهْمٍ،  
فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي أَنْفًا عَنْ صَلَاتِي» هذا لفظ البخاري.

وعبارة المصنف نفهم أن ضمير «فَإِنَّهَا» لِلْأَنْجَانِيَّةِ وَمِنْهُ  
يعرف أنه كان الأول أن يقول المصنف: «قِصَّةُ خَمِيصَةِ أَبِي  
جَهْمٍ».

(أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي)، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا جَهْمٍ أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ  
خَمِيصَةً لَهَا اِعْلَامٌ، فَشَهِدَ فِيهَا الصَّلَاةَ فَلَمَّا انصَرَفَ قَالَ: رُدِّي  
هَذِهِ الْخَمِيصَةَ إِلَى أَبِي جَهْمٍ.

وَلِي رَوَايَةٌ عَنْهَا (ح) (٣٧٣): «كَانَتْ أَنْظُرُ إِلَى عَلَمِهَا وَأَنَا فِي  
الصَّلَاةِ، فَأَخَافُ أَنْ يَفْتِنَنِي»

كما روى مالك في الموطأ (ص ٨١) عن عائشة قالت: «أَهْدَى  
أَبُو جَهْمٍ بْنُ حُدَيْفَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَمِيصَةً لَهَا اِعْلَامٌ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: إِنَّمَا طَلَبَ مِنْهُ ثَوْبًا غَيْرَهَا لِتَعْلَمَهُ أَنَّهُ لَمْ يَرُدِّ  
عَلَيْهِ هَدِيَّتُهُ اسْتِخْفَافًا بِهِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى كَرَاهَةِ مَا يَشْغَلُ عَنِ الصَّلَاةِ مِنْ  
النُّفُوسِ وَنَحْوِهَا، مِمَّا يَشْغَلُ الْقَلْبَ.

وَفِيهِ مَبَادِرَتُهُ ﷺ إِلَى صِيَانَةِ الصَّلَاةِ عَمَّا يُلْهِمِي، وَإِزَالَةِ مَا

يَشْغَلُ عَنِ الْإِقْبَالِ عَلَيْهَا.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: فِيهِ إِذْنَانِ بِأَنَّ لِلْمُصَوِّرِ وَالْأَشْيَاءِ الظَّاهِرَةِ تَأْثِيرًا  
فِي الْقُلُوبِ الظَّاهِرَةِ، وَالنُّفُوسِ الزَّكِيَّةِ، فَضْلًا عَمَّا دُونَهَا.

وَفِيهِ كَرَاهَةُ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَقَارِشِ، وَالسَّجَاجِدِ الْمَنْقُوشَةِ،  
وَكَرَاهَةُ نَقْشِ الْمَسَاجِدِ، وَنَحْوِهِ.

## ٨- النهي عن رفع الأبصار في الصلاة

٢٣٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْتَهُنَّ أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ  
إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لَا تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ».

رواه مسلم (٤٢٨).

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«لَيْتَهُنَّ» بِفَتْحِ اللَّامِ وَالْمَثْنَاءِ التَّخْيِيعِ وَسُكُونِ النُّونِ وَفَتْحِ الْمَثْنَاءِ  
الْفُرْقِيَّةِ وَكَسْرِ النِّهَاءِ.

(أَقْوَامٌ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي الصَّلَاةِ) أَيْ إِلَى مَا  
فَوْقَهُمْ مُطْلَقًا (أَوْ لَا تَرْجِعَ إِلَيْهِمْ)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ (١٥٢/٤): فِيهِ النَّهْيُ الْأَكِيدُ  
وَالْوَعْدُ الشَّدِيدُ فِي ذَلِكَ.

وَلَقَدْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى ذَلِكَ، وَالنَّهْيُ يُفِيدُ تَحْرِيمَهُ.

وَقَالَ ابْنُ حَزَمٍ: تَبْطُلُ بِهِ الصَّلَاةُ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَاخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فِي الدُّعَاءِ  
فَكَرِهَهُ قَوْمٌ، وَجَوَّزَهُ الْأَكْثَرُونَ.

## ٩- النهي عن الصلاة بحضرة

الطعام أو مدافعة الآخرين

٢٣٦- وَلَهُ (٥٦٠)، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ  
بِحَضْرَةِ طَعَامٍ وَلَا وَهُوَ يُدَافِعُ الْأَخْبَانَ».



(وَلَهُ) أَيُّ لِمُسْلِمٍ (عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِخَصْرَةٍ طَعَامٍ»).

تَقْدَمُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ هَذَا يُفِيدُ أَنَّهَا لَا تَقَامُ الصَّلَاةُ فِي مَوْضِعٍ حَضَرَ فِيهِ الطَّعَامُ، وَهُوَ عَامٌّ لِلنَّفْلِ وَالْفَرْضِ، وَلِلجَائِعِ وَغَيْرِهِ، وَالَّذِي تَقْدَمُ أَخْصَرُ مِنْ هَذَا.

(وَلَا) أَيُّ لَا صَلَاةَ (وَهُوَ) أَيُّ الْمَصْلِيِّ (بِدَالِفَةِ الْأَخْيَانِ) الْبَوْلِ وَالْعَانِطُ، وَيَلْحَقُ بِهِمَا مُدَافَعَةُ الرِّيحِ فَهَذَا مَعَ الْمُدَافَعَةِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ ثَقُلَ ذَلِكَ وَلَيْسَ هُنَاكَ مُدَافَعَةٌ فَلَا نَهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ مَعَهُ، وَمَعَ الْمُدَافَعَةِ فَهِيَ مَكْرُوهَةٌ، قِيلَ تَزْيِهَا لِقِصَانِ الْخُشُوعِ، فَلَوْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ إِنْ قَدَّمَ التَّبَرُّعَ (وَأَخْرَاجَ الْأَخْيَانِ)، قَدَّمَ الصَّلَاةَ، وَهِيَ صَحِيحَةٌ مَكْرُوهَةٌ كَذَا قَالَ النَّوَوِيُّ، وَيَسْتَحَبُّ إِعَادَتُهَا، وَعَنِ الظَّاهِرِيَّةِ: أَنَّهَا بَاطِلَةٌ.

#### ١٠- النهي عن التَّوَابُ فِي الصَّلَاةِ مَا اسْتَطَاعَ

٢٣٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّوَابُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩٩٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٧٠)، وَزَادَ: «فِي الصَّلَاةِ».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «التَّوَابُ مِنَ الشَّيْطَانِ» لِأَنَّهُ يَصْدُرُ عَنِ الْإِمْلَاءِ وَالْكُسْلِ، وَهُمَا مِمَّا يُجِبُهُ الشَّيْطَانُ، فَكَانَ التَّوَابُ مِنْهُ.

(فَإِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ) أَيُّ يَنْعُمُهُ وَيَمْسِكُهُ (مَا اسْتَطَاعَ) (رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَزَادَ) أَيُّ التِّرْمِذِيُّ: «فِي الصَّلَاةِ» فَقَيْدُ الْأَمْرِ بِالْكُظْمِ بِكَوْنِهِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يُبْنَى النُّهْيُ عَنْ تِلْكَ الْحَالَةِ مُطْلَقًا لِمُوَافَقَةِ الْمُتَيَّدِ الْمَطْلُوقِ فِي الْحُكْمِ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ هِيَ فِي الْبُخَارِيِّ (لَيْسَتْ عَنْهُ، بَلْ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٢٩٩٥) (٥٩٩) أَيْضًا).

وَفِيهِ بَعْدَ هَذَا (٣٢٨٩): «وَلَا يَقُلْ: هَا، فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ يَضْحَكُ مِنْهُ».

وَكُلُّ هَذَا مِمَّا يُبْنَى الْخُشُوعُ؛ وَيَنْبَغِي أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِيهِ حَدِيثٌ: «إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مَعَ التَّوَابِ».

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٩١/٣)، وَالشَّيْخَانِ [الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَقْرَدِ» (٩٤٩)، مُسْلِمٌ (٢٩٩٥)] وَغَيْرُهُمْ.

#### ٦- بَابُ الْمَسَاجِدِ

(الْمَسَاجِدُ): جَمْعُ مَسْجِدٍ يَفْتَحُ الْجَيْمَ وَكَسْرُهَا، فَإِنْ أُريدَ بِهِ الْمَكَانُ الْمَخْصُوصُ فَهُوَ بِكَسْرِ الْجَيْمِ لَا غَيْرُ، وَإِنْ أُريدَ بِهِ مَوْضِعُ السُّجُودِ وَهُوَ مَوْضِعُ وَقُوعِ الْجَنْبَةِ فِي الْأَرْضِ فَإِنَّهُ بِالْفَتْحِ لَا غَيْرُ.

وَفِي فُضَائِلِ الْمَسَاجِدِ أَحَادِيثُ وَاسِعَةٌ، وَأَنَّهَا أَحَبُّ الْبَقَاعِ إِلَى اللَّهِ، وَأَنَّ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا مِنْ مَالٍ خَلَالَ بَنَى اللَّهُ لَهُ يَتَنَاشَأُ فِي الْجَنَّةِ» (ابن حبان في «المجروحين» ٣٣٤/١) وَأَحَادِيثُهَا فِي جَمْعِ الزُّوَانِدِ (٧٢/١٠) وَغَيْرِهِ.

#### ١- الصلاة في البيوت

٢٣٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ، وَأَنْ تُنْظَفَ وَتُطَيَّبَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٩/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٩٤). وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ.

(عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِنَاءَ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ» يَحْتَمِلُ أَنْ الْمَرَادَ بِهَا الْبُيُوتُ وَهِيَ الْمَنَازِلُ، عَلَى أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا لَفْظُ الدَّارِ.

وَفِي «الْقَامُوسِ»: الدَّارُ: الْمَحَلُّ بِجَمْعِ الْبِنَاءِ، الْعَرَضَةُ، وَالْبَلَدُ، وَمَدِينَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَمَوْضِعٌ، وَالْقَبِيلَةُ. انْتَهَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمَرَادَ الْمَحَالَّ الَّتِي تُبْنَى فِيهَا الدُّورُ.

(وَأَنْ تُنْظَفَ) عَنْ الْأَقْذَارِ (وَتُطَيَّبَ). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَ إِسْنَادَهُ.

وَالْتُّطْيِبُ بِالْبُخُورِ وَنَحْوِهِ.

وَالْأَمْرُ بِالْبِنَاءِ لِلتَّنْذِيرِ لِقَوْلِهِ: «أَيُّمًا أَذْرَكَكَ الصَّلَاةُ فَصَلَّ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٢٠) وَنَحْوُهُ عِنْدَ غَيْرِهِ.



قَالَ: وَأَمَّا مَنْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا فِي جَوَارِ صَالِحٍ، وَقَصَدَ التَّبَرُّكَ  
بِالقَرَبِ مِنْهُ لَا لِتَعْظِيمِ لَهُ، وَلَا لِتَوَجُّهِ نَحْوَهُ، فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ  
الرَّوْعِيدُ.

قُلْتُ: قَوْلُهُ «لَا لِتَعْظِيمِ لَهُ» يُقَالُ: اتَّخَذَ الْمَسَاجِدَ بِقَرَبِهِ  
وَقَصَدَ التَّبَرُّكَ بِهِ تَعْظِيمَ لَهُ، ثُمَّ أَحَادِيثُ النَّهْيِ مُطْلَقَةٌ وَلَا دَلِيلُ  
عَلَى التَّعْلِيلِ بِمَا ذَكَرَ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعَلَّةَ سُدُّ الذَّرِيعَةِ، وَمَنْعُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ ذَلِكَ.

قَالَ: وَأَمَّا مَنْ اتَّخَذَ مَسْجِدًا فِي جَوَارِ صَالِحٍ وَقَصَدَ التَّبَرُّكَ  
بِالقَرَبِ مِنْهُ لَا لِتَعْظِيمِ لَهُ وَلَا لِتَوَجُّهِ نَحْوَهُ فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ  
الرَّوْعِيدُ.

قُلْتُ: قَوْلُهُ «لَا لِتَعْظِيمِ لَهُ» يُقَالُ: اتَّخَذَ الْمَسَاجِدَ بِقَرَبِهِ  
وَقَصَدَ التَّبَرُّكَ بِهِ تَعْظِيمَ لَهُ.

ثُمَّ أَحَادِيثُ النَّهْيِ مُطْلَقَةٌ وَلَا دَلِيلُ عَلَى التَّعْلِيلِ بِمَا ذَكَرَ  
وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعَلَّةَ سُدُّ الذَّرِيعَةِ وَالبَعْدُ عَنِ التَّشْبِيهِ بِعَبْدَةِ الْأَوْثَانِ  
الَّذِينَ يُعْظَمُونَ الْجَمَادَاتِ الَّتِي لَا تَسْمَعُ وَلَا تَفْعَلُ وَلَا تَضُرُّ وَلَمَّا  
فِي إِتْفَاقِ الْمَالِ فِي ذَلِكَ مِنَ الْعَبَثِ وَالتَّبْذِيرِ الْخَالِي عَنِ النُّفْعِ  
بِالْكَلْبَةِ؛ وَلَئِنَّ سَبَبَ لِرِيقَادِ السُّرْحِ عَلَيْهَا الْمَلْعُونِ فَاعْلُهُ.

وَمُفَاسِدُ مَا يُبْنَى عَلَى الْقُبُورِ مِنَ الْمَشَاهِدِ وَالْيَابِ لَا  
تُحْصَرُ؛ وَقَدْ خَرَّجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٣١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٠) وَالنَّسَائِيُّ (٩٤/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٧٥) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَعَنَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَاوِرَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَخَذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ  
وَالسُّرْحَ».

(وَزَادَ مُسْلِمٌ: وَالنَّصَارَى) زَادَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا  
بَعْدَ قَوْلِهِ: «الْيَهُودُ» وَقَدْ اسْتَشْكَلَ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّصَارَى لَيْسَ لَهُمْ  
نَبِيٌّ إِلَّا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذْ لَا نَبِيَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُحَمَّدٍ ﷺ وَهُوَ  
حَيٌّ فِي السَّمَاءِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ أَنْبَاءٌ غَيْرُ مُرْسَلِينَ كَالْحَوَارِيِّينَ وَمَرِيَمَ  
فِي قَوْلِ، وَأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْبِيَائِهِمْ» الْجَمْعُ مِنَ الْيَهُودِ  
وَالنَّصَارَى، أَوْ الْمُرَادُ الْأَنْبِيَاءُ وَكِبَارُ أَتَابِعِهِمْ وَكَتَفَى بِذِكْرِ الْأَنْبِيَاءِ؛  
وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (٥٣٢)، «كَانُوا يَتَخَذُونَ قُبُورَ  
أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ».

قِيلَ: وَعَلَى إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْأُولَى فِي الدُّورِ، فَفِي الْحَدِيثِ  
دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَسَاجِدَ شَرْطُهَا قَصْدُ التَّسْبِيلِ، إِذْ لَوْ كَانَ يَتِمُّ  
مَسْجِدًا بِالتَّسْمِيَةِ لَخَرَجَتْ تِلْكَ الْأَمَاكِينُ الَّتِي اتَّخَذَتْ فِي الْمَسَاكِينِ  
عَنْ مَلِكِ أَهْلِهَا.

وَفِي شَرْحِ السُّنَنِ (٣٩٧/٢): أَنَّ الْمُرَادَ الْحَالَ الَّتِي فِيهَا الدُّورُ،  
وَمِنْهُ «سَأَرَيْكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ» (الْأَعْرَافُ: ١٤٥) لِأَنَّهُمْ كَانُوا  
يُسْمُونَ الْحَالَ الَّتِي اجْتَمَعَتْ فِيهَا الْقَبِيلَةُ دَارًا.

قَالَ سُفْيَانُ: بَنَاءُ الْمَسَاجِدِ فِي الدُّورِ: يَعْنِي الْقَبَائِلَ.

## ٢- النهي عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد

٢٣٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ «قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ  
مَسَاجِدَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَزَادَ مُسْلِمٌ: وَالنَّصَارَى (الْبَاخَرِيُّ: (٤٣٧)، مُسْلِمٌ (٥٣٠))

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَاتِلِ  
اللَّهُ الْيَهُودَ» إِي لَعْنٍ كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةِ [خ] (١٣٣٠)، م (٥٢٩)).

وَقِيلَ مَعْنَاهُ: قَتَلْتَهُمْ وَأَهْلَكْتَهُمْ.

(اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَفِي مُسْلِمٍ (٥٢٨) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «إِنْ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمُّ  
سَلَمَةَ ذَكَرَتَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَيْسَةً رَأَتْهَا بِالْحَبَشَةِ فِيهَا  
نَصَاوِيرٌ، فَقَالَ: إِنْ أَوْلَيْكَ إِذَا كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَاتَ،  
بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا تِلْكَ النِّصَاوِيرَ، أَوْلَيْكَ شِرَارُ  
الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَإِتَّخَاذُ الْقُبُورِ مَسَاجِدَ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الصَّلَاةِ  
إِلَيْهَا، أَوْ بِمَعْنَى الصَّلَاةِ عَلَيْهَا؛ وَفِي مُسْلِمٍ (٩٧٢): «لَا تَجْلِسُوا  
عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تَصَلُّوا إِلَيْهَا وَلَا عَلَيْهَا».

قَالَ الْبَيْضاوِيُّ: لَمَّا كَانَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى يَسْجُدُونَ لِقُبُورِ  
أَنْبِيَائِهِمْ؛ تَعْظِيمًا لَشَانِهِمْ، وَيَعْمَلُونَهَا قَبْلَةَ يَتَوَجَّهُونَ فِي الصَّلَاةِ  
نَحْوَهَا، اتَّخَذُوهَا أَوْثَانًا لَهُمْ، وَمَنْعَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ ذَلِكَ.



ولهذا لما أفرَدَ النصارى كما في:

وَالطَّاعَةِ وَقَدْ أَنْزَلَ ا وَقَدْ تَقِيْفُ فِي الْمَسْجِدِ [أحمد (٢١٨/٤)،  
أبو داود (٣٠٢٦)].

### ٣- النهي عن اتخاذ القبور مساجد

٢٤٠- وَلَهُمَا [البخاري (٤٢٧)، مسلم (٥٢٨)] مِنْ  
حَدِيثِ عَائِشَةَ «كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ  
بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا» وَفِيهِ: «أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ».

وهو قوله: (ولهما) أي البخاري ومسلم.

(من حديث عائشة: كانوا إذا ماتَ فيهم أي النصارى.

(الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً) ولما أفرَدَ اليهود كما  
في حديث أبي هريرة قال «أنبيائهم».

وأحسن من هذا أن يقال: أنبياء اليهود أنبياء النصارى لأن  
النصارى مأمورون بالإيمان بكل رسول فرسل بني إسرائيل  
يسمون أنبياء في حق الفريقين.

وفيه: أولئك شرار الخلق اسم الإشارة عائذ إلى الفريقين  
وقفى به ذماً.

والمراد من اتخاذ اسم من أن يكون ابتداءً أو اتباعاً  
فاليهود ابتدعت والنصارى اتبعت.

### ٤- جواز ربط الأسير بسارية المسجد

٢٤١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ النَّبِيُّ  
ﷺ خَيْلًا، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ  
سِوَارِي الْمَسْجِدِ». الْحَدِيثُ

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٦٢)، مسلم (١٧٦٤)].

الرَّجُلُ هُوَ ثَمَامَةُ بْنُ أَنَسٍ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الصَّحِيحَيْنِ  
وَعَبْرِهِمَا وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّ الرَّبْطَ عَنْ أَمْرِهِ، وَلَكِنَّهُ ا فَرَزَ ذَلِكَ  
لأن في القصة أنه كان يمر به ثلاثة أيام ويقولون: ما عندك يا  
ثَمَامَةُ - الحديث.

وفيه دليل على جواز ربط الأسير بالمسجد وإن كان  
كافراً وأن هذا مخصص لقوله ا «إن المسجد لذكر الله

قال الخطابي: فيه جواز دخول المشرك المسجد إذا كان له  
فيه حاجة، مثل أن يكون له غريم في المسجد لا يخرج إليه  
ومثل أن يحاكم إلى قاض هو في المسجد.  
وقد كان الكُفَّار يدخلون مسجده ﷺ ويطلبون فيه  
الجلوس.

وقد أخرج أبو داود (٤٨٨) من حديث أبي هريرة «أن  
اليهود أتوا النبي ﷺ وهو في المسجد».

وأما قوله تعالى: «فَلَا يَجْرُؤُا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» فالمراد به  
لا يُمكنون من حج ولا عمرة كما ورد في القصة التي بعث  
لأجلها ﷺ بآيات براءة إلى مكة.

وقوله: «فَلَا يَحْجُجُنَّ بَعْدَ هَذَا الْعَامِ مُشْرِكُ» [البخاري (٣٦٩)،  
مسلم (١٣٤٧)].

وكذلك قوله تعالى: «مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا  
خَائِفِينَ» لا يتم بها دليل على تحريم المساجد على المشركين  
لأنها نزلت في حق من استولى عليها وكانت له الحكمة والمنعة  
كما وقع في سبب نزول الآية الكريمة فإنها نزلت في شأن  
النصارى واستيلائهم على بيت المقدس والقضاء الأذى فيه  
والأزبال، أو أنها نزلت في شأن قريش ومنعهم له ﷺ عام  
الحديبية عن العمرة.

وأما دخوله من غير استيلاء ومنع وتخريب فلم تنفذه الآية  
الكريمة: وكان المصنف ساقه لبيان جواز دخول المشرك المسجد  
وهو مذهب إماميه فيما عدا المسجد الحرام.

### ٥- جواز إنشاد الشعر في المساجد

٢٤٢- وَعَنْهُ «أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِحَسَّانٍ يُنْشِدُ  
فِي الْمَسْجِدِ، فَلَحَظَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ كُنْتَ أَنْشِدُ فِيهِ.  
وَفِيهِ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٢١٢)، مسلم (٢٤٨٥)].



رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٦٨).

(وَعَنْهُ) أَيِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ بِقَتْحِ  
الْمَثَاةِ التَّخَيُّعِ وَمُسْكُونِ النَّوْنِ وَضَمِّ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ مِنْ نَشْدِ الدَّائِبَةِ  
إِذَا طَلَبَهَا.

(ضَالَّةٌ فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقْلَلْ لَا رُدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ) عُقُوبَةٌ لَهُ  
لَا يَتَكَابَرُ فِي الْمَسْجِدِ مَا لَا يَجُوزُ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَقُولُهُ جَهْرًا وَأَنَّهُ وَاجِبٌ.

(فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا، رَوَاهُ مُسْلِمٌ) أَيِ بَلْ بُنِيَتْ لِلزُّكْرِ  
اللَّهُ وَالصَّلَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْمَذَاكِرَةِ فِي الْخَيْرِ وَنَحْوِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ السُّؤَالِ عَنْ ضَالَّةِ الْحَيَوَانِ فِي  
الْمَسْجِدِ وَهَلْ يُلْحَقُ بِهِ السُّؤَالُ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ التَّسَاعِ وَلَوْ ذَهَبَ  
فِي الْمَسْجِدِ؟

قِيلَ: يُلْحَقُ لِلْعَلَّةِ وَهِيَ قَوْلُهُ: «فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا»  
وَأَنَّ مَنْ ذَهَبَ عَلَيْهِ مَتَاعٌ فِيهِ أَوْ فِي غَيْرِهِ قَعَدَ فِي بَابِ الْمَسْجِدِ  
يَسْأَلُ الْخَارِجِينَ وَالذَّاخِلِينَ إِلَيْهِ.

وَاخْتَلَفَ أَيْضًا فِي تَعْلِيمِ الصَّيَّانِ الْقُرْآنَ فِي الْمَسْجِدِ وَكَانَ  
الْمَنْعُ يَنْعُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ رَفْعِ الْأَصْوَاتِ الْمُنْهَى عَنْهُ فِي حَدِيثِهِ وَآلَةٍ:  
«جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ مَجَانِبَكُمْ وَصِيَانَكُمْ وَزَنَعُوا أَصْوَاتَكُمْ».

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ((١٧٢٧)) مَرْسَلًا [وَالطَّبْرَانِيُّ فِي  
الْكَبِيرِ (١٥٦/٨)] وَابْنُ مَاجَةَ (٧٥٠).

#### ٧- النهي عن البيع في المسجد

(وَعَنْهُ) أَيِ أَبِي هُرَيْرَةَ (أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرَّ بِمَحْسَنٍ بِالْحَاءِ  
الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةٍ فَنِيزَ مُهْمَلَةً مُشَدَّدَةً هُوَ ابْنُ ثَابِتٍ شَاعِرُ رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ يَكْنَى أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

أَطَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي الْأَسْتِيعَابِ (٣٤١/١-٣٥١)  
قَالَ: وَتَوَفَّى حَسَنًا قَبْلَ الْأَرْبَعِينَ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ،  
وَقِيلَ بَلْ مَاتَ سَنَةً خَمْسِينَ وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَعَشْرِينَ سَنَةً.

(يَنْشُدُ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ وَمُسْكُونِ النَّوْنِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ  
الْمُعْجَمَةِ.

(فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَحْظَ إِلَيْهِ) أَيِ نَظَرَ إِلَيْهِ وَكَانَ حَسَنًا فَهَمَّ مِنْهُ  
نَظَرَ الْإِنْكَارِ.

(فَقَالَ قَدْ كُنْتُ أَنْشُدُ وَلِيهِ) أَيِ الْمَسْجِدِ.

(مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ) يَعْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقَدْ أَشَارَ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ بَدَأِ الْخَلْقِ (٣٢١٢)  
فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ أَنَّ حَسَنًا أَنْشَدَ فِي الْمَسْجِدِ مَا أَجَابَ بِهِ الْمَشْرِكِينَ  
عَنْهُ ﷺ.

فَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ إِنْشَادِ الشُّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ،  
وَقَدْ عَارَضَهُ أَحَادِيثُ.

أَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٣٠٤) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٢٢) مِنْ  
حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ عَنْ تَنَاضُلِ الْأَشْعَارِ فِي الْمَسْجِدِ» وَلَهُ شَوَاهِدُ وَجَمَعَ  
بَيْنَهَا وَبَيْنَ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّ النَّهْيَ مَحْمُولٌ عَلَى تَنَاضُلِ أَشْعَارِ  
الْجَاهِلِيَّةِ وَأَهْلِ الْبَطَالَةِ وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ وَالْمَازُونُ  
فِيهِ مَا سَلَّمَ مِنْ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: الْمَازُونُ فِيهِ مَشْرُوطٌ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ ثَمًا يَشْغُلُ مَنْ  
فِي الْمَسْجِدِ بِهِ.

#### ٦- النهي عن السؤال عن الضالة في المسجد

٢٤٣- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يَنْشُدُ ضَالَّةً فِي الْمَسْجِدِ فَلْيَقْلَلْ: لَا  
رُدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا».

٢٤٤- وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا

رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ، أَوْ يَتَنَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَهُ: لَا  
أَرَبَّحَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ [عَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ] ((١٧٦)) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٢١)،  
وَخُصَّنَ.

(وَعَنْهُ) أَيِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمْ  
مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَتَنَاعُ» يَشْتَرِي.



(في الْمَسْجِدِ فَقُولُوا لَهُ: لَا أَرْسَحَ اللَّهُ بِجَارَتِكَ». رواه الترمذي والنسائي وحسنه).

فيه دلالة على تحريم البيع والشراء في المساجد وأنه يجب على من رأى ذلك فيه يقول لكل من البائع والمشتري: «لا أربح الله تجارتك» يقول جهرًا زجرًا للفاعل لذلك والعلة هي قوله فيما سلف: «فإن المساجد لم تكن لذلك» [٥٦٨] وهل يتعد البيع؟

قال الماوردي: إنه يتعد اتفاقًا.

### ٨- النهي عن إقامة الحدود في المساجد

٢٤٥- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ، وَلَا يُسْتَفَادُ فِيهَا».

رواه أحمد (٤٣٤/٣) وأبو داود (٤٤٩٠) بسند ضعيف.

(وعن حكيم بن حزام) بالحاء المهملة مكسورة والزاي، وحكيم صحابي كان من أشراف قريش في الجاهلية والإسلام. أسلم عام الفتح عاش مائة وعشرين سنة، ميّت في الجاهلية وسيّئ في الإسلام، وتوفي بالمدينة سنة أربع وخمسين وله أربعة أولاد صحابيون كلهم: عبد الله وخالد ويحيى وهشام.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ وَلَا يُسْتَفَادُ فِيهَا») أي يُقام القود فيها.

(رواه أحمد وأبو داود بسند ضعيف) ورواه الحاكيم (٣٧٨/٤) وابن السكن وأحمد بن حنبل (٤٣٤/٣) والدارقطني (٨٥/٣) والبيهقي (٣٢٨/٨).

وقال المصنف في التلخيص (٨٦/٤): لا بأس بإسناده.

والحديث دليل على تحريم إقامة الحدود في المساجد وعلى تحريم الاستفادة فيها.

### ٩- جواز إقامة المريض في المسجد

٢٤٦- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «أُصِيبَ سَعْدُ يَوْمَ

الْخَنْدَقِ فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خِيَمَةً فِي الْمَسْجِدِ، لِيَعُوذَ مِنْ قَرِيبٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٦٣)، مسلم (١٧٦٩)].

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: أصيب سعد) هو ابن معاذ بضم الميم فعين مهملة بعد الألف ذال معجمة هو أبو عمرو سعد بن معاذ الأوسي.

أسلم بالمدينة بين العقبة الأولى والثانية وأسلم بإسلامه بنو عبد الأشهل وسماه رسول الله ﷺ: سيد الأنصار.

وكان مقداماً مطاعاً شريفاً في قومه من كبار الصحابة، شهد بدرًا واحدًا وأصيب يوم الخندق في أكله فلم يرقأ دمه حتى مات بعد شهر.

توفي في شهر ذي القعدة سنة خمس من الهجرة.

(يوم الخندق فضرِبَ عليه رسول الله ﷺ) أي نصب عليه.

(خيمة في المسجد ليعوده من قريب) أي ليكون مكانه قريباً منه ﷺ فيعوده (متفق عليه).

فيه دلالة على جواز النوم في المسجد وبقاء المريض فيه وإن كان جريحاً وضرب الخيمة وإن منعت من الصلاة.

### ١٠- جواز التدريب في المسجد

٢٤٧- وَعَنْهَا قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ» - الْحَدِيثُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٨٨)، مسلم (٨٩٢)].

(وعنها) أي عن عائشة.

(قالت: «رأيت رسول الله ﷺ يسترني وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد» - الحديث. متفق عليه).

قد بين في رواية للبخاري (٩٥٠) أن لعبهم كان بالترقي والحراب.



وفي رواية لمسلم (٨٩٢) يلعبون في المسجد بالحرايب.

وفي رواية للبخاري (٩٥٠) وَكَانَ يَوْمَ عِيدٍ.

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ فِي يَوْمٍ مَسْرُوعٍ.

وقيل: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ أَمَّا الْقُرْآنُ.

فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي يَوْمِ يُبْعَثُ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا

اسْمُهُ﴾.

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَبَحْدِيثٍ «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ، وَجَمَانِيَكُمْ، وَسَلَّ سَبِيضَكُمْ، وَإِقَامَةَ حُدُودِكُمْ، وَخُصُومَاتِكُمْ، وَجَمْرُوهَا فِي الْجَمْعِ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَبْوَابِهَا الْمَطَاهِرَةِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي «الكمال» (١٨٦١/٥) والطبراني «الكبير» (١٥٦/٨) والبيهقي (١٠٣/١٠) وابن عساکر.

وَكَأَنَّهُ يَقُولُ الْقَائِلُ بِالنَّسخِ: إِنَّهُ إِذَا نَهَى عَنْ الْخُصُومَةِ وَسَلَّ السِّبْطَ، فَبِالْأَوَّلَى مِنَ اللَّعِبِ بِالْحَرَابِ.

وَلَفِيهِ بُعْدٌ.

وَتُعْتَقَبُ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَلَيْسَ فِيهِ وَلَا فِي الْآيَةِ تَصْرِيحٌ بِمَا أَذَعَاهُ وَلَا عَرَفَ التَّارِيخُ قِيَمَ النَّسخِ..

وَلَقَدْ حُكِيَ أَنَّ لَعِبَهُمْ كَانَ خَارِجَ الْمَسْجِدِ وَعَائِشَةُ كَانَتْ فِي الْمَسْجِدِ؛ وَهَذَا مُرَدُّهُ بِمَا ثَبَّتَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ (خ) (٩٨٨) هَذَا «أَنَّ عُمَرَ أَكْثَرَ عَلَيْهِمْ لَعِبَهُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: دَعَهُمْ».

وَفِي بَعْضِ الْفَاظِلِيِّ (أحد: ١١٦/٦) أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِعُمَرَ: «لَتَعْلَمَ الْيَهُودُ أَنَّ فِي دِينِنَا فَسْحَةً وَأَنِّي بَعِثْتُ بِحَنِيفِيَّةٍ سَمَحَةٍ».

وَكَانَ عُمَرُ بَنَى عَلَى الْأَصْلِ فِي تَزْيِينِ الْمَسَاجِدِ فَبَيْنَ لَهُ ﷺ أَنَّ التَّعَمُّقَ وَالتَّشَدُّدَ يُنَافِي قَاعِدَةَ شَرِيعَتِهِ ﷺ مِنَ التَّسَهِيلِ وَالتَّيْسِيرِ.

وَهَذَا؛ يَدْفَعُ قَوْلَ الطَّبْرِيِّ: إِنَّهُ يُعْتَمَرُ لِلْحَبَشِ مَا لَا يُعْتَمَرُ لغيرِهِمْ فَيَقْرَءُ حَيْثُ وَرَدَ.

وَيَدْفَعُ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّعِبَ بِالْحَرَابِ لَيْسَ لَعِبًا مُجَرَّدًا بَلْ فِيهِ تَدْرِيسُ الشُّجْعَانِ عَلَى مَوَاضِعِ الْحُرُوبِ وَالِاسْتِعْدَادِ لِلْعُدُوِّ فِي ذَلِكَ الْمَصْلُحَةِ الَّتِي تَجْمَعُ عَامَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَيَحْتَاجُ إِلَيْهَا

فِي إِقَامَةِ الدِّينِ فَاجْتَبَزَ فَعَلَهَا فِي الْمَسْجِدِ.

هَذَا وَأَمَّا نَظَرُ عَائِشَةَ إِلَيْهِمْ وَهُمْ يَلْعَبُونَ وَهِيَ أَجْنِيَّةٌ فَبَيْنَهُ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ نَظَرِ الْمَرْأَةِ إِلَى جُمْلَةِ النَّاسِ مِنْ دُونِ تَفْصِيلِ لِأَفْرَادِهِمْ كَمَا تَنْتَظِرُهُمْ إِذَا خَرَجَتْ لِلصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ وَعِنْدَ الْمَلَاقَاةِ فِي الطَّرَفَاتِ وَيَأْتِي تَحْقِيقُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَحَلِّهَا.

## ١١- إِمَامَةُ الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْجِدِ

٢٤٨- وَعَنْهَا «أَنَّ وَلِيدَةَ سَوْدَاءَ كَانَتْ لَهَا خِيَاءَةٌ

فِي الْمَسْجِدِ، فَكَانَتْ تَأْتِيَنِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي» - الْحَدِيثُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري: ٤٣٩)، وَلَمْ يَخْرُجْهُ مُسْلِمٌ.

(وَعَنْهَا) أَيُّ عَائِشَةَ.

(أَنَّ وَلِيدَةَ) الْوَلِيدَةُ الْأُمَةُ.

(سَوْدَاءُ) كَانَتْ لَهَا خِيَاءَةٌ بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَمَوْحِدَةٌ فَهَمْزَةٌ

مُدَوَّدَةٌ الْخِيَاءَةُ مِنْ وَبَرٍ أَوْ غَيْرِهِ وَقِيلَ: لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ شَعْرِ.

(فِي الْمَسْجِدِ) لَكَانَتْ تَأْتِيَنِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي - الْحَدِيثُ، مُتَّفَقٌ

(عَلَيْهِ).

وَالْحَدِيثُ بِرُيُوتِهِ فِي الْبُخَارِيِّ عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّ وَلِيدَةَ سَوْدَاءَ كَانَتْ لِيَحْيَى مِنَ الْقُرْبَى فَاعْتَقَوْهَا فَكَانَتْ مَعَهُمْ فَخَرَجَتْ صَبِيَّةً لَهُمْ عَلَيْهَا وَشَاحَ أَحْمَرٌ مِنْ سُبُورٍ، قَالَتْ فَوَضَعْتُهُ أَوْ وَقَعَتْ فِيهَا فَمَرَّتْ حَدِيثًا وَهُوَ مُلْقَى فَحَسِبْتُهُ لَحْمًا فَخَطَفْتُهُ».

قَالَتْ: فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ فَاتَّهَمُونِي بِهِ فَجَعَلُوا يُقَشِّشُونِي حَتَّى قَشَّشُوا قُبُلَهَا قَالَتْ: وَاللَّهِ إِنِّي لَقَائِمَةٌ مَعَهُمْ إِذْ مَرَّتِ الْحَدِيثُ قَالَتْ.

قَالَتْ: فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ، فَقُلْتُ: هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُونِي بِهِ زَعَمْتُمْ وَأَنَا بَرِيئةٌ مِنْهُ وَهَذَا هُوَ ذَا، قَالَتْ: فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَلَمَتْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكَانَ لَهَا خِيَاءَةٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ جَفَشٌ فَكَانَتْ تَأْتِيَنِي فَتَحَدِّثُ عِنْدِي، قَالَتْ فَلَا تَجْلِسُ إِلَّا قَالَتْ:

وَيَوْمَ الْوُشَاحِ مِنْ تَسَاجِيدِ رَبِّكَ

أَلَا إِنَّهُ مِنْ ذَاكَ الْكُفْرِ أَنْجَانِي



وَحُورُهُ حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ عَنِ مُسْلِمٍ (٥٥٣)، مَرْفُوعاً: «وَجَدْتُ فِي مَسَاجِدِ أُمِّي النُّعَامَةَ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ».

وَهَكَذَا فَهِمَ السَّلَفُ، فِي سُنَنِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ أَنَّهُ تَنَحَّمَ فِي الْمَسْجِدِ لَيْلَةً فَنَسِيَ أَنْ يَدْفِنَهَا حَتَّى رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَاخَذَ شُعْلَةً مِنْ نَارِ ثَمٍّ جَاءَ فَطَلَبَهَا حَتَّى دَفَنَهَا وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَيْثُ لَمْ تَكْتَبْ عَلَيَّ خَطِيئَةَ اللَّيْلَةِ».

فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ فَهِمَ أَنَّ الْخَطِيئَةَ مُخْتَصَّةٌ لِمَنْ تَرَكَهَا.

وَقَدْ مَنَّا وَجْهًا مِنَ الْجَمْعِ وَهُوَ أَنَّ الْخَطِيئَةَ حَيْثُ كَانَ التَّفَلُّعُ عَنِ الْيَمِينِ أَوْ إِلَى جِهَةِ الْقِبْلَةِ لَا إِذَا كَانَ عَنِ الشَّمَالِ وَتَحْتَ الْقَدَمِ فَالْحَدِيثُ هَذَا مُخَصَّصٌ بِذَلِكَ وَمَقِيدٌ بِهِ.

قَالَ الْجُمْهُورُ:

وَالْمُرَادُ أَيُّ مَنْ دَفَنَهَا، دَفَنَهَا فِي ثُرَابِ الْمَسْجِدِ وَرَمَلِهِ وَحَصَاةٍ وَقَوْلٌ مِنْ قَالَ: إِنَّ الْمُرَادُ مَنْ دَفَنَهَا إِخْرَاجُهَا مِنَ الْمَسْجِدِ بَعِيدٌ.

### ١٣- النهي عن التباهي في المسجد

٢٥٠- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ».

أَخْرَجَهُ التَّحَفُّصُ إِلَى التِّرْمِذِيِّ [أَحْمَدُ (١٣٤/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٤٤٩)، النَّسَائِيُّ (٣٢/٢)، ابْنُ مَاجَةَ (٧٣٩)] وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١٣٢١).

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَتَبَاهَى» يَتَفَاخَرُ (النَّاسُ فِي الْمَسَاجِدِ) بَأَن يَقُولَ وَاحِدٌ: مَسْجِدِي أَحْسَنُ مِنْ مَسْجِدِكَ عُلُوقاً وَزِينَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ.

(أَخْرَجَهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ)

الْحَدِيثُ مِنْ أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ.

وَقَوْلُهُ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ» قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ مِنْ أَشْرَاطِهَا، وَالتَّبَاهِي إِذَا بِالْقَوْلِ كَمَا عَرَفْتَ أَوْ بِالْفِعْلِ كَأَن يُبَالِغَ كُلُّ وَاحِدٍ فِي تَزْيِينِ مَسْجِدِهِ وَرَفْعِ بَنَائِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ مُفْهَمَةٌ بِكَرَاهَةِ ذَلِكَ وَأَنَّهُ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ تَشْيِيدَ الْمَسَاجِدِ وَلَا عِمَارَتَهَا إِلَّا بِالطَّاعَةِ

قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ لَهَا: مَا شَأْنُكَ لَا تَقْعُدِينَ إِلَّا قُلْتَ هَذَا؟ فَحَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ.

فَهَذَا الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «الْحَدِيثُ».

وَالْحَدِيثُ دَلَالَةٌ عَلَى إِبَاحَةِ الْمَيْتِ وَالْقَبِيلِ فِي الْمَسْجِدِ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ مَسْكَنٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً عِنْدَ أَمَنِ الْفِتْنَةِ وَجَوَازِ ضَرْبِ الْخِيَمَةِ لَهُ أَوْ حُورِهَا.

### ١٢- النهي عن البصاق في المسجد

٢٤٩- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَغَاوِيُّ (٤١٥)، مُسْلِمٌ (٥٥٢)].

(وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَصَاقُ فِي الْقَامُوسِ: الْبَصَاقُ كُفْرَابٍ، وَالبَّسَاقُ وَالبَزَاقُ مَاءُ الْفَمِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ وَمَا دَامَ فِيهِ فَهُوَ رِيْقٌ».

وَالْفِعْلُ الْبَخَارِيُّ (٤١٥): «الْبَزَاقُ» وَمُسْلِمٌ (٥٥٢) (٥٦): «التَّفَلُّعُ»

(فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَكَفَّارَتُهَا دَفْنُهَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْبَصَاقَ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ وَالدَّفْنُ يُكْفَرُهَا وَقَدْ عَارَضَهُ مَا تَقَدَّمَ (بِرَقْمِ ٢٣٠) مِنْ حَدِيثٍ «فَلْيَصِقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ» فَإِنَّ ظَاهِرَهُ سَوَاءٌ كَانَ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: هُمَا عُمُومَانِ لَكِنَّ الثَّانِيَّ مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَسْجِدِ وَيَقَى عُمُومُ الْخَطِيئَةِ إِذَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ دُونِ تَخْصِيصٍ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّمَا يَكُونُ الْبَصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةً إِذَا لَمْ يَدْفَنْهُ وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ دَفْنَهُ فَلَا.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ أَحْمَدَ (٢٦٠/٥) وَالتَّطَبُّعِيُّ (٣٤١/٨) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعاً «مَنْ تَنَحَّجَّ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَدْفِنْهُ فَسَيِّئَةٌ فَإِنْ دَفَنَهُ فَحَسَنَةٌ» فَلَمْ يَجْعَلْهُ سَيِّئَةً إِلَّا بِقَبْدِ عَدَمِ الدَّفْنِ.



ويأتي؛ حديث ابن عباس، وهو:

حجارة منقوشة وسقفة بالساج.

#### ١٤- النهي عن زخرفة المساجد

٢٥١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَمَرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨) وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (١٦١٥).

وَتَمَامُ الْحَدِيثِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَتَزْخَرِفْنَهَا كَمَا زْخَرِفْتَهَا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى» وَهَذَا مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَأَنَّهُ فَعَّمَهُ مِنَ الْأَخْبَارِ الثَّبَوِيَّةِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تَحْدُو حَذْوَ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

وَالْتَشْيِيدُ: رَفْعُ الْبِنَاءِ وَتَزْيِينُهُ بِالشَّيْءِ وَهُوَ الْجِصُّ كَذَا فِي الشَّرْحِ وَالَّذِي فِي الْقَامُوسِ شَادَ الْحَافِظُ يَشِيدُهُ طَلَاةٌ بِالشَّيْءِ وَهُوَ مَا يُطْلَى بِهِ الْحَافِظُ مِنْ جِصٍّ وَخَوْرٍ، أَنْتَهَى؛ فَلَمْ يَجْعَلْ رَفْعَ الْبِنَاءِ مِنْ مُسَمَّاءَ.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي الْكَرَاهَةِ أَوْ التَّحْرِيمِ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ: كَمَا زْخَرِفَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَإِنَّ التَّشْيِيدَ بِهِمْ مُحَرَّمٌ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمَقْصُودُ مِنْ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ إِلَّا أَنْ يَبْقِيَ النَّاسُ مِنَ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ وَتَزْيِينُهَا يَشْغُلُ الْقُلُوبَ عَنِ الْإِقْبَالِ عَلَى الطَّاعَةِ، وَيَذْهَبُ الْخُشُوعُ الَّذِي هُوَ رُوحُ جِسْمِ الصَّلَاةِ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ تَزْيِينُ الْحُرَابِ بِاطِلٍ.

قَالَ الْمُهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ: إِنَّ تَزْيِينَ الْحَرَمَيْنِ لَمْ يَكُنْ بِرَأْيِ ذِي حِلٍّ وَعَقْدٍ وَلَا سُكُوتٍ رِضًا أَيْ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَإِنَّمَا فَعَلَهُ أَهْلُ الدُّوَلِ الْجَبَابِرَةِ مِنْ غَيْرِ مُوَازَنَةٍ لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَسَكَتَ الْمُسْلِمُونَ وَالْعُلَمَاءُ مِنْ غَيْرِ رِضًا وَهَذَا كَلَامٌ حَسَنٌ.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ: (مَا أَمَرْتُ) إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَا يَحْسُنُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ حَسَنًا لَأَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ ﷺ وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٤٤٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ مَسْجِدَهُ ﷺ كَانَ عَلَى عَهْدِهِ ﷺ مَبْنِيًّا بِاللِّينِ وَسَقْفُهُ الْجَرِيدُ وَعُمْدَتُهُ خَشَبُ النَّخْلِ» فَلَمْ يَزِدْ أَبُو بَكْرٍ شَيْئًا.

وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ وَبَنَاهُ عَلَى بَنَائِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللِّينِ وَالْجَرِيدِ وَأَعَادَ عُمْدَتَهُ خَشَبًا ثُمَّ غَيَّرَهُ عُثْمَانُ فَرَادَ فِيهِ زِيَادَةً كَبِيرَةً وَبَنَى جُدْرَانَهُ بِالْأَحْجَارِ الْمَنْقُوشَةِ وَالْجِصِّ وَجَعَلَ عُمْدَتَهُ مِنْ

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّنَّةَ فِي بُنْيَانِ الْمَسَاجِدِ الْقَصْدُ وَتَرْكُ الْغُلُوِّ فِي تَعْسِينِهَا فَقَدْ كَانَ عُمَرُ مَعَ كَثَرَةِ الْفَتْوحَاتِ فِي أَيَّامِهِ وَكَثَرَةِ الْمَالِ عِنْدَهُ لَمْ يُغَيِّرِ الْمَسْجِدَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا اخْتَنَجَ إِلَى تَجْدِيدِهِ لِأَنَّ جَرِيدَ النَّخْلِ كَانَ قَدْ نَحَرَ فِي أَيَّامِهِ ثُمَّ قَالَ عِنْدَ عَمَارَتِهِ: أَكَيْنَ النَّاسَ مِنَ الْمَطَرِ وَلِإِنَّكَ أَنْ تُحْمَرَ أَوْ تُصْفَرَ فَتَقْتَرِنَ النَّاسُ ثُمَّ كَانَ عُثْمَانُ وَالْمَالُ فِي زَمَانِهِ أَكْثَرَ فَحَسَنَتْهُ بِمَا لَا يَقْتَضِي الزُّخْرُفَةُ وَمَعَ ذَلِكَ أَنْكَرَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ.

وَأَوَّلُ مَنْ زَخَرَفَ الْمَسْجِدَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ وَذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَسَكَتَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ إِنْكَارِ ذَلِكَ خَوْفًا مِنَ الْفِتْنَةِ.

#### ١٥- فضل من يزيل الأوساخ من المسجد

٢٥٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَرِضْتُ عَلَيَّ أَجُورٌ أُمِّيي، حَتَّى الْقَذَاةُ يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٦١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٩١٦)، وَاسْتَفْرَغَهُ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٢٩٧).

الْقَذَاةُ بَزَنَةٌ حَصَاةٌ هِيَ مُسْتَعْمَلَةٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَقَعُ فِي الْبَيْتِ وَغَيْرِهِ إِذَا كَانَ يَسِيرًا.

وَهَذَا إِخْبَارٌ بَأَنَّمَا يُخْرِجُهُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ وَإِنْ قُلَّ وَحَقَّرَ مَا جُورَ فِيهِ لِأَنَّهُ فِيهِ تَنْظِيفُ بَيْتِ اللَّهِ وَإِزَالَةٌ مَا يُؤْذِي الْمُؤْمِنِينَ وَيُفِيدُ بِمَقْهُومِهِ أَنَّ مِنَ الْأَوْزَارِ إِدْخَالَ الْقَذَاةِ إِلَى الْمَسْجِدِ.

#### ١٦- استحباب صلاة تحية المسجد

٢٥٣- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٤٤٤)، مُسْلِمٌ (٧١٤)].

الْحَدِيثُ نَهَى عَنْ جُلُوسِ الدَّاخِلِ إِلَى الْمَسْجِدِ إِلَّا بَعْدَ



صلايهِ رَكَعَتَيْنِ وَهُمَا تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ، وَظَاهِرُهُ وَجُوبُ ذَلِكَ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ نَدَبٌ وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ ﷺ لِلَّذِي رَأَاهُ يَتَخَطَّى: «اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ» [إمام أحمد (٤/١٨٨)، أبو داود (١١١٨)، النسائي (١٠٣/٣)] ولم يأمره بصلايتهما وبأنه قال ﷺ لِمَنْ عَلَّمَهُ الْأَرْكَانَ الْخَمْسَةَ فَقَالَ: لَا أَزِيدُ عَلَيْهَا: «افْلَحَ إِنْ صَدَقَ» [البخاري (٤٦)، مسلم (١١)].

وَالأَوَّلُ مُرَدُّهُ بِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّهِمَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهُ صَلَّاهُمَا فِي طَرَفِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ جَاءَ يَتَخَطَّى الرَّقَابَ.

وَالثَّانِي بِأَنَّهُ قَدْ وَجِبَ غَيْرُ مَا ذَكَرَ كَصَلَاةِ الْجَنَائِزِ وَغَوِيهَا وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنَّهُ وَجِبَ بَعْدَ قَوْلِهِ «لَا أَزِيدُ» وَاجِبَاتٌ وَأَعْلَمُهُ ﷺ بِهَا.

ثُمَّ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يُصَلِّيهِمَا فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَ وَلَوْ وَقْتُ الْكِرَاةِ.

وَلِيهِ خِلَافٌ وَقُرْنَاهُ فِي حَوَاشِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ (١٢٥/٣-١٢٧) أَنَّهُ لَا يُصَلِّيهِمَا مِنْ دَخَلِ الْمَسْجِدَ فِي أَوْقَاتِ الْكِرَاةِ وَقُرْنَا أَيْضًا أَنَّ وَجُوبَهُمَا هُوَ الظَّاهِرُ لِكَثْرَةِ الْأَوَامِرِ الْوَارِدَةِ بِهِ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّهُ إِذَا جَلَسَ وَلَمْ يُصَلِّهِمَا لَا يُشْرَعُ لَهُ أَنْ يَقُومَ فَيُصَلِّيَهُمَا.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: يُشْرَعُ لَهُ التَّدَارُكُ لِمَا رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٣٦١) مِنْ حَدِيثِ «أَبِي ذَرٍّ أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: رَكَعَتِ رَكَعَتَيْنِ قَالَ: لَا قَالَ: فَمَ فَا رَكَعَتُهُمَا».

وَتَرَجَّمَ عَلَيْهِ ابْنُ حِبَّانَ «تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ لَا تَقُوتُ بِالْجُلُوسِ» وَكَذَلِكَ مَا يَأْتِي (سَامِي بِرَقَم ٤١٩) مِنْ قَصْدِهِ سَلْبُكَ الْغُطْفَانِي.

وَقَوْلُهُ: «رَكَعَتَيْنِ» لَا مَفْهُومَ لَهُ فِي جَانِبِ الزِّيَادَةِ بَلْ فِي جَانِبِ الْقِلَّةِ فَلَا تَنَادَى سُنَّةُ التَّحِيَّةِ بِرَكَعَةٍ وَاحِدَةٍ.

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْ عُمُومِ الْمَسْجِدِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَتَحِيَّةُ الطَّوَافِ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَدَأَ فِيهِ بِالطَّوَافِ.

قُلْتُ هَكَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «الْهَدْيِ» (١٢٨/٢).

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّهُ لَمْ يَجْلِسْ فَلَا تَحِيَّةَ لِلْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِذِ التَّحِيَّةُ إِنَّمَا تُشْرَعُ لِمَنْ جَلَسَ وَالِدَاخِلُ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ يَبْدَأُ بِالطَّوَافِ ثُمَّ

يُصَلِّيُ صَلَاةَ الْقِيَامِ فَلَا يَجْلِسُ إِلَّا وَقَدْ صَلَّى، نَعَمْ لَوْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَأَرَادَ الْقُعُودَ قَبْلَ الطَّوَافِ فَإِنَّهُ يُشْرَعُ لَهُ صَلَاةُ التَّحِيَّةِ كغَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ.

وَكَذَا قَدْ اسْتَشْرَا صَلَاةَ الْعِيدِ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا.

وَيَجِبُ عَنْهُ بِأَنَّهُ ﷺ مَا جَلَسَ حَتَّى يَتَحَقَّقَ فِي حَقِّهِ أَنَّهُ تَرَكَ التَّحِيَّةَ بَلْ وَصَلَ إِلَى الْجَنَائِزِ أَوْ إِلَى الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ صَلَّى الْعِيدَ فِي مَسْجِدِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً وَلَمْ يَقْعُدْ بَلْ وَصَلَ إِلَى الْمَسْجِدِ وَدَخَلَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ وَأَمَّا الْجَنَائِزُ فَلَا تَحِيَّةَ لَهَا إِذْ لَيْسَتْ بِمَسْجِدٍ.

وَأَمَّا إِذَا اسْتَعْلَى الدَّاخِلُ بِالصَّلَاةِ كَانَ يَدْخُلُ وَقَدْ أُقِيمَتِ الْفَرِيضَةُ فَيَدْخُلُ فِيهَا فَإِنَّهَا تُجْزِئُهُ عَنْ رَكَعَتَيْ التَّحِيَّةِ بَلْ هُوَ مِنْهَيٌّ عَنْهَا بِحَدِيثٍ: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» [مسلم (٧١٠)، الرَّمْذِي (٤٢١)].

## ٧- بابُ صفةِ الصلاةِ

### ١- صفة عامة في هيئة الصلاة وما يقرأ فيها

٢٥٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْتِدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا».

أَخْرَجَهُ السَّيْتَةُ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ، وَلَا يَنْبَغُ مَا جَاءَ (١٠٦٠) بِإِسْنَادِ مُسْلِمٍ «حَتَّى تَطْمَئِنَّ»

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ) مُخَاطَبًا لِلْمَسِيِّ فِي صَلَاتِهِ وَهُوَ خَلَاذُ بَنٍ رَافِعٍ.

(«إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ») تَقَدَّمَ أَنَّ إِسْبَاغَ الْوُضُوءِ إِتْمَامُهُ.



(لَمْ اسْتَقْبَلِ الْقِبْلَةَ فَكَبَّرَ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ).

(لَمْ أَقْرَأْ مَا تَسْرِعُ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ فِيهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ دُعَاءُ الْاسْتِفْتَاخِ إِذْ لَوْ وَجِبَ لِأَمْرِهِ بِهِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُجْزِئُهُ مِنَ الْقُرْآنِ فِي الْفَاتِحَةِ وَيَأْتِي تَحْقِيقُهُ.

(لَمْ ارْتَكِعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَأْيَكُمْ) فِيهِ إِيجَابُ الرُّجُوعِ وَالِاطْمَئِنَانِ فِيهِ. (لَمْ ارْفَعْ) مِنَ الرُّكُوعِ.

(حَتَّى تَغْتَدَلَ قَائِمًا) مِنَ الرُّكُوعِ.

(لَمْ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا) فِيهِ أَيْضًا وَجُوبُ السُّجُودِ وَوُجُوبُ الْاطْمَئِنَانِ فِيهِ.

(لَمْ ارْفَعْ) مِنَ السُّجُودِ.

(حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا) بَعْدَ السُّجُودِ الْأَوَّلِ.

(لَمْ اسْجُدْ) الثَّانِيَةَ (حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا) كَالأَوَّلِ.

فَهَلْهُوَ صِفَةُ رَكْعَةٍ مِنْ رَكْعَاتِ الصَّلَاةِ قِيَامًا وَتِلَاوَةً وَرُكُوعًا وَاعْتِدَالًا مِنْهُ وَسُجُودًا وَطَمَئِنَّةً وَجُلُوسًا بَيْنَ السُّجُودَيْنِ ثُمَّ سَجْدَةً بَاطْمَئِنَانٍ كَالأَوَّلِ فَهَلْهُوَ صِفَةُ رَكْعَةٍ كَامِلَةٍ.

(لَمْ أَفْعَلْ ذَلِكَ) أَيُّ جَمِيعٍ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ إِلَّا تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ فَإِنَّهَا خُصُوصَةٌ بِالرَّكْعَةِ الْأَوَّلَى لِمَا عَلَّمَ شَرْعًا مِنْ عَدَمِ تَكَرُّرِهَا.

(لِي صَلَاتِكَ) فِي رَكْعَاتِ صَلَاتِكَ (كُلَّهَا أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ) بِالْفَاظِ مُتَقَابِرَةٍ.

(و) هَذَا (الَلْفُظُ) الَّذِي سَأَلَهُ هُنَا (لِلْبُخَارِيِّ) وَحْدَهُ.

(وَلَابِنِ مَاجَةَ) أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(بِإِسْنَادٍ مُسْلِمٍ) أَيُّ بِإِسْنَادِ رَجَالِهِ رَجَالُ مُسْلِمٍ.

(حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا) عَوْضًا عَنْ قَوْلِهِ فِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ: «حَتَّى تَغْتَدَلَ» فَذَلُّ عَلَى إِيجَابِ الْاطْمَئِنَانِ عِنْدَ الْاعْتِدَالِ مِنَ الرُّكُوعِ.

(وَمِثْلُهُ): مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مَا فِي قَوْلِهِ:

٢٥٥- وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ عِنْدَ

أَحْمَدَ (٣٤٠/٤) وَابْنِ حِبَّانَ (١٧٨٧) حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا.

وَلَا حَمْدَ «فَأَقِيمْ صَلَاتَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامَ».

وَلِلنَّسَائِيِّ (٢٢٥/٢، ٢٢٦) وَأَبِي دَاوُدَ (٨٥٧) مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ «إِنَّهَا لَا تَيِّمُ صَلَاةٌ أَحَدَكُمْ حَتَّى يُسَبِّحَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى، ثُمَّ يُكَبِّرُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَحْمَدُهُ وَيُثْنِي عَلَيْهِ فِيهَا فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ وَإِلَّا فَاحْمَدِ اللَّهَ وَكَبِّرْهُ وَهَلِّلْهُ».

وَلِأَبِي دَاوُدَ (٨٥٩) «ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَبِمَا شَاءَ اللَّهَ» وَلِابْنِ حِبَّانَ «ثُمَّ بِمَا شِئْتَ».

وهو قوله: (وَلِي حَدِيثُ رِفَاعَةَ) بِكَسْرِ الرَّاءِ هُوَ ابْنُ رَافِعٍ صَاحِبِي أَنْصَارِي شَهِدَ بَدْرًا وَاحِدًا وَسَائِرَ الْمَشَاهِدِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشَهِدَ مَعَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْجَمْلَ وَصَفَيْنِ وَتَوَفَّيَ أَوَّلَ إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ.

(عِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ حِبَّانَ) فَإِنَّهُ عِنْدَهُمَا بِلَفْظٍ (حَتَّى تَطْمَئِنَّ قَائِمًا).

وَفِي لَفْظٍ (لَا حَمْدَ «فَأَقِيمْ صَلَاتَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامَ») أَيُّ الَّتِي انْخَفَضَتْ حَالُ الرُّكُوعِ وَتَرْجِعُ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ حَالُ الْقِيَامِ لِلْقِرَاءَةِ وَذَلِكَ بِكَمَالِ الْاعْتِدَالِ.

(وَلِلنَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ) أَيُّ مَرْفُوعًا «إِنَّهَا لَا تَيِّمُ صَلَاةٌ أَحَدَكُمْ حَتَّى يُسَبِّحَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ» فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ.

(لَمْ يُكَبِّرُ اللَّهَ) تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ.

(وَيَحْمَدُهُ) بِقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ» يُشْعِرُ بِأَنْ الْمَرَادَ بِقَوْلِهِ «يَحْمَدُهُ» غَيْرَ الْقِرَاءَةِ وَهُوَ دُعَاءُ الْاِفْتِخَاحِ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ وَجُوبُ مُطْلَقِ الْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ بَعْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(وَيُثْنِي عَلَيْهِ) بِهَا (وَلِيَهَا) أَيُّ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ عَنْ رِفَاعَةَ.

(فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ فَاقْرَأْ وَإِلَّا) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَكَ



قُرْآنَ (لِاحْمَدِ اللَّهِ) أَيِ بِالْفَاظِ الْحَمْدُ وَالْأَظْهَرُ أَنْ يَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ (وَكَبْرَهُ) بِلَفْظِ اللَّهِ أَكْبَرُ.

(وَهَلَّلَهُ) يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ عَوَظُ الْقِرَاءَةِ لِمَنْ لَيْسَ لَهُ قُرْآنٌ يَحْفَظُهُ.

(وَلَا يَدَاوِدَ) أَيِ مِنْ رِوَايَةِ رِفَاعَةَ (ثُمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ. وَلَا يَنْ جِبَانٌ: ثَمَّ بِمَا شَتَّ).

هَذَا حَدِيثٌ جَلِيلٌ يُعْرِفُ بِحَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتَهُ وَقَدْ اشْتَمَلَ عَلَى تَعْلِيمٍ مَا يَجِبُ فِي الصَّلَاةِ وَمَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ.

فَدَلَّ عَلَى وَجُوبِ الرُّضْوَةِ لِكُلِّ قَائِمٍ إِلَى الصَّلَاةِ وَهُوَ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ: «إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ».

وَالْمُرَادُ لِمَنْ كَانَ مُحْدَثًا كَمَا عُرِفَ مِنْ غَيْرِهِ.

وَقَدْ فَصَّلَ مَا أَجْمَلَتْهُ رِوَايَةُ الْبُخَارِيِّ رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ بِلَفْظِهِ: «حَتَّى يُسَبِّحَ الرُّضْوَةَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَيُفَصِّلَ وَجْهَهُ وَيَذِيهِ إِلَى الْمُرْفَقَيْنِ وَيَمْسَحَ بِرَأْسِهِ وَرِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ».

وَهَذَا التَّفْصِيلُ دَلٌّ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِشْقَاقِ وَيَكُونُ هَذَا قَرِينَةً عَلَى حَمْلِ الْأَمْرِ بِهِمَا حَيْثُ وَرَدَ عَلَى النَّدْبِ.

وَدَلَّ عَلَى إِيْجَابِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ قَبْلَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ وَجُوبُهُ وَبَيَّانُ عَفْوِ الْاسْتِقْبَالِ لِلْمُتَقَلِّلِ الرَّاكِبِ.

وَدَلَّ عَلَى وَجُوبِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَعَلَى تَعْيِينِ الْفَاظِهَا رِوَايَةُ الطَّبْرَانِيِّ «الْعَجْمُ الْكَبِيرُ» (٣٩، ٣٨/٥) لِحَدِيثِ رِفَاعَةَ بِلَفْظِهِ: ثَمَّ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَرِوَايَةُ ابْنِ مَاجَةَ (٨٠٣) الَّتِي صَحَّحَهَا ابْنُ خُزَيْمَةَ (٥٨٧) وَابْنُ حِبَّانَ (١٨٦٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ مِنْ فَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ «إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَدَلَ قَائِمًا وَرَفَعَ يَدَيْهِ ثَمَّ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ».

وَمِثْلُهُ أَخْرَجَهُ الْبُزَّارُ «الْبَحْرُ الرِّجَالُ» (١٦٨/٢، ١٦٩) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ «أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ اللَّهُ أَكْبَرُ» فَهَذَا يُبَيِّنُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ هَذَا اللَّفْظُ.

وَدَلَّ عَلَى وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ سِوَاهُ كَانَتْ

الْفَاتِحَةَ أَوْ غَيْرَهَا لِقَوْلِهِ (مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ).

وَقَوْلُهُ: «فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ» وَلَكِنْ رِوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ بِلَفْظِ «فَاقْرَأْ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ حِبَّانَ» ثَمَّ اقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثَمَّ اقْرَأْ بِمَا شَتَّ وَتَرْجَمَ لَهُ ابْنُ حِبَّانَ «بَابُ فَرَضِ الْمَصْلِيِّ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ» فَمَعَ تَصْرِيحَ الرِّوَايَةِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ يُحْمَلُ قَوْلُهُ «مَا تيسَّرَ مَعَكَ» عَلَى الْفَاتِحَةِ لِأَنَّهَا كَانَتْ التَّيسِّرَةَ لِحَفْظِ الْمُسْلِمِينَ لَهَا أَوْ يُحْمَلُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَرَفَ مِنْ حَالِ الْمُخَاطَبِ أَنَّهُ لَا يَحْفَظُ الْفَاتِحَةَ وَمَنْ كَانَ كَذَلِكَ وَهُوَ يَحْفَظُ غَيْرَهَا فَلَهُ أَنْ يقرأَهُ أَوْ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ تَعْيِينِ الْفَاتِحَةِ أَوْ أَنَّ الْمُرَادَ مَا تيسَّرَ فِيمَا زَادَ عَلَى الْفَاتِحَةِ.

وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ أَحْمَدَ وَابْنِ حِبَّانَ فَإِنَّهَا عَيَّنَتِ الْفَاتِحَةَ وَجَعَلَتْ مَا تيسَّرَ لَهَا لَمَّا عَدَاها فَيُحْمَلُ أَنَّ الرَّوَايَةَ حَيْثُ قَالَ: «مَا تيسَّرَ» وَلَمْ يَذْكُرِ الْفَاتِحَةَ ذَهَلْ عَنْهَا.

وَدَلَّ عَلَى إِيْجَابِ غَيْرِ الْفَاتِحَةِ مَعَهَا لِقَوْلِهِ «بِأَمِّ الْكِتَابِ وَبِمَا شَاءَ اللَّهُ أَوْ شَتَّ».

وَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَحْفَظِ الْقُرْآنَ يُجْزئُهُ الْحَمْدُ وَالتَّكْبِيرُ وَالتَّهْلِيلُ وَأَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ مِنْهُ قَدْرٌ مُخْصِصٌ وَلَا لَفْظٌ مُخْصِصٌ وَقَدْ وَرَدَ تَعْيِينُ الْأَلْفَاظِ بِأَنَّ يَقُولَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

وَدَلَّ عَلَى وَجُوبِ الرُّكُوعِ وَوَجُوبِ الْاطْمِئْنَانِ فِيهِ.

وَفِي لَفْظٍ لِأَحْمَدَ (٣٤٠/٤) بَيَّانُ كَيْفِيَّتِهِ فَقَالَ: «فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَأْسَكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَأَمْدُدْ ظَهْرَكَ وَمَكِّنْ رُكُوعَكَ».

وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ خُزَيْمَةَ (٢٢٥/٢) «ثُمَّ تُكَبِّرُ وَتَرْكَعُ حَتَّى تَطْمَئِنَّ مَقَاصِلُكَ وَتَسْتَرْحِي».

وَدَلَّ عَلَى وَجُوبِ الرُّفْعِ مِنَ الرُّكُوعِ وَعَلَى وَجُوبِ الْإِنْصَابِ قَائِمًا وَعَلَى وَجُوبِ الْاطْمِئْنَانِ لِقَوْلِهِ: «حَتَّى تَطْمَئِنَّ» قَائِمًا وَقَدْ قَالَ الْمُصَنِّفُ: إِنَّهَا بِإِسْنَادٍ مُسْلِمٍ وَقَدْ أَخْرَجَهَا السَّرَّاجُ أَيْضًا بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ فَيَبَيِّنُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

وَدَلَّ عَلَى وَجُوبِ السُّجُودِ وَالتَّطَامِنَةِ فِيهِ وَقَدْ فَصَّلَتْهَا رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ (٢٢٥/٢) عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ بِلَفْظِهِ: «ثُمَّ



يُكَبِّرُ وَيَسْجُدُ حَتَّى يُمَكِّنَ وَجْهَهُ وَجَبْهَتَهُ حَتَّى تَطْمَئِنَّ مَفَاصِلُهُ وَتَسْتَرَحِي.

ودلَّ على وجوب القعود بين السجدةين.

وفي رواية النسائي (٢٢٥/٢) «ثُمَّ يُكَبِّرُ فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدَا عَلَى مَقْعَدَيْهِ وَيُقِيمُ صَلَاتَهُ».

وفي رواية الإحسان لابن حبان (١٧٨٤) «فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ فَاجْلِسْ عَلَى فَخْذِكَ الْيُسْرَى».

فدلَّ على أن هيئة القعود بين السجدةين بافتراش اليسرى.

ودلَّ على أنه يجب أن يفعل كل ما ذكر في بقية ركعات صلاته إلا تكبيرة الإحرام لأنه معلوم أن وجوبها خاص بال دخول في الصلاة أول ركعة.

ودلَّ على إيجاب القراءة في كل ركعة وعلى ما عرفت من تفسير ما يسر بالفاتحة فتجب الفاتحة في كل ركعة وتجب قراءة ما شاء معها في كل ركعة وبأنى الكلام على إيجاب ما عدا الفاتحة في الآخريتين والثالثة من المغرب.

واعلم أن هذا حديث جليل تذكر من العلماء الاستدلال به على وجوب كل ما ذكر فيه وعدم وجوب كل ما لا يذكر فيه.

أما الاستدلال على أن كل ما ذكر فيه واجب فلأنه ساقط عنه بلفظ الأمر بعد قوله: «لَنْ تَمَّ الصَّلَاةَ إِلَّا بِمَا ذُكِرَ فِيهِ».

وأما الاستدلال بأن كل ما لم يذكر فيه لا يجب فلأن المقام مقام تعليم الواجبات في الصلاة فلو ترك ذكر بعض ما يجب لكان فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز بالإجماع فإذا حصرنا الفاظ هذا الحديث الصحيح أخذ منها بالزائد ثم إن عارض الوجوب الدال عليه الفاظ هذا الحديث أو عدم الوجوب دليل أقوى منه عمل به، وإن جاءت صيغة أمر بشيء لم يذكر في هذا الحديث احتمل أن يكون هذا الحديث قرينة على حمل الصيغة على التندب واحتمل البقاء على الظاهر فيحتاج إلى مرجح للعمل به.

ومن الواجبات المتفق عليها ولم تذكر في هذا الحديث النيّة.

قلت: كذا في الشرح.

قلت: ولقاتل أن يقول: قوله «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ دَلَّ عَلَى إِجْبَاطِهَا إِذْ لَيْسَ النِّيَّةُ إِلَّا الْقَصْدُ إِلَى فِعْلِ الشَّيْءِ».

وقوله: «قَرَضًا» أي قاصداً له.

ثم قال: والقعود الأخير أي من الواجب المتفق عليه ولم يذكر في الحديث.

ثم قال: ومن المختلف فيه التشهّد الأخير والصلاة على النبي ﷺ فيه والسلام في آخر الصلاة.

٢٥٦- وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ

تعالى عنه قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ جَعَلَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ حَصَرَ ظَهْرَهُ فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ اسْتَوَى حَتَّى يَعُودَ كُلُّ قَفَارٍ مَكَانَهُ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرِشٍ وَلَا قَابِضِهِمَا، وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْيُمْنَى، وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْآخِرَى، وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٢٨).

(وعن أبي حميد بصيغة التصغير (الساعدي) هو أبو حميد بن عبد الرحمن بن سعد الأنصاري الخزرجي الساعدي منسوب إلى ساعدة وهو أبو الخزرج المدني غلب عليه كنيته، مات آخر ولاية معاوية.

(قال: رأيت رسول الله ﷺ إذا كبر أي للإحرام.

(جعل يديه أي كفيه.

(جلد) بفتح الحاء المهملة وسكون الدال المعجمة.

(منكبيه) وهذا هو رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام.

(وإذا رَكَعَ أَمَكَّنَ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ) تقدم بيانه في رواية أحمد (٣٤٠/٤) لحديث المسيء صلاته «فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَاخَتَيْكَ عَلَى رُكْبَتَيْكَ وَأَمْدُدْ ظَهْرَكَ وَمَكِّنْ رُكُوعَكَ».

(ثم حصر) بفتح الهاء فصاد مهملة مفتوحة فراء.



(ظَهَرَهُ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَيُّ نَتَأَةٍ فِي اسْتِثْنَاءٍ مِنْ غَيْرِ تَقْوِيَةٍ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ «ثُمَّ حَتَّى» بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ وَهُوَ بِمَعْنَاهُ وَفِي رِوَايَةٍ: غَيْرُ مُقَنَّعٍ رَأْسَهُ وَلَا مُصَوَّبِهِ وَفِي رِوَايَةٍ «وَفَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ».

(فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ) أَيُّ مِنَ الرُّكُوعِ.

(اسْتَوَى) زَادَ أَبُو دَاوُدَ (٧٣٣) «فَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَرَفَعَ يَدَيْهِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِعَبْدِ الْحَمِيدِ زِيَادَةً حَتَّى يُحَاذِي بِهِمَا مَنكِبَيْهِ مُعْتَدِلًا [أَبُو دَاوُدَ (٧٣٠)].

(حَتَّى يَبْعُدَ كُلُّ فَقَارٍ) يَفْتَحُ الْفَاءَ وَالْقَافَ آخِرُهُ رَاءٌ جَمْعُ فَقَارَةٍ وَهِيَ عِظَامُ الظَّهْرِ وَفِيهَا رِوَايَةٌ بِتَقْدِيمِ الْقَافِ عَلَى الْفَاءِ (مَكَانَهُ) وَهِيَ الَّتِي عَبَّرَ عَنْهَا فِي حَدِيثٍ رِفَاعَةُ بِقَوْلِهِ «حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ».

(فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَ يَدَيْهِ غَيْرَ مُفْتَرَشٍ) أَيُّ لَهْمًا وَعِنْدَ ابْنِ حَبَّانَ (١٨٥٩) «غَيْرَ مُفْتَرَشٍ ذِرَاعِيَهُ».

(وَلَا قَابِضِيَهُمَا) بَأَنَّ يَضُمُهُمَا إِلَيْهِ.

(وَأَسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْطَيْنِ) وَيَأْتِي فِي شَرْحِ حَدِيثٍ «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ حَتَّى سَبَعَةُ أَعْظَمَ» [سَاطِي بِرَقْم (٢٨١)].

(وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكُوعَيْنِ) جُلُوسَ الشَّهَادَةِ الْأَوْسَطِ.

(جَلَسَ عَلَى رِجْلَيْهِ الْيَسْرَى وَنَصَبَ الْيَمْنَى) وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكُوعَةِ الْآخِرَةِ لِلشَّهَادَةِ الْآخِرِ (قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيَسْرَى وَنَصَبَ الْآخَرَى وَبَقَعْدَ عَلَى مَقْعَدَيْهِ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ هَذَا رُوِيَ عَنْهُ قَوْلًا وَرُوِيَ عَنْهُ فِعْلًا وَاصْفًا فِيهِمَا صَلَاتُهُ ﷺ.

وَفِيهِ بَيَانُ صَلَاتِهِ ﷺ وَأَنَّهُ كَانَ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنكِبَيْهِ فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ.

وَأَنَّ رَفَعَ الْيَدَيْنِ مُقَارَنٌ لِلتَّكْبِيرِ وَهُوَ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ حَدِيثُ

وَأَبِي بَنٍ حُجْرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٧٢٦) وَقَدْ وَرَدَ تَقْدِيمُ الرُّفْعِ عَلَى التَّكْبِيرِ وَعَنْكَسُهُ فَوَرَدَ بِلَفْظِ «رَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ كَبَّرَ» وَبِلَفْظِ «كَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ» وَلِلْعُلَمَاءِ قَوْلَانِ.

الْأَوَّلُ مُقَارَنَةُ الرُّفْعِ لِلتَّكْبِيرِ.

وَالثَّانِي: تَقْدِيمُ الرُّفْعِ عَلَى التَّكْبِيرِ.

وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِتَقْدِيمِ التَّكْبِيرِ عَلَى الرُّفْعِ فَهَلْهُوَ صِفَتُهُ.

وَفِي الْمُنْهَاجِ وَشَرْحِهِ النُّجْمِ الْوَهَّاجِ.

وَالْأَوَّلُ: رَفَعَهُ وَهُوَ الْأَصْحَحُ مَعَ ابْتِدَائِهِ لَمَّا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [الْبُخَارِيُّ (٧٣٥)، مُسْلِمٌ (٣٩٠)] عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنكِبَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ» فَيَكُونُ ابْتِدَاؤُهُ مَعَ ابْتِدَائِهِ وَلَا اسْتِصْحَابُ فِي انْتِهَائِهِ فَإِنَّ فَرْغَ مِنَ التَّكْبِيرِ قَبْلَ تِمَامِ الرُّفْعِ أَوْ بِالْعَكْسِ أَمَّا الْآخَرُ فَإِنَّ فَرْغَ مِنْهُمَا حَطَّ يَدَيْهِ وَلَمْ يَسْتَدِمِ الرُّفْعَ.

وَالثَّانِي: يَرْفَعُ غَيْرَ مُكَبَّرٍ ثُمَّ يُكَبِّرُ وَيَدَاهُ مُقَارِنَتَانِ فَإِذَا فَرَّغَ أَرْسَلَهُمَا لِأَنَّ أَبَا دَاوُدَ رَوَى ذَلِكَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ (٧٣٠) وَصَحَّحَ هَذَا الْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (١٥، ١٤/٣) وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ وَدَلِيلُهُ فِي مُسْلِمٍ (٣٩٠) مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عُمَرَ.

وَالثَّالِثُ يَرْفَعُ مَعَ ابْتِدَاءِ التَّكْبِيرِ وَيَكُونُ انْتِهَاؤُهُ مَعَ انْتِهَائِهِ وَيُعْطِيهِمَا [الْبُخَارِيُّ (٦٣١)، مُسْلِمٌ (٣٩١)] بَعْدَ فَرَاغِ التَّكْبِيرِ لَا قَبْلَ فَرَاغِهِ لِأَنَّ الرُّفْعَ لِلتَّكْبِيرِ فَكَانَ مَعَهُ وَصَحَّحَهُ الْمَصْنُفُ وَنَسَبَهُ إِلَى الْجُمْهُورِ.

انْتَهَى بِلَفْظِهِ.

وَفِيهِ تَحْقِيقُ الْأَقْوَالِ وَأَدْلَتُهَا وَدَلَّتِ الْأَدْلَةُ أَنَّهُ مِنَ الْعَمَلِ الْخَيْرِ فِيهِ فَلَا يَتَعَيَّنُ شَيْءٌ بَعِيْنَهُ.

وَأَمَّا حُكْمُهُ فَقَالَ دَاوُدُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالْحَمِيدِيُّ شَيْخُ الْبُخَارِيِّ وَجَمَاعَةٌ: إِنَّهُ وَاجِبٌ لِثُبُوتِهِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ فَإِنَّهُ قَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّهُ رَوَى رَفَعَ الْيَدَيْنِ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ خَمْسُونَ صَحَابِيًّا مِنْهُمْ الْعَشْرَةُ الْمُشْهُودُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنِ الْحَاكِمِ قَالَ: لَا نَعْلَمُ سُنَّةً اتَّفَقَ عَلَى رَوَايَتِهَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْخَلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ ثُمَّ الْعَشْرَةُ الْمُشْهُودُ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ مَعَ تَفَرُّقِهِمْ فِي الْبِلَادِ الشَّامَةِ غَيْرَ هَذِهِ السَّنَةِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ كَمَا قَالَ أَسْتَأْذِنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ.

قَالَ الْمَوْجِبُونَ: قَدْ ثَبَتَ الرُّفْعُ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ هَذَا



الثبوت.

الشافعي ومن تابعه.

وقد قال البخاري: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» (ج ٦٣١)،  
م (٣٩١) فلذا قلنا بالوجوب.

## ٢- ما يُذكر عند البدء في الصلاة

٢٥٧- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام عَنْ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ:  
وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ - إِلَى  
قَوْلِهِ: مِنَ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا  
أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ - إِلَى آخِرِهِ.

رواه مسلم (٧٧١).

وفي رواية له: إِنَّ ذَلِكَ لِي صَلَاةُ النَّبِيِّ

(وعن علي بن أبي طالب عليه السلام عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ  
كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ قَالَ: «وَجَّهْتُ وَجْهِي» أَيِ قَصَدْتُ  
بِعِبَادَتِي.

(لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) إِلَى قَوْلِهِ: مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

وفي رواية ثالثة، أَنْ يَقُولَ: «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِلَيْهِ أَشَارَ  
الْمَصْنُوعُ» ورواية بلفظ الآية: وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ؛ «اللَّهُمَّ أَنْتَ  
الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ. إِلَى آخِرِهِ رواه مسلم.

عمامة: «ظَلَمْتُ نَفْسِي؛ وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي، فَاعْفُ عَنِّي ذُنُوبِي،  
إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ، لَا  
يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا لَا يَصْرِفْ عَنِّي  
سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ، إِلَيْكَ وَاسْتَعِذْكَ، وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ  
لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ  
إِلَيْكَ».

وقوله: (فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) أَيِ ابْتِدَاءِ خَلْقِهِمَا مِنْ  
غَيْرِ مَثَالٍ سَابِقٍ.

وقوله (حنيفاً) أَيِ مَائِلاً إِلَى الدِّينِ الْحَقِّ، وَهُوَ الْإِسْلَامُ،  
وَزِيَادَةُ «وَمَا أَنَا مِنَ الْمَشْرِكِينَ» بَيَانٌ لِلْحَنِيفِ، وَابْتِصَاحٌ لِعَمَلِهِ.

و «النُّسْكَ»: الْعِبَادَةُ، وَكُلُّ مَا يُقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ بِهِ، وَعَطْفُهُ  
عَلَى الصَّلَاةِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.

وقوله: «وَعِيَايَ وَتَمَاتِي»: أَيِ حَيَاتِي وَمَوْتِي لِلَّهِ، أَيِ هُوَ

وَقَالَ غَيْرُهُمْ: إِنَّهُ سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ  
وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْقَاسِمُ وَالنَّاصِرُ وَالْإِمَامُ يَحْيَى؛ وَبِهِ قَالَتِ الْأَنْثَةُ  
الْأَرْبَعَةُ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ؛ وَلَمْ يَخَالَفْ فِيهِ وَيَقُولُ: إِنَّهُ لَيْسَ سُنَّةٌ  
إِلَّا الْهَادِي.

وبهذا يُعرفُ أَنَّ مَنْ رَوَى عَنْ الزُّيْدِيِّ أَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهِ،  
فَقَدْ عَمَّ النَّقْلُ بِمَا عَلِمَ.

هذا وأما إِلَى أَيِ عَمَلٍ يَكُونُ الرَّفْعُ، فروايةُ أَبِي حُمَيْدٍ هَذِهِ  
تُقَدِّمُ أَنَّهُ إِلَى مُقَابِلِ الْمُنْكَبِينَ، وَالْمُنْكَبُ بِمَجْمَعِ رَأْسِ عَظْمٍ الْكَثِيفِ  
وَالْعَصَبِ، وَبِهِ أَخَذَتِ الشَّافِعِيَّةُ.

وقيل: إِنَّهُ يَرْفَعُ حَتَّى يُحَازِي بَيْنَهُمَا فُرُوعَ أَذُنَيْهِ لِحَدِيثِ وَائِلِ  
بْنِ حُجْرٍ بَلَفَظَ «حَتَّى حَازَى أَذُنَيْهِ» [اصحح (٣١٦/٤)، أبو داود (٧٢٦)،  
الترمذي (٢٩٢)، النسائي (١٢٦/٢)، ابن ماجه (٨١٠)].

وجمع بينَ الحدين بأن المرادُ أَنَّهُ يُحَازِي بِظَهْرِ كَتِفَيْهِ الْمُنْكَبِينَ  
وَبِأَطْرَافِ أَمْلِئِهِ الْأَذْنَيْنِ كَمَا تَدُلُّ لَهُ رِوَايَةُ لُؤَالِ عِنْدَ أَبِي  
دَاوُدَ (٧٢٤) بَلَفَظَ: حَتَّى كَانَتْ حِيَالُ مَنِيكَيْهِ وَيُحَازِي بَيْنَهُمَا يَدَا  
أَذُنَيْهِ.

وقوله: (أَمَكَّنْ يَدَيْهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ) قَدْ فَسَّرَ هَذَا الْإِمَّاكُنَ رِوَايَةُ  
ابْنِ دَاوُدَ (٧٣٤): وَكَانَهُ قَابِضٌ عَلَيْهِمَا.

وقوله: (هَصَرَ ظَهْرَهُ) تَقَدَّمَ قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ فِيهِ، وَتَقَدَّمَ فِي  
رِوَايَةٍ: «ثُمَّ حَنَى» بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالتَّوْنِ، وَهُوَ مَعْنَاهُ؛ وَفِي رِوَايَةٍ:  
«غَيْرُ مُنْتَعِ رَأْسَهُ وَلَا مُصَوَّبٍ» وَفِي رِوَايَةٍ: «وَفَرَجَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ»  
وَقَدْ سَبَقَ.

وقوله: (حَتَّى يَعُودَ كُلُّ فَصَارٍ) الْمَرَادُ مِنْهُ كَمَالُ الْإِعْتِدَالِ،  
وَتَفْسِيرُهُ رِوَايَةٌ: «ثُمَّ يَمُكْتُ قَائِماً حَتَّى يَقَعَ كُلُّ عُضْوٍ مَوْضِعَهُ»

وَفِي ذِكْرِهِ كَيْفِيَّةُ الْجُلُوسِ: الْجُلُوسُ الْأَوْسَطُ، وَالْأَخِيرُ،  
دَلِيلٌ عَلَى تَغَايُرِهِمَا، وَأَنَّهُ فِي الْجُلُوسَةِ الْآخِرَةِ يَتَوَرَّكُ، أَيِ يُفَضِّي  
بُورِكَهُ إِلَى الْأَرْضِ، وَيَنْصَبُ رِجْلَهُ الْيَمْنَى.

وفيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ سِيَائِي، وَبِهَذَا الْحَدِيثِ عَمَلٌ



المالِكُ لَهُمَا وَالْمُخْتَصَرُ بِهِمَا.

أو قول ما أفاده

وقوله: «رب العالمين» الربُّ الملِكُ، والعالمين جمع عالم مُشْتَقٌّ من العلم، وهو اسمٌ لجميع المخلوقات كذا قيل.

وفي القاموس العالمُ: الخلقُ كُلُّهُ أو ما حواه بطنُ الفلكِ، ولا يُجمعُ فاعلٌ بالواو والنون غيره وغير «باسم».

وقوله «لا شريك له»: تأكيدٌ لقوله «رب العالمين»، المفهوم منه الاختصاص.

وقوله: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ»، أي المالكُ لجميع المخلوقات.

وقوله: «ظلمت نفسي»، اعترافٌ بظلمِ نفسه، قدَّمه على سؤالِ المغفرة.

ومعنى: لبيك: أقيمُ على طاعتِكَ وامتثلُ أمرك، إقامةً مُتَكَرِّرَةً.

وسعديك: أي أسعدُ أمرك وأنبئه إسعاداً مُتَكَرِّراً، ومعنى: «الخيرُ كُلُّهُ في يديك» الإقراءُ بأنَّ كُلَّ خيرٍ واصلٌ إلى العبادِ، ومرجُوُّ وُصُولِهِ فَهُوَ في يديهِ تعالى.

ومعنى: «والشُّرُّ ليسَ إِلَيْكَ» أي ليسَ ثَمَّ يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَيْكَ: أولاً يُضَافُ إِلَيْكَ، فلا يُقالُ يا ربُّ الشُّرِّ، أو لا يصعدُ إِلَيْكَ، فإنه إنما يصعدُ إِلَيْهِ الْكَلَمُ الطَّيِّبُ.

ومعنى: «أنا بِكَ وَإِلَيْكَ» أي التَّجَانِي والتَّهَيُّانِي إِلَيْكَ، وتَوْفِيقِي بِكَ.

ومعنى: «تَبَارَكْتَ» اسْتَحَقَقْتَ الثَّنَاءَ، أو تَبَتَّ الْخَيْرُ عِنْدَكَ، فَهَذَا مَا يُقَالُ فِي الاسْتِفْتَاحِ مُطْلَقاً.

(وفي رواية له) أي لِمَسْلَمٍ (أنَّ ذَلِكَ) كَانَ يَقُولُهُ ﷺ (في صلاةِ اللَّيْلِ) لم نجد في مسلم هذا الذي ذكره المصنف، من أنه كان يقوله في صلاة الليل، وإنما ساق حديث علي عليه السلام هذا في قيام الليل.

وقد نقل المصنف في التلخيص عن الشافعي وابن خزيمة أنه يُقالُ في المكتوبة، وأن حديث علي - عليه السلام - ورد فيها، فعلى كلامِهِ هُنَا يَحْتَمَلُ أَنَّهُ مُخْتَصَرٌ بِهَا هَذَا الذِّكْرُ.

ويَحْتَمَلُ أَنَّهُ عامٌ، وأنه يُخَيَّرُ الْعَبْدُ بَيْنَ قَوْلِهِ عَقِبَ التَّكْبِيرِ،

٣- ما يقول المصلي بعد التكبير من الدعاء

٢٥٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ سَكَتَ هُنَيْهَةً، قَبْلَ أَنْ يَقْرَأَ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: أَقُولُ: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرْدِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٤٤)، مسلم (٥٩٨)].

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ فِي الصَّلَاةِ) أَي تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ (سَكَتَ هُنَيْهَةً) بِضَمِّ الْهَاءِ فَنَوْنٌ فَمَشَاءٌ نَحْيَةً فَهَاءٌ مَقْرُونَةٌ فَتَاءٌ. أَي سَاعَةً لَطِيفَةً.

(قيل أن يقرأ لسألته) أَي عَنْ سُكُونِهِ مَا يَقُولُ فِيهِ.

(فَقَالَ: أَقُولُ اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ) الْمُبَاعَدَةُ: الْمَرَادُ بِهَا حَوْماً حَصَلَ مِنْهَا، أَوِ الْعَصْمَةُ عَمَّا يَأْتِي مِنْهَا.

(كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ) فَكَمَا لَا يَجْتَمِعُ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ. لَا يَجْتَمِعُ هُوَ وَخَطَايَاهُ.

(اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ) بِفَتْحِ الذَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَالنُّونِ فَسَيَنْ مُهْمَلَةٌ، فِي الْقَامُوسِ أَنَّهُ الْوَسْخُ.

والمَرَادُ أَرْزَلَ عَنِّي الْخَطَايَا بِهَذِهِ الْإِزَالَةِ.

(اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنَ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالتَّبَرْدِ) بِالتَّحْرِيكِ، جَمْعُ بَرْدٍ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: ذَكَرُ التَّلْجِ وَالتَّبَرْدِ تَأْكِيدٌ، أَوْ لِأَنَّهُمَا مَاءَانِ لَمْ تَسْتَعْمَلْهُمَا الْأَيْدِي.

وَقَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: عَبَّرَ بِذَلِكَ عَنْ غَايَةِ الْحَوْرِ، فَإِنَّ الثَّوْبَ الَّذِي يَتَكَرَّرُ عَلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ مَتَقِيَّةٍ يَكُونُ فِي غَايَةِ النِّقَاءِ.

وَفِيهِ اقْوَالٌ أُخَرُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.



وفي الحديث دليلٌ على أنه يقول هذا الذِّكْرَ بين التَّكْبِيرِ والقراءة سرًّا، وأنه يُخَيِّرُ العبدَ بين هذا الدُّعاء والدُّعاء الذي سلف في حديث عليٍّ - عليه السلام - أو يجمع بينهما.

٢٥٩- وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ.

رواه مسلم (٣٩٩) بسندٍ مُنْقَطِعٍ.

ورواه الدارقطني (٢٩٩/١)، ٣٠٠، موصولاً وموقوفاً.

(وعن عمر رضي الله عنه كان يقول) أي بعد تكبيرة الإحرام.

(سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ) أي أسجدُ حال كوني مُتَلَبِّساً بِحَمْدِكَ.

(تَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ) رواه مسلم بسندٍ مُنْقَطِعٍ قال الحاكم (٢٣٥/١): قد صحَّ عن عمر.

وقال في الهدي النبوي [٢٠٥/١]: إنه قد صحَّ عن عمر أنه كان يَسْتَفْتِيحُ بِهِ في مقام النَّبِيِّ ﷺ وَيُنْهَرُ بِهِ، وَيَعْلَمُهُ النَّاسُ، وَهُوَ بِهَذَا الرَّجْوِ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ، وَلِذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: أَمَا أَنَا فَأَذْهَبُ إِلَى مَا رَوَيْ عَنْ عُمَرَ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا اسْتَفْتَحَ بِبَعْضِ مَا رَوِيَ لَكَانَ حَسَنًا.

وقد روي في التَّوَجُّهِ ألفاظٌ كثيرة، والقول بأنه يُخَيِّرُ العبدُ بَيْنَهُمَا قولٌ حسنٌ.

وأما الجمعُ بين هذا وبين: «وَجَّهْتُمْ وَجْهِي» الذي تقدَّم، فقد وردَ في حديث ابن عمر؛ رواه الطبراني في الكبير (٣٥٣/١٢)، ٣٥٤.

وفي روايته ضعف.

(والدارقطني) عطف على مسلم؛ أي رواه الدارقطني (موصولاً وموقوفاً) على عمر.

وأخرجه أبو داود (٧٧٦) والحاكم (٢٣٥/١) من حديث عائشة مرفوعاً: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ الصَّلَاةَ قَالَ: سُبْحَانَكَ الْحَدِيثُ؛ وَرَجُلَانِ إِسْنَادُهُ ثَقَاتٌ.

وليه انقطاع، وأعله أبو داود قال الدارقطني: ليس بالقوي.

#### ٤- الاستعاذة من الشيطان قبل الفاتحة

٢٦٠- وَنَحْوُهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه مَرْفُوعاً عِنْدَ الْخَمْسَةِ، وَفِيهِ: وَكَانَ يَقُولُ بَعْدَ التَّكْبِيرِ «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمَزِهِ، وَنَفْسِهِ، وَنَفْسِهِ» [أحمد (٥٠/٣)، أبو داود (٧٧٥)، الرمزي (٢٤٢)، النسائي (١٣٢/٢)، ابن ماجه (٨٠٤)].

(ونحوه) أي نحو حديث عمر.

(عن أبي سعيد مرفوعاً عند الخمسة، وفيه: وكان يقول بعد التكبير: أعوذ بالله السميع العليم) لأقوالهم (العليم) بأقوالهم وأفعالهم وضمائرهم (من الشيطان الرجيم) المرجوم.

(من همزه) المراد به الجنون.

(ونفسه) بالنون فالفاء فالحاء المعجمة.

والمراد به الكبير.

(ونفسه) بالنون والفاء والمثلثة المراد به الشعر، وكأنه أراد به الهجاء.

والحديث دليلٌ على الاستعاذة، وأنها بعد التَّكْبِيرِ، والظاهر أنها أيضاً بعد التَّوَجُّهِ بِالْأَدْعِيَةِ؛ لأنها تعود القراءة وهي قبلها.

#### ٥- ثم قراءة الفاتحة (وصفة الصلاة)

٢٦١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِيحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ، وَالْقِرَاءَةِ: بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبَهُ، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ.

وَكَانَ إِذَا رَفَعَ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا.



وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا.

وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ.

وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصَبُ الْيُمْنَى.

وَكَانَ يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ، وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعَيْهِ أَفْتِرَاشَ السَّيِّعِ.

وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَلَهُ عِلَّةٌ (٤٩٨).

(وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ يستفتح) أي يفتح.

(الصلاة بالكسب) أي يقول: الله أكبر، كما ورد بهذا اللفظ في الحلية (١٣/٣) لأبي نعيم.

والمراد تكبيرة الإحرام، ويقال لها، تكبيرة الافتتاح.

(والقراءة) منصوب عطفاً على الصلاة أي ويستفتح القراءة.

(بالحمد) بضم الذال على الحكاية.

(لله رب العالمين) وكان إذا ركع لم يُشخص بضم المشاء التحية فشين فحاء معجمتين فصاد مهملة.

(رأسه) أي لم يرفعه (ولم يصوبه) بضمها أيضاً وفتح الصاد المهملة وكسر الواو المشددة أي لم يخفضه خفضاً بليغاً بل بين الخفض والرفع وهو التسوية، كما دلّ له قوله:

(ولكن بين ذلك) أي بين المذكور من الخفض والرفع.

(وكان إذا رفع) أي رأسه (من الركوع) لم يسجد حتى يستوي قائماً تقدّم في حديث أبي هريرة في أول الباب: «ثم ارفع حتى تعتدل قائماً».

(وكان إذا رفع رأسه من السجود) أي الأول.

(لم يسجد) الثانية.

(حتى يستوي) بينهما (جالساً) وتقدّم: «ثم ارفع حتى تطمئن جالساً».

(وكان يقول في كل ركعتين) أي بعدهما.

(التحية) أي تشهد بالتحيات لله كما يأتي، ففي الثلاثية والرابعة المراد به الأوسط وفي الثانية الأخير.

(وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى) ظاهره أن هذا جلوسه في جميع الجلوسات بين السجودين، وحال الشاهدين، وتقدّم في حديث أبي حميد: «وإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى».

(وكان ينهى عن عقبة الشيطان) بضم العين المهملة وسكون القاف فموحدة، ويأتي تفسيرها.

(وينهى أن يفتريش الرجل ذراعيه أفتراش السَّيِّعِ) بأن يسطهما في سجود، وفسر السَّيِّعِ بالكسب، وورد في رواية بلفظه (وكان يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَلَهُ عِلَّةٌ) وهي: أنه أخرجه مسلم من رواية أبي الجوزاء بالجيم والزَّاي عن عائشة قال ابن عبد البر: هو مُرسَل، أبو الجوزاء لم يسمع من عائشة؛ وأعلّ أيضاً بأنه أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي مُكَاتَبَةً.

والحديث فيه دلالة على تعيين التكبير عند الدخول في الصلاة، وتقدّم الكلام فيه في حديث أبي هريرة أول الباب.

واسئد بقولها: «والقراءة بالحمد» على أن البسملة ليست من الفاتحة وهو قول أنس وأبي من الصحابة.

وقال به مالك، وأبو حنيفة، وآخرون وحجّتهم هذا الحديث.

وقد أُجيب عنه: بأن مرادها بـ «الحمد لله رب العالمين» السورة نفسها، لا هذا اللفظ، فإن الفاتحة تُسمى «الحمد لله رب العالمين»، كما ثبت ذلك في صحيح البخاري (٤٧٤)؛ فلا حجة فيه على أن البسملة ليست من الفاتحة، ويأتي الكلام عليه مُستوفى في حديث أنس قريباً (رقم ٢٦٥).

وتقدّم الكلام على أنه في ركوعه لا يرفع رأسه ولا يخفضه كما تقدّم، على قوله «وكان إذا رفع رأسه» إلى قوله



تُسَمَّى إِقْعَاءً.

أو جعلوا المنهي عنه هُوَ الِهَيْتَةُ الثَّانِيَةُ وَتُسَمَّى أَيْضاً إِقْعَاءً، وَهِيَ أَنْ يُلْصَقَ الرَّجُلُ الْيَتِيُّ فِي الْأَرْضِ، وَيَنْصَبَ سَاقِيهِ وَفَخْذِيهِ وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ كَمَا يَقَعِي الْكَلْبُ.

وَإِفْتِرَاشُ الذَّرَاعَيْنِ تَقْدَمُ أَنَّهُ بَسْطُهُمَا عَلَى الْأَرْضِ حَالِ السُّجُودِ.

وَقَدْ نَهَى ﷺ عَنِ التَّشَبُّهِ بِالْحَيَوَانَاتِ وَنَهَى عَنْ بُرُوكِ كِبْرُوكِ الْبَعِيرِ [د(٨٤٠)، س(٢٠٧/٢)]، وَالتَّيَقُّاتِ كَالْتَّيَقَّاتِ الثَّعْلَبِ [أحمد: ٣١١/٢]، وَإِفْتِرَاشِ كَافْتِرَاشِ السَّيِّحِ [م(٤٩٨)]، وَإِقْعَاءِ كَإِقْعَاءِ الْكَلْبِ [ب(٢٨٢)، ج(٨٩٥)]، وَنَقَرِ كَنَقَرِ الْغَرَابِ [د(٨١٢)]، وَرَفْعِ الْأَيْدِي وَقْتَ السَّلَامِ كَأَذْنَابِ خَيْلِ شَمْسٍ [م(٤٣١)].

وَفِي قَوْلِهَا (وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ) دَلَالَةٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّسْلِيمِ وَأَمَّا إِجَابَةُ فَيَسْتَدِلُّ لَهُ بِمَا قَدْ مَنَاهُ سَابِقاً.

## ٦- ويرفع يديه عند التكبير في

### الافتتاح والركوع والرفع

٢٦٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا اقْتَسَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري(٧٣٥)، مسلم(٣٩٠)].

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوً بِفَتْحٍ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ: أَيِ مُقَابِلَ.

(مَنْكِبَيْهِ إِذَا اقْتَسَحَ الصَّلَاةَ) تَقْدَمُ فِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعَدِيِّ.

(وَإِذَا كَبَّرَ لِلرُّكُوعِ) رَفَعَهُمَا.

(وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ) أَيِ أَرَادَ أَنْ يَرْفَعَهُ (مِنَ الرُّكُوعِ) مُنْقَضٍ عَلَيْهِ.

فِيهِ: شَرْعِيَّةُ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الْمَوَاضِعِ؛ أَمَّا عِنْدَ

«وَكَانَ يَقُولُ التَّحِيَّةَ»، وَالْمَرَادُ بِهَا التَّسَاءُ الْمَعْرُوفُ بِالتَّحِيَّاتِ لِلَّهِ الْآتِي لَفْظُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ [البخاري(٦٣١)، مسلم(٦٧٤)] إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَفِيهِ شَرْعِيَّةُ التَّشَهُُّدِ الْأَوْسَطِ وَالْأَخِيرِ؛ وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْوَجُوبِ لِأَنَّهُ فَعْلٌ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ بَيَانٌ لِإِجْمَالِ الصَّلَاةِ فِي الْقُرْآنِ الْمَأْمُورُ بِهَا وَجُوباً، وَالْأَفْعَالُ لِبَيَانِ الْوَاجِبِ وَاجِبَةً، أَوْ يُقَالُ بِإِيجَابِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ لِقَوْلِهِ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» [خ(٦٣١)، م(٣٩١)].

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي التَّشَهُُّدَيْنِ، فَقِيلَ: وَاجِبَانِ، وَقِيلَ: سُنَّتَانِ، وَقِيلَ: الْأَوَّلُ سُنَّةٌ، وَالْأَخِيرُ: وَاجِبٌ، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ [برقم(٢٩٥)] إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى التَّشَهُُّدِ الْآخِرِ.

وَأَمَّا الْأَوْسَطُ فَإِنَّهُ اسْتَدَلَّ مَنْ قَالَ بِالْوَجُوبِ بِهَذَا الْحَدِيثِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ، وَقَوْلُهُ ﷺ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ» الْحَدِيثُ [خ(٨٣١)، م(٤٠٢)].

وَمَنْ قَالَ: بِأَنَّهَا سُنَّةٌ اسْتَدَلَّ بِأَنَّهُ لَمَّا سَهَا عَنْهُ لَمْ يَعُدْ لِأَدَائِهِ، وَجَبَرَهُ بِسُجُودِ السُّهُورِ، وَلَوْ وَجِبَ لَمْ يَجِبْهُ سُجُودُ السُّهُورِ كَالرُّكُوعِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَرْكَانِ.

وَقَدْ رُدَّ هَذَا الْاسْتِدْلَالُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَجُوبُ مَعَ الذِّكْرِ، فَإِنْ نَسِيَ حَتَّى دَخَلَ فِي فَرْصٍ آخَرَ يَجِبُ سُجُودُ السُّهُورِ.

وَفِي قَوْلِهَا (وَكَانَ يَقْرَأُ رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَيَنْصِبُ الْيُمْنَى) مَا يَدُلُّ أَنَّهُ كَانَ جُلُوسُهُ ﷺ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَحَالَ التَّشَهُُّدِ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْهَادِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ، وَلَكِنْ حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ الَّذِي تَقْدَمُ فَرَقَ بَيْنَ الْجُلُوسَيْنِ فَجَعَلَ هَذَا صِفَةَ الْجُلُوسِ بَعْدَ الرُّكُوعَيْنِ وَجَعَلَ صِفَةَ الْجُلُوسِ الْآخِرِ تَقْدِيمَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَنَصَبَ الْأُخْرَى، وَالْقَعُودُ عَلَى مَقْعَدَيْهِ.

وَلِلْعُلَمَاءِ خِلَافٌ فِي ذَلِكَ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَخِيرِ فِيهَا.

وَفِي قَوْلِهَا: (يَنْهَى عَنْ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ) أَيِ فِي الْقَعُودِ، وَفُسِّرَتْ بِتَفْسِيرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَقْرَأُ قُدَمِيَهُ وَيَجْلِسُ بِالْيَتِيِّ عَلَى عَقْبِيهِ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْقَعْدَةُ اخْتَارَهَا الْعِبَادَةُ فِي الْقَعُودِ فِي غَيْرِ الْآخِرِ، وَهَذِهِ



تَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ فَقَدَّمَ فِيهِ الْكَلَامَ.

وَأَمَّا عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرُّفْعِ مِنْهُ فَهَذَا الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ ذَلِكَ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمُرُوزِيُّ: أَجَمَّ عُلَمَاءُ الْأَمْصَارِ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَهْلَ الْكُوفَةِ.

قُلْتُ: وَالْخِلَافُ فِيهِ لِلْمُتَأَوِّفَةِ مُطْلَقًا فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ؛ وَاسْتَدَلَّ لِلْهَادِي فِي الْبَحْرِ بِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا لِي أَرَاكُمْ الْحَدِيثَ.

قُلْتُ: وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٣١)، وَابُو دَاوُدَ (٩٩٨)، وَالنَّسَائِيُّ (٦١/٣)، وَلَفَّظَهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُلْنَا بِأَيْدِينَا السَّلَامَ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَأَشَارَ يَدَيْهِ إِلَى الْجَانِبَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَامَ تَوْشُّتُونَ بِأَيْدِيكُمْ، كَأَذْنَابِ خَيْلِ شَمْسٍ، اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا يَكْفِي أَحَدَكُمْ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَخْذِهِ ثُمَّ يُسَلِّمَ عَلَى أَخِيهِ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ» انْتَهَى بِلَفْظِهِ.

وَهُوَ حَدِيثٌ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ فِي إِمَائِهِمْ بِأَيْدِيهِمْ عِنْدَ السَّلَامِ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ وَسَبِيهِ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ» فَهُوَ عَائِدٌ إِلَى مَا يُتَكَبَّرُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْإِيمَاءِ إِلَى كُلِّ حَرَكَةٍ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الصَّلَاةَ مُرَكَّبَةً مِنْ حَرَكَاتٍ، وَسُكُونٍ وَذِكْرِ اللَّهِ.

قَالَ الْقَبْلِيُّ فِي «الْمَنَارِ» عَلَى كَلَامِ الْإِمَامِ الْمُهَدِّي: إِنْ كَانَ هَذَا غَفْلَةً مِنَ الْإِمَامِ إِلَى هَذَا الْحَدِّ فَقَدْ أَبْعَدَ، وَإِنْ كَانَ مَعَ مَعْرِفَتِهِ حَقِيقَةَ الْأَمْرِ فَهُوَ أَوْرَعُ وَارْفَعُ مِنْ ذَلِكَ؛ وَالْإِكْتَارُ فِي هَذَا لِحَاجَةِ مُجَرَّدٍ، وَأَمْرُ الرُّفْعِ أَوْضَحُ مِنْ أَنْ تُورَدَ لَهُ الْأَحَادِيثُ الْمَفْرَدَاتُ.

وَقَدْ كَثُرَتْ كَثْرَةٌ لَا تَوَازَى، وَصَحَّتْ صَحَّةً لَا تُمْنَعُ، وَلِذَا لَمْ يَبْقَ الْخِلَافُ الْحَقُّ فِيهِ إِلَّا لِلْهَادِي فَقَطْ، فَهِيَ مِنَ التَّوَادِدِ الَّتِي تَقَعُ لِأَفْرَادِ الْعُلَمَاءِ مِثْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ، وَغَيْرِهِمَا، مَا أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَّا لَهُ نَادِرَةٌ يَنْبَغِي أَنْ تُعْمَرَ فِي جَنْبِ فَضْلِهِ، وَتُجْتَنَّبَ؛ انْتَهَى.

وِخَالَفَتِ الْحَنْفِيَّةُ فِيمَا عدا الرُّفْعَ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَاحْتَجُّوا بِرَوَايَةِ مُجَاهِدٍ: أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ ابْنِ عُمَرَ فَلَمْ يَرَهُ يَفْعَلُ

ذَلِكَ [الْبَخَارِيُّ فِي «جَزْءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ» (١٦)] وَبِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٤٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: بِأَنَّهُ «رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ الْإِفْتِتَاحِ ثُمَّ لَا يَعُودُ».

وَاجِبٌ: بَأَنَّ الْأَوَّلَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ.

وَقَدْ سَاءَ حِفْظُهُ، وَلَأنَّهُ مُعَارِضٌ بِرَوَايَةٍ نَافِعٍ، وَسَلَامِ بْنِ عُمَرَ لِلذَّكَاءِ، وَهُمَا مُتَبَيَّنَانِ، وَجَاهِدُ نَافِعٍ، وَالْمَبِيتُ مُقَدَّمٌ، وَبِأَنَّ تَرْكُهُ لِلذَّكَاءِ إِذَا ثَبَتَ كَمَا رَوَاهُ مُجَاهِدٌ يَكُونُ مُبَيَّنًا لِحُجُوزِهِ؛ وَأَنَّهُ لَا يَرَاهُ وَاجِبًا.

وَبِأَنَّ الثَّانِي: وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ لَمْ يُثَبِّتْ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَلَوْ ثَبَتَ لَكَانَتْ رَوَايَةُ ابْنِ عُمَرَ مُقَدَّمَةً عَلَيْهَا، لِأَنَّهَا إِثْبَاتٌ، وَذَلِكَ نَفْيٌ، وَالْإِثْبَاتُ مُقَدَّمٌ.

وَقَدْ نَقَلَ الْبَخَارِيُّ [«جَزْءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ» (٢٩)، (٣٠)] عَنِ الْحَسَنِ، وَحَمِيدِ بْنِ هَلَالٍ: أَنَّ الصُّحَابَةَ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ.

قَالَ الْبَخَارِيُّ: وَلَمْ يَسْتَنْ الْحَسَنُ أَحَدًا، وَنَقَلَ عَنْ شَيْخِهِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ قَالَ: حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ عِنْدَ الرُّكُوعِ وَالرُّفْعِ مِنْهُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا.

وَزَادَ الْبَخَارِيُّ [«جَزْءِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ» (٢)] فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بَعْدَ كَلَامِ ابْنِ الْمَدِينِيِّ: وَكَانَ عَلِيٌّ أَعْلَمُ أَهْلِي زَمَانِهِ، قَالَ: وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ بَدَعٌ فَقَدْ طَعَنَ فِي الصُّحَابَةِ.

وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ:

٢٦٣- وَفِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ، عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٧٣٠): «يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ يُكَبِّرُ».

تَقَدَّمَ حَدِيثُ أَبِي حُمَيْدٍ مِنْ رَوَايَةِ الْبَخَارِيِّ.

لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الرُّفْعِ إِلَّا عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ، بِخِلَافِ حَدِيثِهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ فِيهِ إِثْبَاتُ الرُّفْعِ فِي الثَّلَاثَةِ الْمَوَاضِعِ؛ كَمَا أَفَادَهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ.

وَلَفَّظَهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٧٣٠): «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَدَلَ قَائِمًا وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ» الْحَدِيثُ؛



ﷺ بشر أصحابه قبل قدومه فقال: «يَقْدَمُ عَلَيْكُمْ وَإِلَيْكُمْ مِنْ حُجْرٍ مِنْ أَرْضٍ بَعِيدَةٍ طَائِعاً رَاضِياً فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَفِي رَسُولِهِ، وَهُوَ بَقِيَّةُ آبَاءِ الْمُلُوكِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ ﷺ رَحَّبَ بِهِ، وَأَذْنَاهُ مِنْ نَفْسِهِ، وَتَسَطَّ لَهُ رِجْلَانِ، فَاجْلَسَهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ عَلَى وَإِلَيْهِ وَلَوْلَاهُ، وَاسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَقْبَالِ مِنْ حَضْرَمَوْتَ. [الطبراني في «الكبير» (٤٦/٢٢، ٤٩)] روى له الجماعة إلا البخاري، وعاش إلى زمن معاوية وبايع له.

(قال: «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ». أخرجه ابن خزيمة).

وأخرج أبو داود (٢٧٧) والنسائي (١٢٦/٢) بلفظ: «ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ الْيُسْرَى وَالرُّمُحِ وَالسَّاعِدِ».

والرُّمُحُ: بضم الراء وسكون السين المهملة بعثها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف.

والحديث دليل على مشروعية الوضع المذكور في الصلاة، وعمله على الصدر كما أفاد هذا الحديث.

وقال النووي في المنهاج: ويجعل يديه تحت صدره.

قال في شرح النجم الوهاج: عبارة الأصحاب «تحت صدره» يريد:

والحديث بلفظ: «على صدره» قال: وكأنهم جعلوا التفاوت بينهما سيرا.

وقد قُبِلَ إلى مشروعيتي زيد بن علي وأحمد بن عيسى.

وروى أحمد بن عيسى حديث وائل هذا في كتابه الأمالي.

وإليه ذهبت الشافعية، والحنفية.

وذهبت الهاديونية إلى عدم مشروعيتها، وأنه يُبطل الصلاة لكونه فعلاً كثيراً.

قال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف وهو قول جمهور الصحابة والتابعين.

قال: وهو الذي ذكره مالك في الموطأ (ص ١١٧)، ولم يملك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره، وروي عن مالك: الإرسال، وصار إليه أكثر أصحابه.

تَمَامُهُ: ثُمَّ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَرَكَعَ ثُمَّ اعْتَدَلَ، فَلَمْ يَصُوبْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَقْنَعْ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ ثُمَّ قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ وَاعْتَدَلَ حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَظْمٍ إِلَى مَوْضِعِهِ مُعْتَبِلاً حَدِيثُ.

وأفاد رفعه يديه ﷺ في الثلاثة المواضع، وكان على المصنف أن يقول بعد قوله: «ثُمَّ يَكْبُرُ، الْحَدِيثُ، لِيَقْدَمَ أَنْ لَا يَسْتَدِلَّ بِهِ جَمِيعُهُ، فَإِنَّهُ قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنْ حَدِيثَ أَبِي حُمَيْدٍ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا الرَّفْعُ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ كَمَا أَنْ قَوْلُهُ:

٢٦٤- وَلِمُسْلِمٍ (٣٩١) عَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ نَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، لَكِنْ قَالَ: حَتَّى يُحَازِي بِهِمَا فُرُوعَ أُذُنَيْهِ.

وهو قوله: (ولمسلم عن مالك بن الحويرث نحو حديث ابن عمر) أي الرفع في الثلاثة المواضع (لكن قال: حتى يحاذي بهما أي اليدين (فروع أذنيه) أطرافهما، فخالفت رواية ابن عمر وأبي حميد في هذا اللفظ.

فذهب البعض إلى ترجيح رواية ابن عمر: لكونها متفقاً عليها، وجمع آخرون بينهما فقالوا: يحاذي بظهر منكبَيْهِ الْكَفَّيْنِ، وبأطراف أناملِهِ الْأَذْنَيْنِ، وإدوا ذلك برواية أبي داود (٧٢٤) عن وائل بلفظ: «حَتَّى كَانَتْ (٧٢٤): وعنده بلفظ «كانا» بالشيء» حيال منكبَيْهِ وحاذى بلبائهمايهِ أُذُنَيْهِ، وهذا جمع حسن.

وقد تقدم.

## ٧- وَيَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى

٢٦٥- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى صَدْرِهِ».

أخرجه ابن خزيمة (٤٧٩).

(وعن وائل) يفتح الواو والفتحة فهزئة هو أبو هنيئ بضم الهاء وفتح النون ابن حجر بن ربيعة الحضرمي، كان أبوه من ملوك حضرموت، وقد وائل على النبي ﷺ فأسلم، ويقال إنه



## ٨- وقرأ بالفتحة

٢٦٦- وَعَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٦٥)، مسلم (٣٩٤)] -

وَلَيْسَ بِرِوَايَةٍ لِابْنِ حِبَّانَ (١٧٨٢) وَالدَّارِقُطِيِّ (٣٢١/١، ٣٢٢) «لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ» -

وَلَيْ أُخْرَى: لِأَخْضَدٍ (٣١٣/٥) وَأَبِي قَاوَدٍ (٨٢٣)، وَالتِّرْمِذِيِّ (٣١١)، وَابْنِ حِبَّانَ (١٧٨٥) «لَتَلَكُمُ تَقَرُّوْنَ خَلْفَ إِبْرَاهِيمَ كُلًّا: نَعَمْ. قَالَ: لَا تَقْلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا».

(وَعَنْ عِبَادَةَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْمُوَحَّدَةِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ دَالٌّ مُهْمَلَةٌ.

وَهُوَ أَبُو الْوَلِيدِ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ بْنِ قَيْسِ الْخَزْرَجِيِّ الْأَنْصَارِيِّ السُّلَمِيُّ، كَانَ مِنْ نُبَهَاءِ الْأَنْصَارِ، وَشَهِدَ الْعَقَبَةَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ وَالثَّلَاثَةَ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، وَجُهِهُ عُمَرُ إِلَى الشَّامِ قَاضِيًا وَمُعَلِّمًا، فَأَقَامَ بِمَحْصَ، ثُمَّ انتَقَلَ إِلَى فِلَسْطِينَ وَمَاتَ بِهَا فِي الرُّمْلَةِ.

وَقِيلَ: فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ، وَهُوَ ابْنُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ سَنَةً.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمِّ الْقُرْآنِ».) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

هُوَ دَلِيلٌ عَلَى نَفْيِ الصَّلَاةِ الشَّرْعِيَّةِ إِذَا لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا الْمُصَلِّي بِالْفَاتِحَةِ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مُرَكَّبَةً مِنْ أَقْوَالٍ وَأَعْمَالٍ، وَالْمُرَكَّبُ يَتَنَفَّسُ بِإِتِّفَاعٍ جَمِيعِ أَجْزَائِهِ، وَبِإِتِّفَاعِ الْبَعْضِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى تَقْدِيرِ نَفْسِي الْكَمَالِ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ تَعَدُّرِ صَدَقِ نَفْسِ الذَّاتِ.

إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي أَنَاذَهُ قَوْلُهُ (وَلِي رِوَايَةُ لِابْنِ حِبَّانَ وَالدَّارِقُطِيِّ: «لَا تُجْزَى صَلَاةٌ لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ») فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النَّفْيَ مُتَوَجِّهٌ إِلَى الْإِجْزَاءِ، وَهُوَ كَالْنَفْيِ لِلذَّاتِ فِي الْمَالِ لِأَنَّ مَا لَا يُجْزَى فَلَيْسَ بِصَلَاةٍ شَرْعِيَّةٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى إِبْجَائِهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، بَلْ فِي الصَّلَاةِ جُمْلَةً.

وَفِيهِ اخْتِمَالٌ أَنَّهُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، لِأَنَّ الرُّكْعَةَ تُسَمَّى صَلَاةً،

وَحَدِيثُ الْمَسِيِّ صَلَاتُهُ قَدْ دُلَّ عَلَى أَنَّ كُلَّ رَكْعَةٍ تُسَمَّى صَلَاةً، لِقَوْلِهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ عَلَّمَهُ مَا يَفْعَلُهُ فِي رَكْعَةٍ «وَأَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلَّهَا» فَدُلَّ عَلَى إِبْجَائِهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، لِأَنَّهُ أَمَرَهُ أَنْ يَقْرَأَ فِيهَا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ.

وَلِي وَجُوبُهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

وَعِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ وَآخَرِينَ: أَنَّهَا لَا تَجِبُ قِرَاءَتُهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، بَلْ فِي جُمْلَةِ الصَّلَاةِ.

وَالذَّلِيلُ ظَاهِرٌ مَعَ أَهْلِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ؛ وَبَيَانُهُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ فِي بَعْضِ الظَّاهِرِ بَعْدَ تَعْلِيمِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالِاطْمِئْنَانِ إِلَى آخِرِهِ، أَنَّهُ قَالَ الرَّائِي: فَوَصَفَ: أَيُّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ هَكَذَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، حَتَّى فَرَعَ ثُمَّ قَالَ: «لَا تَتِمُّ صَلَاةٌ أَحَدِكُمْ حَتَّى يَفْعَلَ ذَلِكَ».

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ قَوْلِهِ «يَفْعَلُ ذَلِكَ»: أَيُّ كُلِّ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَغَيْرِهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ؛ لِقَوْلِهِ: «فَوَصَفَ الصَّلَاةَ هَكَذَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ».

وَالثَّانِي: أَنَّ مَا ذَكَرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْقِرَاءَةِ مِنْ صِفَاتِ الرُّكُوعِ، وَالسُّجُودِ، وَالِاعْتِدَالِ، وَنَحْوِهِ، مَأْمُورٌ بِهِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ كَمَا يُفِيدُهُ هَذَا الْحَدِيثُ؛ وَالْمُخَالَفُ فِي قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ لَا يَقُولُ إِنَّهُ يَكْفِي الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ وَالِاطْمِئْنَانُ فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ صَلَاتِهِ، أَوْ يُقَرِّئُهَا فِي رَكَعَاتِهَا، فَكَيْفَ يَقُولُ إِنَّ الْقِرَاءَةَ بِالْفَاتِحَةِ تَفْرُدُ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ الْمَأْمُورَاتِ بِأَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ؟ أَوْ يُفَرِّقُ بَيْنَ الرَكَعَاتِ؟ وَهَذَا تَفْرِيقٌ بَيْنَ أَجْزَاءِ الدَّلِيلِ بِلَا دَلِيلٍ.

فَتَعَيَّنَ حَيْثُ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ قَوْلِهِ «ثُمَّ أَفْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلَّهَا» فِي رَكَعَاتِهَا.

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْدَ كُتُبِ هَذَا أَنَّهُ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٣٤٠/٤) وَابْنُ حِبَّانَ (١٧٨٧) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِحُلَادِ بْنِ رَافِعٍ وَهُوَ الْمَسِيُّ صَلَاتُهُ: «ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ» وَلَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْرَأُ بِهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ كَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَقَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» [خ (٦٣١)، م (٣٩١)].



ثم ظاهر الحديث وجوب قراءتها في سرية، وجهريته  
للمنفرد والمؤتم.

أما المنفرد فظاهر.

وأما المؤتم فدخله في ذلك واضح.

وزاد أيضاً في قوله: (وفي أخرى) من رواية عبادة.

(لأحمد وأبي داود والترمذي وابن حبان: «لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ؟ قُلْنَا، نَعَمْ، قَالَ: لَا تَفْعَلُوا إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ؛ فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِهَا» فإنه دليل على إيجاب قراءة الفاتحة خلف الإمام تخصيصاً، كما دل اللفظ الذي عند الشيخين لعموميه، وهو أيضاً ظاهر في عموم الصلاة الجهرية والسرية.

وفي كل ركعة أيضاً.

ولل هذا ذهب الشافعية.

وهذه الهادوية إلى أنه لا يقرأها المؤتم خلف إمامه في الجهرية إذا كان يسمع قراءته، ويقرأها في السرية، وحيث لا يسمع في الجهرية.

وقالت الحنفية: لا يقرأها المأموم في سرية ولا جهريته، وحديث عبادة حجة على الجميع واستدلوا بهم بحديث «مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ فَقَرَأَ الْإِمَامُ قِرَاءَةً لَهُ» [أحمد (٣٣٩/٣)، ابن ماجه (٨٥٠)] مع كونه ضعيفاً قال المصنف في التلخيص (٢٤٧/١) بأنه مشهور من حديث جابر، وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معلومة؛ انتهى.

وفي «المتقى»: رواه الدارقطني (٣٢٣/١-٣٢٥) من طرق كلها ضعاف، والصحيح أنه مرسل لا يتم به الاستدلال؛ لأنه عام؛ لأن لفظ قراءة الإمام اسم جنس مضارب يعم كل ما يقرؤه الإمام، وكذلك قوله تعالى: «إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا» وحديث «إِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» [أحمد (٣٧٦/٢)، ابن داود (٦٠٤)، النسائي (١٤١/٢)، (١٤٢)، ابن ماجه (٨٤٦)] فإن هذو عمومات في الفاتحة وغيرها، وحديث عبادة خاص بالفاتحة فيخص به العام.

ثم اختلف القائلون بوجوب قراءتها خلف الإمام، ف قيل: في محل سكتاتيه بين الآيات، وقيل سكوته بعد تمام قراءة

الفاتحة، ولا دليل على هذين القولين في الحديث؛ بل حديث عبادة دال أنها تقرأ عند قراءة الإمام الفاتحة، ويزيده أيضاً ما أخرجه أبو داود (٨٢٤) من حديث عبادة: «أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ أَبِي نُعَيْمٍ وَأَبُو نُعَيْمٍ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ، فَجَعَلَ عِبَادَةُ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، فَلَمَّا أَنْصَرَفُوا مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ لِعِبَادَةَ بَعْضُ مَنْ سَمِعَهُ يَقْرَأُ: سَمِعْتُكَ تَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَأَبُو نُعَيْمٍ يَجْهَرُ، قَالَ: أَجَلْ، صَلَّيْنَا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْضُ الصَّلَوَاتِ الَّتِي يَجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ.

قَالَ فَالْتَبَسَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: هَلْ تَقْرَءُونَ إِذَا جَهَرْتَ بِالْقِرَاءَةِ؟ فَقَالَ بَعْضُنَا: نَعَمْ، إِنَّا نَصْنَعُ ذَلِكَ، قَالَ: فَلَا، وَأَنَا أَقُولُ: سَالِي يُنَازِعُنِي الْقُرْآنُ فَلَا تَقْرَءُوا بِشَيْءٍ إِذَا جَهَرْتَ إِلَّا بِأَمِّ الْقُرْآنِ.

فهذا عبادة راوي الحديث قرأ بها جهراً خلف الإمام، لأنه فهم من كلامه ﷺ أنه يقرأ بها خلف الإمام جهراً وإن نازعه.

وأما أبو هريرة فإنه أخرجه عنه أبو داود (٨٢١) أنه لما حدث بقوله: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِلَاجٌ فِيهِ خِلَاجٌ، فَهِيَ خِلَاجٌ غَيْرُ تَمَامٍ» قَالَ لَهُ الرَّاوي عَنْهُ وَهُوَ أَبُو السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ إِنِّي أَكُونُ أحياناً وَرَاءَ الْإِمَامِ، فَعَمَزَ فِرَاعِي وَقَالَ: اقْرَأْ بِهَا يَا فَارِسِي فِي نَفْسِكَ، الحديث.

وأخرج (٨٢٥) عن مكحول أنه كان يقول: اقرأ في المغرب والعشاء والصبح بفاتحة الكتاب في كل ركعة سراً ثم قال مكحول: اقرأ بها فيما جهر به الإمام إذا قرأ بفاتحة الكتاب، وسكت سراً، فإن لم يسكت قرأتها قبله ومعه وبعده لا تتركها على حال.

وقد أخرجه أبو داود (٨٢٠) من حديث أبي هريرة: أنه «أَمَرَهُ ﷺ أَنْ يَبْأَدِيَ فِي الْمَدِينَةِ أَنَّهُ لَا صَلَاةَ إِلَّا بِقِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَمَا زَادَ.

وفي لفظ (٨١٩): إِلَّا بِقُرْآنٍ وَلَوْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فَمَا زَادَ.

إلا أنه أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة «وإن لم يزد على أم القرآن أجزاء»، ولابن خزيمة من حديث ابن عباس، «أن النبي ﷺ قام فصلين ركعتين لم يقرأ فيهما إلا بفاتحة الكتاب» يحمل على المنفرد جمعاً بينه وبين حديث عبادة الدال



على أنه لا يقرأ خلف الإمام إلا بفاتحة الكتاب.

قال: لا يذكرون: أي لا يذكرونها جهراً:

(خلافاً لمن أعلها) أي أبدى علته لما زاده مسلماً، والعلّة هي: أن الأوزاعي روى هذه الزيادة عن قتادة مكنّبة.

وقد رُدّت هذه العلّة بأن الأوزاعي لم ينفرد بها، بل قد رواها غيره رواية صحيحة.

والحديث قد استدلل به من يقول: إن البسملة لا يجهر بها في الفاتحة ولا في غيرها بناءً على أن قوله: (ولا في آخرها) مراد به أول السورة الثانية، ومن أثبتها قال المراد أنه لم يجهر بها الثلاثة حال جهريهم بالفاتحة، بل يقرءونها سرّاً كما قرره المصنف.

وقد أطال العلماء في هذه المسألة الكلام، وألف فيها بعض الأعلام، ويثبت أن حديث أنس مضطرب.

قال ابن عبد البر في الاستدكار بعد سرد روايات حديث أنس هذه ما لفظه: هذا الاضطراب لا تقوم معه حجة لأحد من الفقهاء الذين يقرؤون بسم الله الرحمن الرحيم والذين لا يقرءونها.

وقد سئل عن ذلك أنس فقال: كبرت سني ونسيت، انتهى، فلا حجة فيه، والأصل أن البسملة من القرآن.

وطال الجدال بين العلماء من الطوائف لاختلاف المذاهب، والأقرب أنه ﷺ كان يقرأ بها تارة جهراً، وتارة يخفيها.

وقد استوفينا البحث في حواشي شرح العمدة (العدة) (٢٣٧/٢، ٢٣٨) بما لا زيادة عليه.

واختار جماعة من المحققين أنها مثل سائر آيات القرآن يجهر بها فيما يجهر فيه، وسر بها فيما يسر فيه.

وأما الاستدلال بكونه ﷺ لم يقرأ بها في الفاتحة ولا في غيرها في صلاته على أنها ليست بآية، والقراءة بها تدل على أنها آية فلا ينهض، لأن ترك القراءة بها في الصلاة لو ثبت لا يدل على نفي قرآنيّتها، فإنه ليس الدليل على قرآنيّة الجهر بالقراءة بالآية في الصلاة بل الدليل أعم من ذلك، وإذا اتقى الدليل الخاص لم يتفّر الدليل العام.

## ٩- ولا يجهر بالبسملة

٢٦٧- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ كَانُوا يَفْتَتِحُونَ الصَّلَاةَ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٤٣)، مسلم (٣٩٩)] - زَادَ مُسْلِمٌ: لَا يَذْكُرُونَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي أَوَّلِ قِرَاءَةٍ وَلَا فِي آخِرِهَا.

وفي رواية لأحمد (٢٦٤/٣) والنسائي (١٣٥، ١٣٤/٢) وابن خزيمة (٤٩٧): لَا يَجْهَرُونَ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» - وَفِي أُخْرَى لِابْنِ خُزَيْمَةَ (٤٩٨): كَانُوا يُسْرُونَ.

وَعَلَى هَذَا يُحْتَمَلُ النَّفْيُ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، خِلَافاً لِمَنْ أَعْلَاهَا.

(وعن أنس رضي الله عنه «أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بـ«الحمد لله رب العالمين» أي القراءة في الصلاة بهذا اللفظ. (متفق عليه).

ولا يتم هنا أن يقال ما قلناه في حديث عائشة: أن المراد بالحمد لله رب العالمين السورة، فلا يدل على حذف البسملة، بل يكون دليلاً عليها إذ هي من مسمى السورة لقوله: (زاد مسلماً: لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها) زيادة في المبالغة، في النفي، وإلا فإنه ليس في آخرها بسملة.

ويحتمل أن يريد بآخرها السورة الثانية التي تقرأ بعد الفاتحة.

والحديث دليل على أن الثلاثة كانوا لا يسمعون من خلفهم لفظ البسملة عند قراءة الفاتحة جهراً، مع احتمال أنهم يقرؤون البسملة سرّاً، ولا يقرءونها أصلاً، إلا أن قوله: (وفي رواية) أي عن أنس (لاحقاً والنسائي وابن خزيمة: لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم) يدل بمفهومه أنهم يقرءونها سرّاً.

ودل قوله: (وفي أخرى) أي رواية أخرى عن أنس لابن خزيمة: (كانوا يسرون) فمنطوقه أنهم كانوا يقرءون بها سرّاً، ولذا قال المصنف: (وعلى هذا) أي على قراءة النبي ﷺ وأبي بكر وعمر البسملة سرّاً (يحمل النفي في رواية مسلم) حيث



## ١٠- مَنْ جهرَ بالبسملةِ

٢٦٨- وَعَنْ نُعَيْمِ الْمُجَمِرِ، قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَأَى أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه فَقَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ «وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ: آمِينَ وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ: اللَّهُ أَكْبَرُ، ثُمَّ يَقُولُ إِذَا سَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَشْتَبَهُكُمْ صَلَاةَ بَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

رواه النسائي (١٣٤/٢) وابنُ خزيمة (٤٩٩).

(وعن نعيم) بضم النون وفتح العين الميملة مُصغراً (المجمر) بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم وبالراء ويقال: وتشديد الميم الثانية، ذَكَرَهُ الخليلُ في شرح العمدة.

هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، سَمِعَ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ، وَسَمِيَ مُجَمِّراً لِأَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُجَمَّرَ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ كُلُّ جُمُعَةٍ حِينَ يَتَصَفَّى النَّهَارُ.

(قَالَ: «صَلَّيْتُ وَرَأَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَرَأَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ثُمَّ قَرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ «وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ آمِينَ، وَيَقُولُ كُلَّمَا سَجَدَ وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجُلُوسِ) أَيِ التَّسْبِيحِ الْأَوْسَطِ، وَكَذَلِكَ إِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ اللَّهُ أَكْبَرُ وَهُوَ تَكْبِيرُ الْقَلْبِ.

(ثُمَّ يَقُولُ) أَيِ أَبُو هُرَيْرَةَ (إِذَا سَلَّمَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) أَيِ رُوحِي فِي نَصْرَتِهِ (إِنِّي لَأَشْتَبَهُكُمْ صَلَاةَ بَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ)».

رواه النسائي وابنُ خزيمة.

وَذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ تَعْلِيلًا (٧٨٥).

وَأَخْرَجَهُ السَّرَّاجُ وَابْنُ حَبَّانَ (١٧٩٧) وَغَيْرُهُمْ، وَبَوَّبَ عَلَيْهِ النَّسَائِيُّ: الْجَهْرُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

وَهُوَ أَصَحُّ حَدِيثٍ وَرَدَ فِي ذَلِكَ فَهُوَ مُؤَيَّدٌ لِلْأَصْلِ، وَهُوَ كَوْنُ الْبِسْمَةِ حُكْمًا حُكْمَ الْفَاتِحَةِ فِي الْقِرَاءَةِ جَهْرًا وَإِسْرَارًا، إِذْ هُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ كَانَ ﷺ يَقْرَأُ بِالْبِسْمَةِ «لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنِّي لَأَشْتَبَهُكُمْ صَلَاةَ بَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ» وَإِنْ كَانَ مُحْتَملًا أَنَّهُ يُرِيدُ فِي أَكْثَرِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ وَأَقْوَالِهَا، إِلَّا أَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ، وَيَعْدُ مِنْ

الصَّحَابِيِّ أَنْ يَتَدَخَّلَ فِي صَلَاتِهِ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا، ثُمَّ يَقُولُ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنِّي لَأَشْتَبَهُكُمْ.

وفيه دليلٌ على شرعية التأمين للإمام.

وقَدْ أَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي السُّنَنِ (٣٣٤/١) مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ: آمِينَ، يُمَدُّ بِهَا صَوْتُهُ وَقَالَ: إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

ودليلٌ على تكبيرِ الثقل، ويأتي ما فيه مُستوفى في حديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٢٦٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَرَأْتُمُ الْفَاتِحَةَ فَاقْرَءُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَإِنَّهَا إِحْدَى آيَاتِهَا».

رواه الدارقطني (٣١٢/١)، وصَوَّبَ وَفَّقَهُ.

لَا يَدُلُّ الْحَدِيثُ هَذَا عَلَى الْجَهْرِ بِهَا وَلَا الْإِسْرَارِ بَلْ يَدُلُّ عَلَى الْأَمْرِ بِمَطْلَقِ إِقْرَاءِهَا.

وقَدْ سَأَلَ الدَّارَقُطْنِيُّ فِي السُّنَنِ (٣٠٢/١-٣١٣) لَهُ أَحَادِيثٌ فِي الْجَهْرِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فِي الصَّلَاةِ وَاسْعَةً مَرْفُوعَةً عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - وَعَنْ عُمَارَ، وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَعَنْ جَابِرٍ، وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سَرْدِ أَحَادِيثِ هَؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ مَا لَفْظُهُ: وَرَوَى الْجَهْرُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَصْحَابِهِ وَمِنْ أَزْوَاجِهِ غَيْرَ مَنْ سَمِعْنَا، كَتَبْنَا أَحَادِيثَهُمْ بِذَلِكَ فِي كِتَابِ الْجَهْرِ بِهَا مُقَرَّدًا، وَاقْتَصَرْنَا عَلَى مَا ذَكَرْنَا هُنَا طَلِبًا لِلِاخْتِصَارِ وَالتَّخْفِيفِ (٣١١/١)، انْتَهَى لَفْظُهُ.

والحديثُ دليلٌ على قراءةِ البسملةِ وأنها إحدى آياتِ الْفَاتِحَةِ، وَتَقْدَمُ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ

## ١١- رفع الصوت به (آمين)

٢٧٠- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا



فَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ أَمْ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ: آمِينَ.

رَوَاهُ الدَّارَقُطِيُّ (٣٣٥/١) وَخَسَنَهُ. وَالْحَاكِمُ (٢٢٣/١) وَصَحَّحَهُ

(وَعَنْهُ) أَبِي أَبِي هُرَيْرَةَ (قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ أَمْ الْقُرْآنِ رَفَعَ صَوْتَهُ وَقَالَ: آمِينَ». رَوَاهُ الدَّارَقُطِيُّ وَخَسَنَهُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ) قَالَ الْحَاكِمُ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا.

وَقَالَ النَّبَهِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ لِلْإِمَامِ التَّأْمِينَ بَعْدَ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ جَهْرًا.

وظَاهِرُهُ فِي الْجَهْرِيَّةِ وَفِي السِّرِّيَّةِ.

وَبَشَّرَ عَلَيْهِ قَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ.

وَذَهَبَتِ الْهَادِثِيَّةُ إِلَى عَدَمِ شَرْعِيَّتِهِ لِمَا يَأْتِي.

وَقَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ: يُسَرُّ بِهَا فِي الْجَهْرِيَّةِ.

وَلِمَالِكٍ قَوْلَانِ: الْأَوَّلُ: كَالْحَنْفِيَّةِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَقُولُهَا.

وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ بَيِّنَةٌ لِلشَّافِعِيَّةِ.

وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ تَعَرُّضٌ لِتَأْمِينَ الْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٧٨٠) فِي شَرْعِيَّةِ التَّأْمِينَ لِلْمَأْمُومِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وُفِّقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

وَأَخْرَجَ أَيْضًا (٧٨٢) مِنْ حَدِيثِهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ «وَلَا الضَّالِّينَ»، فَقُولُوا: آمِينَ» الْحَدِيثُ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا (٧٨١) مِنْ حَدِيثِهِ مَرْفُوعًا «إِذَا قَالَ أَخَذَكُمُ: آمِينَ، وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ آمِينَ، فَوَافَقَ أَخَذَهُمَا الْآخَرُ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

فَذَلَّتِ الْأَخَادِيثُ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّأْمِينِ لِلْمَأْمُومِ، وَالْآخِرُ يَعْهُدُ الْمُنْفَرِدُ.

وَقَدْ حَمَلَهُ الْجُمْهُورُ مِنَ الْقَائِلِينَ بِهِ عَلَى النَّدْبِ، وَعَنْ

بَعْضِ أَهْلِ الظَّاهِرِ أَنَّهُ لِلزُّجُوبِ، عَمَلًا بِظَاهِرِ الْأَمْرِ، فَأَوْجِبُوهُ عَلَى كُلِّ مُصَلٍّ.

وَاسْتَدَلَّتِ الْهَادِثِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ بَدْعَةٌ مُفْسِدَةٌ لِلصَّلَاةِ بِحَدِيثِ «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ» [هَدَمَ] الْحَدِيثُ؛ وَلَا يَتِمُّ بِهِ الْاسْتِدْلَالُ، لِأَنَّهُ هَذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ كَالْتَسْبِيحِ وَغَيْرِهِ، وَكَلَامِ النَّاسِ الْمُرَادُ بِهِ مَكَالَتُهُمْ وَمُغَاطَبَتُهُمْ، كَمَا عُرِفَتْ.

٢٧١- وَلَا يَبِي دَاوُدَ (٩٣٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٨) مِنْ حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ نَحْوُهُ.

أَبِي غَوْرٍ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَفْظُهُ فِي السُّنَنِ: «إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ «وَلَا الضَّالِّينَ» قَالَ: آمِينَ وَرَفَعَ بِهَا صَوْتَهُ».

وَلِي لَفْظٍ لَهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَهَرَ بِآمِينَ».

«وَأَمِينَ» بِالْمَدِّ وَالتَّخْفِيفِ فِي جَمِيعِ الرُّوَايَاتِ وَعَنْ جَمِيعِ الْقُرَّاءِ وَحُكِيِّ فِيهَا لُغَاتٌ، وَمَعْنَاهَا: اللَّهُمَّ اسْتَجِبْ؛ وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ.

١٢- من أجاز الذكر مكان الفاتحة

٢٧٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخَذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا، فَعَلَّمَنِي مَا يُجِزُّنِي مِنْهُ، فَقَالَ: قُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ» الْحَدِيثُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٣/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٣٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٤٣/٢).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبْرَانَ (١٨٠٨) وَالدَّارَقُطِيُّ (٢١٣/١) وَالتَّحَاكُمُ (٢٤١/١).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى) هُوَ: أَبُو إِبْرَاهِيمَ أَوْ مُحَمَّدٌ أَوْ مُعَاوِيَةُ، وَاسْمُ أَبِي أَوْفَى: عَلَقَمَةُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ الْحَارِثِ الْأَسْلَمِيُّ، شَهِدَ الْحَدِيثِيَّةَ وَخَيْرَ وَمَا بَعْدَهَا، وَلَمْ يَزَلْ فِي الْمَدِينَةِ حَتَّى قُبِضَ



لِلصَّلَاةِ، فَتَحَوَّلَ إِلَى الْكُوفَةِ وَمَاتَ بِهَا، وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْكُوفَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ.

(قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَخَذَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا فَلَمْ يَنْبِ مَا يُجِزُّنِي عَنْهُ، فَقَالَ: قُلْ سُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ» الْحَدِيثُ) بِالنَّصْبِ؛ أَيْ: أَمَّ الْحَدِيثَ.

وَتَمَامُهُ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ «قَالَ: أَيُّ الرَّجُلِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذَا لِلَّهِ فَمَا لِي؟ قَالَ: قُلِ اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي وَارْزُقْنِي وَعَافِنِي وَاهْدِنِي، فَلَمَّا قَامَ قَالَ هَكَذَا يَبْدُو، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ مَلَأَ يَدَيَّ مِنَ الْخَيْرِ» أَنْتَهَى؛ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ: الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّيْمِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالدَّارَقُطْنِي وَالحَاكِمُ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَذْكَارَ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْقِرَاءَةِ لِلْفَاتِحَةِ وَغَيْرِهَا لَمْ لَا يُحْسَنُ ذَلِكَ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ تَعْلُمُ الْقُرْآنَ لِقِرَاءَتِهِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنْ مَعْنَى «لَا أَسْتَطِيعُ»: لَا أَحْفَظُ الْآنَ مِنْهُ شَيْئًا، فَلَمْ يَأْمُرْ بِحِفْظِهِ وَأَمَرَهُ بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَعَ أَنَّهُ يُمَكِّنُهُ حِفْظَ الْفَاتِحَةِ كَمَا يَحْفَظُ هَذِهِ؛ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتُهُ

### ١٣- ما زاد على الركعتين يقتصرُ فيها على الفاتحة

٢٧٣- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بِنَا فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ - فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ - بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَتَيْنِ، وَيُسَمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا، وَيَطْوِلُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى، وَيَقْرَأُ فِي الْآخِرَتَيْنِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٧٧٦)، مُسْلِمٌ (٤٥١)].

(وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِنَا فَيَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ» بَيَانٌ تَنْبِيهُ أُولَى.

(بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) أَيْ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنْهُمَا.

(وَسُورَتَيْنِ) أَيْ يَقْرَأُهُمَا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ سُورَةً.

(وَيُسَمِعُنَا الْآيَةَ أَحْيَانًا) وَكَأَنَّهُ مِنْ هُنَا عَلِمُوا مَقْدَارَ قِرَاءَتِهِ.

(وَيَطْوِلُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى) يَجْعَلُ السُّورَةَ فِيهَا أَطْوَلَ مِنَ الَّتِي فِي الثَّانِيَةِ.

(وَيَقْرَأُ فِي الْآخِرَتَيْنِ) تَنْبِيهُ أُخْرَى.

(بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهَا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَرْبَعِ الرُّكْعَاتِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ، وَقِرَاءَةِ سُورَةٍ مَعَهَا فِي كُلِّ رُكْعَةٍ مِنَ الْأُولَيَيْنِ، وَأَنَّ هَذَا كَانَ عَادَتَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا يَدُلُّ لَهُ «كَانَ يُصَلِّي»، إِذْ هِيَ عِبَارَةٌ تَعْبُدُ الْأَسْتِمْرَارَ غَالِبًا.

وإِسْمَاعُهُمُ الْآيَةَ أَحْيَانًا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِسْرَارُ فِي السُّرِّيَّةِ وَأَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي سُجُودَ السُّهُورِ.

وَفِي قَوْلِهِ أَحْيَانًا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ.

وَلَقَدْ أَخْرَجَ التَّيْمِيُّ (١٦٣/٢) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ قَالَ: «كَتَبْنَا نُصَلِّي خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَتَسْمَعُ مِنْهُ الْآيَةَ بَعْدَ الْآيَةِ مِنْ سُورَةِ لُقْمَانَ وَالذَّارِيَاتِ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ إِخْزِمْ (٥١٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ لِحَوْه، وَلَكِنْ قَالَ: «سَمِعَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ».

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى تَطْوِيلِ الرُّكْعَةِ الْأُولَى، وَوُجْهُهُ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٠٤/٢) فِي آخِرِ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ هَذَا: وَظَنَّا أَنَّهُ يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّ يُدْرِكُ النَّاسُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ [وَرَوَى] عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ عَطَاءٍ: إِنِّي لَأَحِبُّ أَنْ يُطَوِّلَ الْإِمَامُ الرُّكْعَةَ الْأُولَى مِنْ كُلِّ صَلَاةٍ، حَتَّى يَكْثُرَ النَّاسُ فِي الْأُولَى، وَيَقْتَصِرَ فِي الثَّانِيَةِ.

وَالظَّاهِرُ: أَنَّ التَّطْوِيلَ يَكُونُ بِطَوِيلِ السُّورَةِ فِي الرُّكْعَةِ الثَّانِيَةِ. وَقَدْ ادَّعَى ابْنُ حِبَّانَ أَنَّ التَّطْوِيلَ إِنَّمَا هُوَ بِتَرْتِيلِ الْقِرَاءَةِ مَعَ اسْتِزَاءِ الْمَقْرُوءِ؛ وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ (٧٣٣) مِنْ حَدِيثِ حَفْصَةَ: «كَانَ يُرْتَّلُ السُّورَةُ حَتَّى تَكُونَ أَطْوَلَ مِنْ أَطْوَلَ مِنْهَا».

وَقِيلَ: إِنَّمَا طَالَتِ الْأُولَى بِدَعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ وَالتَّعْوُودِ.



وأما القراءة فيها فهُمَا سواء؛ وفي حديث أبي سعيد الآتي ما يُرشد إلى ذلك.

وقال البيهقي: يطول في الأولى إن كان ينظر أحداً، وإلا فيسوي بين الأوليين.

وفيه دليل على أنه لا يزداد في الآخرين على الفاتحة وكذلك الثالثة في المغرب، وإن كان مالك قد أخرج في الموطأ (ص ٧١) من طريق الصائحي: أنه سمع أبا بكر يقرأ فيها «ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا» الآية.

وللشافعي قولان في استحباب قراءة السورة في الآخرين.

وفيه دليل على جواز أن يخبر الإنسان بالظن، وإلا فمعرفة القراءة بالسورة لا طريق فيه إلى اليقين.

واسماع الآية أحياناً لا يدل على قراءة كل السورة، وحديث أبي سعيد الآتي يدل على الإخبار عن ذلك بالظن؛ وكذا حديث خباب حين سئل: بسم كتم تعرفون قراءة النبي ﷺ في الظهر والعصر؟ قال: بأضطراب لحيته (البغاري ٧١١) ولو كانوا يعلمون قراءته فيهما بخبر عنه ﷺ لذكروه.

#### ١٤- الركعتان الأوليان أطول من الآخرين

٢٧٤- وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: «كنا نحزّر قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر، فحزرنّا قيامه في الركعتين الأولتين من الظهر قدر: «الم تنزيل» السجدة، وفي الآخرين قدر النصف من ذلك، وفي الأولتين من العصر على قدر الآخرين من الظهر، والآخرتين على النصف من ذلك».

رواه مسلم (٤٥٢).

(وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: كنا نحزّر).

بفتح النون وسكون الحاء المهملة وضمة الزاي: غرس ونقدّر.

وفي قوله (كنا نحزّر) ما يدل على أن المقدّرين لذلك

جماعة؛ وقد أخرج ابن ماجه (٨٢٨) رواية أن الحازرين ثلاثون رجلاً من الصحابة.

(«قيام رسول الله ﷺ في الظهر والعصر فحزرنّا قيامه في الركعتين الأولتين من الظهر قدر: «الم تنزيل» - السجدة») أي في كل ركعة بعد قراءة الفاتحة.

(وفي الآخرين قدر النصف من ذلك).

وفيه دلالة على قراءة غير الفاتحة معها في الآخرين.

ويزيده دلالة على ذلك قوله.

(وفي الأولتين من العصر على قدر الآخرين من الظهر) ومعلوم أنه كان يقرأ في الأوليين من العصر سورة غير الفاتحة.

(والآخرين) أي من العصر (على النصف من ذلك) أي من الأوليين منه.

(رواه مسلم).

الأحاديث في هذا قد اختلفت فقد ورد أنها «كانت صلاة الظهر تقام، فيذهب الذاهب إلى البقيع فيقضي حاجته ثم يأتي إلى أهله، فيتوضأ ويذكر النبي ﷺ في الركعة الأولى مما يطيلها».

أخرجه مسلم (٤٥٤) والنسائي (١٦٤/٢) عن أبي سعيد.

وأخرج أحمد (٢/٣) ومسلم (٤٥٢) من حديث أبي سعيد أيضاً: «أن النبي ﷺ كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الأولتين في كل ركعة قدر ثلاثين آية؛ وفي الآخرين قدر خمس عشرة آية أو قال ينصف ذلك».

وفي الآخرين قدر نصف ذلك، هذا لفظ مسلم.

وفيه دليل على أنه لا يقرأ في الآخرين من العصر إلا الفاتحة، وأنه يقرأ في الآخرين من الظهر غيرها معها؛ وتقدم حديث أبي قتادة (رقم ٢٧٠): «أنه كان يقرأ في الآخرين من الظهر بأمر الكتاب وتسوعنا الآية أحياناً».

وظاهره أنه لا يزيد على أمر الكتاب فيهما، ولعله أرجح من حديث أبي سعيد من حيث الرواية لأنه اتفق عليه الشبان من حيث الرواية ومن حيث الدراية، لأنه إخبار مجزوم به،



وخبرُ أبي سعيدٍ انفردَ بهُ مُسلمٌ، ولأنَّهُ خبرٌ عنِ حَزْبٍ وتَقْدِيرٍ وَتَطْنٍ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصْنَعُ هَذَا تَارَةً، فَيَقْرَأُ فِي الْأُخْرَى غَيْرَ الْفَاتِحَةِ مَعَهَا، وَيَقْتَصِرُ فِيهِمَا أحياناً، فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا فِيهِمَا سُنَّةً فَعَلُ أحياناً، وَتَرَكَ أحياناً.

#### ١٥- الصلاة التي يطيلُ فيها ويقصرُ في القراءة

٢٧٥- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارَ قَالَ: «كَانَ فَلَانٌ يُطِيلُ الْأَوَّلَيْنِ مِنَ الظُّهْرِ، وَيُخَفِّفُ الْعَصْرَ، وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ وَفِي الْعِشَاءِ بِوَسْطِيهِ وَفِي الصُّبْحِ بِطَوَالِهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشَبَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا».

أخرجهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ (١٦٧/٢، ١٦٨).

(وعن سليمان بن يسار) هُوَ: أَبُو أُيُوبَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارَ بَفَتْحِ الْمَثَاءِ التَّخْيِيَّةِ وَتَخْفِيفِ السُّنَنِ الْمَهْمَلَةِ، وَهُوَ مَوْلَى مَيْمُونَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَآخِرُ عَطَاءِ بْنِ يَسَارَ، مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَكِبَارِ التَّابِعِينَ؛ كَانَ فِيهِمَا فَاضِلًا نَفَقَةً عَابِدًا وَرِعًا حُجَّةً، وَهُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ.

(قال: كان فلان)، فِي شَرْحِ السُّنَنِ (٧٩/٣)، لِلْبَيْهَقِيِّ أَنَّ فَلَانًا يُرِيدُ بِهِ أَمِيرًا كَانَ عَلَى الْمَدِينَةِ، قِيلَ: اسْمُهُ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ، وَلَيْسَ هُوَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَمَا قِيلَ، لِأَنَّ وَلَادَةَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَانَتْ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالْحَدِيثُ مُصَرَّحٌ بِأَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ صَلَّى خَلْفَ فَلَانٍ هَذَا.

(يُطِيلُ الْأَوَّلَيْنِ فِي الظُّهْرِ وَيُخَفِّفُ الْعَصْرَ وَيَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ)، اخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ الْمُفْصَلِ:

فَقِيلَ: إِنَّهَا مِنَ الصَّافَّاتِ، أَوِ الْجَائِثَةِ أَوِ الْقِيَالِ، أَوِ الْحِجَرَاتِ، أَوِ الصُّفِّ، أَوِ تَبَارَكَ، أَوْ سَبَّحَ، أَوِ الضُّحَى، وَأَتَّفَقَ أَنْ مُتَّهَاهُ آخِرُ الْقُرْآنِ.

(وَالْعِشَاءُ بِوَسْطِيهِ وَفِي الصُّبْحِ بِطَوَالِهِ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَحَدٍ أَشَبَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَذَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ).

قَالَ الْعُلَمَاءُ: السُّنَّةُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ بِطَوَالِ الْمُفْصَلِ، وَيَكُونُ الصُّبْحُ أَطْوَلَ.

وَفِي الْعِشَاءِ وَالْعَصْرِ بِأَوْسَطِيهِ.

وَفِي الْمَغْرِبِ بِقِصَارِهِ.

قَالُوا: وَالْحِكْمَةُ فِي تَطْوِيلِ الصُّبْحِ وَالظُّهْرِ أَنَّهُمَا وَقْتَا غَفْلَةٍ بِالنَّوْمِ فِي آخِرِ اللَّيْلِ وَالْقَائِلَةِ، فَطَوَّلَهُمَا لِيُدْرِكَهُمَا الْمُتَأَخَّرُونَ لَغَفْلَةٍ أَوْ نَوْمٍ وَغَوِيهِمَا.

وَفِي الْعَصْرِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ فِي وَقْتِ الْأَعْمَالِ فَخَفَّفَتْ لِلذِّكِّ.

وَفِي الْمَغْرِبِ لَضَيْقِ الْوَقْتِ؛ فَاجْتَنِبَ إِلَى زِيَادَةِ تَخْفِيفِهَا، وَلِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَى عِشَاءِ صَائِمِيهِمْ وَضَيْفِيهِمْ.

وَفِي الْعِشَاءِ لَغَلْبَةِ النَّوْمِ، وَلَكِنْ وَقْتُهَا وَاسِعٌ فَانْسَبَتْ الْعَصْرَ، هَكَذَا قَالُوهُ، وَسَتَعَرَفُ اخْتِلَافَ أَحْوَالِ صَلَاتِهِ ﷺ عِنْدَ مَا يَأْتِي قَرِيبًا، بِمَا لَا يَتِمُّ بِهِ هَذَا التَّفْصِيلُ.

#### ١٦- ما يقرأ في سورة المغرب

٢٧٦- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٧٦٥)، مُسْلِمٌ (٤٦٣)].

(وعن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) تَقَدَّمَ ضَبْطُهُمَا وَيَأْنُ حَالِ جُبَيْرٍ.

(قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِالطُّورِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) قَدْ بَيَّنَّ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٤٨/٢) أَنَّ سَمَاعَةَ لِلذِّكِّ كَانَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَغْرِبَ لَا يَخْتَصُّ بِقِصَارِ الْمُفْصَلِ.

وَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ قَرَأَ فِي الْمَغْرِبِ بِـ «الْمَصِّ» [٨١٢)، م (١٦٩/٢)، خ بِمَحْصَرٍ (٧٦٤)، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِالصَّافَّاتِ م (١٦٩/٢)، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِـ «حَمِّ الدُّخَانِ»، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِـ «سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِـ «الَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ»، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِالْمُؤَدَّتَيْنِ، وَأَنَّهُ قَرَأَ فِيهَا بِالْمُرْسَلَاتِ



أَيَّ يَجْعَلُهُ عَادَةً دَائِمَةً لَهُ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: السُّرُّ في قراءتهما في صلاة فجر يوم الجمعة أنَّهما تضمَّنَتَا ما كان وما يَكُونُ يومَهُمَا، فإنَّهُما اشتمَلَتَا على خلقِ آدمَ، وعلى ذِكْرِ المعادِ وحشرِ العبادِ، وذلك يَكُونُ في يومِ الجمعةِ، ففي قراءتهما تذكيرٌ للعبادِ بما كان فيه ويَكُونُ.

قُلْتُ: ليعتبروا بذكر ما كان، ويستعدوا لما يَكُونُ.

### ١٨- السؤال عند آية الرحمة

#### والاستعاذة عند آية العذاب

٢٧٩- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا يَسْأَلُ وَلَا آيَةَ عَذَابٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْهَا».

أَخْرَجَهُ الْخُصَنَةُ (أحمد/٣٨٢/٥)، أبو داود (٨٧١)، الترمذي (٢٦٢)، النسائي (١٧٦/٢)، ابن ماجه (٨٩٧).

وَحُسْنُهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦٢).

(وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَمَا مَرَّتْ بِهِ آيَةُ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ عِنْدَهَا يَسْأَلُ» أَيَّ يَطْلُبُ مِنَ اللَّهِ رَحْمَتَهُ (وَلَا آيَةَ عَذَابٍ إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْهَا) عَمَّا ذَكَرَ فِيهَا (أَخْرَجَهُ الْخُصَنَةُ وَحُسْنُهُ التِّرْمِذِيُّ).

في الحديث دليلٌ على أنَّه ينبغي للقارئ في الصلاة تدبُّرُ ما يقرؤه وسؤالُ رحمته والاستعاذة من عذابه، ولعلَّ هذا كان في صلاة الليل.

وإنما قلنا ذلك؛ لأنَّ حديثَ حُذَيْفَةَ مُطْلَقٌ ووَرَدَ تَقْيِيدُهُ بِحَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي صَلَاةٍ لَيْسَتْ بِفَرِيضَةٍ، فَمَرَّ بِذِكْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ وَلِلَّهِ أَهْلُ النَّارِ».

رواهُ أحمد (٣٤٧/٤) وابنُ ماجه (١٣٥٢) بمعناه.

وأخرج أحمد (٩٢/٦) عن عائشة: «قُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَيْلَةَ التَّمَامِ فَكَانَ يَقْرَأُ بِالْبَقَرَةِ وَالنَّسَاءِ وَآلِ عِمْرَانَ، وَلَا يَمُرُّ

[خ (٦٦٣)، م (٤٦٢)]، وَأَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ فِيهَا بِقِصَارِ الْمَفْصِلِ (الموطأ/٢٥)]، وَكُلُّهَا أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ.

وإنَّ المداومةَ في المغربِ على قِصَارِ الْمَفْصِلِ فإنَّما هُوَ فَعْلٌ مَرَوْنُ بْنُ الْحَكَمِ.

وقد أنكر عليه زيد بن ثابت، وقال له: ما لك تقرأ بقِصَارِ الْمَفْصِلِ، وقد «رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي الْمَغْرِبِ بِطَوْلَى الطَّوْلَيْنِ» تَنْبِيهُ طَوِيلٌ.

والمراءُ بهما الأعرافُ والأنعامُ، والأعرافُ أطولُ من الأنعامِ، إلى هنا أخرجه البخاري (٧٦٤) وهي الأعرافُ.

وقد أخرج النسائي (١٧٠/٢)، «أَنَّ اللَّهَ تعالى فَزَّقَ فِي الْأَعْرَافِ فِي رُكْعَتَيْ الْمَغْرِبِ؛ وَقَدْ قَرَأَ فِي الْعِشَاءِ بِـ«الَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونِ» وَوَقَّتَ لِمَعَادِ فِيهَا بِـ«وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا»، وَ«اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى»، وَ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وَنَحْوِهَا.

والجمعُ بينَ هذه الروايات أنَّه وقعَ ذلكَ منه صلى الله عليه وسلم باختلافِ الحالاتِ، والأوقاتِ والأشغالِ، عدماً ووجوداً.

### ١٧- ما يقرأ في سورة الفجر

٢٧٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ «الْم تَنْزِيلُ» السَّجْدَةِ وَ«هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري/٨٩١)، مسلم (٨٨٠).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ «الْم تَنْزِيلُ» السَّجْدَةِ أَيَّ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى «هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ» أَيَّ فِي الثَّانِيَةِ» (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فيه دليلٌ على أنَّ ذلكَ كانَ دأبه صلى الله عليه وسلم في تلكَ الصَّلَاةِ.

وزاد استمراره على ذلكَ بياناً قوله:

٢٧٨- وَلِلطَّبْرَانِيِّ (الصغير/ ٨٠/٢، ٨١) مِنْ

حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: يُدِيمُ ذَلِكَ

وهو قوله: (وللطبراني من حديث ابن مسعود؛ يُدِيمُ ذَلِكَ)



بِأَيِّ فِيهَا تَخْوِيفٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَاسْتَعَاذَ، وَلَا يَمُرُّ بِأَيِّ فِيهَا اسْتِئْثَارٌ إِلَّا دَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَغَبَ إِلَيْهِ.

وأخرج النسائي (١٩١/٢) وأبو داود (٨٧٣)، من حديث عوف بن مالك: «قُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْدًا فَاسْتَاكَ وَتَوَضَّأَ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، فَاسْتَفْتَحَ الْبَقَرَةَ لَا يَمُرُّ بِأَيِّ رَحْمَةٍ إِلَّا وَقَفَ، فَسَأَلَ، وَلَا يَمُرُّ بِأَيِّ عَذَابٍ إِلَّا وَقَفَ وَتَعَوَّدَ» الحديث، وليس لأبي داود ذكرُ السؤالِ والوضوءِ.

فَهَذَا كُلُّهُ فِي النَّافِلَةِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْأَوَّلِ.

وفي قيام الليل كما يفيدُهُ الحديثانِ الآخِرَانِ، فإنه لم يَأْتِ عَنْهُ ﷺ في روايةٍ قطُّ أنه أُمُّ النَّاسِ بِالْبَقَرَةِ وَأَلَّ عَمْرَانُ فِي فَرِيضَةٍ أَصْلًا، وَلَفْظُ «قُمْتُ» يُشْعِرُ أَنَّهُ فِي اللَّيْلِ قَسَمَ مَا تَرَجَّيْنَا بِقَوْلِنَا: وَلَعَلَّ هَذَا فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ فَهَذَا بِإِغْيَارٍ مَا وَرَدَ، فَلَوْ فَعَلَهُ أَحَدٌ فِي الْفَرِيضَةِ، فَلَعَلَّهُ لَا بَأْسَ فِيهِ، وَلَا يُخِلُّ بِصَلَاتِهِ، سِيمَا إِذَا كَانَ مُتَفَرِّدًا، لِئَلَّا يَشُقَّ عَلَى غَيْرِهِ إِذَا كَانَ إِمَامًا.

وقولُهَا: «لَيْلَةُ النَّسَامِ» فِي الْقَامُوسِ: لَيْلَةُ النَّسَامِ كَكِتَابِ وَلَيْلٍ يَمَامِي أَطُولُ لِبَالِي الشَّيْءِ، وَهِيَ ثَلَاثٌ لَا يُسْتَبَانُ نَقْصَانُهَا، أَوْ هِيَ إِذَا بَلَغَتْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَاعَةً فَصَاعِدًا، انْتَهَى.

## ١٩- الركوعُ لتعظيمِ الربِّ والسجودِ للدعاء

٢٨٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا، فَأَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ. وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ، فَمَنْ قَعَمَ أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٧٩).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا» فَكَأَنَّهُ قِيلَ: فَمَاذَا تَقُولُ فِيهِمَا؟ فَقَالَ الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ) فَذَبْنِ كَيْفِيَّةَ هَذَا التَّعْظِيمِ حَدِيثُ مُسْلِمٍ (٧٧٢) عَنْ حُذَيْفَةَ: فَجَعَلَ يَقُولُ: أَيُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ.

(وَأَمَّا السُّجُودُ فَاجْتَهِدُوا فِي الدُّعَاءِ فَمَنْ بَشَّحَ الْقَانِفِ

وَكَسَرَ الْيَمِ وَمَعْنَاهُ حَقِيقٌ (أَنْ يُسْتَجَابَ لَكُمْ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الحديثُ دليلٌ على تحريمِ قراءةِ القرآنِ حالَ الرُّكُوعِ والسُّجُودِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي النُّهْيِ التَّحْرِيمُ.

وظَاهِرُهُ وَجُوبُ تَسْبِيحِ الرُّكُوعِ، وَوَجُوبُ الدُّعَاءِ فِي السُّجُودِ، لِلْأَمْرِ بِهِمَا.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: إِنَّهُ مُسْتَحَبُّ، حَدِيثُ الْمَسِيهِ صَلَاتُهُ، فَإِنَّهُ لَمْ يُعْلَمْهُ ﷺ، وَلَوْ كَانَ وَاجِبًا لَأَمَرَهُ بِهِ.

ثُمَّ ظَاهِرُ قَوْلِهِ: (فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ) أَنَّهَا تُجْزَى الْمَرْءَ الْوَاحِدَةَ، وَيَكُونُ بِهَا مُتَمَلِّيًا مَا أَمَرَ بِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٨٨٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ: سُبْحَانَ رَبِّي الْعَظِيمِ وَذَلِكَ أَذْنَاهُ».

وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦١) وَابْنُ مَاجَةَ (٨٩٠)، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: فِيهِ إِسْرَالٌ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ.

وَفِي قَوْلِهِ: «ذَلِكَ أَذْنَاهُ» مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تُجْزَى الْمَرْءَ الْوَاحِدَةَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الدُّعَاءِ حَالِ السُّجُودِ بِأَيِّ دُعَاءٍ كَانَ، مِنْ طَلَبِ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالِاسْتِعَاذَةِ مِنْ شَرِّهِمَا، وَأَنَّهُ عِلٌّ الْإِجَابَةِ.

وَقَدْ بَيَّنَّ بَعْضُ الْأَدْعِيَةِ مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ:

## ٢٠- ما يدعو في الركوع والسجود

٢٨١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (٨١٧)، مُسْلِمٌ (٤٨٤))

الرَّوَاؤُ لِلْعَطُوفِ وَالْمَعُطُوفُ عَلَيْهِ: مَا يُقَدِّمُهُ مَا قَبْلَهُ وَالْمَعُطُوفُ يَتَعَلَّقُ بِهِ «حَمْدُكَ»، وَالْمَعْنَى: أَنْزَلْتُكَ وَأَتَّكِلُ بِحَمْدِكَ.



مِنْ حَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى مُتَعَرِّضاً لِتَوَابِهِ اسْتَجَابَ اللَّهُ لَهٗ، وَاعْطَاهُ مَا تَعَرَّضَ لَهٗ، فَتَنَاسَبَ بَعْدَهُ أَنْ يَقُولَ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.

(حِينَ يَرْفَعُ صَلَاتَهُ مِنَ الرُّكُوعِ) فَهَذَا فِي حَالِ اخْذِهِ فِي رَفْعِ صَلَاتِهِ مِنْ هُوَيْهِ لِلْقِيَامِ.

(ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ) بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ لِلْعَطْفِ عَلَى مُقَدَّرٍ: أَيْ رَبَّنَا أَعْطَيْنَاكَ وَحَمْدَنَّاكَ، أَوْ لِلْحَالِ، أَوْ زَائِدَةً، وَوَرَدَ فِي رِوَايَةٍ مَحْذِفُهَا، وَهِيَ نَسْخَةٌ فِي بُلُوغِ الْمَرَامِ.

(ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِداً) تَكْبِيرُ النُّقْلِ.

(ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ) أَيْ مِنَ السُّجُودِ الْأَوَّلِ.

(ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ) أَيْ السُّجُودَ الثَّانِيَةَ.

(ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ) أَيْ مِنَ السُّجُودِ الثَّانِيَةِ، هَذَا كُلُّهُ تَكْبِيرُ النُّقْلِ.

(ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ) أَيْ مَا ذُكِرَ مَا عَدَا التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى الَّتِي لِلْإِحْرَامِ.

(فِي الصَّلَاةِ أَيْ رَكَعَاتِهَا) كُلُّهَا، وَكَبَّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْجُلُوسِ (لِلشَّهَادَةِ) الْأَوْسَطِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ مَا ذُكِرَ فِيهِ مِنَ الْأَذْكَارِ فَأَمَّا أَوَّلُ التَّكْبِيرِ: فَهِيَ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ الدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِهَا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا مَا عَدَاهَا مِنَ التَّكْبِيرِ الَّذِي وَصَفَهُ فَقَدْ كَانَ مِنْ بَعْضِ أَمْرَاءِ بَنِي أُمَيَّةٍ تَرَكُوهُ تَسَاهُلًا، وَلَكِنَّهُ اسْتَقَرَّ الْعَمَلُ مِنَ الْأَمَةِ عَلَى فَعْلِهِ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، فِي كُلِّ رَكَعَةٍ خَسْرُ تَكْبِيرَاتٍ، كَمَا عَرَفْتَهُ مِنْ لَفْظِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَزَيْدٌ فِي الرُّعَايَةِ وَالثَّلَاثِيَّةِ تَكْبِيرَةَ النُّهُوضِ مِنَ الشَّهَادَةِ الْأَوْسَطِ، فَيَتَحَصَّلُ فِي الْمَكْتُوباتِ الْخَمْسِ بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ أَرْبَعٌ وَتَسَعُونَ تَكْبِيرَةً، وَمِنْ دُونِهَا سَعٌ وَثَمَانُونَ تَكْبِيرَةً.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِ تَكْبِيرِ النُّقْلِ.

فَقِيلَ: إِنَّهُ وَاجِبٌ.

وَرَوَى قَوْلًا لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ دَاوَمٌ عَلَيْهِ.

وَقَدْ قَالَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي».

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلْحَالِ، وَالْمُرَادُ: أَسْبَحُكَ وَأَنَا مُتَلَبِّسٌ بِحَمْدِكَ: أَيْ حَالِ كَوْنِي مُتَلَبِّسًا بِهِ.

(اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذَا مِنْ أَذْكَارِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَلَا يُنَافِيهِ حَدِيثُ: «أَمَّا الرُّكُوعُ فَعَظَّمُوا فِيهِ الرَّبَّ» لِأَنَّ هَذَا الذِّكْرَ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ التَّعْظِيمِ الَّذِي كَانَ يَقُولُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَيَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا.

وَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» مِثَالٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿تَسْبِيحٌ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتِغْفِرَةٌ﴾.

وَفِيهِ مُسَارَعَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى امْتِنَالِ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ بِهِ قِيَامًا بِحَقِّ الْعِبَادِيَّةِ، وَتَعْظِيمًا لِشَأْنِ الرُّبُوبِيَّةِ، زَادَهُ اللَّهُ شَرَفًا وَفَضْلًا.

وَقَدْ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ.

## ٢٠١- صفة الصلاة بعد القراءة

٢٨٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ يُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرُكَّعُ ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حِينَ يَرْفَعُ صَلَاتَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، ثُمَّ يَقُولُ وَهُوَ قَائِمٌ: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَهْوِي سَاجِدًا، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَسْجُدُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرْفَعُ، ثُمَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا، وَيُكَبِّرُ حِينَ يَقُومُ مِنَ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْجُلُوسِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَيْهَقِيُّ (٧٨٩)، مُسْلِمٌ (٣٨٩٢)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ) أَيْ إِذَا قَامَ فِيهَا.

(يُكَبِّرُ) أَيْ تَكْبِيرُ الْإِحْرَامِ (حِينَ يَقُومُ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَوَجَّهُ وَلَا يَصْنَعُ قَبْلَ التَّكْبِيرِ شَيْئًا.

(ثُمَّ يُكَبِّرُ حِينَ يَرُكَّعُ) تَكْبِيرَةُ النُّقْلِ.

(ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) أَيْ أَجَابَ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ، فَلَا



الْمُؤْتَمُّ خَلْفَ الْإِمَامِ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» وَلَكِنْ يَقُولُ: «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» وَلَكِنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى الشَّعْبِ، فَلَا يَقُومُ بِهِ حُجَّةٌ.

وقد ادَّعى الطَّحَاوِيُّ وابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى كَوْنِ الْمُنْفَرِدِ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

وَدَعَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْإِمَامُ وَالْمُنْفَرِدُ، وَيَعْمَدُ الْمُؤْتَمُّ، قَالُوا: وَالْحُجَّةُ جَمْعُ الْإِمَامِ بَيْنَهُمَا، لِاتِّحَادِ حُكْمِ الْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ.

وَدَعَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى نَدْبِهِ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَعْلَمْهُ الْمَسِيءُ صَلَاتَهُ، وَأَيْمًا عَلَّمَهُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ؛ وَهُوَ مَوْضِعُ الْبَيَانِ لِلْوَاجِبِ، وَلَا يَجُوزُ تَاخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ تَكْبِيرَةَ النُّقْلِ فِي حَدِيثِ الْمَسِيءِ أَبُو دَاوُدَ (٨٥٧) مِنْ حَدِيثِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ فَإِنَّهُ سَأَلَهُ، وَفِيهِ: ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ أَكْبَرُ ثُمَّ يَرْجِعُ وَذَكَرَ فِيهِ قَوْلُ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» وَرِيقَةُ تَكْبِيرَاتِ النُّقْلِ.

وَأَخْرَجَهَا التِّرْمِذِيُّ (٣٠٢) وَالنَّسَائِيُّ (٢٢٥/٢)، وَلِذَا دَعَبَ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ إِلَى وَجُوبِ تَكْبِيرِ النُّقْلِ.

وظَاهِرُ قَوْلِهِ: «يَكْبَرُ حِينَ كَذَا وَحِينَ كَذَا» أَنَّ التَّكْبِيرَ يُقَارَنُ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ، فَيُشْرَعُ فِي التَّكْبِيرِ عِنْدَ اتِّبَاعِهِ لِلرُّكُوعِ؛ وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّهُ بِمَدِّ التَّكْبِيرِ حَتَّى يَمْدَ الْحَرَكَةَ، كَمَا فِي الشَّرْحِ وَغَيْرِهِ فَلَا وَجْهَ لَهُ، بَلْ يَأْتِي بِاللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَى آدَائِهِ، وَلَا تَقْصَانٍ مِنْهُ.

وظَاهِرُ قَوْلِهِ «ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» أَنَّهُ يُشْرَعُ ذَلِكَ لِكُلِّ مُصَلٍّ مِنْ إِمَامٍ وَمَأْمُومٍ، إِذْ هُوَ حِكَايَةٌ لِمَطْلَقِ صَلَاتِهِ ﷺ؛ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ حِكَايَةٌ لِمَطْلَقِ صَلَاتِهِ ﷺ، إِذَا تَبَادُرَ مِنَ الصَّلَاةِ عِنْدَ إِطْلَاقِهَا الْوَاجِبَةِ، وَكَانَتْ صَلَاتُهُ ﷺ الْوَاجِبَةَ جَمَاعَةً، وَهُوَ الْإِمَامُ فِيهَا، إِلَّا أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ هَذَا، فَإِنَّ قَوْلَهُ ﷺ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» أَمْرٌ لِكُلِّ مُصَلٍّ أَنْ يُصَلِّيَ كَصَلَاتِهِ ﷺ مِنْ إِمَامٍ وَمُنْفَرِدٍ.

وَدَعَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْهَادِوِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّ التَّسْمِيْعَ مُطْلَقاً لَتَنْفِلٍ أَوْ مُفْتَرَضٍ، لِلْإِمَامِ وَالْمُنْفَرِدِ، وَالْحَمْدُ لِلْمُؤْتَمِّ حَدِيثٌ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٤٨).

وَيَجِبُ بَأْنُ قَوْلِهِ: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ» فَقُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ لَا يَنْفِي قَوْلَ الْمُؤْتَمِّ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ»، وَإَيْمًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَقُولُ الْمُؤْتَمُّ «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ»، عَقَبَ قَوْلَ إِمَامِيهِ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ»، وَالْوَاقِعُ هُوَ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْإِمَامَ يَقُولُ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ»، فِي حَالِ اتِّبَاعِهِ، وَالْمَأْمُومَ يَقُولُ التَّحْمِيدَ فِي حَالِ اتِّبَاعِهِ، وَاسْتَفِيدَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ.

قُلْتُ: لَكِنْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٨٤٩) عَنْ الشَّعْبِيِّ: «لَا يَقُولُ

٢٨٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلَّةَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمِلَّةَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ، أَهْلَ النَّسَاءِ وَالْمَعْجِدِ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ - وَكُنَّا لَكَ عَبْدٌ - اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِي لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٧٧).

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ: اللَّهُمَّ) لَمْ أَجِدْ لَفْظَ «اللَّهُمَّ» فِي مُسْلِمٍ فِي رَوَايَةِ أَبِي سَعِيدٍ، وَوَجَدْتَهَا فِي رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلَّةً) [مُسْلِمٌ (٤٧٨)] بِنَصْبِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَيَجُوزُ رَفْعُهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ (السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ).

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٨٤٧) وَغَيْرِهِ «وَمِلَّةَ الْأَرْضِ» وَهِيَ فِي رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٤٧٨)، فَهَذِهِ الرُّوَايَةُ كُلُّهَا لَيْسَتْ رَوَايَةَ أَبِي سَعِيدٍ، لِعَدَمِ وَجُودِ «اللَّهُمَّ» فِي أَوَّلِهَا، وَلَا لَفْظِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَوْجُودِ «مِلَّةِ الْأَرْضِ فِيهَا».

(وَمِلَّةً مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ) بِضَمِّ الدَّالِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْقَطْعِ عَنِ الْإِضَافَةِ وَثَبُّهُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

(أَهْلَ النَّسَاءِ) بِنَصْبِهِ عَلَى النَّسَاءِ أَوْ رَفْعِهِ: أَيُّ أَنْتِ أَهْلُ النَّسَاءِ وَاعْبَادُ أَحَقُّ بِالرُّفْعِ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، وَ(مَا) مَصْدَرِيَّةٌ تَقْدِيرُهُ



هذا: أي قولُ اللّهُمَّ لك الحمدُ أحقُّ قولِ العبدِ.

وإنما لم نجعل «لا مانع لما أعطيت» خبراً و«أحق» مبتدأ، لأنّه محذوف في بعض الروايات، فجعلناه جملة استثنائية، إذا حذفت ثم الكلام من دون ذكره.

وفي الشرح جعل «أحق» مبتدأ، وخبره «لا مانع لما أعطيت».

وفي شرح المهذب (٣/٣٨٩) نقلاً عن ابن الصلاح معناه: أحق ما قال العبدُ قوله: لا مانع لما أعطيت إلى آخره.

وقوله: «وكلنا لك عبد» اعتراض بين المبتدأ والخبر: قال: أو يكون قوله «أحق» ما قاله العبدُ خبراً لما قبله أي قوله ربنا لك الحمد إلى آخره أحق ما قال العبدُ؛ قال: والأول أولى.

قال النووي: لما فيه من كمال التواضع إلى اللّهِ تعالى، والاعتزاز بكمال قدرته وعظمته وقهره وسلطانه، وانفرادو بالوحدانية، وتذبير مخلوقاته؛ انتهى.

(ما قال العبدُ وكلنا لك عبد) ثم استأنف فقال (اللّهُمَّ لا مانع لما أعطيت ولا مفضل لما أعطيت) لما مفضل لما أعطيت، ولا ينفع ذا الجِدِّ منك الجِدُّ رواه مسلم.

الحديث دليل على مشروعية هذا الذكر في هذا الركن لكل مُصلٍ وقد جعل الحمد كالأجسام، وجعله ساداً لما ذكره من الظروف مُبالغة في كثرة الحمد.

وزاد مُبالغة بذكر ما يشاؤه تعالى مما لا يعلمه العبدُ.

والثناء الوصف بالجميل، والمدح. والجد: العظمة ونهاية الشرف.

وقوله «الجد» والجد يفتح الجيم معناه الحظ من عقوبتك، أي لا ينفع ذا حظ من عقوبتك حظاً، بل ينفعه العمل الصالح، وروي بكسر الجيم: أي لا ينفعه جدّه واجتهاده.

وقد ضعفت رواية الكسري.

قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجُدَ عَلَى سَبْعَةِ أَعْظَمٍ: عَلَى الْجَنَّةِ - وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ - وَالْيَدَيْنِ، وَالرُّكْبَتَيْنِ، وَأَطْرَافِ الْقَدَمَيْنِ».

نُقِيَ عَلَيْهِ [البخاري (٨١٢)، مسلم (٤٩٠)]

وفي رواية [أمرنا] أي أيها الأئمة.

وفي رواية: «أمر النبي ﷺ» والثلاث الروايات للبخاري (٨١٠).

(٨٠٩)

وقوله: (وأشار بيده إلى أنفه) فسرتها رواية النسائي (٢/٢٠٩)، (٢١٠): قال ابن طائوس: وضع يده على جبهته وأمرها على أنفه وقال: هذا واحد.

قال القرطبي: هذا يدل على أن الجبهة الأصل في السجود والأنف تبع لها.

قال ابن دقيق العيد: معناه أنه جعلهما كأنهما عضو واحد، وإلا لكانت الأعضاء ثمانية.

والمراد من اليدين الكفان.

وقد وقع بلفظهما في رواية.

والمراد من قوله «وأطراف القدمين» أن يجعل قدميه قائمتين على بطون أصابعهما، وعقباه مرتفعتان، فيستقبل بظهور قدميه القبلة وقد ورد في هذا حديث أبي حمية في صفة السجود.

وقيل: يُدبّ ضم أصابع اليدين، لأنها لو انفجرت انفجرت رؤوس بعضها عن القبلة.

وأما أصابع الرجلين فقد تقدّم [برقم (٢٥٤)] في حديث أبي حمية الساعدي في باب صفة الصلاة بلفظ «واستقبل بأصابع رجله القبلة».

وهذا الحديث دليل على وجوب السجود على ما ذكره بلفظ الإخبار عن أمر اللّهِ له ولأمته والأمر لا يرد إلا بنحو صيغة فعل، وهي تقيّد الوجوب.

وقد اختلف في ذلك:

فألهادوية واحد قول الشافعي أنه للوجوب لهذا الحديث.

وقد عاب أبو حنيفة إلى أنه يُجزئ السجود على الأنف فقط،

٢٣- الأعظم التي يسجد عليها

٢٨٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال:



مُسْتَدَلًا بِقَوْلِهِ: «وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ».

قَالَ الْمُسَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢/٢٩٦): وَقَدْ اخْتَجَّ لِأَبِي حَنِيفَةَ بِهَذَا فِي السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَالْحَقُّ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يُعَارَضُ النَّصْرِيحَ بِالْجَنْبَةِ، وَإِنْ امْتَكَنَ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّهُمَا كَعَضْوٍ وَاحِدٍ، فَذَلِكَ فِي التَّسْمِيَةِ، وَالْعَبَارَةُ لَا فِي الْحُكْمِ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ، انْتَهَى.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ وَقَعَ هُنَا فِي الشَّرْحِ أَنَّهُ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ الْجَنْبَةَ فَقَطْ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتُهُ: «وَمَتَّكَنَّ جَنْبَتَكَ» فَكَانَ قَرِينَةً عَلَى حَمْلِ الْأَمْرِ هُنَا عَلَى غَيْرِ الْوَجُوبِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأَنَّ هَذَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ تَقْدُمُ هَذَا عَلَى حَدِيثِ الْمَسِيِّ صَلَاتُهُ لِيَكُونَ قَرِينَةً عَلَى حَمْلِ الْأَمْرِ عَلَى النَّدْبِ. وَأَمَّا لَوْ فُرِضَ تَأَخُّرُهُ لَكَانَ فِي هَذَا زِيَادَةٌ شَرْعٌ.

وَيَكُونُ أَنَّ تَتَأَخَّرَ شَرِيعَتُهُ، وَمَعَ جَهْلِ التَّارِيخِ يَرْجِعُ الْعَمَلُ بِالْمَوْجِبِ، لَزِيَادَةِ الْإِحْطَاءِ، كَذَا قَالَ الشَّارِحُ.

وَجَعَلَ السُّجُودَ عَلَى الْجَنْبَةِ وَالْأَنْفِ مَذْهَبًا لِلْعِتْرَةِ؛ فَحَوَّلْنَا عِبَارَتَهُ إِلَى الْهَادِيَّةِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مَذْهَبُهُمْ إِلَّا السُّجُودُ عَلَى الْجَنْبَةِ فَقَطْ، كَمَا فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ.

وَلَفْظُ الشَّرْحِ هُنَا وَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ السُّجُودِ عَلَى مَا ذَكَرَ فِيهِ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْعِتْرَةُ وَاحِدٌ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ، انْتَهَى.

وَعَرَفْتُ أَنَّهُ وَهَمٌ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يُوجِبُهُ عَلَى الْجَنْبَةِ فَإِنَّهُ يُجِيزُ عَلَيْهَا، أَوْ عَلَى الْأَنْفِ، وَأَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي ذَلِكَ. هَذَا فِي «الشرح».

وَالَّذِي فِي «البحر»: أَنَّهُ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ: إِلَهُمَا سَجْدَ اجْزَاءَ؛ لِأَنَّهُمَا عَضْوٌ وَاحِدٌ. انْتَهَى. فَجَعَلَ الْخِلَافَ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدَهُ دُونَ أَصْحَابِهِ.

وَفِي «عيون المذاهب» لِلطَّحَاوِيِّ: أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ يَقُولُ: لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى الْأَنْفِ جَازٌ، وَعِنْدَهُمَا وَالثَّلَاثَةُ بِلَا عَدْرِ. انْتَهَى.

فَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقُولُ بِاجْزَاءِ السُّجُودِ عَلَى الْأَنْفِ فَقَطْ

إِلَّا أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَنَّ صَاحِبِيهِ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ وَأَبَا يُوسُفَ يَخَالِفَانِهِ، فَلَا يَنْبَغِي نِسْبَةُ ذَلِكَ إِلَى الْحَنْفِيَةِ.

ثُمَّ ظَاهِرُهُ وَجُوبُ السُّجُودِ عَلَى الْعَضْوِ جَمِيعُهُ، وَلَا يَكْفِي بَعْضُ ذَلِكَ، وَالْجَنْبَةُ يَضَعُ مِنْهَا عَلَى الْأَرْضِ مَا امْتَكَنَ بِدَلِيلٍ: «وَمَتَّكَنَّ جَنْبَتَكَ».

وَبِظَاهِرِهِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ كَشْفُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْضَاءِ، لِأَنَّ مُسَمَّى السُّجُودِ عَلَيْهَا يَصْدُقُ بَوَاضِعُهَا مِنْ دُونِ كَشْفِهَا، وَلَا خِلَافَ أَنَّ كَشْفَ الرُّكْبَتَيْنِ غَيْرُ وَاجِبٍ، لَمَّا يَخَافُ مِنْ كَشْفِ الْعُورَةِ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْجَنْبَةِ:

فَقِيلَ: يَجِبُ كَشْفُهَا لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ (٨٤): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسْجُدُ عَلَى جَنْبِهِ وَقَدْ اغْتَمَّ عَلَى جَنْبَيْهِ فَحَسَرَ عَنْ جَنْبَيْهِ».

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَلِقَ الْبَخَارِيُّ ذِكْرَ الصَّلَاةِ. تَحْتَ بَابِ (٢٣) عَنْ الْحَسَنِ: «كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُونَ وَأَيْدِيَهُمْ فِي رِجْلَيْهِمْ، وَيَسْجُدُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ عَلَى عِمَامَتِهِ» وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٦/٢). وَقَالَ: هَذَا أَصَحُّ مَا فِي السُّجُودِ مَوْقُوفًا عَلَى الصَّحَابَةِ.

وَقَدْ رُوِيَ أَحَادِيثُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ» مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخْرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحَلِيقَةِ (٥٥/٨).

وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أَوْسَى أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٧١٨٤).

وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَمِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ «الْكَامِلُ» (١٧٨١/٥).

وَفِيهِ مَتْرُوكَانِ.

وَمِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ (١٨٧/١).

وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وَذَكَرَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ وَغَيْرَهَا الْبَيْهَقِيُّ (١٠٦/٢) ثُمَّ قَالَ:



أحاديث «كَانَ يَسْجُدُ عَلَى كَوْرٍ عِمَامَتِهِ» لَا يَثْبُتُ فِيهَا شَيْءٌ،  
يعني مرفوعاً، والأحاديث من الجانبين غير ناهضة على الإيجاب.

وقوله «يسجد على جبهته» يصدق على الأمرين، وإن كان  
مع عدم الحائل أظهر؛ فالأصل جواز الأمرين.

وأما حديث خباب «شكونا إلى رسول الله ﷺ حرّ  
الرمضاء في جباهنا وأكفنا فلم يشكنا» الحديث [مسلم (٦١٩)]؛  
فلا دلالة فيه على كشف هذه الأعضاء ولا عدمه.

وفي حديث أنس عند مسلم (٦١٩): «أنه كان أخذهم يتسطّ  
نؤبه من شدة الحرّ ثم يسجد عليه» ولعل هذا مما لا خلاف  
فيه؛ والخلاف في السجود على محموله، فهو محل النزاع،  
وحديث أنس محتمل.

## ٢٤- صفة السجود

٢٨٥- وَعَنْ ابْنِ بُحَيْنَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
كَانَ إِذَا صَلَّى وَسَجَدَ فَرَجَّ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ  
بَيَاضُ إِبْطِيهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٠٨)، مسلم (٤٩٥)].

(وعن ابن بحنة) هُوَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَالِكٍ ابْنُ بُحَيْنَةَ بَضَمُ  
الباء الموحدة وفتح الحاء المَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمَشَاءِ التَّحِيَّةِ وَبَعْدَهَا  
نُونٌ، وَهُوَ اسْمٌ لَأَمِّ عَبْدِ اللَّهِ، وَاسْمُ أَبِيهِ مَالِكُ بْنُ الْقَشْبِ يَكْسِرُ  
القاف وَسُكُونِ الشَّيْنِ المعجمة فموحدة الأزدي، مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ  
فِي وَلايَةِ مُعَاوِيَةَ، بَيْنَ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَثَمَانٍ وَخَمْسِينَ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى وَسَجَدَ فَرَجَّ) بفتح الفاء  
وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ آخِرُهُ جِيمٌ.

(بَيْنَ يَدَيْهِ) أَيِ بَاعِدَ بَيْنَهُمَا: أَيِ غَيَّ كُلَّ يَدٍ عَنِ الْجَنْبِ  
الَّذِي يَلِيهَا.

(حَتَّى يَبْدُوَ بَيَاضُ إِبْطِيهِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

والحديث دليل على فعل هذه الهيئة في الصلاة قبل  
والحكمة في ذلك أن يظهر كل عضو بنفسه ويتميز حتى يكون  
الإنسان الواحد في سجوده كأنه عدد؛ ومقتضى هذا أن يستقل

كل عضو بنفسه، ولا يعتمد بعض أعضاء على بعض.

وقد ورد هذا المعنى مُصَرِّحاً بِهِ فيما أخرجه الطبراني  
وغیره من حديث ابن عمر بإسناد ضعيف أنه قال: «لَا تَفْتَرِشْ  
أَفْتَرِاشَ السَّيِّئِ وَاعْتَمِدْ عَلَى رَاحَتَيْكَ وَأَبْدِ ضَبْعَيْكَ؛ فَإِذَا فَعَلْتَ  
ذَلِكَ سَجَدَ كُلُّ عُضْوٍ مِنْكَ».

وعند مسلم (٤٩٦) من حديث ميمونة: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ  
يُجَافِي يَدَيْهِ، فَلَوْ أَنَّ بَهِيمَةً أَرَادَتْ أَنْ تَمُرَّ مَرَّتَ».

وظاهر الحديث الأول هذا مع قوله ﷺ: «صَلُّوا كَمَا  
رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» يقتضي الوجوب، ولكنّه قد أخرج أبو  
داود (٩٠٢) من حديث أبي هريرة ما يدل على أن ذلك غير  
واجب بلفظ: «شكنا أصحاب النبي ﷺ مشقة السجود عليهم  
إذا نفرجوا فقال: استعينوا بالركب» وترجم له الرخصة في تركه  
التفريح.

قال ابن عجلان أحد رواة: وذلك أن يضع مرفقيه على  
ركبتيه إذا طأطأ السجدة.

وقوله «حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ» ليس فيه كما قيل دلالة  
على أنه لم يكن ﷺ لابساً القميص، لأنه وإن كان لابساً فإنه  
قد يبدو منه أطراف إبطيه، لأنها كانت أكمام قمصان أهل ذلك  
العصر غير طويلة، فيمكن أن يرى الإبط من كمها.

ولا دلالة فيه على أنه لم يكن على إبطيه شعر كما قيل،  
لأنه يمكن أن المراد يرى أطراف إبطيه لا باطنهما حيث الشعر،  
فإنه لا يرى إلا بتكليف، وإن صح ما قيل: إن من خواصه أنه  
ليس على إبطيه شعر، فلا إشكال.

٢٨٦- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَّيْكَ، وَارْفَعْ  
مِرْقَاقَيْكَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٩٤)

(وعن البراء) بفتح الواو الموحدة فراء، وقيل: بالقصر، ثم همزة  
مدودة، هُوَ: أَبُو عُمَارَةَ فِي الْأَشْهَرِ، وَهُوَ (ابْنُ عَازِبٍ) بَعِيْنُ  
مُهْمَلَةٍ فزاي بعد الألف مكسورة فموحدة، ابْنُ الْحَارِثِ الْأَوْسِيِّ  
الأنصاري الحارثي.



## ٢٥- صفة الركوع والسجود

٢٨٧- وَعَنْ وَاِئِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرَجَّ بَيْنَ أَصَابِعِهِ، وَإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ».

رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢٢٤/١)

(وَعَنْ وَاِئِلِ بْنِ حُجْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَكَعَ فَرَجَّ بَيْنَ أَصَابِعِهِ) أَيِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ (وَإِذَا سَجَدَ ضَمَّ أَصَابِعَهُ). رَوَاهُ الْحَاكِمُ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْحِكْمَةُ فِي ضَمِّهِ أَصَابِعَهُ عِنْدَ سُجُودِهِ، لِتَكُونُ مُتَوَجِّهَةً إِلَى سُنَّتِ الْقَبْلَةِ.

## ٢٦- جوازُ الرَّبْعِ فِي الصَّلَاةِ

٢٨٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُتْرَبِعًا».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٢٤/٣)، وَمُسْنَدُهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٩٧٨).

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٥/٢) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو هَكَذَا وَوَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَهُوَ مُتْرَبِعٌ جَالِسٌ».

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٥/٢) عَنْ حُمَيْدٍ: رَأَيْتُ أَنَسًا يُصَلِّي مُتْرَبِعًا عَلَى فَوَاشِيهِ وَعَلَفَهُ الْبَخَارِيُّ (١٤ الصَّلَاةُ، تَحْتَ بَابِ (٢٢)).

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَصْفُ التَّرْبِعِ أَنْ يَجْعَلَ بَاطِنُ قَدَمِهِ الْيَمْنَى تَحْتَ الْفَخْذِ الْيَسْرَى، مُطْمَئِنَّةً، وَكَفْيُهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، مُقَرَّبًا أَمَامَهُ كَالرَّائِعِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى كَيْفِيَّةِ قُعُودِ الْعَلِيلِ إِذَا صَلَّى مِنْ قُعُودٍ، إِذِ الْحَدِيثُ وَارِدٌ فِي ذَلِكَ، «وَهُوَ فِي صِفَةِ صَلَاتِهِ ﷺ لَمَّا سَقَطَ عَنْ قُرْسِهِ، فَأَنْفَكَتْ قَدَمُهُ، فَصَلَّى مُتْرَبِعًا، وَهَذِهِ الْقَعْدَةُ اخْتَارَهَا الْهَادَوِيُّ فِي قُعُودِ الْمَرِيضِ لَصَلَاتِهِ، وَلِغَيْرِهِمْ اخْتِيَارُ آخَرٍ، وَاللَّيْلُ مَعَ الْهَادَوِيِّ، وَهُوَ هَذَا الْحَدِيثُ.

أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ الْخَنْدَقُ، نَزَلَ الْكُوفَةُ، وَافْتَتَحَ الرَّيُّ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ فِي قَوْلِهِ، وَشَهِدَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَام - الْجَمْلَ وَصَفِينَ وَالتَّهْرَوَانَ، مَاتَ بِالْكُوفَةِ أَيَّامَ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا سَجَدْتَ لَضَعُ كَفَّيْكَ وَارْفَعِ مِرْفَقَيْكَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ هَذِهِ الْهَيْئَةِ لِلْأَمْرِ بِهَا. وَحَلَّةُ الْعُلَمَاءِ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ.

قَالُوا: وَالْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ اشْتَبَهَ بِالتَّوَاضِعِ، وَأَتَمَّ فِي تَعْمِيقِ الْجَنْبَةِ وَالْأَنْفِ مِنَ الْأَرْضِ، وَأَبْعَدَ مِنْ هَيْئَةِ الْكُسَالِ، فَإِنَّ الْمُنِسْطَ يُشَبِّهُ الْكَلْبَ، وَيَشْعُرُ حَالَهُ بِالتَّهَوُّنِ بِالصَّلَاةِ وَقَلَّةِ الْأَعْتِنَةِ بِهَا، وَالْإِقْبَالِ عَلَيْهَا.

وَهَذَا فِي حَقِّ الرَّجُلِ لَا الْمَرْأَةَ فَإِنَّهَا تَخَالَفُهُ فِي ذَلِكَ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاثِلِهِ (٨٧) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَى امْرَأَتَيْنِ تَصَلَّيَانِ، فَقَالَ: إِذَا سَجَدْتُمَا فَضْمَا بَعْضُ اللَّحْمِ إِلَى الْأَرْضِ، فَإِنَّ الْمَرْأَةَ فِي ذَلِكَ لَيْسَتْ كَالرَّجُلِ».

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا الْمَرْسَلُ أَحْسَنُ مِنْ مَوْصُولَيْنِ فِيهِ - يَعْنِي مِنْ حَدِيثَيْنِ مَوْصُولَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ (٢٢٢/٢)، وَضَعَهُمَا.

وَمِنَ السُّنَنِ تَفْرِيجُ الْأَصَابِعِ فِي الرُّكُوعِ، لَمَّا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٣١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ: «أَنَّهُ كَانَ ﷺ يُنْصَبُ يَدَيْهِ عَلَى رُكْبَتَيْهِ كَالْقَابِضِ عَلَيْهِمَا وَيُفَرِّجُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ».

وَمِنَ السُّنَنِ فِي الرُّكُوعِ أَنْ يُؤَيَّرَ يَدَيْهِ فَيَجَافِي عَنْ جَنْبَيْهِ، كَمَا فِي حَدِيثِ أَبِي حُمَيْدٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٧٣٤) بِهَذَا اللَّفْظِ؛ وَرَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (٦٣٧) بِلَفْظٍ: «وَنَحَى يَدَيْهِ عَنْ جَنْبَيْهِ» وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا.

وَذَكَرَ الْمَصْنُفُ حَدِيثَ ابْنِ بُحَيْنَةَ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ فِي «بُلُوغِ الْمَرَامِ» فِي التَّلْخِصِ (٢٥٨/١) مَوْثِقِينَ أَوَّلًا فِي وَصْفِ رُكُوعِهِ، وَثَانِيًا فِي وَصْفِ سُجُودِهِ، دَلِيلًا عَلَى التَّفْرِيجِ فِي الرُّكُوعِ وَهُوَ صَحِيحٌ فَإِنَّهُ قَالَ: «إِذَا صَلَّى فَرَجَّ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَبْدُوَ تَبَاضٌ لِيُنْطِيَهُ» فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى حَالَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.



## ٢٧- ما يقول بين السجدين

الثانية أو الرابعة، وتسمى جلسة الاستراحة.

٢٨٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَاهْدِنِي، وَعَافِنِي، وَارْزُقْنِي».

رواه الأئمة إلا الشافعي (أبو داود (٨٥٠)، الترمذي (٢٨٤)، ابن ماجه (٨٩٨)) واللفظ لأبي داود.

وصححه الحاكم (٢٧١/١).

ولفظ الترمذي «واجبرني» بدل «وارحمني» ولم يقل «وعافني».

وجمع ابن ماجه في لفظ روايته بين «ارحمني» و«اجبرني» ولم يقل «اهدني» ولا «عافني»، وجمع الحاكم بينهما إلا أنه لم يقل «وعافني».

والحديث دليل على شرعية الدعاء في القعود بين السجدين.

وظاهره أنه كان ﷺ يقول جهرًا.

## ٢٨- جلسة الاستراحة بين الركعتين

٢٩٠- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ فِي وَتْرٍ مِنْ صَلَاتِهِ لَمْ يَنْهَضْ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا».

رواه البخاري (٨٢٣).

وفي لفظ له (٨٢٤): «فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ جَلَسَ وَاعْتَمَدَ عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ قَامَ».

وأخرج أبو داود (٧٣٠) من حديث أبي حميد في صفة صلاته ﷺ: وفيه: «ثُمَّ أَهْوَى سَاجِدًا ثُمَّ ثَنَى رِجْلَيْهِ وَقَعَدَ حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَظْمٍ فِي مَوْضِعِهِ ثُمَّ نَهَضَ» وقد ذكرت هذه القعدة في بعض الفاظ رواية حديث المسيء صلاته.

وفي الحديث دليل على شرعية هذه القعدة بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى، والركعة الثالثة، ثم ينهض لأداء الركعة

وقد ذهب إلى القول بشرعيتها الشافعي في أحد قوليه، وهو غير المشهور عنه، والمشهور عنه وهو رأي الهادوية والحنفية ومالك وأحمد وإسحاق: أنه لا يشرع القعود، مستدلّين بحديث واثل بن حجر في صفة صلاته ﷺ بلفظ: «فَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ اسْتَوَى قَائِمًا».

أخرجه البيهقي في مسنده (كشف الاستار) (٢٦٨) إلا أنه ضعفه النووي، وما رواه ابن المنذر (الأوسط: ١٩٥/٣) من حديث الثمان بن أبي عياش: أدركت غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ فَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ فِي أَوَّلِ رُكْعَةٍ وَفِي الثَّالِثَةِ قَامَ كَمَا هُوَ وَلَمْ يَجْلِسْ.

ويجاب عن الكل بأنه لا منافاة، إذ من فعلها فلأنها سنة، ومن تركها فكذلك، وإن كان ذكرهما في حديث المسيء يشعر بوجودها، لكن لم يقل به أحد فيما أعلم.

## ٢٩- جواز القنوت في الصلاة بعد الركوع

٢٩١- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا، بَعْدَ الرُّكُوعِ، يَذْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ، ثُمَّ تَرَكَهُ».

متفق عليه (بخاري (٤٠٨٩)، مسلم (٦٧٧)).

والأحمد (١٦٢/٣) والدارقطني (٣٩/٢) نحوه من وجوه آخر، ورواه: «وَأَنَا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْتَضِي فَأَرَقَ الدُّنْيَا».

(وعن أنس ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ يَذْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ»)، وورد تعيينهم أنهم رعل وعصية وبنو لحبان.

(ثم تركه، متفق عليه) لفظه في البخاري مطولاً عن عاصم الأحول قال: سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال: قد كان القنوت.

قلت: قبل الركوع، أو بعده؟ قال: قبله.

قلت: فإن فلان أخبرني أنك قلت بعد الركوع، قال: إنما «قَنَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا، أَرَاهُ كَانَ بَعَثَ



ولا تقومُ بهِ حُجَّةٌ.

وقد ذهبَ إلى أن الدعاءَ عقيبَ آخرِ رُكُوعٍ من الفجرِ سنةٌ جماعةٌ من السلفِ، ومن الخلفِ: الهادي، والقاسمُ، وزيدُ بنُ علي، والشافعي، وإن اختلفوا في الفاظِهِ:

فعندُ الهادي بدعاءٍ من القرآن.

وعندُ الشافعي بحديث: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ» إلى آخرِهِ.

٢٩٢- وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: «كَانَ لَا يَقْنُتُ

إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ، أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ،

صَحْحَةُ ابْنِ خُرَيْمَةَ (٦٢٠).

(وعنه) أي أنس (أن النبي ﷺ كَانَ لَا يَقْنُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمٍ أَوْ دَعَا عَلَى قَوْمٍ، صَحْحَةُ ابْنِ خُرَيْمَةَ).

أَمَّا دَعَاؤُهُ لِقَوْمٍ: فَكَأَنَّهُ قَبِلَ أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو لِلْمُسْتَظْعِقِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ؛ وَأَمَّا دَعَاؤُهُ عَلَى قَوْمٍ: فَكَأَنَّهُ عَرَفَهُ قَرِيبًا.

وَمِنْ هُنَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يُسْنُ الْقُنُوتُ فِي التَّوَازِلِ، فَيَدْعُو بِمَا يَنَاسِبُ الْحَادِثَةَ.

وَإِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يُسْنُ فِي التَّوَازِلِ قَوْلٌ حَسَنٌ، تَأْسِياً بِمَا فَعَلَهُ ﷺ فِي دُعَاؤِهِ عَلَى أَوْلِيكَ الْأَحْيَاءِ مِنَ الْعَرَبِ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ نَزَلَ بِهِ ﷺ حَوَادِثُ: كَحَصَارِ الْخَنْدَقِ وَغَيْرِهِ، وَلَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ قَنَتَ فِيهِ، وَلَعَلَّهُ يُقَالُ: التَّرْكُ لِبَيَانِ الْجَوَازِ.

وَقَدْ ذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَأَبُو يُوسُفَ: إِلَى أَنَّهُ مِنْهَيٌّ عَنِ الْقُنُوتِ فِي الْفَجْرِ، وَكَأَنَّهُمْ اسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ:

٣٠- تَرْكُ الْقُنُوتِ فِي الْفَجْرِ

٢٩٣- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ الْأَشَجَعِيِّ ﷺ

قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ خَلْفَ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي يَكْبُرُ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، أَفَكَانُوا يَقْنُتُونَ فِي الْفَجْرِ؟ قَالَ: أَيُّ بُنَيٍّ مُخَدَّثٌ.

رَوَاهُ الْغَمْسِيُّ إِلَّا أَنَّهُ قَاوَدَ (أَحْمَدُ ٤٧٢/٣)، السُّوْمَنِيُّ (٤٠٢)،

قَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ الْقُرَاءُ، زُهَاءٌ سَبْعِينَ رَجُلًا إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَتَدْرُؤُوا وَقَتَلُوا الْقُرَاءَ دُونَ أَوْلِيكَ، بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَهْدٌ، فَقَنَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَيْهِمْ.

(وَلَا حَاجَةَ وَالِدَارِ قَطْعِي غَوْهَ) أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

(مِنْ وَجْهِ آخَرَ، وَزَادَ: «فَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا» فَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ «ثُمَّ تَرَكَهُ» أَيُّ فِيمَا عدا الْفَجْرِ، وَيَدُلُّ أَنَّهُ أَرَادَهُ قَوْلُهُ: «فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ فِي كُلِّ صَلَاتِهِ».

هَذَا، وَالْأَحَادِيثُ عَنْ أَنَسٍ فِي الْقُنُوتِ قَدْ اضْطَرَّتْ وَتَعَارَضَتْ فِي صَلَاةِ الْغَدَاةِ.

وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهَا فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٢٨٢/١)، فَقَالَ: أَحَادِيثُ أَنَسٍ كُلُّهَا صَحَاحٌ، يُصَدِّقُ بَعْضُهَا بَعْضَهَا وَلَا تَنَاقُضُ فِيهَا، وَالْقُنُوتُ الَّذِي ذَكَرَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ غَيْرُ الَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدَهُ، وَالَّذِي وَقَّعَهُ غَيْرُ الَّذِي أَطْلَقَهُ، فَالَّذِي ذَكَرَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ هُوَ إِطَالَةُ الْقِيَامِ لِلْقِرَاءَةِ الَّذِي قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوْلُ الْقِيَامِ» [مُسْلِمٌ (٧٦٥)] وَالَّذِي ذَكَرَهُ بَعْدَ هُوَ إِطَالَةُ الْقِيَامِ لِلدُّعَاءِ، فَعَلَّهُ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى قَوْمٍ، وَيَدْعُو لِقَوْمٍ، ثُمَّ اسْتَمَرَّ تَطَوُّلُ هَذَا الرُّكْنِ لِلدُّعَاءِ وَالثَّنَاءِ، إِلَى أَنْ فَارَقَ الدُّنْيَا، كَمَا دَلَّ لَهُ الْحَدِيثُ: أَنْ «أَنَسًا كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ انْتَضَبَ قَائِمًا حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: قَدْ نَسِيَ، وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ هَذِهِ صِفَةُ صَلَاتِهِ ﷺ».

أَخْرَجَهُ عَنْهُ فِي الصُّحُوحِينَ (الْبُخَارِيُّ ٨٢١)، مُسْلِمٌ (٤٧٢).

فَهَذَا هُوَ الْقُنُوتُ الَّذِي قَالَ فِيهِ أَنَسٌ: «إِنَّهُ مَا زَالَ ﷺ عَلَيْهِ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا» وَالَّذِي تَرَكَهُ هُوَ الدُّعَاءُ عَلَى أَقْسَامٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَكَانَ بَعْدَ الرُّكُوعِ، فَمَرَادُ أَنَسٍ بِالْقُنُوتِ قَبْلَ الرُّكُوعِ وَبَعْدَهُ الَّذِي أَخْبَرَ أَنَّهُ مَا زَالَ عَلَيْهِ؛ هُوَ إِطَالَةُ الْقِيَامِ فِي هَذَيْنِ الْحَالَيْنِ، بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَبِالدُّعَاءِ، هَذَا مَضْمُونُ كَلَامِهِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يُوَافِقُ قَوْلُهُ: «فَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ حَتَّى فَارَقَ الدُّنْيَا» وَأَنَّهُ دَلَّ أَنْ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالْفَجْرِ، وَإِطَالَةُ الْقِيَامِ بَعْدَ الرُّكُوعِ عَامٌّ لِلصَّلَوَاتِ جَمِيعًا.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ: بِأَنَّهُ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ فِي الرَّمْعَةِ الثَّانِيَةِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فَيَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ إِلَى آخِرِهِ» فَيُفِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيُّ



النسائي (٢٠٤/٢)، ابن ماجه (١٢٤١).

(وعن سعيد) كذا في نسخ البلوغ «سعيد»، وهو «سعد»  
بغير مُثَنَاءٍ نَحْوِيَّةٍ.

(ابن طارق الأشجعي قال: قلت لأبي) وهو طارق بن  
أشيم، بفتح الهمزة فشين مُعْجَمَةٌ مُثَنَاءٌ نَحْوِيَّةٌ مَفْتُوحَةٌ بِزَوْنٍ أَحْمَرٍ.  
قال ابن عبد البر: يُعَدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ أَبُو  
مَالِكٍ: سَعْدُ بْنُ طَارِقٍ.

يَا أَبَتِ إِنَّكَ صَلَّيْتَ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبَى بِكَرٍّ وَعَمَرَ  
وَعُثْمَانَ وَعَلَى أَفْكَائِلُوا يَقْتُونُ فِي الْفَجْرِ؟ فَقَالَ: أَيُّ بَنِي مُحَدَّثٍ.  
رواه الخمسة إلا أبا داود.

وقد روي خلافه عن ذكر، والجمع بينهما أنه وقع  
القنوت لهم تارة، وتركوه أخرى.

وأما أبو حنيفة ومن ذكر معه فإنهم جعلوه منهياً عنه لهذا  
الحديث، لأنه إذا كان محدثاً فهو بدعة، والبدعة منهية عنها.

### ٣١- ما يقال في قنوت الوتر

٢٩٤- وَعَنْ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
أَنَّهُ قَالَ: «عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي  
قُنُوتِ الْوُتْرِ اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيْمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي  
فِيْمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّيْنِي فِيْمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيْمَا  
أَعْطَيْتَ، وَفِيِّي شَرًّا مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا  
يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَّيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا  
وَتَعَالَيْتَ».

رواه الخمسة [أحمد (١٩٩/١)، أبو داود (١٤٢٥)، الترمذي (٤٦٤)،  
النسائي (٢٤٨/٣)، ابن ماجه (١١٧٨)].

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [الكبير (٧٣/٣)] وَالْبَيْهَقِيُّ [الكبير (٢٠٩/٢)]:  
وَلَا يُبْزَلُ مِنْ عَادَتِهِ.

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٤٨/٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي آخِرِهِ: وَعَلَى اللَّهِ تَعَالَى عَلَى  
النَّبِيِّ.

(وعن الحسن بن علي) - عليهما السلام - هو أبو محمد

الحسن بن علي سبط رسول الله ﷺ، وَلَدَ فِي النِّصْفِ مِنْ شَهْرِ  
رَمَضَانَ سَنَةَ ثَلَاثٍ مِنَ الْهَجْرَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ أَصْحَبُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ أَيْضًا: كَانَ الْحَسَنُ حَلِيمًا، وَرِعًا فَاضِلًا، وَدَعَا وَرَعُهُ  
وَفَضْلُهُ إِلَى أَنَّهُ تَرَكَ الدُّنْيَا وَالْمُلْكَ، رَغْبَةً فِيمَا عِنْدَ اللَّهِ، بَايَعُوهُ  
بَعْدَ أَبِيهِ - عَلَيْهِ السَّلَام - فَبَقِيَ نَحْوًا مِنْ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ خَلِيفَةً  
بِالْعِرَاقِ وَمَا وَرَاءَهَا مِنْ خُرَاسَانَ، وَفَضَائِلُهُ لَا تُحْصَى.

وَقَدْ ذَكَرْنَا مِنْهَا شَطْرًا صَالِحًا فِي «الرُّوضَةِ النَّدِيَّةِ».

وَفَاتَهُ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ بِالْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ، وَدُفِنَ فِي الْبَقِيعِ.

وَقَدْ أَطَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْأَسْتِيعَابِ (٣٨٣/١) (٣٩٢) فِي  
عَدْوٍ لِفَضَائِلِهِ.

(قَالَ: عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ أَقُولُهُنَّ فِي قُنُوتِ  
الْوُتْرِ) أَيِ فِي دُعَائِهِ وَلَيْسَ فِيهِ بَيَانٌ لِحَلْوِهِ: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيْمَنْ  
هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيْمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّيْنِي فِيْمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيْمَا  
أَعْطَيْتَ، وَفِيِّي شَرًّا مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ  
لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَّيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ، وَزَادَ  
الطَّبْرَانِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ: وَلَا يَذِلُّ مَنْ وَالَّيْتَ: (وَلَا يَعْزُ مِنْ  
عَادَتِهِ. زَادَ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ فِي آخِرِهِ: وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى  
النَّبِيِّ).

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي «تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْأَذْكَارِ» (١٤٣/٢)،  
(١٤٤): إِنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةَ غَرِيبَةٌ لَا تَثْبُتُ، لِأَنَّ فِيهَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ  
عَلِيٍّ لَا يَعْرِفُ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ  
بْنِ عَلِيٍّ، فَالْسُّنَدُ مُنْقَطِعٌ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَمِّهِ الْحَسَنِ ثُمَّ قَالَ:  
فَتَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْحَسَنِ لَا نَقْطَاعِهِ أَوْ جَهَالَةِ  
رَوَاتِهِ، انْتَهَى.

فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ: وَلَا تَثْبُتُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْقُنُوتِ فِي صَلَاةِ الْوُتْرِ،  
وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي النِّصْفِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.

وَذَهَبَ الْهَادَوِيُّ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ أَيْضًا فِي غَيْرِهِ، إِلَّا  
أَنَّ الْهَادَوِيَّةَ لَا يُجِيزُونَهُ بِالْأَدْعَاءِ مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ.

وَالشَّافِعِيَّةُ يَقُولُونَ: إِنَّهُ يَقْتَضِي هَذَا الدُّعَاءَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ،



ومستندهم في ذلك قوله:

قال البخاري [الصاروخ الكبير] (١٣٩/١): «مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ لَا يَتَابِعُ عَلَيْهِ؛ وَقَالَ: لَا أَدْرِي سَمِعَ مِنْ أَبِي الزُّنَادِ أَمْ لَا؟».

### ٣٢- تأكيدُ قنوتِ الفجرِ

٢٩٥- وَلِلنَّبِيِّ (٢١٠/٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا دُعَاءَ نَدْعُو بِهِ فِي الْقُنُوتِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ».

وفي سننهِ ضعف.

قلت: أجله هنا، وذكره في «تخريج الأذكار» (١٤٣/٢-١٤٤) من رواية البيهقي وقال: «اللهم اهدني» الحديث؛ إلى آخره.

رواه النبيهي (٢١٠/٢) من طرق أحدها: عن بُرَيْدٍ بِالموحدَةِ والرَّاءِ تصغير بُرْدٍ، وَهُوَ: ثَقْبَةُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، سَمِعَتْ ابْنَ الْحَنْفِيَّةِ وَابْنَ عَبَّاسٍ، يَقُولَانِ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْنُتُ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَوَتَرَ اللَّيْلِ بِهَذِهِ الْكَلِمَاتِ».

وفي إسناده مجهول.

وروي من طريق أخرى وهي التي ساق المصنف لفظها عن ابن جريج بلفظ «يعلمنا دعاء ندعو به في القنوت وصلوة الصبح».

وفيهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرَيْرَةَ ضَعِيفٌ، وَلِذَا قَالَ الْمَصْنَفُ (وفي سننهِ ضعف).

### ٣٣- نزول الساجدِ على يديه قبل ركبته

٢٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكُ كَمَا يَبْرُكُ الْبَجِيرُ، وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ زَابُو دَاوُدَ (٨٤٠)، السُّلَمِيُّ (٢٦٩)، النَّسَائِيُّ (٢٠٧/٢).

وَهُوَ أَفْوَى مِنْ حَدِيثِ وَالِي بْنِ خُزَيْمٍ.

وهذا الحديث أخرجه أهل السنن، وعلمه البخاري، والترمذي، والدارقطني.

وقال الترمذي: غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد إلا من هذا الوجه.

وقد أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة أيضاً عنه: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «وَلْيَضَعْ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ».

وقد أخرج ابن أبي داود من حديث أبي هريرة: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَجَدَ بَدَأَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ» ومثله الدراوردي من حديث ابن عمر، وهو الشاهد الذي يشير المصنف إليه.

وقد أخرج ابن خزيمة في صحيحه (٦٢٨) من حديث مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «كُنَّا نَضَعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ، فَأَمَرْنَا بِوَضْعِ الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ».

والحديث دليل على أنه يُقَدِّمُ الْمَصْلِي يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِحْطَاطِ إِلَى السُّجُودِ.

وظاهر الحديث الوجوب لقوله: «لَا يَبْرُكُنَّ»، وهو نهى، وللأمر بقوله: «وليضع» قيل: ولم يقل أحد بوجوبه، فتعين أنه مندوب.

وقد اختلف العلماء في ذلك:

فذهب الهاديون، ورواية عن مالك، والأوزاعي: إلى العمل بهذا الحديث، حتى قال الأوزاعي: أدركنا الناس يضعون أيديهم قبل ركبهم.

وقال ابن أبي داود: وهو قول أصحاب الحديث.

وذهب الشافعية، والحنفية، ورواية عن مالك، إلى العمل بحديث وائل، وهو:

قوله (وهو) أي حديث أبي هريرة هذا (أفوى) في سننهِ (من حديث وائل بن حجر) وهو:

### ٣٤- نزول الساجدِ على ركبته قبل يديه

٢٩٧- «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ



رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٨٣٨)، التِّرْمِذِيُّ (٢٦٨)،  
الْبَيْهَقِيُّ (٢٠٦/٢)، ابْنُ مَاجَةَ (٨٨٢)].

فَإِنْ لِلْأَوَّلِ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، صَحَّحَهُ  
ابْنُ خُزَيْمَةَ (٦٢٧)، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ مُعَلِّقًا مَوْثُوقًا الْأَذَانَ، تَحْتَ بَابِ (١٢٨)  
مِنْ قَوْلِ نَافِعٍ.

قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ».  
أَخْرَجَهُ الْأَثَمَةُ؛ فَإِنَّ لِلْأَوَّلِ (أَيَّ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ)، تَقْدَّمَ ذِكْرُ  
الشَّاهِدِ هَذَا قَرِيبًا.

(وَذَكَرَهُ) أَيُّ الشَّاهِدِ (الْبُخَارِيُّ مُعَلِّقًا مَوْثُوقًا)، فَقَالَ: قَالَ  
نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ.

وَحَدِيثُ وَائِلٍ أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةُ، وَابْنُ  
خُزَيْمَةَ (٦٢٦)، وَابْنُ السَّكَنِ فِي صَحِيحَيْهِمَا، مِنْ طَرِيقِ شَرِيكَ،  
عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ؛ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ  
شَرِيكَ، وَلَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ:  
«رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْحَطَ بِالتَّكْبِيرِ حَتَّى سَبَقَتْ رُكْبَتَاهُ يَدَيْهِ».

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (٣٤٥/١) وَالْحَاكِمُ (٢٢٦/١)  
وَالْبَيْهَقِيُّ (٩٩/٢).

وَقَالَ الْحَاكِمُ: وَهُوَ عَلَى شَرْطِهِمَا.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ الْعَلَاءُ بْنُ الْعَطَّارِ، وَالْعَلَاءُ مَجْهُولٌ.

هَذَا وَحَدِيثُ وَائِلٍ هُوَ دَلِيلُ الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَهُوَ  
مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ.

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ [«الْمُسْنَفُ» (١٧٦/٢)]، وَعَنْ ابْنِ  
مَسْعُودٍ.

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ [«شرح معاني الآثار» (٢٥٦/١)].

وَقَالَ بِهِ أَحَدُ وَإِسْحَاقُ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وظَاهِرُ كَلَامِ الْمُسْنَفِ تَرْجِيحُ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ  
خِلَافُ مَذْهَبِ إِمَامِهِ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ التَّوْرِيُّ: لَا يَظْهَرُ تَرْجِيحُ أَحَدِ الْمَذْهَبَيْنِ عَلَى الْآخَرِ،  
وَلَكِنْ أَهْلُ هَذَا الْمَذْهَبِ رَجَّحُوا حَدِيثَ وَائِلٍ، وَقَالُوا فِي حَدِيثِ  
أَبِي هُرَيْرَةَ: إِنَّهُ مُضْطَرَبٌ، إِذْ قَدْ رُوِيَ عَنْهُ الْأَمْرَانِ.

وَحَقَّقَ ابْنُ الْقَيْمِ الْمَسْأَلَةَ وَأَطَالَ فِيهَا وَقَالَ: إِنَّ فِي حَدِيثِ  
أَبِي هُرَيْرَةَ قَلْبًا مِنَ الرَّأْيِ، حَيْثُ قَالَ: «وَلِيَضَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ  
رُكْبَتَيْهِ» وَإِنْ أَصْلُهُ: «وَلِيَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ».

قَالَ: وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَوَّلُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «فَلَا يَبْرُكُ كَمَا  
يَبْرُكُ الْبَعِيرُ» فَإِنَّ الْمَعْرُوفَ مِنْ بُرُوكِ الْبَعِيرِ هُوَ تَقْدِيمُ الْيَدَيْنِ  
عَلَى الرُّجُلَيْنِ.

وَقَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْأَمْرُ بِمُخَالَفَةِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ فِي  
هَيْئَاتِ الصَّلَاةِ، فَتَنَى عَنِ الْيَنَاقَاتِ كَالْيَنَاقَاتِ الثَّمَلِيَّةِ، وَعَنِ الْفَرَاشِ  
كَالْفَرَاشِ السَّيْحِ، وَإِقْعَاءِ كَالْقَعَاءِ الْكَلْبِيِّ، وَنَقَرِ كَقَرِّ الْغَرَابِ،  
وَرَفْعِ الْأَيْدِي كَاذْنَابِ خَيْلِ شَمْسٍ، أَيْ حَالِ السَّلَامِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ، وَيَجْمَعُهَا قَوْلُنَا:

إِذَا غَنَّمْنَا فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّا نُهَيِّنَا عَنِ الْإِنْيَانِ فِيهَا بَسِئَةً  
بُرُوكِ بَعِيرٍ وَالثَّيَاقَاتِ كَثَمَلِيَّةٍ وَنَقَرِ غَرَابٍ فِي سُجُودِ الْفَرِيضَةِ  
وَإِقْعَاءِ كَلْبٍ أَوْ كَبَسِطِ ذِرَاعِهِ وَأَذْنَابِ خَيْلٍ عِنْدَ فَعْلِ التَّحِيَّةِ

وَقَدْ زِدْنَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي الشَّرْحِ قَوْلُنَا:

وَزِدْنَا كَتْدِيحِ الْحِمَارِ لِمَدِّهِ لَعَنَ وَتَصَوُّبِ لِرَأْسِهِ بِرُكْعَةٍ

هَذَا السَّائِعُ، وَهُوَ: بِالذَّالِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ، وَمِثْلُهَا تَحِيَّةٌ وَحَاءٌ  
مُهْمَلَةٌ، وَرَوِيَ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةُ، قِيلَ وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

قَالَ فِي النَّهَائَةِ: هُوَ أَنْ يَطَاطَى الْمُصَلِّي رَأْسَهُ حَتَّى يَكُونَ  
أَخْفَضَ مِنْ ظَهْرِهِ، أَنْتَهَى.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ التَّوْرِيُّ: حَدِيثُ التَّدْيِيحِ ضَعِيفٌ.

وَقِيلَ: كَانَ وَضْعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرُّكْبَتَيْنِ، ثُمَّ أَمْرٌ بِوَضْعِ  
الرُّكْبَتَيْنِ قَبْلَ الْيَدَيْنِ، وَحَدِيثُ ابْنِ خُزَيْمَةَ [صَحِيحُهُ (٨٢٦)] الَّذِي  
أَخْرَجَهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَقَدْ مَنَاهُ قَرِيبًا، يُشْعِرُ بِذَلِكَ.

وَقَوْلُ الْمُسْنَفِ: «إِنَّ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ شَاهِدًا يَقْوَى بِهِ»  
مُعَارَضٌ: بَأَنَّ لِحَدِيثِ وَائِلٍ أَيْضًا شَاهِدًا قَدْ قَدَّمَاهُ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: إِنَّهُ عَلَى شَرْطِهِمَا. وَغَايَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ كَلَامُ



الْحَاكِمِ فَهُوَ مَثَلُ شَاهِدِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ شَرِيكَ، فَقَدْ  
اتَّفَقَ حَدِيثُ وَاثِلٍ، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الْقَوَّةِ، وَعَلَى تَحْقِيقِ  
ابْنِ الْقَيْمِ، فَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عَائِدٌ إِلَى حَدِيثِ وَاثِلٍ، وَإِنَّمَا وَقَعَ  
فِيهِ قَلْبٌ، وَلَا يُتَكَرَّرُ ذَلِكَ، فَقَدْ وَقَعَ الْقَلْبُ فِي الْفَاطِرِ الْحَدِيثِ.

### ٣٥- هيئةُ الجلوسِ للشَّهْدِ والإشارةُ بالسَّبَّابةِ

٢٩٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَعَدَ لِلشَّهَادَةِ وَضَعَ يَدَهُ  
الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتَيْهِ الْيُسْرَى، وَالْيَمْنَى عَلَى الْيَمْنَى،  
وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ، وَأَشَارَ بِإصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ».

رواهُ مُسْلِمٌ (٥٨٠)(١١٥):

وَلِي رَوَايَةٌ لَهُ (٥٨٠)(١١٦): وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِأَيْمَنِ يَمِينِ  
الْإِبْهَامِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: خُصَّتِ السَّبَّابَةُ بِالإِشَارَةِ لِاتِّصَالِهَا بِسِيَاطِ  
الْقَلْبِ، فَتَحْرِيكُهَا سَبَبٌ لِحُضُورِهِ.

(رواهُ مُسْلِمٌ. وَلِي رَوَايَةٌ لَهُ: وَقَبَضَ أَصَابِعَهُ كُلَّهَا، وَأَشَارَ بِأَيْمَنِ  
يَمِينِ الْإِبْهَامِ).

وَضَعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ مَجْمَعٌ عَلَى اسْتِحْبَابِهِ.

وَقَوْلُهُ: (وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ) قَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِصِ:  
صَوَّرَتْهَا أَنْ يَجْعَلَ الْإِبْهَامَ مَفْتُوحَةً تَحْتَ السَّابَةِ.

وَقَوْلُهُ (أَصَابِعُهُ كُلَّهَا) أَيُّ أَصَابِعِ يَدَيْهِ الْيَمْنَى قَبَضَهَا عَلَى  
الرَّاحَةِ، وَأَشَارَ بِالسَّابَةِ.

وَقَوْلُهُ: (الَّتِي تَمِي الْإِبْهَامَ) وَصَفَ كَاشِفٌ لِتَحْقِيقِ السَّابَةِ.

وَقَوْلُهُ - فِي رَوَايَةِ وَاثِلِ بْنِ حُجْرٍ: «حَلَّقَ بَيْنَ الْإِبْهَامِ  
وَالْوَسْطَى» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٩١٢).

فَهَذِهِ ثَلَاثُ هَيْئَاتٍ:

جَعَلَ الْإِبْهَامَ تَحْتَ الْمَسْبُوحَةِ مَفْتُوحَةً، وَسَكَتَ فِي هَذِهِ عَنْ  
بَقِيَّةِ الْأَصَابِعِ، هَلْ تُضَمُّ إِلَى الرَّاحَةِ أَوْ تَبْقَى مَنشُورَةً عَلَى  
الرُّكْبَةِ؟

الثَّانِيَةُ: ضَمُّ الْأَصَابِعِ كُلَّهَا عَلَى الرَّاحَةِ، وَالْإِشَارَةُ بِالسَّابَةِ.

الْثَّالِثَةُ: التَّحْلِيقُ بَيْنَ الْإِبْهَامِ وَالْوَسْطَى، ثُمَّ الْإِشَارَةُ بِالسَّابَةِ  
وَرَدَّ بَلْفِظِ الْإِشَارَةِ كَمَا هُنَا وَكَذَا فِي حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ: «أَنَّ ﷺ  
كَانَ يُشِيرُ بِالسَّابَةِ وَلَا يُحَرِّكُهَا».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣/٤)، وَابْنُ دَاوُدَ (٩٨٩)، وَالتَّسَنُّيُّ (٣/٣٧)،  
(٣٨)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (١٩٤٣).

وَعِنْدَ ابْنِ خُزَيْمَةَ (٧١٤)، وَابْنِ يَنْهَاقٍ (١٣٢/٢) مِنْ حَدِيثِ  
وَاثِلٍ: «أَنَّ ﷺ رَفَعَ أَصْبَعَهُ فَرَأَيْنَاهُ يُحَرِّكُهَا يَدْعُو بِهَا».

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُهُ بِالتَّحْرِيكِ الْإِشَارَةَ لَا  
تَكْرِيرَ تَحْرِيكِهَا، حَتَّى لَا يُعَارِضَ حَدِيثُ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

وَمَوْضِعُ الْإِشَارَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، لَمَّا رَوَاهُ  
الْبَيْهَقِيُّ (١٣٢/٢، ١٣٣) مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيُسَوِّي بِالْإِشَارَةِ  
التَّوْحِيدَ وَالْإِخْلَاصَ فِيهِ، فَيَكُونُ جَامِعًا فِي التَّوْحِيدِ بَيْنَ الْفِعْلِ  
وَالْقَوْلِ وَالْإِعْتِقَادِ، وَلِلَّذَلِكَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْإِشَارَةِ  
بِالْأَصْبَعَيْنِ وَقَالَ: «أَحَدٌ أَخَذَهُ لِمَنْ رَأَاهُ يُشِيرُ بِأَصْبَعَيْهِ».

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُخَيَّرَ بَيْنَ هَذِهِ الْهَيْئَاتِ؛

وَوَجْهُ الْحِكْمَةِ شَغْلُ كُلِّ غُضُرٍ بِعِبَادَةِ.

وَوَرَدَ فِي الْيَدِ الْيُسْرَى عِنْدَ الدَّارِقُطِيِّ (٣٤٩/١، ٣٥٠) مِنْ  
حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ ﷺ أَلْقَمَ كَفَّهُ الْيُسْرَى رُكْبَتَهُ» وَفَسَّرَ  
الْإِقْلَامَ بِعَطْفِ الْأَصَابِعِ عَلَى الرُّكْبَةِ.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا بَعْضُهُمْ عَمَلًا بِهَذِهِ الرُّوَايَةِ، قَالَ: وَكَانَ  
الْحِكْمَةُ فِيهِ مَنَعُ الْيَدِ عَنِ الْعَبَثِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: (وَعَقَدَ ثَلَاثًا وَخَمْسِينَ)  
إِشَارَةٌ إِلَى طَرِيقَةٍ مَعْرُوفَةٍ تَوَاطَأَتْ عَلَيْهَا الْعَرَبُ فِي غُفُودِ  
الْحَسَابِ، وَهِيَ أَنْوَاعٌ مِنَ الْأَحَادِ، وَالْعَشْرَاتِ، وَالْمِائِينَ، وَالْأَلُوفِ.

أَمَّا الْأَحَادُ: فَلِلْوَحْدِ عَقْدُ الْخَنْصَرِ إِلَى اقْرَبِ مَا يَلِيهِ مِنْ  
بَاطِنِ الْكَفِّ، وَثَلَاثِينَ عَقْدُ الْبَنْصَرِ مَعَهَا كَذَلِكَ، وَالثَّلَاثَةُ عَقْدُ  
الْوَسْطَى مَعَهَا كَذَلِكَ، وَالثَّلَاثَةُ حُلُّ الْخَنْصَرِ، وَالثَّلَاثَةُ حُلُّ  
الْبَنْصَرِ مَعَهَا دُونَ الْوَسْطَى، وَلِلثَّلَاثَةِ عَقْدُ الْبَنْصَرِ وَحُلُّ جَمِيعِ  
الْأَنَامِلِ، وَلِلثَّلَاثَةِ بَسْطُ الْبَنْصَرِ إِلَى أَصْلِ الْإِبْهَامِ ثُمَّ يَلِي الْكَفِّ،  
وَلِلثَّلَاثَةِ بَسْطُ الْبَنْصَرِ فَوْقَهَا كَذَلِكَ، وَلِلثَّلَاثَةِ بَسْطُ الْوَسْطَى  
فَوْقَهَا كَذَلِكَ.



والتَّغْلِي، أو العبادات كُلُّهَا، أو الدَّعَوَاتُ، أو الرَّحْمَةُ.

وقيلَ (التَّحِيَّاتُ): العباداتُ القوليَّةُ، و(الصلواتُ) العباداتُ الفعلية.

(والطَّيَّاتُ) أي ما طابَ من الكلام، وحسنَ أن يُسَمَّى بِهِ على الله، أو الأقوالُ الصَّالحةُ، أو الأعمالُ الصَّالحةُ، أو ما هُوَ أعمُّ من ذلك، وطبيَّها كونُها كاملةً خالصةً من الشوائبِ، و(التَّحِيَّاتُ) مُبتدأٌ خبرُها (لله)، و(الصلواتُ والطَّيَّاتُ) عطفٌ عليه، وخبرُهما محذوف.

وفيهِ تقاديرُ أخرى.

(السَّلامُ) أي السَّلامُ الَّذي يعرفُهُ كُلُّ أَحَدٍ (عليك أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ).

خصَّوه ﷺ أولاً بالسَّلامِ عليه، لعظمِ حقِّهِ عليهم، وقُدْرَتِهِ على التَّسليمِ على أنفُسِهِمْ لذلك ثُمَّ أتبعوه بالسَّلامِ عليهم في قولِهِمْ (السَّلامُ علينا وعلى عبادِ اللهِ الصَّالحينَ) وقد وردَ: أَنَّهُ يَشْمَلُ كُلَّ عَبْدٍ صَالِحٍ في السَّمَاءِ والأَرْضِ، وفَسَّرَ الصَّالِحُ بِأَنَّهُ القَائِمُ بِحَقِّهِ لِلَّهِ وَحَقُّوقِ عِبَادِهِ، ودرجاتُهُمْ مُتفاوتَةٌ.

(أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) لَا مُسْتَحَقَّ لِلْعِبَادَةِ بِحَقِّ غَيْرِهِ، فَهُوَ قَصْرٌ لِإفرادِ، لأنَّ المشركينَ كانوا يعبدونَهُ ويشركونَ مَعَهُ غَيْرَهُ.

(وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ) هَكَذَا هُوَ بِلَفْظِ «عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» في جميعِ رواياتِ الأئمَّاتِ السُّنَّةِ، وَهَمَّ ابنُ الأَثِيرِ في «جامعِ الأصول» فساقَ حديثَ ابنِ مسعودٍ بلفظٍ: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ» ونسَبَهُ إلى الشَّيْخينَ وَغَيْرِهِمَا، وَتَبَعَهُ على وَهْمِهِ صاحبُ «تيسيرِ الوصولِ»، وَتَبَعَهُمَا على الوَهْمِ الجلالُ في «ضوءِ النُّهَارِ».

وزادَ أَنَّهُ لَفْظُ البخاري، وَلَفْظُ البخاري كما قالَهُ المصنَّفُ، فتنبَّه.

(ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ فَيَدْعُو مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ).

قالَ البزارُ: أصحُّ حديثٍ عِنْدِي في التَّشَهُُّدِ حديثُ ابنِ

وأَمَّا العَشْرَاتُ: فَلَهَا الإِنْهَامُ والسَّبَابَةُ، فَللعشرةُ الأولى عقدُ رأسِ الإِنْهَامِ على طرفِ السَّبَابَةِ، وللثلاثينَ إدخالُ الإِنْهَامِ بَيْنَ السَّبَابَةِ والوسطى، وللثلاثينَ عقدُ رأسِ السَّبَابَةِ على رأسِ الإِنْهَامِ عَكْسَ العَشْرَةِ، وللأربعينَ تركيبُ الإِنْهَامِ على العقدِ الأوسطِ من السَّبَابَةِ، على ظَهْرِ الإِنْهَامِ إلى أصلِها، وللخمسينَ عطفُ الإِنْهَامِ إلى أصلِها، وللستينَ تركيبُ السَّبَابَةِ على ظَهْرِ الإِنْهَامِ عَكْسَ الأربعينَ، وللستينَ إلقاءُ رأسِ الإِنْهَامِ على العقدِ الأوسطِ من السَّبَابَةِ ورُدُّ طرفِ السَّبَابَةِ إلى الإِنْهَامِ، وللثمانينَ رُدُّ طرفِ السَّبَابَةِ إلى أصلِها، ويسَطُ الإِنْهَامُ على جنبِ السَّبَابَةِ من ناحيةِ الإِنْهَامِ، وللتسعينَ عطفُ السَّبَابَةِ إلى أصلِ الإِنْهَامِ، وضمُّها بالإِنْهَامِ.

وأَمَّا التَّيْنِ فَكَأَلِاحَادٍ إلى تسعمائةٍ في اليَدِ اليسرى، والألوفُ كالعَشْرَاتِ في اليسرى.

٣٦- قراءةُ التحياتِ في الجلوسِ، والدعاء قبلَ السلام

٢٩٩- وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

التَّحِيَّاتُ: إِنَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، وَالصَّلَوَاتُ، وَالطَّيَّاتُ، السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ إِلَيْهِ، فَيَدْعُو».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٨٣١)، مسلم (٤٠٢)]، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

وَاللَّسَانِيُّ (٤٠٣/٤١): كَمَا نَقُولُ قِيلَ أَنْ يَفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُُّدُ.

وَالْأَخْصَدُ (٣٧٦/١): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهُ التَّشَهُُّدَ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَقُلَّهُ النَّاسُ».

(وَعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: التَّحِيَّاتُ إِنَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ»).

جَمْعُ نَحْوِ، وَمَعْنَاهَا: البقاءُ والدوامُ، أو العظْمَةُ أو السَّلامَةُ من الآفاتِ، أو كُلُّ أنواعِ التَّعْظِيمِ.

(للهِ وَالصَّلَوَاتُ) قِيلَ الخَمْسُ، أو ما هُوَ أعمُّ مِنَ الفَرْضِ



ومعوه للنسائي (٢٣٨/٢) مَنْ وَجَّهَ بِلَفْظٍ: «فليدع».

وظاهره الوجوب أيضاً للأمر به، وأنه يدعو بما شاء من خير الدنيا والآخرة.

وقد ذهب إلى وجوب الاستعاذة الآتية طائوس؛ فإنه أمر ابنه بالإعادة للصلاة لما لم يتعوذ من الأربع الآتية ذكرها، وبه قال بعض الظاهرية.

وقال ابن حزم: ويجب أيضاً في التشهد الأول، والظاهر مع القائل بالوجوب.

وذهب الحنفية والنخعي وطائوس إلى أنه لا يدعو في الصلاة إلا بما يوجد في القرآن.

وقال بعضهم: لا يدعو إلا بما كان مأثوراً، ويرد القولين قوله ﷺ: «ثُمَّ لِيَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَحَبُّهُ» وفي لفظ: «ما أحب» وفي لفظ للبخاري، من الثناء ما شاء فهو إطلاق الداعي أن يدعو بما أراد.

وقال ابن سيرين: لا يدعو في الصلاة إلا بأمر الآخرة.

وقد أخرج سعيد بن منصور من حديث ابن مسعود: «فَعَلَّمَنَا التَّشَهُّدَ فِي الصَّلَاةِ: أَيِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ يَقُولُ: إِذَا فَرَعْنَا أَخَذَكُمْ مِنَ التَّشَهُّدِ فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ مَا سَأَلْتُكَ مِنْهُ عِبَادَكَ الصَّالِحِينَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ عِبَادَكَ الصَّالِحُونَ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً الْآيَةَ».

ومن أدلة وجوب التشهد ما أفاده قوله: «وللنسائي» أي من حديث ابن مسعود: «كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْنَا التَّشَهُّدُ حَذَفَ الْبَصْفُ تَمَامَهُ، وَهُوَ: «السَّلَامُ عَلَى اللَّهِ، السَّلَامُ عَلَى جِبْرِيلَ، وَمِيكَائِيلَ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَقُولُوا هَذَا وَلَكِنْ قُولُوا: التَّحِيَّاتُ إِلَى آخِرِهِ».

ففي قوله: «يُفْرَضُ عَلَيْنَا»، دليل على الإيجاب، إلا أنه أخرج النسائي (٢٣٩/٢) هذا الحديث من طريق ابن عيينة.

قال ابن عبد البر في الاستذكار: تفرد ابن عيينة بذلك.

وأخرج مثله الدارقطني (٣٥٠/١) والبيهقي (١٣٨/٢)

مسعود، يروى عنه من ثني عشر طريقاً، ولا نعلم روى عن النبي ﷺ في التشهد أثبت منه، ولا أصح إسناداً؛ ولا أثبت رجالاً ولا أشد تضامراً بكثير الأسانيد والطرق.

وقال مسلم: إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود، لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً وغيره قد اختلف عنه أصحابه.

وقال محمد بن يحيى الذهلي: هو أصح ما روي في التشهد؛ وقد روى حديث التشهد أربعة وعشرون صحيحاً بالفاظ مختلفة، اختار الجماهير منها حديث ابن مسعود.

والحديث فيه دلالة على وجوب التشهد لقوله: «فليقل».

وقد ذهب إلى وجوبه أئمة الأهل، وغيرهم من العلماء.

وقالت طائفة: إنه غير واجب؛ لعدم تعليمه المسية صلته. ثم اختلفوا في الألفاظ التي تجب عند من أوجبته أو عند من قال إنه سنة.

وقد سمعت أرجحية حديث ابن مسعود.

وقد اختاره الأكثر فهو الأرجح.

وقد رجح جماعة غيره من ألفاظ التشهد الواردة عن الصحابة.

وزاد ابن أبي شيبة قول: «وحده لا شريك له» في حديث ابن مسعود من رواية أبي عبيدة عن أبيه، وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الزيادة من حديث أبي موسى عند مسلم (٤٠٤) دون الزيادة.

وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ (٧٨).

وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني (٣٥٠/١)، إلا أنه بسند ضعيف.

وفي سنن أبي داود (٩٧١): قال ابن عمر: رذت فيه «وحده لا شريك له».

وظاهره أنه موقوف على ابن عمر.

وقوله: «ثُمَّ لِيَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَحَبُّهُ» زاد أبو داود (٩٦٨): «فيدعو به».



وصحَّاهُ.

(ولاحد) أي من حديث ابن مسعود وهو من أدلِّ الوجوب أيضاً، (أن النبي ﷺ علَّمهُ التَّشَهُّدَ وأَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهُ النَّاسَ).

أخرجه أحمد عن أبي عبيدة عن عبد الله، قال: «علَّمهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ وَأَمَرَهُ أَنْ يُعَلِّمَهَا النَّاسَ: التَّحِيَّاتِ، وَذَكَرَهُ».

٣٠٠- وَلِمُسْلِمٍ (٤٠٣)، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ التَّحِيَّاتِ الْمُبَارَكَاتِ الصَّلَوَاتِ الطَّيِّبَاتِ لِلَّهِ - إِلَى آخِرِهِ».

تأمله: «السَّلامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ».

هذا لفظُ مسلم، وأبي داود (٩٧٤).

ورواه الترمذي (٢٩٠) وصحَّه كذلك، لكنَّه ذَكَرَ السَّلامَ مُتَكَرِّراً.

ورواه ابنُ ماجه (٩٠٠) كمسلمٍ لكنَّه قال: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ.

ورواه الشافعي (الأم: ١٤٠/١) وأحمد (٢٩٢/١) بِتَكْثِيرِ السَّلامِ أَيْضاً وَقَالَ فِيهِ: «وَأَنَّ مُحَمَّدًا» وَلَمْ يَذْكُرْ «أَشْهَدُ».

وفيهِ زِيَادَةُ «الْمُبَارَكَاتِ»، وَحَذَفَ الْوَاوِ مِنْ «الصَّلَوَاتِ»، وَمِنْ «الطَّيِّبَاتِ».

وقد اختار الشافعي تَشَهُّدَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا.

قال المصنّف [الفتح: (٣١٦/٢)]: إِنَّهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ لَمَّا قِيلَ لَهُ: كَيْفَ صَرَّحْتَ إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي التَّشَهُّدِ؟ قَالَ: لَمَّا رَأَيْتُهُ وَاسِعاً، وَسَمِعْتُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ صَحِيحاً، كَانَ عِنْدِي أَجْمَعُ، وَأَكْثَرُ لَفْظاً مِنْ غَيْرِهِ، فَاخْتَرْتُ بِهِ غَيْرَ مُعْتَفٍ لِمَنْ يَأْخُذُ بِغَيْرِهِ مِمَّا صَحَّ.

### ٣٧- الأمرُ بالتحيات والصلاة على

النبي والدعاء قبل السلام

٣٠١- وَعَنْ فَضَالَةَ بْنِ عَيْيُوبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ، وَلَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «عَجَلْ هَذَا» ثُمَّ دَعَاهُ، فَقَالَ: «إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فَلْيُبْدِ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالنَّسَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ».

رواه أحمد (١٨/٦) واللقّنه (أبو داود (١٤٨١)، الترمذي (٣٤٧٦)، السامي (٤٤٣/٣)، وصحَّه الترمذي (٣٤٧٦) وابنُ حبان (١٩٦٠) والحاكم (٢٣٠/١).

(وعن فضالة) يَفْتَحُ الْفَاءَ بِزَنْةٍ سَحَابَةٍ، هُوَ أَبُو مُحْمَدٍ فَضَالَةُ ابْنُ عَيْيُوبٍ بَصِيعَةُ التَّصَغِيرِ لَعْبِي، أَنْصَارِي أَوْسِي، أَوَّلُ مُشَاهِدِيهِ أَحَدٌ، ثُمَّ شَهِدَ مَا بَعْدَهَا، وَبَايَعَ غُتَّ الشَّجَرَةِ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الشَّامِ، وَسَكَنَ دِمَشْقَ، وَتَوَلَّى الْقَضَاءَ بِهَا، وَمَاتَ بِهَا، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قال: «سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو فِي صَلَاتِهِ وَلَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ وَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: عَجَلْ هَذَا» أَيْ بِدَعَائِهِ قَبْلَ تَقْدِيمِ الْأَمْرَيْنِ (ثُمَّ دَعَاهُ فَقَالَ: إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ فَلْيُبْدِ بِتَحْمِيدِ رَبِّهِ وَالنَّسَاءِ عَلَيْهِ) وَهُوَ عَطَفٌ تَفْسِيرِيٌّ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِالتَّحْمِيدِ نَفْسُهُ، وَبِالنَّسَاءِ مَا هُوَ أَعْمُ: بِأَيِّ عِبَارَةٍ، فَيَكُونُ مِنَ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ.

(ثُمَّ يُصَلِّي) هُوَ خَبَرٌ مَحْذُوفٌ: أَيْ ثُمَّ هُوَ يُصَلِّي عَطَفَ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، فَلِذَا لَمْ تُجَزَمْ.

(على النبي ﷺ) ثُمَّ يَدْعُو بِمَا شَاءَ مِنْ خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

(رواه أحمد والثلاثة، وصحَّه الترمذي وابنُ حبان والحاكم).

الحديثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّحْمِيدِ وَالنَّسَاءِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ، وَالْدُّعَاءِ بِمَا شَاءَ، وَهُوَ مُوَافِقٌ فِي الْمَعْنَى لِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ، فَإِنَّ أَحَادِيثَ التَّشَهُّدِ تَتَضَمَّنُ مَا ذُكِرَ مِنَ الْحَمْدِ وَالنَّسَاءِ وَهِيَ مُبَيَّنَةٌ لِمَا أَجْمَلَهُ هَذَا، وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي



(ثُمَّ قَالَ: قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَتَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا تَبَارَكَتْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ).

الحَمِيدُ: صِيغَةُ مُبَالِغَةٍ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُ: أَيِ إِنَّكَ عَمُودٌ بِمَحَامِدِكَ اللَّاتِفَةُ بِعَظَمَةِ شَأْنِكَ، وَهُوَ تَعْلِيلٌ لَطَلِبِ الصَّلَاةِ: أَيِ لِأَنَّكَ عَمُودٌ، وَمَنْ بِمَحَامِدِكَ إِفَاضَتْكَ أَنْوَاعُ الْعَنَائَاتِ، وَزِيَادَةُ الْبَرَكَاتِ عَلَى نَبِيِّكَ الَّذِي تَقَرَّبَ إِلَيْكَ بِإِنْتِثَالٍ مَا أَهْلَتَهُ لَهُ مِنْ آدَاءِ الرُّسَالَةِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ «حَمِيداً» بِمَعْنَى حَامِداً: أَيِ أَنَّكَ حَامِداً مَنْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُحَمَدَ، وَمُعَمَّدٌ ﷺ مِنْ أَحَقِّ عِبَادِكَ بِحَمْدِكَ، وَقَبُولُ دَعَا مَنْ يَدْعُو لَهُ وَلَا يَلُو، وَهَذَا أَنْسَبُ بِالْمَقَامِ.

(مَجِيدٌ) مُبَالِغَةٌ بِمَاجِدٍ، وَالْمَجْدُ: الشَّرْفُ.

(وَالسَّلَامُ) كَمَا عَلَّمْتُمْ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، وَتَشْدِيدُ اللَّامِ.

وَفِيهِ رَوَايَةُ لِلْبِنَاءِ بِالْمَعْلُومِ وَتَخْفِيفُ اللَّامِ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَزَادَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ إِذَا لَحْنُ صَلَاتِنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا) وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ رَوَاهَا إِضْطِاضُ ابْنِ حَبَّانَ (١٩٥٩) وَالِدَارَقُطَنِي (٣٥٤/١، ٣٥٥) وَالْحَاكِمُ (٢٦٨/١).

وَأَخْرَجَهَا أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٧١١) فِي صَحِيحَيْهِمَا.

وَحَدِيثُ الصَّلَاةِ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ (الْبَخَارِيُّ (٤٧٩٧)، مُسْلِمٌ (٤٠٦))، وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعَدِيِّ (الْبَخَارِيُّ (٦٣٦٠)، مُسْلِمٌ (٤٠٧)).

وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٦٣٥٨) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَالنَّسَائِيُّ (٤٨/٣) عَنْ طَلْحَةَ، وَالطَّبْرَانِيُّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، وَاحْمَدُ (١٩٩/١) وَالنَّسَائِيُّ (٤٨/٣) عَنْ زَيْدِ بْنِ خَارِجَةَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ، لظَاهِرِ الْأَمْرِ: أَعْنِي «قُولُوا» وَلِإِذَا هَذَا ذَقَبَ جَمَاعَةً مِنَ السُّلُوفِ وَالْأَنْمَةِ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَدَلِيلُهُمُ الْحَدِيثُ مَعَ زِيَادَتِهِ الثَّابِتَةِ.

وَيَقْتَضِي أَيْضاً وَجُوبَ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ، وَهُوَ قَوْلُ الْهَادِي، وَالْقَاسِمِ، وَاحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَلَا عُدْرَ لِمَنْ قَالَ بِوَجُوبِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ مُسْتَنَدًا بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْقَوْلِ بِوَجُوبِهَا عَلَى

الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ، وَهَذَا إِذَا ثَبِتَ أَنَّ هَذَا الدُّعَاءَ الَّذِي سَمِعَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ كَانَ فِي قَعْدَةِ التَّشَهُّدِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ حَالَ قَعْدَةِ التَّشَهُّدِ، إِلَّا أَنَّ ذِكْرَ الْمُصَنِّفِ لَهُ هُنَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي قَعْدَةِ التَّشَهُّدِ، وَكَأَنَّهُ عَرَفَ ذَلِكَ مِنْ سِيَاقِهِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيمِ الْوَسَائِلِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَسَائِلِ وَهِيَ نَظِيرُ «إِنَّكَ تَعْبُدُ وَإِنَّكَ نَسْتَعِينُ» حَيْثُ قَدَّمَ الْوَسِيلَةَ وَهِيَ الْعِبَادَةُ، عَلَى طَلِبِ الْإِسْتِعَانَةِ.

### ٣٨- صِيغَةُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

٣٠٢- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ؟ فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَ: «قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَتَبَارَكَ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا تَبَارَكَتْ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا عَلِمْتُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٠٥).

وَزَادَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٧١١) فِيهِ: فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ إِذَا لَحْنُ صَلَاتِنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا؟

(وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ). أَبُو مَسْعُودٍ اسْمُهُ عَقِبَةُ بْنُ عَامِرٍ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ الْبَدْرِيُّ، شَهِدَ الْعُقْبَةَ الثَّانِيَةَ وَهُوَ صَغِيرٌ، وَلَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا، وَإِنَّمَا نَزَلَ بِهِ فَتَسَبَّبَ إِلَيْهِ، سَكَنَ الْكُوفَةَ وَمَاتَ بِهَا فِي خِلَافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -.

(قَالَ: قَالَ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ): هُوَ أَبُو الثُّعْمَانِ بَشِيرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيُّ، وَالِدُ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ شَهِدَ الْعُقْبَةَ وَمَا بَعْدَهَا.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ) يُرِيدُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا».

(فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ؟ فَسَكَتَ) أَيِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَعِنْدَ أَحْمَدَ (٢٧٣/٥، ٢٧٤) وَمُسْلِمٍ (٤٠٥) زِيَادَةُ «حَتَّى ثَمْنَيْنَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلُهُ».



قلت: الجواب من وجهين:

الأول: المتبادر في لسان الصحابة من الصلاة في قوله «صلاتنا» الشرعية لا اللغوية، والحقيقة العرفية مقدمة إذا ترددت بين المعنيين.

الثاني: أنه قد ثبت وجوب الدعاء في آخر التشهد كما عرفت من الأمر به، والصلاة عليه ﷺ قبل الدعاء واجبة، لما عرفت من حديث فضالة، وبهذا يتم إيجاب الصلاة عليه ﷺ بعد التشهد قبل الدعاء الدال على وجوبه.

### ٣٩- الاستعاذة من أربع قبل السلام

٣٠٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْ أَرْبَعٍ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَمِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (١٣٧٧))، [مسلم (٥٨٨) (١٢٨)].

وفي رواية لمسلم (٥٨٨) (١٣٠) إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير.

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا تشهد أحدكم) مطلق في التشهد الأوسط والأخير.

(فليستعذ بالله من أربع) بينها بقوله: (يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنه المحيا والممات؛ ومن فتنه المسيح الدجال، متفق عليه - وفي رواية لمسلم: إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير).

هذه الرواية قيدت إطلاق الأولى وأبانت أن الاستعاذة المأمور بها بعد التشهد الأخير؛ وبدل التعقيب بالفاء أنها تكون قبل الدعاء المخير فيه بما شاء.

والحديث دليل على وجوب الاستعاذة عما ذكر، وهو متعقب الظاهرية.

وقال ابن حزم منهم: ويجب أيضاً في التشهد الأول. عملاً

الآل، إذ المأمور به واحد، ودعوى التوحي وغيره الإجماع على أن الصلاة على الآل مندوبة، غير مسلمة، بل تقول: الصلاة عليه ﷺ لا يتم ويكون العبد مُمْتَلِئاً بها، حتى يأتي بهذا اللفظ النبوي الذي فيه ذكر الآل، لأنه قال السائل: كيف نُصَلِّي عليك؟ فاجابه بالكيفية، أنها الصلاة عليه وعلى آله، فمن لم يأت بالآل فما صلى عليه بالكيفية التي أمر بها، فلا يكون مُمْتَلِئاً للأمر، فلا يكون مُصَلِّياً عليه ﷺ؛ وكذلك بقية الحديث من قوله «كما صليت» إلى آخره، يجب إذ هو من الكيفية المأمور بها، ومن فرق بين الفاظ هذه الكيفية بإيجاب بعضها وندب بعضها فلا دليل له على ذلك.

وأما استدلال المهدي في البحر على أن الصلاة على الآل سنة بالقياس على الأذان، فإنهم لم يذكروا معه ﷺ فيه، فكلام باطل، فإنه كما قيل: لا قياس مع النص لأنه لا يذكّر الآل في تشهد الأذان لا ندباً ولا وجوباً، ولأنه ليس في الأذان دعاء له ﷺ، بل شهادة بأنه رسول الله، والآل لم يأت تعبداً بالشهادة بأنهم آله.

ومن هنا نعلم أن حذف لفظ الآل من الصلاة كما يقع في كتب الحديث ليس على ما ينبغي؛ وكنت سألت عنه قديماً، فاجبت أنه قد صح عند أهل الحديث بلا ريب: كيفية الصلاة على النبي ﷺ وهم روايتها، وكأنهم حذفوها خطأ تقيّة لما كان في الدولة الأموية من تكروه ذكرهم، ثم استمر عليه عمل الناس متابعاً من الآخر للأول، فلا وجه له، وبسط هذا الجواب في حواشي شرح العمدة [(٢٠٣-٢٨)] بسطاً شافياً.

وأما من هم الآل؟ ففي ذلك أقوال:

الأصح أنهم من حرمت عليهم الزكاة؛ فإنه بذلك فسره زيد بن أرقم، والصحابي أعراف بمراوده ﷺ، فتفسيره قرينة على تعيين المراد من اللفظ المشترك.

وقد فسره بآل علي، وآل جعفر، وآل عقیل، وآل العباس.

فإن قيل: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ: «إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا» أَنِّي إِذَا نَحْنُ دَعَوْنَا فِي دُعَاتِنَا، فَلَا يَدُلُّ عَلَى إِيْجَابِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ.



منهُ بإطلاقِ اللفظِ المتفقِ عليه.

وأمرُ طائوسَ ابنَه بإعادةِ الصلاةِ لما لم يستعذَّ فيها، فإنه يقولُ بالوجوبِ، وبطلانِ صلاةٍ من تركها.

والجَمْهُورُ حملوهُ على التَّدْبِيرِ.

وفيه دلالةٌ على ثبوتِ عذابِ القبرِ.

والمرادُ من «فِتْنَةِ الْحَيَاةِ» ما يعرضُ للإنسانَ مُدَّةَ حَيَاتِهِ مِنَ الْإِفْتِنَانِ بِالْأَلْبَابِ وَالشَّهَوَاتِ وَالْجَهَالَاتِ، وَأَعْظَمُهَا - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - أَمْرُ الْحَاجَةِ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَقِيلَ: هِيَ الْإِفْتِلَاءُ مَعَ عَدَمِ الصَّبْرِ.

و «فِتْنَةُ الْمَمَاتِ»، قِيلَ الْمَرَادُ بِهَا: الْفِتْنَةُ عِنْدَ الْمَوْتِ، أُضِيفَتْ إِلَيْهِ لِقَرِيبَتِهَا مِنْهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِهَا فِتْنَةُ الْقَبْرِ، وَقِيلَ: أَرَادَ بِهَا السُّؤَالُ مَعَ الْحَيْرَةِ.

وقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٨٦): «إِنَّكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ أَوْ قَرِيباً مِنْ فِتْنَةِ الدُّجَالِ» وَلَا يَكُونُ هَذَا تَكْرِيراً لِعَذَابِ الْقَبْرِ لِأَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ مُتَّفَعٌ عَلَى ذَلِكَ.

وقَوْلُهُ: «فِتْنَةُ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ».

قَالَ الْعُلَمَاءُ أَهْلُ اللَّغَةِ: الْفِتْنَةُ: الْإِفْتِحَانُ وَالِاخْتِيَارُ.

وقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْقَتْلِ وَالْإِحْرَاقِ وَالتَّهْمَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

و «الْمَسِيحُ» بفتح الميمِ وَتَخْفِيفِ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَآخِرُهُ حَاءٌ مُهْمَلَةٌ.

وفيه ضبطُ آخره، وَهَذَا الْأَصَحُّ، وَيُطْلَقُ عَلَى الدُّجَالِ، وَعَلَى عَيْسَى، وَلَكِنْ إِذَا أُرْسِدَ بِهِ الدُّجَالُ قُبْدَ بِاسْمِهِ، سُمِّيَ الْمَسِيحُ لِمَسْجُو الْأَرْضِ، وَقِيلَ لِأَنَّهُ مَسْحُوحُ الْعَيْنِ.

أَمَّا عَيْسَى فَقِيلَ لَهُ الْمَسِيحُ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ مَسْحُوحاً بِالذَّهْنِ، وَقِيلَ: لِأَن زَكْرَتَهُ مَسْحَهُ؛ وَقِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ لَا يَمْسَحُ ذَا عَاهَةٍ إِلَّا بِرَيْ، وَذَكَرَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ أَنَّهُ جُمِعَ فِي وَجْهِهِ تَسْمِيَتُهُ بِذَلِكَ خَمْسِينَ قَوْلًا.

٤٠- ما يدعو به في الصلاةِ

٣٠٤- «وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءً أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي. قَالَ قُلُ: اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ وَارْحَمْنِي، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٨٣٤)، مُسْلِمٌ (٢٧٠٥)].

(وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: عَلَّمَنِي دُعَاءً أَذْعُو بِهِ فِي صَلَاتِي، قَالَ: قُلُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَثِيرًا» يُرْوَى بِالثَّلَاثَةِ وَبِالْمَوْحِدَةِ، فَيُخَيَّرُ الدَّاعِي بَيْنَ الْفُتَيْنِ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِلَّا أَحَدُهُمَا.

(وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ) إِقْرَارٌ بِالْوَحْدَانِيَّةِ.

(فَاعْفِرْ لِي) اسْتِجْلَابٌ لِلْمَغْفِرَةِ.

(مَغْفِرَةٌ) نَكَرَةً لِلتَّعْظِيمِ: أَيِ مَغْفِرَةٍ عَظِيمَةٍ، وَزَادَهَا تَعْظِيماً بِوصفِهَا بِقَوْلِهِ: (مِنْ عِنْدِكَ) لِأَنَّ مَا يَكُونُ مِنْ عِنْدِهِ تَعَالَى لَا تُحِيطُ بِوصْفِهِ عِبَارَةً (وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ) تَوَسَّلَ إِلَى نَيْلِ مَغْفِرَةِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ بِصَفَتَيْ غَفَرَانِهِ وَرَحْمَتِهِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الدُّعَاءِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينِ مَحَلٍّ لَهُ، وَمِنْ عِلَالَتِهِ بَعْدَ الشَّهَادَةِ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ، وَالِاسْتِغَاذَةُ، لِقَوْلِهِ: «فَلْيَسْتَخَيِّرْ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ»، وَالِإِقْرَارُ بِظُلْمِ نَفْسِهِ اعْتِرَافٌ بِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ عَنْ ظُلْمِ نَفْسِهِ بِارْتِكَابِهِ مَا نَهَى عَنْهُ، أَوْ تَقْصِيرِهِ عَنْ آدَاءِ مَا أَمَرَ بِهِ.

وفيه التَّوَسُّلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِأَسْمَائِهِ عِنْدَ طَلِبِ الْحَاجَاتِ، وَاسْتِدْفَاعُ الْمَكْرُوهَاتِ؛ وَأَنَّهُ يَأْتِي مِنْ صِفَاتِهِ فِي كُلِّ مَقَامٍ مَا يُنَاسِبُهُ كَلْفُظُ: الْغَفُورِ الرَّحِيمِ، عِنْدَ طَلِبِ الْمَغْفِرَةِ، وَنَحْوِ: «وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ» [الْبَانَّة: ١١٤] عِنْدَ طَلِبِ الرِّزْقِ؛ وَالْقُرْآنُ وَالْأَدْعِيَةُ النَّبَوِيَّةُ مَمْلُوءَةٌ بِذَلِكَ.

وفي الحديث: دَلِيلٌ عَلَى طَلِبِ التَّعْلِيمِ مِنَ الْعَالَمِ، سَيِّمًا فِي الدَّعَوَاتِ الْمَطْلُوبِ فِيهَا جَوَامِعُ الْكَلِمِ.

واعلم أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ الشَّهَادَةِ الْفَاطَةُ غَيْرُ مَا ذُكِرَ.

أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٥٨/٣) عَنْ جَابِرٍ: «أَنَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ بَعْدَ الشَّهَادَةِ: أَحْسَنُ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ



هَذَا مُخْتَلَفٌ.

وحديثُ التَّسْلِيمَتَيْنِ رواه خمسة عشر من الصحابة بأحاديثٍ مُتَخَلِّفَةٍ، ففيها صحيحٌ وحسنٌ، وضعيفٌ، ومترُوكٌ، وكلُّها بدون زيادة «وَبَرَكَاتُهُ» إلا في روايةِ وائلٍ ههنا، ورواية عن ابن مسعودٍ، وعند ابنِ ماجه [٩١٤]، وعنده دون الزيادة، وعند ابنِ حبانٍ [٩٩٣].

ومع صحه إسناده حديث وائلٍ كما قال المصنفُ هنا يتعين قبول زيادته إذ هي زيادةٌ عدلٍ، وعدم ذكرها في روايةٍ غيره ليست روايةً لعدمها.

قال الشارحُ: إِنَّهُ لَمْ يَرِ مَنْ قَالَ بِجُوبِ زِيَادَةِ «وَبَرَكَاتُهُ» إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ الْإِمَامُ بِحَيْ: إِذَا زَادَ «وَبَرَكَاتُهُ» وَرِضْوَانُهُ وَكَرَامَتُهُ أَجْزَأُ، إِذْ هِيَ زِيَادَةٌ فَضِيلَةٌ.

وقد عرفت أن الوارد زيادة «وَبَرَكَاتُهُ».

وقد صحت، ولا عذر عن القول بها.

وقال به السرخسي، والإمام، والرويان في الحلية.

وقول ابن الصلاح: إِنَّهَا لَمْ تُثَبِّتْ؛ قَدْ تَعَجَّبَ مِنْهُ الْمَصْنَفُ وَقَالَ: هِيَ ثَابِتَةٌ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ [٩٩٣]، وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ [٩٩٦] دُونَ الزِّيَادَةِ، وَعِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ [٩١٤].

قال المصنفُ: إِلَّا أَنَّهُ قَالَ ابْنُ رِسْلَانَ فِي شَرْحِ السُّنَنِ: لَمْ يُجَدِّهَا فِي ابْنِ مَاجَهَ؛ قُلْتُ: رَاجَعْنَا سُنَنَ ابْنِ مَاجَهَ [٩١٤] مِنْ نُسْخَةِ صَحِيحِهِ مَقْرُوءَةٍ، فَوَجَدْنَا فِيهِ مَا لَفْظُهُ: بَابُ التَّسْلِيمِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنِ الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ حَتَّى يُرَى تَيَاضُ خَدَّيْهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ».

وفي «تَلْقِيحِ الْأَذْكَارِ تَحْرِيجُ الْأَذْكَارِ»، لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ لَمَّا ذَكَرَ التَّوْرِي: أَنَّ زِيَادَةَ «وَبَرَكَاتُهُ» زِيَادَةٌ فُودَةٌ، سَاقَ الْحَافِظُ طَرِيقًا عَدَّةً لَزِيَادَةِ «وَبَرَكَاتُهُ»؛ ثُمَّ قَالَ: فَهَذِهِ عَدَّةٌ طَرِيقُ ثُبُوتِهَا وَبَرَكَاتُهُ، بِخِلَافِ مَا يُوهِمُهُ كَلَامُ الشَّيْخِ أَنَّهَا رَاوِيَةٌ فُرْدَةٌ، انْتَهَى كَلَامُهُ.

وحيث ثبت أن التَّسْلِيمَتَيْنِ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ. وَقَدْ ثَبِتَ قَوْلُهُ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» [٦٣١]،

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ [٩٦٩] عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُعَلِّمُهُمْ مِنَ الدُّعَاءِ بَعْدَ التَّسْهُدِ: اللَّهُمَّ أَلْفَ عَلَى الْخَيْرِ بَيْنَ قُلُوبِنَا، وَأَصْلِحْ بَيْنَنَا، وَاهْدِنَا سَبِيلَ السَّلَامِ، وَتَجَنَّبْنَا مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، وَتَجَنَّبْنَا الْقَوَاحِشَ وَالْفِتَنَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَتَبَارَكْ لَنَا فِي أَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُلُوبِنَا وَأَرْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا، وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ، وَاجْعَلْنَا شَاكِرِينَ لِنِعْمَتِكَ، مُتَّقِينَ بِهَا، قَابِلِينَهَا، وَأَتَمِّهَا عَلَيْنَا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [٩٦٩].

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ [٧٩٢] أَيْضًا عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: كَيْفَ تَقُولُ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: أَتَشْهَدُ ثُمَّ أَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ».

أَنَا إِنِّي لَا أَحْسِنُ ذَنْدَنَكَ وَلَا ذَنْدَنَةَ مُعَاذٍ، فَقَالَ ﷺ: خَوْلَ ذَلِكَ نَذْنِدُونَ أَنَا وَمُعَاذٌ.

ففيه أن يدعو الإنسان بأي لفظ شاء، من مانور وغيره.

#### ٤١- صيغة السلام عن اليمين والشمال

٣٠٥- وَعَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يُسَلِّمُ عَنْ يَمِينِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَعَنْ شِمَالِهِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ».

رواه أبو داود [٩٩٧] بإسناد صحيح.

هذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث علقمة بن وائل، عن أبيه، ونسبه المصنف في التلخيص (٧٨٩/١) إلى عبد الجبار بن وائل، وقال: لم يسمع من أبيه، فاعله بالانقطاع، وهنا قال: صحيح.

وراجعنا سنن أبي داود فرائده رواه عن علقمة بن وائل عن أبيه.

وقد صح سماع علقمة عن أبيه، فالحديث سالم عن انقطاع، فتصحيحه هنا هو الأول، وإن خالف ما في التلخيص.



م (٣٩١) [وَبِتَّ حَدِيثُ: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا السَّلَامُ». اللَّهُ وَيَدْعُو ثُمَّ يُسَلِّمُ تَسْلِيمَةً».

أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (٦١)، التِّرْمِذِيُّ (٣)، إِبْنُ مَاجَهَ (٢٧٥)] بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، فَيَجِبُ التَّسْلِيمُ لِذَلِكَ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِهِ: الْهَادُوَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ؛ وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ قَوْلُ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ.

وَذَهَبَ الْحَنَفِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ مُسْتَدَلَّةٌ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ إِبْنِ عُمرَ: «إِذَا رَفَعَ الْإِنْسَانُ رَأْسَهُ مِنْ السُّجُودِ وَقَعْدَ ثُمَّ أَخَذَتْ قَبْلُ التَّسْلِيمِ فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ» [أَبُو دَاوُدَ (٦١٧)، التِّرْمِذِيُّ (٤٠٨)] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّسْلِيمَ لَيْسَ بِرُكْنٍ وَاجِبٍ، وَإِلَّا لَوَجِبَتْ الْإِعَادَةُ، وَلَحْدِثُ الْمَسِيءِ صَلَاتُهُ؛ فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ بِالسَّلَامِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأَنَّ حَدِيثَ إِبْنِ عُمرَ ضَعِيفٌ بِاتِّفَاقِ الْحَفَاطِ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِي.

وَقَدْ اضْطَرَبُوا فِي إِسْنَادِهِ؛ وَحَدِيثُ الْمَسِيءِ صَلَاتُهُ لَا يُنَاقِ الْوُجُوبَ، فَإِنَّ هَلَاكَ زِيَادَةً وَهِيَ مَقْبُولَةٌ.

وَالِاسْتِدْلَالُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا» [الْحَج: ٧٧] عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ السَّلَامِ اسْتِدْلَالٌ غَيْرُ تَامٍ، لِأَنَّ الْآيَةَ مُجْمَلَةٌ بَيْنَ الْمَطْلُوبِ مِنْهَا فِعْلُهُ ﷺ، وَلَوْ عَمِلَ بِهَا وَحْدَهَا لَمَا وَجِبَتْ الْقِرَاءَةُ وَلَا غَيْرُهَا.

وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى وَجُوبِ التَّسْلِيمِ عَلَى الْيَمِينِ وَالْيَسَارِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْهَادُوَّةُ وَجَمَاعَةٌ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً، وَالثَّانِيَةُ مُسْنُونَةٌ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ يُعْتَدُّ بِهِمْ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَ ثَلَاثًا وَجْهًا، فَإِنْ سَلَّمَ تَسْلِيمَتَيْنِ جَعَلَ الْأُولَى عَنْ يَمِينِهِ، وَالثَّانِيَةَ عَنْ يَسَارِهِ، وَلَعَلَّ حُجَّةَ الشَّافِعِيِّ حَدِيثُ عَائِشَةَ: «أَنَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَوْتَرَ يَتَسَبَّحُ رَكَعَاتٍ لَمْ يَقْعُدْ إِلَّا فِي الثَّامِنَةِ، فَيَحْمَدُ اللَّهَ وَيَذْكُرُهُ وَيَدْعُو ثُمَّ يَنْهَضُ وَلَا يُسَلِّمُ، ثُمَّ يُصَلِّيُ التَّاسِعَةَ فَيَجْلِسُ وَيَذْكُرُ

أَخْرَجَهُ إِبْنُ حِبَّانَ (٢٤٤٢) وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ. وَاجِبٌ عَنْهُ: بَأَنَّهُ لَا يُعَارَضُ حَدِيثُ الزِّيَادَةِ كَمَا عُرِفَتْ مِنْ قَبْلِ الزِّيَادَةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ عَدَلٍ.

وَعِنْدَ مَالِكٍ: أَنَّ الْمُسْنُونَ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً؛ وَقَدْ بَيَّنَّ إِبْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ضَعْفَ أدْلَةٍ هَذَا الْقَوْلِ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَاسْتَدَلَّ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى كِفَايَةِ التَّسْلِيمَةِ الْوَاحِدَةِ بِعَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ عَمَلُ تَوَارِثُهُ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ.

وَاجِبٌ عَنْهُ: بَأَنَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ عَمَلَهُمْ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

وَقَوْلُهُ: «عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ» أَيُّ مُنْحَرَفًا إِلَى الْجِهَتَيْنِ بِحَيْثُ يُرَى بَيَاضُ خَدِّهِ كَمَا وَرَدَ فِي رِوَايَةِ سَعْدٍ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ حَتَّى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى صَفْحَةِ خَدِّهِ».

وَفِي لَفْظٍ: «حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدِّهِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٨٢) وَالنَّسَائِيُّ (٦١/٣).

#### ٤٢- ما يُسبحُ به عقب الصلاة

٣٠٦- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٨٤٤)، مُسْلِمٌ (٥٩٣)].

(وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي ذِكْرِ قَامُوسٍ: الدُّبُرُ بَضْمُ الدَّالِ وَبَضْمَتَيْنِ: تَقْيِضُ الْقَبْلِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، عَقِيَّةٌ وَمَوْخَرَةٌ.

وَقَالَ فِي الدُّبُرِ مُحَرَّكَةُ الدَّالِ وَالْبَاءِ بِالْفَتْحِ: الصَّلَاةُ فِي آخِرِ



وَقِيَّتَهَا، وَتَسْكُنُ الْبَاءُ وَلَا يُقَالُ بَضْمَتَيْنِ فَإِنَّهُ مِنْ لَحْنِ الْخَدِثَيْنِ.

(كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ) وَوَقَعَ عِنْدَ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ (٣٩١) بَعْدَهُ: «وَلَا رَاذٌ لِمَا قَضَيْتَ».

(وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) زَادَ الطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير] (٣٩٧/٢٠) مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنِ الْمَغِيرَةِ بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَلَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ: «يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ الْخَيْرُ» وَرَوَاهُ مُؤْتَقُونَ.

وَجَبَتْ مِثْلُهُ عِنْدَ الزُّبَيْرِ [البحر الزخار] (١٠٥١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، لَكِنَّهُ فِي الْقَوْلِ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى.

وَمَعْنَى: (لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيَ) أَنْ مِنْ قَضَيْتَ لَهُ بِقَضَاءٍ مِنْ رِزْقٍ أَوْ غَيْرِهِ، لَا يَمْنَعُهُ أَحَدٌ عَنْهُ.

وَمَعْنَى (لَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ) أَنَّهُ مِنْ قَضَيْتَ لَهُ بِحَرَمَانٍ لَا مُعْطِيَ لَهُ.

(وَالْجَدُّ) بِفَتْحِ الْجِيمِ كَمَا سَلَفَ.

قَالَ الْبَخَارِيُّ: مَعْنَاهُ الْغَنَى.

وَالْمَرَادُ: لَا يَنْفَعُهُ وَلَا يُنْجِيهِ حَظُّهُ فِي الدُّنْيَا بِالسَّالِ، وَالْوَلَدُ، وَالْعِظَمَةُ، وَالسُّلْطَانُ، وَإِنَّمَا يُنْجِيهِ فَضْلُكَ وَرَحْمَتُكَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ هَذَا الدُّعَاءِ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ، لِمَا اشْتَمَلَ عَلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ، وَنِسْبَةِ الْأَمْرِ كُلِّهِ إِلَيْهِ، وَالْمَنْعِ، وَالْإِعْطَاءِ، وَتَمَامِ الْقُدْرَةِ.

#### ٤٣- ما يدعو به عقب الصلاة

٣٠٧- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِمْ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجَبَنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٢٢).

(وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِمْ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ) إِنِّي التَّجَوُّزُ إِلَيْكَ.

(مِنَ الْبُخْلِ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ.

وَلِيهِ لُغَاتٌ.

(وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجَبَنِ) بِزَنْةِ الْبُخْلِ.

(وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أُرَدَّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ).

قَوْلُهُ: (دُبُرُ الصَّلَاةِ) هُنَا.

وَفِي الْأَوَّلِ، يُحْتَمَلُ أَنَّهُ قَبْلَ الْخُرُوجِ، لِأَنَّ دُبُرَ الْحَيَوَانِ مِنْهُ، وَعَلَيْهِ بَعْضُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ بَعْدَهَا وَهُوَ أَقْرَبُ.

وَالْمَرَادُ بِ«الصَّلَاةِ» عِنْدَ الْإِطْلَاقِ الْمَفْرُوضَةُ.

وَالْتَعَوُّذُ مِنَ الْبُخْلِ قَدْ كَثُرَ فِي الْأَحَادِيثِ، قِيلَ وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ: مَنْعٌ مَا يَجِبُ بِذَلِكَ مِنَ الْمَالِ، شَرْعاً أَوْ عَادَةً.

وَالجِبْنُ: هُوَ الْمَهَابَةُ لِلأَشْيَاءِ وَالتَّأَخُّرُ عَنْ فِعْلِهَا، يُقَالُ مِنْهُ: جَبَانٌ كَسَحَابٍ، لَمَنْ قَامَ بِهِ، وَالتَّعَوُّذُ مِنْهُ هُوَ التَّأَخُّرُ عَنِ الْإِقْدَامِ بِالنَّفْسِ إِلَى الْجِهَادِ الْوَاجِبِ، وَالتَّأَخُّرُ عَنِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَالْمَرَادُ مِنَ «الرَّدِّ إِلَى أَرْدَلِ الْعُمْرِ»: هُوَ بُلُوغُ الْهَرَمِ وَالْخَرَفِ، حَتَّى يَعُودَ كَهَيْئَتِهِ الْأُولَى فِي أَوَانِ الطُّفُولِيَّةِ، ضَعِيفَ الْبَيْتِ، سَخِيفَ الْعَقْلِ، قَلِيلَ الْفَهْمِ.

وَأَمَّا (فِتْنَةُ الدُّنْيَا) فَهِيَ الْإِفْتِنَانُ بِشَهَوَاتِهَا وَزَخَارِفِهَا، حَتَّى تُلْهِمَهُ عَنِ الْقِيَامِ بِالْوَاجِبَاتِ الَّتِي خُلِقَ لَهَا الْعَبْدُ، وَهِيَ عِبَادَةُ بَارِيهِ وَخَالِقِهِ، وَهُوَ الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «إِنَّمَا أَنَا الْكُفْمُ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ» وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى عَذَابِ الْقَبْرِ.

٣٠٨- وَعَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاتِهِ اسْتَغْفَرَ اللَّهَ ثَلَاثًا، وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا



الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٩١).

(وعن ثوبان رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا انصرف من صلاته أي: سلم منها.

(اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ثَلَاثًا) بلفظ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ.

وفي الأذكار للتوحي: قبل للأوزاعي وهو أحد رواة هذا الحديث: كيف الاستغفار؟ قال: تقول: استغفر الله، استغفر الله.

(وَقَالَ: اللَّهُمَّ أَنْتَ السَّلَامُ وَمِنْكَ السَّلَامُ، تَبَارَكْتَ يَا ذَا  
الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

والاستِغْفَارُ إشارةٌ إلى أن العبد لا يقومُ بحقَّ عبادةِ مولاهُ،  
لما يعرضُ لَهُ من الوسواسِ والخواطرِ، فشرعَ لَهُ الاستِغْفَارُ  
تداركاً لذلك، وشرعَ لَهُ أن يصفَ رَبَّهُ بالسَّلامِ كما وصفَ بِهِ  
نفسَهُ.

والمراء: ذو السلامة من كل نقص وآفة، مصدرٌ وُصفَ به للمبالغة.

(ومِنكَ السَّلامُ) أَي مِنْكَ نَظَبُ السَّلامَةِ مِنْ شُرُورِ الدُّنْيا  
والآخِرَةِ.

والمراد بقوله (يا ذا الجلال والإكرام) يا ذا الغنى المطلق،  
والفضل التام، وقيل الذي عنده الجلال والإكرام لعباده  
المخلصين، وهو من عظم صفاته تعالى؛ ولذا قال عليه السلام **يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**؛ [الترمذي (٣٥٢٥)] **وَمَرُّ بَرَجُلٍ يُصَلِّي**  
**وَهُوَ يَقُولُ: يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، فَقَالَ: قَدْ اسْتَجِيبَ لَكَ**  
**[والأسماء والصفات] لليهيي (ص ٩٢).**

٤٤ - فضلُ التَّسْبِيحِ عَقِبَ الصَّلَاةِ

٣٠٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَحَمِدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَكَبَّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، فَإِنَّكَ تَسْمَعُ وَتَسْمَعُونَ. وَقَالَ تَمَامُ الْمِائَةِ: لَا

إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ  
الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، غُفِرَتْ خَطَايَاهُ،  
وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ بَيْتِ الْبَحْرِ.  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٩٧).

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٩٧).

وَلِي رِوَايَةٍ أُخْرَى (م ٥٩٦): أَنَّ التَّكْبِيرَ أَرْبَعٌ وَكَلَّاثُونَ

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ مَسَحَ  
اللَّهُ دَبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ» يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ.

(وَحْدَ اللَّهِ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ.

(وَكَبَّرَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ) يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ.

(فَتِلْكَ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ) عددَ أسماءِ اللهِ الحسنى.

(وَقَالَ: تَمَامُ الْمَالَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ غُفِرَتْ خَطَايَاهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ) هُوَ مَا يُعْوَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ اضْطِرَابِهِ.

(رواه مسلم. وفي رواية أخرى) لمسلم عن أبي هريرة (أن  
الكنبر أربع وثلاثون) وبه تيم المائة.

فِينَبْغِي الْعَمَلُ بِهَذَا تَارَةً وَبِالْتَهْلِيلِ أُخْرَى لِيَكُونَ قَدْ عَمِلَ  
بِالرَّوَاتَيْنِ.

وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا: كَمَا قَالَ الشَّارِحُ وَسَبْقُهُ غَيْرُهُ فَلَيْسَ  
بِوَجْهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وَلِأَنَّهُ يُخْرِجُ الْعَدَدَ عَنِ الْمِائَةِ.

هَذَا وَالْحَدِيثُ سَبَبٌ، وَهُوَ: «أَنَّ قُرَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الزَّجَاجِ الْعُلَى وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ، فَقَالَ: مَا ذَلِكَ؟ قَالُوا: يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي وَتَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ وَتَصَدَّقُونَ وَلَا تَصَدِّقُونَا وَتَعْبُدُونَ وَلَا نَعْبُدُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَفَلَا أَعْلَمُكُمْ شَيْئًا لِيَذْكُرُونَ بِهِ مَنْ سَبَقَكُمْ وَتَسْبِقُونَ بِهِ مَنْ بَعْدَكُمْ وَلَا يَكُونَ أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكُمْ إِلَّا مَنْ صَنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعْتُمْ؟ قَالُوا: بَلَى، قَالَ: سَبِّحُوا اللَّهَ» (الحديث [ج ٦٣٢٩] ص ٥٩٥).

وَكَيْفِيَّةُ التَّسْبِيحِ وَآخِرُهُ كَمَا ذَكَرْنَاهُ؛ وَقِيلَ يَقُولُ: سُبْحَانَ  
لِلَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ.

وقد ورد في البخاري<sup>(٦٣٢٩)</sup> من حديث أبي هريرة أيضاً:



«يَسْبُحُونَ عَشْرًا وَيَحْمَدُونَ عَشْرًا وَيُكَبِّرُونَ عَشْرًا».

وفي صفة أخرى [النسائي (٧٦/٣)]: «يَسْبُحُونَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ تَسْبِيحَةً وَيَمْلَأُهَا تَحْمِيدًا وَيَمْلَأُهَا تَكْبِيرًا وَيَمْلَأُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ؛ فَتِمُّ مِائَةٍ».

وأخرج أبو داود (١٥٠٨) من حديث زيد بن أرقم: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذُبُرُ كُلِّ صَلَاةٍ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ أَنَا شَهِيدٌ أَنَّكَ أَنْتَ الرَّبُّ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّا نَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا ﷺ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ إِنَّا نَشْهَدُ أَنَّ الْبَيَّاضَ كُلَّهُمْ إِخْوَةٌ».

اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ اجْعَلْنِي مُخْلِصًا لَكَ، وَأَهْلِي فِي كُلِّ سَاعَةٍ مِنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ اسْتَمِعْ وَاسْتَجِبْ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرِ حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ اللَّهُ أَكْبَرُ الْأَكْبَرِ».

وأخرج أبو داود (١٥٠٩) من حديث علي - عليه السلام - «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنَ الصَّلَاةِ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ وَمَا أَسْرَفْتُ وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ».

وأخرج أبو داود (١٥٢٣) والنسائي (٦٨/٣) من حديث عقیبة بن عامر: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْرَأَ بِالْمُعَوِّذَاتِ ذُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ».

وأخرج مسلم (٧٠٩) من حديث البراء «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَقُولُ بَعْدَ الصَّلَاةِ: رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ».

ورود بعد صلاة المغرب وبعد صلاة الفجر بخصوصيهما: قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات. أخرجه أحمد (١٥/٥٤) وهو زيادة على ما ذكر في غيرهما.

وأخرج الترمذي (٣٤٧٤) عن أبي ذر أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ قَالَ فِي ذُبُرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَهُوَ ثَانِ رَجُلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ

يُخْبِي وَيُخَيِّتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، وَمَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ وَرَفَعَ لَهُ عَشْرَ دَرَجَاتٍ، وَكَانَ يَوْمَهُ ذَلِكَ فِي جِزْرِ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ وَجِزْرِ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَلَمْ يَنْبَغْ لِلذَّنْبِ أَنْ يَذَرَكَهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ إِلَّا الشُّرْكَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ» قال الترمذي: غريب حسن صحيح.

وأخرجه النسائي [عمل اليوم والليلة] (١٢٦) دون الزيادة من حديث معاذ.

ورأى فيه: «بيد الخير».

ورأى فيه أيضاً «وكان له بكل واحدٍ قالها عتق رقبة».

أخرج الترمذي (٣٥٣٤) والنسائي [عمل اليوم والليلة] (٥٨٣) من حديث عمار بن شبيب قال: قال رسول الله ﷺ «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُخْبِي وَيُخَيِّتُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ عَلَى أَثَرِ الْمَغْرِبِ بَقِيَ اللَّهُ لَهُ مَلَائِكَةٌ يَحْفَظُونَهُ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ حَتَّى يُضْبِحَ وَكَتَبَ لَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ وَمَحَا عَنْهُ عَشْرَ سَيِّئَاتٍ مُوَبَّغَاتٍ وَكَانَتْ لَهُ بِتَدَلٍ عَشْرَ رَقَبَاتٍ مُؤْنَنَاتٍ».

قال الترمذي: حسن لا نعرفه إلا من حديث ليس بن سعد، ولا نعرف لعمار سماعاً من النبي ﷺ.

وأما قراءة الفاتحة بتيه كذا، وبتيه كذا، كما يفعل الآن، فلم يرد بها دليل، بل هي بدعة.

وأما الصلاة على النبي ﷺ بعد تمام التسبيح وأخويه من الشاء فالدعاء بعد الذكر سنة، والصلاة على النبي ﷺ أمام الدعاء كذلك سنة، إنما الاعتقاد لذلك، وجعله في حكم السنن الرائية، ودعاء الإمام مستقبل القبلة مستديراً للمؤمنين فلم يأت به سنة.

بل الذي ورد «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَسْتَقْبِلُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا سَلَّمَ».

قال البخاري في الأذان، باب (١٥٦) باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم وورد من حديث سمرة بن جندب وحديث زيد بن خالد: «كَانَ إِذَا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ».

وظاهره المداومة على ذلك.



## ٤٥- الحُصْ على الدعاء بالذكر

## والشكر والعبادة عقب الصلاة

٣١٠- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: أَوْصِيكَ يَا مُعَاذُ: لَا تَدْعُنْ ذُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعْيِنِي عَلَى ذِكْرِكَ، وَشُكْرِكَ وَحَسَنِ عِبَادَتِكَ».

رواه أحمد (٢٤٤/٥) وأبو داود (١٥٢٢) والنسائي (٥٢/٣) بسند قوي.

(وعن معاذ بن جبل ﷺ أن رسول الله ﷺ قال له: أوصيك يا معاذ لا تدعن) هو نهى من ودعه، إلا أنه مجر ماضيه في الأكثر استغناء عنه بترك.

وقد ورد قليلاً وقرئ ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾.

(ذُبرَ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُمَّ أَعْيِنِي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحَسَنِ عِبَادَتِكَ، رواه أحمد وأبو داود والنسائي بسند قوي).

النهي أصله التحريم، فيدل على إيجاب هذه الكلمات ذُبر الصلاة.

وقيل: إنه نهى إرشاد ولا بُدَّ من قرينة على ذلك.

وقيل: يُحتمل أنها في حق معاذ نهى تحريم.

وفيه بُعد، وهذه الكلمات عامة لخير الدنيا والآخرة.

## ٤٦- قراءة آية الكرسي عقب الصلاة

٣١١- وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ذُبِرَ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ».

رواه النسائي (عمل اليوم والليلة) (١٠٠)، وصححه ابن حبان.

وزاد فيه الطبراني (المعجم الكبير) (١٣٤/٨): ﴿وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

(وعن أبي أمامة) هو إياس على الأصح، كما قاله ابن عبد البر ابن ثعلبة الحارثي الأنصاري الخزرجي، لم يشهد بداراً

إلا أنه عذره ﷺ عن الخروج لعلّه يمرض والذبي؛ وأبو أمامة الباهلي تقدم في أول الكتاب، فإذا أطلق فالمراد به هذا، وإذا أريد الباهلي قيد به.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ذُبِرَ كُلُّ صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ أَيْ مَفْرُوضَةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ إِلَّا الْمَوْتُ» رواه النسائي وصححه ابن حبان. وزاد فيه الطبراني: ﴿وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾).

وقد روي نحوه من حديث علي - عليه السلام - بزيادة: «مَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ أَمِنَهُ اللَّهُ عَلَى دَارِهِ وَدَارِ جَارِهِ وَأَهْلِ دُورَاتِ حَوَلَةٍ».

رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٥٨/٢) وضعف إسناده. وقوله: (لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت) هو حذف مضاف: أي لا يمنعه إلا عدم موته، حذف لدلالة المعنى عليه.

واختصت آية الكرسي بذلك لما اشتملت عليه من أصول الأسماء والصفات الإلهية، وبالوحدانية، والحياة، والقيومية، والعلم، والملئكة، والقدرة، والإرادة، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مُتَخَصَّةٌ لذكر صفات الرب تعالى.

## ٤٧- وجوب الاقتداء بالنبي ﷺ في صلاته

٣١٢- وَعَنْ مَالِكِ بْنِ الْحُوَيْرِثِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي».

رواه البخاري (٦٣١).

هذا الحديث أصل عظيم في دلالته على أن أفعاله ﷺ في الصلاة وأفعاله بيان لما أجل من الأمر بالصلاة في القرآن، وفي الأحاديث.

وفيه دلالة على وجوب التأسّي به ﷺ فيما فعله في الصلاة، فكل ما حافظ عليه من أفعالها وأقوالها وجب على الأمة، إلا للدليل يخصص شيئاً من ذلك.

وقد أطلال العلماء الكلام في الحديث، واستوفاه ابن دقيق العيد في شرح العمدة، وزدناه تحقيقاً في حواشيهما «العمدة» (٢٧٨/٢-٢٨٥).



## ٤٨- مَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الصَّلَاةَ قَائِمًا (صلاة المريض)

٣١٣- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ، وَإِلَّا فَأَوْدَمَ».

رواه البخاري (١١١٧).

(وعن عمران بن الحصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صَلِّ قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَيَّ الصَّلَاةِ قَائِمًا. (فقاعدًا، فإن لم تستطع) أي وإن لم تستطع الصلاة قاعدًا. (فعلى جنب، وإلا) أي وإن لم تستطع الصلاة على جنب (فأودم).

ولم نخذه في نسخ بلوغ المرام منسوبا.

وقد أخرج البخاري دونه قوله: وإلا فأودم.

وللساني (٢٢٣/٣) دون الريادة.

وزاد فإن لم تستطع فمستلق ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

وقد رواه الدارقطني (٤٢/٢، ٤٣) من حديث علي - عليه السلام - بلفظ: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَسْجُدَ أَوْمْ وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ قَاعِدًا صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ صَلَّى مُسْتَقْبِلًا رِجْلَاهُ يَمَانِي الْقِبْلَةَ».

وفي إسناده ضعف.

وفيه متروك.

وقال المصنف في «التخليص» (٢٤١/١): لم يقع في الحديث ذكر الإيماء وإنما أوردته الرافعي؛ قال: ولكنه ورد في حديث جابر: «إِنْ اسْتَطَعْتَ وَإِلَّا فَأَوْدَمَ إِيمَاءً وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ».

أخرجه البراء (٥٦٨- كشف) في البيهقي في المعرفة (١٤٠/٢)، (١٤١) وقال البراء: وقد سئل عنه أبو حاتم، فقال: الصواب عن جابر موقوفاً، ورفعاً خطأ.

وقد روي أيضاً من حديث ابن عمر وابن عباس وفي

إسنادهما ضعف.

الحديث دليل على أنه لا يصلي الفريضة قاعداً إلا لعذر، وهو عدم الاستطاعة، ويلحق به ما إذا خشي ضرراً لقوله تعالى: «وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (الحج: ٧٨)، وكذا قوله: «فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ».

وفي قوله في حديث الطبراني «(الأوسط)» (٣٩٩٧): «فَإِنْ نَأَتْهُ مَشَقَّةً فَجَالِسًا؛ فَإِنْ نَأَتْهُ مَشَقَّةً فَتَائِمًا» أي مضطجاً.

وفيه حجة على من قال: إن العاجز عن القعود تسقط عنه الصلاة وهو يدل على أن من نأته مشقة ولو بالتألم يساح له الصلاة من قعود.

وفيه خلاف؛ والحديث مع من قال إن التألم يسح ذلك، ومن المشقة: صلاة من يخاف دوران رأسه إذا صلى قائماً في السنية، أو يخاف الغرق، أبيع له القعود.

هذا ولم يبين الحديث هيئة القعود على أي صفة، ومقتضى إطلاقه صحته على أي هيئة شاءها المصلي، وإليه ذهب جماعة من العلماء.

وقال الهادي وغيره: إنه يترفع واضعاً يديه على ركبتيه، ومثله عند الحنفية.

ودذهب زيد بن علي وجماعة إلى أنه مثل قعود الشاهد، قيل: والخلاف في الأفضل.

قال المصنف في فتح الباري (٥٨٦/٢): اختلف في الأنضل، فعند الأئمة الثلاثة التربع، وقيل مفترشاً، وقيل متوركاً. وفي كل منها أحاديث.

وقوله في الحديث: «فَعَلَى جَنْبٍ» الكلام في الاستطاعة هنا كما مر، وهو هنا مطلق، وقيدته في حديث علي - عليه السلام - عند الدارقطني «على جنبه الأيمن مستقبل القبلة بوجهه»، وهو حجة الجمهور، وأنه يكون على هذه الصفة كوجه الميت في القبر.

ويؤخذ من الحديث أنه لا يجب شيء بعد تعذر الإيماء على الجنب.

وعن الشافعي والمؤيد يجب الإيماء بالعينين والحاجبين.

وعن زفر: الإيماء بالقلب.



وَقِيلَ: يُؤْمَرُ لَهْمَا كِلَيْهِمَا مِنَ الْقُعُودِ، وَيَقُومُ لِلْقِرَاءَةِ.  
وَقِيلَ: يَسْقُطُ عَنْهُ الْقِيَامُ، وَيَصْلِي قَاعِدًا، فَإِنْ صَلَّى قَائِمًا  
جَازٌ، وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْقُعُودُ أَوْمًا لَهْمَا مِنْ قِيَامٍ.

## ٨- باب سُجُود السُّهُو وَغَيْرِهِ مِنْ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ

### ١- سُجُود السُّهُو قَبْلَ السَّلَامِ

٣١٥- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَلَمْ يَجْلِسْ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ، حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ، وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ، كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ. ثُمَّ سَلَّمَ.

أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ وَاحِدٌ (٣٤٥/٥)، الْبُخَارِيُّ (١٢٣٠)، مُسْلِمٌ (٥٧٠)، أَبُو دَاوُدَ (١٠٣٤)، الرَّمْلِيُّ (٣٩١)، النَّسَائِيُّ (٢٤٤/٢)، ابْنُ مَاجَةَ (١٢٠٦)، وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ (١٢٣٠).

وَلَمْ يَرَوْنِي لِمُسْلِمٍ (٥٧٣): يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ وَيَسْجُدُ. وَيَسْجُدُ النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ.  
(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ بُحَيْنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) تَقَدَّمَ ضَبْطُهُ وَتَرْجُمَتُهُ، وَتَكَرَّرَ عَلَى الشَّارِحِ تَرْجُمَتُهُ فَأَعَادَهَا هُنَا.

(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِالْمُسْتَتِينَ التَّخَيُّتَيْنِ).

(وَلَمْ يَجْلِسْ) هُوَ تَأْكِيدٌ لـ «قَامَ» مِنْ بَابٍ: أَقُولُ لَهُ: ارْحَلْ لَا تَقِمْنَ عِنْدَنَا.

(فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ حَتَّى إِذَا قَضَى الصَّلَاةَ وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَسْلِيمَهُ كَبَّرَ وَهُوَ جَالِسٌ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ثُمَّ سَلَّمَ أَخْرَجَهُ السَّبْعَةُ وَهَذَا لَفْظُ الْبُخَارِيِّ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَرَكَ التَّسْلِيمَ الْأَوَّلَ سَهْوًا يُجِبُهُ سُجُودُ السُّهُو.

وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» يَدُلُّ عَلَى

وَقِيلَ: يَجِبُ إِمْرَارُ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرُ عَلَى اللِّسَانِ، ثُمَّ عَلَى الْقَلْبِ، إِلَّا أَنَّ الْكَلِمَةَ لَمْ تَأْتِ فِي الْأَحَادِيثِ؛ وَفِي الْآيَةِ: ﴿فَإِذْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣] وَإِنْ كَانَ عَدَمُ الذِّكْرِ لَا يَنْفِي الْوُجُوبَ بِدَلِيلٍ آخَرَ؛ فَقَدْ وَجِبَتِ الصَّلَاةُ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَجِبَتْ «إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» [البخاري (٧٢٨٨)، مسلم (١٣٣٧)] إِذَا اسْتَطَاعَ شَيْئًا مِمَّا يُفَعَّلُ فِي الصَّلَاةِ وَجِبَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ مُسْتَطِيعٌ لَهُ.

٣١٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِمَرِيضٍ - صَلَّى عَلَى وَسَادَةٍ، فَرَسَى بِهَا - وَقَالَ: صَلِّ عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَطَعْتَ، وَإِلَّا فَأَوِّمَ إِيمَاءً، وَاجْعَلْ سُجُودَكَ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِكَ».

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٦/٢) بِسَنَدٍ قَوِيٍّ، وَلَكِنْ صَنَعَ أَبُو خَالِمٍ «الدَّلِيلَ» (١١٣/١) وَلَفَّه.

الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (١٤٠/٢، ١٤١) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

وَفِي الْحَدِيثِ «فَرَمَى بِهَا»، وَأَخَذَ عُودًا لِيَصْلِيَ عَلَيْهِ، فَأَخَذَهُ وَرَمَى بِهِ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَقَالَ الْبِرَّازُ: لَا يُعْرَفُ أَحَدٌ رَوَاهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ غَيْرَ أَبِي بَكْرِ الْخَنْفِيِّ؛ وَقَدْ سُئِلَ عَنْهُ أَبُو خَالِمٍ فَقَالَ: الصُّوَابُ عَنْ جَابِرٍ مَوْقُوفًا، وَرَفَعَهُ خَطًّا.

وَقَدْ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ [«المعجم الكبير» (٢٦٩/١٢، ٢٧٠)] مِنْ حَدِيثِ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: عَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرِيضًا؛ فَذَكَرَهُ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفًا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَّخِذُ الْمَرِيضُ مَا يَسْجُدُ عَلَيْهِ حَيْثُ تَعَذَّرَ سُجُودُهُ عَلَى الْأَرْضِ.

وَقَدْ أَرَشَدَهُ إِلَى أَنَّهُ يَفْضَلُ بَيْنَ رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ، وَيَجْعَلُ سُجُودَهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ مِنْ قُعُودٍ لَهْمَا جَاعِلًا الْإِيمَاءَ بِالسُّجُودِ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ، أَوْ لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَيْهِ الْقِيَامُ، فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ لِلرُّكُوعِ مِنْ قِيَامٍ، ثُمَّ يَقْعُدُ وَيُؤْمَرُ لِلسُّجُودِ مِنْ قُعُودٍ؛ وَقِيلَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ يُؤْمَرُ لَهْمَا مِنْ قِيَامٍ يَقْعُدُ لِلتَّسْلِيمِ.



إِلَى خَشْيَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا. وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ، وَخَرَجَ سَرْعَانَ النَّاسِ، فَقَالُوا: قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ. وَفِي الْقَوْمِ رَجُلٌ يَدْعُوهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَا الْيَدَيْنِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسَيِّتَ أَمْ قُصِّرَتِ الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ: لَمْ أَسْ وَلَمْ تَقْصُرْ فَقَالَ: بَلَى، قَدْ نَسِيتَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، فَكَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ لِبُخَارِي (١٢٢٩)، مُسْلِمٌ (٥٧٣)، وَاللَّفْظُ لِبُخَارِي.

وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (٥٧٣): صَلَاةُ الْقَصْرِ -.

وَلَا بِي دَاوُدَ (١٠٠٨) فَقَالَ: أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَأَوْثَقُوا: أَيْ نَعَمْ وَهِيَ لِي الصَّحِيحَتَيْنِ، لَكِنْ بِالْفُظِّ: فَقَالُوا.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (١٠١٢): لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ) هُوَ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ الْمُجْمَعَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُنَاةِ التَّحْتِيَّةِ.

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هُوَ مَا بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا.

وَقَدْ عَيَّنَهَا أَبُو هُرَيْرَةَ فِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ (٥٧٣) (١٠٠) أَنَّهَا الظُّهْرُ.

وَفِي أُخْرَى (٥٧٣) (٩٩) أَنَّهَا الْعَصْرُ، وَيَأْتِي.

وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهَا تَعَدَّتِ الْقِصَّةُ.

(رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ قَامَ إِلَى خَشْيَةٍ فِي مُقَدِّمِ الْمَسْجِدِ فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا وَفِي الْقَوْمِ) الْمُصَلِّينَ.

(أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ فَهَابَا أَنْ يُكَلِّمَاهُ) أَيْ بِأَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ.

(وَخَرَجَ) مِنَ الْمَسْجِدِ (سَرْعَانَ النَّاسِ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ هُوَ الْمَشْهُورُ، وَيُرْوَى بِاسْكَانِ الرَّاءِ هُمُ الْمُسْرِعُونَ إِلَى الْخُرُوجِ، قِيلَ وَيَضْمُهُمَا وَسُكُونِ الرَّاءِ عَلَى أَنَّهُ جَمْعٌ سَرِيعٌ كَقَفْزِ وَقَفْزَانِ.

وَجُوبِ التَّسْهُوِّ الْأَوَّلِ، وَجِرَائُهُ هُنَا عِنْدَ تَرْكِهِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَتْ وَاجِبًا فَإِنَّهُ يُجْبَرُ بِسُجُودِ السُّهُوِّ، وَالِاسْتِدْلَالُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا جَبَرَهُ السُّجُودُ، إِذْ حَقُّ الْوَاجِبِ أَنْ يُعْمَلَ بِنَفْسِهِ لَا يَتِمُّ، إِذْ يُمَكِّنُ أَنَّهُ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: وَاجِبٌ، وَلَكِنَّهُ إِنْ تَرَكَ سَهْوًا جَبَرَهُ سُجُودُ السُّهُوِّ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهِ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ: أَنْ كُلَّ وَاجِبٍ لَا يُجْزَى عَنْهُ سُجُودُ السُّهُوِّ إِنْ تَرَكَ سَهْوًا.

وَقَوْلُهُ: (كَبَّرَ) دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لِسُجُودِ السُّهُوِّ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مُخْتَصَّةٍ بِالْدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ يُكَبِّرُهَا، وَإِنْ كَانَ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ صَلَاتِهِ بِالسَّلَامِ مِنْهَا.

وَأَمَّا تَكْبِيرَةُ النُّقْلِ فَلَمْ تُذَكَّرْ هُنَا وَلَكِنَّهَا ذُكِّرَتْ فِي قَوْلِهِ (وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ) أَيْ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُحَيْنَةَ.

(يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ وَيَسْجُدُ وَيَسْجُدُ مَعَهُ النَّاسُ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ تَكْبِيرِ النُّقْلِ كَمَا سَلَفَ فِي الصَّلَاةِ.

وَقَوْلُهُ (مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ) كَأَنَّهُ عَرَفَ الصَّحَابِيُّ ذَلِكَ مِنْ قَرِينَةِ الْحَالِ، فَهَذَا لَفْظٌ مَدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ الرَّاوي لَيْسَ حِكَايَةً لِفِعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي شَاهَدَهُ، وَلَا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَعْلُومًا مِثْلَ هَذَا السُّجُودِ قَبْلَ السَّلَامِ، وَيَأْتِي مَا يُخَالِفُهُ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ أَيْضًا عَلَى وَجُوبِ مُتَابَعَتِهِ وَإِنْ تَرَكَ مَا هَذَا حَالُهُ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَقْرَهُهُمْ عَلَى مُتَابَعَتِهِ، مَعَ تَرْكِهِمْ لِلتَّسْهُوِّ عَمْدًا.

وَفِيهِ تَأْمُلٌ لِاخْتِمَالِ أَنَّهُ مَا ذُكِرَ أَنَّهُ تَرَكَ وَتَرَكَوْا إِلَّا بَعْدَ تَلْبِيسِهِ وَتَلْبِيسِهِمْ بِوَاجِبٍ آخَرَ.

## ٢- سُجُودُ السُّهُوِّ بَعْدَ السَّلَامِ

٣١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتِي الْعِشِيِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ



(فَقَالُوا: أَقْصَرْتَ) بِضَمِّ الْقَافِ وَكَسْرِ الصَّادِ.

(الصَّلَاةُ) وَرَوَى بِفَتْحِ الْقَافِ وَضَمِّ الصَّادِ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ.

(وَرَجُلٌ يَدْعُوهُ) أَيُّ يُسَمِّيهِ (النَّبِيُّ ﷺ): ذَا الْيَدَيْنِ.

وَفِي رِوَايَةٍ (٥٧٤) «رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخَرِيقُ بْنُ عَمْرِو» بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمُجَمَّةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ فَبَاءٍ مُوَحَّدَةٍ، آخِرُهُ قَافٌ لَقَبٌ ذَا الْيَدَيْنِ، لَطُولُ كَانَ فِي يَدَيْهِ.

وَفِي الصَّحَابَةِ رَجُلٌ آخَرُ يُقَالُ لَهُ ذُو الشَّمَالَيْنِ هُوَ غَيْرُ ذِي الْيَدَيْنِ، وَوَهَمَ الزُّهْرِيُّ فَجَعَلَ ذَا الْيَدَيْنِ وَذَا الشَّمَالَيْنِ وَاحِدًا. وَقَدْ بَيَّنَّ الْعُلَمَاءُ وَهْمَهُ.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْسَيْتَ أَمْ أَقْصَرْتَ الصَّلَاةَ؟) أَيُّ شَرَعَ اللَّهُ قَصْرَ الرُّبَاعِيَّةِ إِلَى اثْنَتَيْنِ.

(فَقَالَ: لَمْ أَنْسَ وَلَمْ أَقْصِرْ) أَيُّ فِي ظَنِّي.

(فَقَالَ: بَلَى قَدْ نَسِيتَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَكَبَّرَ فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَكَبَّرَ، مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ؛ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ).

هَذَا الْحَدِيثُ قَدْ أَطَالَ الْعُلَمَاءُ الْكَلَامَ عَلَيْهِ وَتَعَرَّضُوا لِمُبَاحَثِ أَصُولِيَّةٍ وَغَيْرِهَا، وَأَكْثَرُهُمْ اسْتِيفَاءٌ لِلذَلِكَ الْقَاضِي عِيَاضٌ، ثُمَّ الْحَقُّ بْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ (٢٥/٢، ٢٨).

وَقَدْ وَفَيْنَا الْمَقَامَ حَقَّهُ فِي حَوَاشِيهَا (٤١٣/٢-٤٤٥).

وَالْمُهْمُ هُنَا الْحُكْمُ الْفَرَعِيُّ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ، وَهُوَ أَنَّ الْحَدِيثَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نِيَّةَ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ وَقَطْعُهَا إِذَا كَانَتْ بِنَاءً عَلَى ظَنِّ التَّامِّ لَا يُوجِبُ بَطْلَانَهَا وَلَوْ سَلَّمَ التَّسْلِيمَتَيْنِ، وَأَنَّ كَلَامَ النَّاسِي لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَكَذَا كَلَامٌ مِنْ ظَنِّ التَّامِّ، وَبِهَذَا قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السُّلَفِ وَالْخَلَفِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ، وَآخِيهِ عُرْوَةَ، وَعَطَاءٌ، وَالْحَسَنِ، وَغَيْرِهِمْ وَقَالَ بِهِ الشَّافِعِيُّ، وَاحِدٌ، وَجَمِيعُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ؛ وَقَالَ بِهِ النَّاصِرُ مِنْ أَئِمَّةِ الْأَل.

وَقَالَتِ الْهَادَوَةُ وَالْحَنَفِيَّةُ: التَّكَلُّمُ فِي الصَّلَاةِ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا

يُطْلَعُهَا، مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ [البخاري (١١٩٩)، مسلم (٥٣٨)] وَقَدْ قَامَ فِي شَرْحِ (٢١٢)، وَحَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ [هَذَا بِرَقْمِ: (٢٧٠٨)] فِي التَّنْهِيِ عَنِ التَّكَلُّمِ فِي الصَّلَاةِ، وَقَالُوا: هُمَا نَاسِخَانِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ كَانَ بِمَكَّةَ مُتَقَدِّمًا عَلَى حَدِيثِ الْبَابِ بِأَعْوَامٍ، وَالتَّحْقِيقُ لَا يَنْسَخُ التَّأَخُّرَ؛ وَبَأَنَّ حَدِيثَ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، وَحَدِيثَ ابْنِ مَسْعُودٍ أَيْضًا عُمُومَانِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ خَاصٌّ مِمَّنْ تَكَلَّمَ ظَانًّا لِتِمَامِ صَلَاتِهِ فَيُخَصُّ بِبِهِ الْحَدِيثَانِ الْمَذْكُورَانِ، فَتَجْمَعُ الْأَدْلَةُ مِنْ غَيْرِ لِطَالِ لَشَيْءٍ مِنْهَا وَيَدُلُّ الْحَدِيثُ أَيْضًا أَنَّ الْكَلَامَ عَمْدًا لِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ لَا يُطْلَعُهَا كَمَا فِي كَلَامِ ذِي الْيَدَيْنِ.

وَقَوْلُهُ: «فَقَالُوا» يُرِيدُ الصَّحَابَةَ «نَعَمْ» كَمَا فِي رِوَايَةِ ثَابِتٍ، فَإِنَّهُ كَلَامٌ عَمْدٌ لِإِصْلَاحِ الصَّلَاةِ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا تَكَلَّمَ بِمَا تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْاسْتِيفَارِ وَالسُّؤَالِ عِنْدَ الشُّكِّ، وَاجَابَةِ الْمَأْمُومِ، أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَنْفَسُ؛ وَقَدْ أُجِيبَ بِأَنَّهُ ﷺ تَكَلَّمَ مُتَعَقِّدًا لِتِمَامِهَا، وَتَكَلَّمَ الصَّحَابَةُ مُتَعَقِّدِينَ لِلنَّسْخِ، وَظَنُّوا حَيْثُوتَهُ التَّامَّ.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْجَزْمَ بِاعْتِقَادِهِمُ التَّامَّ عَمَلٌ نَظَرِيٌّ، بَلْ فِيهِمْ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْقَصْرِ، وَالنَّسْيَانِ وَهُوَ ذُو الْيَدَيْنِ، نَعَمْ سَرَعَانِ النَّاسِ اغْتَفَدُوا الْقَصْرَ، وَلَا يَلْزَمُ اغْتِفَادُ الْجَمِيعِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا عُدْرَ عَنِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ لِمَنْ يَتَّقَى لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَمَا أَحْسَنَ كَلَامَ صَاحِبِ الْمَنَارِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ كَلَامَ الْهَادِي وَدَعَاؤَهُ نَسْخَهُ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ رَدَّهُ بِمَا رَدَدْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ: وَأَنَا أَرْجُو اللَّهَ لِلْعَبْدِ إِذَا لَقِيَ اللَّهَ عَامِلًا لِذَلِكَ أَنْ يُبَيِّنَهُ فِي الْجَوَابِ بِقَوْلِهِ: صَحَّ لِي ذَلِكَ عَنْ رَسُولِكَ، وَلَمْ أَجِدْ مَا يَمْنَعُهُ، وَأَنْ يَنْجُو بِذَلِكَ، وَشَابَّ عَلَى الْعَمَلِ بِهِ، وَخَافَ عَلَى الْمُتَكَلِّفِينَ وَعَلَى الْمُجْبَرِينَ عَلَى الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ لِلِاسْتِيفَانِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِأَحْوَجَ كَمَا تَرَى، لِأَنَّ الْخُرُوجَ بِغَيْرِ دَلِيلٍ مَنَعُوقٍ وَإِطْلَاقٍ لِلْعَمَلِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الصَّلَاةِ إِذَا وَقَعَتْ سَهْوًا وَظَنُّ التَّامِّ لَا تَنْفَسُ بِهَا الصَّلَاةُ، فَإِنَّ فِي رِوَايَةٍ: «أَنَّهُ ﷺ خَرَجَ إِلَى مَتَزَلِّهِ» وَفِي أُخْرَى: «يَجُزُّ رَدَاءَهُ مُغْضَبًا» وَكَذَلِكَ خُرُوجُ سَرَعَانِ النَّاسِ، فَإِنَّهَا أَفْعَالٌ كَثِيرَةٌ قَطْعًا.



وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الشَّافِعِيُّ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْبِنَاءِ عَلَى الصَّلَاةِ بَعْدَ السَّلَامِ وَإِنْ طَالَ زَمَنُ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا.

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنْ رِبْعَةَ، وَنَسَبَ إِلَى مَالِكٍ، وَلَيْسَ بِمَشْهُورٍ عَنْهُ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: يَخْتَصُّ جَوَائِزُ الْبِنَاءِ إِذَا كَانَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا قَرِيبًا، وَقِيلَ: بِمِقْدَارِ الصَّلَاةِ.

وَيَدُلُّ أَيْضًا أَنَّهُ يُجِبُّ ذَلِكَ سُجُودُ السُّهُوِ وَجُوبًا لِحَدِيثِ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي».

وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ سُجُودَ السُّهُوِ لَا يَتَعَدُّوْهُ سَبَابُ السُّهُوِ.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ سُجُودَ السُّهُوِ بَعْدَ السَّلَامِ خِلَافُ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ، وَيَأْتِي فِيهِ الْكَلَامُ.

وَأَمَّا تَعْيِينُ الصَّلَاةِ الَّتِي انْتَفَتَتْ فِيهَا الْقِصَّةُ فَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ (وَيَرْوَاهُ لِمُسْلِمٍ) إِنِّي مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(صَلَاةُ الْعَصْرِ) عَوْضًا عَنْ قَوْلِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى إِحْدَى صَلَاتَيِ الْعِشِيِّ.

(وَلَا بِي دَاوُدَ) أَيِّ مِنْ حَدِيثِهِ أَيْضًا (فَقَالَ) أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ: (أَصْدَقُ ذُو الْيَدَيْنِ؟) فَأَوْمَرُوا: أَيُّ نَعَمْ، وَهِيَ فِي الصَّحِيحَيْنِ لَكِنَّ بِلَفْظٍ: (فَقَالُوا).

قُلْتُ: وَهِيَ فِي رَوَايَةِ لِأَبِي دَاوُدَ بِلَفْظٍ: فَقَالَ النَّاسُ: نَعَمْ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فَأَوْمَرُوا إِلَّا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ.

(وَيَرْوَاهُ لَمْ) أَيُّ لِأَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (وَلَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ ذَلِكَ) وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «وَلَمْ يَسْجُدْ سَجْدَتِي السُّهُوِ حَتَّى يَقْنَهُ اللَّهُ ذَلِكَ» إِنِّي صَيَّرْتُ تَسْلِيمَهُ عَلَى ثَنَيْنِ يَقِينًا عِنْدَهُ إِمَّا بَوَحْيٍ، أَوْ تَذَكُّرٍ حَصَلَ لَهُ الْيَقِينُ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ مَا مُسْتَنَدُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا.

ﷺ صَلَّى بِهِمْ، فَسَهَا فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهَُّدَ، ثُمَّ سَلَّمَ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٣٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٩٥) وَخَشَنَ.

وَالْعَاكِمُ (٣٢٣/١) وَصَحَّحَهُ.

فِي سِيَاقِ حَدِيثِ السُّنَنِ أَنَّ هَذَا السُّهُوَ سَهْوَةٌ لِلَّهِ الَّذِي فِي خَيْرِ ذِي الْيَدَيْنِ فَإِنَّ فِيهِ بَعْدَ أَنْ سَاقَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَ مَا سَلَفَ مِنْ سِيَاقِ الصَّحِيحَيْنِ إِلَى قَوْلِهِ: «ثُمَّ رَفَعَ وَكَبَّرَ» مَا لَفْظُهُ: «فَقِيلَ لِمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: سَلَّمَ فِي السُّهُوِ؟ فَقَالَ: لَمْ أَحْفَظْهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَكِنْ بُنِيتُ أَنَّ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ قَالَ: ثُمَّ سَلَّمَ».

وَفِي السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (١٠١٨)، النَّسَائِيُّ (٢٦/٣)، ابْنُ مَاجَةَ (١٢١٥)] أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ ثُمَّ دَخَلَ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْخُرْبَائِيُّ كَانَ طَوِيلَ الْيَدَيْنِ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَقَالَ أَصْدَقُ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى تِلْكَ الرُّكْعَةَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْهَا ثُمَّ سَلَّمَ» انْتَهَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا تَعَدَّتْ الْقِصَّةَ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ عَقِبَ الصَّلَاةِ كَمَا تَدُلُّ الْفَاءُ.

وَفِيهِ تَصْرِيحٌ بِالتَّشَهُُّدِ، قِيلَ: وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِوَجوبِهِ، وَلَفْظُ: «تَشَهَُّدَ» يَدُلُّ أَنَّهُ أَتَى بِالشَّهَادَتَيْنِ، وَيَبْهِي قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ.

وَقِيلَ: يَكْفِي التَّشَهُُّدُ الْأَوْسَطُ، وَاللَّفْظُ فِي الْأَوَّلِ أَظْهَرُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّسْلِيمِ كَمَا تَدُلُّ لَهُ رَوَايَةُ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا، لَا الرَّوَايَةَ الَّتِي أَتَى بِهَا الْمُصَنِّفُ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِصَرِيحَةٍ أَنَّ التَّسْلِيمَ كَانَ لِسَجْدَتَيِ السُّهُوِ، فَإِنَّهَا تَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ سَلَّمَ لِلصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ سَجَدَ لَهَا قَبْلَ السَّلَامِ، ثُمَّ سَلَّمَ تَسْلِيمَ الصَّلَاةِ.

٤- يَبْنِي الشَّاكُّ عَلَى الْيَقِينِ وَيَسْجُدُ لِلْسُّهُوِ

٣- سُجُودُ السُّهُوِ قَبْلَ التَّشَهُُّدِ

٣١٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ

٣١٧- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ



الحديث، وإن كان عَادَتُهُ أَنْ يُعِيدَهُ النَّظْرُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُفْعَلْ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَجِبَ عَلَيْهِ أَيْضاً الْإِعَادَةُ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ يَرُدُّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَيْضاً حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (١٩٠/١) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ وَاحِدَةً صَلَّى أَوْ اثْنَتَيْنِ فَلْيَجْعَلْهَا وَاحِدَةً، وَإِذَا لَمْ يَذَرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَوْ ثَلَاثًا فَلْيَجْعَلْهُنَّ اثْنَتَيْنِ، وَإِذَا لَمْ يَذَرِ ثَلَاثًا صَلَّى أَوْ أَرْبَعًا فَلْيَجْعَلْهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ يَسْجُدْ إِذَا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ سَجْدَتَيْنِ».

### ٥- النسيان والشك يستدعي سجدة السهو

٣١٩- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَتَنَّى رَجُلِيهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ: إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَتْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَنَسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّ الصُّوَابَ، فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ».

تَفَقَّ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ ٤٠١)، مُسْلِمٌ (٥٧٢).

وَلِي رِوَايَةُ لِلْبُخَارِيِّ فَلْيَتِمَّ ثُمَّ يُسَلِّمْ ثُمَّ يَسْجُدْ.

وَلِمُسْلِمٍ (٥٧٢) (٩٥): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ الشَّهْرِ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْكَلامِ».

(وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيَّ إِحْدَى الرَّبَاعِيَّاتِ خَسَاءً.

وَلِي رِوَايَةُ أَنَّهُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: «زَادَ أَوْ نَقَصَ».

(فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَتَنَّى رَجُلِيهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ فَقَالَ:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَذَرِ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشُّكَّ وَلْيَتَيْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى تَمَامًا كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ».

رِوَاةُ مُسْلِمٍ (٥٧١).

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلَمْ يَذَرِ كَمْ صَلَّى أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا فَلْيَطْرَحِ الشُّكَّ وَلْيَتَيْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا» فِي رُبَاعِيَّةٍ (شَفَعْنَ) أَيِ السَّجْدَتَانِ.

(لَهُ صَلَاتُهُ) صَيَّرْنَهَا شَفْعًا لِأَنَّ السَّجْدَتَيْنِ قَامَتَا مَقَامَ رَكْعَةٍ، وَكَانَ الْمَطْلُوبُ مِنَ الرَّبَاعِيَّةِ الشَّفْعُ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى الْأَرْبَعِ وَإِنْ كَانَ صَلَّى تَمَامًا كَانَتَا تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ أَيِ الْإِصْقَافَ لِأَنَّهُ بِالرُّغَامِ.

وَالرُّغَامُ: بَزَنَةُ غُرَابٍ: التُّرَابُ، وَالصَّاقُ الْأَنْفُ بِهِ فِي قَوْلِهِمْ رَغِمَ أَنْفُهُ كِتَابَةً عَنْ إِذْلَالِهِ وَإِهَانَتِهِ.

وَالْمَرَادُ إِهَانَةُ الشَّيْطَانِ، حَيْثُ لَبَسَ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ، (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّاكَّ فِي صَلَاتِهِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْبِنَاءُ عَلَى الْبَقِيَّةِ عِنْدَهُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ.

وَالِى هَذَا ذَهَبَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ، وَاحْتَدَى وَذَهَبَ الْهَادَوِيَّةُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ إِلَى وَجُوبِ الْإِعَادَةِ عَلَيْهِ حَتَّى يَسْتَقْبَلَ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُعِيدُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَإِذَا شَكَّ فِي الرَّابِعَةِ فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ؛ وَالْحَدِيثُ مَعَ الْأَوَّلِينَ.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ حُكْمَ الشَّاكِّ مُطْلَقًا مُبْتَدَأً كَانَ أَوْ مُتَبَلًى.

وَفَرَّقَ الْهَادَوِيَّةُ بَيْنَهُمَا فَقَالُوا فِي الْأَوَّلِ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

وَفِي الثَّانِي يَتَحَرَّى بِالنَّظَرِ فِي الْأَمَارَاتِ، فَإِنْ حَصَلَ لَهُ ظَنُّ التَّمَامِ أَوْ النِّقْصِ عَمَلٌ بِهِ، وَإِنْ كَانَ النَّظْرُ فِي الْأَمَارَاتِ لَا يَحْصُلُ لَهُ بِحَسَبِ الْعَادَةِ شَيْئًا فَإِنَّهُ يَبْنِي عَلَى الْأَقْلَى كَمَا فِي هَذَا



ومنها حديث ابن بُحَيْنَةَ [تقدم برقم (٣١١)].

وفيه السُّجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ.

ولما وردت هكذا اختلفت آراء العلماء في الأخذ بها:

فقال داود: تُسْتَعْمَلُ في مواضعها على ما جاءت به، ولا يُقَاسَ عليها.

ومثله قال أحمد في هذِهِ الصَّلَاةِ خاصَّةً، وخالف فيما سواها، فقال: يسجد قبل السلام لكل سَهْوٍ.

وقال آخرون: هُوَ مُخَيَّرٌ في كُلِّ سَهْوٍ إِنْ شَاءَ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنْ شَاءَ قَبْلَ السَّلَامِ في الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ.

وقال مالك: إِنْ كَانَ السُّجُودُ لِلزِّيَادَةِ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَإِنْ كَانَ لِنَقْصَانِ سَجَدَ لَهُ.

وقالت الهاديَّة والحنفية: الأصلُ في سُجُود السُّهُو بَعْدَ السَّلَامِ، وتَأَوَّلُوا الأحاديثَ الواردةَ في السُّجُود قَبْلَهُ، وسَتَّيْتُ أدلَّتْهُمْ.

وقال الشافعي: الأصلُ السُّجُود قَبْلَ السَّلَامِ، وردَّ ما خالفه من الأحاديثِ بِأَدْعَائِهِ نَسَخَ السُّجُود بَعْدَ السَّلَامِ.

وروي عن الزُّهْرِيِّ قَالَ: «سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَجْدَتَيْنِ السُّهُو قَبْلَ السَّلَامِ» [البيهقي (٣٤١/٢)] وبعده، وآخر الأمرين قبل السلام.

وأَيَّدَهُ بِرَوَايَةِ مُعَاوِيَةَ «أَنَّ ﷺ سَجَدَهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ» [البيهقي (٣٣٤/٢، ٣٣٥)] وصحَّيْتُهُ مُتَأَخَّرَةً؛ وَذَهَبَ إِلَى مِثْلِ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ أَبُو هُرَيْرَةَ وَمَكْحُولٌ، وَالزُّهْرِيُّ، وَغَيْرُهُمْ.

قال في الشرح: وطريقُ الإنصافِ أَنْ الأحاديثَ الواردةَ في ذَلِكَ قَوْلًا وَفِعْلًا فِيهَا نَوْعٌ تَعَارَضَ، وَتَقَدَّمَ وَتَأَخَّرَ الْبَعْضُ غَيْرُ ثَابِتٍ بِرَوَايَةٍ صَحِيحَةٍ مُوَصَّوْلَةٍ، حَتَّى يَسْتَقِيمَ الْقَوْلُ بِالنَّسْخِ، فَالْأَوَّلَى الْحَمْلُ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي جَوَازِ الْأَمْرَيْنِ.

ومن أدلَّةِ الهاديَّة والحنفية رواية البخاري التي أفادها قوله: (وفي رواية للبخاري) أي من حديث ابن مسعود (فَلْيَتِمَّ ثُمَّ يُسَلِّمُ ثُمَّ يَسْجُدُ) ما يدلُّ على أَنَّهُ بَعْدَ السَّلَامِ.

وكذلك رواية مسلم التي أفادها قوله: (ولمسلم) أي من

إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْئًا أَنَبَاتَكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ) في البشريَّة، وَبَيَّنَ وَجْهَ التَّلَايَةِ بِقَوْلِهِ: (أَنَسَى كَمَا تَنْسَوْنَ؛ فَإِذَا نَسِيتَ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدٌ فِي صَلَاتِهِ) هَلْ زَادَ أَوْ نَقَصَ (فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابُ) بَأَن يَعْمَلَ بِظَنِّهِ مِنْ غَيْرِ تَفَرُّقٍ بَيْنَ الشُّكِّ فِي رُكْعَةٍ أَوْ رُكْنٍ.

وقد فسره حديثُ عبد الرحمن بن عوف الذي قدَّمناه (فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

ظاهر الحديث أَنَّهُمْ تابَعُوهُ ﷺ عَلَى الزِّيَادَةِ، ففِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مُتَابَعَةَ الْمُؤْتَمِّ لِلْإِمَامِ فِيمَا ظَنَّهُ وَاجِبٌ لَا يُفْسَدُ صَلَاتُهُ، فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْإِعَادَةِ، وَهَذَا فِي حَقِّ أَصْحَابِهِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ، لِتَجْوِيزِهِمُ التَّغْيِيرَ فِي عَصْرِ النَّبَوَّةِ، فَمَا لَوْ اتَّفَقَ الْآنَ قِيَامُ الْإِمَامِ إِلَى الْخَامِسَةِ سَبَّحَ لَهُ مِنْ خَلْفِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْعِدْ انْتَبَظُوهُ قُعُودًا حَتَّى يَشْهَدُوا بِشَهَادِهِ، وَيَسْلَمُوا بِتَسْلِيمِهِ، فَإِنَّهَا لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ حَتَّى يُقَالَ يُعْزِلُونَ، بَلْ فَعَلَ مَا هُوَ وَاجِبٌ فِي حَقِّهِ.

وفي هذا دليلٌ على أَنَّ عَمَلُ سُجُود السُّهُو بَعْدَ السَّلَامِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّهُ ﷺ مَا عَرَفَ سَهْوَهُ فِي الصَّلَاةِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ مِنْهَا، فَلَا يَكُونُ دَلِيلًا.

واعلم أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَتْ الْأَحَادِيثُ فِي عَمَلِ سُجُود السُّهُو.

واخْتَلَفَتْ بِسَبَبِ ذَلِكَ أَقْوَالُ الْأَثَمَةِ.

قال بعضُ أئمَّةِ الأحاديثِ: أَحَادِيثُ بَابِ سُجُود السُّهُو فَقَدْ تَعَدَّدَتْ: مِنْهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ (البخاري ١٢٢٩)، مُسَلَّمٌ (٥٧٣) وَتَقَدَّمَ بِرَقْمِ (٣١٢) فِيمَنْ شَكَّ فَلَمْ يَدِرْ كَمْ صَلَّى؟.

وفيه الأمرُ أَنْ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَوْضِعَهُمَا، وَهُوَ حَدِيثٌ أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَمَلُ السَّجْدَتَيْنِ هَلْ هُوَ قَبْلَ السَّلَامِ أَوْ بَعْدَهُ؟

نعم عند أبي داود (١٠٣١) وابن ماجه (١٢١٦) فيه زيادة: «قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ».

ومنها حديثُ أبي سعيدٍ [تقدم برقم (٣١٤)]: مَنْ شَكَّ.

وفيه أَنَّهُ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ.

ومنها حديثُ أبي هُرَيْرَةَ [تقدم برقم (٣١٢)]: وَفِيهِ الْقِيَامُ إِلَى الْحَشْبَةِ وَأَنَّهُ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ.



حديث ابن مسعود: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ السُّهُو بَعْدَ السَّلَامِ) من الصلاة (والكلام) أي الذي خُوطِبَ بِهِ وأجاب عنه بما أفادته اللفظ الأول.

ويدلُّ له أيضاً:

### ٦- سُجُود السُّهُو بَعْدَ السَّلَامِ

٣٢٠- وَلَا حَمْدَ (٢٠٤/١) وَأَبِي دَاوُدَ (١٠٣٣) وَالنَّسَائِيَّ (٣٠/٣) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ مَرْفُوعاً «مَنْ شَكَّ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ» وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١٠٣٣).

فهذه أدلة من يقول إنه يسجد بعد السلام مطلقاً، ولكنه قد عارضها ما عرفت، فالقول بالتخيير أقرب الطرق إلى الجمع بين الأحاديث كما عرفت.

قال الحافظ أبو بكر البيهقي: روينا «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَجَدَ لِلْسُّهُو قَبْلَ السَّلَامِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ».

وروينا «أَنَّهُ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِهِ»، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ، وَلَهُمَا شَوَاهِدٌ يَطُولُ بَذْكُورُهَا الْكَلَامُ، ثُمَّ قَالَ: الْأَشْبَهُ بِالصُّوَابِ جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعاً، قَالَ: وَهَذَا مَتَّعِبٌ كَثِيرٌ مِنْ أَصْحَابِنَا.

### ٧- مَنْ قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ دُونَ تَشَهُدِ سَجْدَةِ السُّهُو

٣٢١- وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، فَاسْتَمَّ قَائِماً، فَلْيُمْضِ، وَلَا يَعُودْ، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَمَّ قَائِماً فَلْيَجْلِسْ وَلَا سَهْوَ عَلَيْهِ».

رواه أبو داود (١٠٣٦) وابن ماجه (١٢٠٨) والدارقطني (٣٧٨/١)، ٣٧٩، واللفظ له، بسند ضعيف.

(وعن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَاسْتَمَّ قَائِماً فَلْيُمْضِ») ولا يعدُّ للتشهُد

الأول.

(وليسجد سجدتين) لم يذكر عليهما.

(فإن لم يستم قائماً فليجلس) ليأتي بالشَّهْدِ الأول.

(ولا سهو عليه، رواه أبو داود وابن ماجه والدارقطني واللفظ له بسند ضعيف) وذلك أن مداره في جمع طرقه على جابر الجعفي وهو ضعيف.

وقد قال أبو داود: ليس في كتابي عن جابر الجعفي غير هذا الحديث.

وفي الحديث دلالة على أنه لا يسجد للسُّهُو إلا لفواتِ الشَّهْدِ الأول لا لفعل القيام لقوله «ولا سهو عليه» وقد ذهب إلى هذا جماعة.

وذهبت الهادوية وابن حنبل إلى أنه يسجد للسُّهُو لما أخرجه البيهقي (٣٤٣/٢) من حديث أنس أنه تحرك للقيام من الركعتين الآخرين من العصر على جهة السُّهُو، فسبحوا فقصه، ثم سجد للسُّهُو وأخرجه الدارقطني (العلل) كما في التلخيص (٤٨٠)، والكل من فعل أنس موقوف عليه؛ إلا أن في بعض طرقه أنه قال: هذيو السنة.

وقد رجح حديث المغيرة عليه لكونه مرفوعاً، وأنه يؤيده حديث ابن عمر مرفوعاً: «لا سهو إلا في قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام».

أخرجه الدارقطني (٣٧٧/١) والحاكم (٣٢٤/١) والبيهقي (٣٤٤/٢)، ٣٤٥.

وفيه ضعف ولكن يؤيد ذلك أنها قد وردت أحاديث كثيرة في الفعل القليل، وأفعال صدرت منه ﷺ ومن غيره، مع علمه بذلك ولم يأمَر فيها بسجود السُّهُو؛ ولا سجد لما صدر عنه منها.

قلت: وأخرج النسائي (٢٤٤/٢) من حديث ابن بحنة: «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى قَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ فَسَبَّحُوا بِهِ قَمَضَى؛ فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ».

وأخرج أحمد (٢٤٧/٤) والترمذي (٣٦٥) وصححه من حديث زياد بن علاقة قال: «صَلَّى بِنَا الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ فَلَمَّا



رَوَاهُ أَبُو فَاوُدَ (١٠٣٨) وَابْنُ مَاجَةَ (١٢١٩) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

قَالُوا: لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عِيَّاشٍ.

وَفِيهِ مَقَالٌ وَخِلَافَةٌ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: إِذَا حَدَّثَ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ: يَعْنِي الشَّامِيِّينَ فَصَحِيحٌ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ رَوَاتِهِ عَنِ الشَّامِيِّينَ، فَتَضَعِفُ الْحَدِيثَ بِهِ فِيهِ نَظَرٌ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ لِمَسْأَلَتَيْنِ.

الْأُولَى: أَنَّهُ إِذَا تَعَدَّدَ الْمُتَقَضِّي لِسُجُودِ السُّهُوِّ تَعَدَّدَ لِكُلِّ سُهُوٍّ سَجْدَتَانِ؛ وَقَدْ حَكَّيَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّدُ السُّجُودُ وَإِنْ تَعَدَّدَ مُرْجِيهِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي حَدِيثٍ ذِي الْيَدَيْنِ سَلَّمَ، وَتَكَلَّمَ، وَمَشَى نَاسِيًا، وَلَمْ يَسْجُدْ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ.

وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ الْقَوْلَ أَوَّلَى بِالْعَمَلِ بِهِ مِنَ الْفَعْلِ.

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ لَهُ عَلَى تَعَدُّدِ السُّجُودِ لِتَعَدُّدِ مُقْتَضِيهِ، بَلْ هُوَ لِلْعُمُومِ لِكُلِّ سَاهٍ، فَيَقْبَلُ الْحَدِيثُ أَنَّ كُلَّ مَنْ سَهَا فِي صَلَاتِهِ بِأَيِّ سُهُوٍّ كَانَ يُشْرَعُ لَهُ سَجْدَتَانِ، وَلَا يَخْتَصِمَانِ بِالْمَوَاضِعِ الَّتِي سَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا بِالْأَنْوَاعِ الَّتِي سَهَا بِهَا، وَالْحَمْلُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الظَّاهِرُ فِيهِ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ ذِي الْيَدَيْنِ، عَلَى أَنَّ لَكَ أَنَّ تَقُولُ إِنَّ حَدِيثَ ذِي الْيَدَيْنِ لَمْ يَقَعْ فِيهِ السُّهُوُّ الْمَذْكُورُ حَالَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ عَمَلُ النَّزَاعِ فَلَا يُعَارِضُ حَدِيثَ الْبَابِ.

وَالْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: يَخْتَجُّ بِهِ مَنْ يَرَى سُجُودَ السُّهُوِّ بَعْدَ السَّلَامِ، وَتَقَدَّمَ فِيهِ تَحْقِيقُ الْكَلَامِ.

## ١٠- سُجُودُ التَّلَاوَةِ

٣٢٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَجَدْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي «إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ» وَ«اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٧٨).

صَلَّى رَكَعَتَيْنِ قَامَ وَلَمْ يَجْلِسْ فَسَبَّحَ لَهُ مَنْ خَلْفَهُ فَأَشَارَ إِلَيْهِمْ أَنْ قُومُوا، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ صَلَاتِهِ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: صَنَعَ بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَكَذَا إِلَّا أَنَّهُ هَذِيهِ فِيمَنْ مَضَى بَعْدَ أَنْ يُسَبِّحُوا لَهُ، فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ سَجَدَ لِتَرْكِ التَّشَهُُّدِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ.

## ٨- ليس على المأموم سهو

٣٢٢- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ سُهُوٌّ، فَإِنْ سَهَا الْإِمَامُ فَعَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ خَلَفَهُ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٢/٢) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ.

وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (٣٧٧/١) فِي السُّنَنِ بِلَفْظٍ آخَرَ.

وَفِيهِ زِيَادَةٌ: «وَإِنْ سَهَا مَنْ خَلَفَ الْإِمَامَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ سُهُوٌّ وَالْإِمَامُ كَافِيهِ» وَالْكُلُّ مِنَ الرُّوَايَاتِ فِيهَا خَارِجَةٌ بِنُ مُصْعَبٍ ضَعِيفٍ.

وَالْبَابُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «الْكَامِل» لِابْنِ عَدِي (١٧٢٢/٢) إِلَّا أَنَّ فِيهِ مَتْرُوكًا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْمُؤْتَمِّ سُجُودُ السُّهُوِّ إِذَا سَهَا فِي صَلَاتِهِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذَا سَهَا الْإِمَامُ فَقَطْ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالنَّاصِرُ وَالْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ.

وَذَهَبَ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَسْجُدُ لِلْسُّهُوِّ لِعُمُومِ أدْلَةٍ سُجُودِ السُّهُوِّ لِلْإِمَامِ وَالْمُفْرَدِ، وَالْمُؤْتَمِّ.

وَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ هَذَا الْحَدِيثُ لَكَانَ مُخَصَّصًا لِعُمُومَاتِ أدْلَةٍ سُجُودِ السُّهُوِّ، وَمَعَ عَدَمِ ثَبُوتِهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْهَادِي - عَلَيْهِ السَّلَامُ.

## ٩- لكل سهو سجدتان

٣٢٣- وَعَنْ ثَوْبَانَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لِكُلِّ سُهُوٍّ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ».



فَالدَّلِيلُ عَلَى مَنْ شَرَطَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ أَوْقَاتُ الْكَرَاهَةِ وَرَدَّ النَّهْيُ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا، فَلَا تَشْمَلُ السُّجُودَ الْفَرْدَةَ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى السُّجُودِ لِلتَّلَاوَةِ فِي الْمَفْصَلِ وَيَأْتِي الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ.

ثُمَّ رَأَيْتُ لَابْنَ حَزْمٍ كَلَامًا فِي شَرْحِ الْحَلِيِّ (١٠٦/٥) لَفْظُهُ: «السُّجُودُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لَيْسَ رَكْعَةً أَوْ رَكْعَتَيْنِ فَلَيْسَ صَلَاةً وَإِذَا كَانَ لَيْسَ صَلَاةً فَهُوَ جَائِزٌ بِلَا وُضُوءٍ، وَلِلْجَنَابِ، وَالْحَائِضِ، وَلِلْغَيْرِ الْقَبْلَةِ، كَسَائِرِ الذِّكْرِ، وَلَا فَرْقَ، إِذْ لَا يُلْزَمُ الرُّضُوءُ إِلَّا لِلصَّلَاةِ، وَلَمْ يَأْتِ بِإِجَابِهِ لَغَيْرِ الصَّلَاةِ قُرْآنًا، وَلَا سُنَّةً، وَلَا إِجْمَاعًا، وَلَا قِيَاسًا.

فَإِنْ قِيلَ: السُّجُودُ مِنَ الصَّلَاةِ وَبَعْضُ الصَّلَاةِ صَلَاةٌ.

فَقُلْنَا: وَالتَّكْبِيرُ بَعْضُ الصَّلَاةِ، وَالْجُلُوسُ، وَالْقِيَامُ، وَالسَّلَامُ بَعْضُ الصَّلَاةِ، فَهَلْ يُلْتَزَمُونَ أَنْ لَا يَفْعَلُوا أَحَدًا شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَعْمَالِ وَالْأَقْوَالِ إِلَّا وَهُوَ عَلَى وُضُوءٍ؟ هَذَا لَا يَقُولُونَهُ، وَلَا يَقُولُهُ أَحَدٌ أَنْتَهَى.

### ١١- السُّورَةُ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا السُّجُودُ

٣٢٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ﴿ص﴾ لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ. وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٦٩).

أَيُّ لَيْسَتْ ثَمَّا وَرَدَ فِي السُّجُودِ فِيهَا أَمْرٌ وَلَا تَحْرِيفٌ وَلَا تَخْصِصٌ وَلَا حَثٌّ، وَإِنَّمَا وَرَدَ بِصِغَةِ الْإِخْبَارِ عَنْ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، بَأَنَّهُ فَعَلَهَا وَسَجَدَ نَبِيًّا ﷺ فِيهَا اقْتِدَاءً بِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيُهْدَاهُمْ سَبِيلَهُمْ﴾ [الأنعام: ٩].

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَوَنَاتِ قَدْ يَكُونُ بَعْضُهَا أَكْثَرُ مِنْ بَعْضٍ؛ وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ (١٠٩/٢) أَنَّهُ قَالَ ﷺ «سَجَدْنَا دَاوُدَ تَوْبَةً، وَسَجَدْنَا شُكْرًا».

وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ ابْنَ أَبِي شَيْبَةَ «الْمَصْنَفُ» (١٧/٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -: «إِنْ الْعَزَائِمُ: ﴿حَمِّمْ﴾، وَ﴿النَّجِّمْ﴾، وَ﴿اقْرَأْ﴾، وَ﴿الْمُتَزِيلُ﴾.

هَذَا مِنْ أَحَادِيثِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي تَرْجُمَةِ الْمَصْنَفِ الْمَاضِيَةِ، كَمَا عَرَفْتُ حَيْثُ قَالَ: بَابُ سُجُودِ السُّهُوِ وَغَيْرِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَى ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْوُجُوبِ فِي مَوَاضِعِ السُّجُودِ.

فَالْجَهْلُورُ أَنَّهُ سُنَّةٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: وَاجِبٌ غَيْرُ فَرِيضٍ، ثُمَّ هُوَ سُنَّةٌ فِي حَقِّ التَّالِيِ وَالْمُسْتَمْعِ إِنْ سَجَدَ التَّالِيِ، وَقِيلَ: وَإِنْ لَمْ يَسْجُدْ.

فَأَمَّا مَوَاضِعُ السُّجُودِ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَسْجُدُ فِيهَا عِدَا الْمَفْصَلِ، فَيَكُونُ أَحَدُ عَشَرَ مَوْضِعًا.

وَقَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ: فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ مَحَلًّا، إِلَّا أَنَّ الْحَنَفِيَّةَ لَا يَعْدُونَ فِي الْحُجِّ إِلَّا سَجْدَةً، وَاعْتَبَرُوا بِسَجْدَةِ سُورَةِ ﴿ص﴾.

وَالْهَادَوِيَّةُ عَكَّسُوا ذَلِكَ كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ الْمَهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ: يَسْجُدُ فِي خَمْسَةِ عَشَرَ مَوْضِعًا، عِدَا سَجْدَتَيْ الْحُجِّ وَسَجْدَةِ (ص).

وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا هَلْ يُشْتَرَطُ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِي الصَّلَاةِ مِنَ الطَّهَّارَةِ وَغَيْرِهَا؟ فَاشْتَرَطَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ.

وَقَالَ قَوْمٌ: لَا يُشْتَرَطُ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ [كِتَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ، بَابُ (٥)]: كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْجُدُ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ.

وَفِي مُسْنَدِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٥/١): كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَنْزِلُ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَيُهْرِقُ الْمَاءَ، ثُمَّ يَرْكَبُ، فَيَقْرَأُ السُّجْدَةَ فَيَسْجُدُ وَمَا يَتَرَضَّأُ، وَوَاقِفَةً الشَّعْبِيَّ عَلَى ذَلِكَ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ إِلَّا وَهُوَ طَاهِرٌ [بِإِهْقِي فِي «الْكُرَى» (٣٢٥/٢)]، وَجَمَعَ بَيْنَ قَوْلَيْهِ وَفَعَلِهِ عَلَى الطَّهَّارَةِ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ.

قُلْتُ: وَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الطَّهَّارَةُ إِلَّا بِدَلِيلٍ، وَأَدْلَةُ وَجُوبِ الطَّهَّارَةِ وَرَدَتْ لِلصَّلَاةِ، وَالسُّجْدَةِ لَا تُسَمَّى صَلَاةً،



وَكَذَا ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الثَّلَاثَةِ الْآخِرِ.

وَقِيلَ: الْأَعْرَافُ وَ«سُبْحَانَ» وَ«حَمْدُ» وَ«الْمِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف (٣٧٧/١، ٣٧٨)].

١٤- من سجّد في سورة الحجّ

٣٢٨- وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «فُضِّلَتْ سُورَةُ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (٧٨).

(وعن خالد بن معدان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بفتح الميم وسكون العين المهملة وتخفيف الدالّ، هو أبو عبد الله بن معدان الشاميّ الكلاعيّ بفتح الكاف، تابعي من أهل حمص قال: لقيت سبعين رجلاً من أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَكَانَ مِنْ ثَقَاتِ الشَّامِيِّينَ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ، وَقِيلَ سَنَةَ ثَلَاثٍ.

قَالَ: «فُضِّلَتْ سُورَةُ الْحَجِّ بِسَجْدَتَيْنِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ كَذَا نَسَبَ الْمُسْنَفَ إِلَى مَرَّاسِيلِ أَبِي دَاوُدَ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي سُنَنِ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ بِلَفْظٍ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي سُورَةِ الْحَجِّ سَجْدَتَانِ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأَهُمَا» فَاَلْعَجَبُ كَيْفَ نَسَبَ الْمُسْنَفُ إِلَى الْمُرَاسِيلِ مَعَ وُجُودِهِ فِي سُنَنِ (١٤٠٢) مَرْفُوعاً. وَلَكِنَّهُ قَدْ وَصَلَ فِي:

١٥- من لم يسجد في سورة الحجّ

٣٢٩- وَرَوَاهُ أَحْمَدُ: (١٥١/٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٧٨) مَوْصُولاً مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَزَادَ: «فَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأَهُمَا» وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

قوله: (ورواه أحمد والتِّرْمِذِيُّ مَوْصُولاً مِنْ حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَزَادَ) أَيِ التِّرْمِذِيُّ فِي رِوَايَتِهِ (فَمَنْ لَمْ يَسْجُدْهُمَا فَلَا يَقْرَأَهُمَا) بِضَمِّ مُفْرَدٍ: أَيِ السُّورَةِ أَوْ آيَةِ السُّجْدَةِ، وَرَأَى الْجَنَسُ. (وسنَدُهُ ضَعِيفٌ) لِأَنَّ فِيهِ ابْنَ لَبِيعَةَ؛ قِيلَ إِنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ.

١٢- السُّجُودُ فِي سُورَةِ النِّجْمِ

٣٢٦- وَعَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ بِالنِّجْمِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٧١).

(وعنه) أي ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَجَدَ بِالنِّجْمِ). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى السُّجُودِ فِي الْمَفْصَلِ كَمَا أَنَّ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ.

وَقَدْ خَالَفَ فِيهِ مَالِكٌ وَقَالَ: لَا سُجُودَ لِتِلَاوَةِ فِي الْمَفْصَلِ.

وَقَدْ قَدَّمَ لَكَ الْخِلَافَ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ مُحْتَجّاً بِمَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْجُدْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَفْصَلِ مُنْذُ تَخَوَّلَ إِلَى الْمَدِينَةِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٠٣) وَهُوَ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ؛ فِيهِ أَبُو قُدَامَةَ وَاسْمُهُ الْحَارِثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِيَادِيُّ بَصْرِيُّ لَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ، كَمَا قَالَ الْحَافِظُ الْمُنْذَرِيُّ فِي مُخْتَصَرِ السُّنَنِ (١١٧/٢)، وَغَتَجّاً أَيْضاً بِقَوْلِهِ:

١٣- لم يسجد في سورة النجم

٣٢٧- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النِّجْمَ، فَلَمْ يَسْجُدْ فِيهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٧٣)، مسلم (٥٧٧)].

وزيد بن ثابت من أهل المدينة، وقراءته بها كانت في المدينة.

قَالَ مَالِكٌ: فَأَيَّدَ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَأَجِيبْ عَنْهُ: بَأَنَّ تَرَكَ السُّجُودَ تَارَةً وَفَعَلَهُ تَارَةً دَلِيلُ السُّنَّةِ، أَوْ لِمَنْ عَارَضَ ذَلِكَ، وَمَعَ كُتُوبِ حَدِيثِ زَيْدٍ فَهُوَ نَافٍ،



١٧- سنة النبي في السجود وسجود من معه

٣٣١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ، فَإِذَا مَرَّ بِالسُّجْدَةِ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَاسْجَدْنَا مَعَهُ».

رواه أبو داود (١٤١٣) بسند فيه لين.

لأنه من رواية عبد الله المكبر العمري، وهو ضعيف.

وأخرجه الحاكم (٢٢٧/١) من رواية عبيد الله المصغري - وهو ثقة.

وفي الحديث دلالة على التكبير، وأنه مشروع، وكأن الثوري يُعجبه هذا الحديث.

قال أبو داود: يُعجبه لأنه كثير، وهل هو تكبير الافتتاح أو النقل؟

الأول أقرب، ولكنه ينجزئ بها عن تكبيرة النقل، لعدم ذكر تكبيرة أخرى، وقيل: يُكبر له، وعدم الذكر ليس دليلاً.

قال بعضهم: ويتشهد وسلم قياساً للتحليل على التحريم. وأجيب بأنه لا يجزئ هذا القياس فلا دليل على ذلك.

وفي الحديث دليل على مشروعية سجود التلاوة للسامع، لقوله: «وسجدنا».

وظاهره سواء كانا مُصلين معاً، أو أحدهما في الصلاة. وقالت الهاديّة: إذا كانت الصلاة فرضاً أخرها حتى يسلم.

قالوا: لأنها زيادة عن الصلاة فتستلغى، ولما رواه نافع عن ابن عمر أنه قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا السُّورَةَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ فَيَسْجُدُ وَنَسْجُدُ مَعَهُ».

أخرجه أبو داود (١٤١٢).

قالوا: ويشري له أن يسجد إذا كانت الصلاة نافلة، لأن النافلة مخففة فيها.

وأجيب عن الحديث بأنه استدلال بالفهم.

وأيّده الحاكم (٣٩٠/٢) بأن الرواية صحت فيه من قول عمر وابنه، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي الدرداء، وأبي موسى، وعمار، وساقها موقوفة عليهم، وأكدّه البيهقي بما رواه في المعرفة (١٥٣/٢) من طريق خالد بن معدان.

وفي الحديث رد على أبي حنيفة وغيره ممن قال: إنه ليس بواجب، كما قال إنه ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة في الأخيرة منها.

وفي قوله: (لمن لم يسجدنهما فلا يقرأها) تأكيد لشرعية السجود فيها؛ ومن قال بإيجابها فهو من أدلّيه.

ومن قال: ليس بواجب، قال: لما ترك السنة وهو سجود التلاوة بفعل المندوب وهو القرآن كان الأليق الاعتناء بالمسنون، وإن لا يتركها، فإذا تركها فلا حسن له أن لا يقرأ السورة.

١٦- سجود التلاوة ليس فرضاً

٣٣٠- وَعَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ، فَمَنْ سَجَدَ فَقَدْ أَصَابَ، وَمَنْ لَمْ يَسْجُدْ فَلَا إثمَ عَلَيْهِ.

رواه البخاري (١٠٧٧)، وفيه: إن الله تعالى لم يفرض السجود إلا أن نشاء.

وهو في الموطأ (ص ١٤٥).

(وعن عمر ﷺ قال: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا نَمُرُّ بِالسُّجُودِ) أي بآيته.

(لمن سجد فقد أصاب) أي السنة (ومن لم يسجد فلا إثم عليه، رواه البخاري وفيه) أي البخاري عن عمر (إن الله لم يفرض السجود) أي لم يجعله فرضاً (إلا أن نشاء، وهو في الموطأ).

فيه دلالة على أن عمر كان لا يرى وجوب سجود التلاوة. واستدل بقوله (إلا أن نشاء) أن من شرع في السجود وجب عليه إتمامه، لأنه مخرج من بعض حالات عدم فرضية السجود.

وأجيب بأنه استثناء منقطع، والمراد: ولكن ذلك موكول إلى مشيئتنا.



والحديث دليلٌ للأولين، «وَقَدْ سَجَدَ ﷺ فِي سُورَةِ ﴿ص﴾ وَقَالَ: هِيَ لَنَا شُكْرًا». [السنن (١٥٩/٢)]

واعلم أنه قد اختلف هل يُشترط لها الطهارة أم لا؟ فقيل: يُشترط قياساً على الصلاة، وقيل: لا يُشترط، لأنها ليست بصلاة، وهو الأقرب كما قدمناه. وقال المهدي: إنه يكبر لسجود الشكر.

وقال أبو طالب: ويستقبل القبلة.

وقال الإمام يحيى: ولا يسجد للشكر في الصلاة قولاً واحداً إذ ليس من توابعها.

قيل: ومقتضى شرعيته حدوث نعمة أو اندفاع مكروه؛ فيفعل ذلك في الصلاة، ويكبر سجود التلاوة.

٣٣٣- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَطَاعَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: إِنَّ جِبْرِيلَ أَنَانِي، فَبَشَّرَنِي، فَسَجَدْتُ لِلَّهِ شُكْرًا».

رواه أحمد (١٩١/١) وصححه الحاكم (٢٢٢/١).

(وعن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَطَاعَ السُّجُودَ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: إِنَّ جِبْرِيلَ أَنَانِي فَبَشَّرَنِي») وجاء تفسير البشرى بأنه تعالى قال: «مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ﷺ صَلَاةً صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا».

رواه أحمد في المستدرج من طرق (١٩١/١).

(فسجدت لله شكراً، رواه أحمد وصححه الحاكم).

وأخرجه [البحر الرخاء (٢١٩/٣، ٢٢٠)]، وابن أبي عاصم، في فضل الصلاة عليه ﷺ قال البيهقي [السنن الكبرى: ٣٧١/٢]: وفي الباب عن جابر، وابن عمر، وأنس، وجابر، وأبي جحيفة.

٣٣٤- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلِيًّا إِلَى الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - قَالَ: فَكَتَبَ عَلِيٌّ بِإِسْلَامِهِمْ فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا، شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ».

وقد ثبت من فعله ﷺ أنه قرأ سورة الانشقاق في الصلاة، وسجد وسجد من خلفه [البخاري (١٠٧٤)، مسلم (٥٧٨)]، وكذلك سورة تنزيل السجدة، قرأ بها وسجد فيها [البخاري (٨٩١)، مسلم (٨٨٠)].

وقد أخرج أبو داود (١٨٠٧)، والحاكم (٢٢١/١)، والطحاوي [شرح معاني الآثار (٢٠٧/١، ٢٠٨)] من حديث ابن عمر: «أَنَّ ﷺ سَجَدَ فِي الظُّهْرِ فَرَأَى أَصْحَابَهُ أَنَّهُ قَرَأَ آيَةَ سَجْدَةِ فَسَجَدُوا هَا».

واعلم أنه قد ورد الذكر في سجود التلاوة بأن يقول: «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ».

أخرجه أحمد (١٧/٦)، وأصحاب السنن (أبو داود (١٤١٤)، الترمذي (٥٨٠)، السنن (٢٢٢/٢)، والحاكم (٢٢٠/١)، والبيهقي (٣٢٥/٢)، وصححه ابن السكن.

وزاد في آخره: ثلاثاً.

وزاد الحاكم في آخره «فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ».

وفي حديث ابن عباس، «أَنَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِ التَّلَاوةِ: اللَّهُمَّ اكْتُبْ لِي بِهَا عِنْدَكَ أَجْرًا، وَاجْعَلْهَا لِي عِنْدَكَ ذُخْرًا، وَضَعْ عَنِّي بِهَا وَزْرًا، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي كَمَا تَقَبَّلْتَهَا مِنْ عَبْدِكَ دَاوُدَ» [الترمذي (٥٧٩)، ابن ماجه (١٠٥٣)].

## ١٨- سجود الشكر

٣٣٢- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ خَيْرٌ يَسْرُهُ خَرَّ سَاجِدًا لِلَّهِ».

رواه الخمسة (أحمد (٤٥/٥)، أبو داود (٢٧٧٤)، الترمذي (١٥٧٨)، ابن ماجه (١٣٩٤)] إلا النسائي.

هذا مما شملته الترجمة بقوله «وغيره»، وهو دليل على شرعية سجود الشكر.

وذهب إلى شرعيته الهاديون والشافعي وأحمد، خلافاً للمالك، ورواية لأبي حنيفة بأنه لا كراهة فيه ولا ندب.



رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ [«الكبرى» (٣٦٩/٢)].

وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٤٣٤٩).

(وَعَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(إِلَى الْيَمَنِ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ: فَكَتَبَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (بِاسْمِهِمْ) فَلَمَّا قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكِتَابَ خَرَّ سَاجِدًا شُكْرًا لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى ذَلِكَ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ).

وَفِي مَعْنَاهُ سُجُودُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَوْبَتَهُ [الْبُخَارِيُّ (٤٤١٨)، مُسْلِمٌ (٢٧٦٩)] فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ شَرْعِيَّةَ ذَلِكَ كَانَتْ مُتَقَرَّرَةً عِنْدَهُمْ.

## ٩- باب صلاة التطوع

أَبَى صَلَاةَ الْعَبْدِ التَّطَوُّعُ فَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ وَحَذْفِ فَاعِلِهِ.

فِي الْقَامُوسِ صَلَاةُ التَّطَوُّعِ: النَّافِلَةُ.

## ١- الدعاء بكثرة السجود

٣٣٥- عَنْ رِبْعَةَ ابْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «سَلْ»، فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، فَقَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ» فَقُلْتُ: هُوَ ذَلِكَ، قَالَ: «فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٨٩).

(عَنْ رِبْعَةَ بْنِ كَعْبٍ الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه) هُوَ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ كَانَ خَادِمًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَحْبُهُ قَدِيمًا وَلَا زَمَهُ حَضْرًا وَسَفَرًا مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ مِنَ الْهِجْرَةِ وَكُنِّيَتْهُ أَبُو فِرَاسٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ فِرَاءً آخِرُهُ سَيْنٌ مُهْمَلَةٌ.

(قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلْ» فَقُلْتُ أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ فَقَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ؟» قُلْتُ هُوَ ذَلِكَ قَالَ «فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ» أَيْ عَلَى نِيلٍ مُرَادٍ نَفْسِكَ.

(«بِكَثْرَةِ السُّجُودِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

حَلَّ الْمَصْنُفُ السُّجُودَ عَلَى الصَّلَاةِ نَفْلًا فَجَعَلَ الْحَدِيثَ دَلِيلًا عَلَى التَّطَوُّعِ وَكَأَنَّهُ صَرَفَهُ عَنِ الْحَقِيقَةِ كَوْنُ السُّجُودِ بَغَيْرِ صَلَاةٍ غَيْرَ مُرْغَبٍ فِيهِ عَلَى انْتِفَادِهِ، وَالسُّجُودُ وَإِنْ كَانَ يَصْلُقُ عَلَى الْفَرْضِ لَكِنْ الْإِتْيَانُ بِالْفَرَائِضِ لَا بُدَّ مِنْهُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَإِنَّمَا أُرْشِدُهُ ﷺ إِلَى شَيْءٍ يَخْتَصُّ بِهِ يَنَالُ بِهِ مَا طَلَبَهُ.

وَلِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى كَمَالِ إِيمَانِ الْمَذْكُورِ وَسَمُوهُ هُمَيُّو إِلَى أَشْرَفِ الْمَطَالِبِ وَأَعْلَى الْمَرَاتِبِ وَعَزَفَ نَفْسِهِ عَنِ الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا.

وَدَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الصَّلَاةَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ فِي حَقِّ مَنْ كَانَ مِثْلَهُ فَإِنَّهُ لَمْ يُرْشِدْهُ ﷺ إِلَى نِيلٍ مَا طَلَبَهُ إِلَّا بِكَثْرَةِ الصَّلَاةِ مَعَ أَنَّ مَطْلُوبَهُ أَشْرَفُ الْمَطَالِبِ.

## ٢- نوافل الصلوات المكتوبة

٣٣٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ: رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ، وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١١٨٠)، مُسْلِمٌ (٧٢٩)].

وَلَهُ رَوَايَةٌ لَهَا [خ (٩٣٧)، م (٧٢٩)]: وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي بَيْتِهِ وَلِمُسْلِمٍ (٧٢٣) (٨٨): كَانَ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ لَا يُصَلِّي إِلَّا رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: حَفِظْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكَعَاتٍ) هَذَا إِجْمَالٌ فَصَّلَهُ بِقَوْلِهِ (رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي بَيْتِهِ) تَقْيِيدًا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا عَدَاهَا كَانَ يَفْعَلُهُ فِي الْمَسْجِدِ.

وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي بَيْتِهِ وَرَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ) لَمْ يُقَيِّدْهُمَا مَعَ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُهُمَا ﷺ فِي بَيْتِهِ وَكَأَنَّهُ تَرَكَ التَّقْيِيدَ لَشُهْرَةِ ذَلِكَ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَفِي رَوَايَةٍ لَهَا: وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْجُمُعَةِ فِي بَيْتِهِ) فَيَكُونُ قَوْلُهُ عَشْرَ رَكَعَاتٍ نَظْرًا إِلَى التَّكْرَارِ كُلِّ يَوْمٍ



(ولمسلم) أي من حديث ابن عمر.  
(كان إذا طلع الفجر لا يصلي إلا ركعتين خفيفتين) هما

المعدودتان في العشر وإنما أفاض لفظ مسلم خفتها، وأنه لا يصلي بعد طلوعه سواهما وتخفيفهما مذهب مالك والشافعي وغيرهما.

ويؤيد هذا حديث أبي أيوب عند أبي داود (١٢٧٠) والترمذي في الشمائل (٢٨٧) وابن ماجه (١١٥٧) وابن خزيمة (١٢١٤) بلفظ «أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء» وحديث أنس «أربع قبل الظهر كعدلهن بعد العشاء» وأربع بعد العشاء كعدلهن من ليلة القدر.

وقد جاء في حديث عائشة «حتى أقول أقرأ بألم الكتاب» يأتي قريباً [برقم (٣٣٧)].

والحديث دليل على أن هذه النوافل للصلوات.

وقد قيل في حكمة شرعيتهما: إن ذلك ليكون ما بعد الفريضة جبراً لما فرط فيها من آدابها وما قبلها لذلك، وليدخل في الفريضة.

وقد انشرح صدره للإتيان بها وأقبل قلبه على فعلها

قلت: قد أخرج أحمد (١٠٣/٤) وأبو داود (٨٦٦) وابن ماجه (١٤٢٦) والحاكم (٢٦٢/١) من حديث عيم الداري قال: قال رسول الله ﷺ: «أول ما يُخاسب به العبد يوم القيامة صلاته فإن كان أنمها كُتبت له ثامة وإن لم يكن أنمها قال الله لملائكته: انظروا هل تجدون لعبدي من تطوع فتكملون بها فريضته ثم الزكاة كذلك ثم تؤخذ الأعمال على حسب ذلك».

وهو دليل لما قبل من حكمة شرعيتهما.

وقوله في حديث مسلم (أنه لا يصلي بعد طلوع الفجر إلا ركعتيه) قد استدل به من يرى كراهة النفل بعد طلوع الفجر وقد قدمنا ذلك.

### ٣- ما يُذكر من أربع ركعات قبل الظهر

٣٣٧- وعن عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعاً قبل الظهر، وركعتين قبل العداة.

رواه البخاري (١١٨٢).

لا ينافي حديث ابن عمر في قوله «ركعتين قبل الظهر» لأن هذه زيادة علمتها عائشة ولم يعلمها ابن عمر ثم يحتمل أن

أخرج الطبراني في الأوسط (٢٧٣٣) وعلى هذا فيكون قبل الظهر ست ركعات.

ويحتمل أنه كان يصلي الأربع تارة ويقتصر عليها وعنهما أخبرت عائشة وتارة يصلي ركعتين وعنهما أخبر ابن عمر.

### ٤- التشديد على ركعتي الفجر

٣٣٨- وعن رضي الله عنها قالت: لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر.

متفق عليه [البخاري (١١٦٩)، مسلم (٧٢٤)].

ولمسلم (٧٢٥) «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها».

(وعنها) أي عن عائشة.

(قالت لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر، متفق عليه) تعاهداً أي محافظة وقد ثبت أنه كان لا يتركهما حضراً ولا سفراً وقد حكى وجوبهما عن الحسن البصري.

(ولمسلم) أي عن عائشة مرفوعاً.

(ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها) أي أجرهما خير من الدنيا وكأنه يريد بالدنيا الأرض وما فيها أثنائها ومتاعها.

وفي دليل على الترغيب في فعلها وأنها ليست بواجبتين إذ لم يذكر العقاب في تركهما بل الثواب في فعلها.



## ٥- فضل من أتى بتوافل الصوت المكتوبة

٣٣٩- وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ يُبْنَى لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٢٨). وَفِي رِوَايَةٍ نَطَوَعًا (٧٢٨) (١٠٢).

وَاللَّيْثِيُّ (٤١٥) نَحْوُهُ.

وَزَادَ «أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ، وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ».

وَاللَّخْمَسِيُّ عَنْهَا «مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا حُرْمَةُ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ» رَأْسُ أَحْمَدَ (٣٢٥/٦)، أَبُو دَاوُدَ (١٢٦٩)، التِّرْمِذِيُّ (٤٢٧)، النَّسَائِيُّ (٢٦٤/٣).

(وَعَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) تَقَدَّمَ ذِكْرُ اسْمِهَا وَتَرْجُمَتُهَا.

(قَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً فِي يَوْمِهِ وَلَيْلَتِهِ») كَانَ الْمُرَادُ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَا فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ وَلَيْلَةٍ مِنَ اللَّيَالِي.

(بَنَى لَهُ بِهِنَّ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ) وَيَأْتِي تَفْصِيلُهَا فِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ) أَيْ لِمُسْلِمٍ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ.

(«نَطَوَعًا») تَمَيِّزٌ لِاثْنَتَيْ عَشْرَةَ زِيَادَةً فِي الْبَيَانِ وَإِلَّا فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ.

(وَاللَّيْثِيُّ) أَيْ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ (نَحْوُهُ) أَيْ نَحْوَ حَدِيثِ مُسْلِمٍ (وَزَادَ) تَفْصِيلٌ مَا أَجْمَلْتُهُ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ.

(«أَرْبَعًا قَبْلَ الظُّهْرِ») هِيَ الَّتِي ذَكَرَتْهَا عَائِشَةُ فِي حَدِيثِهَا السَّابِقِ.

(وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهَا) هِيَ الَّتِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

(وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ) هِيَ الَّتِي قَبْلَهَا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ - «فِي» بَيْتِهِ.

(وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْعِشَاءِ) هِيَ الَّتِي قَبْلَهَا أَيْضًا بـ «فِي» بَيْتِهِ.

(وَرَكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ) هُمَا اللَّتَانِ اتَّفَقَ عَلَيْهِمَا ابْنُ عُمَرَ وَعَائِشَةُ فِي حَدِيثَيْهِمَا السَّابِقَيْنِ.

(وَاللَّخْمَسِيُّ عَنْهَا) أَيْ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ (مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَأَرْبَعٍ بَعْدَهَا) يُحْتَمَلُ أَنَّهَا غَيْرُ الرَّكْعَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ سَابِقًا.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ الْمُرَادَ أَرْبَعًا مِنْهَا الرَّكْعَتَانِ اللَّتَانِ مَرَّ ذِكْرُهُمَا.

(حُرْمَةُ اللَّهِ عَلَى النَّاسِ) أَيْ مَنَعُهُ عَنْ دُخُولِهَا كَمَا يُمْنَعُ الشَّيْءُ الْحَرَمُ مِنْ حُرْمٍ عَلَيْهِ.

## ٦- ما يذكر من أربع قبل العصر

٣٤٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٧/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٧١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٣٠)، وَحَسَنُهُ، وَابْنُ خُرَيْمٍ (١١٩٣)، وَصَحَّحَهُ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى أَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ» هَذِهِ الْأَرْبَعُ لَمْ تُذَكَّرْ فِيمَا سَلَفَ مِنَ التَّوَافِلِ فَإِذَا ضُمَّتْ إِلَى حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ الَّذِي عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ كَانَتْ التَّوَافِلُ قَبْلَ الْفَرَائِضِ وَيَعْتَدُهَا سِتُّ عَشْرَةَ رَكْعَةً.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ ابْنُ خُرَيْمٍ وَصَحَّحَهُ) وَأَمَّا صَلَاةُ رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْعَصْرِ فَقَطُّ فَيَشْمَلُهُمَا حَدِيثُ «بَيْنَ كُلِّ أَذَانَيْنِ صَلَاةٌ» [الْبَغَارِيُّ (٦٢٤)، مُسْلِمٌ (٨٣٨)].

## ٧- ما يذكر من الصلاة قبل المغرب

٣٤١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ الْمُرْنَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ» ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ «لِمَنْ شَاءَ» كَرَاهِيَةً أَنْ يَتَّخِذَهَا النَّاسُ سُنَّةً.

رَوَاهُ الْبَغَارِيُّ (١١٨٣).

وَفِي رِوَايَةٍ لِابْنِ حِبَّانَ (١٥٨٨). أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ



رَكَعَتَيْنِ.

(وعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ الرُّمَيْيِّ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَجْمَعَةِ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ مَفْتُوحَةً هُوَ أَبُو سَعِيدٍ فِي الْأَشْهُرِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُغْفَلٍ بْنِ غَنَمٍ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ سَكَنَ الْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ ثُمَّ نَحَلَ إِلَى الْبَصْرَةِ وَابْتَنَى بِهَا دَاراً وَكَانَ أَحَدَ الْعَشْرَةِ الَّذِينَ بَعَثَهُمْ عُمَرُ إِلَى الْبَصْرَةِ يُفَقِّهُونَ النَّاسَ، وَمَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بِهَا سَنَةً سِتِينَ، وَقِيلَ قَبْلَهَا بِسَنَةِ.

(عن النبي ﷺ قال: «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ» [أحمد (٥٥/٥)، أبي داود (١٢٨١)] ولم يخرج البخاري بهذا اللفظ المكرر. ثُمَّ قَالَ فِي النَّائِلَةِ لِمَنْ شَاءَ «كَرَاهِيَةٌ» أَيْ لِكِرَاهِيَةٍ (أَنْ يَخْلُفَهَا النَّاسُ سُنَّةً) أَيْ طَرِيقَةً مَالُوفَةً لَا يَتَخَلَّفُونَ عَنْهَا فَقَدْ يُؤَدِّي إِلَى فَوَاتِ أَوَّلِ الْوَقْتِ.

(رواه البخاري) وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تُدْبِ الصَّلَاةَ قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِذْ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ «قَبْلَ الْمَغْرِبِ» لَا أَنْ الْمُرَادُ قَبْلَ الْوَقْتِ لِمَا عَلِمَ مِنْ أَنَّهُ مُنْهِيٌّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ.

(وفي رواية لابن حبان) أَيْ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَذْكُورِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ فَنَبَتْ شَرْعِيَّتُهُمَا بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ.

٣٤٢- وَلِمُسْلِمٍ (٨٣٦) عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَرَانَا، فَلَمْ يَأْمُرْنَا وَلَمْ يَنْهَنَا.

فَتَكُونُ ثَابِتَةً بِالتَّقْرِيرِ أَيْضاً فَتَبَيَّنَتْ هَاتَانِ الرُّكَعَتَانِ بِاقْتِسَامِ السَّنَةِ الثَّلَاثَةِ وَلَعَلَّ أَنْسَا لَمْ يَبْلُغْهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ الَّذِي فِيهِ الْأَمْرُ بِهِمَا وَبِهَذِهِ تَكُونُ النَّوَافِلُ عَشْرِينَ رَكَعَةً تُضَافُ إِلَى الْفَرَائِضِ وَهِيَ سَبْعُ عَشْرَةٍ رَكَعَةً فَيَتِمُّ لِمَنْ حَافِظٌ عَلَى هَذِهِ النَّوَافِلِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ سَبْعٌ وَثَلَاثُونَ رَكَعَةً وَثَلَاثُ رَكَعَاتِ الْوُتْرِ تَكُونُ أَرْبَعِينَ رَكَعَةً فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ (زاد المعاد: ٣٢٧/١): جَبَتْ أَنَّهُ «كَانَ ﷺ يُحَافِظُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ عَلَى أَرْبَعِينَ رَكَعَةً سَبْعَ عَشْرَةَ الْفَرَائِضُ، وَاثْنَتَيْ عَشْرَةَ الَّتِي رَوَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ وَإِحْدَى عَشْرَةَ صَلَاةَ اللَّيْلِ فَكَانَتْ أَرْبَعِينَ رَكَعَةً» انْتَهَى.

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ بَلَغَ عَدْدُ مَا ذُكِرَ هُنَا مِنَ النَّوَافِلِ غَيْرَ الْوُتْرِ اثْنَتَيْنِ وَعَشْرِينَ إِنْ جَعَلْنَا الْأَرْبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ وَبَعْدَهُ دَاخِلَةً تَحْتَهَا الْاِثْنَتَانِ اللَّتَانِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَيَزَادُ مَا فِي حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ الَّتِي بَعْدَ الْعِشَاءِ فَالْجَمِيعُ أَرْبَعٌ وَعِشْرُونَ رَكَعَةً مِنْ دُونِ الْوُتْرِ وَالْفَرَائِضِ.

### ٨- تخفيف ركعتي الفجر

٣٤٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى إِنِّي أَقُولُ: أَقْرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ؟. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٧١)، مسلم (٧٢٤)].

(وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَفِّفُ الرُّكَعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ أَيْ نَافِلَةَ الْفَجْرِ.

(حَتَّى إِنِّي أَقُولُ -: أَقْرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ) يَعْنِي أَمْ لَا لِتَخْفِيفِهِ قِيَامَهُمَا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَالِى تَخْفِيفِهِمَا ذَمُّ الْجُمْهُورِ، وَيَأْتِي تَعْيِينُ قَدْرِ مَا يُقْرَأُ فِيهِمَا.

وَذَهَبَتِ الْحَنَفِيَّةُ إِلَى تَطْوِيلِهِمَا وَتَقْلُّ عَنِ النُّحْمِ.

وَأُورِدَ فِيهِ الْبَيْهَقِيُّ حَدِيثاً مُرْسِلاً عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ.

وَفِيهِ رَأْيٌ لَمْ يُسَمَّ وَمَا تَبَيَّنَ فِي الصَّحِيحِ لَا يُعَارِضُهُ مِثْلُ ذَلِكَ.

### ٩- ما يقرأ في نافلة الفجر

٣٤٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ» وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٢٦).

(وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي رَكَعَتَيْ الْفَجْرِ «قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ») أَيْ فِي الْأَوَّلِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَ«قُلْ هُوَ



اللَّهُ أَحَدٌ) أَيُّ فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

لَمَنْ فَعَلَهَا رَاحَةً وَكَرِهُوهَا لَمَنْ فَعَلَهَا اسْتِئْثَانًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِاسْتِحْبَابِهَا عَلَى الْإِطْلَاقِ سِوَاهُ فَعَلَهَا اسْتِزَاحَةً أَمْ لَا .

قِيلَ: وَقَدْ شَرَعَتْ لِمَنْ يَتَهَجَّدُ مِنَ اللَّيْلِ لَمَّا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٣/٣) عَنْ عَائِشَةَ كَانَتْ تَقُولُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَضْطَجِعْ لِسَنَةِ لَيْلَةٍ كَانَتْ يَذَّابُ لَيْلَهُ فَيَضْطَجِعُ لِيَسْتَرِيحَ مِنْهُ».

وَفِيهِ رَأْيٌ لَمْ يُسَمَّ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْمُخْتَارُ أَنَّهُ سَنَةٌ لظَاهِرِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قُلْتُ: وَهُوَ الْأَقْرَبُ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ لَوْ صَحَّ فَعَائِشَةُ أَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ فَهْمِهَا، وَعَدَمُ اسْتِمْرَارِهِ ﷺ عَلَيْهَا دَلِيلٌ مُنْهِيٌّ ثُمَّ إِنَّهُ يُسْنُ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ.

قَالَ ابْنُ حَزَمٍ: فَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَى الْأَيْمَنِ فَإِنَّهُ يَوْمِي وَلَا يَضْطَجِعُ عَلَى الْأَيْسَرِ.

### ١٠- الاضطجاع بعد ركعتي الفجر

٣٤٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١١٦٠)

الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الضُّجْعَةِ بَيْنَ مُفْرِطٍ وَمَفْرُطٍ وَمَتَوَسِّطٍ.

فَافْرَطَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ مِنْهُمْ ابْنُ حَزَمٍ وَمَنْ تَابَعَهُ فَقَالُوا بِوَجوبِهَا وَأَبْطَلُوا صَلَاةَ الْفَجْرِ بِرُكُوعِهَا وَذَلِكَ لِغَلِيهِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ وَلِحَدِيثِ الْأَمْرِ بِهَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الصُّبْحِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ». قَالَ التِّرْمِذِيُّ (نَحْتُ) (٤٢٠): حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ وَفِي حَفِظِهِ مَقَالٌ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ إِلَّا أَنَّهُ صَرَفَ الْأَمْرَ عَنِ الْوَجُوبِ مَا وَرَدَ مِنْ عَدَمِ مُدَاوَمَتِهِ ﷺ عَلَى فَعْلِهَا.

وَفَرُطَ جَمَاعَةٌ فَقَالُوا بِكَرَاهِيَّتِهَا، وَاجْتَنَبُوا بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ وَيَقُولُ «كَفَى بِالتَّسْلِيمِ».

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٢/٣) وَيَأْتُهُ كَانَ يَحْصُبُ مَنْ يَفْعَلُهَا.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ «مَا بَالُ الرَّجُلِ إِذَا صَلَّى الرُّكْعَتَيْنِ تَمَعَّكَ كَمَا يَتَمَعَّكَ الْحِمَارُ» [المصنف: لابن أبي شبة (٥٥/٢)].

وَتَوَسَّطَ فِيهَا طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ فَلَمْ يَرَوْا بِهَا بَأْسًا

٣٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَلْيَضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٥/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٦١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٢٠) وَصَحَّحَهُ.

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ وَأَنَّهُ كَانَ ﷺ يَفْعَلُهَا وَهَذِهِ رَوَايَةٌ فِي الْأَمْرِ بِهَا وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ صَرَفَهُ عَنِ الْإِجْبَابِ مَا عُرِفَتْ، وَعُرِفَتْ كَلَامُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ.

### ١١- صلاة الليل مثنى مثنى

٣٤٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رُكْعَةً وَاحِدَةً، تُؤْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٩٠)، مسلم (٧٤٩)].

وَلِلْخَمْسَةِ إِبْرَاهِيمَ (٢٦/٢)، دُرَّة (١٢٩٥)، ت (٥٩٧)، م (٢٢٧/٣)،



جده (١٣٢٢) - وصححه ابن حبان (٢٤٨٢) - بلفظ «صلاة الليل والنهار متى متى».

في آخرتين» ولفظ أحمد «كان يؤتى بثلاث لا يفصل بينهما» ولفظ الحاكم «لا يفعد».

وقال النسائي: هذا خطأ.

الحديث دليل على مشروعية نافلة الليل متى متى فيسلم على كل ركعتين، وإليه ذهب جماهير العلماء.

وقال مالك: لا تجوز الزيادة على اثنتين؛ لأن مفهوم الحديث الحصر؛ لأنه في قوله «ما صلاة الليل إلا متى متى فيسلم»؛ لأن تعريف المبتدأ قد يفيد ذلك على الأغلب.

وأجاب الجمهور بأن الحديث وقع جواباً لمن سأل عن صلاة الليل فلا دلالة فيه على الحصر، وبأنه لو سلم فقد عارضه فعله ﷺ وهو ثبوت إثباته بخمس كما في حديث عائشة عند الشيخين [٧٣٧]، ولم يذكره (١١٧٠) ويوتر من ذلك بخمس والفعل قرينة على عدم زيادة الحصر.

وقوله «إذا خشي أحدكم الصبح أوتر بركعة» دليل على أنه لا يؤتى بركعة واحدة إلا خشية طلوع الفجر، وإلا أوتر بخمس أو سبع أو نحوها لا بثلاث للنهي عن الثلاث فإنه أخرج الدارقطني (٢٤٢/٢) والحاكم (٣٠٤/١) وابن حبان (٢٤٢٩) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «أوتروا بخمس أو تسع أو يتسع أو بإحدى عشرة» زاده الحاكم «ولا تؤتروا لا تشبهوا بصلاة المغرب».

قال المصنف [الخصيص] (١٥٢) «ورجاءه كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقفة».

إلا أنه قد عارضه حديث أبي أيوب «من أحب أن يؤتى بثلاث فليقل».

أخرجه أبو داود (١٣٢٢) والنسائي (٢٣٨/٣) وابن ماجه (١١٩٠) وغيرهم.

وقد جمع بينهما بأن النهي عن الثلاث إذا كان يقعد للتشهد الأوسط؛ لأنه يشبه المغرب وأما إذا لم يقعد إلا في آخرها فلا يشبه المغرب وهو جمع حسن قد أئده حديث عائشة عند أحمد (١٥٥/٦، ١٥٦) والنسائي (٢٣٥/٣، ٢٣٥) والبيهقي (٢٨/٣) والحاكم (٣٠٤/١) «كان ﷺ يؤتى بثلاث لا يجلس إلا

وأما مفهوم أنه لا يؤتى بواحدة إلا خشية طلوع الفجر فإنه يعارضه حديث أبي أيوب هذا فإنه فيه «ومن أحب أن يؤتى بواحدة فليقل» وهو أقوى من مفهوم حديث الكتاب وفي حديث أبي أيوب دليل على صحة الإحرام بركعة واحدة وسيأتي قريباً.

(واللخص) أي من حديث أبي هريرة.

(وصححه ابن حبان بلفظ «صلاة الليل والنهار متى متى» وقال النسائي هذا خطأ) أخرجه المذكورون من حديث علي بن عبد الله البارقني الأزدي عن ابن عمر بهذا وأصله في «الصحيحين» [خ (٩٩٠)، م (٢٤٩)] بدون ذكر النهار.

وقال ابن عبد البر لم يقله أحد عن ابن عمر غير علي وأنكره عليه، وكان ابن معين يضعف حديثه هذا ولا يحتج به ويقول: إن نافعاً وعبد الله بن دينار وجماعة رَوَوْه عن ابن عمر بدون ذكر النهار وروى بسند عن يحيى بن معين أنه قال: صلاة النهار أربع لا يفصل بينهما فقل: لئلا أحمد بن حنبل يقول: صلاة الليل والنهار متى متى قال: بأي حديث؟ قيل: بحديث الأزدي قال: ومن الأزدي حتى أقبل منه.

قال النسائي: هذا الحديث عندي خطأ.

وكذا قال الحاكم في علوم الحديث (ص ٥٨) وقال الدارقطني في العلل [كما في التلخيص: ٢٢/٢]: «ذكر النهار فيه وهم».

وقال الخطابي (معالم السنن: ٦٥/٢) روى هذا الحديث طاوس ونافع وغيرهما عن ابن عمر فلم يذكر أحد فيه النهار إلا أن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل.

وقال البيهقي: هذا حديث صحيح وقال: والبارقي احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة انتهى كلام المصنف في «التلخيص» (٢٢/٢، ٢٣).

فانظر إلى كلام الأئمة في هذه الزيادة فقد اختلفوا فيها اختلافاً شديداً ولعل الأمرين جائزان.

وقال أبو حنيفة: يخير في النهار بين أن يصلي ركعتين



رَكَعَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعًا أَوْ بَعْدَ وَلَا يُزِيدُ عَلَى ذَلِكَ.

فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتَرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ.

رواه الأربعة إلا الترمذي واحد (٤١٨/٥)، أبو داود (١٤٢٢)، ابن ماجه (١١٩٠) وصححه ابن حبان (٢٤٠٧)، وزجج النسائي (٢٣٨/٣) وقفه.

وقد أخرج البخاري ثمانية أحاديث في صلاة النهار رَكَعَتَانِ (١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، وفي مواضع أخرى).

## ١٢- فصل صلاة الليل

٣٤٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٦٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ فَإِنَّهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ». (صلاة الليل). أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

يُتِمَّلُ أَنَّهُ يُرِيدُ بِاللَّيْلِ جَوْفَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ إِلَّا الْبُخَارِيُّ وَاحِدٌ (٣٠٣/٢)، مسلم (١١٦٣)، أبو داود (٢٤٢٩)، الترمذي (٤٣٨) قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَيْ الصَّلَاةَ أَفْضَلَ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ قَالَ: «الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ».

وفي حديث عمرو بن عبسَةَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٣٥٧٩) وَصَحَّحَهُ «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ مِنَ الْعَبْدِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ يَذْكُرُ اللَّهَ فِي تِلْكَ السَّاعَةِ فَكُنْ».

وفي حديثه أيضاً عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٢٧٧) «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ اللَّيْلِ أَسْتَعِ قَالَ «جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرِ فَصَلْ مَا شِئْتَ فَإِنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ مَكْتُوبَةٌ مَشْهُودَةٌ».

والمراد من جوفه الآخر هو الثلث الآخر كما وردت به الأحاديث.

## ١٣- عدد ما يؤتَر به

٣٤٩- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْوُتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتَرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتَرَ بِثَلَاثٍ

(وعن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «الْوُتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ» هُوَ دَلِيلٌ لِمَنْ قَالَ بِوَجوبِ الْوُتْرِ

(وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتَرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ) وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتَرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ قَدْ قَدَّمْنَا الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا عَارَضَهُ.

(وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتَرَ بِوَاحِدَةٍ) مَنْ ذُوْنُ أَنْ يُضَيَّفَ إِلَيْهَا غَيْرَهَا كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ (لِلْيَفْعَلِ).

(رواه الأربعة إلا الترمذي وصححه ابن حبان ورجح النسائي وقفه) وَكَذَا صَحَّحَ أَبُو حَاتِمٍ وَالدَّهْلِيُّ وَالدَّارِقُطِيُّ فِي «الْمَعْلِلِ» (٩٨/٦، ١٠٠) وَابْنُ يَتِيمٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ وَقَفَهُ.

قَالَ الْمَصْنُفُ «التَّلْخِصُ» (١٤/٢): وَهُوَ الصُّوَابُ.

قُلْتُ: وَلَهُ حُكْمُ الرُّفْعِ إِذْ لَا مَسْرَحَ لِلْإِجْتِهَادِ فِيهِ أَيُّ فِي الْمُقَادِيرِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى إيجابِ الْوُتْرِ وَبَدَلُهُ لَهُ أَيْضاً حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٤٣/٢) «مَنْ لَمْ يُؤْتَرَ فَلَيْسَ مِنَّا».

وَاللَّيْ وَجُوبِهِ دَعَبَتِ الْحَفِيَّةُ وَدَعَبَ الْجَمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِوَاجِبٍ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ عَلِيٍّ رضي الله عنه «الْوُتْرُ لَيْسَ بِخَتَمِ كِتَابَةِ الْمَكْتُوبَةِ وَلَكِنَّهُ سُنَّةٌ سَنَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» وَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ الْتَّالِي بِرَقْم (٣٤٤) لَفْظُهُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (١١٦٩) «إِنَّ الْوُتْرَ لَيْسَ بِخَتَمٍ وَلَا كَصَلَاتِكُمُ الْمَكْتُوبَةَ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْتَرَ وَقَالَ: «يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ أَوْتَرُوا فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرُ يُحِبُّ الْوُتْرَ».

وَذَكَرَ الْحَدُّ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ ابْنَ الْمُنْذِرِ رَوَى حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبَ بِلَفْظِ «الْوُتْرُ حَقٌّ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ» وَبِحَدِيثِ «ثَلَاثٌ هُنَّ عَلَيَّ قَرَائِصُ وَلَكُمْ تَطَوُّعٌ» (٢٣١/١) وَعَدَّ مِنْهَا الْوُتْرَ، وَإِنْ كَانَ ضَعِيفاً فَلَهُ مُتَابَعَاتٌ يَتَأَيَّدُ بِهَا، عَلَى أَنَّ حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبَ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى الْإِيجَابِ قَدْ عُرِفَتْ أَنَّ الْأَصَحَّ وَقَفَهُ عَلَيْهِ، وَإِنْ سَبَقَ أَنَّ لَهُ حُكْمَ الْمَرْفُوعِ فَهُوَ لَا يَقَاوِمُ الْأَدْلَةَ الدَّالَّةَ عَلَى عَدَمِ الْإِيجَابِ، وَالْإِيجَابُ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْمُسْنُونِ تَأَكِيداً كَمَا سَلَفَ فِي غُسْلِ الْجُمُعَةِ.



وقوله: «بِخَمْسٍ» أو «بِثَلَاثٍ» أي ولا يقعد إلا في آخرها  
ويأتي حديث عائشة في الخمس [عند شرح حديث رقم (٣٤٩)].  
وقوله «بِوَاحِدَةٍ» ظاهره مُقتصرٌ عليها.

وقد روي فعل ذلك عن جماعة من الصحابة فأخرج  
مُحمَّد بن نصر وغيره بإسناد صحيح [يختصر قيام الليل (ص ٦٥)]  
عن السائب بن يزيد أن عمر قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل  
غيرها.

وروي البخاري (٣٧٦٤، ٣٧٦٥) أن معاوية أوتر بركعة  
وأن ابن عباس استنصوه.

### ١٤- سُنة الوتر

٣٥٠- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ:  
لَيْسَ الْوُتْرُ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ، وَلَكِنْ سُنَّةٌ سَنَّهَا  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

رواه الترمذي (٤٥٣) وخسنه النسائي (٢٢٩/٣)، والحاكم  
(٣٠٠/١) وصححه.

تقدّم أنه من أولّة الجمهور على عدم الوجوب.

وفي حديث عليّ هذا عاصم بن ضمرة تكلم فيه غير  
واحد وذكره القاضي الخيمي في حواشيه على «بلوغ المرام»  
ولم أجده في «التلخيص» بل ذكر هنا أنه صححه الحاكم ولم  
يتعبه فما أدري من أين نقل القاضي.

ثم رأيت في التقریب ما لفظه: عاصم بن ضمرة السلولي  
الكوفي صدوق من السادسة مات سنة أربع وسبعين. انتهى.

وفي «التلخيص» (١٤/٢): رواه النسائي والترمذي من  
طريق عاصم بن ضمرة، وصححه الحاكم. انتهى.

### ١٥- سُنة صلاة التراويح

٣٥١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، ثُمَّ

اِنْتَضَرُوهُ مِنَ الْقَابِلَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ، وَقَالَ: «إِنِّي خَشِيتُ  
أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمُ الْوُتْرُ».

رواه ابن جبان (٢٤٠٩).

أبعد المصنف النجعة.

والحديث في البخاري (٧٢٩) من حديث عائشة إلا أنه بلفظ  
«أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمُ صَلَاةُ اللَّيْلِ».

وأخرجه أبو داود (١٣٧٣) من حديث عائشة ولفظه أن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في المسجد فصلى  
بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثر الناس ثم اجتمعوا في  
الليلة الثالثة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم فلما أصبح قال: «قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ وَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ  
الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ» هذا.

والحديث في البخاري (١١٢٩) بقرب منه.

واعلم أنه قد اشكل التعليل لعدم الخروج بخشية  
عليهم مع ثبوت حديث [مسلم (١٦٣)] «هِنَ خَمْسٌ وَهِيَ  
خَمْسُونَ لَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ» فإذا أمن التبدل كيف يقع  
الخوف من الزيادة.

وقد نقل المصنف عنه أجوبة كثيرة وزيفها وأجاب بثلاثة  
أجوبة قال: إنه فتح الباري عليه بها وذكرها واستجود منها أن  
خوفه صلى الله عليه وآله وسلم كان من أفتراض قيام الليل  
يعني جعل التهجّد في المسجد جماعة شرطاً في صحّة التنفل  
بالليل.

قال: ويومئ إليه قوله في حديث زيد بن ثابت [ع (٧٢٩٠)]  
وسمي برفق (٣٧٦) «حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ كُتِبَ  
عَلَيْكُمْ مَا قُمْتُمْ بِهِ فَصَلُّوا أَيُّهَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ» فمنعهم من  
التّجمع في المسجد إشفافاً عليهم من اشتراطه انتهى.

(قلت) ولا يخفى أنه لا يطابق قوله «أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْكُمْ  
صَلَاةُ اللَّيْلِ» كما في البخاري (١١٢٩) فإنه ظاهر أنه خشية  
فرضها مطلقاً وكان ذلك في رمضان فدل على أنه صلى بهم  
ليلتين.

وحديث الكتاب أنه صلى بهم ليلة واحدة وفي رواية أحمد



أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم ثلاث ليالٍ وعصر المسجد بأهله في الليلة الرابعة.

وفي قوله «خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمُ الْوُتْرُ» دلالة على أن الوتر غير واجب.

(واعلم) أن من أثبت صلاة التراويح وجعلها سنة في قيام رمضان استدل بهذا الحديث على ذلك وليس فيه دليل على كيفية ما يفعلونه ولا كميته فإنهم يصلونها جماعة عشرين يتروحون بين كل ركعتين.

فأما الجماعة فإن عمر أول من جمعهم على إمام معين وقال «إنها بدعة» كما أخرجه مسلم في «صحيحه» وهو في البخاري (٢٠١٠) ولم يخرجهم مسلم.

وأخرجه غيره من حديث أبي هريرة البخاري (٢٠٠٩)، مسلم (٧٥٩) أنه ﷺ كان يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة فيقول: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قال وتوفي رسول الله ﷺ، والأمر على ذلك وفي خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر زاد في رواية عند البيهقي (٤٩٣/٢): «قال عروة فأخبرني عبد الرحمن القاري أن عمر بن الخطاب خرج ليلة فظاف في رمضان في المسجد وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلّي الرجل لنفسه ويصلّي الرجل فيصلي بصلاته الرُّطُفُ فقال عمر: واللّٰهُ لأظنّ لو جمعناهم على قارئ واحد فأمر أبي بن كعب أن يقوم بهم في رمضان فخرج عمر والناس يصلّون بصلاته فقال عمر «نعم البدعة هذه» وساق البيهقي في «السنن» عدة روايات في هذا المعنى (٤٩٣/٢)، (٤٩٤).

إذا عرفت هذا عرفت أن عمر هو الذي جعلها جماعة على معين وسماها بدعة.

وأما قوله «نعم البدعة» فليس في البدعة ما يمدح بل كل بدعة ضلالة.

واعلم أنه يتعين حلّ قوله «بدعة» على جميعهم لعمري على معين، والزاهم بذلك لا أنه أراد أن الجماعة بدعة فإنه ﷺ قد جمع بهم كما عرفت.

وأما الكمية وهي جعلها عشرين ركعة فليس فيه حديث مرفوع إلا ما رواه عبد بن حميد (٦٥٣) والطبراني [المعجم الكبير] (٣٩٣/١١) من طريق أبي شيبة إبراهيم بن عثمان عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس «أن رسول الله ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين ركعة، والوتر».

قال في «سبل الرشاد»: أبو شيبة ضعفه أحمد وابن معين، والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم وكذبه شعبة.

وقال ابن معين: ليس بثقة. وعد هذا الحديث من منكراته. وقال الأذري في «الموسط»: وأما ما نقل أنه ﷺ صلى في الليلتين خرج فيهما عشرين ركعة فهو منكر.

وقال الزركشي في «الآخام»: «دعوى أنه ﷺ صلى بهم في تلك الليلة عشرين ركعة لم تصح بل الثابت في الصحيح الصلاة من غير ذكر بالعدد» ولما في رواية جابر «أنه ﷺ صلى بهم ثمانين ركعات، والوتر ثم انتظروا في القابلة فلم يخرج إليهم».

رواه ابن خزيمة (١٠٧٠) وابن حبان (٢٤٠٩) في «صحيحهما» انتهى.

وأخرج البيهقي (٤٩٦/٢) رواية ابن عباس من طريق أبي شيبة ثم قال: إنه ضعيف. وساق روايات «أن عمر أمر أبا وتيسا الداري يقومان بالناس بعشرين ركعة».

وفي رواية «أنهم كانوا يقومون في زمن عمر بعشرين ركعة».

وفي رواية «ثلاث وعشرين ركعة».

وفي رواية «أن علياً عليه السلام كان يؤمهم بعشرين ركعة ويوتر بثلاث» قال: وفيه قوة.

إذا عرفت هذا علمت أنه ليس في العشرين رواية مرفوعة بل يأتي (بوم) (٣٤٩) حديث عائشة المتفق عليه قريباً «أنه صلى الله عليه وآله وسلم ما كان يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة» فعرفت من هذا كله أن صلاة التراويح على هذا الأسلوب الذي اتفق عليه الأكثر بدعة.



أَنَّ الْاِتِّدَاءَ لَيْسَ هُوَ التَّقْلِيدُ بَلْ هُوَ غَيْرُهُ كَمَا حَقَّقْنَاهُ فِي شَرْحِ نَظْمِ الْكَافِلِ فِي بَحْثِ الْإِجْمَاعِ.

### ١٦- فضل صلاة الوتر

٣٥٢- وَعَنْ خَارِجَةَ بِنِ خُذَافَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَمَدَكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» قُلْنَا: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْوُتْرُ، مَا يَبْنِي صَلَاةَ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا السَّائِي (أَبُو دَاوُدَ (١٤١٨)، الرَّمْذِيُّ (٤٥٢)، ابْنُ مَاجَةَ (١١٦٨)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٠٦/١).

(وَعَنْ خَارِجَةَ) بِالْحَاءِ الْمَجْمُوعَةِ فَرَاءَ بَعْدَ الْأَلِفِ فَجِيمٌ هُوَ (ابْنُ خُذَافَةَ) بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ فَذَالٌ بَعْدَهَا مُعْجَمَةٌ فَسَاءَ بَعْدَ الْأَلِفِ وَهُوَ قُرْشِيٌّ عَذُوِيٌّ كَانَ يُعَدَّلُ بِالْفِ فَارِسٍ.

رَوَى أَنَّ عَمْرُو بْنَ الْعَاصِ اسْتَمَدَ مِنْ عُمَرَ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ فَارِسٍ فَامَدَهُ بِثَلَاثَةِ وَهَمَّ خَارِجَةُ بْنُ خُذَافَةَ وَالزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَالْمُقَدَّادُ بْنُ الْأَسْوَدِ.

وَلِي خَارِجَةُ الْقَضَاءُ بِمَصْرَ لِعَمْرُو بْنِ الْعَاصِ وَقِيلَ: كَانَ عَلَى شَرْطِيَّةٍ وَعِدَادُهُ فِي أَهْلِ مِصْرَ قَتَلَهُ الْخَارِجِيُّ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّهُ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ حِينَ تَعَاقَدَتِ الْخَوَارِجُ عَلَى قَتْلِ ثَلَاثَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَعَارِيَةَ وَعَمْرُو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَتَمَّ أَمْرُ اللَّهِ فِي أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ دُونَ الْآخَرِينَ، وَإِلَى الْغُلَطِ بِخَارِجَةَ أَشَارَ مَنْ قَالَ شِعْرًا:

فَلَيْتَهَا إِذَا فَدَتْ بِخَارِجَةَ فَدَتْ عَلِيًّا بِمَنْ شَاءَتْ مِنَ الْبَشَرِ وَكَانَ قَتْلُ خَارِجَةَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ

قُلْتُ: قَالَ التِّرْمِذِيُّ عَقِيبَ إِخْرَاجِهِ لَهُ: حَدِيثُ خَارِجَةَ بْنِ خُذَافَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَقَدْ وَهَمَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ثُمَّ سَاقَ الْوَهْمَ فَيَدْرِي؟ فَكَانَ يَحْسُنُ مِنَ الْمُصَنِّفِ التَّنْبِيهُ عَلَى مَا قَالَهُ التِّرْمِذِيُّ هَذَا.

وَلِي الْحَدِيثِ مَا يُفِيدُ عَدَمَ وَجُودِ الْوُتْرِ لِقَوْلِهِ (أَمَدَكُمْ) فَإِنَّ الْإِمْدَادَ هُوَ الزَّيَادَةُ بِمَا يَقْوَى الْمَزِيدُ عَلَيْهِ يُقَالُ مَدَّ الْجَيْشَ وَأَمَدَهُ

نَعَمْ قِيَامُ رَمَضَانَ سُنَّةٌ بِلَا خِلَافٍ، وَالْجَمَاعَةُ فِي نَافِلَتِهِ لَا تَنْكَرُ وَقَدْ اتَّهَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه وَغَيْرُهُ بِصَلَاةِ اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ لَكِنْ جَعَلَ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةَ، وَالْكَمِّيَّةَ سُنَّةً، وَالْحَافِظَةُ عَلَيْهَا هُوَ الَّذِي نَقُولُ إِنَّهُ بَدْعَةٌ، وَهَذَا عُمَرُ رضي الله عنه خَرَجَ أَوَّلًا وَالنَّاسُ أَوْزَاعٌ مُتَفَرِّقُونَ مِنْهُمْ مَنْ يُصَلِّي مُفْرَدًا وَمِنْهُمْ مَنْ يُصَلِّي جَمَاعَةً عَلَى مَا كَانُوا فِي عَصْرِهِ ﷺ وَخَيْرُ الْأُمُورِ مَا كَانَ عَلَى عَهْدِهِ.

وَأَمَّا تَسْمِيَّتُهَا بِالتَّرَاوِيعِ فَكَانَ وَجْهُهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٩٧/٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي اللَّيْلِ ثُمَّ يَتَرَوَّحُ فَأَطَالَ حَتَّى رَجَعَتْهُ الْجَدِثُ».

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ الْمَغِيرَةُ بْنُ دِيَابٍ وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ فَإِنْ ثَبَتَ فَهُوَ أَصْلٌ فِي تَرَوُّحِ الْإِمَامِ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيعِ أَنْتَهَى.

وَأَمَّا حَدِيثُ «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ بَعْدِي تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَصُوا عَلَيْهَا بِالتَّوَاتُؤِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٢٦/٤)، وَابْنُ دَاوُدَ (٤٦٠٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٧٦) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٩٥/١) وَقَالَ: عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ.

وَمِثْلُهُ حَدِيثُ «اِقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٦٦٢) وَقَالَ: حَسَنٌ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٨٢/٥-٣٨٥-٤٠٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٩٧) وَابْنُ حَبَّانٍ (٦٩٠٢) وَلَهُ طَرُقٌ فِيهَا مَقَالٌ إِلَّا أَنَّهُ يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضًا فَإِنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ إِلَّا طَرِيقَتُهُمُ الْمَوَافَقَةُ لَطَرِيقَتِهِ ﷺ مِنْ جِهَادِ الْأَعْدَاءِ وَتَقْوِيَةِ شُعَائِرِ الدِّينِ وَنَحْوِهَا فَإِنَّ الْحَدِيثَ عَامٌّ لِكُلِّ خَلِيفَةٍ رَاشِدٍ لَا يَخْصُ الشَّيْخَيْنِ، وَمَعْلُومٌ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ لَيْسَ لَخَلِيفَةٍ رَاشِدٍ أَنْ يُشَرِّعَ طَرِيقَةً غَيْرَ مَا كَانَ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ ثُمَّ عُمَرُ رضي الله عنه نَفْسَهُ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ سَمِيَ مَا رَأَاهُ مِنْ تَجْمِيعِ صَلَاتِهِ لِبَالِي رَمَضَانَ بَدْعَةً وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهَا سُنَّةٌ فَتَاطَلَّ عَلَى أَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ خَالَفُوا الشَّيْخَيْنِ فِي مَوَاضِعَ وَمَسَائِلَ فَذَلِكَ إِنَّهُمْ لَمْ يَحْمِلُوا الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّ مَا قَالُوهُ وَفَعَلُوهُ حُجَّةٌ.

وَقَدْ حَقَّقَ الْبِرْمَاوِيُّ الْكَلَامَ فِي «شَرْحِ أَلْفِيَّةٍ» فِي أَصُولِ الْفَقْهِ مَعَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ يَدُلُّ أَنَّهُ إِذَا اتَّفَقَ الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ عَلَى قَوْلٍ كَانَ حُجَّةً لَا إِذَا تَفَرَّدَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَالتَّحْقِيقُ



قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوُتْرُ حَقٌّ فَمَنْ لَمْ يُؤْتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤١٩) بِسَنَدٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٠٥/١).  
(٣٠٦) - وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٤٣/٢).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ بَعْدَهَا رَأَى مُهْمَلَةً مَفْتُوحَةً ثُمَّ مَثَنَاءً نَحْبِيَّةً سَاكِنَةً فَدَالٌ مُهْمَلَةٌ مَفْتُوحَةٌ هُوَ ابْنُ الْحَصِيبِ بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ، وَالْمَثَنَاءُ: النَّحْبِيَّةُ، وَالْبَاءُ الْمُوَحَّدَةُ الْأَسْمَلِيَّةُ وَعَبْدُ اللَّهِ مِنْ تَقَاتَرِ التَّابِعِينَ سَمِعَ آيَاهُ وَسَمِعَهُ بَنُ جُنْدَبٍ وَآخَرِينَ وَتَوَلَّى قَضَاءَ مَرَوْ وَمَاتَ بِهَا.

(عَنْ أَبِيهِ) بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوُتْرُ حَقٌّ» أَيِ لَا زَمَّ فَهُوَ مِنْ أَدَلِّهِ الْإِيجَابِ.

(وَقَدْ لَمْ يُؤْتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ بِسَنَدٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، لِأَنَّ فِيهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ التَّنَكُّبِيَّ ضَعُفَهُ الْبُخَارِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحُ الْحَدِيثِ.

(وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ) وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: إِنَّهُ مَوْقُوفٌ.

(وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ) رَوَاهُ بِلَفْظٍ «مَنْ لَمْ يُؤْتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا».

وَفِيهِ الْخَالِيلُ بْنُ مُرَّةٍ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ، وَإِسْنَادُهُ مُتَقَطِّعٌ كَمَا قَالَهُ أَحْمَدُ.

وَمَعْنَى «لَيْسَ مِنَّا» لَيْسَ عَلَى سُنَّتِنَا وَطَرِيقَتِنَا.

وَالْحَدِيثُ عَمَلٌ عَلَى تَأْكُلِ السُّنَنِ لِلْوُتْرِ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى عَدَمِ الرُّجُوبِ.

### ١٨- عدد ركعات قيام الليل

٣٥٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنَيْنٍ وَطَوْلِيْنٍ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ

إِذَا زَادَهُ وَالْحَقُّ بِهِ مَا يُقَوِّيه وَيُكَثِّرُهُ وَمَدَّ الدَّوَاءَ وَأَمَدَّهَا زَادَهَا مَا يُصْلِحُهَا وَمَدَّدَتْ السَّرَّاجَ، وَالْأَرْضُ إِذَا أَصْلَحَتْهُمَا بِالزَّيْتِ وَالسَّمَادِ، وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي وَجُوبِ الْوُتْرِ وَعَدَمِهِ.

(فَائِدَةٌ) فِي حِكْمَةِ شَرْعِيَّةِ النَّوَافِلِ:

أَخْرَجَ أَحْمَدُ (١٠٣/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٨٦٦) وَابْنُ مَاجَهٍ (١٤٢٦)، وَالْحَاكِمُ (٢٦٢/١)، مِنْ حَدِيثِ عِمِّمِ الدَّارِيِّ مَرْفُوعًا «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَلَاتُهُ فَإِنْ كَانَ أَتَمَّهَا كُنِيَ لَهُ تَامَةً، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَتَمَّهَا قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى - لِمَلَائِكَتِي: انظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ فَتَكْمِلُونَ بِهَا فَرِيضَتَهُ ثُمَّ الرِّكَاتُ كَذَلِكَ ثُمَّ تُوَخَّذُ الْأَعْمَالُ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ».

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْكُنَى مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا: «أَوَّلُ مَا افْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى أَتَمِّي الصَّلَوَاتِ الْخَمْسُ وَأَوَّلُ مَا يُرْفَعُ مِنْ أَعْمَالِهِمُ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ وَأَوَّلُ مَا يُسْأَلُونَ عَنْهُ الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ فَمَنْ كَانَ ضَمِيعَ شَيْئًا مِنْهَا يَقُولُ اللَّهُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى -: انظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي نَافِلَةً مِنْ صَلَوَاتٍ تَتِمُّونَ بِهَا مَا نَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ وَانظُرُوا صِيَامَ عَبْدِي شَهْرَ رَمَضَانَ فَإِنْ كَانَ ضَمِيعَ شَيْئًا مِنْهُ فَانظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي نَافِلَةً مِنْ صِيَامٍ تَتِمُّونَ بِهَا مَا نَقَصَ مِنَ الصِّيَامِ وَانظُرُوا فِي زَكَاةِ عَبْدِي فَإِنْ كَانَ ضَمِيعَ شَيْئًا فَانظُرُوا هَلْ تَجِدُونَ لِعَبْدِي نَافِلَةً مِنْ صَدَقَةٍ تَتِمُّونَ بِهَا مَا نَقَصَ مِنَ الزَّكَاةِ فَيُوَخَّذُ ذَلِكَ عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ وَذَلِكَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَعَدْلِهِ فَإِنْ وَجِدَ لَهُ فَضْلٌ وَضِعَ فِي مِيزَانِهِ وَقِيلَ لَهُ ادْخُلِ الْجَنَّةَ مَسْرُورًا، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أُمِرَتْ الزَّبَائِلُ فَأَخَذَتْ بِيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ثُمَّ قُلِفَ فِي النَّارِ» وَهُوَ كَالشَّرْحِ وَالتَّفْصِيلِ لِحَدِيثِ عِمِّمِ الدَّارِيِّ

٣٥٣- وَرَوَى أَحْمَدُ (٣٩٧/٦) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ نَحْوَهُ

أَيِ نَحْوَ حَدِيثٍ خَارِجَةٍ فَرَحُّهُ شَرْحُهُ.

### ١٧- الحضر على الوتر

٣٥٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَبِيهِ



عشرة سوى ركعتي الفجر ومنها هذه الرواية التي أفادها قوله (وفي رواية لهما) أي الشيخين (عنها) أي عن عائشة (كان يصلي من الليل عشر ركعات).

وظاهره أنها موصولة لا قعود فيها (ويوتر بسجدة) أي ركعة (ويوتر ركعتي الفجر) أي بعد طلوعه.

(فيلك) أي الصلاة في الليل مع تغليب ركعتي الفجر أو فيلك الصلاة جميعاً.

(ثلاث عشرة ركعة) وفي رواية (١١٧٠) «أنه كان يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي إذا سمع النداء ركعتين خفيفتين فكانت خمس عشرة ركعة».

ولما اختلفت الفاظ حديث عائشة زعم البعض أنه حديث مضطرب، وليس كذلك بل الروايات عمولة على أوقات متعددة وأوقات مختلفة بحسب النشاط وبيان الجواز وأن الكل جائز، وهذا يناسب قولها «ولا في غيره»، والأحسن أن يقال: إنها أخبرت عن الأغلب من فعله ﷺ فلا يُنافيه ما خالفه؛ لأنه إخبار عن النادر.

١٩- عدد ما يوتر به

٣٥٦- وَعَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُوتِرُ مِنْ ذَلِكَ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا [مسلم (٧٣٧)].

(وعنها) أي عائشة.

(قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة) لم تفصلها وتبين على كم كان يسلم كما ثبت ذلك في الحديث السابق إنما يثبت هذا في الوتر بقولها (ويوتر من ذلك) أي العدد المذكور.

(بمخمس لا يجلس في شيء إلا في آخرها) كان هذا أحد أنواع إتياره ﷺ كما أن الإتيار بثلاث أحدها كما أفاده حديثها السابق.

حُسَيْنٌ وَطَوِيلٌ ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَنَامُ قَبْلَ أَنْ تُوتِرَ؟ قَالَ: «يَا عَائِشَةُ، إِنْ عَيْنِي تَنَامَانِ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٤٧)، مسلم (٧٣٨)]. وفي رواية لهما [البخاري (١١٤٠)، مسلم (٧٣٨)]. عنها: كَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ عَشْرَ رَكْعَاتٍ، وَيُوتِرُ بِسَجْدَةٍ، وَيُتَرَكُ رَكْعَتِي الْفَجْرِ، فَبَلَكَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً.

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة) ثم فصلتها بقولها: (يصلي أربعاً) يُحْتَمَلُ أَنَّهَا مُتَّصِلَاتٌ وَهُوَ الظَّاهِرُ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا مُتَّصِلَاتٌ وَهُوَ بعيدٌ لِأَنَّهُ يُوَافِقُ حَدِيثَ «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى».

(فلا تسأل عن حسين وطويل) نهت عن سؤال ذلك إشا أنه لا يقدر المخاطب على مثله فأي حاجة له في السؤال؛ أو لأنه قد علم حسين وطويل لشهرته فلا يسأل عنه؛ أو لأنها لا تقدر تصف ذلك.

(ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسين وطويل ثم يصلي ثلاثاً قالت: قللت يا رسول الله أتنام قبل أن توتر) كأنه كان ينام بعد الأربع ثم يقوم فيصلّي الثلاث وكأنه كان قد تقرر عند عائشة أن النوم ناقض للصوم فسأته فأجابها بقوله.

(قال «يا عائشة إن عيني تنامان ولا ينام قلبي») دل على أن الناقض نوم القلب، وهو حاصل مع كل من نام مستغرقاً فيكون من الخصائص أن النوم لا ينقض وضوءه ﷺ.

وقد صرح المصنف بذلك في التلخيص (١٥٥/٣) واستدل بهذا الحديث وحديث ابن عباس (٢٥٦/١)، أبو داود (٢٠٢)، الرمذي (٧٧) «أنه ﷺ نام حتى نَفَخَ ثُمَّ قام فصلى ولم يتوضأ».

وفي البخاري (٣٥٧٠)، ومسلم (١٦٢). «إن الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم»

(متفق عليه).

اعلم أنه قد اختلفت الروايات عن عائشة في كيفية صلاحه ﷺ في الليل وعددها فقد روي عنها سبع وسبع، وإحدى



## ٢٠- متى يوتر

## ٢٢- فضل الوتر

٣٥٧- وَعَنْهَا، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: فِي كُلِّ اللَّيْلِ قَدْ أَوْتَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَانْتَهَى وَتَرَهُ إِلَى السَّحْرِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا [البخاري (٩٩٦)، مسلم (٧٤٥)].

(وعنها) أي عائشة (قالت: من كل الليل قد أوتر رسول الله ﷺ) أي من أوله وأوسطه وآخره.

(وانتهى وتره إلى السحر، متفق عليهما) أي على الحديثين.

وهذا الحديث بيان لوقت الوتر وأنه الليل كله من بعد صلاة العشاء وقد أفاد ذلك حديث خارجة حيث قال «الوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر» [هدم برقم (٣٤٦)] وقد ذكرنا أنواع الوتر التي وردت في حاشية ضوء النهار.

## ٢١- الحضر على مداومة قيام الليل

٣٥٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ مِنَ اللَّيْلِ، فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٥٢)، مسلم (١١٥٩)].

قوله (مثل فلان) (٣٧/٣-٣٨): لم أقف على تسميته في شيء من الطرق وكان إبهام هذا القصد للسخر عليه.

قال ابن العربي: هذا الحديث دليل على أن قيام الليل ليس بواجب إذ لو كان واجباً لم يكتف بتاركه بهذا القدر بل كان يذمه أبلغ ذم.

وليه استحباب الدوام على ما اعتاده المرء من الخير من غير تفريط.

ويستنبط منه كراهة قطع العباد.

٣٥٩- وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْتِرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرُ يُجِبُ الْوِتْرَ».

رواه الخمسة [أحمد (٨٦/١)، أبو داود (١٤١٦)، الترمذي (٤٥٤)، النسائي (٢٢٨/٣)، ابن ماجه (١١٦٩)] وصححه ابن خزيمة (١٠٦٧).

(وعن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «أوتروا يا أهل القرآن فإن الله وتر» في النهاية: أي واحد في ذاته لا يقبل الانقسام ولا التجزئة واحد في صفاته لا شبيه له ولا مثل، واحد في أفعاله لا شريك له ولا معين.

(يجب الوتر) يُبَيِّبُ عَلَيْهِ وَيَقْبَلُهُ مِنْ عَامِلِهِ.

(رواه الخمسة وصححه ابن خزيمة) المراد بأهل القرآن المؤمنون؛ لأنهم الذين صدقوا القرآن وخاصة من يتولى حفظه ويقوم بتلاوته ومراعاة حدوده واحكامه.

والتعليل بأنه تعالى - وتر فيه كما قال القاضي عياض - أن كل ما ناسب الشيء أدنى مناسبة كان أحب إليه وقد عرفت أن الأمر للتدبير للأدلة التي سلفت الدالة على عدم وجوب الوتر.

## ٢٣- الوتر آخر صلاة الليل

٣٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٩٨)، مسلم (٧٥١)].

في فتح الباري (٥٨٠/٢-٤٨١): أنه اختلف السلف في موضعين أحدهما في مشروعية ركعتين بعد الوتر من جلوس والثاني من أوتر ثم أراد أن يتنفل من الليل هل يكتفي بوتره الأول ويتنفل ما شاء أو يشفع وتره بركعة ثم يتنفل ثم إذا فعل هذا هل يحتاج إلى وتر آخر أو لا.

أما الأول فوقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن عائشة «أنه ﷺ كان يصلي من الليل ركعتين بعد الوتر وهو جالس».



بعدها ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أي في الثالثة بعدها.

(رواه أحمد وأبو داود والنسائي وزاد أي النسائي ولا يُسلم إلا في آخرهن).

الحديث دليل على الإتيان بثلاث وقد عارضه حديث «لا تؤتروا بثلاث» وهو عن أبي هريرة صححه الحاكم (٣٠٤/١) وقد صحح الحاكم عن ابن عباس وعائشة كراهية الوتر بثلاث وقد قدمنا وجه الجمع ثم الوتر بثلاث أحد أنواعه كما عرفت فلا يتعين فيه.

فذهبت الحنفية، والهادوية إلى تعيين الإتيان بالثلاث تُصلّى موصولة.

قالوا: لأن الصحابة أجمعوا على أن الإتيان بثلاث موصولة جائز.

واختلفوا فيما عداه فالأخذ به أخذ بالإجماع ورد عليهم بعدم صحة الإجماع كما عرفت.

٣٦٣ - ولأبي داود (١٤٢٤) والترمذي (٤٦٣) نحوه عن عائشة رضي الله عنها، وفيه: «كُلُّ سُورَةٍ فِي رَكْعَةٍ، وَفِي الْآخِرَةِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ.

(ولأبي داود والترمذي نحوه) أي نحو حديث أبي (عن عائشة. وفيه كُلُّ سُورَةٍ مِنْ «سَبْحٍ»، وَ«الْكَافُرُونَ».

(في ركعة) من الأولى والثانية كما بيئناه.

(وفي الأخيرة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، والمعوذتين) في حديث عائشة لين؛ لأن فيه خصيفاً الجزري.

ورواه ابن حبان (الإحسان ٢٤٣٢) والدارقطني (٣٥٠، ٣٤٢/٢) من حديث يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قال العقيلي: إسناده صالح.

وقال ابن الجوزي: أنكر أحمد ويحيى بن معين زيادة المعوذتين.

وروى ابن السكن له شاهداً من حديث عبد الله بن سرجس بإسناد غريب.

وقد ذهب إليه بعض أهل العلم وجعل الأمر في قوله «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا» مختصاً بمن أوتر آخر الليل وأجاب من لم يقل بأن الركعتين المذكورتين هما ركعتا الفجر وحمله النووي على أنه ﷺ فعل ذلك لبيان جواز التفل بعد الوتر وجواز التفل جالساً.

وأما الثاني فذهب الأكثر إلى أنه يصلي شفعا ما أَرَادَ ولا ينقض وتره الأول عملاً بالحديث.

## ٢٤ - النهي عن وترين في ليلة

٣٦١ - وَعَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا وَتْرَانِ فِي لَيْلَةٍ».

رواه أحمد (٢٣/٤) والثلاثة أبو داود (١٤٣٩)، الترمذي (٤٧٠)، النسائي (٢٢٩/٣)، وصححه ابن حبان (صحيحه) (٢٤٤٩).

وهو (وعن طلق بن علي ﷺ سمعت رسول الله ﷺ يقول «لا وتران في ليلة». رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان فدل على أنه لا يؤتى بل يصلي شفعا ما شاء، وهذا نظر إلى ظاهري فعله، وإلا فإنه لما شفع وتره الأول لم يبق إلا وتر واحد هو ما يفعله آخرًا.

وقد روي عن ابن عمر أنه قال: لما سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ «إِذَا كُنْتَ لَا تَخَافُ الصُّبْحَ وَلَا التَّوَمَ فَاشْفَعْ ثُمَّ صَلِّ مَا بَدَأَ لَكَ ثُمَّ أَوْتِرْ».

## ٢٤ - ما يقرأ في الوتر

٣٦٢ - وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُوتِرُ بِ «سَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وَ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

رواه أحمد (زوائد المسند ١٢٣/٥) وأبو داود (١٤٢٣) والنسائي (٢٣٥-٢٤٤) وزاد: «وَلَا يُسَلَّمُ إِلَّا فِي آخِرِهِ»

(وعن أبي بن كعب ﷺ كان رسول الله ﷺ يُوتِرُ) أي يقرأ في صلاة الوتر ب «سَبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» أي في الأولى بعد قراءة الفاتحة و﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ أي في الثانية



## ٢٥- الوتر قبل الصبح

٣٦٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا».

رواه مسلم (٧٥٤)

ولابن حبان (٢٤٠٨): «مَنْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُؤْتِرْ فَلَا وَتْرَ لَهُ».

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَوْتِرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا». رواه مسلم) هُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوِتْرَ قَبْلَ الصُّبْحِ.

(ولابن حبان) أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «مَنْ أَذْرَكَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُؤْتِرْ فَلَا وَتْرَ لَهُ» وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ الْوِتْرُ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ.

وَأَمَّا أَنَّهُ لَا يَصِحُّ قِضَاؤُهُ فَلَا إِذِ الْمَرَادُ مِنْ تَرْكِهِ مُتَعَمِّدًا فَإِنَّهُ قَدْ فَاتَتْهُ السُّنَّةُ الْعَظِيمَى حَتَّى أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ تَدَارُكُهُ.

وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ السُّلَفِ أَنَّ الَّذِي يَخْرُجُ بِالْفَجْرِ وَقَتُّهُ الْاخْتِيَارِيُّ.

وَأَمَّا وَقَتُّهُ الْاضْطِرَارِيُّ فَيَقْبَى إِلَى قِيَامِ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

وَأَمَّا مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ وَنَسِيَ فَقَدْ بَيَّنَّ حُكْمَهُ:

## ٢٦- مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ صَلَّاهَا مَتَى ذَكَرَهَا

٣٦٥- وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ أَوْ نَسِيَ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ».

رواه الخمسة إلا النسائي (أحمد (٣١/٣)، أبو داود (١٤٣١)، الرملي (٤٦٥)، ابن ماجه (١١٨٨)).

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوِتْرِ أَوْ نَسِيَ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ» لَفٌّ وَشَرْحٌ مُرْتَبِّ: أَصْبَحَ حَيْثُ كَانَ نَائِمًا أَوْ ذَكَرَ إِذَا كَانَ نَائِمًا.

(رواه الخمسة إلا النسائي) فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ أَوْ نَسِيَ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ نَامَ عَنِ الْفَرِيضَةِ أَوْ نَسِيَهَا أَنَّهُ يَأْتِي بِهَا عِنْدَ الْاسْتِيقَظِ أَوْ الذِّكْرِ أَوْ الْقِيَامِ أَنَّهُ آدَاءُ كَمَا عَرَفَتْ

فَيَمْنُ نَامَ عَنِ الْفَرِيضَةِ أَوْ نَسِيَهَا.

## ٢٧- مَنْ خَشِيَ فَوَاتَ الْوِتْرِ

٣٦٦- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فَلْيُؤْتِرْ أَوَّلَهُ، وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُؤْتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ، فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ».

رواه مسلم (٧٥٥).

(وعن جابر رضي الله عنه) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيُؤْتِرْ أَوَّلَهُ وَمَنْ طَمِعَ أَنْ يَقُومَ آخِرَهُ فَلْيُؤْتِرْ آخِرَ اللَّيْلِ فَإِنَّ صَلَاةَ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ وَذَلِكَ أَفْضَلُ». رواه مسلم) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ تَاخِيرَ الْوِتْرِ أَفْضَلُ وَلَكِنْ إِنَّ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ قَدَّمَ لِنَاءٍ بِقُوَّتِهِ فَعَلًا.

وَقَدْ ذَهَبَ أَجْمَاعٌ مِنَ السُّلَفِ إِلَى هَذَا.

وَلِلَّ هَذَا وَفَعَلَ كُلُّ بِالْحَالِينَ.

وَمَعْنَى كَوْنِ «صَلَاةِ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةً» تَشْهَدُهَا مَلَائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلَائِكَةُ النَّهَارِ.

## ٢٧- آخِرُ وَقْتِ الْوِتْرِ قَبْلَ الْفَجْرِ

٣٦٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ وَقْتُ كُلِّ صَلَاةِ اللَّيْلِ، وَالْوِتْرِ. فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ».

رواه الترمذي (٤٦٩).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قَالَ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ وَقْتُ كُلِّ صَلَاةِ اللَّيْلِ»، أَيِ التَّوَانِسِلِ الْمَشْرُوعَةِ فِيهِ.

(وَالْوِتْرِ) عَطَفَ خَاصًّا عَلَى عَامٍّ فَإِنَّهُ مِنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ عَطَفَهُ عَلَيْهِ لِيَبَانَ شَرْفُهُ فَأَوْتِرُوا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَتَخْصِيصُ الْأَمْرِ بِالْإِيتَارِ لِمَادَةِ الْعَنَاءِ بِشَائِهِ وَيَبَانَ أَنَّهُ أَهَمُّ صَلَاةِ اللَّيْلِ فَإِنَّهُ



يَذْهَبُ وَقْتُهُ بِذَهَابِ اللَّيْلِ وَتَقْدَمُ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ النَّاسَ وَالنَّاسِيَ يَأْتِيَانِ بِالْوُتْرِ عِنْدَ الْيَقْظَةِ إِذَا أَصْبَحَ وَالنَّاسِيَ عِنْدَ التَّذَكُّرِ فَهُوَ مُخَصَّصٌ لِهَذَا، فَبَيَّنَ أَنَّ الْمَرَادَ بِذَهَابِ وَقْتِ الْوُتْرِ بِذَهَابِ اللَّيْلِ عَلَى مَنْ تَرَكَ الْوُتْرَ لغيرِ العذرين.

وَفِي تَرْكِ ذَلِكَ لِلنُّومِ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٤٥) عَنْ عَائِشَةَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُصَلِّ مِنَ اللَّيْلِ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ النَّوْمُ أَوْ غَلَبَتْهُ عَنْهُ صَلَاتُهُ مِنَ النَّهَارِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً» وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ وَكَأَنَّهُ تَدَارُكٌ لِمَا قَامَ.

(رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ) قُلْتُ: وَقَالَ عَقِيْبَةُ: سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى قَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ.

### ٢٨- صلاة الضحى تبدأ من أربع

٣٦٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى أَرْبَعًا، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ اللَّهُ.  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧١٩).

هَذَا يَدُلُّ عَلَى شَرْعِيَّةِ صَلَاةِ الضُّحَى وَأَنَّ أَقْلَهَا أَرْبَعٌ وَقِيلَ رَكْعَتَانِ، وَهَذَا فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (١١٧٨)، مسلم (٧٢١)].  
مِنْ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَرَكْعَتَي الضُّحَى.  
وَقَالَ ابْنُ دَقِيقٍ الْعَدِيُّ: لَعَلَّهُ ذَكَرَ الْأَقْلَ الَّذِي يُوجَدُ التَّأَكُّيدُ بِفَعْلِهِ.

قَالَ: وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ صَلَاةِ الضُّحَى وَأَنَّ أَقْلَهَا رَكْعَتَانِ، وَعَدَمُ مُوَاطَئَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى فَعْلِهَا لَا يُنَافِي اسْتِحْبَابَهَا؛ لِأَنَّهُ حَاصِلٌ بِدَلَالَةِ الْقَوْلِ وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْحُكْمِ أَنْ تَتَظَافَرَ عَلَيْهِ أدْلَةُ الْقَوْلِ، وَالْفِعْلُ لَكِنْ مَا وَاطَبَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى فَعْلِهِ مُرْجِعٌ عَلَى مَا لَمْ يُوَاطَبْ عَلَيْهِ انْتَهَى.

وَأَمَّا حُكْمُهَا فَقَدْ جَمَعَ ابْنُ الْقَيِّمِ الْأَقْوَالَ فَبَلَّغَتْ سِتَّةَ أَقْوَالٍ.

الْأَوَّلُ: أَنَّهَا سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ.

الثَّانِي: لَا تُشْرَعُ إِلَّا لِسَبَبٍ.

الثَّالِثُ: لَا تُسْتَحَبُّ أَصْلًا.

الرَّابِعُ: يُسْتَحَبُّ فَعْلُهَا تَارَةً وَتَرْكُهَا تَارَةً فَلَا يُوَاطَبُ عَلَيْهَا.

الخَامِسُ: يُسْتَحَبُّ الْمُوَاطَئَةُ عَلَيْهَا فِي الْبُيُوتِ.

السَّادِسُ: أَنَّهَا بِدْعَةٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ هُنَاكَ مُسْتَنَدَ كُلِّ قَوْلٍ.

هَذَا وَارْجِعْ الْأَقْوَالَ أَنَّهَا سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ كَمَا قَرَّرَهُ ابْنُ دَقِيقٍ

الْعَدِيُّ. نَعَمْ وَقَدْ عَارَضَ حَدِيثَ عَائِشَةَ هَذَا حَدِيثُهَا الَّذِي أَفَادَهُ قَوْلُهُ:

### ٢٩- المداومة على صلاة الضحى

٣٦٩- وَلَهُ [مسلم (٧١٧)] عَنْهَا: أَنَّهَا سَأَلَتْ: هَلْ

كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى؟ قَالَتْ: لَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبٍ.

(وَلَهُ) أَيِ لِمُسْلِمٍ (عَنْهَا) أَيِ عَنْ عَائِشَةَ.

(أَنَّهَا سَأَلَتْ هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى) قَالَتْ: لَا.

إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبٍ) فَإِنَّ الْأَوَّلَ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيهَا دَائِمًا لِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ «كَانَ» فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى التَّكْرَارِ، وَالثَّانِيَةُ دَلَّتْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَا يُصَلِّيهَا إِلَّا فِي حَالِ مَجِيئِهِ مِنْ مَغِيْبٍ وَقَدْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا، بَأَنَّ كَلِمَةَ «كَانَ يَفْعُلُ» كَذَا لَا تَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ دَائِمًا بَلْ غَالِبًا، وَإِذَا قَامَتْ قَرِيْنَةٌ عَلَى خِلَافِهِ صَرَفَتْهَا عَنْهُ كَمَا هُنَا فَإِنَّ اللَّفْظَ الثَّانِي صَرَفَهَا عَنِ الدَّوَامِ وَأَنَّهَا أَرَادَتْ بِقَوْلِهَا «لَا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبٍ» نَفْيَ رُؤْيَيْهَا صَلَاةَ الضُّحَى وَأَنَّهَا لَمْ تَرَهُ يَفْعُلَهَا إِلَّا فِي ذَلِكَ الرَّقْعِ وَاللَّفْظُ الْأَوَّلُ إِنْجَارٌ عَمَّا بَلَّغَتْهَا فِي أَنَّهُ مَا كَانَ يَتْرُكُ صَلَاةَ الضُّحَى إِلَّا أَنَّهُ يُضَعَّفُ هَذَا قَوْلُهُ

٣٠- قُلْتُ مَا كَانَ يَصَلِّي النَّبِيُّ ﷺ

### صلاة الضحى

٣٧٠- (وَلَهُ [مسلم (٧١٨)] عَنْهَا: مَا رَأَيْتَ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَطُّ سُبْحَةَ الضُّحَى، وَإِنِّي لَأَسْبَحُهَا).

(وَلَهُ) أَيِ لِمُسْلِمٍ وَهُوَ أَيْضًا فِي الْبَخَارِيِّ (١١٢٨) بِلَفْظِهِ فَلَوْ



قَالَ وَلَهُمَا كَانَ أَوَّلَى.

الحر.

و «الفصال» جمع فصيل: وهو ولد الناقة سُمِّيَ بذلك لفصيلة عن أمه.

(عنها) أي عائشة «مَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي قَطُّ سُبْحَةَ الضُّحَى» بضم السين ومكون الباء أي نافلتها.

(رواه الترمذي) ولم يذكر لها عدداً وقد أخرج البيهقي «كشف الاستار» (٧٠٠) من حديث ثوبان «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ نِصْفِ النَّهَارِ» فَقَالَتْ عَائِشَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ تَسْتَحِبُّ الصَّلَاةَ هَذِهِ السَّاعَةَ قَالَ «تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَيَنْظَرُ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - فِيهَا بِالرَّحْمَةِ إِلَى خَلْقِهِ وَهِيَ صَلَاةٌ كَأَنْ يَحَافِظَ عَلَيْهَا آدَمُ وَنُوحٌ، وَإِبْرَاهِيمُ وَمُوسَى وَعِيسَى».

(وَأَنِّي لَأَسْبَحُهَا) فَفَتَتْ رُؤْيَهَا لِعَمَلِهِ ﷺ لَهَا وَاخْبَرَتْ أَنَّهَا تَعْمَلُهَا كَأَنَّهُ اسْتِنَادٌ إِلَى مَا بَلَغَهَا مِنَ الْحَثِّ عَلَيْهَا وَمِنْ فَعْلِهِ ﷺ لَهَا فَالْفَاظُ لَا تَتَعَارَضُ حَيْثُ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ «مَا رَأَيْتَهُ سَبَّحَهَا» أَيِ دَائِمٍ عَلَيْهَا.

وَفِيهِ رَابِعٌ مَتْرُوكٌ. وَوَرَدَتْ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ أَنَّهَا أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: يُرْجَحُ مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ، وَهُوَ رَوَايَةُ إِثْبَانِهَا دُونَ مَا انفرد به مُسْلِمٌ [ورواه البخاري أيضاً (١١٢٨)] وَهِيَ رَوَايَةٌ نَفِيهَا.

قَالَ: وَعَدَمُ رُؤْيَةِ عَائِشَةَ لِذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الْوُقُوعِ الَّذِي اثْبَتَهُ غَيْرُهَا. هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ.

٣٢- مَا يَذْكُرُ مِنْ عَدَدِ رَكَعَاتِ الضُّحَى اثْنِي عَشْرَةَ

٣٧٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى الضُّحَى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ».

قُلْتُ: وَمَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ فِي إِثْبَانِهَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (١١٧٨)، مسلم (٧٢١)]. أَنَّهُ أَوْصَاهُ ﷺ بِأَنْ لَا يَتْرَكَ رَكَعَتَيِ الضُّحَى.

وَفِي التَّرْغِيبِ فِي فَعْلِهَا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ وَفِي عَدْوِهَا كَذَلِكَ: مَبْسُوطَةٌ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ.

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَاسْتَفْرَغَهُ (٤٧٣).

قَالَ الْمُسْتَفْهِ: وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَأَخْرَجَ الْبِزْزَارُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي ذَرٍّ يَا عُمَا أَوْصِنِي قَالَ: سَأَلْتَنِي عَمَّا سَأَلْتَ عَنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ صَلَّيْتَ الضُّحَى رَكَعَتَيْنِ لَمْ تُكْتَبْ مِنَ الْفَاقِلِينَ، وَإِنْ صَلَّيْتَ أَرْبَعًا كُتِبْتَ مِنَ الْعَابِدِينَ، وَإِنْ صَلَّيْتَ مِائَةً لَمْ يُلْحَقْكَ ذَنْبٌ، وَإِنْ صَلَّيْتَ ثَمَانِيًا كُتِبْتَ مِنَ الْقَائِمِينَ، وَإِنْ صَلَّيْتَ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ بُنِيَ لَكَ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ».

وَفِيهِ حُسَيْنُ بْنُ عَطَاءٍ ضَعُفَهُ أَبُو حَاتِمٍ وَغَيْرُهُ وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي الثَّقَاتِ وَقَالَ: يُخْطِئُ وَيُدَلِّسُ.

وَالِي الْبَابِ أَحَادِيثُ لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ.

٣١- صلاة الأوابين

٣٧١- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْأَوَابِينَ حِينَ تَرْمِضُ الْفِصَالُ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ [لم يروه الترمذي وإنما أشار إليه بالتحريك (٤٧٣)] أَخْرَجَهُ: مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٧٤٨).

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ صَلَاةُ الْأَوَابِينَ) الْأَوَابُ الرُّجُوعُ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - بِتَرْكِ الذُّنُوبِ وَفَعْلِ الْخَيْرَاتِ.

(حِينَ تَرْمِضُ الْفِصَالُ) بِفَتْحِ الْمِيمِ مِنْ رَمَضَتْ بِكَسْرِهَا أَيِ تَحْتَرَقُ مِنَ الرَّمْضَاءِ وَهُوَ شِدَّةُ حَرَارَةِ الْأَرْضِ مِنْ وَقُوعِ الشَّمْسِ عَلَى الرَّمْلِ وَغَيْرِهِ وَذَلِكَ يَكُونُ عِنْدَ ارْتِفَاعِ الشَّمْسِ، وَتَأْتِيهَا



## ٣٣- ما يُذكر أنها ثمان

٣٧٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَتَبَعُ فَصَلَّى الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ.

رواه ابن جبان في صحيحه (٢٥٣١).

قد تقدم رواية مسلم (٧١٧) عنها أنها ما رأته ﷺ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى، وهذا الحديث أثبت فيه صلاته في بيته، وجمع بينهما بأنها نفث الرؤية، وصلاته في بيته يجوز أنها لم تره، ولكنه ثبت لها برواية واختار القاضي عياض هذا الوجه ولا بعد في ذلك، وإن كان في بيته لجواز غفلتها في الوقت فلا منافاة، والجمع متهما أمكن هو الواجب.

(فاللذة من فوائد صلاة الضحى أنها تجزئ عن الصدقة التي تُصبح على مفاصل الإنسان في كل يوم وهي ثلاث منة ويتون مفصلاً لما أخرجه مسلم (٧٢٠) من حديث أبي ذر الذي قال فيه «وتجزئ من ذلك ركعتا الضحى».

## ١٠- بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ

## ١- فضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد

٣٧٤- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً».

متفق عليه [البخاري (٦٤٥)، مسلم (٦٥٠)].

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ» بالفاء والذال المعجمة الفرد.

(بسبع وعشرين درجة متفق عليه).

٣٧٥- وَلَهُمَا [البخاري (٦٤٨)، مسلم (٦٤٩)]. عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «بِخَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا».

(ولهما). أي الشيخين (عن أبي هريرة بخمس وعشرين جزءاً) عوضاً عن قوله «سبع وعشرين درجة».

٣٧٦- وكذا للبخاري (٦٤٦)، عن أبي سعيد، وَقَالَ: «دَرَجَةً»

(وكذا) أي ويلفظ بخمس وعشرين.

(للبخاري عن أبي سعيد وقال: درجة) عوضاً عن «جزءاً».

ورواه جماعة من الصحابة غير الثلاثة المذكورين منهم:

أنس وعائشة وصهيب ومعاذ وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت.

قال الترمذي: عامة من رواه قالوا: «خمساً وعشرين» إلا ابن عمر فقال «سبعة وعشرين» وله رواية فيها «خمساً وعشرين»، ولا منافاة فإن مفهوم العدد غير مراد فرواية الخمس والعشرين داخلية تحت رواية السبع، والعشرين أو أنه أخبر ﷺ بالأقل عدداً أولاً ثم أخبر بالأكبر وأنه زيادة تفضل الله بها.

وقد زعم قوم أن السبع عمولة على من صلى في المسجد، والخمس لمن صلى في غيره، وقيل: السبع لبعيد المسجد، والخمس لقريب.

ومنهم من أبدى مناسبات وتعليلات استوفاهما المصنف في فتح الباري (١٣٢/٢، ١٣٣) وهي أقوال تخمينية ليس عليها نص، والجزء والدرجة بمعنى واحد هنا؛ لأنه عبر بكل واحد منهما عن الآخر وقد ورد تفسيرهما بالصلاة، وأن صلاة الجماعة بسبع وعشرين صلاة فرداً.

والحديث حث على الجماعة.

وفيه دليل على عدم وجوبها.

وقد قال بوجوبها جماعة من العلماء مستدلين بقوله:

## ٢- التشديد في حضور الجماعة

٣٧٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أُمَرَ



وَلَمْ يَسْلَمْ لَهُ هَذَا؛ لِأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ دَلِيلٍ وَلِذَا قَالَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ: إِنَّهَا وَاجِبَةٌ غَيْرُ شَرْطٍ.

وَذَهَبَ أَبُو الْعَبَّاسِ تَحْصِيلاً لِمَذْهَبِ الْهَادِي أَنَّهَا فَرْضٌ كَفَايَةٌ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنْ مُتَقَدِّمِي الشَّافِعِيَّةِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ، وَالْمَالِكِيَّةِ.

وَذَهَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْمُؤَيَّدُ بِاللَّهِ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَصَاحِبَاهُ وَالنَّاصِرُ إِلَى أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ.

اسْتَدَلَّ الْقَاتِلُ بِالْوُجُوبِ بِحَدِيثِ الْبَابِ؛ لِأَنَّ الْعُقُوبَةَ الْبَالِغَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى تَرْكِ الْفَرَائِضِ وَبِغَيْرِهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ كَحَدِيثِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ عَلِمْتُ مَا بِي وَلَيْسَ لِي قَائِدٌ، وَإِنْ بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَسْجِدِ شَجَرًا وَخَلًّا وَلَا أَقْدِرُ عَلَى قَائِدٍ كُلِّ سَاعَةٍ قَالَ ﷺ «أَتَسْمَعُ الْإِقَامَةَ؟» قَالَ: نَعَمْ قَالَ «فَاخْضَرِّعَا».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٢٣/٣) وَابْنُ خُرَيْمَةَ [صحيحه] (١٤٨٠)، وَالْحَاكِمُ (٧٤٧/١) وَابْنُ حِبَّانٍ [صحيحه] (٢٠٦٣) بِلَفْظِ «أَتَسْمَعُ الْأَذَانَ» قَالَ نَعَمْ قَالَ «فَأَيُّهَا وَلَوْ حَبَوًّا».

وَالْأَحَادِيثُ فِي مَعْنَاهُ كَثِيرَةٌ وَيَأْتِي حَدِيثُ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَدْ أَطْلَقَ الْبُخَارِيُّ الْوُجُوبَ عَلَيْهَا وَيُؤَيِّدُهُ بِقَوْلِهِ «بَابُ وَجُوبِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ».

وَقَالُوا: هِيَ فَرْضٌ عَيْنٌ إِذْ لَوْ كَانَتْ فَرْضٌ كَفَايَةٌ لَكَانَ قَدْ اسْقَطَ وَجُوبَهَا فَعَلُ النَّبِيِّ ﷺ وَمِنْ مَعَى لَهَا.

وَأَمَّا التَّحْرِيقُ فِي الْعُقُوبَاتِ بِالنَّارِ فَإِنَّهُ، وَإِنْ كَانَ قَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهُ عَامًّا فَهَذَا خَاصٌّ.

وَأَدْلَةُ الْقَاتِلِ بِأَنَّهَا فَرْضٌ كَفَايَةٌ أَدْلَةٌ مِنْ قَالَ إِنَّهَا فَرْضٌ عَيْنٌ بِنَاءً عَلَى قِيَامِ الصَّارِفِ لِلْأَدْلَةِ عَلَى فَرْضِ الْعَيْنِ إِلَى فَرْضِ الْكَفَايَةِ.

وَقَدْ أَطَالَ الْقَاتِلُونَ بِالسُّنَنِ الْكَلَامَ فِي الْجَوَابَاتِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَا لَا يَنْفِي، وَأَقْرَبُهَا أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الرَّجْسِ لَا الْحَقِيقَةِ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ ﷺ.

وَاسْتَدَلَّ الْقَاتِلُ بِالسُّنَنِ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

يَحْطَبُ فَيُخْطَبُ ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنُ لَهَا ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَى رَجُلٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا مَسِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ [البخاري (٦٤٤)، مسلم (٦٥١)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) أَيُّ فِي مَلَكِيهِ وَتَحْتَ تَصَرُّفِهِ.

(لَقَدْ هَمَمْتُ) جَوَابُ الْقِسْمِ، وَالْإِقْسَامُ مِنْهُ ﷺ لِيَانِ عَظَمِ شَأْنِ مَا يَذْكُرُهُ زَجْرًا عَنْ تَرْكِ الْجَمَاعَةِ.

(إِنْ أَمَرَ بِحَطَبٍ) فَيَحْطَبُ ثُمَّ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَيُؤَذَّنُ لَهَا ثُمَّ أَمَرَ رَجُلًا فَيُؤَمُّ النَّاسَ ثُمَّ أُخَالِفَ فِي «الصَّحَاحِ»: خَالَفَ إِلَى فَلَانٍ أَيُّ أَنَاهُ إِذَا غَابَ عَنْهُ (إِلَى رَجُلٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ) أَيُّ لَا يَحْضُرُونَ الْجَمَاعَةَ.

(فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرَقًا) يَفْتَحُ الْمُهْمَلَةُ وَسُكُونِ الرَّاءِ ثُمَّ قَافٍ هُوَ الْعَظَمُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ لَحْمٌ.

(مَسِينًا أَوْ مِرْمَاتَيْنِ) ثَلَاثَةُ مَرَامٍ يَكْسِرُ الْمِيمَ فَرَاءً سَاكِنَةً وَقَدْ تَفْتَحُ الْمِيمُ وَهِيَ مَا بَيْنَ صَلَاحِ الشَّاءِ مِنَ اللَّحْمِ.

(حَسَنَتَيْنِ) بِمُهْمَلَتَيْنِ مِنَ الْحَسَنِ (لَشَهِدَ الْعِشَاءَ) أَيُّ صَلَاتَهُ فِي جَمَاعَةٍ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) أَيُّ بَيْنَ الشَّيْخَيْنِ (وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْجَمَاعَةِ عَيْنًا لَا كَفَايَةً إِذْ قَدْ قَامَ بِهَا غَيْرُهُمْ فَلَا يَسْتَحِقُّونَ الْعُقُوبَةَ وَلَا عُقُوبَةَ إِلَّا عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فَعَلٍ مُحْرَمٍ.

وَالِى أَنَّهَا فَرْضٌ عَيْنٌ ذَهَبَ عطاءُ والأوزاعيُّ وأحمدُ وأبو ثورٍ وابنُ خُرَيْمَةَ وابنُ الْمُنْذِرِ وابنُ حِبَّانٍ.

وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ أَبُو الْعَبَّاسِ.

وَقَالَتْ بِهِ الظَّاهِرِيَّةُ وَقَالَ دَاوُدُ: إِنَّهَا شَرْطٌ فِي صَحَّةِ الصَّلَاةِ بِنَاءً عَلَى مَا يَخْتَارُهُ مَنْ أَنْ كُلَّ وَاجِبٍ فِي الصَّلَاةِ فَهُوَ شَرْطٌ فِيهَا



فِيهِمَا أَتَى إِلَيْهِمَا عَلَى أَيِّ حَالٍ فَإِنَّهُ مَا حَالَ بَيْنَ الْمُنَافِقِ وَبَيْنَ هَذَا الْإِتْيَانِ إِلَّا عَدَمُ تَصْدِيقِهِ بِمَا فِيهِمَا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

#### ٤- الْأَعْمَى لَا يُرْخَصُ لَهُ فِي التَّخَلُّفِ

عن الجماعة مع سماع النداء

#### ٣- أَتَقُلُّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ

٣٧٩- وَعَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى

فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ، فَرَخَّصَ لَهُ، فَلَمَّا وَلَّى دَعَا، فَقَالَ: «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاجِبْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٥٣).

(وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ أَتَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ أَعْمَى) قَدْ وَرَدَتْ بِتَفْسِيرِهِ الرَّوَايَةُ الْأُخْرَى وَأَنَّهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ.

(قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَيْسَ لِي قَائِدٌ يَقُودُنِي إِلَى الْمَسْجِدِ فَرَخَّصَ لَهُ) أَيُّ فِي عَدَمِ إِتْيَانِ الْمَسْجِدِ.

(فَلَمَّا وَلَّى دَعَا فَقَالَ هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ) فِي رَوَايَةِ «الْإِقَامَةِ» (بِالصَّلَاةِ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَاجِبْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

كَانَ التَّرْخِصُ أَوَّلًا مُطْلَقًا عَنْ التَّقْيِيدِ بِسَمَاعِهِ النَّدَاءَ فَرَخَّصَ لَهُ ثُمَّ سَأَلَهُ «هَلْ تَسْمَعُ النَّدَاءَ» قَالَ: نَعَمْ فَأَمَرَهُ بِالْإِجَابَةِ، وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْمَعْ النَّدَاءَ كَانَ ذَلِكَ عُذْرًا لَهُ، وَإِذَا سَمِعَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ عَنِ الْحُضُورِ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ أَدْلَى الْإِجَابِ لِلْجَمَاعَةِ عَيْنًا لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ الْوَجُوبُ عَيْنًا عَلَى سَمَاعِ النَّدَاءِ لِتَقْيِيدِ حَدِيثِ الْأَعْمَى وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ لَهُ وَمَا أُطْلِقَ مِنَ الْأَحَادِيثِ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ.

وَإِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَاعْلَمْ أَنَّ الدَّعْوَى وَجُوبُ الْجَمَاعَةِ عَيْنًا أَوْ كِفَايَةً، وَالذَّلِيلُ هُوَ حَدِيثُ الْهَمِّ بِالتَّحْرِيقِ وَحَدِيثُ الْأَعْمَى وَهُمَا إِنَّمَا دَلَالَةٌ عَلَى وَجُوبِ حُضُورِ جَمَاعَتِهِ ﷺ فِي مَسْجِدِهِ لِسَمَاعِ النَّدَاءِ وَهُوَ أَخْصُ مِنْ وَجُوبِ الْجَمَاعَةِ وَلَوْ كَانَتْ الْجَمَاعَةُ وَاجِبَةً مُطْلَقًا لَيُنَظَرُ ذَلِكَ لِلأَعْمَى وَلِقَالَ لَهُ «انْظُرْ مِنْ يَصْلِي مَعَكَ» وَلِقَالَ فِي التَّخَلُّفَيْنِ «إِنَّهُمْ لَا يَحْضُرُونَ جَمَاعَتَهُ

«صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ» [خ (٦٤٨)، م (٦٤٩)] فَقَدْ اشْتَرَكَا فِي الْفَضِيلَةِ وَلَوْ كَانَتْ الْفَرَادَى غَيْرَ مُجَزَّاةٍ لَمَا كَانَتْ لَهَا فَضِيلَةٌ أَصْلًا وَحَدِيثُ «إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا» [د (٥٧٥)]، ت (٢١٩)، س (١٢/٢، ١٣)] فَاتَّبَتْ لَهُمَا الصَّلَاةُ فِي رَحَالِهِمَا وَلَمْ يُبَيِّنْ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ جَمَاعَةً وَسَيَّاتِي [ب (٣٧١)].

٣٧٨- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«أَتَقُلُّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ: صَلَاةَ الْعِشَاءِ، وَصَلَاةَ الْفَجْرِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لِأَنَّهُمَا وَلَوْ حَيَوًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٦٥٧)، مُسْلِمٌ (٦٥١)].

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَقُلُّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ»)

فِيهِ أَنَّ الصَّلَاةَ كُلَّهَا عَلَيْهِمْ تَقْبِلَةٌ فَلِأَنَّهُمُ الَّذِينَ «إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى» [النِّسَاءُ: ١٤٢] وَلَكِنْ الْأَنْقُلُ عَلَيْهِمْ (صَلَاةَ الْعِشَاءِ)؛ لِأَنَّهَا فِي وَقْتِ الرَّاحَةِ وَالسُّكُونِ (وَصَلَاةَ الْفَجْرِ)؛ لِأَنَّهَا فِي وَقْتِ النَّوْمِ وَلَيْسَ لَهُمْ دَاعٍ دِينِي وَلَا تَصَدِيقٌ بِأَجْرِهِمَا حَتَّى يَبْعَثَهُمْ عَلَى إِتْيَانِهِمَا وَيَخَفُ عَلَيْهِمُ الْإِتْيَانُ بِهِمَا وَلَأَنَّهُمَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ وَدَاعِي الرِّيَاءِ الَّذِي لِأَجْلِهِ يُصَلُّونَ مُتَفَرِّغِينَ لِعَدَمِ مُشَاهَدَةِ مَنْ يُرَاوُونَهُ مِنَ النَّاسِ إِلَّا الْقَلِيلَ فَاتَّقَى الْبَاعِثُ الدِّينِي مِنْهُمَا كَمَا اتَّقَى فِي غَيْرِهِمَا ثُمَّ اتَّقَى الْبَاعِثُ الدُّنْيَوِي الَّذِي فِي غَيْرِهِمَا.

وَلِذَا قَالَ ﷺ نَازِرًا إِلَى انْتِفَاءِ الْبَاعِثِ الدِّينِيِّ عَنْهُمْ (وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا) فِي فِعْلِهِمَا مِنَ الْأَجْرِ (لَأَنفَوْهُمَا) إِلَى الْمَسْجِدِ (وَلَوْ حَيَوًا) أَيُّ مَشِيًا حَيَوًا كَحَبْرِ الصَّبِيِّ عَلَى يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ، وَقِيلَ: هُوَ الرَّحْفُ عَلَى الرُّكْبِ وَقِيلَ عَلَى الْإِسْتِ فِي حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ «[المعجم الكبير] (٢٦٦/٨، ٢٦٧)» «وَلَوْ حَبْرًا عَلَى يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ».

وَفِي رَوَايَةِ جَابِرٍ عِنْدَهُ أَيْضًا «[المعجم الأوسط] (٣٧٢٦)» بِلَفْظِ «وَلَوْ حَبْرًا أَوْ رَحْفًا».

فِيهِ حُتُّ بَلِيغٌ عَلَى الْإِتْيَانِ إِلَيْهِمَا وَأَنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا عَلِمَ مَا



ﷺ ولا يُجمعون في منازلهم، والبيان لا يجوز تأخيرُهُ عن وقت الحاجة فالأحاديث إنما دلَّت على وجوب حضور جماعته ﷺ عينا على سماع النداء لا على وجوب مطلق الجماعة كفاية ولا عينا.

وليه أنه لا يُرخص لسامع النداء عن الحضور، وإن كان له عذر فإن هذا ذكر العذر وأنه لا يجد قائدا فلم يعذره إذا؟.

ويحتمل أن الترخيص له ثابت للعذر ولكنه أمره بالإجابة ندبا لا وجوبا ليحرر الأجر في ذلك، والمشقة تغتفر بما يجده في قلبه من الروح في الحضور.

ويدلّ يكون الأمر للندب أي مع العذر قوله:

٥- من سَمِعَ النداء وجب عليه الحضور

٣٨٠- وعن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «من سَمِعَ النداء فلم يأت فلا صلاة له إلا من عذر».

رواه ابن ماجه (٧٩٣) والدارقطني في «سننه» (٤٢٠/١) وابن حبان في «صحيحه» (٢٠٦٤)، والحاكم (٤٢٥/١)، وإسادة على شرط مسلم، لكن زجج بنفهم وثقه

الحديث أخرج من طريق شعبة موقوفا ومرفوعا، والموقوف فيه زيادة: «إلا من عذر» فإن الحاكم وثقه عند أكثر أصحاب شعبة.

وأخرج الطبراني في الكبير (١٢٢٦٦) من حديث أبي موسى عنه ﷺ «من سَمِعَ النداء فلم يجب من غير ضرر ولا عذر فلا صلاة له» قال الهيثمي [المجم: ٤٢/٢] فيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وسفيان الثوري وضعفه جماعة.

وقد أخرج حديث ابن عباس المذكور أبو داود (٥٥١) بزيادة قالوا: وما العذر؟ قال «خوف أو مرض لم يقبل الله منه الصلاة التي صلى» بإسناد ضعيف.

والحديث دليل على تأكيد الجماعة وهو حجة لمن يقول إنها فرض عين ومن يقول إنها سنة يؤول قوله «فلا صلاة له» أي كاملة وأنه نزل نفي الكمال منزلة نفي الذات مبالغة.

والأعذار في ترك الجماعة منها ما في حديث أبي داود ومنها المطر والريح الباردة ومن أكل كراثا أو نحوه من ذوات الريح الكريهة فليس له أن يقرب المسجد

قيل: ويحتمل أن يكون النهي عنها لا يلزم من أكلها من تفويت الفريضة فيكون أكلها آثما لما تسبب له من ترك الفريضة ولكن لعل من يقول إنها فرض عين يقول تسقط بهذه الأعذار صلاتها في المسجد لا في البيت فيصلها جماعة.

٦- من صلى منفردا ثم أدرك الجماعة فليصل معهم

٣٨١- وعن يزيد بن الأسود أنه «صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الصبح، فلما صلى رسول الله ﷺ، إذا هو برجلين لم يصليا، فدعا بهما، فجاء بهما ترعدا فرائضهما، فقال لهما: «ما منعكما أن تصليا معنا؟» قالا: قد صلينا في رحالنا، قال: «فلا تغلرا، إذا صليتما في رحالكما ثم أدركتما الإمام ولم يصل فصليا معه فإنها لكما نافلة».

رواه أحمد (١٦٠/٤)، واللفظ له، والثلاثة رابو داود (٥٧٥)، السامي (١١٢/٢)، وصححه ابن حبان (١٥٦٥) والترمذي (٢١٩).

(وعن يزيد بن الأسود ﷺ) هو أبو جابر يزيد بن الأسود السوائي بضم المهملة وتخفيف الواو، والمد ويقال الخزاعي ويقال العامري روى عنه ابنه جابر وعداده في أهل الطائفة وحديثه في الكوفيين.

(أنه صلى مع رسول الله ﷺ الصبح فلما صلى رسول الله ﷺ أي فرغ من صلاته).

(إذا هو برجلين لم يصليا) أي معه.

(فدعا بهما فجاء بهما ترعدا) بضم المهملة.

(فرائضهما) جمع فريضة وهي اللحمة التي بين جنب الدابة وكثيرها أي ترجف من الخوف قاله في النهاية.

(فقال لهما «ما منعكما أن تصليا معنا» قالا قد صلينا في



رحالنا) جمع رجلٍ يَبْتَحِ الرِّاءَ وسُكُونُ الْمُهْمَلَةِ هُوَ الْمَنْزَلُ، ويطلقُ على غيره ولَكِنْ الْمَرَادُ هُنَا بِهِ الْمَنْزَلُ.

(قَالَ فَلَا تَفْعَلَا إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا ثُمَّ أَدْرَكْتُمَا الْإِمَامَ وَلَمْ يُصَلِّ فَصَلَّيَا مَعَهُ فَإِنَّهَا) أَيِ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ بَعْدَ صَلَاتِهِمَا الْفَرِيضَةَ (لَكُمَا نَافِلَةٌ).

والفريضة هي الأولى سواء صَلَّيْتَ جماعةً أو فرادى لإطلاقِ الخبرِ.

(رواهُ أَحْمَدُ وَاللَّفْظُ لَهُ وَالثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَالتِّرْمِذِيُّ) زَادَ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (٣٠/٢): وَالْحَاكِمُ وَالدَّارِقُطِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ كُلُّهُم مِّنْ طَرِيقِ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ: إِسْنَادُهُ بِمَجْهُولٍ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لِأَنَّ يَزِيدَ بْنَ الْأَسْوَدِ لَيْسَ لَهُ رَاوٍ غَيْرُ أَبِيهِ وَلَا لِأَبِيهِ جَابِرٌ غَيْرُ يَعْلَى.

قُلْتُ: يَعْلَى مِّنْ رِّجَالِ مُسْلِمٍ وَجَابِرٌ وَثَقَةُ النَّسَائِيِّ وَغَيْرُهُ انْتَهَى.

وَهَذَا الْحَدِيثُ وَقَعَ فِي مَسْجِدِ الْحَيْفِ فِي حُجَّةِ الْوُدَّاعِ فَدُلَّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ إِذَا وَجَدَهُ يُصَلِّي أَوْ سَيَصَلِّي بَعْدَ أَنْ كَانَ قَدْ صَلَّى جَمَاعَةً أَوْ فَرَادَى، وَالْأُولَى هِيَ الْفَرِيضَةُ، وَالْآخَرَى نَافِلَةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَدِيثُ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُحْتَاجُ إِلَى رَفْضِ الْأُولَى.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْمَوْيِذُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَذَهَبَ الْهَادِي وَمَالِكٌ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ إِلَى أَنَّ الثَّانِيَةَ هِيَ الْفَرِيضَةُ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٧٧) مِّنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ «إِذَا جِئْتَ الصَّلَاةَ فَوَجَدْتَ النَّاسَ يُصَلُّونَ فَصَلِّ مَعَهُمْ إِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ نَكَرَ لَكَ نَافِلَةٌ، وَهَذِهِ مَكْرُوبَةٌ».

وَأَجِبَ بِأَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ضَعْفُهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ مُخَالَفٌ لِحَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ وَهُوَ أَصَحُّ مَا رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٤١٤/١)، بِلَفْظِ «وَلْيَجْتَمِعِ النَّاسُ صَلَّيْ

فِي تَبَيُّهِ نَافِلَةٌ».

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: هَذِهِ رَوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ شَاذَةٌ.

وعلى هذا القول لا بُدَّ مِنَ الرُّفْضِ لِلأُولَى بَعْدَ دُخُولِهِ فِي الثَّانِيَةِ وَقِيلَ: بِشَرَطِ فَرَاغِهِ مِنَ الثَّانِيَةِ صَحِيحَةٌ.

وَالشَّافِعِيُّ قَوْلُ ثَالِثٍ أَنَّ اللَّئِمَةَ تَعَالَى يَحْتَسِبُ بِأَيِّهَامَا شَاءَ لِقَوْلِ ابْنِ عُرْمَرَ لَمَنْ سَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ «أَوْ ذَلِكَ إِلَيْكَ؟ إِنَّمَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى يَحْتَسِبُ بِأَيِّهَامَا شَاءَ».

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (ص ١٠٢).

وَقَدْ غَوَّضَ حَدِيثُ الْبَابِ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٧٩) وَالنَّسَائِيُّ (١١٤/٢) وَغَيْرُهُمَا عَنْ ابْنِ عُرْمَرَ يَرْفَعُهُ «لَا تَصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ».

وَيَجَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ أَنْ يُصَلِّيَ كَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُمَا فَرِيضَةٌ لَا عَلَى أَنْ إِحْدَاهُمَا نَافِلَةٌ أَوْ الْمَرَادُ يُصَلِّيهِمَا مَرَّتَيْنِ مُتَفَرِّدًا ثُمَّ ظَاهَرَ حَدِيثُ الْبَابِ عُمُومُ ذَلِكَ فِي الصَّلَوَاتِ كُلِّهَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُعَادُ إِلَّا الظُّهْرُ، وَالْعِشَاءُ أَمَّا الصُّبْحُ، وَالْعَصْرُ فَلَا لِلنَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَهُمَا وَأَمَّا الْمَغْرِبُ فَلَأَنَّهَا وَتَرُ النَّهَارَ فَلَوْ أَعَادَهَا صَارَتْ شَفْعًا.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ صَلَاتُهَا فِي جَمَاعَةٍ لَمْ يُعَذِّهَا، وَإِنْ صَلَاتُهَا مُتَفَرِّدًا أَعَادَهَا.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي خِلَافِهِ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ بَلْ فِي حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ فَيَكُونُ أَظْهَرَ فِي رَدِّ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَيُخَصُّ بِهِ عُمُومُ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الْوَقْتَيْنِ.

## ٧- الاتِّمَامُ بِالْإِمَامِ

٣٨٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ



تتعدّد معه صلاتُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ إِمَامًا إِذِ الدُّخُولُ بِهَا بَعْدَهُ وَهِيَ  
عُرْوَانُ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَاتَّخَاذِهِ إِمَامًا.

وَاسْتَدَلَّ عَلَى عَدَمِ فسادِ الصَّلَاةِ بِمُخَالَفَتِهِ لِإِمَامِهِ بِأَنَّهُ ﷺ  
تَوَعَّدَ مَنْ سَابَقَ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِهِ أَوْ سُجُودِهِ بِأَنَّهُ لَنْ يَجْعَلَ  
رَأْسَهُ رَأْسَ حِمَارٍ (البخاري (٦٩١)، مسلم (٤٢٧)). وَلَمْ يَأْمُرْ بِإِعَادَةِ  
صَلَاتِهِ وَلَا قَالَ: فَإِنَّهُ لَا صَلَاةَ لَهُ.

ثُمَّ الْحَدِيثُ لَمْ يَشْتَرِطِ الْمَسَاوَاةَ فِي النَّيَّةِ فَدَلَّ أَنَّهَا إِذَا  
اختلفت نِيَّةُ الْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومِ كَانَ يَنْوِي أَحَدَهُمَا فَرْضًا، وَالْآخَرُ  
نَفْلًا أَوْ يَنْوِي هَذَا عَصْرًا، وَالْآخَرُ ظَهْرًا أَنَّهَا تَصَحُّ الصَّلَاةُ  
جَمَاعَةً، وَإِلَيْهِ دَعَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي حَدِيثِ  
جَابِرٍ فِي صَلَاةِ مُعَاذٍ.

وَقَوْلُهُ، وَإِذَا (قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ) يَدُلُّ أَنَّهُ الَّذِي  
يَقُولُهُ الْإِمَامُ وَيَقُولُ الْمَأْمُومُ «اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» وَقَدْ وَرَدَ  
بِزِيَادَةِ الْوَاوِ وَوَرَدَ بِحَذْفِ «اللَّهُمَّ»، وَالْكَلُّ جَائِزٌ، وَالْأَرْجَحُ الْعَمَلُ  
بِزِيَادَةِ «اللَّهُمَّ» وَزِيَادَةِ الْوَاوِ لِأَنَّهَا يُفِيدَانِ مَعْنَى زَائِدًا.

وَلَقَدْ احْتَجَّ بِالْحَدِيثِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ لَا يَجْمَعُ الْإِمَامُ، وَالْمُؤْتَمُّ  
بَيْنَ التَّسْمِيْعِ وَالتَّحْمِيدِ وَهُمْ الْهَادِرِيُّ، وَالْخَنْفِيَّةُ قَالُوا: وَيُشْرَعُ  
لِلْإِمَامِ، وَالْمُفْرَدُ التَّسْمِيْعُ وَقَدْ قَدَّمْنَا هَذَا.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَعَمَّادٌ: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْإِمَامُ، وَالْمُفْرَدُ  
وَيَقُولُ الْمُؤْتَمُّ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ ﷺ  
كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ.

وظَاهِرُهُ مُفْرَدًا، وَإِمَامًا فَإِنَّ صَلَاتَهُ ﷺ مُؤْتَمًّا نَادِرَةً.  
وَيَقَالُ عَلَيْهِ: فَايْنِ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ يَشْمَلُ الْمُؤْتَمَّ فَإِنَّ الَّذِي  
فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا أَنَّهُ يَحْمَدُ.

وَدَعَبَ الْإِمَامُ يَحْيَى وَالتَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجْمَعُ  
بَيْنَهُمَا الْإِمَامُ، وَالْمُفْرَدُ وَيَحْمَدُ الْمُؤْتَمُّ لِمَقْهُومِ حَدِيثِ السَّابِقِ إِذْ  
يَقُولُ مِنْ قَوْلِهِ «فَقُولُوا اللَّهُمَّ» الْخ أَنَّهُ لَا يَقُولُ الْمُؤْتَمُّ إِلَّا ذَلِكَ.

وَدَعَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا الْمَصْلِي مُطْلَقًا مُسْتَدَلًّا  
بِمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٤٧٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ  
إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ قَالَ «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا  
لَكَ الْحَمْدُ» الْحَدِيثُ.

حَمْدَهُ، فَقُولُوا: اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، وَإِذَا سَجَدَ  
فَاسْجُدُوا، وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى  
قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا  
أَجْمَعِينَ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٠٣)، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ (البخاري  
(٧٢٢)، مسلم (٤١٤)).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّمَا يُجْعَلُ  
الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَإِذَا كَبَّرَ» أَيْ لِلْإِحْرَامِ أَوْ مُطْلَقًا فَيَشْمَلُ تَكْبِيرَ  
النَّقْلِ.

(فَكَبَّرُوا وَلَا تُكَبِّرُوا حَتَّى يُكَبِّرَ زَادَهُ تَأْكِيدًا لِمَا أَفَادَهُ مَقْهُومُ  
الشَّرْطِ كَمَا فِي سَائِرِ الْجُمْلِ الْآتِيَةِ.

(وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا وَلَا تَرْكَعُوا حَتَّى يَرْكَعَ) أَيْ حَتَّى يَأْخُذَ  
فِي الرُّكُوعِ لَا حَتَّى يَفْرُغَ مِنْهُ كَمَا يَتَّبَادَرُ مِنَ اللَّفْظِ.

(وَإِذَا قَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ فَقُولُوا اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ،  
وَإِذَا سَجَدَ) أَخَذَ فِي السُّجُودِ.

(فَاسْجُدُوا وَلَا تَسْجُدُوا حَتَّى يَسْجُدَ، وَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا  
قِيَامًا، وَإِذَا صَلَّى قَاعِدًا) لِعَدْرِ.

(فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ) هَكَذَا بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ وَهِيَ  
رَوَاةٌ فِي الْبَخَارِيِّ (٧٢٢)، (٧٣٤) وَأَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ «أَجْمَعُونَ» بِالرَّفْعِ  
تَأْكِيدًا لِضَمِيرِ الْجَمْعِ.

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَهَذَا لَفْظُهُ وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ) إِنَّمَا يُعِيدُ  
جَعْلُ الْإِمَامِ مَقْصُورًا عَلَى الْإِتِّصَافِ بِكَوْنِهِ مُؤْتَمًّا بِهِ لَا يَتَجَاوِزُهُ  
الْمُؤْتَمُّ إِلَى مُخَالَفَتِهِ، وَالْإِتِّصَافُ الْإِقْتِدَاءُ وَالْإِتِّبَاعُ.

وَالْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ شَرْعِيَّةَ الْإِمَامَةِ لِيُقْتَدَى بِالْإِمَامِ وَمَنْ  
شَاءَ التَّابِعِ، وَالْمَأْمُومِ أَنَّ لَا يَتَقَدَّمَ مَتَّبِعُهُ وَلَا يُسَاوِيهِ وَلَا يَتَقَدَّمَ  
عَلَيْهِ فِي مَوْقِفِهِ بَلْ يُرَاقِبُ أَحْوَالَهُ وَيَأْتِي عَلَى أَثَرِهَا بِنَحْوِ فَعِلِهِ  
وَمَقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ لَا يُخَالَفُهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحْوَالِ وَقَدْ فَصَّلَ  
الْحَدِيثُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ «فَإِذَا كَبَّرَ» إِلَى آخِرِهِ.

وَيُقَاسُ مَا لَمْ يُذَكَّرْ مِنْ أَحْوَالِهِ كَالْتَسْلِيمِ عَلَى مَا ذُكِرَ فَمَنْ  
خَالَفَهُ فِي شَيْءٍ ثَمَّ ذُكِرَ فَقَدْ أَثَمَ وَلَا تَقْصِدُ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ  
إِنْ خَالَفَ فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ بِتَكْبِيرِهَا عَلَى تَكْبِيرَةِ الْإِمَامِ فَإِنَّهَا لَا



كذا قُرْءَةُ الشَّافِعِيِّ.

وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْأَحَادِيثَ الَّتِي أَمَرَهُمْ فِيهَا بِالْجُلُوسِ لَمْ يُخْتَلَفْ فِي صَحِّحَتِهَا وَلَا فِي سِيَاقِهَا.

وَأَمَّا صَلَاتُهُ ﷺ فِي مَرَضٍ فَقَدْ اخْتَلَفَتْ فِيهَا هَلْ كَانَ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا، وَالْإِسْتِدْلَالُ بِصَلَاتِهِ فِي مَرَضٍ مُؤَيَّدٌ لَا يَتَسَمَّ إِلَّا عَلَى أَنَّهُ كَانَ إِمَامًا.

وَمِنْهَا أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْجُلُوسِ لِلدُّبِّ وَتَقْرِيرِ الْقِيَامِ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ فَيَكُونُ هَذَا جَمْعًا بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ خَارِجًا عَنِ الْمُتَقَبِّحِينَ جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُ يَنْتَضِي التَّخْيِيرَ لِلْمُؤْتَمِّ بَيْنَ الْقِيَامِ، وَالْقُعُودِ.

وَمِنْهَا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فَعَلُ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ أَنَّهُمْ أَمَرُوا قُعُودًا وَمَنْ خَلَفَهُمْ قُعُودًا أَيْضًا مِنْهُمْ أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ وَجَابِرٌ وَأَقْبَى بْنُ أَبِي مُرَّةٍ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَلَا يُحْفَظُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ خِلَافُ ذَلِكَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ «لَا يَأْتُمُّ أَحَدُكُمْ بَعْدِي قَاعِدًا قَوْمًا قِيَامًا» فَإِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٨٠/٣) وَالدَّارَقُطَنِيُّ (٣٩٨/١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ الْجَعْفِيِّ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَجَابِرٍ ضَعِيفٌ جَدًّا وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ مُرْسَلٌ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ قَدْ عَلِمَ مِنْ اخْتِجَ بِهِ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُرْسَلٌ وَمِنْ رَوَايَةِ رَجُلٍ يُرِغِبُ أَهْلَ الْعِلْمِ عَنِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ يَعْنِي جَابِرَ الْجَعْفِيِّ.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ إِلَى أَنَّهُ إِذَا ابْتَدَأَ الْإِمَامُ الرَّائِبُ الصَّلَاةَ قَاعِدًا لِمَرَضٍ يُرْجَى بُرُؤُهُ فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ خَلْفَهُ قُعُودًا، وَإِذَا ابْتَدَأَ الْإِمَامُ الصَّلَاةَ قَائِمًا لَزِمَ الْمَأْمُومِينَ أَنْ يُصَلُّوا خَلْفَهُ قِيَامًا سِوَاهُ طَرَأَ مَا يَقْتَضِي صَلَاةَ إِمَامِهِمْ قَاعِدًا أَمْ لَا كَمَا فِي الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِي مَرَضٍ مُؤَيَّدٍ فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالْقُعُودِ؛ لِأَنَّ ابْتِدَاءَ إِمَامِهِمْ صَلَاتَهُ قَائِمًا ثُمَّ أَهْمُهُمْ ﷺ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَاةِ قَاعِدًا بِخِلَافِ صَلَاتِهِ ﷺ بِهِمْ فِي مَرَضِهِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ ابْتَدَأَ صَلَاتَهُ قَاعِدًا فَأَمَرَهُمْ بِالْقُعُودِ وَهُوَ جَمْعٌ حَسَنٌ.

قَالَ: وَالظَّاهِرُ عُمُومُ أَحْوَالِ صَلَاتِهِ جَمَاعَةً وَمَفْرَدًا وَقَدْ قَالَ ﷺ «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي» [البخاري (٦٣١)، مسلم (٣٩١)]. وَلَا حُجَّةٌ فِي سَائِرِ الرَّوَايَاتِ عَلَى الْإِقْتِصَارِ إِذْ عَدِمَ الذِّكْرُ فِي اللَّفْظِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الشَّرْعِيَّةِ فَقَوْلُهُ «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ سَمِعَ اللَّهُ يَمُنَّ حَمْدُهُ» لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْسِ قَوْلِهِ «رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ».

وَقَوْلُهُ «قُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْسِ قَوْلِ الْمُؤْتَمِّ «سَمِعَ اللَّهُ يَمُنَّ حَمْدُهُ»، وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي أَوْفَى فِي جِكَائِيهِ لِفَعْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ زِيَادَةً وَهِيَ مَقْبُولَةٌ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ غَيْرُ مُعَارَضٍ لَهَا.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ هَذَا الْقَوْلَ عَنْ عَطَاءٍ وَابْنِ سِيرِينَ وَغَيْرِهِمَا فَلَمْ يَنْفِرْ بِهِ الشَّافِعِيُّ وَيَكُونُ قَوْلُهُ «سَمِعَ اللَّهُ يَمُنَّ حَمْدُهُ» عِنْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ.

وَقَوْلُهُ «رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ» عِنْدَ انْتِصَابِهِ.

وَقَوْلُهُ (فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ مُتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي الْقُعُودِ لِعَدْرِ وَأَنَّهُ يَقَعِدُ الْمَأْمُومُ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْقِيَامِ وَقَدْ وَرَدَ تَعْلِيلُهُ بِأَنَّهُ فَصَلَ فَارِسَ وَالرُّومَ أَيْ الْقِيَامَ مَعَ قُعُودِ الْإِمَامِ فَإِنَّهُ ﷺ قَالَ «إِنْ كُنْتُمْ آيَنَا لَتَفْعَلُونَ فَعَلَّ فَارِسٌ وَالرُّومُ يَقُومُونَ عَلَى مُلُوكِهِمْ وَهُمْ قُعُودٌ فَلَا تَفْعَلُوا» [مسلم (٤١٣)].

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا.

وَذَهَبَتْ الْهَادَوِيَُّّةُ وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا تَصَحُّ صَلَاةُ الْقَائِمِ خَلْفَ الْقَاعِدِ لَا قَائِمًا وَلَا قَاعِدًا لِقَوْلِهِ ﷺ «لَا تَخْتَلِفُوا عَلَى إِمَامَيْكُمْ وَلَا تَتَابِعُوهُ فِي الْقُعُودِ» كَذَا فِي شَرْحِ الْقَاضِي، وَلَمْ يُسَنِّدْهُ إِلَى كِتَابٍ وَلَا وَجَدْتُ قَوْلَهُ «وَلَا تَتَابِعُوهُ فِي الْقُعُودِ» فِي حَدِيثٍ فَيَنْظُرُ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ تَصَحُّ صَلَاةُ الْقَائِمِ خَلْفَ الْقَاعِدِ وَلَا يُتَابَعُ فِي الْقُعُودِ قَالُوا: لَصَلَاةِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضٍ مُؤَيَّدٍ قِيَامًا حِينَ خَرَجَ وَأَبُو بَكْرٍ قَدْ افْتَتَحَ الصَّلَاةَ فَقَعَدَ عَنْ يَسَارِهِ [البخاري (٦٨٣)، مسلم (٤١٨)].

فَكَانَ ذَلِكَ نَاسِخًا لِأَمْرِهِ ﷺ لَهُمْ بِالْجُلُوسِ فِي حَدِيثِ أَبِي مُرَّةٍ فَإِنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي صَلَاتِهِ حِينَ جُحِشَ وَانْفَكَّتْ قَدَمُهُ فَكَانَ هَذَا آخِرَ الْأَمْرَيْنِ فَتَعَيَّنَ الْعَمَلُ بِهِ.

٨- كُلُّ يَأْتُمُ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الصَّفوفِ

٣٨٣- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ



رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى فِي أَصْحَابِهِ تَأَخُّراً، فَقَالَ: «تَقَدَّمُوا فَاتَّمُوا بِي، وَلْيَأْتُمْ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٣٨).

كَانَهُمْ تَأَخَّرُوا عَنِ الْقَرِيبِ وَالذُّنُوبِ مِنْهُ ﷺ.

وَقَوْلُهُ (اتَّمُوا بِي) أَيِ اتَّقَدُّوا بِأَفْعَالِي.

(وَلْيَقْتَدِ بِكُمْ مَنْ بَعْدَكُمْ) مُسْتَدَلِّينَ بِأَفْعَالِكُمْ عَلَى أَفْعَالِي.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ اتِّبَاعُ مَنْ خَلْفَ الْإِمَامِ مِمَّنْ لَا يَرَاهُ وَلَا يَسْمَعُهُ كَأَهْلِ الصَّفِّ الثَّانِي يَتَقَدُّونَ بِالْأَوَّلِ وَأَهْلُ الصَّفِّ الثَّالثِ بِالثَّانِي وَغَيْرِهِ أَوْ بِمَنْ يُبْلَغُ عَنْهُ.

وَالْحَدِيثُ حَثٌّ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَكَرَاهَةٌ الْبَعْدِ عَنْهُ وَتَمَامُ الْحَدِيثِ «لَا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى يُؤْخَرَهُمُ اللَّهُ».

٩- أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ

٣٨٤- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ قَالَ: «: اخْتَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجْرَةً مُخَصَّصَةً، فَصَلَّى فِيهَا، فَتَّبِعَ إِلَيْهِ رِجَالٌ، وَجَاؤُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ - الْحَدِيثُ. وَفِيهِ «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٧٣١)، مُسْلِمٌ (٧٨١)].

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ اخْتَجَرَ) هُوَ بِالرَّاءِ الْمَنْعُ أَيِ اتَّخَذَ شَيْئاً كَالْحُجْرَةِ مِنَ الْخَصْفِ وَهُوَ الْحَصِيرُ وَيُرْوَى بِالزَّايِ أَيِ اتَّخَذَ حَاجِزاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ أَيْ مَانِعاً.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجْرَةً مُخَصَّصَةً فَصَلَّى فِيهَا فَتَّبِعَ إِلَيْهِ رِجَالٌ وَجَاؤُوا يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، الْحَدِيثُ، وَفِيهِ «أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي بَابِ صَلَاةِ التَّطَوُّعِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ فِعْلِ مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَضْيِيقٌ عَلَى الْمُصَلِّينَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُهُ بِاللَّيْلِ وَيَسْطُرُ بِالنَّهَارِ وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ «وَلَمْ يَنْجِذْهُ دَائِماً».

وَقَوْلُهُ (فَتَّبِعَ) مِنَ التَّبَعِ الطَّلَبِ، وَالْمَعْنَى طَلَبُوا مَوْضِعَهُ

وَاجْتَمَعُوا إِلَيْهِ وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ «فَنَارَ إِلَيْهِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (٧٢٩) «فَصَلَّى فِيهَا لَيْلِي فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ جَعَلَ يَقَعُدُ فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ فَقَالَ «قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَبِيحِكُمْ فَصَلُّوا أَهْيَا النَّاسُ فِي بُيُوتِكُمْ فَإِنَّ أَفْضَلَ الصَّلَاةِ صَلَاةَ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ» هَذَا لَفْظُهُ وَفِي مُسْلِمٍ قَرِيبٌ مِنْهُ.

وَالْمَصْنُفُ سَنَاقَ الْحَدِيثِ فِي أَبْوَابِ الْإِمَامَةِ لِإِفَادَةِ شَرْعِيَةِ الْجَمَاعَةِ فِي النَّافِلَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْنَاهُ فِي التَّطَوُّعِ.

١٠- لَا تَطُولُ الصَّلَاةُ بِالْمَامُومِينَ

٣٨٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «صَلَّى مُعَاذٌ بِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ فَطَوَّلَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَتُرِيدُ أَنْ تَكُونَ يَا مُعَاذُ قَتَاناً؟ إِذَا أَمَمْتَ النَّاسَ فَافْرَأْ بِ- الشَّمْسِ وَضَحَاهَا»، وَ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«افْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ»، وَ«اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٧٠٥)، مُسْلِمٌ (٤٦٥)], وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

الْحَدِيثُ فِي الْبُخَارِيِّ لَفْظُهُ «أَقْبَلَ رَجُلٌ بِنَاضِحَيْنِ وَقَدْ جَنَحَ اللَّيْلُ فَوَافَقَ مُعَاذاً يُصَلِّي فَتَرَكَ نَاضِحِيهِ وَأَقْبَلَ إِلَى مُعَاذٍ فَقَرَأَ مُعَاذٌ سُورَةَ الْبَقَرَةِ أَوْ الشَّعَاءَ فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ بَعْدَ أَنْ قَطَعَ الْاِتِّدَاءَ بِمُعَاذٍ وَأَتَمَّ صَلَاتَهُ مُتَفَرِّداً» وَعَلَيْهِ بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ بِقَوْلِهِ: إِذَا طَوَّلَ الْإِمَامُ وَكَانَ لِلرَّجُلِ أَيْ الْمَامُومِ حَاجَةٌ فَخَرَجَ.

وَبَلَّغَهُ أَنْ مُعَاذاً نَالَ مِنْهُ وَقَدْ جَاءَ مَا قَالَهُ مُعَاذٌ مُفْسَراً بِلَفْظِ «بَلَّغَ ذَلِكَ مُعَاذاً» فَقَالَ إِنَّهُ مُتَافِقٌ فَتَأْتَى النَّبِيُّ ﷺ فَشَكَأَ مُعَاذاً فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَفَتَأْتَانِ أَنْتَ يَا مُعَاذُ؟ أَوْ «فَاتَيْنِ أَنْتَ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَوْ صَلَّيْتُ بِ- «سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«الشَّمْسِ وَضَحَاهَا» وَ«وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى» فَإِنَّهُ يُصَلِّي وَرَاءَكَ الْكَبِيرُ وَالضَّعِيفُ وَذُو الْحَاجَةِ».

وَلَهُ فِي الْبُخَارِيِّ الْفَاظُ غَيْرُ هَذِهِ.

وَالْمَرَادُ بِ «قَتَانٍ» أَيْ اتَّعَذَّبُ أَصْحَابَكَ بِالتَّطَوُّعِ.



«جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ» وَلَمْ يُعَيِّنْ فِيهِ عِلًّا جُلُوسِهِ لَكِنْ قَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّهُ عَيَّنَ الْحُلَّ فِي رَوَايَةِ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ: «أَنَّهُ عَنْ بِسَارِهِ».

قُلْتُ: وَحَيْثُ قَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ فَهِيَ تُبَيِّنُ مَا أَجَلَّ فِي أُخْرَى وَبِهِ يَتَضَحُّ أَنَّ ﷺ كَانَ إِمَامًا (فَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ يُصَلِّي (قَائِمًا يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ وَقُوفُ الْوَاحِدِ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَإِنْ حَضَرَ مَعَهُ غَيْرُهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ صَنَعَ ذَلِكَ لِيَلْبِغَ عَنْهُ أَبُو بَكْرٍ أَوْ لِيَكُونِيهِ كَانَ إِمَامًا أَوَّلَ الصَّلَاةِ أَوْ لِيَكُونَ الصَّفُّ قَدْ ضَاقَ أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحَتَمَاتِ وَمَعَ عَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ فَعَلَ لَوَاحِدٍ مِنْهَا فَالظَّاهِرُ الْجَوَازُ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَقَوْلُهَا «يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ» يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْاِقْتِدَاءُ عَلَى جِهَةِ الْاِتِّمَامِ فَيَكُونُ أَبُو بَكْرٍ إِمَامًا وَمَامُومًا.

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ إِمَامًا كَانَ مُبْلَغًا وَلَيْسَ بِإِمَامٍ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ وَفِي غَيْرِهِ هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِمَامًا أَوْ مَامُومًا، وَوَرَدَتِ الرُّوَايَاتُ بِمَا يُفِيدُ هَذَا وَمَا يُفِيدُ هَذَا لَكِنَّا قَدْ سَأَلْنَا ظَهَرَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ الْإِمَامَ فَمِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى التَّرْجِيحِ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ فَرَجَّحَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ الْإِمَامَ لَوْجُوهٍ مِنَ التَّرْجِيحِ مُسْتَوْفَاةٍ فِي فَتْحِ الْبَارِي.

وَفِي الشَّرْحِ بَعْضُ مَنْ ذَلِكَ، وَتَقَدَّمَ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ النَّاسِجِ بَعْضُ وَجُوهٍ تَرْجِيحِ خِلَافِهِ.

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ بِتَعَدُّ الْقِسْمِ وَأَنَّ ﷺ صَلَّى تَارَةً إِمَامًا وَتَارَةً مَامُومًا فِي مَرَضٍ مَرَّتَهُ هَذَا.

وَقَدْ اسْتَدُلَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ هَذَا.

وَقَوْلُهَا «يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ» أَنْ أَبَا بَكْرٍ كَانَ مَامُومًا إِمَامًا.

وَقَدْ بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ عَلَى هَذَا فَقَالَ (بَابُ الرَّجُلِ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ وَيَأْتُمُ النَّاسُ بِالْمَامُومِ).

وَحَلَّ ذَلِكَ عَلَى كَرَاهَةِ الْمَامُومِينَ لِلْإِطْلَاقِ، وَالْأَفْأَنَّهُ ﷺ قَرَأَ الْأَعْرَافَ فِي الْمَغْرِبِ وَغَيْرِهَا.

وَكَانَ مَقْدَارُ قِيَامِهِ فِي الظُّهْرِ بِالسَّتِينَ آيَةً وَقَرَأَ بِاقْصَرٍ مِنْ ذَلِكَ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَخْتَلَفُ ذَلِكَ بِاِخْتِلَافِ الْأَوْقَاتِ فِي الْإِمَامِ وَالْمَامُومِينَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ صَلَاةِ الْمُفْتَرَضِ خَلْفَ الْمُتَقَلِّ فَإِنْ مُعَادَا كَانَ يُصَلِّي فَرِيضَةَ الْعِشَاءِ مَعَهُ ﷺ ثُمَّ يَنْحَسِبُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَيُصَلِّيهِمَا بِهِمْ نَفْلًا.

وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالشَّافِعِيُّ [«تَرْبِيبُ الْمَسْنَدِ» (٣٠٥)] وَالطُّحَاوِيُّ (فُشْرَحَ مَعَانِي الْأَثَارِ: ٤٠٩/١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

وَفِيهِ «هِيَ لَهُ تَطَرُّعٌ» وَقَدْ طَوَّلَ الْمَصْنُفُ الْكَلَامَ عَلَى الْاِسْتِدْلَالِ بِالْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٩٧-١٩٢/٢) وَقَدْ كَتَبْنَا فِيهِ رِسَالَةً مُسْتَقْلَةً جَوَابَ سُؤَالٍ وَأَبْنَا فِيهَا عَدَمَ نُهْوِ الْحَدِيثِ عَلَى صَحَّةِ صَلَاةِ الْمُفْتَرَضِ خَلْفَ الْمُتَقَلِّ.

وَالْحَدِيثُ أَفَادَ أَنَّهُ يُخَفِّفُ الْإِمَامُ فِي قِرَاءَتِهِ وَصَلَاتِهِ وَقَدْ عَيَّنَ ﷺ مَقْدَارَ الْقِرَاءَةِ وَيَأْتِي حَدِيثُ «إِذَا أُمِّمَ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ».

### ١١- أَبُو بَكْرٍ يَأْتُمُ بِالنَّبِيِّ وَالنَّاسِ بِأَبِي بَكْرٍ

٣٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فِي قِصَّةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَهُوَ مَرِيضٌ - قَالَتْ: فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ، فَكَانَ يُصَلِّي بِالنَّاسِ جَالِسًا وَأَبُو بَكْرٍ قَائِمًا، يَقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيَقْتَدِي النَّاسُ بِصَلَاةِ أَبِي بَكْرٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٧١٣)، مُسْلِمٌ (٤١٨)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قِصَّةِ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَهُوَ مَرِيضٌ قَالَتْ: فَجَاءَ حَتَّى جَلَسَ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ هَكَذَا فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فِي (بَابِ الرَّجُلِ يَأْتُمُ بِالْإِمَامِ) تَعْيِينَ مَكَانَ جُلُوسِهِ ﷺ وَأَنَّهُ عَنْ يَسَارِ أَبِي بَكْرٍ وَهَذَا هُوَ مَقَامُ الْإِمَامِ وَوَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ فِي (بَابِ حَدِّ الْمَرِيضِ أَنْ يَشْهَدَ الْجَمَاعَةَ) بِلَفْظِ



قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هَذَا يُوَفِّقُ قَوْلَ مَسْرُوقٍ وَالشَّعْبِيِّ: إِنَّ الصُّفُوفَ يَوْمٌ بَعْضُهَا بَعْضٌ خِلَافًا لِلْجَمْعِ الْمَشْهُورِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: قَالَ الشَّعْبِيُّ: مَنْ أَحْرَمَ قَبْلَ أَنْ يَرْفَعَ الصَّفَّ الَّذِي يَلِيهِ رُؤُوسُهُمْ مِنَ الرُّكْعَةِ إِنَّهُ أَدْرَكَهَا وَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ رَفَعَ قَبْلَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ اثْمَةٌ فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّهُ يَرَى أَنَّهُمْ يَتَحَمَّلُونَ عَنْ بَعْضِهِمْ بَعْضًا مَا يَتَحَمَّلُهُ الْإِمَامُ.

وَيُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ «تَقَدَّمُوا فَأَتَمُّوا بِبِي وَلَيَأْتِمَنَّ بِكُمْ مِنْ بَعْدِكُمْ» وَقَدْ تَقَدَّمَ [برقم (٣٧٣)].

وَلِي رَوَايَةٌ مُسْلِمٍ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُسَمِّعُهُم التَّكْبِيرَ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ رَفْعُ الصُّوْتِ بِالتَّكْبِيرِ لِإِسْمَاعِ الْمَامُومِينَ فَيَتَّبِعُونَهُ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُقْتَدِي اتِّبَاعَ صَوْتِ الْكَبِيرِ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْجَمْعِ الْمَشْهُورِ.

وَلِيهِ خِلَافٌ لِلْمَالِكِيَّةِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ مَذْهَبِهِمْ: إِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُبْطِلُ صَلَاةَ الْمُقْتَدِي وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُبْطِلُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّ أَذْنَ لَهُ الْإِمَامُ بِالإِسْمَاعِ صَحَّ الْإِقْدَادُ بِهِ وَالْأَفْلَا وَلَهُمْ تَفَاصِيلٌ غَيْرُ هَذِهِ لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ، وَكَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ هُوَ الْإِمَامُ، وَلَا كَلَامَ أَنَّهُ يَرْفَعُ صَوْتَهُ لِإِعْلَامٍ مِنْ خَلْفِهِ.

## ١٢- الحِصْنُ عَلَى التَّخْفِيفِ فِي الصَّلَاةِ

٣٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ، فَإِنَّ فِيهِمْ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ، فَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٠٣)، مسلم (٤٦٧)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ فَإِنَّ فِيهِمُ الصَّغِيرَ وَالْكَبِيرَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَةِ»، وَهَؤُلَاءِ يُرِيدُونَ التَّخْفِيفَ فَيُلَاحِظُهُمُ الْإِمَامُ (وَإِذَا صَلَّى وَحْدَهُ فَلْيُصَلِّ كَيْفَ شَاءَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) مُخَفِّفًا وَمَطْوِلًا.

وَلِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَطْوِيلِ الْمَشْرِفِ لِلصَّلَاةِ فِي جَمِيعِ أَرْكَانِهَا وَلَوْ خَشِيَ خُرُوجَ الْوَقْتِ وَصَحَّحَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيِّ،

وَلَكِنَّهُ مُعَارَضٌ بِحَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ «إِنَّمَا التَّغْرِيطُ أَنْ تُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ حَتَّى يَدْخُلَ وَقْتُ الْآخَرَى».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٦٨١) فَإِذَا تَعَارَضَتْ مَصْلَحَةُ الْمَالِغَةِ فِي الْكَمَالِ بِالتَّطْوِيلِ وَمَفْسَدَةُ إِيقَاعِ الصَّلَاةِ فِي غَيْرِ وَقْتِهَا كَانَتْ مُرَاعَاةُ تَرْكِ الْمَفْسَدَةِ أَوَّلَى.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ بِالمؤخَّرِ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ مِنْ لَمْ يَدْخُلَ فِي الصَّلَاةِ أَصْلًا حَتَّى يَخْرُجَ.

وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ ذَلِكَ.

## ١٣- تَقْدِيمُ الْأَقْرَأِ فِي الْإِمَامَةِ

٣٨٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ أَبِي: جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا، فَقَالَ: «إِذَا خَضَعْتَ الصَّلَاةَ فَلْيُؤَدِّنْ أَحَدَكُمْ، وَلْيُؤَمِّكُمْ أَكْثَرُكُمْ قُرْآنًا» قَالَ: فَتَنَظَرُوا فَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ أَكْثَرَ مِنِّي قُرْآنًا، فَقَدَّمُونِي، وَأَنَا ابْنُ سِتٍّ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ.

زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣١) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٨٥) وَالتَّيَمِيُّ (٧٧/٢).

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ سَلَمَةَ) يَكْسِرُ اللَّامَ هُوَ أَبُو يَزِيدَ مِنَ الزُّبَاةِ كَمَا قَالَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ مُسْلِمٌ وَآخَرُونَ يُرِيدُ بِضَمِّ الْبَاءِ الْمُوَحِّدَ، وَفَتْحَ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْمَثْوَاةِ التَّخَيُّدَ فَدَالٌ مُهْمَلَةٌ هُوَ عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ الْجَرْمِيُّ بِالْجِيمِ وَالرَّاءُ مُخَفَّفٌ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: عَمْرُو بْنُ سَلَمَةَ أَدْرَكَ زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ يَوْمَ قَوْمَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَقْرَبُهُمْ لِلْقُرْآنِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ قَدَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ أَبِيهِ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ فِي قُدُومِ أَبِيهِ.

نَزَلَ عَمْرُو الْبَصْرَةَ وَرَوَى عَنْهُ أَبُو قَلَابَةَ وَعَامَرُ الْأَحْوَلُ وَأَبُو الزُّبَيْرِ الْمَكِّيُّ.

(قَالَ: قَالَ أَبِي) أَيُّ سَلَمَةَ بْنُ نَعِيعٍ بِضَمِّ النُّونِ أَوْ ابْنُ لَايٍ بِفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِ الهمزة عَلَى الْخِلَافِ فِي اسْمِهِ.

(جِئْتُكُمْ مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ حَقًّا) نَصَبَ عَلَى صِفَةِ الْمَصْدَرِ



ينزل والوفد الذين قدموا عمراً كانوا جماعة من الصحابة قال ابن حزم: ولا نعلم لهم مخالفاً في ذلك، واختتام أنه أمهم في نافلة يبعده سياق القصة فإنه ﷺ علمهم الأوقات للفرائض ثم قال لهم إنه يؤمكم أكثركم قرأنا.

وقد أخرج أبو داود (٥٨٧) في سننه قال عمرو: فما شهدت مشهداً في جزم (اسم قبيلة) إلا كنت إمامهم، وهذا يعم الفرائض والنوافل.

(قلت) ويحتاج من ادعى التفرقة بين الفرض والنفل، وأنه تصح إمامة الصبي في هذا دون ذلك إلى دليل.

ثم الحديث فيه دليل على القول بصحة صلاة المفترض خلف المتنفل كذا في الشرح. وفيه تأمل.

#### ١٤- مراتب الترجيح في تقديم الإمام

٣٨٩- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَاهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا» - وَفِي رِوَايَةٍ: [٢٩١] (٦٧٣) «مِثًّا - وَلَا يُؤْمِنُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقَعْدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٧٣) (٢٩١).

(وعن أبي مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَاهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ» الظاهر أن المراد أكثرهم له حفظاً، وقيل: أعلمهم بأحكامه).

والحديث الأول يناسب القول الأول.

(وإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلماً) أي إسلاماً، (وفي رواية ست) عرضاً عن «سلماً».

(ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطان، ولا يقعد في بيته على

الخذوف أي نبوة حقاً أو أنه مصدر مؤكد للجملة المتضمنة إذ هو في قوة هو رسول الله حقاً فهو مصدر مؤكد لغيره.

(قال: «إذا حضرت الصلاة فليؤذن أحدكم وليؤمكم أكثركم قرأنا» قال) أي عمرو بن سلمة.

(فقدروا فلم يكن أحد أكثر مني قرأنا) وقد ورد بيان سبب أكثرية قرآنيته أنه كان يتلقى الركبان الذين كانوا يقدون إليه ﷺ ويعرّون بعمرو وأهل بيته فكان يتلقى منهم ما يقرءونه، وذلك قبل إسلام أبيه وقومه.

(فقدوني وأنا ابن ميت أو سبع سنين، رواه البخاري وأبو داود والنسائي).

فيه دلالة على أن الأحق بالإمامة الأكثر قرأنا وبأن الحديث بذلك قريباً.

وفيه أن الإمامة أفضل من الأذان؛ لأنه لم يشترط في المؤذن شرطاً.

وتقدمه وهو ابن سبع دليل لما قاله الحسن البصري والشافعي وإسحاق من أنه لا كراهة في إمامة المميز. وكريها مالك والثوري.

وعن أحمد وأبي حنيفة ورويتان والمشهور عنهما الإجزاء في النوافل دون الفرائض.

وقال بعدم صحتها الهادي والناصر وغيرهما قياساً على المجنون.

قالوا: ولا حجة في قصة عمرو هذه؛ لأنه لم يرو أن ذلك كان عن أمره ﷺ، ولا تقريره.

واجب أن دليل الجواز وقوع ذلك في زمن الوحي، ولا يقرر فيه على فعل ما لا يجوز سيما في الصلاة التي هي أعظم أركان الإسلام.

وقد ثبت ﷺ بالوحي على القذى الذي كان في نعليه (أحمد ٩٢-٢٠/٣)، أبو داود (٦٥٠) فلو كان إمامة الصبي لا تصح لنزل الوحي بذلك.

وقد استدلل أبو سعيد وجابر بأنهم كانوا يعزّلون والقرآن



تَكْرِمَتِهِ) يَنْتَحِ الْمُنَادِي الْفَوْقِيَّةَ وَكَسِرَ الرَّاءِ الْفَرَّاشَ وَغَوَّهَ ثَمَّ يُسَبِّطُ  
لصاحب المنزل ويختص به.

(إلا ياذبه رواه مسلم).

الحديث دليل على تقديم الأقرأ على الأقلَّ وهو مذهب  
أبي حنيفة وأحمد.

وفهت الهاديَّة إلى أنه يقدم الأقلَّ على الأقرأ؛ لأن الذي  
يحتاج إليه من القراءة مضبوط والذي يحتاج إليه من الفقه غير  
مضبوط.

وقد يعرض في الصلاة أمور لا يقدر على مراعاتها إلا  
كامل الفقه.

قالوا: ولهذا قدم عليه أبا بكر على غيره مع قوله «أقرؤكم  
أبي» (خ (٥٠٠)).

قالوا: والحديث خرج على ما كان عليه حال الصحابة من  
أن الأقرأ هو الأقلَّ وقد قال ابن مسعود: ما كنا نتجاوز عشر  
آيات حتى نعرف حكمها وأمرها ونهيها، ولا ينفي أنه يُعَدُّ هذا  
قوله «فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة» فإنه دليل  
على تقديم الأقرأ مطلقاً، والأقرأ على ما فسروه به هو الأعلم  
بالسنة فلو أريد به ذلك لكان القسمان قسماً واحداً.

وقوله: (فأعلمهم هجرة) هو شامل لمن تقدم هجرة سواء  
كان في زمنه عليه السلام أو بعده كمن يهاجر من دار الكفر إلى دار  
الإسلام.

وأما حديث «لا هجرة بعد الفتح» (خ (٣٩٠)، م (١٨٦٤))  
فالمراد من مكة إلى المدينة؛ لأنهما جميعاً صاروا دار إسلام ولعلهُ  
يقال: وأولاد المهاجرين لهم حكم آبائهم في التقديم.

وقوله (سلماً) أي من تقدم إسلامه، ولعلهُ يقدم على من  
تأخر، وكذا رواية «سيناً» أي الأكبر في السن.

وقد ثبت في حديث مالك بن الحويرث البخاري (٦٣١)،  
مسلم (٦٧٤): «وَلْيُؤْمَرُكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

ومن الذين يستحقون التقديم قرش الحديث «قدسوا  
قرشاً» «السن الكبرى» لليهقي (١٢١/٣) قال الحافظ المصنف: إنه  
قد جمع طرقاً في جزء كبير.

ومنه: الأحسن وجهاً لحديث ورد به.

وفيه راو ضعيف.

وأما قوله (وَلَا يُؤْمَرُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ) فهو نهى  
عن تقديم غير السلطان عليه.

والمراد ذو الولاية سواء كان السلطان الأعظم أو نائبه.

وظاهره وإن كان غيره أكثر قرآناً، وفقهاً فيكون هذا  
خاصاً، وأول الحديث عام، ويلحق بالسلطان صاحب البيت؛  
لأنه ورد في صاحب البيت حديث بخصوصه بأنه الأحق؛  
أخرجه الطبراني «المعجم الكبير» (٢٦٣/٩) من حديث ابن  
مسعود لقد علمت أن من السنة أن يقدم صاحب البيت قال  
المصنف: رجاله ثقات.

وأما إمام المسجد فإن كان عن ولاية من السلطان أو  
عامله فهو داخل في حكم السلطان، وإن كان باتفاق من أهل  
المسجد فيحتمل أنه يصير بذلك أحق، وأنها ولاية خاصة،  
وكذلك النهي عن القعود عما يختص به السلطان في منزله أو  
الرجل من فراش وسرير ونحوه، ولا يقعد فيه أحد إلا بإذنه،  
ونحوه قوله:

## ١٥- مَنْ لَا يَصَلِّحُ لِلإِمَامَةِ

٣٩٠- وَلَا بَيْنَ مَا جَاءَ (١٠٨١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «وَلَا تَوْمَنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا أَعْرَابِيٌّ مُهَاجِرًا، وَلَا  
فَاجِرٌ مُؤْمِنًا، وَإِسْنَادُهُ وَاهٍ»

فيه عبد الله بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن  
جدعان، والعدوي اتهمه وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف.

وله طرق أخرى فيها عبد الملك بن حبيب وهو مثهم  
بسرقة الحديث وتخليط الأسانيد.

هو يدل على أن المرأة لا تؤم الرجل.

وهو مذهب الهاديَّة، والحنفية، والشافعية وغيرهم.

وأجاز الزني وأبو نور إمامة المرأة، وأجاز الطبري إمامتها  
في التراويح إذا لم يحضر من يحفظ القرآن، وحجَّتهم حديث أم



ورقة وسيأتي [برقم (٣٩٠)] ويحملون هذا النهي على التنزيه أو يقولون: الحديث ضعيف.

ويدل أيضاً على أنه لا يؤم الأعرابي مهاجراً ولعله محمول على الكراهة إذ كان في صدر الإسلام.

ويدل أيضاً أنه لا يؤم الفاجر وهو المنبعث في المعاصي مؤمناً.

والى هذا ذهبته الهاديونية فاشتراطوا عدالة من يصلى خلفه وقالوا: لا تصح إمامة الفاسق.

وذهب الشافعية، والحنفية إلى صحة إمامته مستدلين بما يأتي من حديث ابن عمر [برقم (٣٩٣)] وغيره وهي أحاديث كثيرة دالة على صحة الصلاة خلف كل بر، وفاجر إلا أنها كلها ضعيفة.

وقد عارضها حديث «لا يؤمنكم ذو جرأة في دينه» ونحوه وهي أيضاً ضعيفة.

قالوا: فلما ضعفت الأحاديث من الجانبين رجعنا إلى الأصل، وهي أن من صحت صلاته صحت إمامته، وإيد ذلك فعل الصحابة فإنه أخرج البخاري في التاريخ «[الكبير] (٩٠/٦) عن عبد الكريم أنه قال «أذرت عشرة من أصحاب محمد ﷺ يصلون خلف أئمة الجور».

ويؤيده أيضاً حديث مسلم (٦٤٨) «كيف أنت إذا كان عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها؟» قال: فما تأمرني قال «صل الصلاة لوقتها فإن أذرتكها معهم فصل فإنها لك نافلة» فقد أذن بالصلاة خلفهم وجعلها نافلة؛ لأنهم أخرجوها عن وقتها.

وظاهره أنهم لو صلوا في وقتها لكان مأموراً بصلايتها خلفهم فريضة.

## ١٦- رِصُّ الصُّفُوفِ

٣٩١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُصُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا، وَحَازُوا بِالْأَعْتَاقِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٦٦٧) وَالتَّيَمِيُّ (٩٢/٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ

(٢١٦٦)

(وعن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال رُصُّوا) أي في صلاة الجماعة بضم الراء والصاد المهملة من: رص البناء.

(صفوفكم) بانضمام بعضكم إلى بعض.

(وقاربوا بينها) أي بين الصفوف.

(وحاذوا) أي يساوي بعضكم بعضاً في الصف.

(بالاعتاق) رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان تمام الحديث من سنن أبي داود «قَالَ الَّذِي نَفْسِي يَتَّبِعُهُ ابْنِي لَأَرَى الشَّيَاطِينَ تَدْخُلُ فِي خَلَلِ الصَّفِّ كَأَنَّهُا الْحَذَفُ» بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة هي صغار الغنم.

وأخرج الشيخان البخاري معلقاً كتاب الأذان تحت باب (٧٦)، مسلم (٤٣٦)، وأبو داود (٦٦٢) من حديث الثعمان بن بشير قال «أَتَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ بَوَاجِهِ فَقَالَ: «أَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ» ثَلَاثًا «وَاللَّهِ لَتَقِيمَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ» قَالَ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَلْزُقُ مَنِيكَيْهِ بِمَنِيكِبِهِ صَاحِبِهِ وَكَعْبَهُ بِكَعْبِهِ».

وأخرج أبو داود عنه أيضاً (٦٦٣) قال كان النبي ﷺ يسوينا في الصفوف كما يقوم القدح حتى إذا ظن أن قد اخذنا ذلك عنه، وفقهنا قبل ذات يوم بوجهه إذا رجل مُتَبَدِّ بِصَدْرِهِ فَقَالَ «لَتَسُوَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وَجْهِكُمْ».

وأخرج أيضاً (٦٦٤) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يتخلل الصف من ناحية إلى ناحية بمسح صدورنا ومناكبنا ويقول: «لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ».

وهذه الأحاديث، والوعيد الذي فيها دالة على وجوب ذلك، وهو مما تساهل فيه الناس كما تساهلوا فيما يفيد حديث أنس عنه ﷺ «أَقِيمُوا الصَّفَّ الْمُقَدَّمُ ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ فَمَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ فَلْيَكُنْ فِي الصَّفِّ الْمُؤَخَّرِ».

أخرجه أبو داود (٦٧١).

فإنك ترى الناس في المسجد يقومون للجماعة وهم لا يملأون الصف الأول لو قاموا فيه فإذا أقيمت الصلاة يتفرقون صفوفاً على اثنين وعلى ثلاثة ونحوه.



وأخرج أبو داود (٦٦١) من حديث جابر بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أَلَا تَصُفُّونَ كَمَا تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟ قُلْنَا: وَكَيْفَ تَصُفُّ الْمَلَائِكَةُ عِنْدَ رَبِّهِمْ؟ قَالَ: «يُتِمُّونَ الصُّفُوفَ الْمَقْدُمَةَ وَتَرَاصُونَ فِي الصَّفِّ».

ورود في سدِّ الفرج في الصُّفُوفِ أحاديثٌ كحديثِ ابنِ عمرَ «مَا مِنْ خُطُوءَةٍ أَكْثَمَ أَجْرًا مِنْ خُطُوءَةِ مَشَاهَا الرَّجُلُ فِي فُرْجَةٍ فِي الصَّفِّ فَسَدَّهَا».

أخرجهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٥٢١٧).

وأخرج أيضاً [الأوسط] (٥٧٩٧) فِيهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ ﷺ: «مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي صَفٍّ رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَبَنَى لَهُ نَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: فِيهِ مُسْلِمٌ بْنُ خَالِدٍ الزُّهْمِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَثِقَةٌ ابْنُ حَبَّانَ.

وأخرج البزار [كشف الاستار] (٥١١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي جُحَيْفَةَ عَنْهُ ﷺ: «مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ غُفِرَ لَهُ».

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ وَيُغْنِي عَنْهُ «رُصُّوا صُفُوفَكُمْ» الْحَدِيثُ [٦٦٧]، م (٩٢/٢) إِذِ الْفَرْجُ إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ عَدَمِ رُصِّهِمُ الصُّفُوفِ.

### ١٧- خَيْرُ الصُّوفِ أَوْلَاهَا

٣٩٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا، وَشَرُّهَا آخِرُهَا، وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا، وَشَرُّهَا أَوْلَاهَا». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٤٠)

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوْلَاهَا» ابْنُ أَكْثَرُهَا أَجْرًا، وَهُوَ الصَّفُّ الَّذِي تُصَلِّي الْمَلَائِكَةُ عَلَى مَنْ صَلَّى فِيهِ كَمَا يَأْتِي.

(وَشَرُّهَا آخِرُهَا) أَفْلَاهَا أَجْرًا.

(وَخَيْرُ صُفُوفِ النِّسَاءِ آخِرُهَا وَشَرُّهَا أَوْلَاهَا). رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَرَوَاهُ أَيْضاً الْبَزَّازُ [كشف الاستار] (٥١٣) وَالتَّبْرَانِيُّ [الكبير

(٢٠٣/١١)، وَالْأَوْسَطُ (٤٩٣)، وَالْأَحَادِيثُ فِي فُضَائِلِ الصُّفِّ الْأَوَّلِ وَاسِعَةٌ.

أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٢٦٢/٥) - قَالَ الْهَيْثَمِيُّ رِجَالُهُ مُوثِقُونَ - وَالتَّبْرَانِيُّ (٢٠٥/٨) فِي «الْكَبِيرِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ» قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى الثَّانِي؟ قَالَ: «وَعَلَى الثَّانِي»، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى الثَّانِي؟ قَالَ: «وَعَلَى الثَّانِي».

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (٢٦٩/٤)، وَالبَزَّازُ [كشف الاستار] (٥٠٨) - قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: بَزْجَالٌ ثَقَاتٌ - مِنْ حَدِيثِ التُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ الْأَوَّلِ» - أَوْ «الصُّفُوفِ الْأَوَّلِ».

وَأَخْرَجَ الْبَزَّازُ [كشف الاستار] (٥٠٩)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَفْقَرَ لِلصَّفِّ الْأَوَّلِ ثَلَاثًا وَلِلثَّانِي مَرَّتَيْنِ وَلِلثَّلَاثِ مَرَّةً» قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: فِيهِ أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ ضَعْفٌ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ.

ثُمَّ قَدْ وَرَدَ فِي مِيشَةِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ وَمِشَاةِ الْإِمَامِ، وَأَفْضَلِيَّتِهِ عَلَى الْإِمَامِ أَحَادِيثٌ.

فَأَخْرَجَ التَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٦٠٧٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَرَزَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ اسْتَقَطَّ أَنْ تَكُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَإِلَّا فَعَنْ يَمِينِهِ».

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: فِيهِ مَنْ لَمْ أَجِدْ لَهُ ذِكْرًا.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا فِي «الْأَوْسَطِ» (٣٣٨)، وَ«الْكَبِيرِ» (٣٥٧/١١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ «بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ وَعَلَيْكُمْ بِالْيَمِينَةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالصَّفِّ بَيْنَ السَّوَارِي».

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْكَلْبِيُّ ضَعِيفٌ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَحَقَّ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ أَوَّلُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى فَقَدْ أَخْرَجَ الْبَزَّازُ [كشف الاستار] (٥٠٥) مِنْ حَدِيثِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِيَلْبِسِي مِنْكُمْ أَهْلَ الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى ثُمَّ الَّذِينَ يَلْبَسُونَهُمْ».

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: فِيهِ عَاصِمُ بْنُ عُيَيْدٍ اللَّحْدِيُّ الْعَمْرِيُّ، وَالْأَكْثَرُ



على تضعيفه واختلف في الاحتجاج به.

أخرجه سعيد بن منصور

ورجّه بأن الإمامة مظنة الاجتماع فاعتبرت في موقف المأموم حتى يظهر خلاف ذلك.

قيل: ويدل على صحة صلاة من قام عن يسار الإمام؛ لأنه عليه السلام لم يأمر ابن عباس بالإعادة.

وليه: أنه لا يجوز أنه لم يأمر؛ لأنه معذور بجهله أو بأنه ما كان قد أحرم بالصلاة.

ثم قوله (فجعلني عن يمينه) ظاهر في أنه قام مساوياً له. وفي بعض النسخ: «فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ».

وعن بعض أصحاب الشافعي أنه يستحب أن يقف المأموم دونه قليلاً إلا أنه قد أخرج ابن جريج قال: قلنا لعطاء الرجل يصلي مع الرجل أين يكون منه؟ قال: إلى شقه قلت: أيمانيه حتى يصف معه لا يقوت أحدهما الآخر قال: نعم قلت: بحيث أن لا يبعد حتى يكون بينهما فرجة قال: نعم.

ومثله في الموطأ (ص ١١٤) عن عمر من حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ابن مسعود أنه صف معه فقره حتى جعله حذاءه عن يمينه.

### ١٩ صلاة النساء خلف الرجال

٣٩٤- وَعَنْ أَنَسٍ عليه السلام قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُمْتُ أَنَا وَتَيِّمٌ خَلْفَهُ، وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٨٦٠)، مسلم (٦٥٨)]، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ

(وعن أنس عليه السلام قال صلى رسول الله ﷺ فقمت وتيمم خلفه) فيه العطف على المرفوع المصل من دون تأكيد، ولا فصل وهو صحيح على مذهب الكوفيين واسم التيمم ضميرة وهو جد حسين بن عبد الله بن ضميرة.

(وأم سليم) هي أم أنس واسمها مليكة مصغراً.

(خلفنا، متفق عليه واللفظ للبخاري).

دل الحديث على صحة الجماعة في النفل.

وأخرجه مسلم (٤٣٢)، والأربعة [ابن داود (٦٧٥)، الترمذي (٢٢٨)، النسائي (٩٠/٢)] لم يخرجوا ابن ماجه من حديث ابن مسعود بزيادة «وَلَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، وَإِيَّاكُمْ، وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ».

وفي الباب أحاديث غيره.

وفي حديث الباب دلالة على جواز اصطاف النساء صفوفاً.

وظاهره سواء كانت صلاتهن مع الرجال أو مع النساء.

وقد علل خيرته آخر صفوفهن بأنهن عند ذلك يبعدن عن الرجال وعن رؤسهن وسماع كلامهم إلا أنها علة لا تيم إلا إذا كانت صلاتهن مع الرجال.

وأما إذا صلين، وائتمن امرأة فصفوفها كصفوف الرجال انفصلها أولها.

### ١٨- المأموم على عين الإمام

٣٩٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَقُمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِي مِنْ وَرَائِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٨٥٩)، مسلم (٧٦٣)].

(وعن ابن عباس قال: صليت مع رسول الله ﷺ ذات ليلة هي ليلة مبيته عنده المعروفة.

(فقمت عن يساره فأخذ رسول الله ﷺ برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه. متفق عليه) دل على صحة صلاة المتفضل بالمتفضل وعلى أن موقف الواحد مع الإمام عن يمينه بدليل الإدارة إذ لو كان اليسار موقفاً لما أدارة في الصلاة.

وإلى هذا ذهب الجماهير.

وخالف النخعي فقال: إذا كان الإمام واحداً قام الواحد خلف الإمام فإن ركع الإمام قبل أن يجيء أحد قام عن يمينه



وعلى صحة الصلاة للتعليم والتبرُّك كما تدلُّ عليه القصة.

وعلى أن مقام الاثنين خلف الإمام.

وعلى أن الصَّغِيرَ يُعْتَدُ بوقوفه ويسدُّ الجناحَ وهو الظاهر من لفظ التَّيَمُّ إِذْ لَا يُتَمُّ بَعْدَ الْاِخْتِلَامِ.

وعلى أن المرأة لا تصفُ مع الرجال، وأنها تنفردُ في الصفِّ، وأن عدمَ امرأةٍ تنضمُّ إليها عُذْرٌ في ذلك فإن انضمت المرأة مع الرجل اجزأت صلاتها؛ لأنه ليس في الحديث إلا تقريرها على التأخر، وأنه موقفها، وليس فيه دلالة على فساد صلاتها لو صلت في غيره.

وعند الهاديَّة أنها تفسدُ عليها وعلى من خلفها وعلى من في صفِّها إن علموا.

وذهب أبو حنيفة إلى فساد صلاة الرجل دون المرأة، ولا دليل على الفساد في صورتين.

## ٢٠- البدء بالصلاة بعد وصول الصف

٣٩٥- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَهُوَ رَاكِعٌ، فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تُعَذِّ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٧٨٣).

وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ (٦٨٤) فِيهِ: فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ، ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ (وعن أبي بكره أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ رَاكِعٌ فَرَكَعَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَى الصَّفِّ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا) أَيَّ عَلَى طَلَبِ الْخَيْرِ.

(ولا تعذُّ) بِفَتْحِ الْمَثَاءِ الْفَوْقِيَّةِ مِنَ الْعُودِ.

(رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ فِيهِ «فَرَكَعَ دُونَ الصَّفِّ ثُمَّ مَشَى إِلَى الصَّفِّ»).

الحديث يدلُّ على أن من وجدَ الإمامَ رَاكِعًا فلا يدخلُ في الصلاة حَتَّى يَصِلَ الصَّفِّ لِقَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم، «ولا تعذُّ».

وقيل: بَلْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَصْحَقُ مِنْهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَأْمُرْ بِالْإِعَادَةِ لِصَلَاتِهِ فَدُلَّ عَلَى صِحَّتِهَا.

قلت: لَعَلَّهُ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَأْمُرْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ جَاهِلًا لِلْحُكْمِ، وَالْجَهْلُ عُذْرٌ.

وروى الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٧٠١٦) مِنْ رِوَايَةِ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ - قَالَ الْهَمَشِيُّ: رَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ - أَنَّهُ قَالَ «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ رُكُوعٌ فَلْيَرْكَعْ حِينَ يَدْخُلُ ثُمَّ يَدْبُ رَاكِعًا حَتَّى يَدْخُلَ فِي الصَّفِّ فَإِنَّ ذَلِكَ السُّنَّةُ» قَالَ عَطَاءٌ قَدْ رَأَيْتُهُ يَصْنَعُ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَقَدْ رَأَيْتُ عَطَاءَ يَصْنَعُ ذَلِكَ.

قلت: وَكَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنْ لَفْظَ، «وَلَا تُعَذِّ بِضَمِّ الْمَثَاءِ الْفَوْقِيَّةِ مِنَ الْإِعَادَةِ أَيَّ زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا عَلَى طَلَبِ الْخَيْرِ، وَلَا تُعَذِّ صَلَاتَكَ فَإِنَّهَا صَحِيحَةٌ».

وروى سُكُونُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةُ مِنَ الْعُدْوِ وَتَوَيَّدَهُ رِوَايَةُ ابْنِ السَّكَنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ بِلَفْظِ «أَيَّمَتِ الصَّلَاةُ فَأَنْطَلَقْتُ أَسْتَعِي حَتَّى دَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «مَنْ السَّاعِي آتِنَا» قَالَ أَبُو بَكْرَةَ: فَقُلْتُ أَنَا قَالَ صلى الله عليه وسلم «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا، وَلَا تُعَذِّ، وَالْأَقْرَبُ رِوَايَةُ أَنَّهُ «لَا تُعَذِّ مِنَ الْعُودِ أَيَّ لَا تُعَذِّ سَاعِيًا إِلَى الدُّخُولِ قَبْلَ وَصُولِكَ الصَّفِّ إِنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مَا يُشْعُرُ بِفَسَادِ صَلَاتِهِ حَتَّى يُفَيِّتَهُ صلى الله عليه وسلم بِأَنَّهُ لَا يُعِيدُهَا بَلْ قَوْلُهُ «زَادَكَ اللَّهُ حِرْصًا» يُشْعُرُ بِاجْزَائِهَا، أَوْ «لَا تُعَذِّ مِنَ الْعُدْوِ».

## ٢١- إعادة من صلى خلف الصف منفرداً

٣٩٦- وَعَنْ وَابِصَةَ بِنِ مَعْبُدٍ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٧/٤، ٢٢٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٨٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٣٠-٦٣١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٢١٩٩).

(وعن وابصة) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ فَصَادُ مُهْمَلَةٌ هُوَ أَبُو قِرْصَانَةَ بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ فَصَادُ مُهْمَلَةٌ، وَيَعْدُ الْأَلْفُ فَاءً.

(ابن معبد) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةُ فَدَالُ مُهْمَلَةٌ وَهُوَ ابْنُ مَالِكٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ بِنِ خَزِيمَةَ الْأَنْصَارِيِّ



الأسدي.

(لَا صَلَاةَ لِمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ) فَإِنَّ النَّفْسَ ظَاهِرٌ فِي نَفْسِ

الصَّحَّةِ.

نَزَلَ وَابِصَةُ الْكُوفَةِ ثُمَّ تَحَوَّلَ إِلَى الْحِيرَةِ وَمَاتَ بِالرُّقَّةِ.

(وَرَأَى الطَّبْرَانِيُّ) فِي حَدِيثٍ وَابِصَةَ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَصَلِّي خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ  
فَامْرَأَةٌ أَنْ يُعِيدَ الصَّلَاةَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحُسْنُهُ  
وَصَحِّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

(أَلَا دَخَلَتْ) أَيُّهَا الْمَصَلِّي مُنْفَرِدًا عَنِ الصَّفِّ.

(مَعَهُمْ) أَيُّ فِي الصَّفِّ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ صَلَاةٍ مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ وَحْدَهُ  
وَقَدْ قَالَ يَبْطُلَانِهَا النَّخَعِيُّ وَاحِدٌ.

(أَوْ اجْتَزَزَتْ رَجُلًا) أَيُّ مِنَ الصَّفِّ فَيَنْضَمُّ إِلَيْكَ وَتَمَامُ  
حَدِيثِ الطَّبْرَانِيِّ «إِنَّ ضَاقَ بِكَ الْمَكَانُ أَعِذْ صَلَاتَكَ فَإِنَّهُ لَا  
صَلَاةَ لَكَ».

وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يُضَعِّفُ هَذَا الْحَدِيثَ وَيَقُولُ: لَوْ بَسَتْ هَذَا  
الْحَدِيثَ لَقُلْتُ بِهِ.

وَهُوَ فِي جَمِيعِ الزَّوَائِدِ (٩٦/٢) مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِذَا  
انْتَهَى أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّفِّ وَقَدْ تَمَّ فَلْيَجْزِبْ إِلَيْهِ رَجُلًا يُقِيمُهُ إِلَى  
جَنْبِهِ وَقَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٧٧٦٤) وَقَالَ: لَا يُرَوَى  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الْاِخْتِيَارُ أَنْ يَتَوَقَّى ذَلِكَ لِثُبُوتِ الْخَبَرِ الْمَذْكُورِ.  
وَمَنْ قَالَ بَعْدَ بُطْلَانِهَا اسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ، وَأَنَّهُ لَمْ  
يَأْمُرْ ﷺ بِالْإِعَادَةِ مَعَ أَنَّهُ أَتَى بِيَعُضِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الصَّفِّ  
مُنْفَرِدًا.

وَفِيهِ السَّرِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا.

قَالُوا: فَيَحْمِلُ الْأَمْرُ بِالْإِعَادَةِ هَاهُنَا عَلَى النَّدْبِ.

وَيُظْهَرُ مِنْ كَلَامِ «جَمِيعِ الزَّوَائِدِ» أَنَّ فِي حَدِيثٍ وَابِصَةَ  
السَّرِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالشَّارْحُ ذَكَرَ أَنَّ السَّرِّيَّ فِي  
رَوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ الَّتِي فِيهَا الزِّيَادَةُ.

قِيلَ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُحْمَلَ حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ عَلَى الْعَدْرِ، وَهُوَ  
خَشْيَةُ الْقَوَاتِ مَعَ انْضِمَامِهِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ، وَهَذَا لِغَيْرِ عَدْرِ فِي  
جَمِيعِ الصَّلَاةِ.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (٨٣) مِنْ رَوَايَةِ  
مُقَاتِلِ بْنِ حَبَّانٍ مَرْفُوعًا «إِنْ جَاءَ أَحَدُكُمْ فَلَنْ يَجِدَ مَوْضِعًا  
فَلْيَخْتَلِجْ إِلَيْهِ رَجُلًا مِنَ الصَّفِّ فَلْيَقُمْ مَعَهُ فَمَا أَغْظَمَ أَجْرَ  
الْمُخْتَلِجِ».

(قُلْتُ): وَاحْسَنُ مِنْهُ أَنْ يُقَالَ هَذَا لَا يُعَارِضُ حَدِيثَ أَبِي  
بَكْرَةَ بَلْ يُوَافِقُهُ، وَإِنَّمَا لَمْ يَأْمُرْ ﷺ أَبَا بَكْرَةَ بِالْإِعَادَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ  
مَعْدُورًا بِجَهْلِهِ وَيَحْمِلُ أَمْرُهُ بِالْإِعَادَةِ لِمَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ بِأَنَّهُ  
كَانَ عَلِيمًا بِالْحُكْمِ.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٧٧٦٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ  
عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْآيَتِيَّ وَقَدْ تَمَّتِ الصُّلُوفُ بِأَنْ  
يَجْتَذِبَ إِلَيْهِ رَجُلًا يُقِيمُهُ إِلَى جَنْبِهِ»، وَإِسْنَادُهُ وَاقٍ.

وَيَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِهَا أَيْضًا مَا تَضَمَّنَتْهُ قَوْلُهُ:

٣٩٧- وَلَهُ [صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ (٢٢٠٣)] عَنْ طَلْقِ بْنِ

عَلِيٍّ ﷺ «لَا صَلَاةَ لِمُنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ».

٢٢- مَنْ فَاتَهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ أَتَمَّهَا

٣٩٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ  
ﷺ: «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَاْمْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ  
وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ، وَالْوَقَارُ، وَلَا تُسْرِعُوا، فَمَا أَدْرَكْتُمْ  
فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأَيِّمُوا».

وَرَأَى الطَّبْرَانِيُّ «الْعِجْمَ الْكَبِيرَ» (١٤٥/٢٢) (١٤٦) فِي  
حَدِيثٍ وَابِصَةَ «أَلَا دَخَلَتْ مَعَهُمْ أَوْ اجْتَزَزَتْ رَجُلًا؟».

(وَلَهُ) أَيُّ لَابْنِ حَبَّانَ.

(عَنْ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ) الَّذِي سَلَفَ ذِكْرُهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٦٣٦)، مُسْلِمٌ (٦٠٢)]، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ



(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ «إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ أَيْ الصَّلَاةَ فَأَمَشُوا إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ» قَالَ النَّوَوِيُّ: السَّكِينَةُ الثَّانِي فِي الْحَرَكَاتِ وَاجْتِنَابُ الْعَبَثِ.

(والوقار) فِي الْهَيْئَةِ كَغَضُ الطَّرْفِ وَخَفْضُ الصَّوْتِ وَعَدَمُ الْإِلْتِفَاتِ.

وقيل: معناهما واحدٌ وَذَكَرَ الثَّانِي تَأْكِيداً وَقَدْ بَيَّنَّ فِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ عَلَى الْحِكْمَةِ فِي شَرْعِيَّةِ هَذَا الْأَدَبِ بِقَوْلِهِ فِي آخِرِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا «فَإِنْ أَحَذَكُمُ إِذَا كَانَ يُعْمَدُ إِلَى الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ فِيهِ صَلَاةٌ» أَيْ فَإِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَصْلِيِّ فَيَنْبَغِي اعْتِمَادُ مَا يَنْبَغِي لِلْمَصْلِيِّ اعْتِمَادُهُ وَاجْتِنَابُ مَا يَنْبَغِي لَهُ اجْتِنَابُهُ.

(ولا تُسرِعوا لما أدرَكْتُم من الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ (فصلوا وما فاتَكُم فأتوا مُتَّفِقِينَ عَلَيْهِ وَالْفَلْظُ لِلْبَخَارِيِّ).

فِيهِ الْأَمْرُ بِالْوَقَارِ وَعَدَمُ الْإِسْرَاعِ فِي الْإِنْتِزَاعِ إِلَى الصَّلَاةِ وَذَلِكَ لِتَكْثِيرِ الْخَطِيئَاتِ فَيُنَالُ فَضِيلَةُ ذَلِكَ فَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٦٦٤) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «إِنْ بِكُلِّ خَطْوَةٍ يَخْطُوهَا إِلَى الصَّلَاةِ دَرَجَةٌ».

وعند أبي داود (٥٦٣) مرفوعاً «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَمْ يَرْقَعْ قَدَمَهُ الْيُسْرَى إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ حَسَنَةً وَلَمْ يَضَعْ قَدَمَهُ الْيُسْرَى إِلَّا حَسَطَ اللَّهُ عَنْهُ سَيِّئَةً فَإِذَا أَتَى الْمَسْجِدَ فَصَلَّى فِي جَمَاعَةٍ غَفِرَ لَهُ فَإِنْ جَاءَ وَقَدْ صَلَّوْا بَعْضًا وَبَقِيَ بَعْضُ فَصَلَّى مَا أَذْرَكَ، وَأَنْتُمْ مَا بَقِيَ كَانَ كَذَلِكَ، وَإِنْ أَتَى الْمَسْجِدَ وَقَدْ صَلَّوْا كَانَ كَذَلِكَ».

وقوله «فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا» جوابُ شرطٍ محذوفٍ أَيْ إِذَا فَعَلْتُمْ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ مِنْ تَرْكِ الْإِسْرَاعِ وَنَحْوِهِ فَمَا أَذْرَكْتُمْ فَصَلُّوا.

وفيه دلالة على أَنَّ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ يُدْرِكُهَا، وَلَوْ دَخَلَ مَعَ الْإِمَامِ فِي أَيْ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ وَلَوْ دُونَ رَكْعَةٍ وَهِيَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُدْرِكًا لَهَا إِلَّا بِإِدْرَاكِ رَكْعَةٍ لِقَوْلِهِ ﷺ «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَهَا» [النسائي (٢٧٤/١)، ابن ماجه (١١٢٣)] وسياقُ فِي الْجَمْعَةِ اشْتِرَاطُ إِدْرَاكِ رَكْعَةٍ، وَيُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا.

وَاجِبٌ بَأَنَّ ذَلِكَ فِي الْأَوَاقَاتِ لَا فِي الْجَمَاعَةِ وَبِأَنَّ الْجَمْعَةَ غَضُوصَةٌ فَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

واستدلَّ بِحَدِيثِ الْبَابِ عَلَى صَحَّةِ الدُّخُولِ مَعَ الْإِمَامِ فِي أَيْ حَالَةٍ أَدْرَكَهُ عَلَيْهَا وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [«المنصف» (٢٢٧/١)] مرفوعاً «وَمَنْ وَجَدَنِي رَاكِعاً أَوْ قَائِماً أَوْ سَاجِداً فَلْيَكُنْ مَعِيَ عَلَى أَيْ أَنَا عَلَيْهَا».

قلت: وليس فيه دلالة على اعتدائه بما أدرَكَهُ مَعَ الْإِمَامِ، وَلَا عَلَى إِحْرَامِهِ فِي أَيْ حَالَةٍ أَدْرَكَهُ عَلَيْهَا بَلْ فِيهِ الْأَمْرُ بِالْكَوْنِ مَعَهُ.

وقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٣١١/٩) بِرِجَالٍ مُوثِقِينَ - كَمَا قَالَ الْهَيْثَمِيُّ - عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَا «مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الرَّكْعَةَ فَلَا يُعْتَدُ بِالسَّجْدَةِ».

وأخرج أيضاً فِي «الْكَبِيرِ» (٣١٢/٩) - قَالَ الْهَيْثَمِيُّ أَيْضاً بِرِجَالٍ مُوثِقِينَ - مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ «دَخَلْتُ أَنَا وَابْنُ مَسْعُودٍ الْمَسْجِدَ، وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ فَرَكَعْنَا ثُمَّ مَشَيْنَا حَتَّى اسْتَوَيْنَا بِالصَّفِّ فَلَمَّا قَرَأَ الْإِمَامُ قُمْتُ أَقْصَى فَقَالَ قَدْ أَذْرَكْتُمْ».

وهذه آثارٌ موقوفةٌ.

وفي الآخر دليلٌ على مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَقَدْ تَقَدَّمَ.

ورودٌ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ [د(٥٧٣)، س(١١٤/٢)] حَدِيثُ الْبَابِ بِلَفْظِ «فَاقْضُوا» عَوْضَ «أَتَمُّوا»، وَالْقَضَاءُ يُطْلَقُ عَلَى أَدَاءِ الشَّيْءِ فَهَرُ فِي مَعْنَى «أَتَمُّوا» فَلَا مُغَايَرَةَ.

ثُمَّ قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَا يُدْرِكُهُ الْأَحَقُّ مَعَ إِمَامِهِ هَلْ هِيَ أَوَّلُ صَلَاتِهِ أَوْ آخِرُهَا؟ وَالْحَقُّ أَنَّهَا أَوَّلُهَا وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ».

وَاخْتَلَفَ فِيمَا إِذَا أَدْرَكَ الْإِمَامُ رَاكِعاً فَرَكَعَ مَعَهُ هَلْ تَسْقُطُ قِرَاءَةُ تِلْكَ الرَّكْعَةِ عِنْدَ مَنْ أَوْجِبَ الْفَاتِحَةَ فَيُعْتَدُ بِهَا أَوْ لَا تَسْقُطُ فَلَا يُعْتَدُ بِهَا؟

قيل: يُعْتَدُ بِهَا، لِأَنَّهُ قَدْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ قَبْلَ أَنْ يُقِيمَ صَلَاتَهُ وَقِيلَ: لَا يُعْتَدُ بِهَا، لِأَنَّهُ فَاتَهُ الْفَاتِحَةُ وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي ذَلِكَ فِي مَسَالَةِ مُسْتَقْلَلَةٍ وَتَرْجِعَ عِنْدَنَا الْإِجْزَاءُ.

وَمِنْ أَدْلِيَّتِهِ حَدِيثُ أَبِي بَكْرَةَ حَيْثُ رَكَعَ وَهُمْ رُكُوعٌ ثُمَّ



أَقْرَأَهُ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا نَهَاهُ عَنِ الْعُودَةِ إِلَى الدُّخُولِ قَبْلَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى الصَّفِّ كَمَا عُرِفَتْ.

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ (٨٥/٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ رَجُلًا.

### ٢٣- الحَضُّ عَلَى تَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ

٣٩٩- وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ، وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ، وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ -».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٥٤) وَالتَّيَمِيُّ (١٠٤/٢) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٠٥٦).

(وَعَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ وَحْدَهُ» أَيُّ أَكْثَرَ أَجْرًا مِنْ صَلَاتِهِ مُنْفَرِدًا.

(وَصَلَاتُهُ مَعَ الرَّجُلَيْنِ أَزْكَى مِنْ صَلَاتِهِ مَعَ الرَّجُلِ وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٧٩٠) وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ، وَالْعَقِيلِيُّ، وَالْحَاكِمُ (٢٤٩/١) وَذَكَرَ الْإِخْلَافَ فِيهِ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُزَارِيُّ [«كَشَفُ الْأَسْتَارِ» (٤٦١)] وَالتَّيَمِيُّ [«الْمَعْمُورُ الْكَبِيرُ» (٣٦/١٩)] بِلَفْظِ «صَلَاةُ الرَّجُلَيْنِ يَوْمٌ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ أَزْكَى عِنْدَ اللَّهِ مِنْ صَلَاةٍ مِائَةٍ تَرَى».

وَلِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ أَقْلَ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ.

وَيُؤَافِقُهُ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٩٧٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى «إِنَّهُمَا قَمًا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةٌ».

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٦٩/٣) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ، وَفِيهِمَا ضَعْفٌ.

وَبُورُبِ الْبَخَارِيِّ (بَابُ اثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا جَمَاعَةً) كِتَابُ الْأَذَانِ، بَابُ (٣٥) وَاسْتَدْلُّ بِمَجْدِثِ مَالِكِ بْنِ الْحَوِيرِثِ «إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا ثُمَّ أَقِيمَا ثُمَّ يُؤْمَرُكُمْ أَكْبَرُكُمْ».

وَقَدْ صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ بِأَصْحَابِهِ الظُّهْرَ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ «مَا حَسَبَكَ يَا فُلَانُ عَنِ الصَّلَاةِ» فَذَكَرَ شَيْئًا اعْتَلَّ بِهِ قَالَ: فَقَامَ يُصَلِّي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا رَجُلٌ يَتَّصِقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ» فَقَامَ رَجُلٌ مَعَهُ.  
قَالَ التَّيَمِيُّ: رَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ.

### ٢٤- الْمَرْأَةُ تَوْمُ أَهْلَ بَيْتِهَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ رَجُلٌ

٤٠٠- وَعَنْ أُمِّ وَرَقَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَوْمَ أَهْلَ دَارِهَا.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٩١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٦٧٦)

(وَعَنْ أُمِّ وَرَقَةَ) بَفَتْحِ السَّوَابِ وَالرَّاءِ وَالْقَافِ هِيَ أُمُّ وَرَقَةَ بِنْتُ نُوْفَلٍ الْأَنْصَارِيَّةُ وَقِيلَ: بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عُومَيْرٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزُورُهَا وَيُسَمِّيُهَا الشَّهِيدَةَ وَكَانَتْ قَدْ جَمَعَتْ الْقُرْآنَ وَكَانَتْ تَوْمُ أَهْلَ دَارِهَا وَلَمَّا غَزَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَدْرًا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ائْذَنْ لِي فِي الْغَزْوِ مَعَكُمْ... الْحَدِيثُ (أَحْمَدُ: ٤٠٥/٦، ٥٩١).

وَأَمَرَهَا أَنْ تَوْمَ أَهْلَ دَارِهَا وَجَعَلَ لَهَا مُؤَذِّنًا يُؤَذِّنُ، وَكَانَ لَهَا غُلَامٌ وَجَارِيَةٌ فَدَبَّرْتُهُمَا.

وَالْحَدِيثُ أَنَّ الْغُلَامَ، وَالْجَارِيَةَ قَامَا إِلَيْهَا فِي اللَّيْلِ فَعَمَّاهَا بِقَطِيفَةٍ لَهَا حَتَّى مَاتَتْ وَذَهَبَا فَاصْبَحَ عُمَرُ فَقَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: مَنْ عِنْدَهُ مِنْ عِلْمٍ هَذَيْنِ؟ أَوْ مَنْ رَأَاهُمَا فَلْيَجِئْ بِهِمَا؟ فَوَجَدَا فَأَمَرَ بِهِمَا فَصَلَّيَهُمَا وَكَانَا أَوَّلَ مُصَلِّوِي الْمَدِينَةِ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَوْمَ أَهْلَ دَارِهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ إِمَامَةِ الْمَرْأَةِ أَهْلَ دَارِهَا، وَإِنْ كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ فَإِنَّهُ كَانَ لَهَا مُؤَذِّنٌ وَكَانَ شَيْخًا كَمَا فِي الرَّوَايَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا كَانَتْ تَوْمُهُ وَغُلَامُهَا وَجَارِيَتُهَا وَذَهَبَ إِلَى صَحَّةِ ذَلِكَ أَبُو نُورٍ وَالمُزَنِيُّ وَالتَّيَمِيُّ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْجَمَاهِيرُ.

وَأَمَّا إِمَامَةُ الرَّجُلِ النِّسَاءِ فَقَدْ رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ



في «المسند» (١١٥/٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنْ كَسْبٍ أَنَّهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَمِلْتُ اللَّيْلَةَ عَمَلًا قَالَ: «مَا هُوَ» قَالَ نِسْوَةٌ مَعِيَ فِي الدَّارِ قُلْنَ: إِنَّكَ تَقْرَأُ، وَلَا تَقْرَأُ فَصَلُّ بِنَا فَصَلَّيْتُ ثَمَانِيًا، وَالْوَرِثَ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: فَرَأَيْنَا أَنْ سَكَوْتُهُ رَضًا.

قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ مَنْ لَمْ يُسَمَّ.

قَالَ: وَرَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٣٣٦/٣) وَالطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٢٧٣١)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

## ٢٥- جَوَازُ إِمَامَةِ الْأَعْمَى

٤٠١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، يَوْمَ النَّاسِ، وَهُوَ أَعْمَى. رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٩٢/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٩٥).

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَخْلَفَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَتَقَدَّمَ اسْمُهُ فِي الْأَذَانِ.

(يَوْمَ النَّاسِ وَهُوَ أَعْمَى. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ) فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٥٩٥) أَنَّهُ اسْتَخْلَفَهُ مَرَّتَيْنِ. وَهُوَ فِي الْأَوْسَطِ (٢٧٢٣) لِلطَّبْرَانِيِّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «اسْتَخْلَفَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ عَلَى الْمَدِينَةِ مَرَّتَيْنِ يَوْمَ النَّاسِ».

وَالْمَرَادُ اسْتِخْلَافُهُ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ كَمَا فِي الْمَجْمَعِ: ٦٥/٢ بِلفظ: «فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا»، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

وَقَدْ عُدَّتْ مَرَاتُ الْإِسْتِخْلَافِ لَهُ قَبْلَتْ ثَلَاثَ عَشْرَةَ مَرَّةً ذَكَرَهُ فِي الْخِلَاصَةِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ إِمَامَةِ الْأَعْمَى مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةِ ذَلِكَ.

٤٠٢- وَنَحْوُهُ لِابْنِ حِبَّانَ (٢١٣٤) عَنْ عَائِشَةَ

رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا.

(وَنَحْوُهُ) أَيُّ نَحْوِ حَدِيثِ أَنَسٍ.

(لِابْنِ حِبَّانَ عَنْ عَائِشَةَ) تَقَدَّمَ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ كَمَا فِي الْمَجْمَعِ: ٦٥/٢.

## ٢٥- جَوَازُ إِمَامَةِ الْمُسْلِمِ بِعُمُومٍ

٤٠٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

رَوَاهُ الدَّرَقُطَنِيُّ (٥٦/٢) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلُُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أَيُّ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ.

(وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». رَوَاهُ الدَّرَقُطَنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ).

قَالَ فِي الْبَدْرِ الْمُنِيرِ: هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ جَمِيعِ طُرُقِهِ لَا يَثْبُتُ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَى مَنْ قَالَ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِالرَّوَايَاتِ وَدُعِبَ إِلَى هَذَا زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَاحِدُ ابْنِ عَمِيْسٍ وَدُعِبَ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشَى قَاطِعَ الطَّرِيقِ، وَالبَاغِي.

وَاللِّشَافِعِيُّ أَقْوَالُ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ إِذَا صَلَّبَ.

وَالْأَصْلُ أَنَّ مَنْ قَالَ كَلِمَةَ الشَّهَادَةِ فَلَهُ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَمِنْهُ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ عَلَيْهِ.

وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ الَّذِي قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقَصَ فَقَالَ ﷺ: «أَنَا أَنَا فَلَا أُصَلِّي عَلَيْهِ» وَلَمْ يَنْهَهُمْ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ [م] (٩٧) وَلَأنَّ عُمُومَ شَرْعِيَّةِ صَلَاةِ الْجَنَازَةِ لَا يُخَصُّ مِنْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

فَإِنَّمَا الصَّلَاةُ خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى اسْتِثْرَاطِ الْعِدَالَةِ، وَأَنَّ مَنْ صَحَّتْ صَلَاتُهُ صَحَّتْ إِمَامَتُهُ.



## ٢٦- الدخول في صلاة الإمام من مكان ما وصل

٤٠٤- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الصَّلَاةَ، وَالْإِمَامُ عَلَى حَالٍ فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ».

رواه الترمذي بإسناد ضعيف (٥٩١)

أخرجه الترمذي من حديث علي ومعاذ.

وفيه ضعف وانقطاع وقال: لا نعلم أحداً أسنده إلا من هذا الوجه.

وقد أخرجه أبو داود (٥٠٦) من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحابنا - الحديث. وفيه أن معاذاً قال: «لا أراه على حال إلا كنت عليها»، وبهذا يندفع الانقطاع إذ الظاهر أن الراوي لعبد الرحمن غير معاذ بل جماعة من الصحابة والانقطاع إنما ادّعي بين عبد الرحمن ومعاذ.

قالوا: لأن عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وقد سمع من غيره من الصحابة وقال هنا «أصحابنا».

والمراد به الصحابة رضي الله عنهم.

وفي الحديث دلالة على أنه يجب على من لحق بالإمام أن ينضم إليه في أي جزء كان من أجزاء الصلاة فإذا كان الإمام قائماً أو راكعاً فإنه يعتد بما أدركه معه كما سلف فإذا كان قاعداً أو ساجداً فقد بقعوده وسجده بسجوده، ولا يعتد بذلك وتقدم ما يؤيده من حديث ابن أبي شيبة (المنصف: ٢٥٣/١): «مَنْ وَجَدَنِي قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا فَلْيَكُنْ مَعِيَ عَلَى الَّتِي أَنَا عَلَيْهَا».

وأخرج ابن خزيمة (١٦٢٢) مرفوعاً عن أبي هريرة «إِذَا جِئْتُمْ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا، وَلَا تَعْدُوهَا شَيْئًا وَمَنْ أَذْرَكَ الرُّكْعَةَ فَقَدْ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ».

وأخرج أيضاً (١٥٩٥) فيه مرفوعاً عن أبي هريرة «مَنْ أَذْرَكَ رُكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ أَنْ يُقِيمَ الْإِمَامُ صَلَاتَهُ فَقَدْ أَذْرَكَهَا» وَتَرْجَمَ لَهُ (بَابُ ذِكْرِ الْوَقْتِ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْمَامُومُ مُدْرِكاً

## لِلرُّكْعَةِ إِذَا رَكَعَ إِمَامُهُ).

وقوله «فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ» ليس صريحاً أنه يدخل معه بتكبيره الإحرام بل ينضم إليه إما بها إذا كان قائماً أو راكعاً، فيكبر اللاحق من قيام ثم يركع أو بالكون معه فقط ومتى قام كبر للإحرام وغايته أنه يحتمل ذلك إلا أن شرعية تكبيره الإحرام حال القيام للمنفرد، والإمام يقتضي أن لا تجزئ إلا كذلك، وذلك أصرح من دخولها بالاختيماء، والله أعلم.

## ٢٧- فائدة في الأغذار في ترك الجماعة

أخرج الشيخان [البخاري (٦٣٢)، مسلم (٦٩٧)]. عن ابن عمر عن النبي ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ الْمُنَادِيَ بِنَادِي «صَلُّوا فِي رِحَالِكُمْ» فِي اللَّيْلَةِ الْبَارِدَةِ، وَفِي اللَّيْلَةِ الْمَطِيرَةِ فِي السَّفَرِ.

وعن جابر خرجنا مع رسول الله ﷺ فِي سَفَرٍ فَمَطَرُنَا فَقَالَ «لْيَصِلْ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحِيلِهِ».

رواه مسلم (٦٩٨)، وأبو داود (١٠٦٥) والترمذي (٤٠٩) وصححه.

وأخرجه الشيخان [البخاري (٩٠١)، مسلم (٦٩٩)]. عن ابن عباس أَنَّهُ قَالَ لِمُؤَذِّنِهِ فِي يَوْمٍ مَطِيرٍ: إِذَا قُلْتَ «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» فَلَا تَقُلْ «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» قُلْ «صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ» قَالَ فَكَانَ النَّاسُ اسْتَشْكَرُوا ذَلِكَ فَقَالَ: أَتَعْجِبُونَ مَنْ ذَا فَقَدْ فَعَلَ ذَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ.

وعند مسلم (٦٩٩) أن ابن عباس أمر مؤذنه في يوم جمعة في يوم مطير بنحوه.

وأخرج البخاري (٦٧٤) عن ابن عمر قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ فَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ، وَإِنْ أَقِيمَتِ الصَّلَاةُ».

وأخرج أحمد (٤٣/٦) ومسلم (٥٦٠) من حديث عائشة قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ، وَلَا وَهُوَ يَذْفَعُ الْأَخْبَثِينَ».

وأخرج البخاري [كتاب الأذان. تحت باب (٤٢)] عن أبي الدرداء قال: من فقه الرجل إقباله على حاجته حتى يقبل على



صَلَاتِهِ وَقَلْبُهُ فَارْعَ.

وَوَجُوبُهُ مَذْعَبُ الْهَادُوِيَّةِ، وَالْحَفْظِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ: إِنَّهُ رُخْصَةٌ وَالتَّمَامُ أَفْضَلُ.

## ١١- بَاب صَلَاةِ الْمَسَافِرِ وَالْمَرِيضِ

### ١- صَلَاةُ السَّفَرِ وَصَلَاةُ الْحَضَرِ

٤٠٥- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ رَكَعَتَيْنِ، فَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ وَأُيُمْتُ صَلَاةُ الْحَضَرِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٩٠)، مسلم (٦٨٥)]. -

وَلِلْبُخَارِيِّ (٣٩٣٥): ثُمَّ هَاجَرَ. فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا، وَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ - زَادَ أَحْمَدُ (٢٤١/٦): إِلَّا الْمَغْرِبَ فَإِنَّهَا وَتَرُ النَّهَارَ، وَإِلَّا الصُّبْحَ، فَإِنَّهَا تَطَوَّلُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ مَا عَدَا الْمَغْرِبَ.

(رَكَعَتَيْنِ) أَيُّ حَضَرًا وَسَفَرًا.

(فَأُقِرَّتْ) أَيُّ أَقَرَّ اللَّهُ.

(صَلَاةُ السَّفَرِ) بِإِبْقَائِهَا رَكَعَتَيْنِ.

(وَأُيُمْتُ صَلَاةُ الْحَضَرِ) مَا عَدَا الْمَغْرِبَ يُرِيدُ فِي الثَّلَاثِ الصَّلَوَاتِ رَكَعَتَيْنِ.

فَالْمُرَادُ بِ«أُيُمْتُ» زَيْدٌ فِيهَا حَتَّى كَانَتْ ثَامَةً بِالنَّظَرِ إِلَى صَلَاةِ السَّفَرِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِلْبُخَارِيِّ) وَحَدَّثَهُ عَنْ عَائِشَةَ.

(ثُمَّ هَاجَرَ) أَيُّ النَّبِيُّ ﷺ.

(فَفُرِضَتْ أَرْبَعًا) أَيُّ صَارَتْ أَرْبَعًا بِزِيَادَةِ اثْنَتَيْنِ.

(وَأُقِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ عَلَى الْأَوَّلِ) أَيُّ عَلَى الْفَرْضِ الْأَوَّلِ.

(زَادَ أَحْمَدُ إِلَّا الْمَغْرِبَ) أَيُّ زَادَهُ مِنْ رِوَايَةٍ عَنْ عَائِشَةَ بَعْدَ قَوْلِهَا «أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ» أَيُّ «إِلَّا الْمَغْرِبَ» فَإِنَّهَا فُرِضَتْ ثَلَاثًا (فَإِنَّهَا) أَيُّ الْمَغْرِبَ (وَتَرُ النَّهَارَ) فَفُرِضَتْ وَتَرَا ثَلَاثًا مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ (وَإِلَّا الصُّبْحَ) فَإِنَّهَا تَطَوَّلُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ.

فِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ «فُرِضَتْ» بِمَعْنَى أُوجِبَتْ.

وَقَالُوا: فُرِضَتْ بِمَعْنَى قُدِّرَتْ أَوْ فُرِضَتْ لِمَنْ أَرَادَ الْقَصْرَ وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى «فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ» [النساء: ١٠١] وَيَأْتِي سَافِرَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقْصِرُ وَمِنْهُمْ مَنْ يُتِمُّ، وَلَا يَعْيبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَيَأْتِي عُثْمَانُ كَانَ يُتِمُّ وَكَذَلِكَ عَائِشَةُ أَخْرَجَ ذَلِكَ مُسْلِمٌ (٦٨٥).

وَرُوِيَ أَنَّ هَذِهِ أَعْمَالُ صَحَابَةٍ لَا حُجَّةَ فِيهَا وَيَأْتِي أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ (٨٤/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ تَوَلَّيْنَا مِنَ السَّمَاءِ فَإِنْ شِئْتُمْ فَرُدُّوهُمَا» قَالَ الْهَيْثَمِيُّ: رَجَالُهُ مَوْثُقُونَ.

وَهُوَ تَوْقِيفٌ إِذْ لَا مَسْرَحَ فِيهِ لِلْاجْتِهَادِ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا عَنْهُ فِي «الْكَبِيرِ» [كما في المجموع (١٥٤/٢)، (١٥٥)] بِرِجَالٍ صَحِيحٍ «صَلَاةُ السَّفَرِ رَكَعَتَانِ مِنْ خَالَفَتِ السُّنَّةَ كُفِّرَ». وَفِي قَوْلِهِ «السُّنَّةُ» دَلِيلٌ عَلَى رَفْعِهِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٤٦٤/١): كَانَ يَقْصِرُ ﷺ الرُّبَاعِيَّةَ فِصْلِيًّا رَكَعَتَيْنِ مِنْ حِينَ يَخْرُجُ مُسَافِرًا إِلَى أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلَمْ يُبَيَّنْ عَنْهُ أَنَّهُ أَتَمَّ الرُّبَاعِيَّةَ فِي السَّفَرِ الْبَتَّةَ.

وَفِي قَوْلِهَا «إِلَّا الْمَغْرِبَ» دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ شَرْعِيَّتَهَا فِي الْأَصْلِ ثَلَاثًا لَمْ تَنْتَهِ.

وَقَوْلُهَا «إِنَّهَا وَتَرُ النَّهَارَ» أَيُّ صَلَاةُ النَّهَارِ كَانَتْ شَفْعًا، وَالْمَغْرِبَ آخِرَهَا لَوْقُوعِهَا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنَ النَّهَارِ فَهِيَ وَتَرُ لَصَلَاةِ النَّهَارِ كَمَا أَنَّهُ شَرَعُ الْوِتْرِ لَصَلَاةِ اللَّيْلِ، وَالْوِتْرُ مُحِبُّوبٌ إِلَى اللَّهِ - تَعَالَى - كَمَا تَقَدَّمَ [برقم (٣٥١)] فِي الْحَدِيثِ «إِنَّ اللَّهَ وَتَرُ يُجِيبُ الْوِتْرَ».

وَقَوْلُهَا «إِلَّا الصُّبْحَ» فَإِنَّهَا تَطَوَّلُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ تَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَقْصِرُ فِي صَلَاتِهَا فَإِنَّهَا رَكَعَتَانِ حَضَرًا وَسَفَرًا؛ لِأَنَّهُ شَرَعُ فِيهَا تَطَوُّلُ الْقِرَاءَةِ. وَلِلَّذَلِكَ عُبِّرَ عَنْهَا فِي الْآيَةِ بِ«قُرْآنِ الْفَجْرِ» [الإسراء: ٧٨] لَمَّا كَانَتْ الْقِرَاءَةُ مُعْظَمَ أَرْكَانِهَا لَطَوُّلِهَا فِيهَا فَعَبَّرَ عَنْهَا بِهَا مِنْ إِطْلَاقِ الْجُزْءِ الْأَعْظَمِ عَلَى الْكُلِّ.



## ٢- يجوز في السفر القصر والإتمام

٤٠٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَيَتِمُّ وَيَصُومُ وَيُفْطِرُ». رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (١٨٩/٢) وَرَوَاهُ يَحْيَى. إِلَّا أَنَّهُ مَقْلُوبٌ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ لَفْظِهَا، وَقَالَتْ: إِنَّهُ لَا يَشُقُّ عَلَيَّ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٤٢/٣).

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ وَيَتِمُّ وَيَصُومُ وَيُفْطِرُ» الأربعة الأفعال بالمشاؤة التَّخْيِيَةِ أَيُّ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ هَذَا، وَهَذَا.

(رواه الدارقطني ورواه عن عائشة.

(قَالَ إِلَّا أَنَّهُ مَقْلُوبٌ، وَالْمَحْفُوظُ عَنْ عَائِشَةَ مِنْ لَفْظِهَا وَقَالَتْ إِنَّهُ لَا يَشُقُّ عَلَيَّ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ) وَاسْتَشْكِرَهُ أَحْمَدُ فَإِنَّ عُرْوَةَ رَوَى عَنْهَا أَنَّهَا كَانَتْ تَتِمُّ، وَأَنَّهَا تَأَوَّلَتْ كَمَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ كَمَا فِي الصَّحِيحِ [البخاري (٣٥٠)، مسلم (٦٨٥)]. فَلَوْ كَانَ عَنَّا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ رَوَايَةٌ لَمْ يَقُلْ عُرْوَةَ إِنَّهَا تَأَوَّلَتْ وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِينَ خِلَافُ ذَلِكَ.

وَأَخْرَجَ أَيْضاً الدَّارِقُطِيُّ (١٨٩/٢) عَنْ عَطَاءٍ، وَالْبَيْهَقِيُّ (١٤٢/٣) عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا اعْتَمَرَتْ مَعَ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى إِذَا قَدِمَتْ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَابِي أَنْتَ وَأُمِّي أَتَمَمْتُ وَقَصَرْتُ، وَأَفْطَرْتُ وَصُمْتُ فَقَالَ «أَحْسَنْتِ يَا عَائِشَةُ» وَمَا عَابَ عَلَيَّ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي [زاد المعاد (٤٦٥/١)]: وَقَدْ رَوَى «كَانَ يَقْصُرُ وَتَتِمُّ» الْأَوَّلُ: بِالْيَاءِ آخِرُ الْحُرُوفِ وَالثَّانِي: بِالْمُثَنَاءِ مِنْ فَوْقُ وَكَذَلِكَ «يُفْطِرُ وَتَصُومُ» أَيُّ تَأْخُذُ هِيَ بِالْعَزِيمَةِ فِي الْمَوْضِعِينَ.

قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ: وَهَذَا بَاطِلٌ مَا كَانَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ لِيُخَالِفَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَجَمِيعَ أَصْحَابِهِ فَتُصَلِّيَ خِلَافَ صَلَاتِهِمْ.

وَفِي الصَّحِيحِ [خ (١٠٩٠)، م (٣٩٣٥)] عَنْهَا «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكَعَتَيْنِ رَكَعَتَيْنِ فَلَمَّا هَاجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْمَدِينَةِ زِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ وَأَفْزَتْ صَلَاةُ السَّفَرِ» فَكَيْفَ يُظَنُّ بِهَا مَعَ ذَلِكَ أَنَّهَا تُصَلِّيَ خِلَافَ صَلَاتِهِ وَصَلَاةِ الْمُسْلِمِينَ مَعَهُ!

قُلْتُ: وَقَدْ آتَمَتْ عَائِشَةُ بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ: إِنَّهَا تَأَوَّلَتْ كَمَا تَأَوَّلَ عُثْمَانُ أَنْتَهَى. هَذَا وَحْدَيْتُ الْبَابِ قَدْ اخْتَلَفَ فِي اتِّصَالِهِ فَإِنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسَدِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ [السنن: (٨٨/٢): إِنَّهُ أَدْرَكَ عَائِشَةَ وَهُوَ مُرَاهِقٌ.

قَالَ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: هُوَ كَمَا قَالَ قَفِي تَارِيخِ الْبَخَارِيِّ (٢٥٢/٥، ٢٥٣) وَغَيْرِهِ مَا يَشْهَدُ لِذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: أَدْخَلَ عَلَيْهَا وَهُوَ صَغِيرٌ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهَا.

وَادَّعَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالطُّحَاوِيُّ ثُبُوتَ سَمَاعٍ مِنْهَا.

وَاخْتَلَفَ قَوْلُ الدَّارِقُطِيِّ فِي الْحَدِيثِ فَقَالَ فِي السُّنَنِ: إِسْنَادُهُ حَسَنٌ وَقَالَ فِي الْعِلَلِ الْمَرْسُلِ: أَشْبَهُ.

هَذَا كَلَامُ الْمَصْنُفِ وَنَقَلَهُ الشَّارِحُ وَرَاجَعْتُ سُنَنَ الدَّارِقُطِيِّ فَرَأَيْتُهُ سَاقَهُ. وَقَالَ: إِنَّهُ صَحِيحٌ ثُمَّ فِيهِ الْعِلَاءُ بِنُ وَهَيْبٍ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْمِيزَانِ (١٠١/٣): وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ.

وَقَالَ ابْنُ حِبَّانَ [المجروحين: (١٨٣/٢): كَانَ ثَمَنٌ يَرْوِي عَنْ الثَّقَاتِ ثَمَّا لَا يُشَبِّهُ حَدِيثَ الْأَثْبَاتِ أَنْتَهَى.

فَبَطَلَ الْإِخْتِجَاجُ بِهِ فِيمَا لَمْ يُوَافِقِ الْأَثْبَاتَ، وَبَطَلَ بِهَذَا ادِّعَاءُ ابْنِ حَزَمٍ جَهْلَهُ فَقَدْ عُرِفَ عَيْناً وَحَالاً.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ بَعْدَ رَوَاتِيهِ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ هَذَا مَا لَفْظُهُ: وَسَمِعْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ يَقُولُ: وَهَذَا كَذِبٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْتَهَى.

يُرِيدُ رَوَايَةَ «يَقْصُرُ وَيَتِمُّ» بِالْمُثَنَاءِ التَّخْيِيَةِ وَجَعَلَ ذَلِكَ مِنْ فَعْلِهِ ﷺ فَإِنَّهُ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ بِأَنَّهُ لَمْ يُتِمَّ رُبَاعِيَّةً فِي سَفَرٍ، وَلَا صَامَ فِيهِ فَرَضاً.

وَقَدْ حَقَّقْنَا مَا فِي الْبَحْثِ بِرِسَالَةٍ مُسْتَقْلِلَةٍ، اخْتَرْنَا فِيهَا: أَنَّ الْقَصْرَ رُخْصَةٌ، لَا عَزِيمَةٌ.

## ٣- الحَضُّ عَلَى إِيْتَانِ الرُّخْصِ

٤٠٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا



أَصْبَحًا مُتَعَرِّضَةً مُتَعَادِلَةً، وَالْأَصْبَحُ سِتُّ شَعِيرَاتٍ مُتَعَرِّضَةً مُتَعَادِلَةً.

وقيل: هُوَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ قَدَمٍ بِقَدَمِ الْإِنْسَانِ.

وقيل: هُوَ أَرْبَعَةُ أَلْفٍ ذِرَاعٍ.

وقيل: أَلْفُ خُطْوَةٍ لِلْجَمَلِ.

وقيل: ثَلَاثُ أَلْفٍ ذِرَاعٍ بِأَلْهَاشِمِيِّ وَهُوَ اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ أَصْبَعًا، وَهُوَ ذِرَاعُ الْهَادِي عَلَيْهِ السَّلَامُ وَهُوَ الذِّرَاعُ الْعَمْرِيُّ الْمَعْمُولُ عَلَيْهِ فِي صِنَاعَةِ وَبِلَادِهِمَا.

وَأَمَّا الْفَرَسُخُ فَهُوَ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَسَافَةِ الَّتِي تُقْصَرُ فِيهَا الصَّلَاةُ عَلَى نَحْوِ عَشْرِينَ قَوْلًا حَكَاهَا ابْنُ الْمُنْذِرِ.

فَنَحَبُ الظَّاهِرِيَّةِ إِلَى الْعَمَلِ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا: مَسَافَةُ الْقَصْرِ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ.

وَأَجِبَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُ مُشْكُوكٌ فِيهِ فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ عَلَى التَّحْدِيدِ بِالثَّلَاثَةِ الْأَمْيَالِ نَعَمْ يُحْتَجُّ بِهِ عَلَى التَّحْدِيدِ بِالثَّلَاثَةِ الْفَرَاسِخِ إِذَا الْأَمْيَالُ دَاخِلَةٌ فِيهَا فَيُؤْخَذُ بِالْأَكْثَرِ، وَهُوَ الْاِخْتِطَافُ لَكِنْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَذْهَبْ إِلَى التَّحْدِيدِ بِالثَّلَاثَةِ الْفَرَاسِخِ أَحَدٌ.

نَعَمْ يَصِحُّ الْاِخْتِجَاجُ لِلظَّاهِرِيَّةِ بِمَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَرَسَخًا يُقْصَرُ الصَّلَاةُ» وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ الْفَرَسَخَ ثَلَاثَةُ أَمْيَالٍ.

وَأَقْلُ مَا قِيلَ فِي مَسَافَةِ الْقَصْرِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٠٠/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرٍ مَوْقُوفًا أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «إِذَا خَرَجْتُ مِيلًا قَصُرَتْ الصَّلَاةُ»، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى هَذَا فِي الْبَحْرِ عَنْ دَاوُدَ.

وَيُلْحَقُ بِهَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ قَوْلُ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ وَاحِدَ بَنِ عَيْسَى وَالْهَادِي وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهُ يَقْصَرُ فِي مَسَافَةِ بَرِيدٍ فَصَاعِدًا مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «لَا يَجِلُّ لَأَمْرَأَةٍ تَسَافِرُ بَرِيدًا إِلَّا وَمَعَهَا مَحْرَمٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٢٥).

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُجِيبُ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَةً كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٨/٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٩٥٠) وَابْنُ حِبَّانَ (٢٧٤٢).

وَلَمْ يَرْوَاهُ [صَحِيحُ ابْنِ حِبَّانَ (٣٥٤)] «كَمَا يُجِيبُ أَنْ تُؤْتَى غَزَائِمُهُ» فَسُرَتْ حُبَّةُ اللَّهِ بِرِضَاهُ وَكَرَاهَتُهُ بِخِلَافِهَا.

وَعِنْدَ أَهْلِ الْأَصُولِ أَنَّ الرُّخْصَةَ مَا شَرَعَ مِنَ الْأَحْكَامِ لِعَذْرِ، وَالْعَزْمَةُ مُقَابَلُهَا.

وَالْمَرَادُ بِهَا هُنَا مَا سَهَّلَهُ لِعِبَادِهِ وَوَسَّعَهُ عِنْدَ الشَّدْوِ مِنْ تَرْكِ بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ، وَإِبَاحَةِ بَعْضِ الْمَحْرَمَاتِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فِعْلَ الرُّخْصَةِ أَنْفَضُ مِنْ فِعْلِ الْعَزْمَةِ كَذَا قِيلَ وَلَيْسَ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ دَلِيلٌ بَلْ يَدُلُّ عَلَى مُسَاوَاتِيهَا لِلْعَزْمَةِ.

وَالْحَدِيثُ يُوَافِقُ قَوْلَهُ تَعَالَى «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ» [البقرة: ١٨٥].

#### ٤- متى يقصر في السفر

٤٠٨- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مَسِيرَةَ ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ، أَوْ فَرَاسِخٍ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦٩١).

الْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ (إِذَا خَرَجَ) إِذَا كَانَ قَصْدُهُ مَسَافَةَ هَذَا الْقَدْرِ لَا أَنَّ الْمَرَادَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا طَوِيلًا فَلَا يَقْصَرُ إِلَّا بَعْدَ هَذِهِ الْمَسَافَةِ.

وَقَوْلُهُ (أَمْيَالٍ أَوْ فَرَاسِخٍ) شَكٌّ مِنَ السَّرَاوِيِّ وَلَيْسَ التَّخْيِيرُ فِي أَصْلِ الْحَدِيثِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: شَكٌّ فِيهِ شُعْبَةٌ.

قِيلَ فِي حَدِّ الْمِيلِ هُوَ أَنْ يَنْظَرَ إِلَى الشَّخْصِ فِي أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ فَلَا يَدْرِي أَهُوَ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هُوَ سِتَّةُ أَلْفٍ ذِرَاعٍ وَالذِّرَاعُ أَرْبَعَةُ وَعِشْرُونَ



قالوا: فسمي مسافة البريد سفراً. ولا يخفى أنه لا دليل فيه على أنه لا يسمى الأقل من هذه المسافة سفراً، وإنما هذا تحديد للسفر الذي يجب فيه الحرم.

ولا تلازم بين مسافة القصر ومسافة وجوب الحرم لجواز التوسعة في إيجاب الحرم تخفيفاً على العباد.

وقال زيد بن علي والمؤيد وغيرهما، والحنفية: بل مسافته أربعة وعشرون فرسخاً لما أخرجه البخاري [١٠٨٦]، ومسلم [١٣٣٨]. من حديث ابن عمر مرفوعاً «لا يجزئ لأمرأة تؤمن بالله، واليوم الآخر أن تسافر فوق ثلاثة أيام إلا مع محرم».

قالوا: وسير الإبل في كل يوم ثمانية فراسخ.

وقال الشافعي: بل أربعة برد لحديث ابن عباس مرفوعاً «لا تقصروا الصلاة في أقل من أربعة برد» وسيأتي [رقم ٤٠٥].

وأخرجه البيهقي (١٣٧/٣-١٣٧) بسند صحيح من فعل ابن عباس وابن عمر وبأنه روى البخاري [قبل ح ١٠٨٦] بلفظ معاً من حديث ابن عباس تعليقاً بصيغة الجزم أنه سئل أتقصر الصلاة من مكة إلى عرفة قال لا ولكن إلى عسفان، وإلى جدة، وإلى الطائف.

وهذه الأمكنة بين كل واحد منها وبين مكة أربعة برد فما فوقها.

والأقوال متعارضة كما سمعت، والأدلة متقاومة.

قال في زاد المعاد (٤٨١/١): ولم يجدوا لأبي مسافة محدودة للقصر، والفطر بل أطلق لهم ذلك في مطلق السفر والضرب في الأرض كما أطلق لهم التيمم في كل سفر.

وأما ما يروى عنه من التحديد باليوم، واليومين والثلاثة فلم يصح عنه فيها شيء البتة، والله أعلم، وجواز القصر، والجمع في طول السفر وقصره مذهب كثير من السلف.

## ٥- المدة التي يقصر فيها المسافر

٤٠٩- وعنه عليه السلام قال: خرجنا مع رسول الله

ﷺ من المدينة إلى مكة، فكان يصلي ركعتين ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (١٠٨١)، مسلم (٦٩٣)]، واللفظ للبخاري.

(وعنه) أي عن أنس (قال خرجنا مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة وكان يصلي أي الرباعية (ركعتين ركعتين) أي كل رباعية ركعتين).

(حتى رجعنا إلى المدينة مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، واللفظ للبخاري) يُحْتَمَلُ أن هذا كان في سفره في عام الفتح.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ فِي حِجَّةِ الرِّدَاعِ إِلَّا أَن فِيهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٢٣٣) زِيَادَةٌ أَنَّهُمْ قَالُوا لَأَنْسَ: هَلْ أَقَمْتُمْ بِهَا شَيْئاً؟ قَالَ: أَقَمْنَا بِهَا عَشْرًا وَيَأْتِي أَنَّهُمْ أَقَامُوا فِي الْفَتْحِ زِيَادَةً عَلَى خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ خَمْسَ عَشْرَةَ وَقَدْ صَرَّحَ فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ هَذَا أَيْ خَمْسَ عَشْرَةَ وَغَوَّهَا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ.

وفيه دلالة على أنه لم يتم مع إقامته في مكة وهو كذلك كما يدل عليه الحديث الآتي.

وفيه دليل على أن نفس الخروج من البلد بنية السفر يقتضي القصر ولو لم يجاوز من البلد ميلاً، ولا أقل، وأنه لا يزال يقصر حتى يدخل البلد، ولو صلى ويؤتئها برأى منه.

٤١٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا يَقْصُرُ. وَفِي لَفْظٍ: بِمَكَّةَ تِسْعَةَ عَشَرَ يَوْمًا.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٨٠).

وَلَمْ يَرْوِهِ لِأَبِي دَاوُدَ (١٢٣٠): سِتْعَ عَشْرَةَ.

وَلَمْ يَأْخُذْ (١٢٣١): خَمْسَ عَشْرَةَ.

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: أقام النبي ﷺ تسعة عشر يوماً يقصر. وفي لفظ) تبيين محل الإقامة، وأنه (مكة) تسعة عشر يوماً رواه البخاري. وفي رواية لأبي داود) أي عن ابن عباس.

(سبع عشرة) بالتذكير في الرواية الأولى؛ لأنه ذكر مُمَيَّزَةً يوماً، وهو مُذَكَّرٌ وبالتثنية في رواية أبي داود؛ لأنه حذف مُمَيَّزَةً وتقديره ليلة.



(وفي رواية لابي داود) عنه (سبعة عشر) كالرواية الأولى.

(وفي أخرى) أي لابي داود عن ابن عباس (خمس عشرة ولة) أي لابي داود.

٤١١- ولة (١٢٢٩) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: ثَمَانِي عَشْرَةَ.

من أحاديث الباب: (عن عمران بن حصين ثمانى عشرة) ولفظه عند أبي داود «شهدت معهُ الفتح فأقام بمكة ثمانى عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين ويقول: يا أهل البلد صلوا أربعاً فلما قوم سفر» (ولة) أي لابي داود.

٤١٢- ولة (١٢٣٥) عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه: «أَقَامَ بَبُوكَ عَشْرِينَ يَوْماً يَقْصُرُ الصَّلَاةَ وَرَوَاتُهُ ثَقَاتٌ؛ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ.

من أحاديث الباب (عن جابر أقام أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ببوك عشرين يوماً يقصر الصلاة ورواته ثقات إلا أنه اختلف في وصله) فوصله معمر عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن عن ثوبان عن جابر قال أبو داود: غير معمر لا يستنده.

فاعله الدارقطني في «العلل» بالإرسال والانقطاع.

قال المصنف رحمه الله: وقد أخرجه البيهقي (١٥٧/٣) عن جابر بلفظه «بضع عشرة».

واعلم أن أبا داود ترجم لباب هذه الأحاديث (باب: متى يُتم المسافر) ثم ساقها، وفيها كلام ابن عباس «من أقام سبعة عشر قصر ومن أقام أكثر أتم».

وقد اختلف العلماء في قدر مدة الإقامة التي إذا عزم المسافر على إقامتها أتم فيها الصلاة على أقوال:

فقال ابن عباس، وإليه ذهب الهادي: إن أقل مدة الإقامة عشرة أيام لقول علي عليه السلام «إذا أقمت عشرة فأتم الصلاة».

أخرجه المؤيد بالله في شرح التجريد من طرق فيها ضراؤ بن صرد.

قال المصنف في التقریب: إنه غير ثقة.

قالوا: وهو توقيف.

وقالت الحنفية: خمسة عشر يوماً مستدلين بإحدى روايات ابن عباس ويقولون وقول ابن عمر «إذا قديمت بلدة، وأنت مسافر».

وفي نفسك أن تقيم خمس عشرة ليلة فأكمل الصلاة.

وذهب المالكية والشافعية إلى أن أقلها أربعة أيام وهو مروى عن عثمان.

والمراد غير يوم التحول والخروج واستدلوا بمنعهم المهاجرين بعد مضي التسلك أن يزيدوا على ثلاثة أيام في مكة فدل على أنه بالأربعة الأيام يصير مقبلاً.

وثمة أقوال أخر لا دليل عليها.

وهذا كله فيمن دخل البلد عازماً على الإقامة فيها.

وأما من تردد في الإقامة، ولم يعزم فيه خلاف أيضاً.

فقال الهادي: يقصر إلى شهر لقول علي عليه السلام «إنه من يقول اليوم أخرج غداً يقصر الصلاة شهراً»

وذهب ابن حنيفة، وأصحابه وهو قول للشافعية وقال به الإمام يحيى إنه يقصر أبداً إذ الأصل السفر ولفعيل ابن عمر [والسن الكبرى] للبيهقي (١٥٧/٣) فإنه أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة وروى عن أنس بن مالك [الصف] لابن أبي شبة (٧٠/٧) أنه أقام بنيسابور سنة أو سنتين يقصر الصلاة.

وعن جماعة من الصحابة [والسن الكبرى] للبيهقي (١٥٧/٣) أنهم أقاموا برامهرمز تسعة أشهر يقصرون الصلاة.

ومنهم من قدر ذلك بخمسة عشر وسبعة عشر وثمانية عشر على حسب ما وردت الروايات في مدة إقامته رضي الله عنه في مكة وببوك، وأنه بعدما يجاوز مدة ما روي عنه رضي الله عنه يتم صلاته.

ولا يخفى أنه لا دليل في المدة التي قصر فيها على نفسي القصر فيما زاد عليها، وإذا لم يقدّر دليل على تقدير المسئلة فالأقرب أنه لا يزال يقصر كما فعله الصحابة؛ لأنه لا يسمى



بالبقاء مع التردّد كل يوم في الإقامة والزّحيل مقيماً، وإن طالت المدة ويؤدّه ما أخرجه البيهقي في السنن (١٥٢/٣) عن ابن عباس «أنه صلّى أقام بنبوك أربعين يوماً يقصر للصلاة» ثم قال: تفرّد به الحسين بن عماره وهو غير محتجّ به.

في التقديم.  
وعن الأوزاعي: أنه يجوز للمسافر جمع التأخير فقط عملاً بهذا الحديث.  
وهو مروي عن مالك وأحمد بن حنبل، واختاره أبو محمد بن حزم.

## ٦- طريقة الجمع للمسافر

٤١٣- وعن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل في سفره قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر، ثم نزل فجمع بينهما، فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب.

متفق عليه البخاري (١١١٢)، مسلم (٧٠٤).

وفي رواية للحاكم في «الأربعين»: بإسناد صحيح: صلى الظهر والعصر ثم ركب.

ولأبي نعيم في «مستخرج مسلم» [السنن الكبرى] للبيهقي (١٦٢/٣): كان إذا كان في سفر، قرأت الشمس صلى الظهر، والعصر جميعاً، ثم ارتحل.

(وعن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل في سفره قبل أن تزيغ الشمس) أي قبل الزوال (أخر الظهر إلى وقت العصر ثم نزل فجمع بينهما فإن زاغت الشمس قبل أن يرتحل صلى الظهر) أي وحده، ولا يضم إليه العصر (ثم ركب، متفق عليه).

الحديث فيه دليل على جواز الجمع بين الصلاتين للمسافر تأخيراً ودلالة على أنه لا يجمع بينهما تقديماً لقوله «صلى الظهر» إذ لو جاز جمع التقديم لضم إليه العصر، وهذا الفعل منه ﷺ يخصّص أحاديث التوقيت التي مضت.

وقد اختلف العلماء في ذلك:

فذهبت الهاديّة وهو قول ابن عباس وابن عمر وجماعة من الصحابة.

وروي عن مالك وأحمد والشافعي إلى جواز الجمع للمسافر تقديماً وتأخيراً عملاً بهذا الحديث في التأخير وما يأتي

وذق التقديم والحسن وأبو حنيفة إلى أنه لا يجوز الجمع لا تقديماً، ولا تأخيراً للمسافر وتألوا ما ورد من جميعه ﷺ بأنه جمع صوري، وهو أنه أخر الظهر إلى آخر وقتها، وقدم العصر في أول وقتها، ومثله العشاء.

وردّ عليهم بأنه، وإن غشى لهم هذا في جمع التأخير لم يتم لهم في جمع التقديم الذي أفاده قوله «وفي رواية للحاكم في الأربعين بإسناد صحيح صلى الظهر، والعصر» أي إذا زاغت قبل أن يرتحل صلى الفريضة معاً (ثم ركب) فإنها أفادت ثبوت جمع التقديم من فعله ﷺ، ولا يتصور فيه الجمع الصوري.

(و) مثله الرواية التي (لأبي نعيم في مستخرج مسلم) أي في مستخرجه على صحيح مسلم.

(كان) أي النبي ﷺ.

(إذا كان في سفر قرأت الشمس صلى الظهر، والعصر جميعاً ثم ارتحل) فقد أفادت رواية الحاكم، وأبي نعيم ثبوت جمع التقديم أيضاً وهما روايتان صحيحتان كما قال المصنف.

إلا أنه قال ابن القيم (زاد المعاد: ٤٧٧/١-٤٧٩): إنه اختلف في رواية الحاكم فمنهم من صحّحها ومنهم من حسنها ومنهم من قدح فيها وجعلها موضوعة وهو الحاكم فإنه حكّم بوضعها.

ثم ذكر كلام الحاكم في بيان وضع الحديث ثم رده ابن القيم واختار أنه ليس بموضوع، وسكوت المصنف هنا عليه وجزمّه بأنه بإسناد صحيح يدل على ردّه لكلام الحاكم، ويؤيد صحته قوله:



## ٧- مَا يَجْمَعُ الْمَسَافِرُ بَيْنَهُمَا

٤١٤- وَعَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَكَانَ يُصَلِّي الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ جَمِيعًا.  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠٦).

إِلَّا أَنَّ اللَّفْظَ مُحْتَمِلٌ لَجَمْعِ التَّأخيرِ لَا غَيْرَ، أَوْ لَهُ وَلِجَمْعِ التَّقْدِيمِ وَلَكِنْ قَدْ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٥٣) بِلفظٍ «كَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرْتَعَ الشَّمْسُ آخِرَ الظُّهْرِ إِلَى أَنْ يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ فَيُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ عَجَلَ الْعَصْرَ إِلَى الظُّهْرِ وَصَلَّى الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ جَمِيعًا» فَهُوَ كالتفصيلِ لِجَمْلٍ رَوَاهُ مُسْلِمٌ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ تَفَرَّدَ بِهِ قَتِيبَةُ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا رَوَاهُ عَنِ اللَّيْثِ غَيْرُهُ.

قَالَ: وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدِيثُ مُعَاذٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ مُعَاذٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ بَيْنَ الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ وَبَيْنَ الْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ» انْتَهَى.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَجَمْعُ التَّقْدِيمِ فِي ثُبُوتِ رَوَاتِهِ مَقَالٌ إِلَّا رَوَايَةَ الْمُسْتَخْرِجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ فَإِنَّهُ لَا مَقَالَ فِيهَا.

وَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ حَزْمٍ أَنَّهُ يَجُوزُ جَمْعُ التَّأخيرِ لِثُبُوتِ الرِّوَايَةِ بِهِ لَا جَمْعَ التَّقْدِيمِ وَهُوَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ وَرَوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ وَاحِدٌ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي الْأَفْضَلِ لِلْمَسَافِرِ هَلِ الْجَمْعُ أَوْ التَّرْقِيتُ:

فَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: تَرْكُ الْجَمْعِ أَفْضَلُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ مَكْرُوهٌ.

وَقِيلَ: يَخْتَصُّ بِمَنْ لَهُ عُذْرٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٤٨١/١): لَمْ يَكُنْ ﷺ يَجْمَعُ رَأْيًا فِي سَفَرِهِ كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، وَلَا يَجْمَعُ حَالِ تَزْوِيلِهِ أَيْضًا، وَإِنَّمَا كَانَ يَجْمَعُ إِذَا جَدَّ بِهِ السَّيْرُ، وَإِذَا سَارَ عَقِبَ الصَّلَاةِ كَمَا فِي أَحَادِيثِ ثُبُوكَ.

وَأَمَّا جَمْعُهُ وَهُوَ نَازِلٌ غَيْرُ مُسَافِرٍ فَلَمْ يُنْقَلْ ذَلِكَ عَنْهُ إِلَّا بِعَرَفَةٍ وَمَزْدَلَفَةٍ لِأَجْلِ اتِّصَالِ الْوُقُوفِ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَشَيْخُنَا

وَجَعَلَهُ أَبُو حَنِيفَةَ مِنْ تَمَامِ التَّسْلُكِ، وَأَنَّهُ سَبَبٌ.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: إِنَّ سَبَبَ الْجَمْعِ بِعَرَفَةٍ وَمَزْدَلَفَةِ السَّيْرِ.

وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْجَمْعِ فِي السَّيْرِ.

وَأَمَّا الْجَمْعُ فِي الْحَضَرِ فَقَالَ الشَّارِحُ بَعْدَ ذِكْرِ أدْلَةِ الْقَائِلِينَ بِجَوَازِهِ فِيهِ: إِنَّهُ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْأَثْمَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ فِي الْحَضَرِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَبْنِيَةِ لِأَوْقَاتِ الصَّلَوَاتِ وَلِمَا تَوَاتَرَ مِنْ مُحَافَظَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَوْقَاتِهَا حَتَّى قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً لِغَيْرِ مِيقَاتِهَا إِلَّا صَلَاتَيْنِ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ بِجَمْعٍ وَصَلَّى الْفَجْرَ يَوْمَئِذٍ قَبْلَ مِيقَاتِهَا» (البخاري (١٦٨٢)، مسلم (١٢٨٩)).

وَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٧٠٥) «أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ بِأَلْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ، وَلَا مَطَرٍ» قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا أَرَادَ إِلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرَجَ أَثْمُهُ.

فَلَا يَصُحُّ الْاِخْتِجَاجُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ لَجَمْعِ التَّقْدِيمِ وَالتَّأخيرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَتَعْيِينُ وَاحِدٍ مِنْهَا تَحَكُّمٌ فَوْجِبَ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى مَا هُوَ وَاجِبٌ مِنَ الْبَقَاءِ عَلَى الْعُمُومِ فِي حَدِيثِ الْأَوْقَاتِ لِلْمَعْذُورِ وَغَيْرِهِ، وَتَخْصِصُ الْمَسَافِرِ لِثُبُوتِ الْمُخْصَصِ، وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ الْحَاسِمُ.

وَأَمَّا مَا يَرَوَى مِنَ الْأَثَارِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فَغَيْرُ حُجَّةٍ إِذْ لِلْاِخْتِجَاجِ فِي ذَلِكَ مَسْرَحٌ.

وَقَدْ أَوَّلَ بَعْضُهُمْ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالْجَمْعِ الصُّورِيِّ وَاسْتَحْسَنَهُ الْقُرْطُبِيُّ وَرَجَّحَهُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمَاجَشُونِ وَالطُّحَاوِيُّ وَقَوَاهُ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ لِمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ (البخاري (١١٧٤)، مسلم (٧٠٥)). عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ - رَاوِي الْحَدِيثِ - عَنْ أَبِي الشَّعْنَاءِ قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا الشَّعْنَاءِ أَظُنُّ آخِرَ الظُّهْرِ وَعَجَلَ الْعَصْرَ، وَآخِرَ الْمَغْرِبِ وَعَجَلَ الْعِشَاءَ؟ قَالَ: وَأَنَا أَظُنُّهُ.

قَالَ ابْنُ سَيِّدِ النَّاسِ: وَرَاوِي الْحَدِيثِ أَدْرَى بِالْمُرَادِ مِنْهُ مَنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَجْزِمِ أَبُو الشَّعْنَاءِ بِذَلِكَ.

وَأَقُولُ: إِنَّمَا هُوَ ظَنٌّ مِنَ الرَّاوِي وَالَّذِي يُقَالُ فِيهِ: «أَدْرَى



بما روى إنما يجري تفسيره لفظ مثلاً.

على أن في هذه الدعوى نظراً فلأن قوله ﷺ «قُرْبُ حَامِلٍ فِقْهُ إِلَى مَنْ هُوَ أَقْبَى مِنْهُ» [واحد (١٨٣/٥)، أبو داود (٣٦٦٠)، الترمذي (٢٦٥٦)] يردُّ عمومها.

نعم يتعين هذا التأويل فإنه صرح به النسائي (٢٨٦/١) في أصل حديث ابن عباس ولفظه «صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ ثَمَانِيًا جَمْعًا وَتَبَعًا جَمْعًا آخَرَ الظَّهْرَ وَعَجَّلَ الْعَصْرَ، وَآخَرَ الْمَغْرِبَ وَعَجَّلَ الْعِشَاءَ».

والعجب من الثوري كيف ضعف هذا التأويل وغفل عن متن الحديث الروي، والمطلق في رواية يحمل على المقيّد إذا كانا في قصّة واحدة كما في هذا.

والقول بأن قوله «أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرَجَ أَثْنُهُ» يُضَعَّفُ هذا الجمع الصوري لوجود الحرج فيه مدفوع بأن ذلك أيسر من التوقيف إذ يكفي للصلاّتين تأهّب واحد وقصد واحد إلى المسجد ووضوء واحد بحسب الأغلب بخلاف الوقتين فالحرج في هذا الجمع لا شك أخف.

وأما قياس الحاضر على المسافر كما قيل فوهم؛ لأن العلة في الأصل هي السفر وهو غير موجود في الفرع، وإلا لزم مثله في القصر، والفطر انتهى.

قلت: وهو كلام رصين وقد كنّا ذكرنا ما يلاقيه في رسالتنا «البواقيت في المواقيت» قبل الوقوف على كلام الشارح رحمه الله وجزاه خيراً.

ثم قال: واعلم أن جمع التقديم فيه خطر عظيم وهو كمن صلى الصلّة قبل دخول وقتها فيكون حال الفاعل كما قال الله - تعالى - «وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُخْبِنُونَ صُنْعًا» الآية (الكهف: ١٠٤) من ابتنائها، وهذه الصلّة المقدّمة لا دلالة عليها بمنطوق، ولا مفهوم، ولا عموم، ولا خصوص.

٨- من قال القصر من نحو حسين ميلاً

٤١٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقْلٍ

مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ، مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ».

رواه الدارقطني (٣٨٧/١) بإسناد ضعيف، والصحيح أنه موقوف. كذا أخرجه ابن خزيمة

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقْلٍ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى عُسْفَانَ». رواه الدارقطني بإسناد ضعيف) فإنه من رواية عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك نسبه الثوري إلى الكذب.

وقال الأردبي: لا تحل الرواية عنه، وهو منقطع أيضاً؛ لأنه لم يسمع من أبيه.

(والصحيح أنه موقوف كذا أخرجه ابن خزيمة) أي موقوفاً على ابن عباس، وإسناده صحيح ولكن للاجتهاد فيه مسرّع فيحتمل أنه من رأيه وتقدّم أنه لم يثبت في التحديد حديث مرفوع.

٩- الحضر على القصر في السفر

٤١٦- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله تعالى عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي الَّذِينَ إِذَا أَسَاؤُوا اسْتَغْفَرُوا، وَإِذَا سَافَرُوا قَصَرُوا، وَأَفْطَرُوا».

أخرجه الطبراني في الأوسط (٦٥٥٨) بإسناد ضعيف، وهو في مرسل سعيد بن المسيّب عند أبيه [«معرفه السن والآثار» (٤٢٥/٢)] مختصراً الحديث دليل على أن القصر، والفطر أفضل للمسافر من خلافهما.

وقالت الشافعية: ترك الجمع أفضل فقياس هذا أن يقولوا التمام أفضل وقد صرحوا به أيضاً وكانهم لم يقولوا بهذا الحديث لضعفه.

واعلم أن المصنّف رحمه الله أعاد هنا حديث عمران بن حصين وحديث جابر وهما قوله:

١٠- صلاة المريض حسب الاستطاعة

٤١٧- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:







والنبي في قوله «وليس للحيطان ظل» متوجه إلى القيد، وهو قوله: «يُستَظَلُّ به» لا نفي لأصل الظل حتى يكون دليلاً على أنه صلاحاً قبل زوال الشمس.

وهذا التأويل معتبر عند الجمهور القائلين بأن وقت الجمعة هو وقت الظهر.

وفذهب أحمد وإسحاق إلى صحة صلاة الجمعة قبل الزوال. واختلف أصحاب أحمد فقال بعضهم: وقتها صلاة العيد، وقبل الساعة السادسة.

وأجاز مالك الخطبة قبل الزوال دون الصلاة وحجبتهم ظاهر الحديث وما بعده، وأصرح منه ما أخرجه أحمد (٣٣١/٣) ومسلم (٨/٣) من حديث جابر «أن النبي ﷺ كان يصلي الجمعة ثم نذهب إلى جملنا فنريحها حين تزول الشمس» يعني التواضع.

وأخرج الدارقطني (١٧/٢) عن عبد الله بن شيان قال: شهدت مع أبي بكر الجمعة فكانت خطبته وصلاته قبل نصف النهار ثم شهدت مع عمر فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول أتصف النهار ثم شهدت مع عثمان فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول زال النهار فما رأيت أحداً عاب ذلك، ولا أنكره.

ورواه أحمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله (ومسأله ص ١٢٥-١٢٦) قال: وكذلك روي عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية أنهم صلوا قبل الزوال.

ودلالة هذا على مذهب أحمد واضحة.

والتأويل الذي سبق من الجمهور يدفعه أن صلاة النبي ﷺ مع قراءته سورة الجمعة، والمنافقين وخطبته لو كانت بعد الزوال لما ذهبوا من صلاة الجمعة إلا وللحيطان ظل يستظل به. كذا في الشرح، وحققتنا في حواشي «ضوء النهار» أن وقتها الزوال ويدل له أيضاً قوله:

٤٢٢- وعن سهل بن سعد رضي الله تعالى عنه قال: ما كنا نقيّل، ولا نغذى إلا بعد الجمعة.

متفق عليه البخاري (٩٣٣- مسلم (٨٥٩))، واللفظ لمسلم.

وفي رواية: في عهد رسول الله ﷺ

الشيء بضرب الحاتم عليه كتماً له وتغطية لئلا يتوصل إليه، ولا يطلع عليه شبهت القلوب بسبب إعراضهم عن الحق واستكبارهم عن قبوله وعدم نفوذ الحق إليها بالاشياء التي استوثق عليها بالختم فلا يفسد إلى باطنها شيء، وهذا عقوبة على عدم الاقبال لأمر الله، وعدم إتيان الجمعة من باب تيسير العسري.

(ثم ليكون من الغافلين رواه مسلم) بعد ختمه - تعالى - على قلوبهم فيغفلون عن اكتساب ما ينفعهم من الأعمال وعن ترك ما يضرهم منها.

وهذا الحديث من أعظم الزواجر عن ترك الجمعة والتساهل فيها.

وفيه إخبار بأن تركها من أعظم أسباب الخذلان بالكثيعة، والإجماع قائم على وجوبها على الإطلاق، والأكثر أنها فرض عين.

وقال في معالم السنن (١/٦٤٤): إنها فرض كفاية عند الفقهاء.

## ٢- وقت الجمعة

٤٢١- وعن سلمة بن الأكوع قال: كنا نصلي مع رسول الله ﷺ يوم الجمعة، ثم ننصرف وليس للحيطان ظل يستظل به.

متفق عليه البخاري (٤١٦٨)، مسلم (٨٦٠))، واللفظ للبخاري.

وفي لفظ لمسلم (٨٦٠)(٣١): كنا نجتمع معه إذا زالت الشمس، ثم نرجع، نتبع النبي.

(وعن سلمة بن الأكوع قال: كنا نصلي مع رسول الله ﷺ يوم الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل يستظل به. متفق عليه واللفظ للبخاري. وفي لفظ لمسلم) أي من رواية سلمة.

(كنا نجتمع معه) أي النبي ﷺ.

(إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع النبي).

الحديث دليل على المبادرة بصلاة الجمعة عند أول زوال الشمس.



(وعن سَهْلٍ بنِ سَعْدٍ) هُوَ أَبُو الْعَبَّاسِ سَهْلٌ بنُ سَعْدٍ بنِ مَالِكٍ الْخَزْرَجِيُّ السَّاعِدِيُّ الْأَنْصَارِيُّ قِيلَ: كَانَ اسْمُهُ حَزَنًا فَسَمَّاهُ سَهْلًا.

مَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَلَهُ خَمْسٌ عَشْرَةَ سَنَةً وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةً إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَهُوَ آخِرُ مَنْ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ. (قال ما كنا نقبل من القبلولة.

(ولا نَعْدُو إِلَّا بَعْدَ الْجُمُعَةِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. وَفِي رَوَايَةٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي النَّهْيَةِ: الْقَبْلُولَةُ، الْإِسْتِرَاحَةُ نَصَفَ النَّهَارِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا نَوْمٌ.

فَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ مِنْ أَدْلَى أَحْمَدَ، وَإِنَّمَا أَتَى الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بِهَذَا لَفْظِ رَوَايَةٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِشَأْنِ يَقُولُ قَائِلٌ إِنَّهُ لَمْ يُضَرْحِ الرَّوَايَ فِي الرُّوَايَةِ الْأُولَى أَنْ ذَلِكَ كَانَ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ وَتَقْرِيرِهِ فَدَفَعَهُ بِالرُّوَايَةِ الَّتِي اثْبَتَ أَنْ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِهِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يُصَلِّي الْجُمُعَةَ فِي الْمَدِينَةِ فِي عَهْدِهِ سِوَاهُ فَهُوَ إِخْبَارٌ عَنْ صَلَاتِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الصَّلَاةِ قَبْلَ الزُّوَالِ؛ لِأَنَّهُمْ فِي الْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ لَا يَقِيلُونَ، وَلَا يَتَخَذُونَ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الظُّهْرِ كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ﴾ (النور: ٥٨).

نَعَمْ كَانَ ﷺ يُسَارِعُ بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الزُّوَالِ بِخِلَافِ الظُّهْرِ فَقَدْ كَانَ يُؤَخِّرُهُ بَعْدَهُ حَتَّى يَجْتَمِعَ النَّاسُ.

### ٣- عددُ الحضور في الجمعة

٤٢٣- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، فَجَاءَتْ عِيرٌ مِنَ الشَّامِ، فَانْفَلَّتِ النَّاسُ إِلَيْهَا، حَتَّى لَمْ يَبْقَ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٦٣).

(وعن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا فَجَاءَتْ عِيرٌ بِكِسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُنَاثَةِ التَّخْتِيجَةِ فَرَأَوْهُ.

قَالَ فِي النَّهْيَةِ: الْعِيرُ الْإِبِلُ بِأَحْمَالِهَا.

(مِنَ الشَّامِ فَانْفَلَّتِ) بِالنُّونِ السَّكِينَةِ، وَفُتِحَ الْفَاءُ فَمُنَاثًا فَوْقِيَّةً أَيْ انْصَرَفَ.

(النَّاسُ إِلَيْهَا حَتَّى لَمْ يَبْقَ) أَيْ فِي الْمَسْجِدِ (إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُشْرَعُ فِي الْخُطْبَةِ أَنْ يَخْطُبَ قَائِمًا، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ لَهَا عَدَدٌ مُعَيَّنٌ كَمَا قِيلَ: إِنَّهُ يُشْتَرَطُ لَهَا أَرْبَعُونَ رَجُلًا، وَلَا مَا قِيلَ: إِنْ أَقَلَّ مَا تَتَعَدَّى بِهِ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا كَمَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ أَنَّهَا لَا تَتَعَدَّى بِأَقَلِّ.

وَهَذِهِ الْقِصَّةُ الَّتِي نَزَلَتْ فِيهَا الْآيَةُ ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ الْآيَةُ (الجمعة: ١١).

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِنَّهُ رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي مَرَامِيقِهِ (٦٢) أَنَّ خُطْبَتَهُ ﷺ الَّتِي انْقَضَتْ عَنْهَا إِنَّمَا كَانَتْ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَظَنُوا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ فِي الْإِنْقِضَاءِ عَنِ الْخُطْبَةِ، وَأَنَّهُ قَبْلَ هَذِهِ الْقِصَّةِ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ الْخُطْبَةِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَهَذَا أَشْبَهَ بِحَالِ أَصْحَابِهِ، وَالْمُظَنُّونَ بِهِمْ مَا كَانُوا يَدْعُونَ الصَّلَاةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَكِنَّهُمْ ظَنُّوا جَوَازَ الْإِنْقِضَاءِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الصَّلَاةِ.

### ٤- من أدرك ركعة من الجمعة

٤٢٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرَهَا فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى. وَقَدْ ثُبِتَ صَلَاتُهُ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٧٤/١)، وَابْنُ مَاجَةَ (١١٢٣)، وَالدَّارِقُطَنِيُّ (١٢/٢)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، لَكِنْ قَوَى أَبُو حَالِمٍ لِإِسْنَادِهِ (العلل: ١٧٢/١).

(وعن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرَهَا) أَيْ مِنْ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ (فَلْيُضِفْ إِلَيْهَا أُخْرَى) فِي الْجُمُعَةِ أَوْ غَيْرِهَا يُضِفُ إِلَيْهَا مَا بَقِيَ مِنْ رَكْعَتَيْهِ، وَأَكْثَرُ.

(وَقَدْ ثُبِتَ صَلَاتُهُ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِقُطَنِيُّ.



واللفظ له، وإسناده صحيح لكن قوَى أبو حاتم إرساله الحديث أخرجه من حديث بَقِيَّةٍ حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ.... الحديث.

قال أبو داود والدارقطني: تفرد به بَقِيَّةٌ عَنْ يُونُسَ.

وقال ابن أبي حاتم في العلل (١٧٧٧/١) عن أبيه: هذا خطأ في المتن، والإسناد، وإنما هو عن الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «مَنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ أَذْرَكَهَا».

وأما قوله (مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ) فَوَهْمٌ.

وقد أخرج الحديث من ثلاثة عشر طريقاً عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَمِنْ ثَلَاثَةِ طُرُقٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ.

وفي جميعها مقال.

وفي الحديث دلالة على أن الجمعة تصح للأحق، وإن لم يُدرَك من الخطبة شيئاً.

وإلى هذا ذهب زيد بن علي والمؤيد والشافعي وأبو حنيفة.

وفُهِتْ الْهَادِيَةُ إِلَى أَنْ إِذْرَكَ شَيْءٌ مِنَ الْخُطْبَةِ شَرْطٌ لَا تَصَحُّ الْجُمُعَةُ بِدُونِهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ لَكِنْ كَثَرَتْ طُرُقُهُ يُقَوِّي بَعْضُهَا بَعْضاً مَعَ أَنَّهُ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ أَحَدُهَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (٢٩١/١) وَقَالَ فِيهَا: عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ. ثُمَّ الْأَصْلُ عَدَمُ الشَّرْطِ حَتَّى يَقْرَأَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّ الْقِيَامَ، وَالْقَعُودَ سُنَّةٌ. وَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّ الْقِيَامَ وَاجِبٌ فَإِنْ تَرَكَهَ إِسَاءَةٌ وَصَحَّتِ الْخُطْبَةُ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّ الْخُطْبَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ قِيَامٍ لَمْ يُطَاقَ. وَاسْتَحْجُوا بِمَوَاطِنِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى قَالَ جَابِرٌ «فَمَنْ أَنْبَأَكَ... إِلَى آخِرِهِ» وَلَمْا رَوَى أَنَّ كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ لَمَّا دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أُمِّ الْحَكَمِ يَخْطُبُ قَاعِدًا فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ وَتَلَا عَلَيْهِ ﴿وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: ١١] (٨٦٤/٤).

وفي رواية ابن خزيمة: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ قَطُّ إِمَامًا يَوْمُ الْمُسْلِمِينَ يَخْطُبُ وَهُوَ جَالِسٌ. يَقُولُ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف: ٤٤٨/١] عَنْ طَاوُسٍ «خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا وَأَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ، وَأَوَّلُ مَنْ جَلَسَ عَلَى الْمَنبَرِ مُعَاوِيَةُ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف: ٤٤٩/١] عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّ مُعَاوِيَةَ إِنَّمَا خَطَبَ قَاعِدًا لَمَّا كَثُرَ شَحْمُ بَطْنِهِ وَلَحْمِهِ، وَهَذَا إِبَانَةٌ لِلْعَذْرِ فَإِنَّهُ مَسَحَ الْعَذْرَ فِي حُكْمِ التَّفَقُّعِ عَلَى جَوَازِ الْقَعُودِ فِي الْخُطْبَةِ.

وأما حديث أبي سعيد الذي أخرجه البخاري (٣٩٠/٤) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمَنبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ» فَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ كَانَ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ.

وهذه الأدلة تقضي بشرعية القيام، والقعود المذكورين في الخطبة.

وأما الوجوب وكونه شرطاً في صحتها فلا دلالة عليه في اللفظ إلا أنه قد ينضم إليه دليل وجوب التأسّي به ﷺ وقد قال «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي» [خ (٦٣١)، م (٣٩١)]، وفعله في الجمعة في الخطبتين، وتقدّمها على الصلاة مبين لآية الجمعة فما واطب عليه فهو واجب، وما لم يواظب عليه كان في التارك دليل على عدم الوجوب فإن صح أن قعوده في حديث أبي سعيد كان في خطبة الجمعة كان الأقوى القول الأول، وإن لم يثبت ذلك فالقول الثاني.

(قائدة) تسليم الخطيب على المنبر على الناس فيه حديث

### ٥ - خطبتان وهو قائم

٤٢٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَخْطُبُ قَائِمًا، يَجْلِسُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَخْطُبُ قَائِمًا، فَمَنْ نَبَأَكَ أَنَّهُ كَانَ يَخْطُبُ جَالِسًا فَقَدْ كَذَبَ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٦٢)

الحديث دليل على أنه يُشْرَعُ الْقِيَامُ حَالِ الْخُطْبَتَيْنِ، وَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالْجُلُوسِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ.



تَهْدِي» [الشورى: ٥٧] «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي» [الإسراء: ٩] وَقَدْ يُضَافُ إِلَيْهِ - تعالى - وَهُوَ بِمَعْنَى اللَّطْفِ وَالتَّرْفِيقِ، وَالْمَصْنُوعِ «إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ» الآية [القصص: ٥٦].

(وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَدَّنَاتُهَا) المراد بالمخدّنات ما لم يكن ثابتاً بشرع من الله، ولا من رسوله.

(وَكُلُّ بِذَعَةٍ ضَلَالَةٌ) البذعة لغة ما عمل على غير مثال

سابق.

والمراد بها هنا ما عمل من دون أن يسبق له شرعية من كتاب، ولا سنة.

(رواه مسلم) وقد قسم العلماء البذعة خمسة أقسام:

واجبة: كحفظ العلوم بالتدوين، والرّد على الملاحدة بإقامة الأدلة.

ومندوبة: كبناء المدارس.

ومباحة: كالتوسعة في الرّوان الأظعم، وقاخر الثياب.

وعزّة ومكروهة: وهما ظاهران فقولُهُ: «كلُّ بذعة ضلالة» عامٌ مخصّص.

ولي الحديث دليلٌ على أنه يُستحبُّ للخطيب أن يرفع بالخطبة صوته ويهزّ كلامه ويأتي بجوامع الكلم من الترهيب والترهيب ويأتي بقوله (أما بعد).

وقد عقد البخاري باباً في استحبابها، وذكر فيه جملة من الأحاديث وقد جمع الروايات التي فيها ذكرُ «أما بعد» لبعض الحديثين.

وأخرجها عن اثنين وثلاثين صحابياً.

وظاهره أنه كان ﷺ يلازمها في جميع خطبه، وذلك بعد حمد الله، والشأن والتشهد كما تفيد الرواية المشار إليها بقوله: (وفي رواية له) أي لمسلم عن جابر بن عبد الله.

(كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِحَمْدِ اللَّهِ وَيُخَيِّ عَلَيْهِ ثُمَّ يَقُولُ عَلَى أَرِ ذَلِكَ وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ) خُذَفَ الْمُقُولُ اتِّكَالاً عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ قَوْلُهُ (أما بعد، فإن خير الحديث) إلى آخر ما تقدم ولم يذكر الشهادة اختصاراً؛ لثبوتها في غير هذه الرواية.

أَخْرَجَهُ الْأَثَرُ بِسَنَدِهِ عَنِ الشَّعْبِيِّ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمِنْبَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ اسْتَقْبَلَ النَّاسَ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» الْحَدِيثُ وَهُوَ مُرْسَلٌ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ عَدِي «وَالْكَامِلُ» (١٨٦٣/٥) «أَنَّ ﷺ كَانَ إِذَا دَنَا مِنَ الْمِنْبَرِ سَلَّمَ عَلَى مَنْ عِنْدَ الْمِنْبَرِ ثُمَّ صَعِدَ فَلِذَا اسْتَقْبَلَ النَّاسَ بِوَجْهِهِ سَلَّمَ ثُمَّ قَعَدَ».

إِلَّا أَنَّهُ ضَعَّفَهُ ابْنُ عَدِي بِعِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ وَضَعَفَهُ بِهِ ابْنُ حِبَّانَ.

## ٦- صورة الخطيب وما يبدأ به

٤٢٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خُطِبَ، احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: صَبِّحَكُمْ وَمَسَاكُمْ، وَيَقُولُ: أَمَا بَعْدُ، فَإِنْ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُخَدَّنَاتُهَا وَكُلُّ بِذَعَةٍ ضَلَالَةٌ».

رواه مسلم (٨٦٧) (٤٣).

وفي رواية له (٨٦٧) (٤٤): «كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: يَحْمَدُ اللَّهَ وَيُخَيِّ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى أَرِ ذَلِكَ - وَقَدْ عَلَا صَوْتُهُ».

وفي رواية له [(٨٦٧) (٤٥)]: «مَنْ يَهْدِ اللَّهَ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ».

وللتلخيص (١٨٨/٣، ١٨٩) «وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ»

(وعن جابر بن عبد الله ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خُطِبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ وَعَلَا صَوْتُهُ وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ صَبِّحَكُمْ وَمَسَاكُمْ وَيَقُولُ: أَمَا بَعْدُ فَإِنْ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ») قَالَ التَّوْرِيُّ ضَبَطَنَاهُ فِي مُسْلِمٍ بِضَمِّ الْهَاءِ، وَفَتَحَ الدَّالَ فِيهِمَا وَفَتَحَ الْهَاءَ وَسُكُونِ الدَّالِ فِيهِمَا.

وفسره الهروي على رواية الفتح بالطريق أبي الحسن الطريق طريق محمد وعلى رواية الضم معناه الدلالة، والإرشاد وهو الذي يضاف إلى الرسل، وإلى القرآن قال تعالى: «وَإِنَّكَ



فَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ» [أحمد: (٣٤٣/٢)].

وفي دلائل النبوة للبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً حكاية عن الله - عز وجل - «وَجَعَلْتُ أَثْنَكَ لَا يَجُوزُ لَهُمْ خُطْبَةٌ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّكَ عَبْدِي وَرَسُولِي» وَكَانَ يَذْكُرُ فِي تَشْهَدِهِ نَفْسَهُ بِاسْمِهِ الْعَلَمِ.

(وفي رواية له) إني لمسلم عن جابر.

(مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ) إني: أَنَّهُ يَأْتِي بِهَذِهِ الْأَلْفَاظِ بَعْدَ «أَمَّا بَعْدُ».

(وَالنِّسَائِيُّ) إني عن جابر (وَكُلُّ صَلَاةٍ فِي النَّارِ) إني بعد قوليه (كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ) كَمَا هُوَ فِي النَّسَائِيِّ وَاخْتَصَرَهُ الْمُصَنِّفُ.

والمراء: صاحبها.

وَكَانَ يُعَلِّمُ أَصْحَابَهُ فِي خُطْبَتِهِ قَوَاعِدَ الْإِسْلَامِ وَشَرَائِعَهُ وَيَأْمُرُهُمْ وَيَنْهَاهُمْ فِي خُطْبَتِهِ إِذَا عَرَضَ لَهُ أَمْرٌ أَوْ نَهْيٌ كَمَا أَمَرَ الدَّاخِلَ، وَهُوَ يَخْطُبُ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ وَيَذْكُرَ مَعَالِمَ الشَّرَائِعِ فِي الْخُطْبَةِ، وَالْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَالْعَادَ وَيَأْمُرُ بِتَقْوَى اللَّهِ وَيَحْذَرُ مِنْ غَضَبِهِ وَيَرْغُبُ فِي مُوجِبَاتِ رِضَاةٍ وَقَدْ وَرَدَ قِرَاءَةُ آيَةٍ فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ (٨٩٢) «كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ بَيْنَهُمَا يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَيَذْكُرُ النَّاسَ وَيَحْذَرُ».

وظَاهِرُهُ مُحَافَظَتُهُ ﷺ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْخُطْبَةِ وَوَجُوبُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ بَيَانٌ لِمَا أَجْمَلَ فِي آيَةِ الْجُمُعَةِ وَقَدْ قَالَ ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصْلِي» [خ (٦٣١)، م (٣٩١)] وَقَدْ ذَعَبَ إِلَى هَذَا الشَّافِعِيُّ.

وَقَالَتِ الْهَادِوَةُ: لَا يَجِبُ فِي الْخُطْبَةِ إِلَّا الْحَمْدُ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْخُطْبَتَيْنِ جَمِيعاً.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَكْفِي سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يُجْزَى إِلَّا مَا سُمِّيَ خُطْبَةً.

## ٧- الحَضُّ عَلَى تَقْصِيرِ الْخُطْبَةِ

٤٢٧- وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ طَوَّلَ صَلَاةَ الرَّجُلِ، وَقَصَرَ خُطْبَتَهُ مِثْنَةً مِنْ فِقْهِهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٦٩)

(وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ طَوَّلَ صَلَاةَ الرَّجُلِ وَقَصَرَ خُطْبَتَهُ مِثْنَةً» يَفْتَحُ الْمِمْ نُمَ هَمْزَةً مَكْسُورَةً ثُمَّ نُونٌ مُشَدَّدَةٌ إني علامة.

(مَنْ لَفَّهِيَ) إني ثَمَّا يُعْرَفُ بِهِ فَقَهُ الرَّجُلِ، وَكُلُّ شَيْءٍ دَلَّ عَلَى شَيْءٍ فَهُوَ مِثْنَةٌ لَهُ (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

وَأَمَّا كَانَ قَصْرُ الْخُطْبَةِ عِلَامَةً عَلَى فَقْهِ الرَّجُلِ؛ لِأَنَّ الْفَقِيهَ هُوَ الْمَطْلَعُ عَلَى حَقَائِقِ الْمَعَانِي وَجَوَامِعِ الْأَلْفَاظِ فَيَمَكِّنُ مِنَ التَّبَعِيرِ بِالْبِعَارَةِ الْجَزَلَةِ الْفِيدَةِ، وَلِذَلِكَ كَانَ مِنْ تَمَامِ هَذَا الْحَدِيثِ «فَاطْلُبُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ، وَإِنْ مِنَ الْبَيَانِ لَسِخْرًا».

فَشَبَّهَ الْكَلَامَ الْعَامِلَ فِي الْقُلُوبِ الْجَاذِبَ لِلْعَقُولِ بِالسَّحْرِ؛ لِأَجْلِ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَزَالَةِ وَتَنَاسُقِ الدَّلَالَةِ، وَإِفَادَةِ الْمَعَانِي الْكَثِيرَةِ، وَوُقُوعِهِ فِي مجَازِهِ مِنَ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ إِلَّا مَنْ فِقَّ فِي الْمَعَانِي وَتَنَاسَقَ دَلَالَتُهَا فَإِنَّهُ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْإِتْيَانِ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ فَإِنَّهُ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ.

والمراء من طول الصلاة الطول الذي لا يدخل فاعله تحت النهي وقد كان يصلي الجمعة بالجمعة، والمشافقين وذلك طول بالنسبة إلى خطبته وليس بالتطويل المنهي عنه.

## ٨- ما يقرأ في الجمعة

٤٢٨- وَعَنْ أُمِّ هِشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بِنْتِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَا أَخَذْتُ هَقَّ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرَؤُهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمَوْتَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسَ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٧٣).



(وَعَنْ أُمِّ هَشَامٍ بِنْتِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) هِيَ الْأَنْصَارِيُّه رَوَى عَنْهَا حَبِيبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَيَافٍ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أُمُّ هَشَامٍ بِنْتُ حَارِثَةَ بَابِعَتْ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْأَسْتِيعَابِ (١٩٦٣/٤) وَلَمْ يَذْكُرْ اسْمَهَا وَذَكَرَهَا الْمَصْنُفُ فِي التَّقْرِيبِ وَلَمْ يُسَمِّهَا أَيْضًا، وَإِنَّمَا قَالَ: صَحَابِيَّةٌ مَشْهُورَةٌ.

(قَالَتْ مَا أَخَذْتُ هَقًّا وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ إِلَّا عَنْ لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقْرُؤُهَا كُلُّ جُمُعَةٍ عَلَى الْمَنبَرِ إِذَا خَطَبَ النَّاسُ)، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ قِرَاءَةِ سُورَةِ «ق» فِي الْخُطْبَةِ كُلِّ جُمُعَةٍ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَسَبَبُ اخْتِيَارِهِ ﷺ هَذِهِ السُّورَةَ لِمَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِ الْبَعْثِ، وَالْمَوْتِ، وَالْمَوَاعِظِ الشَّدِيدَةِ وَالزَّوَاجِرِ الْأَكِيدَةِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ لِقِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ فِي الْخُطْبَةِ كَمَا سَبَقَ.

وَقَدْ قَامَ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ قِرَاءَةِ السُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَلَا بَعْضُهَا فِي الْخُطْبَةِ وَكَانَتْ مُحَافَظَتُهُ عَلَى هَذِهِ السُّورَةِ اخْتِيَارًا مِنْهُ لِمَا هُوَ الْأَحْسَنُ فِي الْوَعِظِ وَالتَّذْكِيرِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى تَرْدِيدِ الْوَعِظِ فِي الْخُطْبَةِ.

### ٩- النَهْيُ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْجُمُعَةِ

٤٢٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَهُوَ كَمَثَلِ الْجِمَارِ يَحْمَلُ أَسْفَارًا وَالَّذِي يَقُولُ لَهُ: أَنْصِتْ. لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٠/١) بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَلَهُ شَاهِدٌ قَوِيٌّ فِي جَامِعِ حَمَّادٍ مُرْسَلٌ (وَهُوَ) ابْنُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (يُفَسِّرُ) الْحَدِيثَ.

٤٣٠- وَهُوَ يُفَسِّرُ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالْبُخَارِيِّ

(٣٩٤)، مُسْلِمٌ (٨٥١). مَرْفُوعًا: «إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ».

فِي قَوْلِهِ (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ خُطْبَةَ غَيْرِ الْجُمُعَةِ لَيْسَتْ مِثْلَهَا يُنْتَهَى عَنِ الْكَلَامِ حَالَهَا.

وَقَوْلُهُ (وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَخْتَصُّ النَّهْيُ بِمَجَالِ الْخُطْبَةِ.

وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يُنْتَهَى عَنِ الْكَلَامِ مِنْ حَالِ خُرُوجِ الْإِمَامِ.

وَأَمَّا الْكَلَامُ عِنْدَ جُلُوسِهِ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ فَهُوَ غَيْرُ خَاطِبٍ فَلَا يُنْتَهَى عَنِ الْكَلَامِ بِحَالِهِ.

وَقِيلَ: هُوَ وَقْتُ سَيْرِ يَشْبُءٍ بِالسُّكُوتِ لِلتَّنَفُّسِ فَهُوَ فِي حُكْمِ الْخَاطِبِ.

وَأَمَّا شُبُهَةٌ بِالْحِمَارِ يَحْمَلُ أَسْفَارًا، لِأَنَّهُ قَاتِبُهُ الْإِنْفَاعُ بِأَبْلَغِ نَافِعٍ.

وَقَدْ تَكَلَّفَ الْمُشَقَّةُ، وَأَتَمَّبَ نَفْسَهُ فِي حُضُورِ الْجُمُعَةِ، وَالْمِشْبُءُ بِهِ كَذَلِكَ قَاتِبُهُ الْإِنْفَاعُ بِأَبْلَغِ نَافِعٍ مَعَ تَحْمِيلِ التَّعْبِ فِي اسْتِصْحَابِهِ.

وَفِي قَوْلِهِ «لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا صَلَاةَ لَهُ فَإِنَّ الْمَرَادَ بِالْجُمُعَةِ الصَّلَاةَ إِلَّا أَنَّهَا تُجْزِئُهُ إِجْمَاعًا فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ هَذَا بِأَنَّهُ نَهْيٌ لِلْفَضِيلَةِ الَّتِي يَجُوزُهَا مَنْ أَنْصَتَ وَهُوَ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُصَمَرٍ الَّذِي أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٧) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (١٨١٠) بَلْفِظٍ «مَنْ لَغَا وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ كَانَتْ لَهُ ظُهُرًا».

قَالَ ابْنُ وَهْبٍ أَحَدُ رَوَاتِهِ: مَعْنَاهُ اجْزَأَتْهُ الصَّلَاةُ وَحَرَّمَ فَضِيلَةَ الْجَمَاعَةِ.

وَقَدْ اخْتَجَّ بِالْحَدِيثِ مَنْ قَالَ بِمَحْرَمَةِ الْكَلَامِ خَالَ الْخُطْبَةِ وَهُمْ الْهَادَوِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَرَوَايَةٌ عَنِ الشَّافِعِيِّ فَإِنَّ تَشْبِيهَهُ بِالْمِشْبُءِ بِهِ الْمُسْتَكْرَى، وَمِلَاحَظَةُ وَجْهِ الشُّبُهَةِ يَدُلُّ عَلَى قُبْحِ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ نَسَبَتْهُ إِلَى فَوَاتِ الْفَضِيلَةِ الْحَاصِلَةِ بِالْجُمُعَةِ مَا ذَاكَ إِلَّا لِمَا يَلْحَقُ الْمُتَكَلِّمَ مِنَ الْوُزْرِ الَّذِي يُقَارَمُ الْفَضِيلَةُ فَيَصِيرُ مُجَبَّطًا لَهَا.



وَذَهَبَ الْقَاسِمُ وَابْنُ الْهَادِي، وَاحِدٌ قَوْلِي أَحْمَدَ وَالشَّافِعِي إِلَى التَّفَرُّقِ بَيْنَ مَنْ يَسْمَعُ الْخُطْبَةَ، وَمَنْ لَا يَسْمَعُهَا.

وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إجماع على وجوب الإنصات على مَنْ يَسْمَعُ خُطْبَةَ الْجُمُعَةِ إِلَّا عَنْ قَلِيلٍ مِنَ التَّابِعِينَ.

وقوله (إِذَا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ أَنْصِتْ فَقَدْ لَعَنْتَ) تأكيد في النهي عن الكلام؛ لأنه إذا عُدَّ مِنَ اللَّغْوِ، وَهُوَ أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ فَأُولَى مَنْ غَيْرِهِ فَعَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْمُرَهُ بِالْإِشَارَةِ إِنْ أَمَكَّنَ ذَلِكَ.

والمراد بالإنصات قيل: مَنْ مُكَلِّمَةُ النَّاسِ فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا الذِّكْرُ وقراءة القرآن، والأظهر أن النهي شامل للجميع، ومن فُرِّقَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ فَمَثَلُ جَوَابِ التَّحِيَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ ذِكْرِهِ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِوَجوبها قَدْ تَعَارَضَ فِيهِ عُمُومُ النَّهْيِ هُنَا وَعُمُومُ الْوَجوبِ فِيهِمَا وَتَخْصِيصُ أَحَدِهِمَا لِعُمُومِ الْآخَرِ تَحْكُمُ مَنْ دُونِ مُرْجِعٍ.

واختلفوا في معنى قوله «لَعَنْتَ» والأقرب ما قاله ابن المنبر أن اللغو ما لا يحسن.

وقيل: بطلت فضيلة جُمُعَتِكَ وصارت ظهراً

### ١٠- تحية المسجد والخطيب بخطب

٤٣١- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ رَجُلٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ، فَقَالَ: «صَلَّيْتُ؟» قَالَ لَا، قَالَ: «قُمْ فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ»..

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٩٣١)، مسلم (٨٧٥)].

الرَّجُلُ هُوَ سُسَلَيْكُ الْغَطَفَانِيُّ سَمَّاهُ فِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٌ [(٨٧٥)(٥٨)(٥٩)].

وقيل: غيره وحذفت همزة الاستفهام من قوله «صَلَّيْتُ»، وأصله أَصَلَّيْتُ.

وفي مُسْلِمٍ [(٨٧٥)(٥٤)(٥٥)] قَالَ لَهُ: «أَصَلَّيْتُ».

وقد ثبت في بعض طرق البخاري (٩٣١).

وسليك: بضم السين المهملة بعد اللام مُتَّبَعَةٌ نَحْيَةٌ مُصَغَّرُ (الغطفاني) يَفْتَحُ الْغَيْنَ الْمُعْجَمَةَ، فِطَاءٌ مُهْمَلَةٌ بَعْدَهَا فَاءٌ.

وقوله (صَلِّ رَكَعَتَيْنِ) وعند البخاري وصفهما بخفيفتين وعند مسلم «وَتَجُوزُ فِيهِمَا» وبُوبَ الْبُخَارِيُّ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِ (بَابُ: مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ يُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ).

وفي الحديث دليل على أن تحية المسجد تُصَلَّى حَالِ الْخُطْبَةِ.

وقد ذهب إلى هذا طائفة من الآل، والفقهاء، والمحدثين ويَحْتَفُّ لِسَمَاعِ الْخُطْبَةِ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ السُّلَفِ، وَالْخَلَفِ إِلَى عَدَمِ شَرْعِيَّتِهِمَا حَالِ الْخُطْبَةِ.

والحديث هذا حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ.

وقد تَأَوَّلُوهُ بِأَحَدِ عَشَرَ تَأْوِيلًا كُلُّهَا مَرْدُودَةٌ سَرَدَهَا الْمُصَنِّفُ فِي «الْفَتْحِ» (٤٠٩/٢-٤١١) بِرَدِّدِهَا، وَنَقَلَ ذَلِكَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الشَّرْحِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ - تَعَالَى - «وَإِذَا قُرَأَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا» [الأعراف: ٢٠٤] وَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا خَاصٌّ وَذَلِكَ عَامٌّ، وَلِأَنَّ الْخُطْبَةَ لَيْسَتْ قُرْآنًا وَبِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ نَهَى الرَّجُلَ أَنْ يَقُولَ لِصَاحِبِهِ، وَالْخُطِيبُ يَخْطُبُ: أَنْصِتْ، وَهُوَ أَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ.

وجوابه أن هذا أمر الشارع، وهذا أمر الشارع فلا تعارض بين أمريه بل القاعد يُنصِتُ والدَّاخلُ يَرُكِّعُ التَّحِيَةَ.

وبإطباتي أَهْلُ الْمَدِينَةِ خَلَفُوا عَنْ سَلَفٍ عَلَى مَنَعِ النَّافِلَةِ حَالِ الْخُطْبَةِ وَهَذَا الدَّلِيلُ لِلْمَالِكِيَّةِ.

وجوابه: أَنَّهُ لَيْسَ إِجْمَاعُهُمْ حُجَّةً لَوْ أَجْمَعُوا كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتِمُّ دَعْوَى إِجْمَاعِهِمْ فَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٥١١) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٨٣٠) وَصَحَّحَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَتَى وَمُرَّوَانُ يَخْطُبُ فَصَلَّاهُمَا فَارَادَ حَرَسُ مُرَّوَانٍ أَنْ يَنْعُوهُ فَأَبَى حَتَّى صَلَّاهُمَا ثُمَّ قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَدْعُهُمَا بَعْدَ أَنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِهِمَا.

وأما حديث ابن عمر عند الطبراني في الكبير [كما في المجمع (١٨٤/٢)] مرفوعاً بلفظ «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ، وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَلَا صَلَاةَ وَلَا كَلَامَ حَتَّى يَقْرَأَ الْإِمَامُ».

ففيه إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَهْيِكٍ مَتْرُوكٌ وَضَعْفُهُ جَمَاعَةٌ وَذَكَرَهُ ابْنُ



حَبَّانٍ فِي النَّقَاتِ.

وَيَرْكَبُهُمْ وَيَعْلَمُهُمُ الْكِتَابَ، وَالْحِكْمَةَ، وَالْحَقَّ عَلَى ذِكْرِ اللَّهِ.

وَقَالَ: يُخْطِئُ.

وَمَا فِي سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ مِنْ تَوْبِيخِ أَهْلِ النِّفَاقِ وَحَثِّهِمْ عَلَى التَّوْبَةِ وَدَعَائِهِمْ إِلَى طَلَبِ الْاسْتِغْفَارِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لِأَنَّ الْمُنَافِقِينَ يَكْثُرُ اجْتِمَاعُهُمْ فِي صَلَاتِهِمَا، وَمَا فِي آخِرِهَا مِنَ الْوَعظِ، وَالْحَثِّ عَلَى الصَّدَقَةِ.

وَقَدْ أَخَذَ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلخَطِيبِ أَنْ يَقْطَعَ الْخُطْبَةَ بِالْيَسِيرِ مِنَ الْكَلَامِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ: بَأَنَّ هَذَا الَّذِي صَدَرَ مِنْهُ ﷺ مِنْ جُمْلَةِ الْأَوَامِرِ الَّتِي شَرَعَتْ لَهَا الْخُطْبَةُ، وَأَمْرُهُ ﷺ بِهَا دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِهَا، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْبَعْضُ.

## ١٢- مَا يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ

٤٣٣- وَلَهُ (٨٧٩) عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ﷺ قَالَ: كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ. وَفِي الْجُمُعَةِ: بِ «سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ».

وَأَمَّا مَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ فِي غَيْرِ حَالِ الْخُطْبَةِ فَإِنَّهُ يُشْرِعُ لَهُ الطَّوَافُ فَإِنَّهُ تَحِيَّةٌ أَوْ لِأَنَّهُ فِي الْأَغْلَبِ لَا يَقَعْدُ إِلَّا بَعْدَ صَلَاةٍ رَكَعَتَيِ الطَّوَافِ.

وَأَمَّا صَلَاتُهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ فَإِنْ كَانَتْ صَلَاةَ الْعِيدِ فِي جَنَائَةِ غَيْرِ مُسَبَّلَةٍ فَلَا يُشْرِعُ لَهَا التَّحِيَّةَ مُطْلَقًا، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَسْجِدٍ فَتُشْرِعُ.

(وَلَهُ) أَيُّ لِمُسْلِمٍ.

(عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ﷺ) كَانَ يَقْرَأُ أَيُّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

ﷺ

(فِي الْعِيدَيْنِ) الْفِطْرِ، وَالْأَضْحَى أَيُّ فِي صَلَاتِهِمَا.

(وَلِي الْجُمُعَةِ) أَيُّ فِي صَلَاتِهَا بِ«سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى» أَيُّ فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَ«هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ» أَيُّ فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَهَا.

وَأَمَّا كَوْنُهُ ﷺ لَمَّْا خَرَجَ إِلَى صَلَاتِهِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا شَيْئًا فَذَلِكَ؛ أَنَّهُ حَالَ قُدُومِهِ اشْتِغَلَ بِالدُّخُولِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ؛ وَلِأَنَّهُ كَانَ يُصَلِّيُهَا فِي الْجَنَائَةِ وَلَمْ يُصَلِّهَا إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي مَسْجِدِهِ ﷺ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَنَّهَا لَا تُشْرِعُ لِغَيْرِهِ، وَلَوْ كَانَتْ الْعِيدُ فِي مَسْجِدٍ.

## ١١- مَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

٤٣٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ، وَالْمُنَافِقِينَ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٧٩))

(وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ سُورَةَ الْجُمُعَةِ فِي الْأُولَى (وَالْمُنَافِقِينَ) فِي الثَّانِيَةِ أَيُّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِيهِمَا لِمَا عَلِمَ مِنْ غَيْرِهِ.

## ١٣- إِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ أَجَزَا الْعِيدُ

٤٣٤- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِيدَ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ)، وَإِنَّمَا خَصَّصَهَا بِهِمَا لِمَا فِي سُورَةِ الْجُمُعَةِ مِنَ الْحَثِّ عَلَى حُضُورِهَا وَالسَّعْيِ إِلَيْهَا وَبَيَانِ فَضِيلَةِ بَعْتِيهِ ﷺ وَذِكْرِ الْأَرْبَعِ الْحُكَمِ فِي بَعْتِيهِ ﷺ مِنْ أَنَّهُ يَنْتَلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ

(رَوَاهُ الْعُصَمَاءُ إِلَّا السَّرْمَذِيَّ وَاحِدًا (٣٧٢/٤)، أَبُو دَاوُدَ (١٠٧٠)، النَّسَائِيُّ (١٩٤/٣)، ابْنُ مَاجَةَ (١٣١٠)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ (١٤٦٤))



الطَّائِفِ فَلَمَّا قَدِمَ ذَكَرْنَا لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةُ، وَعِنْدَهُ  
أَيْضًا أَنَّهُ يَسْقُطُ فَرَضُ الظُّهْرِ وَلَا يُصَلَّى إِلَّا الْعَصْرَ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٠٧٢) عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَالَ: «عِيدَانِ  
اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَجَمَعْتُهُمَا فَصَلَّاهُمَا رَكَعَتَيْنِ بُكْرَةً لَمْ يَزِدْ  
عَلَيْهِمَا حَتَّى صَلَّى الْعَصْرَ».

وعلى القول بأن الجمعة الأصل في يومها، والظُّهْرُ بدل  
فَهوَ يَقْتَضِي صَحَّةَ هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ وَجُوبُ الْأَصْلِ مَعَ  
إِمْكَانِ آدَائِهِ سَقَطَ الْبَدَلُ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَيْضًا حَيْثُ رُخِّصَ لَهُمْ فِي الْجُمُعَةِ، وَلَمْ  
يَأْمُرْهُمْ بِصَلَاةِ الظُّهْرِ مَعَ تَقْدِيرِ إِسْقَاطِ الْجُمُعَةِ لِلظُّهْرِ يَدُلُّ عَلَى  
ذَلِكَ كَمَا قَالَهُ الشَّارِحُ، وَإِنَّ الشَّارِحَ مَذْهَبَ ابْنِ الزُّبَيْرِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى أَنَّ عَطَاءَ أَخْبَرَ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ ابْنُ الزُّبَيْرِ  
لصَلَاةِ الْجُمُعَةِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِنَصٍّ قَاطِعٍ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ فِي  
مَنْزِلِهِ فَالْجَزْمُ بِأَنَّ مَذْهَبَ ابْنِ الزُّبَيْرِ سَقُوطُ صَلَاةِ الظُّهْرِ فِي يَوْمِ  
الْجُمُعَةِ يَكُونُ عِيدًا عَلَى مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الْعِيدِ لَهُوَ الرِّوَايَةُ غَيْرُ  
صَحِيحٍ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ صَلَّى الظُّهْرَ فِي مَنْزِلِهِ بَلْ فِي قَوْلِ عَطَاءٍ  
إِنَّهُمْ صَلَّوْا وَحْدَانًا أَيْ الظُّهْرَ مَا يُشْعُرُ بِأَنَّهُ لَا قَاتِلَ بِسَقُوطِهِ،  
وَلَا يُقَالُ: إِنَّ مُرَادَهُ صَلَّوْا الْجُمُعَةَ وَحْدَانًا فَإِنَّهَا لَا تَصَحُّ إِلَّا  
جَمَاعَةً إجماعاً.

نُصِّحَ الْقَوْلُ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ صَلَاةُ الْجُمُعَةِ،  
وَالظُّهْرُ بَدَلٌ عَنْهَا قَوْلٌ مَرْجُوحٌ بَلِ الظُّهْرُ هُوَ الْفَرَضُ الْأَصْلِيُّ  
الْمَقْرُوضُ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ، وَالْجُمُعَةُ مُتَأَخِّرُ فَرَضُهَا، ثُمَّ إِذَا فَاتَتْ  
وَجِبَ الظُّهْرُ إجماعاً فَهِيَ الْبَدَلُ عَنْهُ.

وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ فِي رِسَالَةٍ.

#### ١٤- نافلة الجمعة أربع بعدها

٤٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَصِلْ بَعْدَهَا  
أَرْبَعًا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٨١/٦٧)

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ بَعْدَ الْجُمُعَةِ،

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ رضي الله عنه قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعِيدَ فِي  
يَوْمِ جُمُعَةٍ ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ) إِنِّي فِي صَلَاتِهَا.

(ثُمَّ قَالَ: مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ) أَيِ الْجُمُعَةِ (فَلْيَصِلْ) هَذَا بَيَانٌ  
لِقَوْلِهِ «رَخَّصَ»، وَإِعْلَامٌ بِأَنَّهُ كَانَ التَّرْخِصُ بِهَذَا اللَّفْظِ.

(رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ).

وَأَخْرَجَ أَيْضًا أَبُو دَاوُدَ (١٠٧٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ  
رضي الله عنه قَالَ: «قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ  
عَنِ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجْتَمِعُونَ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٣١١)، وَالْحَاكِمُ (٢٨٨٨/١-٢٨٨٩) مِنْ  
حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ.

وَفِي إِسْنَادِهِ بَقِيَّةٌ.

وَصَحَّحَ الذَّارِقُطِيُّ وَغَيْرُهُ إِسْرَافَهُ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ مِنْ حَدِيثِ عَطَاءٍ أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ،  
وَأَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَصَابَ السُّنَّةُ (أَبُو دَاوُدَ ١٠٧١)،  
النَّسَائِيُّ (١٩٤/٣).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ  
تَصِيرُ رُخْصَةً يَجُوزُ فَعْلُهَا وَتَرْكُهَا، وَهِيَ خَاصَّةٌ بِمَنْ صَلَّى الْعِيدَ  
دُونَ مَنْ لَمْ يُصَلِّهَا.

وَالِىَ هَذَا ذَهَبَ الْهَادِي وَجَمَاعَةٌ إِلَّا فِي حَقِّ الْإِمَامِ وَثَلَاثَةِ  
مَعَةٍ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهَا لَا تَصِيرُ رُخْصَةً مُسْتَدَلِّينَ  
بِأَنَّ دَلِيلَ وَجُوبِهَا عَامٌ لِجَمِيعِ الْأَيَّامِ، وَمَا ذُكِرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ،  
وَالْآثَارِ لَا يَقْوَى عَلَى تَخْصِصِهَا لَهَا فِي أَسَانِيدِهَا مِنَ الْمَقَالِ.

(قُلْتُ): حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ كَذْ صَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَلَمْ  
يَطْعَنْ غَيْرُهُ فِيهِ فَهوَ يَصْلُحُ لِلتَّخْصِصِ فَإِنَّهُ يُخَصُّ الْعَامَ  
بِالْأَحَادِ.

وَذَهَبَ عَطَاءٌ إِلَى أَنَّهُ يَسْقُطُ فَرَضُهَا عَنِ الْجَمِيعِ لظَاهِرِ قَوْلِهِ:  
«مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَصِلْ» وَلِفَعْلِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَإِنَّهُ صَلَّى بِهِمْ  
فِي يَوْمِ عِيدِ صَلَاةِ الْعِيدِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قَالَ عَطَاءٌ: ثُمَّ جِئْنَا إِلَى  
الْجُمُعَةِ فَلَمْ يَخْرُجْ إِلَيْنَا فَصَلَّيْنَا وَحْدَانًا قَالَ: وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي



والأمرُ بها، وإن كان ظاهِرُهُ الوجوبُ إلا أنه أخرجَهُ عَنْهُ مَا، وَقَعَ فِي لَفْظِهِ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ الصَّبَّاحِ «مَنْ كَانَ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا»، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ((٨٨١/٦٩)) مِنْ رِوَايَةِ سَفِيانٍ فَذَكَرَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

والأربعُ أَفْضَلُ مِنَ الْاِثْنَيْنِ؛ لَوْ قَوِيَ الْأَمْرُ بِذَلِكَ وَكَثُرَ فَعَلُهُ لَهَا عَلَيْهِ.

قَالَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٤٤٠/١): وَكَانَ ﷺ إِذَا صَلَّى الْجُمُعَةَ دَخَلَ مَنْزِلَهُ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ سَهْوًا، وَأَمَرَ مَنْ صَلَّاهَا أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهَا أَرْبَعًا.

قَالَ شَيْخُنَا ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: إِنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى أَرْبَعًا، وَإِنْ صَلَّى فِي بَيْتِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

قُلْتُ: وَعَلَى هَذَا تَدُلُّ الْأَحَادِيثُ.

وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ (١١٣٠) عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ صَلَّى أَرْبَعًا، وَإِذَا صَلَّى فِي بَيْتِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٩٣٧)، مسلم (٨٨٢)]. عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْجُمُعَةِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ.

## ١٥- الجمعة لا توصل بصلوة إلا بفواصل

٤٣٦- وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ﷺ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ ﷺ قَالَ لَهُ: إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصَلِّهَا بِصَلَاةٍ، حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ: أَنْ لَا نَصِلَ صَلَاةَ بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٨٣)

(وَعَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ﷺ) هُوَ أَبُو يَزِيدَ السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ الْكِنْدِيُّ فِي الْأَشْهَرِ وَلَدٌ فِي الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ وَحَضَرَ حُجَّةَ الْوُدَاعِ مَعَ أَبِيهِ، وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ.

(أَنَّ مُعَاوِيَةَ قَالَ إِذَا صَلَّيْتَ الْجُمُعَةَ فَلَا تَصَلِّهَا) بِفَتْحِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ مِنَ الْوَصْلِ.

(بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ) أَيِ مِنَ الْمَسْجِدِ (فَإِنَّ رَسُولَ

اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا بِذَلِكَ أَنْ لَا تُوصِلَ صَلَاةَ بِصَلَاةٍ حَتَّى تَتَكَلَّمَ أَوْ تَخْرُجَ) «أَنَّ» وَمَا بَعْدَهُ: بَدَلٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ مِنْ «بِذَلِكَ» (رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

فِيهِ مَشْرُوعِيَّةٌ فَصَلَ النَّافِلَةَ عَنِ الْفَرِيضَةِ، وَأَنَّ لَا تُوصِلَ بِهَا.

وظَاهِرُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ، وَلَيْسَ خَاصًّا بِصَلَاةِ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدَلَّ الرَّوَايَ عَلَى تَخْصِيصِهِ بِذِكْرِ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بِحَدِيثٍ يَعْنِيهَا وَغَيْرَهَا.

قِيلَ: وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ لثَلَاثُ يَشْتَبِهُ الْفَرَضُ بِالنَّافِلَةِ.

وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ ذَلِكَ هَلَكَةٌ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ التَّحَوُّلُ لِلنَّافِلَةِ مِنْ مَوْضِعِ الْفَرِيضَةِ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَتَحَوَّلَ إِلَى بَيْتِهِ فَإِنَّ فِعْلَ التَّوَابُلِ فِي الْبُيُوتِ أَفْضَلُ، وَإِلَّا فَالَى مَوْضِعٍ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ غَيْرِهِ. وَفِيهِ تَكْثِيرٌ لِمَوَاضِعِ السُّجُودِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٠٠٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «أَيَعِزُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ عَنْ شِمَالِهِ فِي الصَّلَاةِ يَغْنِي السُّبْحَةَ» وَلَمْ يُضَعِّفْهُ أَبُو دَاوُدَ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (٨٤٨) وَيَذْكُرُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ «لَا يَتَطَوَّعُ الْإِمَامُ فِي مَكَانِهِ» وَلَمْ يَصَحِّ النَّهْيُ.

## ١٦- فَضْلُ الْجُمُعَةِ

٤٣٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اغْتَسَلَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ، فَصَلَّى مَا قُدِّرَ لَهُ، ثُمَّ أَنْصَتَ حَتَّى يَقْرَأَ الْإِمَامُ مِنْ خُطْبَتِهِ، ثُمَّ يُصَلِّي مَعَهُ غُفْرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى وَفَضْلُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٥٧)

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اغْتَسَلَ أَيُّ لِلْجُمُعَةِ لِحَدِيثِ «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ» [خ (٨٨٢)، م (٨٤٥)] أَوْ مُطْلَقًا.



(ثم أتى الجمعة) أي الموضع الذي تقام فيه كما يدلُّ له قوله (فصلني) من التَّوَالِفِ.

(ما قُدِّرَ له) ثم انصت حتى يفرغ الإمام من خطبته ثم يصلي معه غُفْرَ له ما بينه وبين الجمعة الأخرى، وفضل أي زيادة (ثلاثة أيام، رواه مُسلم).

فيه دلالة على أنه لا بُدَّ في إحرازه لما ذُكر من الأجر من الاغتسال إلا أن في رواية لمسلم (٨٧٥) (٢٧) «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ».

وفي هذه الرواية بيان أن غُسلَ الجمعة ليس بواجب، وأنه لا بُدَّ من التأفلة حسبما يُمكنه فإنه لم يُقدَّرْها بعد قِيَمٍ له هذا الأجر ولو اقتصر على تحية المسجد.

وقوله: (انصت) من الإنصات، وهو السكوت، وهو غير الاستماع إذ هو الإصغاء لسماع الشيء ولذا قال تعالى: «فَاسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا» (الأعراف: ٢٠٤) وتقدم الكلام هل الإنصات يجب أو لا.

وفيه دلالة على أن النهي عن الكلام إنما هو حال الخطبة لا بعد الفراغ منها، ولو قبل الصلاة فإنه لا نهى عنه كما دلَّت عليه «حتى».

وقوله: (غُفْرَ له ما بينه وبين الجمعة) أي ما بين صلاتيها وخطبتيها إلى مثل ذلك الوقت من الجمعة الثانية حتى يكون سبعة أيام بلا زيادة ولا نقصان أي غُفِرَتْ له الخطايا الكثيرة فيما بينهما.

(وفضل ثلاثة أيام) أي غُفِرَتْ له ذنوب ثلاثة أيام بعد السبعة حتى تكون عشرة.

وهل المغفور الكبائر؟ الجمهور على الآخر، وأن الكبائر لا يغفرها إلا التوبة.

### ١٧- السَّاعَةُ الْمُسْتَجَابَةُ

٤٣٨- وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ

الْجُمُعَةِ فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَاقِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ،

وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي، يَسْأَلُ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَأَشَارَ بِيَدِهِ: يَقُلُّهَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (بخاري (٩٣٥)، مسلم (٨٥٢)).

ولي رواية لمسلم (٨٥٢) (١٥) «وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ.

(وعنه) أي عن أبي هريرة.

(أن رسول الله ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: «فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَاقِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ، وَهُوَ قَائِمٌ» جُمْلَةً حَالِيَةً أَوْ صَفَةً لـ «عبد»، والواو لتأكيد لصوق الصفة.

(يصلي) حال ثان.

(يسأل الله تعالى) حال ثالث.

(شيئاً إلا أعطاه إياه، وأشار أي النبي ﷺ).

(بيده يقللها) يحقر وقتها.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. ولي رواية لمسلم وهي ساعة خفيفة) هو الذي أفاده لفظ «يقللها» في الأولى.

وفيه إيهام الساعة ويأتي تعيينها.

ومعنى «قائم» أي مقيم لها متلبس بارتكابه لا بمعنى حال القيام فقط وهذا الجملة ثابتة في رواية جماعة من الحفاظ وسقطت في رواية أخرى.

وحكي عن بعض العلماء أنه كان يأمر بحذوها من الحديث وكأنه استشكل الصلاة إذ وقت تلك الساعة إذا كان من بعد العصر فهو وقت كراهة للصلاة، وكذا إذا كان من حال جلوس الخطيب على المنبر إلى انصرافه.

وقد تأولت هذه الجملة بأن المراد مُتَّظَرًا للصلاة، والمتَّظَرُ للصلاة في صلاة كما ثبت في الحديث [خ (٦٥٩)، م (٦٤٩)].

وإنما قلنا: إن المشير بيده هو النبي ﷺ لما في رواية مالك (الموطأ) (١٥) «فَأَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ».

وقيل: المشير بعض الرؤاة.

وأما كيفية الإشارة فهو أنه وضع أُمْلَتَهُ على بطن الوسطى، والخصر يُبَيِّنُ قَلْبَهَا.



وَقَدْ أَطْلَقَ السُّؤَالُ هُنَا، وَفِيهِ فِي غَيْرِهِ كَمَا عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (١٠٨٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي لَهَبَةَ الْأَنْصَارِيِّ بِلفظ «مَا لَمْ يَسْأَلِ اللَّهُ حَرَامًا» «مَا لَمْ يَسْأَلِ اللَّهُ إِلَّا نَهْيًا» وَبِعِنْدِ أَحْمَدَ (٢٨٤/٥) مِنْ حَدِيثِ مَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ «مَا لَمْ يَسْأَلِ إِلَّا نَهْيًا أَوْ قَطِيعَةً رَحِمَ».

٤٣٩- وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٥٣)، وَرَوَّجَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ.

(وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَدَالٍ مُهْمَلَةٍ هُوَ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ هُوَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ، وَأَبُو بُرْدَةَ مِنَ التَّابِعِينَ الْمَشْهُورِينَ سَمِعَ أَبَاهُ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَابْنَ عُمَرَ وَغَيْرَهُمْ.

(عَنْ أَبِيهِ) أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ.

(قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: هِيَ) أَيُّ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ.

(مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ) أَيُّ عَلَى الْمَنْبَرِ (إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلَاةُ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَرَوَّجَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ.

وَلَدِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٤١٦/٢-٤٢٢)، عَنْ الْعُلَمَاءِ ثَلَاثَةً وَأَرْبَعِينَ قَوْلًا وَسِيَرًا إِلَيْهَا وَسَرَدَهَا الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الشَّرْحِ، وَهَذَا الْمَرْوِيُّ عَنْ أَبِي مُوسَى أَحَدًا وَرَوَّجَهُ مُسْلِمٌ عَلَى مَا رَوَى عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٥٠/٣)، وَقَالَ: هُوَ أَجْوَدُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ، وَاصْطَحَ.

وَقَالَ بِهِ الْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ وَجَمَاعَةٌ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: هُوَ نَصٌّ فِي مَوْضِعِ الْخُلَافَةِ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى غَيْرِهِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هُوَ الصَّحِيحُ بِلِ الصُّوَابِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: وَلَيْسَ الْمَرَادُ أَنَّهَا تَشْتَرِبُ جَمِيعَ الْوَقْتِ الَّذِي عَيْنُ بَلْ تَكُونُ فِي أَثْنَائِهِ لِقَوْلِهِ «يَقْلَلُهَا».

وَقَوْلُهُ «خَفِيفَةٌ».

وَفَائِدَةُ ذِكْرِ الْوَقْتِ أَنَّهَا تَتَمَلَّكُ فِيهَا فَيَكُونُ إِيْنَادُ مَظْهَرِهَا إِيْنَادُ الْخُطْبَةِ مَثَلًا، وَإِنْهَاؤُهَا إِنْهَاؤُهَا الصَّلَاةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّهُ رَجَّحَ الدَّارَقُطْنِيُّ أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ قَوْلِ أَبِي بُرْدَةَ فَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَرْفُوعًا فَإِنَّهُ لَا مَسْرَحَ لِلْإِجْتِهَادِ فِي تَعْيِينِ أَوْقَاتِ الْعِبَادَاتِ، وَيَأْتِي مَا أَعْلَهُ بِهِ الدَّارَقُطْنِيُّ قَرِيبًا.

٤٤٠- وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (١١٣٩).

(وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ) هُوَ أَبُو يُوسُفَ بْنِ سَلَامٍ مِنْ بَنِي قَيْنَقَازٍ إِسْرَائِيلِيٌّ مِنْ وَلَدِ يُوسُفَ بْنِ يَعْقُوبَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَجَابِرِ، وَاحِدٌ مِنْ شَهَدَةِ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَنَّةِ. رَوَى عَنْهُ أَبَاهُ يُوسُفُ وَعُمَرُ، وَانْسُ بْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُمْ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَسَلَامٌ بِتَخْفِيفِ السَّلَامِ قَالَ الْمِرْدَادِيُّ: لَمْ يَكُنْ فِي الْعَرَبِ سَلَامٌ بِالتَّخْفِيفِ غَيْرُهُ.

(عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ) لَفْظُهُ فِيهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: قُلْتُ وَرَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا: إِنَّا لَنَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ يَعْنِي التَّوْرَةَ فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً لَا يُؤَاقِفُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ يُصَلِّيُ يَسْأَلُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ شَيْئًا إِلَّا قَضَى اللَّهُ لَهُ حَاجَتَهُ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَاشَارَ أَيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْ بَعْضُ سَاعَةٍ قُلْتُ: صَدَقْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْ بَعْضُ سَاعَةٍ قُلْتُ: أَيُّ سَاعَةٍ هِيَ؟ قَالَ: «هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ» قُلْتُ: إِنَّهَا لَيْسَتْ سَاعَةً صَلَاةٍ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ الْمُؤْمِنَ إِذَا صَلَّى ثُمَّ جَلَسَ لَا يُجْلِسُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ فَهُوَ فِي صَلَاةٍ» انْتَهَى.

٤٤١- وَعَنْ جَابِرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٠٤٨) وَالنَّسَائِيِّ (٩٩/٣) أَنَّهَا مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَغُرُوبِ الشَّمْسِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِينَ قَوْلًا أَمْلَيْتُهَا فِي شَرْحِ الْبُخَارِيِّ (٤١٦/٢-٤٢١).

(وَعَنْ جَابِرٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ أَنَّهَا مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَغُرُوبِ الشَّمْسِ) قَوْلُهُ «أَنَّهَا» يَفْتَحُ الْهَمْزُ مُبْتَدَأُ خَبَرٍ مَا تَقْدِمُ مِنْ قَوْلِهِ «وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ إِلَى آخِرِهِ».

وَرَجَّحَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ هَذَا الْقَوْلَ رَوَاهُ عَنْهُ التِّرْمِذِيُّ (١١١٠)



حديث (٤٨٩).

وفي الحديث بيانُ فضيلةِ الجمعةِ لاخصاصِها بهَذِهِ السَّاعَةِ.

وقال أحمد: أَكْثَرُ الْأَحَادِيثِ عَلَى ذَلِكَ.

وقال ابنُ عبد البر: هُوَ أَثْبَتُ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ.

## ١٨- نصاب الجمعة

٤٤٢- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: مَضَتِ السَّنَةُ أَنْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَصَاعِدًا جُمُعَةٌ.

رواه الدارقطني (٣/٢) بإسنادٍ ضيف.

(وعن جابر) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

(قال مَضَتِ السَّنَةُ أَنْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ فَصَاعِدًا جُمُعَةٌ، رواه الدارقطني بإسنادٍ ضيف) وذلك أنه من رواية عبد العزيز بن عبد الرحمن وعبد العزيز قال فيه أحمد: اضرب على أحاديثه فإنها كذب أو موضوعة.

وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال الدارقطني: مُتَكَّرُ الْحَدِيثِ.

وقال ابنُ حبان: لا يجوزُ أَنْ يُخْتَجَّ بِهِ.

وفي البابِ أحاديثُ لا أصلَ لَهَا.

وقال عبدُ الحق: لا يثبتُ في العددِ حديثٌ.

وقد اختلفَ العلماءُ في النصابِ الَّذِينَ بِهِمْ تقومُ الجمعةُ:

فذهبَ إلى وجوبِها على الأربعينِ لا على مَنْ دُونِهِمْ عُمرُ بنُ عبد العزيزِ والشافعيُّ.

وفي كونِ الإمامِ أحدهمُ وجهانِ عندَ الشافعيَّةِ.

وذهبَ أبو حنيفةَ والمؤيدُ وأبو طالبٍ إلى أَنَّها تنعقدُ بثلاثةٍ معَ الإمامِ، وهُوَ أَقْلُ عَدَدٍ تنعقدُ بِهِ فلا تحبُّ إذا لم يَتمَّ هذا القدرُ مُستدلينَ بقوله تعالى: ﴿فَاسْتَعُوا﴾ [الجمعة: ٩].

قالوا: والخطابُ للجماعةِ بعدَ النداءِ للجمعةِ، وأقلُّ الجمعِ ثلاثةٌ فدلَّ على وجوبِ السَّعيِ على الجماعةِ للجمعةِ بعدَ النداءِ لَهَا، والنداءُ لا بُدَّ لَهُ من مُنادٍ فَكَانُوا ثلاثةً معَ الإمامِ ولا دليلٌ على اشتراطِ ما زادَ على ذَلِكَ.

واغترَضَ بأنَّهُ لا يلزمُ من خطابِ الجماعةِ فعلُهُمْ لَهَا مُجْتَمِعِينَ.

روى سعيدُ بنُ منصورٍ بإسنادٍ صحيحٍ إلى أبي سلمةَ بنِ عبد الرحمن «أَنَّ نَاسًا مِنَ الصَّحَابَةِ اجْتَمَعُوا فَتَذَكَّرُوا سَاعَةَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ افْتَرَقُوا وَلَمْ يَخْتَلِفُوا أَنَّهَا آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ» وَرَجَّحَهُ إِسْحَاقُ وَغَيْرُهُ وَحَكَى أَنَّهُ نَصُّ الشَّافِعِيِّ.

وقد استشكلَ هذا فَإِنَّهُ ترجيحٌ لغيرِ ما في الصحيحِ على ما فيه، والمعروفُ من علومِ الحديثِ وغيرِها أَنَّ ما في الصحيحينِ أو في أحدهما مُقَدَّمٌ على غيره.

والجوابُ أَنَّ ذَلِكَ حَدِيثٌ لَمْ يَكُنْ حَدِيثَ الصَّحِيحَيْنِ أو أحدهما مِمَّا اتَّفَقَ الحُفَّاظُ كحديثِ أبي موسى هذا الَّذِي فِي مُسْلِمٍ (٨٥٣/١٦) فَإِنَّهُ قَدْ أُعْلِيَ بِالانْقِطَاعِ وَالاضْطِرَابِ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلأنَّهُ من روايةِ غمرةِ ابنِ بكيرٍ.

وقد صرَّحَ أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ فليسَ على شرطِ مُسْلِمٍ.

وأما الثاني فلأنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ أَخْرَجُوهُ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ غَيْرِ مَرْفُوعٍ، وَأَبُو بُرْدَةَ كُوفِيٌّ، وَأَهْلُ بَلَدَيْهِ أَعْلَمُ بِحَدِيثِهِ مِنْ بَكِيرٍ فَلَوْ كَانَ مَرْفُوعًا عِنْدَ أَبِي بُرْدَةَ لَمْ يَقْفُوهُ عَلَيْهِ وَلَهَذَا جَزَمَ الدَّارَقُطْنِيُّ بِأَنَّ الْمَوْقُوفَ هُوَ الصَّوَابُ.

وجمعَ ابنُ القَيْمِ [إزاد المعاد (٣٩٤/١)] بَيْنَ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى وَابْنِ سَلَامٍ بِأَنَّ السَّاعَةَ تَحْصُرُ فِي أَحَدِ الْوَقْتَيْنِ وَسَبَقَهُ إِلَى هَذَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

(وقد اختلفَ فِيهَا على أَكْثَرِ من أَرْبَعِينَ قولاً أَمَلْنَاهَا فِي شَرْحِ الْبَخَارِيِّ) تَقَدَّمتِ الْإِشَارَةُ إِلَى هَذَا.

قال الخطَّابيُّ: اختلفَ فِيهَا على قولينِ.

فَقِيلَ: قَدْ رُفِعَتْ، وَهُوَ عَكْجِيٌّ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ.

وقيلَ: هِيَ بَاقِيَةٌ واختلفَ فِي تَعْيِينِهَا ثُمَّ سَرَدَ الْأَقْوَالُ، وَلَمْ يَلْغُ بِهَا مَا بَلَغَ بِهَا الْمَصْنُفُ مِنَ الْعَدَدِ.

وقد اقْتَصَرَ الْمَصْنُفُ هَاهُنَا عَلَى قَوْلَيْنِ كَأَنَّهُمَا الْأَرْجَحُ عِنْدَهُ دَلِيلًا.



وليه دليل على مشروعية ذلك للخطيب؛ لأنها موضع الدعاء.

وقد ذهب إلى وجوب دعاء الخطيب لنفسه وللمؤمنين، والمؤمنات أبو طالب والإمام يحيى وكأنهم يقولون: إن مؤاخضة عليه السلام دليل الوجوب كما يفعله «كان يستغفر».

وقال غيرهم: يُتدب ولا يجب لعدم الدليل على الوجوب. قال الشارح: والأول أظهر.

## ٢٠- التذكير بآيات القرآن

٤٤٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي الْخُطْبَةِ يَقْرَأُ آيَاتَ مِنَ الْقُرْآنِ، يَذْكُرُ النَّاسَ رَوَاهُ أَبُو قَارَةَ (١٠١)، وَأَمَلَهُ فِي مُسْلِمٍ (٨٦٦)

كأنه يريد ما تقدم [رقم (٤٢٠)] من حديث أم هشام بنت حارثة أنها قالت: ما أخذت «ق» والقرآن المجيد» إلا من لسان رسول الله ﷺ يقرأها كل جمعة على المنبر.

وروى الطبراني في الأوسط (٤٠٤٥) من حديث علي عليه السلام أن رسول الله ﷺ كان يقرأ على المنبر «قل يا أيها الكافرون» و«قل هو الله أحد».

وليه رجل مجهول وبقية رجاله مؤثوقون.

وأخرج الطبراني فيه أيضاً (٨٣٠٦) من حديث جابر «أنه خطب رسول الله ﷺ فقرأ في خطبته آية الزمير فتحرك الكثير منين».

وفي روايه ضعيفان.

## ٢١- من يعذر في الجمعة

٤٤٥- وَعَنْ طَارِقِ بْنِ مِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرَبَعَةً: مَمْلُوكٌ وَامْرَأَةٌ وَصَبِيٌّ وَمَرِيضٌ» رَوَاهُ أَبُو قَارَةَ (١٠٦٧)، وَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْ طَارِقٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ

وقد صرح في البحر بهذا واعترض به أهل المنع لما استدلوا به للمذهب ونقضه بقوله تعالى: «وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ» [البقرة: ٤٣] «وَرَجَاهِدُوا» [الحج: ٧٨] فإنه لا يلزم إنشاء الزكاة في جماعة.

قلت: والحق أن شرطية أي شيء في أي عبادة لا يكون إلا عن دليل ولا دليل هنا على تعيين عدد لا من الكتاب ولا من السنة، وإذ قد علم أنها لا تكون صلاحها إلا جماعة كما قد ورد بذلك حديث أبي موسى عند ابن ماجه (٩٧٢) وابن عدي [الكامل] (٩٨٩/٣) وحديث أبي أمامة عند أحمد (٢٥٤/٥-٢٦٩) والطبراني [المعجم الكبير] (٢٥٢/٨) والاثنا عشر أقل ما تسم به الجماعة لحديث «الاثنا عشر جماعة» تسم بهم في الأظهر.

وقد سرد الشارح الخلاف، والأقوال في كمية العدد المتغير في صلاة الجمعة فبلغت أربعة عشر قولاً وذكر ما تشبث به كل قائل من الدليل على ما ادعاه بما لا ينهض حجة على الشرطية ثم قال: والذي نقل من حال النبي ﷺ أنه كان يصلها في جمع كثير غير موقوف على عدد يدل على أن المتغير هو الجمع الذي يحصل به الشعار، ولا يكون إلا في كثرة يغيظ بها المنافق ويكتب بها الجاحد ويسر بها المصدق، والآية الكريمة دالة على الأمر بالجماعة فلو وقف على أقل ما دلت عليه لم يبعد.

قلت: قد كتبنا رسالة في شروط الجمعة التي ذكرها ووسعنا المقال والاستدلال سميناها: «اللمعة» في تحقيق شرائط الجمعة.

## ١٩- الاستغفار للمؤمنين في خطبة الجمعة

٤٤٣- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ: أَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ».

رواه الترمذي بإسناد كين [كشف الاستار] (٦٤١).

قلت: قال البرزالي: لا نعلمه عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد. وفي إسناد البرزالي يوسف بن خالد السمي، وهو ضعيف.

ورواه الطبراني في الكبير (٢٦٤/٧) إلا أنه بزيادة، «والمسلمين، والمسلمات».



وَأُخْرِجَهُ الْحَاكِمُ (٢٨٨/١) مِنْ رِوَايَةِ طَارِقِ الْمَذْكُورِ عَنْ أَبِي مُوسَى.  
(وَعَنْ طَارِقِ بْنِ شَيْهَابٍ) بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ لَأَحْمَسِيِّ الْبَجَلِيِّ  
الْكُوفِيِّ.

أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَرَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَلَيْسَ لَهُ مِنْهُ سَمَاعٌ وَغَزَا  
فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمَرَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ أَوْ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ غَزْوَةً  
وَسَرِيَّةً وَمَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ  
مُسْلِمٍ فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا أَرْبَعَةً مَمْلُوكٌ وَامْرَأَةٌ وَصَبِيٌّ وَمَرِيضٌ». رَوَاهُ  
أَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ لَمْ يَسْمَعْ طَارِقٌ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنَّهُ فِي مَسْنَنِ  
أَبِي دَاوُدَ بَلْفِظَ «عَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مَرِيضٌ» بَلْفِظَ  
«أَوْ» وَكَذَا سَاقَهُ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (٦٩/٢).

ثُمَّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: طَارِقٌ قَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، وَهُوَ مِنْ  
أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ شَيْئًا أَنْتَهَى.

(وَأُخْرِجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ رِوَايَةِ طَارِقِ الْمَذْكُورِ عَنْ أَبِي مُوسَى)  
يُرِيدُ الْمُصَنِّفُ أَنَّهُ بِهَذَا صَارَ مُوصُولًا.

وَفِي الْبَابِ عَنْ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَابْنِ عُمرَ وَمَوْلَى لَابِسِ الزُّبَيْرِ  
رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٨٤/٣) وَحَدِيثٌ تَمِيمٍ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَنْفُسٍ ضَعُفَةٌ  
عَلَى الْوَلَاءِ قَالَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ.

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمرَ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٨١٨)  
بَلْفِظَ «لَيْسَ عَلَى مُسَافِرٍ جُمُعَةٌ».

وَفِيهِ أَيْضًا (٢٠٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «خَمْسَةٌ  
لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمُ الْمَرَأَةُ، وَالْمُسَافِرُ، وَالْعَبْدُ وَالصَّبِيُّ، وَأَهْلُ  
الْبَادِيَةِ».

٤٤٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى مُسَافِرٍ جُمُعَةٌ».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ [المعجم الأوسط (٨١٨)].

وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ تَضْعِيفَهُ فِي التَّلْخِصِ (٦٩/٢) وَلَا بَيَانِ  
وَجْعِ ضَعْفِهِ، وَإِذَا عُرِفَتْ هَذَا فَقَدْ اجْتَمَعَ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهَا لَا  
تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى سِتَّةِ أَنْفُسٍ:

الصَّبِيُّ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّهُ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِ.

وَالْمَمْلُوكُ: وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ إِلَّا عِنْدَ دَاوُدَ فَقَالَ بِوُجُوبِهَا عَلَيْهِ  
لِدُخُولِهِ تَحْتَ عُمُومِ «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ»  
[الجمعة: ٩] فَإِنَّهُ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ دُخُولُ الْعَبْدِ فِي الْخُطَابِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ خَصَّصَتْهُ الْأَحَادِيثُ، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَقَالٌ  
فَإِنَّهُ يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضًا.

وَالْمَرَأَةُ: وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَيْهَا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُسْتَحَبُّ لِلْعَجَائِزِ حُضُورُهَا بِإِذْنِ الزَّوْجِ  
وَرِوَايَةُ الْبَحْرِ عَنْهُ أَنَّهُ يَقُولُ بِالْوُجُوبِ عَلَيْهِنَّ خِلَافَ مَا هُوَ  
مُصْرَحٌ بِهِ فِي كِتَابِ الشَّافِعِيَّةِ.

وَالْمَرِيضُ: فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ حُضُورُهَا إِذَا كَانَ يَتَضَرَّرُ بِهِ.

وَالْمَسَافِرُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ حُضُورُهَا، وَهُوَ يَجْتَمِعُ أَنْ يُرَادَ بِهِ  
مُبَاشَرُ السَّفَرِ.

وَأَمَّا النَّازِلُ فَيَجِبُ عَلَيْهِ وَلَوْ نَزَلَ بِمِقْدَارِ الصَّلَاةِ.

وَالِىَ هَذَا ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ وَغَيْرِهِمْ.

وَقِيلَ: لَا تَجِبُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي لَفْظِ الْمَسَافِرِ، وَإِلَيْهِ  
ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ أَيْضًا، وَهُوَ الْأَقْرَبُ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَ السَّفَرِ  
بَاقِيَةٌ لَهُ مِنَ الْقَصْرِ وَغَوَاهُ وَلِذَا لَمْ يُقَالْ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الْجُمُعَةَ  
بِعِرْفَاتٍ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُسَافِرًا وَكَذَلِكَ الْعِيدُ تَسْقُطُ  
صَلَاتُهُ عَلَى الْمَسَافِرِ وَلِذَا لَمْ يُرَوْا أَنَّهُ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْعِيدِ فِي  
حِجَّتِهِ تِلْكَ.

وَقَدْ وَهَمَ ابْنُ حَزْمٍ فَقَالَ: إِنَّهُ صَلَّاهَا فِي حِجَّتِهِ وَغَلَطَهُ  
الْعُلَمَاءُ.

السَّادِسُ: أَهْلُ الْبَادِيَةِ.

وَفِي النِّهَايَةِ أَنَّ الْبَادِيَةَ تَخْتَصُّ بِأَهْلِ الْعُمْدِ، وَالْحَيَامِ دُونَ  
أَهْلِ الْقَرَى، وَالْمَدَنِ.

وَفِي شَرْحِ الْعَمْدَةِ أَنَّ حُكْمَ أَهْلِ الْقَرَى حُكْمُ أَهْلِ الْبَادِيَةِ  
ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ حَدِيثِ «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» [البخاري (٢١٥٠)،  
مسلم (١٥١٥)].



## ٢٢- استقبال الخطيب

٤٤٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلَنَاهُ بِوُجُوهِنَا.

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ يَأْتِيهِ ضَعِيفٌ (٥٠٩).

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ عِنْدَ ابْنِ خُرَيْمَةَ

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الْمِنْبَرِ اسْتَقْبَلَنَاهُ بِوُجُوهِنَا. رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ يَأْتِيهِ ضَعِيفٌ) لِأَنَّ فِيهِ مُحَمَّدَ بْنَ الْفَضْلِ بْنِ عَطِيَّةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ تَفَرَّدَ بِهِ وَضَعْفُهُ بِوَالِدِهِ وَابْنِ عَدِيٍّ وَغَيْرِهِمَا.

(وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ عِنْدَ ابْنِ خُرَيْمَةَ) لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّارِحُ وَلَا رَأَيْتُهُ فِي التَّلْخِصِ.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اسْتِقْبَالَ النَّاسِ الْخَطِيبَ مُوَاجِهِينَ لَهُ أَمْرٌ مُسْتَمَرٌّ، وَهُوَ فِي حُكْمِ الْجَمْعِ عَلَيْهِ وَجَزَمَ بِوُجُوهِ أَبِي الطَّيِّبِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

وَلِلْمُتَأَدِّبِ اخْتِمَالَانِ فِيمَا إِذَا تَقَدَّمَ بَعْضُ الْمُسْتَمْعِينَ عَلَى الْإِمَامِ، وَلَمْ يُوَاجِهْهُ بِصُحٍّ أَوْ لَا بِصُحٍّ.

وَنَصَّ صَاحِبُ «الْأَثْمَارِ» أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْعَدُوِّ الَّذِينَ تَتَعَدَّى بِهِمُ الْجُمُعَةُ الْمُوَاجَهَةُ دُونَ غَيْرِهِمْ.

## ٢٣- تَوَكُّؤُ الْخَطِيبِ عَلَى عَصَا

٤٤٨- وَعَنْ الْحَكَمِ بْنِ حَزْنٍ رضي الله عنه: شَهِدْنَا الْجُمُعَةَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَصَا قَوْسٍ.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٠٩٦).

(وَعَنْ الْحَكَمِ بْنِ حَزْنٍ) بَقِيَ الْمُهْمَلَةُ وَسُكُونُ الرَّايِ فَنَوْنٌ.

وَالْحَكَمُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ أَسْلَمَ عَامَ الْفَتْحِ وَقِيلَ: يَوْمَ الْيَمَامَةِ، وَأَبُوهُ حَزْنُ بْنُ أَبِي وَهَبٍ الْمَخْزُومِيُّ.

(شَهِدْنَا الْجُمُعَةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) فَقَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى عَصَا

أَوْ قَوْسٍ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ غَائِمَةً فِي الشَّيْئِ «فَحَمَدَ اللَّهَ»، وَلَمَّا نَظَرَ عَلَيْهِ كَلِمَاتٍ خَفِيفَاتٍ طَيِّبَاتٍ مُبَارَكَاتٍ ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ تُطِيقُوا أَوْ لَنْ تَفْعَلُوا كُلَّ مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ وَلَكِنْ سَدَّدُوا وَسَرُّوا».

وَفِي رِوَايَةٍ، «وَابْشُرُوا»، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ وَصَحِيحُهُ ابْنُ السَّكَنِ وَابْنُ خُرَيْمَةَ.

وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١١٤٥) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ أَنَّهُ ﷺ أُعْطِيَ يَوْمَ الْعِيدِ قَوْسًا فَخَطَبَ عَلَيْهِ، وَطَوَّلَ أَحْمَدُ وَالطَّبْرَانِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ.

وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ [تَوْبَتِ الْمَسْأَلَةُ (٤٢١)]: «أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا خَطَبَ يَتَمَدَّدُ عَلَى عِزَّةٍ لَهُ، وَالْعِزَّةُ مِثْلُ تَصْفِ الرَّيْحِ أَوْ أَكْبَرُ فِيهَا سَنَانٌ مِثْلُ سَنَانِ الرَّيْحِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ أَنَّهُ يُنْدَبُ لِلْخَطِيبِ الْإِعْتِمَادُ عَلَى سَيْفِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَقَدْ خَطَبَتْهُ، وَالْحِكْمَةُ أَنَّ فِي ذَلِكَ رِطًا لِلْقَلْبِ وَلِهَذَا يَدْنُو مِنَ الْعَبْدِ فَإِنْ لَمْ يَمِزْ مَا يَتَمَدَّدُ عَلَيْهِ أَرْسَلَ يَدَيْهِ أَوْ وَضَعَ الْيَمَنِيَّ عَلَى الْيَسْرَى أَوْ عَلَى جَانِبِ الْمِنْبَرِ وَيُكْرِهُ فِي الْمِنْبَرِ بِالسَّيْفِ إِذَا لَمْ يُؤْتَرَفْ فَهُوَ بَدْعَةٌ.

## ١٣- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ

## ١- من قال ركعة واحدة ويتم أخرى

٤٤٩- عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ رضي الله عنه عَنْ صَلَاحٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ ذَاتِ الرِّقَاعِ صَلَاةَ الْخَوْفِ: أَنَّ طَائِفَةً مِنْ أَصْحَابِهِ رضي الله عنهم صَفَّتْ مَعَهُ وَطَائِفَةٌ وَجَاءَ الْعَدُوُّ فَصَلَّى بِالَّذِينَ مَعَهُ رُكْعَةً، ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْصَرِفُوا فَصَفُّوا وَجَاءَ الْعَدُوُّ وَجَاءَتِ الطَّائِفَةُ الْآخَرَى، فَصَلَّى بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيَتْ، ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا لِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْصَرِفُوا، ثُمَّ سَلَّمَ بِهِمْ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَحَارُ (٤١٢٩)، مُسْلِمٌ (٨٤٢)]، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ وَوَقَّعَ فِي الْمُهْمَلَةِ لِابْنِ خُدَّاءَ، عَنْ صَالِحِ بْنِ خُوَاتٍ عَنْ أَبِيهِ.



(عن صالح بن خوات) بفتح الحاء المعجمة وتشديد الواو  
منشأة فوقية الأنصاري المدني تابعي مشهور سمع جماعة من  
الصحابية.

(عن علي بن النعمان) في صحيح مسلم (٨٤١) عن  
صالح بن خوات بن جبير عن سهل بن أبي حثمة نصرح بمن  
حدثه في الرواية.

وفي رواية أبيهم كما هنا.

(يوم ذات الرقاع) بكسر الراء ففأت مخففة آخره عين  
مُهَمَّلَةٌ: هُوَ مَكَانٌ مِنْ مَجْدِ بَارِضٍ غَطَفَانَ سُمِّيَتْ الْغَزَاةُ بِذَلِكَ؛  
لأن أَدَامَهُمْ نَقِبَتْ فَلَفُوا عَلَيْهَا الْحَرَقَ كما في صحيح البخاري  
(٤١٢٨) من حديث أبي موسى وكانت في جمادى الأولى في  
السنة الرابعة من الهجرة.

(صلاة الخوف): أن طائفة من أصحابه ﷺ صَفَّتْ مَعَهُ  
وَطَائِفَةٌ وَجَاهٌ بِكَسْرِ الْوَاوِ فَجِيَمٌ: مُوَاجِهَةٌ (العدو) فصلّى بالليلين  
مَعَهُ رُكْعَةً ثُمَّ ثَبَتَ قَائِمًا، وَأَتَمُّوا؛ لأنفسهم ثُمَّ انصرفوا وصَلُّوا في  
سُكُومٍ «فصَفُّوا» بالفاء (وجاه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلّى  
بِهِمُ الرُّكْعَةَ الَّتِي بَقِيََتْ ثُمَّ ثَبَتَ جَالِسًا، وَأَتَمُّوا؛ لأنفسهم ثُمَّ سَلَّمَ  
بِهِمْ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ وَوَقَعَ فِي الْمَوْعِدِ كِتَابُ (لابن  
منذر) يفتح الميم وسكون النون فِدَالٌ مُهْمَلَةٌ إِمَامٌ كَبِيرٌ مِنْ أُمَّةٍ  
الحديث (عن صالح بن خوات عن أبيه) أي خوات، وهو  
صحابي فذكر المهتم أنه أبوه.

وفي مسلم أنه من ذكرناه.

واعلم أن هذه الغزاة كانت في الرابعة كما ذكرناه، وهو  
الذي قاله ابن إسحاق وغيره من أهل السير، والمغازي وتلقاه  
الناس منهم.

قال ابن القيم: وهو مُشْكِلٌ جَدًّا فَإِنَّهُ قَدْ صَحَّ أَنَّ الْمَشْرِكِينَ  
حَسَبُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْخَنْدَقِ عَنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَالْعَصْرِ،  
وَالْمَغْرِبِ، وَالْعِشَاءِ فَصَلَّاهُمْ جَمِيعًا وَذَلِكَ قَبْلَ نَزُولِ صَلَاةِ  
الْخَوْفِ، وَالْخَنْدَقِ بَعْدَ ذَاتِ الرِّقَاعِ سَنَةً خَمْسَ.

قال: والظاهر أن أول صلاة صلاها رسول الله ﷺ  
للخوف بغسفاً ولا خلافت بينهم أن غسفاً كانت بعد  
الخنديق.

وقد صح عنه ﷺ أنه صلى صلاة الخوف بذات الرقاع  
فعلم أنها بعد الخندق وبعد غسفاً.

وقد تبين لنا وهم أهل السير انتهى.

ومن يخرج بتقديم شرعيتها على الخندق على رواية أهل  
السير من يقول: إنها لا تصل صلاة الخوف في الحضر ولذا لم  
يصلها النبي ﷺ يوم الخندق.

وهذه الصفة التي ذكرت في الحديث في كيفية صلاتها  
واضحة.

وقد ذهب إليها جماعة من الصحابة ومن الال من بعدهم.  
واشترط الشافعي أن يكون العدو في غير جهة القبلة وهذا  
في الثنائية، وإن كانت ثلاثية انتظر في التشهد الأول، وتسم  
الطائفة الركعة الثالثة وكذلك في الرباعية إن قلنا إنها تصل  
صلاة الخوف في الحضر ينتظر في التشهد أيضاً.

وظاهر القرآن مطابق لما دل عليه هذا الحديث الجليل لقوله  
«وَلَتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ» [النساء: ١٠٢].  
وهذه الكيفية أقرب إلى موافقة المتأد من الصلاة في تقليل  
الأفعال المنافية للصلاة والمتابعة للإمام.

٤٥٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:  
غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَبْلَ نَجْدٍ، فَأَوَّزَنَا الْعَدُوُّ  
فَصَافَقْتَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى بِنَا، فَقَامَتْ  
طَائِفَةٌ مَعَهُ، وَأَقْبَلَتْ طَائِفَةٌ عَلَى الْعَدُوِّ، وَرَكَعَ بَيْنَ  
مَعَهُ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ انْصَرَفُوا مَكَانَ الطَّائِفَةِ  
الَّتِي لَمْ تُصَلِّ، فَجَاؤُوا فَرَكَعَ بِهِمْ رُكْعَةً، وَسَجَدَ  
سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ فَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، فَرَكَعَ  
رُكْعَةً، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

متفق عليه [بخاري (٩٤٣)، مسلم (٨٣٩)]. واللفظ لبخاري.

(وعن ابن عمر قال غزوت مع رسول الله ﷺ قبل بكسر  
القاف، وفتح الموحدة أي جهة (نجدة) نجدة: كل ما ارتفع من  
بلاد العرب.



(لوازينا) بالرأي بعدها ثنائة تحية قبلنا.

(العدو) فصافناهم فقام رسول الله ﷺ فصلّى بنا) في الغازي من البخاري أنها صلاة العصر ثم لفظ البخاري «فصلّى لنا» باللام.

قال المصنف في الفتح (٤٣٠/٢): أي؛ لأجلنا ولم يذكر أن فيه رواية بالموحدة.

وفيه «يُصلّي» بالفعل المضارع.

(فقامت طائفة معه، وأبليت طائفة على العدو وركع بين معه ركعة وسجد سجدتين ثم انصرفوا) أي الذين صلوا معه، ولم يكونوا أتوا بالركعة الثانية ولا سلموا من صلاتهم (مكأن الطائفة التي لم تصل فجاءوا فركع بهم ركعة وسجد سجدتين ثم سلم فقام كل واحد منهم فركع لنفسه ركعة وسجد سجدتين. متفق عليه، هذا لفظ البخاري).

قال المصنف: لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا.

ويشتمل أنهم أتوا في حالة واحدة.

ويشتمل أنهم أتوا على التعاقب، وهو الأرجح من حيث المعنى، والأستلزام تضييع الحراسة المطلوبة، وإفراذ الإمام وحده ويرجحه ما رواه أبو داود (١٢٤٤) من حديث ابن مسعود بلفظ «ثم سلم فقام هؤلاء أي الطائفة الثانية فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا ثم ذهبوا ورجع أولئك إلى مقامهم فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا» انتهى.

والطائفة تطلق على القليل، والكثير حتى على الواحد حتى لو كانوا ثلاثة جاز للإمام أن يصلّي بواحد والثالث يجر من ثم يصلّي مع الإمام وهذا أقل ما تحصل به جماعة الخوف.

وظاهر الحديث أن الطائفة الثانية والتي بين ركعتيها ثم أتت الطائفة الأولى بعدها.

وقد ذهب إلى هذو الكيفية أبو حنيفة ومحمد.

٤٥١- وعن جابر رضي الله عنه قال: شهدت مع رسول

الله ﷺ صلاة الخوف، فصففنا صفين: صف خلف رسول الله ﷺ، والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي

ﷺ وكبرنا جميعاً، ثم ركع وركعنا جميعاً، ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً، ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه، وقام الصف المؤخر في نحر العدو، فلما قضى السجود قام الصف الذي يليه، فذكر الحديث (٨٤٠) (٣٠٧).

وفي رواية (٨٤٠) (٣٠٨): «ثم سجد وسجد معه الصف الأول، فلما قاموا سجد الصف الثاني، وذكر مثله، وفي أواخره: ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً. رواه مسلم.

(وعن جابر قال: شهدت مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف فصففنا صفين صف خلف رسول الله ﷺ، والعدو بيننا وبين القبلة فكبر النبي ﷺ وكبرنا جميعاً ثم ركع وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه) أي انحدر الصف الذي يليه، وهو عطف على الضمير المتصل من دون تأكيد؛ لأنه قد وقع الفصل.

وقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى السجود قام الصف الذي يليه فذكر الحديث.

ثمائه «انحدر الصف المؤخر بالسجود، وقاموا ثم تقدم الصف المؤخر وتأخر الصف المقدم ثم ركع النبي ﷺ وركعنا جميعاً ثم رفع رأسه من الركوع ورفعنا جميعاً ثم انحدر بالسجود والصف الذي يليه الذي كان مؤخراً في الركعة الأولى، وقام الصف المؤخر في نحر العدو فلما قضى النبي ﷺ السجود والصف الذي يليه انحدر الصف المؤخر بالسجود فسجدوا ثم سلم النبي ﷺ وسلمنا جميعاً.

وقال جابر كما يصنع حرسكم هؤلاء بأمرهم انتهى لفظ مسلم.

قوله (ولي رواية) هي في مسلم عن جابر، وفيها تعيين القوم الذين حاربهم ولفظها «غزونا مع رسول الله ﷺ قوماً من جهة فقاتلونا قتالاً شديداً فلما صلينا الظهر قال المشركون: لو ملنا عليهم ميلاً واحدة لا قطعناهم فأخبر جابر رسول الله ﷺ فذكر ذلك لنا رسول الله ﷺ قال: وقالوا:



إِنَّهَا سَنَأْتِيَهُمْ صَلَاةٌ هِيَ أَحَبُّ إِلَيْهِمْ مِنَ الْأُولَى فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْعَصْرُ إِلَى أَنْ قَالَ: (ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَلَمَّا قَامُوا سَجَدَ الصَّفِّ الثَّانِي ثُمَّ تَأَخَّرَ الصَّفِّ الْأَوَّلُ وَتَقَدَّمَ الصَّفِّ الثَّانِي. فَذَكَرَ مِثْلَهُ).

قَالَ «فَقَامُوا مَقَامَ الْأَوَّلِ فَكَبَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَكَبَّرْنَا وَرَكَعَ وَرَكَعْنَا ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ، وَقَامَ الثَّانِي فَلَمَّا سَجَدَ الصَّفِّ الثَّانِي جَلَسُوا جَمِيعًا».

(وفي أواخره: ثُمَّ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ وَسَلَّمْنَا جَمِيعًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

الحديث دليل على أنه إذا كان العدو في جهة القبلة فإنه يخالف ما إذا لم يكن كذلك فإنها تمكن الحراسة مع دخولهم جميعاً في الصلاة، وذلك أن الحاجة إلى الحراسة إنما تكون في حال السجود فقط فيتابعون الإمام في القيام والركوع ويحرس الصف المؤخر في حال السجدين بأن يتكروا المتابعة للإمام ثم يسجدون عند قيام الصف الأول ويتقدم المؤخر إلى محل الصف المقدم ويتأخر المقدم ليتابع المؤخر الإمام في السجدين الآخرين فيصيح مع كل من الطائفتين المتابعة في سجدتين.

والحديث يدل أنها لا تكون الحراسة إلا حال السجود فقط دون حال الركوع؛ لأن حال الركوع لا يمتنع معه إدراك أحوال العدو، وهذه الكيفية لا توافق ظاهر الآية ولا توافق الرواية الأولى عن صالح بن خواتم ولا رواية ابن عمر إلا أنه قد يقال: إنها تختلف الصفات باختلاف الأحوال.

٤٥٢- ولأبي داود (١٢٣٦)، عَنْ أَبِي عِيَّاشٍ الزُّرْقِيِّ، وَزَادَ: إِنَّهَا كَانَتْ بِعُسْفَانَ.

(ولأبي داود عن أبي عيَّاش الزُّرْقِيِّ مثله) أي مثل رواية جابر بن زيد (وزاد: تعيين محل الصلاة (أنها كانت بعسفان) بضم العين المهملة وسكون السين المهملة فناء آخره نون: وهو موضع على مرحلتين من مكة كما في القاموس).

٢- من قال: ركعتين مع الإمام

٤٥٣- وَلِلنَّسَائِيِّ (١٧٨/٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِطَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ

رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ صَلَّى بِآخَرِينَ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ. (وللنسائي من وجه آخر) غير الوجه الذي أخرجه منه مسلم.

(عن جابر أن النبي ﷺ صلى بطائفة من أصحابه ركعتين ثم سلم ثم صلى بآخرين) أيضاً (ركعتين ثم سلم) فصلّى بإحداهما فرضاً وبالأخرى نفلاً له.

وعمل بهذا الحسن البصري وأدعى الطحاوي أنه منسوخ بناءً منه على أنه لا يصح أن يصلي المقرض خلف المتفعل ولا دليل على النسخ.

٤٥٤- وَمِثْلُهُ؛ لِأَبِي دَاوُدَ (١٢٤٨)، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ.

وقال أبو داود: وكذلك في صلاة المغرب فإنه يصلي سبث ركعات، والقوم ثلاثاً ثلاثاً.

٣- من قال: ركعة واحدة دون إتمام

٤٥٥- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ بِهَؤُلَاءِ رَكَعَةً، وَبِهَؤُلَاءِ رَكَعَةً، وَلَمْ يَقْضُوا.

رواه أحمد (٣٨٥/٥، ٣٩٩)، وأبو داود (١٢٤٦)، والنسائي (١٦٧/٣)، وصححه ابن حبان (١٤٥٢).

ومثله عند ابن خزيمة عن ابن عباس.

وهذه الصلاة بهذه الكيفية صلاةً حذيفة بطبرستان وكان الأمير سعيد بن العاص فقال «أيكم صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف؟ قال حذيفة: أنا فصلّى بهم هذه الصلاة».

وأخرج أبو داود (١٢٤٣) عن ابن عمر وعن زيد بن ثابت قال زيد «فكانت للقوم ركعة ركعة وللنبي ﷺ ركعتين».

وأخرج (١٢٤٧) عن ابن عباس قال «فرض الله - تعالى - الصلاة على لسان نبيكم - عليه الصلاة والسلام - في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين، وفي الخوف ركعة».

واخذ بهذا عطاء وطاوس والحسن وغيرهم فقالوا: يصلي في شدة الخوف ركعة يومئذ إيماءً وكان إسحاق يقول: تجزئك



عند المسابقة ركعة واحدة تؤمُّ لها إمام فإن لم تقدر فسجدة فإن لم تفكرية؛ لأنها ذكر الله.

٤٥٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ الْخَوْفِ رَكْعَةٌ عَلَى أَيْ وَجْهِ كَانَ».

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [وَكُفَّ الْأَسَاوِدَ] (٦٧٨).

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (١٦٩/٣) أَنَّهُ ﷺ صَلَّاهَا بِذِي قُرْدٍ بِهَلْدُو الْكَيْفِيَّةِ.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ: قَدْ صَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانٍ وَغَيْرُهُ.

وَأَمَّا الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: لَا يَثْبُتُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْخَوْفِ رَكْعَةٌ وَاحِدَةٌ فِي حَقِّ الْإِمَامِ، وَالْمَأْمُومِ.

وَقَدْ قَالَ بِهِ الثَّوْرِيُّ وَجَمَاعَةٌ.

وَقَالَ بِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ أَبُو هُرَيْرَةَ وَابُو مُوسَى.

وَعَلِمَ أَنَّهُ ذَكَرَ الْمَصْنُفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ خَمْسَ كَيْفِيَّاتٍ لَصَلَاةِ الْخَوْفِ.

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ثَمَانِي كَيْفِيَّاتٍ مِنْهَا هَذِهِ الْخَمْسُ.

وَزَادَ ثَلَاثًا.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٤٣١/٢): قَدْ رُوِيَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ كَيْفِيَّاتٌ كَثِيرَةٌ وَرَجَّحَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ الْكَيْفِيَّةَ الْوَارِدَةَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ لِقَوَّةِ الْإِسْنَادِ وَمَوَافَقَةِ الْأَصُولِ فِي أَنَّ الْمُؤْتَمِّمَ لَا يَتِمُّ صَلَاتُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: صَحَّ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ عَشْرَ وَجْهًا.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: فِيهَا رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ أَصَحُّهَا سِتُّ عَشْرَةَ رَوَايَةً مُخْتَلَفَةً.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ مَحْوُهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُبَيِّنْهَا.

قَالَ الْحَافِظُ:

وَقَدْ بَيَّنَّهَا شَيْخُنَا الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ.

وَزَادَ وَجْهًا فَصَارَتْ سَبْعَةَ عَشْرَةَ، وَلَكِنْ يُعْكَفُ أَنْ تَتَدَاخَلَ.

وَقَالَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٥٣٢/١): صَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ عَشْرَ مَرَّاتٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: صَلَّاهَا أَرْبَعًا وَعَشْرِينَ مَرَّةً.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: صَلَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي أَيَّامٍ مُخْتَلَفَةٍ بِأَشْكَالٍ مُتَبَايِنَةٍ يَتَحَرَّى مَا هُوَ الْأَحْوَرُ لِلصَّلَاةِ، وَالْأَبْلَغُ فِي الْحِرَاسَةِ فَهِيَ عَلَى اخْتِلَافِ صُورَتِهَا مُتَّفَقَةٌ الْمَعْنَى أَنْتَهَى.

#### ٤- رَفْعُ السُّهُوِّ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

٤٥٧- وَعَنْهُ مَرْقُوعًا «لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ».

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ (٥٨/٢).

(وَعَنْهُ) أَبِي ابْنِ عُمَرَ (مَرْقُوعًا «لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ» أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ)، وَهُوَ مَعَ هَذَا مَوْقُوفٌ.

قِيلَ: وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ قَدْ شَرَطَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ شُرُوطًا:

مِنْهَا السُّكُوتُ فَاشْتَرَطَهُ جَمَاعَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَإِذَا ضَرَأْتُمْ فِي الْأَرْضِ» [الْأَيَةُ: النِّسَاءُ: ١٠١]، وَلِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَلِّهَا فِي الْحَضَرِ.

وَقَالَ زَيْدُ ابْنُ عَلِيٍّ وَالنَّاصِرُ، وَالْحَقِيقَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ: لَا يَشْتَرُطُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ» [النِّسَاءُ: ١٠٢] بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ «وَإِذَا ضَرَأْتُمْ فِي الْأَرْضِ» فَهُوَ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي التَّقْيِيدِ بِالضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ وَلَعَلَّ الْأَوَّلِينَ يَجْعَلُونَهُ مُقْبِلًا بِالضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ، وَأَنَّ التَّقْيِيدَ، وَإِذَا كُنْتُمْ فِيهِمْ مَعَ هَذَا الْحَالَةِ الَّتِي هِيَ الضَّرْبُ فِي الْأَرْضِ، وَالْكَلَامُ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ.

وَمِنْهَا: أَنْ يَكُونَ آخِرُ الْوَقْتِ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ عَنْ صَلَاةِ الْأَمَنِ لَا تُجْزَى إِلَّا عِنْدَ الْيَأْسِ مِنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَهَذَا قَاعِدَةٌ لِلْقَائِلِينَ بِذَلِكَ، وَهَمَّ الْهَادِثَةُ.

وَغَيْرُهُمْ يَقُولُ: تُجْزَى أَوَّلُ الْوَقْتِ لِعُمُومِ أدَلَّةِ الْأَوْقَاتِ.



ومنها: حلُّ السُّلَاحِ حالَ الصَّلَاةِ.

وقال: حسن.

اشترطه داود فلا تصحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِجَمَلِهِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى اشْتِرَاطِهِ.

وأوجبه الشافعيُّ والنَّاصِرُ لِلأَمْرِ بِهِ فِي الْآيَةِ وَلَهُمْ فِي السُّلَاحِ تَفَاصِيلُ مَعْرُوفَةٌ.

ومنها أَنْ لَا يَكُونَ الْقِتَالُ مُحَرَّمًا سِوَاهُ كَانَ وَاجِبًا عَيْنًا أَوْ كِفَايَةً.

ومنها أَنْ يَكُونَ الْمُصَلِّيَ مُطْلُوبًا لِلْعَدُوِّ لَا طَالِبًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ طَالِبًا أَمَكْنَهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالصَّلَاةِ تَامَةً أَوْ يَكُونَ خَاشِعًا لِكُرِّ الْعَدُوِّ عَلَيْهِ.

وهذه الشرائط مُسْتَوْفَاةٌ فِي الْفُرُوعِ مَأْخُودَةٌ مِنْ أَحْوَالِ شَرْعِيَّتِهَا وَلَيْسَتْ بِظَاهِرَةٍ فِي الشَّرْطِيَّةِ.

واعلمُ أَنَّ شَرْعِيَّةَ هَذِهِ الصَّلَاةِ مِنْ أَعْظَمِ الْأَدْلَةِ عَلَى عَظَمِ شَأْنِ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ.

## ١٤- باب صلاة العيدين

### ١- تحديد العيدين

٤٥٨- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْفِطْرُ يَوْمٌ يُفْطِرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى يَوْمٌ يُضْحِي النَّاسُ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٠٢).

وقال بعد سياقه: هذا حديث حسن غريب، وفسر بعض أهل العلم هذا الحديث أَنَّ معنى هذا الفطرِ والصَّوْمِ مع الجماعةِ وَعَظْمُ النَّاسِ، انْتَهَى بِلَفْظِهِ.

فيه دليل على أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي ثُبُوتِ الْعِيدِ بِمُوَافَقَةِ النَّاسِ، وَإِنْ الْمُنْفَرِدُ بِمَعْرِفَةِ يَوْمِ الْعِيدِ بِالرُّؤْيَةِ يَجِبُ عَلَيْهِ مُوَافَقَةُ غَيْرِهِ، وَيَلْزَمُهُ حُكْمُهُمْ فِي الصَّلَاةِ، وَالْإِفْطَارِ، وَالْأَضْحِيَّةِ.

وقد أخرج الترمذي مثل هذا الحديث عن أبي هريرة.

وفي معناه حديث ابن عباس [مسلم (١٠٨٧)] وَقَدْ قَالَ لَهُ كُرَيْبٌ «إِنَّهُ صَامَ أَهْلُ الشَّامِ وَمُعَاوِيَةُ بِرُؤْيَا الْهَيْلَالِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِالشَّامِ، وَقَدِمَ الْمَدِينَةَ آخِرَ الشَّهْرِ وَأَخْبَرَ ابْنَ عَبَّاسٍ بِذَلِكَ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نَكْمِلَ ثَلَاثِينَ أَوْ نَرَاهُ قَالَ: فَقُلْتُ: أَوَلَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَالنَّاسِ؟ قَالَ: لَا هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وظاهر الحديث أَنَّ كُرَيْبًا مِمَّنْ رَأَاهُ، وَأَنَّهُ أَمَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنْ يَتِمَّ صَوْمُهُ، وَإِنْ كَانَ مُتَيَقِّنًا أَنَّهُ يَوْمَ عِيدٍ عِنْدَهُ.

وَذَهَبَ إِلَى هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ.

وقال: يجبُ مُوَافَقَةُ النَّاسِ، وَإِنْ خَالَفَ يَقِينُ نَفْسِهِ وَكَذَا فِي الْحُجِّ؛ لِأَنَّهُ وَرَدَ «وَعَرَفْتَكُمْ يَوْمَ تَعْرِفُونَ».

وخالفه الجمهورُ، وقالوا: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي نَفْسِهِ بِمَا تَبَيَّنَهُ وَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى عَدَمِ مَعْرِفَتِهِ بِمَا يَخَالَفُ النَّاسَ فَإِنَّهُ إِذَا انْكَشَفَ بَعْدَ الْخَطِ فَقَدْ اجْزَأَهُ مَا فَعَلَ.

قالوا: وَتَأَخَّرَ الْإِيَّامُ فِي حَقِّ مَنْ أَلْتَسَّ عَلَيْهِ وَعَمِلَ بِالْأَصْلِ وَتَأَوَّلُوا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِرُؤْيَا أَهْلِ الشَّامِ لِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي الشَّامِ وَالْحِجَازِ، أَوْ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْمَخْبِرُ وَاحِدًا لَمْ يُعْمَلْ بِشَهَادَتِهِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ كُرَيْبًا بِالْعَمَلِ بِخِلَافِهِ يَقِينُ نَفْسِهِ فَإِنَّمَا أَخْبَرَ عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَنَّهُمْ لَا يَعْمَلُونَ بِذَلِكَ؛ لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

### ٢- الإفطار قبل صلاة الفطر

٤٥٩- وَعَنْ أَبِي عُمَيْرٍ بْنِ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَنَّ رَجُلًا جَاؤُوا فَسَهِدُوا أَنَّهُمْ رَأَوْا الْهَيْلَالَ بِالْأَمْسِ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُفْطِرُوا وَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٧/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (١١٥٧). وَهَذَا لَفْظُهُ - وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.



(وعن أبي عمير عليه السلام) هُوَ أَبُو عُمَيْرٍ (ابْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ) الْأَنْصَارِيُّ يُقَالُ: إِنَّ اسْمَهُ عَبْدُ اللَّهِ، وَهُوَ مِنْ صِغَارِ التَّابِعِينَ رَوَى عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَعُمَرُ بَعْدَ أَبِيهِ زَمَانًا طَوِيلًا.

(عَنْ عُمُومَةٍ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّ رَجُلًا جَاؤُوا فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ زَاوَا الْهَلَالَ بِالْأَمْسِ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَفْطُرُوا، وَإِذَا أَصْبَحُوا أَنْ يَغْدُوا إِلَى مُصَلَّاهُمْ، رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ وَهَذَا لَفْظُهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ).

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٨٠/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٦٥٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَابْنُ السَّكَنِ وَابْنُ حَزْمٍ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ إِنَّ أَبَا عُمَيْرٍ مَجْهُولٌ مُرَدُّوهُ بِأَنَّهُ قَدْ عَرَفَهُ مِنْ صَحَّحَ لَهُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ تُصَلَّى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي حَيْثُ انْكَشَفَ الْعِيدُ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الصَّلَاةِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ الْإِطْلَاقُ بِالنَّظَرِ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ، وَأَنَّهُ، وَإِنْ كَانَ وَقْتُهَا بَاقِيًا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَعْلُومًا مِنْ أَوَّلِ الْيَوْمِ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ الْهَادِي وَالْقَاسِمُ وَأَبُو حَنِيفَةَ لَكُنْ شَرْطُ أَنْ لَا يَعْلَمَ إِلَّا وَقَدْ خَرَجَ وَقْتُهَا فَإِنَّهَا تُقْضَى فِي الْيَوْمِ الثَّانِي فَقَطْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي تُؤَدَّى فِيهِ فِي يَوْمِهَا.

قَالَ أَبُو طَالِبٍ: بِشَرْطِ أَنْ يَتْرَكَ لِلْبَسِّ كَمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ يُعْمَمُ الْعِزْرُ سِوَاهُ كَانِ لِلْبَسِّ أَوْ لَطَرٍ، وَهُوَ مُصْرَحٌ بِهِ فِي كُتُبِ الْحَفَنَةِ قِيَاسًا لِغَيْرِ اللَّبْسِ عَلَيْهِ ثُمَّ ظَاهَرَ الْحَدِيثُ أَنَّهَا آدَاءٌ لَا قِضَاءً.

وَذَهَبَ مَالِكٌ أَنَّهَا لَا تُقْضَى مُطْلَقًا كَمَا لَا تُقْضَى فِي يَوْمِهَا وَلِلشَّافِعِيِّ تَفَاصِيلُ أُخْرَى ذَكَرَهَا فِي الشَّرْحِ وَهَذَا الْحَدِيثُ وَرَدَ فِي عِيدِ الْإِنْفَارِ، وَقَاسُوا عَلَيْهِ الْأَصْحَى.

وَفِي التَّرَكُّ لِلْبَسِّ، وَقَاسُوا عَلَيْهِ سَائِرَ الْأَعْدَادِ.

وَفِي الْقِيَاسِ نَظَرٌ إِذَا لَمْ يَتَّعِنَ مَعْرِفَةَ الْجَامِعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٩٥٣).

وَلِي رَوَايَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ (بِالْوَحْيِ) (٩٥٣).

وَوَصَلَهَا أَحْمَدُ (١٢٦/٣): وَيَأْكُلُهُنَّ الْفَرَاةُ

(وَعَنْ أَنَسٍ عليه السلام) قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْدُو أَيَّ يَخْرُجُ وَقْتُ الْغَدَاةِ.

(يَوْمَ الْفِطْرِ) أَيَّ إِلَى الْمَصَلَّى.

(حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ. وَلِي رَوَايَةٌ مُتَعَلِّقَةٌ أَيَّ لِلْبُخَارِيِّ عَلَّقَهَا عَنْ أَنَسٍ.

(وَوَصَلَهَا أَحْمَدُ وَيَأْكُلُهُنَّ أَفْرَادًا).

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ (٥٢٦/٦) وَابْنُ حِبَّانَ (٢٨١٤)، وَالْحَاكِمُ (٢٩٤/١) مِنْ رَوَايَةِ عُبَيْدِ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْهُ بِلَفْظٍ «حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ وَتَرَاهُ».

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مُدَاوَمَتِهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ الْمُتَهَلِّبُ: الْحِكْمَةُ فِي الْأَكْلِ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ لَا يَظُنَّ ظَالِمٌ لُزُومَ الصَّوْمِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْعِيدَ فَكَأَنَّهُ أَرَادَ سُدَّ هَذِهِ الذَّرْعَةِ.

وَقِيلَ: لَمَّا وَقَعَ وَجُوبُ الْفِطْرِ عَقِيبَ وَجُوبِ الصَّوْمِ اسْتَحَبَّ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ مُبَادَرَةً إِلَى امْتِنَالِ أَمْرِ اللَّهِ.

قَالَ ابْنُ قِدَامَةَ: وَلَا نَعْلَمُ فِي اسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ الْأَكْلِ فِي هَذَا الْيَوْمِ قَبْلَ الصَّلَاةِ خِلَافًا.

قَالَ الْمُنْتَفِئُ فِي الْفَتْحِ (٤٤٧/٢): وَالْحِكْمَةُ فِي اسْتِحْبَابِ التَّمَرِ مَا فِي الْحَلْوِ مِنْ تَقْوِيَةِ الْبَصَرِ الَّذِي يُضْعَفُ الصَّوْمُ؛ أَوْ لِأَنَّ الْحَلْوَ تَمَّا يُوَافِقُ الْإِيمَانَ، وَيَعْبُرُ بِهِ الْمَنَامُ وَيَرْفُقُ الْقَلْبَ وَمِنْ ثَمَّةِ اسْتِحْبَابِ بَعْضِ التَّابِعِينَ أَنْ يَفْطُرَ عَلَى الْحَلْوِ مُطْلَقًا.

قَالَ الْمُتَهَلِّبُ: وَأَمَّا جَعْلُهُنَّ وَتَرًا فَلِإِلْهَامِهِ إِلَى الْوَحْدَانِيَّةِ، وَكَذَلِكَ كَانَ يَهْتَمُّ ﷺ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ تَبَرُّكًا بِذَلِكَ.

#### ٤- الأكل قبل صلاة الفطر وبعد صلاة الأضحى

٤٦١- وَعَنْ ابْنِ بَرِيقَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ

#### ٣- أكل تمرات قبل الفطر

٤٦٠- وَعَنْ أَنَسٍ عليه السلام قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَأْكُلَ تَمَرَاتٍ.



مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٩٧٤)، مسلم (٨٩٠)].

(وعن أُمِّ عَطِيَّةَ) هِيَ الْأَنْصَارِيَّةُ اسْمُهَا نَسِيَّةٌ بَنَتْ الْحَارِثَ وَقِيلَ: بَنَتْ كَعْبَ كَانَتْ تَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَثِيرًا تُدَاوِي الْجَرْحَى وَتَمْرُضُ الْمَرِيضَ تُعَدُّ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَكَانَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَعُلَمَاءُ التَّابِعِينَ بِالْبَصْرَةِ يَأْخُذُونَ عَنْهَا غَسْلَ الْمَيْتِ؛ لِأَنَّهَا شَهِدَتْ غَسْلَ بَنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَحَكَتْ ذَلِكَ، وَأَتَقَنَتْ فَحَدِيثُهَا أَصْلٌ فِي غَسْلِ الْمَيْتِ وَيَأْتِي حَدِيثُهَا هَذَا فِي كِتَابِ الْجَنَائِزِ.

(قَالَتْ أُمُّنَا) مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ لِلْعِلْمِ بِالْأَمْرِ، وَأَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبَخَارِيِّ «أَمَرْنَا نَبِيَّنَا».

(أَنْ نُخْرِجَ) أَيِ إِلَى الْمَصَلَّى.

(الْعَوَاتِقُ) الْبَنَاتُ الْأَيْكَارُ الْبَالِغَاتُ، وَالْمَقَارِبَاتُ لِلْبُلُوغِ.

(وَالْحَيْضُ) هُوَ أَعْمٌ مِنَ الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهِ.

(فِي الْعَيْدَيْنِ يَشْهَدُنِ الْخَيْرُ) هُوَ الدُّخُولُ فِي فَضِيلَةِ الصَّلَاةِ لَغَيْرِ الْحَيْضِ.

(وَدَعَوَةُ الْمُسْلِمِينَ) تَعْمٌ لِلْجَمِيعِ (وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمَصْلَى، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) لَكِنَّ لَفْظَهُ عِنْدَ الْبَخَارِيِّ «أَمَرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ ذَوَاتِ الْخُدُورِ أَوْ قَالَ: الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ فَيَعْتَزِلْنَ الْحَيْضُ الْمَصْلَى» وَلَفْظُ مُسْلِمٍ «أَمَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، وَأَمَرَ الْحَيْضُ أَنْ يَعْتَزِلْنَ مَصْلَى الْمُسْلِمِينَ» فَهَذَا اللَّفْظُ الَّذِي أَتَى بِهِ الْمُسْنَدُ لَيْسَ لَفْظَ أَحَدِهِمَا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ إِخْرَاجِهِنَّ.

وَفِيهِ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَبِهِ قَالَ الْخَلَفَاءُ الثَّلَاثَةُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَيُؤَيِّدُ الْوَجُوبَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٣٠٩)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٠٧/٣) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ ﷺ كَانَ يُخْرِجُ نِسَاءَهُ وَبَنَاتَهُ فِي الْعَيْدَيْنِ»، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي اسْتِمْرَارِ ذَلِكَ مِنْهُ ﷺ، وَهُوَ عَامٌّ لِمَنْ كَانَتْ ذَاتُ هَيْئَةٍ وَغَيْرَهَا وَصَرِيحٌ فِي الثَّوَابِ.

وَفِي الْعَجَائِزِ بِالْأَوَّلِ.

حَتَّى يَطْعَمَ، وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٥٢/٥، ٣٦٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٤٢) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٨١٢).

(وَعَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ) بَضْمٌ الْمُوَحَّدَةُ، وَفَتْحُ الرَّاءِ سُكُونُ الْمُنْثَاءِ التَّخْيِيبُ وَدَالٌ مُهْمَلَةٌ.

(عَنْ أَبِيهِ) هُوَ بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصِيبِ تَقَدَّمَ وَاسْمُ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ الْأَسْلَمِيُّ أَبُو سَهْلٍ الْمُرُوزِيُّ قَاضِيهَا ثَقَّةٌ مِنَ الثَّالِثَةِ قَالَ الْمُسْنَدُ فِي التَّقْرِيبِ.

(قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ حَتَّى يَطْعَمَ وَلَا يَطْعَمُ يَوْمَ الْأَضْحَى حَتَّى يُصَلِّيَ). رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وَرَوَاهُ فِيهِ «فَيَأْكُلُ مِنْ أَصْحَابِيهِ».

(وَالْتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً ابْنُ مَاجَةَ (١٧٥٦) وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٤٥/٢)، وَالْحَاكِمُ (٢٩٤/١)، وَالْبَيْهَقِيُّ (٢٨٢/٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقُطَّانِ.

وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ زِيَادَةٌ «وَكَانَ إِذَا رَجَعَ أَكَلَ مِنْ كَبِدِ أَصْحَابِيهِ».

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ [السَّنَنِ الْكَبِيرِ] لِلْبَيْهَقِيِّ (٢٨٣/٣)، وَانْسِبِ وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ أَيْضاً عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَفِيهَا ضَعْفٌ [السَّنَنِ الْكَبِيرِ] لِلْبَيْهَقِيِّ (٢٨٣/٣).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الْأَكْلِ يَوْمَ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَتَأْخِيرِهِ يَوْمَ الْأَضْحَى إِلَى مَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ هُوَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ إِظْهَارُ كَرَامَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعِبَادِ بِشَرْعِيَّةِ غَيْرِ الْأَصْحَابِ كَانَ الْأَهَمُّ الْإِيْتَاءُ بِأَكْلِهَا شُكْرًا لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ مِنْ شَرْعِيَّةِ النُّسُكِيَّةِ الْجَامِعَةِ لِخَيْرِ الدُّنْيَا وَثَوَابِ الْآخِرَةِ.

٥- شهود النساء العيدين وإن كنَّ حيضاً

٤٦٢- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَمَرْنَا أَنْ نُخْرِجَ الْعَوَاتِقَ، وَالْحَيْضُ فِي الْعَيْدَيْنِ: يَشْهَدُنِ الْخَيْرَ وَدَعَوَةُ الْمُسْلِمِينَ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمَصْلَى».



وخليفته واستشروا على ذلك.

وظاهره وجوب تقديم الصلاة على الخطبة.

وقد نقل الإجماع على عدم وجوب الخطبة في العيدين ومستنده ما أخرجه النسائي (١٨٥/٣) وابن ماجه (١٢٩٠)، وأبو داود (١١٥٥) من حديث عبد الله بن السائب قال: شهدت مع رسول الله ﷺ العيد فلما قضى صلاته قال: «إِنَّا نَخْطُبُ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ لِلْخُطْبَةِ فَلْيَجْلِسْ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْقُصَ فَلْيَنْقُصْ» فكانت غير واجبة فلز قدّمها لم تشرع إعادتها، وإن كان فاعلاً خلاف السنّة.

وقد اختلفت من أوّل من خطب قبل الصلاة:

ففي مسلم (٨٨٩) أنّه مروان.

وقيل: سبقه إلى ذلك عثمان كما رواه ابن المنذر الأوسط: ٢٧٢/٤ بسند صحيح إلى الحسن البصري قال: أوّل من خطب قبل الصلاة عثمان أي صلاة العيد.

وأما مروان فإنه إنما قدّم الخطبة؛ لأنّه قال لما أنكر عليه أبو سعيد: إن الناس لم يكونوا يجلسون لنا بعد الصلاة قيل: إنهم كانوا يتعمدون ترك اجتماع الخطبة لما فيها من سب من لا يستحق السب، والإفراط في مدح بعض الناس.

وقد روى عبد الرزاق (الصف: ٢٨٤/٣) عن ابن جريج عن الزهري قال: أوّل من أحدث الخطبة قبل الصلاة في العيد معاوية.

وعلى كلّ تقدير فإنه بدعة مخالفة لهديي ﷺ.

وقد اعتبر لعثمان بأنه كثر الناس في المدينة وتناوت البيوت فكان يقدّم الخطبة ليدرك من بعد منزله الصلاة، وهو رأي مخالف لهديي ﷺ.

٧- عدد ركعات العيد

٤٦٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ صلى يوم العيد ركعتين، لم يصل قبلهما ولا بعدهما.

والثاني: سنّة وحمل الأمر بخروجهم على النّدب قاله جماعة، وقوّاه الشارح مستدلاً بأنّه علّل خروجهم بشهود الخير ودعوة المسلمين. قال: ولو كان واجباً لما علّل بذلك ولكان خروجهم لإداء الواجب عليهم لا امتثال الأمر.

(قلت).

وفي تأمل فإنه قد يُعلّل الواجب بما فيه من الفوائد ولا يُعلّل بآدائه.

وفي كلام الشافعي في الأم (٢٧٥/١) التفرقة بين ذوات الهيات، والعجائز فإنه قال: أحبّ شهود العجائز، وغير ذوات الهيات من النساء الصلاة، وأنا لشهودهن الأعياد أشدّ استحباباً.

والثالث: أنّه منسوخ قال الطحاوي: إن ذلك كان في صدر الإسلام للاحتياج في خروجهم ليكثر السواد فيكون فيه إلهاب للعدو ثم نسخ.

وتعقّب أنّه بمجرد الدعوى ويدفعه أن ابن عباس شهد خروجهم وهو صغير، وكان ذلك بعد فتح مكة ولا حاجة إليهن لقوة الإسلام حيث دفعه أنّه علّل في حديث أم عطية حضورهن لشهادتهن الخير ودعوة المسلمين ويدفعه أنّه أفتت به أم عطية بعد، وفاتيه ﷺ بدّة ولم يخالفها أحد من الصحابة.

وأما قول عائشة: «لو رأى النبي ﷺ ما أحدث النساء لمنعن عن المساجد» (البخاري (٨٦٩)، مسلم (٤٤٥)) فهو لا يدل على تحريم خروجهم ولا على نسخ الأمر به بل فيه دليل على أنّهم لا يمنعون؛ لأنّه لم يمنعهم ﷺ بل أمر بإخراجهم فليس لنا أن نمنع ما أمر به.

٦- الصلاة قبل الخطبة

٤٦٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان رسول الله ﷺ، وأبو بكر وعمر يصلون العيدين قبل الخطبة.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٩٦٣)، مسلم (٨٨٨)).

فيه دليل على أن ذلك هو الأمر الذي دأب عليه ﷺ



وفي قوله (لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا) دليل على عدم شرعية التأفلة قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ وَلَا أَمَرَ بِهِ ﷺ فَلَيْسَ بِمَشْرُوعٍ فِي حَقِّهِ فَلَا يَكُونُ مَشْرُوعاً فِي حَقِّنَا، وَيَأْتِي حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فَإِنَّ فِيهِ الدَّلَالََةَ عَلَى تَرْكِ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ يَأْتِي مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعِيدِ رَكَعَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ» (ج١: ١٢٩٣) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ هُنَا (وَلَا بَعْدَهَا) أَيِّ فِي الْمَصْلَى.

### ٨- صلاة العيد بلا أذان ولا إقامة

٤٦٥- وَعَنْهُ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِلا أَذَانٍ، وَلَا إِقَامَةٍ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٤٧)، وَأَصْلُهُ لِي الْبُخَارِيِّ (٩٦٠) (وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الْعِيدَ بِلا أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَأَصْلُهُ لِي الْبُخَارِيِّ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ شَرْعِيَّتِهِمَا فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فَإِنَّهُمَا بَدْعَةٌ. وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٩١/١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَحْدَثَ الْأَذَانَ لَصَلَاةِ الْعِيدِ مُعَاوِيَةُ.

وَمِثْلُهُ رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ [الأم: ٢٦٩/١] عَنِ الثَّقَفِيِّ وَزَادَ: «وَإِذَا خَذَ بِهَ الْحِجَابِ حِينَ أَمَرَ عَلَى الْمَدِينَةِ» وَرَوَى ابْنُ الْمُنْذِرِ [الأوسط: ٢٥٩/٤]: أَنَّ أَوَّلَ مَنْ أَحْدَثَهُ زِيَادُ بِالْبَصْرَةِ.

وَقِيلَ: أَوَّلَ مَنْ أَحْدَثَهُ مِرْوَانُ.

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: أَوَّلَ مَنْ أَحْدَثَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَأَقَامَ أَيْضاً.

وَقَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ [الأم: ٢٦٩/١] عَنِ الثَّقَفِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ الْمُؤَدَّنَ فِي الْعِيدِ أَنْ يَقُولَ الصَّلَاةَ جَامِعَةً».

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَهَذَا مُرْسَلٌ يُتَعَصَّدُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْكُوفَةِ لِثُبُوتِ ذَلِكَ فِيهِ. قُلْتُ:

أَخْرَجَهُ الشَّيْبَةُ زَاهِدٌ (١/٢٨٠، ٣٤٠)، الْبُخَارِيُّ (٩٨٩)، مُسْلِمٌ (٨٨٤)، أَبُو دَاوُدَ (١١٥٩)، التِّرْمِذِيُّ (٥٣٧)، السَّائِي (١٩٣/٣)، ابْنُ مَاجَهَ (١٢٩١).

هُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ رَكَعَتَانِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ فِيمَنْ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ فِي الْجُمُعَةِ.

وَأَمَّا إِذَا فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْإِمَامِ فَصَلَّى وَحْدَهُ فَكَذَلِكَ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَالثَّوْرِيُّ إِلَى أَنَّهُ يُصَلِّي أَرْبَعًا.

وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ «مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ مَعَ الْإِمَامِ فَلْيُصَلِّ أَرْبَعًا»، وَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ إِسْحَاقُ: إِنَّ صَلَاتَهَا فِي الْجُمُعَةِ فَرَكْعَتَيْنِ، وَإِلَّا فَاثَلَاثَ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا قَضَى صَلَاةَ الْعِيدِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنِ اثْنَتَيْنِ، وَأَرْبَعٍ.

وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ مُجْمَعٌ عَلَى شَرْعِيَّتِهَا مُخْتَلَفٌ فِيهَا عَلَى أَقْوَالٍ ثَلَاثَةٍ.

(الْأَوَّلُ): وَجُوبُهَا عَيْنًا عِنْدَ الْهَادِي وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ مُدَاوَمَتِهِ ﷺ، وَالْخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَمْرِهِ بِإِخْرَاجِ النِّسَاءِ، وَكَذَلِكَ مَا سَلَفَ مِنْ حَدِيثِ أَمْرِهِمْ بِالْعُدُورِ إِلَى مُصَلَّاهُمْ فَالْأَمْرُ أَصْلُهُ الْوَجُوبُ، وَمِنْ الْأَدْلَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ [الكوثر: ٢] عَلَى مَنْ يَقُولُ: الْمَرَادُ بِهِ صَلَاةُ النَّحْرِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ [الأعلى: ١٤، ١٥] فَسَرَّهَا الْأَكْثَرُ بِرُكَاةِ الْفَطْرِ وَصَلَاةِ عِيْدِهِ.

(الثَّانِي): أَنَّهَا فَرَضٌ كَفَايَةٌ؛ لِأَنَّهَا شَعَارٌ وَتَسْقُطُ بِقِيَامِ الْبَعْضِ بِهِ كَالْجِهَادِ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو طَالِبٍ وَآخَرُونَ.

(الثَّالِثُ): أَنَّهَا سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَمُواظَبَةٌ ﷺ عَلَيْهَا دَلِيلٌ تَأْكِيدٌ سُنِّيُّهَا، وَهُوَ قَوْلُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَجَمَاعَةٍ قَالُوا: لِقَوْلِهِ ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ» [البخاري (٤٦)، مسلم (١١)].

وَاجِبٌ بِأَنَّهُ اسْتِدْلَالٌ بِمَقْهُومِ الْعِدِّ وَأَنَّهُ يُحْتَمَلُ عَلَى كَتَبِنِ كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.



وفيه تأمل.

### ٩- صلاة ركعتين بعد العيد في البيت

٤٦٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْيَوْمِ شَيْئًا، فَإِذَا رَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ.

رواه ابن ماجه (١٢٩٣) بإسناد حسن

وأخرجه الحاكم (٢٧٩/١)، وأحمد (٤٠، ٢٨٣/٢) وروى الترمذي (٥٣٨) عن ابن عمر نحوه وصححه، وهو عند أحمد (٥٧/٢)، والحاكم (٢٩٥/١) وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط (٧٨٢٧) وليس فيه جابر الجعفي، لكن فيه جابر الجعفي، وهو متروك.

والحديث يدل على أنه شرع صلاة ركعتين بعد العيد في المنزل.

وقد عارضه حديث ابن عمر عند أحمد (٥٧/٢) مرفوعاً «لا صلاة يوم العيد لا قبلها ولا بعدها»، والجمع بينهما بأن المراد لا صلاة في الجبانة

### ١٠- الموعظة في خطبة العيد

٤٦٧- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ - وَالنَّاسُ عَلَى صُفُوفِهِمْ - فَيُعِظُهُمْ وَيَأْمُرُهُمْ».

متفق عليه [البخاري (٩٥٦)، مسلم (٨٨٩)].

(وعنه) أي أبي سعيد.

قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْرُجُ يَوْمَ الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى إِلَى الْمُصَلَّى وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَبْدَأُ بِهِ الصَّلَاةُ ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ وَالنَّاسُ عَلَى صُفُوفِهِمْ فَيُعِظُهُمْ وَيَأْمُرُهُمْ»، متفق عليه.

فيه دليل على شرعية الخروج إلى المصلى، والتبادر منه

الخروج إلى موضع غير مسجده ﷺ، وهو كذلك فإن مصلاه ﷺ محل معروف بينه وبين باب مسجده الف ذراع قاله عمر بن شبة في أخبار المدينة.

وفي الحديث دلالة على تقديم الصلاة على الخطبة وتقدم على أنه لا نقل قبلها.

وفي قوله: «يقوم مقابل الناس» دليل على أنه لم يكن في مصلاه منبر.

وقد أخرج ابن حبان (٢٨٢٥) في روايته «خُطِبَ يَوْمَ عِيدٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ».

وقد ذكر البخاري في تمام روايته عن أبي سعيد: «إِنْ أَوَّلَ مَنْ اتَّخَذَ الْمَنَبَرُ فِي مُصَلَّى الْعِيدِ مِرْوَانَ»، وإن كان قد روى عمر بن شبة أن أول من خطب الناس في المصلى على المنبر عثمان فعلة مرة ثم تركه حتى أعاده مروان وكان أبا سعيد لم يطلع على ذلك.

وفيه دليل على مشروعية خطبة العيد، وأنها مخطبة الجمع أمر ووعظ، وليس فيها أنها خطبتان كالجمعة، وأنه يقعد بينهما ولعله لم يثبت ذلك من فعله ﷺ، وإنما صنعه الناس قياساً على الجمعة.

### ١١- تكبيرات ركعتي العيد

٤٦٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَنَعٌ فِي الْأَوَّلَى وَخَمْسٌ فِي الْأُخْرَى وَالْفِرَاءَةُ بَعْدَهُمَا كِلْتَاهُمَا».

أخرجه أبو داود (١١٥١)، ونقل الترمذي في [«العلل الكبير» (ص ٩٣-٩٤)] عن البخاري تصحيحه

(وعن عمرو بن شعيب) هو أبو إبراهيم عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص سمع أباه وابن المسيب وطاوساً وروى عنه الزهري وجماعة ولم يخرج الشيخان حديثه.

وضمير أبيه وجدّه إن كان معناه أن أبا شعيباً روى عن



جدهُ مُحَمَّدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ كَذَا فَيَكُونُ مُرْسَلًا؛ لِأَنَّ جَدَّهُ مُحَمَّدًا لَمْ يُدْرِكِ النَّبِيَّ ﷺ.

هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ شَيْءٌ. هَذَا وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكْبَرُ فِي الْأَوَّلَى مِنْ رَكَعَتَيِ الْعِيدِ سَبْعًا.

وَأَنَّ كَانَ الضَّمِيرُ الَّذِي فِي أَبِيهِ عَائِدًا إِلَى شُعَيْبٍ وَالضَّمِيرُ فِي جَدِّهِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَيَرَادُ أَنَّ شُعَيْبًا رَوَى عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ فَشُعَيْبٌ لَمْ يُدْرِكْ جَدَّهُ عَبْدَ اللَّهِ فَلِهَذَا الْعِلَّةُ لَمْ يُخْرَجَا حَدِيثُهُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا بِتَكْبِيرَةِ الْإِفْتِتَاحِ، وَأَنَّهَا مِنْ غَيْرِهَا، وَالْأَوْضَحُ أَنَّهَا مِنْ دُونِهَا، وَفِيهَا خِلَافٌ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: قَدْ ثَبَتَ سَمَاعُ شُعَيْبٍ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ. وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ أَرْبَابُ السُّنَنِ الْأَرْبَعَةُ وَابْنُ خَزِيمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ.

وَقَالَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٤٤٣/١): إِنَّ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِتَاحِ مِنْهَا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِدَلِيلٍ.

وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا.

(عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: التَّكْبِيرُ فِي الْفَطْرِ أَيُّ فِي صَلَاةِ عِيدِ الْفَطْرِ.

(سَبْعٌ فِي الْأَوَّلَى) أَيُّ فِي الرُّكْعَةِ الْأَوَّلَى.

(وَحَمْسٌ فِي الْآخِرَةِ) أَيُّ الرُّكْعَةِ الْآخِرَى.

(وَالْقِرَاءَةُ) الْحَمْدُ وَسُورَةٌ.

(بَعْدَهُمَا كَلَّتْنِيهِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَنَقَلَ التِّرْمِذِيُّ عَنْ الْبُخَارِيِّ تَصْحِيحًا).

(قُلْتُ): وَالْأَقْرَبُ الْعَمَلُ بِمَحْدِثِ الْبَابِ فَإِنَّهُ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ طَرَقِهِ وَاهِيَةً فَإِنَّهُ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا؛ وَلَئِنْ مَا عَدَّاهُ مِنَ الْأَقْوَالِ لَيْسَ فِيهَا سُنَّةٌ يُعْمَلُ بِهَا.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٨٠/٢) وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَصَحَّاحُهُ.

وَقَدْ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ [أَحْمَدُ (٧٠/٦)، أَبُو دَاوُدَ (١١٤٩)، ابْنُ مَاجَهَ (١٢٨٠)].

وَسَعْدُ الْقُرْظِيُّ [الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٤٠/٦)].

وَإِبْنُ عَبَّاسٍ [سَنَنُ الدَّارِقُطِيِّ (٦٦/٢)].

وَإِبْنُ عُرْمَرَ وَكَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ [التِّرْمِذِيُّ (٥٣٦)، ابْنُ مَاجَهَ (١٢٧٩)].

وَالْكُلُّ فِيهِ ضَعْفَاءُ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ بَعْدَ التَّكْبِيرِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ.

وَذَهَبَ الْهَاشِدِيُّ إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ قَبْلَهَا فِيهِمَا وَاسْتَدَلَّ لَهُ فِي الْبَحْرِ بِمَا لَا يَتِمُّ دَلِيلًا.

وَذَهَبَ الْبَاقُونَ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يُقَدِّمُ التَّكْبِيرَ فِي الْأَوَّلَى وَيُؤَخِّرُهُ فِي الثَّانِيَةِ لِيُؤَالِيَ بَيْنَ الْفَرَائِضِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: إِنَّهُ نَقَلَ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْبُخَارِيِّ تَصْحِيحًا.

وَقَالَ فِي تَلْخِيصِ الْحَبِيرِ (٩٠/٢): إِنَّهُ قَالَ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي هَذَا الْبَابِ فَلَا أَدْرِي مَنْ آيَنَ نَقَلَهُ عَنِ التِّرْمِذِيِّ فَإِنَّ التِّرْمِذِيَّ لَمْ يُخْرِجْ فِي سُنَنِهِ رِوَايَةَ عُمَرَوِ بْنِ شُعَيْبٍ أَصْلًا [هُوَ فِي «الْعِلَلِ» ص ٩٣، ٩٤] بَلْ أَخْرَجَ رِوَايَةَ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، وَقَالَ: حَدِيثٌ جَدُّ كَثِيرٍ أَحْسَنُ شَيْءٍ رَوَى فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ [مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٢٩٢/٣)] عَلَيْهِ السَّلَامُ وَابْنِ عَبَّاسٍ [السُّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (٢٨٨/٣-٢٨٩)] مَوْقُوفًا.

(قُلْتُ): وَرَوَى الْعَقِيلِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: لَيْسَ يُرَوَى فِي التَّكْبِيرِ فِي الْعِيدَيْنِ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

قَالَ ابْنُ رُشْدٍ: إِنَّمَا صَارُوا إِلَى الْأَخْذِ بِأَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي

وَقَالَ: وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُرْمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ



عمرو ولم يذكر عن البخاري شيئاً.

وقد وقع للبيهقي في السنن الكبرى (٢٨٦/٣) هذا الوهم بعينه إلا أنه ذكره بعد روايته لحديث كثير فقال: قال أبو عيسى: سألت محمداً يعني البخاري عن هذا الحديث فقال: ليس في هذا الباب شيء أصح منه.

قال: وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه في هذا الباب هو صحيح أيضاً انتهى كلام البيهقي.

ولم نجد في الترمذي شيئاً مما ذكره.

وقد نبّه في تنقيح الأنظار على شيء من هذا.

قال: والعجب أن ابن النحوي ذكر في خلاصته عن البيهقي أن الترمذي قال: سألت محمداً عنه الخ، وبهذا يعرف أن المصنف قلّد في النقل عن الترمذي عن البخاري الحافظ البيهقي ولهذا لم ينسب حديث عمرو بن شعيب إلا إلى أبي داود.

والأولى العمل بحديث عمرو لما عرفت، وأنه أشفى شيء في الباب وكان عليه يسكت بين كل تكبيرتين سكتة لطيفة ولم يحفظ عنه ذكر معين بين التكبيرتين ولكن ذكر الخلل عن ابن مسعود أنه قال: يحمّد الله ويثنى عليه ويصلي على النبي ﷺ.

وأخرج الطبراني في الكبير (كما في المجموع: ٢٠٥/٢) وفيه عبد الكريم بدل سليمان بن أرقم عن ابن مسعود «أن بين كل تكبيرتين قدر كلمتين»، وهو موقوف.

وفيه سليمان بن أرقم ضعيف وكان ابن عمر مع تحريره للاتباع يرفع يديه مع كل تكبيرة.

## ١٢- ما يقرأ في صلاة العيد

٤٦٩- وَعَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى بِـ ﴿ق﴾ وَ﴿اَقْتَرَبْتَ﴾».

أخرجه مسلم (٨٩١)

(وعن أبي واقدٍ بقافٍ مُهملة اسم فاعلٍ من وقد اسمُهُ الحارث بن عوفٍ اللَّيْثِيُّ قديم الإسلام قيل: إنه شهد بدرًا وقيل: إنه من مسلمة الفتح، والأول أصح).

عداؤه في أهل المدينة وجاور بمكة ومات بها سنة ثمان وميتين.

(اللَّيْثِيُّ ﷺ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى بِقَافٍ» أي في الأولى بعد الفاحصة (واقتربت) أي في الثانية بعدتها (أخرجه مسلم).

فيه دليل على أن القراءة بهما في صلاة العيد سنة.

وقد سلف أنه يقرأ فيهما بـ «سج»، والغاشية والظاهر أنه كان يقرأ هذا تارة وهذا تارة.

وقد ذهب إلى سنية ذلك الشافعي ومالك.

## ١٣- المخالفة في طريق العيد

٤٧٠- وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمَ الْعِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ».

أخرجه البخاري (٩٨٦)

يعني أنه يرجع من مصلاه من جهة غير الجهة التي خرج منها إليه.

قال الترمذي: أخذ بهذا بعض أهل العلم واستحبوا للإمام فيه يقول الشافعي انتهى.

وقال به أكثر أهل العلم ويكون مشروعاً للإمام، والمأموم الذي أشار إليه بقوله:

٤٧١- وَلَأَبِي دَاوُدَ (١١٥٦) عَنْ ابْنِ عُمَرَ نَحْوَهُ.

الذي أشار إليه بقوله: (ولأبي داود عن ابن عمر نحوه) ولفظه في السنن عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ أخذ يوم العيد في طريق ثم رجع في طريق أخرى».

فيه دليل أيضاً على ما دل عليه حديث جابر واختلف في وجوه الحكمة في ذلك.



فقيل: ليسلم على أهل الطريقين.

وقيل: لينال بركته الفريقان.

وقيل: ليقضي حاجة من له حاجة فيهما.

وقيل: ليظهر شعائر الإسلام في سائر الفجاج، والطريق.

وقيل: ليغيظ المنافقين برويتهم عزة الإسلام، وأهله ومقام شعائره.

وقيل: لتكثر شهادة البقاع فإن الذاهب إلى المسجد أو المصلى إحدى خطوأتيه ترفع درجة، والأخرى تحط خطيئة حتى يرجع إلى منزله.

وقيل: وهو الأصح: إنه لذلك كله من الحكيم التي لا يخلو فعله عنها.

وكان ابن عمر مع شدة تحريمه للسنة يكبر من بينه إلى المصلى.

#### ١٤- اللعب يوم العيد

٤٧٢- وعن أنس رضي الله عنه قال: «قدم رسول الله ﷺ المدينة، ولهم يومان يلعبون فيهما فقال: قد أبدلكم الله بهما خيراً منهما: يوم الأضحية ويوم الفطر».

أخرجه أبو داود (١١٣٤) والنسائي (١٧٩/٣) بإسناد صحيح.

الحديث يدل على أنه قال ﷺ ذلك عقب قدومه المدينة كما تقتضيه الفاء.

والذي في كتب السير أن أول عيد شرع في الإسلام عيد الفطر في السنة الثانية من الهجرة.

وفيه دليل على أن إظهار السرور في العيدين مندوب، وأن ذلك من الشريعة التي شرعها الله لعباده إذ في إبدال عيد الجاهلية بالعيدين المذكورين دلالة على أنه يفعل في العيدين المشروعين ما فعله الجاهلية في أعيادها، وإنما خالفهم في تعيين الوقتين.

(قلت): هكذا في الشرح ومراؤه من أفعال الجاهلية ما ليس بمحظور ولا شاغل عن طاعة.

وأما التوسعة على العيال في الأعياد بما حصل لهم من ترويح البدن وبسط النفس من كلف العبادة فهو مشروع.

وقد استنبط بعضهم كراهية الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم، وبالغ في ذلك الشيخ الكبير أبو حفص البستي من الحنفية، وقال: من أهدى فيه بيضة إلى مشرك تعظيماً لليوم فقد كفر بالله.

#### ١٥- الخروج إلى العيد مشياً

٤٧٣- وعن علي رضي الله عنه قال: «من السنة أن يخرج إلى العيد ماشياً». رواه الترمذي وخسنه (٥٣٠).

تمامه من الترمذي، «وأن تأكل شيئاً قبل أن تخرج».

قال أبو عيسى: والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم يستحبون أن يخرج الرجل إلى العيد ماشياً، وأن يأكل شيئاً قبل أن يخرج.

قال أبو عيسى: يستحب أن لا يركب إلا من عذر انتهى. ولم أجد فيه أنه حسنة في النسخ المطبوعة: قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح ولا أظن أنه يحسنه؛ لأنه رواه من طريق الحارث الأعور وللمحدثين فيه مقال.

وقد أخرج سعيد بن منصور عن الزهري مرسلاً «أنه ﷺ ما ركب في عيد ولا جنازة» [معركة السن والآثار لليهي (٢٢/٣)].

وكان ابن عمر يخرج إلى العيد ماشياً ويعود ماشياً.

وتقييد الأكل بقيل الخروج بعيد الفطر لما مر من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه.

وروى ابن ماجه (١٢٩٧) من حديث أبي رافع وغيره «أنه ﷺ كان يخرج إلى العيد ماشياً» ولكنه بوب البخاري في الصحيح عن المضي والركوب إلى العيد فقال: (باب المضي والركوب إلى العيد) [ك العيدين، باب (٧)] فسوى بينهما كأنه لما



راى من عدم صحّة الحديث فرجع إلى الأصل في التوسعة.

ورقته مجهول مختلف فيه على قولين:

### ١٦- صلاة العيد في المسجد إذا كان مطر

٤٧٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه : « أَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمٍ عِيدٍ فَصَلَّى بِهِمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم صَلَاةَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ ».

رواه أبو داود بإسناد كثر (١١٦٠)

لأن في إسناده رجلاً مجهولاً ورواه ابن ماجه (١٣١٣)، والحاكم (٢٩٥/١) بإسناد ضعيف.

وقد اختلف العلماء على قولين: هل الأفضل في صلاة العيد الخروج إلى الجبائنة أو الصلاة في مسجد البلد إذا كان واسعاً؟.

والقول الأول للهادوية ومالك أن الخروج إلى الجبائنة أفضل، ولو اتسع المسجد للناس وحجبتهم محافظته صلى الله عليه وسلم على ذلك ولم يصل في المسجد إلا لعذر المطر ولا يحافظ صلى الله عليه وسلم إلا على الأفضل؛ ولقول علي عليه السلام فإنه روي أنه خرج إلى الجبائنة لصلاة العيد، وقال: «لَوْ لَا أَنَّهُ السَّنَةُ لَصَلَّيْتُ فِي الْمَسْجِدِ، وَاسْتَخْلَفْتُ مَنْ يُصَلِّي بِضَعْفَةِ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ» [المصنف لابن أبي شيبة (٥/٢)].

قالوا: فإن كان في الجبائنة مسجد مكشوف فالصلاة فيه أفضل، وإن كان مسقوفاً ففيه تردد.

والقول الثاني: قول الشافعي أنه إذا كان مسجد البلد واسعاً صلوا فيه ولا يخرجون فكلامه يقضي بأن العلة في الخروج طلب الاجتماع ولذا أمر صلى الله عليه وسلم بإخراج العرائق وذوات الخلد فإذا حصل ذلك في المسجد فهو أفضل، ولذلك فإن أهل مكة لا يخرجون؛ لسعة مسجدها وضيق أطرافها.

ولى هذا ذهب الإمام يحيى وجماعة قالوا: الصلاة في المسجد أفضل.

(فائدة) التكبير في العيدين مشروع عند الجماهير فاما تكبير عيد الإفطار فأوجبه الناصر لقوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، والأكثر أنه سنة.

فَعِنْدَ الْأَكْثَرِ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ خُرُوجِ الْإِمَامِ لِلصَّلَاةِ إِلَى مَبْتَدَأِ الْخُطْبَةِ، وَذَكَرَ فِيهِ الْبَيْهَقِيُّ حَدِيثَيْنِ وَضَعَهُمَا لَكِنْ قَالَ الْحَاكِمُ (المستدرک: ٢٩٨/١): هُوَ سَنَةٌ تَدَاوَلَهَا اثْنَتَا خَمْسِينَ.

وقد صحت به الرواية عن ابن عمر وغيره من الصحابة. والثاني للناصر أنه من مغرب أول ليلة من شوال إلى عصر يومها خلف كل صلاة.

وعند الشافعي إلى خروج الإمام أو حتى يصلّي أو حتى يفرغ من الخطبة؛ أقوال عنه.

وأما صفته ففي «فضائل الأوقات» (٢٢٧) للبيهقي بإسناد إلى سلمان «أَنَّهُ كَانَ يَعْلَمُهُمُ التَّكْبِيرُ وَيَقُولُ: كَبِّرُوا اللَّهَ أَكْبَرَ اللَّهِ أَكْبَرَ كَبِيرًا أَوْ قَالَ كَبِيرًا اللَّهُمَّ أَنْتَ أَعْلَى، وَأَجَلٌ مِنْ أَنْ تَكُونَ لَكَ صَاحِبَةٌ أَوْ يَكُونَ لَكَ وَلَدٌ أَوْ يَكُونَ لَكَ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ أَوْ يَكُونَ لَكَ وَلِيٌّ مِنَ الدُّنْيَا وَكَبْرَةُ تَكْبِيرًا اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا اللَّهُمَّ ارْحَمْنَا».

وأما تكبير عيد النحر فأوجبه أيضاً الناصر لقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] ولقوله: ﴿كَذَلِكَ سَخَرْنَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [الحج: ٣٧]، ووافقه المنصور بالله.

وذهب الجمهور إلى أنه سنة مؤكدة للرجال والنساء ومنهم من خصه بالرجال.

وأما وقته فظاهر الآية الكريمة، والأكثر عن الصحابة أنه لا يختص بوقت دون وقت.

إلا أنه اختلف العلماء فمنهم من خصه بعقيب الصلاة مطلقاً ومنهم من خصه بعقيب الفرائض دون النوافل ومنهم من خصه بالجماعة دونفرادى وبالزكاة دون المقضية وبالقيم دون المسافرين وبالأصابع دون القرى.

وأما ابتداءه وانتهائه ففيه خلاف أيضاً.

ف قيل: في الأول من صبح يوم عرفة، وقيل: من ظهره، وقيل: من عصره.



وفي الثاني إلى ظهر ناليثو، وقيل: إلى آخر أيام التشريق، وقيل: إلى ظهره، وقيل: إلى عصره.

ولم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك حديث واضح.

وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول علي وابن مسعود [المصنف لابن أبي شيبة (٤٨٨/١)]، وأنه من صبح يوم عرفة إلى آخر أيام منى أخرجتهما ابن المنذر [الوسط: ٣٠١/٣، ٣١٤].

وأما صفته فاصح ما ورد فيه ما رواه عبد الرزاق [السنن الكبرى للبيهقي من طريق عبد الرزاق (٣١٦/٣)] عن سلمان بنسند صحيح قال: «كبروا الله أكبر الله أكبر الله أكبر كبيراً».

وقد روي عن سعيد بن جبير وجهاد وابن أبي ليلى، وقول الشافعي.

وزاد فيه «ولله الحمد».

وفي الشرح صفات كثيرة واستحسنات عن عدو من الأئمة، وهو يدل على التوسع في الأمر، وإطلاق الآية يقتضي ذلك.

واعلم أنه لا فرق بين تكبير عيد الإفطار وعيد النحر في مشروعية التكبير لاستواء الأدلة في ذلك، وإن كان المعروف عند الناس إنما هو تكبير عيد النحر.

وقد ورد الأمر في الآية بالذكر في الأيام المعدودات، والأيام المعلومات.

وللعلماء قولان منهم من يقول: هما مختلفان فالأيام المعدودات أيام التشريق، والمعلومات أيام العشر ذكره البخاري [كالعبد، باب (١١)] عن ابن عباس تعليقاً ووصله غيره.

وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس أن المعلومات التي قبل أيام التروية ويوم التروية، ويوم عرفة، والمعدودات أيام التشريق، وإسناده صحيح.

وظاهره إدخال يوم العيد في أيام التشريق.

وقد روى ابن أبي شيبة عن ابن عباس أيضاً: أن المعلومات يوم النحر وثلاثة أيام بعده ورجحه الطحاوي لقوله:

«وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ» [الحج: ٢٨] فإنها تشعر بأن المراد أيام النحر انتهى.

وهذا لا يمنع تسمية أيام العشر معلومات ولا أيام التشريق معدودات بل تسمية التشريق معدودات متفق عليه لقوله تعالى: «وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ».

وقد ذكر البخاري [كالعبد، باب (١١)] عن أبي هريرة وابن عمر تعليقاً أنهما كانا يخرجان إلى السوق أيام العشر يكبران ويكبر الناس بتكبيرهما. وذكر البغوي، واليهي ذلك.

قال الطحاوي: كان مشايخنا يقولون بذلك التكبير أيام العشر جميعاً.

(فائدة ثانية) يندب لبس أحسن الثياب، والتطيب بأجود الأطياب في يوم العيد ويزيد في الأضحية الضحية بأسمن ما يجد لما أخرجه الحاكم (٢٣٠/٤، ٢٣١) من حديث الحسن البصري قال: «أمرنا رسول الله ﷺ في العيدين أن نلبس أجود ما نجد، وأن نتطيب بأجود ما نجد، وأن نضحى بأسمن ما نجد البقرة عن مبيعة والجزور عن عشرة، وأن نظهر التكبير والسكينة والوقار».

قال الحاكم بعد إخراجهم من طريق إسحاق بن برخ: لولا جهالة إسحاق هذا لحكمت للحديث بالصحة.

(قلت): ليس بمجهول فقد ضعفه الأزدي وثقه ابن حبان ذكره في التلخيص (٨٧/٢).

## ١٥- باب صلاة الكُسوف

### ١- الكسوف لا يكون لسبب موت ونحوه

٤٧٥- عَنْ الْمُؤَيَّرَةِ بِنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ، فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ

إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَاتَانِ مِنَ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا



لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا، فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا حَتَّى تَنْكَشِفَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٤٣)، مسلم (٩١٥)].

وفي رواية [البخاري (١٠٦٠)] «حَتَّى تَخْلُبَ».

(عن المعيرة بن شعبة قال: «انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ) أَي ابْنُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَوْتُهُ فِي الْعَاشِرَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ.

وقال أبو داود: في ربيع الأول يوم الثلاثاء لعشر خلون منه.

وقيل: في الرابعة.

(فَقَالَ النَّاسُ: انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَي رَأَى عَلَيْهِمُ: (إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا فَادْعُوا اللَّهَ وَصَلُّوا) هذا لفظُ مُسْلِمٍ ولفظُ البخاري «فصلوا وادعوا الله».

(حَتَّى تَنْكَشِفَ) لَيْسَ هَذَا اللَّفْظُ فِي الْبُخَارِيِّ بَلْ هُوَ فِي مُسْلِمٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

يُقَالُ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ بَفَتْحِ الْكَافِ وَتَضُمُّ نَادِرًا وَانْكَسَفَتِ وَخَسَفَتِ بَفَتْحِ الْخَاءِ وَتَضُمُّ نَادِرًا وَانْخَسَفَتِ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي اللَّفْظَيْنِ هَلْ يُسْتَعْمَلَانِ فِي الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ أَوْ يَخْتَصُّ كُلُّ لَفْظٍ بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا.

وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْقُرْآنِ نِسْبَةُ الْخُسُوفِ إِلَى الْقَمَرِ وَوَرَدَ فِي الْحَدِيثِ خَسَفَتِ الشَّمْسُ [البخاري (١٠٤٤)، مسلم (٩٠١)] كَمَا ثَبَتَ فِيهِ نِسْبَةُ الْكُسُوفِ إِلَيْهَا وَثَبَتَ اسْتِعْمَالُهَا مَنْسُوبِينَ إِلَيْهَا فَيُقَالُ فِيهِمَا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ يَنْخَسِفَانِ وَيَنْكَسِفَانِ إِنَّمَا الَّذِي لَمْ يَرِدْ فِي الْأَحَادِيثِ نِسْبَةُ الْكُسُوفِ إِلَى الْقَمَرِ عَلَى جِهَةِ الْإِنْفِرَادِ وَعَلَى هَذَا اسْتِعْمَالُ الْفُقَهَاءِ فَإِنَّهُمْ يَخْصُصُونَ الْكُسُوفَ بِالشَّمْسِ وَالْخُسُوفَ بِالْقَمَرِ، خِتَارُهُ تَعْلَبُ.

وقال الجوهري: إِنَّهُ أَنْصَحُ وَقِيلَ يُقَالُ بِهِمَا فِي كُلِّ مِنْهُمَا.

وَالْكَسُوفُ لُغَةٌ: التَّغْيِيرُ إِلَى السَّوَادِ وَالْخُسُوفُ التَّقْصَانُ وَفِي ذَلِكَ اقْوَالٌ أُخَرُ.

وَأَمَّا قَالُوا: إِنَّهَا كَسَفَتْ لِمَوْتِ إِبْرَاهِيمَ؛ لِأَنَّهَا كَسَفَتْ فِي غَيْرِ يَوْمٍ كُسُوفُهَا الْمُتَّحِدُ فَإِنْ كُسُوفُهَا فِي الْعَاشِرِ أَوْ الرَّابِعِ لَا يَكَادُ يَتَّفَقُ لَذَا قَالُوا: إِنَّمَا هُوَ؛ لِأَجْلِ هَذَا الْخَطْبِ الْعَظِيمِ فَرُدَّ عَلَيْهِمْ ﷺ ذَلِكَ، وَخَبَّرَهُمْ أَنَّهُمَا عَلَامَتَانِ مِنَ الْعَلَامَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى وَحْدَانِيَةِ اللَّهِ - تَعَالَى - وَقَدَرَتِهِ عَلَى تَحْوِيلِهِ عِبَادِهِ مِنْ بَاسِهِ وَسُطُورَتِهِ.

والحديث مأخوذ من قوله تعالى: ﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ٥٩].

وفي قوله: (لِحَيَاتِهِ) مَعَ أَنَّهُمْ لَمْ يَدْعُوا ذَلِكَ بَيَانُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَكَمَا أَنَّكُمْ لَا تَقُولُونَ بِكُسُوفِهَا لِحَيَاةِ أَحَدٍ كَذَلِكَ لَا يَكْسِفَانِ لِمَوْتِهِ، أَوْ كَانَ الْمَرَادُ مِنْ حَيَاتِهِ صِحَّتُهُ مِنْ مَرَضِهِ وَنَحْوِهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْقَمَرَ مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ خَاصٌّ بِكُسُوفِ الشَّمْسِ زِيَادَةً فِي الْإِفَادَةِ وَالْبَيَانِ أَنَّ حُكْمَ النَّبِيِّينَ وَاحِدٌ فِي ذَلِكَ ثُمَّ أَرَشَدَ الْعِبَادَ إِلَى مَا يُشْرِعُ عِنْدَ رُؤْيَةِ ذَلِكَ مِنَ الصَّلَاةِ وَالِدُّعَاءِ وَيَأْتِي صِفَةُ الصَّلَاةِ.

وَالْأَمْرُ دَلِيلُ الْوَجُوبِ إِلَّا أَنَّهُ حَلَّةُ الْجُمْهُورِ عَلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِإِخْصَارِ الْوَاجِبَاتِ فِي الْخَمْسِ الصَّلَوَاتِ.

وَصَرَّحَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ (٣٦٦/٢) بِوَجُوبِهَا وَقِيلَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ أَوْجَبَهَا، وَجَعَلَ ﷺ غَايَةَ وَقْتِ الدُّعَاءِ وَالصَّلَاةِ انْكِشَافَ الْكُسُوفِ فَدُلَّ عَلَى أَنَّهَا تَفُوتُ الصَّلَاةَ بِالْإِجْلَاءِ فَإِذَا انْجَلَتْ، وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا يَتِمُّهَا بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى مَا فَعَلَ إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ [(٩٠١) ١] مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ فَسَلَّمَ.

وَقَدْ اجْتَلَتْ فَدُلَّ أَنَّهُ يُتِمُّ الصَّلَاةَ، وَإِنْ كَانَ قَدْ حَصَلَ الْإِجْلَاءُ وَيُؤَيِّدُهُ الْقِيَاسُ عَلَى سَائِرِ الصَّلَوَاتِ فَإِنَّهَا تُقَيَّدُ بِرُكْعَةٍ كَمَا سَلَفَ فَإِذَا آتَى بِرُكْعَةٍ أَتَمَّهَا.

وفيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فَعْلَهَا يُقَيَّدُ بِمَحْضِ السَّبَبِ فِي أَيِّ وَقْتٍ كَانَ مِنَ الْأَوْقَاتِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وعند أحمد وأبي حنيفة ما عدا أوقات الكراهة.

(وفي رواية للبخاري) أَي عَنْ الْمَعْيَرَةِ.



(حَتَّى تَجْلِيَ) عَوْضُ قَوْلِهِ «تَنْكَشِفُ» وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

## ٢- الدعاء في الكسوف

٤٧٦- وَلِلْبَخَارِيِّ (١٠٦٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَشِفَ مَا بِكُمْ»

هُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ سَأَلَهُ الْبَخَارِيُّ فِي بَابِ الْكُسُوفِ وَلَفْظُهُ «يُنْكَشِفُ».

وَالْمَرَادُ: يُرْفَعُ مَا حُلَّ بِكُمْ مِنْ كُسُوفِ الشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرِ.

## ٣- الكسوف أربع ركعات في أربع سجدات

٤٧٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ، فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٠٦٥)، مسلم (٩٠١)]، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

وَلِي رِوَايَةٍ لَمْ (٩٠١) (٤): قَبْتُ مُنَادِيًا يُنَادِي: «الصلوة جامعة»

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ بِقِرَاءَتِهِ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ» أَي رُكُوعَاتٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهَا:

(لِي رَكَعَتَيْنِ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ.

وَالْمَرَادُ هُنَا كُسُوفُ الشَّمْسِ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦٥/٦) بِلَفْظِ «خَسَفَتِ الشَّمْسُ» وَقَالَ: «ثُمَّ قَرَأَ فَجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ».

وَقَدْ أَخْرَجَ الْجَهْرُ ابْنُ التَّرَمِذِيِّ (٥٦٣) وَالطَّحَاوِيُّ [وشرح معاني الآثار (٣٣٣/١)] وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٦٣/٢) وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٣٨٨) وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرْفُوعاً «الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ».

وَفِي ذَلِكَ اقْوَالٌ أَرْبَعَةٌ.

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ يَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ مُطْلَقاً فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ

لِهَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ وَارِداً فِي كُسُوفِ الشَّمْسِ فَالْقَمَرُ مِثْلُهُ لَجَمْعِهِ ﷺ بَيْنَهُمَا فِي الْحُكْمِ حَيْثُ قَالَ: «فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا أَيْ كَاسِفَتَيْنِ «فَصَلُّوا وَادْعُوا» وَالْأَصْلُ اسْتِوَاؤُهُمَا فِي كَيْفِيَّةِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَابْنِ خُزَيْمَةَ وَابْنِ الْمُنْذِرِ وَآخَرِينَ.

(الثَّانِي): يُسْرُ مُطْلَقاً لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ [البخاري (١٠٥٢)، مسلم (٩٠٧)] «أَنَّ ﷺ قَامَ قِيَاماً طَوِيلًا نَحْوًا مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ» فَلَوْ جَهَرَ لَمْ يُقَدِّرْهُ بِمَا ذَكَرَهُ وَقَدْ عَلَّقَ الشَّافِعِيُّ [«معرفة السنن والآثار» لليهي (٨٨/٣)] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ قَامَ بِجَنْبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْكُسُوفِ فَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ حَرْفاً» وَوَصَلَهُ الْبَيْهَقِيُّ [«معرفة السنن والآثار» (٨٩/٣)] مِنْ ثَلَاثِ طُرُقٍ أَسَانِيدُهَا وَاهِيَةٌ فَيُضَعَّفُ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَجْتَمِلُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ بَعِيداً مِنْهُ ﷺ فَلَمْ يَسْمَعْ جَهْرَهُ بِالْقِرَاءَةِ.

(الثَّالِثُ): أَنَّهُ يُخَيَّرُ فِيهِمَا بَيْنَ الْجَهْرِ وَالِإِسْرَارِ لِبُتُوثِ الْأَمْرَيْنِ عَنْهُ ﷺ كَمَا عَرَفْتَ مِنْ أدِلَّةِ الْقَوْلَيْنِ.

(الرَّابِعُ): أَنَّهُ يُسْرُ فِي الشَّمْسِ وَيَجْهَرُ فِي الْقَمَرِ، وَهُوَ لَمْ يَدْعِ الْخَفِيفَةَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ عَمَلًا بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقياساً عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ دَلِيلٍ أَهْلُ الْجَهْرِ مُطْلَقاً أَنْهَضُوا مِمَّا قَالُوهُ.

وَقَدْ أَفَادَ حَدِيثُ الْبَابِ أَنَّ صِفَةَ صَلَاةِ الْكُسُوفِ رَكَعَتَانِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ رُكُوعَانِ وَفِي كُلِّ رَكَعَةٍ سَجْدَتَانِ وَيَأْتِي فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ الرَّابِعِ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ.

(وَفِي رِوَايَةٍ) أَيِ لِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ (فَبَعَثَ) أَيِ النَّبِيُّ ﷺ (مُنَادِيًا يُنَادِي الصَّلَاةَ جَامِعَةً) بِنَصْبِ «الصلوة» وَ«جَامِعَةً» فَالْأَوَّلُ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فَعَلَ عَذُوفٌ أَيِ احْضَرُوا وَالثَّانِي عَلَى الْحَالِ وَيَجُوزُ رَفْعُهُمَا عَلَى الْإِيتِدَاءِ وَالْخَبَرِ.

وَفِيهِ تَقَادِيرُ أُخَرُ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْإِعْلَامِ بِهَذَا اللَّفْظِ لِلْاجْتِمَاعِ لَهَا وَلَمْ يَرِدْ الْأَمْرُ بِهَذَا اللَّفْظِ عَنْهُ ﷺ إِلَّا فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ.



## ٤- من ذهب إلى ثمان ركعات

وأربع سجعات أو غير ذلك

مالك والثاقي وأخرون.

وفي قوله: (نحواً من قراءة سورة البقرة) دليل على أنه يقرأ فيها القرآن.

قال النووي: اتفق العلماء أنه يقرأ في القيام الأول من أول ركعة الفاتحة واختلفوا في القيام الثاني، ومنهبتا مالك أنها لا تصح الصلاة إلا بقراءتها.

وليه دليل على شرعية طول الركوع.

قال المصنف: لم أر في شيء من الطرق بيان ما قاله عليه السلام فيه إلا أن العلماء اتفقوا أنه لا قراءة فيه، وإنما المشروع فيه الذكر من تسييح وتكبير وغيرهما.

وفي قوله: (وهو دون الأول) دلالة على أن القيام الذي يعقبه السجود لا تطويل فيه، وأنه دون الأول، وإن كان قد وقع في رواية مسلم (٩٠٤) (١٠) في حديث جابر أنه اطال ذلك لكن قال النووي: إنها شاذة فلا يعمل بها.

ونقل القاضي إجماع العلماء أنه لا يطول الاعتدال الذي يلي السجود وتاول هذه الرواية بأنه أراد بالإطالة زيادة الطمأنينة ولم يذكر في هذه الرواية طول السجود ولكنه قد ثبت إطلالته في رواية أبي موسى عند البخاري (١٠٥٩) وحديث ابن عمر عند مسلم (٩١٠) من حديث عبد الله بن عمرو.

قال النووي: قال المحققون من أصحابنا، وهو المنصوص للشافعي إنه يطول للأحاديث الصحيحة بذلك فأخرج أبو داود (١١٨٤) والنسائي (١٤٠/٣) من حديث سمرة «كان أطول ما يسجد في صلاة قط» وفي رواية مسلم (٩٠٤) من حديث جابر «وسجوده نحو من ركوعه» وبه جزم أهل العلم بالحديث.

ويقول عقيب كل ركوع سمع الله لمن حمده ثم يقول عقيب: ربنا لك الحمد إلى آخره ويطول الجلوس بين السجدين فقد وقع في رواية مسلم لحديث جابر «إطلالة الاعتدال بين السجدين».

قال المصنف: لم أفت عليه في شيء من الطرق إلا في هذا ونقل الغزالي الاتفاق على عدم إطلاله مردود.

وفي قوله: (ثم قام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول) دليل

٤٧٨- وعن ابن عباس رضي الله عنه قال: «انخسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلّى فقام قياماً طويلاً نحواً من قراءة سورة البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً ثم رفع فقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول ثم سجد ثم قام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول ثم رفع فقام قياماً طويلاً، وهو دون القيام الأول ثم ركع ركوعاً طويلاً، وهو دون الركوع الأول ثم رفع رأسه ثم سجد ثم انصرف. وقد انجلت الشمس فخطب الناس».

متفق عليه (بخاري (١٠٥٢)، مسلم (٩٠٧)) واللفظ (بخاري) وفي رواية لمسلم: (٩٠٨) (١٨) «صلى حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجعات»

قوله (فصلّى) ظاهر الفاء التعقيب.

واعلم أن صلاة الكسوف رويت على وجوه كثيرة ذكرها الشيخان، وأبو داود (١٠٨٢) وغيرهم (٥٦٠)، س (١٤٧٢)، وهي سنة باتفاق العلماء.

وفي دعوى الاتفاق نظر؛ لأنه صرح أبو عوانة في صحيحه بوجوبها وحكى عن مالك أنه أجراها مجرى الجمعة وتقدم عن أبي حنيفة بإيجابها.

ومنهبت الشافعي وجماعة أنها تسن في جماعة.

وقال آخرون: فرادى. وحجة الأولين الأحاديث الصحيحة من فعله ﷺ لها جماعة.

ثم اختلفوا في صفتها:

فالجمهور أنها ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان والسجود سجدتان كبيرهما، وهذو الكيفية ذهب إليها



(وفي رواية لمسلم) أي عن ابن عباس (صلى) أي النبي ﷺ (حين كسفت الشمس ثمانين ركعات) أي ركوعات.

(في أربع سجعات) في ركعتين؛ لأن كل ركعة لها سجدتان.

والمراد أنه ركع في كل ركعة أربع ركوعات فيحصل في الركعتين ثمان ركوعات، وإلى هذه الصفة ذهب طائفة.

٤٧٩- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام مِثْلُ ذَلِكَ (٩٠٨).

(وعن علي عليه السلام) أي.

وأخرج مسلم عنه (مثل ذلك) أي مثل رواية ابن عباس.

٥- من قال ست ركعات بأربع سجعات

٤٨٠- وَلَهُ [مسلم (٩٠٤) (٣)] عَنْ جَابِرٍ: صَلَّى سِتَّ

رَكَعَاتٍ بِأَرْبَعِ سَجَدَاتٍ.

(ولله) أي لمسلم (عن جابر بن عبد الله).

(صلى) أي النبي ﷺ (ست ركعات بأربع سجعات) أي صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وسجدتان.

١٠- من قال عشر ركعات بأربع سجعات

٤٨١- وَلَإِيَّيْ ذَاوُدَ (١١٨٢) عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ

ﷺ: «صَلَّى فَرَكَعَ خَمْسَ رَكَعَاتٍ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، وَفَعَلَ فِي الثَّانِيَةِ مِثْلَ ذَلِكَ»

(ولايي داود عن أبي بن كعب عليه السلام صلى) أي النبي ﷺ.

(لفرकेع خمس ركعات) أي ركوعات في كل ركعة.

(وسجد سجدتين) ولعل في الثانية مثل ذلك) ركع خمس ركوعات وسجد سجدتين.

إذا عرفت هذه الأحاديث، فقد يحصل من مجموعها أن صلاة الكسوف ركعتان اتفاقاً إنما اختلفت في كمية الركوعات في كل ركعة فحصل من مجموع الروايات التي ساقها المصنف

على إطالة القيام في الركعة الثانية ولكنه دون القيام في الركعة الأولى.

ولقد ورد في رواية أبي داود (١١٨٧) عن عروة أنه قرأ آل عمران.

قال ابن بطال: لا خلاف أن الركعة الأولى بقيامها وركوعها تكون أطول من الركعة الثانية بقيامها وركوعها.

واختلف في القيام الأول من الثانية وركوعه هل هما أقصر من القيام الثاني من الأولى وركوعه أو يكونان سواء؟

قيل: وسبب هذا الخلاف فهم معنى قوله: «وهو دون القيام الأول» هل المراد به الأول من الثانية أو يرجع إلى الجميع فيكون كل قيام دون الذي قبله.

وفي قوله: (فخطب الناس) دليل على شرعية الخطبة بعد صلاة الكسوف، وإلى استحبابها ذهب الشافعي، وأكثر أئمة الحديث.

وعن الحنفية لا خطبة في الكسوف؛ لأنها لم تنقل.

وتعقب بالأحاديث المصرحة بالخطبة والقول بأن الذي فعله ﷺ لم يقصد به الخطبة بل قصد الرّد على من اعتقد أن الكسوف بسبب موت أحد متعقب بأن رواية البخاري (١٠٥٣) فحمد الله، وأثنى عليه وفي رواية (أحمد: ١٦/٥) وشهد أنه عبده ورسوله وفي رواية للبخاري (١٠٥٢) أنه ذكر أحوال الجنة والنار وغير ذلك، وهذه مقاصد الخطبة وفي لفظ مسلم (٩٠٥) من حديث فاطمة عن أسماء قالت: «فخطب رسول الله ﷺ الناس فحمد الله، وأثنى عليه ثم قال: أما بعد ما من شيء لم أكن رأيته إلا قد رأيته في مقامي هذا حتى الجنة والنار، وإنه قد أوحى إلي أنكم تقتنون في القبور قريباً أو مثل فتنة المسيح الدجال لا أذري أي ذلك قال قالت أسماء: فيؤتى أحدكم فيقال: ما علمك بهذا الرجل؟ فأما المؤمن أو المؤمنة لا أذري أي ذلك قالت أسماء: فيقول: هو محمد رسول الله جاءنا بالبينات والهدى فأجبنا، وأطعنا ثلاث مرات ثم يقال: ثم قد كنا نعلم أنك تؤمن به فم صالِحاً».

وفي مسلم (٩٠١) (٣) رواية أخرى في الخطبة بالفاظ فيها زيادة.



أربع صور:

## ١٦- صلاة الفزع

(الأولى): رَكَعَتَانِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ رُكُوعَانِ وَبِهَذَا أَخَذَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَاللَّيْثُ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمْ وَعَلَيْهَا دَلٌّ حَدِيثُ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هُوَ أَصَحُّ مَا فِي الْبَابِ وَسَاقِي الرُّوَايَاتِ مُعَلَّلَةٌ ضَعِيفَةٌ.

(الثانية): رَكَعَتَانِ أَيْضاً فِي كُلِّ رُكْعَةٍ أَرْبَعُ رُكُوعَاتٍ، وَهِيَ الَّتِي أَفَادَتْهَا رِوَايَةُ مُسْلِمٍ (٩٠٥) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(والثالثة): رَكَعَتَانِ أَيْضاً فِي كُلِّ رُكْعَةٍ ثَلَاثُ رُكُوعَاتٍ وَعَلَيْهَا دَلٌّ حَدِيثُ جَابِرٍ.

(والرابعة): رَكَعَتَانِ أَيْضاً يَرْكَعُ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ خَمْسَ رُكُوعَاتٍ.

وَلَمَّا اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فَالْمُجْتَهِدُونَ اخْتَلَفُوا بِالْأُولَى لَمَّا عُرِفَتْ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: إِنَّهُ أَخَذَ بِكُلِّ نَوْعٍ بَعْضُ الصَّحَابَةِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْأَنْوَاعِ فَاتَّيَها فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ تَعَدَّدَ الْكُسُوفُ، وَأَنَّهُ فَعَلَ هَذَا تَارَةً، وَهَذَا أُخْرَى.

وَلَكِنْ التَّحْقِيقُ أَنَّ كُلَّ الرُّوَايَاتِ حِكَايَةٌ عَنْ وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ صَلَاتُهُ ﷺ يَوْمَ وَفَاةِ إِبْرَاهِيمَ، وَلِهَذَا عَوَّلَ الْآخَرُونَ عَلَى إِعْلَالِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي حَكَتِ الصُّورُ الثَّلَاثَ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْسِمِ [زاد المعاد (٤٥٣/١)]: كِبَارُ الْأَنْثَمَةِ لَا يُصْحَحُونَ التَّعَدُّدَ لِلذَّلِيلِ كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْبَخَارِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَيُرْوَاهُ غُلَطَاءٌ.

وَذَهَبَتِ الْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تُصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَسَائِرِ النَّوَافِلِ.

## ١- الدعاء عند الريح

٤٨٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

«مَا هَبَّتِ الرِّيحُ قَطُّ إِلَّا جِئْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا».

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ [المسند ص ٨١] وَالطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير (٢١٣/١١) - (٢١٤)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَا هَبَّتِ رِيحٌ قَطُّ إِلَّا جِئْنَا بِالْجِيمِ وَالْمَثَلَةِ).

(النبي ﷺ عَلَى رُكْبَتَيْهِ) أَيِ بَرَكَ عَلَيْهِمَا، وَهِيَ قَعْدَةُ الْمُخَافَةِ لَا يَفْعَلُهَا فِي الْأَغْلِبِ إِلَّا الْخَائِفُ.

(وَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً وَلَا تَجْعَلْهَا عَذَابًا). رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالطَّبْرَانِيُّ.

الرِّيحُ: اسْمُ جَنْسٍ صَادِقٌ عَلَى مَا يَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَيَأْتِي بِالْعَذَابِ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «الرِّيحُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ وَيَأْتِي بِالْعَذَابِ فَلَا تَسْبُوهَا» [أحمد (٢٩٨/٢)، (٥١٨)، أبو داود (٥٠٩٧)].

وَقَدْ وَرَدَ فِي تَمَامِ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحاً وَلَا تَجْعَلْهَا رِيحاً»، وَهُوَ يَدُلُّ أَنَّ الْمَفْرَدَ يَخْتَصُّ بِالْعَذَابِ وَالْجَمْعُ بِالرَّحْمَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فِي كِتَابِ اللَّهِ «إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحاً صَرْصَرًا» [القصص: ١٩] وَ«إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ» [الدَّهْرِيَّات: ٤١] وَ«وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ» [الحجر: ٢٢] وَ«أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحُ مَبْشُرَاتِ» [الروم: ٤٦] رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي الذَّهَوَاتِ الْكَبِيرِ.

وَهُوَ بَيِّنٌ أَنَّهَا جَاءَتْ بِمَجْمُوعَةٍ فِي الرَّحْمَةِ وَمَفْرَدَةٍ فِي الْعَذَابِ فَاسْتَشْكِلَ مَا فِي الْحَدِيثِ مَنْ طَلِبَ أَنْ تَكُونَ رَحْمَةً.

وَاجِبٌ بَأَنَّ الْمُرَادَ لَا تُهْلِكُنَا بِهَذِهِ الرِّيحِ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ هَلَكُوا



بِهَذِهِ الرِّيحِ لَمْ تَهْبْ عَلَيْهِمْ رِيحٌ أُخْرَى فَتَكُونُ رِيحًا لَا رِيحًا.

## ١٧- بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ

أي: طلب استفاية اللّو - تعالى - عند حدوث الجذب.

### ٢- الصلاة عند الزلزلة

٤٨٣- وَعَنْهُ عليه السلام: أَنَّهُ صَلَّى فِي زَلْزَلَةٍ مِثْرَ رَكَعَاتٍ، وَأَرْبَعَ سَجَدَاتٍ، وَقَالَ: هَكَذَا صَلَاةُ الْآيَاتِ.

رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣/٣٤٣).

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ فِي [الأم: ١٧٧/٧] عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام مِثْلَهُ دُونَ آخِرِهِ.

(وعنه) أي ابن عباس (أنه) أي: ابن عباس.

(صلى في زلزلة مِثْرَ رَكَعَاتٍ) أي رُكُوعَاتٍ.

(وأربع سجّدات) أي صلى رُكُوعَيْنِ فِي كُلِّ رُكُوعَةٍ ثَلَاثُ رُكُوعَاتٍ.

(وقال هَكَذَا صَلَاةُ الْآيَاتِ، رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ عَنْ عَلِيٍّ مِثْلَهُ دُونَ آخِرِهِ)، وَهُوَ قَوْلُهُ: «هَكَذَا صَلَاةُ الْآيَاتِ» أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ فِي زَلْزَلَةٍ فِي الْبَصْرَةِ.

ورَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢/٢٧٠) مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مُخْتَصَرًا «أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ صَلَّى بِهِمْ فِي زَلْزَلَةٍ أَرْبَعَ سَجَدَاتٍ رَكَعَ فِيهَا سِتًّا».

وظاهر اللفظ أَنَّهُ صَلَّى بِهِمْ جَمَاعَةً.

وإلى هَذَا ذَهَبَ الْقَاسِمُ مِنَ الْأَلِ، وَقَالَ: يُصَلِّي لِلْأَفْزَاعِ مِثْلَ صَلَاةِ الْكُسُوفِ، وَإِنْ شَاءَ رَكَعَتَيْنِ وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ أَحَدُ بَنِي حَنْبَلٍ وَلَكِنْ قَالَ: كَصَلَاةِ الْكُسُوفِ.

(قلت): لَكِنَّ فِي كِتَابِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ يُصَلِّي الْكُسُوفَ رَكَعَتَيْنِ إِذَا شَاءَ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُسْنُ التَّجْمِيعُ.

وَأَمَّا صَلَاةُ الْمُنْفَرِدِ فَحَسَنٌ.

قَالَ: لِأَنَّهُ لَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ عليه السلام أَمَرَ بِالتَّجْمِيعِ إِلَّا فِي الْكُسُوفِ.

### ١- هيئة الخروج إلى الصلاة، وبيان ركعاتها

٤٨٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مُتَوَاضِعًا، مُتَبَدِّلًا، مُتَخَشِّعًا مُتَرَسِّلًا، مُتَضَرِّعًا، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ، لَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ رِاجِحًا (١/٢٣٠)، أَبُو دَاوُدَ (١١٦٥)، النَّسَائِيُّ (١٥٦/١٦٣)، ابْنُ مَاجَهَ (١٢٦٦)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٥٨)، وَأَبُو غَرَانَةَ (١٢٢/١٢٣) وَأَبُو حَيَّانَ (٢٨٦٢).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم أي من المدينة.

(مُتَوَاضِعًا مُتَبَدِّلًا) بِالْمِثَالَةِ الْفَوْقِيَّةِ فَذَلِكَ مُعْجَمَةٌ أَيْ أَنَّهُ لَا يَسُتِ ثِيَابَ الْبَدَلَةِ.

وَالْمُرَادُ تَرْكُ الزُّيْنَةِ وَحَسَنِ الْهَيْئَةِ تَوَاضِعًا، وَإِظْهَارًا لِلْحَاجَةِ.

(مُتَخَشِّعًا) الْخَشَوْعُ فِي الصُّورَةِ وَالْبَصَرِ كَالْخُضُوعِ فِي الْبَدَنِ.

(مُتَرَسِّلًا) مِنَ التَّرْسِيلِ فِي الْمَشْيِ، وَهُوَ التَّسْلِي وَعَدْمُ الْعَجَلَةِ.

(مُتَضَرِّعًا) لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ «مُتَبَدِّلًا مُتَوَاضِعًا مُتَضَرِّعًا» وَالتَّضَرُّعُ: التَّدَلُّلُ وَالْمِبَالِغَةُ فِي السُّؤَالِ وَالرُّغْبَةُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ.

(فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ لَمْ يَخْطُبْ خُطْبَتَكُمْ هَذِهِ) تَمَامُهُ مِنْ لَفْظِ أَبِي دَاوُدَ «وَلَكِنْ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ وَالتَّكْبِيرِ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ كَمَا يُصَلِّي فِي الْعِيدِ».

فَانْفَادَ لَفْظُهُ أَنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ بَعْدَ الدُّعَاءِ وَاللَّفْظُ الَّذِي آتَى



- بِهِ الْمُصَنَّفُ غَيْرُ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ.
- (رَوَاهُ الْحَمَّصَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو عَوَانَةَ وَابْنُ حُبَّانٍ).
- وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٢٦/١-٣٢٧) وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٤٤/٣) وَالْأَلْأَلُ وَالِدَارِقُطِيُّ (٦٧/٢، ٦٨).
- وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الصَّلَاةِ لِلْاسْتِسْقَاءِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَلْأَلُ.
- وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُصَلَّى لِلْاسْتِسْقَاءِ، وَإِنَّمَا شَرَعَ الدُّعَاءُ فَقَطْ.
- ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِشَرْعِيَّةِ الصَّلَاةِ.
- فَقَالَ جَمَاعَةٌ: إِنَّهَا كَصَلَاةِ الْعِيدِ فِي تَكْبِيرِهَا وَقِرَاءَتِهَا، وَهُوَ الْمَنْصُوصُ لِلشَّافِعِيِّ عَمَلًا بِظَاهِرِ لَفْظِ ابْنِ عَبَّاسٍ.
- وَقَالَ آخَرُونَ: بَلْ يُصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا صِفَةَ لَهُمَا زَائِدَةٌ عَلَى ذَلِكَ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلْأَلِ وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.
- وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ مُسْتَدْلِلٌ بِمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ بْنِ نَعِيمٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ» وَكَمَا يُفِيدُهُ حَدِيثُ عَائِشَةَ الْآدِنِي قَرِيبًا [برقم (٤٧٨)] وَتَأَوَّلُوا حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِأَنَّ الْمُرَادَ التَّشْبِيهَ فِي الْعَدَدِ لَا فِي الصِّفَةِ.
- وَيَعِدُّهُ أَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الدَّارِقُطِيُّ (٦٧/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ يَكْبَرُ فِيهِمَا سَبْعًا وَخَمْسًا كَالْعِيدَيْنِ وَيَقْرَأُ بِ«سُبْحٍ» وَ«هَلْ أَتَاكَ»، وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ فَإِنَّهُ يُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ الْبَابِ.
- وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَاسْتَدْلَلَ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٦٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٥٧) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ بِالْدُّعَاءِ».
- وَأَخْرَجَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ (١٢٤/٢) «أَنَّهُ شَكََا إِلَيْهِ ﷺ قَوْمٌ الْقَحْطُ فَقَالَ: اجْتَنُوا عَلَى الرُّكْبِ وَقُولُوا: يَا رَبِّ يَا رَبِّ».
- وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَدْ تَبَتَّ صَلَاةُ رَكَعَتَيْنِ، وَتَبَتَّ تَرْكُهَا فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لِبَيَانِ الْجَوَازِ.
- وَقَدْ عُدَّ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٤٥٦/١-٤٥٨) أَنْوَاعُ اسْتِسْقَائِهِ ﷺ:
- (الْأَوَّلُ): خُرُوجُهُ ﷺ إِلَى الْمَصَلَّى، وَصَلَاتُهُ وَخَطْبَتُهُ.
- (وَالثَّانِي): يَوْمُ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمَنَبْرِ أَمَّا الْخُطْبَةُ.
- (الثَّالِثُ): اسْتِسْقَاؤُهُ عَلَى مَنْبَرِ الْمَدِينَةِ اسْتَسْقَى مُجَرَّدًا فِي غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَلَمْ يُحْفَظْ عَنْهُ فِيهِ صَلَاةٌ.
- (الرَّابِعُ): أَنَّهُ اسْتَسْقَى، وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ فَرَفَعَ يَدَهُ وَدَعَا اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ -.
- (الْخَامِسُ): أَنَّهُ اسْتَسْقَى عِنْدَ أَحْجَارِ الزَّيْتِ قَرِيبًا مِنَ الزُّوْرَاءِ، وَهِيَ خَارِجٌ بِابِ الْمَسْجِدِ.
- (الْسَّادِسُ): أَنَّهُ اسْتَسْقَى فِي بَعْضِ غُرُورَاتِهِ لَمَّا سَبَقَهُ الْمَشْرُكُونَ إِلَى الْمَاءِ وَاعْتَبَ ﷺ فِي كُلِّ مَرَّةٍ اسْتَسْقَى فِيهَا.
- وَاخْتَلَفَ فِي الْخُطْبَةِ فِي الْاسْتِسْقَاءِ.
- فَذَهَبَ الْهَادِي إِلَى أَنَّهُ لَا يَخْطُبُ فِيهِ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ «لَمْ يَخْطُبْ» إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجْنَى أَنَّهُ يَفِي الْخُطْبَةَ الْمَشَابِهَةَ لَخُطْبَتِهِمْ وَذَكَرَ مَا قَالَهُ ﷺ.
- وَقَدْ زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (١١٦٥) أَنَّهُ ﷺ رَقَى الْمَنَبَرَ. وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَرْقَاهُ إِلَّا لِلْخُطْبَةِ.
- وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَخْطُبُ فِيهَا كَالْجُمُعَةِ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْآدِنِي وَحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.
- ثُمَّ اخْتَلَفُوا هَلْ يَخْطُبُ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَوْ بَعْدَهَا:
- فَذَهَبَ النَّاصِرُ وَجَمَاعَةٌ إِلَى الْأَوَّلِ.
- وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ إِلَى الثَّانِي مُسْتَدْلِلِينَ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٢٦/٢) وَابْنِ مَاجَةَ (١١٦٨)، وَأَبِي عَوَانَةَ (١٢٢/٢) وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٤٧/٣) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ لِلْاسْتِسْقَاءِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ خَطَّبَ».
- وَاسْتَدْلَلَ الْأَوَّلُونَ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.
- وَلَقَدْ قَدَّمْنَا لَفْظَةً:
- وَجَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّ الَّذِي بَدَأَ بِهِ هُوَ الدُّعَاءُ فَعَبَّرَ بَعْضُ



قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [زاد المعاد (١/٤٥٧)]: إِنْ صَحَّ، وَإِلَّا فَنَفِي الْقَلْبِ مِنْهُ شَيْءٌ.

(فَكَثُرَ وَحَمْدُ اللَّهِ ثُمَّ قَالَ إِنَّكُمْ شَكَرْتُمْ جَذَبَ دِيَارَكُمْ فَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَذْعُوهُ) قَالَ تَعَالَى «اذْعُوْنِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ» (بخلاف: ٦٠).

(ووعدكم أن يستجيب لكم) كما في الآية الأولى وفي قوله «وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ» (البقرة: ١٨٦).

(ثُمَّ قَالَ «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ») فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ افْتِتَاحِ الْخُطْبَةِ بِالسَّمْلَةِ بَلْ بِالْحَمْدِ لَهُ وَلَمْ تَأْتِ رَوَايَةٌ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ افْتَتَحَ الْخُطْبَةَ بِغَيْرِ التَّحْمِيدِ.

(«مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا قُوَّةً وَبَلَاغاً إِلَى حِينٍ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَلَمْ يَزَلْ» فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ «فِي الرَّفْعِ».

(حَتَّى رَمَى بِيَاضَ إِبْطِئِهِ ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ) فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ.

(وَقَلْبَ) فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ «وَحَوْلَ» (رِدَاءَهُ) وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ تَوَجَّهَ إِلَيْهِمْ بَعْدَ تَحْوِيلِ ظَهْرِهِ عَنْهُمْ. (وَنَزَلَ) أَيَّ عَنِ الْمَنْبَرِ.

(فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ فَأَنشَأَ اللَّهُ سَحَابَهُ فَرَعَدَتْ وَبَرَقَتْ ثُمَّ امْطَرَتْ) غَمَامَةٌ مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ «بِإِذْنِ اللَّهِ، فَلَمْ يَأْتِ بَابَ مَسْجِدِهِ حَتَّى سَأَلَتْ السُّيُوفُ فَلَمَّا رَأَى سُرْعَتَهُمْ إِلَى الْكِنِ ضَجَّكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِدُهُ.

وَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَأَنِّي عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ.

(رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. وَقَالَ: غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ) هُوَ مِنْ غَمَامٍ قَوْلِ أَبِي دَاوُدَ ثُمَّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقْرَءُونَ «مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ»، وَإِنْ هَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ لَهُمْ.

وَفِي قَوْلِهِ «وَعَدَ النَّاسَ» مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بِحَسْنِ تَقْدِيمِ تَبْيِينِ الْيَوْمِ لِلنَّاسِ لِيَتَأَهَّبُوا وَيَتَخَلَّصُوا مِنَ الْمَظَالِمِ وَنَحْوِهَا وَيَقْدُمُوا

الرُّوَاةَ عَنِ الدُّعَاءِ بِالْخُطْبَةِ، وَاقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَرَوْا الْخُطْبَةَ بَعْدَهَا وَالرَّأَوِي يُتَقَدِّمُ الصَّلَاةَ عَلَى الْخُطْبَةِ اقْتَصَرَ عَلَى ذَلِكَ وَلَمْ يَرَوْا الدُّعَاءَ قَبْلَهَا، وَهَذَا جَمْعٌ بَيْنَ الرُّوَايَتَيْنِ.

وَأَمَّا مَا يَدْعُو بِهِ فَيُتَحَرَّى مَا وَرَدَ عَنْهُ ﷺ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَدْ إِبَانَ الْأَلْفَاظَ الَّتِي دَعَا بِهَا ﷺ بِقَوْلِهِ:

## ٢- خطبة الاستسقاء وقلب الرءاء

٤٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «شَكََا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُحُوطَ الْمَطَرِ، فَأَمَرَ بِمَنْبَرٍ، فَوَضَعَ لَهُ بِالْمُصَلَّى، وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ، فَخَرَجَ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ، فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَكَبَّرَ وَحَمِدَ اللَّهَ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّكُمْ شَكَرْتُمْ جَذَبَ دِيَارَكُمْ. وَقَدْ أَمَرَكُمُ اللَّهُ أَنْ تَذْعُوهُ، وَوَعَدَكُمْ أَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ، ثُمَّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَا لِكِ يَوْمَ الدِّينِ»، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ: أَنْتَ الْغَنِيُّ وَنَحْنُ الْفُقَرَاءُ، أَنْزِلْ عَلَيْنَا الْغَيْثَ، وَاجْعَلْ مَا أَنْزَلْتَ عَلَيْنَا قُوَّةً وَبَلَاغاً إِلَى حِينٍ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَلَمْ يَزَلْ حَتَّى رَمَى بِيَاضَ إِبْطِئِهِ، ثُمَّ حَوَّلَ إِلَى النَّاسِ ظَهْرَهُ، وَقَلْبَ رِدَاءَهُ، وَهُوَ رَافِعٌ يَدَيْهِ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ وَنَزَلَ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ، فَأَنشَأَ اللَّهُ تَعَالَى سَحَابَهُ فَرَعَدَتْ، وَبَرَقَتْ ثُمَّ امْطَرَتْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٧٣)، وَقَالَ: غَرِيبٌ، وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ

(وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: شَكََا النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قُحُوطَ الْمَطَرِ) هُوَ مُصَدَّرٌ كَالْقَحْطِ.

(فَأَمَرَ بِمَنْبَرٍ فَوَضَعَ لَهُ فِي الْمُصَلَّى وَوَعَدَ النَّاسَ يَوْمًا يَخْرُجُونَ فِيهِ عِنْدَهُ لَهُمْ.

(فَخَرَجَ حِينَ بَدَأَ حَاجِبُ الشَّمْسِ فَقَعَدَ عَلَى الْمَنْبَرِ).



التَّوْبَةِ، وَهَذِهِ الْأُمُورُ وَاجِبَةٌ مُطْلَقًا إِلَّا أَنَّهُ مَعَ حُصُولِ الشَّدْوِ وَطَلَبِ تَفْرِيجِهَا مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - يَتَضَيُّ ذَلِكَ.

وقد ورد في الإسرائيليات: إنَّ اللَّهَ حَرَّمَ قَوْمًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ السُّقْيَا بَعْدَ خُرُوجِهِمْ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِيهِمْ عَاصٍ وَاحِدٌ.

ولفظ «النَّاسُ» يَعْمُ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرَهُمْ قِيلَ: فَيُشْرَعُ إِخْرَاجُ أَهْلِ الدُّمَةِ وَيُغْتَرَّلُونَ الْمَصْلَى.

وفي الحديث دليل على شرعية رفع اليدين عند الدعاء ولكيئة يُبَالِغُ فِي رَفْعِهِمَا فِي الْاسْتِسْقَاءِ حَتَّى يُسَاوِيَ بِهِمَا وَجْهَهُ وَلَا يُجَاوِرُ بِهِمَا رَأْسَهُ.

وقد ثبت رفع اليدين عند الدعاء في عدَّة أحاديث وصنفت المنذري في ذلك جزءاً.

وقال النووي قد جمعت فيها نحواً من ثلاثين حديثاً من الصحيحين أو أحدهما وذكرها في أواخر باب صفة الصلاة من شرح المهذب (٥٠٧/٤-٥١١).

وأما حديث أنس في نفي رفع اليدين في غير الاستسقاء فالمراد به نفي المبالغة لا نفي أصل الرفع.

وأما كيفية قلب الرداء فيأتي عن البخاري (٤٧٩) «جعل اليمين على الشمال».

وزاد ابن ماجه (١١٦٨) وابن خزيمة (١٤١٤) «وجعل الشمال على اليمين» وفي رواية لأبي داود (١١٦٣) «جعل عطفه الأيمن على عاتقه الأيسر وعطفه الأيسر على عاتقه الأيمن».

وفي رواية لأبي داود (١١٦٤) «أنه كان عليه خميصه سوداء فأراد أن يأخذ بأسفلها ويجعلها أعلاها فلما ثقلت عليه قلبها على عاتقه».

ويشعر للناس أن يحركوا معه لما أخرجه أحمد (٤١/٤) بلفظ «وحول الناس معه».

وقال الليث وأبو يوسف: إنه يختص التحويل بالإمام.

وقال بعضهم: لا تحول النساء.

وأما وقت التحويل فعند استقباله القبلة.

ولسلم (٨٩٤) «أنه لما أراد أن يدعو استقبل القبلة وحول رداءه» ومثله في البخاري (١٠١٢).

وفي الحديث دليل على أن صلاة الاستسقاء ركعتان، وهو قول الجمهور.

وقال الهادي: أربع تسليمتين

ووجه قوله بأنه ﷺ استسقى في الجمعة كما في قصة الأعرابي والجمعة بالخطبتين بمنزلة أربع ركعات ولا يخفى ما فيه.

وقد ثبت من فعله ﷺ الركعتان كما عرفت من هذا الحديث والذي قبله ولما ذهبت الحنفية إلى أنه لا يشرع التحويل.

وقد أفاده هذا الحديث الماضي زاد المصنف تقوية الاستدلال على ثبوت التحويل بقوله:

٤٨٦- وقصة التحويل في الصحيح البخاري

(١٠٢٤) من حديث عبد الله بن زيد وقيل: «فتوجه إلى القبلة يدعو، ثم صلى ركعتين جهراً بهما بالقرآن».

(وقصة التحويل في الصحيح أي صحيح البخاري)

(من حديث عبد الله بن زيد) أي المازني وليس هو راوي الأذان كما وهم فيه بعض الحفاظ ولفظه في البخاري «فاستقبل القبلة، وقلب رداءه».

(وليه) أي في حديث عبد الله بن زيد.

(فتوجه) أي النبي ﷺ.

(إلى القبلة يدعو) في البخاري بعد يدعو «وحول رداءه» وفي لفظ (١١٠١، ١١٠٣) «قلب رداءه».

(ثم صلى ركعتين جهراً بهما بالقرآن) قال البخاري (١٠٢٧) قال سفيان: وأخبرني السعدي عن أبي بكر قال: جعل اليمين على الشمال انتهى.

زاد ابن خزيمة (١٤١٤) «والشمال على اليمين».

وقد اختلف في حكم التحويل فأشار المصنف إليه بطراو الحديث:



٤٨٧- وَلِلدَّارِقُطِيِّ (٦٦/٢) مِنْ مُرْسَلِ أَبِي جَعْفَرٍ  
الْبَاقِرِ: «وَحَوْلَ رِذَاءِهِ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ»

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَلِلدَّارِقُطِيِّ مِنْ مُرْسَلِ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ سَمِعَ أَبَاهُ زَيْنَ الْعَابِدِينَ وَجَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَرَوَى عَنْهُ ابْنُهُ جَعْفَرُ الصَّادِقُ وَغَيْرُهُ.

وَلَدَ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ، وَمَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ، وَهُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً وَدُفِنَ بِالْبَقْعَةِ الَّتِي دُفِنَ فِيهَا أَبُوهُ وَعُمُّ أَبِيهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَسَمِيَ الْبَاقِرَ؛ لِأَنَّهُ تَبَقَّرَ فِي الْعِلْمِ أَيُّ تَوْسَعٍ فِيهِ أَنْتَهَى مِنْ جَامِعِ الْأَصُولِ.  
(وَحَوْلَ رِذَاءِهِ لِيَتَحَوَّلَ الْقَحْطُ).

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: هُوَ أَمَارَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ قِيلَ لَهُ: حَوْلَ رِذَاءِكَ لِيَتَحَوَّلَ حَالُكَ وَتُعْتَبَ قَوْلُهُ هَذَا بِأَنَّهُ يَنْتَاجُ إِلَى نَقْلِ، وَاعْتَرَضَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْقَوْلَ بِأَنَّ التَّحْوِيلَ لِلتَّفَاوُلِ قَالَ: لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الْفَالِ أَنْ لَا يَقْصِدَ إِلَيْهِ.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّهُ وَرَدَ فِي التَّفَاوُلِ حَدِيثٌ رَجَّاهُ ثَقَاتٌ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٤٩٩/٢): إِنَّهُ أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ وَالْحَاكِمُ (٣٢٦/١) مِنْ طَرِيقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ فَوَصَّلَهُ؛ لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ لَقِيَ جَابِرًا وَرَوَى عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ رَجَّحَ الدَّارِقُطِيُّ إِرْسَالَهُ.

ثُمَّ قَالَ: وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهُوَ أَوَّلَى مِنَ الْقَوْلِ بِالظَّنِّ.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ: (جَهَرَ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ) فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْبَخَارِيِّ «يَجْهَرُ».

وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ أَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَيُّ عَلَى الْجَهْرِ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ.

وَإِخَذَ مِنْهُ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا لَا تُصَلَّى إِلَّا فِي النَّهَارِ وَلَوْ كَانَتْ تُصَلَّى فِي اللَّيْلِ لَأَسْرَفَ فِيهَا نَهَارًا وَجَهَرَ فِيهَا لَيْلًا وَفِي هَذَا الْأَخْذِ بَعْدُ لَا يَنْفِي.

### ٣- الدعاء في الاستسقاء

٤٨٨- وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُغِيثَنَا فَرَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْنِنَّا، اللَّهُمَّ اغْنِنَّا» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ الدُّعَاءُ بِإِمْسَاكِهَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (١٠١٤)، مُسْلِمٌ (٨٩٧)]

(وَعَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُغِيثَنَا فَرَفَعَ يَدَيْهِ») زَادَ الْبَخَارِيُّ فِي رَوَايَةِ «وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ».

ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْنِنَّا (وَفِي الْبَخَارِيِّ «اسْقِنَا».

«اللَّهُمَّ اغْنِنَا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ الدُّعَاءُ بِإِمْسَاكِهَا) أَيِ السَّحَابِ عَنِ الْإِمْطَارِ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) ثَمَامُهُ مِنْ مُسْلِمٍ «قَالَ أَنَسٌ: فَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى فِي السَّمَاءِ مِنْ سَحَابٍ وَلَا قُرْعَةٍ، وَمَا بَيْنَنَا وَبَيْنَ سَلْعٍ مِنْ نَيْسٍ وَلَا دَارٍ قَالَ: فَطَلَعْتُ مِنْ زَوَائِجِ سَخَابَةٍ بِمِثْلِ التَّرْسِ فَلَمَّا تَوَسَّطْتُ السَّمَاءَ انْتَشَرْتُ ثُمَّ امْطَرَتْ قَالَ: فَلَا وَاللَّهِ مَا رَأَيْتُ الشَّمْسَ سَبَّأً ثُمَّ دَخَلَ رَجُلٌ مِنْ ذَلِكَ الْبَابِ فِي الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ يَخْطُبُ فَاسْتَقْبَلَهُ قَائِمًا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلَكَتِ الْأَمْوَالُ وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ فَادْعُ اللَّهَ يُغِيثُكُمَا عَنَّا قَالَ: فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا وَلَا عَلَيْنَا اللَّهُمَّ عَلَى الْأَكَامِ وَالظَّرَابِ وَطُطُونِ الْأَوْدِيَةِ وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ قَالَ: فَانْقَلَعَتْ وَخَرَجْنَا نَمْشِي فِي الشَّمْسِ قَالَ شَرِيكَ: فَسَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ: أَهَوَ الرَّجُلُ الْأَوَّلُ؟ قَالَ: لَا أَذْرِي» أَنْتَهَى.

قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ.

وَهَلَاكَ الْأَمْوَالُ يَعْمُ الْمَوَاشِي وَالْأَطْيَانُ، وَانْقِطَاعُ السُّبُلِ عِبَارَةٌ عَنْ عَدَمِ السَّفَرِ لضعف الإبلِ بسببِ عَدَمِ الْمَرْعَى وَالْأَقْوَاتِ أَوْ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا نَفَذَ مَا عِنْدَ النَّاسِ مِنَ الطَّعَامِ لَمْ يَجِدُوا مَا يَحْمِلُونَهُ إِلَى الْأَسْوَاقِ.



وقوله: (يعني) يَحْتَمَلُ تَحُحْ حرفه المضارعة على أنه من غاث إما من الغيث أو العوث.

ويَحْتَمَلُ ضَمُّهُ على أنه من الإغاثَةِ ويرجَحُ هذا قوله: «اللَّهُمَّ اغثِنَا».

وفيه دلالة على أنه يدعو إذا كثر المطر.

وقد يروى له البخاري (باب الدعاء إذا كثر المطر) [باب (١٤)] وذكر الحديث.

وأخرج الشافعي في مسنده [ترتيب المسند] (١٧٣/١)، وهو مرسل من حديث المطلب بن حنطب «أن النبي ﷺ كَانَ يَقُولُ عِنْدَ الْمَطَرِ: اللَّهُمَّ سُقِنَا رَحْمَةً لَا سُقِنَا عَذَابٍ وَلَا بَلَاءٍ وَلَا هَظْمٍ وَلَا غَرَقٍ اللَّهُمَّ عَلَى الظَّرَابِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ اللَّهُمَّ حَوَالِنَا وَلَا عَلَيْنَا».

#### ٤- الاستسقاء بالعباس

٤٨٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا قُحِطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَسْقِي إِلَيْكَ بَنِيْنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيْنَا فَاسْقِنَا فَيَسْقُونُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٠١٠)

(وعن أنس رضي الله عنه أن عمر كان إذا قُحِطُوا بضم القاف وكسر المهملة أي أصابهم القحط.

استسقى بالعباس بن عبد المطلب، وقال) أي عمر (اللهم إنا كنا نستسقي إليك بنيْنَا فتسقينَا، وإنا نتوسَّلُ إليك بعَمِّ نبيْنَا فاسقِنَا فيسقون، رواه البخاري).

وأما العباس رضي الله عنه قال: «اللهم إني لم ينزل بلاء من السماء إلا بذنب ولم ينكشف إلا بتوبة».

وقد توجهت بي القوم إليك لمكاني من نبيك، وهذو أيدينا إليك بالذُروب ونواصينا إليك بالتوبة فاسقِنَا الغيث فأزخَتِ السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض» أخرجه الزبير بن بكَّار في «الأنساب».

وأخرج أيضاً من حديث ابن عمر أن عمر استسقى بالعباس عام الرمادة وذكر الحديث وذكر البارزي أن عام الرمادة كان سنة ثمانَي عشرة، والرمادة بفتح الراء وتخفيف الميم سمي العام بها لما حصل من شدة الجذب فغربت الأرض جداً من عدم المطر.

وفي هذه القصة دليل على الاستسقاء بأهل الخير والصالح وينت النبوة.

وفيه فضيلة العباس وتواضع عمر، ومعرفة بحق أهل البيت صلى الله عليهم

#### ٥- الكشف عن البدن لصيه المطر

٤٩٠- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَصَابَنَا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَطَرٌ قَالَ: فَحَسَرْتُوهُ، حَتَّى أَصَابَهُ مِنَ الْمَطَرِ، وَقَالَ: إِنَّهُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِرَبِّي». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٨٩٨)

(وعن أنس قال: أصابنا ونحن مع رسول الله ﷺ مطر فحسرتوهُ) أي كشف بعضه عن بدنه.

(حتى أصابه من المطر، وقال: إنه حديث عهد بربي رواه مسلم) ويروى له البخاري (ك الاستسقاء باب (٢٤)) فقال: «باب من يُمطر حتى يتحادر عن لحيتيه» ومما حديث أنس بطوله.

وقوله: (حديث عهد بربي) أي بإيجاد ربي لئاه، يعني أن المطر رحمة، وهي قربة العهد بخلق الله لها فتبرك بها، وهو دليل على استحباب ذلك.

#### ٦- الدعاء عند رؤية المطر

٤٩١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ قَالَ: اللَّهُمَّ صَيِّبًا نَافِعًا. أَخْرَجَاهُ [البخاري (١٠٣٢)، مسلم مجاهد (٨٩٩)]

أي الشيطان، وهذا خلاف عادة المصنف فإنه يقول فيما أخرجه متفق عليه.



«أَلْطُوا يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ» [الزمذى (٣٥٢٤، ٣٥٢٥)] وروى  
«أَنَّهُ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ، وَهُوَ يُصَلِّي وَيَقُولُ: يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ  
فَقَالَ: قَدْ اسْتَجِيبَ لَكَ» [أحمد (٢٣١/٥)، الزمذى (٣٥٢٧)]

#### ٧- استسقاء غلّة في عهد سليمان

٤٩٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ قَالَ: «خَرَجَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَسْقِي،  
فَرَأَى نَمْلَةً مُسْتَقْفَةً عَلَى ظَهْرِهَا رَافِعَةً قَوَائِمَهَا إِلَى  
السَّمَاءِ تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّا خَلَقْنَا مِنْ خَلْقِكَ، لَيْسَ بِنَا  
غَنَى عَنْ سَقْيَاكَ، فَقَالَ: ارْجِعُوا فَقَدْ سُقِيتُمْ بِدَعْوَةِ  
غَيْرِكُمْ».

رواه أحمد [لم يخرج الإمام أحمد في مسنده] وصححه الحاكم  
(٣٢٦-٣٢٥/١)

فيه دلالة على أن الاستسقاء شرع قديم والخروج له  
كذلك.

وليه أنه يحسن إخراج الهائم في الاستسقاء، وأن لها  
إدراكاً يتعلّق بمعرفة الله، ومعرفة بذكره، وتطلب الحاجات منه  
وفي ذلك قصص يطول ذكرها وآيات من كتاب الله دالة على  
ذلك، وتأويل المتأولين لها لا ملجأ له.

#### ٨- إشارة بظهر الكفين إلى السماء

٤٩٤- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْقَى  
فَأَشَارَ بِظَهْرِ كَفَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ».

أخرجه مسلم (٨٩٦).

فيه دلالة أنه إذا أريد بالدعاء رفع البلاء فإنه يرفع يديه  
ويجعل ظهر كفيه إلى السماء، وإذا دعا بسؤال شيء وتحصيله  
جعل بطن كفيه إلى السماء.

وقد ورد صريحاً في حديث خلاّد بن السائب عن أبيه «أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا سَأَلَ جَعَلَ بَطْنَ كَفَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، وَإِذَا  
اسْتَعَاذَ جَعَلَ ظَهْرَهُمَا إِلَيْهَا» [أحمد (٥٦/٤) من مرسل خلاّد بن

والصبيّب من صاب المطر إذا وقع. ونافعاً: صفة مقيدة  
اخترازاً عن الصبيّب الضار.

٤٩٢- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا فِي  
الاسْتِسْقَاءِ: اللَّهُمَّ جَلِّلْنَا سَحَاباً، كَيْفَاءً، قَصِيفاً،  
دَلُوقاً، ضَحُوكاً، تَمْطِرُنَا مِنْهُ رَذَاذاً، قَطِيطاً، سَجَلًا،  
يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ».

رواه أبو عوانة في صحيحه (٢٥١٤)

(وعن سعد ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا فِي الْاسْتِسْقَاءِ: اللَّهُمَّ  
جَلِّلْنَا) بالجمع من التجليل.  
والمراد تجميع الأرض.

(سحاباً كيفاً) بفتح الكاف فمثلة فمشاة تحية فقاء أي  
مُكَانِفًا مُرَاجِيًا.

(قصيفاً) بالقاف المفتوحة فصاد مهمللة فمشاة تحية فقاء،  
وهو ما كان رعدّه شديد الصوت، وهو من أمارات قوة المطر.

(دلوقاً) بفتح الدال المهملّة وضّم اللام وسكون الواو  
فقاف يُقال: خيل دلوق أي مندفعة شديدة الدفعة ويقال: دلِقَ  
السَّيْلُ على القوم هجم.

(ضحوكاً) بفتح أوّله بزنة فعول أي ذات برق.  
(تمطرنا منه رذاذاً) بضمّ الراء فذال مُعْجَمَةٌ فأخرى مثلها  
هو ما كان مطره دون الطش.

(قطقطاً) بكسر القافين وسكون الطاء الأولى قال أبو زيد:  
القطقط أصغر المطر ثم الرذاذ، وهو فوق القطقط ثم الطش،  
وهو فوق الرذاذ.

(سجلاً) مصدر سجلت الماء سجلاً إذا صبته صباً ووصف  
به السحاب مبالغة في كثرة ما يصب منها من الماء حتى كأنها  
نفس المصدر.

(يا ذا الجلال والإكرام) رواه أبو عوانة في صحيحه، وقذان  
الوصفان نطق بهما القرآن وفي التفسير أي: الاستغناء المطلق  
والفضل التام وقيل: الذي عند الإجلال والإكرام للمخلصين  
من عباده، وهما من عظام صفاته - تعالى - ولذا قال ﷺ:



وفيه التصريح بذلك.

وفي الحديث دليل أن استحلال الحرير لا يخرج فاعله من مسمى الأمة كذا قال.

(قلت: ولا يخفى ضعف هذا القول فإن من استحل محرماً أي اعتقد حله فإنه قد كذب الرسول ﷺ الذي أخبر أنه حرام فقولُه جملُه ردُّ لِكَلَامِهِ وَتَكْذِيبُ وَتَكْذِيبُهُ كَفَرٌ فَلَا يُدْرِكُ مَنْ تَأْوِيلُ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ ارَادَ أَنَّهُ مِنَ الْأُمَّةِ قَبْلَ اسْتِحْلَالِهَا إِذَا اسْتَحْلَحَ خَرَجَ عَنْ مَسْمَى الْأُمَّةِ.

ولا يصح أن يراد بالأمة هنا أمة الدعوة؛ لأنهم مستحلون لكل ما حرّمه لا لهذا المذكور بخصوصه.

وقد اختلف في ضبط هذه اللفظة في الحديث فظاهر إيراد المصنف له في اللباس أنه يختار أنها بالخاء المعجمة والزاي، وهو الذي نص عليه الحميدي، وابن الأثير [النهاية: ٢٨/٢] في هذا الحديث، وهو ضرب من ثياب الإبريسم معروف وضبطه أبو موسى بالخاء والزاي المهملتين.

قال ابن الأثير في النهاية: والمشهور في هذا الحديث على اختلاف طرقه هو الأول.

وإذا كان هو المراد من الحديث فهو الخاص من الحرير وعطف الحرير عليه من عطف العام على الخاص؛ لأن الحرير ضرب من الحرير.

وقد يطلق الحرير على ثياب تسج من الحرير والصوف، ولكنه غير مراد هنا لما عرفت من أن هذا النوع حلال، وعليه يحمل ما أخرجه أبو داود (٤٠٣٨) عن عبد الله بن سعد الدمشقي عن أبيه سعد قال: «رَأَيْتُ بِيخَارِي رَجُلًا عَلَى بَغْلَةٍ بَيْضَاءَ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ أَخْرَجَ سَوْدَاءَ قَالَ: كَسَانِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وأخرجه الرمزي (٣٣٢١) السنائي [كبرى: ٤٧٦/٥] وذكره البخاري «الشيخ الكبير» (٦٧/٤)، ويأتي من حديث عمر [رقم: ٤٩٠] بيان ما يحل من غير الخالص.

السائب، وإن كان قد ورد من حديث ابن عباس «سَلُّوا اللَّهَ يَبْطُونُ أَكْفَكُمْ وَلَا تَسْأَلُوهُ بِظَهْرِهِ» [أبو داود (١٤٨٥)، ابن ماجه (٣٨٦٦)]، وإن كان ضعيفاً فالجمع بينهما:

أن حديث ابن عباس يختص بما إذا كان السؤال بمحصل شيء لا لدفع بلاء.

وقد فسّر قوله تعالى: «وَيَذَعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا» [الأنبياء: ٩] أن الرغب بالبطون والرهب بالظهور.

## ١٩- بَابُ اللَّبَاسِ

أي: ما يحل منه وما يحرم.

### ١- تحريم الحرير

٤٩٥- عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَّ وَالْحَرِيرَ».

رواه أبو داود (٤٠٣٩)، وأصله في البخاري [معلقاً (٥٥٩٠)].

(عن أبي عامر الأشعري) قال في الأطراف (٢٢٩/٩): اختلف في اسمه فقيل: عبد الله ابن هاني وقيل: عبد الله بن وهب وقيل: عبيد بن وهب.

وبقي إلى خلافة عبد الملك ابن مروان سكن الشام وليس بعم أبي موسى الأشعري، ذلك قيل أيام حنين في حياة النبي ﷺ واسمه عبيد بن سليم.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَّ وَالْحَرِيرَ» [النهاية: ٢٨/٢]).

والمراد به استحلال الزنى وبالحاء والزاي المعجمتين.

(والحرير رواه أبو داود، وأصله في البخاري).

وأخرجه البخاري تعليقاً.

والحديث دليل على تحريم لباس الحرير؛ لأن قوله «يَسْتَحِلُّونَ» بمعنى يجعلون الحرام حلالاً ويأتي الحديث الثاني.



## ٢- تحريم الشرب في آنية الذهب

## والفضة ولبس الديباج

٤٩٦- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالْدِّبَاجِ وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٣٧)

(وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْرَبَ فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَأَنْ نَأْكُلَ فِيهَا»)

تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ عَنْ حُذَيْفَةَ بَلَفَظَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ» الْحَدِيثُ.

فَقَوْلُهُ هُنَا «نَهَى» إِبْرَارٌ عَنْ ذَلِكَ اللَّفْظِ الَّذِي تَقَدَّمَ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ.

(وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالْدِّبَاجِ وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) أَيِ وَنَهَى عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ، وَالنَّهْيُ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ.

وَالْحَرِيرُ لُبْسُ الْحَرِيرِ ذَهَبَ الْجَمَاهِيرِ مِنَ الْأُمَمِ عَلَى الرُّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ.

وَحَكَى الْقَاضِي عِيَّاضٌ عَنْ قَوْمٍ إِبَاحَتَهُ.

وَنَسَبَ فِي الْبَحْرِ إِبَاحَتَهُ إِلَى ابْنِ عُثَيْمٍ، وَقَالَ: إِنَّهُ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ بَعْدَهُ عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَلَكِنْ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٢٩٥/١٠): قَدْ ثَبَتَ لُبْسُ الْحَرِيرِ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٣٩): لَبَسَهُ عَشْرُونَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَكْثَرُ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف: ١٥١/٨-١٥٦] عَنْ جَمِيعِ مَنْهُمْ.

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف: ١٥٧/٨] مِنْ طَرِيقِ عُمَارِ بْنِ أَبِي عُمَارٍ قَالَ: «أَتَتْ مِرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ مَطَارُفُ خَزٍّ فَكَسَاهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

قَالَ: وَالْأَصَحُّ فِي تَفْسِيرِ الْخَزِّ أَنَّهُ ثِيَابٌ سُدَّاهَا مِنْ حَرِيرٍ وَلَحْمَتُهَا مِنْ غَيْرِهِ.

وَقِيلَ: تَنْسُجُ مَخْلُوطَةٌ مِنْ حَرِيرٍ وَصُوفٍ أَوْ نَحْوِهِ.

وَقِيلَ: أَصْلُهُ اسْمٌ دَائِمٌ يُقَالُ لَهَا الْخَزُّ فَسُمِّيَ الثُّوبُ الْمَتَّخَذُ مِنْ وَبَرِهِ خَزًّا لِتَعَمُّوْمِهِ ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى مَا خُلِطَ بِحَرِيرٍ لِتَعَمُّوْمِهِ الْحَرِيرِ.

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَقَدْ يُحْتَمَلُ أَنَّ الَّذِي لَبَسَهُ الصَّحَابَةُ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ كَانَ مِنَ الْخَزِّ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ عِبَارَتِهِ بِأَبَى ذَلِكَ.

وَأَمَّا الْخَزُّ بِالْقَافِ بَدَلِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ.

فَقَالَ الرَّافِعِيُّ: إِنَّهُ عِنْدَ الْأُمَمِ مِنَ الْحَرِيرِ فَحَرَمُوهُ عَلَى الرُّجَالِ أَيْضًا.

وَالْقَوْلُ بَلَفَظَهُ وَحَلَّ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ قَوْلُ الْجَمَاهِيرِ إِلَّا ابْنَ الزُّبَيْرِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٢٠٦٩) عَنْهُ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: لَا تَلْبَسُوا نِسَاءَكُمْ الْحَرِيرَ فَإِنِّي سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ» فَاخَذَ بِالْعُمُومِ.

إِلَّا أَنَّهُ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى حَلِّ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ.

فَأَمَّا الصَّبِيَّانِ مِنَ الذُّكُورِ فَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا أَيْضًا عِنْدَ الْأَكْثَرِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ رضي الله عنه: «حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّيَيْ» [أحمد (١١٥/١)، أبو داود (٤٠٥٧)، النسائي (١٦٠/٨)].

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: يَجُوزُ لِبَاسُهُمْ.

وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: يَجُوزُ لِبَاسُهُمُ الْخَلِيُّ وَالْحَرِيرُ فِي يَوْمِ الْعِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِمْ وَلَهُمْ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْعِيدِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهُ أَصَحُّهَا جَوَازُهُ.

وَأَمَّا الدِّبَاجُ: فَهُوَ مَا غُلِظَ مِنْ ثِيَابِ الْحَرِيرِ وَعُطِفَهُ عَلَيْهِ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ.

وَأَمَّا الْجُلُوسُ عَلَى الْحَرِيرِ: فَقَدْ أَفَادَ الْحَدِيثُ النَّهْيَ عَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٢٩٢/١٠): إِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ حَدِيثَ حُذَيْفَةَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ وَلَيْسَ فِيهِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَأَنْ نَجْلِسَ عَلَيْهِ» قَالَ: وَهِيَ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ لِمَنْ قَالَ بِمَنْعِ الْجُلُوسِ عَلَى الْحَرِيرِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِابْنِ الْمَاجَشُونِ وَالْكُوفِيِّينَ، وَبَعْضِ الشَّافِعِيِّينَ.

وَقَالَ بَعْضُ الْخَفِيِّينَ فِي الدَّلِيلِ عَلَى عَدَمِ تَحْرِيمِ الْجُلُوسِ عَلَى الْحَرِيرِ إِنَّ قَوْلَهُ «نَهَى» لَيْسَ صَرِيحًا فِي التَّحْرِيمِ.



وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُ وَرَدَّ عَنْ مَجْمُوعِ  
الْبَيْسِ وَالْجُلُوسِ لَا الْجُلُوسِ وَحْدَهُ.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى تَكَلُّفُ هَذَا الْقَاتِلِ، وَالْإِخْرَاجُ عَنِ الظَّاهِرِ  
بِلا حَاجَةٍ.

وَقَدَّرَتِ الْهَادِوِيَّةُ الرُّخْصَةَ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ لَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ  
نَصٌّ فِي الْأَرْبَعِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ: يُدَارُ الْجَوَازُ وَالتَّحْرِيمُ عَلَى الْبَيْسِ  
لِصَحَّةِ الْأَخْبَارِ فِيهِ وَالْجُلُوسُ لَيْسَ بِبَيْسٍ.

٤- مَنْ يُرَخِّصُ لَهُ فِي الْحَرِيرِ

٤٩٨- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَخِّصَ  
لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَالزُّبَيْرِ فِي قَيْصِ الْحَرِيرِ  
فِي سَفَرٍ مِنْ حِكْمَةٍ كَانَتْ بِهِمَا».

وَاجْتَنَحَ الْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يُسَمَّى الْجُلُوسُ لُبْسًا بِحَدِيثِ أَنَسٍ  
فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٣٨٠)، مسلم (٨٥٦)] «فَقَعْتُ إِلَى حَصِيرٍ  
لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طَوْلٍ مَا لُبْسٌ» وَلَأَنْ لُبْسَ كُلِّ شَيْءٍ بِجَسَدِهِ.

ثَفَّقَ عَلَيْهِ [البخاري (٥٨٣٩)، مسلم (٢٠٧٦)].

وَأَمَّا الْفِرَاشُ فَالنِّسَاءُ لِلْحَرِيرِ فَالْأَصْلُ جَوَازُهُ.

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَخِّصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ  
وَالزُّبَيْرِ فِي قَيْصِ الْحَرِيرِ فِي سَفَرٍ مِنْ حِكْمَةٍ» بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ  
وَتَشْدِيدِ الْكَافِ نَوْعٌ مِنَ الْجَرْبِ وَذَكَرَ الْحِكْمَةَ مَثَلًا لَا قِيْلَ أَيُّ  
مِنْ أَجْلِ حِكْمَةٍ هـ «مِنْ» لِلتَّعْلِيلِ.  
(كَانَتْ بِهِمَا، ثَفَّقَ عَلَيْهِ).

وَقَدْ أَحْلَلُ لَهُنَّ لُبْسَهُ وَمِنَهُ الْإِفْرَاشُ، وَمَنْ قَالَ بِمَنْعِهِنَّ عَنْ  
إِفْرَاشِهِ فَلَا حُجَّةَ لَهُ.

وَفِي رَوَايَةٍ أُتِيَتْهُمَا «شَكَرَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الْقَمْلَ  
فَرَخِّصَ لَهُمَا قَيْصَ الْحَرِيرِ فِي غَزَاةٍ لَهُمَا».

وَاجْتَلَفَ فِي عِلَّةِ تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ عَلَى قَوْلَيْنِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (١٠١/٦): يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَأَنَّ الْحِكْمَةَ  
حَصَلَتْ مِنَ الْقَمْلِ فَتَسَبَّبَتِ الْعِلَّةُ تَارَةً إِلَى السَّبَبِ، وَتَارَةً إِلَى  
سَبَبِ السَّبَبِ.

وَالثَّانِي: كَوْنُهُ لِبَاسٍ رَفَاقِيَّةٍ وَزِينَةٌ تَلْبَقُ بِالنِّسَاءِ دُونَ شَهَامَةِ  
الرِّجَالِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِهِ لِلْحِكْمَةِ وَغَيْرِهَا.

٣- مقدار ما يتجوَّز من الحرير

فَقَالَ الطَّبْرِيُّ: دَلَّتِ الرُّخْصَةُ فِي لُبْسِهِ لِلْحِكْمَةِ عَلَى أَنَّ مَنْ  
قَصَدَ بِلَبْسِهِ دَفْعَ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ أَذَى الْحِكْمَةِ كَدَفْعِ السِّلَاحِ،  
وَلَحَوْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ.

٤٩٧- وَعَنْ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ  
عَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ إِلَّا مَوْضِعَ إصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثِ  
أَوْ أَرْبَعٍ».

وَالْقَاتِلُونَ بِالْجَوَازِ لَا بِمُخَصَّنَةٍ بِالسَّفَرِ.

ثَفَّقَ عَلَيْهِ، وَالْفَلْظُ لِتَسْلِيمِ [البخاري (٥٨٢٩)، مسلم (٢٠٦٩)].

وَقَالَ الْبَعْضُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: يَخْتَصُّ بِهِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: «أَوْ» هُنَا لِلتَّخْيِيرِ وَالتَّنْوِيعِ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ مَنَعَ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ  
الْخُصُوصِيَّةَ بِالزُّبَيْرِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ وَلَا تَصَحُّ تِلْكَ الدَّعْوَى.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف (١٥١/٥)] مِنْ  
هَذَا الرَّجْوِ بِلَفْظِ «إِنَّ الْحَرِيرَ لَا يَصْلُحُ إِلَّا هَكَذَا أَوْ هَكَذَا» يَعْنِي  
إِصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا.

وَمَنْ قَالَ الْمَرَادُ أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ كَمٍّ إِصْبَعَانِ فَإِنَّهُ يَرُدُّهُ  
رَوَايَةُ النَّسَائِيِّ (٢٠٢/٨) «لَمْ يُرَخِّصْ فِي الدِّيَاغِ إِلَّا فِي مَوْضِعِ  
أَرْبَعِ أَصَابِعٍ».



وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا.  
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ بِالْجَوَازِ لِلضَّرُورَةِ.

وَوَقَعَ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ تَبَعًا لِلتَّوَيُّوِي أَنَّهُ الْحِكْمَةُ فِي لُبْسِ  
الْحَرِيرِ لِلْحِكْمَةِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْبُرُودَةِ.

وَتَعَقَّبَ أَنَّ الْحَرِيرَ حَادٌّ فَالضُّوَابُ أَنَّ الْحِكْمَةَ فِيهِ بِمَخَاصِيئِهِ  
فِيهِ تَدْفَعُ مَا تَنْشَأُ عَنِ الْحِكْمَةِ مِنَ الْقَمَلِ.

### ٥- جَوَازُ الْحَرِيرِ لِلنِّسَاءِ

٤٩٩- وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «كَسَانِي النَّبِيُّ ﷺ  
حُلَّةَ سَيِّرَاءٍ فَخَرَجْتُ فِيهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ  
فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ (البخاري (٥٨٤٠)، مسلم (٢٠٧١))

٥٠٠- وَعَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَحَلَّ اللَّهُ  
لِلنِّسَاءِ الْحَرِيرَ وَالزَّهَبَ وَاللَّيْلَةَ أَمْتِي، وَحَرَّمَ  
عَلَيَّ ذُكُورَهَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩٢/٤) وَالتَّيَمِيُّ (١٦١/٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٢٠)  
(وَصَحَّحَهُ)

(وَعَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ قَالَ: «أَحَلَّ اللَّهُ ﷺ  
وَالْحَرِيرَ أَيْ لِبْسُهَا».

(لِلنِّسَاءِ أَمْتِي وَحَرَّمَ) أَيْ لِبْسُهَا وَفَرَّاشُ الْحَرِيرِ كَمَا سَلَفَ.  
(عَلَى ذُكُورِهَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّيَمِيُّ وَصَحَّحَهُ) إِلَّا أَنَّهُ أَخْرَجَهُ  
التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى، وَأَعْلَاهُ  
أَبُو حَاتِمٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَلْقَهُ.

وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (الإحسان: ٢٥٠/١٢): سَعِيدُ  
بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ أَبِي مُوسَى مَعْلُومٌ لَا يَصَحُّ.

وَأَمَّا ابْنُ خُزَيْمَةَ فَصَحَّحَهُ.

وَقَدْ رَوَى مِنْ ثَمَانِ طَرِيقٍ غَيْرِ هَذِهِ الطَّرِيقِ عَنْ ثَمَانِيَةِ مَنِ  
الصَّحَابَةِ، وَكُلُّهَا لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ وَلَكِنَّهُ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ لُبْسِ الرِّجَالِ الذَّهَبَ وَالْحَرِيرَ،  
وَجَوَازِ لِبْسِهِمَا لِلنِّسَاءِ، وَلَكِنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ حُلَّ الذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ  
مَنْسُوخٌ.

قَالَ الْخَلِيلُ: لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلًا بِكَسْرِ أَوَّلِهِ مَعَ الْمَدِّ  
سِوَى سِيرَاءٍ - وَهُوَ الْمَاءُ الَّذِي يَخْرُجُ عَلَى رَأْسِ الْمَوْلُودِ -  
وَحَوْلَاءٍ وَعِبَاءٍ لَغَةً فِي الْعَنْبِ، وَضَبُّ «حُلَّة» بِالتَّنْوِينِ عَلَى أَنَّ  
«سِيرَاءً» صِفَةٌ لَهَا، وَيَغْيِرُ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَهُوَ الْأَجُودُ كَمَا فِي  
شَرْحِ مُسْلِمٍ.

(فَخَرَجْتُ فِيهَا فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَشَقَّقْتُهَا بَيْنَ  
نِسَائِي، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: الْحُلَّةُ إِزَارٌ  
وَرَدَاءٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ.

وَقِيلَ: هِيَ بُرُودٌ مُضْلَعَةٌ بِالْقَرِّ، وَقِيلَ: حَرِيرٌ خَالِصٌ، وَهُوَ  
الْأَقْرَبُ.

وَقَوْلُهُ: (فَرَأَيْتُ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ) زَادَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةِ  
(٢٠٧١) (١٧) فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أَبْعَثْهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا إِنَّمَا بَعَثْتُهَا إِلَيْكَ  
لِتَشَقَّقَهَا خُمْرًا بَيْنَ النِّسَاءِ، وَلِذَا شَقَّقْتُهَا خُمْرًا بَيْنَ الْقَوَاطِمِ».

وَقَوْلُهُ: «فَشَقَّقْتُهَا» أَيْ قَطَعْتُهَا فَفَرَّقْتُهَا خُمْرًا، وَهِيَ بِالْخَاءِ



## ٧- رُؤْيَا أَمْرِ النِّعْمَةِ عَلَى الْعَبْدِ

٥٠١- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِذَا أَنْعَمَ عَلَى عَبْدِهِ نِعْمَةً أَنْ يَرَى أَمْرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْهِ».

رُؤَاةُ النَّبِيِّ ﷺ (٢٧١/٣)

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (١٩٦/٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الْأَحْوَصِ وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨١٩) وَالْحَاكِمُ (١٣٥/٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَمْرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ».

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (١٨١/٨) عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ أَبِيهِ.

وَفِيهِ «إِذَا أَتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيَرِ أَمْرَ نِعْمَتِهِ عَلَيْكَ وَكَرَامَتِهِ».

فِي هَذَا الْأَحَادِيثِ دَلَالَةٌ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ مِنَ الْعَبْدِ إِظْهَارَ نِعْمَتِهِ فِي مَأْكُلِهِ، وَمَلْبُوسِهِ فَإِنَّهُ شُكْرٌ لِلنِّعْمَةِ فَعَلِيٌّ؛ وَلِأَنَّهُ إِذَا رَأَى الْحَاجَّ فِي هَيْئَةٍ حَسَنَةٍ قَصْدَهُ؛ لِيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ وَيُنَادِيَ الْهَيْئَةَ سُؤَالَ، وَإِظْهَارَ لِلْفَقْرِ بِلِسَانِ الْحَالِ وَلِذَا قِيلَ:

وَلِسَانُ حَالِي بِالشُّكَايَةِ أَنْطَقُ

وقيل:

وَكَفَّاكَ شَاهِدُ مَنْظَرِي عَنْ مَنْخَبَرِي

## ٨- النَّهْيُ عَنِ لِبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمَعْصَرِ

٥٠٢- وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لِبْسِ الْقَسِيِّ وَالْمَعْصَرِ».

رُؤَاةُ مُسْلِمٍ (٢٠٧٨)

(وَعَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لِبْسِ بَضَمِ اللَّامِ (الْقَسِيِّ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الْمُهْمَلَةِ بَعْدَهَا يَاءُ النَّسْبَةِ، وَقِيلَ: إِنَّ الْمُحَدِّثِينَ يَكْسِرُونَ الْقَافَ، وَأَهْلُ مِصْرَ يَفْتَحُونَهَا، وَهِيَ نَسْبَةٌ إِلَى بَلَدٍ يُقَالُ لَهَا الْقَسِيُّ».

وَقَدْ فَسَّرَ الْقَسِيُّ فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهَا ثِيَابٌ مُضْلَعَةٌ يُؤْتَى بِهَا مِنْ مِصْرَ وَالشَّامِ هَكَذَا فِي مُسْلِمٍ وَفِي الْبُخَارِيِّ فِيهَا حَرِيرٌ أَمْشَلُ الْأَنْزَجِ.

(وَالْمَعْصَرُ: رُؤَاةٌ مُسْلِمٌ، هُوَ الْمَصْبُوغُ بِالْمَعْصَرِ.

فَالنَّهْيُ فِي الْأَوَّلِ لِلتَّحْرِيمِ إِنْ كَانَ حَرِيرُهُ أَكْثَرَ، وَالْأَوَّلُ لِلتَّزْيِينِ وَالْكَرَاعَةِ.

وَأَمَّا فِي الثَّانِي فَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ أَيْضًا التَّحْرِيمُ، وَإِلَيْهِ دَقِبَتِ الْهَادِيَّةُ وَدَقَبَ جَمَاهِيرُ الصُّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى جَوَازِ لِبْسِ الْمَعْصَرِ وَيَوْمَ قَالَ الْفَقَهَاءُ غَيْرُ أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: مَكْرُوهَةٌ تَزْيِينًا.

قَالُوا: لِأَنَّهُ لِبْسٌ ﷺ خُلَّةٌ حَمْرَاءُ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ (الْبُخَارِيُّ (١٦٦)، مُسْلِمٌ (١١٨٧)) عَنْ ابْنِ عُمرَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ بِالْمَعْصَرِ».

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ الْقَيِّمِ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا خُلَّةٌ حَمْرَاءُ بَحْثًا، وَقَالَ: إِنَّ الْخُلَّةَ الْحَمْرَاءَ بُرْدَانِ بِيَانَيْنِ مَنْسُوجَانِ مَخْطُوطِ خَمْرٍ مَعَ الْأَسْوَدِ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ بِهَذَا الْأِسْمِ بِاِغْتِيَابٍ مَا فِيهَا مِنَ الْخَطُوطِ.

وَأَمَّا الْأَحْمَرُ الْبَحْثُ فَمَنْهِيٌّ عَنْهُ أَشَدُّ النَّهْيِ؛ فَفِي الصَّحِيحَيْنِ (الْبُخَارِيُّ (٥٨٤٩)، مُسْلِمٌ (٢٠٦٦)) «أَنَّ ﷺ نَهَى عَنْ التَّيَازِيرِ الْخَمْرِ».

٥٠٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ رضي الله عنه قَالَ: رَأَى عَلِيَّ النَّبِيَّ ﷺ ثَوْبَيْنِ مَعْصَرَيْنِ، فَقَالَ: أَمَّاكَ أَمَرْتُكَ بِهَذَا».

رُؤَاةُ مُسْلِمٍ (٢٠٧٧).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَعْصَرِ مُعْضَدٌ لِلنَّهْيِ الْأَوَّلِ وَبِزِيَادَةِ قُوَّةٍ فِي الدَّلَالَةِ بِمَا هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ مُسْلِمٍ قُلْتُ: اغْتِابُهُمَا بِمَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: بَلْ أَحْرَقْتُهُمَا.

وَفِي رَوَايَتِهِ (٢٠٧٧) (٢٨) «إِنَّ قَبِيلَهُ مِنْ تَبَايِرِ الْكُفَّارِ فَلَا تَلْبَسْنَهُمَا».

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٦٨) وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٣/٨).

وَفِي قَوْلِهِ: (أَمَّاكَ أَمَرْتُكَ) إِعْلَامٌ بِأَنَّهُ مِنْ لِبَاسِ النِّسَاءِ وَزَيْنَتِهِنَّ، وَأَخْلَاقِهِنَّ.

وَفِيهِ حُجَّةٌ عَلَى الْعَقْرِ بِاتِّلَافِ الْمَالِ، وَهُوَ أَيُّ أَمْرِ ابْنِ عُمرَ بِتَحْرِيقِهَا يُعَارِضُ حَدِيثَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ [رَهْمَ (٤٨٧)]



وامرءه بأن يشقها بين نسائه كما في رواية قدّمناها فينظر في وجهه  
الجمع إلا أن في سنن أبي داود (٤٠٦٦) عن عبد الله بن عمرو  
«أنه ﷺ رأى عليه رِبْطَةً مُضْرَجَةً بِالْمُصْفَرِّ فَقَالَ: مَا هَذِهِ الرِّبْطَةُ  
الَّتِي عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَعَرَفْتُ مَا كَرِهَ فَأَتَيْتُ أَهْلِي، وَهُمْ يَسْجُرُونَ  
تَنَوُّراً لَهُمْ فَقَدَدْتُهَا فِيهَا ثُمَّ أَتَيْتُهُ مِنَ الْغَدِ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ مَا  
فَعَلْتَ الرِّبْطَةَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: هَلَا كَسَوْتَهَا بَغْضَ أَهْلِكَ فَإِنَّهُ لَا  
بَأْسَ بِهَا لِلنِّسَاءِ».

فهذا يدل على أنه أحرقها من غير أمرٍ من النبي ﷺ فلو  
صحّت هذه الرواية لزال التعارض بينه وبين حديث علي عليه  
السلام.

لكنه يبقى التعارض بين روايتي ابن عمر.

وقد يقال: إنه ﷺ أمر أولاً بإحراقها ندباً ثم لما أحرقها  
قال له ﷺ: «لو كسوتها بعض أهلِكَ» إعلاماً له بأن هذا كان  
كافياً عن إحراقها لو فعله، وأن الأمر للتدب.

وقال القاضي عياض في شرح مسلم (٥٥/٤٤) [٥٦] امرءه  
ﷺ بإحراقها من باب التغليظ أو العقوبة.

#### ٩- جواز ثياب فيها أطراف من الديباغ

٥٠٤- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهَا: «أَنَّهَا أَخْرَجَتْ جُبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَكْفُوفَةً  
الْجَنَيبِ وَالْكَفَّيْنِ وَالْفَرْجَيْنِ بِالْذَّبْيِاجِ».

رواه أبو داود (٤٠٥٤).

وأصله في مسلم (٢٠٦٩) وزاد: «كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ،  
فَقُبِضَتْهَا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبَسُهَا، فَخَنَ نَفْسُهَا لِلْمَرْضَى يُشْتَفَى بِهَا».

وزاد البخاري في الأدب المفرد (٣٤٨): «وَكُنَّ يَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ  
وَالْجُمُعَةِ»

(وعن أسماء بنت أبي بكر أنها أخرجت جبة رسول الله ﷺ  
مكفوفة من الحرير ما اتخذ جيبه من حرير وكان  
لذيله، وأكماميه كفاف منه.

(الجيب والكفّين والفرجين بالذباغ) هو ما غلظ من الحرير  
كما سلف.

(رواه أبو داود، وأصله في مسلم وزاد) أي: من رواية  
أسماء.

(كانت أي الجبة عند عائشة حتى قبضت) مغير الصبغة  
أي ماتت.

(لقبضتها وكان النبي ﷺ يلبسها فنحن نغسلها للمرضى  
يُشْتَفَى بِهَا).

الحديث في مسلم له سبب، وهو أن أسماء أرسلت إلى  
ابن عمر أنه بلغها أنه يحرم العلم في الثوب فاجاب بأنه سمع  
عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرُ  
مَنْ لَا خِلَاقَ لَهُ فَخِيفَ أَنْ يَكُونَ الْعَلَمُ مِنْهُ فَأَخْرَجَتْ أَسْمَاءُ  
الْجُبَّةَ».

(وزاد البخاري في الأدب المفرد) في رواية أسماء «وَكُنَّ  
يَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ وَالْجُمُعَةِ».

قال في شرح مسلم للنووي (٤٤/١٤) على قوله «مَكْفُوفَةً»  
ومعنى المكفوفة أنه جعل له كفة بضم الكاف، وهو ما  
يُكْفَى بِهِ جَوَاهِزُهَا وَيُعْطَفُ عَلَيْهَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِي الذَّيْلِ وَفِي  
الْفَرْجَيْنِ وَفِي الْكَفَّيْنِ أَتَتْهُ.

وهو محمول على أنه أربع أصابع أو دونها أو فوقها إذا لم  
يكن مضطراً جمعاً بين الأدلة.

وله جواز مثل ذلك من الحرير وجواز لبس الجبة، وما له  
فرجان من غير كراقة.

وله استشفاء بآثاره ﷺ وما لامس جسده الشريف.

وفي قولها: «كَانَ يَلْبَسُهَا لِلْوَفْدِ وَالْجُمُعَةِ» دليل على  
استحباب التجليل بالرزية للوافد ونحوه كذا قيل إلا أنه لا يخفى  
أنه قول صحابي لا دليل فيه.

وأما خياطة الثوب بالخيوط الحرير، ولبسه وجعل خيط  
السبيحة من الحرير، وليقة الدواة وكيس المصحف، وغشاية  
الكتب فلا ينبغي القول بعدم جوازه لعدم شمول النهي له.

وفي اللباس آداب منها في العمامة تقصير العذبة فلا تطول  
طولاً فاحشاً، وإرسالها بين الكفّين، ويجوز تركها بالأصالة.



وَفِي الْقَمِيصِ الْكُمُ؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ (٤٠٢٧) عَنْ أَسْمَاءَ  
«كَانَ كُمُ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الرُّسْغِ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: إِفْرَاطُ تَوْسِعَةِ الثِّيَابِ وَالْأَكْمَامِ بَدْعَةٌ  
وَمُسْرِفٌ.

وَفِي الْمَنْزَرِ، وَمِثْلُهُ اللَّيَاسُ وَالْقَمِيصُ أَنْ لَا يُسَبِّلَهُ زِيَادَةً عَلَى  
نَصْفِ السَّاقِ وَيَحْرُمُ أَنْ جَاوَزَ الْكَعْبَيْنِ.



وفي لفظ لابن حبان (الإحسان ٢٩٩٣) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٥٤/٧) «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ فَإِنَّهُ مَا ذَكَرَهُ عَبْدٌ قَطُّ فِي ضَيْقٍ إِلَّا وَسَّعَهُ وَلَا فِي سَعَةٍ إِلَّا ضَيَّقَهَا».

وفي حديث أنس عند ابن لال في مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ «أَكْثَرُوا ذِكْرَ الْمَوْتِ فَإِنَّ ذَلِكَ تَمْحِصٌ لِلذُّنُوبِ وَتَرْهِيذٌ فِي الدُّنْيَا».

وعند البزار (كشف الاستار ٢٤٠/٤) «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ فَإِنَّهُ مَا ذَكَرَهُ أَحَدٌ فِي ضَيْقٍ مِنَ الْعَيْشِ إِلَّا وَسَّعَهُ عَلَيْهِ وَلَا فِي سَعَةٍ إِلَّا ضَيَّقَهَا» وعند ابن أبي الدنيا «أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ فَإِنَّهُ يَمْحَقُ الذُّنُوبَ وَيُزِيدُ فِي الدُّنْيَا فَإِنْ ذَكَرْتُمُوهُ عِنْدَ الْغِنَى هَدَمَهُ، وَإِنْ ذَكَرْتُمُوهُ عِنْدَ الْفَقْرِ أَرْضَاكُمْ بِعَيْشِكُمْ».

## ٢- النَّهْيُ عَنْ تَمْنِيِ الْمَوْتِ

٥٠٦- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلٍ بِهِ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مُتَمَنِّيًا فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَخْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي مَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٦٣٥١)، مسلم (٢٦٨٠)]

(وعن أنس رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لِضُرِّ نَزَلٍ بِهِ فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْهُ أَيْ لَا فِرَاقٍ وَلَا عَالَةٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ».

(مُتَمَنِّيًا فَلْيَقُلْ) بدلاً عن لفظ التمني الدعاء. وَتَفْرِضُ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ.

(اللَّهُمَّ أَخْيِنِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي وَتَوَفَّنِي مَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الحديث دليل على النهي عن تمنّي الموت للوقوع في بلاءٍ ومحنةٍ أو خشية ذلك من عدوٍ أو مرضٍ أو فاقةٍ أو نحوها من مشاق الدُّنْيَا؛ لما في ذلك من الجزعِ وعدمِ الصَّبْرِ على القضاءِ وعدمِ الرِّضَا.

وفي قوله: «لِضُرِّ نَزَلٍ بِهِ» ما يُرْشِدُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لغير ذلك من خوفٍ أو قِتْنَةٍ فِي الدُّنْيَا فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

## ٣- كِتَابُ الْجَنَائِزِ

الجنائزُ جمعُ جنازةٍ بفتح الجيم وكسرهما.

في «القاموس» الجنازةُ الميتُ وتُفْتَحُ أو بِالْكَسْرِ الميتُ وبالفَتْحِ السَّرِيرُ أو عَكْسُهُ أو بِالْكَسْرِ السَّرِيرُ مَعَ الْمَيِّتِ.

## ١- الإِكْتَارُ مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ

٥٠٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ: الْمَوْتِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣٠٧) وَالنَّسَائِيُّ (٤/٤) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٩٩٢)

(عن أبي هريرة قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُوا ذِكْرَ هَازِمِ اللَّذَاتِ الْمَوْتِ») بِالْكَسْرِ بدل من هازِم.

(رواهُ الترمذي والنسائي وصحَّحه ابن حبان) وَالْحَاجِمُ وَابْنُ السَّكَنِ وَابْنُ طَاهِرٍ، وَأَعْلَاهُ الدَّارِقُطِيُّ بِالْإِسْرَافِ.

وفي الباب عن عمر وعن أنس، وما تخلو عن مقال.

قال المصنف نقلاً عن السَّهْلِيِّ: إِنَّ الرِّوَايَةَ فِي «هَازِمِ» بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةُ مَعْنَاهُ: الْقَاطِعُ.

وَأَمَّا بِالْمُهْمَلَةِ فَمَعْنَاهُ الْمَزِيلُ لِلشَّيْءِ وَلَيْسَ مُرَادًا هُنَا.

قال المصنف: وفي هذا التفسير نظرٌ لا يخفى.

(قلت) يُرِيدُ أَنَّ الْعَنَسَى عَلَى الذَّالِ الْمُهْمَلَةِ صَحِيحٌ فَإِنَّ الْمَوْتَ يُزِيلُ اللَّذَاتِ كَمَا يَقْطَعُهَا وَلَكِنْ الْعَمْدَةُ الرِّوَايَةُ.

والحديث دليلٌ على أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَغْفَلَ عَنْ ذِكْرِ أَكْثَرِ أَعْظَمِ الْمَوَاعِظِ وَهَوِّ الْمَوْتِ.

وقد ذَكَرَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ فَائِدَةَ الذِّكْرِ بِقَوْلِهِ: «فَلْيَنْكُرْ مَا تَذَكَّرُونَهُ فِي كَبِيرٍ إِلَّا قَلَّةً وَلَا قَلِيلٍ إِلَّا كَثْرَةً».

وفي روايةٍ لِلدَّيْلَمِيِّ [القرطوبس بمأثور الخطاب: ٧٤/١] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَكْثَرُوا ذِكْرَ الْمَوْتِ فَمَا مِنْ عَبْدٍ أَكْثَرَ ذِكْرَهُ إِلَّا أَحْيَا اللَّهُ قَلْبَهُ، وَهَوَّنَ عَلَيْهِ الْمَوْتَ».



وقد دلَّ أنه حديث الدعاء «إِذَا أَرَدْتَ بِبَيِّدِكَ فِتْنَةً فَأَقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونٍ» [أحمد (٢٤٣/٥)، الرملي (٣٢٣٥)] أو كَانَ تَحْنِيًا لِلشَّهَادَةِ كما وقعَ ذَلِكَ لعبدِ اللَّهِ بنِ رَوَاحَةَ وغيره من السُّلَفِ وَكَمَا فِي قولِ مَرْيَمَ: «يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا» [مريم: ٢٣] فَإِنَّهَا إِنْ عَمَّتْ ذَلِكَ لِلْمَلَاحِظِ هَذَا الْأَمْرَ الْمَخُوفَ مَنْ كَفَرَ وَشَقَاوَةَ مَنْ شَقِيَ بِسَبِيلِهِ.

وفي قوله: «فَإِنْ كَانَ مُتَمَنِّيًا» يعني إذا ضاقت صدره وفقد صبره عدل إلى هذا الدعاء، وإلا فالأولى له أن لا يفعل ذلك.

### ٣- يموت المؤمن وهو يكابد

٥٠٧- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ».

رواه الثلاثة [الرملي (٩٨٢)، النسائي (٩٠/٥)، وصححه ابن حبان (٣٠١١)] ولم يخرج أبو داود.

(وعن بُرَيْدَةَ) هُوَ ابْنُ الْحَصِيبِ.

(أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْمُؤْمِنُ يَمُوتُ بِعَرَقِ الْجَبِينِ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُتَهَمَلَةِ وَالرَّاءِ الْجَبِينِ، رواه الثلاثة وصححه ابن حبان).

وأخرجه أحمد (٣٥٠/٥) وابن ماجه (١٤٥٢) وجماعة.

وأخرجه الطبراني [الأوسط، (١٥٠٧)] من حديث ابن مسعود.

وليه وجهان:

أحدهما: أنه عبارة عما يكابده من شدة السَّيِّقِ الَّذِي يَعرَقُ دُونَهُ جَبِينُهُ أَيُّ يُشَدُّ عَلَيْهِ تَحْصِصًا لِبَقِيَّةِ ذُنُوبِهِ.

والثاني: أنه كناية عن كد المؤمن في طلب الحلال وتضييقه على نفسه بالصوم والصلاة حتى يلقى الله فيكون الجار والمجرور في محلِّ التَّصْبِيحِ على الحال.

والمعنى على الأول أن حال الموت ونزوع الروح شديد عليه فهو صفة لِكَيْفِيَّةِ الموتِ وشِدَّتِهِ على المؤمن.

والمعنى على الثاني أنه يُدرِّكه الموت في حال كونه على هذه الحالة الشديدة التي يَعرَقُ منها الجبين فهو صفة للحال التي

يُفَاجِئُهُ الموتُ عَلَيْهَا.

### ٤- تلقين المختصر

٥٠٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

رواه مُسْلِمٌ (٩١٦) وَالْأَلْبَانِيُّ (٣١١٧)، الدارقطني (٩٧٦)، النسائي (٥/٤)، ابن ماجه (١٤٤٥).

(وعن أبي سعيد، وأبي هريرة) قَالَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ أَيُّ الَّذِينَ فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ فَهُوَ بِحَاجَةٍ.

(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ رواه مُسْلِمٌ والأربعة)، وهذا لفظ مُسْلِمٍ ورواه ابن حبان بلفظه (٣٠٠٤) وزيادة «فَمَنْ كَانَ آخِرَ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ يَوْمًا مِنَ الدُّعْرِ وَإِنْ أَصَابَهُ مَا أَصَابَهُ قَبْلَ ذَلِكَ».

وقد غلط من نسب إلى الشيخين أو إلى البخاري.

وروى ابن أبي الدنيا [المختصر: ٢/١] عن حذيفة بلفظه «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِنَّهَا تَهْدِيكُمْ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْخَطَايَا».

وفي الباب أحاديث صحيحة.

وقوله: «لَقِّنُوا» المراد تذكير الذي في سياق الموت هذا اللفظ الجليل وذلك ليقولها فتكون آخر كلامه فيدخل الجنة كما سبق.

فالأمر في الحديث بالتلقين عام لكل مسلم يحضر من هوى في سياق الموت، ويحضر أمر نذير وكرة العلماء الإكثار عليه والمرواة لئلا يضجر، ويضيق حاله ويشدُّ كربه فيكره ذلك بقلبه ويتكلم بما لا يليق.

قالوا: وإذا تكلم مرة فيعاد عليه العرض ليكون آخر كلامه، وكان المراد بقوله: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» أي، وقول «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» فَإِنَّهَا لَا تَقْبَلُ إِحْدَاهُمَا إِلَّا بِالْآخَرِ كَمَا عَلِمَ.

والمراد «بمَوْتَاكُمْ» موتى المسلمين.

وأما موتى غيرهم فيعرض عليهم الإسلام كما «عَرَضَهُ صلى الله عليه وسلم عَلَى عَمَّو بْنِ عَبْدِ السَّيِّاقِ وَعَلَى الذَّمِّيِّ الَّذِي كَانَ يَخْدُمُهُ



«اقْرَؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ يَس».

رواه أبو داود (٣١٧١) والنسائي [عمل اليوم والليلة] (١٠٨٢) وصححه ابن حبان (٣٠٠٢).

(وعن معقل بن يسار رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: اقْرَؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ) قال ابن حبان: أراد به من حضرته الميتة لا أن الميت يُقرأ عليه.

(يس) رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان.

وأخرجه أحمد (٢٦/٥) وابن ماجه (١٤٤٨) من حديث سليمان التيمي عن أبي عثمان وليس بالنهدي عن أبيه عن معقل بن يسار ولم يقل النسائي وابن ماجه «عن أبيه».

وأعله ابن القطان بالاضطراب والوقف وبجهاالة حال أبي عثمان، وأبيه ونقل عن الدارقطني أنه قال هذا: حديث مضطرب الإسناد مجهول المتن ولا يصح.

وقال أحمد في مستدركه (١٠٥/٤): حدثنا صفوان قال: كانت المشيخة يقولون: إذا قرئت يس عند الموت خُفَّتْ عنه بها.

واسنده صاحب «الفردوس» عن أبي الذرداء، وأبي ذرّ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيُقْرَأَ عِنْدَهُ يَسُ إِلَّا هَوَّنَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وهذان يؤيدان ما قاله ابن حبان من أن المراد به المختصر، وهما أصح في ذلك مما استدل به.

وأخرج أبو الشيخ في «فضائل القرآن»، وأبو بكر المروزي في كتاب «الجنائز» عن أبي الشعثاء صاحب ابن عباس أنه يستحب قراءة سورة الرعد.

وزاد: فإن ذلك يُخَفِّفُ عن الميت.

وله أيضاً عن الشعبي كانت الأنصار يستحبون أن تُقرأ عند الميت سورة البقرة.

## ٦- الدعاء للميت واغماض عينيه

فَعَادَهُ وَعَرَّضَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ فَأَسْلَمَ» وَكَانَتْهُ حُصْنٌ فِي الْحَدِيثِ مَوْتَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهُمْ الَّذِينَ يَقْبَلُونَ ذَلِكَ؛ وَلَأنَّ حُضُورَ أَهْلِ الْإِسْلَامِ عِنْدَهُمْ هُوَ الْأَغْلَبُ بِخِلَافِ الْكُفَّارِ فَالْغَالِبُ أَنَّهُ لَا يَحْضُرُ مَوْتَاهُمْ إِلَّا الْكُفَّارُ

(فائدة) يحسن أن يذكر المريض بسعة رحمة الله ولطفه وبره فيحسن ظنه برؤيه لما أخرجه مسلم (٢٨٧٧) من حديث جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول قبل موته: «لَا يَمُوتُنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ الظَّنَّ بِاللَّهِ».

وفي الصحيحين [البخاري (٧٤٠٥)، مسلم (٢٦٧٥)] مرفوعاً من حديث أبي هريرة قال «قَالَ اللَّهُ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي».

وروى ابن أبي الدنيا عن إبراهيم قال كانوا يستحبون أن يلقنوا العبد محاسن عمله عند موته لكي يحسن ظنه برؤيه.

وقد قال بعض أئمة العلم إنه يحسن جمع أربعين حديثاً في الرجاء تُقرأ على المريض فيشتدُّ حسن ظنه بالله فإنه تعالى عند ظن عبده به، وإذا امتزج خوف العبد برجائه عند سياق الموت فهو محمود أخرجه الترمذي (٩٨٣) بإسناد جيّد من حديث أنس «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى شَابٍّ وَهُوَ فِي الْمَوْتِ فَقِيلَ كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَ: أَرْجُو اللَّهَ وَأَخَافُ ذُنُوبِي فَقَالَ ﷺ: لَا يَجْتَمِعَانِ فِي قَلْبٍ عَبْدٌ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْطِنِ إِلَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ مَا يَرْجُوهُ، وَأَمْنُهُ مِمَّا يَخَافُ».

فائدة أخرى: ينبغي أن يوجه من هو في السباق إلى القبلة لما أخرجه الحاكم (٣٥٣/١، ٣٥٤) وصححه من حديث أبي قتادة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ سَأَلَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ قَالُوا: تُوَفِّي، وَأَوْصَى بِثَلَاثٍ مَالِهِ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَأَوْصَى أَنْ يُوَجَّهَ الْقَبِيلَةُ إِذَا اخْتَضَرَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَصَابَ الْفِطْرَةَ».

وقد رددت ثلثه على ولده ثم ذهب فصلّى عليه، وقال: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَأَذِلِّهِ جَنَّتَكَ وَقَدْ فَعَلْتَ».

وقال الحاكم: لا أعلم في توجيه المختصر للقبلة غيره.

## ٥- قراءة يس على الأموات

٥١٠- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دَخَلَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ

٥٠٩- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:



## ٧- تَغْطِيَةُ الْمَيِّتِ

٥١١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ حِينَ تُوفِّي - سَجَّي بِرُودٍ حَبْرَةٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ [(١٢٤١، ١٢٤٢)، مُسْلِمٌ (٩٤٢)]

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ تُوفِّي سَجَّي بِرُودٍ حَبْرَةٍ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَمَوْحِدَةٌ فَرَاءَ قَسَاءً ثَانِيَةً بَزْنَةً عَنِيَّةً.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) التَّسْجِيَةُ بِالْمُهْمَلَةِ وَالْجِسْمُ التَّغْطِيَةُ أَيْ غُطِّي، وَالرُّودُ يَجُورُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْحَبْرَةِ وَوَصْفُهُ بِهَا وَالْحَبْرَةُ مَا كَانَ لَهَا أَعْلَامٌ، وَهِيَ مِنْ أَحَبِّ اللَّبَاسِ إِلَيْهِ ﷺ، وَهَذِهِ التَّغْطِيَةُ قَبْلَ الْغَسْلِ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: إِنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا، وَنَجَسَتْهُ صَيَانَةُ الْمَيِّتِ عَنِ الْإِنْكَشَافِ وَسَتَرُ صُورَتِهِ الْمُتَغَيِّرَةِ عَنِ الْأَعْيُنِ. قَالُوا: وَتَكُونُ التَّسْجِيَةُ بَعْدَ نَزْعِ ثِيَابِهِ الَّتِي تُوفِّي فِيهَا لِئَلَّا يَتَغَيَّرَ بَدَنُهُ بِسَبَبِهَا.

## ٨- تَقْيِيلُ الْمَيِّتِ

٥١٢- وَعَنْهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ قَبَّلَ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ

مَوْتِهِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٤١، ١٢٤٢)

(وَعَنْهَا) أَيْ عَائِشَةُ (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ قَبَّلَ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

اسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ تَقْيِيلِ الْمَيِّتِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَعَلَى أَنَّهَا تُدْبُ تَسْجِيَتُهُ، وَهَذِهِ أَفْعَالُ صَحَابَةٍ بَعْدَ وَقَائِهِ لَا دَلِيلَ فِيهَا لِإِحْصَاكِ الْأَدْلَةِ فِي الْأَرْبَعَةِ نَعَمْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ جَائِزَةٌ عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٩٨٩) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَبَّلَ عُثْمَانَ بْنَ مَطْعُونٍ، وَهُوَ مَيِّتٌ، وَهُوَ يَبْكِي أَوْ قَالَ: وَعَيْنَاهُ تَهْرَقَانِ» قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ عَائِشَةَ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

فَأَغْمَضَهُ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ اتَّبَعَهُ الْبَصَرُ» فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ فَقَالَ: «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُؤْمِنُ عَلَى مَا تَقُولُونَ» ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ وَاخْلُقْهُ فِي عَقِيْبِهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٢٠)

(وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: «دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ. وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ» فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَنَّهُ يَفْتَحُ الشَّيْءَ وَرَفَعَ «بَصَرُهُ»، وَهُوَ فَاعِلٌ «شَقَّ» هَكَذَا ضَبْطُوه، وَهُوَ الْمَشْهُورُ.

وَضَبَطَ بَعْضُهُمْ «بَصَرَهُ» بِالنَّصْبِ، وَهُوَ صَحِيحٌ أَيْضاً فَالشَّيْءُ مَفْتُوحٌ بِلَا خِلَافٍ.

(بَصَرُهُ فَأَغْمَضَهُ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ اتَّبَعَهُ الْبَصَرُ» فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ فَقَالَ: لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُؤْمِنُ عَلَى مَا تَقُولُونَ) أَيْ مِنَ الدُّعَاءِ.

(ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ وَاخْلُقْهُ فِي عَقِيْبِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ يُقَالُ: شَقَّ الْمَيِّتَ بَصَرَهُ إِذَا حَضَرَهُ الْمَوْتُ وَصَارَ يَنْظُرُ إِلَى الشَّيْءِ لَا يَرْتَدُّ عَنْهُ طَرَفُهُ.

وَفِي إِغْمَاضِهِ ﷺ طَرَفُهُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ.

وَقَدْ عُلِّلَ فِي الْحَدِيثِ ذَلِكَ بِأَنَّ الْبَصَرَ يَتَّبِعُ الرُّوحَ أَيْ يَنْظُرُ أَيْنَ تَذْهَبُ.

وَالْحَدِيثُ مِنْ أَدْلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الْأَرْوَاحَ أَجْسَامَ لَطِيفَةً مُتَحَلِّلَةً فِي الْبَدَنِ، وَتَذْهَبُ الْحَيَاةُ مِنَ الْجَسَدِ بَلْغَائِبَهَا، وَلَيْسَ عَرَضاً كَمَا يَقُولُهُ آخَرُونَ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُدْعَى لِلْمَيِّتِ عِنْدَ مَوْتِهِ وَأَهْلِيهِ وَعَقِيْبِهِ بِأُمُورِ الْآخِرَةِ وَالْدُّنْيَا.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَيِّتَ يُنْعَمُ فِي قَبْرِهِ أَوْ يُعَذَّبُ.



## ٩- شِدَّةُ الدِّينِ عَلَى الْمَيِّتِ

تَوَارَدَ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ وَغَسَلَ الطَّاهِرُ الْمَطْهُرُ فَكَيْفَ بِمَنْ سَرَاهُ،  
وَيَأْتِي كَمَيَّةُ الْغَسَلَاتِ فِي حَدِيثٍ أَمْ عَطِيَّةٌ قَرِيباً.

وَقَوْلُهُ (عَاءٍ وَسَدِرٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يُخْلَطُ السُّدْرُ بِالْمَاءِ فِي كُلِّ  
مَرَّةٍ مِنْ مَرَاتِ الْغَسْلِ.

قِيلَ: وَهُوَ يُشْعَرُ بَأَنْ غُسِلَ الْمَيِّتُ لِلتَّنْظِيفِ لَا لِلتَّطْهِيرِ؛ لِأَنَّ  
الْمَاءَ الْمُضَافَ لَا يَتَطَهَّرُ بِهِ.

قِيلَ: وَقَدْ يُقَالُ يُخْمَلُ أَنْ السُّدْرَ لَا يُغَيَّرُ وَصَفَ الْمَاءِ فَلَا  
يَصِيرُ مُضَافاً وَذَلِكَ بَأَنْ يُعْمَكُ بِالسُّدْرِ ثُمَّ يُغَسَّلُ بِالْمَاءِ فِي كُلِّ  
مَرَّةٍ.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: يُجْعَلُ السُّدْرُ فِي مَاءٍ ثُمَّ يُخَضَّضُ إِلَى أَنْ  
تَخْرُجَ رَغَوَتُهُ وَبِذَلِكَ بِهِ جَسَدُ الْمَيِّتِ ثُمَّ يُصَبُّ عَلَيْهِ الْمَاءُ الْقَرَّاحُ  
فَهَذِهِ غَسَلَةٌ.

وَقِيلَ: لَا يُطْرَحُ السُّدْرُ فِي الْمَاءِ أَيُّ لَسْلاً يُمَازَجُ الْمَاءُ  
فَيُغَيَّرُ وَصَفَ الْمَاءِ الْمَطْلِقِ.

وَتَمَسَّكَ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ فَقَالَ: غُسْلُ الْمَيِّتِ  
إِنَّمَا هُوَ لِلتَّنْظِيفِ فَيَجْزِي الْمَاءُ الْمُضَافُ كَمَا الْوَرْدُ وَالْحَوْوِ،  
وَقَالُوا: إِنَّمَا يُكْرَهُ؛ لِأَجْلِ السَّرَفِ.

وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ غُسْلٌ تَعْبُدِي يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا  
يُشْتَرَطُ فِي الْاِغْتِسَالَاتِ الْوَاجِبَةِ وَالْمَنْدُوبَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ النَّهْيُ عَنْ تَحْنِيطِهِ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمَصْنُفُ كَمَا  
عُرِفَتْ وَتَعْلِيلُهُ «بَأَنَّهُ يُعْتَبَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيَّياً» يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ  
النَّهْيِ كَوْنُهُ مَاتَ مُحَرَمًا فَإِذَا انْتَفَتِ الْعِلَّةُ انْتَفَى النَّهْيُ، وَهُوَ يَدُلُّ  
عَلَى أَنَّ الْحَنُوطَ لِلْمَيِّتِ كَانَ أَمراً مُتَقَرِّراً عَنْتَهُمْ.

وَفِيهِ أَيْضاً النَّهْيُ عَنْ تَحْمِيرِهِ وَتَغْطِيَةِ رَأْسِهِ؛ لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ  
فَعَنْ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ يُحْنَطُ وَيَحْمَرُّ رَأْسُهُ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَنْقَطِعُ حُكْمُ  
الْإِحْرَامِ بِالْمَوْتِ كَمَا تَقُولُهُ الْحَنْفِيَّةُ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ خِلَافَ الظَّاهِرِ.

وَقَدْ ذَكَرَ فِي الشَّرْحِ خِلَافَهُمْ، وَأَدْلَتُهُمْ وَلَيْسَتْ بِأَهْضَةٍ  
عَلَى مُخَالَفَةِ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى سَرَدِهَا.

وَقَوْلُهُ: «وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ» يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ التَّكْفِينِ، وَأَنَّهُ  
لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ وَتَرَأً.

٥١٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
قَالَ: «نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٠/٢) وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ (١٠٧٩)

وَقَدْ وَرَدَ التَّشْدِيدُ فِي الدِّينِ حَتَّى تَرَكَ ﷺ الصَّلَاةَ عَلَى  
مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ حَتَّى تَحْمِلَهُ عَنْهُ بَعْضُ الصَّحَابَةِ، وَاحْبَرَّ  
ﷺ أَنَّهُ يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ عِنْدَ أَوَّلِ دَفْعَةٍ مِنْ دَمِهِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا  
الدِّينَ.

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَزَالُ الْمَيِّتُ مَشْغُولاً بِدَيْنِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ  
فِيهِ حُثٌّ عَلَى التَّخْلِصِ عَنْهُ قَبْلَ الْمَوْتِ، وَأَنَّهُ أَهَمُّ الْحَقُوقِ، وَإِذَا  
كَانَ هَذَا فِي الدِّينِ الْمَاخُوضِ بِرِضَا صَاحِبِهِ فَكَيْفَ بِمَا أَخَذَ غَضَباً  
وَنَهَباً وَسَلْباً.

## ١٠- غَسْلُ الْمَيِّتِ وَتَكْفِينُهُ

٥١٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي الَّذِي سَقَطَ عَنْ رَاحِلَتِهِ فَمَاتَ:  
اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨٤٩)، مسلم (١٢٠٦)]

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الَّذِي سَقَطَ عَنْ  
رَاحِلَتِهِ فَمَاتَ) وَذَلِكَ، وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَةَ عَلَى رَاحِلَتِهِ كَمَا فِي  
الْبَخَارِيِّ (اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ثَمَامُهُ  
«وَلَا تُحْنَطُوهُ وَلَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ» وَبَعْدَهُ فِي الْبَخَارِيِّ «فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَيَّياً».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ غَسْلِ الْمَيِّتِ.

قَالَ الثَّوْرِيُّ: الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ غَسْلَ الْمَيِّتِ فَرَضٌ كَفَايَةٌ.

قَالَ الْمَصْنُفُ بَعْدَ نَقْلِهِ فِي الْقَتْحِ: وَهُوَ ذُهُورٌ شَدِيدٌ فَلِذَا  
الْخِلَافُ فِيهِ مَشْهُورٌ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ حَتَّى إِنَّ الْقُرْطُبِيَّ رَجَّحَ فِي شَرْحِ  
مُسْلِمٍ أَنَّهُ سُنَّةٌ، وَلَكِنَّ الْجُمْهُورَ عَلَى وَجوبِهِ.

وَقَدْ رَدَّ ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَلَى مَنْ لَمْ يَقُلْ بِذَلِكَ، وَقَالَ: قَدْ



القميص فغسله والقميص عليه.

وروى ذلك الشافعي [تريب المسند (٢٠٤/١)] عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه.  
وفي هذه القصة دلالة على أنه ﷺ ليس كغيره من الموتى.

وقيل: يُحْتَمَلُ أَنْ الْأَقْصَارَ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُ مَاتَ فِيهِمَا، وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ الْفَاضِلَةِ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَجِزْ لَهُ غَيْرُهُمَا، وَأَنَّهُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَمْرٌ بِهِ، وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ هَلْ عَلَيْهِ دِينَ مُسْتَفْرَقٌ أَمْ لَا.

ورود «الثوبين» في هذه الرواية مطلقين.

وفي رواية في البخاري (١٨٥١) «في ثوبيه» وللنسائي (٣٩/٤) «في ثوبيه اللذين أحرم فيهما».

قال المصنف: فيه استحباب تكفين الميت في ثياب إحصاء، وإن إحرامه باقٍ، وأنه لا يُكْفَنُ في المخطوط.

وفي قوله: «يُبْعَثُ مُلَبَّيًّا» ما يدل لمن شرع في عمل طاعة ثم حيل بينه وبين تمامها بالموت أنه يرجى له أن يكتبه الله في الآخرة من أهل ذلك العمل.

١٣- عدد ما يغسل وجعل الكافور فيه

٥١٦- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ. فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ» فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَانَهَا، قَالَ لَنَا جِفَوهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ».

متفق عليه البخاري (١٢٥٣)، مسلم (٩٣٩).

وفي رواية [ج (١٢٥٥)، م (٩٣٩)، (٤٣)]: «إِذَا نَافَسْتَهَا، وَتَوَاصَّحَ الْوُضُوءَ مِنْهَا».

وفي نسخة للبخاري (١٢٦٣): «فَنَفَرْنَا حَتَّى مَا نَرَا مِنْ نَفْسِهَا خَلْفَهَا».

(وعن أم عطية) تقدم اسمها.

وفيه خلاف، وهي أنصارية.

(قالت): «دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ» لَمْ تَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنْ رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ مُسَمَّاةً وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا زَيْنَبُ زَوْجِ أَبِي الْعَاصِ كَانَتْ وَقَاتَهَا فِي أَوَّلِ سَنَةِ ثَمَانٍ، وَوَقَعَ فِي رَوَايَاتٍ أَنَّهَا أُمُّ كُلْثُومٍ وَوَقَعَ فِي الْبُخَارِيِّ (١٢٦١) عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: لَا أَدْرِي أَيُّ بَنَاتِهِ.

(قالت): «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُمْ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَاجْعَلْنَ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ» هُوَ شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ: أَيُّ اللَّفْظَيْنِ.

قال: والأول محمول على الثاني؛ لأنه نكرة في سياق الإثبات فيصدق بكل شيء منه.

١١- تجريد الميت لتغسله

٥١٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا أَرَادُوا غُسْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا نَذْرِي نَجْرُدَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَمَا نَجْرُدُ مَوْتَانَا أَمْ لَا؟ الْحَدِيثُ.

رواه أحمد (٢٦٦/٦)، وأبو داود (٣١٤١).

وَتَمَامُهُ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣١٤١) «فَلَمَّا اخْتَلَفُوا الْقَى اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّوْمَ حَتَّى مَا مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا وَذَقْنُهُ فِي صَدْرِهِ ثُمَّ كُلُّهُمْ مُكَلَّمٌ مِنْ نَاحِيَةِ الْبَيْتِ لَا يَدْرُونَ مَنْ هُوَ: اغْسِلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ ثِيَابُهُ. فغسلوه وعليه قميصه يصبرون الماء فوق القميص ويدلكونه بالقميص دون أيديهم» وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَقُولُ: لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا نِسَاءً.

وفي رواية لابن حبان (٦٦٢٨) «وَكَانَ الَّذِي اجْلَسَهُ فِي حَجَرٍ عَلَيَّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

وروى الحاكم (المستدرک) (٥٩/٣) قال: «غَسَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَلَى يَدِ عَلِيٍّ خَرَقَةً فغسله فادخل يده تحت



الروائح الطيبة في ذلك، وهذا هو السر في جعله في الآخرة إذ لو كان في الأولى مثلاً لأذهبه الماء.

وفيه دلالة على البداءة في الغسل بالميا من.

والمراد بها ما يلي الجانب الأيمن.

وقوله: «ومواضع الرضوء منها» ليس بين الأمرين تنافٍ لإمكان البداءة بمواضع الرضوء وباليمن معاً.

وقيل: المراد ابدان يمينها في الفسلات التي لا وضوء فيها، ومواضع الرضوء منها في الفسلات المتصلة بالوضوء، والحكمة في الأمر بالوضوء تجديد سمة المؤمن في ظهور أثر الغزوة والتجديد.

وظاهر مواضع الرضوء دخول المضمضة والاستنشاق.

وقولها: «صفرنا شعرها» استدل به على صفر شعر الميت.

وقال الحنفية: يرسل شعر المرأة خلفها، وعلى وجهها مفرقاً.

قال القرطبي: كان سبب الخلاف أن الذي فعلته أم عطية لم يكن عن امرئ عليه السلام.

ولكنه قال المصنف (الفتح: ١٣٤/٣): إنه قد روى سعيد بن منصور ذلك بلفظ قالت: قال رسول الله ﷺ: «اغسلنها وترأ واجعلن شعرها صفائر».

وفي صحيح ابن حبان (٣٠٣٣) «اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً واجعلن لها ثلاثة قرون» والقرن هنا المراد به الضفائر.

وفي بعض ألفاظ البخاري: «ناصيتها» وقرنها» ففي لفظ «ثلاثة قرون» تغليب، والكُلُّ حُجَّةٌ على الحنفية، والضمير يكون بعد نقض شعر الرأس وغسله، وهو في البخاري صريحاً.

وفيه دلائل على إلقاء الشعر خلفها.

وذهل ابن دقيق العيد عن كون هذه الألفاظ في البخاري فنسب القول به إلى بعض الشافعية، وأنه استند في ذلك إلى حديث غريب.

(فلما فرغنا آذناه) في البخاري «أنه عليه السلام قال لهن: «فإذا فرغتن آذني».

ووقع في رواية البخاري «فلما فرغن» عوضاً عن «فرغنا».

(فالقى إلينا حقوه) في لفظ البخاري «فأعطانا حقوه»، وهو بفتح المَهْمَلَةِ ويجوز كسرهما ويعدها قاف ساكنة.

والمراد هنا الإزار وأطلق على الإزار مجازاً إذ معناه الحقيقي معقد الإزار فهو من تسمية الحال باسم الحل.

(فقال: أضرعتها إياه). أي اجعلنه شعارها أي الثوب الذي يلي جسدها (ومتفق عليه في رواية) أي للشيخين عن أم عطية.

(«إبدان يمينها»، ومواضع الرضوء منها». وفي لفظ للبخاري) أي عن أم عطية.

(فصفرنا شعرها ثلاثة قرون فآلقيناها خلفها).

دل الأمر في قوله «اغسلنها ثلاثاً» على أنه يجب ذلك العدد، والظاهر الإجماع على إجراء الواحدة فالأمر بذلك محمول على التدب.

وأما أصل الغسل فقد علم وجوبه من غل آخر.

وقيل: تحب الثلاث.

وقوله: «أو خمساً» أو: للتخير لا للترتيب هو الظاهر.

وقوله: «أو أكثر» قد فسّر في رواية «أو سبعاً» بدل قوله: «أو أكثر من ذلك» وبه قال أحد وكرة الزيادة على سبع.

قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً قال بمجاوزة السبع إلا أنه وقع عند أبي داود (٣١٤٢) «أو سبعاً أو أكثر من ذلك» فظاهرها شرعية الزيادة على السبع.

وتقدم الكلام في كيفية غسلة الصدر.

قالوا: والحكمة فيه أنه يلين جسد الميت.

وأما غسلة الكافور فظاهرها أنه يجعل الكافور في الماء ولا يضر الماء تعبّره به، والحكمة فيه أنه يطيب رائحة الموضع؛ لأجل من حضر من الملايكة وغيرهم مع أن فيه تحقيفاً وتبريداً وقوة نفوذ وخاصية في تصليب جسد الميت وصراف الهوام عنه، ومنع ما يتحلل من الفضلات، ومنع إسراع الفساد إليه، وهو أقوى



## ١٣- تكفين رسول الله في ثلاثة أثواب

٥١٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ مُحْوَلِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٢٦٤)، مسلم (٩٤١)]

(وعن عائشة قالت: كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ مُحْوَلِيَّةٍ بِضْمِ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ.

(من كُرسفٍ) بِضْمِ الْكَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَضْمِ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَنَاءً أَيْ قُطْنِ.

(ليس فيها) أي الثلاثة (قميص ولا عمامة) بل إزار ورداء ولقافة كما صرح به في طبقات ابن سعد (٧٨٣/٢) عن الشعبي. (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

لِيُوَ الْأَفْضَلُ التَّكْفِينُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - لَمْ يَكُنْ يَخْتَارُ لِنَبِيِّهِ ﷺ إِلَّا الْأَفْضَلَ.

وقد روى أهل السنن [أبو داود (٣٨٧٨)، الترمذي (٩٩٤) وسامي برم (٥٠٦)] من حديث ابن عباس «الْبُسُوطُ ثِيَابُ النَّبِيَّاتِ» فَإِنَّهَا أَطْيَبُ وَأَطْهَرُ وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَانَا، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ.

ولَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ أَخْرَجُوهُ [أحمد (١٣/٥)، أبو داود (٢٨١٠)، الترمذي (٣٤/٤)، النسائي (٣٤/٤)، ابن ماجه (٣٥٦٧)] وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ أَيْضًا.

وَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّ ﷺ سَجَّيَ بِبُرْدٍ حَبْرَةٍ وَهِيَ بُرْدٌ بَيَانِيٌّ مُخَطَّطٌ غَالِي الثَّمَنِ فَإِنَّهُ لَا يُعَارَضُ مَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكْفَنْ فِي ذَلِكَ الْبُرْدِ بَلْ سَجَّوهُ بِهِ لِيَتَجَفَّفَ فِيهِ ثُمَّ نَزَعُوهُ عَنْهُ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٤١).

على أن الظاهر أن التسجية كانت قبل الغسل.

قال الترمذي: تَكْفِينُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ أَصَحُّ مَا وَرَدَ فِي كَفْنِهِ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٤/١) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف،

(٤٦٥/٢)] وَالزُّبَيْرُ [كشف الاستار (٨٥٠)] مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ ﷺ كَفَّنَ فِي سَبْعَةِ أَثْوَابٍ فَهُوَ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ، وَهُوَ سَيِّئُ الْخُفْظِ يَصْلُحُ حَدِيثُهُ فِي الْمَتَابَعَاتِ إِلَّا إِذَا انفرد فلا يحسن كُفَيْتُ إِذَا خَالَفَ كَمَا هُنَا فَلَا يَقْبَلُ.

قال المصنف: وَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَا يَعْضُدُ رَوَايَةَ ابْنِ عَقِيلٍ فَإِنْ ثَبَتَ جُمُعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِأَنَّهَا رَوَتْ مَا أَطْلَعَتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ الثَّلَاثَةُ، وَغَيْرُهَا رَوَى مَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ سَيِّئًا إِنْ صَحَّحَتِ الرُّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ فَإِنَّهُ كَانَ الْمُبَاشَرُ لِلْغَسْلِ.

واعلم أنه يجب من الكفن ما يستتر جميع جسد الميت فإن قصر عن ستر الجميع قُدِّمَ سَتْرُ الْعَوْرَةِ فَمَا زَادَ عَلَيْهَا مِثْرٌ بِهِ مِنْ جَانِبِ الرَّأْسِ وَجَعَلَ عَلَى الرَّجُلَيْنِ حَشِيشٌ كَمَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عَمِّهِ حَزْرَةَ وَمُصْعِبِ بْنِ عَمٍّ (١٢٧٤) فَإِنْ أُرِيدَ الزِّيَادَةُ عَلَى الْوَاحِدِ فَالْمَدْنُوبُ أَنْ يَكُونَ وَتَرًا وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْاِثْنَيْنِ كَمَا مَرَّ فِي حَدِيثِ الْحَرَمِ الَّذِي مَاتَ.

وقد عرفت من رواية الشعبي كيفية الثلاثة، وأنها إزار ورداء ولقافة وقيل: منز ودرجان وقيل: يكون منها قميص غير غيظ، وإزار يبلغ من سرته إلى ركبتيه ولقافة يلف بها من قرنيه إلى قدميه وتاول هذا القائل قول عائشة: «ليس فيها قميص ولا عمامة» بأنها أرادت نفي وجوب الأمرين معاً لا القميص وحده أو أن الثلاثة خارجة عن القميص والعمامة.

والمراد أن الثلاثة بما عداهما، وإن كانا موجودين، وهذا بعيد جداً.

قيل: والأولى أن يقال: إن التكفين بالقميص وعدمه سواء يستحب أن يكون كفن عبد الله بن أبي في قميصه أخرجه البخاري (١٢٦٩) ولا يفعل ﷺ إِلَّا مَا هُوَ الْأَحْسَنُ.

وليه أن قميص الميت مثل قميص الحي مكفوناً مزروراً.

وقد استحب هذا محمد بن سيرين كما ذكره البيهقي في الخلافيات.

قال في الشرح: وفي هذا رد على من قال: إنه لا يُشْرَعُ الْقَمِيصُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ أَطْرَافُهُ غَيْرَ مَكْفُونَةٍ.



قُلْتُ: وَهَذَا يَتَوَقَّفُ عَلَى أَنْ كَفَّ اطْرَافَ الْقَمِيصِ كَانَ عُرِفَ أَهْلُ ذَلِكَ الْعَصْرِ.

## ١٤- تَكْفِينُ الْمَيِّتِ فِي قَمِيصٍ

٥١٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَمَّا تُوُفِّيَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَسَاءٍ ابْنُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفُنُهُ فِيهِ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٢٦٩)، مسلم (٢٧٧٤)].

هُوَ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ التَّكْفِينِ فِي الْقَمِيصِ كَمَا سَلَفَ قَرِيبًا.

وظَاهِرُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ طَلَبَ الْقَمِيصَ مِنْهُ ﷺ قَبْلَ التَّكْفِينِ لِأَنَّهُ قَدْ عَارَضَهَا مَا عِنْدَ الْبَخَارِيِّ (١٢٧٠) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: «أَنَّ ﷺ أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَعْدَمَةَ دُفِنَ فَأَخْرَجَتْهُ فَتَفَتَّ فِيهِ مِنْ رِيقِهِ، وَالْبَسَهُ قَمِيصَهُ» فَإِنَّهُ صَرِيحٌ أَنَّهُ كَانَ الْإِعْطَاءُ وَالْإِلْبَاسُ بَعْدَ الدَّفْنِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ يُخَالِفُهُ.

وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمَرَادَ مِنْ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «فَاعْطَاهُ» أَيِ أَنْعَمَ لَهُ بِذَلِكَ فَاطْلَقَ عَلَى الْعَدْوِ اسْمُ الْعَطِيَّةِ عِجَازًا لِنَحْقِيقِ وَقُوعِهَا وَكَذَا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «بَعْدَمَا دُفِنَ» أَيِ ذَلِكِ فِي حُفْرَتِهِ.

أَوْ أَنَّ الْمَرَادَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ أَنَّ الْوَاقِعَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ مِنْ حُفْرَتِهِ هُوَ النَّفْسُ.

وَأَمَّا الْقَمِيصُ فَقَدْ كَانَ الْبَسَ.

وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لَا يَدُلُّ عَلَى وَقُوعِهِمَا مَعًا؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ وَلَا الْمَعِيَةَ فَلَعَلَّهُ ارْتَادَ أَنْ يَذْكُرَ مَا وَقَعَ فِي الْجُمْلَةِ مِنْ إِكْرَامِهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ التَّرْتِيبِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ ﷺ أَعْطَاهُ أَحَدَ قَمِيصَيْهِ أَوَّلًا، وَلَمَّا دُفِنَ أَعْطَاهُ الثَّانِي بِسُؤَالِ وَلَدِهِ عَبْدِ اللَّهِ.

وَفِي الْإِكْلِيلِ لِلْحَاكِمِ (كَمَا فِي «الْفَتْحِ» ١٣٩/٣) مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِنَّمَا أَعْطَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي؛ لِأَنَّهُ

كَانَ رَجُلًا صَالِحًا؛ وَلِأَنَّهُ سَأَلَهُ ذَلِكَ، وَكَانَ لَا يَرُدُّ سَائِلًا، وَإِلَّا فَإِنَّ أَبَاهُ الَّذِي الْبَسَهُ قَمِيصَهُ ﷺ وَكَفَّنَ فِيهِ مِنْ أَعْظَمِ الْمَنَافِقِينَ، وَمَاتَ عَلَى نَفَاقِهِ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ: ﴿وَلَا تَصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤].

وَقِيلَ: إِنَّمَا كَسَاهُ ﷺ قَمِيصَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ كَسَا الْعَبَّاسَ لَمَّا أَسْرَ بِدِرِّ فَارَادَ ﷺ أَنْ يَكَاغَهُ.

## ١٥- تَكْفِينُ الْمَيِّتِ بِثِيَابٍ بَيْضٍ

٥١٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ، فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ، وَكَفَّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَاحِدَ (٢٣١/١)، أَبُو دَاوُدَ (٣٨٧٨)، الرَّمْذِيُّ (٩٩٤)، ابْنُ مَاجَهَ (١٤٧٢). وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٩٤).

تَقَدَّمَ حَدِيثُ الْبَخَارِيِّ عَنْ عَائِشَةَ (بِرَقْمِ ٥١٠) «أَنَّ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثِ أَثَوَابٍ بَيْضٍ».

وظَاهِرُ الْأَمْرِ أَنَّهُ يَجِبُ التَّكْفِينُ فِي الثِّيَابِ الْبَيْضِ وَيَجِبُ لِبَسُهَا لِأَنَّهُ صَرَفَ الْأَمْرَ عَنْهُ فِي الْبَسِ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ لَبَسَ غَيْرَ الْبَيْضِ.

وَأَمَّا التَّكْفِينُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا صَارَفَ عَنْهُ إِلَّا أَنْ لَا يُوجَدَ الْبَيْضُ كَمَا، وَقَعَ فِي تَكْفِينِ شَهْدَاءِ أَحَدٍ فَإِنَّهُ ﷺ كَفَّنَ جَمَاعَةً فِي ثَمَرَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا يَأْتِي (بِرَقْمِ ٥١٤) فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ لِلضَّرُورَةِ.

وَأَمَّا مَا رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ «الْكَامِلُ» (٢٠٦٨/٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ ﷺ كَفَّنَ فِي قَطِيفَةٍ حُمْرَاءَ» فَبِهِ قِيسُ بْنُ الرَّبِيعِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ وَكَانَتْ اسْتِثْنَاءً عَلَيْهِ بِحَدِيثِ «أَنَّ جُعْلَ فِي قَبْرِهِ قَطِيفَةٌ حُمْرَاءَ» (٩٦٣) وَكَذَلِكَ مَا قِيلَ إِنَّهُ كَفَّنَ فِي بُرْدٍ حَبْرَةٍ، وَتَقَدَّمَ (بِرَقْمِ ٥٠٤) الْكَلَامُ أَنَّهُ إِنَّمَا سَجَّى بِهَا ثُمَّ نَزَعَتْ عَنْهُ.

## ١٦- تَحْسِينُ الْكَفْنِ

٥٢٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنْ كَفْنَهُ».



وأخرج عبد الله بن أحمد الفصح الرباعي: (١٥٤/٧) من حديث أبي بن كعب: «إِنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبِضَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَغَسَلُوهُ وَكَفَّنُوهُ وَحَنَطُوهُ وَحَفَرُوا لَهُ وَأَلْحَدُوهُ وَصَلُّوا عَلَيْهِ وَدَخَلُوا قَبْرَهُ وَوَضَعُوا عَلَيْهِ اللَّبَنَ ثُمَّ خَرَجُوا مِنَ الْقَبْرِ ثُمَّ حَثَّوا عَلَيْهِ التُّرَابَ ثُمَّ قَالُوا: يَا بَنِي آدَمَ هَذَا سُبُكُكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٤٣).

ورواه الترمذي (٩٩٥) أيضاً من حديث أبي قتادة وقال: حديث حسن غريب.  
ثُمَّ قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ قَوْلُهُ: «وَلِيَحْسُنَ كَفْنُهُ» قَالَ: هُوَ الصَّفَاءُ بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءِ أَيِ الْوَاسِعِ الْفَائِضِ.

### ١٧- جمع القتلى في قبر واحد وتقديم الأقرأ

٥٢١- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثُوبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّهُمَ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟ فَيَقْدِمُهُ فِي اللَّحْدِ وَلَمْ يُغَسَّلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٤٣).

(وعنه) أي عن جابر.

(كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثُوبٍ وَاحِدٍ ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّهُمَ أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ فَيَقْدِمُهُ فِي اللَّحْدِ) سُمِّيَ لِحْدًا؛ لِأَنَّهُ شَقٌّ يُعْمَلُ فِي جَانِبِ الْقَبْرِ فَيَمْلَأُ عَنْ وَسْطِهِ، وَالْإِلْحَادُ لُغَةُ الْمِيلِ.

(وَلَمْ يُغَسَّلُوا وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) ذَلِكَ عَلَى أَحْكَامِ:

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ يَجُوزُ جَمْعُ الْمَيِّتِينَ فِي ثُوبٍ وَاحِدٍ لِلضَّرُورَةِ وَهُوَ أَحَدُ الْأَحْتِمَالَيْنِ.

(وَالثَّانِي): أَنَّ الْمَرَادَ يَقْطَعُهُ بَيْنَهُمَا وَيُكْفَنُ كُلُّ وَاحِدٍ عَلَى حِيلِهِ وَإِلَى هَذَا دَعَبَ الْأَكْثَرُونَ بَلْ قِيلَ: إِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَمْ يَقْلُ بِالْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ أَحَدٌ فَإِنَّهُ فِيهِ الْبَقَاءُ بِشَرِّتَيِ الْمَيِّتِينَ وَلَا يَخْضَى أَنَّ قَوْلَ جَابِرٍ فِي عَامِ الْحَدِيثِ «فَكَفَّنَ أَبِي وَعَمِّي فِي ثَمَرَةٍ وَاحِدَةٍ» (أحمد (٤٣١/٥)) دَلِيلٌ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ.

وَأَمَّا الْمُبَارَحُ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ: الظَّاهِرُ الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي كَمَا فَعَلَ فِي حِمْرَةِ ﷺ.

(قُلْتُ): حَدِيثُ جَابِرٍ أَوْضَحُ فِي عَدَمِ تَقْطِيعِ الثُّوبِ بَيْنَهُمَا فَيَكُونُ أَحَدُ الْجَانِزَيْنِ وَالتَّقْطِيعُ جَائِزٌ عَلَى الْأَصْلِ

وَفِي الْأَمْرِ بِإِحْسَانِ الْكَفَنِ دَلَالَةٌ عَلَى اخْتِيَارِ مَا كَانَ أَحْسَنَ فِي الذَّاتِ.

وَفِي صِفَةِ الثُّوبِ فِي كَيْفِيَّةِ وَضْعِ الثِّيَابِ عَلَى الْمَيِّتِ فَاثْمَا حُسْنُ الذَّاتِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَى وَجْهِ لَا يُعَدُّ مِنَ الْمَغَالَاةِ كَمَا سَيَأْتِي النَّهْيُ عَنْهُ.

وَأَمَّا صِفَةُ الثُّوبِ فَقَدْ بَيَّنَّاهَا حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الَّذِي قَبْلَ هَذَا.

وَأَمَّا كَيْفِيَّةُ وَضْعِ الثِّيَابِ عَلَى الْمَيِّتِ فَقَدْ بَيَّنَّتْ فِيمَا سَلَفَ وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ فِي إِحْسَانِ الْكَفَنِ وَذِكْرَتْ فِيهَا عِلَّةُ ذَلِكَ.

أَخْرَجَ الذَّيْلِيُّ (الفرروس: ٩٨/١) عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعاً «أَخْبَيْنَا كَفَنَ مَوْتَانَاكُمْ فَإِنَّهُمْ يَتَبَاهَوْنَ وَيَتَزَاوَرُونَ بِهَا فِي قُبُورِهِمْ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ الْفَرُوسِ (٩٨/١) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ «أَخْبَيْنَا الْكَفَنَ وَلَا تَوَدُّوا مَوْتَانَاكُمْ بِغُيُوبٍ وَلَا بِتَرْكِسَةٍ وَلَا بِتَأْخِيرٍ وَصِيَّةٍ وَلَا بِقَطِيعَةٍ وَعَجَّلُوا بِقَضَاءِ ذَيْنِهِ وَاعْدِلُوا عَنْ جِيرَانِ السُّوءِ وَأَعْيَقُوا إِذَا حَفَرْتُمْ وَوَسَّعُوا».

وَمِنَ الْإِحْسَانِ إِلَى الْمَيِّتِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١١٩/٦) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ عَنْهُ ﷺ «وَمَنْ غَسَلَ مَيِّتًا فَأَدَّى فِيهِ الْأَمَانَةَ وَلَمْ يُفْسِدْ عَلَيْهِ مَا يَكُونُ مِنْهُ عِنْدَ ذَلِكَ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

وَقَالَ ﷺ: «لِيَلِيقَ أَقْرَبُكُمْ إِنْ كَانَ يَعْلَمُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ فَمَنْ تَرَوْنَ عِنْدَهُ حَظًّا مِنْ رِزْقٍ وَأَمَانَةٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١١٩/٦).

وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ [البخاري (٢٤٤٢)، مسلم (٢٥٨٠)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».



وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ عَمَلًا بِرَوَايَةِ جَابِرٍ هَذِهِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: جَاءَتْ الْأَخْيَارُ كَانَهَا عِيَانٌ مِنْ وَجْهِهِ مُتَوَاتِرَةٌ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلَّ عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ» وَمَا رَوَى «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَيْهِمْ وَكَبَّرَ عَلَى حَمْرَةَ سَبْعِينَ تَكْبِيرَةً» لَا يَصِحُّ وَقَدْ كَانَ يَنْبَغِي لِمَنْ عَارَضَ بِذَلِكَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةَ أَنْ يَسْتَحْيِيَ مِنْ نَفْسِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ فَقَدْ وَقَعَ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بَعْدَ ثَمَانِ سِنِينَ يَعْنِي وَالْمُخَالَفُ يَقُولُ: لَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ إِذَا طَالَتِ الْمُدَّةُ فَلَا يَتِمُّ لَهُ الْإِسْتِدْلَالُ وَكَانَهُ ﷺ دَعَا لَهُمْ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمْ حِينَ عَلِمَ قُرْبَ أَجَلِهِ مُودَعًا بِذَلِكَ وَلَا يَدُلُّ عَلَى نَسْخِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ انْتَهَى.

وَيُؤَيِّدُ كَوْنَهُ دَعَا لَهُمْ عَدَمُ الْجُمُعَةِ بِأَصْحَابِهِ إِذْ لَوْ كَانَتْ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ لِأَشْعَرَ أَصْحَابِهِ وَصَلَاهَا جَمَاعَةً كَمَا فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى النَّجَاشِيِّ فَإِنَّ الْجَمَاعَةَ أَفْضَلُ قِطْعًا وَأَهْلُ أَحَدٍ أَوْلَى النَّاسِ بِالْأَفْضَلِ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ عَنْهُ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَبْرِ فَرَادَى وَحْدَهُ عَقْبَةُ أَخْرَجَتْهُ الْبَخَارِيُّ (١٣٤٤) بِلَفْظٍ: «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ بَعْدَ ثَمَانِ سِنِينَ» زَادَ ابْنُ حِبَّانَ (٣١٩٩): «وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْنِهِ حَتَّى قَبِضَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

### ١٨- النهي عن المغالاة في الكفن

٥٢٢- وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ

يَقُولُ: «لَا تُغَالُوا فِي الْكَفَنِ فَإِنَّهُ يُسَلَبُ سَرِيعًا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٥٤).

مِنْ رَوَايَةِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي إِسْنَادِهِ عَمْرُو بْنُ هِشَامٍ الْجَنْبِيُّ يَفْتَحُ الْجَمِيعَ فَنَوْنٌ سَاكِنَةٌ فَمَوْحِدَةٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

وَفِيهِ انْقِطَاعٌ بَيْنَ الشَّعْبِيِّ وَعَلِيٍّ؛ لِأَنَّهُ قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ سِوَى حَدِيثٍ وَاحِدٍ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْمَغَالَاةِ فِي الْكَفَنِ وَهِيَ زِيَادَةُ الثَّمَنِ.

وَقَوْلُهُ: «لِإِنَّهُ يُسَلَبُ سَرِيعًا» كَانَتْ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ سَرِيعُ الْبَلْسِ وَالذَّهَابِ كَمَا فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ «أَنَّ أَبَا بَكْرٍ نَظَرَ إِلَى ثَوْبٍ عَلَيْهِ

(الْحُكْمُ الثَّانِي): أَنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يُقَدَّمُ الْأَكْثَرُ اخْتِذَاً لِلْقُرْآنِ عَلَى غَيْرِهِ لِفَضِيلَةِ الْقُرْآنِ وَيُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ جِهَاتِ الْفَضْلِ إِذَا جُمِعُوا فِي اللَّحْدِ

(الْحُكْمُ الثَّلَاثُ): جُمْعُ جَمَاعَةٍ فِي قَبْرِ وَكَانَتْهُ لِلضَّرُورَةِ وَيُؤَبَّ الْبَخَارِيُّ (١٤ الْجَنَازَةِ، بَاب (٧٣)) بِسَبَابِ (دَفْنِ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فِي قَبْرِ) وَأُورِدَ فِيهِ حَدِيثُ جَابِرٍ هَذَا وَإِنْ كَانَتْ رَوَايَةُ جَابِرٍ فِي الرَّجُلَيْنِ فَقَدْ وَقَعَ ذِكْرُ الثَّلَاثَةِ فِي رَوَايَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٤٧٤/٣)، (٤٧٥) كَانَ يَدْفَنُ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ.

وَرَوَى أَصْحَابُ السُّنَنِ إِبْرَاهِيمُ دَاوُدَ (٣٢١٥)، (الْمَوْمِدِي (١٧١٣)، السَّامِيُّ (٨٠/٤)، ابْنُ مَاجَهَ (١٥٦٠)) عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: «جَاءَتْ الْأَنْصَارُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أَحَدٍ فَقَالُوا: أَصَابَنَا قَرْحٌ وَجَهَدْنَا فَقَالَ: اخْفِرُوا وَأَوْسِعُوا وَاجْعَلُوا الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ فِي قَبْرِ» صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ. وَمِثْلُهُ الْمَرَاتَانِ وَالثَّلَاثَ.

وَأَمَّا دَفْنُ الرَّجُلِ وَالْمَرَأَةِ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ فَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٧٤/٣) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ وَائِلَةَ بِنِ الْأَسْقَعِ أَنَّهُ كَانَ يَدْفِنُ الرَّجُلَ وَالْمَرَأَةَ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ فَيَقْدِمُ الرَّجُلَ وَتَجْعَلُ الْمَرَأَةَ وَرَاءَهُ» وَكَانَتْ كَانَتْ يَجْعَلُ بَيْنَهُمَا حَائِلًا مِنْ تَرَابٍ.

(الْحُكْمُ الرَّابِعُ): أَنَّهُ لَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَلِأَهْلِ الْمَذْهَبِ تَفَاصِيلُ فِي ذَلِكَ.

وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنِ وَابْنِ سُرَيْجٍ [مَنْصَفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: ٢٥٣/٢] أَنَّهُ يُجِبُّ غَسْلَهُ.

وَالْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٢٢٩/٣) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «أَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي قَتْلَى أَحَدٍ: لَا تُغَسَّلُوهُمْ فَإِنَّ كُلَّ جُرْحٍ أَوْ دَمٍ يَفْرُجُ مِسْكَاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَبَيَّنَ الْحِكْمَةَ فِي ذَلِكَ

(الْحُكْمُ الْخَامِسُ): عَدَمُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مَعْرُوفٌ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يُصَلَّى عَلَيْهِ عَمَلًا بِمَعْنَى أَدْلَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَبِأَنَّهُ رَوَى أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ وَكَبَّرَ عَلَى حَمْرَةَ سَبْعِينَ تَكْبِيرَةً [الْمُسْتَدْرَكُ: ١١٩/٢].

وَبِأَنَّهُ رَوَى الْبَخَارِيُّ (١٣٤٤) عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ «أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ».



كَانَ يُمْرَضُ فِيهِ بِوَرْدٍ مِنْ زَعْفَرَانٍ فَقَالَ: اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَا وَزِيدُوا عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ وَكَفَّنُونِي فِيهَا قُلْتُ: إِنَّ هَذَا خَلْقٌ قَالَ: إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمُهَلَّةِ. ذَكَرَهُ الْبَخَارِيُّ (١٣٨٧) مُخْتَصَرًا.

### ١٩- تفسيل الرجل زوجته

٥٢٣- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا: لَوْ مِتُّ قَبْلِي لَغَسَلْتُكَ الْحَدِيثُ.  
رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٨/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٦٥) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٥٨٦).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يُغْسَلَ زَوْجَتَهُ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.  
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يُغْسَلُهَا بِخِلَافِ الْغَسْلِ لِارْتِفَاعِ النِّكَاحِ وَلَا عُدَّةً عَلَيْهِ وَالْحَدِيثُ يُرَدُّ قَوْلُهُ هَذَا فِي الزَّوْجَيْنِ.

وَأَمَّا فِي الْأَجَانِبِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (٤١٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي سَهْلٍ عَنْ مَكْحُولٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرِّجَالِ لَيْسَ فِيهِمْ امْرَأَةٌ غَيْرُهَا وَالرِّجُلُ مَعَ النِّسَاءِ لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ غَيْرُهُ فَإِنَّهُمَا يَتَمَنَّانِ وَيَدْفَنَانِ وَهُمَا بِمَنْزِلَةِ مَنْ لَا يَحْدُ الْمَاءُ انْتَهَى.  
عُمَدُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ هَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي التَّفَقَّاتِ (٤٠٨/٧).

وَقَالَ الْبَخَارِيُّ: لَا يُتَابَعُ عَلَى حَدِيثِهِ.

وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُبْرِزْ فَنَاحِيكَ وَلَا تَنْظُرْ إِلَى فَنَاحِي حَيٍّ وَلَا مَيِّتٍ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠١٥) وَابْنُ مَاجَةَ (١٤٦٠) وَفِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافٌ.

٥٢٤- وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَرَصَتْ أَنْ يُغْسَلَهَا عَلِيٌّ ﷺ.

رَوَاهُ الدَّرَقُطْنِيُّ (٧٩/٢).

هَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ.

وَأَمَّا غَسْلُ الْمَرْأَةِ زَوْجَتَهَا فَيَسْتَدِلُّ لَهُ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٤١) عَنْ «عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا غَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَيْرُ نِسَائِهِ» وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٩/٣) وَإِنْ كَانَ قَوْلُ صَحَابِيَّةٍ.

وَكَذَلِكَ حَدِيثُ فَاطِمَةَ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَمْرًا مَعْرُوفًا فِي حَيَاتِهِ ﷺ وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٩٧/٣) مِنْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ أَوْصَى امْرَأَتَهُ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ أَنْ تُغْسَلَهُ وَاسْتَعَانَتْ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ لضعفها عَنْ ذَلِكَ وَلَمْ يُنْكِرْهُ أَحَدٌ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَالْخِلَافُ: فِيهِ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: لِارْتِفَاعِ النِّكَاحِ كَذَا فِي الشَّرْحِ.

وَالَّذِي فِي «دَلِيلِ الْمَطَالِبِ» مِنْ كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ مَا لَفْظُهُ: وَلِلرَّجُلِ أَنْ يُغْسَلَ زَوْجَتَهُ وَأَمَّتُهُ وَتَبَتْ دُونَ سَبْعٍ وَلِلْمَرْأَةِ غَسْلُ زَوْجَتِهَا وَسَيِّدَتِهَا وَابْنُ دُونِ سَبْعٍ.

### ٢٠- يُصَلَّى عَلَى الْخُدُودِ

٥٢٥- وَعَنْ بُرَيْدَةَ - فِي قِصَّةِ الْغَامِذِيَّةِ. الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجْعِهَا فِي الزَّنَا - قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا وَدَفِنْتُ.  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٩٥).

(وَعَنْ بُرَيْدَةَ فِي قِصَّةِ الْغَامِذِيَّةِ) بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَبَعْدَ الْمِيمِ دَالٌّ مُهْمَلَةٌ نَسَبَةٌ إِلَى غَامِذٍ وَتَأْنِي قِصَّتُهَا فِي الْحُدُودِ.

(الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجْعِهَا فِي الزَّنَا) قَالَ: ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَصَلَّى عَلَيْهَا وَدَفِنْتُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَى مَنْ قُتِلَ بِحَدٍّ وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ ﷺ الَّذِي صَلَّى عَلَيْهَا.

وَقَدْ قَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ لَا يُصَلَّى الْإِمَامُ عَلَى مَقْتُولٍ فِي حَدٍّ لِأَنَّ الْفَضْلَاءَ لَا يُصَلُّونَ عَلَى الْفَسَاقِ زَجْرًا لَهُمْ.

(قُلْتُ): كَذَا فِي الشَّرْحِ لَكِنْ قَدْ قَالَ ﷺ فِي الْغَامِذِيَّةِ: إِنَّهَا تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قَسَمْتُ بَيْنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَسَعَتْهُمْ أَوْ نَحْوُ هَذَا



اللفظ.

الْمَرَأَةُ الَّتِي كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ فَسَأَلَ عَنْهَا النَّبِيُّ ﷺ  
- فَقَالُوا: مَاتَتْ فَقَالَ: أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي؟ فَكَانَتْهُمْ  
صَغُرُوا أَمْرَهَا فَقَالَ: ذُلُونِي عَلَى قَبْرِهَا فَذَلُّوهُ فَصَلُّوْا  
عَلَيْهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (١٣٣٧)، مسلم (٩٥٦)).

وَزَادَ مُسْلِمٌ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا وَإِنَّ اللَّهَ  
يُؤَوِّزُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ».

(وعن أبي هريرة روى في قصة المرأة التي كانت تقم المسجد) بفتح حرف المضارعة أي تخرج القمامة منه وهي الكناسه.

(فسأل عنها النبي ﷺ فقالوا: مَاتَتْ فَقَالَ: أَفَلَا كُنْتُمْ  
آذَنْتُمُونِي؟ فَكَانَتْهُمْ صَغُرُوا أَمْرَهَا فَقَالَ: ذُلُونِي عَلَى قَبْرِهَا) أي بعد قولهم في جواب سؤالي: إنها ماتت.

(لذلولوه فصلوا عليها. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ. وزاد مسلم) أي من رواية أبي هريرة.

(لَمْ قَالَ) أي النبي ﷺ (وَأَنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى  
أَهْلِهَا وَإِنَّ اللَّهَ يُؤَوِّزُهَا بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ) وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ لَمْ يُخْرِجْهَا  
البخاري؛ لِأَنَّهَا مُدْرَجَةٌ مِنْ مَرَاتِبِ ثَابِتٍ كَمَا قَالَ أَحْمَدُ:

هَذَا وَالْمَصْنُفُ جِزْمٌ أَنَّ الْقِصَّةَ كَانَتْ مَعَ امْرَأَةٍ وَفِي  
الْبَخَارِيِّ: «أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ أَوْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ بِالشُّكِّ مِنْ ثَابِتِ  
الرَّوَايَةِ لِكَيْتِهِ صُرِّحَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى فِي الْبَخَارِيِّ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ:  
وَلَا أَرَاهُ إِلَّا امْرَأَةً وَيُجِزُّمُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ فَقَالَ: «امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ».

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٤٨/٤) أَيْضًا بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَسَمَاعًا أَمْ  
عَجَنَ وَافَادَ أَنَّ الَّذِي أَجَابَهُ ﷺ عَنْ سُؤَالِهِ هُوَ أَبُو بَكْرٍ وَفِي  
الْبَخَارِيِّ غَرَضُ «فَسَأَلَ عَنْهَا» فَقَالَ: (مَا فَعَلَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ  
قَالُوا: مَاتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ) الْحَدِيثُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ دَفْنِهِ  
مُطْلَقًا سِوَاةً صَلَّى عَلَيْهِ قَبْلَ الدَّفْنِ أَمْ لَا.

وَالِى هَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ.

وَيَذِلُّ لَهُ أَيْضًا «صَلَاتُهُ ﷺ عَلَى الْبَرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ فَإِنَّهُ

وَاللُّعْلَاءُ خِلَافٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْفَسَاقِ وَعَلَى مَنْ قُتِلَ  
فِي حَدٍّ وَعَلَى الْمَحَارِبِ وَعَلَى وَلَدِ الزَّوْنِ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَأَنَّهُ الصَّلَاةُ عَلَى كُلِّ  
مُسْلِمٍ وَمَحْدُودٍ وَمَرْجُومٍ وَقَاتِلٍ نَفْسِهِ وَوَلَدِ الزَّوْنِ وَقَدْ وَرَدَ فِي  
قَاتِلِ نَفْسِهِ الْحَدِيثُ:

## ٢١- ترك الصلاة على المتحرر

٥٢٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أُتِيَ  
النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقِصَ فَلَمْ يُصَلَّ  
عَلَيْهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٧٨).

الْمَشَاقِصُ جَمْعُ مَشْقَصٍ وَهُوَ نَصْلٌ عَرِضٌ.  
قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَتَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ مَعْنَاهُ الْعُقُوبَةُ لَهُ وَرَدَعُ  
لِغَيْرِهِ عَنْ مِثْلِ فَعْلِهِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا.  
وَكَانَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَا يَرَى الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ قَتَلَ  
نَفْسَهُ وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ.

وَقَالَ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ: يُصَلَّى عَلَيْهِ، أَنْتَهَى.  
وَقَالُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ.

قَالُوا: وَهَذَا كَمَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ مَاتَ  
وَعَلَيْهِ دِينَ أَوَّلِ الْأَمْرِ وَأَمْرُهُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَى صَاحِبِهِمْ.

(قُلْتُ): إِنْ ثَبَتَ نَقْلُ إِنَّهُ أَمَرَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَاسْلَمَ  
أَصْحَابُهُ بِالصَّلَاةِ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ ثُمَّ هَذَا الْقَوْلُ وَالْأَوَّلُ فَرَأَيْ عُمَرَ  
بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَوْفَقُ بِالْحَدِيثِ إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٦٦/٤):  
«أَمَّا أَنَا فَلَا أَصَلِّي عَلَيْهِ» فَرُبَّمَا أَخَذَ مِنْهَا أَنَّ غَيْرَهُ يُصَلِّي عَلَيْهِ.

## ٢٢- الصلاة على القبر

٥٢٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - «فِي قِصَّةٍ



وَالنَّعْيُ فَإِنَّ النَّعْيَ مِنْ عَمَلِ الْجَاهِلِيَّةِ فَإِنَّ صِيغَةَ التَّحْنِيفِ فِي  
مَعْنَى النَّهْيِ.

وَأَخْرَجَ حَدِيثَ حُذِيفَةَ (٩٨٦).

وَفِيهِ قِصَّةٌ فَإِنَّهُ سَأَلَ عَنْهُ إِلَى حُذِيفَةَ أَنَّهُ قَالَ لِمَنْ حَضَرَهُ:  
«إِذَا مِتَّ فَلَا يُؤْذَنُ أَحَدٌ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ نَعْيًا، إِنِّي سَمِعْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ، هَذَا لِقَوْلِهِ وَلَمْ يُحْسِنْهُ.

ثُمَّ فَسَّرَ التِّرْمِذِيُّ النَّعْيَ بِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ أَنْ يُنَادَى فِي النَّاسِ أَنْ  
فُلَانًا مَاتَ لِيَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ.

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا بَأْسَ أَنْ يُعْلَمَ الرَّجُلُ قَرَابَتُهُ  
وَإِخْوَانَتُهُ.

وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُعْلَمَ الرَّجُلُ قَرَابَتُهُ  
أَنْتَهَى.

وَقِيلَ: الْحَرَمُ مَا كَانَتْ تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ كَانُوا يُرْسَلُونَ مِنْ  
يُعْلَمُ بِخَيْرٍ مَوْتِ الْمَيِّتِ عَلَى أَبْوَابِ الدُّورِ وَالْأَسْوَاقِ.

وَفِي النِّهَايَةِ: وَالْمَشْهُورُ فِي الْعَرَبِ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمْ  
شَرِيفٌ أَوْ قَتْلٌ بَعَثُوا رَاكِبًا إِلَى الْقَبَائِلِ يَنْعَاهُ يَقُولُ: نَعَاءُ  
فُلَانًا أَوْ يَا نَعَاءُ الْعَرَبِ هَلْكَ فُلَانٌ أَوْ هَلَكْتَ الْعَرَبُ بِمَوْتِ  
فُلَانٍ أَنْتَهَى.

وَيَقْرَبُ عِنْدِي أَنَّ هَذَا هُوَ الْمَنْهَى عَنْهُ.

(قُلْتُ) وَمِنْهُ النَّعْيُ مِنْ أَعْلَى الْمَنَازِلِ كَمَا يُعْرَفُ فِي هَذِهِ  
الْأَعْيَارِ فِي مَوْتِ الْعِظَمَاءِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يُؤْخَذُ مِنْ مَجْمُوعِ الْأَحَادِيثِ ثَلَاثُ  
حَالَاتٍ:

(الْأُولَى): إِعْلَامُ الْأَهْلِ وَالْأَصْحَابِ وَأَهْلِ الصَّلَاحِ فَهَذِهِ  
سُنَّةٌ.

(الثَّانِيَةُ): دَعْوَى الْجَمْعِ الْكَثِيرِ لِلْمُفَاخَرَةِ فَهَذِهِ تُكْرَهُ.

(الثَّالِثَةُ): إِعْلَامُ بَنِي آخَرٍ كَالنِّبَاحَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَهَذَا يَحْرَمُ  
أَنْتَهَى.

وَكَأَنَّهُ أَخَذَ سُنَّةَ الْأَوَّلَى مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ جَمَاعَةٍ يُخَاطَبُونَ  
بِالْفَسْلِ وَالصَّلَاةِ وَالذَّفْنِ وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّمَا أَذْنُومُنِي»

مَاتَ وَالنَّبِيُّ ﷺ بِنَكَّةٍ فَلَمَّا قَدَّمَ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ وَكَانَ ذَلِكَ بَعْدَ  
شَهْرٍ مِنْ وَقَاتِهِ [السَّنِ الْكُبْرَى] لِلْبَيْهَقِيِّ (٤٩/٤).

وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا «صَلَاتُهُ ﷺ عَلَى الْغَلَامِ الْإِنصَارِيِّ الَّذِي  
دُفِنَ لَيْلًا وَلَمْ يَشْعُرِ ﷺ بِمَوْتِهِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٢١):

وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا أَحَادِيثُ وَرَدَتْ فِي الْبَابِ عَنْ تِسْعَةٍ مِنْ  
الصُّحَابَةِ أَشَارَ إِلَيْهَا فِي الشَّرْحِ.

وَذَهَبَ أَبُو طَالِبٍ تَحْصِيلًا لِلذَّهَبِ الْهَادِي إِلَى أَنَّهُ لَا صَلَاةَ  
عَلَى الْقَبْرِ وَاسْتَدَلَّ لَهُ فِي الْبَحْرِ بِحَدِيثٍ لَا يَقْوَى عَلَى مُعَارَضَةِ  
أَحَادِيثِ الْمُتَّبِيعِينَ لَمَّا عُرِفَتْ مِنْ صَحِّحَتِهَا وَكَثَرَتْهَا.

وَاخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي تُشْرَعُ  
فِيهَا الصَّلَاةُ.

فَقِيلَ: إِلَى شَهْرٍ بَعْدَ دَفْنِهِ.

وَقِيلَ: إِلَى أَنْ يَبْلَى الْمَيِّتُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَلِيَ لَمْ يَبْقَ مَا يُصَلَّى  
عَلَيْهِ.

وَقِيلَ: أَوَّلًا؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ الدَّعَاءُ وَهُوَ جَائِزٌ  
فِي كُلِّ وَقْتٍ.

(قُلْتُ): هَذَا هُوَ الْحَقُّ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى التَّحْدِيدِ بِمُدَّةٍ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ الصَّلَاةَ عَلَى الْقَبْرِ مِنْ خِصَالِ صِيغَةِ ﷺ فَلَا  
تَنْهَى؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْخُصُوصِيَّةِ خِلَافَ الْأَصْلِ.

### ٢٣- النهي عن النعي

٥٢٨- وَعَنْ حُذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ»..

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٥/٥) وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ (٩٨٦).

(وَعَنْ حُذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنِ النَّعْيِ».  
فِي «الْقَامُوسِ» نَعَاءُ لَهُ نَعْيًا أَوْ نَعْيَانًا أَخْبَرَهُ بِمَوْتِهِ.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ) وَكَانَ صِيغَةُ النَّهْيِ هِيَ مَا  
أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٨٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ ﷺ: «إِنَّا كُمْ



وَنَحْوُهُ وَمَنْهُ.

## ٢٤- الصَّلَاةُ عَلَى الْغَائِبِ، وَنَحْوِهِ

٥٢٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلِّي. فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٣٣)، مسلم (٩٥١)].

(وعن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ») يَفْتَحُ النَّوْنُ وَتَخْفِيفُ الْجِيمِ بَعْدَ الْأَلْفِ شَيْئٌ مُعْجَمَةٌ ثُمَّ مُثَنَاءٌ تَحْتِيةٌ مُشَدَّدَةٌ وَقِيلَ: مُخَفَّفَةٌ: لِقَبِّ لِكُلِّ مِنْ مَلِكِ الْحَبَشَةِ وَاسْمُهُ أَصْحَمَةُ.

(في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلّي) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مُصَلِّي الْعِيدِ أَوْ عَمَلٌ اتَّخَذَ لصلَاةِ الْجَنَائِزِ (فَصَفَّ بِهِمْ وَكَبَّرَ أَرْبَعًا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ النَّعْيَ اسْمٌ لِلإِعْلَامِ بِالْمَوْتِ وَأَنَّهُ لِمَجْرَدِ الإِعْلَامِ جَائِزٌ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ صَلَاةِ الْجَنَائِزَةِ عَلَى الْغَائِبِ.

وَفِيهِ أَقْوَالٌ:

الْأَوَّلُ: تُشْرَعُ مُطْلَقًا وَيُوقَالُ الشَّانِعِيُّ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمَا. وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَمْ يَأْتِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ السَّلَفِ خِلَافُهُ. وَالثَّانِي: مِنْهُ مُطْلَقًا وَهُوَ لِلْهَادِيَّةِ وَالْحَقِيقَةِ وَمَالِكٍ.

وَالثَّلَاثُ: يَجُوزُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ الْمَيِّتُ أَوْ مَا قَرَبَ مِنْهُ إِلَّا إِذَا طَالَتِ الْمُدَّةُ.

الرَّابِعُ: يَجُوزُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ فِي جِهَةِ الْقَبْلَةِ

وَوَجْهُ التَّفْصِيلِ فِي الْقَوْلَيْنِ مَعَ الْجَمُودِ عَلَى قِصَّةِ النَّجَاشِيِّ.

وَقَالَ الْمَانِعُ مُطْلَقًا: إِنَّ صَلَاتَهُ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ خَاصَّةٌ بِهِ وَقَدْ عُرِفَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ وَاعْتَذَرُوا بِمَا قَالَهُ أَهْلُ الْقَوْلِ الْخَامِسِ وَهُوَ أَنَّ يُصَلَّى عَلَى الْغَائِبِ إِذَا مَاتَ بَارِضٍ لَا

يُصَلَّى عَلَيْهِ فِيهَا كَالنَّجَاشِيِّ فَإِنْ مَاتَ بَارِضٍ لَمْ يُسَلِّمْ أَهْلَهَا.

وَاخْتَارَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَنَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (١٨٨/٣) عَنِ الْخَطَّابِيِّ وَأَنَّهُ اسْتَحْسَنَهُ الرَّوْيَانِيُّ ثُمَّ قَالَ: وَهُوَ مُحْتَمَلٌ إِلَّا أَنِّي لَمْ أَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ فِي بَلَدِهِ أَحَدٌ. وَاسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزَةِ فِي الْمَسْجِدِ لَخُرُوجِهِ ﷺ وَالْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ لِلْحَقِيقَةِ وَالْمَالِكِيَّةِ.

وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْحَدِيثِ نَهْيٌ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ وَبِأَنَّ الَّذِي كَرِهَهُ الْقَائِلُ بِالْكَرَاهَةِ إِنَّمَا هُوَ إِدْخَالُ الْمَيِّتِ الْمَسْجِدَ وَإِنَّمَا خَرَجَ ﷺ تَعْظِيمًا لِمَنْ النَّجَاشِيُّ وَلِتَكُنَّ الْجَمَاعَةُ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ شَرْعِيَّةُ الصَّنُوفِ عَلَى الْجَنَائِزَةِ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ (١٣١٧) فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ حَدِيثَ جَابِرٍ وَأَنَّهُ كَانَ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوْ الثَّلَاثِ وَيُوبَّ لُهُ الْبَخَارِيُّ (بَابُ مَنْ صَفَّ صَفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ عَلَى الْجَنَائِزَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ).

وَفِي الْحَدِيثِ مِنْ أَعْلَامِ النَّبُوَّةِ إِعْلَامُهُمْ بِمَوْتِهِ فِي الْيَوْمِ الَّذِي تُوَفِّيَ فِيهِ مَعَ بُعْدِ مَا بَيْنَ الْمَدِينَةِ وَالْحَبَشَةِ.

## ٢٥- شَفَاعَةُ الْمُصَلِّينَ فِي الْمَيِّتِ

٥٣٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَائِزِهِ أَرْبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا، إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٤٨).

فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى فَضِيلَةِ تَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ عَلَى الْمَيِّتِ وَأَنَّ شَفَاعَةَ الْمُؤْمِنِ نَافِعَةٌ مُقْبُولَةٌ عِنْدَهُ تَعَالَى.

وَفِي رَوَايَةٍ [مسلم (٩٤٧)] «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ كُلُّهُمْ مِائَةَ شَفْعَةٍ فِيهِ إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ».

وَفِي رَوَايَةٍ ثَلَاثَةِ صُفُوفٍ رَوَاهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ أَبُو دَاوُدَ (٣١٦٦)، التِّرْمِذِيُّ (١٠٢٨)، ابْنُ مَاجَةَ (١٤٩٠).

قَالَ الْقَاضِي: قِيلَ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ خَرَجَتْ أَجْوِبَةً لِسَائِلِينَ



سألوا عن ذلك فأجاب كل واحدٍ عن سؤاله.

## ٢٧- الصلاة على الميت في المسجد

٥٣٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «وَاللَّهِ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِي يَتِيمًا فِي الْمَسْجِدِ».

رواه مسلم (٩٧٣).

(وعن عائشة قالت: «والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني يتيمًا») هما سهل وسهيل ابوهما وهب بن ربيعة وأمهما البيضاء اسمها دعد والبيضاء صفة لها.

(في المسجد رواية مسلم) «قالت عائشة رداً على من أنكر عليها صلاتها على سعد بن أبي وقاص في المسجد فقالت: ما أسرع ما نسي الناس والله لقد صلى» الحديث.

والحديث دليل على ما ذهب إليه الجمهور من عدم كراهية صلاة الجنازة في المسجد.

وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنها لا تصح.

وفي «القدوري» للحنفية: ولا يُصلى على ميت في مسجد جماعة واحتجاً بما سلف من خروجهم ﷺ إلى الفضاء للصلاة على النجاشي وتقدم جوابه.

وبما أخرجه أبو داود (٣١٩١) «من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له».

واجب بأنه نص أحمد على ضعفه لأنه تفرد به صالح مولى التوأمة وهو ضعيف على أنه في النسخ المشهورة من سنن أبي داود بلفظ «فلا شيء عليه».

وقد روي أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد ابن أبي شيبة (٢٥٧٦) وأن صهيماً صلى على عمر في المسجد الموطأ: ٢٣٠/١.

وعند الهادوية يُكره إدخال الميت المسجد كراهة تنزيه وتأولوا هم والحنفية والمالكية حديث عائشة بأن المراد أنه ﷺ صلى على ابني البيضاء وجنازتهما خارج المسجد وهو ﷺ داخل المسجد ولا يخفى بُعده وأنه لا يطابق احتجاج عائشة.

## ٢٦- مكان ما يقوم على المرأة في الصلاة عليها

وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ أَخْبَرَ بِقَبُولِ شَفَاعَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَعْدَادِ وَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا إِذْ مَقْهُومُ الْعَدَدِ يُطْرَحُ مَعَ وَجُودِ النَّصِّ فَجَمِيعُ الْأَحَادِيثِ مَعْمُولٌ بِهَا وَتَقْبَلُ الشَّفَاعَةُ بِأَدْنَاهَا.

٥٣١- وَعَنْ سَمُرَةَ بِنْتِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا، فَقَامَ وَسَطُهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٣١، ١٣٣٢)، مسلم (٩٦٤)].

فيه دليل على مشروعية القيام عند وسط المرأة إذا صلى عليها وهذا مندوب.

وأما الواجب فإنما هو استقبال جزء من الميت رجلاً أو امرأة.

واختلف العلماء في حكم الاستقبال في حق الرجل والمرأة: فقال أبو حنيفة: إنهما سواء.

وعند الهادوية إنه يستقبل الإمام سرّة الرجل وشدي المرأة لرواية أهل البيت عليهم السلام عن عليّ عليه السلام.

وقال القاسم: صدر المرأة وبينه وبين السرّة من الرجل إذ قد روي قيامه ﷺ عند صدرها ولا بُدَّ من مخالفة بينهما وبين الرجل.

وعن الشافعي أنه يقف حذاء رأس الرجل وعند عجزيتها لما أخرجه أبو داود (٣١٩٤) والترمذي (١٠٣٤) من حديث أنس «أنه صلى على رجل فقام عند رأسه وصلى على المرأة فقام عند عجزيتها» فقال له العلاء بن زياد: هكذا كان رسول الله ﷺ يفعل؟ قال: نعم.

إلا أنه قال المصنف في الفتح (٢٠١/٣): إن البخاري أشار بإيراد حديث سمرة إلى تضعيف حديث أنس.



## ٢٨- تَكْبِيرَاتُ الْجَنَازَةِ

٥٣٣- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: «كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ رضي الله عنه يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا، وَأَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ خَمْسًا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُكَبِّرُهَا».

رواه مسلم (٩٥٧) والأربعة زابو داود (٣١٩٧)، الرمزي (١٠٢٣)، النسائي (٧٢/٤)، ابن ماجه (١٥٠٥).

(وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى) هو أبو عيسى عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولّد لبيت سنين بقيت من خلافة عمر سمح أباه وعلي بن أبي طالب عليه السلام وجماعة من الصحابة ووفاته سنة اثنتين وثمانين وفي سبب وفاته أقوال.

قيل: فقد وقيل: قيل، وقيل: غرق في نهر البصرة.

(قال: «كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا وَأَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ خَمْسًا فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عليه وآله وسلم يُكَبِّرُهَا».

رواه مسلم والأربعة) تقدّم برقم (٥١٦) في حديث أبي هريرة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَبَّرَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى النَّجَاشِيِّ أَرْبَعًا».

ورَوَيْتِ الْأَرْبَعُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه «الْمُصَنَّفُ» لابن أبي شبة (٤٩٤/٢) وأبي هريرة وعقبة بن عامر رضي الله عنه «الْمُصَنَّفُ» لابن أبي شبة (٤٩٤/٢) والبراء بن عازب رضي الله عنه «الْمُصَنَّفُ» لابن أبي شبة (٤٩٤/٢) وزيد بن ثابت رضي الله عنه «الْمُصَنَّفُ» لابن أبي شبة (٤٩٣/٢).

وفي الصحيحين البخاري (١٣١٩)، مسلم (٩٥٤) عن ابن عباس رضي الله عنه «صَلَّى عَلَى قَبْرِ فَكْبَرُ أَرْبَعًا».

وأخرج ابن ماجه (١٥٣٤) عن أبي هريرة «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَكَبَّرَ أَرْبَعًا».

قال ابن أبي داود: ليس في الباب أصح منه.

فَذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا أَرْبَعٌ لَا غَيْرُ، جُمُهورٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ مِنْهُمْ الْفُقَهَاءُ الْأَرْبَعَةُ وَرِوَايَةٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ رضي الله عنه وَذَهَبَ أَكْثَرُ الْهَادِثِينَ إِلَى أَنَّ يَكْبَرُ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ وَاحْتَجَّجُوا بِمَا رَوَى أَنَّ عَلِيًّا رضي الله عنه كَبَّرَ عَلَى فَاطِمَةَ خَمْسًا وَأَنَّ الْحَسَنَ كَبَّرَ عَلَى أَبِيهِ خَمْسًا

وعن ابن الحنفية أنه كَبَّرَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ خَمْسًا وَتَأَوَّلُوا رِوَايَةَ الْأَرْبَعِ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِهَا مَا عَدَا تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِاحِ وَهُوَ بَعِيدٌ.

٥٣٤- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّهُ كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ مِثْلًا، وَقَالَ: إِنَّهُ بَدْرِيٌّ.

رواه سعيد بن منصور (كما في «الفتح» ١٢٠/٢)، وأصله في البخاري (٤٠٠٤).

(وعن علي رضي الله عنه) أنه كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ فَنَوْنٍ فَشَاءَ تَحِيَّةً فَنَاءً.

(سَيِّدًا وَقَالَ: إِنَّهُ بَدْرِيٌّ) أَي مِمَّنْ شَهِدَ وَقَعَةً بَدْرٍ مَعَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

(رواه سعيد بن منصور وأصله في البخاري) الذي في البخاري «أَنَّ عَلِيًّا كَبَّرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ» زَادَ الْبَرْقَانِيُّ فِي مُسْتَخْرِجِهِ مِثْلًا كَذَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ «الْكِبَرُ» (٩٧/٤).

وقد اختلفت الروايات في عدة تكبيرات الجنائز:

فاخرج البيهقي (٣٧/٤) عن سعيد بن المسيب أن عمر قال: كُلُّ ذَلِكَ قَدْ كَانَ أَرْبَعًا وَخَمْسًا فَاجْتَمَعْنَا عَلَى أَرْبَعٍ.

ورواه ابن المنذر الأوسط: ٤٣٠/٥ من وجوه آخر عن سعيد.

ورواه البيهقي (٣٧/٤) أيضاً عن أبي وائل قال: «كَانُوا يُكَبِّرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَرْبَعًا وَخَمْسًا وَسَبْعًا فَجَمَعَ عُمَرُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَأَخْبَرَ كُلُّ بِنَا رَأَى فَجَمَعَهُمْ عُمَرُ عَلَى أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ».

وروى ابن عبد البر في الاستذكار بإسناده «كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُكَبِّرُ عَلَى الْجَنَائِزِ أَرْبَعًا وَخَمْسًا وَسَبْعًا وَثَمَانِيًا حَتَّى جَاءَ مَوْتُ النَّجَاشِيِّ فَخَرَجَ إِلَى الْمَصَلَّى وَصَفَّ النَّاسُ وَزَادَ: وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا ثُمَّ ثَبَّتَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَلَى أَرْبَعٍ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ».

فإن صح هذا فكان عمر ومن معه لم يعرفوا استقرار الأمر على الأربع حتى جمعهم وتشاوروا في ذلك.

## ٢٩- قِرَاءَةُ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى

٥٣٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ:



وقد روى الترمذي (١٠٢٦) عن ابن عباس رضي الله عنه أنه ﷺ قرأ على الجنائزة بفاتحة الكتاب، ثم قال: لا يصح والصحيح عن ابن عباس قوله: «من السنة».

قال الحاكم: اجمعوا على أن قول الصحابي من السنة حديث مُسْنَدٌ.

قال المصنف: كذا نقل الإجماع مع أن الخلاف عند أهل الحديث وعند الأصوليين شهير.

والحديث دليل على وجوب قراءة الفاتحة في صلاة الجنائزة؛ لأن المراد من السنة الطريقة المألوفة عنه ﷺ لا أن المراد بها ما يقابل الفريضة فإنه اصطلاح عرفي.

وزاد الوجوب تأكيداً قوله (حق) أي ثابت.

وقد أخرج ابن ماجه (١٤٩٦) من حديث أم شريك قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنائزة بفاتحة الكتاب».

وفي إسناده ضعف يسير يبره حديث ابن عباس والأمر من أدلة الوجوب.

وللوجوب ذهب الشافعي وأحمد وغيرهما من السلف والخلف.

وذهب آخرون إلى عدم مشروعيتها لقول ابن مسعود: «لم يؤت لنا رسول الله ﷺ قراءة في صلاة الجنائزة بل قال: كبر إذا كبر الإمام واختار من أطيب الكلام ما شئت».

إلا أنه لم يعزه إلى كتاب حديثي حتى تعرف صحته من عديها ثم هو قول صحابي على أنه نافذ وابن عباس مثبت وهو مقدم.

وعن الهادي وجماعة من الآل أن القراءة سنة عملاً بقول ابن عباس «سنة» وقد عرفت المراد بها في لفظه.

واستدل للوجوب بأنهم اتفقوا أنها صلاة وقد ثبت حديث «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» [البخاري (٧٥٦)، مسلم (٣٤٩)]

فهي داخلة تحت العموم وإخراجها منه يحتاج إلى دليل.

وأما موضع قراءة الفاتحة فإنه بعد التكبيرة الأولى ثم يكبر فيصلي على النبي ﷺ ثم يكبر فيدعو للميت، وكيفية الدعاء

«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَرْبَعًا وَيَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى».

رواه الشافعي بإسناد ضعيف [ترتيب المسند (٥٧٨)].

سقط هذا الحديث من نسخة الشرح فلم يتكلم عليه الشارح رحمه الله.

قال المصنف في الفتح (٢/٤٠٤): إنه أناذ شيخه في شرح الترمذي أن سنده ضعيف.

وفي التلخيص (١٢٦/٢) أنه رواه الشافعي عن إبراهيم بن محمد عن محمد بن عبد الله بن عقيل عن جابر انتهى وقد ضعفوا ابن عقيل.

واعلم أنه اختلف العلماء في قراءة الفاتحة في صلاة الجنائزة.

فنقل ابن المنذر الأوسط: [٤٣٧/٥] عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير مشروعيتها.

وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق.

ونقل عن أبي هريرة وابن عمر أنه ليس فيها قراءة وهو قول مالك والكوفيين.

واستدل الأولون بما سلف وهو إن كان ضعيفاً فقد شهد له قوله:

٥٣٦- وَعَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه قَالَ: «صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَرَأَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ فَقَالَ: لَيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ».

رواه البخاري (١٣٣٥).

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه والنسائي (٧٥/٤) بلفظ: فأخذت بيده فسألته عن ذلك فقال: نعم يا ابن أخي إنه حق وسنة.

وأخرج النسائي (٧٥/٤) أيضاً من طريق أخرى بلفظ «فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهه حتى أسمعنا فلما قرع أخذت بيده فسألته فقال: سنة وحق».



فَذِ افَاذَهَا قَوْلُهُ:

(١٠٢٤)، النسائي [عمل اليوم والليلة] (١٠٨٨)، [ابن ماجه (١٤٩٨)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا» إِي حَاضِرِنَا.

## ٣٠- الدعاء للميت

٥٣٧- وَعَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، وَارْحَمْهُ، وَعَافِهِ، وَاعْفُ عَنْهُ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ، وَاعْبِدْهُ بِالمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالبَرَدِ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ، وَفِي فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَعَذَابِ النَّارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٦٣).

يُحْتَمَلُ أَنَّهُ ﷺ جَهَرَ بِهِ فِي حَفْظِهِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ سَأَلَهُ مَا قَالَهُ فَذَكَرَهُ لَهُ فِي حَفْظِهِ.

وَقَدْ قَالَ الْفُقَهَاءُ: يُنْدَبُ الْإِسْرَارُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُخَيَّرُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُسْرُ فِي النَّهَارِ وَيُجَهَرُ فِي اللَّيْلِ.

والدعاء للميت ينبغي الإخلاص فيه له لقوله ﷺ: «اخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ» (أبو داود (٣١٩٩)، ابن ماجه (١٤٩٧)) وما ثبت عنه ﷺ أولى.

وأصحُّ الأحاديث الواردة في ذلك هذا الحديث وكذلك قوله:

٥٣٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَشَاهِدِنَا، وَعَافَيْنَا، وَصَغِيرِنَا، وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا، وَأَنْتَانَا، اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ. اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ [لم يخرج] (أبو داود (٣٢٠١)، السومني

(وَعَائِنَا وَصَغِيرِنَا) إِي فِتْنَةُ عِنْدَ التَّكْلِيفِ لِلْأَفْعَالِ الصَّالِحَةِ وَإِلَّا فَلَا ذَنْبَ لَهُ.

(وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأَنْتَانَا اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِيمَانِ اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تُضِلَّنَا بَعْدَهُ). رَوَاهُ مُسْلِمٌ (الأربعة) والأحاديث في الدعاء للميت كثيرة.

ففي سنن أبي داود (٣٢٠٠) عن أبي هريرة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَامِ وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهَا وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهَا وَعَلَانِيَتِهَا جَنَّاتُ شِعْمَاءَ لَهُ فَأَغْفِرْ لَهُ ذَنْبَهُ».

وابن ماجه (١٤٩٩) من حديث وائلة بن الأسقع قال: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ فُلَانٌ بَنَ فُلَانٍ فِي ذَنْبِكَ وَخَبَلَ جَوَارِكَ فِيهِ فِتْنَةُ الْقَبْرِ وَعَذَابُ النَّارِ وَأَنْتَ أَهْلُ الْوَفَاءِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ فَأَغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ».

واختلاف الروايات دالٌّ على أنَّ الأمرَ مُتَّسِعٌ فِي ذَلِكَ لَيْسَ مَقْصُورًا عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ وَقَدْ اخْتَارَ الْهَادِوِيَّةُ أَدْعِيَةً أُخْرَى وَاخْتَارَ الشَّافِعِيُّ كَذَلِكَ وَالْكَلْبُ مَسْطُورٌ فِي الشَّرْحِ.

وأما قراءة سورة مع الحمد فقد ثبت ذلك كما عرفت في رواية النسائي ولم يرد فيها تعيين وإنما الشأن في إخلاص الدعاء للميت؛ لأنه الذي شرعت له الصلاة والذي ورد به الحديث.

## ٣١- الإخلاص للميت في الدعاء

٥٣٩- وَعَنْهُ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٩٩) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٠٧٦)، (٣٠٧٧).

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْهُ) إِي أَبِي هُرَيْرَةَ.



وقال القرطبي: مقصود الحديث أن لا يتبأط بالميت عن الدفن ولأن البطء ربما أدى إلى التباهي والاختيال هذا بناءً على أن المراد بقوله «بالجنائز» يحملها إلى قبرها.

وقيل: المراد الإسراع بتجهيزها فهو أعم من الأول.

قال النووي: هذا باطل مردود بقوله في الحديث: «تضعونه عن رقابكم».

وتعقب بأن الحمل على الرقاب قد يعبر به عن المعاني كما تقول: حمل فلان على رقبته ديوناً.

قال: ويؤيده أن الكل لا يحملونه.

قال المصنف بعد نقله في الفتح (١٨٤/٣): ويؤيده حديث ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تَحْسَبُوهُ وَأَسْرِعُوا بِهِ إِلَى قَبْرِهِ».

أخرجه الطبراني [الكبير] (٤٤٤/١٢) بإسناد حسن.

ولأبي داود (٣١٥٩) مرفوعاً «لَا يَنْبَغِي لَجِيْفَةٍ مُسْلِمٍ أَنْ تَبْقَى بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِي».

والحديث دليل على المبادرة بتجهيز الميت ودفنه وهذا في غير المفلوج ونحوه فإنه ينبغي التثبت في أمره.

### ٣٣- أجز من شهد الجنائز

٥٤١- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَائِزَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٢٥)، مسلم (٩٤٥)(٥٢)].

والمسلم (٩٤٥)(٠٠) حتى توضع في اللحد.

وللبخاري أيضاً (٤٧) من حديث أبي هريرة: «مَنْ بَعَثَ جَنَازَةً مُسْلِمٍ إِيَّانَا وَاحْتِسَابًا، وَكَانَ مَعَهَا حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا وَتَفَرَّغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يُرْجِعُ بِقِيرَاطَيْنِ، كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ جَبَلٍ أُخِذَ».

(وعنه) أي أبي هريرة.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَائِزَ حَتَّى يُصَلِّيَ

أَنْ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ». رواه أبو داود وصححه ابن حبان؛ لأنهم شفعاء والشافع يُبالغ في طلبها يُريد قبول شفاعته فيه.

وروى الطبراني [الدعاء] (١١٦١) أن ابن عمر كان إذا رأى جنازة قال: هذا ما وعدنا الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا إيماناً وتسليماً.

ثم أسند عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ رَأَى جَنَازَةً فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ صَدَّقَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ هَذَا مَا وَعَدَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ اللَّهُمَّ زِدْنَا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا نُكْتَبْ لَهُ عَشْرُونَ حَسَنَةً».

### ٣٢- الإسراع بالجنائز

٥٤٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَائِزِ، فَإِنْ تَكَ صَلَاحَةً فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ تَكَ سَوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣١٥)، مسلم (٩٤٤)].

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَسْرِعُوا بِالْجَنَائِزِ فَإِنْ تَكَ أَيِ الْجَنَائِزِ.

والمراد بها الميت.

(صاحبة فخير) خير مُبْتَدَأٍ محذوف أي فهو خير ومثله شر الآتي (تقدمونها إليه وإن تك سوى ذلك فشر) تضعونه عن رقابكم. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

نقل ابن قدامة أن الأمر بالإسراع للندب بلا خلاف بين العلماء وسئل ابن حزم فقال بوجوبه.

والمراد به شدة المشي وعلى ذلك حمل بعض السلف.

وعند الشافعي والجمهور المراد بالإسراع فوق سجية المشي المعتاد ويكره الإسراع الشديد.

والحاصل أنه يستحب الإسراع بها لكن بحيث إنه لا يتهي إلى شدة يخاف معها حدوث مفسدة بالميت أو مشقة على الحامل والمشي.



ثَابِتٍ «إِذَا صَلَّيْتَ عَلَى جَنَازَةٍ فَقَدْ قَضَيْتَ مَا عَلَيْكَ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥/٣) بَلْفُظٍ «إِذَا صَلَّيْتُمْ».

وَرَأَى فِي آخِرِهِ «فَخَلُّوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَهْلِهَا»

وَمَعْنَاهُ قَدْ قَضَيْتَ حَقَّ الْمَيِّتِ فَإِنْ ارْتَدَّتِ الْإِتْبَاعُ فَلَكَ زِيَادَةٌ

أَجْرٍ.

وَعَلَّقَ الْبُخَارِيُّ «كِتَابَ الْجَنَازَةِ» تَحْتَ بَابِ (٥٨) «قَوْلُ حُمَيْدِ بْنِ

هَلَالٍ «مَا عَلَّمْنَا عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا وَلَّكَ مِنْ صَلَّيْ وَرَجَعَ فَلَهُ

قِرَاطٌ»

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَمِيرَانِ وَلَيْسَا أَمِيرَيْنِ الرَّجُلُ يَكُونُ

مَعَ الْجَنَازَةِ يُصَلِّي عَلَيْهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ

وَلَيْهَا».

أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٥١٤/٣) فَإِنَّهُ حَدِيثٌ مُنْقَطِعٌ مُوقُوفٌ.

وَقَدْ رُوِيَ فِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ مَرْفُوعَةٌ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ.

وَلَمَّا كَانَ وَزْنُ الْأَعْمَالِ فِي الْآخِرَةِ لَيْسَ لَنَا طَرِيقٌ إِلَى

مَعْرِفَةِ حَقِيقَتِهِ وَلَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ تَعْرِيفُنَا لِذَلِكَ إِلَّا

بِتَشْبِيهِهِ بِمَا نَعْرِفُهُ مِنْ أَحْوَالِ الْمَقَادِيرِ شَبَّهَ قَدْرَ الْأَجْرِ الْحَاصِلِ مِنْ

ذَلِكَ بِالْقِرَاطِ لِيُبَيِّرَ لَنَا الْمَعْقُولَ فِي صُورَةِ الْحُسُوسِ.

وَلَمَّا كَانَ الْقِرَاطُ حَقِيرَ الْقَدْرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا نَعْرِفُهُ فِي الدُّنْيَا

ثَبَّةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ قَدْرِهِ بِأَنَّهُ كَأَحَدِ الْجِبَلِ الْمَعْرُوفِ بِالْمَدِينَةِ.

وَقَوْلُهُ: «حَتَّى تُدْفَنَ» ظَاهِرٌ فِي وَقُوعِ مُطْلَقِ الدَّفْنِ وَإِنْ لَمْ

يُفْرَغْ مِنْهُ كُلُّهُ وَلَفْظُ «حَتَّى تُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ» كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ فِي

الرَّوَايَةِ الْآخَرَى لِمُسْلِمٍ (٢/٦٥٣) «حَتَّى يُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا» فِيهِمَا

بَيَانٌ وَتَفْسِيرٌ لِمَا فِي غَيْرِهَا.

وَالْحَدِيثُ تَرْغِيبٌ فِي حُضُورِ الْمَيِّتِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَدَفْنِهِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عَظَمِ فَضْلِ اللَّهِ وَتَكَرُّمِهِ لِلْمَيِّتِ وَإِكْرَامِهِ

بِجَزِيلِ الْإِثَابَةِ لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ

(تَبَيَّنَ) فِي حَمْلِ الْجَنَازَةِ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى

(١٩٠٤-٢١) يُسْتَدْرَكُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَعَ

أَحَدُكُمْ الْجَنَازَةَ فَلْيَأْخُذْ بِجَوَانِبِ السَّرِيرِ الْأَرْبَعَةِ ثُمَّ لِيَتَطَرَّعْ بَعْدَ

أَوْ يَذَرُ فَإِنَّهُ مِنَ السَّنَةِ».

عَلَيْهَا فَلَهُ قِرَاطٌ وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِرَاطَانِ» قِيلَ صَرَحَ

أَبُو عَوَانَةَ بِأَنَّ «الْقَاتِلَ وَمَا الْقِرَاطَانِ؟» هُوَ أَبُو هُرَيْرَةَ.

(وَمَا الْقِرَاطَانِ قَالَ: مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ)

أَيُّ مَنْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(حَتَّى يُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ وَلِلْبُخَارِيِّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

«مَنْ تَبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا

وَيُفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِرَاطَيْنِ كُلُّ قِرَاطٍ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٍ»)

فَاتَّفَقَا عَلَى صَدْرِ الْحَدِيثِ ثُمَّ انْفَرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِلَفْظِهِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ اثْنَا عَشَرَ صَحَابِيًّا.

قَوْلُهُ: (إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا) قِيْدٌ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ تَرْتَبُ

الثَّوَابِ عَلَى الْعَمَلِ يَسْتَدْعِي سَبْقَ النَّيَّةِ فَيَخْرُجُ مِنْ فِعْلِ ذَلِكَ

عَلَى سَبِيلِ الْمُكَافَأَةِ الْمَجْرُودَةِ أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْحَابَاةِ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي

الْفَتْحِ (١٩٧/٣).

وَقَوْلُهُ: (مِثْلُ أَحَدٍ) وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٧٧/٤) «فَلَهُ

قِرَاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَعْظَمُ مِنْ أَحَدٍ» وَفِي رَوَايَةِ

لِمُسْلِمٍ (٩٤٥/٣) «أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ

وَعِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ [الْكَامِلُ: ٢٣٢٧/٦] مِنْ رَوَايَةِ وَائِلَةَ «كُتِبَ

لَهُ قِرَاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ أَخْفَهُمَا فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَثْقَلُ مِنْ

جَبَلٍ أَحَدٍ»

وَالشُّهُودُ الْحَاضِرُونَ.

وظَاهِرُهُ الْحَاضِرُونَ مَعَهَا مِنْ إِيْتَاءِ الْخُرُوجِ بِهَا.

وَقَدْ وَرَدَ فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ (٩٤٥/٢) «مَنْ خَرَجَ مَعَ

جَنَازَةٍ مِنْ بَيْنَتِهَا ثُمَّ تَبِعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِرَاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ

كُلُّ قِرَاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ كَانَ لَهُ قِرَاطٌ»

وَالرَّوَايَاتُ إِذَا رُدَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ تَقْضِي بِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ

الْأَجْرَ الْمَذْكُورَ إِلَّا مَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ تَبِعَهَا

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: الَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ يَحْصُلُ الْأَجْرُ لِمَنْ

صَلَّى وَإِنْ لَمْ يَتَّبِعْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَسِيلَةٌ إِلَى الصَّلَاةِ لَكِنْ يَكُونُ

قِرَاطٌ مِنْ صَلَّى فَقَطْ دُونَ قِرَاطٍ مِنْ صَلَّى وَتَبَعَ.

وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ



وَعَمَرُ وَعُثْمَانُ.

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَذَلِكَ السَّنَةُ.

وَقَدْ ذَكَرَ الدَّارَقُطِيُّ فِي الْمَلَلِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فِيهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ  
قَالَ: وَالصَّحِيحُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ  
«أَنَّهُ كَانَ يَمْشِي» قَالَ: «وَقَدْ مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ  
وَعَمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تَيْنَ يَدَيْهَا» وَهَذَا مُرْسَلٌ

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنْ الْمَوْصُولُ أَرْجَحُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ  
عُيَيْنَةَ وَهُوَ ثِقَةٌ حَافِظٌ  
وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ: قُلْتُ لَابْنِ عُيَيْنَةَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ  
خَالَفَكَ النَّاسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: اسْتَيْقَنَ الزُّهْرِيُّ حَدِيثِيهِ  
مَرَارًا لَسْتُ أَحْصِيهِ يُعِيدُهُ وَيُذَيِّبُهُ سَمْعُهُ مِنْ فِيهِ «عَنْ سَالِمٍ عَنْ  
أَبِيهِ»

قَالَ الْمَصْنُفُ «الطَّلْعُصِ الْمَجْمُوعُ» (١١٨/٢، ١١٩): «وَهَذَا لَا  
يَنْفِي الْوَهْمَ؛ لِأَنَّهُ ضَبَطَ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْهُ «عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ»  
وَالْأَمْرُ كَذَلِكَ إِلَّا أَنَّ فِيهِ إِدْرَاجًا وَصَحَّحَهُ الزُّهْرِيُّ وَحَدَّثَ بِهِ  
ابْنُ عُيَيْنَةَ وَفَصَلَهُ لغيره.

وَلِلْإِخْتِلَافِ فِي الْحَدِيثِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ عَلَى خَمْسَةِ أَقْوَالٍ:  
(الْأَوَّلُ): أَنَّ الْمَشْيَ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ لِرُودِهِ مِنْ فَعْلِهِ  
وَفَعْلِ الْخَلْفَاءِ وَذَقَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَالشَّافِعِيُّ.

(وَالثَّانِي): لِلْهَادِيَّةِ وَالْحَفَنَةِ أَنَّ الْمَشْيَ خَلْفَهَا أَفْضَلُ لِمَا رَوَاهُ  
ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ «مَا مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ إِلَّا  
خَلْفَ الْجَنَازَةِ»

وَلَا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
قَالَ: «الْمَشْيُ خَلْفَهَا أَفْضَلُ مِنَ الْمَشْيِ أَمَامَهَا كَفَضْلِ صَلَاةِ  
الْجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاةِ الْفَذِّ» إِسْنَادُهُ حَسَنٌ وَهُوَ مَوْقُوفٌ لَهُ حُكْمُ  
الرَّفْعِ.

وَحَكَى الْأَثَرُ أَنَّ أَحْمَدَ تَكَلَّمَ فِي إِسْنَادِهِ.

(الثَّالِثُ): أَنَّهُ يَمْشِي بَيْنَ يَدَيْهَا وَخَلْفَهَا وَعَنْ يَمِينِهَا وَعَنْ  
شِمَالِهَا عَلَقَهُ الْبُخَارِيُّ «كِتَابُ الْجَنَازَةِ» بَابُ (٥٢) عَنْ أَنَسٍ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُوَصَّولاً «الْمَصْنَفُ» (٤٧٧/٢) وَكَذَلِكَ

وَأَخْرَجَ بِسَنَدِهِ [٢٠/٤] أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ حَمَلَ بَيْنَ  
الْعَمُودَيْنِ سَرِيرَ أُمِّهِ فَلَمْ يُفَارِقْهُ حَتَّى وَضَعَهُ

وَأَخْرَجَ أَيْضًا [٢٠/٤] أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَمَلَ بَيْنَ عَمُودَيْ  
سَرِيرِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ

وَأَخْرَجَ [٢٠/٤] أَنَّ ابْنَ الزَّيْزِرِ حَمَلَ بَيْنَ عَمُودَيْ سَرِيرِ  
الْمَسُورِ بْنِ خَرْمَةَ

وَأَخْرَجَ [٢٠/٤، ٢١] مِنْ حَدِيثِ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ قَالَ:  
شَهِدْتُ جَنَازَةَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَفِيهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ  
فَانْطَلَقَ ابْنُ عُمَرَ حَتَّى أَخَذَ بِمَقْدَمِ السَّرِيرِ بَيْنَ الْقَائِمِينَ فَوَضَعَهُ  
عَلَى كَامِلِهِ ثُمَّ مَشَى بِهَا أَنْتَهَى.

### ٣٤- المشي أمام الجنائز

٥٤٢- وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:  
«أَنَّ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمَرَ، وَهُمْ يَمْشُونَ  
أَمَامَ الْجَنَازَةِ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أَحْمَدُ (٨/٢)، أَبُو دَاوُدَ (٣١٧٩)، التِّرْمِذِيُّ (١٠٠٧)،  
النَّسَائِيُّ (٥٦/٤)، ابْنُ مَاجَةَ (١٤٨٢)] وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ  
(٣٠٤٦، ٣٠٤٥)، وَأَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ وَطَائِفَةٌ بِالْإِسْنَادِ «الْمَلَلُ الْكَبِيرُ» لِلدُّومَدِيِّ  
(ص ١٤٤).

(وَعَنْ سَالِمٍ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَوْ أَبُو عَمْرٍو سَالِمُ بْنُ عَبْدِ  
اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَحَدُ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ مِنْ بَسَائِطِ التَّابِعِينَ  
وَأَعْيَانِ عُلَمَائِهِمْ رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَغَيْرِهِ مَاتَ سَنَةَ مِائَةٍ وَمِائَةٍ

(عَنْ أَبِيهِ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ

(أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعَمَرَ وَهُمْ يَمْشُونَ أَمَامَ  
الْجَنَازَةِ). رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَأَعْلَاهُ النَّسَائِيُّ وَطَائِفَةٌ  
بِالْإِسْنَادِ اخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَإِسْرَافِهِ

فَقَالَ أَحْمَدُ: إِنَّمَا هُوَ عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلٌ وَحَدِيثُ سَالِمٍ  
مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عُمَرَ مِنْ فَعْلِهِ

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: أَهْلُ الْحَدِيثِ يَرَوْنَ الْمُرْسَلَ أَصَحَّ

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٣٠٤٨) عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ  
سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ «كَانَ يَمْشِي تَيْنَ يَدَيْهَا وَأَبُو بَكْرٍ



عبد الرزاق [المصنف (٤٤٥/٣)].

وفيه التوسعة على المشيعين وهو يوافق سنة الإسراع بالجنائز وأنهم لا يلزمون مكاناً واحداً يمشون فيه لئلا يشق عليهم أو على بعضهم

(القول الرابع): للشوري أن الماشي يشي حيث شاء والراكب خلفها لما أخرجه أصحاب السنن [أبو داود (٣١٨٠)، الترمذي (١٠٣١)، النسائي (٥٨-٥٦/٤)] وصححه ابن حبان (٣٠٤٩) والحاكم (٣٥٥/١) من حديث المغيرة مرفوعاً «الراكب خلف الجنائز والماشي حيث شاء منها».

(القول الخامس): للنعفي إن كان مع الجنائز نساء مشى أمامها وإلا فخلفها.

### ٣٥- نَهْيُ النِّسَاءِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ

٥٤٣- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «نَهَيْنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٧٢٨)، مسلم (٩٣٨)].

(وعن أم عطية قالت: «نهيّا» مبني للمجهول

(عن اتّباع الجنائز ولم يُعْزَمْ عَلَيْنَا) جمهور أهل الأصول والمحدثين أن قول الصحابي «نهيّا» أو «أمرنا» بعدم ذكر الفاعل له حكم المرفوع إذ الظاهر من ذلك أن الأمر والتأهي هو النبي ﷺ وأما هذا الحديث فقد ثبت رفعه وأنه أخرجه البخاري (٣١٣) بلفظ: «وكنا نهى عن اتباع الجنائز» في باب الحيض عن أم عطية بلفظ نهانا رسول الله ﷺ الحديث إلا أنه مرسل؛ لأن أم عطية لم تسمعه منه لما أخرجه الطبراني [«المعجم الكبير» (٤٥/٢٥)] عنها قالت: «لما دخل النبي ﷺ المدينة جمع النساء في بيت ثم بعث إلينا عمر فقال: إن رسول الله ﷺ بعثني إليك لأباعدنك عن أن لا تسرفن» الحديث.

وفيه «نهانا أن نخرج في جنازة».

وقولها: «ولم يُعْزَمْ عَلَيْنَا» ظاهر في أن النهي للكرهية لا للتحريم كأنها فهمته من قرينة وإلا فاصله التحريم وإلى أنه للكرهية ذهب جمهور أهل العلم، ويدل له ما

أخرجه ابن أبي شيبة [المصنف (٤٨٢/٢)] من حديث أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ كان في جنازة فرأى عمر امرأة فصاح بها فقال: دعه يا عمر» الحديث

وأخرجه النسائي (١٩/٤) وابن ماجه (١٥٨٧) من طريق أخرى ورجالها ثقات.

### ٣٦- الْقِيَامُ لِلْجَنَازَةِ

٥٤٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَّعَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣١٠)، مسلم (٩٥٩)].

الأمر ظاهر في وجوب القيام للجنائز إذا مرّت بالكلّف وإن لم يقصد تشيعها.

وظاهره عموم كل جنازة من مؤمن وغيره ويؤيده أنه أخرج البخاري (١٣١١) «قيامه ﷺ لجنازة يهودي مرّت به» وعمل ذلك بأن الموت فرج

وفي رواية [خ (١٣١٢)] «اليسّت نفساً»

وأخرج الحاكم (٣٥٧/١) «إنما قمنا للملائكة»

وأخرج أحمد (١٦٨/٢) والحاكم (٣٥٧/١) «إنما نقوم إعظاماً للذي يقبض النفوس» ولفظ ابن حبان (٣٠٥٣) «إعظاماً لله» ولا منافاة بين التعليلين

وقد عارض هذا الأمر علي عليه السلام عند مسلم (٩٦٢) «أنه ﷺ قام للجنازة ثم قعد» والقول بأنه يُختمل أن مراده قام ثم قعد لما بدت عنه يدفعه أن علياً أشار إلى قوم بأن يقعدوا ثم حدثهم الحديث.

ولما تعارض الحديثان اختلف العلماء في ذلك:

فذهب الشافعي إلى أن حديث علي عليه السلام ناسخ

للأمر بالقيام

ورّد بأن حديث علي ليس نصّاً في النسخ؛ لاخيال أن قعوده ﷺ كان لبيان الجواز ولذا قال النووي: المختار أنه



مُسْتَحَبٌّ وَأَمَّا حَدِيثُ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ «أَنَّهُ كَانَ ﷺ يَقُومُ لِلْجَنَازَةِ فَمَرَّ بِهِ خَبَرٌ مِنَ الْيَهُودِ فَقَالَ: هَكَذَا نَفْعَلُ» فَقَالَ: اجْلِسُوا وَخَالَفُوهُمْ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (لَمْ يَخْرُجْهُ) وَأَصْحَابُ السَّنَنِ (أَبُو دَاوُدَ (٣١٧٦)، التِّرْمِذِيُّ (١٠٢٠)، ابْنُ مَاجَهَ (١٥٤٥)) - إِلَّا النَّسَائِيَّ - وَابْنُ مَاجَهَ وَالْبَزَّازَ وَالْبَيْهَقِيَّ فَإِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ فِيهِ بَشَرٌ بَنُ رَافِعٍ.

قَالَ الْبَزَّازُ: تَقَرَّرَ بِهِ بَشَرٌ وَهُوَ لَيْنُ الْحَدِيثِ.

وَقَوْلُهُ: «وَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَّعَ» أَفَادَ النَّهْيَ لِمَنْ تَبِعَهَا عَنِ الْجُلُوسِ حَتَّى تُوَضَّعَ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ الْمُرَادَ حَتَّى تُوَضَّعَ فِي الْأَرْضِ أَوْ تُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ وَقَدْ رَوَى الْحَدِيثَ بِلَفْظَيْنِ إِلَّا أَنَّهُ رَجَّحَ الْبَخَارِيُّ وَغَيْرُهُ رَوَايَةَ «تُوَضَّعُ فِي الْأَرْضِ»

فَذَهَبَ بَعْضُ السُّلَفِ إِلَى وَجُوبِ الْقِيَامِ حَتَّى تُوَضَّعَ الْجَنَازَةُ لِمَا يُفِيدُهُ النَّهْيُ هُنَا وَلِمَا عِنْدَ النَّسَائِيِّ (٤٤/٤، ٤٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ «مَا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهِدَ جَنَازَةً قَطُّ فَجَلَسَ حَتَّى تُوَضَّعَ» وَقَالَ الْجُمْهُورُ: إِنَّهُ مُسْتَحَبٌّ.

وَلَقَدْ رَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٢٧/٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَغَيْرِهِ «أَنَّ الْقَائِمَ كَالْحَاوِلِ فِي الْأَجْرِ».

### ٣٧- كيف يدخل الميت على قبره

٥٤٥- وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ أَدْخَلَ الْمَيِّتَ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْ الْقَبْرِ وَقَالَ: هَذَا مِنَ السُّنَّةِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢١١).

(وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) وَهُوَ الشَّيْبَعِيُّ يَفْتَحُ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةَ وَكَسَرَ الْبَاءَ الْمُوَحَّدَةَ وَالْعَيْنَ الْمُهْمَلَةَ الْهَمْذَانِيَّ الْكَوْفِيُّ رَأَى عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَغَيْرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَهُوَ تَابِعِيٌّ مَشْهُورٌ كَثِيرُ الرِّوَايَةِ

وَلَمْ لَسْتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُثْمَانَ وَمَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ وَمِائَةً

(أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْخَطَمِيُّ بِالْخَاءِ

ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِيعَابِ

(«أَدْخَلَ الْمَيِّتَ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْ الْقَبْرِ») أَيُّ مِنْ جِهَةِ الْمَحَلِّ الَّذِي يُرْضَعُ فِيهِ رِجْلَا الْمَيِّتِ فَهُوَ مِنْ إِبْطَالِ الْحَالِ عَلَى الْمَحَلِّ

(وَقَالَ: هَذَا مِنَ السُّنَّةِ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ) وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةِ رَجُلٍ مِنْ وَلَدِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَأَمَرَ بِالسَّرِيرِ فَوَضَعَ مِنْ قَبْلِ رِجْلَيْ اللَّحْدِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَسَلَّ سَلًا» ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَلَمْ يُخْرِجْهُ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

(الْأَوَّلُ): مَا ذُكِرَ وَإِلَيْهِ ذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ.

(وَالثَّانِي): يُسَلُّ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ لِمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ (إِلَى رَأْسِهِ) الْمُسْنَدُ (٥٩٨) عَنِ الثَّقَفِ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ ﷺ سَلَّ مَيِّتًا مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ» وَهَذَا أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ.

(وَالثَّلَاثُ): لِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يُسَلُّ مِنْ قَبْلِ الْقَبْلَةِ مُعْتَرِضًا إِذَا هُوَ أَبْسَرُ

(قُلْتُ): بَلَى وَرَدَ بِهِ النَّصُّ كَمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي النَّهْيِ عَنِ الدَّفْنِ لَيْلًا فَإِنَّهُ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٠٥٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَا هُوَ نَصٌّ فِي إِدْخَالِ الْمَيِّتِ مِنْ قَبْلِ الْقَبْلَةِ وَيَأْتِي أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ فَيَسْتَفَادُ مِنَ الْمَجْمُوعِ أَنَّهُ فَعَلَ مُخَيَّرٌ فِيهِ

(فَالثَّانِي): اخْتَلَفَ فِي تَجْلِيلِ الْقَبْرِ بِالتَّوْبِ عِنْدَ مُوَارَاةِ الْمَيِّتِ

فَقِيلَ: يُجَلَّلُ سِوَاهُ كَانَ الْمَدْفُونُ امْرَأَةً أَوْ رَجُلًا لِمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٥٤/٤) لَا أَحْفَظُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «جَلَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْرَ سَعْدِ بْنِ وَثِيكٍ»

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَا أَحْفَظُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي الْعِزَّارِ وَهُوَ ضَعِيفٌ

وَقِيلَ: يَخْتَصُّ بِالنِّسَاءِ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٥٤/٤) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ «أَنَّهُ خَضَرَ جَنَازَةَ الْخَارِثِ الْأَعْوَرِ فَأَبَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ أَنْ يَتَسَطَّرُوا عَلَيْهِ تَوْبًا وَقَالَ: إِنَّهُ رَجُلٌ»



قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا

أَيَّ فِي الْحَدِيثِ هَذَا وَهُوَ

قَوْلُهُ: (مَنْ حَدِيثٌ أَمْ سَلَمَةٌ: فِي الْإِثْمِ) بَيَانٌ لِلْمَثَلَةِ

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وَجوبِ اخْتِرَامِ الْمَيِّتِ كَمَا يُخْتَرَمُ الْحَيُّ وَلَكِنْ زِيَادَةُ «فِي الْإِثْمِ» أَنْبَأَتْ أَنَّهُ يُفَارَقُهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَجِبُ الضَّمَانُ وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَيِّتَ يَتَأَلَّمُ كَمَا يَتَأَلَّمُ الْحَيُّ وَقَدْ وَرَدَ بِهِ حَدِيثٌ.

٣٨- مَا يُقَالُ عِنْدَ وَضْعِ الْمَيِّتِ فِي الْقَبْرِ

٤٠- لِحَدِّ الْقَبْرِ وَبِنَاءِ اللَّبَنِ

٥٤٩- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: الْحَدُّوا لِي لَحْدًا، وَانصِبُوا عَلَيَّ اللَّبَنَ نَصْبًا، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٩٦٦)

هَذَا الْكَلَامُ قَالَهُ سَعْدٌ لَمَّا قِيلَ لَهُ: لَا تَتَّخِذْ لَكَ شَيْئًا كَأَنَّهُ الصَّدُوقُ مِنَ الْخَشَبِ فَقَالَ: اصْنَعُوا فَذَكَرَهُ

وَاللَّحْدُ يَفْتَحُ اللَّامَ وَضَمُّهَا هُوَ الْحَفَرُ تَحْتَ الْجَانِبِ الْقَبْلِيِّ مِنَ الْقَبْرِ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ أَنَّهُ لَحْدٌ لَهُ ﷺ وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٣٩/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٥٥٧) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَنَّهُ كَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلَانِ رَجُلٌ يَلْحَدُ وَرَجُلٌ يَشُقُّ فَبَعَثَ الصَّحَابَةُ فِي طَلِبِهِمَا فَقَالُوا: أَيُّهُمَا جَاءَ عَمَلٌ عَمَلَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ الَّذِي يَلْحَدُ فَلْحَدَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَمِثْلُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٨/١) وَالتِّرْمِذِيُّ [وَلَمْ يَخْرُجْهُ التِّرْمِذِيُّ وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (١٦٢٨)] وَأَنَّ الَّذِي كَانَ يَلْحَدُ هُوَ أَبُو طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ. وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ اللَّحْدَ أَفْضَلُ.

٤١- قَدَرُ مَا يُرْفَعُ مِنَ الْقَبْرِ

٥٥٠- وَلِلْبَيْهَقِيِّ (٤١٠/٣) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُهُ، وَزَادَ: وَرَفَعَ قَبْرَهُ عَنِ الْأَرْضِ قَدْرَ شِبِيرٍ.  
وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٦٣٥).

(قُلْتُ): وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَيْضًا الْبَيْهَقِيُّ (٥٤/٤) عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ أَتَاهُمْ يَدْفِنُونَ مَيِّتًا وَقَدْ بَسَطَ الثُّوبَ عَلَى قَبْرِهِ فَجَذَبَ الثُّوبَ مِنَ الْقَبْرِ وَقَالَ: إِنَّمَا يَصْنَعُ هَذَا النِّسَاءُ.

٥٤٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي الْقُبُورِ، فَقُولُوا: بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٧/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢١٣) وَالتِّرْمِذِيُّ [عَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ] (١٠٩٦، ١٠٩٧)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣١١٠)، وَأَعْلَسَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ بِالْوَقْفِ.

وَرَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ وَقَفَّهُ عَلَى ابْنِ عُمَرَ أَيْضًا إِلَّا أَنَّهُ لَهُ شَوَاهِدٌ مَرْفُوعَةٌ ذَكَرَهَا فِي الشَّرْحِ

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٧٩/٢) وَالبَيْهَقِيُّ (٤٠٩/٣) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ «أَنَّهَا لَمَّا وَضِعَتْ أُمُّ كَلْتُومٍ بِنْتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي الْقَبْرِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نَعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى» [طه: ٥٥] بِسْمِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»

وَاللِّشَافِعِيُّ (الأم: ٣١٧/١) دَعَاءُ آخَرُ اسْتَحْسَنَهُ.

فَدَلَّ كَلَامُهُ عَلَى أَنَّهُ يُجْتَنَزُ الدَّافِقُ مِنَ الدَّعَاءِ لِلْمَيِّتِ مَا يَرَاهُ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ حَدٌّ عُدُودٌ.

٣٩- النَّهْيُ عَنْ كَسْرِ عَظْمِ الْمَيِّتِ

٥٤٧- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكْسَرِهِ حَيًّا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٠٧) بِإِسْنَادٍ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

٥٤٨- وَزَادَ ابْنُ مَاجَةَ (١٦١٧) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ

سَلَمَةَ «فِي الْإِثْمِ»



وهو قوله: (وللبيهقي) أي وروى البيهقي (عن جابر نحوه) أي نحو حديث سعد

(وزاد: ورفعه قبره عن الأرض قدر شبر وصححه ابن حبان)

هذا الحديث أخرجه البيهقي وابن حبان من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر

وفي الباب من حديث القاسم بن محمد قال: دخلت على عائشة فقلت: يا أمها أكتسفي لي عن قبر رسول الله ﷺ وصاحبه فكشفت له عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة مطوحة يبطحة العرصة الحمراء. أخرجه أبو داود (٣٢٢٠) والحاكم (٣٦٩/١، ٣٧٠).

وزاد ورايت رسول الله ﷺ مقدماً وأبو بكر رأسه بين كفي رسول الله ﷺ وعمر رأسه عند رجلي رسول الله ﷺ وأخرج أبو داود في المراسيل (٤٢١) عن صالح قال: رايت قبر رسول الله ﷺ شبراً أو نحو شبر

وبعاضته ما أخرجه البخاري (١٣٩٠) من حديث سفيان الثوري أنه رأى قبر النبي ﷺ مسنماً أي مرتفعاً كهنية السنام

وجمع بينهما البيهقي بأنه كان أولاً مسطحاً ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك أصلح فجعل مسنماً (فائدة): كانت وفاته ﷺ يوم الاثنين عندما زادت الشمس لانتني عشرة ليلة خلت من ربيع الأول ودفن يوم الثلاثاء كما في الموطأ (١٥٩)

وقال جماعة: يوم الأربعاء وتولى غسله ودفنه علي والعباس وأسامة أخرجه أبو داود (٣٢٠٩) وعنده «الفضل» بدلاً من العباس من حديث الشعبي.

وزاد «وحدثني مرحب كذا في الشرح والذي في التلخيص (١٢٨/٢) مرحب أو أبو مرحب بالشك أنهم أدخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف

وفي رواية البيهقي (٥٣/٤) بزيادة مع علي والعباس «الفضل بن العباس وصالح» وهو شقران ولم يذكر ابن عوف

وفي رواية له (٥٣/٤) ولابن ماجه (١٦٢٨) «علي والفضل» وقدم وشقران.

وزاد: «وسوى لحدته رجل من الأنصار»

وجمع بين الروايات بأن من نقص فباغتيال ما رأى أول الأمر ومن زاد أراد به آخر الأمر.

#### ٤٢- النهي عن تجصيص القبر وبناءه

٥٥١- وَلِمُسْلِمٍ (١٧٠) عَنْهُ ﷺ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجَصِّصَ الْقَبْرُ وَأَنْ يُقَعَّدَ عَلَيْهِ، وَأَنْ يُنْشَى عَلَيْهِ.

(ولمسلم عنه) أي عن جابر (نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر وأن يقعد عليه وأن ينشئ عليه).

الحديث دليل على تحريم الثلاثة المذكورة؛ لأنه الأصل في النهي

وقدب الجمهور إلى أن النهي في البناء والتجصيص للترتيب والقعود للتحريم وهو جمع بين الحقيقة والمجاز ولا يعرف ما الصارف عن حمل الجميع على الحقيقة التي هي أصل النهي وقد وردت الأحاديث في النهي عن البناء على القبور والكتب عليها والتسريح وإن يزد فيها وإن توطأ

فاخرج [أبو داود (٣٢٣٦) والترمذي (٣٢٠) والنسائي (٩٤/٤)، ٩٥] من حديث عبد الله بن عباس من حديث ابن مسعود مرفوعاً «لَعَنَ اللَّهُ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَجَلِّينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالسَّرَجَ».

وفي لفظ للنسائي (٨٦/٤): «نَهَى أَنْ يُنْشَى عَلَى الْقَبْرِ أَوْ يُزَادَ عَلَيْهِ أَوْ يُجَصِّصَ أَوْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ».

وأخرج البخاري (٤٤٤٣، ٤٤٤٤) من حديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ في مريضه الذي لم يقم منه «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»

وأنفق [البخاري (٤٣٧)، مسلم (٥٣٠)] على إخراج حديث أبي هريرة بلفظ «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ».



إِلَّا أَنَّهُ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: حَدِيثٌ بَاطِلٌ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٤١٠/٣) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْادٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ قَالَ: «تَوَفَّى رَجُلٌ فَلَمْ تُصَبَّ لَهُ حَسَنَةٌ إِلَّا ثَلَاثَ حَيَّاتٍ خَنَافًا عَلَى قَبْرِ فُفِّزَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ»

وَلَكِنْ هُوَ شَهِدَ بَعْضُهَا لِبَعْضٍ.

وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْحَسِيِّ عَلَى الْقَبْرِ ثَلَاثًا وَهُوَ يَكُونُ بِالْيَدَيْنِ مَعَ لُثُوبِهِ فِي حَدِيثِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ فِيهِ «حَتَّى يَبِيدَ» وَاسْتَحَبَّ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ ذَلِكَ: «مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ» الْآيَةُ [طه: ٥٥].

#### ٤٤- الاسْتِغْفَارُ لِلْمَيِّتِ بَعْدَ الدَّفْنِ

٥٥٣- وَعَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَرَعَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَ عَلَيْهِ وَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَاسْأَلُوا لَهُ التَّيِّبَاتِ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٢١)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٧٠/١).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى انْتِفَاعِ الْمَيِّتِ بِاسْتِغْفَارِ الْحَيِّ لَهُ وَعَلَيْهِ وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ» [الحشر: ١٠].

وَقَوْلُهُ: «وَاسْتَغْفِرْ لِدُنْيِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ» [بمعد: ١٩] وَغَوَّهَمَا عَلَى أَنَّهُ يُسْأَلُ فِي الْقَبْرِ وَقَدْ وَرَدَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ كَمَا أَخْرَجَ ذَلِكَ الشَّيْخَانِ:

فَمِنْهَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ [البخاري (١٣٣٨)، مسلم (٢٨٧٠)] أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نَعَالِهِمْ» زَادَ مُسْلِمٌ [٢٨٧٠] (٧١) «وَإِذَا انْصَرَفُوا أَنَّهُ مَلَكَانِ»

زَادَ ابْنُ حِبَّانَ (٣١١٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٧١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَرْزَقَانِ أَسْوَدَانِ يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ وَالْآخَرُ النُّكِيرُ»

زَادَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ «أَعْيُنُهُمَا مِثْلُ قُدُورِ النَّحَاسِ وَأَنْبِيَائُهُمَا مِثْلُ صَبَاصِي الْبَقْرِ وَأَصْوَاتُهُمَا مِثْلُ الرُّغْدِ»

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٠٤٩) «أَنْ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا يَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيُّ: أَبَعَثَكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا أَدْعَ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ وَلَا تَمْنَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ»

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ فَكَرِهُوا أَنْ يُرْفَعَ الْقَبْرُ فَوْقَ الْأَرْضِ.

قَالَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَهَذِهِ الْأَخْبَارُ الْمَعْبُورُ فِيهَا بِاللَّعْنِ وَالتَّشْبِيهِ يَقُولُهُ: «لَا تَجْعَلُوا قَبْرِي وَتَنَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ» [أحمد: ٢٤٦/٢] تُفِيدُ التَّحْرِيمَ لِلْعِمَارَةِ وَالتَّزْيِينِ وَالتَّجْصِصِ وَوَضْعِ الصَّنَدُوقِ الْمَزْخَرِفِ وَوَضْعِ السَّنَائِرِ عَلَى الْقَبْرِ وَعَلَى سَمَائِهِ وَالتَّمَسُّحِ بِجِدَارِ الْقَبْرِ وَإِنْ ذَلِكَ قَدْ يُفْضَى مَعَ بَعْلِ الْعَهْدِ وَفَشْرُ الْجَهْلِ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الْأُمَمُ السَّابِقَةُ مِنْ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ فَكَانَ فِي الْمَنْعِ عَنْ ذَلِكَ بِالْكُلِّيَّةِ قَطْعٌ لِهَذِهِ الذَّرِيعَةِ الْمُضْيِةِ إِلَى الْفَسَادِ وَهُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْحِكْمَةِ الْمُغْتَبَرَةِ فِي شَرَعِ الْأَحْكَامِ مِنْ جَلِبِ الْمَصَالِحِ وَدَفْعِ الْمَفَاسِدِ سِوَاكَ كَانَتْ بِأَنْفُسِهَا أَوْ بِأَغْيَابِ مَا تُقْضَى إِلَيْهِ. انْتَهَى.

وَهَذَا كَلَامٌ حَسَنٌ وَقَدْ وَفَّيْنَا الْمَقَامَ حَقَّهُ فِي مَسْأَلَةٍ مُسْتَقْلَةٍ.

#### ٤٣- حَيَاتٍ مِنْ تَرَابٍ تَوْضَعُ عَلَى الْقَبْرِ

٥٥٢- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى عَلِيٍّ عُمَاسَانَ بْنِ مَطْعُونٍ، وَأَتَى الْقَبْرَ، فَحَتَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَ حَيَّاتٍ وَهُوَ قَائِمٌ».

رَوَاهُ الدَّارُقُطِيُّ (٧٦/٢).

وَأَخْرَجَ الْبُزَارُ [كشف الاستار (٨٤٣) دون الزيادة الأولى].

وَزَادَ بَعْدَ قَوْلِهِ «وَهُوَ قَائِمٌ عِنْدَ رَأْسِهِ».

وَزَادَ أَيْضًا «وَأَمَرَ فَرَشَ عَلَيْهِ الْمَاءَ».

وَرَوَى أَبُو الشَّيْخِ فِي مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ حَتَّى عَلَى مُسْلِمٍ اخْتِسَابًا كُتِبَ لَهُ بِكُلِّ تَرَاوٍ حَسَنَةٌ» وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ (١٥٦٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مِنْ قَبْلِ الرُّأْسِ ثَلَاثًا».



وقبل الإسلام عن أظفَره سواة أخلص أم لا، وقبض الله لهم من يسألهم في القبور ليخرج الله سرهم بالسؤال وليميز الخبيث من الطيب

وذَهَبَ ابنُ القَيْمِ إلى عمومِ المسألة وسطَ المسألة في كتاب الروح.

زاد عبد الرزاق (٥٨٣، ٥٨٢/٣) «ويخفرون بأنبيائهما ويظان في أشتارهما ومعهما مرزبة لو اجتمع عليهما أهل منى لم يقلوها».

وزاد البخاري (لم يخرجه البخاري) من حديث البراء «فيعاد روحه في جسده»

#### ٤٥- من التلقين للميت في قبره

٥٥٤- وعن ضمرة بن حبيب رضي الله عنه - أحد التابعين - قال: كانوا يستحيون إذا سوي على الميت قبره، وانصرف الناس عنه أن يقال عند قبره: يا فلان، قل: لا إله إلا الله، ثلاث مرات، يا فلان: قل ربي الله، وديني الإسلام، ونبيي محمد.

رواه سعيد بن منصور مرفوعاً (كما في التلخيص: ١٣٦/٢)

وللطبراني (المعجم الكبير) (٢٩٨/٨، ٢٩٩) نحوه من حديث أبي أمامة مرفوعاً مطولاً.

(وعن ضمرة) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم ابن حبيب بالحاء المهملة مفتوحة فموحدة فمشناة فموحدة

(أحد التابعين) حمصي ثقة روى عن شداد بن أوس وغيره (قال: كانوا) ظاهره الصحابة الذين أدرَكهم

(يستحيون إذا سوي) بضم السين المهملة معتر الصيغة من التسوية.

(على الميت قبره وانصرف الناس عنه أن يقال عند قبره: يا فلان قل: لا إله إلا الله ثلاث مرات يا فلان قل: ربي الله وديني الإسلام ونبي محمد رواه سعيد بن منصور مرفوعاً) على ضمرة بن حبيب

(وللطبراني نحوه من حديث أبي أمامة مطولاً) ولفظه عن أبي أمامة «إذا أنا ميت فاصنعوا بي كما أمر رسول الله ﷺ أن تصنع بموتانا، أمرنا رسول الله ﷺ فقال: إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم ليقل: يا فلان ابن فلانة فإنه يسمعه ولا يجيب ثم

ويستفاد من مجموع الأحاديث أنهما يسألانه فيقولان: ما كنت تعبداً؟ فإن كان الله هذا - فيقول: كنت أعبد الله فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل لمحمد؟ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله وفي رواية «أشهد أن لا إله إلا الله وأل محمد عبده ورسوله، فيقال له: صدقت، فلا يسأل عن شيء غيرها ثم يقال له: على اليقين كنت وعليه ميت وعليه تبعث إن شاء الله تعالى».

وفي لفظ «فنادي ناد من أهل السماء أن صدق عبيدي فأفرشوه من الجنة وافتحوا له باباً إلى الجنة وألبسوه من الجنة قال: فأتيت من روحها وطيبها ويفسح له مد بصرو ويقال له: انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله مقعداً من الجنة فتراهما جميعاً فيقول: دعوني حتى أذهب أبشر أهلي؛ فيقال له: اسكت ويفسح له في قبره سبعون ذراعاً وغلاً خضراً إلى يوم القيامة».

وفي لفظ «يقال له: ثم فينام نومة العروس لا يوقظه إلا أحب أهليه».

وأما الكافر والمنافق فيقول له الملكان: من ربك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري ويقولان: ما دينك؟ فيقول: هاه هاه لا أدري فيقولان: ما هذا الرجل الذي بعث فيكم؟ فيقول: هاه هاه لا أدري فيقال: لا دزت ولا تلت أي لا فهمت ولا تبعت من يفهم «ويضرب بطارق من حديد ضربة لو ضرب بها جبل لصار تراباً فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين».

واعلم أنها قد وردت أحاديث دالة على اختصاص هذه الأمة بالسؤال في القبر دون الأمم السالفة.

قال العلماء: والسر فيه أن الأمم كانت تأتيهم الرسل فلما أطاعوهم فالماز وإن عصوهم اغتزلوهم وعوجلوا بالعذاب فلما أرسل الله محمداً ﷺ رحمة للعالمين أمسك عنهم العذاب



وَيَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ ائِمَّةِ التَّحْقِيقِ أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ  
وَالْعَمَلُ بِهِ بَدْعٌ وَلَا يُقْتَرُ بِكَثْرَةِ مَنْ يَفْعَلُهُ.

#### ٤٦- الرخصة في زيارة القبور بل الحضر عليها

٥٥٥- وَعَنْ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ الْأَسْلَمِيِّ

رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«كَنتَ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا».

رواه مسلم (٩٧٧)، زاد الترمذي (١٠٥٤): «لَإِنَّا نَذْكُرُ الْآخِرَةَ».

(وعن بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصِيبِ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «كَنتَ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا».

رواه مسلم (٩٧٧)، زاد الترمذي (١٠٥٤): «لَإِنَّا نَذْكُرُ الْآخِرَةَ».

(لَإِنَّا نَذْكُرُ الْآخِرَةَ)

٥٥٦- زَادَ ابْنُ مَاجَةَ (١٥٧١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ

مَسْعُودٍ وَتَزَهُدٌ فِي الدُّنْيَا.

(زاد ابن ماجه من حديث ابن مسعود) وهو: بلفظ ما

مضى؛ وزاد: (وَتَزَهُدٌ فِي الدُّنْيَا)

وفي الباب أحاديث عن أبي هريرة عند مسلم (٩٧٦)

وعن ابن مسعود عند ابن ماجه (١٥٧١) والحاكم

(٣٧٥/١)

وعن أبي سعيّد عند أحمد (٣٨/٣) والحاكم (٣٧٤/١)

وعن عليّ عليه السلام عند أحمد [المسند] (٤٥/١)

وعن عائشة عند ابن ماجه (١٥٧٠)

والكلّ دالٌّ على مشروعِيّة زيارة القبور وبيان الحكمة فيها

وأنّها للاعتبار فإنّه في لفظ حديث ابن مسعود «فَإِنَّهَا عِبْرَةٌ وَذِكْرٌ

لِلْآخِرَةِ وَالتَّزْهِيدُ فِي الدُّنْيَا» فإذا خلّت من هذِهِ لم تكن مُرادَةً

شرعاً

وحديث بُرَيْدَةَ جمع فيه بين ذِكْرٍ أَنَّهُ ﷺ كَانَ نَهَى أَوَّلًا

عَنْ زِيَارَتِهَا ثُمَّ أَذِنَ فِيهَا أُخْرَى

وفي قوله: «فَزُورُوهَا» أمرٌ لِلرِّجَالِ بِالزِّيَارَةِ وَهُوَ أَمْرٌ نَدْبٍ

يَقُولُ: يَا فُلَانُ ابْنُ فُلَانَةَ فَإِنَّهُ يَقُولُ: أَرَشِدُنَا رَحِمَكَ اللَّهُ وَلَكِنْ  
لَا تَشْعُرُونَ فَلَيْقَلْ: اذْكُرْ مَا كُنْتَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا مِنْ شَهَادَةٍ أَنْ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَأَنْتَ رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبًّا  
وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا وَبِالْقُرْآنِ إِمَامًا فَإِنْ مُنْكَرًا وَنَكِيرًا  
يَأْخُذُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِيَدِ صَاحِبِهِ، فَيَقُولُ: انْطَلِقْ بِنَا مَا يُفْعِدُنَا  
عِنْدَ مَنْ قَدْ لَقِنَ حُجَّتَهُ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ  
أُمُّهُ قَالَ: يَنْسِبُ إِلَى أُمِّهِ حَوَاءً يَا فُلَانُ ابْنُ حَوَاءَ

قَالَ الْمَصْنُفُ: إِسْنَادُهُ صَالِحٌ وَقَدْ قَوَّاهُ أَيْضًا فِي الْأَحْكَامِ لَهُ

قُلْتُ: قَالَ الْهَيْثَمِيُّ [المجمع: ٣٢٤/٢] بَعْدَ سِيَاقِهِ مَا لَفْظُهُ:

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَفِي إِسْنَادِهِ جَمَاعَةٌ لَمْ أَعْرِفُهُمْ وَفِي  
هَامِشِيهِ: فِيهِ عَاصِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ضَعِيفٌ.

ثُمَّ قَالَ: وَالرَّوَايُ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ سَعِيدِ الْأَزْدِيِّ يَبْضُ لَهُ

أَبُو حَاتِمٍ

قَالَ الْأَثَرُ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: هَذَا الَّذِي تَصْنَعُونَهُ إِذَا

دُفِنَ الْمَيِّتُ يَغْفُ الرَّجُلُ وَيَقُولُ: يَا فُلَانُ ابْنُ فُلَانَةَ قَالَ: مَا رَأَيْتَ

أَحَدًا يَفْعَلُهُ إِلَّا أَهْلَ الشَّامِ حِينَ مَاتَ أَبُو الْغُبَرَةِ وَيُرَوَّى فِيهِ عَنْ

أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ أَشْيَاحِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ

وَقَالَ فِي الْمَنَارِ: إِنَّ حَدِيثَ الثَّلَثِينَ هَذَا حَدِيثٌ لَا يَشْكُ أَهْلُ

الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ فِي وَضْعِهِ وَأَنَّهُ أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ فِي

سُنيِهِ عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ حَبِيبٍ عَنْ أَشْيَاحٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ حِمَصَ

فَالْمَسْأَلَةُ حَمِصِيَّةٌ.

وَأَمَّا جَعْلُ «اسْأَلُوا لَهُ التَّيْسِيَّتَ فَإِنَّهُ يُسَالُّ» [٣٢٢١]

شَاهِدًا لَهُ - فَلَا شَهَادَةَ فِيهِ، وَكَذَلِكَ «أَمَرَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ

بِالْقَوَافِ عِنْدَ قَبْرِهِ مَقْدَارَ مَا يُنْحَرُ جُزُورٌ لِيَسْتَأْذِنَ بِهِمْ عِنْدَ

مُرَاجَعَةِ رَسُولِهِ لَا شَهَادَةَ فِيهِ عَلَى الثَّلَثِينَ

وَابْنُ الْقَيْمِ جَزَمَ فِي الْهَدْيِ (٥٢٣/١) بِمَثَلِ كَلَامِ الْمَنَارِ

وَأَمَّا فِي كِتَابِ «الرُّوحِ» (ص ١٩) فَإِنَّهُ جَعَلَ حَدِيثَ الثَّلَثِينَ

مِنْ أَدَلَّةِ سَمَاعِ الْمَيِّتِ لِكَلَامِ الْأَحْيَاءِ وَجَعَلَ اتِّصَالَ الْعَمَلِ بِمَحْدِثِ

الثَّلَثِينَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ كَافِيًا فِي الْعَمَلِ بِهِ وَلَمْ يَحْكَمْ لَهُ بِالصَّحَّةِ بَلْ

قَالَ فِي كِتَابِ الرُّوحِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ



اتَّفَقَا وَيَأْكُذُّ فِي حَقِّ الْوَالِدَيْنِ لِأَثَارٍ فِي ذَلِكَ.

لاحقون

وما أخرج الحَاكِمُ (٣٧٧/١) من حديث علي بن الحسين  
«أَنَّ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ كَانَتْ تَزُورُ قَبْرَ عَمِّهَا حَمَزَةَ كُلِّ جُمُعَةٍ  
تُصَلِّي وَتَبْكِي عِنْدَهُ»

وَأَمَّا مَا يَقُولُهُ الزَّائِرُ عِنْدَ وَصُولِهِ الْمَقَابِرَ فَهُوَ «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ  
دِيَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَيَدْعُو لَهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ  
وَنَحْوَهَا.

(قُلْتُ): وَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ فَإِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ لَمْ يُدْرِكْ  
فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ عليها السلام

وَسَيَاتِي [برقم (٥٥٠)] حَدِيثُ مُسْلِمٍ فِي ذَلِكَ قَرِيباً وَأَمَّا  
قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ وَنَحْوَهَا عِنْدَ الْقَبْرِ فَسَيَاتِي الْكَلَامُ فِيهَا قَرِيباً.

٤٧- لعن زائرات القبور

وَعَمُومٌ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ (٧٩٠١)  
مُرْسَلًا: «مَنْ زَارَ قَبْرَ الْوَالِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ غُفِرَ لَهُ  
وَكُتِبَ بَارًّا».

٥٥٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ لَعَنَ زَائِرَاتِ الْقُبُورِ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٥٦) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣١٧٩).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

وَالْبَابُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ [السَّامِيُّ (٩٤/٤)] وَحُسَّانَ [ابن

مَاجَه (١٥٧٤)]

٥٥٨- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ

تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّائِحَةَ  
وَالْمُسْتَمِعَةَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣١٢٨)

النَّوَاحُ هُوَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِتَعْدِيلِهِ شِمَاتِلِ الْمَيْتِ وَمَحَاسِنِ  
أَفْعَالِهِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ هَذَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يُرْخَصَ

النَّهْيُ ﷺ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَلَمَّا رُخِّصَ دَخَلَ فِي رُخْصَتِهِ الرُّجَالُ  
وَالنِّسَاءُ

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّمَا كَرِهَ زِيَارَةَ الْقُبُورِ لِلنِّسَاءِ لِقَوْلِهِ صَبِرْهُنَّ

وَكَثَرُوا جَزَعُهُنَّ

٤٩- النهي عن النياحة

٥٥٩- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا

قَالَتْ: «أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نُنُوحَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٣٠٦)، مسلم (٩٣٦)].

كَانَ اخْذُهُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ وَقْتُ الْمَابِغَةِ عَلَى الْإِسْلَامِ

وَالْحَدِيثَانِ دَلَالَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ النَّيَاحَةِ وَتَحْرِيمِ اسْتِمَاعِهَا إِذْ  
لَا يَكُونُ اللَّعْنُ إِلَّا عَلَى مُحَرَّمٍ

ثُمَّ سَاقَ بَسْنَلَوُ [١٠٥٥] وَلَمْ يَذْكُرِ الْبَيْتَ الثَّانِي: أَنَّ عَبْدَ

الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ تُوْفِيَ وَدُفِنَ فِي مَكَّةَ وَأَتَتْ عَائِشَةُ قَبْرَهُ ثُمَّ  
قَالَتْ شِعْرًا:

وَكُنَّا كَنَدِمَانِي جَذِيَّةَ بُرْهَةٍ مِنْ الدُّغْرِ حَتَّى قِيلَ لَنْ يَتَصَدَّعَا

وَعَشْنَا بِخَيْرِ فِي الْحَيَاةِ وَقَبَلْنَا أَصَابَ الْمَنَاءِ رَفْعُ كَسْرِي وَبُعَا

وَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَانِي وَمَالِكَا لَطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ يَبْتَ لَيْلَةً مَعَا

انْتَهَى.

وَيَدُلُّ لَمَّا قَالَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٧٣)

عَنْ «عَائِشَةَ قَالَتْ: كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا زُرْتُ الْقُبُورَ؟

فَقَالَ: قُولِي: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ

يَرْحَمُ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ مِنَّا وَالْمُسَافِرِينَ وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ

وَالْبَابُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ وَشَقَّ الْجُيُوبَ وَدَعَا بِدَعْوَى

الْجَاهِلِيَّةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٢٩٧)، مسلم (١٠٣)]

وَأَخْرَجَا [البخاري (١٢٩٦) معلقاً، مسلم (١٠٤)] مِنْ حَدِيثِ



أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال: «أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ خَلَقَ وَسَلَقَ وَخَرَقَ».

وفي الباب غير ذلك.

ولا يُعارض ذلك ما أخرج أحمد (٤٠/٢) وابن ماجه (١٥٩١) وصححه الحاكم (١٩٤/٣)، عن ابن عمر «أنه ﷺ مرّ بنساء ابن عبد الأشهل يكيّن هلكا هن يوم أحد فقال: لكن حمزة لا بواكي. فجاء نساء الأنصار يكيّن حمزة» الحديث فإنه منسوخ بما في آخره بلفظ «فلا يكيّن على هالك بعد اليوم» وهو يدل على أنه عتبر عن النجاة بالكاء فإن البكاء غير منهى عنه كما يدل له ما أخرجه النسائي (١٩/٤) عن أبي هريرة قال: «مات ميت من آل رسول الله ﷺ فاجتمع النساء يكيّن عليه فقام عمر ينهاهن ويطردهن فقال له ﷺ: ذهبن يا عمر فإن العين تدمع والقلب مضطرب والنفوس تفرس» والميت هي زينب بنته ﷺ كما صرح به في حديث ابن عباس أخرجه أحمد (٢٣٨/١).

وفيهِ أنه قال لهم: «إياكن وتبين الشيطان فإنه مهمما كان من العين ومن القلب فمن الله ومن الرحمة وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان» فإنه يدل على جواز البكاء وأنه إنما نهى عن الصوت.

ومنه قوله ﷺ: «العين تدمع ويحزن القلب ولا نقول إلا ما يرضي الرب» [ابن حبان الإحسان (٣١٦٠)] قاله في وفاة ولده إبراهيم

وأخرج البخاري (١٣٠٤) من حديث ابن عمر «إن الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا وأشار إلى لسانه أو يرحم»

وأما ما في حديث عائشة عند الشيخين [البخاري (١٢٩٩)، مسلم (٩٣٥)] في «قوله ﷺ لمن أمة أن ينهى النساء المجتمعات للبكاء على جعفر بن أبي طالب: «احث في وجوههن التراب» فيحمل على أنه كان بكاء بتصويت النجاة فامر بالنهي عنه ولو بجنس التراب في أفواههن.

٥٠- عَذَابُ الْمَيِّتِ بِنِجَاحِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

٥٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٢٩٢)، مسلم (٩٢٧)].

(وعن عمر عن النبي ﷺ قال: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥٦١- وَلَهُمَا نَحْوُهُ مِنَ الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ [البخاري (١٢٩١)، مسلم (٩٣٣)].

(ولهما) أي الشيخين كما دل له مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فإنهما المراد به (نحوه) أي نحو حديث ابن عمر وهو:

(عن المغيرة بن شعبه) الأحاديث في الباب كثيرة

وفيها دلالة على تعذيب الميت بسبب النجاة عليه وقد استشكل ذلك؛ لأن تعذيبه بفعل غيره واختلفت الجوابات:

فأنكرت عائشة ذلك على عمر وابنه عبد الله واحتجنت بقوله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» [الأنعام: ١٦٤] وكذلك أنكره أبو هريرة

واستبعد القرطبي إنكار عائشة وذكر أنه رواه عنه من الصحابة فلا وجه لإنكارها مع إمكان تأويله

ثم جمع القرطبي بين حديث التعذيب والآية بأن قال: حال البرزخ يلحق بأحوال الدنيا وقد جرى التعذيب فيها بسبب ذنب الغير كما يشير إليه قوله تعالى: «وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً» [الأنفال: ٢٥] فلا يعارض حديث التعذيب آية «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى» [الأنعام: ١٦٤]؛ لأن المراد بها الإخبار عن حال الآخرة واستقراء الشارح وذنب الأكثرين إلى تأويله بوجوه:

(الأول): للبخاري أنه يعذب بذلك إذا كان ستمه وطريقته وقد أقر عليه أهله في حياته فيعذب لذلك وإن لم يكن طريقته فإنه لا يعذب فالمراد على هذا أنه يعذب ببعض بكاء أهله



## ٥١- الدمع والحزن ليسا من النياحة

وحاصله أنه قد يُعَذَّبُ العبدُ بفعلٍ غيره إذا كانَ له فيه سببٌ.

(الثاني): المرادُ أنه يُعَذَّبُ إذا أوصى أن يُكَيَّ عليه وهو تأويلُ الجمهورِ

قالوا: وقد كانَ معروفاً عندَ القدماءِ كما قالَ طرفةُ بنُ العبدِ.

إذا بَتَّ فابْكيني بما أنا أهلهُ وشقي عليَّ الجيبُ يا أمَّ معبدٍ ولا يلزمُ من وقوعِ النياحةِ من أهلِ الميتِ امتثالاً له أن لا يُعَذَّبَ لو لم يمتثلوا بل يُعَذَّبُ بمجردِ الإيصالِ فإن امتثلوه وناحوا عَذَّبَ على الأمرينِ والإيصالِ؛ لأنَّه فعلُهُ والنياحةُ؛ لأنَّها بسببِهِ.

(الثالث): أنه خاصٌّ بالكافرِ وأنَّ المؤمنَ لا يُعَذَّبُ بنسبِ غيره أصلاً.

وفيه بعدُ لا ينفى فإنَّ الكافرَ لا يُحملُ عليه ذنبُ غيره أيضاً لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾.

(الرابع): أن معنى التعذيب: توبيخُ الملائكةِ للميتِ بما يتدبَّه بهُ أهلهُ، كما روى أحمدُ (٤١٤/٤) من حديثِ أبي موسى مرفوعاً «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِكَيْفِ الْخِي إِذَا قَالَتِ النَّائِحَةُ: وَاعْضَدَاهُ وَنَاصِرَاهُ وَكَاسِيَاهُ جَبْدُ الْمَيِّتِ وَقَالَ: أَنْتَ عَضَدُهَا أَنْتَ نَاصِرُهَا أَنْتَ كَاسِيُهَا».

وأخرج معناه ابنُ ماجه (١٥٩٤) والترمذي (١٠٠٣).

(الخامس) أن معنى التعذيب تألمُ الميتِ بما يقعُ من أهلهِ من النياحةِ وغيرها فإنه يرقُّ لهمُ وإلى هذا التأويلِ ذهبَ مُحَمَّدُ بنُ جريرٍ وغيره.

وقال القاضي عياض: هو أولى الأقوالِ واختَجَّوا بحديثٍ فيه: «أنَّهُ ﷺ رَجَعَ امْرَأَةً عَنِ الْكِبَاءِ عَلَى ابْنَيْهَا، وَقَالَ: إِنْ أَحَدَكُمُ إِذَا بَكَى اسْتَبْرَأَ لَهُ صَوْنِيحِيَّةً يَأْتِيهَا اللَّهُ لَا تُعَذِّبُوا إِخْوَانَكُمْ» [الطبراني في الكبير (١٢-٧/٢٥)]

واستدلَّ أنه أيضاً أن أعمالَ العباد تُعرضُ على موتاهم وهو صحيح.

وثمة تأويلات أخرُ وما ذكرناه أشفُ ما في الباب.

٥٦٢- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: «شَهِدْتُ بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ تُدْفَنُ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ عِنْدَ الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ».

رواه البخاري (١٢٨٥).

قد بينَ الواقدي وغيره في روايته أن البنتَ أمُ كلثومٍ وقد ردَّ البخاري قولَ من قال: إنها رُفِيَتْ بأنَّها ماتت ورسولُ الله ﷺ في بدرٍ فلم يشهدْ ﷺ دفنها.

والحديثُ دليلٌ على جوازِ الكباءِ على الميتِ بعدَ موته وتقدُّمُ ما يدلُّ له أيضاً

إلا أنه غرضٌ بحديث: «فَإِذَا وَجَّيْتُ فَلَا تَبْكِينَ بَاكِيَةً» [أحمد (٤٤٦/٥)، أبو داود (٣١١)، النسائي (١٢/٤)]

وجمع بينهما بأنه محمولٌ على رفعِ الصوتِ أو أنه مخصوصٌ بالنساءِ؛ لأنه قد ينقضى بكأوهنَّ إلى النياحةِ فيكونُ من بابِ سدِّ الذريعةِ.

## ٥٢- النهي عن الدفن ليلاً إلا اضطراراً

٥٦٣- وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا تُدْفِنُوا مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ تَضْطَرُّوا».

أخرجه ابنُ ماجه (١٥٢١).

وأصله في مسلم (٩٤٣)، لكن قال: «وَجَزَّ أَنْ يُقْفَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ».

(وعن جابر أن النبي ﷺ قال: «لَا تُدْفِنُوا مَوْتَاكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا أَنْ تَضْطَرُّوا».

أخرجه ابنُ ماجه وأصله في مسلم لكن قال: «وَجَزَّ أَنْ يُقْفَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ»)

أن تَضْطَرُّوا». أخرجه ابنُ ماجه وأصله في مسلم لكن قال: «وَجَزَّ أَنْ يُقْفَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ»)

قال شارح: الله أعلم بصحيحه.



وقوله: (واصله في مسلم) لفظ الحديث الذي فيه «أنه ﷺ خُطِبَ يَوْمًا فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قُبِضَ وَكَفَنَ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ وَقَبِرَ لَيْلًا وَرَجَرَ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ الْإِنْسَانُ إِلَى ذَلِكَ»

أَخْرَجَهُ الْغَنَسِيُّ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَاحِدَ (٢٠٥/١)، أَبُو دَاوُدَ (٣١٣٢)، الترمذي (٩٩٨)، ابن ماجه (١٦١٠).

فيه دليل على شرعية إيناس أهل الميت بصنع الطعام لهم لما هم فيه من الشغل بالموت وكيفية أخرجه أحمد (٢٠٤/٢) من حديث جرير بن عبد الله البجلي: كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة فيحمل حديث جرير على أن المراد صنعة أهل الميت الطعام لمن يدفن منهم ويحضر لدينهم كما هو عرف بعض أهل الجهات

وأما الإحسان إليهم بحمل الطعام لهم فلا بأس به، وهو الذي أفاده حديث عبد الله.

ومما يحرم بعد الموت العقر عند القبر لورود النهي عنه فإنه أخرجه أحمد (١٩٧/٣) وأبو داود (٣٢٢٢) من حديث أنس أن النبي ﷺ قال: «لا عقر في الإسلام»

قال عبد الرزاق: كانوا يعقرون عند القبر بقرة أو شاة قال الخطابي: كان أهل الجاهلية يعقرون الإبل على قبر الرجل الجواد، يقولون: نُجَازِيهِ عَلَى فِعْلِهِ؛ لَأَنَّهُ كَانَ يَعْقُرُهَا فِي حَيَاتِهِ فَيَطْعَمُهَا الْأَصْيَافَ فَنَحْنُ نَعْقُرُهَا عِنْدَ قَبْرِهِ حَتَّى تَأْكُلَهَا السُّبَاعُ وَالطَّيْرُ فَيَكُونُ مُطْعَمًا بَعْدَ وَقَاتِهِ كَمَا كَانَ يَطْعَمُ فِي حَيَاتِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا عَقُرَتْ رَاحِلَتُهُ عِنْدَ قَبْرِهِ حُشِرَ فِي الْقِيَامَةِ رَاكِبًا وَمَنْ لَمْ يَعْقُرْ عِنْدَهُ حُشِرَ رَاجِلًا وَكَانَ هَذَا عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَقُولُ مِنْهُمْ بِالْبَيْعِ فَهَذَا فِعْلٌ جَاهِلِيٌّ مُحْرَمٌ.

#### ٥٤- السلام على أهل القبور

٥٦٥- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ أَنْ يَقُولُوا: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ، نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَاقِبَةَ».

رواه مسلم (٩٧٥).

وهو ظاهر أن النهي إنما هو حيث كان مظنة حصول التقصير في حق الميت بترك الصلاة أو عدم إحسان الكفن فإذا كان يحصل بتأخير الميت إلى النهار كثرة المصلين أو حضور من يرجى دعأؤه حسن تأخره

وعلى هذا فيؤخر عن المسارعة فيه لذلك ولو في النهار ودل لذلك دفن علي عليه السلام لفاطمة عليها السلام ليلاً ودفن الصحابة؛ لأبي بكر ليلاً.

وأخرج الترمذي (١٠٥٧) من حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ دخل قبراً ليلاً فأسرج له سراجاً فأخذته من قبل القبلة فقال: رَحِمَكَ اللَّهُ إِنْ كُنْتَ لِأَوَّاهَا ثَلَاثَةَ لَيْلٍ لِقَرْنٍ» الحديث قال: هو حديث حسن

قال: وقد رخص أكثر أهل العلم في الدفن ليلاً وقال ابن حزم: لا يدفن أحد ليلاً إلا أن يضطر إلى ذلك قال: ومن دفن ليلاً من أصحابه ﷺ وأزواجه فإنه ضرورة أوجبت ذلك من خوف زحام أو خوف الحر على من حضر أو خوف تغير أو غير ذلك مما يبيح الدفن ليلاً ولا يحمل لأحد أن يظن بهم رضي الله عنهم خلاف ذلك انتهى.

(تبيين: تقدم في الأوقات [رقم ١٥٤]) حديث عتبة بن عامر «ثلاث ساعات كان رسول الله ﷺ ينهاها أن تصلّي فيها وأن تقبر فيها موتاناً: حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تزول الشمس وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب» انتهى وكان يحسن وذكر المصنف له هنا.

#### ٥٣- تقديم الطعام لأهل الميت

٥٦٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ﷺ قَالَ: «لَمَّا جَاءَ نَعْيُ جَعْفَرٍ - حِينَ قُتِلَ - قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:



(وعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ هُوَ الْأَسْلَمِيُّ رَوَى عَنْ أَبِيهِ لَهُمْ.

وعمران بن حصين وجماعة مات سنة خمس عشرة ومائة  
(عن أبيه) أي بُرَيْدَةَ

(قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ) أَيِ أَصْحَابِهِ

وظَاهِرُهُ فِي جُمُعَةٍ وَغَيْرِهَا

(إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ) أَيِ أَنْ يَقُولُوا (السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ  
الدَّيَّارِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ أَسْأَلُ  
اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وَأَخْرَجَهُ أَيْضاً (٩٧٤) مِنْ  
حَدِيثِ عَائِشَةَ.

وَلِيهِ زِيَادَةٌ «وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُتَّقِدِينَ مِنَّا وَالْمُتَأَخِّرِينَ»

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ زِيَارَةِ الْقُبُورِ وَالسَّلَامِ عَلَى مَنْ  
فِيهَا مِنَ الْأَمْوَاتِ وَأَنَّهُ بِلَفْظِ السَّلَامِ عَلَى الْأَحْيَاءِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِيهِ أَنْ اسْمَ الدَّيَّارِ يَقَعُ عَلَى الْمَقَابِرِ وَهُوَ  
صَحِيحٌ فَإِنَّ الدَّيَّارَ فِي اللَّفْظِ تَقَعُ عَلَى الرَّبْعِ الْمُسْكُونِ وَعَلَى  
الْخَرَابِ غَيْرِ الْمَأْمُولِ وَالتَّقِيدُ بِالْمَشْيَةِ لِلتَّبَرُّكِ وَامْتِنَالاً لِقَوْلِهِ تَعَالَى  
«وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُشْفِي إِنْشَاءً لِمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ غُدًّا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»  
(الكهف: ٢٣، ٢٤)

وَقِيلَ: الْمَشْيَةُ عَائِدَةٌ إِلَى تِلْكَ التَّرْبَةِ بَعَيْنِهَا.

وَسَوَّالُهُ الْعَافِيَةُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا مِنْ أَهَمِّ مَا يُطْلَبُ وَاشْرَفُ  
مَا يُسْأَلُ وَالْعَافِيَةُ لِلْمَيِّتِ بِسَلَامَتِهِ مِنَ الْعَذَابِ وَمُنَاقَشَةِ الْحَسَابِ.  
وَمَقْصُودُ زِيَارَةِ الْقُبُورِ الدُّعَاءُ لَهُمْ وَالْإِحْسَانُ إِلَيْهِمْ وَتَذَكُّرُ  
الْآخِرَةِ وَالزُّهْدُ فِي الدُّنْيَا.

وَأَمَّا مَا أَحْدَثَهُ الْعَامَّةُ مِنْ خِلَافِ هَذَا كَدُعَائِهِمِ الْمَيِّتَ  
وَالِاسْتِصْرَاحَ بِهِ وَالِاسْتِغَاثَةَ بِهِ وَسَوَّالِ اللَّهِ بِحَقِّهِ وَطَلِبِ الْحَاجَاتِ  
إِلَيْهِ تَعَالَى بِهِ فَهَذَا مِنَ الْبِدْعِ وَالْجَهَالَاتِ وَتَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا.

٥٦٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ فَقَالَ:  
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ، يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ،  
أَنْتُمْ سَلَفُنَا وَنَحْنُ بِالْآثَرِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٥٣)، وَقَالَ: حَسَنٌ.

فِيهِ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَيْهِمْ إِذَا مَرَّ بِالْقَبْرِ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الزِّيَارَةَ

لَهُمْ.

وَلِيهِ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ بِالْمَارِّ بِهِمْ وَسَلَامِهِ عَلَيْهِمْ وَإِلَّا كَانَ  
إِضَاعَةً.

وظَاهِرُهُ فِي جُمُعَةٍ وَغَيْرِهَا

وَفِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَهَذَا دَلِيلٌ أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا دَعَا لِأَحَدٍ  
أَوْ اسْتَغْفَرَ لَهُ يَبْدَأُ بِالدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ وَالِاسْتِغْفَارِ لَهَا وَعَلَيْهِ وَرَدَتْ  
الْأَدْعِيَةُ الْقَرَأَتِيَّةُ «رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ»  
[الحشر: ١٠] «وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ» [محمد: ١٩] وَغَيْرِ  
ذَلِكَ.

وَلِيهِ أَنْ هَذِهِ الْأَدْعِيَةُ وَغَوَّهَا نَافِعَةٌ لِلْمَيِّتِ بِلا خِلَافٍ.

وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لَهُ فَالْشَّافِعِيُّ يَقُولُ: لَا يَصْلُ  
ذَلِكَ إِلَيْهِ.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى وَصُولِ ذَلِكَ إِلَيْهِ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَنِيفَةِ إِلَى أَنَّ لِلْإِنْسَانَ أَنْ  
يَجْعَلَ ثَوَابَ عَلَيْهِ لِغَيْرِهِ صَلَاةً كَانَ أَوْ صَوْمًا أَوْ حَجًّا أَوْ صَدَقَةً  
أَوْ قِرَاءَةَ قُرْآنٍ أَوْ ذِكْرًا أَوْ أَيِّ أَنْوَاعِ الْقُرْبِ وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ  
الْأَرْجَحُ دَلِيلًا.

وَقَدْ أَخْرَجَ الذَّاقِطِيُّ «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ كَيْفَ  
يَبْرُ آبُؤُهُ بَعْدَ مَوْتِهِمَا؟ فَأَجَابَهُ بِأَنَّهُ يُصَلِّي لَهُمَا مَعَ صَلَاتِهِ  
وَيَصُومُ لَهُمَا مَعَ صِيَامِهِ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٢١) مِنْ حَدِيثِ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ عَنْهُ  
ﷺ «افْرُؤُوا عَلَى مَوْتَاكُمْ سُورَةَ يَسٍ» وَهُوَ شَامِلٌ لِلْمَيِّتِ بَلَى  
هُوَ الْحَقِيقَةُ فِيهِ

وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ «أَنَّ ﷺ كَانَ يُصْحِي عَنْ نَفْسِهِ بِكَبْشٍ  
وَعَنْ أَمِيَّتِهِ بِكَبْشٍ» [البخاري (٥٥٥٨)، مسلم (١٩٦٦)] أَخْرَجَاهُ بِلَفْظٍ:  
«صَحِيحٌ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ» وَلَمْ يَذْكُرَا «وَعَنْ أَمَةِ بِكَبْشٍ».

وَلِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِنْسَانَ يَنْفَعُهُ عَمَلُ غَيْرِهِ وَقَدْ بَسَطْنَا  
الْكَلَامَ فِي حَوَاشِي ضَوْءِ النَّهَارِ بِمَا يَتَضَعُ مِنْهُ قُوَّةُ هَذَا الْمَذْهَبِ.



## ٥٥- النهي عن سبِّ الأموات

٥٦٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٩٣).

وعن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا» أَيِ (وَصَلُّوا إِلَى مَا قَدَّمُوا) أَيِ: مِنَ الْأَعْمَالِ (رواه البخاري).

الحديث دليل على تحريم سبِّ الأموات.

وظاهره العموم للمسلم والكافر

وفي الشرح الظاهر أنه مُخصَّصٌ بجواز سبِّ الكافر لما حكَاهُ اللَّهُ مِنْ ذَمِّ الْكُفَّارِ فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ كَمَا دُفِنَ وَاشْتَبَاهَهُمْ (قلت): لَكِنْ قَوْلُهُ «قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا» عَلَّةٌ عَامَّةٌ لِلْفَرِيقَيْنِ مَعْنَاهَا أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ تَحْتَ سَبِّهِمْ وَالتَّفَكُّوْ بِأَعْرَاضِهِمْ وَأَمَّا ذِكْرُهُ تَعَالَى لِلْأَمِّ الْخَالِيَةِ بِمَا كَانُوا فِيهِ مِنَ الضَّلَالِ فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ ذَمُّهُمْ بَلْ تَحْدِيرٌ لِلْأُمَّةِ مِنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ الَّتِي أَفْضَتْ بِفَعْلِهَا إِلَى الْوَبَالِ وَبَيَانِ مُحَرَّمَاتِ ارْتِكَابِهَا.

وذكر الفاجر بمخالص فجورِهِ لغرضِ جائزِ وليسَ مِنَ السَّبِّ الْمُنْهَى عَنْهُ فَلَا تَخْصِيصَ بِالْكَفَّارِ.

نعم الحديث مُخصَّصٌ ببعضِ الْمُؤْمِنِينَ كما في الحديث (البخاري (١٣٦٧)، مسلم (٩٤٩)) «أَنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ ﷺ بِجَنَازَةٍ فَأَتَوْا عَلَيْهَا شَرًّا» الْحَدِيثُ. وَأَقْرَبُهُمْ ﷺ عَلَى ذَلِكَ بَلْ قَالَ: «وَجَبَتْ» أَيِ النَّارُ ثُمَّ قَالَ: «أَنْتُمْ شَهَدَاءُ اللَّهِ»

وَلَا يُقَالُ: إِنَّ الَّذِي أَتَوْا عَلَيْهِ شَرًّا لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي ذِمَّةٍ: «بَسَّ الْمَرْءُ كَانَ لَقَدْ كَانَ فَظًّا غَلِيظًا» وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُسْلِمٌ إِذْ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَمَا تَعَرَّضُوا لَذِمِّهِ بِغَيْرِ كُفْرِهِ

وقد أجاب القرطبي عن سبِّهم له وإقراره ﷺ لَهُمْ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ مُسْتَظْهِرًا بِالشَّرِّ لِيَكُونَ مِنْ بَابِ «لَا غِيَةَ لِفَاسِقٍ» أَوْ بِأَنَّهُ يُحْمَلُ النَّهْيُ عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ عَلَى مَا بَعْدَ الدُّفْنِ

(قلت): وَهُوَ الَّذِي يُنَاسِبُ التَّعْلِيلَ بِإِفْضَالِهِمْ إِلَى مَا قَدَّمُوا

فإن الإفضاء الحقيقي بعد الدفن.

٥٦٨- وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ (١٩٨٢) عَنْ الْمُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ، لَكِنْ قَالَ: فَتَوَدُّوا الْأَحْيَاءَ.

(وروى الترمذي عن المغيرة نحوه) أَيِ: نَحْوَ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي النَّهْيِ عَنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ

(لَكِنْ قَالَ) عَرِضَ قَوْلُهُ: «فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا (فَتَوَدُّوا الْأَحْيَاءَ)

قَالَ ابْنُ رَشِيدٍ: إِنْ سَبَّ الْكَافِرُ يَحْرِمُ إِذَا تَأَذَّى بِهِ الْحَيُّ الْمُسْلِمُ وَيَحِلُّ إِذَا لَمْ يَحْصُلْ بِهِ الْأَذْيَةُ وَأَمَّا الْمُسْلِمُ فَيَحْرِمُ إِلَّا إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ كَأَن يَكُونَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْمَيِّتِ إِذَا أُرِيدَ تَخْلِيصُهُ مِنْ مَظْلَمَةٍ وَقَعَتْ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَحْسُنُ بَلْ يَجِبُ إِذَا اقْتَضَى ذَلِكَ سَبُّهُ وَهُوَ نَظِيرُ مَا اسْتَسْنَى مِنْ جَوَازِ الْغِيَةِ لَجَمَاعَةٍ مِنَ الْأَحْيَاءِ لِأُمُورٍ.

(تنبيه): مِنَ الْأَذْيَةِ لِلْمَيِّتِ الْقَعُودُ عَلَى قَبْرِهِ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «أَطْرَافِ الْمَسَدِ» (٦٧٩٠) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ حَزَمٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُتَكَبِّئٌ عَلَى قَبْرِ فَقَالَ: لَا تَوَدُّ صَاحِبَ الْقَبْرِ».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٩٧١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتَحْرُقَ ثِيَابُهُ فَتَخْلَصَ إِلَى جِلْدِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ الْجُلُوسِ عَلَيْهِ».

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٩٧٢) عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ مَرْفُوعاً «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا» وَالنَّهْيُ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ

وَقَالَ الْمَصْنُفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٢٤/٣) نَقْلًا عَنِ النَّوَوِيِّ: إِنَّ الْجَمْهُورَ يَقُولُونَ بِكَرَاهَةِ الْقَعُودِ عَلَيْهِ

وَقَالَ مَالِكٌ: الْمَرَادُ بِالْقَعُودِ الْحَدُّثُ وَهُوَ تَأْوِيلٌ ضَعِيفٌ أَوْ بَاطِلٌ. انْتَهَى.

وَيُمَثِّلُ قَوْلَ مَالِكٍ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ كَمَا فِي الْفَتْحِ

(قلت): وَالذَّلِيلُ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ الْقَعُودِ عَلَيْهِ وَالْمُرُورِ فَوْقَهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «لَا تَوَدُّ صَاحِبَ الْقَبْرِ» نَهْيٌ عَنْ أَذْيَةِ الْمَقْبُورِ مِنْ



المؤمنين، وأذية المؤمن مُحَرَّمَةٌ بنص القرآن ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ  
 الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا  
 مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨].



## ٤- كتاب الزكاة

واستدل بقوله: «تؤخذ من أموالهم» أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرحاً إما بنفسه أو باتباعه فمن امتنع منها أخذت منه قهراً وقد بين عليه السلام المراد من ذلك بيعه السعاة.

واستدل بقوله: «ترد على فقرائهم» أنه يكفي إخراج الزكاة في صنف واحد

وقيل: يُحتمل أنه خص الفقراء لكونهم الغالب في ذلك فلا دليل على ما ذكر ولعله أريد بالفقير من يحل إليه الصرف فيدخل المسكين عند من يقول: إن المسكين أعلى حالاً من الفقير ومن قال بالعكس فالأمر واضح.

الزكاة لغة: مشتركة بين النماء والطهارة وتطلق على الصدقة الراجعة والمنذوية والتفقة والعفو والحق وهي أحد أركان الإسلام الخمسة بإجماع الأمة وبما علم من ضرورة الدين واختلف في أي سنة فرضت:

فقال الأكثر: إنها فرضت في السنة الثانية من الهجرة قبل فرض رمضان ويأتي بيان متى فرض في باب.

## ١- باب زكاة مختلف الأموال ونصابها

## ٢- زكاة الإبل والغنم والفضة

## ١- فرض الصدقة على الأغنياء

٥٧٠- وعن أنس «أن أبا بكر الصديق عليه السلام

كتب له: هذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعَشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا الْغَنَمُ: فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعَشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أَنْثَى، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَابِلُ لَبُونٍ ذَكَرَ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أَنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرُوقَةٌ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى ثَمَانِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَثَمَانِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ. وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا.

وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة شاة، فإذا زادت على عشرين

٥٦٩- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَفِيهِ: أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تَأْخُذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فَتَرُدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ [البخاري (١٤٥٨)، مسلم (١٩)].

كان بعثه عليه السلام لمعاذ إلى اليمن سنة عشر قبل حج النبي عليه السلام كما ذكره البخاري في أواخر المغازي

وقيل: كان آخر سنة تسع عند منصرفه عليه السلام من غزوة تبوك

وقيل: سنة ثمان بعد الفتح وبقي فيه إلى خلافة أبي بكر.

والحديث في البخاري ولفظه عن ابن عباس «أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: إنك تقدم على قوم أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم فإذا فعلوا فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم الزكاة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم فإذا أطاعوك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس»



وَمِائَةٌ إِلَى مِائَتَيْنِ فِيهَا شَتَانَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فِيهَا ثَلَاثُ شَيَآءٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فِيهَا كُلُّ مِائَةٍ شَاءَ، فَإِذَا كَانَتْ مِائَةً الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاءَ شَاءَ وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ، وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ.

وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرَمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْمُصَدِّقُ.

وَفِي الرَّقَّةِ: فِي مِائَتَيْ دِرْهَمٍ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ، أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ، وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ.

زَوَادَةُ الْبَخَارِيِّ (١٤٥٤)

(وعن أبي إسحاق أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له) لما وجهه إلى البحرين عاملاً

(عليه فريضة الصدقة) أي نسخة فريضة الصدقة حذف المضاف للعلم به.

وله جواز إطلاق الصدقة على الزكاة خلافاً لمن منع ذلك.

واعلم أن في البخاري تصدير الكتاب هذا بيسم الله الرحمن الرحيم (التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين) فيه دلالة على أن الحديث مرفوع.

والمراد بفرضها قدرها؛ لأن وجوبها ثابت بنص القرآن كما

يدلُّ له قوله: (وَأَتَى أَمْرُ اللَّهِ بِهَا رَسُولُهُ) أَيُّ أَنَّهُ تَعَالَى أَمْرُهُ بِتَقْدِيرِ أَنْوَاعِهَا وَأَجْنَاسِهَا وَالْقَدَرِ الْمَخْرُجِ مِنْهَا كَمَا بَيَّنَّاهُ التَّفْصِيلُ بِقَوْلِهِ: «فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ» مِنَ الْإِبِلِ «فَمَا دُونَهَا الْغَنَمُ» وَهُوَ مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ إِلَى فَمَا دُونَهَا

(وَلَمْ يَكُنْ كُلُّ خَمْسٍ شَاءَةً) فِيهَا تَعْيِينٌ إِخْرَاجِ الْغَنَمِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَاحِدٌ فَلَوْ أَخْرَجَ بَعِيراً لَمْ يُجْزِئْهُ

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: يُجْزِئُ. قَالُوا: لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ تَحِبَّ مِنْ جَنْسِ الْمَالِ وَإِنَّمَا عُدِلَ عَنْهُ رَفْعًا بِالْمَالِكِ فَإِذَا رَجَعَ بِاخْتِيَارِهِ إِلَى الْأَصْلِ أَجْزَأُ فَإِنَّ كَانَتْ قِيمَةُ الَّذِي يُخْرِجُهُ دُونَ قِيمَةِ الْأَرْبَعِ الشَّيْءِ فَفِيهِ خِلَافٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٣١٩/٣): وَالْأَقْبَسُ أَنْ لَا يُجْزِئَ

(فَلَمَّا بَلَغَتْ) أَيِ الْإِبِلِ (خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ) فِيهَا بَنْتٌ مُخَاضٍ أَتَى) زَادَهُ تَأْكِيداً وَإِلَّا فَقَدْ عُلِمَتْ وَالْمَخَاضُ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ الْمَعْجَمَةِ أَخْرَجَهُ مُعْجَمَةٌ وَهِيَ مِنَ الْإِبِلِ مَا اسْتَكْمَلَ السَّنَةَ الْأُولَى وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ إِلَى آخِرِهَا سُمِّيَ بِذَلِكَ ذِكْرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى؛ لِأَنَّ أُمَّهُ مِنَ الْمَخَاضِ أَيِ: الْحَوَالِ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ.

وَالْمَخَاضُ الْحَامِلُ الَّتِي دَخَلَ وَقْتُ حَمْلِهَا وَإِنْ لَمْ تَحْمَلْ وَضُمِرَ «فِيهَا» لِلْإِبِلِ الَّتِي بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ فَإِنَّهَا تَحِبُّ فِيهَا بَنْتٌ مُخَاضٍ مِنْ حِينَ تَبْلُغُ عِدَّتَهَا خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى أَنْ تَنْتَهِيَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَبِهَذَا قَالَ الْجُمْهُورُ

وَرَوَى [المنصف] لابن أبي شيبة (٣٥٩/٢) عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «أَنَّهُ يَحِبُّ فِي الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ خَمْسَ شَيَآءٍ» لِحَدِيثِ مَرْفُوعٍ وَرَدَّ بِذَلِكَ وَحْدِيثِ مَرْفُوعٍ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَكِنْ الْمَرْفُوعُ ضَعِيفٌ وَالْمَوْقُوفُ لَيْسَ بِمُجَبِّهٍ فَلَمَّا لَمْ يَقُلْ بِهِ الْجُمْهُورُ

(لِأَنَّ لَمْ يَكُنْ) أَيِ تَوَجَّدَ (لِابْنِ لُبُونٍ ذَكَرَ) هُوَ مِنَ الْإِبِلِ مَا اسْتَكْمَلَ السَّنَةَ الثَّانِيَةَ وَدَخَلَ فِي الثَّالِثَةِ إِلَى تَمَامِهَا سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ أُمَّهُ ذَاتُ لَبْنٍ

وَيَقَالُ: بَنْتُ اللَّبُونِ لِلْأُنْثَى وَإِنَّمَا زَادَ قَوْلُهُ: «ذَكَرَ» مَعَ قَوْلِهِ: «ابْنُ لُبُونٍ»، لِلتَّأْكِيدِ كَمَا عُرِفَتْ (فَلَمَّا بَلَغَتْ) أَيِ الْإِبِلِ مِائَةً وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فِيهَا بَنْتٌ لَبُونٍ أَتَى فَلَمَّا بَلَغَتْ مِائَةً وَأَرْبَعِينَ إِلَى مِائَتَيْنِ فِيهَا حِقَّةٌ بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْقَافِ وَهِيَ مِنَ



الإبل ما استكمل السنة الثالثة ودخل في الرابعة إلى تمامها ويقال للذكر: حقٌ سُميت بذلك لاستحقاقها أن يحمل عليها ويركبها الفحل ولذلك قال: (طروقة الجمل) بفتح أوله أي مطروقة فعله بمعنى مفعولة.

والمراد من شائها أن تقبل ذلك وإن لم يطردها

(فإذا بلغت) الإبل (واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة) بفتح الجيم والذال المعجمة وهي التي آتت عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة

(فإذا بلغت) أي الإبل (ميتاً وستين إلى تسعين ففيها بنتا لبون) تقدم بيانه

(فإذا بلغت) أي الإبل (إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل) تقدم بيانه

(فإذا زادت) أي الإبل (على عشرين ومائة) أي واحدة فصاعداً كما هو قول الجمهور ويدلُّ له كتاب عمر رضي الله عنه «فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون حتى تبلغ تسعاً وعشرين ومائة»

ومقتضاه أن ما زاد على ذلك فإن زكاته بالإبل وإذا كانت بالإبل فلا تجب زكاتها إلا إذا بلغت مائة وثلاثين فإنه يجب فيها بنتا لبون وحقّة فإذا بلغت مائة وأربعين ففيها بنت لبون وحقّتان.

وعن أبي حنيفة إذا زادت على عشرين ومائة رجعت إلى فريضه الغنم فيكون في كل خمس وعشرين ومائة ثلاث بنات لبون وشاة

(قلت): والحديث إنما ذكر فيه حكم كل أربعين وخمسين فمع بلوغها إحدى وعشرين ومائة يلزم ثلاث بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون ولم يبين فيه الحكم في الخمس والعشرين ونحوها فيحمل ما قاله أبو حنيفة.

ويحمل أنها وقص حتى تبلغ مائة وثلاثين كما قدمناه والله أعلم

(وفي كل أربعين بنت لبون ولبي كل خمسين حقّة ومن لم يكن مائة إلا أربع من الإبل فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربّها)

وظاهره وجوب أعيان ما ذكر إلا أنه سيأتي قريباً أن من لم يجد العين الواجبة أجزأه غيرها.

وأما زكاة الغنم فقد بيّنها قوله: (وفي صدقة الغنم في سائمتها) بدل من «صدقة الغنم» بإعادة العامل وهو خبر مقدم والسائمة من الغنم: الراعية غير المملوكة.

واعلم أنه أفاد مفهوم السوم أنه شرط في وجوب زكاة الغنم وقال به الجمهور

وقال مالك وربيعة: لا يشترط

وقال داود: يشترط في الغنم لهذا الحديث

قلنا: وفي الإبل لما أخرجه أبو داود (١٥٧٥) والنسائي (١٥/٥-١٧) من حديث بهز بن حكيم بلفظ «في كل سائمة إبل» وسيأتي [برقم (٥٦٥)] نعم البقر لم يأت فيها ذكر السوم وإنما قاسوها على الإبل والغنم

(إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة) بالجر تمييزاً مائة والشاة نعم الذكر والأنثى والضأن والمز (شاة) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله «في صدقة الغنم» فإن في الأربعين شاة إلى عشرين ومائة

(فإذا زادت على عشرين ومائة إلى مائتين ففيها شاتان، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائة ففيها ثلاث شياه، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة) ظاهره: أنها لا تجب الشاة الرابعة حتى تنفي أربعاً وهو قول الجمهور وفي رواية عن أحمد وبعض الكوفيين إذا زادت على ثلاثمائة واحدة وجبت الأربع

(«فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة عن أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة») واجبة (إلا أن يشاء ربّها) إخراج صدقة نفلًا كما سلف

(ولا يجمع) بالبناء للمفعول (بين مفرق ولا يفرق) مثله مُشدّد الراء (بين مجتمع خشية الصدقة) مفعول له والجمع بين



الْمُتَّفَرِّقُ صَوْرَتُهُ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثَةً نَفَرٍ مِثْلًا وَلِكُلِّ وَاحِدٍ أَرْبَعُونَ شَاةً وَقَدْ وَجِبَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمُ الصَّدَقَةُ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَيْهِمَا الْمُصَدِّقُ جَمْعُوهَا لِيَكُونَ عَلَيْهِمَا فِيهَا شَاةٌ وَاحِدَةٌ فَتُفْهَرُ عَنْ ذَلِكَ

وصورة التفريق بين مجتمع أن الخليطين لكل منهما مائة شاة وشاة؛ فيكون عليهما فيها ثلاث شياؤ فإذا وصل إليهم المصدق فرقا غنمهما فلم يكن على كل واحد منهما سوى شاة واحدة فتُفْهَرُ عَنْ ذَلِكَ.

قال ابن الأثير: هذا الذي سمعته في ذلك

وقال الخطابي قال الشافعي: الخطاب في هذا للمصدق ولرب المال

قال: والخشية خشيتان: خشية الساعي أن تقل الصدقة وخشية رب المال أن يقل ماله فأمر كل واحد منهما أن لا يحدث في المال شيئا من الجمع والتفريق خشية الصدقة

(«وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَوَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا») والتراجع بين الخليطين أن يكون؛ لأحدهما مثلاً أربعون بقرة وللآخر ثلاثون بقرة ومالهما مشترك فيأخذ الساعي عن الأربعين مسنة وعن الثلاثين تبعاً فيرجع بأذن المسنة بثلاثة أسباعها على خليطه وبأذن التبع بأربعة أسباعه على خليطه؛ لأن كل واحد من السنين واجب على الشيوع كأن المال ملك واحد.

وفي قوله: (بالسوية) دليل على أن الساعي إذا ظلم أحدهما فآخذ منه زيادة على فرضه فإنه لا يرجع بها على شريكه وإنما يغرّم له قيمة ما يخصه من الواجب دون الزيادة كذا في الشرح ولو قيل مثلاً: إنه يدل أنهم يتساويان في الحق والظلم لما بعد الحديث عن إفادة ذلك

(ولا يخرج) ميني للمجهول (في الصدقة همة) بفتح الهاء وكسر الراء الكبيرة التي سقطت أسنانها

(ولا ذات عوار) بفتح العين المهتلة وضمتها وقيل: بالفتح معية العين وبالضم عوراء العين ويدخل في ذلك المرض، والأولى أن تكون مفتوحة لتشمل ذات العيب فدخل ما أفاده حديث أبي داود (١٥٨٢) «وَلَا يُعْطِي الْهَرَمَةَ وَلَا الدَّرَنَةَ وَلَا الْفَرِيضَةَ وَلَا الشَّرْطَ اللَّيِّمَةَ وَلَكِنْ مِنْ وَسَطِ أَمْرٍ الْكَمِّ فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَسْأَلْكُمْ خَيْرَهُ وَلَا أَمْرَكُمْ بِشَرِّهِ» انتهى.

والذرنة الجرباء من الدرن الرسخ والشرط اللئيمة هي أرذل المال

وقيل: صغاره وشراره، قاله في النهاية

(ولا تيس إلا أن يشاء المصدق) اختلف في ضبطه فالاكثر على أنه بالتشديد وأصله المتصدق أدغمت التاء بعد قلبها صاداً.

والمراد به المالك والاستثناء راجع إلى الآخر وهو التيس وذلك أنه لم يكن معداً للإنزاع فهو من الخيار وللمالك أن يخرج.

ويجمل رده إلى الجميع.

وفيد أن للمالك إخراج الهرمة وذات العوار إذا كانت سميعة قيمتها أكثر من الوسط الواجب وفي هذا اختلاف بين المفرعين.

وقيل: إن ضبطه بالتخفيف.

والمراد به الساعي فيدل على أن له الاجتهاد في نظر الأصلح للفقراء وأنه كالوكيل فتقيّد مشيئته بالمصلحة فيعود الاستثناء إلى الجميع على هذا وهذا إذا كانت الغنم مختلفة فلو كانت معية كلها أو تيساً أجزاء إخراج واحدة، وعن المالكية يشترى شاة مجزئة عملاً بظاهر الحديث، وهذا زكاة الغنم وتقدّمت زكاة الإبل وتأتي زكاة البقر.

وأما الفضة فقد أفاد الواجب منها قوله (وفي الرق) بكسر الراء وتخفيف القافر وهي الفضة الخالصة في ماتي درهم

(ربع العشر) أي يجب إخراج ربع عشرها زكاة ويأتي النص على الذهب

(فإن لم تكن) أي الفضة (إلا تسعين) درهماً (ومائة فليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها) كما عرفت

وفي قوله «تسعين ومائة» ما يؤهم أنها إذا زادت على التسعين والمائة قبل بلوغ المائتين: أن فيها صدقة وليس كذلك بل إنما ذكره؛ لأنه آخر عقد قبل المائة والحساب إذا جاوز الأحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئين والألوف فذكر التسعين لذلك



بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً  
تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَمِنْ كُلِّ  
حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ مَعَافِرِيًّا.

رَوَاهُ النَّعْمَةُ رَاحِد (٢٣٠/٥)، أَبُو دَاوُدَ (١٥٧٦)، التِّرْمِذِيُّ (٦٢٣)، النَّسَائِيُّ (٢٥/٥)، ابْنُ مَاجَةَ (١٨٠٣)، وَالْأَلْفَظُ: لَأَحْمَدَ، وَحَسَنَةَ  
التِّرْمِذِيُّ، وَأَشَارَ إِلَى اخْتِلَافٍ فِي وَصْلِهِ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٨٨٦)  
وَالْحَاكِمُ (٣٩٨/١).

(وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ  
فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ بَقْرَةً تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً) فِيهِ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ  
بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ

وَالْتَّبِيعُ ذُو الْحَوْلِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى

(وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً) وَهِيَ ذَاتُ حَوْلَيْنِ

(وَمِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا) أَيُّ مُخْتَلِمٍ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ بِهَذَا اللفظُ أَبُو دَاوُدَ.

وَالْمُرَادُ بِهِ الْجَزِيَّةُ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ

(أَوْ عَدْلَهُ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ

(مَعَاظِرًا) نِسْبَةً إِلَى مَعَاظِرِ زَنَةِ مَسَاجِدَ حِيٍّ فِي الْيَمَنِ إِلَيْهِمْ  
تُسَبُّ الثِّيَابُ الْمَعَاظِرَةُ يُقَالُ: ثَوَّبَ مَعَاظِرِيَّ

(رَوَاهُ الْحَسَنَةُ وَالْأَلْفَظُ: لَأَحْمَدَ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ وَأَشَارَ إِلَى  
اخْتِلَافٍ فِي وَصْلِهِ) لَفْظُ التِّرْمِذِيِّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: وَرَوَى بَعْضُهُمْ  
هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ قَالَ: وَهَذَا أَصَحُّ أَيُّ  
مِنْ رَوَاتِهِ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ مُعَاذٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ) وَإِنَّمَا رَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ الرِّوَايَةَ  
الْمُرْسَلَةَ؛ لِأَنَّ رَوَايَةَ الْأَنْصَالِ اعْتَرَضَتْ بِأَنَّ مَسْرُوقًا لَمْ يَلْقَ مُعَاذًا.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّ مَسْرُوقًا هَمْدَانِي النَّسَبِ مِنْ وَادِعَةِ يَمَانِي  
الدَّارِ وَقَدْ كَانَ فِي أَيَّامِ مُعَاذٍ بِالْيَمَنِ فَالْقَاءُ مُمَكِّنٌ بَيْنَهُمَا فَهُوَ  
عُكُومٌ بِاتِّصَالِهِ عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ

(قُلْتُ): وَكَانَ رَأْيُ التِّرْمِذِيِّ رَأْيَ الْبَخَارِيِّ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ

تَحْقِيقِ اللَّفْظِ.

ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمًا مِنْ أَحْكَامِ زَكَاةِ الْإِبِلِ قَدْ أَشْرْنَا إِلَى أَنَّهُ يَأْتِي  
بِقَوْلِهِ (وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ) وَقَدْ عَرَفْتُ فِي  
صَدْرِ الْحَدِيثِ الْعِدَّةَ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الْجَذَعَةُ

(وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ) أَيُّ فِي مَلِكِهِ (وَعِنْدَهُ حَقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ)  
عَرُوضًا مِنَ الْجَذَعَةِ (وَيَجْعَلُ مَعَهَا) أَيُّ تَوْفِيَةً لَهَا (شَاتَيْنِ إِنْ  
اسْتَيْسَرَتْ لَهُ أَوْ عَشْرِينَ دُرْهَمًا) إِذَا لَمْ تَيْسَّرْ لَهُ الشَّاتَانِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ أَنَّ هَذَا الْقَدْرَ هُوَ جَبْرُ التَّفَاوُتِ مَا بَيْنَ  
الْحَقَّةِ وَالْجَذَعَةِ

(وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ) الَّتِي عَرَفْتُ قَدْرَهَا (وَلَيْسَتْ  
عِنْدَهُ الْحَقَّةُ وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ) وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً  
عَلَى مَا يَلْزَمُهُ فَلَا يُكَلِّفُ تَحْصِيلَ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ

(وَيُعْطِيهِ الْمَصْدُقُ) مُقَابِلَ مَا زَادَ عِنْدَهُ (شَاتَيْنِ أَوْ عَشْرِينَ  
دُرْهَمًا) كَمَا سَلَفَ فِي عَكْسِهِ (رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ).

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي قَدْرِ التَّفَاوُتِ فِي سَائِرِ الْأَسْنَانِ:

فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ التَّفَاوُتَ بَيْنَ كُلِّ سَنَيْنٍ كَمَا ذُكِرَ فِي  
الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَ الْهَادِوِيُّ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ زِيَادَةُ فَضْلِ الْقِيَمَةِ مِنْ  
رَبِّ الْمَالِ أَوْ رَدُّ الْفَضْلِ مِنَ الْمَصْدُقِ وَيَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى التَّقْوِيمِ  
قَالُوا: بِدَلِيلِ أَنَّهُ وَرَدَ فِي رَوَايَةٍ «عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ أَوْ شَاةٌ» وَمَا  
ذَلِكَ إِلَّا أَنَّ التَّقْوِيمَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَيَجِبُ  
الرُّجُوعُ إِلَى التَّقْوِيمِ.

وَقَدْ أَشَارَ الْبَخَارِيُّ (كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ (٣٣)) إِلَى ذَلِكَ فَإِنَّهُ  
أُورِدَ حَدِيثَ أَبِي بَكْرٍ فِي بَابِ اخْتِزِ الْعَرُوضِ مِنَ الزَّكَاةِ وَذَكَرَ  
فِي ذَلِكَ قَوْلَ مُعَاذٍ: لِأَهْلِ الْيَمَنِ «اتَّقُونِي بِعَرْضِ ثِيَابِكُمْ خَيْصِرٍ  
أَوْ لَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ مَكَانُ الشَّعِيرِ وَالذَّرَّةُ أَهْوَنُ عَلَيْكُمْ وَخَيْرٌ»  
لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ بِالْمَدِينَةِ (رَخ ك الزَّكَاةِ، بَابُ (٣٣)) وَيَأْتِي  
اسْتِيفَاءُ ذَلِكَ.

### ٣- زكاة البقر

٥٧١- «وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ



وقد أخرج أبو داود (١٥٨٨) عن جابر بن عتيك مرفوعاً  
«سَيَاتِيكُمْ رَكْبٌ مُبْعَضُونَ فَإِذَا أَتَوَكُمْ فَارْحَبُوا بِهِمْ وَخَلُّوا بَيْنَهُمْ  
وَيَتَيْنَ مَا يَتَّبِعُونَ فَإِنْ عَدَلُوا فَلَا تُنْفِسِهِمْ وَإِنْ ظَلَمُوا فَعَلَيْهَا  
وَأَرْضُهُمْ فَإِنْ تَمَامَ زَكَاتُكُمْ رِضَاهُمْ» فهذا يدل أنَّهُم يَتَزَلُّونَ  
بِأَهْلِ الْأَمْوَالِ وَأَنَّهُمْ يُرِضُونَهُمْ وَإِنْ ظَلَمُوهُمْ

وعند أحمد (١٣٦/٣) من حديث انس قال: «أَتَى رَجُلٌ مِنْ  
بَنِي تَمِيمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِذَا أَتَيْتَ الزَّكَاةَ إِلَى رَسُولِكَ فَقَدْ  
بَرَأْتَ مِنْهَا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ قَالَ: نَعَمْ وَلَكِ أَجْرُهَا وَإِنَّمَا عَلَى  
مَنْ بَدَّلَهَا».

وأخرج مسلم (١٨٩) من حديث جرير بن عبد الله حديث  
جابر مرفوعاً «أَرْضُوا مُصَدِّقَكُمْ» فِي جَوَابِ نَاسٍ مِنَ الْأَعْرَابِ  
أَتَوْهُ فَقَالُوا: إِنْ نَأَسْنَا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَنَا فَيُظْلِمُونَنَا.

إِلَّا أَنْ فِي الْبَخَارِيِّ أَنَّ «مَنْ سِيلَ أَكْثَرَ مِمَّا وَجَبَ عَلَيْهِ فَلَا  
يُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ».

ونجم بينه وبين هذه الأحاديث أن ذلك حيث يطلب  
الزيادة على الواجب من غير تأويل وهذه الأحاديث حيث  
طلبها تأولاً وإن رآه صاحب المال ظالماً.

#### ٥- لا صدقة في العبد والفرس

٥٧٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ  
صَدَقَةٌ».

رواه البخاري (١٤٦٣).

ولمسلم (٩٨٢) (١٠) «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَيْسَ عَلَى  
الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ» رواه البخاري. ولمسلم أي  
من رواية أبي هريرة «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ»

الحديث نص على أنه لا زكاة في العبد ولا الخيل وهو  
إجماع فيما كان للخدمة والركوب

وأما الخيل المعدة للتأجير ففيها خلاف للحنفية وتفصيل  
واحتجوا بحديث «فِي كُلِّ فَرَسٍ سَائِمَةٍ دِينَارٌ أَوْ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ».

والحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر وأن نصابها ما  
ذكر وهو مجمع عليه في الأمرين.

وقال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن السنة في  
زكاة البقر على ما في حديث معاذ وأنه النصاب المجمع عليه.

وفيه دلالة على أنه لا يجب فيما دون الثلاثين شيء.

وفيه خلاف للزهري فقال: يجب في كل خمس شاة قياساً  
على الإبل.

وأجاب الجمهور بأن النصاب لا يثبت بالقياس وبأنه قد  
روى «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ شَيْءٌ» وهو وإن كان  
مجهول الإسناد فمفهوم معاذ يؤيده.

#### ٤- زكاة المياه

٥٧٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ  
جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ».

رواه أحمد (١٨٤/٢).

ولأبي داود أيضاً (١٥٩١): «لَا تُؤْخَذُ صَدَقَتُهُمْ إِلَّا فِي دَوْرِهِمْ»

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول  
اللَّهِ ﷺ: «تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مِيَاهِهِمْ» رواه أحمد.  
ولأبي داود) من حديث عمرو بن شعيب أيضاً «لَا تُؤْخَذُ  
صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دَوْرِهِمْ» وعند النسائي وأبي داود (١٥٩١) في  
لفظ من حديث عمرو أيضاً «لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ وَلَا تُؤْخَذُ  
صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دَوْرِهِمْ» أي لا تجلب الماشية إلى المصدق بل  
هو الذي يأتي إلى رب المال.

ومعنى «لا جنب» أنه حيث يكون المصدق بأقصى مواضع  
أصحاب الصدقة فتجنب إليه فنهى عن ذلك.

وفيه تفسير آخر يخرجُه عن هذا الباب.

والأحاديث دلَّت على أن المصدق هو الذي يأتي إلى رب  
المال فيأخذ الصدقة ولفظ أحمد خاص بزكاة الماشية ولفظ أبي  
داود عام لكل صدقة.



أخرجهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (١٢٥/٢، ١٢٦) والبيهَقْسِيُّ (١١٩/٤) وضعَّفاهُ.

واجِبٌ بأنَّهُ لا يُقاومُ حَدِيثَ النَّبِيِّ الصَّحِيحَ وَاتَّفَقَتْ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ فِي زَمَنِ مِروَانَ فَشاوَرَ الصَّحَابَةَ فِي ذَلِكَ فَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ الْحَدِيثَ «لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ» فَقَالَ مِروَانُ لِرَبِّدِ بْنِ ثَابِتٍ: مَا تَقُولُ يَا أبا سَعِيدٍ؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَجَبًا مِنْ مِروَانَ أَحَدُهُمْ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: مَا تَقُولُ يَا أبا سَعِيدٍ فَقَالَ زَيْدٌ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الْفَرَسَ الْغَازِيَّ فَأَمَّا تاجرٌ يَطْلُبُ نَسْلَهَا ففِيهَا الصَّدَقَةُ فَقَالَ: كَمْ قَالَ: فِي كُلِّ فَرَسٍ دِينَارٌ أَوْ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ

وقالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ: لا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي الْخَيْلِ وَلَوْ كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ.

واجِبٌ بأنَّ زَكَاةَ التَّجَارَةِ واجِبَةٌ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ  
(قُلْتُ): كَيْفَ الْإِجْمَاعُ وَهَذَا خِلَافُ الظَّاهِرِيَّةِ.

## ٦ - الجبر في أخذ الزكاة

٥٧٤ - وَعَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ: فِي أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ، لا تُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا، مَنْ أَعْطَاهَا مُؤْتَجِرًا بِهَا فَلَهُ أَجْرُهَا، وَمَنْ مَنَعَهَا فَإِنَّا آخِذُوهَا وَشَطْرَ مَالِهِ، عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ رَبَّنَا، لا يَجِلُّ لَالٌ مُحْمَلٌ مِنْهَا شَيْءٌ».

روَاهُ أَحْمَدُ (٢/٥٠٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٧٥) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٥/٥) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٩٨/١)، وَعَلَّقَ الشَّافِعِيُّ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى ثُبُوتِهِ.

(وعن بهز بن حكيم) يفتح الباء الموحدة وسكون الفاء وبالزاي (ابن حكيم) بن معاوية بن حيدة يفتح الحاء وسكون المشاء التخيئة وفتح الدال المهملة القشيري بضم القاف وفتح المعجمة.

وبهز تابعي مختلف في الاختجاج به فقال يحيى بن معين: في هذِهِ التَّرْجُمة: إِسْنَادٌ صَحِيحٌ إِذَا كَانَ مِنْ دُونِ بَهْزِ ثَقَّةٍ

وقال أبو حاتم: هو شيخ يكتب حديثه ولا يخرج به

وقال الشافعي: ليس بحجة

وقال الذهبي: ما تركه عالم قط

(عن أبيه عن جده) وهو معاوية بن حيدة صحابي قال:

(قال رسول الله ﷺ: «فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٌ لِي أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ») تَقَدَّمَ فِي حَدِيثِ أَنَسٍ [بِقِوْمِ (٥٦١)] أَنَّ بَنْتَ اللَّبُونِ تَجِبُ مِنْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَهُوَ يَصَدِّقُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْأَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ وَمَقْهُومُ الْعَدِيدِ هُنَا مُطَرِّحُ زِيَادَةِ وَنَقْصَانِهَا؛ لِأَنَّهُ عَارِضَةٌ الْمَطْرُوقِ الصَّرِيحُ وَهُوَ حَدِيثُ أَنَسٍ

(لا تُفَرَّقُ إِبِلٌ عَنْ حِسَابِهَا) مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَالِكَ لا يَفْرُقُ مَلَكُهُ عَنْ مَلِكٍ غَيْرِهِ حَيْثُ كَانَا خِلَاطَيْنِ كَمَا تَقَدَّمَ

(من أعطاه مؤتجراً بها) أي قاصداً للأجر بإعطائها

(فله أجرها ومن منعها) فإننا آخذوها وشطر ماله عزمة) يجوز رفعه على أنه خير مبتدأ محذوف ونصبه على المصدرية وهو مصدر مؤكّد لنفسيه، مثل له علي ألف درهم اغترافاً والنائب له فعل يدل عليه جملة «فإننا آخذوها»

والعزمة الجد في الأمر يعني أن أخذ ذلك بجد فيه؛ لأنه واجب مفروض

(من عزّمت ربنا لا يجعل لال محمل منها شيء).

رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه الحاكم وعلق الشافعي القول به على ثبوته فإن قال: هذا الحديث لا يثبت أهل العلم بالحديث ولو ثبت لقلنا به.

وقال ابن حبان [المجروحين] (١٩٤/١): كان - يعني بهزاً - يخطئ كثيراً ولولا هذا الحديث لأدخلته في الثقات وهو من استخبر الله فيه.

والحديث دليل على أنه يأخذ الإمام الزكاة قهراً ممن منعها والظاهر أنه مجمع عليه وإن ثبوت الإمام كافيّة وأنها تجزئ من هي عليه وإن فاته الأجر فقد سقط عنه الوجوب.

وقوله: (وشطر ماله) هو عطف على الضمير المنصوب في (آخذوها).



والمراد من الشطر البعض.

الولايات يجْهال لا يعرفون من الشرع شيئاً ولا من الدين أمراً  
فليس همهم إلا قبض المال من كل من لهم عليه ولاية يُسمونه  
أدباً وتاديباً ويصرفونه في حاجاتهم وأقواتهم وكسب الأتليان  
وعماره المساكين والأوطان فإننا لله وإننا إليه راجعون.

ومنهم من يضيّع حد السرقة أو شرب المسكر ويقبض  
عليه مالا.

ومنهم من يجمع بينهما فيقيم الحد ويقبض المال وكل ذلك  
محرّم ضرورة دينية لكونه شاب عليه الكبير وشب عليه الصغير  
وترك العلماء التكثير فزاد الشر في الأمر الخطير.

وقوله: (لا تحل لآل محمّد) يأتي الكلام في هذا الحكم  
مستوفى إن شاء الله تعالى.

#### ٧- زكاة الدراهم والحول فيها

٥٧٥- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ: «إِذَا كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ - وَحَالَ عَلَيْهَا  
الْحَوْلُ - ففِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ  
حَتَّى يَكُونَ لَكَ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ،  
ففِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ، فَمَا زَادَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ  
فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ».

رواه أبو داود (١٥٧٣)، وهو حسن.

وقد اختلف في رفعه

(وعن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا  
كَانَتْ لَكَ مِائَتَا دِرْهَمٍ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ففِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ  
رُبْعُ عَشْرًا

(وليس عليك شيء) أي في الذنب

(حتى يكون لك عِشْرُونَ دِينَارًا وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ ففِيهَا  
نِصْفُ دِينَارٍ فَمَا زَادَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ وَلَيْسَ فِي مَالٍ زَكَاةٌ حَتَّى  
يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ». رواه أبو داود وهو حسن وقد اختلف في  
رفعه)

أخرج الحديث أبو داود مرفوعاً من حديث الحارث

وظاهره أن ذلك عقوبة بأخذ جزء من المال على منعه  
إخراج الزكاة

وقد قيل: إن ذلك منسوخ ولم يقدم مدعي النسخ دليلاً  
على النسخ بل دل على عدمه أحاديث أخر ذكرها في الشرح.

وأما قول المصنف: إنه لا دليل في حديث بهز على جواز  
العقوبة بالمال؛ لأن الرواية «وشطر ماله» بضم الشين فعل مبني  
للمجهول أي جعل ماله شطرين ويتخير عليه المصدق ويأخذ  
الصدقة من خير الشطرين عقوبة لمنعه الزكاة.

(قلت): وفي النهاية ما لفظه: قال الحربي: غلط الراوي في  
لفظ الرواية إنما هي «وشطر ماله» أي يجعل ماله شطرين إلى  
آخر ما ذكره المصنف

وإلى مثله جنح صاحب «ضوء النهار» فيه وفي غيره من  
رسائله وذكرنا في حواشيه أنه على هذه الرواية أيضاً دال على  
جواز العقوبة بالمال إذ الأخذ من خير الشطرين عقوبة بأخذ  
زيادة على الواجب، إذ الواجب الوسط غير الخيار.

ثم رأيت الشارح أشار إلى هذا الذي قلناه في حواشي  
ضوء النهار قبل الوقوف على كلامه.

ثم رأيت النووي بعد مدة طويلة ذكر ما ذكرناه بعينه ردّاً  
على من قال: إنه على تلك الرواية لا دليل فيه على جواز  
العقوبة بالمال، ولفظه: إذا تخير المصدق وأخذ من خير الشطرين  
فقد أخذ زيادة على الواجب وهي عقوبة بالمال إلا أن حديث  
بهز هذا لو صح فلا يدل إلا على هذه العقوبة بخصوصها في  
مانع الزكاة لا غير، وهذا الشطر المأخوذ يكون زكاة كله أي  
حكمه حكمها أخذاً ومصرفاً ولا يلحق بالزكاة غيرها في ذلك؛  
لأنه إلحاق بالقياس ولا نص على علية وغير النص من أدلة  
العلة لا يفيد ظناً يعمل به سيما وقد تقررت حرمة مال المسلم  
بالأدلة القطعية كحرمة دمه فلا يحل أخذه شيء منه إلا بدليل  
قاطع ولا دليل بل هذا الوارد في حديث بهز أحادي لا يفيد إلا  
الظن فكيف يؤخذ به ويقدم على القطعي.

ولقد استرسل أهل الأمر في هذه الأعصار في أخذ الأموال  
في العقوبة استرسالاً يتكره العقل والشرع وصارت تناسط



الأعور إلا قوله: «فما زاد فبحساب ذلك» قال: فلا أدري أعلي يقول «فبحساب ذلك» أو يرفعه إلى النبي ﷺ وإلا قوله: «وليس في المال زكاة إلى آخره انتهى

فإنفذ كلام أبي داود أن في رفعه بجمليته اختلافاً وثبة المصنف في التلخيص (١٨٤/٣، ١٨٥) على أنه معلول ويسن علقته، ولكنه أخرج الدارقطني (٩٠/٢) الجملة الأخرى من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ «لا زكاة في مال امرئ حتى يحول عليه الحول».

وأخرج أيضاً (٩٠/٢، ٩١) عن عائشة مرفوعاً «ليس في المال زكاة حتى يحول عليه الحول» وله طريق أخرى عنها.

والحديث دليل على أن نصاب الفضة مائتا درهم وهو إجماع وإنما الخلاف في قدر الدرهم فإن فيه خلافاً كثيراً سرده في الشرح ولم يأت بما يشفي وتسنن النفس إليه في قدره

وفي شرح الذميري: أن كل درهم ستة دنانير وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل والمثقال لا يتغير في جاهلية ولا إسلام

قال: وأجمع المسلمون على هذا وقرّر في المنار بعد بحث طويل أن نصاب الفضة من القروش الموجودة على رأي الهادوية ثلاثة عشر قرشاً، وعلى رأي الشافعية أربعة عشر وعلى رأي الحنفية عشرون وتزيد قليلاً وأن نصاب الذهب عند الهادوية خمسة عشر أهر وعشرون عند الحنفية ثم قال: وهذا تقريب.

وليه أن قدر زكاة المائتي الدرهم ربع العشر وهو إجماع.

وقوله: «فما زاد فبحساب ذلك» قد عرفت أن في رفعه خلافاً وعلى كبريّه فيدل على أنه يجب في الزائد.

وقال بذلك جماعة من العلماء.

وروي عن علي وعن ابن عمر «المصنف لابن أبي شبة (٣٥٦-٣٥٧)» أنهم قالوا: ما زاد على النصاب من الذهب والفضة ففيه أي الزائد ربع العشر في قليله وكثيره وأنه لا وقص فيهما ولعلمهم يحملون حديث جابر الآتي [رقم ٥٧٢] بلفظ «وليس فيما دون خمس أواق صدقة» على ما إذا انفردت عن نصاب منهما لا إذا كانت مضافة إلى نصاب منهما

وهذا الخلاف في الذهب والفضة.

وأما الجوب فقال النووي في شرح مسلم: إنهم أجمعوا فيما زاد على خمسة أوسق أنها تجب زكاته لحسابه وأنه لا أوقاص فيها انتهى.

وحلوا ما يأتي [رقم ٥٧٣] من حديث أبي سعيد بلفظ «وليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة» على ما لم ينضم إلى خمسة أوسق وهذا أوثق وهذا يقوي مذهبه علي وابن عمر رضي الله عنهما الذي قدمناه في التقدير.

وقوله: (وليس عليك شيء حتى يكون لك عشرون ديناراً) فيه حكم نصاب الذهب وقدر زكاته وأنه عشرون ديناراً وفيها نصف دينار وهو أيضاً ربع عشرها وهو عام لكل فضة وذهب مضروبين أو غير مضروبين.

وفي حديث أبي سعيد مرفوعاً أخرجه الدارقطني (٩٢/٢) وفيه: «ولا يجز بالورق زكاة حتى يبلغ خمس أواق».

وأخرج أيضاً (٩٣/٢) من حديث جابر مرفوعاً «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة» وأما الذهب ففيه هذا الحديث

ونقل المصنف عن الشافعي أنه قال: فرض رسول الله ﷺ في الورق صدقة فأخذ المسلمون بعده في الذهب صدقة إما بخبر لم يبلغنا وإما قياساً

وقال ابن عبد البر: لم يثبت عن النبي ﷺ في الذهب شيء من جهة نقل الأحاديثات وذكر هذا الحديث الذي أخرجه أبو داود وأخرجه الدارقطني

(قلت): لكن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ الآية [التوبة: ٣٤] مثبتة على أن في الذهب حقاً لله

وأخرج البخاري (١٤٠٣) وأبو داود (١٦٥٨) وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقهما إلا جعلت له يوم القيامة صفائح وأحسبي عليه الحديث».



فَحَقُّهَا هُوَ زَكَاتُهَا

تُخْرِجُهَا فَيَهْلِكُ الْحَرَامُ الْحَلَالُ

وفي الباب عدة أحاديث يشد بعضها بعضاً سرداً في الدر المنثور (١٧٩/٤-١٨٢).

ولا بُدَّ في نصاب الذهب والفضة من أن يكونا خالصين من الغش

وفي شرح الدُميري على المنهاج أنه إذا كان الغش يُماتلُ أجرة الضرب والتخليص فيُسامح به وبه عمل الناس على الإخراج منها.

ودل الحديث على أنه لا زكاة في المال حتى يحول عليه الحول وهو قول الجماهير.

وليه خلاف لجماعة من الصحابة والتابعين وبعض الآل وداود فقالوا: إنه لا يشترط الحول لإطلاق حديث «في الرقة ربع العشر» [البخاري (١٤٥٤) وقدم بطوله برقم (٥٥٥)].

وأجيب بأنه مفيد بهذا الحديث وما عضده من الشواهد ومن شواهد أيضاً.

٥٧٦ - وَلِلتِّرْمِذِيِّ (٦٣٢) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَنْ اسْتَفَادَ مَالاً، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ.

وَالرَّاجِعُ وَقَفُهُ

(وللتِّرْمِذِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَنْ اسْتَفَادَ مَالاً فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ).

رواه مرفوعاً (والرَّاجِعُ وَقَفُهُ) إِلَّا أَنْ لَهُ حُكْمَ الرِّفْعِ إِذْ لَا مَسْرَحَ لِلإِجْتِهَادِ فِيهِ وَتَوَيَّدَهُ آثَارُ صِحَّةِ عَنْ الْخَلْفَاءِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمَا فَإِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَيَنْبَغِي الْمَبَادَرَةُ بِإِخْرَاجِهِمَا فَقَدْ أَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ «ترتيب المسند» (٦٠٧) [والبخاري في التاريخ (١٨٠/١/١)] مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً «مَا خَالَطَتِ الصَّدَقَةَ مَالاً قَطُّ إِلَّا أَهْلَكَتُهَا».

وَأَخْرَجَهُ الْحَمِيدِيُّ (١١٥/١).

وَزَادَ «يَكُونُ قَدْ وَجَبَ عَلَيْكَ فِي مَالِكَ صَدَقَةٌ فَلَا

٨ - ليس في البقر العوامل صدقة

٥٧٧ - وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْعَوَامِلُ صَدَقَةً

رواه أبو داود (١٥٧٢) والدارقطني (١٠٣/٢)، والرَّاجِعُ وَقَفُهُ أَيْضاً قَالَ الْمُسَنِّفُ: قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (١١٦/٤): رَوَاهُ الثُّفَيْلِيُّ عَنْ رُغَيْرٍ بِالشُّكِّ فِي وَقْفِهِ وَرَفَعَهُ إِلَّا أَنَّهُ ذَكَرَهُ الْمُسَنِّفُ بِلَفْظِ «لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْعَوَامِلُ شَيْءٌ».

ورواه بلفظ الكتاب من حديث ابن عباسٍ ونسبه للدارقطني (١٠٣/٢).

وَلِيهِ مَرْكُوكٌ

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطِيُّ (١٠٣/٢) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَخْرَجَهُ (١٠٤/٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ إِلَّا أَنَّهُ بِلَفْظِ «لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْمَثِيرَةِ صَدَقَةٌ» وَضَعَفَ الْبَيْهَقِيُّ إِسْنَادَهُ.

والحديث دليل على أنه لا يجب في البقر العوامل شيء. وظاهره سواء كانت مائنة أو معلوفة وقد ثبتت شرطية السوم في الغنم في البخاري (١٤٥٤) وقدم بطوله برقم (٥٥٥) وفي الإبل في حديث بهز عند أبي داود (١٥٧٥) والنسائي (١٥/٥) قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَالحَقَّتِ الْبَقَرُ بِهِمَا.

٩ - زكاة مال البيت

٥٧٨ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلِيَ بَيْتاً لَهُ مَالٌ، فَلْيَتَجَرَّ لَهُ وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ».

رواه التِّرْمِذِيُّ (٦٤١) والدارقطني (١٠٩/٢، ١١٠)، وإِسْنَادُهُ



ضعيف، وله شاهد مُرْسَلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ [تَرْبِيعُ الْمَسْنَدِ (٦١٤)]

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ وَلِيَ يَمَاماً لَهُ مَالٌ فَلْيَتَجَرَّ لَهُ وَلَا يَتَزَكَّهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ». رواه الترمذي والدارقطني وإسناده ضعيف؛ لأن فيه المثني بن الصباح وفي رواية الترمذي والمثنى ضعيف. ورواية الدارقطني فيها مندل بن علي ضعيف والعزمي متروك

ولكن قال المصنف: (وله): أي لحديث عمرو (شاهد مُرْسَلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ) هُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «ابْتَغُوا فِي أَمْوَالِ الْأَيْتَامِ لَا تَأْكُلَهُ الزَّكَاةُ».

أخرجهُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ مُرْسَلًا وَأَكَّدَهُ الشَّافِعِيُّ لِعَمُومِ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِي إِيحَابِ الزَّكَاةِ مُطْلَقًا.

وقد روي مثل حديث عمرو أيضاً عن أنس وعن ابن عمر [تَرْبِيعُ الْمَسْنَدِ (٦١٨)] موقوفاً وعن علي عليه السلام فإنه أخرج الدارقطني (١١٠/٢، ١١١) من حديث أبي رافع قال: كانت لآل بني رافع أموال عند علي فلما دفعها إليهم وجدوها تنقص فحسبوا مع الزكاة فوجدوها تامة فاتوا علياً فقال: كتّم ترون أن يكون عندي مال لا أزيّجه.

وعن عائشة أخرجهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (ص ١٧١) أَنَّهَا كَانَتْ تُخْرِجُ زَكَاةَ أَيْتَامٍ كَانُوا فِي حَجَرِهَا

فَنُصِيَ الْكُلُّ دَلَالَةً عَلَى وَجوبِ الزَّكَاةِ فِي مَالِ الصَّبِيِّ كَالْمُكْلَفِ وَيَجِبُ عَلَى وَلِيِّهِ الْإِخْرَاجُ وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ

وروي عن ابن مسعود [المصنف لابن أبي شيبة (٣٧٩/٢)، (٣٨٠)] أَنَّهُ يُخْرِجُهُ الصَّبِيُّ بَعْدَ تَكْلِيفِهِ

وذهب ابن عباس وجماعة إلى أنه يلزمه إخراج العشر من ماله لعموم أدلته لا غيره لحديث أحمد (١٠٠/٦)، أبو داود (٤٣٩٨)، الساني (١٥٦/٦) [رُفِعَ الْقَلَمُ]

(قلت): ولا يخفى أنه لا دلالة فيه وأن العموم في العشر أيضاً حاصل في غيره كحديث «في الرقة ربع العشر» [البخاري (١٤٥٤)] وقدم بطله برقم (٥٥٥) ونحوه.

## ١٠ - الدعاء للمتصدق

٥٧٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا آتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٤٩٧)، مسلم (١٠٧٨)]

هذا منه ﷺ امْتِثَالاً لقوله تعالى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً» - إلى قوله - «وَصَلِّ عَلَيْهِمْ» [التوبة: ١٠٣] فإنه أمره الله بالصلاة عليهم ففعلها بلفظها حيث قال: «اللهم صل على آل أبي فلان»

وقد ورد أنه دعا لهم بالبركة كما أخرجهُ النَّسَائِيُّ (٣٠/٥) أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ بَعَثَ بِالزَّكَاةِ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَفِي أَهْلِهِ»

وقال بعض الظاهريّة بوجوب ذلك على الإمام كأنه أخذه من الأمر في الآية

ورد بأنه لو وجب لعلمه ﷺ السّعة ولم يُنْقَلْ فالأمر محمول في الآية على أنه خاص به ﷺ فإنه الذي صلاته سكن لهم.

واستدل بالحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء وأنه يدعو المصدق بهذا الدعاء لمن أتى بصدقته وكرهه مالك

وقال الخطابي: أصل الصلاة الدعاء إلا أنه يختلف بحسب المدعى له فصلاة النبي ﷺ على أمتن دعاء لهم بالمغفرة وصلاتهم عليه دعاء له بزيادة القربة والزلفى ولذلك كان لا يليق بغيره.

## ١١ - تعجيل الصدقة قبل وقتها

٥٨٠- وَعَنْ عَلِيٍّ «أَنَّ الْعَبَّاسَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ».

رواه الترمذي (٦٧٨) والحاكم (٣٣٢/٣)

قال الترمذي: وفي الباب عن ابن عباس



قال: وقد اختلف أهل العلم في تعجيل الزكاة قبل عملها  
ورأى طائفة من أهل العلم أن لا يُعجلها وبه يقول سفيان  
وقال أكثر أهل العلم: إن عجلها قبل عملها أجزأت عنه انتهى.

وقد روى الحديث أحمد (١٠٤/١) وأصحاب السنن إمام  
داود (١٦٢٤)، ابن ماجه (١٧٩٥) والبيهقي (١١١/٤)

وقال: قال الشافعي: روي «أنه ﷺ تسلف صدقة مال  
العباس قبل أن تجل» ولا أدري أثبت أم لا

قال البيهقي: عنى بذلك هذا الحديث وهو معتضد بحديث  
أبي البخري عن علي عليه السلام «السنن الكبرى» (١١١/٤) أن  
النبي ﷺ قال: «إنا كنا احتجنا فأسلفنا العباس صدقة عامين»  
رجاله ثقات إلا أنه منقطع

وقد ورد هذا من طرق بالفاظ مجموعها يدل على أنه ﷺ  
تقدم من العباس زكاة عامين.

واختلفت الروايات هل هو استلف ذلك أو تقدمه  
ولعلمها واقعان معاً وهو دليل على جواز تعجيل الزكاة وإليه  
ذهب الأكثر كما قاله الترمذي وغيره ولكنه خصوص جوازه  
بالمالك ولا يصح من المتصرفين بالصواب والولاية.

واستدل من منع التعجيل مطلقاً «أنه لا زكاة حتى يحول  
الحول» (٦٣١) كما دلت له الأحاديث التي تقدمت.

والجواب أنه لا وجوب حتى يحول عليه الحول وهذا لا  
ينفي جواز التعجيل وإنه كالصلاة قبل الوقت.

واجب: بأنه لا قياس مع النص.

## ١٢- نصاب الزكاة

٥٨١- وعن جابر عن رسول الله ﷺ قال:  
«ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة،  
وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة، وليس  
فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة».

رواه مسلم (٩٨٠)

(وعن جابر عن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمس

أواق) وقع في مسلم «أواقي» بالياء وفي غيره بحذوها وكلاهما  
صحيح فإنه جمع أوقية ويجوز في جميعها الوجهان كما صرح به  
أهل اللغة

(من الورق) يفتح الواو وكسر الراء وإسكانها  
الفضة مطلقاً

(صدقة وليس فيما دون خمس ذود) يفتح الذال المعجمة  
وسكون الواو المهملة هي ما بين الثلاث إلى العشر

(من الإبل) لا واحد له من لفظه (صدقة وليس فيما دون  
خمس أوسق من التمر) بالثلاثه مفتوحة والميم (صدقة رواه مسلم)

الحديث صرح بمفاهيم الأعداد التي سلفت في بيان  
النصاب إذ قد عرفت أنه تقدم أن نصاب الإبل خمس ونصاب  
الفضة مائتا درهم وهي خمس أواق وأما نصاب الطعام فلم  
يتقدم وإنما عرفت هذا بنفي الواجب فيما دون خمسة أوسق أنه  
يجب في الخمسة بمفهوم النفي

٥٨٢- ولله (مسلم ٩٧٩) من حديث أبي سعيد  
رضي الله عنه: «ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ولا حب  
صدقة»

وأصل حديث أبي سعيد متفق عليه إمامي (١٤٤٧)، مسلم  
(٩٧٩).

(ولله) أي لاسلم وهو:

(من حديث أبي سعيد رضي الله عنه: «ليس فيما دون خمسة أوساق  
من تمرٍ بالمتألف القوقية» (ولا حب صدقة. وأصل حديث أبي  
سعيد متفق عليه)

الحديث تصريح أيضاً بما سلف من مفاهيم الأحاديث إلا  
التمر فلم يتقدم فيه شيء

والأوساق جمع وسق يفتح الواو وكسر الراء والوسق ستون  
صاعاً والصاع أربعة أمداد فالخمس الأوساق ثلثمائة صاع والمد  
رطل وثلث

قال الداودي: معياره الذي لا يختلف أربع حفات يكفي  
الرجل الذي ليس بعظيم الكفين ولا صغيرهما

قال صاحب القاموس بعد حكايته لهذا القول: وجرت



ذلك فوجدته صحيحاً انتهى.

والحديث دليل أنه لا زكاة فيما لم يبلغ هذه المقادير من الوريق والإبل والشمر والتمر لطفاً من الله بعباده وتخفيفاً وهو اتفاق في الأولين.

وأما الثالث ففيه خلاف بسبب ما عارضته من:

### ١٣ - زكاة الزرع

٥٨٣ - وعن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر، وفيما سقي بالنضح يصف العشر».

رواه البخاري (١٤٨٣)، وأبي داود (١٥٩٦): «إذا كان بئلاً العشر، وفيما سقي بالسواني أو النضح يصف العشر».

وهو قوله (وعن سالم بن عبد الله) بن عمر (عن أبيه) عبد الله بن عمر (عن النبي ﷺ) قال: «فيما سقت السماء بمطر أو تلج أو برد أو طل».

(والعيون) الأنهار الجارية التي يسقى منها بإساحة الماء من غير اغتراف له

(أو كان عثرياً) بفتح المهملة وفتح المشاء وكسر الراء وتشديد المشاء التحتية

قال الخطابي: هو الذي يشرب بعروقه؛ لأنه عثر على الماء وذلك حيث الماء قريباً من وجه الأرض فينرس عليه فيصل الماء إلى العروق من غير سقي.

وفيه أقوال أخر وما ذكرناه أقربها.

(العشر) مبتدأ خبره ما تقدم من قوله «فيما سقت» أو أنه فاعل محذوف أي فيما ذكر يجب

(وفيما سقي بالنضح) النضح بفتح النون وسكون الضاد فحاء مهملة السانية من الإبل والبقر وغيرها من الرجال

(نصف العشر) رواه البخاري وأبي داود من حديث سالم

(إذا كان بئلاً) عوضاً عن قوله (عثرياً) وهو بفتح الموحدة وضم العين المهملة كذا في الشرح وفي القاموس أنه ساكن العين وفسره بأنه كل نخل وشجر وزرع لا يسقى أو ما سقته السماء وهو النخل الذي يشرب بعروقه

(العشر) وفيما سقي بالسواني أو النضح دل عطفه عليه على التغاير وأن السواني المراد بها الدواب والنضح ما كان بغيرها كنضح الرجال بالآلة.

والمراد من الكل ما كان سقياً بتعبي وعناء (نصف العشر) وهذا الحديث دل على التفرقة بين ما سقي بالسواني وبين ما سقي بماء السماء والأنهار وجكته واضحة وهو زيادة التعب والعناء فنقص بعض ما يجب رقفاً من الله تعالى بعباده

ودل على أنه يجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره الزكاة وهذا معارضٌ بحديث جابر وحديث أبي سعيد واختلف العلماء في الحكم في ذلك.

فالجمهور أن حديث الأوساق مخصص لحديث سالم وأنه لا زكاة فيما لم يبلغ الخمسة الأوساق

وذهب جماعة منهم زيد بن علي وأبو حنيفة إلى أنه لا يخص بل يعمل بعمومه فيجب في قليل ما أخرجت الأرض وكثيره

والحق مع أهل القول الأول؛ لأن حديث الأوساق حديث صحيح ورد لبيان القدر الذي تجب فيه الزكاة كما ورد حديث «ماتني الدرهم» لبيان ذلك مع ورود «في الرقعة ربع العشر» (البخاري (١٤٥٤)) ولم يقل أحد: إنه يجب في قليل الفضة وكثيرها الزكاة، وإنما الخلاف هل يجب في القليل منها إذا كانت قد بلغت النصاب كما عرفت وذلك؛ لأنه لم يرد حديث «في الرقعة ربع العشر» (البخاري (١٤٥٤)) وإلا لبيان أن هذا الجنس تجب فيه الزكاة وأما قدر ما يجب فيه فمؤكد إلى حديث التين له بماتني درهم فكذا هنا قوله «فيما سقت السماء العشر» أي في هذا الجنس يجب العشر

وأما بيان ما يجب فيه فمؤكد إلى حديث الأوساق وزاده



إيضاحاً قوله في الحديث: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»  
كأنه ما ورد إلا لدفع ما يُتَوَقَّعُ مِنْ عُمومٍ «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ  
رُبْعَ الْعَشْرِ» كما ورد ذلك في قوله: «وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ  
أَوْسُقٍ مِنَ الزَّرْقِ صَدَقَةٌ» ثُمَّ إِذَا تَعَارَضَ الْعَامُّ وَالْخَاصُّ كَانَ  
الْعَمَلُ بِالْخَاصِّ عِنْدَ جَهْلِ التَّارِيخِ كَمَا هُنَا فَإِنَّهُ أَظْهَرَ الْأَقْوَالِ فِي  
الْأَصُولِ.

### ١٤- ما يؤخذ من زكاة الزرع

٥٨٤- «وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمُعَاذٍ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمَا: لَا تَأْخُذُوا  
فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرُ،  
وَالْحِنْطَةُ، وَالزَّرْبِيُّ، وَالتَّمْرُ».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [الكبير] كما في [مجمع الزوائد] (٧٥/٣) وَالْمَحَاجِمُ  
(٤٠١/١).

(وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَمُعَاذٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُمَا)  
حِينَ بَعَثَهُمَا إِلَى الْيَمَنِ لِيُعْلِمَا النَّاسَ أَمْرَ دِينِهِمْ

(وَلَا تَأْخُذُوا فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ: الشَّعِيرُ  
وَالْحِنْطَةُ وَالزَّرْبِيُّ وَالتَّمْرُ). رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْحَاكِمِيُّ وَالدَّارِقُطِيُّ  
قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رَوَاتُهُ ثَقَاتٌ وَهُوَ مُتَّصِلٌ وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ (هُوَ عِنْدَ  
الدَّارِقُطِيِّ (٩٦/٢) كَمَا فِي «التَّلْخِصِ» (١٧٦/٢)) مِنْ حَدِيثِ مُوسَى  
بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عُمَرَ «إِنَّمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الزَّكَاةَ فِي هَذِهِ  
الْأَرْبَعَةِ فَذَكَرَهَا».

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: إِنَّهُ مُرْسَلٌ، وَسَاقَ فِي الْبَابِ أَحَادِيثَ تَفِيدُ  
مَا ذَكَرَ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذِهِ الْمَرَاثِلُ طَرَقَهَا مَخْتَلِفَةٌ وَهِيَ تُؤَكِّدُ بَعْضُهَا  
بَعْضاً وَمَعَهَا قَوْلُ عُمَرَ [السنن الكبرى] للبيهقي (١٢٩/٤) وَعَلِي  
[السنن الكبرى] للبيهقي (١٢٩/٤) وَعَائِشَةُ [الدَّارِقُطِيُّ (٩٥/٢) مَرْفُوعاً]  
«لَيْسَ فِي الْخَضِرَوَاتِ صَدَقَةٌ» انْتَهَى

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ إِلَّا فِي الْأَرْبَعَةِ  
الْمَذْكُورَةِ لَا غَيْرَ، وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ وَالْحَسَنُ بْنُ  
صَالِحٍ وَالثَّوْرِيُّ وَالشَّعْبِيُّ وَابْنُ سِيرِينَ وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ وَلَا يَجِبُ  
عِنْدَهُمْ فِي الذَّرَةِ وَغَيْرِهَا

وَأَمَّا حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ فَذَكَرَ  
الْأَرْبَعَةَ.

وفيه زيادةُ الذَّرَةِ رَوَاهُ الدَّارِقُطِيُّ (٩٤/٢) وَمَنْ دُونَ ذِكْرِ  
الذَّرَةِ وَابْنُ مَاجَةَ (١٨١٥) بِذِكْرِهَا فَقَدْ قَالَ الْمُسْتَفْتَى: إِنَّهُ حَدِيثٌ  
وَاهٍ وَفِي الْبَابِ مَرَاثِلٌ فِيهَا ذِكْرُ الذَّرَةِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّهُ يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضاً.

كَذَا قَالَ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا لَا تُقَاوَمُ حَدِيثَ الْكِتَابِ وَمَا فِيهِ  
مِنَ الْحَصْرِ

وقد الحق الشافعي الذرة بالقياس على الأربعة المذكورة  
بجامع الاقتيات في الاختيار واخترت بالاختيار عما يقتات في  
الجماعات فإنها لا تحب فيه فمن كان رأيه العمل بالقياس لزومه  
هذا إن قام الدليل على أن العلة الاقتيات ومن لا يراه دليلاً لم  
يقبل به.

وَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تَحِبُّ فِي كُلِّ مَا أُخْرِجَتْ مِنَ الْأَرْضِ  
لِعُمومِ الْأَدْلَةِ نَحْوِ «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ».

إِلَّا الْحَشِيشَ وَالْحَطَبَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِى  
ثَلَاثَةٍ: (أَحَدُ) (٣٦٤/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٣٤٧٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٧٢) [٢٤٧٢]  
وَقَاسُوا الْحَطَبَ عَلَى الْحَشِيشِ».

قَالَ الشَّارِحُ: وَالحديثُ أَنِي حَدِيثُ مُعَاذٍ وَأَبِي مُوسَى وَارِدٌ  
عَلَى الْجَمِيعِ وَالظَّاهِرُ مَعَ مَنْ قَالَ بِهِ

(قُلْتُ): لِأَنَّهُ حَصَرُ لَا يُقَاوَمُهُ الْعُمومُ وَلَا الْقِيَاسُ وَبِهِ  
يُعْرَفُ أَنَّهُ لَا يُقَاوَمُهُ حَدِيثُ «خَذَ الْحَبَّ مِنَ الْحَبِّ» الْحَدِيثُ  
أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٥٩٩)؛ لِأَنَّهُ عُمومٌ فَلَا وَاضِعٌ دَلِيلًا مَعَ  
الْحَاصِرِينَ لِلْجَوَابِ فِي الْأَرْبَعَةِ

وَقَالَ فِي الْمَنَارِ: إِنَّ مَا عَدَا الْأَرْبَعَةَ حُلٌّ اخْتِطَاطٌ اخْتِذَ وَتَرَكَأُ  
وَالَّذِي يَقْوِي أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنْ غَيْرِهَا

(قُلْتُ): الْأَصْلُ الْمَقْطُوعُ بِهِ حُرْمَةُ مَالِ الْمُسْلِمِ وَلَا يُخْرِجُ  
عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ وَهُوَ الْمَذْكُورُ لَا يَرْفَعُ ذَلِكَ الْأَصْلَ وَأَيْضاً  
فَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذَّرَةِ وَهَذَانِ الْأَصْلَانِ لَمْ يَرْفَعَهُمَا دَلِيلٌ يُقَاوَمُهُمَا  
فَلَيْسَ حُلٌّ الْاِخْتِطَاطُ إِلَّا تَرَكَ الْأَخْذَ مِنَ الذَّرَةِ وَغَيْرِهَا ثَمَّ لَمْ يَأْتِ  
بِهِ إِلَّا مُجَرَّدُ الْعُمومِ الَّذِي قَدْ ثَبَتَ تَخْصِيصُهُ.



## ١٥ - زَرْعٌ لَا صَدَقَةَ فِيهِ

الثَّلَثَ فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا الثَّلَثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ.

رَوَاهُ النَّخَسَةُ [أحمد (٤٤٨/٣)، أبو داود (١٦٠٥)، السومدي (٦٤٣)، النسائي (٤٧/٥)] إِلَّا ابْنُ مَاجَةَ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٧٨٠) وَالْحَاكِمُ (٤٠٢/١)

(وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَمَةَ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ اللَّثْمَةِ قَالَ: (أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا الثَّلَثَ؛ لِأَهْلِ الْمَالِ فَإِنْ لَمْ تَدْعُوا الثَّلَثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا ابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ) وَفِي إِسْنَادِهِ مَجْهُولُ الْحَالِ كَمَا قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ

لَيَكُنْ قَالَ الْحَاكِمُ: لَهُ شَاهِدٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صَحِّهِ أَنْ عُمَرَ أَمَرَ بِهِ.

كَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٢٩/٤) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤١٤/٢) وَأَبُو عُبَيْدٍ [الأموال] (١٤٤٩) أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ لِلخَارِصِ: دَعْ لَهُمْ قَدْرَ مَا يَأْكُلُونَ وَقَدْرًا مَا يَقَعُ

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ [التمهيد] (٤٧٢/٦) عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعاً «خَفَّفُوا فِي الْخَرَصِ فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَرِيَّةَ وَالزُّوْطَةَ وَالْأَكْلَةَ» الْحَدِيثَ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ عَلَى قَوْلَيْنِ:

(أَحَدُهُمَا): أَنْ يُتْرَكَ الثَّلَثُ أَوْ الرَّبْعُ مِنَ الْعَشْرِ.

(وَالْآخَرُ): أَنْ يُتْرَكَ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِ الثَّمَرِ قَبْلَ أَنْ يُعْشَرَ

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: مَعْنَاهُ أَنْ يَدَعَ ثُلُثَ الزَّكَاةِ أَوْ رُبْعَهَا لِيَفْرَقَهَا هُوَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَقَارِبِهِ وَجِيرَانِهِ

وَقِيلَ: يَدَعُ لَهُ وَلَا يَهْلِي قَدْرَ مَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَخْرُصُ

قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَالْأَوَّلُ الرَّجُوعُ إِلَى مَا صَرَّحَتْ بِهِ رِوَايَةُ جَابِرٍ وَهُوَ التَّخْفِيفُ فِي الْخَرَصِ وَيُتْرَكَ مِنَ الْعَشْرِ قَدْرُ الرَّبْعِ أَوْ الثَّلَثِ فَإِنَّ الْأُمُورَ الْمَذْكُورَةَ قَدْ لَا تَدْرِكُ الْحَصَادَ فَلَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِنَّ الْحَدِيثَ جَارٍ عَلَى قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ وَعَاسِيهَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ» [الدارقطني (٩٧/٢)]؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَرَتْ الْعَادَةُ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِرَبِّ الْمَالِ بَعْدَ كِمَالِ الصَّلَاحِ أَنْ يَأْكُلَ هُوَ وَعِيَالُهُ وَيَطْعَمَ النَّاسَ مَا لَا يُذْخِرُ وَلَا يَبْقَى فَكَانَ مَا جَرَى الْعُرْفُ بِإِطَاعِيهِ وَأَكْلِهِ بِمَنْزِلَةِ

٥٨٥ - وَلِلدَّارِقُطِيِّ (٩٧/٢)، عَنْ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«فَأَمَّا الْقِتَاءُ، وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَّانُ وَالْقَصَبُ، فَقَدْ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ»

قَوْلُهُ: (وَلِلدَّارِقُطِيِّ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: فَأَمَّا الْقِتَاءُ وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَّانُ وَالْقَصَبُ) بِالْقَافِ وَالصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَالضَّادِ الْمُجْمَعَةِ مَعَا (لَقَدْ عَفَا عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ)؛ لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَزْرَمِيُّ بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الزَّيِّ وَفَتْحِ الرَّاءِ كَذَا فِي حَوَاشِي بُلُوغِ الْمَرَامِ بِحُطِّ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُفَضَّلِ رَحِمَهُ اللَّهُ

وَالَّذِي فِي الدَّارِقُطِيِّ (٩٤/٢) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو عَنْ تَبَاتِ الْأَرْضِ الْبَقْلِ وَالْقِتَاءِ وَالْخِيَارِ فَقَالَ: لَيْسَ فِي الْبَقُولِ زَكَاةٌ

فَهَذَا الَّذِي مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَزْرَمِيِّ

وَأَمَّا رِوَايَةُ مُعَاذٍ الَّتِي فِي الْكِتَابِ فَقَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِصِ (١٧٥/٢): فِيهَا ضَعْفٌ وَانْقِطَاعٌ إِلَّا أَنْ مَعْنَاهُ قَدْ أَفَادَ الْحَصْرَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ وَحَدِيثُ «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ».

أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ (٩٧/٢) مَرْفُوعاً مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ (٩٧/٢، ٩٨) وَمُعَاذٍ (٩٧/٢) وَقَوْلُ التِّرْمِذِيِّ لَمْ يَصِحْ رَفَعُهُ إِنَّمَا هُوَ مُرْسَلٌ مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَمُوسَى بْنُ طَلْحَةَ تَابِعِيٌّ عَدَلٌ يَلْزَمُ مِنْ يَقْبَلُ الْمُرَاسِيلَ قَبُولُ مَا أَرْسَلَهُ

وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عَلِيِّ [مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ] (٧١٨٨) وَعَمَرَ [السنن الكبرى لليهيقي] (١٢٩/٤) مَوْفُوعاً وَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ وَالْخَضِرَاوَاتُ مَا لَا يُكَالُ وَلَا يُقَاتُ

## ١٦ - الإطعام من ثمر الزرع

٥٨٦ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَصْتُمْ فَخُذُوا وَدَعُوا



الخضراوات التي لا تُدخَر يُوضَحُ ذَلِكَ بِأَنَّ هَذَا الْعَرَفَ الْجَارِي بِمِثْلِهِ مَا لَا يُمَكِّنُ تَرْكُهُ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لِلنَّفُوسِ مِنَ الْأَكْلِ مِنَ الثَّمَارِ الرُّطْبَةِ وَلَا بُدَّ مِنَ الطَّعَامِ بِحَيْثُ يَكُونُ تَرْكُ ذَلِكَ مُضَرًّا بِهَا وَشَاقًّا عَلَيْهَا أَنْتَهَى

## ١٧- زكاة العنب

٥٨٧- وَعَنْ عَتَابِ بْنِ أَسِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُخْرَصَ الْعِنَبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ وَتُؤَخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيًّا».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (أَبُو دَاوُدَ (١٦٠٣)، التِّرْمِذِيُّ (٦٤٤)، النَّسَائِيُّ (١٨١٩)، ابْنُ مَاجَةَ (١٠٩/٥)).

وَلِيهِ انْقِطَاعٌ

(وَعَنْ عَتَابٍ) - بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ آخِرُهُ مُوَحَّدَةٌ.

(ابْنُ أَسِيدٍ) بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُنَاءِ التَّخْيِيَّةِ

(قَالَ: «أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُخْرَصَ الْعِنَبُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ وَتُؤَخَذَ زَكَاتُهُ زَبِيًّا» رَوَاهُ الْخَمْسَةُ. وَلِيهِ انْقِطَاعٌ؛ لِأَنَّهُ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ عَنْ عَتَابٍ وَقَدْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ «العلل» لَبَنَهُ (٢١٣/١): الصَّحِيحُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ عَتَابًا؛ مَرْسَلًا.

قَالَ النَّسَوِيُّ: وَهُوَ وَإِنْ كَانَ مُرْسَلًا فَهُوَ يُعْتَصَدُّ بِقَوْلِ الْأَثَمَةِ

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ خِرَاصِ الثَّمَرِ وَالْعِنَبِ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الرَّازِيِّ «أَمَرَ» يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ أَتَى ﷺ بِصِيغَةِ تَفْيِيدِ الْأَمْرِ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْوَجوبُ، وَبِالْوَجوبِ قَالَ الشَّافِعِيُّ

وَقَالَتْ الْهَادِوِيَّةُ: إِنَّهُ مَدْبُوبٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّهُ مُحَرَّمٌ؛ لِأَنَّهُ رَجِمَ بِالْغَيْبِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ عَمَلٌ بِالظَّنِّ وَرَدَّ بِهِ أَمْرُ الشَّارِعِ وَيَكْفِي فِيهِ خَارِصٌ وَاحِدٌ عَدْلٌ؛ لِأَنَّ الْفَاسِقَ لَا يُقْبَلُ خَبَرُهُ عَارِفٌ؛ لِأَنَّ

الْجَاهِلُ بِالشَّيْءِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ «تَعَلَّقَ» كَانَ يَتَّبِعُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ وَحَدَّثَهُ يَخْرُصُ عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ وَاحِدَ (٣٦٧/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٣٤١٤)؛ لِأَنَّهُ كَالْحَاكِمِ يَجْتَنِهُدُ وَيَعْمَلُ، فَإِنْ أَصَابَتِ الثَّمَرَةَ جَانِحَةً بَعْدَ الْخِرَاصِ فَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعَ مِنْ يُحْفَظُ عَنْهُ الْعِلْمُ أَنَّ الْمَخْرُوصَ إِذَا أَصَابَتْهُ جَانِحَةٌ قَبْلَ الْجَدَادِ فَلَا ضَمَانَ (هُوَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْمُنَادِ وَلَيْسَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ كَمَا فِي «الْفَتْحِ» (٣٤٤/٣)).

وَفَائِدَةُ الْخِرَاصِ أَمْنُ الْخِيَانَةِ مِنْ رَبِّ الْمَالِ وَلِذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْيَتَنُ فِي دَعْوَى النِّقْصِ بَعْدَ الْخِرَاصِ وَضَبُّ حَقِّ الْفُقَرَاءِ عَلَى الْمَالِكِ وَمَطَالَبَةُ الْمَصْدَقِ بِقَدْرِ مَا خَرَصَهُ، وَاتِّصَافُ الْمَالِكِ بِالْأَكْلِ وَغَيْرِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصَّ وَرَدَّ بِخِرَاصِ النَّخْلِ وَالْعِنَبِ قِيلَ: وَيُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِمَّا يُمَكِّنُ ضَبْطَهُ وَإِحَاطَةَ النَّظَرِ بِهِ وَقِيلَ: يَقْتَصِرُ عَلَى عَمَلِ النَّصِّ وَهُوَ الْأَقْرَبُ لِعَدَمِ النَّصِّ عَلَى الْعَلَّةِ

وَعِنْدَ الْهَادِوِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ لَا خِرَاصَ فِي الزَّرْعِ لَتَعَذُّرِ ضَبْطِهِ لِاسْتِثَارِهِ بِالْقَشْرِ، وَإِذَا ادَّعَى الْمَخْرُوصُ عَلَيْهِ النِّقْصَ بِسَبَبِ يُمَكِّنُ إِقَامَةَ الْيَتَنَةِ عَلَيْهِ وَجِبَ إِفَاتَتُهَا وَإِلَّا صُدِّقَ بِمِثْلِهِ.

وَصِفَةُ الْخِرَاصِ أَنَّ يَطُوفَ بِالشَّجَرَةِ وَيَرَى جَمِيعَ ثَمَرَيْهَا وَيَقُولُ: خَرَصْتُهَا كَذَا وَكَذَا رَطْبًا وَيَجِيءُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا يَابِسًا

## ١٨- زكاة الأسورة من الذهب

٥٨٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا. وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهَا: أَتُعْطِينَ زَكَاتَ هَذَا؟ قَالَتْ: لَا قَالَ: أَيْسُرُكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سِوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ؟ فَأَلْقَتْهُمَا».

رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ (أَبُو دَاوُدَ (١٥٦٣)، التِّرْمِذِيُّ (٦٣٧)، النَّسَائِيُّ (٣٨/٥))، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ (٣٨٩/١)، (٣٩٠).



(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة) هي أسماء بنت يزيد بن السكن

(أتت النبي ﷺ ومعه ابنة لها وفي يدها ابنتها مسكتان) بفتح الميم وفتح السين المهملة، الواحدة مسكة وهي الإسورة والخلاخيل

«من ذهب فقال لها: أعطيني زكاة هذا؟ قالت: لا.

قال: أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سيوارتين من نار فألقتهما» رواه الثلاثة وإسناده قوي، ورواه أبو داود من حديث حسين المعلم وهو ثقة فقول الترمذي: إنه لا يعرف إلا من طريق ابن لهيعة؛ غير صحيح.

(وصححه الحاكم من حديث عائشة) وحديث عائشة أخرجه الحاكم وغيره ولفظه «أنها دخلت على رسول الله ﷺ فرأى في يدها فتحات من ورق فقال ما هذا يا عائشة فقالت: صغنتهن؛ لأنني لك بهن يا رسول الله؛ فقال: أتؤذين زكاته؟ قالت: لا، قال: هن حبيبك من النار» قال الحاكم إسناده على شرط الشيخين.

والحديث دليل على وجوب الزكاة في الحلية.

وظاهره أنه لا نصاب لها؛ لأمره ﷺ بتزكية هذه المذكورة ولا تكون خمس أواق في الأغلب.

وفي المسألة أربعة أقوال:

(الأول) وجوب الزكاة وهو مذهب الهاديّة وجماعة من السلف وأحد أقوال الشافعي عملاً بهذه الأحاديث.

(والثاني) لا تجب الزكاة في الحلية وهو مذهب مالك وأحمد والشافعي في أحد أقواله لأنار وردت عن السلف قاضية بعدم وجوبها في الحلية ولكن بعد صحة الحديث لا اثر للآثار.

(والثالث) أن زكاة الحلية عاريتها كما روى الدارقطني (١٠٩/٢) عن أنس وأسماء بنت أبي بكر (١٠٩/٢).

(الرابع) أنها تجب فيها الزكاة مرة واحدة رواه البيهقي (١٣٨/٤) عن أنس

وأظهر الأقوال دليلاً وجوبها لصحة الحديث وقوته

وأما نصابها فعند الموجبين نصاب التقدين.

وظاهر حديثها الإطلاق وكأنهم قيدوه بأحاديث التقدين ويقوي الوجوب قوله:

## ١٩ - زكاة الفضة

٥٨٩- «وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوصاحاً، من ذهب فقالت: يا رسول الله، أكنز هو؟ قال: إذا أذيت زكاته فليس بكنز».

رواه أبو داود (١٥٦٤) والدارقطني (١٠٥/٢).

وصححه الحاكم (٣٩٠/١)

(وعن أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوصاحاً) في النهاية: هي نوع من الحلّي يعمل من الفضة سميت بها لبياضها، واحدها وضح. انتهى.

وقوله (من ذهب) يدل أنها تسمى إذا كانت من الذهب أوصاحاً

(فقالت: يا رسول الله أكنز هو؟) أي فدخل تحت آية ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ﴾ الآية [البقرة: ٣٤]

(قال: «إذا أذيت زكاته فليس بكنز».) رواه أبو داود والدارقطني وصححه الحاكم

فيه دليل كما في الذي قبله على وجوب زكاة الحلية وإن كل مال أخرجت زكاته فليس بكنز فلا يشمل الوعيد في الآية

## ٢٠ - زكاة عروض التجارة

٥٩٠- «وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعدّه للبيع».

رواه أبو داود (١٥٦٢)، وإسناده كثر

لأنه من رواية سليمان بن سمرة وهو مجهول



وأخرج الدارقطني (١٢٧/٢) والبيهقي (٨٨٦) من حديثه أيضاً.

والحديث دليل على وجوب الزكاة في مال التجارة.

واستدل للوجوب أيضاً بقوله تعالى ﴿اتَّفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٧].

قال مجاهد: نزلت في التجارة.

وبما أخرجه الحاكم (٢٨٨/١) «أنه ﷺ قال في الإبل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي البئر صدقتها».

والبئر بالياء الموحدة والزاي المعجمة: ما يبيعه البزازون، وكذا ضبطه الدارقطني والبيهقي.

قال ابن المنذر: الإجماع قائم على وجوب الزكاة في مال التجارة ممن

قال بوجوبها الفقهاء السبعة قال: لكن لا يخفى جاحلها للاختلاف فيها

## ٢١- صدقة الركاز

٥٩١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (١٤٩٩)، مُسْلِمٌ (١٧١٠)

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ) بِكَسْرِ الرَّاءِ آخِرُهُ زَائٍ: الْمَالُ الْمَدْفُونُ - يُؤْخَذُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُطْلَبَ بِكَثِيرٍ عَمَلٍ (الْخُمْسُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

لِلْعُلَمَاءِ فِي حَقِيقَةِ الرِّكَازِ قَوْلَانِ:

(الأول) أَنَّهُ الْمَالُ الْمَدْفُونُ فِي الْأَرْضِ مِنْ كُنُوزِ الْجَاهِلِيَّةِ.

(الثاني) أَنَّهُ الْمَعَادِنُ.

قَالَ مَالِكٌ بِالْأَوَّلِ

قَالَ: وَأَمَّا الْمَعَادِنُ فَتُؤْخَذُ فِيهَا الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهَا بِمِثْلَةِ الزَّرْعِ

وَمِثْلُهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ

وَالِى الثَّانِي ذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ

وَيَدُلُّ لِلأَوَّلِ قَوْلُهُ ﷺ: «الْعَجَمَاءُ جَبَارٌ وَالْمَعْدُونُ جَبَارٌ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ غَيْرُ الْمَعْدِنِ.

وَحَصَّنَ الشَّافِعِيُّ الْمَعْدِنَ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٥٢/٤) «أَنَّهُمْ قَالُوا: وَمَا الرِّكَازُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ الَّتِي خُلِقَتْ فِي الْأَرْضِ يَوْمَ خُلِقَتْ».

إِلَّا أَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ هَذَا التَّفسيرَ رِوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ.

واعتبر النصاب الشافعي ومالك وأحمد عملاً بمحدث «ليس فيما دون خمس أواق صدقة» (هــم برقم ٥٦٦) في نصاب الذهب والفضة وإلى أنه يجب ربع العشر بمحدث «وفي الرقة ربع العشر» (هــم برقم ٥٦٢) بخلاف الركاز فيجب فيه الخمس ولا يعتبر فيه النصاب.

ووجه الحكمة في التفرقة أن أخذ الركاز بسهولة من غير تعب بخلاف المستخرج من المعدن فإنه لا بد فيه من المشقة.

وذهبت الهاديّة إلى أنه يجب الخمس في المعدن والركاز وأنه لا تقدير لهما بالنصاب بل يجب في القليل والكثير وإلى أنه يعم كل ما استخرج من البحر والبر من ظاهريهما أو باطنيهما فيشمل الرصاص والنحاس والحديد والنفط والملح والحطب والحشيش والقيقن بالنص الذهب والفضة وما عداهما الأصل فيه عدم الوجوب حتى يقوم الدليل.

وقد كانت هذه الأشياء موجودة في عصر النبوة ولا يعلم أنه أخذ فيها خمساً ولم يرد إلا حديث الركاز وهو في الظاهر في الذهب والفضة وآية «واعلموا أنما غنمتم من شيء» [الأنفال: ٤١] وهي في غنائم الحرب

## ٢٢- زكاة الكنز والركاز

٥٩٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي كَنْزٍ وَجَدَهُ رَجُلٌ فِي خَرِبَةٍ - إِنَّ وَجَدْتَهُ فِي قَرَبَةٍ



مَسْكُونَةٌ فَعَرَفَهُ وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرَبَةٍ غَيْرِ مَسْكُونَةٍ  
فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ يَسَادُ حَسَنٍ (هُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٧١٠) بِحَرَفٍ)

يُسَبِّتُهُ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ رَوَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا إِقْطَاعُهُ.  
وَأَمَّا الرِّكَازُ فِي الْمَعَادِنِ دُونَ الْخَمْسِ فَلَيْسَتْ مَرْوُوءَةٌ عَنِ  
النَّبِيِّ ﷺ

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي رَوَايَةِ مَالِكٍ

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الصَّدَقَةِ فِي الْمَعَادِنِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهَا الْخُمْسُ

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ

وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى الثَّانِي وَهُوَ وَجوبُ الْخُمْسِ لِقَوْلِهِ «وَفِي  
الرِّكَازِ الْخُمْسُ» وَإِنْ كَانَ فِيهِ اخْتِمَالٌ كَمَا سَلَفَ

## ٢ - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

أَيِ الْإِنْفَاطِ وَأَضِيفَتْ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ سَبَّحَهَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ مَا فِي  
بَعْضِ رَوَايَاتِ الْبَخَارِيِّ: زَكَاةُ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ

## ١ - مقدار زكاة الفطر وبيان مستحقيها

٥٩٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:  
«فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ  
أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعَبْدِ، وَالْحُرِّ، وَالذَّكْرِ،  
وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا  
أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (١٥٠٤)، مُسْلِمٌ (٩٨٤)].

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا») نُسِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ أَوْ بَدَلٍ مِنْ «زَكَاةٍ»،  
بَيَانٌ لَهَا

(«مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ وَالذَّكْرِ  
وَالْأُنْثَى وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ  
خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ لِقَوْلِهِ: «فَرَضَ»  
فَإِنَّهُ يَمَعْنِي الزَّمَّ وَأَوْجَبَ.

فِي قَوْلِهِ: (فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ) بَيَانٌ أَنَّهُ قَدْ صَارَ مَلَكًا لَوَاجِبِهِ  
وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ خُمْسِهِ وَهَذَا الَّذِي يَجِدُهُ فِي قَرَبَةٍ لَمْ يُسَمِّهِ  
الشَّارِعُ رِكَازًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَخْرِجْهُ مِنْ بَاطِنِ الْأَرْضِ بَلْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ  
وُجِدَ فِي ظَاهِرِ الْقَرَبَةِ

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الرِّكَازِ أَمْرَانِ:  
كَوْنُهُ جَاهِلِيًّا، وَكَوْنُهُ فِي مَوَاتٍ، فَإِنْ وَجِدَ فِي شَارِعٍ أَوْ مَسْجِدٍ  
فَلَقَطَةً؛ لِأَنَّهُ يَدُ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِ وَقَدْ جَهَلَ مَالِكُهُ فَيَكُونُ لِقِطَّةٍ وَإِنْ  
وُجِدَ فِي مَلِكٍ شَخْصٍ فَلِلشَّخْصِ إِنْ لَمْ يَنْفِ عَنْ مَلِكِهِ فَإِنْ نَفَاهُ  
عَنْ مَلِكِهِ فَلِمَنْ مَلِكُهُ عَنْهُ وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْحِمِي لِلْأَرْضِ.

وَوَجْهٌ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ مَا أَخْرَجَهُ هُوَ [تَرْبِيعَ الْمَسْنَدِ]  
(٦٧٣) عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ بِلَفْظٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي كَثْرٍ  
وَجَدْتُهُ رَجُلٌ فِي خَرَبَةٍ جَاهِلِيَّةٍ؛ إِنْ وَجَدْتَهُ فِي قَرَبَةٍ مَسْكُونَةٍ أَوْ  
طَرِيقٍ مَيِّتٍ فَعَرَفَهُ وَإِنْ وَجَدْتَهُ فِي خَرَبَةٍ جَاهِلِيَّةٍ أَوْ قَرَبَةٍ غَيْرِ  
مَسْكُونَةٍ فَفِيهِ وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

٥٩٣- وَعَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ «أَنَّ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبِيلَةَ الصَّدَقَةَ»..  
زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٦١)

(وَعَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ ﷺ) هُوَ الْمَرْبِيُّ وَفَذَ عَلَى رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ سَنَةٌ خَمْسٌ وَسَكَنَ الْمَدِينَةَ وَكَانَ أَحَدٌ مِنْ يَحْمِلِ الْوَيْةَ  
مُزِينَةً يَوْمَ الْفَتْحِ رَوَى عَنْهُ ابْنُ الْحَارِثِ مَاتَ سَنَةً سِتِّينَ وَلَهُ  
ثَمَانُونَ سَنَةً

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ الْقَبِيلَةَ) يَفْتَحُ الْقَافَ  
وَيَفْتَحُ الْمُوَحَّدَةَ وَكَسَرَ اللَّامَ وَيَاءُ مُسْتَدَوَّةٍ مَفْتُوحَةٍ وَهُوَ مَوْضِعٌ  
بِنَاحِيَةِ الْفُرُوجِ (الصَّدَقَةُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ).

وَفِي الْمَوْطِئِ (ص ١٦٩، ١٧٠) عَنْ رِبْعَةَ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ  
عُلَمَائِهِمْ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ بِلَالَ بْنَ الْحَارِثِ الْمَعَادِنَ الْقَبِيلَةَ وَأَخَذَ  
مِنْهَا الزَّكَاةَ دُونَ الْخُمْسِ»

قَالَ الشَّافِعِيُّ بَعْدَ أَنْ رَوَى حَدِيثَ مَالِكٍ: لَيْسَ هَذَا عَمَّا



وقيل: تلزم الأب مطلقاً.

وقيل: لا تجب على الصغير أصلاً؛ لأنها شرعت طهراً للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين كما يأتي.

وأجيب بأنه خرج على الأغلب فلا يقاومه تصريح حديث ابن عمر بإيجابها على الصغير.

وهو أيضاً دال على أنه يجب صاع على كل إنسان من التمر والشعير ولا خلاف في ذلك وكذلك ورد صاع من زبيب.

وقوله في الحديث (من المسلمين) لأنتم الحديث كلام طويل في هذه الزيادة؛ لأنه لم يتفق عليها الرواة لهذا الحديث إلا أنها على كل تقدير زيادة من عدل فتقبل وتدل على اشتراط الإسلام في وجوب صدقة الفطر وأنها لا تجب على الكافر عن نفسه وهذا متفق عليه. وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر؟

فقال الجمهور: لا.

وقالت الحنفية وغيرهم: تجب مستدلين بحديث «ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر» [مسلم (٩٨٢) وقدم برقم (٥٦٤)].

وأجيب بأن حديث الباب خاص والخاص يقضى به على العام فعموم قوله: «عبده» مخصص بقوله: «من المسلمين».

وأما قول الطحاوي: «إن من المسلمين» صفة للمخرجين لا للمخرج عنهم فإنه ياباه ظاهر الحديث فإن فيه العبد وكذا الصغير وهم ممن يخرج عنهم فدل على أن صفة الإسلام لا تختص بالمخرجين يؤيده حديث مسلم [٩٨٢] (١٠) بلفظ «على كل نفس من المسلمين حر أو عبد».

وقوله (وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) يدل على أن المبادرة بها هي الأمور بها فلز أخرجها عن الصلاة أنتم وخرجت عن كونها صدقة فطر وصارت صدقة من الصدقات ويؤكد ذلك قوله:

٥٩٥- ولا بين عليّ «الكامل» (٢٥١٩/٧) والدارقطني (١٥٣/٢) بإسناده ضعيف «أغنوهم عن

قال إسحاق: هي واجبة بالإجماع وكأنه ما علم فيها الخلاف لدأود وبعض الشافعية فإنهم قالوا: إنها سنة وتناولوا «فرض» بأن المراد قد ورد هذا التأويل بأنه خلاف الظاهر.

وأما القول بأنها كانت فرضاً ثم نسخت بالزكاة؛ لحديث قيس بن عبادة [أحمد (٤٢١/٣)، السائي (٤٩/٥)] «أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة فلما نزلت الزكاة لم يأمرنا ولم ينهنا»

فهو قول غير صحيح؛ لأن الحديث فيه راو مجهول ولو سلم صحته فليس فيه دليل على النسخ؛ لأن عدم أمره لهم بصدقة الفطر ثانياً لا يشعر بأنها نسخت فإنه يكفي الأمر الأول ولا يرفعه عدم الأمر.

والحديث دليل على عموم وجوبها على العبيد والأحرار الذكور والإناث صغيراً وكبيراً غنياً وفقيراً

وقد أخرج البيهقي (١٦٣/٤) من حديث عبد الله بن أبي ثعلبة أو ثعلبة بن عبد الله مرفوعاً «أدوا صاعاً من قمح عن كل إنسان ذكراً أو أنثى صغيراً أو كبيراً غنياً أو فقيراً أو مملوكاً».

أما الغني فيزكّيه الله وأما الفقير فبرء الله عليه أكثر مما أعطى

قال المنذري في مختصر السنن (٢٢٠/٢): في إسناده التعمان بن راشد لا يحتاج بحديثه

نعم العبد تلزم مولاة عند من يقول: إنه لا يملك

ومن يقول: إنه يملك تلزمه، وكذلك الزوجة يلزم زوجها والخدام مخدومه والقريب من تلزمه نفقته لحديث «أدوا صدقة الفطر عن تمونون».

أخرجه الدارقطني (١٤١/٢) والبيهقي (١٦١/٤) وإسناده ضعيف ولذلك وقع الخلاف في المسألة كما هو مبسوط في الشرح وغيره.

وأما الصغير فتلزم في ماله إن كان له مال كما تلزمه الزكاة في ماله.

وإن لم يكن له مال لزمت منفقته كما يقول الجمهور.



الطَّوَّافِ فِي هَذَا الْيَوْمِ.

(ولابن عدي والدارقطني) أي من حديث ابن عمر

(بإسناد ضعيف)؛ لأن فيه مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ الْوَاقِدِيَّ

(أَغْنَوْهُمْ) أي الفقراء (عن الطَّوَّافِ) في الْأَرْقَةِ وَالْأَسْوَاقِ

لِطَلْبِ الْمَاعِشِ

(في هذا اليوم) أي يوم العيد وإغناؤهم يَكُونُ بِإِعْطَائِهِمْ  
صَدَقَتَهُ أَوَّلَ الْيَوْمِ.

٥٩٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا  
نُعْطِيهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، أَوْ  
صَاعاً مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعاً مِنْ  
زَبِيبٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٠٥)، مسلم (٩٨٥)].

وَلَيْ رِوَايَةٌ لِلْبُخَارِيِّ [خ (١٥٠٦)، م (٩٨٥)]: أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ [م (٩٨٥)، خ (١٨)]: «أَنَا أَتَى فَلَا أَرَأَى أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ  
أُخْرِجُهُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم».

وَلَابِي فَاوَدَ (١٦١٨): لَا أُخْرِجُ أَبَدًا إِلَّا صَاعاً.

(وعن أبي سعيد رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نُعْطِيهَا» أي صدقة الفطر

(في زمان النبي صلى الله عليه وسلم صَاعاً مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ  
صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ زَبِيبٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَلِي رِوَايَةٌ لِلْبُخَارِيِّ  
(أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَهُوَ لَبَنٌ مُجَفَّفٌ يَسَابِسُ  
مُسْتَحْجَرٌ يَطْبُخُ بِهِ، كَمَا فِي النِّهَايَةِ.

وَلَا خِلَافَ فِيمَا ذَكَرَ أَنَّهُ يَجِبُ فِيهِ صَاعٌ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي  
الْحِنْطَةِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٣٩٣) عَنْ سُفْيَانَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ  
أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مُعَاوِيَةُ عَدَلَ النَّاسُ نِصْفَ صَاعٍ بُرٍّ بِصَاعِ شَعِيرٍ  
وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ نَصْرٌ فِي الْحِنْطَةِ أَنَّهُ يُخْرِجُ فِيهَا صَاعٌ وَالْقَوْلُ  
بِأَنَّ أَبَا سَعِيدٍ أَرَادَ بِالطَّعَامِ الْحِنْطَةَ فِي حَدِيثِهِ هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا  
حَقَّقَهُ الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٣٧٣/٣، ٣٧٤).

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا نَعْلَمُ فِي الْقَمْحِ خَبَرًا ثَابِتًا يَتَعَمَّدُ عَلَيْهِ  
عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَلَمْ يَكُنِ الْبُرُّ فِي الْمَدِينَةِ ذَلِكَ الْوَقْتُ إِلَّا الشَّيْءُ  
الْيَسِيرُ مِنْهُ فَلَمَّا كَثُرَ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ رَأَوْا أَنَّ نِصْفَ صَاعٍ مِنْهُ

يَقُومُ مَقَامَ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ وَهُمْ الْأَنْثَمَةُ فَغَيْرُ جَائِزٍ أَنْ يُعَدَلَ عَنْ  
قَوْلِهِمْ إِلَّا إِلَى قَوْلٍ مِثْلِهِمْ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ قَدْ خَالَفَ أَبُو سَعِيدٍ  
كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُهُ: قَالَ الرَّأْيِيُّ (قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «أَنَا أَتَى فَلَا أَرَأَى  
أُخْرِجُهُ» أَيِ الصَّاعِ) «كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم  
وَلَابِي فَاوَدَ) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ (لَا أُخْرِجُ أَبَدًا إِلَّا صَاعاً) أَيِ مِنْ أَيِّ  
قُوتٍ

أَخْرَجَ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٤١٩) وَالْحَاكِمُ (٤١١/١) قَالَ أَبُو  
سَعِيدٍ: وَقَدْ ذَكَرَ عَنْهُ صَدَقَةُ رَمَضَانَ فَقَالَ: «لَا أُخْرِجُ إِلَّا مَا  
كُنْتُ أُخْرِجُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَاعاً مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعاً  
مِنْ حِنْطَةٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعاً مِنْ أَقِطٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ  
مِنَ الْقَوْمِ: أَوْ مُدَيْنٍ مِنْ قَمْحٍ؟ قَالَ: لَا، تِلْكَ فَعُلْ مُعَاوِيَةُ لَا  
أَقْبَلُهَا وَلَا أَعْمَلُ بِهَا».

لَكِنَّهُ قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: ذَكَرَ الْحِنْطَةَ فِي خَبَرِ أَبِي سَعِيدٍ غَيْرِ  
مَحْفُوظٍ وَلَا أَدْرِي ثَمَنَ الْوَهْمِ؟

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: تَمَسَّكَ بِقَوْلِ مُعَاوِيَةَ مَنْ قَالَ بِالْمُدَيْنِ مِنْ  
الْحِنْطَةِ.

وَلِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ فَعُلَ صَحَابِيُّ وَقَدْ خَالَفَهُ فِيهِ أَبُو سَعِيدٍ  
وغيره من الصحابة ممن هو أطول صحبة منه وأعلم بحال النبي  
صلى الله عليه وسلم وَقَدْ صَرَّحَ مُعَاوِيَةُ بِأَنَّهُ رَأَى رَأَاهُ لَا أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم  
كَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ (١٦٥/٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ  
«أَنَّهُ قَدَّمَ مُعَاوِيَةَ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِراً فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمَنْبَرِ فَكَانَ  
فِيمَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي أَرَى مُدَيْنِينَ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ  
تَعَدَّلَ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ فَأَخَذَ بِذَلِكَ النَّاسُ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «أَنَا  
فَلَا أَرَأَى أُخْرِجُهُ» الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِي الْكِتَابِ؛ فَهَذَا صَرِيحٌ أَنَّهُ  
رَأَى مُعَاوِيَةَ

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (١٧٠/٤) بَعْدَ إِيرادِ أَحَادِيثَ فِي الْبَابِ مَا  
لَفْظُهُ: وَقَدْ وَرَدَتْ أَخْبَارٌ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم «فِي صَاعٍ مِنْ بُرٍّ»  
وَوَرَدَتْ أَخْبَارٌ فِي «نِصْفِ صَاعٍ» وَلَا يَصِحُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَقَدْ  
بَيَّنَّتْ عِلَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي الْخِلَافَاتِ انْتَهَى.

٢- وقت إخراجها

٥٩٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:



وَقَفَّيَ آخِرُونَ إِلَى أَنَّهَا كَالزَّكَاةِ تُصَرَّفُ فِي الثَّمَانِيَةِ  
الْأَصْنَافِ وَاسْتَفَوَاهُ الْمَهْدِيُّ لِعُمُومِ «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ» [الحرية: ٦٠]  
وَالْتَّخِصُّصُ عَلَى بَعْضِ الْأَصْنَافِ لَا يُلْزَمُ مِنْهُ التَّخْصِصُ فَإِنَّهُ قَدْ  
وَقَعَ ذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِتَخْصِصِ مَصْرُفِهَا فِي  
حَدِيثِ مُعَاذٍ «أَمَرْتُ أَنْ أَخْلَعَا مِنْ أَغْنِيَائِكُمْ وَأَرَدَمَا فِي  
فُقَرَائِكُمْ» (ع: ١٣٩٥)، م (١٩) (٢٩) بحره

### ٣- بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ أَيَّ النَّفْلِ

#### ١- فضل الصدقة في اليوم الآخر

٥٩٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:  
«سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ -  
فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - وَفِيهِ: وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ  
فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تَتَّقِنُ يَمِينُهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (١٤٢٣)، مُسْلِمٌ (١٠٣١)

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي  
ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» - لَذَكَرَ الْحَدِيثَ -) فِي تَعْدَادِ السَّبْعَةِ  
وَهُمْ «الْإِمَامُ الْعَادِلُ وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مَعْلُوقٌ  
بِالسَّاجِدِ وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ وَافْتَرَقَا عَلَيْهِ  
وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالَ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ»  
وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا ففَاضَتْ عَيْنَاهُ».

(وَفِيهِ: «رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا  
تَتَّقِنُ يَمِينُهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

قِيلَ: الْمَرَادُ بِالظِّلِّ الْحِمَايَةُ وَالْكَفَنُ، كَمَا يُقَالُ: أَنَا فِي ظِلِّ  
فُلَانٍ، وَقِيلَ: الْمَرَادُ ظِلُّ عَرْشِهِ وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ  
مَنْصُورٍ مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّ عَرْشِهِ»  
وَبِهِ جَزَمَ الْقُرْطُبِيُّ.

وَقَوْلُهُ (أَخْفَى) بِلَفْظِ الْفِعْلِ الْمَاضِيِّ حَالٌ بِتَقْدِيرِ «قَدْ».

وَقَوْلُهُ (حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ) مُبَالَغَةٌ فِي الْإخْفَاءِ وَتَبْعِيدِ  
الصَّدَقَةِ عَنْ مِظَانِ الرِّيَاءِ.

«فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ  
مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ، وَطَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ، فَمَنْ أَذَاهَا  
قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ، وَمَنْ أَذَاهَا بَعْدَ  
الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٠٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٢٧).

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٠٩/١)

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ») الْوَاقِعُ مِنْهُ فِي  
صَوْبِهِ (وَطَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ فَمَنْ أَذَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ أَيَّ صَلَاةِ الْعِيدِ  
(فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ وَمَنْ أَذَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ)

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِهَا لِقَوْلِهِ: «فَرَضَ» كَمَا سَلَفَ.

وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَاتِ تُكَفِّرُ السَّيِّئَاتِ.

وَدَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَقْتَ إِخْرَاجِهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَإِنْ  
وُجِبَتْ مُؤَقَّتٌ

فَقِيلَ: تَجِبُ مِنْ فَجْرِ أَوَّلِ شَوَّالٍ لِقَوْلِهِ «أَغْنَوْهُمْ عَنْ  
الطَّوَالِفِ فِي هَذَا الْيَوْمِ» [الرافضي: ١٥٢/٢]

وَقِيلَ: تَجِبُ مِنْ غُرُوبِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ؛ لِقَوْلِهِ «طَهْرَةً  
لِلصَّائِمِ»

وَقِيلَ: تَجِبُ بِمَضِيِّ الْوَقْتَيْنِ عَمَلًا بِالذَّلِيلَيْنِ.

وَلِي جَوَازٍ تَقْدِيرُهَا أَقْوَالٌ:

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ فِي رَمَضَانَ لَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ لَهَا سَبْعِينَ  
يَوْمًا مِنَ الْحَقِّهَا بِالزَّكَاةِ؛ فَقَالَ: يَجُوزُ تَقْدِيرُهَا وَلَوْ إِلَى  
عَامَيْنِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَجُوزُ فِي رَمَضَانَ لَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ لَهَا سَبْعِينَ  
الصُّوْمَ وَالْإِفْطَارَ، فَلَا تَقْدِيرُهَا كَالنَّصَابِ وَالْحَوْلِ.

وَقِيلَ: لَا تُقَدَّمُ عَلَى وَقْتِ وَجُوبِهَا إِلَّا مَا يُغْتَفَرُ كَالْيَوْمِ  
وَالْيَوْمَيْنِ وَأَدْلَى الْأَقْوَالِ كَمَا تَرَى.

وَفِي قَوْلِهِ «طَعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ» دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِهِمْ بِهَا  
وَالِيهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ



وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ أَيْ عَنْ شِمَالِهِ.

وعديله

وفيه دليل على فضل إخفاء الصدقة على إبدائها إلا أن يعلم أن في إظهارها ترغيباً للناس في الاقتداء وأنه يحرس سره عن داعية الرياء وقد قال تعالى ﴿إِنْ يُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ الآية [البقرة: ٢٧١]، والصدقة في الحديث عامة للواجبة والتأفلة فلا يظن أنها خاصة بالتأفلة حيث جعله المصنف في بابها.

واعلم أنه لا مفهوم يعمل به في قوله: «ورجل تصدق» فإن المرأة كذلك إلا في الإمامية، ولا مفهوم أيضاً للعدد فقد وردت خصال أخرى تقتضي الظل وأبلغها المصنف في الفتح (١٤٤/٢) إلى ثمان وعشرين خصلة.

وزاد عليها الحافظ السيوطي حتى أبلغها إلى سبعين وأفردها بالتأليف ثم لخصها في كراسة سماها: «بزوغ الهلال في الخصال المتضمنة للظلال»

٥٩٩ - وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ أَمْرٍ فِي ظِلِّ صَدَقَةٍ حَتَّى يُفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ».

رواه ابن حبان (٣٣١٠) والحاكم (٤١٦/١)

(وعن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كُلُّ أَمْرٍ فِي ظِلِّ صَدَقَةٍ» أي يوم القيامة أعم من صدقته الواجبة والتأفلة

حتى يفصل بين الناس. رواه ابن حبان والحاكم) فيه حث على الصدقة وأما كونه في ظلها فيحتمل الحقيقة وأنها تأتي أعيان الصدقة فتدفع عنه حر الشمس أو المراد في كثرتها وحمايتها.

ومن فوائد صدقة النفل أنها تكون توفية لصدقة الفرض إن وجدت في الآخرة ناقصة كما أخرجها الحاكم في «الكنى» من حديث ابن عمر.

وفيه «وانظروا في زكاة عبيدي فإن كان ضيغ منها شيئاً فانظروا هل تجدون لعبدي تأفلة من صدقة إتيتموها بها ما نقص من الزكاة» فيؤخذ ذلك على فرائض الله وذلك برحمته الله

٦٠٠ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى غُرِي كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خَضِرِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا عَلَى جُوعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ، وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا عَلَى ظَمَأٍ سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ الْمَخْتُومِ».

رواه أبو داود ولي إسناده لين (١٦٨٢)

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ كَسَا مُسْلِمًا ثَوْبًا عَلَى غُرِي كَسَاهُ اللَّهُ مِنْ خَضِرِ الْجَنَّةِ» أي من ثيابها الخضري

(وأَيُّمَا مُسْلِمٍ أَطْعَمَ مُسْلِمًا) مُتَّصِفًا بِكَرَمِهِ (على جُوعٍ أَطْعَمَهُ اللَّهُ مِنْ ثَمَارِ الْجَنَّةِ) وَأَيُّمَا مُسْلِمٍ سَقَى مُسْلِمًا) مُتَّصِفًا بِكَرَمِهِ (على ظَمَأٍ سَقَاهُ اللَّهُ مِنَ الرَّحِيقِ) هُوَ الْخَالِصُ مِنَ الشَّرَابِ الَّذِي لَا غَشْرَ فِيهِ

(المختوم) الَّذِي تُخْتَمُ أَوَانِيهِ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ نَفَاسَتِهَا

(رواه أبو داود ولي إسناده لين) لَمْ يُبَيِّنِ الشَّارِحُ وَجْهَهُ

وفي مختصر السنن (٢٥٦/٢) للمنزدي: في إسناده أبو خالد يزيد بن عبد الرحمن المعروف بالذالاني وقد أنسى عليه غير واحد وَتَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ

وفي الحديث الحث على أنواع البر وإعطاؤها من هو مُفْتَقِرٌ إِلَيْهَا وَكَوْنُ الْجَزَاءِ عَلَيْهَا مِنْ جِنْسِ الْفِعْلِ

٢ - خير الصدقة

٦٠١ - وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ جِزَامٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعِيقَهُ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَحَارِيِّ [البحاري (١٤٢٧)، مسلم (١٠٣٤)]



أَكْثَرُ التَّفَاسِيرِ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَنَّ «الْيَدَ الْعُلْيَا» يَدُ الْمُعْطِي  
و«السُّفْلَى» يَدُ السَّائِلِ وَقِيلَ: يَدُ الْمُتَعَفِّفِ وَلَوْ بَعْدَ أَنْ يَدُ إِلَيْهِ  
الْمُعْطِي وَعُلُوُّهَا مَعْنَوِيٌّ، وَقِيلَ: يَدُ الْأَخْذِ بِغَيْرِ سَوْأَلٍ، وَقِيلَ:  
الْعُلْيَا الْمُعْطِيَةُ وَالسُّفْلَى: الْمَانِعَةُ.

وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ: الْيَدُ الْآخِذَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْمُعْطِيَةِ  
مُطْلَقًا

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: مَا أَرَى هَوْلًا إِلَّا قَوْمًا اسْتَطَابُوا السُّؤَالَ  
فَهُمْ يَجْتَنِبُونَ لِلنَّهْءِ وَنَعَمَ مَا قَالَ.

وَقَدْ وَرَدَ التَّفْسِيرُ النَّبَوِيُّ بِأَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا الَّتِي تُعْطِي وَلَا  
تَأْخُذُ، أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ جِرَّامٍ «قَالَ: يَا  
رَسُولَ اللَّهِ مَا الْيَدُ الْعُلْيَا» فَذَكَرَهُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى الْبِدَاءِ بِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ؛ لِأَنَّهُمْ الْأَهَمُّ.

وَلَيْهِ أَنْ أَفْضَلَ الصَّدَقَةِ مَا بَقِيَ بَعْدَ إِخْرَاجِهَا صَاحِبُهَا  
مُسْتَعْنِيًا إِذْ مَعْنَى أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ مَا أَبْقَى الْمُتَصَدِّقُ مِنْ مَالِهِ مَا  
يَسْتَظْهَرُ بِهِ عَلَى حَوَائِجِهِ وَمَصَالِحِهِ؛ لِأَنَّ الْمُتَصَدِّقَ بِمَجْمِيعِ مَالِهِ  
يَنْدُمُ غَالِبًا وَيَحِبُّ إِذَا اخْتِاجَ أَنَّهُ لَمْ يَتَصَدَّقْ، وَلَفْظُ «الظَّهَرِ» كَمَا  
قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَنَّهُ يُورَدُ فِي مِثْلِ هَذَا اتِّسَاعًا فِي الْكَلَامِ وَقِيلَ غَيْرُ  
ذَلِكَ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي صَدَقَةِ الرَّجُلِ بِمَجْمِيعِ مَالِهِ:

فَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّهُ جُوزُهُ الْعُلَمَاءُ وَأَمْتُهُ الْأَمْصَارُ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ وَمَعَ جَوَازِهِ فَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ وَأَنْ يَقْتَصِرَ  
عَلَى الثَّلَاثِ.

وَالأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: مَنْ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ كُلِّهِ وَكَانَ صَبُورًا عَلَى  
الْفَاقَةِ وَلَا عِيَالَهُ أَوْ لَهُ عِيَالٌ يَصِيرُونَ فَلَا كَلَامَ فِي حُسْنِ  
ذَلِكَ، وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ» [الْآيَةُ  
(الحشر: ٩)] «وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ» [الإنسان: ٨] وَمَنْ لَمْ  
يَكُنْ بِهِذِهِ الْمَثَابَةِ كَرِهَهُ لَهُ ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ (وَمَنْ يَسْتَغْفِرُ) أَيُّ عَنِ الْمَسَالَةِ (يَغْفِرُ اللَّهُ) أَيُّ يُعِينُهُ  
اللَّهُ عَلَى الْعَفْوِ

(وَمَنْ يَسْتَغْنِي) بِمَا عِنْدَهُ وَإِنْ قُلَّ (بِغَيْرِ اللَّهِ) بِالْقَاءِ الْقِنَاعَةِ فِي  
قَلْبِهِ وَالْفَنُوعِ بِمَا عِنْدَهُ.

٦٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «قِيلَ: يَا  
رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: جُهْدُ الْمُقِلِّ،  
وَأَيْدَى بِمَنْ تَعُولُ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٨/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٧٧) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ  
(٣٣٤٦) وَالْحَاكِمُ (٤١٤/١)

الْجُهْدُ بَضْمُ الْجِيمِ وَسُبُكُونُ الْهَاءِ: الْوَسْعُ وَالطَّاقَةُ وَبِالْفَتْحِ:  
الْمَشَقَّةُ.

وَقِيلَ: الْمُبَالِغَةُ وَالْغَايَةُ، وَقِيلَ: هُمَا لَفْتَانِ بِمَعْنَى.

قَالَ فِي النَّهْيَةِ: أَيُّ قَدَرٍ مَا يَجْتَمِعُ الْقَلِيلُ مِنَ الْمَالِ وَهَذَا  
بِمَعْنَى حَدِيثِ «سَبَقَ دِرْهَمٌ مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ، رَجُلٌ لَهُ دِرْهَمَانِ  
أَخَذَ أَحَدَهُمَا فَتَصَدَّقَ بِهِ وَرَجُلٌ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ فَأَخَذَ مِنْ عَرَضِهِ  
مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ فَتَصَدَّقَ بِهَا».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ (٥٩/٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي  
هُرَيْرَةَ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٣٤٧) وَالْحَاكِمُ (٤١٦/١) مِنْ حَدِيثِ  
أَبِي هُرَيْرَةَ

وَوَجْهُ الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَالَّذِي قَبْلَهُ مَا قَالَهُ الْبَيْهَقِيُّ  
وَلَفْظُهُ: وَالْجَمْعُ بَيْنَ قَوْلِهِ رضي الله عنه «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ  
غِنَى».

وَقَوْلُهُ (أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جُهْدُ الْمُقِلِّ) أَنَّهُ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ  
أَحْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْفَاقَةِ وَالشَّدْوِ وَالْاِكْتِفَاءِ بِأَقْلٍ  
الْكِفَايَةِ وَسَاقِ أَحَادِيثَ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

٦٠٣- وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
تَصَدَّقُوا فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي دِينَارٌ  
قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ:  
تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ  
بِهِ عَلَى خَادِمِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ  
عَلَى خَادِمِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ، قَالَ: أَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ».

زَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٩١) وَالنَّسَائِيُّ (٦٢/٥) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ  
(٣٣٣٧) وَالْحَاكِمُ (٤١٥/١).

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَبِي هُرَيْرَةَ



وَمِنْهُمْ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا أَدَانَ الرَّوْجُ وَلَوْ بِطَرِيقِ الْإِجَالِ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْبَخَارِيِّ وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٧٠) عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْفِقِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الطَّعَامُ؟ قَالَ: ذَلِكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا».

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَارَضَهُ مَا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٠٦٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظٍ «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ أَمْرِ فَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ»

وَلَعَلَّهُ يُقَالُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا إِنْ إِنْفَاقَهَا مَعَ إِذْنِهِ تَسْتَحِقُّ بِهِ الْأَجْرَ كَامِلًا وَمَعَ عَدَمِ الْإِذْنِ نِصْفَ الْأَجْرِ، وَإِنْ نَهَى عَنْ إِنْفَاقِهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ إِذَا عَرَفَتْ مِنْهُ الْفَقْرَ أَوْ الْبَخْلَ فَلَا يَجُلُّ لَهَا الْإِنْفَاقُ إِلَّا بِإِذْنِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَرَفَتْ مِنْهُ خِلَافَ ذَلِكَ جَازَ لَهَا الْإِنْفَاقُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ وَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمَرَادُ بِنَفَقَةِ الْمَرَأَةِ وَالْعَبْدِ وَالْحَادِمِ النُّفْعَةُ عَلَى عِيَالٍ صَاحِبِ الْمَالِ فِي مَصَالِحِهِ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْمَرَأَةِ وَالْحَادِمِ فَقَالَ: الْمَرَأَةُ لَهَا حَقٌّ فِي مَالِ الزَّوْجِ وَالتَّصَرُّفُ فِي بَيْتِهِ فَجَازَ لَهَا أَنْ تَتَصَدَّقَ بِخِلَافِ الْحَادِمِ فَلَيْسَ لَهُ تَصَرُّفٌ فِي مَالِ مَوْلَاهُ فَيَشْتَرِطُ الْإِذْنَ فِيهِ.

وَيُورَدُ عَلَيْهِ أَنَّ الْمَرَأَةَ لَيْسَ لَهَا التَّصَرُّفُ إِلَّا فِي الْقَدْرِ الَّذِي تَسْتَحِقُّهُ وَإِذَا تَصَدَّقَتْ مِنْهُ اخْتَصَمَتْ بِأَجْرِهِ، ثُمَّ ظَاهِرُهُ أَنَّهُمْ سَوَاءٌ فِي الْأَجْرِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمَالِ حُصُولُ الْأَجْرِ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ كَانَ أَجْرُ الْمُكْتَسِبِ أَوْفَرَ إِلَّا أَنْ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «وَلَهَا نِصْفُ أَجْرِهِ» فَهَوَّ يُشْعَرُ بِالسَّوَادَةِ

#### ٤ - صَدَقَةُ الْمَرَأَةِ عَلَى زَوْجِهَا

٦٠٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَرَزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدُهُ أَحَقُّ مَنْ أَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

(قَالَ: «فَالرَّسُولُ اللَّهُ ﷺ: تَصَدَّقُوا فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عِنْدِي دِينَارٌ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ قَالَ: أَنْتَ أَبْصَرُ بِهِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ) وَلَمْ يَذْكُرْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الزَّوْجَةَ وَقَدْ وَرَدَتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٧١٧) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُقَدِّمَةً عَلَى الْوَلَدِ.

وَلِيهِ أَنْ النُّفْعَةَ عَلَى النَّفْسِ صَدَقَةٌ وَأَنَّهُ يَبْدَأُ بِهَا ثُمَّ عَلَى الزَّوْجَةِ ثُمَّ عَلَى الْوَلَدِ ثُمَّ عَلَى الْعَبْدِ إِنْ كَانَ أَوْ مُطْلَقٍ مِنْ يَخْدُمُهُ ثُمَّ حَيْثُ شَاءَ وَيَأْتِي فِي النُّفَقَاتِ تَحْقِيقُ النُّفْعَةِ عَلَى مَنْ تَجِبُ لَهُ أَوَّلًا فَأَوَّلًا

#### ٣ - صَدَقَةُ الْمَرَأَةِ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا

٦٠٤ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا، غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَازَنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ شَيْئًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (١٤٤١)، مُسْلِمٌ (١٠٢٤)]

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ الْمُرَادُ غَيْرُ مُسْرِقَةٍ فِي الْإِنْفَاقِ

(كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا اكْتَسَبَ وَلِلْخَادِمِ مِثْلُ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

لِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَصَدَّقِ الْمَرَأَةِ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا.

وَالْمَرَادُ بِإِنْفَاقِهَا مِنَ الطَّعَامِ الَّذِي لَهَا فِيهِ تَصَرُّفٌ بِصِفَتِهِ لِلزَّوْجِ وَمَنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِضْرَارٍ وَأَنْ لَا يَخْلُ بِنَفَقَتِهِمْ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: قَدْ اخْتَلَفَ السَّلَفُ فِي ذَلِكَ فَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ فِي الشَّيْءِ الْبَسِيرِ الَّذِي لَا يُؤْنَهُ لَهُ وَلَا يَظْهَرُ بِهِ النُّقْصَانُ



صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، رَوْحُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ  
تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَيْهِمْ.

زَوَاةُ الْبَخَارِيِّ (١٤٦٢)

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى مَنْ كَانَ أَقْرَبَ مَنْ  
الْمُتَصَدِّقِ أَفْضَلُ وَأَوَّلُ.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي صَدَقَةِ الْوَاجِبِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرَادَ بِهَا التَّطَوُّعُ وَالْأَوَّلُ أَوْضَحُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا  
أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٤٦٦) «عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهَا  
قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيْجِزِي عَنَّا أَنْ نَجْعَلَ الصَّدَقَةَ فِي رَوْحِ  
فَقِيرٍ وَأَبْنَاءِ أَخٍ أَبْتَامٍ فِي حُجُورِنَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
لَكَ أَجْرُ الصَّدَقَةِ وَأَجْرُ الصَّلَةِ».

وَأَخْرَجَهُ إِضْماً مُسْلِمٌ (١٠٠٠) وَهُوَ أَوْضَحُ فِي صَدَقَةِ  
الْوَاجِبِ لِقَوْلَيْهَا: «أَيْجِزِي» وَلِقَوْلِهِ: «صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ» إِذِ الصَّدَقَةُ عِنْدَ  
الْإِسْلَامِ تَبَادُرُ فِي الْوَاجِبَةِ

وَبِهَذَا جُزِمَ الْمَازِنِيُّ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ صَرْفِ زَكَاةِ الْمَرَأَةِ  
فِي زَوْجِهَا وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَفِيهِ خِلَافٌ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَلَا دَلِيلَ لَهُ يُقَارِمُ النَّصَّ الْمَذْكُورَ.  
وَمَنْ اسْتَدَلَّ لَهُ بِأَنَّهَا تَعَوَّدُ إِلَيْهَا بِالْثَّفَقَةِ فَكَأَنَّهَا مَا خُرِجَتْ  
عَنْهَا فَقَدْ أوردَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُلْزِمُهُ مَنَعُ صَرْفِهَا صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ فِي  
زَوْجِهَا مَعَ أَنَّهَا يَجُوزُ صَرْفُهَا فِيهِ اتِّفَاقًا.

وَأَمَّا الزَّوْجُ فَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ صَرْفُ صَدَقَةِ  
وَاجِبَةٍ فِي زَوْجَتِهِ قَالُوا: لِأَنَّ نَفَقَتَهَا وَاجِبَةٌ عَلَيْهِ فَتَسْتَعْنِي بِهَا عَنْ  
الزَّكَاةِ قَالَهُ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٣٣٠/٣)

وَعِنْدِي فِي هَذَا الْأَخِيرِ تَوْقُفٌ؛ لِأَنَّ غِنَى الْمَرَأَةِ بِوَجُوبِ  
الثَّفَقَةِ عَلَى زَوْجِهَا لَا يُصَيِّرُهَا غَنِيَّةً الْغِنَى الَّذِي يَمْنَعُ مَنْ حُلَّ  
الزَّكَاةَ لَهَا.

وَفِي قَوْلِهِ (و) مَا يَدُلُّ عَلَى إِجْزَائِهَا فِي الْوَلَدِ إِلَّا أَنَّهُ ادَّعَى  
ابْنُ الْمُنْذِرِ الإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ صَرْفِهَا إِلَى الْوَلَدِ وَحَمَلُوا  
الْحَدِيثَ عَلَى أَنَّهُ فِي غَيْرِ الْوَاجِبَةِ أَوْ أَنَّ الصَّرْفَ إِلَى الزَّوْجِ وَهُوَ  
الْمَنْفَقُ عَلَى الْأَوْلَادِ أَوْ أَنَّ الْأَوْلَادَ لِلزَّوْجِ وَلَمْ يَكُونُوا مِنْهَا كَمَا  
يُشْعَرُ بِهِ مَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ أُخْرَى «عَلَى زَوْجِهَا وَإِسَامٍ فِي

حَجَرِهَا» وَلَعَلَّهُمْ أَوْلَادُ زَوْجِهَا، وَسَمُوا إِتِمَامًا بِاِغْتِيَابِ الْإِسْمِ مِنَ  
الْأُمِّ

#### ٤- تَقْيِيحُ السُّوَالِ

##### ١- وَجْهُ السَّائِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

٦٠٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ  
حَتَّى يَأْتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُرَعَةٌ لَحْمٍ».

شَفَقَ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (١٤٧٤)، مُسْلِمٌ (١٠٤٠)]

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
لَا يَزَالُ الرَّجُلُ) وَالْمَرَأَةُ

(يَسْأَلُ النَّاسَ) أَمْوَالَهُمْ

(حَتَّى يَأْتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُرَعَةٌ) بِضَمِّ الْمِيمِ  
وَسُكُونِ الرَّايِ فَعَيْنُ مُهْمَلَةٌ (لَحْمٍ) شَفَقَ عَلَيْهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى قُبْحِ كَثْرَةِ السُّوَالِ وَأَنَّ كُلَّ مَسْأَلَةٍ  
تُذْهِبُ مِنْ وَجْهِهِ قِطْعَةً لَحْمٍ حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهِ شَيْءٌ؛ لِقَوْلِهِ «لَا  
يَزَالُ» وَلَفْظُ «النَّاسِ» عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِالسُّلْطَانِ كَمَا يَأْتِي.

وَالْحَدِيثُ مُطْلَقٌ فِي قُبْحِ السُّوَالِ مُطْلَقًا وَتَيِّدَهُ الْبَخَارِيُّ بِمَنْ  
يَسْأَلُ تَكَثُّراً كَمَا يَأْتِي بِعَيْنِي مَنْ سَأَلَ وَهُوَ غَنِيٌّ فَإِنَّهُ تَرَجَّمَ لَهُ:  
بِ(بَابِ مَنْ سَأَلَ تَكَثُّراً) لَا مَنْ سَأَلَ لِحَاجَةٍ فَإِنَّهُ يُسَاحُ لَهُ ذَلِكَ  
وَيَأْتِي قَرِيباً بِبَيَانِ الْغِنَى الَّذِي يَمْنَعُ مِنَ السُّوَالِ

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُرَعَةٌ لَحْمٍ»  
يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهِ يَأْتِي مَسَاقِطاً لَا قَدَرَ لَهُ وَلَا جَاهَ أَوْ  
يُعَذِّبُ فِي وَجْهِهِ حَتَّى يَسْقُطَ لَحْمُهُ عَقُوبَةً لَهُ فِي مَوْضِعِ الْجَنَابَةِ  
لِكُونِهِ أَذَلٌّ وَجْهَهُ بِالسُّوَالِ أَوْ أَنَّهُ يُعِثُّ وَوَجْهَهُ عَظِيمٌ لِيَكُونَ  
ذَلِكَ شِعَارَةً الَّذِي يُعْرِفُ بِهِ

وَيُؤَيِّدُهُ الْأَوَّلُ مَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ [«الْكَبِيرُ» (٣٣٣/٢٠)]

وَالْبَزَّازُ [«كَشَفُ الْأَسَارِ» (٩١٩)] مِنْ حَدِيثِ مَسْعُودِ بْنِ عَمْرٍو «لَا  
يَزَالُ الْعَبْدُ يَسْأَلُ وَهُوَ غَنِيٌّ حَتَّى يَخْلُقَ وَجْهَهُ فَلَا يَكُونُ لَهُ عِنْدَ



اللَّهُ وَجْهَهُ.

وفيه اقوال أخر.

وزاد بالحث على الاكتساب ولو أدخل على نفسه المشقة وذلك لما يدخل السائل على نفسه من ذلك السؤال وذلة الرد إن لم يعطيه المسؤول ولما يدخل على المسؤول من الضيق في ماله إن أعطى كل من يسأل

## ٢- من يسأل الناس تكثرأ

وللشافعية وجهان في سؤال من له قدرة على التكسب:

أصحهما أنه حرام لظاهر الأحاديث.

والثاني: أنه مكروه بثلاثة شروط: أنه لا يذلل نفسه ولا يلج في السؤال ولا يؤذي المسؤول؛ فإن فقد أحدها فهو حرام بالاتفاق

## ٤- المسألة كذا

٦٠٩- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَسْأَلَةُ كَذْ يَكْذُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا، أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بُدَّ مِنْهُ».

رواه الترمذي (٦٨١) وصححه

أي سؤال الرجل أموال الناس

(كذا) أي خدش وهو الأثر وفي رواية «كدوح» بضم

الكاف

وأما سؤاله من السلطان فإنه لا مذمة فيه؛ لأنه إنما يسأل مما هو حق له في بيت المال ولا منة للسلطان على السائل؛ لأنه وكيل فهو كسؤال الإنسان وكيله أن يعطيه من حق الذي لديه.

وظاهره أنه وإن سأل السلطان تكثرأ فإنه لا بأس فيه ولا إثم؛ لأنه جعله قسيماً للأمر الذي لا بد منه وقد فسّر الأمر الذي لا بد منه حديث قيص.

وفيه «لا يحل السؤال إلا لثلاثة: ذي فقر مذفع أو دم موجه أو غرم مظع» الحديث [هو بهذا اللفظ من حديث أنس عند أحمد (١١٤/٣)، أبو داود (١٦٤١)، ابن ماجه (٢١٩٨)، ومن حديث قيص بنحوه: مسلم (١٠٤٤)، أحمد (٤٧٧/٣)، أبو داود (١٦٤٠)، الساني (٨٨/٥) وسأني برقم (٦٠٣)] الحديث.

وقوله (أو في أمر لا بد منه) أي لا يتم له حصوله مع الحاجة.

٦٠٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَسْأَلِ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَمْرًا، فَلْيَسْتَقِلْ أَوْ لْيَسْتَكْثِرْ».

رواه مسلم (١٠٤١).

قال ابن العربي: إن قوله (فإنما يسأل جمراً) معناه أنه يعاقب بالنار.

ويحتمل أن يكون حقيقة أي أنه يصير ما يأخذه جراً يكوى به كما في مانع الزكاة.

وقوله (فليستقل) أمر للتهكم ومثله ما عطف عليه أو للتهديد من باب «اعملوا ما شئتم» [صلت: ٤٠] وهو مشعر بتحريم السؤال للاستكثر.

## ٣- العمل أفضل من السؤال

٦٠٨- وعن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ: «لَاَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ قِيَاتِي بِحُزْمَةٍ مِنَ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَبِيعَهَا، فَيَكْفُ بِهَا وَجْهَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ».

رواه البخاري (١٤٧١).

(وعن الزبير بن العوام رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ: «لَاَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ قِيَاتِي بِحُزْمَةٍ مِنَ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا فَيَكْفُ اللَّهُ بِهَا) أَي: بِقِيَمَتِهَا

(وجْهه خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه». رواه البخاري)

الحديث دل على ما دل قبله عليه من قبح السؤال مع الحاجة.



تَحِبُّ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ وَهُوَ مِنْ يَمْلِكُ مَا تَمَّتْ ذَرْمُهُ لِقَوْلِهِ ﷺ «أُبْرَتَ أَنْ أَخَذَهَا مِنْ أَغْنِيَاكُمْ وَأَرُدَّهَا فِي فَقْرَائِكُمْ» (أوردته القرطبي في تفسيره) (٣٣٧/٣) بدون سند بهذا اللفظ فقابل بين الغني

ضروريه إلا بسؤال ويأتي حديث قبيصة قريباً وهو مُبين ومفسرٌ للأمْرِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ أَي: لَا يَتِمُّ لَهُ حَصُولُهُ مَعَ ضَرُورَتِهِ إِلَّا بِالسُّؤَالِ

## ٥- بَابُ قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ

أَي: قِسْمَةُ اللَّهِ لِلصَّدَقَاتِ بَيْنَ مَصَارِفِهَا

### ١- من نَحَلَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ

وَأَفَادَ أَنَّهُ مَنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ وَبَيْنَ الْفَقِيرِ وَآخِرَ أَنَّهُ مَنْ تَرَدُّ فِيهِ الصَّدَقَةُ. هَذَا أَقْرَبُ مَا يُقَالُ فِيهِ وَقَدْ يُشَاءُ فِي رِسَالَةِ «جَوَابِ سُؤَالٍ»

وَأَفَادَ حَدِيثُ الْبَابِ حَلَّتْهَا لِلْعَامِلِ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا؛ لِأَنَّهُ يَأْخُذُ أَجْرَهُ عَلَى عَمَلِهِ لَا لِفَقْرِهِ وَكَذَلِكَ مَنْ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ فَإِنَّهَا قَدْ وَافَقَتْ مَصْرَفَهَا وَصَارَتْ مِلْكًا لَهُ فَإِذَا بَاعَهَا فَقَدْ بَاعَ مَا لَيْسَ بِزَكَاةٍ حِينَ يَبِيعُ بِلَ مَا هُوَ مِلْكٌ لَهُ وَكَذَلِكَ الْغَارِمُ تَحَلَّى لَهُ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا وَكَذَلِكَ الْغَازِي يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَجَهَّزَ مِنَ الزَّكَاةِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا؛ لِأَنَّهُ سَاعٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

قَالَ الشَّارِحُ: وَيَلْحَقُ بِهِ مَنْ كَانَ قَائِمًا بِمَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَالْقَضَاءِ وَالْإِقْتَاءِ وَالتَّدْرِيسِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا.

وَادْخَلَ أَبُو عُيَيْدٍ مَنْ كَانَ فِي مَصْلَحَةٍ عَامَّةٍ فِي الْعَامِلِينَ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ حَيْثُ قَالَ (بَابُ رِزْقِ الْحَاكِمِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا) وَارَادَ بِالرِّزْقِ مَا يَرْزُقُهُ الْإِمَامُ مَنْ يَبْتَغِي الْمَالَ لِمَنْ يَقُومُ بِمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ كَالْقَضَاءِ وَالنِّتْيَا وَالتَّدْرِيسِ فَلَهُ الْأَخْذُ مِنَ الزَّكَاةِ فِيمَا يَقُومُ بِهِ مُدَّةَ الْقِيَامِ بِالمَصْلَحَةِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: إِنَّهُ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى جَوَازِ اخْتِزِ الْقَاضِي الْأَجْرَةَ عَلَى الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ يَشْغَلُهُ الْحُكْمُ عَنِ الْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ غَيْرَ أَنْ طَائِفَةً مِنَ السَّلَفِ كَرِهُوا ذَلِكَ وَلَمْ يُحَرِّمُوهُ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: أَخَذَ الرِّزْقَ عَلَى الْقَضَاءِ إِنْ كَانَتْ جِهَةٌ الْأَخْذُ مِنَ الْحَلَالِ كَانَ جَائِزًا إِمَّا عَمَّا وَمِنْ تَرْكِهِ فَإِنَّمَا تَرْكُهُ تَوَرُّعًا وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ شُبْهَةٌ فَلِأَوَّلَى التَّرَكُّ

وَيَحْرُمُ إِذَا كَانَ الْمَالُ يُؤْخَذُ لِيَبْتَغِيَ الْمَالَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِهِ وَاخْتَلَفَ إِذَا كَانَ الْغَالِبُ حَرَامًا.

وَأَمَّا الْأَخْذُ مِنَ الْمُتَحَاكِمِينَ فَفِي جَوَازِهِ خِلَافٌ وَمِنْ جَوَازِهِ

٦١٠- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيٍّ إِلَّا لِخَمْسَةٍ: لِعَامِلٍ عَلَيْهَا، أَوْ رَجُلٍ اشْتَرَاهَا بِمَالِهِ، أَوْ غَارِمٍ، أَوْ غَازٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ مُسْكِينٍ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا، فَأَهْدَى مِنْهَا لِغَنِيٍّ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٦/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٣٦) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٤١)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٠٧/١)، وَأَعْلَلَ بِالْإِرْسَالِ

ظَاهِرُهُ إِعْلَالُ مَا أَخْرَجَهُ الْمَذْكُورُونَ جَمِيعًا.

وَفِي الشَّرْحِ أَنَّ النَّبِيَّ أَعْلَنَ بِالْإِرْسَالِ رَوَايَةَ الْحَاكِمِ الَّتِي حَكَّمَ بِصَحِّهَا.

وَقَوْلُهُ: (لِغَنِيٍّ) قَدْ اخْتَلَفَتْ الْأَقْوَالُ فِي حَدِّ الْغَنِيِّ الَّذِي يَحْرُمُ بِهِ قَبْضُ الصَّدَقَةِ عَلَى أَقْوَالٍ وَلَيْسَ عَلَيْهَا مَا تَسْكُنُ لَهُ النَّفْسُ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ؛ لِأَنَّ الْمُبْحَثَ لَيْسَ لُغَوِيًّا حَتَّى يُرْجَعَ فِيهِ إِلَى تَفْسِيرٍ لُغَوِيٍّ وَلِأَنَّهُ فِي اللَّغَةِ أَمْرٌ نَسِيٌّ لَا يَتَعَيَّنُ فِي قَدْرِ

وَوَرَدَتْ أَحَادِيثٌ مُعَيَّنَةٌ لِقَدْرِ الْغَنِيِّ الَّذِي يَحْرُمُ بِهِ السُّؤَالُ كَحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ (٩٨/٥) «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ أُوْقِيَّةٌ فَقَدْ أَلْخَفَ» وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٦٢٨) «مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أُوْقِيَّةٌ أَوْ عَذْلُهَا فَقَدْ سَأَلَ إِنْخَافًا».

وَأَخْرَجَ أَيْضًا (١٦٢٩) «مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ فَإِنَّمَا يَسْتَكْبِرُ مِنَ النَّارِ قَالُوا: وَمَا يُغْنِيهِ؟ قَالَ: قَدَّرَ مَا يُغْنِيهِ وَيُعْدِيهِ» صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٣٩٤) فَهَذَا قَدْرُ الْغَنِيِّ الَّذِي يَحْرُمُ مَعَهُ السُّؤَالُ.

وَأَمَّا الْغَنِيُّ الَّذِي يَحْرُمُ مَعَهُ قَبْضُ الزَّكَاةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَنْ



فَقَدْ شَرَطَ لَهُ شَرَايِطَ وَيَأْتِي ذِكْرُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْقَضَاءِ وَإِنَّمَا لَمْ تَعْرِضْ لَهُ الشَّارِحُ هُنَا تَعْرِضُنَا لَهُ:

## ٢- لَا تُعْطَى لَغْنِيٍّ أَوْ قَوِيٍّ

٦١١- وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلَانِيهِ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَلَّبَ فِيهِمَا النَّظَرَ، فَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ، فَقَالَ: إِنَّ شَيْئًا أَعْطَيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِيَغْنِي، وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٤/٤) وَقَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٣٣) وَالتَّسَانِيُّ (٩٩/٥)

(وَعَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ فَمَنْشَأَ نَحْوَهُ آخِرُهُ رَأَى؛ وَعُبَيْدُ اللَّهِ يُقَالُ: إِنَّهُ وُلِدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُعَدُّ فِي التَّابِعِينَ رَوَى عَنْ عُمَرَ وَعِثْمَانَ وَغَيْرِهِمَا

«أَنَّ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلَانِيهِ مِنَ الصَّدَقَةِ فَقَلَّبَ فِيهِمَا النَّظَرَ» نُسِرَتْ ذَلِكَ الرَّوَايَةُ الْآخَرَى بِلَفْظِ «فَرَفَعَ فِينَا النَّظَرَ وَخَفَضَهُ»

«فَرَأَاهُمَا جُلْدَيْنِ فَقَالَ: إِنَّ شَيْئًا أَعْطَيْتُكُمَا وَلَا حَظَّ فِيهَا لِيَغْنِي وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَقَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَانِيُّ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَا أَجُودُهُ مِنْ حَدِيثٍ!.

وَقَوْلُهُ (إِنْ شِئْنَا) أَيُّ أَنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ ذَلَّةً فَإِنْ رَضِئْنَا بِهَا أَعْطَيْتُكُمَا أَوْ أَنَّهَا حَرَامٌ عَلَى الْجُلْدِ (فَلِنْ شِئْنَا) تَنَاوَلَ الْحَرَامَ (أَعْطَيْتُكُمَا) قَالَهُ تَرْبِيخًا وَتَغْلِيظًا.

وَالْحَدِيثُ مِنْ أَدَلَّةِ تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ عَلَى الْغْنِيِّ وَهُوَ تَصْرِيحٌ بِمَفْهُومِ الْآيَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَ فِي تَحْقِيقِ الْغْنِيِّ كَمَا سَلَفَ وَعَلَى الْقَوِيِّ الْمُكْتَسِبِ؛ لِأَنَّهُ حَرَقَتْهُ صَيْرُتُهُ فِي حُكْمِ الْغْنِيِّ وَمَنْ أَجَازَ لَهُ تَنَاوُلَ الْحَدِيثِ بِمَا لَا يُقْبَلُ.

## ٣- الْمَسْأَلَةُ مِنْ حَالَةٍ وَفَاقَةٍ وَعَيْشٍ

٦١٢- وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنْتِ مُخَارِقِ الْهَلَالِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٍ تَحْمِلُ حِمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا، ثُمَّ يُنْسِيكَ وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَنَحَتْ مَالَهُ، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ مِنْ قَوْمِهِ، لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُحْتَ يَأْكُلُهُ صَاحِبُهُ سُحْتًا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٤٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٤٠) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٣٥٩) وَابْنُ جِبَانَ (٢٢٩١).

(وَعَنْ قَبِيصَةَ) بَفَتْحِ الْقَافِ فَمَوْحِدَةٌ مَكْسُورَةٌ فَمَنْشَأَ نَحْوَهُ نَصَادٌ مُهْمَلَةٌ

(ابْنُ مُخَارِقٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ فَخَاءٌ مُعْجَمَةٌ فَرَاهُ مَكْسُورَةٌ بَعْدَ الْأَلِفِ فَقَافٌ (الْهَلَالِيُّ)

وَقَدْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عِدَادُهُ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ، رَوَى عَنْهُ ابْنُهُ قَطْنٌ وَغَيْرُهُ

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٍ» بِالْكَسْرِ بَدَلًا مِنْ «ثَلَاثَةً» وَيَصُحُّ رَفْعُهُ بِتَقْدِيرِ أَحَدُهُمْ

(تَحْمِلُ حِمَالَةً) بِفَتْحِ الْخَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَهُوَ الْمَالُ يَتَحَمَّلُهُ الْإِنْسَانُ عَنْ غَيْرِهِ

(فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُنْسِيكَ وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ) أَيُّ آفَةٍ (اجْتَنَحَتْ) أَيُّ أَهْلَكَتْ (مَالَهُ) فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا بِكَسْرِ الْقَافِ مَا يَقُومُ بِحَاجَتِهِ وَسُدَّ خَلَّتِهِ

(مِنْ عَيْشٍ) وَرَجُلٍ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ أَيُّ حَاجَةٌ (حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَابِ) بِكَسْرِ الْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ مَقْصُورٌ الْعَقْلُ

(مِنْ قَوْمِهِ)؛ لِأَنَّهُمْ أَخْبَرُوا بِحَالِهِ يَقُولُونَ أَوْ قَاتِلَيْنِ (لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا) بِكَسْرِ الْقَافِ (مِنْ عَيْشٍ) فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَا قَبِيصَةُ سُحْتَ) بِضَمِّ



السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ

٤- لَا تُعْطَى لآلِ مُحَمَّدٍ

(بِأَكْثَلِهَا) أَيِ الصَّدَقَةِ أَتَتْ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ السُّخْتَ عِبَارَةً عَنْهَا  
وَالْأَفْضَحُ لَكُ

(سُخْتًا) السُّخْتُ الْحَرَامُ الَّذِي لَا يَجِلُّ كَسْبُهُ؛ لِأَنَّهُ يُسَجِّتُ  
الْبَرَكَةَ أَيِ يُذْهِبُهَا

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ حِبَّانَ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تَحْرُمُ الْمَسْأَلَةَ إِلَّا لِلثَّلَاثَةِ:

(الْأَوَّلُ) لِمَنْ تَحْمَلُ حَالَةً وَذَلِكَ أَنْ يَتَحَمَّلَ الْإِنْسَانُ عَنْ  
غَيْرِهِ دِينًا أَوْ دِيَةً أَوْ يُصَالِحَ بِمَالٍ بَيْنَ طَائِفَتَيْنِ فَإِنَّهَا تَحِلُّ لَكُ  
الْمَسْأَلَةُ.

وظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ مِنْ مَالِهِ وَهَذَا  
هُوَ أَحَدُ الْخَمْسَةِ الَّذِينَ يَجِلُّ لَهُمْ اخْتِذُ الصَّدَقَةَ وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ  
كَمَا سَلَفَ فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ.

(وَالثَّانِي) مَنْ أَصَابَ مَالَهُ آفَةٌ سَمَويَّةٌ أَوْ أَرْضِيَّةٌ كَالْبَرْدِ  
وَالْغَرَقِ وَغَيْرِهِ بَحِثْ لَمْ يَبْقَ لَكُ مَا يَقُومُ بِعَيْشِهِ حَلَّتْ لَكُ الْمَسْأَلَةُ  
حَتَّى يَحْصِلَ لَكُ مَا يَقُومُ بِمَجَالِهِ وَيُسَدِّ خُلَّتَهُ.

(وَالثَّلَاثُ) مَنْ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ وَلَكِنْ لَا تَحِلُّ لَكُ الْمَسْأَلَةُ إِلَّا  
بَشَرطٍ أَنْ يَشْهَدَ لَكُ مِنْ أَهْلِ بِلَدِهِ؛ لِأَنَّهُمْ آخِرُ مَجَالِهِ - ثَلَاثَةٌ مِنْ  
ذَوِي الْعُقُولِ لَا مِنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْغَيَاوَةُ وَالتَّغْفِيلُ وَإِلَى كَوْنِهِمْ  
ثَلَاثَةٌ ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ لِلنَّصِّ فَقَالُوا: لَا يَقْبَلُ فِي الْإِعْسَارِ أَقْلٌ مِنْ  
ثَلَاثَةٍ.

وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى كِفَايَةِ الْاِثْنَيْنِ قِيَاسًا عَلَى سَائِرِ الشَّهَادَاتِ  
وَحَلُّوا الْحَدِيثَ عَلَى النَّدْبِ.

ثُمَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْغِنَى ثُمَّ افْتَقَرَ

أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجِلُّ لَكُ السُّؤَالُ وَإِنْ لَمْ يَشْهَدُوا  
لَكَ بِالْفَاقَةِ يَقْبَلُ قَوْلُهُ

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَحْرِيمِ السُّؤَالِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَنَّهَا تَسْقُطُ بِه  
الْعَدَالَةُ

وَالظَّاهِرُ مِنَ الْأَحَادِيثِ تَحْرِيمُ السُّؤَالِ إِلَّا لِلثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ  
أَوْ أَنْ يَكُونَ الْمَسْأُولُ السُّلْطَانُ كَمَا سَلَفَ.

٦١٣- وَعَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ  
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لآلِ  
مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» [١٠٧٢(١) (١٦٧)].

وَلِي رِوَايَةٌ [١٠٧٢(١) (١٦٨)] «وَأَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ  
وَلَا لآلِ مُحَمَّدٍ».  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٧٢).

(وَعَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ) بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ  
هَاشِمٍ.

سَكَنَ الْمَدِينَةَ ثُمَّ تَحَوَّلَ عَنْهَا إِلَى دِمَشْقَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ اثْنَيْنِ  
وَسِتِّينَ وَكَانَ قَدْ أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَطْلُبُ مِنْهُ أَنْ يَجْعَلَهُ  
عَامِلًا عَلَى بَعْضِ الزَّكَاةِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَدِيثَ.

وَلِيهِ قِصَّةٌ

(قَالَ): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لآلِ  
مُحَمَّدٍ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ» هُوَ بَيَانٌ لَعَلَّةَ التَّحْرِيمِ

(وَلِي رِوَايَةٌ) أَيِ لِمُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ «وَأَنَّهَا لَا تَحِلُّ  
لِمُحَمَّدٍ وَلَا لآلِ مُحَمَّدٍ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ فَأَنَذَا أَنْ لَفْظَ «لَا تَنْبَغِي»  
أَرَادَ بِهِ لَا تَحِلُّ فَيُقِيدُ التَّحْرِيمَ أَيْضًا وَلَيْسَ لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْمَذْكُورِ  
فِي الْكُتُبِ السُّنَّةُ غَيْرُ هَذَا الْحَدِيثِ

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وَعَلَى آلِهِ،  
فَأَمَّا عَلَيْهِ ﷺ فَإِنَّهُ إِجْمَاعٌ

وَكَذَا ادَّعَى الْإِجْمَاعُ عَلَى حُرْمَتِهَا عَلَى آلِهِ أَبُو طَالِبٍ وَابْنُ  
قُدَامَةَ وَنَقَلَ الْجَوَازُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ

وَقِيلَ: إِنْ مُنَعُوا خُمْسَ الْخُمْسِ وَالتَّحْرِيمُ هُوَ الَّذِي دَلَّتْ  
عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ وَمَنْ قَالَ: يَجْلِيهَا قَالَ مُتَأَوَّلًا لَهَا وَلَا حَاجَةَ  
لِلتَّأْوِيلِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ التَّأْوِيلُ إِذَا قَامَ عَلَى الْحَاجَةِ إِلَيْهِ دَلِيلٌ  
وَالْتَعْلِيلُ بِأَنَّهَا أَوْسَاخُ النَّاسِ قَاضٍ بِتَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ  
عَلَيْهِمْ لَا النَّافِلَةِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي يَطْهَرُ بِهَا مَنْ يُخْرِجُهَا كَمَا قَالَ  
تَعَالَى: «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا» [الرَّحْمَةُ:  
٣] إِلَّا أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي صَدَقَةِ النَّفْلِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي كُتُبِ



التفسير.

وَسُكُونُ الْيَاءِ التَّحْيِيَّةُ (بِنِ مَطْعِمٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونُ الطَّاءِ وَكَسْرُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ - ابْنُ نَوْفَلٍ بِنِ عَبْدِ مَنَافٍ الْقُرَشِيُّ.

اسْلَمَ قَبْلَ الْفَتْحِ وَنَزَلَ الْمَدِينَةَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةً أَرْبَعَ وَخَمْسِينَ وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ

(قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ وَتَرَكْتَنَا وَنَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ) الْمَرَادُ بِبَنِي هَاشِمٍ: آلُ عَلِيٍّ وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَقِيلٍ وَآلُ الْعَبَّاسِ وَآلُ الْحَارِثِ وَلَمْ يُدْخَلْ آلُ أَبِي لَهَبٍ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ فِي عَصْرِهِ ﷺ أَحَدٌ وَقِيلَ: بَلْ اسْلَمَ مِنْهُمْ غُثْبَةٌ وَمَنْعَتَبُ ابْنِ أَبِي لَهَبٍ وَثَبْنَا مَعَهُ ﷺ فِي خَيْبَرَ (شَيْءٌ وَاحِدٌ رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَنِي الْمُطَّلِبِ يُشَارِكُونَ بَنِي هَاشِمٍ فِي سَهْمِ ذَوِي الْقُرْبَى وَتَحْرِيمِ الزَّكَاةِ أَيْضاً دُونَ مَنْ عَدَاهُمْ وَإِنْ كَانُوا فِي النَّسَبِ سَوَاءً، وَعَلَّلَهُ ﷺ بِاسْتِمْرَارِهِمْ عَلَى الْمَوَالَاةِ كَمَا فِي لَفْظِ آخِرِ تَعْلِيلِهِ «بِأَنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونَا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ» رَأَى أَحَدُ (٨١/٤)، النَّسَائِيُّ (١٣١/٧) فَصَارُوا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ فِي الْأَحْكَامِ وَهُوَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ فِي ذَلِكَ

وَذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَخَالَفَهُ الْجُمْهُورُ وَقَالُوا: إِنَّهُ ﷺ أَعْطَاهُمْ عَلَى جِهَةِ التَّفَضُّلِ لَا لِاسْتِحْقَاقٍ وَهُوَ خِلَافُ الظَّاهِرِ، بَلْ قَوْلُهُ: «شَيْءٌ وَاحِدٌ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ يُشَارِكُونَهُمْ فِي اسْتِحْقَاقِ الْخُمْسِ وَتَحْرِيمِ الزَّكَاةِ.

وَعَلِمَ أَنَّ بَنِي الْمُطَّلِبِ هُمُ الْأَوْلَادُ الْمُطَّلِبُونَ بِنِ عَبْدِ مَنَافٍ، وَجَبِيرُ بْنُ مَطْعِمٍ مِنْ أَوْلَادِ نَوْفَلِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ وَعُثْمَانُ مِنْ أَوْلَادِ عَبْدِ شَمْسٍ بِنِ عَبْدِ مَنَافٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو عَبْدِ شَمْسٍ وَبَنُو نَوْفَلِ الْأَوْلَادُ عَمٌّ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ فَلِذَا قَالَ عُثْمَانُ وَجَبِيرُ بْنُ مَطْعِمٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ إِنَّهُمْ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ أَبْنَاءُ عَمٍّ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ كَانَ لِعَبْدِ مَنَافٍ أَرْبَعَةُ أَوْلَادٍ: هَاشِمٌ وَالْمُطَّلِبُ وَنَوْفَلٌ وَعَبْدُ شَمْسٍ. وَلِهَاشِمٍ مِنَ الْأَوْلَادِ: عَبْدُ الْمُطَّلِبِ وَصَيْفِيُّ أَبُو صَيْفِيٍّ وَأَسَدٌ. وَلِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ مِنَ الْأَوْلَادِ: عَبْدُ اللَّهِ وَأَبُو طَالِبٌ وَحَمْزَةُ وَالْعَبَّاسُ وَأَبُو لَهَبٍ وَالْحَارِثُ وَعَبْدُ الْعَزَى وَحَنْجَلٌ

وَقَدْ ذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى تَحْرِيمِ صَدَقَةِ التَّفَضُّلِ أَيْضاً عَلَى الْإِلِّ وَاخْتَرَنَاهُ فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ» لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ.

وَفِيهِ أَنَّهُ ﷺ كَرَّمَ آلَهُ عَنْ أَنْ يَكُونُوا عَمَلًا لِلْفَسَالَةِ وَشَرَفُهُمْ عَنْهَا وَهَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ الْمَنْصُوصَةُ وَقَدْ وَرَدَ التَّعْلِيلُ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ [مَعْرِفَةُ الصَّحَابَةِ (٢٦٨٧/٥)] مَرْفُوعًا بِأَنَّ لَهُمْ فِي خُمْسِ الْخُمْسِ مَا يَكْفِيهِمْ وَيَغْنِيهِمْ فَهَمَّا عَلَتَانِ مَنصُوصَتَانِ وَلَا يُلْزَمُ مَنْ مَنَعَهُمْ عَنِ الْخُمْسِ أَنْ يَحُلَّ لَهُمْ فَإِنَّ مَنْ مَنَعَ الْإِنْسَانَ عَنْ مَالِهِ وَحَقِّهِ لَا يَكُونُ مَنَعُهُ لَهُ مُحْلَلًا مَا حَرَّمَ عَلَيْهِ وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي رِسَالَةِ مُسْتَقْلَةٍ.

وَفِي الْمَرَادِ بِالْآلِ خِلَافٌ وَالْأَقْرَبُ مَا فَسَّرَهُمْ بِهِ الرَّأْيِيُّ وَهُوَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ بِأَنَّهُمْ آلُ عَلِيٍّ وَآلُ الْعَبَّاسِ وَآلُ جَعْفَرٍ وَآلُ عَقِيلٍ. انْتَهَى.

قُلْتُ: نَزِيَّةُ: آلُ الْحَارِثِ بِنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ لِهَذَا الْحَدِيثِ فَهَوَ تَفْسِيرُ الرَّأْيِيِّ وَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى تَفْسِيرِ غَيْرِهِ فَالرُّجُوعُ إِلَيْهِ مِنْ تَفْسِيرِ آلِ مُحْمَدٍ هُنَا هُوَ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْآلِ مُشْتَرَكٌ وَتَفْسِيرُ رَأْيِيهِ دَلِيلٌ عَلَى الْمَرَادِ مِنْ مَعَانِيهِ؛ فَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ فَسَّرَهُمْ بِهِ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ وَهُوَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٣١٤٠) وَإِنَّمَا تَفْسِيرُهُمْ هُنَا بِبَنِي هَاشِمٍ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا مِنْ أَوْلَادِ أَبِي لَهَبٍ وَنَحْوِهِمْ فَهَؤُ تَفْسِيرٌ بِخِلَافِ تَفْسِيرِ الرَّأْيِيِّ وَكَذَلِكَ يَدْخُلُ فِي تَحْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَيْهِمْ بَنُو الْمُطَّلِبِ بِنِ عَبْدِ مَنَافٍ كَمَا يَدْخُلُونَ مَعَهُمْ فِي قِسْمَةِ الْخُمْسِ كَمَا يُفِيدُهُ:

٥ - مَنْ يُعْطَى مِنَ الْخُمْسِ مِنْ آلِ النَّبِيِّ ﷺ

٦١٤ - وَعَنْ جَبْرِ بْنِ مَطْعِمٍ ﷺ قَالَ: مَشَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ بَنِي الْمُطَّلِبِ مِنْ خُمْسِ خَيْبَرَ وَتَرَكْتَنَا وَنَحْنُ وَهُمْ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ».

رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ (٣١٤٠).

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ جَبْرِ بْنِ مَطْعِمٍ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ



ومقرم والغنياق وضرار وزبير.

### ٦- مَوْلَى النَّبِيِّ لَهُ حُكْمُ آلِهِ

٦١٥- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ، فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَنِي، فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا، فَقَالَ: لَا، حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْأَلَهُ. فَاتَّاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَإِنَّمَا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ.

رواه أحمد (٨/٦) والثلاثة (ابو داود (١٦٥٠)، الترمذي (٦٥٧)، السامي (١٠٧/٥) وابن خزيمة (٢٣٤٤) وابن حبان (٣٢٩٣).

(وعن أبي رافع) هو أبو رافع مولى رسول الله ﷺ قيل: اسمه إبراهيم، وقيل: هُرْمُزٌ، وقيل: كَانَ لِلْعَبَّاسِ فَوْقَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا أَسْلَمَ الْعَبَّاسُ بِشَرِّ أَبِي رَافِعٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِإِسْلَامِهِ فَاغْتَنَ، مَاتَ فِي خِلَافَةِ عَلِيٍّ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ رَجُلًا عَلَى الصَّدَقَةِ) إِنِّي عَلَى قَبْضِهَا

(من بني مخزوم) اسمه الأرقم

(فَقَالَ لِأَبِي رَافِعٍ: اصْحَنِي فَإِنَّكَ تُصِيبُ مِنْهَا فَقَالَ: حَتَّى آتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَاسْأَلَهُ فَاتَّاهُ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» وَإِنَّمَا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ. رواه أحمد والثلاثة وابن خزيمة وابن حبان.

الحديث دليل على أَنَّ حُكْمَ مَوْلَى آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ حُكْمُهُمْ فِي تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ (٩١/٣): إِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي عَدَمِ حُلِّ الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلِبَنِي هَاشِمٍ وَلِمَوْلَاهِمُ أَنْتَهَى.

وَذَهَبَتْ جَمَاعَةٌ إِلَى عَدَمِ تَحْرِيمِهَا عَلَيْهِمْ لِعَدَمِ الْمَشَارَكَةِ فِي النَّسَبِ وَلِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْخَمْسِ سَهْمٌ:

وَاجِبٌ بَأَنَّ النَّصَّ لَا تَقْدَمُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْعِلَلُ فَهِيَ مُرَدُّوَةٌ فَإِنَّمَا تَرْفَعُ النَّصُّ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هَذَا خِلَافُ الثَّابِتِ مِنَ النَّصِّ ثُمَّ هَذَا نَصٌّ عَلَى تَحْرِيمِ الْعِمَالَةِ عَلَى الْمَوَالِي وَبِالْأَوَّلَى عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ

ﷺ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ الرَّجُلَ الَّذِي عَرَضَ عَلَى أَبِي رَافِعٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ عَلَى بَعْضِ عَمَلِهِ الَّذِي وَلَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَنَالُ عِمَالَةً لَا أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ أَجْرِهِ فَإِنَّهُ جَائِزٌ لِأَبِي رَافِعٍ اخْتِذَهُ إِذْ هُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ الْخَمْسِ الَّذِينَ تَحِلُّ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ قَدْ مَلَكَ ذَلِكَ الرَّجُلُ أَجْرَتَهُ فَيُعْطِيهِ مِنْ مَلَكَوَةٍ هُوَ حَالٌ لِأَبِي رَافِعٍ فَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ فِيمَا سَلَفَ «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا فَأَهْدَى مِنْهَا».

### ٧- لَا حَرَجَ فِي الْعَطَاءِ وَهُوَ غَيْرُ الصَّدَقَةِ

٦١٦- وَعَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ الْعَطَاءَ، فَيَقُولُ: أُعْطِيَهُ أَفْقَرُ مِنِّي، فَيَقُولُ: خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ، أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ، وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تَتَّبِعْهُ نَفْسَكَ».

رواه مسلم (١٠٤٥).

(وعن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه) رضي الله عنهما «أن رسول الله ﷺ كان يعطي عمر بن الخطاب العطاء، فيقول: أعطيه أفقر مني، فيقول: خذه فتموله، أو تصدق به، وما جاءك من هذا المال، وأنت غير مشرف ولا سائل فخذ، وما لا فلا تتبعه نفسك»

(ولا سائل فخذ وما لا فلا تتبعه نفسك) إِنِّي لَا تَعْلَقُهَا بِطَلْبِهِ (رواه مسلم)

الحديث أفاد أن العامل ينبغي له أن يأخذ العمالة ولا يردّها فإن الحديث في العمالة كما صرح به في رواية مسلم.

والأكثر على أن الأمر في قوله: «فخذ» للنسب وقيل: للوجوب

قيل: وهو مندوب في كل عطية يُعطَاها الإنسان فإنه يُندب له قبولها بالشرطين المذكورين في الحديث هذا إذا كان المال الذي يُعطيه منه حلالاً.

وأما عطية السلطان الجائر وغيره ممن ماله حلال وحرام:



فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: إِنْ أَخَذَهَا جَائِزٌ مُرْخَصٌ فِيهِ

قَالَ: وَحِجَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي الْيَهُودِ ﴿سَمَاعُونَ  
لِلْكَذِبِ أَكْأَلُونَ لِلْسُّخْتِ﴾ [الأنعام: ٤٢] وَقَدْ زَهَرَ عَلَيْهِ دِرْعُهُ مَعَ  
يَهُودِيٍّ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ وَكَذَا أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنْهُمْ مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ  
وَإِنْ كَثُرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَنْ ثَمَنَ الْخَنَزِيرَ وَالْمَعَامِلَاتِ الْبَاطِلَةِ.  
انْتَهَى.

وَفِي «الْجَامِعِ الْكَافِي» أَنَّ عَطِيَّةَ السُّلْطَانِ الْجَائِزَ لَا تُرَدُّ؛ لِأَنَّهُ  
إِنْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ عَيْنُ مَالِ الْمُسْلِمِ وَجَبَ قَبُولُهُ وَتَسْلِيمُهُ إِلَى  
مَالِكِهِ وَإِنْ كَانَ مُلْتَبَسًا فَهُوَ مَظْلَمَةٌ يَصْرِفُهَا عَلَى مُسْتَحَقِّهَا، وَإِنْ  
كَانَ ذَلِكَ عَيْنَ مَالِ الْجَائِزِ فَفِيهِ تَقْلِيلٌ لِبَاطِلِهِ وَأَخْذُ مَا يَسْتَعِينُ  
بِإِنْفَاقِهِ عَلَى مَعْصِيَتِهِ؛ وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ جَارٍ عَلَى قَوَاعِدِ  
الشَّرِيعَةِ، إِلَّا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَأْمَنَ الْقَابِضُ عَلَى نَفْسِهِ  
مِنْ حُبِّهِ الْحَسَنِ الَّذِي جَبَلَتْ النُّفُوسُ عَلَى حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا  
وَأَنْ لَا يُؤْهِمَ الْغَيْرُ أَنَّ السُّلْطَانَ عَلَى الْحَقِّ حَيْثُ قَبِضَ مَا أَعْطَاهُ  
وَقَدْ بَسَطْنَا فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ» فِي كِتَابِ الْبَيْعِ مَا هُوَ  
أَوْسَعُ مِنْ هَذَا.



«إِلَّا رَجُلًا».

## ٥- كتاب الصيام

الصَّيَّامُ لُغَةً: الإِمْسَاكُ، فَيَعْمُ الإِمْسَاكُ عَنِ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ مِنَ النَّاسِ وَالِدَوَابِّ وَغَيْرِهَا.

وَقَالَ أَبُو عِيْدٍ [غَرِيبُ الْحَدِيثِ: ١/٣٢٥-٣٢٧]: كُلُّ مَمْسَكٍ عَنْ كَلَامٍ أَوْ طَعَامٍ أَوْ سِرٍّ فَهُوَ صَائِمٌ.

وَفِي الشَّرْعِ: إِمْسَاكٌ خُصُوصٌ وَهُوَ الإِمْسَاكُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجَمَاعِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ فِي النَّهَارِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ.

وَيَنْبَغُ ذَلِكَ الإِمْسَاكُ عَنِ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْكَلَامِ الْحَرَمِ وَالْمَكْرُوهِ لِرُودِ الْأَحَادِيثِ بِالنَّهْيِ عَنْهَا فِي الصَّوْمِ زِيَادَةً عَلَى غَيْرِهِ فِي وَقْتِ خُصُوصٍ بِشُرُوطِ خُصُوصَةٍ تَفْصُلُهَا الْأَحَادِيثُ الْأَتِيَّةُ، وَكَانَ مَبْدَأُ فُرُوضِهِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ.

## ١- باب صفة الصيام

### ١- لا يُقَدَّم رمضان بصيام يصله به

٦١٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمه».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٩١٤)، مُسْلِمٌ (١٠٨٢)].

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إِطْلَاقِ هَذَا اللَّفْظِ عَلَى شَهْرِ رَمَضَانَ: وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ [الْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٠١/٤)] وَلَمْ يَخْرُجْ أَحَدٌ وَغَيْرُهُ مَرْفُوعًا «لَا تَقُولُوا: جَاءَ رَمَضَانُ فَإِنْ رَمَضَانُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ وَلَكِنْ قُولُوا: جَاءَ شَهْرُ رَمَضَانَ» حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لَا يَقَاطُمُ مَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ.

(بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلٌ) كَذَا فِي نُسْخِ «بُلُوغِ الْمَرَامِ» وَلَفْظُهُ فِي الْبُخَارِيِّ «إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا».

قَالَ الْمَصْنُفُ «يَكُونُ» نَاسِئَةً. أَيُّ يُوجَدُ رَجُلٌ. وَلَفْظُ مُسْلِمٍ

قُلْتُ: وَهُوَ قِيَاسُ الْعَرَبِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ مِنْ مَذْكُورٍ.

(كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمه مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ صَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ قَبْلَ رَمَضَانَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا أَنْ يَتَعَجَّلَ الرَّجُلُ الصَّيَّامُ قَبْلَ دُخُولِ رَمَضَانَ لَعَنَى رَمَضَانَ أَنْتَهَى.

وَقَوْلُهُ: (لَعَنَى رَمَضَانَ) تَقْيِيدٌ لِلنَّهْيِ بِأَنَّهُ مُشْرُوطٌ بِكَوْنِ الصَّوْمِ اخْتِيَاظًا لَا لَوْ كَانَ الصَّوْمُ مُطْلَقًا كَالنَّفْلِ الْمَطْلُوقِ وَالنَّذْرِ وَنَحْوِهِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ بَعْدَ هَذَا التَّقْيِيدِ يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ تَقْدِيمِ رَمَضَانَ بِأَيِّ صَوْمٍ كَانَ وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ النَّهْيِ فَإِنَّهُ عَامٌّ لَمْ يَسْتَنْ مِنْهُ إِلَّا صَوْمَ مَنْ اعْتَادَ صَوْمَ أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ، وَوَافَقَ ذَلِكَ آخِرَ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ وَلَوْ أَرَادَ ﷺ الصَّوْمَ الْمُقَيَّدَ بِمَا ذَكَرَ لَقَالَ: إِلَّا مُتَّفَعًا أَوْ نَحْوَ هَذَا اللَّفْظِ.

وَأَمَّا نَهْيٌ عَنْ تَقْدِيمِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ قَدْ عَلَّقَ الدُّخُولَ فِي صَوْمِ رَمَضَانَ بِرُؤْيَا هَلَالِهِ فَالْتَقَدُّمُ عَلَيْهِ مُخَالَفَةٌ لِلنَّصِّ أَمْرًا وَنَهْيًا.

وَلَوْ إِيْطَانٌ لَمَا يَفْعَلُهُ الْبَاطِنِيُّ مِنْ تَقْدِيمِ الصَّوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ قَبْلَ رُؤْيَا هَلَالِ رَمَضَانَ وَزَعَمِهِمْ أَنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ «صُومُوا لِرُؤْيَا» [سَيَاسِي بِرَقَم (٦٠٥)]، فِي مَعْنَى مُسْتَقْبَلِينَ لَهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَدِيثَ يُفِيدُ أَنَّ اللَّامَ لَا يَصَحُّ حَمْلُهَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى وَإِنْ وَرَدَتْ لَهُ فِي مَوَاضِعَ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنِ الصَّوْمِ مِنْ بَعْدِ التَّصَدِّقِ الْأَوَّلِ مِنْ يَوْمٍ سَادَسَ عَشَرَ مِنْ شَعْبَانَ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا «إِذَا اتَّصَفَتْ شَعْبَانٌ فَلَا تَصُومُوا».

أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (٢٣٣٧)، التِّرْمِذِيُّ (٧٣٨)، ابْنُ مَاجَهَ (١٦٥١)] وَغَيْرُهُمْ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يُكْرَهُ بَعْدَ الْإِنْتِصَافِ وَيَحْرُمُ قَبْلَ رَمَضَانَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ.



وَقَالَ آخَرُونَ: يَجُوزُ مِنْ بَعْدِ انْتِصَافِهِ وَيَحْرُمُ قَبْلَهُ يَوْمٌ أَوْ يَوْمَيْنِ.

أَمَّا جَوَازُ الْأَوَّلِ فَلَأَنَّهُ الْأَصْلُ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ضَعِيفٌ.  
قَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ مَعِينٍ: إِنَّهُ مُنْكَرٌ.

وَأَمَّا تَحْرِيمُ الثَّانِي فَلِحَدِيثِ الْكِتَابِ وَهُوَ قَوْلُ حَسَنٍ.

## ٢- لا يُصَامُ يَوْمُ الشَّكِّ

٦١٨- وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ رضي الله عنه».

ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَلْقِيفًا لِكِتَابِ الصَّوْمِ، تَحْتَ بَابِ (١١)، وَوَصَلَتْهُ الْخُمْسَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٢٣٣٤)، التِّرْمِذِيُّ (٦٨٦)، النَّسَائِيُّ (١٥٣/٤)، ابْنُ مَاجَةَ (١٦٤٥)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٩١٤) وَابْنُ جِبَانَ (٣٥٨٥).

(وَعَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه قَالَ: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ مُغَيَّرَ الصِّيغَةِ مُسْنَدًا إِلَى (فِيهِ) فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ. ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ تَلْقِيفًا وَوَصَلَتْهُ إِلَى عَمَّارٍ (الْخُمْسَةُ) وَزَادَ الْمُسْنَفُ فِي الْفَتْحِ (١٢٠/٤): الْحَاكِمُ (٤٢٣/١، ٤٢٤)، وَأَنَّهُمْ وَصَلُوهُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَلَفْظُهُ عِنْدَهُمْ «كُنَّا عِنْدَ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ فَأَتَانِي بِشَأْنٍ مَصْلِيَّةٍ فَقَالَ: كُلُّوْا فَتَنَنْحِي بَعْضُ الْقَوْمِ فَقَالَ: إِنِّي صَائِمٌ، فَقَالَ عَمَّارٌ: مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ» (وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ جِبَانَ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: هُوَ مُسْنَدٌ عِنْدَهُمْ لَا يَخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ، أَنْتَهَى.

وَهُوَ مَوْقُوفٌ لَفْظًا مَرْفُوعٌ حُكْمًا وَمَعْنَاهُ مُسْتَفَادٌ مِنْ أَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنْ اسْتِقْبَالِ رَمَضَانَ بِصَوْمٍ وَاحِدٍ بِالْصَّوْمِ لِرُؤْيَاهُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ يَوْمَ الشَّكِّ هُوَ يَوْمُ الثَّلَاثَيْنِ مِنْ شَعْبَانَ إِذَا لَمْ يُرَ الْهَيْلَالُ فِي لَيْلَتِهِ بِنِجْمٍ سَائِرٍ أَوْ غَوَاهُ فَيَجُوزُ كَوْنُهُ مِنْ رَمَضَانَ وَكَوْنُهُ مِنْ شَعْبَانَ.

وَالْحَدِيثُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ صَوْمِهِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ [«تَرْبِيبُ الْمُسْنَدِ» (٧٢١)] وَاخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِي ذَلِكَ.

مِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ صَوْمِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ مِنْهُ وَعَدَّهُ

عَصِيَانًا لِأَبِي الْقَاسِمِ وَالْأَدْلَةُ مَعَ الْحَرَمِيِّينَ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْحُسَيْنِ «أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَأَنْ أَصُومَ يَوْمًا مِنْ شَعْبَانَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْطِرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ» فَهُوَ أَثَرٌ مُنْقَطِعٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي يَوْمِ شَكِّ مُجَرَّدٍ بَلْ بَعْدَ أَنْ شَهِدَ عِنْدَهُ رَجُلٌ عَلَى رُؤْيَا الْهَيْلَالِ فَصَامَ وَأَمَرَ النَّاسَ بِالصَّيَامِ وَقَالَ: «لَأَنْ أَصُومَ» الْخ.

وَمَا هُوَ نَصْرٌ فِي الْبَابِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ «فَإِنْ خَالَ يَنْتَكُمُ وَيَنْتَهُ سَحَابٌ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ وَلَا تَسْتَقْبِلُوا الشَّهْرَ اسْتِقْبَالًا».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٦/١) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ [أَبُو دَاوُدَ (٢٣٢٧)، التِّرْمِذِيُّ (٦٨٨)، النَّسَائِيُّ (١٥٣/٤)، ابْنُ مَاجَةَ (١٦٥٥)] وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٩١٢).

وَأَبُو يَعْلَى (٢٤٣/٤) وَأَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ (٢٧٩٣) بِلَفْظِهِ «وَلَا تَسْتَقْبِلُوا رَمَضَانَ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ».

وَأَخْرَجَهُ الذَّارِقُطِيُّ (١٦٢/٢) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ (١٩١٩) وَلَأَبِي دَاوُدَ (٢٣٢٥) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْحَفُظُ مِنْ شَعْبَانَ مَا لَا يَنْحَفُظُ مِنْ غَيْرِهِ يَصُومُ لِرُؤْيَا هَيْلَالِ رَمَضَانَ فَإِنْ غَمَّ عَلَيْهِ عِدَّةَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ثُمَّ صَامَ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٢٦) مِنْ حَدِيثِ خُذَيْفَةَ مَرْفُوعًا «لَا تَقْدُمُوا الشَّهْرَ حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثُمَّ صُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ أَوْ تُكْمِلُوا الْعِدَّةَ».

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ وَاسِعَةٌ دَالَّةٌ عَلَى تَحْرِيمِ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ:

## ٣- إِقَامُ عِدَّةِ الشَّهْرِ وَالتَّقْدِيرُ لَهُ

٦١٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٩٠٠)، مُسْلِمٌ (١٠٨٠/٨)].

وَلِمُسْلِمٍ (١٠٨٠/٤) «فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ»



وللبخاري (١٠٩٧): «فأكملوا العدة ثلاثين»

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ أَيَّ الْهَلَالِ»

(فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا فَإِنْ غَمَّ بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمُنْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ الْغَيْمِ أَيْ حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ غَيْمٌ (عَلَيْكُمْ فَافْطَرُوا لَهُ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الحديث دليل على وجوب صوم رمضان لرؤية هلاله وإفطاره أول يوم من شوال لرؤية هلاله.

وظاهره اشتراط رؤية الجميع له من المخاطبين لكون قام الإجماع على عدم وجوب ذلك بل المراد ما يثبت به الحكم الشرعي من إخبار الواحد العدل أو الاثنين على خلاف في ذلك.

فمعنى «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ» أي إذا وجدت فيما بينكم الرؤية، فبدل هذا على أن رؤية بلد رؤية لجميع أهل البلاد فيلزم الحكم.

وقيل: لا يُعْتَبَرُ؛ لأن قوله: «(إِذَا رَأَيْتُمُوهُ) خطاب لأناس مخصوصين به».

وفي المسألة أقوال ليس على أحدها دليل ناهض والأقرب لزوم أهل بلد الرؤية وما يتصل بها من الجهات التي على سميتها.

وفي قوله: (لرؤية) [البخاري (١٩٠٩)] من حديث أبي هريرة دليل على أن الواحد إذا انفرد بروية الهلال لزمه الصوم والإفطار وهو قول ائمة الآل وائمة المذاهب الأربعة في الصوم.

واختلفوا في الإفطار:

فقال الشافعي: يُفْطَرُ وَيُغْفَى.

وقال الأكثر: يستمر صائماً احتياطاً؛ كذا قاله في الشرح ولكنه تقدم له في أول باب صلاة العبد أن لم يقل بأنه يترك يقين نفسه ويتابع حكم الناس إلا محمد بن الحسن الشيباني وأن الجمهور يقولون: إنه يتعين عليه حكم نفسه فيما يتيقنه فناقض هنا ما سلف.

وسبب الخلاف قول ابن عباس لكريب «إنه لا يعتد بروية

الهلال» وهو بالشام، بل يوافق أهل المدينة فيصوم الحادي والثلاثين باختيار رؤية الشام؛ لأنه يوم الثلاثين عند أهل المدينة وقال ابن عباس: إن ذلك من السنة.

وتقدم الحديث وليس بنص فيما احتجوا به لاحتياطهم كما تقدم فالحق أنه يعمل يقين نفسه صوماً وإفطاراً ويجسن التكتم بها صوماً للعباد عن إنهم بإساءة الظن به.

(ولمسلم) أي عن ابن عمر (فإن أغوي عليكم فافذروا له ثلاثين وللبخاري) أي عن ابن عمر (فأكملوا العدة ثلاثين).

قوله: «فافذروا له» هو أمر همزة وصل وتكسر الدال وتضم، وقيل: الضم خطأ، وفسر المراد به بقوله: «فافذروا ثلاثين» قوله: «وأكملوا العدة ثلاثين».

والمعنى: أفطروا يوم الثلاثين. واحسبوا تمام الشهر وهذا أحسن تفاسيره.

وليه تفاسير أخر نقلها الشارح خارجة عن ظاهر المراد من الحديث.

قال ابن بطال: في الحديث دفع لمراعاة المنجمين، وإنما المعول عليه رؤية الأهلة وقد نهينا عن التكلف.

وقد قال الباجي في الرد على من قال: إنه يجوز للحاسب والمنجم وغيرهما الصوم والإفطار اعتماداً على النجوم: إن إجماع السلف حجة عليهم.

وقال ابن بريدة: هو مذهب باطل قد نهت الشريعة على الخوض في علم النجوم؛ لأنها حدس وتخمين ليس فيها قطع.

قال الشارح: قلت: والجواب الراضع عليهم ما أخرجه البخاري (١٩١٣) عن ابن عمر أنه ﷺ قال: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْشِبُ، الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا يَعْنِي تِسْعًا وَعِشْرِينَ مَرَّةً وَثَلَاثِينَ مَرَّةً».

٦٢٠- (وله) (١٩٠٩) في حديث أبي هريرة «فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»

قوله: (وله) أي: البخاري (في حديث أبي هريرة «فأكملوا عدة شعبان ثلاثين») هو تصريح بمفاد الأمر بالصوم لرؤية في



رواية فإن غُمَ (فأكملوا العدة) أي عدة شعبان.

وهذه الأحاديث تُعصِّصُ في أنه لا صوم ولا إنطار إلا بالرؤية للهلال أو إكمال العدة.

#### ٤- شهادة الواحد في رؤية الهلال

٦٢١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «تَرَأَى النَّاسُ الْهَيْلَالَ، فَأَخْبَرَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَنِّي رَأَيْتُهُ، فَصَامَ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ».

رواه أبو داود (٢٣٤٢)، وصححه الحاكم (٤٢٣/١) وابن حبان (٣٤٤٧).

الحديث دليل على العمل بخبر الواحد في الصوم دخولاً فيه، وهو مذهب طائفة من ائمة العلم ويشترط فيه العدالة.

وذهب آخرون إلى أنه لا بُدَّ من الاثنين؛ لأنها شهادة واستدلوا بخبر رواه النسائي (١٣٢/٤) عن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب أنه قال: جالست أصحاب رسول الله ﷺ وسألتهم وحديثوني: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صُومُوا لِرُؤْيَايَ وَأَنْطَرُوا لِرُؤْيَايَ فَإِنْ غُمَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ شَاهِدَانِ» فدل بمفهومه أنه لا يكفي الواحد.

واجب عنه بأنه مفهوم والمنطوق الذي أفاده حديث ابن عمر وحديث الأعرابي الآتي أقوى منه ويدل على قبول خبر الواحد فيقبل بخبر المرأة والعبد.

وأما الخروج منه فالظاهر أن الصوم والإنطار مُستَويان في كفاية خبر الواحد.

وأما حديث ابن عباس وابن عمر «أنه ﷺ أجاز خبر واحد على هلال رمضان وكان لا يجيز شهادة الإنطار إلا بشهادة رجلين» فإنه ضعفه الدارقطني (١٥٦/٢) وقال: تفرد به حفص بن عمر الأيلي وهو ضعيف.

ويدل لقبول خبر الواحد في الصوم دخولاً أيضاً قوله:

٦٢٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ أَغْرَابِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ،

فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَادْنُ فِي النَّاسِ يَا بِلَالُ! أَنْ يَصُومُوا غَدًا».

رواه الخمسة وأبو داود (٢٣٤٠)، الرمذي (٦٩١)، ابن ماجه (١٦٥٢).

وصححه ابن خزيمة (١٩٢٣) وابن حبان (٣٤٤٦)، وزجج النسائي إسناده (١٣١/٤).

فيه دليل كالذي قبله على قبول خبر الواحد في الصوم. ودلالة على أن الأصل في المسلمين العدالة إذ لم يطلب ﷺ من الأعرابي إلا الشهادة.

وليه أن الأمر في الهلال جار مجرى الإخبار لا الشهادة. وأنه يكفي في الإيمان الإقرار بالشهادتين ولا يلزم التبلي من سائر الأدیان.

#### ٥- النية في الصيام

٦٢٣- وَعَنْ حَفْصَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ».

رواه الخمسة وأحمد (٢٨٧/٦)، أبو داود (٢٤٥٤)، الرمذي (٧٣٠)، السامي (١٩٦/٤)، ابن ماجه (١٧٠٠)، وقال الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقفي.

وصححه مرفوعاً ابن خزيمة (١٩٣٣) وابن حبان (المجروحين) (٤٦/٢).

وللدارقطني (١٧٢/٢) «لا صيام لمن لم يقرضه من الليل»

(وعن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يُبَيِّتِ الصِّيَامَ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَا صِيَامَ لَهُ». رواه الخمسة ومال الترمذي والنسائي إلى ترجيح وقفي) على حفصة.

(وصححه مرفوعاً ابن خزيمة وابن حبان وللدارقطني) أي عن حفصة (لا صيام لمن لم يقرضه من الليل).

الحديث اختلف الأئمة في رفعه ووقفه.

وقال أبو محمد بن حزم: الاختلاف فيه يزيد الخبر قوة؛ لأن من رواه مرفوعاً قد رواه موقوفاً.



وقد أخرجه الطبراني [الكبير] (١٩٦/٢٣) عن طريق أخرى وقال: رجالها ثقات.

### ٦- الإفطار بعد نية الصيام

وهو يدل على أنه لا يصح الصيام إلا بتيسر النية وهو أن ينوي الصيام في أي جزء من الليل وأول وقتها الغروب وذلك؛ لأن الصوم عمل والأعمال بالنيات وأجزاء النهار غير منفصلة من الليل بفصل يتحقق فلا يتحقق إلا إذا كانت النية واقعة في جزء من الليل، وتشتط النية لكل يوم على انفراديه وهذا مشهور من مذهب أحمد وله قول: إنه إذا نوى من أول الشهر تجزئته.

وقوى هذا القول ابن عقيل بأنه عليه السلام قال: «لكل امرئ ما نوى» [البخاري] (١)، مسلم (١٩٠٧) وهذا قد نوى جميع الشهر، ولأن رمضان بمنزلة العبادة الواحدة؛ لأن الفطر في ليلته عبادة أيضاً يستعان بها على صوم نهاره وأطال في الاستدلال على هذا بما يدل على قوته والحديث عام للفرض والتفلي والقضاء والنذر مطلقاً ومطلقاً.

وليه خلاف وتفصيل.

واستدل من قال بعدم وجوب التيسر بحديث البخاري [البخاري] (٢٠٠٧)، مسلم (١١٣٥) «أنه عليه السلام بعث رجلاً يناوي في الناس يوم عاشوراء إن من أكل فليتم أو فليصم ومن لم يأكل فلا يأكل».

قالوا: وقد كان واجباً ثم نسخ وجوبه بصوم رمضان ونسخ وجوبه لا يرفع سائر الأحكام فقيس عليه رمضان وما في حكمه من النذر المعين والتطوع فخص عموم «فلا صيام له» بالقياس بحديث عائشة الآتي فإنه دل على أنه عليه السلام كان يصوم تطوعاً من غير تيسر النية.

واجيب: بأن صوم عاشوراء غير مساو لصوم رمضان حتى يقاس عليه فإنه عليه السلام ألزم الإمساك لمن قد أكل ولمن لم يأكل فعلم أنه أمر خاص ولأنه إنما أجزأ عاشوراء بغير تيسر لتعذره فيقاس عليه ما سواه كمن نام حتى أصبح، على أنه لا يلزم من تمام الإمساك وجوبه أنه صوم مجزئ.

وأما حديث عائشة وهو:

٦٢٤- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «دخل علي النبي ﷺ ذات يوم، فقال: هل عندكم شيء؟ قلنا: لا، قال: فإني إذا صائم، ثم أتانا يوماً آخر، قلنا: أهدي لنا خيس، فقال: أرينيه، فلقد أصبغت صائماً فأكل».

رواه مسلم (١١٥٤)

وهو قوله: (وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «دخل علي النبي ﷺ ذات يوم فقال: هل عندكم شيء؟ قلنا: لا، قال: فإني إذا صائم ثم أتانا يوماً آخر قلنا: أهدي لنا خيس») بفتح الحاء المهملة فمشاة تحية فسين مهملة هو التمر مع السمن والأقط. (القول: أرينيه فلقد أصبغت صائماً فأكل)، رواه مسلم.

فالجواب عنه أنه اسم من أن يكون يبت الصوم أو لا فيحمل على التيسر؛ لأن المحتمل يرد إلى العام ونحوه على أن في بعض روايات حديثها «إني كنت أصبغت صائماً».

والحاصل أن الأصل عموم حديث التيسر وعدم الفرق بين الفرض والتفلي والقضاء والنذر ولم يقم ما يرفع هذين الأصلين فتعين البقاء عليهما.

### ٧- سنة تعجيل الفطر

٦٢٥- وعن سهل بن سعد عليه السلام، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر».

متفق عليه [البخاري] (١٩٥٧)، مسلم (١٠٩٨)

(وعن سهل بن سعد عليه السلام) هو أبو العباس سهل بن سعد بن مالك. أنصاري خرجي يقال: كان اسمه حزناً؛ فسماه رسول الله ﷺ سهلاً، مات النبي ﷺ وله خمس عشرة سنة ومات سهل بالمدينة سنة إحدى وتسعين وقيل: ثمان وثمانين، وهو آخر من مات من الصحابة بالمدينة.



«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَّلُوا  
الْفِطْرَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) زَادَ أَحَدُ (١٧٢/٥): «وَأَخْرَوْا السَّحُورَ» زَادَ  
أَبُو دَاوُدَ (٢٣٥٣): «لَأَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤَخَّرُونَ الْإِنْفَاطَرَ إِلَى  
اسْتِنَابِكِ النَّجُومِ».

قَالَ فِي شَرْحِ الْمَصَابِيحِ: ثُمَّ صَارَ فِي مِلَّتِنَا شِعَارًا لِأَهْلِ  
الْبَدْعَةِ وَسَمَةً لَهُمْ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَعْجِيلِ الْإِنْفَاطَرِ إِذَا تَحَقَّقَ  
غُرُوبُ الشَّمْسِ بِالرُّؤْيَا أَوْ بِإِخْبَارٍ مِنْ يَجُوزُ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ وَقَدْ  
ذَكَرَ الْعِلَّةَ وَهِيَ مُخَالَفَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى.

قَالَ الْمُهَلَّبُ: وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَزَادُ فِي النَّهَارِ مِنَ  
اللَّيْلِ وَلَئِنَّهُ أَرْفَقَ بِالصَّائِمِ وَأَقْوَى لَهُ عَلَى الْعِبَادَةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: تَعْجِيلُ الْإِنْفَاطَرِ مُسْتَحَبٌّ وَلَا يَكْرَهُ تَأْخِيرُهُ  
إِلَّا لِمَنْ تَعَمَّدَهُ وَرَأَى الْفَضْلَ فِيهِ.

(قُلْتُ) فِي إِبَاحَتِهِ ﷺ الْمَوَاصِلَةَ إِلَى السَّحْرِ كَمَا فِي حَدِيثِ  
أَبِي سَعِيدٍ [خ] (١٩٦٧) مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا كَرَاهَةَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ  
سِيَاسَةً لِلنَّفْسِ وَدَفْعًا لَشَهْوَتِهَا إِلَّا أَنْ قَوْلُهُ:

٦٢٦- وَلِلزَّمْزَمِيِّ (٧٠٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ  
ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ  
عِبَادِي إِلَيَّ أَعَجَّلَهُمْ فِطْرًا»

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلِلزَّمْزَمِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ  
ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي إِلَيَّ أَعَجَّلَهُمْ فِطْرًا»)  
دَالٌّ عَلَى أَنَّ تَعْجِيلَ الْإِنْفَاطَرِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ تَأْخِيرِهِ.

وَأَنَّ إِبَاحَةَ الْمَوَاصِلَةِ إِلَى السَّحْرِ لَا تَكُونُ أَفْضَلَ مِنْ تَعْجِيلِ  
الْإِنْفَاطَرِ أَوْ يُرَادُ بِ«عِبَادِي» الَّذِينَ يُفْطِرُونَ وَلَا يُوَاصِلُونَ إِلَى  
السَّحْرِ.

وَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ خَارَجَ عَنْ عُمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ  
لِتَصْرِيفِهِ ﷺ بَأَنَّهُ لَيْسَ مِثْلَهُمْ كَمَا يَأْتِي فَهَوَّ أَحَبُّ الصَّائِمِينَ إِلَى  
اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَعَجَّلَهُمْ فِطْرًا لَأَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لَهُ فِي الْوَصَالِ  
وَلَوْ إِيَّامًا مُتَّصِلَةً كَمَا يَأْتِي.

## ٨- بركة السحور

٦٢٧- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكََةً».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَاهَارِيُّ (١٩٢٣)، مُسْلِمٌ (١٠٥٩))

(وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَسَحَّرُوا فَإِنَّ  
فِي السَّحُورِ بَقِيَّةَ الْمَهَلَةِ اسْمٌ لَمْ يُسَحَّرْ بِهِ وَرَوَى بِالسُّنَنِ عَلَى  
أَنَّهُ مُصَدَّرٌ.

(بَرَكَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) زَادَ أَحَدُ (١٢/٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ:  
«فَلَا تَذْعُوهُ وَلَوْ أَنَّ يَتَجَرَّعَ أَحَدُكُمْ جَرْعَةً مِنْ مَاءٍ فَإِنَّ اللَّهَ  
وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى الْمُتَسَحِّرِينَ».

وظَاهِرُ الْأَمْرِ وَجُوبُ التَّسَحُّرِ وَلَكِنَّهُ صَرَفَهُ عَنْهُ إِلَى التَّدْبِيرِ  
مَا ثَبَّتَ مِنْ مُوَاصِلَتِهِ ﷺ وَمَوَاصِلَةِ أَصْحَابِهِ وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي  
حُكْمِ الْوَصَالِ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ التَّسَحُّرَ مُنْدُوبٌ.

وَالْبَرَكَةُ الْمَشَارُ إِلَيْهَا فِيهِ اتِّبَاعُ السُّنَّةِ وَمُخَالَفَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ  
لِحَدِيثِ مُسْلِمٍ (١٠٩٦) مَرْفُوعًا «فَضَّلَ مَا بَيْنَ صَيَّامِنَا وَصَيَّامِ  
أَهْلِ الْكِتَابِ أَكْلَةُ السَّحْرِ» وَالتَّقْوَى بِهِ عَلَى الْعِبَادَةِ وَزِيَادَةُ  
النَّشَاطِ وَالْتِسُّبُ لِلصَّدَقَةِ عَلَى مَنْ سَالَ وَقَتِ السَّحْرِ.

## ٩- الإسراع في الإفطار

٦٢٨- وَعَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ عَنْ النَّبِيِّ  
ﷺ قَالَ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَعْمُرٍ، فَإِنْ  
لَمْ يَجِدْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى مَاءٍ، فَإِنَّهُ طَهُورٌ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ (أَحَدُ (١٧/٤)، أَبُو دَاوُدَ (٢٣٥٥)، التِّرْمِذِيُّ (٦٥٨)،  
الْبَيْهَقِيُّ (١٦٩٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢٠٦٧) وَابْنُ جِبَانَ (٣٥١٥) وَالْحَاكِمِيُّ  
(٤٣١/١))

(وَعَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ ﷺ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي  
الِاسْتِيعَابِ: إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الصَّحَابَةِ ضَبِّيٌّ غَيْرُ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ  
الْمَذْكُورِ.



ثُمَّ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى

تَمْرٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى مَاءٍ فَإِنَّهُ طَهُورٌ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ حُبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَالْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ [ابن عدي كما في الطبعين (٢/٢١١)].

(فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) قَالَ الْمُسْتَفْ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ (وَأَنَّكَ تَوَاصِلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوَصَالِ وَاصِلٌ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ فَقَالَ: لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَرَدَدْتُكُمْ كَأَلْمُنْكَلٍ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) الْحَدِيثُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ [خ (١٩٦٥)، م (١١٠٣)] وَابْنِ عُمَرَ [البخاري (١٩٢٢)، مسلم (١١٠٢)] وَعَائِشَةَ [البخاري (١٩٦٤)، مسلم (١١٠٥)] وَأَنْسٍ [البخاري (١٩٦١)، مسلم (١١٠٤)] وَتَفَرَّدَ مُسْلِمٌ بِإِخْرَاجِهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ [البخاري (٩٦٣)] وَلَمْ يَخْرُجْهُ مُسْلِمٌ.

وَفِيهِ ضَعْفٌ وَمِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٩٤) وَالْحَاكِمُ (٤٣١/١) وَصَحَّحَهُ وَرَوَاهُ أَيْضًا التِّرْمِذِيُّ (٦٩٦) وَالسَّائِغِيُّ [الكبرى، كما في تحفة الأشراف (١٠٢٦)] وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَنْسٍ مِنْ فَعْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُفْطِرُ عَلَى رُطَبَاتٍ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى تَمْرَاتٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَسَا حَسَوَاتٍ مِنْ مَاءٍ» وَوَرَدَ فِي عَدَدِ التَّمْرِ أَنَّهَا ثَلَاثٌ وَفِي الْبَابِ رَوَايَاتٌ فِي مَعْنَى مَا ذَكَرْنَاهُ.

وَدَلٌّ عَلَى أَنَّ الْإِفْطَارَ بِمَا ذَكَرَ هُوَ الشُّنَّةُ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [زاد المعاد (٥٠/٢)]: وَهَذَا مِنْ كَمَالِ شَفَقَتِهِ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ وَنَصَحَتِهِمْ فَإِنْ إِعْطَا الطَّيْبَةَ الشَّيْءَ الْحَلَوَّ مَعَ خُلُوِّ الْمَعْدَةِ ادَّعَى إِلَى قَبُولِهِ وَانْتِفَاعِ الْقَوَى بِهِ لَا سِيَّمَا الْقُوَّةَ الْبَاصِرَةَ فَإِنَّهَا تَقْوَى بِهِ وَأَمَّا الْمَاءُ فَإِنَّ الْكِبَدَ يَحْصِلُ لَهَا بِالصُّومِ نَوْعٌ يَسَّرُ فَإِنْ رَطَبَتْ بِالْمَاءِ كَمَلَتْ انْتِفَاعُهَا بِالْغِذَاءِ بَعْدَهُ هَذَا مَعَ مَا فِي التَّمْرِ وَالْمَاءِ مِنَ الْخَاصِيَّةِ الَّتِي لَهَا تَأْسِيرٌ فِي صَلَاحِ الْقَلْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا أَطْبَاءُ الْقُلُوبِ.

## ٢- باب ما يبطل به الصيام وما يجوز

### ١- النهي عن الوصال

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْوَصَالَ مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ.

فَقِيلَ: التَّحْرِيمُ مُطْلَقًا، وَقِيلَ: مُحَرَّمٌ فِي حَقِّ مَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ وَيَسَاحُ لِمَنْ لَا يَشُقُّ عَلَيْهِ الْأَوَّلُ رَأْيُ الْأَكْثَرِ لِلنَّهْيِ وَأَصْلُهُ التَّحْرِيمُ.

وَاسْتَدْلُّ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَحْرُمُ بَأَنَّهُ ﷺ وَاصِلٌ بِهِمْ وَلَوْ كَانَ النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ لَمَا أَفْرَهُمْ عَلَيْهِ فَهُوَ قَرِينَةٌ أَنَّهُ لِلتَّكْرَامَةِ رَحْمَةً لَهُمْ وَتَخْفِيفًا عَنْهُمْ، وَلَئِنْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٧٤) عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجِمَامَةِ وَالْمُوَاصَلَةِ وَلَمْ يَحَرِّمْهُمَا إِفْقَاءً عَلَى أَصْحَابِهِ» إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ «وإِسْقَاء» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «نَهَى».

٦٢٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّكَ تَوَاصِلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: وَأَيُّكُمْ يَمْلِكُ؟ إِنِّي أَبَيْتُ يُطْعِمَنِي رَبِّي وَيَسْقِيَنِي فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوَصَالِ وَاصِلٌ بِهِمْ يَوْمًا، ثُمَّ يَوْمًا ثُمَّ رَأَوْا الْهَلَالَ، فَقَالَ: لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَرَدَدْتُكُمْ». كَأَلْمُنْكَلٍ لَهُمْ حِينَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا.



وروى البزار [«كشف الاستار» (١٠٢٤)] والطبراني في الأوسط [«المعجم الكبير» (٢٤٩/٧)] من حديث سمرة «نهى النبي ﷺ عن الوصال وليس بالعزيمة».

ويدلُّ له أيضاً مواسلة الصحابة فروى ابن أبي شيبة (٣١٢/٢) بإسناد صحيح أن ابن الزبير كان يواصل خمسة عشر يوماً وذكر ذلك عن جماعة غيره فلو فهموا التحريم لما فعلوه.

ويدلُّ للجواز أيضاً ما أخرجه ابن السكن مرفوعاً «إن الله لم يكتب الصيام بالليل فمن شاء فليتبني ولا أجز له».

قالوا: والتعليل بأنه من فعل النصارى لا يقتضي التحريم.

واغترز الجمهور عن مواسلته ﷺ بالصحابة بأن ذلك كان تقريباً لهم وتكسلاً بهم واحتمل جواز ذلك؛ لأجل مصلحة النهي في تأكيد زجرهم؛ لأنهم إذا باشروه ظهرت لهم حكمة النهي وكان ذلك ادعى إلى قبوله لما يترتب عليه من الملل في العبادة والتقصير فيما هو أهم منه وأرجح من وظائف العبادات والأقرب من الأقوال هو التفصيل.

وقوله ﷺ «وايكن مثلي» استفهام إنكار وتوبيخ أي ايكنم على صفتي ومزلي من ربي.

واختلف في قوله (يطعمني ويسقيني) فقيل: هو على حقيقته كان يطعم ويسقى من عند الله، وتعب بأنه لو كان كذلك لم يكن مواسلاً.

واجب عنه بأن ما كان من طعام الجنة على جهة التكريم فإنه لا ينافي التكليف ولا يكون له حكم طعام الدنيا.

وقال ابن القيم [«إزاد المعاد» (٣٢/٢-٣٣)]: المراد ما يغذيه الله من معارفه وما يفيضه على قلبه من لذة مناجاته وقرء عينه بقربه وتنعمه بحبه والشوق إليه وتوابع ذلك من الأحوال التي هي غذاء القلوب وتنعيم الأرواح وقرء العين وبهجة النفوس، وللقلب والروح بها أعظم غذاء وأجوده وأنفعه وقد يقرى هذا الغذاء حتى يغني عن غذاء الأجسام بزهة من الزمان كما قيل شعراً.

لها أحاديث من ذكرناك تشغلها عن الشراب وتلهيها عن الزاد لها بوجهك نور يستضاء به ومن حديثك في أعقابها حادي ومن له أدنى معرفة أو تشوق يعلم استغناء الجسم بغذاء

القلب والروح عن كثير من الغذاء الحيواني ولا سيما المسرور الفرخان الطافر بمطوبه الذي قرئت عينه بمحبوبه وتنعم بقربه والرضا عنه، وساق هذا المعنى واختار هذا الوجه في الإطعام والإسقاء.

وأما الوصال إلى السحر فقد أذن ﷺ فيه كما في حديث البخاري عند أبي سعيد أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لا تواصلوا فأيكم أراد أن يواصل فليواصل إلى السحر».

وأما حديث عمر في الصحيحين [البخاري (١٩٥٤)، مسلم (١١٠٠)] مرفوعاً «إذا أقبل الليل من هاهنا وأدبر النهار من هاهنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم» فإنه لا ينافي الوصال؛ لأن المراد به افطر دخل في وقت الإفطار لا أنه صار مفطراً حقيقة كما قيل؛ لأنه لو صار مفطراً حقيقة لما ورد الحث على تعجيل الإفطار ولا النهي عن الوصال ولا استقام الإذن بالوصال إلى السحر.

## ٢- بطلان الصيام بالمكرات

٦٣٠- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلِ بِهِ وَالْجَهْلِ، فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

رواه البخاري (١٩٠٣) وأبو داود (٢٣٦٢)، واللفظ له

(وعنه) أي أبي هريرة.

(قال: قال رسول الله ﷺ: من لم يدع قول الزور أي الكذب.

(والعمل به والجهل أي السفة.

(فليس لله حاجة) أي إرادة.

(في أن يدع شربه وطعامه رواه البخاري وأبو داود واللفظ

له).

الحديث دليل على تحريم الكذب والعمل به وتحريم السفة على الصائم وهما محرمان على غير الصائم أيضاً إلا أن التحريم في حق كذا كذا تحريم الزنا من الشيخ والخيلاء من



الفقير.

شهوة أو هيجان نفس أو نحو ذلك وأنتم لا تأمنون ذلك فطريقكم كف النفس عن ذلك.

وأخرج النسائي [السنن الكبرى] كما في «تحفة الأشراف» (١٥٩٥٠) من طريق الأسود «قلت لعائشة: أيتأشير الصائم؟ قالت: لا.

قلت: أليس رسول الله ﷺ كان يتأشير وهو صائم؟ قالت: إنه كان أملككم لإربه.

وظاهر هنا أنها اعتقدت أن ذلك خاص به ﷺ. قال القرطبي: وهو اجتihad منها.

وقيل: الظاهر أنها ترى كراهة القبلة لغيره ﷺ كراهة تنزيه لا تحريم كما يدل له قولها: «أملككم لإربه».

وفي كتاب «الصيام» لأبي يوسف القاضي من طريق حماد بن سلمة: سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها.

وظاهر حديث الباب جواز القبلة والمباشرة للصائم لدليل التأسي به ﷺ ولأنها ذكرت عائشة الحديث جواباً عما سأل عن القبلة وهو صائم وجوابها قاص بالاباحة مستدلة بما كان يفعل ﷺ وفي المسألة أقوال:

الأول: للملكية أنه مكروه مطلقاً.

الثاني: أنه محرم مستدلين بقوله تعالى: «فَلَا تَبْشِرُوهُنَّ» [البقرة: ١٨٧] فإنه منع المباشرة في النهار.

واجيب بأن المراد بها في الآية الجماع وقد بين ذلك فعله ﷺ كما أفاده حديث الباب.

وقال قوم: إنها تحرم القبلة، وقالوا: إن من قيل بطل صومه.

الثالث: أنه مباح وبالع بعض الظاهرية فقال: إنه مستحب.

الرابع: التفصيل فقالوا: يُكره للشباب ويباح للشيخ، ويرى عن ابن عباس ودليله ما أخرجه أبو داود (٢٣٨٧) «أنه أتاه رجل فسأله عن المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فسأله فتهاه فإذا الذي رخص له شيخ والذي نهاه شاب».

الخامس: أن من ملك نفسه جاز له وإلا فلا وهو مروى

والمراد من قولهم (فليس لله حاجة) أي إرادة بيان عظم ارتكاب ما ذكر وأن صيامه كلا صيام ولا معنى لاعتبار المفهوم هنا فإن الله لا يحتاج إلى أحد هو الغني سبحانه؛ ذكره ابن بطال.

وقيل: هو كناية عن عدم القبول كما يقول الغضب لمن رد شيئاً عليه: لا حيلة لي في كذا.

وقيل: إن معناه أن ثواب الصيام لا يقاوم في حكم الموازنة ما يستحق من العقاب لما ذكر.

هذا وقد ورد في الحديث الآخر [البخاري (١٩٠٤)، مسلم (١١٥١)] «فإن شاتم أحد أو سابه فليقل: إني صائم» فلا تشتم مبتدئاً ولا مجاباً.

### ٣- جواز التقييل في الصيام

٦٣١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكُكُمْ لِإِربِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٢٧)، مسلم (١١٠٦)]، وَاللَّفْظُ مُسْلِمٌ.

وَزَادَ فِي رِوَايَةِ [م (١١٠٦) (٧١)]: «فِي رَمَضَانَ»

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يُقبل وهو صائم ويتأشير») المباشرة: الملامسة وقد ترد بمعنى الوطء في الفرج وليس بمراد هنا.

(وهو صائم ولكنه أملككم لإربه) بكسر الهمزة وسكون الراء فموحدة وهو حاجة النفس ووطؤها.

وقال المصنف في التلخيص (٢٠٧/٢) معناه لعضوه.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ وَزَادَ) أي مُسْلِمٌ (في رواية: «في رمضان»).

قال العلماء: معنى الحديث أنه ينبغي لكم الاحتراز من القبلة ولا تتوهموا أنكم مثل رسول الله ﷺ في استباحتها لأنه يملك نفسه ويأمن من وقوع القبلة أن يتولد عنها إنزال أو



عن الشافعي واستدل له مجدي «عمر بن أبي سلمة لما سأل النبي ﷺ فأخبرته أمه أم سلمة أنه ﷺ يصنع ذلك فقال: يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر فقال: إني أخشاكم لله» [م (١١٠٨)].

فدل على أنه لا فرق بين الشاب والشيوخ والألبنة ﷺ لعمر لا سيما وعمر كان في ابتداء تكليفه.

وقد ظهر مما عرفت أن الإباحة أقوى الأقوال ويدل ذلك ما أخرجه أحمد (٢١/١) وأبو داود (٢٣٨٥) من حديث «عمر بن الخطاب قال: هشيشت يوماً فقبلت وأنا صائم، فأبى النبي ﷺ فقلت: صنعت اليوم أمراً عظيماً فقبلت وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: أرايت لو تخضضت بماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس بذلك، فقال رسول الله ﷺ: فقيم، انتهى.

قوله «هشيشت» بفتح الهاء وكسر الشين المعجمة بعدها شين معجمة ساكنة معناه ارتخت وخففت.

واختلفوا أيضاً فيما إذا قبل أو نظر أو باشر فانزل أو أمدى.

فإن الشافعي وغيره أنه يقضي إذا انزل في غير النظر ولا قضاء في الإمضاء.

وقال مالك: يقضي في كل ذلك ويكفر إلا في الإمضاء فيقضي فقط.

وثمة خلافات أخر الأظهر أنه لا قضاء ولا كفارة إلا على من جامع وإلحاق غير المجامع به بعيد.

(تنبيه) قولها: «وهو صائم» لا يدل أنه قبلها وهي صائمة.

وقد أخرج ابن حبان في صحيحه (٣٥٤٥) عن عائشة «كان يقبل بعض نسائه في الفريضة والتطوع» ثم ساق بإسناده أن النبي ﷺ كان لا يمس وجهها وهي صائمة» (٣٥٤٦).

وقال: ليس بين الخبرين تضاد؛ لأنه كان يملك إربه وثبة فعليه ذلك على جواز هذا الفعل لمن هو بمثل حاله وتركه استعماله إذا كانت المرأة صائمة علماً منه بما ركب في النساء من الضعف عند الأشياء التي ترد عليهن، انتهى.

#### ٤- جواز الاحتجام في الصيام

٦٣٢- وعن ابن عباس رضي الله تعالى

عنهما، «أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم».

رواه البيهقي (١٩٣٨)

قيل: ظاهره أنه وقع منه الأمران المذكوران فترقبن وأنه احتجم وهو صائم واحتجم وهو محرم ولكنه لم يقس ذلك في وقت واحد؛ لأنه لم يكن صائماً في إحرامه إذا أريد إحرامه وهو في حجة الوداع إذ ليس في رمضان ولا كان محرماً في سفره في رمضان عام الفتح ولا في شيء من عمره النبي اغتمرها وإن احتمل أنه صام نفلًا إلا أنه لم يعرف ذلك وفي الحديث روايات.

وقال أحمد: إن أصحاب ابن عباس لا يذكرون صياماً.

وقال أبو حاتم «العلل» (٢٣٠/١): «أخطأ فيه شريك إنما هو احتجم وأعطى الحجام أجرته وشريك حدث به من حفظه وقد ساء حفظه فعلى هذا الثابت إنما هو الحجام».

قلت: والحديث يحتمل أنه إخبار عن كل جملة على حدة وإن المراد احتجم وهو محرم في وقت واحتجم وهو صائم في وقت آخر.

والقرينة على هذا معرفة أنه لم يتفق له اجتماع الإحرام والصيام.

وأما تغليب شريك، وانقلبه إلى ذلك اللفظ فامر بعيد والحمل على صحة لفظ روايته مع تأويلها.

وقد اختلف فيمن احتجم وهو صائم:

فذهب إلى أنها لا تقطر الصائم الأكثر من الأئمة، وقالوا: إن هذا ناسخ لحديث شداد بن أوس وهو:

#### ٥- أفطر الحاجم والمحجوم

٦٣٣- وعن شداد بن أوس «أن النبي ﷺ أتى



عَلَى رَجُلٍ بِالْبَقِيعِ وَهُوَ يَحْتَجِمُ فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ:  
أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ.

رَوَاهُ الْخُضْصَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٢٣٦٨، ٢٣٦٩)، النَّسَائِيُّ فِي «الْكَبَرِيِّ» كَمَا فِي «تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ» (٤٨٢٣)، ابْنُ مَاجَةَ (١٦٨١)] إِلَّا التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ (١٢٢/٤) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (١٩٦٣) وَابْنُ حِبَّانَ (٣٥٣٣)

الْحَدِيثُ قَدْ صَحَّحَهُ الْبَخَارِيُّ وَغَيْرُهُ وَآخَرَجَهُ الْأَثَمَةُ عَنْ سِتَّةِ عَشَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: إِنَّهُ مُتَوَاتِرٌ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحِجَامَةَ تُفْطِرُ الصَّائِمَ مَنْ حَاجِمٍ وَمَحْجُومٍ لَهُ وَقَدْ ذَهَبَتْ طَائِفَةٌ قَلِيلَةٌ إِلَى ذَلِكَ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَتْبَاعُهُ لِحَدِيثِ شَدَّادٍ.

وَفَقَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يُفْطِرُ الْمَحْجُومُ لَهُ وَأَمَّا الْحَاجِمُ فَإِنَّهُ لَا يُفْطِرُ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ هَذَا فِي الطَّرْفِ الْأَوَّلِ فَلَا أُدْرِي مَا الَّذِي أَوْجَبَ الْعَمَلَ بِبَعْضِهِ دُونَ بَعْضٍ.

وَأَمَّا الْجُمْهُورُ الْقَائِلُونَ: إِنَّهُ لَا يُفْطِرُ حَاجِمٌ وَلَا مَحْجُومٌ لَهُ فَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ شَدَّادٍ هَذَا بِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ مُتَأَخِّرٌ؛ لِأَنَّهُ صَحَبَ النَّبِيَّ ﷺ عَامَ حَجَّهِ وَهُوَ سَنَةٌ عَشْرٌ، وَشَدَّادٌ صَحَبَهُ عَامَ الْفَتْحِ كَذَا حَكَمِيٌّ عَنِ الشَّافِعِيِّ قَالَ: وَتَوَقَّيْ الْحِجَامَةَ اخْتِيَاظًا أَحَبُّ إِلَيَّ.

وَيُؤَيِّدُ النَّسْخَ مَا يَأْتِي فِي حَدِيثِ أَنَسٍ [التَّالِي بِرَقْمِ (٦١٩)] فِي قِصَّةِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَازِمِيُّ [«الاعتبار في النسخ والمنسوخ» (ص ٢١٧)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلَهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ [المغلي: ٢٠٤/٦، ٥٠٥]: إِنَّ حَدِيثَ «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» ثَابِتٌ بِلَا رَيْبٍ لَكِنْ وَجَدْنَا فِي حَدِيثٍ «أَنَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ وَعَنِ الْمُواصَلَةِ وَلَمْ يُحَرِّمْنَاهُمَا إِنْقَاءً عَلَى أَصْحَابِهِ» [أَبُو دَاوُدَ (٢٣٧٤)] إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٨/٢، ٣٠٩) مَا يُؤَيِّدُ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ ﷺ رَخَّصَ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ» وَالرُّخْصَةُ إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الْعَزْمَةِ فَذَلِكَ عَلَى النَّسْخِ سِوَاءٌ كَانَ حَاجِمًا أَوْ مَحْجُومًا.

وَقِيلَ: إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَيَدُلُّ لَهَا حَدِيثُ أَنَسٍ الْآخِي.

وَقِيلَ: إِنَّمَا قَالَهُ ﷺ فِي خَاصٍّ وَهُوَ أَنَّهُ مَرَّ بِهِمَا وَهُمَا يَتَتَابَانِ النَّاسَ رَوَاهُ الْوَحَاطِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ رِبْعَةَ عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ الصَّنَعَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» لِأَنَّهُمَا كَانَا يَتَتَابَانِ النَّاسَ.

وَقَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي هَذَا التَّوَالِي: إِنَّهُ أَعْجَبُونِي؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِهِ لَا يَقُولُ: إِنَّ النِّيَّةَ تُفْطِرُ الصَّائِمَ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: وَمَنْ سَلِمَ مِنَ الْغِيَةِ؟ لَوْ كَانَتْ الْغِيَةُ تُفْطِرُ مَا كَانَ لَنَا صَوْمٌ.

وَقَدْ وَجَّهَ الشَّافِعِيُّ هَذَا الْقَوْلَ وَحَمَلَ الشَّافِعِيُّ الْإِنْفَارَ بِالْغِيَةِ عَلَى سُقُوطِ أَجْرِ الصَّوْمِ مِثْلُ «قَوْلِهِ ﷺ لِمَنْ تَكَلَّمَ وَالْخَطِيبُ يَخْطُبُ لَا جُمُعَةَ لَهُ» [أَبُو دَاوُدَ (١٠٥١)] وَلَمْ يَأْمُرْ بِالْإِعَادَةِ فَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ سُقُوطَ الْأَجْرِ وَحَيْثُ فَلَا وَجْهَ لَجْعَلِهِ أَعْجَبُونِي كَمَا قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ.

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: الْمُرَادُ بِإِفْطَارِهِمَا تَعَرُّضُهُمَا لِلْإِفْطَارِ.

أَمَّا الْحَاجِمُ فَلَأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ وَصُولَ شَيْءٍ مِنَ الدَّمِ إِلَى جَوْفِهِ عِنْدَ الْمَصِّ.

وَأَمَّا الْمَحْجُومُ فَلَأَنَّهُ لَا يَأْمَنُ مِنْ ضَعْفِ قُوَّتِهِ بِخُرُوجِ الدَّمِ فَيُؤْذِلُ إِلَى الْإِفْطَارِ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي رَدِّ هَذَا التَّوَالِي: إِنَّ قَوْلَهُ ﷺ «أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ» لَهُ نَصْرٌ فِي حُصُولِ الْفِطْرِ لَهُمَا فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَدَ بَقَاءُ صَوْبِهِمَا وَالنَّبِيُّ ﷺ مُخَيَّرٌ عَنْهُمَا بِالْفِطْرِ لَا سِيَّمَا وَقَدْ أَطْلَقَ هَذَا الْقَوْلَ إِطْلَاقًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَرَّنَهُ بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ ظَاهِرَهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَلَوْ جَازَ أَنْ يُرِيدَ مُقَارَبَةَ الْفِطْرِ دُونَ حَقِيقَةِ لَكَانَ ذَلِكَ تَلْيِيسًا لَا تَبْيِيزًا لِلْحُكْمِ، انْتَهَى.

(قُلْتُ): وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي دُلَّ لَهُ قَوْلُهُ:

## ٦- الرخصة في الحجامة

٦٣٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «أَوَّلُ مَا كُرِهَتْ الْحِجَامَةُ لِلصَّائِمِ: أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ أَبِي طَالِبٍ احْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَمَرَّ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: أَفْطَرَ



هَذَا. ثُمَّ رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ فِي الْحِجَامَةِ  
لِلصَّائِمِ، وَكَانَ أَنَسُ يَحْتَجِمُ وَهُوَ صَائِمٌ.

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَقَوَاهُ (١٨٢/٢)

قَالَ: إِنْ رَجَلَهُ نَقَاتٌ وَلَا تَعْلَمُ لَهُ عِلَّةٌ.

وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنْ أَدَلَّةِ النَّسَخِ لِحَدِيثِ شَدَادٍ.

## ٧- الاكتحال في الصيام

٦٣٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ اكْتَحَلَ فِي رَمَضَانَ، وَهُوَ صَائِمٌ.

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٦٧٨) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ (٩٦/٣): لَا يَنْبَغُ لِي هَذَا الْقَابِ شَيْءٌ

ثُمَّ قَالَ: وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ فَكَرِهَهُ  
بَعْضُهُمْ وَهُوَ قَوْلُ سَفْيَانَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَرَخَّصَ  
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْكُحْلِ لِلصَّائِمِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، انْتَهَى.

وَخَالَفَ ابْنُ شُبْرَمَةَ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى فَقَالَا: إِنَّهُ يُفْطَرُ لِقَوْلِهِ  
﴿الْفُطْرُ مِمَّا دَخَلَ وَلَيْسَ مِمَّا خَرَجَ﴾ وَإِذَا وَجَدَ طَعْمَهُ فَقَدْ  
دَخَلَ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بَأَنَّ لَا نَسْلَمُ كَوْنَهُ دَاخِلًا؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ لَيْسَتْ  
بِمَنْفَذٍ وَإِنَّمَا يَصُلُّ مِنَ الْمَسَامِ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُدَلِّكُ قَدَمَيْهِ  
بِالْخَنْظَلِ فَيَجِدُ طَعْمَهُ فِي فِيهِ لَا يُفْطَرُ وَحَدِيثُ «الْفُطْرُ مِمَّا دَخَلَ»  
عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ [كتاب الصيام، تحت باب (٣٢)]،  
وَوَصَلَهُ عَنْهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٨/٢).

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٣٧٧) عَنْهُ ﷺ قَالَ فِي الْإِثْمِدِ:  
«لَيَنْفِقِيَ الصَّائِمُ» فَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ لِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: هُوَ مُنْكَرٌ.

## ٨- إتمام الصائم إذا نسي

٦٣٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ،  
فَلْيَتِمَّ صَوْمَهُ، فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٣٣)، مسلم (١١٥٥)].

وَلِلْحَاكِمِ (٤٣٠/١) «مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ وَلَا كَفَّارَةَ،  
وَهُوَ صَحِيحٌ

وَلِي رَوَايَةُ التِّرْمِذِيُّ (٧٢١): فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ سَاقَةِ اللَّهِ إِلَيْهِ  
(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَلِلْحَاكِمِ) أَيُّ مَنْ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(«مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ،  
وَهُوَ صَحِيحٌ» وَوَرُودُ لَفْظِ «مَنْ أَفْطَرَ» يَعْمُ الْجَمَاعَ وَإِنَّمَا خَصَّ  
الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ لِيَكُونَهُمَا الْغَالِبُ فِي النَّسْيَانِ كَمَا قَالَهُ ابْنُ دَقِيقٍ  
الْعِيدِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ نَاسِيًا  
لصَوْمِهِ فَإِنَّهُ لَا يُفْطَرُ ذَلِكَ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ «فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ» عَلَى أَنَّهُ  
صَائِمٌ حَقِيقَةً وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَالْبَاقِرُ وَاحْمَدُ  
بْنِ عِيسَى وَالْإِمَامُ يَحْيَى وَالْفَرِيقَيْنِ.

وَفَقَّهَ غَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُفْطَرُ.

قَالُوا: لِأَنَّ الْإِمْسَاكَ عَنِ الْمَفْطَرَاتِ رُكْنُ الصُّومِ فَحُكْمُهُ  
حُكْمٌ مِنْ نَسْيٍ رُكْنًا مِنَ الصَّلَاةِ فَإِنَّهَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ، وَإِنْ  
كَانَ نَاسِيًا.

وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ «فَلْيَتِمَّ صَوْمُهُ» بِأَنَّ الْمَرَادَ فَلْيَتِمَّ إِمْسَاكُهُ عَنِ  
الْمَفْطَرَاتِ.

وَأَجِيبَ بِأَنَّ قَوْلَهُ «فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ» صَرِيحٌ فِي  
صَحَّةِ صَوْمِهِ وَعَدَمِ قَضَائِهِ لَهُ وَقَدْ أَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٧٩/٢)  
إِسْقَاطَ الْقَضَاءِ فِي رَوَايَةِ أَبِي رَافِعٍ وَسَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ وَالْوَلِيدِ بْنِ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَأَفْتَى بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَزَيْدُ  
بْنُ نَابِتٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ وَابْنُ عُمَرَ كَمَا قَالَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ حَزْمٍ.

وَلِي سَقُوطُ الْقَضَاءِ أَحَادِيثُ يَشُدُّ بَعْضُهَا بَعْضًا وَيَتِمُّ  
الْإِخْتِجَاعُ بِهَا.

وَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى الصَّلَاةِ فَهُوَ قِيَاسٌ فَاسِدٌ الْإِغْتِيَارُ؛ لِأَنَّهُ  
فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، عَلَى أَنَّهُ مُنَازَعٌ فِي الْأَصْلِ وَقَدْ أَخْرَجَ أَحَدُ  
(٣٦٧/٦) عَنْ مَوْلَاةٍ لِبَعْضِ الصَّحَابِيَّاتِ «أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ النَّبِيِّ  
ﷺ فَأَنَبِيَّ بِقَصْعَةٍ مِنْ تَرِيدٍ فَأَكَلْتُ مِنْهَا ثُمَّ تَذَكَّرْتُ أَنَّهَا كَانَتْ  
صَائِمَةً فَقَالَ لَهَا ذُو الْيَدَيْنِ «الْآنَ بَعْدَ مَا شَبِعْتَ» فَقَالَ لَهَا  
النَّبِيُّ ﷺ: «أَتَمِّ صَوْمَكَ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقُ سَاقَةِ اللَّهِ إِلَيْكَ».



ضعيف «ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرُونَ: الْقِيءُ وَالْجَبَامَةُ وَالْإِخْلَامُ».

ويجاء عنه بحمله على من ذرعه القيء جمعاً بين الأدلة وحلاً للعالم على الخاص على أن العام غير صحيح والخاص أرجح منه سنداً فالعمل به وإن عارضته البراءة الأصلية.

### ٩- الإفطار في القيء

٦٣٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ذَرَعَهُ الْقِيءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ».

رواه الخنساء (ابو داود (٢٣٨٠)، الرمذي (٧٢٠)، النسائي في الكبرى) كما في «الشفعة» (١٤٥٤٢)، ابن ماجه (١٦٧٦)، وأغله أحمد (٤٩٨/٢)، وقواه الدارقطني (١٨٤/٢).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: من ذرعه القيء بالذال المعجمة والراء والعين المهملتين أي سبقه وغلبه في الخروج).

(فلا قضاء عليه ومن استقاء أي طلب القيء باختياره فعليه القضاء رواه الخمسة وأغله أحمد) بأن غلط (وقواه الدارقطني) وقال البخاري: لا أراه محفوظاً وقد روي من غير وجه ولا يصح إسناده.

وأنكره أحمد وقال: ليس من ذا بشيء.

قال الخطابي: يريد أنه غير محفوظ، وقال: يقال: صحيح على شرطيهما.

والحديث دليل على أنه لا يفطر بالقيء الغالب لقوله «فلا قضاء عليه» إذ عدم القضاء فرع الصحة.

وعلى أنه يفطر من طلب القيء واستجلبه.

وظاهره وإن لم يخرج له شيء لأنه لا أمره بالقضاء.

ونقل ابن المنذر الإجماع على أن تعمّد القيء يفطر.

(قلت) ولكنه روي عن ابن عباس ومالك وربيعة والهادي أن القيء لا يفطر مطلقاً إلا إذا رجح منه شيء فإنه يفطر وحجتهم ما أخرجه الترمذي (٧١٩) والبيهقي (٢٢٠/٤) بإسناد

### ٣- باب الرُّخص في الصيام

#### ١- الإفطار في السفر

٦٣٨- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «خَرَجَ عَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ الْغَمِيمِ، فَصَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ، حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، فَشَرِبَ، ثُمَّ قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ، فَقَالَ: أُولَئِكَ الْعَصَاةُ، أُولَئِكَ الْعَصَاةُ».

وفي لفظ «قِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ. فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ. فَشَرِبَ»  
رواه مسلم (١١١٤)

(وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ خرج عام الفتح إلى مكة في رمضان سنة ثمان من الهجرة.

قال ابن إسحاق وغيره: إنه خرج يوم العاشر منه.

(فصام حتى بلغ كُرَاعَ الغميم) بضم الكاف فراء آخره مُهْمَلَةٌ، والغميم بمنجمة مفتوحة وهو وادٍ أمام عسفان (فصام الناس ثم دعا بقَدَحٍ من ماء فرفعه حتى نظر الناس إليه فشرب) ليعلم الناس بإفطاره.

(وتم قيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام فقال: أولئك العصاة).

في لفظ «قِيلَ إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ وَإِنَّمَا يَنْتَظِرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَشَرِبَ» رواه مسلم.



الحديث دليل على أن المسافر له أن يصوم وله أن يفطر وإن له الإفطار وإن صام أكثر النهار وخالف في الطرف الأول داود والإمامية فقالوا: لا يجزئ الصوم لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤] ويقولون «أولئك العصاة».

وقوله «ليس من البر الصيام في السفر» [البخاري (١٩٤٦)، مسلم (١١١٥)].

وخالفهم الجماهير فقالوا: يجزئه صومه لفعله ﷺ والآية لا دليل فيها على عدم الإجزاء.

وقوله (أولئك العصاة) إنما هو لمخالفتهم؛ لأمره بالإفطار وقد تعين عليهم.

وفيهِ أنه ليس في الحديث أنه أمرهم وإنما يتيم على أن فعله يقتضي الوجوب.

وأما حديث «ليس من البر» فإنما قاله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن شق عليه الصيام.

نعم يتيم الاستدلال بتحريم الصوم في السفر على من شق عليه فإنه إنما افطر صلى الله عليه وآله وسلم لقولهم: «إنهم قد شق عليهم الصيام» والذين صاموا بعد ذلك وصفهم بأنهم عصاة.

وأما جواز الإفطار إن صام أكثر النهار فذهب أيضاً إلى جوازه الجماهير وعلق الشافعي القول به على صحة الحديث وهذا إذا نوى الصيام في السفر.

فأما إذا دخل فيه وهو مقيم ثم سافر في أثناء يومه فذهب الجمهور إلى أنه ليس له الإفطار وأجازه أحمد وإسحاق وغيرهم والظاهر معهم؛ لأنه مسافر.

وأما الأفضل فذهبت الهادوية وأبو حنيفة والشافعي إلى أن الصوم أفضل للمسافر حيث لا مشقة عليه ولا ضرر فإن تضرر فالفطر أفضل.

وقال أحمد وإسحاق وآخرون: الفطر أفضل مطلقاً واحتجوا بالأحاديث التي احتج بها من قال: لا يجزئ الصوم.

قالوا: وتلك الأحاديث وإن دلت على المنع لكان حديث حمزة بن عمرو الآتي.

وقوله «ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه» أفاد بنفيه الجناح أنه لا بأس به لا أنه محرم ولا أفضل واحتج من قال بأن الصوم الأفضل أنه كان غالب فعله ﷺ في أسفاره ولا يخفى أنه لا بد من الدليل على الأكثرية وتناولوا أحاديث المنع بأنه لمن شق عليه الصوم.

وقال آخرون: الصوم والإفطار سواء ليعادل الأحاديث في ذلك وهو ظاهر حديث أنس [البخاري (١٩٤٧)، مسلم (١١١٨)] «سافرنا مع رسول الله ﷺ فلم يعيب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم».

وظاهرة التسوية.

## ٢- رخصة الإفطار في السفر

٦٣٩- وَعَنْ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَجِدُ فِي قُوَّةٍ عَلَى الصَّيَامِ فِي السَّفَرِ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ بِهَا فَحَسَنَ وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ».

رواه مسلم (١١٢١).

وأصله في المتن عليه [البخاري (١٩٤٣)، مسلم (١١٢١)] من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو.

(وعن حمزة بن عمرو الأسلمي) هو أبو صالح أو محمد حمزة بالحاء المهملة وزاي يُعد في أهل الحجاز روى عنه ابنه محمد وعائشة مات سنة إحدى وستين وله ثمانون سنة (أنه «قال: يا رسول الله أجِدُ في قُوَّةٍ على الصيام في السفر فهل علي جناح؟» فقال رسول الله ﷺ: هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه». رواه مسلم وأصله في المتن عليه من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو سأل. وفي لفظ مسلم «إني رجل أسرُدُ الصوم أقاصوم في السفر» قال: صم إن شئت وأفطر إن شئت).

ففي هذا اللفظ دلالة على أنهما سواء وتقدم الكلام في ذلك.



وفيه أيضاً (٢٠٧/٢) «لا يُرخصُ في هذا إلا للكبِير الَّذِي لَا يُطِيقُ الصَّيَامَ أَوْ مَرِيضٍ لَا يُشْفَى» قَالَ: وَهَذَا صَحِيحٌ وَعَيْنٌ فِي رَوَايَةِ الدَّارَقُطَنِيِّ: [٢٠٧/٢] قَدَرُ الإِطْعَامِ وَأَنَّهُ نَصَفُ صَاعٍ مِنْ حَنْطَةٍ.

وَأَخْرَجَ إِضَاءً [الدَّارَقُطَنِيُّ: ٢٠٧/٢] عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ فِي الْحَامِلِ وَالْمَرْصِعِ أَنَّهُمَا يُفْطَرَانِ وَلَا قَضَاءَ.

وَأَخْرَجَ [الدَّارَقُطَنِيُّ: ٢٠٧/٢] مَثْلَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَنَّهُمَا يُطْعَمَانِ كُلُّ يَوْمٍ مَسْكِينًا.

وَأَخْرَجَ (٢٠٧/٢) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ ضَعَفَ عَامًا عَنْ الصَّوْمِ فَصَنَعَ جَفْنَةً مِنْ ثُرَيْدٍ فِدَعَا ثَلَاثِينَ مَسْكِينًا فَاشْبَعَهُمْ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ بَيْنَ السَّلَفِ:

فَالْجَاهُورُ أَنَّ الإِطْعَامَ لَازِمٌ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُطِيقِ الصَّيَامَ لِكَبِيرٍ مَنَسُوخٌ فِي غَيْرِهِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ: الإِطْعَامُ مَنَسُوخٌ وَلَيْسَ عَلَى الْكَبِيرِ إِذَا لَمْ يُطِيقِ الصَّيَامَ إِطْعَامٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ: يُسْتَحَبُّ لَهُ الإِطْعَامُ.

وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالْأَظْهَرُ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ.

وَالْمُرَادُ بِالشَّيْخِ الْعَاجِزُ عَنِ الصَّوْمِ.

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ حَدِيثَهُ مَوْقُوفٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ رُخْصَةَ النَّبِيِّ ﷺ فَغَيْرِ الصَّيْفَةِ لِلْعِلْمِ بِذَلِكَ فَإِنَّ التَّرْخِصَ إِنَّمَا يَكُونُ تَوْقِيفًا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَيْهَمَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنَ الْآيَةِ وَهُوَ الْأَقْرَبُ.

#### ٤- كفارة الجماع في نهار رمضان

٦٤١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا أَهْلَكَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى

أَمْرَائِي فِي رَمَضَانَ، فَقَالَ: هَلْ تَجِدُ مَا تُغْنِي رَقَبَةً؟

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ مَنْ يَرَى أَنَّهُ لَا يَكْرَهُ صَوْمَ الدَّخْرِ (البخاري (١٩٩٧)، مسلم (١١٥٩)) وَذَلِكَ أَنَّهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَسْرُدُ الصَّوْمَ فَاقْرَأَهُ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي السَّقْرِ فَفَسَى الْخَضِرَ بِالْأَوَّلِ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ لَا يُضَعْفُ بِهِ عَنْ وَاجِبٍ وَلَا يَقُوتُ بِسَبَبِهِ عَلَيْهِ حَقٌّ وَبِشَرْطِ فُطْرِهِ الْعِيدَيْنِ وَالتَّشْرِيقِ.

وَأَمَّا إِنْكَارُهُ ﷺ عَلَى ابْنِ عُمَرَ صَوْمَ الدَّخْرِ فَلَا يُعَارِضُ هَذَا إِلَّا أَنَّهُ عَلِمَ ﷺ أَنَّهُ سَيُضَعَفُ عَنْهُ وَهَكَذَا كَانَ فَإِنَّهُ ضَعَفَ آخِرَ عُمُرِهِ وَكَانَ يَقُولُ: يَا لَيْتَنِي قَبْلَتْ رُخْصَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ ﷺ يُحِبُّ الْعَمَلَ الدَّائِمَ وَإِنْ قُلَّ وَيَحْتُمُّ عَلَيْهِ.

#### ٣- رخصة إftar الشيخ الكبير

٦٤٠- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: «رُخْصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يُفْطِرَ وَيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطَنِيُّ (٢٠٥/٢) وَالْخَاكِمُ (٤٤٠/١) وَصَحَّاحُهُ

اعْلَمْ أَنَّهُ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامَ مَسْكِينٍ» [البقرة: ١٨٤] وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُمَا مَنَسُوخَةٌ وَأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ فَرَضِ الصَّيَامِ أَنْ مَنْ شَاءَ أَطْعَمَ مَسْكِينًا وَأَفْطَرَ وَمَنْ شَاءَ صَامَ ثُمَّ نَسَخَتْ يَقُولُهُ تَعَالَى «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ» [البقرة: ١٨٤].

وَقِيلَ يَقُولُهُ «فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ» [البقرة: ١٨٥].

وَقَالَ قَوْمٌ: هِيَ غَيْرُ مَنَسُوخَةٍ مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ كَمَا هُنَا وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُهَا «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ» [البقرة: ١٨٤] أَيْ يَكْلَفُونَهُ وَيَقُولُ: لَيْسَتْ بِمَنَسُوخَةٍ هِيَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالْمَرَاةِ الْهَيْمَةِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي أَخْرَجَهُ عَنْهُ مِنْ ذِكْرِهِ الْمَصْنُفُ.

وَفِي سُحْنِ الدَّارَقُطَنِيِّ (٢٠٥/٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامَ مَسْكِينٍ» وَاحِدٌ «فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا» قَالَ: زَادَ مَسْكِينًا آخَرَ «فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ» قَالَ: وَلَيْسَتْ بِمَنَسُوخَةٍ إِلَّا أَنَّهُ رُخْصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يَسْتَطِيعُ الصَّيَامَ.

إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ ثَابِتٌ.



ذميه؛ لأنه ﷺ لم يبين له أنها باقية عليه.

واختلف في الرقبة فإنها هنا مطلقة فالجمهور يؤدوها بالزمانة حملاً للمطلق هنا على المقيد في كفارة القتل

قالوا: لأن كلام الله في حكم الخطاب الواحد فيرتب فيه المطلق على المقيد:

وقالت الحنفية: لا يحمل المطلق على المقيد فتجزئ الرقبة الكافرة:

وقيل: يفصل في ذلك وهو أنه يقيد المطلق إذا اقتضى القياس التقييد فيكون تقييداً بالقياس كالتخصيص بالقياس وهو مذهب الجمهور والعلة الجامعة هنا هو أن جميع ذلك كفارة عن ذنب مكفر للخطيئة والمسألة مبسطة في الأصول.

ثم الحديث ظاهر في أن الكفارة مرتبة على ما ذكر في الحديث فلا تجزئ العدول إلى الثاني مع إمكان الأول ولا إلى الثالث مع إمكان الثاني لوقوعه مرتباً في رواية الصحيحين وروى الزهري الترتيب عن ثلاثين نفساً أو أكثر.

ورواية التخير مرجوحة مع ثبوت الترتيب في الصحيحين ويؤيد رواية الترتيب أنه الواقع في كفارة الظهار وهذا الكفارة شبيهة بها.

وقوله: «سيتين يسكيناً» ظاهر مفهومه أنه لا تجزئ إلا إطعام هذا العدد فلا تجزئ أقل من ذلك.

وقالت الحنفية: تجزئ الصرّف في واحد.

ففي «القدوري» من كتبهم: فإن أطعم مسكيناً واحداً سيتين يوماً أجزاءه عدنا وإن أعطاه في يوم واحد لم يجزئه إلا عن يوميه.

وقوله: «أذهب فاطعته أهلكت» فيه قولان للعلماء:

أحدهما: أن هذه كفارة ومن قاعدة الكفارات أن لا تصرف في النفس لكونه ﷺ خصه بذلك ورد بأن الأصل عدم الخصوصية.

الثاني: أن الكفارة ساقطة عنه لإعساره ويدل له حديث علي عليه السلام (الدارقطني ٢٠٨/٢) عليه السلام: «كله أنت

قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تجد ما تطعم سيتين مسكيناً؟ قال: لا، ثم جلس، فأتي النبي ﷺ بعرق فيه تمر، فقال: تصدّق بهذا فقال: أعلى أفقر منّا؟! فما بين لابتئها أهل بيت أخوج إليه منّا، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنباهه، ثم قال: اذهب فاطعته أهلكت.

رواه الشيخ أحمد (٢٠٨/٢)، البخاري (١٩٣٦)، أبو داود (٢٣٩٠)، الرمذي (٧٢٤)، السامي في كبرى (كما في تحفة الأشراف) (١٢٧٥)، ابن ماجه (١٦٧١) واللفظ لمسلم (١١١١).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل هو سلمة أو سلمان بن صخر البياضي.

إلى النبي ﷺ فقال: «هلكت يا رسول الله، قال: وما أهلكتك؟ قال: وقفت على امرأتي في رمضان قال: هل تجد ما تغني رقبة بالنصب بذل من ما».

قال: لا قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تجد ما تطعم سيتين مسكيناً؟ الجمهور أن لكل مسكين مئذ من طعام ربع صاع (قال: لا، ثم جلس فأتى) بضم الهَمْزة مُعَيَّر الصيغة.

(النبي ﷺ بعرق) بفتح العين المهملّة والراء ثم قاص (ليه) تمّ ورد في رواية (الدارقطني ١٩٠/٢) في غير الصحيحين «فيه خمسة عشر صاعاً» وفي أخرى (الموطأ ٢٩٧/١) «عشرون».

(فقال: تصدّق بهذا فقال: أعلى أفقر منّا فما بين لابتئها) تنبيه لاية وهي: الحرّة ويقال فيها: لوبة ونوبة بالنون وهي غير مَهْمُوزة.

(«أهل بيت أخوج إليه منّا فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنباهه ثم قال: اذهب فاطعته أهلكت» رواه السبعة واللفظ لمسلم).

الحديث دليل على وجوب الكفارة على من جامع في نهار رمضان عامداً.

وذكر النووي أنه إجماع معسراً كان أو موسراً فالمعسر تثبت في ذمّه على أحد قولين للشافعية ثانيهما لا تستقر في



وَعَيَالُكَ فَقَدْ كَفَّرَ اللَّهُ عَنْكَ.

إلا أنه حديث ضعيف أو أنها باقية في ذمته والذي أعطاه  
 ﷺ صدقة عليه وعلى أهله لما عرفه ﷺ من حاجتهم.

وقالت النهدية وجماعة: إن الكفارة غير واجبة أصلاً لا  
 على مؤسر ولا معسر.

قالوا: لأنه أباح له أن يأكل منها ولو كانت واجبة لما جاز  
 ذلك وهو استدلال غير ناهض؛ لأن المراد ظاهر في الوجوب  
 وإباحة الأكل لا تدل على أنها كفارة بل فيها الاحتمالات التي  
 سلفت.

واستدل المهدي في «البحر» على عدم وجوب الكفارة بأنه  
 ﷺ قال للمجاميع: استغفر الله وصم يوماً مكانه ولم يذكرها.

واجب عنه بأنه قد ثبت رواية الأمر بها عند السبعة بهذا  
 الحديث المذكور هنا.

واعلم أنه ﷺ لم يأمره في هذه الرواية بقضاء اليوم الذي  
 جامع فيه إلا أنه ورد في رواية أخرجه أبو داود (٢٣٩٣) من  
 حديث أبي هريرة بلفظ: «كله أنت وأهل بيتك وصم يوماً  
 واستغفر الله».

ولم وجوب القضاء ذهبت النهدية والشافعي لعموم قوله  
 تعالى: «فعدة من أيام أخر» [البقرة: ١٨٤، ١٨٥].

وفي قول للشافعي: إنه لا قضاء؛ لأنه ﷺ لم يأمره إلا  
 بالكفارة لا غير.

واجب: بأنه اتكّل ﷺ على ما علم من الآية.

هذا حكم يجب على الرجل.

وأما المرأة التي جامعها فقد استدلت بهذا الحديث أنه لا  
 يلزم إلا كفارة واحدة وأنها لا تجب على الزوجة وهو الأصح  
 من قول الشافعي وبه قال الأوزاعي.

وفذهب الجمهور إلى وجوبها على المرأة أيضاً قالوا: وإنما  
 لم يذكرها النبي ﷺ مع الزوج؛ لأنها لم تعترف واعتزاف الزوج  
 لا يوجب عليها الحكم أو لاختيال أن المرأة لم تكن صائمة بأن  
 تكون طاهرة من الحيض بعد طلوع الفجر، أو أن بيان الحكم

في حق الرجل يثبت الحكم في حق المرأة أيضاً لما علم من  
 تعميم الأحكام أو أنه عرف ققرها كما ظهر من حال زوجها.

واعلم أن هذا حديث جليل كثير الفوائد.

قال المصنف في فتح الباري (١٧٢/٤): إنه قد اعتنى بعض  
 المتأخرين ممن أدرك شيوخنا بهذا الحديث فتكلم عليه في  
 مجلدين جمع فيها ألف فائدة وفائدة انتهى.

وما ذكرناه فيه كفاية لما فيه من الأحكام وقد طول الشارح  
 فيه ناقلاً من «فتح الباري».

٥- من أدرك الصبح وهو جنب

٦٤٢- وَعَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى  
 عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصْبِحُ جُنْباً مِنْ جَمَاعٍ،  
 ثُمَّ يَغْتَسِلُ وَيَصُومُ».

نُقِيَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٢٦)، مُسْلِمٌ (١١٠٩) (٧٥).

وَرَأَى مُسْلِمٌ (١١٠٩) (٧٧) فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ: «وَلَا يَقْضِي»

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ صَوْمٍ مِنْ أَصْبَحَ أَيْ دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ  
 وَهُوَ جُنْبٌ مِنْ جَمَاعٍ وَلِذَا هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ إِجْمَاعٌ.

وَقَدْ عَارَضَهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣١٤/٢) وَابْنُ حِبَّانَ (٣٤٨٥)  
 مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ  
 وَسَلَّمَ: «إِذَا نَوَدِيَ لِلصَّلَاةِ - صَلَاةُ الصُّبْحِ - وَأَخَذَكُمْ جُنْبٌ فَلَا  
 يَصُمْ يَوْمَهُ».

وَاجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَإِنْ أَبَا هُرَيْرَةَ رَجَعَ عَنْهُ لَمَّا  
 رَوَى لَهُ حَدِيثَ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ وَأَقْبَى بِقَوْلِهِمَا.

وَيَدُلُّ لِلنَّسْخِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١١٠) وَابْنُ حِبَّانَ  
 (٣٤٩٥) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٠١٤) عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى  
 النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَفْتِيهِ وَهِيَ تَسْمَعُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ  
 اللَّهِ تَذَرِكُنِي الصَّلَاةَ أَيْ صَلَاةَ الصُّبْحِ وَأَنَا جُنْبٌ فَقَالَ النَّبِيُّ:  
 وَأَنَا تَذَرِكُنِي الصَّلَاةَ وَأَنَا جُنْبٌ فَأَصُومُ، قَالَ:

لَسْتُ بِمِثْلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ



ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَحْشَاكُمُ وَأَعْلَمَكُم بِمَا أَتَقِي».

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى النَّسَخِ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَالْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

وَهَذَا الْحَدِيثُ يُدْفَعُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ خَاصًّا بِهِ عليه السلام.

وَرَدَّ الْبُخَارِيُّ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ: بَانَ حَدِيثَ عَائِشَةَ أَقْرَى سَنَدًا حَتَّى قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ صَحٌّ وَتَوَاتَرٌ وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ فَأَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ أَنَّهُ كَانَ يُقْبَى بِهِ وَرَوَايَةُ الرَّفْعِ أَقْلُ وَمَعَ التَّعَارُضِ يُرْجَحُ لِقَوَّةُ الطَّرِيقِ.

#### ٦- من مات وعليه صيام

٦٤٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٩٥٢)، مُسْلِمٌ (١١٤٧)]

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُجْزَى الْمَيِّتُ صِيَامَ وَلِيِّهِ عَنْهُ إِذَا مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ وَاجِبٌ وَالْإِخْبَارُ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ أَيْ لِيَصُمَّ عَنْهُ وَلِيُّهُ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْوَجُوبُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ادَّعِيَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لِلنَّدْبِ. وَالْمَرَادُ مِنَ الْمَوْلَى كُلِّ قَرِيبٍ وَقِيلَ: الْوَارِثُ خَاصَّةً، وَقِيلَ: عَصَبَتُهُ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ فَقَالَ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَأَبُو ثَوْرٍ وَجَاعَةً: إِنَّهُ يُجْزَى صَوْمُ الْمَوْلَى عَنِ الْمَيِّتِ لِهَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ. وَذَهَبَتْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ وَمَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا صِيَامَ عَنِ الْمَيِّتِ وَإِنَّمَا الْوَاجِبُ الْكَفَّارَةُ لِمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٧١٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ أُطْعِمَ عَنْهُ مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا».

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الرُّوْجِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَى ابْنِ عُمَرَ.

قَالُوا: وَلِأَنَّهُ وَرَدَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ الْفَتْيَا بِالْإِطْعَامِ وَلِأَنَّهُ الْمَوَافِقُ لِسَائِرِ الْعِبَادَاتِ فَإِنَّهُ لَا يَقُومُ بِهَا مُكَلَّفٌ وَالْحُجْ

مُخْصَصٌ.

وَاجِبٌ بَانَ الْإِتَّاعُ الْمَرْوِيَّةُ مِنْ فِتْيَا عَائِشَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ لَا تَقَاوُمُ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ.

وَأَمَّا قِيَامُ مُكَلَّفٍ بِعِبَادَةٍ عَنْ غَيْرِهِ فَقَدْ ثَبَتَ فِي الْحُجِّ بِالنَّصِّ الثَّابِتِ فَيُثْبِتُ فِي الصَّوْمِ بِهِ فَلَا عُذْرَ عَنِ الْعَمَلِ بِهِ، وَاعْتِدَاؤُ الْمَالِكِيَّةِ عَنْهُ بِعَدَمِ عَمَلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ تَرْكَهُمُ الْعَمَلَ بِالْحَدِيثِ حُجَّةٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ، وَكَذَلِكَ اعْتِدَاؤُ الْحَنْفِيَّةِ بَانَ الرَّأْيِ أَقْسَى بِخِلَافِ مَا رَوَى عُذْرُ غَيْرِ مُقْبُولٍ إِذِ الْعَبْرَةُ بِمَا يَرَوِي لَا بِمَا رَأَى كَمَا عُرِفَ فِيهَا أَيْضًا.

ثُمَّ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِإِجْزَاءِ الصِّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ هَلْ يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْوَلِيِّ أَوْ لَا.

فَقِيلَ: لَا يَخْتَصُّ بِالْوَلِيِّ بَلْ لَوْ صَامَ عَنْهُ الْأَجَنِيُّ بِأَمْرِ أَجْزَأُ كَمَا فِي الْحُجِّ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْوَلِيَّ فِي الْحَدِيثِ لِلْغَالِبِ.

وَقِيلَ: يَصَحُّ أَنْ يَسْتَقِلَّ بِهِ الْأَجَنِيُّ بِغَيْرِ أَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ شَبَّهَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالذَّيْنِ حَيْثُ قَالَ: «قَدَيْنِ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى» [سَائِمِي بِرَقْم (٦٦١)].

فَكَمَا أَنَّ الذَّيْنَ لَا يَخْتَصُّ بِقَضَائِهِ الْقَرِيبُ فَالْصَّوْمُ مِثْلُهُ وَلِلْقَرِيبِ أَنْ يَسْتَتِيبَ.

#### ٤- بَابُ صَوْمِ التَّطَوُّعِ

##### ١- صيام عرفة وعاشوراء والاثنين

٦٤٤- عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَقَالَ: يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ. وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ. وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، فَقَالَ: ذَلِكَ يَوْمٌ وَلِدَتْ فِيهِ، وَبُعِثْتُ فِيهِ وَأَنْزَلَ عَلَيَّ فِيهِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٦٢)

قَدْ اسْتَشْكَلَ تَكْفِيرُ مَا لَمْ يَقَعْ وَهُوَ ذَنْبُ السَّنَةِ الْآتِيَةِ.



فيه دليل على استحباب صوم ستة أيام من شوال وهو  
منهَبُ جماعة من الآلِ واحدٍ والثَّانِي.

وقال مالك: يُكْرَهُ صَوْمُهَا قَالَ: لِأَنَّهُ مَا رَأَى أَحَدًا مِنْ أَهْلِ  
الْعِلْمِ يَصُومُهَا وَلَوْلَا يَظُنُّ وَجُوبَهَا.

والجواب: أَنَّهُ بَعْدَ ثَبُوتِ النَّصِّ بِذَلِكَ لَا حُكْمَ لَهُذِهِ  
التَّعْلِيلَاتِ وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ إِنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مَالِكًا هَذَا  
الْحَدِيثُ يَعْنِي حَدِيثَ مُسْلِمٍ.

واعلم أن أجر صومها يحصل لمن صامها مُتَّفَقَةً أو مُتَوَالِيَةً  
ومن صامها عَقِيبَ الْعِيدِ أو فِي أَثْنَاءِ الشُّهُرِ. وَفِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ  
[الروح (٧٥٩)] عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ اخْتَارَ أَنْ يَكُونَ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ  
أَوَّلِ شَوَّالٍ.

وقد روي عن ابنِ الْمُبَارَكِ [الروح (٧٥٩)] أَنَّهُ قَالَ: مَنْ صَامَ  
سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ مُتَّفَقًا فَهُوَ جَائِزٌ.

(قلت): وَلَا دَلِيلَ عَلَى اخْتِيَارِ كَوْنِهَا مِنْ أَوَّلِ شَوَّالٍ إِذْ مِنْ  
أَتَى بِهَا فِي شَوَّالٍ فِي أَيِّ أَيَّامِهِ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ اتَّبَعَ رَمَضَانَ مِثْلًا  
مِنْ شَوَّالٍ.

وَأَمَّا شَبَّهَ بِصِيَامِ الدَّهْرِ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ امْتِثَالِهَا  
فَرَمَضَانَ بِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ وَنِصْفٍ مِنْ شَوَّالٍ بِشَهْرَيْنِ.

وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ صِيَامِ الدَّهْرِ وَيَأْتِي  
بَيَانُهُ فِي آخِرِ الْبَابِ.

واعلم: أَنَّهُ قَالَ الثَّقَفِيُّ السَّبْكِ: إِنَّهُ قَدْ طَعَنَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ  
مَنْ لَا فَهْمَ لَهُ مُعْتَرِضًا بِقَوْلِ التِّرْمِذِيِّ «إِنَّهُ حَسَنٌ» يُرِيدُ فِي رِوَايَةِ  
سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَخِي يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ

قُلْتُ: وَوَجْهُ الْاِغْتِرَارِ أَنَّ التِّرْمِذِيَّ لَمْ يَصِفْهُ بِالصَّحَّةِ بَلْ  
بِالْحَسَنِ وَكَأَنَّهُ فِي نَسْخَةِ الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ بَعْدَ  
سِيَاقِهِ لِلْحَدِيثِ مَا لَفْظُهُ: قَالَ أَبُو عِيْسَى: حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ  
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ثُمَّ قَالَ: وَسَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ هُوَ أَخُو يَحْيَى  
بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي سَعْدِ بْنِ  
سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حَفِظِهِ، أَنْتَهَى

قُلْتُ: قَالَ ابْنُ دَحِيَّةٍ: إِنَّهُ قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: سَعِيدٌ ضَعِيفٌ  
الْحَدِيثِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ الْمُرَادَ أَنْ يُؤَقَّ فِيهَا لَعْدَمُ الْإِتْيَانِ بِذَنْبٍ وَسَمَاءُ  
تَكْفِيرًا لِلْمُنَاسِبَةِ الْمَاضِيَةِ أَوْ أَنَّهُ إِنْ أَوْقَعَ فِيهِ ذَنْبًا وَقَعَ لِلْإِتْيَانِ بِمَا  
يُكَفِّرُهُ.

وَأَمَّا صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَهُوَ الْعَاشِرُ مِنْ شَهْرِ الْمُحَرَّمِ عِنْدَ  
الْجَمَاهِيرِ فَإِنَّهُ كَانَ وَاجِبًا قَبْلَ فَرَضِ رَمَضَانَ ثُمَّ صَارَ بَعْدَهُ  
مُسْتَحَبًّا.

وَإِسَادَةُ الْحَدِيثِ أَنَّ صَوْمَ عَرَفَةَ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ يَوْمِ  
عَاشُورَاءَ.

وَعَلَّلَ ۞ شَرْعِيَّةَ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ بِأَنَّهُ وَلَدَ فِيهِ أَوْ بُعِثَ  
فِيهِ أَوْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ فِيهِ وَكَأَنَّهُ شَكَّ مِنَ الرَّأْيِ وَقَدْ اتَّفَقَ أَنَّهُ ۞  
وُلِدَ فِيهِ وَبُعِثَ فِيهِ.

وَلِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي تَعْظِيمُ الْيَوْمِ الَّذِي أَحْدَثَ اللَّهُ  
فِيهِ عَلَى عَبْدِهِ نِعْمَةً بِصَوْمِهِ وَالتَّقَرُّبُ فِيهِ وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثِ  
أَسَامَةَ (أَحْمَد ٢٠٠/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٢٤٣٦) تَعْلِيلُ صَوْمِ ۞ يَوْمِ  
الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ «بِأَنَّهُ يَوْمٌ تُغْرَضُ فِيهِ الْأَعْمَالُ وَأَنَّهُ يُجِبُّ أَنْ  
يُغْرَضَ عَمَلُهُ وَهُوَ صَائِمٌ» وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ التَّعْلِيلَيْنِ.

## ٢- صِيَامُ سِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ

٦٤٥- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ  
تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ  
ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٦٤)

(وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:  
«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا» هَكَذَا وَرَدَ «مُؤَنِّشًا» <sup>(١)</sup> مَعَ أَنَّ  
مُمَيِّزَهُ «أَيَّامٌ» وَهِيَ مُذَكَّرَةٌ لِأَنَّ اسْمَ الْعَدَدِ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ مُعَيِّزُهُ جَارٌ  
فِيهِ الرَّجْهَانِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ النُّحَاةُ.

(مِنْ شَوَّالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

(١) يَرِيدُ أَنَّهُ فِي مَقَامِ الْمُؤَنِّشِ، وَإِذَا زِيدَتْ التَّاءُ كَانَتْ فِي مَقَامِ الْمَذْكَرِ،  
وَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْمُعَيِّزِ. أَيِ: إِذَا قِيلَ: (سِتَّةٌ) صَحَبَ الْمُؤَنِّشِ، وَإِذَا قِيلَ  
(سِتَّةٌ) صَحَبَ الْمَذْكَرِ. وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ شَرْحِ الْعِبَارَةِ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْسِّيَاقِ.



وقال النسائي: ليس بالقوي.

بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا عَنْ سَلَامَتِهِ مِنْ عَذَابِهَا.

وقال أبو حاتم: لا يجوز الاشتغال بحديث سعد بن سعيد.  
انتهى.

#### ٤- الصيام في شعبان

٦٤٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:  
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يُفْطِرُ،  
وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ  
فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٦٩)، مسلم (١١٥٣)]

وَالْفُظُّ لِمُسْلِمٍ

فيه دليل على أن صومه ﷺ لم يكن مختصاً بشهر دون  
شهر وأنه كان ﷺ يسرد الصيام أحياناً ويسرد الفطر أحياناً  
ولعله كان يفعل ما يقتضيه الحال من تحرُّوه عن الأشغال فيتابع  
الصوم ومن عكس ذلك فيتابع الإفطار.

ودليل على أنه يخص شعبان بالصوم أكثر من غيره.

وقد نبهت عائشة على علّة ذلك فأخرج الطبراني  
[«الأوسط» (٢٠٨٩)] عنها «أنه ﷺ كَانَ يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي كُلِّ  
شَهْرٍ قَرِيبًا أَخَّرَ ذَلِكَ فَيَجْتَمِعُ صَوْمُ السَّنَةِ بِصَوْمِ شَعْبَانَ» وفيه  
ابن أبي ليلى وهو ضعيف، وقيل: كان يصوم ذلك تعظيماً  
لرمضان كما أخرجه الترمذي (٦٦٣) من حديث أنس وغيره  
«أنه سئل رسول الله ﷺ: أي الصوم أفضل؟ فقال: شعبان  
لأنّك رمضان» قال الترمذي: فيه صدقة بن موسى وهو عندهم  
ليس بالقوي.

وقيل: كان يصومه، لأنه شهر يغفل عنه الناس بين رجب  
ورمضان كما أخرجه النسائي (٢٠١/٤) وأبو داود (٣٤٣٦)  
وصححه ابن خزيمة (٢١١٩) عن أسامة بن زيد قال: «قلت: يا  
رسول الله لم أرك تصوم في شهر من الشهور ما تصوم في  
شعبان قال: ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان  
وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأجبت أن يرفع  
فيه عملي وأنا صائم»

قلت: ويحتمل أنه كان يصومه ليهذبه الحكيم كلها. وقد

ثم قال ابن السبكي وقد اعتنى شيخنا أبو محمد الدمياطي  
بجمع طرقه فأسنده عن بضعة وعشرين رجلاً رووه عن سعد  
بن سعيد وأكثرهم حفاظ نفّات منهم السفينان وتابع سعداً  
على روايته أخوه يحيى وعبد ربه وصفوان بن سليم وغيرهم.

ورواه أيضاً عن النبي ﷺ ثوبان وأبو هريرة الطبراني في  
«المعجم الأوسط» (٧٦٠٧) وجابر [أحمد (٣٠٨/٣)] وابن عباس  
[الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٦٤٢)] والبراء بن عازب [الدارقطني  
في «العلل» (١٠٨/٦)] وعائشة ولفظ ثوبان: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ  
فَشَهْرَهُ بِشَرِّهِ وَمَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ فَذَلِكَ صِيَامُ  
السَّنَةِ».

رواه أحمد (٢٨٠/٥) والنسائي [النسائي «كبرى» كما في  
«التحفة» (٢١٠٧)].

#### ٣- صيام النافلة

٦٤٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ  
تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ  
يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ بِذَلِكَ الْيَوْمِ  
عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ سَبْعِينَ خَرِيفًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٨٤٠)، مسلم (١١٥٣)]، وَالْفُظُّ لِمُسْلِمٍ.

(وعن أبي سعيد الخدري رحمه الله قال: قال رسول الله ﷺ:  
«مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ هُوَ إِذَا أُطْلِقَ يُرَادُّ بِهِ  
الْجِهَادُ».

(إلا باعد الله بذلك اليوم عن وجهه النار سبعين خريفاً  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفُظُّ لِمُسْلِمٍ).

فيه دلالة على فضيلة الصوم في الجهاد ما لم يضعف بسببه  
عن قتال عدوه وكان فضيلة ذلك لأنه جمع بين جهاد عدوه  
وجهاد نفسه في طعامه وشرابه وشهوته، وكفى بقوله: «باعد الله



غورض حديث «إِنْ صَوْمَ شَعْبَانَ أَفْضَلُ الصُّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ» بما أخرجه مسلم (١١٦٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «أَفْضَلُ الصُّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ صَوْمُ الْمُحَرَّمِ» وأورد عليه أنه لو كان أفضل لحافظ على الإكثار من صيامه، وحديث عائشة يقتضي أنه كان أكثر صيامه في شعبان.

فأجيب بأن تفضيل صوم المحرم بالنظر إلى الأشهر الحرم وأما عدم إكثاره لصوم المحرم فقال النووي: لأنه إنما علم ذلك آخر عمره.

وأما عدم إكثاره لصوم المحرم فقال النووي: لأنه إنما علم ذلك آخر عمره.

### ٥- صيام ثلاثة أيام من الشهر

٦٤٨- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ نَصُومَ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ: ثَلَاثَ عَشْرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ، وَخَمْسَ عَشْرَةَ».

رواه النسائي (٢٢٢/٤)، والترمذي (٧٦١) وصححه ابن حبان (٣٦٥٠).

(وعن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: «أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَصُومَ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» وبينها بقوله: (ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة. رواه النسائي والترمذي وصححه ابن حبان).

الحديث ورد من طرق عديدة من حديث أبي هريرة بلفظ «فَإِنْ كُنْتَ صَائِماً فَصُمْ الْغُرَّةَ أَوْ الْبَيْضَ».

أخرجه أحمد (٣٣٦/٢) والنسائي (٢٢٢/٤) وابن حبان (٣٦٥٠).

وفي بعض الفاظهم عن النسائي «فَإِنْ كُنْتَ صَائِماً فَصُمْ الْبَيْضَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ».

وأخرج أصحاب السنن (أبو داود (٢٤٤٩)، النسائي (٢٢٤/٤)، ابن ماجه (١٧٠٧)) من حديث قتادة بن ملحان «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَصُومَ الْبَيْضَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ وَخَمْسَ عَشْرَةَ، وَقَالَ: هِيَ كَهَيْئَةِ الذُّهْرِ».

وأخرج النسائي (٢٢١/٤) من حديث جرير مرفوعاً «صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ كَصِيَامِ الذُّهْرِ ثَلَاثَ الْأَيَّامِ الْبَيْضِ»

الحديث. وإسناده صحيح.

ووردت أحاديث في صيام ثلاثة أيام من كل شهر مطلقاً ومبينة بغير الثلاثة.

وأخرج أصحاب السنن (أبو داود (٢٤٥٠)، الترمذي (٧٤٢)، النسائي (٢٠٤/٤)، ابن ماجه (١٧٢٥)) وصححه ابن خزيمة (٢١٢٩) من حديث ابن مسعود «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ عِدَّةَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ».

وأخرج مسلم (١١٦٠) من حديث عائشة «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مَا يُبَالِي فِي أَيِّ الشَّهْرِ صَامَ».

وأما المعينة بغير الثلاث فهي ما أخرجه أبو داود (٢٤٥١) والنسائي (٢٠٣/٤) من حديث حفصة «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، الْاَثْنَيْنِ وَالْخَمِيسَ وَالْاِثْنَيْنِ مِنَ الْجُمُعَةِ الْأُخْرَى».

ولا معارضه بين هذو الأحاديث فإنها كلها دالة على ندبة صوم كل ما ورد وكل من الرواة حكى ما اطلع عليه إلا أن ما أمر به وحث عليه ووصى به أولى وأفضل.

وأما فعلة فعلة كان يعرض له ما يشغله عن مراعاة ذلك وقد عين الشارع أيام البيض للعلماء في تعيين الثلاثة الأيام التي يندب صومها من كل شهر أقوال عشرة سردتها في الشرح.

### ٥- باب ما نهى عن صومه

#### ١- نهى المرأة عن الصيام إلا بإذن زوجها

٦٤٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَرَجُلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ».

تفق عليه البخاري (٥١٩٥)، مسلم (١٠٢٦)، واللفظ للبخاري.

وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٥٨) «فَغَيْرَ رَمَضَانَ»



(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا يحلُّ للمراقِ أي المزوَّجة بدليل قوله (أن تصومَ وزوجها شاهدًا) أي حاضر» (إلا ياذنهُ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُطْرُ لِلْبَخَارِيِّ زَادَ أَبُو دَاوُدَ: غَيْرَ رَمَضَانَ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْوَفَاءَ بِحَقِّ الزَّوْجِ مِنَ التَّطَوُّعِ بِالصَّوْمِ وَإِنَّمَا رَمَضَانُ فَإِنَّهُ يُحِبُّ عَلَيْهِ وَإِنْ كَرِهَ الزَّوْجُ وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَلَوْ صَامَتِ النِّفْلَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ كَانَتْ فَاعِلَةً لِحَرَمٍ.

### ٢- النهي عن صيام العيدين

وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٨٧/٢) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكُلَ وَشَرِبَ وَبَعَالَ» الْبَعَالُ: مُوَاقَعَةُ النِّسَاءِ.

وَالْحَدِيثُ وَمَا سَقْنَاهُ فِي مَعْنَاهُ دَالٌّ عَلَى النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ هَلْ هُوَ نَهْيٌ تَحْرِيمٍ أَوْ تَنْزِيهِ:

فَلَقَبَ إِلَى أَنَّهُ لِلتَّحْرِيمِ مُطْلَقًا جَمَاعَةً مِنَ السَّلَفِ وَغَيْرِهِمْ وَإِلَيْهِ ذَقَبَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَشْهُورِ وَهَؤُلَاءِ قَالُوا: لَا يَصُومُهَا الْمُتَمَتِّعُ وَلَا غَيْرُهُ وَجَعَلُوهُ مُخَصَّصًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ» [البقرة: ١٩٦]؛ لِأَنَّ الْآيَةَ عَامَّةٌ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ وَمَا بَعْدُ، وَالْحَدِيثُ خَاصٌّ بِأَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ عُمُومٌ بِالنَّظَرِ إِلَى الْحَجِّ وَغَيْرِهِ فَيُرْجَحُ خُصُوصُهَا لِكُونِهِ مَقْصُودًا بِالذَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَلَاءً لِلصَّوْمِ وَإِنْ دَأَبَتْهَا بِإِغْيَابِ مَا هِيَ مُؤَهَّلَةٌ لَهُ كَانَتْهَا مُنَافِيَةً لِلصَّوْمِ.

وَذَقَبَتِ الْهَادِوِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَصُومُهَا الْمُتَمَتِّعُ الْفَاقِدُ لِلْهَدْيِ كَمَا يُفِيدُهُ سِيَاقُ الْآيَةِ وَرَوَايَةُ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه قَالُوا: وَلَا يَصُومُهَا الْقَارُنُ وَالْحَصْرُ إِذَا فَقَدَ الْهَدْيَ.

وَذَقَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَصُومُهَا الْمُتَمَتِّعُ وَمَنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ وَهُوَ الْحَصْرُ وَالْقَارُنُ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَلِمَا أَفَادَهُ:

٦٥٢- وَعَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٩٧، ١٩٩٨)

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْ عَائِشَةَ وَابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: لَمْ يُرَخَّصْ بِصِيغَةِ الْجَهْلُولِ (فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصَمْنَ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ

٦٥١- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٩٧)، مسلم (٨٢٧)]

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ صَوْمِ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ؛ لِأَنَّ أَصْلَ النَّهْيِ التَّحْرِيمَ وَإِلَيْهِ ذَقَبَ الْجُمْهُورُ فَلَوْ نَذَرَ صَوْمَهُمَا لَمْ يَنْعَقِزْ نَذَرُهُ فِي الْأَظْهَرِ؛ لِأَنَّهُ نَذَرٌ بِمَعْصِيَةٍ وَقِيلَ: يَصُومُ مَكَانَهَا عَنْهَا.

### ٣- النهي عن صيام أيام التشريق

٦٥١- وَعَنْ نُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامٌ أَكُلَ وَشَرِبَ، وَذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٤١)

(وَعَنْ نُبَيْشَةَ) بَضَمُ النُّونِ وَفَتْحُ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونُ الْمُثَنَاءِ التَّخْيِيفُ وَشِبْنٌ مُعْجَمَةٌ يُقَالُ لَهُ: نُبَيْشَةُ الْخَيْرِ بْنُ عَمْرِو وَقِيلَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ.

(الْهَذَلِيُّ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ» وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ وَقِيلَ: يَوْمَانِ بَعْدَ النَّحْرِ.

(«أَيَّامٌ أَكُلَ وَشَرِبَ وَذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١١٤٢) أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ وَابْنِ حَبَّانٍ [الإحسان (٣٦٠٢)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَالنَّسَائِيِّ



الْهَدْي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الطَّبْرِيُّ: يُسْرَقُ بَيْنَ الْعِيدِ وَالْجُمُعَةِ بِأَنْ  
الْإِجْمَاعَ مُتَعَقِّدٌ عَلَى تَحْرِيمِ صَوْمِ الْعِيدِ وَلَوْ صَامَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ.  
وَذَقَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ عَنْ إِفْرَادِ الْجُمُعَةِ بِالصَّوْمِ  
لِلتَّنْزِيهِ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ  
مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَقَلَّمَا كَانَ يُفْطِرُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٧٤٢) وَحَسَنَهُ. فَكَانَ فَعْلُهُ ﷺ قَرِيبَةً  
عَلَى أَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ يَصُومُ يَوْمًا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ  
وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يَتِمُّ الِاسْتِدْلَالُ.

وَاخْتَلَفَ فِي وَجْهِ حِكْمَةِ تَحْرِيمِ صَوْمِهِ عَلَى أَقْوَالٍ:

أَظْهَرُهَا أَنَّهُ يَوْمٌ عِيدٌ كَمَا رَوَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَأْسَهُ  
((٥٣٧/٢)) مَرْفُوعًا «يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدُكُمْ».

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٠٧/٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَلِيٍّ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَطَوِّعًا مِنَ الشَّهْرِ فَلْيَصُمْ يَوْمَ  
الْخَمِيسِ وَلَا يَصُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّهُ يَوْمٌ طَعَامٍ وَشَرَابٍ وَذِكْرٍ».

وَهَذَا أَيْضًا مِنْ أَدْلَةِ تَحْرِيمِ صَوْمِهِ وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ  
كَالْعِيدِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَإِنَّهُ تَزُولُ حُرْمَةُ صَوْمِهِ بِصِيَامِ يَوْمٍ قَبْلَهُ  
وَيَوْمٍ بَعْدَهُ كَمَا يُفِيدُهُ:

٦٥٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
«لَا يَصُومُ مَنْ أَحَدَكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، إِلَّا أَنْ يَصُومَ  
يَوْمًا قَبْلَهُ، أَوْ يَوْمًا بَعْدَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (١٩٨٥) - مُسْلِمٌ (١١٤٤)]

فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى زَوَالِ تَحْرِيمِ صَوْمِهِ لِحِكْمَةٍ لَا نَعْلَمُهَا فَلَوْ  
أَفْرَدَهُ بِالصَّوْمِ وَجِبَ فِطْرُهُ كَمَا يُفِيدُهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحَدُ (٣٢٤/٦)  
وَالْبُخَارِيُّ (١٩٨٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٤٢٢) مِنْ حَدِيثِ «جَوَازِيَةِ أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ وَهِيَ صَائِمَةٌ فَقَالَ لَهَا:  
أَصُمْتَ أَمْسِي؟ قَالَتْ: لَا، قَالَ: تَصُومِينَ غَدًا قَالَتْ: لَا، قَالَ:  
فَأَنْفَطِرِي» وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ الْوَجُوبُ.

فَإِنَّهُ إِذَا أَنْ صَوْمَ أَيَّامَ الشَّارِقِ جَائِزٌ رُخْصَةً لِمَنْ لَمْ يَجِدِ  
الْهَدْيَ وَكَانَ مُتَمَتِّعًا أَوْ قَارِنًا أَوْ مُحْصِرًا لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ بِنَاءً  
عَلَى أَنَّ فَاعِلَ «يُرْخَصُ» هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَّهُ مَرْفُوعٌ فِي  
ذَلِكَ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ:

ثَالِثًا أَنَّهُ إِنْ أَضَافَ ذَلِكَ إِلَى عَهْدِهِ ﷺ كَانَ حُجَّةً وَإِلَّا فَلَا  
وَقَدْ وَرَدَ التَّصْرِيحُ بِالْفَاعِلِ فِي رَوَايَةِ الدَّارَقُطْنِيِّ (١٨٦/٢)  
وَالطَّحَاوِيِّ «[شرح معاني الآثار] (٢٤٣/٢)» إِلَّا أَنَّهَا بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ  
وَلَفْظُهَا «رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ أَنَّ  
يَصُومَ أَيَّامَ الشَّارِقِ» إِلَّا أَنَّهُ خَصَّ الْمُتَمَتِّعَ فَلَا يَكُونُ حُجَّةً لِأَهْلِ  
هَذَا الْقَوْلِ وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ (١٩٩٦) مِنْ فَعْلٍ عَائِشَةَ وَأَبِي  
بَكْرٍ وَفَتِيًّا لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَذَقَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ  
وَأَنَّهُ يَجُوزُ صَوْمُهَا لِكُلِّ وَاحِدٍ وَهُوَ قَوْلٌ لَا يَنْهَضُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

#### ٤- النهي عن صيام يوم الجمعة

٦٥٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْصُمُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ  
مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْصُمُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ  
بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١١٤٤)

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ تَخْصِيسِ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِالْعِبَادَةِ  
بِصَلَاةٍ وَتِلَاوَةٍ غَيْرِ مُتَعَادَةٍ إِلَّا مَا وَرَدَ بِهِ النَّصُّ عَلَى ذَلِكَ كَقِرَاءَةِ  
سُورَةِ الْكَهْفِ [المستدرک] (٣٦٨/٢) فَإِنَّهُ وَرَدَ تَخْصِيسُ لَيْلَةِ  
الْجُمُعَةِ بِقِرَاءَتِهَا وَسُورٍ أُخَرُ وَرَدَتْ بِهَا أَحَادِيثُ فِيهَا مَقَالٌ.

وَقَدْ دُلَّ هَذَا بِعُمُومِهِ عَلَى عَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الرُّغَائِبِ  
[الموضوعات] لابن الجوزي (٢١٠٠٨) فِي أَوَّلِ لَيْلَةِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ  
وَلَوْ ثَبِتَ حَدِيثُهَا لَكَانَ مُخْصَصًا لَهَا مِنْ عَصَمِ النَّهْيِ لَكِنْ  
حَدِيثُهَا تَكَلَّمَ الْعُلَمَاءُ عَلَيْهِ وَحَكَمُوا بِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ.

وَدُلَّ عَلَى تَحْرِيمِ الثَّقَلِ بِصَوْمِ يَوْمِهَا مُفْرَدًا.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: ثَبِتَ النَّهْيُ عَنْ صَوْمِ الْجُمُعَةِ كَمَا ثَبِتَ عَنْ  
صَوْمِ الْعِيدِ.



٥- النهي عن صيام النصف الأخير من شعبان

٦٥٥- وَعَنْهُ أَيْضاً ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانٌ فَلَا تَصُومُوا».

رواه الخمسة زاحد (٤٤٦/٢)، أبو داود (٢٣٣٧)، الترمذي (٧٣٨)، النسائي وكبرى، كما في تحفة الأشراف (١٤٠٩)، ابن ماجه (١٦٥١) واستنكره أحمد.

(وعنه) أي: أبي هريرة ﷺ (أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانٌ فَلَا تَصُومُوا». رواه الخمسة واستنكره أحمد) وصححه ابن حبان (٣٥٨٩) وغيره. وإنما استنكره أحمد؛ لأنه من رواية العلاء بن عبد الرحمن.

قلت: وهو من رجال مسلم.

قال المصنف في التريب: إنه صدوق وربما وهم.

والحديث دليل على النهي عن الصوم في شعبان بعد اتصافه ولكنه مقيّد بحديث «إِلَّا أَنْ يَوافِقَ صَوْمًا مُعْتَادًا» كما تقدّم (رقم ٦٠٨) واختلف العلماء في ذلك.

فلنذهب كثير من الشافعية إلى التحريم لهذا النهي.

وقيل: إنه يكره إلا قبل رمضان يوم أو يومين فإنه محرم.

وقيل: لا يكره.

وقيل: إنه مندوب، وأن الحديث مؤول بمن يضعفه الصوم وكأنهم استدلوا بحديثه ﷺ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ

أبو داود (٢٣٣٦)، الترمذي (٧٣٦)، النسائي (١٥٠/٤)، ابن ماجه (١٦٤٨) ولا يخفى أنه إذا تعارض القول والفعل كان القول مقدماً

٦- النهي عن صيام يوم السبت

٦٥٦- وَعَنْ الصَّمَاءِ بِنْتِ بُسْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا يَمَّا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدَكُمْ إِلَّا لِحَاءَ عَنَبٍ أَوْ عُودَ شَجَرَةٍ فَلْيَمْضُغْهَا».

رواه الخمسة زاحد (٣٦٨/٦)، أبو داود (٢٤٢١)، الترمذي (٧٤٤)، النسائي وكبرى، كما في تحفة الأشراف (١٥٩١٠)، ابن ماجه (١٧٢٦) [ورجّاه ثقات إلا أنه مضطرب وقد أنكره مالك وثان أبو داود: هو منسوخ

(وعن الصماء) بالصّاد المهملة (بنت بسر) بالموحدة مضمومة وسين مهملة اسمها بهية بضم الموحدة وفتح الهاء وتشديد المثناة التحيّة.

وقيل: اسمها بهيمة بزيادة الميم هي أخت عبد الله بن بسر روى عنها أخوها عبد الله (أن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا يَمَّا افْتَرَضَ عَلَيْكُمْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدَكُمْ إِلَّا لِحَاءً») بفتح اللام فحاء مهملة ممدودة.

(عن) بكسر المهملة وفتح النون فموحدة الفاكهة المعروفة.

والمراد قشره

(أو عود شجرة فليمضغها) أي يطعمها للفطر بها.

(رواه الخمسة ورجّاه ثقات إلا أنه مضطرب وقد أنكره مالك وقال أبو داود: هو منسوخ) أما الاضطراب فلأنه رواه عبد الله بن بسر عن أخيه الصماء.

وقيل: عن عبد الله وليس فيه ذكر أخيه.

قيل: وليست هذبة بعلّة قاذية فإنه صحابي، وقيل «عنه عن أبيه بسر» وقيل «عن الصماء عن عائشة».

قال النسائي: هذا حديث مضطرب.

قال المصنف: يُحتمل أن يكون عند عبد الله عن أبيه وعن أخيه وعند أخيه بواسطة وهذا طريقة صحيحة.

وقد رجّح عبد الحق الطريقت الأولى وتبع في ذلك الدارقطني.

لكن هذا التلؤن في الحديث الواحد بإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهم الرواية وينبئ بقلّة الضبط، إلا أن يكون من الحفاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون ذلك دالاً على قلّة الضبط وليس الأمر هنا كذلك بل اختلف فيه على الراوي أيضاً عن عبد الله بن بسر.



وَأَمَّا إِنْكَارُ مَا لِكُلِّ لَهُ فَإِنَّهُ قَالَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ مَالِكٍ: إِنَّهُ قَالَ: هَذَا كَذِبٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ: إِنَّهُ مَنْسُوخٌ فَلَعَلَّهُ ارْتَدَّ أَنْ نَاسَخَهُ قَوْلُهُ:

#### ٧- مشروعية صيام السبت والأحد

٦٥٧- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ أَكْثَرَ مَا يَصُومُ مِنَ الْأَيَّامِ يَوْمَ السَّبْتِ، وَيَوْمَ الْأَحَدِ، وَكَانَ يَقُولُ: إِنَّهُمَا يَوْمَا عِيدٍ لِلْمُشْرِكِينَ، وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَخْلِفَهُمْ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [كبرى، كما في نسخة الأشراف (١٨٢٠٩)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢١٦٧)، وَهَذَا لَفْظُهُ.

فَالنَّهْيُ عَنْ صَوْمِهِ كَانَ أَوَّلَ الْأَمْرِ حَيْثُ كَانَ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ ثُمَّ كَانَ آخِرَ أَمْرِهِ ﷺ مُخَالَفَتَهُمْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَدِيثُ نَفْسُهُ.

وَقِيلَ: بَلِ النَّهْيُ كَانَ عَنْ إِفْرَادِهِ بِالصَّوْمِ إِلَّا إِذَا صَامَ مَا قَبْلَهُ أَوْ مَا بَعْدَهُ.

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٧٤٦) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنَ الشَّهْرِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ وَالْاِثْنَيْنِ وَمِنْ الشَّهْرِ الْآخِرِ الثَّلَاثَةَ وَالْأَرْبَعَةَ وَالْخَمِيسَ».

وَحَدِيثُ الْكِتَابِ دَالٌّ عَلَى اسْتِحْبَابِ صَوْمِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ مُخَالَفَةً لِأَهْلِ الْكِتَابِ.

وظَاهِرُهُ صَوْمُ كُلِّ عَلَى الْإِفْرَادِ وَالْاجْتِمَاعِ.

#### ٨- النهي عن صيام يوم عرفة بعرفة

٦٥٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ».

رَوَاهُ الْخَمِيسَةُ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ [أحمد (٣٠٤/٢)، أبو داود (٢٤٤٠)، النسائي في [كبرى، كما في نسخة الأشراف (١٤٢٥٣)]، ابن ماجه (١٧٣٢)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٢١٠١) وَالْحَاكِمُ [المستدرک: (٤٣٤/١)] وَاسْتَكْرَاهُ الْمُفْتِيُّ [الضغفاء الكبير (٢٩٨/١)]

لأن في إسناده مهدياً الهجري ضَعْفُهُ الْعَقْلِيُّ وَقَالَ: لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ وَالرَّوَايُ عَنْهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

قُلْتُ: فِي الْخِلَاصَةِ: إِنَّهُ قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَا أَعْرِفُهُ.

وَأَمَّا الْحَاكِمُ فَصَحَّحَ حَدِيثَهُ وَأَقْرَأَهُ النَّعْبِيَّ فِي مُخْتَصَرِ الْمُسْتَدْرَكِ وَلَمْ يَعُدَّهُ مِنَ الضَّعْفَاءِ فِي «الْمَعْنَى» وَأَمَّا الرَّوَايُ عَنْهُ فَإِنَّهُ حَوْشِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الْمُسْتَفْتَى فِي التَّقْرِيبِ: إِنَّهُ ثَقَّةٌ.

وَالْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي تَحْرِيمِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ وَإِلَّا فَعَبَّ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَقَالَ: يَجِبُ إِفْطَارُهُ عَلَى الْحَاجِّ.

وَقِيلَ: لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا لَمْ يَضَعْفَ عَنِ الدُّعَاءِ نَقْلًا عَنِ الشَّافِعِيِّ وَاخْتَارَهُ الْخَطَّابِيُّ.

وَالْجَمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ إِفْطَارُهُ.

وَأَمَّا هُوَ ﷺ فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ كَانَ يَوْمَ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ مُفْطِرًا فِي حَجَّتِهِ وَلَكِنْ لَا يَدُلُّ تَرْكُهُ الصَّوْمَ عَلَى تَجْرِيدِهِ.

نَعَمْ يَدُلُّ، لِأَنَّ الْإِفْطَارَ هُوَ الْأَفْضَلُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَا يَفْعَلُ إِلَّا الْأَفْضَلَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَفْعَلُ الْمَفْضُولَ لِيَبَانَ الْجَوَازُ فَيَكُونُ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّشْرِيعِ وَالتَّبْلِيغِ بِالْفِعْلِ وَلَكِنْ الْأَظْهَرُ التَّحْرِيمُ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ النَّهْيِ.

#### ٩- النهي عن صيام الدهر

٦٥٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٩٧٧)، مسلم (١١٥٩)].

اِخْتَلَفَ فِي مَعْنَاهُ قَالَ شَارِحُ الْمَصَابِيحِ: فُسِّرَ هَذَا مِنْ

وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ عَلَى مَعْنَى الدُّعَاءِ عَلَيْهِ زَجْرٌ لَهُ عَنْ صَنِيعِهِ.

وَالْآخَرُ عَلَى سَبِيلِ الْإِبْخَارِ.

وَالْمَعْنَى أَنَّهُ بِمُكَابَدَةِ سُورَةِ الْجُوعِ وَحَرِّ الظَّمِّ لَاغْتِيَادِهِ الصَّوْمَ حَتَّى خَفَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقْتَرِ إِلَى الصَّبْرِ عَلَى الْجَهْدِ الَّذِي



يَتَعَلَّقُ بِهِ الثَّوَابُ، فَكَأَنَّهُ لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَحْصُلْ لَهُ فَضِيلَةُ الصَّوْمِ وَيُؤَيِّدُ أَنَّهُ لِلإِجْبَارِ

٦٦٠- وَلِمُسْلِمٍ (١١٦٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ بَلَفَظَ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ»

وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضاً حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ (٧٦٧) عَنْهُ بَلَفَظَ «لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَفْطَرْ».

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنْ كَانَ دُعَاءُ فَيَا وَيْحَ مِنْ دَعَا عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ الْخَبَرُ فَيَا وَيْحَ مِنْ أَخْبَرَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَصُمْ وَإِذَا لَمْ يَصُمْ شَرْعاً فَكَيْفَ يَكْتَبُ لَهُ ثَوَابٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي صِيَامِ الْأَبَدِ فَقَالَ بِتَحْرِيمِهِ طَائِفَةٌ وَهُوَ اخْتِيارُ ابْنِ خُزَيْمَةَ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ.

وَذَهَبَ طَائِفَةٌ إِلَى جَوَازِهِ وَهُوَ اخْتِيارُ ابْنِ الْمُنْذِرِ وَتَأَوَّلُوا أَحَادِيثَ النَّهْيِ عَنْ صِيَامِ الدُّغْرِ بِأَنَّ الْمَرَادَ مِنْ صَامَةٍ مَعَ الْأَيَّامِ الْمُنْهِي عَنْهَا مِنَ الْعِيدِينَ وَالْيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهُوَ تَأْوِيلُ مُرَدُّهُ بِنَهْيِهِ ﷺ لِابْنِ عَمْرٍو عَنْ صَوْمِ الدُّغْرِ.

وَتَعْلِيلُهُ بِأَنَّ لِنَفْسِهِ عَلَيْهِ حَقّاً وَلِأَهْلِهِ حَقّاً وَلِضَيْفِهِ حَقّاً (البخاري (١٩٧٥)، مسلم (١١٥٩)) وَلِقَوْلِهِ (البخاري (٥٠٦٣))، مسلم (١٤٠١) «أَمَّا أَنَا فَأَصُومُ وَأَفْطِرُ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُتْحِي فَلَيْسَ مِنِّي» فَالتَّحْرِيمُ هُوَ الْأَوْجَهُ دَلِيلًا.

وَمَنْ أَدْلَيْتِهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤١٤/٤) وَالنَّسَائِيُّ (كما في «الحفّة» (٩٠/١)) وَابْنُ خُزَيْمَةَ (٢١٥٤) وَابْنُ حِبَّانَ (٣٥٨٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعاً «مَنْ صَامَ الدُّغْرَ ضَيَّقَتْ عَلَيْهِ جَهَنَّمُ وَعَقِدَ بَيْتَهُ».

قَالَ الْجُمْهُورُ: يُسْتَحَبُّ صَوْمُ الدُّغْرِ لِمَنْ لَا يُضْعِفُهُ عَنْ حَقِّهِ وَتَأَوَّلُوا أَحَادِيثَ النَّهْيِ تَأْوِيلًا غَيْرَ رَاجِحٍ وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّهُ ﷺ شَبَّهَ صَوْمَ سَبْتٍ مِنْ شَوَّالٍ مَعَ رَمَضَانَ وَشَبَّهَ صَوْمَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ بِصَوْمِ الدُّغْرِ فَلَوْلَا أَنَّ صَاحِبَهُ يَسْتَحِقُّ الثَّوَابَ لَمَا شَبَّهَ بِهِ.

وَاجِبٌ بِأَنَّ ذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ مَشْرُوعِيَّتِهِ فَإِنَّهَا تُغْنِي عَنْهُ كَمَا اغْتَنَى الْخَمْسُ الصَّلَوَاتُ عَنْ الْخَمْسِينَ الصَّلَاةِ الَّتِي قَدْ كَانَتْ فُرِضَتْ مَعَ أَنَّهُ لَوْ صَلَّاهَا أَحَدٌ لَوَجَّهَتْهَا لَمْ يَسْتَحِقْ ثَوَاباً بَلْ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ.

نَعَمْ أَخْرَجَ ابْنُ السُّنِّيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «مَنْ صَامَ الدُّغْرَ فَقَدْ وَهَبَ نَفْسَهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

إِلَّا أَنَا لَا نَدْرِي مَا صَحَّتُهُ.

## ٦- باب الاعتكاف وقيام رمضان

الاعْتِكَافُ لَفْعٌ: لُزُومُ الشَّيْءِ وَحَبْسُ النَّفْسِ عَلَيْهِ.

وَشَرْعاً: الْمَقَامُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ شَخْصٍ مَخْصُوصٍ عَلَى صِفَةٍ غُصُوصَةٍ.

(وَقِيَامُ رَمَضَانَ) أَيُّ قِيَامٍ لِيَالِيهِ مُصَلِّياً أَوْ تَالِياً.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قِيَامُ رَمَضَانَ يَحْصُلُ بِصَلَاةِ التَّرَافِيعِ وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ اسْتِغْرَاقُ كُلِّ اللَّيْلِ بِصَلَاةِ النَّافِلَةِ فِيهِ وَيَأْتِي مَا فِي كَلَامِ النَّوَوِيِّ.

## ١- أجر من قام رمضان

٦٦١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٢٠٠٩)، مسلم (٧٥٩))

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا أَيُّ: تَصَدِيقًا بِوَعْدِ اللَّهِ لِلثَّوَابِ.

(وَاحْتِسَابًا) مُنْصَوِّبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ كَالَّذِي عَطَفَ عَلَيْهِ أَيُّ طَلَباً لَوَجْهِ اللَّهِ وَثَوَابِهِ، وَالْإِحْتِسَابُ مِنَ الْحَسْبِ كَالِاعْتِدَادِ مِنَ الْعَدُوِّ وَلِئِمَّا قِيلَ فَيَمْنُ يَنْوِي بِعَمَلِهِ وَجْهَ اللَّهِ احْتِسَاباً؛ لِأَنَّهُ لَوْ حِثَّنَا أَنْ يَعْتَدَ عَمَلَهُ فَجَعَلَ فِي حَالِ مَبَاشَرَةِ الْفِعْلِ كَأَنَّهُ مُعْتَدٍ بِهِ قَالَهُ فِي النِّهَايَةِ.

(غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) يُحْتَمَلُ أَنَّهُ يُرِيدُ قِيَامَ جَمِيعِ لَيَالِيهِ وَأَنَّ مَنْ قَامَ بَعْضَهَا لَا يَحْصُلُ لَهُ مَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَغْفِرَةِ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَإِطْلَاقُ الذَّنْبِ شَامِلٌ لِلْكِبَارِ وَالصَّغَائِرِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: الْمَعْرُوفُ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالصَّغَائِرِ وَبِهِ جَزَمَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَنَسَبَهُ عِيَاضُ لِأَهْلِ السُّنَنِ وَهُوَ مِنِّي عَلَى أَنَّهُ لَا تَغْفَرُ



الكِبَائِرُ إِلَّا بِالتَّوْبَةِ وَقَدْ زَادَ النَّسَائِيُّ «كَبِيرًا» كَمَا فِي «الْفَحْصَةِ»  
[٢٧، ٢٦/١١] فِي رَوَاتِهِ «مَا تَقَدَّمَ وَمَا تَأَخَّرَ» وَقَدْ أَخْرَجَهَا أَحَدُ  
(٣٨٥/٢) وَأَخْرَجَتْ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ وَتَقَدَّمَ مَعْنَى مَغْفِرَةِ الذَّنْبِ  
الْمُتَأَخِّرِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى فَضِيلَةِ قِيَامِ رَمَضَانَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ  
يَحْصُلُ بِصَلَاةِ الْوَيْتِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً كَمَا كَانَ ﷺ يَفْعَلُهُ فِي  
رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ كَمَا سَلَفَ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (١١٤٧)، م  
[٨٣٧].

وَأَمَّا التَّرَاوِيعُ عَلَى مَا اغْتِيذَ الْآنَ فَلَمْ تَقْعُ فِي عَصْرِهِ ﷺ  
إِنَّمَا كَانَ ابْتَدَعَهَا عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ وَأَمَرَ أَتْيَاءَ أَنْ يَجْمَعَ النَّاسَ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْقَدْرِ الَّذِي كَانَ يُصَلِّي بِهِ أَبِي.

فَقِيلَ: كَانَ يُصَلِّي بِهِمْ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً وَرَوَى إِحْدَى  
وَعِشْرُونَ وَرَوَى عِشْرُونَ رَكْعَةً، وَقِيلَ: ثَلَاثَ وَعِشْرُونَ، وَقِيلَ  
غَيْرُ ذَلِكَ وَقَدْ قَدَّمْنَا تَحْقِيقَ ذَلِكَ.

## ٢- الحظ على القيام في العشر الأواخر

٦٦٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:  
«كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ - أَيِ الْعَشْرِ  
الْأَخِيرَةِ مِنْ رَمَضَانَ - شَدَّ مِزْرَهُ، وَأَحْيَا لَيْلَهُ، وَأَيَّقَطَ  
أَهْلَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٢٤)، مسلم (١١٧٤)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا  
دَخَلَ الْعَشْرُ أَيِ الْعَشْرِ الْأَخِيرَةِ مِنْ رَمَضَانَ هَذَا التَّفْسِيرُ مُدْرَجٌ  
مِنْ كَلَامِ الرَّاوي.

(شَدَّ مِزْرَهُ) أَيِ اعْتَزَلَ النَّسَاءَ.

(وَأَحْيَا لَيْلَهُ وَأَيَّقَطَ أَهْلَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقِيلَ فِي تَفْسِيرِ «شَدَّ  
مِزْرَهُ»: إِنَّهُ كِتَابَةٌ عَنِ التَّشْمِيرِ لِلْعِبَادَةِ.

قِيلَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّهُ شَدَّ مِزْرَهُ جَمْعَهُ فَلَمْ يَحِلُّهُ  
وَاعْتَزَلَ النَّسَاءَ وَشَمَّرَ لِلْعِبَادَةِ. إِلَّا أَنَّهُ يُعَدُّهُ مَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ  
[السنن الكبرى] لِبَهْقِيِّ (٣١٤/٤) ﷺ بِلَفْظِ «شَدَّ مِزْرَهُ وَاعْتَزَلَ

النَّسَاءَ» فَإِنَّ الْعَطْفَ يَقْتَضِي الْمَغَايِرَةَ وَلِيقَاغِ الْإِحْيَاءِ عَلَى اللَّيْلِ  
مَجَازٌ عَقْلِيٌّ لِكُرْبِهِ زَمَانًا لِلْإِحْيَاءِ نَفْسِيًّا.

وَالْمَرَادُ بِهِ السَّهْرُ.

وَقَوْلُهُ (أَيَّقَطَ أَهْلَهُ) أَيِ لِلصَّلَاةِ وَالْعِبَادَةِ وَإِنَّمَا خَصَّ بِذَلِكَ  
ﷺ آخِرَ رَمَضَانَ لِقُرْبِ خُرُوجِ وَقْتِ الْعِبَادَةِ فَيَجْتَهِدُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ  
خَاتِمَةُ الْعَمَلِ وَالْأَعْمَالُ بِمَخَوَاتِبِهَا.

٦٦٣- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

كَانَ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ، حَتَّى تَوَفَّاهُ  
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ اغْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٢٦)، مسلم (١١٧١)].

(وَعَنْهَا) أَيِ عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ  
يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ  
اغْتَكَفَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ  
الْإِعْتِكَافَ سُنَّةٌ وَاجِبٌ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ.

قَالَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ: لَا أَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ  
خِلَافًا أَنَّ الْإِعْتِكَافَ مَسْنُونٌ وَأَمَّا الْمُقْصُودُ مِنْهُ فَهُوَ جَمْعُ الْقَلْبِ  
عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِالْخُلُوعِ مَعَ خُلُوعِ الْمَعْدَةِ، وَالْإِقْبَالُ عَلَيْهِ تَعَالَى  
وَالْتَّعَمُّ بِذِكْرِهِ وَالْإِعْرَاضُ عَمَّا عَدَاةً.

## ٣- الاعتكاف بعد الفجر

٦٦٤- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ

النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ  
مُغْتَكِفَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٢٣)، مسلم (١١٧٢)].

(وَعَنْهَا) أَيِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(قَالَتْ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ  
دَخَلَ مُغْتَكِفَهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَوَّلَ وَقْتِ الْإِعْتِكَافِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ  
وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ.



٥- ما يُمنع منه المعتكف

٦٦٦- وَعَنْهَا قَالَتْ: «السُّنَّةُ عَلَى الْمُتَعَكِّفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا، وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً، وَلَا يَمَسُّ امْرَأَةً وَلَا يَبَاشِرَهَا، وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ وَلَا اغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ، وَلَا اغْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ».

رواه أبو داود (٢٤٧٣) ولا بأس برجاله إلا أن الرجوع وقف آخره (وعنها) أي: عائشة رضي الله عنها (قالت): السُّنَّةُ عَلَى الْمُتَعَكِّفِ أَنْ لَا يَعُودَ مَرِيضًا وَلَا يَشْهَدَ جَنَازَةً وَلَا يَمَسُّ امْرَأَةً وَلَا يَبَاشِرَهَا وَلَا يَخْرُجَ لِحَاجَةٍ إِلَّا لِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ مِمَّا سَلَفَ وَخَرُوهُ (ولا اغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ وَلَا اغْتِكَافَ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ جَامِعٍ، رواه أبو داود ولا بأس برجاله إلا أن الرجوع وقف آخره) من قولها «ولا اغْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ».

وقال المصنف: جزم الدارقطني أن القدر الذي من حديث عائشة قولها (لا يخرج إلا لحاجة) وما عداه ممن دونهما، انتهى من فتح الباري (٢٧٣/٤) وهنا قال: إن آخره موقوف.

وفيه دلالة أنه لا يخرج المعتكف لشيء مما عتبه هذو الرواية.

وأنه أيضاً لا يخرج لشهود الجمعة وأنه إن فعل - أي ذلك - بطل اغْتِكَافُهُ.

وفي المسألة خلاف كبير ولكن الدليل قائم على ما ذكرناه. وأما اشتراط الصوم فيه خلاف أيضاً وهذا الحديث الموقوف دالٌّ على اشتراطه.

وفيه أحاديث منها في نفي شرطيه ومنها في إثباته والكُلُّ لا يستتبع حجة إلا أن الاغْتِكَافَ عُرِفَ من فعله ﷺ ولم يعتكف إلا صائماً.

واغْتِكَافُهُ في العشر الأول من شوال الظاهر أنه صائماً ولم يعتكف إلا من ثاني شوال، لأن يوم العيد يوم شغل بالصلاة والخطبة والخروج إلى الجائنة إلا أنه لا يقوم بمجرد الفعل حجة على الشرطية.

وقد خالف فيه من قال: إنه يدخل المسجد قبل طلوع الفجر إذا كان مُتَعَكِّفًا نَهَارًا وقبل غروب الشمس إذا كان مُتَعَكِّفًا لَيْلًا وأول الحديث بأنه كان يطلع الفجر وهو ﷺ في المسجد ومن بعد صلاته الفجر يخلو بنفسه في الحِلْمِ الذي أعده لاغْتِكَافِهِ.

(قلت) ولا يخفى بعده فإنها كانت عادتُهُ ﷺ أنه لا يخرج من منزله إلا عند الإقامة للصلاة.

٤- لا يخرج من الاعتكاف إلا لحاجة

٦٦٥- وَعَنْهَا رضي الله عنها قَالَتْ: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْخُلَ عَلَيَّ رَأْسَهُ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَأَرْجُلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ، إِذَا كَانَ مُتَعَكِّفًا».

مُتَّقٍ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ (البخاري (٢٠٢٩)، مسلم (٢٩٧)).

(وعنها) أي: عائشة رضي الله عنها (قالت): «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْخُلَ عَلَيَّ رَأْسَهُ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ فَأَرْجُلُهُ وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةٍ إِذَا كَانَ مُتَعَكِّفًا» مُتَّقٍ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ.

في الحديث دليل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد بكل بدنه وأن خروج بعض بدنه لا يضر.

وفيه أنه يُشْرَعُ للمعتكف النظافة والغسل والحلق والتزيت.

وعلى أن العمل السير من الأفعال الخاصة بالإنسان يجوز فعلها وهو في المسجد.

وعلى جواز استخدام الرجل لزوجته.

وقوله (إلا لحاجة) يدل على أنه لا يخرج المعتكف من المسجد إلا للامر الضروري والحاجة فسرها الزهري بالبول والغائط وقد اتفق على استثنائهما واختلف في غيرهما من الحاجات كالأكل والشرب والحق بالبول والغائط جواز الخروج للفصد والحجامة ونحوهما.



وأما اشتراط المسجد فالأكثر على شرطية إلا عن بعض العلماء .

والمراد من كونه جامعاً أن تُقام فيه الصلوات وإلى هذا ذهب أحمد وأبو حنيفة .

وقال الجمهور: يجوز في كل مسجد إلا لمن تلوّنه الجمعة فاستحب له الشافعي الجامع .

وفيه مثل ما في الصرم من أنه ﷺ لم يتكف إلا في مسجده وهو مسجد جامع .

ومن الأحاديث الدالة على عدم شرطية الصيام قوله .

٦٦٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ» .

رواه الدارقطني (١٩٩/٢) والحاكم (٤٣٩/١)، والراجح وقفه أيضاً

وهو قوله: (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صِيَامٌ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ عَلَى نَفْسِهِ» . رواه الدارقطني والحاكم والراجح وقفه أيضاً) على ابن عباس قال البيهقي (٣١٩/٤): الصحيح أنه موقوف ورفعته وهم .

(قلت) وللإختلاف في هذا مصرح فلا يقوم دليلاً على عدم الشرطية .

وأما قوله: إلا أن يجعله على نفسه، فالمراد أن يندر بالصوم .

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ قال المصنف: لم أقف على تسمية أحد من هؤلاء .

وقوله (أروا) بضم الهَمْزة على البناء للمجهول .

(ليلة القدر في المنام) أي قيل لهم في المنام: هي (في السبع الأواخر) فقال رسول الله ﷺ: أرى بضم الهَمْزة أي اظن (رؤياكم قد تواطأت) أي توافقت لفظاً .

ومعنى (في السبع الأواخر) لمن كان متحرّياً فليتحركها في السبع الأواخر متفق عليه) وأخرج مسلم (١١٦٥) من حديث ابن عمر مرفوعاً «التمسوها في العشر الأواخر فإن ضعف أحدكم أو عجز فلا يغلبن على السبع الباقية» .

وأخرج أحمد (٣٦/٢) «رأى رجل أن ليلة القدر ليلة سبع وعشرين أو كذا فقال النبي ﷺ: التمسوها في العشر الباقية في البر منهن» .

وروى أحمد (١٣٣/١) من حديث علي مرفوعاً «إن غلبتم فلا تغلبوا على السبع الباقية» .

وجمع بين الروايات بأن العشر للاختياط منها وكذلك السبع والتسع لأن ذلك هو المظنة وهو أقصى ما يظن فيه الإدراك .

وفي الحديث دليل على عظم شأن الرؤيا وجواز الاستئناس إليها في الأمور الوجودية بشرط أن لا تخالف القواعد الشرعية .

#### ٧- ليلة القدر في ليلة سبع وعشرين

٦٦٩- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قَالَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ «لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ» .

رواه أبو داود (١٣٨٦)، والراجح وقفه .

وقد احتج في نفيها على أربعين قولاً أوردتها في فتح الباري (٢٦٧، ٢٦٢/٤) .

(وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قَالَ فِي «لَيْلَةِ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ» . رواه أبو داود) مرفوعاً (والراجح وقفه) على معاوية ولهُ حكم الرفع .

#### ٦- ليلة القدر في السبع الأواخر

٦٦٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَرَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ، فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ، فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّيًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ» .

متفق عليه البخاري (٢٠١٥)، مسلم (١١٦٥) ]



ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ الطَّبْرِيِّ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ وَآخَرُونَ.

وَالثَّانِي ذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ وَبَدَّلَ لَهُ مَا وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٧٦٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظَ «مَنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَيُؤَافِقَهَا» قَالَ الثَّوْرِيُّ أَنِّي يَعْلَمُ أَنَّهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ يُؤَافِقُهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ هُوَ ذَلِكَ.

وَرَجَعَ هَذَا الْمَصْنُفُ قَالَ: وَلَا أَتَكْبِرُ حُصُولَ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ لِمَنْ قَامَ لَا يَتِيَاغَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَإِنْ لَمْ يُؤَفِّقْ لَهَا، وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِي حُصُولِ الثَّوَابِ الْمَعِينِ الْمُرْعُودِ بِهِ وَهُوَ مَغْفَرَةٌ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

#### ٩- لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ

٦٧١- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِي هَذَا، وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٩٧)، مسلم (٨٢٧)]

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُشَدُّ بِضِمِّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ عَلَى أَنَّهُ نَفْيٌ وَيُرْوَى بِسُكُونِهَا عَلَى أَنَّهُ نَهْيٌ).

(الرِّحَالُ) جَمْعُ رَحْلٍ وَهُوَ لِلْبَعِيرِ كَالسَّرَجِ لِلْفَرَسِ وَشِدَّةُ هُنَا كِتَابَةٌ عَنِ السُّقْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا زِمَةَ غَالِبًا.

(إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) أَيِ الْحَرَمِ (وَمَسْجِدِي هَذَا) هَذَا الْمَسْجِدُ الْأَقْصَى مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَعْلَمُ أَنْ إِدْخَالَ هَذَا الْحَدِيثِ فِي بَابِ الْإِعْتِكَافِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ: لَا يَصِحُّ الْإِعْتِكَافُ إِلَّا فِي الثَّلَاثَةِ الْمَسَاجِدِ ثُمَّ الْمُرَادُ بِالنَّفْيِ النَّهْيُ بِحَاجَازٍ كَأَنَّهُ قَالَ: لَا يَسْتَقِيمُ شَرْعًا أَنْ يُقْصَدَ بِالزِّيَارَةِ إِلَّا هَذِهِ الْبِقَاعُ لِإِخْصَاصِهَا بِمَا اخْتَصَتْ بِهِ مِنَ الْمَزِيَّةِ الَّتِي شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِهَا.

وَالْمُرَادُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ هُوَ الْحَرَمُ كُلُّهُ لَمَّا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ «أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: هَذَا الْفَضْلُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَخَذَهُ أَمْ فِي الْحَرَمِ؟ قَالَ: بَلْ فِي الْحَرَمِ كُلِّهِ».

(وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَعْيِينِهَا عَلَى أَرْبَعِينَ قَوْلًا أَوْرَدَهَا فِي فَتْحِ الْبَارِي) وَلَا حَاجَةَ إِلَى سَرْدِهَا؛ لِأَنَّ مِنْهَا مَا لَيْسَ فِي تَعْيِينِهَا كَالْقَوْلِ بِأَنَّهَا رُفِعَتْ وَالْقَوْلُ بِإِنْكَارِهَا مِنْ أَصْلِهَا فَإِنَّ هَذَا عِنْدَ الْمَصْنُفِ مِنَ الْأَرْبَعِينَ.

وَفِيهَا أَقْوَالٌ أُخَرُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا، وَأَظْهَرُ الْأَقْوَالِ أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٦٦/٤) بَعْدَ سَرْدِهِ الْأَقْوَالِ: وَأَرْجَحُهَا كُلُّهَا أَنَّهَا فِي وَتَرِ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ وَأَنَّهَا تَنْتَقِلُ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ وَأَرْجَاهَا أَوْتَارُ الْوَتَرِ عِنْدَ الشَّاعِعَةِ: إِحْدَى وَعِشْرِينَ أَوْ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ عَلَى مَا فِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ [٢٠١٦، م (١١٦٧)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُنَيْسٍ (١١٦٨)، (٢١٨)] وَأَرْجَاهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ لَيْلَةُ سَبْعَ وَعِشْرِينَ.

#### ٨- مَا يُقَالُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ

٦٧٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيَّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ، مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ: قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي».

رَوَاهُ الْخَمِيسَةُ عَنْ أَبِي دَاوُدَ (١٧١/٦)، النَّسَائِيُّ (وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (٨٧٨، ٨٧٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٨٥٠)، غَيْرُ أَبِي دَاوُدَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥١٣) وَالْحَاكِمُ (٥٣٠/١).

قِيلَ: عَلَامَتُهَا أَنْ الْمَطْلُعَ عَلَيْهَا يَرَى كُلَّ شَيْءٍ سَاجِدًا.

وَقِيلَ: يَرَى الْأَنْوَارَ فِي كُلِّ مَكَانٍ سَاطِعَةً حَتَّى الْمَوَاضِعَ الْمَظْلُمَةَ.

وَقِيلَ: يَسْمَعُ سَلَامًا أَوْ خُطَابًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ.

وَقِيلَ: عَلَامَتُهَا اسْتِجَابَةُ دُعَاءٍ مِنْ وَقَعَتْ لَهُ.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ فَإِنَّهَا قَدْ تَحْصُلُ وَلَا يَرَى شَيْءً وَلَا يَسْمَعُ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يَقَعُ الثَّوَابُ الْمَرْتَبُ لِمَنْ أَتَفَقَّ أَنَّهُ وَافَقَهَا وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ أَوْ يَتَوَقَّفَ ذَلِكَ عَلَى كَشْفِهَا؟.



ولأنه لما أراد ﷺ التَّعِينَ للمسجد قال: «مسجدي هذا»  
والمسجد الأقصى بيت المقدس سُمِّيَ بذلك؛ لأنه لم يكن وراءه  
مسجد كما قاله الرُّمَّحَرِيُّ.

والحديث دليل على فضيلة المساجد هذه ودل بمفهوم  
الحصر أنه يُحرَّم شدُّ الرِّحَالِ لقصد غير الثلاثة كزيارة الصالحين  
أحياء وأمواتاً لقصد التَّقَرُّبِ ولقصد المواضع الفاضلة لقصد  
التَّبرُّكِ بها والصلاة فيها وقد ذُكِرَ إلى هذا الشيخ أبو محمد  
الجربني وبه قال القاضي عياض وطائفة.

ويدل عليه ما رواه أصحاب السنن [هو عند أحمد: ٧/٦] من  
إتَّكَرَ أَبِي بَصْرَةَ الْغَفَارِيُّ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ خُرُوجَهُ إِلَى الطُّورِ  
وَقَالَ: لَوْ أَدْرَكْتُكَ قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ مَا خَرَجْتَ.

واستدل بهذا الحديث ووافقه أبو هريرة.

وذهب الجمهور إلى أن ذلك غير مُحَرَّم واستدلوا بما لا  
ينهُضُ وتَأَوَّلُوا أَحَادِيثَ الْبَابِ بِتَأْوِيلٍ بَعِيدَةٍ وَلَا يَنْغِي التَّأْوِيلُ  
إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَنْهَضَ عَلَى خِلَافِ مَا أَوَّلُوهُ الدَّلِيلُ.

وقد دل الحديث على فضل المساجد الثلاثة وأن أفضلها  
المسجد الحرام؛ لأنَّ لِلتَّقْدِيمِ ذِكْرًا يدلُّ على مزية المقدم ثم  
مسجد المدينة ثم المسجد الأقصى.

وقد دل لهذا أيضاً ما أخرجه البزار [«كشف الاستار»  
(٤٢٢)] وحسن إسناده من حديث أبي الدرداء مرفوعاً «الصلاة  
في المسجد الحرام بمانعة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي  
بألف صلاة والصلاة في بيت المقدس بخمسمائة صلاة».

وفي معناه أحاديث أخرى.

ثم اختلفوا هل الصلاة في المساجد تعم الغرض والنفل أو  
تخص الأول؟.

قال الطحاوي وغيره: إنها تخص بالفروض لقوله ﷺ  
«أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» [البخاري  
(٧٣١)، مسلم (٧٨١)].

ولا يخفى أن لفظ الصلاة المعروف بلام الجنس عام فيشمل  
النافلة إلا أن يقال: إن لفظ الصلاة إذا أطلق لا يتبادر منه إلا  
الفريضة فلا يشملها.



سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يُزَارُ بِهَا الْبَيْتُ وَيَقْصَدُ.

وَلِي قَوْلِهِ «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ» دَلِيلٌ عَلَى تَكَرُّرِ الْعُمْرَةِ وَأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ فِي ذَلِكَ وَلَا تَحْدِيدَ بِوَقْتٍ، وَقَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ: يُكْرَهُ فِي السَّنَةِ أَكْثَرُ مِنْ عُمْرَةٍ وَاحِدَةٍ وَاسْتَدَلُّوا لَهُ بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهَا إِلَّا مِنْ سَنَةٍ إِلَى سَنَةٍ وَأَفْعَالُهُ ﷺ تُحْمَلُ عَنْدهُمْ عَلَى الْوَجُوبِ أَوْ النَّدْبِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ عَلِمَ مِنْ أَحْوَالِهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَتْرَكُ الشَّيْءَ وَهُوَ يَسْتَحِبُّ فَعَلَهُ لِيَرْفَعَ الْمَشَقَّةَ عَنِ الْأُمَّةِ وَقَدْ نَدَبَ إِلَى ذَلِكَ بِالْقَوْلِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ عُمُومُ الْأَوْقَاتِ فِي شَرْعِيَّتِهَا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وَقِيلَ: إِلَّا لِلْمَنْطَلِسِ بِالْحَجِّ وَقِيلَ: إِلَّا آيَاتُ التَّشْرِيقِ وَقِيلَ: وَيَوْمَ عَرَفَةَ وَقِيلَ: إِلَّا أَشْهُرَ الْحَجِّ لِغَيْرِ الْمَتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ.

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا مَشْرُوعَةٌ مُطْلَقًا وَفَعَلَهُ ﷺ لَهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ بِكَرَاهَتِهَا فِيهَا فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يَتَمَتَّعْ عُمْرَةَ الْأُرْبَعِ إِلَّا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ وَإِنْ كَانَتْ الْعُمْرَةُ الرَّابِعَةُ فِي حَجٍّ فَإِنَّهُ ﷺ حَجَّ قَارِنًا كَمَا تَظَاهَرَتْ عَلَيْهِ الْأَدْلَةُ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْأَثَمَةُ الْأَجَلَّةُ.

## ٢- الْحَجُّ جِهَادُ الْمِرَاقَةِ

٦٧٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالٌ فِيهِ: الْحَجُّ، وَالْعُمْرَةُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٦٥/٦) وَابْنُ عَابَةِ (٢٩٠/١)، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحِ [الْبَحَارِ] (١٨٦١)

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ هُوَ إِخْبَارٌ يُرَادُّ بِهِ الْإِسْتِيفَةُ».

قَالَ: نَعَمْ عَلَيْهِنَّ جِهَادٌ لَا قِتَالٌ فِيهِ) كَأَنَّهَا قَالَتْ: مَا هُوَ؟ فَقَالَ (الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ) أَطْلَقَ عَلَيْهِمَا لَفْظَ الْجِهَادِ بِجَارِأٍ شَبَّهَهُمَا بِالْجِهَادِ وَأَطْلَقَهُ عَلَيْهِمَا بِجَامِعِ الْمَشَقَّةِ.

## ٦- كتاب الحج

الْحَجُّ: يَفْتَحُ الْحَاءُ الْمُهِمْلَةَ وَكَسْرُهَا لُفْتَانٍ وَهُوَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ بِالِاتِّفَاقِ.

وَأَوَّلُ فَرْضِهِ سَنَةُ سِتٍّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَاخْتَارَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْهَدْيِ (١٠١/٢) أَنَّهُ فَرَضَ سَنَةَ تِسْعٍ أَوْ عَشْرٍ وَفِيهِ خِلَافٌ.

## ١- بَابُ فَضْلِهِ وَبَيَانِ مَنْ فَرَضَ عَلَيْهِ

### ١- جزاء الحج الجنة

٦٧٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا، وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَحَارِ] (١٧٧٣)، مُسْلِمٌ (١٣٤٩)

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْعُمْرَةُ إِلَى الْعُمْرَةِ كَفَّارَةٌ لِمَا بَيْنَهُمَا وَالْحَجُّ الْمَبْرُورُ» قِيلَ: هُوَ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ مِنَ الْإِنِّمِ وَرَجَّحَهُ النَّوَوِيُّ.

وَقِيلَ: الْمَقْبُولُ.

وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي تَظْهَرُ ثَمَرَتُهُ عَلَى صَاحِبِهِ بِأَن يَكُونَ حَالُهُ بَعْدَهُ خَيْرًا مِنْ حَالِهِ قَبْلَهُ.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (٣٢٥/٣) وَالْحَاكِمُ (٤٨٣/١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بَرُّ الْحَجِّ؟ قَالَ: إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَإِفْشَاءُ السَّلَامِ».

وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ وَلَوْ ثَبِتَ لَتَعَيَّنَ بِهِ التَّفْسِيرُ

(لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

: الْعُمْرَةُ لُغَةً: الزَّيَارَةُ وَقِيلَ: الْقَصْدُ.

وَفِي الشَّرْعِ: إِحْرَامٌ وَسَعْيٌ وَطَوَافٌ وَحَلَقٌ أَوْ تَقْصِيرٌ



وقوله (لا يقال فيه) إيضاح للمراد ويذكره خرج عن كونه استيعارة.

والجواب من الأسلوب الحكيم.

(رواه أحمد وابن ماجه واللفظ له) أي لابن ماجه.

(وإسناده صحيح وأصله في الصحيح) أي في صحيح البخاري وأفادت عبارته أنه إذا أطلق الصحيح فالمراد به البخاري أو أراد بذلك ما أخرجه البخاري (١٨٦١) من حديث عائشة بنت طلحة عن «عائشة أم المؤمنين أنها قالت: يا رسول الله نرى الجهاد أفضل العمل أفلا نجاهد؟ قال: لا، لكن أفضل الجهاد حج مبرور».

وأفاد تقييد إطلاق رواية أحمد للحج.

وأفاد أن الحج والعمرة تقوم مقام الجهاد في حق النساء.

وأفاد أيضاً بظاهره أن العمرة واجبة إلا أن الحديث الآتي بخلافه وهو:

### ٣- استحبابُ العمرة

٦٧٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ أَعرابيٌّ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْعُمْرَةِ، أَوَاجِبَةٌ هِيَ؟ فَقَالَ: لَا. وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ.

رواه أحمد (٣١٦/٣) والترمذي (٩٣١) والراجح وثقه.

وأخرجه ابن عدي من وجوه آخر ضعيف [الكامل] (٢٥٠٧/٧).

يُخالفه وهو قوله: (وعن جابر رضي الله عنه قال: أتى النبي ﷺ أعرابيٌّ، ففتح الهمزة نسبة إلى الأعراب وهم سكان البادية الذين يطلبون مساقط النيث والكلا سواء كانوا من العرب أو من مواليهم والعربي من كان نسبة إلى العرب ثابتاً وجمعه أعراب ويجمع الأعرابي على الأعراب والأعراب).

(فقال: يا رسول الله، أخبرني عن العمرة) أي عن حكمها كما أفاده (أواجبة هي قال: لا) أي لا تجب وهو من الإكفاء.

(وأن تعتمر خير لك) أي من تركها.

والأخيرة في الأجر تدل على نديها وأنها غير مستوية الطرفين حتى تكون من المباح والإنسان بهذه الجملة لدفع ما يتوهم أنها إذا لم تجب ترددت بين الإباحة والتدبيل بل كان ظاهراً في الإباحة؛ لأنها الأصل فابان بها نديتها.

(رواه أحمد والترمذي) مرفوعاً (والراجح وثقه) على جابر فإنه الذي سأله الأعرابي وأجاب عنه وهو مما للاجتهاد فيه مسرح.

(وأخرجه ابن عدي من وجوه آخر) وذلك أنه رواه من طريق أبي عصمة عن ابن المنكر عن جابر وأبو عصمة كذبوه.

(ضعيف) لأنه في إسناده أبا عصمة وفي إسناده عند أحمد والترمذي أيضاً الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف.

وقد روى ابن عدي [الكامل: (١٤٦٨/٤)] والبيهقي [السنن الكبرى: (٣٥٠/٤)] من حديث عطاء عن جابر «الحج والعمرة فريضتان» سيأتي بما فيه.

والقول بأن حديث جابر المذكور صحيحه الترمذي مردود بما في «الإمام» أن الترمذي لم يزد على قوله: حسن في جميع الروايات عنه وأفرط ابن حزم فقال: إنه مكذوب باطل.

وفي الباب أحاديث لا تقوم بها حجة.

ونقل الترمذي عن الشافعي أنه قال: ليس في العمرة شيء ثابت، أنها تطوع وفي إيجابها أحاديث لا تقوم بها الحجة كحديث عائشة الماضي وكالحديث:

### ٤- الحج والعمرة فريضتان

٦٧٥- عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعاً «الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فَرِيضَتَانِ» [الكامل: لابن عدي (١٤٦٨/٤)].

وهو قوله: (وعن جابر رضي الله عنه مرفوعاً «الحج والعمرة فريضتان») ولو ثبت لكان ناعضاً على إيجاب العمرة إلا أن المصنف لم يذكر هنا من أخرجه ولا ما قيل فيه والذي في التلخيص (٢٣٩/٢، ٢٤٠) أنه أخرجه ابن عدي والبيهقي من حديث ابن لهيعة عن عطاء عن جابر وابن لهيعة ضعيف وقال ابن عدي: هو غير محفوظ عن عطاء.



وأخرجه أيضاً الدارقطني (٢٨٤/٢) من رواية زيد بن ثابت بزيادة «لا يضرك بأيهما بدأت» وفي إحدى طريقه ضعف وانقطاع في الأخرى.

ورواه البيهقي (٣٥١/٤) عن زيد بن ثابت من طريق ابن سيرين موقوفاً وإسناده أصح وصححه الحاكم (٤٧١/١).

ولما اختلفت الأدلة في إيجاب العمرة وعدمه اختلف العلماء في ذلك سلفاً وخلفاً.

فذهب ابن عمر إلى وجوبها رواه عنه البخاري تعليقاً [كتاب العمرة، تحت باب (١)] ووصله عنه ابن خزيمة (٣٠٦٦) والدارقطني (٢٨٥/٢) وعلق أيضاً عن ابن عباس أنها لقريتها في كتاب الله ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [كتاب العمرة، تحت باب (١)] ووصله عنه الشافعي (الأم: ١٤٤/٢) وغيره وصرح البخاري بالوجوب وبوب عليه بقوله (باب وجوب العمرة وفضلها) وساق خبر ابن عمر وابن عباس.

واستدل غيره للوجوب بحديث «حج عن أبيك واعتبر» [أحمد (١٠/٤)، أبو داود (١٨١٠)، الترمذي (٩٣٠)، النسائي (١١١/٥)، ابن ماجه (٢٩٠٦)]. وهو حديث صحيح.

قال الشافعي: لا أعلم في إيجاب العمرة أجود منه.

وإلى الإيجاب ذهب الحنفية لما ذكر من الأدلة.

وأما الاستدلال بقوله تعالى ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾.

فقد أجيب عنه بأنه لا يفيد إلا وجوب الإنتمام وهو متفق على وجوبه بعد الإحرام بالعمرة ولو تطوعاً.

وذهبت الشافعية إلى أن العمرة فرض في الظاهر.

والأدلة لا تنهض عند التحقيق على الإيجاب الذي الأصل عدمه.

## ٥- مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ

٦٧٦- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّبِيلُ؟ قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ».

رواه الدارقطني (٢١٦/٢) وصححه الحاكم (٤٤١/١)، والزجاج

إرساله.

وأخرجه الترمذي (٨١٣) من حديث ابن عمر وفي إسناده ضعف

(وعن أنس رضي الله عنه قَالَ: «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا السَّبِيلُ أَيُّ الَّذِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآيَةِ قَالَ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ». رواه الدارقطني وصححه الحاكم) قُلْتُ والبيهقي (٢٣٠/٤) أيضاً من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

(والزجاج إرساله) لَأَنَّهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الصَّوَابُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ مُرْسَلًا.

قَالَ الْمَصْنَفُ: يَعْنِي الَّذِي أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ إِلَى الْحَسَنِ وَلَا أَرَى الْمَوْصُولَ إِلَّا وَهْمًا.

(وأخرجه الترمذي من حديث ابن عمر أيضاً) أي كما أخرجه غيره من حديث أنس.

(وفي إسناده ضعف) وإن قال الترمذي: إِنَّهُ حَسَنٌ وَذَلِكَ أَنَّ فِيهِ رَاوِيًا مَتْرُوكَ الْحَدِيثِ.

والحديث له طرق عن علي رضي الله عنه [الدارقطني (٢١٨/٢)] وعن ابن عباس [ابن ماجه (٢٨٩٧)] وعن ابن مسعود [الدارقطني (٢١٦/٢)] وعن عائشة [الدارقطني (١٧/٢)] وعن غيرهم من طرق كلها ضعيفة.

قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: طَرَفُ كُلِّهَا ضَعِيفَةٌ.

وقال ابن المنذر: لا يثبت الحديث في ذلك مُسْنَدًا والصحيح رواية الحسن المرسلة.

وقد ذهب إلى هذا التفسير أكثر الأمة فالزاد شرط مطلقاً والراحلة لمن داره على مسافة.

وقال ابن تيمية في شرح العمدة (١٢٩/٢) بعد سرده لما ورد في ذلك: فهذه الأحاديث مُسْنَدَةٌ مِنْ طَرِيقِ حَسَّانٍ وَمَرْسَلَةٌ وَمَوْقُوفَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنَاطَ الْوَجُوبِ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ مَعَ عِلْمِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَقْدِرُونَ عَلَى الْمَشْيِ وَأَيْضًا فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ فِي الْحَجِّ «مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا» [آل عمران: ٩٧] أَمَا أَنْ يَعْنِيَ الْقُدْرَةَ الْمَعْتَبَرَةَ فِي جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ وَهُوَ مُطْلَقُ الْمَكْنَةِ أَوْ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ كَانَ الْمَعْتَبَرُ هُوَ الْأَوَّلُ لَمْ يَخْتِجْ إِلَى هَذَا التَّقْيِيدِ كَمَا لَمْ يَخْتِجْ إِلَيْهِ فِي آيَةِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فَلَعَلَّمَ أَنَّ الْمَعْتَبَرِ



قَدَرُ زَائِدٍ فِي ذَلِكَ وَلَيْسَ هُوَ إِلَّا الْمَالُ، وَإِضًا فَلِإِنْ الْحُجَّ عِبَادَةٌ مُفْتَقِرَةٌ إِلَى مَسَافَةٍ فَانْفَقَرَتْ وَجُوهُهَا إِلَى مَلِكِ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ كَالْجِهَادِ، وَدَلِيلُ الْأَصْلِ قَوْلُهُ «وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ» إِلَى قَوْلِهِ «وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا لَمْ يُخْمِلْهُمْ» [الآية: العوبة: ٩٧]. انْتَهَى.

وَذَهَبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ إِلَى أَنَّ الْإِسْتِطَاعَةَ هِيَ الصُّحَّةُ لَا غَيْرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى» [البقرة: ١٩٧] فَإِنَّهُ فَسَّرَ الزَّادَ بِالتَّقْوَى.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ مِنَ الْآيَةِ كَمَا يَدُلُّ لَهُ سَبَبُ نَزُولِهَا.

وَحَدِيثُ الْبَابِ يَدُلُّ أَنَّهُ أُرِيدَ بِالزَّادِ الْحَقِيقَةُ وَهِيَ وَإِنْ ضَعُفَتْ طَرَفُهُ فَكُتِرَتْهَا تَشْدُ ضَعْفُهُ.

وَالْمُرَادُ بِهِ كِفَايَةُ فَاضِلَةٍ عَنْ كِفَايَةِ مَنْ يَعُولُ حَتَّى يَعُودَ لِقَوْلِهِ ﷺ «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَضَيِّعَ مَنْ يَعُولُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٩٢).

وَيَجْزِي الْحُجَّ وَإِنْ كَانَ الْمَالُ حَرَامًا وَيَأْتُمُّ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يُجْزَى.

## ٦- حُجُّ الصَّيِّ

٦٧٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ فَقَالَ: مَنْ الْقَوْمُ؟ فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ: أَلَيْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٣٦)

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَقِيَ رَكْبًا) - بَفَتْحِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ - قَالَ عِيَّاضٌ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَقِيَهُمْ لَيْلًا فَلَمْ يَعْرِفُوهُ ﷺ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ نَهَارًا وَلَكِنَّهُمْ لَمْ يَرَوْهُ قَبْلَ ذَلِكَ.

(رَكْبًا بِالرُّوحَاءِ) بَرَاءٍ مُهْمَلَةٍ بَعْدَ الْوَاوِ حَاءٌ مُهْمَلَةٌ بَزْنَةٍ حَرَاءٌ: مَحَلٌّ قُرْبِ الْمَدِينَةِ.

(«فَقَالَ: مَنْ الْقَوْمُ فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا فَقَالَتْ: أَلَيْهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَلَكِ أَجْرٌ») بِسَبَبِ حِلِّهَا وَحُجَّتِهَا بِهِ أَوْ بِسَبَبِ سُؤْلِهَا عَنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ أَوْ بِسَبَبِ الْأَمْرِينِ.

(أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ يَصْحُ حُجُّ الصَّيِّ وَيَنْعَقِدُ سِوَاهُ كَانَ مُعَيَّرًا أَمْ لَا حَيْثُ فَعَلَ وَلِيُّهُ عَنْهُ مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَلَكِنَّهُ لَا يَجْزِيهِ عَنْ حُجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَيُّمَا غُلَامٍ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ ثُمَّ بَلَغَ فَعَلَيْهِ حَجَّةٌ أُخْرَى».

أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ «(تَارِيخُ بَغْدَادَ) (٢٠٩/٨)» وَالضَّيَّاءُ الْمُقَدَّسِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلِيهِ زِيَادَةٌ

قَالَ الْقَاضِي: أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُجْزَاهُ إِذَا بَلَغَ عَنْ فَرِيضَةِ الْإِسْلَامِ إِلَّا فَرَقَةً شَذَتْ فَقَالَتْ: يُجْزَاهُ لِقَوْلِهِ «نَعَمْ» فَلِإِنْ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ حُجٌّ وَالْحُجُّ إِذَا أُطْلِقَ يَتَبَادَرُ مِنْهُ مَا يُسْقِطُ الْوَاجِبَ وَلَكِنْ الْعُلَمَاءُ ذَهَبُوا إِلَى خِلَافِهِ ذَلِكَ:

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَالْوَلِيُّ الَّذِي يُحْرِمُ عَنِ الصَّيِّ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُعَيَّرٍ هُوَ وَلِيُّ مَالِهِ وَهُوَ أَبُوهُ أَوْ جَدُّهُ أَوْ الْوَصِيُّ أَيْ الْمَنْصُوبُ مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ.

وَأَمَّا الْأُمُّ فَلَا يَصْحُ إِحْرَامُهَا عَنْهُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً عَنْهُ أَوْ مَنْصُوبَةً مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ.

وَقِيلَ: يَصْحُ إِحْرَامُهَا وَإِحْرَامُ الْعَصْبَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَلَايَةُ الْمَالِ.

وصفة إحرام الولي عنه أن يقول بقلبي: جعلته مُحْرَمًا.

## ٧- الْحُجُّ عَنِ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ

٦٧٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ

الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَتَمِمْ فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْظُرُ إِلَيْهِ وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْرِفُ وَجْهَهُ



يُجْزئُهُ حَجُّ الْغَيْرِ.

إِلَّا أَنَّهُ ادَّعَى فِي «الْبَحْرِ» الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الصَّحَّةَ وَهِيَ الَّتِي يَسْتَمْسِكُ مَعَهَا قَاعِدًا شَرْطًا بِالْإِجْمَاعِ، فَلِذَا صَحَّ الْإِجْمَاعُ فَذَلِكَ وَإِلَّا فَالدَّلِيلُ مَعَ مَنْ ذَكَرْنَا.

قِيلَ: وَيُؤْخَذُ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا تَبَرَّعَ أَحَدٌ بِالْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِ لَزِمَهُ الْحَجُّ عَنْ ذَلِكَ الْغَيْرِ وَإِنْ كَانَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمَرَأَةَ لَمْ تُبَيَّنْ أَنَّ أَبَاهَا مُسْتَطِيعٌ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ وَلَمْ يَسْتَفْصَلْ عَنْ ذَلِكَ.

وَرَدَّ هَذَا بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ إِلَّا الْإِجْزَاءُ لَا الْوُجُوبُ فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ وَبِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهَا قَدْ عَرَفَتْ وَجُوبَ الْحَجِّ عَلَى أَبِيهَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهَا «إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ» فَإِنَّهَا عِبَارَةٌ دَالَّةٌ عَلَى عِلْمِهَا بِشَرْطِ دَلِيلِ الْوُجُوبِ وَهُوَ الْاسْتِطَاعَةُ.

وَاتَّفَقَ الْقَائِلُونَ بِإِجْزَاءِ الْحَجِّ عَنْ فَرِيضَةِ الْغَيْرِ بِأَنَّهُ لَا يُجْزئُ إِلَّا عَنْ مَوْتٍ أَوْ عَدَمِ قُدْرَةٍ مِنْ عَجَزٍ وَنَحْوِهِ بِخِلَافِ الثَّقَلِ فَإِنَّهُ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى جَوَازِ النَّيَابَةِ عَنِ الْغَيْرِ فِيهِ مُطْلَقًا لِلتَّوَسُّعِ فِي الثَّقَلِ.

وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ الْحَجَّ عَنْ فَرِيضَةِ الْغَيْرِ لَا يُجْزئُ أَحَدًا وَأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ يَخْتَصُّ بِصَاحِبَةِ هَذِهِ الْقِصَّةِ، وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِصَاصُ خِلَافَ الْأَصْلِ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَدَلَّ بِزِيَادَةِ رُويَتْ فِي الْحَدِيثِ بِلَفْظِ «حُجَّتِي عَنْهُ» وَلَيْسَ لِأَحَدٍ بِعَدَمِ رَدِّ بَأَن هَذِهِ الزِّيَادَةُ رُويَتْ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالْوَلَدِ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ عَلَى الْعِلَّةِ بِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ» كَمَا يَأْتِي فَجَعَلَهُ دَيْنًا وَالَّذِينَ يَصْحُ أَنْ يَقْضِيَهُ غَيْرُ الْوَلَدِ بِالْإِتِّفَاقِ، وَمَا يَأْتِي مِنْ حَدِيثٍ شُبْرَمَةٍ.

### ٨- الحج عن الميت

٦٧٩- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ

جُهَيْنَةَ جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ

الْفَضْلَ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يُثَبُّ عَلَى الرَّاحِلَةِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَخَارِيُّ (١٥١٣)، مُسْلِمٌ (١٣٣٤)) وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(قَالَ: كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَيِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَكَانَ ذَلِكَ فِي مَنَى.

(لَجِئَتْ امْرَأَةٌ مِنْ خَنْعَمٍ بِالْخِصَاءِ الْمَعْجَمَةِ مَفْتُوحَةً فَمَثَلَتْ سَاكِنَةً نَعِيمٍ مُهْمَلَةً قَبِيلَةً مَعْرُوفَةً.

(فَجَعَلَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَتَنْتَظِرُ إِلَيْهِ وَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ

يَصْرِفُ وَجْهَ الْفَضْلِ إِلَى الشَّقِّ الْآخِرِ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي) حَالُ كَوْنِهِ (شَيْخًا) مُتَّصِبًا عَلَى الْحَالِ.

وَقَوْلُهُ (كَبِيرًا) يَصْحُ صِفَةً وَلَا يُنَافِي اسْتِثْنَاءَ كَوْنِ الْحَالِ نَكِيرَةً إِذْ لَا يُخْرِجُهُ ذَلِكَ عَنْهَا (لَا يَثْبُتُ) صِفَةً ثَانِيَةً (عَلَى الرَّاحِلَةِ) يَصْحُ صِفَةً أَيْضًا وَيَحْتَمِلُ الْحَالُ وَقَعَ فِي بَعْضِ الْفَاطِمَةِ «وَأَنَّ شِدْثَهُ خَشِيبٌ عَلَيْهِ».

(أَفَأَحُجُّ) نِيَابَةً (عَنْهُ قَالَ: نَعَمْ) أَيِ حُجَّتِي عَنْهُ.

(وَذَلِكَ) أَيِ جَمِيعٍ مَا ذُكِرَ (فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ) فِي الْحَدِيثِ رَوَايَاتٌ أُخْرُفِي بَعْضُهَا «أَنَّ السَّائِلَ رَجُلٌ وَأَنَّهُ سَأَلَ هَلْ يَحُجُّ عَنْ أُمِّهِ» فَيَجُوزُ تَعَدُّ الْقَضِيَّةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُجْزئُ الْحَجَّ عَنْ الْمَكْلُوفِ إِذَا كَانَ مَا يَوْسًا مِنْهُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ مِثْلَ الشَّيْخُوخَةِ فَإِنَّهُ مَا يَوْسُ زَوَالُهَا.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَدَمُ الْقُدْرَةِ لِأَجْلِ مَرَضٍ أَوْ جُنُونٍ يُرْجَى بُرُؤُهُمَا فَلَا يَصْحُ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ مَعَ الزِّيَادَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي صَحَّةِ التَّحْجِيجِ عَنْهُ مِنَ الْأَمْرَيْنِ عَدَمِ تَبَايَةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ وَالْخَشْيَةِ مِنَ الضَّرْرِ عَلَيْهِ مِنْ شِدِّهِ، فَمَنْ لَا يَضُرُّهُ الشَّدُّ كَالَّذِي يَقْدِرُ عَلَى الْخَفَةِ لَا



أَنْ تَحُجَّ، فَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ، أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، حُجِّي عَنْهَا، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ، أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ؟ أَقْضُوا اللَّهَ فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٩٩)

(وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (أَنَّ امْرَأَةً) قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَتَّفَ عَلَى اسْمِهَا وَلَا اسْمِ أُمِّهَا.

(مَنْ جُهِتَتْ) بِضَمِّ الْجِيمِ بَعْدَهَا مُشْنَاءٌ تَحِيَّةٌ فَتَوْنُ اسْمُ قَبِيلَةٍ.

(جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ وَلَمْ تَحُجَّ حَتَّى مَاتَتْ أَفَأَحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَتَهُ أَقْضُوا اللَّهَ فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

الحديث دليل على أن الناذر بالحج إذا مات ولم يحج اجزأه أن يحج عنه ولده وقريبه، ويميزه عنه وإن لم يكن قد حجَّ عن نفسه؛ لأنه ﷺ لم يسألها حجَّت عن نفسها أم لا؛ ولأنه ﷺ شبهه بالدين وهو يجزئ أن يقضي الرجل دين غيره قبل دينه.

ورده بأنه سيأتي في حديث شبرمة ما يدل على عدم إجزاء حج من لم يحج عن نفسه.

وأما مسألة الدين فإنه لا يجوز له أن يصرف ماله إلى دين غيره وهو مطالب بدين نفسه.

وفي الحديث دليل على مشروعية القياس، وضرب المثل ليكون أوقع في نفس السامع، وتشبيه الجهول حكمه بالعلوم فإنه دل أن قضاء الدين عن الميت كان معلوماً عندهم متفقاً، ولهذا حسن الإلحاق به.

ودل على وجوب التحجيج عن الميت سواء أوصى أم لم يوص؛ لأن الدين يجب قضاؤه مطلقاً وكذا سائر الحقوق المالية من كفارة ونحوها.

وإلى هذا ذهب ابن عباس وزيد بن ثابت وأبو هريرة والشافعي.

ويجب إخراج الأجرة من رأس المال عندهم.

وظاهره أنه يُقدَّم على دين الأدمي وهو أحد أقوال

الشافعي ولا يعارض ذلك قوله تعالى ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ الآية، لأن ذلك عام خصه هذا الحديث أو لأن ذلك في حق الكافر.

وقيل: اللأم في الآية بمعنى «على» أي ليس عليه مثل ﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ أي عليهم وقد بسطنا القول في هذا في حواشي «ضوء النهار».

### ٩- لِلصَّبِيِّ حَجٌّ عَلَيْهِ أُخْرَى

٦٨٠- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ، ثُمَّ بَلَغَ الْحِنْتَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ، ثُمَّ أَعْتَقَ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى».

رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٥٥/٣) مَوْفُوعاً عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ وَالتَّبَهُّطِيُّ (٣٢٥/٤)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مَوْفُوفٌ.

(وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ بَلَغَ الْحِنْتَ) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الثُّونِ فَمَثَلَةٌ أَيْ الْإِنَّمِ أَيُّ بَلَغَ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ حِنْتُهُ.

(فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أَعْتَقَ) فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى، رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالتَّبَهُّطِيُّ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي رَفْعِهِ وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ مَوْفُوفٌ.

قَالَ ابْنُ خُرَيْمَةَ: الصَّحِيحُ أَنَّهُ مَوْفُوفٌ. وَلِلْمُحَدِّثِينَ كَلَامٌ كَثِيرٌ فِي رَفْعِهِ وَوَقْفِهِ.

وروى محمد بن كعب القرظي مرفوعاً قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُجَدِّدَ فِي صُدُورِ الْمُؤْمِنِينَ أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ بِهِ أَهْلُهُ فَمَاتَ أَجْزَأَتْ فَإِنْ أَذْرَكَ فَعَلَيْهِ الْحَجُّ» ومثله قَالَ فِي الْعَبْدِ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو دَاوُدَ فِي مَرَاتِيلِهِ (١٣٢) وَاجْتَمَعَ بِهِ أَحَدٌ.

وروى الشافعي حديث ابن عباس.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ [شرح المدة] ٢٦٢/٢: والمرسل إذا عمل به الصحابة حجة اتفاقاً.



قَالَ: وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَلَأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ فَبَصَحَ مِنْهُ الْحُجُّ وَلَا يُجْزئُهُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ قَبْلَ أَنْ يُخَاطَبَ بِهِ.

### ١٠- لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم

٦٨١- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ، وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً، وَإِنِّي اكْتَتَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٣٠٠٦)، مُسْلِمٌ (١٣٤١)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ

(وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ يَقُولُ: «لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ أَيْ أجنبيةٍ لِقَوْلِهِ (إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ وَلَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» فَقَامَ رَجُلٌ قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَتَّفَقْ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً وَإِنِّي اكْتَتَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: انْطَلِقْ فَحُجَّ مَعَ امْرَأَتِكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى تَحْرِيمِ الْخُلُوةِ بِالْأَجْنِبِيَّةِ وَهُوَ إِجْمَاعٌ وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ (أَحْمَدُ (٣٣٩/٣)، السَّامِيُّ (١٩٨/١).

وَهَلْ يَقُومُ غَيْرُ الْحَرَمِ مَقَامَهُ فِي هَذَا بَأَن يَكُونُ مَعَهَا مَنْ يُزِيلُ مَعْنَى الْخُلُوةِ؟

الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَقُومُ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمُنَاسِبَ لِلنَّهْيِ إِنَّمَا هُوَ خَشْيَةُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَهُمَا الشَّيْطَانُ الْفِتْنَةُ.

وَقَالَ الْقَفَّالُ: لَا بُدَّ مِنَ الْحَرَمِ عَمَلًا بِلَفْظِ الْحَدِيثِ.

وَدَلَّ أَيْضًا عَلَى تَحْرِيمِ سَفَرِ الْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ حَرَمٍ وَهُوَ مُطْلَقٌ فِي قَلِيلِ السَّفَرِ وَكَثِيرِهِ وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ مُقَيِّدَةٌ لِهَذَا الْإِطْلَاقِ إِلَّا أَنَّهَا اخْتَلَفَتْ الْفَاطِلُهَا.

فَنِي لَفْظِ «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ سَفِيرَةً لَّيْلَةً إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» (م (١٣٣٩).

وَفِي آخِرِ «فَوْقَ ثَلَاثٍ» [م يَأْتِ (١٣٣٨)].

وَفِي آخِرِ «سَفِيرَةً يَوْمَيْنِ» [الْبُخَارِيُّ (١٨٦٤)، مُسْلِمٌ بِإِسْنَادٍ (١٣٣٨)] وَفِي آخِرِ ثَلَاثَةِ أَمِيَالٍ [الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٢١/١٢)] وَفِي لَفْظِ بَرِيداً [أَبُو دَاوُدَ (١٧٢٥)].

وَفِي آخِرِ «ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» [الْبُخَارِيُّ (١٠٨٦)، مُسْلِمٌ (١٣٣٨)]

قَالَ النَّوَوِيُّ: لَيْسَ الْمُرَادُ مِنَ التَّحْدِيدِ ظَاهِرُهُ بَلْ كُلُّ مَا يُسَمَّى سَفَرًا فَالْمَرْأَةُ مَنَّهُتُهُ عَنْهُ إِلَّا بِالْحَرَمِ وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّحْدِيدُ عَنْ أَمْرِ وَاقِعٍ فَلَا يَعْمَلُ بِمَقْهُومِهِ.

وَلِلْعُلَمَاءِ تَفْصِيلٌ فِي ذَلِكَ قَالُوا: وَيَجُوزُ سَفَرُ الْمَرْأَةِ وَحْدَهَا فِي الْهَجْرَةِ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ وَالْمَخَافَةِ عَلَى نَفْسِهَا وَلِقَضَاءِ الدِّينِ وَرَدِّ الْوَدِيعَةِ وَالرُّجُوعِ مِنَ النُّشُوزِ وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي سَفَرِ الْحُجِّ الْوَاجِبِ:

فَلَنَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلشَّائِبَةِ إِلَّا مَعَ حَرَمٍ وَنَقَلَ قَوْلًا عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهَا تُسَافِرُ وَحْدَهَا إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ أَمْنًا وَلَمْ يَنْهَضْ دَلِيلُهُ عَلَى ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى «وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ» [آل عمران: ٩٧] عُمُومٌ شَامِلٌ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

وَقَوْلُهُ «لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» عُمُومٌ لِكُلِّ أَنْوَاعِ السَّفَرِ فَتَعَارَضَ الْعُمُومَانِ.

وَيَجِبُ بَأَن أَحَادِيثَ لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ لِلْحُجِّ إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ. مُخَصَّصٌ لِعُمُومِ الْآيَةِ.

ثُمَّ الْحَدِيثُ عَامٌّ لِلشَّائِبَةِ وَالْعَجُوزِ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ: يَجُوزُ لِلْعَجُوزِ السَّفَرُ مِنْ غَيْرِ حَرَمٍ وَكَأَنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى الْمَعْنَى فَخَصَّصُوا بِهِ الْعُمُومَ.

وَقِيلَ: لَا يُخَصَّصُ بَلِ الْعَجُوزُ كَالشَّائِبَةِ وَهَلْ تَقُومُ النِّسَاءُ التَّقَاتُ مَقَامَ الْحَرَمِ لِلْمَرْأَةِ؟

فَاجَاوَزَ الْبَعْضُ مُسْتَدَلًّا بِأَفْعَالِ الصَّحَابَةِ وَلَا تَنْهَضُ حُجَّةٌ عَلَى ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ.

وَقِيلَ: يَجُوزُ لَهَا السَّفَرُ إِذَا كَانَتْ ذَاتَ حَشَمٍ وَالْأَدَلَّةُ لَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.



وَأَمَّا أَمْرُهُ ﷺ لَهُ بِالْخُرُوجِ مَعَ امْرَأَتِهِ فَإِنَّهُ أَخَذَ مِنْهُ أَحَدُ  
أَنَّهُ يَجِبُ خُرُوجُ الزَّوْجِ مَعَ زَوْجَتِهِ إِلَى الْحَجِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا  
غَيْرُهُ.

وغيرُ أحمد قال: لا يجبُ عليه وحملُ الأمرِ على التدبیر.

قال: وإن كان لا يُحملُ على التدبیر إلا لقربةٍ عليه  
فالقربةُ عليه ما علمَ من قواعدِ الدينِ أَنَّهُ لا يجبُ على أحدٍ  
بذلَ منافعِ نفسه لِتحصيلِ غيره ما يجبُ عليه.

وأخذَ من الحديثِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلرَّجُلِ مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنْ حَجِّ  
الْفَرِيضَةِ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ قَدْ وَجِبَتْ عَلَيْهَا وَلَا طَاعَةٌ لِمَخْلُوقٍ فِي  
مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ سِوَاءَ قُلْنَا: إِنَّهُ عَلَى الْفُورِ أَوْ السَّرَاخِي أَمَّا الْأَوَّلُ  
فَظَاهِرٌ، قِيلَ: وَعَلَى الثَّانِي أَيْضًا فَإِنَّ لَهَا أَنْ تُسَارِعَ إِلَى بَرَاءَةِ  
ذَمِّهَا كَمَا أَنَّ لَهَا أَنْ تُصَلِّيَ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطِيُّ (٢٢٣/٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ  
مَرْفُوعًا فِي امْرَأَةٍ لَهَا زَوْجٌ وَلَهَا مَالٌ وَلَا يُؤْذَنُ لَهَا فِي الْحَجِّ لَيْسَ  
لَهَا أَنْ تَنْطَلِقَ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا. فَإِنَّهُ عَمَلٌ عَلَى حَجِّ التَّطَوُّعِ  
جَمْعًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثِ الْكِتَابِ مَا يَدُلُّ أَنَّهَا  
خَرَجَتْ مِنْ دُونِ إِذْنِ زَوْجِهَا.

وقال ابنُ تيمية: إِنَّهُ يَصَحُّ الْحَجُّ مِنَ الْمَرْأَةِ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ وَمِنْ  
غَيْرِ الْمُسْتَطِيعِ.

وحاصلهُ أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ لِعَدَمِ الْإِسْطِطَاعَةِ مِثْلُ الْمَرِيضِ  
وَالْفَقِيرِ وَالْمَعْضُوبِ وَالْمَقْطُوعِ طَرِيقُهُ وَالْمَرْأَةُ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ  
إِذَا تَكَلَّفُوا شُهُودَ الْمَشَاهِدِ أَجْزَأَهُمُ الْحَجُّ ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُحَسَّنٌ  
فِي ذَلِكَ كَالَّذِي يَحُجُّ مَاشِيًا وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ مُسِيءٌ فِي ذَلِكَ كَالَّذِي  
يَحُجُّ بِالسَّالَةِ وَالْمَرْأَةُ تَحُجُّ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ وَإِنَّمَا أَجْزَأَهُمُ؛ لِأَنَّ الْأَهْلِيَّةَ  
تَامَّةٌ وَالْمَعْصِيَةُ إِنْ وَقَعَتْ فِيهِ فِي الطَّرِيقِ لَا فِي نَفْسِ الْمَقْصُودِ.

### ١١- حُجٌّ عَنْ نَفْسِكَ لَمْ عَنْ قَرِيبِكَ

٦٨٢- وَعَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ:

لَيْتَكَ عَنْ شُبْرَمَةَ، قَالَ: مَنْ شُبْرَمَةُ؟ قَالَ: أَخٌ لِي، أَوْ  
قَرِيبٌ لِي، فَقَالَ: حَجَّجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا.  
قَالَ: حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرَمَةَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٨١١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٩٠٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ  
(٣٩٨٨)، وَالرَّاجِحُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَقْفُهُ

(وَعَنْهُ) أَيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ: لَيْتَكَ عَنْ شُبْرَمَةَ) بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ  
فَمَوْحِدَةٌ سَائِكَةٌ.

(قَالَ: مَنْ شُبْرَمَةُ؟ قَالَ: أَخٌ لِي أَوْ قَرِيبٌ لِي) شَكٌّ مِنْ  
الرَّوَايِ (فَقَالَ: حَجَّجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: حُجَّ عَنْ  
نَفْسِكَ ثُمَّ حُجَّ عَنْ شُبْرَمَةَ).

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالرَّاجِحُ عِنْدَ  
أَحْمَدَ وَقْفُهُ وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْبَابِ  
أَصَحُّ مِنْهُ.

وقال أحمد بن حنبل: رفعه خطأ.

وقال ابن المنذر: لا يثبت رفعه.

وقال الدارقطني: المرسل أصح.

قال المصنف: هُوَ كَمَا قَالَ لَيْتَهُ يَقُورِي الْمَرْفُوعُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ  
غَيْرِ رَجَالِهِ.

وقال ابن تيمية: إِنَّ أَحْمَدَ حَكَمَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ صَالِحٍ عَنْهُ أَنَّهُ  
مَرْفُوعٌ فَيَكُونُ قَدْ أُطْلِعَ عَلَى ثِقَةٍ مِنْ رَفْعِهِ.

قال: وَقَدْ رَفَعَهُ جَمَاعَةٌ عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفًا فَلَيْسَ  
لِابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ مُخَالَفَةٌ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ  
يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ فَإِذَا أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ عَنْ نَفْسِهِ؛  
لِأَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَجْعَلَ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ أَنْ لُبِّيَ عَنْ شُبْرَمَةَ فَدَلُّ  
عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَنْعَقِدِ النَّيَّةُ عَنْ غَيْرِهِ وَإِلَّا لَوَجِبَ عَلَيْهِ الْمَضْيُ فِيهِ،  
وَأَنَّ الْإِحْرَامَ يَنْعَقِدُ مَعَ الصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ وَيَنْعَقِدُ مُطْلَقًا مَجْهُولًا  
مُتَعَلِّقًا فَجَازَ أَنْ يَقَعَ عَنْ غَيْرِهِ وَيَكُونَ عَنْ نَفْسِهِ وَهَذَا؛ لِأَنَّ  
إِحْرَامَهُ عَنِ الْغَيْرِ بَاطِلٌ؛ لِأَجْلِ النَّهْيِ وَالنَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ،  
وَيُطْلَأُ صِفَةُ الْإِحْرَامِ لَا تُوجِبُ بَطْلَانُ أَصْلِهِ.

وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْأُمَّةِ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ  
يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ مُطْلَقًا مُسْتَطِيعًا كَانَ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ تَرْكَ الْإِسْتِيفَالِ  
وَالْتَفْرِيقِ فِي حِكَايَةِ الْأَحْوَالِ دَالٌّ عَلَى الْعَمُومِ وَلِأَنَّ الْحَجَّ



## ٢- باب المواقيت

جمع ميقات والميقات: ما حُدِّدَ ووقَّت للعبادة من زمان ومكان والتوقيت: التحديد ولهذا يُذكر في هذا الباب ما حدَّده الشارع للإحرام من الأماكن.

## ١- ميقات المدينة والشام ونجد واليمن

٦٨٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ: هُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَتَشَأْ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ».

تَفَقَّ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٢٤)، مُسْلِمٌ (١١٨١)

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ) بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَبَعْدَ اللَّامِ مُثَنَاءً نَحْوِيَّةً وَفَاءً تَصْغِيرَ حَلْفَةٍ وَالْحَلْفَةُ وَاحِدَةُ الْخُلَفَاءِ: نَبَتْ فِي الْمَاءِ وَهِيَ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشْرَ مَرَاهِلَ وَهِيَ مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى فَرْسَخٍ وَبِهَا الْمَسْجِدُ الَّذِي أَحْرَمَ مِنْهُ ﷺ وَالْبَرْثُ الَّتِي تُسَمَّى الْآنَ بَرْثَ عَلِيٍّ وَهِيَ أَبْعَدُ الْمَوَاقِيْتِ إِلَى مَكَّةَ.

(«وَلَأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ») بِضَمِّ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَوَاءً سَمِيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّبِيلَ اخْتَجَفَ أَهْلَهَا إِلَى الْجَبَلِ الَّذِي هُنَالِكَ وَهِيَ مِنْ مَكَّةَ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاهِلَ وَتُسَمَّى مَهْبِيعَةً كَانَتْ قَرْيَةً قَدِيمَةً وَهِيَ الْآنَ خَرَابٌ وَلِذَا يُحْرَمُونَ الْآنَ مِنْ رَابِعٍ قَبْلُهَا بِمَرَحِلَةٍ لَوْجُودِ الْمَاءِ بِهَا لِلَاغْتِسَالِ.

(«وَلَأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ») بِفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَيُقَالُ لَهُ: قَرْنُ الثَّعَالِبِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ.

(«وَلَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ») بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ.

(هُنَّ أَيِ الْمَوَاقِيْتِ.

لَهُنَّ) أَيِ اللَّبْدَانِ الْمَذْكُورَةِ وَالْمَرَادُ: لِأَهْلِهَا.

واجب في أوَّل سنة من سني الإمكان فإذا أمكنه فعله عن نفسه لم يجز أن يفعله عن غيره؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ فَرَضٌ وَالثَّانِي نَفْلٌ كَمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَهُوَ مُطَالِبٌ بِهِ وَمَعَهُ دَرَاهِمٌ بِقَدْرِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَصْرِفَهَا إِلَّا إِلَى دِينِهِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا اخْتَجَّ أَنْ يَصْرِفَهُ إِلَى وَاجِبٍ عَنْهُ فَلَا يَصْرِفُهُ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ هَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ فِي الْمُسْتَطِيعِ.

ولذا قيل: إِنَّمَا يُؤْمَرُ بَأَنْ يَبْدَأَ بِالْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ إِذَا كَانَ وَاجِبًا عَلَيْهِ وَغَيْرِ الْمُسْتَطِيعِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فَجَازَ أَنْ يَحْجَّ عَنْ غَيْرِهِ وَلَكِنْ الْعَمَلُ بِظَاهِرِ عُمُومِ الْحَدِيثِ أَوَّلَى.

## ١٢- وجوب الحج مرة واحدة

٦٨٣- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَتَقَامُ الْأَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجِبَتْ، الْحَجُّ مَرَّةً، فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ وَاحِدٌ (٢٥٥/١)، أَبُو دَاوُدَ (١٧٢١)، النَّسَائِيُّ (١١١/٥)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٨٨٦).

وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (١٣٣٧)

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَتَقَامُ الْأَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ فَقَالَ: أَفِي كُلِّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: لَوْ قُلْتُهَا لَوَجِبَتْ الْحَجُّ مَرَّةً فَمَا زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ غَيْرَ التِّرْمِذِيِّ وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَفِي رَوَايَةٍ زِيَادٍ بَعْدَ قَوْلِهِ: «لَوَجِبَتْ»: «وَلَوْ وَجِبَتْ لَمْ تَقُومُوا بِهَا وَلَوْ لَمْ تَقُومُوا بِهَا لَعَذَّبْتُمْ».

والحديث دليل على أنه لا يجب الحج إلا مرة واحدة في العمر على كلِّ مكلفٍ مُسْتَطِيعٍ.

وقد أخذ من قوله ﷺ «لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوَجِبَتْ» أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُفَوَّضَ اللَّهُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ شَرْعَ الْأَحْكَامِ وَمَحَلُّ الْمَسْأَلَةِ الْأَصُولُ وَفِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ قَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ.



وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ مَرَّ بِهِمْ ذَا الْحَلِيفَةِ.

وَوَقَعَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ «هَنْ لَهْم» فِي رِوَايَةِ لِلْبَخَارِيِّ (١٥٣٠) «هَنْ لِأَهْلِهِنَّ».

(وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ وَلَمْ يَكُنْ دُونَ ذَلِكَ) الْمَذْكُورُ مِنَ الْمَوَاقِيَتِ.

(لَمَنْ حَيْثُ أَنْشَأَ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ) يُحْرَمُونَ (مِنْ مَكَّةَ) بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فَهَذِهِ الْمَوَاقِيَتُ الَّتِي عَلَيْهَا تَلَفُّظٌ لَمْ يَذْكُرْهُ مِنْ أَهْلِ الْأَفَاقِ وَهِيَ أَيْضًا مَوَاقِيَتٌ لَمْ يَأْتِ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَفَاقِ الْمَعْنَى فَإِنَّهُ يَلْزُمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهَا إِذَا أَتَى عَلَيْهَا قَاصِدًا لِأَيِّ مَكَّةَ لِأَحَدِ النَّسَكَيْنِ فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَا إِذَا وَرَدَ الشَّامُ مِثْلًا إِلَى ذِي الْحَلِيفَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ مِنْهَا وَلَا يَتْرُكُهُ حَتَّى يَصِلَ الْجُحْفَةَ فَإِنْ أَخَّرَ أَسَاءَ وَلَزِمَهُ دَمٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَقَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ: إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّأَخِيرُ إِلَى مِيقَاتِهِ وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ لَهُ خِلَافَهُ.

قَالُوا: وَالْحَدِيثُ مُحْتَمَلٌ فَإِنْ قَوْلُهُ (هَنْ لَهْن) ظَاهِرُهُ الْعُمُرُ لِمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَفْطَارِ سِوَا وَرَدَ عَلَى مِيقَاتِهِ أَوْ وَرَدَ عَلَى مِيقَاتِ آخَرَ فَإِنَّ لَهُ الْعُدُولَ إِلَى مِيقَاتِهِ كَمَا لَوْ وَرَدَ الشَّامُ عَلَى ذِي الْحَلِيفَةِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ بَلْ يُحْرَمُ مِنَ الْجُحْفَةِ وَعُمُومُ قَوْلِهِ: (وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَتَعَيَّنُّ عَلَى الشَّامِيِّ فِي مِثَالِنَا أَنْ يُحْرَمَ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: قَوْلُهُ (وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةُ) يَشْمَلُ مِنْ مَرَّ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ بِذِي الْحَلِيفَةِ وَمَنْ لَمْ يَمُرَّ.

وَقَوْلُهُ (وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ) يَشْمَلُ الشَّامِيَّ إِذَا مَرَّ بِذِي الْحَلِيفَةِ وَغَيْرِهِ فَهَاهُنَا عُمُومَانِ قَدْ تَعَارَضَا انْتَهَى مُلْخَصًا.

قَالَ الْمَصْنَفُ: وَيَحْصُلُ الْإِتِفَاقُ أَنَّ قَوْلَهُ: «هَنْ لَهْن» مُفسَّرٌ لِقَوْلِهِ مِثْلًا: «وَقَتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحَلِيفَةِ» وَأَنَّ الْمُرَادَ بِأَهْلِ الْمَدِينَةِ سَاكِنُوهَا وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقَ مِيقَاتِهِمْ فَمَرَّ عَلَى مِيقَاتِهِمْ انْتَهَى.

(قُلْتُ): وَإِنْ صَحَّ مَا قَدْ رَوِيَ مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ «أَنَّ تَلَفُّظًا

تَبَيَّنَ أَنَّ الْجُحْفَةَ إِنَّمَا هِيَ مِيقَاتُ لِلشَّامِيِّ إِذَا لَمْ يَأْتِ الْمَدِينَةَ وَلِأَنَّ هَذِهِ الْمَوَاقِيَتِ مُحِيطَةٌ بِالْبَيْتِ كِلَاحَاطَةِ جَوَانِبِ الْحَرَمِ فَكُلُّ مَنْ مَرَّ بِجَانِبٍ مِنْ جَوَانِبِهِ لَزِمَهُ تَعْظِيمُ حُرْمَتِهِ وَإِنْ كَانَ بَعْضُ جَوَانِبِهِ أَبْعَدَ مِنْ بَعْضٍ.

وَدَلَّ قَوْلُهُ: (وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ لَمَنْ حَيْثُ أَنْشَأَ) عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ فَمِيقَاتُهُ حَيْثُ أَنْشَأَ الْإِحْرَامَ إِنَّمَا مِنْ أَهْلِهِ وَوَطَنِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ.

وَقَوْلُهُ: («حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ») دَلَّ عَلَى أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يُحْرَمُونَ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَّهَا مِيقَاتُهُمْ سِوَا مَا كَانَ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ مِنَ الْجَوَارِيِنِ أَوْ الْوَارِدِينَ إِلَيْهَا أَحْرَمَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

وَفِي قَوْلِهِ: (لَمَنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوْ الْعُمْرَةَ) مَا يَدُلُّ أَنَّهُ لَا يَلْزُمُ الْإِحْرَامُ إِلَّا مَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ لِأَحَدِ النَّسَكَيْنِ فَلَوْ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ جَازَ لَهُ دُخُولُهَا مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ وَقَدْ دَخَلَ ابْنُ عُمرَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ وَلِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ بِالِاتِّفَاقِ أَنَّ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَهَا إِنَّمَا تَجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً، فَلَوْ أَوْجَبْنَا عَلَى كُلِّ مَنْ دَخَلَهَا أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَغْتَمِرَ لَوَجِبَ أَكْثَرُ مِنْ مَرَّةٍ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ مُجَاوِزَةُ الْمِيقَاتِ إِلَّا بِالْإِحْرَامِ إِلَّا لِمَنْ اسْتَشْتَى مِنَ أَهْلِ الْحَاجَاتِ كَالْحَطَّائِينَ فَإِنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ آثَارًا عَنِ السَّلَفِ وَلَا يَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ فَمَنْ دَخَلَ مُرِيدًا مَكَّةَ لَا يَنْوِي نُسُكًا مِنْ حَجٍّ وَلَا عُمْرَةٍ وَجَاوَزَ مِيقَاتَهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ فَلِئِنْ بَدَأَ لَهُ إِرَادَةُ أَحَدِ النَّسَكَيْنِ أَحْرَمَ مَنْ حَيْثُ أَرَادَ وَلَا يَلْزُمُهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مِيقَاتِهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: («حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ») يَدُلُّ أَنَّ مِيقَاتَ عُمْرَةِ أَهْلِ مَكَّةَ كَحُجَّتِهِمْ وَكَذَلِكَ الْقَارُونَ مِنْهُمْ مِيقَاتُهُ مَكَّةَ.

وَلَكِنْ قَالَ الْحَبَّ الطَّبْرِيُّ: إِنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَحَدًا جَعَلَ مَكَّةَ مِيقَاتًا لِلْعُمْرَةِ.

وَجَوَابُهُ: أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جَعَلَهَا مِيقَاتًا لَهَا بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ الْعُمْرَةَ فَلْيَجْعَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بَطْنَ مُحَسَّرٍ.



(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ») بِكسر العين الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا قَافَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ وَسَمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ عِرْقًا وَهُوَ الْجَبَلُ الصَّغِيرُ.

(رواه أبو داود والنسائي وأصله عند مسلم من حديث جابر إلا أن راويه شك في رفعه)؛ لأن في صحيح مسلم عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله سأل عن المهمل فقال: سمعت: أحسبه رفع إلى النبي ﷺ فلم يجز برفعه (ولي صحيح البخاري: أن عمر هو الذي وقت ذات عرق) وذلك أنها لما فتحت البصرة والكوفة أي أرضهما والأول الذي مصرهما المسلمون طلبوا من عمر أنه يعين لهم ميقاتاً فعين لهم ذات عرق واجمع عليه المسلمون.

قال ابن تيمية في «المتقى»: والنص بتوقيت ذات عرق ليس في القوة كغيره فإن ثبت فليس يبدع وقوم اجتهدوا عمر على وفقه فإنه كان موقفاً للصواب وكان عمر لم يبلغه الحديث فاجتهد بما وافق النص هذا وقد انعقد الإجماع على ذلك.

وقد روي رفعه بلا شك من حديث ابن الزبير عن جابر عند ابن ماجه (٢٩١٥) ورواه أحمد مرفوعاً عن جابر بن عبد الله (٣٣٦/٣) وابن عمر (١٨١/٢) في إسنادهما الحجاج بن أوطاة.

ورواه أبو داود (١٧٣٩) والنسائي (١٢٥/٥) والدارقطني (٢٣٦/٢) وغيرهم من حديث عائشة «أنه ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ» بإسناد جيد.

ورواه عبد الله بن أحمد أيضاً عنها.

وقد ثبت مرسلاً عن مكحول وعطاء.

قال ابن تيمية: وهذِهِ الأحاديثُ المرفوعةُ الجيادُ الحسنُ يجبُ العملُ بمثلها مع تعددِها وبجيتها مُسندةٌ ومرسلةٌ من وجوه شتى وأما:

### ٣- ميقات المشرق

٦٨٦- وَعِنْدَ أَحْمَدَ (٣٤٤/١) وَأَبِي دَاوُدَ (١٧٤٠) وَالتِّرْمِذِيَّ (٨٣٧) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ

وَقَالَ أَيْضاً: مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَغْتَمِرَ خَرَجَ إِلَى التَّنْعِيمِ وَيَجَاوِزَ الْحَرَمَ. فَأَنَارَ مَوْقُوفَةً لَا تُقَاوَمُ الْمَرْفُوعَ.

وأما ما ثبت من أمره ﷺ لعائشة بالخروج إلى التنعيم لتحرم بعمره فلم يرد إلا تطيب قلبها بدخولها إلى مكة مُعْتَمِرَةً كصواحباتها؛ لأنها أحرمت بالعمرة معه ثم حاضت فدخلت مكة ولم تطف بالبيت كما طُفِنَ كما يدلُّ له قولها «قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَصُدُّ النَّاسَ بِسُكْرَيْنِ وَأَصْلَدُ بِسُكْرٍ وَاحِدٍ قَالَ: أَنْتَ ظِرِّي فَأَخْرِجِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَأَهْلِي مِنْهُ» - الحديث [البخاري (١٧٨٤)، مسلم (١٢١١)] فإنه مُحْتَمَلٌ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشَابِهَ الدَّاخِلِينَ مِنَ الْحِلِّ إِلَى مَكَّةَ بِالْعُمْرَةِ وَلَا يَدُلُّ أَنَّهَا لَا تَصْحُحُ الْعُمْرَةُ إِلَّا مِنَ الْحِلِّ لِمَنْ صَارَ فِي مَكَّةَ وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا يُقَاوَمُ حَدِيثُ الْكِتَابِ.

وقد قال طائفة: لا أدري الذين يغتَمِرُونَ مِنَ التَّنْعِيمِ يُوجِرُونَ أَوْ يُعَذِّبُونَ قَبْلَ لَهْ: فَلَمْ يُعَذِّبُوا؟ قَالَ: لِأَنَّهُ يَدْعُ الْبَيْتَ وَالطَّوَافَ وَيَخْرُجُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ وَيَمِيءُ أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ قَدْ طَافَ مَاتِي طَوَافٍ وَكُلَّمَا طَافَ كَانَ أَعْظَمَ أَجْراً مَنْ أَنْ يَمِشِيَ فِي غَيْرِ عَمَشٍ إِلَّا أَنْ كَلَامَهُ فِي تَفْضِيلِ الطَّوَافِ عَلَى الْعُمْرَةِ.

قال أحمد: العمرة بمكة من الناس من يختارها على الطواف ومنهم من يختار المقام بمكة والطواف.

وعند أصحاب أحمد أن المكِّي إذا أحرم للعمرة من مكة كانت عمره صحيحة.

قالوا: ويلزمه دم لما ترك من الإحرام من الميقات ويأتيك أن الزامة الدم لا دليل عليه.

### ٢- ميقات العراق

٦٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ».

رواه أبو داود (١٧٣٩) والنسائي (١٢٥/٥) وأصله عند مسلم (١١٨٣)(١١٨٤) من حديث جابر رضي الله عنه، إلا أن راويه شك في رفعه.

ولي صحيح البخاري (١٥٣١) أن عمر هو الذي وقت ذات عرق



النَّبِيِّ ﷺ «وَقَتٌ لَأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقُ»

حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٣١٩)، مُسْلِمٌ (١٢١١)

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا أَيُّ مَنِ الْمَدِينَةِ وَكَانَ خُرُوجُهُ ﷺ يَوْمَ السَّبْتِ لِحَمْسٍ بَقِيْنَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ بَعْدَ صَلَاتِهِ الظُّهْرِ بِالْمَدِينَةِ أَرْبَعًا وَبَعْدَ أَنْ خَطَبَهُمْ خُطْبَةً عَلَّمَهُمْ فِيهَا الْإِحْرَامَ وَوَجَبَاتِهِ وَسُنَّتَهُ.

(مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ) وَكَانَ ذَلِكَ سَنَةً عَشَرَ مِنَ الْهَجْرَةِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ ﷺ دُخِيَ النَّاسُ فِيهَا وَلَمْ يَحْجْ بَعْدَ هَجْرَتِهِ غَيْرَهَا.

(لَمَّا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ وَمِنْ أَهْلِ بَحْجٍ وَعُمَرُ) فَكَانَ قَارَنًا.

(وَمِنْ مِنْ أَهْلِ بَحْجٍ) فَكَانَ مُفْرَدًا.

(وَأَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِالْحَجِّ قَالُوا مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ فَحَلَّ عَنْهُ قُدُومُهُ) مَكَّةَ بَعْدَ إِتْيَانِهِ بَقِيَّةَ أَعْمَالِ الْعُمْرَةِ.

(وَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بَحْجٍ أَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يَحْلُوا حَتَّى كَانَ يَوْمُ النَّحْرِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

الْإِمْلَانُ: رَفْعُ الصَّوْتِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: هُوَ مِمَّا رَفَعَ الصَّوْتُ بِالتَّلْبِيَةِ عِنْدَ الدُّخُولِ فِي الْإِحْرَامِ وَدَلَّ حَدِيثُهَا عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ مِنْ جَمْعِ الرُّكْبِ الَّذِينَ صَحَبُوهُ فِي حَجَّةِ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ وَقَدْ رُوِيَ عَنْهَا رَوَايَاتٌ تُخَالِفُ هَذَا وَجَمَعَ بَيْنَهَا بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي إِحْرَامِ عَائِشَةَ بِمَاذَا كَانَ لِاخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ أَيْضًا.

وَدَلَّ حَدِيثُهَا عَلَى أَنَّهُ وَقَعَ مِنْ ذَلِكَ الرُّكْبِ الْإِحْرَامِ بِأَنْوَاعِ الْحَجِّ الثَّلَاثَةِ فَالْحَرَمُ بِالْحَجِّ هُوَ مِنْ حَجِّ الْأَفْرَادِ وَالْحَرَمُ بِالْعُمْرَةِ هُوَ مِنْ حَجِّ التَّمَتُّعِ وَالْحَرَمُ بِهِمَا هُوَ الْقَارَنُ.

وَدَلَّ حَدِيثُهَا عَلَى أَنَّ مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ مُفْرَدًا لَهُ عَنِ الْعُمْرَةِ لَمْ يَحْلُ إِلَّا يَوْمَ النَّحْرِ.

وَهَذَا يُخَالِفُ مَا ثَبَتَ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَنْ أَرْبَعَةِ عَشَرَ صَحَابِيًّا فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (١٥٧٠)، مسلم (١٢١٦)]

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْدَ أَحْمَدَ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «وَقَتٌ لَأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقُ» فَإِنَّهُ وَإِنْ قَالَ فِيهِ التِّرْمِذِيُّ: إِنَّهُ حَسَنٌ فَإِنْ مَدَارَهُ عَلَى يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ وَقَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ الْعِرَاقِيِّ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ إِحْرَامٌ مِنَ الْمِيقَاتِ.

هَذَا وَالْعَقِيقُ يُعَدُّ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ.

وَقَدْ قِيلَ: إِنْ كَانَ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا أَصْلٌ فَيَكُونُ مَنْسُوخًا؛ لِأَنَّهُ تَوَقَّعَتْ ذَاتُ عِرْقٍ كَانَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ حِينَ أَكْمَلَ اللَّهُ دِينَهُ كَمَا يَدُلُّ مَا أَخْرَجَهُ الْحَارِثُ بْنُ عَمْرٍو السُّهْمِيُّ قَالَ: «أَثَبَتِ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ بِبَنِي أَوْ عَرَفَاتٍ وَقَدْ أَطَافَ بِهِ النَّاسُ قَالَ: فَتَجِيءُ الْأَعْرَابُ فَإِذَا رَأَوْا وَجْهَهُ قَالُوا: هَذَا وَجْهٌ مُبَارَكٌ قَالَ: وَوَقَّتْ ذَاتُ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٧٤٢) وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٢٣٦/٢).

### ٣- بَابُ وَجْهِ الْإِحْرَامِ وَصِفَتِهِ

جَمْعُ وَجْهِ

وَالْمَرَادُ بِهَا: الْأَنْوَاعُ الَّتِي يَتَعَلَّقُ بِهَا الْإِحْرَامُ وَهُوَ الْحَجُّ أَوْ الْعُمْرَةُ أَوْ جَمْعُهُمَا.

(وَصِفَتُهُ): كَيْفِيَّتُهُ الَّتِي يَكُونُ فَاعِلُهَا بِهَا مُحْرَمًا.

### ١- حجُّ المفرد والقارن والممتع

٦٨٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ، فَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بَحْجٍ وَعُمَرَةُ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلُ بَحْجٍ، وَأَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ.

فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ فَحَلَّ عَنْهُ قُدُومُهُ. وَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بَحْجٍ، أَوْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَلَمْ يَحْلُوا



وفي رواية [م (١١٨٦) (٢٤)] «أَنَّ أَهْلَ مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ» وَالشَّجَرَةُ كَانَتْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ.

وعند مسلم (١١٨٨) «أَنَّ ﷺ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ النَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ أَهْلَ».

وقد جمع بين حديث الإهلال بالبيداء والإهلال بذِي الْحُلَيْفَةِ أَنَّ ﷺ لَمْ أَهْلْ مِنْهُمَا وَكُلُّ مَنْ رَوَى أَنَّهُ أَهْلٌ بِكَذَا فَهُوَ رَافٍ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ إِهْلَالِهِ.

وقد أخرج أبو داود (١٧٧٠) والحاكم (٤٥١/١) من حديث ابن عباس «أَنَّ ﷺ لَمَّا صَلَّى فِي مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ رَكَعَتَيْنِ أَهْلَ بِالْحَجِّ حِينَ فَرَعَ مِنْهُمَا» فَسَمِعَ قَوْمٌ فَحَفَظُوهُ فَلَمَّا اسْتَقَرَّتْ بِهِ راحِلَتُهُ أَهْلَ وَادْرَكَ ذَلِكَ مِنْهُ قَوْمٌ لَمْ يَشْهَدُوا فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى فَسَمِعُوهُ حِينَ ذَاكَ فَقَالُوا: إِنَّمَا أَهْلٌ حِينَ اسْتَقَلَّتْ بِهِ راحِلَتُهُ. ثُمَّ مضى فلما علا شرف البيداء أَهْلَ وَادْرَكَ ذَلِكَ قَوْمٌ لَمْ يَشْهَدُوهُ فَنَقَلَ كَمَا سَمِعَ الْحَدِيثَ.

وقل الحديث على أن الأفضل أن يُحْرَمَ مِنَ الْمَقَاتِ لَا قَبْلَهُ فَإِنَّ احْرَمَ قَبْلَهُ فَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: اجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مِنْ احْرَمَ قَبْلَ الْمَقَاتِ أَنَّهُ مُحْرَمٌ وَهَلْ يُكْرَهُ قِيلَ: نَعَمْ؛ لِأَنَّ قَوْلَ الصَّحَابَةِ «وَقَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ الْحُلَيْفَةَ» يَقْضِي بِالْإِهْلَالِ مِنْ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ وَيَقْضِي بِنَفْيِ النُّقْصِ وَالزِّيَادَةِ فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الزِّيَادَةُ مُحْرَمَةً فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَرْكُهَا أَفْضَلَ وَلَوْلَا مَا قِيلَ مِنَ الْإِجْمَاعِ بِجَوَازِ ذَلِكَ لَقَلْنَا بِتَحْرِيمِهِ؛ لِأَدْلَةِ التَّوَقُّفِ وَلِأَنَّ الزِّيَادَةَ عَلَى الْمَقْدَرَاتِ مِنَ الْمَشْرُوعَاتِ كَأَعْدَادِ الصَّلَاةِ وَرَمِي الْجِمَارِ لَا تُشْرَعُ كَالنُّقْصِ مِنْهَا وَإِنَّمَا لَمْ نَحْزَمْ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ لَمَّا ذَكَّرْنَا مِنَ الْإِجْمَاعِ وَلِأَنَّهُ رُوِيَ عَنْ عِدَّةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ تَقْدِيمُ الْإِحْرَامِ عَلَى الْمَقَاتِ فَاحْرَمَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَاحْرَمَ أَنَسٌ مِنَ الْعَقِيقِ وَاحْرَمَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِنَ الشَّامِ وَأَهْلُ عَمْرَأَ بْنِ حُصَيْنٍ مِنَ الْبَصْرَةِ وَأَهْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ مِنَ الْقَادِسِيَّةِ.

ورود في تفسير الآية أن الحج والعمرة تمامهما أن تحرم بهما من ذبيرة أهليك عن علي وابن مسعود وإن كان قد تَوَلَّى بأن مرادهما أن يُنْشَأَ لَهُمَا سَفَرًا مُفْرَدًا مِنْ بَلَدِهِ كَمَا أَنْشَأَ ﷺ لِعُمْرَةِ الْحَدِيثِ وَالْقَضَاءِ سَفَرًا مِنْ بَلَدِهِ.

ويدل لهذا التأويل أن علياً لم يفعل ذلك ولا أحد من

وغيرهما أنه ﷺ أمر من لم يكن معه هدي أن يفسخ حجته إلى العمرة.

قيل: فَيَتَأَوَّلُ حَدِيثُ عَائِشَةَ عَلَى تَقْيِيدِهِ بِمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ وَاحْرَمَ بِحَجٍّ مُفْرَدًا فَإِنَّهُ كَمَنْ سَاقَ الْهَدْيَ وَاحْرَمَ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا.

وقد اختلف العلماء قديماً وحديثاً في الفسخ للحج إلى العمرة هل هو خاصٌّ بِالَّذِينَ حَجُّوا مَعَهُ ﷺ أَوْ لَا.

وقد بسط ذلك ابن القيم في زاد المعاد (١٧٨/٢) وأفردناه برسالة ولا يُحْتَمَلُ هُنَا نَقْلُ الْخِلَافِ وَالْإِطَالَةُ.

واختلف العلماء أيضاً فيما أحرم به ﷺ: وَالْأَكْثَرُ أَنَّهُ احْرَمَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ فَكَانَ قَرْنًا.

وحديث عائشة هذا دلٌّ أَنَّهُ ﷺ احْرَمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا لَكِنْ الْأَدْلَةُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّهُ حَجٌّ قَارَنًا وَاسِعَةٌ جَدًّا.

واختلفوا أيضاً في الأفضل من أنواع الحج والأدلة تدل على أن أفضلها القرائن وقد استوفى أدلة ذلك ابن القيم.

## ٤- باب الإحرام

الإحرام: الدُّخُولُ فِي أَحَدِ النُّسُكَيْنِ وَالتَّشَاغُلُ بِأَعْمَالِهِ بِالنِّيَّةِ.

### ١- الإهلال من مسجد ذي الحليفة

٦٨٨- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَا أَهْلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٤١)، مسلم (١١٨٦)]

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ») أَيِ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) هَذَا قَالَهُ ابْنُ عُمَرَ رَدًّا عَلَى مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ﷺ احْرَمَ مِنَ الْبَيْدَاءِ فَإِنَّهُ قَالَ: «يَبْدَأُوكُمْ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَهْلٌ مِنْهَا مَا أَهْلُ» الْحَدِيثُ [مسلم (١١٨٦)]



(بن السائب) بالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

«عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإِهلال». ورواه الخمسة وصححه الترمذي وابن حبان.

وأخرج ابن ماجه (٢٩٢٤) «أن رسول الله ﷺ سأل أي الأعمال أفضل قال: الحج والتج». الأعمال أفضل قال: الحج والتج.

وفي رواية أحمد (٥٦/٤) عن السائب عنه ﷺ «أتاني جبريل فقال: كن عجاجاً نجاجاً»

والعج: رفع الصوت والتج: نحر البدن كل ذلك على استحباب رفع الصوت بالتلبية وإن كان ظاهراً الأمر الوجوب. وأخرج ابن أبي شيبة (٣٧٣/٣) «أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبح أصواتهم» وإلى هذا ذهب الجمهور.

وعن مالك لا يرفع صوته بالتلبية إلا عند المسجد الحرام ومسجد منى.

### ٣- تجرد لإِهلاله واغتسل

٦٩٠- وعن زيد بن ثابت ؓ: «أن النبي ﷺ تجرد لإِهلاله واغتسل».

رواه الترمذي وحسنه (٨٣٠)

وغرته وضعفه العقيلي [الضعفاء الكبير] (١٣٨/٤) وأخرجه الدارقطني (٧٢٠/٧) والبيهقي (٣٢/٥) والطبراني [الكبير] (١٣٥/٥) ورواه الحاكم (٤٤٧/١) والبيهقي (٣٣/٥) من طريق يعقوب بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس «اغتنل رسول الله ﷺ ثم لبس ثيابه فلما أتى ذا الحليفة صلى ركعتين ثم قعد على بعيره فلما استوى به على التبداء أحرمت بالحج» ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعيف.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «من السنة أن يغتسل إذا أراد الإحرام وإذا أراد دخول مكة» المسترك (٤٤٧/١).

الخلفاء الراشدين ولم يحرموا بحج ولا عمره إلا من المقات بل لم يفعلوه فكيف يكون ذلك تمام الحج ولم يفعلوه ولا أحد من الخلفاء ولا جماهير الصحابة.

نعم الإحرام من بيت المقدس بخصوصه ورد فيه حديث أم سلمة سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أהל من المسجد الأقصى بعمره أو بحجة غفر له ما تقدم من ذنبه».

رواه أحمد (٢٩٩/٦)

وفي لفظ: «من أحرمت من بيت المقدس غفر له ما تقدم من ذنبه».

رواه أبو داود (١٧٤١) ولفظه «من أهل بحجة أو عمره من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر أو وجبت له الجنة» شك من الراوي.

ورواه ابن ماجه (٣٠٠١) بلفظ «من أهل بعمره من بيت المقدس كانت كفارة لما قبلها من الذنوب» فيكون هذا خصوصاً بيت المقدس فيكون الإحرام منه خاصة أفضل من الإحرام من المواقيت.

ويدل أنه إحرام ابن عمر منه ولم يفعل ذلك من المدينة على أن منهم من ضعف الحديث ومنهم من تأوله بأن المراد ينشئ لهما السفر من هنالك.

### ٢- رفع الأصوات بالإِهلال

٦٨٩- وعن خلاد بن السائب عن أبيه رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإِهلال».

رواه الخمسة أحمد (٥٥/٤)، أبو داود (١٨١٤)، النسائي (١٦٢/٥)، ابن ماجه (٢٩٢٢) وصححه الترمذي (٨٢٩) وابن حبان (٣٨٠٢)

(وعن خلاد) بفتح الحاء المعجمة وتشديد اللام آخره دال مهملة.



وَسْتَحَبَّ الطَّبِيُّ قَبْلَ الإِحْرَامِ لِحَدِيثِ «عَائِشَةَ كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ».

وَأَتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّحْرِيمِ هُنَا عَلَى الرَّجُلِ وَلَا تَلْحَقُ بِهِ الْمَرْأَةُ فِي ذَلِكَ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ حَصَلَ مِنَ الْأَدْلَةِ أَنَّهُ يُحْرَمُ عَلَى الْمَحْرَمِ الْخَفُوفُ وَلِبْسُ الْقَمِيصِ وَالْعِمَامَةِ وَالْبِرَنْسِ وَالسَّرَاوِيلِ وَثَوْبٌ مِثْلُهُ وَرَسٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ وَلِبْسُ الْخَفَّيْنِ إِلَّا لَعَدَمِ غَيْرِهِمَا فَيُسْقِهُمَا وَيَلْبِسُهُمَا وَالطَّبِيُّ وَالْوَطْءُ.

وَالْمُرَادُ مِنَ الْقَمِيصِ: كُلُّ مَا أَحَاطَ بِالْبَدَنِ ثَمًا كَانَ عَنْ تَفْصِيلِ وَتَقْطِيعِ.

وَبِالْعِمَامَةِ: مَا أَحَاطَ بِالرَّأْسِ فَيَلْحَقُ بِهَا غَيْرُهَا ثَمًا يُغْطِي الرَّأْسَ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: ذَكَرَ الْبِرَنْسَ وَالْعِمَامَةَ مَعًا لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَغْطِيَةُ الرَّأْسِ لَا بِالْمَعْنَادِ وَلَا بِالنَّادِرِ كَالْبِرَنْسِ وَهُوَ كُلُّ ثَوْبٍ رَأْسُهُ مِنْهُ مُلْتَزَقًا مِنْ جَبِّهِ أَوْ ذِرَاعِهِ أَوْ غَيْرِهِمَا.

وَعَلِمَ أَنَّ الْمَصْنُفَ لَمْ يَأْتِ بِالْحَدِيثِ فِيمَا يُحْرَمُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْحَرَمَةِ وَالَّذِي يُحْرَمُ عَلَيْهَا فِي الْأَحَادِيثِ الْإِنْتِقَابُ أَيُّ لِبْسِ الثَّقَابِ كَمَا يُحْرَمُ لِبْسُ الرَّجُلِ الْقَمِيصَ وَالْخَفَّيْنِ فَيُحْرَمُ عَلَيْهَا الثَّقَابُ وَمِثْلُهُ الْبَرْقَعُ وَهُوَ الَّذِي فَصَّلَ عَلَى قَدْرِ سِتْرِ الْوَجْهِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي وَرَدَ بِهِ النَّصُّ كَمَا وَرَدَ بِالْهَيْبَةِ عَنِ الْقَمِيصِ لِلرَّجُلِ مَعَ جَوَازِ سِتْرِ الرَّجُلِ لِبَدِيهِ بغيرِهِ اتِّفَاقًا فَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ الْحَرَمَةُ تَسْتُرُ وَجْهَهَا بغيرِ مَا ذَكَرَ كَالْخِمَارِ وَالثَّوْبِ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ وَجْهَهَا كِرَاسُ الرَّجُلِ الْمَحْرَمِ لَا يُغْطَى شَيْءٌ فَلَا دَلِيلَ مَعَهُ.

وَيُحْرَمُ عَلَيْهَا لِبْسُ الْقَفَازِينَ وَلِبْسُ مَا مِثْلُهُ وَرَسٌ أَوْ زَعْفَرَانٌ مِنَ الثِّيَابِ.

وَيَبَاحُ لَهَا مَا أَحَبَّتْ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ حَلِيَةٍ وَغَيْرِهَا وَالطَّبِيُّ.

وَأَمَّا الصَّيْدُ وَحَلَقُ الرَّأْسِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُنَّ كَالرَّجُلِ فِي ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الْإِنْغِمَاسُ فِي الْمَاءِ وَمِبَاشَرَةُ الْمُحْمَلِ بِالرَّأْسِ وَسْتُرُ الرَّأْسِ بِالْيَدِ وَكَذَا وَضْعُهُ عَلَى الْمَخْدَةِ عِنْدَ النَّوْمِ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى لِبَاسًا.

وَسْتَحَبَّ الطَّبِيُّ قَبْلَ الإِحْرَامِ لِحَدِيثِ «عَائِشَةَ كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا أَجِدُ».

وَفِي رَوَايَةٍ «كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ ثُمَّ يُحْرَمُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥٩٢٨)، مسلم (١١٨٩)) وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

#### ٤- لباس المحرم

٦٩١- وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ، فَقَالَ: لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبِرَنْسَ، وَلَا الْخِفَافَ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخَفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ، وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ مِثْلَ الزَّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرَسِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُظُّ لِمُسْلِمٍ (البخاري (١٥٤٢)، مسلم (١١٧٧))

(وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَمَّا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ قَالَ: لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعَمَائِمَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبِرَنْسَ وَلَا الْخِفَافَ إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ نَعْلَيْنِ» أَيُّ لَا يَجِدُهُمَا يُبَاعَانِ أَوْ يَجِدُهُمَا يُبَاعَانِ وَلَكِنْ لَيْسَ مَعَهُ ثَمَنٌ فَائْضٌ عَنْ حَوَائِجِهِ الْأَصْلِيَّةِ كَمَا فِي سَائِرِ الْأَبْدَالِ.

«فَلْيَلْبَسِ الْخَفَّيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ وَلَا تَلْبَسُوا شَيْئًا مِنَ الثِّيَابِ مِثْلَ الزَّعْفَرَانِ وَلَا الْوَرَسِ» بِفَتْحِ الْوَاوِ وَسُكُونِ الرَّاءِ آخِرُهُ سَيِّئٌ مُهْمَلَةٌ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفُظُّ لِمُسْلِمٍ) وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ (البخاري

(١٨٤٣)، مسلم (١١٧٨)) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بَعْرَقَاتٍ مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسِ سَرَاوِيلَ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ خَفَّيْنِ».

وَمِثْلُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢١٥/١) وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ نَاسَخَ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ بِقَطْعِ الْخَفَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ بَعْرَقَاتٍ فِي وَقْتِ الْحَاجَةِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمرَ كَانَ فِي الْمَدِينَةِ؛ قَالَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي الْمُتَقَى.



والخفاف جمع خَفٌّ وَهُوَ مَا يَكُونُ إِلَى نِصْفِ السَّاقِ.

ومثله في الحُكْمِ الجُورْبُ وَهُوَ مَا يَكُونُ إِلَى فَوْقِ الرُّكْبَةِ وَقَدْ أُبَيِّحَ لِمَنْ لَمْ يَجِدِ التَّعْلِينَ بِشَرَطِ الْقَطْعِ إِلَّا أَنَّكَ قَدْ سَمِعْتَ مَا قَالَهُ فِي الْمُتَقَى مِنْ نَسْخِ الْقَطْعِ وَقَدْ رَجَّحَهُ فِي الشَّرْحِ بَعْدَ إِطَالَةِ الْكَلَامِ بِذِكْرِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ ثُمَّ الْحَقُّ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَى لَا بَسِ الْخَفَيْنِ لِعَدَمِ التَّعْلِينِ.

وخالفت الحنفية فقالوا: تجب الفدية.

ودل الحديث على تحريم لبس ما منه الزعفران والورس. واختلف في العلة التي لأجلها النهي هل هي الزينة أو الرائحة؟.

فذهب الجمهور إلى أنها الرائحة فلزم صار الثوب بحيث إذا أصابه الماء لم يظهر له رائحة جاز الإحرام فيه.

وقد ورد في رواية [المصنف لابن أبي شيبة (١٦٩/٣)] إلا أن يكون غسلاً وإن كان فيها مقال.

ولبس المعصر والمورس محرم على الرجال في حال الحل كما في الإحرام.

## ٥- الطيب قبل الإحرام وقبل الطواف

٦٩٢- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَنتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ، وَلِحُلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ».

متفق عليه [البخاري (١٨٣٠)، مسلم (٧٩/٦)]

فيه دليل على استحباب التطيب عند إرادة فعل الإحرام وجواز استدائمه بعد الإحرام وأنه لا يضر بقاء لونه وريحه وإنما يحرم ابتدؤه في حال الإحرام وإلى هذا ذهب جماهير الأئمة من الصحابة والتابعين.

وذهب جماعة منهم إلى خلافه وتكلفوا لهذه الرواية وغوها بما لا يتم به مدعاهم فإنهم قالوا: إنه ﷺ تطيب ثم اغتسل بعده فذهب الطيب.

قال النووي في شرح مسلم بعد ذكره: الصواب ما قاله

الجمهور من أنه يستحب الطيب للإحرام لقوله: (الإحرام) ومنهم من زعم أن ذلك خاص به ﷺ ولا يتم كبروت الخصوصية إلا بدليل عليها بل الدليل قائم على خلافها وهو ما ثبت من حديث عائشة «كنا ننضح وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نحرم فنعرق وتسيل على وجوهنا ونحن مع رسول الله ﷺ فلا ينهانا».

رواه أبو داود (١٨٣٠).

واحد (٧٩/٦) بلفظ «كنا نخرج مع رسول الله ﷺ إلى مكة فننضح وجوهنا بالمسك المطيب عند الإحرام فإذا عرفت أخذنا سأل على وجوهنا فيراه النبي ﷺ فلا ينهانا».

ولا يقال: هذا خاص بالنساء؛ لأن الرجال والنساء في الطيب سواء بالإجماع فالطيب يحرم بعد الإحرام لا قبله وإن دام حاله فإنه كالنكاح؛ لأنه من دواعيه والنكاح إنما يمنع المحرم من ابتدائه لا من استدائمه فكذلك الطيب، ولأن الطيب من النظافة من حيث إنه يقصد به دفع الرائحة الكريهة كما يقصد بالنظافة إزالة ما يجمعه الشعر والظفر من الوسخ ولذا استحبت أن يأخذ قبل الإحرام من شعره وأظفاره لكونه ممنوعاً منه بعد الإحرام وإن بقي أثره بعده.

وأما حديث مسلم (١١٨٠) في «الرجل الذي جاء يسأل النبي ﷺ كيف يصنع في عمرته وكان الرجل قد أحرم وهو متضمن بالطيب فقال: يا رسول الله ما ترى في رجل أحرم بعمرته في جبته بدعاً تضمن بالطيب؟ فقال ﷺ: أما الطيب الذي بك فأغسله ثلاث مرات» - الحديث.

فقد أجيب عنه بأن هذا السؤال والجواب كانا بالجماعة في ذي القعدة سنة ثمان وقد حج ﷺ سنة عشر واستدام الطيب وإنما يؤخر الآخر من أمر رسول الله ﷺ؛ لأنه يكون ناسخاً للأول.

وقولها: (حلّه قبل أن يطوف بالبيت) المراد حلّه الإحلال الذي يحل به كل محظور وهو طواف الزيارة.

وقد كان حل بعض الإحلال وهو الرمي الذي يحل به الطيب وغيره ولا يمنع بعده إلا من النساء.

وظاهر هذا أنه قد كان فعل الحلق والرمي وبقي الطواف.



## ٦- لا ينكح المحرم ولا يحط

٦٩٣- وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْكَحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ».

رواه مسلم (١٤٠٩)

(وعن عثمان رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا ينكح» بفتح حرف المضارعة أي لا ينكح هو لنفسه.

(المحرم ولا ينكح) بضم حرف المضارعة لا يعقد لغيره.

(ولا يحط) له ولا لغيره (رواه مسلم).

الحديث دليل على تحريم العقد على المحرم لنفسه ولغيره وتحريم الخطبة كذلك، والقول بأنه ﷺ تزوج ميمونة بنت الحارث وهو محرم لرواية ابن عباس رضي الله عنه (البخاري (١٨٣٧)، مسلم (١٤١٠)) لذلك، مردود بأن رواية أبي رافع رضي الله عنه (٣٩٧/٦)، الترمذي (٨٤١) «أنه تزوجها ﷺ وهو حلال» أرجح؛ لأنه كان السفير بينهما أي بين النبي ﷺ وبين ميمونة ولأنها رواية أكثر الصحابة.

قال القاضي عياض: لم يرو أنه تزوجها محرماً إلا ابن عباس وحده.

حتى قال سعيد بن المسيب: ذهل ابن عباس وإن كانت خالته ما تزوجها رسول الله ﷺ إلا بعدما حل.

ذكره البخاري (هو عند (١٨٤٥) ولم يخرج خ).

ثم ظاهر النهي في الثلاثة التحريم إلا أنه قيل: إن النهي في الخطبة للتنزيه وأنه إجماع فإن صح الإجماع فذاك ولا اظن صحته وإلا فالظاهر هو التحريم.

ثم رأيت بعد هذا نقلاً عن ابن عقيل الحنبلي أنها تحرم الخطبة أيضاً.

قال ابن تيمية: لأن النبي ﷺ نهى عن الجميع نهياً واحداً ولم يفصل وموجب النهي التحريم وليس ما يعارض ذلك من أثر أو نظر.

## ٧- أكل المحرم من صيد غيره

٦٩٤- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه - فِي قِصَّةِ صَيْدِهِ الْجِمَارَ الْوَحْشِيَّ، وَهُوَ غَيْرُ مُحْرِمٍ - قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِأَصْحَابِهِ - وَكَانُوا مُحْرِمِينَ - هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟ قَالُوا: لَا قَالَ: فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهِ».

متفق عليه (البخاري (٢٩١٤)، مسلم (١١٩٦))

(وعن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه في قصة صيده الجمار الوحشي وهو غير محرم) وكان ذلك عام الحديبية.

(قال: فقال النبي ﷺ: لأصحابه وكانوا محرمين: هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟ فقالوا: لا، قال: فكلوا ما بقي من لحمه متفق عليه) قد استشكل عدم إحرام أبي قتادة وقد جاوز المقات.

واجب عنه بأجوبة:

منها أنه كان قد بعثه ﷺ هو وأصحابه لكشف عدو لهم بالساحل.

ومنها أنه لم يخرج مع النبي ﷺ بل بعثه أهل المدينة.

ومنها أنها لم تكن المواقيت قد وقعت في ذلك الوقت.

والحديث دليل على جواز أكل المحرم لصيد البر.

والمراد به إن صاده غير محرم ولم يكن منه إعانة على قتله بشيء وهو رأي الجماهير والحديث نص فيه.

وقيل: لا يحل أكله وإن لم يكن منه إعانة عليه.

ويرى هذا عن علي رضي الله عنه وابن عباس وابن عمر وهو مذهب الهمادوية عملاً بظاهر قوله تعالى: «وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا» (المائدة: ٩٦) بناء على أنه أريد بالصيد المصيد.

واجب عنه بأن المراد في الآية الاصطياد ولفظ الصيد وإن كان متردداً بين المعنيين لكن بين حديث أبي قتادة المراد وزاده بياناً حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه قال: «صيد البر لكم



حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ».

أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ زَاهِدُ دَاوُدَ (١٨٥١)، الدُّوْلِيُّ (٨٤٦)، النَّسَائِيُّ (١٨٧/٥) وَابْنُ خُرَيْمَةَ (٢٦٤١) وَابْنُ حِبَّانَ (٣٩٧٤) وَالْحَاكِمُ (٤٥٢/١) إِلَّا أَنَّ فِي بَعْضِ رَوَاتِهِ مَقَالًا يَبْنِيهِ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (٢٩٧/٢، ٢٩٨).

وَعَلَى تَقْدِيرِ أَنْ الْمَرَادُ فِي الْآيَةِ الْحَيَوَانُ الَّذِي يُصَادُ فَقَدْ ثَبَتَ تَحْرِيمُ الْإِصْطِيَادِ مِنْ آيَاتٍ أُخَرُ وَمِنْ أَحَادِيثَ، وَوَقَعَ الْبَيَانُ بِحَدِيثِ جَابِرٍ فَإِنَّهُ نَصٌّ فِي الْمَرَادِ وَالْحَدِيثِ فِيهِ زِيَادَةٌ وَهِيَ قَوْلُهُ ﷺ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمٍ شَيْءٍ» وَفِي رِوَايَةٍ «هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ» قَالُوا: مَعَنَا رَجُلَةٌ فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكَلَهَا.

إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُخْرِجِ الشَّيْخَانِ هَذِهِ الزِّيَادَةَ وَاسْتَدَلَّ الْمَانِعُ؛ لِأَكْلِ الْحَرَمِ الصَّيْدِ مُطْلَقًا بِقَوْلِهِ:

#### ٨- ردُّ الحَرَمِ هَدِيَّةَ الصَّيْدِ

٦٩٥- وَعَنِ الصُّعْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ ﷺ أَنَّهُ «أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا. وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ، أَوْ بِوَدَّانَ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨٢٥)، مسلم (١١٩٣)]

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنِ الصُّعْبِيِّ) بِفَتْحِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَوْحِدَةٌ.

(ابْنُ جَثَامَةَ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ الْمِثْلَةِ اللَّيْثِيُّ (أَنَّهُ «أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَحْشِيًّا»).

وَفِي رِوَايَةٍ «حِمَارٌ وَحْشٍ يَقَطُرُ دَمًا» وَفِي أُخْرَى «لَحْمَ حِمَارٍ وَحْشٍ» وَفِي أُخْرَى «عَجَزَ حِمَارٍ وَحْشٍ» وَفِي رِوَايَةٍ «عَضْدًا مِنْ لَحْمٍ صَيْدٍ» كُلُّهَا فِي مُسْلِمٍ [(١٩٩٤) (٥٤) وَ(١٩٩٥) (٥٥)].

(وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ) بِالْمَوْحِدَةِ مَدْدَةً.

(أَوْ بِوَدَّانَ) بِفَتْحِ الْوَاوِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَكَانَ ذَلِكَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ.

(فَرَدَّهُ عَلَيْهِ وَقَالَ: إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ) بِفَتْحِ الدَّالِ رَوَاهُ الْمُحَدِّثُونَ

وَأَنْكَرَهُ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَقَالُوا: صَوَابُهُ ضَمُّهَا؛ لِأَنَّهُ الْقَاعَةُ فِي تَحْرِيمِ السَّاكِنِ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ ضَمِيرُ الْمَذْكَرِ الْغَائِبِ عَلَى الْأَصَحِّ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: فِي رَدِّهِ وَغَوْرِهِ لِلْمَذْكَرِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ: أَوْضَحُّهَا الضَّمُّ وَالثَّانِي الْكَسْرُ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَالثَّلَاثُ الْفَتْحُ وَهُوَ أَوْضَعُ مِنْهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمَوْثُوثِ غَوْرٌ «رُدَّهَا» فَإِنَّهُ بِالْفَتْحِ.

(عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا حُرْمٌ) بِضَمِّ الْحَاءِ وَالرَّاءِ أَيُّ مُحْرَمُونَ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَقَالَ: دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لَحْمُ الصَّيْدِ لِلْمَحْرَمِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ عَلَّلَ ﷺ رَدَّهُ لِكُونِهِ مُحْرَمًا وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ هَلْ صَادَهُ لِأَجْلِيهِ؛ أَوْ لَا، فَدَلَّ عَلَى التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا.

وَاجَابَ مَنْ جَوَّزَهُ بِأَنَّهُ عَمَلٌ عَلَى أَنَّهُ صَيْدٌ لِأَجْلِيهِ ﷺ فَيَكُونُ جَمْعًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ.

وَاجْتَمَعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ إِذَا امْتَكَنَ أَوَّلَى مِنْ إِطْرَاحِ بَعْضِهَا. وَلَقَدْ دَلَّ لِهَذَا أَنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الْمَاضِي عِنْدَ أَحْمَدَ (١٨٢/٥) وَابْنِ مَاجَةَ (٣٠٩٣) بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ «إِنَّمَا صَيَدْتُهُ لَهُ وَأَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ يَأْكُلُونَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ حِينَ أَخْبَرْتَهُ أَنِّي اصْطَلَدْتُهُ لَهُ».

قَالَ أَبُو بَكْرٍ النَّسَابُورِيُّ: قَوْلُهُ: «اصْطَلَدْتُهُ لَكَ» وَأَنَّهُ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ غَيْرَ مُعَمَّرٍ.

(قُلْتُ): مُعَمَّرٌ ثَقَّةٌ لَا يَضُرُّ تَفَرُّدَهُ وَيَشْهَدُ لِلزِّيَادَةِ حَدِيثُ جَابِرٍ الَّذِي قُدِّمَ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي قَبُولُ الْهَدِيَّةِ وَإِبَانَةُ الْمَانِعِ مِنْ قَبُولِهَا إِذَا رُدَّهَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ أَلْفَاظَ الرُّوَايَاتِ اخْتَلَفَتْ:

فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنْ كَانَ الصُّعْبِيُّ أَهْدَى النَّبِيَّ ﷺ الْحِمَارَ حَيًّا فَلَيْسَ لِلْمَحْرَمِ ذَبْحُ حِمَارٍ وَحْشِيٍّ، وَإِنْ كَانَ أَهْدَى لَحْمَ حِمَارٍ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ ﷺ قَدْ فَهِمَ أَنَّهُ صَادَهُ لِأَجْلِيهِ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ «أَنَّهُ ﷺ أَكَلَ مِنْهُ» الَّتِي أَخْرَجَهَا الْبَيْهَقِيُّ







وَقَالَ مَالِكٌ: كُلُّ مَا عَقَرَ النَّاسُ وَاحْتَفَهُمْ وَعَدَا عَلَيْهِمْ مِثْلُ  
الْأَسَدِ وَالنَّمِرِ وَالْفَهْدِ، وَالذَّنْبُ هُوَ الْكَلْبُ الْعَقُورُ.

ونقل عن سفيان وهو قول الجمهور واستدل لذلك بقوله  
ﷺ: «اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ، فَقَتَلَهُ الْأَسَدُ» وهو  
حديث حسن أخرجه الحاكم (٥٢٩/٢).

### ١٠- احتجم وهو محرم

٦٩٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى  
عَنْهُمَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨٣٥)، مسلم (١٢٠٢)].

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ  
وَهُوَ مُحْرِمٌ») وذلك في حجة الوداع بمحل يُقَالُ لَهُ لُحْيٌ جَبَلٌ  
بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

دل على جواز الحجامة للمحرم وهو إجماع في الرأس  
وغيره إذا كان حاجة فإن قلع من الشعر شيئاً كان عليه فدية  
الحلق وإن لم يقلع فلا فدية عليه.

وإن كانت الحجامة لغير عذر فإن كانت في الرأس حُرِّمَتْ  
إِنْ قُطِعَ مَعَهَا شَعْرٌ لِحْرَمَةِ قَطْعِ الشَّعْرِ، وَإِنْ كَانَتْ فِي مَوْضِعٍ لَا  
شَعْرَ فِيهِ فَهِيَ جَائِزَةٌ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَلَا فِدْيَةَ وَكَرِهَهَا قَوْمٌ.

وقيل: محب فيها الفدية وقد نبت الحديث على قاعدة شرعية  
وهي أن محرمات الإحرام من الحلق وقتل الصيد ونحوهما تنبأ  
للحاجة وعليه الفدية فمن احتاج إلى حلق شعر رأسه أو لبس  
قميصه مثلاً حرّاً أو برداً أبيع له ذلك ولزمته الفدية وعليه دل  
قوله تعالى: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ»  
الآية [البقرة: ١٩٦] وبين قدر الفدية الحديث:

### ١١- مَنْ يَحْلِقُ رَأْسَهُ لَعَنَهُ

٦٩٨- «وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:  
حُمِلَتْ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَتَنَازَرُ عَلَى  
وَجْهِهِ، فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى الْوَجَعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى،

وَعَذَا قَدْ يُجَامَعُ الْأَوَّلُ وَمَنْ قَالَ بِالثَّلَاثِ خَصَّ الْإِلْحَاقَ بِمَا  
يَحْصُلُ مِنْهُ الْإِنْسَاءُ.

قال المصنف في فتح الباري (٤٠/٤): قلت: ولا يخفى أن  
هذه العلل لا دليل عليها فيبعد الإلحاق لغير النصوصي بها  
والأحوط عدم الإلحاق وبه قالت الحنفية إلا أنهم الحقوا الحياة  
لثبوت الخبر والذنب لمشاركته للكلب في الكلبية والحقوا بذلك  
من ابتدأ بالعدوان والأذى من غيرها.

قال ابن دقيق العيد: والتعدية بمعنى الأذى إلى كل مؤذٍ  
قوي بالنظر إلى تصرف أهل القياس فإنه ظاهر من جهة الإيحاء  
بالتعليل بالفسق وهو الخروج عن الحد انتهى.

(قلت): ولا يخفى أنه قد اختلف في تفسير فسقها على  
ثلاثة أقوال كما عرفت فلا يتم تعيين واحد منها على الإيحاء  
فلا يتم الإلحاق به وإذا جاز قتلها للمحرم جاز للحلال بالأولى  
وقد ورد بلفظ «يقتلن في الحل والحرم» عند مسلم (١١٩٨) وفي  
لفظ [ابن خزيمة (٢٦٦٦)] «لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ»  
فدل أنه يقتلها المحرم في الحرم وفي الحل بالأولى.

وقوله: (يقتلن) إخبار بمحل قتلها وقد ورد بلفظ الأمر ويلفظ  
نهي الجناح ونهي الحرج على قاتليهن فدل على حمل الأمر على  
الإباحة وأطلق في هذه الرواية لفظ الغراب وقيد عند مسلم  
(١١٩٨) من حديث عائشة بالابقع وهو الذي في ظهروه أو بطنه  
يباض فذهب بعض أئمة الحديث إلى تقييده المطلق بهذا وهي  
القاعدة في حمل المطلق على المقيّد.

والقدح في هذه الزيادة بالشذوذ وتدليس الراوي مدفوع  
بأنه صرح الراوي بالسماع فلا تدليس وبأنها زيادة من عدل ثقة  
حافظ فلا شذوذ:

قال المصنف: قد اتفق العلماء على إخراج الغراب الصغير  
الذي يأكل الحب ويقال له: غراب الزرع وقد احتجوا بجواز  
أكليه فبقي ما عذاه من الغراب ملحقاً بالابقع.

والمراد بـ«الكلب» هو المعروف وتقييده بالعقور يدل على  
أنه لا يقتل غير العقور، ونقل عن أبي هريرة تفسير الكلب  
العقور بالأسد وعن زيد بن أسلم تفسيره بالحية، وعن سفيان  
أنه الذنب خاصة.



أَتَجِدُ شَاةً؟ قُلْتُ: لَا قَالَ: فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨١٦)، مسلم (١٢٠١)].

(وَهُوَ قَوْلُهُ وَعَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ بِضَمِّ الْمُهَنْتِلَةِ وَسُكُونِ الْجِيمِ وَبِالرَّاءِ - وَكَعْبٌ صَحَابِيُّ جَلِيلٌ حَلِيفُ الْأَنْصَارِ نَزَلَ الْكَوْفَةَ وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ.

(قَالَ: حُمِلَتْ) مُغَيَّرُ الصِّغَةِ.

(إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَمَلُ يَنْتَابِرُ عَلَى وَجْهِهِ فَقَالَ: مَا كُنْتُ أَرَى) بِضَمِّ الْمُهَنْزَةِ أَيْ أَظُنُّ (الْوَجْعَ بَلَغَ بِكَ مَا أَرَى) بِفَتْحِ الْمُهَنْزَةِ مِنَ الرُّوْيَةِ (أَتَجِدُ شَاةً قُلْتُ: لَا قَالَ: تَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ أَوْ تُطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ لِكُلِّ مَسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَفِي رَوَايَةٍ لِلْبَخَارِيِّ (١٨١٥) «مَرَّ بِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِيَّةِ وَرَأْسِي يَنْهَافُ قَمَلًا فَقَالَ: أَتُؤْذِيكَ هَوَامُّكَ قُلْتُ: نَعَمْ قَالَ: فَاحْلِقْ رَأْسَكَ» - الْحَدِيثُ.

وَفِيهِ فَقَالَ نَزَلَتْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ» الْآيَةُ [البقرة: ١٩٦].

وَقَدْ رُوِيَ الْحَدِيثُ بِالْفَاظِ عَدِيدَةً.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ النَّسْكِ عَلَى التَّوَعُّينِ الْآخَرِينَ إِذَا وَجَدَ.

وظَاهِرُ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ وَسَائِرُ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي الثَّلَاثِ جَمِيعًا، وَلِذَا قَالَ الْبَخَارِيُّ فِي أَوَّلِ بَابِ الْكُفَّارَاتِ وَحَتَّى بَابِ (١): «خَيْرُ النَّبِيِّ ﷺ كَتَبًا فِي الْفِدْيَةِ»

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٨٥٧) مِنْ طَرِيقِ الشَّعْبِيِّ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى «عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: إِنْ شِئْتَ فَأَنْسِكَ نَسِيكَةً وَإِنْ شِئْتَ فَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَإِنْ شِئْتَ فَاطْعِمِ» - الْحَدِيثُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّخْيِيرَ إِمَّاغٌ.

وَقَوْلُهُ: (نِصْفُ صَاعٍ) أَخَذَ جَاهِلِيُّ الْعُلَمَاءِ بِظَاهِرِهِ إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالثَّوْرِيِّ أَنَّهُ نِصْفُ صَاعٍ مِنْ حَنْطَةٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهَا.

## ١٢- حرمة مكة

٦٩٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ ﷺ مَكَّةَ، قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ، وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَأَنْهَا لَنْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، فَلَا يُنْفَرُ صَبَدَهَا، وَلَا يُخْتَلَى شَوْكُهَا، وَلَا تَحِلَّ سَاقِطَتُهَا إِلَّا لِمُنْشِدٍ، وَمَنْ قِيلَ لَهُ قِيلَ فَهُوَ يَخِيرُ النَّظْرَيْنِ فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا وَيُوتِنَا، فَقَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٣٤)، مسلم (١٣٥٥)].

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ) أَيْ: أَرَادَ فَتْحَ مَكَّةَ وَأَطْلَقَهُ، لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ.

(قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ) أَيْ: خَاطَبَهُمَا وَكَانَ قِيَامُهُ ثَانِي الْفَتْحِ.

(«فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ») تَعْرِيفًا لَهُمْ بِالْمَنْعِ الَّتِي مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِهَا عَلَيْهِمْ وَهِيَ قِصَّةٌ مَعْرُوفَةٌ مَذْكُورَةٌ فِي الْقُرْآنِ.

(وَسَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَالْمُؤْمِنِينَ) فَفَتَحَهَا عَنْهُ.

(«وَأَنْهَا لَمْ تَحِلَّ» لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي، وَإِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ» هِيَ سَاعَةٌ دَخُولِهِ إِيَّاهَا.

(«وَأَنْهَا لَا تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي فَلَا يُنْفَرُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ (صَبَدَهَا)» أَيْ لَا يُزْعَجُ أَحَدٌ وَلَا يُنْعِيهِ عَنْ مَوْضِعِهِ.

(وَلَا يُخْتَلَى) بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ مَبْنًى لِلْمَجْهُولِ أَيْضًا (شَوْكُهَا) أَيْ لَا يُؤْخَذُ وَيَقَطُّعُ.

(وَلَا تَحِلُّ سَاقِطَتُهَا) أَيْ لَقَطَتُهَا وَهِيَ هَذَا اللَّفْظُ فِي رَوَايَةٍ.



(إِلَّا لِمَشْرِدٍ أَوْ مُعْرِفٍ لَهَا يُقَالُ لَهُ: مُنْشَدٌ وَطَائِبُهَا نَاشِدٌ.

«وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ») إِمَّا أَخَذَ الدِّيَةَ أَوْ قَتَلَ الْقَاتِلَ.

«فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ» بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ فَخَاءٌ مُعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ نُبِتَ مَعْرُوفٌ طِيبُ الرَّائِحَةِ «فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا فَقَالَ: إِلَّا الْإِذْخِرَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ فَتْحَ مَكَّةَ عَنُودٌ لِقَوْلِهِ «لَمْ تَحُلْ» وَقَوْلُهُ (لَا تَحُلْ) وَعَلَى ذَلِكَ الْجَمَاهِيرُ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهَا فُتِحَتْ صَلَاحًا، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُقَسِّمَهَا عَلَى الْغَانِمِينَ كَمَا قَسَمَ خَيْرٌ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ ﷺ مِنْ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ وَجَعَلَهُمُ الطَّلَاقَ وَصَانَهُمْ عَنِ الْقَتْلِ وَالسَّبِيِّ لِلنِّسَاءِ وَالذَّرِيَّةِ وَاعْتِسَامِ الْأَمْوَالِ إِفْضَالًا مِنْهُ عَلَى قَرَابَتِهِ وَعَشِيرَتِهِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ الْقِتَالُ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ ﷺ بِمَكَّةَ.

قَالَ الْمَوَارِدِيُّ: مِنْ خِصَائِصِ الْحَرَمِ أَنَّهُ لَا يُحَارَبُ أَهْلُهُ وَإِنْ بَغَوْا عَلَى أَهْلِ الْعَدَلِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ بِجَوَازِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ.

وَتَحْرِيمُ الْقِتَالِ فِيهَا هُوَ الظَّاهِرُ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ ﷺ بِالْقِتَالِ لَاغْتِدَارِهِ عَنْ ذَلِكَ الَّذِي أُبَيِّحَ لَهُ مَعَ أَنَّ أَهْلَ مَكَّةَ كَانُوا إِذْ ذَلِكَ مُسْتَحْفِقِينَ لِلْقِتَالِ لَصُدُّهُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ وَكُفْرِهِمْ وَقَالَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: يَتَأَكَّدُ الْقَوْلُ بِالتَّحْرِيمِ بِأَنَّ الْحَدِيثَ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْمَادُونَ فِيهِ لِلنَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُؤْذَنْ فِيهِ لغيرِهِ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ ﷺ: «فَإِنْ تَرَخَّصَ أَحَدٌ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ» [الْبَغَاوِي (١٠٤)، مُسْلِم (١٣٥٤)] فَدَلٌّ أَنَّ حُلَّ الْقِتَالِ فِيهَا مِنْ خِصَائِصِهِ ﷺ.

وَدَلٌّ عَلَى تَحْرِيمِ تَغْيِيرِ صَيْلَيْهَا وَبِالْأَوَّلَى تَحْرِيمُ قَتْلِهِ وَعَلَى تَحْرِيمِ قَطْعِ شَرْكِهَا وَفِيهِ تَحْرِيمُ قَطْعِ مَا لَا يُؤْذِي بِالْأَوَّلَى.

وَمِنَ الْعَجِيبِ أَنَّهُ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى جَوَازِ قَطْعِ الشُّرُوكِ مِنْ

فُرُوعِ الشَّجَرِ كَمَا ثَقَّلَهُ عَنْهُ أَبُو ثَوْرٍ.

وَاجَازُهُ جَمَاعَةٌ غَيْرُهُ وَمِنْهُمْ الْهَادِيَّةُ وَعَلَّلُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ يُؤْذِي فَاشْبَهَ الْفَوَاسِقَ.

(قُلْتُ): وَهَذَا مِنْ تَقْدِيمِ الْقِيَاسِ عَلَى النَّصِّ وَهُوَ بَاطِلٌ عَلَى أَنَّكَ عَرَفْتَ أَنَّهُ لَمْ يَقَمْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ قَتْلِ الْفَوَاسِقِ هِيَ الْأَدِيَّةُ.

وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ قَطْعِ أَشْجَارِهَا الَّتِي لَمْ يُنْبِتْهَا الْأَدَمِيُّونَ فِي الْعَادَةِ وَعَلَى تَحْرِيمِ قَطْعِ خِلَافًا وَهُوَ الرُّطْبُ مِنَ الْكَلَا إِذَاذَا يَبْسُ فَهُوَ الْحَشِيشُ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا يُنْبِتُهُ الْأَدَمِيُّونَ:

فَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: الْجُمْهُورُ عَلَى الْجَوَازِ.

وَإِنِ افْتَرَضْنَا أَنَّهَا لَا تَحُلُّ لِقَطْعِهَا إِلَّا لِمَنْ يَعْرِفُ بِهَا أَبَدًا وَلَا يَتَمَلَّكُهَا وَهُوَ خَاصٌّ بِلِقْطَةِ مَكَّةَ وَأَمَّا غَيْرُهَا فَيَجُوزُ أَنْ يَلْتَقِطَهَا بَنِيَّةُ التَّمَلُّكِ بَعْدَ التَّعْرِيفِ بِهَا سُنَّةً وَيَأْتِي ذِكْرُ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ اللَّقْطَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَفِي قَوْلِهِ: «وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخِيَارَ لِلْوَلِيِّ وَيَأْتِي الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ فِي بَابِ الْجَنَائِزَاتِ.

وَقَوْلُهُ: (تَجْعَلُهُ فِي قُبُورِنَا) أَيُّ نَسَبٍ بِهِ خَلَّلَ الْحِجَارَةَ الَّتِي تُجْعَلُ عَلَى اللَّحْدِ وَفِي الْبُيُوتِ كَذَلِكَ يُجْعَلُ فِيمَا بَيْنَ الْخَشَبِ عَلَى السَّقُوفِ.

وَكَلَامُ الْعَبَّاسِ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ شَفَاعَةٌ إِلَيْهِ ﷺ.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهَا اجْتِهَادٌ مِنْهُ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ الْعُمُومَ غَالِبُهُ التَّخْصِيصُ كَأَنَّهُ يَقُولُ: هَذَا مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ وَقَدْ عَهِدَ مِنَ الشَّرْعِيَّةِ عَدَمُ الْخُرُوجِ فَقَرَّرَ ﷺ كَلَامَهُ وَاسْتِثْنَاهُ إِذَا بَوَّجِيَ أَوْ اجْتِهَادٌ مِنْهُ ﷺ.

٧٠٠- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لِأَهْلِهَا، وَإِنِّي حَرَّمْتُ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِيهَا وَمُدَّهَا بِعِشْلٍ مَا دَعَا بِهِ إِبْرَاهِيمُ لِأَهْلِ مَكَّةَ».



مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٢٩)، مسلم (١٣٦٠)].

ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَكْبَابِ الْأَعْلَامِ: إِنَّ هَذَا تَصْحِيفٌ وَالصُّوَابُ إِلَى أَحَدٍ؛ لِأَنَّهُ ثَوْرًا إِنَّمَا هُوَ بِمَكَّةَ فَغَيْرُ جَبَلٍ لِمَا أَخْبَرَنِي الشُّجَاعُ الْبُعْلِيُّ الشَّيْخُ الزَّاهِدُ عَنْ الْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَصْرِيِّ أَنَّ حِذَاءَ أَحَدٍ جَانِحًا إِلَى وَرَائِهِ جَبَلًا صَغِيرًا يُقَالُ لَهُ: ثَوْرٌ وَتَكَرَّرَ سُؤَالِي عَنْهُ طَوَائِفٌ مِنَ الْعَرَبِ الْعَارِفِينَ بِثَلَاثَةِ الْأَرْضِ فَكُلُّ أَخْبَرَنِي أَنَّ اسْمَهُ ثَوْرٌ، وَلَمَّا كَتَبَ إِلَيَّ الشَّيْخُ عَفِيفُ الدِّينِ الْمَطْرِيُّ عَنْ وَالِدِهِ الْحَافِظِ الثَّقَفِ قَالَ: إِنَّ خَلْفَ أَحَدٍ عَنْ شِمَالِهِ جَبَلًا صَغِيرًا مُدَوَّرًا يُسَمَّى ثَوْرًا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ خَلْفَ عَنْ سَلَفِهِ انْتَهَى.

وَهُوَ لَا يُنَاسِي حَدِيثَ «مَا بَيْنَ لَابَيْهَآ» لِأَنَّهُمَا خُرُتَانِ يَكْتَفِيَانِيهَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَغَيْرِ وَثَوْرٌ مُكْتَفٍ الْمَدِينَةِ فَحَدِيثُ «غَيْرِ وَثَوْرٍ» يُفَسِّرُ اللَّابَتَيْنِ.

## ٥- بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ

أَرَادَ بِهِ بَيَانَ الْمَنَاسِكِ وَالْإِتْيَانِ بِهَا مُرْتَبَةً وَكَيْفِيَّةً وَتَوَقُّعَهَا وَذَكَرَ حَدِيثَ جَابِرٍ وَهُوَ وَافٍ بِجَمِيعِ ذَلِكَ.

### ١- حجة الوداع

٧٠٢- «عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَّ فَخَرَجْنَا مَعَهُ، حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ، قَوْلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ فَقَالَتْ: «اغْتَسِلِي وَاسْتَفْرِجِي بِثَوْبٍ، وَأَخْرِمِي» وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكِبَ الْقَصْوَاءَ حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهْلُ بِالتَّوْحِيدِ «لَيْتَكَ اللَّهُمَّ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْتَكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ».

حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا.

ثُمَّ أَتَى مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّى، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصُّفَا، فَلَمَّا دَنَا مِنَ

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ» وَفِي رَوَايَةٍ «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ» وَلَا مُنَافَاةَ فَلَمَّا رَأَى أَنَّ اللَّهَ حَكَّمَ بِحَرَمِهَا وَإِبْرَاهِيمَ أَظْهَرَ هَذَا الْحُكْمَ عَلَى الْعِبَادِ (وَدَعَا لِأَهْلِهَا) حَيْثُ قَالَ «رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آيِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ» [البقرة: ١٢٦] وَغَيْرَهَا مِنَ الْآيَاتِ.

(وَوَائِي حُرْمَتُ الْمَدِينَةِ) هِيَ عِلْمٌ بِالْغَلْبَةِ لِمَدِينَةِ ﷺ الَّتِي هَاجَرَ إِلَيْهَا فَلَا يَبَادُرُ عِنْدَ إِطْلَاقِ لَفْظِهَا إِلَّا هِيَ.

(كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمَ مَكَّةَ وَإِنِّي دَعَوْتُ فِي صَاعِيهَا وَمُلَقَّهَا) أَيُّ فِيمَا يُكَالُ بِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا مِكْيَالَانِ مَعْرُوفَانِ.

(بِإِثْلٍ مَا دَعَا إِبْرَاهِيمَ لِأَهْلِ مَكَّةَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْمَرَادُ مِنْ تَحْرِيمِ مَكَّةَ تَأْمِينَ أَهْلِهَا مِنْ أَنْ يَقَاتِلُوا وَتَحْرِيمِ مَنْ يَدْخُلُهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى «وَمَنْ دَخَلَهَا كَانَ آيِنًا» [آل عمران: ٩٧] وَتَحْرِيمِ صَبِيحِهَا وَقَطْعِ شَجَرِهَا وَغَضِّ شَوْكِهَا.

وَالْمَرَادُ مِنْ تَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ تَحْرِيمُ صَبِيحِهَا وَقَطْعِ شَجَرِهَا وَلَا يَحْدُثُ فِيهَا حَدَثٌ.

وَفِي تَعْدِيدِ حَرَمِ الْمَدِينَةِ خِلَافٌ وَرَدَّ تَعْدِيدُهُ بِالْفَافِ كَثِيرَةٌ وَرُجِّحَتْ رَوَايَةُ «مَا بَيْنَ لَابَيْهَآ» [البخاري (١٨٧٣)، مسلم (١٣٧٢)] لِتَوَارِدِ الرُّوَاةِ عَلَيْهَا.

### ١٣- حرمة المدينة

٧٠١- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ إِلَى ثَوْرٍ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٧٠).

(وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمَدِينَةُ حَرَامٌ مَا بَيْنَ غَيْرِ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمُنْأَى تَحِيَّةَ قَرَاءَةٍ جَبَلٍ بِالْمَدِينَةِ

(إِلَى ثَوْرٍ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ) ثَوْرٌ بِالْمُلْتَقَةِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَآخِرُهُ رَاءٌ. فِي الْقَامُوسِ إِنَّهُ جَبَلٌ بِالْمَدِينَةِ قَالَ:

وَفِيهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ، وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.



وَالْعِشَاءَ، بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ، وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ، وَصَلَّى الْفَجْرَ، حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ.

ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَدَعَا، وَكَبَّرَهُ، وَهَلَّلَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى اسْتَفْرَجَ جَدًّا، فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسِّرٍ فَحَرَّكَ قَلِيلًا.

ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُسْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى، حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ، فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا، كُلَّ حَصَاةٍ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ، رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَتَحَرَ، ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقَاصُ إِلَى الْيَتِي، فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ مُطَوَّلًا (١٢١٨).

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ حجَّ عبْرَ الْمَاضِي، لِأَنَّهُ رَوَى ذَلِكَ بَعْدَ تَقْضِي الْحَجِّ حِينَ سَأَلَهُ عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ كَمَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ.

(لمخرجا معًا) أَيُّ مِنَ الْمَدِينَةِ.

(حَتَّى إِذَا أَتَاهَا ذَا الْخُلَيْفَةِ قَوْلَدَتْ أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ) بِصِغَةِ التَّصْغِيرِ امْرَأَةُ أَبِي بَكْرٍ يَغْنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ (قَالَ) أَيُّ النَّبِيِّ ﷺ (إِسْمَاعِيلِي وَاسْتَفْرِي) بِسَبْعِ مَهْلَةٍ فَمَشَتْ فَوْقَهُ ثُمَّ رَأَتْ هَرَّ شِدِّ الْمَرَأَةِ عَلَى وَسْطِهَا شَيْئًا ثُمَّ تَاخَذَ حَرْقَةً عَرِيضَةً تَجْعَلُهَا فِي عَمَلِ الدِّمِّ وَتَشُدُّ طَرَفَيْهَا مِنْ وَرَائِهَا وَمِنْ قُدَامِهَا إِلَى ذَلِكَ الَّذِي شَدَّتْهُ فِي وَسْطِهَا.

وَقَوْلُهُ (بِشَوْبٍ) بَيَانٌ لِمَا تَسْتَفْرِي بِهِ.

(وَأَحْرَمِي) فِيهِ أَنَّهُ لَا يَمْنَحُ النَّفْسُ صَحَّةَ عَقْلِ الْإِحْرَامِ.

(وَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أَيُّ صَلَاةِ الْفَجْرِ كَذَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَالَّذِي فِي «الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ» أَنَّهَا صَلَاةُ

الصُّفَا قَرَأَ «إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ» [البقرة: ١٥٨] «ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَرَقَى الصُّفَا، حَتَّى رَأَى الْيَتِي، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَوَحَّدَ اللَّهَ، وَكَبَّرَهُ وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ، أَنْجَزَ وَعْدَهُ، وَنَصَرَ عَبْدَهُ، وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ» ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَرْوَةِ، حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى، حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى حَتَّى أَتَى الْمَرْوَةَ، فَفَعَلَ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصُّفَا - وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وَفِيهِ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا إِلَى مَتَى، وَرَكِبَ النَّبِيُّ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ، وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ، وَالْعِشَاءَ، وَالْفَجْرَ، ثُمَّ مَكَثَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ، فَأَجَازَ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ، فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِمِرَّةٍ فَتَزَلَّ بِهَا، حَتَّى إِذَا رَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصْوَاءِ، فَرُحِلَتْ لَهُ، فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي، فَخَطَبَ النَّاسَ، ثُمَّ أَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ، فَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ، وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا، ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقَتِهِ الْقَصْوَاءَ إِلَى الصُّخْرَاتِ، وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ. وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا، حَتَّى غَابَ الْقُرْصُ، وَدَفَعَ. وَقَدْ شَقَّ لِلْقَصْوَاءِ الزَّمَامَ حَتَّى لَانَ رَأْسُهَا لِيُصِيبَ مَوْرِكَ رَحْلِهِ، وَيَقُولَ بِيَدِهِ الَّتِي مَنَى «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، السَّكِينَةُ، السَّكِينَةُ».

وَكَلَّمَا أَتَى جَبَلًا مِنَ الْجِبَالِ أَرْخَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ حَتَّى أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ



الظُّهْرُ وَهُوَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى خَمْسَ صَلَوَاتٍ بِذِي الْحَلِيفَةِ ثَلَاثًا. الْخَامِسَةُ هِيَ الظُّهْرُ وَسَافِرٌ بَعْدَهَا.

(فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ رَكِبَ الْقَصَوَاءَ) يَفْتَحُ الْقَافَ فَصَادَ مُهْمَلَةً فَوَاوَ فَالْفَ مَدَوْدَةً - وَقِيلَ: بَضُمَ الْقَافُ مَقْصُورٌ وَخُطِيَ مِنْ قَالَهُ - لِقَبِّ لِنَاقِيَةِ ﷺ.

(حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ) اسْمُ مَحَلٍّ (أَقْلَرُ) رَفَعَ صَوْتَهُ (بِالتَّوْحِيدِ) أَيِ إِفْرَادِ التَّائِيَةِ لِلَّهِ وَحْدَهُ بِقَوْلِهِ «لَيْلِكَ اللَّهُمَّ لَيْلِكَ لَيْلِكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَيْلِكَ» وَكَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تُزِيدُ فِي التَّائِيَةِ «إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكٌ».

(إِنَّ الْحِمْلَةَ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَكَسَرَهَا وَالْمَعْنَى وَاحِدَةً وَهُوَ التَّعْلِيلُ.

(وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ لَكَ حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا النَّبْتَ اسْتَلَمَ الرُّكْنَ) أَيِ مَسَحَهُ بِيَدِهِ وَارَادَ بِهِ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ، وَأَطْلَقَ الرُّكْنَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ غَلَبَ عَلَى الْيَمَانِيِّ.

(لِرَمْلٍ) أَيِ فِي طَوَائِفِهِ بِالْبَيْتِ أَيِ اسْرَعَ فِي مَشْيِهِ مُهْرُولًا. (ثَلَاثًا) أَيِ مَرَاتٍ.

(وَمَشَى أَرْبَعًا ثُمَّ أَتَى مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ فَصَلَّى) رَكَعَتَي الطَّوَافِ.

(وَرَجَعَ إِلَى الرُّكْنِ فَاسْتَلَمَهُ ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ) أَيِ بَابِ الْحَرَمِ (إِلَى الصُّفَا لَمَّا دَنَا) أَيِ قَرَّبَ (مِنَ الصُّفَا قَرَأَ: «إِنَّ الصُّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ»).

(أَبْدَأَ) فِي الْآخِرِ فِي السَّعْيِ (بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ فَرَقَى) يَفْتَحُ الْقَافَ (الصُّفَا حَتَّى رَأَى النَّبْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَوَحَّدَ اللَّهُ وَكَبَّرَهُ) وَيَبَيِّنُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ (وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْخَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَنْجَزَ وَعْدَهُ) بِإِظْهَارِهِ تَعَالَى لِلذَّبِّ.

(وَنَصَرَ عَبْدَهُ) يُرِيدُ بِهِ نَفْسَهُ (وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ) فِي يَوْمِ الْخَنْدَقِ (وَحْدَةً) أَيِ مِنْ غَيْرِ قِتَالِ الْأَدَمِيِّينَ وَلَا سَبَبٍ لَانْهَزَامِهِمْ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى «فَارْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا أَلَمَ تَرَوْنَهَا» [الأحزاب: ٩] أَوْ الْمَرَاذِكُلَ مِنْ تَحْزُبٍ لِحَرِبِهِ ﷺ فَإِنَّهُ هَزَمَهُمْ.

(ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ) دَلَّ أَنَّهُ كَرَّرَ الذِّكْرَ الْمَذْكُورَ

ثَلَاثًا.

(ثُمَّ نَزَلَ مِنَ الصُّفَا) مُتَّهِيًا (إِلَى الْمَرْوَةِ حَتَّى انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي).

(قَالَ عِيَاضٌ: فِيهِ إِسْقَاطٌ لَفْظِي لَا بُدَّ مِنْهَا وَهِيَ «حَتَّى انْصَبَتْ قَدَمَاهُ فَرَمَلَ فِي بَطْنِ الْوَادِي» فَسَقَطَ لَفْظُ «رَمَلَ».

(قَالَ: وَقَدْ ثَبَّتَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ وَكَذَا ذَكَرَهَا الْحَمِيدِيُّ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ).

(حَتَّى إِذَا صَعِدَ) مِنْ بَطْنِ الْوَادِي.

(مَشَى إِلَى الْمَرْوَةِ لِفَعْلٍ عَلَى الْمَرْوَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصُّفَا) مِنْ اسْتِقْبَالِهِ الْقِبْلَةَ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ.

(لَذَكَرَ) أَيِ جَابِرٍ (الْحَدِيثَ) بِتَمَامِهِ وَاقْتَصَرَ الْمَصْنُفُ عَلَى مَحَلِّ الْحَاجَةِ.

(وَلِيهِ) أَيِ فِي الْحَدِيثِ.

(لَمَّا كَانَ يَوْمَ التَّروِيَةِ) يَفْتَحُ الْمَثَاةَ الْفَوْقِيَّةَ فَرَأَى وَهُوَ الثَّامِنُ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ يَتَرَوُونَ فِيهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِعَرَفَةَ مَاءً.

(وَتَوَجَّهُوا إِلَى بَيْتِ وَرَكِبَ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ ثُمَّ مَكَثَ) يَفْتَحُ الْكَافَ ثُمَّ مَثَلَةً لِبَثِّ.

(فَلَمَّا) أَيِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ (حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَاجْازَ) أَيِ جَاوَزَ الْمَزْدَلِفَةَ وَلَمْ يَقِفْ بِهَا.

(حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ) أَيِ قَرَّبَ مِنْهَا لَا أَنَّهُ دَخَلَهَا بِدَلِيلٍ (فَوَجَدَ الْقَبَةَ) خِيَمَةً صَغِيرَةً (فَلَا ضَرْبَتْ لَهُ بِعَمْرَةٍ) يَفْتَحُ النُّونَ وَكَسَرَ الْمِيمَ فَرَأَى قَتَاةً تَائِيَةً، مَحَلٌّ مَعْرُوفٌ.

(فَنَزَلَ بِهَا) فَإِنَّ نَمْرَةَ لَيْسَتْ مِنْ عَرَفَاتٍ (حَتَّى إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَصَوَاءِ فَرَحَلَتْ لَهُ) مُغَيَّرُ صَيْغَةٍ مُخَفَّفُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ أَيِ وَضَعَ عَلَيْهَا رَحْلَهَا.

(«لَقَاتَى بَطْنَ الْوَادِي» وَادِي عَرَفَةَ (فَحَطَبَ النَّاسُ ثُمَّ أَذَّنَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ) جَمْعًا مِنْ غَيْرِ أَذَانٍ (وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقِيَةِ



(وَأَسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةَ فَدَعَا وَكَبَّرَ وَهَلَّلَ فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَسْفَرَهُ) أَيِ الْفَجْرِ (جَلًّا) يَكْسِرُ الْجِمَامَ إِسْفَارًا بَلِيغًا.

(وَقَدْ عَلِمَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ) بَضْمُ الْمِيمِ وَتَفَتْحُ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرُ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ الْمَشْدُودَةِ سُمِّيَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ قِبْلَ أَصْحَابِ الْفِيلِ حُسِرَ فِيهِ أَيُّ كُلِّ وَأَعْيَا.

(لِحَرْكَةِ الْقِبْلَةِ) أَيِ حَرْكِهَا لِدَائِيهِ لِتُسْرَعِ فِي الْمَشْيِ وَذَلِكَ مِقْدَارُ مَسَافَةِ رَمِيَةِ حَجَرٍ

(ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوَسْطَى) وَهِيَ غَيْرُ الطَّرِيقِ الَّتِي ذَهَبَ فِيهَا إِلَى عِرْقَاتِ.

(الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجُمُرَةِ الْكُبْرَى) وَهِيَ جُمُرَةُ الْعَقْبَةِ. (حَتَّى أَتَى الْجُمُرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ) وَهِيَ حَدٌّ لَنَا وَلَيْسَتْ مِنْهَا وَالْجُمُرَةُ اسْمٌ لِمَجْتَمِعِ الْحَصَى سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ يُقَالُ: أَجْمَرَ بَنُو فُلَانٍ إِذَا اجْتَمَعُوا.

(فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا كُلَّ حَصَاةٍ مِثْلَ حَصَى الْخَدَفِ) وَقَدَرَهُ مِثْلَ حَبَّةِ الْبَقْلَاءِ. (رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي) بَيَانٌ لِحُلِّ الرَّمِيِّ.

(وَلَمَّا انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْحَرِ قَبَّرَ ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَضَ إِلَى الْيَتِيمِ فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ) فِيهِ حَذْفُ أَيِ فَأَقْبَضَ إِلَى الْيَتِيمِ فَطَافَ بِهِ طَوَافَ الْإِقَاضَةِ ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ وَهَذَا يُعَارِضُهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ النَّحْرِ بَيْنِي» [أَحْمَدُ (١٢٩/٢)].

وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِمَكَّةَ ثُمَّ أَعَادَهُ بِأَصْحَابِهِ جَمَاعَةً بَنَى لِيُنَالُوا فَضْلَ الْجَمَاعَةِ خَلْفَهُ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ مُطَوَّلًا) وَفِيهِ زِيَادَاتٌ حَذَفَهَا الْمُنْصِفُ وَأَقْتَصَرَ عَلَى حُلِّ الْحَاجَةِ هُنَا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذَا حَدِيثٌ عَظِيمٌ مُشْتَمَلٌ عَلَى جُمْلٍ مِنَ الْفَوَائِدِ وَنَفَائِسٍ مِنْ مُهِمَّاتِ الْقَوَاعِدِ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: قَدْ تَكَلَّمَ النَّاسُ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ وَأَكْثَرُوا، وَصَنَّفَ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْمُنْذِرِ جُزْأً كَبِيرًا أَخْرَجَ فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ مَائَةً وَثِيْقًا وَخَمْسِينَ نَوْعًا.

الْقَضَوَاءُ إِلَى الصُّخْرَاتِ وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاءِ فِيهِ ضَبْطَانُ بِالْجِيمِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ إِثْمًا مَفْتُوحَةً أَوْ مَسَاجِدَةً وَبِهَا ذَكَرَهُ فِي النِّهَايَةِ وَفَسَّرَهُ: بِطَرِيقِهِمُ الَّذِي يَسْلُكُونَهُ فِي الرُّمْلِ وَقِيلَ: أَرَادَ صَفَهُمْ وَجَمْعَهُمْ فِي مَشْيِهِمْ تَشْبِيْهًُا بِحَبْلِ الرُّمْلِ.

(بَيْنَ يَدَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقَرَصُ).

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: هَكَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَكَذَا نَقَلَهُ الْقَاضِي مِنْ جَمِيعِ النُّسخِ

قَالَ: قِيلَ: صَوَابُهُ حِينَ غَابَ الْقَرَصُ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: (حَتَّى غَابَ الْقَرَصُ) بَيَانًا لِقَوْلِهِ (غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَذَهَبَتِ الصُّفْرَةُ) فَإِنَّ هَذِهِ قَدْ تَطَلَّعَ بِجَارِأٍ عَلَى مَغِيبِ مُعْظَمِ الْقَرَصِ فَازَالَ ذَلِكَ الْاِخْتِمَالَ بِقَوْلِهِ: (حَتَّى غَابَ الْقَرَصُ).

(وَدَفَعَ وَقَدْ شَقَّ) بِتَخْفِيفِ التَّوْنِ ضَمٌّ وَضَيْقٌ. (لِلْقَضَوَاءِ الزَّمَامَ حَتَّى إِنَّ رَأْسَهَا لَيَصِيبُ مَوْرِدًا) يَفْتَحُ الْمِيمُ وَكَسْرُ الرَّاءِ.

(رَحْلُهُ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَثْنِي الرَّكَّابُ رِجْلَيْهِ عَلَيْهِ قَدَامَ وَسَطِ الرَّحْلِ إِذَا مَلَ مِنَ الرُّكُوبِ.

(وَيَقُولُ يَدِيهِ الْيَمْنَى) أَيِ يُشِيرُ بِهَا قَائِلًا «يَا أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ» بِالنُّصْبِ أَيِ الزُّمُوا (كَلِمَا أَتَى حَبْلًا) بِالْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ (مِنْ حَبَالِ الرُّمْلِ وَحَبْلِ الرُّمْلِ مَا طَالَ مِنْهُ وَضَخَمَ).

(أَرَضَى لَهَا قَلِيلًا حَتَّى تَصْعَدَ) بِفَتْحِ الْمَشَاءِ وَضَمِّهَا، يُقَالُ: صَعَدَ وَأَصْعَدَ.

(حَتَّى إِذَا أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَلَمْ يُسَبِّحْ) أَيِ لَمْ يُصَلِّ (بَيْنَهُمَا شَيْئًا) أَيِ نَافِلَةً.

(وَلَمَّا اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ فَصَلَّى الْفَجْرَ حَتَّى تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ) وَهُوَ جَبَلٌ مَعْرُوفٌ فِي الْمَزْدَلِفَةِ يُقَالُ لَهُ: قَرْحٌ، بَضْمُ الْقَافِ وَتَفَتْحُ الرَّايِ وَحَاءُ مُهْمَلَةٍ.



قال: ولو تقصى لزيد على هذا العدد أو قريب منه.

باليست أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف.

(قلت): وليعلم أن الأصل في كل ما ثبت أنه فعله ﷺ

واختلفوا هل هما واجبتان أم لا.

في حجة الوداع؛ لأمرين:

فقل بالوجوب.

أحدهما: أن أفعاله في الحج بيان للحج الذي أمر الله به والأفعال في بيان الوجوب عمولة على الوجوب.

وقيل: إن كان الطواف واجباً وجبتاً وإلا فسنة.

والثاني: قوله ﷺ خذوا عني مناسككم [م (١٢٩٧)] فمن ادعى عدم وجوب شيء من أفعالي في الحج فعليه الدليل.

ولندكر ما يختلعه المختصر من فوائده ودلائله:

ففيه دلالة على أن غسل الإحرام سنة للنساء والحائض وغيرهما بالأولى وعلى استيفار الحائض والنساء وعلى صحة إحرامهما وأن يكون الإحرام عقيب صلاة فرض أو نفل فإنه قد قيل: إن الركعتين اللتين أهل بعدهما فريضة الفجر وأنه يرفع صوته بالتلبية.

قال العلماء: ويستحب الإقصرار على تلبية النبي ﷺ فلو زاد فلا بأس فقد زاد عمر ﷺ لبيك ذا النعماء والفضل الحسن لبيك مرهوباً منك ومرغوباً إليك [المصنف] لابن أبي شيبة (٢٠٤/٣).

وابن عمر ﷺ لبيك وسعديك والخير بيدك والرغاء إليك والعمل [مسلم (١١٨٤)].

وانس ﷺ لبيك حقاً حقاً تعبداً ورقاً [كشف الاستار (١٠٩٠)].

وأنه ينبغي للحاج القدوم أولاً مكة ليطوف طواف القدوم وأنه يستلم الركن قبل طوافه ثم يرمي في الثلاثة الأشواط الأول.

والرمل إسراع المشي مع تقارب الخطأ وهو الحجب ثم يمشي أربعاً على عادته.

وأنه يأتي بعد تمام طوافه مقام إبراهيم ويثلو «واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى».

ثم يجعل المقام بينه وبين البيت ويصلي ركعتين.

وقد أجمع العلماء على أنه ينبغي لكل طائف إذا طاف

وهل يجازي خلف مقام إبراهيم حتماً أو يجزئان في غيره.

فقل: يجازي خلفه، وقيل: يُدبان خلفه، ولو صلاهما في الحجر أو في المسجد الحرام أو في أي محل من مكة جاز وفاتته الفضيلة.

وردة في القراءة فيهما في الأولى بعد الفاتحة الكافرون والثانية بعد الصمد رواه مسلم (١٢١٨).

ودل على أنه يشرع له الاستسلام عند الخروج من المسجد كما فعله عند الدخول.

وأتفقوا أن الاستسلام سنة وأنه يسعى بعد الطواف ويبدأ بالصفا ويرقى إلى أعلاه ويقف عليه مستقبل القبلة ويذكر الله تعالى بهذا الذكر ويدعو ثلاث مرات.

وفي الموطأ (ص ٢٤٥) «حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى».

وقد قدمنا لك أن في رواية مسلم سقطاً فدلّت رواية «الموطأ» أنه يرمي في بطن الوادي وهو الذي يقال به بين الميادين وهو مشرع في كل مرة من السبعة الأشواط لا في الثلاثة الأول كما في طواف القدوم بالبيت.

وأنه يرقى أيضاً على المروة كما رقى على الصفا ويذكر ويدعو ويتم ذلك ثم عمرته فإن حلق أو قصر صار حلالاً وهكذا فعل الصحابة الذين أمرهم ﷺ بفسخ الحج إلى العمرة وأما من كان قارناً فإنه لا يحلق ولا يقصر ويبقى على إحرامه.

ثم في يوم التروية وهو ثامن ذي الحجة يحرم من أراد الحج ممن حل من عمرته ويطلق هو ومن كان قارناً إلى منى كما قال جابر «فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى» [م (١٢١٨)] أي توجه من كان باقياً على إحرامه لتمام حجه ومن كان قد صار حلالاً أحرم وتوجه إلى منى.



وَتَوَجَّهَ ﷺ إِلَيْهَا رَاكِبًا فَتَزَلَّ بِهَا وَصَلَّى الصَّلَاةَ الْخَمْسَ.

وفيه أن الركوب أفضل من المشي في تلك المواطن وفي الطريق أيضاً، وفيه خلافٌ ودليلٌ الأنصليَّةُ فعلةً ﷺ.

وأن السنة أن يُصَلِّيَ مَنَى الصَّلَاةَ الْخَمْسَ وأن يبيتَ بِهَا هذه الليلةَ وهي ليلةُ التاسع من ذي الحجة.

وأن السنة أن لا يخرجوا يومَ عرفة من منى إلا بعد طلوع الشمس.

وأن السنة أن لا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس.

وأن يُصَلُّوا الظُّهْرَ والعصرَ جميعاً بعرفات فإنه ﷺ نزل بنمرة وليسَتْ من عرفات ولم يدخلْ إلى الموقف إلا بعد الصَّلَاتَيْنِ وأن لا يُصَلِّيَ بينهما شيئاً وأن السنة أن يخطب الإمام الناس قبل صلاة العصرين وهذِهِ إحدى الأربع الخطبِ السنوية والثانية يومَ السابع من ذي الحجة يخطبُ عند الكعبة بعد صلاة الظُّهْرِ والثالثة يومَ النحر والرابعة يومَ النفر وهو اليوم الثاني من أيام التشريق ويأتي الكلام عليها.

وفي قوله «ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى أَتَى الْمَوْقِفَ إِلَى آخِرِهِ» سُنُّنٌ وآدَابٌ مِنْهَا أَنَّهُ يَجْعَلُ الذَّهَابَ إِلَى الْمَوْقِفِ عِنْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاتَيْنِ.

ومنها أن الوقوف رَكِيبٌ أَفْضَلُ.

ومنها أن يقفَ عند الصُّخْرَاتِ وهي صَخْرَاتُ مُفْتَرَشَاتٍ فِي أَسْفَلِ جَبَلِ الرَّحْمَةِ وَهُوَ الْجَبَلُ الَّذِي بَوْسَطَ أَرْضَ عِرْفَاتٍ.

ومنها استقبال القبلة في الوقوف.

ومنها أَنَّهُ يَبْقَى فِي الْمَوْقِفِ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ وَيَكُونُ فِي وَفْوِهِ دَاعِيًا «فَإِنَّهُ ﷺ وَقَفَ عَلَى رَاحِلَتِهِ رَاكِبًا يَدْعُو اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَكَانَ فِي دُعَائِهِ رَافِعًا يَدَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ خَيْرَ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ وَذَكَرَ مِنْ دُعَائِهِ فِي الْمَوْقِفِ اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ كَالَّذِي نَقُولُ وَخَيْرًا مِمَّا نَقُولُ اللَّهُمَّ لَكَ صَلَاتِي وَتَسْبِيحِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي وَإِلَيْكَ مَأْبِي وَبِكَ تَرَالِي اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَوَسْوَاسِ الصُّدْرِ وَشَتَاتِ الْأَمْرِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا تَجِيءُ بِهِ الرِّيحُ» ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٢٠).

ومنها أن يدفعَ بعد تَحَقُّقِ غُرُوبِ الشَّمْسِ بِالسَّكِينَةِ وَيَأْمُرُ بِهَا النَّاسَ إِنْ كَانَ مُطَاعًا وَيَضُمُّ زَمَامَ مَرْكُوبِهِ لئلا يُسْرِعَ فِي الْمَشْيِ إِلَّا إِذَا أَتَى جَبَلًا مِنْ جِبَالِ الرَّمَالِ أَرخَاهُ قَلِيلًا لِيَخْفَ عَلَى مَرْكُوبِهِ صُعُودَهُ فَإِذَا أَتَى الْمَزْدَلِفَةَ نَزَلَ بِهَا وَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ جَمْعًا بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ وَهَذَا الْجَمْعُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا اِخْتَلَفُوا فِي سَبَبِهِ فَقِيلَ: لِأَنَّهُ نُسِكَ، وَقِيلَ: لِأَجْلِ أَنَّهُمْ مُسَافِرُونَ وَأَنَّهُ لَا يُصَلِّيَ بَيْنَهُمَا شَيْئًا.

وقوله (ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ) فِيهِ سُنُّنٌ نَبَوِيَّةٌ: الْمَيْتُ بِمَزْدَلِفَةَ وَهُوَ جَمْعٌ عَلَى أَنَّهُ نُسِكَ إِنَّمَا اِخْتَلَفُوا هَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ سُنَّةٌ.

وَالْأَصْلُ فِيهَا فَعْلَةٌ ﷺ فِي حُجَّتِهِ الْوَجُوبُ كَمَا عُرِفَتْ وَأَنَّ السَّنَةَ أَنْ يُصَلِّيَ الصُّبْحَ بِالْمَزْدَلِفَةِ ثُمَّ يَدْفَعُ مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَيَأْتِي الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَيَقِفُ بِهِ وَيَدْعُو وَالْوُقُوفُ عِنْدَهُ مِنَ الْمُنَاسِكِ ثُمَّ يَدْفَعُ مِنْهُ عِنْدَ إِسْفَارِ الْفَجْرِ إِسْفَارًا بَلِيغًا فَيَأْتِي بَطْنَ مُحَسِّرٍ فَيَسْرِعُ السَّيْرَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَّ غَضَبَ اللَّهِ فِيهِ عَلَى أَصْحَابِ الْفِيلِ فَلَا يَنْبَغِي الْأَنَاءُ فِيهِ وَلَا الْبَقَاءُ بِهِ إِذَا أَتَى الْجَمْرَةَ - وَهِيَ جَمْرَةُ الْعَقَبَةِ - نَزَلَ بِبَطْنِ الْوَادِي وَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ كُلُّ حَصَاةٍ كَحَبَّةِ الْبَاقِلَاءِ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ.

ثُمَّ يَنْصَرِفُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى الْمَنْحَرِ فَيَنْحَرُ إِنْ كَانَتْ عَنْهُ بَدَنٌ يُرِيدُ نَحْرَهَا وَأَمَّا هُوَ ﷺ فَإِنَّهُ نَحَرَ بِيَدِهِ الشَّرِيفَةَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ بَدَنَةً وَكَانَ مَعَهُ مَائَةٌ بَدَنَةٍ فَأَمَرَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِنَحْرِ بَاقِيهَا ثُمَّ رَكِبَ إِلَى مَكَّةَ فَطَافَ طَوَافَ الْإِفَاضَةِ وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ طَوَافُ الزِّيَارَةِ وَمَنْ بَعْدَهُ يَحِلُّ لَهُ كُلُّ مَا حَرَّمَ بِالْإِحْرَامِ حَتَّى وَطءَ النِّسَاءِ.

وَأَمَّا إِذَا رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ وَلَمْ يَطْفِ هذا الطَّوَافُ فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهُ مَا عَدَا النِّسَاءَ.

فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مِنَ السُّنَنِ وَالْآدَابِ الَّتِي أَفَادَنَا هَذَا الْحَدِيثُ الْجَلِيلُ مِنْ أَعْمَالِهِ ﷺ تَبَيَّنَ كَيْفِيَّةُ أَعْمَالِ الْحَجِّ.

وفي كثيرٍ نَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ الْجَلِيلُ نَمَّا سَفَّاهُ خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ كَثِيرٌ فِي وَجُوبِهِ وَعَدَمِ وَجُوبِهِ وَفِي لُزُومِ الدَّمِ بِرُكُوبِهِ وَعَدَمِ لُزُومِهِ وَفِي صِحَّةِ الْحَجِّ إِنْ تَرَكَ مِنْهُ شَيْئًا وَعَدَمِ صَحَّتِهِ وَقَدْ طَوَّلَ بَيِّنَةُ ذَلِكَ فِي الشَّرْحِ وَاقْتَصَرْنَا عَلَى مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ



الآتي بما اشتمل عليه هو الممثل لقوله ﷺ «خذوا عني مناسيكم» [مسلم (١٢٩٧)] والمتقدي به في أفعاله وأقواله.

## ٢- ما يدعو بعد فراغه من التلبية

٧٠٣- وَعَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ سَأَلَ اللَّهَ رِضْوَانَهُ وَالْجَنَّةَ وَاسْتَعَاذَ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ.

رواه الشافعي بإسناد حنيفي [ترتيب المسند (٧٩٧)].

سقط هذا الحديث من نسخة الشارح التي وقفنا عليها فلم يتكلم عليه

وجهه ضعيه أن فيه صالح بن محمداً بن أبي زائدة أبا واقد الليثي ضعفه.

والحديث دليل على استحباب الدعاء بعد الفراغ من كل تلبية يليها الحرم في أي حين بهذا الدعاء ونحوه.

ويحتمل أن المراد بالفراغ منها انتهاء وقت مشروعيها وهو عند رمي جمرة العقبة والأول أوضح.

## ٣- منى منحر، وعرفة موقف

٧٠٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحَرْتُ هَا هُنَا، وَبَنَيْ كُلَّهَا مَنْحَرًا، وَمِنَى كُلَّهَا مَنْحَرًا، فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ، وَوَقِفْتُ هَهُنَا وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ، وَوَقِفْتُ هَاهُنَا وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ».

رواه مسلم (١٢١٨).

(وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَحَرْتُ هَا هُنَا وَبَنَيْ كُلَّهَا مَنْحَرًا فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ» جمع رحل وهو المنزل.

(«وَوَقِفْتُ هَاهُنَا وَعَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ» وحد عرفة ما خرج عن وادي عرفة إلى الجبال المقابلة مما يلي بساتين بني عامر («وَوَقِفْتُ هَاهُنَا وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ». رواه مسلم) أفاد ﷺ أنه لا يتعين على أحد نحره حيث نحر ولا وقوفه بعرفة ولا جمع

حيث وقف بل ذلك موسع عليهم حيث نحروا في أي بقعة من بقاع منى فإنه يجزئ عنهم وفي أي بقعة من بقاع عرفة وجمع وقفوا اجزاً وهذيه زيادات في بيان التخفيف عليهم وقد كان ﷺ أفاد تقريره لمن حج معه عن لم يقف في موقفه ولم ينحر في منحره إذ من المعلوم أنه حج معه أمم لا تحصى ولا يتسع لها مكان وقوفه ونحوه.

هذا والدُّم الذي محله منى هو دم القران والتَّمَسُّع والإحصار والإفساد والتطويع بالهدي.

وأما الذي يلزم المتمتع فمحله مكة.

وأما سائر الدماء اللازمة من الجزاءات فمحلهما الحرم المحرم وفي ذلك خلاف معروف.

## ٤- دخول مكة والخروج منها

٧٠٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ دَخَلَهَا مِنْ أَعْلَاهَا وَخَرَجَ مِنْهَا أَسْفَلِهَا».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البحاري (١٥٧٧)، مسلم (١٢٥٨)].

هذا لإخبار عن دخوله ﷺ عام الفتح فإنه دخلها من محل يقال له كداء بفتح الكاف والمد غير منصرف وهي الثنية التي يترجل منها إلى الملاء مقبرة أهل مكة وكانت صعبة المرتقى فسئلها معاوية ثم عبد الملك ثم المهدي ثم سئلت كلها في زمن سلطان مصر المؤيد في حدود عشرين وثمانمائة.

وأفصل مكة هي الثنية السفلى يقال لها كذا بضم الكاف والقصر عند باب الشيكة، ويقول أهل مكة: افتح وادخل وضم واخرج

وجه دخوله ﷺ من الثنية العليا ما روي «أنه قال أبو سفيان: لا أسلم حتى أرى الخيل تطلع من كداء فقال له العباس: ما هذا؟ قال: شيء طلع يقبلي وإن الله لا يطلع الخيل من هنالك أبداً قال العباس: فذكرت أبا سفيان بذلك لما دخل رسول الله ﷺ منها».

وعند البيهقي [دلائل النبوة (٤٩/٥)] من حديث ابن عمر



قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَ قَالَ حَسَّانُ» فَأَشَدَّهُ شِعْرًا: عَدِمْتُ بُنْيَنِي إِنْ لَمْ تَرَوْهَا تُشِيرُ النَّفْعَ مَطْلَعُهَا كِدَاءَ فَتَبَسُّمِ ﷺ وَقَالَ: «ادْخُلُوهَا مِنْ حَيْثُ قَالَ حَسَّانُ».

واختلف في استيجاب الدُّخُولِ مِنْ حَيْثُ دَخَلَ ﷺ والخروج مِنْ حَيْثُ خَرَجَ.

فقيل: يُسْتَحَبُّ وَأَنَّهُ يَدُلُّ إِلَيْهِ مَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَيْهِ.

وقال البعض: إِنَّمَا فَعَلَهُ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ عَلَى طَرِيقِهِ فَلَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ.

وقال ابنُ تيمية: يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ الثَّيْبَةَ الْعُلْيَا الَّتِي تُشْرِفُ عَلَى الْأَطْحِ وَالْمَقَابِرِ إِذَا دَخَلَ مِنْهَا الْإِنْسَانُ فَإِنَّهُ يَأْتِي مِنْ وَجْهَةِ الْبَلَدِ وَالْكَعْبَةِ وَيُسْتَقْبَلُهَا اسْتِقبالاً مِنْ غَيْرِ انْحِرَافٍ بخلافِ الَّذِي يَدْخُلُ مِنَ النَّاحِيَةِ السُّفْلَى؛ لِأَنَّهُ يَسْتَنْدِرُ الْبَلَدَ وَالْكَعْبَةَ فَاسْتَحَبَّ أَنْ يَكُونَ مَا يَلِيهِ مِنْهَا مُؤَخَّرًا لِئَلَّا يَسْتَنْدِرَ وَجْهَهَا.

### ٥- القادم من مكة بيت بذي طوى

٧٠٦- «وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ بِذِي طَوًى حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ، وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٧٣)، مسلم (١٢٥٩)].

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْدُمُ مَكَّةَ إِلَّا بَاتَ) لَيْلَةً قُدُومِهِ.

(بذي طوى) في القاموسِ مُثَلَّثَةُ الطَّاءِ وَيَنْوُنُ مَوْضِعٌ قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ.

(حَتَّى يُصْبِحَ وَيَغْتَسِلَ وَيَذْكُرُ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَيُّ أَنَّهُ فَعَلَهُ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ اسْتِحْبَابُ ذَلِكَ.

وَأَنَّهُ يَدْخُلُ مَكَّةَ نَهَارًا وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ.

وقال جماعة من السلف وغيرهم: اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ سَوَاءٌ وَالنَّبِيُّ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ فِي عُمْرَةِ الْجَعْرَانَةِ لَيْلًا.

وفيه دلالة على استحباب الغسل لدخوله مكة

### ٦- تقبيل الحجر الأسود

٧٠٧- «وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ كَانَ يَقْبِلُ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ. رَوَاهُ الْعَاكِمُ (٤٥٥/١) مُزَوَّجًا وَالتَّيْهَنِيُّ مُتَوَفًّا (٧٤/٥).

وَحَسَنَةُ أَحْمَدُ وَقَدْ رَوَاهُ الْأَزْرَقِيُّ [أخبار مكة (٢٢٩/١)] بسندِهِ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ عُبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ جَاءَ يَوْمَ التَّروِيَةِ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ مُرْجَلًا رَأَسَهُ قَبْلُ الْحَجَرِ وَسَجَدَ عَلَيْهِ ثُمَّ قَبَّلَهُ وَسَجَدَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا.

ورَوَاهُ أَبُو يَعْلَى (١٩٧/١) بسندِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عُثْمَانَ الْمَخْزُومِيِّ «قَالَ: رَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عُبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ قَبْلَ الْحَجَرِ وَسَجَدَ عَلَيْهِ وَقَالَ: رَأَيْتُ خَالَي ابْنَ عَبَّاسٍ يَقْبِلُ الْحَجَرَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ وَقَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ يَقْبِلُ الْحَجَرَ وَيَسْجُدُ عَلَيْهِ وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ».

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٢٧١) «أَنَّهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ وَالتَّرَمَذِيُّ وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِكَ حَقِيًّا يُؤَيِّدُ هَذَا.

فِيهِ شَرْعِيَّةُ تَقْبِيلِ الْحَجَرِ وَالسُّجُودِ عَلَيْهِ.

### ٧- ثلاثة أشواط يرمل فيها

٧٠٨- «وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: أَنْ يَرْمِلُوا ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ وَيَمْشُوا أَرْبَعًا، مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٠٢)، مسلم (١٢٦٦)].

(وَعَنْهُ) أَيُّ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ قَدِمُوا مَعَهُ مَكَّةَ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ (أَنْ يَرْمِلُوا) بِضَمِّ الْمِيمِ (ثَلَاثَةَ أَشْوَاطٍ) أَيُّ يُهْرَلُونَ فِيهَا فِي الطَّوَارِفِ (وَيَمْشُوا أَرْبَعًا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٧٠٩- «وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ



كَانَ إِذَا طَافَ بِالنَّيْتِ الطَّوْفَ الْأَوَّلَ حَبًّا ثَلَاثًا،  
وَمَشَى أَرْبَعًا [البخاري (١٦٤٤)، مسلم (١٢٦١)].

وَفِي رَوَايَةٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا طَافَ فِي  
الْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ أَوَّلَ مَا يَقْدُمُ فَإِنَّهُ يَسْعَى ثَلَاثَةَ  
أَطْوَافٍ بِالنَّيْتِ وَمَشْيٍ أَرْبَعَةً.  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [ع (١٦١٦)، م (١٢٦١)].

وَأَصْلُ ذَلِكَ وَجْهُ جَعَلَهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَدِمَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ مَكَّةَ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: إِنَّهُ يَقْدُمُ  
عَلَيْكُمْ وَفَدَّ قَدْ وَهَّتْهُمْ حُمَى يَثْرِبَ فَأَمَرَ ﷺ أَصْحَابَهُ أَنْ  
يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ الثَّلَاثَةَ وَأَنْ يَمْشُوا مَا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَلَمْ يَمْنَعَهُ أَنْ  
يَرْمُلُوا الْأَشْوَاطَ كُلَّهَا إِلَّا الْإِنْفَاءَ عَلَيْهِمْ».

أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ [البخاري (٤٢٥٦)، مسلم (١٢٦٦)].

وَلِي لَفْظِ مُسْلِمٍ (١٢٦٦) «أَنَّ الْمُشْرِكِينَ جَلَسُوا مِمَّا يَلِي  
الْحَجَرَ وَأَنَّهُمْ حِينَ رَأَوْهُمْ يَرْمُلُونَ قَالُوا: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّ  
الْحُمَى وَهَّتْهُمْ أَنَّهُمْ لَا جِلْدَ مِنْ كَذَا وَكَذَا».

وَلِي لَفْظٍ لغيره [أبو داود (١٨٨٩)] «إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْغَزَلَانِ»  
فَكَانَ هَذَا أَصْلَ الرُّمْلِ وَسَبَبُهُ إِغَاظَةُ الْمُشْرِكِينَ وَرُدُّ قَوْلِهِمْ وَكَانَ  
هَذَا فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ، ثُمَّ صَارَ سُنَّةً فَعَلَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مَعَ  
زَوَالِ سَبَبِهِ وَإِسْلَامٍ مِنْ فِي مَكَّةَ.

وَأَمَّا لَمْ يَرْمِلُوا بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا مِنْ نَاحِيَةِ  
الْحَجَرِ عِنْدَ قُعَيْقَعَانَ فَلَمْ يَكُونُوا يَرُونَ مِنْ بَيْنِ الرُّكْنَيْنِ.

وَلِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِقَصْدِ إِغَاظَةِ الْأَعْدَاءِ بِالْعِبَادَةِ  
وَأَنَّهُ لَا يُنَائِي إِخْلَاصَ الْعَمَلِ بَلْ هُوَ إِضَافَةٌ طَاعَةٍ إِلَى طَاعَةٍ وَقَدْ  
قَالَ تَعَالَى «وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا إِلَّا كَيْتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ  
صَالِحٌ».

#### ٨- استلام الركنين اليمانيين

٧١٠- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَمْ أَرِ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ مِنَ النَّيْتِ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ  
الْيَمَانِيِّينَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٦٩).

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ «لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ  
مِنَ النَّيْتِ غَيْرَ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ اعْلَمْ أَنَّ لِلنَّيْتِ  
أَرْبَعَةَ أَرْكَانٍ:

الرُّكْنُ الْأَسْوَدُ، ثُمَّ الْيَمَانِي وَيُقَالُ لَهُمَا: الْيَمَانِيَانِ بِتَخْفِيفِ  
الْيَاءِ وَقَدْ تُشَدُّ، وَأَمَّا قَبْلُ لَهُمَا: الْيَمَانِيَانِ تَغْلِيظًا كَالْأَبَوَيْنِ  
وَالْقَمَرَيْنِ.

وَالرُّكْنَانِ الْآخَرَانِ يُقَالُ لَهُمَا الشَّامِيَانِ.

وَفِي الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ فَضِيلَتَانِ كَوْنُهُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ وَالثَّانِيَّةِ كَوْنُهُ فِي الْحَجَرِ.

وَأَمَّا الْيَمَانِيُّ فَبِهِ فَضِيلَةٌ كَوْنُهُ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ.

وَأَمَّا الشَّامِيَانِ فَلَيْسَ فِيهِمَا شَيْءٌ مِنْ هَاتَيْنِ الْفَضِيلَتَيْنِ فَلِهَذَا  
خُصَّ الْأَسْوَدُ بِسُتَى التَّقْبِيلِ وَالِاسْتِلَامِ لِلْفَضِيلَتَيْنِ.

وَأَمَّا الْيَمَانِيُّ فَيَسْتَلِمُهُ مَنْ يَطُوفُ وَلَا يَقْبَلُهُ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ فَضِيلَةٌ  
وَاحِدَةٌ.

وَاتَّفَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى اسْتِحْبَابِ اسْتِلَامِ الرُّكْنَيْنِ الْيَمَانِيِّينِ.

وَاتَّفَقَ الْجَمَاهِيرُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَمْسَحُ الطَّائِفُ الرُّكْنَيْنِ  
الْآخَرَيْنِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَكَانَ فِيهِ - أَيِ فِي اسْتِلَامِ الرُّكْنَيْنِ الْآخَرَيْنِ -  
خِلَافٌ لِبَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَانْقِرَاضُ الْخِلَافِ وَاجْتِمَاعُ  
عَلَى أَنَّهُمَا لَا يَسْتَلِمَانِ وَعَلَيْهِ حَدِيثُ الْبَابِ.

#### ٩- اتِّبَاعُ السَّنَةِ فِي تَقْبِيلِ الْحَجَرِ

٧١١- «وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَبَّلَ الْحَجَرَ وَقَالَ: إِنِّي  
أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ لَا تَضُرُّ وَلَا تَنْفَعُ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٥٩٧)، مسلم (١٢٧٠)].

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٢٧١) مِنْ حَدِيثِ سُؤْدِ بْنِ غَفَلَةَ أَنَّهُ قَالَ:  
«رَأَيْتُ عُمَرَ قَبَّلَ الْحَجَرَ وَالتَّرَمَّهُ وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
يَكُ حَقِيًّا».



الْأَرْضِ يُصَافِحُ بِهِ عِبَادَةَ مُصَافِحَةِ الرَّجُلِ أَخَاهُ.

وَأَخْرَجَ أَحَدُ عَنْهُ الرُّكْنَ يَمِينُ اللَّسِّ فِي الْأَرْضِ يُصَافِحُ بِهَا خَلْقَهُ وَالَّذِي تَقَسَّ ابْنُ عَبَّاسٍ بِيَدِهِ مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ يَسْأَلُ اللَّهَ عِنْدَهُ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ.

وَحَدِيثُ أَبِي الطُّفَيْلِ دَالٌّ أَنَّهُ يُجْزَى عَنْ اسْتِلَامِهِ بِالْيَدِ اسْتِلَامُهُ بِالْكَفِّ وَيَقْبَلُ الْآلَةَ كَالْحَجْنِ وَالْعَصَا وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَلَمَهُ بِيَدِهِ قَبْلَ يَدِهِ.

فَقَدْ رَوَى الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ لِعَطَاءٍ: هَلْ رَأَيْتَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَلَمُوا قَبَلُوا أَيْدِيَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَابْنَ عُمَرَ وَابَا سَعِيدٍ وَابَا هُرَيْرَةَ إِذَا اسْتَلَمُوا قَبَلُوا أَيْدِيَهُمْ؛ فَإِذَا لَمْ يُمَكِّنِ اسْتِلَامُهُ؛ لِأَجْلِ الزُّحْمَةِ قَامَ حِيَالَهُ وَرَفَعَ يَدَهُ وَكَبَّرَ؛ لَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: يَا عُمَرُ إِنَّكَ رَجُلٌ قَسْوِي لَا تَزَاجِمُ عَلَى الْحَجَرِ تَشْؤَذِي الضَّعْفَاءِ إِنْ وَجَدْتَ خَلْوَةً فَاسْتَلِمَهُ وَإِلَّا فَاسْتَقْبَلَهُ وَقَلَّلْ وَكَبِّرْ.

رَوَاهُ أَحَدُ (٢٨/١) وَالْأَزْرَقِيُّ [أَخْبَارُ مَكَّةَ (١/٣٢٣)، (١/٣٣٤)] وَإِذَا أَشَارَ بِيَدِهِ فَلَا يَقْبَلُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ إِلَّا الْحَجَرَ أَوْ مَا مِثْلَ الْحَجَرِ.

### ١١- الاضطباع في الطواف

٧١٣- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ قَالَ: «طَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُضْطَبِعًا بِبِرْدٍ أَخْضَرَ».

رَوَاهُ الْغَنَسِيُّ (أَحَدُ (٢٢٢/٤)، أَبُو دَاوُدَ (١٨٨٣)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٥٤)) إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٥٩).

الاضطباع: اتِّعَالَ مِنْ الضَّيْعِ وَهُوَ الْعَصِيُّ وَيُسَمَّى الثَّابِتُ؛ لِأَنَّهُ يُجْعَلُ وَسْطَ الرِّدَاءِ تَحْتَ الْإِبْطِ وَيُدِي ضَبْعَهُ الْأَيْمَنُ. وَقِيلَ: يُدِي ضَبْعِي.

وَفِي النَّهْيَةِ: هُوَ أَنْ يَأْخُذَ الْإِزَارَ أَوْ الْبِرْدَ وَيَجْعَلُهُ تَحْتَ الْإِبْطِ الْأَيْمَنِ وَيُلْقِي طَرَفِيهِ عَلَى كَتِفَيْهِ الْأَيْسَرِ مِنْ جِهَتَيْ صَدْرِهِ وَظَهْرِهِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٨٨٩) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: اضْطَبَعَ فَكَبَّرَ وَاسْتَلَمَ وَكَبَّرَ ثُمَّ رَمَلَ ثَلَاثَةَ أَطْوَافٍ كَانُوا إِذَا بَلَغُوا الرُّكْنَ الْيَمَانِي وَتَغَيَّبُوا مِنْ قُرْبِهِ شَمَلُوا ثُمَّ يَطْلَعُونَ عَلَيْهِمْ يَرْمِلُونَ

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (١٦١١) أَنَّ «رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْ اسْتِلَامِ الْحَجَرِ فَقَالَ: رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ غُلِبْتَ فَقَالَ: دَعْ أَرَأَيْتَ بِأَيْمَنِ رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُهُ وَيَقْبَلُهُ».

وَرَوَى الْأَزْرَقِيُّ [أَخْبَارُ مَكَّةَ (١/٣٢٣)، (١/٣٢٤)] حَدِيثَ عُمَرَ بِزِيَادَةٍ وَأَنَّهُ قَالَ لَهُ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: بَلَى يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هُوَ يَضْرُ وَيَضَعُ قَالَ: وَابْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: فِي كَتَبِ اللَّهِ؛ قَالَ: وَابْنَ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ: قَالَ اللَّهُ «وَإِذَا أَخَذَ رُكْنًا مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا» [الْأَعْرَافُ: ١٧٢] قَالَ: فَلَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَأَخْرَجَ ذُرِّيَّتَهُ مِنْ صُلْبِهِ فَقَرَّرَهُمْ أَنَّهُ الرَّبُّ وَهُمْ الْعَبِيدُ ثُمَّ كَتَبَ مِيثَاقَهُمْ فِي رَقٍّ وَكَانَ لِهَذَا الْحَجَرِ عَيْنَانِ وَلِسَانٌ فَقَالَ لَهُ: افْتَحْ فَانْصَرِفْ فَالْقَمَةُ ذَلِكَ السَّرُّ وَجَعَلَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَقَالَ: تَشْهَدُ لِمَنْ وَافَاكَ بِالْإِيمَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ الرَّوَايُ: فَقَالَ عُمَرُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَعِيشَ فِي قَوْمٍ لَسْتُ فِيهِمْ يَا أبا الْحَسَنِ.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ عُمَرُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدَ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ فَخَشِيَ عُمَرُ أَنْ يَفْهَمُوا أَنْ تَقْبِيلَ الْحَجَرِ مِنْ بَابِ تَعْظِيمِ بَعْضِ الْأَحْجَارِ كَمَا كَانَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَرَادَ عُمَرُ أَنْ يُعَلِّمَ النَّاسَ أَنَّ اسْتِلَامَهُ اتِّبَاعٌ لِفِعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا لِأَنَّ الْحَجَرَ يَنْفَعُ وَيَضُرُّ بِذَاتِهِ كَمَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ تَنْتَقِذُهُ فِي الْأَوْتَانِ.

### ١٠- اسْتِلَامُ الرُّكْنِ بِمَحْجَنِ وَتَقْبِيلِ الْحَجْنِ

٧١٢- وَعَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: «رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالْيَمِينِ وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ بِمَحْجَنِ مَعَهُ، وَيَقْبَلُ الْمَحْجَنَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٧٥)

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٩٦١) وَغَيْرُهُ وَحَسَنَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «يَأْتِي هَذَا الْحَجَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا وَلِسَانٌ يَنْطِقُ بِهِ وَيَشْهَدُ لِمَنْ اسْتَلَمَهُ بِحَقٍّ».

وَرَوَى الْأَزْرَقِيُّ [أَخْبَارُ مَكَّةَ (١/٣٢٤)] بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ هَذَا الرُّكْنَ يَمِينُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي



تَقُولُ قُرَيْشٌ: كَانَهُمُ الْغَزَلَانُ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَكَانَتْ سُنَّةٌ.

وَأَوَّلُ مَا اضْطَبَعُوا فِي عُمَرَةِ الْقَضَاءِ لِيَسْتَعِينُوا بِذَلِكَ عَلَى الرَّمْلِ لِيَرَى الْمُشْرِكُونَ قُوَّتَهُمْ ثُمَّ صَارَ سُنَّةً وَيَضْطَبِعُ فِي الْأَشْوَاطِ السَّبْعَةِ فَلَمَّا قَضَى طَوَافَهُ سَوَّى ثِيَابَهُ وَلَمْ يَضْطَبِعْ فِي رَكَعَتَيْ الطَّوَافِ وَقِيلَ: فِي الثَّلَاثَةِ الْأُولَى لَا غَيْرَ.

## ١٢- التَّكْبِيرُ فِي حِينِ التَّهْلِيلِ

٧١٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ يَهْلُ مِنَّا الْمَهْلُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ، وَيُكَبِّرُ مِنَّا الْمَكْبَرُ فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٥٩)، مسلم (١٢٨٥)].

تَقَدَّمَ أَنَّ الْإِهْلَالَ رَفَعَ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ وَأَوَّلُ وَقْتِهِ مِنْ حِينِ الْإِحْرَامِ إِلَى الشَّرْعِ فِي الْإِحْلَالِ وَهُوَ فِي الْحَجِّ إِلَى أَنْ يَأْخُذَ فِي رَمِي جِمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَفِي الْعُمَرَةِ إِلَى الطَّوَافِ.

وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ كَبَرٍ مَكَانَ التَّلْبِيَةِ فَلَا نَكِيرَ عَلَيْهِ بَلْ هُوَ سُنَّةٌ؛ لِأَنَّهُ يُرِيدُ أَسَاءَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِمْ فَيَقْرَأُ كُلًّا عَلَى مَا قَالَهُ إِلَّا أَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَّ فِي صَفَةِ غَدُوهِمْ مِنْ مَنَى إِلَى عَرَفَاتٍ.

وَفِيهِ رُءُوعٌ عَلَى مَنْ قَالَ: يَقْطَعُ التَّلْبِيَةَ بَعْدَ صَبْحِ يَوْمِ عَرَفَةَ.

## ١٣- الْإِسْرَاعُ بِالضَّعْفَةِ مِنْ مَزْدَلِفَةِ

٧١٥- «وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّقَلِ، أَوْ قَالَ: فِي الضَّعْفَةِ مِنْ جَمْعِ بَلِيلٍ»

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٧٧)، مسلم (١٢٩٣)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي الثَّقَلِ) - بَقِيَ الثَّلَاثَةُ وَفَتَحَ الْقَافَ وَهُوَ مَتَاعُ الْمَسَافِرِ كَمَا فِي النَّهَائَةِ.

(أَوْ قَالَ فِي الضَّعْفَةِ) شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ

(مَنْ جَمَعَ) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمِيمِ عَلَى الْمَزْدَلِفَةِ سُمِّيَتْ بِهِ؛ لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَّاءَ لَمَّا أَهْبَطَا اجْتَمَعَا بِهَا كَمَا فِي النَّهَائَةِ.

(بَلِيلٍ) وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ مِنَ السُّنَّةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْمَبِيتِ بِجَمْعٍ وَأَنَّهُ لَا يُقْبَضُ مِنْ بَاتٍ بِهَا إِلَّا بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ بِهَا ثُمَّ يَقِفُ فِي الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَلَا يَدْفَعُ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ إِسْفَارِ الْفَجْرِ جَدًّا وَيَدْفَعُ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَدْ كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ لَا يُقْبَضُونَ مِنْ جَمْعٍ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُونَ: أَشْرَقَ نَبِيرٌ كَيْمَا نَغِيرُ، فَخَالَفَهُمْ ﷺ إِلَّا أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا وَنَحْوَهُ دَلٌّ عَلَى الرُّخْصَةِ لِلضَّعْفَةِ فِي عَدَمِ اسْتِكْمَالِ الْمَبِيتِ.

وَالنِّسَاءُ كَالضَّعْفَةِ أَيْضًا لِحَدِيثِ إِسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ [البخاري (١٦٧٩)، مسلم (١٢٩١)] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لِلطَّاءِ بِضَمِّ الطَّاءِ وَالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِهَا جَمْعٌ طَعْنِيَةٌ وَهِيَ الْمَرَأَةُ فِي الْيَهُودِ ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْمَرَأَةِ عَلَى الْيَهُودِ بِلَا امْرَأَةٍ كَمَا فِي «النَّهَائَةِ».

## ١٤- جَوَازُ الدَّفْعِ مِنْ مَزْدَلِفَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ لَعَدْرِ

٧١٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ: أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَهُ، وَكَانَتْ بُطْطَةً - تَغْنِي ثَقِيلَةً - فَأَذِنَ لَهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٨٠)، مسلم (١٢٩٠)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنْتُ سَوْدَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ أَنْ تَدْفَعَ قَبْلَهُ وَكَانَتْ بُطْطَةً) بِفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ فَسَرَّهَا قَوْلُهُ (يَغْنِي: ثَقِيلَةً فَأَذِنَ لَهَا) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا عَلَى حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الدَّفْعِ مِنْ مَزْدَلِفَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ وَلَكِنْ لَلْعَدْرِ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ (وَكَانَتْ بُطْطَةً) وَجَهْلُورُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ يَجِبُ الْمَبِيتُ بِمَزْدَلِفَةٍ وَيُلْزَمُ مَنْ تَرَكَهُ دَمٌ.

وَدَقَّبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ سُنَّةٌ إِنْ تَرَكَهَ فَاتَتْهُ الْفَضِيلَةُ وَلَا إِسْمَ عَلَيْهِ وَلَا دَمٌ وَيَبِيتُ أَكْثَرَ اللَّيْلِ.

وَقِيلَ: سَاعَةٌ مِنَ النِّصْفِ الثَّانِي.

وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ وَالَّذِي فَعَلَهُ ﷺ الْمَبِيتُ بِهَا إِلَى أَنْ صَلَّى



الفجر.

وَقَدْ قَالَ «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

«أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ، فَرَمَتْ  
الْجَمْرَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ مَضَتْ فَأَقَاضَتْ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٩٤٢) وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ

## ١٥- رمي الجمرة بعد طلوع الفجر

٧١٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

«قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَرْمُوا الْجَمْرَةَ حَتَّى  
تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (٢٣٤/١)، أَبُو دَاوُدَ (١٩٤٠)،  
الترمذي (٨٩٣)، ورواه النسائي (٢٧٠/٥)، ابن ماجه (٣٠٢٥).

وَلِيهِ انْقِطَاعٌ

وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ الْحَسَنُ الْعَرَنِيُّ يَجْلِي كُوفِي تَقَةً اخْتَجَّ بِهِ  
مُسْلِمٌ وَاسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ غَيْرَ أَنَّهُ حَدِيثُهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
مُقْتَضِعٌ.

قَالَ أَحْمَدُ: الْحَسَنُ الْعَرَنِيُّ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَلِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَقْتُ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ  
الشَّمْسِ وَإِنْ كَانَ الرَّامِي مِمَّنْ أُبَيِّحَ لَهُ التَّقَدُّمُ إِلَى مَنْى وَأَذَنَ لَهُ  
فِي عَدَمِ الْمَيْتِ بِمَزْدَلَفَةٍ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ:

(الْأَوَّلُ) جَوَازُ الرَّمْيِ مِنْ بَعْدِ نَصْفِ اللَّيْلِ لِلْقَادِرِ وَالْعَاجِزِ  
قَالَهُ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ.

(الثَّانِي) لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ مُطْلَقاً وَهُوَ قَوْلُ أَبِي  
حَنِيفَةَ.

(الثَّالِثُ) لَا يَجُوزُ لِلْقَادِرِ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَلِمَنْ لَهُ عُذْرٌ  
بَعْدَ نَصْفِ اللَّيْلِ وَهُوَ قَوْلُ الْأَهْدَوِيِّ.

(الرَّابِعُ) لِلثَّوْرِيِّ وَالنَّخَعِيِّ أَنَّهُ مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ  
لِلْقَادِرِ وَهَذَا أَقْوَى الْأَقْوَالِ دَلِيلًا وَارْجَحُهَا قِيلًا.

## ١٦- من أجاز رمي الجمار قبل الفجر

٧١٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الرَّمْيِ قَبْلَ الْفَجْرِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ  
لَا يَحْفَى عَلَيْهِ ﷺ ذَلِكَ فَقَرَّرَهُ وَقَدْ عَارَضَهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ قَبْلَ الْفَجْرِ لِمَنْ لَهُ عُذْرٌ،  
وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَا عُذْرَ لَهُ وَهَذَا قَوْلُ الْأَهْدَوِيِّ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ:  
لَا يَجُوزُ الرَّمْيُ لِلْقَادِرِ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ وَيَجُوزُ لِغَيْرِهِ مِنْ بَعْدِ نَصْفِ  
الَّيْلِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَجَازُوا لِلْقَادِرِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ.

وَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى جَوَازِ الرَّمْيِ مِنْ بَعْدِ نَصْفِ اللَّيْلِ  
لِلْقَادِرِ وَالْعَاجِزِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّهُ لَا رَمِيَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ طُلُوعِ الشَّمْسِ  
لِلْقَادِرِ وَهُوَ الَّذِي يَدُلُّ لَهُ فَعْلُهُ ﷺ.

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُتَقَدِّمُ قَرِيباً، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ  
فِيهِ انْقِطَاعٌ فَقَدْ عَصَاهُ فَعْلُهُ مَعَ قَوْلِهِ «خُذُوا عَنِّي» الْحَدِيثُ.

وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ.

## ١٧- الحج: مزدلفة وعرفة

٧١٩- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ - يَعْنِي  
بِالْمَزْدَلِفَةِ - فَوَقَّفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ. وَقَدْ وَقَفَ  
بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلاً أَوْ نَهَاراً، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضَى  
نَفْسَهُ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا أَحْمَدَ (١٥/٤)، أَبُو دَاوُدَ (١٨٩٥)، النَّسَائِيُّ  
(٢٦٣/٥)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٠١٦)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٨٩١) وَابْنُ خُزَيْمَةَ  
(٢٨٢٠).

(وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ مُضَرَّسٍ) بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَبِالضَّادِ  
الْمُعْجَمَةِ وَالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ، كُوفِي شَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ وَصَدُرَ حَدِيثُهُ  
أَنَّهُ قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَوْقِفِ يَعْنِي جَمْعاً فَقُلْتُ:  
جَنَّتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ جَبَلٍ طَبِيبٍ فَأَكَلْتُ مَطْيِئَتِي وَأَتَعَبْتُ



نَفْسِي وَاللَّهُ مَا تَرَكْتُ مِنْ جَبَلٍ إِلَّا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فَهَلْ لِي مِنْ حَجٍّ ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وفي رواية؛ لأبي داود (١٩٤٩) «مَنْ أَذْرَكَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ فَقَدْ أَذْرَكَ الْحَجَّ».

ومن رواية الدارقطني (٢٤٠/٢) «الْحَجُّ عَرَفَةُ الْحَجِّ عَرَفَةٌ». قالوا: فهذا صريح في المراد.

وأجابوا عن زيادة «وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ جَمْعًا فَلَا حَجَّ لَهُ» باحتمالها التأويل أي فلا حج كامل الفضيلة وبأنها رواية أنكرها أبو جعفر العقيلي وألف في إنكارها جزءاً. وعن الآية أنها لا تدلُّ إلا على الأمر بالذكر عند المشعر لا على أنه ركن وبأنه فعله ﷺ بياناً للواجب المستكمل الفضيلة.

### ١٨- الإفاضة قبل أن تطلع الشمس

٧٢٠- وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُوا: أَشْرِقَ نَبِيْرُ، وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ، فَأَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

رواه البخاري (١٦٨٤).

(وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ) أي من مزدلفة.

(حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ويقولون: أَشْرِقَ) بفتح الهمزة فعل أمر من الإشراق أي ادخل في الشروق (نبيْر) بفتح اللام وكسر الموحدة فمشتاة مخيئة فراء جبل معروف على يسار الذاهب إلى منى وهو أعظم جبال مكة.

«وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ فَأَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

رواه البخاري.

وفي رواية بزيادة «كَيْمَا نُغَيِّرُ» أخرجهما الإسماعيلي وابن ماجه (٣٠٢٢) وهو من الإغارة الإسراغ في عدو الفرس.

وليه أنه يشرع الدفع وهو الإفاضة قبل شروق الشمس

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا يَغْنِي صَلَاةَ الْفَجْرِ هَذِهِ يَعْنِي: بِالْمُزْدَلِفَةِ قَوْفٌ مَعَنَا» أَي فِي مُزْدَلِفَةٍ حَتَّى نَذْفَعَ وَقَدْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَقَضِيَ نَفَقَتُهُ».

رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة

فيه دلالة على أنه لا يتم الحج إلا بشهود صلاة الفجر بمزدلفة والوقوف بها حتى يدفع الإمام وقد وقف بعرفة قبل ذلك في ليلٍ أو نهارٍ.

ودل على إجزاء الوقوف بعرفة في نهار يوم عرفة إذا كان من بعد الزوال أو في ليلة الأضحي وأنه إذا فعل ذلك فقد قضى نفقته وهو قضاء المناسك.

وقيل: إذهب الشعر ومفهوم الشرط أن من لم يفعل ذلك لم يتم حجه.

فأما الوقوف بعرفة فإنه مجمع عليه.

وأما بمزدلفة فذهب الجمهور إلى أنه يتم الحج وإن فاتته ويلزم فيه دم.

وذهب ابن عباس وجماعة من السلف إلى أنه ركن كعرفة وهذا مفهوم دليله ويدل له رواية النسائي «وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ جَمْعًا فَلَا حَجَّ لَهُ».

وقوله تعالى «فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ» [البقرة: ١٩٨] وفعله ﷺ.

وقوله «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

وأجاب الجمهور بأن المراد من حديث عروة من فعل جميع ما ذكر فقد تم حجه وأتى بالكمال من الحج ويدل له ما أخرجه أحمد (٣٠٩/٤) وأهل السنن (أبو داود (١٩٤٩)، الترمذي (٨٨٩)، النسائي (٢٦٤/٥)، ابن ماجه (٣٠١٥) وابن حبان (٣٨٩٢) والحاكم (٤٦٣/١) والدارقطني (٢٤٠/٢) والبيهقي (٧٣/٥) «أَنَّهُ أَتَاهُ ﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِعَرَفَاتٍ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ فَقَالُوا: كَيْفَ الْحَجُّ؟ فَقَالَ: الْحَجُّ عَرَفَةٌ مَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةٍ جَمَعَ فَقَدْ



وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ جَابِرٍ (م) (١٢١٨) «حَتَّى أَصْفَرَ جَدًّا».

الإجماع على أن هذه الكيفية ليست بواجبة وإنما هي مستحبة وهذا قاله ابن مسعود رداً على من يرميها من فوقها.

### ١٩- التلبية حتى رمي الجمار

٧٢١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا: «لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ».

وَاتَّفَقُوا أَنَّ سَائِرَ الْجَمَارِ تَرْمِي مِنْ فَوْقِهَا

وخصَّ سورة البقرة بالذكر؛ لأن غالب أعمال الحج مذكورة فيها أو لأنها اشتملت على أكثر أمور الديانات والمعاملات.

وفيه جواز أن يقال: سورة البقرة خلافاً لمن قال: يكره ولا دليل له.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٦٨٤).

فيه دليل على مشروعية الاستمرار في التلبية إلى يوم النحر حتى يرمي الجمرة وهل يقطعه عند الرمي بأول حصاة أو مع فراغه منها؟.

### ٢١- وقت رمي الجمرات

٧٢٣- وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ: «رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ النَّحْرِ ضُحًى. وَأَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ».

فَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى الْأَوَّلِ وَاحِدًا إِلَى الثَّانِي وَدَلَّ لَهُ مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٦٨/٥) «فَلَمْ يَزَلْ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ فَلَمَّا رَجَعَ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٢٩٩).

وما رواه أيضاً ابن خزيمة (٢٨٨٧) وقال: حديث صحيح من حديث ابن عباس عن الفضل أنه قال: أفضت مع رسول الله ﷺ من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جمرَةَ الْعَقَبَةِ وَيَكْبَرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ قَطَعَ التَّلْبِيَةَ مَعَ آخِرِ حَصَاةٍ وَهُوَ يُبَيِّنُ الْمَرَادَ مِنْ قَوْلِهِ: «حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ» أَيِ أَنْتُمْ رَمَيْتَهَا وَلِلْعُلَمَاءِ.

تقدّم الكلام على وقت رمي جمرَةِ الْعَقَبَةِ والحديث دليل على أن وقت رمي الثلاث الجمار من بعد زوال الشمس وهو قول جماهير العلماء.

خلاف متى يقطع التلبية وهذه الأحاديث قد ثبتت وقت تركه ﷺ لها.

### ٢٢- رمي الجمرات الثلاث

٧٢٤- «وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى أَثَرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ ثُمَّ يَسْهَلُ، فَيَقُومُ فَيَسْتَقْبِلُ الْقَيْلَةَ، ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشَّمَالِ فَيَسْهَلُ، وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقَيْلَةَ، ثُمَّ يَدْعُو فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ، فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ».

### ٢٠- رمي الجمرة بسبع حصيات

٧٢٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ، وَبَنَى عَنْ يَمِينِهِ، وَرَمَى الْجَمْرَةَ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ، وَقَالَ: هَذَا مَقَامُ الَّذِي أُنْزِلَتْ عَلَيْهِ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٧٤٨)، مسلم (١٢٩٦)].

(وعن عبد الله بن مسعود ﷺ أنه جعل البيت على يساره عند رمي جمرَةِ الْعَقَبَةِ (ومنى عن يمينه ورمى الجمرة بسبع حصيات وقال: هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة متفق عليه) قام

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٧٥١).



(وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجُمْرَةَ الدُّنْيَا بِضَمِّ الدَّالِّ وَيَكْسِرُهَا أَيْ الدَّانِيَةَ إِلَى مَسْجِدِ الْخَيْفِ وَهِيَ أَوَّلُ الْجُمَرَاتِ الَّتِي تُرْمَى ثَانِي النَّحْرِ.

«يَسْتَبِقُ حَصِيَّاتٍ يُكَبِّرُ عَلَى أَثَرِ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ يَتَقَدَّمُ ثُمَّ يُسَهِّلُ» بِضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ يَقْصِدُ السَّهْلَ مِنَ الْأَرْضِ.

(فَيَقُومُ فَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا ثُمَّ يَرْمِي الْوَسْطَى ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ) أَيْ يَمْشِي إِلَى جِهَةِ شِمَالِهِ لِيَقِفَ دَاعِيًا فِي مَقَامٍ لَا يُصِيبُهُ الرَّمْيُ.

(فَيَسَهِّلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ ثُمَّ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعَقَبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ: هَكَذَا رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

فِيهِ مَا قَدْ دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَدَلَّةُ الْمَاضِيَةُ مِنَ الرَّمْيِ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ لِكُلِّ جَمْرَةٍ وَالتَّكْبِيرِ عِنْدَ كُلِّ حَصَاةٍ.

وَفِيهِ زِيَادَةٌ أَنَّهُ يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ بَعْدَ الرَّمْيِ لِلْجُمَرَتَيْنِ وَيَقُومُ طَوِيلًا يَدْعُو اللَّهَ تَعَالَى.

وَقَدْ فَسَّرَ مَقْدَارَ الْقِيَامِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف] (٢٩٤/٣) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ ابْنَ عُمرَ كَانَ يَقُومُ عِنْدَ الْجُمَرَتَيْنِ بِمَقْدَارِ مَا يقرأ سُورَةُ الْبَقَرَةِ.

وَأَنَّهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ الدُّعَاءِ.

قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: وَلَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا إِلَّا مَا يُرَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ الدُّعَاءِ وَحَدِيثُ ابْنِ عُمرَ دَلِيلٌ خِلَافَ مَا قَالَ مَالِكٌ.

### ٢٣- التحليق والتقصير

٧٢٥- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ قَالُوا: وَالْمُقَصِّرِينَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: وَالْمُقَصِّرِينَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٧٢٧)، مسلم (١٣٠١)]

(وَعَنْهُ) أَيْ ابْنُ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْمُحَلِّقِينَ») أَيْ الَّذِينَ حَلَقُوا رُءُوسَهُمْ فِي حَجٍّ أَوْ عُمرَةٍ عِنْدَ الْإِحْلَالِ مِنْهَا.

(قَالُوا): يَعْنِي السَّامِعِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

قَالَ الْمَصْنَفُ فِي الْفَتْحِ (٥٦٢/٣): إِنَّهُ لَمْ يَقِفْ فِي شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ عَلَى الَّذِي تَوَلَّى السُّؤَالَ بَعْدَ الْبَحْثِ الشَّدِيدِ عَنْهُ.

(وَالْمُقَصِّرِينَ) هُوَ مَنْ عَطَفَ التَّلْقِينَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى «قَالَ وَمَنْ كَفَرَ» عَلَى أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْآيَةِ كَأَنَّهُ قِيلَ: وَارْحَمْ الْمُقَصِّرِينَ.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ: وَالْمُقَصِّرِينَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ مَرَّتَيْنِ وَعَطَفَ الْمُقَصِّرِينَ فِي الثَّالِثَةِ وَفِي رَوَايَاتٍ «أَنَّهُ دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا» ثُمَّ عَطَفَ «الْمُقَصِّرِينَ»

ثُمَّ إِنَّهُ اخْتَلَفَ فِي هَذَا الدُّعَاءِ مَتَى كَانَ مِنْهُ ﷺ فَقِيلَ: فِي عُمرَةٍ الْحَدِيدِيَّةِ وَجَزَمَ بِهِ إِمَامُ الْحَرَمِينَ.

وَقِيلَ: فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَقَوَاهُ النَّوَوِيُّ وَقَالَ: هُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: كَانَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَلَا يَبْعُدُ ذَلِكَ وَعَمِلِيهِ قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ.

قَالَ الْمَصْنَفُ: وَهَذَا هُوَ الْمُتَعَيَّنُ لِتَنَظُّرِ الرُّوَايَاتِ بِذَلِكَ.

وَالْجَدِثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْحَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ وَأَنَّ الْحَلْقَ.

أَفْضَلُ هَذَا وَيَجِبُ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ اسْتِكْمَالُ حَلْقِهِ عِنْدَ الْهَادُوَّةِ وَمَالِكٍ وَاحِدًا.

وَقِيلَ: هُوَ الْأَفْضَلُ وَيَجْزِي الْأَقْلُ.

فَقِيلَ: الرَّبْعُ.

وَقِيلَ: التَّصْفُ.

وَقِيلَ: أَقْلُ مَا يَجِبُ حَلْقُ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ.

وَقِيلَ: شَعْرَةٌ وَاحِدَةٌ. وَالْخِلَافُ فِي التَّقْصِيرِ فِي التَّضْمِيلِ مِثْلُ

هَذَا.



وَأَمَّا مَقْدَارُهُ فَيَكُونُ مَقْدَارَ أُمَّلَةٍ.

وَأَحَلَّوْهُ يَخْطُبُ عِنْدَ الْجَمْرَةِ.

وقيل: إذا اقْتَصَرَ على دُونِهَا اجْزَاءً وَهَذَا كُلُّهُ فِي حَقِّ الرِّجَالِ ثُمَّ هُوَ أَيْضاً - أَيْ تَفْضِيلُ الْخَلْقِ عَلَى التَّقْصِيرِ أَيْضاً - فِي حَقِّ الْحَاجِّ وَالْمُتَعَمِّرِ.

وَأَمَّا التَّمَتُّعُ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ خِيَرَةٌ بَيْنَ الْخَلْقِ وَالتَّقْصِيرِ كَمَا فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (١٧٣١) بَلْفِظَ «ثُمَّ يَخْلُقُوا أَوْ يُقْصِرُوا».

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ اسْتِثْنَاءُ الْأَمْرَيْنِ فِي حَقِّ التَّمَتُّعِ.

وفصل المصنف في الفتح (٥٦٤/٣) فقال: إن كان بحيث يطلع شعره فالأول له الخلق وإلا فالتقصير ليقع الخلق في الحج ويبن وجهه التقصير في الفتح.

وَأَمَّا النِّسَاءُ فَالْمَشْرُوعُ فِي حَقِّهِنَّ التَّقْصِيرُ إجماعاً.

وأخرج أبو داود (١٩٨٤) من حديث ابن عباس «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ خَلْقٌ وَإِنَّمَا عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرُ».

وأخرج الترمذي (٩١٤) من حديث علي عليه السلام «نَهَى أَنْ يَخْلُقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا».

وَهَلْ يُجْزَى لَوْ حَلَقَتْ؟ قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيِّ: يُجْزَى وَكَرِهَ لَهَا ذَلِكَ.

## ٢٤- الْخَلْقُ قَبْلَ الذَّبْحِ وَالنَّحْرِ قَبْلَ الرَّمْيِ

٧٢٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فَبَجَعُوا يَسْأَلُونَهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَمْ أَشْعُرْ، فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ قَالَ: أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ وَجَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ، فَتَنَحَّرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ، قَالَ: أَرَمْ وَلَا حَرَجَ فَمَا سِئَلُ يَوْمَيْكَ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا أَخَّرَ إِلَّا قَالَ: أَفْعَلْ وَلَا حَرَجَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٧٣٦)، مسلم (١٣٠٦)]

(وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ وقف في حجة الوداع) أي يوم النحر بعد الزوال وهو على

(فجعلوا يسألونه فقال رجل).

قال المصنف: لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد.

(لم أشعر أي لم أظن ولم أعلم).

(حلقت قبل أن أذبح قال: أذبح) أي: ألهدى، والذبح ما يكون في الخلق.

(ولا حرج) أي لا إثم.

(وجاء آخر فقال: لم أشعر فتحررت) النحر ما يكون في اللبنة (قبل أن أرمي) جرة العقبة.

(وقال: أرم ولا حرج فما سئل يومئذ عن شيء قدام ولا آخر إلا قال: أفعل ولا حرج) متفق عليه.

اعلم أن الوظائف على الحاج يوم النحر أربع: الرمي لجمرة العقبة ثم نحر الهدى أو ذبحه ثم الخلق أو التقصير ثم طواف الإفاضة. هذا هو الترتيب المشروع فيها.

وهكذا فعل ﷺ في حجته فقي الصحيحين [مسلم (١٣٠٥)] ولم يخرج البخاري «أنه ﷺ أتى منى فأتى الجمرة فرمأها ثم أتى منزله ببنى قنحر وقال للمحالي: خذ» ولا نزاع في هذا للحاج مطلقاً ونزاع بعض الفقهاء في الفارن فقال: لا يخلق حتى يطف.

والحديث دليل على أنه يجوز تقديم بعض هذه الأشياء وتأخيرها وأنه لا ضيق ولا إثم على من قدم أو أخر.

فاختلف العلماء في ذلك فذهب الشافعي وجهه السلف وفقهاء أصحاب الحديث والعلماء إلى الجواز.

وأنه لا يجب الدم على من فعل ذلك لقوله للسائل (ولا حرج) فإنه ظاهر في نفي الإثم والفدية معاً؛ لأن اسم الضيق يشملها.

قال الطبري: لم يسقط النبي ﷺ الحرج إلا وقد اجزأ الفعل إذ لو لم يجزئه لأمره بالإعادة؛ لأن الجهل والنسيان لا يضعان عن المكلف الحكم الذي يلزمه في الحج كما لو ترك الرمي وغوه فإنه لا يتم بتركه ناسياً أو جاهلاً لكن يجب عليه



الإعادة.

منه وحفظ عنه.

انتقل من المدينة بعد قتل عثمان إلى مكة ولم يزل بها إلى أن حاصرها عسكر يزيد فقتله حجر من حجار المنجنيق وهو يصلي في أول سنة أربع وستين وكان من أهل الفضل والدين.  
(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ) رواه البخاري.

فيه دلالة على تقديم النحر قبل الحلقي وتقدم قريباً أن المشروع تقديم الحلقي قبل الذبح.

فقال: حديث المسور هذا إنما هو إخبار عن فعله صلى الله عليه وآله وسلم في عمرة الحديبية حيث أحصر فتحلّ صلى الله عليه وآله وسلم بالذبح وقد بوب عليه البخاري (باب النحر قبل الحلقي في الحصر) وأشار البخاري إلى أن هذا الترتيب يختص بالحصر على جهة الوجوب فإنه أخرجه بمعناه هذا.

وقد أخرجه بطوله في كتاب الشروط (٢٧٣١، ٢٧٣٢ مطولاً).

وفيه «أَنَّ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: قَوْمُوا فَانْحَرُوا ثُمَّ اخْلِقُوا». وفيه قول أم سلمة لَه ﷺ «أَخْرُجْ ثُمَّ لَا تَكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ كَلِمَةً حَتَّى تَنْحَرَ بِذَنْكَ، فَخَرَجَ فَنَحَرَ بِذَنَّهُ ثُمَّ دَعَا خَالِفَهُ فَحَلَقَهُ» الحديث. وكان الأحسن تأخير المصنف له إلى باب الإحصار.

## ٢٦- الحل بعد الرمي والحلق

٧٢٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَمَيْتُمْ وَحَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ لَكُمْ الطَّيْبُ وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ».

رواه أحمد (١٤٣/٦) وأبو داود (١٩٧٨).

وفي إسناده ضعف.

لأنه من رواية الحجاج بن أرطاة وله طرق أخر مدارها عليه.  
وهو يدل على أنه بمجموع الأمرين رمى جمرة العقبة

وأما الفدية فلا تظهر سقوطها عن الناسي والجاهل وعدم سقوطها عن العالم.

قال ابن دقيق العيد: القول بسقوط الذم عن الجاهل والناسي دون العاقد قوي من جهة أن الدليل على وجوب اتباع أفعال النبي ﷺ في الحج بقوله: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ».

وهذه السؤالات المخصصة بالتقديم لما وقع السؤال عنه إنما قرئت بقول السائل «لم أشعر» فيختص الحكم بهذه الحالة.

ويحمل قوله «لا حرج» على نفي الإثم والذم معاً في الناسي والجاهل ويبقى العاقد على أصل وجوب اتباع الرسول ﷺ في الحج.

والقائل بالفرقة بين العاقد وغيره قد مشى أيضاً على القاعدة في أن الحكم إذا رتب على وصف يمكن أن يكون معتبراً لم يجز إطرأه ولا شك أن عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف والمواخذة والحكم علق به فلا يمكن إطرأه بإلحاق العاقد به إذ لا يساويه.

قال: وأما التمسك بقول الراوي «فما سئل عن شيء» إلى آخره لإشعاره بأن الترتيب مطلقاً غير مراعى.

فجوابه أن هذي الإخبار من الراوي تتعلق بما وقع السؤال عنه وهو مطلق بالنسبة إلى حال السائل، والمطلق لا يدل على أحد الخاصين بعينه فلا تبقى حجة في حال العمل.

## ٢٥- النحر قبل الحلقي

٧٢٧- وَعَنِ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ.

رواه البخاري (١٨١١).

(وعن المسور) بكسر الميم وسكون المهملة وفتح الواو فراء (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الراء زهري قرشي مات النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين وسمع



وَالْحَلْقُ يَحِلُّ كُلُّ مُحْرَمٍ عَلَى الْحَرَمِ إِلَّا النِّسَاءَ فَلَا يَحِلُّ وَطْؤُهُنَّ إِلَّا بَعْدَ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَى حُلِّ الطَّبِيبِ وَغَيْرِهِ إِلَّا الْوَطْءَ بَعْدَ الرَّمْيِ وَإِنْ لَمْ يَحْلُقْ.

### ٢٧- عَلَى النِّسَاءِ التَّقْصِيرِ

٧٢٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ حَلْقٌ، وَإِنَّمَا يُقَصَّرْنَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ يَشَاهِدُ حَسَنَ (١٩٨٤).

تَقَدَّمَ ذِكْرُ هَذَا الْحُكْمِ فِي الشَّرْحِ وَأَنَّهُ لَيْسَ فِي حَقِّهِنَّ الْحَلْقُ فَإِنْ حَلَقْنَ أَجَزَأَ.

### ٢٨- الْمَيْتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى

٧٣٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ الْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيتَ بِمَكَّةَ لَيَالِي مَنَى، مِنْ أَجْلِ سِقَاتِيهِ، فَأَذِنَ لَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٦٣٤)، مسلم (١٣١٥)]

وَهِيَ مَاءٌ زَمَزَمَ فَإِنَّهُمْ كَانُوا يَغْتَرِفُونَهُ بِاللَّيْلِ وَيَجْعَلُونَهُ فِي الْخِيَاضِ سَبِيلًا (فَأَذِنَ لَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْمَيْتَ بِمَنَى لَيْلَةَ ثَانِي النُّحْرِ وَثَالِثِهِ إِلَّا لِمَنْ لَهُ عُذْرٌ وَهَذَا يُرَوَّى عَنْ أَحْمَدَ.

وَالْحَنَفِيَّةُ قَالَتْ: إِنَّهُ سُنَّةٌ

قِيلَ: إِنَّهُ يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِالْعَبَّاسِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَقِيلَ: بَلْ وَعَمَّنْ يَخْتِجُ إِلَيْهِ فِي سِقَاتِيهِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمُّ لَهُ وَحْدَهُ إِعْدَادُ الْمَاءِ لِلشَّارِبِينَ وَهَلْ يَخْتَصُّ بِالْمَاءِ أَوْ يَلْحَقُ بِهِ مَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَكْلِ وَغَيْرِهِ وَكَذَا حِفْظُ مَالِهِ وَعِلَاجُ مَرِيضِهِ وَهَذَا الْإِلْحَاقُ رَأْيُ الشَّافِعِيِّ وَيَدُلُّ لِلْإِلْحَاقِ الْحَدِيثُ:

### ٢٩- الرُّخْصَةُ فِي عَدَمِ الْمَيْتِ

٧٣١- وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَنَى يَرْمُونَ يَوْمَ النُّحْرِ ثُمَّ يَرْمُونَ الْغَدَّ وَمِنْ بَعْدِ الْغَدِّ، لَيَوْمَيْنِ، ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ [أحمد (٤٥٠/٥)، أبو داود (١٩٧٥)، النسائي (٢٧٣/٥)، ابن ماجه (٣٠٣٧) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٩٥٤) وَابْنُ حِبَّانَ (٣٨٨٨)]

(وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ ﷺ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَوْ عُمَرُ أَوْ عَمْرُو حَلِيفُ بَنِي عُيَيْدٍ بْنِ زَيْدٍ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ مِنْ الْأَنْصَارِ شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ بَعْدَهَا.

وَقِيلَ: لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا وَإِنَّمَا خَرَجَ إِلَيْهَا مَعَهُ ﷺ فَرَدَّهُ إِلَى أَهْلِ مَسْجِدِ الضَّرَارِ لَشَيْءٍ بَلَغَهُ عَنْهُمْ وَضَرَبَ لَهُ سَهْمَهُ وَاجْرَهُ فَكَانَ كَمَنْ شَهِدَهَا مَاتَ سَنَةً خَمْسَ وَارْبَعِينَ، وَقِيلَ: اسْتَشْهَدَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ وَقَدْ بَلَغَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

(وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِرِعَاءِ الْإِبِلِ فِي الْبَيْتُوتَةِ عَنْ مَنَى يَرْمُونَ يَوْمَ النَّحْرِ) جَرَّةُ الْعَقَبَةِ ثُمَّ يَنْفِرُونَ وَلَا يَبِيتُونَ بِمَنَى.

(ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَيْنِ) أَيُّ يَرْمُونَ الْيَوْمَ الثَّلَاثَ لِلذَّلِكَ الْيَوْمِ وَالْيَوْمَ الَّذِي فَاتَهُمُ الرَّمْيُ فِيهِ هُوَ الْيَوْمُ الثَّانِي.

(ثُمَّ يَرْمُونَ يَوْمَ النَّفَرِ) أَيُّ الْيَوْمَ الرَّابِعَ إِنْ لَمْ يَتَعَجَّلُوا.

(رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ) فَإِنَّ فِيهِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ يُجِزُّ لِأَهْلِ الْأَعْدَارِ عَدَمَ الْمَيْتِ بِمَنَى وَأَنَّهُ غَيْرُ خَاصٍّ بِالْعَبَّاسِ وَلَا بِسِقَاتِيهِ وَأَنَّهُ لَوْ أَحْدَثَ أَحَدٌ سِقَايَةً جَازَ لَهُ مَا جَازَ لِأَهْلِ سِقَايَةِ زَمَزَمَ.

### ٣٠- الْخُطْبَةُ يَوْمَ النَّحْرِ

٧٣٢- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النَّحْرِ» الْحَدِيثُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٧٤١)، مسلم (١٦٧٩)]

فِيهِ شَرْعِيَّةُ الْخُطْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ وَلَيْسَتْ خُطْبَةُ الْعِيدِ فَإِنَّهُ ﷺ



لم يُصلِّ العيدَ في حجَّته ولا خطبَ خطبته.

واعلم أن الخطبَ المشروعاتِ في الحجِّ ثلاثٌ عندَ المالِكِيَّةِ والخفِيَّةِ.

الأولى سابعُ ذي الحِجَّةِ.

والثانية يومُ عرفة.

والثالثة ثانيُ النحرِ.

وزاد الشافعيُّ رابعةً في يومِ النحرِ وجعلَ الثالثةَ في ثالثِ النحرِ لا في الثانيةِ قال: لأنَّه أوَّلُ النحرِ.

وقالت المالِكِيَّةُ والخفِيَّةُ: إنَّ خطبةَ يومِ النحرِ لا تعدُّ خطبةً إنما هي وصايا عامةٌ لا أنَّها مشروعةٌ في الحجِّ.

ورَدَّ عليهم بأنَّ الصحابةَ سمَّوها خطبةً وبأنَّها اشتملتْ على مقاصدِ الخطبةِ كما أفادته لفظُها وهو قولُه: «أتذرونَّ أيُّ يومٍ هذا؟ قلنا اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ فَقَالَ: أَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ؟ قُلْنَا: بَلَى قَالَ: أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: أَلَيْسَ ذِي الْحِجَّةِ؟ قُلْنَا: بَلَى قَالَ: أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ فَقَالَ: أَلَيْسَ الْبَلَدُ الْحَرَامُ؟ قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا إِلَى يَوْمٍ تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ فَلْيَبْلُغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبُ قُرْبُ مَبْلُغٍ أَوْعَى مِنْ سَابِعٍ فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

أخرجه البخاريُّ (٥٥٥٠)

فاشتمَلَ الحديثُ على تعظيمِ البلدِ الحرامِ ويومِ النحرِ وشَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ والنَّهْيِ عَنِ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَالنَّهْيِ عَنْ رُجُوعِهِمْ كَفَّارًا وَعَنْ تَبَالُغِهِمْ بِبَعْضٍ مِنَ الْأَمْرِ بِالْإِبْلَاحِ عَنْهُ وَهَذِهِ مِنْ مَقَاصِدِ الْخُطْبِ وَيدُلُّ على شَرْعِيَّةِ خُطْبَةِ ثَانِي يَوْمِ النَّحْرِ.

### ٣١- الخطبةُ ثاني يومِ النحرِ

٧٣٣- وَعَنْ سَرَاءَ بِنْتِ نَبْهَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرَّؤُوسِ فَقَالَ: أَلَيْسَ هَذَا أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؟» الْحَدِيثُ.  
رواه أبو داود بإسنادٍ حسنٍ (١٩٥٣)

(وعن سراء) يفتحُ الْمُهْمَلَةَ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ ممدود (بنتُ نبهان) يفتحُ النونَ وسكونِ الموحدة.

(قالت): «خطبنا رسولُ الله ﷺ يومَ الرؤوسِ فقال: أليسَ هذا أوسطُ أيامِ التشريقِ» الحديثُ رواه داود بإسنادٍ حسنٍ.

وهذه هي الخطبةُ الرابعةُ «ويومُ الرؤوسِ» ثاني يومِ النحرِ بالاتفاق.

وقوله: «أوسطُ أيامِ التشريقِ» يَحْتَمِلُ أَنْفَصْلَهَا.

وَيَحْتَمِلُ الْأَوْسَطَ بَيْنَ الطَّرْفَيْنِ.

وفيه دليلٌ على أن يومَ النحرِ منها.

ولفظُ حديثِ السَّراءِ «قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: أَتَذَرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالَتْ: وَهُوَ الْيَوْمُ الَّذِي يَدْعُونَهُ يَوْمَ الرَّؤُوسِ؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: هَذَا أَوْسَطُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ قَالَ: أَتَذَرُونَ أَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: هَذَا الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ قَالَ: إِنِّي لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أَفْقَاهُ بَعْدَ عَامِي هَذَا أَلَا وَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ بَلَدِكُمْ هَذَا حَتَّى تَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ فَيَسْأَلَكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ أَلَا فليَبْلُغِ أَذْنَاكُمْ أَفْصَاكُمْ أَلَا هَلْ بَلَّغْتُ؟ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ لَمْ يَلْبَثْ إِلَّا قَلِيلًا حَتَّى مَاتَ».

### ٣٢- الطواف والسعي يكفي الحجَّ والعمرة

٧٣٤- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «طَوَافُكَ بِالنِّيَّةِ وَسَعْيُكَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ يَكْفِيكَ لِحَجَّكَ وَعُمْرَتِكَ».

رواه مسلمٌ (١٢١٢).



فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَارَنَ يَكْفِيهِ طَوَافٌ وَاحِدٌ وَسَعْيٌ وَاحِدٌ  
لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرِهِ.  
وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ طَوَافَيْنِ وَسَعْيَيْنِ  
فَالْأَحَادِيثُ مُتَوَارِدَةٌ عَلَى مَعْنَى حَدِيثِ عَائِشَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ  
وَجَابِرٍ وَغَيْرِهِمَا.

وَاسْتَدْلُّ مَنْ قَالَ بِالطَّوَافَيْنِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا الْحَجَّ  
وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ التَّمَامَ حَاصِلٌ  
وَأَنْ لَمْ يَطْفِ إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا.

وَقَدْ اكْتَفَى ﷺ بِطَوَافٍ وَسَعْيٍ وَاحِدٍ وَكَانَ قَارَنًا كَمَا هُوَ  
الْحَقُّ.

وَاسْتَدْلُوا أَيْضًا بِمَحْدِثِ رِوَاةِ زِيَادُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ فِي الْمِيزَانِ:  
زِيَادُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ لَيْسَ بِحُجَّةٍ.

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ وَعَنْهُ رُويَ  
حَدِيثُ «الْقَارَنُ يَطُوفُ طَوَافَيْنِ وَيَسْعَى سَعْيَيْنِ» [التاريخ الكبير: (٣٧٢/٣)].

وَاعْلَمْ أَنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ قَدْ أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ وَلَكِنَّهَا خَاضَتْ  
فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ارْضِي عُمَرَتَكَ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَى رَفَضَهَا لِأَنَّهَا رَفَضَ الْعَمَلَ فِيهَا وَإِتِمَامَ  
أَعْمَالِهَا الَّتِي هِيَ الطَّوَافُ وَالسَّعْيُ وَتَقْصِيرُ شَعْرِ الرَّأْسِ فَأَمَرَهَا  
ﷺ بِالْإِعْرَاضِ عَنْ أَفْعَالِ الْعُمْرَةِ وَأَنْ تَحْرِمَ بِالْحَجِّ تَقْصِيرَ قَارَنَةٍ  
وَتَقِفَ بِعَرَفَاتٍ وَتَفْعَلَ لِلنَّاسِكِ كُلِّهَا إِلَّا الطَّوَافَ فَتُؤَخِّرُهُ حَتَّى  
تَطُفِّرَ.

وَمَنْ أَدْلَى أَنَّهَا صَارَتْ قَارَنَةً قَوْلُهُ ﷺ لَهَا: «طَوَافُكَ  
بِالْبَيْتِ» الْحَدِيثُ، فَإِنَّهُ صَرِيحٌ أَنَّهَا كَانَتْ مُتَلَبِّسَةً بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ  
وَيَتَعَيَّنُ تَأْوِيلُ قَوْلِهِ ﷺ: ارْضِي عُمَرَتَكَ بِمَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ  
فَلَيْسَ مَعْنَى «ارْضِي الْعُمْرَةَ» بِالْخُرُوجِ مِنْهَا وَلِإِطْلَائِهَا بِالْكَلْبَةِ فَإِنَّ  
الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لَا يَصُحُّ الْخُرُوجُ مِنْهُمَا بَعْدَ الْإِحْرَامِ بِهِمَا بِنِيَّةِ  
الْخُرُوجِ وَإِنَّمَا يَصُحُّ بِالْتَّحْلِيلِ مِنْهُمَا بَعْدَ فِرَاقِهَا.

النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَرْمُلْ فِي السَّبْعِ الَّذِي أَقَاضَ فِيهِ.

رِوَاةُ الْخَمْسَةِ إِلَّا الْوَسْطَى (أَبُو دَاوُدَ (٢٠٠١)، النَّسَائِيُّ «الْكَبِيرُ» كَمَا  
فِي «مَحْفَةِ الْأَخْرَافِ» (٥٩١٧)، ابْنُ مَاجَهَ (٣٠٦٠) وَصَحَّحَهُ الْحَاشِمِيُّ  
[المستدرک: ٤٧٥/١].

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ الرُّمْلُ الَّذِي سَلَفَتْ مَشْرُوعِيَّتُهُ  
فِي طَوَافِ الْقَدُومِ فِي طَوَافِ الزِّيَارَةِ وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ.

### ٣٤- الْمُحْصَبُ ثُمَّ طَوَافُ الْوُدَاعِ

٧٣٦- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى  
الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، ثُمَّ رَفَدَ رَقْدَةً  
بِالْمُحْصَبِ، ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ».

رِوَاةُ الْبُخَارِيِّ [البخاري (١٧٦٤)]

(وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ  
وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ ثُمَّ رَفَدَ رَقْدَةً بِالْمُحْصَبِ بِالْمَهْمَلَتَيْنِ فَمُوَحَّدَةً  
بِزَنَةِ مُكْرَمٍ اسْمُ مَفْعُولٍ: الشُّعْبُ الَّذِي خَرَجَهُ إِلَى الْأَبْطَحِ وَهُوَ  
خَيْفُ بَنِي كِنَانَةَ.

(وَلَمْ يَرَكِبْ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ) أَيِ طَوَافِ الْوُدَاعِ (رِوَاةُ  
الْبُخَارِيِّ).

وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ النَّفَرِ الْآخِرِ، وَهُوَ ثَالِثُ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فَإِنَّهُ  
ﷺ رَمَى الْجِمَارَ يَوْمَ النَّفَرِ بَعْدَ الظُّهْرِ وَآخِرَ صَلَاةِ الظُّهْرِ حَتَّى  
وَصَلَ الْمُحْصَبَ ثُمَّ صَلَّى الصَّلَاةَ فِيهِ كَمَا ذُكِرَ.

وَاخْتَلَفَ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ هَلِ التَّحْصِيبُ سُنَّةٌ أَمْ لَا؟

فَقِيلَ: سُنَّةٌ.

وَقِيلَ: لَا إِنَّمَا هُوَ مَنْزِلٌ نَزَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَقَدْ فَعَلَهُ الْخُلَفَاءُ  
بَعْدَهُ تَأْسِيًا بِهِ ﷺ.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَنَاسِكِ الْمُسْتَحَبَّةِ وَإِلَى  
مِثْلِهِ ذَهَبَتْ عَائِشَةُ كَمَا دَلَّ لَهُ الْحَدِيثُ.

### ٣٥- نَزُولُ الْأَبْطَحِ

٧٣٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا لَمْ

### ٣٣- لا رَمَلَ فِي طَوَافِ الْإِفاضة

٧٣٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ



تَكُنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ - أَيِ التَّزُولِ بِالْأَبْطَحِ - وَتَقُولُ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَنْزِلًا أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ.

رواه مسلم (١٣١١)

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَفْعَلْ ذَلِكَ - أَيِ: التَّزُولِ بِالْأَبْطَحِ - وَتَقُولُ: إِنَّمَا نَزَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَنْزِلًا أَسْمَحَ لِخُرُوجِهِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) أَيْ: أَسْهَلَ لِخُرُوجِهِ مِنْ مَكَّةَ رَاجِعًا إِلَى الْمَدِينَةِ.

قِيلَ: وَالْحِكْمَةُ فِي تَزْوِيلِهِ فِيهِ إِيْظَاهًا نِعْمَةِ اللَّهِ بِاغْتِرَازِ دِينِهِ وَإِيْظَاهًا كَلَمَتِهِ وَظُهُورِهِ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ فَإِنَّ هَذَا الْحُلَّ هُوَ الَّذِي تَقَاسَمَتْ فِيهِ قُرَيْشٌ عَلَى قِطْعَةٍ بَنِي هَاشِمٍ وَكَتَبُوا صَحِيفَةَ الْقِطْعَةِ فِي الْقِصَّةِ الْمَعْرُوفَةِ.

وَإِذَا كَانَتْ الْحِكْمَةُ هِيَ هَذِهِ فَهِيَ نِعْمَةٌ عَلَى الْأُمَّةِ أَجْمَعِينَ فَيَنْبَغِي تَزْوِيلُهُ لِمَنْ حَجَّ مِنَ الْأُمَّةِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

### ٣٦- البيت آخر أعمال الحاج

٧٣٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَمَرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالنِّبْتِ، لِأَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْخَائِضِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (١٧٥٥)، مُسْلِمٌ (١٣٢٨)).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَمَرَ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ.

(النَّاسُ) نَائِبُ الْفَاعِلِ.

(أَنَّ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالنِّبْتِ لِأَنَّهُ خَفَّفَ عَنِ الْخَائِضِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) الْأَمْرُ لِلنَّاسِ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَذَلِكَ الْمَخْفُفُ عَنِ الْخَائِضِ وَغَيْرِ الرَّاوِي الصَّيْغَةُ لِلْعَلَمِ بِالْفَاعِلِ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٢٧) وَاحِدٌ (٢٢٢/١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظِ «كَانَ النَّاسُ يَنْصَرِفُونَ مِنْ كُلِّ وَجْهَةٍ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يَنْصَرِفُ أَحَدٌ حَتَّى يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِ بِالنِّبْتِ».

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ طَوَافِ الْوُدَاعِ وَبِهِ قَالَ جَاهِلِيٌّ السَّلْبُ وَالْخَلْفُ.

وَخَالَفَ النَّاصِرُ وَمَالِكٌ وَقَالَا: لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمَا خَفَّفَ عَنِ الْخَائِضِ.

وَاجِبٌ بَأَنِ التَّخْفِيفُ دَلِيلُ الْإِيجَابِ إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَمَا أُطْلِقَ عَلَيْهِ لَفْظُ التَّخْفِيفِ وَالتَّخْفِيفُ عَنْهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا فَلَا تَنْتَظِرُ الطُّهْرَ وَلَا يَلْزِمُهَا دَمٌ بِتَرْكِهِ؛ لِأَنَّهُ سَاقَطٌ عَنْهَا مِنْ أَصْلِهِ.

وَوَقْتُ طَوَافِ الْوُدَاعِ مِنْ ثَالِثِ الشَّحْرِ فَإِنَّهُ يُجْزَى إِجْمَاعًا وَهَلْ يُجْزَى قَبْلَهُ وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ إِجْزَائِهِ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ الْمَنَاسِكِ.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا أَقَامَ بَعْدَهُ هَلْ يُعِيدُهُ أَمْ لَا؟.

قِيلَ: إِذَا بَقِيَ بَعْدَهُ لَشَرَاءِ زَادٍ وَصَلَاةِ جَمَاعَةٍ لَمْ يُعَدَّهُ.

وَقِيلَ: يُعِيدُهُ إِذَا قَامَ لِتَمْرِيطٍ وَغَيْرِهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَنِيفَةَ: لَا يُعِيدُ وَلَوْ أَقَامَ شَهْرَيْنِ.

ثُمَّ هَلْ يَشْرَعُ فِي حَقِّ الْمُعْتَمِرِ؟.

قِيلَ: لَا يَلْزِمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي الْحَجِّ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: يَجِبُ عَلَى الْمُعْتَمِرِ أَيْضًا وَالْأَمْرُ لَزْمُهُ دَمٌ.

### ٣٧- فضل الصلاة في المسجدين

٧٣٩- وَعَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ صَلَاةٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٤)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٦٢٠).

(وَعَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) هُوَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُرَادُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا) الْإِشَارَةُ تَقِيدُ أَنَّهُ الْمَوْجُودُ عِنْدَ الْخُطَابِ فَلَا يَدْخُلُ فِي الْحُكْمِ مَا زِيدَ فِيهِ.

(أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ) فِي رِوَايَةِ «خَيْرٍ» وَفِي أُخْرَى «تَعْدَلُ أَلْفَ صَلَاةٍ».



«فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَصَلَاةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ صَلَاةٍ» وفي لفظٍ عند ابن ماجه (١٤١٣) وابن زنجويه وابن عساکر من حديث أنسٍ «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي بِخَمْسِينَ أَلْفَ صَلَاةٍ» وإسناده ضعيف.

(قلت): بل فائدة الإضافة الأمران معاً

قال: من عَمَّ الفضيلة فيما زيد فيه: أنه يشهد لهذا ما رواه ابن أبي شيبة والذيلي في مسند الفردوس (٥١٥٢) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «لَوْ مَدَّ هَذَا الْمَسْجِدَ إِلَى صَنْعَاءَ لَكَانَ مَسْجِدِي».

وروى الذيلي مرفوعاً «هَذَا مَسْجِدِي وَمَا زِيدَ فَهُوَ مِنِّي».

وفي سنن عبد الله بن سعيد المقرئ وهو وإو.

وأخرج الذيلي أيضاً حديثاً آخر في معناه إلا أنه حديث مُعْضَلٌ.

وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر «قال: زاد عمر في المسجد من شاميٍّ ثم قال: لو زدنا فيه حتى يبلغ الجبانة كان مسجد رسول الله ﷺ».

وفي عبد العزيز بن عمران المدني متروك ولا يخفى عدم نهوض هذه الآثار إذ المرفوع مُعْضَلٌ وغيره كلامٌ صحابي.

ثم هل تعم هذه المضاعفة الفرض والنفل أو تخص بالاول.

قال النووي: إنها تعمهما.

وخالفه الطحاوي والمالكية مستدلين بحديث «أَفْضَلُ صَلَاةٍ أَلَمَرِّ فِي بَيْتِي إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ» [البخاري (٧٣١)، مسلم (٧٨١)].

وقال المصنف: يُمكن بقاء حديث «أَفْضَلُ صَلَاةٍ أَلَمَرِّ» على عموميه فتكون النافلة في بيته في مكة أو المدينة تضاعفت على صلاتها في البيت غيرها وكذا في المسجد وإن كانت في البيوت أفضل مطلقاً.

(قلت) ولا يخفى أن الكلام في المضاعفة في المسجد لا في البيوت في المدينة ومكة إذا لم ترد فيهما المضاعفة بل في مسجديهما.

وقال الزركشي وغيره: إنها تضاعف النافلة في مسجد

«فِيمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ وَصَلَاةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ فِي مَسْجِدِي هَذَا بِمِائَةِ صَلَاةٍ» وفي لفظٍ عند ابن ماجه (١٤١٣) وابن زنجويه وابن عساکر من حديث أنسٍ «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي بِخَمْسِينَ أَلْفَ صَلَاةٍ» وإسناده ضعيف.

وفي لفظٍ عند أحمد (١٦٢) من حديث ابن عمر «وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ».

وفي لفظٍ عن جابر «أَفْضَلُ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ» أخرجه أحمد (٣٤٣/٣) وغيره.

(رواه أحمد وصححه ابن حبان) وروى الطبراني (كما في «المجمع» (٧/٤)) عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ وَالصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِي بِأَلْفِ صَلَاةٍ، وَالصَّلَاةُ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِخَمْسِمِائَةِ صَلَاةٍ».

ورواه ابن عبد البر من طريق البراء ثم قال: هذا إسناد حسن.

(قلت): فعلى هذا يحمل قوله في حديث ابن الزبير «بِمِائَةِ صَلَاةٍ» أي من صلاة مسجدي فتكون مائة ألف صلاة فيتوافق الحديثان.

قال أبو محمد بن حزم: رواه ابن الزبير عن عمر بن الخطاب بسند كالشمس في الصحة ولا يخالف لهما من الصحابة فصار كالإجماع وقد روي بالفاظ كثيرة عن جماعة من الصحابة وعددهم فيما أطلعت عليه خمسة عشر صحابياً. وسرد أسماءهم.

وهذا الحديث وما في معناه دالٌّ على أفضلية المسجدين على غيرهما من مساجد الأرض وعلى تفاضلهما فيما بينهما وقد اختلفت أعداد المضاعفة كما عرفت والأكثر دالٌّ على عدم اعتبار مفهوم الأقل والحكم للأكثر؛ لأنه صريح وسقت إشارة إلى أن الأفضلية في مسجديه ﷺ خاصة بالموجود في عصره.

قال النووي لقوله في «مسجدي» فالإضافة للعهد.

(قلت) ولقوله هذا ومثل ما قاله النووي من الاختصاص نقل المصنف عن ابن عقيل الحنبلي وقال الآخرون: إنه لا



المدنية ومكة وصلاتها في البيوت أفضل.  
(قلت): يدل؛ لأفضلية النافلة في البيوت مطلقاً محافظةً  
للمسجد على صلاة النافلة في بيته وما كان يخرج إلى مسجده إلا  
لأداء الفرائض مع قرب بيته من مسجده ثم هذا التضعيف لا  
يخص الصلاة بل قال الغزالي: كل عمل في المدينة بالف.

وأخرج البيهقي [شعب الإيمان] (٤١٤٧) عن جابر مرفوعاً  
«الصلاة في مسجدتي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا  
المسجد الحرام، والجمعة في مسجدتي هذا أفضل من ألف  
جمعة فيما سواه إلا المسجد الحرام، وشهر رمضان في  
مسجدي هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه إلا  
المسجد الحرام».

وفي ثلاثة أقوال أخر:  
أحدها: أنها خاص بـ ﷺ وأنه لا حصر بعده.  
والثاني: أنه خاص بمثل ما اتفق له ﷺ فلا يلحق به إلا  
من أحصره عدو كافر.  
الثالث: أن الإحصار لا يكون إلا بالعدو كافراً كان أو  
بأغياً.

وعن ابن عمر [شعب الإيمان] (٤١٤٨) نحوه.  
وقريب منه الطبراني (٣٧٧/١) في «الكبير» عن بلال بن  
الحارث.

## ٦- بَابُ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ

الحصر: المنع قاله أكثر ائمة اللغة.

والإحصار: هو الذي يكون بالمرض والعجز والخوف  
وغوها وإذا كان بالعدو قيل له: الحصر، وقيل: هما بمعنى  
واحد.

### ١- حكم من أحصر

٧٤٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:  
«قَدْ أَحْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَلَقَ رَأْسَهُ، وَجَامَعَ  
نِسَاءَهُ، وَنَحَرَ هَدْيَهُ، حَتَّى اعْتَمَرَ عَاماً قَابِلاً».

رواه البخاري (١٨٠٩)

اختلف العلماء بماذا يكون الإحصار.

فقال الأكثر: يكون من كل حابس يجبس الحاج من عدو  
ومرض وغير ذلك حتى أفتى ابن مسعود رجلاً لدغ بأنه  
محصر.

والقول المصنوع هو اقوى الأقوال وليس في غيره من  
الأقوال إلا آثار وقنارى للصحابة.

هذا وقد تقدم حديث البخاري «وأنه ﷺ نحر قبل أن  
يخلق وذلك في قصة الحذيتية».

قالوا: وحديث ابن عباس هذا لا يقتضي الترتيب كما  
عرفت ولم يقصده ابن عباس إنما قصد وصف ما وقع من غير  
نظر إلى ترتيب.

وقوله (ونحر هديته) هو إخبار بأنه كان معه ﷺ هدي نحرة  
هناك ولا يدل كلامه على إيجابه.

وقد اختلف العلماء في وجوب الهدى على المحصر.

فذهب الأكثر إلى وجوبه وخالف مالك فقال: لا يجب  
والحق معه فإنه لم يكن مع كل المحصرين هدي وهذا الهدى  
الذي كان معه ﷺ ساقه من المدينة متغلاً به وهو الذي اراده  
الله تعالى بقوله: «وَالْهَدْيُ مَعْكُوفاً أَنْ يَبْلُغَ مَجْلَهُ» [الفصح: ٢٥]  
والآية، لا تدل على الإيجاب أعني قوله تعالى: «فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ  
فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ» [البقرة: ١٩٦] وحققناه في «منحة الغفار»  
حاشية ضوء النهار.

وقوله: (حتى اعتمر عاماً قابلاً) قيل: إنه يدل على إيجاب  
القضاء على من أحصر.



والمراءى من أحصر عن النفل وأما من أحصر عن واجبه من حج أو عمرة فلا كلام أنه يجب عليه الإنسان بالواجب إن منع من أدائه.

والحق أنه لا دلالة في كلام ابن عباس على إيجاب القضاء فإن ظاهر ما فيه أنه أخبر أنه ﷺ اعتَمَرَ عاماً قابلاً ولا كلام أنه ﷺ اعتَمَرَ في عام القضاء ولكنها عمرة أخرى ليست قضاء عن عمرة الحديبية.

أخرج مالك [الموطأ] (ص ٢٣٦) بلاغاً «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ الْحَدِيثِيَّةَ فَتَحَرَّوْا الْهَدْيَ وَحَلَقُوا رُؤُوسَهُمْ وَحَلَّوْا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ يَطُوفُوا بِالنَّبِيِّ وَقَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ الْهَدْيُ».

ثم لم يعلم أن رسول الله ﷺ أمر أحداً من أصحابه ولا ممن كان معه يقضون شيئاً ولا أن يعودوا لشيء.

وقال الشافعي: فحيث أحصر ذبح وحل ولا قضاء عليه من قبل أن الله لم يذكر قضاء.

ثم قال: لأننا علمنا من تواطؤ أحاديثهم أنه كان معه في عام الحديبية رجال معروفون ثم اعتَمَرُوا عُمَرَةَ الْقَضَاءِ فَتَخَلَّفَ بَعْضُهُمْ فِي الْمَدِينَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي نَفْسٍ وَلَا مَالٍ وَلَوْ لَزِمَهُمُ الْقَضَاءُ لِأَمْرِهِمْ بَأَنْ لَا يَتَخَلَّفُوا عَنْهُ.

وقال: إنما سُمِّيَتْ عُمَرَةُ الْقَضَاءِ وَالْقَضِيَّةُ لِلْمَقَاضَاةِ الَّتِي وَقَعَتْ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ قُرَيْشٍ لَا عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ قَضَاءُ تِلْكَ الْعُمَرَةِ.

وقول ابن عباس (ونحر هديته) اختلف العلماء هل نحره يوم الحديبية في الحل أو في الحرم؟

وظاهر قوله تعالى: «وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجْلَهُ» [الفتح: ٢٥] أنهم نحره في الحل وفي محل نحر الهدي للمحصر أقوال:

الأول: للجمهور أنه يذبح هديته حيث يحل في حل أو حرم.

الثاني: للهادوية والحنفية أنه لا ينحره إلا في الحرم.

الثالث: لابن عباس وجماعة أنه إن كان يستطيع البعث به

إلى الحرم وجب عليه ولا يحل حتى ينحر في محله وإن كان لا يستطيع البعث به إلى الحرم نحره في محل إحصاره. وقيل: إنه نحره في طرف الحديبية وهو من الحرم. والأول أظهر.

## ٢- عَلِيٌّ حَيْثُ حَبَسْتَنِي

٧٤١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صَبَاةٍ بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ، وَأَنَا شَاكِيَّةٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٥٠٨٩)، مُسْلِمٌ (١٢٠٧)

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صَبَاةٍ بِنْتِ الصَّادِ الْمُنَجِّمَةِ ثُمَّ مَوْحِدَةً مُخَفَّفَةً بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بِنِ هَاشِمٍ بِنِ عَبْدِ مَنَافٍ بِنْتِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

تَزَوَّجَهَا الْمُقْدَادُ بْنُ عَمْرِو فَوَلَدَتْ لَهُ عَبْدَ اللَّهِ وَكَرِيمَةً. رَوَى عَنْهَا ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةُ وَغَيْرُهُمَا قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي الْجَامِعِ الْكَبِيرِ.

(فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَأَنَا شَاكِيَّةٌ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: حُجِّي وَاشْتَرِطِي أَنْ مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

فيه دليل على أن الحرم إذا اشترط في إحرامه ثم عرض له المرض فإن له أن يتحلل وإليه ذهب طائفة من الصحابة والتابعين ومن أئمة المذاهب أحمد وإسحاق وهو الصحيح من مذهبي الشافعي.

ومن قال: إن عذر الإحصار يدخل فيه المرض، قال: يصير المريض مُحَصَرًا لَهُ حُكْمُهُ.

وظاهر هذا الحديث أنه لا يصير مُحَصَرًا بَلَى بِمَحَلِّ حَيْثُ حَصَرَهُ الْمَرَضُ وَلَا يَلْزِمُهُ مَا يَلْزِمُ الْمُحَصَرَ مِنْ هَدْيٍ وَلَا غَيْرِهِ.

وقالت طائفة من الفقهاء: إنه لا يصح الاشتراط ولا حُكْمُ



لَهُ.

(فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ) إِذَا لَمْ يَكُنْ قَدْ آتَى بِالْفَرِيضَةِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ ضُبَاعَةَ قِصَّةٌ عَيْنٌ مَوْقُوفَةٌ مَرْجُوحَةٌ أَوْ مَسْنُوخَةٌ أَوْ أَنَّ الْحَدِيثَ ضَعِيفٌ.

وَكُلُّ ذَلِكَ مُرَدُّهُ إِذَا الْأَصْلُ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ وَعَدَمُ النَّسَخِ وَالْحَدِيثُ ثَابِتٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَسَنَنِ أَبِي دَاوُدَ (١٧٧٦) وَالتِّرْمِذِيِّ (٩٤١)، وَالنَّسَائِيِّ (١٦٨/٥) وَسَائِرُ كُتُبِ الْحَدِيثِ الْمُعْتَمَدَةِ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِأَسَانِيدٍ كَثِيرَةٍ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَدَلٌّ مَفْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي إِحْرَامِهِ فَلَيْسَ لَهُ التَّحَلُّلُ وَيَصِيرُ مُحْصَرًا لَهُ حُكْمُ الْمُحْصَرِ عَلَى مَا هُوَ الصَّوَابُ عَلَى أَنَّ الْإِحْصَارَ يَكُونُ بَغَيْرِ الْعَدْوِ.

### ٣- مَنْ مَرَضَ بِكَسْرِ أَوْ عَرَجٍ وَنَحْوِهِ

٧٤٢- وَعَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَسِرَ أَوْ عَرَجَ، فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ».

قَالَ عِكْرِمَةُ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَا: صَدَقَ.

رَوَاهُ الْغُسَّيْنِيُّ إِبْرَاهِيمَ (٤٥٠/٣)، أَبُو دَاوُدَ (١٨٦٢)، النَّسَائِيُّ (١٩٨/٥)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٠٧٧) وَحُسَيْنُ التِّرْمِذِيُّ (٩٤٠).

(وَعَنْ عِكْرِمَةَ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عِكْرِمَةُ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَسْلَهُ مِنَ الْبَرَبَرِ سَمِعَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَغَيْرِهِمْ وَنَسَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ وَقَدْ أَطَالَ الْمَصْنَفُ فِي تَرْجُمَتِهِ فِي مُقَدِّمَةِ الْفَتْحِ وَأَطَالَ الذَّهَبِيُّ فِيهِ فِي الْمِيزَانِ وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَطْرَاحِهِ وَعَدَمِ قَبُولِهِ.

(عَنِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو) بَنُ أَبِي غَزِيَّةٍ بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الزَّيِّ وَتَشْدِيدِ الْمَثَاةِ التَّحْنِيَّةِ (الْأَنْصَارِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَازَنِيُّ نَسَبَهُ إِلَى جَدِّهِ مَازَنِ بْنِ النَّجَّارِ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَهُ صُحْبَةٌ رُوِيَ عَنْهُ حَدِيثَيْنِ هَذَا أَحَدُهُمَا.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَسِرَ) مُغَيَّرَ الصِّيغَةُ

(أَوْ عَرَجَ) بَفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَهُوَ مُحْرَمٌ لِقَوْلِهِ:

(قَالَ عِكْرِمَةُ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ ذَلِكَ فَقَالَا: صَدَقَ) فِي إِخْبَارِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (رَوَاهُ الْخُمْسَةُ وَحُسْنُهُ التِّرْمِذِيُّ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَحْرَمَ فَاصْبَاهُ مَانِعٌ مِنْ مَرَضٍ مِثْلُ مَا ذَكَرَهُ أَوْ غَيْرُهُ فَإِنَّهُ بِمَجْرَدِ حُصُولِ ذَلِكَ الْمَانِعِ يَصِيرُ حَلَالًا فَافَادَتِ الثَّلَاثَةُ الْأَحَادِيثُ أَنَّ الْمُحْرَمَ يُخْرَجُ عَنْ إِحْرَامِهِ بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

أَمَّا بِالْإِحْصَارِ بِأَيِّ مَانِعٍ كَانَ، أَوْ بِالِاشْتِرَاطِ، أَوْ بِحُصُولِ مَا ذَكَرَ مِنْ حَادَثٍ كَسَرَ أَوْ عَرَجَ وَهَذَا فِيمَنْ أَحْصَرَ وَقَاتَهُ الْحَجُّ.

وَأَمَّا مَنْ قَاتَهُ الْحَجُّ لِغَيْرِ إِحْصَارٍ فَإِنَّهُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حُكْمِهِ.

فَنَعَبَ الْهَادَوِيُّ وَأَخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِإِحْرَامِهِ الَّذِي أَحْرَمَهُ لِلْحَجِّ بِعَمْرَةٍ.

وَعَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: سَأَلْتُ عُمَرَ عَنْ قَاتِهِ الْحَجُّ وَقَدْ أَحْرَمَ بِهِ فَقَالَ: يُهَلُّ بِعَمْرَةٍ وَعَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ ثُمَّ لَقِيتُ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ مِثْلَهُ أَخْرَجَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ (١٧٥/٥).

وَالْحِلُّ: يُهَلُّ بِعَمْرَةٍ وَيَسْتَأْنِفُ لَهَا إِحْرَامًا آخَرَ.

وَقَالَتِ الْهَادَوِيُّ: وَيَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ لِقَوَاتِهِ الْحَجِّ.

وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ: لَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِذْ يَسْرُعُ لَهُ التَّحَلُّلُ وَقَدْ تَحَلَّلَ بِعَمْرَةٍ.

وَالْأَظْهَرُ مَا قَالُوا لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى الْإِجَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



وقيل: ما دُونَ نصابِ الرقعة والأشبهه أتباع العرف.

## ٧- كِتَابُ الْبَيْعِ

ثم الحقُّ أنه لم يَتِمَّ دليلٌ على اشتراط الإيجاب والقبول بل حقيقة البيع المبادلة الصادرة عن تراضٍ كما أفادت الآية والحديث.

نعم الرضا أمرٌ خفي يُنَاطُ بقرائنٍ منها الإيجاب والقبول ولا يَنْحَصِرُ فِيهِمَا بَلْ مَتَى انسلختِ النفسُ عن المبيع والثمن بأي لفظٍ كان.

وعلى هذا مُعاملاتُ الناس قديماً وحديثاً إلا من عرف المذاهب وخاف نقض الحاكم للبيع لاحظ الإيجاب والقبول.

## ١- بَابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ

يعني بالشروط: شروط البيع.

والشرط في عرف الفقهاء: ما يلزم من عديمه عدم حكم أو سبب سواء علّق بكلمة شرط أو لا وله في عرف النحاة معنى آخر.

وقد جعلوا شروط البيع أنواعاً منها في العاقد وهو أن يكون عاقلًا مُميّزاً ومنها في الآلة وهو أن يكون بلفظ الماضي ومنها في المحل وهو أن يكون مالاً مُتقوماً وأن يكون مقدور التسليم.

ومنها التراضي

ومنها شرط النفاذ وهو الملك أو الولاية.

وقوله (وما نهى عنه) أي من البيع وستأتي الأحاديث في الذي نهى عن بيعه.

## ١- فضل البيع المبرور

٧٤٣- عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

سُئِلَ: أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ».

رواه الترمذي (كشف الأستار) (١٢٥٧)، وصححه الحاكم (١٠/٢) من حديث واليع بن خديج.

اعلم أن الحكمة في شرعية البيع كما قاله المصنف في «فتح الباري» (٢٨٧/٤): أن حاجة الإنسان تتعلّق بما في يده صاحبه غالباً وصاحبه قد لا يبذله ففي شرعية البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج، انتهى.

وإنما جمعه دلالة على اختلاف أنواعه وهي ثمانية ولفظ البيع والشراء يطلق كلّ منهما على ما يطلق عليه الآخر فهما من الألفاظ المشتركة بين المعاني المتضادة.

وحقيقة البيع لغة: غليك مالٍ بمالٍ.

وزاد فيه الشرع قيد التراضي.

وقيل: هو إيجاب وقبول في مالين ليس فيهما معنى التبرع فتخرج المعاطاة.

وقيل: مُبادلة مالٍ بمالٍ لا على وجه التبرع فتدخل فيه المعاطاة.

والدليل على اشتراط الإيجاب والقبول أنه تعالى قال: «يَجَارَةُ عَنْ تَرَاضٍ» (النساء: ٢٩).

وأخرج ابن حبان (الإحسان) (٤٩٦٧) وابن ماجه (٢١٨٥) عنه ﷺ «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ».

ولما كان الرضا أمراً خفياً لا يُطْلَعُ عليه وجب تعلّق الحكم بسبب ظاهر يدلّ عليه وهو الصيغة ولا بدّ أن يكون على صيغة الجزم لفظها لئتم معرفة الرضا.

وقد استثنى المحقق من ذلك لجري عادة المسلمين فيه بالدخول فيه من غير لفظ وهذا عند الجماهير من علماء الأمة.

وهذه الشافعية إلى أنه لا بدّ من اللّفظين كغيره.

وقد اختار النووي وأكثر المتأخرين من الشافعية عدم اشتراط العقد في المحقق.

والمحقق: ما دُونَ رُبْعِ المِثْقَالِ.

وقيل: التّأني من البقول والرُّطب والخبز.



قال الحافظ ابن حجر: وفوق ذلك ما يُكْسَبُ مِنْ أَسْوَاقِ الْكُفَّارِ بِالْجِهَادِ وَهُوَ مَكْسَبُ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ أَشْرَفُ الْمَكْسَبِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِعْلَالِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَنْتَهَى قِيلَ: وَهُوَ دَاخِلٌ فِي كَسْبِ الْيَدِ.

## ٢- تحريم بيع ما حُرِّمَ أكله، والتحایل فيها

٧٤٤- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ، وَهُوَ بِمَكَّةَ «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ، وَالْخِنْزِيرِ، وَالْأَصْنَامِ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ، فَإِنَّهَا تُطْلَى بِهَا السُّفُنُ، وَتُدَهَّنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَلَوْهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٢٢٣٦)، مسلم (١٥٨١)

(وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح) كان الفتح في رمضان سنة ثمان من الهجرة.

(وهو بمكة: إن الله ورسوله حرم) وقع في رواية الصحيحين هكذا بإفراد الضمير وفي بعض الطرق «إن الله حرم».

وفي رواية في غيرهما «إن الله ورسوله حراما».

وتقدم وجه الكلام على جمع الضميرين في باب الآتي.

(بيع الحمر والميتة) بفتح الميم: ما زالت عنه الحياة لا بذكاة شرعية.

(والخنزير والأصنام) قال الجوهری: الصنم هو الوثن.

وقال غيره: الوثن ما له جنة والصنم ما كان مصورا.

(ف قيل يا رسول الله: أرايت شحوم الميتة فإنها تطلى بها

(عن رفاعه بن رافع) هو زرتقي أنصاري شهيد بدرأ وأبوه رافع أحد الثقباء الاثني عشر وكان أول من قدم المدينة بسورة يوسف وشهد رفاعه الشاهد كلها وشهد مع علي الجمل وصفتين توفي أول زمن معاوية.

(«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ: «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ وَمِثْلَةُ الْمَرْأَةِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَرْبُورٍ» هُوَ مَا خَلَصَ عَنِ الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ لِتَفْقِيهِ السَّلْعَةِ وَعَنِ الْغَشِّ فِي الْمَاعِلَةِ.

(رواه البراء وصححه الحاكم) ورواه المصنف في التلخيص (٣/٣) عن رافع بن خديج ومثله في المشكاة (٨٤٧/٢) وعزاه لأحمد (١٤١/٤) وأخرجه السيوطي في الجامع (٧٣/١) أيضا عن رافع ذكره في مستدركه

قيل: ويحتمل أنه أريد برفاعة: رفاعه بن رافع بن خديج فقد رواه الطبراني «المعجم الكبير» (٢٧٦/٤) عن عباية بن رافع بن خديج عن أبيه عن جدّه وعباية هو ابن رفاعه بن رافع بن خديج فيكون سقط على المصنف قوله «عن أبيه».

والحديث دليل على تقرير ما جيلت عليه الطابع من طلب المكاسب وإنما سئل ﷺ عن أطيبها أي أحلها وأبركها.

وتقديم عمل اليد على البيع المبرور دال على أنه الأفضل ويدل له حديث البخاري الآتي ودل على أطيبة التجارة الموصوفة.

وللعلماء خلاف في أفضل المكاسب:

قال الماوردي: أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة.

قال: والأشبه بمنزلة الشافعي أن أطيبتها التجارة.

قال: والأرجح عندي أن أطيبتها الزراعة لأنها أقرب إلى التوكل، وتعقب ما أخرجه البخاري (٢٠٧٢) من حديث المقدام مرفوعاً «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدَيْهِ».

قال النووي: والصواب أن أطيبت المكاسب ما كان بعمل اليد، وإن كان زراعة فهو أطيبت المكاسب لما يشتمل عليه من كونه عمل اليد ولما فيه من التوكل ولما فيه من النفع العام للآدمي وللدواب والطير.



السُّقْنُ وَتَذَنُّهُنَّ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصِحُّ بِهَا النَّاسُ قَالَ: لَا هُوَ حَرَامٌ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شَحْمَهَا جَلَوْهُ، يَفْتَحُ الْجَيْمَ وَالْمِيسَ أَيُّ إِذْ بَوَّهَ (ثُمَّ بَاعُوهُ) فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِلْإِنْتِفَاعِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ «فَإِنَّهَا تُطْلَى بِهَا السُّقْنُ» إِلَى آخِرِهِ.

في الحديث دليل على تحريم ما ذكر.

قيل: والعلة في تحريم بيع الثلاثة الأول هي النجاسة ولكن الأدلة على نجاسة الحمر غير ناهضة وكذا نجاسة الميتة والخنزير فمن جعل العلة النجاسة عدى الحكم على تحريم بيع كل نجس.

وقال جماعة: يجوز بيع الأزيال النجسة.

وقيل: يجوز ذلك للمشتري دون البائع لاختياج المشتري دونته وهي علة عليه، وهذا كله عند من جعل العلة النجاسة، والأظهر أنه لا يفتضح دليل على التعليل بذلك بل العلة التحريم ولذا قال ﷺ لَمَّا حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَعَلَ الْعِلَّةَ نَفْسَ التَّحْرِيمِ وَلَمْ يَذْكُرْ عِلَّةً.

هذا ولا يدخل في الميتة شعرها وصوفها وبرها لأنها لا تحملها الحياة ولا يصدق عليها اسم الميتة.

وقيل: إن الشعور متنجسة وتطهر بالغسل، وجواز بيعها مذهب الجمهور.

وقيل: إلا من الثلاثة التي هي نجسة ذات.

وأما علة تحريم بيع الأصنام فقيل: لأنها لا منفعة فيها مباحة.

وقيل: إن كانت بحيث إذا كسرت انتفع بأكسارها جاز بيعها والأولى أن يقال: لا يجوز بيعها وهي أصنام للنهي ويجوز بيع كسرها إذ هي ليست بأصنام ولا وجه لمنع بيع الأكسار أصلاً.

ولما أطلق ﷺ تحريم بيع الميتة جوز السامع أنه قد يخص من العام بعض ما يصدق عليه فقال السائل: «أرايت شحوم الميتة» وذكر لها ثلاث منافع، أي أخبرني عن الشحوم هل تخص من التحريم لنفعها أم لا؟ فاجاب ﷺ «أنه حرام» فبان له أنها غير خارجة عن الحكم.

والضمير في قوله «هو حرام» يحتمل أنه للبيع أي بيع

وحله الأكثر عليه فقالوا: لا يتنع من الميتة بشيء إلا مجليها إذا دُبغ لدليله الذي مضى في أول الكتاب فهو يخص هذا العموم وهو مبني على عود الضمير إلى الانتفاع، ومن قال: الضمير يعود إلى البيع استدلل بالإجماع على جواز إطعام الميتة الكلاب ولو كانت كلاب الصيد لمن يتنع بها وقد عرفت أن الأقرب عود الضمير إلى البيع فيجوز الانتفاع بالنجس مطلقاً ويجرم بيعه لما عرفت وقد يزيده قوة قوله في ذم اليهود: «إنهم جملوا الشحم ثم باعوه وأكلوا ثمنه»، فإنه ظاهر في توجه النهي إلى البيع الذي ترتب عليه أكل الثمن.

وإذا كان التحريم للبيع جاز الانتفاع بشحوم الميتة والأذنان المتنجسة في كل شيء غير أكل آدمي ودخن بدنيه فيحرمان كحرمه أكل الميتة والرطب بالنجاسة، وجاز إطعام شحوم الميتة الكلاب وإطعام العسل المتنجس النحل وإطعامه الثواب.

وجواز جميع ذلك مذهب الشافعي ونقله القاضي عياض عن مالك وأكثر أصحابه وأبي حنيفة وأصحابه والليث.

ويؤيد جواز الانتفاع ما رواه الطحاوي [شرح مشكل الآثار (٥٣٥٤)] «أنه ﷺ سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال: «إن كان جامداً فالقوها وما حولها وإن كان مائعا فاستصبخوها به وانتقموا به».

قال الطحاوي: إن رجالة ثقات وروى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب وعمر وأبو موسى، ومن التابعين القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وهذا هو الواضح دليلاً. وأما التفرقة بين الاستهلاكات وغيرها فلا دليل لها بل هو رأي محض.

وأما المتجسس فإن كان يمكن تطهيره فلا كلام في جواز بيعه، وإن كان لا يمكن فيحرم بيعه قالته الهادوتة واحد بن



حنبلي.

وفي الحديث دليل على أنه إذا حرم بيع شيءٍ حرم ثمنه.  
وأن كل حيلة يتوصل بها إلى تحليل مُحَرَّمٍ فهي باطلة.

والوجه في التحالف أن كل واحد مدعى عليه فيجب على كل واحد منهما اليمين لنفي ما ادعى عليه وهذا مفهوم من قوله ﷺ «الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُنْكَرِ» [السنن الكبرى، للبيهقي (٢٥٢/١)].

## ٣- الْحُكْمُ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايعِينَ

٧٤٥- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ، فَالْقَوْلُ مَا يَقُولُ رَبُّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَّارَكَانِ».

رواه الخُصَنُ [أحمد (٤٦٦/١)، أبو داود (٣٥١١)، السُّنَنِي (١٢٧٠)، النسائي (٣٠٢/٧)، ابن ماجه (٢١٨٦)] وصححه الحاكم (٤٥/٢).

وفي رواية: «الْبَيْعَانِ» وفي رواية «يَتَرَادَانِ» زاد ابنُ ماجه (٢١٨٦) في روايته: «وَالْمَبِيعُ قَائِمٌ بَعِينُهُ» ولأحمد (٤٦٦/١): «وَالسَّلْعَةُ كَمَا هِيَ».

وأما رواية: «وَالْمَبِيعُ مُسْتَهْلَكٌ» فهي مُضَعَفَةٌ.

(رواه الخمسة وصححه الحاكم) وللعلماء كلام كثير على صحة الحديث.

وهو دليل على أنه إذا وقع اختلاف بين البائع والمشتري في الثمن أو المبيع أو في شرط من شروطهما فالقول قول البائع مع يمينه لما عُرف من القواعد الشرعية أن من كان القول قوله فعليه اليمين، وللعلماء في هذا الحكم الذي أفاضه الحديث ثلاثة أقوال:

الأول للهادي: أن القول قول البائع مطلقاً وهو ظاهر حديث الباب.

الثاني: للفقهاء أنهم يتحالفان ويتَرَادَانِ المبيع.

والثالث: فيه تفصيل وفرق بين الاختلاف في النوع أو الجنس أو الصفة وبين غيرها وهو تفصيل بلا دليل مستوفى في كتب الفروع، ونقله في الشرح.

ومعنى بالتحالف: أن يجلف البائع ما بعت منك كذا ويجلف المشتري ما اشتريت منك كذا وقيل غير ذلك.

والحاصل أن هذا حديث مطلق مُقَيَّدٌ بِأَدَلَةٍ بِابٍ الدُّعَاوَى وَسَيَأْتِي.

٧٤٦- وَعَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِي، وَحُلُولِ الْكَاهِنِ».

تُفَقِّ عَلَيْهِ [البخاري (٢٢٣٧)، مسلم (١٥٦٧)].

(وعن أبي مسعود الأنصاري ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِي») بفتح الموحدة وكسر الغين المعجمة وتشديد المثناة التحتية أريد بها الزانية.

(وحلوان) بضم الحاء المهملة.

(الكَاهِنُ - مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)، وَالْأَصْلُ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ وَالصَّحَابِيُّ قَدْ أَخْبَرَ أَنَّهُ ﷺ نَهَى، أَيْ أَتَى بِعِبَارَةٍ تَفِيدُ النَّهْيَ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهَا وَهُوَ دَالٌّ عَلَى تَحْرِيمِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ.

الأول: تحريم ثمن الكلب بالنص ويدل على تحريم بيعه بالضرورة وهو عام لكل كلب من معلّم وغيره، وما يجوز اقتناؤه وما لا يجوز.

وعن عطاء والنخعي: يجوز بيع كلب الصيد لحديث جابر «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ» أخرجه النسائي (١٠٩/٧) برجال ثقات إلا أنه طعن في صحه فإن صح خصص عموم النهي.

والثاني: تحريم مهر البغي وهو ما تأخذه الزانية في مقابل الزنى سماً مهراً مجازاً فهذا ماله حراماً وللفقهاء تفاصيل في حكمه تعود إلى كيفية أخذه.

والذي اختاره ابن القيم [زاد المعاد (٧٧٩/٥)] أنه في جميع



فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي فَقَالَ: أَتَرَانِي بِضَمِّ الْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ أَيْ تَنْظِيهِ.

(مَا كَسْتُكَ) الْمَمَّاكْسَةُ: الْمَالِكَةُ فِي النِّقْصِ مِنَ الثَّمَنِ.

(لَاخَذَ جَمَلَكَ لَا خَذَ جَمَلَكَ وَذَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ) مُنْفَقٌ

عَلَيْهِ وَهَذَا السِّيَاقُ لِمُسْلِمٍ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِطَلْبِ الْبَيْعِ مِنَ الرَّجُلِ لِسَلْبَتِهِ

وَلَا بِالْمَمَّاكْسَةِ وَأَنَّهُ يَصِحُّ الْبَيْعُ لِلدَّائِبَةِ وَاسْتِثْنَاءُ رُكُوبِهَا، وَلَكِنْ

عَارِضُهُ حَدِيثُ النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ الثُّنْيَا وَسَيَأْتِي [رقم (٧٥٨)] وَعَنْ

بَيْعِ وَشَرْطٍ، وَلَمَّا تَعَارَضَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ لِأَحَدٍ أَنَّهُ يَصِحُّ ذَلِكَ وَحَدِيثُ بَيْعِ الثُّنْيَا فِيهِ «إِلَّا أَنْ

يَعْلَمَ ذَلِكَ» وَهَذَا مِنْهُ فَقَدْ عَلِمْتَ الثُّنْيَا فَصَحَّ الْبَيْعُ وَحَدِيثُ

النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ وَشَرْطٍ فِيهِ مَقَالٌ مَعَ اخْتِمَالٍ أَنَّهُ أَرَادَ الشَّرْطَ

الْمُجْهُولَ.

وَالثَّانِي لِلْأُخَرِ أَنَّهُ يَصِحُّ إِذَا كَانَتْ الْمَسَافَةُ قَرِيبَةً وَحَدُّهُ ثَلَاثَةُ

أَيَّامٍ وَحُمِلَ حَدِيثُ جَابِرٍ عَلَى هَذَا.

الثَّالِثُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا وَحَدِيثُ جَابِرٍ مُؤَوَّلٌ بِأَنَّهُ قِصَّةُ

مَوْقُوفَةٍ يَنْطَرِقُ إِلَيْهَا الْإِحْتِمَالَاتُ

قَالُوا: وَلَأنَّهُ ﷺ أَرَادَ أَنْ يُعْطِيَهُ الثَّمَنَ وَلَمْ يُرِدْ حَقِيقَةَ الْبَيْعِ

قَالُوا وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الشَّرْطَ لَيْسَ فِي نَفْسِ الْعَقْدِ فَلَعَلَّهُ كَانَ

سَابِقًا فَلَمْ يُؤْثَرْ ثُمَّ تَبَرَّعَ ﷺ بِإِرْكَابِهِ.

وَإِظْهَرِ الْأَقْوَالُ الْأَوَّلُ وَهُوَ صَحُّهُ مِثْلُ هَذَا الشَّرْطِ؛ وَكُلُّ

شَرْطٍ يَصِحُّ إِفْرَادُهُ بِالْعَقْدِ كِبَيْصَالِ الْمَيْعِ إِلَى الْمَنْزِلِ وَخِيَاطَةِ

الثُّوبِ وَسُكْنَى الدَّارِ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عُثْمَانَ أَنَّهُ بَاعَ دَارًا وَاسْتَسْنَى سُكْنَاهَا شَهْرًا

ذَكَرَهُ فِي الشُّقَا.

#### ٦- منع المفسل من التصرف في ماله

٧٤٨- وَعَنْهُ قَالَ: «أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا عَبْدًا لَهُ عَنْ

دُبُرٍ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَقَدَا بِوَ النَّبِيِّ ﷺ

فَبَاعَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٣٤)، مسلم (٩٩٧)].

كَيْفِيَّتِهِ يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهِ وَلَا يُرَدُّ إِلَى الدَّافِعِ لِأَنَّهُ دَفَعَهُ بِاخْتِيَارِهِ

فِي مُقَابَلِ عَوْضٍ لَا يُمَكِّنُ صَاحِبُ الْعَوْضِ اسْتِزْجَاعَهُ فَهُوَ

كَسَبٌ خَبِيثٌ يَجِبُ التَّصَدُّقُ بِهِ وَلَا يُعَانُ صَاحِبُ الْمَعْصِيَةِ

بِحَصُولِ غَرْضِهِ وَرُجُوعِ مَالِهِ.

وَالثَّالِثُ: حُلُوفُ الْكَاهِنِ وَهُوَ مَصْدَرٌ حُلُوفُهُ حُلُوفَانَا إِذَا

أَعْطِيَتْهُ، وَاصْلُهُ مِنَ الْحَلَاوَةِ شُبَّةٌ بِالشَّيْءِ الْخَلُوفِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ

يُؤْخَذُ سَهْلًا بِلَا كَلْفَةٍ.

وَاجَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ حُلُوفِ الْكَاهِنِ، وَالْكَاهِنُ الَّذِي

يُدْعِي عِلْمَ الْغَيْبِ وَيُغَيِّرُ النَّاسَ عَنِ الْكَوَائِنِ وَهُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ

مَنْ يَدْعِي ذَلِكَ مِنْ مُنْجِمٍ وَضُرَّابٍ بِالْحَصْبَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَكُلُّ

هَؤُلَاءِ دَاخِلٌ تَحْتَ حُكْمِ الْحَدِيثِ وَلَا يَحِلُّ لَهُ مَا يُعْطَاهُ وَلَا يَحِلُّ

لِأَحَدٍ تَصَدِيقُهُ فِيمَا يَخْطِئُهُ.

#### ٥- البيع بشرط

٧٤٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ كَانَ عَلَى

جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَغْيَا فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ قَالَ: فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ

ﷺ فَدَعَا لِي، وَضَرَبَهُ فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ،

فَقَالَ: «بِغْيِيهِ بِأَوْقِيَّةٍ» قُلْتُ: لَا ثُمَّ قَالَ: «بِغْيِيهِ» فَبِغْتُهُ

بِأَوْقِيَّةٍ، وَاشْتَرَطْتُ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتَ

أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَفَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ فَأَرْسَلَ فِي

أَثَرِي فَقَالَ: «أَتَرَانِي مَا كَسْتُكَ لِأَخَذَ جَمَلَكَ؟ خَذْ

جَمَلَكَ وَذَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٠٦)، مسلم (٧١٥)]، وَهَذَا السِّيَاقُ لِمُسْلِمٍ.

(وَعَنْ «جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ

أَغْيَا) أَيْ كُلُّ السَّيْرِ.

(فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ قَالَ فَلَحِقَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَعَا لِي

فَضَرَبَهُ فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ قَالَ: «بِغْيِيهِ بِأَوْقِيَّةٍ» قُلْتُ: لَا ثُمَّ

قَالَ: «بِغْيِيهِ فَبِغْتُهُ بِأَوْقِيَّةٍ وَاشْتَرَطْتُ حُمْلَانَهُ) بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ

أَيْ الْحَمْلِ عَلَيْهِ.

(إِلَى أَهْلِي فَلَمَّا بَلَغْتَ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ لَقَقَنِي ثَمَنَهُ ثُمَّ رَجَعْتُ



(وعنه) إِي عَنْ جَابِرٍ (قَالَ: «أَغْتَقَ رَجُلٌ مِثْلًا أَيْ مِثْلَ الْأَنْصَارِ».

(عَبْدًا لَهُ عَن دُبَيْنَ يَضُمُّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةَ وَضَمَّ الْمُوَحَّدَةَ أَيْضًا.

(لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَذَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَبَاعَةً مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٧٥) وَالتَّسَانِيُّ (٤٠٣/٧) عَنْ جَابِرٍ أَيْضًا وَاسْمُهَا فِيهِ الْعَبْدُ وَالرَّجُلُ وَلَفْظُهُ عَنْ جَابِرٍ «أَنْ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ أَبُو مَذْكُورٍ أَغْتَقَ غُلَامًا لَهُ يُقَالُ لَهُ أَبُو يَغْقُوبَ عَنْ دُبَيْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَذَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النَّحَّاسِ بِشَايِعَاتِهِ يَرْغَمُ فَذَفَعَهَا إِلَيْهِ» زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ «وَعَلَيْهِ دِينَ».

وَقَدْ تَرَجَّمَهُ الْبَخَارِيُّ فِي بَابِ الْاسْتِقْرَاضِ فَقَالَ: مَنْ بَاعَ مَالَ الْمُفْلِسِ وَقَسَّمَهُ بَيْنَ الْغَرَمَاءِ أَوْ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ حَتَّى يُثَقِّقَهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَاشَارَ إِلَى عَلَوِ بَيْعِهِ وَهُوَ الْاِخْتِيَاغُ إِلَى تَمِيْنِهِ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُهُمْ عَلَى مَنَعِ الْمُفْلِسِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ، وَعَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبِيعَ عَنْهُ وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ أَحْكَامِهِ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

## ٧- حُكْمُ السَّمَنِ تَقَعُ فِيهِ الْفَارَةُ

٧٤٩- وَعَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنْ فَارَةً وَقَعَتْ فِي سَمَنِ، فَمَاتَتْ فِيهِ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا فَقَالَ: «أَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ».

زَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٥).

وَزَادَ أَحْمَدُ (٣٣٠/٦) وَالتَّسَانِيُّ (١٧٨/٧) فِي «سَمَنِ بَجَائِدِهِ».

دَلَّ امْرَأَةٌ ﷺ بِالْقَاءِ مَا حَوْلَهَا وَهُوَ مَا لَامَسَتْهُ مِنَ السَّمَنِ عَلَى نَجَاسَةِ الْمَيْتَةِ لِأَنَّ الْمَرَادَ بِمَا حَوْلَهَا مَا لَاقَاهَا.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٦٧٠/٩): لَمْ يَأْتِ فِي طَرِيقِي صَحِيحَةٌ تَحْدِيدُ مَا يُلْقَى لَكِنْ أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٨٥/١) مِنْ مُرْسَلٍ عطاء «أَنْ يَكُونَ قَدْرُ الْكَفِّ»، وَسَنَدُهُ جَيِّدٌ لَوْلَا إِرسَالُهُ.

وَدَلَّ مَقْهُومُ قَوْلِهِ «جَامِدًا» أَنَّهُ لَوْ كَانَ مَاتِعًا لَنَجَسَ كُلُّهُ لَعَدِمَ تَمَيُّزُ مَا لَاقَاهَا عَمَّا لَمْ يَلَاقِهَا.

وَدَلَّ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَّقَعُ بِالذَّهْنِ التَّنَجُّسُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَتْفَاعَاتِ إِلَّا أَنَّهُ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يُبَاحُ الْأَتْفَاعُ بِهِ فِي غَيْرِ الْأَكْلِ وَذَهْنِ الْأَدَمِيِّ فَيَحْمِلُ هَذَا وَمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ «فَلَا تَقْرُبُوهُ» عَلَى الْأَكْلِ وَالذَّهْنِ لِلأَدَمِيِّ جَمْعًا بَيْنَ مُقْتَضَى الْأَدَلَّةِ نَعَمْ.

وَأَمَّا مُبَاشَرَةُ النَّجَاسَةِ فَهِيَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ جَائِزٍ إِلَّا لِإِزَالَتِهَا عَمَّا وَجِبَ أَوْ نَدَبَ إِزَالَتِهَا عَنْهُ فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ لِأَنَّهُ لَدَفْعِ مَفْسِدَتِهَا، وَبَقِيَ الْكَلَامُ فِي مُبَاشَرَتِهَا لِتَسْجِيرِ التَّسْوِيرِ وَإِصْلَاحِ الْأَرْضِ بِهَا فَقِيلَ هُوَ طَلَبُ مَصْلَحَتِهَا وَأَنَّهُ يُقَاسُ جَوَازُ الْمُبَاشَرَةِ لَهُ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ لِإِزَالَةِ مَفْسِدَتِهَا، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا تَدْخُلُ إِزَالَةُ مَفْسِدَتِهَا تَحْتَ جَلْبِ مَصْلَحَتِهَا فَتَسْجِيرُ التَّسْوِيرِ بِهَا يَدْخُلُ فِيهِ الْأَمْرَانِ: إِزَالَةُ مَفْسَدَةٍ بَقَاءِ عَيْنِهَا وَجَلْبُ الْمَصْلَحَةِ لِنَفْعِهَا فِي التَّسْجِيرِ، وَحَيْثُ تَجَوَّزَ الْمُبَاشَرَةُ لِلْأَتْفَاعِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ.

٧٥٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا وَقَعَتِ الْفَارَةُ فِي السَّمَنِ، فَلِنْ كَانَ جَامِدًا فَأَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَإِنْ كَانَ مَاتِعًا فَلَا تَقْرُبُوهُ».

زَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٢/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٤٢).

وَقَدْ حَكَّمَ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ [التَّارِيخُ الْكَبِيرُ ص ٢٩٨] وَأَبُو خَاتِمٍ بِالْوَهْمِ (الْعِلَلُ: ١٢/٢)

وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: سَمِعْتُ الْبَخَارِيَّ يَقُولُ: هُوَ خَطَأٌ وَالصَّوَابُ «الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ مَيْمُونَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» فَرَأَى الْبَخَارِيُّ أَنَّهُ ثَابِتٌ عَنْ مَيْمُونَةَ فَحَكَّمَ بِالْوَهْمِ عَلَى الطَّرِيقِ الْمَرْوِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَجَزَمَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (٢٣٧/٤) وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ ثَابِتٌ مِنَ الرَّجَحَيْنِ.

وَعَلِمَ أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ إِنَّمَا هُوَ لِتَصْحِيحِ اللَّفْظِ الْوَارِدِ وَأَمَّا الْحُكْمُ فَهَوَّ ثَابِتٌ، وَإِنْ طَرَحَهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَالْأَتْفَاعُ بِالْبَاقِي لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْجَامِدِ وَهُوَ ثَابِتٌ أَيْضًا فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ (٥٥٣٨) بِلَفْظِ «خَذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوا سَمَنَكُمْ».

وَيَقْهَرُ مِنْهُ أَنَّ الذَّائِبَ يُلْقَى جَمِيعُهُ إِذِ الْعِلَّةُ مُبَاشَرَةُ الْمَيْتَةِ وَلَا اخْتِصَاصَ فِي الذَّائِبِ بِالْمُبَاشَرَةِ وَتَمَيُّزَ الْبَعْضِ عَنِ الْبَعْضِ.



وظاهر الحديث أنه لا يقربُ السَّمَنُ المائع، ولو كان في غاية النكرة وقد تقدّم وجه الجمع بينه وبين حديث الطحاوي.

فائدة: تمكين المكلف لغير المكلف كالكلب والهر من أكل الميتة ونحوها جائز وبه قال الإمام يحيى وقواه المهدي وقال: إذ لم يُعْهَد عن السلف منعها انتهى.

قلت: بل واجب إن لم يُطعمه غيرها كما يدلُّ له حديث «أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ» [البخاري (٣٣١٨)، مسلم (٢٦١٩)] وعلله بأنها لم تُطعمها ولم تتركها تأكل من خشاش الأرض.

وفي خشاش الأرض ما هو مُحَرَّمٌ على المكلف وغيره، فالحديث دلٌّ على أن أحد الأمرين إطاعتها أو تركها تأكل من خشاش الأرض واجبٌ وبسبب تركه عُدِّبَت المرأة، وخشاش الأرض بالخاء المعجمة المفتوحة فشينٌ مُعْجَمَةٌ ثُمَّ الف فشينٌ مُعْجَمَةٌ: هُوَ هَوَامُ الْأَرْضِ وَحَشَرَاتُهَا كَمَا فِي النَّهَائَةِ.

## ٨- النهي عن ثمن السنور والكلب

٧٥١- وَعَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: «سَأَلْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ ثَمَنِ السَّنُورِ وَالْكَلْبِ فَقَالَ: زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ».

رواه مسلم (١٥٦٩) والنسائي (١٩١/٧) وزاد: «إِلَّا كَلْبٌ صَيِّدٌ».

(وعن أبي الزبير) هو أبو الزبير محمد بن مسلم المكي تابعي.

وروى عن جابر بن عبد الله كثيراً.

(قال: سألت جابرًا عن ثمن السنور) بكسر المهملة وتشديد النون هو الهر كما في القاموس.

(والكلب فقال: زجر النبي ﷺ عن ذلك. رواه مسلم والنسائي. وزاد إلا كلب صيد) وأخرج مسلم هذا من حديث جابر ورافع بن خديج (١٥٦٨).

وزاد النسائي في روايته استثناء كلب الصيد ثم قال: هذا منكر.

قال المصنف في التلخيص (٤/٣): إنه ورد الاستثناء من

حديث جابر ورجاله ثقات انتهى: ورواية جابر هذه رواها أحمد (٣١٧/٣) والنسائي وفيها استثناء الكلب المعلم.

إلا أنه قال المناوي في شرح الجامع الصغير متعقبًا لقول المصنف: إن رجالها ثقات بأنه قال ابن الجوزي: فيه الحسين بن حفص.

قال يحيى: ليس بشيء وضعفه أحمد.

وقال ابن حبان: هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لا أصل له.

نعم الثابت جواز اقتناء الكلب للصيد من غير نقص من عمل من اقتناه لقوله ﷺ «مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَّبَ صَيْدَهُ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيَرَاتَانِ» [البخاري (٥٤٨٠)، مسلم (١٥٧٤)].

فيل: قيراط من عمل الليل وقيراط من عمل النهار وقيل من القرض والنفل.

هذا والنهي عن ثمن الكلب متفق عليه من حديث ابن مسعود [البخاري (٢٢٣٧)، مسلم (١٥٦٧)]، وانفرد مسلم برواية النهي عن ثمن السنور، وأصل النهي التحريم والجمهور على تحريم بيع الكلب مطلقًا واختلفوا في السنور.

وقد ذهب إلى تحريم بيع السنور أبو هريرة وطاوس وجابر.

ودفع الجمهور إلى جواز بيعه إذا كان له نفع وحلوا النهي على التثريب وهو خلاف ظاهر الحديث، والقول بأنه حديث ضعيف مردود بإخراج مسلم له وغيره.

والقول بأنه لم يرو عنه أبي الزبير غير حماد بن مسلمة مردود أيضًا بأنه أخرج مسلم عن معقل بن عبد الله عن أبي الزبير فهذان ثقتان روايا عن أبي الزبير وهو ثقة أيضًا.

## ٩- كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل

٧٥٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

جَاءَنِي بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبَتُ أَهْلِي عَلَى نَسْعِ أَرَاكِ، فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةً، فَأَعِينَنِي فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبُّ أَهْلِكَ أَنْ أَعْتَدَهَا لَهُمْ وَيَكُونُوا وَلَاؤُكُ لِي فَعَلْتُ،



قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ» إِي فِي شَرْعِهِ الَّذِي كَتَبَهُ عَلَى الْعِبَادِ، وَحُكْمُهُ أَعْمُ مِنْ كُتُوبِهِ بِالْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ (فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ) بِالِاتِّبَاعِ مِنَ الشَّرْطِ الْمَخَالِفَةِ لِحُكْمِ اللَّهِ.

(وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ «اشْتَرَيْهَا وَأَغْيَقِهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْكِتَابَةِ وَهِيَ عَقْدٌ بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ عَلَى رَقَبَتِهِ وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْكِتَبِ وَهُوَ الْفَرْضُ وَالْحُكْمُ كَمَا فِي قَوْلِهِ «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ» [البقرة: ١٨٣] وَهِيَ مَدْرُوبَةٌ.

وَقَالَ عَطَاءٌ وَدَاوُدُ: وَاجِبَةٌ إِذَا طَلَبَهَا الْعَبْدُ بِقَدْرِ قِيَمَتِهِ لظَاهِرِ الْأَمْرِ فِي «فَكَاتِبُوهُمْ» [النور: ٣٣] وَهُوَ الْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ.

قُلْتُ: إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى قَيْدُ الْوَجُوبِ بِقَوْلِهِ «إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا» [النور: ٣٣] نَعَمْ بَعْدَ عِلْمِ الْخَيْرِ فِيهِمْ تَحَبُّبُ الْكِتَابَةِ وَفِي تَفْسِيرِ الْخَيْرِ اقْوَالٌ لِلْمُسْلِمِ:

الْأَوَّلُ: مَا جَاءَ فِي حَدِيثِ مُرْسَلٍ وَمَرْفُوعٍ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ [المراسيل (١٨٥)]:

أَنَّهُ قَالَ ﷺ: «إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ حِرْفَةً وَلَا تُرْسِلُوهُمْ كَلًّا عَلَى النَّاسِ».

وَالثَّانِي: لِابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ خَيْرًا الْمَالُ.

الثَّالِثُ: عَنْهُ أَمَانَةٌ وَوَفَاءٌ.

الرَّابِعُ: عَنْهُ إِنْ عَلِمْتَ أَنَّ مَكَاتِبَكَ يَقْضِيكَ.

وَقَوْلُهَا «فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةً» فِي تَقْرِيرِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِذَلِكَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّجْمِيعِ لَا عَلَى تَحْتِمِهِ وَشَرْطِيَّتِهِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْهَادِي وَغَيْرُهُمَا.

وَقَالُوا: التَّجْمِيعُ فِي الْكِتَابَةِ شَرْطٌ وَأَقْلَهُ نَجْمَانِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِرَوَايَاتٍ عَنِ السَّلَفِ لَا تَنْهَضُ دَلِيلًا.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ وَاحِدٌ وَمَالِكٌ إِلَى جَوَازِ عَقْدِ الْكِتَابَةِ عَلَى نَجْمٍ لِقَوْلِهِ «فَكَاتِبُوهُمْ» وَلَمْ يَفْصَلْ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ قَيْدٌ

فَذَهَبَتْ بَرِيرَةُ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبَوْا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ» فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ.

ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [خ (٢٧٢٩)، م (١٥٠٤)] وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ - وَعِنْدَ مُسْلِمٍ قَالَ: «اشْتَرَيْهَا وَأَغْيَقِهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ».

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَاءَتْنِي بَرِيرَةُ بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَرَامِينَ بَيْنَهُمَا مِثْنَاةٌ تَحِيَّةٌ مَوْلَاةٌ لِعَائِشَةَ.

(لِقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبْتُ مِنَ الْمَكَاتِبَةِ وَهِيَ الْعَقْدُ بَيْنَ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ (أَهْلِي) هُمْ نَاسٌ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا هُوَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ.

(عَلَى تَسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أَوْقِيَّةً فَأَعْيَنِي) بِصِغَةِ الْأَمْرِ لِلْمَوْثِقِ مِنَ الْإِعَانَةِ فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعْدَهَا لَهُمْ وَيَكُونُوا لِأَوَّلِكَ لِي فَعَلْتُ فَلَنَهَبْتُ بَرِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبَوْا عَلَيْهَا فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْوَلَاءُ فَسَمِعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمْ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْمُزَنِيُّ: يَعْنِي اشْتَرِطِي عَلَيْهِمْ فَالْأَمُّ بِمَعْنَى عَلَى.

(وَالْوَلَاءُ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي النَّاسِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ



إِطْلَاقَهَا الْآثَارَ عَنِ السَّلَفِ غَيْرُ صَحِيحٍ إِذْ لَيْسَ بِإِجْمَاعٍ، وَتَقْيِيدُ الْآيَاتِ بِآرَاءِ الْعُلَمَاءِ بَاطِلٌ.

وَدَلُّ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «خُلْيُوتُهَا» عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الْمَكْتَابِ عِنْدَ تَعَسُّرِ الْإِيْفَاءِ بِمَالِ الْكِتَابَةِ.

وَلِلْعُلَمَاءِ فِي جَوَازِ بَيْعِ الْمَكْتَابِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: جَوَازُهُ وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ وَحُجَّتُهُمْ قَوْلُهُ ﷺ «الْمَكْتَابُ رِقٌّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ذَرْعُهُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٢٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٥١٩) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ بَرَضًا إِلَى مَنْ يُنْفِقُهُ مُخْتَجِينَ بِظَاهِرِ حَدِيثِ بَرِيرَةَ.

وَالْقَوْلُ الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ مُطْلَقًا وَهُوَ لِأَبِي حَنِيفَةَ وَجَمَاعَةٍ.

قَالُوا: لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ مَلِكِ السَّيِّدِ وَتَأَوَّلُوا الْحَدِيثَ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ لِأَنَّ التَّقْيِيدَ بِالرَّاقِعِ فِي قَصَّةِ بَرِيرَةَ لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ شَرُطٌ وَإِنَّمَا كَانَ الْوَاقِعُ كَذَلِكَ فَمَنْ أَيْنَ أَنَّهُ شَرُطٌ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بَأَنَّهُ يَبْعُهُ يُوجِبُ سُقُوطَ حَقِّ اللَّهِ فَجَوَابُهُ أَنَّ حَقَّ اللَّهِ تَعَالَى مَا ثَبَتَ فَإِنَّهُ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالْإِيْفَاءِ وَالْفَرْضُ أَنَّهُ عَجَزَ الْمَكْتَابُ عَنْهُ.

وَقَوْلُهُ «وَاشْتَرَيْتُ لَهَا الْوَلَاءَ» إِنْ جُعِلَتِ اللَّامُ بِمَعْنَى (عَلَى) مِنْ بَابِ قَوْلِهِ «وَإِنْ أَسَاءْتُمْ فَلَهَا» [الْإِسْرَاءُ: ٧] «وَيَخْرُجُونَ لِلْأَقْدَانِ» [١٠٩] كَمَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ فَلَا إِشْكَالُ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ضَعَفَ بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُكْرَهْ عَلَيْهِمْ اشْتِرَاؤُ الْوَلَاءِ.

وَيَجِبُ عَنْهُ بَأَنَّهُ الَّذِي أَنْكَرَهُ اشْتِرَاؤُهُمْ لَهُ أَوَّلَ الْأَمْرِ.

وَقِيلَ أَرَادَ بِذَلِكَ الرُّجْعَ وَالتَّوْبِيخَ لَهُمْ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ قَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ حُكْمَ الْوَلَاءِ، وَإِنْ هَذَا الشَّرْطُ لَا يَجُلُ نَلْمًا ظَهَرَتْ مِنْهُمْ الْمَخَالَفَةُ قَالَ لِعَائِشَةَ ذَلِكَ وَمَعْنَاهُ: لَا تَبَالِي لِأَنَّ اشْتِرَاؤَهُمْ مُخَالَفٌ لِلْحَقِّ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ لِلْإِبَاحَةِ بَلِ الْمَقْصُودُ الْإِهَانَةُ وَعَدَمُ الْمَالَاهُ بِالْإِشْرَاطِ وَإِنْ وَجُودُهُ كَعَدَمِهِ.

وَبَعْدَ مَعْرِفَةِ هَذِهِ الْوُجُوهِ وَالشَّوَابِلِ يَزُولُ الْإِشْكَالُ بَأَنَّهُ

كَيْفَ وَقَعَ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْإِذْنُ لِعَائِشَةَ بِالشَّرْطِ لَهُمْ، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ خَدَاعٌ وَغَرَرٌ لِلْبَائِعِ مَنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَغْتَقِدُ عِنْدَ الْبَيْعِ أَنَّهُ بَقِيَ لَهُ بَعْضُ الْمَنَافِعِ وَأُنْكَشِفَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِهِ، وَلَكِنْ بَعْدَ تَحَقُّقِ وَجُوهِ التَّوَابِلِ يَنْعَبُ الْإِشْكَالُ.

وَفِي قَوْلِهِ «وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَى» دَلِيلٌ عَلَى حَصْرِ الْوَلَاءِ فِيمَنْ أَغْتَى لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ.

## ١٠- النهي عن بيع أمهات الأولاد

٧٥٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

نَهَى عُمَرُ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ فَقَالَ: لَا تَبَاغُ، وَلَا تَوْهَبُ، وَلَا تُورَثُ، يَسْتَمْتِعُ بِهَا مَا بَدَأَ لَهُ فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ.

رَوَاهُ مَالِكٌ [الموطأ (ص ٤٨٥)] وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٤٢/١) وَقَالَ: رَفَعَهُ نَفِضُ الرُّوَاةِ فَوَيْه.

وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: الصَّحِيحُ وَقَعَهُ عَلَى عُمَرَ وَمِثْلُهُ قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ.

قَالَ صَاحِبُ الْإِلَامِ: الْمَعْرُوفُ فِيهِ الْوَقْفُ وَالَّذِي رَفَعَهُ تَقَى وَفِي الْبَابِ آثَارٌ عَنِ الصَّحَابَةِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٤٥٨/٢) وَابْنُ عَسَاكِرَ وَابْنُ الْمُنْذِرَ عَنْ بُرَيْدَةَ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُمَرَ إِذْ سَمِعْتُ صَائِحَةً قَالَتْ يَا يَرْفَأُ انْظُرْ مَا هَذَا الصَّوْتُ فَنَظَرْتُ ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: جَارِيَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ تُبَاغُ أُمُّهَا فَقَالَ عُمَرُ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ فَلَمْ يَمُكِّثْ سَاعَةً حَتَّى امْتَلَأَتِ الدَّارُ وَالْحِجْرَةُ فَحَمَدَ اللَّهُ وَاتَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ فَقُلْ كَانَ فِيمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْقَطِيعَةُ قَالُوا: لَا قَالَ: فَإِنَّهَا قَدْ أَصْبَحَتْ فِيكُمْ فَاشْتِئُوا ثُمَّ قَرَأَ «فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا أَرْحَامَكُمْ» [مَعْمَد: ٢٢] ثُمَّ قَالَ: وَآيُ قَطِيعَةٍ أَقْطَعُ مِنْ أَنْ تَبَاغَ أُمُّ امْرِئٍ مِنْكُمْ وَقَدْ أَوْسَعَ اللَّهُ لَكُمْ، قَالُوا: فَاصْنَعْ مَا بَدَأَ لَكَ فَكَتَبَ إِلَى الْأَنْفَاقِ: أَنْ لَا تَبَاغَ أُمُّ حُرٍّ فَإِنَّهَا قَطِيعَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يَجُلُ.

فَهَذَا وَغَوْهُ مِنَ الْآثَارِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا حَرَمَ



بيعتها سواء كان الولد باقياً أو لا.

ولل هذا ذهب أكثر الأئمة وادعى الإجماع على المنع من بيعها جماعة من المتأخرين.

وأفرد الحافظ ابن كثير الكلام على هذه المسألة في جزء مفرد.

قال: وتلخص لي عن الشافعي فيها أربعة أقوال.

وفي المسألة من حيث هي ثمانية أقوال.

وقد ذهب الناصر والإمامية وداود إلى جواز بيعها لما أفاضه الحديث الآتي:

٧٥٤- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نَبِيعُ سَرَارِنَا أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ، وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حَيٌّ، لَا يَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا».

رواه النسائي (كبرى) كما في «تحفة الأشراف» (٢٨٣٥) وابن ماجه (٢٥١٧) والدارقطني (١٣٥/٤)، وصححه ابن حبان (٤٣٢٣).

وأخرجه أحمد (٣٢١/٣) والشافعي والبيهقي (٣٤٨/١٠) وأبو داود (٣٩٥٤) والحاكم (١٨/٢).

وزاد «في زمن أبي بكر، فلما كان عمر نهرانا فانتھينا».

ورواه الحاكم (١٩/٢) من حديث أبي سعيد وإسناده ضعيف قال البيهقي (٣٤٨/١٠): ليس في شيء من الطرق أنه صلى الله عليه وآله وسلم أطلع على ذلك وأقرهم عليه، وتروته رواية النسائي (كبرى) (١٩٩/٣) التي فيها والنبي صلى الله عليه وآله وسلم حي لا يرى بذلك بأساً.

واستدل القائلون بجواز بيعها بأنه صح عن علي عليه السلام أنه رجع عن تحريم بيعها إلى جوازها.

وأخرج عبد الرزاق (٢٩١/٧) عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني المرادي قال: سمعت علياً يقول: اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبعن.

ثم رأيت بعد ذلك أن يبعن - الحديث، وهو معدود في أصح الأسانيد.

وأجاب في الشرح عن هذه الأدلة بأنه يحتمل أن حديث

جابر كان في أول الأمر وإن ما ذكر ناسخ وأيضاً فإنه راجع إلى التقرير وما ذكر قول وعند التعارض القول أرجح.

قلت: ولا يخفى ضعف هذا الجواب لأنه لا نسخ بالاحتمال فللقائل يجوز بيعها أن يقلب الاستدلال ويقول: يحتمل أن حديث ابن عمر [قدّم برقم (٧٤٣)] كان أول الأمر ثم نسخ بحديث جابر وإن كان احتمالاً بعيداً ثم قوله: إن حديث جابر راجع إلى التقرير وحديث ابن عمر قول والقول أرجح عند التعارض.

يقال عليه: القول لم يصح رفعه بل صرح المصنف وغيره أن رفعه وهم وليس في منع بيعها إلا رأي عمر رضي الله عنه لا غير، ومن شاوره من الصحابة وليس بإجماع فليس يحجّو على أنه لو كان في المسألة نص لما احتج عمر والصحابة إلى الرأي.

وأما حديث ابن عباس (ابن ماجه (٢٥١٦)) أنها لما ولدت مارية ابنة إبراهيم فقال صلى الله عليه وسلم: «أعتقها ولدها» فإنه قال ابن عبد البر في «الاستذكار»: إنه روي من أوجه، ليس بالقوي، ولا يشبه أهل الحديث.

قال: وكذلك حديث ابن عباس (أحمد (٣١٧))، ابن ماجه (٢٥١٥)) رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «أما أمّ ولد من سيدها فهي حرة إذا مات» لا يصح، لأنه انفرد به الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس، وهو ضعيف متروك، انتهى.

وأما أبو محمد بن حزم فقد صحح الأول، وتعقب بما بسطناه في «حواشي ضوء النهار».

## ١١- النهي عن بيع فضل الماء

٧٥٥- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ».

رواه مسلم (١٥٦٥).

وزاد في روايته (١٥٦٥) (٣٥): «وَعَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي حَبَسٍ الْخَمَلِ».

وأخرجه أصحاب السنن (٣٤٧٨)، ت (١٢٧١)، س (٤٦٦٢)، ج (٢٤٧٦) من حديث إياس بن عبد وصححه الترمذي وقال أبو الفتح القشيري: هو على شرطهما.



والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ما فضل من الماء عن كفاية صاحبه.

قال العلماء: وصورة ذلك أن يبيع في أرض مباحة فيسقي الأعلى ثم يفضل عن كفايته فليس له المنع، وكذا إذا اتخذ حفرة في أرض مملوكة يجتمع فيها الماء أو حفر بئرًا ليسقي منه ويسقي أرضه فليس له منع ما فضل.

وظاهر الحديث يدل على أنه يجب عليه بذل ما فضل عن كفايته لشربه أو ظهور أو سقي زرع، وسواء كان في أرض مباحة أو مملوكة.

وقد ذهب إلى هذا العموم ابن القيم في الهدي (٨٠٤/٥).

وقال: إنه يجوز دخول الأرض المملوكة لأخذ الماء والكلأ لأن له حقًا في ذلك ولا يمنعه استيصال ملك الغير وقال: إنه نص أحمد على جواز الرعي في أرض غير مباحة للراعي.

وإلى مثله ذهب المنصور بالله والإمام يحيى في الحطب والحشيش.

ثم قال: إنه لا فائدة لإذن صاحب الأرض لأنه ليس له منعه من الدخول بل يجب عليه تمكينه وحرم عليه منعه فلا يتوقف دخوله على الإذن وإنما يحتاج إلى الإذن في الدخول في الدار إذا كان فيها سكن لوجوب الاستئذان.

وأما إذا لم يكن فيها سكن فقد قال تعالى ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَاعٌ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٩].

ومن احتفر بئرًا أو نهراً فهو أحق بمأبىه ولا يمنع الفضلة عن غيره سواء.

قلنا: إن الماء حق للحافر لا ملك كما هو قول جماعة من العلماء.

أو قلنا هو ملك فإن عليه بذل الفضلة لغيره لما أخرجه أبو داود (٣٤٧٦) «أنه قال رجل: يا نبي الله ما الشيء الذي لا يجزئ منعه؟ قال: الماء قال يا نبي الله ما الشيء الذي لا يجزئ منعه؟ قال: الملح».

وأفاد أن في حكم الماء الملح وما شاكله ومثله الكلأ فمن سبق بدوابه إلى أرض مباحة فيها عشب فهو أحق برعيه ما

دامت فيه دوابه فإذا خرجت منه فليس له بيعه.

هذا وأما المحروز في الأسقية والظروف فهو مخصص من ذلك بالقياس على الحطب فقد قال ﷺ «لَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلًا يَأْخُذُ حَزْمَةً مِنْ حَطَبٍ فَيَبِيعَ ذَلِكَ فَيَكْفَ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطِي أَوْ مَنَعْ» [البخاري (١٤٧١)].

فيجوز بيعه ولا يجب بذله إلا لمضطر وكذلك بيع البئر والعين أنفسيهما فإنه جائز فقد قال ﷺ «مَنْ يَشْتَرِي بَيْتًا رُومَةً يَوْسَعُ بِهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَلَهُ الْجَنَّةُ فَأَشْتَرَاهَا عُثْمَانُ» [الرملي (٣٧٠٣)، النسائي (٢٣٥/٦)] والقصة معروفة.

وقوله (وعن ضراب الجمل) أي ونهى عن أجرة ضراب الجمل وقد عبر عنه بالعسب في الحديث الآتي.

## ١٢- النهي عن عسب الفحل

٧٥٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ»

رواه البخاري (٢٢٨٤)

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ») وهو بفتح العين المهملة وسكون السين المهملة فباء موحدة (رواه البخاري).

وله وفيما قبله دليل على تحريم استئجار الفحل للضراب والأجرة حرام.

ودفع جماعة من السلف إلى أنه يجوز ذلك إلا أنه يستأجره للضراب مثله معلومة أو تكون الضرابات معلومة.

قالوا: لأن الحاجة تدعو إليه وهي منفعة مقصودة وحلوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصليه.

## ١٣- النهي عن بيع حبل الحبلية

٧٥٧- وَعَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ

حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَكَانَ يَبْعُ يَبْنَعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ: كَانَ الرَّجُلُ يَتَنَاقَشُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تَتَسَجَّ النَّاقَةُ ثُمَّ تَتَسَجُّ



الَّتِي فِي بَطْنِهَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٢٤٣)، مسلم (١٥١٤)]، وَالْفَلْظُ لِلْبَخَارِيِّ.

(وعنه) أي ابن عمر.

(وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْخَيْلِ) بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ فِيهِمَا.

(وَكَانَ يَبْعُ يَبَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ) وَفَسَّرَهُ قَوْلُهُ (كَانَ الرَّجُلُ يَبْعُ الْجَزُورَ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَضَمِّ الزَّايِ أَيِ الْبَعِيرِ ذَكَرَ كَانَ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤَنَّثٌ وَإِنْ أَطْلَقَ عَلَى مُذَكَّرٍ فَقَوْلُ هَذَا الْجَزُورُ.

(إِلَى أَنْ تَنْتَجِ) بضم أوليه وفتح ثانيه أي تُلِدَ النَّاقَةُ وَهَذَا الْفِعْلُ لَمْ يَأْتِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ إِلَّا عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ لِلْمَجْهُولِ.

(لَمْ تَنْتَجِ الَّتِي فِي بَطْنِهَا) وَهَذَا التفسيرُ مِنْ قَوْلِهِ «وَكَانَ يَبْعُ» الْخُ مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ مِنْ كَلَامٍ نَافِعٍ وَقِيلَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ عُمَرَ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفَلْظُ لِلْبَخَارِيِّ) وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ وَلَدٍ حَمَلٍ النَّاقَةُ مِنْ دُونِ اشْتِرَاطِ الْإِنْتِاجِ.

وَفِي رِوَايَةٍ «أَنَّ تَنْتَجِ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا» مِنْ دُونِ أَنْ يَكُونُ يَنْتَاجُهَا قَدْ حَمَلٌ وَأَنْتَجَ.

وَالْحَبْلُ مُصَدَّرٌ حَبَلَتْ حَبْلٌ سُمِّيَ بِهِ الْحَبُولُ.

وَالْحَبْلَةُ جَمْعُ حَابِلٍ مِثْلُ ظَلَمَةٍ فِي ظِلْمٍ وَكَبَّةٍ فِي كَاتِبٍ، وَيُقَالُ حَابِلٌ وَحَابِلَةٌ بِالنَّاءِ.

قَالَ ابْنُ عُيَيْنٍ لَمْ يَرِدِ الْحَبْلُ فِي غَيْرِ الْأَدْمِيَّاتِ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالَ غَيْرُهُ: بَلْ ثَبَتَ فِي غَيْرِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ هَذَا الْبَيْعِ وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْمُنْهَى عَنْهُ لِاخْتِلَافِ الرُّوَايَاتِ هَلْ هُوَ مِنْ حَيْثُ يُؤْجَلُ بَشَمَنِ الْجَزُورِ إِلَى أَنْ يَحِلَّ النَّتَاجُ الْمَذْكُورُ أَوْ أَنَّهُ يَبْعُ مِنْهُ النَّتَاجَ.

ذَهَبَ إِلَى الْأَوَّلِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ قَالُوا: وَعَلَّةُ النَّهْيِ جَهَالَةُ الْأَجَلِ.

وَذَهَبَ إِلَى الثَّانِي أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ وَبِهِ جَزَمَ التِّرْمِذِيُّ قَالُوا: وَعَلَّةُ النَّهْيِ هُوَ كَوْنُهُ يَبْعُ مَعْدُومٍ وَمَجْهُولٍ غَيْرَ مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي بَيْعِ الْغَرَرِ وَقَدْ أَشَارَ إِلَى

هَذَا الْبَخَارِيُّ حَيْثُ صَدَّرَ الْبَابَ بِبَيْعِ الْغَرَرِ وَأَشَارَ إِلَى التفسيرِ الْأَوَّلِ وَرَجَّحَهُ أَيْضاً فِي بَابِ تَفْسِيرِ السَّلَمِ بِكَوْنِهِ مُوَافِقاً لِلْحَدِيثِ، وَإِنْ كَانَ كَلَامُ أَهْلِ اللُّغَةِ مُوَافِقاً لِلثَّانِي.

نَعَمْ وَيَتَحَصَّلُ مِنَ الْخِلَافِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ لِأَنَّهُ يُقَالُ: هَلِ الْمَرَادُ الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بَيْعُ الْجَنِينِ وَعَلَى الْأَوَّلِ هَلِ الْمَرَادُ بِالْأَجَلِ وَلَادَةُ الْأُمِّ أَوْ وَلَادَةُ وَلَدِهَا.

وَعَلَى الثَّانِي هَلِ الْمَرَادُ بَيْعُ الْجَنِينِ الْأَوَّلِ أَوْ جَنِينِ الْجَنِينِ فَصَارَتْ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ.

هَذَا وَحْكِي عَنْ ابْنِ كَيْسَانَ وَأَبِي الْعَاسِمِ الْمِرْيُ أَنِ الْمَرَادُ بِالْحَبْلَةِ الْكُرْمَةُ وَأَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ الْعَنْبِ قَبْلَ أَنْ يَصْلَحَ فَاصِلُهُ عَلَى هَذَا بِسُكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ لَكِنَّ الرُّوَايَاتِ بِالتَّحْرِيكِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ حُكِيَ فِي الْحَبْلَةِ بِمَعْنَى الْكُرْمَةِ فَتَحَّتْهَا.

#### ١٤- النهي عن بيع الولاء وهيبه

٧٥٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ، وَعَنْ هَيْبَتِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٣٥)، مسلم (١٥٠٦)].

(وعنه) أي ابن عمر.

(وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ) بِفَتْحِ الْوَاوِ (وَعَنْ هَيْبَةٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَالْوَلَاءُ هُوَ وَلَاءُ الْعَيْتِ أَيْ وَهُوَ إِذَا مَاتَ الْمُتَعَنُّ وَرَثَتُهُ مُعَيَّنَةٌ كَانَتْ الْعَرَبُ تَهْبُهُ وَيَبْعُهُ فَهِيَ عَنْهُ لِأَنَّ الْوَلَاءَ كَالنَّسَبِ لَا يَزُولُ بِالْإِزَالَةِ ذَكَرَهُ فِي النِّهَايَةِ.

#### ١٥- النهي عن بيع الحصاة والغرر

٧٥٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥١٣).

اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى النَّهْيِ عَنْ صُورَتَيْنِ مِنْ صُورِ الْبَيْعِ.

(الْأُولَى) بَيْعُ الْحَصَاةِ وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ بَيْعِ الْحَصَاةِ.



قِيلَ هُوَ أَنْ يَقُولَ: ارْمِ بِهَذِهِ الْحَصَاةَ فَعَلَى أَيِّ ثَوْبٍ وَقَعَتْ فَهُوَ لَكَ بِدَرَقَمٍ.

وقيل: هُوَ أَنْ يَبِيعَهُ مِنْ أَرْضِهِ قَدَرًا مَا انْتَهَتْ إِلَيْهِ رَمِيَّةُ الْحَصَاةِ.

## ١٦- لَا يُبَاعُ الطَّعَامُ حَتَّى يُكْتَالَ

٧٦٠- وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٢٨).

(وعنه) أي إبي هريرة (أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ» وقد ورد في الطعام أنه لا يبيعه من اشتراه حتى يستوفيه من حديث جماعة من الصحابة.

وورد في أصم من الطعام حديث حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤٠٢/٣) قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي اشْتَرَيْتُ يَبُوعًا فَمَا يَحِلُّ لِي مِنْهَا وَمَا يَحْرُمُ عَلَيَّ؟ قَالَ: «إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئًا فَلَا تَبِيعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ».

وأخرج الدارقطني (١٣/٣) وأبو داود (٣٤٩٩) من حديث زيد بن ثابت «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُبَاعَ السُّلْعَةُ حَيْثُ تَبْتَاعُ حَتَّى يَحُوزَهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ».

وأخرجهُ الشَّيْبَعَةُ وَاحِدٌ (٢٢١/١)، البخاري (٢١٣٢)، مسلم (١٥٢٥) أبو داود (٣٤٩٦)، النسائي (٢٨٥/٧)، ابن ماجه (٢٢٢٧) إلَّا الترمذي أخرجه برقم (١٢٩١) من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَا أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ.

فدلَّت الأحاديثُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ أَيِّ سَلْعَةٍ شَرَيْتَ إِلَّا بَعْدَ قَبْضِ الْبَائِعِ لَهَا وَاسْتِيفَائِهَا.

وَدَقَّبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ يُخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِالطَّعَامِ لَا غَيْرِهِ مِنَ الْمَبِيعَاتِ.

وَدَقَّبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يُخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْمَقُولِ دُونَ غَيْرِهِ لِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ فَإِنَّهُ فِي السَّلْعِ.

والجوابُ أَنَّ ذِكْرَ حُكْمِ الْخَاصِّ لَا يُخَصُّ بِهِ الْعَامُ،

وقيل: هُوَ أَنْ يَقْبِضَ عَلَى كَفٍّ مِنْ حَصَا وَيَقُولَ لِي بَعْدِي مَا خَرَجَ فِي الْقَبْضَةِ مِنَ الشَّيْءِ الْمَبِيعِ، أَوْ يَبِيعُهُ سَلْعَةً وَيَقْبِضُ عَلَى كَفٍّ مِنْ حَصَا وَيَقُولُ: لِي بِكُلِّ حَصَاةٍ دَرَقَمٌ.

وقيل: أَنْ يَمْسِكَ أَحَدُهُمَا حَصَاةً بِيَدِهِ وَيَقُولُ: أَيُّ وَقْتٍ سَقَطَتِ الْحَصَاةُ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ.

وقيل: هُوَ أَنْ يَغْتَرِضَ الْقَطِيعَ مِنَ الْغَنَمِ فَيَأْخُذَ حَصَاةً وَيَقُولُ: أَيُّ شَاؤٍ أَصَابَتْهَا فَهِيَ لَكَ بِكَذَا.

وَكُلُّ هَذِهِ مُتَضَمِّنَةٌ لِلْغَرَرِ لِمَا فِي الثَّمَنِ أَوْ الْمَبِيعِ مِنَ الْجَهَالَةِ وَلِقَظِ الْغَرَرِ يَشْمَلُهَا وَإِنَّمَا أَفْرَدْتُ لِكَوْنِهَا كَانَتْ مِمَّا يَتَنَاقَرُ الْجَاهِلِيَّةُ فَهِيَ ﷺ عَنْهَا، وَأَضِيفَ الْبَيْعُ إِلَى الْحَصَاةِ لِلْمَلَابَسَةِ لَاغْتِيَابِ الْحَصَاةِ فِيهِ.

(والثانية) بيع الغرر - بفتح الغين المعجمة والراء المكسرة - وَهُوَ بِمَعْنَى مَغْرُورٍ بِهِ اسْمٌ مَفْعُولٌ وَإِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَيْهِ مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ.

وَيَحْتَمِلُ غَيْرُ هَذَا وَمَعْنَاهُ الْخِدَاعُ الَّذِي هُوَ مِثْلُهُ أَنْ لَا رِضَا بِهِ عِنْدَ تَحْقِيقِهِ فَيَكُونُ مِنْ أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، وَيَتَحَقَّقُ فِي صُورٍ: إمَّا بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَى تَسْلِيمِهِ كَبَيْعِ الْعَبْدِ الْأَبْيِّ وَالْفَرَسِ النَّافِرِ أَوْ بِكَوْنِهِ مَعْدُومًا أَوْ مَجْهُولًا أَوْ لَا يَتِمُّ مِلْكُ الْبَائِعِ لَهُ كَالسَّمَكِ فِي الْمَاءِ الْكَثِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصُّورِ وَقَدْ يُحْتَمَلُ بِبَعْضِ الْغَرَرِ فَيَصِحُّ مَعَهُ الْبَيْعُ إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ كَالْجَهْلِ بِأَسَاسِ الدَّارِ وَكَبَيْعِ الْجَبَّةِ الْحَشُوءَةِ وَإِنْ لَمْ يَرِ حَشُوءَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَكَذَا عَلَى جَوَازِ إِجَارَةِ الدَّارِ وَالدَّابَّةِ شَهْرًا مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ الشَّهْرُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ تِسْعَةً وَعَشْرِينَ.

وعلى دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وقد رُكِبَتْ.

وعلى جواز الشرب في السقاء بالعوض مع الجهالة.

وأجمعوا على عدم صحة بيع الأجنة في البطون والطير في



وحديث حَكِيمٍ عامٍّ فالعملُ عليه.

وإليه ذهب الجمهورُ وأنه لا يجوزُ البيعُ للمشتري قبل القبض مطلقاً وهو الذي دلَّ له حديثُ حَكِيمٍ واستنبطه ابنُ عباسٍ.

(فاللذة) أخرج الدارقطني (٨/٣) من حديث جابرٍ «نهى رسولُ الله ﷺ عن بيعِ الطعامِ حتى يجري فيه الصَّاعانِ صاعُ البائعِ وصاعُ المشتري» ونحوه للبخاري (كشف الاستار) (١٢٦٥) من حديث أبي هريرةٍ بإسنادٍ حسنٍ فدلَّ على أنه إذا اشترى الشيءَ مكالبةً وقضه ثم باعه لم يجر تسليمه بالكيلِ الأولِ حتى يكيله على من اشتراه ثانياً وبذلك قال الجمهورُ.

وقال عطاء: يجوزُ بيعُهُ بالكيلِ الأولِ، وكأنه لم يبلغه الحديثُ.

ولعلَّ علَّةَ الأمرِ بالكيلِ ثانياً لِتَحَقُّقِ ما يجوزُ من النقصِ بإعادةِ الكيلِ لإذهابِ الخداعِ.

وحديثُ الصَّاعينِ دليلٌ على أنه لا يجوزُ بيعُ الجزأينِ إلا أن في حديثِ ابنِ عمرٍ أنهم كانوا يبتاعون الطعامَ جُزْأً ولَفْظُهُ «كنا نشتري الطعامَ من الرِّبَّانِ جُزْأً فنهانا رسولُ الله ﷺ أن نبيعه حتى نقتله».

أخرجهُ الجماعةُ [أحمد (٥٦/١)، البخاري (٢١٦٦)، مسلم (١٥٢٧)، أبو داود (٣٤٩٣)، النسائي (٢٨٧/٧)، ابن ماجه (٢٢٢٩)] إلا الترمذي.

قال ابنُ قدامة: يجوزُ بيعُ الصبرةِ جُزْأً لا نعلمُ فيه خلافاً.

وإذا ثبتَ جوازُ بيعِ الجزأينِ حملَ حديثُ الصَّاعينِ على أن المرادَ أنه إذا اشترى الطعامَ كيلاً وأريدَ بيعُهُ فلا بُدَّ من إعادةِ كيله للمشتري.

#### ١٧- النهي عن بيعتين في بيعة

٧٦١- وَعَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ».

رواهُ أحمدُ (٤٣٢/٢)، والنسائي (٢٩٥/٧)، وصحَّحه الترمذي (١٢٣١) وابنُ حبانٍ (٤٩٧٣).

ولأبي داود (٣٤٦١) «مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرِّبَا».

(وعنه) أي أبي هريرة (قال) «نهى رسولُ الله ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ». رواهُ أحمدُ والنسائي وصحَّحه الترمذي وابنُ حبانٍ ولأبي داود (أي من حديثِ أبي هريرة).

(مَنْ بَاعَ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرِّبَا).

قال الشافعي: لَهُ تَاوِيلَانِ:

أحدهما أن يقول: بَعْتُكَ بِالْفَيْنِ نَسِيئَةً وبِالْفِ نَقْدًا فَأَيُّهُمَا شِئْتَ أَخَذْتَ بِهِ، وَهَذَا بَيْعٌ فَاسِدٌ لِأَنَّهُ لِيَهَامَ وَتَعْلِيْقٌ.

والثاني: أن يقول: بَعْتُكَ عَبْدِي عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي فَرَسَكَ أَنْتَهَى.

وعَلَّةُ النَّهْيِ عَلَى الْأَوَّلِ عَدَمُ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ وَلِزَوْمِ الرِّبَا عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُ بَيْعَ الشَّيْءِ بِأَكْثَرِ مِنْ سَعْرِ يَوْمِهِ لِأَجْلِ الشَّاءِ.

وعلى الثاني لِتَعْلِيْقِهِ بِشَرْطِ مُسْتَقْبَلِ جَوْرٍ وَقُوْعِهِ وَعَدَمُ وَقُوْعِهِ فَلَمْ يَسْتَقِرَّ الْمَلِكُ.

وقوله «فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرِّبَا» يعني أنه إذا فعلَ ذَلِكَ فَهُوَ لَا يَخْلُصُ عَنْ أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ: إمَّا الْأَوْكُسُ الَّذِي هُوَ اخْذُ الْأَقْلَ أَوْ الرِّبَا، وَهَذَا عَمَّا يُؤَيِّدُ التَّفْسِيرَ الْأَوَّلَ:

#### ١٨- لا يحلُّ سلفٌ وبيعٌ ولا شرطان

ولا ربح ما لم يضمن ولا بيع ماليس

عندك

٧٦٢- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلْفٌ وَبَيْعٌ، وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ، وَلَا رِبْحٌ مِمَّا لَمْ يَضْمَنْ، وَلَا بَيْعٌ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ».

رواهُ الغنمِيُّ [أحمد (١٧٤/٢)، أبو داود (٣٥٠٤)، النسائي (٢٨٨/٧)، ابنُ ماجه (٢١٨٨)]، وصحَّحه الترمذي (١٢٣٤) وابنُ خزيمة (١٧/٢) والحاكِم (١٧/٢).

وأخرجهُ في غُلُومِ الحديثِ (ص ١٢٨) من روايةِ أبي خيفةٍ عن عمرو المذكُورِ بلفظٍ: نَهَى عَنْ بَيْعٍ وَشَرْطٍ.

ومِنَ هَذَا الْوَجْهِ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَايُ فِي الْأَوْسَطِ (١٥٥٤)، وهو غريبٌ.



(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ وَلَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ وَلَا يَبْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ». رواه الحمصة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وخروجه) أي الحاكم (في علوم الحديث من رواية أبي حنيفة عن عمرو المذكور بلفظ نهى عن بيع وشرط ومن هذا الوجه) يعني الذي أخرجه الحاكم.

(أخرجه الطبراني في الأوسط وهو غريب) وقد رواه جماعة واستغربه النووي.

والحديث اشتمل على أربع صور نهى عن البيع على صفتيها:

الأولى: سلف وبيع وصورة ذلك حيث يريد الشخص أن يشتري سلعة بأكثر من ثمنها لأجل النساء، وعنده أن ذلك لا يجوز فيحتمل أن يستقرض الثمن من البائع ليعجله إليه حيلة.

والثانية: شرطان في بيع اختلف في تفسيرهما.

ف قيل: هو أن يقول: بعت هذا نقداً بكذا وبكذا نسيئة، وقيل هو أن يشرط البائع على المشتري أن لا يبيع السلعة ولا يبيها.

وقيل: هو أن يقول بعتك هذه السلعة بكذا. على أن تبقي السلعة الفلانية بكذا ذكره في الشرح نقلاً عن الغيث.

وفي النهاية: لا يحل سلف وبيع هو مثل أن يقول: بعتك هذا العبد بالف على أن تسلفني الفاً في متاع أو على أن تقرضني الفاً لأنه يفرضه لحيابه في الثمن فيدخل في حد الجهالة، ولأن كل قرض جر منفعة فهو ربا، ولأن في العقد شرطاً ولا يصح.

وقوله «لَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ» فسرّه في النهاية بأنه كقولك: بعتك هذا الثوب نقداً بدينار ونسيئة بدينارين وهو كالبعتين في بيع.

والثالثة: قوله «وَلَا رِبْحٌ مَا لَمْ يَضْمَنْ» قيل: معناه ما لم يملك وذلك هو الغصب فإنه غير ملك الغاصب فإذا باعه وربح في ثمنه لم يحل له الربح.

وقيل: معناه ما لم يقبض لأن السلعة قبل قبضها ليست في

ضمنان المشتري إذا تلفت تلفت من مال البائع.

والرابعة: قوله «وَلَا يَبْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» فذسرها حديث حكيم بن حزام عن أبي داود (٣٥٠٣) والنسائي (٤١٣) (أنه قال: قلت يا رسول الله يأتيني الرجل فيريد مني المبيع ليس عندي فأبتاعه من السوق؟ قال «لَا يَبْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» فدل على أنه لا يحل بيع الشيء قبل أن يملكه.

## ١٩- النهي عن بيع الغربان

٧٦٣- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عَنْ بَيْعِ الْغُرَبَانِ».

رواه مالك [الموطأ] (ص ٣٧٧) قال: بلغني عن عمرو بن شعيب

(وعنه) أي عمرو بن شعيب.

(قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغُرَبَانِ») بضم العين المهملة وسكون الراء وبالياء الموحدة ويقال: أربان. ويقال عربون (رواه مالك قال: بلغني عن عمرو بن شعيب به) وأخرجه أبو داود (٣٥٠٢) وابن ماجه (٢١٩٢).

وفي رواية لم يسم وسمي في رواية فإذا هو ضعيف وله طرق لا تخلو عن مقال.

فبيع الغربان فسرّه مالك قال: هو أن يشتري الرجل العبد أو الأمة أو يكتري ثم يقول للذي اشترى منه أو اكترى منه: اعطيتك ديناراً أو درهماً على أني إن أخذت السلعة فهو من ثمنها وإلا فهو لك.

واختلف الفقهاء في جواز هذا البيع فأبطله مالك والشافعي لهذا النهي ولما فيه من الشرط الفاسد والغرر ودخوله في أكل المال بالباطل.

وروي عن عمر وابنه واحد جوازه.

٢٠- لَا يَبْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ

٧٦٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال:



## ٢١- التصرف بالنقد في حضور البائع

٧٦٥- وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمِ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخْذُ الدَّنَانِيرِ، أَخْذُ هَذَا مِنْ هَذَا وَأَعْطِي هَذَا مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ».

رواه الأئمة (أحمد/٣٣/٢)، أبو داود (٣٣٥٤)، الترمذي (١٢٤٢)، النسائي (٧/٢٨١)، ابن ماجه (٢٢٦٢) وصححه الحاكم [المستدرک: ٤٤٢/٢].  
(وعنه) أي: ابن عمر.

(قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأَبِيعُ بِالدَّنَانِيرِ وَأَخْذُ الدَّرَاهِمِ وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخْذُ الدَّنَانِيرِ أَخْذُ هَذَا مِنْ هَذَا وَأَعْطِي هَذَا مِنْ هَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا بَأْسَ أَنْ تَأْخُذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا مَا لَمْ تَفْتَرَقَا وَبَيْنَكُمَا شَيْءٌ» رواه الأئمة وصححه الحاكم).

هو دليل على أنه يجوز أن يقضي عن الذهب الفضة وعن الفضة الذهب لأن ابن عمر كان يبيع بالدنانير فيلزم المشتري في ذميه له دنانير وهي الثمن ثم يقبض عنها الدراهم وبالعكس.

ويؤيد أبو داود (٣٣٥٤) باب اقتضاء الذهب عن الورق، ولفظه «كنت أبيع الإبل بالبقيع فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير وأنه سأل رسول الله ﷺ فقال: لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تفترقا وبينكما شيء».

وفيه دليل على أن التقدين جميعاً غير حاضرين والحاضر أحدُهُما فيسقط الحكم بأتمهما إذا فعلا ذلك فحُفَظَ أن لا يفترقا إلا وقد قبض ما هو لازم عوضاً ما في الذمّة، فلا يجوز أن يقبض البعض من الذهب ويبقى البعض في ذمّة من عليه الدنانير عوضاً عنها ولا العكس؛ لأن ذلك من باب الصرف والشرط فيه أن لا يفترقا بينهما شيء.

وأما قوله في رواية أبي داود «بسعر يومها»، فالظاهر أنه غير شرط وإن كان أمراً أغلياً في الواقع يدل على ذلك قوله «فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد».

ابْتَعْتُ زَيْتاً فِي السُّوقِ، فَلَمَّا اسْتَوْجَيْتُهُ لَقِيَنِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحاً حَسَنًا فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ فَأَخَذَ رَجُلٌ مِنْ خَلْفِي بِذِرَاعِي، فَالْتَفْتُ، فَإِذَا هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا تَبِعْهُ حَيْثُ ابْتَعْتَهُ حَتَّى تَحُوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ، «لِإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تُبَاعَ السَّلْعُ حَيْثُ تُبْتَاعُ، حَتَّى يَحُوزَهَا التُّجَّارُ إِلَى رِحَالِهِمْ».

رواه أحمد (١٩١/٥) وأبو داود (٣٤٩٩)، واللفظ له، وصححه ابن حبان (٤٩٨٤) والحاكم (٣٩/٢).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ابْتَعْتُ زَيْتاً فِي السُّوقِ فَلَمَّا اسْتَوْجَيْتُهُ لَقِيَنِي رَجُلٌ فَأَعْطَانِي بِهِ رِبْحاً حَسَنًا فَأَرَدْتُ أَنْ أَضْرِبَ عَلَى يَدِ الرَّجُلِ) يعني يعقد له البيع.

(فأخذ رجل من خلفي بذراعي فالتفت فإذا هو زيد بن ثابت قال: لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزها إلى رحلك «لأن رسول الله ﷺ نهى أن تباع السلعة حيث تُبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم» رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه ابن حبان والحاكم).

الحديث دليل على أنه لا يصح من المشتري أن يبيع ما اشتراه قبل أن يحوزها إلى رحله، والظاهر أن المراد به القبض لئلا يغير عنه بما ذكر لما كان غالب قبض المشتري الحيازة إلى المكان الذي يختص به.

وأما نقله من مكان إلى مكان لا يختص به فنحن الجمهور أن ذلك قبض.

وفصل الشافعي فقال: إن كان مما يُستأول باليد كالدرهم والثوب فقبضه نقل وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان آخر، وما كان لا ينقل كالعقار والتمر على الشجر فقبضه بالتخلية.

قوله، (فلما استوجيته) في رواية أبي داود «استوفيته».

وظاهر اللفظ أنه قبضه ولم يكن قد حازه إلى رحله، ويدل له قوله «نهى أن تباع السلعة حيث تُبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم».



## ٢٢- النَّهْيُ عَنِ النَّجَشِ

٧٦٦- وَعَنْهُ عليه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عَنِ النَّجَشِ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٤٢)، مسلم (١٥١٦)].

(وعنه) أي ابن عمر.

(قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّجَشِ») بِفَتْحِ النُّونِ  
وَسُكُونِ الْجِيمِ بَعْدَهَا شَيْنٌ مُعْجَمَةٌ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

النَّجَشُ لُغَةٌ: تَغْيِيرُ الصِّدْقِ وَاسْتِثَارَتُهُ مِنْ مَكَانِهِ لِبَصَادٍ.

وفي الشَّرْع: الزِّيَادَةُ فِي ثَمَنِ السَّلْعَةِ الْمَعْرُوضَةِ لِلْبَيْعِ لَا  
لِشْتَرِيهَا بَلْ لِيُغَيَّرَ بِذَلِكَ غَيْرُهُ، وَسُمِّيَ النَّجَشُ فِي السَّلْعَةِ نَاجِشًا  
لأنَّهُ يُبَيِّرُ الرُّغْبَةَ فِيهَا وَيَرْفَعُ ثَمَنَهَا.قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ النَّاجِشَ عَاصٍ بِفِعْلِهِ.  
وَاخْتَلَفُوا فِي الْبَيْعِ إِذَا وَقَعَ عَلَى ذَلِكَ فَقَالَ طَائِفَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ  
الْحَدِيثِ: الْبَيْعُ فَاسِدٌ وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي  
مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ وَرَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ.إِلَّا أَنَّ الْحَنَابِلَةَ يَقُولُونَ بِفَسَادِهِ إِنْ كَانَ مُوَاطَاةً مِنَ الْبَائِعِ أَوْ  
مَنْهُ.وَقَالَتِ الْمَالِكِيَّةُ: يَبْتَئِ لَهُ الْخِيَارُ وَهُوَ قَوْلُ الْهَادِثَةِ قِيَاسًا  
عَلَى الْمَصْرَافَةِ وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ عِنْدَهُمْ وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ.قَالُوا: لِأَنَّ النَّهْيَ عَائِدٌ إِلَى أَمْرِ مُقَارِقٍ لِلْبَيْعِ وَهُوَ قَصْدُ  
الْخِدَاعِ فَلَمْ يَقْتَضِ الْفُسَادَ.وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ البرِّ وَابْنِ الْعَرَبِيِّ وَابْنِ حَزْمٍ أَنَّ  
التَّحْرِيمَ إِذَا كَانَتْ الزِّيَادَةُ الْمَذْكُورَةُ فَوْقَ ثَمَنِ الْمَلِّ فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا  
رَأَى سَلْعَةً تَبَاعُ بِدُونِ قِيَمَتِهَا فَرَادَ فِيهَا لِيَتَّهِىَ إِلَى قِيَمَتِهَا لَمْ يَكُنْ  
نَاجِشًا عَاصِيًا بَلْ يُوجَرُّ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنًا.قَالُوا: لِأَنَّ ذَلِكَ مِنَ النَّصِيحَةِ فَهُوَ مُرَدُّوهُ بِأَنَّ النَّصِيحَةَ  
تَحْصُلُ بِغَيْرِ إِهْمَامٍ أَنَّهُ يُرِيدُ الشِّرَاءَ.

وَأَمَّا مَعَ هَذَا فَهُوَ خِدَاعٌ وَغَرَرٌ وَبِأَنَّهُ أَخْرَجَ

الْبَخَارِيُّ (٢٠٨٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى فِي سَبَبِ نَزُولِ قَوْلِهِ  
تَعَالَى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ الْآيَةَ  
[آل عمران: ٧٧] قَالَ: أَقَامَ رَجُلٌ سَلْعَتَهُ وَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أَعْطَى  
بِهَا مَا لَمْ يُعْطَ فَتَزَلَّتْ.

قَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى: النَّاجِشُ أَكَلُ رِبَا خَائِنٌ.

فَجَعَلَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى مِنْ أَخْبَرٍ بِأَكْثَرِ ثَمَنِ اشْتَرَى بِهِ أَنَّهُ  
نَاجِشٌ لِمَشَارَكَتِهِ لِمَنْ يُزِيدُ فِي السَّلْعَةِ وَهُوَ لَا يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا فِي  
ضَرَرٍ الْغَيْرِ فَاشْتَرَكَا فِي الْحُكْمِ لِذَلِكَ وَحَيْثُ كَانَ النَّاجِشُ غَيْرَ  
الْبَائِعِ فَقَدْ يَكُونُ أَكَلُ رِبَا إِذَا جَعَلَ لِلْبَائِعِ جُعْلًا.

## ٢٣- النَّهْيُ عَنِ الْمَخَاقِلَةِ وَالْمَزَابَةِ وَالْمَخَابَرَةِ وَالتَّيَا

٧٦٧- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْالْمَخَاقِلَةِ، وَالْمَزَابَةِ، وَالْمُخَابَرَةِ، وَعَنِ التَّيَا، إِلَّا أَنْ  
تُعْلَمَ.رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا ابْنُ مَاجَةَ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣١٤/٣)، أَبُو  
دَاوُدَ (٣٣٧٥)، الْوَلَدِيُّ (١٣١٣)، النَّسَائِيُّ (٢٩٦/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٦٦).(وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَخَاقِلَةِ)  
مُفَاعَلَةً بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْقَافِ.

(وَالْمَزَابَةِ) بِزَيْتِهَا بِالزَّايِ بَعْدَ الْأَلِفِ مُوَحَّدَةٌ فَنُونَ.

(وَالْمَخَابَرَةُ) بِزَيْتِهَا بِالْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ فَالْفَ فَمُوَحَّدَةٌ فَرَاءُ.

(وَعَنِ التَّيَا) بِالْمَثْلَةِ مَضْمُومَةٌ فَنُونَ مُفَتْوحَةٌ فَمَثْنَاءٌ تَحْتِهَا زَيْنَةٌ  
ثَرِيًّا: الْاسْتِثْنَاءُ.

(إِلَّا أَنْ تُعْلَمَ) عَائِدٌ إِلَى الْأَخِيرِ.

(رَوَاهُ الْحَمْسَةُ إِلَّا ابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ).

اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى أَرْبَعِ صُورٍ نَهَى الشَّارِعُ عَنْهَا:

الْأُولَى: الْمَخَاقِلَةُ وَفُسْرَهَا جَابِرٌ رَاوِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهَا بَيْعُ  
الرَّجُلِ مِنَ الرَّجُلِ الزُّرْعَ بِمِائَةِ فَرْقٍ مِنَ الْحَنْطَةِ، وَفُسْرَهَا ابْنُ عُيَيْدٍ  
بِأَنَّهَا بَيْعُ الطَّعَامِ فِي سَبِيلِهِ، وَفُسْرَهَا مَالِكٌ بِأَنَّهُ تَكْرَى الْأَرْضُ  
بِبَعْضٍ مَا تُنْبِتُ وَتَذَوِي هِيَ الْمَخَابَرَةُ وَيَعْدُ هَذَا التَّفْسِيرَ عَطْفُهَا  
عَلَيْهَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَيَأْنِ الصَّحَابِيُّ أَعْرَفُ بِتَفْسِيرِ مَا رَوَى.



(وعن أنسٍ رضي الله عنه قال: لَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُخَافَلَةِ وَالْمُخَاضَرَةِ) بالخاء والضاد مُعْجَمَتَيْنِ مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْخَضَرَةِ.

(والملازمة والمناسبة) بالذال المعجمة (والمزابنة) رواه البخاري.

اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى خَمْسِ صُورٍ مِنْ صُورِ الْبَيْعِ مِنْهِيَ عَنْهَا:

الأولى المخافلة وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا.

والثانية المخاضرة وَهِيَ بَيْعُ الثَّمَارِ وَالْجُوبِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا.

وقد اختلف العلماء فيما يصحُّ بيعُهُ مِنَ الثَّمَارِ وَالزُّرْعِ.

فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِذَا كَانَ قَدْ بَلَغَ حَدًّا يَنْتَفِعُ بِهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ قَدْ أَخَذَ الثَّمَرُ الْوَانَةَ وَاشْتَدَّ الْحَبُّ صَحَّ الْبَيْعُ بِشَرْطِ الْقَطْعِ.

وَأَمَّا إِذَا شَرَطَ الْبَقَاءَ فَلَا يَصَحُّ اتِّفَاقًا لِأَنَّهُ شَغْلٌ لِلْمَلِكِ الْبَائِعِ أَوْ لِأَنَّهُ صَفَقَتَانِ فِي صَفَقَةٍ وَهِيَ إِعَارَةٌ أَوْ إِجَارَةٌ وَبَيْعٌ.

وَأَمَّا إِذَا بَلَغَ حَدَّ الصِّلَاحِ فَاشْتَدَّ الْحَبُّ وَأَخَذَ الثَّمَرُ الْوَانَةَ فَبَيْعُهُ صَحِيحٌ وَفَاقًا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَرِي بَقَاءَهُ فَقِيلَ: لَا يَصَحُّ الْبَيْعُ وَقِيلَ: يَصَحُّ.

وقيل: إِنْ كَانَتْ الْمُدَّةُ مَعْلُومَةً صَحَّ وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ لَمْ يَصَحَّ، فَلَوْ كَانَ قَدْ صَلَحَ بَعْضُ مَنْهُ دُونَ بَعْضٍ فَبَيْعُهُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَلِلْحَنْفِيَّةِ تَفَاصِيلٌ لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ.

وَالثَّالِثَةُ: الْمَلَاظِمَةُ وَبَيْنَهَا مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٢٠) عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهَا لِمَسِّ الرَّجُلِ الثَّوبَ بِيَدِهِ بِاللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ.

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٢٦٠/٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ هِيَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: ابْيَعْكَ ثَوْبِي بِثَوْبِكَ. وَلَا يَنْظُرُ أَحَدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ الْآخَرِ وَلَكِنَّهُ يَلْمِسُهُ لَمَسًا.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (٩٥/٣) عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ: الْمَلَاظِمَةُ أَنْ يَلْمَسَ الثَّوبَ بِيَدِهِ وَلَا يَنْشُرَهُ وَلَا يُقْلَبَهُ إِذَا مَسَّهُ وَجِبَ الْبَيْعُ.

وَمُسْلِمٌ (١٥١٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ يَلْمَسَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ مِنْ غَيْرِ تَأْمُلٍ.

وَالرَّابِعَةُ: الْمَابِذَةُ فَسَرَّهَا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢١٧٠) مِنْ

وَقَدْ فَسَرَهَا جَابِرٌ بِمَا عَرَفَ كَمَا أَخْرَجَهُ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ [المسند: ٣١١/١].

وَالثَّانِيَةُ: الْمَزَابِنَةُ مَأْخُودَةٌ مِنَ الزَّيْنِ بِفَتْحِ الزَّايِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ وَهِيَ الدَّفْعُ الشَّدِيدُ كَأَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ التَّبَاعِينَ يَدْفَعُ الْآخَرَ عَنْ حَقٍّ، وَفَسَرَهَا ابْنُ عُمرَ كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ بِبَيْعِ الثَّمَرِ أَيَّ رُطْبًا بِالْثَمَرِ كَيْلًا وَبَيْعِ الْعِنَبِ بِالزَّيْتِ كَيْلًا.

وَأَخْرَجَهُ عَنْهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ (٦٣/٧) وَقَالَ: تَفْسِيرُ الْمَخَافَلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ فِي الْأَحَادِيثِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَنصُوصًا.

وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ عَنْ رَوَاهُ، وَالْعِلَّةُ فِي النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ هُوَ الرِّبَا لَعَدِمِ الْعِلْمُ بِالتَّسَاوِي.

وَالثَّالِثَةُ: الْمَخَايِرَةُ وَهِيَ مِنَ الْمَزَارَعَةِ وَهِيَ الْمَعَامَلَةُ عَلَى الْأَرْضِ بِبَعْضٍ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنَ الزُّرْعِ وَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي الْمَزَارَعَةِ.

وَالرَّابِعَةُ: الثَّنِيَاءُ فَإِنَّهُ مِنْهِيَ عَنْهَا إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ، وَصُورَةٌ ذَلِكَ أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا وَيُسْتَتَى بَعْضُهُ وَلَكِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْبَعْضُ مَعْلُومًا صَحَّتْ نَحْوُ أَنْ يَبِيعَ أَشْجَارًا أَوْ أَعْنَابًا وَيُسْتَتَى وَاحِدَةً مُعَيَّنَةً، فَإِنْ ذَلِكَ يَصَحُّ اتِّفَاقًا.

قَالُوا: لَوْ قَالَ: إِلَّا بَعْضَهَا فَلَا يَصَحُّ لِأَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ مُجْهُولٌ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ الْقَدْرَ الْمُسْتَتَى صَحَّ مُطْلَقًا وَقِيلَ لَا يَصَحُّ أَنْ يُسْتَتَى مَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ.

هَذَا وَالرَّوَجَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الثَّنِيَاءِ هُوَ الْجَهَالَةُ وَمَا كَانَ مَعْلُومًا فَقَدْ انْتَفَتِ الْعِلَّةُ فَخَرَجَ عَنْ حُكْمِ النَّهْيِ وَقَدْ ثَبَتَ النَّصُّ عَنِ الْعِلَّةِ بِقَوْلِهِ «إِلَّا أَنْ تَعْلَمَ».

## ٢٤- النهي عن المخاضرة والملازمة والمباذلة

٧٦٨- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَافَلَةِ، وَالْمُخَاضَرَةِ، وَالْمَلَاظِمَةِ، وَالْمَابِذَةِ، وَالْمَزَابِنَةِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٠٧).



طريق سفيان عن الزُّهري: المناذبة أن يقول: السق لي ما معك والقي إليك ما معي.

والنسائي (٢٦١/٧) من حديث أبي هريرة أن يقول: أنبذ ما معي وتبذ ما معك ويشترى كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر.

واحد (٩٥/٣) عن عبد الرزاق عن معمر: المناذبة أن يقول: إذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع.

ومسلم (١٥١١) من حديث أبي هريرة المناذبة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه.

وعلمت من قوله (فقد وجب البيع) أن بيع الملامسة والمناذبة جعل فيه نفس لمس والتبذ بيعاً بغير صيغته.

وظاهر النهي التحريم واللفقهاء تفاصيل في هذا لا تليق بهذا المختصر.

فائدة: استدل بقوله «لا ينظر إليه» أنه لا يصح بيع الغائب، وللعلماء ثلاثة أقوال:

الأول: لا يصح وهو قول الشافعي.

والثاني: يصح ويثبت له الخيار إذا رآه وهو للهادوية والحنفية.

والثالث: إن وصفه صح وإلا فلا وهو قول مالك وأحمد وآخرين.

واستدل به على بطلان بيع الأعمى.

وفيه أيضاً ثلاثة أقوال:

الأول بطلانه وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب لكون الأعمى لا يراه بعد ذلك.

والثاني: يصح إن وصف له.

والثالث: يصح مطلقاً وهو للهادوية والحنفية.

## ٢٥- النهي عن تلقي الركبان

٧٦٩- وَعَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَاذٍ» قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ «وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِيَاذٍ» قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ مِمْسَارًا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٥٨)، مسلم (١٥٢١)]، وَالْفُظُّ لِلْبَخَارِيِّ.

اشتمل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع. (الأولى) النهي عن تلقي الركبان أي الذين يجلبون إلى البلد أرزاق العباد للبيع سواء كانوا ركباناً أو مشاة جماعة أو واحداً، وإنما خرج الحديث على الأغلب في أن الجالب يكون عدداً.

وأما ابتداء التلقي فيكون ابتداءه من خارج السوق الذي تباع فيه السلعة.

وفي حديث ابن عمر [البخاري (٢١٦٦)، (٢١٦٧)، مسلم (١٥١٧)] «كَانَا تَلْقَى الرُّكْبَانَ فَتَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ فَتَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يَبْلُغَ بِهِ سَوَاقُ الطَّعَامِ».

وفي لفظ آخر بيان أن التلقي لا يكون في السوق.

قال ابن عمر: كانوا يتساعون الطعام في أعلى السوق فيبيعونه في مكانه فتهانهم النبي ﷺ أن يبيعوه في مكانه حتى ينقلوه أخرجه البخاري (٢١٦٧).

فدل على أن القصد إلى أعلى السوق لا يكون تلقياً وأن منتهى التلقي ما فوق السوق.

وقالت الهادوية والشافعية إنه لا يكون التلقي إلا خارج البلد.

وكأنهم نظروا إلى المعنى المناسب للمنع وهو تغريب الجالب، فإنه إذا قدم إلى البلد أمكنه معرفة السعر وطلب الحظ لنفسه فإن لم يفعل ذلك فهو من قصيره.

واعتبرت المالكية وأحمد وإسحاق السوق مطلقاً عملاً بظاهر الحديث.



وَالنَّهْيُ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ حَيْثُ كَانَ قَاصِدًا لِلتَّلْقَى عَالِمًا  
بِالنَّهْيِ عَنْهُ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّلْقَى إِذَا لَمْ يَضُرَّ  
النَّاسَ فَإِنْ ضُرَّ كَرِهَ فَإِنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى صَحَّ الْبَيْعُ عِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ  
وَالشَّافِعِيَّةِ وَتَبَتِ الْخِيَارُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لِلْبَائِعِ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو  
دَاوُدَ (٣٤٣٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٢١) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ حَدِيثِ  
أَبِي هُرَيْرَةَ بَلَفَظَ «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَإِنْ تَلَقَّاهُ إِنْسَانٌ فَاشْتَرَاهُ  
فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِذَا أَتَى السُّوقَ».

ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الْعِلَّةَ فِي النَّهْيِ نَفْعُ الْبَائِعِ وَإِزَالَةُ الضَّرَرِ  
عَنْهُ.

وَقِيلَ: نَفْعُ أَهْلِ السُّوقِ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ «لَا تَلْقُوا السَّلْعَ  
حَتَّى تَهْبِطُوا بِهَا السُّوقَ».

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلِ الْبَيْعُ مَعَهُ صَحِيحٌ أَوْ فَاسِدٌ.  
فَعِنْدَ مَنْ ذَكَرْنَاهُ قَرِيبًا أَنَّهُ صَحِيحٌ لِأَنَّ النَّهْيَ لَمْ يَرْجِعْ إِلَى  
نَفْسِ الْعَقْدِ وَلَا إِلَى وَصْفٍ مُلَازِمٍ لَهُ فَلَا يَقْتَضِي النَّهْيُ الْفَسَادَ.  
وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ فَاسِدٌ لِأَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي  
الْفَسَادَ مُطْلَقًا وَهُوَ الْأَقْرَبُ.

وَقَدْ اشْتَرَطَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ لِتَحْرِيمِ التَّلْقَى شُرَاطَ  
فَقِيلَ: يُشْتَرَطُ فِي التَّحْرِيمِ أَنَّ يَكْذِبَ الْمُتَّلَقِّي فِي سَعْرِ الْبَلَدِ  
وَيَشْتَرِي مِنْهُمْ بِأَقْلٍ مِنْ ثَمَنِ الْمَثَلِ.

وَقِيلَ: أَنْ يُخْبِرَهُمْ بِكَثْرَةِ الْمَوْنَةِ عَلَيْهِمْ فِي الدُّخُولِ.  
وَقِيلَ: أَنْ يُخْبِرَهُمْ بِكَسَادِ مَا مَعَهُمْ لِيُغَيِّنَهُمْ وَهَلْوَ تَقْيِيدَاتٍ  
لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا دَلِيلٌ بَلِ الْحَدِيثُ أَطْلَقَ النَّهْيَ، وَالْأَصْلُ فِيهِ  
التَّحْرِيمُ مُطْلَقًا.

وَالصُّورَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ «وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» وَقَدْ

نُفِرَ عَنْهُ ابْنُ عَبَّاسٍ بِقَوْلِهِ «لَا يَكُونُ لَهُ سَمْسَارًا» بَسِيْنَيْنِ مُهْمَلَتَيْنِ  
وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الْقَيْمُ بِالْأَمْرِ وَالْحَافِظُ، ثُمَّ اشْتَهَرَ فِي مَثَوَلِي الْبَيْعِ  
وَالشِّرَاءِ لِغَيْرِهِ بِالْأَجْرَةِ كَذَا قَيَّدَهُ الْبُخَارِيُّ وَجَعَلَ حَدِيثَ ابْنِ  
عَبَّاسٍ مُقَيَّدًا لَمَّا أَطْلَقَ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَأَمَّا بِغَيْرِ أَجْرَةٍ فَجَعَلَهُ مِنْ بَابِ النَّصِيحَةِ وَالْمَعَاوَنَةِ فَاجَازَهُ.

وَوَفَّرَ بَعْضُهُمْ صُورَةَ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي بِأَنْ يَجِيءَ لِلْبَلَدِ  
غَرِيبٌ بَسْلَعَةٍ يُرِيدُ بَيْعَهَا بِسَعْرِ الْوَقْتِ فِي الْحَالِ فَيَأْتِيهِ الْحَاضِرُ  
فَيَقُولُ: ضَعُهُ عِنْدِي لِأَبِيعَهُ لَكَ عَلَى التَّدْرِيجِ بِأَعْلَى مِنْ هَذَا  
السَّعْرِ.

ثُمَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ خَصَّ هَذَا الْحُكْمَ بِالْبَادِي وَجَعَلَهُ قِيْدًا.  
وَمِنْهُمْ مَنْ أَحَقَّ بِهِ الْحَاضِرَ إِذَا شَارَكَهُ فِي عَدَمِ مَعْرِفَةِ  
السَّعْرِ.

وَقَالَ: ذَكَرَ الْبَادِي فِي الْحَدِيثِ خَرَجٌ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، فَأَمَّا  
أَهْلُ الْقُرَى الَّذِينَ يَعْرِفُونَ الْأَسْعَارَ فَلَيْسُوا بِدَاخِلِينَ فِي ذَلِكَ.

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ قَيَّدَ ذَلِكَ بِشَرْطِ الْعِلْمِ بِالنَّهْيِ وَأَنْ يَكُونَ  
الْمَتَاعُ الْمَجْلُوبُ مِمَّا تَعَمُّ بِهِ الْحَاجَةُ وَأَنْ يَعْرِضَ الْحَضَرِيُّ ذَلِكَ عَلَى  
الْبَادِي فَلَوْ عَرَضَهُ الْبَادِي عَلَى الْحَضَرِيِّ لَمْ يُنْعَمْ، وَكُلُّ هَذِهِ  
الْقِيُودُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ بَلِ اسْتَبْطُوهَا مِنْ تَعْلِيلِهِمْ لِلْحَدِيثِ  
بِعِلَلٍ مُتَّصِدَةٍ مِنَ الْحُكْمِ.

ثُمَّ قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمُ وَإِلَى هُنَا ذَهَبَتْ  
طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّ الْحَدِيثَ مَنْسُوخٌ وَإِنَّه جَائِزٌ مُطْلَقًا كَتَوَكُّيلِهِ  
وَلِحَدِيثِ النَّصِيحَةِ (مُسْلِمٌ ٢١٩٢) وَدَعَايَ النَّسَخِ غَيْرِ صَحِيحَةٍ  
لَا تَقَارِبُ إِلَى مَعْرِفَةِ التَّارِيخِ لِيُعْرِفَ الْمُتَأَخِّرُ وَحَدِيثُ النَّصِيحَةِ  
«إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ لَهُ» مَشْرُوطٌ فِيهِ أَنَّهُ إِذَا  
اسْتَنْصَحَهُ نَصَحَهُ بِالْقَوْلِ لَا أَنَّهُ يَتَوَلَّى لَهُ الْبَيْعَ، وَهَذَا فِي حُكْمِ  
بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي.

وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي الشِّرَاءِ لَهُ فَلَا يَشْتَرِي حَاضِرٌ لِبَادٍ.  
وَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: بَابٌ لَا يَشْتَرِي حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسُّمُورَةِ.

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ الْمَالِكِيُّ: الشِّرَاءُ لِلْبَادِي كَالْبَيْعِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى  
«لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ» [البُعَاثُ ٢١٥٠]، مُسْلِمٌ (١٤١٣)  
فَإِنَّ مَعْنَاهُ الشِّرَاءُ.

وَأَخْرَجَ أَبُو عَوَانَةَ فِي صَحِيحِهِ [مُسْنَدُهُ ٤٩٤٦] عَنْ ابْنِ  
سِيرِينَ قَالَ: لَقِيتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ فَقُلْتُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ أَمَّا



نَهَيْتُمْ أَنْ تَبِيعُوا أَوْ تَبْتَاعُوا لَهُمْ؟ قَالَ: نَعَمْ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٤٠).

وعن ابن سيرين عن أنس كان يُقَالُ لا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَهِيَ كَلِمَةُ جَامِعَةٍ لَا يَبِيعُ لَهُ شَيْئًا وَلَا يَتَّاعُ لَهُ شَيْئًا.

فإن قيل: قد لوحظ في النهي عن تلقي الجلوبة عدمُ غبن البادي، ولوحظ في النهي عن بيع الحاضر للبادي الرقنُ بأهل البلد واعتبر فيه غبن البادي وهو تناقض.

فالجواب: أن الشارع يلاحظ مصلحة الناس ويقدم مصلحة الجماعة على الواحد لا الواحد على الجماعة.

ولما كان البادي إذا باع لنفسه انتفع جميع أهل السوق واشتروا رخيصاً فانتفع به جميع سكان البلد - لاحظ الشارع نفع أهل البلد على نفع البادي.

ولما كان في التلقي إنما يتنفع خاصة وهو واحد لم يكن في إباحة التلقي مصلحة لا سيما وقد تضاف إلى ذلك علة ثانية، وهي لحوق الضرر بأهل السوق في انفراد التلقي عنهم في الرخص وقطع الموارد عليهم وهم أكثر من المتلقي - نظر الشارع لهم فلا تناقض بين المسألتين بل هما صحيحتان في الحكمة والمسألة.

## ٢٦- النهي عن تلقي الجلب

٧٧٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَمَنْ تَلَقَّى فَاشْتَرِي مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥١٩).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَلْقُوا الْجَلْبَ» بفتح اللام مصدر بمعنى المجلوب.

«فَمَنْ تَلَقَّى فَاشْتَرِي مِنْهُ فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

تقدم الكلام عليه وأنه دليل على كُبوب الخيار للبائع.

وظاهره ولو شراه المتلقي بسعر السوق فإن الخيار ثابت.

## ٢٧- لا يبيع الرجل على بيع أخيه

٧٧١- وَعَنْهُ رضي الله عنه قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تَتَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِنِكَاحٍ مَا فِي إِنْأَتِهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٤٠)، مسلم (١٥١٥)].

وَلِمُسْلِمٍ [(١٥١٥) (٩)] «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ».

(وعنه) أي أبي هريرة رضي الله عنه قال: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تَتَاجَشُوا وَلَا يَبِيعَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ» بِكَسْرِ الخاء المعجمة. وأما في الجمعة وغيرها فيبضمها.

«وَأَخِيهِ وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِنِكَاحٍ مَا فِي إِنْأَتِهَا» كَفَاتُ الْإِنَاءِ كَيْتُهُ وَقَلْبَتُهُ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ «لَا يَسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ»).

اشتمل الحديث على مسائل منهية عنها.

الأولى: نهى عن بيع الحاضر للبادي وقد تقدم.

الثانية: ما يُفِيدُهُ قَوْلُهُ «وَلَا تَتَاجَشُوا» وَهُوَ مَعْطُوفٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ «نَهَى»؛ لِأَنَّهُ مَعْنَاهُ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَا تَتَاجَشُوا وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ قَرِيباً فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمر رضي الله عنه «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ النَّجْشِ» [قدم بروقه (٧٥٧)].

الثالثة: قَوْلُهُ «وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ» يُرَوَّى بِرَفْعِ الْمَضَارِعِ عَلَى أَنَّ «لَا» نَافِيَةٌ وَبِجَزْوِيَةٍ عَلَى أَنَّهَا نَافِيَةٌ وَإِثْبَاتُ الْبَاءِ يُقَوِّي الْأَوَّلَ، وَعَلَى الثَّانِي فَبَأْتِ عَوْمَلُ الْمُجْزُومِ مُعَامَلَةٌ غَيْرُ الْمُجْزُومِ فَتَرَكْتُ الْبَاءَ فِي رِوَايَةٍ مَجْذِبَةٍ فَلَا إِشْكَالَ.

وصورة البيع على البيع أن يكون قد وقع البيع بالخيار فيأتي في مئذ الخيار رجل فيقول للمشتري: افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه أو أحسن منه.

وكذا الشراء على الشراء هو أن يقول للبائع في مئذ الخيار: افسخ البيع وأنا اشتريه منك بأكثر من هذا الثمن.

وصورة السوم على السوم أن يكون قد اتفق مالك



السَّلْعَةُ وَالرَّاعِبُ فِيهَا عَلَى الْبَيْعِ وَلَمْ يَعْقَدْ فَيَقُولُ آخَرُ لِلْبَائِعِ: أَنَا اشْتَرَيْتِهِ مِنْكَ بِأَكْثَرٍ بَعْدَ أَنْ كَانَا قَدْ اتَّفَقَا عَلَى الثَّمَنِ.

وَقَدْ أَجَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ هَذِهِ الصُّورِ كُلِّهَا وَإِنْ فَاعَلَهَا عَاصٍ.

وَأَمَّا بَيْعُ الْمَزَادَةِ وَهُوَ الْبَيْعُ مِمَّنْ يَزِيدُ فَلَيْسَ مِنَ الْمُنْهَى عَنْهُ.

وَقَدْ بَوَّبَ الْبَخَارِيُّ (كِتَابُ الْبَيْعِ، بَابُ (٥٩)) بِبَيْعِ الْمَزَادَةِ وَوردَ فِي ذَلِكَ صَرِيحاً مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٠٠/٣) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ (أَبُو دَاوُدَ (١٦٤١)، التِّرْمِذِيُّ (١٢١٨)، السَّائِي (٢٥٩/٧)، إِبْرَاهِيمُ (٢١٩٨)) - وَاللُّغْظُ لِلتِّرْمِذِيِّ وَقَالَ: حَسَنٌ - عَنْ أَنَسٍ «أَنَّهُ ﷺ بَاعَ حِلْسًا وَقَدْحًا وَقَالَ مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْجِلْسَ وَالْقَدْحَ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَخَذُهُمَا بِدِرْهَمٍ فَقَالَ مَنْ يَزِيدُ عَلَى دِرْهَمٍ؟ فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ دِرْهَمَيْنِ فَبَاعَهُمَا مِنْهُ».

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُ لَا يَحْرُمُ الْبَيْعُ مِمَّنْ يَزِيدُ اتِّفَاقًا وَقِيلَ: إِنَّهُ يَكْرَهُ وَاسْتَدَلَّ لِقَائِلِهِ بِحَدِيثٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ وَهْبٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَزَادَةِ» (الزُّبَار «كَشَفُ الْأَسَارِ» (١٢٧٦)) وَلَكِنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ لَهِيْعَةٍ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ (وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ) زَادَ فِي مُسْلِمٍ (١٤١٢) «إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ» فِي رَوَايَةٍ «حَتَّى يَأْذَنَ»، وَالنُّهْيُ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَجَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِهَا إِذَا كَانَ قَدْ صَرَخَ بِالْإِجَابَةِ وَلَمْ يَأْذَنَ وَلَمْ يَتْرُكْ، فَإِنْ تَزَوَّجَ وَالْحَالُ هَذِهِ عَصَى اتِّفَاقًا وَصَحَّ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَقَالَ دَاوُدُ: يُفْسَخُ النِّكَاحُ وَنَعَمْ مَا قَالَ وَهَبِي رَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ.

وَأَمَّا اشْتَرَطَ التَّصْرِيحَ بِالْإِجَابَةِ وَإِنْ كَانَ النُّهْيُ مُطْلَقًا لِحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ [مُسْلِمٌ (١٤٨٠)] فَإِنَّهَا قَالَتْ: خَطَبَنِي أَبُو جَنْهَمٍ وَمُعَاوِيَةُ فَلَمْ يُتْرِكْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خُطْبَةً بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ بَلْ خَطَبَهَا مَعَ ذَلِكَ لِأَسَامَةَ.

وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ أَحَدُهُمَا بِخُطْبَةِ الْآخَرِ وَأَنَّهُ ﷺ أَشَارَ بِأَسَامَةَ لَا أَنَّهُ خَطَبَ خِلَافَ الظَّاهِرِ.

وَقَوْلُهُ «أَخِيهِ» أَيُّ فِي الدِّينِ وَمَقْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ غَيْرَ أَخٍ

كَانَ يَكُونُ كَافِرًا فَلَا يَحْرُمُ وَهُوَ حَيْثُ تَكُونُ الْمَرْأَةُ كِتَابِيَّةً وَكَانَ يَسْتَجِيرُ بِكَأَحَتِهَا وَيَوْمَ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: يَحْرُمُ أَيْضًا عَلَى خُطْبَةِ الْكَافِرِ وَالْحَدِيثُ خَرَجَ التَّقْيِيدُ فِيهِ مَخْرَجَ الْغَالِبِ فَلَا اخْتِيَارَ لِمَقْهُومِهِ.

الْخَامِسَةُ: قَوْلُهُ (وَلَا تُسَالُ الْمَرْأَةُ) يُرَوَّى مَرْفُوعًا وَمَجْزُومًا وَعَلَيْهِ بِكَسْرِ اللَّامِ لِاتِّفَاقِ السَّائِكِينَ.

وَالْمُرَادُ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْأَجْنَبِيَّةَ لَا تُسَالُ الرَّجُلُ أَنْ يُطْلَقَ أَمْرَانَهُ وَيُنَكِّحَهَا وَيَصِيرَ مَا هُوَ لَهَا مِنَ الثَّقَةِ وَالْعِشْرَةِ لَهَا، وَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ بِالْإِكْفَاءِ لِمَا فِي الصُّحُفِ مِنْ بَابِ التَّمَثِيلِ كَأَنَّ مَا ذُكِرَ لَهَا كَانَ مُعَدًّا لِلزَّوْجَةِ فَهَوَ فِي حُكْمِ مَا قَدْ جُمِعَتْهُ فِي الصُّحُفِ لِيُسْتَفْعَ بِهِ إِذَا ذَهَبَ عَنْهَا فَكُنَّا مَا قَدْ كَفَتِ الصُّحُفُ وَخَرَجَ ذَلِكَ عَنْهَا فَعَبَّرَ عَنْ ذَلِكَ الْجُمُوعَ الْمَرْكَبَ بِالْمَرْكَبِ الْمَذْكُورِ لِلشَّبْهِ بَيْنَهُمَا.

## ٢٨- زَجَرُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَلَدَةِ وَوَلَدِهَا

٧٧٢- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ قَالَ:

«سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَلَدَةِ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤١٢/٥). وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٨٣) وَالْحَاكِمُ (٥٥/٢) وَلَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ، وَلَهُ شَاهِدٌ.

(وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَلَدَةِ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ لَكِنْ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ) لِأَنَّ فِيهِ حَسْبِي بَنَ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعَارِفِيُّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ.

(وَلَهُ شَاهِدٌ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِهِ حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ «لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا قِيلَ: إِلَى مَتَى؟ قَالَ حَتَّى يُلْغَ الْغُلَامُ وَتُحْيِضَ الْجَارِيَةُ».

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٦٨/٣) وَالْحَاكِمُ (٥٥/٢) وَفِي سَنَدِهِ عِنْدَهُمَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو الْوَاقِفِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ وَالَّذِي بَعْدَهُ كَانَ يَحْسُرُ ضَمُّهُمَا إِلَى حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الَّذِي تَقَدَّمَ [بِرَقْم (٧٤٤)] فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعِ أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ أَوْ يُؤَخَّرُ هُوَ إِلَى هُنَا.



وَهَذَا الْحَدِيثُ ظَاهِرٌ فِي تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَلَدَيْهَا.

وظَاهِرُهُ عَامٌّ فِي الْمَلِكِ وَالْجِهَاتِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ ذَعَبَ أَحَدٌ إِلَى هَذَا الْعَمَرِ فَهُوَ عَمَلٌ عَلَى التَّفْرِيقِ فِي الْمَلِكِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِي حَدِيثِ عَلِيٍّ الْأَتَمِّ.

وظَاهِرُهُ أَيْضاً تَحْرِيمُ التَّفْرِيقِ وَلَوْ بَعْدَ الْبُلُوغِ إِلَّا أَنَّهُ يُقِيدُ بِحَدِيثِ عُبَادَةَ.

وَفِي «الْفَيْه» أَنَّهُ خَصَّهُ فِي الْكَبِيرِ بِالْإِجْمَاعِ كَمَا فِي الْعَتَقِ، وَكَانَ مُسْتَدًّا لِلْإِجْمَاعِ حَدِيثُ عُبَادَةَ.

ثُمَّ الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَلَدَيْهَا وَفُسِّ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَرْحَامِ الْحَارِمِ بِجَمَاعِ الرِّحَامَةِ وَكَذَلِكَ وَرَدَ النَّصُّ فِي الْأَخَوَةِ وَهُوَ مَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ:

### ٢٩- النهي عن بيع الأخوين بتفريق

٧٧٣- وَعَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَنْ أَيْعَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُهُمَا، فَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ: أَذَرِكُهُمَا فَارْتَجِعْهُمَا، وَلَا تَبِعْهُمَا إِلَّا جَمِيعًا.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٧/١)، وَرِجَالُهُ لِقَاتٌ.

وَلَقَدْ صَنَحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ (٥٧٥)، وَابْنُ حِبَّانَ، وَالْحَاكِمُ (٥٤/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ الْقَطَّانِ.

وَحَكَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (٣٨٦/١) أَنَّهُ إِنَّمَا سَمِعَهُ الْحَكَمَ مِنْ مِيمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَهُوَ يَرْوِيهِ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام وَمِيمُونٌ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيًّا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا الْبَيْعِ وَدَلٌّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ دَلٌّ عَلَى التَّفْرِيقِ بَأْيٍ وَجْهِهُ مِنَ الْوُجُوهِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِهِ بِالْبَيْعِ.

وَالْحَقُّوهُ بِتَحْرِيمِ التَّفْرِيقِ بِسَائِرِ الْإِنْسَاءَاتِ كَالْهَيْبَةِ وَالنَّذْرِ وَهُوَ مَا كَانَ بِاخْتِيَارِ الْمُفَرِّقِ.

وَأَمَّا التَّفْرِيقُ بِالْقِسْمَةِ فَلَيْسَ بِاخْتِيَارِهِ فَإِنَّ سَبَبَ الْمَلِكِ قَهْرِيٌّ

وَهُوَ الْمِيرَاثُ.

وَحَدِيثُ عَلِيٍّ عليه السلام قَدْ دَلَّ عَلَى بُطْلَانِ الْبَيْعِ وَلَكِنَّهُ عَارِضُهُ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ، فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى صَحَّةِ الْإِخْرَاجِ عَنِ الْمَلِكِ بِالْبَيْعِ.

وَنَحْوُهُ الْمُسْتَحَقُّ لِلْعَقُوبَةِ إِذْ لَوْ كَانَ لَا يَصْحُحُ الْإِخْرَاجُ عَنِ الْمَلِكِ لَمْ يَتَحَقَّقِ التَّفْرِيقُ فَلَا عُقُوبَةٌ وَلِذَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ.

فَنَحَبُ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَنْعَقِدُ مَعَ الْعَصِيَانِ.

قَالُوا: وَالْأَمْرُ بِالْإِجْمَاعِ لِلْعُلَمَاءِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَعْقِدُ جَدِيدُ بَرِضَا الْمَشْتَرِي.

فَالْتَدَّةُ: فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْبَيْهَةِ وَلَدَيْهَا وَجِهَانِ لَا يَصْحُحُ لِنَهْيِهِ عليه السلام عَنْ تَعَذُّبِ الْبَهَائِمِ وَيَصْحُحُ قِيَاساً عَلَى الذَّبْحِ وَهُوَ الْأَوَّلُ.

### ٣٠- إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعَرُ

٧٧٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: «غَلَا السَّعْرُ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا السَّعْرُ، فَسَعَرْنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعَرُ، الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ، الرَّازِقُ، وَإِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ تَعَالَى وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمَظْلِمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ.

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَأَحْمَدُ (١٥٦/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٣٤٥١)، التِّرْمِذِيُّ (١٣١٤)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٢٠٠)، (٤٩٣٥).

(وَعَنْ أَنَسٍ عليه السلام قَالَ: غَلَا السَّعْرُ الْغَلَاءُ مَدُودٌ وَهُوَ ارْتِفَاعُ السَّعْرِ عَلَى مُعْتَادِهِ.

(فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله «فَقَالَ النَّاسُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا السَّعْرُ فَسَعَرْنَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسْعَرُ») يَعْنِي يَفْعَلُ ذَلِكَ هُوَ وَحْدَهُ بِإِرَادَتِهِ.

(الْقَابِضُ) أَيِ الْمَقْتِرِ

(الْبَاسِطُ) الْمَوْسَعُ مَاخُذٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى «وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَسْطُرُ» [البقرة: ٢٤٥].



(الرَّازِقُ) إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يَطْلُبُنِي بِمُظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَآخَرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالدَّارِمِيُّ (٢/٢٤٩) وَالسَّبْزَارُ وَأَبُو يَعْلَى (٢٧٧٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّسْعِيرَ مُظْلَمَةٌ وَإِذَا كَانَ مُظْلَمَةً فَهُوَ مُحَرَّمٌ وَإِلَى هَذَا دَعَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ.

وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَجُوزُ التَّسْعِيرُ وَلَوْ فِي الْقَوْتَيْنِ.

وَالْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى تَحْرِيمِ التَّسْعِيرِ لِكُلِّ مَتَاعٍ وَإِنْ كَانَ سِيَاقُهُ فِي خَاصٍّ.

وَقَالَ الْمُهَذَّبِيُّ: إِنَّهُ اسْتَحْسَنَ الْأَثَمَةُ الْمَتَّاعُونَ تَسْعِيرَ مَا عَدَا الْقَوْتَيْنِ كَاللَّحْمِ وَالسَّمَنِ وَرِعَايَةَ لِمَصْلَحَةِ النَّاسِ وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُمْ.

وَقَدْ اسْتَوَيْنَا الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مَنَحَةِ «الْمَغْفَارِ» وَبَسَطْنَا الْقَوْلَ هُنَاكَ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ.

### ٣١- النَّهْيُ عَنِ الْاِحْتِكَارِ

٧٧٥- وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٠٥).

(وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ وَفَتْحِ الْمِيمِ وَيُقَالُ لَهُ مَعْمَرُ بْنُ أَبِي مَعْمَرٍ.

اسْلَمَ قَدِيمًا وَهَاجَرَ إِلَى الْحَبْشَةِ وَتَأَخَّرَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ ثُمَّ هَاجَرَ إِلَيْهَا وَسَكَنَ بِهَا (عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) قَالَ «لَا يَخْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ» بِالْهَمْزَةِ هُوَ الْعَاصِي الْأَثَمُ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ دَالَّةٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْاِحْتِكَارِ.

وَفِي «النَّهَائَةِ» عَلَى قَوْلِهِ ﷺ «مَنْ اخْتَكَرَ طَعَامًا» قَالَ: أَيِ اشْتَرَاهُ وَحَبَسَهُ لِيَقْلُ فَيَغْلُو.

وظَاهِرُ حَدِيثِ مُسْلِمٍ تَحْرِيمُ الْاِحْتِكَارِ لِلطَّعَامِ وَغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ

يُدْعَى أَنَّهُ لَا يُقَالُ: اخْتَكَرَ إِلَّا فِي الطَّعَامِ.

وَقَدْ ذَهَبَ أَبُو يُوسُفَ إِلَى عُمُومِهِ فَقَالَ: كُلُّ مَا أَضُرَّ بِالنَّاسِ حَبْسُهُ فَهُوَ اخْتِكَارٌ وَإِنْ كَانَ ذَهَبًا أَوْ ثِيَابًا.

وَقِيلَ: لَا اخْتِكَارَ إِلَّا فِي قُوْتِ النَّاسِ وَقُوْتِ الْبَهَائِمِ، وَهُوَ قَوْلُ الْهَادُوِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ.

وَلَا يَنْفَى أَنَّ الْأَحَادِيثَ الرَّادَّةَ فِي مَنَعِ الْاِحْتِكَارِ وَرَدَتْ مُطْلَقَةً وَمَقْتَدَةً بِالطَّعَامِ وَمَا كَانَ مِنَ الْأَحَادِيثِ عَلَى هَذَا الْأَسْلُوبِ فَإِنَّهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ لَا يُقَيَّدُ فِيهِ الْمَطْلُوقُ بِالْمَقْيَدِ لِعَدَمِ التَّعَارُضِ بَيْنَهُمَا بَلْ يَبْقَى الْمَطْلُوقُ عَلَى إِطْلَاقِهِ وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَعْمَلُ بِالْمَطْلُوقِ فِي مَنَعِ الْاِحْتِكَارِ مُطْلَقًا وَلَا يُقَيَّدُ بِالْقَوْتَيْنِ إِلَّا عَلَى رَأْيِ أَبِي ثَوْرٍ.

وَقَدْ رَدَّهُ اثْنَةُ الْأَصُولِ وَكَانَ الْجُمْهُورُ خَصُّوهُ بِالْقَوْتَيْنِ نَظْرًا إِلَى الْحِكْمَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِلتَّحْرِيمِ وَجِيَّ دَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ عَامَّةِ النَّاسِ، وَالْأَغْلَبُ فِي دَفْعِ الضَّرَرِ عَنِ الْعَامَّةِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْقَوْتَيْنِ فَقَيَّدُوا الْإِطْلَاقَ بِالْحِكْمَةِ الْمُنَاسِبَةِ أَوْ أَنَّهُمْ قَيَّدُوهُ بِعَذَابِ الصَّحَابِيِّ الرَّاوِي، فَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٦٠٥) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَخْتَكِرُ قَلِيلَ لَهْ: فَلَمَّا كُنْتُ يُخْبِرُ فَقَالَ: لِأَنَّ مَعْمَرًا رَاوِي الْحَدِيثِ كَانَ يَخْتَكِرُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّرِّ: كَانَا يَخْتَكِرَانِ الرِّثْتَ وَهَذَا ظَاهِرٌ أَنَّ سَعِيدًا قَيَّدَ الْإِطْلَاقَ بِعَمَلِ الرَّاوِي.

وَأَمَّا مَعْمَرٌ فَلَا يُعْلَمُ بِمَقْيَدِهِ وَلَعَلَّهُ بِالْحِكْمَةِ الْمُنَاسِبَةِ الَّتِي قَيَّدَ بِهَا الْجُمْهُورُ.

### ٣٢- النَّهْيُ عَنِ تَصْرِيفِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ

٧٧٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ فَمَنْ ابْتِاعَهَا بَعْدَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (٢١٤٨)، مُسْلِمٌ (١٥١٥)].

وَلِمُسْلِمٍ (١٥٢٤) «فَهُوَ بِالْغَنَمِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ [٢٥] «عَلَّقَهَا الْبَخَارِيُّ» [تَحْتِ (٢١٤٨)] «وَرَدَّهَا مِنْهَا



صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لَا سَمْرَاءَ، قَالَ الْبَخَارِيُّ: وَالتَّمْرُ أَكْثَرُ.

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قَالَ: لَا تُصْرُوا) بِضَمٍّ  
الْمَشَاءَ الْفَوْقِيَّةَ وَفَتَحَ الصَّادَ الْهَمْزِيَّةَ مِنْ صَرَى يُصْرِي عَلَى  
الْأَصَحِّ.

(«الإبل والغنم فمن ابتاعها فقد هوي بخير النظيرين») الرازي.

(«يَعْنَى أَنْ يَحْلِبَهَا إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ وَإِنْ شَاءَ رَفَعَهَا وَصَاعاً»)

عطف على ضمير المفعول في رفعها على تقدير يعطي.

(من تمر. متفق عليه وللمسلم) أي عن أبي هريرة (فَهُوَ  
بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ) وفي رواية له علقها البخاري «وَرَدَّ مَعَهَا صَاعاً  
مِنْ طَعَامٍ لَا سَمْرَاءَ» قَالَ الْبَخَارِيُّ وَالتَّمْرُ أَكْثَرُ.

أصل التصرية حبس الماء يُقَالُ: صَرَيْتُ الْمَاءَ: إِذَا حَبَسْتَهُ.

وقال الشافعي: هي ربط أخلاف الناقة والشاة وترك حلبها  
حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عادتها ولم يذكر  
في الحديث البقر والحكم واحد. والحديث نهى عن التصرية  
للحيوان إذا أريد بيعه لأنه قد ورد تقييده في رواية  
النسائي (٢٥٣/٧) بلفظ «وَلَا تُصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ لِلْبَيْعِ».

وفي رواية له (٤٤٨٦) «إِذَا بَاعَ أَحَدُكُمُ الشَّاةَ أَوْ اللَّفْحَةَ  
فَلْيَحْلِبْهَا» وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ التَّعْلِيلُ  
بِالتَّحْلِيلِ وَالغَرَرِ.

كذا قيل إلا أني لم أر التعليل بهما منصوباً.

وأما التصرية لا للبيع بل ليجتمع الحليب لنفع المالك فهو  
وإن كان فيه إيذاء للحيوان إلا أنه ليس فيه إضرار فيجوز.

وظاهر الحديث أنه لا يثبت الخيار إلا بعد الحلب ولو  
ظهرت التصرية بغير حلب الخيار ثابت، وثبت الخيار قاضٍ  
بصحته بيع المصراة.

وفي الحديث دليل على أن الرد بالتصرية فوراً لأن الفاء  
في قوله «فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ» تدل على التعقيب من غير تراخي  
وليه ذهب بعض الشافعية.

وذهب الأكثر إلى أنه على التراخي لقوله «فَلَهُ الْخِيَارُ  
ثَلَاثًا».

وأجيب من طرف القائل بالنور أن ذلك عمول على ما  
إذا لم يعلم أنها مصراة إلا في الثالث لأن الغالب أنها لا تعلم  
في أقل من ذلك لجواز نقصان باختلاف العلف ونحوه، ولأن  
في رواية أحمد (٢٤٢/٢) والطحاوي (شرح معاني الآثار) (١٧/٤)  
فَهُوَ بِأَحَدِ النَّظَرَيْنِ بِالْخِيَارِ إِلَى أَنْ يَحْزَنَهَا أَوْ يَرْضَهَا

وأما ابتداء الثلاث ففيه خلاف قيل من بعد تبين التصرية  
وقيل: من عند العقد وقيل: من التصرف.

ودل الحديث أنه يراد عرض اللبن صاعاً من تمر.

وأما الرواية التي علقها البخاري بذكر «صاعاً من طعام»  
فقد رجح البخاري رواية التمر لكونه أكثر، وإذا ثبت أنه يراد  
المشتري صاعاً من تمر ففي المسألة ثلاثة مذاهب:

(الأول) للجمهور من الصحابة والتابعين بإثبات الرد  
للمصراة ورد صاع من تمر سواء كان اللبن كثيراً أو قليلاً  
والتمر قوتاً لأهل البلد أو لا.

(الثاني) للهادوية فقالوا: فترد المصراة ولكنهم قالوا برّد  
اللبن يعني إن كان باقياً أو مثليه إن كان تالفاً أو قيمته يوم الرد  
حيث لم يوجد المثل.

قالوا: وذلك لأنه تقرر أن ضمان المتلف إن كان مثلياً  
فبالمثل وإن كان قيمياً فالقيمة، واللبن إن كان مثلياً ضمن بمثله  
وإن كان قيمياً قوّم بأحد التقدين ضمن بذلك فكيف يضمن  
بالتمر أو الطعام.

قالوا: وأيضاً فإنه كان الواجب أن يختلف الضمان بقدر  
اللبن ولا يُقدَّر بصاع قل أو كثير.

وأجيب بأن هذا القياس تضمن العموم في جميع التلفات  
وهذا خاص ورد به النص والخاص مُقَدَّم على العام.

أما تقدير الصاع فإنه قدره الشارع ليدفع التشاجر لعدم  
الوقوف على حقيقة قدر اللبن لجواز اختلاطه بمحاذ بعد البيع،  
فقطع الشارع التراع وقدره محذ لا يبعد رفعاً للخصومة وقدره  
بأقرب شيء إلى اللبن فإنهما كانا قوتاً في ذلك الزمان ولهذا  
الحكم نظائر في الشريعة وهو ضمان الجنائيات كالموضحة فإن  
أرضها مُقدَّر مع الاختلاف في الكبير والصغير والغرة في الجنين



مَعَ اخْتِلَافِهِ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ دَفْعُ التَّشَاجُرِ.

(وَالثَّالِثُ) لِلْحَقْلِيَّةِ فَخَالَفُوا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ وَقَالُوا: لَا يُرَدُّ الْبَيْعُ بِعَيْبِ التَّصْرِيَةِ فَلَا يَجِبُ رَدُّ الصَّاعِ مِنَ التَّمْرِ، وَاعْتَدُوا عَنْ الْحَدِيثِ بِاعْذَارٍ كَثِيرَةٍ بِالْقَدَحِ فِي الصَّحَابِيِّ الرَّأَوِيِّ لِلْحَدِيثِ وَبِأَنَّهُ حَدِيثٌ مُضْطَرَبٌ وَبِأَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَبِأَنَّهُ مُعَارَضٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ (النحل: ١٢٦).  
وَكُلُّهَا اعْذَارٌ مُرَدُّوَةٌ.

وَقَالُوا: الْحَدِيثُ خَالَفَ قِيَاسَ الْأَصُولِ مِنْ جِهَتَيْ:

(الْأُولَى) مِنْ حَيْثُ إِنَّ اللَّيْنَ الثَّلَاثَ إِنْ كَانَ موجوداً عِنْدَ الْعَقْدِ فَقَدْ نَقَصَ جُزْءٌ مِنَ الْمَبِيعِ فَيَمْتَنِعُ الرُّدُّ وَإِنْ كَانَ حَادِثاً عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَهُوَ غَيْرُ مَضْمُونٍ.

وَاجِبٌ

(الْأُولَى) بِأَنَّ الْحَدِيثَ أَصْلٌ مُسْتَقِلٌّ بِرَأْسِهِ وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ خَالَفَ قِيَاسَ الْأَصُولِ.

(وَالثَّانِيَا) بِأَنَّ النِّقْصَ إِثْمًا يَمْنَعُ الرُّدَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لاسْتِعْلَامِ الْعَيْبِ وَهُوَ هُنَا لاسْتِعْلَامِ الْعَيْبِ فَلَا يَمْنَعُ.

(وَالثَّانِيَا) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ جَعَلَ الْخِيَارَ فِيهِ ثَلَاثًا مَعَ أَنَّ خِيَارَ الْعَيْبِ وَخِيَارَ الْمَجْلَسِ وَخِيَارَ الرُّوْيَةِ لَا يَقْدَرُ شَيْءٌ مِنْهَا بِالثَّلَاثِ.

وَاجِبٌ بِأَنَّ الْمَصْرُوءَةَ انْفَرَدَتْ بِالْمَذْمُومَةِ الْمَذْكُورَةِ لِأَنَّهُ لَا يَتَيَسَّرُ حُكْمُ التَّصْرِيَةِ فِي الْأَغْلِبِ إِلَّا بِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا.

(وَالثَّالِثَةُ) أَنَّهُ يَلْزَمُ ضَمَانُ الْأَعْيَانِ مَعَ بَقَائِهَا حَيْثُ كَانَ اللَّيْنُ موجوداً.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ موجودٍ مُتَمَيِّزٌ لِأَنَّهُ مُخْتَلِطٌ بِاللَّيْنِ الْحَادِثِ فَقَدْ تَعَذَّرَ رَدُّهُ بَعِيْنُهُ بِسَبَبِ الْاخْتِلَاطِ فَيَكُونُ مِثْلَ ضَمَانِ الْعَبْدِ الْأَبْنَى الْمَغْضُوبِ.

(وَالرَّابِعَةُ) مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَلْزَمُ إِثْبَاتُ الرُّدِّ بِغَيْرِ عَيْبٍ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ نَقْصَانُ اللَّيْنِ عَيْباً لَثَبَتْ بِهِ الرُّدُّ مِنْ دُونِ تَصْرِيَةٍ وَلَا اشْتِرَاطٍ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْطَرِطْ الرُّدُّ.

وَاجِبٌ بِأَنَّهُ فِي حُكْمِ خِيَارِ الشَّرْطِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَإِنَّ الْمُشْتَرِي لَمْ يَرَأِ ضَرَعَهَا مَمْلُوءَةً فَكَانَ الْبَائِعُ شَرْطَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ

عَادَةً لَهَا وَقَدْ ثَبِتَ لِهَذَا نِظَائِرٌ مِثْلُ مَا تَقَدَّمَ فِي تَلْقَى الْجُلُوبَةِ.

وَإِذَا تَقَرَّرَ عِنْدَكَ ضَعْفُ الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ عَلِمْتَ أَنَّ الْحَقَّ هُوَ الْأَوَّلُ وَعَرَفْتَ أَنَّ الْحَدِيثَ أَصْلٌ فِي النَّهْيِ عَنِ الْغَشِّ وَفِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِمَنْ دَلَّسَ عَلَيْهِ.

وَفِي أَنَّ التَّدْلِيلَ لَا يَفْسُدُ أَصْلَ الْعَقْدِ.

وَفِي تَحْرِيمِ التَّصْرِيَةِ لِلْمَبِيعِ وَثُبُوتِ الْخِيَارِ بِهَا.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٤٣٣/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٤١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً «يَبِيعُ الْمُحَقَّلَاتِ خِلَابَةً وَلَا تَجِلُّ الْخِلَابَةُ لِمُسْلِمٍ».

وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٣٩/٤) مَوْقُوفاً بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

وَالْحَقْلَاتُ جَمْعُ مُحَقَّلَةٍ بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْفَاءِ الَّتِي تَجْمَعُ لِبَنَائِهَا فِي ضُرُوعِهَا، وَالْخِلَابَةُ: يَكْسِرُ الْحَاءَ الْمَعْجَمَةَ وَتَخْفِيفُ اللَّامِ بَعْدَهَا مُوَحَّدَةٌ: الْخِدَاعُ.

### ٣٣- مَن رَدَّ الْحَقْلَةَ

٧٧٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: مَن اشْتَرَى مُحَقَّلَةً فَرَدَّهَا فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعاً.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٤٩).

وَرَوَاهُ الْإِسْنَائِيُّ مِنْ تَفَرُّعٍ.

لَمْ يَرْفَعَهُ الْمُصَنِّفُ بَلْ وَفَّقَهُ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَرْفَعَهُ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَاهُ مُسْتَوْفَى.

### ٣٤- مَن غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي

٧٧٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ مَرَّ عَلَى صَبْرَةٍ مِنْ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَتَأَلَّتْ أَصَابِعُهُ بِلَلًا فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟ قَالَ:

أَصَابَتْهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَيْ يَرَاهُ النَّاسُ؟ مَن غَشَّ فَلَيْسَ مِنِّي».



رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٠٢).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى صَبْرَةٍ) الصَّبْرَةُ بَضْمُ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونُ الْمُوَحَّدَةِ: الْكَوْمَةُ الْجُمُوعَةُ مِنَ الطَّعَامِ.

(«مِنْ طَعَامٍ فَأَذْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَقَالَتْ أَصَابِعُهُ بَلَلًا فَقَالَ: مَا هَذَا يَا صَاحِبَ الطَّعَامِ؟ قَالَ: أَصَابَتُهُ السَّمَاءُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: أَفَلَا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعَامِ كَمَا يَرَاهُ النَّاسُ مِنْ غَشٍّ فَلَيْسَ مِنِّي» رَوَاهُ مُسْلِمٌ).

قَالَ الثَّوْرِيُّ: كَذَا فِي الْأَصُولِ «مَنِّي» بَيَاءُ التَّكَلُّمِ وَهُوَ صَحِيحٌ وَمَعْنَاهُ لَيْسَ مِنِّي أَهْتَدَى يَهْدِي وَاقْتَدَى بَعَلْمِي وَعَمَلِي وَحَسَّنَ طَرِيقَتِي.

وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَكْرَهُ تَفْسِيرَ مِثْلِ هَذَا وَيَقُولُ: نُسَبِكُ عَنْ تَأْوِيلِهِ لِيَكُونَ أَوْقَعُ فِي الثُّغُورِ وَابْلَغُ فِي الرَّجْرِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْغَشِّ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ شَرْعاً مَذْمُومٌ فَاعْلُهُ عَقْلاً

### ٣٥- تحريم البيع لمن يقصد بالمبيع حراماً

٧٧٩- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَبَسَ الْعَنْبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَتَّخِذُهُ خَمْراً فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٥٣٥٦) يَسْتَدِ حَسَنٌ.

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ) هُوَ أَبُو سَهْلٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ بْنِ الْحَصْبِيِّ الْأَسْلَمِيُّ قَاضِي مَرْوَ تَابِعِي ثِقَةٌ، سَمِعَ أَبَاهُ وَغَيْرَهُ.

(عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ حَبَسَ الْعَنْبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ» الْأَيَّامُ الَّتِي يَقْطَفُ فِيهَا.

(«حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَتَّخِذُهُ خَمْراً فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ») أَيُّ عَلَى عِلْمٍ بِالسَّبَبِ الْمَوْجِبِ لِدُخُولِهِ.

(رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ يَسْتَدِ حَسَنٌ) وَآخِرُجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي شُعَبِ الْإِيمَانِ (٥٦١٨) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ بَزِيَادَةَ «حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ

يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ أَوْ مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ خَمْراً فَقَدْ تَقَحَّمَ فِي النَّارِ عَلَى بَصِيرَةٍ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الْعَنْبِ مِمَّنْ يَتَّخِذُهُ خَمْراً لَوْعِيدِ الْبَائِعِ بِالنَّارِ وَهُوَ مَعَ الْقَصْدِ مُحَرَّمٌ إِجْمَاعاً.

وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْقَصْدِ فَقَالَتِ الْهَادِيَّةُ: يَجُوزُ الْبَيْعُ مَعَ الْكَرَاهَةِ، وَيُؤَوَّلُ بِأَنَّ ذَلِكَ مَعَ الشُّكِّ فِي جَعْلِهِ خَمْراً.

وَأَمَّا إِذَا عَلِمَهُ فَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَيَقَالُ عَلَى ذَلِكَ مَا كَانَ يُسْتَعَانُ بِهِ فِي مَعْصِيَةٍ.

وَأَمَّا مَا لَا يُفْعَلُ إِلَّا لِمَعْصِيَةٍ كَالزَّامِرِ وَالطَّائِبِ وَالْجَوَّادِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا شُرَاؤُهُ إِجْمَاعاً وَكَذَلِكَ بَيْعُ السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ مِنَ الْكُفَّارِ وَالبَغَاةِ إِذَا كَانُوا يَسْتَعِينُونَ بِهَا عَلَى حَرْبِ الْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يُبَاعَ بِافْضَلِ مِنْهُ جَارٍ.

### ٣٦- الخراج بالضمان

٧٨٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ».

رَوَاهُ الْخَمْسَةُ رَاحِدُ (٤٩/٦)، أَبُو دَاوُدَ (٣٥٠٨)، الرُّومِي (١٢٨٥)، السَّامِيُّ (٢٥٤/٧)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٢٤٢).

وَضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَضَعَفَهُ التِّرْمِذِيُّ (الْعِلَلُ الْكَبِيرُ ص ١٩١، ١٩٢)، وَابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ (الْمَقْصُودُ (٦٢٦))، وَابْنُ حِبَّانَ (٤٩٢٧)، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (١٥/٢)، وَابْنُ الْقَطَّانِ.

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ». رَوَاهُ الْخَمْسَةُ وَضَعَفَهُ الْبُخَارِيُّ) لِأَنَّ فِيهِ مُسْلِمٌ بَيْنَ خَالِدِ الرَّثَمِيِّ ذَاهِبِ الْحَدِيثِ.

(وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَّانَ وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ وَابْنُ الْقَطَّانِ).

الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ السُّنَنِ بِطَوِيلِهِ وَهُوَ «أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى غُلَامًا فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ رَدَّهُ مِنْ عَيْبٍ وَجَدَهُ فَقَصَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَدِّهِ بِالْعَيْبِ فَقَالَ الْمُقْضِي عَلَيْهِ: قَدْ اسْتَعْمَلَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ» وَالْخَرَجُ هُوَ الْغَلَّةُ وَالْكَرَاءُ.



ومعناه أن المبيع إذا كان له دخل وغلة فإن مالِك الرقبة الذي هو ضامن لها يملك خراجها لضمان أصلها، فإذا ابتاع رجل أرضاً فاستعملها أو ماشية فتجّحها أو دابة فركبها أو عبداً فاستخدمه ثم وجد به عيباً فله أن يسرد الرقبة ولا شيء عليه فيما انتفع به لأنها لو تلفت ما بين مدة الفسخ والعقد لكانت في ضمان المشتري فوجب أن يكون الخراج له.

وقد اختلف العلماء في المسألة على ثلاثة أقوال:

(الأول) للشافعي أن الخراج بالضمان على ما قرّره في معنى الحديث وما وجد من الفوائد الأصلية والفرعية فهو للمشتري ويرد المبيع ما لم يكن ناقصاً عما أخذه.

(الثاني) للهادوية أنه يفرق بين الفوائد الأصلية والفرعية فيستحق المشتري الفرعية.

وأما الأصلية فتصير أمانة في يده فإن رد المشتري المبيع بالحكم وجب الرّد ويضمن التلف وإن كان بالتراضي لم يردّها.

(الثالث) للحنفية أن المشتري يستحق الفوائد الفرعية كالكراء.

وأما الفوائد الأصلية كالتمر فإن كانت باقية ردّها مع الأصل وإن كانت تالفة امتنع الرّد واستحق الأرض.

(الرابع) لما لك أنه يفرق بين الفوائد الأصلية كالصوف والشعر فيستحقه المشتري والولد يرده مع أمه، وهذا ما لم تكن متصلة بالمبيع وقت الرّد فإن كانت متصلة وجب الرّد لها إجماعاً هذا ما قاله المذكورون.

والحديث ظاهر فيما ذهب إليه الشافعي.

وأما إذا وطى المشتري الأمة ثم وجد فيها عيباً فقد اختلف العلماء في ذلك.

فقال الهادي وأهل الرأي والثوري وإسحاق: يمتنع الرّد لأن الرّوة جناية لأنه لا يحل وطء الأمة لأصل المشتري ولا لفصله فقد عيبتها بذلك.

قالوا: وكذا مقدّمات الرّوة يمتنع الرّد بعدها لذلك.

قالوا: ولكنّه يرجع على البائع بارش العيب.

وقيل يردّها ويرد معها مهر مثلها.

ومنهم من فرق بين الثيب والبكر.

وقد استوفى الخطابي ذلك ونقله الشارح والكل أقوال عارته عن الاستدلال.

ودعوى أن الرّوة جناية دعوى غير صحيحة، والتعليل بأنه حرّمها به على أصوله وفصوله فكانت جناية عليه فإنه لم ينحصر المشتري لها فيهما.

٣٧- مَنْ تَصَرَّفَ بِشِرَاءٍ مَالٍ يُوَكَّلُ بِشِرَائِهِ

٧٨١- وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهُ دِينَاراً لِيَشْتَرِيَ بِهِ أَصْحِيَّةً، أَوْ شَاةً، فَاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ، فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ، فَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ فَذَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ، فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى تَرَاباً لَرَبِحَ فِيهِ».

رواه الغنم إلاً الشافعي (٣٧٥/٤)، أبو داود (٣٣٨٥)، المزمعي (١٢٥٨)، ابن ماجه (٢٤٠٢).

وقد أخرجه البخاري (٣٦٤٢) في ضمن حديث، ولم يسق لفظة.

وأورد القزويني له شاهداً من حديث حكيم بن حزام (١٢٥٧).

الحديث في إسناده سعيد بن زيد أخو حماد مختلف فيه.

قال المنذري والنووي: إسناده حسن صحيح.

وفيه كلام كثير.

وقال المصنف «التعليق الحبر» (٥/٣): «الصواب أنه متصل في إسناده مبهم».

وفي الحديث دلالة على أن عروة شري ما لم يوكل بشرائه وباع كذلك لأنه أعطاه ديناراً لشراء أصحية فلو وقف على الأمر لشري ببعض الدينار الأصحية ورد البعض وهذا الذي فعله هو الذي تسميه الفقهاء العقد الموقوف الذي ينفذ بالإجازة وقد وقعت هنا وللعلماء فيه خمسة أقوال:

(الأول) أنه يصح العقد الموقوف وذعب إلى هذا جماعة من السلف والهادوية عملاً بالحديث.



(والثاني) أَنَّهُ لَا يَصَحُّ وَالْيَوْمَ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَقَالَ إِنَّ  
الْإِجَازَةَ لَا تُصَحِّحُهُ مُخْتَجًا بِحَدِيثٍ «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ»  
أَخْرَجَهُ (أَبُو دَاوُدَ (٣٥٠٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٣٢) وَالسَّائِي (٢٨٩/٧) وَهُوَ  
شَامِلٌ لِلْمَعْدُومِ وَمِلْكِهِ الْغَيْرِ وَتَرَدَّدَ الشَّافِعِيُّ فِي صَحَّةِ حَدِيثِ  
عُرْوَةَ وَعَلَّقَ الْقَوْلَ بِهِ عَلَى صَحِّهِ.

(وَالثَّلَاثُ) التَّصْفِيلُ لِأَبِي حَنِيفَةَ فَقَالَ: يَجُوزُ الْبَيْعُ لَا الشِّرَاءَ  
وَكَأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْبَيْعَ إِخْرَاجٌ عَنْ مِلْكِ الْمَالِكِ وَلِلْمَالِكِ  
حَقٌّ فِي اسْتِقْبَالِ مِلْكِهِ فَإِذَا أَجَازَ فَقَدْ اسْقَطَ حَقَّهُ بِمَخْلَافِ الشِّرَاءِ  
فَأَنَّهُ إِثْبَاتُ الْمِلْكِ فَلَا بُدَّ مِنْ تَوَلِّيِ الْمَالِكِ لِذَلِكَ.

(وَالرَّابِعُ) لِلْمَالِكِ وَهُوَ عَكْسُ مَا قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ وَكَأَنَّهُ أَرَادَ  
الْجَمْعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ حَدِيثُ «لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ» وَحَدِيثُ  
عُرْوَةَ فَيَعْمَلُ بِهِ مَا لَمْ يُعَارَضْ.

(وَالْخَامِسُ) أَنَّهُ يَصَحُّ إِذَا وَكَّلَ بِشَرَاءِ شَيْءٍ فَيَشْتَرِي بَعْضَهُ  
وَهُوَ لِلْحَصَاصِ.

وَإِذَا صَحَّ حَدِيثُ عُرْوَةَ فَالْعَمَلُ بِهِ هُوَ الرَّاجِحُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ بَيْعِ الْأَصْحِيَّةِ وَإِنْ تَعَيَّنَتْ بِالشِّرَاءِ  
لِإِبْدَالِ الْمَثَلِ وَلَا تَطِبُّ زِيَادَةُ الثَّمَنِ وَلِذَا أَمَرَهُ بِالتَّصَدُّقِ بِهَا وَفِي  
دُعَائِهِ ﷺ لَهُ بِالْبَرَكَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ شُكْرَ الصَّيِّغِ لِمَنْ فَعَلَ  
الْمَعْرُوفَ وَمُكَافَأَتُهُ مُسْتَحِبَّةٌ وَلَوْ بِالْأَعْدَاءِ.

كَالنَّضْرِ بْنِ شَمِيلٍ وَالتَّسَانِي وَابْنِ عَدِيٍّ وَغَيْرِهِمْ  
وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: شَهَرْتُ حَسَنَ الْحَدِيثِ وَقَوَّى أَمْرَهُ.  
وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: مَا أَحْسَنَ حَدِيثَهُ.  
وَالْحَدِيثُ اشْتَمَلَ عَلَى سِتِّ صُورٍ مِنْهَا:

(الْأَوَّلَى) بَيْعُ مَا فِي بَطُونِ الْحَيَوَانِ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ.  
(وَالثَّانِيَةُ) اللَّبَنُ فِي الصُّرُوعِ وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ أَيْضًا وَقَدْ  
تَقَدَّمَ.

(وَالثَّلَاثَةُ) الْعَبْدُ الْآبِقُ وَذَلِكَ لِتَعَدُّرِ تَسْلِيمِهِ.

(وَالرَّابِعَةُ) شِرَاءُ الْغَنَامِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَذَلِكَ لِعَدَمِ الْمَلِكِ.

(وَالْخَامِسَةُ) شِرَاءُ الصَّدَقَاتِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقِرُّ مِلْكُ  
التَّصَدِّقِ عَلَيْهِ إِلَّا أَبَعَدَ الْقَبْضِ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْنَى الْفَقَهَاءُ مِنْ ذَلِكَ  
بَيْعَ الْمَصْدُوقِ لِلصَّدَقَةِ قَبْلَ الْقَبْضِ بَعْدَ التَّخْلِيَةِ فَإِنَّهُ يَصَحُّ لِأَنَّهُمْ  
جَعَلُوا التَّخْلِيَةَ كَالْقَبْضِ فِي حَقِّهِ.

(السَّادِسَةُ) غُرْبَةُ الْغَائِصِ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ أَغْوَصُ فِي الْبَحْرِ  
غَوْصَةً بِكَذَا فَمَا أَخْرَجَ فَهُوَ لَكَ وَالْعَلَّةُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْغَرَرُ.

### ٣٩- لَا يُشْرَى السَّمَكُ فِي الْمَاءِ

٧٨٣- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ، فَإِنَّهُ غَرَرٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٨٨/١)، وَنَافِعٌ إِلَى أَنَّ الصُّوَابَ وَقْفَةٌ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى حُرْمَةِ بَيْعِ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ.

وَقَدْ عَلَّلَهُ بِأَنَّهُ غَرَرٌ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ تَخَفٌ فِي الْمَاءِ حَقِيقَتُهُ وَيَسِرُّ  
الصَّغِيرُ كَبِيرًا وَعَكْسُهُ.

وظَاهِرُهُ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ مُطْلَقًا، وَفَصَّلَ الْفَقَهَاءُ فِي ذَلِكَ  
فَقَالُوا: إِنْ كَانَ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ لَا يُمَكِّنُ اخْتِلَافَهُ إِلَّا بِتَصْيِيدٍ، وَيَجُوزُ  
عَدَمُ اخْتِلَافِهِ فَالْبَيْعُ غَيْرُ صَحِيحٍ، وَإِنْ كَانَ فِي مَاءٍ لَا يَفُوتُ فِيهِ  
وَيُؤْخَذُ بِتَصْيِيدٍ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ وَيُثْبِتُ فِيهِ الْخِيَارُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ، وَإِنْ  
كَانَ لَا يَخْتِاجُ إِلَى تَصْيِيدٍ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ وَيُثْبِتُ فِيهِ خِيَارُ الرَّؤُومَةِ  
وَهَذَا التَّفْصِيلُ يُؤْخَذُ مِنَ الْأَدْلَى، وَالتَّعْلِيلُ الْمُتَقَضِّي لِلْإِلْحَاقِ

٣٨- النهي عن شراء بطون الأنعام

والعبد الآبق والصدقات دون قبض

٧٨٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ نَهَى عَنْ شِرَاءِ مَا فِي بَطُونِ الْأَنْعَامِ حَتَّى تَضَعَ،  
وَعَنْ بَيْعِ مَا فِي ضُرُوعِهَا، وَعَنْ شِرَاءِ الْعَبْدِ وَهُوَ  
آبِقٌ، وَعَنْ شِرَاءِ الْمَغَانِمِ حَتَّى تُقَسِّمَ، وَعَنْ شِرَاءِ  
الصَّدَقَاتِ حَتَّى تُقْبِضَ، وَعَنْ ضَرْبَةِ الْغَائِصِ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢١٩٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (كَمَا فِي «صَبِّ الرَّابَةِ» ١٥، ١٤/٤)  
وَالدَّارَقُطِيُّ (١٥/٣) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

لِأَنَّهُ مِنْ حَدِيثِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، وَشَهَرْتُ تَكَلَّمَ فِيهِ جَمَاعَةٌ



يُخَصَّصُ عُمُومُ النَّهْيِ.

(وَالثَّالِثَةُ) النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ اللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْغَرْرِ .

وَذَهَبَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ إِلَى جَوَازِهِ قَالَ: لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وآلِهِ وَسَلَّمَ سَمِيَ الضَّرْعُ خِزَانَةً فِي قَوْلِهِ فَيَمْنُ يَحْلُبُ شَاةَ أَخِيهِ  
بِغَيْرِ إِذْنِهِ «يَعْنِدُ أَحَدَكُمْ إِلَى خِزَانَةِ أَخِيهِ وَتَأْخُذُ مَا فِيهَا»  
[البخاري (٢٤٣٥)، مسلم (١٧٢٦)].

وَأَجِبَ بَأَن تَسْمِيَتِهِ خِزَانَةً جَمَّازٌ وَلَشَن سُلِّمَ فَبِيعَ مَا فِي  
الْخِزَانَةِ بَيْعُ غَرَرٍ وَلَا يَدْرِي بِكَيْفِيَّتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ.

## ٤١- النهي عن بيع المضامين والملاقيح

٧٨٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم

نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَاقِيحِ.

رَوَاهُ الْبُزَارِيُّ [«كشف الاستار» (١٢٦٧)].

وَلَمْ يَسْنِدِهِ حَفَفٌ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ  
وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ») الْمُرَادُ بِهَا: مَا فِي بُطُونِ الْإِبِلِ.

(وَالْمَلَاقِيحُ) هُوَ مَا فِي ظُهُورِ الْجَمَالِ.

(رَوَاهُ الْبُزَارِيُّ وَلِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ) لِأَنَّهُ فِي رُوَايَتِهِ صَالِحُ بْنُ  
أَبِي الْأَخْضَرِ عَنِ الزُّهْرِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ وَرَوَاهُ مَالِكٌ [«الموطأ»  
(ص ٤٠٦)] عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ مُرْسَلًا.

قَالَ الدَّارِقُطِيُّ فِي الْعِلَالِ: تَابَعَهُ مَعْمَرٌ وَوَصَلَهُ عُمَرُ بْنُ قَيْسٍ  
عَنِ الزُّهْرِيِّ وَقَوْلُ مَالِكٍ هُوَ الصَّحِيحُ.

وَلِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢١/٨) بِإِسْنَادٍ  
قَوِيٍّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ بَيْعِ الْمَضَامِينِ وَالْمَلَاقِيحِ  
وَقَدْ تَقَدَّمَ وَهُوَ إِجْمَاعٌ.

## ٤٢- الإقالة في البيع

٧٨٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُاللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم: «وَمَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا يَبِيعُهُ أَقَالَ اللَّهُ عَثْرَتَهُ».

## ٤٠- النهي عن بيع الثمرة قبل صلاحها

٧٨٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم أَنْ تَبَاعَ ثَمَرَةٌ حَتَّى تَطْعَمَ، وَلَا  
تَبَاعَ صَوْفٌ عَلَى ظَهْرٍ، وَلَا لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ».

رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٣٧٠٨) وَالدَّارِقُطِيُّ (١٤/٣).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرْاسِيلِ (١٨٣) لِعِكْرَمَةَ.

وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «الْمَرْاسِيلِ» (١٨٢) مُؤَوَّفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ  
قَوِيٍّ، وَرَوَّجَهُ أَتَيْتُهُ (٥/٣٤٠).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَبَاعَ ثَمَرَةٌ حَتَّى تَطْعَمَ») بِضَمِّ الْمَشَاةِ  
الْفَوْقِيَّةِ وَكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ يَبْدُو صِلَاهُهَا «وَلَا تَبَاعَ صَوْفٌ  
عَلَى ظَهْرٍ وَلَا لَبَنٌ فِي ضَرْعٍ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ  
وَالدَّارِقُطِيُّ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرْاسِيلِ لِعِكْرَمَةَ وَهُوَ الرَّاجِحُ.

(وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا مُؤَوَّفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ وَرَوَّجَهُ  
الْبَيْهَقِيُّ).

اشْتَمَلَ الْحَدِيثُ عَلَى ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

(الْأُولَى) النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُو صِلَاهُهَا وَيَطْبِقَ  
أَكْلُهَا وَيَأْتِيَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(وَالثَّانِيَةُ) النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الصُّوْفِ عَلَى الظَّهْرِ.

وَلِيهِ قَوْلَانِ لِلْعَلَمَاءِ:

(الْأَوَّلُ): أَنَّهُ لَا يَصَحُّ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ وَلِأَنَّهُ يَقَعُ الْاِخْتِلَافُ  
فِي مَوْضِعِ الْقَطْعِ مِنَ الْحَيَوَانِ فَيَقَعُ الْإِضْرَارُ بِهِ وَهَذَا قَوْلُ  
الْهَادَوِيَّةِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

(وَالْقَوْلُ الثَّانِي): أَنَّهُ يَصَحُّ الْبَيْعُ لِأَنَّهُ مُشَاهَدَةٌ يُمَكِّنُ تَسْلِيمَتَهُ  
فَيَصَحُّ كَمَا صَحَّ مِنَ الْمَذْبُوحِ وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَمَنْ وَافَقَهُ

قَالُوا: وَالْحَدِيثُ مُؤَوَّفٌ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَظْهَرُ وَالْحَدِيثُ قَدْ تَعَاضَدَ فِيهِ الْمُرْسَلُ  
وَالْمُؤَوَّفُ وَقَدْ صَحَّ النَّهْيُ عَنِ الْغَرْرِ وَالْغَرَرُ حَاصِلٌ فِيهِ



وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٤٦٠)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢١٩٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ  
جِبَانَ (٥٠٣٠) وَالْحَاكِمُ (٤٥/٢).  
وَهُوَ عِنْدَهُ بِلَفْظٍ «مَنْ أَتَى مُسْلِمًا أَتَى اللَّهَ عَثْرَتَهُ يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ».

والمراد بالأبدان

(وَكُنَّا جَمْعًا أَوْ يُخَيَّرُ مِنَ التَّخْيِيرِ)

(أَحَدُهُمَا الْآخَرُ فَإِنْ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ) أَيُّ إِذَا اشْتَرَطَ  
أَحَدُهُمَا الْخِيَارَ مُدَّةً مَعْلُومَةً فَإِنَّ الْخِيَارَ لَا يَقْضِي بِالتَّفَرُّقِ بَلْ  
يَبْقَى حَتَّى تَمُضِيَ مُدَّةُ الْخِيَارِ الَّتِي شَرَطَهَا.

وَقِيلَ: الْمَرَادُ إِذَا اخْتَارَ إِمضَاءَ الْبَيْعِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ لَزِمَهُ الْبَيْعُ  
حَيْثُ وَبَطَلَ اخْتِيَارُ التَّفَرُّقِ وَبَدَلُ لِهَذَا قَوْلُهُ (فَإِنْ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا  
الْآخَرُ فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ) أَيُّ نَفَذَ وَتَمَّ.

(وَإِنْ تَفَرَّقَا) بِالْأَبْدَانِ (بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا) أَيُّ عَقْدَا عَقْدَ الْبَيْعِ.

(وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ  
وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى كِبَرِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ لِلْمُتَبَايِعِينَ وَأَنَّهُ يَمْتَدُّ  
إِلَى أَنْ يَحْصَلَ التَّفَرُّقُ بِالْأَبْدَانِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي كِبَرِهِ عَلَى  
قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ كِبَرُهُ وَهُوَ لَجْمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عَلِيٌّ عَلَيْهِ  
السَّلَامُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُمْ.

وَالثَّوْنِي ذَهَبَ أَكْثَرُ التَّابِعِينَ وَالتَّشَافِعِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَالْإِمَامُ  
يَحْيَى قَالُوا: وَالتَّفَرُّقُ الَّذِي يَطْلُقُ بِهِ الْخِيَارُ مَا يُسَمَّى عَادَةً تَفَرُّقًا  
فَفِي الْمَنْزِلِ الصَّغِيرِ بِخُرُوجِ أَحَدِهِمَا فِي الْكَبِيرِ بِالتَّحْوِيلِ مِنْ  
مَجْلِسِهِ إِلَى آخَرٍ مَخْطُوتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ وَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا تَفَرُّقٌ فَعَلُ  
ابْنِ عُمَرَ الْمَعْرُوفُ، فَإِنْ قَامَا مَعًا أَوْ ذَهَبَا مَعًا فَالْخِيَارُ بَاقٍ وَهَذَا  
الْمَذْهَبُ دَلِيلُهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

(الْقَوْلُ الثَّانِي) لِلنَّهَادِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ وَمَالِكٍ وَالْإِمَامِيَّةِ: أَنَّهُ لَا  
يُثْبِتُ خَيْرَ الْمَجْلِسِ بَلْ مَتَى تَفَرَّقَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْقَوْلِ فَلَا خِيَارَ إِلَّا مَا  
شَرَطَ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «تَبَايَعَا عَنْ تَرَاضٍ» [النساء: ٢٩]  
وَيَقُولُونَ «وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ» [البقرة: ٢٨٢].

قَالُوا: وَالْإِشْهَادُ إِنْ وَقَعَ بَعْدَ التَّفَرُّقِ لَمْ يُطَابِقِ الْأَمْرَ، وَإِنْ

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْقَشِيرِيُّ: هُوَ عَلَى شَرْطِهَا فِي الْبَابِ مَا  
يَشُدُّهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى فَضِيلَةِ الْإِقَالَةِ وَحَقِيقَتِهَا شَرْعًا:  
رَفْعُ الْعَقْدِ الرَّاقِعِ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ وَهِيَ مَشْرُوعَةٌ إِجْمَالًا، وَلَا بُدَّ  
مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا وَهُوَ «أَقْلَتُ»، أَوْ مَا يُقِيدُ مَعْنَاهُ عُرْفًا،  
وَلِلْإِقَالَةِ شُرَاطُ دُكِرَتْ فِي كِتَابِ الْفُرُوعِ لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا وَإِنَّمَا دَلَّ  
الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهَا تُكُونُ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ لِقَوْلِهِ «بَيْعَتَهُ».

وَأَمَّا كَوْنُ الْمَقَالِ مُسْلِمًا فَلَيْسَ بِشَرْطٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ لِكَوْنِهِ  
حُكْمًا أَغْلِيًّا وَالْأَفْوَابُ الْإِقَالَةُ ثَابِتٌ فِي إِقَالَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ وَقَدْ  
وَرَدَ بِلَفْظٍ «مَنْ أَتَى نَادِمًا» أَخْرَجَهُ السَّبْزَارُ [كما في التلخيص  
(١٩٧)].

## ٢- بَابُ الْخِيَارِ

الْخِيَارُ: بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ اسْمٌ مِنَ الْإِخْتِيَارِ أَوْ التَّخْيِيرِ  
وَهُوَ طَلَبُ خَيْرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ إِمضَاءِ الْبَيْعِ أَوْ فسخِهِ وَهُوَ أَنْوَاعٌ  
ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْبَابِ خِيَارَ الشَّرْطِ وَخِيَارَ الْمَجْلِسِ

### ١- البيعان بالخيار مالم يفرقا

٧٨٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ  
مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ  
أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَإِنْ خَيْرٌ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعَا عَلَى  
ذَلِكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ  
يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٠٧)، مسلم (١٥٣١)]، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ  
«إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ» أَيُّ أَوْعَا الْعَقْدَ بَيْنَهُمَا لَا تَسَاوَأَ مِنْ غَيْرِ



وقع قبله لم يُصادف حمله، وحديث «إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْبَائِعِ» [هـدم برقم (٧٣٦)] ولم يُفصل.

وأما معارضة حديث الباب بالحديث الآتي:

٧٨٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَائِعُ وَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارًا، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ».

رواه العُصْفَنِيُّ إِلَّا ابْنَ مَاجَه (أحمد/١٨٣/٢)، أبو داود (٣٤٥٦)، الترمذي (١٢٤٧)، النسائي (٢٥١/٧).

ورواه الدارقطني (٥٠/٣) وابن خزيمة وابن الجارود (٦٢٠) وفي رواية (الدارقطني: ٥٠/٣) «حَتَّى يَتَفَرَّقَا عَنْ مَكَانِهِمَا»

ومحدث أبي داود عن ابن عمر ولفظ «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفَقَةً خِيَارًا وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَقِيلَهُ»

قالوا: فقولُهُ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ دَالٌّ عَلَى نَفُوذِ الْبَيْعِ

فقد أُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ دَلِيلُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ أَيْضًا لِقَوْلِهِ «بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا».

وأما قوله «أَنْ يَسْتَقِيلَهُ» فالمراد بِوِ الْفَسْخِ لِأَنَّهُ لَوْ أُرِيدَ الْأَسْتِقَالَةُ حَقِيقَةً لَمْ يَكُنْ لِلْمَفَارِقَةِ مَعْنَى فَتَعَيَّنَ حَمْلُهَا عَلَى الْفَسْخِ.

وعلى ذَلِكَ حمله الترمذي وغيره من العلماء فقالوا: معناه لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ خَشْيَةً أَنْ يَخْتَارَ فسخَ الْمُبْعِ، فالمراد بِالْأَسْتِقَالَةِ فسخُ النَّادِمِ.

وحملوا نَفْيَ الْحُلِّ عَلَى الْكَرَاهَةِ لِأَنَّهُ لَا يَلِيقُ بِالْمُرُوءَةِ وَحَسَنِ مُعَاشَرَةِ الْمُسْلِمِ لَا أَنْ اخْتِيَارَ الْفَسْخِ حَرَامًا.

وأما ما رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَح (٢١٠٧) «أَنَّهُ كَانَ إِذَا بَايَعَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ يَتِمَّ بَيْتَهُ قَامَ يَمْشِي هُنَيْهَةً فَرَجَعَ إِلَيْهِ» فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَمْ يَلْعَلْهُ النَّهْيُ.

وقال ابن حزم: حملُ حديث ابن عمر هذا على التفرُّقِ بِالْأَقْوَالِ تَذَهَبُ مَعَهُ فَائِدَةُ الْحَدِيثِ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مَعَهُ حُلُّ التَّفَرُّقِ سِوَاهُ خَشْيَةِ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ أَوْ لَا لِأَنَّ الْإِقَالَةَ تَصَحُّ قَبْلَ التَّفَرُّقِ

وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْآيَةَ مُطْلَقَةٌ قُيِّدَتْ بِالْحَدِيثِ، وَخِيَارِ الْمَجْلِسِ كَمَا لَا يُنَافِيهِ سَائِرُ الْخِيَارَاتِ

قالوا: والحديث منسوخٌ بحديث «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ» [سبائي برقم (٨٢١)] والخيارُ بَعْدَ لُزُومِ الْعَقْدِ يُقِيدُ الشَّرْطَ.

ورُدَّ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ النُّسخِ وَلَا يَثْبُتُ بِالْإِحْتِمَالِ

قالوا: ولأنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ.

وأُجِيبَ بِأَنَّ مُخَالَفَةَ الرَّوَايَةِ لَا تُوجِبُ عَدَمَ الْعَمَلِ بِرِوَايَتِهِ لِأَنَّ عَمَلَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى اجْتِهَادِهِ وَقَدْ يَظْهَرُ لَهُ مَا هُوَ أَرْجَحُ عِنْدَهُ مِمَّا رَوَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَرْجَحُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ

قالوا: وحديث الباب يُحْمَلُ عَلَى الْمُسَاوَمِينَ فَإِنْ اسْتِيعِمَا الْبَائِعُ فِي الْمَسَاوِمِ شَافِعٌ.

وأُجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ إِطْلَاقٌ مُجَازِيٌّ وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ

وعرضُ بَأَنَّهُ يُلْزَمُ أَيْضًا حمله عَلَى الْمُجَازِيِّ، عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْمَرَادَ التَّفَرُّقَ بِالْأَبْدَانِ هُوَ بَعْدَ تَمَامِ الصُّغَةِ وَقَدْ مَضَى فَهُوَ مُجَازٌ فِي الْمَاضِي.

ورُدَّتْ هَذِهِ الْمَعَارِضَةُ بِأَنَّ لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ مُجَازٌ فِي الْمَاضِي بَلْ هُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ بِمُخْلَافَةِ الْمُسْتَقْبَلِ فَمُجَازٌ اتِّفَاقًا.

قالوا: المرادُ التَّفَرُّقُ بِالْأَقْوَالِ.

والمرادُ بِالتَّفَرُّقِ فِيهَا هُوَ مَا بَيْنَ قَوْلِ الْبَائِعِ: بَعَثْتُكَ بِكَذَا أَوْ قَوْلِ الْمُشْتَرِي: اشْتَرَيْتُ.

قالوا: فالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ فِي قَوْلِهِ اشْتَرَيْتُ أَوْ تَرَكِيهِ، وَالْبَائِعُ بِالْخِيَارِ إِلَى أَنْ يُوجِبَ الْمُشْتَرِي.

ولا يخفى زَكَاةُ هَذَا الْقَوْلِ وَبِطْلَانُهُ فَإِنَّهُ إِنْغَاءٌ لِلْحَدِيثِ عَنِ الْفَائِدَةِ إِذْ مِنَ الْمَعْلُومِ يَقِينًا أَنَّ كُلًّا مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عَلَى الْخِيَارِ إِذْ لَا عَقْدَ بَيْنَهُمَا، فَالْإِخْبَارُ بِوِ لَاحِظٌ عَنِ الْإِفَادَةِ، وَيرُدُّهُ لَفْظُ الْحَدِيثِ كَمَا لَا يَخْفَى فَالْحَقُّ هُوَ الْقَوْلُ



وبعدَهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّيِّدِ: قَدْ أَكْثَرَ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ مِنْ  
الْكَلَامِ بِرَدِّ الْحَدِيثِ بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ وَأَكْثَرُهُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ،  
وَإِذَا ثَبِتَ لَفْظُ «مَكَانَهُمَا» لَمْ يَسْقُ لِلتَّائِيلِ عِجَالٌ، وَيَطْلُبُ بَطْلَانًا  
ظَاهِرًا حَلَّهُ عَلَى تَفَرُّقِ الْأَقْوَالِ.

وَفَقَّهَتِ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى عَدَمِ ثُبُوتِ الْخِيَارِ بِالْغَيْنِ  
لِعُمُومِ أدْلَةِ الْبَيْعِ وَنَفْوِذِهِ مِنْ غَيْرِ تَفَرُّقٍ بَيْنَ الْغَيْنِ أَوَّلًا

قَالُوا: وَحَدِيثُ الْبَابِ إِنَّمَا كَانَ الْخِيَارُ فِيهِ لضعفِ عَقْلِ  
ذَلِكَ الرَّجُلِ إِلَّا أَنَّهُ ضَعْفٌ لَمْ يَخْرُجْ بِهِ عَنْ حَدِّ التَّمْيِيزِ فَتَصَرُّفُهُ  
كَتَصَرُّفِ الصَّبِيِّ الْمَازُونِ لَهُ، وَثَبِتَ لَهُ الْخِيَارُ مَعَ الْغَيْنِ

قُلْتُ: وَبِذَلِكَ لضعفِ عَقْلِهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢١٧/٣)  
وَأَصْحَابُ السُّنَنِ (أَبُو دَاوُدَ (٣٥٠١)، التِّرْمِذِيُّ (١٢٥٠)،  
النَّسَائِيُّ (٢٥٢/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٥٣)) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ بِلَفْظِ أَنَّ  
رَجُلًا كَانَ يُبَايِعُ وَكَانَ فِي عَقْلِهِ - أَيِ ادْرَاكِهِ - ضَعْفٌ وَلَئِنَّهُ  
لَقَدْ بَقِيَ بَقُولُهُ «لَا خِلَابَةَ» اشْتِرَاطُ عَدَمِ الْخِلْدَاعِ فَكَانَ شِرَاطُهُ  
وَبَيْعُهُ مُشْرُوطًا بِعَدَمِ الْخِلْدَاعِ لِيَكُونَ مِنْ بَابِ خِيَارِ الشَّرْطِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّ الْخِلْدَاعَةَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ يَحْتَمِلُ أَنْ  
تَكُونَ فِي الْغَيْبِ أَوْ فِي الْمُلْكِ أَوْ فِي الثَّمَنِ أَوْ فِي الْغَيْنِ فَلَا يَحْتَجُّ  
بِهَا فِي الْغَيْنِ مَخْصُوصًا، وَهِيَ قِصَّةٌ خَاصَّةٌ لَا عُمُومَ فِيهَا.

قُلْتُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ أَنَّهُ شَكَأَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا يَلْقَى  
مِنَ الْغَيْنِ وَهِيَ تَرْدٌ مَا قَالَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي «لَا  
خِلَابَةَ» ثَبِتَ الْخِيَارُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ غَيْنٌ.

وَرَدَّ بِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا فِي الرِّوَايَةِ أَنَّهُ كَانَ يُغْنِي.

وَأَثَبَتِ الْهَادِثَةُ الْخِيَارَ بِالْغَيْنِ فِي صَوْرَتَيْنِ.

الْأُولَى مِنْ تَصَرُّفٍ عَنِ الْغَيْنِ.

وَالثَّانِيَةُ فِي الصَّبِيِّ الْمُخْتَجِّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَهُوَ دَلِيلٌ  
لَهُمْ عَلَى الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ إِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ كَانَ فِي عَقْلِهِ ضَعْفٌ دُونَ  
الْأُولَى.

### ٣- بَابُ الرِّبَا

الرِّبَا بِكَسْرِ الرَّاءِ مَقْصُورَةٌ: مَنْ رَبَا يَرْبُو وَيَقَالُ: الرِّمَاءُ بِالْمِيمِ  
وَالْمَدِّ مَعْنَاهُ، وَالرِّبَا بِضَمِّ الرَّاءِ وَالتَّخْفِيفِ وَهُوَ الزِّيَادَةُ وَمَنْهُ قَوْلُهُ

### ٢- مَا يُقَالُ لِلْخَادِعِ فِي بَيْعِهِ

٧٨٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:  
«ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي الْبَيْعِ  
فَقَالَ: إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَيْهَقِيُّ (٢١١٧)، مُسْلِمٌ (١٥٣٣)).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ذَكَرَ رَجُلٌ) هُوَ حَبَّانُ  
بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْبَاءِ الْمُوحِدَةِ ابْنُ مُتَقَدِّرٍ

(النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ يُخْدَعُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ: إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا  
خِلَابَةَ) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ بِمُوحِدَةٍ: أَيِ لَا  
خِلْدَاعَةَ

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) زَادَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ  
بَكْرِ (الْبَيْهَقِيُّ (٢١٧٣/٥)) وَعَبْدُ الْأَعْلَى (الدَّارِقُطِيُّ (٥٥٠/٣)) عَنْهُ  
«ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتِغَاءُ ثَلَاثَ لَيَالٍ فَإِنْ رَضِيتَ  
فَأَمْسِكْ وَإِنْ سَخِطْتَ فَارْزُدْ فَبَقِيَ ذَلِكَ الرَّجُلُ حَتَّى أَذْرَكَ زَمَانَ  
عُثْمَانَ وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً فَكَثَّرَ النَّاسُ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ،  
فَكَانَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ غُنَيْتَ فِيهِ رَجَعَ فَيَشْهَدُ لَهُ  
رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ جَعَلَ لَهُ الْخِيَارَ ثَلَاثًا، فَيَرُدُّ  
لَهُ ذَرَاهِمَهُ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى خِيَارِ الْغَيْنِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ إِذَا حَصَلَ  
الْغَيْنُ.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ عَلَى قَوْلَيْنِ:

الْأَوَّلُ ثُبُوتُ الْخِيَارِ بِالْغَيْنِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَمَالِكٍ وَلَكِنْ إِذَا  
كَانَ الْغَيْنُ فَاحْشًا لِمَنْ لَا يَعْرِفُ ثَمَنَ السِّلْعَةِ، وَقِيْدُهُ بَعْضُ  
الْمَالِكِيَّةِ بِأَنَّهُ يَبْلُغُ الْغَيْنُ ثُلُثَ الْقِيَمَةِ، وَلَعَلَّهُمْ أَخَذُوا التَّقْيِيدَ مَا  
عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَكَادُ يَسْلَمُ أَحَدٌ مِنْ مُطْلَقِ الْغَيْنِ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ،  
وَلَا الْقَلِيلُ يَسْمَعُ بِهِ فِي الْعَادَةِ وَأَنَّهُ مِنْ رَضِيَ بِالْغَيْنِ بَعْدَ



تعالى ﴿اِهْتَرِزْتَ وَرَبَّتْ﴾ [الحج: ٥].

ويطلق الربا على كل بيع مُحَرَّم.

وقد اجتمعت الأمة على تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في التفاصيل، والأحاديث في النهي عنه وذم فاعليه ومن أعانته كثيرة جداً ووردت بلبعبي ومنها:

### ١- لَعْنُ أَكْلِ الرِّبَا

٧٩٠- عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ».

رواه مسلم (١٥٩٨).

والبخاري نحوه من حديث أبي جحيفة (٢٠٨٦).

أي دعا على المذكورين بالإبعاد عن الرِّمَّةِ وهو دليل على إثم من ذكر وتحريم ما تعاطوه وخص الأكل لأنه الأغلب في الانقراض، وغيره مثله.

والمراد من موكليه: الذي أعطى الربا لأنه ما تحصل الربا إلا منه فكان داخلاً في الإثم وإثم الكاتب والشاهدين لإعانتهم على المحذور، وذلك إذا قصدا وعرفا بالربا.

وورد في رواية (أبو داود (٣٣٣٣)) لعن الشاهد بالافراد على إرادة الجنس.

فإن قلت: حديث «اللَّهُمَّ مَا لَعَنْتَ مِنْ لَعْنَةٍ فَاجْعَلْهَا رَحْمَةً» [البخاري (٦٣٦١)، مسلم (٢٦٠١)] أو نحوه وفي لفظ [أحمد: ١٩٠/٥] من حديث زيد بن ثابت مرفوعاً «ما لعنت فعلى من لعنت» يدل على أنه لا يدل اللعن منه ﷺ على التحريم وأنه لم يرد به حقيقة الدعاء على من أوقع عليه اللعن.

قلت: ذلك فيما إذا كان من أوقع عليه اللعن غير فاعل محرم معلوم أو كان اللعن في حال غضب منه ﷺ.

### ٢- مَرْتَبَةُ الرِّبَا بَيْنَ الْكَبَائِرِ

٧٩١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه

النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «الرِّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَاباً أَيْسَرُهَا مِثْلُ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ أُمَّهُ، وَإِنْ أَرَى الرِّبَا عَرَضُ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ».

رواه ابن ماجه (٢٢٧٥) مختصراً، والحاكم (٣٧/٢) بإسناد صحيحه. قلت: لم يصح في رفعه إسناد.

وفي معناه أحاديث.

وقد فسر الربا في عرض المسلم بقوله: «السَّبْتَانِ بالسَّيِّئَةِ».

وليه دليل على أنه يطلق الربا على الفعل المحرم، وإن لم يكن من أبواب الربا المعروفة وتشيبه أيسر الربا بإتيان الرجل أُمَّهُ لما فيه من استباح ذلك عند العقل.

### ٣- لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ

٧٩٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّهُ رَسَّوَلُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الرُّبْقَ بِالرُّبْقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَايِبًا بِنَاجِزٍ».

متفق عليه [البخاري (٢١٧٧)، مسلم (١٥٨٤)].

(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا» بضم المشاء الفوقية فشين معجمة مكسورة فقاء مشددة أي لا تفضلوا.

«بعضها على بعض ولا تبيعوا الرُّبْقَ بالرُّبْقِ إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تبيعوا منها غائباً بناجز» بالجيم والزاي أي حاضر (متفق عليه).

الحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة متفاضلاً سواء كان حاضراً أو غائباً لقوله «إلا مثلاً بمثل» فإنه استثنى من أعم الأحوال كأنه قال: لا تبيعوا ذلك في حال من الأحوال إلا في حال كونه «مثلاً بمثل» أي متساويين قدرًا وزاد تأكيداً بقوله «ولا تشفوا» أي لا تفاضلوا وهو من الشف بكَسْرِ الشين وهي الزيادة هنا.



وَلَكِنْ لَمْ يَجِدُوا عِلَّةً مَنْصُوصَةً اخْتَلَفُوا فِيهَا اخْتِلَافاً كَثِيراً يَقُومُ  
لِلنَّازِظِ الْعَارِفِ أَنَّ الْحَقَّ مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الظَّاهِرَةُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجْرِي  
الرِّبَا إِلَّا فِي الشَّئِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا وَقَدْ أَفْرَدْنَا الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ  
فِي رِسَالَةٍ مُسْتَقْلَةٍ سَمَّيْنَاهَا «الْقَوْلُ الْمُجْتَمِعُ».

وَعَلِمْنَا أَنَّهُ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ رِبَويِّ رِبَويٍّ لَا  
يُشَارِكُهُ فِي الْجَنْسِ مُوَجَّلاً وَمُتَفَاضِلاً كَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالخَنَاطَةِ  
وَالْفِضَّةِ بِالشَّعِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْكَيْلِ.  
وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الشَّيْءِ بِجَنْسِهِ وَاحِدُهُمَا  
مُوَجَّلاً.

## ٤- الزِّيَادَةُ رِبَاً

٧٩٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزَنْناً بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلِ  
وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنْناً بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلِ، فَمَنْ زَادَ أَوْ  
اسْتَرَادَ فَهُوَ رِبَاً».  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٨٨).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ  
بِالذَّهَبِ وَزَنْناً بِوَزْنٍ» نَصَّبَ عَلَى الْحَالِ.  
(«مِثْلًا بِمِثْلِ» وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزَنْناً بِوَزْنٍ مِثْلًا بِمِثْلِ فَمَنْ زَادَ  
أَوْ اسْتَرَادَ فَهُوَ رِبَاً» رَوَاهُ مُسْلِمٌ) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَعْيِينِ التَّقْدِيرِ  
بِالْوِزْنِ لَا بِالْخَرَصِ وَالتَّخْمِينِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ التَّعْيِينِ الَّذِي يَحْصُلُ  
بِالْوِزْنِ.

وَقَوْلُهُ «فَمَنْ زَادَ» أَيُّ أَعْطَى الزِّيَادَةَ.

(أَوْ اسْتَرَادَ) أَيُّ طَلَبَ الزِّيَادَةَ.

(لَقَدْ أَرَاهُ) أَيُّ فَعَلَ الرِّبَا الْحَرَّمَ وَاشْتَرَكَ فِي إِثْمِهِ الْأَخَذُ  
وَالْمُعْطَى.

## ٥- لَا تَبِعَ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ

٧٩٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ

وَلَى مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ ذَهَبَتِ الْجِلَّةُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالصُّحَابَةِ  
وَالتَّابِعِينَ وَالعِتْرَةَ وَالفُقَهَاءَ فَقَالُوا: يَحْرُمُ التَّفَاضُلُ فِيمَا ذَكَرَ غَائِباً  
كَأَنَّ أَوْ حَاضِراً.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصُّحَابَةِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ  
الرِّبَا إِلَّا فِي النَّسِيبَةِ مُسْتَدْلِكِينَ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ «لَا رِبَاً إِلَّا فِي  
النَّسِيبَةِ» (الْبَخَارِيُّ (٢١٧٨)، مُسْلِمٌ (١٥٩٦)).

وَاجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّ مَعْنَاهُ لَا رِبَاً إِشْدَ إِلَّا فِي النَّسِيبَةِ،  
فَالْمُرَادُ نَفْيُ الْكَمَالِ لَا نَفْيُ الْأَصْلِ، وَلَئِنَّهُ مَفْهُومٌ وَحَدِيثُ أَبِي  
سَعِيدٍ مَنْطُوقٌ وَلَا يُقَاوِمُ الْمَفْهُومَ الْمَنْطُوقَ فَإِنَّهُ مُطْرَحٌ مَعَ الْمَنْطُوقِ.

وَلَقَدْ رَوَى الْحَاكِمُ (٤٧/٢، ٤٣)، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَجَعَ عَنْ  
ذَلِكَ الْقَوْلِ إِذْ بَآءَهُ لَا رِبَاً إِلَّا فِي النَّسِيبَةِ وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ مِنَ الْقَوْلِ

وَلَفْظُ الذَّهَبِ عَامٌ لِكُلِّ شَيْءٍ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ مِنْ مَضْرُوبٍ  
وغيرِهِ، وَكَذَلِكَ لَفْظُ الْوَرَقِ.

وَقَوْلُهُ «لَا تَبِيعُوا غَائِباً مِنْهَا بِتَاجِرٍ» الْمُرَادُ بِالْغَائِبِ مَا غَابَ  
عَنْ مَجْلِسِ الْبَيْعِ مُوَجَّلاً كَانَ أَوْ لَا وَالتَّاجِرُ الْحَاضِرُ.

٧٩٣- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ،  
وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ  
بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلِ، سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، يَدَا يَدَا، فَإِذَا  
اخْتَلَفْتَ هَذِهِ الْأَصْنَافَ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ  
يَدَا يَدَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٨٧).

لَا يَخْفَى مَا أَفَادَهُ مِنَ التَّأَكُّدِ بِقَوْلِهِ «مِثْلًا بِمِثْلِ» وَسَوَاءٍ  
بِسَوَاءٍ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ فِيمَا اتَّفَقَ جَنْساً مِنَ الشَّئِ  
الْمَذْكُورَةِ الَّتِي وَقَعَ عَلَيْهَا النَّصُّ.

وَلَى تَحْرِيمِ الرِّبَا فِيهَا ذَهَبَتْ الْأُمَّةُ كَافَّةً وَاخْتَلَفُوا فِيمَا  
عَدَاهَا.

فَنَعَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى كُتُوبِهِ فِيمَا عَدَاهَا ثَمَّ شَارَكَهَا فِي الْعِلَّةِ



أريدَ مثْلُ ذَلِكَ بَيْعَ بِالذَّرَاهِمِ وَشَرَى مَا يُرَادُ بِهَا، وَالْإِجْمَاعُ قَائِمٌ عَلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَكِيلِ وَالْمُوزَنِ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ.

وَاحْتَجَّتِ الْحَقِيقَةُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ مَا كَانَ فِي زَمَنِ عليه السلام مَكِيلًا لَا يَصَحُّ أَنْ يُبَاعَ ذَلِكَ بِالْوَزْنِ مُتَسَاوِيًا بَلْ لَا بُدَّ مِنْ اخْتِيَارِ كَيْلِهِ وَتَسَاوِيِهِ كَيْلًا، وَكَذَلِكَ الْوَزْنُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُوا أَنَّ مَا كَانَ أَصْلُهُ الْوَزْنُ لَا يَصَحُّ أَنْ يُبَاعَ بِالْكَيْلِ، مُخْلَافًا مَا كَانَ أَصْلُهُ الْكَيْلَ فَإِنْ بَعْضُهُمْ يُجِيزُ فِيهِ الْوَزْنَ وَيَقُولُ: إِنَّ الْمَائِلَةَ تُدْرِكُ بِالْوَزْنِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَغَيْرُهُمْ يَمْتَنِعُونَ الْكَيْلَ وَالْوَزْنَ بِعَادَةِ الْبُلْدِ، وَلَوْ خَالَفَ مَا كَانَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الرَّقْعَةِ، فَإِنْ اخْتَلَفَتْ الْعَادَةُ اخْتَبَرَ بِالْأَغْلَبِ، فَإِنْ اسْتَوَى الْأَمْرَانِ كَانَ لَهُ حُكْمُ الْمَكِيلِ إِذَا بَاعَ بِالْكَيْلِ، وَإِنْ بَاعَ بِالْوَزْنِ كَانَ لَهُ حُكْمُ الْمُوزَنِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ عليه السلام أَمَرَهُ بِرَدِّ الْبَيْعِ بَلْ ظَاهِرُهَا أَنَّهُ قَرَّرَهُ وَإِنَّمَا أَعْلَمَهُ بِالْحُكْمِ وَعَذَرَهُ لِلْجَهْلِ بِهِ.

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّ سُكُوتَ الرَّوَايَةِ عَنْ رَوَايَةِ نَسَخِ الْعَقْدِ وَرَدُّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَصْرَةَ عَنْ سَعِيدٍ (مُسْلِمٌ ١٥٩٤) نَحْوَ هَذِهِ الْقِصَّةِ فَقَالَ: هَذَا الرِّبَا فَرَدُّهُ

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ تَعَدُّ الْقِصَّةِ وَأَنَّ الَّتِي لَمْ يَقَعْ فِيهَا الرُّدُّ كَانَتْ مُقَدَّمَةً.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ التَّرْفِيهِ عَلَى النَّفْسِ بِاخْتِيَارِ الْأَفْضَلِ

## ٦- النهي عن بيع مجهول الكيل

٧٩٦- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

عَنْهَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ الثَّمَرِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ الثَّمَرِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٣٠)

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَهُ بِثَمَرٍ خَيْبَرِيٍّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: أَكُلْ ثَمَرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَتَيْنِ، وَالصَّاعَتَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: لَا تَفْعَلْ، بَعِ الْجَمْعَ بِالذَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنْبِيًّا» وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلُ ذَلِكَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٢٠١)، مسلم (١٥٩٣)]

وَلِمُسْلِمٍ [(١٥٩٣)(٩٤)] وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ.

(وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام اسْتَعْمَلَ رَجُلًا» اسْمُهُ سَوَادٌ يَفْتَحُ السَّيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَتَخْفِيفُ الرَّوِّ وَدَالِ مُهْمَلَةً -ابْنُ غَرِيبَةَ- يَفْتَحُ الْغَيْنَ الْمُعْجَمَةَ وَكَسْرَ الرَّايِ وَمِثْلُهَا تَحْتِيةً بِزَنْةٍ عَطِيَّةٌ وَهُوَ مِنَ الْأَنْصَارِ).

(«عَلَى خَيْبَرٍ فَجَاءَهُ بِثَمَرٍ خَيْبَرِيٍّ» بِالسَّجْمِ الْمُتَوَحِّجَةِ وَالتَّوْنِ بِزَنْةٍ عَظِيمٍ يَأْتِي بَيَانُ مَعْنَاهُ).

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: «أَكُلْ ثَمَرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَتَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فَقَالَ النَّبِيُّ عليه السلام: لَا تَفْعَلْ بَعِ الْجَمْعَ» يَفْتَحُ الْجِيمَ وَسُكُونِ الْمِيمِ: الثَّمَرُ الرُّدِّيُّ).

(بِالذَّرَاهِمِ ثُمَّ ابْتَغِ بِالذَّرَاهِمِ جَنْبِيًّا وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلُ ذَلِكَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ وَكَذَلِكَ الْمِيزَانُ) الْجَنْبُ قِيلَ: الطَّيْبُ، وَقِيلَ: الصُّلْبُ وَقِيلَ: الَّذِي أَخْرَجَ مِنْهُ حَشْفُهُ وَرَدِيَّتُهُ، وَقِيلَ هُوَ الَّذِي لَا يَحْتَلُطُّ بِغَيْرِهِ.

وَقَدْ فُتِّرَ الْجَمْعُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ آنِفًا وَفُسِّرَ فِي رَوَايَةِ لِمُسْلِمٍ [(١٥٩٤)(٩٦)] بِأَنَّهُ الْخَلُطُ مِنَ الثَّمَرِ وَمَعْنَاهُ مَجْمُوعٌ مِنْ أَنْوَاعٍ مُخْتَلِفَةٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ بَيْعَ الْجَنْسِ بِجَنْبِيٍّ يَجِبُ فِيهِ التَّسَاوِيُ سِوَاهُ اتِّفَاقٍ فِي الْجُودَةِ وَالرَّدَاءَةِ أَوْ اخْتِلَافٍ وَأَنَّ الْكَيْلَ جَنْسٌ وَاحِدٌ.

وَقَوْلُهُ: (وَقَالَ فِي الْمِيزَانِ مِثْلُ ذَلِكَ) أَيُّ قَالَ فِيمَا كَانَ يُوزَنُ إِذَا بَاعَ بِجَنْبِيٍّ مِثْلَ مَا قَالَ فِي الْمَكِيلِ إِنَّهُ لَا يُبَاعُ مُتَفَاضِلًا، وَإِذَا



حديث أبي داود (٣٣٤٩) والنسائي (٢٧٥/٧) (٢٧٦) من حديث عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ «لا بأس ببيع السبر بالشعير والشعير أكثر وهما بدأ بيدي».

#### ٨- النهي عن بيع الذهب مع

غيره بالذهب الخالص للجهالة

٧٩٨- وَعَنْ فَصَّالَةَ بِنِ عَيْسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «اشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْبَرٍ قِلَادَةً بِائْتِي عَشَرَ دِينَارًا، فِيهَا ذَقَبٌ وَخَرَزٌ».

فَفَصَّلْتُهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَارًا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: لَا تَبَاغُ حَتَّى تَفْصَلَ».

رواه مسلم (١٥٩١)

الحديث قد أخرجه الطبراني في الكبير (٣٠٢/٨) بطرق كثيرة بالفاظ متعددة حتى قيل: إنه مضطرب.

وأجاب المصنف [التعليق الحشو] (١٠/٣) أن هذا الاختلاف لا يوجب ضعفا بل النص من الاستدلال بحفظ لا اختلاف فيه وهو النهي عن بيع ما لم يفصل.

وأما جنسها وقدر ثمنها فلا يتلق به في هذه الحالة ما يوجب الاضطراب وحيث لا ينبغي الترجيح بين روايتها وإن كان الجميع ثقات فيحكم بصحة رواية أحفظهم واضبطهم فتكون رواية الباقي بالنسبة إليه شاذة وهو كلام حسن يجاب به فيما يشابه هذا، مثل حديث جابر [قدم برقم (٧٣٨)] وقصة جليلة ومقدار ثمنه.

والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ذقب مع غيره بذهب حتى يفصل ويباع الذقب بوزنه ذقبا، ويباع الآخر بما زاد، ومثله غيره من الزبوات فإنه ﷺ قال: «لا تَبَاغُ حَتَّى تَفْصَلَ» فصرح بطلان العقد وأنه يجب التدارك له.

وقد اختلفت في هذا الحكم.

(وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ» بِضَمِّ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ: الطَّعَامُ الْجَمْعُ «مِنَ الثَّمَرِ الَّتِي لَا يُغْلَمُ مَكِيلُهَا بِالْكَيْلِ الْمُسَمَّى مِنَ الثَّمَرِ». رواه مسلم) دل الحديث على أنه لا بُدَّ من تساوي بين الجنسين وتقدم اشتراطه وهو وجه النهي.

#### ٧- الشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ

٧٩٧- وَعَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَكَانَ طَعَامَنَا يَوْمَئِذٍ الشَّعِيرُ».

رواه مسلم (١٥٩٢)

ظاهر لفظ الطعام أنه يشمل كل مطعم، ويدل على أنه لا تباغ متفاضلاً وإن اختلف الجنس والظاهر أنه لا يقول أحد بالعموم وإنما الخلاف في البر والشعير كما سيأتي عن مالك، ولكن معمرأ خص الطعام بالشعير وهذا من التخصيص بالمادة الفعلية حيث لم يغلّب الاسم وقد ذهب إلى التخصيص بها الحنفية.

والجمهور لا يخصصون بها إلا إذا اقتضت غلبة الاسم والأحمل اللفظ على العموم، ولكنه مخصوص بما تقدم من قوله «فَإِذَا اختلفت الأصناف فبيئوا كيف شئتم» بعد عدو للبر والشعير، فدل على أنها صنفان وهو قول الجماهير.

وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا: هما صنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً، وسبقهم إلى ذلك معمر بن عبد الله راوي الحديث فأخرج مسلم (١٥٩٢) (٣٩) عنه أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال: بعه ثم اشتر به شعيراً.

فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع فقال له معمر: لم فعلت ذلك انطلق فردّه ولا تأخذن إلا مثلاً بمثل فإني سمعت رسول الله ﷺ ثم ساق هذا الحديث المذكور.

ف قيل له فإنه ليس مثله فقال: إني أخاف أن يضارع.

وظاهره أنه اجتهد منه ويرد عليهم ظاهر الحديث ونص



نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً.

رَوَاهُ الْخُفَّيَّةُ وَاحِدٌ (١٢/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٣٣٥٦)، الترمذي (١٢٣٧)،  
النسائي (٢٩١/٧)، ابن ماجه (٢٢٧٠).

وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٣٧) وَابْنُ الْجَارُودِ (٦١١)

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو يَعْلَى وَالضَّيَّاءُ فِي الْمَخْتَارَةِ كُلُّهُمْ مِنْ  
حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ.

وَقَدْ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: رَجَالُهُ ثَقَاتٌ إِلَّا أَنَّ الْحَفَظَاطَ رَجَّحُوا إِرسَالَهُ لِمَا  
فِي سَمَاعِ الْحَسَنِ مِنْ سَمُرَةَ مِنَ النَّزَاعِ.

لَكِنْ رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٠٢٨) وَالدَّارَقُطِيُّ (٧١/٣) مِنْ حَدِيثِ  
ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَجَالُهُ ثَقَاتٌ أَيْضاً إِلَّا أَنَّهُ رَجَّحَ الْبَخَارِيُّ وَاحِدَهُ  
إرسَالَهُ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٣٨) عَنْ جَابِرٍ بِإِسْنَادٍ لَيْسَ.

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ (٩٩/٥) عَنْ  
جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ وَالطُّحَاوِيِّ «فَرَحَ مَعَانِي الْأَشَارِ» (٦٠/٤)  
وَالطَّبْرَانِيُّ «الْمَعْمُومُ الْكَبِيرُ» (٢٥٢/٢) عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَهُوَ يَنْقُضُ  
بَعْضُهُ بَعْضاً.

وَلِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَارَضَهُ رَوَايَةُ أَبِي رَافِعٍ أَنَّهُ ﷺ اسْتَشْلَفَ بَعِيرًا  
بِكَرٍّ وَقَضَى رِبَاعِيَّةً وَسَيَّئِي [برقم (٨١١)] فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي  
الْجَمْعِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ سَمُرَةَ.

فَقِيلَ: الْمُرَادُ بِحَدِيثِ سَمُرَةَ أَنَّ يَكُونُ نَسِيئَةً مِنَ الطَّرَفَيْنِ مَعاً  
فَيَكُونُ مِنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ وَهُوَ لَا يَصَحُّ وَبِهَذَا فَسَّرَهُ  
الشَّافِعِيُّ جَمْعاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ.

قُلْتُ: لَا يَخْفَى أَنَّ حَدِيثَ أَبِي رَافِعٍ فِي الْقَرْضِ وَلَيْسَ بِبَيْعِ  
وَالزِّيَادَةِ فِي الْقَضَاءِ تَفْضُلاً مِنْهُ ﷺ فَلَا تَعَارِضُ أَصلاً.

وَقَدِّمْتَ الْهَادِيَّةُ وَالْحَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّ هَذَا نَاسَخٌ  
لِحَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ النِّسْخَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِدَلِيلٍ وَالْجَمْعُ أَوَّلُ مَنْهُ  
وَقَدْ امْتَكَنَ بِمَا قَالَهُ الشَّافِعِيُّ وَيُؤَيِّدُهُ آثَارٌ عَنْ الصَّحَابَةِ أَخْرَجَهَا

فَذَعَبَ كَثِيرٌ مِنَ السَّلَفِ وَالشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمْ إِلَى  
الْعَمَلِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْهَادِيَّةُ وَالْحَفِيَّةُ وَآخَرُونَ وَقَالُوا بِجَوَازِ  
ذَلِكَ بِأَكْثَرِ ثَمَّا فِيهِ مِنَ الذَّعْبِ وَلَا يَجُوزُ بِمِثْلِهِ وَلَا بِدُونِهِ.

قَالُوا: وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَصَلَ الذَّعْبُ فِي مُقَابِلَةِ الذَّعْبِ، وَالزَّائِدُ  
مِنَ الذَّعْبِ فِي مُقَابِلَةِ الْمَصَاحِبِ لَهُ فَصَحَّ الْعَقْدُ.

قَالُوا: لِأَنَّهُ إِذَا اخْتَمَلَ الْعَقْدُ وَجَهَ صَحَّةَ وَبَطْلَانِ حُصْلِ  
عَلَى الصَّحَّةِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ الْفَلَادَةِ الذَّعْبُ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ  
دِينَاراً لِأَنَّهَا إِحْدَى الرُّوَايَاتِ فِي مُسْلِمٍ وَصَحَّحَهَا أَبُو عَلِيٍّ  
الْعَسَاكِيُّ. وَلَفْظُهَا فَلَادَةٌ فِيهَا اثْنَا عَشَرَ دِينَاراً وَهِيَ أَيْضاً كُرُوَابِيَّةُ  
الْأَكْثَرِ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ لَا يَصَحُّ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ  
يَكُونَ الْمُنْفَرِدُ أَكْثَرَ مِنَ الْمَصَاحِبِ لِيَكُونَ مَا زَادَ مِنَ الْمُنْفَرِدِ فِي  
مُقَابِلَةِ الْمَصَاحِبِ.

وَأَجَابَ الْمَانِعُونَ أَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عِلَّةِ النَّهْيِ  
وَهُوَ عَدَمُ الْفَصْلِ حَيْثُ قَالَ: «لَا تَبَاغُ حَتَّى تَفْصَلَ».

وظَاهِرُهُ الْإِطْلَاقُ فِي الْمَسَاوِي وَغَيْرِهِ، فَالْحَقُّ مَعَ الْقَائِلِينَ  
بِعَدَمِ الصَّحَّةِ وَلَعَلَّ وَجَهَ حِكْمَةِ النَّهْيِ هُوَ سُدُّ الذَّرِيعَةِ إِلَى وَقُوعِ  
التَّفَاضُلِ فِي الْجَنْسِ الرُّبُوبِيِّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا بِتَمْيِيزِهِ بِفَصْلِ وَاخْتِبَارِ  
الْمَسَاوَاةِ بِالْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ وَعَدَمِ الْكِفَايَةِ بِالظَّنِّ فِي التَّغْلِيبِ.

وَاللَّيْثُ قَوْلُ ثَالِثٍ فِي الْمَسَالَةِ وَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ السَّيْفِ  
الْحُلِيِّ بِالذَّهَبِ إِذَا كَانَ الذَّهَبُ فِي الْبَيْعِ تَابِعاً لِغَيْرِهِ وَقَدَّرَهُ بِأَنَّ  
يَكُونُ الثَّلَثُ فَمَا دُونَهُ، وَعَلَّلَ لِقَوْلِهِ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْجَنْسُ الْمَقَابِلُ  
بِجَنْسِهِ الثَّلَثُ فَمَا دُونَهُ فَهُوَ مَغْلُوبٌ وَمَكْشُورٌ لِلْجَنْسِ الْمَخَالِفِ،  
وَالْأَكْثَرُ يُزِيلُ فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ مِثْلَةَ الْكُلِّ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَبْعَ ذَلِكَ  
الْجَنْسَ بِجَنْسِهِ، وَلَا تَخْفَى رِكَتُهُ وَضَعْفُهُ.

وَأَضْعَفُ مِنْهُ الْقَوْلُ الرَّابِعُ وَهُوَ جَوَازُ بَيْعِهِ بِالذَّهَبِ مُطْلَقاً  
مِثْلاً بِمِثْلِ أَوْ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ وَلَعَلَّ قَائِلَهُ مَا عَرَفَ حَدِيثَ الْفَلَادَةِ.

٩- النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة

٧٩٩- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ



الخراساني اسمه إسحاق عن عطاء الخراساني.

قال الذهبي في الميزان: هذا من منكره.

(ولاحذ نحوه) من رواية عطاء ورجاله ثقات وصححة ابن القطان قال المصنف «الطبع الحبر» (٢١٧/٣): «وعندي أن الحديث الذي صححه ابن القطان معلول لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحاً، لأن الأعمش مدلس ولم يذكر أنه سمعه من عطاء وعطاء يحتل أن يكون هو الخراساني فيكون من تدليس التسوية بإسقاط نافع بين عطاء وابن عمر فيرجع إلى الحديث الأول وهو المشهور اهـ.

والحديث له طرق عديدة عقد له البيهقي (٣١٧/٥) باباً وبين عللها.

واعلم أن بيع العينة: هو أن يبيع سلعة بشئ معلوم إلى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل ليقى الكثير في ذنبه، وسيت عينه لحصول العين أي التقدير فيها ولأنه يعود إلى البائع عين ماله.

وفي دليل على تحريم هذا البيع.

ودفع إليه مالك واحد وبعض الشافعية عملاً بالحديث.

قالوا: ولما فيه من تفويت مقصد الشارع من المنع عن الربا وسد الدرائع مقصود.

قال القرطبي: لأن بعض صور هذا البيع تؤدي إلى بيع الثمر بالثمر متفاضلاً ويكون الثمن لغواً.

وأما الشافعي فنقل عنه أنه قال بجواز أخذه من قوله ﷺ في حديث أبي سعيد وأبي هريرة الذي تقدم (برقم ٧٨٦) «بيع الجعجع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيهاً».

قال: فإنه دال على جواز بيع العينة، فيصح أن يشتري ذلك البائع له ويعود له عين ماله؛ لأنه لما لم يفصل ذلك في مقام الاختيال دل على صحه البيع مطلقاً سواء كان من البائع أو غيره، وذلك لأن ترك الاستيفصال في مقام الاختيال يجري مجرى العموم في المقال.

وإد ما ذهب إليه الشافعي بأنه قد قام الإجماع على جواز البيع من البائع بعد مدة لا لأجل التوصل إلى عودوه إليه

البخاري (٣٤)، باب (١٠٨) قال: اشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبرة مضمونة عليه يوفىها صاحبها بالريذة.

واشترى رافع بن خديج بعيراً بيعين وأعطاه أحدهما وقال آتيك بالآخر غداً.

وقال ابن المسيب: لا ربا في البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل.

واعلم أن الهادوية يعللون منع بيع الحيوان الموجود بالحيوان المفقود بأن المبيع القيمي لا بد أن يكون موجوداً وإن لم يكن حاضراً مجلس العقد، فلا بد أن يكون متميزاً عند البائع إما بإشارة أو لقب أو وصف، وكذلك عللوا منع قرص الحيوان بعدم إمكان ضبطه.

وحديث أبي رافع يزعمون نسخه ويأتي تحقيق الكلام في شرح الحديث الرابع عشر.

#### ١٠- النهي عن بيع العينة

٨٠٠- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم».

رواه أبو داود (٣٤٦٢) من رواية نافع عنه.

وفي إسناده مقال.

ولاحذ (٤٧/٢) نحوه من رواية عطاء، ورجاله ثقات.

وصححه ابن القطان.

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا تبايعتم بالعينة» بكسر العين المهملة وسكون المشاة النحوية) «وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلاً» بضم الذال المعجمة والكسر: الاستهانة والضعف.

(«لا ينزعه شيء حتى ترجعوا إلى دينكم» رواه أبو داود من رواية نافع عنه وفي إسناده مقال) لأن في إسناده أبا عبد الرحمن



بِالرِّبَا.

وَقَالَتْ الْهَادِيَةُ: يَجُوزُ الْبَيْعُ مِنَ الْبَائِعِ إِذَا كَانَ غَيْرَ حِيلَةٍ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّجْمِيلِ وَالتَّاجِيلِ وَإِنَّا الْمَعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ وَجُودُ الشَّرْطِ فِي أَصْلِ الْعَقْدِ وَعَدَمِهِ، فَإِذَا كَانَ مُشْرُوطًا عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ قَبْلَهُ عَلَى عَوْدِهِ إِلَى الْبَائِعِ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ أَوْ بَاطِلٌ عَلَى الْخِلَافِ، وَإِنْ كَانَ مُضْمَرًا غَيْرَ مُشْرُوطٍ فَهُوَ صَحِيحٌ وَلَعَلَّهُمْ يَقُولُونَ: حَدِيثُ الْعَيْنَةِ فِيهِ مَقَالٌ فَلَا يَنْهَضُ دَلِيلًا عَلَى التَّحْرِيمِ.

وَقَوْلُهُ (وَأَخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ) كِتَابَةٌ عَنِ الْأَشْتِغَالِ عَنِ الْجِهَادِ بِالْحَرْثِ.

(وَالرُّضَا بِالزُّرْعِ) كِتَابَةٌ عَنْ كُرَيْبٍ قَدْ صَارَ هُمُومٌ وَهَيْمُومٌ.

(وَتَسْلِيطُ اللَّهِ) كِتَابَةٌ عَنْ جَمْعِهِمْ أَذْلَاءً بِالتَّسْلِيطِ لَمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْغَلْبَةِ وَالْقَهْرِ.

وَقَوْلُهُ (حَتَّى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ) أَيِ تَرْجِعُوا إِلَى الْأَشْتِغَالِ بِأَعْمَالِ الدِّينِ.

وَفِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ زَجْرٌ بِالْغِ وَتَقْرِيعٌ شَدِيدٌ حَتَّى جَعَلَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الرُّدَّةِ.

وَفِيهِ احْتُ عَلَى الْجِهَادِ.

١٢- لَعْنُ الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي

٨٠٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٨٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٣٧) وَصَحَّحَهُ.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْقَضَاءِ (١٦٤/٢) وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْأَحْكَامِ (٢٣١٣) وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي الصَّغِيرِ (٢٨/١) وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ [مَجْمَعُ الزُّوَالِدِ: ١٩٩/٤] رَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَذَكَرَ الْمَصْنُفُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي أَبْوَابِ الرِّبَا لِأَنَّهُ أَفَادَ لَعْنَ مَنْ ذَكَرَ لِأَجْلِ اخْتِذَاكَ الْمَالِ الَّذِي يُشَبُّهُ الرِّبَا كَذَلِكَ اخْتِذَاكَ الرِّبَا. وَقَدْ تَقَدَّمَ لَعْنُ أَخِيهِ أَوَّلَ الْبَابِ.

وَحَقِيقَةُ اللَّعْنِ الْبَعْدُ عَنْ مِظَانِ الرَّحْمَةِ وَمَوَاطِنِهَا.

وَقَدْ ثَبَتَ اللَّعْنُ عَنْهُ ﷺ لِأَصْنَافٍ كَثِيرَةٍ تَزِيدُ عَلَى

١١- هَدِيَّةُ الْمُشْفَعِ مِنَ الرِّبَا

٨٠١- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً، فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى أَبَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرِّبَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦١/٥) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٤١).

وَلَمْ يَسْنَدِهِ مَقَالٌ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْهَدِيَّةِ فِي مُقَابَلَةِ الشَّفَاعَةِ.

وظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ قَاصِدًا لِذَلِكَ عِنْدَ الشَّفَاعَةِ أَوْ غَيْرَ قَاصِدٍ لَهَا وَتَسَمِيَّتُهُ رِبًا مِنْ بَابِ الْأَسْتِعَارَةِ لِلشَّيْءِ بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّبَا هُوَ الزَّيَادَةُ فِي الْمَالِ مِنَ الْغَيْرِ لَا فِي مُقَابَلَةِ عَوَضٍ وَهَذَا مِثْلُهُ، وَلَعَلَّ الرَّمَادَ إِذَا كَانَتْ الشَّفَاعَةُ فِي وَاجِبٍ كَالشَّفَاعَةِ عِنْدَ السُّلْطَانِ فِي إِنْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنْ يَدِ الظَّالِمِ أَوْ كَانَتْ فِي مَحْظُورٍ



العشرين.

جواز ذلك إلا جارية لمن يملك وطأها فإنه لا يجوز، ويجوز لمن لا يملك وطأها كمحاربتها والمرأة.

(الثاني) يجوز مطلقاً للجارية وغيرها وهو لابن جرير وداد.

(الثالث) للهادية والخفية: أنه لا يجوز قرض شيء من الحيوانات.

وهذا الحديث يرد قولهم وتقدم دعواهم النسخ وعدم صحته.

واعلم أنه قد وقع في الشرح أن حديث ابن عمرو في قرض الحيوان كما ذكرناه وراجعنا كتب الحديث فوجدنا في سنن البيهقي (٢٨٧/٥) ما لفظه بعد سياقه بإسناده «قال عمرو بن حريش لعبد الله بن عمرو بن العاص: إنا بأرض ليس فيها ذهب ولا فضة أفأبيع البقرة بالبركتين والبعير بالبعيرين والشاة بالشاتين فقال: أمرني رسول الله ﷺ أن أجهر جثاء» - الحديث المسطر في الكتاب.

ولي لفظ البيهقي: (٢٨٨/٥) «فأمره النبي ﷺ أن يتناع ظهراً إلى خروج المصدق».

فساق الأول واضح أنه في بيع، ولفظ الثاني صريح في ذلك.

إذا عرفت هذا فحمله على القرض خلاف ما دل عليه من بيع الحيوان بالحيوان نسيئة.

وقد عارضه حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كما تقدم في الحديث السبعانة والتسعين.

وقد علمت ما قيل فيه.

والأقرب من باب الترجيح أن حديث ابن عمرو أرجح من حيث الإسناد فإنه قد قال الشافعي في حديث سمرة: إنه غير ثابت عن رسول الله ﷺ كما رواه عنه البيهقي (٢٨٩/٥).

وقرض الحيوان بالحيوان قد صح عنه ﷺ جوازه أيضاً.

وفيهِ دلالة على جواز لعن العصاة من أهل القبلة.

وأما حديث «المؤمن ليس باللعمان» (احمد (٤٠٥/١)، الترمذي (١٩٧٧)) فالمراد به لعن من لا يستحق ممن لم يلغنه الله ولا رسوله أو ليس بالكثير اللعن كما تفيد صيغة «فقال»

والرأشي هو الذي يذل المال ليتوصل إلى الباطل مأخوذ من الرشاء وهو الحبل الذي يتوصل به إلى الماء في البئر.

فعلى هذا بذل المال للتوصل إلى الحق لا يكون رشوة والمرئشي أخذ الرشوة وهو الحاكم، واستحق اللعنة جميعاً ليتوصل الرأشي بماله إلى الباطل والمرئشي للحكم بغير الحق.

وفي حديث ثوبان (احمد (٢٧٩/٥)) زيادة، «والرأش» - يعني الذي يمشي بيتهماً.

### ١٣- جواز اقراض الحيوان

٨٠٣- وعنه «أن النبي ﷺ أمره أن يجهر جثاء» فنقدت الإبل. فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة. قال: فكنت أخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة.

رواه الحاكم (٥٦/٢) والبيهقي (٢٨٧/٥) ورجاله ثقات.

(وعنه) أي ابن عمرو.

(«أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهر جثاء فنقدت الإبل فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة قال فكنت أخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة» - رواه الحاكم والبيهقي ورجاله ثقات).

ذكر المصنف له هنا لأن الحديث يدل أن لا ربا في الحيوانات إلا فباية القرض.

وفي الحديث دليل على جواز اقراض الحيوان.

وفيهِ اقوال ثلاثة:

(الأول) جواز ذلك وهو قول الشافعي ومالك وجهيه العلماء من السلف والخلف عملاً بهذا الحديث وبأن الأصل



## ١٤- النهي عن المزابنة

٨٠٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ: أَنْ يَبِيعَ تَمَرٌ حَاطِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا يَتَمَرُ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلٍ طَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٨٥)، مسلم (١٥٤٢)].

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال «نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة») ولمصرها بقوله («أن يبيع تمر حاططه إن كان نخلاً يتمر كَيْلًا وإن كان كرمًا أن يبيعه بزيب كَيْلًا، وإن كان زرعًا أن يبيعه بكَيْلٍ طعامٍ نهى عن ذلك كله» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

تَقْدِمُ الْكَلَامُ عَلَى تَفْسِيرِ الْمَزَابَنَةِ وَاسْتِيفَائِهَا

وَوَجْهُ التَّسْمِيَةِ.

وقوله «تمر» بالثلثة وفتح الميم فتشمل الرطب وغيره.

والمراد: ما كان في أصله رطباً من هذه الأمور المذكورة، وأراد بالكرم: العنب.

وقد اختلف العلماء في تفسير المزابنة وتقدم أن المعول عليه في تفسيرها ما فسرها به الصحابي لاختيال أنه مرفوع وإلا فهو أعرف بمراء الرسول ﷺ.

قال ابن عبد البر: لا يخالف لهم أن مثل هذا مزابنة وإنما اختلفوا هل يلحق بذلك كل ما لا يجوز بيعه إلا مثلاً بمثل، فالجمهور على الإلحاق في الحكم للمشاركة في العلة في ذلك وهو عدم العلم بالتساوي مع الاتفاق في الجنس والتقدير.

وأما تسمية ما لحق مزابنة فهو إلحاق في الاسم، فلا يصح إلا على رأي من أثبت اللغة بالقياس.

## ١٥- النهي عن بيع الرطب بالتمر

٨٠٥- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ الرُّطْبِ

بِالتَّمْرِ. فَقَالَ: أَيْقِصُ الرُّطْبُ إِذَا يَسَّرَ؟ قَالُوا: نَعَمْ فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ».

رواه العُصَمَاءُ [أحمد (١٧٥/١)، أبو داود (٣٣٥٩)، الترمذي (١٢٢٥)، النسائي (٢٦٨/٧)، ابن ماجه (٢٢٦٤)]، وصححه ابن المديني والترمذي (١٢٢٥) وابن حبان (٤٩٩٧) والحاكم (٣٩/٢).

ولما صححه ابن المديني وإن كان مالك علقه عن داود بن الحسين لأن مالكاً لقي شيخه بعد ذلك فحدث به مرة عن داود ثم استقر رأيه على التحديث به عن شيخه.

قال ابن المديني: إن والده حدث به عن مالك بتعليقه عن داود إلا أن سماع والدو عن مالك قديم ثم حدث به مالك عن شيخه فصح من طريق مالك.

ومن أعلمه بجهالة خالد أبي عياش فقد رد عليه بأن الدارقطني قال: إنه ثبت ثقة.

وقال المنذري: قد روى عنه ثقات وقد اعتمدته مالك مع شدة نقده.

قال الحاكم: ولا أعلم أحداً طعن فيه.

والحديث دليل على عدم جواز بيع الرطب بالتمر لعدم التساوي كما تقدم.

## ١٦- النهي عن بيع الدين بالدين

٨٠٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ، يَعْنِي الدِّينَ بِالدِّينِ».

رواه إسحاق والترمذي [كشف الاستار (١٢٨٠)] بإسناد ضعيف.

ورواه الحاكم (٢٥٧/٢) والدارقطني (٧٢/٣) من دون تفسير لكن في إسناده موسى بن عبيدة الرُبَيْدِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قال أحمد لا محلّ الرواية عندي عنه ولا أعرف هذا الحديث لغيره.

وصححه الحاكم فقال: موسى بن عُبَيْة فصحه على شرط مسلم وتعبّج البيهقي من تصحيحه على الحاكم.

قال أحمد: ليس في هذا حديث يصح لكن إجماع الناس أنه



لا يجوز بيع دين بدين.

وظاهر الحديث أن تفسيره بذلك مرفوع، والكالم من كلام الذين كلوا فهو كالم إذا تأخر وكلاؤه إذا أسأته وقد لا يهمل تخفيفاً.

قال في النهاية: هو أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضي به فيقول بعينه إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه ولا يجري بينهما تقاض.

والحديث دل على تحريم ذلك وإذا وقع كان باطلاً.

#### ٤- بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَائِي

##### وَيَبْعُ أَصُولُ الثَّمَارِ

#### ١- الرخصة في بيع العرايا

٨٠٧- عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ رضي الله عنها «أن رسول الله ﷺ رخص في العرايا: أن تباع بخوصها كَيْلاً».

نُفِخَ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٩٢)، مسلم (١٥٣٩)].

ولفُسليم [(١٥٣٩)(٦١)] «رخص في القرية بأخذها أهل التيس بخوصها تدرأ تأكلونها وطناً».

الترخيص في الأصل: التسهيل والتيسير.

وفي عرف التشريع: ما شرع من الأحكام لعذر مع بقاء دليل الإيجاب والتحريم لولا ذلك العذر.

وهذا دليل على أن حكم العرايا مخرج من بين المحرمات خصوصاً بالحكم.

ولقد صرح باستثنائه في حديث جابر عند البخاري (٢١٨٩) بلفظ «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يطيب ولا يساغ شيء منه إلا بالثناير والذراهم إلا العرايا».

وفي قوله «في العرايا» مضاف محذوف أي في بيع ثمر العرايا لأن العريئة هي النخلة وهي في الأصل عطية ثمر النخل دون الرمية كانت العرب في الجذب يتطوع أهل النخل منهم

بذلك على من لا ثمر له كما كانوا يتطوعون بمبيحة الشاة والإبل.

وقال مالك: العريئة أن يعري الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى المعري بدخول المعري عليه فرخص له أن يشتريها أي رطبها منه بتمر أي يابس وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا، وهو بيع الرطب على رؤوس النخل بقدر كيليه من الثمر خرساً فيما دون خمسة أوسق بشرط التقاض.

وإنما قلنا فيما دون خمسة أوسق لحديث أبي هريرة وهو:

٨٠٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَائِي بِخَرْصِهَا مِنَ الثَّمَرِ، فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ».

نُفِخَ عَلَيْهِ [البخاري (٢١٩٠)، مسلم (١٥٤١)].

ويؤيد مسلم أن الشك فيه من داود بن الحصين وقد وقع الاتفاق بين الشافعي ومالك على صحه فيما دون الخمسة واستثناعه فيما فوقها، والخلاف بينهما فيها والأقرب تحريمه فيها لحديث جابر سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخوصها يقول: الوستق والوستقين والثلاثة والأربعة.

أخرجه أحمد (٣٦٠/٣) وترجم له ابن حبان (٣٨١/١١): الاحتياط على أن لا يزيد على أربعة أوسق.

وأما اشتراط التقاض فلا الترخيص إنما وقع في بيع ما ذكر مع عدم يقين التساوي فقط.

وأما التقاض فلم يقع فيه ترخيص بقي على الأصل من اعتباره.

ويدل لاشتراطه ما أخرجه الشافعي [ترتيب المسند (٥١٦)]

(٥١٨) من حديث زيد بن ثابت «أنه سعى رجلاً محتاجين من الأنصار شكوا إلى رسول الله ﷺ ولا نقد في أيديهم يتناعون به رطباً ويتكلمون مع الناس، وعندهم فضول فويهم من الثمر فرخص لهم أن يتناعوا العرايا بخوصها من الثمر».

وفي ما أخذ لمن يشتري التقاض، وإلا لم يكن للذكر وجود الثمر عندهم وجه.



واعلم أن الحديث ورد في الرُّطْبِ بِالنَّمْرِ عَلَى رُؤُوسِ الشَّجَرِ.

وأما شراء الرُّطْبِ بعدَ قطعه بالنَّمْرِ فقال بجوازه كثير من الشافعية إحقاقاً له بما على رؤوس الشجر بناءً على إلغاء وصفه كونه على رؤوس الشجر كما يروى بذلك البخاري لأن محل الرخصة هو الرُّطْبُ نفسه مطلقاً أعني من كونه على رؤوس النخل أو قد قطع فيشملة النص ولا يكون قياساً.

ولا منع إذ قد تدعو حكمة الترخيص إلى شراء الرُّطْبِ الحاصل فإنه قد تدعو إليه الحاجة في الحال.

وقد يكون مع المشتري غم فياخذ به يدفع به قول ابن دقيي العيد إن ذلك لا يجوز وجهاً واحداً لأن أحد المعاني في الرخصة أن يأكل الرُّطْبَ على التدريج طرياً، وهذا قصد لا يحصل ثماً على وجه الأرض.

## ٢- النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه

٨٠٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاخُهَا نَهَى الْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ».

نُقِلَ عَنْهُ [البخاري (٢١٩٤)، مسلم (١٥٣٤)].

وفي رواية [البخاري (١٤٨٦)]: «وَكَانَ إِذَا سِيلَ عَنْ صِلَاخِهَا قَالَ: حَتَّى تَذَهَبَ غَائِهَا».

وهي الآفة والعيب.

واختلف السلف في المراد ببدو الصلاح على ثلاثة أقوال: (الأول) أنه يكفي بدو الصلاح في جنس الثمار بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً وهو قول الليث والمالكية.

(والثاني) أنه لا بد أن يكون في جنس تلك الثمرة المبيعة وهو قول لأحمد.

(والثالث) أنه يعتبر الصلاح في تلك الشجرة المبيعة وهو قول الشافعية.

وفهم من قوله «يدو» أنه لا يشترط تكامله فيكفي زهو

بعض الثمرة وبعض الشجر مع حصول المعنى المقصود، وهو الأمان من العاقبة.

وقد جرت حكمة الله أن لا تطيب الثمار دفعة واحدة لتطول مدة التفكه بها والانتفاع.

والحديث دليل على النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها، والإجماع قائم على أنه لا يصح بيع الثمار قبل خروجها لأنه بيع معدوم، وكذا بعد خروجها قبل نفعها.

إلا أنه روى المصنف في الفتح: أن الحنفية أجازوا بيع الثمار قبل بدو الصلاح وبعد شرط القطع وابطلوه بشرط البقاء قبله وبعد.

وأما بعد صلاحها ففيه تفاصيل: فإن كان بشرط القطع صح إجماعاً وإن كان بشرط البقاء كان بيعاً فاسداً إن جهلت المدة فإن علمت صح عند الهادوية ولا غرر.

وقال المؤيد: لا يصح للنهي عن بيع وشرط. وإن أطلق صح عند الهادوية وابي حنيفة إذ المتردد بين الصحة والفساد يحمل على الصحة إذ هي الظاهر إلا أن يجري عرف ببقائه مدة مجهولة فسد.

وفاد نهى البائع والمبتاع أما البائع فلئلا يأكل مال أخيه بالباطل.

وأما المشتري فلئلا يضيع ماله.

والعاقبة: هي الآفة التي تصيب الثمار.

وقد بين ذلك حديث زيد بن ثابت (أبو داود (٣٧٧٢)) قال: «كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَنَاعَوْنَ الثَّمَارَ فَلِذَا جَدَّ النَّاسُ وَخَصَرَ تَقَاضِيَهُمْ قَالَ النَّبِيُّ إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرُ الدَّمَانُ - وَهُوَ فَسَادُ الطَّلَعِ وَسَوَادُهُ - مُرَاضٌ قَشَامٌ عَاهَاتٌ يَخْتَجُونَ بِهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَثُرَتْ عَنْدهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ «فَإِنَّمَا لَا فَلَا يَتَنَاعَوْا حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاخُ الثَّمَرَةِ» كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكَثْرَةِ خُصُومَاتِهِمْ. انْتَهَى».

وافهم قوله «كالمشورة» أن النهي للتنزيه لا للتحريم كأنه فهمه من السياق وإلا فاصله التحريم، وكان زيد لا يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا فتبين الأصفر من الأحمر.



وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ [هُوَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٣٤١/٢)] وَلَمْ يَخْرُجْهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «إِذَا طَلَعَ النُّجْمُ صَبَاحاً رُفِعَتِ الْعَاةُ مِنْ كُلِّ بَلَدٍ» وَالنُّجْمُ الثُّرَيَّا.

وَالْمَرَادُ طُلُوعُهَا صَبَاحاً وَهُوَ فِي أَوَّلِ فَصْلِ الصَّيْفِ وَذَلِكَ عِنْدَ اسْتِدَادِ الْحَرِّ بِلَادِ الْحِجَازِ وَابْتِدَاءِ نَضْجِ الثَّمَارِ وَهُوَ الْمَعْتَبَرُ حَقِيقَةً وَطُلُوعُ الثُّرَيَّا عِلَامَةً.

٨١٠- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزْهَى. قِيلَ: وَمَا زَهْوُهَا؟ قَالَ: تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبَيْهَقِيُّ (٢١٩٧)، مُسْلِمٌ (١٥٥٥)]، وَاللَّفْظُ لِلْبَحَارِيِّ.

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَزْهَى قِيلَ») فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٤٥٢٦) «قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَإِذَا أُنِ التَّصْفِيرُ مَرْفُوعٌ.

(وَمَا زَهْوُهَا) بِفَتْحِ الزَّيِّ (قَالَ تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَحَارِيِّ) يُقَالُ: أَزْهَى يَزْهَى إِذَا احْمَرَّ وَاصْفَرَّ، وَزَهَا النُّخْلُ يَزْهُو: إِذَا ظَهَرَتْ ثَمَرَتُهُ وَقِيلَ: هُمَا بِمَعْنَى الْأَحْمَرِّ وَالْأَصْفَرِّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ يَزْهُو وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَ يَزْهَى كَذَا فِي النَّهْيَانِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي هَذِهِ الرُّوَايَةِ: هِيَ الصَّرَابُ وَلَا يُقَالُ فِي النُّخْلِ يَزْهُو إِنَّمَا يُقَالُ يَزْهَى لَا غَيْرُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: زَهَا إِذَا طَالَ وَاكْتَمَلَ وَأَزْهَى إِذَا احْمَرَّ وَاصْفَرَّ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَوْلُهُ «تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ» لَمْ يُرَدْ بِذَلِكَ اللَّوْنُ الْخَالِصُ مِنَ الْحُمْرَةِ وَالصُّفْرِ إِنَّمَا أَرَادَ حُمْرَةً أَوْ صُفْرَةً بِكُمُودَةٍ فَلِذَلِكَ قَالَ تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ.

قَالَ: وَلَوْ أَرَادَ اللَّوْنُ الْخَالِصَ لَقَالَ: تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ.

قَالَ ابْنُ تَيْمٍ: أَرَادَ بِقَوْلِهِ «تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ» ظُهُورَ أَوَانِلِ الْحُمْرَةِ وَالصُّفْرِ قَبْلَ أَنْ يَنْضَجَ.

قَالَ: وَإِنَّمَا يُقَالُ يَفْعَالُ فِي اللَّوْنِ الْمُتَغَيِّرِ إِذَا كَانَ يَزُولُ ذَلِكَ.

وَقِيلَ: لَا فَرْقَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ فِي هَذَا الْحُلِّ الْمُرَادُ بِهِ مَا ذَكَرَ بَقَرِيَّةُ الْجَدِيدِ الْأَخْي:

٨١١- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ رَضِي اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ» وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ.

رَوَاهُ الْغَنَصَةُ [أَحْمَدَ (٢٢١/٣)، أَبُو دَاوُدَ (٣٣٧١)، التِّرْمِذِيُّ (١٢٢٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٢١٧)] إِلَّا النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٤٩٩٣) وَالْحَاكِمُ (١٩/٢).

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْ أَنَسٍ) قِيَاسُ قَاعِدَتِهِ: وَعَنْهُ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعِنَبِ حَتَّى يَسْوَدَ» وَعَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ». رَوَاهُ الْحُمْسَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ وَالْحَاكِمُ).

الْمَرَادُ بِاسْوَدَادِ الْعِنَبِ وَاسْتِدَادِ الْحَبِّ: بُدُوُ صَلاَحِهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ دَلِيلٌ لِلْمَنْعَبِ الْكُوفِيِّينَ وَأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ فِي أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ السُّبُلِ الْمَشْتَدَّةِ.

وَأَمَّا مَذْهَبُنَا فَيَبْهِي تَفْصِيلًا:

فَإِنْ كَانَ السُّبُلُ شَعِيرًا أَوْ ذُرَّةً أَوْ ثَمًا فِي مَعْنَاهُمَا ثَمًا تَرَى حَبَاتَهُ خَارِجَةً صَحَّ بَيْعُهُ وَإِنْ كَانَ حَنْطَةً أَوْ نَوْحًا ثَمًا تُسْتَرُّ حَبَاتُهُ بِالْقَشُورِ الَّتِي تَزُولُ بِالدَّيَاسِ فَيَبْهِي قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ الْجَدِيدُ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ وَهُوَ أَصَحُّ قَوْلَيْهِ وَالْقَدِيمُ أَنَّهُ يَصَحُّ.

وَأَمَّا قَبْلَ الْاسْتِدَادِ فَلَا يَصَحُّ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ كَمَا ذَكَرْنَا.

فَإِذَا بَاعَ الزَّرْعَ قَبْلَ الْاسْتِدَادِ مَعَ الْأَرْضِ بِلَا شَرْطٍ صَحَّ تَبَعًا لِلْأَرْضِ وَكَذَا الثَّمَارُ قَبْلَ الصَّلَاحِ إِذَا بَيْعَتْ مَعَ الشَّجَرِ جَازَ بِلَا شَرْطٍ تَبَعًا وَهَكَذَا حُكْمُ الْقَوْلِ فِي الْأَرْضِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا دُونَ الزَّرْعِ إِلَّا بِشَرْطِ الْقَطْعِ، وَكَذَا لَا يَصَحُّ بَيْعُ الْبَطِيخِ وَنَحْوِهِ قَبْلَ بُدُوِ صَلاَحِهِ.

وَفُرُوعُ الْمَسْأَلَةِ كَثِيرَةٌ وَقَدْ تَفَحَّثَ مَقَاصِدَهَا فِي «رَوْضَةِ الطَّالِبِينَ» وَ«شَرْحِ الْمُهَذَّبِ» وَجَعْتُ فِيهَا جُمْلَةً مُسْتَكْتَرَةً وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقَ.



٣- مِنْ بَاعٍ ثَمَرًا فَاصَابَتْهُ جَائِحَةٌ

لَأَجْلِ الْجَائِحَةِ إِلَّا نَدْبًا وَاحْتَجَرُوا لَهُ بِحَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَلَى الَّذِي أَصِيبَ فِيهِ ثَمَرُهُ» وَسَيَأْتِي بِرَقْمِ (٨١٥).

قَالُوا:

وَوَجْهٌ تَلْفِيهِ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي بِأَنْ التَّخْلِيَةَ فِي الْعَقْدِ الصَّحِيحِ بِمَنْزِلَةِ الْقَبْضِ وَقَدْ سَلَّمَهُ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي بِالتَّخْلِيَةِ فَكَانَتْ قَبْضُهُ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنْ قَوْلُهُ «فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا» الْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى التَّحْرِيمِ وَأَنَّهُ تَلَفَتْ عَلَى الْبَائِعِ لِقَوْلِهِ «مَالِ أَخِيكَ» إِذْ يَدُلُّ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَحَقْ مِنْهُ الثَّمَرُ، وَأَنَّهُ مَالُ أَخِيهِ لَا مَالَهُ. وَحَدِيثُ التَّصَدُّقِ عَمَلٌ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ بِقِرْنَةِ قَوْلِهِ: «لَا يَجِلُّ لَكَ»

وَفَائِدَةُ الْأَمْرِ بِالتَّصَدُّقِ الْإِرْشَادُ إِلَى الْوَفَاءِ بِفَرْضَيْنِ جَبْرُ الْبَائِعِ وَتَعْرِضُ الْمُشْتَرِي لَكَارَمِ الْأَخْلَاقِ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ لَمَّا طَلَبُوا الْوَفَاءَ «لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» فَلَوْ كَانَ لَازِمًا لَأَمَرَهُمْ بِالنَّظَرَةِ إِلَى مِيسَرَةٍ.

#### ٤- الشَّرْطُ فِي التَّخْلِ الْمَوْثُرِ

٨١٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْتَرَ فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ الَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَاهِي ٢٢٠٤)، مُسَلَّمٌ (١٥٤٣).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتِاعَ نَخْلًا» هُوَ اسْمُ جَنْسٍ يُذَكَّرُ وَيؤنثُ وَالْجَمْعُ نَخْلٌ).

(«بَعْدَ أَنْ تُؤْتَرَ») وَالتَّأْيِيرُ التَّشْقِيقُ وَالتَّلْقِيحُ وَهُوَ شَقُّ طَلْعِ النَّخْلَةِ الْأَثْنَى لِيَذَرَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ طَلْعِ النَّخْلَةِ الذَّكَرِ.

(«فَتَمَرَّتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الثَّمَرَةَ بَعْدَ التَّأْيِيرِ لِلْبَائِعِ وَهَذَا مَنْطُوقُهُ وَمَقْهُومُهُ إِنَّهَا قَبْلُهُ لِلْمُشْتَرِي وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هِيَ لِلْبَائِعِ قَبْلَ التَّأْيِيرِ وَبَعْدَهُ فَعَمَلٌ

٨١٢- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَغَتْ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَاصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٥٤).

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ (١٧)(١٥٥٤): «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ» (وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ بَغَتْ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَاصَابَتْهُ جَائِحَةٌ» هِيَ آتَةٌ تَصِيبُ الزَّرْعَ).

(«فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا بِمِ تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ؟» رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَةٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ»)

الْجَائِحَةُ: مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْجَوَحِ وَهُوَ الْاسْتِصْصَالُ وَمِنْهُ حَدِيثُ «إِنَّ أَبِي يَبْتَاعُ مَالِي» (د ٣٥٣٠)، (ج ٢٢٢٢).

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الثَّمَارَ الَّتِي عَلَى رُؤُوسِ الشَّجَرِ إِذَا بَاعَهَا الْمَالِكُ وَاصَابَتْهَا جَائِحَةٌ أَنْ يَكُونَ تَلْفَهَا مِنْ مَالِ الْبَائِعِ وَأَنَّهُ لَا يَسْتَحَقُّ عَلَى الْمُشْتَرِي فِي ذَلِكَ شَيْئًا.

وِظَاهِرُ الْحَدِيثِ فِيمَا بَاعَهُ بَيْعًا غَيْرَ مِنْهِي عَنْهُ وَأَنَّهُ وَقَعَ الْبَيْعُ بَعْدَ بُدْوَ الصَّلَاحِ لِأَنَّهُ مِنْهِي عَنْ يَبِيعُو قَبْلَ بُدْوَ.

وَيَحْتَمِلُ وَرُودُهُ أَيَّ حَدِيثٍ وَضَعَ الْجَوَائِحَ قَبْلَ النَّهْيِ، وَيَدُلُّ لَهُ مَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ (أَبُو دَاوُدَ ٣٣٧٢) أَنَّهُ قَالَ «قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَنَحْنُ نَبْتَاعُ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا وَسَمِعَ خُصْرَمَةَ فَقَالَ «مَا هَذَا؟» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَأَنَّهُ نَهَى عَنْ يَبِيعِهَا قَبْلَ بُدْوَ صَلَاحِهَا» إِلَّا أَنَّهُ أَفَادَ مَعَ ذِكْرِ سَبَبِ النَّهْيِ تَارِيخَ ذَلِكَ، فَيَكُونُ حَدِيثُ وَضْعِ الْجَوَائِحِ مُتَأَخِّرًا فَيَحْتَمِلُ أَيَّ حَدِيثٍ وَضَعَ الْجَوَائِحَ عَلَى الْبَيْعِ بَعْدَ بُدْوَ الصَّلَاحِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَضْعِ الْجَوَائِحِ فَذَهَبَ الْأَقْلُ إِلَى أَنَّ الْجَائِحَةَ إِذَا أَصَابَتْ الثَّمَرَ جَمِيعَةً أَنْ يُوَضَعَ الثَّمَرُ جَمِيعُهُ وَأَنَّ التَّلَفَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّ التَّلَفَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي وَأَنَّهُ لَا وَضَعَ



بالمطوق ولم يعمل بالفهْم بناءً على أصله من عدم العمل  
بفهم المخالفة.

ورد عليه بأن الفوائد المستترة تخالف الظاهرة في البيع،  
فإن ولد الأمة المنفصل لا يتبعها والحمل يتبعها.

وفي قوله «إلا أن يشترط المتاع» دليل على أنه إذا قال  
المشتري اشتريت الشجرة بشروطها كانت الثمرة له.

ودل الحديث على أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد  
لا يفسد البيع فيخص النهي عن بيع وشرط؛ وهذا النص في  
النخل ويقاس عليه غيره من الأشجار.

## ٥- باب السلم والقرض والرهن

### ١- حكم السلف في الثمار

٨١٤- عن ابن عباس قال: «قدم النبي ﷺ  
المدينة، وهم يسلفون في الثمار السنة والستين،  
فقال: من أسلف في ثمر فليسلف في كيل معلوم،  
ووزن معلوم، إلى أجل معلوم».

متفق عليه [بخاري (٢٢٤١)، مسلم (١٦٠٤)].

وللبخاري (٢٢٤٠) «من أسلف في شيء».

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال «قدم النبي ﷺ  
المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والستين» منصور بن  
الحافض أي إلى السنة والستين).

(فقال من أسلف في ثمر روي بالثاء والثاء فهو بها أعم.  
«فليسلف في كيل معلوم» إذا كان ثما يكال).

(ووزن معلوم) إذا كان ثما يوزن (إلى أجل معلوم. متفق  
عليه وللبخاري من أسلف في شيء)

السلف بفتحين هو السلم وزناً. ومعنى

قيل: وهو لغة أهل العراق

والسلف: لغة أهل الحجاز

وحقيقته شرعاً: بيع موصوف في الثمة بدل يعطى عاجلاً  
وهو مشروع إلا عند ابن المسيب.

واتفقوا على أنه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى  
تسليم رأس المال في المجلس.

إلا أنه أجاز مالك تأجيل الثمن يوماً أو يومين ولا بُد أن  
من يُقدَّر بأحد المقدارين كما في الحديث فإن كان ثما لا يكال  
ولا يوزن فقال المصنف في فتح الباري: فلا بُد فيه من عدد  
معلوم.

رواه ابن بطال وادعى عليه الإجماع

وقال المصنف أو ذرع معلوم فإن العدد والذرع يلحقان  
بالوزن والكيل للجامع بينهما وهو ارتفاع الجهالة بالمقدار.

واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه بالكيل  
كصاع الحجاز وقفيز العراق وإردب مصر فإذا أطلق انقلب إلى  
الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم.

واتفقوا على أنه لا بُد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه  
صفة تميزه عن غيره ولم يتعرض له في الحديث لأنهم كانوا  
يعلمون به.

وظاهر الحديث أن التأجيل شرط في السلم فإن كان حالاً  
لم يصح أو كان الأجل مجهولاً.

ولل هذا ذهب ابن عباس وجماعة من السلف

وذهب آخرون إلى عدم شرطية ذلك وأنه يجوز السلم في  
الحال.

والظاهر أنه لم يقع في عصر النبوة إلا في المؤجل، والحاق  
الحال بالمؤجل قياس على ما خالف القياس إذ هو بيع معدوم  
وعقد غرر.

واختلفوا أيضاً في شرطية المكان الذي يسلم فيه:

فأثبت جماعة قياساً على الكيل والوزن والتأجيل.

وذهب آخرون إلى عدم اشتراطه وفصلت الحنفية فقالت:  
إن كان لحمله مؤونة فيشترط وإلا فلا

وقالت الشافعية: إن عقد حيث لا يصلح للتسليم كالطريق



فِيَشْتَرُطُ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ.  
وَكُلُّ هَذِهِ التَّفَاصِيلُ مُسْتَدَلَّةٌ بِالْعَرَفِ.

وَأَحْسَنُ مِنْهُ فِي الِاسْتِدْلَالِ أَنَّهُ ﷺ أَقْرَأَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ عَلَى السَّلَامِ سَنَةً وَسَتِينَ، وَالرُّطْبُ يَنْقَطِعُ فِي ذَلِكَ وَيَعَارِضُ ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٤٦٧) «وَلَا تُسَلِّفُوا فِي النَّخْلِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهُ» فَإِنَّ صَحَّ ذَلِكَ كَانَ مُقْبِدًا لِتَقْرِيرِهِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى سَلَمِ السَّنَةِ وَالسَّتِينَ وَأَنَّهُ أَمَرَهُمْ بِأَنْ لَا يُسَلِّفُوا حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُ النَّخْلِ.

وَيَقْوَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاصِرُ وَابُو حَنِيفَةَ مِنْ أَنَّهُ يَشْتَرُطُ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ أَنْ يَكُونَ موجوداً من العقد إلى الحلول.

## ٢- زَجْرُ مَنْ لَا يُوَدِّي الْحَقَّ لِأَصْحَابِهَا

٨١٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا أَدَّى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٨٧).

التَّعْبِيرُ بِأَخَذِ أَمْوَالِ النَّاسِ يَشْمَلُ أَخْذَهَا بِالِاسْتِدَانَةِ وَأَخْذَهَا لِحِفْظِهَا.

وَالْمُرَادُ مِنْ إِرَادَتِهِ التَّادِيَةِ قَضَاؤُهَا فِي الدُّنْيَا، وَتَادِيَةُ اللَّهِ عَنْهَا يَشْمَلُ تَيْسِيرَهُ تَعَالَى لِقَضَائِهَا فِي الدُّنْيَا بِأَنْ يَسُوقَ إِلَى الْمُسْتَدِينَ مَا يَقْضِي بِهِ دَيْنَهُ، وَادَاؤُهَا عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ بِإِرْضَائِهِ غَرْمَهُ بِمَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٠٨) وَابْنُ حِبَّانَ (٥٠٤١) وَالْحَاكِمُ (٢٣/٢) مَرْفُوعاً «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُدَانُ دَيْناً يَقْلُمُ أَنَّهُ يُرِيدُ أَدَاءَهُ إِلَّا آدَاهُ اللَّهُ عَنْهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

وَقَوْلُهُ (يُرِيدُ إِتْلَافَهَا) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ يَأْخُذُهَا بِالِاسْتِدَانَةِ مِثْلًا لَا لِحَاجَةٍ وَلَا لِتِجَارَةٍ بَلْ لَا يُرِيدُ إِلَّا إِتْلَافَ مَا أَخَذَ عَلَى صَاحِبِهِ وَلَا يَنْوِي قَضَاءَهَا.

وَقَوْلُهُ (أَتْلَفَهُ اللَّهُ) الظَّاهِرُ إِتْلَافُ الشَّخْصِ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا بِإِهْلَاقِهِ وَهُوَ يَشْمَلُ ذَلِكَ وَيَشْمَلُ إِتْلَافَ طَبِيبٍ عَيْشِهِ وَتَضْيِيقَ أُمُورِهِ وَتَعَسُّرَ مَطَالِبِهِ وَحَقَّ بَرَكَةِ.

٨١٥- «وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِرَى وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَا: كُنَّا نَصِيبُ الْمَعَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنَ أَنْبَاطِ الشَّامِ فَنُسَلِّفُهُمْ فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرِيبِ» - وَفِي رِوَايَةٍ: «وَالزَّرِيتِ» - إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قِيلَ: أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ ذَلِكَ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٤٢).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَمْرِى) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الرَّيِّ الْخِزَاعِيِّ. سَكَنَ الْكُوفَةِ وَاسْتَعْمَلَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى خُرَاسَانَ وَادْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَصَلَّى خَلْفَهُ.

(قَالَ: «كُنَّا نَصِيبُ الْمَعَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنَ أَنْبَاطِ الشَّامِ») هُمْ مِنَ الْعَرَبِ دَخَلُوا فِي الْعَجَمِ وَالرُّومِ فَاخْتَلَطَتْ أَسَابِغُهُمْ وَفَسَدَتْ سَتَهُمْ سُمُّوا بِذَلِكَ لِكَثْرَةِ مَعْرِفَتِهِمْ بِأَنْبَاطِ الْمَاءِ أَيْ اسْتِخْرَاجِهِ.

(«فَنُسَلِّفُهُمْ فِي الْجَنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرِيبِ».) وَفِي رِوَايَةٍ: «وَالزَّرِيتِ» إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قِيلَ أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ السَّلَفِ فِي حَالِ الْعَقْدِ إِذْ لَوْ كَانَ مِنْ شَرْطِهِ وَجُودُ الْمُسْلِمِ فِيهِ لَاسْتَفْصَلُوهُمْ وَقَدْ قَالَا: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ وَتَرَكَ الِاسْتِفْصَالَ فِي مَقَامِ الْإِحْتِمَالِ يُزَكُّ مَنَازِلَةَ الْعَمُومِ فِي الْمَقَالِ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْهَادِيَةُ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَاشْتَرَطُوا إِمْكَانَ وَجُودِهِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَلَا يَضُرُّ انْقِطَاعُهُ قَبْلَ حُضُورِ الْأَجَلِ لَمَا عُرِفَتْ مِنْ تَرَكَ الِاسْتِفْصَالَ. كَذَا فِي الشَّرْحِ

(قُلْتُ) وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ بِفِعْلِ الصَّحَابِيِّ أَوْ تَرْكِهِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ ﷺ عَلِمَ ذَلِكَ وَاقَرَهُ.



وَيَحْتَمِلُ إِتْلَافَهُ فِي الْآخِرَةِ بِتَعَذُّبِهِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِيهِ الْحُثُّ عَلَى تَرْكِ اسْتِكْثَالِ أَمْوَالِ النَّاسِ وَالتَّرْغِيبُ فِي حُسْنِ التَّادِيَةِ إِلَيْهِمْ عِنْدَ الْمَدَائِنَةِ وَأَنْ الْجِزَاءُ قَدْ يَكُونُ مِنْ جَنْسِ الْعَمَلِ.

وَإِخْذَ مِنْهُ الدَّادِيُّ أَنْ مِنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَلَا يُغْنَى. وَفِيهِ بُعْذٌ.

وَفِي الْحَدِيثِ الْحُثُّ عَلَى حُسْنِ النَّيَّةِ وَالتَّرْهِيْبُ عَنْ خِلَافِهِ وَيَبَيِّنُ أَنْ مَدَارَ الْأَعْمَالِ عَلَيْهَا.

وَأَنْ مِنْ اسْتِدْنَانِ نَاقِيَا الْإِيْظَاءِ إِعَانَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ يَرْغَبُ فِي الدِّينِ فَيَسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «إِنَّ اللَّهَ مَعَ الدَّائِنِ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٠٩) وَالحَاكِمُ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ.

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢٢/٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بَلَفْظُ «مَا مِنْ عَبْدٍ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ فِي وَفَاءِ دَيْنِهِ إِلَّا كَانَ لَهُ مِنَ اللَّهِ عَوْنٌ» قَالَتْ يَعْنِي عَائِشَةُ: فَاِنَّا اَلْتَمَسْنَا ذَلِكَ الْعَوْنَ.

(إِنَّا قُلْنَا) إِنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ أَنَّهُ يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ ذَنْبٍ إِلَّا الدِّينَ [مسلم (١٨٨٦)] وَحَدِيثُ «الَّذِينَ بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ» [أحمد (٣٣٠/٣)] قَالَهُ لِمَنْ أَذَى دِينًا عَنْ مَيْمُونَةَ وَفِيهِ دِينَ.

(قُلْنَا) يُحْتَمَلُ أَنْ مَعْنَى لَا يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ الدِّينُ أَنَّهُ بَاقٍ عَلَيْهِ حَتَّى يُوفِّقَهُ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ بَقَايِهِ عَلَيْهِ أَنْ يُعَاقَبَ بِهِ فِي قَبْرِهِ.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ «بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ» خَلَصَتْهُ مِنْ بَقَاءِ الدِّينِ عَلَيْهِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ ذَلِكَ فِيمَنْ اسْتَدْنَانَ وَلَمْ يَنْوَ الرَّوَاءَ

### ٣- جواز بيع الثياب نسيئة

٨١٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَلَانًا قَدِمَ لَهُ بَرٌّ مِنَ الشَّامِ،

فَلَوْ بَعَثْتَ إِلَيْهِ، فَأَخَذْتَ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ نَسِيئَةً إِلَى مَيْسَرَةٍ؟ فَبَعَثْتَ إِلَيْهِ فَأَمْتَنَعَ».

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٢٣/٢) وَالتَّيْهَقِيُّ (٢٥٠/٦)، وَرَجَّاهُ هَذَانِ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بَيْعِ النَّسِيئَةِ وَصَحُّهُ التَّاجِيلُ إِلَى مَيْسَرَةٍ.

وَفِيهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ ﷺ مِنْ حُسْنِ مُعَامَلَةِ الْعِبَادِ وَعَدَمِ إِكْرَاهِهِمْ عَلَى الشَّيْءِ وَعَدَمِ الْإِلْحَاحِ عَلَيْهِمْ.

### ٤- الدابة ترهن

٨١٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظَّهْرُ يُرْكَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَلَكِنْ الدَّرُّ يُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا، وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥١١، ٢٥١٢)

وَهُوَ مِنْ بَابِ الرُّهْنِ وَهُوَ لَفْعٌ: الْإِخْتِيَاْسُ مِنْ قَوْلِهِمْ: رَهَنْ الشَّيْءَ إِذَا دَامَ وَتَبَتِ وَمِنْهُ «كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةٌ» [المائدة: ٢٣٨].

وَفِي الشَّرْعِ: جَعَلَ مَالٌ وَثِيقَةً عَلَى دَيْنٍ وَيَطْلُقُ عَلَى الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ -

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «الظَّهْرُ يُرْكَبُ» بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَمِثْلُهُ يُشْرَبُ.

«بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَتَبَنَ الدَّرُّ» يَفْتَحُ الدَّالُ الْمُهْمَلَةَ وَتَشْدِيدُ الرَّاءِ: وَهُوَ الدَّرُّ تَسْمِيَةً بِالْمَصْدَرِ؛ قِيلَ: هُوَ مَنْ إِضَافَةٍ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ؛ وَقِيلَ: مَنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ

«وَيُشْرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ النَّفَقَةُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فَأَعْلَى «يَرْكَبُ» وَ«يَشْرَبُ» هُوَ الْمَرْتَهْنُ بِقَرِينَةِ الْعَوَضِ وَهُوَ الرُّكُوبُ وَإِنْ كَانَ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ الرَّاهِنُ إِلَّا أَنَّهُ اخْتِمَالٌ بَعِيدٌ لِأَنَّ النَّفَقَةَ لَازِمَةٌ لَهُ فَإِنَّ الْمَرْهُونَ مُلْكُهُ وَقَدْ جُعِلَتْ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الرَّائِيَةِ وَالشَّارِبِ وَهُوَ غَيْرُ الْمَالِكِ إِذِ النَّفَقَةُ لَازِمَةٌ لِلْمَالِكِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ الْمَرْتَهْنُ الْإِنْتِفَاعَ بِالرُّهْنِ فِي



مُقَابِلَةً نَفَقَتِهِ فِي الْمَسَالَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

(الْأَوَّلُ) ذَهَبَ أَحَدٌ وَإِسْحَاقُ إِلَى الْعَمَلِ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَخَصَّوْا ذَلِكَ بِالرُّكُوبِ وَالذَّرُّ فَقَالُوا: يَتَّقِعُ بِهِمَا بِقَدْرِ قِيَمَةِ النَّفَقَةِ وَلَا يُقَاسُ غَيْرُهُمَا عَلَيْهِمَا.

(وَالثَّانِي) لِلجُمْهُورِ قَالُوا: لَا يَتَّقِعُ الرِّهْنُ بِشَيْءٍ قَالُوا: وَالْحَدِيثُ خَالَفَ الْقِيَاسَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا تَجْوِيزُ الرُّكُوبِ وَالشُّرْبِ لِغَيْرِ الْمَالِكِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ

وَالثَّانِيهِمَا: تَضَمُّنُهُ ذَلِكَ بِالنَّفَقَةِ لَا بِالْقِيَمَةِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ تَرُدُّهُ أَصُولُ مُجْتَمَعَةٍ وَأَثَرٌ ثَابِتٌ لَا يَخْتَلَفُ فِي صَحِّحَتِهَا، وَيَدُلُّ عَلَى نَسْخِهِ حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ «لَا تَحْلُبْ مَا شِئْتَ امْرِئٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ».

أُخْرِجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَبْوَابِ الْمَظَالِمِ [وَإِنَّمَا هُوَ فِي كِتَابِ اللَّفْظَةِ،

باب (٨)]

(قُلْتُ): أَمَّا النَّسْخُ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مَعْرِفَةِ التَّارِيخِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ الْجَمْعُ وَلَا تَعَدَّرَ هُنَا إِذْ يَخْصُ عُمُومُ النَّهْيِ بِالْمَرْهُونَةِ.

وَأَمَّا مُخَالَفَةُ الْقِيَاسِ فَلَيْسَتْ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ مُطَرَّدَةٌ عَلَى نَسْخِ وَاحِدٍ بَلِ الْأَدْلَةُ تَفَرَّقُ بَيْنَهَا فِي الْأَحْكَامِ، وَالشَّارِعُ حَكَمَ هُنَا بِرُّكُوبِ الْمَرْهُونِ وَشُرْبِ لَبْنِهِ وَجَعَلَهُ قِيَمَةَ النَّفَقَةِ وَقَدْ حَكَمَ الشَّارِعُ بِبَيْعِ الْحَاكِمِ عَنِ التَّمَرُّدِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَجَعَلَ صَاعَ التَّمْرِ عَوْضًا عَنِ اللَّبَنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يُمْنَعُ الرَّاهِنُ مِنْ ظَهْرِهَا وَدَرَقَا فَجَعَلَ الْفَاعِلَ الرَّاهِنَ.

وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ وَرَدَ بِلَفْظِ الرِّهْنِ فَتَعَيَّنَ الْفَاعِلُ.

(وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ) لِلْأَوَازِعِيِّ وَاللَّيْثِ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا امْتَنَعَ الرَّاهِنُ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَى الْمَرْهُونِ فَيَبَاحُ حَيْثُ كَانَ الْإِنْفَاقُ عَلَى الْخِيَوَانِ حِفْظًا لِحَيَاتِهِ وَجَعَلَ لَهُ فِي مُقَابِلِ النَّفَقَةِ الْإِنْفَاقَ بِالرُّكُوبِ أَوْ شُرْبِ اللَّبَنِ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَزِيدَ قَدْرَ ذَلِكَ أَوْ قِيَمَتَهُ عَلَى قَدْرِ عُلْفِهِ.

وَقَوَّى هَذَا الْقَوْلَ فِي الشَّرْحِ وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ تَقْيِيدٌ لِلْحَدِيثِ

بِمَا لَمْ يَقْتِدِ بِهِ الشَّارِعُ وَإِنَّمَا قِيَدُهُ بِالضَّائِبِ الْمُتَصَدِّقِ مِنَ الْأَدْلَةِ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ عَيْنٍ فِي يَدِهِ لِغَيْرِهِ بِإِذْنِ الشَّرْعِ فَإِنَّهُ يُنْفَقُ عَلَيْهَا بِنَيْةِ الرُّجُوعِ عَلَى الْمَالِكِ وَلَهُ أَنْ يُوجِرَهَا أَوْ يَتَصَرَّفَ فِي لَبْنِهَا فِي قِيَمَةِ الْعُلْفِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ حَاكِمٌ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْهُ فَلَا رُجُوعَ بِمَا انْفَقَ وَيَلْزَمُهُ غَرَامَةُ الْمُنْفَعَةِ وَاللَّبْنِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَلَدِ حَاكِمٌ أَوْ كَانَ يَتَصَرَّفُ الْخِيَوَانُ بِمَدِّ الرُّجُوعِ فَلَهُ أَنْ يُنْفَقَ وَيَرْجَعَ بِمَا انْفَقَ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّهَا قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ فَتُخَصُّ بِحَدِيثِ الْكِتَابِ.

٥- الرهن له غنمه وعليه غرمه

٨١٩- وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا

يَغْلِقُ الرُّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ».

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣٧/٣) وَالْحَاكِمُ (٥١/٢)، وَرَجَّاهُ نَقَّاشٌ، إِلَّا أَنَّ الْمُخْفُوطَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (١٨٦، ١٨٧) وَغَيْرِهِ إِسْنَانَهُ

(وَعَنْهُ) أَبِي أَبِي هُرَيْرَةَ (قَالَ): «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يَغْلِقُ» بِفَتْحٍ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ وَغَيْرِ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ وَلَا مِثْرَةٍ وَقَافٍ.

يُقَالُ: غَلَقَ الرُّهْنُ إِذَا خَرَجَ عَنْ مَلِكِ الرَّاهِنِ وَاسْتَوْلَى عَلَيْهِ الْمَرْهُونُ بِسَبَبِ عَجْزِهِ عَنْ آدَاءِ مَا رَهْنَهُ فِيهِ وَكَانَ هَذَا عَادَةً الْعَرَبِ فَتَهَاكُمُ النَّيُّ

(«الرُّهْنُ مِنَ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ لَهُ غَنَمُهُ» زِيَادَتُهُ (وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ) هَلَاكُهُ وَنَفَقَتُهُ

(رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ وَرَجَّاهُ نَقَّاشٌ إِلَّا أَنَّ الْمُخْفُوطَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ إِسْنَانَهُ)

قَالَ الْخَافِضُ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ «لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ» قَبِيلٌ هِيَ مُدْرَجَةٌ مِنْ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: وَرَفَعَهَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ وَمَعَمَّرَ وَغَيْرُهُمَا مَعَ كَوْنِهِمْ أَرْسَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى اخْتِلَافٍ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي ذَنْبٍ وَوَقَفَهَا غَيْرُهُمْ وَقَدْ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ هَذَا الْحَدِيثَ فَجَوَّدَهُ وَيَبْنَ أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ قَوَّى أَنَّهَا مِنْ قَوْلِهِ.

وَمَعْنَى «يَغْلِقُ» لَا يَسْتَحِقُّهُ الْمَرْهُونُ إِذَا عَجَزَ صَاحِبُهُ عَنْ



فَكَرَّهَ.

## ٧- كُلُّ قَرْضٍ جَرٌّ مَنْفَعَةٌ فَهُوَ رِبَا

٨٢١- وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«كُلُّ قَرْضٍ جَرٌّ مَنْفَعَةٌ فَهُوَ رِبَا».

رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ (رواه الحارث) (٤٣٦) وَإِسْنَادُهُ سَالِطٌ.

وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُثَيْبٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (٣٥٠/٥)

وَأَخَرُ مَوْثُوقٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٣٨١٤)

(وَعَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ قَرْضٍ جَرٌّ مَنْفَعَةٌ فَهُوَ رِبَا» رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ وَإِسْنَادُهُ سَالِطٌ) لَأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ سَوْرَانَ بْنَ مُصْعَبٍ الْهَمْدَانِيَّ الْمُؤَدَّنَ الْأَعْمَى وَمُرَّ مَرْوُكٌ

(وَلَهُ شَاهِدٌ ضَعِيفٌ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُثَيْبٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (٣٨١٤) بِلَفْظِ «كُلُّ قَرْضٍ جَرٌّ مَنْفَعَةٌ فَهُوَ رِبَا» مِنْ وَجْهِهِ الرَّبَا

(وَأَخَرُ مَوْثُوقٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ) حَدِيثٌ [٣٨١٤] لَمْ أَجِدْهُ فِي الْبُخَارِيِّ فِي بَابِ الْإِسْتِقْرَاضِ وَلَا نَسَبَهُ الْمُصَنِّفُ فِي التَّلْخِصِ (٣٩/٣) إِلَى الْبُخَارِيِّ بَلْ قَالَ: إِنَّهُ رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى (٣٥٠، ٣٤٩/٥) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي بَكْرِ كَعْبٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ مَوْثُوقًا عَلَيْهِمُ اتِّهَمُوا. فَلَوْ كَانَ فِي الْبُخَارِيِّ لَمَا أَهْمَلْنَا نَسَبَهُ إِلَيْهِ فِي التَّلْخِصِ (٣٩/٣).

وَالْحَدِيثُ بَعْدَ صَحِّهِ لَا بُدَّ مِنَ التَّوْفِيقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا تَقَدَّمَ وَذَلِكَ بِأَنَّهُ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْمَنْفَعَةَ مَشْرُوطَةٌ مِنَ الْقَرْضِ أَوْ فِي حُكْمِ الْمَشْرُوطَةِ.

وَأَمَّا لَوْ كَانَتْ تَبَرُّعًا مِنَ الْمُقْتَرِضِ فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ خَيْرًا مِمَّا أَخَذَهُ

## ٦- الحديث على قضاء الدين بأحسن منه

٨٢٠- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَقَالَ: لَا أَجِدُ إِلَّا خَيْارًا رِبَاعِيًّا، فَقَالَ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ فَإِنَّ خَيْارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً».

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ) (١٦٠٠)

وَهُوَ مِنْ أَحَادِيثِ بَابِ الْقَرْضِ، وَالْأَحَادِيثُ فِيهِ فَضْلُهُ وَالْحَثُّ عَلَيْهِ كَثِيرٌ

(وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا» بَقِيْعُ الْمَوْحُودَةِ وَسُكُونُ الْكَاتِبِ: الضَّعِيفُ مِنَ الْإِبِلِ

«فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ قَالَ: لَا أَجِدُ إِلَّا خَيْارًا رِبَاعِيًّا» هُوَ بِقِيْعِ الرَّاءِ الَّذِي يَدْخُلُ فِي السَّنَةِ السَّابِعَةِ وَتَبَيُّ رِبَاعِيَّتُهُ

«فَقَالَ: أَعْطِهِ إِيَّاهُ فَإِنَّ خَيْارَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً» رَوَاهُ

مُسْلِمٌ

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْخِلَافِ فِي قَرْضِ الْحَيَوَانِ وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهِ

وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مِنْ قَرْضِ أَوْ غَيْرِهِ أَنْ يَرُدَّ أَجْرَهُ مِنَ الَّذِي عَلَيْهِ وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ الْمَحْمُودَةِ عُرْفًا وَشَرْعًا وَلَا يَدْخُلُ فِي الْقَرْضِ الَّذِي يَجْرِي نَفْعًا لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوطًا مِنَ الْقَرْضِ وَإِنَّمَا ذَلِكَ تَبَرُّعٌ مِنَ الْمُسْتَقْرِضِ.

وظَاهِرُهُ الْعُمُومُ لِلزِّيَادَةِ عَدَدًا أَوْ صَفَةً.

وَقَالَ مَالِكُ الزِّيَادَةُ فِي الْعَدَدِ لَا تَحُلُّ.



(عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.  
ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن مُرسلاً.

وقد وصله أبو داود من طريقٍ أخرى (٣٥٢٢) فيها  
إسماعيل بن عياش لأنها من روايتي عن الشاميين، وروايته  
عنهم صحيحة

(بلفظ) «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعاً فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْضِ  
الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئاً فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَإِنْ مَاتَ  
الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ الْقَرَمَاءِ» ووصله البيهقي وضعفه  
تبعاً لأبي داود

قد راجعنا سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفاً للرواية  
هذه بل قال في هذه الرواية بعد إخراجها لها من طريق مالك:  
وحدث مالك أصح.

يُرِيدُ أَنَّهُ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الَّتِي  
سَاقَهَا أَبُو دَاوُدَ فِيهَا قَالَ أَبُو بَكْرٍ «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ مَنْ  
تَوَفَّى وَعِنْدَهُ مِثْلُ رَجُلٍ بِعَيْنِهِ لَمْ يَقْضِ مِنْ ثَمَنِهَا شَيْئاً  
فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ أَسْوَأُ الْقَرَمَاءِ فِيهَا» وَلَمْ يَتَكَلَّمِ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ  
عَلَى هَذَا بِشَيْءٍ

(ورواه أبو داود وابن ماجه من رواية عمر بن خلدة) بفتح  
الحاء المعجمة وسكون اللام ودالٍ مُهْمَلَةٍ.

(قَالَ: «أَيُّمَا أَبَا هُرَيْرَةَ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ فَقَالَ:  
لَأَقْضِيَنَّ لَكُمْ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ  
رَجُلٌ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَضَعَفَهُ أَبُو دَاوُدَ  
وَضَعَّفَ أَيْضاً هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي ذِكْرِ الْمَوْتِ)

سَكَتَ عَلَيْهِ الشَّارِحُ وَقَدْ رَاجَعْتُ سُنَنَ أَبِي دَاوُدَ فَلَمْ أَجِدْ  
فِيهَا تَضَعِيفاً لِرِوَايَةِ عُمَرَ بْنِ خُلْدَةَ بَلْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ بَعْدَ رِوَايَةِ  
حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُرْسَلَةِ الَّتِي سَاقَ لَفْظَهَا  
الْمُسَنِّفُ هُنَا بِلَفْظِ «أَيُّمَا رَجُلٍ» إِلَى آخِرِهِ أَنَّهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ رِوَايَةُ  
عُمَرَ بْنِ خُلْدَةَ أَوَّلَى مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ هَذِهِ

قَالَ: لِأَنَّهَا مُوَصَّلَةٌ جَمْعٌ فِيهَا النَّسَبُ ﷺ بَيْنَ الْمَوْتِ  
وَالْإِفْلَاسِ

قَالَ: وَحَدِيثُ ابْنِ شِهَابٍ - يُرِيدُ بِهِ رِوَايَةَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ  
عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورَةَ - مُنْقَطِعٌ.

## ٨- كتاب التّفليس والحجر

هَؤُلَاءِ: مُصَدَّرٌ فَلَسْتُهُ نَسَبْتُهُ إِلَى الْإِفْلَاسِ الَّذِي هُوَ مُصَدَّرُ  
أَفْلَسَ أَيُّ صَارَ إِلَى حَالَةٍ لَا يَمْلِكُ فِيهَا فُلْساً

(وَالْحَجَرُ) لُغَةً: مُصَدَّرٌ حَجَرَ أَيُّ مَنَعَ وَضَيَّقَ  
وَشَرَعاً: قَوْلُ الْحَاكِمِ لِلْمَدِينِ: حَجَرْتَ عَلَيْكَ التَّصَرُّفَ فِي  
مَالِكَ.

### ١- المال عند المفلس صاحبه أحق به

٨٢٢- عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ  
أَذْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ  
مِنْ غَيْرِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٠٢)، مسلم (١٥٥٩)]

ورواه أبو داود (٣٥٢٠) ومالك [الموطأ (ص ٤٢٠، ٤٢١)] من  
رواية أبي بكر بن عبد الرحمن مُرسلاً بلفظ «أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعاً فَأَفْلَسَ  
الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئاً فَوَجَدَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ  
بِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَسْوَأُ الْقَرَمَاءِ».

ووصله البيهقي (٤٧/٦)، وضعفه تبعاً لأبي داود [تح (٣٥٢٢)].

ورواه أبو داود (٣٥٢٣) وابن ماجه (٢٣٦٠) من رواية عمر بن خلدة  
قال: «أَيُّمَا أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي صَاحِبٍ لَنَا قَدْ أَفْلَسَ، فَقَالَ: لَأَقْضِيَنَّ لَكُمْ  
بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلٌ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ  
بِهِ»

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٠/٢، ٥١)، وَضَعَفَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَضَعَّفَ أَيْضاً هَذِهِ  
الزِّيَادَةَ فِي ذِكْرِ الْمَوْتِ

(عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَيِ ابْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ  
الْمَخْزُومِيِّ قَاضِي الْمَدِينَةِ تَابِعِي سَمِعَ عَائِشَةَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَوَى عَنْهُ  
الشَّعْبِيُّ وَالزُّهْرِيُّ

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:  
«مَنْ أَذْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ» لَمْ يَتَغَيَّرْ بَصْنَةً مِنَ الصَّنَائِعِ وَلَا بَزِيَادَةٍ  
وَلَا تَقْصَانٍ



وساق في ذلك كلاماً كثيراً يرجح به رواية عمر بن خلدة  
فليُنظر هذا والحديث اشتمل على مسائل:

(الأولى) أنه إذا وجد البائع متاعه عند من شرّاه منه وقد  
أفلس فإنه أحق بمتاعه من سائر الغرماء فيأخذه إذا كان له  
غرماء وعموم قوله «من أدرك ماله» يعم من كان له مال عند  
الآخر بقرض أو بيع، وإن كان قد وردت أحاديث مُصرّحة  
بلفظ البيع فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان (٥٠٣٧، ٥٠٣٨)،  
وغيرهما الحديث بلفظ «إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي  
عنده بعينها فهو أحق بها من الغرماء»

فقد عُرف في الأصول أن الخاص الموافق للعام لا  
يُخصّص العام إلا عند أبي ثور وقد زعموا ما ذهب إليه من  
ذلك.

ولذلك ذهب الشافعي وآخرون إلى أن القرض أولى بمالِهِ  
في القرض كما أنه أولى به في البيع.

وذهب غيره إلى أنه يختص ذلك بالبيع للتصريح به في  
أحاديث الباب لكن قد عرفت أن ذلك لا يغصّ عموم حديث  
الباب.

(المسألة الثانية) فإذا قوله «بعينه» أنه إذا وجدته.

وقد تغيّر بصفة من الصفات أو بزيادة أو نقصان فإنه ليس  
صاحبه أولى به بل يكون أسوة الغرماء.

وقد اختلف العلماء في ذلك.

فذهب الهاديّة والشافعي إلى أنه إذا تغيّرت صفته بعيب  
فللبائع أخذه ولا أرش له وإن تغيّر بزيادة كان للمشتري غرامة  
تلك الزيادة وهي ما اتفق عليه حتى حصلت وكذلك الفوائد  
للمشتري ولو كانت متصلة لأنها إنما حدثت في ملكه ويلزم له  
قيمة ما لا حد لبقائه كالشجرة إذا غرسها، وإبقاء ما له حد بلا  
أجرة كالزرع، وكذلك إذا نقصت العين فله أخذ الباقي بمحضه  
من الثمن.

والحديث يتناولُه لأن الباقي مبيع باقٍ بعينه.

(المسألة الثالثة) دلّ لفظ أبي بكر بن عبد الرحمن المرسل أن  
البائع إذا كان قد قبض بعض الثمن فليس له حق في استرجاع

المبيع بل يكون أسوة الغرماء وبهذا أخذ جمهور العلماء  
وعند الهاديّة وهو راجح قولي الشافعي أنه لا يصير  
البائع يقبض بعض ثمنه أسوة الغرماء بل البائع أولى به.

وكان الشافعي ذهب إلى هذا لأنه لم يصح الحديث عنده  
بل قال: إنه منقطع فمن قال بصحة الحديث وأنه موصول قال  
بما قاله الجمهور ومن لا فلا.

وفي وصليّ وعديّ خلاف منهم من رجّح إرساله وهم  
أكثر الحفاظ.

(المسألة الرابعة) قوله «إن مات المشتري فصاحب المتاع  
أسوة الغرماء» فيه حذف تقديره: فتتاع صاحب المتاع أسوة  
الغرماء. وهذا دالّ على التفرقة بين الموت والإفلاس. وإلى  
التفرقة بينهما ذهب مالك وأحمد عملاً بهذين الروايتين قالوا: لأن  
الميت برئت ذمته وليس للغرماء على يرجعون إليه فاستوتوا في  
ذلك بخلاف المفلس وسواء خلف الميت وفاء أو لا

وذهب الهاديّة إلى أنه إذا خلف وفاء فليس البائع أولى  
بمتاعه بل يسلم الورثة الثمن من التركة، وحجتهم أنه قد ورد  
في حديث أبي بكر بن عبد الرحمن زيادة لفظ «إلا إن ترك  
صاحبها وفاء»

لكن قال الشافعي يُحتمل أن الزيادة من رأي أبي بكر بن  
عبد الرحمن، وقربة الاحتمال أن الذين وصلّوه عنه لم يذكروا  
قضية الموت وكذلك الذين رَوَوْه عن أبي هريرة.

وذهب الشافعي إلى أنه لا فرق بين الموت والإفلاس وإن  
صاحب المتاع أولى بمتاعه لعموم «من أدرك ماله عند رجلي» -  
الحديث المتفق عليه قال ولا فرق بين الموت والإفلاس والتفرقة  
بينهما برواية أبي بكر بن عبد الرحمن.

وقوله فيها (لأن مات لصاحب المتاع أسوة الغرماء) غير  
صحيحة لأن الحديث مرسل لم يصح وصلّوه فلا يعمل به بل في  
رواية عمر بن خلدة التسوية بين الموت والإفلاس وهو حديث  
حسن يُحتج به.

٨٢٣- وعن عمرو بن الشريد عن أبيه

قال: قال رسول الله ﷺ: «أي الزاجد يجلب عرضه



وَعُقُوبَتُهُ».

٢- ليس للدائن على المفلِس من سبيل

٨٢٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ:

«أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ثَمَارِ ابْتِاعِهَا، فَكَثُرَ دَيْنُهُ، فَأَفْلَسَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَدَّقُوا عَلَيْهِ. فَتَصَدَّقَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ وَقَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِغُرَمَائِهِ: خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٥٦).

تَقَدَّمَ [برقم (٨٠٣)] الْكَلَامُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثِ جَابِرٍ.

وَقَوْلُهُ «فَلَا يَجِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ» بَأَنَّ هَذَا عَلَى جِهَةِ الِاسْتِحْبَابِ وَالْحَثِّ عَلَى جَبْرِ مَنْ حَدَثَ عَلَيْهِ حَادَثٌ.

وَيَذَلُّ أَيْضاً قَوْلُهُ «وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ» عَلَى أَنَّ الثَّمَرَةَ غَيْرَ مَضْمُونَةٍ إِذْ لَوْ كَانَتْ مَضْمُونَةً لَقَالَ: وَمَا بَقِيَ فَنَظَرَةٌ إِلَى مِيسَرَةٍ أَوْ نَحْوِهَا إِذِ الدَّيْنُ لَا يَسْقُطُ بِإِعْسَارِ الْمَدِينِ، وَإِنَّمَا تَسَاخُرُ عَنْهُ الْمَطَالِبَةُ فِي الْحَالِ وَمَتَى أَيْسَرَ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

٣- يُعْطَى الدَّائِنُ مِنَ الْمَفْلُوسِ مَتَاعَهُ

٨٢٥- وَعَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ وَبَاعَهُ فِي ذَيْنِ كَانَ عَلَيْهِ».

رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢٣٠/٤)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٨/٢).

وَأُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُرْسِلاً [المراسيل] (١٧١)، وَوُجِّعَ

(وَعَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ) اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ سَمَاءُ عَبْدَ

الرُّزَّاقِ

(عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ مَالَهُ وَبَاعَهُ عَنْ ذَيْنِ كَانَ عَلَيْهِ». رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ مُرْسِلاً وَوُجِّعَ) قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: الْمُرْسَلُ أَصَحُّ مِنَ التَّصْلِيلِ وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ فِي الْأَحْكَامِ: هُوَ حَدِيثٌ ثَابِتٌ كَانَ ذَلِكَ فِي

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٢٨) وَالتَّسَانِيُّ (٣١٦/٧)، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ [كَ] الْإِسْرَاعِ، بَابُ (١٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٥٠٨٩).

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ رضي الله عنه) بَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ تَابِعِيٍّ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ وَغَيْرَهُ عَنْ أَبِيهِ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِي) بِفَتْحِ اللَّامِ ثُمَّ مَثَاءُ نَحْوِيَّةٍ مُشَدَّدَةٌ مُصَدَّرُ لَوْ يُلَوِي أَيُّ مِثْلٍ أَصِيفَ إِلَى فَاعِلِهِ وَهُوَ (الوَاجِدُ) بِالْجَمْعِ يَعْنِي مِنَ الرَّجْدِ بِالضَّمِّ أَيُّ الْقَدَرَةِ

(يُحَلُّ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ (عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَانِيُّ وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ) وَأُخْرِجَهُ أَحْمَدُ (٢٢٢/٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٢٧) وَالتَّيْهَقِيُّ (٥١/٦) وَفَسَّرَ الْبُخَارِيُّ [كَ] الْإِسْرَاعِ، تَحْتَ بَابِ (١٣) حُلَّ الْعَرْضِ بِمَا عَلَّقَهُ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: يَقُولُ: مِثْلِي وَعُقُوبَتُهُ حِسْبُهُ وَهُوَ دَلِيلٌ لِزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّهُ يُحِبُّ حَتَّى يَقْضِيَ دَيْنَهُ.

وَأَجَازَ الْجُمْهُورُ الْحَجَرَ وَبَيْعَ الْحَاكِمِ عَنْهُ مَالَهُ وَهَذَا أَيْضاً دَاخِلٌ تَحْتَ لَفْظِ عُقُوبَتِهِ لَا سِيَّما وَتَفْسِيرُهَا بِالْحِسِّ لَيْسَ بِمَرْفُوعٍ. وَدَلُّ الْحَدِيثِ عَلَى تَحْرِيمِ مِثْلِ الْوَاجِدِ وَلِذَا أُبَيِّحَتْ عُقُوبَتُهُ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يَبْلُغُ إِلَى حَدِّ الْكِبَرَةِ فَيَفْسُقُ وَتَرُدُّ شَهَادَتُهُ بِمِثْلِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً أَمْ لَا؟ فَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَفْسُقُ بِذَلِكَ وَاخْتَلَفُوا فِي قَدْرِ مَا يَفْسُقُ بِهِ

فَقَالَ الْجُمْهُورُ مِنْهُمْ: إِنَّهُ يَفْسُقُ بِمِثْلِ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ فَمَا فَوْقَ قِيَاساً عَلَى نَصَابِ السَّرْقَةِ وَفِي كَلَامِ الْهَادِي عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا يَقْضِي بَأَنَّهُ يَفْسُقُ بِدُونِ ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ ذَهَبَتْ إِلَى هَذَا الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ إِلَّا أَنَّهُمْ تَرَدَّدُوا فِي اشْتِرَاطِ التَّكْرَارِ.

وَمَقْتَضَى مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ اشْتِرَاطَهُ.

ثُمَّ يَذَلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّ مِثْلَ غَيْرِ الْوَاجِدِ وَهُوَ الْمَعْسَرُ لَا يُحَلُّ عَرْضُهُ وَلَا عُقُوبَتُهُ، وَالْحُكْمُ كَذَلِكَ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ وَهُوَ الَّذِي دَلَّ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى «فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ» [البقرة: ٢٨٠].



سنة تسع وجعل لغرمائه خمسة أسباع حقوقهم «فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ لَنَا فَقَالَ: «لَيْسَ لَكُمْ إِلَيْهِ سَبِيلٌ».

وأخرجه البيهقي (٥٠/٦) من طريق الواقدي.

ورأى «أن النبي ﷺ بعثه بعد ذلك إلى اليمن ليحجبه»

والحديث دليل على أنه يحجر الحاكم على المدين التصرف في ماله وبيعته عنه لقضاء غرمائه، والقول بأنه حكاية فعل غير صحيح فإن هذا فعل لا يتم إلا بأقوال تصدر عنه ﷺ يحجر بها تصرفه والفاظ يبيع بها ماله والفاظ يقضي بها غرماءه وما كان بهذه المثابة لا يقال: إنه حكاية فعل إنما حكاية الفعل مثل حديث «خلق نعلنا فخلعوا نعالهم» (تقدم برقم ٢٠٥) كما لا يخفى

وظاهر الحديث أن ماله كان مستغرقاً بالدين فهل يلحق به من لم يستغرق ماله في الحجر والبيع عنه كالواجد إذا مطلق. اختلف العلماء في ذلك.

فقال جمهور الهادوية والشافعية إنه يلحق به فيحجر عليه ويأخذ ماله لأنه قد حصل مقتضى لذلك وهو عدم المسارعة بقضاء الدين.

وقال زيد بن علي والحنفية: إنه لا يلحق به فلا يحجر عليه ولا يُباع عنه بل يجب حبه حتى يقضي دينه لحديث «إِنَّهُ لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطِبْطِيبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ» (أحمد ٧٢/٥) لقوله تعالى ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾ (النساء: ٢٩) ومقتضى الحجر والبيع إخراج المال من غير طيبة من نفسه ولا رضا.

(والجواب) عنه بأن الحديث والآية عامان خصصا بحديث معاذ لا يتم لأن حديث معاذ ليس إلا في المستغرق ماله بدينه والكلام في غيره وهو الواجد الماطل فالأولى أن يقال إنهما خصصا بقياس الماطل الواجد على من استغرق دينه ماله إلا أنه لا يخفى عدم نهوض القياس.

نعم في حديث «لِي الْوَاجِدُ يَحِلُّ عِرْضُهُ وَعَقْرَتُهُ» دليل على أنه يحجر عليه ويأخذ ماله فإنه داخل تحت مفهوم العقوبة، وتفسيرها بالحبس فقط مجرد رأي من قائله.

هذا وقد حكم عمر في أسيف جبهة كحكمه ﷺ في معاذ فأخرج مالك (الموطأ ص ٤٨١) بسند منقطع ورواه الدارقطني في «غرائب مالك» بإسناد متصل أن رجلاً من جبهة كان يشتري الزواجل فيغالي فيها فيسرع المسير فيسبق الحاج فافلس فرفع امرؤه إلى عمر بن الخطاب فقال: أما بعد أيها الناس فإن الأسيف أسيف جبهة قد رضي من دينه وامانيه أن يقال سبق الحاج - وفيه - إلا أنه أدان معرضاً فاصبح وقد دين به - أي احاط به الدين - فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغدا فنفسم ماله بين غرمائه وإياكم والذين فإن أوله هم وآخره حرب انتهى.

وأما قصة جابر مع غرماء أبيه (البحار ٢٣٩٥) وهي أنه لما قيل أبوه في أحد وعليه دين فاشتد الغرماء في حقوقهم قال: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلْتُهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا تَمَرًا حَاطِيًا وَيَحْلُلُوا أَبِي فَلَمْ يَنْطَبِهُمُ النَّبِيُّ ﷺ حَاطِيًا وَقَالَ: سَتَذُو عَلَيْكَ فَعَدَا عَلَيْنَا حِينَ أَصْبَحَ فَطَافَ فِي النَّخْلِ وَدَعَا فِي ثَمَرِهَا بِالْبَرَكَةِ فَجَذَبَهَا فَقَضَيْتَهُمْ وَبَقِيَ لَنَا مِنْ ثَمَرِهَا»

فإن فيها دليلاً على أن انتظار الغلو والتمكن منها لا يعد مطلاً

قيل: ويؤخذ منها أن من كان له دخل يُنظر إلى دخله وإن طالت مدته إذ لا فرق بين المدّة الطويلة والقصيرة في حق الأدي ومن لا دخل له لا يُنظر وبيع الحاكم ماله لأهل الدين نعم؛ وأما الحجر على البالغ لسفه وسوء تصرفه فقال به الشافعية ولم يقل به زيد بن علي ولا أبو حنيفة وبسبب له البيهقي في «السّنن الكبرى» (٦١/٦) باب الحجر على البالغين بالسفه وذكر فيه بسندوا أن عبد الله بن جعفر اشترى أرضاً بستمائة ألف درهم فهم علي وعثمان أن يحجرا عليه قال: فليقت الزبير فقال: ما اشترى أحد يبعأ أرخص مما اشترت قال: فذكر له عبد الله الحجر قال: لو أن عندي مالا لشاركتك قال: فإني أقرضك نصف المال قال: فإني شريكك فأتاهما علي وعثمان وهما يتراوضان قال: ما تراوضان فذكروا له الحجر على عبد الله بن جعفر قال: أتحجران على رجل أنا شريكه قال: لا لعمرى قال: فإني شريكه.

وفي رواية قال عثمان: كيف أحجر على رجل في بيع



شريكه فيه الزبير

«فَلَمْ يَرْنِي بَلَّغْتَ» وناقش في الاستدلال به على بعض المتأخرين قاتلاً: إن الإذن في الخروج للحرب يدور على الجلادة والأهلية فليس له في رده دليل على أنه لأجل عدم البلوغ، وفهم ابن عمر ليس بحجة

(قلت) وهو احتمال بعيد والصحابي أعرف بما رواه.

وليه دليل على أن الحديث كانت سنة أربع والقول بأنها سنة خمس يرده هذا الحديث ولأنهم أجمعوا أن أحداً كانت سنة ثلاث

٨٢٧- وَعَنْ عَطِيَّةَ الْقُرْظِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «عَرَضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ فَكَانَ مَنْ أَتَيْتَ قُتِلَ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خَلَى سَبِيلَهُ، فَكَتَبْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنْبِتْ فَخَلَى سَبِيلِي».

رواه الألباني (١٥٥٦)، ابن ماجه (٢٥٤١)، وصححه ابن حبان (٤٧٨٠) والحاكم (١٢٣/٢)، وقال: على شرط الشيخين.

(وعن عطية القرظي رضي الله عنه) بضم القاف فراء نسبة إلى بني قريظة

(قال) «عَرَضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قُرَيْظَةَ فَكَانَ مَنْ أَتَيْتَ قُتِلَ وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ خَلَى سَبِيلَهُ فَكَتَبْتُ مِمَّنْ لَمْ يُنْبِتْ فَخَلَى سَبِيلِي» رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين وهو كما قال إلا أنهما لم يُخرجا لعطية.

والحديث دليل على أنه يحصل بالإنبات البلوغ فتجري على من أتيت أحكام المكلفين ولعله إجماع.

##### ٥- المرأة لا تعطي إلا بإذن زوجها

٨٢٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ عَطِيَّةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا».

وفي لفظ «لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَمْرٌ فِي مَالِهَا إِذَا

قال الشافعي: فعلي لا يطلب الحجر إلا وهو يراه والزبير لو كان الحجر باطلاً لقال: لا يحجر على بالغ وكذلك عثمان بل كلهم يعرف الحجر ثم ساق حديث عائشة (البيهقي: ٦١/٦) وإرادة عبد الله بن الزبير الحجر عليها وغير ذلك من الأدلة من أفعال السلف، ويستدل له بالحديث الصحيح (خ(١٤٧٧)) وهو النهي عن إضاعة المال فإن السفيه يضيعه بسوء تصرفه فيجب الإنكار عليه بحجره عنه

قال النووي: والصغير لا ينقطع عنه حكم الثم بمجرد علو السن ولا بمجرد البلوغ بل لا بد أن يظهر منه الرشد في دينه وماله

وقال أبو حنيفة: إذا بلغ خمساً وعشرين سنة يجب تسليم ماله إليه وإن كان غير ضابط.

##### ٤- من بلغ خمس عشرة سنة صار له حكم الرجال

٨٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «عَرَضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمْ يُجِزْنِي، وَعَرَضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازَنِي».

متفق عليه (بخاري: ٤٠٩٧)، مسلم (١٨٦٨)

وفي رواية للبيهقي (٥٤/٦) بنحوه: «لَمْ يُجِزْنِي وَلَمْ يَرْنِي بَلَّغْتَ» وصححه ابن خزيمة.

وجه ذكر الحديث هنا أن من لم يبلغ خمس عشرة سنة لا تنفذ تصرفاته من بيع وغيره.

ومعنى قوله «لم يُجِزْنِي» لم يجعل لي حكم الرجال المتقاتلين في إيجاب الجهاد علي وخروجه معه.

وقوله «فأجازني» أي رأيي فيمن يجب عليه الجهاد ويؤذن له في الخروج إليه.

وليه دليل على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكلفاً بالغا له أحكام الرجال ومن كان دونها فلا ويدل له قوله



مَلَكَ رُؤُوسَهَا عَصَمَتَهَا.

رواه أحمد (٢٢١/٢) وأصحاب السنن (ابن داود (٣٥٤٦)، النسائي (٢٧٨/٦)، ابن ماجه (٢٣٨٨))، وصححه الحاكم (٤٧/٢).

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ قال «لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها»).

قال الخطابي: حملهُ الأكثرُ على حُسْنِ العشرة واستِطابة النفس أو يُحملُ على غير الرشيدة وقد ثبت «عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِلنِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تَلْقِي الْقُرْطِ وَالْخَاتَمِ وَبِلَالٍ يَتْلِفَاهُ بِرِدَائِهِ» وهذه عطية بغير إذن الزوج. انتهى

وهذا مذهب الجمهور مستندين بمفهومات الكتاب والسنة ولم ينقّب إلى معنى الحديث إلا طائفة فقال إن المرأة محجورة عن مالها إذا كانت مَرْوُوجَةً إلا فيما أذن لها فيه الزوج وفقه مالك إلى أن تصرفها من الثلث.

## ٦- من تحمل له المسألة

٨٢٩- وَعَنْ قَبِيصَةَ بِنِ مُخَارِقٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَجِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً رَجُلٌ تَحْمِلُ حَمَالَةً، فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاخَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ، وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ».

رواه مسلم (١٠٤٤) وقدم برقم (٦١١).

(وعن قبصة بفتح القاف لموحدة فمشاة تحية لصاح مهملية ابن مخارق) بضم الميم فخاء معجمة فراء مكسورة

(قال قال رسول الله ﷺ «إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَجِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً رَجُلٌ تَحْمِلُ حَمَالَةً» بفتح الحاء المَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الميم «فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُمْسِكَ وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ

جَائِحَةٌ اجْتَاخَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُولَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ لَقَدْ أَصَابَتْ فُلَانًا فَاقَةٌ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ» رواه مسلم) قد تقدم بلفظه في باب قسمة الصدقات ولعل إعادته هنا أن الرجل الذي تحمل حمالة قد لزمه دين، فلا يكون له حكم المفلس في الحجر عليه بل يُترك حتى يسأل الناس فيقضي دينه وهذا يستقيم على القواعد إذا لم يكن قد ضمن ذلك المال.



وفي الميزان عن ابن جبان له عن أبيه عن جدّه نسخة موضوعة.

## ٩- كتاب الصلح

قد قسم العلماء الصلح أقساماً:

وقال الشافعي وأبو داود هو ركن من أركان الكذب

واغترد المصنف عن الترمذي بقوله (وكأنه اغتربه بكثرة طريقه وقد صححه ابن جبان من حديث أبي هريرة) فيه مسألان:

الأولى في أحكام الصلح وهو أن وضعه مشروط فيه المرادة لقوله «جائز» أي أنه ليس بحكم لازم يقضي به وإن لم يرض به الخصم وهو جائز أيضاً بين غير المسلمين من الكفار فتعتبر أحكام الصلح بينهم.

وإنما خص المسلمون بالذكر لأنهم المعتبرون في الخطاب المتداول لأحكام السنة والكتاب.

وظاهره عموم صحة الصلح سواء كان قبل اتضاح الحق للخصم أو بعده، ويدل للآول قصة الزبير والأنصاري (الباقر ٢٧٠٨)، مسلم (٢٣٥٧)، فإنه ﷺ لم يكن قد إبان للزبير ما استحققه وأمره أن يأخذ بعض ما يستحقه على جهة الإصلاح فلما لم يقبل الأنصاري الصلح وطلب الحق إبان رسول الله ﷺ للزبير قدر ما يستحقه كذا قال الشارح.

والثابت أن هذا ليس من الصلح مع الإنكار بل من الصلح مع سكوت المدعى عليه وهي مسألة مستقلة وذلك لأن الزبير لم يكن عالماً بالحق الذي له حتى يدعوه بالصلح بل هذا أوّل التشريع في قدر السكيا والتحقق أنه لا يكون الصلح إلا هكذا وأما بعد إبانة الحق للخصم فإنما يطلب من صاحب الحق أو يترك لخصمه بعض ما يستحقه.

ولى جواز الصلح على الإنكار ذهب مالك وأحمد وأبو حنيفة وخالف في ذلك الهاديون والشافعي، وقالوا: لا يصح الصلح مع الإنكار.

ومعنى عدم صحته أن لا يطيب مال الخصم مع إنكار المصالح وذلك حيث يدعي عليه آخر عيناً أو ديناً فيصالح ببعض العين أو الدين مع إنكار خصمه فإن الباقي لا يطيب له بل يجب عليه تسليمه لقوله ﷺ «لا يحل مال امرئ مسلم إلا

صلح المسلم مع الكافر

والصلح بين الزوجين

والصلح بين الفتنه الباغية والعادلة

والصلح بين المتقاضين

والصلح في الجراح كالغفر على مال

والصلح لقطع الخصومة إذا وقعت في الأملاك والحقوق وهذا القسم هو المراد هنا وهو الذي يذكره الفقهاء في باب الصلح.

## ١- الصلح جائز والمسلمون عند شروطهم

٨٣٠- عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمَرْبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحاً حَرَمَ حَلَالاً أَوْ أَحَلَّ حَرَاماً وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، إِلَّا شَرْطاً حَرَمَ حَلَالاً، أَوْ أَحَلَّ حَرَاماً».

رواه الترمذي وصححه (١٣٥٢)، وأنكروا عليه، لأن رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ضعيف، وكأنه اغتره بكثرة طريقه.

وقد صححه ابن جبان من حديث أبي هريرة (٥٠٩١) رضي الله تعالى

عنه

(عن عمرو بن عوف المربي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً والمسلمون») وفي لفظ لأبي داود (٣٥٩٤) ولفظه: المسلمون، من حديث أبي هريرة [والمؤمنون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً] رواه الترمذي وصححه وأنكروا عليه لأنه من رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف) كذبه الشافعي وتركه أحمد



بَطْنِيَّةٍ مِنْ نَفْسِهِ» [أحمد (٧٢/٥)].

وقوله تعالى «عَنْ تَرَاضٍ» [النساء: ٢٩].

واجب بأنها قد وقعت طيبة النفس بالرضا بالصلح وعقد الصلح قد صار في حكم عقد المعاوضة فيحل له ما بقي

(قلت) الأولى أن يقال إن كان المدعي يعلم أن له حقاً عند خصمه جازاً له قبض ما صلح عليه وإن كان خصمه منكراً، وإن كان يدعي باطلاً فإنه يحرم عليه الدعوى وأخذ ما صلح به والمدعى عليه إن كان عنده حق يعلمه وإنما ينكر لغرض وجب عليه تسليم ما صلح به عليه، وإن كان يعلم أنه ليس عنده حق جازاً له إعطاء جزء من ماله في دفع شجار غريم وأذنيه، وحرم على المدعي أخذه

وهذا يجمع الأدلة فلا يقال: الصلح على الإنكار لا يصح ولا أنه يصح على الإطلاق بل يفصل فيه.

(المسألة الثانية) ما أفادها قوله «وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ» - أي ثابتون عليها واقفون عندها.

وفي تعديته «على» ووصفهم بالإسلام أو الإيمان دلالة على علو مرتبتهم، وأنهم لا يخلون بشروطهم.

وفي دلالة على لزوم الشرط إذا شرطه المسلم إلا ما استثناه في الحديث.

وللمفرعين تفاصيل في الشروط وتقاسيم منها ما يصح ويلزم حكمه ومنها ما لا يصح ولا يلزم ومنها ما يصح ويلزم منه فساد العقد وهي هنالك مبسطة بعلل ومناسبات وللبخاري في كتاب الشروط تفاصيل كثيرة معروفة.

وقوله «إلا شرطاً حرم خلافاً» وذلك كاشتراط البائع أن لا يطاء الأمة «أو أحل حراماً» مثل أن يشترط وطء الأمة التي حرم الله عليه وطأها.

٢- لا يمنع جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ

٨٣١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَمْنَعُ جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً فِي جِدَارِهِ ثُمَّ

يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَالِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ لَا رَمِيْنَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَاْفِكُمْ».

نُتَقِلُ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٦٣)، مسلم (١٦٠٦)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: لا يمنع يورى بالرفع على الخبر والجزم على النهي

(جَارُ جَارِهِ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَةً) بالإفراد وفي لفظ «خشبة» بالجمع

(في جداره) ثم يقول أبو هريرة: مَالِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ وَاللَّهِ لَا رَمِيْنَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَاْفِكُمْ) بالثاء جمع كَيْفَ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

وفي لفظ أبي داود (٣٦٣٤) «فَنَكَسُوا رُؤُوسَهُمْ» ولاحمد (٢٤٠/٢) حين حدثهم بذلك فطأطأوا رؤوسهم.

والمراد المخاطبون وهذا قاله أبو هريرة أيام إمارته على المدينة في زمن مروان فإنه كان يستخلفه فيها فالمخاطبون ممن يجوز أنهم جايلون بذلك وليسوا بصحابة.

وقد روى أحمد (٣١٣/١) وعبد الرزاق من حديث ابن عباس «لا ضرر ولا ضرار وللرجل أن يضع خشبة في حائط جاره»

والحديث فيه دليل على أنه ليس للجار أن يمنع جاره من وضع خشبة على جداره وأنه إذا امتنع عن ذلك أجبر لأنه حق ثابت لجاره.

والى هذا ذهب أحمد وإسحاق وغيرهما عملاً بالحديث.

وذهب إليه الشافعي في القديم، وقضى به عمر في أيام وفود الصحابة

وقال الشافعي: إن عمر لم يخالفه أحد من الصحابة؛ وهو فيما رواه مالك [الموطأ (ص ٤٦٤)] بسند صحيح: أن الضحالك بن خليفة سأل محمد بن مسلمة أن يسوق خليجاً له فيجريه في أرض لمحمد بن مسلمة فامتنع فكلّمه عمر في ذلك فلم يوافق؛ قال: والله لتمرن به ولو على بطيك؛ وهذا نظير قصة حديث أبي هريرة وعمته عمر في كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه.



وذهب آخرون إلى أنه لا يجوز أن يضع خشبة إلا بإذن جاره فإن لم ياذن لم يجوز.

قالوا: لأن أدلة «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبته» من نفسه تمنع هذا الحكم فهو للتنزيه.

وأجيب عنه بما قال البيهقي: لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا يتكر أن يخصها.

وقد حملها الراوي على ظاهره من التحريم وهو أعلم بالمراد بدليل قوله «مالي أراكم عنها معرضين» فإنه استتكر لإعراضهم دال على أن ذلك للتحريم.

قال الخطابي: معنى قوله «بين أكتافكم» إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين. لأجعلها أي الخشبة على رقابكم كارهين: قال: وأراد بذلك المبالغة.

(قلت) والذي يتبادر أن المراد لأرمين بها أي هذه السنة المأمور بها بينكم بلاغاً لما عملته منها وخرجاً عن كثرتها وإقامة الحجة عليكم بها.

### ٣- تحريم مال المسلم إلا بطيب نفس

٨٣٢- وعن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرئ أن يأخذ عصاً أخيه بغير طيب نفس منه».

رواه ابن جبان (٥٩٧٨) وألحاهم في صحيحهما.

وفي الباب أحاديث كثيرة في معناه.

أخرج الشيخان البخاري (٢٤٣٥) ومسلم (١٧٢٦) من حديث عبد الله بن عمر من حديث عمر رضي الله عنه: «لا يحلن أحد ماشية أحد بغير إذنه».

وأخرج أبو داود (٥٠٠٣) والترمذي (٢١٦٠) والبيهقي (١٠٠/٦) من حديث عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده بلفظ «لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لاعياً ولا جاداً»

والأحاديث دالة على تحريم مال المسلم إلا بطيبه من نفسه وإن قل والإجماع واقع على ذلك.

وإيراد المصنف لحديث أبي حميد عقيب حديث أبي هريرة إشارة إلى تاويل حديث أبي هريرة وأنه محمول على التنزيه كما هو قول الشافعي في الجديد

ويرد عليه أنه إنما يحتاج إلى التأويل إذا تعدد الجمع وهو هنا ممكن بالتخصيص، فإن حديث أبي هريرة خاص وتلك الأدلة عامة كما عرفت وقد أخرج من عمومها أشياء كثيرة كأخذ الزكاة كرهاً وكالشفعة وإطعام المضرط ونفقة القريب المعسر والزوجة وكثير من الحقوق المالية التي لا يخرجها المالك برضاه فإنها تؤخذ منه كرهاً، وغرر الخشبة منها على أنه مجرود انتفاع والعين باقية.



المدافعة.

والمراد هنا تأخير ما استحقَّ أدائه بغير عُذرٍ من قادرٍ على الأداء والمعنى على تقدير أنه من إضافة المصدر إلى الفاعل أنه يجرم على الغني القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز.

ومعناه على التقدير الثاني أنه يجب وفاء الدين ولو كان مستحقه غنياً فلا يكون غناه سبباً لتأخير حقه، وإذا كان ذلك في حق الغني ففي حق الفقير أولى.

ودل الأمر على وجوب قبول الإحالة وحمله الجمهور على الاستحباب ولا أدري ما الحامل على صرفه عن ظاهره، وعلى الوجوب حمله أهل الظاهر.

وتقدم البحث في أن المطل كبيرة يفسق صاحبه فلا تكرر. وإنما اختلفوا هل يفسق قبل الطلب أو لا بُد منه والذي يُشعر به الحديث أنه لا بُد من الطلب لأن المطل لا يكون إلا معه، ويشمل المطل كل من لزمه حق كالزوج لزوجته والسيد في نفقة عبوه.

ودل الحديث بمفهوم المخالفة أن مطل العاجز عن الأداء لا يدخل في الظلم ومن لا يقول بالمفهوم يقول لا يُسقى العاجز ماطلاً، والغني الغائب عنه ماله كالمعدوم، ويؤخذ من هذا أن المعسر لا يطالب حتى يوسر.

قال الشافعي: لو جازت مواخذته لكان ظالماً، والفرض أنه ليس بظالم لعجزه ويؤخذ منه أنه إذا تعذر على المحال عليه التسليم لفقر لم يكن للمختال الرجوع على المحيل لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة فلما شرطه الشارع علم أنه انتقل انتقالاً لا رجوعاً فله كما لو عوض في دينه بعوض ثم تلف العوض في يد صاحبه الدين.

وقالت الحنفية يرجع عند التندر وشبهوا الحوالة بالضمان. وأما إذا جهل الإفلاس حال الحوالة فله الرجوع

## ١٠- كتابُ الحِوَالَةِ وَالضَّمَانِ

بفتح الحاء وقد تُكسر.

حقيقتها عند الفقهاء: نقل دين من ذمة إلى ذمة.

واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه وأخرج من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء.

وقيل: هي عقد إرفاق مُستقل ويشترط فيها لفظها ورضا المحيل بلا خلاف والمحال عند الأكثر والمحال عليه عند البعض، وتماثل الصفات وأن تكون في الشيء المعلوم.

ومنه من خصها بما دون الطعام لأنه يبع طعام قبل أن يستوفى.

### ١- مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمَ

٨٣٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ، وَإِذَا أُتِيعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيُتَيْعَ».

متفق عليه (بخاري (٢٢٨٧)، مسلم (١٥٦٤)).

وفي رواية لأحمد (٤٦٣/٢) «وَمَنْ أَحِيلَ فَلْيَحْلَلْ».

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: مَطْلُ الْغَنِيِّ إضافة للمصدر إلى الفاعل أي مَطْلُ الْغَنِيِّ غَرَمُهُ، وقيل إلى المفعول أي مَطْلُ الْغَرِيمِ لِلْغَنِيِّ).

(ظلم) وبالأولى مَطْلُ الْفَقِيرِ

(وإذا أُتِيعَ) بضم الهمزة وسكون المشاة الفوقية وكسر الموحدة

(أحدكم على مليء) مأخوذ من الملاء بالهمزة يُقال ملؤ الرجل أي صار مليئاً

(فلْيُتَيْعَ) بإسكان المشاة الفوقية أيضاً مبني للمجهول كالأول أي إذا أُحِيلَ فليَحْلَلْ (متفق عليه).

دل الحديث على تحريم المطل من الغني، والمطل هو



## ٢- جَوَازُ تَحْمُلِ الدِّينِ عَنِ الْمَدِينِ

وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ (٤٧/٣) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بِجَنَازَةٍ لَمْ يَسْأَلْ عَنْ شَيْءٍ مِنْ عَمَلِ الرَّجُلِ وَيَسْأَلُ عَنْ دَيْنِهِ فَإِنْ قِيلَ: عَلَيْهِ دَيْنٌ كَفَّ وَإِنْ قِيلَ: لَيْسَ عَلَيْهِ دَيْنٌ صَلَّى، فَأَتَى بِجَنَازَةٍ فَلَمَّا قَامَ لِيُكَبِّرَ سَأَلَ: هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟ فَقَالُوا: دَيْنَارَانِ فَعَدَلَ عَنْهُ فَقَالَ عَلِيٌّ: هُمَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَرِي مِنْهُمَا فَصَلَّى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا وَفَكَ اللَّهُ رِعَاثَكَ» - الْحَدِيثُ

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى صَحَّةِ هَذِهِ الْكِفَالَةِ عَنِ الْمَيِّتِ وَلَا رُجُوعَ لَهُ فِي مَالِ الْمَيِّتِ

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَصَحُّ أَنْ يَتَحْمَلَ الرَّاجِبُ غَيْرَ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ وَيَدُلُّ عَلَى شِدَّةِ أَمْرِ الدِّينِ فَإِنَّهُ ﷺ تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُمَا شَفَاعَةٌ وَشَفَاعَتُهُ مَقْبُولَةٌ لَا تُرَدُّ، وَالَّذِينَ لَا يَسْقُطُ إِلَّا بِالنَّادِيَةِ

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْتَفِي بِالظَّاهِرِ مِنَ اللَّفْظِ بَلْ لَا بُدَّ لِلْحَاكِمِ فِي الْإِلْزَامِ بِالْحَقِّ مِنْ تَحْقِيقِ الْفَاطِرِ الْعَقُودِ وَالْإِقْرَارَاتِ.

وَأَنَّهُ إِذَا ادَّعَى مِنْ عَلَيْهِ الْحُكُومَةُ أَنَّهُ قَصَدَ بِاللَّفْظِ مَعْنَى يَحْتَمِلُ، وَإِنْ بَعْدَ الْاِحْتِمَالِ لَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِظَاهِرِ اللَّفْظِ وَعُطِفَ «وَبَرِئَ مِنْهُمَا الْمَيِّتُ» عَلَى ذَلِكَ ثَمَّا يُؤَيِّدُ هَذَا الْمَعْنَى الْمُسْتَبْطَ

## ٣- قَضَاءُ النَّبِيِّ ﷺ الدِّينَ عَنِ الْمَيِّتِ

٨٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى عَلَيْهِ الدِّينَ، فَيَسْأَلُ هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟ فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلَّى عَلَيْهِ، وَإِلَّا قَالَ: صَلُّوا عَلَيَّ صَاحِبِكُمْ فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ قَالَ: أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوَفِّيَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَعَلَيْ قَضَاؤُهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٢٢٩٨)، مُسْلِمٌ (١٦١٩).

وَفِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ (٥٣٧١) «لَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَتَرَكَ وَفَاءً».

٨٣٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «تُوَفِّيَ رَجُلٌ مِنَّا فَعَسَلْنَاهُ وَحَطْنَاهُ وَكَفَّنَاهُ، ثُمَّ أَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: تُصَلِّيْ عَلَيْهِ؟ فَحَطَا خُطْيَا، ثُمَّ قَالَ: أَعَلَيْهِ دَيْنٌ؟ فَقُلْنَا: دَيْنَارَانِ، فَاَنْصَرَفَ، فَتَحْمَلُهُمَا أَبُو قَتَادَةَ فَأَتَيْنَاهُ، فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: الدَّيْنَارَانِ عَلَيَّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقُّ الْغَرِيمِ، وَبَرِئَ مِنْهُمَا الْمَيِّتُ؟ قَالَ: نَعَمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٢٠/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٤٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٦٥/٤)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٠٦٤) وَالحَاكِمُ (٥٨/٢).

(وَعَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ «تُوَفِّيَ رَجُلٌ مِنَّا لَفْسَلْنَاهُ وَحَطْنَاهُ وَكَفَّنَاهُ ثُمَّ أَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْنَا تُصَلِّيْ عَلَيْهِ، فَحَطَا خُطْيَا ثُمَّ قَالَ: عَلَيْهِ دَيْنٌ، قُلْنَا: دَيْنَارَانِ فَاَنْصَرَفَ» أَيُّ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ.

(فَتَحْمَلُهُمَا أَبُو قَتَادَةَ فَأَتَيْنَاهُ فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ الدَّيْنَارَانِ عَلَيَّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَقُّ الْغَرِيمِ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ مُؤَكَّدٌ لِمُضْمُونِ قَوْلِهِ «الدَّيْنَارَانِ عَلَيَّ» أَيُّ حَقٌّ عَلَيْكَ الْحَقُّ وَثَبَّتَ عَلَيْكَ وَكَانَتْ غَرَامًا.

(وَبَرِئَ مِنْهُمَا الْمَيِّتُ قَالَ نَعَمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالحَاكِمُ.

وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٨٩) مِنْ حَدِيثِ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ إِلَّا أَنَّ فِي حَدِيثِهِ «ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ» وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٤٣) وَالتِّرْمِذِيُّ [الكبير] (٣١/٧) وَجَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ «دَيْنَارَانِ» أَنَّ فِي حَدِيثِ الْكُتَّابِ أَنَّهُمَا كَانَا دَيْنَارَيْنِ وَشَطْرًا فَمَنْ قَالَ ثَلَاثَةَ جِزْرِ الْكَسْرِ وَمَنْ قَالَ «دَيْنَارَانِ» أَلْفَاهُ أَوْ كَانَ الْأَصْلُ ثَلَاثَةً فَقَضَى قَبْلَ مَوْتِهِ دَيْنَارًا فَمَنْ قَالَ «ثَلَاثَةً» اعْتَبَرَ أَصْلَ الدِّينِ وَمَنْ قَالَ «دَيْنَارَانِ» اعْتَبَرَ الْبَاقِي.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا قَصْتَانِ وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا.

وَفِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ أَنَّهُ ﷺ جَعَلَ إِذَا لَقِيَ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: «مَا صَنَعْتَ الدَّيْنَارَانِ حَتَّى كَانَ آخِرَ ذَلِكَ أَنْ قَالَ قَضَيْتُهُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْآنَ بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ».



وما لم يكلفه الله إثاء قط؟.

وأجاز الكفالة بالوجوه جماعة من العلماء واستدلوا بأنه عليه السلام كفل في تهمة.

قال: وهو خبر باطل لأنه من رواية إبراهيم بن خنيس بن عزاله وهو وأبوه في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهما.

ثم ذكر آثاراً عن عمر بن عبد العزيز وردّها كلّها بأنها لا حجة فيها إذ الحجة في كلام الله ورسوله لا غيره، وهذه الآثار قد سرتّها في الشرح.

وفي رواية للبخاري فمن مات ولم يترك ولاءً إيراد المصنف له عقيب الذي قبله إشارة إلى أنه عليه السلام نسخ ذلك الحكم لما فتح عليه السلام وأوسع الحال بتحمليه الديون عن الأموات فظاهر قوله (فعلي قضاءه) أنه يجب عليه القضاء وعمل هو من خالص ماله أو من مال المصالح محتمل.

قال ابن بطال: وهكذا يلزم التولي لأمر المسلمين أن يفعلوا فيمن مات وعليه دين فإن لم يفعل فالإثم عليه.

وقد ذكر الرافعي في آخر الحديث: «قيل يا رسول الله وعلى كل إمام بعدك؟ قال: وعلى كل إمام بعدي».

وقد وقع معناه في الطبراني الكبير (٢٤٠/٦) من حديث زاذان عن سلمان قال «أمرنا رسول الله عليه السلام أن نؤدي سبائنا المسلمين ونعطي سائلهم ثم قال: من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً فعلي وعلى الولاة من بعدي في بيت مال المسلمين». وفيه راو متروك ومثمن.

#### ٤- لا كفالة في حد

٨٣٦- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله عليه السلام: «لا كفالة في حد».

رواه الترمذي بإسناد ضعيف (٧٧/٦).

وقال: إنه منكر.

وهو دليل على أنه لا تصح الكفالة في الحد.

قال ابن حزم: لا تجوز الضمانة بالوجه أصلاً لا في مال ولا حد ولا في شيء من الأشياء لأنه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل.

ومن طريق النظر أن نسال من قال بصحيته ممن تكفل بالوجه فقط فغاب المكفول عنه ماذا تصنعون بالضامن بوجهه؟ أتلزمونه غرامة ما على المضمون؟ فهذا جور وأكل مال بالباطل لأنه لم يلتزمه قط.

أم تركونه فقد أبطلتم الضمان بالوجه؟.

أم تكلفونه طلبه فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به.



## ١١ - كتاب الشركة

## ٢ - الشركة قبل الإسلام

٨٣٨- وَعَنْ «السَّائِبِ الْمَخْزُومِيِّ» رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْبُعْثَةِ. فَجَاءَ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: مَرَجِبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٥/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٣٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٨٧).

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: السَّائِبُ بْنُ أَبِي السَّائِبِ مِنَ الْمَوْلَفَةِ قُلُوبُهُمْ وَمِنْ حَسَنِ إِسْلَامِهِ وَكَانَ مِنَ الْمُعْتَرِضِينَ عَاشَرَ إِلَى زَمَنِ مُعَاوِيَةَ وَكَانَ شَرِيكَ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ فِي التَّجَارَةِ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الْفَتْحِ قَالَ «مَرَجِبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي كَانَ لَا يُمَارِي وَلَا يُذَارِي».

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٦١/٢).

وَابْنُ مَاجَةَ (٢٢٨٧): «كَانَتْ شَرِيكِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ: وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّرْكَهَ كَانَتْ ثَابِتَةً قَبْلَ الْإِسْلَامِ ثُمَّ فَرَزَهَا الشَّارِعُ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ.

## ٣ - جواز شركة الأبدان

٨٣٩- وَعَنْ «عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَنَا وَعَمَّارٌ وَسَعْدٌ فِيمَا نَصِيبُ يَوْمِ بَذْرِ» الْحَدِيثِ.

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٥٧/٧).

ثُمَّ «فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَمِيرَيْنِ وَلَمْ أَجِءْ أَنَا وَعَمَّارٌ بِشَيْءٍ». فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ الشَّرْكَهِ فِي الْمَكَاسِبِ وَتُسَمَّى شَرْكَهَ الْأَبْدَانِ وَحَقِيقَتُهَا أَنَّ يُوَكَّلُ كُلُّ صَاحِبٍ أَنْ يَقْبَلَ وَيَعْمَلَ عَنْهُ فِي قَدْرِ مَعْلُومٍ وَيَعْنَانِ الصَّنْعَةَ وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى صَحَّتِهَا الْهَادُوَّةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى عَدَمِ صَحَّتِهَا لِثَبَاتِهَا عَلَى الْغَرَرِ إِذْ لَا يَقْطَعَانِ بِمَحْصُولِ الرِّبْحِ لِتَجْوِيزِ تَعَذُّرِ الْعَمَلِ وَقَوْلُهُ قَالَ أَبُو نُورٍ وَابْنُ حَزْمٍ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَا تَجُوزُ الشَّرْكَهَ بِالْأَبْدَانِ فِي شَيْءٍ مِنْ

بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِ الرَّاءِ وَيَكْسِرُهُ مَعَ سُكُونِهَا وَهِيَ بِضَمِّ الشَّيْنِ: اسْمٌ لِلشَّيْءِ الْمَشْتَرَكِ.

وَالشَّرْكَهُ: الْحَالَةُ الَّتِي تَحْدُثُ بِالِاخْتِيَارِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا وَإِنْ أُرِيدَ الشَّرْكَهَ بَيْنَ الْوَرَثَةِ فِي الْمَالِ الْمُرُوثِ حُذِفَتْ بِالِاخْتِيَارِ.

وَالْوَكَالَةُ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَقَدْ تُكْسَرُ مُصَدَّرٌ وَكُلُّ مُشْدَدٍّ بِمَعْنَى التَّفْوِضِ وَالْحِفْظِ، وَتُخَفَّفُ فَتَكُونُ بِمَعْنَى التَّفْوِضِ

وَهِيَ شَرْعًا: إِقَامَةُ الشَّخْصِ غَيْرِهِ مَقَامَ نَفْسِهِ مُطْلَقًا وَمَقِيدًا

## ١ - شر الحيانة في الشركة

٨٣٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَلِذَا خَانَ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٣) وَصَحَّحَهُ الْأَعْلَامُ (٥٢/٢).

وَأَعْلَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ بِالْجَهْلِ بِمَالِ سَعِيدِ بْنِ حُبَّانٍ وَقَدْ رَوَاهُ عَنْهُ وَلَدُهُ أَبُو حُبَّانٍ بْنُ سَعِيدٍ.

لَكِنْ ذَكَرَهُ ابْنُ حُبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ وَذَكَرَ أَنَّهُ رَوَى عَنْهُ الْحَارِثُ بْنُ شُرَيْدٍ.

إِلَّا أَنَّهُ أَعْلَهُ الدَّارِقُطِيُّ (٣٥/٣) بِالْإِسْرَافِ فَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَبَا هُرَيْرَةَ وَقَالَ إِنَّهُ الصَّوَابُ.

وَمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ مَعَهُمَا: أَيُّ فِي الْحِفْظِ وَالرَّعَايَةِ وَالْإِمْدَادِ بِمَعُونَتِهِمَا فِي مَالِهِمَا وَإِنْ زَالَ الْبَرْكَهَ فِي تِجَارَتِهِمَا فَلِذَا حَصَلَتْ الْحِيَانَةُ نَزَعَتِ الْبَرْكَهَ مِنْ مَالِهِمَا.

وَفِيهِ حُثٌّ عَلَى التَّشَارُكِ مَعَ عَدَمِ الْحِيَانَةِ وَتَحْذِيرٌ مِنْهَا.



الأشياء أصلاً فإن وقعت فهي باطلة لا تلزم ولكل واحد منهما ما كسب فإن اقتسماه وجب أن يقضي له ما أخذ والأبطله لأنها شرط ليس في كتاب الله فهو باطل.

وأما حديث ابن مسعود فهو من رواية ولدو أبي عبيدة بن عبد الله وهو خبر منقطع لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئاً فقد رويناه من طريق وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال قلت لأبي عبيدة: أتذكر عن عبد الله شيئاً؟ قال: لا ولو صح لكان حجة على من قال بصحة هذه الشركة لأنه أول قائل معنا ومع سائر المسلمين: إن هذه شركة لا تجوز وإنه لا ينفرد أحد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر إلا السلب للقاتل على الخلاف فإن فعل فهو غلوك من كبائر الذنوب ولأن هذه الشركة لو صح حديثها فقد أبطلها الله عز وجل وأنزل ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرُّسُولِ﴾ الآية (الأفال: ٢١) فابطلها الله تعالى وقسمها هو بين المجاهدين.

ثم إن الحنفية لا يجيزون الشركة في الاصطياد ولا يجيزوها المالكية في العمل في مكانين فهذه الشركة في الحديث لا تجوز عندهم اهـ

هذا وقد قسم الفقهاء الشركة إلى أربعة أقسام أطلقوا فيها وفي فروعها في كتب الفروع فلا تطيل بها.

قال ابن بطال: اجمعوا على أن الشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يغلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعاً إلا أن يقيم كل منهما الآخر مقام نفسه وهذو تسمى شركة العنان.

وتصح إن أخرج أحدهما أقل من الآخر من المال ويكون الربح والخسار على قدر مال كل واحد منهما، وكذلك إذا اشتريا سلعة بينهما على سواء أو ابتاع أحدهما أكثر من الآخر منهما فالحكم في ذلك أن يأخذ كل من الربح والخسار بمقدار ما أعطى من الثمن، ويرهان ذلك أنهما إذا خلطا المالين فقد صارت تلك الجملة مشاعة بينهما فما ابتاعا بها فمشاع بينهما وإذا كان كذلك فثمنه وربحه وخسارته مشاع بينهما ومثله السلعة التي اشتريتها فإنها بدل من الثمن.



## ١٢ - كتاب الوكالة

## ١ - شرعية الوكالة والعمل بالقرينة

٨٤٠- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى خَيْبَرَ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِذَا أَتَيْتُ وَكَيْلِي بِخَيْبَرَ، فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةَ عَشَرَ وَسَقَاً.

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ (٣٦٣٢).

تمام الحديث: «فَإِنْ ابْتَغَى مِنْكَ آيَةٌ فَضَعْ يَدَكَ عَلَى تَرْفُوتِهِ». وفي الحديث دليل على شرعية الوكالة. والإجماع على ذلك. وتعلّق الأحكام بالوكيل.

وتمام الحديث فيه دليل على العمل بالقرينة في مال الغير وأنه يصدق بها الرسول لقبض العين.

وقد ذهب إلى تصديق الرسول في القبض جماعة من العلماء وقبّله المهدي في «الغيث»: مع غلبة ظنّ صدقه.

وعند الهادي أنه لا يجوز تصديق الرسول لأنه مال الغير فلا يصح التصديق فيه وقيل عنهم إلا أن يحصل الظن بصدق الرسول جاز الدفع إليه.

## ٢ - التصرف بمال الوكيل دون عليه

٨٤١- وَعَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ مَعَهُ بَدِينَارٍ يَشْتَرِي لَهُ أَضْحِيَّةً الْحَدِيث.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ [٣٦٤٢] فِي أَنْسَاءِ حَدِيثٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ [برقم (٧٨٠)]

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَنْسَاءِ حَدِيثٍ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَيُّ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ.

٨٤٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ الْحَدِيث».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٤٨٦)، مسلم (٩٨٣)].

تمامه «فَقِيلَ مَنَعَ ابْنُ جَعِيلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ عُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَنْقُصُ ابْنَ جَعِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ».

وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونُ خَالِدًا قَدْ احْتَسَنَ أَذْرَاعَهُ وَأَغْنَاهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا»

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ ﷺ بَعَثَ عُمَرَ لِقَبْضِ الزَّكَاةِ، وَابْنُ جَعِيلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ مُنَافِقًا ثُمَّ تَابَ بَعْدَ ذَلِكَ.

قال المصنف: وابن جعيل لم أقف على اسمه.

وقوله (ما ينقص ابن جعيل) بكسر القاف ما ينكر

(إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله) وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لأنه إذا لم يكن له عذر إلا ما ذكر فلا عذر له.

وفيهِ التَّعْرِضُ بِكُفْرَانِ النِّعْمَةِ وَالتَّفْرِيعُ بِسُوءِ الصَّنِيعِ.

وقوله (أغناه) جمع عتد يفتحون وهو ما يعده الرجل من السلاح والدواب وقيل: الخيل خاصة.

وحمل البخاري معناه على أنه جعلها زكاة ماله وصرفها في سبيل الله وهو بناء على أنه يجوز إخراج القيمة عن الزكاة.

وقوله (فهي عليّ ومثلها معها) يفيد أنه ﷺ حملها عن العباس تبرعاً.

وفيهِ صَحَّةُ تَبَرُّعِ الْغَيْرِ بِالزَّكَاةِ وَنَظِيرُهُ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ [تقدم برقم (٨١٥)] فِي تَبَرُّعِهِ بِحَمَلِ الدِّينَرِ عَنِ الْمَيْتِ وَهَذَا أَقْرَبُ الْأَحْثِمَالَاتِ

وقد روي بالفاظٍ آخر تحتمل احتمالات كثيرة وقد بسطها المصنف في الفتح (٣٣٣/٣) وتبعه الشارح.

وأما حديث [أحمد (١٠٤/١)، أبو داود (١٦٢٤)، الترمذي (٦٧٨)] أَنَّهُ ﷺ كَانَ قَدْ تَعَجَّلَ مِنْهُ زَكَاةَ عَامِينَ فَقَدْ رُوِيَ مِنْ طَرَقٍ لَمْ يَسْلَمْ شَيْءٌ مِنْهَا مِنْ مَقَالٍ.



وذكر هنا بناءً على أن المأمور وكيل عن الإمام في إقامة الحد وبوب البخاري (باب الوكالة في الحدود) وأورد هذا الحديث وغيره.

وقال المصنف في الفتح (٤/٤٩٢): والإمام لما لم يتول إقامة الحد بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة توكيله للغير.

وفي الحديث دليل على توكيل الإمام للعامل في قبض الزكاة ولأجل هذا ذكره المصنف هنا.

وفيهِ أن بعث العمال لقبض الزكاة سنة نبوية.

وفيهِ أنه يُذكر الغافل بما أنعم الله عليه بإغناؤه بعد أن كان فقيراً ليقوم بحق الله.

وفيهِ جواز ذكر من منع الواجب في غيبته بما ينقصه.

وفيهِ تحمُّل الإمام عن بعض المسلمين والاعتذار عن البعض وحسن التأويل.

### ٣- الوكالة في الذبح

٨٤٣- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ وَأَمَرَ عَلِيًّا رضي الله عنه أَنْ يَذْبَحَ الْبَاقِيَةَ الْحَدِيث.

رواه مسلم (١٢١٨).

تقدم الكلام عليه في كتاب الحج.

وفيهِ دلالة على صحة التوكيل في غير الهدى وهو إجماع إذا كان الذابح مسلماً فإن كان كافراً كتابياً صح عند الشافعي بشرط أن ينوي صاحب الهدى عنه دفعه إليه أو عند ذبحه.

### ٤- الوكالة في إقامة الحد

٨٤٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي قِصَّةِ الْعَسِيفِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اغْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا» الْحَدِيث.

متفق عليه (البخاري (٢٣١٤)، مسلم (١٦٩٧، ١٦٩٨)).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة العسيف) بعين وسين مهملتين فمشتاة تحيية ففاء: الأجير وزناً.

ومعنى (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اغْدُ يَا أُنَيْسُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنْ اغْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا) - الحديث متفق عليه سيأتي في الحدود مستوفى.



## ١٣- كتاب الإقرار

الإقرار لغة: الإثبات.

وفي الشرع: إخبار الإنسان بما عليه وهو ضد الجحود.

٨٤٥- عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّﷺ: «قُلِ الْحَقُّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا»

صَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ مِنْ حَدِيثِ طَوِيلٍ (٤٤٩)

سأفه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب. وفيه وصايا نبوية ولفظة: قَالَ «أَوْصَانِي خَلِيلِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلُ مِنِّي وَلَا أَنْظُرَ إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقِي، وَأَنْ أُحِبَّ الْمَسَاكِينَ، وَأَنْ أَذْنُو مِنْهُمْ، وَأَنْ أَصِلَ رَجِيسِي وَإِنْ قَطَعُونِي وَجُفُونِي، وَأَنْ أَقُولَ الْحَقَّ وَلَوْ كَانَ مُرًّا، وَأَنْ لَا أَخَافَ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً، وَأَنْ لَا أَسْأَلَ أَحَدًا شَيْئًا، وَأَنْ أَسْتَكْبِرَ مِنْ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ».

وقوله «قُلِ الْحَقَّ» يشمل قوله على نفسه وعلى غيره وهو مأخوذ من قوله تعالى «كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ» [النساء: ١٣٥] ومن قوله تعالى «وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ» [النساء: ١٧٧] وباعتبار شموله ذكره المصنف هنا تبعاً للرافعي فإنه ذكره في باب الإقرار.

وفيه دلالة على اعتبار إقرار الإنسان على نفسه في جميع الأمور وهو أمر عام لجميع الأحكام لأن قول الحق على النفس هو الإخبار بما عليها مما يلزمها التخلص منه بمال أو بدن أو عرض.

وقوله «وَلَوْ كَانَ مُرًّا» من باب التشبيه لأن الحق قد يصعب إجراؤه على النفس كما يصعب عليها إساعة المرء لمرأته ويأتي في باب الحدود والقصاص أحاديث في الإقرار.



والثاني: للتهادي وآخرين معه أن العارية لا يجب ضمانها إلا إذا شرط مُستدلين بحديث صفوان [سأني برقم (٨٤٠)] ويأتي الكلام عليه.

والثالث للحسن وأبي حنيفة وآخرين: أنها لا تضمن وإن ضمنت لقوله ﷺ «لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرُ الْمَغْلِ وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْذَعِ غَيْرُ الْمَغْلِ ضَمَانًا».

أخرجه الدارقطني (٤١/٣) والبيهقي (٩١/٦) عن ابن عمر وضمنناه وصححا وقفه على شريح.

وقوله «المغل» بضم الميم فغين معجمة

قال في النهاية: أي إذا لم يكن في العارية الوديعة فلا ضمان عليه من الإغلال وهو الحيانة.

وقيل: المغل المستغل وأراد به القابض لأنه بالقبض يكون مستغلاً والأول أولى. انتهى. وحيث لا تقوم به حجة.

على أنه لا تقوم به الحجة ولو صح رفعه لأن المراد ليس عليه ذلك من حيث هو مُستعير لأنه لو التزم الضمان للزمه.

وحديث الباب كثيراً ما يستدلون منه بقوله «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» على التضمن ولا دلالة فيه صريحاً فإن اليد الآمنة أيضاً عليها ما أخذت حتى تؤدي ولذلك قلنا: وربما يفهم ولم يبق دليل على تضمين العارية إلا قوله ﷺ «عارية مضمونة» في حديث صفوان [سأني برقم (٨٤٠)] فإن وصفها بمضمونة يَحْتَمِلُ أنها صفة موصحة وأن المراد من شأنها الضمان فيدل على ضمانها مطلقاً.

ويَحْتَمِلُ أنها صفة للتقييد وهو الأظهر لأنها تأسس ولأنها كثيرة.

ثم ظاهرة أن المراد عارية قد ضمانها لك وحيث لا يَحْتَمِلُ أنه يلزم.

ويَحْتَمِلُ أنه غير لازم بل كالوعد وهو بعيد فقيم الدليل بالحديث القائل إنها تضمن - وهو الأظهر - بالتضمن إما بطلب صاحبها له أو بتبرع المستعير.

## ١٤ - كتاب العارية

العارية بتشديد المشاؤ التَّحِيَّةُ وتخفيفها يقال: عارة وهو مأخوذ من عاز الفرس إذا ذَهَبَ لأن العارية تَذْهَبُ من يد المعير أو من العار لأنه لا يستعير أحد إلا وبه عار من حاجة وهي في الشرع عبارة عن إباحة المنافع من دون ملك العير.

### ١ - ضمان العارية

٨٤٦ - عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ».

رواه أحمد (٨/٥) والترمذي (٣٥٦١)، الرملي (١٢٦٦)، النسائي (كبرى)، كما في (تحفة الأشراف) (٤٥٨٤)، ابن ماجه (٢٤٠٠) وصححه الحاكم (٤٧/٢).

بناءً منه على سماع الحسن من سمرة لأن الحديث من رواية الحسن عن سمرة وللحفاظ في سماعه منه ثلاثة مذاهب:

الأول أنه سَمِعَ منه مطلقاً وهو مذهب علي بن المديني والبخاري والترمذي.

والثاني لا مطلقاً وهو مذهب يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابن حبان.

والثالث: لم يسمع منه إلا حديث العقيقة وهو مذهب النسائي واختاره ابن عساكر وأدعى عبد الحق أنه الصحيح.

والحديث دليل على وجوب رد ما قبضه المرء وهو ملك لغيره ولا يبرأ إلا بمصيره إلى مالكه أو من يقوم مقامه لقوله «حتى تؤديه» ولا تتحقق التأدية إلا بذلك وهو عام في الغصب والوديعة والعارية وذكره في باب العارية لشموله لها، وربما يفهم منه أنها مضمونة على المستعير.

وفي ذلك ثلاثة أقوال:

الأول أنها مضمونة مطلقاً وإليه ذهب ابن عباس وزيد بن علي وعطاء وأحمد وإسحاق والثافعي لهذا الحديث ولما يأتي مما يُفيد معناه.



## ٢ - أداء الأمانة

انْكَرَ فَإِنْ اسْتَحْلَفَ حَلَفَ وَهُوَ مُاجِرٌ فِي ذَلِكَ.

٨٤٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ».

رواه أبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤) وَخَشَنَةَ وَصَحْنَةَ الْحَاكِمِ (٦٤/٢)، وَاسْتَكْرَأَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِي (العلل: ٣٧٥/١).

وأخرجه جماعة من الحفاظ وهو شامل للغارية والوديعية ونحوهما وأنه يجب أداء الأمانة كما أفاضه قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].

وقوله «وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ» دليل على أنه لا يجازي بالإساءة من إساءة وحمله الجمهور على أنه مستحب للدلالة قوله تعالى ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] «وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ» [النحل: ١٢٦] على الجواز وهذا هي المعرفة بمسألة الظفر وفيها أقوال للعلماء:

هذا القول الأول وهو الأشهر من أقوال الشافعي وسواء كان من جنس ما أخذ عليه أو من غير جنسه.

والثاني: يجوز إذا كان من جنس ما أخذ عليه لا من غيره لظاهر قوله ﴿بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾.

وقوله ﴿مِثْلُهَا﴾ وهو رأي الحنفية والمؤيد.

والثالث لا يجوز ذلك إلا بمحكم الحاكم لظاهر النهي في الحديث ولقوله تعالى ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨].

وأجيب أنه ليس أكلاً بالباطل والحديث يحمل فيه النهي على التنزيه

الرابع لابن حزم أنه يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه سواء كان من نوع ما هو له أو من غيره وببشره ويستوفي حقه فإن فضل على ما هو له رده له أو لورثته وإن نقص بقي في ذمة من عليه الحق، فإن لم يفعل ذلك فهو عاصي لله عز وجل إلا أن يحلله ويرثه فهو ماجر فإن كان الحق الذي له لا بيئة له عليه وظفر بشيء من مال من عنده له الحق أخذه فإذن طولب

قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي سُلَيْمَانَ وَأَصْحَابِهِمَا. وَكَذَلِكَ عِنْدَنَا كُلُّ مَنْ ظَفَرَ لظَالِمٍ بِمَالٍ ففرض عليه أخذه وإنصاف المظلوم منه.

وَاسْتَدَلَّ بِالْأَخْيَرِ وَيَقُولُ تَعَالَى ﴿وَلَمَنْ ائْتَصَرَ بِغَدٍ ظَلَمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشورى: ٤١] وَيَقُولُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩] وَيَقُولُ تَعَالَى ﴿وَالْحَرَامَاتُ قَصَاصٌ﴾ [البقرة: ١٩٤] وَيَقُولُ تَعَالَى ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] وَيَقُولُ ﷺ لِهِنْدٍ امْرَأَةِ أَبِي سُفْيَانَ «خُذِي مَا يَكْفِيكَ وَوَلَدِكَ بِالْمَعْرُوفِ» (١٠٦٧) لَمَّا ذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ ابْنِ سُنَيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ وَأَنَّهُ لَا يُعْطِي مَا يَكْفِيهِ وَيَقُولُ عَلِيٌّ مِنْ جُنَاحِ أَنْ أَخَذَ مِنْ مَالِهِ شَيْئاً [البخاري (٥٣٦٤)، مسلم (١٧١٤)، وسابي برم (١٠٥٤)] وَلَحْدِيثِ الْبَخَارِيِّ (٦١٣٧) «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِلضَّيْفِ فَاقْبَلُوا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ».

وَاسْتَدَلَّ لِكَوْنِهِ إِذَا لَمْ يَفْعَلْ يَكُونُ عَاصِياً يَقُولُ تَعَالَى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]

قَالَ: فَمَنْ ظَفَرَ بِمِثْلِ مَا ظَلَمَ فِيهِ هُوَ أَوْ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّي فَلَمْ يُزَلِّهِ عَنْ يَدِ الظَّالِمِ وَيَرْدُ إِلَى الْمَظْلُومِ حَقَّهُ فَهُوَ أَحَدُ الظَّالِمِينَ وَلَمْ يُعِنِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ بَلْ أَعَانَ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ، وَكَذَلِكَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ رَأَى مُنْكَرًا أَنْ يُغَيِّرَهُ بِيَدِهِ إِنْ اسْتَطَاعَ [مسلم (٤٩)] فَمَنْ قَدَرَ عَلَى قَطْعِ الظُّلْمِ وَكَفِّهِ وَإِعْطَاءِ كُلِّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ فَلَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ قَدَرَ عَلَى انْكِسَارِ الْمُنْكَرِ وَلَمْ يَفْعَلْ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فَقَالَ هُوَ مِنْ رِوَايَةِ طَلْحَةَ بْنِ غُنَامٍ عَنْ شَرِيكٍ وَقَيْسِ بْنِ الرَّيِّعِ وَكُلُّهُمُ ضَعِيفٌ.

قَالَ: وَلَنْ يَصِحَّ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ ائْتِصَافُ الْمَرْءِ مِنْ حَقِّهِ خِيَانَةً بَلْ هُوَ حَقٌّ وَاجِبٌ وَإِنْكَارُ مُنْكَرٍ وَإِنَّمَا الْخِيَانَةُ أَنْ يَخُونَنَّ بِالظُّلْمِ وَالْبَاطِلِ مَنْ لَا حَقَّ لَهُ عِنْدَهُ

(قُلْتُ) وَيُؤَيِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ حَدِيثُ [البخاري (٢٤٤٣)] «انصُرْ



أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» فَإِنَّ الْأَمْرَ ظَاهِرٌ فِي الْإِيجَابِ وَنَصَرُ الظَّالِمِ بِإِخْرَاجِهِ عَنِ الظُّلْمِ، وَذَلِكَ بِأَخْذِهِ مَا فِي يَدَيْهِ لغيرِهِ ظُلْمًا.

## ٣- عارية مؤداة

٨٤٨- وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةٍ رضي الله عنه قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَتَيْتَكَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْعًا قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ، أَوْ عَارِيَةٌ مُؤَادَّةٌ؟ قَالَ: بَلَى عَارِيَةٌ مُؤَادَّةٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٢/٤) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٦٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤١٨٤١) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٧٢٠) فِي «مَجْمَعِهِ» كَمَا (وَعَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةٍ) وَيُقَالُ مِثْلُهُ بِضَمِّ الْمِيمِ وَقَتْلَحِ التَّوْنِ وَتَشْدِيدِ التَّخِيَةِ الْمُنَاوَةِ صَحَابِيٍّ مَشْهُورٍ

(قَالَ: «قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَتَيْتَكَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَاثِينَ دِرْعًا قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ أَوْ عَارِيَةٌ مُؤَادَّةٌ؟ قَالَ بَلَى عَارِيَةٌ مُؤَادَّةٌ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ)

المضمونة التي تضمن إن تلفت بالقيمة، والمؤداة التي تحب تأديتها مع بقاء عينها فإن تلفت لم تضمن بالقيمة.

والحديث دليل لمن ذهب إلى أنها لا تضمن العارية إلا بالتضمن وتقدم أنه أوضح الأقوال

## ٤- عارية مضمونة

٨٤٩- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ دُرْعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ فَقَالَ: أَغْضَبَ يَا مُحَمَّدٌ؟ قَالَ: بَلَى عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٦٢) وَأَحْمَدُ (٤٠١/٣) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤١٨٤١) كَمَا فِي «الصحفة» (٤٩٤٥)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٧/٢) - وَأَخْرَجَ لَهُ شَاهِدًا ضَعِيفًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا [الحاكم (٤٧/٢)].

(وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةٍ) قُرْشِيٍّ مِنْ أَشْرَافِ قُرَيْشٍ هَرَبَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَاسْتَوْثَمَ لَهُ فَعَادَ وَحَضَرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ حِينًا وَالطَّائِفَ

كَافِرًا ثُمَّ اسْلَمَ وَحَسُنَ إِسْلَامُهُ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعَارَ مِنْهُ دُرْعًا يَوْمَ حُنَيْنٍ فَقَالَ: أَغْضَبَ يَا مُحَمَّدٌ قَالَ: بَلَى عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَاحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَخْرَجَ لَهُ شَاهِدًا ضَعِيفًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَفْظُهُ «بَلَى عَارِيَةٌ مُؤَادَّةٌ».

وفي عدد الدروع روايات فلابي داود كانت ما بين الثلاثين إلى الأربعين.

وللتبقي (٨٩/٦) في حديث مرسل كانت ثمانين، وللحاكم (٤٨/٣) من حديث جابر كانت مائة درع وما يصلحها.

وزاد أحمد واحد: ٤٠١/٣ كم رواية صفوان بن أمية والتِّرْمِذِيُّ (كبرى: ٤٠٩/٣) معه مرسل عطاه في رواية ابن عباس «فَضَّاعٌ بَعْضُهَا فَعَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَضْمَنَهَا لَهُ فَقَالَ أَنَا الْيَوْمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْغَبُ فِي الْإِسْلَامِ».

وقوله (مضمونة) تقدم الكلام عليها وأن أصل الوصف التقييد وأنه الأكثر فهو دليل على ضمانها بالتضمن كما أسلفنا لا أنه محتمل ويكون مجملًا كما قيل قاله الشارح.



منع من أراد أن يجفر تحتها سرياً أو براً

وأنه من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة أو أبنية أو معادن وإن له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر من يجاوره

وإن الأرضين سبع مراكمة لم يفتق بعضها من بعض لأنها لو فتقت لاكتفى في حق هذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها.

وفيه دلالة على أن الأرض تصير منصوبة بالاستيلاء عليها وهل تضمن إذا تلفت بعد الغصب، فيه خلاف فقيل: لا تضمن لأنه إنما يضمن ما أخذ لقوله ﷺ «على اليد ما أخذت حتى تؤدبه» (رقم برقم (٨٣٧)).

قالوا: ولا يقاس بثبوت اليد في غير المنقول على النقل في المنقول لاختلافهما في التصرف.

وقد ثبت الجمهور إلى أنها تضمن بالغصب قياساً على المنقول المتفق على أنه تضمن بعد النقل بجامع الاستيلاء الحاصل في نقل المنقول وفي ثبوت اليد على غير المنقول بل الحق أن ثبوت اليد استيلاء وإن لم ينقل يقال: استولى الملك على البلد، واستولى زيد على أرض عمرو.

وقوله «شبرا» كذا ما فوقه بالأولى وما دونه داخل في التحريم وإنما لم يذكر لأنه قد لا يقع إلا نادراً.

وقد وقع في بعض ألفاظه عند البخاري (٢٤٥٢) «شيتاً» عوضاً عن «شبرا» فعم.

إلا أن الفقهاء يقولون: إنه لا بد أن يكون المصوب له قيمة فالزموا أنه حينئذ يأكل الرجل صاع تمر أو زبيب على واحدة واحدة فلا يضمن فيأكل عُمرة من المال الحرام فلا يضمن وإن أتم كأكله من الخبز واللحم على لقمة لقمة من غير استيلاء على الجميع.

٢- إذا زال النفع عن المصوب

٨٥١- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عِنْدَ

## ١٥- كتاب الغصب

هو مصدر غَصَبَ يَغْصِبُهُ: أخذه ظلماً، كاستغصب؛ كما في «القاموس».

### ١- عقاب الغاصب

٨٥٠- عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئاً مِنَ الْأَرْضِ ظُلْماً طَوَّعَهُ اللَّهُ إِثْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٥٢)، مسلم (١٦١٠)]

(عن سعيد بن زيد أن رسول الله ﷺ قال «من اقتطع شيئاً من الأرض» أي من أخذه وهو أحد الفاظ الصحيحين «ظلماً طوَّعَ الله يوم القيامة إثمه من سبع أرضين» متفق عليه) اختلف في معنى التطويق.

لفيل معناه يعاقب بالحفر إلى سبع أرضين فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عقيقه ويؤيده أن في حديث ابن عمر (ج ٢٤٥٤) «خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين»

وقيل: يكلف نقل ما ظلمه منها يوم القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق في عقيقه لا أنه طوق حقيقة ويؤيده حديث «أيما رجل ظلم شيئاً من الأرض كلفه الله أن يخفيه حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه حتى يقضي بين الناس» أخرجه الطبراني «المعجم الكبير» (٢٧٠/٢٢) وابن حبان (٥١٦٤) من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً.

ولأحمد (١٧٣/٤) والطبراني «المعجم الكبير» (٢٧٠/٢٢) «من أخذ أرضاً بغير حقها كلف أن يخول ترابها إلى المحشر».

وفيه قولان آخران

والحديث دليل على تحريم الظلم والغصب وشدو عقوبته وإمكان غصب الأرض وأنه من الكبائر

وإن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى تخوم الأرض، وله



معه بقول النبي ﷺ «إِنَاءٌ يِنَاءٌ وَطَعَامٌ بِطَعَامٍ» وما وقع في رواية ابن أبي خاتم [العلل] (٤٦٦/١) «مَنْ كَسَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ عَلَيْهِ مِثْلُهُ» زاد في رواية الدارقطني (١٥٣/٤) فصارت قضية أي من النبي ﷺ أي حُكْمًا عامًا لِكُلِّ مَنْ وقع له مثل ذلك فاندفع قول من قال إنها قضية عين لا عموم فيها ولو كانت كذلك لَكَانَ قوله ﷺ «طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ يِنَاءٌ» كافيًا في الدليل على أن ذِكْرَهُ للطعام واضح في التشريع العام لأنه لا غرامة هنا للطعام بل الغرامة للإناء.

وأما الطعام فَهُوَ هَدِيَّةٌ لَهُ ﷺ فَإِنْ عُدَّ الْمَثَلُ فَاَلْمُصَوَّبُ لَهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُعْهِلَهُ حَتَّى يَجِدَ الْمَثَلَ وَيَبْنَ أَنْ يَأْخُذَ الْقِيَمَةَ.

واستدل في البحر والبحر الزخار: (١٧٤/٤) وغيره لمن قال بوجوب القيمة بأنه ﷺ قضى على من اغتق شركاً له في عبد أن يُقَوِّمَ عَلَيْهِ بِاقِيَةِ لَشْرِكِهِ [البحاري (٢٥٢٢)، مسلم (١٥٠١)، وسامي برم (١٣٣٩)] قالوا: فقضى ﷺ بالقيمة.

واجب بأن المَتَّقَ نَصِيحُهُ مِنْ عَبْدٍ يَبْنُهُ وَبَيْنَ آخِرِهِ لَمْ يَسْتَهْلِكْ شَيْئًا وَلَا غَضِبَ شَيْئًا وَلَا تَعْدَى أَصْلًا بَلْ اغْتَقَ حَصَّتَهُ الَّتِي أَبَاحَ اللَّهُ لَهُ عَقَبَهَا، ثُمَّ إِنْ السَّهْلُكَ بَرَعَ الْمَسْتَدْلُ هُنَا هُوَ الشَّقْصُ مِنَ الْعَبْدِ، وَمَنَاطَرَةُ شَقْصٍ لَشَقْصٍ تَبَعْدُ فَيَكُونُ النَقْدُ أَقْرَبُ وَأَبْعَدُ مِنَ الشَّجَارِ عَلَى أَنْ التَّقْوِيمُ لَفَعَةٍ يَشْمَلُ التَّقْدِيرَ بِالْمَثَلِ أَوْ بِالْقِيَمَةِ، وَإِنَّمَا خَصَّ اصْطِلَاحًا بِالْقِيَمَةِ، وَكَلَامُ الشَّارِعِ يُفَسِّرُ بِاللُّغَةِ لَا بِالْاصْطِلَاحِ الْحَادِثِ.

واستدل بإسنادِهِ ﷺ أَكْسَارُ الْقِصْعَةِ فِي بَيْتِ الَّتِي كَسَرَتْ لِلْهَادُوِيَّةِ وَالْحَنْفِيَّةِ الْقَاتِلِينَ بِأَنْ الْعَيْنَ الْمَقْصُوبَةَ إِذَا زَالَ بِفَعْلٍ الْغَاصِبِ اسْمُهَا وَمَعْطَمٌ نَفْعُهَا تَصِيرُ مَلَكًا لِلْغَاصِبِ.

قال ابن حزم: إِنَّهُ لَيْسَ فِي تَعْلِيمِ الظُّلْمَةِ أَكْلُ أَمْوَالِ النَّاسِ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا فَيَقَالُ لِكُلِّ فَاسِقٍ: إِذَا أَرَدْتَ اخْذَ قَمِيحٍ يَتِيمٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ أَكَلَ غَنِيهِ أَوْ اسْتَحْلَلَ نِيَابِهِ، فَقَطِّعْهَا نِيَابًا عَلَى رَغْوِهِ وَادْبَحْ غَنَمَهُ وَاطْبَحْهَا وَخَذِ الْحَنْطَةَ وَاطْحَنْهَا، وَكُنْ ذَلِكَ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَيْسَ عَلَيْكَ إِلَّا قِيَمَةٌ مَا أَخَذْتَ وَهَذَا خِلَافُ الْقُرْآنِ فِي نَهْيِهِ تَعَالَى أَنْ تَوْكَلَ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، وَخِلَافُ التَّوَاتُرِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «إِنْ أَمْوَالَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» [سامي برم (٨٤٥)].

وَاجْتَنِبِ الْمَخَالَفَ بِقِصْعَةِ الْقِصْعَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا

بَعْضُ نِسَائِهِ فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ خَادِمٍ لَهَا بِقِصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ يَدَيْهَا فَكَسَرَتْ الْقِصْعَةَ فَضَمَّتْهَا، وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ: كُلُوا وَدَفَعَ الْقِصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرُّسُولِ، وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ.

رواه البخاري (٢٤٨١) والترمذي (١٣٥٩)، وَنَسَى الطَّارِئَةَ عَائِشَةَ، وَزَادَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ يِنَاءٌ» وَصَحَّحَهُ

(وعن انس رضي الله عنه) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ نِسَائِهِ فَأَرْسَلَتْ إِحْدَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ» سَمَاعًا ابْنَ حَزْمٍ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ

(مع خادمٍ لَهَا) قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَفْقَ عَلَى اسْمِ الْخَادِمِ («بِقِصْعَةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ يَدَيْهَا فَكَسَرَتْ الْقِصْعَةَ فَضَمَّتْهَا وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ وَقَالَ: كُلُوا وَدَفَعَ الْقِصْعَةَ الصَّحِيحَةَ لِلرُّسُولِ وَحَبَسَ الْمَكْسُورَةَ» - رواه البخاري والترمذي وَنَسَى الطَّارِئَةَ وَزَادَ «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: طَعَامٌ بِطَعَامٍ وَإِنَاءٌ يِنَاءٌ» وَصَحَّحَهُ).

وَاتَّفَقَتْ مِثْلُ هَذِهِ الْقِصْعَةِ مِنْ عَائِشَةَ فِي صَفْحَةٍ أُمِّ سَلَمَةَ فِيمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٧٠/٧) عَنْ «أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا آتَتْ بِطَعَامٍ فِي صَفْحَةٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابُوهَ قَبَّاهَتْ عَائِشَةُ مُتَزَرَّةً بِكِسَاءٍ وَمَعَهَا فَهَرٌ فَقُلْتُ بِهِ الصَّحْفَةَ» - الْحَدِيثُ.

وقد وقع مثلها لحفصة الدارقطني (١٥٣/٤) وَأَنَّ عَائِشَةَ كَسَرَتْ الْإِنَاءَ

ووقع مثلها لصفية (د (٣٥٦٨)، س (٣٩٥٧)) مع عائشة.

والحديث دليل على أن من استهلك على غيره شيئاً كان مضموناً بمثله وهو متفق عليه في المثلي من الحبوب وغيرها.

وأما في القيمي ففيه ثلاثة أقوال:

الأول للشافعي والكوفي: أَنَّهُ يَجِبُ فِيهِ الْمَثَلُ حَيَوَانًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ وَلَا تُجْزَى الْقِيَمَةُ إِلَّا عِنْدَ عَدِيهِ.

والثاني للهادوية أن القيمي يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ

وقال مالك والحنفية: أَمَّا مَا يَكُنْ أَوْ يُوزَنُ فَمِثْلُهُ وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْعُرُوضِ وَالْحَيَوَانَاتِ فَالْقِيَمَةُ وَاسْتَدْلُ الشَّافِعِيِّ وَمَنْ



وَقَبَّهَ الْأَكْثَرُ مِنَ الْأُمَّةِ إِلَى أَنَّ الزَّرْعَ لِصَاحِبِ الْبَذْرِ  
الغاصب عليه أجرة الأرض واستدلوا بحديث «الزَّرْعُ لِلزَّارِعِ  
وَإِنْ كَانَ غَاصِبًا» [أصل له].

إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهُ أَحَدٌ

قَالَ فِي الْمَتْنِ:

وَلَقَدْ جُمِعَتْ عَنْهُ فَلَمْ أَجِدْهُ، وَالشَّارِحُ نَقَلَهُ وَيُضِلُّ لِمُخْرِجِهِ.  
وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثِ «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» وَيَأْتِي وَهُوَ  
لَاخِلُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَظْهَرَ فِي الْأَسْتِدْلَالِ.

#### ٤- لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ

٨٥٣- وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ  
رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَرْضٍ،  
غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا وَالْأُخَرِ لِقَضَى  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا، وَأَمَرَ صَاحِبَ  
النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ وَقَالَ: لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ».  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَاسْنَادُهُ حَسَنٌ (٣٠٧٤) -

وَأُخْرَى عَنْهُ أَصْحَابُ السُّنَنِ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٠٧٣)، الْبُيْهَقِيُّ (١٣٧٨)،  
النَّسَائِيُّ «كَبَرَى» كَمَا فِي «تَهْفَةِ الْأَشْرَافِ» (٤٤٧٣) مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْ  
سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ وَكَذَلِكَ.

وَلِي تَعْيِينَ صَحَابِيٍّ.

(وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي  
أَرْضٍ غَرَسَ أَحَدُهُمَا فِيهَا نَخْلًا، وَالْأُخَرِ لِقَضَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
بِالْأَرْضِ لِصَاحِبِهَا وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ وَقَالَ  
لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» بِالْإِضَافَةِ وَالتَّوْصِيفِ وَانْكَرَ الْخَطَّابِيُّ الْإِضَافَةَ

(حَقٌّ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَاسْنَادُهُ حَسَنٌ وَأُخْرَى عَنْهُ أَصْحَابُ  
السُّنَنِ مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَاخْتَلَفَ فِي وَصْلِهِ  
وَلِإِسْلَامِهِ وَلِي تَعْيِينَ صَحَابِيٍّ) فَرواهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ  
مُرْسَلًا (٣٠٧٤) وَمِنْ طَرِيقِ آخَرٍ مُتَّصِلًا مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ

وَاجْتَبَوْا بِغَيْرِ الشَّاةِ [أحمد (٢٩٣/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٣٣٣٢)] الْمَعْرُوفِ  
وَهُوَ أَنَّ «امْرَأَةً دَعَتْهُ ﷺ إِلَى طَعَامٍ فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا أَرَادَتْ ابْتِغَاءَ  
شَاةٍ فَلَمْ تَجِدْهَا فَأَرْسَلَتْ إِلَى جَارَتِهَا لَهَا أَنْ ابْعَثْ لِي الشَّاةَ الَّتِي  
لِزَوْجِكَ فَبَعَثَتْ بِهَا إِلَيْهَا فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالشَّاةِ أَنْ تَطْعَمَ  
الْأَسَارَى» قَالُوا: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَقَّ صَاحِبِ الشَّاةِ قَدْ سَقَطَ  
عَنْهَا إِذَا شَرِيتْ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ الْخَبَرَ لَا يَصِحُّ فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ لِأَنَّهُ  
خِلَافُ قَوْلِهِمْ إِذْ فِيهِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَبْقَ ذَلِكَ اللَّحْمُ فِي مِلْكِهِ الَّتِي  
أَخَذَتْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ مَالِكِيَّهَا وَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ لِلْغَاصِبِ وَقَدْ تَصَدَّقَ  
بِهَا ﷺ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَخَبَرُ الشَّاةِ الْأَسَارَى قَدْ جُمِعَتْ فِيهِ فِي «مَنْحَةِ  
الْفَقَارِ».

#### ٣- مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بغيرِ إِذْنِهِمْ

٨٥٢- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ زَرَعَ فِي أَرْضِ قَوْمٍ بغيرِ إِذْنِهِمْ  
فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَيْءٌ، وَلَهُ نَفَقَتُهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ إِلَّا النَّسَائِيُّ (٤٦٥/٣)، وَاللَّيْثِيُّ (٣٤٠٣)،  
الْبُيْهَقِيُّ (١٣٦٦)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٦٦).

وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٦٦).

وَيَقَالُ إِنَّ الْبُخَارِيَّ ضَعُفَ

هَذَا الْقَوْلُ عَنِ الْبُخَارِيِّ ذَكَرَهُ الْخَطَّابِيُّ وَخَالَفَهُ التِّرْمِذِيُّ  
فَقَالَ عَنِ الْبُخَارِيِّ تَحْسِينَهُ [الْعَلَلُ الْكَبِيرُ] لَهُ (ص ٢١٢) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ  
أَبُو ذُرْعَةَ وَغَيْرُهُ: لَمْ يَسْمَعْ ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ مِنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

وَلَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ الْحَفَاطُ اخْتِلَافًا كَثِيرًا وَلَهُ شَوَاهِدُ تَقْوِيهِ

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ غَاصِبَ الْأَرْضِ إِذَا زَرَعَ الْأَرْضَ لَا  
يَمْلِكُ الزَّرْعَ وَأَنَّهُ لِمَالِكِيَّهَا، وَلَهُ مَا غَرَمَ عَلَى الزَّرْعِ مِنَ التَّفَقُّةِ  
وَالْبَذْرِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقَ وَمَالِكٍ، وَهُوَ قَوْلُ  
أَكْثَرِ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ وَالْقَاسِمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَإِلَيْهِ دَعَبَ أَبُو مُحَمَّدٍ  
بْنُ حَزْمٍ، وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ» وَسَيَأْتِي (وَهُوَ  
الْحَدِيثُ الثَّالِثُ) إِذَا الْمُرَادُ بِهِ مَنْ غَرَسَ أَوْ زَرَعَ أَوْ بَنَى أَوْ حَفَرَ فِي  
أَرْضٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَلَا شِبْهِةٍ.



إسحاق (٣٠٧٥) وقال: فقال رجلٌ من أصحاب النبي ﷺ وأكثرُ ظني أنه أبو سعيد.

وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي (١٥٤٣) وعن سمرّة عند أبي داود (٣٠٧٧) والبيهقي (١٤٧/٦) وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني [كما في الجمع: ١٥٨/٤].

واختلفوا في تفسير «عرقِ ظالمٍ»

فقيل: هو أن يغرس الرجل في أرضٍ فيستحقها بذلك.

وقال مالك: كلُّ ما أخذ واخترَ وغرسَ بغير حق.

وقال ربيعة: العرقُ الظالمُ يكونُ ظاهراً ويكونُ باطناً فالباطن ما اخترَ الرجلُ من الآبارِ واستخرجه من المعادن، والظاهر ما بناءه أو غرسه.

وقيل: الظالم من بنى أو زرع أو حفر في أرضٍ غيره بغير حق ولا شبهة.

وكلُّ ما ذُكر من التفسير مُتقاربٌ ودليلٌ على أن الزارع في أرضٍ غيره ظالمٌ ولا حقُّ له بل يُخَيَّرُ بين إخراج ما غرسه وأخذ نفقته عليه جمعاً بين الحديثين من غير تفرقة بين زرع وشجر، والقول بأنه دليلٌ على أن الزرع للغاصب حملٌ له على خلاف ظاهره، وكيف يقول الشارع: ليس لعرقِ ظالمٍ حقٌ ويسميه ظالماً وينفي عنه الحق وتقول: بل الحقُّ له.

#### ٥- إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم

٨٥٤- وعن أبي بكره ؓ أن النبي ﷺ قال في خطبته يوم النحر يميني: إن دماءكم وأموالكم عليكم حرامٌ كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا.

مُتفقٌ عليه [بخاري (٦٧)، مسلم (١٦٧٩)].

وما دلَّ عليه واضحٌ وإجماعٌ ولو بدأ به المصنف في أوّل باب الغصب لكانَ اليقنُ أساساً وأحسنُ افتتاحاً



(«الشفعة في كل شريك») أي مشترِك

(«في أرض أو ربع») بفتح الراء وسكون الموحدة: الدار  
ويطلق على الأرض

(«أو حائط لا يصلح ولا يلفظ لا يحل أن يبيع») الخليفة  
لدلالة السياق عليه

(«حتى يفرض على شريكه»). وفي رواية الطحاوي: أي من  
حديث جابر (قضى النبي ﷺ بالشفعة في كل شيء) ورجاله  
ثقات

الألفاظ في هذا الحديث قد تصافرت في الدلالة على  
ثبوت الشفعة للشريك في الدور والعقار والبساتين، وهذا مجمع  
عليه إذا كان مما يقسم، وفيما لا يقسم كالحمام الصغير ونحوه  
خلاف.

وفقهت الهاديئة - وفي البحر البصرة - إلى صحة الشفعة  
في كل شيء.

ومثله في البحر عن أبي حنيفة وأصحابه.

وإذا لَّه حديث الطحاوي، ومثله عن ابن عباس عند  
الترمذي (١٣٧١) مرفوعاً «الشفعة في كل شيء».

وإن قيل: إن رفعه خطأ فقد ثبت إرساله عن ابن عباس  
وهو شاهد لرفعيه على أن مرسلاً الصحابي إذا صحت إتيه  
الرواية حجة.

وعن المنصور أنه لا شفعة في المكبل والموزون لأنه لا  
ضرر فيه.

فاجب بأن فيه ضرراً وهو إسقاط حق الجوار ولأن لا  
نسلم أن العلة الضرر

وذهب الأكثر إلى عدم ثبوتها في المنقول مستدلين بقوله  
«فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» فإنه دال على  
أنها لا تكون إلا في العقار وتلحق به الدار لقوله في حديث  
مسلم «أو ربع»

قالوا: ولأن الضرر في المنقول نادر.

واجب بأن ذكر حكم بعض أفراد العام لا يقصره عليه.

## ١٦ - كتاب الشفعة

الشفعة بضم الشين المعجمة وسكون الفاء.

في اشتقاقها ثلاثة أقوال:

قيل: من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة

وقيل من الإعانة

وهي شرواً: انتقل حصّة إلى حصّة بسبب شرعي كانت  
انتقلت إلى أجنبي بمثل العرض المسمى.

وقال أكثر الفقهاء: إنها واردة على خلاف القياس لأنها  
تؤخذ كرهاً، ولأن الأذية لا تدفع عن واحد بضرر آخر، وقيل  
خالفت هذا القياس ووافقت قياسات آخر يدفع فيها ضرر الغير  
بضرر آخر، ثم يؤخذ حق كرهاً كييع الحاكم عن المتدبر  
والفلس ونحوهما.

## ١ - ما يجوز فيه الشفعة وما لا يجوز

٨٥٥ - عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْشَّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ  
يُقَسَّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ الطَّرِيقُ فَلَا  
شَفْعَةَ».

متفق عليه، واللفظ للبخاري (٢٢٥٧)، مسلم (١٦٠٨)

وفي رواية مسلم «الشفعة في كل شريك: في أرض، أو ربع، أو حائط،  
لا يصلح».

وفي لفظ: «لا يحل» - أن يبيع حتى يفرض على شريكه -

وفي رواية الطحاوي [شرح معاني الآثار] (١٢٢/٤): «قضى النبي  
ﷺ بالشفعة في كل شيء» ورجاله ثقات.

(عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) قَالَ «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
بِالشَّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِفَتِ» بضم  
الصاد المهملة وتشديد الراء فقاء: معناه يثبت مصارف (الطرق)  
وشوارعها (فلا شفعة متفق عليه واللفظ للبخاري وفي رواية  
مسلم) أي من حديث جابر



قالوا: ولأنه أخرج البراء من حديث جابر والبيهقي (١٠٩/١) من حديث أبي هريرة بلفظ الحصر فيهما. الأول «ولا شفعة إلا في ربيع أو حائط»، ولفظ الثاني «ولا شفعة إلا في دار أو عقار».

إلا أنه قال البيهقي بعد سياقه له: الإسناد ضعيف.

واجب بأنها لو ثبتت لكانت مفاهيم ولا يقاوم منطوق «في كل شيء» ومنهم من استثنى من المنقول الثياب فقالوا: تصح فيها الشفعة ومنهم من استثنى منه الحيوان فقال: تصح فيه شفعة.

وفي حديث مسلم دليل على أنه لا يحل للشريك بيع حصته حتى يعرض على شريكه، وأنه محرم عليه البيع قبل عرضه، ومن حمله على الكراهة فهو حمل على خلاف أصل النهي بلا دليل.

واختلف العلماء هل للشريك الشفعة بعد أن أدته شريكه ثم باع من غيره.

فقال: له ذلك ولا يمنع صحتها تقدّم إيداعه، وهذا قول الأكثر.

وقال الثوري والحكم وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث: تسقط شفعته بعد عرضه عليه وهو الأوفق بلفظ الحديث وهو الذي اخترناه في حاشية ضوء النهار.

وفي قوله (أن يبيع) ما يشعر بأنها إنما تثبت فيما كان يعقد البيع وهذا مجمع عليه.

وفي غيره خلاف.

وقوله «في كل شيء» يشمل الشفعة في الإجارة وقد منعها الهادوية وقالوا: إنما تكون في عين لا منفعة، وضعف قولهم لأن المنفعة تسمى شيئاً وتكون مشتركة فشمّلها «في كل شرك» أيضاً إذ لو لم تكن شيئاً ولا مشتركة لما صح التاجير فيها ولا القسمة بالنهاية ونحو ذلك وهي بيع خصوص فشمّلها «لا يحل» له أن يبيع» فالحق كبروت الشفعة فيها لشمول الدليل لها ولوجود علّة الشفعة فيها.

وظاهر قوله (في كل شرك) أي مشترك كبروتها للذمي في

المسلم إذا كان شريكاً له في الملك.

وفي خلافه والأظهر كبروتها للذمي في غير جزيرة العرب لأنهم منهيون عن البقاء فيها

## ٢- جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالْدارِ

٨٥٦- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالْدارِ».

رواه النسائي [وكبرى] كما في (تحفة الأشراف) (١٢٢٢)، وصححه ابن جبان (٥١٨٢) وثلة جلة.

وهي أنه أخرجه اثنتي عشرة من الحفاظ عن قتادة عن أنس، وآخرون أخرجه عن الحسن عن سمرة قالوا وهذا هو المفوظ وقيل: هما صحيحان جميعاً قاله ابن القطان وهو الأول وهذا وإن كان فيه علة ف:

## ٣- الجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ

٨٥٧- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ».

أخرجه البخاري (٢٢٥٨).

وفي نسخة.

صحیح وهو قوله - (وعن أبي رافع) قال: قال رسول الله ﷺ: «الجار أحق بصقبه» بالصاد المهملة مفتوحة وفتح القاف القرب

(أخرجه البخاري). وفيه قصة وهي أنه «قال أبو رافع لبيسور بن مخزومة: ألا تأمر هذا يشير إلى سعد أن يشتري مني بيتي اللذين في داره فقال له سعد: والله لا أزيدك على أربعين دينار مقطعة أو منجمة فقال أبو رافع: سبحان الله لقد مننتهما من خمسيناة نقداً فلولا أي سمعت رسول الله ﷺ يقول الجار أحق بصقبه ما يتك».

والحديث وإن كان ذكره أبو رافع في البيع فهو يعم الشفعة فنذهب إلى كبروتها الهادوية والحنفية وآخرون لهذه الأحاديث ولغيرها كحديث الشريد بن سويد قال «قلت يا رسول الله:



كَانَ غَائِبًا - إِذَا كَانَ طَرِيقُهُمَا وَاحِدًا.

رواه أحمد (٣٠٣/٣) والأربعة وابن داود (٣٥١٨)، الترمذي (١٣٦٩)، النسائي [كبرى] كما في «تحفة الأشراف» (٢٤٣٤)، ابن ماجه (٢٤٩٤)، ورجاله ثقات

(وهو قوله: وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «الجار أحق بشفعة جاره يتنظر بها وإن كان غائبًا إذا كان طريقهما واحدًا» رواه أحمد والأربعة ورجاله ثقات أحسن المصنف بتوثيق رجاله وعدم إعلاله، وإلا فإنهم قد تكلموا في هذه الرواية بأنه انفرد بزيادة قوله «إذا كان طريقهما واحدًا» عبد الملك بن أبي سليمان العزمي

(قلت) وعبد الملك ثقة مأمون لا يضر انفراذه كما عرفت في الأصول وعلوم الحديث.

والحديث من أدلة شفعة الجار إلا أنه قيده بقوله «إذا كان طريقهما واحدًا» وقد ذهب إلى اشتراط هذا بعض العلماء قائلًا بأنها تثبت الشفعة للجار إذا اشترك في الطريق.

قال في الشرح: ولا يبعد اغتيابه أما من حيث الدليل فليتصرح به في حديث جابر هذا، ومفهوم الشرط أنه إذا كان مختلفًا فلا شفعة.

وأما من حيث التعليل فلأن شرعية الشفعة لمناسبة دفع الضرر، والضرر بحسب الأغلب إنما يكون مع شدة الاختلاط وشبهه الاتياف وذلك إنما هو مع الشريك في الأصل أو في الطريق، ويندر الضرر مع عدم ذلك، وحديث جابر المقيد بالشرط لا يحتل التأويل المذكور أو لا لأنه إذا كان المراد بالجار الشريك فلا فائدة لاشتراط كون الطريق واحدًا

(قلت) ولا يخفى أنه قد آل الكلام إلى الخليط لأنه مع اتحاد الطريق تكون الشفعة للخلطة فيها، وهذا هو الذي قررناه في منحة الغفار حاشية ضوء النهار.

قال ابن القيم [إعلام الموقعين] (١٣٢/٢): وهو عدل الأقوال وهو اختيار شيخ الإسلام بن تيمية: وحديث جابر هذا صريح فيه، فإنه أثبت الشفعة بالجار مع اتحاد الطريق ونفاها به في حديثه الآخر مع اختلافها حيث قال «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» فمفهوم حديث جابر هذا هو بعينه

أرض لي ليس لأحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار فقال الجار أحق بشفعة.

أخرجه ابن سعد (الطبقات: ٥١٣/٥) عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد، وحديث جابر الآتي.

وذهب علي وعمرو وعثمان والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم إلى أنه لا شفعة بالجار

قالوا:

والمراد بالجار في الأحاديث الشريك

قالوا: ويدل على أن المراد به ذلك حديث أبي رافع فإنه سمى الخليط جارًا واستدل بالحديث وهو من أهل اللسان وأعرف بالمراد، والقول بأنه لا يعرف في اللغة تسمية الشريك جارًا غير صحيح فإن كل شيء قارب شيئًا فهو جار.

وأجيب بأن أبا رافع غير شريك لسعد بل جار له لأنه كان يملك بيتين في دار سعد لا أنه كان يملك شقصًا شائعًا من منزل سعد.

واستدلوا أيضاً بما سلف من أحاديث الشفعة للشريك. وقوله «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» ونحوه من الأحاديث التي فيها حصر الشفعة قبل القسمة.

وأجيب عنها بأن غاية ما فيها إثبات الشفعة للشريك من غير تعرض للجار لا بمنطوق ولا مفهوم.

ومفهوم الحصر في قوله (إنما جعل النبي ﷺ الشفعة - الحديث) إنما هو فيما قبل القسمة للمبيع بين المشتري والشريك فمدلوله أن القسمة تبطل الشفعة وهو صريح رواية «إنما جعل النبي ﷺ الشفعة في كل ما لم يقسم» وأحاديث إثبات الشفعة للخليط لا تبطل ثبوتها للجار بعد قيام الأدلة عليها التي منها ما سلف ومنها:

٤ - الجار أحق بشفعة جاره

٨٥٨ - وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله

ﷺ: «الجار أحق بشفعة جاره، يتنظر بها - وإن



منطوق حديثه المتقدم فأحدهما يصدق الآخر ويوافقه لا يعارضه ولا يناقضه، وجابر روى اللفظين فتوافقت السنن واتلفت محمد اللّه انتهى بمعناه.

وقوله «يتنظر بها» دالٌّ على أنها لا تبطل شفعة الغائب وإن تراخى وأنه لا يجب عليه السير حين يبلغه الشراء لأجلها. وأما:

### ٥- فورية الشفعة

٨٥٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ».

رواه ابن ماجه (٢٥٠) والبرز.

وزاد «ولا شفعة لغائب» وإساده ضعيف

وهو قوله - (وعن ابن عمر ﷺ) «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ».

رواه ابن ماجه والبرز. وزاد «ولا شفعة لغائب» وإساده ضعيف فإنه لا تقوم به حجة لما سنعرفه ولقطه من روايتهما «لا شفعة لغائب ولا لصغير» والشفعة كحل عقال وضعفه البرز وقال ابن حبان: لا أصل له.

وقال أبو زرعة: منكر.

وقال البيهقي: ليس بشايت وفي معناه أحاديث كلها لا أصل لها.

واختلف الفقهاء في ذلك.

فعدّ الهاديون والشافعيون والحنابلة أنها على الفور ولهم تقادير في زمان الفور لا دليل على شيء منها ولا شك أنه إذا كان وجه شرعيتها دفع الضرر فإنه يناسب الفورية لأنه يقال كيف يبالغ في دفع ضرر الشقيع، ويبالغ في ضرر المشتري ببقاء مشتراه معلقاً إلا أنه لا يكفي هذا القدر في إثبات حكم، والأصل عدم اشتراط الفورية وإثباتها يحتاج إلى دليل ولا دليل.

وقد عقد البيهقي باباً في السنن الكبرى لألفاظ منكرة يذكرها بعض الفقهاء وعدّ منها «الشُّفْعَةُ كَحَلِّ عِقَالٍ» و«لا شفعة لصبي ولا لغائب»، و«الشُّفْعَةُ لا تترث ولا تورث»،



## ١٧- كتاب القراض

القراضُ بِكَسْرِ الْقَافِ وَهُوَ مُعَامَلَةُ الْعَامِلِ بِنَصِيبٍ مِنَ الرِّبْحِ وَهَذِهِ تَسْمِيَّتُهُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ.

وَتُسَمَّى مُضَارَبَةً مَأخُودَةً مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ لَمَّا كَانَ الرِّبْحُ يَحْصُلُ فِي الْغَالِبِ بِالسَّفَرِ.

أَوْ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْمَالِ وَهُوَ التَّصَرُّفُ.

## ١- في القرض بركة

٨٦٠- عَنْ صُهَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ، الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ، وَالْمُقَارَضَةُ، وَخَلْطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ لِلْبَيْتِ، لَا لِلْبَيْعِ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ يَسَادُ ضَعِيفٌ (٢٢٨٩).

وَأَمَّا كَانَتِ الْبَرَكَةُ فِي ثَلَاثٍ لَمَّا فِي الْبَيْعِ إِلَى أَجَلٍ مِنَ الْمَسَاعَةِ وَالْمَسَاهَلَةِ وَالْإِعَانَةِ لِلْغَرِيمِ بِالتَّاجِيلِ وَفِي الْمَقَارَضَةِ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ انْتِفَاعِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ وَخَلْطُ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ قُوْتًا لَا لِلْبَيْعِ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ يَبِهُ غَرَرٌ وَغَشٌّ.

## ٢- الشرط في المقارضة

٨٦١- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَشْتَرِطُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا أَعْطَاهُ مَالًا مُقَارَضَةً: أَنْ لَا تَجْعَلَ مَالِي فِي كَيْدٍ وَطَبْعَةٍ، وَلَا تَحْمِلَهُ فِي بَحْرٍ، وَلَا تَنْزِلَ بِهِ فِي بَطْنٍ مَسِيلٍ، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ ضَعَفْتَ مَالِي.

رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٦٣/٣)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ

وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (ص ٤٢٧)، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَنْقُوبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: إِنَّهُ عَمِلَ فِي مَالٍ لِيَحْمَانَ عَلَى أَنْ الرِّبْحَ بَيْنَهُمَا وَهُوَ مُوقُوفٌ صَحِيحٌ

لَا خِلَافَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ فِي جَوَازِ الْقَرَضِ وَأَنَّهُ ثَمَّا كَانَ فِي

الْجَاهِلِيَّةِ فَافْقَرَهُ الْإِسْلَامُ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الْإِجَارَةِ إِلَّا أَنَّهُ غُفِيَ فِيهَا عَنْ جَهَالَةِ الْأَجْرِ، وَكَانَتِ الرُّخْصَةُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ الرِّفْقَ بِالنَّاسِ وَلَهَا أَرْكَانٌ وَشُرُوطٌ فَارْكَانُهَا الْعَقْدُ بِالْإِجَابِ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ وَالْقَبُولُ أَوْ مَا فِي حُكْمِهِ، وَهُوَ الْإِمْتِثَالُ بَيْنَ جَانِزِي التَّصَرُّفِ إِلَّا مِنْ مَالٍ مُسْلِمٍ لِكَافِرٍ عَلَى مَالٍ نَقْدٍ عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَلَهَا أَحْكَامٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا

مِنْهَا أَنَّ الْجَهَالََةَ مُتَفَتِّرَةٌ فِيهَا.

وَمِنْهَا أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى الْعَامِلِ فِيمَا تَلَفَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا كَانَ دِينًا

فَالْجُمْهُورُ عَلَى مَنْبِئِهِ:

قِيلَ لِتَجْوِيزِ إِعْسَارِ الْعَامِلِ بِالذَّيْنِ فَيَكُونُ مِنْ تَأْخِيرِهِ عَنْهُ لِأَجْلِ الرِّبْحِ فَيَكُونُ مِنَ الرِّبَا الْمَنْهِيِّ عَنْهُ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ مَا فِي الذَّمِّ يَتَحَوَّلُ عَنِ الضَّمَانَةِ وَيَصِيرُ أَمَانَةً

وَقِيلَ: لِأَنَّهُ مَا فِي الذَّمِّ لَيْسَ بِمَضَرٍّ حَقِيقَةً فَلَمْ يَتَعَيَّنْ كَوْنُهُ مَالًا الْمَضَارِبَةِ، وَمِنْ شَرْطِ الْمَضَارِبَةِ أَنْ تَكُونَ عَلَى مَالٍ مِنْ صَاحِبِ الْمَالِ

اتَّفَقُوا أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَطَ أَحَدُهُمَا مِنَ الرِّبْحِ لِنَفْسِهِ شَيْئًا زَائِدًا مُعَيَّنًا فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ وَيُلْغَى.

وَدُلَّ حَدِيثُ حَكِيمٍ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِمَالِكٍ الْمَالِ أَنْ يَجْعَرَ الْعَامِلَ عَمَّا شَاءَ فَإِنْ خَالَفَ ضَمِنَ إِذَا تَلَفَ الْمَالُ وَإِنْ سَلِمَ الْمَالُ فَلَا مَضَارِبَةَ بَاقِيَةً فِيمَا إِذَا كَانَ يَرْجِعُ إِلَى الْحِفْظِ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْإِشْتِرَاطُ لَا يَرْجِعُ إِلَى الْحِفْظِ بَلْ كَانَ يَرْجِعُ إِلَى التَّجَارَةِ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يَنْهَاهُ أَنْ لَا يَشْرِيَ نَوْعًا مُعَيَّنًا، وَلَا يَبِيعُ مِنْ فُلَانٍ فَإِنَّهُ يَصِيرُ فُضُولًا إِذَا خَالَفَ، فَإِنْ أَجَارَ الْمَالِكُ نَفَذَ الْبَيْعَ وَإِنْ لَمْ يَجِزْ لَمْ يَنْفَذْ.

[وَتَقْدِمُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ فِي الْبُيُوعِ]



## ١٨- كتاب المساقاة والإجارة

## ١- المساقاة والمزارعة بشرط ما يخرج

٨٦٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٣٢٩)، مسلم (١٥٥١)].

وَفِي رِوَايَةٍ لَهَا (خ (٢٣٣٨)، م (١٥٥١) (٦)): «وَسَأَلُوهُ أَنْ يَقْرَأَهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكْفُوهُ عَمَلُهَا وَلَهُمْ يَصْنَعُ الثَّمَرُ» فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْرَأُكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْتُمْ قَرُّوا بِهَا، حَتَّى أَجْلَاهُمْ غَمْرٌ ﷻ».

وَلِلسَّيِّمِ (١٥٥١) (٥): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَى أَنْ يَتَمَلَّوْهَا مِنْ أَثْوَالِهِمْ، وَلَهُمْ شَطْرُ ثَمَرِهَا».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَاحْمَدُ وَإِسْنَادُ خُزَيْمَةَ وَسَائِرِ نَقَّهَاءِ الْحَدِيثِ إِنَّهُمَا تَجُوزَانِ مُجْتَمِعَتَيْنِ وَتَجُوزُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مُفْرَدَةً وَالْمُسْلِمُونَ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ وَالْأَعْصَارِ مُسْتَمِرُّونَ عَلَى الْعَمَلِ بِالْمَزَارَعَةِ.

وَقَوْلُهُ (مَا شِئْتُمْ) دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْمُدَّةُ مُجْمُولَةً.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: لَا تَجُوزُ الْمَسَاقَاةُ وَالْمَزَارَعَةُ إِلَّا فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ لِلْإِجَارَةِ وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ «مَا شِئْتُمْ» عَلَى مُدَّةِ الْعَهْدِ وَأَنَّ الْمُرَادَ تَمَكُّنَكُمْ مِنَ الْمَقَامِ فِي خَيْبَرَ مَا شِئْتُمْ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ إِذَا شِئْنَا لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ عَازِماً عَلَى إِخْرَاجِ الْيَهُودِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ.

وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَأَمَّا الْمَسَاقَاةُ فَإِنَّ مُدَّتَهَا مَعْلُومَةٌ لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ.

وَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ.

وَقَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي [زَادِ الْمَعَادِ (٣/٣٤٥)]: فِي قِصَّةِ خَيْبَرَ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْمَسَاقَاةِ وَالْمَزَارَعَةِ بِجُزْءٍ مِنَ الْعَلَقِ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ فَإِنَّهُ ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ عَلَى ذَلِكَ وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ إِلَى حِينٍ

وَقَاتِيهِ وَلَمْ يُنْسَخِ الْبَتَّةُ وَاسْتَمَرَّ عَمَلُ خُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ عَلَيْهِ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَابِ الْمَوَاجِرَةِ فِي شَيْءٍ بَلْ مِنْ بَابِ الْمَشَارِكَةِ وَهُوَ نَظِيرُ الْمِضَارِبَةِ سَوَاءٌ فَعَمَّ أَبَاحَ الْمِضَارِبَةِ وَحَرَّمَ ذَلِكَ فَقَدْ فَرَّقَ بَيْنَ مُتَمَتِّلِينَ، فَإِنَّهُ ﷺ دَفَعَ إِلَيْهِمُ الْأَرْضَ عَلَى أَنْ يَتَمَلَّوْهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِمُ الْبَذَرَ وَلَا كَانَ يَجْعَلُ إِلَيْهِمُ الْبَذَرَ مِنَ الْمَدِينَةِ قِطْعاً فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَدِيَّةً عَدَمَ اسْتِثْنَاءِ كَرَنِ الْبَذْرِ مِنْ رَبِّ الْأَرْضِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْعَامِلِ وَهَذَا كَانَ هَدِيَّةً ﷻ وَهَدَى الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِهِ.

وَكَمَا أَنَّهُ هُوَ الْمَقُولُ فَهُوَ الْمَوَافِقُ لِلْقِيَاسِ فَإِنَّ الْأَرْضَ بِمَنْزِلَةِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمِضَارِبَةِ، وَالْبَذَرُ يَجْرِي بِجَرَى سَقْيِ الْمَاءِ، وَلِهَذَا يُتَوَكَّلُ فِي الْأَرْضِ وَلَا يَرْجَعُ إِلَى صَاحِبِهِ وَلَوْ كَانَ بِمَنْزِلَةِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمِضَارِبَةِ لِاسْتِثْنَاءِ عَوْدِهِ إِلَى صَاحِبِهِ وَهَذَا يُفْسِدُ الْمَزَارَعَةَ، فَعَلِمَ أَنَّ الْقِيَاسَ الصَّحِيحَ هُوَ الْمَوَافِقُ لِهَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَخُلَفَائِهِ الرَّاشِدِينَ انْتَهَى.

وَقَدْ أَشَارَ فِي كَلَامِهِ إِلَى مَا يَنْتَقِبُ إِلَيْهِ الْحَنَفِيَّةُ وَالْهَادَوِيَّةُ مِنْ أَنَّ الْمَسَاقَاةَ وَالْمَزَارَعَةَ لَا تَصَحُّ وَهِيَ فَاسِدَةٌ، وَتَأَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّ خَيْبَرَ قَبِلَتْ عِنْدَهُ فَكَانَ أَهْلُهُ عِبِيداً لَهُ ﷺ فَمَا أَخَذَهُ فَهُوَ لَهُ وَمَا تَرَكَهُ فَهُوَ لَهُ، وَهُوَ كَلَامٌ مُرَدُّوهُ لَا يَحْسُنُ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِ.

## ٢- كراء الأرض

٨٦٣- وَعَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ ﷺ قَالَ: «سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالدُّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ إِنْ مَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَادِيَّاتِ، وَأَقْبَالَ الْجَدَاوِلَ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَهْلِكُ هَذَا، وَلَمْ يَكُنْ لِلنَّاسِ كِرَاءُ إِلَّا هَذَا، فَلِذَلِكَ رَجَرَ عَنْهُ، فَأَمَّا شَيْءٌ مَعْلُومٌ مَضْمُونٌ فَلَا بَأْسَ بِهِ».

رَوَاهُ سُيْلَمٌ (١٥٤٧).

وَقِيصُ تَيَانٍ لِمَا أَجْمَلَ فِي الْمُنَقَطِ عَلَيْهِ [البخاري (٢٣٤٦)، مسلم (١٥٤٧)] مِنْ إِطْلَاقِ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ



## ٣ - نهى عن المزارعة وأمر المأجرة

٨٦٤ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضُّحَّاكِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَارَعَةِ وَأَمَرَ بِالْمُؤَاجَرَةِ.  
رواه مسلم أيضاً (١٥٤٩)

وأخرج مسلم أيضاً (١٥٤٧) أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي أَرْضَهُ حَتَّى بَلَغَهُ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ فَقَالَ: يَا ابْنَ خَدِيجٍ مَاذَا تَحَدَّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ فَقَالَ رَافِعٌ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ عَمِّي وَكَانَا شَاهِدًا بَذْرًا يَحْدَثَانِ أَهْلَ الدَّارِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْأَرْضَ تُكْرَى ثُمَّ خَشِيَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخَذْتُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ فَرَكًا كِرَاءِ الْأَرْضِ.

وفي النهي عن المزارعة أحاديث ثابتة وقد جُمع بينها وبين الأحاديث الدالة على جوازها بوجوه.

أحسنها أَنَّ النَّهْيَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ لِحَاجَةِ النَّاسِ وَكَوْنِ الْمُهَاجِرِينَ لَيْسَ لَهُمْ أَرْضٌ فَامَرَ الْأَنْصَارَ بِالتَّكْرُمِ بِالْمُؤَاسَاةِ، وَبَدَأَ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٥٣٩) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ: «كَانَ لِرِجَالٍ مِنَ الْأَنْصَارِ قُصُورٌ أَرْضٌ وَكَانُوا يُكْرُونَهَا بِالثَّلْثِ وَالرُّبْعِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ فَإِنْ أُمِّي فَلْيَمْسِكْهَا».

وهذا كما نُهَوِيَ عَنْ إِخْخَارِ لَحُومِ الْأَضْحِيَّةِ لِيَتَصَدَّقُوا بِذَلِكَ ثُمَّ بَعْدَ تَوْسُّعِ حَالِ الْمُسْلِمِينَ زَالَ الْإِخْتِيَاجُ فَاسْتَبَحَّ لَهُمْ الْمَزَارَعَةُ وَتَصَرَّفُ الْمَالِكِ فِي مِلْكِهِ بِمَا شَاءَ مِنْ إِجَارَةٍ وَغَيْرِهَا، وَبَدَأَ عَلَى ذَلِكَ مَا وَقَعَ مِنَ الْمَزَارَعَةِ فِي عَهْدِهِ ﷺ وَعَهْدِ الْخُلَفَاءِ مِنْ بَعْدِهِ وَمِنَ الْبَعِيدِ غَفَلَتُهُمْ عَنِ النَّهْيِ وَزَلُّوا إِشَاعَةَ رَافِعٍ لَهُ فِي هَذِهِ الْمَذْهَبِ وَذَكَرَهُ فِي آخِرِ خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ.

قال الخطابي: قد عقل المعنى ابن عباس وأنه ليس المراد تحريم المزارعة بشرط ما أخرجه الأرض، وإنما أريد بذلك أن يمتنعوا وأن يرفق بعضهم ببعض انتهى.

(وعن حنظلة بن قيس رضي الله عنه هُوَ الزُّرْقِيُّ الْأَنْصَارِيُّ مِنْ ثَقَاتِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ.

قال: «سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا كَانَ النَّاسُ يُؤَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَازِيَانَاتِ» بِذَلِكَ مُعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ ثُمَّ مِثْلَةُ نَحْيَةٍ ثُمَّ الْفُتُوحُ ثُمَّ الْفُتُوحُ ثُمَّ مِثْلَةُ فَوْقَةٍ هِيَ مَسَابِلُ الْمَاءِ وَقِيلَ: مَا يَبْنُو حَوْلَ السُّوَاقي

(واقبال الجدول) يَفْتَحُ الْهَمْزَةُ فَفَاتٍ فَمَوْحِدَةٌ أَوَائِلُ الْجُدُولِ

(وأشياء من الزرع فهلك هذا وتسلم هذا وتسلم هذا ويهلك هذا، ولم يكن للناس كراء إلا هذا، فليذلك زجر عنه فأما شيء معلوم فلا بأس به رواه مسلم).

وفيه بيان لما أجهل في التَّفَقُّعِ عَلَيْهِ مِنْ إِطْلَاقِ النَّهْيِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ

مضمون الحديث دليل على صحة كراء الأرض بأجرة معلومة من الذهب والفضة، ويقاس عليهما غيرهما من سائر الأشياء المتقومة ويجوز بما يخرج منها من ثلث أو ربع لما دل عليه الحديث الأول، وحديث ابن عمر قال قد علمت أَنَّ الْأَرْضَ كَانَتْ تُكْرَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَا عَلَى الْأَرْبَاعِ وَشَيْءٍ مِنَ الثَّبَنِ لَا أَذْرِي مَا هُوَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [هو بهذا اللفظ عند السامي (٥٣/٧)، ونحوه مسلم (١٥٤٧)]

وأخرج أيضاً (١٥٤٨) مِنْ حَدِيثِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ بِلَفْظٍ آخَرَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ «كَانَ يُعْطِي أَرْضَهُ بِالثَّلْثِ وَالرُّبْعِ ثُمَّ تَرَكَهُ» وَيَأْتِي مَا يُعَارِضُهُ.

وقوله «على الأرباع» جمع ربع وهي الساقية الصغيرة.

ومعناه هُوَ وَحْدِ الْبَابِ أَنَّهُمْ كَانُوا يَدْفَعُونَ الْأَرْضَ إِلَى مَنْ يَزْرَعُهَا بِبَذْرِ مِنْ عِنْدِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ لِلْأَرْضِ مَا يَبْنُو عَلَى مَسَابِلِ الْمَاءِ وَرُؤُوسِ الْجُدُولِ أَوْ هَذِهِ الْقِطْعَةُ وَالْبَاقِي لِلْعَامِلِ فَتُهَوَّى مِنْ ذَلِكَ مَا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ فَرُبَّمَا هَلَكَ ذَا دُونَ ذَلِكَ



وليه جواز التدوي بإخراج الدَّم وغيره وهو إجماع.

### ٥- كراهة اجرة الحجام

٨٦٦- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَلِيجٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَسَبَ الْحَجَّامُ خِيْتًا».  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥٦٨).

الحَيْثُ ضَدَّ الطَّبِيبُ وَهَلْ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ، الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ لَهُ فَإِنَّهُ تَعَالَى قَالَ «وَلَا تَتِمَّمُوا الْخِيْتُ مِنْهُ تُتِفِقُونَ» [البقرة: ٢٦٧] فَسُمِيَ رَذَالُ الْمَالِ خِيْتًا وَلَمْ يُحَرِّمَهُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ «مِنَ السُّخْتِ كَسَبَ الْحَجَّامُ» [أحمد (٢١٩٦/٢)] فَقَدْ فُسِّرَ هَذَا الْحَدِيثُ وَأَنَّهُ أُرِيدَ بِالسُّخْتِ عَدَمُ الطَّبِيبِ وَإِذْ ذَلِكَ إِعْطَاؤُهُ ﷺ الْحَجَّامَ اجْرَتَهُ

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يُجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِعْطَائِهِ ﷺ الْحَجَّامَ اجْرَتَهُ بَأَنَّهُ عَمَلُ الْجَوَازِ مَا إِذَا كَانَتِ الْأَجْرَةُ عَلَى عَمَلٍ مَعْلُومٍ، وَعَمَلُ الزَّجْرِ مَا إِذَا كَانَتِ الْأَجْرَةُ عَلَى عَمَلٍ مَجْهُولٍ (قُلْتُ) هَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ مَا يَأْخُذُهُ حَرَامٌ.

وَقَالَ ابْنُ الْخُزَازِيِّ: إِنَّمَا كُرِهَتْ لِأَنَّهَا مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي تَحِبُّ عَلَى الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ إِعَاتَتُهُ بِهَا عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ فَمَا كَانَ يَنْفِي أَنْ يَأْخُذَ عَلَى ذَلِكَ اجْرًا

### ٦- الحثُّ على إعطاء اجرة الأجير

٨٦٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصَمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا، فَكُلَّ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ [هو عند البخاري (٢٢٧٠) ولم يخرج مسلم]

لِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى شِدَّةِ جُرْمِ مَنْ ذَكَرَ وَأَنَّهُ تَعَالَى يَخْصِمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ نِبَاةٌ عَمَّنْ ظَلَمُوهُ.

وَعَنْ زَيْدِ بْنِ شَابَتٍ [أبو داود (٣٣٩٠)، النسائي (٥٠/٧)، ابن ماجه (٢٤٦١)] «يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَافِعٍ أَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَدِيثِ مِنْهُ إِنَّمَا أَنَا رَجُلَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ قَدْ اخْتَلَفَا فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا شَأْنَكُمْ فَلَا تُكْرُوا الْمَزَارِعَ»

كَانَ زَيْدًا يَقُولُ: إِنْ رَافِعًا اقْتَطَعَ الْحَدِيثَ فَرَوَى النَّهْيَ غَيْرَ رَاوٍ أَوْ لَهُ فَاخْلُ بِالْمَقْصُودِ.

وَأَمَّا الْإِغْتِدَارُ عَنْ جَهَالَةِ الْأَجْرَةِ فَقَدْ صَحَّ فِي الْمَرْضَعَةِ بِالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ مَعَ الْجَهَالَةِ قَدْرًا وَلِأَنَّهُ كَالْمَعْلُومِ جُمْلَةً لِأَنَّ الْغَالِبَ تَقَارُبُ حَالِ الْحَاصِلِ وَقَدْ حُدِّ بِجَهَةِ الْكَمِّيَّةِ أَعْيَى النِّصْفِ وَالثُلُثِ، وَجَاءَ النَّصُّ فَقَطَعَ التَّكْلُفَاتِ

### ٤- اجرة الحجام

٨٦٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «اخْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ أَجْرَهُ وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ [البخاري (٢١٠٣)، مسلم (١٢٠٢)].

وَلِي لَفْظٍ فِي الْبُخَارِيِّ (٢٢٧٩) وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَةً لَمْ يُعْطِهِ وَقَدْ مَنَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ كَأَنَّهُ يُرِيدُ الرَّدَّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ إِعْطَاءُ الْحَجَّامِ اجْرَتَهُ وَأَنَّهُ حَرَامٌ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَجْرَةِ الْحَجَّامِ:

فَلَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ حَلَالٌ وَاسْتَجَبُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا: هُوَ كَسَبٌ فِيهِ دَنَاءَةٌ وَلَيْسَ بِمَحْرُومٍ وَحَلَمُوا النَّهْيَ عَلَى التَّنْزِيهِ وَمِنْهُمْ مَنْ ادَّعَى النُّسْخَ وَأَنَّهُ كَانَ حَرَامًا ثُمَّ أُبِيحَ وَهُوَ صَحِيحٌ إِذَا عُرِفَ التَّارِيخُ.

وَذَهَبَ أَحَدٌ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْحَرِّ الْإِحْتِرَافِ بِالْحِجَامَةِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ أَجْرِهَا وَيَحْرُمُ لَهُ الْإِنْفَاقُ عَلَى الرَّقِيقِ وَالذُّوَابِ وَحُجَّتُهُمْ مَا أَخْرَجَهُ مَالِكٌ [الوطاء (٢٨)] وَأَحْمَدُ (٤٣٥/٥) وَأَصْحَابُ السُّنَنِ [أبو داود (٣٢٤٢)، الترمذي (١٢٧٧)، ابن ماجه (٢١٦٦)] بِرِجَالٍ ثِقَاتٍ مِنْ حَدِيثِ مُحِيصَةَ أَنَّهُ «سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسَبِ الْحَجَّامِ فَتَهَاةً فَذَكَرَ لَهُ الْحَاجَةَ فَقَالَ: اغْلِقْهُ نَوَاضِحَكَ» وَأَبَاخُوهُ لِلْعَبْدِ مُطْلَقًا.







## ٩- تعين الأجرة

٨٧٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْيَسِّمْ لَهُ أَجْرَتَهُ».

رواه عنه الرُّزَّاق (٢٣٥/٨) وفيه انقطاع، ووصلته البيهقي (١٢٠/٦) من طريق أبي حنيفة

قال البيهقي: كذا رواه أبو حنيفة وكذا في كتابي عن أبي هريرة وقيل من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود.

وفي الحديث دليل على ندب تسمية أجرة الأجير على عمله لتلا تكون مجهولة فتؤدي إلى الشجار والخصام



يُشْتَرَطُ فِيهِ إِذْنُ الْإِمَامِ.

وَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ يَدَ لَغَيْرِ مُعَيَّنٍ كِبُطُونِ الْأَوْدِيَةِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ ثَمَّا لَيْسَ فِيهِ ضَرَرٌ مُلْصِحَةٌ عَامَّةٌ ذَكَرَهُ بَعْضُ الْهَادِثِينَ.

وَقَالَ الْمُؤَيَّدُ وَابُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ إِحْيَاؤُهَا بِحَالٍ لَجْرِهَا بِجَرَى الْأَمْلَاقِ لِتَعَلُّقِ سُيُولِ الْمُسْلِمِينَ بِهَا إِذْ هِيَ بِجَرَى السُّيُولِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْمُهَذَّبِيُّ: وَهُوَ قَوِيٌّ، فَإِنْ تَحَوَّلَ عَنْهَا جَرَى الْمَاءِ جَازَ إِحْيَاؤُهَا بِإِذْنِ الْإِمَامِ لِانْقِطَاعِ الْحَقِّ وَعَدَمِ تَعَيُّنِ أَهْلِهَا، وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ الْإِذْنُ مَعَ ذَلِكَ إِلَّا مُلْصِحَةٌ عَامَّةٌ لَا ضَرَرَ فِيهَا، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا إِذْنُ لِكُفَّارٍ بِالْإِحْيَاءِ لِقَوْلِهِ ﷺ «عَارِي الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ» [البيهقي (١٤٣/٦)] وَالخَطَابُ لِلْمُسْلِمِينَ.

وَقَوْلُهُ «وَقَضَى بِهِ عُمَرُ» قَبْلَ «هُوَ مُرْسَلٌ لِأَنَّهُ عُرُوَّةٌ وَلَسَدٌ فِي آخِرِ خِلَافَةِ عُمَرَ.

## ٢- من أحيا أرضاً ميتة فهي له

٨٧٢- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ».

رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ، وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ [مقدم برقم (٨٤٤)].

وَقَالَ: زُوِّي مُرْسَلًا وَهُوَ كَمَا قَالَ.

وَاخْتَلَفَ فِي صَحَابِيهِ، فَقِيلَ: جَابِرٌ، وَقِيلَ: عَائِشَةُ.

وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ.

(وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ) تَقَدَّمَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ» رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: زُوِّي مُرْسَلًا وَهُوَ كَمَا قَالَ وَاخْتَلَفَ فِي صَحَابِيهِ) إِنِّي فِي رَاوِيهِ مِنَ الصَّحَابَةِ

(فَقِيلَ جَابِرٌ وَقِيلَ عَائِشَةُ وَقِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الرَّاجِحُ) مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَقْوَالِ (الْأَوَّلُ).

وَلِهِيَ أَنْ «رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَرَسَ أَحَدُهُمَا نَخْلًا فِي أَرْضٍ الْآخَرُ فَقَضَى لِصَاحِبِ الْأَرْضِ بِأَرْضِهِ وَأَمَرَ صَاحِبَ النَّخْلِ أَنْ يُخْرِجَ نَخْلَهُ مِنْهَا قَالَ: فَلَقَدْ رَأَيْتُهَا وَإِنَّمَا تُضْرَبُ أَصُولُهَا بِالْفُؤُوسِ وَإِنَّمَا لِنَخْلٍ عَنْهُ حَتَّى أُخْرِجَتْ مِنْهَا»

## ١٩- كتابُ إحياءِ المَوَاتِ

المَوَاتُ يَفْتَحُ الْمِيسِمَ وَالْوَاوِ الْخَفِيفَةُ: الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ تَعْمَرْ شَبَّهَتْ الْعِمَارَةَ بِالْحَيَاةِ وَتَعَطَّلَتْهَا بِعَدَمِ الْحَيَاةِ وَإِحْيَاؤُهَا عَمَارَتُهَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِحْيَاءَ وَرَدَّ عَنِ الشَّارِعِ مُطْلَقًا وَمَا كَانَ كَذَلِكَ وَجِبَ الرُّجُوعُ فِيهِ إِلَى الْعَرَفِ لِأَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ مُطْلَقَاتِ الشَّارِعِ كَمَا فِي قَبْضِ الْمِيعَاتِ وَالْحَزَرِ فِي السَّرْقَةِ ثَمَّا يَحْكُمُ بِهِ الْعَرَفُ، وَالَّذِي يَحْصُلُ بِهِ الْإِحْيَاءُ فِي الْعَرَفِ أَحَدُ خَمْسَةِ أَسْبَابٍ تَبْيِضُ الْأَرْضَ وَتَنْقِيتُهَا لِلزَّرْعِ، وَبِنَاءُ الْخَائِطِ عَلَى الْأَرْضِ وَحُفْرُ الْخَنْدَقِ الْقَعْبِيرِ الَّذِي لَا يَطْلُعُ مِنْ نَزْلِهِ إِلَّا بِمَطْلَعٍ، هَذَا كَلَامُ الْإِمَامِ بِحَسْبِ.

## ١- أحقية الأرض التي لا صاحب لها

٨٧١- عَنْ عُرُوَّةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ عَمَّرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَحَدٍ، فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا»

قَالَ عُرُوَّةٌ: وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٣٥).

(عَنْ عُرُوَّةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «مَنْ عَمَّرَ أَرْضًا» بِالْفِعْلِ الْمَاضِي وَقَعَ «أَعْمَرَ» فِي رِوَايَةِ (خ) وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ.

(«لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا» قَالَ عُرُوَّةٌ وَقَضَى بِهِ عُمَرُ فِي خِلَافَتِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْيَاءَ تَمْلِكُ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ مَلَكَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ أَوْ ثَبَتَ فِيهَا حَقٌّ لِلْغَيْرِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ إِذْنُ الْإِمَامِ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِهِ.

ودليل الجمهور هذا الحديث والقياس على ماء البحر والنهر وما صيد من طير وحيوان وأنهم اتفقوا على أنه لا



وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى فَقْهِهِ وَأَنَّهُ «لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٌ حَقٌّ»

للمسلمين.

### ٣- لا حمى إلا لله ولرسوله

فَقَالَ الْمُهَدِّي: كَانَ لَهُ ﷺ أَنْ يَحْمِيَ لِنَفْسِهِ لَكُنْهُ لَمْ يَمْلِكْ لِنَفْسِهِ مَا يَحْمِي لِأَجْلِهِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى وَالْفَرِيقَانِ: لَا يَحْمِي إِلَّا لِحَبْلِ الْمُسْلِمِينَ وَلَا يَحْمِي لِنَفْسِهِ وَيَحْمِي لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ وَلَمْ يَضَعْفْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ الْإِتِّجَاعِ لِقَوْلِهِ «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ الْحَدِيثُ».

وَلَا يَحْفَى أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ أَمَّا قِصَّةُ عُمَرَ فَإِنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ وَلَفْظُهَا فِيمَا أَخْرَجَهُ أَبُو عُيَيْدٍ [الْأَمْوَالُ (٧٤)] وَابْنُ شَيْبَةَ وَالْبُخَارِيُّ (٣٠٥٩) وَالْبَيْهَقِيُّ (١٤٦/١) عَنْ أَسْلَمَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ مَوْلَى لَهُ يُسَمَّى هُبَيْبًا عَلَى الْحِمَى فَقَالَ لَهُ: يَا هُبَيْبُ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَأَتَقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُجَابَةٌ وَأَدْخِلْ رَبَّ الصَّرِيحَةِ وَرَبَّ الْغَنِيمَةِ وَإِلَّاكَ وَنَعَمْ ابْنُ عَوْفٍ وَنَعَمْ ابْنُ عَفَّانَ فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهَلَّكَ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَانِ إِلَى غُلٍّ وَزَرْعٍ وَإِنْ رَبُّ الصَّرِيحَةِ وَرَبُّ الْغَنِيمَةِ إِنْ تَهَلَّكَ مَاشِيَتُهُمَا يَأْتِيَنَّ بَيْنَهُ يَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ أَتَقَارِكُهُمْ أَنَا لَا أَبَا لَكَ فَالْمَاءُ وَالْكَحْلُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ النَّعْصِ وَالْوَرَقِ، وَيَأْمُرُ اللَّهُ إِنْهُمْ يَرُونَ أَنِّي ظَلَمْتُهُمْ وَإِنَّهَا لِبِلَادُهُمْ فَاتَلَوْا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلَا الْمَالُ الَّذِي حَمَلَ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتَ عَلَى النَّاسِ فِي بِلَادِهِمْ أَنْتَهَى هَذَا صَرِيحٌ أَنَّهُ لَا يَحْمِي الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ.

### ٤- تحريم الضرر

٨٧٤- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٣/١) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٤١) -

وَلَهُ [ابْنُ مَاجَةَ (٢٣٤١)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ [مِنْ خَلِيفَةِ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلَهُ، وَهُوَ فِي الْمَوْطِئِ (ص ٤٦٤) مُرْسَلٌ]

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ وَلَهُ [ابْنُ مَاجَةَ (٢٣٤١)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ مِثْلَهُ وَهُوَ فِي الْمَوْطِئِ مُرْسَلٌ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٣٤٠) أَيْضًا وَالْبَيْهَقِيُّ (١٣٣/١٠) مِنْ حَدِيثِ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ

٨٧٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ الصُّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ اللَّيْثِي أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٧٠)

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الصُّعْبَ) بَنِيَتْ الصَّادِ الْمُهْمَلَةُ وَسُكُونُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةُ فَمَوْحِدَةٌ (ابْنُ جَثَامَةَ) بَنِيَتْ الْجِيمِ فَمَثَلَةٌ مُشَدَّدَةٌ (أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ) الْحِمَى يَقْصُرُ وَعِدٌ وَالْقَصْرُ أَكْثَرُ وَهُوَ الْمَكَانُ الْحَمِيُّ وَهُوَ خِلَافُ الْمَبَاحِ وَمَعْنَاهُ أَنْ يَمْنَحَ الْإِمَامُ الرَّحْمَى فِي أَرْضٍ مَخْصُوصَةٍ لِيَخْتَصِرَ بِرَعِيَّتِهَا إِبِلَ الصَّدَقَةِ مِثْلًا، وَكَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ: إِذَا أَرَادَ الرَّئِيسُ أَنْ يَمْنَحَ النَّاسَ مِنْ مَعْلٍ يُرِيدُ إِخْتِصَاصَهُ اسْتَعْمَى كَلْبًا مِنْ مَكَانٍ عَالٍ فَلِلَّ حَيْثُ يَتَهَيَّي صَوْتُهُ حِمَاهُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ فَلَا يَرَاغُهُ غَيْرُهُ وَيَرَعَى هُوَ مَعَ غَيْرِهِ فَابْطَلَ الْإِسْلَامُ ذَلِكَ وَأَثْبَتَ الْحِمَى لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَحْتَمِلُ الْحَدِيثُ شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِيَ لِلْمُسْلِمِينَ إِلَّا مَا حَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ

وَالْآخَرُ مَعْنَاهُ إِلَّا عَلَى مِثْلِ مَا حَمَاهُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ

فَعَلَى الْأَوَّلِ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْوَلَاةِ بَعْدَهُ أَنْ يَحْمِيَ

وَعَلَى الثَّانِي يَخْتَصِرُ الْحِمَى بِمَنْ قَامَ مَقَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الْخَلِيفَةُ خَاصَّةً وَرَجَّحَ هَذَا الثَّانِي بِمَا ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ الرَّهْزَرِيِّ تَلْقِيقًا (نَحْت ٢٣٧٠) أَنَّ عُمَرَ حَمَى الشَّرَفَ وَالرَّبْذَةَ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦/٥) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ حَمَى الرَّبْذَةَ لِإِبْلِ الصَّدَقَةِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ وَلاَةَ الْأَنْبَالِيمِ فِي أَنَّهُمْ يَحْمُونَ لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَضُرَّ بِكَافَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَاخْتَلَفَ هَلْ يَحْمِي الْإِمَامُ لِنَفْسِهِ أَوْ لَا يَحْمِي إِلَّا لِمَا هُوَ



## ٥ - امتلاك الأرض ليس لها صاحب

٨٧٥- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ لَهُ».

رواه أبو داود (٣٠٧٧)، وصححه ابن الخازن (المشقة) (١٠١٥).

وتقدم أن من عمر أرضاً ليست لأحدٍ فهي له وهذا الحديث يبين نوعاً من أنواع العمارة ولا بُدَّ من تقييد الأرض بأنه لا حقَّ فيها لأحدٍ كما سلف.

## ٦ - حریم البئر

٨٧٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَفَرَ بئراً فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً عَطَاً لِمَاشِيَّتِهِ».

رواه ابن حبان (٢٤٨٦).

(وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال «مَنْ حَفَرَ بئراً فَلَهُ أَرْبَعُونَ ذِرَاعاً عَطَاً» بفتح العين المهملة وفتح الطاء فنون).

في القاموس: العطن مُحَرَّكة: وطن الإبل ومبركها حول الحوض.

(لماشيته رواية ابن ماجه بإسنادٍ ضعيف) لأن فيه إسماعيل بن سلم وقد أخرجه الطبراني من حديثٍ أشعث عن الحسن.

وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد (٤٩٤/٢) [بلفظ مفاد] «حَرِيمُ البئر البديءُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ذِرَاعاً وَحَرِيمُ البئر العادي خَمْسُونَ ذِرَاعاً».

وأخرجه الدارقطني (٢٢٠/٤) من طريقٍ سعيدي بن المسيب عنه وأعله بالإرسال وقال: من أسنده فقد وهم.

وفي سننوه مُحَمَّد بنُ يونسَ المقرئ شيخُ شيخ الدارقطني وهو متهَم بالوضع.

ورواه البيهقي (١٥٥/٦) من طريقِ يونسَ عن الزهري عن

وأخرجه مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه مرسلاً بزيادة «مَنْ ضَارَ ضَارَهُ اللَّهُ وَمَنْ شَاتَقَ شَاتَقَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وأخرجه بها الدارقطني (٢٢٨/٤) والحاكم (٧٥/٢) والبيهقي (٦٩/٦) عن أبي سعيد مرفوعاً.

وأخرجه عبد الرزاق واحد (٣١٣/١) عن ابن عباسٍ أيضاً. وفيه زيادة «وَلِلرَّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشْبَتَهُ فِي حَائِطِ جَارِهِ، وَالطَّرِيقُ الْبَيْتَاءُ سَبْعَةُ أَذْرَعٍ».

وقوله (لا ضرر)، الضرُّ ضدُّ النفع يقالُ ضرُّه يضرُّه ضرراً وضراراً وأضرُّ به يضرُّ بإضرارٍ، ومعناه لا يضرُّ الرجلُ أخاه فينقصه شيئاً من حقه، والضرُّ فعلٌ من الضرُّ أي لا يُجَازِيه بإضرارٍ يَدْخُلُ الضرُّ عليه فالضرُّ ابتداءُ الفعلِ والضرُّاءُ الجزاءُ عليه.

(قلت) يُعْدهُ جوازُ الانحصارِ لمن ظلمَ «وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ» الآية (الشورى: ٤١) «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» [الشورى: ٤٠].

وقيل: الضرُّ ما تضرُّ به صاحبك وتنتفع أنت به، والضرُّاءُ أن تضرَّه من غير أن تنتفع. وقيل هما بمعنى، وتكرارهما للتأكيد.

وقد دلَّ الحديثُ على تحريمِ الضرِّ لأنه إذا نفى ذاته دلَّ على النهي عنه لأن النهي لطلب الكف عن الفعل وهو يلزم منه عدمُ ذاتِ الفعل فاستعمل الأزم في الملزوم.

وتحريمُ الضرِّ معلومٌ عقلاً وشرعاً إلا ما دلَّ الشرعُ على إباحته رعايةً للمصلحة التي تربو على المفسدة، وذلك مثل إقامة الحدود ونحوها وذلك معلومٌ في تفاصيلِ الشريعة.

ويَحْتَمِلُ أن لا تُسمَّى الحدودُ من القتل والضرب ونحوه ضرراً من فاعليها لغيره لأنه إنما امتثل أمر الله له بإقامة الحد على العاصي فهو عقوبة من الله تعالى لا أنه إنزالُ ضررٍ من الفاعل، ولذا لا يذمُّ الفاعلُ لإقامة الحد بل يُمدحُ على ذلك.



وحریم الأرض ما محتاج إليه وقت عملها وإلقاء كسحها،  
وكذا المسيل حریمه مثل البئر على الخلاف.  
وكل هذه الأقوال قياس على البئر بجامع الحاجة وهذا في  
الأرض المباحة.  
وأما الأرض المملوكة فلا حریم في ذلك بل كل يعمل في  
ملكه ما شاء.

### ٧- الإقطاع ببعض الأرض الموات

٨٧٧- وَعَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَإِيلٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ  
«النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَهُ أَرْضاً بِحَضْرَمَوْتَ».  
رواه أبو داود (٣٠٥٨) والترمذي (١٣٨١).  
وصححه ابن حبان (٧٢٠٥).  
وصححه أيضاً الترمذي والبيهقي (١٤٤/٦).  
ومعناه أنه خصه ببعض الأرض الموات فيختص بها،  
ويصير أولى بها بإحيائه ممن لم يسبق إليها بالإحياء، واختصاص  
الإحياء بالموات متفق عليه في كلام الشافعية والهادوية وغيرهم.  
وحكى القاضي عياض أن الإقطاع تسويغ الإمام من مال  
الله شيئاً لمن يراه أفلاً لذلك  
قال: وأكثر ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها لمن  
يراه ما يحوره إما بأن يملكه إياه فيعموره وإما بأن يجعل له غلتها  
مدة

قال: والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعاً ولم أر  
أحداً من أصحابنا ذكره، وتخريجه على طريق فقهي مشكوك  
والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص  
المتحجر، ولكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى.  
وبه جزم الحب الطبري.

وأدعى الأوزاعي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض  
الجند بغلة أرض إذا كان مستحقاً لذلك

قال ابن التين: إنما يسمى إقطاعاً إذا كان من أرض أو  
عقار وإنما يقطع من الفيه ولا يقطع من حق مسلم ولا

ابن المسيب مرسلاً.  
وزاد فيه «وحریم بئر الزرع ثلثمائة ذراع من نواحيها  
كلها».

وأخرجه الحاكم (٩٧/٤) من حديث أبي هريرة موصولاً  
ومرسلاً، والموصول فيه عمر بن قيس ضعيف.  
والحديث دليل على ثبوت الحریم للبئر.

والمراد بالحریم ما يمنع منه المحي والمختر لإضراره.  
وفي النهاية: سمي بالحریم لأنه يحرم منع صاحبه منه،  
ولأنه يحرم على غيره التصرف فيه.  
والحديث نص في حریم البئر.

وظاهر حديث عبد الله أن العلة في ذلك هي ما يحتاج  
إليه صاحب البئر عند سقي إبله لاجتماعها على الماء.

وحديث أبي هريرة دال على أن العلة في ذلك هو ما  
يحتاج إليه البئر لتلا تحصل المضرة عليها بقرب الإحياء منها،  
ولذلك اختلف الحال في البدء والعادي.

والجمع بين الحديثين أنه ينظر ما يحتاج إليه إما لأجل  
السقي للماشية أو لأجل البئر.

وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الهادي والشافعي  
وأبو حنيفة إلى أن حریم البئر الإسلامية أربعون.  
وذهب أحمد إلى أن الحریم خمسة وعشرون.

وأما العيون فذهب الهادي إلى أن حریم العين الكبيرة  
الفوارة خمسمائة ذراع من كل جانب استحصاناً

قبل: وكأنه نظر إلى أرض رخوة محتاج إلى ذلك القدر.  
وأما الأرض الصلبة فدون ذلك والدثار المنفردة حریمها  
فناؤها وهو مقدار طول جدار الدار

وقيل: ما تصل إليه الحجارة إذا تهدمت وإلى هذا ذهب  
زيد بن علي وغيره.

وحریم النهر قدر ما يلقى من كسحيه، وقيل مثل نصفه  
من كل جانب، وقيل بل بقدر أرض النهر جميعاً.



مُعَاهِد.

## ٩ - الناس شركاء في ثلاث

قال: وقد يكون الإقطاع غليظاً وغير غليظ.

٨٧٩- وَعَنْ «رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عليه السلام قَالَ:غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْكَلَاءِ، وَالْمَاءِ، وَالنَّارِ.

رواه أحمد (٣٦٤/٥) وأبو داود (٣٤٧٧)، ورجاله ثقات

(وعن «رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ

فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةِ الْكَلَاءِ) مَهْمُوزٌ وَمَقْصُورٌ

(«وَالْمَاءِ وَالنَّارِ». رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات)

وروى ابن ماجه (٢٤٧٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً

«ثَلَاثٌ لَا يُنْتَمَنُ: الْكَلَاءُ وَالْمَاءُ وَالنَّارُ» وإسناده صحيح

وفي الباب روايات كثيرة لا تملأ من مقال ولكن الكل

ينفض على الحقيقة.

ويدل للماء بصورته أحاديث في مسلم (١٥٦٥) وغيره.

والكلأ: النبات رطباً كان أو يابساً.

وأما الحشيش والهشيم فمختص باليابس.

وأما الكلا مقصور غير مهْمُوزٍ فيختص بالرطب ومثله

العشب.

والحديث دليل على عدم اختصاص أحد من الناس بأحد

الثلاثة وهو إجماع في الكلأ في الأرض المباحة والجبال التي لم

يحرزها أحد، فإنه لا يمنع من أخذ كلتيها أحد إلا ما حاه

الإمام كما سلف.

وأما النبات في الأرض المملوكة والمتحجرة ففيه خلاف بين

العلماء.

فعند الهادي وغيرهم أن ذلك مباح أيضاً

وعوم الحديث دليل لهم.

وأما النار فاختلف في المراد بها فقيل أريد بها الخطب الذي

يحطبه الناس.

وقيل: أريد بها الاستيصباح منها والاستيضاء بصورتها

وأما ما يُقَطَّعُ فِي أَرْضِ الْيَمَنِ فِي هَذِهِ الْأَزْمَةِ الْمَآخِرَةِ مِنْ إِقْطَاعِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَعْيَانِ الْأَلِ قُرَى مِنْ الْبِلَادِ الْعَشْرِئَةِ يَأْخُذُونَ زَكَاتَهَا وَيَنْفِقُونَهَا عَلَى أَنْفُسِهِمْ مَعَ غَنَائِهِمْ فَهَذَا شَيْءٌ مُحَرَّمٌ لَمْ تَأْتِ بِهِ الشَّرِيعَةُ الْحَمْدِيَّةُ بَلْ أَنْتَ بِخِلَافِهِ وَهُوَ تَحْرِيمُ الزَّكَاةِ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَتَحْرِيمُهَا عَلَى الْأَغْنِيَاءِ مِنَ الْأُمَّةِ فَإِنَّا لِلَّهِ وَلِنَا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

## ٨ - إقطاع الإمام الأرض الموات

٨٧٨- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ

النَّبِيَّ ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حُضْرَ فَرَسِهِ، فَاجْرَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ، ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ فَقَالَ: أَعْطُوهُ حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ».

رواه أبو داود (٣٠٧٢).

وفيه ضعف

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن «النبي ﷺ أَقْطَعَ الزُّبَيْرَ حُضْرًا» بضم الحاء المَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ فَرَاةً

(فرسيه) أي ارتفاع الفرس في عدوه

«فَاجْرَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ ثُمَّ رَمَى بِسَوْطِهِ فَقَالَ: أَعْطُوهُ

حَيْثُ بَلَغَ السَّوْطُ». رواه أبو داود. وفيه ضعف لأن فيه العمري

المكبر وهو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن

الخطاب.

وفيه مقال

وأخرجه أحمد (٣٤٧/٦) من حديث أسماء بنت أبي بكر.

وفيه أن الإقطاع كان من أموال بني النضير

قال في البحر: وللإمام إقطاع الموات لإقطاع النبي ﷺ

الزُّبَيْرَ حُضْرَ فَرَسِهِ وَلِفْعَلِ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ.



وقيلَ الحجارةُ التي تُورى منها النارُ إذا كانتَ في مَوَاتٍ،  
والأقربُ أنَّه أريدَ بها النارُ حقيقةً.

فإن كانتَ من حطبٍ مملوكٍ فقلَّ حُكْمُهَا حُكْمُ أصلِهَا  
وقيلَ يَحْتَمِلُ أنَّه يأتي فيها الخلافُ الذي في الماءِ وذلكَ  
لعمومِ الحاجةِ وتسامحِ الناسِ في ذلكَ.

وأما الماءُ فقد تقدَّم الكَلَامُ فيه وأنه يحرمُ منعُ المياهِ المجمعةِ  
من الأمطارِ في أرضٍ مُباحةٍ وأنه ليسَ أحدٌ أحقُّ بها من أحدٍ  
إلاَّ لقربِ أرضِهِ منها ولو كانَ في أرضٍ مملوكةٍ فَكَذَلِكَ إلاَّ أنَّ  
صاحبَ الأرضِ المملوكةِ أحقُّ به يسقيها ويسقي ماشيتهَ ويجبُ  
بذلكَ لما فضلَ من ذلكَ فلو كانَ في أرضِهِ أو دارِهِ عينٌ نابعةٌ أو  
بئرٌ اختفَرَهَا فإنه لا يملكُ الماءَ بلْ حقُّه فيه تقدُّمُهُ في الانتفاعِ بهِ  
على غيرهِ وللغيرِ دخولُ أرضِهِ كما سلفَ.

فإن قيل: فهل يجوزُ بيعُ العينِ والبئرِ نفسيهما؟

قيل: يجوزُ بيعُ العينِ والبئرِ لأنَّ النَهْيَ واردٌ عن بيعِ فضلِ  
الماءِ لا البئرِ والعيونُ في قرارِهِمَا فلا نَهْيَ عن بيعِهِمَا والمشتري  
لَهُمَا أحقُّ بِمَايَهُمَا بقدرِ كفايتهِ وقد ثبتَ شراءُ عُثْمَانَ لبئرِ رُومَةَ  
من اليهوديِّ بأمرِهِ ﷺ وسبَّلَهَا للمسلمينَ (الرمذي ٣٧٠٣)،  
النسائي (٢٣٥/٦).

فإن قيل: إذا كانَ الماءُ لا يملكُ فَكَيْفَ تحجزُ اليهوديُّ البئرَ  
حتى باعَهَا من عُثْمَانَ؟

قيل: هذا كانَ في أوَّلِ الإسلامِ حينَ قدَّم النبيُّ ﷺ المدينةَ  
وقبلَ تقررِ الأحكامِ على اليهوديِّ، والنبيُّ ﷺ أبْقَاهُم أوَّلَ  
الأمرِ على ما كانوا عليه، وقرَّزَهُمْ على ما تحْتَ أيديهم.



مُجَاباً.

## ٢٠- كتاب الوقف

الوقف لغة: الحبس يقال: وقفت كذا أي حبسته

وهو شرعاً: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح.

## ١- انقطاع عمل ابن آدم إلا من ثلاث

٨٨٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَدْعُو لَهُ».

رواه مسلم (٢٦٨٢)

ذَكَرَهُ فِي بَابِ الْوَقْفِ لِأَنَّهُ فَسَّرَ الْعُلَمَاءُ الصَّدَقَةَ الْجَارِيَةَ بِالْوَقْفِ

وَكَانَ أَوَّلُ وَقْفٍ فِي الْإِسْلَامِ وَقَفَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثُهُ كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦٦٠/٣) أَنَّ أَوَّلَ حَبْسٍ فِي الْإِسْلَامِ صَدَقَةُ عُمَرَ

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا نَعْلَمُ بَيْنَ الصُّحَابَةِ وَالْمُقَدَّمِينَ مَنْ أَهْلَلَ الْفَقْرَ خِلَافاً فِي جَوَازِ وَقْفِ الْأَرْضِينَ، وَأَشَارَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِ الْإِسْلَامِ لَا يُعْلَمُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

وَالْفَاظَةُ: وَقَفْتُ وَحَبَسْتُ وَسَبَّلْتُ وَأَبْدَنْتَ فَهَذِهِ صَرَائِحُ الْفَاظَةِ.

وَكِبَائِيَّتُهُ: تَصَدَّقْتُ.

وَاخْتَلَفَ فِي حُرْمَتِ قَبِيلٍ صَرِيحٍ وَقِيلَ غَيْرُ صَرِيحٍ.

وَقَوْلُهُ (أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ) الْمُرَادُ النَّفْعُ الْأَخْرَوِيُّ فَيُخْرِجُ مَا لَا نَفْعَ فِيهِ كَعِلْمِ النُّجُومِ مِنْ حَيْثُ أَحْكَامُ السَّعَادَةِ وَضَرْبُهَا يَدْخُلُ فِيهِ مِنَ الْفَنِّ عِلْماً نَافِعاً أَوْ نَشْرَهُ نَبِيٍّ مِنْ يَرْوِيهِ عَنْهُ وَيَنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ كَتَبَ عِلْماً نَافِعاً وَلَوْ بِالْأَجْرَةِ مَعَ النَّبِيِّ أَوْ وَقَفَ كُتُباً، وَلَفْظُ الْوَلَدِ شَامِلٌ لِلْأُنثَى وَالذَّكَرِ، وَشَرْطُ صِلَاحِهِ لِيَكُونَ الدَّعَاءُ

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْقَطِعُ أَجْرُ كُلِّ عَمَلٍ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا هَذِهِ الثَّلَاثَةَ فَإِنَّهُ يَجْرِي أَجْرُهَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَيَتَجَدَّدُ نَوَائِهَا.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ كَسْبِهِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ دَعَاءَ الْوَلَدِ لِأَبِيهِ بَعْدَ الْمَوْتِ يُلْحَقُ بِهِمَا، وَكَذَلِكَ غَيْرُ الدَّعَاءِ مِنَ الصَّدَقَةِ وَقَضَاءِ الدَّيْنِ وَغَيْرِهِمَا.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ زِيدَ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٤٢) بَلْفَظٍ «إِنْ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عِلْماً نَشَرَهُ وَوَلَدٌ صَالِحٌ تَرَكَهُ أَوْ مُصْحَفاً وَرَثَتُهُ أَوْ مُسَجِداً بَنَاهُ أَوْ بَيْتاً لِابْنِ السَّبِيلِ بَنَاهُ أَوْ نَهَرٌ أَوْ أَجْرَاءُ أَوْ صَدَقَةٌ أَخْرَجَهَا مِنْ مَالِهِ فِي صِحِّهِ وَحَيَاتِهِ تَلَحُّقُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ»

وَوَرَدَتْ خِصَالُ أُخَرُ تُبَلِّغُهَا عَشْرًا وَنَظَمَهَا الْحَافِظُ السُّيُوطِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ:

إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ لَيْسَ يَجْرِي عَلَيْهِ مِنْ فَعَالٍ غَيْرُ عَشْرِ عِلْمٍ بَنَاهُ وَدَعَاءٍ لِحُلِّ غُرْسِ النَّخْلِ وَالصَّدَقَاتِ تَجْرِي وَرَاثَةٍ مُصْحَفٍ وَرِبَاطٍ تُغْرِ وَحَفَرٍ الْبَرِّ أَوْ إِجْرَاءٍ نَهَرَ وَبَيْتٍ لِلْفَرِيبِ بَنَاهُ يَؤَي إِلَيْهِ أَوْ بَنَاءٍ عَمَلٍ ذَكَرَ

## ٢- الوقف لا يُباع ولا يُوهبُ

٨٨١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «أَصَابَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْضاً بِخَيْرٍ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ فِيهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِخَيْرٍ لَمْ أَصِبْ مَالاً قَطُّ هُوَ أَنَفْسُ عِنْدِي مِنْهُ قَالَ: إِنْ شِئْتَ حَبَسْتُ أَصْلَهَا وَتَصَدَّقْتَ بِهَا قَالَ: فَتَصَدَّقُ بِهَا عُمَرُ: أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلَا يُورَثُ، وَلَا يُوهَبُ، فَتَصَدَّقُ بِهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرِّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، وَيُطْعِمَ صَدِيقاً غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ مَالاً».

تَفَقَّ عَنْهُ [الْبَخَارِيُّ (٢٧٣٧)، مُسْلِمٌ (١٦٣٢)]، وَالْفَظُّ لِمُسْلِمٍ.



وفي رواية للبخاري (٢٧٦٤): «تصدق بأصله: لا يباع ولا يوهب ولكن يُنفق ثمره».

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «أصاب عمر أرضاً بخير» في رواية النسائي أنه كان لعمر مائة رأس فاشتري بها مائة سهم من خير.

(وقال النبي ﷺ يستأمره فيها فقال يا رسول الله إني أصبت أرضاً بخير لم أحب مالا قط هو أنفس عندي منه فقال: إن كنت حست أصلها وتصدقت بها قال: فتصدق بها عمر وأنه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب فتصدق بها على الفقراء وفي القري) أي ذوي قرى عمر

(وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل واليتيم لا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقاً غير متمول مالا) متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية للبخاري «تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن يُنفق ثمره»

افادت رواية البخاري أن كونه لا يباع ولا يوهب من كلامه ﷺ وأن هذا شأن الوقف وهو يدفع قول أبي حنيفة بجواز بيع الوقف

قال أبو يوسف: إنه لو بلغ أبا حنيفة هذا الحديث لقال به ورجع عن بيع الوقف

قال القرطبي: رد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه. وقوله «أن يأكل منها من وليها بالمعروف» قال القرطبي: جرت العادة أن العامل يأكل من ثمره الوقف حتى لو اشترط الواقف أن لا يأكل منه لاستنبح ذلك منه.

والمراد به «المعروف»! القدر الذي جرت به العادة وقيل: القدر الذي يدفع الشهوة وقيل: المراد أن يأخذ منه بقدر عمله والأول أولى.

وقوله (غير متمول) أي غير متخذ منها مالا أي ملكاً.

والمراد لا يملك شيئاً من رقبها ولا يأخذ من غلبتها ما يشتري بدله ملكاً بل ليس له إلا ما يُنفقه.

وزاد أحمد في روايته «أن عمر أوصى بها إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الأكابر من آل عمر» ونحوه عند

### ٣- صحة وقف العروض

٨٨٢- وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة الحديث. وفيه «فأما خالد فقد احتبس أذراعاً وأغناؤه في سبيل الله».

متفق عليه [خ (١٤٨٦)، م (١٨٣)]

وفيه «وأما خالد فقد احتبس أذراعاً وأغناؤه في سبيل الله» متفق عليه تقدم تيسير الأغناؤ والحديث دليل على صحة وقف العين عن الزكاة وأنه يأخذ بزكاته آلات للحرب للجهاد في سبيل الله وعلى أنه يصح وقف العروض.

وقال أبو حنيفة: لا يصح لأن العروض تبدل وتغير والوقف موضوع على التأيد والحديث حجة عليه ودل على صحة وقف الحيوان لأنها قد فسرت الأغناؤ بالخيل وعلى جواز صرف الزكاة إلى صنغ واحد من الثمانية.

وتعقب ابن دقيق العيد جميع ما ذكر بأن القصة مختلفة لا ذكر ولغيره فلا يتهض الاستدلال بها على شيء مما ذكر قال: ويحتمل أن يكون تحيس خالد إرساداً وعدم تصرفه ولا يكون وقفاً



«سَوُوا بَيْنَهُمْ»، ولحديث ابن عباس «سَوُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ فَلَوْ كُنْتَ مُفَضَّلًا أَحَدًا لَفَضَّلْتَ النِّسَاءَ».

أخرجهُ سعيدُ بنُ منصورٍ، والبيهقي (١٧٧/٦) بإسنادٍ حسنٍ.  
وقيل: بل التسوية أن يجعلَ للذكرِ مثلَ حظِّ الأنثيينِ على حسبِ التورثِ.

ودُفِعَ الجمهورُ إلى أنها لا تحبُّ التسوية بل تُتَدَبُّ، وأطالوا في الاعتذار عن الحديث، وذكر في الشرح عشرة أَعْدَابٍ كُلُّهَا غيرَ ناهضةٍ.

وقد كتبنا في ذلك رسالةً جوابَ سؤالٍ أَوْضَحْنَا فِيهَا قُوَّةَ القولِ بوجودِ التسوية، وأن الهبةَ معَ عديمِها باطلةٌ.

## ٢- الزجرُ عن الرجوعِ في الهبة

٨٨٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٨٩)، مسلم (١٦٢٢)].

وفي روايةٍ [البخاري (٢٦٢٢)] «لَيْسَ لَكَ مَعْلُومُ الشَّوْءِ، الَّذِي يَفْعُو فِي هَبَّتِهِ كَالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَرْجِعُ فِي قَيْئِهِ».

فيه دلالةٌ على تحريمِ الرجوعِ في الهبة، وهوَ مذهبُ جماهيرِ العلماء، ويؤيِّدُ له البخاري: (باب لا يحلُّ لأحدٍ أن يرجعَ في هَبَّتِهِ، وصدقته).

وقد استثنى الجمهورُ ما يأتي من الهبةِ للولد، ونحوه.  
ودُهِّيتِ الْهَادِيَةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى حُلِّ الرَّجْعِ فِي الْهَبَةِ دُونَ الصَّدَقَةِ إِلَّا الْهَبَةَ لِذِي رَحِمٍ

قالوا: والحديثُ المرادُ بِهِ التَّغْلِيظُ فِي الْكَرَاهَةِ

قال الطَّحَاوِيُّ قَوْلُهُ «كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ»، وَإِنْ اقْتَضَى التَّحْرِيمُ لَكِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الرَّوَايَةِ الْآخَرَى، وَهِيَ قَوْلُهُ «كَالْكَلْبِ» تَدُلُّ عَلَى عَدَمِ التَّحْرِيمِ لِأَنَّ الْكَلْبَ غَيْرُ مُتَعَبِّدٍ فَالْقِيءُ لَيْسَ حَرَامًا عَلَيْهِ.

والمَرَادُ التَّنْزَهُ عَنْ فِعْلِ يُشْبِهُ فِعْلَ الْكَلْبِ.

## ٢١- كتابُ الهبة

الهبة - بِكَسْرِ الْهَاءِ مَصْدَرٌ وَهَبْتَ

وَهَبِيْ شَرْعًا: تَمْلِكُ عَيْنَ بَعْدِي عَلَى غَيْرِ عَوْضٍ مَعْلُومٍ فِي الْحَيَاةِ وَيَطْلُقُ عَلَى الشَّيْءِ الْمُزَوَّبِ وَيَطْلُقُ عَلَى أَعْمٍ مِنْ ذَلِكَ.

## ١- هبة الأولاد مع العدل بينهم

٨٨٣- «عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ أَبَاهُ أَتَى بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحْلَتَهُ مِثْلَ هَذَا؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَارْجِعْهُ».

وَفِي لَفْظٍ: «فَانْطَلَقَ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِيُشْهِدَهُ عَلَى صَدَقَتِي فَقَالَ: أَفَعَلْتَ هَذَا بِوَلَدِكَ كُلِّهِمْ؟ قَالَ لَا قَالَ: اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فَارْجِعْ أَبِي، فَرَدَّ تِلْكَ الصَّدَقَةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٨٦)، مسلم (١٦٢٣)].

وفي روايةٍ [لمسلم (١٦٢٣) (١٧)] قَالَ: «لَأَشْهَدَ عَلَى هَذَا غَيْرِي» ثُمَّ قَالَ: «أَيُّكُمْ أَنْ يَكُونُوا لَكَ فِي الْبَرِّ سَوَاءٌ؟ قَالَ: بَلَى قَالَ: فَلَا إِذْنَ»

الحديثُ دليلٌ على وجوبِ المساواةِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ فِي الْهَبَةِ وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ الْبُخَارِيُّ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَالثَّوْرِيِّ وَآخَرِينَ وَإِنَّمَا بَاطِلُهُ مَعَ عَدَمِ الْمَسَاوَةِ وَهُوَ الَّذِي تُفِيدُهُ الْفَاطُ الْحَدِيثُ مِنْ أَمْرِ ﷺ بِإِرْجَاعِهِ وَمَنْ قَوْلِهِ «اتَّقُوا اللَّهَ».

وقوله «اعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ».

وقوله «فَلَا إِذْنَ».

وقوله «لَا أَشْهَدُ عَلَى جَوْزٍ»

وَاخْتَلَفَ فِي كَيْفِيَّةِ التَّسْوِيَةِ فَقِيلَ: بَأَن تَكُونُ عَطِيَّةُ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى سَوَاءً، وَهُوَ ظَاهِرٌ قَوْلِهِ فِي بَعْضِ الْفَاطِظِ عِنْدَ النَّسَائِيِّ (٢٦١/٦) «أَلَا سَوِيَّتَ بَيْنَهُمْ»، وَعِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ (٥٠٩٨)



## ٤- قبول الهدية والإثابة عليها

٨٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ، وَيُثِيبُ عَلَيْهَا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٨٥).

فيه دلالة على أن عادته ﷺ كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها.

وفي رواية لابن أبي شيبة (٤٤٥/٤) «وُثِّبَ عَلَيْهَا بِمَا هُوَ خَيْرُ بِنْتِهَا»

وقد استدلل به على وجوب الإثابة على الهدية إذ كونه عادة له ﷺ مستمرة يقتضي لزومه، ولا يتم به الاستدلال على الرجوب لأنه قد يقال: إنما فعله ﷺ مستمراً لما جُبل عليه من تكامم الأخلاق لا لوجوبه.

وقد ذهبت الهادوية إلى وجوب المكافأة بحسب العرف قالوا لأن الأصل في الأعيان الأعراف.

قال في البحر: ويجب تعويضها حسب العرف.

وقال الإمام يحيى المثلي مثله، والقيمي قيمته، ويجب له الإيصاء بها.

وقال الشافعي في الجديد: الهبة للثواب باطلة لا تمنع لأنها بيع بمن يجزئ، ولأن موضع الهبة التبرع فلو أوجبناه لكان في معنى المعاوضة.

وقد فرق الشارح والعرف بين الهبة والبيع فما يستحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة.

قيل: وكان من أجازها للثواب جعل العرف فيها بمنزلة الشرط، وهو ثواب مثليها.

وقال بعض المالكية: يجب الثواب على الهبة إذا أطلق الواهب أو كان ممن يطلب مثله الثواب كالفقير للفقير بخلاف ما يهبه الأعلى للأدنى فإذا لم يرض الواهب بالثواب فقليل تلزم الهبة إذا أعطاه للمزحوب له القيمة.

وقيل: لا تلزم إلا أن يرصده، والأول المشهور عن مالك رحمه الله، ويرد الحديث الآتي، وهو:

وَتُعَقَّبُ بِاسْتِيعَادِ التَّائِيلِ، وَمَنَافَرَةِ سِيَاقِ الْحَدِيثِ لَهُ، وَعَرَفَ الشَّرْعُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ الرَّجْرَجَ الشَّدِيدَ كَمَا وَرَدَ النَّهْيُ فِي الصَّلَاةِ عَنْ إِقْعَاءِ الْكَلْبِ، وَفَرِغَ الْغَرَابِ، وَالْيَقَاتِ الثَّلْبِ، وَغَوِيهِ، وَلَا يَفْهَمُ مِنَ الْمَقَامِ إِلَّا التَّحْرِيمُ، وَالتَّائِيلُ الْبَعِيدُ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ، وَيَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ الْحَدِيثُ الْآتِي، وَهُوَ:

## ٣- عدم الجواز في الرجوع عن العطية إلا لوالد

٨٨٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَا: «لَا يَجِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ أَنْ يُعْطِيَ الْعَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدَ فِيمَا يُعْطِي وَلَدَهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٧/١)، وَالأَرْنَؤَةُ (أبو داود (٣٥٣٩)، السُّوْمِي (١٢٩٩)، السَّامِي (٢٦٥/٦)، ابْنُ مَاجَه (٢٣٧٧)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ جِبَان (٥١٢٣)، وَالأَخَاكِم (٤٦/٢).

فإن قوله «لا يجل» ظاهر في التحريم، والقول بأنه مجاز عن الكراهة الشديدة صرف له عن ظاهره.

وقوله «إلا الوالد» دليل على أنه يجوز للأب الرجوع فيما وهبه لابنه كبيراً كان أو صغيراً، واختصه الهادوية بالطفل، وهو خلاف ظاهر الحديث.

وفرق بعض العلماء فقال: يحل الرجوع في الهبة دون الصدقة لأن الصدقة يراود بها ثواب الآخرة، وهو فرق غير مؤثر في الحكم، وحكم الأم حكم الأب عند أكثر العلماء.

نعم وخص الهادي ما وهبه الزوجة لزوجها من صداقها بأنه ليس لها الرجوع في ذلك، ومثله رواه البخاري (١٤) عن الشعبي وعمر بن عبد العزيز تعليقاً.

وقال الزهرقي: يرد إليها إن كان خدعها.

وأخرج عبد الرزاق (١١٥/٩) بسند منقطع «إن النساة يعطين رغبة ورهبة فأبما امرأة أعطت زوجها فشاءت أن ترجع رجعت».



## ٥- اشتراط رضا الواهب

جابر

(«لَا تُرْقِبُوا وَلَا تُغَيِّرُوا فَمَنْ أُرْقِبَ شَيْئًا أَوْ أُغَيِّرَ شَيْئًا فَهُوَ

يُورَثُ»).

الأصل في العمرى، والرقي أنه كان في الجاهلية يُعطي الرجل الرجل الذار، ويقول: اعمرتك إياها أي اجتهتها لك مدة عمرك قليل لها: عمرى لذلك كما أنه قيل لها: رقي لأن كلاً منهما يرقب موت الآخر، وجاءت الشريعة بتقرير ذلك

ففي الحديث دلالة على شرعيتها، وأنها مُملَكة لمن وهبت له، وإليه ذهب العلماء كافة إلا رواية عن داود أنها لا تصح.

واختلفوا إلى ماذا يَرجُؤه التملك

فالجمهور أنه يَرجُؤه إلى الرقية كغيرها من الهبات.

وعند الشافعي ومالك إلى المنفعة دون الرقية، وتكون على

ثلاثة أقسام:

مؤبدة إن قال: أبداً

ومطلقة عند عدم التقييد.

ومقيدة بأن يقول ما عشت فإذا ميت رجعت إلى.

واختلف العلماء في ذلك، والأصح أنها صحيحة في جميع الأحوال، وأن الموهوب له يملكها ملكاً تاماً يتصرف فيها بالبيع، وغيره من التصرفات، وذلك لتصریح الأحاديث بأنها لمن أعمرها حياً وميتاً.

وأما قوله («وإذا قال هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها») فلا بُدَّ بهذا القيد قد شرط أن تعود إلى الواهب بعد موته فيكون لها حكم ما إذا صرح بذلك الشرط، وهي كما لو أعمره شهراً أو سنة فإنها عارضة إجماعاً.

وقوله («أنسيكوا عليكم أنوالكم»).

وقوله (لا تُرقبوا) عموم على الكراهية والإرشاد لهم إلى حفظ أموالهم لأنهم كانوا يعمرون ويرقبون، ويرجع إليهم إذا مات من أعمروه وأرقبوه فجاء الشرع بمراعاتهم.

وصحح العقد وأبطل الشرط المضاد لذلك فإنه أشبه الرجوع في الهبة.

٨٨٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «وَهَبَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاقَةً فَأَنَابَهُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: رَضِيتُ؟ قَالَ: لَا فَرَادَهُ، فَقَالَ: رَضِيتُ؟ قَالَ: لَا فَرَادَهُ، فَقَالَ: رَضِيتُ؟ قَالَ: نَعَمْ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٥/١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٣٨٤) وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٩٤٥)، وَيَبْنِي أَنَّ الْعَوَظَ كَانَ بَيْتَ بَكْرَاتٍ.

وفيه دليل على اشتراط رضا الواهب، وأنه إن سلم إليه قدر ما وهب، ولم يرض زيد له، وهو دليل لأحد القولين الماضيين، وهو قول ابن عمر قالوا فإذا اشتراط فيه الرضا فليس هناك بيع انعقد؟

## ٦- العمرى لمن وهبت له

٨٨٨- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٦٢٥)، مسلم (١٦٢٥)].

ولمسلم (١٦٢٥) (٢٥) «أنسيكوا عليكم أنوالكم، ولا تفسدوها، فإنه من أفسد عمرى فهي للذي أعمرها حياً وميتاً، ولعليه». وفي لفظ (م (١٦٢٥) (٢٣) «إنما العمرى التي أجازها رسول الله ﷺ أن يقول: هي لك ولعليك، فأما إذا قال: هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها».

ولأبي داود (٣٥٥٦)، والنسائي (٢٧٣/٦) «لا تُرقبوا، ولا تُغَيِّرُوا فَمَنْ أُرْقِبَ شَيْئًا أَوْ أُغَيِّرَ شَيْئًا فَهُوَ يُورَثُ».

(وعن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعُمَرَى بِضْمُ الْمُهْمَلَةِ، وَسُكُونِ الْمِيمِ، وَالْفَتْ مَقْصُورَةٌ

(«لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ» نُفِقَ عَلَيْهِ، وَلِمُسْلِمٍ) أَيِّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ «أَنْسِيكُوا عَلَيْكُمْ أَنْوَالَكُمْ، وَلَا تَفْسِدُوهَا فَإِنَّهُ مَنْ أَغْيَرَ عُمَرَى فِيهِ لِلَّذِي أَعْمَرَهَا حَيًّا وَمَيِّتًا وَلِعَقِيهِ».

وفي لفظ («إنما العمرى التي أجازها رسول الله ﷺ أن يقول هي لك، ولعليك فأما إذا قال هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها» ولأبي داود، والنسائي) أي من حديث



وقد صحَّ النَّهْيُ عَنْهُ.

وأخرج النسائي (٢٦٩/٦) من حديث ابن عباس يرفعه  
«الْمُعْزَى لِمَنْ أُغِيرَهَا، وَالرُّقْبَى لِمَنْ أَرْقَبَهَا، وَالْعَائِدُ فِي هَيْبِهِ  
كَالْعَائِدِ فِي قَبِيلِهِ».

وأما إذا صرَّحَ بالشرط كما في الحديث.

وقال: ما عشت فإنها عارية مؤقتة لا هبة، ومرو حديث  
«الْعَائِدُ فِي هَيْبِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَبِيلِهِ» (٢٥٨٩)، م (١٦٢٢)، ومثله:

#### ٧- النهي عن شراء الهبة

٨٨٩- وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: «حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي  
سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ  
بِرُخْصٍ فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا  
تَبْتِعْهُ، وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدَرَاهِمٍ الْحَدِيثُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٢٦٢٣)، مسلم (١٦٢٠)]

ثُمَّ «فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَغُودُ فِي قَبِيلِهِ».

وقوله (فأضاعه) أي قصُر في مُؤْتِيهِ، وحسن القيام به.

وقوله (لا تبتعه) أي لا تشتريه.

وفي لفظ: «وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ» فسمى الشراء عوداً في  
الصدقة.

قيل: لأن العادة جرت بالمساعة في ذلك من البائع  
للمشتري فاطلق على القدر الذي يقع به التسامح به رجوعاً.

ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ مُبَالِغَةٌ، وَأَنْ عَوْدَهَا إِلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ كَالرُّجُوعِ - .

وظاهر النهي التحريم، وإليه ذهب قوم.

وقال الجمهور: إنه للتزويج، وتقدم أن الرجوع في الهبة  
محرم، وأنه الأقوى دليلاً إلا ما استثنى

قال الطبري: يخص من عسوم هذا الحديث من وقب  
بشرط الثواب، وما إذا كان الواهب الولد لولده، والهبة التي لم  
تقبض والتي ردها الميراث إلى الواهب لبثوث الأخبار باستثناء  
ذلك، ومما لا رجوع فيه مطلقاً الصدقة يراد بها ثواب الآخرة

(قلت) هذا في الرجوع في الهبة فأمّا شراؤها، وهو الذي  
فيه سياق هذا الحديث فالظاهر أن النهي للتزويج، وأمّا التحريم  
في الرجوع فيها.  
ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا لِلنَّهْيِ، وَاصِلُهُ التَّحْرِيمُ.

#### ٨- الحَضُّ عَلَى الْإِهْدَاءِ

٨٩٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:  
«تَهَادَوْا تَحَابُّوا».

رواه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ١٧٤)، وأبو ثعلبي بإسناد  
حسن (٦١٤٨).

وأخرجه البيهقي (١٦٩/٦)، وغيره.

وفي كلِّ رَوَايَةٍ مَقَالٌ، وَالْمَصْنَفُ قَدْ حَسَّنَ إِسْنَادَهُ، وَكَانَهُ  
لشواهده التي منها:

٨٩١- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ: «تَهَادَوْا، فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَسْلُ السُّخِيمَةَ».

رواه الترمذي وكشف الاستار (١٩٣٧) بإسناد ضعيف

وَأِنْ كَانَ ضَعِيفاً، وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَهَادَوْا فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تَسْلُ السُّخِيمَةَ» بِالسُّيْنِ  
الْمُهْمَلَةِ مَقْنُوحَةٌ فَخَاءٌ مُعْجَمَةٌ لِمُشْنَاءِ تَخِيَّةٍ.

وفي القاموس: السُّخِيمَةُ والسُّخِيمَةُ بِالضَّمِّ: الْحَقْدُ

(رواه الترمذي بإسناد ضعيف) لأن في رَوَايَةٍ مِنْ ضَعْفِهِ وَهُوَ  
طُرُقُ كُلِّهَا لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ.

وفي بعض ألفاظه: «تُدْعِبُ وَحَرَّ الصُّدْرِ» بِفَتْحِ الصَّوْلِ  
وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، أَوْ هُوَ الْحَقْدُ أَيْضاً.

وَالْأَحَادِيثُ وَإِنْ لَمْ تَخْلُ عَنْ مَقَالٍ فَإِنَّ لِلْهَدِيَّةِ فِي  
الْقُلُوبِ مَوْقِعاً لَا يَخْفَى.

٨٩٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ: يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ، لَا تَحْقِرْنَ جَارَةَ لِبَازَرَتِهَا،  
وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةً».



مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٦٦)، مسلم (١٠٣٠)].

وفي حُكْمِ الهبةِ للتَّوَابِ، والمُكَافَاةِ.

وما أَحْسَنَ ما قِيلَ في ذَلِكَ إِنَّ الفاعِلَ لا يَفْعَلُ إِلَّا لَغَرَضٍ  
فَالْهَبَةُ لِلأَدْنَى كَثِيراً ما تَكُونُ كالصَّدَقَةِ، وَهِيَ غَرَضٌ مُهِمٌّ،  
وَلِلْمَسَاوِي مُعَاشَرَةٌ لَجَلْبِ المودَّةِ، وَحَسَنُ العِشْرَةِ، وَهِيَ مِثْلُ  
عَطِيَّةِ الأَدْنَى إِلَّا أَنْ في عَطِيَّةِ الأَدْنَى تَوْهَمُ الصَّدَقَةِ.

والعرفُ جَارٍ بِتَخَالُفِ الهدايا باعْتِبارِ حالِ المُهْدِي والمُهْدَى  
إِلَيْهِ فَإِذَا كَانَ الغَرَضُ الطَّمَعُ والتَّحْصِيلُ كما يُهْدَى المُتَكَسِّبُ  
لِلْمَلِكِ يُنَحِّفُهُ بِشَيْءٍ يَرْجُو فَضْلَهُ فَلَوْ اقْتَصَرَ المَلِكُ عَلَى قَدْرِ  
قِيَمَتِهَا لَذَمٌ، وَالذَّمُّ دَلِيلُ الرُّجُوعِ بَلْ إِمَّا أَنْ يَرُدَّهَا أَوْ يُعْطِيَ خَيْراً  
مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ غَرَضُ المُهْدِي تَحْصِيلَ الاتِّصَالِ بَيْنَهُمَا، والمُخَالَفَةُ  
الحَسَنَةُ، وَتَصْنِيفُ ذَاتِ البَيْنِ أَجْزَأَهُ مِنَ المُكَافَاةِ أَدْنَى شَيْءٍ قُلْ أَوْ  
كَثَرِ بَلْ الأَقْلُ أَنْسَبُ لِإِشْعَارِهِ بِأَنْ لَيْسَ الغَرَضُ المَعَاوِضَةُ بَلْ  
تَكْمِيلُ المودَّةِ، وَأَنَّهُ لا فَرْقَ بَيْنَ ما تَمْلِكُهُ أَنْتَ، وما أَمْلِكُهُ أَنَا.

(وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا نِسَاءَ  
الْمُسْلِمَاتِ) قَالَ الْقَاضِي: الْأَشْهُرُ نَصَبُ «النِّسَاءِ» عَلَى أَنَّهُ  
مُنَادَى مُضَافٌ إِلَى الْمُسْلِمَاتِ مِنْ إِضَافَةِ الصِّقَّةِ، وَقِيلَ: غَيْرُ هَذَا

(لا تَحْقِرْنَ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ سَاكِنَةً، وَفَتْحِ القَافِ وَكَسْرِهَا  
(«جَارَةٌ لِبَارَتِهَا، وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةً») بِكَسْرِ الفَاءِ، وَسُكُونِ  
الرَّاءِ، وَكَسْرِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ آخِرُهُ نُونٌ، وَهُوَ مِنَ البَعِيرِ بِمَنْزِلَةِ  
الْحَافِرِ مِنَ الذَّابِقَةِ، وَرَبِّمَا اسْتَعْمِرَ لِلشَّاءِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)  
في الحَدِيثِ حَذَفَ تَقْدِيرُهُ لا تَحْقِرْنَ جَارَةً لِبَارَتِهَا هَدِيَّةً،  
وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةً.

والمُرَادُ مِنْ ذِكْرِهِ المَبَالِغَةُ في الْحَثِّ عَلَى هَدِيَّةِ الجَارَةِ لِبَارَتِهَا  
لا حَقِيقَةَ الفَرَسَيْنِ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْمِلِ العَادَةُ بِإِهْدَائِهِ.

وظَاهِرُهُ التَّنْهِي لِلْمُهْدِي (اسْمُ فاعِلٍ) عَنْ اسْتِحْقَاقِ ما يُهْدِيهِ  
بِمَحِيطٍ يُؤَدِّي إِلَى تَرْكِ الإِهْدَاءِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلْمُهْدَى إِلَيْهِ.

والمُرَادُ لا يَحْقِرْنَ ما أَهْدَى إِلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ حَقِيراً.

وَيَحْتَمِلُ إِرَادَةَ الْجَمِيعِ.

وَلِيهِ الْحَثُّ عَلَى التَّهَادِي سُبْحًا بَيْنَ الْجَبَرَانِ، وَلَوْ بِالشَّيْءِ  
الْحَقِيرِ لَمَا فِيهِ مِنْ جَلْبِ الحُبَّةِ، وَالتَّائِنِسِ.

٩- من ذهب إلى جواز الرجوع في الهبة

٨٩٣- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ  
النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مِمَّا لَمْ  
يُثَبَّ عَلَيْهِا».

رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٥٢/٢)، وَصَحَّحَهُ، وَالمَحْفُوظُ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ عَمَرَ عَنْ  
عُمَرَ - قَوْلُهُ [البهقي (١٧١/٦)].

قَالَ المَصْنَفُ صَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، وَابْنُ حَزَمٍ.

وَلِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الرُّجُوعِ فِي الهِبَةِ الَّتِي لَمْ يُثَبَّ عَلَيْهَا،  
وَعَدَمِ جَوَازِ الرُّجُوعِ فِي الهِبَةِ الَّتِي أَثَابَ عَلَيْهَا المَوْهُوبُ لَهُ  
الرَّاهِبَ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.



## ٢- ما توصف به اللقطة

٨٩٥- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: اغْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَشَانِكَ بِهَا قَالَ: فَصَالَةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئِبِ قَالَ: فَصَالَةُ الْإِبِلِ؟ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَجِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٢٩)، مسلم (١٧٢٢)].

(وعن زيد بن خالد الجهني) هو أبو طلحة أو أبو عبد الرحمن نزل الكوفة، ومات بها سنة ثمان وسبعين، وهو ابن خمس وثمانين سنة، وروى عنه جماعة

(قال جاء رجل إلى النبي ﷺ) لم يسم بغيره على تعيين

الرجل

(«فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ») أي عن حكمها شرعاً

(«فَقَالَ اغْرِفْ عِفَاصَهَا») يكسر العين المَهْمَلَة فضاء، وبعد الألف صاد مُهْمَلَة، وعاءها، ووقع في رواية «خرقها»

(«وَوِكَاءَهَا») يكسر الواو ممدوداً: ما يُربط به

(«وَلَمْ عَرِّفْهَا») بتشديد الراء (سنة) فإن جاء صاحبها، وإلا فشأنك بها قال فصالة الغنم) الصالة تُقال على الحيوان وما ليس بحيوان يُقال له لقطة

(قال هي لك أو لأخيك أو للذئب قال فصالة الإبل قال:

ما لك، ولها معها سقائوها) أي جوفها، وقيل: عنقها

(وحذاؤها) يكسر الحاء المَهْمَلَة فذال معجمة أي خفها

(«تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

اختلف العلماء في الالتقاط هل هو أفضل أم الترك

فقال أبو حنيفة الأفضل الالتقاط لأن من الواجب على

المسلم حفظ مال أخيه، ومثله قال الشافعي.

## ٢٢- كتاب اللقطة

اللقطة بضم اللام وفتح القاف قيل: لا يجوز غيره.

وقال الخليل: القاف ساكنة لا غير.

وأما بفتحها فهو اللأط

قيل: وهذا هو القياس إلا أنه أجمع أهل اللغة والحديث على الفتح، ولذا قيل: لا يجوز غيره.

## ١- حكم اللقطة لآل البيت

٨٩٤- عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَا كَلْتَهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٣٩)، مسلم (١٠٧١)].

دل على جواز أخذه الشيء الصغير الذي يُتسامح به، ولا يجب التعريف به، وأن الأخذ بملكه بمجرده الأخذ له.

وظاهر الحديث أنه يجوز ذلك في الصغير، وإن كان مالكه معروفاً، وقيل: لا يجوز إلا إذا جهل.

وأما إذا علم فلا يجوز إلا بإذنه، وإن كان يسيراً.

وقد أورد عليه سؤال أنه ﷺ كيف تركها في الطريق مع أن على الإمام حفظ المال الضائع، وحفظ ما كان من الزكاة، وصرفه في مصارفه.

ويجاب عنه بأنه لا دليل على أنه ﷺ لم يأخذها للحفظ، وإنما ترك أكلها تورعاً أو أنه تركها عمداً ليأخذها من يمر ثم نحل له الصدقة، ولا يجب على الإمام إلا حفظ المال الذي يعلم طلب صاحبه له لا ما جرت العادة بالإعراض عنه لحقارتها.

وليه حث على التورع عن أكل ما يجوز فيه أنه حرام.



وقال مالكٌ واحداً: تركه أفضلُ حديثٍ «صالةُ المؤمنِ خرقُ النارِ» [أحمد: ٢٨٠/٥]، ولما يخافُ من التَّضمينِ والذَّيْنِ.

وقال قومٌ: بل الالتقاطُ واجبٌ، وتناولوا الحديثَ بأنه فيمن أرادَ أخذها للارتفاعِ بها من أوَّلِ الأمرِ قبلَ تعريفِها

هذا وقد اشتملَ الحديثُ على ثلاثِ مسائلٍ

(الأولى) في حُكْمِ اللقطةِ، وهي الضائعةُ التي ليستَ بمحوران فإنَّ ذلكَ يُقالُ لهُ صالةٌ فقد أمرَ ﷺ الملتقطُ أن يعرفَ وعاءها، وما تشدُّ به.

وظاهرُ الأمرِ وجوبُ التعرُّفِ لما ذُكِرَ ووجوبُ التعريفِ، ويزيدُ الأخيرُ عليه دلالةُ قوله:

### ٣- تعريف الصالة

٨٩٦- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آوَى صَالَةً فَهُوَ ضَالٌّ، مَا لَمْ يَعْرِفْهَا».

رواهُ مُسْلِمٌ (١٧٢٥)

(وعنه) أي عن زيد بن خالدٍ

(قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ آوَى صَالَةً فَهُوَ ضَالٌّ مَا لَمْ يَعْرِفْهَا» فوصفه بالضلالِ إذا لم يعرفِها.

وقد اختلفَ في فائدةِ معرفتيها فقيل: لئلاَّ للواصفِ لها، وأنه يُقبلُ قوله بعدَ إخباره بصفتيها، ويجبُ ردها إليه كما دلَّ لهُ ما هنا، وما في روايةِ البخاري (٢٤٢٧) «فإنَّ جاءَ أحدٌ يُخبرُك بها».

ولم يلقَ بغيرِها ووعايتها ووكايتها فأعطيتها إياه» م (١٧٢٢).

وإلى هذا ذهبَ أحمدٌ ومالكٌ.

واشترطتِ المالكيةُ زيادةَ صفةِ الدَّانِيَةِ والعددِ

قالوا: لورودِ ذلكَ في بعضِ الرواياتِ.

وقالوا: لا يضرُّه الجهلُ بالعددِ إذا عرفَ العفاصَ والوكاءَ فإنَّ إذا عرفَ إحدى العلامتينِ المنصوصِ عليهما من العفاصِ والوكاءِ، وجبَ الأخرى

فقيل: لا شيءَ لهُ إلاَّ بمعرفتيها جميعاً.

وقيل: تدفعُ إليه بعدَ الإنظارِ مدَّةً

ثم اختلفَ هل تدفعُ إليه بعدَ وصفه لعفاصيها ووكايتها بغيرِ يمينٍ أم لا بُدَّ من اليمينِ

فقيل: تدفعُ إليه بغيرِ يمينٍ لأنَّه ظاهِرُ الأحاديثِ.

وقيل: لا تُردُّ إليه إلاَّ بالبيَّنةِ.

وقال من أوجبَ البيَّنةَ: إنَّ فائدةَ أمرِ الملتقطِ بمعرفتيها لئلاَّ تتلبسَ بماله لا لأجلِ ردِّها لمن وصفها فإنَّها لا تُردُّ إليه إلاَّ بالبيَّنةِ

قالوا: وذلكَ لأنَّه مدَّعٍ لا يُسلمُ إليه ما ادَّعاهُ إلاَّ بالبيَّنةِ.

وهذا أصلٌ مُقرَّرٌ شرعاً لا يُخرجُ عنه بمجردُ وصفِ المدَّعي للعفاصِ والوكاءِ.

وأوجبَ بأنَّ ظاهِرَ الأحاديثِ وجوبُ الرَّدِّ بمجردِ الوصفِ فإنَّه قالَ ﷺ فأعطها إياه.

وفي حديثِ البابِ يُقدَّرُ بعدَ قوله «فإنَّ جاءَ صاحبُها» أي فأعطيه إياها، وإنَّما خُذفَ جوابُ الشرطِ للعلمِ به، وحديثُ «البيَّنةُ على المدَّعي» [البيهقي (٢٥٢/١٠)] ليستَ البيَّنةُ مقصورةٌ على الشَّهادةِ بل هي عامَّةٌ لكلِّ ما يبيِّنُ به الحقُّ، ومنها وصفُ العفاصِ والوكاءِ على أنَّه قد قالَ من اشترطَ البيَّنةَ أنَّها إذا ثبتتِ الزيادةُ، وهي قوله «فأعطها إياه» كانَ العملُ عليها والزيادةُ قد صحتْ كما حقَّقَه المصنِّفُ فيجبُ العملُ بها، ويجبُ الرَّدُّ بالوصفِ، وكما أوجبَ ﷺ التعرُّفَ بها فقد حدَّ وقتُه بسنةٍ فأوجبَ التعرُّفَ بها سنةً.

وأما ما بعدها فقيل: لا يجبُ التعرُّفُ بها بعدَ السنةِ، وقيل: يجبُ، والدليلُ مع الأوَّلِ.

ودلَّ على أنَّه يُعرفُ بها سنةٌ لا غيرُ حقيرةٍ كانتِ أو عظيمةً ثمَّ التعرُّفُ يَكُونُ في مظانِّ أَجْماعِ النَّاسِ من الأسواقِ، وأبوابِ المساجدِ، والمجامعِ الخافلةِ.

وقوله «وإلاَّ فشأنكُ بها» نصبٌ «شأنك» على الإغراءِ، ويجوزُ رفعُه على الابتداءِ، وخبره بها، وهو تفويضٌ لهُ في



حفظها أو الانتفاع بها. وفيه حث على أخذها إياها، وهل يجب عليه ضمان قيمتها لصاحبها أو لا.

فقال الجمهور إنه يضمن قيمتها.

والشهور عن مالك أنه لا يضمن، واحتج بالتسوية بين الملتقط والذئب، والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط.

واجب بأن اللام ليست لتملك لأن الذئب لا يملك.

وقد اجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط فهي باقية على ملك صاحبها

(والمسألة الثالثة في ضالة الإبل).

وقد حكى الشافعي بأنها لا تلتقط بل تُترك ترعى الشجر، وترد المياه حتى يأتي صاحبها

قالوا: وقد ثبت على أنها غنبة غير محتاجة إلى الحفظ بما ركب الله في طباعها من الجلادة على العطش، وتناول الماء بغير تعب لطلب عيقها، وقوتها على المشي فلا تحتاج إلى الملتقط بخلاف الغنم.

وقالت الحنفية، وغيرهم الأولى التقاطها.

قال العلماء: والحكمة في النهي عن التقاط الإبل أن بقاءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالكها لها من تطلبها لها في رحال الناس.

#### ٤- الانتفاع باللقطة بعد مرور مدة التعريف بها

٨٩٧- وعن عياض بن حمار رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيَشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ، وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ لَا يَكْتُم، وَلَا يُعَيِّب، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ».

رواه أحمد (١٦١/٤) والأربعة (أبو داود (١٧٠٩)، النسائي (كبرى) كما في تحفة الأشراف (١١٠١٣)، ابن ماجه (٢٥٠٥)) إلا الشريفي، وصححه ابن عزيمة، وابن الجارود (المطبع (٦٧١))، وابن حبان (١١٦٩).

واستدل به على جواز تصرف الملتقط فيها أي تصرفه إما بصرفها على نفسه غنياً كان أو فقيراً أو التصديق بها إلا أنه قد ورد من الأحاديث ما يقتضي أنه لا يملكها فعند مسلم (١٧٢٢/٤) «ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ».

وفي رواية (١٧٢٢/٥) «ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ فَاسْتَنْفَقْهَا، وَلَتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدُّغْرِ فَأَدَّاهَا إِلَيْهِ».

ولذلك اختلف العلماء في حكمها بعد السنة

قال في نهاية المجتهد (١٧٧/٤): إنه اتفق فقهاء الأمصار مالك والثوري والأوزاعي والشافعي أن له تملكها، ومثله عن عمر وابنه وابن مسعود.

وقال أبو حنيفة ليس له إلا أن يتصدق بها.

ومثله يروى عن علي وابن عباس، وجماعة من التابعين، وكلهم متفقون على أنه إن أكلها ضمنها لصاحبها إلا أهل الظاهر فقالوا: حل له بعد السنة، وتصبح مالا من ماله، ولا يضمنها إن جاء صاحبها

(قلت)، ولا أدري ما يقولون في حديث مسلم، ونحوه الدال على وجوب ضمانها؟

وأقرب الأقوال ما ذهب إليه الشافعي، ومن معه لأنه أذن للملك في استبقائها ولم يأمره بالتصدق بها ثم أمره بعد الإذن في الاستيناف أن يردّها إلى صاحبها إن جاء يوماً من الدغري، وذلك تضمن لها

(المسألة الثانية) في ضالة الغنم فقد اتفق العلماء على أن لواجب الغنم في المكان القفر البعيد من العمران أن يأكلها لقوله ﷺ: «هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّيْبِ فَإِنْ مَعْنَاهُ أَنَّهَا مُعْرَضَةٌ لِلْهَلَاكِ مُرَدَّةٌ بَيْنَ أَنْ تَأْخُذَهَا أَوْ أُخْرِكَ».

والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر.

والمراد من الذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع.



أخي طلحة بن عبيد الله صحابي، وقيل: إنه أدرك النبي ﷺ، وليست له رؤية، وأسلم يوم الحديبية، وقيل: يوم الفتح، وقيل مع ابن الزبير

(أن النبي ﷺ «نهى عن لقطة الحاج» رواه مسلم) أي عن التقاط الرجل ما ضاع للحاج.

والمراد ما ضاع في مكة لما تقدم من حديث أبي هريرة أنها «لا تجلُّ لقطتها إلا لمنشد» وتقدم أنه حمله الجمهور على أنه نهى عن التقاطها للملك لا للتعريف بها فإنه محل

قالوا: وإنما اختصت لقطة الحاج بذلك لإمكان إيصالها إلى أربابها لأنها إن كانت لمكي فظاهر، وإن كانت لأفريقي فلا يخلو أنق في الغالب من وارد منه إليها فإذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها.

قاله ابن بطال.

وقال جماعة: هي كغيرها من البلاد، وإنما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده.

وقد لا يعود فاحتاج الملتقط إلى المبالغة في التعريف بها.

والظاهر القول الأول، وأن حديث النهي هذا مفيد بحديث أبي هريرة بأنه لا يجلُّ لقطتها إلا لمنشد فالذي اختصت به لقطة مكة أنها لا تلتقط إلا للتعريف بها أبداً فلا تجوز للملك.

ويحتمل أن هذا الحديث في لقطة الحاج مطلقاً في مكة، وغيرها لأنه هنا مطلق، ولا دليل على تقيده بكونها في مكة.

#### ٦ - اللقطة من مال المعاهد كاللقطة من مال المسلم

٨٩٩ - وعن المقدم بن مغلي كَرَبَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا لَا يَجِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَلَا النِّجَارُ الْأَهْلِيُّ، وَلَا اللَّقْطَةُ مِنَ مَالِ مُعَاهِدٍ، إِلَّا أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنْهَا».

رواه أبو داود (٣٨٠٤).

يأتي الكلام على تحريم ما ذكر في باب الأطعمة، وذكر الحديث هنا لقوله («وَاللَّقْطَةُ مِنْ مَالِ مُعَاهِدٍ») فدل على أن

(وعن عياض) يَكْسِرُ الْمُهْمَلَةَ آخِرُهُ ضَادٌ مُعْجَمَةٌ، (ابن حار) بلفظ الحيوان المعروف صحابي معروف

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَجَدَ لَقْطَةً فَلْيُشْهِدْ ذَوْيَ غَدَلٍ، وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوَكَايَهَا ثُمَّ لَا يَكْتُمُ وَلَا يُكْسِبُ فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا، وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» رواه أحمد، والأربعة إلا الترمذي، وصححه ابن خزيمة، وابن الجارود، وابن حبان)

تقدم الكلام في اللقطة والعفاس والوكاء.

وأفاد هذا الحديث زيادة وجوب الإشهاد بعدلين على التقاطها.

وقد ذهب إلى هذا أبو حنيفة، وهو أحد قولي الشافعي فقالوا: يجب الإشهاد على اللقطة، وعلى أوصافها.

وقد ذهب الهادي ومالك، وهو أحد قولي الشافعي إلى أنه لا يجب الإشهاد.

قالوا: لعدم ذكر الإشهاد في الأحاديث الصحيحة فيحمل هذا على التدب.

وقال الأولون: هذو الزيادة بعد صحيحها يجب العمل بها فيجب الإشهاد، ولا ينافي ذلك عدم ذكره في غيره من الأحاديث، والحق وجوب الإشهاد.

وفي قوله («فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ») دليل للظاهريّة في أنها تصير ملكاً للملتقط، ولا يضمها.

وقد يجاب بأن هذا مفيد بما سلف من إيجاب الضمان.

وأما قوله ﷺ «يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» فالمراد أنه يجلُّ انتفاعه بها بعد مرور سنة التعريف.

#### ٥ - النهي عن لقطة الحاج

٨٩٨ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّيْمِيِّ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «نَهَى عَنْ لَقْطَةِ الْحَاجِّ».

رواه مسلم (١٧٢٤).

(وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي) هو قرشي، وهو ابن



اللقطة من ماله كاللقطة من مال المسلم، وهذا محمول على التقاطها من محل غالب أهله أو كلهم ذميون، وإلا فاللقطة لا تعرف من مال أي إنسان عند التقاطها.

وقوله: «إلا أن يستغنى عنها» مؤول بالحقير كما سلف في التمرة، ونحوها أو بعدم معرفة صاحبها بعد التعريف بها كما سلف أيضاً، وعبر عنه بالاستغناء لأنه سبب عدم المعرفة في الأغلب فإنه لو لم يستغن عنها لبالغ في طلبها أو نحو ذلك.

(هائدة) قال النووي في شرح المهذب (٥٩/٩): اختلف العلماء فيمن مر ببستان أو زرع أو ماشية.

فقال الجمهور: لا يأخذ منه شيئاً إلا في حال الضرورة فيأخذ، ويغرم عند الشافعي والجمهور.

وقال بعض السلف: لا يلزمه شيء.

وقال أحمد: إذا لم يكن للبستان حائط جاز له الأكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين، ولو لم يحتاج إلى ذلك.

وفي الأخرى إذا احتاج، ولا ضمان عليه في الحالين، وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث.

قال البيهقي (٣٥٩/٩) يعني حديث ابن عمر مرفوعاً: إذا مر أحدكم بحائط فليأكل، ولا يتخذ خبنة.

أخرجه الترمذي (١٢٨٧)، واستغفره.

قال البيهقي: لم يصح، وجاء من أوجه أخر غير قوية.

قال المصنف: والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح.

وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو دونها.

وقد بينت ذلك في كتابي النحة فيما علق الشافعي القول به على الصحة اهـ.

وفي المسألة خلاف، وأقويل كثيرة قد نقلها الشارح عن المهذب، ولم يتلخص البحث لعارض الأحاديث في الإباحة والنهي فلم يقر نقل أحاديث الإباحة على نقل الأصل، وهو حرمة مال آدمي، وأحاديث النهي أكدت ذلك الأصل.



## ٢٣- كتاب الفرائض

الفرائض جمع فريضة، وهي فعيلة بمعنى مفروضة من الفرض، وهو القطع.

وخصت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى ﴿نصيباً مفروضاً﴾ [النساء: ٧] أي مقداراً معلوماً.

وقد وردت أحاديث كثيرة في الحث على تعلم علم الفرائض، وورد أنه أول علم يرفع [ج ٢٧١٩].

## ١- ما بقي من الفرائض للأولى رجل ذكر

٩٠٠- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٣٢)، مسلم (١٦١٥)].

(عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا».)

والمراد بها الست المنصوص عليها، وعلى أهلها في القرآن (فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ) اختلفت في فائدة وصف الرجل بالذكر، والأقرب أنه تأكيد، ونقل في الشرح كلاماً كثيراً وفائدته قليلة (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

والفرائض المنصوصة في القرآن مبيت: النصف ونصفه ونصف نصفيه والثلاثان ونصفهما ونصف نصفيهما.

والمراد من أهلها: من يستحقها بنص كتاب الله

قال ابن بطال: المراد به «أولى رجل» أن الرجال من العصبية بعد أهل الفرائض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فإن استأثروا اشتروا، ولم يقصد من يبدل بالأباء والأمهات مثلاً لأنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استأثروا في المنزل.

وقال غيره: المراد به العمة مع العم، وبنت الأخ مع ابن

الأخ، وبنت العم مع ابن العم، وخرج من ذلك الأخ، والأخت لأبوين أو لأب فإنهم يرثون بنص قوله تعالى ﴿وإن كانوا إخوة رجالاً ونساءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾ [النساء: ١٧٦] وأقرب العصبات البنوت ثم بنوهم، وإن سفلوا ثم الأب ثم الجد أبو الأب، وإن علا.

وتفاصيل العصبات وسائر أهل الفرائض مستوفى في كتب الفرائض.

والحديث مبني على وجود عصبية من الرجال فإذا لم توجد عصبية من الرجال أعطيت بقية الميراث من لا فرض له من النساء كما يأتي في بنت وبنت ابن وأخت.

## ٢- لا وراثه بين دينين

٩٠١- وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٦٤)، مسلم (١٦١٤)].

المسلم في صدر الحديث فاعل، والكافر مفعول.

وفي آخره بالنعكس، وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير. وروى خلافة عن معاذ ومعاوية ومسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحاق.

وذهب إليه الإمامية والناصر قالوا: إنه يرث المسلم من الكافر من غير عكس، واحتج معاذ بأنه سمع النبي ﷺ يقول «الإسلام يزيد ولا ينقص».

أخرجه أبو داود (٢٩١٢)، وصححه الحاكم (٣٤٥/٤).

وقد أخرج مسدد أنه اختصم إلى معاذ أخوان: مسلم ويهودي مات أبوهما يهودياً فحاز ابنه اليهودي ميراثه فازعه المسلم فورث معاذ المسلم.

وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن مغفل (٢٨٤/٦) قال: ما رأيت قضاء أحسن من قضاء معاوية نرت أهل الكتاب، ولا يرثونا كما يحل لنا النكاح منهم، ولا



يحلُّ لَهُمْ مَنَّا.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٨/٢)، وَالْأَثَرُ إِلَّا السُّلَمِيَّ (أَبُو دَاوُدَ) (٢٩١١)،  
السَّانِي «كَبِيرِي» كَمَا فِي «الطَّحْطَةِ» (٨٧٢٤)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٨٣١).

وَأَخْرَجَهُ الْعَالِمُ (٣٤٥/٤) بِقَلْبِ اسْمَةِ.

وَرَوَى السَّانِي «كَمَا فِي «تَهْفَةُ الْأَشْرَافِ» (١١٣) حَدِيثُ اسْمَةِ بِهَذَا  
الْقَلْبِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَوَارَثَ بَيْنَ أَهْلِ مِلَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ  
بِالْكَفْرِ أَوْ بِالْإِسْلَامِ وَالْكَفْرِ.

وَدَقَّبَ الْجَهْمُورُ إِلَى أَنَّ الْمَرَادَ بِالْمِلَّتَيْنِ الْإِسْلَامَ وَالْكَفْرَ  
فَيَكُونُ كَحَدِيثِ «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ» الْحَدِيثُ

قَالُوا: وَأَمَّا تَوَارِثُ مِلَّةِ الْكَافِرِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ فَإِنَّهُ  
ثَابِتٌ، وَلَمْ يَقُلْ بِمَعْنَى الْحَدِيثِ لِلْمِلَّةِ كُلِّهَا إِلَّا الْأَوْزَاعِيَّ فَإِنَّهُ  
قَالَ: لَا يَرِثُ الْيَهُودِيُّ مِنَ النَّصْرَانِيِّ، وَلَا عَكْسُهُ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ  
الْمِلَّةِ.

وظاهر الحديث مع الأوزاعي، وهو منذهب الهادي.

وَالْحَدِيثُ مُخَصَّصٌ لِلْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ «يُورِثُكُمُ اللَّهُ فِي  
أَوْلَادِكُمْ» [النساء: ١١] فَإِنَّهُ عَامٌّ فِي الْأَوْلَادِ فَيُخَصُّ مِنْهُ الْوَلَدُ  
الْكَافِرُ بِأَنَّهُ لَا يَرِثُ مِنْ أَبِيهِ الْمُسْلِمِ، وَالْقُرْآنُ يُخَصُّ بِأَخْبَارِ  
الْأَحَادِ كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ.

#### ٥- ميراث الجد

٩٠٤- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ  
رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ ابْنِي مَاتَ، فَمَا  
لِي مِنْ مِيرَاثِهِ؟ فَقَالَ: لَكَ السُّدُسُ فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ،  
فَقَالَ: لَكَ سُدُسٌ آخَرُ فَلَمَّا وَلَّى دَعَاهُ فَقَالَ: إِنَّ  
السُّدُسَ الْآخَرَ طُعْمَةٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٢٨/٤) وَالْأَثَرُ إِلَّا دَاوُدَ (٢٨٩٦)، السَّانِي «كَبِيرِي»  
كَمَا فِي «الطَّحْطَةِ» (١٠٨٠١)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٩٩)، وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ  
الْحَسَنِ النَّضْرِيِّ عَنْ عِمْرَانَ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَنْتَعَمْ بِهِ

قَالَ قَتَادَةُ: لَا أَدْرِي مَعَ أَيِّ شَيْءٍ وَرَّثَهُ.

وَقَالَ: أَتْلُ شَيْءٍ وَرَّثَ الْجَدُّ السُّدُسَ.

#### ٣- في بنت وبنت ابن وأخت

٩٠٢- «وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ  
- فِي بِنْتِ وَبِنْتِ ابْنِ وَأَخْتِ - فَقَضَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
لِلْأَبْنَةِ النِّصْفَ، وَلِلْبِنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسَ - تَكْمِلَةً  
لِلثَّلَاثِينَ - وَمَا بَقِيَ فَلِلْأَخْتِ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٣٦).

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْأَخْتَ مَعَ الْبِنْتِ وَبِنْتِ الْإِبْنِ عَصَبَةٌ  
تُعْطَى بَقِيَّةَ الْمِيرَاثِ، وَهُوَ بِمَجْمُوعٍ عَلَى أَنَّ الْأَخَوَاتَ مَعَ الْبَنَاتِ  
عَصَبَةٌ.

وَلَقَدْ كَانَ أَقْبَى أَبُو مُوسَى أَنَّ لِلْأَخْتِ النِّصْفَ ثُمَّ أَمَرَ  
السَّائِلَ أَنْ يَسْأَلَ ابْنَ مَسْعُودٍ فَقَضَى ابْنُ مَسْعُودٍ بِقَضَاءِ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ.

ضَبَطَ أَمَّةُ اللُّغَةِ الْحَبْرُ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَفَتْحِهَا، وَرِوَايَةُ الْمُحَدِّثِينَ  
جَمِيعًا لَهُ بِفَتْحِهَا

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: هُوَ الْعَالَمُ بِتَحْيِيرِ الْكَلَامِ وَتَحْسِينِهِ

وَقِيلَ: سُمِّيَ حَبْرًا لَمَّا يَبْقَى مِنْ أَثَرِ عُلُوبِهِ

زَادَ الرَّاعِبُ: فِي قُلُوبِ النَّاسِ، وَمِنْ أَتَارِ أَعْمَالِهِ الْحَسَنَةِ  
الْمُقْتَدَى بِهَا.

#### ٤- لا يتوارث أهل ملتين

٩٠٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ  
مِلَّتَيْنِ».



رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ».

أَخْرَجَهُ أَخْذَرُ (١٣١/٤)، وَالْأَمَةُ سَوَى الرَّمْزِي (أَبُو دَاوُدَ ٢٨٩٩)، السَّامِيُّ «كَبَرَى» كَمَا فِي «الْصَّحْفَةِ» (١١٥٦٩)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٦٣٤)، وَخَشَنَةُ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٤٤/٤)، وَابْنُ جِبَانَ (٦٠٣٥).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَوَرِثِ الْخَالِ عِنْدَ عَدَمِ مَنْ يَرِثُ مِنْ الْعَصِيَّةِ، وَذَوِي السَّهَامِ وَالْخَالِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ.

وَقَدْ اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَوَرِثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ فَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَوَّلِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى تَوَرِثِهِمْ.

فَمَنْ خَلَفَ عَشَّةً وَخَالَتَهُ، وَلَا وَارِثَ لَهُ سِوَاهُمَا كَانَ لِلْعَمَّةِ الثَّلَاثِ، وَلِلْخَالَاتِ الثَّلَاثُ.

وَاسْتَدَلُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَيَقُولُونَ تَعَالَى «وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ» [الْأَهْلَالُ: ٧٥]

وَخَالَفَتْ طَائِفَةٌ مِنَ الْأَمَّةِ، وَقَالُوا: لَا يَثْبُتُ لَذَوِي الْأَرْحَامِ مِيرَاثٌ لِأَنَّ الْفَرَائِضَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِكِتَابِ اللَّهِ أَوْ سُنَّةٍ صَحِيحَةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ، وَالْكُلُّ مَفْقُودٌ هُنَا، وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ بِأَنَّهُ نَصٌّ فِي الْخَالِ لَا فِي غَيْرِهِ، وَالآيَةُ مُجْمَلَةٌ، وَمُسَمًّى أُولَى الْأَرْحَامِ فِيهِمَا غَيْرُ مُسَمَّاهُ فِي عَرَفِ الْفُقَهَاءِ.

وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ بِأَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لِلْعَمَّةِ وَالْخَالَاتِ وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الْمُرَاسِلِ» (٣٦١)، [الدَّرَقُطْنِي: ٩٨/٤]، وَإِنْ كَانَ فِيهَا مَقَالٌ لَكَيْفَهَا مُنْتَضَةً بَأَن الْأَصْلَ عَدَمُ الْمِيرَاثِ حَتَّى يَقُومَ الدَّلِيلُ النَّاهِضُ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ.

وَالْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لَا مِيرَاثَ لَذَوِي الْأَرْحَامِ يَقُولُونَ: يَكُونُ مَالٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ لَيْسَ الْمَالُ إِذَا كَانَ مُنْتَظَمًا، وَهُوَ إِذَا كَانَ فِي يَدِ إِمَامٍ عَادِلٍ يَصْرِفُهُ فِي مَصَارِفِهِ أَوْ كَانَ فِي الْبَلَدِ قَاضٍ قَائِمٌ بِشُرُوطِ الْقَضَاءِ مَاذُونَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الْمَصَالِحِ دَفَعَ إِلَيْهِ لِيَصْرِفَهُ فِيهَا.

وَتَفَاصِيلُ بَقِيَّةِ مَوَارِيثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ عَلَى الْقَوْلِ بِسُتْرُوفَةِ فِي كِتَابِ هَذَا الْفَنْ فَلَا نَطُولُ بِهَا.

٩٠٧- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ ﷺ قَالَ:

كَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي عُبَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا

وَصُورَةٌ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ تَرَكَ الْمَيْتُ بَتَيْنِ، وَهَذَا السَّائِلُ، وَهُوَ الْجَدُّ فَلِلْبَتَيْنِ الثَّلَاثَانِ، وَبَقِيَ ثَلَاثُ فِدْفَعِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى السَّائِلِ السُّدُسُ بِالْفَرْضِ لِأَنَّهُ فَرَضَ الْجَدُّ هُنَا، وَلَمْ يَدْفَعْ إِلَيْهِ السُّدُسُ الْآخَرُ لِأَنَّهُ يَظُنُّ أَنَّ فَرَضَهُ الثَّلَاثُ، وَتَرَكَهُ حَتَّى وَلَّى أَيْ ذَهَبَ فِدْعَاهُ فَقَالَ «إِنَّ السُّدُسَ الْآخَرَ» - بِكَسْرِ الْخَاءِ - «طُعْمَةٌ» أَيْ زِيَادَةٌ عَلَى الْفَرِيضَةِ.

وَالْمُرَادُ مِنْ ذَلِكَ إِعْلَامُهُ بِأَنَّهُ زَائِدٌ عَلَى الْفَرْضِ الَّذِي لَهُ فَلَهُ سُدُسٌ فَرَضًا، وَالباقِي تعصياً.

### ٦- ميراث الجدّة

٩٠٥- وَعَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ ذُوْنَهَا أُمٌّ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٩٥) وَالسَّامِيُّ «كَبَرَى» كَمَا فِي «الْصَّحْفَةِ» (١٩٨٥).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ «الْمَطْبَعِي» (٩٦٠)، وَقُوَّةُ ابْنِ عَدِيٍّ

(وَعَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ ﷺ عَنْ أَبِيهِ ﷺ) هُوَ بُرَيْدَةُ بْنُ الْحَصْبِيِّ

(وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ لِلْجَدَّةِ السُّدُسَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذُوْنَهَا أُمٌّ). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالسَّامِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ، وَقُوَّةُ ابْنِ عَدِيٍّ فِيهِ غَيْبُ الدَّلِيلِ الْعَتَكِيِّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَثَقَّةُ أَبُو حَازِمٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مِيرَاثَ الْجَدَّةِ السُّدُسُ سِوَاهُ كَانَتْ أُمٌّ أَوْ أُمٌّ أَوْ أَبٌ، وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْجَدَّتَانِ فَأَكْثَرُ إِذَا اسْتَوَيْنِ فَإِنْ اِخْتَلَفْنَ سَقَطَ الْبَعْدَى مِنَ الْجِهَتَيْنِ بِالْقُرْبَى، وَلَا يُسْقِطُهُنَّ إِلَّا الْأُمُّ وَإِلَّا الْأَبُ يُسْقِطُ مَنْ كَانَ مِنْ جِهَتِهِ.

### ٧- الخال وارث من لا وارث له

٩٠٦- وَعَنْ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ قَالَ: قَالَ



مَوْلَى لَهُ، وَالْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨/١)، وَالْأَوْثَقُ سَوَّى أَبِي دَاوُدَ [الرملي (٢١٠٣)]،  
النَّسَائِيُّ [«كبرى» كما في «الشفعة» (١٠٣٨٤)]، ابْنُ مَاجَهَ (٢٧٣٧)،  
وَحُشَنَةُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٠٣).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٠٣٧).

الحديثُ يردُّ قولَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْمَرَادَ بِالْخَالِ فِي حَدِيثِ  
الْمُقَدِّمِ السُّلْطَانِ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَقَالَ أَنَا وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ  
لَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٩٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ  
(٥٣٠/١) «أَنَا وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَغْفِلُ عَنْهُ، وَارِثُهُ»

فَالْجَمْعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ الْمُقَدِّمِ، وَحَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ  
الدَّالِّينَ عَلَى كُيُوتِ مِيرَاثِ الْخَالِ حَيْثُ لَا وَارِثَ لَهُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ  
أَنَّهُ عليه السلام وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ فِي جَمِيعِ الْجِهَاتِ مِنَ الْعَصَبَاتِ،  
وَذَوِي السُّهَامِ، وَالْخَالِ.

وَالْمَرَادُ مِنْ ارِثِهِ عليه السلام أَنَّهُ يَصِيرُ الْمَالُ لِمَصْلَحِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَّهُ  
لَا يَكُونُ الْمَالُ لِبَيْتِ الْمَالِ إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ جَمِيعِ مَنْ ذُكِرَ مِنَ الْخَالِ  
وغيره.

## ٨- ميراث المولود

٩٠٨- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ:  
«إِذَا اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ وَرِثَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٢٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ  
حِبَّانَ (٦٠٣٢).

وَالِاسْتِهْلَالُ رُويَ فِي تَفْسِيرِهِ حَدِيثٌ مَرْفُوعٌ ضَعِيفٌ  
«الِاسْتِهْلَالُ الْغَطَاسُ».

أَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ [«كشف الاستار» (١٣٩٠)].

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: اسْتَهْلَ الْمَوْلُودُ إِذَا بَكَى عِنْدَ وَلَدَيْهِ، وَهُوَ  
كِتَابَةٌ عَنْ وَلَدَيْهِ حَيًّا، وَإِنْ لَمْ يَسْتَهْلِ بَلَى وَجَدَتْ مِنْهُ أَمَارَةٌ تَدُلُّ  
عَلَى حَيَاتِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اسْتَهْلَ السَّقَطُ بَيَّنَّ لَهُ حُكْمُ  
غَيْرِهِ فِي أَنَّهُ يَرِثُ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ سَائِرُ الْأَحْكَامِ مِنَ الْغُسْلِ

والتَّكْفِينِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ، وَيَلِزُمُ مَنْ قَتَلَهُ الْقَوْدُ أَوْ الدَّيَّةُ.

وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَكْفِي فِي الْإِخْبَارِ بِاسْتِهْلَالِهِ عَذْلَةٌ أَوْ لَا بَدُّ  
مِنْ عَدْلَتَيْنِ أَوْ أَرْبَعٍ:

الْأَوَّلُ لِلْهَادِيَّةِ، وَالثَّانِي لِلْهَادِي، وَالثَّالِثُ لِلشَّافِعِيِّ، وَهَذَا  
الْخِلَافُ يَجْرِي فِي كُلِّ مَا يَتَعَلَّقُ بِعَوَرَاتِ النِّسَاءِ.

وَأَمَّا مَقْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْتَهْلِ لَا يُحْكَمُ بِحَيَاتِهِ فَلَا  
يُبَيَّنُّ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي ذَكَرْنَا.

## ٩- ليس للقاتل ميراث

٩٠٩- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ  
جَدِّهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنْ  
الْمِيرَاثِ شَيْءٌ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ [«كبرى» (٩٧/٤)]، وَالدَّارِمِيُّ (٩٦/٤)، وَرَوَاهُ ابْنُ  
عَدِيٍّ الْأَثَرُ، وَأَعْلَنَ النَّسَائِيُّ، وَالصُّوَابِيُّ وَفَقَّهَ عَلَى عَمْرِو.

وَالْحَدِيثُ لَهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ لَا تَقْصُرُ عَنِ الْعَمَلِ بِمَعْمُورِهَا.

وَالِإِذَا مَا أَفَادَهُ مِنْ عَدَمِ ارِثِ الْقَاتِلِ عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطِيئًا  
ذَقَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ، وَأَصْحَابُهُ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ قَالُوا لَا  
يَرِثُ مِنَ الدَّيَّةِ، وَلَا مِنَ الْمَالِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ الْقَتْلُ خَطِيئًا، وَرِثَ  
مِنَ الْمَالِ دُونَ الدَّيَّةِ.

وَلَا يَتِمُّ لَهُمْ دَلِيلٌ نَاهِيصٌ عَلَى هَذِهِ التَّفَرُّقِ بَلَى أَخْرَجَ  
الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٠/٩) عَنْ خَلَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا رَمَى بِحَجَرٍ فَاصْطَابَ أُمَّةً  
فَمَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ فَارَادَ نَصِيئَتَهُ مِنْ مِيرَاثِهَا فَقَالَ لَهُ إِخْوَتُهُ: لَا حَقَّ  
لَكَ فَاذْتَمِعُوا إِلَى عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ:  
حَقُّكَ مِنْ مِيرَاثِهَا الْحَجَرُ فَاغْرَمَهُ الدَّيَّةُ، وَلَمْ يُعْطِهِ مِنْ مِيرَاثِهَا  
شَيْئًا.

وَأَخْرَجَ إِضَافًا (٢٢٠/٦) عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ  
قَتَلَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا أَوْ خَطِيئًا عَنْ يَرِثُ فَلَا مِيرَاثَ لَهُ  
مِنْهَا، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ قَتَلَتْ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا أَوْ خَطِيئًا فَلَا  
مِيرَاثَ لَهَا مِنْهَا، وَإِنْ كَانَ الْقَتْلُ عَمْدًا، فَالْقَوْدُ إِلَّا أَنْ يَعْفُوَ  
أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ فَإِنَّ عَفْوًا فَلَا مِيرَاثَ لَهُ مِنْ عَقْلِهِ، وَلَا مِنْ مَالِهِ.



(٢٩٢/١-٢٩٢).

وللعلماء كلام كثير في طرق الحديث، وصحبه، وعديها.

وقد تقدم في كتاب البيع.

ودل على أن الولاية لا يكتسب ببيع ولا هبة، ويقاس  
عليهما سائر التمليكات من النذر، والوصية لأنه قد جعله  
كالنسب، والنسب لا يتقل بعوض، ولا بغير عوض.

## ١٢- أفرضكم زيد بن ثابت

٩١٢- وَعَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفَرَضُكُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ».

أخرجه أحمد (١٨٤/٣)، والأربعة سوى أبي داود، النسائي [لضعاف  
الصحابة] (١٣٨)، ابن ماجه (١٥٤)، وصححه الترمذي (٣٩٧١)، وابن  
حيان (٧١٣١)، والحاكم (٤٢٧/٣)، وأعل بالإرسال.

(وعن أبي قلابة) بكسر القاف وتخفيف اللام بعده الف  
فمروحة تابعي جليل.

(عن أنس رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ: «أَفَرَضُكُمْ زَيْدُ  
بْنُ ثَابِتٍ». أخرجه أحمد، والأربعة سوى أبي داود، وصححه  
الترمذي، وابن حبان، والحاكم، وأعل بالإرسال) بأن أبا قلابة لم  
يسمع هذا الحديث من أنس، وإن كان سماعه لغيره من  
الأحاديث عن أنس ثابتاً.

وهذا الذي ذكر قطعة من الحديث فإنه حديث طويل فيه  
ذكر سبعة من الصحابة يختص كل منهم بمصلحة خير فذكر  
المصنف منه ما له تعلق بباب الفرائض لأنه شهادة لزيد بن  
ثابت بأنه أعلم المخاطبين بالموارث فيؤخذ منه أنه يرجع إليه  
عند الاختلاف، واعتدته الشافعي في الفرائض ورجحه على  
غيره.

قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلي وشريح، وغيرهم من قضاة  
المسلمين.

## ١٠- ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصبة

٩١٠- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ:  
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ  
الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصَبَتِهِ مَنْ كَانَ».

رواه أبو داود (٢٩١٧)، والنسائي [الكبرى] كما في «الشفعة»  
(١٠٥٨١)، وابن ماجه (٢٧٣٢)، وصححه ابن أبي شيبة، وابن عبد البر

المراء بإحراز الوالد أو الولد: أن ما صار مستحقاً لهما من  
الحقوق فإنه يكون للعصبة ميراثاً.

والحديث فيه قصة، ولفظه في السنن «أن رثاب بن خديجة  
تزوج امرأة فولدت له ثلاثة غلمة فماتت أمهم فزرونها رباعها  
وولاء موليها، وكان عمرو بن الناصب عصبة بينها فأخرجهم  
إلى الشام فماتوا فقدم عمرو بن الناصب، ومات مولى لها  
وترك مالا فخاصمه إخوانها إلى عمر بن الخطاب فقال عمرو:  
قال رسول الله ﷺ: «ما أحرز» - الحديث قال: فكتب له كتاباً  
فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف، وزيد بن ثابت ورجل آخر.

والحديث دليل على أن الولاية لا يورث.

وفيه خلاف، وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا اعتق رجل  
عبداً ثم مات ذلك الرجل، وترك أخوين أو ابنتين ثم مات أحد  
الابنتين، وترك ابناً أو أحد الأخوين وترك ابناً، فعلى القول  
بالتوريث ميراثه بين الابن وابن الابن أو الأخ وابن الأخ،  
وعلى القول بعدمه يكون للابن وحده.

## ١١- الولاية لا يباغ ولا يوهب

٩١١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ رضي الله عنه رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى  
عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لِحَمَةٍ  
كَلَحَمَةِ النَّسَبِ لَا يَبَاغُ وَلَا يُوهَبُ».

رواه الحاكم (٣٤١/٤) من طريق الثعلبي عن محمد بن الحسن عن  
أبي يوسف، وصححه ابن حبان (٤٩٥٠)، وأعله البيهقي [السنن الكبرى]



من حيث المعنى بأنه لو لم يُوصَ لقسَم جميع ماله بين ورثته بالإجماع فلَوْ كَانَت الوصية واجبة لأُخْرِجَ من ماله سَهْمُ يَنْوِبُ عن الوصية.

والأقرب ما دَعَبَ إِلَيْهِ الْهَادِيَةُ وَأَبْر ثَوْرٍ مِنْ وَجْهِهَا عَلَى مَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ شَرْعِيٌّ يَحْسَى أَنْ يَضِيعَ إِنْ لَمْ يُوصَ بِهِ كَوَدِيعَةٍ، وَدِينٌ لِلَّهِ تَعَالَى أَوْ لِأَدَمِيٍّ، وَمَحَلُّ الْوَجُوبِ فِيمَنْ عَلَيْهِ حَقٌّ، وَمَعْنَى مَالٍ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ تَخْلِيصُهُ إِلَّا إِذَا أَوْصَى بِهِ، وَمَا انْتَفَى فِيهِ وَاحِدٌ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

وقوله (الليتين) للتقريب لا للتخديد، وإلا فقد رُوِيَ «ثلاث ليالٍ» (م) (١٦٢٧) (٤).

وقال الطَّبِيُّ: فِي تَخْصِيصِ اللَّيْتَيْنِ وَالثَّلَاثِ تَسَامُحٌ فِي إِرَادَةِ الْمَالِغَةِ أَيْ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَبْتَاعَ زَمَانًا.

وقد سَاعَدَتْهُ فِي اللَّيْتَيْنِ وَالثَّلَاثِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَجَاوَزَ ذَلِكَ.

وروى مُسْلِمٌ (١٦٢٧) عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَاوِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: وَلَمْ أَبْتَ لَيْلَةً إِلَّا وَصِيَّتِي مَكْتُوبَةً عِنْدِي.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ قِيلَ لِابْنِ عُمَرَ فِي مَرَضٍ: مَوْتِيهِ أَلَا تُوصِي؟ قَالَ: أَمَّا مَالِي فَاللَّهُ أَعْلَمُ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ فِيهِ.

فَيَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ بِأَنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَصِيَّتَهُ وَيَتَعَاهَدُهَا، وَيَنْجُزُ مَا كَانَ يُوصِي بِهِ حَتَّى وَقَدْ عَلَيْهِ الْمَوْتُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي بِهِ.

وَلِي قَوْلُهُ «أَمَّا مَالِي فَاللَّهُ أَعْلَمُ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ فِيهِ» مَا يَدُلُّ لِهَذَا الْجَمْعِ.

وَأَسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ (مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ) عَلَى جَوَازِ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْكِتَابَةِ وَالْخَطِّ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَرَنْ بِشَهَادَةٍ.

وَقَالَ بَعْضُ أئمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ: إِنْ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالْوَصِيَّةِ، وَأَنَّهُ يَجُوزُ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْخَطِّ فِيهَا مِنْ دُونِ شَهَادَةِ الْخَبَرِ فِيهَا، وَلِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لَأَمْرِ الشَّارِعِ بِهَا، وَهِيَ تَكُونُ ثَمًّا يُلْزَمُ مَنْ خُفِيَ وَلِوِازِمَ كَانَ حَقًّا أَنْ تُجَدَّدَ فِي الْأَرْقَاتِ، وَاسْتِصْحَابُ الْإِشْهَادِ فِي كُلِّ لَازِمٍ يُرِيدُ أَنْ يَتَخَلَّصَ مِنْهُ خَشْيَةً مُفَاجَأَةً الْأَجَلِ مُتَعَسِّرًا

## ٢٤- كتاب الوصايا

الوصايا جمع وصية كَهَدَايَا وَهَدْيَةٍ، وَهِيَ شَرْعًا عَهْدٌ خَاصٌّ يُضَافُ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ.

### ١- الأمر بالوصية

٩١٣- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا حَقٌّ أَمْرِي مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَهُ فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ».

نَقَّحَ عَلَيْهِ [الْبَغَاوِيُّ] (٢٧٣٨)، مُسْلِمٌ (١٦٢٧).

كَلِمَةُ «مَا» نَافِيَةٌ بِمَعْنَى لَيْسَ، وَ«حَقٌّ» اسْمُهَا، وَخَبَرُهَا مَا بَعْدَ «إِلَّا»، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ فِي الْخَبَرِ لَوْ قَوَّعَ الْفَصْلُ بِ«إِلَّا».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَعْنَاهُ مَا الْحَزْمُ، وَالْاِخْتِصَاطُ لِلْمُسْلِمِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةً عِنْدَهُ إِذَا كَانَ لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَهُ فِيهِ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي مَتَى تَأْتِيهِ مِيتَتُهُ فَتَحْصُلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يُرِيدُ مِنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: الْحَقُّ لُغَةٌ: الشَّيْءُ الثَّابِتُ، وَيَطْلُقُ شَرْعًا عَلَى مَا يَبْتَغَى بِهِ الْحُكْمُ، وَالْحُكْمُ الثَّابِتُ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا أَوْ مَنُودًا، وَيَطْلُقُ عَلَى الْمَبَاحِ بِقَلَّةٍ فَإِنْ اقْتَرَنَ بِهِ «عَلَى»، وَغَوَّهَ كَانَ ظَاهِرًا فِي الْوَجُوبِ، وَإِلَّا فَهُوَ عَلَى الْاِخْتِمَالِ.

وَلِي قَوْلُهُ (يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَهُ) مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَصِيَّةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عِنْدَ إِرَادَتِهِ.

وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الْأَمْرِ بِهَا، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ أَمْ لَا.

فَلَنَعْبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهَا مَنُودَةٌ.

وَذَعَبَ دَاوُدُ، وَأَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى وَجْهِهَا، وَحَكِيٌّ عَنِ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ.

وَادَّعَى ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى عَدَمِ وَجْهِهَا مُسْتَدَلًّا



بل يتعدّر في بعض الأوقات فيلزم منه عدم وجوب الوصية أو شرعيّتها بالكتابة من دون شهادة إذ لا فائدة في ذلك.

وقد ثبت الأمر المذكور في الحديث بها فدل على قبولها من غير شهادة.

وقال الجماهير: المراد مكتوبة بشروطها، وهو الشهادة.

واستدلوا بقوله تعالى ﴿شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ﴾ [الأنعام: ١٠٦] فإنه دال على اعتبار الإشهاد في الوصية.

وأجيب بأنه لا يلزم من ذكر الإشهاد في الآية أنها لا تصح الوصية إلا به.

والتحقيق أن المعبر معرفة الخط فإذا عُرِفَ خط الموصي عمل به، ومثله خط الحاكم، وعليه عمل الناس قديماً وحديثاً.

وقد كان رسول الله ﷺ يبعث الكتب يدعو فيها العباد إلى الله، وتقوم عليهم الحجة بذلك، ولم يزل الناس يكتب بعضهم إلى بعض في المهمات من الدينيات والدينيات، ويعملون بها، وعليه العمل بالوجادة كل ذلك من دون إشهاد.

والحديث دليل على الإيصاء بشيء يتعلّق بالحقوق، ونحوها لقوله «لشيء يريد أن يوصي» فيه.

وأما كتب الشهادات، ونحوها مما جرت به عادة الناس فلا يُعرف فيه حديث مرفوع.

وإنما أخرج عبد الرزاق (٥٣/٩) بسند صحيح عن أنس موقوفاً قال: كانوا يكتبون في صدور وصاياهم: بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله «وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور»، وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله، ويصلحوا ذات بينهم، ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين، وأوصاهم بما أوصى به إبراهيم بنه ويعقوب «إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون» [البقرة: ١٣٢].

وضمير «كانوا» عائذ إلى الصحابة إذ المخبر صحابي.

واختلف العلماء هل أوصى رسول الله ﷺ أو لم يوصى باختلاف الروايات في ذلك

ففي البخاري (٢٧٤٠) عن ابن أبي أوفى أنه لم يوص قالوا: لأنه لم يترك مالا.

وأما الأرض فقد كان سبيلها.

وأما السلاح والبغلة فقد كان أخبر أنها لا تورث. كذا ذكره النووي

وفي المغازي لابن إسحاق «أنه ﷺ لم يوص عند موته إلا بثلاث لكل من الثاريتين، والرّهاويين، والأشعرين بجاذ مائة وسق من خيبر، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينار، وأن يُنفذ بعث أسامة».

وأخرج مسلم (١٦٣٧) من حديث ابن عباس «أوصى ﷺ بثلاث: أجيروا الوفاء ببطل ما كنتم أجيروهم» - الحديث.

وفي حديث ابن أوفى (ج ٢٧٤٠): أوصى بكتاب الله.

وفي حديث أنس عند النسائي «كبرى» كما في «حفة الأشراف» (٨٩١)، وأحمد (١١٧/٣)، وابن سعد (الطبقات ٢٥٣/٢) «كانت وصيته ﷺ حين حضرته الموت: الصلاة وما ملكت أيما نكمت».

وقد ثبت وصيته بالانصار، وبأهل بيته، ولكنها ليست عند الموت، وروي غير ذلك.

قلت: وقد ثبت أنه ﷺ أراد في مرضه أن يكتب كتاباً، وهو وصيته للأمة إلا أنه حيل بينه وبينه كما أخرجه البخاري (٤٤٣١، ٤٤٣٢).

## ٢- أكثر ما يُوصى به الثالث

٩١٤- وَعَنْ «سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: لَا قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: لَا قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِيهِ؟ قَالَ: الثُلُثُ، وَالثُلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ إِنْ تَذَرْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ

تَذَرْتَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ



الناس».

مُثَقَّنٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٢٩٥)، مسلم (١٦٢٨)]

(وعن «سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ آتَا دُونَ مَالٍ» وَقَعَ فِي رِوَايَةٍ (م (١٦٢٨) (٨)): «كثير»

«وَلَا يَرِيحِي إِلَّا ابْنَةُ لِي وَاحِدَةً أَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي قَالَ: لَا قُلْتُ: أَتَصَدَّقُ بِخَطَرِ مَالِي؟ قَالَ: لَا قُلْتُ: أَتَصَدَّقُ بِثُلُثِيهِ؟ قَالَ: الثُّلُثُ وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ إِنَّكَ إِن يَرَوْى بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِهَا فَالْفَتْحُ عَلَى تَقْدِيرٍ لَمْ التَّعْلِيلِ، وَالْكَسْرُ عَلَى أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ، وَجَوَابُهُ «خَيْرٌ» عَلَى تَقْدِيرٍ فَهُوَ خَيْرٌ

«تَلَزَزَ وَرَثَتُكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَلَزَمَهُمْ عَالَةً» جَمَعَ عَائِلٍ هُوَ الْفَقِيرُ

(يَتَكَفَّفُونَ) يَسْأَلُونَ (النَّاسَ) بِأَكْفَفِهِمْ (مُثَقَّنٌ عَلَيْهِ)

اِخْتَلَفَ مَتَى وَقَعَ هَذَا الْحُكْمُ

فَقِيلَ: فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ بِمَكَّةَ فَإِنَّهُ مَرَضَ سَعْدٌ فَعَادَهُ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ.

وَقِيلَ: فِي فَتْحِ مَكَّةَ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢١١٩) عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَاتَّفَقَ الْحَفَظُ أَنَّهُ وَهَمٌ، وَإِنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الصَّحِيحُ.

وَقِيلَ: وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْمَرْتَيْنِ مَعًا، وَاحَدَ مِنْ مَفْهُومِ قَوْلِهِ «كَثِيرٌ» أَنَّهُ لَا يَوْصَى مِنْ مَالٍ قَلِيلٍ رَوَى هَذَا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ.

وَقَوْلُهُ «لَا يَرِيحِي إِلَّا ابْنَةُ لِي» أَي لَا يَرِثُنِي مِنَ الْأَوَّلَى، وَالْأُفْ فَإِنْ سَعِدَا كَانَ مِنْ بَنِي زُهْرَةَ وَهَمَّ عَصَبَتُهُ، وَكَانَ هَذَا قِيلَ أَنْ يُؤَلَّدَ لَهُ الذُّكُورُ، وَالْأُفْ فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْوَاقِدِي أَنَّهُ وَلَدَ لِسَعْدٍ بَعْدَ ذَلِكَ أَرْبَعَةَ بَنِينَ، وَقِيلَ: أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةٍ، وَمِنَ الْبَنَاتِ اثْنَتَا عَشْرَةَ بِنَاتًا.

وَقَوْلُهُ (الْمُتَصَدِّقُ) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَهُ فِي تَجْزِئِ ذَلِكَ فِي الْحَالِ أَوْ أَرَادَ بَعْدَ الْمَوْتِ إِلَّا أَنَّهُ فِي رِوَايَةٍ بَلْفُظٍ «أَوْصِي»، وَهِيَ نَصٌّ فِي الثَّانِي فَيَحْتَمِلُ الْأَوَّلَ عَلَيْهِ.

وَقَوْلُهُ (بِشَطْرِ مَالِي) أَرَادَ بِهِ النِّصْفَ.

وَقَوْلُهُ «وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ» يُرْوَى بِالْمُثَلَّثَةِ، وَيَسْمُوهُنَّ عَلَى أَنَّهُ

شَكُّ مِنَ الرَّوَايَةِ وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْبَخَارِيِّ (٢٧٤٤)، وَمِثْلُهُ وَقَعَ فِي الثَّانِي (٢٤١/٦)، وَأَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ بِالْمُثَلَّثَةِ وَوَصَفَ الثُّلُثُ بِالْأَكْثَرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا دُونَهُ.

وَفِي قَائِدَةٍ وَصَفُوهُ بِذَلِكَ أَحْتِمَالَانِ:

الْأَوَّلُ بَيَانُ أَنَّ الْأَوَّلَى الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وَهَذَا هُوَ التَّجَادُّ، وَفِيهِمَا ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: وَدَدْتُ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنَ الثُّلُثِ إِلَى الرَّبْعِ فِي الْوَصِيَّةِ.

وَالثَّانِي: بَيَانُ أَنَّ التَّصَدِّقَ بِالْثُلُثِ هُوَ الْأَكْمَلُ أَيْ كَثِيرٌ أَجْرُهُ، وَيَكُونُ مِنَ الْوَصْفِ بِجَمَالِ الْمُتَعَلِّقِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى مَنْعِ الْوَصِيَّةِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ لِمَنْ لَهُ وَارَثٌ، وَعَلَى هَذَا اسْتَقَرَّ الْإِجْمَاعُ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ يُسْتَحَبُّ الثُّلُثُ أَوْ أَقَلُّ

فَلَنَعَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَالشَّافِعِيُّ، وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ مَتَى دُونَ الثُّلُثِ لِقَوْلِهِ «وَالْثُلُثُ كَثِيرٌ»

قَالَ قَتَادَةُ: أَوْصَى أَبُو بَكْرٍ بِالْخَمْسِ، وَأَوْصَى عُمَرُ بِالرَّبْعِ وَالْخَمْسُ أَحَبُّ إِلَيَّ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ الثُّلُثُ لِقَوْلِهِ ﷺ «إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَكُمْ فِي الْوَصِيَّةِ ثُلُثَ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ»، وَسَيَأْتِي قَرِيبًا (بِرِوَايَةِ (٩٠٨)) أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

وَالْحَدِيثُ وَرَدَ فِيمَنْ لَهُ وَارَثٌ

قَالُوا مَنْ لَا وَارَثَ لَهُ فَلَنَعَبَ مَالِكَ إِلَى أَنَّهُ مِثْلُ مَنْ لَهُ وَارَثٌ فَلَا يُسْتَحَبُّ لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثُّلُثِ.

وَاجَازَتِ الْهَادِيَّةُ وَالْحَفَظَةُ لَهُ الْوَصِيَّةُ بِالْمَالِ كُلِّهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ فَلَوْ أَجَازَ الْوَارِثُ الْوَصِيَّةَ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلُثِ نَعَلَتْ لِاسْقَاطِهِمْ حَقَّهُمْ.

وَالِى هَذَا نَعَبَ الْجُمْهُورُ، وَخَالَفَتْ الظَّاهِرَةُ وَالْمَزْنِيَّةُ، وَسَيَأْتِي (بِرِوَايَةِ (٩٠٧)) فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرِثَةُ»، وَأَنَّهُ حَسَنٌ يُعْمَلُ بِهِ.

نَعَمْ فَلَوْ رَجَعَ الْوَرِثَةُ عَنِ الْإِجَازَةِ فَلَنَعَبَ جَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُمْ فِي حَيَاةِ الْمَوْصِي، وَلَا بَعْدَ وَفَاتِهِ.



وقيل: إن رجعوا بعد وفاته فلا يصح لأن الحق قد انقطع بالموت بخلاف حال الحياة فإنه يتجدد لهم الحق.

وسبب الخلاف الاختلاف في المفهوم من قوله ﷺ «إنك إن نذر إلى أخيره هل يفهم منه علة المنع من الوصية بأكثر من الثلث، وأن السبب في ذلك رعاية حق الوارث، وأنه إذا انتفى ذلك الحكم بالمنع أو أن العلة لا تتمدى الحكم أو يجعل المسلمون بمنزلة الورثة كما هو أحد قولي الشافعي، والأظهر أن العلة متعدية، وأنه ينتفى الحكم في حق من ليس له وارث معين.

### ٣- الصدقة عن لم يوص

٩١٥- وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أُمِّي اقْتَلَيْتْ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوصِ، وَأَظْنُّهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلسَّيِّدِ [البخاري (٢٧٦٠)، مسلم (١٠٠٤)]

(وعن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً جاء مئيباً أنه سعد بن عبادة

«أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمِّي اقْتَلَيْتْ» بضم الشاء بعد الفاء الساكنة، وكسر اللام (نفسها) أَخَذَتْ قَلْبَهُ «وَلَمْ تُوصِ، وَأَظْنُّهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ أَلْفَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا قَالَ: نَعَمْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ)

في الحديث دليل على أن الصدقة من الولد تلحق الميت، ولا يعارضه قوله تعالى «وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى» [النجم: ٣٩] لثبوت حديث «إِنْ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَنَسِكُمْ» [أبو داود (٣٥٣٠)، ابن ماجه (٢٢٩٢)]، ونحو قوله من سعيه، وثبوت «أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ» [مسلم (٢٦٨٢)]، وقدّمنا الكلام في ذلك في آخر كتاب الجنائز.

### ٤- لا وصية لوارث

٩١٦- وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٦٧/٥) وَالْأَرْنَؤَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ [أبو داود (٢٨٧٠)، الترمذي (٦٧٠)، ابن ماجه (٢٠٠٧)] إِلَّا النَّسَائِيَّ، وَحَسَنُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَوَاهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ، وَابْنُ الْجَارُودِ (٩٤٩) -

وَرَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (١٥٢/٤) مِنْ خَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَزَادَ فِي أَخْبَرِهِ «إِلَّا أَنْ يَمُتَ الْوَرِثَةُ»، وَابْنُ دُحْدُحٍ حَسَنٌ

وَلِي الْبَابِ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ عَنِ التِّرْمِذِيِّ (٢١٢)، وَالنَّسَائِيِّ (٢٤٧/٦)، وَعَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٢٧١٤)، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شَيْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ (٩٨/٤)، وَعَنْ جَابِرٍ عَنْهُ أَيْضاً (٩٧/٤).

وَقَالَ: الصَّوَابُ إِرْسَالُهُ، وَعَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ ابْنِ أَبِي

شَيْبَةَ (٢٠٨/٦).

ولا يخلو إسناده كل واحد منها عن مقال لكون مجموعها ينهض على العمل به بل جزم الشافعي في الأم (١١٤/٤): أن هذا المتن متواتر فإنه قال إنه نقل كافيه عن كافيه، وهو أقوى من نقل واحد

(قلت) الأقرب وجوب العمل به لتعدد طرقه، ولما قاله الشافعي، وإن نازع في تواتره الفخر الرازي، ولا يضر ذلك بشيئه فإنه تلقى بالقبول من الأمة كما عرفت.

وقد ترجم له البخاري [ك الوصايا، باب (٦)] فقال: باب لا وصية لوارث، وكأنه لم يثبت على شرطه فلم يخرجها، ولكنه أخرجه بعد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفاً في تفسير الآية، وله حكم المرفوع.

والحديث دليل على منع الوصية للوارث، وهو قول الجماهير من العلماء.

وذهب الهادي، وجماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى «كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ» [القرة: ١٨٠]



(قلت): والأحسن ما قيل عن بعض المالكية، واختاره الروائي من الشافعية: أن مدار الأمر على التهمة وعدمها، فإن فقدت جاز، وإلا فلا، وهي تعرف بقرائن الأحوال، وغيرها. وعن بعض الفقهاء أنه لا يصح إقراره إلا للزوجة بتبهرها.

### ٥ - شرعية الوصية بالثلث

٩١٧- وعن معاوية بن جبريل رضي الله تعالى عنه قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ زِيَادَةً فِي حَسَنَاتِكُمْ».

رواه الدارقطني (١٥٠/٤) وأخرجه أحمد (٤٤٠/١)، والنسائي (كشف الاستار (١٣٨٧)) من حديث أبي الثرقاء.

وإن ما جاء (٧٧٠/٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وكذا ضعيف، لكن قد يقوى بضعها بضعاً: والله أعلم.

وذلك لأن في إسناده إسماعيل بن عياش، وشيخه حنبل بن حبيب، وهما ضعيفان، وإن كان لهم في رواية إسماعيل تفصيل معروف.

والحديث دليل على شرعية الوصية بالثلث، وأنه لا يمنع منه الميت.

وظاهره الإطلاق في حق من له مال كثير، ومن قل ماله، وسواء كانت لوارث أو غيره، ولكن يقيده ما سلف من الأحاديث التي هي أصح منه فلا تنفذ للوارث، وإليه ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم والمؤيد بالله وروى عن زيد بن علي.

وذهبته الهاديونية إلى نفوذها للوارث، وأدعى فيه إجماع أهل البيت، ولا يصح هذا.

واعلم أن قوله تعالى «مَنْ يَتَدَبَّرْ وَصِيَّةَ يُوصَى بِهَا أَوْ ذَنْبٍ» (النساء: ١١) يقتضي ظاهراً أنه يخرج الدين، والوصية من تركته الميت على سواء فتشارك الوصية الدين إذا استغرق المال.

وقد اتفق العلماء على أنه يقدم إخراج الدين على الوصية لما أخرجه أحمد (٧٩/١)، والترمذي (٢٠٩٤)، وغيرهما من حديث علي عليه السلام من رواية الحارث الأعور عنه قال «قضى مُحَمَّدٌ ﷺ أَنْ الدِّينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَأَنْتُمْ تَقْرَأُونَ الْوَصِيَّةَ قَبْلَ

قَالُوا، وَنَسَخَ الرَّجُوبُ لَا يُبَاقِي بَقَاةَ الْجَوَازِ قُلْنَا: نَعَمْ لَوْ لَمْ يَرُدْ هَذَا الْحَدِيثُ فَإِنَّهُ نَافِي لْجَوَازِهَا إِذْ وَجُوبُهَا قَدْ عَلِمَ نَسْخُهُ مِنْ آيَةِ الْمَوَارِيثِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ، وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ فَنَسَخَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ فَجَعَلَ «لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَى»، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس، وجعل للمرأة الثمن والربع، وللزوج الشطر والربع.

وقوله «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ» دل على أنها تصح، وتنفذ الوصية للوارث إن أجازها الورثة، وتقدم الكلام في إجازة الورثة ما زاد على الثلث هل ينفذ بها أو لا، وإن الظاهرية ذهبت إلى أنه لا أثر لإجازتهم، والظاهر معهم لأنه ﷺ لما نهى عن الوصية للوارث قبيحاً بقوله «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَرَثَةُ»، وأطلق لما منع عن الوصية بالزائد على الثلث، وليس لنا تقييد ما أطلقه، ومن قيد هنالك قال إنه يؤخذ القيد من التعليل بقوله «إِنَّكَ إِنْ تَذَرَ الْخَبْرَ فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ كَانَ مُرَاعَاةً لِحَقِّ الْوَرِثَةِ فَإِنْ أَجَازُوا سَقَطَ حَقُّهُمْ، وَلَا يَخْلُو عَنْ قُوَّةِ هَذَا فِي الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ».

واختلفوا إذا أقر المريض للوارث بشيء من ماله فأجازة الأوزاعي، وجماعة مطلقاً.

وقال أحمد لا يجوز إقرار المريض لوارثه مطلقاً، واحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها إقراراً.

واحتج الأول بما يتضمن الجواب عن هذه الحجة فقال إن التهمة في حق المحتضر بعيدة، وبأنه وقع الانتفاء أنه لو أقر بوارث آخر صح إقراره مع أنه يتضمن الإقرار بالمال، وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك إقراره للظن المحتمل فإن أمره إلى الله تعالى.

(قلت) وهذا القول أقوى دليلاً، واستثنى مالك ما إذا أقر لبيته، ومعها من يشاركها من غير الولد كابن العم قال: لأنه يثبت في أنه يزيد لأبيته، وينقص ابن العم، وكذلك استثنى ما إذا أقر لزوجه المعروف بحبيبه لها، وميله إليها، وكان بينه وبين ولده من غيرها تباعد لا سيما إذا كان له منها ولد في تلك الحال.



الدَّيْنِ «وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ [إِذِ الْوَصَايَا، بَاب (٩)»، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لَكِنْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: الْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَكَانَ الْبُخَارِيُّ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ لِاعْتِصَادِهِ بِالِاتِّفَاقِ عَلَى مُقْتَضَاهُ.

وَقَدْ أوردَ لَهُ شَاهِدًا، وَلَمْ يَخْتَلَفِ الْعُلَمَاءُ أَنَّ الدَّيْنَ يُقَدَّمُ عَلَى الْوَصِيَّةِ.

لِإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا فَلَمْ قَدِّمَتِ الْوَصِيَّةُ عَلَى الدَّيْنِ فِي الْآيَةِ؟

(قُلْتُ) أَجَابَ السُّهَيْلِيُّ بِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتِ الْوَصِيَّةُ تَقَعُ عَلَى وَجْهِ الْبَرِّ وَالصَّلَاةِ، وَالَّذِينَ يَقَعُ بِتَعْدِي الْمَيِّتِ بِمَحَسَبِ الْأَغْلَبِ بِدَأْ بِالْوَصِيَّةِ لِكَوْنِهَا أَفْضَلَ.

وَأَجَابَ غَيْرُهُ بِأَنَّهَا إِنَّمَا قَدِّمَتِ الْوَصِيَّةُ لِأَنَّهَا شَيْءٌ يُؤْخَذُ بِغَيْرِ عَوْضٍ، وَالَّذِينَ يُؤْخَذُ بِعَوْضٍ فَكَانَ إِخْرَاجُ الْوَصِيَّةِ أَشَقَّ عَلَى الْوَرَاثَةِ مِنْ إِخْرَاجِ الدَّيْنِ، وَكَانَ أَدَاؤُهَا مِثْلَ مِثْلِ الْفَرِيضَةِ بِخِلَافِ الدَّيْنِ فَقَدِّمَتِ الْوَصِيَّةُ لِلذَّيْنِ، وَلِأَنَّهَا حِظُّ الْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ غَالِبًا، وَالَّذِينَ حِظُّ الْغَرِيمِ يَطْلُبُهُ بِقُوَّةٍ، وَلَهُ مَقَالٌ، وَلِأَنَّ الْوَصِيَّةَ يُنْشِئُهَا الْمَوْصِي مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ فَقَدِّمَتِ تَحْرِيسًا عَلَى الْعَمَلِ بِهَا بِخِلَافِ الدَّيْنِ فَإِنَّهُ مَطْلُوبٌ مِنْهُ ذِكْرٌ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ أَوْ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ مُمَكِّنَةٌ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ تَتَعَلَّقُ بِذَمِّهِ إِمَّا نَدْبًا أَوْ وَجُوبًا فَيَشْتَرِكُ فِيهَا جَمِيعُ الْمَخَاطِبِينَ، وَتَقْضَى بِالْمَالِ وَالْعَمَلِ، وَقِيلَ مَنْ يَخْلُو عَنْ ذَلِكَ بِخِلَافِ الدَّيْنِ، وَمَا يَكْثُرُ وَقَوْعُهُ أَهَمُّ بِأَنَّهُ يُذَكَّرُ أَوَّلًا ثُمَّ يَقْلُ وَقَوْعُهُ.



## الوديعة أمانة.

وفي بعضها مقال، ويعني عن ذلك الإجماع فإنه وقع على أنه ليس على الوديعة ضمان إلا ما يروى عن الحسن البصري أنه إذا اشترط عليه الضمان فإنه يضمن.

وقد تؤول بأنه مع التفريط.

والوديعة قد تكون باللفظ كاستودعتك، ونحوه من الألفاظ الدالة على الاحتفاظ، وكفي القبول لفظاً.

وقد تكون بغير لفظ كأن يضع في حانوته، وهو حاضر، ولم ينعه من ذلك أو في المسجد، وهو غير متصل.

وأما إذا كان في الصلاة فلا لأنه لا يمكنه إظهار الكراهة. وفي باب الوديعة تفاصيل في الفروع كثيرة.

قوله (وباب قسم الصدقات) بين الأصناف الثمانية

(تقدم في آخر الزكاة) وهو اليتى بالانصال به

(وباب قسم الفقه والغنيمة يأتي عقب الجهاد إن شاء الله تعالى)

وهو أولى بأن يلي الجهاد لأنه من توابعه، وإنما ذكر المصنف هذا لأنها جرت عادة كتّاب فروع الشافعية على جعل هذين البابين قبيل كتاب النكاح، والمصنف خالفهم فالحقهما بما هو اليتى بهما.

## ٢٥- كتاب الوديعة

الوديعة: هي العين التي يضعها مالكها أو نائبه عند آخر ليحفظها، وهي مندوبة إذا وثق من نفسه بالأمانة لقوله تعالى ﴿وَتَوَاتَوْا عَلَى الْبِرِّ وَالْقَرَى﴾ [المائدة: ٢].

وقوله ﷺ «وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

أخرجه مسلم (٢٦٩٩).

وقد تكون واجبة إذا لم يكن من يصلح لها غيره، وخاف الهلاك عليها إن لم يقبلها.

## ١- لا ضمان في الوديعة

٩١٨- عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أودَعَ وديعةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ».

أخرجه ابن ماجه (٢٤٠١).

ولي إسناده ضعف.

وباب قسم الصدقات تقدم في آخر الزكاة.

وباب قسم الفقه والغنيمة يأتي عقب الجهاد إن شاء الله تعالى.

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أودَعَ وديعةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ ضَمَانٌ». أخرجه ابن ماجه. ولي إسناده ضعف)، وذلك أن في روايته المنسوبة إلى الصباح، وهو متروك.

وأخرجه الدارقطني (٤١/٣) بلفظ «لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرِ الْمُغْلِ ضَمَانٌ، وَلَا عَلَى الْمُسْتَوْدِعِ غَيْرِ الْمُغْلِ ضَمَانٌ».

وفي إسناده ضعيفان قال الدارقطني: وإنما يروى هذا عن شريح غير مرفوع، وفسر المغل.

في رواية الدارقطني بالخائن، وقيل: هو المستغل.

وفي الباب آثار عن أبي بكر وعلي وابن مسعود وجابر أن



ووقع في رواية ابن حبان (٤٠٢٦) مُدرجاً تفسيرُ الوجاء بأنه الإحصاء.

وقيل: الوجاء رضُ الحَصِيَّتَيْنِ، والإحصاءُ مَلَهُمَا.

والمرادُ أنَّ الصَّوْمَ كالوجاءِ، والأمرُ بالتزويج يقتضي وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤنثيه.

ولمَّا الوجوبُ ذَقَبَ داود، وهو رواية عن أحمد.

وقال ابن حزم: وفرض على كُلِّ قادرٍ على الوطء إن وجد أن يتزوج أو يتسرى فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم.

وقال: إنه قول جماعة من السلف.

وذَقَبَ الجمهورُ إلى أن الأمرَ للندبِ مُستَدَلِّينَ بأنه تعالى خَيْرَ بَيْنِ التَّزْوِجِ وَالتَّسْرِي بِقَوْلِهِ ﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣] وَالتَّسْرِي لَا يَجِبُ إِجْمَاعاً فَكَذَا النُّكَاحُ لِأَنَّهُ لَا يُخَيَّرُ بَيْنَ الْوَاجِبِ وَغَيْرِ وَاجِبٍ إِلَّا أَنْ دَعَا الْإِجْمَاعُ غَيْرُ صَحِيحَةٍ لِخِلَافِ دَاوُدَ وَابْنِ حَزْمٍ.

وَذَكَرَ ابْنُ دَقِيقِ الْعَيْدِ أَنَّ مِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ قَالَ بِالْوَجوبِ عَلَى مَنْ خَافَ الْعَنَتَ، وَقَدَّرَ عَلَى النُّكَاحِ، وَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ التَّسْرِي.

وَكَذَا حَكَاهُ الْقُرْطُبِيُّ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَرْكِ الزُّنَا إِلَّا بِوَيْءٍ ثُمَّ ذَكَرَ مَنْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ، وَيُكْرَهُ، وَيَنْدُبُ لَهُ، وَيَبَاحُ

فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مَنْ يُخِلُّ بِالزَّوْجَةِ فِي الْوُطْءِ، وَالْإِنْفَاقِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ، وَتَوَقَّاهُ إِلَيْهِ.

وَيُكْرَهُ فِي حَقِّ مِثْلِ هَذَا حَيْثُ لَا إِضْرَارَ بِالزَّوْجَةِ.

وَالْإِبَاحَةُ فِيمَا إِذَا اتَّفَقَتِ الدَّوَاعِي وَالْمَوَانِعُ.

وَيَنْدُبُ فِي حَقِّ كُلِّ مَنْ يُرْجَى مِنْهُ النُّسْلُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْوُطْءِ شَهْوَةٌ لِقَوْلِهِ ﷺ «فَلْيَأْتِ مُكَايَرَةَ بِكُمْ الْأَمَمُ» [أحمد (١٥٨/٣)] وَلِظَوَاهِرِ الْحَثِّ عَلَى النُّكَاحِ، وَالْأَمْرِ.

وَقَوْلُهُ «فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ» (إِغْرَاءً بِلُزومِ الصَّوْمِ، وَضَمِيرُ «عَلَيْهِ» يَعُودُ إِلَى مَنْ هُوَ مُخَاطَبٌ فِي الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا جُعِلَ الصَّوْمُ وَجَاءَ لِأَنَّهُ بِتَقْلِيلِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ يَحْصُلُ لِلنَّفْسِ انْكِسَارٌ عَنِ الشَّهْوَةِ، وَلَسَرُّ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الصَّوْمِ فَلَا يَنْفَعُ تَقْلِيلُ الطَّعَامِ وَحْدَهُ

## ٢٦- كتاب النكاح

النُّكَاحُ لُغَةً: الضَّمُّ وَالتَّدَاخُلُ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْوُطْءِ فِي الْعَقْدِ

قِيلَ: جَمَازٌ مِنْ إِبْطَاقِ اسْمِ الْمُسَبِّبِ عَلَى السَّبَبِ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا، وَهُوَ مُرَادٌ مَنْ قَالَ إِنَّهُ مُشْتَرَكٌ فِيهِمَا، وَكَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْعَقْدِ فَقِيلَ: إِنَّهُ فِيهِ حَقِيقَةٌ شَرِيعَةٌ، وَلَمْ يَرُدَّ فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ إِلَّا فِي الْعَقْدِ.

## ١- باب الحلال والحرام في النكاح

### ١- الحظ على الزواج

٩١٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ، وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري: ١٩٠٥)، مسلم (١٤٠٠).

(عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: «قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمُ الْبَاءَةَ» بِالْبَاءِ الْمَوْحُوَّةِ وَالْهَمْزَةُ وَالْمَدُّ

«فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ» بِكَسْرِ الْوَاوِ وَالْجِسْمِ وَالْمَدِّ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَنَحْوُ الْخَطَابِ مِنْهُ لِلشَّبَابِ لِأَنَّهُمْ مَطْنَةُ الشَّهْوَةِ لِلنِّسَاءِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِالْبَاءَةِ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْجَمَاعَ تَقْدِيرُهُ: مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْجَمَاعَ لِقُدْرَتِهِ عَلَى مُؤْنَةِ النُّكَاحِ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعِ الْجَمَاعَ لِعِزْوِهِ عَنْ مُؤْنَتِهِ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ لِدَفْعِ شَهْوَتِهِ، وَيَقْطَعُ شَرَّ مَا يُوْءِيهِ كَمَا يَقْطَعُهُ الْوَجَاءُ.



مَنْ دُونَ صَوْمٍ. رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ.

فَقَالَ أَخَذَهُمْ: أَمَا أَنَا فَلَيْتَ أَصْلَى اللَّيْلِ أَبَدًا.

وَقَالَ آخَرُ: وَأَنَا أَصُومُ الدُّعْرَ وَلَا أَفْطُرُ.

وَقَالَ آخَرُ: وَأَنَا أَتَزَوِّجُ النِّسَاءَ فَلَا أَتَزَوِّجُ فَبَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِمْ فَقَالَ: أَتُمْ قُلْتُمْ كَذَا وَكَذَا؟ أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتَقَاتُمْ لَهُ، وَلَكِنِّي أَنَا أَصْلَى وَأَنَا، وَأَصُومُ - الْحَيِثُ.

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَشْرُوعَ هُوَ الْاِقْتِصَادُ فِي الْعِبَادَاتِ دُونَ الْاِهْتِمَاكِ وَالْإِضْرَارِ بِالنَّفْسِ، وَهَجْرَ الْمَالَوفَاتِ كُلِّهَا، وَأَنَّ هَذِهِ الْمَلَّةَ الْمُحَمَّدِيَّةَ مَبْنِيَّةٌ شَرِيعَتُهَا عَلَى الْاِقْتِصَادِ وَالتَّسْهِيلِ وَالتَّيْسِيرِ وَعَدَمِ التَّعْسِيرِ ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾

[البقرة: ١٨٥]

قَالَ الطَّبْرِيُّ: فِي الْحَدِيثِ الرَّدُّ عَلَى مَنْ مَنَعَ اسْتِعْمَالَ الْحَلَالِ مِنَ الطَّيِّبَاتِ مَأْكَلًا وَمَلْبَسًا.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: هَذَا عَمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ السَّلَفُ فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى مَا قَالَهُ الطَّبْرِيُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَكَسَ.

وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ [الأحقاف: ٦٦]

قَالَ: وَالْحَقُّ أَنَّ الْآيَةَ فِي الْكُفَّارِ.

وَقَدْ أَخَذَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْأَمْرَيْنِ، وَالْأَوَّلَى التَّوَسُّطُ فِي الْأُمُورِ، وَعَدَمُ الْإِفْرَاطِ فِي مِلَازِمَةِ الطَّيِّبَاتِ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى التَّرَفِّعِ وَالْبَطْرِ، وَلَا يَأْمَنُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الشُّبُهَاتِ فَلِذَا مِنْ اعْتِنَادِ ذَلِكَ قَدْ لَا يَجِدُهُ أَحْيَانًا فَلَا يَسْتَطِيعُ الصَّبْرَ عَنْهُ فَيَقَعُ فِي الْمَحْظُورِ كَمَا أَنَّ مَنْ مَنَعَ مَنْ تَنَاوَلَ ذَلِكَ أَحْيَانًا قَدْ يُفْضِي بِهِ إِلَى التَّطَعُّعِ، وَهُوَ التَّكَلُّفُ الْمُوَدِّي إِلَى الْخُرُوجِ عَنِ السُّنَّةِ الْمُنَهْيِ عَنْهُ.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ صَرِيحُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]

كَمَا أَنَّ الْإِخْذَ بِالتَّشْدِيدِ فِي الْعِبَادَةِ يُؤَدِّي إِلَى الْمَلَلِ الْقَاطِعِ لِأَصْلِهَا، وَمِلَازِمَةُ الْاِقْتِصَادِ عَلَى الْفَرَائِضِ مَثَلًا، وَتَرْكُ التَّفِيلِ يُفْضِي إِلَى الْبَطَالَةِ، وَعَدَمُ النِّشَاطِ إِلَى الْعِبَادَةِ وَخِيَارِ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا.

وَأَرَادَ ﷺ بِقَوْلِهِ ﴿مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي﴾ عَنْ طَرِيقَتِي

وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْخَطَّابِيُّ عَلَى جَوَازِ التَّدَاوِي لِقَطْعِ الشَّهْوَةِ بِالْأَدْوِيَةِ، وَحَكَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي شَرْحِ السُّنَّةِ (٦/٩)، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى دَوَاءِ يَسْكُنُ الشَّهْوَةَ، وَلَا يَقْطَعُهَا بِالْأَصَالَةِ لِأَنَّهُ قَدْ يَقْوَى عَلَى وَجْدَانِ مَوْنِ النِّكَاحِ بَلْ قَدْ وَعَدَ اللَّهُ مَنْ يَسْتَعْفُ أَنْ يُغْنِيَهُ مِنْ فَضْلِهِ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْإِعْنََاءَ غَايَةً لِلِاسْتِعْفَاءِ، وَلِأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى مَنَعِ الْجَبِّ وَالْإِحْصَاءِ فَيُلْحَقُ بِذَلِكَ مَا فِي مَعْنَاهُ.

وَفِيهِ الْحُثُّ عَلَى تَحْصِيلِ مَا يَغْضُ بِهِ الْبَصَرُ، وَيَحْصُنُ الْفَرْجَ.

وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّفُ لِلنِّكَاحِ بَغِيرَ الْمَكِينِ كَالِاسْتِدَانَةِ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْقَرَّافِيُّ عَلَى أَنَّ التَّشْرِيكَ فِي الْعِبَادَةِ لَا يَضُرُّ بِخِلَافِ الرِّيَاءِ لَكِنَّهُ يُقَالُ: إِنْ كَانَ الْمُشْرِكُ عِبَادَةً كَالْمُشْرِكِ فِيهِ فَلَا يَضُرُّ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ بِالصَّوْمِ تَحْصِينُ الْفَرْجِ، وَغَضُّ الْبَصَرِ.

وَأَمَّا تَشْرِيكَ الْمَبَاحِ كَمَا لَوْ دَخَلَ إِلَى الصَّلَاةِ لَتَرَكَ خُطَابًا مِنْ يَحُلُّ خُطَابُهُ فَهُوَ حُلُّ نَظَرٍ يَحْتَمِلُ الْقِيَاسَ عَلَى مَا ذَكَرَ.

وَيَحْتَمِلُ عَدَمَ صِحَّةِ الْقِيَاسِ نَعَمْ إِنْ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ لَتَرَكَ الْخُفُوضِ فِي الْبَاطِلِ أَوْ الْغِيثَةِ، وَسَمَاعِهَا كَانَ مُقْصَدًا صَحِيحًا.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْاسْتِمْنَاءِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُبَاحًا لَأَرْشَدَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ اسْتَهْلُ.

وَقَدْ أَبَاحَ الْاسْتِمْنَاءَ بَعْضُ الْخَنَابِلَةِ، وَبَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ.

## ٢- الزواج من السنة

٩٢٠- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَكِنِّي أَنَا أَصْلَى، وَأَنَا، وَأَصُومُ وَأَفْطِرُ، وَأَتَزَوِّجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البحاري (٥٠٦٣)، مسلم (١٤٠١)]

هَذَا اللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ، وَلِلْحَدِيثِ سَبَبٌ، وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ أَنَسٌ «جَاءَ ثَلَاثَةٌ رَهْطٍ إِلَى يَبُوتِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﷺ فَلَمَّا أَخْبَرُوا كَانَتْهُمْ تَقَالُوهَا فَقَالُوا: أَيْنَ نَحْنُ مِنْ



ووجه ذلك ان من أثنه أكثر فتوابعه أكثر لأن له مثل اجر من تبعه.

#### ٤- تنكح المرأة لأربع

٩٢٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ: لِمَالِهَا وَلِحَسَبِهَا وَلِجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرُبَّتْ يَدَاكَ».

متفق عليه [بخاري (٥٠٩٠)، مسلم (١٤٦٦)] مع بقية السنة [أحمد (٤٢٨/٢)، أبو داود (٢٠٤٧)، النسائي (٦٨/٦)، ابن ماجه (١٨٥٨)]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: تنكح المرأة أي الذي يرغب في نكاحها، ويدعو إليه خصال أربع

(لمالها وحسبها وجمالها ولدينها فاطفر بذات الدين تربت يداك) يداك متفق عليه بين الشيخين (مع بقية السبعة) الذين تقدم ذكرهم في خطبة الكتاب

الحديث إخبار أن الذي يدعو الرجال إلى التزوج أحد هذو الأربع، وآخرها عندهم «ذات الدين» فامرهم ﷺ أنهم إذا وجدوا ذات الدين فلا يعدلوا عنها.

ولقد ورد النهي عن نكاح المرأة لغير دينها فأخرج ابن ماجه (١٨٥٩)، والبراء (٤١٣/٦)، والبيهقي (٨٠/٧) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً «لا تنكحوا النساء لخصنهن فقلعهن يردنهن، ولا لمالهن فقلعهن يطعنهن، وأنكحوهن للدين، ولأمة سوادهن خرقاء ذات دين أفضل»

ورود في صفه خير النساء ما أخرجه النسائي (٦٨/٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال «قيل: يا رسول الله أي النساء خير؟ قال: التي تسره إن نظر، وتطيعه إن أمر، ولا تخالفه في نفسها ومالها بما يكره».

والحسب: هو الفعل الجميل للرجل وآبائه.

وقد فسر الحسب بالمال في الحديث الذي أخرجه الترمذي (٣٢٧١)، وحسنه من حديث سمرة مرفوعاً «الحسب المال، والكرم التقوى».

إلا أنه لا يראؤ به المال في حديث الباب لذكرو بحبه فالمراد

(ليس مني) أي ليس من أهل الحنفية السهلة بل الذي يتعين عليه أن يفتقر ليقوى على الصوم وينام ليقوى على القيام، وينكح النساء ليعف نظره وفرجه.

وقيل: إن أراد من خالف هديه ﷺ، وطريقته أن الذي أتى به من العبادة أرجح مما كان عليه ﷺ فمعنى ليس مني أي «ليس من» أهل ملتي لأن اعتقاد ذلك يؤدي إلى الكفر.

#### ٣- تزوجوا الودود الولود

٩٢١- وَعَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالْبَاءَةِ، وَيَنْهَى عَنِ التَّبْتُلِ نَهْياً شديداً، وَيَقُولُ: تَزَوَّجُوا الْوُلُودَ الْوُدُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

رواه أحمد (١٥٨/٣)، وصححه ابن حبان (٤٠٢٨).

وله شاهد عند أبي داود (٢٠٥٠)، والنسائي (٦٥/٦)، وابن حبان (٤٠٥٦) من حديث معقل بن يسار

(وعنه) أي عن انس

(قال «كان النبي ﷺ يأمرنا بالباءة، وينهى عن التبتل نهياً شديداً، ويقول: تزوجوا الودود الودود فإنني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيامة» رواه أحمد، وصححه ابن حبان، وله شاهد عند أبي داود، والنسائي، وابن حبان أيضاً من حديث معقل بن يسار).

التبتل: الانقطاع عن النساء، وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله.

وأصل التبتل: القطع، ومنه قيل: لمريم: التبتل، ولفاطمة عليها السلام التبتل لانقطاعهما عن نساء زمانهما ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة.

والمرأة الولود: كثيرة الولاد، ويعرف ذلك في البكر بحال قرابتها، والودود: المحبوبة بكثرة ما هي عليه من خصال الخير، وحسن الخلق، والتحبب إلى زوجها.

والمكاثرة: المفاخرة.

وفي جوارها في الدار الآخرة.



فيه المعنى الأول.

تَزَوَّجْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ.

ورأى الدارمي (١٤٦/٢) «وَبَارَكَ عَلَيْكَ».

وفيه أن الدعاء للمتزوج سنة.

وأما التزويج فيسن له أن يفعل، ويدعو بما أفاده حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ «إِذَا أَقَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ خَادِمًا أَوْ ذَاتَهُ فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا وَلْيَقُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَهَا وَخَيْرَ مَا جَبَلْتُ عَلَيْهِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا، وَشَرِّ مَا جَبَلْتُ عَلَيْهِ».

رواه أبو داود (٢١٦٠)، والنسائي [يعمل اليوم والليلة] (٢٤٠)، وابن ماجه (١٩١٨).

## ٥- ما يدعى للمتزوج من المبركة

٩٢٣- وَعَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ إِنْسَانًا إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ».

رواه أحمد (٣٨١/٢)، والأربعة (أبو داود (٢١٣٠)، النسائي [يعمل اليوم والليلة] (٢٥٩)، ابن ماجه (١٩٠٥)، وصححه الترمذي (١٠٩١)، وابن خزيمة، وابن حبان (٤٠٥٢).

(وعنه) أي أبي هريرة

(وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رَفَأَ) بالرأى، وتشديد الفاء فالفت مقصورة

(«إِنْسَانًا إِذَا تَزَوَّجَ قَالَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ، وَبَارَكَ عَلَيْكَ، وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ» رواه أحمد، والأربعة، وصححه الترمذي، وابن خزيمة، وابن حبان)

الرأى: الموافقة، وحسن المعاشرة وهو رفع الثوب، وقيل: من رفوت الرجل إذا سكنت ما به من روع

فالمراد إذا دعا ﷺ للمتزوج بالموافقة بينه وبين أهله، وحسن العشرة بينهما قال ذلك.

وقد أخرج بقي بن خلاد عن رجل من بني تميم قال: كنا نقول في الجاهلية بالرأى والبيان فقلنا رسول الله ﷺ فقال تولوا... الحديث.

وأخرج مسلم (٧١٥) من حديث جابر «أَنَّ ﷺ قَالَ لَهُ:

## ٦- ما يقال في خطبة النكاح

٩٢٤- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ إِنْ أَحْمَدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا مِنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ».

رواه أحمد (٣٩٢/١)، والأربعة (أبو داود (٢١١٨)، النسائي (٨٩/٦)، ابن ماجه (١٨٩٢)، وعنه الترمذي (١١٠٥)، والحاكم (١٨٢/٢).

(وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قَالَ «عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ فِي الْحَاجَةِ») زاد فيه ابن كثير في «الإرشاد»: «في النكاح، وغيره»

(وَأَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا مِنْ يَهْدِي اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ» رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي والحاكم).

والآيات: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ» إلى «رَبِّكُمْ» [النساء: ١]



وَالثَّانِيَةُ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ» - إلى آخرها [آل عمران: ١٠٢].

وَالثَّالِثَةُ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا» - إلى قولهم - «عَظِيمًا» [الأحزاب: ٧، ٧١] - كذا في الشرح.

وفي «الإرشاد» لابن كثير عدُّ الآيات في نفس الحديث إلا أنه جعل الأولى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ»... الآية، والثالثة كما هنا.

وقوله (في الحاقه) عامٌ لكل حاجة، ومنها النكاح.

وقد صرح به في رواية كما ذكرناه.

وأخرج البيهقي (١٤٦/٧) أنه قال شعبة: قلت لأبي إسحاق هذو في خطبة النكاح وغيرها؟ قال: في كل حاجة.

وليه دلالة على سببه ذلك في النكاح وغيره، ويغضب بها العاقد بنفسه حال العقد، وهي من السنن الملهوورة.

وذهب الظاهرية إلى أنها واجبة، ووافقهم من الشافعية أبو عوانة، وترجم في صحيحه (باب وجوب الخطبة عند العقد) ويأتي في شرح الحديث التاسع ما يدل على عدم الوجوب.

## ٧- النظر إلى ما يدعو إلى نكاح المخطوبة

٩٢٥- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا فَلْيَفْعَلْ».

رواه أحمد (٣/٣٣٤)، وأبو داود (٢٠٨٢)، ورجاله ثقات، وصححه الحاكم (١٦٥/٢) -

وله شاهد عند الترمذي (١٠٨٧) والنسائي (٦٩/٦) عن المغيرة -

وعنه ابن ماجه (١٨٦٤) وابن حبان (٤٠٤٢) من حديث محمد بن مسلمة -

ومسلم (١٤٢٤) عن أبي هريرة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَنْظَرْتَ إِلَيْهَا؟ قَالَ لَا قَالَ: اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا».

(وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ فَإِنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْعُوهُ إِلَى نِكَاحِهَا

فَلْيَفْعَلْ». وَتَمَامُهُ: قَالَ جَابِرٌ: فَخَطَبْتُ جَارِيَةً فَكُنْتُ آتِخًا لَهَا حَتَّى رَأَيْتُ مِنْهَا مَا دَعَانِي إِلَى نِكَاحِهَا فَتَزَوَّجْتُهَا)

(رواه أحمد، وأبو داود، ورجاله ثقات وصححه الحاكم، وله شاهد عند الترمذي والنسائي عن المغيرة) ولفظه أنه «قَالَ لَهُ».

وَقَدْ خَطَبَ امْرَأَةً: أَنْظَرَ إِلَيْهَا فَإِنَّهُ آخَرَى أَنْ يُؤَدَّمَ بَيْنَكُمَا

(وعنه ابن ماجه، وابن حبان من حديث محمد بن مسلمة ومسلم عن أبي هريرة «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً» أي أراد ذلك «وَأَنْظَرْتَ إِلَيْهَا قَالَ لَا قَالَ اذْهَبْ فَانْظُرْ إِلَيْهَا»)

دلَّت الأحاديث على أنه يُدبُّ تقديم النظر إلى من يُريد نِكَاحَهَا، وهو قول جماهير العلماء.

وَالنَّظَرُ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ لِأَنَّهُ يُسْتَدَلُّ بِالْوَجْهِ عَلَى الْجَمَالِ أَوْ ضَدِّهِ، وَالْكَفَّيْنِ عَلَى خُصُوصِيَّةِ الْبَدَنِ أَوْ عَدِيمِهَا.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يَنْظُرُ إِلَى مَوَاضِعِ اللَّحْمِ.

وَقَالَ دَاوُدُ: يَنْظُرُ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِهَا.

وَالْحَدِيثُ مُطْلَقٌ فَيَنْظُرُ إِلَى مَا يَحْصُلُ لَهُ الْمَقْصُودُ بِالنَّظَرِ إِلَيْهَا، وَيَدُلُّ عَلَى فَهْمِ الصَّحَابَةِ لِذَلِكَ مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٦٣/٦)، وسعيد بن منصور «السنن» (١٧٣/١) أَنَّ عُمَرَ كَشَفَ عَنْ سَاقِ أُمِّ كَلثُومٍ بَشَتْ عَلَيَّ لَمَّا بَعَثَ إِلَيْهَا عَلِيٌّ لِيَنْظُرَهَا، وَلَا يُشْرَطُ رِضَا الْمَرْأَةِ بِذَلِكَ النَّظَرِ بَلْ لَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ عَلَى غَفْلَتِهَا كَمَا فَعَلَهُ جَابِرٌ

قَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَظَرُ إِلَيْهَا قَبْلَ الْخُطْبَةِ حَتَّى إِنْ كَرِهَهَا تَرَكَهَا مِنْ غَيْرِ إِذَاءٍ بِخِلَافِهِ بَعْدَ الْخُطْبَةِ.

وَإِذَا لَمْ يُمْكِنَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَبْعَثَ امْرَأَةً يَشُقُّ بِهَا تَنْظَرَ إِلَيْهَا، وَتَحْبِرُهُ بِصَفَتِهَا فَقَدْ رَوَى انسٌ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أُمَّ سَلِيمٍ إِلَى امْرَأَةٍ فَقَالَ: انْظُرِي إِلَى عُرْقُوبِهَا، وَشَمِّي مَعَاطِفَهَا».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٣١/٣)، والطبراني، والحاكم (١٦٦/٢)، والبيهقي (٨٧/٧).

وليه كلام.

وَلِي رِوَايَةُ «شَمِّي عَوَاضَتَهَا» وَهِيَ الْأَسْنَانُ الَّتِي فِي عَرْضِ الْفَمِ وَهِيَ مَا بَيْنَ الثَّنَائِيَا وَالْأَصْرَاسِ وَاحِدًا عَارِضٌ.



والمراد اختياراً رائحة النكهة.

وأما المعاطف فهي ناحيتا العنق.

ويثبت مثل هذا الحكم للمرأة فإنها تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه ما يعجبها منها كذا قيل؛ ولم يرد به حديث، والأصل تحريم نظر الأجنبية والأجنبية إلا بدليل كاللليل على جواز نظير الرجل لمن يريد خطبتها.

### ٨- لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه

٩٢٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَتْرَكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ، أَوْ يَأْذَنَ لَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (البخاري ٥١٤٢)، مسلم (١٤١٢).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه» تقدم أنها بكسر الحاء «حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له» متفق عليه، واللفظ

للبخاري)

النهى أصله التحريم إلا لدليل يصرفه عنه، وأدعى الثوري الإجماع على أنه له.

وقال الخطابي: النهى للتأديب، وليس للتحريم.

وظاهره أنه منهي عنه سواء أجب الخاطب أم لا، وقدمنا في البيع أنه لا يحرم إلا بعد الإجابة، والدليل حديث فاطمة بنت قيس، وتقدم، والإجماع قائم على تحريمه بعد الإجابة، والإجابة من المرأة المكلفة في الكف، ومن ولي الصغيرة.

وأما غير الكف فلا بُد من إذن الولي على القول بأن له المنع، وهذا في الإجابة الصريحة.

وأما إذا كانت غير صريحة فلا يصح عدم التحريم، وكذلك إذا لم يحصل رد ولا إجابة.

ونحن الشافعي أن سكوت البكر رضا بالخطاب فهو إجابة.

وأما العقد مع تحريم الخطبة فقال الجمهور: يصح.

وقال داود: يفسخ النكاح قبل الدخول وبعدة.

وقوله «أَوْ يَأْذَنَ لَهُ» دل على أنه يجوز له الخطبة بعد الإذن، وجوازها للماذون له بالنص، ولغيره بالإحاق لأن إذنه قد دل على إضراجه فتجوز خطبته لكل من يريد نكاحها.

وتقدم الكلام على قوله (أخيه)، وأنه أفاض التحريم على خطبة المسلم لا على خطبة الكافر، وتقدم الخلاف فيه.

وأما إذا كان الخاطب فاسقاً فهل يجوز للعفيف الخطبة على خطبته؟

قال الأمير الحسين في «الشفاء» إنه يجوز الخطبة على خطبة الفاسق، ونقل عن ابن القاسم صاحب مالك ورجحه ابن العربي، وهو قريب فيما إذا كانت المخطوبة عفيفة فتكون الفاسق غير كف لها فتكون خطبته كالا خطبة، ولم يفتقر الجمهور بذلك إذا صدرت عنها علامة القبول.

### ٩- جواز أن يكون المهر سوراً من القرآن

٩٢٧- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ أَهْبُ لَكَ نَفْسِي، فَتَنْظُرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَعَّدَ النَّظَرَ فِيهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَاطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئاً جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ فِيهَا حَاجَةٌ فَزَوِّجْهَا قَالَ: فَهَلْ عَمِلْتَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: لَا، وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: ادْعُبْ إِلَى أَمْلِكَ، فَتَنْظُرِ إِلَى أَمْلِكَ شَيْئاً؟ فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا لَمْ يَكُنْ لَكَ فِيهَا حَاجَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: انْظُرْ، وَلَوْ عَمِلْتَ مِنْ شَيْءٍ، فَذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ مَا لَمْ يَكُنْ لَكَ فِيهَا حَاجَةٌ، وَلَا خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ، وَلَكِنْ هَذَا إِذَا رِي - قَالَ



اذْهَبَ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا. فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْتُ شَيْئًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا) أَيْ وَلَوْ نَظَرْتَ خَاتَمًا (مِنْ حَيِّدٍ فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا خَاتَمًا مِنْ حَيِّدٍ) أَيْ مَوْجُودَ فَخَاتَمٍ مُبْتَدَأٍ حُذِفَ خَبْرُهُ

(وَلَكِنْ هَذَا إِذَا رَأَى قَالَ) سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ الرَّائِي (مَا لَهُ رِذَاءٌ غَيْرُهُ فَلَهَا يَنْصِفُهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ إِنْ لَيْسَتْ) أَيْ كُلُّهُ (وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْ) أَيْ كُلُّهُ (وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ).

ولعلهُ بهذا الجواب بين له أن قسمة الرِّدَاءِ لا تنفعُهُ، ولا تنفعُ المرأةَ

(فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ لِرَأَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا فَدَعَا بِهِ فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا عِدَدَهَا فَقَالَ: تَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟ قَالَ نَعَمْ قَالَ أَذْهَبَ فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ مُتَّفِقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ. وَفِي رِوَايَةٍ قَالَ «انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا فَعَلِمْتُهَا مِنَ الْقُرْآنِ». وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ «أَمَّا كُنَّا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ»، وَلَا يُبَيِّنُ دَاوُدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (مَا تَحْفَظُ؟ قَالَ سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَالَّتِي تَلِيهَا قَالَ: قُمْ فَعَلِمْتُهَا عِشْرِينَ آيَةً)

دلُّ الحديثُ على مسائلٍ عديدةٍ.

وَقَدْ تَبَعَهَا ابْنُ التَّيْنِ.

وَقَالَ: هَذِهِ إِحْدَى وَعِشْرُونَ فَائِدَةً بَوَّبَ الْبُخَارِيُّ عَلَى أَكْثَرِهَا.

قُلْتُ: وَلَنَأْتِ بِنَفْسِهَا وَأَوْضَحُهَا

(الْأُولَى) جَوَازُ عَرْضِ الْمَرَأَةِ نَفْسَهَا عَلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ، وَجَوَازُ النَّظَرِ مِنَ الرَّجُلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَاطِبًا لِإِرَادَةِ التَّزْوِجِ يُرِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ جَوَازُ النَّظَرِ خَاصًّا لِلْخَاطِبِ بَلْ يَجُوزُ لِمَنْ تَخَطَّبَتِ الْمَرَأَةُ فَإِنَّ نَظَرَهُ ﷺ إِلَيْهَا دَلِيلٌ أَنَّهُ أَرَادَ زَوَاجَهَا بَعْدَ عَرْضِهَا عَلَيْهِ نَفْسَهَا، وَكَأَنَّهُ لَمْ تُعْجِبْهُ فَاضْرَبَ عَنْهَا

(وَالثَّانِيَةُ) وَلَايَةُ الْإِمَامِ عَلَى الْمَرَأَةِ الَّتِي لَا قَرِيبَ لَهَا إِذَا

سَهَّلَ: مَا لَهُ رِذَاءٌ غَيْرُهُ - فَلَهَا يَنْصِفُهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَصْنَعُ بِإِزَارِكَ؟ إِنْ لَيْسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ لَيْسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ. فَجَلَسَ الرَّجُلُ، حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ قَامَ، فَرَأَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُوَلِّيًا فَأَمَرَ بِهِ فَدُعِيَ بِهِ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَ: مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: مَعِيَ سُورَةُ كَذَا، وَسُورَةُ كَذَا، عِدَدَهَا فَقَالَ: تَقْرَؤُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: أَذْهَبَ، فَقَدْ مَلَكَتْهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ [الْبُخَارِيُّ (٥١٣٥)، مُسْلِمٌ (١٤٢٥)].

وَفِي رِوَايَةٍ لَدِ (١٤٢٥) قَالَ: «انْطَلِقْ فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا، فَعَلِمْتُهَا مِنَ الْقُرْآنِ».

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ (النَّظَرُ: الْفَتْحُ: ٢١٤/٩) «أَمَّا كُنَّا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» -

وَالْأَبِي دَاوُدَ (٢١١٢) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مَا تَحْفَظُ؟ قَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ، وَالَّتِي تَلِيهَا قَالَ: قُمْ فَعَلِمْتُهَا عِشْرِينَ آيَةً»

(وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ قَالَ: الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا

(أَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ أَهْبُ لَكَ نَفْسِي) أَيْ أَمْرَ نَفْسِي لِأَنَّ الْحُرَّ لَا تُمْلِكُ رَقَبَتَهُ

(فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَعَّدَ النَّظَرَ لَهَا وَصَوَّبَهُ) فِي النِّهَايَةِ: وَمِنْهُ الْحَدِيثُ «فَصَعَّدَ فِي النَّظَرِ وَصَوَّبَهُ» أَيْ نَظَرَ أَعْلَايَ وَاسْفَلِي وَتَأَمَّلَنِي، وَهُوَ مِنْ أَدَلِّهِ جَوَازُ النَّظَرِ إِلَى مَنْ يُرِيدُ زَوَاجَهَا.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّهُ تَحَرَّرَ عِنْدَهُ أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَجْرُمُ عَلَيْهِ النَّظَرُ إِلَى الْمُؤْمِنَاتِ الْأَجْنِبِيَّاتِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ

(وَهُنَّ طَائِفَةٌ رَأَتْهُ فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرَأَةَ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ) قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ

(فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَرُوحِيْهَا قَالَ: فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ:



أَذْنَتْ إِلَّا أَنْ فِي بَعْضِ الْفَاطِ الْحَدِيثِ أَنَّهَا فَوُضِّتْ أَمْرَهَا إِلَيْهِ،  
وَذَلِكَ تَوَكُّيلٌ، وَأَنَّهُ يَعْقِدُ لِلْمَرْأَةِ مِنْ غَيْرِ سُؤَالٍ عَنْ وَلِيِّهَا هَلْ  
هُوَ مَوْجُودٌ أَوْ لَا حَاضِرٌ أَوْ لَا، وَلَا سُؤَالِهَا هَلْ هِيَ فِي عَصْمَةِ  
رَجُلٍ أَوْ عَدِيمَةٍ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ:

وَالِىَ هَذَا ذَقَبَ جَمَاعَةٌ حَمَلًا عَلَى ظَاهِرِ الْحَالِ.

وَعِنْدَ الْهَادَوِيَّةِ أَنَّهَا تَخْلَفُ الْغَرِيبَةَ اخْتِيَاطًا

(الْقَائِلَةُ) أَنَّ الْهَبَةَ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالْقَبُولِ

(الرَّابِعَةُ) أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الصَّدَاقِ فِي النِّكَاحِ، وَأَنَّهُ يَصْحُحُ أَنْ  
يَكُونَ شَيْئًا يَسِيرًا فَإِنْ قَوْلُهُ «وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» مُبَالِغَةٌ فِي  
تَقْلِيلِهِ فَيَصْحُحُ بِكُلِّ مَا تَرْضَى عَلَيْهِ الزَّوْجَانِ أَوْ مِنْ إِلَيْهِ وَلَا يَبْدُ  
الْعَقْدُ ثَمًّا فِيهِ مَنفَعَةٌ وَضَائِبَةٌ أَنْ كُلُّ مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ قِيمَةً  
وَتَمَنَّا لَشَيْءٍ يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا.

وَنَقَلَ الْقَاضِي عِيَاضُ الْإِبْرَاهِيمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ  
ثَمًّا لَا قِيمَةَ لَهُ، وَلَا يَجِلُّ بِهِ النِّكَاحُ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: يَصْحُحُ بِكُلِّ مَا يُسَمَّى شَيْئًا، وَلَوْ حَبَّةً مِنْ  
شَعِيرٍ لِقَوْلِهِ ﷺ «هَلْ تَجِدُ شَيْئًا».

وَاجِبٌ بَأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ «وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ» مُبَالِغَةٌ فِي  
التَّخْفِيلِ وَلَهُ قِيمَةٌ.

وَبَأَنَّ قَوْلَهُ فِي الْحَدِيثِ «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ، وَمَنْ لَمْ  
يَسْتَطِعْ» دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَسْتَطِيعُهُ كُلُّ وَاحِدٍ، وَحَبَّةُ الشَّعِيرِ  
مُسْتَطَاعَةٌ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ  
طَوْلًا» [النساء: ٢٥].

وَقَوْلُهُ تَعَالَى «أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ» [النساء: ٢٤] دَالٌّ عَلَى  
اِخْتِيَارِ الْمَالِيَّةِ فِي الصَّدَاقِ حَتَّى قَالَ بَعْضُهُمْ أَقَلُّهُ خَمْسُونَ، وَقِيلَ:  
أَرْبَعُونَ، وَقِيلَ: خَمْسَةٌ دَرَاهِمٍ.

وَأِنْ كَانَتْ هَذِهِ التَّقَادِيرُ لَا دَلِيلَ عَلَى اِخْتِيَارِهَا بِمَخْصُوصِهَا،  
وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَصْحُحُ بِمَا يَكُونُ لَهُ قِيمَةٌ، وَإِنْ تَحَقَّرَتْ، وَالْأَحَادِيثُ،  
وَالْآيَاتُ يُحْتَمَلُ أَنَّهَا خَرَجَتْ مَخْرَجَ الْغَالِبِ، وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ الرِّضَا  
هُنَا مِنَ الزَّوْجَةِ إِلَّا بِكَوْنِهِ مَالًا لَهُ صُورَةٌ، وَلَا يُطِيقُ كُلُّ أَحَدٍ  
تَحْصِيلَهُ

(الْخَامِسَةُ) أَنَّهُ يَنْبَغِي ذِكْرُ الصَّدَاقِ فِي الْعَقْدِ لِأَنَّهُ اقْطَعُ  
لِلزَّوَاجِ، وَانْفَعُ لِلْمَرْأَةِ فَلَوْ عَقَّدَ بِغَيْرِ ذِكْرِ صَدَاقٍ صَحَّ الْعَقْدُ،  
وَوَجِبَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُ الْمَثَلِ بِالذَّخُولِ، وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَعَجِيلُ الْمَهْرِ

(الْسَّادِسَةُ) أَنَّهُ يَجُوزُ الْخَلْفُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ، وَأَنَّهُ  
يَجُوزُ الْخَلْفُ عَلَى مَا يَظُنُّهُ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ لَهُ بَعْدَ بَيْنِهِ «اذْقَبْ  
إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا» فَدَلَّ أَنْ يَمِينَهُ كَانَتْ عَلَى ظَنِّهِ،  
وَلَوْ كَانَتْ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى الْعِلْمِ لَمْ يَكُنْ لِلأَمْرِ بِذَعَائِهِ إِلَى  
أَهْلِهِ فَائِدَةٌ

(السَّابِعَةُ) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ مَلِكِهِ مَا لَا بُدَّ  
لَهُ مِنْهُ كَالَّذِي يَشْتَرُ عَرَّتَهُ أَوْ يَسُدُّ خَلَّتَهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ  
لأَنَّهُ ﷺ عَلَّلَ مَنَعَهُ عَنْ قِسْمَةِ ثَوْبِهِ بِقَوْلِهِ «إِنْ لَبِثْتُمْ لَمْ يَكُنْ  
عَلَيْكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ»

(الثَّامِنَةُ) اِخْتِيَارُ مُدْعَى الْإِعْسَارِ فَإِنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَدِّقْهُ فِي أَوَّلِ  
دَعْوَاهُ الْإِعْسَارَ حَتَّى ظَهَرَ لَهُ قِرَائِنٌ صَدِيقَةٍ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ  
لَا يُسْمَعُ الْيَمِينُ مِنْ مُدْعَى الْإِعْسَارِ حَتَّى تَظْهَرَ قِرَائِنُ إِعْسَارِهِ

(التَّاسِعَةُ) أَنَّهَا لَا تَحِبُّ الْخَطِيئَةَ لِلْعَقْدِ لِأَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ فِي شَيْءٍ  
مِنْ طُرُقِ الْحَدِيثِ، وَتَقَدَّمَ أَنَّ الظَّاهِرِيَّةَ تَقُولُ بِوَجُوبِهَا، وَهَذَا يَرُدُّ  
قَوْلَهُمْ

وَأَنَّهُ يَصْحُحُ أَنْ يَكُونَ الصَّدَاقُ مَنفَعَةً كَالْعَلِيمِ فَإِنَّهُ مَنفَعَةٌ،  
وَيُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِصَّةُ مُوسَى مَعَ شُعَيْبٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ كَوْنِهِ مَنفَعَةً الْهَادَوِيَّةُ، وَخَالَفَتْ الْحَنْفِيَّةُ،  
وَتَكَلَّفُوا لِتَأْوِيلِ الْحَدِيثِ، وَادَّعَوْا أَنَّ التَّزْوِجَ بِغَيْرِ مَهْرٍ مِنْ  
خَوَاصِهِ ﷺ، وَهُوَ خِلَافُ الْأَصْلِ

(الْعَاشِرَةُ) اقْوَلُهُ «بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ» يُحْتَمَلُ كَمَا قَالَهُ  
الْقَاضِي عِيَاضُ وَجْهَيْنِ

أَطْهَرُهُمَا: أَنْ يُعْلَمَ مَا مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ أَوْ قَدَرًا مُعَيَّنًا مِنْهُ،  
وَيَكُونُ ذَلِكَ صَدَاقًا، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي بَعْضِ طُرُقِهِ الصَّحِيحَةِ  
«فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ».

وَفِي بَعْضِهَا تَعْيِينَ عَشْرِ مِنَ الْآيَاتِ.

وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْبَاءَ لِلتَّحْلِيلِ، وَأَنَّهُ زَوْجَةٌ بِهَا بِغَيْرِ صَدَاقٍ  
إِكْرَامًا لَهُ لِكَوْنِهِ حَافِظًا لِبَعْضٍ مِنَ الْقُرْآنِ.



## ١٠- إعلان النكاح

٩٢٨- وَعَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/٤) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٨٣/٢).

وفي الباب عن عائشة «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغُرْبَالِ» أي الدُّفَّ أخرجهُ الترمذي (١٠٨٩) بلفظ: «واضربوا عليه بالدُّفوف».

وفي روايته عيسى بن ميمون ضعيف كما قاله الترمذي.

وأخرجهُ ابن ماجه (١٨٩٥) والبيهقي (٢٩٠/٧).

وفي إسناده خالد بن إلياس مُتَكَرِّر الحديث كما قاله أحمد.

وأخرج الترمذي (١٠٨٩) أيضاً من حديث عائشة.

وقال: حسن غريب «أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْعَلُوهُ فِي الْمَسَاجِدِ وَاضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغُرْبَالِ وَلْيُؤْمَرْ أَحَدُكُمْ وَلْيَوْ بَشَاةٍ فَإِذَا خُطِبَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً وَقَدْ خُضِبَ بِالسَّوَادِ فَلْيُعَلِّمَهَا لَا يَغْرُمَهَا»

دلت الأحاديث على الأمر بإعلان النكاح، والإعلان خلاف الإسرار، وعلى الأمر بضرب الغربال وفسره بالدف، والأحاديث فيه واسعة، وإن كان في كل منها مقال إلا أنها يعضد بعضها بعضاً.

ويدل على شرعية ضرب الدف لأنه أبلغ في الإعلان من عديمه.

وظاهر الأمر الوجوب، ولعله لا قائل به فيكون مسنوناً، ولكن بشرط أن لا يصحبه مُحَرَّمٌ من الثغني بصوتٍ رخيص من امرأة أجنبيةٍ بشر فيه مدح القدود والحدود بل يُنظر الأسلوب العربي الذي كان في عصره ﷺ فهو المأمور به.

وأما ما أحدثه الناس من بعد ذلك فهو غير المأمور به، ولا كلام في أنه في هذه الأعصار يقرن بمحرّمات كثيرة فيحرم لذلك لا لنفسه.

ويؤيد هذا الاحتمال قصة أم سليم مع أبي سليم، وذلك أنه خطبها فقالت، واللّه ما مثلك يُرئ، ولكّيت كافراً، وأنا مسلمة، ولا يجل لي أن أتزوجك فإن تسلم فذلك مهرّك، ولا أسألك غيره فاسلم فكان ذلك مهرّها أخرجهُ النسائي (١١٤/٦)، وصحّحه عن ابن عباس، وترجم له النسائي (باب التزويج على الإسلام) وترجم على حديث سهل هذا بقوله (باب التزويج على سورة البقرة)، وهذا ترجيح منه للاحتمال الثاني، والاحتمال الأول أظهر كما قاله القاضي لثبوت رواية «فعلّمها من القرآن»

(الحادية عشرة) أن النكاح يتعمد بلفظ التمليل، وهو مذنب الهادويّة والحنفيّة، ولا يخفى أنها قد اختلفت الألفاظ في الحديث فروي بالتمليل وبالتزويج وبالإمكان

قال ابن دقيق العيد: هذه لفظة واحدة في قصة واحدة اختلفت مع اتحاد مخرج الحديث، والظاهر أن الواقع من النبي ﷺ لفظ واحد فالمرجح في هذا إلى الترجيح.

وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى «قد زوجتكم»، وأنهم أكثر وأحفظ.

وأطال المصنف في الفتح (٢١٤/٩) الكلام على هذه الثلاثة الألفاظ ثم قال: فرواية التزويج والإنكاح أرجح.

وأما قول ابن التين: إنه اجتمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية «زوجتكم»، وأن رواية «ملكتمكم» وهم فيه فقد قال المصنف: إن ذلك مبالغة منه.

وقال البهوي: الذي يظهر أنه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخطابي «زوجتيها» إذ هو الغالب في لفظ العقود إذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين.

وقد ذهبت الهادويّة، والحنفيّة، والمشهور عن المالكيّة إلى جواز العقد بكلّ لفظ يُفيد معناه إذا قرن به الصداق أو قصد به النكاح كالتمليل، ونحوه ولا يصح بلفظ العارية والإجارة والوصيّة.



## ١١- لا نكاح إلا بولي

٩٢٩- وَعَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ».

رواه أحمد (٣٩٤/٤)، والأربعة (أبو داود (٢٠٨٥)، الترمذي (١١٠١)، ابن ماجه (١٨٨١)، وصححه ابن المديني، والترمذي (١١٠١)، وابن جبان (صحيحه (١٢٤٣)) وأعله بالإرسال.

قال ابن كثير: قد أخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه، وغيرهم من حديث إسرائيل، وأبو عوانة، وشريك القاضي، وقيس بن الربيع، ويونس بن أبي إسحاق، وذهير بن معاوية كلهم عن أبي إسحاق كذلك قال الترمذي.

ورواه شعبة والثوري عن ابن إسحاق مرسلاً قال: والأول عندي أصح هكذا صححه عبد الرحمن بن مهدي فيما حكاه ابن خزيمة عن ابن المثنى عنه.

وقال علي بن المديني: حديث إسرائيل في النكاح صحيح، وكذا صححه البيهقي، وغير واحد من الحفاظ.

قال: ورواه أبو يعلى الموصلي في مستدركه (٧٢/٤) عن جابر مرفوعاً

قال الحفاظ الضياء بإسناد رجاله كلهم ثقات

قلت: ويأتي (برقم (٩٣٠)) حديث أبي هريرة «لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها» وحديث عائشة (هو الحديث الآتي) «إن النكاح من غير ولي باطل»

قال الحاكم: وقد صححت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ عائشة، وأم سلمة، وزينب بنت جحش قال: وفي الباب عن علي، وابن عباس ثم سرد ثلاثين صحابياً.

والحديث دل على أنه لا يصح النكاح إلا بولي لأن الأصل في النفس نفى الصحة لا نفى الكمال، والولي هو الأقرب إلى المرأة من عصبتها دون ذوي أرحامها.

واختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فالجمهور على اشتراطه، وأنه لا تزوج المرأة نفسها،

وحكي عن ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وعليه دلت الأحاديث.

وقال مالك: يشترط في حق الشريفة لا الرضيعة فلها أن تزوج نفسها.

وقفت الحنفية على أنه لا يشترط مطلقاً مختجين بالقياس على البيع فإنها تستقل ببيع سلتها، وهو قياس فاسد الاختيار إذ هو قياس مع نص، ويأتي الكلام في ذلك مستوفي في شرح حديث أبي هريرة «لا تزوج المرأة» - الحديث

وقالت الظاهرية يعتبر الولي في حق البكر لحديث «التيب أولى بنفسها» وسيأتي (سني برقم (٩٢٠)) أن المراد منه اختيار رضاها جمعاً بينه وبين أحاديث اختيار الولي.

وقال أبو ثور: للمرأة أن تنكح نفسها بإذن وليها لمفهوم الحديث الآتي.

## ١٢- بطلان النكاح بغير إذن الولي

٩٣٠- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلَيْهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا، فَإِنْ اسْتَجَرُوا فَالسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ».

أخرجه الأربعة إلا الساني (أبو داود (٢٠٨٣)، الترمذي (١١٠٢)، ابن ماجه (١٨٧٩)، وصححه أبو عوانة، وابن جبان (٤٠٧٥)، والحاكم (١٦٨/٢).

قال ابن كثير: وصححه يحيى بن معين، وغيره من الحفاظ قال أبو ثور: قوله (بغير إذن وليها) يفهم منه أنه إذا أذن لها جاز أن تعقد لنفسها.

واجب بأنه مفهوم لا يقوى على معارضة المطروح باشتراطه.

واعلم أن الحنفية طعنوا في هذا الحديث بأنه رواه سليمان بن موسى عن الزهري، ومثل الزهري عنه فلم يعرفه، والذي



روى هذا القدر هُوَ إسماعيلُ ابنُ عُلَيْيَةَ القاضي عن ابنِ جُرَيْجٍ الراوي عن سُلَيْمَانَ أَنَّهُ سَأَلَ الزُّهْرِيَّ عَنْهُ أَيُّ عَنِ الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ.

واجباً عنه بأنه لا يلزم من نسيان الزُّهْرِيَّ لَهُ أَنْ يَكُونَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى وَهُمْ عَلَيْهِ لَا سِيَّما وَقَدْ أَتَى الزُّهْرِيَّ عَلَى سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى.

وقد طال كلام العلماء على هذا الحديث، واستوفاه البيهقي في السنن الكبرى (١٠٥/٧).

وقد عاضدته أحاديثُ اغتبار الولي، وغيرها مما يأتي في شرح حديث أبي هريرة.

وفي الحديث دليل على اغتبار إذن الولي في النكاح وهو يعقده لها أو عقده ويكيله.

وظاهره أن المرأة تستحق المهر بالدخول، وإن كان النكاح باطلاً لقوله «فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها».

وفيه دليل على أنه إذا اختل ركن من أركان النكاح فهو باطل مع العلم والجهل، وأن النكاح يسمى باطلاً وصحياً، ولا واسطة.

وقد أثبت الوسطة الهادوية، وجعلوها العقد الفاسد

قال: وهو ما خالف منهج الزوجين أو أحدهما جاهلين، ولم تكن المخالفة في أمر مجمع عليه، وترتب عليه أحكام مبنية في الفروع.

والضمير في قوله «فإن استجروا» عائد إلى الأولياء الذكور عليهم ذكر الولي والسباق.

والمراد بالاشتجار منع الأولياء من العقد عليها، وهذا هو العضل، وبه تنتقل الولاية إلى السلطان إن عضل الأقرب.

وقيل: بل تنتقل إلى الأبعد، وانتقالها إلى السلطان مبني على منع الأقرب الأبعد، وهو محتمل.

ودل على أن السلطان ولي من لا ولي لها لعمدته أو لمعه، ومثلها غيبة الولي.

ويؤيد حديث الباب ما أخرجه الطبراني «المعجم الكبير»

(١٤٢/١١) من حديث ابن عباس مرفوعاً «لا نكاح إلا بولي، والسلطان ولي من لا ولي له»، وإن كان فيه الحجاج بن أرملة فقد أخرجه سفيان في جامعيه، ومن طريقه الطبراني في الأوسط (٥٢١). بإسناد حسن عن ابن عباس بلفظ «لا نكاح إلا بولي مريض أو سلطان»

ثم المراد بالسلطان من إليه الأمر جائراً كان أو عادلاً لعموم الأحاديث القاضي بالأمير لطاعة السلطان جائراً أو عادلاً، وقيل: بل المراد به العادل المتولي لمصالح العباد لا سلاطين الجور فإنهم ليسوا بأهل لذلك.

### ١٣- الأيّم تستأمر والبكر تستأذن

٩٣١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُنْكَحُ الْاَيُّمُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ، وَلَا تُنْكَحُ الْبَكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ إِذْنُهَا؟ قَالَ: أَنْ تَسْكُتَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٥١٣٦)، مسلم (١٤١٩).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لا تنكح مغير الصيغة مجزوماً، ومرفوعاً، ومثله الذي بعده (الأيّم) التي فارقت زوجها بطلاق أو موت حتى تستأمر) من الاستئمار طلب الأمر (ولا تنكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف إذن؟ قال: أن تسكت) متفق عليه

فيه أنه لا بد من طلب الأمر من الثيب، وأمرها فلا يعقد عليها حتى يطلب الولي الأمر منها بالإذن بالعقد.

والمراد من ذلك اغتبار رضاها، وهو معنى أحقيتها بنفسها من وليها في الأحاديث.

وقوله (والبكر) أراد بها البكر البالغة، وعبر هنا بالاستئذان، وعبر في الثيب بالاستئمار إشارة إلى الفرق بينهما، وأنه مشاورة الثيب، ويحتاج الولي إلى صريح القول بالإذن منها في العقد عليها والإذن من البكر دائر بين القول والسكوت بخلاف الأمر فإنه صريح في القول، وإنما اكتفي منها بالسكوت لأنها



فقد تنحى من التصريح.

وقد ورد في رواية «أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ الْبِكْرَ تَنْحِي قَالَ: رِضَاهَا صَمَاتُهَا».

أخرجهُ الشَّيْخَانِ [البخاري (٥١٣٧)، مسلم (١٤٢٠)].

ولَکِنْ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: يُسْتَحَبُّ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ سُكُوتَهَا رِضًا.

وقال سفيان: يُقالُ لَهَا ثَلَاثًا: إِنْ رَضِيتَ فَاسْكُتِي، وَإِنْ كَرِهْتِ فَانْطِقِي فَأَمَّا إِذَا لَمْ تَنْطِقْ، وَلَكِنَّهَا بَكَتْ عِنْدَ ذَلِكَ فَقِيلَ لَا يَكُونُ سُكُوتُهَا رِضًا مَعَ ذَلِكَ.

وقيل: لَا أَثَرَ لِلْبُكَائِ فِي الْمَنْعِ إِلَّا أَنْ يَقْتَرِنَ بِصَبَاحٍ وَغَوِيٍّ.

وقيل: يُعْتَبَرُ الدَّمْعُ هَلْ هُوَ حَارٌّ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ أَوْ بَارِدٌ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا.

والأولى أَنْ يُرْجَعَ إِلَى الْقَرَائِنِ فَإِنَّهَا لَا تَخْفَى.

والحديثُ عامٌّ لِلأُولَيَاءِ مِنَ الْأَبِّ وَغَيْرِهِ فِي أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْهَادِوَةُ وَالْحَفِيتَةُ وَأَخْرَسُونَ عَمَلًا بِعَمُومِ الْحَدِيثِ هُنَا، وَبِالْخَاصِّ الَّذِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٢١) بِلَفْظِ «وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا»، وَيَأْتِي ذِكْرُ الْخُلَاصِّ فِي ذَلِكَ، وَاسْتِيفَاءُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْحَدِيثِ السَّابِعِ عَشَرَ.

٩٣٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْثِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٢١).

وَفِي لَفْظِ «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثِّيبِ أَمْرٌ، وَالْثِّيمَةُ تُسْتَأْمَرُ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٠٠) وَالتَّيَمِيُّ (٨٥/١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ

حِبَّانَ (٤٠٨٩).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْثِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا» رَوَاهُ مُسْلِمٌ. وَفِي لَفْظِ) إِي مِنْ رَوَايَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ

(«لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثِّيبِ أَمْرٌ، وَالْثِّيمَةُ تُسْتَأْمَرُ» رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ) تَقْدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِأَحَقِّيَةِ الثِّيبِ بِنَفْسِهَا اغْتِيَابَ رِضَاهَا كَمَا تَقْدَّمَ عَلَى اسْتِمَارِ الْبِكْرِ.

وَقَوْلُهُ «لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الثِّيبِ أَمْرٌ» إِي إِنْ لَمْ تَرْضَ لَهَا سَلَفَ مِنَ الدَّلِيلِ عَلَى اغْتِيَابِ رِضَاهَا، وَعَلَى أَنَّ الْعَقْدَ إِلَى الْوَلِيِّ وَأَمَّا قَوْلُهُ «وَالْثِّيمَةُ تُسْتَأْمَرُ» فَالْثِّيمَةُ فِي الشَّرْعِ: الصَّغِيرَةُ الَّتِي لَا أَبَ لَهَا، وَهِيَ دَلِيلٌ لِلنَّاصِرِ وَالشَّافِعِيِّ فِي أَنَّهُ لَا يُزَوَّجُ الصَّغِيرَةَ إِلَّا الْأَبُ لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ «تُسْتَأْمَرُ الثِّيمَةُ»، وَلَا اسْتِمَارَ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ إِذَا لَا فَائِدَةَ لاسْتِمَارِ الصَّغِيرَةِ.

وَذَهَبَ الْحَفِيتَةُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُزَوَّجَهَا الْأُولَيَاءُ مُسْتَدْلِينَ بِظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى «وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى» الْآيَةُ [النساء: ٣] وَمَا ذَكَرَ فِي سَبَبِ نَزُولِهَا [البخاري (٥٠٩٢)، مسلم (٣٠١٨)] فِي أَنَّهُ يَكُونُ فِي حَجَرِ الْوَلِيِّ ثِّيمَةً لَيْسَ لَهُ رَغْبَةٌ فِي نِكَاحِهَا، وَإِنَّمَا يَرْغِبُ فِي مَالِهَا فَيَتَزَوَّجُهَا لِلذَّكَاءِ فَهِيَ، وَلَيْسَ بِصَرِيحٍ فِي أَنَّهُ يَنْكِحُهَا صَغِيرَةً لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ يَمْنَعُهَا الْأَزْوَاجَ حَتَّى تَبْلُغَ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا.

قَالُوا: وَلَهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ الْخِيَارُ قِيَاسًا عَلَى الْأُمَةِ فَإِنَّهَا تُخَيَّرُ إِذَا أُغْنِيَتْ وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ، وَالْجَامِعُ حَدُوثُ مَلِكِهِ التَّصَرُّفِ.

وَلَا يَنْفَى ضَعْفُ هَذَا الْقَوْلِ، وَمَا يَنْفَعُ مِنْهُ مِنْ جَوَازِ الْفَسْخِ وَضَعْفِ الْقِيَاسِ، وَلِهَذَا قَالَ أَبُو يُوسُفَ: لَا خِيَارَ لَهَا مَعَ قَوْلِهِ بِجَوَازِ تَزْوِيجِ غَيْرِ الْأَبِ لَهَا كَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِالْخِيَارِ لضعفِ الْقِيَاسِ فَالْأَرْجَحُ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ.

١٤- لَا تَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ أَوْ نَفْسَهَا

٩٣٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا تَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (١٨٨٢)، وَالدَّارِقُطِيُّ (٢٢٧/٣) وَرِجَالُهُ بِقَاتٍ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَيْسَ لَهَا وَلَايَةٌ فِي الْإِنْكَاحِ لِنَفْسِهَا، وَلَا لِغَيْرِهَا فَلَا عِبْرَةَ لَهَا فِي النِّكَاحِ إِجْبَابًا، وَلَا قَبُولًا فَلَا تُزَوَّجُ نَفْسَهَا بِإِذْنِ الْوَلِيِّ، وَلَا غَيْرِهِ، وَلَا تُزَوَّجُ غَيْرَهَا بِوَلَايَةِ وَلَا بِوَكَالَةٍ، وَلَا تَقْبَلُ النِّكَاحَ بِوَلَايَةِ وَلَا وَكَالَةٍ، وَهِيَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى تَزْوِيجِ الْعَاقِلَةِ الْبَالِغَةِ نَفْسَهَا وَابْتِنَاءِ الصَّغِيرَةِ، وَتَوَكُّلُ عَنْ الْغَيْرِ لَكِنْ لَوْ وَضَعَتْ نَفْسَهَا عِنْدَ غَيْرِ



كُفٍّ، فلاوليائها الاغراض.

وقال مالك: تزوج الذبئة نفسها دون الشريفة كما تقدم.

واستدل الجمهور بالحديث، ويقولون تعالى ﴿فَلَا تَقْضُلُوهُمْ﴾  
أَنْ يُنْكِحُوا أَزْوَاجَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٢]

قال الشافعي: هي أصح آية في اعتبار الولي، وإلا لما كان  
لعضله معنى.

وسبب نزولها في معقل بن يسار زوج أخته فطلقها زوجها  
طلقة رجعية، وتزكها حتى انتقضت عدتها ورام رجعتها فحلفت  
أن لا يزوجهما قال: ففيه نزلت هذه الآية رواه البخاري (٥١٣٠)،  
زاد أبو داود (٢٠٨٧):

فَكَفَّرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَنْكِحْتُهَا إِثَاءً.

فلو كان لها تزويج نفسها لم يُعَاتِبَ أَخَاهَا عَلَى الْإِمْتِنَاعِ،  
وَلَكَانَ نَزُولُ الْآيَةِ لِبَيَانِ أَنَّهَا تَزَوَّجُ نَفْسَهَا.

وسبب نزول الآية يعرف ضعف قول الرازي: إن الضمير  
للأزواج، وضعف قول صاحب نهاية المجتهد (٢٢/٣): أنه ليس  
في الآية إلا نهئهم عن العضل، ولا يفهم منه اشتراط إذنهم في  
صحّة العقد لا حقيقة، ولا مجازاً بل قد يفهم منه ضد هذا،  
وهو أن الأولياء ليس لهم سبيل على من يلونهم اهـ

ويقال عليه: قد فهم السلف شرط إذنهم في عصمه ﷺ،  
وبادر من نزلت فيه إلى التّكفير عن يمينه والعقد، ولو كان لا  
سبيل للأولياء لأبان الله غاية البيان بل كرّر تعالى كون  
الأمر إلى الأولياء في عدّة آيات، ولم يأت حرف واحد أن للمرأة  
إنكاح نفسها.

ودلت أيضاً على أن نسبة النكاح إليهم في الآيات مثل  
﴿حَتَّى تُنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] مراد به الإنكاح بعقد  
الولي إذ لو فهم ﷺ أنها تنكح نفسها لأمرها بعد نزول الآية  
بذلك، ولأبان لأخيها أنه لا ولاية له، ولم يُحَ لهُ الْحَثُّ فِي يَمِينِهِ  
والتّكفير.

ويدل لاشرائط الولي ما أخرجه البخاري (٥١٢٧)، وأبو  
داود (٢٢٧٢) من حديث عروة «عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ  
النَّكَاحَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَنْحَاءٍ مِنْهَا يَنْكَاحُ النَّاسُ

الْيَوْمَ، يَخْطُبُ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ وَلَيْسَ أَوْ ابْنَتُهُ فَيَضِدُّهَا ثُمَّ  
يُنْكِحُهَا ثُمَّ قَالَتْ فِي آخِرِهِ: فَلَمَّا بُعِثَ مُحَمَّدٌ بِالْحَقِّ هَذَا يَنْكَاحُ  
الْجَاهِلِيَّةُ كُلَّهُ إِلَّا يَنْكَاحُ النَّاسَ الْيَوْمَ»

فهذا دالٌّ أنه ﷺ قرّر ذلك النكاح المعتبر فيه الولي، وزاده  
تأكيداً بما قد سمعت من الأحاديث، ويدلّ له يَنْكَاحُهُ ﷺ لَمْ  
سلمة [أحمد (٢٩٥/٦)، النسائي (٨١/٦)].

وقولها: إنه ليس أحد من أوليائها حاضراً، ولم يقل ﷺ  
أنكحي أنت نفسك مع أنه مقام البيان، ويدلّ قوله تعالى ﴿وَلَا  
تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ [البقرة: ٢٢١] فإنه خطاب للأولياء بأن لا  
يُنْكِحُوا الْمُسْلِمَاتِ الْمُشْرِكِينَ، ولو فرض أنه يجوز لها إنكاح  
نفسها لما كانت الآية دالّة على تحريم ذلك عليهن لأن القائل  
بأنها تنكح نفسها يقول بأنه يُنْكِحُهَا وَلِيُّهَا أَيْضاً فَلِزِمَ أَنَّ الْآيَةَ لَمْ  
تَنْهَ بِالذَّلَالَةِ عَلَى تَحْرِيمِ إِنْكَاحِ الْمُشْرِكِينَ لِلْمُسْلِمَاتِ لِأَنَّهَا إِنَّمَا  
دَلَّتْ عَلَى نَهْيِ الْأَوْلِيَاءِ عَنْ إِنْكَاحِ الْمُشْرِكِينَ لَا عَلَى نَهْيِ  
الْمُسْلِمَاتِ أَنْ يُنْكِحْنَ أَنْفُسَهُنَّ مِنْهُنَّ.

وقد علم تحريم نكاح المشركين للمسلمات فالأمر للأولياء  
دالٌّ على أنه ليس للمرأة ولاية في النكاح.

ولقد تكلم صاحب نهاية المجتهد على الآية بكلام في غاية  
السُّوْطِ فقال: الآية مُتَرَدِّدَةٌ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ خَطَاباً لِلأَوْلِيَاءِ أَوْ  
لأولي الأمر

ثُمَّ قَالَ: فَإِنْ قِيلَ: هُوَ عَامٌّ، وَالْعَامُّ يَشْمَلُ أَوَّلِي الْأَمْرِ  
وَالأَوْلِيَاءِ

قلنا: هذا الخطاب إنما هو خطاب بالمنع، والمنع بالشرع  
فيستوي فيه الأولياء وغيرهم، وكون الولي مأموراً بالمنع بالشرع  
لا يوجب له ولاية خاصة بالإذن.

ولو قلنا: إنه خطاب للأولياء يوجب اشتراط إذنهم في  
النكاح لكان مجمللاً لا يصح به عمل لأنه ليس فيه ذكر  
أصناف الأولياء، ولا مراتبهم، والبيان لا يجوز تأخيرهُ عَنْ وَقْتِ  
الْحَاجَةِ اهـ.

والجواب أن الأظهر أن الآية خطاب لكافة المؤمنين  
المكلفين الذين خوطبوا بصدرها أعني قوله ﴿وَلَا تَنْكِحُوا  
الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾.



والمراد لا يُنكِحُهُنَّ مَنْ إِلَيْهِ الْإِنْكَاحُ، وَهُمْ الْأَوْلِيَاءُ أَوْ خُطَابُ الْأَوْلِيَاءِ، وَمِنْهُمْ الْأَمْرَاءُ عِنْدَ قَدِيحِهِمْ أَوْ عَضِلِهِمْ لِمَا عَرَفَتْ مِنْ قَوْلِهِ «إِنْ اشْتَجَرُوا فَالْسلطانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَّ لَهَا» (تقدم برقم ٩٢٧) فبطلَ قَوْلُهُ إِنَّهُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ خُطَابِ الْأَوْلِيَاءِ وَأَوَّلِي الْأَمْرِ.

وقوله: قلنا هذا الخطاب إنما هو خطاب بالمنع بالشَّرع (قلنا) نعم.

قوله: والمنع بالشَّرع يستوي فيه الأولياء، وغيرهم

(قلنا) هذا كلام في غاية السُّقوط فإنَّ المنع بالشَّرع هنا للأولياء الذين يتولَّون العقد إمَّا جوازاً كما تقولُه الحنفية أو شرطاً كما يقولُه غيرهم فالأجنبيُّ بمعزلٍ عن المنع لأنَّه لا ولاية له على بناتٍ زيدٍ مثلاً فما معنى نهيه عن شيءٍ ليس من تكليفه فهذا تكليفٌ يخصُّ الأولياءَ فهو كمنع الغني من السؤال، ومنع النساء عن التبرُّج فالتكاليف الشرعية منها ما يخصُّ الذكور، ومنها ما يخصُّ الإناث، ومنها ما يخصُّ بعضاً من الفريقين أو فرداً منهما، ومنها ما يعمُّ الفريقين.

وإن أراد أنَّه يجبُ على الأجنبيِّ الإنكارُ على من يُزَوِّجُ مُسلمةً بمشركٍ فمخروجٌ من البحث.

وقوله: ولو قلنا إنَّه خطابٌ للأولياء لكانَ مُجملًا لا يصحُّ به عملٌ.

جوابه: أنَّه ليس بمجملٍ إذ الأولياءُ معروفون في زمانٍ من أنزلت عليهم الآية.

وقد كانَ معروفًا عندهم ألا ترى إلى قول عائشة: يُخطبُ الرَّجُلُ إلى الرَّجُلِ وليُّه فإنَّه دالٌّ على أنَّ الأولياءَ معروفون.

وكذلك قولُ أُم سلمةَ لَه ﷺ «ليس أحدٌ من أوليائي حاضراً»، وإنَّما ذكرنا هذا لأنَّه نقلُ الشارح رحمه الله كلامَ النهاية، وهو طويلٌ، وجنح إلى رأي الحنفية، واستقواء الشارح، ولم يقوَ في نظري ما قاله فأحببتُ أن أثبتَه على بعض ما فيه ولو لا حجة الاختصار لقلته بطوله، وأثبت ما فيه.

ومن الأدلَّة على اختيار الولي قولُه ﷺ «الطيب أحقُّ بنفسها من وليِّها» (تقدم برقم ٩٢٩) فإنَّه أثبت حقاً للولي كما

### ١٥- النهي عن الشغار

٩٣٤- وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّغَارِ وَالشَّغَارُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٥١١٢)، مسلم (١٤١٥).

وَاتَّفَقَا (البخاري ٦٩٦٠)، مسلم (١٤١٥) (٥٨) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَلَى أَنَّ تَفْسِيرَ الشَّغَارِ مِنْ كَلَامِ نَافِعٍ

(وَعَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّغَارِ» فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ «أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا أَدْرِي التَّفْسِيرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَوْ عَنِ نَافِعٍ أَوْ عَنِ مَالِكٍ. حَكَاهُ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ (٣٣٨/٥).

وقال الخطيب: إنَّه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما هو قولُ مالِكٍ وَصَلَ بِالنَّسْرِ المرفوع.

وقد بينَ ذلك ابنُ مهديٍّ، والقنعينيُّ، ويدلُّ أنَّه من كلام مالِكٍ أنَّه أخرجه الدارقطني (كما في «الفتح» ١/١٦٢) من طريق خالد بن مخلدٍ عَنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَّ الشَّغَارَ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ الْبُخ.

وأما البخاريُّ فصَرَّحَ فِي كِتَابِ الْحَيْلِ (٦٩٦٠) أَنَّ تَفْسِيرَ الشَّغَارِ مِنْ قَوْلِ نَافِعٍ

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: تَفْسِيرُ الشَّغَارِ بِمَا ذَكَرَ ضَحِيحٌ مُوَافِقٌ لِمَا ذَكَرَهُ أَهْلُ اللُّغَةِ فَإِنْ كَانَ مَرْفُوعاً فَهُوَ الْمَقْصُودُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ فَمَقْبُولٌ أَيْضاً لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِالْمَقَالِ، وَافَقَهُ بِالْحَالِ اهـ.

وَإِذْ قَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهُ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ هَلْ هُوَ بَاطِلٌ أَوْ غَيْرُ بَاطِلٍ



فَذَهَبَ الْهَادِيَّةُ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ بَاطِلٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ، وَهُوَ يَقْتَضِي الْبَطْلَانَ، وَلِلْفَقْهَاءِ خِلَافٌ فِي عِلَّةِ النَّهْيِ لَا تُطَوَّلُ بِهِ فَكَلَّهَا أَقْوَالٌ تَحْمِيئِيَّةٌ.

ويظهر من قوله في الحديث (لَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا) أَنَّهُ عِلَّةُ النَّهْيِ.

وَذَهَبَتِ الْحَنَفِيَّةُ، وَطَائِفَةٌ إِلَى أَنَّ النِّكَاحَ صَحِيحٌ، وَيَلْتَمِسُو مَا ذَكَرَ فِيهِ عَمَلًا بِعَمومِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ (النساء: ٣)

وَيَجَابُ بِأَنَّهُ خَصَّةُ النَّهْيِ.

### ١٦- حكم الإكراه على الزواج

٩٣٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ جَارِيَةَ يَكْرَأُ أَنْتَ النَّبِيُّ ﷺ فَذَكَرْتُ: أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ، فَخَيَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٧٣/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٩٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٧٥)، وَأَعْيَلُ بِالإِسْنَادِ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّهُ رَوَاهُ أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَيُّوبَ مَوْصُولًا، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ حُبَّانٍ عَنْ أَيُّوبَ مَوْصُولًا.

وَإِذَا اخْتَلَفَ فِي وَصْلِ الْحَدِيثِ، وَإِسَالِهِ فَالْحُكْمُ لِمَنْ وَصَلَهُ قَالَ الْمَصْنُفُ: الطُّعْنُ فِي الْحَدِيثِ لَا مَعْنَى لَهُ لِأَنَّهُ لَهُ طُرُقًا يَقْوِي بَعْضُهَا بَعْضًا هـ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ [برقم (٩٢٢)] حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَفِيهِ: «وَلَا تُنْكَحُ الْبِكْرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ».

وَهَذَا الْحَدِيثُ إِذَا مَا أَفَادَهُ فَدُلَّ عَلَى تَحْرِيمِ إِجْبَارِ الْأَبِ لِابْنَتِهِ الْبِكْرَ عَلَى النِّكَاحِ، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ بِالْأُولَى.

وَالِىَ عَدَمِ جَوَازِ إِجْبَارِ الْأَبِ ذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ، وَالْحَنَفِيَّةُ لِمَا ذَكَرَ، وَلِحَدِيثِ مُسْلِمٍ (١٤٢١) «وَالْبِكْرُ يُسْتَأْذَنُ أَبُوهَا»، وَإِنْ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: زِيَادَةُ الْأَبِ فِي الْحَدِيثِ غَيْرُ عَفْوَظَةٍ فَقَدْ رَدَّهُ الْمَصْنُفُ بِأَنَّهُ زِيَادَةُ عَدَلٍ يَعْنِي فَيَعْمَلُ بِهَا.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّ لِلْأَبِ إِجْبَارَ ابْنَتِهِ الْبِكْرِ الْبَالِغَةِ عَلَى النِّكَاحِ عَمَلًا بِمَقْهُومِ «النِّيبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا» كَمَا تَقَدَّمَ [برقم (٩٢٣)] فَإِنَّهُ دَلٌّ أَنَّ الْبِكْرَ بِخِلَافِهَا، وَأَنَّ الْوَلِيَّ أَحَقُّ بِهَا، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ مَقْهُومٌ لَا يَقَاوِمُ الْمَنْطُوقَ، وبأنَّهُ لَوْ أَخَذَ بِعَمومِهِ لَزِمَ فِي حَقِّ غَيْرِ الْأَبِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، وَأَنَّ لَا يُخْصُ الْأَبُ بِجَوَازِ الْإِجْبَارِ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي تَقْوِيَةِ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ: إِنَّ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ هَذَا عَمَلٌ عَلَى أَنَّهُ زَوَّجَهَا مِنْ غَيْرِ كَفٍّ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: جَوَابُ الْبَيْهَقِيِّ هُوَ الْمَعْتَمَدُ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ عَيْنُ فَلَا يَثْبُتُ الْحُكْمُ بِهَا تَعْمِيمًا

(قُلْتُ) كَلَامُ هَذَيْنِ الْإِمَامَيْنِ مُحَامَاةٌ عَنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَمَذْهَبِهِمْ، وَإِلَّا فَتَأْوِيلُ الْبَيْهَقِيِّ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ فَلَوْ كَانَ كَمَا قَالَ لَذَكَرْتُهُ الْمَرَّةَ بَلْ قَالَتْ: إِنَّهُ زَوَّجَهَا، وَهِيَ كَارِهَةٌ فَالْعِلَّةُ كَرَاهَتُهَا فَعَلَيْهَا عُلُقُ التَّخْيِيرِ لِأَنَّهَا الْمَذْكُورَةُ فَكَأَنَّهُ قَالَ ﷺ إِذَا كُنْتَ كَارِهَةً فَأَنْتِ بِالْخِيَارِ.

وَقَوْلُ الْمَصْنُفِ «أَنَّهَا وَقَعَتْ عَيْنُ» كَلَامٌ غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ حُكْمٌ عَامٌّ لِعَمومِ عَلَيْهِ فَإِنَّمَا وَجَدَتْ الْكَرَاهَةَ ثَبَتَ الْحُكْمُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٨٦/٩) «عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ فَتَاةً دَخَلَتْ عَلَيْهَا فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي مِنْ ابْنِ أَخِيهِ يَرْفَعُ بِي خَيْسِئَتَهُ، وَأَنَا كَارِهَةٌ قَالَتْ: اجْلِسِي حَتَّى يَأْتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِيهَا فَدَعَاَهُ فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي، وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُعْلِمَ النِّسَاءَ أَنَّ لَيْسَ لِلْأَبِ إِجْبَارٌ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ»

وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا يَكْرُ، وَلَعَلَّهَا الْبِكْرُ الَّتِي فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ. وَقَدْ زَوَّجَهَا أَبُوهَا كَفًّا ابْنَ أَخِيهِ، وَإِنْ كَانَتْ ثِيًّا فَقَدْ صَرَّحَتْ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادُهَا إِلَّا إِعْلَامُ النِّسَاءِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْأَبِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، وَلَفْظُ النِّسَاءِ عَامٌّ لِلنِّيبِ وَالْبِكْرِ. وَقَدْ قَالَتْ هَذَا عِنْدَهُ ﷺ فَأَقْرَعَهَا عَلَيْهِ.

وَالْمُرَادُ بِنَفْيِ الْأَمْرِ عَنِ الْآبَاءِ: التَّزْوِيجُ لِلْكَرَاهَةِ لِأَنَّ السِّيَاقَ فِي ذَلِكَ فَلَا يُقَالُ: هُوَ عَامٌّ لِكُلِّ شَيْءٍ.



## ١٧- من زوجها وليان

٩٣٦- وَعَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٌ فِيهِ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٨/٥) وَالْأَئِمَّةُ زَاهِدُ دَاوُدَ (٢٠٨٨)، النَّسَائِيُّ (٣١٤/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٢١٩١) وَخُسَّعَةُ التِّرْمِذِيُّ (٢١٩١).

(وَعَنِ الْحَسَنِ) هُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ مَوْلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَلَدَ لَسْتَيْنِ بَقِيَّتَا مِنْ خِلاَفَةِ عُمَرَ بِالْمَدِينَةِ، وَقَدِمَ الْبَصْرَةَ بَعْدَ مَقْتَلِ عُثْمَانَ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ لَقِيَ عَلِيًّا بِالْمَدِينَةِ. وَأَمَّا بِالْبَصْرَةِ فَلَمْ تَصُحْ رُوَيْتُهُ إِثْبَاتًا.

وَكَانَ إِمَامًا وَقَوِيًّا عِلْمًا وَزُهْدًا وَوَرَعًا مَاتَ فِي رَجَبِ سَنَةِ عَشْرٍ وَمِائَةٍ.

(عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «أَيُّمَا امْرَأَةٍ زَوَّجَهَا وَلَيَّانٌ فِيهِ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَئِمَّةُ، وَخُسَّعَةُ التِّرْمِذِيُّ تَقْدِمْ ذِكْرُ الْخِلَافَةِ مِنْ سَمَاعٍ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ.

وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ «تَرْغِيبُ الْمُسْنَدِ» (٢٩١) وَأَحْمَدُ (٨/٥) وَالنَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: الْحَسَنُ عَنْ سَمُرَةَ فِي هَذَا أَصَحُّ.

قَالَ ابْنُ الْمَدِينَةِ: لَمْ يَسْمَعْ الْحَسَنُ مِنْ عُقْبَةَ شَيْئًا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا عَقَدَ لَهَا وَلَيَّانٌ لِرَجُلَيْنِ، وَكَانَ الْعَقْدُ مُتَرْتَّبًا أَنَّهَا لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا سِوَاهُ دَخَلَ بِهَا الثَّانِي أَوْ لَا.

أَمَّا إِذَا دَخَلَ بِهَا عَلَمًا فَاجْعَالُ أَنَّهُ زَنَى، وَأَنَّهَا لِلأَوَّلِ.

وَكَذَلِكَ إِنْ دَخَلَ بِهَا جَاهِلًا إِلَّا أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهِ لِلْجَهْلِ.

فَإِنْ وَقَعَ الْعَقْدَانِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ بَطُلَا.

وَكَذَا إِذَا عَلِمَ ثُمَّ التَّبَسَّ فَإِنَّهُمَا يَبْطُلَانِ إِلَّا أَنَّهَا إِذَا اقْتَرَبَتِ الزَّوْجَةَ أَوْ دَخَلَ بِهَا أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بَرْضَاخًا فَإِنَّ ذَلِكَ يُقَرَّرُ الْعَقْدُ الَّذِي اقْتَرَبَتْ بِسَبْقِهِ إِذَا الْحَقُّ عَلَيْهِمَا فَيَقْرَأُهَا صَاحِبُهَا، وَكَذَا الدُّخُولُ بَرْضَاخًا فَإِنَّهُ قَرِينَةُ السَّبْقِ لَوْ جُوبِهُتِ الْحَمْلُ عَلَى السَّلَامَةِ.

## ١٨- زواج العبد بإذن مولاه

٩٣٧- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٠٠/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٠٧٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١١١)، وَخُسَّعَةُ، وَكَذَلِكَ ابْنُ حِبَّانَ.

(وَعَنِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ مَوْلَاهُ وَأَهْلِهِ فَهُوَ عَاهِرٌ».

أَيُّ زَانٍ (رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَخُسَّعَةُ، وَكَذَلِكَ) صَحَّحَهُ (ابْنُ حِبَّانَ) وَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا رِوَايَةً فِي الْمَصْنُفِ لِمَهْدِ الرَّزَاقِ (٢٤٣/٧)، وَأَنَّهُ وَجَدَ عَبْدًا لَهُ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَأَبْطَلَ عَقْدَهُ وَضَرَبَهُ الْحَدَّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ بَاطِلٌ، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الزَّانَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ إِلَّا أَنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ إِذَا كَانَ جَاهِلًا بِالتَّحْرِيمِ، وَيُلْحَقُ بِهِ النَّسَبُ.

وَذَهَبَ دَاوُدُ إِلَى أَنَّ نِكَاحَ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ صَاحِبُهَا لِأَنَّ النِّكَاحَ عِنْدَهُ افْرَاضٌ عَيْنٌ فَهُوَ كَسَلْسَلِ افْرَاضِ الْعَيْنِ لَا يَقْتَصِرُ إِلَى إِذْنِ السَّيِّدِ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ فِي الْحَدِيثِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى: إِنْ الْعَقْدُ الْبَاطِلُ لَا يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الزَّانَا هُنَا، وَلَوْ كَانَ عَالِمًا بِالتَّحْرِيمِ لِأَنَّ الْعَقْدَ شُبْهَةً يُدْرَأُ بِهَا الْحَدُّ، وَهَلْ يَنْفَذُ عَقْدَهُ بِالْإِجَازَةِ مِنْ سَيِّدِهِ.

فَقَالَ النَّاصِرُ وَالشَّافِعِيُّ: لَا يَنْفَذُ بِالْإِجَازَةِ لِأَنَّهُ سَمَاءُ الشَّيْءِ عَاهِرًا.

وَاجِبٌ بَأَنَّ الْمُرَادَ إِذَا لَمْ تَحْصُلِ الْإِجَازَةُ إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ لَا يَقُولُ بِالْعَقْدِ الْمَوْقُوفِ أَصْلًا.

وَالْمُرَادُ بِالْعَاهِرِ أَنَّهُ كَالْعَاهِرِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ بِزَانٍ حَقِيقَةً.

١٩- لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَتِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَاتِهَا

٩٣٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَتِهَا، وَلَا بَيْنَ



المرأة وخالتها.

متفق عليه [البخاري (٥١٠٩)، مسلم (١٤٠٨)]

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: لا يجمع) بلفظ المضارع المبني للمجهول، ولا نافية فهو مرفوع، ومعناه النهي.

وقد ورد في إحدى روايات الصحيح خ (٥١١٠)، بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ أن يجمع».

(بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها) متفق عليه فيه دليل على تحريم الجمع بين من ذكر

قال الشافعي: يحرم الجمع بين من ذكر، وهو قول من لقيه من المفتين لا خلاف بينهم في ذلك، ومثله قال الترمذي.

وقال ابن المنذر: لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم، وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج، ونقل الإجماع أيضاً ابن عبد البر وابن حزم والقرطبي والنووي.

ولا يخفى أن هذا الحديث خصص عموم قوله تعالى «وأجل لكم ما وراء ذلكم» الآية [النساء: ٢٤].

قيل: ويلزم الحنفية أن يجوزوا الجمع بين من ذكر لأن أصولهم تقديم عموم الكتاب على أخبار الأحاد إلا أنه أجاب صاحب الهداية بأنه حديث مشهور، والمشهور له حكم القطعي سيما مع الإجماع من الأمة، وعدم الاعتداد بالمخالف.

٢٠ لا ينكح المحرم

٩٣٩- وعن عثمان رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينكح المحرم ولا ينكح».

رواه مسلم (١٤٠٩).

وفي رواية له (٤١٠) (١٤٠٩) «ولا يخطب».

وزاد ابن حبان (٤١٢٤) «ولا يخطب عليه».

(وعن عثمان رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لا ينكح) بفتح حرف المضارعة من نكح

(المحرم، ولا ينكح) بضمه من أنكح

(رواه مسلم. وفي رواية له) أي لمسلم عن عثمان

(ولا يخطب) أي لنفسه أو لغيره

(زاد ابن حبان: ولا يخطب عليه) وتقدم ذلك في كتاب الحج إلا قوله «ولا يخطب عليه».

والمراد أنه لا يخطب أحد منه وليته.

٢١- زواج النبي ﷺ محرماً

٩٤٠- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «تزوج النبي ﷺ ميمونة، وهو محرم».

متفق عليه [البخاري (١٨٣٧)، مسلم (١٤١٠)]

الحديث قد أكثر الناس فيه الكلام لمخالفة ابن عباس لغيره.

قال ابن عبد البر: اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجها، وهو حلال جاءت من طرق شتى، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد لكن الزعم إلى الواحد أقرب من الزعم إلى الجماعة فاقول أحوال الخبرين أن يتعارضا فتطلب الحجة من غيرهما، وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتمد انتهى.

وقال الأثرم: قلت لأحمد: إن أبا ثور يقول بأي شيء يدفع حديث ابن عباس؟ أي مع صحيحه قال: الله المستعان ابن المسيب يقول: وهم ابن عباس، وميمونة تقول تزوجني وهو حلال انتهى.

يريد بقول ميمونة ما رواه عنها مسلم وهو:

٢٢- زواجه وهو حلال

٩٤١- ولمسلم (١٤١١) «عن ميمونة نفسها

رضي الله عنها أن النبي ﷺ تزوجها وهو حلال»

وعضد حديثها حديث عثمان [م (١٤٠٩)].



وقد نُزِلَ حديثُ ابنِ عباسٍ بأنَّ معنى، «وهو مُحَرَّم» أي داخل في الحَرَمِ أو في الأشْهُرِ الحَرَمِ جَزَمَ بِهَذَا التَّأْوِيلِ ابْنُ حَبَّانٍ في صحيحِهِ (الإحسان: ٤٤٢/٩)، وَهُوَ تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ لَا تُسَاعِدُ عَلَيْهِ الْفَاقَةُ الْأَحَادِيثُ.

وَأَخْرَجَ غَوْهَ التِّرْمِذِيُّ (بإثره ج ١١٢٧) مِنْ حَدِيثِ عُرْوَةَ

عَنْ عَائِشَةَ

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي هَذَا فِي الْحِجِّ.

## ٢٣- أحق الشروط ما استحللتم به الفروج

٩٤٢- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُؤْفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري: ٢٧٢١)، مسلم (١٤١٨).

إِنِّي أَحَقُّ الشُّرُوطِ بِالْوَفَاءِ شُرُوطُ النِّكَاحِ لِأَنَّ أَمْرَهُ أَحْوَضُ، وَبِأَيْهِ أَضِيقُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشُّرُوطَ الْمَذْكُورَةَ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ يَتَعَيَّنُ الْوَفَاءُ بِهَا سِوَاهُ كَانَ الشَّرْطُ عَرْضًا أَوْ مَالًا حَيْثُ كَانَ الشَّرْطُ لِلْمَرْأَةِ لِأَنَّ اسْتِحْلَالَ الْبِضْعِ إِنَّمَا يَكُونُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا أَوْ تَرْضَاهُ لِغَيْرِهَا، وَلِلْعُلَمَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الشُّرُوطُ فِي النِّكَاحِ مُخْتَلِفَةٌ فِيهَا، فَمِنْهَا مَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ اتِّفَاقًا، وَهُوَ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ أَسْأَلِهِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ، وَعَلَيْهِ حَمَلُ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ، وَمِنْهَا مَا لَا يُؤْفَى بِهِ اتِّفَاقًا كَطَلَاقِ أَخِيهَا لَمَّا وَرَدَ مِنَ النِّهْيِ عَنْهُ، وَمِنْهَا مَا اخْتَلَفَ فِيهِ كَاشْتِرَاطِ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا وَلَا يَتَسَرَّى، وَلَا يَنْقُلُهَا مِنْ مَنَازِلِهَا إِلَى مَنَازِلِهِ.

وَأَمَّا مَا يَشْتَرُطُهُ الْعَاقِلُ لِنَفْسِهِ خَارِجًا عَنِ الصَّدَاقِ

فَقِيلَ: هُوَ لِلْمَرْأَةِ مُطْلَقًا، وَهُوَ قَوْلُ الْفَهَادَوِيِّ وَعِطَاءُ وَجَاعَةٍ.

وَقِيلَ: هُوَ لِمَنْ شَرَطَهُ.

وَقِيلَ: يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْأَبِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا وَقَعَ فِي حَالِ الْعَقْدِ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَهْرِ أَوْ خَارِجًا عَنْهُ فَهُوَ لِمَنْ وَهَبَ لَهُ، وَدَلِيلُهُ مَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٧٠/٦) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَوِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ يَرْفَعُهُ بِلَفْظِ

ثُمَّ قَالَ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ عُمَرُ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا لَزَمَ، وَيَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ تَعَقَّبَ بِأَن تَقْلَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ غَرِيبٌ، وَالْمَعْرُوفُ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمَرَادَ مِنَ الشُّرُوطِ هِيَ الَّتِي لَا تُبْطِلُ النِّكَاحَ بَلْ تَكُونُ مِنْ مُقْتَضَاتِهِ، وَمَقَاصِدِهِ كَاشْتِرَاطِ حُسْنِ الْعِشْرَةِ وَالْإِنْفَاقِ وَالْكِسْفَةِ وَالسُّكْنَى، وَأَنْ لَا يُقَصَّرَ فِي شَيْءٍ مِنْ حَقِّهَا مِنْ قِسْمَةٍ وَنَفَقَةٍ، وَكَشَرَطِهِ عَلَيْهَا الْأَخْرَجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَأَنْ لَا تَتَصَرَّفَ فِي مَتَاعِهِ، وَغَوْ ذَلِكَ

(قُلْتُ) هَذِهِ الشُّرُوطُ إِنْ أَرَادُوا أَنَّهُ يُحْمَلُ عَلَيْهَا الْحَدِيثُ فَقَدْ قَلَّلُوا فَادَّعَتْ أَنَّ هَذِهِ أُمُورٌ لَازِمَةٌ لِلْعَقْدِ لَا تَنْتَقِلُ إِلَى شَرْطٍ، وَإِنْ أَرَادُوا غَيْرَ ذَلِكَ فَمَا هُوَ؟

نَعَمْ لَوْ شَرَطْتَ مَا يُبْطِلُ الْعَقْدَ كَانَ لَا يَقْسَمُ لَهَا، وَلَا يَتَسَرَّى عَلَيْهَا فَلَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَبَقَ شَرْطُ اللَّهِ شَرْطَهَا.

فَالْمَرَادُ فِي الْحَدِيثِ الشُّرُوطُ الْجَائِزَةُ لَا الْمَنْهِي عَنْهَا

فَأَمَّا شَرْطُهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ مَنَازِلِهَا فَهَذَا شَرْطٌ غَيْرُ مَنْهِيٍّ عَنْهُ فَيَتَعَيَّنُ الْوَفَاءُ بِهِ.

## ٢٤- الترخيص في المتعة والذهبي عنها

٩٤٣- وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ قَالَ: «رَخِصَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أَوَطَاسٍ فِي الْمُتَعَةِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٠٥).

اعْلَمْ أَنَّ حَقِيقَةَ الْمُتَعَةِ كَمَا فِي كِتَابِ الْإِمَامِيَّةِ هِيَ النِّكَاحُ



خُرْمَتَهَا وَلَا أَغْلَمَ أَحَدًا تَمْتَعُ، وَهُوَ مُخَصَّنٌ إِلَّا رَجَمَتْهُ بِالْجَارَةِ».

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «نَهَانَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا كُنَّا مُسَافِحِينَ» إسناده قوي.

وَالْقَوْلُ بَأَنِّ لِابْحَثَهَا قَطْعِي، وَنَسَخَهَا ظَنِّي غَيْرُ صَحِيحٍ لِأَنَّ الرَّاوِسَ لِابْحَثَهَا رَوَّاهَا نَسَخَهَا، وَذَلِكَ إِنَّمَا قَطْعِي فِي الطَّرْفَيْنِ أَوْ ظَنِّي فِي الطَّرْفَيْنِ جَمِيعًا كَذَا فِي الشَّرْحِ.

وَفِي نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ: أَنَّهَا تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ بِالتَّحْرِيمِ إِلَّا أَنَّهَا اخْتَلَفَتْ فِي الرُّوْقَةِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّحْرِيمُ انْتَهَى.

وَقَدْ بَسَطْنَا الْقَوْلَ فِي تَحْرِيمِهَا فِي حَوَاشِي «ضَرْبِ النَّهَارِ».

### ٢٥ - النهي عن المتعة

٩٤٤ - وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ:

«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُتْعَةِ عَامَّ خَيْرٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٢١٦)، مسلم (١٤٠٧)].

لَفْظُهُ فِي الْبَخَارِيِّ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُتْعَةِ وَعَنِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ زَمَنَ خَيْرٍ» بِالْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ أَوَّلُهُ وَالرَّاءِ آخِرُهُ.

وَقَدْ وَهَمَ مَنْ رَوَاهُ عَامَّ حُنَيْنٍ بِمُثْلِهِ أَوَّلُهُ وَنَوَّنَ آخِرُهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَالدَّارِقُطِيُّ إِكْمًا فِي «الْفَتْحِ» (١٦٨/٩)، وَبَنَى عَلَى أَنَّهُ وَهَمٌ

ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ الظَّرْفَ فِي رِوَايَةِ الْبَخَارِيِّ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرَيْنِ مَعَ الْمُتْعَةِ، وَلَحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ.

وَحَكَى الْبَيْهَقِيُّ [٢٠١/٧] عَنِ الْحَمِيدِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سُبْحَانَ بَنٍ عُيْنَةَ: «فِي خَيْرٍ» يَتَعَلَّقُ بِالْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ لَا بِالْمُتْعَةِ

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ مُحْتَمَلٌ ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ الرِّوَايَاتِ يُفِيدُ تَعَلُّقَهُ بِهِمَا.

وَفِي رِوَايَةِ لَأَحْمَدَ (١٤٢/١) مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ بَسْنَدِهِ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَخَّصَ فِي مُتْعَةِ النِّسَاءِ فَقَالَ لَهُ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ يَوْمَ خَيْرٍ وَعَنْ لُحُومِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ».

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ السُّهَيْلِيُّ: إِنَّهُ لَا يُعْرَفُ عَنْ أَهْلِ السَّيْرِ وَرِوَاةُ

الْمَوْثِقُ بِأَمْرٍ مَعْلُومٍ أَوْ مَجْهُولٍ، وَغَايَتُهُ إِلَى خَمْسَةِ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَيَرْفَعُ النِّكَاحُ بِانْقِضَاءِ الْمَوْثِقِ فِي الْمَقْطَعَةِ الْحَيْضِ، وَبِحَيْضَتَيْنِ فِي الْحَائِضِ، وَبِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ فِي التَّوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا.

وَحُكْمُهُ أَنْ لَا يَثْبُتَ لَهَا مَهْرٌ غَيْرُ الْمَشْرُوطِ، وَلَا يَثْبُتَ لَهَا نَفَقَةٌ وَلَا تَوَارِثٌ وَلَا عِدَّةٌ إِلَّا الْإِسْتِبْرَاءُ بِمَا ذُكِرَ، وَلَا يَثْبُتُ بِهِ نَسَبٌ إِلَّا أَنْ يُشْرَطَ، وَتَحْرُمُ الْمُصَاغَرَةُ بِسَبَبِهِ هَذَا كَلَامُهُمْ.

وَحَدِيثُ سَلَمَةَ هَذَا أَفَادَ أَنَّهُ ﷺ رَخَّصَ فِي الْمُتْعَةِ ثُمَّ نَهَى عَنْهَا، وَاسْتَمَرَّ النَّهْيُ، وَنَسَخَتْ الرُّخْصَةُ، وَإِلَى نَسْخِهَا ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ مِنَ السُّلَفِ وَالْخَلَفِ.

وَقَدْ رَوَيْ نَسَخَهَا بَعْدَ التَّرْخِيصِ فِي سِتَّةِ مَوَاطِنَ:

الْأَوَّلُ: فِي خَيْرٍ.

الثَّانِي: فِي عُمَرَةَ الْقَضَاءِ.

الثَّالِثُ: عَامَ الْفَتْحِ.

الرَّابِعُ: عَامَ أُوطَاسٍ.

الْخَامِسُ: غَزْوَةُ ثُبُوكَ.

الْسَّادِسُ: فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ

فَهَذِهِ الَّتِي وَرَدَتْ إِلَّا أَنَّ فِي ثُبُوتِ بَعْضِهَا خِلَافًا.

قَالَ التَّوْسِيُّ: الصَّوَابُ أَنَّ تَحْرِيمَهَا وَإِبَاحَتَهَا وَقَعَ مَرَّتَيْنِ فَكَانَتْ مُبَاحَةً قَبْلَ خَيْرٍ ثُمَّ حُرِّمَتْ فِيهَا ثُمَّ أُيِّسَتْ عَامَّ الْفَتْحِ، وَهُوَ عَامَّ أُوطَاسٍ ثُمَّ حُرِّمَتْ تَحْرِيمًا مُؤَيَّدًا.

وَإِلَى هَذَا التَّحْرِيمِ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْأَمَةِ.

وَذَهَبَ إِلَى بَقَاءِ الرُّخْصَةِ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ.

وَرَوَى رُجُوعُهُمْ.

وَقَوْلُهُمْ بِالنَّسَخِ، وَمَنْ أَوْلَيْكَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَوَى عَنْهُ بَقَاءُ الرُّخْصَةِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ إِلَى الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ

قَالَ الْبَخَارِيُّ [تحت (٥١١٩)]: يَبْنِي عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَنْسُوخٌ.

وَإِخْرَاجُ ابْنِ مَاجَةَ (١٩٦٣) عَنْ عُمَرَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّهُ خُطِبَ فَقَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ لَنَا فِي الْمُتْعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ



الأنار أنه نهى عن نكاح المتعة يوم خير قال: والذي يظهر أنه وقع تقديم وتأخير.

وقد ذكر ابن عبد البر أن الحميدي ذكر عن ابن عيينة أن النهي زمن خير عن لحوم الحمر الأهلية.

وأما المتعة فكان في غير يوم خير.

وقال أبو عوانة في صحيحه: سمعت أهل العلم يقولون: معنى حديث علي أنه نهى يوم خير عن لحوم الحمر: وأما المتعة فسكت عنها، وإنما نهى عنها يوم الفتح

والحامل لهنّ على ما سمعت ثبوت الرخصة بعد زمن خير، ولا تقوم لمليّ الحجة على ابن عباس إلا إذا وقع النهي أخيراً إلا أنه يمكن الانفصال عن ذلك بأن علياً عليه السلام لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهي عن قرب، ويمكن أن علياً عرف بالرخصة يوم الفتح، ولكن فهم توفيت الترخيص، وهو أيام شدة الحاجة مع العزوبة، وبعد مضي ذلك فهي باقية على أصل التحريم المتقدم فتقوم له الحجة على ابن عباس.

وأما قول ابن القيم [زاد المساد (٣/٣٤٤، ٣٤٥)]: إن المسلمين لم يكونوا يستعملون بالكنائس، يريد أن يتقوى به على أن النهي لم يقع عام خير إذ لم يقع هناك نكاح متعة.

فقد يجاب عنه بأنه قد يكون هناك مشركات غير كنائس فإن أهل خير كانوا يصاهرون الأوس والخزرج قبل الإسلام فلعنه كان هناك من نساء الأوس والخزرج من يستعملون منهن.

## ٢٦- لعن المخل والمخل له

٩٤٥- وعن ابن مسعود عليه السلام قال: لعن رسول الله ﷺ المخل والمخل له.

رواه أحمد (١/٤٤٨)، والنسائي (١/١٤٩)، والترمذي (١١٢٠) وصححه

ولي الباب عن علي أخرجه الأربعة إلا النسائي (أبو داود (٢٠٧٦)، الترمذي (١١١٩)، ابن ماجه (١٩٣٥)).

(وعن ابن مسعود عليه السلام قال: لعن رسول الله ﷺ المخل والمخل له. رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه في الباب

عن علي عليه السلام)

ولفظه عن علي عليه السلام لعن المخل والمخل له. (أخرجه الأربعة إلا النسائي)

وصحح حديث ابن مسعود ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري.

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمر وعثمان وعبد الله بن عمر، وهو قول الفقهاء من التابعين.

وأما حديث علي عليه السلام ففي إسناده مجالدة وهو ضعيف وصححه ابن السكن، وأعله الترمذي ورواه ابن ماجه (١٩٣٦) والحاكم (١٩٩/٢) من حديث عتبة بن عامر، ولفظه قال: قال رسول الله ﷺ ألا أخبركم بالنسب المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال: فهو المخل لعن الله المخل والمخل له.

والحديث دليل على تحريم التحليل لأنه لا يكون اللعن إلا على فاعل المحرم، وكل محرم منهى عنه، والنهي يقتضي فساد العقد واللعن، وإن كان ذلك للفاعل لكنه خلق بوصف يصح أن يكون علّة الحكم، وذكروا للتحليل صوراً:

منها أن يقول له في العقد: إذا أحللتها فلا نكاح. وهذا مثل نكاح المتعة لأجل التوقيت.

ومنها أن يقول في العقد: إذا أحللتها طلقها.

ومنها أن يكون مضمراً عند العقد بأن يتواطأ على التحليل، ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود.

وظاهر شمول اللعن فساد العقد لجميع الصور.

وفي بعضها خلاف بلا دليل ناهض فلا يشتغل بها.

## ٢٧- لا ينكح الزاني إلا مثله

٩٤٦- وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: لا ينكح الزاني المجلود إلا مثله.

رواه أحمد (٢/٣٢٤)، وأبو داود (٢٠٥٢)، ورجاله ثقات.

الحديث دليل على أنه يحرم على المرأة أن تزوج من ظهر



الحديث، ويوجب الصداق.

وقال الأزهرى: الصواب أن معنى العسيلة حلاوة الجماع التي تحصل بتغيب الحشفة.

وقال أبو عبيد: العسيلة لذة الجماع، والعرب تسمي كل شيء تستلذه عسلاً.

والحديث مُحْتَمَلٌ.

وأما قول سعيو بن المسيب إنه يحصل التحليل بالعقد الصحيح فقال ابن المنذر: لا نعلم أحداً وافقه عليه إلا الخوارج، ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن.

وأما رواية ذلك عن سعيو بن جبير فلا يوجد مُسْتَدّاً عنه في كتاب إنما نقله أبو جعفر النحاس في معاني القرآن، وتبعه عبد الرّهّاب المالكي في شرح الرسالة.

وقد حكى ابن الجوزي مثل قول ابن المسيب عن داود

## ٢ - بَابُ الْكَفَاءَةِ وَالْخِيَارِ

الكفاءة: المساواة والمائلة.

والكفاءة في الدين معتبرة فلا يحل تزوج مسلمة بكافر إجماعاً.

### ١ - كفاءة العرب والموالي

٩٤٨ - عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «العرب بعضهم أكفاء بعض، والموالي بعضهم أكفاء بعض، إلا حائكاً أو حجاماً».

رواه الحاكم (هو عند البيهقي (١٣٤/٧) من طريق الحاكم).

وفي إسناده رآه لم يُسَمَّ.

واستكره أبو حاتم [العلل] (٤١٢/١)

وله شاذة عند الزّوار [كشف الأستار] (١٤٧٤) عن معاذ بن جبل

بِسند منقطع

وسال ابن أبي حاتم عن هذا الحديث أباه فقال: هذا

زناه، ولعل الوصف بالجلود بناء على الأغلب في حق من ظهر منه الزنى، وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتزوج بالرّانية التي ظهر زناها، وهذا الحديث يوافق قوله تعالى ﴿وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣]

إلا أنه حمل الحديث والآية الأكثر من العلماء على أن معنى «لا ينكح» لا يرغب الرّاني الجلود إلا في مثله، والرّانية لا ترغب في نكاح غير العاهر مكدًا تاولوها.

والذي يدل عليه الحديث والآية النهي عن ذلك لا الإخبار عن مجرّد الرغبة، وأنه يحرم نكاح الرّاني العفيفة، والعفيف الرّانية، ولا اصرح من قوله ﴿وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٣] أي كاملي الإيمان الذين هم ليسوا بزناة، وإلا فإن الرّاني لا يخرج عن مسمى الإيمان عند الأكثر.

### ٢٨ - لا حتى يذوق الآخر من غسيلها

٩٤٧ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَا، حَتَّى يَذُوقَ الْآخَرُ مِنْ غَسِيلَتِهَا مَا ذَاقَ الْأَوَّلُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ [البخاري (٢٦٣٩)، مسلم (١٤٣٣)].

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَأَرَادَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَسَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا حَتَّى يَذُوقَ الْآخَرُ مِنْ غَسِيلَتِهَا» مُصَغَّرٌ عَسَلٍ، وَأَنْتَ لِأَنَّ الْعَسَلَ مُؤَنَّثٌ، وَقِيلَ: إِنَّهُ يَذْكُرُ وَيؤنثُ

(ما ذاق الأول. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ)

اختلف في المراد بالعسيلة فقيل: إنزال المنى، وأن التحليل لا يكون إلا بذلك.

وذهب إليه الحسن.

وقال الجمهور: ذوق العسيلة كناية عن الجماع، وهو تغيب الحشفة من الرجل في فرج المرأة، ويكفي منه ما يوجب



كذب لا اصل له.

وقال في موضع آخر: باطل.

ورواه ابن عبد البر في التمهيد (١٦٤/١٩): قال الدارقطني

في العلل: لا يصح.

وحدث به هشام بن عبيد الراوي فزاد فيه بعد «أو حجاماً»: «أو دباغاً» فاجتمع عليه الدباغون وهموا به.

قال ابن عبد البر هذا منكّر موضوع، وله طرق كلها واهية.

والحديث دليل على أن العرب سواء في الكفاءة بعضهم لبعض، وأن المولي ليسوا أكفاء لهم.

وقد اختلف العلماء في المعتبر من الكفاءة اختلافاً كثيراً، والذي يقوى هو ما ذهب إليه زيد بن علي ومالك، ويروى عن عمر وابن مسعود وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز، وهو أحد قولي الناصر أن المعتبر الدين لقوله تعالى ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْتَأْتُمْ﴾ [الحجرات: ١٣] ولحديث «الناس كلهم ولد آدم»، وتأماته «وآدم من تراب».

أخرجه ابن سعد [الطبقات الكبرى] (٥١١/١) من حديث أبي هريرة وليس فيه لفظ «كلهم» و«الناس» كاستناب المشتط لا فضل لأحد على أحد إلا بالقوى.

أخرجه ابن لال [كما في كنز العمال] (٢٤٨٢٢) بلفظ قريب من لفظ حديث سهل بن سعد.

وأشار البخاري في النكاح، باب (١٥) إلى نصرة هذا القول حيث قال: باب الأكفاء في الدين.

وقوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا﴾ الآية فاستنبط من الآية [الفرقان: ٥٤] الكريمة المساواة بين بني آدم.

ثم أرفقه [إبي البخاري] برقم (٥٠٨٨) بالنكاح أبي حذيفة من سالم بابتة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وسالم مولى لامرأة من الأنصار.

وقد تقدّم [برقم (٩١٣)] حديث «فعلتكم بذات الدين».

وقد خطب النبي ﷺ يوم فتح مكة فقال «الحمد لله

الذي أذهب عنكم عبثة - بضم المهملة وكسرهما - الجاهلية، وتكبرها. يا أيها الناس إنما الناس رجلان مؤمن تقي كريم على الله، وقاجر شقي هين على الله» [ابن داود (٥١١٦)، الترمذي (٣٩٥٥)] ثم قرأ الآية.

وقال ﷺ «مَنْ سَرَهُ أَنْ يَكُونَ أَكْرَمَ النَّاسِ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ»

فجعل ﷺ الالتفات إلى الأنساب من عبثة الجاهلية وتكبرها فكيف يغيرها المؤمن، ويبني عليها حكماً شرعياً؟!

وفي الحديث «أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس...» ثم ذكر منها «الفخر بالأنساب».

أخرجه ابن جرير من حديث ابن عباس.

وفي الأحاديث شيء كثير في ذم الالتفات إلى الترفع بها.

ولقد أمر ﷺ بني تيمية بالنكاح أبي هند الحجام، وقال: إنما هو امرؤ من المسلمين» [د (٢١٠٢) وساني برقم (٩٤١)] فنهى على الرجل المقتضي لمساواتهم، وفسر الاتفاق في وصفه الإسلام.

وللناس في هذه المسألة عجائب لا تدور على دليل غير الكبرياء والترفّع، ولا إله إلا الله كم حرمت المؤمنات للنكاح لكبرياء الأولياء واستعظامهم أنفسهم اللهم إنا أنبرأ إليك من شرط ولذة الهوى، ورباه الكبرياء، ولقد شئت الفاطميات في جهة اليمن ما أجل الله لهم من النكاح لقول بعض أهل مذنب الهاديّة: إنه يجرم نكاح الفاطمية إلا من فاطمي من غير دليل ذكره، وليس مذنباً للإمام الهادي عليه السلام بل زوج بنته من الطبريين، وإنما نشأ هذا القول من بعدي في أيام الإمام أحمد بن سليمان، وتبعهم بيت رياستها فقالوا بلسان الحال: تحرم شرائقهم على الفاطميات إلا من مثليهم، وكل ذلك من غير علم، ولا هدى ولا كتاب منير بل ثبت خلاف ما قالوه عن سيد البشر كما دلّ له:



رواه مسلم (١٤٨٠)

## ٤ - تخيير بريرة بعد العتي

وفاطمة قرشية فهريّة أخت الضحالك بن قيس، وهي من المهاجرات الأول كانت ذات جمال وفضل وكمال «جاءت إلى رسول الله ﷺ بعد أن طلقها أبو عمرو بن حفص بن المغيرة بعد انقضاء عدتها منه فأخبرته أن معاوية بن أبي سفيان وأبا جهنم خطباها فقال رسول الله ﷺ: أما أبو جهنم فلا يصح عصاه عن عاتيقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له أنكحي أسامة بن زيد» - الحديث

فامرأها بينكاح أسامة مولاة ابن مولاة، وهي قرشية، وقدمه على أخفائها من ذكر، ولا أعلم أنه طلب من أحد من أوليائها إسقاط حق.

وكان المصنف رحمه الله أورد هذا الحديث بعد بيان ضعف الحديث الأول للإشارة إلى أنه لا عبرة في الكفاءة بغير الدين كما أورد لذلك:

## ٣ - إنكاح الحجام

٩٥٠ - وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «يا بني بياضة، أنكحوا أبا هند، وأنكحوا إليّه، وكان حجاماً».

رواه أبو داود (٢١٠٢)، والحاكم (١٦٤/٢) بسند جيد

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال يا بني بياضة أنكحوا أبا هند) اسمه يسار، وهو الذي حجّم النبي ﷺ، وكان مولى لبني بياضة

(«وأنكحوا إليّه»، وكان حجاماً رواه أبو داود، والحاكم بسند جيد) فهو من أدلة عدم اعتبار كفاءة الأنساب.

وقد صح أن بلالاً نكح هالة بنت عوف، أخت عبد الرحمن بن عوف، وعرض عمر بن الخطاب ابنته حفصة على سلمان الفارسي.

٩٥١ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت:

خيرت بريرة على زوجها حين عتقت.

متفق عليه في حديث طويل [البخاري (٥٢٧٩)، مسلم (١٥٠٤)].

ولمسلم (١٥٠٤) (٩) عنها رضي الله عنها: «أن زوجها كان عبداً».

وفي رواية عنها [البخاري (٢٧٥٤)] من قول الأسود منقطعاً، أبو داود (٢٢٣٥)، النسائي (٢٦١٤)، الرملي (١١٥٥)، ابن ماجه (٢٠٧٤):

«كان حراً».

والأول أثبت.

وصح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه عند البخاري (٥٢٨٠) بنحوه أنه كان عبداً

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت «خيرت بريرة على زوجها حين عتقت» متفق عليه في حديث طويل، ولمسلم عنها أن زوجها كان عبداً. وفي رواية عنها «كان حراً»، والأول أثبت) لأنه جزم البخاري أنه كان عبداً، ولذا قال (وصح عن ابن عباس عند البخاري «أنه كان عبداً») ورواه علماء المدينة، وإذا روى علماء المدينة شيئاً، ورواه فهو أصح.

وأخرجه أبو داود (٢٢٣٢) من حديث ابن عباس بلفظ «إن زوج بريرة كان عبداً أسود يسمى ميثناً فخيرتها النبي ﷺ، وأمرها أن تعتقه».

وفي البخاري (٥٢٨١) عن ابن عباس «ذلك ميثن عبدي يني فلان» يعني زوج بريرة.

وفي أخرى عند البخاري (٥٢٨٢) «كان زوج بريرة عبداً أسود يقال له ميثن»

قال الدارقطني: لم تختلف الرواية عن عروة عن عائشة أنه كان عبداً.

وكذا قال جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة

قال النووي: يؤيد قول من قال: «كان عبداً» قول عائشة كان عبداً فاختبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبداً فصح رجحان كونه عبداً قوة وكثرة وحفظاً.

والحديث دليل على ثبوت الخيار للمعتقة بعد عتقها في



زَوْجَهَا إِذَا كَانَ عَبْدًا، وَهُوَ إِجْمَاعٌ.

وَاخْتَلَفَ إِذَا كَانَ حُرًّا قَلِيلٌ: لَا يَبْثُ لَهَا الْخِيَارُ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ

قَالُوا: لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي ثُبُوتِ الْخِيَارِ إِذَا كَانَ عَبْدًا هُوَ عَدَمُ الْمُكَافَاةِ مِنَ الْعَبْدِ لِلْحُرَّةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ فَلِذَا عَقَّتْ ثَبَتَ لَهَا الْخِيَارُ مِنَ الْبَقَاءِ فِي عَصَمَتِهِ أَوْ الْمَارَقَةِ لِأَنَّهَا فِي وَقْتِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا لَمْ تَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْإِخْتِيَارِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالشَّعْبِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَبْثُ لَهَا الْخِيَارُ وَإِنْ كَانَ حُرًّا.

وَاجْتُمِعُوا بِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي رِوَايَةِ [د(٢٢٣٥)، س(٢٦١٤)، ت(١١٥٥)، ج(٢٠٧٤)] «أَنَّ زَوْجَ بَرَّةَ كَانَ حُرًّا» وَرَدُّهُ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّهَا رِوَايَةٌ مَرْجُوحَةٌ لَا يَعْمَلُ بِهَا.

قَالُوا: وَلِأَنَّهَا عِنْدَ تَزْوِيجِهَا لَمْ يَكُنْ لَهَا اخْتِيَارٌ فَإِنْ سَلِّغَا زَوْجَهُمَا، وَإِنْ كَرِهَتْ فَإِذَا أُعْثِقَتْ تَجِدُّ لَهَا حَالَ لَمْ يَكُنْ قَبْلَ ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ [مَوَادِّ الْعَادَةِ (١٦٩/٥)]: فِي تَحْيِيرِهَا ثَلَاثَةٌ مَأْخُذٌ، وَذَكَرَ مَأْخِذَيْنِ وَضَعَفَهُمَا ثُمَّ ذَكَرَ الثَّلَاثَ، وَهُوَ أَرْجَحُهَا وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ السَّيِّدَ عَقَدَ عَلَيْهَا بِحُكْمِ الْمَلِكِ حَيْثُ كَانَ مَالِكًا لِرَقَبَتِهَا وَمَنَافِعِهَا، وَالْعَقْدُ يَقْتَضِي تَمْلِيكَ الرَّقَبَةِ وَالْمَنَافِعِ لِلْمُتَعَتِّقِ، وَهَذَا مَقْصُودُ الْعَقْدِ وَجُكُمَتُهُ إِذَا مَلَكَتْ رَقَبَتَهَا مَلَكَتْ بَعْضَهَا وَمَنَافِعَهَا، وَمَنْ جُمِلَتْهَا مَنَافِعُ الْبَضْعِ فَلَا يَمْلِكُ عَلَيْهَا إِلَّا بِاخْتِيَارِهَا فَخِيَرَهَا الشَّارِعُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ الْبَقَاءُ تَحْتَ الزَّوْجِ أَوْ الْفَسْخُ مِنْهُ.

وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ بَرَّةَ «مَلَكَتْ نَفْسَكَ فَاخْتَارِي»

قُلْتُ، وَهُوَ مِنْ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ، وَهُوَ الْإِخْتِيَارُ عَلَى مَلِكِيهَا لِنَفْسِهَا فَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى عِلَّةِ التَّخْيِيرِ، وَهَذَا يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْخِيَارِ، وَإِنْ كَانَتْ تَحْتَ حُرٍّ، وَهَلْ يَقَعُ الْفَسْخُ بِلَفْظِ الْإِخْتِيَارِ؟ قِيلَ: نَعَمْ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ «خِيَرْتَ».

وَقِيلَ: لَا يَدْ مِنْ لَفْظِ الْفَسْخِ ثُمَّ إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجِ الرُّجْعَةُ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا يَرُاجِعُهَا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ إِنْ رَضِيَتْ بِهِ،

وَلَا يَزَالُ لَهَا الْخِيَارُ بَعْدَ عِلْمِهَا مَا لَمْ يَطَّأَهَا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٧٨/٥) عَنْهُ لِيَكُنَّ «إِذَا عَقَّتِ الْأَمَةُ فَهِيَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَطَّأَهَا إِنْ تَنَاقَرَتْ، وَإِنْ وَطَّئَهَا فَلَا خِيَارَ لَهَا».

وَإِخْرَجَهُ الذَّارِقُطِيُّ (٢٩٤/٣) بِلَفْظِ «إِنْ وَطَّئَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ».

وَإِخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٣٦) بِلَفْظِ «إِنْ قَارَبَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ» نَدَلُ أَنَّ الرُّوْطَةَ مَانِعٌ مِنَ الْخِيَارِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَنَابِلَةُ.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ جَلِيلٌ قَدْ ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ فِي مَوَاضِعٍ مِنْ كُتُبِهِمْ فِي الزَّكَاةِ.

وَفِي الْبَيْتِ.

وَفِي الْبَيْعِ.

وَفِي النِّكَاحِ، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْبَيْعِ.

وَاطَّلَعَ الْمُصَنِّفُ فِي عَدَّةٍ مَا اسْتَخْرَجَ مِنْهُ مِنَ الْفَوَائِدِ حَتَّى بَلَغَتْ مِائَةً وَاثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ فَاسْتَدْرَكَ مَا لَمْ تَعْلَقْ بِالْبَابِ الَّذِي نَحْنُ بِصَدْوِهِ:

(مِنْهَا) جَوَائِزُ بَيْعِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ الرَّقِيقَيْنِ دُونَ الْآخَرِ.

وَأَنَّ بَيْعَ الْأُمَةِ الْمَرْجُوعَةِ لَا يَكُونُ طَلَاقًا، وَأَنَّ عَقْدَهَا لَا يَكُونُ طَلَاقًا، وَلَا فِسْخًا.

وَأَنَّ لِلرَّقِيقِ أَنْ يَسْعَى فِي فِكَالِكَ رَقَبَتَهُ مِنَ الرُّقِّ.

وَأَنَّ الْكَفَاءَةَ مُعْتَبَرَةٌ فِي الْحَرَّةِ

(قُلْتُ) قَدْ أَشَارَ الْحَدِيثُ إِلَى سَبَبِ تَحْيِيرِهَا، وَهُوَ مَلَكَتُهَا نَفْسَهَا كَمَا عُرِفَتْ فَلَا يَتِمُّ هَذَا، وَأَنَّ اخْتِيَارَهَا يَسْقُطُ بِرِضَا الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا وَلِيَ لَهَا، وَإِنَّمَا ذَكَرَ فِي قِصَّةِ بَرَّةَ أَنَّ زَوْجَهَا كَانَ يَتِيمًا فِي سَبْكِهِ لِلدَّيْنَةِ يَتَحَدَّرُ دَمْعًا لِفِرَاطِ عَجْبِهِ لَهَا.

قَالُوا: فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْحَبَّ يُذْهِبُ الْحَيَاءَ، وَأَنَّهُ يُعْتَدَرُ مَنْ كَانَ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ مِنْهُ فَيَعْدَرُ أَهْلُ الْحَبِّ فِي الْمَلِكِ إِذَا حَصَلَ لَهُمْ الْوَلَدُ عِنْدَ سَمَاعٍ مَا يَفْهَمُونَ مِنْهُ الْإِشْرَافَ إِلَى أَحْوَالِهِمْ حَيْثُ يَقْتَضِرُ مِنْهُمْ مَا لَا يَحْصُلُ عَنْ اخْتِيَارٍ كَالرَّقِيقِ، وَنَحْوِهِ

(قُلْتُ) لَا يَنْفِي أَنَّ زَوْجَ بَرَّةَ بَكَى مِنْ فِرَاقِ مَنِ يُحِبُّهُ



فمحبُّ الله ينيكي شوقاً إلى لقائه، وخوفاً من سخطه كما كان رسولُ الله ﷺ ينيكي عندَ سماعِ القرآن، وكذلك أصحابه، ومن تبعهم بإحسان.

وأما الرُقَصُ والتصفيقُ فشانُ أهلِ الفسق، والخلاعة، لا شأنُ من يحبُّ الله، ويخشاهُ فاعجبُ لهذا الماخِذِ الذي أخذوه من الحديث، وذكره المصنفُ في الفتح (٤١٠/٩) ثم سردَ فيه غيرَ ما ذكرناه، وأبلغَ فوائده إلى العدد الذي وصفناه.

وفي بعضها خفاءٌ، وتكلفٌ لا يليقُ بمثلِ كلامِ رسولِ الله ﷺ

### ٥ - طلاق إحدى الأختين

٩٥٢- وَعَنْ «الضَّحَّاكِ بْنِ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيِّ» عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَخَنِي أُخْتَانِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَلَّقْ أَيْتَهُمَا شَيْتًا.

رواهُ أحمدُ (٢٣٢/٤)، والأربعةُ إلا النسائيُّ (٢٢٤٣)، الترمذي (١١٢٩)، ابنُ ماجه (١٩٥٩)، وصحَّحه ابنُ حبان (٤١٥٥)، والدارقطني (٢٧٣/٣)، والبيهقي (١٨٤/٧)، وأعله البخاري.

(وعن الضحَّاك) تابعيٌ معروفٌ روى عن أبيه

(ابنُ فيروز) بفتحِ الفاءِ وسكونِ الشَّوْءِ التَّخَنِيَّةِ وضَمُّ الرِّاءِ وسُكُونِ الواوِ وآخِرُهُ زَايٌ هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (الدَّيْلَمِيُّ) ويقالُ: الحِميريُّ لَزَوْلِهِ حِميرٌ، وَهُوَ مِنْ إِبْنَاءِ فَارِسٍ مِنْ فَرْسِ صَنْعَاءَ.

كَانَ ثَمَنٌ وَفَدَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ الَّذِي قَتَلَ الْعَنْسِيَّ الْكَذَّابَ الَّذِي ادَّعَى النُّبُوَّةَ فِي سِتَّةِ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَأَتَى حِينَ قَتَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ مَرِيضٌ مَرَضٌ مُوتِهِ، وَكَانَ بَيْنَ ظُهُورِهِ وَقَتْلِهِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ.

(عن أبيه) قَالَ «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَخَنِي أُخْتَانِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: طَلَّقْ أَيْتَهُمَا شَيْتًا». رواهُ أحمدُ، والأربعةُ إلا النسائيُّ، وصحَّحه ابنُ حبان، والدارقطني، والبيهقيُّ، وأعله البخاريُّ، بأنَّه رواهُ الضَّحَّاكُ عَنْ أَبِيهِ.

ورواه عنه أبو وهب الجبليُّ - بفتحِ الجيمِ وسُكُونِ

المثناةُ التَّخَنِيَّةِ والشَّيْنِ المعجمةُ فنونٌ.

قال البخاريُّ: لا نعرفُ سماعَ بعضهم من بعضٍ.

والحديثُ دليلٌ على اعتيَارِ أنكِحةِ الكُفَّارِ، وإنْ خالفتْ نِكَاحُ الإسلامِ.

وأنها لا تخرجُ المرأةَ مِنَ الزَّوْجِ إلَّا بِطُلَاقٍ بَعْدَ الإسلامِ، وأَنَّه يَبْقَى بَعْدَ الإسلامِ بِلا تَجْدِيدِ عَقْدٍ، وَهَذَا مُذْعَبُ مَالِكٍ وَاحِدٌ وَالشَّافِعِيُّ وَدَاوُدُ.

وعندَ الهاديَّةِ، والحنفيةِ أَنَّهُ لَا يَقْرَأُ مِنْهُ إلَّا مَا وَافَقَ الإسلامَ، وتَأَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّ الْمَرَأَةَ بِالطُّلَاقِ: الْاِغْتِرَالِ وَإِسْكَاتِ الْأَخْتِ الْأُخْرَى الَّتِي بَقِيَتْ عَنْدَهُ بِعَقْدٍ جَدِيدٍ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ تَأْوِيلٌ مُتَعَسِّفٌ، وَكَيْفَ يُخَاطَبُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ دَخَلَ فِي الإسلامِ، وَلَمْ يَعْرِفِ الْأَحْكَامَ بِمِثْلِ هَذَا، وَكَذَلِكَ تَأَوَّلُوا مِثْلَ هَذَا:

### ٦ - طلاق ما زاد عن الأربع

٩٥٣- وَعَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ «أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ، وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ، فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا».

رواهُ أحمدُ (١٤٢/٢)، والترمذيُّ (١١٢٨)، وصحَّحه ابنُ حبان (٤١٥٦)، والحاكِمُ (١٩٢/٢)، وأعله البخاريُّ (علل الترمذي الكبير) (ص ١٦٤)، وأبو زُرْعَةَ، وأبو حَاتِمٍ (العلل) (٤٠٠/١).

وهو قوله: (وعن سالم عن أبيه) عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ (أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ) هُوَ ثَمَنٌ أَسْلَمَ بَعْدَ فَتْحِ الطَّائِفِ، وَلَمْ يُهَاجَرَ، وَهُوَ مِنْ أَعْيَانِ ثَقِيفٍ، وَمَاتَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ

(«أَسْلَمَ» وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَأَسْلَمْنَ مَعَهُ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَخَيَّرَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا» رواهُ أحمدُ، والترمذيُّ، وصحَّحه ابنُ حبان، والحاكِمُ، وأعله البخاريُّ، وأبو زُرْعَةَ، وأبو حَاتِمٍ)

قال الترمذيُّ:

قال البخاريُّ: هذا الحديثُ غيرُ محفوظٍ.

وأطال المصنفُ في التَّلْخِيصِ (١٩٢/٣) الْكَلَامَ عَلَى



الحديث، وأخصر منه، وأحسن إفادة كلام ابن كثير في «الإرشاد» قال عقبه سابقه له: رواه الإمامان أبو عبد الله محمد بن إدریس الشافعي، وأحمد بن حنبل، والترمذي، وابن ماجه وهذا الإسناد رجاله على شرط الشيخين إلا أن الترمذي يقول: سمعت البخاري يقول: هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب، وغيره عن الزهري قال حدثت عن محمد بن شعيب الثقفي أن غيلان... فذكره

قال البخاري: وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلاً من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر: لترأجن نساءك الحديث

قال ابن كثير: قلت: قد جمع الإمام أحمد في روايته لهذا الحديث بين هذين الحديثين بهذا السند فليس ما ذكره البخاري قادحاً، وساق رواية النسائي له برجال ثقات إلا أنه يرد على ابن كثير ما نقله الأثرم عن أحمد أنه قال: هذا الحديث غير صحيح، والعمل عليه.

وهو دليل على ما دل عليه حديث الضحالك، ومن تأول ذلك تأول هذا.

(فائدة) سبقت إشارة إلى قصّة تطليق رجل من ثقيف نساءه: وذلك أنه اختار أربعاً فلماً كان في عهده عمر طلق نساءه، وقسم ماله بين بنيه فلما بلغ ذلك عمر قال: إني لأظن الشيطان لما يشترق من السمع سمع بموتك ففدّقه في نفسك، وأعلمك أنك لا تمكث إلا قليلاً، وإيم الله لترأجن نساءك، ولترأجن مالك أو لأورثنهن منك، ولأمرن بقبرك فليرجم كما رجّم قبر أبي رغال الحديث.

ووقع في الوسيط «ابن غيلان»، وهو وهم بل هو غيلان، واشد منه وهماً ما وقع في مختصر ابن الحاجب «ابن عيلان» بالعين المهملة.

وفي سنن أبي داود (٢٢٤١) «أن قيس بن الحارث أسلم، وعنده ثمان نسوة فأمره النبي ﷺ أن يختار أربعاً».

وروى الشافعي «ترتيب المسند» (ح ٤٤)، والبيهقي (١٨٤/٧) عن نوفل بن معاوية أنه قال: «أسلمت، وتخيي خمس نسوة فسألت النبي ﷺ فقال: فأرق واحدة وأميك أربعاً فعمدت

إلى أقدمهن عتيدي عاقبر منذ ستين سنة فقارقتها» وعاش نوفل بن معاوية مائة وعشرين سنة ستين في الإسلام وستين في الجاهلية.

وفي كلام عمر ما يدل على إبطال الخيلة لمنع التورث. وأن الشيطان قد يقدف في قلب العبد ما يسترقه من السمع من أحواله.

وأنه يرجم القبر عقوبة للعاصي، وإهانة، وتحذيراً عن مثل ما فعله.

#### ٧- إِبْرَارُ النِّكَاحِ إِنْ تَأَخَّرَ إِسْلَامُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ

٩٥٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّيِّعِ، بَعْدَ مِيتَ سِتِّينَ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يُحَدِّثْ نِكَاحاً».

رواه أحمد (٢١٧/١)، والأربعة إلا السائي (أبو داود ٢٢٤٠)، الترمذي (١٩٤٣)، ابن ماجه (٢٠٠٩)، وصنّفه أحمد، والحاكم (٢/٢٠٠).

قال الترمذي: حسن، وليس بإسناد بأس. وفي لفظ لأحمد «كان إسلامها قبل إسلام بيت سنين» وعنى بإسلامها: هجرتها، وإلا فهي أسلمت مع سائر بناتي ﷺ، وهن أسلمن منذ بعث الله، وكانت هجرتها بعد وقوع بدر بقليل ووقعة بدر كانت في رمضان من السنة الثانية من هجرته ﷺ، وحرمت المسلمات على الكفار في الحديبية سنة ميث من ذي القعدة منها فيكون مكنتها بعد ذلك نحواً من ستين، ولهذا ورد في رواية أبي داود (ردّها عليه بعد ستين)، وهكذا قرّر ذلك أبو بكر البيهقي.

قال الترمذي: لا يعرف وجه هذا الحديث - يشير إلى أنه كيف ردّها عليه بعد ميث ستين أو ثلاث أو ستين، وهو مشكّل لا يستبعد أن تبقى عدتها هذه المدة.

ولم يذهب أحد إلى تقرير المسلمة تحت الكافر إذا تأخّر إسلامه عن إسلامها نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر، وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر جوزة.



وَأَمَّا تَنْجِيزُ الْفَرْقَةِ وَمِرَاعَاةُ الْعَدْوِ فَلَا يُعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ كَثْرَةِ مَنْ أَسْلَمَ فِي عَهْدِهِ، وَقَرَّبَ إِسْلَامَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْآخَرِ وَبُعْدِهِ مِنْهُ.

قَالَ: وَلَوْلَا إِقْرَاؤُهُ ﷺ الزَّوْجَيْنِ عَلَى نِكَاحِيهِمَا وَإِنْ تَأَخَّرَ إِسْلَامُ أَحَدِيهِمَا عَنِ الْآخَرِ بَعْدَ صَلَاحِ الْحَدِيثِ وَزَمَنِ الْفَتْحِ لَقَلْنَا بِتَعْجِيلِ الْفَرْقَةِ بِالإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ عَدْوٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا هُنَّ جُلٌّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠].

وقوله تعالى ﴿وَلَا تَسِيكُرُوا بَعْضُكُمْ بِبَعْضٍ الْكُوفِرِ﴾ [المتحنة: ١٠] ثُمَّ سَرَدَ قَضَايَا تَزَكُّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَهُوَ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

#### ٨ - نَقَضُ النِّكَاحِ بِكُفْرِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ

٩٥٥ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ كَعْبٍ جَدِيدًا» [احمد (٢٠٧/٢)، السنن (١١٤٢)، ابن ماجه (٢٠١٠)].

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَخُوهُ إِشَادًا، وَالْعَمَلُ أَخُوهُ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ: قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ، وَحِجَاجٌ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعُرَظَمِيِّ، وَالْعُرَظَمِيُّ لَا يُسَاوِي حَدِيثُهُ شَيْئًا

قَالَ: وَالصَّحِيحُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - يَعْنِي الْمُتَقَدِّمَ.

وَعَكَدَا قَالَ الْبُخَارِيُّ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَالدَّارَقُطْنِيُّ، وَابْنُ يَتِيمٍ، وَحَكَاهُ عَنْ حُفَاطِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَإِنَّهُ جَنَعَ إِلَى تَرْجِيحِ رَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَجَمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَحَمَلَ قَوْلَهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ إِنِّي بِشُرُوطِهِ.

وَمَعْنَى «لَمْ يُحْدَثْ شَيْئًا» إِنِّي لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا.

وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ آتِنَا

وَرَدَّ بِالْإِجْمَاعِ، وَتَعَقَّبَ بِثُبُوتِ الْخِلَافِ فِيهِ عَنْ عَلِيٍّ وَالتَّخَعُّبِ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف: ٩١/٥] عَنْهُمَا.

وَبِهِ أَفْتَى حَمَّادُ شَيْخِ أَبِي حَنِيفَةَ فَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ فِي الزَّوْجَيْنِ الْكَافِرَيْنِ يُسَلِّمُ أَحَدُهُمَا «هُوَ أَمْلَكُ لِبُضْعِهَا مَا دَامَتْ فِي دَارِ هَجْرَتَيْهَا».

وَلِي رَوَايَةٌ «هُوَ أَوْلَى بِهَا مَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ مِصْرَها» وَفِي رَوَايَةٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ إِنْ أَسْلَمَتْ، وَلَمْ يُسَلِّمْ زَوْجُهَا فَهَمَّا عَلَى نِكَاحِيهِمَا مَا لَمْ يُفْرَقْ بَيْنَهُمَا سُلْطَانًا.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: إِنْ أَسْلَمَتِ الْحَرِيَّةُ، وَزَوْجُهَا حَرَبِيٌّ، وَهِيَ مَدْخُولٌ بِهَا فَإِنْ أَسْلَمَ، وَهِيَ فِي الْعَدْوِ فَالنِّكَاحُ بَاقٍ، وَإِنْ أَسْلَمَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عَدْوِهَا وَقَسَمَتِ الْفَرْقَةَ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ أَدَّى عَلَيْهِ الْإِجْمَاعُ فِي الْبَحْرِ، وَادَّعَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ كَمَا عُرِفَتْ.

وَتَأَوَّلَ الْجُمْهُورُ حَدِيثَ زَيْنَبَ بِأَنَّ عَدْوَهَا لَمْ تَكُنْ قَدْ انْقَضَتْ، وَذَلِكَ بَعْدَ نَزُولِ آيَةِ التَّحْرِيمِ لِبَقَاءِ الْمُسْلِمَةِ تَحْتَ الْكَافِرِ، وَهُوَ مَقْدَارُ سِتِّينَ وَأَشْهُرٍ لِأَنَّ الْحَيْضَ قَدْ تَأَخَّرَ مَعَ بَعْضِ النِّسَاءِ فَرُدَّهَا ﷺ عَلَيْهِ لَمَّا كَانَتْ الْعَدْوُ غَيْرَ مُقْضِيَةً.

وَقِيلَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ «بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ» أَنَّهُ لَمْ يُحْدَثْ زِيَادَةٌ شَرْطٍ وَلَا مَهْرٍ.

وَرَدَّ هَذَا ابْنُ الْقَيْمِ [إعلام الموقعين (٣٥١/٢)].

وَقَالَ: لَا نَعْرِفُ اعْتِبَارَ الْعَدْوِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، وَلَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُسَالِّ الْمَرْأَةَ هَلْ انْقَضَتْ عَدْوُهَا أَمْ لَا، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْإِسْلَامَ لَوْ كَانَ بِمَجْرَدِهِ فَرْقَةً لَكَانَتْ فَرْقَةً بَاطِنَةً لَا رَجْعِيَّةٌ فَلَا إِثَرٌ لِلْعَدْوِ فِي بَقَاءِ النِّكَاحِ، وَإِنَّمَا إِثْرُهَا فِي مَنَعِ نِكَاحِهَا لِلْغَيْرِ فَلَوْ كَانَ الْإِسْلَامُ قَدْ خَرَجَ الْفَرْقَةُ بَيْنَهُمَا لَمْ يَكُنْ أَحَقَّ بِهَا فِي الْعَدْوِ.

وَلَكِنْ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ حُكْمُهُ ﷺ أَنَّ النِّكَاحَ مَوْقُوفٌ فَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ انْقِضَاءِ عَدْوِهَا فَهِيَ زَوْجَتُهُ، وَإِنْ انْقَضَتْ عَدْوُهَا فَلَهَا أَنْ تَنْكِحَ مَنْ شَاءَتْ، وَإِنْ أَحْبَبَتْ أَنْتَظَرَتْهُ فَإِنْ أَسْلَمَ كَانَتْ زَوْجَتَهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَجْدِيدِ نِكَاحٍ، وَلَا يُعْلَمُ أَحَدٌ جَدَّدَ بَعْدَ الْإِسْلَامِ نِكَاحَهُ الْبَتَّةَ بَلْ كَانَ الْوَاقِعُ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ إِذَا اقْتَرَاهُمَا وَنِكَاحُهَا غَيْرَهُ.

وَأَمَّا بِقَاوُضِهِمَا عَلَيْهِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ إِسْلَامُهُ.



قَالَ: وَحَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ تَعَضُّدُهُ الْأَصُولُ.

وَقَدْ صَرَّحَ فِيهِ بِوُقُوعِ عَقْدِهِ جَدِيدٍ، وَتَهْنِئَةِ جَدِيدٍ، وَالْأَخْذُ بِالصَّرِيحِ أَوَّلُ مِنَ الْأَخْذِ بِالْمَحْتَمَلِ أَتَتْهُ

(قُلْتُ) يَرُدُّ تَأْوِيلَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ تَصْرِيحُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي رِوَايَةٍ «فَلَمْ يُحْدِثْ شَهَادَةً، وَلَا صَدَاقًا».

رَوَاهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ، وَنَسَبَهُ إِلَى إِخْرَاجِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لَهُ.

وَأَمَّا قَوْلُ التِّرْمِذِيِّ: وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ. فَإِنَّهُ يُرِيدُ عَمَلَ أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ عَمَلَهُمْ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ، وَهَجَرَ الْقَوِيَّ لَا يَقْوِي الضَّعِيفَ بَلْ يُضَعِّفُ مَا دَقَّبُوا إِلَيْهِ مِنَ الْعَمَلِ.

## ٩- إِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى زَوْجِهَا

الْأَوَّلِ دُونَ أَنْ يُطْلَقَهَا

٩٥٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَسْلَمَتِ امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجَتْ، فَجَاءَ زَوْجُهَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ أَسْلَمْتُ، وَعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي فَأَنْتَزَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَوْجِهَا الْآخِرِ وَرَدَّهَا إِلَيَّ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣٢٧/١)، وَابُو دَاوُدَ (٢٢٣٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٤٤)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٠٠٨).

وَضَعْفُهُ ابْنُ جِبَانَ (٤١٥٩)، وَالْحَاكِمُ (٢٠٠/٢).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجُ، وَعَلِمَتِ امْرَأَتُهُ بِإِسْلَامِهِ فِيهِ فِي عَقْدِ نِكَاحِهِ، وَإِنْ تَزَوَّجَتْ فَهِيَ تَزَوَّجَتْ بِاطِلٍ تَنْتَزِعُ مِنَ الزَّوْجِ الْآخِرِ.

وَقَوْلُهُ (وَعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي) يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَسْلَمَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عَدَّتِهَا أَوْ قَبْلَهَا، وَأَنَّهَا تُرَدُّ إِلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَنَّ عِلْمَهَا بِإِسْلَامِهِ قَبْلَ تَزَوُّجِهَا بغيرِهِ يُبْطِلُ نِكَاحَهَا مُطْلَقاً سِوَا انْقِضَاءِ عَدَّتِهَا أَمْ لَا فَهِيَ مِنَ الْأَدْلَى لِكَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ الَّذِي قَدَّمَ أَنَّهُ لَا تَرْكُ ﷺ الْإِسْتِغْصَالَ هَلْ عَلِمَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعَدَّةِ أَوْ لَا دَلِيلُ

عَلَى أَنَّهُ لَا حَكْمَ لِلْعَدَّةِ إِلَّا أَنَّهُ عَلَى كَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ الَّذِي قَدَّمَ أَنَّهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عَدَّتِهَا تَزَوُّجٌ مِنْ شَأْنٍ لَا تَسْمُ هُنَا الْقِصَّةُ إِلَّا عَلَى تَقْدِيرِ تَزَوُّجِهَا فِي الْعَدَّةِ كَذَا قَالَ الشَّارِحُ بِرَحْمَةِ اللَّهِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ مُشْكِلٌ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ عَقْدُ الْآخِرِ بَعْدَ انْقِضَاءِ عَدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ فَنِكَاحُهَا صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ انْقِضَاءِ عَدَّتِهَا فَهُوَ بَاطِلٌ إِلَّا أَنْ يُقَالُ: أَنَّهُ أَسْلَمَ وَهِيَ فِي الْعَدَّةِ، وَإِذَا أَسْلَمَ وَهِيَ فِيهَا فَالنِّكَاحُ بَاقٍ بَيْنَهُمَا فَتَزَوُّجُهَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ بِاطِلٌ لِأَنَّهَا بَاقِيَةٌ فِي عَقْدِ نِكَاحِهِ فَهَذَا أَقْرَبُ.

## ١٠- رَدُّ الْمَرْأَةِ إِذَا عَلِمَ عَمَّا

٩٥٧- وَعَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَالِيَةَ مِنْ بَنِي غِفَارٍ، فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا، رَأَى بِكَشْحِهَا بَيَاضاً، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْبَيْسِ ثِيَابُكَ، وَالْحَقِيقِي بِأَهْلِكَ، وَأَمَرَ لَهَا بِالصَّدَاقِ».

رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٣٤٤).

وَلِي إِشَادَةُ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.

وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخُوهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً

(وَعَنْ زَيْدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عُجْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ «تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَالِيَةَ مِنْ بَنِي غِفَارٍ» بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ فَهَاءٌ خَفِيفَةٌ فَرَأَتْ بَعْدَ الْأَلْفِ: قَبِيلَةٌ مَعْرُوفَةٌ

(«فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ ثِيَابَهَا رَأَى بِكَشْحِهَا» بِشَحٍّ الْكَافِ فَشَيْنٌ مُعْجَمَةٌ فَهَاءٌ مُهْمَلَةٌ هُوَ مَا بَيْنَ الْخَاصِرَيْنِ إِلَى الضَّلَعِ كَمَا فِي الْقَامُوسِ.

(«بَيَاضاً» قَالَ: الْبَيْسِ ثِيَابُكَ وَالْحَقِيقِي بِأَهْلِكَ، وَأَمَرَ لَهَا بِالصَّدَاقِ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ. وَلِي إِشَادَةُ جَمِيلِ بْنِ زَيْدٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ. وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي شَيْخُوهِ اخْتِلَافاً كَثِيراً)

اخْتَلَفَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ جَمِيلٍ فَقِيلَ: عَنْهُ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ، وَقِيلَ عَنْ ابْنِ عُمرٍ، وَقِيلَ: عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، وَقِيلَ: عَنْ كَعْبِ بْنِ زَيْدٍ.



امراً، وهو لا يولد له «أخبرها أنك عقيم» فماذا يقول في العيوب الذي هذا عندنا كمال لا نقص انتهى.

وقد داود وابن حزم إلى أنه لا يفسخ النكاح بعيب البتة، وكأنه لما لم يثبت الحديث به، ولا يقولون بالقياس لم يقولوا بالفسخ.

### ١١- إذا وجد عيباً هل يدفع الصداق

٩٥٨- وعن سعيده بن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: أيما رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجدتها برصاء، أو مجنونة، أو مجذومة فلها الصداق بمسببها إليها، وهو له على من غره منها

أخرجه شيبه بن منصور (ص ٢٤٥/١)، ومالك (الموطأ ص ٣٢٦)، وابن أبي شيبة (٤٨٦/٣).

ورجالة يقات.

تقدم الكلام في الفسخ بالعيوب.

وقوله (وهو) أي المهر له أي للزوج على من غره منها أي يرجع عليه، وإليه ذهب الهادي ومالك، وأصحاب الشافعي، وذلك لأنه غرم لخطبة سببه إلا أنهم اشترطوا علمه بالعيوب فإذا كان جاهلاً فلا غرم عليه.

وقوله عمر (على من غره) دال على ذلك إذ لا غرم منه إلا مع العلم.

وقد ذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا رجوع إلا أن الشافعي قال بهذا في الجديد.

قال ابن كثير في «الإرشاد»:

وقد حكى الشافعي في القديم عن عمر وعلي وابن عباس في المغرور يرجع بالمهر على من غره، ويعتصم بما تقدم من قوله «مَنْ غَشَا فَلَئْسَ مِنَّا» (مسلم ١٠١)

ثم قال الشافعي في الجديد: وإنما تركنا ذلك لحديث أحمد (٤/٤)، أبو داود (٢٠٨٣)، الترمذي (١١٠٢)، ابن ماجه (١٨٧٩) وهلم برقم (٩٢١) «أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها

والحديث فيه دليل على أن البرص منقّر، ولا يدل الحديث على أنه يفسخ به النكاح صريحاً لا احتمال قوله «الْحَقِيقِي بِأَهْلِكَ» أنه قصد به الطلاق

إلا أنه قد روى هذا الحديث ابن كثير بلفظ «أنه «يُفْطِرُ» أنه «يُفْطِرُ» تزوج امرأة من بني غفار فلما دخلت عليه رأى بكشجها وضحا فردها إلى أهلها.

وقال: «دلستهم علي» فهو دليل على الفسخ، وهذا الحديث ذكره ابن كثير في باب الخيار في النكاح والرد بالعيب.

وقد اختلف العلماء في فسخ النكاح بالعيوب فذهب أكثر الأمة إلى ثبوته، وإن اختلفوا في التفاصيل

فروي عن علي وعمر أنها لا ترد النساء إلا من أربع من الجنون، والجذام، والبرص، والداء في الفرج، وإسناده منقطع.

وروى البيهقي (٢١٥/٧) بإسناد جيّد عن ابن عباس «رضي الله عنه» أربع لا يجوز بيع، ولا نكاح المجنونة، والمجذومة، والبرصاء، والعفلاء، والرجل يشارك المرأة في ذلك، ويزيد بالجلب والعنة على خلاف في العنة.

وفي أنواع من المنفقات خلاف.

واختار ابن القيم [فراه المعاد ١٨٠/٥] أن كل عيب يفسد الزوج الآخر منه، ولا يحصل به مقصود النكاح من المودة، والرحمة يوجب الخيار، وهو أولى من البيع كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالفناء من الشروط في البيع

قال: ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده وعديله وحكمته، وما اشتملت عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول، وقربه من قواعد الشريعة

قال: وأما الأقيصار على عيين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى منها أو مساويها فلا وجه له فالعوى، والخرس، والطرش، وتكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو إحداهما من أعظم المنفقات، والشكوت عنه من أقبح التدليس والغش، وهو منافي للدين، والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة فهو كالمشروط عرفاً.

قال: وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لمن تزوج



بَاطِلٌ فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ بِمَا اسْتَحْلُ مِنْ قَرَجِهَا

قَالَ: فَجَعَلَ لَهَا الصَّدَاقُ فِي النِّكَاحِ الْبَاطِلِ، وَهِيَ الَّتِي غَرَّهَ فَلَانُ يُجْعَلُ لَهَا الصَّدَاقُ بِلَا رُجُوعٍ عَلَى الْغَارِ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ الَّذِي الرُّجُوعُ فِيهِ مُخْتَارٌ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِ انْتَهَى.

وَقَدْ يُقَالُ: هَذَا مُطْلَقٌ مُقَيَّدٌ بِحَدِيثِ الْبَابِ.

٩٥٩- وَرَوَى سَعِيدٌ (٨٢٠)، أَيْضاً عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ، وَزَادَ: وَبِهَا قَرْنٌ، فَزَوَّجَهَا بِالْخِيَارِ، فَإِنْ مَسَّهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحْلُ مِنْ قَرَجِهَا.

(وروى سعيد أيضاً) يعني ابن منصور (عن عليٍّ عليه السلام نحوه، وزاد: وبها قرن) بفتح القاف وسكون الراء هو العنقة بفتح العين المهملة وفتح الفاء واللام، وهي تخرج في قبل النساء، وخياها النافعة كالأذرة في الرجال.

(فزوجها بالخيار فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها)

## ١٢- الْحُكْمُ فِي الْعَيْنِ

٩٦٠- وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَيْضاً (٢٠٠٩)، قَالَ: قَضَى عُمَرُ عليه السلام فِي الْعَيْنِ أَنْ يُؤْجَلَ سَنَةً، وَرِجَالُهُ ثَقَاتٌ

(ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً) أي وأخرج سعيد بن منصور من طريق ابن المسيب

(قال قضى عمر أن العين يؤجل سنة، ورجاله ثقات) بالمهملة فنون فمشاة غنيّة فنون، بزنة سيكين: هو من لا يأتي النساء عجزاً لعدم انتشار ذكره، ولا يریدهن، والاسم العانة والعين والعينة بالكسر ويشدد، والعنة بالضم الاسم أيضاً من عَنَنْ عن امرأته حكَمَ عليه القاضي بذلك أو منع بالسحر.

وهذا الأثر دالٌّ على أنها عيبٌ يفسخ بها النكاح بعد تحققها.

واختلفوا في ذلك، والقائلون بالفسخ اختلفوا أيضاً في إمهاله ليحصل التحقيق

فَقِيلَ: يُمَهَّلُ سَنَةً، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ.

وروي عن عثمان أنه لم يؤجله

وعن الحارث بن عبد الله يؤجل عشرة أشهر.

وذهب أحمد والنهادي، وجماعة إلى أنه لا فسخ في ذلك.

واستدلوا بأن الأصل عدم الفسخ، وهذا أثر لا حجة فيه،

وبأنه عليه السلام لم يخير امرأة رفاة.

وقد شككت منه ذلك، وهو في موضع التعليم.

وقد اجاب في البحر بقوله: قلنا: لعل زوجها أكثر،

والظاهر مئة

(قلت) لا يخفى «أن امرأة رفاة لم تشك من رفاة فإنها كان قد طلقها فزوجه عبد الرحمن بن الزبير فجاءت تشكو إليه عليه السلام وقالت إنما مئة مثل مذبة الثوب فقال عليه السلام: أتريدن أن ترجعي إلى رفاة؟ لا حتى يذوق عسليتك، وتلدقي عسليته» (البحار ٥٧٩٢)، مسلم (١٤٣٣).

وفي رواية الموطأ (ص ٣٢٨) «أن رفاة طلق امرأته ثيممة بنت وهب في عهد رسول الله عليه السلام ثلاثاً فتكحت عبد الرحمن بن الزبير فأعرض عنها فلم يستطع أن يمسها ففارقها فأراد رفاة أن ينكحها، وهو زوجها الأول فقال عليه السلام: أتريدن - الحديث».

وبهذا يعرف عدم صحة الاستدلال بقصة رفاة فإنها لم تطلب الفسخ بل فهم منها عليه السلام أنها تريد أن يراجعها رفاة فأخبرها أن عبد الرحمن حيث لم يذوق عسليتها، ولا ذاق عسليته لا يحلها لرفاة.

وكيف يحمل حديثها على طلبها الفسخ.

وقد أخرج مالك في الموطأ «أن عبد الرحمن لم يستطع أن يمسها فطلقها فأراد رفاة أن ينكحها، وهو زوجها الأول فجاءت تستفتي رسول الله عليه السلام فأجابها بأنها لا تحل له».

وأما قصة أبي ركانة، وهي «أنه نكح امرأة من مزينة فجاءت إلى النبي عليه السلام فقالت: ما يغني عني إلا كما تغني عني هذه الشجرة - الشجرة أخذتها من رأسيها - ففرق بيني وبينه فأخذت النبي عليه السلام حية فدعا بركانة وإخوته ثم قال لجلسائه:



رواه أبو داود (٢١٦٢)، والنسائي (عشرة النساء ١٢٩)، واللفظ له،  
ورجاله يقاتن لكن أعل بالإنزال.

روى هذا الحديث بلفظه من طرق كثيرة عن جماعة من  
الصحابية منهم علي بن أبي طالب (٨٦/١) عليه السلام، وعمر  
النسائي (عشرة النساء ١٢٢)، وخزيمة (ابن ماجه ١٩٢٤)، وعلي  
بن طلق (الموطع ١١٦٤)، وطلق بن علي، وابن مسعود (ابن  
عدي في الكامل: ١٠٦٢/٣).

وجابر، وابن عباس، وابن عمر، والبراء، وعقبة بن عامر،  
وانس، وأبو ذر.

وفي طرقها جميعها كلام، ولكنه مع كثرة الطرق واختلاف  
الرواة يشد بعض طرقها بعضاً.

ويدل على تحريم إتيان النساء في أديارهن.

ولم هذا ذهبت الأمة إلا القليل للحديث هذا، ولأن  
الأصل تحريم المباشرة إلا ما أحله الله، ولم يحل تعالى إلا القبل  
كما دل قوله ﴿فَاتُوا حَرَائِمَ أَيْ شَيْئِهِمْ﴾ (البقرة: ٢٢٣).

وقوله ﴿فَاتُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٢٢) فإباح  
موضع الحرث، والمطلوب من الحرث ثبات الزرع فكذلك النساء  
الغرض من إتيانهن هو طلب النسل لا قضاء الشهوة، وهو لا  
يكون إلا في القبل فيحرم ما عدا موضع الحرث، ولا يقاس  
عليه غيره لعدم المشابهة في كونه محلاً للزرع.

وأما حل الاستمتاع فيما عدا الفرج فماخوذ من دليل  
آخر، وهو جواز مباشرة الحائض فيما عدا الفرج.

وذهبت الإمامية إلى جواز إتيان الزوجة والأمة بل  
والمملوك في الدبر.

وروي عن الشافعي أنه قال: لم يصح في تحليله، ولا تحريمه  
شيء، والقياس أنه حلال.

ولكن قال الربيع: واللّه الذي لا إله إلا هو لقد نص  
الشافعي على تحريمه في ستة كتب.

ويقال: إنه كان يقول بحله في القديم.

وفي التهذيب النبوي عن الشافعي أنه قال: لا أرخص فيه  
بل أنهى عنه.

أَتَرُونَ فَلَانًا يَمْنِي وَلَدًا لَهُ يُشْبِهُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا مِنْ عَبْدِ يَزِيدَ،  
وَفَلَانًا لِأَبْنَيْهِ الْآخَرِ يُشْبِهُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا قَالُوا: نَعَمْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ  
لِعَبْدِ يَزِيدَ طَلَّقَهَا فَقَالَ - الحديث

أخرجه أبو داود (٢١٩٦) عن ابن عباس.

والظاهر أنه لم يثبت عنده ﷺ ما ادّعت المرأة من العنة  
لأنها خلاف الأصل، ولأنه ﷺ تعرف أولاده بالقيافة، وسأل  
عنها أصحابه ﷺ فدل أنه لم يثبت له أنه عتق فامرءه بالطلاق  
إرشاداً إلى أنه ينبغي له فراقها حيث طلبت ذلك منه لا أن يجب  
عليه.

(فائدة) قال ابن المنذر: اختلفوا في المرأة تطالب الرجل  
بالجماع.

فقال الأكثرون: إن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم  
يؤجل أجل العتق، وهو قول الأوزاعي والثوري وأبي حنيفة  
ومالك والشافعي وإسحاق.

وقال أبو ثور: إن ترك جماعها لعله أجل لها سنة، وإن كان  
لغيره لعله فلا تأجل.

وقال عياض: اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقاً في  
الجماع فيثبت الخيار لها إذا تزوجت المجبوب، والمسوخ جاهلة  
بهما، ويضرب للعنين أجل سنة لا خيار زوال ما به انتهى.

(قلت) ولم يستدلوا على مقدار الأجل بالشئ بدليل ناهض  
إنما يذكر الفقهاء أنه لأجل أن عمر به الفصول الأربعة فيبين  
حينئذ حاله.

### ٣- باب عشرة النساء

بكسر العين وسكون الشين المعجمة - أي عشرة الرجال  
- أي: الأزواج - النساء أي: الزوجات.

#### ١- النهي عن إتيان الدبر

٩٦١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبْرِهَا».



كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكَتْهُ لَمْ يَزَلْ أَعْرَجٌ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا) أَيِ اقْبَلُوا الْوَصِيَّةَ فِيهِنَّ.

وَالْمَعْنَى إِنِّي أَوْصِيكُمْ بِهِنَّ خَيْرًا أَوْ الْمَعْنَى يُوصِي بَعْضُكُمْ بَعْضًا فِيهِنَّ خَيْرًا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفِطْرَةُ لِلْبَخَارِيِّ وَلِمُسْلِمٍ «فَبِأَنِ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا، وَبِهَا عَوَجٌ») هُوَ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ عَلَى الْأَرْجَحِ

(وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيَمُهَا كَسَرَتْهَا وَكَسَرَتْهَا طَلَّقَهَا).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ حَقِّ الْجَارِ، وَأَنْ مِنْ أَدَى الْجَارِ فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُهُ مِنْهُ كُفْرٌ مِنْ أَدَى جَارِهِ إِلَّا أَنَّهُ عَمَلٌ عَلَى الْمُبَالَغَةِ لِأَنَّ مِنْ حَقِّ الْإِيمَانِ ذَلِكَ فَلَا يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ الْإِنْصَافُ بِهِ.

وَلَقَدْ عُدَّ أَدَى الْجَارِ مِنَ الْكَبَائِرِ فَلَمَّا رُدَّ مِنْ كَانَ يُؤْمِنُ إِيْمَانًا كَامِلًا.

وَقَدْ وَصَّى اللَّهُ عَلَى الْجَارِ فِي الْقُرْآنِ، وَحَدَّ الْجَارَ إِلَى أَرْبَعِينَ دَلْرًا كَمَا أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (كَمَا فِي الْمَجْمَعِ: ١٦٩/٨) أَنَّهُ «أَتَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَزَلْتُ فِي مَحَلٍّ يُبْنِي فُلَانٌ، وَإِنْ أَشْتَعَمْتُ لِي أَدَى أَقْرَبَهُمْ إِلَيَّ دَارًا قَبِلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَيْهَا بَكْرٍ، وَعَمْرٍ، وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَأْتُونَ الْمَسْجِدَ فَيَصْحَوْنَ عَلَى أَنْ أَرْبَعِينَ دَارًا جَارًا، وَلَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ خَافَ جَارَهُ بَوَاقَةً».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ (٤٠٨٠) «إِنَّ اللَّهَ لَيَذْبُقُ بِالمُسْلِمِ الصَّالِحِ عَنْ مَائَةِ نَيْسٍ مِنْ جِيرَانِهِ» وَهَذَا فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ.

وَالْأَدْيَةُ لِلْمُؤْمِنِ مُطْلَقًا مُحَرَّمَةٌ قَالَ تَعَالَى «وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيًا مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَلَمُوا بُهْتَانًا وَإِنَّمَا مُبَيِّنُهُ» [الْأَحْرَابُ: ٥٨] وَلِكَيْتَهُ فِي حَقِّ الْجَارِ أَشَدُّ تَحْرِيمًا فَلَا يُنْتَفَرُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَهُوَ كُلُّ مَا يُعَدُّ فِي الْعَرَفِ أَدَى حَتَّى وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ «أَنَّهُ لَا يُؤْذِيهِ بِقَارٍ قَدْرَهُ إِلَّا أَنْ يُغْرِفَ لَهُ مِنْ مَرْقَبِهِ، وَلَا يَخْجُرُ عَنْهُ الرِّيحُ إِلَّا بِأَذْنِهِ، وَإِنْ اشْتَرَى قَاتِلَهُ أَهْدَى إِلَيْهِ مِنْهَا» [الطَّبْرَانِيُّ كَمَا فِي الْمَجْمَعِ: ١٦٥/٨]، وَحَقُّوهُ الْجَارِ مُسْتَوْفَاةٌ فِي «الْإِحْيَاءِ» (١١٢/٢-٢١٥) لِلْعَزَالِيِّ.

وَقَوْلُهُ (وَاسْتَوْصُوا) تَقَدَّمَ بَيَانُ مَعْنَاهُ، وَعَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ «فَبِأَنِ

وَقَالَ: إِنَّ مَنْ نَقَلَ عَنِ الْأَثَمَةِ لِإِخْتِهَ فَقَدْ غَلَطَ عَلَيْهِمْ افْتَحَرَ الْغُلَطَ وَأَقْبَحَهُ، وَإِنَّمَا الَّذِي إِبَاخُوهُ أَنْ يَكُونَ الدُّبُرُ طَرِيقًا إِلَى الْوَطءِ فِي الْفَرْجِ فِطْرًا مِنَ الدُّبُرِ فَاشْتَبَهَ عَلَى السَّمْعِ انْتَهَى. وَيُرْوَى جَوَارُ ذَلِكَ عَنْ مَالِكٍ، وَأَنْكَرَهُ أَصْحَابُهُ.

وَلَقَدْ أَطَالَ الشَّارِحُ الْقَوْلَ فِي الْمَسْأَلَةِ بِمَا لَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِيفَائِهِ هُنَا، وَتَرَوْرُزَ آخِرًا تَحْرِيمَ ذَلِكَ، وَمِنْ أَدْلَةٍ تَحْرِيمِهِ قَوْلُهُ.

٩٦٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَتَى رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٥٦) وَالتَّيَمِيُّ (عِشْرَةُ النِّسَاءِ: ١١٥) وَابْنُ جِبَانَ (الْإِحْسَانُ: ٤٢٠٣)، وَأَعْلَى بِالْوَقْفِ

عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَلَكِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا مَسْرَحَ لِلْإِجْتِهَادِ فِيهَا سِيمَا ذَكَرَ هَذَا النَّوعَ مِنَ الْوَعِيدِ فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ بِالْإِجْتِهَادِ فَلَهُ حُكْمُ الرَّئِيعِ.

## ٢- الوصية بالنساء

٩٦٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلْعٍ، وَإِنْ أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلْعِ أَغْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيَمُهُ كَسَرَتْهُ، وَإِنْ تَرَكَتْهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجٌ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَالْفِطْرَةُ لِلْبَخَارِيِّ (الْبَخَارِيُّ: ٥١٨٥)، مُسْلِمٌ (١٤٦٨).

وَلِمُسْلِمٍ (١٤٦٨) (٥٩٩) «فَبِأَنِ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا، وَبِهَا عَوَجٌ، وَإِنْ ذَهَبَتْ تَقِيَمُهَا كَسَرَتْهَا، وَكَسَرَتْهَا طَلَّقَهَا»

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ، وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلْعٍ») بِكَسْرِ الضَّادِ الْمُعْجَمَةِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَإِسْكَانِهَا وَاحِدَ الْأَصْلِ

(«فَبِأَنِ أَعْوَجَ شَيْءٌ فِي الضِّلْعِ أَغْلَاهُ إِذَا ذَهَبَتْ تَقِيَمُهُ



قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبًا لِنَدْخُلَ فَقَالَ ﷺ أَمَهَلُوا حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا  
يَغْنِي عِشَاءً لِكَيْ تَمْتَشِطَ الشَّعِثَةَ) يَفْتَحِ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةَ وَكَسْرِ  
الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَشَاةً

(وَتَسْتَحِدُّ) بِسَيْنٍ وَحَاءٍ مُهْمَلَتَيْنِ

(الغنية) بضم الميم وكسر المعجمة بعد ما مشاة غنية ساكنة  
فموحدة مفتوحة: التي غاب عنها زوجها (متفق عليه)

فيه دليل على أنه يحسن الثاني للقدام على أهله حتى  
يشعروا بقُدُومِهِ قَبْلَ وُصُولِهِ بِزَمَانٍ يَتَسَعُ لِمَا ذَكَرَ مِنْ تَحْسِينِ  
هَيئَاتِ مَنْ غَابَ عَنْهُمْ أَزْوَاجَهُمْ مِنَ الْامْتِشَاطِ، وَإِزَالَةِ الشَّعْرِ  
بِالْمُوسَى مَثَلًا مِنَ الْحَلَلَاتِ الَّتِي يَحْسُنُ إِزَالَتُهُ مِنْهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّ  
يَهْجَمَ عَلَى أَهْلِهِ وَهُمْ فِي هَيْئَةٍ غَيْرِ مُنَاسِبَةٍ فَيَنْفِرُ الزَّوْجُ عَنْهُمْ.

والمراد إذا سافر سافرًا يطيل فيه الغيبة كما دل له قوله:

(وفي رواية للبخاري) أي عن جابر (إِذَا أَطَالَ أَخَذَكُمْ الْغَيْبَةُ  
فَلَا يَطْرُقُ أَهْلُهُ لَيْلًا) قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الطَّرُوقُ الْهَجْيُ بِاللَّيْلِ مِنْ  
سَفَرٍ، وَغَيْرِهِ عَلَى غَفْلَةٍ، وَيُقَالُ لِكُلِّ آتٍ بِاللَّيْلِ طَارِقٌ، وَلَا يُقَالُ  
فِي النَّهَارِ إِلَّا بِجَازٍ.

وقوله (لَيْلًا) ظاهره تقييد النهي بالليل، وأنه لا كراهة في  
دخوله إلى أهله نهارًا من غير شعورهم.

واختلف في علو التفرقة بين الليل والنهار

فعلل البخاري في ترجمة الباب بقوله (باب لا يطرق  
الرجل أهله ليلًا إذا أطال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يلتصم  
عثراتهم) فعلى هذا التعليل يكون الليل جزءًا على؛ لأن الرتبة  
تغلب في الليل، وتندر في النهار، وإن كانت العلة ما صرح به،  
وهو قوله (لِكَيْ تَمْتَشِطَ إِلَى آخِرِهِ) فَهُوَ حَاصِلٌ فِي اللَّيْلِ، وَالنَّهَارِ  
قِيلَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُعْتَبَرًا عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ فَإِنَّ  
الغرض من التَّطْيِيفِ وَالتَّزْيِينِ هُوَ تَحْصِيلُ لِكَمَالِ الْغُرُضِ مِنْ  
قَضَاءِ الشَّهْوَةِ، وَذَلِكَ فِي الْأَغْلَبِ يَكُونُ فِي اللَّيْلِ فَالْقَادِمُ فِي  
النَّهَارِ يَتَأَنَّى لِيَحْصَلَ لَزْوَجِهِ التَّطْيِيفُ وَالتَّزْيِينُ لَوْ قَتِ الْمُبَاشَرَةُ،  
وَهُوَ اللَّيْلُ بِخِلَافِ الْقَادِمِ فِي اللَّيْلِ، وَكَذَلِكَ مَا يُخْشَى مِنْهُ مِنَ  
الْعُثُورِ عَلَى وُجُودِ اجْنَبِيٍّ هُوَ فِي الْأَغْلَبِ يَكُونُ فِي اللَّيْلِ.

وقد أخرج ابن خزيمة عن ابن عمر قال «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ

خُلُقْنِ مِنْ ضِلَعٍ يُرِيدُ خُلُقْنِ خَلْقًا فِيهِ اعْوَجَاجٌ لَأَنْتَهُنَّ خُلُقْنَ  
مِنْ أَصْلٍ مُعْجٍ.

والمراد أن حواء أصلها خلقت من ضلع آدم كما قال  
تعالى ﴿وَخَلَقْنَا مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء: ١] بعد قوله ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ  
نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾

وأخرج ابن إسحاق من حديث ابن عباس «إِنَّ حَوَاءَ  
خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعِ آدَمَ الْأَفْصَرِ الْأَيْسَرِ، وَهُوَ نَائِمٌ».

وقوله «وَأَنَّ أَعْوَجَ مَا فِي الضِّلَعِ» إِبْرَارٌ بِأَنَّهَا خُلِقَتْ مِنْ  
اعْوَجِ اجْزَاءِ الضِّلَعِ مُبَالِغَةً فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ الصِّفَةِ لَهُنَّ، وَضَمِيرُ  
قَوْلِهِ «تَقْبِيئُهُ» وَ«كَسْرَتُهُ» لِلضِّلَعِ، وَهُوَ يُذَكَّرُ وَيؤنثُ، وَكَذَا جَاءَ  
فِي لَفْظِ الْبَخَارِيِّ «تَقْبِيئُهَا»، وَ«كَسْرَتُهَا».

ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلْمَرَاةِ، وَرَوَايَةُ مُسْلِمٍ صَرِيحَةٌ فِي ذَلِكَ حَيْثُ  
قَالَ «وَكَسْرَتُهَا طَلَقُهَا».

والحديث فيه الأمر بالصَّوْبَةِ بِالنِّسَاءِ وَالْإِحْتِمَالِ لَهُنَّ  
وَالصَّبْرِ عَلَى عَوَجِ اخْتِلَافِهِنَّ.

وأنه لا سبيل إلى إصلاح أخلاقهن بل لا بُدَّ مِنَ الْعَوَجِ  
فِيهَا، وَأَنَّهُ مِنْ أَصْلِ الْخَلْقَةِ، وَتَقَدَّمَ ضَبْطُ الْعَوَجِ هُنَا.

وقد قال أهل اللغة العَوَجُ: بِالْفَتْحِ فِي كُلِّ مُتَّصِبٍ كَالْحَانِطِ  
وَالْعُودِ وَشَبْهَيْهِمَا وَبِالْكَسْرِ مَا كَانَ فِي بَسَاطٍ أَوْ مَعَاشٍ أَوْ دِينٍ،  
وَيُقَالُ: فَلَانٌ فِي دِينِهِ عَوَجٌ بِالْكَسْرِ

### ٣ - المهلة في الدخول على النساء من سفر

٩٦٤ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي  
غَزْوَةٍ فَلَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ ذَهَبًا لِنَدْخُلَ فَقَالَ: أَمَهَلُوا  
حَتَّى تَدْخُلُوا لَيْلًا - يَغْنِي عِشَاءً - لِكَيْ تَمْتَشِطَ  
الشَّعِثَةَ، وَتَسْتَحِدَّ الْمُغْنِيَةَ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٥٠٧٩)، مسلم (١٩٢٨)].

وفي رواية للبخاري (٥٢٤٤): «إِذَا أَطَالَ أَخَذَكُمْ الْغَيْبَةُ فَلَا يَطْرُقُ  
أَهْلُهُ لَيْلًا».

(وعن جابر رضي الله عنه قال «كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَلَمَّا



يُرِيدُ أَنْ نَطْرُقَ النِّسَاءَ لَيْلًا فَطَرَقَ رَجُلَانِ كِلَاهُمَا فَوَجَدَ - يُرِيدُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ امْرَأَتِهِ مَا يَكْرَهُ.

وأخرج أبو عوانة في صحيحه [المسند: ١١٤/٥] من حديث جابر «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ أَتَى امْرَأَتَهُ لَيْلًا، وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ تَمْسُطُهَا فَظَنَهَا رَجُلًا فَأَشَارَ إِلَيْهَا بِالسَّيْفِ فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ نَهَى أَنْ يَطْرُقَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلًا.

وفي الحديث الخُتُّ عَلَى الْبَعْدِ عَنْ تَبَعِ عَوْرَاتِ الْأَهْلِ، وَالخُتُّ عَلَى مَا يَجْلِبُ التَّوَدُّدَ وَالتَّحَابَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَعَدَمُ التَّعَرُّضِ لِمَا يَجِبُ سَوْءُ الظَّنِّ بِالْأَهْلِ، وَبِغَيْرِهِمْ أُولَى.

وفيه إِنْ الِاسْتِحْدَادُ وَغَوْهٌ مِمَّا تَتَرْتَّبُ بِهِ الْمَرْأَةُ لَزُوجِهَا مَحْبُوبٌ لِلشَّرْعِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ تَغْيِيرِ خَلْقِ اللَّهِ النَّهْيُ عَنْهُ

#### ٤- النَّهْيُ عَنْ نَشْرِ السَّرِّ بَيْنَهُمَا

٩٦٥- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ، وَتُفْضِي إِلَيْهِ، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا».

أخرجه مسلم (١٤٣٧).

(وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ» مِنْ أَفْضَى الرَّجُلِ إِلَى الْمَرْأَةِ جَامِعًا أَوْ خِلَا بِهَا جَامِعًا أَوْ لَا كَمَا فِي الْقَامُوسِ

(وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا) أَيِ وَتَشْرُ سِرَّهُ

(أخرجه مسلم) إِلَّا أَنَّهُ بَلْفَظٍ «إِنْ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ»

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَأَهْلُ النَّحْوِ يَقُولُونَ: لَا يَجُوزُ أَشْرُ وَآخِرٌ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَشَرٌّ مِنْهُ

قَالَ: وَقَدْ جَاءَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِاللَّتَيْنِ جَمِيعًا، وَهِيَ حُجَّةٌ فِي جَوَازِهِمَا جَمِيعًا، وَأَتَاهُمَا لُتْنَانٌ.

والحديث دليل على تحريم إفشاء الرجل ما يقع بينه وبين امرأته من أمور الوقاع ووصف تفاصيل ذلك، وما يجري من

المرأة فيه من قول أو فعل وغووه.

وأما مجرد ذكر الوقاع فإذا لم يكن حاجة فذكره مكروه لأنه خلاف المروءة.

وقد قال ﷺ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ» [البخاري (٦٤٧٥)، مسلم (٤٧)]

فإِنْ دَعَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ أَوْ تَرْتَّبَتْ عَلَيْهِ فَائِدَةٌ، بَأَن كَانَ يُنْكَرُ إِعْرَاضُهُ عَنْهَا أَوْ تَدْعِي عَلَيْهِ الْعِزَّةُ عَنِ الْجَمَاعِ أَوْ لِحُذِّكَ فَلَا كَرَاهَةَ فِي ذِكْرِهِ كَمَا قَالَ ﷺ «إِنِّي لَأَفْعَلُهُ أَنَا وَهَذِهِ» [مسلم (٣٥٠)].

وقال لأبي طلحة «أَعْرَسْتُمْ اللَّيْلَةَ» [البخاري (٥٤٧٠)، مسلم (٢١٤٤)].

وقال لجابر «الْكَيْسُ الْكَيْسُ» [البخاري (٥٢٤٦)] وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ لَا يَجُوزُ لَهَا إِفْشَاءُ سِرِّهِ.

وقد ورد به نص أيضاً.

#### ٥- حَقُّ الزَّوْجَةِ

٩٦٦- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: تُطْعِمُهَا إِذَا أَكَلْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تُضْرِبُ الْوَجْهَ وَلَا تُقَبِّحُ، وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ».

رواه أحمد (٤٤٧/٤)، وأبو داود (٢١٤٢)، والسنن (١٨٥٠)، وعلق البخاري بعبارة في (تحفة الأشراف) (١١٣٩٥)، وابن ماجه (١٨٥٠)، وعلق البخاري بعبارة (ك النكاح، باب (٩٢))، وصححه ابن حبان (٤١٧٥)، والحاكم (١٨٨/٢)

(وعن حكيم بن معاوية) أي ابن حيدة بفتح الحاء المهملة فمشتاة مخيئة ساكنة فذال مهملة، ومعاوية صحابي روى عنه ابنه حكيم.

وروى عن حكيم ابنه بهز بفتح الهمزة وسكون الهاء فزاي

(عن أبيه قال «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجٍ أَحَدِنَا؟» هَكَذَا بَعْدَ التَّاءِ هِيَ اللَّغَةُ الْفَصِيحَةُ، وَجَاءَ «زَوْجُهُ» بِالتَّاءِ



(عليه) قَالَ: تَطْعُمُهَا إِذَا أَكَلَتْ وَتَكْسُوهَا إِذَا اكْتَسَتْ، وَلَا تَضْرِبُ الْوَجْهَ، وَلَا تَقْبِضُ، وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالسَّائِي، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَعَلَّقَ الْبُخَارِيُّ بَعْضَهُ حَيْثُ قَالَ: بَابُ هَجْرِ النَّبِيِّ ﷺ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بَيِّنَاتِهِمْ، وَيَذْكُرُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حِيدَةَ رَفَعَهُ

(وَلَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ)، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ

(وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ وَالْحَاكِمُ)

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى وَجُوبِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَكِسْوَتِهَا، وَأَنَّ النِّفَقَةَ بِقَدْرِ سَعْيِهِ لَا يَكْلَفُ فَوْقَ وَسْعِهِ لِقَوْلِهِ «إِذَا أَكَلَتْ»، كَذَا قِيلَ.

وَفِي أُخْلُوهِ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ خَفَاءٌ فَتَمَسَّى قَدَرَ عَلَى تَحْصِيلِ النِّفَقَةِ وَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَخْتَصَّ بِهَا دُونَ زَوْجَتِهِ، وَلَعَلَّهُ مُعَيَّدٌ بِمَا زَادَ عَلَى قَدْرِ سَعْيِهِ حَدِيثُ «أَبْدَأُ بِنَفْسِكَ» [مُسْلِمٌ (٩٩٧)]، وَمِثْلُهُ الْقَوْلُ فِي الْكِسْوَةِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الضَّرْبِ تَادِيَةً إِلَّا أَنَّهُ مُنْهَى عَنْ ضَرْبِ الزَّوْجَةِ لِلزَّوْجَةِ وَغَيْرِهَا.

وَقَوْلُهُ «لَا تَقْبِضُ» أَيُّ لَا تَسْمَعُهَا مَا تَكْرَهُ، وَتَقُولُ: قَبْضَكَ اللَّهُ وَنَحْوَهُ مِنَ الْكَلَامِ الْجَانِي.

وَمَعْنَى قَوْلِهِ «لَا تَهْجُرُ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ هَجْرَهَا فِي الْمَضْجَعِ تَادِيَةً لَهَا كَمَا قَالَ تَعَالَى «وَالْمُحْجَرُونَ» فِي الْمَضْجَعِ [النِّسَاءُ: ٣٤] فَلَا يَهْجُرُهَا إِلَّا فِي الْبَيْتِ، وَلَا يَتَحَوَّنَ إِلَى دَارٍ أُخْرَى أَوْ يُحَوِّلُهَا إِلَيْهَا إِلَّا أَنْ رَوَاةُ الْبُخَارِيِّ النَّسِيُّ ذَكَرْنَا أَنَّهُ ﷺ هَجَرَ نِسَاءَهُ فِي غَيْرِ بَيِّنَاتِهِمْ، وَخَرَجَ إِلَى مَشْرِيقِهِ لَهُ.

وَقَدْ قَالَ الْبُخَارِيُّ: إِنْ هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ.

هَذَا.

وَقَدْ يُقَالُ: دَلَّ فَعْلُهُ عَلَى جَوَازِ هَجْرِهِمْ فِي غَيْرِ الْبُيُوتِ، وَحَدِيثُ مُعَاوِيَةَ عَلَى هَجْرِهِمْ فِي الْبُيُوتِ، وَيَكُونُ مَقْهُومُ الْحَصْرِ غَيْرَ مُرَادٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ الْهَجْرِ

فَالْمُحْجَرُونَ فَسَرُّهُ يَتَرَكُ الدُّخُولَ عَلَيْهِنَّ وَالْإِقَامَةَ عِنْدِهِنَّ عَلَى ظَاهِرِ الْآيَةِ، وَهُوَ مِنَ الْهَجْرَانِ بِمَعْنَى الْبَعْدِ، وَقِيلَ: يُضَاجِعُهَا، وَيُولِيهَا ظَهْرَهُ، وَقِيلَ: يَتَرَكُ جَمَاعَتَهَا، وَقِيلَ: يُجَامِعُهَا، وَلَا يُكَلِّمُهَا، وَقِيلَ: مِنَ الْهَجْرِ: الْإِعْلَاطُ فِي الْقَوْلِ، وَقِيلَ: مِنَ الْهَجَارِ، وَهُوَ الْحِجْلُ الَّذِي يُرْبِطُ بِهِ الْبَعِيرُ أَيْ أَوْتَقُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ قَالَهُ الطَّبْرِيُّ.

وَاسْتَدْلَّ لَهُ، وَهَؤُلَاءِ ابْنُ الْعَرَبِيِّ

٦- مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي قَبْلِهَا مِنْ دَبْرِهَا

٩٦٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «كَانَتْ يَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أَتَى الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ مِنْ دَبْرِهَا فِي قَبْلِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ فَتَزَلَّتْ «نِيسَاؤُكُمْ حَرَتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَئَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ».

تَفَقَّ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٤٥٢٨)، مُسْلِمٌ (١٤٣٥)]، وَاللَّفْظُ لِبُسْلِمٍ.

وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ: سَعَيْتُ جَابِرًا يَقُولُ «كَانَتْ يَهُودُ تَقُولُ: إِذَا جَامَعَهَا مِنْ وَرَائِهَا أَيْ فِي قَبْلِهَا كَمَا فَسَّرْتُهُ الرُّوَاةُ الْأَوَّلَى جَاءَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ فَتَزَلَّتْ «نِيسَاؤُكُمْ حَرَتْ لَكُمْ فَأَتُوا حَرَئَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ» [الْبُقَرَّة: ٢٢٣]

وَاخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي سَبَبِ نَزْلِهَا عَلَى ثَلَاثِ أَقْوَالٍ:

(الْأَوَّلُ) مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ رِوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهُ فِي إِيثَانِ الْمَرْأَةِ مِنْ وَرَائِهَا فِي قَبْلِهَا.

وَأَخْرَجَ هَذَا الْمَعْنَى جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ عَنْ جَابِرٍ، وَغَيْرِهِ، وَاجْتَمَعَ فِيهِ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ طَرِيقًا صَرَّحَ فِي بَعْضِهَا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا فِي الْقُبْلِ.

وَفِي أَكْثَرِهَا الرُّدُّ عَلَى الْيَهُودِ

(الثَّانِي) أَنَّهُ نَزَلَتْ فِي حِلِّ إِيثَانِ دَبْرِ الزَّوْجَةِ أَخْرَجَهُ جَمَاعَةٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ طَرِيقًا

(الثَّالِثُ) أَنَّهُ نَزَلَتْ فِي حِلِّ الْعَزْلِ عَنِ الزَّوْجَةِ أَخْرَجَهُ إِيمَةُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.



وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِهِ فَالرَّاجِعُ  
هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ وَأَبْنُ عَمَرَ قَدْ اخْتَلَفَتْ عَنْهُ الرِّوَايَةُ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ  
أَرِيدَ بِهَا الْعَزْلُ لَا يُنَاسِبُهُ لَفْظُ الْآيَةِ.  
هَذَا.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ ابْنِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى «أَنْتَى  
شَيْتَمٌ» إِذَا شَيْتَمَ فَهُوَ يَبَانُ لِلْفُظِّ «أَنْتَى»، وَأَنَّهُ بِمَعْنَى «إِذَا» فَلَا  
يُذَكَّرُ عَلَى شَيْءٍ وَمِمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ سَبَبُ الزَّوْلِ عَلَى أَنَّ إِبْنَانَ الزَّوْجَةِ  
مَوْكُولٌ إِلَى مَشِيئَةِ الزَّوْجِ.

### ٧- الدعاء عند الجماع

٩٦٨- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ  
يَأْتِيَ أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ،  
وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَإِنَّهُ إِنْ يُقَدَّرَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ  
فِي ذَلِكَ لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٤١)، مسلم (١٤٣٤)]

هذا لفظُ مُسْلِمٍ.

والحديثُ دليلٌ على أَنَّهُ يَكُونُ الْقَوْلُ قَبْلَ الْمُبَاشَرَةِ عِنْدَ  
الْإِرَادَةِ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ تُفَسِّرُ رِوَايَةَ «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ يَقُولُ حِينَ  
يَأْتِي أَهْلَهُ» - أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ (٥١٦٥) - بِأَنَّ الْمُرَادَ حِينَ يُرِيدُ،  
وَضَمِيرُ «جَنِّبْنَا» لِلرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ.

وَفِي رِوَايَةِ الطَّبْرَانِيِّ [المعجم الكبير (٢٤٦/٨)] «جَنِّبْنِي»  
وَجَنِّبِ مَا رَزَقْتَنِي بِالْأَفْرَادِ.

وَقَوْلُهُ «لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا» أَيُّ لَمْ يُسَلِّطْ عَلَيْهِ

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: نَفْسُ الضَّرَرِ عَلَى جِهَةِ الْعُمُومِ فِي  
جَمِيعِ أَنْوَاعِ الضَّرَرِ غَيْرُ مُرَادٍ، وَإِنْ كَانَ الظَّاهِرُ الْعُمُومُ فِي جَمِيعِ  
الْأَحْوَالِ مِنْ صِغَةِ النَّفْيِ مَعَ التَّأْيِيدِ، وَذَلِكَ لِمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ  
مَنْ أَنْ «كُلُّ ابْنِ آدَمَ شَيْطَانٌ فِي بَطْنِهِ حِينَ يُولَدُ إِلَّا  
مَرِيَمَ وَابْنَهَا» [البخاري (٣٢٨٦)، مسلم (٢٣٦٦)] فَإِنَّ فِي هَذَا الطَّعْنَ  
نَوْعَ ضَرَرٍ فِي الْجُمْلَةِ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ سَبَبُ صُرَاحِهِ

قُلْتُ: هَذَا مِنَ الْقَاضِي مَبْنِيٌّ عَلَى عُمُومِ الضَّرَرِ الدِّينِيِّ  
وَالدُّنْيَوِيِّ.

وَقِيلَ: لَيْسَ الْمُرَادُ إِلَّا الدِّينِيُّ، وَأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ الْعِبَادِ  
الَّذِينَ قَالَ تَعَالَى فِيهِمْ «إِنْ عِيسَاوِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ  
سُلْطَانٌ» [الحجر: ٤٢].

وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّهُ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٩٤/٦) عَنْ الْحَسَنِ  
وَلِيهِ «فَكَانَ يُرْجَى إِنْ حَلَّتْ بِهِ أَنْ يَكُونَ وَلَدًا صَالِحًا،  
وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَلَكِنَّهُ لَا يُقَالُ مِنْ قَبْلِ الرَّايِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّهُ فِي دِينِهِ، وَلَكِنْ  
يُلْزَمُ مِنْهُ الْعَصَمَةُ، وَلَيْسَتْ إِلَّا لِلْأَنْبِيَاءِ.

وَقَدْ أُجِيبَ بِأَنَّ الْعَصَمَةَ فِي حَقِّ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى جِهَةِ  
الْوُجُوبِ.

وَفِي حَقِّ مَنْ دُعِيَ لِأَجْلِهِ بِهَذَا الدُّعَاءِ عَلَى جِهَةِ الْجَوَازِ فَلَا  
يَعْدُ أَنْ يَوْجَدَ مَنْ لَا يَصْدُرُ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ عَمْدًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
ذَلِكَ وَاجِبًا لَهُ.

وَقِيلَ: لَمْ يَضُرَّهُ، لَمْ يَفْتِنْهُ فِي دِينِهِ إِلَى الْكُفْرِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ  
عَصَمَتُهُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ.

وَقِيلَ: لَمْ يَضُرَّهُ، لِمُشَارَكَةِ الشَّيْطَانِ لِأَيِّهِ فِي جَمَاعٍ أَمْوٍ،  
وَيُؤَيِّدُهُ مَا جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّ الَّذِي يُجَامِعُ، وَلَا يُسَمِّيْ يَلْتَفِتُ  
الشَّيْطَانُ عَلَى إِحْلِيلِهِ فَيُجَامِعُ مَعَهُ  
قِيلَ: وَلَعَلَّ هَذَا أَقْرَبُ الْأَجَوِبَةِ.

قُلْتُ: إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ مَنْ أَخْرَجَهُ عَنْ مُجَاهِدٍ ثُمَّ هُوَ  
مُرْسَلٌ ثُمَّ الْحَدِيثُ سَبَقَ لِفَائِدَةِ تَحْصُلِ الْوَلَدِ، وَلَا تَحْصُلِ عَلَى  
هَذَا، وَلَعَلَّهُ يَقُولُ: إِنْ عَدِمَ مُشَارَكَةَ الشَّيْطَانِ لِأَيِّهِ فِي جَمَاعٍ أَمْوٍ  
فَائِدَةُ عَائِدَةِ عَلَى الْوَلَدِ أَيْضًا.

وَفِي الْحَدِيثِ اسْتِحْبَابُ التَّسْمِيَةِ، وَبَيَانُ بَرَكَتِهَا فِي كُلِّ حَالٍ،  
وَأَنَّ يَنْتَصِمَ بِاللَّهِ وَذِكْرُهُ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَالتَّشَرُّكُ بِأَسْمِهِ،  
وَالِاسْتِعَاذَةُ بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْأَسْوَءِ.

وَلِيهِ أَنَّ الشَّيْطَانَ لَا يُفَارِقُ ابْنَ آدَمَ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ  
إِلَّا إِذَا ذَكَرَ اللَّهَ.



## ٨- حرمة امتناع المرأة عن الفرائض

٩٦٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ، قَبَاتٌ غَضَبَانِ لَعْنَتُهُمَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري: ٣٢٣٧)، مسلم (١٤٣٦)، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ  
وَلِمُسْلِمٍ (١٤٣٦): «كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاطِعًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبَتْ أَنْ تَجِيءَ قَبَاتٌ غَضَبَانِ لَعْنَتُهُمَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ») أَيِ وَتَرْجِعَ عَنِ الْعَصِيانِ فِي بَعْضِ الْفَاضِلِ الْبُخَارِيُّ «حَتَّى تَرْجِعَ» (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ وَلِمُسْلِمٍ «كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاطِعًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا»)  
فِي الْحَدِيثِ إِخْبَارٌ بِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِجَابَةُ زَوْجِهَا إِذَا دَعَاهَا لِلْجَمَاعِ لِأَنَّ قَوْلَهُ «إِلَى فِرَاشِهِ» كِتَابَةٌ عَنِ الْجَمَاعِ كَمَا فِي قَوْلِهِ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» [ج (٦٨١٨)، م (١٤٥٨)].

وَدَلِيلُ الْوُجُوبِ لَعْنُ الْمَلَائِكَةِ لَهَا إِذْ لَا يَلْعَنُونَ إِلَّا عَنْ أَمْرِ اللَّهِ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا عَقُوبَةً، وَلَا عَقُوبَةٌ إِلَّا عَلَى تَرْكِ وَاجِبٍ.  
وقوله «حَتَّى تُصْبِحَ» دليل على وجوب الإجابة في الليل، ولا مفهوم له لأنه خرج ذكره مخرج الغالب، وإلا فإنه يجب عليها إجابته نهاراً.

وقد أخرج غير مُقْبِلٍ بِاللَّيْلِ ابْنُ خُزَيْمَةَ (٩٤٠)، وَابْنُ حِبَّانٍ مَرْفُوعاً (٥٣٥٥) «ثَلَاثَةٌ لَا تَقْبَلُ لَهُمْ صَلَاةٌ، وَلَا تَصْعَدُ لَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ حَسَنَةٌ - الْعَبْدُ الْأَبْقَى حَتَّى يَرْجِعَ، وَالسَّكَرَانُ حَتَّى يَصْحُرَ، وَالْمَرْأَةُ السَّاطِعُ عَلَيْهَا زَوْجُهَا حَتَّى يَرْضَى»، وَإِنْ كَانَ هَذَا فِي سَخَطِهِ مُطْلَقًا، وَلَوْ لَعَدِمَ طَاعَتَهَا فِي غَيْرِ الْجَمَاعِ، وَلَيْسَ فِيهِ لَعْنٌ إِلَّا أَنْ فِيهِ وَعِيدٌ شَدِيدٌ يَدْخُلُ فِيهِ عَدَمُ طَاعَتِهَا لَهُ فِي جَمَاعِهَا مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ.

وزاد البخاري في روايته في بدء الخلق (٣٢٣٧): «قَبَاتٌ غَضَبَانِ عَلَيْهَا» أَيِ زَوْجُهَا.

وقيل: وهذِهِ الزَّيَادَةُ يَتَجَعُّ وَقُوعُ اللَّعْنِ عَلَيْهَا لِأَنَّهَا حَيْثُ يَتَحَقَّقُ بُتُوثُ مَعْصِيَتِهَا بِمَخْلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَغْضَبْ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهَا

## لَا تَسْتَحِقُّ اللَّعْنَ.

وَفِي قَوْلِهِ (لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ) دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ مَنَعَ مِنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ عَمَّنْ هُوَ لَهُ. - وَقَدْ طَلَبَ - يُوجِبُ سَخَطَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْمَانِعِ سِوَاهُ كَانَ الْحَقُّ فِي بَدَنِ أَوْ مَالٍ  
قِيلَ: وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَعْنُ الْعَاصِي الْمُسْلِمِ إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإِرْهَابِ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُوَاقَعَ الْمَعْصِيَةُ فَإِذَا وَاقَعَهَا دُعِيَ لَهُ بِالتَّوْبَةِ، وَالْمَغْفِرَةِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي الْفَتْحِ (٢٩٤/٩) بَعْدَ نَقْلِهِ لِهَذَا عَنِ الْمُهَلَّبِيِّ: لَيْسَ هَذَا التَّيْسِدُ مُسْتَفَادًا مِنَ الْحَدِيثِ بَلْ مِنْ أَدْلَى أُخْرَى.  
وَالْحَقُّ أَنَّ مَنَعَ اللَّعْنِ أَرَادَ بِهِ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ، وَهُوَ الْإِبْعَادُ مِنَ الرَّحْمَةِ، وَهَذَا لَا يَلِيقُ أَنْ يُدْعَى بِهِ عَلَى الْمُسْلِمِ بَلْ يُطَلَبُ لَهُ الْهِدَايَةُ وَالتَّوْبَةُ وَالرُّجُوعُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ.  
وَالَّذِي أَجَاوَزَهُ أَرَادَ مَعْنَاهُ الْعَرَفِيُّ، وَهُوَ مُطْلَقُ السُّبِّ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ عَمَلَهُ إِذَا كَانَ بِمَحْتِ يَزْدَعُ الْعَاصِي بِهِ وَيَسْزَجِرُ. وَلَعْنُ الْمَلَائِكَةِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ جَوَازُ اللَّعْنِ مِنْهَا فَإِنَّ التَّكْلِيفَ مُخْتَلَفٌ أَنْتَهَى كَلَامُهُ.

(قُلْتَ) قَوْلُ الْمُهَلَّبِيِّ: إِنَّهُ يَلْعَنُ قَبْلَ وَقُوعِ الْمَعْصِيَةِ لِلإِرْهَابِ كَلَامٌ مَرْدُودٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَعْنُهُ قَبْلَ إِيْقَاعِهِ لَهَا أَصْلًا لِأَنَّ سَبَبَ اللَّعْنِ وَقُوعُهَا مِنْهُ فَقَبْلَ وَقُوعِ السَّبَبِ لَا وَجْهَ لِإِيْقَاعِ الْمُسَبَّبِ.  
ثُمَّ إِنَّهُ رُتِبَ فِي الْحَدِيثِ لَعْنُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى إِسَاءَةِ الْمَرْأَةِ عَنِ الْإِجَابَةِ، وَاحَادِيثُ لَعْنِ اللَّهِ شَارِبَ الْخَمْرِ زَابِرُ دَاوُدَ (٣٦٧٤)، ابْنُ مَاجَهَ (٣٣٨٠) رُتِبَ فِيهَا اللَّعْنُ عَلَى وَصْفِ كَوْنِهِ شَارِبًا.

وقول الحافظ بأنه إن أريد معناه العرفي جاز لا يخفى أنه غير مراد للشارح إلا المعنى اللغوي.

والتحقيق أن الله تعالى أخبرنا أن الملائكة تلعن من ذكر، وبأنه تعالى لعن شارب الخمر، ولم يأمرنا بلعنيه فإن ورد الأمر بلعنيه وجب علينا الائتمال، ولعنه ما لم تلعن توربته، ونذب لنا الدعاء له بالتوفيق للتوبة والاستغفار له.

وقد أخبر الله تعالى أن الملائكة تلعن من ذكر، ومعلوم أنه عن أمر الله، وأخبر أنهم يستغفرون لمن في الأرض، وهو عام يشمل من يلعنونهم من أهل الإيمان، وهم المرادون في الآية إذ



او غيره سواء كانت المرأة ذات زينة او لا مَرْوُجَةً او غير مَرْوُجَةٍ.

وللهادوية، والشافعية خلاف، وتفصيل لا ينهض عليها دليل بل الأحاديث قاضية بالتحريم مطلقاً لوصل الشعر واستيصاله كما هي قاضية بتحريم الوشم وسواه ودل اللعن أن هذه المعاصي من الكبائر.

هذا وقد علل الوشم في بعض الأحاديث بأنه تغيير خلق الله، ولا يقال: إن الخضاب بالحناء ونحوه تشمله العلّة، وإن شملته فهو مخصوص بالإجماع، وبأنه قد وقع في عصره عليه السلام بل أمر بتغيير بياض أصابع المرأة بالخضاب كما في قصة هند رابعه داود (٤١٦٥)

فأما وصل الشعر بالحريز ونحوه من الخرق فقال القاضي عياض: اختلف العلماء في المسألة فقال مالك والطبري، وكثيرون أو قال الأكثرون: الوصل ممنوع بكل شيء سواء وصلته بصوف أو حريز أو خرق، واحتجوا بحديث مسلم (٢١٢٦) عن جابر «أن النبي صلى الله عليه وآله رَجَرَ أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ بِرَأْسِهَا شَيْئًا».

وقال الليث بن سعد: النهي مختص بالوصل بالشعر، ولا بأس بوصله بصوف أو خرق، وغير ذلك.

وقال بعضهم: يجوز بكل شيء، وهو مروى عن عائشة، ولا يصح عنها.

قال القاضي: وأما ربط خيوط الحريز الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس بمنهي عنه لأنه ليس بوصل، ولا لعن مقصود من الوصل، وإنما هو للتجمل والتحسين انتهى.

ومراؤه من المعنى المناسب هو ما في ذلك من الخداع للزوج فما كان لونه متغيراً للون الشعر فلا خداع فيه.

#### ١٠- جواز الغيلة والعزل

٩٧١- وَعَنْ جُذَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «حَضَرَتْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فِي أَنَسٍ، وَهُوَ يَقُولُ: لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْتَهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ فَتَنْظَرْتُ

المرأى مِنْ عَصَا أَهْلِ الْإِيمَانِ لَأَنْتَهُمُ الْمُحْتَاجُونَ إِلَى الْاسْتِغْفَارِ لَا أَنَّهَا مُقْبَدَةٌ بِقَوْلِهِ «وَزَيْنًا وَسَبْعَتْ كُلُّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاعْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا» - الآية (غافر: ٧) كما قيل لأن التائب مغفور له، وإنما دعاؤهم له بالمغفرة تعب، وزيادة تنويه بشأن التائبين.

وأما شمول عمومها الكفار فمعلوم أنه غير مراد، وبهذا يعرف أن الملايكة قاموا بالأميرين كما أشرنا إليه.

وفي الحديث رعاية الله لعبده، ولعن من عصاه في قضاء شهوته منه، وأي رعاية أعظم من رعاية الملك الكبير للعبد الخفير فليكن لنعم مولاه ذاكراً، ولأياويه شاكيراً، ومن معاصيه مُحاذراً، ولهذه النكتة الشريفة من كلام رسول الله مذكراً.

#### ٩- لعن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة

٩٧٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله لَعَنَ الْوَاصِلَةَ، وَالْمُسْتَوْصِلَةَ، وَالْوَاشِمَةَ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٩٤٠)، مسلم (٢١٢٤)]

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما «أن النبي صلى الله عليه وآله لعن الواصلة) بالصاد المهملة

(والمستوصلة، والواشمة) بالشين المعجمة (والمستوشمة) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

الواصلة: هي المرأة التي تصل شعرها بشعر غيرها سواء فعلته لنفسها أو لغيرها.

والمستوصلة التي تطلب فعل ذلك.

وزاد في الشرح، «وفعل بها»، ولا يدل عليه اللفظ.

والواشمة: فاعلة الوشم، وهو أن تغرز إبرة ونحوها في ظهر كفها أو شفتيها أو نحوهما من بدنهما حتى يسيل الدم ثم تحسّر ذلك الموضع بالكحل والثورة فيخضر.

والمستوشمة: الطالبة لذلك.

والحديث دليل على تحريم الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث فالوصل مُحَرَّمٌ للمرأة مطلقاً بشعر مُحَرَّمٍ أو غيره آدمي



وقوله في جواب سؤالهم عنه «إنه الواؤد الخفي» دال على تحريمه لأن الواؤد دفن البنت حيّة.  
وبالتحريم حرم ابن حزم (الحلى) (٧٠/١٠) محتجاً بحديث الباب هذا.

وقال الجمهور: يجوز عن الحرّة بإذنها وعن الأمة السريّة بغير إذنها، ولهم خلاف في الأمة المزووجة محرّرة قالوا: وحديث الكتاب معارض بحديثين

الأول: عن جابر قال «كانت لنا جوار، وكنا نعزل فقالت اليهود: تلك المؤمنة الصغرى فسيل رسول الله ﷺ عن ذلك فقال: كذبت اليهود، ولو أَرَادَ الله خلقه لم تستطع رذه».

أخرجه النسائي [عشرة النساء] (١٩٣)، والترمذي (١١٣٦)، وصححه.

والثاني: أخرجه النسائي [عشرة النساء] (١٩٨) من حديث أبي هريرة نحوه

قال الطحاوي [مشكل الآثار] (١٧٣/٥)، والجمع بين الأحاديث يحمل النهي في حديث جذامة على التنزيه.

ورجح ابن حزم في (الحلى) (٧٠/١٠) حديث جذامة، وأن النهي فيه للتحريم بأن حديث غيرها مرجح لأصل الإباحة، وحديثها مانع فمن ادعى أنه أبيض بعد المنع فعليه البيان.

ونوزع ابن حزم في دلالة قوله ﷺ «ذلك الواؤد الخفي» على الصراحة بالتحريم لأن التحريم للواؤد الخفي الذي هو قطع حياة مُحَقَّقَة، والعزل، وإن شبهه ﷺ به فإنما هو قطع لما يؤدي إلى الحياة، والمشيء دون المشيء به، وإنما سمّاه وأدا لما تعلق به من قصد منع الحمل.

وأما علّة النهي عن العزل فالأحاديث دالة على أن وجهه أنه معاندة للقدر، وهو دال على عدم التفرقة بين الحرّة والأمة.

(لأنه) معالجة المرأة لإسقاط النطفة قبل نفخ الروح ينشأ جوارّه وعدمه على الخلاف في العزل، ومن أجازَه أجازَ المعالجة، ومن حرّمه حرّم هذا بالأولى.

في الروم وفارس، فإذا هم يُعِيلُونَ أولادهم فلا يضر ذلك أولادهم شيئاً؛ ثم سألوهُ عن العزل، فقال رسول الله ﷺ: «ذلك الواؤد الخفي».

رواه مسلم (١٤٤٢).

(وعن جذامة بنت وهب) بضم الجيم وذال معجمة، ويرى بالذال المهملة قيل: وهو تصحيث هي أخت عكاشة بن محصن من أمّه هاجرت مع قوبها، وكانت تحت أنيس بن قنادة مصغر أنيس

قالت: «حضر رسول الله ﷺ في أناس، وهو يقول لقد هممت أن أنهي عن الغيلة» بكسر الغين المعجمة فمشاة تحيثة

«فقطرت في الروم، وفارس فإذا هم يُعِيلُونَ أولادهم فلا يضر ذلك أولادهم شيئاً» ثم سألوهُ عن العزل فقال رسول الله ﷺ: «ذلك الواؤد الخفي» رواه مسلم

اشتمل الحديث على مسألتين

(الأولى) الغيلة تقدّم ضبطها، ويقال لها الغيل يفتح الغين مع فتح المشاة التحيثة، والغيال بكسر الغين.

والمراد بها: مُجَامَعَةُ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وهي ترضع كما قاله مالك، والأصمعي، وغيرهما.

وقيل: هي أن ترضع المرأة، وهي حامل، والأطباء يقولون: إن ذلك داء، والعرب تكرهه وتقيّه، ولكن النبي ﷺ رد ذلك عليهم، وبين عدم الضرر الذي زعمه العرب، والأطباء بأن فارساً والروم تفعل ذلك، ولا ضرر يحدث مع الأولاد.

وقوله «فإذا هم يُعِيلُونَ» من أغال يُعِيلُ.

والمسألة الثانية: العزل، وهو يفتح العين المهملة وسكون الزاي، وهو أن ينزع الرجل بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج، وهو يفعل لأحد امرين:

أما في حق الأمة فلئلا تحمل كراهة لمجيء الولد من الأمة، ولأنه مع ذلك يتعذر بيعها.

وأما في حق الحرّة فلكراهة ضرر الرضيع إن كان أو لئلا تحمل المرأة.



ويلحق بهذا تعاطي المرأة ما يقطع الحبل من أصله.

مسعود

وقد أتى بعض الشافعية بالمنع، وهو مشكك على قولهم بإباحة العزل مطلقاً.

### ١١- جَوَازُ الْعَزْلِ

٩٧٢- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي جَارِيَةً، وَأَنَا أَعَزِّلُ عَنْهَا، وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمِلَ، وَأَنَا أُرِيدُ مَا يُرِيدُ الرِّجَالُ، وَإِنَّ الْيَهُودَ تَحَدَّثُ: أَنَّ الْعَزْلَ الْمَوْوَدَّةَ الصَّغْرَى قَالَ: كَذَبَتِ الْيَهُودُ، لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَخْلُقَهُ مَا اسْتَطَعَتْ أَنْ تَصْرِفَهُ.

رواه أحمد (٥١/٣)، وأبو داود (٢١٧١)، واللفظ له، والنسائي (عشرة النساء (١٩٤))، والطحاوي (مشكل الآثار (١٩١٦))، ورجاله رجال.

الحديث قد عارض حديث النهي، وتسميته بالتصريح العزل الواد الحفي.

وفي هذا كذب يهود في تسميته المودة الصغرى.

وقد جمع بينهما بأن حديث النهي حمل على التنزيه وتكذيب اليهود لأنهم أرادوا التحريم الحقيقي.

وقوله «لَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ» - إلى آخره معناه أنه تعالى إذا قدر خلق نفس فلا بد من خلقها، وأنه يسبقكم الماء فلا تقدرون على دفعه، ولا يفعلكم الحرص على ذلك فقد يسبق الماء من غير شعور العازل إتمام ما قدره الله.

وقد أخرج أحمد (١٤٠/٣)، والبرز (كشف الاستار (٢١٦٣)) من حديث أنس، وصححه ابن حبان «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي يَكُونُ مِنْهُ الْوَلَدُ أَعْرِفْتَهُ عَلَى صَخْرَةٍ لَأَخْرَجَ اللَّهُ مِنْهَا وَلَدًا» وَلَهُ شَاهِدَانِ فِي الْكَبِيرِ لِلطَّبْرَانِيِّ (كما في «المجمع» (٢٩٦/٤)) من حديث ابن مسعود عن ابن عباس.

وفي الأوسط (٦٨٤٤) من حديث ابن عباس له عن ابن

٩٧٣- وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: «كُنَّا نَعَزِّلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ، وَلَوْ كَانَ شَيْئًا يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ».

مشق عليه (بخاري (٥٢٠٩)، مسلم (١٤٤٠)).

ولمسلم: «فَلَمَّا قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ»

(وعن جابر رضي الله عنه قَالَ: «كُنَّا نَعَزِّلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ لَوْ كَانَ شَيْءٌ يَنْهَى عَنْهُ لَنَهَانَا عَنْهُ الْقُرْآنُ» مشق عليه) إلا أن قوله «لَوْ كَانَ شَيْءٌ يَنْهَى عَنْهُ» إلى آخره لم يذكره البخاري، وإنما رواه مسلم من كلام سفيان أحد رواة. وظاهره أنه قاله استنباط.

قال المصنف في الفتح (٣٠٥/٩): تَبَيَّنَتِ الْمَسَائِدُ فَوُجِدَتْ أَكْثَرُ رَوَاتِهِ عَنْ سَفْيَانَ لَا يَذْكُرُونَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ أَنْتَهَى.

وقد وقع لصاحب العمدة مثل ما وقع للمصنف هنا فجعل الزيادة من الحديث، وشرحها ابن دقيق العيد، واستغرب استدلال جابر بتقرير الله لهم.

(ولمسلم) أي عن جابر «فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَنْهَ عَنْهُ» فدل تقريره بالتصريح لهم على جوازه.

وقد قيل: إنه أراد جابر بالقرآن ما يقرأ أعم من التعبد بآياته أو غيره مما يوحى إليه فكأنه يقول: فعلنا في زمن التشريع، ولو كان حراماً لم نقرأ عليه.

قيل: فيروى استغراب ابن دقيق العيد إلا أنه لا بد من علم النبي ﷺ بأنهم فعلوه.

والحديث دليل على جواز العزل، ولا ينافيه كراهة التنزيه كما دل له أحاديث النهي.

### ١٢- الطَّوْفُ عَلَى النِّسَاءِ بِغَسَلٍ وَاحِدٍ

٩٧٤- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ بِغَسَلٍ وَاحِدٍ».



أَخْرَجَهُ (البخاري (٢٨٤)، مسلم (٣٠٩))، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ الْغَسْلِ.

وَاسْتَدْلُّ بِهِ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَكُنِ الْقِسْمُ بَيْنَ نَسَائِهِ ﷺ عَلَيْهِ وَاجِبًا.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّهُ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ سَاعَةٌ مِنَ النَّهَارِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا الْقِسْمُ، وَهِيَ بَعْدَ الْعَصْرِ فَإِنْ اشْتَغَلَ عَنْهَا كَانَتْ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥٢١٦) «أَنَّ ﷺ كَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ دَخَلَ عَلَى نِسَائِهِ فَيَذْنُو مِنْ إِحْدَاهُنَّ»

فَقَوْلُهَا «فَيَذْنُو» يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلْوَقَاعِ إِلَّا أَنْ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِهِ (ابن داود (٢١٣٥)) «مَنْ غَيْرِ وَقَاعٍ» فَهُوَ لَا يَتِمُّ مَأْخُذًا لِابْنِ الْعَرَبِيِّ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ (٥٢١٥) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ «أَنَّ ﷺ كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ فِي اللَّيْلَةِ الْوَاحِدَةِ، وَلَهُ يَوْمِيذٌ تَسْعُ بِنِسْوَةٍ، وَلَا يَتِمُّ أَنْ يُرَادَ بِاللَّيْلَةِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ كَمَا قَالَ لِأَنَّهُ لَا يَتَسَعُ ذَلِكَ الْوَقْتُ سَيِّمًا مَعَ الْإِنْتِظَارِ لَصَلَاةِ الْعِشَاءِ لِفِعْلِ ذَلِكَ كَذَا قِيلَ، وَهُوَ مُجَرَّدُ اسْتِيعَادٍ، وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ اتِّسَاعُهُ لِذَلِكَ فَقَدْ كَانَ ﷺ يُؤَخِّرُ الْعِشَاءَ أَوْ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ قُوَّةً فِي ذَلِكَ لَمْ يُعْطِهَا غَيْرُهُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ كَانَ لَا يَجِبُ الْقِسْمُ عَلَيْهِ لِنِسَائِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ قَوْلِهِ تَعَالَى «تَرْجِي مِنْ نَسَاءِ مِنْهُنَّ» - الْآيَةُ [الاحزاب: ٥١].

وَذَهَبَ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَالْجُمْهُورُ يَقُولُونَ: يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِسْمُ، وَتَأَوَّلُوا هَذَا الْحَدِيثَ بِأَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ بِرِضَاءِ صَاحِبَةِ التَّوْبَةِ، وَبِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَعَلَهُ عِنْدَ اسْتِيفَاءِ الْقِسْمِ ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ الْقِسْمَةَ، وَبِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ وَجُوبِ الْقِسْمِ.

وَقَوْلُهُ «وَلَهُ يَوْمِيذٌ تَسْعُ بِنِسْوَةٍ» فِي رِوَايَةِ الْبَخَارِيِّ (٢٦٨) «وَهُنَّ إِحْدَى عَشْرَةَ».

وَيَجْمَعُ بَيْنَ الرُّوَايَتَيْنِ بَأَنَّهُ يُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ «تَسْعُ» نَظْرًا إِلَى الزَّوْجَاتِ اللَّائِي اجْتَمَعْنَ عِنْدَهُ، وَلَمْ يَجْتَمِعْ عِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ

تَسْعٍ، وَأَنَّهُ مَاتَ عَنْ تَسْعٍ كَمَا قَالَ أَنَسٌ أَخْرَجَهُ الضَّيَاءُ عَنْهُ فِي «الْمُخْتَارَةِ»، وَمَنْ قَالَ «إِحْدَى عَشْرَةَ» ادْخَلَ مَارِيَةَ الْقَبْطِيَّةَ، وَرِيحَانَةَ فِيهِنَّ، وَأَطْلَقَ عَلَيْهِمَا لَفْظَ نَسَائِهِ تَغْلِيًا.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ ﷺ كَانَ أَكْمَلَ الرِّجَالَ فِي الرُّجُولِيَّةِ حَيْثُ كَانَ لَهُ هَذِهِ الْقُوَّةُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ (٢٦٨) «أَنَّهُ كَانَ لَهُ قُوَّةٌ ثَلَاثِينَ رَجُلًا».

وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ [انظر «الفتح» (٣٧٨/١)] «قُوَّةُ أَرْبَعِينَ»، وَمِثْلُهُ لِأَبِي نُعَيْمٍ فِي «صِفَةِ الْجَنَّةِ».

وَزَادَ «مَنْ رَجَالَ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

وَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ (٣١٧/٤)، وَالنَّسَائِيُّ [«الكبرى»] كَمَا فِي «مَخَفَةِ الْأَصْرَافِ» (٣٦٥٨)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ «أَنَّ الرِّجُلَ فِي الْجَنَّةِ لَيُعْطَى قُوَّةُ مِائَةٍ فِي الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجَمَاعِ وَالشَّهْوَةِ».

#### ٤- بَابُ الصَّدَاقِ

الصَّدَاقُ: يَفْتَحُ الصَّادُ الْمُهْمَلَةُ وَكَسْرُهَا مَأْخُذٌ مِنَ الصَّدَقِ لِإِشْعَارِهِ بِصَدَقِ رَغْبَةِ الزَّوْجِ فِي الزَّوْجَةِ.

وَفِيهِ سَعٌ لُغَاتٍ وَلَهُ ثَمَانِيَةُ أَسْمَاءٍ يَجْمَعُهَا قَوْلُهُ:

صَدَاقٌ وَمَهْرٌ يَحُلُّهُ وَفَرِيضَةٌ حَيَاءٌ وَاجِرٌ ثُمَّ غَضْرُ عَلَانِقٍ وَكَانَ الصَّدَاقُ فِي شَرْعٍ مِنْ قَبْلِنَا لِلْأُولِيَاءِ كَمَا قَالَ صَاحِبُ «الْمُسْتَعَذِبِ عَلَى الْمُهَذَّبِ».

#### ١- جعل العنق هو الصداق

٩٧٥- عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «أَنَّهُ اعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٠٨٦)، مسلم (١٣٦٥)]

هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حَيْيٍّ بْنِ أَخْطَبٍ مِنْ سَبْطِ هَارُونَ بْنِ عِمْرَانَ كَانَتْ تَحْتَ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ وَقُتِلَ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَوَقَعَتْ صَفِيَّةُ فِي السَّيِّئِ فَاصْطَفَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَاعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا وَمَاتَتْ سَنَةَ خَمْسِينَ وَقَبِلَ غَيْرُ



ذلك

حالة الرِّقِّ وَهُوَ مُحَالٌ أَيْضاً لِتَنَاقُضِهِمَا أَوْ حَالَةَ الْحَرِّيَّةِ فَيُلْزَمُ سَبْقُهَا عَلَى الْعَقْدِ فَيُلْزَمُ وَجُودُ الْعِتْقِ حَالَ فَرَضِ عَدَمِهِ وَهُوَ مُحَالٌ لِأَنَّ الصَّدَاقَ لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ تَقَرُّرُهُ عَلَى الزَّوْجِ إِمَّا نَهْضاً وَإِمَّا حُكْماً حَتَّى يَمْلِكَ الزَّوْجَةُ طَلَبَهُ وَلَا يَتَأَنَّى مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْعِتْقِ فَاسْتَحَالَ أَنْ يَكُونَ صَدَاقاً.

وأجيب:

أَوَّلًا أَنَّهُ بَعْدَ صَحَّةِ الْقِصَّةِ لَا يُبَالِي بِهَذِهِ الْمُنَاسَبَاتِ.

وَالثَّانِي: بَعْدَ تَسْلِيمِ مَا قَالُوهُ فَالْجَوَابُ عَنِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْعَقْدَ يَكُونُ بَعْدَ الْعِتْقِ وَإِذَا امْتَنَعَتْ مِنَ الْعَقْدِ لَزِمَهَا الشُّعْبَةُ بِقِيَمَتِهَا وَلَا حَذَرُ فِي ذَلِكَ وَعَنِ الثَّانِي بَأَنَّ الْعِتْقَ مُنْعَةٌ يَصْحُ الْمَعْلُومَةُ عَنْهَا وَالْمُنْعَةُ إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ صَحَّ الْعَقْدُ عَلَيْهَا مِثْلُ سَكْنَى الدَّارِ وَخِدْمَةِ الزَّوْجِ وَلِحُزِّ ذَلِكَ.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ ثَوَابَ الْعِتْقِ عَظِيمٌ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَفُوتَ بِجَعْلِهِ صَدَاقاً وَكَانَ يُمَكِّنُ جَعْلَ الْمَهْرِ غَيْرَهُ

فَجَوَابُهُ ﷺ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْمَفْضُولَ لِبَيَانِ الشَّرِيعِ وَيَكُونُ ثَوَابُهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَوَابِ الْأَفْضَلِ فَهُوَ فِي حَقِّهِ أَفْضَلُ

وَأَمَّا جَعْلُ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي قِصَّةِ جُورِيَّةَ مُؤَيَّدُ حَدِيثِ صَفِيَّةَ وَلَفْظُهُ «أَنَّ ﷺ قَالَ لِجُورِيَّةَ لَمَّا جَاءَتْ تَسْتَعِينِي فِي كِتَابَتِيهَا: هَلْ لَكَ أَنْ أَقْضِيَ عَنْكَ كِتَابَتَكَ وَأَتَزَوَّجَكَ قَالَتْ: قَدْ فَعَلْتُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٩٣١) فَلَا يَنْبَغِي أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لِلْمَهْرِ وَلَا غَيْرِهِ فَلَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ.

## ٢- الصَّدَاقُ خَمْسُ مِائَةِ دِرْهَمٍ

٩٧٦- وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: كَانَ صَدَاقُهُ لِأَزْوَاجِهِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشَأُ، قَالَتْ: أَتَدْرِي مَا النَّشَأُ؟ قَالَ: قُلْتُ لَا قَالَتْ: نِصْفُ أَوْقِيَّةٍ، فَبَلَكَ خَمْسُمِائَةٍ دِرْهَمٍ، فَهَذَا صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صَحَّةِ جَعْلِ الْعِتْقِ صَدَاقاً بِأَيِّ عِبَارَةٍ وَقَعَتْ تَقْبُذُ ذَلِكَ وَلِلْفَقْهَاءِ عِدَّةُ عِبَارَاتٍ فِي كَيْفِيَّةِ الْعِبَارَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

وَذَهَبَ إِلَى صَحَّةِ جَعْلِ الْعِتْقِ مَهْراً الْهَادُوَّةُ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمْ وَاسْتَدْلُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى عَدَمِ صَحَّةِ جَعْلِ الْعِتْقِ مَهْراً

وَأَجَابُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ ﷺ اعْتَقَهَا بِشَرْطِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَوَجِبَ لَهُ عَلَيْهَا قِيَمَتُهَا وَكَانَتْ مَعْلُومَةً فَتَزَوَّجَهَا بِهَا

وَيُرَدُّ هَذَا التَّأْوِيلُ أَنَّهُ فِي مُسْلِمٍ (١٣٦٥) بِلَفْظِ «ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا».

وَفِيهِ أَنَّهُ قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ رَاوِيهِ: «قَالَ ثَابِتٌ لَأَنْسَ بَعْدَ أَنْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ: مَا أَصْدَقُهَا؟ قَالَ: نَفْسُهَا وَاعْتَقَهَا» فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَ الْعِتْقِ صَدَاقاً.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ هَذَا شَيْءٌ فَهَمَّةٌ أَنْسَ فَعَبَّرَ بِهِ وَيَجُوزُ أَنْ فَهَمَّةٌ غَيْرُ صَحِيحٍ لَجَوَابِهِ أَنَّهُ اعْرَفَ بِاللَّفْظِ وَأَفْهَمَ لَهُ وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ ﷺ جَعَلَ الْعِتْقَ صَدَاقاً فَهُوَ رَأَى لَعْلِعَهُ ﷺ وَحَسُنَ الظَّنُّ بِهِ لِقَبْلِهِ يُوجِبُ قَبُولَ رَوَايَةِ الْأَفْعَالِ كَمَا يُوجِبُ قَبُولَهَا لِلْأَقْوَالِ وَالْإِلْزَمُ رَدُّ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ إِذْ لَمْ يَنْقَلِ الصَّحَابَةُ اللَّفْظَ النَّبَوِيَّ إِلَّا فِي شَيْءٍ قَلِيلٍ وَأَكْثَرُ مَا يَرُونَهُ بِالْمَعْنَى كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ وَرَوَايَةُ الْمَعْنَى عُمَدَتُهَا فَهَمَّةٌ.

وَقَوْلُهُ «إِنَّهُ لَمْ يَرْفَعْهُ أَنْسَ» بَلْ قَالَهُ «تَظَنُّشاً» خِلَافَ ظَاهِرِ لَفْظِهِ فَإِنَّهُ قَالَ: «جَعَلَ» - يُرِيدُ النَّبِيُّ ﷺ «صَدَاقَهَا عِتْقَهَا»

وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [«المعجم الكبير» (٧٣/٢٤)] وَأَبُو الشَّيْخِ مِنْ حَدِيثِ صَفِيَّةَ قَالَتْ: «اعْتَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَجَعَلَ عِتْقِي صَدَاقِي» هُوَ صَرِيحٌ فِيمَا رَوَاهُ أَنْسَ وَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ تَظَنُّشاً كَمَا قِيلَ وَإِنَّمَا خَالَفَ الْجَمْعُ هُورُ الْحَدِيثِ وَتَأَوَّلُوهُ؛ قَالُوا: لِأَنَّهُ خَالَفَ الْقِيَاسَ لَوَجْهِتَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ عَقْدَهَا عَلَى نَفْسِهَا إِمَّا أَنْ يَقَعَ قَبْلَ عِتْقِهَا وَهُوَ مُحَالٌ وَإِمَّا بَعْدَهُ وَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ لَهَا.

وَالثَّانِي: أَنَّا إِنْ جَعَلْنَا الْعِتْقَ صَدَاقاً فَلَمَّا أَنْ يَتَقَرَّرَ الْعِتْقُ



رواه مسلم (١٤٢٦).

## ٣ - درغ الصداق

(وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن) هو: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي أحد الفقهاء السبعة المشهورين بالفقه بالمدينة في قول من مشاهير التابعين وأعلامهم يقال إن اسمه كُتِبَ وهو كثير الحديث واسع الرواية سمع عن جماعة من الصحابة وأخذ عنه جماعة

مات سنة أربع وسبعين وقيل أربع ومائة وهو في سبعين سنة

(قال «سألت عائشة زوج النبي ﷺ كم كان صداق رسول الله ﷺ؟ قالت: كان صداقه لأزواجه التي عشرة أوقية») بضم الهزوة وتشديد المشاء التحية

(ونشأ) بفتح النون وشين معجمة مُشدَّدة

(«وقالت: أتدري ما النش قلت: لا قالت: نصف أوقية فقلت خمساً من درهم فهذا صداق رسول الله ﷺ لأزواجه» رواه مسلم)

المراء في الحديث أوقية الحجاز، وهي أربعون درهماً، وكان كلام عائشة هذا بناء على الأغلب، وإلا فإن صداق صغية عتقها قيل: ومثلها جويرية.

وخديجة لم يكن صداقها هذا المقدار وأم حبيبة أصدقها النجاشي عن النبي ﷺ بأربعة آلاف درهم وأربعة آلاف دينار إلا أنه كان تبرعاً منه إكراماً لرسول الله ﷺ، ولم يكن عن امرئ ﷺ.

وقد استحب الشافعية جعل المهر خمسمائة درهم ناسياً.

وأما أقل المهر الذي يصح به العقد فقد قدمناه أما أكثره فلا حد له إجماعاً قال تعالى «وَأَتَيْتُمُ إِخْذَاهُنَّ قَطَارًا» [النساء: ٢٠] والقطار قيل: إنه ألف ومائتا أوقية ذهباً، وقيل: ملء مسكو نور ذهباً، وقيل: سبعون ألف مثقال، وقيل: مائة رطل ذهباً.

وقد كان أراد عمر قصر أكثره على قدر مهر أزواج النبي ﷺ، ورد الزيادة إلى بيت المال، وتكلم به في الخطبة فردت عليه امرأة مخنجة بقوله تعالى «وَأَتَيْتُمُ إِخْذَاهُنَّ قَطَارًا» فرجع وقال: كلكم أفقه من عمر [البيهقي: ٢٣٣/٧].

٩٧٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ لَهُ ﷺ: أَعْطَيْهَا شَيْئًا قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ قَالَ: فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْحُطَمِيَّةُ؟».

رواه أبو داود (٢١٢٥)، والنسائي (١٢٩/٦)، وصححه الحاكم.

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ رضي الله عنهما) هي سيدة نساء العالمين، تزوجها عليٌّ ﷺ في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان، وبني عليها في ذي الحجة ولدت له الحسن والحسين والمخين، وزينب ورقية وأم كلثوم، وماتت بالمدينة بعد موته ﷺ بثلاثة أشهر.

وقد بسطنا ترجمتها في الروضة الندية

(«قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْطَيْهَا شَيْئًا، وَقَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ قَالَ فَأَيْنَ دِرْعُكَ الْحُطَمِيَّةُ») بضم الحاء المهملة، وفتح الطاء نسبة إلى حطمة من محارب بطن من عبد القيس كانوا يعملون اللدوع

(رواه أبو داود، والنسائي، وصححه الحاكم).

فيه دليل على أنه ينبغي تقديم شيء للزوجة قبل الدخول بها جبراً لخطبها، وهو المعروف عند الناس كافة، ولم يذكر في الرواية هل أعطاهم درعة المذكورة أو غيرها.

وقد وردت روايات في تعيين ما أعطى عليٌّ فاطمة رضي الله عنهما إلا أنها غير مُستندة.

## ٤ - لمن الصداق

٩٧٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نِكَحْتَ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حَبَاءٍ أَوْ عِدَّةٍ قَبْلَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ، فَهُوَ لِمَنْ أَعْطَاهُ، وَأَحَقُّ مَا أُكْرِمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ ابْنَتُهُ أَوْ أُخْتُهَا».



انتهى.

رواه أخفش (١٨٢/٢)، والأرقم (٢١٢٩)، النسائي (١٢٠/٦)، ابن ماجه (١٩٥٥) إلا القزيلي

وإنما علل ذلك بما سمعت، ولم يذكر الحديث لأن فيه مقالاً

هذا؛ وأما ما يعطى الزوج في العرف مما هو للإتلاف كالطعام ونحوه فإن شرط في العقد كان مهرًا، وما سلم قبل العقد كان إباحةً فيصح الرجوع فيه مع بقائه إذا كان في العادة يسلم للتلف، وإن كان يسلم للبقاء رجع في قيمته بعد تلفه إلا أن يتنوعوا من تزويجه رجع بقيمته في الطرفين جميعاً.

وإذا ماتت الزوجة أو انتعش هو من التزويج كان له الرجوع فيما سلم للبقاء، وفيما تلف قبل الوقت الذي يُتعاذ التلف فيه لا فيما عدا ذلك، وفيما سلمه بعد العقد هبة أو هدية على حسب الحال أو رشوة إن لم تسلم إلا به، وإن كان الطعام الذي يفعل في وليمة العرس مما ساقه الزوج إلى ولي الزوجة، وكان مشروطاً مع العقد لصغيره، وفعل ذلك جاز تناول منه لمن يُتعاذ للتلف كالقراية وغيرهم، لأن الزوج إنما شرطه، وسلمه ليفعل ذلك لا ليبقى ملكاً للزوج، والعرف مُعتبر في هذا.

### ٥ - صدق المثل

٩٧٩- وَعَنْ عُلَقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ: «أَنَّ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً، وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا صَدَاقًا، وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا، لَا وَكَسْ، وَلَا شَطَطُ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ، وَلَهَا الْحِيرَاتُ فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانَ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَرُوعِ بِنْتِ وَاسِيقٍ - امْرَأَةٍ مِنَّا - مِثْلَ مَا قَضَيْتَ فَفَرِحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ».

رواه أخفش (٢٨٠/٤)، والأرقم (٢١١٥)، السرملي (١١٤٥)، النسائي (١٢١/٦)، ابن ماجه (١٨٩١) وصححه القزيلي وخشعة جماعة

(وعن علقمة) أي ابن قيس؛ أبو شبل ابن مالك من بني بكر بن النخع.

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا امْرَأَةٌ نَكَحَتْ عَلَى صَدَاقٍ أَوْ حَبَاءٍ» بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَمَرْحُودَةٌ فَهَمْزَةٌ مَدُودَةٌ: الْعَطِيَّةُ لِلغَيْرِ أَوْ لِلزَّوْجَةِ زَائِدَةٌ عَلَى مَهْرِهَا  
(أو عدة) بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ: مَا وَعَدَ بِهِ الزَّوْجُ، وَإِنْ لَمْ يُحْضَرْ

(وَقِيلَ عِصْمَةُ النِّكَاحِ فَهِيَ لَهَا، وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهِيَ لِمَنْ أُعْطِيَتْ، وَأَخْرَجَ مَا أَكْرَمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ).

الحديث دليل على أن ما ساءه الزوج قبل العقد فهو للزوجة، وإن كان تسميته لغيرها من أب، وأخ، وكذلك ما كان عند العقد.

وفي المسألة خلاف

فذهب إلى ما أفاده الحديث الهادي ومالك وعمر بن عبد العزيز والثوري.

وذهب أبو حنيفة، وأصحابه إلى أن الشرط لازم لمن ذكر من أخ أو أب، والنكاح صحيح.

وذهب الشافعي إلى أن تسمية المهر تكون فاسدة، ولها صدق المثل.

وذهب مالك إلى أنه إن كان الشرط عند العقد فهو لا يبي، وإن كان بعد النكاح فهو له

قال في نهاية المجتهد (٥٢٧/٣): وسبب اختلافهم تشبيه النكاح في ذلك بالبيع فمن شبهه بالوكيل يبيع السلعة شرط لنفسه حياء.

قال: لا يجوز النكاح كما لا يجوز البيع، ومن جعل النكاح في ذلك مخالفاً للبيع قال: يجوز.

وأما فريق مالك فلأنه أنهم إذا كان الشرط في عقد النكاح أن يكون ذلك اشترط لنفسه نقصاناً عن صدق مثلهما، ولم يتهمه إذا كان بعد انعقاد النكاح، والاتفاق على الصداق



هذا تضعيفُ الشافعي بالاضطراب، وضعفه الواقديُّ بأنه حديثٌ وردَ إلى المدينة من أهل الكوفة فما عرفه علماء المدينة.

وقد روي عن عليٍّ عليه السلام أنه رده بأن معقل بن سنان أعرابيٌّ بوالٍ على عقبيه.

وأجيب بأن الاضطراب غيرُ قادحٍ لأنه مُتردّدٌ بين صحابيٍّ وصحابيٍّ، وهذا لا يطعن به في الرواية وعن قوله: «أنه يروي عن بعض أشجع» فلا يضرُّ أيضاً لأنه قد فسّر ذلك البعض بمعقلٍ فقد تبيّن أن ذلك البعض صحابيٌّ.

وأما عدمُ معرفة علماء المدينة فلا يقدحُ بها مع عدالة الراوي.

وأما الرواية عن عليٍّ عليه السلام فقال في «البدر المنير»: لم يصح عنه.

وقد روى الحاكم (١٨٠/٢) من حديث حرملة بن يحيى أنه قال سمعت الشافعي يقول: إن صحَّ حديثُ بروغ بنْتٍ واشقٍ قلْتُ به.

قال الحاكم قلْتُ: صحَّ قلْتُ به.

وذَكَرَ الدارقطني الاختلافَ فيه في العللِ ثم قال: وانسبها إسناداً حديثُ قتادة إلا أنه لم يحفظ اسم الصحابيِّ

قلْتُ: لا يضرُّ جهالةُ اسمه على رأي الحديثين، وما قال المصنّف في «تلخيص الخير» (٢١٧/٣) من أن لحديث بروغ شاهداً من حديث عُقبَةَ بن عامر «أن رسولَ الله ﷺ رَوَّجَ امرأةً رجلاً فدخلَ بها، ولم يَفْرَضْ لها صداقاً فَحَضَرَتْهُ الوفاةُ فقال: أُنْهَدُكُمْ أنْ مَهْجِي بِخَيْرٍ لَهَا».

أخرجه أبو داود (٢١١٧) والحاكم (١٨١/٢)

فلا يخفى أن لا شهادةَ له على ذلك لأن هذا في امرأةٍ دخلَ بها زوجها نعم فيه شاهدٌ أنه يصحُّ النكاحُ بغيرِ تسميةٍ.

والحديثُ دليلٌ على أن المرأةَ تَسْتَحِقُّ كمالَ المهرِ بالموت، وإن لم يسم لها الزوجُ، ولا دخلَ بها، وتَسْتَحِقُّ مهرَ مثلها.

وفي المسألة قولان

الأولُ العملُ بالحديث، وأنها تَسْتَحِقُّ المهرَ كما ذُكِرَ، وقولُ

روِي عن عمر، وابن مسعود، وهو تابعيٌّ جليلٌ اشتهر بحديثِ ابنِ مسعود، وصحبيٍّ، وهو عمُّ الأسود النخعيِّ مات سنة إحدى وستين

(عن ابن مسعود أنه سأل عن رجلٍ تزوّج امرأةً، ولم يفرض لها صداقاً، ولم يدخل بها حتّى مات فقال ابن مسعود لها مثلُ صداقِ نسايتها لا وتكس) بفتح الواو وسكون الكاف وسين مُهْمَلَةٌ: هو النقص أي لا ينقص من مهرِ نسايتها

(ولا شطط) بفتح الشين المعجمة، وبالطاء المُهْمَلَةِ، وهو الجور أي لا يُجارَ على الزوجِ بزيادةِ مهرِها على نسايتها

(وعليها العدة، ولها الميراثُ لِقَامِ معقلٍ بفتح الميم وسكون العين المُهْمَلَةِ وكسر القاف

(ابن سنان) بكسر السين المُهْمَلَةِ فنونٍ فالف فنونٍ

(الأشعبي) بفتح الهَمْزة وشينٍ مُعْجَمَةٍ ساكِنَةٍ.

ومعقلٌ هو أبو مُحمَّدٍ شهدَ فتحَ مكة، ونزلَ الكوفة، وحديثه في أهل الكوفة، وقَبِلَ يومَ الحرةِ صبراً

(لقال: «قضى رسولُ الله ﷺ في بروغ») بفتح الباءِ الموحدة وسكونِ الراءِ وفتح الواوِ فعينٍ مُهْمَلَةٌ

(بنْتِ واشقٍ) بواوٍ مفتوحةٍ فالف فشينٍ مُعْجَمَةٍ فقفافٌ

(امرأةٌ من) بكسر الميم فنونٌ مُشَدَّدَةٌ فالف

(«مثلُ ما قضيتُ ففَرِحَ بها ابنُ مسعود»). رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وجماعةٌ منهم ابنُ مهدي وابنُ حزم.

وقال لا مغمزٍ فيه لصحةِ إسنادِهِ، ومثله قال البيهقي في الخلافيات.

وقال الشافعي: لا أحفظُهُ من وجوهٍ يثبتُ مثله، وقال: لو ثبتَ حديثُ بروغ لقلْتُ به.

وقال في الأم (١٨١/٧): إن كان يثبتُ عن رسولِ الله ﷺ فهو أولى الأمور، ولا حجةٌ في أحدٍ دون رسولِ الله ﷺ وإن كبر، ولا شيءٌ في قوله إلا طاعةُ الله بالتسليمَ له، ولم أحفظُهُ عنه من وجوهٍ يثبتُ مثله مرةً يُقالُ «عن معقل بن سنان»، ومرةً «عن معقل بن يسار»، ومرةً «عن بعضِ أشجع» لا يُسمى.



ابن مسعود اجْتَهَادُ مُوَافِقٌ لِلدَّلِيلِ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَاحِدٌ  
وآخَرِينَ وَالِدَّلِيلُ الْحَدِيثُ، وَمَا طَعَنَ بِهِ فِيهِ قَدْ سَمِعْتُ دَفْعَهُ.

وَالثَّانِي: لَا تَسْتَحِقُّ إِلَّا الْمِيرَاثَ لِعَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ  
وَالنَّهَادِيِّ وَمَالِكٍ، وَاحِدٌ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ

قَالُوا: لِأَنَّ الصَّدَاقَ عَوْضٌ فَإِذَا لَمْ يَسْتَوْفِ الزَّوْجُ الْمَعْوِضَ  
عَنْهُ لَمْ يَلْزَمْ قِيَاسًا عَلَى ثَمَنِ الْمَبِيعِ

قَالُوا: وَالْحَدِيثُ فِيهِ تِلْكَ الْمَطَاعُنُ

قُلْنَا: الْمَطَاعُنُ قَدْ دَفَعْتُ فَتَهَضُّ الْحَدِيثُ لِلِاسْتِدْلَالِ فَهُوَ  
أَوَّلُ مِنَ الْقِيَاسِ.

#### ٦ - الاستحلال بالصداق

٩٨٠ - وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ  
امْرَأَةٍ سَوِيْقًا، أَوْ تَمْرًا فَقَدْ اسْتَحْلَلَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١١٠)، وَأَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِ وَقْفِهِ.

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ  
«مَنْ أَعْطَى لِي صَدَاقَ امْرَأَةٍ سَوِيْقًا» هُوَ دَقِيقُ الْقَمْحِ الْمَقْلُوعِ أَوْ  
الذُّرَّةِ أَوْ الشَّعِيرِ أَوْ غَيْرِهَا.

(«أَوْ تَمْرًا فَقَدْ اسْتَحْلَلَ» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَأَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِ  
وَقْفِهِ)

وَقَالَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِصِ (٢١٥/٣): فِيهِ مُوسَى بْنُ مُسْلِمٍ  
بْنِ رُومَانَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ وَرَوَى مَوْقُوفًا، وَهُوَ أَقْوَى أَتَتْهُ.

فَكَانَ عَلَيْهِ أَنْ يُشِيرَ إِلَى أَنَّ فِيهِ ضَعْفًا عَلَى عَادَتِهِ.

وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ بِإِسْنَادِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَصِحُّ كَوْنُ الْمَهْرِ مِنْ غَيْرِ الذَّرَاهِمِ  
وَالذَّنَابِيرِ، وَأَنَّهُ يُجْزئُ مُطْلَقُ السُّوقِ وَالتَّمْرِ.

وظَاهِرُهُ وَإِنْ قُلْنَا، وَتَقَدَّمَ أَتَابِيلُ الْعُلَمَاءِ فِي قَدْرِ أَقْلٍ  
الْمَهْرِ فِي شَرْحِ حَدِيثِ الْوَاهِبِيِّ نَفْسَهَا [بِرَقْم (٩١٨)].

#### ٧ - جَوَازُ الصَّدَاقِ بِتَعْلِينِ

٩٨١ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ  
أَبِيهِ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ عَلَى  
تَعْلِينِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١١١٣)، وَصَحَّحَهُ، وَخَوَّلَهُ فِي ذَلِكَ

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ  
بْنُ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ الْعِزِّيُّ يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمُهْمَلَةَ وَسُكُونُ النُّونِ  
وَبِالزَّوَايِ. وَفِي نَسَبِهِ خِلَافٌ كَثِيرٌ قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ، وَهُوَ فِي أَرْبَعِ  
سِنِينَ أَوْ خَمْسٍ مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ الْمَذْكُورُ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِينَ، وَقِيلَ  
سَنَةَ تِسْعِينَ

(عَنْ أَبِيهِ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَجَازَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ عَلَى تَعْلِينِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَخَوَّلَهُ) أَيِ التِّرْمِذِيُّ

(فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي التَّصْحِيحِ

لَفْظُ الْحَدِيثِ «أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي فَرَّازَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى تَعْلِينِ  
فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَضِيتُ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِتَعْلِينِ قَالَتْ:  
نَعَمْ فَأَجَازَهُ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ جَعْلِ الْمَهْرِ أَيِّ شَيْءٍ لَهُ ثَمَنٌ.

وَقَدْ سَلَفَ أَنَّ كُلَّ مَا صَحَّ جَعْلُهُ ثَمَنًا صَحَّ جَعْلُهُ مَهْرًا.

وَفِيهِ مَا خَذَ لَمْ يَرِدْ فِي غَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ لَا تَتَصَرَّفُ الْمَرْأَةُ فِي  
مَالِهَا إِلَّا بِرَأْيِ زَوْجِهَا.

#### ٨ - جَوَازُ الصَّدَاقِ بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ

٩٨٢ - وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: «زَوْجُ  
النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا امْرَأَةً بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ».

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١٧٨/٢)، وَهُوَ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ الْمُتَقَدِّمِ فِي  
أَوَائِلِ النِّكَاحِ

قَدْ تَقَدَّمَ حَدِيثُ سَهْلِ [بِرَقْم (٩١٨)] فِي الْوَاهِبِيِّ نَفْسَهَا  
بَطْوِيلِهِ.

وَفِيهِ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ مَنْ خَطَبَهَا أَنْ يَلْتَمِسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ



رقم (٩٦٧) «أَنْ عُمَرَ نَهَى عَنِ الْمَغَالَاةِ فِي الْمَهْرِ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: لَيْسَ ذَلِكَ إِلَيْكَ يَا عُمَرُ إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: «وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا مِنْ ذَهَبٍ» قَالَ عُمَرُ: امْرَأَةٌ خَاصَمَتْ عُمَرَ فَخَصَمْتُهُ. أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٨٠/٦).

وقوله في الرواية «مَنْ ذَهَبٍ» هي قراءة ابن مسعود، وله طرق بالفاظ مختلفة.

ويتمثل أن الخبرة بركة المرأة ففي الحديث «أَبْرَكَهُنَّ أَيْسَرَهُنَّ مُؤْنَةً» [أحمد (٨٢/٦)].

### ١١- صداق المطلقة قبل الدخول

٩٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنْ عَمْرَةَ بِنْتُ الْجَوْنِ تَعَوَّذَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ يَغْنِي لَنَا تَزْوُجَهَا - فَقَالَ: لَقَدْ عُدْتُ بِمَعَاذِ فَطْلَقَهَا، وَأَمَرَ أَسَامَةَ فَمَتَّعَهَا بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ». أخرجه ابن ماجه (٢٠٣٧).

وفي إسناده راو مؤولا - وأصل القصة في الصحيح [خ (٥٢٥٤)] من حديث أبي أسيد الساعدي

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنْ عَمْرَةَ بِنْتُ الْجَوْنِ» بفتح الجيم وسكون الواو فنون

«تَعَوَّذَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَدْخَلَتْ عَلَيْهِ يَغْنِي لَنَا تَزْوُجَهَا فَقَالَ لَقَدْ عُدْتُ بِمَعَاذِ» بفتح الميم ما يستعاض به

«فَطْلَقَهَا وَأَمَرَ أَسَامَةَ فَمَتَّعَهَا بِثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ» أخرجه ابن ماجه. وفي إسناده راو مؤولا، وأصل القصة في الصحيح من حديث أبي أسيد الساعدي) وقد سُمّاها في الحديث عمرة، ووقع مع ذلك اختلاف في اسمها ونسبها كثير، ولكنه لا يتعلق به حكم شرعي.

واختلف في سبب تعوذها منه

ففي رواية أخرجه ابن سعد [الطبقات الكبرى: (١٠٤/٨)] «أَنَّ اللَّهَ ﷻ لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا، وَكَانَتْ مِنْ أَجْمَلِ النِّسَاءِ فَدَاخَلَ نِسَاءَهُ ﷻ غَيْرَةَ قَبِيلَ لَهَا: إِنَّمَا تَخْطِي الْمَرْأَةَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷻ أَنْ تَقُولَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَيْهِ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ».

حديث فلم يجده فزوجه إياها على تعليمها شيئا من القرآن. فإن كان هذا هو ذلك الحديث فلم يتم جعل المهر خاتماً من حديد كما عرفت، وإن أريد غيره فيجمل، وهو بعيد لقول المصنف (وهو طرف من الحديث الطويل المتقدم في أوائل النكاح)

وعلى تقدير أنه أريد ذلك الحديث فتأويله أنه ﷺ اذن في جعل الصداق خاتماً من حديد، وإن لم يتم العقد عليه.

### ٩- لا مهر أقل من عشرة دراهم

٩٨٣- وَعَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقْلُ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ

أخرجه الدارقطني (٢٤٥/٣) مؤثفاً.

وفي سننه مقال

أي موقوف على علي ﷺ.

وقد روي من حديث جابر مرفوعاً [الدارقطني (٢٤٤/٣)] ولم يصح.

والحديث معارض للأحاديث المتقدمة المرفوعة الدالة على صحة أي شيء يصح جعله مهراً كما عرفت.

والمقال الذي في الحديث هو أن فيه مبشّر بن عبيد قال أحمد: كان يضع الحديث [معركة السن والآراء (٣٧٨/٥)]

### ١٠- خير الصداق أيسره

٩٨٤- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ».

أخرجه أبو داود (٢١١٧)، وصححه الحاكم (١٨٢/٢)

(وعن عقبة بن عامر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ» أي أسهله على الرجل) أخرجه أبو داود، وصححه الحاكم

فيه دلالة على استحباب تخفيف المهر، وأن غير الأيسر على خلاف ذلك، وإن كان جائزاً كما أشارت إليه الآية الكريمة في قوله «وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا» [النساء: ٢٠] وتقدم في شرح



وَالَّذِي خَصَّهُ الْآيَةُ الْآخَرَى الَّتِي أَوْجِبَ فِيهَا الْمَتْعَةُ لِأَنَّهُ شَرَطَ فِيهَا عَدَمَ الْمَرْءِ، وَهَذَا قَدْ مَسَّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَتَعَالَيْنِ أُمْتَعَيْنِ﴾ [الاحزاب: ٢٨] فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ نَفَقَةَ الْعَدُوِّ، وَلَا دَلِيلَ مَعَ الْإِحْتِمَالِ هَذَا.

وَلَقَدْ سَبَقَتْ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْبَيْتَ لَا يَقُولُ بِوُجُوبِ الْمَتْعَةِ مُطْلَقًا.

وَأَسْتَدِلُّ لَهُ بِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ وَاجِبَةً لَكَانَتْ مُقَدَّرَةً، وَدَفَعَ بِأَنَّ نَفَقَةَ الْقَرِيبِ وَاجِبَةٌ، وَلَا تَقْدِيرَ لَهَا

### ٥- بَابُ الْوَلِيْمَةِ

مُسْتَفْتًى مِنَ الرَّوْلِ بِفَتْحِ الرَّوْلِ وَسُكُونِ اللَّامِ، وَهُوَ الْجَمْعُ لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ يَحْتَمِلَانِ قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ، وَغَيْرُهُ.

وَالْفِعْلُ مِنْهَا أَوْلَمَ، وَتَقَعَّ عَلَى كُلِّ طَعَامٍ يُتَّخَذُ لِسِرِّيرِ حَدَثٍ.

وَوَلِيْمَةُ الْعَرَسِ: مَا يُتَّخَذُ عِنْدَ الدُّخُولِ، وَمَا يُتَّخَذُ عِنْدَ الْإِمْلَاكِ.

### ١- الْأَمْرُ بِالْوَلِيْمَةِ

٩٨٦- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صَفْرَةٍ فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَرَنِ نَوَاقٍ مِنْ ذَهَبٍ قَالَ: قَبَارِكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاوٍ».

تَفَقَّ عَنْهُ (البخاري: ٥١٦٧)، مسلم (١٤٢٧).

وَالْفُظُّ لِمُسْلِمٍ

جَاءَ فِي الرِّوَايَاتِ تَفْسِيرُ الصَّفْرَةِ بِأَنَّهَا رَدْعٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ، وَهُوَ يَفْتَحُ الرَّاءَ وَدَالَ مُهْمَلَةٌ وَغَيْرُ مُعْجَمَةٍ: أَثَرُ الزَّعْفَرَانِ

فَإِنْ قُلْتُ: لَقَدْ عَلِمَ النَّبِيُّ عَنْ التَّرَعُّفِ فَكَيْفَ لَمْ يُنْكِرْهُ صلى الله عليه وسلم؟

وَالِي رِوَايَةٍ أَخْرَجَهَا ابْنُ سَعْدٍ [الطبقات الكبرى: (١٠٤/٨)] أَيْضًا بِإِسْنَادِ الْبُخَارِيِّ أَنَّ عَائِشَةَ وَحْفَصَةَ دَخَلَا عَلَيْهَا أَوَّلَ مَا قَدِمَتْ مِسْطَنَاهَا وَخَضِبَتَاهَا، وَقَالَتْ لَهَا إِحْدَاهُمَا: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يُعْجِبُهُ مِنَ الْمَرَأَةِ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا أَنْ تَقُولَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ.

وَقِيلَ فِي سَبَبِهِ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الْمَتْعَةِ لِلْمُطَلَّاقَةِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَاتَّفَقَ الْأَكْثَرُ عَلَى وَجُوبِهَا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يُسَمِّ لَهَا صَدَاقًا إِلَّا عَنْ الْبَيْتِ وَمِثْلِهِ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَتَمْتَوْهُنَّ عَلَى الْمَوْسِمِ قَدَرَهُ وَ عَلَى الْمُقْتَرِرِ قَدَرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦].

وَوَظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوُجُوبُ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي سُنَنِهِ (٢٤٤/٧) دُونَ قَوْلِهِ «الْمَسَّ النِّكَاحُ وَالْفَرِيضَةُ الصَّدَاقُ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: الْمَسُّ: النِّكَاحُ، وَالْفَرِيضَةُ: الصَّدَاقُ.

﴿وَتَمْتَوْهُنَّ﴾ قَالَ: هُوَ عَلَى الزَّوْجِ يَتَزَوَّجُ الْمَرَأَةَ وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا صَدَاقًا ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَامْرَأَةُ اللَّهِ أَنْ يُمْتَعَها عَلَى قَدْرِ عُسْرِهِ وَيُسِرِّهِ - الْحَدِيثُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» (٥٣٠/٢)، وَابْنُ الْمُنْذَرِ، وَابْنُ أَبِي خَاتِمٍ: مُتْعَةُ الطَّلَاقِ أَعْلَامًا لِلْحَادِثِ، وَدُونَ ذَلِكَ الْوَرَقِ، وَدُونَ ذَلِكَ الْكِسْوَةِ

نَعَمْ هَذِهِ الْمَرَأَةُ الَّتِي مَتَّعَهَا صلى الله عليه وسلم يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ لَهَا صَدَاقًا فَمَتَّعَهَا كَمَا قَضَتْ بِهِ الْآيَةُ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ سَمَّى لَهَا فَمَتَّعَهَا إِحْسَانًا مِنْهُ وَفَضْلًا.

وَأَمَّا تَمْتِيعُ مَنْ لَمْ يُسَمِّ الزَّوْجَ لَهَا مَهْرًا وَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ فَارَقَهَا فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ

فَذَهَبَ عَلِيُّ وَعَمَرُ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى وَجُوبِهَا أَيْضًا عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالْمُطَلَّاقَاتِ مَتَاجُ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٤١]

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا مَهْرُ الْمَثَلِ لَا غَيْرَ قَالُوا: وَعَمُومُ الْآيَةِ خُصُوصٌ بِمَنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ دَخَلَ بِهَا،



(قلت) هذا مخصص للنهي بجوازهِ للعروس.

[(٢٧١/٣)].

وقيل: يَحْتَمَلُ أَنَّهَا كَانَتْ فِي ثِيَابِهِ دُونَ بَدَنِهِ بِنَاءً عَلَى جَوَازِهِ فِي الثَّوْبِ.

وَفِي قَوْلِهِ «أَوَلَمْ وَلَوْ بَشَاةٍ» دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْوَلِيمَةِ فِي الْعَرَسِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الظَّاهِرَةُ.

وَقَدْ مَنَعَ جَوَازُهُ فِيهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا.

قِيلَ: وَهُوَ نَصُّ الشَّافِعِيِّ فِي «الْأَمِّ» [١٩٦/٦]، وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ أَحَدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ (٣٥٩/٥) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَمَّا خَطَبَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ: لَا بُدَّ مِنِّي وَلَيْمَةٍ»، وَسَنَدُهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى لُزُومِ الْوَلِيمَةِ، وَهُوَ فِي مَعْنَى الْوَجُوبِ.

وَالْقَوْلُ بِجَوَازِهِ فِي الثَّيَابِ مَرْوِيُّ عَنْ مَالِكٍ، وَعِلْمَاءُ الْمَدِينَةِ.

وَاسْتَدُلُّ لَهُمْ بِمَفْهُومِ النَّهْيِ الثَّابِتِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ كَحَدِيثِ أَبِي مُوسَى مَرْفُوعاً «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ رَجُلٍ فِي جَسَدِهِ شَيْءٌ مِنَ الْخُلُقِ» [واحد (٤٠٣/٤)]، أَبُو دَاوُدَ (٤١٧٨).

وَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ وَالطَّرِيقِيُّ فِي الْأَوْسَطِ (٣٩٤٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «الْوَلِيمَةُ حَقٌّ وَسُنَّةٌ فَمَنْ دَعِيَ وَلَمْ يُجِبْ فَقَدْ عَصَى» وَالظَّاهِرُ مِنَ الْحَقِّ الْوَجُوبِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ ذَلِكَ مَفْهُومٌ لَا يُقَاوِمُ النَّهْيَ الثَّابِتَ فِي

الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَيَأْنِ قِصَّةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانَتْ قَبْلَ النَّهْيِ فِي أَوَّلِ الْهَجْرَةِ.

وَقَالَ أَحَدُ الْوَلِيمَةِ سُنَّةٌ.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ: مَنْدُوبَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَهَا. وَكَأَنَّهُ لَمْ يَعْرِفِ الْخِلَافَ.

وَيَأْنِ يَحْتَمَلُ أَنَّ الصُّفْرَةَ الَّتِي رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ

امْرَأَتِهِ عُلِقَتْ بِهِ فَكَانَ ذَلِكَ غَيْرَ مَقْصُودٍ لَهُ، وَرَجَّحَ هَذَا النَّوَوِيُّ، وَعَزَاهُ لِلْمَحْقِقِينَ، وَبَنَى عَلَيْهِ الْبِضَاوِيُّ.

وَاسْتَدُلُّ عَلَى النَّدْبِيَّةِ بِمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا أَعْلَمُ أَمْرَ بِذَلِكَ غَيْرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَلَا أَعْلَمُ أَنَّهُ ﷺ تَرَكَ الْوَلِيمَةَ رَوَاهُ عَنْهُ الْبَيْهَقِيُّ [«مَعْرِفَةُ السَّنَنِ وَالْأَثَرِ» (٤٠٢/٥)] فَجَعَلَ ذَلِكَ مُسْتَنَدًا إِلَى كَوْنِ الْوَلِيمَةِ غَيْرَ وَاجِبَةٍ، وَلَا يَجْنَى مَا فِيهِ.

وَقَوْلُهُ (عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ) قِيلَ الْمَرَادُ وَاحِدَةُ نَوَى

الْتِمَرِ، قِيلَ كَانَ قَدْرُهَا يَوْمَنِي رُبْعَ دِينَارٍ

وَرَدَّ بَأَنَّ نَوَى الْتِمَرِ يَحْتَلَفُ كَيْفَ يُجْعَلُ مَعْيَارًا لِمَا يُوزَنُ؟

وَاسْتَخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَقْتِ الْوَلِيمَةِ هَلْ هِيَ عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ عَقَبَهُ أَوْ عِنْدَ الدُّخُولِ.

وَقِيلَ: إِنَّ النَّوَاةَ مِنْ ذَهَبٍ عِبَارَةٌ عَمَّا قِيمَتُهُ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ

مِنَ الْوَرَقِ، وَجَزَمَ بِهِ الْخَطَّابِيُّ، وَاخْتَارَهُ الْأَزْهَرِيُّ، وَنَقَلَهُ عِيَاضٌ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

وَهِيَ أَقْوَالٌ فِي مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: عِنْدَ الْعَقْدِ، وَبَعْدَ الدُّخُولِ.

وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ (٢٣٧/٧): «وَزْنُ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ

قَوِّمَتْ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ».

وَصَرَّحَ الْمَوْرِدِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ بِأَنَّهَا عِنْدَ الدُّخُولِ.

قَالَ ابْنُ السَّبْكِ: وَالتَّقْوِلُ مِنَ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا بَعْدَ الدُّخُولِ، وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى قِصَّةِ زَوَاجِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ [م (١٤٢٨)] لِقَوْلِ أَنَسٍ «أَصْبَحَ يُغْنِي النَّبِيُّ ﷺ عَرُوساً بِزَيْنَبَ فَدَعَا الْقَوْمَ».

وَفِي رِوَايَةٍ عِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (٢٣٧/٧) عَنْ قَتَادَةَ «قَوِّمَتْ ثَلَاثَةَ

دَرَاهِمٍ وَثَلَاثًا»، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لَكِنْ جَزَمَ بِهِ أَحْمَدُ، وَقِيلَ فِي قَدْرِهَا غَيْرُ ذَلِكَ.

وَعَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ النَّوَاةَ عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ رُبْعُ دِينَارٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ أَنَّهُ يُدْعَى لِلْعُرُوسِ بِالْبَرَكَةِ.

وَقَدْ تَرَجَّمَ عَلَيْهِ الْبَيْهَقِيُّ (بَابُ وَقْتِ الْوَلِيمَةِ) (٢٦٠/٧). وَأَمَّا مَقْدَارُهَا فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ الشَّاةَ أَقْلُ مَا يُجَزَى إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَمَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ، وَغَيْرِهَا بِأَقْلٍ مِنْ شَاةٍ

وَقَدْ نَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بَرَكَةَ الدُّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ حَتَّى قَالَ: فَلَقَدْ

رَأَيْتِي لَوْ رَفَعْتُ حَجْرًا لَرَجَوْتُ أَنْ أُصِيبَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْهُ فِي آخِرِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ [الرِّوَايَةُ (الرِّوَايَةُ) عِنْدَ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ»



إمام (٩٩/٣)، ابن ماجه (١٩١٠)، وَأَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ بِشَاوٍ.

عَلَيْهِ مَالِكٌ.

وعن البعض فرض كفاية.

وفي كلام الشافعي ما يدل على وجوب الإجابة في وليمة العرس، وعدم الرخصة في غيرها فإنه قال إتيان دعوة الوليمة حق، والوليمة: التي تعرف وليمة العرس، وكل دعوة دعي إليها رجل وليمة فلا أرخص لأحد في تركها، ولو تركها لم يتيين أنه عاص كما يتيين لي في وليمة العرس.

وفي البحر للمهدي حكاية إجماع العترة على عدم وجوب الإجابة في الولائم كلها

## ٢- وجوب الإجابة إلى الوليمة

هذا، وعلى القول بالوجوب فقد قال ابن دقيق العيد في شرح الإمام:

وقد يسوغ ترك الإجابة لأعداء: منها أن يكون في الطعام شبهة أو يخص بها الأغنياء أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه أو لا يليق لمجالسته أو يدعو له خوف شره أو لطمع في جأبه أو ليعاونه على باطل أو يكون هناك حنكر من خبر أو نهر أو فراش حرير أو ليتر الجدار البيت أو صورة في البيت أو يعتذر إلى الداعي فيتركه أو كانت في الثالث كما يأتي فهذه الأعداء وغوهم في تركها على القول بالوجوب، وعلى القول بالتدبير بالأول.

وهذا مأخوذ مما علم من الشريعة، ومن قضايا وقعت للصحابه كما في البخاري: أن أبا أيوب دعاه ابن عمر فرأى في البيت ميتاً على الجدار فقال ابن عمر: غلبنا عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك، والله لا أطعمك لك طعاماً فرجع.

أخرجه البخاري تعليقاً في النكاح، باب (٨٦)، ووصله أحمد (٨٣)، ومسند في مسنده (كما في فتح الباري (٢٤٩/٩)).

وأخرج الطبراني (كما في المعجم (٥٤/٤)) عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: عرست في عهد أبي فاذننا الناس فكان أبو أيوب فيمن أذننا.

وقد سترنا بيتي ببجاد اخضر فاقبل أبو أيوب فاطلع فرآه فقال: يا عبد الله أنتشرون الجدار فقال أبي - واستحيانا - غلبنا

وَقَالَ أَنَسُ لَمْ يُولَمَ عَلَى غَيْرِ زَيْنَبَ بِأَكْثَرِ مِمَّا أُولَمَ عَلَيْهَا (البخاري (٥١٦٨)، مسلم يان (١٤٢٧)) إِلَّا أَنَّهُ أُولَمَ عَلَى مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْخَارِثِ لَمَّا تَزَوَّجَهَا بِمَكَّةَ عَامَ الْقَضِيبَةِ، وَطَلَّبَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ يَخْضُرُوا فَامْتَنَعُوا بِأَكْثَرِ مِنْ وَلِيْمَتِي عَلَى زَيْنَبَ، وَكَأَنَّ أَنَسًا يُرِيدُ أَنَّهُ وَقَعَ فِي وَلِيْمَةِ زَيْنَبَ بِالشَّامِ مِنَ الْبَرَكَةِ فِي الطَّعَامِ مَا لَمْ يَقَعْ فِي غَيْرِهَا فَإِنَّهُ اشْتَبَعَ النَّاسَ خُبْرًا وَلَحْمًا فَكَانَ الْمُرَادُ لَمْ يُشَبَّعْ أَحَدًا خُبْرًا وَلَحْمًا فِي وَلِيْمَةٍ مِنْ وَلَانِيهِ ﷺ أَكْثَرَ مِمَّا وَقَعَ فِي وَلِيْمَةِ زَيْنَبَ.

٩٨٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ فَلْيَأْتِهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥١٧٣)، مسلم (١٤٢٩)). وَلِمُسْلِمٍ ((١٤٢٩) (١٠٠)) «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ غُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ».

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيْمَةٍ فَلْيَأْتِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَلِمُسْلِمٍ) أَيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعًا «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ غُرْسًا كَانَ أَوْ نَحْوَهُ».

الحديث الأول دال على وجوب الإجابة إلى الوليمة.

والثاني دال على وجوبها إلى كل دعوة، ولا تعارض بين الروايتين، وإن كانا عن راوٍ واحد.

وقد أخذت الظاهرية، وبعض الشافعية بظاهرها فقالوا: تجب الإجابة إلى الدعوة مطلقاً، وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين.

ومنه من فرق بين وليمة العرس، وغيرها

فقال ابن عبد البر وعباس والنووي الاتفاق على وجوب إجابة وليمة العرس.

وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين، ونص



عَلَيْهِ النِّسَاءُ يَا أَبَا أَيُّوبَ فَقَالَ: مَنْ خَشِيتُ أَنْ تَغْلِبَهُ النِّسَاءُ فَذَكَرَهُ.

وفي رواية: فأتبل أصحاب النبي ﷺ يدخلون الأول فالأول حتى أتبل أبو أيوب.

وفيه: فقال عبد الله: أقسمت عليك لترجعن فقال: وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل يومي هذا ثم انصرفت.

وأخرج أحمد في كتاب الزهد (١٩٧) أن رجلاً دعا ابن عمر إلى عرس فإذا بينه قد ستر بالكرور فقال ابن عمر يا فلان متى تحولت الكعبة في بيتك ثم قال لنفر معه من أصحاب محمد ﷺ: ليهتك كل رجل ما يليه.

والحديث وما قبله دليل على تحريم ستر الجدران.

وقد أخرج أبو داود وغيره (١٤٨٥) بنحوه من حديث ابن عباس مرفوعاً «لا تستروا الجدر بالثياب».

وفيه ضعف، وله شاهد.

وأخرج البيهقي (٢٧٢/٧) وغيره من حديث سلمان موقوفاً: أنه أنكز ستر البيت فقال أمخوم بيتكم أو تحولت الكعبة عندكم ١؟ ثم قال: لا أدخله حتى يهتك، والمساءلة فيها خلاف جزم جماعة بالتحريم لستر الجدار، وجهور الشافعية على أنه مكروه.

وقد أخرج مسلم (٢١٠٧) أنه ﷺ قال إن الله لم يأمرنا أن نكسو الججارة والطين وجذب الستر حتى هتكه. في قصة معروفة.

وقد كنا كتبنا في هذا رسالة جواب سؤال في مدة قديمة

أخرج الطبراني في الأوسط (٤٤١) من حديث عمران بن الحصين «نهى رسول الله ﷺ عن إجابة طعام الفاسقين».

وأخرج النسائي «السنن الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٢٨٨٦) من حديث جابر مرفوعاً «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر»، وإسناده جيد.

وأخرجه الترمذي (٢٨٠١) من وجوه آخر عن جابر.

وفيه ضعف.

وأخرجه أحمد (٢٠/١) من حديث عمر.

وبالجملة: الدعوة مقتضية للإجابة، وحصول النكاح مانع عنها فتعارض المانع والمقتضي، والحكم للمانع.

### ٣- شُرُ الطَّعَامِ الْوَلِيْمَةِ

٩٨٨- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «شُرُ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ: يُمنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ».

أخرجه مسلم (١٤٣٢) بنحوه البخاري (٥١٧٧).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «شُرُ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ يُمنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا» وَهُمْ الْفُقَرَاءُ كَمَا يَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ «المعجم الكبير» (١٥٩/١٢) «بَشَرَ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيْمَةِ يُدْعَى إِلَيْهَا الشُّبَّعَانُ، وَيُمنَعُ عَنْهَا الْجَبَّانُ» ١ هـ.

فلو شملت الدعوة الفريقين زالت الشبهة عنها

(«ويُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا» يعني الأغنياء («ومن لم يجِبِ الدَّعْوَةَ» يفتح الدال على المشهور وضمها فطرب في مثلثه وغلط (لقد عصى الله ورسوله» وأخرجه مسلم).

المراد من الوليمة: وليمة العرس لما تقدم قريباً من أنها إذا أطلقت من غير تقييد انصرفت إلى وليمة العرس.

وشبهة طعناها قد بين وجهه قوله (يُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا) فإنها جملة مستأنفة بيان لوجوه شبهة الطعام.

والحديث دليل على أنه يجب على من يدعى الإجابة، وإن كانت شر طعام، وأنه يعصى الله ورسوله من لم يجِب، وتقدم الكلام على ذلك

### ٤- إجابة الصائم للوليمة

٩٨٩- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:



٥- جَوَازُ تَعَدُّدِ أَيَّامِ الْوَلِيمَةِ إِلَّا الْيَوْمَ الثَّالِثَ

٩٩١- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «طَعَامُ الْوَلِيمَةِ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّالِثِ سَمْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٠٩٧) وَاسْتَفْرَغَ رِجَالَهُ الصَّحِيحَ

وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (١٩١٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ

(وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «طَعَامُ

أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ») أَنَّى وَاجِبٌ أَوْ مَتَدُبٌّ

(وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ، وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّالِثِ سَمْعَةٌ، وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَاسْتَفْرَغَ) وَقَالَ: لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيِّ، وَهُوَ كَثِيرُ النَّوَائِبِ وَالنَّكَائِبِ

قَالَ الْمَصْنُفُ كَالرَّادِّ عَلَى التِّرْمِذِيِّ مَا لَفَظَهُ

(وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ) إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْمَصْنُفُ: إِنَّ زِيَادًا

مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَشَيْخُهُ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ اخْتَلَطَ، وَسَمَاعُهُ مِنْهُ بَعْدَ اخْتِلَاطِهِ انْتَهَى

قُلْتُ: وَحَيْثُ لَا يَصِحُّ قَوْلُهُ «إِنَّ رِجَالَهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ»

ثُمَّ قَالَ (وَلَهُ شَاهِدٌ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ) وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حُسَيْنٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثٌ لَا تَحُلُو عَنْ مَقَالِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ الضِّيَافَةِ فِي الْوَلِيمَةِ يَوْمَيْنِ فَضِي

أَوَّلُ يَوْمٍ وَاجِبَةٌ كَمَا يُفِيدُهُ لَفْظُ «حَقٌّ» لِأَنَّهُ الثَّابِتُ اللَّازِمُ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(وَفِي الْيَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ) إِنِّي طَرِيقَةً مُسْتَمَرَّةً يَتَنَازَلُ النَّاسُ

فَعَلَهَا لَا يَدْخُلُ صَاحِبُهَا الرِّيَاءُ وَالتَّسَمُّعُ.

وَفِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ رِيَاءٌ وَسَمْعَةٌ فَيَكُونُ فَعَلُهَا حَرَامًا،

وَالْإِجَابَةُ إِلَيْهَا كَذَلِكَ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ

قَالَ الشُّرُوبِيُّ: إِذَا أَوَّلَ ثَلَاثًا فَالْإِجَابَةُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ

«إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ فَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٣١) أَيْضًا.

(وَعَنْ) أَيُّ أَبِي هُرَيْرَةَ

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ فَإِنْ

كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ، وَإِنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْيَطْعَمْ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ كَانَ صَائِمًا أَنْ لَا يَغْتَذِرَ بِالصَّوْمِ.

ثُمَّ أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي الْمَرَادِ مِنَ الصَّلَاةِ

فَقَالَ الْجُمْهُورُ: الْمَرَادُ فَلْيَدْعُ لِأَهْلِ الطَّعَامِ بِالْمَغْفِرَةِ وَالْبَرَكَةِ.

وَقِيلَ: الْمَرَادُ بِالصَّلَاةِ الْمَعْرُوفَةُ أَيُّ: يَشْتَغِلُ بِالصَّلَاةِ لِيَحْصُلَ فَضْلُهَا، وَيُنَالُ بَرَكَتُهَا أَهْلُ الطَّعَامِ وَالْحَاضِرُونَ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الْإِفْطَارُ لِيَجِبَ فَإِنْ كَانَ صَوْمُهُ فَرْضًا فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ، وَإِنْ كَانَ نَفْلًا جَازَ لَهُ.

وظَاهِرُ قَوْلِهِ (فَلْيَطْعَمْ) وَجُوبُ الْأَكْلِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْأَكْلُ فِي طَعَامِ الْوَلِيمَةِ وَلَا غَيْرَهَا.

وَقِيلَ: يَجِبُ لظَاهِرِ الْأَمْرِ، وَأَقْلَهُ لِقَمَّةٍ، وَلَا تَحِبُّ الزِّيَادَةُ.

وَقَالَ: مَنْ لَمْ يُوجِبِ الْأَكْلَ: الْأَمْرُ لِلشَّدِيدِ، وَالْقِرِينَةُ الصَّارِقَةُ إِلَيْهِ.

٩٩٠- وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ (١٤٣٠) نَحْوُهُ وَقَالَ:

«فَإِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ»

قَوْلُهُ (وَلَهُ) أَيُّ لِمُسْلِمٍ (مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ﷺ عَنْهُ) وَقَالَ

(إِنْ شَاءَ طَعِمَ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ) فَإِنَّهُ خِيَرَةٌ، وَالتَّخْيِيرُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ الْوَجُوبِ لِلْأَكْلِ، وَلِذَلِكَ أَوْدَعَ الْمَصْنُفُ عَقِيبَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ



مَكْرُوهَةٌ.

أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ

وفي اليوم الثاني لا تحب مطلقاً، ولا يكون استجابها فيه  
كاستجابها في اليوم الأول.

ودَهَبَ جماعة إلى أنها لا تُكْرَهُ في الثالث لغير المدعو في  
اليوم الأول، والثاني لأنه إذا كان المدعوون كثيرين، ويشق  
جمعهم في يوم واحد فدعا في كل يوم فريقاً لم يكن في ذلك  
رياء، ولا سُمعة، وهذا قريب.

وجنح البخاري إلى أنه لا بأس بالضيافة، ولو إلى سبعة  
أيام حيث قال (ك النكاح، باب (٧١)) باب حق إجابة الوليمة  
والدعوة، ومن أول سبعة أيام ونحوه، ولم يوقت النبي ﷺ يوماً  
ولا يومين.

وأشار بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة (٥٦١/٣) من  
طريق حفصة بنت سيرين قالت: لما تزوج أبي دعا الصحابة  
سبعة أيام.

وفي رواية ثمانية أيام، وإليها أشار البخاري بقوله «أو  
نحوه».

وفي قوله، «ولم يوقت» ما يدل على عدم صحة حديث  
الباب عنده

قال القاضي عياض: استحب أصحابنا لأهل السعة كونها  
أسبوعاً فاخذت المالكية بما دل عليه كلام البخاري.

## ٦ - الوليمة بمدين من شعر

٩٩٢ - وَعَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
قَالَتْ: «أَوْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ بِمَدِينٍ مِنْ  
شَعِيرٍ».

أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٥١٧٢)

(وعن صفية بنت شيبة) أي ابن أبي عثمان بن أبي طلحة  
الحجبي من بني عبد الدار قيل: إنها رأت النبي ﷺ، وقيل إنها  
لم تره، وجزم ابن سعد بأنها تابعية

(قالت «أولم النبي ﷺ على بعض نسائه بمدين من شعير»

قال المصنف: لم أقف على تعيين اسمها يعني «بعض  
نسائه» المذكورة هنا

قال: وفي الباب أحاديث تدل على أنها أم سلمة، وقيل:  
إنها وليمة علي بفاطمة رضي الله عنهما، وأراد بـ«بعض»  
نسائه من تنسب إليه من النساء في الجملة، وإن كان خلاف  
التبادر إلا أنه يدل له ما أخرجه الطبراني (المعجم الكبير)  
(١٤٥/٢٤) من حديث أسماء بنت عميس قالت لقد أولم علي  
بفاطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمة، رهن  
درعه عند يهودي بشطر شعير.

ولعل المراد: مدين من شعير لأن المدين نصف صاع فكأنه  
قال شطر صاع فيطبق على القصة التي في الباب، ويكون نسبة  
الوليمة إلى رسول الله ﷺ مجازة إما لكونه الذي وفي اليهودي  
من شعيره أو لغير ذلك

(قلت): ولا يخفى أنه تكلف، ولا مانع أن يؤلم ﷺ  
بمدين، ويؤلم علي أيضاً بمدين، والمذكور في الباب وليمة ﷺ.

## ٧ - وليمة بلا لحم ولا خبز

٩٩٣ - وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «أَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْبَرَ  
وَالْمَدِينَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ يُنَى عَلَيْهِ بِصَفِيَّةَ،  
فَدَعَوْتُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيمَتِهِ، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ  
خَبْزٍ وَلَا لَحْمٍ، وَمَا كَانَ فِيهَا إِلَّا أَنْ أَمَرَ بِالْأَنْطَاعِ  
فَبَسِطْتُ، فَأَلْقَى عَلَيْهَا التَّمْرَ وَالْأَقِطَ وَالسَّمْنَ»

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥٠٨٥)، مسلم (١٣٦٥))، واللفظ البخاري.

(وعن أنس رضي الله عنه) قال «أقام رسول الله ﷺ بين خيبر،  
والمدينة ثلاث ليل يئى» معبر الصيغة (عليه بصفيّة) أي يئى  
عليه خباء جديد بسبب صفيّة أو بمصاحبتها (فدعوت المسلمين)  
إلى وليمة فما كان فيها من خبز ولا لحم، وما كان فيها إلا أن  
أمر بالأنطاع فبسطت فألقى عليها التمر والأقط) في «القاموس»  
الأقط ككخب وإبل: شيء يتخذ من المخيض الغنمي (والسمن)  
ومجموع هذه الأشياء يسمى حساً



(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ)

فيه أجزاء الوليمة بغير ذبح شاة والبناء بالمرأة في السفر، وإيثار الجديدة بثلاثة أيام، وإن كانوا في السفر

### ٨- إجابة أقرب الداعين

٩٩٤- وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا، فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبِ الَّذِي سَبَقَ».

رواه أبو داود (٣٧٥٦) وسنده ضعيف

(وعن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: «إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا أَبَا» زاد في التلخيص فإن أقرَّبَهُمَا إِلَيْكَ أَبَا أقرَّبَهُمَا إِلَيْكَ جَوَارًا

«فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا فَأَجِبِ الَّذِي سَبَقَ». رواه أبو داود، وسنده ضعيف) لكن رجال إسناده مؤثقون، ولا يدرى ما وجه ضعف سنده فإنه رواه أبو داود عن هناد بن السري عن عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن أبي العلاء الأودي عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وكل هؤلاء وثقهم الأئمة إلا أبا خالد الدالاني فإنهم اختلفوا فيه فوثقه أبو حاتم.

وقال أحمد، وابن معين: لا بأس به.

وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به.

وقال ابن عدي: حديثه لين.

وقال شريك: كان مرجئا.

والحديث على سياق المصنف ظاهرة الوقف.

وفيه دليل على أنه إذا اجتمع داعيان فالأحق بالإجابة الأسبق فإن استويا فقدم الجار، والجار على مراتب فاحقهم أقرَّبَهُمَا أَبَا فإن استويا أقرع بينهما.

### ٩- الأكل متكئا

٩٩٥- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَكُلُ مُتَكِنًا».

رواه البخاري (٥٣٩٨)

الائتكاء مأخوذ من الوكاء، والتاء بدل عن الواو، والوكاء: هو ما يُشدُّ به الكيس أو غيره فكانه أوكأ مقعدته وشملها بالعمود على الرطاء الذي تحته، ومعناه الاستواء على وطاء متمكنا

قال الخطابي المتكئ هنا هو المتمكن في جلوسه من الترفع وشبهه المعتمد على الرطاء تحته

قال: ومن استوى قاعداً على وطاء فهو متكئ، والعامة لا تعرف التكئ إلا من مال على أحد شقيه «معان السنن» (٣٠١/٥).

ومعنى الحديث إذا أكلت لا اقم متكئاً كفعل من يريد الاستئثار من الأكل، ولكن أكل بلفظ يكون قعودي، فاستوفوا، ومن حمل الائتكاء على الميل على أحد الشقين تأول ذلك على منذهب أهل الطب بأن ذلك فيه ضرر فإنه لا ينحدر في مجاري الطعام سهلاً، ولا يسيفه هنيئاً، وربما تأذى به

### ١٠- آداب الطعام

٩٩٦- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا غُلَامُ سَمُ اللّٰهُ وَكُلْ بِعَيْنِكَ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ».

متفق عليه [البخاري (٥٣٧٦)، مسلم (٢٠٢٢)]

الحديث دليل على وجوب التسمية للأمر بها.

وقيل: إنها مستحبة في الأكل، ويقاس عليه الشرب.

قال العلماء: ويستحب أن يهجر بالتسمية لسمع غيره، وينهه عليها فإن تركها لأي سبب نسيان أو غيره في أول الطعام فليقل في أثنائه بسم الله أوله وآخره لحديث أبي



داود (٣٧٦٧)، والترمذي (١٨٥٨)، وغيرهما قال الترمذي: حسن صحيح أنه ﷺ قال «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ فِي أَوَّلِهِ فَلْيَقُلْ بِسْمِ اللَّهِ أَوَّلَهُ وَآخِرَهُ».

وينبغي أن يُسمي كل واحد من الأكلين فإن سُمي واحد فقط فقد حصل بسميته السنة

قال الشافعي: ويستدل له بأنه ﷺ أخبر أن الشيطان يستحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه فإن ذكره واحد من الأكلين صدق عليه أنه ذكر اسم الله عليه.

وفي الحديث دليل على وجوب الأكل باليمين للأمر به أيضاً، ويزيده تأكيداً أنه ﷺ أخبر بأن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله [مسلم (٢٠٢٠)]، وفعل الشيطان يحرم على الإنسان، ويزيده تأكيداً «أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَهُ ﷺ بِشِمَالِهِ فَقَالَ كُلْ يَمِينِكَ فَقَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ قَالَ: لَا اسْتَطَعْتَ مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ» فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٢١)

ولا يدعوا ﷺ إلا على من ترك الواجب.

وأما كون الدعاء ليُكبروه فهو مُحتمل أيضاً، ولا يُنافي أن الدعاء عليه للأمرين معاً.

وفي قوله، «وَكُلْ مِمَّا بِيَدِكَ» دليل أنه يجب الأكل مما يليه، وأنه ينبغي حسن العشرة للجليس، وأن لا يحصل من الإنسان ما يسوء جلسيه مما فيه سوء عشرة وتترك مروة فقد يتغذّر جلسيه ذلك لا سيما في الثريد والأوراق وغورها إلا في مثل الفاكهة فإنه قد أخرجه الترمذي (١٨٤٨)، وغيره من حديث عكرش بن دؤيب قال: «أَتَيْنَا بِجَنَفَةِ كَثِيرَةِ الثَّرِيدِ وَالزُّدْرِ - وَهُوَ بَفَتْحِ الْوَاوِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ فَرَامَ جَمْعٍ وَذَرَّةٍ: قِطْعَةٌ مِنْ اللَّحْمِ لَا عَظَمَ فِيهَا - فَخَبَطْتُ بِيَدِي نَوَاحِيهَا، وَأَكَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ فَقَبَضَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى يَدِي الْيُمْنَى ثُمَّ قَالَ: يَا عَكَرَاشُ كُلْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ ثُمَّ أَتَيْنَا بِطَبْقٍ فِيهِ أَلْوَانُ الثَّمَرِ فَجَعَلْتُ أَكُلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَجَالَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّبْقِ فَقَالَ: يَا عَكَرَاشُ كُلْ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ فَإِنَّهُ غَيْرُ لَوْنٍ وَاحِدٍ»

فهذا يدل على التفرقة بين الأطعمة والفواكه بل يدل على أنه إذا تعدّد لون المأكول من طعام أو غيره فله أن يأكل من أي

جانب، وكذلك إذا لم يبق تحت يده الأكل شيء فله أن يتبع ذلك، ولو من سائر الجوانب

فقد أخرجه البخاري (٥٤٣٦)، ومسلم (٢٠٤١) من حديث أنس «أَنَّ خِيَّاطًا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَهُ قَالَ: فَذَهَبَتْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَرَّبَ خَبَزٌ شَعِيرَ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَاءٌ وَقَدِيدٌ فَأَرَأَيْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي الْقِصْعَةِ - أَيْ جَوَانِبِهَا - فَلَمْ أَزَلْ أَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمَئِذٍ» وفي الحديث قال أنس «فَلَمَّا رَأَيْتَ ذَلِكَ جَعَلْتُ أَقْبِيهِ إِلَيْهِ، وَلَا أَطْعُمُهُ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَطَلُّبِهِ لَهُ مِنْ جَمِيعِ الْقِصْعَةِ لِحُبِّهِ لَهُ».

هذا وما نهى عنه الأكل من وسط القصعة كما يدل له:

### ١١- البركة في وسط الطعام

٩٩٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِقِصْعَةٍ مِنْ ثَرِيدٍ. فَقَالَ: كُلُوا مِنْ جَوَانِبِهَا، وَلَا تَأْكُلُوا مِنْ وَسْطِهَا، فَإِنَّ الْبَرَكََةَ تَنْزِلُ فِي وَسْطِهَا».

رواه الأربعة (ابن داود (٣٧٧٢)، الترمذي (١٨٠٥)، النسائي [السنن الكبرى] كما في «تحفة الأشراف» (٥٥٦٦)، ابن ماجه (٣٢٧٧))، وهذا لفظ النسائي، وشذّه صحيح

دل على النهي عن الأكل من وسط القصعة، وعلم أنه تنزل البركة في وسطها، وكأنه إذا أكل منه لم تنزل البركة على الطعام، والنهي يقتضي التحريم، وسواء كان الأكل وحده أو مع جماعة

### ١٢- جواز استحباب طعام، وكره آخر

٩٩٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «مَا عَبَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُّ، كَانَ إِذَا اشْتَهَى شَيْئًا أَكَلَهُ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ».

تفق عليه [البخاري (٥٤٠٩)، مسلم (٢٠٦٤)]

فيه إخبار بعدم عيبه ﷺ للطعام وذمه له فلا يقول هو مالح أو حامض أو نحو ذلك.



وحاصله أنه دل على عدم عنايته ﷺ بالأكل بل ما اشتهاه أكله، وما لم يشتهه تركه، وليس في تركه ذلك دليل على أنه يحرم عيب الطعام.

### ١٣- النهي عن الأكل بالشمال

٩٩٩- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَأْكُلُوا بِالشَّمَالِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشَّمَالِ».

رواه مسلم (٢٠١٩)

تقدم أنه من أدلة تحريم الأكل بالشمال، وإن ذهب الجماهير إلى كراهيته لا غير.

وقد ورد في الشرب كذلك أيضاً، وهو دليل على أن الشيطان يأكل أكلاً حقيقياً

### ١٤- النهي عن التنفس في الإناء

١٠٠٠- وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ».

متفق عليه البخاري (٥٦٣٠)، مسلم (٢٢٦٧).

وقد أخرج الشيخان البخاري (٥٦٣٠)، مسلم (٢٠٢٨) من حديث انس ؓ أنه ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا أَيَّ فِي اثْنَاءِ الشَّرَابِ لَا أَنَّهُ فِي إِنَاءِ الشَّرَابِ.

ورود تعليل ذلك في رواية مسلم (٢٠٢٨) أنه «أروى» أي أقمع للعطش، «وابراً» أي أكثر برأ لما فيه من الهضم، ومن سلامته من التأثير في برد المعدة، «وامراً» أي أكثر مرارة لما فيه من السهولة، وقيل: العلة خشية تقذيره على غيره لأنه قد يخرج شيء من الفم فيتصل بالماء فيقذره على غيره

١٠٠١- وَلَإِبِي دَاوُدَ (٣٧٢٨) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا نَحْوَهُ. وَزَادَ وَيَتَفَخَّ فِيهِ.

وصححه الترمذي (١٨٨٨)

(ولأبي داود، ونحوه عن ابن عباس) أي مرفوعاً (وزاد) على ما ذكر (ويفتح فيه، وصححه الترمذي) فيه دلالة على تحريم التفخ في الإناء.

وأخرج الترمذي (١٨٨٧) من حديث أبي سعيد أنه النبي ﷺ «نَهَى عَنِ التَّفَخِ فِي الشَّرَابِ فَقَالَ رَجُلٌ: الْقَذَاءُ أَرَاهَا فِي الْإِنَاءِ فَقَالَ: أَهْرِفَهَا قَالَ: فَإِنِّي لَا أَرَوِي مِنْ نَفْسٍ وَاحِدٍ قَالَ: فَإِنَّ الْقَذْحَ عَنْ فِكَ ثُمَّ تَنَفَّسَ».

وفي الشرب ثلاث مرات من حديث ابن عباس (١٨٨٥) رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ «لَا تَشْرَبُوا وَاحِدًا أَيْ شَرْبًا وَاحِدًا كَشَرْبِ الْبَعِيرِ، وَلَكِنْ اشْرَبُوا مَتْنًى وَثَلَاثَ وَسَمُوا إِذَا أَتَمَّ شَرِبْتُمْ، وَاحْمَدُوا إِذَا أَتَمَّ رَفَعْتُمْ، وَهَادُوا إِذَا الْمَرْتَبِ مَتْنًى أَيْضًا

نعم قد ورد النهي عن الشرب من فم السقاء فأخرج الشيخان البخاري (٥٦٢٩)، ولم يخرج مسلم من حديث ابن عباس «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الشَّرْبِ مِنْ فَمِ السَّقَاءِ».

وأخرج البخاري (٥٦٢٥)، مسلم (٢٠٢٣) من حديث أبي سعيد قال «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَاسِ الْأَسْقِيَةِ وَإِذَا فِي رَوَايَةٍ [مسلم (٥٦١٦)] «وَاخْتِنَاسُهَا أَنْ يُقَلَّبَ رَأْسُهَا ثُمَّ يَشْرَبُ مِنْهُ».

وقد عارضه حديث كشة قالت «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ مِنْ فَمِ قِرْبَةٍ مُعَلَّقَةٍ قَائِمًا فَقُمْتُ إِلَى فِيهَا فَقَطَعْتُهُ - أَيَّ أَخَذْتُهُ - شِفَاءً يَبْرُكُ بِهِ، وَتَشْتَبِي بِهِ».

أخرجه الترمذي (١٨٩٢).

وقال: حسن غريب صحيح.

وأخرجه ابن ماجه (٣٤٢٣)، وجمع بينهما بأن النهي إنما هو في السقاء الكبير، والقربة هي الصغيرة أو أن النهي للتزويج لئلا يتخذ الناس عادة دون التذرة، وعلة النهي أنها قد تكون فيه دابة فتخرج إل في شارب فيتبعها مع الماء كما روي ابن ماجه (٣٤١٩) أنه شرب رجل من في السقاء فخرجت منه حية.

وكذلك ثبت النهي عن الشرب قائماً فأخرج مسلم (٢٠٢٤) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لَا يَشْرَبُ أَحَدُكُمْ قَائِمًا قَمَنَ نَسِي فَلْيَسْتَقِ أَيَّ يَقِيًا».



أخرجه أبو داود (٣٧٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري «نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من ثلثة القدح».

وفي رواية (م) (٢٠٢٤) (١١٢) عن أنس «زجر عن الشرب قائماً» قَالَ قَتَادَةُ: قُلْنَا: فَلَا كُلَّ قَالَ: أَشَدُّ، وَأَحَبُّ.

## ٦ - بَابُ الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ

### ١ - يعدل فيما يملك

١٠٠٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِنِسَائِهِ فَيَعْدِلُ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِيمَا أَمْلِكُ، فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ».

رواه الأربعة أبو داود (٢١٣٤)، الترمذي (١١٤٠)، النسائي (٦٣/٧)، ابن ماجه (١٩٧١).

وصححه ابن حبان (٤٢٠٥) والحاكم (١٨٧/٢)، ولكن رجح الترمذي إسناده

عن عائشة رضي الله عنها قالت «كان رسول الله ﷺ يقسم بين نساياه، ويعدل ويقول اللهم هذا قسمي» يفتح القاف

(«فِيمَا أَمْلِكُ») وَهُوَ الْمَيْتُ مَعَ كُلِّ وَاحِدَةٍ فِي نَوْبِهَا  
(«فَلَا تَلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ، وَلَا أَمْلِكُ») قَالَ التَّرمِذِيُّ: يَعْنِي بِهِ  
الْحُبُّ وَالْمَوَدَّةُ

(رواه الأربعة، وصححه ابن حبان، والحاكم لكن رجح الترمذي إسناده)

قال أبو روعة: لا أعلم أحداً تسابع حماد بن سلمة على وصلي

لكن صححه ابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن  
أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن  
عائشة قال الترمذي: المرسـل أصح  
قلت: بعد تصحيح ابن حبان للوصل فقد تعاضد الموصول  
والمرسل

دل الحديث على أنه ﷺ كان يقسم بين نساياه، وتقدمت  
الإشارة إلى أنه هل كان واجباً عليه أم لا؟

ولكنه عارضه ما أخرجه مسلم (٢٠٢٧) (١١٧) من حديث  
ابن عباس قال «سقت رسول الله ﷺ من زمزم فشرب، وهو  
قائم».

وفي لفظ (م) (٢٠٢٧) (١١٨) «أن رسول الله ﷺ شرب من  
زمزم، وهو قائم».

وفي صحيح البخاري (٥٦١٦) «أن علياً رضي الله عنه شرب قائماً.  
وقال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كما رأيتموني».

وجمع بينهما بأن النهي للتنزيه فعلة ﷺ بياناً لجواز ذلك  
فهو واجب في حق ﷺ لبيان التشريع.

وقد وقع منه ﷺ مثل هذا في صور كثيرة  
وأما التقيؤ لمن شرب قائماً فإنه يستحب للحديث الصحيح  
(م) (٢٠٢٤) الوارد بذلك.

وظاهر حديث التقيؤ أنه يستحب مطلقاً لعامة الناس  
وغيرهم.

وقال القاضي عياض: إنه من شرب ناسياً فلا خلاف بين  
العلماء أنه ليس عليه أن يتقيأ.

نعم، ومن آداب الشرب أنه إذا كان عند الشارب جلوساً،  
وأراد أن يعمم الجلوس أن يبدأ بمن عن يمينه كما أخرج  
الشيخان [البخاري (٥٦١٩)، مسلم (٢٠٢٩)] حديث أنس «أنه أعطى  
ﷺ القدح فشرب وعن يساره أبو بكر وعن يمينه أغرابي فقال  
عمر: أعط أبا بكر يا رسول الله فأعطى الأعرابي الذي عن  
يمينه ثم قال: الأيمن فالأيمن».

وأخرج [البخاري (٥٦٢٠)، مسلم (٢٠٣٠)] من حديث سهل  
بن سعد قال «أبى النبي ﷺ بقدح فشرب منه وعن يمينه غلام  
أصغر القوم هو عبد الله بن عباس، والأشياخ عن يساره فقال:  
يا غلام أتأذن أن أعطيه الأشياخ فقال: ما كنت لأؤثر بفضل  
منك أحداً يا رسول الله ﷺ فأعطاه إياه».

ومن مكروهات الشرب أن تشرب من ثلثة القدح لما



قيل: وَكَانَ الْقِسْمُ عَلَيْهِ ﷺ غَيْرَ وَاجِبٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى  
«تَرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ» [الاحزاب: ٥١]

قَالَ بَعْضُ الْمَفْسُورِينَ: إِنَّهُ إِبَاحٌ لِلَّهِ لَهُ أَنْ يَتْرَكَ التَّسْوِيَةَ  
وَالْقِسْمَ بَيْنَ أَزْوَاجِهِ حَتَّى إِنَّهُ لِيُؤْخِرُ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ عَنْ نَوَيْتِهَا،  
وَيُطَأُّ مَنْ يَشَاءُ فِي غَيْرِ نَوَيْتِهَا، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ بِنَاءً  
عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي «مِنْهُنَّ» لِلزَّوْجَاتِ

وَإِذَا ثَبِتَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقِسْمُ عَلَيْهِ ﷺ فَإِنَّهُ كَانَ يَقْسِمُ  
بَيْنَهُنَّ مِنْ حُسْنِ عَشْرَتِهِ وَكَمَالِ حُسْنِ خُلُقِهِ، وَتَأْلِيفِ قُلُوبِ  
نَسَائِهِ.

وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحُبَّ وَمِيلَ الْقَلْبِ أَمْرٌ غَيْرٌ مَقْدُورٌ  
لِلْعَبْدِ بَلْ هُوَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَمْلِكُهُ الْعَبْدُ، وَيَدُلُّ لَهُ «وَلَكِنْ  
اللَّهُ أَلْفَ بَيْنَهُمْ» [الأنفال: ٦٣] بِعَدِّ قَوْلِهِ «لَوْ أَنْفَقْتُ مَا فِي  
الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلْفْتُ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ» وَيَوْمَ فُسرَ «وَأَعْلَمُوا أَنَّ  
اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ» [الأنفال: ٢٤].

## ٢- تحريم الميل إلى إحدى الزوجتين

١٠٠٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّبِيِّ ﷺ  
قَالَ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُمَا جَاءَ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشِقَّةٌ مَا يَلُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٩٥/٢) (٣٤٧/٢)، وَالْأَزْهَرِيُّ (٢١٣٣)، وَابْنُ دَاوُدَ (٢١٣٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١١٤١)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٩٦٩)، وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ (١١٤١)، وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ (١١٤١)، وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ (١١٤١)، وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ (١١٤١).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ  
الزَّوْجَاتِ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْمِيلُ إِلَى إِحْدَاهُنَّ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى «فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ» [النساء: ١٢٩].

وَالْمَرَادُ: الْمِيلُ فِي الْقِسْمِ وَالْإِنْفَاقِ لَا فِي الْحُبِّ لَمَا عُرِفَتْ مِنْ  
أَنَّهَا تَأْمَلُ لَا يَمْلِكُهُ الْعَبْدُ.

وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ «كُلَّ الْمِيلِ» جَوَازُ الْمِيلِ الْيَسِيرِ، وَلَكِنْ  
إِطْلَاقُ الْحَدِيثِ يَنْفِي ذَلِكَ.

وَيَحْتَمِلُ تَقْيِيدَ الْحَدِيثِ بِمَفْهُومِ الْآيَةِ.

## ٣- الإقامة عند البكر والثيب

١٠٠٤- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «مِنْ السُّنَّةِ إِذَا  
تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكْرَ عَلَى الثَّيِّبِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا، ثُمَّ  
قَسَمَ، وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، ثُمَّ قَسَمَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري: ٥٢١٤]، [مسلم: ١٤٦١]، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ

يُرِيدُ مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، وَلِذَا قَالَ أَبُو  
قَلَابَةَ رَوَاةٌ عَنْ أَنَسٍ: «لَوْ شِئْتُ لَقُلْتُ: إِنَّ أُنْثَى رَفَعَتْ إِلَى النَّبِيِّ  
ﷺ يُرِيدُ فَتَكُونُ رَوَايَتُهُ بِالْمَعْنَى إِذْ مَعْنَى مِنَ السُّنَّةِ هُوَ الرَّفْعُ إِلَّا  
أَنَّهُ رَأَى الْحَافِظَةَ عَلَى قَوْلِ أَنَسٍ أُولَى، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ كَوْنَهُ مَرْفُوعاً  
إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ اجْتِهَادِي مُخْتَمَلٌ، وَالرَّفْعُ نَصٌّ، وَلَيْسَ لِلرَّوَايَةِ  
أَنْ يَنْقَلَّ مَا هُوَ مُخْتَمَلٌ إِلَى مَا هُوَ نَصٌّ غَيْرُ مُخْتَمَلٍ كَذَا قَالَ  
ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ [إحكام الأحكام: ٤١/٤].

وَبِالْجُمْلَةِ إِنَّهُمْ لَا يَعْنُونَ بِالسُّنَّةِ إِلَّا سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَدْ قَالَ سَالِمٌ: وَهَلْ يَعْنُونَ - يُرِيدُ الصَّحَابَةَ - بِذَلِكَ إِلَّا  
سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ.

وَالْحَدِيثُ إِذْ أَخْرَجَهُ أَثَمَةُ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعاً مِنْ  
طَرَفِ مُخْتَلَفٍ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى إِثَارِ الْجَدِيدَةِ لِمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ  
لِلْمَرْأَةِ بِسَبَبِ الزَّافَةِ سِوَا أَكَانَتْ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ أَمْ لَا [الاستدكار: ١٦/١٤١]،  
وَاخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ [شرح صحيح مسلم: ٤٥/١٠].

لَكِنْ الْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ فِيمَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ زَوْجَةٌ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى التَّفَرُّقِ بَيْنَ الْبَكْرِ وَالثَّيِّبِ بِمَا ذَكَرَ الْجُمْهُورُ  
فَظَاهَرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَأَنَّهُ حَقٌّ لِلزَّوْجَةِ الْجَدِيدَةِ.

وَفِي الْكُلِّ خِلَافٌ لَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ يَقَاوِمُ الْأَحَادِيثَ.

وَالْمَرَادُ بِالْإِثَارِ فِي الْبَقَاءِ عِنْدَهَا مَا كَانَ مُعَارَفاً حَالِ  
الْحُطْبَابِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْإِثَارَ يَكُونُ بِالْمَيْتَةِ، وَالْقِيلُولَةُ لَا اسْتِغْرَاقُ  
سَاعَاتِ اللَّيْلِ، وَالتَّهَارُ عِنْدَهَا كَمَا قَالَ جَمَاعَةٌ حَتَّى قَالَ ابْنُ دَقِيقِ  
الْعِيدِ: إِنَّهُ أَفْرَطَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ حَتَّى جَعَلَ مَقَامَهُ عِنْدَهَا عُذْرًا فِي  
إِسْقَاطِ الْجُمُعَةِ، وَتَجَبُّ الْمَوَالَةِ فِي السَّبْعِ، وَالثَّلَاثِ فَلَوْ فُرِّقَ



وجب الاستيفاء، ولا فرق بين الحرية والأمة فلو تزوج أخرى في مده السبع أو الثلاث فالظاهر أنه يُسَمُّ ذلك لأنه قد صار مُستَحَقًّا لها.

#### ٤- ثلاثة أيام أو سبعة للزوجة الجديدة

١٠٠٥- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ، إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ لَكَ وَإِنْ سَبَعْتَ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي».

رواه مسلم (١٤٦٠)

«عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا تَزَوَّجَهَا أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا. وَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ» يريد نفسه

«هَوَانٌ إِنْ شِئْتَ سَبَعْتَ لَكَ» أي أتممت عندك سبعا «وَإِنْ سَبَعْتَ لَكَ سَبَعْتُ لِنِسَائِي» رواه مسلم.

وزاد في رواية (١٤٦٠)(٤٢) «إِنْ شِئْتَ ثَلَاثُ شَمِ دَرْتُمْ» قالت: ثلث.

وفي رواية (١٤٦٠)(١٠٠): «دَخَلَ عَلَيْهَا فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَخَذَتْ بِثَوْبِهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ شِئْتَ زِدْتُ لَكَ، وَخَاسَبْتُكَ لِلْبِكْرِ سَبْعَ، وَلِلنِّسَاءِ ثَلَاثَ».

دل ما تقدم على استحقاق البكر والنسب لما ذكر من العدد.

ودلت الأحاديث على أنه إذا تعدى الزوج المدة المقدرة برضا المرأة سقط حقها من الإيثار، وجب عليه القضاء لذلك.

وأما إذا كان بغير رضاها فحقها ثابت، وهو مفهوم قوله ﷺ «إِنْ شِئْتَ».

ومعنى قوله «لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ» أنه لا يلحقك منّا هوان، ولا نُضِيعُ ثَمًّا تَسْتَحِقُّهُ شَيْئًا بَلْ نَأْخِذُكَ كَامِلًا ثُمَّ أَعْلَمْنَا أَنَّ إِلَيْهَا الْإِخْتِيَارَ بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلَا قَضَاءٍ، وَبَيْنَ سَبْعٍ، وَيُقْضَى نِسَاءً.

وفيه حسن ملاحظة الأهل، وإبانة ما يجب لهم، وما لا يجب، والتخير لهم فيما هو لهم.

#### ٥- جواز أن تهب المرأة يومها لضرتها

١٠٠٦- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ.

متفق عليه البخاري (٥٢١٢)، مسلم (١٤٦٣).

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ» بفتح الزاي والميم وعين مُهَمَّلَةٌ، وَكَانَ ﷺ تَزَوَّجَ سَوْدَةَ بِمَكَّةَ بَعْدَ مَوْتِ خَدِيجَةٍ، وَتَوَفَّيَتْ بِالْمَدِينَةِ سَنَةً أَرْبَعَ وَخَمْسِينَ

«وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَهَا، وَيَوْمَ سَوْدَةَ» متفق عليه زاد البخاري «وليلتها».

وزاد أيضا في آخره «تَبَغَّيَ بِذَلِكَ رِضَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وأخرجه أبو داود (٢١٣٥)، وذكر فيه سبب الهبة بسند رجاله رجال مسلم «أَنَّ سَوْدَةَ حِينَ أَسْتَنْتُ، وَخَافَتْ أَنْ يُفَارِقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَوْمِي لِعَائِشَةَ فَقَبِلَ مِنْهَا» فيها وأشباهها نزلت «وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا» الآية [النساء: ١٢٨].

وأخرج ابن سعد في «طبقاته» (٣٦/٨) رجال ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسلا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ طَلَّقَهَا يَعْنِي سَوْدَةَ فَقَعَدَتْ عَلَى طَرِيقِهِ، وَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَالِي فِي الرُّجَالِ حَاجَةٌ، وَلَكِنْ أَحِبُّ أَنْ أَبْعَثَ مَعَ نِسَائِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَشْذُكَ بِالَّذِي أَتَزَلُّ عَلَيْكَ الْكِتَابَ هَلْ طَلَّقْتَنِي بِوَجْدَةٍ وَجَدْتَهَا عَلَيَّ؟ قَالَ: لَا قَالَتْ: فَأَشْذُكَ اللَّهُ لَمَّا رَاجَعْتَنِي فَرَاَجَعَهَا قَالَتْ: فَإِنِّي جَعَلْتُ يَوْمِي لِعَائِشَةَ حِينَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

وفي الحديث دليل على جواز هبة المرأة نوبتها لضرتها، ويعتبر رضا الزوج لأن له حقًا في الزوجة فليس لها أن تسقط حقه إلا برضا.

واختلف الفقهاء إذا وهبت نوبتها للزوج



فَقَالَ الْأَكْثَرُ: تَصَحُّ، وَيُخْصُ بِهَا الزَّوْجُ مَنْ أَرَادَ، وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ

وَقِيلَ: لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ بَلْ تَصِيرُ كَالْمَدْمُونَةِ

وَقِيلَ: إِنْ قَالَتْ لَهُ: خُصْ بِهَا مِنْ شَيْءٍ جَازٍ إِلَّا إِذَا أَطْلَقَتْ لَهُ

قَالُوا: وَيَصُحُّ الرَّجُوعُ لِلْمَرْأَةِ فِيمَا وَهَبَتْ مِنْ نَوَيْتِهَا لِأَنَّ الْحَقَّ يَتَجَدَّدُ

٦- جَوَارِ الطَّوَافِ عَلَى النِّسَاءِ فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ

١٠٠٧- وَعَنْ عُرْوَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا ابْنَ أَخْتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُفْضَلُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِسْمِ مِنْ مَكْنَاهِ عِنْدَنَا، وَكَانَ قَلُّ يَوْمٍ إِلَّا هُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا فَيَذْنُو مِنْ كُلِّ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ، حَتَّى يَبْلُغَ الَّتِي هُوَ يَوْمُهَا فَيَبِيتَ عِنْدَهَا».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٧/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٢١٣٥)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٨٦/٢).

(وَعَنْ عُرْوَةَ قَالَتْ: «قَالَتْ عَائِشَةُ يَا ابْنَ أَخْتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا يُفْضَلُ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِسْمِ فِي مَكْنَاهِ عِنْدَنَا، وَكَانَ قَلُّ يَوْمٍ إِلَّا هُوَ يَطُوفُ عَلَيْنَا جَمِيعًا فَيَذْنُو مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ غَيْرِ مَسِيسٍ».) وَفِي رِوَايَةٍ (٢١٣٥) «بِغَيْرِ وَقَاعٍ» فَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا («حَتَّى يَبْلُغَ الَّتِي هُوَ يَوْمُهَا فَيَبِيتَ عِنْدَهَا» رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلرَّجُلِ الدُّخُولُ عَلَى مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَوْمِهَا مِنْ نِسَائِهِ، وَالتَّائِبِسُ لَهَا وَاللَّمْسُ وَالتَّقْبِيلُ.

وَفِيهِ بَيَانٌ حَسَنٌ خَلَقَهُ ﷺ أَنَّهُ كَانَ خَيْرَ النَّاسِ لِأَهْلِهِ.

وَفِي هَذَا رَدٌّ لِمَا قَالَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ.

وَقَدْ أَشْرْنَا إِلَيْهِ سَابِقًا أَنَّهُ كَانَ لَهُ ﷺ سَاعَةٌ مِنَ النَّهَارِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْقِسْمُ فِيهَا، وَهِيَ بَعْدَ الْعَصْرِ

قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَجِدْ لِمَا قَالَهُ دَلِيلًا.

وَقَدْ عَيَّنَ السَّاعَةَ الَّتِي كَانَ يَدُورُ فِيهَا الْحَدِيثُ:

١٠٠٨- وَلِمُسْلِمٍ (١٤٧٤). وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢١٦)

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يَذْنُو مِنْهُنَّ» الْحَدِيثُ.

(وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَائِشَةَ «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ دَارَ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ يَذْنُو مِنْهُنَّ» أَيْ دَنَوْ لِمَسِّ وَتَقْبِيلٍ مِنْ دُونِ وَقَاعٍ كَمَا عُرِفَ).

٧- الِاسْتِثْنَانُ فِي أَنْ يُمْرَضَ عِنْدَ إِحْدَاهُنَّ

١٠٠٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْأَلُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: أَيْنَ أَنَا عَدَا؟ يُرِيدُ يَوْمَ عَائِشَةَ فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ يَكُونُ حَيْثُ شَاءَ، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ».

نَقَلَ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٥٢١٧)، مُسْلِمٌ (٢٤٤٣)]

وَلِي رِوَايَةٍ «وَكَانَ أَوَّلُ مَا بُدِئَ بِهِ مِنْ مَرَضِهِ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ».

أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي آخِرِ كِتَابِ الْمَغَازِي (٤١٨) بِلَفْظٍ: «أَوَّلُ مَا اشْتَكَى ﷺ فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ».

وَقَوْلُهُ «فَأَذِنَ لَهُ أَزْوَاجُهُ»، وَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ (٢١٩/٦) عَنْ عَائِشَةَ «أَنَّهُ ﷺ قَالَ إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَدُورَ يُبَيِّنُكُمْ فَإِنْ شِئْتُمْ أَذِنْتُ لِي فَأَذِنَ لَهُ».

وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ [إِي «طَبَقَاتُهُ» (٢٣١/٢)] بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ «أَنَّ فَاطِمَةَ هِيَ الَّتِي خَاطَبَتْ أَهْمَاتَ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَالَتْ إِنَّهُ يَشْكُو عَلَيْهِ الْإِخْلَافَ، وَتُمْكِنُ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ ﷺ، وَاسْتَأْذَنْتَ لَهُ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» فَيَجْتَمِعُ الْحَدِيثَانِ.

وَوَقَعَ فِي رِوَايَةٍ «أَنَّهُ دَخَلَ بَيْتَ عَائِشَةَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَمَاتَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ الَّذِي يَلِيهِ».



جوابه: أن السفر أسقط هذا الواجب بدليل أن له أن يسافر، ولا يخرج منهن أحداً فإنه لا يجب عليه بعد عودوه قضاء أيام سفره لهن اتفاقاً، والإقراغ لا يدل الحديث على وجوبه لما عرفت أنه فعل.

وفي الحديث دليل على اعتبار القرعة بين الشركاء، ونحوهم والمشهور عن المالكية والحنفية عدم اعتبار القرعة

قال القاضي عياض: هو مشهور عن مالك، وأصحابه لأنه من باب الخطر والقمار، وحكي عن الحنفية إجازتها هـ.

واختج من منع القرعة بأن بعض النساء قد تكون أنفع في السفر من غيرها فلز خرجت القرعة للتي لا نفع فيها في السفر لأضر مجال الزوج، وكذا قد يقوم بعض النساء برعاية مصالح بيت الرجل في الحضر فلز خرجت القرعة عليها بالسفر لأضر مجال الزوج من رعاية مصالح بيت الرجل في الحضر.

وقال القرطبي تختص مشروعية القرعة بما إذا اتفقت أحوالهن لثلاث أخص واحدة فيكون ترجيحاً بلا مرجح قيل: هذا تخصيص لعموم الحديث بالمعنى الذي شرع لأجله الحكم، والجري على ظاهره كما ذهب إليه الشافعي أقروم.

#### ٩- النهي عن ضرب المرأة بشدة

١٠١١- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَمْعَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ».

رواه البخاري (٥٢٠٤)

(وعن عبد الله بن زمعة رضي الله عنه) هو ابن الأسود بن عبد المطلب بن أسد بن عبد العزى صحابي مشهور، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وعادته في أهل المدينة (قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ» بالنصب على المصدرية

(رواه البخاري) وتماؤه فيه «ثم يجامعها».

والحديث دليل على أن المرأة إذا أدت كان مسقطاً لحقها من النوبة، وأنه لا تكفي القرعة إذا مرض كما تكفي إذا سافر كما دل له قوله:

#### ٨- القرعة بين النساء في السفر

١٠١٠- وَعَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا أَفْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ، فَأَيَّتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ».

متفق عليه (البخاري (٢٥٩٣)، مسلم (٢٧٧٠)).

(وعنها) أي عائشة (قالت) «كان رسول الله ﷺ إذا أراد سفراً أفرع بين نسائه فأَيَّتَهُنَّ خَرَجَ سَهْمُهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ» متفق عليه.

وأخرج ابن سعد.

وزاد فيه عنها فكان «إذا خرج سهم غيري عرفت فيه الكراهة».

دل الحديث على القرعة بين الزوجات لمن أراد سفراً، وأراد إخراج إحداهن معه، وهذا فعل لا يدل على الوجوب.

وذهب الشافعي إلى وجوبه.

وذهب الهاديون إلى أن له السفر بمن شاء وأنه لا تلزمه القرعة

قالوا: لأنه لا يجب عليه القسم في السفر، وفعله ﷺ إنما كان من مكارم أخلاقه، ولطف شمائله، وحسن معاملته فلان سافر بزوجته فلا يجب القضاء لغير من سافر بها.

وقال أبو حنيفة: يجب القضاء سواء كان سفره بقرعة أو بغيرها.

وقال الشافعي: إن كان بقرعة لم يجب القضاء، وإن كان بغيرها وجب عليه القضاء، ولا دليل على الوجوب مطلقاً، ولا مفصلاً.

والاستبدال بأن القسم واجب، وأنه لا يسقط الواجب بالسفر



وفي رواية (٤٩٤٢)، «وَلَعَلُّهُ أَنْ يُضَاجَعَهَا».

وفي الحديث دليل على جواز ضرب المرأة ضرباً خفيفاً لقوله «جلد العبد»، ولقوله في رواية أبي داود (١٤٢)، «وَلَا تَضْرِبْ ظَعِيَّتَكَ ضَرْبَكَ أَمَّا أَنْتَ».

وفي لفظ للنسائي «عشرة النساء» (٢٨٤) «كَمَا تَضْرِبُ الْعَبْدَ أَوْ الْأَمَةَ».

وفي رواية للبخاري (٦٠٤٢) «ضَرْبُ الْفَخْلِ أَوْ الْعَبْدِ»

فإنها دالة على جواز الضرب إلا أنه لا يبلغ ضرب الحيوانات والماليك.

وقد قال تعالى «وَاضْرِبُوهُنَّ» [النساء: ٣٤]

ودل على جواز ضرب غير الزوجات فيما ذكر ضرباً شديداً.

وقوله «ثُمَّ يُجَامِعُهَا» دل على أن علة النهي أن ذلك لا يستحسنه العقلاء في مجرى العادات لأن الجماع والمضاجعة إنما تليق مع ميل النفس والرغبة في العشرة، والمجلود غالباً ينفرد عن جلدته بخلاف التأديب المستحسن فإنه لا ينفرد الطباع.

ولا ريب أن عدم الضرب والاعتذار والسماحة أشرف من ذلك كما هو أخلاق رسول الله ﷺ.

وقد أخرج النسائي «عشرة النساء» (٢٨١) من حديث عائشة «مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً لَهُ، وَلَا خَادِمًا قَطُّ، وَلَا ضَرَبَ بِيَدِهِ قَطُّ إِلَّا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ تَتَهَكُّ مَخَارِمَ اللَّهِ فَيَتَّقِمُ لِلَّهِ».



(مَا أُعِيِبُ) رَوَى بِإِسْنَادٍ طَوِيلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ خُلِعَ بِمَنْعَةٍ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ فَهُوَ أَوْفَى بِالْمَرْأَةِ» (عَلَيْهِ فِي خُلْعِي) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَضَمِّ اللَّامِ، وَتَجَوُّزُ سَكُونِهَا

## ٢٧- كتاب الطلاق

## ١- بَابُ الْخُلْعِ

بِضَمِّ الْمُعْجَمَةِ وَسَكُونِ اللَّامِ: هُوَ فِرَاقُ الزَّوْجَةِ عَلَى مَالٍ، مَأْخُودٌ مِنْ: خُلِعَ الثَّوبُ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لِبَاسُ الرِّجَالِ بِمَازَا، وَضَمُّ الْمَصْدَرِ تَفَرُّقٌ بَيْنَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي وَالْمَاجَازِي، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى «فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ» [البقرة: ٢٢٩].

(وَلَا دِينَ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ فَقَالَتْ نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ الْحَدِيثَ، وَطَلَّقَهَا طَلِيقَةً. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ لَهُ «وَأَمْرَهُ بِطَلَاقِهَا»، وَلَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ أَيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (وَحَسَنُهُ) أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّتَهَا خِيَصَةً

قَوْلُهَا (أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ) أَيُّ أَكْرَهُ مِنَ الْإِقَامَةِ عِنْدَهُ أَنْ أَقَعَ فِيمَا يَقْتَضِي الْكُفْرَ.

وَالْمَرَادُ مَا يُضَادُّ الْإِسْلَامَ مِنَ الشُّكِّ وَبَغْضِ الزَّوْجِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ أَطْلَقَتْ عَلَى مَا يُبَايِنُ خُلُقَ الْإِسْلَامِ الْكُفْرَ مُبَالَغَةً. وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ ذَلِكَ.

وقوله (حَدِيثَهُ) أَيُّ بُسْتَانَهُ فِي الرِّوَايَةِ: أَنَّهُ كَانَ تَزَوَّجَهَا عَلَى حَدِيثِهِ غُلٍّ.

الحديث فيه دليل على شرعية الخلع وصحته، وأنه يحل أخذ العوض من المرأة.

واختلف العلماء هل يشترط في صحته أن تكون المرأة ناشئة أم لا

فذهب إلى الأول الهادي، والظاهرية، واختاره ابن المنذر مستندين بقصة ثابت بن قيس فإنه طلب الطلاق نشورًا، ويقول تَعَالَى ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وقوله ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

وذهب أبو حنيفة والثقفى والمؤيد، وأكثر أهل العلم إلى الثاني، وقالوا: يصح الخلع مع التراضي بين الزوجين، وإن كانت الحال مستقيمة بينهما، ويحل العوض لقوله تَعَالَى ﴿فَإِنْ طَلَّقْتُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، ولم تفرق، ولحديث «إِلَّا بِطَيْبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ» [رواه أحمد (٥/٧٢)].

## ١- جَوَازُ الْعَوْضِ فِي الْخُلْعِ أَوْ رَدِّ الصَّدَاقِ

١٠١٢- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ مَا أُعِيِبَ عَلَيْهِ فِي خُلْعِي وَلَا دِينَ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُ الْكُفْرَ فِي الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَرُدِّينَ عَلَيْهِ حَدِيثَهُ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَقْبَلَ الْحَدِيثَ وَطَلَّقَهَا طَلِيقَةً.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٧٣).

وَلِي رِوَايَةٌ لَهُ (٥٢٧٤): «وَأَمْرَهُ بِطَلَاقِهَا».

وَأَبِي دَاوُدَ (٢٢٢٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٨٥) وَحَسَنُهُ أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ مِنْهُ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ عِدَّتَهَا خِيَصَةً.

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ سَمَّاهَا الْبُخَارِيُّ جَمِيلَةً ذَكَرَهُ عَنْ عِكْرِمَةَ مُرْسَلًا (٥٢٧٧).

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣١٤/٧) مُرْسَلًا أَنَّ اسْمَهَا زَيْنَبُ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِبْنِ سَلُولٍ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ

(أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ هُوَ خَزَنَجِي أَنْصَارِي شَهِدَ أَحَدًا، وَمَا بَعْدَهَا، وَهُوَ مِنْ أَعْيَانِ الصَّخَابَةِ كَانَ خَطِيبًا لِأَنْصَارٍ، وَلِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَشَهِدَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجَنَّةِ



وَقَالُوا: إِنَّهُ لَيْسَ فِي حَدِيثٍ ثَابِتٍ هَذَا دَلِيلٌ عَلَى الْاِشْتِرَاطِ، وَالْآيَةُ يَحْتَمِلُ أَنْ الْخَوَفَ فِيهَا، وَهُوَ الظَّنُّ، وَالْحِسَابُ يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَيَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ، وَإِنْ كَانَ الْحَالُ مُسْتَقِيمًا بَيْنَهُمَا، وَهُمَا مُقِيمَانِ لِحُدُودِ اللَّهِ فِي الْحَالِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ أَنْ يَعْلَمَا الْأَيْقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ، وَلَا يَكُونُ الْعِلْمُ إِلَّا لِتَحَقُّقِهِ فِي الْحَالِ كَذَا قِيلَ.

وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّ الْعِلْمَ لَا يُبَاقِي أَنْ يَكُونَ الشُّوْرُ مُسْتَقْبَلًا.

وَالرَّادُّ إِنِّي أَعْلَمُ فِي الْحَالِ أَنِّي لَا اخْتِمَلُ مَعَهُ إِقَامَةَ حُدُودِ اللَّهِ فِي الْاِسْتِقْبَالِ، وَحَيْثُ فَلَا دَلِيلٌ عَلَى اِشْتِرَاطِ الشُّوْرِ فِي الْآيَةِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ.

وَدَلُّ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ يَأْخُذُ الزَّوْجَ مِنْهَا مَا أَعْطَاهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ.

وَاخْتَلَفَ هَلْ تَحْوِرُ الزِّيَادَةُ أَمْ لَا

فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهَا تَحْمِلُ الزِّيَادَةَ إِذَا كَانَ الشُّوْرُ مِنَ الْمَرَاةِ

قَالَ مَالِكٌ: لَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ أَنَّ الْقَدِيَةَ تَحْوِرُ بِالصَّدَاقِ، وَيَأْكُثَرُ مِنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يَحْوِرُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَأْخُذَ فِي الْخَلْعِ أَكْثَرَ مِمَّا أَعْطَاهَا.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَمْ أَرِ أَحَدًا مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ مِنْ ذَلِكَ لَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ.

وَأَمَّا الرُّوَايَةُ الَّتِي فِيهَا أَنَّهُ قَالَ ﷺ «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا» فَلَمْ يَثْبُتْ رَفْعُهَا.

وَذَهَبَ عَطَاءٌ وَطَاوَسٌ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ، وَالنَّهْدَوِيُّ، وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهَا لَا تَحْوِرُ الزِّيَادَةَ لِحَدِيثِ الْبَابِ، وَلَمَّا وَرَدَ مِنْ رَوَايَةٍ «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا» فَإِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَهَا فِي آخِرِ حَدِيثِ الْبَابِ الْبَيْهَقِيُّ (٣١٤/٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٠٥٦)، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ مُرْسَلًا.

وَمِثْلُهُ عِنْدَ الذَّارِقُطِيِّ (٢٥٥/٣) أَنَّهَا قَالَتْ «لَمَّا قَالَ لَهَا النَّبِيُّ

وَأَجَابَ مَنْ قَالَ بِجَوَازِ الزِّيَادَةِ أَنَّهُ لَا دَلَالَةَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ عَلَى الزِّيَادَةِ نَفْيًا، وَلَا إِبْتِنَاءً، وَحَدِيثُ «أَمَّا الزِّيَادَةُ فَلَا» قَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ رَفْعُهَا، وَأَنَّهُ مُرْسَلٌ، وَإِنْ ثَبُتَ رَفْعُهَا فَلَعَلَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْمَشُورَةِ عَلَيْهَا، وَالرَّأْيُ، وَأَنَّهُ لَا يُلْزِمُهَا إِلَّا أَنَّهُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْإِخْبَارِ عَنْ تَحْوِيرِهَا عَلَى الزَّوْجِ.

وَأَمَّا أَمْرُهُ ﷺ بِتَطْلِيْقِهِ لَهَا فَإِنَّهُ أَمْرٌ إِرْشَادٌ لَا إِجْبَابٌ كَلَّمَاهُ قِيلَ، وَالظَّاهِرُ بِقَاوُذِهِ عَلَى أَصْلِهِ مِنَ الْإِجْبَابِ، وَبَدَلُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] فَإِنْ الْمُرَادُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ، وَهَذَا قَدْ تَعَدَّرَ الْإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ لَطَلَبُهَا لِلْفِرَاقِ فَيَتَعَيَّنُّ عَلَيْهِ التَّسْرِيعُ بِإِحْسَانٍ ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَقَعُ الْخَلْعُ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ، وَإِنْ الْمَوَاطَاةُ عَلَى رَدِّ الْمَهْرِ لِأَجْلِ الطَّلَاقِ يَصِيرُ بِهَا الطَّلَاقُ خَلْعًا.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الْخَلْعِ فَلَتَقَبَّحَتْ الْفَهَادِوِيَّةُ، وَجُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ طَلَاقٌ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّهُ لَفْظٌ لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا الزَّوْجُ فَكَانَ طَلَاقًا، وَلَوْ كَانَ فَسْخًا لَمْ جَازَ عَلَى غَيْرِ الصَّدَاقِ كَالْإِقَالَةِ، وَهُوَ يَحْوِرُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ بِمَا قِيلَ أَوْ كَثُرَ فَدَلَّ أَنَّهُ طَلَاقٌ.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ فَسْخٌ، وَهُوَ مُشْهُورٌ مَذْهَبُ أَحْمَدَ، وَبَدَلُ لَهُ أَنَّهُ ﷺ أَمَرَهَا أَنْ تَتَّخِذَ بِحِضَّةٍ قَالَتْ الْخَطَّابِيُّ فِي هَذَا أَقْوَى دَلِيلٌ لِمَنْ قَالَ: إِنَّ الْخَلْعَ فَسْخٌ، وَلَيْسَ بِطَلَاقٍ إِذْ لَوْ كَانَ طَلَاقًا لَمْ يَكْتَفِ بِحِضَّةٍ لِلْعَدْوِ.

وَاسْتَدَلَّ الْقَائِلُ بِأَنَّهُ فَسْخٌ بِأَنَّهُ تَعَالَى ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ الطَّلَاقِ فَقَالَ «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ» [البقرة: ٢٢٩] ثُمَّ ذَكَرَ الْاِفْتِدَاءَ ثُمَّ قَالَ «فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ» [البقرة: ٢٣٠] فَلَوْ كَانَ الْاِفْتِدَاءُ طَلَاقًا لَكَانَ الطَّلَاقُ الَّذِي لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا مِنْ بَعْدِ زَوْجٍ هُوَ الطَّلَاقُ الرَّابِعُ.

وَهَذَا اِِسْتِدْلَالٌ مَرْوِيٌّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمُصَنِّفِ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ (٤٨٥/٦) فَإِنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ طَلْقَيْنِ ثُمَّ اخْتَلَعَهَا قَالَتْ نَعَمْ يَنْكِحُهَا فَإِنَّ الْخَلْعَ لَيْسَ بِطَلَاقٍ، ذَكَرَ اللَّهُ الطَّلَاقَ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ وَآخِرَهَا، وَالْخَلْعُ فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ فَلَيْسَ الْخَلْعُ بِشَيْءٍ ثُمَّ قَالَ «الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فِيمَا سَأَلَكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ» [البقرة: ٢٢٩]



عَامِرِ بْنِ الْحَارِثِ فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ نَفَرَتْ مِنْهُ فَشَكَاَ إِلَى أَبِيهَا فَقَالَ: لَا أَجْمَعُ عَلَيْكَ فِرَاقَ أَهْلِكَ وَمَالِكَ.

وَقَدْ خَلَعْتُهَا مِنْكَ بِمَا أُعْطِيَتْهَا.

زَعَمَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ هَذَا كَانَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْعَرَبِ.

٢٢٩] ثُمَّ قَرَأَ ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وَقَدْ قَرَّرْنَا أَنَّهُ لَيْسَ بِطَلَاقٍ فِي «مَنْحَةِ الْغَفَّارِ حَاشِيَةِ ضَرْهِ النَّهَارِ»، وَوَضَحْنَا هُنَاكَ الْأَدْلَةَ، وَبَسَطْنَاهَا

ثُمَّ مِنْ قَالَ: إِنَّهُ طَلَاقٌ يَقُولُ: إِنَّهُ طَلَاقٌ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلزَّوْجِ الرُّجْعَةُ لَمْ يَكُنْ لِلْإِفْدَاءِ بِهَا فَائِدَةٌ، وَلِلْفَقْهَاءِ إِجْمَاعٌ طَوِيلَةٌ، وَفِرْعَوْنُ كَثِيرَةٌ فِي الْكُتُبِ الْفَقْهِيَّةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْخُلْعِ، وَمَقْصُودُنَا شَرْحُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ قَدْ زِدْنَا عَلَى ذَلِكَ مَا يَخْتِجُ إِلَيْهِ.

### ٣- جَوَازُ الْخُلْعِ لِقِيحِ الْوَجْهِ

١٠١٣- وَفِي رِوَايَةِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٢٠٥٧) «أَنَّ ثَابِتَ بْنَ قَيْسٍ كَانَ دَمِيمًا، وَأَنَّ امْرَأَتَهُ قَالَتْ: لَوْلَا مَخَافَةُ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ عَلَيَّ لَبَصَّقْتُ فِي وَجْهِهِ».

وَلِي رِوَايَةٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّ امْرَأَةً ثَابِتٍ أَنْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا يَجْتَمِعُ رَأْسِي وَرَأْسُ ثَابِتٍ أَبَدًا إِنِّي رَفَعْتُ جَانِبَ الْخِيَاءِ فَرَأَيْتُهُ أَقْبَلَ فِي عِدَّةٍ فَيَاذَا هُوَ أَشَدُّهُمْ سَوَادًا وَأَقْصَرُهُمْ قَامَةً، وَأَقْبَحُهُمْ وَجْهًا» الْحَدِيثُ [ص ٤٦١/٢]

فَصَرَّحَ الْحَدِيثُ بِسَبَبِ طَلِبِهَا الْخُلْعَ وَأَبَانَ.

### ٣- أَوَّلُ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ

١٠١٤- وَلَاخْمَدَ (٣/٤) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَّمَةَ: وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلَاخْمَدَ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَّمَةَ) بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ فَمَثَلُهُ سَاكِئَةٌ

(وَكَانَ ذَلِكَ أَوَّلَ خُلْعٍ فِي الْإِسْلَامِ) أَنَّهُ أَوَّلُ خُلْعٍ وَقَعَ فِي

عَصْرِهِ ﷺ.

وَقِيلَ: إِنَّهُ وَقَعَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَهُوَ أَنَّ عَامَرَ بْنَ الظَّرْبِ بَفَتْحِ الظَّاءِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الرَّاءِ ثُمَّ مُوَحَّدَةً زَوْجَ ابْنَتِهِ مِنْ ابْنِ أَخِيهِ



## ٢- باب أحكام الطلاق

هو لغة: حلُّ الوثاق مُشْتَقٌّ مِنَ الطَّلَاقِ، وَهُوَ الْإِسْأَالُ، وَالتَّرْكُ، وَفَلَانَ طَلَّقَ الْيَدَيْنِ بِالْخَيْرِ أَيُّ كَثِيرَ الْبَذْلِ وَالْإِسْأَالِ لَهَا بِذَلِكَ.

وفي الشرع: حلُّ عَقْدَةِ التَّزْوِيجِ

قال إمام الحرمين: هُوَ لَفْظٌ جَاهِلِيٌّ وَرَدَّ الْإِسْلَامُ بِتَقْرِيرِهِ.

## ١- أبغض الحلال الطلاق

١٠١٥- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ».

رواه أبو داود (٢١٨٧)، وابن ماجه (٢٠١٨) وصححه الحاكم (١٩٦/٢)، ورجح أبو حاتم إسناده [العلل: ٤٣١/١]

وكذا الدارقطني [كما في «الطهيمص» (٣٢٣/٢)]، والبيهقي (٣٢٢/٧) رجحا الإرسال.

الحديث فيه دليل على أن في الحلال أشياء مَبْغُوضَةٌ إِلَى اللَّهِ تعالى، وأن أبغضها الطلاق فيكون مجازاً عن كونه لا ثواب فيه، ولا قرابة في فعله، ومثل بعض العلماء المَبْغُوضُ مِنَ الْحَلَالِ بِالصَّلَاةِ الْكَتُوبَةِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ لِغَيْرِ غَيْرٍ.

وفي الحديث دليل على أنه يحسن تجنب إيقاع الطلاق ما وجد عنه مندوحة.

وقد قسم بعض العلماء الطلاق إلى الأحكام الخمسة:

فالحرām: الطلاق البدعي

والمكروه: الواقع لغير سبب مع استقامة الحال، وهذا هو القسم المَبْغُوضُ مَعَ حَلِّهِ.

## ٢- طلاق المرأة وهي حائض

١٠١٦- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ

حَائِضٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَرَّةٌ فَلْيَرَا جَعَلَهَا، ثُمَّ لَيْسَ بِهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ تَحِيضُ، ثُمَّ تَطْهَرُ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ بَعْدُ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يَمْسَ، فَبَلَكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥٣٢٢)، مسلم (١٤٧١)).

وفي رواية لمسلم (١٤٧١) (٥): «مَرَّةٌ فَلْيَرَا جَعَلَهَا، ثُمَّ لَيْسَ بِهَا مَرَّةً أَوْ خَامِلًا».

وفي رواية أخرى للبخاري (٥٢٥٣) «وَحِينَ تَطْلُقُ».

وفي رواية لمسلم (١٤٧١) (١):

قَالَ ابْنُ عُمَرَ: «أَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أَرَا جَعَلَهَا ثُمَّ أَمْسَكْتُهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ أَهْلَهَا حَتَّى تَطْهَرُ، ثُمَّ أَطْلَقْتُهَا قَبْلَ أَنْ أَمْسَهَا».

وَأَمَّا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ لَيْسَ أَمْرُكَ بِهِ مِنْ طَلَاقٍ امْرَأَتِكَ» -

وفي رواية أخرى [مسلم (١٤٧١) (١٤)]: قَالَ «عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَرَدُّهَا عَلَيَّ، وَلَمْ يَزَها شَيْءًا».

وقال «إِذَا طَهَّرْتَ فَلْيَطْلُقْ أَوْ لَيْسَ بِكَ»

في قوله (مرة فليراجعها) دليل على أن الأمر لابن عمر بالمراجعة النبي ﷺ، فإن عمر مأمور بالتبليغ عن النبي ﷺ إلى ابنه بأنه مأمور بالمراجعة فهو نظير قوله تعالى «قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ» [إبراهيم: ٣١] فإنه ﷺ مأمور بأن يأمرنا بإقامة الصلاة فنحن مأمورون من الله تعالى، وابن عمر كذلك مأمور من النبي ﷺ فلا يؤثم أن هذه المسألة من باب مسألة هل الأمر بالأمر بالشئ أمر بذلك الشئ، وإنما تلك المسألة مثل قوله ﷺ «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لَسَنِي» الحديث أبو داود (٤٩٥) لا مثل هذا.

وإذا عرفت أنه مأمور منه ﷺ بالمراجعة فهل الأمر للوجوب فتجب الرجعة أم لا

ذهب إلى الأول مالك، وهو رواية عن أحمد.

وصحح صاحب الهداية من الحنفية وجوبها، وهو قول داود، ودليلهم الأمر بها



قالوا: فإذا امتنع الرجل منها أدبه الحاكم فإن أصر على الامتناع ارتجع الحاكم عنه.

ودُخِبَ الجمهور إلى أنها مُسْتَحَبَّةٌ فقط.

قالوا: لأن ابتداء النكاح لا يجب فاستدامته كذلك فكان القياس قرينة على أن الأمر للنَدْبِ.

واجب بأن الطلاق لما كان مُحَرِّمًا في الحيض كان استدامته النكاح فيه واجبة.

وفي قوله (حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر) دليل على أنه لا يُطْلَقُ إلا في الطهر الثاني دون الأول.

وقد ذهب إلى تحريم الطلاق فيه مالك، وهو الأصح عند الشافعية.

ودُخِبَ أبو حنيفة إلى أن الانتظار إلى الطهر الثاني مندوب، وكذا عن أحمد مُسْتَدَلٌّ بقوله (وفي رواية لمسلم) أي عن ابن عمر «مَرَّةً فَلْيَرْجِعْهَا ثُمَّ يُطْلَقْهَا طَاهِرًا أَوْ حَائِضًا» فاطلق الطهر، ولأن التحريم إنما كان لأجل الحيض فإذا زال زال موجب التحريم فجاز طلاقها في هذا الطهر كما جاز في الذي بعده، وكما يجوز في الطهر الذي لم يَتَقَدَّمْ طلاق في حيض، ولا يخفى قُرب ما قالوه.

وفي قوله (قل أن يمس) دليل على أنه إذا طلق في الطهر بعد المس فإنه طلاق بدعي مُحَرَّمٌ، وبه صرح الجمهور.

وقال بعض المالكية: إنه يُجْبَرُ على الرجعة فيه كما إذا طلق، وهي حائض.

وفي قوله (ثم تطهر).

وقوله (طاهرًا) خلاف للفقهاء هل المراد به انتطاع الدَّمِ أو لا بُدَّ من الغسل.

فعن أحمد روايتان، والراجح أنه لا بُدَّ من اختيار الغسل لما مر في رواية النسائي (١٤٠/٦) «فَإِذَا اغْتَسَلَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا الْآخَرَى فَلَا يَمَسُّهَا حَتَّى يُطْلَقَهَا، وَإِنْ نَسَاءً أَنْ يُمَسِكَهَا أَمْسَكَهَا، وَهُوَ مُفسَّرٌ لقوله «طاهرًا» وقوله «ثم تطهر».

وقوله (فلنك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء) أي

أذن في قوله «فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» [الطلاق: ١] وفي رواية مسلم (١٤٧١/١٤) قال ابن عمر، «وَقَرَأَ النَّبِيُّ ﷺ «يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ» الآية».

وفي الحديث دليل على أن الأقراء الأطهار لإلزام بطلاقها في الطهر.

وقوله «فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» أي وقت ابتداء عِدَّتِهِنَّ.

وفي قوله (أو حائضًا) دليل على أن طلاق الحائض سُنيٌّ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الجمهور.

وَإِذَا عَرَفْتَ أَنَّ الطلاق البدعي منهى عنه مُحَرَّمٌ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ هَلْ يَقَعُ، وَيَتَعَدُّ بِهِ أَمْ لَا يَقَعُ؟ فَقَالَ الْجُمْهُورُ: يَقَعُ مُسْتَدَلٌّ بقوله في هذا الحديث (وفي أخرى) أي في رواية أخرى.

(للبخاري وحسب تظليقة) وهو يضم الحاء المهملة مبنية للمجهول من الحساب.

وَالْمَرَادُ جَنَلُهَا وَاحِدَةٌ مِنَ الثَّلَاثِ التَّطْلِيقَاتِ الَّتِي يَمْلِكُهَا الرُّوْجُ لِكُنْهَ لَمْ يَصْرَحْ بِالْفَاعِلِ هُنَا فَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ ابْنُ عُمَرَ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ، وَإِنْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فَهُوَ الْحُجَّةُ إِلَّا أَنْ قَدْ صَرَّحَ بِالْفَاعِلِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الرَّوَايَةِ كَمَا فِي مُسْنَدِ ابْنِ وَهْبٍ بِلفظ.

«وَرَأَى ابْنُ أَبِي ذُنْبٍ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهِيَ وَاحِدَةٌ».

وَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ [٩/٤] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذُنْبٍ، وَابْنُ إِسْحَاقَ جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ «هِيَ وَاحِدَةٌ».

وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ الْحَاسِبَ لَهَا هُوَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ طَرُقٍ يَقْوَى بَعْضُهَا بَعْضًا

(وفي رواية لمسلم قال ابن عمر) أي لما سأله سائل

(أَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنِي أَنْ أَرْجِعَهَا ثُمَّ أَمْسَكَهَا حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً أُخْرَى ثُمَّ أَمْسَكَهَا حَتَّى تَطْهَرَ ثُمَّ قِيلَ أَنْ أَمْسَهَا. وَأَمَا أَنْتَ طَلَّقْتَهَا ثَلَاثًا فَقَدْ عَصَيْتَ رَبَّكَ فِيمَا أَمَرَكَ بِهِ مِنْ طَلَاقِ امْرَأَتِكَ) دل على تحريم الطلاق في الحيض.



وقد يدلُّ قوله (أمرني أن أراجعتها) على وقوع الطلاق إذ الرجعة فرع الوقوع.

وفيهِ بحثٌ، وخالفهُ فيه طائوسٌ، والخوارجُ، والروافضُ، وحكاهُ في البحرِ عن الباقرِ والصادقِ والنَّاصرِ قالوا لا يقعُ شيءٌ.

ونصرَ هذا القولَ ابنُ حزمٍ، ورجَّحه ابنُ تيميةَ وابنُ القيمِ.

واستدلُّوا بقوله (وفي روايةٍ أخرى) أي لمسلمٍ عن ابنِ عمرَ (قال عبدُ اللهِ بنُ عمرَ فردَّها عليَّ، ولم يرَها شيئاً). وقال: إذا طهرتَ فليطلقْ أو ليمسكْ) ومثلهُ في روايةِ أبي داودَ «فردَّها عليَّ، ولم يرَها شيئاً» وإسنادهُ على شرطِ الصحيحِ

إلا أنَّه قالَ ابنُ عبدِ البرِّ في قوله، «ولم يرَها شيئاً» مُنْكَرٌ لم يقله غيرُ أبي الزُّبَيْرِ، وليسَ بحجَّةٍ فيما خالفهُ فيه مثلهُ فكيفَ بمن هو أثبتُ منه، ولو صحَّ لكانَ معناها، واللهُ اعلمُ، ولم يرَها شيئاً مُستقيماً لكونها لم تقعَ على السُّنَّةِ.

وقال الخطَّابيُّ في قالَ أهلُ الحديثِ لم يروِ أبو الزُّبَيْرِ حديثاً أنكرَ من هذا.

ويَحْتَمِلُ أن معناه لم يرَها شيئاً تحرمُ معه المراجعةَ أو لم يرَها شيئاً جازئاً في السُّنَّةِ ماضياً في الاختيارِ، وإن كانَ لازماً له.

ونقلَ البيهقيُّ في المعرفةِ (٥٤٣/٥) عن الشافعيِّ أنَّه ذَكَرَ روايةَ أبي الزُّبَيْرِ فقال: نافعٌ أثبتَ من أبي الزُّبَيْرِ والأثبتُ من الحديثينِ أولى أن يُؤخذَ بِهِ إذا تخالفا.

وقد وافقَ نافعاً غيرهُ من أهلِ الثَّبَتِ

قالوا: وحملَ قوله، «ولم يرَها شيئاً» على أنَّه لم يعدَّها شيئاً صواباً غيرَ خطيئٍ بل يُؤمرُ صاحبُه ألا يُقيِّمَ عليهُ لأنَّه امرؤه بالمراجعة، ولو كانَ طلقها طاهراً لم يُؤمرُ بذلكَ فهوَ كما يقالُ للرجلِ إذا أخطأ في فعله أو أخطأ في جوابه: إنَّه لم يصنعَ شيئاً، أي: لم يصنعَ شيئاً صواباً.

وقد اطَّاعَ ابنُ القيمِ في «الهدى» (٢٢١/٥) الكلامَ على نصرةِ عدمِ الوقوع، ولكنَّ بعدَ بُيُوتِ أنَّه عليهُ «حسبها تطليقة» تطيحُ كُلُّ عبارةٍ، ويضعُ كُلُّ صنيعٍ.

وقد كنَّا نفتي بعدمِ الوقوع، وكتبنا فيه رسالةً، وتوقفنا مُدَّةً

ثم رأينا وقوعه.

تنبيهٌ ثم إنَّه قويٌّ عندي ما كنتُ أقضي بِهِ أولاً من عدمِ الوقوعِ لأدلةٍ قويَّةٍ سقَّتها في رسالةٍ سَمَّيْناها «الدليلُ الشرعيُّ في عدمِ وقوعِ الطلاقِ البدعيِّ»، ومن الأدلةِ أنَّه منسوبٌ ومسمى لنسبِهِ إلى البدعة، وكُلُّ بدعةٍ ضلالةٌ، والضلالةُ لا تدخلُ في نفوذِ حُكْمٍ شرعيٍّ، ولا يقعُ بِهَا بَلٌّ هي باطلةٌ، ولأنَّ الرِّوَاةَ لحديثِ ابنِ عمرَ اتفقوا على أنَّ المسندَ المرفوعَ في الحديثِ غيرُ مذكورٍ فيه أنَّ النبيَّ ﷺ حسبَ تلكَ التَّطليقةِ على ابنِ عمرَ، ولا قالَ له قد وقعت، ولا رواه ابنُ عمرَ مرفوعاً بل في صحيحِ مُسلمٍ [(١٤٧١)(١)] ما دلَّ على أنَّ وقوعها إنما هو رأيُ لابنِ عمرَ وأنَّه سئلَ عن ذلكَ فقال: «ومالي لا أعْتَدُ بِهَا، وإن كنتُ قد عجزتُ، واستحمتُ».

وهذا يدلُّ على أنَّه لا يُعلمُ في ذلكَ نصّاً نبوياً لأنَّه لو كانَ عندهُ لم يتركْ روايتهُ، وتعلَّقَ بهيْوَ العلةِ العليَّةِ فإنَّ العجزَ والحقنَ لا مدخلَ لهما في صحَّةِ الطلاقِ، ولو كانَ عندهُ نصٌّ نبويٌّ لقالَ: ومالي لا أعْتَدُ بِهَا.

وقد أمرني رسولُ اللهِ ﷺ أن أعْتَدُ بِهَا.

وقد صرحَ الإمامُ الكَبِيرُ أحمدُ بنُ إبراهيمَ الوَزيْرُ بأنَّه قد اتَّفَقَ الرِّوَاةُ على عدمِ رفعِ الوقوعِ في الرِّوَايةِ إليه ﷺ.

وقد ساقَ السيّدُ مُحَمَّدُ ميتَ عشرةَ حجَّةٍ على عدمِ وقوعِ الطلاقِ البدعيِّ، ولخصَّناها في رسالتنا المذكورة، وبعدَ هذا نعرفُ رُجوعنا عمَّا هنا فليحقِّقْ هذا في نسخِ «سَبيلِ السَّلامِ».

وأما الاستِدلالُ على الوقوعِ بقوله «فليراجعها»، ولا رجعةَ إلا بعدَ طلاقٍ فهوَ غيرُ ناهضٍ لأنَّ الرجعةَ المقيَّدةَ بغيرِ الطلاقِ عُرِفَ شرعيٌّ متأخراً إذ هي لغةُ أعمُّ من ذلكَ.

ودلَّ الحديثُ على تحريمِ الطلاقِ في الحيضِ.

وبأنَّ الرجعةَ يستَقِلُّ بِهَا الرُّوجُ من دُونِ رضا المرأةِ والوليِّ لأنَّه جُعِلَ ذلكَ إليه، ولقوله تعالى «ويُنعزلهنَّ أختُ برذَهنَّ» في ذلكَ «البقرة: ٢٢٨»

وبأنَّ الحاملَ لا تحيضُ لقوله «ظاهراً أو حاملاً» فدُلَّ على أنَّها لا تحيضُ لإطلاقِ الطلاقِ فيه.



إلا أنه لم يشتهر النسخُ بقي الحُكْمِ المنسوخِ معمولاً به إلى أن أنكره عُمرُ.

(قلت): إن جئت رواية النسخ فذاك وإلا، فإنه يُضعفُ هذا قولُ عُمرُ «إن الناسَ قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة» إلخ، فإنه واضحٌ في أنه رأيٌ محضٌ لا سُنَّةٌ فيه وما في بعضِ الفاظِهِ عندَ مُسلمٍ ((١٧٢)(١٧)) أنه قال ابنُ عباسٍ لأبي الصَّهْبَاءِ «لما تبايعَ الناسُ في الطَّلَاقِ في عهدِ عُمرَ فاجازهُ عليهم».

(ثانيها): أن حديثَ ابنِ عباسٍ هذا مُضطربٌ

قال القرطبيُّ في شرح مُسلمٍ (٢٤١/٤): وقع فيه مع الاختلافِ على ابنِ عباسٍ الاضطرابُ في لفظِهِ فظاهرُ سياقه أن هذا الحُكْمَ منقولٌ عن جميعِ أهلِ ذلكِ العصرِ والعادةُ تقتضي أن يظهرَ ذلكُ ويشترَ، ولا ينفردُ به ابنُ عباسٍ، فهذا يقتضي التوقفَ عن العملِ بظاهرِهِ إذا لم يقتضِ القطعُ بطلانَهُ ا هـ.

(قلت): وهذا مُجردُ استبعادٍ، فإنه كم من سُنَّةٍ وحادثةٍ انفردَ بها راوٍ، ولا يضُرُّ شيئاً مثلُ ابنِ عباسٍ حبرِ الأُمّةِ ويؤيدُ ما قاله ابنُ عباسٍ من أنها كانتِ الثلاثُ واحدةً ما يأتي من حديثِ أبي رُكانةَ، وإن كان فيه كلامٌ وسيأتي.

(الثالثُ): أن هذا الحديثَ وردَ في صورةٍ خاصةٍ هي قولُ المطلقِ: أنت طالق أنت طالق وذلك أنه كان في عصرِ النبوةِ وما بعدهُ حالُ الناسِ معمولاً على السَّلامَةِ والصدقِ فيقول قولٌ من ادَّعى أن اللَّفْظَ الثاني تأكيدٌ للأوّلِ لا تأسيسُ طلاقٍ آخرَ ويصدقُ في دعواه فلما رأى عُمرُ تغيّرَ أحوالِ الناسِ وغلبةِ الدُّعَاوى الباطلةِ رأى من المصلحةِ أن يجري التَّكَلُّمَ على ظاهرِ قولِهِ، ولا يصدقُ في دعوى ضميرِهِ.

وهذا الجوابُ ارتضاهُ القرطبيُّ

قال النووي: هو أصحُّ الأجوبةِ.

(قلت): ولا يخفى أنه تقريرٌ لِكَوْنِ نَهْيِ عُمرَ رأياً محضاً ومع ذلكَ فالناسُ مُختلفونَ في كُلِّ عصرٍ فيهِمُ الصادقُ والكاذبُ وما يُعرفُ ما في ضميرِ الإنسانِ إلا من كلامِهِ فيقبلُ قوله، وإن كان مُبطلاً في نفسِ الأمرِ فيحكّمُ بالظاهرِ واللهُ

وأوجبَ بالِ حَيْضِ الحامِلِ لما لم يَكُنْ لَهُ أثرٌ في تطويلِ العدةِ لم يُعْتَبَرِ لأنَّ عدتها بوضعِ الحملِ، وإنْ أقرَّ في العدةِ هي الأطهارُ.

قال الغزاليُّ: ويستثنى من تحريمِ طلاقِ الحائضِ طلاقُ المخالعةِ لأنَّ النبيَّ ﷺ لم يَنْفَصِلْ حالُ امرأةٍ ثابتٍ هل هي طاهرةٌ أو حائضٌ مع أمرِهِ لَهُ بالطلاقِ

والشافعيُّ يذهبُ إلى أن تركَ الانفصالِ في مقامِ الاختِمَالِ ينزلُ منزلةَ العمومِ في القالِ.

### ٣- طلاق الثلاث مرة واحدة

١٠١٧- وَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَاةٌ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ؟ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ».

(رواه مُسلمٌ (١٤٧٢)).

(وعن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما قال «كانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَسَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أُنَاةٌ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةُ أَيْ مُهْلَةً (فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ».

(رواه مُسلمٌ).

الحديثُ ثابتٌ من طرقٍ عن ابنِ عباسٍ. وقد استشكلَ أنه كيف يصحُّ من عُمرَ مخالفةُ ما كانَ في عصرِهِ ﷺ ثُمَّ في عصرِ أبي بَكْرٍ ثُمَّ في أوّلِ أيامِهِ.

وظاهرُ كلامِ ابنِ عباسٍ أنه كانَ الإجماعُ على ذلكِ.

وأوجبَ عنه بسنّةٍ أجوبةٌ:

(الأوّلُ): أنه كانَ الحُكْمُ كذلكِ ثُمَّ نُسخَ في عصرِهِ ﷺ، فقد أخرجَ أبو داودَ (٢١٩٥) من طريقِ يزيدِ النُّحَويِّ عن عِكْرَمَةَ عن ابنِ عباسٍ قال: كانَ الرُّجُلُ إذا طَلَّقَ امرأَتَهُ، فَهُوَ أَحَقُّ بِرَجْعَتِهَا، وَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَنُسَخَ ذَلِكَ ا هـ.



يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ مَعَ أَنْ ظَاهَرَ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ «طَلَاكَ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ» أَنَّهُ كَانَ ذَلِكَ بِلَايَةٍ عَابَرَةٍ وَقَعَتْ.

(الرابع): أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ «كَانَ طَلَاكَ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً» أَنَّ الطَّلَاكَ الَّذِي كَانَ يُوقَعُ فِي عَهْدِهِ ﷺ وَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ إِنَّمَا كَانَ يُوقَعُ فِي الْغَالِبِ وَاحِدَةً لَا يُوقَعُ ثَلَاثًا فَمَرَّادُهُ أَنَّ هَذَا الطَّلَاكَ الَّذِي تُوقَعُونَهُ ثَلَاثًا كَانَ يُوقَعُ فِي ذَلِكَ الْعَهْدِ وَاحِدَةً فَيَكُونُ قَوْلُهُ «فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ» بِمَعْنَى لَوْ أَجْرَيْنَاهُ عَلَى حُكْمٍ مَا شَرَعَ مِنْ وَقُوعِ الثَّلَاثِ.

وَهَذَا الْجَوَابُ يَنْزِلُ عَلَى قَوْلِهِ اسْتَمْعَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ تَزُولُ قَرِيبًا مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ وَيَكُونُ مَعْنَاهُ الْإِخْبَارُ عَنْ اخْتِلَافِ عَادَاتِ النَّاسِ فِي إِسْقَاعِ الطَّلَاكِ لَا فِي وَقُوعِهِ فَالْحُكْمُ مُتَقَرَّرٌ.

وَقَدْ رَجَّحَ هَذَا التَّأْوِيلَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِي زُرْعَةَ وَكَذَلِكَ الْبَيْهَقِيُّ أَخْرَجَهُ عَنْهُ (٣٣٨/٧)

قَالَ: مَعْنَاهُ أَنَّ مَا تُطْلَقُونَ أَنْتُمْ ثَلَاثًا كَانُوا يُطْلَقُونَ وَاحِدَةً.

(قُلْتُ): وَهَذَا يَتِمُّ إِنْ اتَّفَقَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ إِرسَالُ ثَلَاثِ تَطْلِيقَاتٍ دَفْعَةً وَاحِدَةً وَحَدِيثُ أَبِي رُكَانَةَ (٢١٩٦)، وَسَيَاتِي بِرَقْم (١٠٠٩) وَغَيْرُهُ يَدْفَعُهُ وَيُنِيرُهُ عَنْهُ قَوْلُ عُمَرَ «فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ»، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَضَى فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ حَتَّى رَأَى إِمضَاءَهُ، وَهُوَ دَلِيلٌ وَقُوعِهِ فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ لِكُنْهٍ لَمْ يَمْضِ فَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ كَانَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ دَفْعَةً نَادِرًا فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ.

(الخامس): أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ «كَانَ طَلَاكَ الثَّلَاثِ» لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ، فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا الْجَوَابُ ضَعِيفٌ لِمَا تَقَرَّرَ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ وَأَصُولِ الْفَقْهِ أَنَّ «كُنَّا نَفْعَلُ» - وَكَانُوا يَفْعَلُونَ» لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ.

(السادس): أَنَّهُ أُرِيدَ بِقَوْلِهِ «طَلَاكَ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً» هُوَ لَفْظُ الثَّبَّةِ إِذَا قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ الثَّبَّةُ وَكَمَا سَيَأْتِي فِي حَدِيثِ رُكَانَةَ [بِرَقْم (١٠٠٩)] فَكَانَ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ ذَلِكَ قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِالْوَاحِدَةِ وَبِالثَّلَاثِ فَلَمَّا كَانَ فِي عَصْرِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ التَّفْسِيرُ بِالْوَاحِدَةِ

قِيلَ: وَأَشَارَ إِلَى هَذَا الْبَخَارِيُّ، فَإِنَّهُ أَدْخَلَ فِي هَذَا الْبَابِ الْأَنْبَارَ الَّتِي فِيهَا الثَّبَّةُ وَالْأَحَادِيثُ فِيهَا التَّصْرِيحُ بِالثَّلَاثِ كَأَنَّهُ

يُشِيرُ إِلَى عَدَمِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَأَنَّ الثَّبَّةَ إِذَا أُطْلِقَتْ حُمِلَتْ عَلَى الثَّلَاثِ إِلَّا إِذَا أَرَادَ الْمُطَلَّقُ وَاحِدَةً فَيَقْبَلُ فَرَوَى بَعْضُ الرُّوَالَةِ الثَّبَّةَ بِلَفْظِ الثَّلَاثِ يُرِيدُ أَنَّ أَصْلَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «كَانَ طَلَاكَ الثَّبَّةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَهْدِ أَبِي بَكْرٍ» إِلَى آخِرِهِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى بَعْدَ هَذَا التَّأْوِيلِ وَتَوْهِيمِ الرَّاوي فِي التَّيْدِيلِ وَيَبْعُدُهُ أَنَّ الطَّلَاكَ بِلَفْظِ الثَّبَّةِ فِي غَايَةِ الدُّوْرِ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا وَقَعَ كَيْفَ وَقَوْلُ عُمَرَ «قَدْ اسْتَمْعَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ أَنَاةٌ» يَدُلُّ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ أَيْضًا فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّ هَذَا رَأْيَ مَنْ عُمَرَ تَرَجَّحَ لَهُ كَمَا مَنَعَ مِنْ مُنْعَةِ الْحُجِّ وَغَيْرِهَا وَكُلُّ أَحَدٍ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ غَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وَكُونُهُ خَالَفَ مَا كَانَ عَلَى عَهْدِهِ ﷺ، فَهُوَ نَظِيرُ مُنْعَةِ الْحُجِّ بِلَا رَبِّهِ وَالتَّكْلُفَاتِ فِي الْأَجُوبَةِ لِيُوَافِقَ مَا ثَبَتَ فِي عَصْرِ النُّبُوَّةِ لَا يَلِيقُ، فَقَدْ ثَبَتَ عَنْ عُمَرَ أَجْهَازَاتٍ يَعْصُرُ تَطْلِيقَهَا عَلَى ذَلِكَ نَعَمْ إِنْ ائْتَمَّنَ التَّطْبِيقُ عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ، فَهُوَ الْمَرَادُ.

١٠١٨- وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْلٍ ﷺ قَالَ: «أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا، فَقَامَ غَضْبَانٌ ثُمَّ قَالَ: أَيْلَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ حَتَّى قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَقْتَلُهُ؟

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٤٢٧/٩) وَزَوَّادُهُ مُوَفَّقُونَ.

(وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَيْلٍ ﷺ) ابْنِ أَبِي رَافِعٍ الْأَنْصَارِيِّ الْأَشْهَلِيِّ

وُلِدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّثَ عَنْهُ أَحَادِيثُ قَبَالَ الْبَخَارِيِّ: لَهُ صُحْبَةٌ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ لَا نَعْرِفُ لَهُ صُحْبَةً وَذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي التَّابِعِينَ

وَكَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَتِسْعِينَ.

وَقَدْ تَرَجَّمَ لَهُ أَحَدٌ فِي مُسْتَدْرَكِهِ وَأَخْرَجَ لَهُ أَحَادِيثَ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ صَرَّحَ فِيهِ بِالسَّمَاعِ

(قَالَ) «أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا فَقَامَ غَضْبَانٌ ثُمَّ قَالَ: أَيْلَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ



حَتَّى قَامَ رَجُلٌ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَقْتُلُهُ رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَرَوَاهُ مُؤْتَقُونَ.

الحديث دليل على أن جمع الثلاث التطلقات بدعة واختلف العلماء في ذلك

فذهب الهادوية وأبو حنيفة ومالك إلى أنه بدعة

وذهب الشافعي وأحمد والإمام يحيى إلى أنه ليس بدعة، ولا مكروه

واستدل الأولون بغضبه ﷺ وبقره «أَلْتَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ» وما أخرجه سعيد بن منصور [سنه ٣٠٢/١] بسند صحيح عن أنس أن عمر كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره ضرباً وكأنه أخذ حرمة من قوله ﷺ «أَلْتَعَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ».

استدل الآخرون بقوله تعالى «فَطْلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ» [الطلاق: ١] وبقره «الطلاق مرتان» [الطلاق: ٢٢٩] وبما يأتي في حديث اللعان أنه طلقها الزوج ثلاثاً بحضرة ﷺ ولم يكره عليه.

واجب بأن الآيتين مطلقتان والحديث صريح بتحريم الثلاث فتقيد به الآيتان

وبأن طلاق الملاعن لزوجته ليس طلاقاً في علمه؛ لأنها بانت بمجرّد اللعان كما يأتي.

واعلم أن حديث عمود لم يكن فيه دليل على أنه ﷺ أمضى عليه الثلاث أو جعلها واحدة، وإنما ذكره المصنف إخباراً بأنها قد وقعت التطلقات الثلاث في عصره.

١٠١٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: «طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَّ رُكَانَةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَاجِعِ امْرَأَتَكَ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَقْتُهَا ثَلَاثًا قَالَ: قَدْ عَلِمْتَ، رَاجِعِهَا».

رواه أبو داود (٢١٩٦).

وفي لفظ لأحمد (٢٦٥/١): «طلق أبو ركانة امرأته في مجلس واحد ثلاثاً، فخرن عليها، فقال له رسول الله ﷺ: فإنها واحدة».

وفي سندهما ابن إسحاق. وفيه مقال.

وقد روى أبو داود (٢٢٠٦) من وجه آخر أحسن منه: «أن ركانة طلق امرأته سائمة أبة، فقال: والله ما أردت بها إلا واحدة، فردّها إليه النبي ﷺ».

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «طلق أبو ركانة» بضمّ الراء وبعد الألف نون

أم ركانة، فقال النبي ﷺ راجع امرأتك، فقال: أنسي طلقها ثلاثاً قال قد علمت راجعها» رواه أبو داود وفي لفظ لأحمد أي عن ابن عباس «طلق ركانة امرأته في مجلس واحد ثلاثاً فخرن عليها، فقال له رسول الله ﷺ، فإنها واحدة» وفي سندهما أي حديث أبي داود وحديث أحمد (ابن إسحاق) أي محمد صاحب السيرة (وفي مقال) قد حققنا في «ثمرات النظر في علم أهل الأثر» وفي «إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد» عدم صحة القدر بما يجرح روايته.

(وقد رواه أبو داود من وجه آخر أحسن منه «أن ركانة طلق امرأته سائمة») بالسین المهملة - تصغير سومة

(«أبنة»، فقال: والله ما أردت بها إلا واحدة فردّها إليه النبي ﷺ) وأخرجه أبو يعلى [سنه ١٥٣٧] وصححه وطرقه كلها من رواية محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس.

وقد عمل العلماء بمثل هذا الإسناد في عدو من الأحكام مثل حديث «أنه ﷺ رد ابنته على أبي العاصي بالنكاح الأول» تقدّم [برقم ٩٤٥].

وقد صححه أبو داود؛ لأنه أخرجه أيضاً من طريق أخرى وهي التي أشار إليها المصنف بقوله أحسن منه وهي أنه أخرجه من حديث نافع بن عجير بن عبد يزيّد بن ركانة أن ركانة الحديث.

وصححه أيضاً ابن جبان [«صحيحه» (٤٢٧٤)] والحاكم (١٩٩/٢).

وفي خلاف بين العلماء بين مصحح ومضعف

والحديث دليل على أن إرسال الثلاث التطلقات في مجلس واحد يكون طلاقاً واحدة.



وقد اختلف العلماء في المسألة على أربعة أقوال:

الأول: إنه لا يقع بها شيء لأنه طلاق بدعي وتقدم ذكرهم وأدلتهم.

الثاني: إنه يقع به الثلاث وإليه ذهب عمرُ وابنُ عباسٍ وعائشةُ وروايةُ عن عليٍّ والفقهاء الأربعة وجهورُ السلف والخلف واستدلوا بآيات الطلاق، وأنها لم تفرق بين واحدة، ولا ثلاث.

واجب بما سلف أنها مطلقات تحتمل التثنية بالأحاديث واستدلوا بما في الصحيحين [البخاري (٥٢٥٩)، مسلم (١٤٩٢)] «أن غوثيراً العجلائي طلق امرأته ثلاثاً بحضرتي ﷺ ولم ينكر عليهما» فدل على إباحة جمع الثلاث وعلى وقوعها.

واجب بأن هذا التفسير لا يدل على الجواز، ولا على وقوع الثلاث؛ لأن التثنية إنما هو فيما يكون في طلاق رافع لنكاح كان مطلوب الدوام والملاعن أوقع الطلاق على ظن أنه بقي له إسكانها ولم يعلم أنه باللعان حصلت فرقة الأبد سواء كان فراقه بنفس اللعان، أو بتفريق الحاكم، فلا يدل على المطلوب.

واستدلوا بما في المتفق عليه [مسلم (١٤٨٠)] ولم يخرج البخاري أيضاً في حديث «فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً، وأنه ﷺ لما أخبر بذلك قال: ليس لها نفقة وعليها العدة».

واجب بأنه ليس في الحديث تصريح بأنه أوقع الثلاث في مجلس واحد، فلا يدل على المطلوب.

قالوا: عدم استيفائهم ﷺ هل كان في مجلس، أو مجالس دال على أنه لا فرق في ذلك ويجب عنه بأنه لم يستفصل؛ لأنه كان الواقع في ذلك العصر غالباً عدم إرسال الثلاث كما تقدم وقولنا: غالباً لئلا يقال: قد أسلفنا أنها وقعت الثلاث في عصر النبوة؛ لأننا نقول: نعم لكن نادراً ومثل هذا ما استدلوا به من حديث عائشة «أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً فتروجت فطلق الآخر فسئل رسول الله ﷺ: أتجل لالأول؟ قال لا حتى يذوق عسيلتها».

أخرجه البخاري (٥٢٦١).

والجواب عنه هو ما سلف ولهم أدلة من السنن فيها ضعف، فلا تقوم بها حجة، فلا نعظم بها حجم الكتاب. وكذلك ما استدلوا به من فتاوى الصحابة أقوال أفراد لا تقوم بها حجة.

(القول الثالث): أنها تقع بها واحدة رجعية، وهو مروى عن عليٍّ وابن عباسٍ وذهب إليه الهادي والقاسم والصادق والباقر ونصره أبو العباس بن تيمية وتبعه ابن القيم تلميذه على نصره واستدلوا بما مر من حديثي ابن عباسٍ وهما صريحان في المطلوب وبأن أدلة غيره من الأقوال غير ناهضة أما الأول والثاني فلما عرفت ويأتي ما في غيرهما.

(القول الرابع): أنه يفرق بين المدخول بها وغيرها فتقع الثلاث على المدخول بها وتقع على غير المدخول بها واحدة، وهو قول جماعة من أصحاب ابن عباسٍ وإليه ذهب إسحاق بن راهوية.

استدلوا بما وقع في رواية أبي داود (٢١٩٩) «أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ الحديث».

وبالقياس، فإنه إذا قال: أنت طالق. بانت منه بذلك، فإذا أعاد اللفظ لم يصادف علماً للطلاق فكان لغواً.

واجب بما مر من ثبوت ذلك في حق المدخولة وغيرها فمفهوم حديث أبي داود لا يقاوم عموم أحاديث ابن عباسٍ.

واعلم أن ظاهر الأحاديث أنه لا فرق بين أن يقول أنت طالق ثلاثاً أو يكرر هذا اللفظ ثلاثاً.

وفي كتب الفروع أقوال وخلاف في التفرقة بين الألفاظ لم تستند إلى دليل واضح.

وقد أطلأ الباحثون في الفروع في هذه المسألة الأقوال.

وقد أطبق أهل المذاهب الأربعة على وقوع الثلاث متتابعة لإمضاء عمر لها واشتد نكيرهم على من خالف ذلك وصارت هذه المسألة علماً اعتدلتهم للرأفة والمخالفين وعوقب بسببها الفتيا بها شيخ الإسلام ابن تيمية وطيف بتلميذيه الحافظ ابن القيم على جمل بسبب الفتوى بعدم وقوع الثلاث، ولا يخفى أن



هذِهِ حُضْ عَصِيَّةٌ شَدِيدَةٌ فِي مَسْأَلَةِ فِرْعَوِيَّةٍ قَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا سَلَفُ الْأُمَّةِ وَخَلَفُهَا، فَلَا نَكِيرَ عَلَى مَنْ ذَهَبَ إِلَى قَوْلٍ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُخْتَلَفِ فِيهَا كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ وَهَاهُنَا يَتَمَيَّزُ الْمَصْنُفُ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ فُحُولِ النَّظَارِ وَالْإِتْقَاءِ مِنَ الرِّجَالِ.

#### ٤ - لا هزل في النكاح والطلاق والرجعة

١٠٢٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ، وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ: النِّكَاحُ، وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ».

رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (أَبُو دَاوُدَ (٢١٩٤)، التِّرْمِذِيُّ (١١٨٤)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٣٩) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٩٧/٢).  
وَلِي رِوَايَةً لِابْنِ عُديٍّ «الْكَامِلُ» (٢٠٣٣/٩) مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٍ «الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَالنِّكَاحُ».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ جِدُّهُنَّ جِدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جِدٌّ النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالرَّجْعَةُ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (لِابْنِ عُديٍّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ ضَعِيفٍ الطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ وَالنِّكَاحُ).

وَقَدْ بَيَّنَّ مَعْنَاهَا قَوْلُهُ:

١٠٢١ - وَلِلْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - رَفَعَهُ «لَا يَجُوزُ اللَّعِبُ فِي ثَلَاثٍ: الطَّلَاقُ، وَالنِّكَاحُ، وَالْعَتَاقُ، فَمَنْ قَالَهُنَّ، فَقَدْ وَجِبَ» وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ.

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَلِلْحَارِثِ بْنِ أَبِي أُسَامَةَ مِنْ حَدِيثِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ يَرْفَعُهُ «لَا يَجُوزُ اللَّعِبُ فِي ثَلَاثٍ: الطَّلَاقُ وَالنِّكَاحُ وَالْعَتَاقُ فَمَنْ قَالَهُنَّ، فَقَدْ وَجِبَ» وَسَنَدُهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ ابْنَ لَهِيْعَةَ وَفِيهِ انْقِطَاعٌ أَيْضًا

وَالْأَحَادِيثُ دَلَّتْ عَلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ مِنَ الْهَازِلِ، وَأَنَّهُ لَا يَخْتِجُ إِلَى النِّيَّةِ فِي الصَّرِيحِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْهَادِيَّةُ وَالْحَفِيزَةُ وَالشَّافِعِيَّةُ

وَذَهَبَ أَحَدُ النَّاصِرِ وَالصَّادِقِ وَالْبَاقِرِ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ

النِّيَّةِ لِعُمُومِ حَدِيثِ الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ عَامٌ خَصَّهُ مَا ذُكِرَ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي الْعِتْقِ.

#### ٥ - تجاوز الله عن وساوس الأمة إلا أن تعمل بها

١٠٢٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ، أَوْ تَكَلِّمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبَخَارِيُّ (٥٢٦٩)، مُسْلِمٌ (١٢٧)).

وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٤٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ «عَمَّا تَوَسَّسُ بِهِ صُدُورُهَا» بَدَلًا مَا «حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا».

وَزَادَ فِي آخِرِهِ «وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ»

قَالَ الْمَصْنُفُ [فَهَّجَ الْبَارِي] (١٦١/٥) وَأَطْلَقَ الزِّيَادَةُ هَذِهِ مُدْرَجَةً كَأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى هِشَامِ بْنِ عَمَّارٍ مِنْ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ بِحَدِيثِ النَّفْسِ، وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ وَرَوِيَّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَالزُّهْرِيِّ وَرِوَايَةً عَنْ مَالِكٍ بَأَنَّهُ إِذَا طَلَّقَ فِي نَفْسِهِ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَقَوَاهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بِأَنَّهُ مِنْ اعْتَقَدَ الْكُفْرَ بَقَلْبِهِ وَمَنْ أَصْرَ عَلَى الْمَعْصِيَةِ أَيْمَ وَكَذَلِكَ مَنْ قَذَفَ مُسْلِمًا بَقَلْبِهِ وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْقَلْبِ دُونَ اللِّسَانِ.

وَيَجِبُ عَنْهُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ أَخْبَرَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى بَأَنَّهُ لَا يُؤَاخِذُ الْأُمَّةَ بِحَدِيثِ نَفْسِهَا، وَأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ «لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا» [البقرة: ٢٨٦] وَحَدِيثُ النَّفْسِ يُخْرِجُ عَنِ الْوُسْعِ نَعَمَ الْاسْتِزْسَالِ مَعَ النَّفْسِ فِي بَاطِلِ أَحَادِيثِهَا يُصَيِّرُ الْعَبْدَ عَازِمًا عَلَى الْفِعْلِ فَيَخَافُ مِنْهُ الْوُقُوعُ فِيمَا يَحْرُمُ، فَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُسَارَعَ بِقَطْعِهِ إِذَا خَطَرَ.

وَأَمَّا اخْتِجَاجُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ بِالْكَفْرِ وَالرِّيَاءِ، فَلَا يَخْفَى أَنَّهُمَا مِنْ أَعْمَالِ الْقَلْبِ فَهُمَا مَخْصُوصَانِ مِنَ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ الْإِعْقَادَ وَقَصْدَ الرِّيَاءِ قَدْ خَرَجَا عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ.

وَأَمَّا الْمَصْرُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ فَالْإِثْمُ عَلَى عَمَلِ الْمَعْصِيَةِ الْمُتَقَدِّمِ



على الإصرار، فإنه دال على أنه لم يتب عنها واستندل به على أن من كتب الطلاق طَلَّقَ امرأته؛ لأنه عزم بقلبه وعمل بكتابه، وهو قول الجمهور وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك وسيأتي.

### ٦- العفو عن الخطأ والنسيان والإكراه

١٠٢٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَضَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٤٥) وَالتَّحَاكُمُ (١٩٨/٢).

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ (العلل: (٤٣١/١)): لَمْ يَكُنْ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ فِي «الرَّوْضَةِ» فِي تَعْلِيلِ الطَّلَاقِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَكَذَا قَالَ فِي أَوَاخِرِ الْأَرْبَعِينَ (٣٩) لَهُ أَهـ.

وللحديث أسانيد.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ: إِنَّهُ سَأَلَ أَبَاهُ عَنْ أَسَانِيدِهِ، فَقَالَ هَذِهِ أَحَادِيثٌ مُتَكَرِّرَةٌ كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي الْعِلَلِ (٥٦١/١): سَأَلْتُ أَبِي عَنْهُ فَأَنْكَرَهُ جَدًّا.

وَقَالَ: لَيْسَ يُرَوَّى هَذَا إِلَّا عَنِ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

وَنَقَلَ الْخَلَّالُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ مَرْفُوعٌ، فَقَدْ خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ فِي قَتْلِ النَّفْسِ الْخَطِيئَةَ: الْكَفَّارَةَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأَحْكَامَ الْآخِرِيَّةَ مِنَ الْعِقَابِ مَعْفُودَةٌ عَنِ الْأُمَّةِ الْمُحَدَّثَةِ إِذَا صَدَرَتْ عَنْ خَطِيئَةٍ أَوْ نَسْيَانٍ، أَوْ إِكْرَاهٍ.

وَأَمَّا آيَتَاءُ الْأَحْكَامِ وَالْآثَارِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَيْهَا، فَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فَاخْتَلَفُوا فِي طَلَاقِ النَّاسِي نَعْنِ الْحَسَنَ أَنَّهُ كَانَ يَرَاهُ كَالْعَمْدِ إِلَّا إِذَا اشْتَرَطَ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٧٢/٤) عَنْهُ وَعَنْ عَطَاءٍ.

وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ طَلَاقًا لِلْحَدِيثِ

وَكَذَا ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ طَلَاقُ الْخَاطِئِ

وَعَنِ الْحَنْفِيَّةِ يَقَعُ

وَاخْتَلَفَ فِي طَلَاقِ الْمُكْرَهَةِ فَعِنْدَ الْجَمَاهِيرِ لَا يَقَعُ.

وَيُرَوَّى عَنِ النَّخَعِيِّ وَبِهِ قَالَتِ الْحَنْفِيَّةُ أَنَّهُ يَقَعُ وَاسْتَدَلَّ

الْجُمْهُورُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَّا مَن أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ [النحل: ١٠٦].

وَقَالَ عَطَاءٌ: الشُّرْكَ أَكْظَمُ مِنَ الطَّلَاقِ

وَقَرَّرَ الشَّافِعِيُّ اسْتِدْلَالَ بَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا وَضَعَ الْكُفْرَ

عَمَّنْ تَنَلَّظَ بِهِ حَالِ الْإِكْرَاهِ وَأَسْقَطَ عَنْهُ أَحْكَامَ الْكُفْرِ كَذَلِكَ

سَقَطَ عَنِ الْمُكْرَهَةِ مَا دُونَ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ الْأَكْظَمَ إِذَا سَقَطَ سَقَطَ مَا هُوَ دُونُهُ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِ.

### ٧- تحريم الزوجة ليس طلاقاً

١٠٢٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا حَرَّمَ امْرَأَتَهُ

لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٦٦).

وَلِسَلِيمٌ (١٤٧٣) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَهُوَ يَحِبُّ يَكْفُرُهَا.

الْحَدِيثُ مَوْقُوفٌ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ تَحْرِيمَ الزَّوْجَةِ لَا يَكُونُ طَلَاقًا، وَإِنْ كَانَ يَلْزَمُ فِيهِ كُفَّارَةٌ يَمِينٌ كَمَا دَلَّتْ لَهُ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ فَمَرَاةُ «لَيْسَ بِشَيْءٍ» لَيْسَ بِطَلَاقٍ لِأَنَّهُ لَا حُكْمَ لَهُ أَصْلًا.

وَقَدْ أَخْرَجَ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ بِلَفْظٍ «وَإِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَإِنَّمَا هِيَ يَمِينٌ يَكْفُرُهَا» فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ «لَيْسَ بِشَيْءٍ» أَنَّهُ لَيْسَ بِطَلَاقٍ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ لَا يَلْزَمُ فِيهِ شَيْءٌ وَتَكُونُ رِوَايَةُ أَنَّهُ يَمِينٌ رِوَايَةً أُخْرَى فَيَكُونُ لَهُ قَوْلَانِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

وَالْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا السَّلَفُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْخَلَفَ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمُتَحَدِّثِينَ حَتَّى بَلَغَتْ الْأَقْوَالُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشْرٍ



قولا أصولاً وَتَفَرَّعَتْ إِلَى عَشْرِينَ مَذْهَباً:

(الأول): أَنَّهُ لَعَوٌ لَا حُكْمَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ وَقَوْلُ الظَّاهِرِيَّةِ وَالْحِجَّةُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ التَّحْرِيمَ وَالتَّحْلِيلَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَمَا قَالَ «وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ» [البحر: ١١٦].

وَقَدْ قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ «لِمَ تَحْرِمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ» [التحریم: ١].

وَقَالَ تَعَالَى «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ» [المائدة: ٨٧]

قَالُوا: وَلَئِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَحْلِيلِ الْحَرَامِ وَتَحْرِيمِ الْحَلَالِ فَلَمَّا كَانَ الْأَوَّلُ بَاطِلاً فَلْيَكُنِ الثَّانِي بَاطِلاً.

ثُمَّ قَوْلُهُ «هِيَ حَرَامٌ» إِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِنْشَاءَ، فَإِنْشَاءُ التَّحْرِيمِ لَيْسَ بِالْبَيِّنِ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْإِخْبَارَ، فَهُوَ كَذِبٌ.

قَالُوا: وَنَظَرْنَا إِلَى مَا سَوَى هَذَا الْقَوْلِ يَعْنِي مِنَ الْأَقْوَالِ الَّتِي هِيَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَوَجَدْنَاهَا أَقْوَالاً مُضْطَرِبَةً لَا بُرْهَانَ عَلَيْهَا مِنَ اللَّهِ فَيَتَعَيَّنُ الْقَوْلُ بِهَذَا، وَهَذَا الْقَوْلُ يَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَتِلَاوَتُهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى «لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ»، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ بِالتَّحْرِيمِ مَا حَرَّمَهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَتَكَرَّرَ عَلَى رَسُولِهِ تَحْرِيمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهَا لَا تَلْزِمُ الْكُفَّارَةَ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى «قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجِلَّةً لِيَمَانِكُمْ» [التحریم: ٢]، فَإِنَّهَا كُفَّارَةٌ حَلْفِيَّةٌ كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ [تفسيره: ١٥٥/٢٨] بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ التَّابِعِيِّ الْمَشْهُورِ قَالَ: «أَصَابَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ وَلَدُوهُ فِي بَيْتٍ بَعْضُ نِسَائِهِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي بَيْتِي وَعَلَى فِرَاشِي! فَجَعَلَهَا عَلَيْهِ حَرَاماً، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ تَحْرِمُ الْخَلَالَ؟ فَخَلَفَ بِاللَّهِ لَا يُصَيِّبُهَا فَنَزَلَتْ».

هَذَا أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِيمَا حَرَّمَهُ ﷺ وَسَيَأْتِي الْقَوْلُ الْآخَرُ فِي تَحْرِيمِ إِيْلَائِهِ ﷺ.

وَالْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ مُرْسِلاً، فَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٧١/٧) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ أُمَةٌ يَطْوُهَا فَلَمْ

تَزَلْ بِهِ خَفِصَةً وَعَائِشَةُ حَتَّى حَرَّمَهَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ «وَيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ»، وَهَذَا أَصَحُّ طَرِيقٍ سَبَّبَ التَّزْوِيلَ وَالْمُرْسَلُ عَنْ زَيْدٍ قَدْ شَهِدَ لَهُ هَذَا فَالْكُفَّارَةُ لِلْيَعِينِ لَا لِجَرْدِ التَّحْرِيمِ.

وَقَدْ فَهِمَ هَذَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، فَقَالَ بَعْدَ رَوَاتِهِ الْقِصَّةَ «يَقُولُ الرَّجُلُ لِأَمْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ لَعَوٌ، وَإِنَّمَا يَلْزِمُهُ كُفَّارَةُ يَعِينِ إِنْ خَلَفَ» وَحَيْثُ جَاءَ فَالْأُسْوَةُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْغَاةُ التَّحْرِيمِ، وَالتَّكْفِيرُ إِنْ خَلَفَ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَقْرَبُ الْأَقْوَالِ الْمَذْكُورَةِ وَأَرْجَحُهَا عِنْدِي فَلَمْ أَسْرُدْ مِنْهَا شَيْئاً سِوَاهُ.

### ٨ - جواز الكناية عن الطلاق

١٠٢٥ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا

«أَنَّ ابْنَةَ الْجَوْنِ لَمَّا أُذْخِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَدَنَا مِنْهَا قَالَتْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ، فَقَالَ: لَقَدْ عُدْتُ بِعَظِيمٍ، الْحَقِيقِي بِأَهْلِكَ».

زَوَاهِدُ الْبُخَارِيِّ (٥٢٥٤).

اختلفت في اسم ابنة الجون المذكورة اختلافاً كثيراً ونفع تعيينها قليلاً، فلا نشغل ببقوله

أخرج ابن سعد (١٤٣/٨) من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال «قَدِمَ الثُّغَمَانُ بْنُ أَبِي الْجَوْنِ الْكِنْدِيُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرُودُكَ أَجْمَلَ أَيْمٍ فِي الْقُرْبِ كَانَتْ تَحْتَ ابْنِ عَمٍّ لَهَا فَتَوَفَّيْ».

وَقَدْ رَغِبْتُ فِيكَ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَأَبَعْتُ مَنْ يَحْمِلُهَا إِلَيْكَ فَبَعْتُ مَعَهُ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ قَالَ أَبُو أُسَيْدٍ: فَأَقَمْتُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ تَحَمَّلْتُ بِهَا مَعِيَ فِي مِحْفَةٍ فَأَقْبَلْتُ بِهَا حَتَّى قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَأَنْزَلْتُهَا فِي بَيْتِي سَاعِدَةً وَوَجَّهْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي بَيْتِي عَمْرُو بْنُ عَوْفٍ فَأَخْبَرْتُهُ الْحَدِيثَ

قَالَ ابْنُ أَبِي عَوْنٍ: وَكَانَ ذَلِكَ فِي رَجَبِ الْأَوَّلِ سَنَةِ سَبْعٍ ثُمَّ أَخْرَجَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقَيْنِ.

وَفِي تَمَامِ الْقِصَّةِ «قِيلَ لَهَا: اسْتَيْدِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ أَخْطَى لَكَ عِنْدَهُ وَخُدِعَتْ: لِمَا رُبِّي مِنْ جَمَالِهَا وَذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَمَلِهَا عَلَى مَا قَالَتْ قَالَ: إِنَّهُمْ صَوَاحِبُ يُونُسَ وَكَيْدُهُنَّ»



والحديث دليل على أن قول الرجل لامرأته: الحقي بأهلك طلاق؛ لأنه لم يرو أنه زاد غير ذلك فيكون كناية طلاق إذا أريد به الطلاق كان طلاقاً

قال البيهقي (٣٤٢/٧) زاد ابن أبي ذئب عن الزهري الحقي بأهلك جعلها تطليقة

ويدل على أنه كناية طلاق أنه قد جاء في قصة كعب بن مالك البخاري (٤٤١٨)، مسلم (٢٧٦٩) أنه لما قيل له: اعتزل امرأتك قال: الحقي بأهلك فكوني عندهم ولم يرد الطلاق فلم تطلق

وإلى هذا ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم.

وقالت الظاهرية: لا يقع الطلاق به الحقي بأهلك قالوا: والنبي ﷺ لم يكن قد عقد بانه الجون، وإنما أرسل إليها ليخطبها إذ الروايات قد اختلفت في قصتها ويدل على أنه لم يكن عقد بها ما في صحيح البخاري (٥٢٥٥) «أنه ﷺ قال: «هي لي نفسك» قالت: وهل تهب الملكة نفسها للسوقة فأهوى ليضع يده عليها لئسكن، فقالت: أعوذ بالله منك» قالوا: فطلب الهبة دال على أنه لم يكن عقد بها ويعد ما قالوه.

قوله: «ليضع يده» ورواية «فلما دخل عليها»، فإن ذلك إنما يكون مع الزوجة.

وأما قوله «هي لي نفسك»، فإنه قاله تطبيقاً لحاطرها واستيالة قلبها ويؤيده ما سلف من رواية أنها رغبت فيك.

وقد روي [الطبقات] لابن سعد (١٠٢/٨) اتفاقاً مع أبيها على مقدار صداقها، وهذيه، وإن لم تكن صرائح في العقول بها إلا أنه أقرب الاحتمالين.

## ٩- لا طلاق إلا بعد نكاح

١٠٢٦- وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك».

رواه أبو يعلى [كما في التلخيص] (٢٣٨/٣) وصححه الحاكم (٤١٩/٢)، وهو مقلون

(وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك».) رواه أبو يعلى وصححه الحاكم.

وقال: أنا متعجب من الشيخين كيف أملاوه لقد صح على شرطهما من حديث ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر انتهى

(وهو معلول) بما قاله الدارقطني [«العلل»] (٧٤/٣) الصحيح مرسى ليس فيه جابر

قال يحيى بن معين لا يصح عن النبي ﷺ «لا طلاق قبل نكاح».

وقال ابن عبد البر: روي من وجوه إلا أنها عند أهل العلم بالحديث معلولة انتهى وليكنه يشهد له:

١٠٢٧+ وأخرج ابن ماجه (٢٠٤٨) عن المسور بن مخرمة مثله، وإسناده حسن، لكنه معلول أيضاً.

وهو قوله: (وأخرج ابن ماجه عن المسور) - بكسر الميم وسكون السين المهملة وقطع الواو فراء -

(بن مخرمة) بفتح الميم فحاء معجمة ساكنة

(مثله وإسناده حسن لكنه معلول أيضاً) لأنه اختلف فيه على الزهري قال علي بن الحسين بن واقد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن المسور.

وقال حماد بن خالد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن أبي بكر وعن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وعمران بن حصين وغيرهم.

ذكرها البيهقي: أصح حديث فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه

قال الترمذي (١١٨١): هو أحسن شيء روي في هذا الباب ولفظه عند أصحاب السنن [أبو داود] (٢١٩٠)، الرملي

(١١٨١)، ابن ماجه (٢٠٤٧) «ليس على رجل طلاق فيما لا يملك» الحديث



قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: قَالَ الْبُخَارِيُّ أَصَحُّ شَيْءٍ فِيهِ وَأَشْهَرُهُ حَدِيثُ عُمَرَوِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ وَيَأْتِي. وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَائِشَةَ وَعَنْ عَلِيٍّ مَذَاهِرُهُ عَلَى جَوَابِهِ عَنِ الضَّحَّاكِ عَنْ التِّرْمِذِيِّ عَنْ سَبْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ وَجَوَابِهِ مَرْكُوكٌ

ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

وَالْحَدِيثُ ذَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، فَإِنْ كَانَ تَنْجِيزًا فَاجْتِمَاعٌ، وَإِنْ كَانَ تَعْلِيلًا بِالنِّكَاحِ كَانَ يَقُولُ: إِنْ نَكَحْتَ فَلَا تَعْلِيلَ فَهِيَ طَالِقٌ.

فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يَقَعُ مُطْلَقًا، وَهُوَ قَوْلُ الْهَادَوِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَأَحْمَدَ وَدَاوُدَ وَآخَرِينَ

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ اثْنَيْنِ وَعِشْرِينَ صَحَابِيًّا

وَذَلِيلُ هَذَا الْقَوْلِ حَدِيثُ الْبَابِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ مِنْ قِبَلِ الْإِسْنَادِ، فَهُوَ مُتَأَيَّدٌ بِكَثْرَةِ الطَّرِيقِ وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ [الْبُخَارِيُّ لَا الطَّلَاقُ، بَاب (٩)] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٤٩] وَلَمْ يَقُلْ: إِذَا طَلَقْتُمُوهُنَّ ثُمَّ نَكَحْتُمُوهُنَّ، وَبِأَنَّهُ إِذَا قَالَ الْمُطَلَّقُ: إِنْ تَزَوَّجْتَ فَلَا تَعْلِيلَ هِيَ طَالِقٌ مُطْلَقٌ لِأَجْنَبِيَّةٍ، فَإِنَّهَا حِينَئِذٍ إِتِشَاءُ الطَّلَاقِ أَجْنَبِيَّةٍ وَالْمُتَّجِدُ هُوَ نِكَاحُهَا، فَهُوَ كَمَا لَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيَّةٍ: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَدَخَلَتْ وَهِيَ زَوْجَتُهُ لَمْ تَطْلُقْ إِجْمَاعًا.

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَهُوَ أَحَدُ قَوْلَيْ الْمُؤَيَّدِ بِاللَّهِ إِلَى أَنَّهُ يَصِحُّ التَّعْلِيلُ مُطْلَقًا وَذَهَبَ مَالِكٌ وَآخَرُونَ إِلَى التَّفْصِيلِ، فَقَالُوا: إِنْ خَصَّ بِأَنْ يَقُولَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا مِنْ بَنِي فُلَانٍ، أَوْ مِنْ بَلَدٍ كَذَا فَهِيَ طَالِقٌ، أَوْ قَالَ فِي وَتَرٍ كَذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ.

وَإِنْ عَمَّ وَقَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ.

وَقَالَ فِي «بَهَائِيَةِ الْمُجْتَهِدِ» سَبَبُ الْخِلَافِ هَلْ مِنْ شَرْطٍ وَنُوعِ الطَّلَاقِ وَجُودِ الْمِلْكِ مُقَدِّمًا عَلَى الطَّلَاقِ بِالرِّئَاسَانِ، أَوْ لَيْسَ مِنْ شَرْطٍ فَهَنْ قَالَ: هُوَ مِنْ شَرْطِهِ قَالَ: لَا يَتَعَلَّقُ الطَّلَاقُ بِالْأَجْنَبِيَّةِ وَمَنْ قَالَ: لَيْسَ مِنْ شَرْطِهِ إِلَّا وَجُودُ الْمِلْكِ فَقَطْ قَالَ:

يَقَعُ.

(قُلْتُ): دَعَوَى الشَّرْطِيَّةِ تَخْتِاجُ إِلَى ذَلِيلٍ وَمَنْ لَمْ يَدْعُهَا فَلَا أَصْلَ مَعَهُ

ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا الْفَرْقُ بَيْنَ التَّخْصِيصِ وَالتَّعْيِيمِ فَاسْتِخْصَانٌ مَتَّبِعٌ عَلَى الْمَصْلَحَةِ وَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ فِيهِ التَّعْيِيمُ فَلَوْ قُلْنَا بِرُفُوعِهِ اِمْتَنَعَ مِنْهُ التَّزْوِيجُ فَلَمْ يَجِدْ سَبِيلًا إِلَى النِّكَاحِ الْحَلَالِ فَكَانَ مِنْ بَابِ النَّذْرِ بِالْمَعْصِيَةِ وَأَمَّا إِذَا خُصَّصَ، فَلَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ ذَلِكَ هـ.

(قُلْتُ): سَبَقَ الْجَوَابُ عَنْ هَذَا بِقِيَامِ الدَّلِيلِ عَلَى الشَّرْطِيَّةِ هَذَا وَالْخِلَافُ فِي الْعِنْتِ مِثْلُ الْخِلَافِ فِي الطَّلَاقِ فَيَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ: وَعِنْدَ أَحْمَدَ فِي أَصَحِّ قَوْلَيْهِ وَعَلَيْهِ أَصْحَابُهُ.

وَمِنْهُمْ ابْنُ الْقَيِّمِ، فَإِنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ فَابْطَلَهُ فِي الْأَوَّلِ.

وَقَالَ بِهِ فِي الثَّانِي مُسْتَدْلًا عَلَى الثَّانِي بِأَنَّ الْعِنْتَ لَهَا قُوَّةٌ وَسِرِّيَّةٌ، فَإِنَّهُ يَسْرِي إِلَى مِلْكِ الْغَيْرِ وَلَئِنْ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ الْمِلْكُ سَبَبًا لِلْعِنْتِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا لِيُعْتِقَهُ عَنْ كُفَارَةٍ، أَوْ نَذْرٍ، أَوْ اشْتَرَاهُ بِشَرْطِ الْعِنْتِ وَلَئِنْ الْعِنْتُ مِنْ بَابِ الْقُرْبِ وَالطَّلَاعَاتِ، وَهُوَ يَصِحُّ النَّذْرُ بِهَا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَالُ النَّذْرِ بِهِ مَمْلُوكًا كَقَوْلِكَ لَتَيْنِ أَتَانِي اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ لِأَصْدَقَنَ بِكَذَا وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي الْهَدْيِ الثَّبَوِيِّ (٢١٥/٥).

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ، فَإِنَّ السَّرَايَةَ إِلَى مِلْكِ الْغَيْرِ تَفَرَّغَتْ مِنْ إِعْتَاقِهِ لِمَا يَمْلِكُهُ مِنَ الشُّقْصِ فَحَكَمَ الشَّارِعُ بِالسَّرَايَةِ لِإِدْمِغِ بَعْضِ الْعِنْتِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلَئِنْ يَصِحُّ أَنْ يُجْعَلَ الْمِلْكُ سَبَبًا لِلْعِنْتِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا لِيُعْتِقَهُ

فَيَجَابُ عَنْهُ: بِأَنَّهُ لَا يُعْتَقُ هَذَا الَّذِي اشْتَرَاهُ إِلَّا بِإِعْتَاقِهِ كَمَا قَالَ لِيُعْتِقَهُ، وَهَذَا عِنْتُ لِمَا يَمْلِكُهُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّهُ يَصِحُّ النَّذْرُ. وَمِثْلُهُ يَقُولُهُ: لَتَيْنِ أَتَانِي اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، فَهَذِهِ فِيهَا خِلَافٌ وَذَلِيلُ الْمُخَالِفِ أَنَّهُ قَدْ قَالَ ﷺ «لَا نَذْرَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ» كَمَا يَقْدِرُهُ.



## ١٠- لا طلاق فيما لا يملك

١٠٢٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا نَذَرَ لِبَنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا عِتْقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَلَاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٩٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٨١) وَصَحَّحَهُ.

وَقُلْتُ غَنِ الْبَخَارِيِّ أَنَّهُ أَصْحَحُ مَا رَوَدَ بِهِ.

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ مُسْتَوْفَى.

## ١١- ثلاثة رُفِعَ عَنْهُمْ الْقَلَمُ

١٠٢٩- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ، أَوْ يُفِيقَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٠٠/٦) وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ (٤٣٩٨) وَابْنُ دَاوُدَ (٤٣٩٨).

السَّامِيُّ (١٥٦/٦)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٤١) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٥٩/٢).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ «صَحِيحُهُ» (١٤٢).

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ «رُفِعَ الْقَلَمُ») أَيُّ لَيْسَ يَجْرِي أَصَالُهُ لَا أَنَّهُ رُفِعَ بَعْدَ وَضْعِهِ.

وَالْمَرَادُ رُفْعُ قَلَمٍ عَدَمُ الْمَوَازِنَةِ لَا قَلَمُ الشُّوَابِ، فَلَا يُنَافِيهِ صَحُّهُ إِسْلَامُ الصَّغِيرِ الْمُمَيِّزِ كَمَا ثَبَتَ فِي «الْعِلَامِ الْيَهُودِيِّ» الَّذِي كَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَعَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ الْإِسْلَامَ فَاسْتَلَمَهُ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ [البخاري (١٣٥٦)].

وَكَذَلِكَ ثَبَتَ أَنَّ «امْرَأَةً رَفَعَتْ إِلَيْهِ ﷺ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلَيْهَذَا حَجٌّ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَلَكُ أَجْرٌ» (م (١٣٣٦)) وَغَوَّ هَذَا كَثِيرٌ فِي الْأَحَادِيثِ.

(عَنْ «ثَلَاثَةٍ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الصَّغِيرِ حَتَّى يَكْبُرَ وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ، أَوْ يُفِيقَ» رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

الْحَدِيثُ فِيهِ كَلَامٌ كَثِيرٌ لِأَتَمَّةِ الْحَدِيثِ.

وفيه دليل على أن الثلاثة لا يتعلّق بهم تكليف، وهو في النائم المستغرق إجماع والصغير الذي لا تميّز له.

وفيه خلاف إذا عقل وميّز والحديث جعل غاية رفع القلم عنه إلى أن يكبر.

فقيل: إلى أن يطيق الصيام ويحصى الصلاة، وهذا لأحمد.

وقيل: إذا بلغ اثنتي عشرة سنة.

وقيل: إذا نأخر الاختلام.

وقيل: إذا بلغ والبلوغ يكون بالاختلام في حق الذكر مع إزاله المني إجماعاً وفي حق الأنثى عند الهادوية، وبلوغ خمس عشرة سنة، وإنبات الشعر الأسود المتجدد في العانة بعد تسع سنين عند الهادوية وكذلك الإماء في حال اليقظة إذا كان لشهوة.

وفي الكل خلاف معروف.

وأما المجنون فالمراد به زائل العقل فيدخل فيه السكران والطفل كما يدخل المجنون.

وقد اختلف في طلاق السكران على قولين:

(الأول): أنه لا يقع وإليه ذهب عثمان وجابر وزيد وعمرو بن عبد العزيز وجماعة من السلف، وهو مذهب أحمد وأهل الظاهر لهذا الحديث ولقوله تعالى «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ» [النساء: ٤٣] فجعل قول السكران غير معتبر لأنه لا يعلم ما يقول وبأنه غير مكلف لانعقاد الإجماع على أن من شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف، أو بأنه كان يلزم أن يقع طلاقه إذا كان مكرهاً على شربها، أو غير عالم بأنها حرم، ولا بقوله المخالف.

(والثاني): وقوع طلاق السكران ويروى عن علي وابن عباس وجماعة من الصحابة وعن الهادي وأبي حنيفة والشافعي ومالك وأحسج لهم بقوله تعالى «لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى»، فإنه نهى لهم عن قربانها حال السكر والنهي يقتضي أنهم مكلفون حال سكرهم والمكلف يصح منه الإنشاءات وبأن إيقاع الطلاق عقوبة له وبأن ترتيب الطلاق على التطبيق من



باب ربط الأحكام بأسبابها، فلا يؤثر فيه السكر وبأن الصحابة أقاموه مقام الصّاحي في كلامه، فإنهم قالوا: إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، فإذا هذى اقترى وحد المقتري ثمانون

وبأنه أخرج سعيد بن منصور «سنه» (١١٣٠) عنه عليه السلام «لا قبلولة في الطلاق».

واجب بأن الآية خطاب لهم حال صحوهم ونهيهم قبل سكرهم أن يقرّبوا الصلاة حاله أنهم لا يعلمون ما يقولون فهي دليل لنا كما سلف وبأن جعل الطلاق عقوبة يحتاج إلى دليل على المعاقبة للسكران بفراق أهله، فإن الله لم يجعل عقوبته إلا الحد وبأن ترتيب الطلاق على التطلق محل النزاع.

وقد قال أحمد والبيهي: إنه لا يلزمه عقد، ولا بيع، ولا غيره على أنه يلزمهم القول بترتيب الطلاق على التطلق صحة طلاق المجنون والنائم والسكران غير العاصي بسكره والصبي وبأن ما نقل عن الصحابة بأنهم قالوا: إذا شرب إلى آخره.

فقال ابن حزم «اعلم» (٢١١/١٠) إنه خبر مكذوب باطل متناقض، فإن فيه إيجاب الحد على من هذى والنهادي لا حد عليه

وبأن حديث «لا قبلولة في طلاق» خبر غير صحيح، وإن صح فالمراد طلاق المكلف العاقل دون من لا عقل ولهم أدلة غير هذه لا تنهض على المدعى.

## ١٢- الإشهاد على رجعة المطلقة

١٠٣٠- عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ ثُمَّ يَرْاجِعُ، وَلَا يُشْهِدُ، فَقَالَ: أَشْهِدُ عَلَى طَلَاقِهَا، وَعَلَى رَجْعَتِهَا.

رواه أبو داود (٢١٨٦) هكذا موقوفاً، وسنده صحيح.

وأخرجه البيهقي (٣٧٣/٧) بلفظ: إن عمران بن حصين عليه السلام سئل عن راجع امرأته، ولم يشهد، فقال: أرجع لي غير سني؟ فليشهد الآن.

وزاد الطبراني «المعجم الكبير» (١٨١/١٨) في رواية: ويستغفر الله دل الحديث على شرعية الرجعة والأصل فيها قوله تعالى «وَيُؤْمِنُ أَتَى بِرُذُنِهِ» الآية [البقرة: ٢٢٨].

وقد أجمع العلماء على أن الزوج يملك رجعة زوجته في الطلاق الرجعي ما دامت في العدة من غير اعتبار رضاها ورضا ولها إذا كان الطلاق بعد المسيس وكان الحكم بصحة الرجعة مجعاً عليه لا إذا كان مختلفاً فيه

والحديث دل على ما دلّت عليه آية سورة الطلاق وهي قوله «وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ» [الطلاق: ٢] بعد ذكره الطلاق.

وظاهر الأمر وجوب الإشهاد وبه قال الشافعي في القديم وكأنه استقر مذهبه على عدم وجوبه، فإنه قال الموزعي في «تيسير البيان».

وقد اتفق الناس على أن الطلاق من غير إشهاد جائز. وأما الرجعة فيحمل أنها تكون في معنى الطلاق؛ لأنها قريته، فلا يجب فيها الإشهاد؛ لأنها حق للزوج، ولا يجب عليه الإشهاد على قبضه.

ويحمل أن يجب الإشهاد، وهو ظاهر الخطاب انتهى والحديث يحمل أنه قاله عمران اجتهداً إذ للاجتهاد فيه مسرح إلا أن قوله: «أرجع في غير سنة؟» قد يقال: إن السنة إذا أطلقت في لسان الصحابي يراد بها سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكون مرفوعاً إلا أنه لا يدل على الإيجاب لبرؤ كونه من سني صلى الله عليه وآله وسلم بين الإيجاب والتدب والإشهاد على الرجعة ظاهر إذا كانت بالقول الصريح واتفقوا على الرجعة بالقول واختلفوا إذا كانت الرجعة بالفعل.

فقال الشافعي والإمام يحيى إن الفعل محرم، فلا تحل به ولأنه تعالى ذكر الإشهاد، ولا إشهاد إلا على القول.

(واجب) بأنه لا إثم عليه؛ لأنه تعالى قال «إلا على أزواجه» [المومن: ٦] وهي زوجة الإشهاد غير واجب كما سلف.

وقال الجمهور يصح بالفعل

واختلفوا هل من شرط الفعل التية؟

فقال مالك لا يصح بالفعل إلا مع التية كأنه يقول لعموم الأعمال بالنيات.



وقال الجمهورُ يصحُّ لأنها زوجةٌ شرعاً داخلةٌ تحت قوله ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ﴾، ولا يشترطُ النيةُ في لسِّ الزوجِ وتقبيلها وغيرهما إجماعاً.

واختلف هل يجبُ عليه إعلامُها بأنه قد راجعها لتلا تزوج غيره

فذهب الجمهورُ من العلماء أنه لا يجبُ عليه

وقيل: يجبُ وتفرغ من الخلاف لو تزوجت قبل علمها بأنه راجعها.

فقال الأولون: النكاح باطلٌ وهي لزوجها الذي ارتجعها واستدلوا بإجماع العلماء على أن الرجعة صحيحة، وإن لم تعلم بها المرأة وبأنهم اجمعوا أن الزوج الأول أحقُّ بها قبل أن تزوج.

وعن مالك: إنها للثاني دخل بها، أو لم يدخل واستدل بما رواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال: مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم يراجعها ثم يكتمها رجعتها فتحل فتتكيح زوجاً غيره إنه ليس له من امرأته شيء ولكيتها لمن تزوجها [«الصف» لابن أبي شبة (١٦٠/٤) بمعناه]

إلا أنه قيل: إنه لم يرو هذا إلا عن ابن شهاب فقط، وهو الزهري فيكون من قوله وليس بمجته

ويشهد لكلام الجمهور حديث الترمذي (١١١٠) عن سمرة بن جندب أنه قال: «أبنا امرأة تزوجها اثنان فهي للأول منهما»، فإنه صادق على هذه الصورة.

واعلم أنه قال تعالى ﴿وَيُعْلَنُ عَنْهُمَا﴾ أي أحقُّ بردهن في ذلك إن أَرَادُوا إِصْلَاحًا [البقرة: ٢٢٨] أي أحقُّ بردهن في العدة بشرط أن يُريدَ الزوجُ بردها الإصلاح، وهو حُسن العشرة والقيام بحقوق الزوجية.

فإن أراد بالرجعة غير ذلك كمن يراجع زوجته ليطلقها كما يفعلُه العامة، فإنه يطلق ثم يتقل من موضعه فيراجع ثم يطلق إرادة لبينة المرأة، فهذه المراجعة لم يرد بها إصلاحاً، ولا إقامة حدود الله فهي باطلة إذ لاية ظاهرة في أنه لا تباح له المراجعة، ولا يكون أحقُّ بردها إلا بشرط إرادة الإصلاح وأي إرادة إصلاح في مراجعتها ليطلقها.

١٣- رجعة المطلقة لأنها حائض

١٠٣١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ

لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مُرَّةٌ فَلْيَرْاجِعْهَا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٢٥٢)، مسلم (١٤٧١) وقدم برقم (١٠٠٦)].

تقدم الكلام عليه بما يكفي من غير زيادة.



(وثانيها): السَّبُّ في إيلائه «أَنْ فَرَّقَ هَدِيَّةَ جَاءَتْ لَهُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَلَمْ تَرْضَ زَيْنَبُ بَنَتْ جَحْشَ بِتَصْيِيهَا فَرَادَهَا مَرَّةً أُخْرَى فَلَمْ تَرْضَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَقَدْ أَفْأَمْتُ وَجْهَكَ تَرُدُّ عَلَيْكَ الْهَدِيَّةَ، فَقَالَ: لَا تُنْزِلْنِي أَعْرُؤُ عَلَى اللَّهِ مِنْ أَنْ يَغْمِيَنِي لَا أَذْخُلَ عَلَيْكُمْ شَهْرًا».

أَخْرَجَهُ ابْنُ سَعْدٍ [«طبقاته» (١٩٠/٨)] عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ. وَمِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُمَرَ عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ.

وَقَالَ: ذَبَحَ ذَبْحًا.

(ثالثها): أَنَّهُ بِسَبَبِ طَلِبِهِنَّ الثَّقَةَ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٧٨) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ.

فَهَذِهِ أَسْبَابُ ثَلَاثَةٍ

إِمَّا لِإِفْشَاءِ بَعْضِ نِسَائِهِ السُّرَّ وَهِيَ حَفْصَةُ وَالسُّرُّ أَحَدُ ثَلَاثَةٍ إِمَّا تَحْرِيمُهُ مَارِيَةً، أَوْ الْعَسْلَ.

أَوْ بِتَحْرِيجِ صَدْرِهِ مِنْ قَبْلِ مَا فَرَّقَهُ بَيْنَهُنَّ مِنَ الْهَدِيَّةِ، أَوْ تَضْيِيقِهِنَّ فِي طَلَبِ الثَّقَةِ

قَالَ الْمَصْنُفُ: وَاللَّاتِقُ بِمَكَارِمِ أَخْلَاقِهِ ﷺ وَسِعَةُ صَدْرِهِ وَكَثْرَةُ صَفَحِهِ أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ سَبَبًا لِإِفْشَاءِ السُّرِّ.

وَقَوْلُهَا (وَحَرِّمَ) أَيَّ حَرِّمَ مَارِيَةً أَوْ الْعَسْلَ وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ لِلْجَمَاعِ حَتَّى يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِيْلَاءِ الشَّرْعِيِّ، فَلَا وَجْهَ لِحُزْمِ ابْنِ بَطَّالٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ ﷺ ائْتَنَعَ مِنْ جَمَاعِ نِسَائِهِ ذَلِكَ الشَّهْرَ إِنْ أَخَذَهُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَلَا مُسْتَنَدٌ لَهُ غَيْرُهُ، فَإِنَّهُ قَالَ الْمَصْنُفُ لَمْ أَقِفْ عَلَى نَقْلِ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ دُخُولِهِ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا تَدْخُلَ إِحْدَاهُنَّ عَلَيْهِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي ائْتَنَعَ فِيهِ إِلَّا إِنْ كَانَ الْمَكَانُ الْمَذْكُورُ مِنَ الْمَسْجِدِ قَيْسَمٌ اسْتِئْزَامَ عَدَمِ الدُّخُولِ عَلَيْهِنَّ مَعَ اسْتِمْرَارِ الْإِقَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ الْعَزْمُ عَلَى تَرْكِ الْوَطءِ لِامْتِنَاعِ الْوَطءِ فِي الْمَسْجِدِ.

٢ - مَدَّةُ الْإِيْلَاءِ وَبَيَانُ أَنَّهُ لَيْسَ بِطَلَاقٍ

١٠٣٣ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَقَفَ الْمَوْلِيُّ حَتَّى يُطْلَقَ، وَلَا

## ٢٨ - كتاب الإيلاء

الإيلاء لغة: الحلف.

وشرعاً: الامتناع باليمين من وطء الزوجة.

(والظَّهْرُ) بِكَسْرِ الظَّاءِ مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّهْرِ لِقَوْلِ الْقَاتِلِ: أَنتَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي.

(وَالْكَفَّارَةُ) وَهِيَ مِنَ التَّكْفِيرِ: التَّغْطِيَةُ.

### ١ - للإيلاء كفارة

١٠٣٢ - عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرِّمَ، فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا، وَجَعَلَ لِلْيَمِينِ كَفَّارَةً».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٠١)، وَزَوَّادُهُ بِقَاتٍ.

وَرَجَّحَ التِّرْمِذِيُّ إِسْرَاءَهُ عَلَى وَصْلِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ حَلْفِ الرَّجُلِ مِنْ زَوْجَتِهِ وَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِالْإِيْلَاءِ الْمَصْطَلَحِ عَلَيْهِ فِي عَرَفِ الشَّرْعِ، وَهُوَ الْحَلْفُ مِنْ وَطءِ الزَّوْجَةِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهَا اخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي سَبَبِ إِيْلَائِهِ ﷺ وَفِي الشَّيْءِ الَّذِي حَرَّمَهُ عَلَى رَوَايَاتٍ:

(أَحَدُهَا): أَنَّهُ بِسَبَبِ إِفْشَاءِ حَفْصَةَ لِلْحَدِيثِ الَّذِي أَسْرَهُ إِلَيْهَا وَاخْتَلَفَ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي أَسْرَهُ إِلَيْهَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٩١) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ وَأَجْمَلٍ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ هَذَا وَفُسِّرَتْ فِي رَوَايَةِ أَخْرَجَهَا الشُّيْخَانِ [هُوَ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٢٣١٦)] وَلَمْ يَخْرُجْ الشُّيْخَانِ بِأَنَّهُ تَحْرِيمُهُ لِمَارِيَةٍ، وَأَنَّهُ أَسْرَهُ إِلَى حَفْصَةَ فَأَخْبِرَتْ بِهِ عَائِشَةُ، أَوْ تَحْرِيمُهُ لِلْعَسْلِ.

وَقِيلَ: بَلْ أَسْرَ إِلَى حَفْصَةَ أَنَّ أَبَاهَا يَلِي أَمْرَ الْأُمَّةِ بَعْدَ أَبِي بَكْرٍ.

وَقَالَ: لَا تُخْبِرِي عَائِشَةَ بِتَحْرِيمِ مَارِيَةٍ.



يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَتَّى يُطْلَقَ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢٩١).

الحديث كالتفسير لقوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ (البقرة: ٢٢٦).

وقد اختلف العلماء في مسائل من الإيلاء:

(الأولى) في اليمين، فإنهم اختلفوا فيها.

فقال الجمهور: ينعقد الإيلاء بكل يمين على الامتناع من الوطء سواء حلف بالله، أو بغيره.

وقالت النجاشية: إنه لا ينعقد إلا بالحلف بالله قالوا: لأنه لا يكون مينا إلا ما كان بالله تعالى، فلا تشمل الآية ما كان بغيره.

(قلت): وهو الحق.

(الثانية) في الأمر الذي تعلق به الإيلاء، وهو ترك الجماع صريحا، أو كناية، أو ترك الكلام عند البعض.

والجمهور على أنه لا بُد فيه من التصريح بالامتناع من الوطء لا مجرد الامتناع عن الزوجية، ولا كلام أن الأصل في الإيلاء قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ الآية، فإنها نزلت لإبطال ما كان عليه الجاهلية من إطالة مدة الإيلاء، فإنه كان الرجل يؤلي من امرأته سنة وستين فأبطل الله تعالى ذلك وأنظر المولى أربعة أشهر فإذا أن يطأ، أو يطلق.

(الثالثة) اختلفوا في مدة الإيلاء:

فعند الجمهور والحنفية أنه لا بُد أن يكون أكثر من أربعة أشهر.

وقال الحسن وآخرون ينعقد بقليل الزمان وكثيره لقوله تعالى ﴿يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾

ورد بأنه لا دليل في الآية إذ قد قدر الله المدة فيها بقوله تعالى ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ فالأربعة قد جعلها الله مدة الإمهال وهي كاجل الدين؛ لأنه تعالى قال ﴿فَإِنْ قَاوُوا﴾ بقاء التعقيب، وهو بعد الأربعة فلز كانت المدة أربعة أو أقل لكانت قد انقضت، فلا يطالب بعدها والتعقيب للمدة لا للإيلاء لبعده.

(والرابعة): أن مضي المدة لا يكون طلاقاً عند الجمهور.

وقال أبو حنيفة: بل إذا مضت الأربعة الأشهر طلقت المرأة.

قالوا: والدليل على أنه لا يكون بمضيها طلاقاً أنه تعالى خير في الآية بين الفتيه والعزم على الطلاق فيكونان في وقت واحد، وهو بعد مضي الأربعة فلو كان الطلاق يقع بمضي الأربعة والفتية بعدها لم يكن خيرا؛ لأن حق الخير فيهما أن يقع أحدهما في الوقت الذي يصح فيه الآخر كالكفارة ولأنه تعالى أضاف عزم الطلاق إلى الرجل وليس مضي المدة من فعل الرجل، والحديث ابن عمر هذا الذي نحن في سبيله، وإن كان موقوفاً، فهو مقوم للدلالة.

(الخامسة): الفتيه: هي الرجوع ثم اختلفوا بماذا تكون

فقال: تكون بالوطء على القادر والمعدور يبين عذره بقوله: لو قدرت لفنت؛ لأنه الذي يقدر عليه لقوله تعالى ﴿لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَهَا﴾

وقيل: بقوله: رجعت عن يميني، وهذا للهادوية كأنهم يقولون المراء رجوعه عن يمينه لا إيقاع ما حلف عليه

وقيل: تكون في حق المعدور بالتيه؛ لأنها توبة تكفي فيها العزم

ورد بأنها توبة عن حق خلوق، فلا بُد من إتمام الرجوع عن الأمر الذي عزم عليه.

(السادسة) اختلفوا هل تجب الكفارة على من فاء.

فقال الجمهور: تجب؛ لأنها يمين قد حثت فيها فتجب الكفارة لحديث [مسلم (١٦٥٠)] «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ»

وقيل: لا تجب لقوله تعالى ﴿فَإِنْ قَاوُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

وأجيب بأن الغفران يختص بالذنب لا بالكفارة ويدل للمسألة الخامسة:

١٠٣٤- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ رضي الله عنه قَالَ:



بعد مضي الأربعة أشهر من إيقاف المولي.

أَذْرَكَتْ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلُّهُمْ يَقْفُونَ الْمَوْلِي.

رواه الشافعي (ترتيب المسند) (١٣٩).

(وعن سليمان بن يسار) بفتح المشاة فسين مهملة مخففة بعد الألف راء: هو أبو أيوب سليمان بن يسار مولى ميمونة زوج رسول الله ﷺ، وهو أخو عطاء بن يسار.

كان سليمان من فقهاء المدينة وكبار التابعين ثقة فاضلاً ورعاً حجة، هو أحد الفقهاء السبعة.

روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة

مات سنة سبع ومائة، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة

(قال أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ كُلُّهُمْ يَقْفُونَ الْمَوْلِي رواه الشافعي).

وفي «الإرشاد» لابن كثير أنه قال الشافعي بعد رواية الحديث وأقل ذلك ثلاثة عشر أ.

يريد أقل ما يطلق عليه لفظ بضعة عشر.

وقوله: «يقفون» بمعنى يقفونه أربعة أشهر كما أخرجه إسماعيل هو ابن أبي إدريس عن سليمان أيضاً أنه قال: أدركتا الناس يقفون الإيلاء إذا مضت الأربعة. فإطلاق رواية الكتاب محمولة على هذه الرواية المقتيدة.

وقد أخرج الدارقطني (٦١/٤) من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال: سألت اثني عشر رجلاً من الصحابة عن الرجل يولي، فقالوا ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر فيوقف، فإن فاء وإلا طلق.

وأخرج إسماعيل المذكور من حديث ابن عمر أنه قال إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق، ولا يقع عليها الطلاق حتى يطلق.

وأخرج الإسماعيلي اثر ابن عمر بلفظ أنه كان يقول: أيما رجل آل من امرأته، فإن مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو يفيء، ولا يقع عليها طلاق إذا مضت حتى يوقف.

وفي الباب آثار كثيرة عن السلف كلها قاضية بأنه لا بد

ومعنى إيقافه هو أن يطالب إما بالفيء وإما بالطلاق، ولا يقع الطلاق بمجرد مضي المدّة وإلى هذا ذهب الجماهير وعليه دل ظاهر الآية إذ قوله تعالى ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧] يدل قوله «سميع» على أن الطلاق يقع بقول يتعلّق به السمع، ولو كان يقع بمضي المدّة لكان قوله «عليم» لما عرفت من بلاغة القرآن، وأن فواصل الآيات تشير إلى ما دلّت عليه الجملة السابقة، فإذا وقع الطلاق، فإنه يكون رجعيًا عند الجمهور، وهو الظاهر ولغيرهم تفاصيل لا يقرم عليها دليل.

### ٣ - بين إيلاء الجاهلية والإسلام

١٠٣٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ إِيْلَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ السَّنَةِ وَالسَّتَيْنِ فَوَقَّتَ اللَّهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِإِيْلَاءٍ أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ (٣٨١/٧).

وأخرجه الطبراني أيضاً [المعجم الكبير] (١٥٨/١١) عنه.

وقال الشافعي: كانت العرب في الجاهلية تحلف بثلاثة أشياء.

وفي لفظ: كانوا يطلقون الطلاق والظهار والإيلاء فنقل تعالى الإيلاء والظهار عما كان عليه الجاهلية من إيقاع الفرقة على الزوجة إلى ما استقرّ عليه حكمهما في الشرع وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه.

والحديث دليل على أن أقل ما ينعدّ به الإيلاء أربعة أشهر.



## ٢٩- كتاب الظهار

## ١- لا يمس في الظهار حتى يكفر

١٠٣٦- وَعَنْهُ عليه السلام أَنَّ رَجُلًا ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَتِهِ، ثُمَّ وَقَعَ عَلَيْهَا، فَأَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله وسلم، فَقَالَ: إِنِّي وَقَعْتُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ أَكْفُرَ، قَالَ: فَلَا تَقْرِنَهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ.

رَوَاهُ الْأَرْنَؤَةُ (أَبُو دَاوُدَ ٢٢٢٣)، التِّرْمِذِيُّ (١١٩٩)، السَّامِيُّ (١٦٧/٦)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٠٦٥)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَوَجَّحَ النَّسَائِيُّ إِسْنَادَهُ

وَرَوَاهُ الْبَرْقُؤُ (كَمَا فِي «تَلْعِيسِ الْخَيْرِ» ٢٤٩/٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا.  
وَرَوَاهُ أَبُو كَفْرٍ، وَلَا تَعْدُهُ.

هَذَا مِنْ بَابِ الظَّهَارِ وَالْحَدِيثُ لَا يَضُرُّ إِسْنَادُهُ كَمَا كَرَّرْنَاهُ مِنْ أَنَّ إِتْيَانَهُ مِنْ طَرِيقٍ مُرْسَلَةٍ وَطَرِيقٍ مُوَصَّلَةٍ لَا يَكُونُ عَلَةً بَلْ يَزِيدُهُ قُوَّةً.

وَالظَّهَارُ مُشْتَقٌّ مِنَ الظَّهْرِ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ الرَّجُلِ لَامْرَأَتِهِ: أَنَسِرْ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي فَاخْذِ اسْمَهُ مِنْ لَفْظِهِ وَكَتَبُوا بِالظَّهْرِ عَمَّا يُسْتَهْجَنُ ذِكْرَهُ وَاضَافُوهُ إِلَى الْأُمِّ؛ لِأَنَّهُمَا أُمُّ الْحُرَمَاتِ.

وَقَدْ أَجَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ الظَّهَارِ وَإِثْمِ فَاعِلِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مَنَّكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَرُؤُورًا﴾ [الْبَقَرَةُ: ٢].  
وَأَمَّا حُكْمُهُ بَعْدَ إِقْبَاعِهِ فَيَأْتِي.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ يَقَعُ بِشَبِيهِ الزَّوْجَةِ بِظَهْرِ الْأُمِّ ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيهِ فِي مَسَائِلَ:

(الْأَوَّلَى) إِذَا شَبَّهَهَا بِبَعْضٍ مِنْهَا غَيْرِهِ فَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّهُ يَكُونُ ظَهَارًا أَيْضًا

وَقِيلَ: يَكُونُ ظَهَارًا إِذَا شَبَّهَهَا بِبَعْضٍ يَحْرُمُ النَّظَرُ إِلَيْهِ.

وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ النَّصَّ لَمْ يَرُدَّ إِلَّا فِي الظَّهْرِ.

(الثَّانِيَةُ): أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِيَمَا إِذَا شَبَّهَهَا بِغَيْرِ الْأُمِّ مِنْ

الْمَحَارِمِ.

فَقَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ: لَا يَكُونُ ظَهَارًا؛ لِأَنَّ النَّصَّ وَرَدَ فِي الْأُمِّ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ مِنْهُمْ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَكُونُ ظَهَارًا، وَلَوْ شَبَّهَهَا بِمَحْرَمٍ مِنَ الرُّضَاعِ وَدَلِيلُهُمُ الْقِيَاسُ، فَإِنَّ الْعَلَّةَ التَّحْرِيمَ الْمُؤَيَّدَ، وَهُوَ ثَابِتٌ فِي الْمَحَارِمِ كُتُبِيَّةٍ فِي الْأُمِّ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَاحِدٌ: إِنَّهُ يَنْعَقِدُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَشَبُّهُ بِوِثْقَةٍ التَّحْرِيمِ كَالْأَجْنَبِيِّ بَلْ قَالَ أَحَدُ حَتَّى فِي الْبَيْهَمَةِ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ النَّصَّ لَمْ يَرُدَّ إِلَّا فِي الْأُمِّ وَمَا ذُكِرَ مِنْ الْحَاقِ غَيْرَهَا فَبِالْقِيَاسِ وَمِلَاحِظَةِ الْمَعْنَى، وَلَا يَتَّهَضُّ دَلِيلًا عَلَى الْحُكْمِ.

(الثَّالِثَةُ): أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا أَيْضًا هَلْ يَنْعَقِدُ الظَّهَارُ مِنَ الْكَافِرِ

فَقِيلَ: نَعَمْ لِعُمُومِ الْخُطَابِ فِي الْآيَةِ

وَقِيلَ: لَا يَنْعَقِدُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ مِنْ لَوَازِمِهِ الْكُفَّارَةُ وَهِيَ لَا تَصَحُّ مِنَ الْكَافِرِ؟ وَمَنْ قَالَ: يَنْعَقِدُ مِنْهُ قَالَ: يُكْفَرُ بِالْعِتْقِ أَوْ الْإِطْعَامِ لَا بِالصَّوْمِ لِعِتْدَائِهِ فِي حَقِّهِ.

وَاجِبٌ أَنَّ الْعِتْقَ وَالْإِطْعَامَ إِذَا فُعِلَا لِأَجْلِ الْكُفَّارَةِ كَانَا قُرْبَةً، وَلَا قُرْبَةً لِكَافِرٍ.

(الرَّابِعَةُ): أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي الظَّهَارِ مِنَ الْأُمَةِ الْمَمْلُوكَةِ. فَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الظَّهَارُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ لَا يَتَنَاوَلُ الْمَمْلُوكَةَ فِي مَعْرِفِ اللَّغَةِ لِلاتِّفَاقِ فِي الْإِبْلَاءِ عَلَى أَنَّهَا غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي عُمُومِ النِّسَاءِ وَقِيَاسًا عَلَى الطَّلَاقِ.

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهُ يَصَحُّ مِنَ الْأُمَةِ لِعُمُومِ لَفْظِ النِّسَاءِ

إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِصَحِّهِ مِنْهَا فِي الْكُفَّارَةِ

فَقِيلَ: لَا تَحِبُّ إِلَّا نِصْفَ الْكُفَّارَةِ فَكَأَنَّهُ قَاسَ ذَلِكَ عَلَى الطَّلَاقِ عِنْدَهُ.

(الْخَامِسَةُ): الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ وَطْءُ الزَّوْجَةِ الْيَتَمَى ظَاهَرٌ مِنْهَا قَبْلَ التَّكْفِيرِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَنَاسَّ﴾ [الْبَقَرَةُ: ٤، ٥] فَلَوْ وَطِئَ لَمْ يَسْقُطِ التَّكْفِيرُ، وَلَا



يَتَضَاعَفُ لِقَوْلِهِ ﷺ «حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ»

قَالَ الصَّلْتُ بْنُ دِينَارٍ: سَأَلْتُ عَشْرَةَ مِنَ الْفُقَهَاءِ عَنِ الْمَظَاهِيرِ يُجَامَعُ قَبْلَ التَّكْفِيرِ، فَقَالُوا كُفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ

وَعَنْ ابْنِ عُمرَ أَنْ عَلَيْهِ كُفَّارَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا لِلظَّهَارِ الَّذِي اقْتَرَنَ بِهِ الْعَوْدُ وَالثَّانِيَةُ لِلوِطْءِ الْحَرَمِ كَالوِطْءِ فِي رَمَضَانَ نَهَارًا، وَلَا يَخْفَى ضَعْفُهُ.

وَعَنْ الزُّهْرِيِّ وَابْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّهَا تَسْقُطُ الْكُفَّارَةُ لِأَنَّهُ فَاتَ وَقْتَهَا، فَإِنَّهُ قَبْلَ الْمَسِيحِ.

وَقَدْ فَاتَ.

(وَأَجِيبْ) بَأَنَّ فَوَاتَ وَقْتُ الْإِدَاءِ لَا يُسْقُطُ الثَّابِتُ فِي الذَّمِّ كَالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ.

وَاخْتَلَفَ فِي تَحْرِيمِ الْمَقْدَمَاتِ

فَقِيلَ: حُكْمُهَا حُكْمُ الْمَسِيحِ فِي التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ شَبَّهَهَا بِمَنْ يَحْرُمُ فِي حَقِّهَا الرِّوْطُ وَمَقْدَمَاتُهُ، وَهَذَا قَوْلُ الْأَكْثَرِ

وَعَنِ الْأَقْلَى لَا تَحْرُمُ الْمَقْدَمَاتُ؛ لِأَنَّ الْمَسِيحَ هُوَ الرِّوْطُ وَحْدَهُ، فَلَا يَشْمَلُ الْمَقْدَمَاتُ إِلَّا جِازًا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَا؛ لِأَنَّهُ جَمْعٌ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْجَازِ

وَعَنِ الْأَوْزَاعِيِّ يَحِلُّ لَهُ الْاسْتِئْثَانُ بِمَا فَوْقَ الْإِزَارِ.

## ٢ - كفارة من واقع من ظهار وفي رمضان

١٠٣٧ - وَعَنْ «سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلَ رَمَضَانٌ فَخِفْتُ أَنْ أَصِيبَ امْرَأَتِي، فَظَاهَرْتُ مِنْهَا فَانْكَشَفَ لِي شَيْءٌ مِنْهَا لَيْلَةً فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَرِّزْ رَقَبَةً فَقُلْتُ: مَا أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي قَالَ: فَصُمَّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ قُلْتُ: وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصَّيَامِ؟ قَالَ: أَطْعِمْ فَرَقًا مِنْ تَمَرٍ سِتِينَ مِسْكِينًا.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٧/٤) وَالْأَرْنَؤَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (أَبُو دَاوُدَ) (٢٢١٣)،

الزُّمْدِيُّ (١١٩٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٠٦٢) [[ إِلَّا النَّسَائِيَّ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ [صَحِيحُهُ] (٢٣٧٨) وَابْنُ الْخَارُزِيِّ [الْمُخَصِّصُ] (٧٤٤).

(وَعَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ) هُوَ الْبِيضِيُّ يَفْتَحُ الْمُوَحَّدَةَ وَتَخْفِيفُ الْمُنَاةِ التَّحْيِيَّةِ وَضَادٌ مُعْجَمَةٌ أَنْصَارِيٌّ خَزْرَجِيٌّ

كَانَ أَحَدَ الْبَكَّاكَيْنِ رَوَى عَنْهُ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ وَابْنُ الْمُسَيَّبِ.

وَقَالَ الْبَخَارِيُّ: لَا يَصِحُّ حَدِيثُهُ يَعْنِي هَذَا الَّذِي فِي الظَّهَارِ

(قَالَ) «دَخَلَ رَمَضَانٌ فَخِفْتُ أَنْ أَصِيبَ امْرَأَتِي».

وَفِي الْإِرْشَادِ: قَالَ «إِنِّي كُنْتُ امْرَأً أُصِيبُ مِنَ النِّسَاءِ مَا لَا يُصِيبُ غَيْرِي (فَظَاهَرْتُ مِنْهَا فَانْكَشَفَ لِي شَيْءٌ مِنْهَا لَيْلَةً فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: حَرِّزْ رَقَبَةً فَقُلْتُ: مَا أَمْلِكُ إِلَّا رَقَبَتِي قَالَ: فَصُمَّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ قُلْتُ: وَهَلْ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنَ الصَّيَامِ قَالَ أَطْعِمْ فَرَقًا مِنْ تَمَرٍ سِتِينَ مِسْكِينًا).

(أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيَّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ).

وَقَدْ أَعْلَهُ عَبْدُ الْحَقِّ بِالْإِنْقِطَاعِ بَيْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَسَلَمَةَ؛ لِأَنَّ سُلَيْمَانَ لَمْ يَدْرِكْ سَلَمَةَ حَتَّى ذَلِكِ التَّرْمِذِيُّ عَنْ الْبَخَارِيِّ.

وَفِي الْحَدِيثِ مَسَائِلُ:

(الْأُولَى) أَنَّهُ دَلَّ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ مِنْ تَرْتِيبِ خِصَالِ الْكُفَّارَةِ، وَالتَّرْتِيبِ إِجْمَاعٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

(الثَّانِيَةُ) أَنَّهَا أَطْلَقَتْ الرَّقَبَةَ فِي الْآيَةِ وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا وَلَمْ تُقَيَّدْ بِالْإِمَانِ كَمَا قُيِّدَتْ بِهِ فِي آيَةِ الْقَتْلِ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَابُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُمَا إِلَى عَدَمِ التَّقْيِيدِ، وَأَنَّهَا تُجَزَّئُ رَقَبَةً ذَمِيَّةً، وَقَالُوا: لَا تُقَيَّدُ بِمَا فِي آيَةِ الْقَتْلِ لِاخْتِلَافِ السَّبَبِ.

وَقَدْ أَشَارَ الرَّخْشَرِيُّ إِلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ الْقِيَاسِ لِعَدَمِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْعَلَقِ، فَإِنَّ الْمُنَاسِبَةَ أَنَّهُ لَمَّا أَخْرَجَ رَقَبَةً مُؤْمَنَةً مِنْ صَفَةِ الْحَيَاةِ إِلَى الْمَوْتِ كَانَتْ كُفَّارَتُهُ إِدْخَالُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ فِي حَيَاةِ الْحَرَّةِ وَإِخْرَاجُهَا عَنْ مَوْتِ الرَّقَبَةِ، فَإِنَّ الرِّقَّ يَقْتَضِي سَلْبَ التَّصَرُّفِ



عن المملوك فاشبة الموت الذي يقتضي سلب التصرف عن الميت فكان في إعاقته إثبات التصرف فاشبة الإحياء الذي يقتضي إثبات التصرف للحى.

وهذه اليهودية ومالك والشافعي إلى أنه لا يجزئ اعتناق رقية كافرة.

وقالوا: نفيد آية الظهار كما قيدت آية القتل، وإن اختلف السبب

قالوا: وقد أثبت ذلك السنة، فإنه لما جاءه ﷺ السائل يستفتيه في عتق رقية كانت عليه سال ﷺ الجارية أين الله، فقالت في السماء، فقال: من أنا، فقالت: أنت رسول الله قال: فاعتيقها، فإنها مؤمنة.

أخرجه البخاري [لم يخرج البهاري. وأخرجه مسلم (٥٣٧) مطولاً] وغيره

قالوا: فسأله ﷺ لها عن الإيمان وعدم سؤاله عن صفة الكفارة وسببها دال على اعتبار الإيمان في كل رقية تعتق عن سبب؛ لأنه قد تقرر أن ترك الاستيفصال مع قيام الاختيال ينزل منزلة العموم في المقال كما قد تكرر

قلت: الشافعي قائل بهذه القاعدة، فإن قال بها من معه من المخالفين كان الدليل على التقيد هو السنة لا الكتاب؛ لأنهم قرروا في الأصول أنه لا يحمل المطلق على المقيد إلا مع اتحاد السبب ولكنه وقع في حديث أبي هريرة عند أبي داود (٣٢٨٤) ما لفظه: فقال: يا رسول الله إن علي رقية مؤمنة الحديث إلى آخره

قال عز الدين الذهبي: هذا الحديث صحيح وحديثه فلا دليل في الحديث على ما ذكر، فإنه ﷺ لم يسألها عن الإيمان إلا لأن السائل قال: عليه رقية مؤمنة.

(الثالثة) اختلف العلماء في الرقية المعية بأي عيب.

فقالت اليهودية وداود تجزئ المعية لتناول اسم الرقية لها وهب آخرون إلى عدم إجزاء المعية قياساً على الهدايا والضحايا بجامع التقرب إلى الله.

وفصل الشافعي فقال: إن كانت كاملة المنفعة كالأعور

أجرت، وإن قصت منافع لم تجز إذا كان ذلك يقصها نقصاناً ظاهراً كالإقطع والأعمى إذ العتق عليك المنفعة. وقد نقصت.

وللحنفية تفاصيل في العيب يطول تعدادها ويغز قيام الأدلة عليها.

(الرابعة) أن قوله ﷺ «فصم شهرين متتابعين» دال على وجوب التتابع وعليه دللت الآية وشرطت أن تكون قبل المسيس فلو مس فيهما استأنف، وهو إجماع إذا وطئها نهاراً متعديلاً. وكذا ليلاً عند اليهودية وأبي حنيفة وآخرين، ولو ناسياً للآية

وهب الشافعي وأبو يوسف إلى أنه لا يضر ويجوز لأن علة النهي إفساد الصوم، ولا إفساد بوطه الليل.

وأوجب بأن الآية عامة

واختلفوا إذا وطئ نهاراً ناسياً

عند الشافعي وأبي يوسف: لا يضر لأنه لم يفسد الصوم.

وقالت اليهودية وأبو حنيفة: بل يستأنف كما إذا وطئ

عامداً لعموم الآية

قالوا وليست العلة إفساد الصوم بل دل عموم التليل للأحوال كلها على أنها لا تبطل الكفارة إلا بوقوعها قبل المسيس.

(الخامسة) اختلفوا أيضاً فيما إذا عرض له في أثناء صلاته عذر ميؤوس ثم زال هل يبني على صوميه، أو يستأنف.

فقالت اليهودية ومالك وأحمد: إنه يبني على صوميه؛ لأنه فرقه بغير اختياره.

وقال أبو حنيفة، وهو أحد قولي الشافعي: بل يستأنف لاختياره التفرق.

وأوجب بأن العذر صيرة كغير المختار.

وأما إذا كان العذر مرجواً

فقل: يبني أيضاً



وقيل: لا يبي؛ لأن رجاء زوال العذر صيرته كالمختار.

إليه.

وأجيب بأنه مع العذر لا اختيار له.

(السادسة) أن ترتيب قوله ﷺ «فصم» على قول السائل «ما أملك إلا رقبتي» يقضي بما قضت به الآية من أنه لا يتنقل إلى الصوم إلا لعدم وجدان الرقبة، فإن وجد الرقبة إلا أنه يحتاجها لخدمته للعجز، فإنه لا يصح منه الصوم.

(فإن قيل: إنه قد صح التيمم لواجد الماء إذا كان يحتاج إليه فهل نستعمل هذا عليه؟

(قلت: لا يقاس؛ لأن التيمم قد شرع مع العذر فكان الاختياج إلى الماء كالعذر.

(فإن قيل: فهل يجعل الشبق إلى الجماع عذراً يكون له معه الدلول إلى الإطعام ويعد صاحب الشبق غير مستطيع للصوم؟

(قلت: هو ظاهر حديث سلمة.

وقوله في الاعتذار عن التكفير بالصيام: «وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام» وإقراره ﷺ على عذره.

وقوله: «أطعم» يدل على أنه عذر يعدل معه إلى الإطعام.

(السابعة) أن النص القرآني والنبوي صريح في إطعام سيتين مسكيناً كأنه جعل عن كل يوم من الشهرين إطعام مسكين.

واختلف العلماء هل لا بد من إطعام سيتين مسكيناً، أو يكفي إطعام مسكين واحد سيتين يوماً

فذهبته الهادوية ومالك وأحمد والشافعي إلى الأول لظاهر الآية

وذهبته الحنفية، وهو أحد قولي زيد بن علي والناصر إلى الثاني، وأنه يكفي إطعام واحد سيتين يوماً، أو أكثر من واحد بقدر إطعام سيتين مسكيناً

قالوا: لأنه في اليوم الثاني مستحق قبل الدفع إليه.

وأجيب بأن ظاهر الآية تغاير المساكين بالذات

ويروى عن أحمد ثلاثة أقوال كالقولين هذين والثالث: إن وجد غير المسكين لم يجز الصرف إليه وإلا أجزأ إعادة الصرف

(الثامنة) اختلف في قدر الإطعام لكل مسكين

فذهبته الهادوية والحنفية إلى أن الواجب سبتون صاعاً من تمر، أو ذرة، أو شعير، أو نصف صاع من بر

وذهب الشافعي إلى أن الواجب لكل مسكين مد والمد ربع الصاع واستدل بقوله في حديث الباب «أطعم عرقاً من تمر سيتين مسكيناً» والعرق: مِكْتَلٌ يأخذ خمسة عشر صاعاً من تمر ولأنه أكثر الروايات في حديث سلمة هذا

واستدل الأولون بأنه ورد في رواية عبد الرزاق «أذهب إلى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها إليك فأطعم عنك منها وسقاً سيتين مسكيناً» قالوا: والوسق: سبتون صاعاً.

وفي رواية لأبي داود (٢٢١٣) والترمذي (٣٢٩٩) «فأطعم وسقاً من تمر سيتين مسكيناً» وجاء في تفسير العرق أنه سبتون صاعاً.

وفي رواية لأبي داود (٢٢١٥) «أن العرق مِكْتَلٌ يسع ثلاثين صاعاً» قال أبو داود: وهذا أصح الحديثين

ولما اختلف في تفسير العرق على ثلاثة أقوال واضطربت الروايات فيه جنح الشافعي إلى الترجيح بالكثرة وأكثر الروايات خمسة عشر صاعاً.

وقال الخطابي في معالم السنن (٦٦٣/٢) العرق السقيفة التي من الخوص فيتخذ منها المكابيل قال وجاء تفسيره أنه سبتون صاعاً وفي رواية لأبي داود يسع ثلاثين صاعاً.

وفي رواية سلمة (٢٢١٤) يسع خمسة عشر صاعاً فذكر أن العرق يختلف في السعة والضيقة قال: فذهب الشافعي إلى رواية الخمسة عشر صاعاً.

(قلت: يؤيد قوله أن الأصل براءة الدمة عن الزائد، وهو وجه الترجيح.

(التاسعة): وفي الحديث دليل على أن الكفارة لا تسقط جميع أنواعها بالعجز.

وفيه خلاف.



حديث «خَوَّلَهُ بَنَتْ ثَعْلَبَةَ قَالَتْ: فِي وَاللَّهِ وَفِي أَوْسٍ أَنْزَلَ اللَّهُ سُورَةَ الْمُجَادَلَةِ قَالَتْ كُنْتُ عِنْدَهُ وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ سَاءَ خُلُقُهُ.

وَقَدْ صَجِرَ قَالَتْ: فَتَخَلَّ عَلَيَّ يَوْمًا فَرَأَجْتُهِ بِشَيْءٍ فَنَضِبَ، فَقَالَ: أَنْتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي قَالَتْ: ثُمَّ خَرَجَ فَجَلَسَ فِي نَادِي قَوْمِي سَاعَةً ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ، فَإِذَا هُوَ يُرَاوِدُنِي عَنْ نَفْسِي قَالَتْ: قُلْتُ: كَلَّا وَالَّذِي نَفْسُ خَوَّلَةَ يَدِي لَا تَخْلُصُ إِلَيَّ.

وَقَدْ قُلْتُ مَا قُلْتَ فَحَكَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فِيهِمَا - الحديث رواه الإمام أحمد (٤١٠/٦) وأبو داود (٢٢١٤) وإسناده مشهور

وأخذ منه أنه إذا قصد بلفظ الظهار الطلاق لم يقع الطلاق وكان ظهاراً وإلى هذا ذهب أحمد والشافعي وغيرهما

قال الشافعي: ولو ظاهر يريد به طلاقاً كان ظهاراً، ولو طلق يريد ظهاراً كان طلاقاً.

وقال أحمد: إذا قال أنت علي كظهر أُمِّي. وعنى به الطلاق كان ظهاراً، ولا تطلق

وعلمه ابن القيم (إزاد المعاد ٣٢٥/٥) بأن الظهار كان طلاقاً في الجاهلية ففسخ فلم يجوز أن يعاد إلى الأمر المنسوخ وأيضاً فإوس إنما نوى به الطلاق لما كان عليه فاجرى عليه حكم الظهار دون الطلاق وأيضاً، فإنه صريح في حكمه فلم يجوز جعله كناية في الحكم الذي أبطل الله شرعه وقضاء الله أحق وحكم الله أوجب.

فذهب الشافعي وأحد الروايتين عن أحمد إلى عدم سقوطها بالعجز لما في حديث أبي داود (٢٢١٤) عن «خَوَّلَهُ بَنَتْ مَالِكُ بْنُ ثَعْلَبَةَ قَالَتْ ظَاهَرَ مِنِّي رَوْحِي أَوْسُ بْنُ الصَّامِتِ إِلَى أَنْ قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُعْتَقُ رَقَبَةً قَالَتْ: لَا يَجِدُ قَالَ: يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ قَالَتْ: إِنَّهُ شَيْخٌ كَبِيرٌ مَا بِهِ مِنْ صِيَامٍ قَالَ: يُطْعِمُ سِتِينَ مِسْكِينًا قَالَتْ: مَا عِنْدَهُ شَيْءٌ يَتَصَدَّقُ بِهِ قَالَ: فَإِنِّي سَأَعِينَهُ بِعَرَقٍ» الحديث

فلو كان يسقط عنه بالعجز لأبانه ﷺ ولم يفته من عنده. وذهب أحمد في رواية وطائفة إلى سقوطها بالعجز كما تسقط الواجبات بالعجز عنها وعن إبدالها.

وقيل: إنها تسقط كفارة الوطء في رمضان بالعجز عنها لا غيرها من الكفارات

قالوا: لأن النبي ﷺ أمر الجامع في نهار رمضان أن يأكل الكفارة هو وعياله والرجل لا يكون مصرفاً لكفاريه.

وقال الأولون: إنما حلت له؛ لأنه إذا عجز وكفر عنه الغير جاز أن يصرفها إليه، وهو مذهب أحمد في كفارة الوطء في رمضان وله في غيرها من الكفارات قولان.

وهو نظير ما قالته الهادوية من أنه يجوز للإمام إذا قبض الزكاة من شخص أن يردّها إليه.

(العاشرة) قال الخطابي: دلّ الحديث على أن الظهار المقيّد كالظهار المطلق، وهو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة ثم أصابها قبل انقضاء تلك المدة

واختلفوا فيه إذا برّ ولم يمض، فقال مالك وابن أبي ليلى: إذا قال لامرأته: أنت علي كظهر أُمِّي إلى الليل لزمت الكفارة، وإن لم يقرنها.

وقال أكثر أهل العلم: لا شيء عليه إذا لم يقرنها وجعل الشافعي في الظهار المؤقت قولين أحدهما: أنه ليس بظهار.

(فالدة): قد يتوهم أن سبب نزول آية الظهار حديث سلمة هذا لا اتفاق الحكمين في الآية والحديث وليس كذلك بل سبب نزولها قصة أوس بن الصامت ذكره ابن كثير في «الإرشاد» من



## ٣٠- كتاب اللعان

هو مأخوذ من اللعن؛ لأنه يقول الزوج في الخامسة: لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين

ويقال فيه: اللعان والالئعان والملاعة

واختلف في وجوبه على الزوج، فقال في «الشفاء» للامير الحسين: يجب إذا كان ثمة ولد وعلم أنه لم يقر بها.

وفي «المهذب» والائتصار أنه مع غلبة الظن بالزنا من المرأة، أو العلم بيجور ولا يجب ومع عدم الظن بجرم.

## ١- التفريق باللعان

١٠٣٨- عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما

قال: «سأل فلان، فقال: يا رسول الله، أرايت أن لو وجدنا أمراًته على فاحشة، كيف يصنع؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم، وإن سكنت سكنت على مثل ذلك، فلم يجبه، فلما كان بعد ذلك أتاه، فقال: إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به، فأنزل الله الآيات في سورة النور، فتلاهن عليه ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة.

قال: لا، والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها، ثم دعاها، فوعظها كذلك، قالت: لا، والذي بعثك بالحق إنه لكاذب، فبدأ بالرجل، فشهد أربع شهادات بالله، ثم ثنى بالمرأة، ثم فرق بينهما». رواه مسلم (١٤٩٣).

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال «سأل فلان») هو عومر العجلاني كما في أكثر الروايات

(«فقال يا رسول الله أرايت أن لو وجدنا أمراًته على فاحشة كيف يصنع إن تكلم تكلم بأمر عظيم، وإن سكنت سكنت

على مثل ذلك) أي على أمر عظيم (فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه، فقال إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به فأنزل الله الآيات في سورة النور) والأكثر في الروايات أن سبب نزول الآيات قصة هلال بن أمية وزوجه وكانت متقدمة على قصة عومر، وإنما تلاها ﷺ لأن حكمها عام للأمة

(«فتلاهن ووعظه وذكره») عطف تفسير إذ الوعظ هو التذكير.

(«وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة») الموعود به في قوله «لئنوا في الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم» [النور: ٢٣]

(«قال لا، والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها فوعظها كذلك قالت: لا، والذي بعثك بالحق إنه لكاذب فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله ثم ثنى بالمرأة ثم فرق بينهما»). رواه مسلم.

في الحديث مسائل:

(الأولى) قوله «فلم يجبه» وقع عند أبي داود (٢٢٤٥): «فكره ﷺ المسائل وعابها»

قال الخطابي: يريد المسألة عما لا حاجة بالسائل إليه.

وقال الشافعي: كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة لئلا ينزل في ذلك ما يوقعهم في مشقة وتعتب كما قال تعالى «لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم» [البقرة: ١٠١].

وفي الحديث الصحيح «أعظم الناس جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله» [بخاري (٧٢٨٩)، مسلم (٢٣٥٨)].

وقال الخطابي [معالم السنن: ٦٨٠/٢] قد وجدنا المسألة في كتاب الله على وجهين:

أحدهما: ما كانت على وجه التبيين والتعليم فيما يلزم الحاجة إليه من أمر الدين

والآخر: ما كان على طريق التعتب والتكليف فباح النوع الأول وأمر به وأجاب عنه، فقال «فاسألوا أهل الذكر» [الحل:



[٤٣]

عَلَّه.

وَقَالَ «فَسَأَلُ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ» [يونس: ٩٤] وَاجَابَ تَعَالَى فِي الْآيَاتِ «يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِةِ» [البقرة: ١٨٩] «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَمِيزِ» [البقرة: ٢٢٢] وَغَيْرِهَا.

وَقَالَ فِي النَّوعِ الْآخِرِ «وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي» [الإسراء: ٨٥].

وَقَالَ «يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا» [التازعات: ٤٢٠، ٤٣]

فَكُلُّ مَا كَانَ مِنَ السُّؤَالِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ، فَهُوَ مَكْرُوهٌ، فَإِذَا وَقَعَ السُّكُوتُ عَنْ جَوَابِهِ، فَإِنَّمَا هُوَ زَجَرٌ وَرَدَعٌ لِلسَّائِلِ، فَإِذَا وَقَعَ الْجَوَابُ، فَهُوَ عَقُوبَةٌ وَتَغْلِيظٌ.

(الثَّانِيَةُ) فِي قَوْلِهِ «فَبَدَأَ بِالرُّجُلِ» مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يُبَدَأُ بِهِ، وَهُوَ قِيَاسُ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ؛ لِأَنَّهُ الْمُدْصِي فَيَقْدُمُ بِهِ وَقَعَتِ الْبِدَاءُ فِي الْآيَةِ.

وَقَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ تَقْدِيمَهُ سُنَّةٌ وَاخْتَلَفَ هَلْ تَحِبُّ الْبِدَاءُ بِهِ أَمْ لَا؟

فَذَعَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى وَجُوبِهَا لقوله ﷺ إلهلال «الْبَيِّنَةِ وَالْإِثْمِ فِي ظَهْرِكَ» [البخاري(٤٧٤٧)] فَكَانَتِ الْبِدَاءُ بِهِ لِدَفْعِ الْحُدُودِ عَنِ الرُّجُلِ فَلَوْ بَدَأَ بِالْمَرْأَةِ كَانَ دَافِعًا لِأَمْرٍ لَمْ يَثْبُتْ

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهَا تَصَحُّ الْبِدَاءُ بِالْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ لَمْ تَدُلَّ عَلَى لُزُومِ الْبِدَاءِ بِالرُّجُلِ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ فِيهَا بِالرَّوَاكِ وَهِيَ لَا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَنَّهَا، وَإِنْ لَمْ تَقْتَضِ التَّرْتِيبَ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَا يَبْدَأُ إِلَّا بِمَا هُوَ الْأَحَقُّ فِي الْبِدَاءِ وَالْأَقْدَمُ فِي الْعِنَايَةِ وَيُسَنُّ فَعْلُهُ ﷺ ذَلِكَ، فَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ «نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» [مسلم(١٢١٨)] مَطْوَلًا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ فِي وَجُوبِ الْبِدَاءِ بِالصِّمْتَائِ.

(الثَّالِثَةُ) قَوْلُهُ «ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا» دَالٌّ عَلَى أَنَّ الْفَرْقَةَ بَيْنَهُمَا لَا تَقَعُ إِلَّا بِتَفْرِيقِ الْحَاكِمِ لَا بِنَفْسِ اللَّعَانِ وَإِلَى هَذَا ذَعَبَ كَثِيرٌ مُسْتَدَلِّينَ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي الْحَدِيثِ، وَأَنَّهُ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ الرُّجُلَ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بَعْدَ غَمَامِ اللَّعَانِ وَاقَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَتِ الْفَرْقَةُ تَقَعُ بِنَفْسِ اللَّعَانِ لَيُنَاقِضُ ﷺ أَنَّ طَلَّاقَهُ فِي غَيْرِ

وَقَالَ الْجَمْهُورُ: بَلِ الْفَرْقَةُ تَقَعُ بِنَفْسِ اللَّعَانِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا هَلْ تَحْصُلُ الْفَرْقَةُ بِتَمَامِ لِعَانِهِ، وَإِنْ لَمْ تَلْتَمِمْ هِيَ؟ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: تَحْصُلُ بِهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِتَمَامِ لِعَانِيَتِهَا

وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَبِهِ قَالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ

وَاسْتَدَلُّوا بِمَا جَاءَ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٤٩٢) مِنْ قَوْلِهِ ﷺ «ذَلِكَمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتْلَاعَيْنِ».

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَخْبَرَ ﷺ بِقَوْلِهِ «ذَلِكَمُ» عَنْ قَوْلِهِ «لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا»

قَالَ: وَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مُتْلَاعَيْنِ، فَإِنْ كَانَ الْفِرَاقُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِحُكْمٍ، فَقَدْ هَذَا الْحُكْمُ فِيهِ مِنَ الْحَاكِمِ الْأَعْظَمِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «ذَلِكَمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مُتْلَاعَيْنِ»

قَالُوا:

وقوله: (فرق بينهما) معناه إظهار ذلك وبيان حكم الشرع فيه لا أنه أنشأ الفرقة بينهما

قَالُوا: فَأَمَّا طَلَّاقُهُ إِثْمًا فَلَمْ يَكُنْ عَنْ أَمْرِهِ ﷺ وَبِأَنَّهُ لَمْ يَزِدِ التَّحْرِيمَ الْوَاقِعَ بِاللَّعَانِ إِلَّا تَأْكِيدًا، فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِتْكَارِهِ وَبِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لَا فَرْقَةَ إِلَّا بِالطَّلَاقِ لَجَازَ لَهُ الزَّوْاجُ بِهَا بَعْدَ أَنْ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٦) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ الْحَدِيثَ.

وَفِيهِ «وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا يَبْسُتَ لَهَا عَلَيْهِ، وَلَا قُوَّةُ مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا يَتَفَرَّقَانِ مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ، وَلَا مُتَوَفَى عَنْهَا»

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٢٥٠) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ فِي حَدِيثِ الْمُتْلَاعَيْنِ «قَالَ: مَضَتْ السُّنَّةُ بَعْدَ فِي الْمُتْلَاعَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا»

وَأَخْرَجَهُ الْيَتَهَقِيُّ (٤١٠/٧) بِلَفْظِ «فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَقَالَ: لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا»

وَعَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ قَالَا مَضَتْ السُّنَّةُ بَيْنَ الْمُتْلَاعَيْنِ أَنْ لَا يَجْتَمِعَا أَبَدًا [مصنف عبد الرزاق: ١١٢٧/٢]



وعن عمر: يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، وَلَا يَجْتَمَعَانِ أَبَدًا [مصنف عبد الرزاق: ٣٥١/٤].

(الرابعة) اختلف العلماء في فُرْقَةِ اللّعَانِ هل هي فسخٌ، أو طلاقٌ بائنٌ؟

فَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهَا فَسْخٌ مُسْتَدَلٌّ بِأَنَّهَا تَوْجِبُ تَحْرِيمًا مُؤَبَّدًا فَكَانَتْ فَسْخًا كَفَرْقَةِ الرِّضَاعِ إِذْ لَا يَجْتَمَعَانِ أَبَدًا وَلَأنَّ اللّعَانَ لَيْسَ صَرِيحًا فِي الطَّلَاقِ، وَلَا كِتَابَةً فِيهِ

وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهَا طَلَاقٌ بَائِنٌ مُسْتَدَلٌّ بِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا مِنْ زَوْجَةٍ فَهِيَ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ الْمُخْتَصَّةِ فَهِيَ طَلَاقٌ إِذْ هُوَ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ الْمُخْتَصَّةِ بِخِلَافِ الْفَسْخِ، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنْ أَحْكَامِ غَيْرِ النِّكَاحِ كَالْفَسْخِ بِالْعَيْبِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ اخْتِصَاصِهِ بِالنِّكَاحِ أَنْ يَكُونَ طَلَاقًا كَمَا أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ فِيهِ نَفَقَةٌ، وَلَا غَيْرُهَا.

الخامسة: وهي فرع للرابعة، اختلفوا لو أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ اللّعَانِ، هل تحل له الزوجة؟

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: تحلُّ لَهُ لِزَوَالِ الْمَانِعِ، وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، فَإِنَّهُ قَالَ: فَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ، فَإِنَّهُ خَاطَبٌ مِنَ الْخُطَّابِ.

وَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ: تُرَدُّ إِلَيْهِ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ: لَا تحلُّ لَهُ أَبَدًا لِقَوْلِهِ ﷺ «لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا».

قُلْتُ: قَدْ يُجَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ ﷺ قَالَهُ لِمَنِ التَّعَنُّ وَلَمْ يُكْذَبْ نَفْسَهُ.

(السادسة) في حديث لعانٍ لَهْلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّهُ كَذَفَ امْرَأَتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٢٥٤) وَغَيْرِهِ

قَالَ الْخُطَّابِيُّ: فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا كَذَفَ امْرَأَتَهُ بِرَجُلٍ بَعِيثِهِ ثُمَّ تَلَاعَنَا، فَإِنَّ اللّعَانَ يُسْقِطُ عَنْهُ الْحَدَّ فَيَصِيرُ فِي التَّقْدِيرِ ذِكْرَهُ الْمَذْذُوبُ بِهِ تَبَعًا، وَلَا يَتَبَرَّكُ حُكْمُهُ وَذَلِكَ أَنَّهُ «قَالَ ﷺ لِلهْلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ: الْيَتِيمَةُ أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ فَلَمَّا تَلَاعَنَا لَمْ يَتَبَرَّضْ لِلهْلَالِ بِالْخُدْءِ، وَلَا يُرَوَّى فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَخْبَارِ أَنَّ

شَرِيكَ ابْنِ سَحْمَاءَ عَفَا عَنْهُ فَعُلِمَ أَنَّ الْحَدَّ الَّذِي كَانَ يُلْزَمُهُ بِالْقَذْفِ سَقَطَ عَنْهُ بِاللّعَانِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى ذِكْرِ مَنْ يَقْذِفُهَا بِهِ لِإِزَالَةِ الضَّرْرِ عَنْ نَفْسِهِ فَلَمْ يُحْمَلْ نَفْسُهُ عَلَى الْقَصْدِ لَهُ بِالْقَذْفِ وَإِدْخَالِ الضَّرْرِ عَلَيْهِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَجْزِي أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ فِي تَعْيِينِ مَنْ قَذَفَهَا بِهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّمَا يَسْقِطُ الْحَدُّ عَنْهُ إِذَا ذَكَرَ الرَّجُلَ وَاسْمَهُ فِي اللّعَانِ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ حُدَّ لَهُ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْحَدُّ لَازِمٌ لَهُ وَلِلرَّجُلِ مُطَالَبَتُهُ بِهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: يُحَدُّ لِلرَّجُلِ وَيَلَاعَنُ لِلزَّوْجَةِ انْتَهَى.

(قُلْتُ): وَلَا دَلِيلَ فِي حَدِيثِ هَلَالٍ عَلَى سُقُوطِ الْحَدِّ بِالْقَذْفِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلْمَقْذُوفِ وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ طَالِبٌ بِهِ حَتَّى يَقُولَ لَهُ ﷺ قَدْ سَقَطَ بِاللّعَانِ، أَوْ يُحَدُّ الْقَازِفُ فَيَتَيَّنُ الْحُكْمُ وَالْأَصْلُ يُبْرِئُ الْحَدَّ عَلَى الْقَازِفِ وَاللّعَانِ إِنَّمَا شَرَعَ لِدَفْعِ الْحَدِّ عَنِ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ.

## ٢- لا حق للملاعن في الصداق

١٠٣٩- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ: حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ، أَحَدُكُمَا كَاذِبٌ، لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لِي فَقَالَ: إِنَّ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا، فَهَوَ بِمَا اسْتَخْلَلْتَ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْهَا فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣١٢)، مسلم (١٤٩٣)].

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعِنَيْنِ حِسَابُكُمَا عَلَى اللَّهِ» يَنْتُهُ بِقَوْلِهِ «وَأَحَدُكُمَا كَاذِبٌ».)

فَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا كَاذِبًا فَاللَّهُ هُوَ التَّوَلَّى لجزائِهِ

(«لَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا») هُوَ إِيَّانَةُ لِلْفَرْقَةِ بَيْنَهُمَا كَمَا سَلَفَ

(«قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي») يُرِيدُ بِهِ الصَّدَاقَ الَّذِي سَلَّمَهُ

إِلَيْهَا



وفي الحديث دليل على أنه يصح اللعان للمرأة الحامل، ولا يؤخر إلى أن تضع وإلى ذهب الجمهور لهذا الحديث.

وقالت الهاديّة وأبو يوسف ومحمد ويروى عن أبي حنيفة واحداً: لا لعان لنفي الحمل لجواز أن يكون ريحاً، فلا يكون لللعان حيتن معنى.

(قلت): وهذا رأي في مقابلة النص وكأنهم يريدون أنه لا لعان بمجرد ظن الحمل من الأجنبية لا لو جادته معها الذي هو صورة النص.

وفي الحديث دليل على أنه يتنفي الولد باللعان، وإن لم يذكر النفي في اليمين وإلى هذا ذهب أهل الظاهر

وعند بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد: أنه لا يصح اللعان على الحمل إلا بشرط ذكر الزوج لنفي الولد دون المرأة، وأنه يصح نفي الولد، وهو حمل ويؤخر اللعان إلى ما بعد الوضع، ولا دليل عليهما بل الحق قول الظاهرية، فإنه لم يقع في اللعان عنده نفي الولد ولم نره في حديث هلال، ولا غيره ولم يكن اللعان إلا منهما في عصره.

وأما لعان الحامل، فقد ثبت في هذه الأحاديث.

وقد أخرج مالك [الموطأ (ص ٣٥٠)] عن نافع عن ابن عمر «أن النبي ﷺ لا عن بين رجل وامرأة واتفى من ولديه ففرق بينهما وألحق الولد بالمرأة».

وفي حديث سهل وكانت حاملاً فانكح حملها وذكر أنه اتفى من ولديه ولكنه لا يدل على اشتراط نفي الولد؛ لأنه فعلة الرجل من تلقاء نفسه.

وقال أبو حنيفة: لا يصح نفي الحمل واللعان عليه، فإن لاعنها حاملاً ثم آتت بالولد لزمه ولم يمكن من نفسه أصلاً؛ لأن اللعان لا يكون إلا بين الزوجين، وهذا قد بان بلعانها في حال حملها.

ويجب بأن هذا رأي في مقابلة النص الثابت في حديث الباب.

وفي حديث ابن عمر هذا، وإن كان البخاري قد بين أن قوله فيه «وكانت حاملاً» من كلام الزهري لكن حديث الباب

(«قَالَ إِنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْهَا، فَهَوَ بِمَا اسْتَحَلَّتْ مِنْ فَرْجِهَا، وَإِنْ كُنْتَ كَاذِباً عَلَيْهَا فَذَلِكَ أَبَعْدَ لَكَ مِنْهَا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الحديث أفاد ما سلف من الفراق بينهما، وإن أحدهما كاذب في نفس الأمر وحسابه على اللؤ، وإن لا يرجع بشيء مما سلمه من الصادق؛ لأنه إن كان صادقاً في القذف، فقد استحققت المال بما استحل منها، وإن كان كاذباً، فقد استحقته أيضاً بذلك ورجوعه إليه أبعد؛ لأنه هضمها بالكذب عليها فكيف يرتجع ما أعطاها!

### ٣- جواز لعان المرأة الحامل

١٠٤٠- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَيْبَضَ سَبْطاً، فَهَوَ لِرُزْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ جَعْدًا، فَهَوَ لِلَّذِي رَمَاهَا بِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (مسلم (١٤٩٦))، ولم يخرج البخاري.

(وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَيْبَضَ سَبْطاً» بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة بعد ما طاء مهملة: وهو الكامل الخلق من الرجال

(فهو لزوجها، وإن جاءت به أكحل) بفتح الهَمْزة وسكون الكاف، وهو الذي منابت أجزائه كلها سود كان فيها كحلاً وهي خلقة

(جعداً) بفتح الجيم وسكون العين المهملة فداًل مهملة، وهو من الرجال القصير

(فهو للذي رمَاهَا بِهِ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ

ولهما البخاري (٥٣٠٩)، ولم يخرج مسلم بهذا اللفظ في أخرى «فجاءت به على الثَغْرِ المَكْرُوه».

وفي الأحاديث ثبتت له عدة صفات.

وفي رواية لهما البخاري (٥٣١٦)، مسلم (١٤٩٧) وللنسائي (١٧٣/٦) أنه قال ﷺ بعد سرد صفات ما في بطنها: «اللَّهُمَّ بَيْنْ» فوضعت شبيهاً بالذي ذكر زوجها أنه وجدته عندها.



صحيح صريح.

(وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه فِي قِصَّةِ الْمُتْلَعَيْنِ قَالَ) أَيِ الرَّجُلِ

(وَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ تَلَاعِيهِمَا كَذَبَتْ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتَهَا فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مُتَّقِ عَلَيْهِ» تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى تَحْقِيقِ الْمَقَامِ.

وفي الحديث دليل على العمل بالقيافة وَكَانَ مُقْتَضَاهَا إلحاق الولد بالزوج إِنْ جَاءَتْ بِهِ عَلَى صَفَتِهِ؛ لِأَنَّهُ لِلْفَرَّاشِ لَكِنُهُ يَسْنُ ﷺ الْمَانِعَ عَنِ الْحُكْمِ بِالْقِيَاةِ نَفِيًّا وَإِتْبَاتًا بِقَوْلِهِ «لَوْلَا الْإِيمَانُ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَانٌ».

## ٤ - اللعنة الخامسة واجبة في الفرقة والعقاب

٦ - إِنْ أَمْرَاتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ

١٠٤٣ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنْ أَمْرَاتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ قَالَ: غَرَّبَهَا قَالَ: أَخَافُ أَنْ تَتَّبِعَهَا نَفْسِي قَالَ: فَاسْتَمْتِعْ بِهَا».

رواه أبو داود (٢٠٤٩) والترمذي، ورجاله ثقات. وأخرج الترمذي (٦٧/٦) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه بَلْفِظَ قَالَ: «طَلَّقَهَا قَالَ: لَا أَصْبِرُ عَنْهَا قَالَ: فَاسْتَمْتِعْ بِهَا».

(وعن ابن عباس رضي الله عنه «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ إِنْ أَمْرَاتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ قَالَ غَرَّبَهَا» بِالْغَيْنِ الْمَجْمُوعَةِ وَالرَّاءِ وَبَاءً مُوَحَّدَةً

١٠٤١ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنْهُمَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عِنْدَ الْخَامِسَةِ عَلَى فِيهِ، وَقَالَ: إِنَّهَا مُوجِبَةٌ».

رواه أبو داود (٢٢٥٥) والنسائي (١٧٥/٦)، ورجاله ثقات

فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يُسْرَعُ مِنَ الْحَاكِمِ الْمَالَعَةِ فِي مَنَعِ الْحَلْفِ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ كَاذِبًا، فَإِنَّهُ ﷺ مَنَعَ بِالْقَوْلِ بِالتَّذْكِيرِ وَالْوَعْظِ كَمَا سَلَفَ ثُمَّ مَنَعَ هَاهُنَا بِالْفِعْلِ وَلَمْ يَرَوْهُ أَنَّهُ أَمَرَ بِوَضْعِ يَدِ أَحَدٍ عَلَى فَمِ الْمَرَاةِ، وَإِنْ أَوْحَمَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ.

وقوله: (إنها الموجبة) أي للفرقة وللعذاب الكاذب.

وفيه دليل على أن اللعنة الخامسة واجبة.

وأما كيفية التحليف فإخراج الحاكِم (٢٠٧/٢)

والبهقي (٣٩٥/٧) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «فِي تَحْلِيلِ هِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اخْلُفْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِنِّي لَصَادِقٌ» يَقُولُ ذَلِكَ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ الْحَدِيثُ بِطَوِيلِهِ

قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري.

## ٥ - الاعتراف بالكذب بعد اللعان

(وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ بَلْفِظَ «طَلَّقَهَا قَالَ: لَا أَصْبِرُ عَنْهَا قَالَ: فَاسْتَمْتِعْ بِهَا».

اختلف العلماء في تفسير قوله «لا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ» عَلَى قَوْلَيْنِ:

(الأول) أَنْ مَعْنَاهُ الْفَجْرُ، وَأَنَّهَا لَا تَمْنَعُ مَنْ يُرِيدُ مِنْهَا الْفَاحِشَةَ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ وَالْحَلَّالِ وَالنَّسَائِيِّ وَابْنِ الْأَعْرَابِيِّ وَالْخَطَّابِيِّ وَاسْتَدَلَّ بِهِ الرَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَطْلِيقُ مَنْ فَسَقَتْ بِالزَّوْنِ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ لَا يَقْدِرُ عَلَى مُفَارَقَتِهَا.

١٠٤٢ - «وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رضي الله عنه - فِي قِصَّةِ

الْمُتْلَعَيْنِ - قَالَ: فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ تَلَاعِيهِمَا قَالَ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتَهَا فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

مُتَّقِ عَلَيْهِ (البخاري (٥٣٠٨)، مسلم (١٤٩٢)).



(والثاني) أنها تُبذَر بِمالِ زوجها، ولا تَمْنَعُ أحداً طَلَبَ مِنْهَا شيئاً مِنْهُ، وَهَذَا قولُ أحمدَ والأصمعيّ ونقلَهُ عن عُلَماءِ الإسلامِ. وَأَنكَرَ ابنُ الجوزيُّ على مَنْ دَعَبَ إلى الأولِ

قَالَ في النِّهَايَةِ: وَهُوَ أَشْبَهَ بِالْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الْأَوَّلَ يَشْكُلُ على ظَاهِرِ قَوْلِهِ تعالى ﴿وَحُرِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ [البور: ٣]، وَإِنْ كَانَ في معنى الآيةِ وَجْهُ كَثِيرٌ.

(قُلْتُ): الوجهُ الأولُ في غايَةِ مَنْ البعدُ بَلْ لا يَصِحُّ لِلآيَةِ وَلِأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لا يَأْمُرُ الرَّجُلَ أَنْ يَكُونَ دُبُونًا فَحَمَلُهُ على هذا لا يَصِحُّ والثاني بعيدٌ؛ لِأَنَّ التَّبْذِيرَ إِنْ كَانَ بِمَالِهَا فَمِنْهَا مُمَكِّنٌ، وَإِنْ كَانَ مِنْ مَالِ الزَّوْجِ فَكَذَلِكَ، وَلَا يُوجِبُ أَمْرُهُ بَطْلَاقَهَا على أَنَّهُ لَمْ يُتَعَارَفْ في اللُّغَةِ أَنْ يُقَالَ: فَلَانٌ لا يَرُدُّ بَدَ لِمَنْ كَتَبَتْهُ عن الجود.

فَالْأَقْرَبُ المرادُ أَنَّهَا سَهْلَةُ الْأَخْلَاقِ لَيْسَ فِيهَا نُفُورٌ وَحَشَمَةٌ عن الأَجَانِبِ لا أَنَّهَا تَأْتِي الْفَاحِشَةَ وَكَثِيرٌ مِنَ النِّسَاءِ وَالرِّجَالِ يَهْلَوْنَ الْمُنَابَةَ معَ البعدِ مِنَ الْفَاحِشَةِ، كَمَا قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ:

بِضَاءٍ يَطْمَعُ فِيهَا تَحْتَ حِلَّتِهَا وَعِزُّ ذَلِكَ مَطْلُوبٌ إِذَا طَلَبَا وَلَوْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهَا لَا تَمْنَعُ نَفْسَهَا عَنِ الْوَقَاعِ مِنَ الْأَجَانِبِ لَكَانَ قَافِذَا لَهَا.

## ٧- عقوبة اللعان الكاذب

١٠٤٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ «سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتْلَعَيْنِ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ، وَلَمْ يُدْخِلْهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ جَحَدَ وَلَدَهُ - وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ - اخْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ وَفَضَحَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٦٣) وَالتَّسَائِيُّ (١٧٩/٦) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧٤٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤١٠٨).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ «سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتْلَعَيْنِ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَدْخَلْتَ عَلَى قَوْمٍ مِنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَيْسَتْ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ وَأَنْ يُدْخِلَهَا اللَّهُ جَنَّتَهُ وَأَيُّمَا رَجُلٍ

جَحَدَ وَلَدَهُ، وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ) أَيَّ يَعْلَمُ أَنَّهُ وَلَدُهُ (اخْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَفَضَحَهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ.

وَقَدْ تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ عَنْ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَلَا يَعْرِفُ عَبْدُ اللَّهِ إِلَّا بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَفِي تَصْحِيحِهِ نَظَرٌ وَصَحَّحَهُ أَيْضاً الدَّارِقُطِيُّ معَ اعْتِرَافِهِ بِتَفَرُّدِ عَبْدِ اللَّهِ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمرَ عِنْدَ السَّيْرَانِ [كَشَفَ الْأَسْتَارَ] (١٣٨٦).

وَلِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَزِيدَ الْحَوْزِيُّ ضَعِيفٌ وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (٦٢/٢) مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ نَحْوَهُ أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي زَوَائِدِ الْمُسْنَدِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ وَكِيعٍ.

وَقَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ وَكِيعٌ.

وَمَعْنَى الْحَدِيثِ وَاضِحٌ.

## ٨- الإقرار بالولد

١٠٤٥- وَعَنْ عُمرَ رضي الله عنه قَالَ: مَنْ أَقْرَبَ بَوْلَهُ طَرَفَةَ عَيْنٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْفِيَهُ

أَخْرَجَهُ التَّيْهِي (٤١١/٧-٤١٢)، وَهُوَ حَسَنٌ مُؤْتَفَقٌ.

فِيهِ دَلِيلٌ على أَنَّهُ لَا يَصِحُّ النُّفْيُ لِلْوَلَدِ بَعْدَ الْإِقْرَارِ بِهِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَاخْتَلَفَ فِيهَا إِذَا سَكَتَ بَعْدَ عَلَمِهِ بِهِ وَلَمْ يَنْفِيهِ. فَقَالَ الْمُؤَيَّدُ: إِنَّهُ يُلْزَمُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ لَهُ الشَّيْءَ، لِأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ يَطْلُ بِالسُّكُوتِ وَذَلِكَ كَالشَّتْيَعِ إِذَا أَبْطَلَ شَفَعَتَهُ قَبْلَ عَلَمِهِ بِاسْتِحْقَاقِهَا

وَدَعَبَ أَبُو طَالِبٍ إِلَى أَنَّ لَهُ الشَّيْءَ مَتَى عَلِمَ إِذْ لَا يَثْبُتُ التَّخْيِيرُ مِنْ دُونِ عَلَمٍ، فَإِنْ سَكَتَ عِنْدَ الْعِلْمِ لَزِمَ وَلَمْ يُمْكِنْ مِنَ الشَّيْءِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَا يُعْتَبَرُ عِنْدَهُ فَوْرٌ وَلَا تَرَاخٍ، بَلِ السُّكُوتُ كَالْإِقْرَارِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى وَالثَّانِفِيُّ بَلْ يَكُونُ نَفْيُهُ على الفورِ

قَالَ: وَحَدُّ الْفَوْرِ مَا لَمْ يُعَدَّ تَرَاخِيًا عُرْفًا؛ فَلَوْ اشْتَغَلَ بِإِسْرَاحِ



دائبي، أو لبس ثيابه، أو نحو ذلك لم يعد تراخياً  
ولهم في المسألة تقادير ليس عليها دليل إلا الرأى وفروع  
على غير أصل أصيل.

خلاف الشبه واللون دلالة يجب الحكم بها وضرب له المثل بما  
يوجد من اختلاف الألوان في الإبل ولقائها واحد.  
وفي هذا الباب إثبات القياس وبيان أن المشابهين حكمهما  
من حيث الشبه واحد.

ثم قال:

#### ٩- الشك في الولد

١٠٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا  
رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ.

قَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: فَمَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ: حُمْرٌ.

قَالَ: هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْزَقٍ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ: فَأَتَى ذَلِكَ؟ قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ عِرْقٌ.

قَالَ: فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ.

ثَبَّتَ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٠٥)، مسلم (١٥٠٠)].

وفي رواية لمسلم ((١٥٠٠) (١٩): «وَهُوَ يُعْرَضُ بِأَنْ يَنْفِقَهُ».

وقال في آخره: «وَلَمْ يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِنْفَاءِ مِنْهُ».

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً قال عبد الغني: إِنَّ اسْمَهُ  
ضَمُصٌ بَنُ قَتَادَةَ

«قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ قَالَ: هَلْ  
لَكَ مِنْ إِبِلٍ؟ قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَمَا أَلْوَانُهَا؟ قَالَ: حُمْرٌ قَالَ: هَلْ فِيهَا  
مِنْ أَوْزَقٍ؟ بِالرَّاءِ وَالْقَافِ بَزَنَةٌ أَحْمَرٌ، وَهُوَ الَّذِي فِي لَوْنِهِ سَوَادٌ  
لَيْسَ بِحَالِكٍ

«قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَأَتَى ذَلِكَ؟ قَالَ: لَعَلَّهُ نَزَعَهُ» بالنون فزاي

وعين مهملة أي جذبته إليه

«عِرْقٌ قَالَ فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَهُ عِرْقٌ» ثَبَّتَ عَلَيْهِ. وفي

رواية لمسلم، أي عن أبي هريرة (هو) أي الرجل (يعرض بان  
ينفقه. وقال في آخره ولم يُرَخَّصْ لَهُ فِي الْإِنْفَاءِ مِنْهُ)

قال الخطابي: هذا القول من الرجل تعرض بالريبة كأنه  
يريد نفي الولد فحكم النبي ﷺ بأن الولد للفراس ولم يجعل

وفيه دليل على أن الحد لا يجب في المكاني، وإنما يجب في  
القذف الصريح [معالم السنن: ٦٩٤/٢].

وقال المهلب: التعريض إذا كان على جهة السؤال لا حد  
فيه، وإنما يجب الحد في التعريض إذا كان على المواجهة  
والمشامة.

وقال ابن كثير: يُفَرَّقُ بَيْنَ الزَّوْجِ وَالْأَجْنَبِيِّ فِي التَّعْرِيزِ أَنَّ  
الْأَجْنَبِيَّ يَقْصِدُ الْأَذْيَةَ الْحُضَّةَ وَالزَّوْجَ قَدْ يُعْذَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى صِيَانَةِ  
النِّسْبِ.

وقال القرطبي لا خلاف أنه لا يجوز نفي الولد باختلاف  
الألوان المتقاربة كالسمر والأدمية، ولا في البياض والسواد إذا  
كان قد أقر بالوطء ولم غص مدة الاستبراء

قال في الشرح: كأنه أراد في مذنبه وإلا فالخلاف ثابت  
عند الشافعية بتفصيل، وهو إن لم ينضم إليه قرينة زنى لم يجوز  
النفي، وإن اتهمها بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز  
النفي على الصحيح.

وعند الحنابلة يجوز النفي مع القرينة مطلقاً والخلاف إنما  
هو عند عديمها والحديث يَحْتَمِلُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّ مَعَهُ قَرِينَةَ الزُّنَا،  
وإنما هو مُجَرَّدٌ مُخَالِفٌ لِلْوَنِ.



(بليال) وقع في تقديرها خلاف كبير لا حاجة إلى ذكره  
ويأتي بعضه قريباً

### ٣١- كتاب العِدَّة وَالْإِحْدَاد

العدة: بكسر العين المهملة: اسمٌ لمدّة تَرِيصُ بها المرأة عن  
التزويج بعد وفاة زوجها، أو فراقها لها إمّا بالولادة، أو الأقراء،  
أو الأشهر.

والإحداد بالحاء المهملة بعدد دالّان مُهْمَلَتَانِ بينهما ألف.

وهو لغة: المنع

وشرعاً: ترك الطيب والزينة للمعتدة عن وفاة.

#### ١- انقضاء العدة بوضع الحمل

١٠٤٧- عَنْ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ «أَنْ سُبَيْعَةَ  
الْأَسْلَمِيَّةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَفِسَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا  
بَلْيَالٍ، فَجَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ، فَأَذِنَ  
لَهَا، فَتَنَكَّحَتْ».

رواه البخاري (٥٣٢٠)، وأصله في الصحيحين البخاري (٤٩٠٩)،  
مسلم (١٤٨٥).

وفي لفظ البخاري (٤٩٠٩): «أَنَّهَا وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَارَبِعِينَ  
لَيْلَةً».

وفي لفظ لمسلم (١٤٨٤).

قال الزُّهْرِيُّ: وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تُزَوِّجَ وَهِيَ فِي دِمِهَا، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَقْرُبُهَا  
زَوْجُهَا حَتَّى تَطْهَرُ.

(عن المسور) بكسر الميم وسكون السين المهملة فواو  
مفتوحة فراء -

(بن مخرمة) يفتح الميم وسكون الحاء المعجمة وفتح الراء  
تقدمت ترجمته

(أن سبيعة) بضم السين المهملة فباء موحدة فمشاة غنية  
تصغيرُ سبع وطاء التانيث

(الأسلمية نفست) بضم النون وكسر الفاء (بعد وفاة  
زوجها) هو سعيد بن خولة توفي بمكة بعد حجة الوداع

(فجاءت إلى النبي ﷺ) فَاسْتَأْذَنَتْهُ أَنْ تَنْكِحَ فَأَذِنَ لَهَا فَتَنَكَّحَتْ  
رواه البخاري وأصله في الصحيحين وفي لفظ البخاري (أَنَّهَا  
وَضَعَتْ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بَارَبِعِينَ لَيْلَةً) وفي لفظ لمسلم (أَنَّ  
الْمُسَوِّرَ

قَالَ الزُّهْرِيُّ، وَلَا أَرَى بَأْسًا أَنْ تُزَوِّجَ وَهِيَ فِي دِمِهَا) أي دم  
نفسها (غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر).

الحديث دليل على أن الحامل المتوفى عنها زوجها تنقض  
عدتها بوضع الحمل، وإن لم يمض عليها أربعة أشهر وعشر  
ويجوز بعدة أن تنكح.

وفي المسألة خلاف، فهذا الذي أفاده الحديث قول جباهير  
العلماء من الصحابة وغيرهم لهذا الحديث ولعموم قوله تعالى  
«وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» (الطلاق: ٤)

والآية وإن كان ما قبلها في المطلقات لكن ذلك لا يخص  
عمومها وأيد بقاء عمومها على أصلها ما أخرجه عبد الله بن  
أحمد في رواية المستدر (١١٦/٥) والضياء في المختار (وابن مردويه  
عن «أبي بن كعب قال: قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «وَأُولَاتِ  
الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» هِيَ الْمُطْلَقَةُ ثَلَاثًا أَمْ  
الْمُتَوَفَّى عَنْهَا؟ قَالَ هِيَ الْمُطْلَقَةُ ثَلَاثًا وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا».

وأخرجه ابن جرير (١٤٣/٢٨) وابن أبي حاتم  
وابن مردويه والدارقطني (٢٠٣/٣) عن أبي من وجه آخر قال  
«لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ الْآيَةُ مُشْتَرَكَةٌ أَمْ  
مُتَبَعَةٌ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: آيَةُ آيَةٍ؟ قُلْتُ: «وَأُولَاتِ  
الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» الْمُطْلَقَةُ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا  
زَوْجُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ»

وثبت عن ابن مسعود (رضي الله عنه) روايات دالة على قوله  
بهذا.

وأخرج عنه ابن مردويه قال: نسخَتِ سُورَةُ النِّسَاءِ  
التقصيرى كُلَّ عِدَةٍ «وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ  
حَمْلَهُنَّ» أَجَلَ كُلِّ حَامِلٍ مُطْلَقَةٍ، أَوْ مُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَنْ  
تَضَعَ حَمْلَهَا



وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال: نزلت سورة النساء القصص بعد التي في البقرة سبع سنين.

وأخرج الشيخان [البخاري (٤٩٠٩)، مسلم (١٤٨٥)] وأبو داود والترمذي (١١٩٤) والنسائي (١٩١/٦) وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه «عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: كنت أنا وابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم فجاء رجل، فقال أفتني في امرأة ولدت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة أخلت؟ قال ابن عباس تغتد آخر الأجلين قلت: أنا «وأولات الأخمال أجلهن أن يضمن حملهن» قال ابن عباس: ذلك في الطلاق قال أبو سلمة أرايت لو أن امرأة جرت حملها سنة فما عدتها قال ابن عباس: خير الأجلين قال أبو هريرة: أنا مع ابن أبي يحيى أبا سلمة فأرسل ابن عباس غلامه كريباً إلى أم سلمة يسألها أنضت في ذلك سنة؟ فقالت: قبل زوج سبعة الأسلمية وهي حبلى فوضعت بعد مائة وأربعين ليلة فخطبت فأنكحها رسول الله ﷺ.

وأخرجه عبد بن حميد من حديث أبي سلمة.

وفيه أنهم أرسلوا إلى عائشة فسألوها، فقالت ولدت سبعة مثل ما مضى إلا أنها قالت بعد وفاة زوجها بليال.

وفي الباب عدة روايات عن السلف دالة على أن الآية باقية على عمومها في جميع العدا، وأن عموم آية البقرة منسوخ بهذه الآية الكريمة ومع تأخر نزولها كما صرح به الروايات ينبغي أن يكون التخصيص، أو النسخ متفقاً عليه.

وفهمت الهادوية وغيرهم ويروى عن علي أنها تغتد بآخر الأجلين إما وضع الحمل إن تأخر عن الأربعة الأشهر والعشر، أو بالمدد المذكورة إن تأخرت عن وضع الحمل مستدلين بقوله تعالى «والذين يوفون بعهدهم ويؤجلون أزواجاً يرتبضن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً» قالوا: فالآية الكريمة فيها عموم وخصوص من وجه وقوله: «وأولات الأخمال أجلهن» كذلك فجمع بين الدليلين بالعمل بهما والخروج من العدة بيقين بخلاف ما إذا عمل بأحدهما.

واجب عنه بأن حديث سبعة نص في الحكم مبين بأن آية النساء القصص شاملة للمتوفى عنها زوجها وإيد حديثها ما

سمعت من الأحاديث والآثار.

وأما الرواية عن علي رضي الله عنه، فقال الشعبي: ما أصدق أن علي بن أبي طالب كان يقول: عدة المتوفى عنها زوجها آخر الأجلين

هذا وكلام الزهري صريح أنه يعقد بها، وإن كانت لم تظهر من دم نفاسها، وإن حرم وطؤها لأجل علة أخرى هي بقاء الدم.

وقال النووي في شرح مسلم:

قال العلماء من أصحابنا وغيرهم: سواء كان الحمل ولداً، أو أكثر كامل الخلقة أو ناقصها، أو علقه، أو مضغة، فإنها تنقض العدة بوضعه إذا كان فيه صورة خلق آدمي سواء كانت صورة خفية تختص النساء بمعرفتها، أو صورة جليلة يعرفها كل أحد.

وتوقف ابن دقيق العيد فيه من أجل أن الغالب في إطلاق وضع الحمل هو الحمل التام المتخلف.

وأما خروج المضغة والعلقة، فهو نادر والحمل على الغالب أقوى.

قال المصنف: ولهذا نقل عن الشافعي قولاً بأن العدة لا تنقض بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بيضاء، ولا خفية.

وظاهر الحديث والآية الإطلاق فيما يتحقق كونه حملاً.

وأما ما لا يتحقق كونه حملاً، فلا جواز أنه قطعة لحم والعدة لازمة بيقين، فلا تنقض بمشكوك فيه.

## ٢- العدة بثلاث حيض

١٠٤٨- وعن عائشة رضي الله عنها قالت:

أمرت بريرة أن تغتد بثلاث حيض.

رواه ابن ماجه (٢٠٧٧) وزاوية ثقات، لكنه منقول.

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت أمرت) مغير الصيغة

والآخر هو النبي ﷺ

(بريرة أن تغتد بثلاث حيض رواه ابن ماجه ورواته ثقات



لَكِنَّهُ مَعْلُومٌ).

وقد ورد ما يؤيده.

وهو دليل على أن العدة تُعتبر بالمرأة عند من يجعل عدة المملوكة دون عدة الحرة لا بالزوج على القول الأظهر من أن زوج بريرة كان عبداً.

وعلى الثاني بقوله تعالى ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكْتُمْ﴾.

وذهب الهادي وآخرون إلى وجوب النفقة دون السكنى مُسْتَدَلِّينَ بقوله تعالى ﴿وَلِلْمُطَلَّقاتِ مَتَاعٌ﴾ ولأنها حُبَّت بسببه كالرجعية، ولا يجب لها السكنى، لأن قوله ﴿مِنْ حَيْثُ سَكْتُمْ﴾ [الطلاق: ٦] يدل على أن ذلك حيث يكون الزوج، وهو يقتضي الاختلاط، ولا يكون ذلك إلا في حق الرجعية.

قالوا: وحديث فاطمة بنت قيس قد طعن فيه بمطاعن يعضف معها الانحجاج به وحاصلها أربعة مطاعن:

الأول: كون الراوي امرأة ولم تَقْرَأ بشاهدين عدلين يتابعانها على حديثها.

الثاني: أن الرواية تخالف ظاهر القرآن.

الثالث: أن خروجها من المنزل لم يكن لأجل أنه لا حق لها في السكنى بل لإيذائها أهل زوجها بلسانها.

الرابع: معارضة روايتها برواية عمر.

واجب بأن كون الراوي امرأة غير قاذح فكَم من سُئِنَتْ عن النساء يعلم ذلك من عرف السير وأسانيد الصحابة.

وأما قول عمر «لا تترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت» [مسلم (١٤٨٠)]، فهذا تردّد منه في حفظها وإلا، فإنه قد قيل عن عائشة وحفصة عدة أخبار وتردّد في حفظها عذر له في عدم العمل بالحديث، ولا يكون شكّه حجة على غيره.

وأما قوله «إنه مخالف للقرآن»، وهو قوله تعالى ﴿لا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بَيْوتِهِنَّ﴾، فإن الجمع ممكن بحمل الحديث على التخصيص لبعض أفراد العام.

وأما رواية جمر فأرادوا بها قوله «وسنة نبينا».

### ٣- المطلقة ثلاثاً ليس لها سكن ولا نفقة

١٠٤٩- وَعَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا - لَيْسَ لَهَا سَكْنَى، وَلَا نَفَقَةٌ».

رواه مُسْلِمٌ (١٤٨٠).

(وعن الشعبي) هو أبو عمرو عامر بن شرحبيل بن عبد الله الشعبي الهمداني الكوفي تابعي جليل القدر فقيه كبير

قال ابن عيينة كان ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه.

مر ابن عمر بالشعبي، وهو يحدث بالمغازي، فقال: شهدت القوم، وهو أعلم بها مني.

وقال الزهري: العلماء أربعة: ابن المسيب بالمدينة والشعبي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة ومكحول بالشام

ولّد الشعبي في خلافة عمر كما في الكاشف للذهبي

وقيل: ليست خلت من خلافة عثمان ومات سنة أربع ومائة وله اثنتان وستون سنة

(عن فاطمة بنت قيس «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثًا لَيْسَ لَهَا سَكْنَى، وَلَا نَفَقَةٌ» رواه مُسْلِمٌ).

الحديث دليل على أن المطلقة ثلاثاً ليس لها نفقة، ولا سَكْنَى.

وفي المسألة خلاف:

ذهب إلى ما أفاده الحديث ابن عباس والحسن وعطاء والشعبي وأحمد في إحدى الروايات والقاسم والإمامية وإسحاق وأصحابه وداود وكافة أهل الحديث مُسْتَدَلِّينَ بهذا الحديث.



وقد عُرِفَ مِنْ عُلُومِ الْحَدِيثِ أَنَّ قَوْلَ الصَّحَابِيِّ مِنَ السُّنَّةِ كَذَا يَكُونُ مَرْفُوعاً.

فالجواب: أَنَّهُ قَدْ انْتَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الزِّيَادَةَ مِنْ قَوْلِ عُمَرَ وَجَعَلَ يُقْسَمُ وَيَقُولُ: وَأَيْنَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِيْجَابُ الثَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى لِلْمُطْلَقَةِ ثَلَاثًا؟ وَقَالَ: هَذَا لَا يَصِحُّ عَنْ عُمَرَ قَالَ ذَلِكَ الدَّارِقُطِيُّ.

وَأَمَّا حَدِيثُ «عُمَرُ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَهَا السُّكْنَى وَالثَّفَقَةُ»، فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ عَنْ عُمَرَ وَإِبْرَاهِيمَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عُمَرَ، فَإِنَّهُ لَمْ يُولَدْ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ عُمَرَ بِسِنِينَ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنْ خُرُوجَ فَاطِمَةَ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا كَانَ لِإِذَاهَا لِأَهْلِ بَيْتِهَا بِلِسَانِهَا فَكَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ عَمَّا يُقِيْدُهُ الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَتْ، وَلَوْ كَانَتْ تَسْتَحِقُّ السُّكْنَى لَمَا اسْقَطَهُ ﷺ لِإِذَاهَا لِسَانِهَا وَلَوْعَظَهَا وَكَفَّهَا عَنْ إِذَايَةِ أَهْلِ زَوْجِهَا.

وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذِهِ الْمَطَاعِنِ فِي رَدِّ الْحَدِيثِ فَالْحَقُّ مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ.

وَقَدْ اطَّلَعَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي ذَلِكَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ (٦٩١/٥) نَاصِراً لِلْعَمَلِ بِحَدِيثِ فَاطِمَةَ.

#### ٤- الحداد أربعة أشهر وعشراً

١٠٥٠- وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تُحْدِ أَمْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، إِلَّا ثَوْبَ غَضَبٍ، وَلَا تَكْتَحِيلُ، وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا، إِلَّا إِذَا طَهَّرْتَ نُبْدَةً مِنْ قُسْطٍ، أَوْ أَظْفَارًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٥٣٤١)، مُسْلِمٌ بِإِسْنَادٍ (١٤٩١)]، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ  
وَلِأَبِي دَاوُدَ (٢٣٠٢) وَالنَّسَائِيَّ (٢٠٤/٦) مِنَ الزِّيَادَةِ، وَلَا تَخْتَصِبُ  
وَالنَّسَائِيَّ (٢٠٣/٦)، وَلَا تَمْسُطُ.

(وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) اسْمُهَا نُسَيْبَةُ بِضَمِّ النُّونِ وَفَتَحِ الْمُهْمَلَةِ صَحَابِيَّةٌ لَهَا أَحَادِيثٌ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَا تُحْدِ) بِضَمِّ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ وَكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَيَجُوزُ ضَمُّ الدَّالِ عَلَى أَنَّ «لَا» نَافِيَةٌ وَجُزْمُهَا عَلَى أَنَّهَا نَهْيٌ

(«أَمْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ غَضَبٍ») بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ فَبَاءَ مُوَحَّدَةً

فِي النَّهْيَةِ: أَنَّهَا يُرْوَدُ بِمِثَّةٍ يُعَصَّبُ غَزْلُهَا أَيْ يُجْمَعُ وَيَشْدُ ثُمَّ يُصْبَغُ وَيَنْشَرُ فَيَقِي مُوشَى لِبْقَاءِ مَا عُصَبَ مِنْهُ أَيْضًا لَمْ يَأْخُذْهُ الصَّبْغُ

(«وَلَا تَكْتَحِيلُ، وَلَا تَمَسُّ طَبِيبًا إِلَّا إِذَا طَهَّرْتَ نُبْدَةً») بِضَمِّ النُّونِ وَسُكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ فَذَلِكَ مُعْجَمَةٌ أَيْ قِطْعَةٌ (مِنْ قُسْطٍ) بِضَمِّ الْقَافِ وَسُكُونِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ.

فِي النَّهْيَةِ أَنَّهُ ضَرَبَ مِنَ الطَّبِيبِ وَقِيلَ: الْعَوْدُ

(أَوْ أَظْفَارٍ) بِأَيِّ تَفْسِيرِهِ

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ وَلِأَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيَّ مِنَ الزِّيَادَةِ، وَلَا تَخْتَصِبُ وَالنَّسَائِيَّ، وَلَا تَمْسُطُ).

الْحَدِيثُ فِيهِ مَسَائِلُ:

(الْأُولَى) تَحْرِيمُ إِحْدَادِ الْمَرَأَةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ عَلَى أَيْ مَيِّتٍ مِنْ أَبِي، أَوْ غَيْرِهِ وَجَوَائِزُهُ ثَلَاثًا عَلَيْهِ وَعَلَى الزَّوْجِ فَقَطْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا

إِلَّا أَنَّهُ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمَرَاثِلِ (٤٠٩) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُحْدِ عَلَى أَبِيهَا سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَعَلَى مَنْ مَيِّتٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»

فَلَوْ صَحَّ كَانَ مُخَصَّصًا لِلأَبِ مِنْ عُمُومِ النَّهْيِ فِي حَدِيثِ أُمِّ عَطِيَّةَ إِلَّا أَنَّهُ مُرْسَلٌ لَا يَقْوَى عَلَى التَّخْصِصِ.

(الثَّانِيَةُ) فِي قَوْلِهِ «أَمْرَأَةٌ» إِخْرَاجُ اللَّصْغَةِ بِمَفْهُومِهِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْإِحْدَادُ عَلَى الزَّوْجِ، فَلَا تَنْتَهِي عَنِ الْإِحْدَادِ عَلَى غَيْرِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْحَفْظُ وَالنَّهَادِي

وَفَقَّهَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي الْعُمُومِ، وَأَنْ ذَكَرَ الْمَرَأَةَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ وَالتَّكْلِيفِ عَلَى وَلِيِّهَا فِي مَنَعِهَا مِنَ الطَّبِيبِ



زوجها تَكْتَحِلانَ وَمَتَشَطَّانَ وَتَطْطِيبانَ وَتَتَقَلَّدانَ وَتَتَّعِلانَ وَتَصْبِغانَ مَا شَاءَتَا وَاسْتَدَلَّا بِمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣١٩/٦) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ [«صحيحه» (٣١٤/٨)] مِنْ حَدِيثِ «أَسْمَاءُ بِنْتُ غُمَيْسٍ قَالَتْ دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْيَوْمَ الثَّالِثُ مِنْ قَتْلِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: لَا تَجِدِي بَعْدَ يَوْمِكَ» هَذَا لَفْظُ أَحْمَدَ وَلَهُ الْفَاظُ كُلُّهَا دَالَّةٌ عَلَى أَمْرِه ﷺ لَهَا بِعَدَمِ الْإِحْدَادِ بَعْدَ ثَلَاثٍ، وَهَذَا نَاسِخٌ لِأَحَادِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ فِي الْإِحْدَادِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَهَا، فَإِنْ أُمُّ سَلَمَةَ أَمَرَتْ بِالْإِحْدَادِ بَعْدَ مَوْتِ زَوْجِهَا وَمَوْتُهُ مُتَقَدِّمٌ عَلَى قَتْلِ جَعْفَرٍ.

وقد أجاب الجمهور عن حديث أسماء بأجوبة سبعة كلها تكلف لا حاجة إلى سردها.

(المسألة الخامسة) في قوله «أربعة أشهر وعشراً»

قيل: الحكمة في التقدير بهذه المدة أن الولد تَكَمَّلُ خلقته وينفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوماً وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الأهلة فجب الكسر إلى العقد على طريقتي الاختياط وذكر العشر مؤنثاً باختيار اللبالي.

والمراد مع إثباتها عند الجمهور، فلا محل حتى تدخل الليلة الحادية عشرة.

(المسألة السادسة) في قوله «ثوباً مصبوغاً» دليل على النهي عن كل مصبوغ بأي لون إلا ما استثناه في الحديث.

وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على أنه لا يجوز للحاوة لبس الثياب المصغرة، ولا المصبوغة إلا ما صُنع بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ للزينة بل هو من لباس الحزن.

واختلفت في الحرير فذهب الشافعية في الأصح إلى المنع لها منه مطلقاً مصبوغاً، أو غير مصبوغ.

قالوا: لأنه أبيع للنساء للترين به والحادة ممنوعة من التزين.

وقال ابن حزم: إنها تجتنب الثياب المصبوغة فقط ويحل لها أن تلبس ما شاءت من حرير أبيض، أو أصفر من لونه الذي لم يصبغ ويباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والحلي كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت، وهذا جمود منه على لفظ

وغيره ولأن العدة واجبة على الصغيرة كالكبيرة، ولا محل خطبتها.

(الثالثة) في قوله «على ميت» دليل على أنه لا إحداذ على المطلقة، فإن كان رجعيًا فإجماع، وإن كان بائناً فذهب الجمهور إلى أنه لا إحداذ عليها، وهو قول الهادي والشافعي ومالك ورواية عن أحمد لظاهر قوله «على ميت»، وإن كان مفهوماً، فإنه يؤيده أن الإحداذ شرع لقطع ما يدعو إلى الجماع وكان هذا في حق المتوفى عنها ليتعذر رجوعها إلى الزوج.

وأما المطلقة بائناً، فإنه يصح أن تعود مع زوجها بعقد إذا لم تكن مثناة أي مطلقة ثلاثاً.

وذهب آخرون منهم علي وزيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه إلى وجوب الإحداذ على المطلقة بائناً قياساً على المتوفى عنها؛ لأنهما اشتركتا في العدة واختلفتا في سببها ولأن العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه والقول الأول أظهر دليلاً.

(الرابعة) أنه لا دلالة في الحديث على وجوب الإحداذ، وإنما دل على حله على الزوج الميت وذهب إلى وجوبه أكثر العلماء لما أخرجه أبو داود (٢٣٠٥) من حديث «أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوَفَّى أَبُو سَلَمَةَ.

وَلَقَدْ جَعَلْتُ عَلَيَّ صَبْرًا» الحديث سيأتي ورواه النسائي (٢٠٤/٦)

قال ابن كثير: وفي سنن غرابة قال: ولكن رواه الشافعي عن مالك أنه بلغه عن أم سلمة فذكره.

وهو مما يتقوى به الحديث ويدل على أنه أصل ولما أخرجه عنها أيضاً أحمد (٣٠٧/٦) وأبو داود (٢٣٠٤) والنسائي (٢٠٣/٦) أن رسول الله ﷺ قال «الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا لَا تَلْبَسُ الْمُعَصَّرَ مِنَ الثِّيَابِ، وَلَا الْمُمَشَّقَةَ، وَلَا الْحُلِيَّ، وَلَا تَخْتَضِبُ، وَلَا تَكْتَحِلُ»

قال الحافظ ابن كثير: إسناده جيد لكن رواه البيهقي (٤٤٠/٧) موقوفاً عليها.

وذهب الحسن والشعبي أن المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها



بذلك.

(قلت): ولا يخفى أن فتوى أم سلمة قياس منها للكحل على الصبر والقياس مع النص الثابت والنهي المتكرر لا يعمل به عند من قال بوجوب الإحداد.

## ٥- ما تفعله الحادَّة

١٠٥١- وَعَنْ «أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبْرًا، بَعْدَ أَنْ تَوَفَّي أَبُو سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ يَشِبُّ الْوَجْهَ، فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَأَنْزِعِيهِ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمْسِطِي بِالطَّبِيبِ، وَلَا بِالْحِجَاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْسِطُ؟ قَالَ: بِالسِّدْرِ».

رواه أبو داود (٢٣٠٥) والنسائي (٢٠٤/٦)، وإسناده حسن.

(وعن «أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَعَلْتُ عَلَى عَيْنِي صَبْرًا بَعْدَ أَنْ تَوَفَّي أَبُو سَلَمَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ يَشِبُّ الْوَجْهَ» بفتح حرف المضارعة «فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَأَنْزِعِيهِ بِالنَّهَارِ، وَلَا تَمْسِطِي بِالطَّبِيبِ، وَلَا بِالْحِجَاءِ، فَإِنَّهُ خِضَابٌ قُلْتُ: بِأَيِّ شَيْءٍ أَمْسِطُ قَالَ: بِالسِّدْرِ». رواه أبو داود والنسائي وإسناده حسن).

فيه دليل على تحريم الطبيب، وهو عام لكل طبيب.

وقد ورد في لفظ «لا تمس طيباً» ولكنّه قد استثنى فيما سلف حال طهرها من حيضها واذن لها في القسط والأظفار.

قال البخاري: القسط والكس: مثل الكافور والافور يجوز في كل منهما القاف والكاف.

قال الثوري: القسط والأظفار نوعان معروفان من البخور.

## ٦- الكحل للحادَّة

١٠٥٢- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا. وَقَدْ اسْتَنَكَتْ عَيْنَهَا، أَفَنَكْحُلُهَا؟ قَالَ: لَا».

النص الوارد في حديث أم عطية.

وأما حديث أم سلمة الذي فيه النهي عن لبسها الثياب المعصفرة، ولا المسقفة، ولا الحلي، فقال إنه لم يصح لأنه من رواية إبراهيم بن طهمان.

ورد عليه بأنه من الحفاظ الأثبات الثقات.

وقد صحح حديثه جماعة من الأئمة كابن المبارك وأحمد وأبي حاتم.

وابن حزم أدار التحريم على ما ثبت عنده بالنص.

وغوّه من الأئمة آداه على التعليل بالزينة فيصي كلامهم أن ثوب العصب إذا كان فيه زينة منعت منه ويخصصون الحديث بالمعنى المناسب للمنع وتقدم تفسير ثوب العصب عن «النهاية» وللعلماء في تفسيره أقوال أخر.

(المسألة السابعة) في قوله، «ولا تكتحل» دليل على منعها من الاكتحال، وهو قول الجمهور.

وقال ابن حزم: ولا تكتحل، ولو ذهبت عيناها لا ليلاً، ولا نهاراً ودليله حديث الباب وحديث أم سلمة المتفق عليه (البخاري (٢٣٣٦)، مسلم (١٤٨٨)) «أَنَّ امْرَأَةً تَوَفَّي عَنْهَا زَوْجُهَا فَخَافُوا عَلَى عَيْنَيْهَا فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْذَنُوهُ فِي الْكُحْلِ فَمَا أَدْنَى فِيهِ بَلَّ قَالَ: لَا مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا».

ودهب الجمهور ومالك وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه يجوز الاكتحال بالإتمد للثداوي مستدلين بحديث أم سلمة الذي أخرجه أبو داود (٢٣٠٥) أنها قالت في كحل الجلاء لما سألته امرأة أن زوجها توفي وكانت تشكي عينها فإرسلت إلى أم سلمة فسألته عن كحل الجلاء، فقالت أم سلمة: لا يكتحل منه إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك فتكتحلين بالليل وتمسحينه بالنهار ثم قالت أم سلمة: دخل علي رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة وذكرت حديث الصبر.

قال ابن عبد البر: وهذا عندي، وإن كان مخالفاً لحديثها الآخر الناهي عن الكحل مع الخوف على العين إلا أنه يمكن الجمع بأنه ﷺ عرف من الحالة التي نهاها أن حاجتها إلى الكحل خفيفة غير ضرورية والإباحة في الليل لدفع الضرر.



مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٣٦)، مسلم (١٤٨٨)].

(وعنها) أَي أُمُّ سَلَمَةَ «أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدْ اشْتَكَّتْ عَلَيْهَا أَفْكُحْلُهَا» بَضُمَ الْحَاءُ (قَالَ لَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْكُحْلِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهَا لَا تُكْحَلُهَا لِتُدَاوِيَ فَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ تُمْنَعُ الْحَادَّةُ مِنَ الْكُحْلِ بِالْإِثْمِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي تَحْصُلُ بِهِ الزَّيْنَةُ، فَأَمَّا الْكُحْلُ التَّوْبِيُّ وَالْمَنْزُوتُ وَنَحْوُهُمَا، فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا زَيْنَةَ فِيهِ بَلْ يُصِحُّ الْعَيْنَ: يَرُدُّ عَلَيْهِ لَفْظُ الْحَدِيثِ، فَإِنَّهَا سَأَلَتْ عَنْ كُحْلِ تُدَاوِيَ بِهِ الْعَيْنَ لَا عَنْ كُحْلِ الْإِثْمِ بِخُصُوصِهِ إِلَّا أَنْ يُدْعَى أَنَّ الْكُحْلَ إِذَا أُطْلِقَ لَا يَتَبَادَرُ إِلَّا إِلَيْهِ.

#### ٧- جواز خروج المعتدة للضرورة

١٠٥٣- وَعَنْ «جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: طَلَّقْتُ خَالَتِي، فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ نَحْلَهَا فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: بَلَى، جُدِّي نَحْلَكَ، فَلَمَّا عَسَى أَنْ تَصْدُقِي، أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا.

رواه مسلم (١٤٨٣).

(وعن «جَابِرٍ قَالَ طَلَّقْتُ خَالَتِي فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَ» بِالْجِيمِ وَالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ هُوَ الْقَطْعُ الْمُسْتَأْصَلُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ. وَفِي النِّهَايَةِ: بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ صِرَامُ النَّحْلِ، وَهُوَ قَطْعُ ثَمَرِهَا «فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ» قَالَتْ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: بَلْ جُدِّي نَحْلَكَ، فَلَمَّا عَسَى أَنْ تَصْدُقِي، أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا. رواه مسلم في باب جواز خروج المعتدة البائن كما بَوَّهَ التَّوْبِيُّ

وأخرجه أبو داود (٢٢٩٧) والنسائي (٢٠٩/٦) بزيادة «طَلَّقْتُ خَالَتِي ثَلَاثًا».

والحديث دليل على جواز خروج المعتدة من طلاق بائن من منزلها في النهار للحاجة إلى ذلك، ولا يجوز لغير حاجة.

وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء.

وقالوا: يجوز الخروج للحاجة والعذر ليلاً ونهاراً كالخوف

وخشية انهدام المنزل ويجوز إخراجها إذا تأذت بالجيران، أو تأذوا بها أذى شديداً لقوله تعالى ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١] وفسر الفاحشة بالبذاءة على الأعمام وغيرهم

وذهبت طائفة منهم إلى جواز خروجها نهاراً مطلقاً دون اللبيل للحديث المذكور وقياساً على عدة الوفاة.

ولا يخفى أن الحديث المذكور عُلِّلَ فِيهِ جَوَازُ الْخُرُوجِ بِرَجَاءِ أَنْ تَصْدُقَ، أَوْ تَفْعَلَ مَعْرُوفًا، وَهَذَا عُدْرٌ فِي الْخُرُوجِ.

وأما لغير عُدْرٍ، فلا يدلُّ عليه إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا رَجَاءُ فَعَلِ ذَلِكَ.

وقد يرجى في كلِّ خروجٍ في الغالب.

وفيه دليل على استحباب الصدقة من التمر عند جداده واستحباب التعريض لصاحبه بفعل الخير والتذكير بالمعروف والبر.

#### ٨- عدة المتوفى عنها زوجها في بيتها

١٠٥٤- وَعَنْ «فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكٍ أَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبَدٍ لَهُ فَقَتَلُوهُ قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنْ زَوَّجَنِي لَمْ يَتْرُكْ لِي مَسْكناً يَمْلِكُهُ، وَلَا نَفَقَةً، فَقَالَ: نَعَمْ فَلَمَّا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ نَادَانِي، فَقَالَ: امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ: فَقَضَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ عُثْمَانُ».

أخرجه أحمد (٣٧٠/٦) والأربعة وأبو داود (٢٣٠٠)، الترمذي (١٢٠٤)، النسائي (١٩٩/٦)، ابن ماجه (٢٠٣١)، وصححه الترمذي (١٢٠٤) والذهبي وابن جبان (٤٢٩٢) والحاكم (٢٠٨/٢) وغيرهم (وعن فُرَيْعَةَ) بَضُمَ الْفَاءُ وَفُتِحَ الرَّاءُ وَسُكُونُ الْمُنَاةِ التَّحْيِيَةُ وَعَيْنُ مُهْمَلَةٌ أَخْبَتِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ شَهِدَتْ بَيْعَةَ الرُّضْوَانِ وَلَهَا رِوَايَةٌ

(بِنْتُ مَالِكٍ «أَنَّ زَوْجَهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أَعْبَدٍ لَهُ فَقَتَلُوهُ



[إخراج: «البقرة: ٢٤»]

والآية وإن كان قد نُسَخَ فيها استِمْراؤُ النفقة والكسوة  
حولاً فالسكنى باقٍ حُكْمُهَا مُدَّةُ العِدَّةِ.

وقد قرَّرَ الشافعي الاستِدلالَ بالآية بما فيه تطويل.

وذهبت طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا سكنى  
للمتوفى عنها.

روى عبد الرزاق (٢٩/٧) عن عروة عن عائشة أنها كانت  
تفتي المتوفى عنها بالخروج في عِدَّتِهَا.

وأخرج أيضاً (٢٩/٧) عن ابن عباس أنه قال: إنما قال الله  
تَعَدُّ أربعة أشهرٍ وعشراً ولم يقل تَعَدُّ في بيتها فتَعَدُّ حيث  
شاءت

ومثله أخرجه (٣٠/٧) عن جابر بن عبد الله

ومثله عن جماعة من الصحابة

وإليه ذهب الهادي، فقال: لا تجب لها السكنى ويجب أن  
لا تبيت إلا في منزلها.

ودليلهم ما ذكره ابن عباس من أنه تعالى ذكر مُدَّةَ العِدَّةِ  
ولم يذكر السكنى.

والجواب أنه ثبت بالسُّنَّةِ، وهو حديثُ الفريضة وبالكِتَابِ  
أيضاً كما تقدَّم إلا أن حديثَ الفريضة صرَّحت فيه أن البيت  
ليس لزوجها فيؤخذ منه أنها لا تخرج من البيت الذي ماتت  
وهي فيه سواء كان له، أم لا.

وقد اطلَّع في الهدي النبوي (٦٧٩/٥) الكلام على ما ينفرد  
من إثبات السكنى وهل تجب على الورثة من راس التركة، أو  
لا؟ وهل تخرج من منزلها للضرورة، أو لا؟ وذكر خلافاً كثيراً  
بين العلماء في ذلك ليس للتطويل بقليل كثير فائدة إذ ليس على  
شيء من تلك الفروع دليل ناهض.

٩- خروجُ المطلقة ثلاثاً من بيتها

قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَرْجِعَ إِلَى أَهْلِي، فَإِنْ رُوجِي لَمْ  
يَنْزِلْ لِي مَسْكناً يَمْلِكُهُ، وَلَا نَفَقَةً، فَقَالَ: نَعَمْ فَلَمَّا كُنْتُ فِي  
الْحِجْرَةِ نَادَانِي، فَقَالَ: امْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَلْعُغَ الْكِتَابُ أَجَلَكَ  
قَالَتْ: فَأَعْتَذَرْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْراً قَالَتْ فَقَضَى بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ  
عُثْمَانُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالدَّهْلِيُّ بِضَمِّ  
الذَّالِ الْمُعْجَمَةِ

(وابن حبان والحاكيم وغيرهم) أخرجه كلُّهم من حديث  
سعد بن إسحاق بن كعب عن عمِّهِ زَيْنَبِ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ  
عَجْرَةَ عن الفريضة

قال ابن عبد البر: هذا حديثٌ معروفٌ مشهورٌ عند علماء  
الحجاز والعراق وأعله عبد الحق تبعاً لابن حزم بجهالة حال  
زَيْنَبِ وبأن سعد بن إسحاق غير مشهور العدالة

وتعقب بأن زَيْنَبَ هَذِهِ مِنَ التَّابِعِيَّاتِ وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي سَعِيدٍ  
رَوَى عَنْهَا سَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَذَكَرَهَا ابْنُ حَبَّانَ فِي كِتَابِ الثَّقَاتِ.

وقد روى عنها سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة  
فهِيَ امْرَأَةٌ تَابِعِيَّةٌ تَحْتَ صَحَابِيٍّ ثُمَّ رَوَى عَنْهَا الثَّقَاتُ وَلَمْ يُطْعَمَنَّ  
فِيهَا بِمَحْرَفٍ وَسَعْدُ بْنُ إِسْحَاقَ وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ  
وَالدَّارِقُطَنِيُّ وَرَوَى عَنْهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ وَسَفْيَاثُ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ جُرَيْجٍ  
وَمَالِكٌ وَغَيْرُهُمْ

والحديث دليل على أن المتوفى عنها زوجها تَعَدُّ في بيتها  
الذي نوت فيه العِدَّةَ، ولا تخرج منه إلى غيره وإلى هذا ذهب  
جماعة من السلف والخلف.

وفي ذلك عِدَّةُ رواياتٍ وآثارٍ عن الصحابة ومن بعدهم.

وقال بهذا أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم.

وقال ابن عبد البر: ويَقُولُ جماعة من فقهاء الأمصار  
بالحجاز والشام ومصر والعراق وقضى به عمر بمحضر من  
المهاجرين والأنصار.

والدليل حديثُ الفريضة ولم يطعن فيه أحد، ولا في روايته  
إلا ما عرفت.

وقد دُفِعَ.

١٠٥٥- وَعَنْ «فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ» قَالَتْ: قُلْتُ:

يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ رُوجِي طَلَّقَنِي ثَلَاثاً، وَأَخَافُ أَنْ

وَيَجِبَ لَهَا السُّكْنَى فِي مَالِ زَوْجِهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى «غَيْرِ



يُقْتَحَمَ عَلَيَّ. فَأَمَرَهَا، فَتَحَوَّلَتْ.

رواه مسلم (١٤٨٢).

(وعن «فاطمة بنت قيس» قالت قلت يا رسول الله إن زوجي طلقني ثلاثاً وأخاف أن يقتحم) معيّر الصيغة

(علي) أي يهجم عليّ أحد بغير شعور

(فأمرها فتحوّلت رواية مسلم) تقدّم الكلام على حديث فاطمة وحكم ما أفاذه، ولا وجه لإعادة المصنف له.

### ١٠- عدة أم الولد

١٠٥٦- وعن «عمرو بن العاص» رضي الله عنه قال: لا تلبسوا علينا سنة نبينا: عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها أربعة أشهر وعشر.

رواه أحمد (٢٠٣/٤) وأبو داود (٢٣٠٨) وابن ماجه (٢٣٠٨)، وصححه الحاكم (٢٠٨/٢)، وأعله الدارقطني [السنن (٣٠٩/٣)] بالانقطاع.

وذلك لأنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص ولم يسمع منه؛ قاله الدارقطني.

وقال ابن المنذر: ضعفه أحمد وأبو عبيد.

وقال محمد بن موسى: سألت أبا عبد الله عنه، فقال لا يصح.

وقال الميموني: رأيت أبا عبيد الله يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال: أي سنة للنبي ﷺ في هذا!

وقال: أربعة أشهر وعشر إنما هي عدة الحرّة عن النكاح، وإنما هذه أمة خرجت عن الرّق إلى الحرّة.

وقال المنذري: في إسناده حديث عمرو مطر بن طهمان أبو رجاء الرّاق.

وقد ضعفه غير واحد وله علة ثالثة هي الاضطراب؛ لأنه روي على ثلاثة وجوه.

وقال أحمد: حديث منكّر.

وقد روى خلاص عن عليّ مثل رواية قبيصة عن عمرو ولكن خلاص بن عمرو قد تنكّم في حديثه كان ابن معين لا يعبأ بحديثه.

وقال أحمد: في روايته عن عليّ يقال إنها كتاب.

وقال البيهقي: رواية خلاص عن عليّ ضعيفة عند أهل العلم

والسائلة: فيها خلاف ذهب إلى ما أفاذه حديث عمرو الأزاعي والناصر والظاهرية وآخرون.

ودّعت مالِك والثاقبي واحد وجماعة إلى أن عدتها حيضة لأنها ليست زوجة، ولا مطلقة فليس إلا استبراء رحمها وذلك بحیضة تشبيهاً بالأمّة يموت عنها سيدها وذلك مما لا خلاف فيه. وقال مالِك: فإن كانت من لا تحيض اعتدت بثلاثة أشهر ولها السكنى.

وقال أبو حنيفة: عدتها ثلاث حيض، وهو قول عليّ وابن مسعود وذلك؛ لأن العدة إنما وجبت عليها وهي حرّة وليست بزوجة فتعدّ عدة الوفاة، ولا بأمة فتعدّ عدة الأمّة فوجب أن يستبرأ رحمها بعدة الحرائر، قلنا: إذا كان المراد الاستبراء كفت حيضة إذ بها يتحقّق.

وقال قوم: لعدتها نصف عدة الحرّة تشبيهاً لها بالأمّة المزوجة عند من يرى ذلك وسيأتي.

وقالت الهاديّة: عدتها حيضتان تشبيهاً بعدة البائع المشتري، فإنهم يوجبون على البائع الاستبراء بحیضة وعلى المشتري كذلك والجامع زوال الملك.

قال في نهاية المجتهد (١٨٢/٣): سبب الخلاف أنها مسكوت عنها أي في الكتاب والسنة وهي مترددة الشبهة بين الأمّة والحرّة، فأما من شبهها بالزوجة الأمّة فضعف وأضعف منه من شبهها بعدة الحرّة المطلقة انتهى.

(قلت): وقد عرفت ما في حديث عمرو من المقال فالأقرب قول أحمد والثاقبي أنها تعدّ بحیضة، وهو قول ابن عمر وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشعبي والزُهري؛ لأن الأصل البراءة من الحكم وعدم حبسها عن الأزواج،



واستبراء الرِّحِم يحصل بمحضة.

### ١١- الأقراء هي الأطهار

١٠٥٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ: الْأَطْهَارُ

أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي فِصْلِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ [ملوطه] (ص ٣٥٦).

والقصة هي ما أفاذه سياق الحديث

قال الشافعي: أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت:

وقد جادلها في ذلك ناس، وقالوا: إن الله يقول: ثلاثة قُرُوء، فقالت عائشة: صدقتم وهل تدرون ما الأقراء؟ الأقراء: الأطهار

قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب: ما أدركت أحدا من فقهاءنا إلا وهو يقول هذا.

يريد الذي قالت عائشة انتهى.

واعلم أن هذه مسألة اختلف فيها سلف الأمة وخلفها مع الاتفاق أن القرء بفتح القاف وضمها يطلق لغة على الحيض والطهر، وأنه لا خلاف أن المراد في قوله تعالى ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أحدهما لا مجموعهما إلا أنهم اختلفوا في الأحيد المراد منهما فيها:

فذهب كثير من الصحابة وفقهاء المدينة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين، وهو قول مالك.

وقال: هو الأمر الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أن المراد بالأقراء في الآية الكريمة الأطهار مستدلين بحديث عائشة هذا.

وقال الشافعي: إنه يدل لذلك الكتاب واللسان أي اللغة أما الكتاب فقول تعالى ﴿فَطْلَقُوهُنَّ لِحَدِيثِهنَّ﴾ [الطلاق: ١].

وقد قال مالك في حديث ابن عمر [البخاري (٥٣٣٢)، مسلم (١٤٧١)] «ثُمَّ تَطَهَّرْتُ ثُمَّ إِنَّ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ طَلَّقْتُ فَبَلَكَ الْعِدَّةَ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ تُطْلَقَ لَهَا النِّسَاءُ».

وفي حديث «ابن عمر لما طلق امرأته حائضا قال رسول الله ﷺ إذا طهرت فليطلق، أو يُنكِحَ وتلا ﷺ ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ﴾ لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ، أو في قبْلِ عِدَّتِهِنَّ» قال الشافعي [ترتيب المسند (١٠٦)] أنا شككت.

فاخبر ﷺ أن العدة الطهر دون الحيض وقرأ «فَطْلَقُوهُنَّ لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ»، وهو أن يطلقها طاهرا وحينئذ يستقبل عدتها فلو طلقت حائضا لم تكن مستقبل عدتها إلا بعد الحيض.

وأما اللسان، فهو أن القرء اسم معناه الحبس تقول العرب هو يُقرئ الماء في حوضه وفي سقايه وتقول: يُقرئ الطعام في شقيقه يعني يحبس الطعام فيه وتقول إذا حبس الشيء: أقرأه أي أخبأه.

وقال الأعشى:

أني كل يوم أنت جاشم غزوة تشد لأقصاها عزيما عزايكا  
مورثة عزاً وفي الحي رفعة لما ضاع فيها من قروء نسايك  
فالقرء في البيت بمعنى الطهر؛ لأنه ضيع أطهارهن في غزايه  
وآثرها عليهن أي آثر الغزو على القعود فصاعت قروء نسايه  
بلا جماع فدل على أنها الأطهار.

وذهب جماعة من السلف كالخلفاء الأربعة وابن مسعود وطائفة كثيرة من الصحابة والتابعين إلى أنها الحيض

وبه قال آئمة الحديث وإليه رجع أحمد ونقل عنه أنه قال: كنت أقول إنها الأطهار، وأنا اليوم أذهب إلى أنها الحيض.

وهو قول الحنفية وغيرهم واستدلوا بأنه لم يستعمل القرء في لسان الشارع إلا في الحيض لقوله تعالى ﴿وَلَا يَجِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وهذا هو الحيض والحمل؛ لأن المخلوق في الرحم هو أحدهما وبهذا فسره السلف والخلف.

وقوله ﷺ «ذُعي الصلاة أيام أقرأك» [أحمد (٤٢٠/٦)]، أبو داود (٢٨٠)، السنن (١٢١/١) ولم يقل أحد أن المراد به الطهر ولقوله ﷺ فيما أخرجه أحمد وأبو داود في سبأيا أوطاس «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حية» وسيأتي [برقم (١٠٥٤)].

واجاب الأولون عن الآية بأن الآية أفادت تحريم كتمان



وقد أطال ابن القيم الاستدلال على أنه الحيض واستوفى  
المقال.

قال السيّد رحمه الله: ولم يفهرنا دليلاً إلى تعيين ما قاله.

ومن أدلة القول بأن الأقراء الحيض:

## ١٢ - عدة الأمة حيضتان

١٠٥٨ - وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال:

«طلاق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان».

رواه الدارقطني.

وأخرجه مؤلفاً، وصحّفه (٣٨/٤).

وأخرجه أبو داود (٢١٨٩) والترمذي (١١٨٢) وابن ماجه (٢٠٨٠) من  
حديث عائشة رضي الله عنها، وصححه الحاكم (٢/٢٠٥) وخالفوه، فاتفقوا  
على ضعفه.

قوله: (وعن ابن عمر رضي الله عنهما طلاق الأمة) المزدوجة  
(تطليقتان وعدتها حيضتان) رواه الدارقطني، موقوفاً على ابن عمر  
(وأخرجه مؤلفاً، وصحّفه)؛ لأنه من رواية عطية العوفي.

وقد ضعفه غير واحد من الأئمة

(وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة)  
بلفظ «طلاق الأمة طليقتان وقروها حيضتان»، وهو ضعيف؛  
لأنه من حديث مظاہر بن مسلم قال فيه أبو خاتم: منكر الحديث.

وقال ابن معين: لا يعرف

(وصححه الحاكم وخالفوه فاتفقوا على ضعفه) لما عرفته،  
فلا يتم به الاستدلال للمسألة الأولى.

واستدل به هنا على أن الأمة تخالف الحرة فتبين على  
الزوج بطليقتين وتكون عدتها قرأين.

واختلف العلماء في المسألة على الأربعة أقوال:

أقواها ما ذهب إليه الظاهرية من أن طلاق العبد والحرة  
سواء لعموم النصوص الواردة في الطلاق من غير فرق بين حر  
وعبد وأدلة التفرقة كلها غير ناهضة.

ما خلق الله في أرحامهن، وهو الحيض، أو الحمل، أو كلاهما،  
ولا ريب أن الحيض داخل في ذلك وتكون تحريم كتمانها لا يدل  
على أن القرء المذكور في الآية هو الحيض، فإنها إذا كانت  
الأنهار، فإنها تنقضي بالطقن في الحيضة الرابعة، أو الثالثة  
فكتمان الحيض يلزم منه عدم معرفة انقضاء الطهر الذي يتم به  
العدة فتكون دلالة الآية على أن الأقراء: الأنهار أظهر وعن  
الحديث الأول بأن الأصح أن لفظه كما قال الشافعي: أخبرنا  
مالك عن نافع بن سليمان بن يسار عن أم سلمة أن النبي ﷺ  
قال «لينتظر عذاة الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر  
قبل أن يصيبها الذي أصابها ثم ليدع الصلاة ثم لتغتسل  
وتتصل» (ابن داود (٢٧٤)، السامي (١١٩/١)، (١٨٢))، وهذا رواية  
نافع، ونافع أحفظ من سليمان بن يسار الراوي لذلك اللفظ،  
هذا حاصل ما نقل عن الشافعي من ردّه للحديث الأول.

وعن الحديث الثاني بأنه لا شك أن الاستبراء ورد بحضة،  
وهو النص عن رسول الله ﷺ، وهو قول جمهور الأمة  
والفرق بين الاستبراء والعدة أن العدة وجبت قضاء حق الزوج  
فاختصت بزمان حق، وهو الطهر وبأنها تتكرر فيعلم فيها  
البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء.

واعلم أنه قد أكثر الاستدلال المتنازعون في المسألة من  
الطرفين كل يستدل على ما ذهب إليه

وغاية ما افادت الأدلة أنه أطلق القرء على الحيض وأطلق  
على الطهر، وهو في الآية محتمل كما عرفت، فإن كان مشتركاً  
كما قاله جماعة، فلا بُد من قرينة لأحد معنييه، وإن كان في  
أحدهما حقيقة وفي الآخر مجازاً فالأصل الحقيقة ولكنهم  
مختلفون هل هو حقيقة في الحيض مجاز في الطهر، أو العكس.

قال الأكثرون بالأول.

وقال الأقلون بالثاني

فالأولون يحملونه في الآية على الحيض؛ لأنه الحقيقة  
والأقلون على الطهر، ولا ينهض دليل على تعيين أحد القولين؛  
لأن غاية الموجود في اللغة الاستعمال في المعنيين.

وللمجاز علامات من التبادر وصحة النفي ونحو ذلك،  
ولا ظهور لها هنا.



حُكْمُ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَحْكَامٌ أُخِرَ تَعْلُقُ الْحَقُّ فِيهَا بِالسَّيِّئِ كَمَا يَتَعْلَقُ فِي الْحَرَّةِ الصَّغِيرَةِ بِالْوَلِيِّ فَالرَّاجِحُ أَنَّهَا كَالْحَرَّةِ تَطْلِقًا وَعِدَّةً.

وقد سردنا في الشرح، فلا حاجة بالإطالة بذكرها مع عدم نهوض دليل قول منها عندنا.

وأما عدتها فاختلفت أيضاً فيها

فلنذهب الظاهرية إلى أنها كعدّة الحرّة

قال أبو محمد بن حزم: لأن الله علّمنا العدد في الكتاب، فقال: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ﴿وَالَّذِينَ يَتَرَفُونَ مِنْكُمْ وَتَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

وقال: ﴿وَاللَّائِي يَتَسَنَّ مِنْ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبَسْنَ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

وقد علم الله تعالى إذ أسباح لنا الإمام أن عليهن العدد المذكورات وما فرق عز وجل بين حرّة، ولا أمّة في ذلك وما كان ربك نبيّا

وتعقب استدلاله بالآيات بأنها كلّها في الزوجات الحرائر، فإن قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]

في حق الحرائر، فإن افتداء الأمّة إلى سيديها لا إليها وكذا قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ [البقرة: ٢٣٠] فجعل ذلك إلى الزوجين.

والمراد به العقد.

وفي الأمّة ذلك يختص بسيديها وكذا قوله: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٤] والأمّة لا فعل لها في نفسها

قلت: لكيها إذا لم تدخل في هذه الآيات، ولا تثبت فيها سنة صحيحة، ولا إجماع، ولا قياس ناهض هنا فمأذوا يكون حكمها في عدتها فالأقرب أنها زوجة شرعاً قطعاً، فإن الشارع قسم لنا من أجل لنا وطؤها إلى زوجة، أو ما ملكت اليمين في قوله: ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المومن: ٦]، وهذه التي هي محل النزاع ليست ملك يمين قطعاً فهي زوجة فتشملها الآيات وخروجها عن حكم الحرائر فيما ذكر من الافتداء والعقد والفعل بالمعروف في نفسها لا ينافي دخولها في

### ١٣- تحريم وطء الحامل من غير الواطئ

١٠٥٩- وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ».

أخرجه أبو داود (٢١٥٨) والترمذي (١١٣١)، وصححه ابن حبان [موارد الطمان (١٦٧٥)]، وخشنة التزاور.

(وعن رُوَيْفِعِ) تَصْنِيفُ رَافِعِ بْنِ ثَابِتٍ مِنْ بَنِي مَالِكِ بْنِ النُّجَّارِ عِدَادُهُ فِي الْمَصْرِيِّينَ تَوْفِي سَنَةِ سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): «لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ» أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان والبرزاني.

فيه دليل على تحريم وطء الحامل من غير الواطئ وذلك كالأمّة المشترية إذا كانت حاملاً من غيره والمسبية.

وظاهره أن ذلك إذا كان الحمل مُتَحَقِّقاً

أما إذا كان غير مُتَحَقِّقٍ وَمَلَكَتِ الْأُمَةُ بَسِي، أو شراء، أو غيره فسيأتي أنه لا يجوز وطؤها حتى تستبرأ بحبضة.

وقد اختلف العلماء في الزانية غير الحامل هل تحب عليها العدة، أو تستبرأ بحبضة

فلنذهب الأقل إلى وجوب العدة عليها

وذهب الأكثر إلى عدم وجوبها عليها

والدليل غير ناهض مع الفريقين، فإن الأكثر استدلوا بقوله ﷺ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ» [البخاري (٦٨١٨)، مسلم (١٤٥٨)]، ولا دليل فيه إلا على عدم لحوق ولد الزنى بالزاني والقائل بوجوب العدة استدل بعموم الأدلة، ولا يخفى أن الزانية غير داخلية فيها، فإنها في الزوجات.

نعم تدخل في دليل الاستبراء، وهو قوله ﷺ «لَا تُرْطَأُ



قولي الشافعي: إلی أنها لا تخرج عن الزوجية حتى يصح لها موته، أو طلاقه، أو رده، ولا بد من تبين ذلك

قالوا: لأن عقدنا ثابت بيقين، فلا يرتفع إلا بيقين وعليه يدل ما رواه الشافعي (الأم: ٢٤١/٥) عن علي موقوفاً «امرأة المفقود امرأة ابتليت فلتصبر حتى يأتيها يقين موته»

قال البيهقي: هو عن علي موطولاً مشهوراً ومثله أخرجه عنه عبد الرزاق (٩٠/٧)

قالت الهادوية: فإن لم يحصل اليقين بموته، ولا طلاقه تربصت العمر الطبعي مائة وعشرين سنة وقيل: مائة وخمسين إلى مائتين.

وهذا كما قال بعض المحققين قضية فلسفية طبيعية ينبغي الإسلام منها إذ الأعمار قسم من الخالق الجبار والقول بأنها العادة غير صحيح كما يعرفه كل معبر بل هو اندر النادر بل معتزك المنايا كما أخبر به الصادق بين السئين والسبعين.

وقال الإمام جيمي لا وجه للتربص لكن إن ترك لها الغائب ما يقوم بها، فهو كالحاضر إذ لم يفتها إلا الوطء، وهو حق له لا لها والأ فسخها الحاكم عند مطالبتها من دون المفقود لقوله تعالى ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا﴾ [البقرة: ٢٣١] ولحديث «لا ضرر، ولا ضرار في الإسلام» [أحمد (٣١٢/١)، ابن ماجه (٢٣٤١)].

والحاكم وضع لرفع المضارة في الإيلاء والظهار، وهذا أبلغ والفسخ مشروع بالغيب ونحوه.

قلت: وهذا أحسن الأقوال وما سلف عن علي وعمر أقوال موقوفة.

وفي «الإرشاد» لابن كثير عن الشافعي بسنده إلى أبي الزناد قال: سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال: ينفق بينهما قلت: سنة؟ قال: سنة.

قال الشافعي: الذي يشبه أن قول سعيد سنة أن يكون سنة النبي ﷺ.

وقد طوّلنا الكلام في هذا في حواشي «ضوء النهار» واختارنا الفسخ بالغيب، أو بعدم قدرة الزوج على الإنفاق.

حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة (ابو داود (٢١٥٧))

قال المصنف في التلخيص (٢٦٠/٣): إنما استدلت الحنابلة بحديث رُويع على فساد نكاح الحامل من الزنا، واحتج به الحنفية على امتناع وطئها.

قال: وأجاب الأصحاب عنه بأنه ورد في السبي لا في مطلق النساء

وتعقب بأن العبرة بعموم اللفظ.

#### ١٤- المفقود لها تربص أربع سنين وتعتد

١٠٦٠- وعن عمر رضي الله عنه - في امرأة المفقود - تربص أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً - أخرجه مالك [الموطأ (٣٥٥)] والثالب [الأم: ٢٤١/٥]. وله طرق أخرى.

وليه قصة أخرجه عبد الرزاق [المصنف (٨٦/٧)] بسنده في الفقيه الذي فقد قال: دخلت الشعب فاستهوتني الجن فمكثت أربع سنين فأتت امرأتي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فامرأها أن تربص أربع سنين من حين رفعت أمرها إليه ثم دعا وليه - أي ولي الفقيه - فطلقها ثم امرأها أن تعتد أربعة أشهر وعشراً ثم جئت بعدما تزوجت فخيرني عمر بينها وبين الصديق الذي أصدقها

ورواه ابن أبي شيبة [المصنف (٢٣٨/٤)] عن عمرو ورواه البيهقي (٤٤٦/٧).

وليه دليل على أن مذهبه عمر: أن امرأة المفقود بعد مضي أربع سنين من يوم رفعت أمرها إلى الحاكم تبين من زوجها كما يفيد ظاهر رواية النكاتب، وإن كانت رواية ابن أبي شيبة دالة على أنه يأمر الحاكم ولي الفقيه بطلاق امرأته.

وقد ذهب إلى هذا مالك وأحمد وإسحاق، وهو أحد قولي الشافعي وجماعة من الصحابة بدليل فعل عمر

وذهب أبو يوسف وعمر ورواية عن أبي حنيفة وأحد



وقصة المفقود أخرجها البيهقي وفيها أنه قال لعمر لما رجع: إني خرجت لصلاة العشاء فستيتي الجن فلبثت فيهم زماناً طويلاً فغزاهم جنٌ مؤمنون، أو قال: مسلمون فقاتلوهم وظهروا عليهم فسبوا منهم سبائاً فسبوني فيما سبوا منهم، فقالوا: نراك رجلاً مسلماً لا يحل لنا سباؤك فخيروني بين المقام وبين القفول فاخترت القفول إلى أهلي فاقبلوا معي، فأما الليل، فلا يُحذثوني.

وأما النهار فإعصار ربح اتبعها، فقال له عمر: فما كان طعامك فيهم؟ قال: الفول وما لا يذكر اسم الله عليه قال: فما كان شربك قال: الجذف قال قتادة: والجذف ما لا يخمّر من الشراب.

نعم لو ثبت قوله:

#### ١٥- المفقود لها تنتظر حتى يأتيها البيان

١٠٦١- وَعَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «امْرَأَةُ الْمَفْقُودِ امْرَأَةٌ حَتَّى يَأْتِيَهَا الْبَيَانُ».

أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف (٣١٢/٣).

لَكَانَ مُقَوِّياً لِيَلْتَكِ الْآيَاتُ إِلَّا أَنَّهُ ضَعُفَ أَبُو حَاتِمٍ وَالْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ الْقَطَّانِ وَعَبْدُ الْحَقِّ وَغَيْرُهُمْ.

#### ١٦- تحريم الخلوة بالأجنبية

١٠٦٢- وَعَنِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبْتَئِنَ رَجُلٌ عِنْدَ امْرَأَةٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاكِحاً، أَوْ ذَا مَحْرَمٍ».

رواه مسلم (٢١٧١).

وفي لفظ لمسلم (٢١٧١) (١٩) أيضاً زيادة «عند امرأة ثيب» قيل: إنما خص الثيب؛ لأنها التي يدخل عليها غالباً.

وأما البكر فهي متصورة في العادة مجانية للرجال أشد مجانية ولأنه يعلم بالأولى أنه إذا نهي عن الدخول على الثيب

التي يتساهل الناس في الدخول عليها فبالأولى البكر.

والمراد من قوله «ناكِحاً» أي متزوجاً بها.

وفي الحديث دليل على أنها تحرم الخلوة بالأجنبية، وأنه يباح له الخلوة بالمحرم، وهذان الحكمان مجتمع عليهما.

وقد ضبط العلماء المحرم بأنه كل من حرم عليه نكاحها على التأييد بسبب مباح يحرمها فقوله «على التأييد» اختراؤه من أخت الزوجة وعتيها وخالتها ونحوهن.

وقوله: (بسبب مباح) اختراؤه عن أم الموطوءة بشبهة وبيتها، فإنها حرام على التأييد لكن لا بسبب مباح، فإن وطء الشبهة لا يوصف بأنه مباح، ولا محرم، ولا يغيرهما من أحكام الشرع الخمسة؛ لأنه ليس فعل مكلف.

وقوله: (يحرمها) اختراؤه عن الملاعة، فإنها محرمة على التأييد لا لحرمتها بل تغليظاً عليها.

ومفهوم قوله (لا يبتئن) أنه يجوز له البقاء عند الأجنبية في النهار خلوة، أو غيرها لكن قوله:

١٠٦٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يَخْلُونُ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ».

أخرجه البخاري (٥٢٣٣).

دل على تحريم خلوته بها ليلاً، أو نهاراً، وهو دليل لما دل عليه الحديث الذي قبله وزيادة وأفاض جواز خلوة الرجل بالأجنبية مع محرمها وتسميتها خلوة تسامح فلا يستثناء منقطع.

#### ١٧- وجوب استبراء المسبية

١٠٦٤- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي سَبَائِهَا أَوْطَاسٍ: «لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمَلٍ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً».

أخرجه أبو داود (٢١٥٧)، وصححه الحاكم (١٩٥/٢).

وله شاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما في الدارقطني (٢٥٧/٣).



فلاستبراء لازم فيها وكل من غلب على الظن براءة زوجها كونه يبور حصوله فالذهب على قولين في ثبوت الاستبراء وسقوطه وإطال بما خلاصته: أن ماخذ مالك في الاستبراء إنما هو العلم بالبراءة فحيث لا تعلم، ولا تظن البراءة وجب الاستبراء وحيث تعلم، أو تظن البراءة، فلا استبراء وبهذا قال ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والأحاديث الواردة في الباب تشير إلى أن العلة الحمل، أو تحويزه.

وقد عرفت أن النص ورد في السبايا وقيس عليه انتقال الملك بالشراء، أو غيره.

وقدب داود الظاهري إلى أنه لا يجب الاستبراء في غير السبايا؛ لأنه لا يقول بالقياس فوقف على محل النص ولأن الشراء ونحوه عنده كالترجيع.

واعلم أن ظاهر أحاديث السبايا جواز وطئهن، وإن لم يدخلن في الإسلام، فإنه ﷺ لم يذكر في حل الوطء إلا الاستبراء بحضة، أو بوضع الحمل، ولو كان الإسلام شرطاً لبيته وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولا يبور، والذي قضى به إطلاق الأحاديث وعمل الصحابة في عهد رسول الله ﷺ جواز الوطء للمسيئة من دون إسلام.

وقد ذهب إلى هذا طائوس وغيره.

واعلم أن الحديث دل بمفهومه على جواز الاستمتاع قبل الاستبراء بدون الجماع وعليه دل فعل ابن عمر أنه قال: وقعت في سهمي جارية يوم جلواء كان عناقها إبريق فضة قال: فما ملكت نفسي أن جعلت أقبلها والناس ينظرون أخرجه البخاري [التاريخ الكبير (٤١٩/١)].

#### ١٨- ثبوت نسب الولد بالفراش من الأب

١٠٦٥ أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر».

محقق عليه من حديثه [البخاري (٦٨١٨)، مسلم (١٤٥٨)].

ومن حديث عائشة في قصة ستاتي قريش [البخاري (٢٠٥٣)، مسلم (١٤٥٧)].

(وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال في سبايا أوطاس) اسم واد في ديار هوازن، وهو موضع حرب حنين وقيل: وادي أوطاس غير وادي حنين.

(ولا توطأ حائل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حضة) أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وله شاهد عن ابن عباس بلفظ: «نهى رسول الله ﷺ أن توطأ حائل حتى تضع، أو حائل حتى تحيض».

(في الشارقي) إلا أنه من رواية شريك القاضي وفيه كلام قاله ابن كثير في «الإرشاد».

والحديث دليل على أنه يجب على السباي استبراء المسيئة إذا أراد وطأها بحضة إن كانت غير حامل ليتحقق براءة زوجها وبوضع الحمل إن كانت حاملاً وقيس على غير المسيئة المشتراة والمملوكة بأي وجوه من وجوه التملك بجامع ابتداء التملك.

وظاهر قوله، «ولا غير ذات حمل حتى تحيض حضة» عموم البكر والثيب فالتيب لما ذكر والبكر أخذاً بالعموم وقياساً على العدة، فإنها تحب على الصغيرة مع العلم ببراءة الرحم وإلى هذا ذهب الأكثرون.

وقدب آخرون إلى أن الاستبراء إنما يكون في حق من لم يعلم براءة زوجها.

وأما من علم براءة زوجها، فلا استبراء عليها، وهذا رواه عبد الرزاق (٢٢٧/٧) عن ابن عمر قال: إذا كانت الأمة عدواء لم يستبرئها إن شاء.

ورواه البخاري في الصحيح عنه وأخرج في الصحيح (٤٣٥٠) مثله عن علي رضي الله عنه من حديث بريرة.

ويؤيد هذا القول مفهوم ما أخرجه أحمد (١٠٨/٤) من حديث ربيعة «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينجح ثيباً من السبايا حتى تحيض».

وإلى هذا ذهب مالك على تفصيل إفاده قول المازري من المالكية في تحقيق مذهبه حيث قال: إن القول الجامع في ذلك أن كل أمة آمن عليها الحمل، فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من غلب على الظن كونها حاملاً، أو شك في حملها، أو تردد فيه



وعن ابن مسعود عند النسائي (١٨١/٦).

وعن عثمان عند أبي داود (٢٢٧٥).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «الولد للفراش وللعاهر الحجر». متفق عليه من حديثي) أي أبي هريرة

قال ابن عبد البر: إنه جاء عن بضعة وعشرين نفساً من الصحابة.

والحديث دليل على ثبوت نسب الولد بالفراش من الأب.

واختلف العلماء في معنى الفراش

فذهب الجمهور إلى أنه اسم للمرأة.

وقد يعبر به عن حالة الافتراش

وذهب أبو حنيفة إلى أنه اسم للزوج

ثم اختلفوا بماذا يثبت

فعند الجمهور إنما يثبت للحرى بإمكان الوطء في نكاح صحيح، أو فاسد، وهو مذهب الهادوية والشافعية وأحمد

وعند أبي حنيفة أنه يثبت بنفس العقد، وإن علم أنه لم يجتمع بها بل ولو طلقها عقب العقد في المجلس

وذهب ابن تيمية إلى أنه لا بد من معرفة الدخول المحقق واختاره تلميذه ابن القيم قال: وهل يعد أهل اللغة وأهل العرف المرأة فراشاً قبل البناء بها؟ وكيف تأتي الشريعة بالحاق نسب من لم بين بامراتي، ولا دخل بها، ولا اجتمع بها لمجرد إمكان ذلك؟ وهذا الإمكان قد يقطع باتفاقي عاده، فلا يصير المرأة فراشاً إلا بدخول محقق.

قال في «النار»: هذا هو المتيقن ومن أين لنا الحكم بالدخول بمجرد الإمكان، فإن غايته أنه مشكوك فيه وعن متعبدون في جميع الأحكام بعلم، أو ظن والممكن أعم من المظنون

والعجب من تطبيق الجمهور بالحكم مع الشك فظهر لك قوة كلام ابن تيمية، وهو رواية عن أحمد هذا في ثبوت فراش الحر.

وأما ثبوت فراش الأمة فظاهر الحديث شموله له، وأنه

يثبت الفراش للأمة بالوطء إذا كانت مملوكة للواطي، أو في شبهة ملك إذا اعترف السيد أو ثبت بوجوه الحديث وارد في الأمة ولفظه في رواية عائشة قالت «اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام، فقال سعد: يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلي أنه ابنه انظر إلى شبهه وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول الله ولد على فراش أبي من وليدتي فنظر رسول الله ﷺ إلى شبهه فرأى شبهاً بيناً بعُتْبَةَ، فقال: هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجني منه يا سودة» فثبت النبي ﷺ الولد لفراش زمعة للوليدة المذكورة.

نسب الحكم وعلمه إنما كان في الأمة، وهذا قول الجمهور وإليه ذهب الشافعي ومالك والنخعي وأحمد وإسحاق

وذهب الهادوية والحنفية إلى أنه لا يثبت الفراش للأمة إلا بدعوى الولد، ولا يكفي الإقرار بالوطء، فإن لم يدعي، فلا نسب له وكان ملكاً للمالك الأمة، وإذا ثبت فراشها بدعوى أول ولد منها فما ولدته بعد ذلك لحق بالسيد، وإن لم يدع المالك ذلك

قالوا: وذلك للفرق بين الحرى والأمة، فإن الحرى تُراد للاستيفاش والوطء بخلاف ملك اليمين، فإن ذلك تابع وأغلب المنافع غيره.

وأجيب بأن الكلام في الأمة التي اتخذت للوطء، فإن الغرض من الاستيفاش قد حصل بها، فإذا عرفت الوطء كانت فراشاً، ولا يحتاج إلى استلحاق والحديث دال لذلك، فإنه لما قال عبد بن زمعة «ولد على فراش أبي» الحق النبي ﷺ بزمعة صاحب الفراش ولم ينظر إلى الشبه اليين الذي فيه المخالفة للملحق به.

وتأولت الحنفية والهادوية حديث أبي هريرة بتأويلات كثيرة وزعموا أنه ﷺ لم يلحق الغلام المتنازع فيه بنسب زمعة واستدلوا «بأنه ﷺ أمر سودة بنت زمعة بالاحتجاب منه».

وأجيب بأنه أمرها بالاحتجاب منه على سبيل الاختياط والورع والصيانة لأهتات المؤمنين من بعض المباحات مع الشبهة وذلك لما رآه ﷺ في الولد من الشبه اليين بعُتْبَةَ بن أبي



وقاصٍ. وإنما المقرُّ به يُشارك المقرُّ في الإرث دون النسب، ولكنَّ قولَه  
 ﷺ يُعْبِدُ «هُوَ أَحْرَكَ» كما أخرجه البخاري (٤٣٠٣) دليل  
 ثبوت النسب في ذلك

فقالوا: الحديث دلٌّ على مشروعية حُكْم بين حُكْمين، وهو  
 أن يأخذ الفرع شَبَهًا من أكثر من أصل فيعطى أحكامًا، فإن  
 الفراش يقتضي إلحاقه بزمعة والشبه يقتضي إلحاقه بعُتْبَةٍ فأعطي  
 الفرع حُكْمًا بين حُكْمين فروعِي الفراش في إثبات النسب  
 وروعي الشبه البين بعُتْبَةٍ في أمرٍ سودة بالاحتجاب

قالوا: وهذا أولى التقديرات، فإن الفرع إذا دار بين أصليين  
 فالحق باحديهما فقط، فقد أبطل شَبَهَهُ بالتَّائِي من كلٍّ وجِب، فإذا  
 أُخِذَ بِكُلِّ واحدٍ منهما من وجِب كان أولى من إلغاء أحدهما في  
 كلٍّ وجِب فيكون هذا الحُكْم، وهو إثبات النسب بالنظر إلى ما  
 يجب للمدعي من أحكام البنوة ثابتًا بالنظر إلى ما يتعلق بالغير  
 من النظر إلى المحارم غير ثابت.

قالوا: ولا يمتنع النسب من وجِب دون وجِب كما ذهب أبو  
 حنيفة والأوزاعي وغيرهم إلى أنه لا يحمل أن يتزوج بنته من  
 الزنا، وإن كان لها حُكْم الأجنبية.

وقد اعترض هذا ابن دقيق العيد بما ليس بناهض.

وفي الحديث دليل على أن لغير الأب أن يستلحق الولد،  
 فإن عبد بن زَمْعَةَ استلحق أخاه بإقراره بأن الفراش لأبيه.

وظاهر الرواية أن ذلك يصح، وإن لم يصدق الورثة، فإن  
 سودة لم يُذكر منها تصديق، ولا إنكار إلا أن يقال: إن سكوتهما  
 قائم مقام الإقرار.

وفي المسألة قولان:

الأول: أنه إذا كان المستلحق غير الأب، ولا وارث غيره  
 وذلك كان يستلحق الجد، ولا وارث سواه صح إقراره وثبت  
 نسب المقرِّ به وكذلك إن كان المستلحق بعض الورثة وصدقه  
 الباقر.

والأصل في ذلك أن من حاز المال ثبت النسب بإقراره  
 واحدًا كان، أو جماعة، وهذا مذهب أحمد والشافعي؛ لأن  
 الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله.

الثاني: للهادوية أنه لا يصح الاستلحاق من غير الأب،

وقالت المالكية: إنه إقرار شهادة.  
 واستدلَّت الهاديَّة والحنفية بالحديث على عدم ثبوت  
 النسب بالقيافة لقوله «الوَلَدُ لِلْفِرَاشِ»  
 قالوا: ومثل هذا التركيب يُفيد الحصر ولأنه لو ثبت  
 بالقيافة لكانت قد حصلت بما رآه من شبه المدعى به بعُتْبَةٍ ولم  
 يحكم به له بل حكم به لغيره

وذهب الشافعي وغيره إلى ثبوته بالقيافة إلا أنه إنما يثبت  
 بها فيما حصل من وطأين مُحْرَمِينَ كالْمُشْتَرِي والبائع بَطَانِ  
 الجارية في طهر قبل الاستبراء واستدلوا بما أخرجه الشيخان  
 [البخاري (٣٥٥٥)، مسلم (١٤٥٩)] من «اسْتَبْرَأَ ﷺ يَقُولُ مُجْزِرٌ  
 الْمُذْلَجِي».

وقد رأى قَدَمِي أسامة بن زيد وزيد: إن هذو الأقدام  
 بعضها من بعض فاستبشر ﷺ بقوله وقرَّره على قِيَافَتِهِ  
 وسيأتي الكلام فيه في آخر باب الدعوى

وبما ثبت من قوله ﷺ في قصة اللعان «إن جاءت به  
 على صفة كذا فهو لفلان» [خ (٥٣١٦)، م (١٤٩٧)]، أو على  
 صفة كذا فهو لفلان، فإنه دليل الإلحاق بالقيافة، ولكنَّ منعه  
 الإيمان عن الإلحاق فدل على أن القِيَافَةَ مُقْتَضٍ لَكُنْهُ عَارِضُ  
 العمل بها المانع «وبأنه ﷺ قَالَ لَأَمْ سَلِيمُ لَمَّا قَالَتْ: أَوْ تَحْلِيمُ  
 الْمَرْأَةِ؟ فقال: فَمَنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّيْبَةُ؟» [مسلم (٣١١)] ولأنه أمر  
 سودة بالاحتجاب كما سلف لما رأى من الشبه وبأنه «قال للذبي  
 ذَكَرَ لَهُ أَنْ امْرَأَتَهُ أَتَتْ بِوَلَدٍ عَنْ غَيْرِ لَوْزِي لَعَلَهُ نَزَعَهُ عِرْقُ»  
 [خ (٥٣٠٥)، م (١٥٠٠)]، فإنه ملاحظة للشبه ولَكُنْهُ لَا حُكْمُ  
 للقيافة مع ثبوت الفراش في ثبوت النسب.

وقد أجاب النفاة للقيافة بأجوبة لا تخلو عن تكلف



والْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ يُبَيِّنُهُ الدَّلِيلُ الظَّاهِرُ وَالتَّكْلُفُ لِرَدِّ الظُّوَاهِرِ مِنَ  
الْأَدْلَةِ مُحَامَاةً عَنِ الْمَذَاهِبِ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ التَّبَيُّحِ لَمَّا جَاءَ عَنِ اللَّهِ  
وَعَنْ رَسُولِهِ ﷺ.

وَأَمَّا الْحَصْرُ فِي حَدِيثِ الْوَلَدِ لِلْفَرَّاشِ فَتَعْنَمُ هُوَ لَا يَكُونُ  
الْوَلَدُ إِلَّا لِلْفَرَّاشِ مَعَ بُيُوتِهِ وَالْكَلامُ مَعَ انْتِفَائِهِ وَلِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ  
حَصْرًا أَغْلِبِيًّا، وَهُوَ غَالِبٌ مَا يَأْتِي مِنَ الْحَصْرِ، فَإِنَّ الْحَصْرَ  
الْحَقِيقِيَّ قَلِيلٌ، فَلَا يُقَالُ قَدْ رَجَعْتُمْ إِلَى مَا ذَمَّمْتُمْ مِنَ التَّأْوِيلِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ «وَاللِّتَّاهِرِ» أَيِ الزَّانِي «الْحَجَرُ» فَالْمُرَادُ لَهُ الْخِيَنَةُ  
وَالْحَرَمَانُ

وَقِيلَ: لَهُ الرُّمِيُّ بِالْحَجَارَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّهُ يَقْصُرُ  
الْحَدِيثُ عَلَى الزَّانِي الْمَحْصَنِ وَالْحَدِيثُ عَامٌّ.



## ٣٢- كتاب الرضاع

بِكَسْرِ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا وَمِثْلُهُ الرُّضَاعَةُ

## ١- لا تحرم المصّة والمصّتان

١٠٦٦- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٠).

المصّة الواحدة من المصّ، وهو أخذ اليسير من الشيء كما في «الضياء».

وفي القاموس: مصصته بالكسر أمصّه ومصصته أمصّه كخصصته أخصّه: شربته شرباً رقيقاً.

والحديث دلّ على أن مصّ الصبي للثدي مرة، أو مرتين لا يصير به رضيعاً.

وفي المسألة أقوال:

الأول: أن الثلاث فصاعداً تحرم وإلى هذا ذهب داود وأتباعه وجماعة من العلماء لفهؤم حديث مسلم هذا وحديثه [مسلم (١٤٥١)] الآخر بلفظ «لَا تُحْرَمُ الْإِمْلَاجَةُ وَالْإِمْلَاجَتَانِ» فإذا بمفهوميّه تحريم ما فوق الانتين.

والقول الثاني لجماعة من السلف والخلف: وهو أن قليل الرضاع وكثيره يحرم، وهذا يروى عن عليّ وابن عباس وآخرين من السلف، وهو مذهب الهاديّة والخنفيّة ومالك.

قالوا: وحده ما وصل الجوف بنفسه.

وقد ادّعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما يفسد الصائم واستدلوا بأنه تعالى علّق التحريم باسم الرضاع فحيث وجد اسمه وجد حكمه وورد الحديث موافقاً للآية، فقال ﷺ «يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ» [البخاري (٢٦٤٥)، مسلم (١٤٤٧)].

ولحديث عتبة الآتي [برقم (١٠٧١)].

وقوله ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ رَعِمَتْ أَنَهَا أَرْضَعَتْكُمَا؟» ولم يستفصل عن عدد الرضعات، فهذه أدلتهم ولكنها اضطربت أقوالهم في ضبط الرضعة وحقيقتها اضطراباً كثيراً ولم يرجع إلى دليل.

ويجاب عما ذكره من التعليق باسم الرضاع أنه مجمل بينه الشارع بالعدد وضبطه به وبعد البيان لا يقال إنه ترك الاستيفصال.

القول الثالث: أنها لا تحرم إلا خمس رضعات، وهو قول ابن مسعود وابن الزبير والشافعي ورواية عن أحمد واستدلوا بما يأتي من حديث عائشة، وهو نص في الخمس وإن سهله بنت سهيل أرضعت سالماً خمس رضعات ويأتي أيضاً [برقم (١٠٥٨)].

وهذا إن عارضه مفهؤم حديث المصّة والمصّتان، فإن الحكم في هذا منطوق، وهو أقوى من المفهؤم، فهو مقدم عليه وعائشة وإن روت أن ذلك كان قرآناً، فإن له حكم خبر الأحاد في العمل به كما عرفت في الأصول.

وقد عضده حديث سُهَيْلَةَ [١٤٥٣]، فإن فيه «أنها أرضعت سالماً خمس رضعات لتحرم عليه»، وإن كان فعل صحابيّ، فإنه دالّ أنه قد كان متقدراً عنهم أنه لا يحرم إلا الخمس الرضعات ويأتي تحقيقه.

وأما حقيقة الرضعة فهي المرة من الرضاع كالضربة من الضرب والجلسة من الجلوس فمتى التقم الصبي الثدي وانصص منه ثم ترك ذلك باختياره من غير عارض كان ذلك رضعة والقطع لعارض كنفس، أو استراحة يسيرة، أو شيء يلهمه ثم يعود من قريب لا يخرجها عن كونها رضعة واحدة كما أن الأكل إذا قطع أكله بذلك ثم عاد عن قريب كان ذلك أكلة واحدة.

وهذا مذهب الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة، وهو موافق للغة، فإذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة حرمت.



## ٢- إنما الرضاعة من الجماعة

١٠٦٧- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرْنَ مَنْ إِخْوَانُكُمْ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥١٠٢)، مسلم (١٤٥٥)].

(وعنها) أي عن عائشة (قالت قال رسول الله ﷺ «انظرن من إخوانكم، فإنما الرضاعة من الجماعة» متفق عليه).

في الحديث قصة، وهو «أنه ﷺ دخل على عائشة وعندها رجل فكانت تغير وجهه كأنه كره ذلك، فقالت: إنه أخي، فقال: انظرن من إخوانكم، فإنما الرضاعة من الجماعة».

قال المصنف: لم أقف على اسمه وأظنه ابن أبي القتيس.

وقوله: (انظرن) أمر بالتحقيق في أمر الرضاعة هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاع ومقدار الإرضاع، فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشروط.

وقال أبو عبيد: معناه أنه الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغذاء بغير الرضاع، وهو تعليل لإمعان التحقّق من شأن الرضاع، وإن الرضاع الذي ثبت به الحرمة وتحلّ به الخلوة هو حيث يكون الرضيع طفلاً يسدّ اللبن جوعه لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير جزءاً من المرضعة فيشترك في الحرمة مع أولادها.

فمعناه لا رضاعة معتبرة إلا الغنية عن الجماعة، أو المطعمة من الجماعة، فهو في معنى حديث ابن مسعود الآتي [برقم (١٠٦٤)] «لا رضاع إلا ما أنشَرَ العظم، وأثبت اللحم» وحديث أم سلمة «لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء» أخرجه الترمذي [(١١٥٢)] وسأني [برقم (١٠٦٢)] وصحّحه.

واستدلّ به على أن التغذي بلبن المرضعة محرّم سواء كان شرباً، أو وجوراً، أو سغوطاً، أو حقنة حيث كان يسدّ جوع الصبي، وهو قول الجمهور.

وقالت النّهادوية والحنفية لا تحرم الحقنة وكأنهم يقولون:

إنّها لا تدخل تحت اسم الرضاع.

قلت: إذا لوحظ المعنى من الرضاع دخل كلّ ما ذكروا، وإن لوحظ مُسَمَّى الرضاع، فلا يشمل إلا القيام الشدي ومصرّ اللبن منه كما تقول الظاهرية، فإنهم قالوا: لا يحرم إلا ذلك ولا حصر في الحديث الرضاعة على ما كان من الجماعة كما قد عرفت.

وقد ورد حديث عائشة معارضاً لذلك وهو:

## ٣- رضاع الكبير

١٠٦٨- وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سَهْلٍ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مَسَالِمًا مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ مَعَنَا فِي بَيْتِنَا. وَقَدْ بَلَغَ مَا يَبْلُغُ الرِّجَالُ، فَقَالَ: أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ».

زَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٣).

(وعنها) أي عائشة (قالت «جاءت سهلة بنت سهل، فقالت يا رسول الله إن مسالماً مولى أبي حذيفة معنا في بيتنا. وقد بلغ ما يبلغ الرجال، فقال أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ».

وفي سنن أبي داود (٢٠٦١) «فأرضعوه خمسَ رضعات» فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة.

رواه مسلم، وكأنه ذكره المصنف كالشير إلى أنه قد خصص هذا الحكم بحديث سهلة، فإنه دالٌّ على أن رضاع الكبير يحرم مع أنه ليس داخلاً تحت الرضاعة من الجماعة ويبان القصة أن أبا حذيفة كان قد تبنى سالماً وزوجته وكان سالم مولى لامرأة من الأنصار فلما أنزل الله ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾ الآية [الأحراب: ٥] كان من له أب معروف نسب إلى أبيه ومن لا أب له معروف كان مولى وإخاً في الدين فعند ذلك جاءت سهلة تذكر ما نصّه الحديث في الكتاب هنا.

وقد اختلف السلف في هذا الحكم فذهبت عائشة رضي الله عنها إلى ثبوت حكم التحريم، وإن كان الرضيع بالغاً عاقلًا قال غرورة: إن عائشة أم المؤمنين أخذت بهذا الحديث فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها يرضعن من أحبّت أن يدخل



لِلْفَقَةِ لِلْمَرْضَعَةِ وَالَّتِي يُجْبَرُ عَلَيْهَا الْأَبْوَانُ رَضِيعًا أَمْ كَرِهًا كَمَا يُرْسَدُ إِلَيْهِ آخَرُ الْآيَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى «وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» [البقرة: ٢٣٣] وَعَائِشَةُ هِيَ الرَّائِيَةُ لِحَدِيثِ «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» وَهِيَ الَّتِي قَالَتْ بِرُضَاعِ الْكَبِيرِ، وَأَنَّهُ يُحْرَمُ فَذَلِكَ أَنَّهَا فَهِمَتْ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي مَعْنَى الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ.

وَأَمَّا قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ «إِنَّهُ خَاصٌّ بِالسَّالِمِ» فَذَلِكَ تَطْنُنٌ مِنْهَا. وَقَدْ أَجَابَتْ عَلَيْهَا عَائِشَةُ، فَقَالَتْ: أَمَا لَكَ فِي رَسُولِ اللَّهِ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ [البخاري (٥٥٥٦)، مسلم (١٩٦١)] فَسَكَتَتْ أُمُّ سَلَمَةَ، وَلَوْ كَانَ خَاصًّا لَيَبُغِ اللَّهُ ﷺ كَمَا بَيَّنَّ اخْتِصَاصُ أَبِي بُرْدَةَ بِالتَّضْحِيَةِ بِالْجَذْعَةِ مِنَ الْمَعْرِ.

وَالْقَوْلُ بِالنَّسْخِ يَدْفَعُهُ أَنَّ قِصَّةَ سَهْلَةَ مَتَأَخَّرَتْ عَنْ نَزُولِ آيَةِ الْحَوْلِينَ، فَإِنَّهَا «قَالَتْ سَهْلَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ؟»

قَالَ: هَذَا السُّؤَالُ مِنْهَا اسْتِنكَارٌ لِرُضَاعِ الْكَبِيرِ دَالٌّ عَلَى أَنَّ التَّحْلِيلَ بَعْدَ اعْتِمَادِ التَّحْرِيمِ.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى أَنَّ الرُّضَاعَةَ لَعَنَ إِنَّمَا تَصَدَّقَ عَلَى مَنْ كَانَ فِي سَنِّ الصَّغَرِ وَعَلَى اللَّغْوِ وَرَدَّتْ آيَةُ الْحَوْلِينَ وَحَدِيثُ «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْآيَةَ لِيَبَانَ الرُّضَاعَةُ الْمَوْجِبَةُ لِلْفَقَةِ لَا يُبَيِّنُ أَيْضًا أَنَّهَا لِيَبَانَ زَمَانِ الرُّضَاعَةِ بَلْ جَعَلَهُ اللَّهُ تَعَالَى زَمَانًا مِنْ أَرَادَ تِمَامَ الرُّضَاعَةِ وَلَيْسَ بَعْدَ التَّمَامِ مَا يَدْخُلُ فِي حُكْمِ مَا حَكَّمَ الشَّارِعُ بِأَنَّهُ قَدْ تَمَّ

وَالْأَحْسَنُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ حَدِيثِ سَهْلَةَ وَمَا عَارَضَهُ: كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّهُ يُعْتَبَرُ الصَّغَرُ فِي الرُّضَاعَةِ إِلَّا إِذَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ كِرْضَاعِ الْكَبِيرِ الَّذِي لَا يَسْتَفْنِي عَنْ دُخُولِهِ عَلَى الْمَرَأَةِ وَشَقِّ اخْتِجَابِهَا عَنْهُ كَحَالِ سَالِمٍ مَعَ امْرَأَةِ أَبِي حُنَيْفَةَ فَمَنْعُ هَذَا الْكَبِيرِ إِذَا أَرْضَعَتْهُ لِلْحَاجَةِ أَثَرُ رَضَاعِهِ.

وَأَمَّا مِنْ عَدَائِهِ، فَلَا بُدَّ مِنَ الصَّغَرِ أَنْتَهَى.

فَإِنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ حَسَنًا وَإِعْمَالًا لَهَا مِنْ غَيْرِ مُخَالَفَةٍ لظَاهِرِهَا بِاخْتِصَاصٍ، وَلَا نَسْخٍ، وَلَا إِنْغَاءٍ لِمَا اعْتَبَرَتْهُ اللَّغْوَةُ وَدَلَّتْ لَهُ الْأَحَادِيثُ.

عَلَيْهَا مِنَ الرُّجَالِ رَوَاهُ مَالِكٌ [الموطأ (٧)] وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعُرْوَةَ، وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ وَنَسَبَهُ فِي الْبَحْرِ إِلَى عَائِشَةَ وَدَاوُدَ الطَّاهِرِيِّ وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ سَهْلَةَ هَذَا، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ لَا شَكَّ فِي صَحِّهِ وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى «وَأَمَّا أَنْتُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ» [النساء: ٢٣]، فَإِنَّهُ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِوَقْتٍ

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَالْفُقَهَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ إِلَّا مَا كَانَ فِي الصَّغَرِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَحْدِيدِ الصَّغَرِ

فَالْجُمْهُورُ قَالُوا: مِنْهَا كَانَ فِي الْحَوْلِينَ، فَإِنْ رَضَاعَهُ يُحْرَمُ، وَلَا يُحْرَمُ مَا كَانَ بَعْدَهُمَا مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «خَوَاتِنِ كَابِلِينَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُيَمِّمَ الرُّضَاعَةَ» [البقرة: ٢٣٣].

وَقَالَ جَمَاعَةٌ: الرُّضَاعُ الْحَرَمُ مَا كَانَ قَبْلَ الْقَطَامِ وَلَمْ يُقَدَّرْهُ بِيَزْمَانٍ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنْ قُطِمَ وَلَهُ عَامٌ وَاحِدٌ وَاسْتَمَرَّ قَطَامُهُ ثُمَّ رَضِعَ فِي الْحَوْلِينَ لَمْ يُحْرَمْ هَذَا الرُّضَاعُ شَيْئًا، وَإِنْ تَعَادَى رَضَاعُهُ وَلَمْ يُقْطَمْ فَمَا يَرْضَعُ، وَهُوَ فِي الْحَوْلِينَ حَرَمٌ وَمَا كَانَ بَعْدَهُمَا لَا يُحْرَمُ، وَإِنْ تَعَادَى إِرْضَاعُهُ.

وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ أُخَرُ عَارِيَةٌ عَنِ الاسْتِدْلَالِ، فَلَا نَطِيلُ بِهَا الْمَقَامِ.

وَاسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ بِحَدِيثِ «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» وَقَدْ قَدَّمَ [برقم (١٠٥٧)]، فَإِنَّهُ لَا يَصْدُقُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى مَنْ يُشْبِعُهُ اللَّبَنُ وَيَكُونُ غَذَاءً لَا غَيْرَهُ، فَلَا يَدْخُلُ الْكَبِيرُ سِيمًا وَقَدْ وَرَدَ بِصِفَةِ الْحَصْرِ.

وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ سَالِمٍ بِأَنَّهُ خَاصٌّ بِقِصَّةِ سَهْلَةَ، فَلَا يَتَعَدَّى حُكْمَهُ إِلَى غَيْرِهَا كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُ أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَا نَرَى هَذَا إِلَّا خَاصًّا بِسَالِمٍ، وَلَا نَدْرِي لَعَلَّهُ رُخْصَةٌ لِسَالِمٍ.

أَوْ أَنَّهُ مَنَسُوخٌ.

وَأَجَابَ الْقَائِلُونَ بِتَحْرِيمِ رُضَاعِ الْكَبِيرِ بِأَنَّ الْآيَةَ وَحَدِيثَ «إِنَّمَا الرُّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ» وَإِرَادَانِ لِيَبَانَ الرُّضَاعَةُ الْمَوْجِبَةُ



## ٤- التحريم بالرضاع كالنسب

١٠٦٩- وَعَنْهَا «أَنْ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقُعَيْسِ - جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ قَالَتْ: فَأَيَّتِ أَنْ أَذِنَ لَهُ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرْتَهُ بِالَّذِي صَنَعْتَهُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَذِنَ لَهُ عَلَيَّ، وَقَالَ: إِنَّهُ عَمَلُكَ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٥١٠٣)، مسلم (١١٤٥)].

(وعنها) أي عن عائشة (أن الفلح) يفتح الهمزة ففاء آخره حاء مهملة مولى لرسول الله ﷺ وقيل: مولى لأم سلمة (أخا أبي القعيس) بقاف مضمومة وعين وسين مهملتين بينهما مثناة تحية

(«جاء يستأذن عليها بعد الحجاب قالت: فأيتت أن أذن له فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذي صنعته فأمرني أن أذن له علي» وقال: إنه عملك الأول» نُفِقَ عليه).

اسم أبي القعيس وائل بن أفلح الأشعري، وقيل اسمه الجعد

فعلى الأول يكون أخوه وافق اسمه اسم أبيه

قال ابن عبد البر: لا أعلم لأبي القعيس ذكراً إلا في هذا الحديث.

والحديث دليل على بُرُوت حُكْمِ الرضاع في حق زوج المرضعة وأقاربه كالمرضعة وذلك لأن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معاً فوجب أن يكون الرضاع منهما كالجد لما كان سبب ولد الولد أوجب تحريم ولد الولد له لتعلقه بولده ولذلك قال ابن عباس في هذا الحكم: اللقاح واحد أخرجته عنه ابن أبي شيبه.

فإن الوطء يدرُ اللبن فللرجل منه نصيب وإلى هذا ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وأهل المذاهب.

والحديث دليل واضح لما ذهبوا إليه.

وفي رواية أبي داود (٢٠٥٧) زيادة تصريح حيث قالت: «دَخَلَ عَلَيَّ أَفْلَحُ فَاسْتَرْتُ مِنْهُ، فَقَالَ: أَتَسْتَرِينَ مِنِّي، وَأَنَا عَمَلُكَ

قُلْتُ مِنْ أَيْنَ؟ قَالَ: أَرْضَعْتُكِ امْرَأَةً أَخِي قُلْتُ: إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرِضْغَنِي الرَّجُلُ» الحديث.

وخالف في ذلك ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وعائشة وجماعة من التابعين وابن المنذر وداود وأتباعه، فقالوا: لا يثبت حكم الرضاع للرجل؛ لأن الرضاع إنما هو للمرأة التي اللبن منها

قالوا: وبدل عليه قوله تعالى «وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ» (النساء: ٢٣).

واجيب بأن الآية ليس فيها ما يعارض الحديث، فإن ذكر الأمهات لا يدل على أن ما عداهن ليس كذلك ثم إن دل بمفهومه فهو مفهوم لقب مطرح كما عرفت في الأصول.

وقد استدلوا بفتوى جماعة من الصحابة بهذا المذهب، ولا يخفى أنه لا حجة في ذلك.

وقد اطال بعض المتأخرين البحث في المسألة وسبقه ابن القيم في الهدى (٥٠٦/٥) واستحسنه ابن تيمية والواضح ما ذهب إليه الجمهور.

## ٥- التحريم بخمس رضعات

١٠٧٠- وَعَنْهَا رضي الله عنها قالت: «كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهِيَ فِيمَا يَقْرَأُ مِنَ الْقُرْآنِ».

(رواه مسلم (١٤٥٢)).

(وعنها) أي عائشة (قالت) «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمْنَ ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ، وهو فيما يقرأ من القرآن» رواه مسلم.

«يقرأ» بضم حرف المضارعة

تريد أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتى إنه توفي رسول الله ﷺ وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآناً متلوّاً لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده فلما



بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك واجمعوا على أنه لا يُتلى، وهذا من نسخ التلاوة دون الحكم، وهو أحد أنواع النسخ، فإنه ثلاثة أقسام:

نسخ التلاوة والحكم مثل «عشر رضعات يحرمن».

والثاني: نسخ التلاوة دون الحكم كـ «خمس رضعات» و«الشيخ» والشيخة إذا زنيا فارجموهما.

والثالث: نسخ الحكم دون التلاوة، وهو كثير نحو قوله تعالى «وَالَّذِينَ يُتَرَفُّونَ مِنْكُمْ وَيَتَذَرُونَ أَزْوَاجًا» الآية (البقرة: ٢٢٤).

وقد تقدم تحقيق القول في حكم هذا الحديث، وإن العمل على ما أفاده هو أرجح الأقوال.

والقول بأن حديث عائشة هذا ليس بقرآن - لأنه لا يثبت بخبر الأحادي، ولا هو حديث؛ لأنها لم تروه حديثاً - مردود بأنها وإن لم تثبت قرآنيته ويجري عليه حكم الفاظ القرآن، فقد روته عن النبي ﷺ فله حكم الحديث في العمل به.

وقد عمل بمثل ذلك العلماء فعمل به الشافعي وأحمد في هذا الموضع وعمل به الهادي والخفي في قراءة ابن مسعود في صياح الكفارة «ثلاثة أيام شتات» وعمل مالك في فرض الأخت من الأم بقراءة أبي «وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنْ أُمِّ»

والناس كلهم احتجوا بهذه القراءة والعمل بحديث الباب هذا لا عذر عنه ولذا اخترنا العمل به فيما سلف.

#### ٦- يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

١٠٧١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرِيدَ عَلَى ابْنَةِ حَمْزَةَ، فَقَالَ: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي، إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ، وَيَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ».

متفق عليه [بخاري (٢٦٤٥)، مسلم (١١٤٧)].

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أريد بضمة الهنزة ميني للمجهول)

(على ابنة حمزة) أي قيل: لهُ تزوجها

(«فَقَالَ إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِي إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرُّضَاعَةِ وَيَحْرُمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» متفق عليه).

اختلف في اسم ابنة حمزة على سبعة أقوال ليس فيها ما يجزئ به، وإنما كانت ابنة أخيه ﷺ؛ لأنه رضع من ثوبه أمة أبي لهب.

وقد كانت أرضعت عمه الحمزة.

وأحكام الرضاع هي حرمة التناكح وجواز النظر والخلوة والمسافرة لا غير ذلك من التوارث وجوب الإنفاق والعنق بالملك وغيره من أحكام النسب.

وقوله ﷺ «ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» يراد به تشبيهه به في التحريم.

ثم التحريم ونحوه بالنظر إلى المرضع، فإن أقربه أقارب للرضع.

وأما أقارب الرضيع ما عدا أولاده، فلا علاقة بينهم وبين المرضع، فلا يثبت لهم شيء من الأحكام لهم.

#### ٧- تحريم الرضاع قبل الفطام

١٠٧٢- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ، وَكَانَ قَبْلَ الْفُطَامِ».

رواه الترمذي (١١٥٢) وصححه هو وألحاحم [هو عند ابن حبان (٤٢٢٤)].

(وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعِ إِلَّا مَا فَتَقَ بِالْأَمْعَاءِ فَتَقَةً تَرْتَقِي»).

(الأمعاء) جمع المعى بكسر الميم وتفتحها

(وكان قبل الفطام. رواه الترمذي وصححه هو وألحاحم).

والمراد ما سلك فيها من الفتق بمعنى الشق.

والمراد ما وصل إليها، فلا يحرم القليل الذي لا ينفذ



إليها.

## ٩- لا رضاع إلا ما أنبت اللحم

١٠٧٤- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ الْعَظْمَ، وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٠٥٩).

وهو قوله: (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا رضاع إلا ما أنشَرَ» بشين معجمة فزاي أي شد وقوى (العظم، وأنبت اللحم أخرجه أبو داود)، فإن ذلك إنما يكون لمن هو في سن الحولين ينمو باللبن ويقوى به عظمه وينبت عليه لحم.

## ١٠- قبول شهادة المرضعة

١٠٧٥- «وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ يَحْيَى بِنْتَ أَبِي إِيَّابٍ، فَجَاءَتْ أُمْرَأَةً، فَقَالَتْ: لَقَدْ أَرْضَعْتُكُمَا، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: كَيْفَ. وَقَدْ قِيلَ فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ فَتَكَحَّتْ زَوْجًا غَيْرَهُ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥١٠٤).

(وعن عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ)، وهو أبو سرورة عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَامِرِ الْقُرَشِيِّ التَّمِيمِيُّ أَسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ يُعَدُّ فِي أَهْلِ مَكَّةَ (أنه تزوج أم يحيى بنت أبي إيباب) بكسر الهَمْزَةِ (فجاءت امرأة)

قال المصنف: لم أعرف اسمها

(«فَقَالَتْ لَقَدْ أَرْضَعْتُكُمَا فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ كَيْفَ. وَقَدْ قِيلَ؟ فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ فَتَكَحَّتْ زَوْجًا غَيْرَهُ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

الحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل وبسبب على ذلك البخاري وإليه ذهب ابن عباس وجماعة من السلف وأحمد بن حنبل.

وقال أبو عبيد: يجب على الرجل المارقة، ولا يجب على

وَيَحْتَمَلُ أَنْ الْمُرَادَ مَا وَصَلَهَا وَغَذَّاهَا وَاكْتَفَتْ بِهِ عَنْ غَيْرِهِ فَيَكُونُ دَلِيلًا عَلَى عَدَمِ تَحْرِيمِ رَضَاعِ الْكَبِيرِ وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ هَذَا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ «وَكَانَ قَبْلَ الْفُطَامِ»، فَإِنَّهُ يُرَادُ بِهِ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ كَمَا وَرَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْآخَرِ «إِنَّ ابْنِي إِيزَاهِيمَ مَاتَ فِي الثُّدِيِّ، وَإِنْ لَهُ مُرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ» (ينحوه مسلم (٢٣١٦).

وأخرج شطره السامي البخاري (١٣٨٢) «وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْأَمْرَيْنِ وَيَدُلُّ لِهَذَا الْآخِرِ:

## ٨- لا رضاع إلا في الحولين

١٠٧٣- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَا رَضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ». رَوَاهُ الدَّارَقُطِيُّ (١٧٣/٤)، وَابْنُ عَدِيٍّ «الكمال» (٢٥٦٢/٧) مَرْفُوعًا وَمَوْثُوقًا، وَزَجَّاجُ الْمَوْثُوقِ.

لأنه تفرّد برفعه الهيثم بن جميل عن ابن عيينة؛ قاله الدارقطني.

وقال: كان ثقة حافظاً

ورواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة فوقه.

قلت: وهذا ليس بعلّة كما قررناه مراراً.

وقال ابن عدي: إن الهيثم كان يغلط.

وقال البيهقي: الصحيح أنه موقوف

وروى البيهقي (٤٦٢/٧) التحديد بالحولين عن عمر وابن مسعود

والحديث دالٌّ على اختيار الحولين، وأنه لا يسمى الرضاع رضاعاً إلا في الحولين.

وقد تقدّم أنه الذي دلّت عليه الآية والقول بأنها إنما دلّت على حكم الواجب من التفقة ونحوها لا على مدّة الرضاع تقدّم دفعه ويدل لهذا الحكم:



الحاكم الحكم بذلك.

وقال مالك: إنه لا يقبل في الرضاع إلا امرأتان وذَهَبَتِ  
النَّهَادِيَةُ والحنفية إلى أن الرضاع كثير لا بُدَّ من شهادة رجلين،  
أو رجل وامرأتين، ولا تكفي شهادة المرضعة؛ لأنها تكرر فعلها.

وقال الشافعي: تقبل شهادة المرضعة مع ثلاث نسوة بشرط  
أن لا تعرض بطلب أجره.

قالوا: وهذا الحديث محمول على الاستيجاب والتحرر عن  
مطأن الاشياء.

واجب بأن هذا خلاف الظاهر سيما.

وقد تكرر سؤاله للنبي ﷺ أربع مرات واجابه بقوله  
«كيف وقد قيل» وفي بعض الفاظه «دعها».

وفي رواية الدارقطني (١٧٧/٤) «لا خير لك فيها»، ولو كان  
من باب الاختياط لامره بالطلاق مع أنه في جميع الروايات لم  
يذكر الطلاق فيكون هذا الحكم مخصوصاً من عموم الشهادة  
المعتبر فيها العدد.

وقد اعتبرتم ذلك في عورات النساء فقلتم يكتفى بشهادة  
امراة واحدة والعلة عندهم فيه أنه قلما يطلع الرجال على ذلك  
فالضرورة داعية إلى اغتياره فكذا هنا.

#### ١١- النهي عن استرضاع الحمقى

١٠٧٦- وَعَنْ زِيَادِ السَّهْمِيِّ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ أَنْ تُسْتَرْضَعَ الْحَمَقَى».

أخرجه أبو داود [الراسل] (٢٠٧)، وهو مرسل، وليست لإزياد  
صحة.

(وعن زياد السهمي قال «نهى رسول الله ﷺ أن تسترضع  
الحمقاء» خفيفة العقل (أخرجه أبو داود، وهو مرسل وليس  
لزياد صحة).

وجه النهي أن للرضاع تأثيراً في الطباع فيختار من لا  
حماقة فيها وغوها.



رجلٌ شحيح) الشُّحُّ: البخلُ مع حرصٍ، فهو أخصُّ من البخلِ  
والبخلُ يَخْتَصُّ بمنع المال والشُّحُّ يَكُلُّ شيءً

(«لا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِيَنِي وَيَكْفِي بَنِيَّ إِلَّا مَا أَخَذْتُ  
مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عَلَيْهِ فَهَلْ عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ: خُلْدِي مِنْ  
مَالِهِ بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَيَكْفِي بَنِيكَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الحديثُ فيه دليلٌ على جوازِ ذِكْرِ الإنسانِ بما يَكْرَهُ إذا كَانَ  
على وجهِ الاشتِكَاءِ والفتْيَا، وَهَذَا أَحَدُ الْمَوَاضِعِ الَّتِي أَجَازُوا فِيهَا  
الغِيَةَ ودُلَّ على وَجوبِ نفقةِ الزَّوْجَةِ والأولادِ على الزَّوْجِ.

وظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ كَبِيرًا لِعُمُومِ اللَّفْظِ وَعَدَمِ  
الاستِثْنَاءِ، فَإِنْ أَتَى مَا يُخَصِّصُهُ مِنْ حَدِيثٍ آخَرَ وَالْأَوَّلُ الْعُمُومُ  
قَاضٍ بِذَلِكَ.

وليه دليلٌ على أَنَّ الْوَاجِبَ الْكِفَايَةَ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ لِلنَّفَقَةِ  
وإِلَى هَذَا دَعَبَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الْهَادِي وَالشَّافِعِيُّ وَعَلَيْهِ دَلٌّ  
قوله تعالى ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾  
[البقرة: ٢٣٣].

وفي قول للشَّافِعِيِّ: إِنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِالْأَمْدَادِ فَعَلَى الْمَوْسِرِ كُلِّ  
يَوْمٍ مُدَّانٍ وَالْمَوْسِرُ مُدٌّ وَنِصْفُ الْمَعْسِرِ مُدٌّ

وعن الْهَادِي كُلِّ يَوْمٍ مُدَّانٍ وفي كُلِّ شَهْرٍ دَرَهْمَانِ لِلْإِدَامِ  
وعن أَبِي يَعْلَى: الْوَاجِبُ رَطْلَانِ مِنَ الْخَبِزِ كُلِّ يَوْمٍ فِي حَقِّ  
الْمَعْسِرِ وَالْمَوْسِرِ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفَانِ فِي صَفَتِهِ وَجُودَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَوْسِرَ  
وَالْمَعْسِرَ مُسْتَوِيَانِ فِي قَدْرِ الْمَأْكُولِ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفَانِ فِي الْجِسْدِ  
وغيرها

قال التَّوْرِيُّ: وَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ اغْتَبَرَ التَّقْدِيرَ

قال المصنَّفُ تَعْقِبًا لَهُ: لَيْسَ صَرِيحًا فِي السَّرْدِ عَلَيْهِمْ وَلَكِنْ  
التَّقْدِيرُ بِمَا ذُكِرَ مُخْتِاجٌ إِلَى دَلِيلٍ، فَإِنْ ثَبَتَ حُمْلَةُ الْكِفَايَةِ فِي  
ذَلِكَ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ الْمَقْدَارِ.

وفي قولها «إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ» دليلٌ على أَنَّ لِلْأُمِّ  
وَلَايَةً فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى أَوْلَادِهَا مَعَ عَمْرِؤِ الْأَبِ وَدَلِيلٌ أَنَّ مَنْ  
تَعَذَّرَ عَلَيْهِ اسْتِيفَاءُ مَا يَجِبُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَقْرَبُ عَلَى  
الْأَخِذِ فِي ذَلِكَ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهَا أَنَّهُ حَرَامٌ.

وقد سَأَلَتْهُ هَلْ عَلَيْهَا جُنَاحٌ فَاجَابَ عَلَيْهَا بِالْإِبَاحَةِ فِي

### ٣٣- كتاب النفقات

جمع نفقة.

والمراءُ بها الشيءُ الَّذِي يَبْذُلُهُ الْإِنْسَانُ فِيمَا يَخْتَاجُهُ هُوَ أَوْ  
غَيْرُهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَغَيْرِهِمَا.

#### ١- الأخذ من النفقة دون علم الزوج لبيحله

١٠٧٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:  
«دَخَلْتُ هِنْدُ بِنْتُ عُثْبَةَ - امْرَأَةُ أَبِي سُفْيَانَ - عَلَى  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَبَا  
سُفْيَانَ رَجُلٌ شَحِيحٌ لَا يُعْطِينِي مِنَ النَّفَقَةِ مَا يَكْفِيَنِي  
وَيَكْفِي بَنِيَّ، إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ عَلَيْهِ، فَهَلْ  
عَلَيَّ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ: خُلْدِي مِنْ مَالِهِ  
بِالْمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكَ وَمَا يَكْفِي بَنِيكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري(٥٣٦٤)، مسلم(١٧١٤)].

(عن عائشة قالت دخلت هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد  
شمس بن عبد مناف أسلمت عام الفتح في مكة بعد إسلام  
زوجها

فقتل أبوها عتبة وعملها شيبه وأخوها الوليد بن عتبة يوم  
بدر فشق عليها ذلك فلما قتل حمزة فرحت بذلك وعمدت إلى  
بطنيه فشقته وأخذت كبذه، فلاكتها ثم لفظتها

توفيت في المحرم سنة أربع عشرة وقيل: غير ذلك  
(امراة أبي سفيان) أبو سفيان بن حرب اسمُه صخر بن  
حرب بن أمية بن عبد شمس

من رؤساء قريش أسلم عام الفتح قبل إسلام زوجته حين  
أخذته جند النبي ﷺ في يوم الفتح وأجازه العباس ثم غدا به  
إلى رسول الله ﷺ فأسلم وكانت وفاته في خلافة عثمان سنة  
اثنين وثلاثين

(على رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله إن أبا سفيان



المستقبل وأقرها على الأخذ في الماضي.

## ٢- ابدأ بمن تعول

وقد ورد في بعض الفاظ في البخاري [(١٧٦١)]، وهو عند مسلم باللفظ نفسه (١٧١٤) [(٨)] «لا حرج عليك أن تطعمهم بالمعروف».

وقوله: «خذي ما يكفيك وكذلك يُحتمل أنه فتيا منه عليه السلام ويحتمل أنه حكم».

وفيه دليل على الحكم على الغائب من دون نصب عنه وعليه بوب البخاري [ك الأحكام، باب (٢٨)] باب القضاء على الغائب وذكر هذا الحديث

لكنه قال النووي: شرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد، أو متعزلاً لا يُقدر عليه، أو متعزلاً ولم يكن أبو سفيان فيه شيء بل كان حاضراً في البلد، فلا يكون هذا من القضاء على الغائب

إلا أنه قد أخرج الحاكم في تفسير المنتبه في المستدرک (٤٨٦/٢) «أنه عليه السلام لما اشترط في التبعة على النساء ولا يسرقن قالت هند: لا أباعك على السرقه أني أسرق من زوجي فكف حتى أرسل إلى أبي سفيان يتخلل لها منه، فقال: أما الرطب فتعم وأما التابس فلا، وهذا المذكور يدل على أنه قضى على حاضر إلا أنه خلاف ما بوب له البخاري وكأنه لم يصح له زيادة الحاكم.

والحاصل أن القصة مُرددة بين كونه فتياً وبين كونه حكماً وكونه فتياً أقرب؛ لأنه لم يطالبها ببينة، ولا استحلها.

وقد قيل: إنه حكم بعلوه بصدقها فلم يطلب منها بينة، ولا يمينا، فهو حجة لمن يقول: إنه يحكم الحاكم بعلوه إلا أنه مع الاحتمال لا ينهض دليلاً على معين من صور الاحتمال إنما يتم به الاستدلال على وجوب النفقة على الزوج للزوجة وأولاده وعلى أن لها الأخذ من ماله إن لم يتم بكفائتها، وهو الحكم الذي أراده المصنف من إيراد الحديث هذا هنا في باب النفقات.

١٠٧٨- وَعَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَيَقُولُ: يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا، وَإِذَا بِمَنْ تَعُولُ: أُمُّكَ وَأَبَاكَ، وَأَخْتُكَ وَأَخَاكَ، ثُمَّ أَذْنَاكَ فَأَذْنَاكَ».

رواه النسائي (٦١/٥) وصححه ابن حبان (٣٣٤١) والدارقطني (٤٥-٤٤/٣).

(وعن طارق المحاربي) هو طارق بن عبد الله المحاربي بضم الميم وحاء مهملته روى عنه جامع بين شداد وربيعة - بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر العين المهمله وتشديد الشاء التحتية - ابن جراح بكسر الحاء المهمله وتخفيف الراء والشين المعجمة

قَالَ «قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمٌ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ وَيَقُولُ: يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيَا وَإِذَا بِمَنْ تَعُولُ أُمُّكَ وَأَبَاكَ وَأَخْتُكَ وَأَخَاكَ ثُمَّ أَذْنَاكَ فَأَذْنَاكَ». رواه النسائي وصححه ابن حبان والدارقطني.

الحديث كالتفسير لحديث «يَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ يَدِ السُّفْلَى» وفتر في النهاية اليد العليا بالمعطية أو النفقة، واليد السفلى بالمانعة أو السائلة.

وقوله: (أبدأ بمن تعول) دليل على وجوب الإنفاق على القريب.

وقد فصله بذكر الأم قبل الأب إلى آخر ما ذكره فدل هذا الترتيب على أن الأم أحن من الأب بالبر

قال القاضي عياض: وهو مذنب الجمهور وبدل له ما أخرجه البخاري (٥٩٧١) من حديث أبي هريرة فذكر الأم ثلاث مرات ثم ذكر الأب معطوفاً بهن ثم فمن لا يجد إلا كفاية لأحد أبويه خص بها الأم للأحاديث هـ.

وقد نبه القرآن على زيادة حق الأم في قوله «وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ



التفصيل بأن نفقة القريب إنما شرعت للمواساة لأجل إحياء النفس، وهذا قد اتفق بالنظر إلى الماضي.

وأما نفقة الزوجة فهي واجبة لا لأجل المواساة ولذا تجب مع غنى الزوجة وإجماع الصحابة على عدم سقوطها، فإن تم الإجماع، فلا التفت إلى خلاف من خالف بعده.

وقد قال رحمته الله «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ» [مسل (١٢١٨)] فمهما كانت زوجة مطيعة، فهذا الحق الذي لها ثابت.

وأخرج الشافعي [تريب المسند (٢١٣)] بإسناد جيد «أَنْ عَمَرَ رحمته الله كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالٍ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَأْمُرُوهُمْ بِأَنْ يُنْفِقُوا، أَوْ يُطْلَقُوا، فَإِنْ طَلَّقُوا بِعَثَا بِنَفَقَةٍ مَا حَسِرُوا» وصححه الحافظ أبو حاتم الرازي.

ذكره ابن كثير في الإرشاد.

### ٣- للمملوك طعامه وكسوته

١٠٧٩- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا يُكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ». رواه مسلم (١٦٦٢).

الحديث دليل على ما هو مجمع عليه من وجوب نفقة المملوك وكسوته.

وظاهره مطلق الطعام والكسوة، فلا يميز بين عبيد ما يأكله السيد ويلبسه وحديث مسلم بالأمر بإطعامهم مما يطعمهم وكسوتهم بما يلبسهم على التدبیر، ولولا ما قيل: من الإجماع على هذا لا احتمال أن هذا يُقيد. مطلق حديث الكتاب ودل على أنه لا يكلفه السيد من الأعمال إلا ما يطيقه، وهذا مجمع عليه أيضاً.

### ٤- من حق الزوجة الإنفاق عليها

١٠٨٠- وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ عَنْ

كُرْهَاءَ [الأحقاف: ١٥].

وفي قوله (وَاحْتَكِ وَأَحَاكُ ثُمَّ أَدْنَاكَ.... إِلَى آخِرِهِ) دليل على وجوب الإنفاق للقريب المعسر، فإنه تفصيل لقوله «وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ» فجعل الأخ من عياله وإلى هذا ذهب عمر وابن أبي ليلى واحمد والهادي ولكنه اشترط في البحر أن يكون القريب وارثاً مستنداً بقوله تعالى «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» [البقرة: ٢٣٣] واللام للجنس وعند الشافعي أن النفقة تجب لفقير غير مكتسب زماً، أو صغيراً، أو مجنوناً لعجزه عن كفاية نفسه.

قالوا: فإن لم يكن فيه إحدى هذه الصفات الثلاث فاقوال: أحسنها: تجب؛ لأنه يبيع أن يكلف التكسب مع اتساع مال قريبه.

والثاني: المنع للقدرة على الكسب، فإنه نازل منزلة المال. والثالث: أنه يجب نفقة الأصل على الفرع دون العكس؛ لأنه ليس من المصاحبة بالمعروف أن يكلف أصله التكسب مع علو السن.

وعند الحنفية يلزم التكسب لقريب عزم فقير عاجز عن الكسب بقدر الإرث. هكذا في كتب الفريقين.

وفي البحر نقل عنهم ما يخالف هذا، وهذه أقوال لم يسفر فيها وجه الاستدلال.

وفي قوله تعالى «وَأَتَى ذَا الْقُرْبَىٰ حَقًّا» [الإسراء: ٢٦] ما يشعر بأن للقريب حقاً على قريبه والحقوق متفاوتة فمع حاجته للنفقة تجب ومع عدمها فحقه الإحسان بغيرها من البر والإكرام.

والحديث كالمبين لذوي القربى ودرجاتهم فيجب الإنفاق للمعسر على الترتيب في الحديث ولم يذكر فيه الولد والزوجة لأنهما قد علما من دليل آخر، وهو الحديث الأول والتقييد بكونه وارثاً محل توقف.

واعلم أن للعلماء خلافاً في سقوط نفقة الماضي

فقيل: تسقط للزوجة والأقارب

وقيل: لا تسقط

وقيل: تسقط نفقة القريب دون الزوجة وعللوا هذا



الشارعُ أَنْ يَكْسُوهُمْ مِمَّا يَلْبَسُ وَيَطْعَمُهُمْ مِمَّا يَأْكُلُ وَلَيْسَتْ الدَّرَاهِمُ مِنَ الْوَاجِبِ، وَلَا عَوْضِيهِ، وَلَا يَصْحُ الْاِغْتِيَاضُ عَمَّا لَمْ يَسْتَقِرَّ وَلَمْ يَمْلِكْ، فَإِنَّ نَفَقَةَ الْأَقَارِبِ وَالزَّوْجَاتِ إِنَّمَا تَحِبُّ يَوْمًا فَيَوْمًا، وَلَوْ كَانَتْ مُسْتَقَرَّةً لَمْ تَصَحَّ الْمَاعُوضَةُ عَنْهَا بِغَيْرِ رِضَا الزَّوْجِ وَالْقَرِيبِ، فَإِنَّ الدَّرَاهِمَ تُجْعَلُ عَوْضًا عَنِ الْوَاجِبِ الْأَصْلِيِّ، وَهُوَ إِمَّا الْبُرُّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، أَوِ الْمُتَقَاتُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ فَكَيْفَ يُجْبَرُ عَلَى الْمَاعُوضَةِ عَلَى ذَلِكَ بِدَرَاهِمٍ مِنْ غَيْرِ رِضَا وَلَا إِجْبَارٍ الشَّرْعَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ، فَهَذَا مُخَالَفٌ لِقَوَاعِدِ الشَّرْعِ وَنُصُوصِ الْأَثَرِ وَمَصَالِحِ الْعِبَادِ وَلَكِنْ إِنْ اتَّفَقَ الْمُنْفِقُ وَالْمُنْفَقُ عَلَيْهِ جَازَ بِاتِّفَاقِهِمَا.

على أن في اغتياض الزوجة عن النفقة الواجبة لها نزاعاً معروفاً في مذهبي الشافعي وغيره.

#### ٥- الحَضُّ عَلَى الْإِنْفَاقِ عَلَى الْأَهْلِ

١٠٨٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِنَّمَا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ «عَشْرَةَ نِسَاءً» (٢٩٥)

وَهُوَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٩٩٦) بِلَفْظٍ «أَنْ يَخْبِسَ عَنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ».

الحديث دليل على وجوب النفقة على الإنسان لمن يَقُوتُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ أَمَّا إِلَّا عَلَى تَرْكِه لِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ.

وقد بولغ هنا في إثباته بأن جعل ذلك الإنم كافياً في هلاكه عن كل إثم سواه.

والذين يَقُوتُهُمْ ويملك قوتهم هم الذين يجب عليه الإنفاق عليهم وهم أهله وأولاده وعبيده على ما سلف تفصيله.

ولفظ مسلم خاص بقوت المالك ولفظ النسائي عام.

#### ٦- لا نفقة للحامل المتوفى عنها زوجها

١٠٨٣- وَعَنْ جَابِرٍ - يَرْفَعُهُ، «فِي الْحَامِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا» - قَالَ: لَا نَفَقَةَ لَهَا.

أَبِيهِ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ» الْحَدِيثَ، وَتَقَدَّمَ (بِرْم) (٩٦٣) فِي عَشْرَةِ نِسَاءٍ

(وَعَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ الْقَشِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَبِلَةَ) قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «مَا حَقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ» - الْحَدِيثَ وَتَقَدَّمَ فِي عَشْرَةِ نِسَاءٍ بِتَمَامِهِ وَنَسَبَهُ إِلَى أَحْمَدَ (٤٤٧/٤) وَأَبِي دَاوُدَ (٢١٤٢) وَالنَّسَائِيَّ (كَبَرَى كَمَا فِي «الصفحة» (١١٣٩٥) وَأَبِيْنَ مَاجَةَ (١٨٥٠)، وَأَنَّهُ عَلَّقَ الْبُخَارِيُّ بَعْضَهُ رِكَ النَّكَاحِ، بَاب (٩٢) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤١٧٥) وَالْحَاكِمُ (١٨٨/٢) وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

١٠٨١- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِي حَدِيثِ الْحَجِّ بِطَوِيلِهِ - قَالَ فِي ذِكْرِ النِّسَاءِ «وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٢١٨).

وهو دليل على وجوب النفقة والكسوة للزوجة كما دلت له الآية، وهو مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وقد تقدّم تحقيقه.

وقوله: «بِالْمَعْرُوفِ» إعلَامٌ بَأَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا مَا تُعَوِّفُ مِنْ إِنْفَاقِ كُلِّ عَلَى قَدْرِ حَالِهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى «لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا» [الطلاق: ٧]

ثُمَّ الْوَاجِبُ لَهَا طَعَامٌ مُصْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَفَقَةٌ، وَلَا تَحِبُّ الْقِيَمَةُ إِلَّا بِرِضَا مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِنْفَاقُ.

وقد طوّل ذلك ابْنُ الْقَيِّمِ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ [٤٩٠/٥-٥٠٢] وَاخْتَارَهُ، وَهُوَ الْحَقُّ، فَإِنَّهُ قَالَ مَا لَفْظُهُ: وَأَمَّا فَرَضُ الدَّرَاهِمِ، فَلَا أَصْلَ لَهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَا سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الثَّبَتَةِ، وَلَا التَّابِعِينَ، وَلَا تَابِعِيَهُمْ، وَلَا نَصَرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَثَرِ الْأَرْبَعَةِ، وَلَا غَيْرِهِمْ مِنْ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَوْجَبَ نَفَقَةَ الْأَقَارِبِ وَالزَّوْجَاتِ وَالرَّائِسَةِ بِالْمَعْرُوفِ وَلَيْسَ مِنَ الْمَعْرُوفِ فَرَضُ الدَّرَاهِمِ بَلِ الْمَعْرُوفُ الَّذِي نَصَرَ عَلَيْهِ



## ٧- إذا عسر الزوج عن النفقة

١٠٨٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْدُ الْغُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْبَيْدِ السَّقْلَى، وَيَبْدَأُ أَحَدُكُمْ بِمَنْ يَعْوُكُ، تَقُولُ الْمَرْأَةُ: أَطْعِمْنِي، أَوْ طَلِّقْنِي».

رَوَاهُ الدَّرَقُطْنِيُّ (٢٩٦/٣)، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْدُ الْغُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْبَيْدِ السَّقْلَى» تَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُمَا

(وَيَبْدَأُ) أَيِ فِي الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ (أَحَدُكُمْ بِمَنْ يَعْوُكُ) يَقُولُ تَقُولُ الْمَرْأَةُ أَطْعِمْنِي، أَوْ طَلِّقْنِي رَوَاهُ الدَّرَقُطْنِيُّ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا أَنَّ فِي حِفْظِ عَاصِمٍ شَيْئاً.

وَأَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (١٤٢٨) مَوْقُوفاً عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ قَالُوا: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ شَيْءٌ تَقُولُهُ عَنْ رَايِكَ، أَوْ عَنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: هَذَا مِنْ كَيْسِي.

إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ مِنْ اسْتِنبَاطِهِ هَكَذَا قَالَهُ الشَّاطِرُونَ فِي الْأَحَادِيثِ وَالَّذِي يَظْهَرُ بَلَى وَيَتَعَيَّنُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمَّا قَالَ لَهُمْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالُوا: هَذَا شَيْءٌ تَقُولُهُ عَنْ رَايِكَ أَوْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَجَابَ بِقَوْلِهِ «مِنْ كَيْسِي» جَوَابَ التَّهَكُّمِ بِهِمْ لَا مُخْبِراً أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَيْفَ يَصُحُّ حُلُّ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ «مِنْ كَيْسِي أَبِي هُرَيْرَةَ» عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْحَقِيقَةَ.

وَقَدْ قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَيَنْسَبُ اسْتِنبَاطُهُ إِلَى قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهَلْ هَذَا إِلَّا كَذَبٌ مِنْهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَاشَا أَبَا هُرَيْرَةَ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ حَدِيثٍ «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» [مُسْلِمٌ فِي الْقَدَمَةِ (٣)] فَالْقِرَائِنُ وَاضِحَةٌ أَنَّهُ لَمْ يُرِدْ أَبُو هُرَيْرَةَ إِلَّا التَّهَكُّمَ بِالسَّائِلِ وَلِذَا قُلْنَا إِنَّهُ يَتَعَيَّنُ أَنَّ هَذَا مُرَادُهُ.

وَالَّذِي أَتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ مِنَ الرِّوَايَةِ بَعْضُ حَدِيثِهِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ فَسَّرَ قَوْلَهُ «مِنْ كَيْسِي أَبِي هُرَيْرَةَ» أَيِ مَنْ حَفِظَهُ وَعَبَّرَ عَنْهُ بِالْكَيْسِ إِشَارَةً إِلَى مَا فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ (١١٩) وَغَيْرِهِ مِنْ أَنَّهُ

أَخْرَجَهُ النَّبَهِيُّ (٤٣٠/٧)، وَرَجَّاهُ بَقَاتٌ، لَكِنْ قَالَ: الْمَحْفُوظُ وَقَفَهُ. وَتَبَتَ نَفْيُ النِّفَقَةِ فِي حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٨٠).

وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ فِي حَقِّ الْمَطْلُوقَةِ بَاطِلٌ، وَأَنَّهُ لَا نِفَقَةَ لَهَا وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ وَالْكَلَامُ هُنَا فِي نِفَقَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ.

ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهَا لَا تَحِبُّ النِّفَقَةَ لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا سِوَاهُ كَانَتْ حَامِلًا، أَوْ حَاتِلًا

أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِهَذَا النُّصِّ.

وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَبطريقِ الْأَوَّلِ.

وَالِى هَذَا ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالْمُؤَيَّدَةُ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ وَوُجُوبُ التَّرْبِصِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا لَا يُوجِبُ النِّفَقَةَ

وَذَهَبَ آخَرُونَ مِنْهُمْ الْهَادِي إِلَى وَجُوبِ النِّفَقَةِ لَهَا مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ «مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ» [الْبَقَرَةُ: ٢٤٠]

قَالُوا: وَنَسَخَ الْمَدَّةُ مِنَ الْآيَةِ لَا يُوجِبُ نَسْخَ النِّفَقَةِ لِأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ بِسَبَبِهِ فَتَجِبُ نِفَقَتُهَا.

وَاجِبٌ بِأَنَّهَا كَانَتْ تَحِبُّ النِّفَقَةَ بِالْوَصِيَّةِ كَمَا دَلَّ لَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى «وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ» [الْبَقَرَةُ: ٢٤٠] فَنَسَخَتْ الْوَصِيَّةُ بِالْمَتَاعِ إِذَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى «يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا» [الْبَقَرَةُ: ٢٣٤] وَإِذَا بَابَةِ الْمَوَارِيثِ وَإِذَا بِقَوْلِهِ ﷺ «لَا وَصِيَّةَ لِرِوَارِثٍ» [أَحْمَدُ (٢٦٧/٥)، أَبُو دَاوُدَ (٢٨٧٠)، التِّرْمِذِيُّ (٢١٢١)].

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى «فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ» [الطَّلَاق: ٦]، فَإِنَّهَا وَارِدَةٌ فِي الْمَطْلُوقَاتِ، فَلَا تَتَنَاوَلُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا.

وَفِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهَا نُسَخَتْ آيَةُ «وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ» بِآيَةِ الْمِيرَاثِ بِمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُنَّ مِنَ الرَّبْعِ وَالثَّمَنِ وَنَسَخَ أَجَلَ الْحَوْلِ بِأَنَّهُ جُعِلَ أَجَلُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

وَأَمَّا ذِكْرُ الْمُصَنِّفِ حَدِيثَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَكَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّ الْبَاطِلَ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ بِجَمَاعِ الْيَنُونَةِ وَالْحُلِّ لِلْغَيْرِ.



بسط ثوبه، أو نمره كانت عليه فاملاه رسول الله ﷺ حديثاً كثيراً ثم لفه فلم ينس منه شيئاً كأنه يقول: ذلك الثوب صار كيساً وأشرنا لك إلى أنه لم يأت المصنف بحديث أبي هريرة تأماً وتماً في البخاري «ويقول العبد اطعني واستعملني».

وفي رواية الإسماعيلي «ويقول خادمك: أطعني وإلا يغني» و«يقول الابن: إلى من تدعيني»

والكل دليل وجوب الإنفاق على من ذكر من الزوجية والمملوك والولد.

وقد تقدم ذلك ودل على أنه يجب نفقة العبد وإلا وجب بيعه.

وإيجاب نفقة الولد على أبيه، وإن كان كبيراً.

قال ابن المنذر: اختلف في نفقة من بلغ من الأولاد، ولا مانع، ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أطفالاً كانوا أو بالغين، إناء أو ذكرنا إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن الآباء.

وهذه الجمهور إلى أن الواجب الإنفاق عليهم إلى أن يبلغ الذكر وتزوج الأنثى ثم لا نفقة على الأب إلا إذا كانوا زمنى، فإن كانت لهم أموال، فلا وجوب على الأب.

واستدل به على أن للزوجة إذا عسر زوجها بنفقة طلب الفراق ويدل له:

#### ٨- جواز تفريق الزوجين إن عجز الزوج عن الإنفاق

١٠٨٥- «وعن سعيد بن المسيب - في الرجل لا يجد ما ينفق على أهله - قال: يفرق بينهما».

أخرجه سعيد بن منصور (٨٢/٢) عن سفیان عن أبي الزناد عنه قال: قلت لسعيد بن المسيب: سنة؟ فقال: سنة، وهذا مرسل قوي.

وهو قوله: (وعن سعيد بن المسيب ﷺ في الرجل لا يجد ما ينفق على أهله قال يفرق بينهما) أخرجه سعيد بن منصور عن سفیان عن أبي الزناد عنه ﷺ قال: قلت لسعيد بن المسيب: سنة؟ قال: سنة، وهذا مرسل قوي ومراسيل سعيد معمول بها لما

عرف من أنه لا يرسل إلا عن ثقة

قال الشافعي: والذي يشبه أن يكون قول سعيد: سنة سنة رسول الله ﷺ.

وأما قول ابن حزم لعله أراد سنة عمر، فإنه خلاف الظاهر وكيف يقوله السائل سنة ويريد سؤاله عن سنة عمر هذا مما لا ينبغي حل الكلام عليه وهل سأل السائل إلا عن سنة رسول الله ﷺ، وإنما قال جماعة إنه إذا قال الراوي: من السنة كذا، فإنه يحتمل أن يريد سنة الخلفاء.

وأما بعد سؤال الراوي، فلا يريد السائل إلا سنة رسول الله ﷺ، ولا يجيب المجيب إلا عنها عن سنة غيره؛ لأنه إنما سأل عما هو حجة، وهو سنة ﷺ.

وقد أخرج الدارقطني (٢٩٧/٣) والبيهقي (٦٦/٥) من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ «قال رسول الله ﷺ في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما».

وأما دعوى المصنف أنه وهم الدارقطني فيه وتبعه البيهقي على الزعم، فهو غير صحيح.

وقد حققناه في حواشي «ضوء النهار» وسياقي كتاب عمر إلى أمراء الأجناد أنهم يأخذون على من عندهم من الأجناد أن ينفقوا، أو يطلقوا.

وقد اختلف العلماء في هذا الحكم، وهو نسخ الزوجية عند إيسار الزوج على أقوال:

(الأول) ثبوت الفسخ، وهو مذهب علي وعمر وأبي هريرة وجماعة من التابعين.

ومن الفقهاء مالك والشافعي وأحمد ويه قال أهل الظاهر مستندين بما ذكر ومحدث «لا ضرر، ولا ضرار» (أحمد ٣١٣/١)، ابن ماجه (٢١٤١) تقدم تحريجه

وبأن النفقة في مقابل الاستمتاع بدليل أن الناشز لا نفقة لها عند الجمهور، فإذا لم تجب النفقة سقط الاستمتاع فوجب الخيار للزوجة وبأنهم قد أوجبوا على السيد بيع مملوكه إذا عجز عن إنفاقه فإيجاب فراق الزوجة أول؛ لأن كسبها ليس مستحقاً للزوج كاستحقاق السيد لكسبه عبده



على عدم الوجوب عليه ﷺ وليس فيه أنهن سألن الطلاق، أو الفسخ.

ومعلوم أنهن لا يسمحن بفراقه، فإن الله تعالى قد خيرهن فاخترن رسول الله ﷺ والدار الآخرة، فلا دليل في القصة.

وأما إقراره لأبي بكر وعمر على ضربيهما فلما علم من أن للآباء تأديب الأبناء إذا أتوا ما لا ينبغي.

ومعلوم أنه ﷺ لا يفرط فيما يجب عليه من الإنفاق فلعلهن طلبن زيادة على ذلك فتخرج القصة عن محل النزاع بالكليّة.

وأما المعسرون من الصحابة فلم يعلم أن امرأة طلبت الفسخ، أو الطلاق لإعسار الزوج بالنفقة ومنعها عن ذلك حتى تكون حجة بل كان نساء الصحابة كرجالهن يصرن على ضلوك العيش وتعسره كما قال مالك: إن نساء الصحابة كن يردن الآخرة وما عند الله تعالى ولم يكن مرادهن الدنيا فلم يكن يبالين بعسر أزواجهن.

وأما نساء اليوم، فإنما يتزوجن رجاء الدنيا من الأزواج والنفقة والكسوة.

وأما حديث ابن المسيب، فقد عرفت أنه من مراسيله وأثمّة العلم يختارون العمل بها كما سلف، فهو موافق لحديث أبي هريرة المرفوع الذي عاضده مرسل سعيد، ولو فرض سقوط حديث أبي هريرة، ففيما ذكرناه غنية عنه.

(والقول الثالث) أنه يجبس الزوج إذا أعسر بالنفقة حتى يحذ ما يتفق، وهو قول العنبري.

وقالت الهادوية: يجبس للكتسب والقولان مشكلان لأن الواجب إنما هو الغداء وفيه والعشاء وفيه، فهو واجب في وفيه فالحبس إن كان في خلال وجوب الواجب، فهو مانع عنه فيعود على الغرض المراد بالقص، وإن كان قبله، فلا وجوب فكيف يجبس لغير واجب، وإن كان بعده صار كالدين، ولا يجبس له مع ظهور الإعسار اتفاقاً.

وفي هذه المسألة قال محمد بن داود لمراة سألت عن إعسار زوجها، فقال: ذهب ناس إلى أنه يكلف السعي والاكتساب.

وبأنه قد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على الفسخ بالعنة، والضرر الواقع من العجز عن النفقة أعظم من الضرر الواقع بكون الزوج غنياً وبأنه تعالى قال ﴿وَلَا تَضَارَوْهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦]

وقال ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وأي إمساك بمعروف وأي ضرر أشد من تركها بغير نفقة.

والثاني ما ذهب إليه الهادوية والحنفية، وهو قول الشافعي أنه لا فسخ بالإعسار عن النفقة مستلذين بقوله تعالى ﴿وَمَنْ قَبِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]

قالوا: وإذا لم يكلفه الله النفقة في هذا الحال، فقد ترك ما لا يجب عليه، ولا يائمه بتركه، فلا يكون سبباً للتفريق بينه وبين سكيه وبأنه قد ثبت في صحيح مسلم (١٤٧٨)، «وأنه ﷺ لما طلب أزواجه منه النفقة قال أبو بكر وعمر إلى عائشة رخصه فوجاً أعناقهما وكلاهما يقول تسألين رسول الله ﷺ ما ليس عنده» - الحديث.

قالوا: فهذا أبو بكر وعمر يضربان بتيههما محضرته ﷺ لما سألتاه النفقة التي لا يجدها فلو كان الفسخ لهما وهما طابان للحق لم يقر النبي ﷺ الشيخين على ما فعلا ولتين أن لهما أن تطالبا مع الإعسار حتى يثبت على تقدير ذلك المطالبة بالفسخ ولأنه كان في الصحابة المعسر بلا ريب ولم يخبر النبي ﷺ أحداً منهم بأن للزوجة الفسخ، ولا فسخ أحد.

قالوا: ولأنها لو مرضت الزوجة وطال مرضها حتى تعذر على الزوج جماعها لوجبت نفقتها ولم يمكن من الفسخ وكذلك الزوج.

فدل أن الإنفاق ليس في مقابلة الاستمتاع كما قلتم.

وأما حديث أبي هريرة، فقد بين أنه من كسيه وحديثه الآخر لعله مثله وحديث سعيد مرسل.

وأوجب بأن الآية إنما دللت على سقوط الوجوب عن الزوج وبه نقول.

وأما الفسخ، فهو حق للمرأة تطالب به، وبأن قصة أزواجه ﷺ وضرب أبي بكر وعمر إلى آخر ما ذكرتم هي كآية دللت



ونسخ لا طلاق، ولا رجعة له، وإن أيسر في العدة، فإن طلق كان طلاقاً رجعيّاً له فيه الرجعة. والله أعلم.

٩- من غاب عن امرأته ينفق أو يطلق

١٠٨٦- وَعَنْ عُمَرَ رضي الله تعالى عنه أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى أُمَرَاءِ الْأَجْنَادِ فِي رِجَالِ غَابُوا عَنْ نِسَائِهِمْ: أَنْ يَأْخُذُوهُمْ بِأَنْ يَنْفِقُوا، أَوْ يُطْلَقُوا، فَإِنْ طَلَّقُوا بَعَثُوا بِنَفَقَةٍ مَا حَسَبُوا.

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ [ترتيب المسند: ٦٥/٢] ثُمَّ التَّبَهِيُّ (٤٦٩/٧) يَأْتِيهِمْ حَسَنٌ.

تَقَدَّمَ تَحْقِيقُ وَجْهِ هَذَا الرَّأْيِ مِنْ عُمَرَ، وَأَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النِّفْقَةَ عِنْدَهُ لَا تَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ فِي حَقِّ الزَّوْجَةِ وَعَلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْأَزْوَاجِ الْإِنْفَاقَ، أَوْ الطَّلَاقَ.

١٠- الحث على الإنفاق على الأقرب فالأقرب

١٠٨٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عِنْدِي دِينَارٌ؟ قَالَ: أَنْفَقَهُ عَلَى نَفْسِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: أَنْفَقَهُ عَلَى أَهْلِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: أَنْفَقَهُ عَلَى خَادِمِكَ قَالَ: عِنْدِي آخَرُ؟ قَالَ: أَنْتَ أَعْلَمُ».

أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ [ترتيب المسند: ٢٠٩] وَأَبُو دَاوُدَ (١٦٩١)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٦٢/٥) وَالْحَاكِمُ (٤١٥/١) بِتَقْيِيمِ الزَّوْجَةِ عَلَى الْوَلَدِ.

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٩٩٧) مِنْ رِوَايَةِ جَابِرٍ تَقْدِيمُ الزَّوْجَةِ عَلَى الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ: قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: اخْتَلَفَ عَلَى يَحْيَى الْقَطَّانُ وَالتَّوْرِيُّ فَقَدَّمَ يَحْيَى الزَّوْجَةَ عَلَى الْوَلَدِ وَقَدَّمَ سُفْيَانُ الْوَلَدَ عَلَى الزَّوْجَةِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُقَدَّمَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ بَلْ يَكُونَانِ

وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا تَوْمَرُ الْمَرْأَةَ بِالصَّبْرِ وَالْإِحْسَابِ فَلَمْ تَنْفَعْ مِنْهُ الْجَوَابُ فَاعَادَتِ السُّؤَالَ، وَهُوَ يُجِيبُهَا ثُمَّ قَالَ: يَا هَذِهِ قَدْ أَجَبْتُكَ وَلَسْتُ قَاضِياً فَأَقْضِي، وَلَا سُلْطَاناً فَأَمْضِي، وَلَا زَوْجاً فَأَرْضِي.

وظَاهِرُ كَلَامِهِ الْوَقْفُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَيَكُونُ قَوْلًا رَابِعًا.

(القول الخامس) أَنَّ الزَّوْجَةَ إِذَا كَانَتْ مُوسِرَةً وَزَوْجَهَا مُعْسِرٌ كَلَفَتْ الْإِنْفَاقَ عَلَى زَوْجِهَا، وَلَا تَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ» (البقرة: ٢٣٣)، وَقَوْلُ أَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ.

وَرَدَّ بِأَنَّ الْآيَةَ سَاقَتْهَا فِي نَفَقَةِ الْمَوْلُودِ الصَّغِيرِ وَلَعَلَّهُ لَا يَرَى التَّخْصِصَ بِالسِّيَاقِ.

(القول السادس) لِابْنِ الْقَيْمِ، وَهُوَ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا تَزَوَّجَتْ عَالَةً بِإِعْسَارِهِ، أَوْ كَانَ مُوسِرًا ثُمَّ أَصَابَتْهُ جَانِحَةٌ، فَإِنَّهُ لَا يَنْسَخُ لَهَا وَإِلَّا كَانَ لَهَا الْفَسْخُ وَكَأَنَّهُ جَعَلَ عِلْمَهَا بِعُسْرَتِهِ وَلَكِنْ حَيْثُ كَانَ مُوسِرًا عِنْدَ تَزَوُّجِهِ ثُمَّ أَعْسَرَ لِلْجَانِحَةِ لَا يَظْهَرُ وَجْهُ عَدَمِ بُبُوتِ الْفَسْخِ لَهَا.

وَإِذَا عُرِفَتْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ عُرِفَتْ أَنَّ اقْتِرَافَهَا دَلِيلًا وَأَكْثَرُهَا قَاتِلًا هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِالْفَسْخِ فِي تَأْجِيلِهِ بِالنِّفْقَةِ.

فَقَالَ مَالِكٌ: يُؤْجَلُ شَهْرًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

وَقَالَ حَمَّادٌ: سَنَةً.

وَقِيلَ: شَهْرًا، أَوْ شَهْرَيْنِ.

(قُلْتُ): وَلَا دَلِيلٌ عَلَى التَّعْيِينِ بَلْ مَا يَحْصُلُ بِهِ التَّضَرُّدُ الَّذِي يَعْلَمُ وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّطْلِيقُ قَالَ: تَرَفَعَهُ الزَّوْجَةُ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَنْفِقَ أَوْ يُطْلَقَ.

وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ نَسَخَ تَرَفَعُهُ إِلَى الْحَاكِمِ لِيُثْبِتَ الْإِعْسَارَ ثُمَّ تَنْسَخَ هِيَ.

وَقِيلَ: تَرَفَعُهُ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَجْبِرَهُ عَلَى الطَّلَاقِ، أَوْ يَنْسَخَ عَلَيْهِ، أَوْ يَأْذَنَ لَهَا فِي الْفَسْخِ، فَإِنْ نَسَخَ، أَوْ أَذِنَ فِي الْفَسْخِ، فَهُوَ







عَنْ أَبِي حَقٍّ بِوَمَا لَمْ تَنْكِحِي. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

### ٣٤- كتاب الحضانة

بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ مُصَدَّرٌ مِنْ: حَضَنَ الصَّبِيُّ حَضْنًا وَحَضَانَةً جَعَلَهُ فِي حَضْنِهِ أَوْ رِيَاءَ فَاحْتَضَنَهُ وَالْحِضْنُ بِكَسْرِ الْحَاءِ هُوَ مَا دُونَ الْإِبْطِ إِلَى الْكَشْحِ وَالصُّدْرِ، أَوْ الْعِضْدَانِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَجَانِبِ الشَّيْءِ، أَوْ نَاحِيَتِهِ كَمَا فِي «الْقَامُوسِ».

وَفِي الشَّرْعِ: حَفَظَ مَنْ لَا يَسْتَقِلُّ بِأَمْرِهِ وَتَرْبِيَتِهِ وَوَقَائِتُهُ عَمَّا يُهْلِكُهُ، أَوْ يَضُرُّهُ.

#### ١- حق المرأة في حضانة الولد ما لم تتزوج

١٠٨٩- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ «امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطْنِي لَهُ وَعَاءٌ، وَتُدْبِي لَهُ سِقَاءً، وَحِجْرِي لَهُ حَوَاءٌ، وَإِنْ أَبَاهُ طَلَّقْنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ، مَا لَمْ تَنْكِحِي».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٢/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٧٦)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢٠٧/٢).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَوَقَعَ بِضَمِّهَا فِي نُسْخَةٍ، وَهُوَ غَلَطٌ.

(أَنَّ «امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ ابْنِي هَذَا كَانَتْ بَطْنِي لَهُ وَعَاءً» بِكَسْرِ الْوَاوِ وَالْمَدِّ.

وَقَدْ يُضْمُ وَيَقَالُ الْإِعَاءُ: الظَّرْفُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ

(وَلَدْبِي لَهُ سِقَاءٌ هُوَ كَنِيْسَاءٍ: جِلْدُ السُّخْلَةِ إِذَا أَجْدَغَ يَكُونُ لِلْمَاءِ وَاللَّبَنِ كَمَا فِيهِ أَيْضًا

(وَحِجْرِي) بِجَاءِ مُهْمَلَةٍ مُثَلَّثَةٍ فَجِيْمٌ فَرَاءٌ حَضَنَ الْإِنْسَانُ

(لَهُ حَوَاءٌ) بِجَاءِ مُهْمَلَةٍ بَزَنَةٍ كَسَاءٍ أَيْضًا: اسْمُ الْمَكَانِ الَّذِي يَحْوِي الشَّيْءَ أَيْ يَضُمُّهُ وَيَجْمَعُهُ

(«وَإِنْ أَبَاهُ طَلَّقْنِي وَأَرَادَ أَنْ يَنْزِعَهُ مِنِّي، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْأُمَّ أَحَقُّ بِحَضَانَةِ وَلَدِهَا إِذَا أَرَادَ الْأَبُ انْتِزَاعَهُ مِنْهَا.

وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذِهِ الْمَرَّةَ صِفَاتٍ اخْتَصَّتْ بِهَا تَقْضِي اسْتِحْقَاقَهَا وَأَوَّلِيَّتُهَا بِحَضَانَةِ وَلَدِهَا وَاقْرَأَهَا ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَحَكَمَ لَهَا.

فَقِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي لِلْحُكْمِ، وَأَنَّ الْعِلْلَ وَالْمَعَانِي الْمُعْتَبَرَةَ فِي إثْبَاتِ الْأَحْكَامِ مُسْتَقَرَّةٌ فِي الْفِطْرَةِ السَّلِيمَةِ.

وَالْحُكْمُ الَّذِي دُلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ لَا خِلَافَ فِيهِ وَقَضَى بِهِ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: رِيْعُهَا وَفَرَاشُهَا وَحِرْمُهَا خَيْرٌ لَهَا مِنْكَ حَتَّى يَشُبَّ وَيَخْتَارَ لِنَفْسِهِ وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (١٥٤/٧) فِي قِصَّةٍ.

وَدُلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْأُمَّ إِذَا نَكَحَتْ سَقَطَ حَقُّهَا مِنَ الْحَضَانَةِ وَإِلَيْهِ دَعَبَ الْجَمَاهِيرُ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلُّ مَنْ أَحْفَظَ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ

وَدَعَبَ الْحَسَنُ وَابْنُ حَزْمٍ إِلَى عَدَمِ سُقُوطِ الْحَضَانَةِ بِالنِّكَاحِ وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّ ابْنَ مَالِكٍ كَانَ عِنْدَ الْوَلَدِ وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ وَكَذَا أُمُّ سَلَمَةَ تَزَوَّجَتْ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَبَقِيَ وَلَدُهَا فِي كِفَالَتِهَا وَكَذَا ابْنَةُ حَزْمَةَ قَضَى بِهَا النَّبِيُّ ﷺ لِحَالَتِهَا وَهِيَ مُزَوَّجَةٌ

قَالَ: وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ الْمَذْكُورُ فِيهِ مَقَالٌ، فَإِنَّهُ صَحِيْفَةٌ. يُرِيدُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قِيلَ: إِنَّ حَدِيثَ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ صَحِيْفَةٌ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ حَدِيثَ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ قَبْلَهُ الْأَثْمَةُ وَعَمِلُوا بِهِ الْبَخَارِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ الْمَدِينِ وَالْحَمِيدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَافُوْرِهِ أَمَّا لَهُمْ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى الْقَدَحِ فِيهِ.

وَأَمَّا مَا احْتُجَّ بِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَتِمُّ دَلِيلًا إِلَّا مَعَ طَلَبٍ مِنْ تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ الْحَضَانَةُ وَمَنَازَعَتِهِ.

وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ طَلَبِهِ، فَلَا نِزَاعَ فِي أَنَّ لِلْأُمِّ الْمَزَوَّجَةِ أَنْ تَقْرَمَ



بولدها ولم يُذكر في القصص المذكورة أنه حصل نزاع في ذلك، فلا دليل فيما ذكره على ما ادّعاه.

## ٢- تخيير الولد بين أبويه

١٠٩٠- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ «امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ زَوْجِي يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِابْنِي. وَقَدْ نَفَعَنِي وَسَقَانِي مِنْ بَنِي أَبِي عَيْبَةَ، فَجَاءَ زَوْجُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا غُلَامُ، هَذَا أَبُوكَ، وَهَذِهِ أُمُّكَ، فَخُذْ يَدَيِ أَيْمَهُمَا شِئْتَ فَاخْذْ يَدَ أُمِّهِ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ».

رواه أحمد (٤٤٧/٢) والترمذي (٢٢٧٧)، السرمدي (١٣٥٧)، النسائي (١٨٥/٦)، ابن ماجه (٢٣٥١)، وصححه الترمذي.

وصححه ابن القطان.

والحديث دليل على أن الصبي بعد استيفائه بنفسه يُخَيَّر بين الأم والأب.

واختلف العلماء في ذلك

فذهب جماعة قليلة إلى أنه يُخَيَّر الصبي عملاً بهذا الحديث، وهو قول إسحاق بن راهويه وحديث التخير من السبع السن.

وذهبته الهاديّة والحنفية إلى عدم التخير، وقالوا: الأم أولى به إلى أن يستغني بنفسه، فإذا استغنى بنفسه فالأب أولى بالذكر والأم أولى بالأنثى

ووافقهم مالك إلى عدم التخير لكنه قال إن الأم أحق بالولد ذكراً كان، أو أنثى

قيل: حتى يبلغ وفي المسألة تفاصيل بلا دليل.

واستدل نفاة التخير بمعوم حديث «أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي»

قالوا: ولو كان الاختيار إلى الصنبر ما كانت أحق به.

(واجب) بأنه إن كان عاماً في الأزمنة أو مطلقاً فيها فحديث التخير يُخصّصه، أو يُقيده، وهذا جمع بين الدليلين، فإن لم يختَر الصبي أحد أبويه فقبل: يكون للام بلا قرعة؛ لأن

الحصانة حق لها، وإنما يُنقل عنها باختياره، فإذا لم يُخَيَّر بقي على الأصل

وقيل: وهو الأقوى دليلاً إنه يُفْرغ بينهما إذ قد جاء في القرعة حديث أبي هريرة بلفظ: فقال النبي ﷺ: «اسْتِئْهُمَا، فَقَالَ الرَّجُلُ مَنْ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ وَلَدِي، فَقَالَ ﷺ: اخْتَرْ أَيُّهُمَا شِئْتَ فَاخْتَرْ أُمُّهُ فَلَحَبَتْ بِهِ» أخرجه البيهقي (٣/٨).

وظاهره تقديم القرعة على الاختيار لكن قدّم الاختيار عليها لعمل الخلفاء الراشدين به

إلا أنه قال في الهدي النبوي (٤٧٤/٥): إن التخير والقرعة لا يكونان إلا إذا حصلت به مصلحة الولد فلو كانت الأم أصون من الأب وأغبر منه قدّمت عليه، ولا التفات إلى قرعة، ولا اختيار الصبي في هذه الحالة، فإنه ضعيف القول يؤثر البطالة واللعب، فإذا اختار من يساعده على ذلك، فلا التفات إلى اختياره وكان عند من هو أنفع له، ولا تحتمل الشريعة غير هذا والنبي ﷺ قال: «مُرُوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْتَعِ وَاضْرِبُوهُمْ عَلَى تَرْكِهَا لِيَعْشِرَ وَفَرَّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» [أحمد (٤٠٤/٣)، أبو داود (٤٩٤)، الرمذي (٤٠٧)] واللّه يقول: «فَوَا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَاراً» [التحریم: ٦].

فإذا كانت الأم تتركه في المكتب أو تعلمه القرآن والصبي يؤثر اللعب ومعاشرته أقرابه وأبوه يمكنه من ذلك، فإنها أحق به، ولا تخير، ولا قرعة وكذلك العكس انتهى وهذا كلام حسن.

## ٣- جواز أن تكون الحصانة للأم الكافرة

١٠٩١- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ سَيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ أَسْلَمَ، وَابْتِ امْرَأَتُهُ أَنْ تُسْلِمَ فَأَقْعَدَ النَّبِيُّ ﷺ الْأُمَّ نَاحِيَةً وَالْأَبَ نَاحِيَةً، وَأَقْعَدَ الصَّبِيَّ بَيْنَهُمَا فَمَالَ إِلَى أُمِّهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اهْدِهِ فَمَالَ إِلَى أَبِيهِ فَاخْذَهُ».

أخرجه أبو داود (٢٢٤٤) والنسائي (١٨٥/٦) وصححه الحاكم (٢٠٦/٢).

إلا أنه قال ابن المنذر: لا يُشْتِ أَهْلُ النُّقْلِ.



وَقَالَ مَالِكٌ فِي حُرْلَةٍ وَلَدَ مِنْ أُمِّهِ: إِنَّ الْأُمَّ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ يُنَجَّ فَتَقْتَلْ، فَيَكُونُ الْأَبُ أَحَقُّ بِهِ وَاسْتَدَلَّ بِعَمَمٍ حَدِيثٍ «لَا تَوَلُّهُ وَالِدَةٌ عَنْ وَلَدِهَا» وَحَدِيثٍ «مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَجْرِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَ الْأَوَّلَ الْبَيْهَقِيُّ (٥/٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ وَحَسَنَهُ السُّيُوطِيُّ.

وَأَخْرَجَ الثَّانِي أَحْمَدُ (٤١٧/٥) وَالسُّرْمَذِيُّ (١٢٨٣) وَالْحَاكِمُ (٥٥/٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

قَالَ: وَمَنَافِعُهَا، وَإِنْ كَانَتْ عَمُوكَ لِلسُّبْدِ فَحَقُّ الْحَضَانَةِ مُسْتَنَى، وَإِنْ اسْتَفْرَقَ وَقْتَ مِنْ ذَلِكَ كَالْأَوَقَاتِ الَّتِي تُسْتَسَى لِلْمَمْلُوكِ فِي حَاجَةِ نَفْسِهِ وَعِبَادَةِ رَبِّهِ.

#### ٤- الحالة بمنزلة الأم

١٠٩٢- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى فِي ابْنَةِ حَمْرَةَ لِحَالَتِهَا، وَقَالَ: الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٩٩).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٨/١) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: «وَالْحَالَةُ عِنْدَ خَالَتِهَا، وَأَنَّ الْحَالَةَ وَالِدَةٌ».

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى كِبَرِ الْحَضَانَةِ لِلخَالَةِ، وَأَنَّهَا كَالْأُمِّ وَمَقْتَضَاهُ أَنَّ الْحَالَةَ أَوْلَى مِنَ الْأَبِ وَمِنْ أُمِّ الْأُمِّ وَلَكِنْ خَصَّ ذَلِكَ الْإِجْمَاعُ.

وظَاهِرُهُ أَنَّ حَضَانَةَ الْمَرْأَةِ الْمَرْجُوعَةِ أَوْلَى مِنَ الرِّجَالِ، فَلِإِنْ عَصَبَةُ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الرِّجَالِ مَوْجُودُونَ طَالِبُونَ لِلْحَضَانَةِ كَمَا دَلَّتْ لَهُ الْقِصَّةُ وَاخْتِصَامُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَجَعْفَرِ بْنِ حَارِثَةَ.

وَقَدْ سَبَقَتْ، وَأَنَّهُ قَضَى بِهَا لِلخَالَةِ.

وَقَالَ: الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ.

وَقَدْ وَرَدَتْ رَوَايَةٌ فِي الْقِصَّةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِهَا لَجَعْفَرٍ فَاسْتَشْكَلَ الْقَضَاءُ بِهَا لَجَعْفَرٍ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مُحَرَّمًا، وَهُوَ وَعَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَوَاءٌ فِي الْقَرَابَةِ لَهَا

وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ رَافِعٍ ضَعُفَهُ الثَّوْرِيُّ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ.

وَاخْتَلَفَ فِي هَذَا الصَّبِيِّ فَقِيلَ: إِنَّهُ أَثْنَى وَقِيلَ: ذَكَرَ

وَالْحَدِيثُ لَيْسَ فِيهِ تَخْيِيرُ الصَّبِيِّ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ سِنَّ التَّخْيِيرِ، فَإِنَّهُ إِنَّمَا أَقْعَدَهُ ﷺ بَيْنَهُمَا دَعَا أَنْ يَهْدِيَهُ اللَّهُ فَاخْتَارَ أَبَاهُ لِأَجْلِ الدَّعْوَةِ النَّبَوِيَّةِ فَلَيْسَ مِنْ أَدَلَّةِ التَّخْيِيرِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى كِبَرِ حَقِّ الْحَضَانَةِ لِلْكَافِرَةِ وَإِنْ كَانَ الْوَلَدُ مُسْلِمًا، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَقٌّ لَمْ يَقْعُدْهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا.

وَالِى هَذَا ذَهَبَ أَهْلُ الرَّأْيِ وَالثَّوْرِيُّ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهَا مَعَ كُفْرِهَا

قَالُوا: لِأَنَّ الْحَاضِنَ يَكُونُ حَرِصًا عَلَى تَرْبِيَةِ الطِّفْلِ عَلَى دِينِهِ وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَطَعَ الْمَوَالَةَ بَيْنَ الْكَافِرِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَجَعَلَ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ، وَقَالَ: «وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا» [النساء: ١٤١] وَالْحَضَانَةُ وَلَايَةٌ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ مُرَاعَاةِ مَصْلَحَةِ الْمَوْلَى عَلَيْهِ كَمَا عَرَفْتَ قَرِيبًا وَحَدِيثٌ رَافِعٌ قَدْ عَرَفْتَ عَدَمَ انْتِهَاضِهِ.

وَعَلَى الْقَوْلِ بِصَحْوِهِ، فَهُوَ مَنْسُوخٌ بِالْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ هَذِهِ وَكَيْفَ تَبَيَّنَتْ الْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ الْكَافِرَةِ مَثَلًا.

وَقَدْ اسْتَشْرَطَ الْجُمْهُورُ وَهُمْ الْهَادَوِيَّةُ وَأَصْحَابُ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيُّ عَدَالَةَ الْحَاضِنِ، وَأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْفَاسِقِ فِيهَا، وَإِنْ كَانَ شَرْطًا فِي غَايَةِ مِنَ الْبَعْدِ، وَلَوْ كَانَ شَرْطًا فِي الْحَاضِنَةِ لَضَاعَ أَطْفَالُ الْعَالَمِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مُنْذُ بَعَثَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ إِلَى أَنْ تَقُومَ السَّاعَةُ أَطْفَالُ الْفَسَاقِ بَيْنَهُمْ يُرَبُّونَهُمْ لَا يَتَعَرَّضُ لَهُمْ اخْتِذَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا مَعَ أَنَّهُمْ الْأَكْثَرُونَ، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ انْتَرَعَ طِفْلٌ مِنْ أَبَوَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا لَفَسَقِهِ، فَهَذَا الشَّرْطُ بَاطِلٌ لِعَدَمِ الْعَمَلِ بِهِ.

نَعَمْ يُشْتَرَطُ كَوْنُ الْحَاضِنِ عَاقِلًا بَالِغًا، فَلَا حَضَانَةَ لِمَجْنُونٍ، وَلَا مَعْتُورٍ، وَلَا طِفْلٍ إِذْ هُوَ لَا يَحْتَاجُونَ لِمَنْ يَحْضَنُهُمْ وَيَكْفِيهِمْ.

وَأَمَّا اسْتِثْنَاءُ حُرِّيَّةِ الْحَاضِنِ، فَقَالَتْ بِهِ الْهَادَوِيَّةُ وَأَصْحَابُ الْأَنْثَمَةِ الثَّلَاثَةِ، وَقَالُوا: لِأَنَّ الْمَمْلُوكَ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَلَا يَتَوَلَّى غَيْرَهُ وَالْحَضَانَةُ وَلَايَةٌ.



بَطْعَامِهِ، فَلِنْ لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري) (٥٤٦٠)، مسلم (١١٦٣)، وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ (خَادِمُهُ) فَاعْلُ (بَطْعَامِهِ) فَلْيُجْلِسْهُ مَعَهُ (لِإِنْ) لَمْ يُجْلِسْهُ مَعَهُ فَلْيُنَاوِلْهُ لُقْمَةً، أَوْ لُقْمَتَيْنِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ).

الْخَادِمُ يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا، أَوْ حُرًّا.

وظَاهِرُ الْأَمْرِ الْإِيجَابُ، وَأَنَّهُ يُنَاوِلُهُ مِنَ الطَّعَامِ مَا ذُكِرَ مُخِيرًا.

وَلِهِيَ بَيَانُ أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي فِيهِ الْأَمْرُ بِأَنْ يُطْعِمَهُ ثَمَّ يُطْعِمُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِهِ مُؤَاكَلَتُهُ، وَلَا أَنْ يُشَبِّعَهُ مِنْ عَيْنٍ مَا يَأْكُلُ بَلْ يُشْرِكُهُ فِيهِ بِأَنْ يَشِيءَ شَيْءٌ مِنْ لُقْمَةٍ أَوْ لُقْمَتَيْنِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ: إِنَّ الْوَاجِبَ إِطْعَامُ الْخَادِمِ مِنْ غَالِبِ الْقَوْتِ الَّذِي يَأْكُلُ مِنْهُ مَثَلُهُ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ وَكَذَلِكَ الْإِدَامُ وَالْكُسُوءُ، وَأَنَّ لِلْسَّيِّدِ أَنْ يَسْتَأْذِنَ بِالنَّفْسِ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ الْمَشَارَكَةَ.

وَتَمَامُ الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ وَلِي حُرَّةٌ وَعِلَاجُهُ فِدْلٌ عَلَى أَنْ ذَلِكَ يَتَعَلَّقُ بِالْخَادِمِ الَّذِي لَهُ عِنَايَةٌ بِتَحْصِيلِ الطَّعَامِ فَيَنْدَرِجُ فِي ذَلِكَ الْحَامِلُ لِلطَّعَامِ لَوْجُودُ الْمَعْنَى فِيهِ، وَهُوَ تَعَلُّقُ نَفْسِهِ بِهِ.

## ٦- رعاية الحيوان في مأكله ومشربه

١٠٩٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هِرْوٍ، سَجَّتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَدَخَلَتْ النَّارَ فِيهَا، لَا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَسَقَّتْهَا إِذْ هِيَ حَبَسَتْهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري) (٢٣٦٥)، مسلم (٢٢٤٢).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: عَذِّبَتْ امْرَأَةً قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهَا).

وَجَوَابُهُ أَنَّهُ ﷺ قَضَى بِهَا لَزُوجِيَّةَ جَعْفَرٍ وَهِيَ خَالَتُهَا، فَإِنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ جَعْفَرٍ لَكِنْ لَمَّا كَانَ الْمَنَازَعُ جَعْفَرًا.

وَقَالَ فِي مَعْلُ الْخُصُومَةِ: بَنَتْ عَمِّي وَخَالَتُهَا تَحْتِي أَيُّ زَوْجَتِي قَضَى بِهَا لَجَعْفَرٍ لَمَّا كَانَ هُوَ الْمَطَالِبُ ظَاهِرًا، وَقَالَ: «الْحَالَةُ بِمَزَلَةِ الْأُمِّ» إِبَانَةٌ بِأَنَّ الْقَضَاءَ لِلْحَالَةِ فَمَعْنَى قَوْلِهِ «قَضَى بِهَا لَجَعْفَرٍ» قَضَى بِهَا لَزُوجِيَّةَ جَعْفَرٍ، وَإِنَّمَا أَوْقَعَ الْقَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الْمَطَالِبُ، فَلَا إِنْشَكَالَ فِي هَذَا، إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْكَلَ ثَانِيًا بِأَنَّ الْحَالَةَ مُزَوَّجَةٌ، وَلَا حَقَّ لَهَا فِي الْحِصَانَةِ لِحَدِيثٍ «أَنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْكِحِي».

وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الْحَقَّ فِي الْمَزُوجَةِ لِلزَّوْجِ، وَإِنَّمَا تَسْقُطُ حِصَانَتُهَا؛ لِأَنَّهُ تَشْتَغِلُ بِالْقِيَامِ بِحَقِّهِ وَخِدْمَتِهِ، فَإِذَا رَضِيَ الزَّوْجُ بِأَنَّهَا تَحْضَنُ مِنْ لَهَا حَقَّ فِي حِصَانَتِهِ وَاحِبٌ بِقَاءِ الطِّفْلِ فِي حَجَرِهِ لَمْ يَسْقُطْ حَقُّ الْمَرْأَةِ مِنَ الْحِصَانَةِ، وَهَذِهِ الْقِصَّةُ دَلِيلُ الْحُكْمِ.

وَهَذَا مَذْهَبُ الْحَسَنِ وَالْإِمَامِ يَحْيَى وَابْنِ حَزْمٍ وَابْنُ جَرِيرٍ وَلَأَنَّ النِّكَاحَ لِلْمَرْأَةِ إِنَّمَا يَسْقُطُ حِصَانَةُ الْأُمِّ وَحَدَّثَهَا حَيْثُ كَانَ الْمَنَازَعُ لَهَا الْأَبَ.

وَأَمَّا غَيْرُهَا فَلَا يَسْقُطُ حَقُّهَا مِنَ الْحِصَانَةِ بِالتَّزْوِيجِ، أَوْ الْأُمُّ وَالْمَنَازَعُ لَهَا غَيْرُ الْأَبِ يُؤَيِّدُهُ مَا عُرِفَ مِنْ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمَطْلُوقَةَ يَشْتَدُّ بُغْضُهَا لِلزَّوْجِ الْمَطْلُوقِ وَمِنْ يَتَعَلَّقُ بِهِ، فَقَدْ يَبْلُغُ بِهَا الشَّأْنَ إِلَى إِهْمَالٍ وَلِبَاسٍ مِنْهُ قَصْدًا لِإِغَاظَتِهِ وَتَبَالُغٌ فِي التَّحْبِيبِ عِنْدَ الزَّوْجِ الثَّانِي بِتَوْفِيرِ حَقِّهِ وَبِهَذَا يَجْتَمِعُ شَمْلُ الْأَحَادِيثِ وَالْقَوْلِ بِأَنَّهُ ﷺ قَضَى بِهَا لَجَعْفَرٍ.

وَأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ لِلْعَصْبَةِ حَقًّا فِي الْحِصَانَةِ بَعِيدًا؛ لِأَنَّهُ وَعَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ ﷺ «الْحَالَةُ أُمٌّ» صَرِيحٌ أَنَّ ذَلِكَ عَلَتِ الْقَضَاءَ وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْأُمَّ لَا تَنَازَعُ فِي حِصَانَةِ وَلَدِهَا، فَلَا حَقَّ لغيرِهَا.

## ٥- رعاية الخادم وإطعامه

١٠٩٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ



وفي رواية أنها حميرة.

وفي رواية من بني إسرائيل

(في هرة) هي أنى السُّنور والهَرُّ الذَّكَرُ

(«سَجَنَتَهَا حَتَّى مَاتَتْ فَدَخَلَتْ النَّارَ فِيهَا لَا هِيَ أَطْعَمَتَهَا  
وَسَقَتَهَا إِذْ هِيَ حَسَنَتَهَا، وَلَا هِيَ تَرَكَتَهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ  
الْأَرْضِ») يَفْتَحُ الْخَاءُ الْمَعْجَمَةَ وَيَجُورُ ضَمُّهَا وَكَسْرُهَا وَشِينِ  
مُعْجَمَتَيْنِ بَيْنَهُمَا الْفَاءُ.

والمراد هوامُ الأرضِ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

والحديثُ دليلٌ على تحريمِ قَتْلِ الْهَيْرَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا عَذَابَ إِلَّا  
عَلَى فِعْلِ مُحْرَمٍ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرَأَةَ كَافِرَةً فَعَذِّبَتْ بِكُفْرِهَا وَزِيدَتْ عَذَابُهَا  
بِسَبَبِ ذَلِكَ.

وَقَالَ التَّوَوِيُّ: إِنَّهَا كَانَتْ مُسْلِمَةً، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ النَّارَ بِهَذِهِ  
الْمَعْصِيَةِ.

وَقَالَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي تَارِيخِ أَصْبَهَانَ: كَانَتْ كَافِرَةً.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ عَنْ عَائِشَةَ فَاسْتَحَقَّتِ  
الْعَذَابَ بِكُفْرِهَا وَظُلْمِهَا.

وَقَالَ الذَّمِيرِيُّ فِي «شَرْحِ الْمُنْهَاجِ»: إِنَّ الْأَصْحَاحَ أَنَّ الْهَيْرَةَ  
يَجُورُ قَتْلُهَا حَالَهُ عَدُوًّا دُونَ هَذِهِ الْحَالِ وَجَوْرُ الْقَاضِي قَتْلُهَا فِي  
حَالِ سُكُونِهَا إِلْحَاقًا لَهَا بِالْخَمْسِ الْفَوَاسِقِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اتِّخَاذِ الْهَيْرَةِ وَرَبِطِهَا إِذَا لَمْ  
يُحْمَلْ إِطْعَامُهَا

قُلْتُ: وَيدلُّ على أنه لا يجبُ إِطْعَامُ الْهَيْرَةِ بِلِ الْوَاجِبِ  
تَحْلِيَّتِهَا تَبْطِشُ عَلَى نَفْسِهَا.



وقد أورد على الحصر أنه يجوز قتل الصائل وليس من الثلاثة.

وأجيب بأنه داخل تحت قوله: «المفارق للجماعة» أو أن المراد من هؤلاء من يجوز قتلهم قصداً والصائل لا يقتل قصداً بل دفعاً.

وله دليل على أنه لا يقتل الكافر الأصلي لطلب إيمانه بل لدفع شره. وقد بسطنا القول في ذلك في حواشي «ضوء النهار».

وقد يقال: إن الكافر الأصلي داخل تحت «التارك لدينه» المارق للجماعة؛ لأنه ترك فطرته التي فطر عليها كما عرف في محله.

١٠٩٦- وعن عائشة عن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل قتل مسلم إلا بإحدى ثلاث خيصال: زان مُحَصَّن فِرْجَم، وَرَجُلٌ يَقْتُلُ مُسْلِمًا مُتَعَمِّدًا فَيُقْتَلُ، وَرَجُلٌ يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ فَيَحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَيُقْتَلُ، أَوْ يُصَلَّبُ، أَوْ يُنْفَى مِنَ الْأَرْضِ».

رواه أبو داود (٤٣٥٣) والنسائي (١٠١/٧)، وصححه البخاري (٣٦٧/٤).

الحديث أفاد ما أفاده الحديث الأول الذي قبله.

وقوله: «فَيَحَارِبُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» بعد قوله: «يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ» بيان لحكم خاص خارج عن الإسلام خاص، وهو المحارب وله حكم خاص هو ما ذكر من القتل، أو الصليب، أو النفي، فهو أخص من الذي أفاده الحديث الذي قبله:

والنفي: الحبس عند أبي حنيفة.

وعند الشافعي النفي من بلد إلى بلد لا يزال يطلب، وهو هارب فرغ.

وقيل: ينفي من بلده فقط.

وظاهر الحديث والآية أيضاً أن الإمام مخير بين هذه العقوبات في كل محارب مسلماً كان أو كافراً.

## ٣٥- كتاب الجنائيات

جمع جنابة مصدر من جنى الذنب ينجسه جنابة؛ أي جرته إليه.

وإنما جمع - وإن كان مصدرًا - لاختلاف أنواعها، فإنها قد تكون في النفس وفي الأطراف وتكون عمدًا وخطأ.

## ١- باب القصاص

### ١- لا يُباح دم امرئ إلا بإحدى ثلاث

١٠٩٥- عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة».

متفق عليه [بخاري (٦٨٧٨)، مسلم (١٦٧٦)].

(عن ابن مسعود رضي الله عنه) قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله» هو تفسير لقوله «مسلم»

(إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني) أي المحصن يقتل بالرجم (والنفس بالنفس والتارك لدينه) أي المرتد عنه (المفارق للجماعة) متفق عليه.

فيه دليل على أنه لا يُباح دم المسلم إلا بإثباته بإحدى الثلاث. والمراد من «النفس بالنفس» القصاص بشروطه وسيأتي و «التارك لدينه» يعم كل مرتد عن الإسلام بأي ردو كانت فيقتل إن لم يرجع إلى الإسلام.

وقوله: «المفارق للجماعة» يتناول كل خارج عن الجماعة بدعة، أو بغي، أو غيرهما كالخوارج إذا قاتلوا وأفسدوا.



## ٢- أول ما يُقضى بين الناس الدماء

١٠٩٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ».

نُفِخَ غَيْثُهُ [البخاري (٦٨٦٤)، مسلم (١٦٧٨)].

فيه دليل على عظم شأن دم الإنسان، فإنه يُقدَّم في القضاء إلا الأهم، ولكنه يُعارضه حديث «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ الْعَبْدُ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ».

أخرجه أصحاب السنن (أبو داود (٨٦٥)، الترمذي (٤١٣)، النسائي (٢٣٢/١)، ابن ماجه (١٤٢٦)] من حديث أبي هريرة.

ويجاب بأن حديث الدماء فيما يتعلق بحقوق المخلوق؛ وحديث الصلاة فيما يتعلق بعبادة الخالق وبأن ذلك في أولية القضاء والآخر في أولية الحساب كما يدل له ما أخرجه النسائي (٨٣/٧) من حديث ابن مسعود بلفظ «أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ صَلَاتُهُ وَأَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ».

وقد أخرج البخاري (٤٧٤٤) من حديث علي بن أبي طالب وغيره «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوَّلُ مَنْ يَجْشُو بَيْنَ يَدَيِ الرَّحْمَنِ لِلْخُصُومَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي قَتْلِ بَذَرٍ» - الحديث. فيسن فيه أول قضية يقضى فيها.

وقد بين الاختصاص حديث أبي هريرة «أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ فِي الدِّمَاءِ وَيَأْتِي كُلُّ قَتِيلٍ قَدْ حَمَلَ رَأْسَهُ يَقُولُ: يَا رَبِّ مَلَأْ هَذَا فِيمَ قَتَلْتَنِي» [الطبراني في الأوسط (٧٦٦)] - الحديث.

وفي حديث ابن عباس يرفعه «يَأْتِي الْمُقْتُولُ مُغْلَقًا رَأْسُهُ يَلْخِذُ يَدَيْهِ مُلْكِيًا قَاتِلُهُ يَبْدُو الْآخَرَى تَسْخَطُ أَوْدَاجُهُ دَمًا حَتَّى يَقِفَا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى» [الترمذي (٣٠٢٩)، النسائي (٨٧/٧)]، وهذا في القضاء في الدماء.

وفي القضاء في الأموال ما أخرجه ابن ماجه (٢٤١٤) من حديث ابن عمر يرفعه «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دِينَارٌ، أَوْ دِرْهَمٌ قُضِيَ مِنْ حَسَنَاتِهِ». وفي معناه عدة أحاديث، وأنها إذا فُتحت حسنته قبل أن يُقضى ما عليه طُرح عليه من سيئات خصمه وألغى في النار. وقد استشكل ذلك بأنه كيف يُعطى الثواب، وهو لا

يَتَنَاهَى فِي مُقَابَلَةِ الْعِقَابِ، وَهُوَ يَتَنَاهَى بِعَيْنِي عَلَى الْقَوْلِ بِمُخْرُجِ الْمُوَحِّدِينَ مِنَ النَّارِ.

واجاب البيهقي بأنه يُعطى من حسناته ما يُوازي عقوبة سيئاته من غير المضاعفة التي يُضاعف الله تعالى بها الحسنات؛ لأن ذلك من محض الفضل الذي يخص الله تعالى من يشاء من عباده، وهذا فيمن مات غير نازٍ لقضاء دينه.

وأما من مات، وهو ينوي القضاء، فإن الله يقضي عنه كما قدَّمناه في أبواب السلم.

## ٣- قصاص العبد من السيد

١٠٩٨- وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ، وَمَنْ جَدَعَ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ».

رواه أحمد (١٠٠/٥) والترمذي (أبو داود (٤٥١٦)، الترمذي (١٤١٤)، النسائي (٢٠/٨)، ابن ماجه (٢٦٦٣)]، وحسنه الترمذي، وهو من روايات الحسن البصري عن سمرة. وقد اختلف في سماعه منه.

وفي رواية أبي داود والنسائي بزيادة «وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَّنَاهُ»

وصحح الحاكم (٣٦٧/٤) هذه الزيادة.

(وعن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ وَمَنْ جَدَعَ بِالْجِيمِ وَالذَّالِ الْمُهْمَلَةَ (عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ). رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي، وهو من رواية الحسن البصري عن سمرة. وقد اختلف في سماعه منه) على ثلاثة أقوال:

قال ابن معين: لم يسمع الحسن منه شيئاً، وإنما هو كتاب.

وقيل: سمع منه حديث العقيقة.

وأثبت ابن المديني سماع الحسن من سمرة.

(وفي رواية أبي داود والنسائي بزيادة «وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَّنَاهُ» وصحح الحاكم هذه الزيادة).

والحديث دليل على أن السيد يُقَاضَ بعباده في النفس والأطراف إذ الجذع قطع الأنف أو الأذن، أو اليد، أو الشفة كما في «القاسوس» ويقاس عليه إذا كان القاتل غير السيد بطريق الأولى.



والمسألة فيها خلاف:

ذهب النخعي وغيره إلى أنه يُقتل الحرُّ بالعبد مطلقاً عملاً بحديث سمرة وأيده عمومُ قوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وذهب أبو حنيفة إلى أنه يُقتل به إلا إذا كان سيده عملاً بعموم الآية وكأنه يخصُّ السيد بحديث «لا يُقَادُ مَمْلُوكٌ مِنْ مَالِكِهِ، وَلَا وَلَدٌ مِنْ وَالِدِهِ».

أخرج البيهقي (٣٦/٨) إلا أنه من رواية عمر بن عيسى يُذكر عن البخاري أنه منكّر الحديث.

وأخرج البيهقي (٣٦/٨) أيضاً من حديث ابن عمرو «في قصّة زُبَاحٍ لَمَّا جَبَّ عِنْدَهُ وَجَدَ أَنْفَهُ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: مَنْ مَثَلَ بَعْدِي وَخَرَقَ بِالنَّارِ، فَهُوَ حُرٌّ، وَهُوَ مَوْلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ» فاعتقه ﷺ ولم يقتص من سيده إلا أن فيه المشي بن الصباح ضعيف. ورواه عن الحجاج بن أرطاة من طريق آخر، ولا يُحتج به.

وفي الباب أحاديث لا تقوم بها حجة.

وذهب النّهاديّة والثناغي ومالك وأحمد إلى أنه لا يُقَادُ الحرُّ بالعبد مطلقاً مستدلين بما يُفيدُه قوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨]، فإن تعريف المبتدأ يُفيدُ الحصر، وأنه لا يُقتل الحرُّ بغير الحرِّ ولأنه تعالى قال في صدر الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾ [البقرة: ١٧٨]، وهو المساواة وقوله ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨] تفسير وتفضيل لها.

وقوله تعالى: في آية المائدة: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] مطلق، مُفيدٌ بهذه الآية، وهذه صريحة لهذه الأمة وتلك سبقت في أهل الكتاب، وشريعتهم، وإن كانت شريعة لنا لكنّه وقع في شريعتنا التفسير بالزيادة والقصاص كثيراً فيقرب أن هذا التفسير من ذلك.

وفيه مناسبة إذ فيه تخفيف ورحمة، وشرعية هذه الأمة أخف من شرائع من قبلنا، فإنه وضع عنهم فيها الأصار التي كانت على من قبلهم.

والقول بأن آية المائدة نسخت آية البقرة لتأخرها مردود بأنه لا تنافي بين الآيتين إذ لا تعارض بين عام وخاص ومطلق

ومقيد حتى يُصار إلى النسخ؛ ولأن آية المائدة مُتَقَدِّمَةٌ حُكْماً، فإنها جُكَايَةٌ لما حَكَمَ اللَّهُ تعالى به في التوراة وهي مُتَقَدِّمَةٌ نَزْولاً على القرآن.

وأخرج ابن أبي شيبة (٤١٣/٥) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أن أبا بكر وعمر كانا لا يقتلان الحرَّ بالعبد.

وأخرج البيهقي (٣٤/٨) من حديث عليّ رضي الله عنه «مِنَ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُقْتَلَ حُرٌّ بِعَبْدٍ». وفي إسناده جابر الجعفي.

ومثله عن ابن عباس (الدارقطني: ١٣٣/٣)، والبيهقي: ٣٥/٨. وفيه ضعف.

وأما حديث سمرة، فهو ضعيف، أو منسوخ بما سردناه من الأحاديث.

هذا وأما قتل العبد بالحرِّ فاجماع، وإذا تقرر أن الحرَّ لا يُقتل بالعبد فيلزم من قتله قيمته على خلافٍ فيها معروف، ولو بلغت ما بلغت، وإن جاوزت دية الحرِّ. وقد بُنِيَ في حواشي ضوء النهار.

وأما إذا قتل السيد عبده، ففيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه «أَنَّ رَجُلًا قَتَلَ عَبْدَهُ صَبْرًا مُتَعَمِّدًا فَجَلَدَهُ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَتَفَاهَ سَنَةً وَمَحَا سَهْمَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يُقَدِّهِ بِهِ وَأَمَرَهُ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً» [الدارقطني (١٤٣/٣)].

#### ٤- لا يُقتل الوالد بالولد

١٠٩٩- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ».

رواه أحمد (٢٢/١) والترمذي (١٤٠٠) وابن ماجه (٢٦٦٢) وصححه ابن الجارود (٧٨٨) والبيهقي (٧٢/٨). وقال الترمذي: إنه مُضْطَرَبٌ.

وفي إسناده عنده الحجاج بن أرطاة ووجه الاضطراب أنه اختلف فيه على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه فقيل: عن عمرو وهي رواية الكتاب وقيل: عن سُرَاقَة وقيل: بلا واسطة



وفيهما المثنى بن الصباح، وهو ضعيف.

قال الترمذي: وروي عن عمرو بن شعيب مرسلاً، وهذا حديث فيه اضطراب والعمل عليه عند أهل العلم انتهى.

قال الشافعي: طرُق هذا الحديث كلها منقطعة.

وقال عبد الحق: هذه الأحاديث كلها معلولة لا يصح فيها شيء.

والحديث دليل على أنه لا يُقتل الوالد بالولد.

قال الشافعي: حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم أن لا يُقتل الوالد بالولد وبذلك أقول.

وإلى هذا ذهب الجماهير من الصحابة وغيرهم كالهنادية والحنفية والشافعية وأحمد وإسحاق مطلقاً للحديث.

قالوا: لأن الأب سبب لوجود الولد، فلا يكون الولد سبباً لإعدامه.

وذهب الباقي إلى أنه يُقَادُّ الوالد بالولد مطلقاً لعموم قوله تعالى: «النفس بالنفس» [المائدة: ٤٥].

وأجيب بأنه مخصص بالخبر وكأنه لم يصح عنده.

وذهب مالك إلى أنه يُقَادُّ بالولد إذا أضجعه وذبحه.

قال: لأن ذلك عمد حقيقة لا يُحْتَمَلُ غيره، فإن الظاهر في مثل استيصال الجراح في القتل هو قصد العمد والعمدية أمر خفي لا يُحْكَمُ بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الأحوال.

وأما إذا كان على غير هذه الصفة فيما يُحْتَمَلُ عدم إزهاق الروح بل قصد التأديب من الأب، وإن كان في حق غيره يُحْكَمُ فيه بالعمد، وإنما فرق بين الأب وغيره لما للأب من الثقة على ولده وغلبة قصد التأديب عند فعله ما يُغضِبُ الأب فيحمل على عدم قصد القتل، وهذا رأي من ثبت النص لم يقاومه شيء.

وقد قضى به عمر في قصة المدلجي والزعم الأب الدية ولم يُعطيه منها شيئاً. وقال: «ليس لقاتل شيء». فلا يرث من الدية إجماعاً، ولا من غيرها عند الجمهور والجد والأُم كالأب عندهم في سقوط الفرد.

٥- لا يُقتل مسلم بكافر

١١٠٠- وَعَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ قَالَ: «قُلْتُ لِغُلِيِّ:

هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ غَيْرِ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، إِلَّا قَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ تَعَالَى رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ، وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، قُلْتُ: وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ وَفِكَائِ الْأَسِيرِ، وَأَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ.

رواه البخاري (٦٩١٥).

وأخرجه أحمد (١٢٢/١) وأبو داود (٤٥٣) والنسائي (١٩/٨) من وجوه آخر عن علي رضي الله تعالى عنه. وقال فيه: «المؤمنون تكافأ دماؤهم، وتسنى بديتهم أذنابهم وهم على من سيوافهم، ولا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده».

وصححه الحاكم (١٤١/٢).

(وعن أبي جحيفة قال: «قُلْتُ لِغُلِيِّ: عَلِمَ السَّلَامُ (هل) عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ غَيْرِ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: لَا وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ إِلَّا قَهْمًا» استثناء من لفظ «شيء» مرفوع على البلية.

(يعطيه الله تعالى رجلاً في القرآن وما في هذِهِ الصَّحِيفَةِ) أي الورقة المكتوبة.

(قُلْتُ وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ: الْعَقْلُ) أي الدِّبَّةُ سُمِّيَتْ عقلاً، لأنهم كانوا يعقلون الإبل التي هي دية بقاء دار المقبول.

(وَفِكَائِ الْأَسِيرِ) أي كسر الفاء وفتحها (الأسير)، وأن لا يُقتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ. رواه البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي من وجوه آخر عن علي رضي الله عنه. وقال فيه: «المؤمنون تكافأ دماؤهم» أي تساوى في الدية والقصاص.

(وَتَسْنَى بَدِيَّتِهِمْ أَذْنَابَهُمْ وَهُمْ يَدُ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، وَلَا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ) وصححه الحاكم.

قال المصنف: إنما سأل أبو جحيفة علياً رضي الله عنه ذلك؛ لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن لأهل البيت - عليهم السلام - لا سيها علي رضي الله عنه اختصاصاً بشيء من الرحي لم يطلع عليه غيره. وقد سأل علياً رضي الله عنه هذه المسألة غير أبي



جُحيفةً أيضاً.

عبد الرحمن بن اليلماني. وقد روي مرفوعاً قال البيهقي: وهو خطأ.

وقال الدارقطني: ابن اليلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله!

قال أبو عبيد القاسم بن سلام: هذا الحديث ليس بمسند، ولا يجعل مثله إماماً تُسَفَكُ به دماء المسلمين.

وذكر الشافعي في «الأم» أن حديث ابن اليلماني كان في قصة المستامن الذي قتل عمرو بن أمية الضمري.

قال: فعلى هذا لو ثبت لكان منسوخاً؛ لأن حديث «لا يُقتل مسلم بكافر» خطب به النبي ﷺ يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب (أحمد ١٨٠/٢)، أبو داود (١٥٩١)، الترمذي (١٤١٣) وقصة عمرو بن أمية مُقدِّمة قبل ذلك بزمان.

هذا وما ذكرته الحنفية من التقدير، فقد أجيب عنه بأنه لا يجب التقدير؛ لأن قوله: «ولا ذو عهد في عهده» كلام تام، فلا يحتاج إلى إضمار؛ لأن الإضمار خلاف الأصل، فلا يُصار إليه إلا لضرورة فيكون نهيًا عن قتل المعاهد.

وقولهم: إن قتل المعاهد معلوم وإلا لم يكن للعهد فائدة، فلا حاجة إلى الإخبار به.

جوابه: أنه محتاج إلى ذلك إذ لا يعرف إلا بطريق الشارع وإلا، فإن ظاهر العمومات يقضي بجواز قتله، ولو سلم تقدير الكافر، فلا يسلم استلزام تخصيص الأول بالحربي؛ لأن مقتضى العطف مطلق الاشتراك لا الاشتراك من كل وجه.

ومعنى قوله (ويستعمل بذمتهم أذناهم) أنه إذا آمن المسلم حرياً كان أماناً من جميع المسلمين، ولو كان ذلك المسلم امرأة كما في قصة أم هانئ (انظر: غ ٦٨٧٩، م ١٦٧٢) ويشترط كون المومن مكلفاً، فإنه يكون أماناً من الجميع، فلا يجوز نكث ذلك.

وقوله: «وهم يد على من سواهم» أي هم مجتمعون على أعدائهم لا يحل لهم التخاذل بل يعين بعضهم بعضاً على جميع من عاداهم من أهل الملل كأنه جعل أيديهم يداً واحدةً وفعلهم فعلاً واحداً.

ثم الظاهر أن المسؤول عنه هو ما يتعلق بالأحكام الشرعية من الرحي الشامل لكتاب الله العزيز وسنة النبي ﷺ، فإن الله تعالى سمأها وحياً إذ فسّر قوله تعالى: «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ» (النجم: ٣] بما هو أعم من القرآن ويدل عليه قوله «وما في هذو الصّحيفة»، فلا يلزم منه نفي ما نسب إلى عليّ عليه من «الجفر» وغيره. وقد يقال: إن هذا داخل تحت قوله «إلا فهما يُعطيه الله تعالى رجلاً في القرآن»، فإنه كما نسب إلى كثير ممن فتح الله عليه بأنواع العلوم ونور بصيرته أنه يستنبط ذلك من القرآن. ومن لم يكن كذلك فهو حابط في ظلمات الجهل.

والحديث قد اشتمل على مسائل:

(الأولى) العقل، وهو الدية وأبني تحقيقها.

(والثانية) فكاً الأسير أي حكم تخليص الأسير من يدي العدو. وقد ورد الترغيب في ذلك.

(والثالثة) عدم قتل المسلم بالكافر قوداً وإلى هذا ذهب الجماهير، وأنه لا يقتل ذو عهد فذو العهد الرجل من أهل دار الحرب فيدخل علينا بأمان، فإن قتلَهُ مُحَرَّمٌ على المسلم حتى يرجع إلى مأميه فلو قتلَهُ مُسْلِمٌ.

فقالت الحنفية: يقتل المسلم بالذمي إذا قتلَهُ بغير استحقاق، ولا يقتل بالمستامن واحتجوا بقوله في الحديث «ولا ذو عهد في عهده»، فإنه معطوف على قوله «مؤمن»، فلا بُد من تقييد في الثاني كما في الطرف الأول فيقتل، ولا ذو عهد في عهده بكافر، ولا بُد من تقييد الكافر في المعطوف بلفظ الحربي؛ لأن الذمي يقتل بالذمي ويقتل بالمسلم، وإذا كان التقييد لا بُد منه في المعطوف، وهو مطابق للمعطوف عليه، فلا بُد من تقدير مثل ذلك في المعطوف عليه فيكون التقدير، ولا يقتل مؤمن بكافر حربي ومفهوم حربي أنه يقتل بالذمي بدليل مفهوم المخالفة، وإن كانت الحنفية لا تعمل بالمفهوم فهم يقولون: إن الحديث يدل على أنه لا يقتل بالحربي صريحاً.

وأما قتلَهُ بالذمي فيعموم قوله تعالى: «النفس بالنفس» ولا أخرجه البيهقي (٣٠/٨). من «أنه قتل مسلماً بمعاهد». وقال: أنا أكرّم من وفى بذمّيه، وهو حديث مرسل من حديث



## ٦- يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرَاةِ

١١٠١- وعن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه: «أَنَّ جَارِيَةَ وَجَدَ رَأْسَهَا قَدْ رُضَ بَيْنَ حَجْرَيْنِ، فَسَأَلُوهَا: مَنْ صَنَعَ بِكَ هَذَا: فُلَانٌ، فُلَانٌ؟ حَتَّى ذَكَرُوا يَهُودِيًّا فَأَوَمَّتْ بِرَأْسِهَا فَأَخَذَ الْيَهُودِيُّ فَأَقْرَ فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَضَ رَأْسُهُ بَيْنَ حَجْرَيْنِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٧٩)، مسلم (١٦٧٢)]، واللفظ لمسلم.

الحديث دليل على أنه يجب القصاصُ بالمثل كالحمد.

وأنه يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْمَرَاةِ.

وأنه يُقْتَلُ بِمَا قُتِلَ بِهِ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ مَسَائِلَ:

(الأولى) وجوبُ القصاصِ بالمثل وإليه ذهبُ الهادوية والشافعية ومالك ومحمد بن الحسن عملاً بهذا الحديث

والمعنى المناسب ظاهر قوي، وهو صيانة الدماء من الإهدار ولأن القتل بالمثل كالقتل بالحد في إزهاق الروح.

وذهب أبو حنيفة والشعبي والنخعي إلى أنه لا قصاص في القتل بالمثل واحتجوا بما أخرجه البيهقي (٤٢/٨) من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً «كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا السِّيفَ وَلِكُلِّ خَطَأٍ أَرْضٌ».

وفي لفظ [٤٢/٨] «كُلُّ شَيْءٍ سِوَى الْحَدِيدِ خَطَأٌ وَلِكُلِّ خَطَأٍ أَرْضٌ».

واجب أن الحديث مداره على جابر الجعفي وقيس بن الربييع، ولا يُخْتَجُّ بهما، فلا يُقاوم حديث أنس هذا.

وجواب الحنفية عن حديث أنس بأنه حصل في الرض الجرح، أو بأن اليهودي كان عاذته قتل الصبيان، فهو من الساعين في الأرض فساداً تكلف.

وأما إذا كان القتل بالكل لا يُقصد بمثلها القتل غالباً كالعصا والسوط والطمية ونحو ذلك فعند الهادوية والليث ومالك يجب القود.

وقال الشافعي وأبو حنيفة وجهاهُ العلماء من الصحابة

والتابعين ومن بعدهم: لا قصاص فيه، وهو شبه العمى، وفيه الدية مائة من الإبل مغلظة فيها أربعون في بطونها أولادها، لما أخرجه أحمد (١٦٤/٢) وأهل السنن إلا الترمذي (أبو داود (٤٥٤٧)، النسائي (٤٠/٨)، ابن ماجه (٢٦٢٧)) من حديث عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: «أَلَا، وَإِنِّي قَتَلْتُ الْخَطِيئَةَ شِبْهُ الْعَمَى مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْقَصَا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ فِيهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

قال ابن كثير في «الإرشاد»: في إسناده اختلاف كثير ليس هذا موضع بسطه.

قلت: إذا صح الحديث، فقد انتفع الرجلُ وإلا فالأصل عدم اعتبار الآلة في إزهاق الروح بل ما أزهق الروح أوجب القصاص.

(المسألة الثانية) قتل الرجل المرأة. وفيه خلاف:

ذهب إلى قتله بها أكثر أهل العلم وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك لهذا الحديث

وعن الحسن البصري أنه لا يُقْتَلُ الرَّجُلُ بِالْأُنْثَى وَكَأَنَّهُ يَسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى «الْأُنْثَى بِالْأُنْثَى».

وروى بأنه ثبت إلا في كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول أن الذكر يُقْتَلُ بِالْأُنْثَى، فهو أقوى من مفهوم الآية.

وذهب الهادوية إلى أن الرجل يُقَادُ بِالْمَرَاةِ وَيُوقَى وَرُشَّةُ نَصَفِ دِيَّتِهِ قَالُوا: لِنَفَاوَتِهِمَا فِي الدِّيَةِ وَلأنَّه تَعَالَى قَالَ: «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ».

وروى بأن الثأرت في الدية لا يوجب الثأوت في النفس ولذا يُقْتَلُ عَبْدٌ قِيمَتُهُ أَلْفٌ بَعْدَ قِيمَتِهِ عَشْرُونَ. وقد وقعت المساواة في القصاص؛ لأن المارة بالمساواة في الجروح أن لا يزيد المقتص على ما وقع فيه من الجرح.

(المسألة الثالثة) أن يكون القود مثل ما قيل به وإلى هذا ذهب الجمهور، وهو الذي يستفاد من قوله تعالى: «وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ» [النحل: ١٢٦]. وقوله: «فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا إَعْتَدَى عَلَيْكُمْ» [البقرة: ١٤٩] وبما أخرجه



كَانَتْ خَطَأً، وَالْ نَبِيُّ ﷺ إِنَّمَا لَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ شَيْئاً؛ لِأَنَّهُ التَزَمَ أَرْضَ جَنَابَتِهِ فَاعْطَاهُ مِنْ عَدُوِّهِ مُتَبَرِّعاً بِذَلِكَ.

وَقَدْ حَلَّهُ الْخَطَأُ عَلَى أَنَّ الْجَنَابَةَ كَانَ خُرّاً وَكَانَتْ الْجَنَابَةُ خَطَأً وَكَانَتْ عَاقِلَتُهُ فَقَرَأَ فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِمْ شَيْئاً إِنَّمَا لِفَقْرِهِمْ وَإِنَّمَا لَأَنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ الْجَنَابَةَ الْوَاقِعَةَ عَلَى الْعَبْدِ إِنْ كَانَ الْجَنَابَةُ عَلَيْهِمْ مَلُوكاً - كَمَا فِي الْبَيْهَقِيِّ (١٠٥/٨) - وَقَدْ يَكُونُ الْجَنَابَةُ غُلَاماً خُرّاً غَيْرَ بَالِغٍ وَكَانَتْ جَنَابَتُهُ عَمداً فَلَمْ يَجِدْ أَرْضَتَهَا عَلَى عَاقِلَتِهِ وَكَانَ فَقِيْرًا فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ فِي الْحَالِ أَوْ رَأَاهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ فَوَجَدَهُمْ فَقَرَأَ فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِ لِكُنُونِ جَنَابَتِهِ فِي حُكْمِ الْخَطَأِ، وَلَا عَلَيْهِمْ لِكُرْبَتِهِمْ فَقَرَأَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ انْتَهَى.

وَقَوْلُهُ: «لَمْ يَجْعَلْ أَرْضَتَهَا عَلَى عَاقِلَتِهِ» هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ عَمْدَ الصَّغِيرِ يَكُونُ فِي مَالِهِ، وَلَا تَحْمَلُهُ الْعَاقِلَةُ.

وَقَوْلُهُ «أَوْ رَأَاهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ» يَعْنِي مَعَ اخْتِمَالِ أَنَّهُ خَطَأً، وَهَذَا اتَّفَاقٌ وَمَعَ اخْتِمَالِ أَنَّهُ عَمْدٌ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْهَادَوِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَبِالْجَمْلَةِ فَلَا بُدَّ مِنْ اِحْتِمَالٍ لِلْحَدِيثِ كَمَا لَا يَخْفَى.

#### ٨- لَا يَقْتَصِرُ فِي الْجَرَاحَاتِ حَتَّى تَبْرَأَ

١١٠٣- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْنٍ فِي رُكْبَتِهِ، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: أَقْدَنِي، فَقَالَ: حَتَّى تَبْرَأَ ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَقْدَنِي، فَأَقَادَهُ، ثُمَّ جَاءَ إِلَيْهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَرَجَتْ، فَقَالَ: قَدْ نَهَيْتُكَ فَعَصَيْتَنِي، فَأَبْعَدَكَ اللَّهُ، وَبَطَلَ عَرَجُكَ ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُقْتَصَرَ مِنْ جُرْحٍ حَتَّى يَبْرَأَ صَاحِبُهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٧/٢) وَالدَّارِقُطِيُّ (٨٨/٣) وَأَعْبَلُ بِالْإِسْنَادِ.

بَنَاءً عَلَى أَنَّ شُعَيْباً لَمْ يُدْرِكْ جَدَّهُ.

وَقَدْ دُفِعَ بِأَنَّهُ ثَبَتَ لِقَاءَ شُعَيْبٍ لِجَدِّهِ. وَفِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ تَزِيدُهُ قُوَّةً.

الْبَيْهَقِيُّ (٤٣/٨) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ عَنْهُ ﷺ «مَنْ غَرَضَ غَرَضَنَا لَهُ وَمَنْ حَرَّقَ حَرَقَنَاهُ وَمَنْ غَرَّقَ غَرَقَنَاهُ» أَيَّ مَنْ اتَّخَذَهُ غَرَضاً لِلْسَّهَامِ.

وَهَذَا يُقَيَّدُ بِمَا إِذَا كَانَ السَّبَبُ الَّذِي قُتِلَ بِهِ يَجُوزُ فَعْلُهُ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَا يَجُوزُ فَعْلُهُ كَمَنْ قُتِلَ بِالسَّحْرِ، فَإِنَّهُ لَا يُقْتَلُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ. وَفِيهِ خِلَافٌ

قَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: إِذَا قَتَلَ بِاللُّوَاطِ، أَوْ بِإِيجَارِ الْخَمْرِ أَنَّهُ يَدُسُّ فِيهِ خَشَبَةً وَيُوجِرُ الْخَلَّ.

وَقِيلَ: بِسِقْطِ اغْتِيَارِ الْمَائِلَةِ.

وَذَهَبَ الْهَادَوِيُّ وَالْكَوْفِيُّونَ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ الْاِقْتِصَاصُ إِلَّا بِالسَّيْفِ وَاجْتَنَبُوا بِمَا أَخْرَجَهُ الْبِزْأَرُ كَمَا فِي «الْمَجْمَعِ» ٢٩١/٦ وَابْنُ عَدِيٍّ «الْكَامِلِ» (٢٥٤٣/٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ». إِلَّا أَنَّهُ ضَعِيفٌ.

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: طَرَفُ كُلِّهَا ضَعِيفَةٌ.

وَاجْتَنَبُوا بِالنَّهْيِ عَنِ الْمَلَةِ وَيَقُولُهُ ﷺ «إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ» [مُسْلِمٌ (١٩٥٥)].

وَاجِبٌ بِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ بِمَا ذُكِرَ.

وَفِي قَوْلِهِ «فَافَرٌ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكْفِي الْإِقْرَارُ مَرَّةً وَاحِدَةً إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ كَرَّرَ الْإِقْرَارَ.

#### ٧- إِذَا كَانَتْ الْجَنَابَةُ خَطَأً

١١٠٢- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ غُلَاماً لِأَنَاسٍ فَقَرَأَ قَطَعَ أُذُنَ غُلَامٍ لِأَنَاسٍ أَغْنِيَاءَ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ شَيْئاً».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٣٨/٤) وَالثَّلَاثَةُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ [أَبُو دَاوُدَ (٤٥٩٠)،

النَّسَائِيُّ (٢٥/٨)]. وَلَمْ يَخْرُجْهُ التِّرْمِذِيُّ.

الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا غَرَامَةٌ عَلَى الْفَقِيرِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (١٠٥/٨): إِنْ كَانَ الرَّمَادُ بِالْغَلَامِ فِيهِ الْمَمْلُوكُ فَاجْعَلْ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ جَنَابَةَ الْعَبْدِ فِي رُكْبَتِهِ، فَهُوَ يَدُلُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ جَنَابَتَهُ



وقيل: يعود إلى المقتولة وذلك أن عاقلتها قالوا: إن ميراثها لنا، فقال «لا ميراثها لزوجها ووليها».

(فقال حمل) بفتح الحاء المهملة وفتح الميم -.

(من النابغة) بالنون بعد الألف موحدة فعين معجمة، وهو زوج المرأة القاتلة.

(الهللي) يا رسول الله كيف يغرم من لا شرب، ولا أكل، ولا نطق، ولا استهل؟ الاستهلال: رفع الصوت يريد أنه لم تعلم حياته بصوت نطق، أو بكاء.

(فمثل ذلك يطل) بالنشأة النخبة - أو له - مضمومة، وتشديد اللام على أنه مضارع مجهول من: طل ومعناه يهتد ويُلنى، ولا يضمن ويروى بالموحدة وتخفيف اللام على أنه ماضٍ من البطلان.

(فقال رسول الله ﷺ إنما هذا) أي هذا القاتل (من إخوان الكهان من أجل سجيته الذي سجع. متفق عليه).

في الحديث مسائل:

(الأولى) فيه دليل على أن الجنين إذا مات بسبب الجنابة وجبت فيه الغرة مطلقاً سواء انفصل عن أمه وخرج ميتاً أو مات في بطنها.

فإنما إذا خرج حياً ثم مات، ففيه الدية كاملة ولكنه لا بُد أن يعلم أنه جنين تخرج منه يد، أو رجل وإلا فالأصل براءة الدعة وعدم وجوب الغرة. وقد فسّر الغرة في الحديث بعبد، أو وليدة وهي الأمة.

قال الشعبي: الغرة خمسمائة درهم.

وعند أبي داود (٤٥٧٨) والنسائي (٤٧/٨) من حديث بريدة «مائة شاة».

وقيل: خمس من الإبل إذ هي الأصل في الديات، وهذا في جنين الحرّة.

وأما جنين الأمة فقيل: يُخصّص بالقياس على ديتها فكما أن الواجب قيمتها في ضمانها فيكون الواجب في جنينها الأرض منسوباً إلى القيمة وقياسه على جنين الحرّة، فإن اللازم فيه

وهو دليل على أنه لا يقتض من الجراحات حتى يحصل البرء من ذلك وتؤمن السراية.

قال الشافعي: إن الانتظار مندوب بدليل تمكنه ﷺ من الاقتصاص قبل الاندمال.

وذهب الهاديون وغيرهم إلى أنه واجب؛ لأن دفع الفاسد واجب، وإذنه ﷺ بالاقتصاص كان قبل علمه ﷺ بما يؤول إليه من الفسدة.

### ٩- قتل امرأة في بطنها جنين

١١٠٤- وعن أبي هريرة قال: اقتلت امرأتان من هذيل، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها وما في بطنها، فاخصصوا إلى رسول الله ﷺ، ف قضى رسول الله ﷺ: أن دية جنينها غرة: عبد أو وليدة وقضى بديّة المرأة على عاقبتها وورثها ولدها ومن معهم، فقال حمل بن النابغة الهذلي: يا رسول الله، كيف يغرم من لا شرب، ولا أكل، ولا نطق، ولا استهل، فمثل ذلك يطل، فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهان»؛ من أجل سجيته الذي سجع.

متفق عليه [بخاري (٦٩١٠) - مسلم (١٦١٨)].

(وعن أبي هريرة قال: «اقتلت امرأتان من هذيل فرمت إحداهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فاخصصوا إلى رسول الله ﷺ ف قضى رسول الله ﷺ: أن دية جنينها غرة» بضم الغين المعجمة وتشديد الراء منون.

(عبد أو وليدة) هما بدل من «غرة» و«أو» للتقسيم.

(وقضى بديّة المرأة على عاقبتها وورثها ولدها ومن معهم) في سنن أبي داود [أبو داود (٤٥٧٧)، النسائي (٧٤/٨)] أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت ف قضى رسول الله ﷺ أن ميراثها لبنها والعقل على عصيتها.

ومثله في مسلم (١٦٨١) فضمير «ورثها» يعود إلى القاتلة



نصفُ عُشرِ الدِّيةِ فيكونُ اللازِمُ فيه نصفُ عُشرِ قيمَتِها.

(الثانية) قوله (وقضى بديّة المرأة على عاقلتها) يدلُّ على أنَّه لا يجبُ القصاصُ في مثلِ هذا، وهو من أدلّة من يُثبتُ شبهة العمد، وهو الحقُّ، فإنَّ ذلكَ القتلُ كانَ بمجرى صغير، أو عود صغير لا يقصدُ به القتلُ بحسبِ الأغلبِ فتجبُ فيه الدِّيةُ على العاقلة، ولا قصاصٌ فيه.

والحنفيةُ تجعلُهُ من أدلّة عدمِ وجوبِ القصاصِ بالمثل.

(الثالثة) في قوله (على عاقلتها) دليلٌ على أنَّها تجبُ الدِّيةُ على العاقلة؛ والعاقلة هُم العصبَةُ. وقد فسّرتُ بمنَّ عدا الولدِ وذوي الأرحام كما أخرجه البيهقي (١٠٨/٨) من حديثِ أسامة بن عُمر، فقال أبوها: إنما يعقلها بنوها فاختصموا إلى رسول الله ﷺ، فقال «الدِّيةُ على العصبَةِ وفي الجنينِ غرّة» ولهذا بوب البخاري (باب جنين المرأة، وأنَّ العقلَ على الوالدِ وعصبَةُ الوالد لا على الولد) إك الديات، باب (٢٦).

قال الشافعي: لا أعلمُ خلافاً في أنَّ العاقلةَ العصبَةُ وهُم القرابة من قبيل الأبِ وفسّرُ بالأقرب فالأقرب من عصبَةِ الذكّرِ الحرِّ المُكَلَّفِ.

وفي ذلكَ خلافاً يأتي في القسامة.

وظاهرُ الحديثِ وجوبُ الدِّيةِ على العاقلةِ وبِهِ قال الجمهورُ.

وخالف جماعةٌ في وجوبها عليهم، فقالوا: لا يعقلُ أحدٌ عن أحلبِ مُستدلّين بما عندَ أحمد (٢٢٦/٢) وأبي داود (٤٢٠٨)، و(٤٤٩٥) [[ والترمذي (٢٨١٢) والنسائي (١٨٥/٣) والحاكم (٤٢٥/٢): «أنَّ رجلاً أتى إلى النبي ﷺ، فقال لَهُ النبي ﷺ: مَنْ هَذَا؟ قال: ابني، فقال لَهُ النبي ﷺ: إنَّهُ لا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ».

وعندَ أحمد (٤٢٦/٣)، وأبي داود والترمذي (١١٦٣) من حديثِ عمرو بن الأحوص أنَّه ﷺ قال «لا يَجْنِي جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ لا يَجْنِي جَانٍ عَلَى وَلَدِهِ».

وجمع بينهما وبين وجوبِ الدِّيةِ على العاقلة بأنَّ المرادَ بِهِ الجزء الأخرى أي لا يجني عليه جنابة يُعاقبُ بِها في الآخرة

وعلى القول بأنَّ الوالدَ والولدَ ليسا من العاقلة كما قاله الخطابي، فلا إشكال ولا يتم الحديثُ دليلًا.

(الرابعة) قوله ﷺ (إنما هو من إخوان الكهّان من أجل سجيهِ الذي سجع) يُظهِرُ أنَّ قوله «من أجل سجيهِ» مُدرجٌ فهِمَةُ الراوي، ففيهِ دليلٌ على كراهةِ السجع.

قال العلماء: إنما كرهَهُ من هذا الشخصِ لوجهين.

أحدهما: أنَّه عارضَ بِهِ حُكْمَ الشرعِ ورامَ إبطالَهُ.

الثاني: أنَّه تكلّفَ في مخاطبته، وهذانِ الوجهانِ من السجع مذمومان.

وأما السجعُ الذي وردَ منه ﷺ في بعضِ الأقوات، وهو كثيرٌ في الحديثِ فليسَ من هذا؛ لأنَّهُ لا يُعارضُ حُكْمَ الشرعِ، ولا يتكلّفُهُ، فلا نهيَ عنه.

١١٠٥- وأخرجه أبو داود (٥٧٢)،

والنسائي (٤٧/٨)، من حديثِ ابنِ عباسٍ «أنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قِصَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ؟ قَالَ: فَقَامَ حَمَلُ بِنْتِ النَّابِغَةِ، فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ، فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى، فَذَكَرَهُ مُخْتَصِرًا، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٠٢١) وَالْحَاكِمُ (٥٧٥/٣).

قوله: (وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قِصَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْجَنِينِ؟ قَالَ: فَقَامَ حَمَلُ بِنْتِ النَّابِغَةِ الْمَذْكُورُ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ.

(فَقَالَ: كُنْتُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى. فَذَكَرَهُ مُخْتَصِرًا وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ).

وأخرجه أبو داود (٥٧٠)، بلفظ «أنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّاسَ عَنْ إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُعْبِرَةُ: شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِيهَا بَغْرَةً عَيْدٍ، أَوْ أَمَةٍ، فَقَالَ: ابْنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ قَالَ: فَأَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ فَشَهِدَ لَهُ، ثُمَّ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: إِمْلَاصُ الْمَرْأَةِ إِنَّمَا سُمِّيَ إِمْلَاصًا، لِأَنَّ الْمَرْأَةَ تَزْلُقُ قَبْلَ وَقْتِ الْوِلَادَةِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا زُلِقَ مِنَ الْيَدِ وَغَيْرِهَا، فَقَدْ مِلَصَ انْتَهَى.

ولا بُدَّ من أن يُعلمَ أنَّ الجنينَ قد تَخَلَّقَ وجرى فِيهِ الرُّوحُ



يُتَصَفَّ بِأَنَّهُ قَتَلَهُ الْجَانِيَةَ.

والشافعية فسروه بما ظهر فيه صورة آدمي من يده واصبع وغيرهما، فإن لم تظهر فيه الصورة ويشهد أهل الخبرة بأن ذلك أصل آدمي فحكمه كذلك إذا كانت الصورة خفية، وإن شك أهل الخبرة لم يجب فيه شيء اتفاقاً.

وفيهِ دليل على أن في الجنين غيرة ذكرأ كان أو أنثى لإطلاق الحديث.

### ١٠- القصص في السن

١١٠٦- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ الرُّبِيعَ بَنَتَ النَّضِرَ - عَمَّتُهُ - كَسَرَتْ نِثْيَةَ جَارِيَةٍ، فَطَلَبُوا إِلَيْهَا الْعَفْوَ، فَأَبَوْا، فَعَرَضُوا الْأَرْضَ، فَأَبَوْا فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَبَوْا إِلَّا الْقِصَاصَ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْقِصَاصِ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضِرِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُكْسَرُ نِثْيَةُ الرُّبِيعِ؟ لَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا تُكْسَرُ نِثْيُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ» فَرَضِيَ الْقَوْمُ فَعَفَوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنْ مِنْ عِيَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ (البخاري (٢٧٠٣)، مسلم (١٦٧٥)).

(وعن أنس رضي الله عنه أن الربيع بنت النضر المتوحدة فمشاء تحية مشددة مكسورة أخت أنس بنت النضر عمته أي عمه أنس بن مالك وهي غير الربيع بنت مموذ وقع في سنن البيهقي «بنت مموذ».

قال المصنف: إنه غلط

(«كسرت نثية جارية» أي شابة من الأنصار كما في رواية (فطلبوا) أي قرابة الربيع (إليها) أي إلى الجارية (العفو فأبوا فعرضوا الأرض فأبوا) فأبوا رسول الله ﷺ فأبوا إلا القصاص فأمر رسول الله ﷺ بالقصاص، فقال أنس بن النضر يا رسول الله أتكسر نثية الربيع؟ لا، والذي بعثك بالحق لا تكسر نثيتها، فقال رسول الله ﷺ: يا أنس كتاب الله القصاص فرضي القوم

فَعَفَوْا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: إِنْ مِنْ عِيَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ. فِيهِ مَسَائِلُ:

(الأولى) فيه دليل على وجوب الإقتصاص في السن، فإن كانت بكاملها، فهو مأخوذ من قوله تعالى: «وَالسَّنُّ بِالسَّنِّ» (الثالثة: ٤٥). وقد ثبت الإجماع على قلع السن بالسن في الصد.

وأما كسر السن، فقد دل هذا الحديث على القصاص فيه أيضاً.

قال العلماء: وذلك إذا عرفت الماتلة وامتن ذلك من دون سراية إلى غير الواجب.

قال أبو داود: قُلت لأحد - يريد ابن حنبل - كيف في السن؟ قال: يُرد أي يُرد من سن الجاني بقدر ما كسر من سن الجاني عليه.

وقال بعضهم: إن الحديث محمول على القلع، وأنه أراد بقرله كسرت: قُلت، وهو بعيد.

وأما العظم غير السن، فقد قام الإجماع على أنه لا قصاص في العظم الذي يخاف منه ذهاب النفس إذا لم تات فيه الماتلة بأن لا يوقف على قدر الذاهبي.

وقال الليث والشافعي والحنفية: لا قصاص في العظم غير السن؛ لأن دون العظم حائلاً من جلد ولحم وعصب فيتعدى معه الماتلة فلو امتكت لحكمتا بالقصاص ولكن لا نصل إلى العظم حتى ننال ما دونه مما لا يعرف قدره.

(الثانية) قوله (أتكسر نثية الربيع؟) ظاهر الاستيفهام الإنكار. وقد تؤول بأنه لم يرد به الحكم والمعارضة، وإنما أراد به أن يؤكد النبي ﷺ طلب الشفاعة منهم وأكد طلبه من النبي ﷺ بالقسم.

وقيل: بل قاله قبل أن يعلم أن القصاص ختم وظن أنه يخير بينه وبين الدية، أو العفو ويرشد إليه قوله في جوابه «يا أنس كتاب الله القصاص».

وقيل: إنه لم يرد الإنكار بل قاله توقعاً ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضا حتى يعفوا، ويقبلوا الأرض. وقد وقع الأمر على ما أراد.



وقوله: (أَوْ زَمِيًّا) بِزَيْتِهِ مصدرٌ يُرَادُّ بِهِ الْمَالَعَةُ.

وَفِي الْهَامِيهِمُ الْعَفْوُ فِي تَقْدِيرِهِ ﷺ عَلَى الْحَلْفِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْحَلْفُ فِيمَا يُظَنُّ وَقَوْعُهُ.

(الثالثة) قوله ﷺ (كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ) المشهورُ الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَيَجُوزُ النِّصْبُ فِي الْأَوَّلِ عَلَى الْمَصْدَرِ وَفَعْلُهُ مَحْذُوفٌ أَيُّ: كَتَبَ كِتَابَ اللَّهِ. وَفِي الثَّانِي عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِلْكِتَابِ أَوْ لِلْفِعْلِ الْمَقْدُرِ. وَيَحْتَمِلُ وَجُوهًا أُخَرَ.

قِيلَ: أَرَادَ بِالْكِتَابِ: الْحُكْمَ أَيْ حُكْمَ اللَّهِ الْقِصَاصُ.

وقيل: أشار إلى قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ والمائدة:

٤٥، أَوْ إِلَى ﴿فَتَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ مَا غَوَيْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: ١٢٦]، أَوْ إِلَى ﴿وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ﴾ [المائدة: ٤٥].

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ (إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ - إِلَى آخِرِهِ) تَعَجُّبٌ مِنْهُ ﷺ بِوُقُوعِ مِثْلِ هَذَا مِنْ حَلْفِ أَنْسٍ عَلَى نَفْسِي فَعِلِ الْغَيْرِ وَإِصْرَارِ الْغَيْرِ عَلَى إِقْبَاعِ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَكَانَ قَضِيَّةُ ذَلِكَ فِي الْعَادَةِ أَنْ يَحْتَجَّ فِي بَيِّنَتِهِ فَالْتَمَسَ اللَّهُ تَعَالَى الْغَيْرَ الْعَفْوُ فَبَرَّ قَسَمَ أَنْسٍ، وَإِنْ هَذَا الْإِتِّفَاقُ وَقَعَ إِكْرَامًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنْسٍ لَبِيزٍ فِي بَيِّنَتِهِ، وَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ عِبَادِ اللَّهِ الَّذِي يُعْطِيهِمُ اللَّهُ تَعَالَى أَرْبَهُمْ وَيَجِيبُ دُعَاءَهُمْ.

وَفِيهِ جَوَازُ الثَّأَنِ عَلَى مَنْ وَقَعَ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ عِنْدَ أَمَنِ الْفِتْنَةِ عَلَيْهِ.

## ١١- مَنْ لَمْ يُعْرِفْ قَاتِلَهُ

١١٠٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ فِي عِمِّيَا أَوْ زَمِيًّا بِحَجَرٍ، أَوْ سَوْطٍ، أَوْ عَصَا، فَعَقَلَهُ عَقْلُ الْخَطَا، وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ، وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٠)، وَالتَّسَانِي (٣٩/٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٣٥) بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قُتِلَ فِي عِمِّيَا) بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ وَالْيَاءِ الْمُثَنَاءِ وَالْقَصْرِ فَعِلَى مِنَ الْعَمَاءِ.

(«بِحَجَرٍ، أَوْ سَوْطٍ، أَوْ عَصَا» فَعَقَلَهُ عَقْلُ الْخَطَا وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ وَمَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَانِي وَابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ).

قَالَ فِي «النَّهَائَةِ» فِي تَفْسِيرِ اللَّفْظَيْنِ: الْمَعْنَى أَنَّ يُوجَدَ بَيْنَهُمْ قَتِيلٌ يَعْمَى أَمْرُهُ، وَلَا يَتَبَيَّنُ قَاتِلُهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ قَتِيلِ الْخَطَا تَحِبُّ فِيهِ الدِّيَّةُ.

## الْحَدِيثُ فِيهِ مَسْأَلَتَانِ

الْأُولَى أَنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يُعْرِفْ قَاتِلَهُ، فَإِنَّهَا تَحِبُّ فِيهِ الدِّيَّةُ وَتَكُونُ عَلَى الْعَاقِلَةِ. وَظَاهِرُهُ مِنْ غَيْرِ إِيْمَانٍ قِسَامَةٍ. وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ.

فَقَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ: إِنَّ كَانَ الْحَاضِرُونَ الَّذِينَ وَقَعَ بَيْنَهُمُ الْقَتْلُ مُنْحَصِرِينَ لَزِمَتِ الْقِسَامَةُ وَجَرَى فِيهَا حُكْمُهَا مِنَ الْإِيْمَانِ وَالدِّيَّةِ، وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُنْحَصِرِينَ لَزِمَتِ الدِّيَّةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: اخْتَلَفَ هَلْ تَحِبُّ الدِّيَّةُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، أَوْ لَا.

قَالَ إِسْحَاقُ بِالْوُجُوبِ وَتَوَجُّهُهُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى أَنَّهُ مُسْلِمٌ مَاتَ بِفِعْلِ قَوْمٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَوَجِبَتْ دِيَّتُهُ فِي بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.

وَفَضَّبَ الْحَسَنُ إِلَى أَنَّ دِيَّتَهُ تَحِبُّ عَلَى جَمِيعٍ مِنْ يَحْضُرُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بِفِعْلِهِمْ، فَلَا تَتَعَدَّاهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ يُهْدَرُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُوجَدِ قَاتِلُهُ بَعَيْنِهِ اسْتَحَالَ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ أَحَدٌ.

وَاللُّشَاغِي قَوْلُ: إِنَّهُ يُقَالُ لَوْلِيٍّ: ادْعُ عَلَى مَنْ شِئْتَ وَاحْلَفْ، فَإِنْ حَلَفَ اسْتَحَقَّ الدِّيَّةُ، وَإِنْ نَكَلَ حُلِفَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ عَلَى النَّفْسِ وَمُسْقَطَتِ الْمَطَالِبَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الدِّمَّ لَا يَجِبُ إِلَّا بِالطَّلَبِ.

وَإِذَا عُرِفَتْ هَذَا الْاِخْتِلَافَ وَعَدَمَ الْمُسْتَدِرِّ الْقُرْيُ فِي أَيِّ هَذِهِ الْأَقْوَالِ. وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ سَنَدَ الْحَدِيثِ قَوِيٌّ كَمَا قَالَهُ الْمَصْنُفُ عَلِمَتْ أَنَّ الْقَوْلَ بِهِ أَوَّلُ الْأَقْوَالِ.



(المسألة الثانية) في قوله «وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ» دليل على أن الذي يوجب القتل عمداً هو القود عيناً.

وفي المسألة قولان:

(الأول) أنه يجب القود عيناً وإليه ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وجماعة ويدل لهم قوله تعالى: «كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ» [البقرة: ١٧٨] وحديث «كُتِبَ اللَّهُ الْقِصَاصُ».

قالوا: وأما الدية، فلا تجب إلا إذا رضي الجاني، ولا يجبر الجاني على تسليمها.

(والثاني) للهادية واحد ومالك وغيرهم وقول للشافعي: أنه يجب بالقتل عمداً أحد أمرين القصاص، أو الدية لقوله ﷺ «مَنْ قَتَلَ لَه قَتِيلٌ، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِمَّا أَنْ يُقَدِّدَ وَإِمَّا أَنْ يُؤَدَّى». أخرجه أحمد (٢/٢٣٨) والشيخان البخاري (١١٢)، مسلم (١٣٥٥) وغيرهم.

واجب عنه بأن المراد من الحديث أن ولي المقتول مخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرّم الدية قالوا: وفي هذا التأويل جمع بين الدليلين.

قلنا: الاختصار في الآية وفي بعض الأحاديث على بعض ما يجب لا يدل على أنه لا يجب غيره مما قام الدليل على وجوبه.

ولقد أخرج أحمد (٤/٣١) وأبو داود (٤٤٩٦) عن أبي شريح الخزاعي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول «مَنْ أَصِيبَ بِدَمٍ، أَوْ خَيْلٍ - وَالْخَيْلُ: الْجَرَّاحُ - فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ يَقْتَصَّ، أَوْ يَأْخُذَ الْعَقْلَ، أَوْ يَغْفِرَ، فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ فَخَذُوا عَلَى يَدَيْهِ، فَإِنْ قَبِلَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ عَدَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ لَه النَّارُ».

١٢- إذا عاون رجل رجلاً على قتل آخر

١١٠٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتَلَهُ الْآخَرُ يُقْتَلُ الَّذِي قَتَلَ، وَيُجَبِّسُ الَّذِي أَمْسَكَ».

رواه الدارقطني موطئاً (٣/١٤٠)، وصححه ابن القطان، ورجأه ثقات إلا أن البيهقي (٥٠/٨) زجج المرسلاً.

قال الحافظ ابن كثير في الإرشاد: وهذا الإسناد على شرط مسلم.

قلت: إشارة إلى إسناد الدارقطني، فإنه رواه من حديث أبي داود الحفري عن الثوري عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ... الحديث، ثم قال الحافظ البيهقي: ما رواه غير أبي داود الحفري عن الثوري وغيره عن إسماعيل بن أمية مرسلاً، وهذا هو الصحيح.

ثم قال ابن كثير: وهو كما قال.

الحديث دليل على أنه ليس على المسيك سوى حسيه ولم يذكر قدر مذبذبه فهي راجعة إلى نظر الحاكم، وأن القود، أو الدية على القاتل وإلى هذا ذهب الهادي والحنفية والشافعية للحديث ولقوله تعالى: «فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ» [البقرة: ١٩٤].

وذهب مالك والنخعي وابن أبي ليلى إلى أنهما يقتلان جميعاً إذ هما مشتركان في قتله، فإنه لولا الإمساك ما قتل.

واجب بأن النص منع الإلحاق، فإن حكم ذلك حكم الحافر للبئر والمردى إليها، فإن الضمان على المردى دون الحافر اتفاقاً ولكن الحديث السادس عشر للأولين كما سيأتي.

١٣- قتل مسلم بمعاهد

١١٠٩- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ أَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدٍ، وَقَالَ: أَنَا أَوْلَى مَنْ وَفَى بِوَعْدِهِ».

أخرجه عبد الرزاق (١٠/١٠١) هكذا مرسلاً، ووصله الدارقطني (٣/١٣٥) بذكر ابن عمر، وإشاد الموصول وإبه.

(وعن عبد الرحمن بن البيلماني) بفتح الموحدة وسكون المشاة التحية وفتح اللام ضمة جماعة، فلا يخرج بما انفرد به إذا وصل، فكيف إذا أرسل؟ فكيف إذا خالف؟

وفيه إبراهيم بن محمد بن أبي ليلى ضعيف.

أن «النبي ﷺ قتل مسلماً بمعاهد، وقال: أنا أولى من وفى بوعده». أخرجه عبد الرزاق هكذا مرسلاً ووصله الدارقطني بذكر



ابن عمر فيه وإسناد الموصول (وا). تقدم الكلام في الحديث قريباً.

### ١٤- قتل المشركين في القتل

١١١٠- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قُتِلَ غُلامٌ غيلةً، فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ اشْتَرَكْتَ فِيهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ بِهِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٩٦).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قُتِلَ غُلامٌ غيلةً) بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الشَّوَةِ التَّخْفِيَةِ أَيْ سَرّاً (فَقَالَ عُمَرُ) بِكَسْرِ لَوْ اشْتَرَكْتَ فِيهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ بِهِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٩٩/٥) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عُمَرَ قَتَلَ سَبْعَةً مِنْ أَهْلِ صَنْعَاءَ بِرَجُلٍ.

وَأَخْرَجَهُ فِي «الْمَوْطِئِ» (ص ٥٤٣) بِسَنَدٍ آخَرَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ «أَنَّ عُمَرَ قَتَلَ خَمْسَةً أَوْ سِتَّةَ رَجُلٍ قَتَلُوهُ غِيلَةً. وَقَالَ: لَوْ غَالَا عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ بِهِ جَمِيعاً.

وللحديث قصة أَخْرَجَهَا الطَّحَاوِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤١/٨) عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ أَنَّ الْمَغِيرَةَ بْنَ حَكِيمٍ الصَّنَعَانِيَّ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ «أَنَّ امْرَأَةً بِصَنْعَاءَ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَتَرَكَ فِي حَجَرِهَا ابْنًا لَهُ مِنْ غَيْرِهَا غُلَامًا يُقَالُ لَهُ أَصِيلٌ فَأَتَتْهُ الْمَرْأَةُ بَعْدَ زَوْجِهَا خَلِيلًا، فَقَالَتْ لَهُ: إِنَّ هَذَا الْغُلَامَ يَفْضَحُنَا فَأَتَيْتُهُ فَاثْنَيْتَ مِنْهُ فطَاوَعَهَا فَاجْتَمَعَ عَلَى قَتْلِ الْغُلَامِ الرَّجُلُ وَرَجُلٌ آخَرُ وَالْمَرْأَةُ وَخَادِمُهَا فَقَتَلُوهُ ثُمَّ قَطَعُوهُ أَعْضَاءَ وَجَعَلُوهُ فِي عِيَّةٍ وَطَرَحُوهُ فِي رَكِيَّةٍ فِي نَاحِيَةِ الْقَرْيَةِ لَيْسَ فِيهَا مَاءٌ... وَذَكَرَ الْقِصَّةَ. وَفِيهَا: فَأَخَذَ خَلِيلُهَا فَاغْتَرَفَ ثُمَّ اغْتَرَفَ الْبَاقُونَ فَكَتَبَ بِعُلَى - وَهُوَ يَوْمُئِذٍ أَمِيرٌ - بِشَائِهِمْ إِلَى عُمَرَ ﷺ فَكَتَبَ عُمَرُ بِقَتْلِهِمْ جَمِيعاً. وَقَالَ: وَاللَّهِ لَوْ أَنَّ أَهْلَ صَنْعَاءَ اشْتَرَكُوا فِي قَتْلِهِ لَقَتَلْتَهُمْ أَجْمَعِينَ.

وفي هذا دليلٌ أَنَّ رَأْيَ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ تَقْتُلُ الْجَمَاعَةُ بِالوَاحِدِ. وَظَاهِرُهُ وَلَوْ لَمْ يُبَاشِرْهُ كُلُّ وَاحِدٍ وَلِذَا قُلْنَا: إِنَّ فِيهِ دَلِيلًا لِقَوْلِ مَالِكٍ وَالتَّخْفِيِّ؛ وَقَوْلِ عُمَرَ: «لَوْ تَمَالَأَ» أَيْ تَوَافَقَ دَلِيلٌ عَلَى ذَلِكَ.

وفي قتل الجماعة بالواحد مذاهب:

(الأول) هذا وإليه ذهب جماهير فقهاء الأمصار، وهو مروي عن علي ﷺ وغيره. وقد أخرج البخاري (١) في الدليات، باب (٢١) «عن علي ﷺ فِي رَجُلَيْنِ شَهَذَا عَلَى رَجُلٍ بِالسَّرْفَةِ فَقَطَعَهُ عَلَيْهِ ﷺ ثُمَّ أَتِيَاهُ بَآخَرَ، فَقَالَا: هَذَا الَّذِي سَرَقَ وَأَخْطَأَنَا عَلَى الْأَوَّلِ فَلَمْ يُجْزِ شَهَادَتُهُمَا عَلَى الْآخِرِ وَأَغْرَمَتْهُمَا دِيَّةُ الْأَوَّلِ. وَقَالَ: لَوْ أَعْلَمْتُ أَنَّكُمْ تَعْمَدُنَا لَقَطَعْتُكُمْ»، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْقَصَاصِ فِي النَّفْسِ وَالْأَطْرَافِ.

(والثاني) للنَّاصِرِ وَالتَّشَافِعِيِّ وَجَمَاعَةٌ وَرَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَخْتَارُ الْوَرِثَةَ وَاحِدًا مِنَ الْجَمَاعَةِ.

وفي رواية عن مَالِكٍ يُقْرَعُ بَيْنَهُمْ فَمَنْ خَرَجَتْ عَلَيْهِ الْقَرْعَةُ قُتِلَ وَيُلْزَمُ الْبَاقُونَ الْحَصَّةَ مِنَ الدِّيَةِ وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْكَفَاءَةَ مُعْتَبَرَةٌ، وَلَا تَقْتُلُ الْجَمَاعَةُ بِالوَاحِدِ كَمَا لَا يَقْتُلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ.

وَاجِبٌ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتُلُوا لَصِفَةٍ زَائِدَةٍ فِي الْمَقْتُولِ؛ بَلْ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَاتِلٌ.

(والثالث): لِرَبِيعَةَ وَدَاوُدَ أَنَّهُ لَا قَصَاصَ عَلَى الْجَمَاعَةِ بِلِ الدِّيَةِ رِعَايَةً لِلْمَمَالَةِ، وَلَا وَجْهَ لِتَخْصِصِ بَعْضِهِمْ.

فهذه أقوال العلماء في المسألة والظاهر قول داود؛ لأنه تعالى أوجب القصاص، وهو المائلة. وقد اتفقت هنا ثم موجب القصاص هو الجناية التي تزهق الروح بها، فإن زهقت بمجموع فعليه فكُل فرد ليس بقاتِل فكيف يقتل عند الجمهور، وإنما يصح على قول النخعي.

وإن كان كُل واحد قَاتِلًا بانفرادِهِ لَزِمَ تَوَارُدُ الْمُؤْتَرَاتِ عَلَى اثَرِ وَاحِدٍ وَالْجُمْهُورُ يَمْنَعُونَهُ عَلَى أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ أَنَّهُ مَاتَ بِفَعْلِهِمْ جَمِيعاً، أَوْ بِفَعْلِ بَعْضِهِمْ، فَلِأَن فَرْضَ مَعْرِفَتِنَا بِأَنَّ كُلَّ جَنَائَةٍ قَاتِلَةٌ بِانْفِرَادِهَا لَمْ يُلْزَمُ أَنَّهُ مَاتَ بِكُلِّ مَنْهَا، فَلَا عِبْرَةَ بِالْأَسْبَحِ كَمَا قِيلَ.

وَأَمَّا حُكْمُ عُمَرَ ﷺ ففَعْلٌ صَحَابِيٌّ لَا يَقُومُ بِهِ الْحُجَّةُ وَدَعْوَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ غَيْرُ مُقْبُولٍ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ قَتْلُ الْجَمَاعَةِ بِالوَاحِدِ، فَإِنَّهُ تَلْزِمُهُمْ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهَا عَوْضٌ عَنْ دَمِ الْمَقْتُولِ.

وقيل: تَلْزَمُ كُلُّ وَاحِدٍ وَنُسِبَ قَاتِلُهُ إِلَى خِلَافِ الْإِجْمَاعِ هَذَا



بعدُ، وَهَذَا مِنْعَبُ الشَّافِعِيِّ وَإِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ. وَتَقَدَّمَ الْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ مُوجِبَةَ الْقَوْدِ عَيْنًا وَلَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ إِلَى الدِّيَّةِ إِلَّا بِرِضَا الْجَانِي وَتَقَدَّمَ الْمُخْتَارُ.

مَا قَرَّرْنَاهُ هُنَا ثُمَّ قَوِيَ لَنَا قَتْلُ الْجَمَاعَةِ بِالوَاحِدِ وَحَرَرْنَا دَلِيلَهُ فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ». وَفِي ذَيْلِنَا عَلَى «الْأَبْحَاثِ الْمُسْتَدَقَّةِ».

## ١٥- التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالْقَتْلِ

### ٢- بَابُ الدِّيَّاتِ

بِتَخْفِيفِ الْمُنَاوَةِ التَّخْيِيَّةِ جَمْعُ دِيَّةٍ كَعَدَاتٍ جَمْعُ عِدَةٍ.

أَصْلُ دِيَّةٍ: بِوَدِيَّةٍ يَكْسِرُ الْوَاوَ مُصَدِّرٌ وَذِي الْقَتِيلِ يَدِيهِ إِذَا أُعْطِيَ وَلِيَّهُ دِيَّتَهُ حَذَفَتْ فَأُذِيَ الْكَلِمَةُ وَعُضُوضُ عَنْهَا تَأَهُ الثَّانِي كَمَا فِي عِدَةٍ وَهِيَ اسْمٌ لِأَعْمَ مَا فِيهِ الْقِصَاصُ وَمَا لَا قِصَاصَ فِيهِ.

١١١١- وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ الْخَزَاعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا بِالْعَقْلِ أَوْ يَقْتُلُوا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٠٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٥/٥).

وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٦٨٨٠)، مسلم (١٣٥٥)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ.

(وَعَنْ أَبِي شَرِيحٍ) بِضَمِّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمُنَاوَةِ التَّخْيِيَّةِ فَحَاءُ مُهْمَلَةً.

(الْخَزَاعِيُّ) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَوَايَ بَعْدَ الْأَلْفِ عَيْنٌ مُهْمَلَةً وَاسْمُهُ عِمْرُو بْنُ خُوَيْلِدٍ وَقِيلَ: غَيْرُهُ.

(قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) «فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ مَقَاتِلِي هَذِهِ فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ» بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَرَاءُ تَنْبِيْءٌ خَيْرَةٌ بَيْنَهُمَا يَقُولُهُ «إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا بِالْعَقْلِ» أَوْ يَقْتُلُوا. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمَعْنَاهُ.

أَصْلُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ ﷺ فِي إِثْنَاءِ كَلَامِهِ: «ثُمَّ إِنَّكُمْ مَعْتَرِضُونَ خَزَاعَةً قَتَلْتُمْ هَذَا الرَّجُلَ مِنْ هَذِهِ، وَإِنِّي عَاقِلُهُ فَمَنْ قُتِلَ لَهُ - الْحَدِيثُ وَتَقَدَّمَ حَدِيثُ أَبِي شَرِيحٍ فِيهِ التَّخْيِيرُ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ، وَلَا مُنَافَاةَ.

قَالَ فِي الْهَدْيِ النَّبَوِيِّ: إِنَّ الْوَاجِبَ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ إِمَّا الْقِصَاصُ، أَوْ الدِّيَّةُ وَالْخِيَرَةُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْوَلِيِّ بَيْنَ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ: الْعَفْوُ جَنَانًا أَوْ الْعَفْوُ إِلَى الدِّيَّةِ، أَوْ الْقِصَاصُ، وَلَا خِلَافَ فِي تَخْيِيرِهِ بَيْنَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ: الْمَصَالِحَةُ إِلَى أَكْثَرِ مِنَ الدِّيَّةِ. وَفِي وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَشْهُرُهُمَا مَذْهَبًا أَيْ لِلْحَنَابِلَةِ جَوَازُهُ.

وَالثَّانِي: لَيْسَ لَهُ الْعَفْوُ عَلَى مَالٍ إِلَّا الدِّيَّةُ، أَوْ دُونَهَا، وَهَذَا أَرْجَحُ دَلِيلًا، فَإِنْ اخْتَارَ الدِّيَّةَ سَقَطَ الْقَوْدُ وَلَمْ يَمْلِكْ طَلِبُهُ

### ١- ذِكْرُ الدِّيَّاتِ عَلَى الْعَمَمِ

١١١٢- عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَنَّ «النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ أَنَّ مَنْ اغْتَبَطَ مُؤْمِنًا قَتَلًا عَنْ بَيْنَتِهِ، فَإِنَّهُ قَوْدٌ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْلِيَاءُ الْمَقْتُولِ، وَإِنْ فِي النَّفْسِ الدِّيَّةُ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أَوْعِبَ جَدْعُهُ الدِّيَّةُ. وَفِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ. وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ. وَفِي الشِّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ. وَفِي الذِّكْرِ الدِّيَّةُ. وَفِي الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَّةُ. وَفِي الصُّلْبِ الدِّيَّةُ. وَفِي الرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيَّةِ. وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ. وَفِي الْجَائِفَةِ ثُلُثُ الدِّيَّةِ. وَفِي الْمُتَقَلِّةِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي كُلِّ أَصْبَعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرَ مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي السِّنِّ خَمْسَ مِنَ الْإِبِلِ. وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسَ مِنَ الْإِبِلِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ يَقْتُلُ بِالْمَرْأَةِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفٌ دِينَارٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «الْمَرْاسِيلِ» (٩٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٥٨/٨) وَابْنُ خَرِزْمَةِ (٢٢٦٩) وَابْنُ الْجَزَوِيِّ (٧٨٤) وَابْنُ جِبَالٍ (٦٥٥٩) وَأَخَذُوا وَخَفَّفُوا فِي صَحِيحِهِ.



(عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) بالحاء المَهْمَلَة مفتوحة وسكون الزاي، وهو تابعي ولي القضاء في المدينة لعمر بن عبد العزيز اسمه كُتِبَتْ.

(عن أبيه عن جدّه) عمرو بن حزم (أن النبي ﷺ كَتَبَ إلى أهل اليمن فذكر الحديث) أوّلُهُ «مَنْ مُحْمَدُ النَّبِيِّ إلى شُرَحِيلَ بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال قيل: ذي رعين أَمَا بعدُ» إلى آخر ما هُنا.

(وليه أن من اغتبط) بالعين المَهْمَلَة بعددًا مُثَنًّا فوقية ثُمَّ مُوحدة آخرها طاء مَهْمَلَة أي مَنْ قَتَلَ قِتِيلًا بلا جنائية منه، ولا جريرة تُوجب قتلَهُ.

(مؤننا قتلًا عن يمينه، فإنه قودٌ إلا أن يرضى أولياءه المقتول) فيه دليل على أنهم مخبرون كما قرئناه.

(وإن في النفس الدية مائة من الإبل) بدل من الدية.

(وفي الأنفو إذا أوعب) بضم المَهْمَلَة وسكون الواو وكسر العين المَهْمَلَة فموحدة.

(جدعه) أي قطع جميعه.

(الدية، وفي اللسان الدية) إذا قطع من أصله، أو ما يمنع منه الكلام (ولي الذكر الدية وفي الشفتين الدية). إذا قطع من أصله.

(وفي التبتين الدية. وفي العينين الدية. وفي الرجل الواحدة نصف الدية) إذا قطعت من مفصل الساق.

(وفي المامومة) هي الجنابة التي بلغت أم الرأس وهي الدماغ أو الجلبة الرقيقة عليها.

(ثلث الدية. وفي الجائفة) قال في القاموس: هي الطعنة تبلغ الجوف ومثله في غيره.

(ثلث الدية. وفي المنقلة) اسم فاعل من نقل مُشَلَّد القاف وهي التي تخرج منها صغار العظام وتنتقل من أماكنها وقيل: التي تنقل العظم أي تكسره.

(خمس عشرة من الإبل) وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشر من الإبل. وفي السن خمس من الإبل. وفي

المَوْضِيقَة اسم فاعل من أوضَحَ وهي التي توضح العظم وتكشفه

(خمس من الإبل، الرجل يقتل بالمرأة، وعلى أهل الذهب ألف دينار). أخرجه أبو داود في المراسيل والنسائي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وأحمد واختلفوا في صحته.

قال أبو داود في المراسيل: قد أَسَدَ هذا، ولا يصح والذي قال: إن في إسناده سليمان بن داود وهم إنما هو ابن أرقم.

وقال أبو زرعة: عرضته على أحمد، فقال: سليمان بن داود هذا ليس بشيء.

وقال ابن حبان: سليمان بن داود اليماني ضعيف وسليمان بن داود الخولاني ثقة وكلاهما يرويان عن الزهري والذي روى حديث الصدقات هو الخولاني فمن ضعفه إنما ظن أن الراوي هو اليماني.

وقال الشافعي: لم ينقلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله ﷺ.

قال ابن عبد البر: هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تخفي شهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه المتواتر يلقي الناس إياه بالقبول والمعرفة.

قال العقيلي: حديث ثابت عفوًا إلا أنا نرى أنه كتاب غير مسموع عن فوق الزهري.

وقال يعقوب بن سفيان: لا أعلم في الكتب المنقولة كتابًا أصح من كتاب عمرو بن حزم، فإن الصحابة والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم.

قال ابن شهاب: قرأت في كتاب رسول الله ﷺ لعمر بن حزم حين بعثه إلى نجران وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم وصححه الحاكم وابن حبان والبيهقي، وقال أحمد: أرجو أن يكون صحيحًا.

وقال الحافظ بن كثير في «الإرشاد» بعد نقله كلام أئمة الحديث فيه ما لفظه: قلت: وعلى كل تقدير، فهذا الكتاب متداول بين أئمة الإسلام قديمًا وحديثًا يعتمدون عليه ويفزعون في مهمات هذا الباب إليه. ثم ذكر كلام يعقوب بن سفيان.



وإذا عرفت كلام العلماء هذا عرفت أنه معمول به، وأنه أولى من الرأي المحض. وقد اشتمل على مسائل فقهية:

(الأولى) فيمن قتل مؤمناً غيباً أي بلا جناية منه، ولا جريمة توجب قتله كما قدمناه.

وقال الخطابي: اعتبط بقتله أي قتله ظلماً لا عن قصاص. وقد روي «الاعتياط» بالغين المعجمة كما يفيد تفسيره في سنن أبي داود، فإنه قال: إنه سئل يحيى بن يحيى الغساني عن الاعتياط، فقال: القاتل الذي يقتل في الفتنة فيرى أنه في هدى لا يستغفر الله تعالى منه.

فهذا يدل أنه من الغبطة: الفرح والسرور وحسن الحال، فإذا كان المقتول مؤمناً وفرح بقتله، فإنه داخل في هذا الوعيد.

وذلك على أنه يجب القود إلا أن يرضى أولياء المقتول، فإنهم مخيروا بينه وبين الدية كما سلف.

(المسألة الثانية) أنه دل على أن قدر (الدية مائة من الإبل).

وفيه دليل أيضاً على أن الإبل هي الواجبة، وأن سائر الأصناف ليست بتقدير شرعي بل هي مصلحة وإلى هذا ذهب القاسم والشافعي.

وأما أسانها فسيأتي في حديث بعد هذا بيانها إلا أن قوله في الحديث «وعلى أهل اللّغيب ألف دينار» ظاهره أنه أصل أيضاً على أهل اللّغيب، والإبل أصل على أهل الإبل. ويحتمل أن ذلك مع عدم الإبل، وأن قيمة المائة منها ألف دينار في ذلك العصر ويدل لهذا ما أخرجه أبو داود (٤٥٦٤) والنسائي (٤٧/٨) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم دية الخطي على أهل القرى أربعين ديناراً، أو عدلها من الورق ويقومها على أثمان الإبل إذا غلت رقع من قيمتها، وإذا هاجت ورخصت نقص من قيمتها. وتلفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين أربعين ديناراً إلى ثمانين ديناراً وعدلها من الورق ثمانين ألف درهم.

قال: وقضى على أهل البقر مائتي بقره ومن كان دية عقله في الشاة بألفي شاة».

وأخرج أبو داود (٤٥٤٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن رجلاً من بني عدي قتل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفاً».

ومثله عند الشافعي (الأم: ١١٣/٦ مرسلاً) وعند الترمذي (١٣٨٨) وصرح بأنها اثنا عشر ألف درهم.

وعند أهل العراق أنها من الورق عشرة آلاف درهم.

ومثله عن عمر (الأم: ١١٣/٦) وذلك بتقويم الدينار بعشرة دراهم وانفقوا على تقويم المثل بها في الزكاة.

وأخرج أبو داود (٤٥٤٣) عن عطاء أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «قضى في الدية على أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل البقر مائتي بقره وعلى أهل الشاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة وعلى أهل القمح شيئاً لم يحفظه محمد بن إسحاق».

وهذا يدل على تسهيل الأمر، وأنه ليس يجب على من لزمته الدية إلا من النوع الذي يجده ويتأد التعامل به في ناحيته وللعلماء هنا أقوال مختلفة وما دلّت عليه الأحاديث أولى بالاتباع، وهذا.

التقديرات الشرعية كما عرفت. وقد استبدل الناس عرفاً في الديات، وهو تقديرها بسبعمائة قرش، ثم إنهم يجمعون عروضا يقطع فيها بزيادة كثيرة في اثباتها فتكون الدية حقيقة نصف الدية الشرعية، ولا عرف لهذا وجهاً شرعياً، فإنه أمر صار مانوساً ومن له الدية لا يعذر عن قبول ذلك حتى إنه صار من الأمثال قطع دية إذا قطع شيء بمن لا يبلغه.

(المسألة الثالثة) قوله «وفي الأنف إذا أوعب جدعته أي استوصل، وهو أن يقطع من العظم المنحدر من مجمع الحاجبين، فإن فيه الدية، وهذا حكم مجمع عليه.

واعلم أن الأنف مركب من أربعة أشياء: من قصبه ومارن وأرنبة وروثة فالقصبه هي العظم المنحدر من مجمع الحاجبين والمارن هو الغضروف الذي يجمع المنخرين. والروثة بالراء وبالثلثة طرف الأنف.

وفي القاموس: المارن: الأنف، أو طرفه، أو ما لا منه.



وَاخْتَلَفَ إِذَا جُئِيَ عَلَى أَحَدٍ هَذِهِ.

فَقِيلَ: تَلَزَمَ حُكُومَةُ عِنْدَ الْهَادِي.

وَذَهَبَ النَّاصِرُ وَالْفَقَّاهُ إِلَى أَنَّ فِي الْمَارِنِ دِيَّةً لِمَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ (الْأَم: ١٢٧/٦) عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: عِنْدَنَا فِي كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «فِي الْأَنْفِ إِذَا قُطِعَ مَارِنُهُ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ» قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَهَذَا أَبْيَنُ مِنْ حَدِيثِ آلِ حِزْمٍ.

وَفِي الرُّوْتَةِ نَصْفُ الدِّيَّةِ لِمَا أَخْرَجَهُ الْيَهْقِي (٨٨/٨) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: «قَضَى النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قُطِعَتْ ثُدُوءُ الْأَنْفِ بِنَصْفِ الْعَقْلِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ عَذْلُهَا مِنَ الذَّهَبِ، أَوْ الْوَرَقِ».

قَالَ فِي النَّهَائِيَّةِ: الثُّدُوءُ هُنَا رُوْتَةُ الْأَنْفِ وَهِيَ طَرَفُهَا وَمَقْدَمُهَا.

(الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ) قَوْلُهُ (وَلْيُؤْتَى الدِّيَّةُ) أَيُّ إِذَا قُطِعَ مِنْ أَصْلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ، وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَكَذَا إِذَا قُطِعَ مِنْهُ مَا يَمْنَعُ الْكَلَامَ.

وَأَمَّا إِذَا قُطِعَ مَا يُطْلَقُ بَعْضُ الْحُرُوفِ فَحَصَّتُهُ مُعْتَبَرَةٌ بَعْدَ الْحُرُوفِ.

وَقِيلَ: بِحُرُوفِ اللَّسَانِ فَقَطْ وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ عَشَرَ حَرْفًا لَا حُرُوفَ الْحَلْقِ وَهِيَ سِتَّةٌ، وَلَا حُرُوفَ الثَّقَفِ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ وَالْأَوَّلُ أَوَّلُ بَابِ النُّطْقِ لَا يَتَأْتَى إِلَّا بِاللَّسَانِ.

(الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ) قَوْلُهُ (وَلْيُؤْتَى الشَّقِيقَتَيْنِ الدِّيَّةُ) وَاحِدَتُهُمَا شَفَّةٌ بَفَتْحِ الشَّيْنِ وَتُكْسَرُ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَحَدُّ الشَّقِيقَتَيْنِ مَنْ تَحْتَهُ الْمُنْخَرَيْنِ إِلَى مُتَهَمِي الشَّدَقَيْنِ فِي عَرْضِ الْوَجْهِ.

وَفِي طَوِيلِهِ مِنْ أَعْلَى الذَّقَنِ إِلَى أَسْفَلِ الْخَدَّيْنِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَاخْتَلَفَ إِذَا قُطِعَ إِحْدَاهُمَا:

فَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ نَصْفَ الدِّيَّةِ عَلَى السَّوَاءِ وَرَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ أَنَّ فِي الْعُلْيَا ثَلَاثًا. وَفِي السُّفْلَى ثَلَاثِينَ إِذْ مَنَافِعُهَا أَكْثَرُ لِحَفَظِهَا لِلطَّعَامِ وَالشَّرَابِ.

(السَّادِسَةُ) قَوْلُهُ (وَلْيُؤْتَى الدَّكَرِ الدِّيَّةُ) هَذَا إِذَا قُطِعَ مِنْ أَصْلِهِ،

وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، فَإِنْ قُطِعَ الْحَشْفَةُ، فَفِيهَا الدِّيَّةُ عِنْدَ مَالِكٍ وَبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ وَاخْتَارَهُ الْمَهْدِيُّ كَمَذْهَبِ الْهَادِيَّةِ.

وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَيْنِ وَغَيْرِهِ وَالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ.

وَعِنْدَ الْأَكْثَرِ أَنَّ فِي ذِكْرِ الْخَصِيِّ وَالْعَيْنِ حُكُومَةً.

(السَّابِعَةُ) قَوْلُهُ (وَلْيُؤْتَى الْبَيْضَتَيْنِ الدِّيَّةُ)، وَهُوَ حُكْمٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ. وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ نَصْفُ الدِّيَّةِ.

وَفِي الْبَحْرِ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ فِي الْبَيْضَةِ الْيَسْرَى ثَلَاثِي الدِّيَّةِ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَكُونُ مِنْهَا فِي الْيَمْنَى ثُلُثُ الدِّيَّةِ.

(الثَّامِنَةُ) أَنَّ فِي الصُّلْبِ الدِّيَّةَ، وَهُوَ إِجْمَاعُ وَالصُّلْبُ بِالضَّمِّ وَالتَّحْرِيكِ عَظْمٌ مِنْ لَدُنِ الْكَاهِلِ إِلَى الْعَجَبِ بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْجِيمِ أَصْلُ الذَّنْبِ كَالصَّالِبَةِ قَالَ تَعَالَى: «يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ» (الطَّارِق: ٧)، فَإِنْ ذَهَبَ الْمَنِيُّ مَعَ الْكُسْرِ فِدَتَانِ.

(التَّاسِعَةُ) إِذَاذَ أَنَّ (فِي الْعَيْنَيْنِ الدِّيَّةُ)، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَفِي إِحْدَاهُمَا نَصْفُ الدِّيَّةِ، وَهَذَا فِي الْعَيْنِ الصَّحِيحَةِ.

وَاخْتَلَفَ فِي الْأَعْوَرِ إِذَا ذَهَبَتْ عَيْنُهُ بِالْجَانِيَةِ.

فَلَذَهَبَ الْهَادِي وَالْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ فِيهَا نَصْفُ الدِّيَّةِ إِذْ لَمْ يُفْصَلِ الدَّلِيلُ، وَهُوَ هَذَا الْحَدِيثُ وَقِيَاسًا عَلَى مَنْ لَهُ يَدٌ وَاحِدَةٌ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا نَصْفُ الدِّيَّةِ، وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ.

وَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَالِكٌ وَاحِدًا إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا دِيَّةٌ كَامِلَةٌ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْعَيْنَيْنِ.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا جُئِيَ عَلَى عَيْنٍ وَاحِدَةٍ.

فَالْجُمْهُورُ عَلَى ثُبُوتِ الْقَوْدِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ» (الْمَائِدَةُ: ٤٥).

وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا قَوْدَ فِيهَا.

(الْعَاشِرَةُ) قَوْلُهُ (وَلْيُؤْتَى الرَّجُلِ الرَّاحِدَةِ نَصْفُ الدِّيَّةِ) وَحَدُّ الرَّجُلِ الَّذِي تَحِبُّ فِيهَا الدِّيَّةُ مِنْ مَفْصَلِ السَّاقِ، فَإِنْ قُطِعَ مِنْ الرُّكْبَةِ لَزِمَ الدِّيَّةُ وَحُكُومَةُ فِي الرَّأْدِ.



وفي حديث عمرو بن شعيب مرفوعاً بلفظ «وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٠٧/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٦٢). وَقَدْ كَانَ لِعَمْرٍو فِي ذَلِكَ رَأْيٌ آخَرٌ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْحَدِيثِ لِمَا رَوَى لَهُ.

(الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ) أَنَّهُ يَجِبُ (فِي كُلِّ سَنٍ حَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ) وَعَلَيْهِ الْجَمْعُ. وَإِلَيْهِ خِلَافٌ لَيْسَ لَهُ دَلِيلٌ يُقَاوِمُ الْحَدِيثَ.

(الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ) أَنَّهُ يَلْزَمُ (فِي الْمَوْضِعَةِ حَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ) وَإِلَيْهِ ذَعَبُ الْهَادِيَّةِ وَالْفَرِيقَانِ. وَفِيهِ خِلَافٌ لَيْسَ لَهُ مَا يُقَاوِمُ النَّصَّ.

(فَاتِنَةٌ) رَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٨٢/٨) عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ فِي الْهَامِشَةِ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ وَحَكَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَبْدِ مَنْ أَمَلِ الْعِلْمِ.

وروى عبد الله بن أحمد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في رجل ضرب فذعَبَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ وَعَقْلُهُ وَنِكَاحُهُ بَارِعَ دِيَاتٍ. رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ (سأله (٤١٧)).

وروى النسائي (٥٥/٨) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْعَيْنِ الْعَوْرَاءِ السَّادَّةِ لِمَكَانِهَا إِذَا طُمِئِتْ بِلُثِّ دِيَّتِهَا. وَفِي الْيَدِ الشَّلَاءِ إِذَا قُطِيعَتْ بِلُثِّ دِيَّتِهَا. وَفِي السِّنِّ السُّودَاءِ إِذَا نَزَعَتْ بِلُثِّ دِيَّتِهَا» ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «الْإِرْشَادِ».

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَإِنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمِرَاةِ) فَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ.

## ٢- دِيَّةُ الْخَطَا

١١١٣- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دِيَّةُ الْخَطَاِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ حِقَّةً، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ بَنِي لَبُونٍ».

أَخْرَجَهُ الدَّرَقُطَنِيُّ (١٧٢/٣).

وَأَخْرَجَهُ الْأَتْقَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٥)، التِّرْمِذِيُّ (١٣٨٦)، السَّهْلِيُّ (٤٣/٨)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٣١)) بِلَفْظٍ «وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ» بِذَلِكَ «لَبُونٍ». وَإِسْنَادُ الْأَوَّلِ الْقَوِيُّ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ (٣٤٦/٥) مِنْ وَجْهِ آخَرٍ مَوْقُوفًا، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ ذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ (٨٥/٨) عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَرَأَ فِي كِتَابِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ «وَفِي الْأَذْنِ خَمْسُونَ مِنَ الْإِبِلِ» قَالَ: وَرَوَيْنَا عَنْ عَمْرٍو وَعَلَيْهِ أَنَّهُمَا قَضِيَا بِذَلِكَ.

وروى الْبَيْهَقِيُّ (٨٥/٨) مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ «أَنَّهُ قَالَ: وَفِي السَّمْعِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ وَفِي الْعَقْلِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ». وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِسْنَادُهُ لَيْسَ بِقَوِيٍّ.

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: لِأَنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ رَشِيدِ بْنِ سَعْدٍ الْمَصْرِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قَالَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ: مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ فِي الْعَقْلِ إِذَا ذَعَبَ الدِّيَّةُ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٨٦/٨).

(الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ) أَنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ فِي (الْمَامُومَةِ وَالْجَانِفَةِ) وَتَقَدَّمَ تَفْسِيرُهُمَا فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ ثَلَاثَ الدِّيَّةِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا أَعْلَمُ خِلَافًا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ «فِي الْجَانِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ» ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ.

وَقَالَ فِي «نَهَايَةِ الْمُجْتَهِدِ» (٣٤٣/٤): اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْجَانِفَةَ مِنْ جِرَاحِ الْجَسَدِ لَا مِنْ جِرَاحِ الرَّأْسِ، وَأَنَّهُ لَا يُقَادُ مِنْهَا، وَأَنَّ فِيهَا ثَلَاثَ الدِّيَّةِ، وَأَنَّهَا جَانِفَةٌ مَتَى وَقَعَتْ فِي الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْضَاءِ فَفَضَلَتْ إِلَى تَجْوِيفِهِ.

فَحَكَى مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ فِي كُلِّ جِرَاحَةٍ نَافَذَةً إِلَى تَجْوِيفِ عَضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ أَيْ عَضْوٍ كَانَ ثَلَاثَ دِيَّةٍ ذَلِكَ الْعَضْوِ وَاجْتَارَهُ مَالِكٌ.

وَأَمَّا سَعِيدٌ، فَإِنَّهُ قَاسَ ذَلِكَ عَلَى الْجَانِفَةِ عَلَى غَيْرِ مَا رَوَى عَنْ عَمْرٍو ﷺ فِي مُوضَعَةِ الْجَسَدِ.

(الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ) (فِي الْمَقْلَعَةِ حَمْسٌ عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ) وَتَقَدَّمَ تَفْسِيرُهَا.

(الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ) أَفَادَ أَنَّ (فِي كُلِّ أَصْبَعٍ عَشْرًا مِنَ الْإِبِلِ) سِوَاءَ كَانَتْ مِنَ الْيَدَيْنِ أَوْ الرِّجْلَيْنِ، لِإِنَّ لَهَا عَشْرًا، وَهُوَ رَأْيُ الْجَمْعُ.



الْمَرْفُوعِ.

شُعَيْبٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ «الدِّيَةُ ثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَثَلَاثُونَ حَقَّةً وَأَرْبَعُونَ خِلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا». وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ هَذِهِ الْأَسْنَانِ فِي الرُّكَاتِ.

### ٣ - أَعْتَى النَّاسُ ثَلَاثَةً

١١١٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَعْتَى النَّاسُ عَلَى اللَّهِ ثَلَاثَةً: مَنْ قَتَلَ فِي حَرَمِ اللَّهِ، أَوْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، أَوْ قَتَلَ لِدَخْلِ الْجَاهِلِيَّةِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٩٩٦) فِي حَدِيثِ صَخْعَةٍ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ أَعْتَى) بِفَتْحِ الْهَمْزِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ نَمَشَاءَ فَوْقَهُ فَالْفَ مَقْصُورَةٌ اسْمٌ تَفْضِيلٌ مِنَ الْعَتْرِ، وَهَرُ التَّجِيرُ.

(النَّاسُ عَلَى اللَّهِ ثَلَاثَةً مَنْ قَتَلَ فِي حَرَمِ اللَّهِ، أَوْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، أَوْ قَتَلَ لِدَخْلِ) بِفَتْحِ الذَّالِ الْمُجْمَعِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ: الثَّأْرُ وَطَلَبُ الْمَكَافَاةِ بِجَنَائَةٍ جُعِيتَ عَلَيْهِ مِنْ قَتْلِ، أَوْ غَيْرِهِ.

(الْجَاهِلِيَّةِ أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ).

الحديث دليل على أن هؤلاء الثلاثة أزيد في الثنوع على غيرهم من العتاة:

(الأول) مَنْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ فَمَعْصِيَةُ قَتْلِهِ تَزِيدُ عَلَى مَعْصِيَةِ مَنْ قَتَلَ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ. وَظَاهِرُهُ الْعُمُومُ لِحَرَمِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَلَكِنْ الحديث ورد في غزاة الفتح في رجل قتل بالمزدلفة إلا أن السبب لا يخص به إلا أن يقال: الإضافة عهدية والمعهود حرم مكة.

وقد ذهب الشافعي إلى التغليب في الدية على مَنْ وَقَعَ مِنْهُ قَتْلُ الْخَطِيئِ فِي الْحَرَمِ، أَوْ قَتَلَ حَرَمًا مِنَ النَّسَبِ، أَوْ قَتَلَ فِي الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ قَالَ: لِأَنَّ الصَّحَابَةَ غَلَّظُوا فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ.

وأخرج السُّدِّيُّ عَنْ مَرْثَةٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ يَهْمُ بِسَيِّئَةٍ فَتُكْتَبَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ رَجُلًا لَوْ هَمَّ بَعْدَ أَنْ يَقْتُلَ رَجُلًا بِالنِّسْبِ الْحَرَامِ إِلَّا أَذَاقَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ». وَقَدْ رَفَعَهُ فِي رِوَايَةٍ.

(وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «دِيَةُ الْخَطَايَا أَخْمَاسًا» أَيْ تُؤْخَذُ أَوْ تَجِبُ بَيْنَهُ قَوْلُهُ: (عِشْرُونَ حَقَّةً، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَعِشْرُونَ بَنَاتٍ لَبُونٍ، وَعِشْرُونَ نِيسِي لَبُونٍ). أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطِيُّ. وَأَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ بِلَفْظٍ «وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ» بَدَلُ «لَبُونٍ». وَإِسْنَادُ الْأَوَّلِ أَقْوَى) أَيْ: مِنْ إِسْنَادِ الْأَرْبَعَةِ فَإِنَّ فِيهِ خِشْفَ بَنِ مَالِكِ الطَّائِي. قَالَ الدَّارِقُطِيُّ: بِمَجْهُولٍ. وَفِيهِ الْحِجَابُ بْنُ أَرْطَاةَ.

واعلم أنه اعترض البيهقي على الدارقطني وقال: إن جعله لبني لبون غلط منه، ثم قال البيهقي: والصحيح أنه موقوف على ابن مسعود، والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحد الخماسات بني المخاض لا كما توهمه شيخنا الدارقطني.

والحديث؛ دليل على أن دية الخطأ تؤخذ أخماساً كما ذكر، وإليه ذهب الشافعي ومالك وجماعة من العلماء، وإلى أن الخامس بنو لبون.

وعن أبي حنيفة أنه بنو مخاض كما في رواية الأربعة.

وذهب الهادي وآخرون إلى أنها تؤخذ أرباعاً مطلقاً.

وذهب الشافعي ومالك إلى أن الدية تختلف باعتبار العمد وشبه العمد والخطأ، فقال: إنها في العمد وشبه العمد تكون اثلاثاً كما في الخطأ.

وأما التغليب في الدية فإنه ثبت عن عمر وعثمان فبين قتل في الحرم بدية وثلاث تغليظاً.

وثبت عن جماعة القول بذلك، ويأتي الكلام فيه.

(وأخرجه) أي: حديث ابن مسعود (ابن أبي شيبة من وجه آخر موقوفاً) على ابن مسعود (وهو أصح من المرفوع).

### ١١١٤ - وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤١)

وَالْتِّرَمِذِيُّ (١٣٧٨) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَفَعَهُ «الدِّيَةُ ثَلَاثُونَ حَقَّةً، وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خِلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

وهو قوله: (وأخرجه أبو داود والترمذي من طريق عمرو بن



## ٥- دية الأصابع والأسنان

١١١٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

هَذِهِ، وَهَذِهِ سَوَاءٌ - يَغْنِي الْخِنْصَرُ وَالْإِنْهَامُ.

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٩٥).

وَأَبِي دَاوُدَ (٤٥٥٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٩٢): «دِيَةُ الْأَصَابِعِ سَوَاءٌ، وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ: الثَّيْبَةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ».

وَلَا بِنَ حَبَّانَ (٦٠١٢): «دِيَةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ سَوَاءٌ، عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أَصْبَعٍ».

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: هَذِهِ، وَهَذِهِ سَوَاءٌ يَغْنِي الْخِنْصَرُ وَالْإِنْهَامُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ) إِنْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(دِيَةُ الْأَصَابِعِ سَوَاءٌ) هَذَا أَعْمٌ مِنَ الْأَوَّلِ.

(وَالْأَسْنَانُ سَوَاءٌ) زَادَهُ بَيَانًا بِقَوْلِهِ (الثَّيْبَةُ وَالضَّرْسُ سَوَاءٌ)، فَلَا يُقَالُ: الدِّيَةُ عَلَى قَدْرِ النِّفْعِ وَالضَّرْسُ أَمْعٌ فِي الْمَضْغِ.

(وَلَا بِنَ حَبَّانَ) إِنْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «دِيَةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ سَوَاءٌ عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ لِكُلِّ أَصْبَعٍ». وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِي هَذَا مُسْتَوْفَى.

## ٦- ضمان الطيب

١١١٨- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ رَفَعَهُ قَالَ: «مَنْ تَطَبَّبَ - وَلَكِنْ يَكُنْ بِالطَّبِّ مَعْرُوفًا - فَأَصَابَ نَفْسًا فَمَا دُونَهَا، فَهُوَ ضَامِنٌ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٩٦٣) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٢١٢/٤).

وَهُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٤٥٨٦) وَالتَّيْمِيُّ (٥٢/٨).

وغيرهما [ابن ماجه (٣٤٦٦)]، إِلَّا أَنَّ مَنْ أَرْسَلَهُ الْفَوِي بِمَنْ وَصَلَهُ.

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَفَعَهُ قَالَ مَنْ تَطَبَّبَ) إِنْ تَكَلَّفَ الطَّبِّ وَلَمْ يَكُنْ طَبِيبًا كَمَا يَدُلُّ لَهُ صِغَةُ تَفَعَّلَ.

(وَلَكِنْ يَكُنْ بِالطَّبِّ مَعْرُوفًا) فَأَصَابَ نَفْسًا فَمَا دُونَهَا، فَهُوَ

قُلْتُ: وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ» مُتَعَلِّقٌ بِغَيْرِ الْإِرَادَةِ بَلَى بِالْإِلْحَادِ، وَإِنْ كَانَتْ الْإِرَادَةُ فِي غَيْرِهِ وَالْآيَةُ مُحْتَمَلَةٌ.

وَوُرِدَ فِي التَّغْلِيزِ فِي الدِّيَةِ حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مَرْفُوعًا بِلَفْظِ «عَقَلَ شَيْبَةُ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ قَتْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ وَذَلِكَ أَنَّ يَنْزُو الشَّيْطَانُ بَيْنَ النَّاسِ فَتَكُونُ دِمَاءٌ فِي غَيْرِ ضَعِيفَةٍ، وَلَا حَمَلٌ سِلَاحٍ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٣/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٥٦٥).

(وَالْفَانِي) مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ إِنْ مِنْ كَانَ لَهُ دَمٌ عِنْدَ شَخْصٍ فَيُقْتَلُ رَجُلًا آخَرَ غَيْرَ مَنْ عِنْدَهُ لَهُ الدَّمُ سَوَاءٌ كَانَ لَهُ مُشَارَكَةٌ فِي الْقَتْلِ أَوْ لَا.

(الثَّالِثُ) قَوْلُهُ «أَوْ قَتَلَ لِلدَّخْلِ الْجَاهِلِيَّةِ» تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ الدَّخْلِ، وَهُوَ الْعِدَاوَةُ أَيْضًا. وَقَدْ فُسِّرَ الْحَدِيثُ حَدِيثُ أَبِي شُرَيْحٍ الْخَزَاعِيُّ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «أَعْتَى النَّاسُ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَاتِلِهِ، أَوْ طَلَبَ بَدَمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، أَوْ بَصَرَ عَيْنَهُ مَا لَمْ تُبْصَرْ». أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٦/٨).

## ٤- دية الخطأ وشبه العمد

١١١٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَا وَشَيْبَةَ الْعَمْدِ - مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا - مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٧) وَالتَّيْمِيُّ (٤١/٨) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٦٢٧)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ (٦٠١١).

قَالَ ابْنُ الْقَطَّانِ: هُوَ صَحِيحٌ، وَلَا يَضُرُّهُ الْاِخْتِلَافُ.

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْحَدِيثِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ تَفْسِيرًا لِلْحَدِيثِ الَّذِي سَلَفَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ. وَفِيهِ تَغْلِيزٌ عَقَلَ الْخَطَا وَلَمْ يَبَيِّنْهُ هُنَالِكَ فَبَيَّنْهُ هُنَا.



ضامين». أخرجه الدارقطني وصححه الحاكم، وهو عند أبي داود والنسائي وغيرهما إلا أن من أرسله أقوى ممن وصلة.

الحديث دليل على تضمين المتطبيب ما أتلفه من نفس فما دونها سواء أصاب بالسراية أو بالباشرة وسواء كان عمداً، أو خطأ. وقد ادعى على هذا الإجماع.

وفي «نهاية المجتهد» (٤٤٧/٣) إذا عنت أي المتطبيب كان عليه الضرب والسجن والدية في ماله وقيل: على العاقلة.

واعلم أن المتطبيب هو من ليس له خبرة بالعلاج وليس له شيخ معروف والطبيب الحاذق هو من له شيخ معروف وثق من نفسه بجودة الصنعة وإحكام المعرفة.

قال ابن القيم في «التهذيب النبوي» (١٤٢/٤): إن الطبيب الحاذق هو الذي يراعي في علاج عشرين أمراً وسدساً هنالك.

قال: والطبيب الجاهل إذا تعاطى علم الطب، أو علمه ولم يتقدم له به معرفة، فقد هجم بجهالة على إتلاف الأنفس وأقدم بالتهور على ما لا يعلمه فيكون قد غرر بالعليل فيلزمه الضمان، وهذا إجماع من أهل العلم.

قال الخطابي: لا أعلم خلافاً في أن المعالج إذا تعدى قتلف المريض كان ضامناً.

والمتعاطي علماً أو عملاً لا يعرفه متعمداً، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود؛ لأنه لا يشهد بذلك دون إذن المريض وجناية الطبيب على قول عامة أهل العلم على عاقلته اهـ.

وأما إعنات الطبيب الحاذق، فإن كان بالسراية لم يضمن اتفاقاً؛ لأنها سراية فعل ماذون فيه من جهة الشرع ومن جهة المعالج.

وهكذا سراية كل ماذون فيه لم يتعد الفاعل في سببه كسراية الحد وسراية القصاص عند الجمهور خلافاً لأبي حنيفة رحمته الله، فإنه أوجب الضمان بها.

وفرق الشافعي بين الفعل المقدّر شرعاً كالحد وغير المقدّر كالتعزير، فلا يضمن في المقدّر ويضمن في غير المقدّر؛ لأنه راجع إلى الاجتهاد، فهو في مظنة العدوان، وإن كان الإعنات

بالباشرة، فهو مضمون عليه إن كان عمداً، وإن كان خطأ فعلى العاقلة.

## ٧ - دية الموضح

١١١٩ - وَعَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِي الْمَوَاضِحِ خَمْسٌ، خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ».

رواه أحمد (١٨٩/٢) والأربعة أبو داود (٤٥٦٦)، الترمذي (١٣٩٠)، النسائي (٥٧/٨)، ابن ماجه (٢٦٥٥).

ورواه أحمد والأربعة سواء، كلهن عشر، عشر، من الإبل وصححه ابن خزيمة وابن الجارود (المشقى (٧٨٥)).

(وعنه) أي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه.

(الله ﷻ) قال «المواضع» جمع موضحة (خمس خمس من الإبل). رواه أحمد والأربعة. ورواه أحمد والأربعة سواء كلهن عشر عشر من الإبل وصححه ابن خزيمة وابن الجارود، وهو يوافق ما تقدم في حديث كتاب عمرو بن حزم.

وموضحة الوجه والراس سواء بالإجماع إذ هما كالعضو الواحد.

## ٨ - دية أهل الذمة نصف دية المسلم

١١٢٠ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَقْلُ أَهْلِ الذِّمَّةِ نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ».

رواه أحمد (١٨٣/٢) والأربعة أبو داود (٤٥٨٣)، الترمذي (١٤١٣)، النسائي (٤٥/٨).

ولفظ أبي داود «دية المتأهل نصف دية الحر».

وللنسائي (٤٤/٨): «عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينها» وصححه ابن خزيمة.

(وعنه) أي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه (قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «عقل الذمة نصف عقل المسلمين»). رواه أحمد والأربعة. ولفظ أبي داود: «دية المتأهل نصف دية الحر». وللنسائي: «عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينها» وصححه ابن خزيمة. لكنه قال



ابن كثير: إنه من رواية إسماعيل بن عياش، وهو إذا روى عن غير الشاميين لا يُخْتَجُّ به عند جمهور الأئمة، وهذا منه.

قلت: تعتوا في إسماعيل بن عياش إذا روى عن غير الشاميين، وقبلوه في الشاميين والذي يرجح عند الظن قبوله مطلقاً لتقرره وضبطه وكأنه لذلك صحح ابن خزيمة هذه الرواية وهي عن إسماعيل عن ابن جريج، وابن جريج ليس بشامي.

واعلم أنه اشتمل الحديث على مسألتين:

(الأولى) في دية أهل الذمة وهما للعلماء ثلاثة أقوال:

الأول: أنها نصف دية المسلم كما أفاده الحديث.

قال الخطابي في معالم السنن (٣٧٤/٦): ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا وإليه ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير.

وهو قول مالك وابن شبرمة وأحمد بن حنبل غير أن أحمد قال: إذا كان القتل خطأ، فإن كان عمداً لم يقدر به وتضاعف عليه اثنا عشر ألفاً.

وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري: دية دية المسلم، وهو قول الشعبي والنخعي ويروى ذلك عن عمر وابن مسعود.

وقال الشافعي وإسحاق بن راهوية: دية الثلث من دية المسلم انتهى.

فعرفت أن دليل القول الأول حديث الكتاب.

واستدل للقول الثاني، وهو قول الحنفية وإليه ذهب الهادي بقره تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْغُونَ وَيَتَنَكَّمُونَ وَيَتَنَكَّمُونَ مِثْلَ قَلِيلَةٍ مُسْلِمَةٍ إِلَى أَهْلِهِ﴾ [النساء: ٩٢].

قالوا: فذكر الدية والظاهر فيها الإكمال.

وبما أخرجه البيهقي (١٠٢/٨) عن ابن جريج عن الزهري عن أبي هريرة قال: «كَانَتْ دِيَّةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ دِيَّةِ الْمُسْلِمِينَ».... الحديث.

واجب أن الدية مجملة وحديث الزهري عن أبي هريرة مرسل ومراسيل الزهري قبيحة وذكروا آثاراً كلها ضعيفة الإسناد.

ودليل القول الثالث هو مفهوم قوله في حديث عمرو بن حزم [رقم ١١٠٢] «وَفِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ مِائَةٌ مِنْ الْإِبِلِ»، فإنه دل على أن غير المؤمنة بخلافها وكأنه جعل بيان هذا المفهوم ما أخرجه الشافعي [ترتيب المسند (٣٥٦)] نفسه عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف. وفي دية الجوسي بشاة ثمانية ومثله عن عثمان رضي الله عنه فجعل قضاء عمر رضي الله عنه مبيناً للقدر الذي أجله مفهوم الصفة، ولا يخفى أن دليل القول الأول أقوى، ولا سيما وقد صحح الحديث إمامان من أئمة السنة.

(المسألة الثانية) ما أفاده قوله «وللنساء» أي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه «عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ مِنْ دِيَّتِهَا»، وهو دليل على أن أرض جراحات المرأة يكون كآرض جراحات الرجل إلى الثلث وما زاد عليه كان جراحاتها مخالفة لجراحاته والمخالفة بأن يلزم فيها نصف ما يلزم في الرجل وذلك لأن دية المرأة على النصف من دية الرجل لقوله ﷺ في حديث معاذ «دِيَّةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ»، وهو إجماع يقيس عليه مفهوم المخالفة من أرض جراحة المرأة على الدية الكاملة وإلى هذا ذهب الجمهور من الفقهاء، وهو قول عمر وجماعة من الصحابة.

وذهب علي رضي الله عنه والهادية والحنفية إلى أن دية المرأة وجراحاتها على النصف من دية الرجل.

وأخرج البيهقي (٩٥/٨) عن علي أيضاً أنه كان يقول: جراحات النساء على النصف من دية الرجل فيما قل وكثر.

ولا يخفى أنه قد صحح ابن خزيمة حديث «إِنْ عَقَلَ الْمَرْأَةُ كَعَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ» فالعمل به متعين والظن به أقوى وبه قال فقهاء المدينة السبعة وجمهور أهل المدينة.

وهو مذهب مالك وأحمد ونقله أبو محمد المقدسي عن عمر وابنه. وقال: لا نعلم لهما مخالفاً من الصحابة إلا عن علي رضي الله عنه، ولا نعلم كونه عنه قال ابن كثير: قلت: هو ثابت عنه.

وفي المسألة أقوال أخر بلا دليل تامض.



## ٩- لا قَوْلَ فِي جَوَاحٍ بِلا قَصْدٍ

١١٢١- وَعَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«عَقَلَ شِبْهُ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ، وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُو الشَّيْطَانُ فَتَكُونَ دِمَاءٌ بَيْنَ النَّاسِ فِي غَيْرِ ضَعِيفَةٍ، وَلَا حَمَلٍ سِلَاحٍ».

أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّفَهُ (٩٥/٣).

(وعنه) أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه.

(قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «عَقَلَ شِبْهُ الْعَمْدِ مُغْلَظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْعَمْدِ» يَنْبُذُ فِي حَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ بِلَفْظِ «مِثْلُ» مِنَ الْإِبِلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا» وَتَقَدَّمَ.

(وَلَا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ)

وَيَنْبُذُ شِبْهُ الْعَمْدِ بِقَوْلِهِ: (وَذَلِكَ أَنْ يَنْزُو الشَّيْطَانُ) النَّزْوُ: يَفْتَحُ النَّوْنُ فَرَايَ فَوَارٍ أَيْ يَنْبُذُ الشَّيْطَانُ (فَتَكُونَ دِمَاءٌ بَيْنَ النَّاسِ فِي غَيْرِ ضَعِيفَةٍ، وَلَا حَمَلٍ سِلَاحٍ. أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَصَحَّفَهُ) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٧٠/٨) بِإِسْنَادِهِ وَلَمْ يُصَحِّفْهُ.

والحديث دليل أنه إذا وقع الجراح من غير قصد إليه ولم يكن بسلاح بل بحجر، أو عصاً أو نحوهما، فإنه لا قَوْلَ فِيهِ، وأنه شبه العمد فيلزم فيه الدية مُغْلَظَةً كما تقدم في دية العمد.

وقد تقدم أن الدية في العمد وشبه العمد تكون ثلاثاً عند الشافعي ومالك، وأنها أرباع عند الهادي وتقدم ذلك.

وأما أنها تكون أخماساً كما أفاده حديث ابن مسعود الماضي (برقم ١١٠٣) في الخطي فتقدم أنه قال به أصحاب الرأي وغيرهم.

وفيه دليل على إثبات شبه العمد وقدمنا أنه الحق.

## ١٠- من جعل الدية اثني عشر ألفاً

١١٢٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قَالَ: «قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيْنَهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا».

رَوَاهُ الْأَرْمَنَةُ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٤٦)، الترمذي (١٣٨٨)، النسائي (٤٤/٨)، ابن ماجه (٢٦٢٩) وَرَوَّجَ النَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ إِسْرَافَهُ [العلل] لَابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (٤٦٣/١).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ دِيْنَهُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا» بَيْنَ الْبَيْهَقِيِّ أَنْ الْمَرَادُ دَرَاهِمًا.

(رواه الأربعة ورجح النسائي وأبو حاتم إرساله). وقد أخرج البيهقي عن علي رضي الله عنه وعائشة وأبي هريرة وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما مثل هذا.

وإنما رجح النسائي وأبو حاتم إرساله لما قاله البيهقي أن محمد بن ميمون رواه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس إنما قال لنا فيه: عن ابن عباس مرة واحدة وأكثر ما كان يقول: عن عكرمة عن النبي ﷺ انتهى.

قلت: وزيادة العدل مقبولة وكونه قالها مرة واحدة كافٍ في الرفع، فإنه لو اقتصر عليها لحكم برفع الحديث فإرساله مراراً لا يقدح في رفعه مرة واحدة. وإلى هذا ذهب أكثر العلماء.

وذهب الهاديون وأهل العراق أنها عشرة آلاف درهم واستدل له في البحر بقوله: لقول علي به، وهو توقيف انتهى.

إلا أنه لم يطرد هذا فيما ينقله عن علي رضي الله عنه بل تارة يقول: مثل هذا وتارة يقول إن قول علي اجتنباه، ولا يلزمنا ودعوى التوقيف غير صحيحة إذ مثل هذا فيه للاجتهاد مسرح.

## ١١- لا يُطَلَّبُ أَحَدٌ بِجَنَايَةِ غَيْرِهِ

١١٢٣- وَعَنْ أَبِي رَمْثَةَ قَالَ: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ

وَمَعِيَ ابْنِي، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: ابْنِي وَأَشْهَدُ بِهِ، فَقَالَ: أَمَا إِنَّهُ لَا يَجْنِي عَلَيْكَ، وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٨٥/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٠٨)، وَصَحَّفَهُ ابْنُ خَرِزْمَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ (٧٧٠).

(وعن أبي رمثة) بكسر الراء وسكون الميم وبالتثنية اسمه رفاعة بن يربيع يفتح المثناة التحتية وسكون المثناة فراء فموحدة



من أهل البلد، أو القرية التي يوجد فيها القتل لا يعلم قاتله، ولا يدعي أوليائه قتله على أحد بعينه.

### ١- قصة مع يهود

١١٢٤- عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَنَمَةَ رضي الله عنه عَنْ رَجَالٍ مِنْ كُبَرَاءِ قَوْمِهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ، وَمُحَيِّصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ، خَرَجَا إِلَى خَيْبَرٍ مِنْ جَهْدٍ أَصَابَهُمْ فَأَتَيْ مُحَيِّصَةَ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ، فَأَتَى يَهُودَ. فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ. قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَأَقْبَلَ هُمُ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ فَذَهَبَ مُحَيِّصَةُ لِيَتَكَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَبُرَ كِبَرُ» يُرِيدُ السِّنَّ، فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا أَنْ يَدُوا صَاحِبَكُمْ. وَإِنَّمَا أَنْ يَأْذَنُوا بِحَرْبٍ» فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ. فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ لِحُوَيْصَةَ، وَمُحَيِّصَةَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ: «أَتُخْلِفُونَ وَتَسْتَجِفُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟» قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَيُخْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟» قَالُوا: لَيْسُوا مُسْلِمِينَ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَيْنِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ مِائَةَ نَاقَةٍ.

قَالَ سَهْلٌ: فَلَقَدْ رَكَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ.

تَفَقَّ عَلَيْهِ [البحاري (٦٨٩٨)، مسلم (١٦٦٩)]

(وعن سهل بن أبي حنمة) بفتح المهملة وسكون المثناة، واسم أبي حنمة عبد الله بن ساعدة بن عامر أوسي أنصاري.

(عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل ومحبيصة بضم الميم فحاة مهملة فمشاة غنية مشددة فصاد مهملة.

(ابن مسعود خرجا إلى خيبر من جهل) بضم الجيم وفتحها المشقة هنا.

فبأن النسبة قدم على النبي ﷺ وعداؤه في أهل الكوفة.

(قَالَ «أَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعِيَ ابْنِي، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: ابْنِي وَأَشْهَدُ بِهِ قَالَ: أَمَا إِنَّهُ لَا يَخْبِي عَلَيْكَ، وَلَا تَخْبِي عَلَيْهِ»). رواه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود

وأخرجه أحمد (٤٢٦/٣) وأبو داود (٣٣٤) والترمذي (١١٦٣) وابن ماجه (١٨٥١) من حديث عمرو بن الأوصى أنه شهد حجة الوداع مع النبي ﷺ، فقال «لا يخبني جان إلا على نفسي، ولا يخبني جان على ولدوه».

وفي الباب روايات أخر تعضده.

والجناية: الذنب، أو ما فعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب، أو القصاص.

وفيه دلالة على أنه لا يطالب أحد بجناية غيره سواء كان قريباً كالأب والولد وغيرهما، أو أجنبياً فالجاني يطلب وحده بجنائه، ولا يطالب بجنايته غيره قال الله تعالى: «وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى»، فإن قلت: قد أمر الشارع بتحمل العاقلة الذية في جناية الخطأ والقسامة.

قلت: هذا مخصص من الحكم العام.

وقيل: إن ذلك ليس من تحمل الجناية بل من باب التعاضد والتناصر فيما بين المسلمين.

### ٣- بَابُ الْقَسَامَةِ

بفتح القاف وتخفيف المهملة: مصدر أقسم قسماً وقسامة.

وهي الأيمان تقسم على أولياء القاتل إذا ادعوا الدم، أو على المدعى عليهم الدم.

وخص القسم على الدم بالقسامة.

قال إمام الحرمين: القسامة عند أهل اللغة اسم للقرم الذين يقسمون وعند الفقهاء اسم للأيمان.

وفي «القاموس»: القسامة: الجماعة يقسمون على الشيء ويأخذونه، أو يشهدون.

وفي «الضياء»: القسامة: الأيمان تقسم على خمسين رجلاً



(أصَانَهُمْ فَأَتَى مُحِصَّةً) مُغَيَّرَ الصِّغَةِ.

وَتَكَلَّمَ عَلَى مَسَائِلَ.

(فَاخْبِرْ أَنْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ) مُغَيَّرَانِ أَيْضاً.

(فِي عَيْنِ فَأَتَى) أَيْ مُحِصَّةً (يَهُودَ) اسْمُ جَنْسٍ يُجْمَعُ عَلَى يَهُدَانَ.

(فَقَالَ أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ قَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ لِقَابِلٍ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ) بَضَمُ الْمُهْمَلَةِ وَتَحْسُ الْوَائِ فَمِنْشَأَةٌ تَحْيِيَّةٌ مُشَدَّدَةٌ فَصَادٌ مُهْمَلَةٌ (وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ فَلَقَبَ مُحِصَّةً لِيَتَكَلَّمَ) وَكَانَ أَصْغَرَ مِنْ حُوَيْصَةَ.

وَفِي رَوَايَةٍ «قَبْدًا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمَ وَكَانَ أَصْغَرَ الْقَوْمِ

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَبُرَ كَبْرٌ) بِلَفْظِ الْأَمْرِ فِيهِمَا الثَّانِي تَأْكِيدٌ لِلأَوَّلِ

(بِرِوَايَةِ السَّنَنِ) مُدْرَجٌ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ «كَبُرَ» أَيْ يَتَكَلَّمَ مِنْ كَانَ أَكْبَرَ سَنًا.

(«فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحِصَّةُ» فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِمَّا أَنْ يَأْتُوا أَيْ الْيَهُودَ (صَاحِبَكُمْ) أَيْ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ (وَأَمَّا أَنْ يَأْتُوا بِخَرْبٍ فَكُتِبَ) أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ) أَيْ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُمْ قَتَلُوا عَبْدَ اللَّهِ.

(«فَكُتِبُوا أَيْ الْيَهُودُ إِمَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ» فَقَالَ أَيْ النَّبِيُّ ﷺ) لِحُوَيْصَةَ وَمُحِصَّةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ (أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَجِفُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ قَالُوا لَا).

وَفِي رَوَايَةٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٦٦٩) (٣) قَالُوا لَمْ نَحْضُرْ وَلَمْ نَشْهَدْ. وَفِي بَعْضِ الْفَاطِ بِالْبَخَارِيِّ (٦٨٩٨) أَنَّهُ «قَالَ لَهُمْ تَأْتُونَ بِالْبَيِّنَةِ قَالُوا مَا لَنَا بَيِّنَةٌ» فَقَالَ أَتَخْلِفُونَ.

(قَالَ فَتَخْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ قَالُوا لَيْسُوا مُسْلِمِينَ).

وَفِي لَفْظٍ «قَالُوا لَا نَرْضَى بِأَيَّامِ الْيَهُودِ.

وَفِي لَفْظٍ (٣١٧٣) «كَيْفَ نَأْخُذُ بِأَيَّامٍ قَدِمَ كُفَّارٌ».

(«فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عَيْنِدِهِ قَبَعَتْ إِلَيْهِمْ مِائَةٌ نَاقَةٍ.

قَالَ سَهْلٌ: فَقَدْ رَكَّضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

اعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَصْلُ كَبِيرٍ فِي بُيُوتِ الْقِسَامَةِ عِنْدَ الْفَاتِلِينَ بِهَا وَهُمْ الْجَمَاهِيرُ، فَإِنَّهُمْ اتَّبَعُوا وَبَيَّنُوا أَحْكَامَهَا.

(الأولى): أَنَّهَا لَا تُثَبِّتُ الْقِسَامَةَ بِمَجْرَدِ دَعْوَى الْقَتْلِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ مِنْ ذَوْنِ شُبْهَةٍ إجماعاً. وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَدَاوُدَ كُيُوتَهَا مِنْ غَيْرِ شُبْهَةٍ، وَلَا دَلِيلَ لَهَا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الشُّبْهَةِ الَّتِي تُثَبِّتُ بِهَا الْقِسَامَةُ.

فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ الشُّبْهَةَ اللَّوْثَ، وَهُوَ كَمَا فِي «النِّهَايَةِ» أَنَّ يَشْهَدُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ عَلَى إِقْرَارِ الْمَقْتُولِ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ أَنْ فَلَانًا قَتَلَنِي، أَوْ يَشْهَدُ شَاهِدَانِ عَلَى عداوةٍ بَيْنَهُمَا، أَوْ تَهْدِيدٍ لَهُ مِنْهُ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَهُوَ مِنَ اللَّوْثِ التَّلَطُّحُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْ كَالْهَادِيَّةِ وَالْحَفِيَّةِ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: وَجُودُ الْمَيِّتِ وَبِهِ اثَرُ الْقَتْلِ فِي مَحَلٍّ يَخْتَصُّ بِمَحْضُورَيْنِ تُثَبِّتُ بِهِ الْقِسَامَةَ عِنْدَهُمْ إِذَا لَمْ يَدَّعِ الْمُدْعَى عَلَى غَيْرِهِمْ قَالُوا: لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ وَرَدَتْ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ.

وَرَدَ بِأَنَّ حَدِيثَ الْبَابِ أَصَحُّ مَا وَرَدَ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اللَّوْثِ وَحَقِيقَتُهُ شُبْهَةٌ يَغْلِبُ الظَّنُّ بِالْحُكْمِ بِهَا كَمَا فَصَّلَهُ فِي النَّهَايَةِ، وَهُوَ هُنَا الْعَدَاوَةُ فَلِهَذَا ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ بِهَذَا قِسَامَةٌ إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْنَ الْمَقْتُولِ وَالْمُدْعَى عَلَيْهِمْ عَدَاوَةٌ كَمَا كَانَ فِي قِصَّةِ خَيْرٍ.

قَالُوا: فَإِنَّهُ يَقْتُلُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَيَلْقِيهِ فِي مَحَلٍّ طَائِفَةٍ لِيَسْبَ إِلَيْهِمْ.

وَقَدْ عُدُوا مِنْ صُورِ اللَّوْثِ: قَوْلُ الْمَقْتُولِ قَبْلَ وَفَاتِهِ: قَتَلَنِي فَلَانٌ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّهُ يَقْبَلُ قَوْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ اثَرٌ، أَوْ يَقُولُ: جَرَحَنِي وَيَذْكُرُ الْعَمْدَ وَادَّعَى مَالِكٌ أَنَّهُ نَحَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْأَثْمَةُ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

وَرَدَّهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ مِنْ قَفْهَاءِ الْأَمْصَارِ غَيْرُهُ وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ اللَّيْثُ وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِقِصَّةِ بَقْرَةَ بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَإِنَّهُ أَحْيَا الرَّجُلَ وَآخِرَ بِقَاتِلِهِ.

وَاجِبٌ أَنَّ ذَلِكَ مُعْجَزَةٌ لِنَبِيِّ وَتَصْدِيقُهَا قَطْعِيٌّ.

قُلْتُ: وَلَئِنَّ أَحْيَاءَ اللَّهِ بَعْدَ مَوْتِهِ فَعَيْنٌ قَاتِلُهُ، فَإِذَا أَحْيَا اللَّهُ



مَقْتُولًا بَعْدَ مَوْتِهِ وَعَيْنٌ قَاتِلَةٌ قُلْنَا بِهِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ أَبَدًا.

وَاحْتَجَّ أَصْحَابُهُ بِأَنَّ الْقَاتِلَ يَطْلُبُ غَفْلَةَ النَّاسِ فَلَوْ لَمْ يُقْبَلْ خَبَرُ الْمَجْرُوحِ أَذَى ذَلِكَ إِلَى إِيْطَالِ الدَّمَاءِ غَالِبًا وَلَا نَهْأَ حَالَةً يَتَحَرَّى فِيهَا الْمَجْرُوحُ الصَّدْقَ وَيَتَجَنَّبُ الْكَذِبَ وَالْعَاصِي وَيَتَحَرَّى التَّقْوَى وَالْبَرُّ فَوَجِبَ قَبُولُ قَوْلِهِ، وَلَا يَغْنَى ضَعْفُ هَذِهِ الْأَسْتِدْلَالَاتِ. وَقَدْ عُدُّوا صَوْرَ الْوَلُوثِ مَبْسُوطَةً فِي كِتَابِهِمْ.

(المسألة الثانية): أَنَّهُ بَعْدَ ثُبُوتِ مَا ذَكَرَ مِنَ الْقَتْلِ وَكُلِّ عَلَى أَصْلِهِ ثُبُوتُ دَعْوَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ الْقَسَامَةَ فَتُبَيَّنَتْ أَحْكَامُهَا، فَمَنْهَا الْقَصَاصُ عِنْدَ كَمَالِ شَرْوِطِهَا لِقَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ «تَسْتَحِقُّونَ قَتِيلَكُمْ أَوْ صَاحِبِيكُمْ بِأَيِّمَانِ خَمْسِينَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِدِينِيهِ».

وَقَوْلُهُ (وَمِنْ صَاحِبِيكُمْ) فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ (١٦٦٩)، (٢) «يُقَسِّمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ فَيُدْفَعُ بِدِينِيهِ»، وَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ «إِنَّمَا أَنْ يَدُوا صَاحِبِيَكُمْ» الْحَدِيثُ يُشْعِرُ بَعْدَ الْقَصَاصِ إِلَّا أَنَّ هَذَا التَّصْرِيحَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ أَقْوَى فِي الْقَوْلِ بِالْقَصَاصِ، وَهَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، فَإِنَّ كَانَتْ الدَّعْوَى عَلَى وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ ثُبِتَ الْقَوْدُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى جَمَاعَةٍ حَلَفُوا وَثُبِتَتْ عَلَيْهِمُ الدَّيَّةُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ.

وَفِي قَوْلِ يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْقَصَاصُ وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ وَاحِدًا حَلَفَ خَمْسِينَ مِائَةً، فَإِنَّ الْإِيمَانَ لَازِمَةٌ لِلْوَرِثَةِ ذِكْرًا كَانُوا، أَوْ إِنَّمَا عَمْدًا كَانَ أَوْ خَطَأً هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ.

وَمِنْهَا أَنْ يُدَى بِإِيمَانِ الْمُدْعِي فِي الْقَسَامَةِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الدَّعَاوِي كَمَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدْعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ إِلَّا فِي الْقَسَامَةِ» (البارقطي ٢١٧/٤). وَفِي إِسْنَادِهِ لَيْسَ.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٥٦/١٠) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعْبَةَ وَلَمْ يَتَكَلَّمْ فِيهِ.

قَالُوا: وَالْأَنْ جَنِبَةُ الْمُدْعَى إِذَا قَوِّتَ بِشَهَادَةٍ أَوْ شَبَهَةٍ صَارَتِ الْيَمِينُ لَهُ وَهَذَا الشَّيْءُ قَوِيَّةٌ فَصَارَ الْمُدْعَى فِي الْقَسَامَةِ مُشَابِهًا لِلْمُدْعَى عَلَيْهِ التَّأْيِيدُ بِالْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يَحْلِفُ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَلَا يَمِينُ عَلَى الْمُدْعِي فَيَحْلِفُ خَمْسُونَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ

الْقَرْيَةِ مَا قَتَلْنَاهُ، وَلَا عَلِمْنَا قَاتِلَهُ وَإِلَى هَذَا جَنَحُ الْبَخَارِيِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الرِّوَايَاتِ اخْتَلَفَتْ فِي ذَلِكَ فِي قِصَّةِ الْأَنْصَارِ وَيَهُودِ خَيْبَرَ فَيَرُدُّ الْمُخْتَلَفُ إِلَى الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَدْعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ حَلَفُوا فَهَلْ تَلَزَمُهُمُ الدَّيَّةُ أَمْ لَا.

ذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّهَا تَلَزَمُهُمُ الدَّيَّةُ بَعْدَ الْإِيمَانِ.

وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُمْ إِذَا حَلَفُوا خَمْسِينَ مِائَةً بَرِئُوا، وَلَا دِيَّةَ عَلَيْهِمْ وَعَلَيْهِ تَدُلُّ قِصَّةُ أَبِي طَالِبٍ الْآيَةَ.

وَاسْتَدَلَّ الْجَمَاعَةُ الْمَذْكُورَةُ وَمَنْ مَعَهُمْ فِي إِيْجَابِ الدَّيَّةِ بِأَحَادِيثَ لَا تَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ لَعَدِمَ صَحُّ رَفْعِهَا عَنْ أَمَّةٍ هَذَا الشَّانِ.

وَقَوْلُهُ (وَدَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ). وَفِي لَفْظِ «أَنَّهُ وَدَاةُ مِنْ إِبْلِ الصَّدَقَةِ».

فَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ اقْتَرَضَهَا مِنْهَا، وَأَنَّهُ لَمَّا تَحَمَّلَهَا ﷺ لِلِإِصْلَاحِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ كَانَ حُكْمُهَا حُكْمَ الْقَضَاءِ عَنِ الْغِلْمِ لَمَّا غَرِمَتْهُ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ فَلَمْ يَأْخُذْهَا ﷺ لِنَفْسِهِ، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحْمِلُ لَهُ وَلَكِنْ جَرَى إِعْطَاءُ الدَّيَّةِ مِنْهَا جَرَى إِعْطَائِهَا فِي الْغَرَمِ لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ.

وَأَمَّا مَنْ قَالَ: إِنَّهُ ﷺ أَعْطَى ذَلِكَ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِينَ، فَلَا يَصِحُّ، فَإِنَّ غَارِمَ أَهْلِ الدَّيَّةِ لَا يُعْطَى مِنَ الزُّكَاةِ كَذَا قِيلَ.

قُلْتُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْيَهُودَ لَمْ تَلَزَمُهُمُ الدَّيَّةُ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْلِفْ الْمُدْعُونَ كَمَا عُرِفَتْ فَمَا وَدَاةُ ﷺ إِلَّا تَبَرُّعًا مِنْهُ لئَلَّا يُهْدَرَ دَمُهُ.

وَأَمَّا رِوَايَةُ النَّسَائِيِّ (١٢/٨) أَنَّهُ ﷺ قَسَمَهَا عَلَى الْيَهُودِ وَأَعَانَهُمْ بَعْضُهَا، فَقَالَ ابْنُ الْقَيْسِ «وَدَاةُ الْعَادَةِ» (١٣/٥): إِنَّ هَذَا لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، فَإِنَّ الدَّيَّةَ لَا تَلَزِمُ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ بِمَجْرَدِ دَعْوَى الْقَتِيلِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِقْرَارِهِ أَوْ يَمِينَةٍ أَوْ إِيْمَانِ الْمُدْعِي وَلَمْ يَوْجَدْ هُنَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. وَقَدْ عَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُدْعِي أَنْ يَحْلِفُوا فَأَبَوْا فَكَيْفَ يُلْزَمُ الْيَهُودُ بِالدَّيَّةِ بِمَجْرَدِ الدَّعْوَى انْتَهَى.

قُلْتُ: وَيُظْهِرُ لِي أَنَّهُ لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حُكْمٌ مِنْهُ ﷺ بِالْقَسَامَةِ أَصْلًا كَمَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ، وَأَمَّا ذَلِكَ الْحَدِيثُ عَلَى حِكَايَةِ لِلْوَقَائِعِ فَقَطْ، وَذَكَرَ لَهُمْ ﷺ قِصَّةَ الْحُكْمِ عَلَى التَّقْدِيرِينَ. وَمَنْ ثُمَّ كَتَبَ إِلَى يَهُودَ بَعْدَ أَنْ دَارَ بَيْنَهُمُ الْكَلَامُ الْمَذْكُورُ



وسبأني تحقيقه.

عليه.

وبأن الأيمان لا تأثير لها في إثبات الدماء.

وبأن الشرع ورد بأنه لا يجوز الحلف على ما علم قطعاً، أو شهيداً حسناً، وبأنه ﷺ لم يحكم بها، وإنما كانت حكماً جاهلياً فتلطف بهم رسول الله ﷺ ليريه كيف لا يجري الحكم بها على أصول الإسلام.

وبأن أنه لم يحكم بها أنهم لما قالوا له: وكيف خلعت ولم تحضر ولم نشاهد؟ لم يبين لهم أن هذا الحلف في القسامة من شأنه ذلك، وأنه حكم الله فيها وشرعه بل عدل إلى قوله: «يخلف لكم يهود قالوا ليسوا بمسلمين» فلم يوجب ﷺ، وبين لهم أن ليس لكم إلا اليمين من المدعى عليهم مطلقاً مسلمين كانوا، أو غيرهم بل عدل إلى إعطاء الدية من عنده ﷺ، ولو كان الحكم ثابتاً لبين وجهه لهم بل تقريره ﷺ لهم على أنه لا حلف إلا على شيء مشاهد مرئي دليل على أنه لا حلف في القسامة؛ لأنه لم يطلب ﷺ اليهود للإجابة عن خصوصيتهم في دعواهم فالقصة مُنادية بأنها لم تخرج مخرج الحكم الشرعي إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فهذا أقوى دليل بأنها ليست حكماً شرعياً.

وإنما تلطف ﷺ في بيان أنها ليست بحكم شرعي بهذا التدرج المنادي بعدم ثبوتها شرعاً وأقرهم ﷺ بأنهم لا يملفون على ما لا يعلمونه، ولا شاهدوه، ولا حضروه ولم يبين لهم بحرف واحد أن ايمان القسامة من شأنها أن تكون على ما لا يعلم.

وبذا تعرف بطلان القول بأن في القصة دليلاً على الحكم على الغائب إذ لا حكم فيها أصلاً. وبطلان الجواب عن كونها مخالفة للأصول بأنها مُخصصة من الأصول؛ لأن للقسامة سنة مُستقلة بنفسها مُنفردة مُخصصة للأصول كسائر المخصصات للحاجة إلى شرعيتها حيطة لحفظ الدماء وردع المعتدين.

ووجه بطلانه أنه فرع ثبوت الحكم بها عن الشارع فلزم ثبت الحكم بها لكان هذا جواباً حسناً ولكن لم يثبت الحكم بها كما عرفناك.

وأما ما في حديث مسلم «أنه ﷺ أقر القسامة على ما

وقوله «فكتبوا والله ما قلنا» فيه دليل على الاختفاء بالكتابة وبغير الواحد مع إمكان المشافهة.

(فائدة) اختار مالك إجراء هذه الدعوى في الأموال فأجاز شهادة المسلوبين على السالين، وإن كانوا مدعين.

قال: لأن قاطع الطريق إنما يفعل ذلك مع الغفلة والانفراد عن الناس انتهى.

ولا يخفى أنه لا يتم هذا إلا بعد ثبوت أنه ﷺ حكم بالقسامة وعرفناك هنا عدم نهوض ذلك واستزاده بياناً عن قريب، وإذا ثبت فهذا قياس من مالك مُصادم لنص «التيئة على المدعي واليمين على المنكبر». إلا أن يكون مذهبه جواز تخصيص عموم النص بالقياس للعلماء كلام في حججية العام بعد تخصيصه.

١١٢٥- وَعَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَ الْقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ النَّاسِ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قَبِيلِ ادْعُوهُ عَلَى الْيَهُودِ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٧٠)

قوله (على ما كانت عليه في الجاهلية) كأنه أشار إلى ما أخرجه البخاري (٣٨٤٥) في قصة الهاشمي في الجاهلية.

وفيها «أن أبا طالب قال: للقاتل اختر من إحدى ثلاث إن شئت أن تؤدى مائة من الإبل، فإنك قتلت صاحبنا خطأ، وإن شئت حلف خمسون من قومك أنك لم تقتله، وإن آبيت قتلناك به».

وفيه دليل على ثبوت القتل بالقسامة.

واعلم أنا قد أشرنا إلى أنه لم يثبت القسامة إلا الجاهليين كما قررناه عنهم.

وذهب سالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وأبو قلابة وابن غلبه والناصر إلى عدم شرعيتها لمخالفتها الأصول المقررة شرعاً فإن الأصل أن التيئة على المدعي واليمين على المدعى



كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَقَضَى بِهَا بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قِتَالِ ادَّعَوُهُ عَلَى الْيَهُودِ، فَهُوَ إِخْبَارٌ عَنِ الْقِصَّةِ الَّتِي فِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حِشْمَةَ. وَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَقْضِ بِهَا فِيهِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ. وَقَدْ عَرَفْتُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهَا كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ الدِّيَةَ الْقَاتِلُ لَا الْعَاقِلُ كَمَا قَالَ أَبُو طَالِبٍ: إِنَّمَا أَنْ تُؤَدِّيَ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهَا مِنْ مَالِهِ لَا مِنْ عَاقِلِيهِ، أَوْ يَحْلِفُ خَمْسُونَ مِنْ قَوْمِكَ، أَوْ تَقْتُلَ وَغَنَاهَا فِي قِصَّةِ خَبِيرٍ لَمْ يَقْعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ لَمْ يَحْلَفُوا وَلَمْ يُسَلِّمُوا دِيَّةً وَلَمْ يَطْلُبْ مِنْهُمْ الْحَلْفَ.

وَلَيْسَ هَذَا قَدْحًا فِي رِوَايَةِ الرَّادِيِّ مِنَ الصَّحَابَةِ بَلْ فِي اسْتِثْنَائِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَفَادَ حَدِيثُهُ أَنَّهُ اسْتَنْبَطَ قَضَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْقِسَامَةِ مِنْ قِصَّةِ أَهْلِ خَبِيرٍ وَلَيْسَ فِي تِلْكَ الْقِصَّةِ قَضَاءٌ وَعَدَمُ صَحَّةِ الاسْتِثْنَاءِ جَائِزٌ عَلَى الصَّحَابِيِّ وَغَيْرِهِ اتِّفَاقًا، وَإِنَّمَا رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ بِلَفْظِهِ، أَوْ بِمَعْنَاهُ هِيَ الَّتِي يَتَعَيَّنُ قَبُولُهَا.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الزُّنَادِ: «قَتَلْنَا بِالْقِسَامَةِ وَالصَّحَابَةُ مُتَوَافِرُونَ إِنِّي لَأَرَى أَنَّهُمْ أَلْفُ رَجُلٍ فَمَا اخْتَلَفَ مِنْهُمْ اثْنَانِ»، فَإِنَّهُ قَالَ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٢٣٥/١٢) إِنَّمَا نَقَلَهُ أَبُو الزُّنَادِ عَنْ خَارِجَةٍ بِنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ كَمَا أَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ أَبِيهِ وَإِلَّا فَأَبُو الزُّنَادِ لَا يَبُثُّ أَنَّهُ رَأَى عَشْرَةَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَضْلًا عَنْ أَلْفٍ انْتَهَى.

قُلْتُ: لَا يَخْفَى أَنَّهُ تَقْرِيرٌ لِمَا رَوَاهُ أَبُو الزُّنَادِ لِثُبُوتِ مَا رَوَاهُ عَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيْدٍ الْفَقِيهَ الثَّقَى، وَإِنَّمَا دَلَّسَ أَبُو الزُّنَادِ بِقَوْلِهِ «قَتَلْنَا» وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ قَتَلَ مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُمْ ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ غَايَتَهُ بَعْدَ ثُبُوتِهِ عَنْ خَارِجَةَ فَعَلَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ حَتَّى يَكُونَ حُجَّةً.

وَلَا شَكَّ فِي ثُبُوتِ فِعْلِ عُمَرَ بِالْقِسَامَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ عَنْهُ فِي الْقِتَالِ بِهَا إِنَّمَا نِزَاعَانِي فِي ثُبُوتِ حُكْمِهِ ﷺ بِهَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَبُثَّ.

قُلْتُ: لَا يَخْفَى أَنَّهُ تَقْرِيرٌ لِمَا رَوَاهُ أَبُو الزُّنَادِ لِثُبُوتِ مَا رَوَاهُ عَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيْدٍ الْفَقِيهَ الثَّقَى، وَإِنَّمَا دَلَّسَ أَبُو الزُّنَادِ بِقَوْلِهِ «قَتَلْنَا» وَكَأَنَّهُ يُرِيدُ قَتَلَ مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ لَمْ يَحْضُرْهُمْ ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ غَايَتَهُ بَعْدَ ثُبُوتِهِ عَنْ خَارِجَةَ فَعَلَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَيْسَ بِإِجْمَاعٍ حَتَّى يَكُونَ حُجَّةً.

وَلَا شَكَّ فِي ثُبُوتِ فِعْلِ عُمَرَ بِالْقِسَامَةِ، وَإِنْ اخْتَلَفَ عَنْهُ فِي الْقِتَالِ بِهَا إِنَّمَا نِزَاعَانِي فِي ثُبُوتِ حُكْمِهِ ﷺ بِهَا، فَإِنَّهُ لَمْ يَبُثَّ.

## ٤- بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ

الْبَغْيُ مُصَدَّرٌ بِنِ عَلَيْهِ بِفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ بِنِ بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ عَنَى وَظَلَمَ وَعَدَلَ عَنِ الْحَقِّ، وَلَهُ مَعَانٍ كَثِيرَةٌ وَذَكَرَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعْنَاهُ الْإِصْطِلَاحِي هُنَا وَسَاقَهُ

## ١- تحريم قتال المسلم

١١٢٦- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فَلَيْسَ مِنَّا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٦٨٧٤)، مُسْلِمٌ (٩٨).

إِنِّي مِنْ حَمَلَةِ الْقِتَالِ الْمُسْلِمِينَ بِغَيْرِ حَقٍّ كُنْتُ بِمَجْلِيهِ عَنِ الْمَقَاتِلَةِ إِذَا الْقَتْلُ لَازِمٌ لِحَمْلِ السِّفْرِ فِي الْأَغْلَبِ. وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا كِنَايَةَ فِيهِ، وَأَنَّ الْمَرَادَ حَمْلَهُ حَقِيقَةً لِإِرَادَةِ الْقِتَالِ وَيَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ «عَلَيْنَا».

وَقَوْلُهُ (فَلَيْسَ مِنَّا) تَقَدَّمَ بَيَانُهُ أَنَّ الْمَرَادَ لَيْسَ عَلَى طَرِيقَتِنَا وَهَدَيْنَا، فَإِنَّ طَرِيقَتَهُ ﷺ نَصَرَ الْمُسْلِمَ وَالْقِتَالُ دُونَهُ لَا تَرْوِيهِ وَإِخَاتَتُهُ وَقِتَالُهُ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْمُسْتَحْلِ.

فَإِنْ اسْتَحْلَ الْقِتَالُ لِلْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَإِنَّهُ يَكْفُرُ بِاسْتِحْلَالِهِ الْحَرَمَ الْقِطْعِيَّ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ قِتَالِ الْمُسْلِمِ وَالتَّشْدِيدِ فِيهِ.

وَأَمَّا قِتَالُ الْبَغَاةِ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ خَارِجٌ مِنْ عُمُومِ هَذَا الْحَدِيثِ بِدَلِيلٍ خَاصٍّ.

## ٢- مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ لَا يُقَاتَلُ

١١٢٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، وَمَاتَ فَمِيتُهُ مِيتَةُ جَاهِلِيَّةٍ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٤٨).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، وَمَاتَ فَمِيتُهُ مِيتَةُ جَاهِلِيَّةٍ».)



قَوْلُهُ «عَنِ الطَّاعَةِ» أَيُّ طَاعَةِ الْخَلِيفَةِ الَّذِي وَقَعَ الْاجْتِمَاعُ عَلَيْهِ وَكَانَ الْمُرَادُ خَلِيفَةً أَيْ قَطْرٍ مِنَ الْأَطْفَارِ إِذْ لَمْ يَجْمَعْ النَّاسُ عَلَى خَلِيفَةٍ فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ الْإِسْلَامِيَّةِ مِنْ انْتِصَاءِ الدَّوْلَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ بَلِ اسْتَقْلَلُ أَهْلُ كُلِّ إِقْلِيمٍ بِقَائِمِ أُمُورِهِمْ إِذْ لَوْ حُمِلَ الْحَدِيثُ عَلَى خَلِيفَةٍ اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْإِسْلَامِ لَقُلْتُ فَاتَّذَنَّهُ.

وَقَوْلُهُ: (وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ) أَيُّ خَرَجَ عَنِ الْجَمَاعَةِ الَّذِينَ اتَّفَقُوا عَلَى طَاعَةِ إِمَامٍ انْتَضَمَ بِهِ شَمْلُهُمْ وَاجْتَمَعَتْ بِهِ كَلِمَتُهُمْ وَحَاطَهُمْ عَنْ عَدُوِّهِمْ.

قَوْلُهُ: (لِهَيْئَتِهِ مِيتَةٌ جَاهِلِيَّةٌ) أَيُّ مَنَسُوبَةٌ إِلَى أَهْلِ الْجَهْلِ.

وَالْمُرَادُ بِهِ مَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ تَشْبِيهُ لِمَيْتَةِ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ بِمَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ بِجَمَاعٍ أَنَّ الْكُلَّ لَمْ يَكُنْ تَحْتَ حُكْمِ إِمَامٍ، فَإِنَّ الْخَارِجَ عَنِ الطَّاعَةِ كَأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا إِمَامَ لَهُ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا فَارَقَ أَحَدُ الْجَمَاعَةِ وَلَمْ يَخْرُجْ عَلَيْهِمْ، وَلَا قَاتَلَهُمْ أَنَّا لَا نَقَاتِلُهُ لِرُدُّهِ إِلَى الْجَمَاعَةِ وَيَذَعْنَ لِلْإِمَامِ بِالطَّاعَةِ بَلْ نُخْلِيهِ وَشَأْنُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْ بِقِتَالِهِ بَلْ أَحْبَبَ عَنْ حَالِ مَوْتِهِ، وَأَنَّهُ كَأَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَلَا يَخْرُجُ بِذَلِكَ عَنِ الْإِسْلَامِ.

وَيَدُلُّ لَهُ مَا ثَبَتَ مِنْ قَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلْخَوَارِجِ «كُونُوا حَيْثُ شِئْتُمْ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا تَسْفِكُوا دَمًا حَرَامًا، وَلَا تَقْطَعُوا سَبِيلًا، وَلَا تَنْظِلُوا أَحَدًا، فَإِنْ فَعَلْتُمْ نَفَذْتُ إِلَيْكُمْ بِالْحَرْبِ»، وَهَذَا ثَابِتٌ عَنْهُ بِالْفَاظِ مُخْتَلَفٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨٦/١) وَالتَّطَبَّرَاتِيُّ وَالْحَاكِمُ (١٥٢/٢) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ: فَوَاللَّهِ مَا قَتَلْتُهُمْ حَتَّى قَطَعُوا السَّبِيلَ وَسَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ.

فَدَلُّ عَلَى أَنَّ مُجَرَّدَ الْخِلَافِ عَلَى الْإِمَامِ لَا يُوجِبُ قِتَالَ مَنْ خَالَفَهُ.

### ٣- دَلِيلُ الْفِئَةِ الْبَاغِيَةِ

١١٢٨- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقْتُلُ عَمَارًا الْفِئَةُ الْبَاغِيَّةُ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩١٦).

تَمَامُهُ فِي مُسْلِمٍ «يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَدْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ».

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: تَوَاتَرَتْ الْأَخْبَارُ بِهَذَا، وَهُوَ مِنْ أَصَحِّ الْحَدِيثِ.

وَقَالَ ابْنُ دَحِيَّةٍ: لَا مَطْعَنَ فِي صَحَّتِهِ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ صَحِيحٍ لَرُدُّهُ مُعَاوِيَةُ، وَإِنَّمَا قَالَ مُعَاوِيَةُ: «قَتَلَهُ مِنْ جَاءَ بِهِ»، وَلَوْ كَانَ فِيهِ شَكٌّ لَرُدُّهُ، وَانْكَرَهُ حَتَّى أَجَابَ عَمْرُو بْنُ الْعَاصِ عَلَى مُعَاوِيَةَ، قَالَ: فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ حِمْرَةَ.

وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ الْمَصْنَفُ فِي التَّلْخِصِ (٤/٣٤) وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ فِي نَقْلِهِ مِنْ أَنَّهُ نَقَلَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنِ الْخَلَّالِ فِي الْعِلَلِ أَنَّهُ حَكَى عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: قَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ ثَمَانِيَةِ وَعِشْرِينَ طَرِيقًا لَيْسَ فِيهَا طَرِيقٌ صَحِيحٌ [المتخصب من العلل] للخلال (ص ٢٢٢).

وَحُكِيَ أَيْضًا عَنْ أَحْمَدَ وَابْنِ مَعِينٍ وَابْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ أَنَّهُمْ قَالُوا: لَمْ يَصَحِّ.

فَقَدْ أَجَابَ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْوَزِيرُ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ: الْأَسْبَوَاحُ إِلَى ذِكْرِ هَذَا الْخِلَافِ السَّاقِطِ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ لِبُطْلَانِهِ مِنْ مِثْلِ ابْنِ حَجَرٍ عَصِيَّةٍ شَنِيعَةٍ، فَأَمَّا ابْنُ الْجَوْزِيِّ فَلَمْ يَعْرِفْ هَذَا الشَّانَ.

وَقَدْ ذَكَرَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَتِهِ فِي «التَّذَكُّرَةِ» كَثْرَةَ خَطِيئِهِ فِي مُصَنَّفَاتِهِ، فَهُوَ أَجْهَلُ وَأَحْقَرُ مِنْ أَنْ يَتَهَيَّضَ لِمَعَارَضَةِ اثْمَةِ الْحَدِيثِ وَفِرْسَانِهِ وَحَفَاطَتِهِ كَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَالبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالحَمِيدِيِّ.

وَقَدْ رَوَاهُ كَامِلًا أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّهْلِيُّ وَالْحَاكِمُ وَابْنُ خُزَيْمَةَ وَالْقُرْطُبِيُّ وَالْإِسْمَاعِيلِيُّ وَالبُرْقَانِيُّ وَامْشَاهُمْ. وَقَدْ ذَكَرَ جُمْلَةً مِنْهُمْ تَوَاتَرَهُ وَصَحَّتُهُ وَجَمَاعَةُ مِنْهُمْ إِجْمَاعُ أَهْلِ السُّنَنِ وَأَهْلِ الْفَقْهِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى ذَلِكَ وَذَكَرَهُ الْقُرْطُبِيُّ فِي آخِرِ تَذَكُّرَتِهِ وَالْحَاكِمُ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ لَهُ وَحَكَاهُ عَنْ ابْنِ خُزَيْمَةَ الْمَعْرُوفِ بِإِمَامِ الْأَثَمَةِ وَلَمْ يَحْكُ أَحَدٌ عَنْهُمْ خِلَافًا فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا الذَّهَبِيُّ، فَإِنَّهُ حَقَّقَ صَحَّةَ دَعْوَاهُ بِمَا أوردَهُ مِنَ الطَّرِيقِ الصَّحِيحَةِ الْجَمْعَةِ.

وَالْمَنْعُ مِنَ الصَّحَّةِ بِمَجَرَّدِ الْعَصِيَّةِ مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ صَنِيعُ مَنْ



لَا عِلْمَ لَهُ بَلْ مِنْ لَا عَقْلَ لَهُ، وَلَا حَيَاءَ. ائْتَهَى.

(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى أَنَّ ابْنَ الْجَوْزِيِّ نَقَلَ عَنْ أَحْمَدَ عَدَمَ صَحِيحِهِ وَلَيْسَ لَهُ هُوَ قَدَحٌ فِي صَحِيحِهِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهُ أَحَقَرُ مِنْ أَنْ يَتَهَضَّ لِمُعَارَضَةِ أَمَّةِ الْحَدِيثِ وَفِرْسَانِهِ وَحِفَاطَتِهِ.

فَالأَوَّلَى فِي الْجَوَابِ عَنْ نَقْلِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ مَا قَالَهُ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ أَيْضاً إِنَّهُ قَدْ رَوَى يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ الْإِسْمَاقُ الثَّقَفُ الْحَافِظُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: إِنَّهُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ سَمِعَهُ عَنْهُ يَعْقُوبُ. وَقَدْ سُئِلَ عَنْهُ.

ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَةِ عُمَارٍ فِي «الْبَيَلَاءِ» وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَكَانَ يَرَى الضَّرْبَ عَلَى رَوَايَاتِ الضَّعَافِ وَالْمُنْكَرَاتِ.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى بُطْلَانِ مَا حَكَاهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَإِلَّا فَعَائِثَةُ أَنَّهُ قَدْ تَعَارَضَ عَنْ أَحْمَدَ الْقَوْلَانِ فَيُطْرَحُ.

وَفِي تَصْحِيحِ غَيْرِهِ مَا يُغْنِي عَنْهُ كَمَا لَا يَخْفَى.

وَأَمَّا الْحِكَايَةُ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ وَابْنِ أَبِي خَيْشَمَةَ، فَإِنَّهُ رَوَاهَا الْمُسَنِّفُ بِصِيغَةِ التَّمْرِيطِ وَلَمْ يَنْسِبْهَا إِلَى رَاوٍ فَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْفِتْنَةَ الْبَاغِيَّةَ مُعَاوِيَةٌ وَمَنْ فِي حَزْبِهَا وَالْفِتْنَةُ الْحَقَّةُ عَلَيَّ ﷺ وَمَنْ فِي صَحْبِيَّتِهِ.

وَقَدْ نَقَلَ الْإِجْمَاعُ مِنْ أَهْلِ السُّنَنِ بِهَذَا الْقَوْلِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّتِهِمْ كَالْعَامِرِيِّ وَغَيْرِهِ وَأَوْضَحْنَاهُ فِي الرُّوضَةِ النَّدَوِيَّةِ.

#### ٤- لَا يُقْتَلُ أَسِيرُ الْبَغَاةِ وَجَرِيهِمْ

١١٢٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَذَرِي يَا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ كَيْفَ حُكْمُ اللَّهِ فِيمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيهَا، وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا، وَلَا يُطْلَبُ هَارِبُهَا، وَلَا يُقَسَّمُ قِيَّوُهَا».

رَوَاهُ النَّبَّازُ [«كَشَفُ الْأَسْتَارَةِ» (١٨٤٩)] وَالْحَاكِمُ (١٥٥/٢)، وَصَحَّحَهُ فَوْهَيْمٌ، لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ كُتُبُ بْنُ حَكِيمٍ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ. وَضَحَّ عَنْ عَلِيٍّ مِنْ طَرَفِ نَحْوَةِ مَوْقُوفًا.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ [المصنف: ٤٢٤/٢] وَالْحَاكِمُ (١٥٥/٢).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تَذَرِي يَا ابْنُ أُمِّ عَبْدِ هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْرُوفُ بِذَلِكَ وَكَانَهُ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَوْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يُحَدِّثُهُ.

(كَيْفَ حُكْمُ اللَّهِ فِيمَنْ بَغَى مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيهَا) إِي لَا يُتَّمَمُ قَتْلُ مَنْ كَانَ جَرِيحاً مِنَ الْبَغَاةِ.

(وَلَا يُقْتَلُ أَسِيرُهَا، وَلَا يُطْلَبُ هَارِبُهَا، وَلَا يُقَسَّمُ قِيَّوُهَا. رَوَاهُ النَّبَّازُ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ فَوْهَيْمٌ؛ لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ كُتُبُ - بَقِيْعُ الْكَافِرِ وَسُكُونُ الْوَارِ وَمِثْلُهُ مَفْتُوحَةٌ فَرَاءَ - (بْنِ حَكِيمٍ)، وَهُوَ مَتْرُوكٌ (وَضَحَّ عَنْ عَلِيٍّ نَحْوَهُ مِنْ طَرَفٍ مَوْقُوفًا. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالْحَاكِمُ) فِي «الْمِيزَانِ»: كُتُبُ بْنُ حَكِيمٍ عَنْ عَطَاءٍ وَمَكْحُولٍ، وَهُوَ كُتُوبِي نَزَلَ حَلَبَ.

قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: لَيْسَ بِشَيْءٍ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَحَادِيثُهُ بِوَاطِئٍ ائْتَهَى.

قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ عَفْوَظٍ. وَأَمَّا الرُّوَايَةُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَرَوَاهَا الْبَيْهَقِيُّ (١٨١/٨) وَغَيْرُهُ.

فِي الْحَدِيثِ مَسَائِلُ:

(الأولى): جَوَازُ قِتَالِ الْبَغَاةِ، وَهُوَ إِجْمَاعٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبَغَتْ﴾ [الحجرات: ٩].

قُلْتُ: وَالْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى الْجَوَابِ وَبِهِ قَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَلَكِنْ شَرَطُوا ظَنَّ الْغَلِيَّةِ.

وَعِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ قِتَالَهُمْ أَفْضَلُ مِنْ قِتَالِ الْكُفَّارِ قَالُوا: لَمَّا يَلْحَقُ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الضَّرَرِ مِنْهُمْ.

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يَتَمَيَّنُ أَوَّلًا قَبْلَ قِتَالِهِمْ دُعَاؤُهُمْ إِلَى الرُّجُوعِ عَنِ الْبَغْيِ وَتَكْرِيرُ الدُّعَاءِ كَمَا فَعَلَهُ عَلِيٌّ ﷺ فِي الْخَوَارِجِ، فَإِنَّهُمْ لَمَّا فَارَقُوهُ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ ابْنَ عَبَّاسٍ فَنَظَرَهُمْ فَرَجَعَ مِنْهُمْ أَرْبَعَةً أَلَاوٍ وَكَانُوا ثَمَانِيَةَ أَلَاوٍ وَبَقِيَ أَرْبَعَةُ أَبْرَا أَنْ يَرْجِعُوا وَاصْرُوا عَلَى فِرَاقِهِ فَاَرْسَلَ إِلَيْهِمْ: كُونُوا حَيْثُ شِئْتُمْ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ لَا تَسْفِكُوا دَمًا حَرَامًا، وَلَا تَقْطَعُوا سَبِيلًا، وَلَا تَظْلَمُوا أَحَدًا فَقَتَلُوا



عَبْدُ اللَّهِ بْنِ خُبَّابٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ بَقَرُوا بَطْنَ سُرَيْيَةَ وَهِيَ حُبْلَى وَأَخْرَجُوا مَا فِي بَطْنِهَا فَلَبِغَ عَلِيًّا كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ - فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ: أَفِيدُونَا بِقَاتِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَّابٍ، فَقَالُوا: كُلُّنَا قَتَلَهُ فَاذْنِ حَيْثُ نَزَلْنَا فِي قِتَالِهِمْ.

وَهِيَ رَوَايَاتٌ ثَابِتَةٌ سَاقَهَا الْمُصَنِّفُ فِي فَتْحِ الْبَارِي.

(المسألة الثانية): أَنَّهُ لَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهَا، وَهُوَ مِنْ: اجْهَزَ عَلَى الْجَرِيحِ وَجَهَزَ أَيُّ: بَتَّ قَتْلَهُ وَاسْرَعَهُ وَتَمَّ عَلَيْهِ وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ: «وَلَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهَا».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (١٨١/٨) أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ يَوْمَ الْجَمَلِ: إِذَا ظَهَرْتُمْ عَلَى الْقَوْمِ، فَلَا تَطْلُبُوا مُدْبِرًا، وَلَا تُجْهَرُوا عَلَى جَرِيحٍ وَانظُرُوا مَا خَضَرَتْ بِهِ الْحَرْبُ مِنْ أَلْتِهِ فَاقْبِضُوهُ وَمَا سِوَى ذَلِكَ، فَهُوَ لَوْرَتِيَّةٌ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هَذَا مُنْقَطِعٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا وَلَمْ يَسْلُبْ قِتِيلًا.

وَدَلَّ الْحَدِيثُ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ أَسِيرُ الْبَغَاةِ.

قَالُوا: وَهَذَا خَاصٌّ بِالْبَغَاةِ لِأَنَّهُ قَتَلَهُمْ إِنَّمَا هُوَ لِدَفْعِهِمْ عَنِ الْحَارِبَةِ.

وَدَلَّ الْحَدِيثُ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ لَا يُطْلَبُ هَارِبُهَا، وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ مُتَحَيِّرًا إِلَى فِتْنَةٍ إِلَى هَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ قَالَ: لِأَنَّهُ الْقَصْدُ دَفْعُهُمْ فِي تِلْكَ الْحَالِ. وَقَدْ وَقَعَ.

وَذَهَبَ الْهَادَوِيُّ وَالْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْهَارِبَ إِلَى فِتْنَةٍ يُقْتَلُ إِذَا لَا يُؤْمَنُ عَوْدُهُ.

وَالْحَدِيثُ يَرُدُّ هَذَا الْقَوْلَ وَكَذَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(المسألة الثالثة): قَوْلُهُ: «وَلَا يُقَسَّمُ قِتْلُهَا» أَيُّ لَا يُغْنَمُ فَيُقَسَّمُ دَالٌّ عَلَى أَنَّ أَمْوَالَ الْبَغَاةِ لَا تُغْنَمُ، وَإِنْ أُجْلِبُوا بِهَا إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ وَأَيْدِ هَذَا يَقُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيِّبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ».

وَقَدْ صَحَّحَ الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَأْخُذْ سَلْبًا فَأَخْرَجَهُ (١٨١/٨) عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ

أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَا يَأْخُذُ سَلْبًا.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا (١٨١/٨) عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْبَصْرَةِ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ مَتَاعِهِمْ شَيْئًا.

وَأَخْرَجَ (١٨٢/٨) عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ: شَهَذْتُ يَوْمَ صِفِّينَ وَكَانُوا لَا يُجْهَرُونَ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا يَقْتُلُونَ مُوَلِيًّا، وَلَا يَسْلُبُونَ قِتِيلًا.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَُّّةُ إِلَى أَنَّهُ يُغْنَمُ مَا أُجْلِبُوا بِهِ مِنْ مَالٍ وَآلَةٍ حَرْبٍ وَيُغْنَمُ لِقَوْلِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: لَكُمْ الْمُسْكِرُ وَمَا حَوَى.

وَأَجِبَ بَأَنَّ الْحَدِيثَ مُصَرِّحٌ بِأَنَّهُ لَا تُغْنَمُ وَبِأَنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ثَمَّا يُؤَرِّقُ الْحَدِيثَ أَكْثَرَ وَأَقْوَى طَرِيقًا.

(المسألة الرابعة): يُؤْخَذُ مِنْ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ «وَلَا يُجْهَزُ عَلَى جَرِيحِهَا» أَنَّهُ لَا يُضْمَنُ الْبَغَاةُ مَا أُلْفُسُهُ فِي الْقِتَالِ مِنَ الدِّمَاءِ وَالْأَمْوَالِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْإِمَامُ يَحْيَى وَالْحَنْفِيَّةُ.

وَأَسْتَدِلُّ أَيْضًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ» [الحجرات: ٩] وَلَمْ يَذْكُرْ ضَمَانًا.

وَمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٧٤/٨) عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: هَاجَتْ الْفِتْنَةُ الْأُولَى فَادْرَكَتِ الْفِتْنَةُ رَجَالًا ذَوِي عَدَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ثَمَّنَ شَهْدَ مَعَهُ بَدْرًا وَبَلَّغْنَا أَنَّهُمْ كَانُوا يَرُونَ أَنَّ يُهْدَرَ أَمْرُ الْفِتْنَةِ، وَلَا يُقَامُ فِيهَا عَلَى رَجُلٍ قَاتِلٍ فِي تَاوِيلِ الْقُرْآنِ قِصَاصٌ فَيَمْنُ قَتْلًا، وَلَا حَدٌّ فِي سَبَاءِ امْرَأَةٍ سُبِيَتْ، وَلَا يُرَى عَلَيْهَا حَدٌّ، وَلَا يَنْهَى وَبَيْنَ زَوْجِهَا مُلَاعِنَةً، وَلَا يُرَى أَنْ يَقْذِفَهَا أَحَدٌ إِلَّا جُلْدَ الْحَدِّ وَيُرَى أَنْ تُرَدَّ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ بَعْدَ أَنْ تَعْتَدَّ فَتَنْقُضِي عِدَّتُهَا مِنْ زَوْجِهَا الْآخِرِ وَيُرَى أَنْ يَرْتَهَنَ زَوْجُهَا.

قُلْتُ: وَهَذَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِجْمَاعًا، فَإِنَّهُ مَقْوً لِلْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ إِذْ الْأَصْلُ أَنَّ أَمْوَالَ الْمُسْلِمِينَ وَدِمَائِهِمْ مَعْصُومَةٌ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَحُكِّيَ عَنِ الْهَادَوِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ يُقْتَصَرُ ثَمَّنُ قَتْلِ مِنَ الْبَغَاةِ وَاسْتَدَلُّوا بِعُمُومِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ نَحْوِ «وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِرَبِّهِ سُلْطَانًا» [الإسراء: ٢٣] وَحَدِيثِ



«مَنْ اعْتَبَطَ مُسْلِمًا بِقَتْلِ عَنِّيْنِيَّةٍ، فَهُوَ قَوْدٌ» [متابع المن للشافعي (١٤٣٣)].

واجبة بأنها عُمومات خُصَّت بما ذُكِرَ من أدلّة أهل القول الأول.

قد استحقَّ القَتْلُ لإدخالِهِ الضَّرَرَ عَلَى الْعِبَادِ. وَظَاهِرُهُ سَوَاءُ كَانَ جَانِئًا، أَوْ عَادِلًا. وَقَدْ جَاءَ فِي أَحَادِيثٍ تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِمَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ [مسلم (١٨٥٥)].

وفي لفظ [خ (٧٠٥٥، ٧٠٥٦)، م (١٧٠٩)، (٤٢)] ما لم تروا كُفْرًا بواحا.

وقد حَقَّقْنَا هَذِهِ الْمَبَاحِثَ فِي مَنْحَةِ الْغَفَارِ حَاشِيَةً ضَرْوَةِ النَّهَارِ (٢٤٨٧/٤) حَقِيقًا تُضْرَبُ إِلَيْهِ أَبَاطُ الْإِبِلِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُنْعِمِ الْمُتَفَضِّلِ.

## -٥- من يُحَاوِلُ الْفِتْنَةَ يُقَاتَلُ

١١٣٠- وَعَنْ عَرْفَجَةَ بْنِ شَرِيحٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمَرَكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٥٢)

(وعن عرفة) - بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وجيم - (بن شريح) بالشين المعجمة مُصَغَّرُ شَرَحَ وقيل بالمهملة.

(قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمَرَكُمْ جَمِيعٌ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ».) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٥٢) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٨٥٢) بِلَفْظٍ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «سَتَكُونُ هَذَاتُ وَهَذَاتُ فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرِّقَ أَمْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَهِيَ جَمِيعٌ فَاضْرِبُوهُ بِالسَّيْفِ كَاتِبًا مَنْ كَانَ».

وفي لفظ [مسلم (١٨٥٢) (٠٠)] «فاقتلوه».

وفي لفظ [مسلم (١٨٥٢) (٦٠)] «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمَرَكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ فَاقْتُلُوهُ».

وأخرج الشيخان [البخاري (٧١٤٣)، مسلم (١٨٤٩)] وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرٍ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَضْرِبْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَيْئًا فَمَاتَ مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً».

وفي لفظ [مسلم (١٨٤٩) (٥٦)] «مَنْ خَرَجَ عَنِ السُّلْطَانِ شَيْئًا مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً».

دلّت هَذِهِ الْأَلْفَافُ عَلَى أَنَّ مَنْ خَرَجَ عَلَى إِمَامٍ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْمُسْلِمِينَ. وَالْمَرَادُ أَهْلُ قَطْرِ كَمَا قُلْنَا، فَإِنَّهُ

## ١- من قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ

١١٣١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ».

رَوَاهُ أَبُو كَاوُدَ (٤٧٧١) وَالتَّيَمِيُّ (١١٥/٧) وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٤١٩).

وأخرجه البخاري (٢٤٨٠) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ.

وأخرج أصحاب السنن [أبو داود (٤٧٧٢)، الترمذي (١٤٢١)، الساني (١١٥/٧)، ابن ماجه (٢٥٨٠)] وَابْنُ حِبَّانَ (٣١٩٤) وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ.

وفي الحديث دليل على جوازِ الْقَاتِلَةِ لِمَنْ قَصَدَ اخْتِذَ مَالٍ غَيْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، قَلِيلًا كَانَ الْمَالُ أَوْ كَثِيرًا، وَهَذَا قَوْلُ الْجَمَاهِيرِ.

وقال بعض المالكية: لَا يَجُوزُ الْقِتَالُ عَلَى اخْتِذِ الْقَلِيلِ مِنَ الْمَالِ.

قال القرطبي: سَبَبُ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ هَلِ الْقِتَالُ لِدَفْعِ الْمُنْكَرِ، فَلَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ، أَوْ مِنْ بَابِ دَفْعِ الضَّرَرِ فَيَخْتَلِفُ الْحَالُ فِي ذَلِكَ؟.

وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الثَّانِعِيِّ رضي الله عنه أَنَّ مَنْ أَرَادَ مَالَهُ، أَوْ نَفْسَهُ، أَوْ حَرَمَهُ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الدَّفْعَ إِلَّا بِالْقَتْلِ فَلَهُ ذَلِكَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ



قَوْدٌ، وَلَا دِيَّةٌ، وَلَا كَفَّارَةٌ لَكِنْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْصِدَ الْقَتْلَ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَدْفَعَ عَمَّا ذَكَرَ إِذَا أُرِيدَ ظُلْمًا بغيرِ تَفْصِيلٍ، إِلَّا أَنْ كُلُّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ كَالْجَمْعَيْنِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ السُّلْطَانِ لِلْآثَارِ الْوَارِدَةِ بِالْأَمْرِ بِالصَّبْرِ عَلَى جَوْرِهِ وَتَرْكِ الْقِيَامِ عَلَيْهِ.

وَفَرَّقَ الْأَوْرَاعِيُّ بَيْنَ الْحَالِ الَّتِي لِلنَّاسِ فِيهَا جَمَاعَةٌ وَإِمَامٌ فَحَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا فِي حَالِ الْخِلَافِ وَالْفِرْقَةِ فَلَيْسَتْ سَلَمٌ، وَلَا يُقَاتَلُ أَحَدًا. (قُلْتُ): وَيُؤَيَّدُ مَا قَالَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ «أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَخَذَ مَالِي؟ قَالَ: فَلَا تُعْطِيهِ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلَنِي؟ قَالَ: قَاتِلْهُ. قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلَنِي؟ قَالَ: فَأَنْتَ شَهِيدٌ قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتَهُ؟ قَالَ: فَهَرَوْ فِي النَّارِ». وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ إِطْلَاقُ الْأَحْوَالِ.

(قُلْتُ): هَذَا فِي جَوَازِ قِتَالِ مَنْ يَأْخُذُ الْمَالَ فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ لِمَنْ يَرَاهُ أَخَذَ مَالَهُ ظُلْمًا الْاسْتِسْلَامَ وَتَرْكَ الْمَنَعَ بِالْقِتَالِ؟ الظَّاهِرُ جَوَازُهُ.

وَيَدُلُّ لَهُ حَدِيثُ «فَكَرَّ عَبْدُ اللَّهِ الْمُقْتُولَ» (رَأْسُ ٢٩٢/٥)، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى جَوَازِ الْاسْتِسْلَامِ فِي النَّفْسِ وَالْمَالِ بِالْأَوَّلِ فَيَحْمَلُ قَوْلُهُ هُنَا، وَلَا تُعْطِيهِ عَلَى أَنَّهُ نَهَى لِغَيْرِ التَّحْرِيمِ.

## ٢- لا دية للمعتدي

١١٣٢- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه قَالَ: «قَاتَلَ يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةٍ رَجُلًا، فَغَضَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ، فَانْتَرَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَتَرَغَ نَيْبُهُ، فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَعْصُ أَحَدُكُمْ كَمَا يَعْصُ الْفَحْلُ؟ لَا دِيَّةَ لَهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٩٢)، مسلم (١٦٧٣)]، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: «قَاتَلَ يَغْلَى بْنُ أُمَيَّةٍ رَجُلًا

لَقَضَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ فَانْتَرَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ فَتَرَغَ نَيْبُهُ فَاخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: أَيْعَصُ أَحَدُكُمْ؟» بَفَتْحِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ مَاضِيَهُ غَضَضَ بِكَسْرِ الضَّادِ الْأَوَّلِ يَعْصُ بَفَتْحِهَا فِي الْمُضَارَعِ فَادْغَمَتْ وَنَقَلَتْ حَرَكَتَهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا.

(أَخَاهُ كَمَا يَعْصُ الْفَحْلُ) أَيِ الذَّكَرِ مِنَ الْإِبِلِ (لَا دِيَّةَ لَهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ).

اِخْتَلَفَ فِي الْعَاصِرِ وَالْمَعْرُوضِ مِنْهُمَا.

فَقَالَ الْحَافِظُ: الصَّحِيحُ الْمَعْرُوفُ أَنَّ الْمَعْرُوضَ أَجْبَرُ يَغْلَى لَا يَغْلَى قِيلَ: فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ يَغْلَى هُوَ الْعَاصِرُ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الْجَنَابَةَ الَّتِي وَقَعَتْ لِأَجْلِ الدَّفْعِ عَنِ الضَّرَرِ تُهْدَرُ، وَلَا دِيَّةَ عَلَى الْجَانِي وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ، وَقَالُوا: لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الصَّائِلِ وَاحْتِجُوا أَيْضًا بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ مَنْ شَهَرَ عَلَى آخَرٍ سِلَاحًا لِقَتْلِهِ دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ قَتْلَ الشَّاهِرِ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

قَالُوا: وَلَوْ جَرَحَهُ الْمَعْرُوضُ فِي عَمَلٍ آخَرَ مِنْ بَدَنِهِ لَمْ يَلْزَمُهُ شَيْءٌ وَشَرَطُ الْإِهْدَارِ أَنْ يَتَأَلَّمَ الْمَعْرُوضُ، وَأَنْ لَا يُمَكِّنَهُ تَخْلِيصُ يَدِهِ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ ضَرْبِ شَدِيقِهِ، أَوْ فَلَكَ لِحْيَتُهُ لِبَرَسَلَتِهَا وَمَهْمَا امْكَنَ التَّخْلِيصُ بِدُونِ ذَلِكَ فَعَدَلَ عَنْهُ إِلَى الْأَقْفَلِ لَمْ يُهْدَرِ.

وَلِلشَّافِعِيِّ رَجْعٌ أَنَّهُ يُهْدَرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلَدَلِيلٍ شَرَطِ الْإِهْدَارِ بِمَا ذَكَرَ مَاخُذٌ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْكَلْبِيَّةِ فِي الشَّرْعِ وَإِلَّا، فَلَا يُفِيدُهُ الْحَدِيثُ، فَإِنْ كَانَ الْعَضُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْبَدَنِ جَرَى فِيهِ هَذَا الْحُكْمُ قِيَاسًا.

## ٣- فقء عين من نظر إلى محل غيره

١١٣٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ رضي الله عنه: «لَوْ أَنَّ امْرَأًا أَطْلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنٍ، فَحَذَفْتَهُ بِحَصَاةٍ، فَقَطَّاعَتْ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٨٨)، مسلم (٢١٥٨)].

وَلِي لَفْظُ لَأَخْمَدَ (٣٨٥/٢) وَالسَّائِي (٦١/٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٦٠٠٤) بِلا دِيَّةَ لَهُ، وَلَا قِصَاصٍ.



من حيث لا يشعر.

وفي الحديث دليل أنه إنما يُباح له قصد العين بشيء خفيف كالمدري والبدقيّة والحصاة لقوله «فحذفته».

قال الفقهاء: فأما لو رماه بالنشاب أو بحجر يقتله فقتله، فهذا قتل يتعلّق به القصاص، أو الدية.

ومما تصرف فيه الفقهاء: أن هذا الناظر إذا كان له محرم في الدار، أو زوجة أو متاع لم يجوز قصده عيني إذا لم يكن في الدار إلا محارمه.

ومنها إذا لم يكن في الدار إلا صاحبها فله الرمي إن كان مكشوف العورة، ولا ضمان وإلا فوجهان أظهرهما: لا يجوز رميّه.

ومنها أن الحريم إذا كنّ في الدار مستترات، أو في بيت، ففي وجه لا يجوز قصد عيني؛ لأنه لا يطلع على شيء.

قال بعض الفقهاء: والأظهر الجواز لإطلاق الأخبار، وأنه لا تنضبط أوقات الشر والتكشيف، والاختياط حسم الباب.

ومنها أن ذلك إنما يكون إذا لم يقصر صاحب الدار، فإن كان بائه مفتوحاً، أو ثم كوة واسعة، أو ثلثة مفتوحة فينظر، فإن كان مُحْجَازاً لم يجوز قصده، وإن كان وقف وتعمد فقيّل: لا يجوز قصده فينظر صاحب الدار بفتح الباب وتوسيع الكوة وقيل: يجوز لتعمّده بالنظر.

وأجري هذا الخلاف فيما إذا نظر من سطح بيت، أو نظر المؤذن من المنبذة لكون الأظهر هاهنا عندهم جواز الرمي؛ لأنه لا تقصير من صاحب الدار.

ثم قال: واعلم أن ما كان من هذه التصرفات الفقهيّة داخلاً تحت إطلاق الحديث، فهو مأخوذ منها وما لا فبعضه مأخوذ من فهم المعنى المقصود بالحديث وبعضه مأخوذ من القياس، وهو قليل فيما ذكر. انتهى كلامه.

واعلم أنه يؤخذ من الحديث صحة قول الفقهاء: إنها تُهدم الصوامع الحديثة المَعُورَة وكذا تلبية الملك إذا كانت مَعُورَة، وهو محكي عن القاسم الرمي، وهو رأي عمر، فإنه أخرج عنه ابن عبد الحكم في «فتوح مصر» عن يزيد بن أبي حبيب قال:

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال أبو القاسم صلى الله عليه وآله وسلم: «لَوْ أَنَّ امْرَأً أَطْلَعَ عَلَيْكَ بَغِيرَ إِذْنٍ فَحَذَفَهُ بِحَصَاةٍ فَفَقَاتَ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ جُنَاحٌ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى تَحْرِيمِ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ.

وعلى أن من أطلع قاصداً للنظر إلى محل غيره مما لا يجوز الدخول إليه إلا بإذن مالكه، فإنه يجوز للمطلع عليه دفعه بما ذكر، وإن فقا عينه، فإنه لا ضمان عليه.

(وفي لفظ لأحمد والنسائي وصححه ابن حبان، فلا دية له، ولا قصاص).

وأما إذا كان ماذوناً بالنظر فالجناح غير مرفوع على من جنى على الناظر وكذا لو كان الناظر إليه في محل لا يحتاج إلى الإذن، ولو نظر منه ما لا يجلّ له النظر إليه؛ لأن التقصير من الناظر إليه وإلى هذا ذهب الشافعي وغيره والخلاف فيه للمالكية.

قال يحيى بن يعمر من المالكية: لعل مالكاً لم يبلغه الخبر. وقال ابن دقيق العيد: تصرف الفقهاء في الحكم بأنواع من التصرفات.

منها أنه يفرق بين أن يكون هذا الناظر واقفاً في الشارع، أو في خالص ملك الناظر إليه، أو في سبكة مُسَدَّةِ الأسفل اختلوا فيه والأشهر أنه لا فرق، ولا يجوز مد العين إلى حرم الناس بحال.

وفي وجه للشافعية: أنه لا نفقاً إلا عين من وقف في ملك الناظر إليه والحديث مطلق.

ومنها أنه هل يجوز رمي الناظر قبل الإنذار والنهي.

فيه وجهان للشافعية.

أحدهما: لا.

والثاني: نعم.

(قلت): وهو الذي يدلّ له الحديث ويؤيده الحديث الآخر «أَنَّ مَنْ جَعَلَ يَحْتَظِلُ الْمُطْلِعَ عَلَيْهِ لِيَطْعَنَهُ» [بخاري (٢٩٠٠)، مسلم (٢١٥٧)] والختل فسره في «النهاية» بقوله: يُراوده ويطلبه



ودليلهم الحديث والآية.

وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا ضمان على أهل الماشية مطلقاً وحجته حديث «العجماء جرحها جباراً» أخرجه أحمد (٢٣٩/٢) والشيخان [بخاري (١٤٩٩)، مسلم (١٧١٠)] من حديث أبي هريرة وأحمد والنسائي وابن ماجه (٢٦٧٤) عن عمرو وابن عوف.

#### ٤- تحمّل أهل الماشية إفساد ماشيتهم

وفيه زيادة ولكنّه قال الطحاوي: مذهب أبو حنيفة أنه لا ضمان إذا أرسلها مع حافظ.

وأما إذا أرسلها من دون حافظ، فإنه يضمن.

وكذا المالكية يُعَيِّدون ذلك بما سُرِخت الدواب في مسارجها المعتادة للرعي.

وأما إذا كانت في أرض مزروعة لا مسرح فيها، فإنهم يضمنون ليلاً، أو نهاراً.

وفي المسألة أقوال أخر لا تناسب النصّ هذا، ولا دليل لها يقاومها، فالعمل بما أفادته الآية والنص معين.

#### ٦- باب قتل المرتد

##### ١- قتل رجل أسلم ثم تهوّد

١١٣٦- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه - فِي رَجُلٍ أَسْلَمَ ثُمَّ تَهَوَّدَ - لَا أَجْلِسُ حَتَّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُتِلَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٦٩٢٣)، مسلم (١٧٣٣)].

وفي رواية لأبي داود (٤٣٥٥): «وَكَانَ قَدْ اسْتَيْبَ قَبْلَ ذَلِكَ».

(وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه في رجل أسلم ثم تهوّد لا أجلس حتى يقتل، قضاء الله ورسوله) جرّ في «قضاء» رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على أنه مصدرٌ حذف فعله، وهو يُشير إلى حديث «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» وسيأتي من خرجه.

(فأمر به فقتل. متفق عليه. وفي رواية لأبي داود: وَكَانَ اسْتَيْبَ قَبْلَ ذَلِكَ).

أَوَّلُ مَنْ بَنَى غُرْفَةً بِمَصْرَ خَارِجَةً بَنَى حُذَافَةُ فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَكَتَبَ إِلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: سَلَامٌ عَلَيْكَ أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ خَارِجَةَ بَنَى حُذَافَةَ بَنَى غُرْفَةً وَلَقَدْ أَرَادَ أَنْ يَطْلُعَ عَلَى عَوْرَاتِ جِيرَانِهِ، فَإِذَا أَنْكَ كِتَابِي هَذَا فَأَخَذَهَا إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَالسَّلَامُ.

١١٣٤- وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَحْفَظَ الْحَوَائِطُ بِالنَّهَارِ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَنْ يَحْفَظَ الْمَاشِيَةُ بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَنْ عَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ مَا أَصَابَتْ مَاشِيَتُهُمْ بِاللَّيْلِ».

رواه أحمد (٢٩٥/٤) والترمذي (١٠٧٠) وابن داود (٣٥٧٠)، النسائي (١٠٧٠) كما في تحفة الأشراف (١٧٥٣)، ابن ماجه (٢٣٣٢)، وصححه ابن حبان [موارد الطمان (١١٦٨)].

وفي إسناده اختلاف

مداره على الزهري. وقد اختلف عليه، فإنه روي من طرق كلها عن الزهري عن حرام عن البراء؛ وحرام لم يسمع من البراء قاله عبد الحق تبعاً لابن حزم وأخرجه البيهقي (٣٤١/٨) من طرق. وفيها الاختلاف.

إلا أنه قال الشافعي رحمه الله: أخذنا به لثبوتِهِ وَاتِّصَالِهِ ومعرفة رجاله.

قال البيهقي: ورويناه عن الشعبي عن شريح أنه كان يضمن ما أفسدته الغنم بالليل، ولا يضمن ما أفسدته بالنهار ويتأول هذه الآية «وَذَاوُدَ وَسَلَمَانُ إِذْ يَخْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ» [الأنبياء: ٧٨] وكان يقول: النفس بالليل.

وروي مره عن مسروق «إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ» قال: كان كرمًا فدخلت فيه ليلاً فما تركت فيه خضراً.

فدل الحديث أنه لا يضمن مالك البهيمه ما جتته في النهار؛ لأنه يُعتَادُ إرسالها في النهار ويضمن ما جتته بالليل؛ لأنه يُعتَادُ حفظها بالليل وإلى هذا ذهب الهادي ومالك والشافعي



راوي الحديث أَنَّهُ قَالَ: تَقْتُلُ الْمَرْأَةَ الْمُرْتَدَّةَ وَلَمَّا أَخْرَجَهُ هُوَ  
وَالدَّارِقُطِيُّ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَ امْرَأَةً مُرْتَدَّةً فِي خِلَافِهِ  
وَالصَّحَابَةُ مُتَوَافِرُونَ وَلَمْ يُتَكَّرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ، وَهُوَ حَدِيثٌ خَسَنٌ.

وَأَخْرَجَ أَيْضاً (الدَّارِقُطِيُّ: ١١٩/٣) حَدِيثًا مَرْفُوعًا فِي قَتْلِ  
الْمَرْأَةِ وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

وَقَدْ وَقَعَ فِي حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ  
أَنَّهُ قَالَ لَهُ: أَيُّمَا رَجُلٍ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ فَأَذَعَهُ، فَإِنْ عَادَ وَإِلَّا  
فَأَضْرِبْ عُنُقَهُ وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ ارْتَدَّتْ عَنِ الْإِسْلَامِ فَأَذَعُهَا، فَإِنْ  
عَادَتْ وَإِلَّا فَأَضْرِبْ عُنُقَهَا (الطَّبْرَانِيُّ، كما في المجموع: ٢٦٣/٦)  
وإِسْنَادُهُ خَسَنٌ، وَهُوَ نَصٌّ فِي حُلِّ النِّزَاعِ.

وَذَهَبَ الْحَنْفِيُّ إِلَى أَنَّهَا لَا تُقْتَلُ الْمَرْأَةُ إِذَا ارْتَدَّتْ.

قَالُوا: لِأَنَّهُ قَدْ «وَرَدَ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ لَمَّا  
رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً. وَقَالَ: مَا كَانَتْ هَذِهِ لِتُقَاتِلَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٨٨/٣)

وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ بِأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا هُوَ عَنْ قَتْلِ الْكَافِرَةِ  
الْأَصْلِيَّةِ كَمَا وَقَعَ فِي سِيَاقِ قِصَّةِ النَّهْيِ فَيَكُونُ النَّهْيُ مَخْصُوصًا  
بِمَا فَهِمَ مِنَ الْعَلَّةِ، وَهُوَ لَمَّا كَانَتْ لَا تُقَاتِلُ فَالنَّهْيُ عَنْ قَتْلِهَا إِنَّمَا  
هُوَ لِتَرْكِهَا الْمَقَاتِلَةَ فَكَانَ ذَلِكَ فِي دِينِ الْكَافَرِ الْأَصْلِيِّينَ الْمُتَحَرِّضِينَ  
لِلْقِتَالِ وَيَقِي عُمُومَ قَوْلِهِ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ» سَالِمًا عَنِ الْمَعَاضِ  
وَأَيَّدَتْهُ الْأَدْلَةُ الَّتِي سَلَفَتْ.

وَاعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ إِطْلَاقَ التَّيْدِيلِ فَيَشْمَلُ مَنْ تَنَصَّرَ  
بَعْدَ أَنْ كَانَ يَهُودِيًّا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَدْيَانِ الْكُفْرِيَّةِ وَإِلَى هَذَا  
ذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ وَسِوَاهَا كَانَتْ مِنَ الْأَدْيَانِ الَّتِي تُقَرُّ بِالْجَزْئِ أَمْ لَا  
لِإِطْلَاقِ هَذَا اللَّفْظِ.

وَخَالَفَتِ الْحَنْفِيَّةُ فِي ذَلِكَ، وَقَالُوا: لَيْسَ الْمُرَادُ إِلَّا تَبْدِيلَ  
الْكُفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ.

قَالُوا: وَإِطْلَاقُ الْحَدِيثِ مَشْرُوكٌ اتِّفَاقًا فِي حَقِّ الْكَافِرِ إِذَا  
اسْلَمَ مَعَ تَنَاوُلِ الْإِطْلَاقِ لَهُ وَبَيَّانِ الْكُفْرِ مَلَّةً وَاحِدَةً فَالْمُرَادُ مَنْ  
بَدَّلَ دِينَ الْإِسْلَامِ بِدِينٍ آخَرَ، فَإِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (كما في  
«المجموع»: ٢٦٣/٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا «مَنْ خَالَفَ دِينَهُ  
دِينَ الْإِسْلَامِ فَأَضْرِبُوا عُنُقَهُ» فَصَرَّحَ بِدِينِ الْإِسْلَامِ.

الحديث دليل على أنه يجب قتل المرتد، وهو إجماع، وإنما  
وقع الخلاف هل يجب استتابته قبل قتله، أو لا؟

ذهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى وَجُوبِ اسْتِتَابَةِ لَمَّا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ  
(٤٣٥٦) هَذِهِ وَلَهُ فِي رِوَايَةِ أُخْرَى «فَدَعَاهُ أَبُو مُوسَى عَشْرِينَ  
لَيْلَةً، أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا وَجَاءَ مُعَاذٌ فَدَعَاهُ فَأَبَى فَضْرَبَ عُنُقَهُ».

وَذَهَبَ الْحَسَنُ وَطَاوَسٌ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَآخَرُونَ إِلَى عَدَمِ  
وُجُوبِ اسْتِتَابَةِ الْمُرْتَدِّ، وَأَنَّهُ يُقْتَلُ فِي الْحَالِ مُسْتَدْلِينَ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
«مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ» خ (٦١٢٢) بِعَيْنِي: وَالْفَاءُ تُقَدِّمُ التَّعْقِيبَ  
كَمَا لَا يَخْفَى، وَلِأَنَّ حُكْمَ الْمُرْتَدِّ حُكْمَ الْحَرْبِيِّ الَّذِي بَلَّغَتْهُ  
الدَّعْوَةُ، فَإِنَّهُ يُقَاتَلُ مِنْ دُونِ أَنْ يُدْعَى.

قَالُوا: وَإِنَّمَا شُرِعَتِ الدَّعْوَةُ لَنْ يَخْرُجَ عَنِ الْإِسْلَامِ لَا عَنْ  
بَصِيرَةٍ.

وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ عَنْ بَصِيرَةٍ فَلَا.

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعُطَاءٍ إِنْ كَانَ أَصْلُهُ مُسْلِمًا لَمْ يُسْتَبَبْ  
وَإِلَّا اسْتَبَبَ نَقْلَهُ عَنْهُمَا الطَّحَاوِيُّ.

ثُمَّ لِلْقَاتِلِينَ بِالْإِسْتِتَابَةِ خِلَافٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّهُ هَلْ يَكْفِي  
مَرَّةً، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثٍ فِي جَلْسَةٍ، أَوْ فِي يَوْمٍ، أَوْ فِي ثَلَاثَةِ  
أَيَّامٍ؟

وَيُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُسْتَبَبُ شَهْرًا.

## ٢- مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ

١١٣٧- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا  
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٩٢٢).

الحديث دليل على وجوب قتل من بدَّلَ دِينَهُ كَمَا تَقَدَّمَ،  
وَهُوَ عَامٌّ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ.

وَالأَوَّلُ: إجماع.

وفي الثاني خلاف:

ذهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهَا تُقْتَلُ الْمَرْأَةُ الْمُرْتَدَّةُ؛ لِأَنَّ كَلِمَةَ «مَنْ»  
هُنَا تَعْمُ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى وَلِأَنَّهُ أَخْرَجَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ



## ٣- قتل سبّ الرسول ﷺ

فَقَدْ يُجَابُ عَنْهُ أَنْ عَهْدَهُمْ تَضَمَّنَ إِقْرَارَهُمْ عَلَى تَكْذِيبِهِمْ  
لَهُ ﷺ، وَهُوَ أَعْظَمُ سَبٍّ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: يُخَصُّ مِنْ بَيْنِ غَيْرِهِ  
مَنْ السَّبِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١١٣٨- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا «أَنْ  
أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمٌّ وَلَوْ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ،  
فَيَنْهَايَا، فَلَا تَنْتَهِي، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ لَيْلَةً أَخَذَ  
الْمِعْوَلُ، فَجَعَلَهُ فِي بَطْنِهَا وَاتَّكَأَ عَلَيْهَا فَقَتَلَهَا، فَبَلَغَ  
ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: أَلَا اسْهَدُوا، فَإِنْ دَمَهَا هَذَرٌ.  
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٦١) وَرَوَاهُ بَقَاتٌ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنْ أَعْمَى كَانَتْ لَهُ أُمٌّ  
وَلَوْ تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ وَتَقَعُ فِيهِ فَيَنْهَايَا، فَلَا تَنْتَهِي، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ  
لَيْلَةً أَخَذَ الْمِعْوَلُ بِكَسْرِ الِيمِ وَعَيْنٍ مُهْمَلَةٍ وَفَتَحِ الرَّاءِ  
فَجَعَلَهُ فِي بَطْنِهَا وَاتَّكَأَ عَلَيْهِ لَقَتَلَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ،  
فَقَالَ أَلَا اسْهَدُوا، فَإِنْ دَمَهَا هَذَرٌ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَرَوَاهُ بَقَاتٌ).  
الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُقْتَلُ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ وَيُهْدَرُ  
دَمُهُ، فَإِنْ كَانَ مُسْلِمًا كَانَ سَبُّهُ لَهُ ﷺ رَدَّةً يُقْتَلُ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: مَنْ غَيْرِ اسْتِيبَاةٍ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ وَاللَّيْثِ أَنَّهُ يُسْتَتَابُ، وَإِنْ  
كَانَ مِنْ أَهْلِ الْعَهْدِ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ إِلَّا أَنْ يُسْلَمَ.

وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ اللَّيْثِ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَاحْمَدُ  
وَإِسْحَاقُ أَنَّهُ يُقْتَلُ أَيْضًا مَنْ غَيْرِ اسْتِيبَاةٍ.

وَعَنِ الْحَنْفِيَّةِ أَنَّهُ يُعْزَرُ بِالْعَاهِدِ، وَلَا يُقْتَلُ.

وَاجْتَنَبَ الطُّحَاوِيُّ بِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَقْتُلِ الْيَهُودَ الَّذِي قَالُوا:  
السَّأْمُ عَلَيْكَ، وَلَوْ كَانَ هَذَا مِنْ مُسْلِمٍ لَكَانَ رَدَّةً وَلَوْلَا مَا هُمْ  
عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ أَشَدُّ مِنَ السَّبِّ.

قُلْتُ: يُؤَيِّدُهُ أَنْ كَفَرَهُمْ بِهِ ﷺ مَعْنَاهُ أَنَّهُ كَذَّابٌ وَأَيُّ سَبٍّ  
أَفْحَشُ مِنْ هَذَا. وَقَدْ أَقْرَأُوا عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا النَّصْرُ فِي  
حَدِيثِ الْأَمَةِ يُقَاسُ عَلَيْهِ أَهْلُ الذِّمَّةِ.

وَأَمَّا الْقَوْلُ بِأَنْ دِمَاءَهُمْ إِنَّمَا حُقِنَتْ بِالْعَهْدِ وَلَيْسَ فِي الْعَهْدِ  
أَنَّهُمْ يَسْبُونَ النَّبِيَّ ﷺ فَمَنْ سَبَّهُ مِنْهُمْ انْتَقَضَ عَهْدُهُ فَيَصِيرُ كَافِرًا  
بِلا عَهْدٍ فَيُهْدَرُ دَمُهُ.



نُفِقَ عَلَيْهِ [الْبَخَارِي (٢٦٩٥)، مسلم (١٦٩٨)] وَهَذَا اللَّفْظُ يُسْمَعُ.

(عن أبي هريرة رضي الله عنه وزيد بن خالد الجهني أن رجلاً من الأعراب أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أنشدك قال في الفتح (١٢/١٣٨): ضَمَنْ أَنْشَدَكَ مَعْنَى أَذْكَرَكَ فَحَذَنْتَ الْبَاءَ إِنِّي أَذْكَرُكَ اللَّهُ رَافِعاً نَشِيدِي إِنِّي صَوْتِي وَهُوَ يَفْتَحُ أَوَّلُهُ فَنُونٌ سَاكِتَةٌ وَضَمُّ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ إِنِّي أَسْأَلُكَ

(اللَّهُ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى) اسْتِثْنَاءً مُفْرَغٌ إِذَا الْمَعْنَى لَا أَنْشَدُكَ إِلَّا الْقِصَّةَ بِكِتَابِ اللَّهِ.

(فَقَالَ الْآخَرُ وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُمْ كَانَ الرَّائِي يَعْرِفُ أَنَّهُ أَفْقَهُ مِنْهُ أَوْ مِنْ كَوْنِهِ سَأَلَ أَهْلَ الْفَقْهِ.

(نعم) فاقض بيننا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذِنَ لِي فَقَالَ: قُلْ. قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفاً بِاللَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ فَمَشَاءُ نَحْسِيهِ فَفَنَاءُ كَاجِرٍ وَزناً وَمَعْنَى.

(وَعَلَى هَذَا فَرَزْنَى بِأَمْرَائِهِ. وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرُّجْمَ فَاقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاؤَ وَزَلِيدَةً فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرُّجْمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ: الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدُّ عَلَيْكَ وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ) كَأَنَّهُ قَدْ عَلِمَ ﷺ أَنَّهُ غَيْرُ مُحْصَنٍ وَقَدْ كَانَ اعْتَرَفَ بِالزَّانِي.

(وَاعْدُ يَا أَيُّسَ) تَصْغِيرُ لِنَسِ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا ذِكْرَ لَهُ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ (إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجَحَهَا. نُفِقَ عَلَيْهِ وَهَذَا اللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ). الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْحَدِّ عَلَى الزَّانِي غَيْرِ الْمُحْصَنِ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَعَلَيْهِ ذَلِكَ الْقُرْآنُ. وَأَنَّهُ يُجِبُّ عَلَيْهِ تَغْرِيبُ عَامٍ وَهُوَ زِيَادَةُ عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ.

ودليل على أنه يجب الرُّجْمُ على الزَّانِي الْمُحْصَنِ وعلى أنه يَكْفِي فِي الْاعْتِرَافِ بِالزَّانِي مَرَّةً وَاحِدَةً كغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَحْكَامِ. وَإِلَى هَذَا دَعَبَ الْحَسَنُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَدَاوُدُ وَآخَرُونَ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي الْإِقْرَارِ بِالزَّانِي أَرْبَعُ مَرَّاتٍ مُسْتَدْلِينَ بِمَا يَأْتِي مِنْ قِصَّةٍ سَاعِزٍ وَيَأْتِي الْجَوَابُ عَنْهُ فِي شَرْحِ حَدِيثِهِ.

وَأَمْرُهُ ﷺ أَنْ يَأْسَأَ بِرَجُلَيْهَا بَعْدَ اعْتِرَافِهَا دَلِيلٌ لِمَنْ قَالَ بِجَوَازِ حَكْمِ الْحَاكِمِ فِي الْحُدُودِ وَنَحْوِهَا بِمَا أَتَى بِهِ الْخَصْمُ عَنْدهُ وَهُوَ

## ٣٦- كِتَابُ الْحُدُودِ

الْحُدُودُ: جَمْعُ حَدٍّ، وَالْحَدُّ: أَصْلُهُ مَا يَجْزُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَيَمْنَعُ اخْتِلَاطَهُمَا.

سُمِّيَتْ هَذِهِ الْبَقَرَاتُ حُدُوداً لِكَوْنِهَا تَمْنَعُ عَنِ الْمَوَادَّةِ؛ وَيُطْلَقُ الْحَدُّ عَلَى التَّغْدِيرِ.

وَهَذِهِ الْحُدُودُ مُقَدَّرَةٌ مِنَ الشَّارِعِ؛ وَيُطْلَقُ الْحَدُّ عَلَى نَفْسِ الْمَعَاصِي نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يُنَالُ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرِبُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩] وَعَلَى فِعْلِ بِهِ شَيْءٍ مُقَدَّرٌ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١].

## ١- بَابُ حَدِّ الزَّانِي

### ١- الرُّجْمُ عَلَى الْمُحْصَنِ وَالْجُلْدُ لغيره

١١٣٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْشَدُكَ اللَّهَ إِلَّا قَضَيْتَ لِي بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَقَالَ الْآخَرُ - وَهُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ - نَعَمْ، فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَذِّنْ لِي، فَقَالَ: قُلْ قَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفاً عَلَى هَذَا فَرَزْنَى بِأَمْرَائِهِ، وَإِنِّي أَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي الرُّجْمَ، فَاقْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاؤَ وَزَلِيدَةً، فَسَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا الرُّجْمَ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَمُ رَدُّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدَ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ وَاعْدُ يَا أَيُّسَ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَإِنِ اعْتَرَفَتْ فَأَرْجَحَهَا».



أحد قولي الشافعي، وبه قال أبو ثور كما نقله القاضي عياض.

وقال الجمهور: لا يصح ذلك.

قالوا: وقصة أنيسٍ يطرؤها احتمالُ الأعداء.

وإن قوله ﷺ: «فارجمها» بعد إعلامه ﷺ أو أنه فروض الأمر إليه.

والمعنى: فإذا اعترفت بحضرة من يثبت ذلك بقوله: حكمت.

قلت: ولا يخفى أن هذه تكلفات.

واعلم أنه ﷺ لم يبعث إلى المرأة لأجل إثبات الحد عليها، فإنه ﷺ قد أمر باستئجار من أتى بفاحشة وبالستر عليه ونهى عن التجسس، وإنما ذلك؛ لأنها لما قدّست المرأة بالزنى بعث إليها ﷺ ليتكبر فتطالب بحدِّ الذنب أو تقر بالزنى فيسقط عنه، فكان منها الإقرار فأوجب على نفسها الحد؛ ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود (٤٤٦٧) والنسائي «الكبرى» كما في تحفة الأشراف (٧٣٤٨) عن ابن عباس «أن رجلاً أقر أنه زنى بامرأة فجلده النبي، ثم سأل المرأة فقالت: كذب فجلده جلدة الغيبة ثمانين» وقد سكّت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستكره النسائي.

## ٢- حُكْمُ الْبَكَرِ وَالثَّيْبِ

١١٤٠- وَعَنْ عِبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذُوا عَنِّي، خُذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا، الْبَكَرُ بِالْبَكَرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْسُ سَنَةٍ، وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ».

زَوَاهِدُ مُسْلِمٍ (١٦٩٠).

إشارة إلى قوله تعالى «أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا» [النساء:

١٥] بين به أنه قد جعل الله تعالى لهنَّ السَّيْلَ بما ذكره من الحكم.

وفي الحديث مسألتان:

الأولى حُكْمُ الْبَكَرِ إِذَا زَنَى.

والمراد بِالْبَكَرِ عند الفقهاء: الحرُّ البالغُ الَّذِي لَمْ يُجَامَعْ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ.

وقوله (بالبكر) هذا خرج مخرج الغالب؛ لأنه يُراد به مفهومة فإنه يجب على البكر الجلد سواء كان مع بكرٍ أو ثيبٍ كما في قصة العسيف.

وقوله (نفسي سنة) فيه دليل على وجوب التغريب للزاني البكر عامًّا وأنه من تمام الحد، وإليه ذهب الخلفاء الأربعة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم وأدعي فيه الإجماع.

ودُهيت الهادوية والخنفية إلى أنه لا يجب التغريب. واستدل الخنفية بأنه لم يذكر في آية النور، فالتغريب زيادة على النص وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به؛ لأنه يكون ناسخًا.

وجوابه أن الحديث مشهور لكثرة طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة. وقد عملت الخنفية بمثل بل بدونه كتقصي الموضوع من التفهنة وجواز الرضوخ بالنيب وغير ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا منه.

وقال ابن المنذر: «أقسم النبي ﷺ في قصة العسيف أنه يقضي بكتاب الله ثم قال: إن عليه جلد مائة وتغريب عام» وهو المبين لكتاب الله، وخطب بذلك عمر على رؤوس المنابر.

وكان الطحاوي لما رأى ضعف جواب الخنفية هذا أجاب عنهم بأن حديث التغريب منسوخٌ بحديث: «إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ فَلْيَغْصَهَا» [البخاري (٢١٥٣)، مسلم (١٧٠٣)] والبيع يفوت التغريب.

قال: وإذا سقطت عن الأمة سقطت عن الحرّة؛ لأنها في معناها.

قال: ويتأكد بحديث: «لا تُسافر المرأة إلا مع ذي محرم» [البخاري (١٠٨٧)، مسلم (١٣٣٨)]. قال: وإذا انتفى عن النساء انتفى عن الرجال. انتهى.

وفيه ضعف؛ لأنه مبني على أن العام إذا خص لم يبق دليلًا، وهو ضعيف كما عُرف في الأصول.

ثم نقول: الأمة خصصت من حكم التغريب وكان الحديث عامًّا في حكمه للذكر والأنثى والأمة والعبد، فخصت



مَنْهُ الْأُمَّةُ وَبَقِيَ مَا عَذَّاهَا دَاخِلًا تَحْتَ الْحُكْمِ.

وَاسْتَدُلُّ الْهَادُوَّةُ بِمَا ذَكَرَهُ الْمُهْدِيُّ «فِي الْبَحْرِ» مِنْ قَوْلِهِ.

قُلْتُ: التَّغْرِيبُ عُقُوبَةٌ لَا حَدَّ لِقَوْلِ عَلِيٍّ «جَلْدُ مَائَةٍ وَحِسْبُ سَنَةٍ» وَلِنَفْيِ عُمَرَ فِي الْخَمْرِ وَلَمْ يَنْكَرْ ثُمَّ قَالَ: لَا أَنْفِي بَعْدَهَا أَحَدًا وَالْحُدُودُ لَا تَسْقُطُ. أَنْتَهَى.

وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ مَا قَالَهُ.

أَمَّا كَلَامُ عَلِيٍّ عليه السلام فَإِنَّهُ مُؤَيَّدٌ لِمَا قَالَهُ الْجَمَاهِيرُ فَإِنَّهُ جَعَلَ الْحَبْسَ عَوْضًا عَنِ التَّغْرِيبِ فَهُوَ نَوْعٌ مِنْهُ.

وَأَمَّا نَفْيُ عُمَرَ فِي الْخَمْرِ فَاجْتِهَادٌ مِنْهُ زِيَادَةٌ فِي الْعُقُوبَةِ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ أَنَّهُ لَا يَنْفِي حَدًّا بِاجْتِهَادِهِ وَالنَّفْيُ فِي الزَّنَى بِالنَّصِّ، وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: إِنَّ الْمَرَأَةَ لَا تُغْرَبُ.

قَالُوا: لِأَنَّهَا عَوْرَةٌ وَفِي نَفْيِهَا تَضْيِيعٌ لَهَا وَتَعْرِضٌ لِلْفِتْنَةِ، وَلِهَذَا نَهَيْتُ عَنِ السَّفَرِ مَعَ غَيْرِ مُحْرَمٍ، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَرُدُّ مَا ذُكِرَ، لِأَنَّهُ قَدْ شَرَطَ مَنْ قَالَ بِالتَّغْرِيبِ أَنْ تَكُونَ مَعَ مُحْرِمِهَا وَأَجْرَتُهُ مِنْهَا إِذَا وَجِبَتْ بِجَانِبَيْهَا؛ وَقِيلَ فِي بَيْتِ الْمَالِ كَأَجْرَةِ الْجَلَادِ.

وَأَمَّا الرَّقِيقُ فَإِنَّهُ ذَهَبَ مَالِكٌ وَاحِدٌ وَغَيْرُهُمَا إِلَى أَنَّهُ لَا يُنْفَى.

قَالُوا: لِأَنَّ نَفْيَهُ عُقُوبَةٌ لِلِإِكْرَامِ لِمَنْعِهِ نَفْعَهُ مُدَّةَ غُرْبَتِهِ وَقَوَاعِدُ الشَّرْعِ قَاضِيَةٌ أَنْ لَا يُعَاقَبَ إِلَّا الْجَانِي وَمَنْ ثَمَّةَ سَقَطَ فَرَضُ الْجِهَادِ وَالْحِجُّ عَنِ الْمَمْلُوكِ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَدَاوُدُ: يُنْفَى لِعُمُومِ أدْلَةِ التَّغْرِيبِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَعَلَيْهِنَّ يَصِفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ» (النساء: ٢٥) وَيَصِفُ فِي حَقِّ الْمَمْلُوكِ لِعُمُومِ آيَةِ.

وَأَمَّا مَسَافَةُ التَّغْرِيبِ فَقَالُوا: أَقَلُّهَا مَسَافَةُ الْقَصْرِ لِتَحْصِيلِ الْغَرِيبَةِ، وَغَرْبُ عُمَرَ مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الشَّامِ، وَغَرْبُ عُثْمَانَ إِلَى مِصْرَ وَمَنْ كَانَ غَرِيبًا لَا وَطَنَ لَهُ غَرْبٌ إِلَى غَيْرِ الْبَلَدِ الَّتِي وَاقَعَ فِيهَا الْمَعْصِيَةُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ فِي قَوْلِهِ: «وَالْيَبِيبُ بِالْيَبِيبِ». وَالْمُرَادُ بِالْيَبِيبِ مَنْ

قَدْ وَطِنَ فِي بَيْتِكَاصٍ صَحِيحٍ وَهُوَ خَرُّ بَالِغٍ عَاقِلٍ وَالْمَرَأَةُ مِثْلُهُ.

وَهَذَا الْحُكْمُ يَسْتَوِي فِيهِ الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ، وَالْحُكْمُ هُوَ مَا دُلَّ لَهُ قَوْلُهُ: (جَلْدُ مَائَةٍ وَالرَّجْمُ) فَإِنَّهُ أَفَادَ أَنَّهُ يُجْمَعُ لِلْيَبِيبِ الْجَلْدُ وَالرَّجْمُ، وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ كَمَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ [بُحْوَهِ (٦٨١٢)] أَنَّهُ جَلَّدَ شُرَاحَةَ يَوْمَ الْخَمِيسِ وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَقَالَ: جَلَّدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَرَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ الشَّعْبِيُّ: قِيلَ لِعَلِيٍّ: جَمَعْتَ بَيْنَ حَدِيثَيْنِ فَأَجَابَ بِمَا ذُكِرَ.

قَالَ الْحَازِمِيُّ: وَذَهَبَ إِلَى هَذَا أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَدَاوُدُ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْهَادُوَّةِ.

وَذَهَبَ غَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْجَلْدِ وَالرَّجْمِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ عُبَادَةَ مَنْسُوخٌ بِقِصَّةِ «مَاعِزٍ وَالْأَنْصَارِيِّينَ وَالتَّيْهَوِيَّةِ»، فَإِنَّهُ ﷺ رَجَمَهُمْ وَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ جَلَّدَهُمْ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: فَدَلَّتِ السُّنَّةُ عَلَى أَنَّ الْجَلْدَ ثَابِتٌ عَلَى الْبَكَرِ سَاقِطٌ عَنِ الثَّيِّبِ.

قَالُوا: وَحَدِيثُ عُبَادَةَ مُتَقَدِّمٌ.

وَاجِبٌ بَأَنَّهُ لَيْسَ فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ وَمَنْ ذُكِرَ مَعَهُ عَلَى تَقْدِيرِ تَاخُرِهَا تَصْرِيحٌ بِسُقُوطِ الْجَلْدِ عَنِ الْمَرْجُومِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ تَرَكَ رَوَاتِيهِ لَوْضُوحِهِ وَلِكُونِهِ الْأَصْلَ.

وَقَدْ اخْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِتَنْظِيرِ هَذَا حِينَ عُدِرَ ضَرَفٌ فِي إِيْجَابِ الْعُمَرَةِ «بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مَنْ سَأَلَهُ أَنْ يَحْجُجَ عَنْ أَبِيهِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْعُمَرَةَ».

فَأَجَابَ بِأَنَّ السُّكُوتَ عَنْ ذَلِكَ لَا يَدُلُّ عَلَى سُقُوطِهِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ: إِنَّ جَلْدَ مَنْ ذُكِرَ مِنَ الْخَمْسَةِ الَّذِينَ رَجَمَهُمْ ﷺ لَوْ وَقَعَ مَعَ كَثْرَةٍ مِنْ يَحْضُرُ عَذَابَهُمَا مِنْ طَوَائِفِ الْمُؤْمِنِينَ يَبْعَثُ أَنَّهُ لَا يُرْوَى أَحَدٌ مِنْ حَضَرٍ قَدَّمَ إِبْتَائِيَهُ فِي رِوَايَةِ مِنَ الرِّوَايَاتِ مَعَ تَوَعُّبِهَا وَخِلَافِهَا لِأَنَّهَا لَمْ يَقَعْ الْجَلْدُ فَيَقُومَ مَعَهُ الظَّنُّ بِعَدَمِ وَجُوبِهِ.

وَفَعَلَ عَلِيٌّ عليه السلام ظَاهِرٌ أَنَّهُ اجْتِهَادٌ مِنْهُ لِقَوْلِهِ: «جَلَّدْتُهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَرَجَمْتُهَا بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ عَمِلَ بِاجْتِهَادِهِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الدَّلِيلَيْنِ، فَلَا يَتِمُّ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَوْقِيفٌ، وَإِنْ كَانَ فِي قَوْلِهِ: «بِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» مَا يُشْعِرُ بِأَنَّهُ تَوْقِيفٌ.



(قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى قُوَّةُ دَلَالَةِ حَدِيثِ عُبَادَةَ عَلَى إِثْبَاتِ جُلْدِ الثَّيِّبِ ثُمَّ رَجِيمِهِ، وَلَا يَخْفَى ظُهُورُ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَجْلِدْهُ مِنْ رَجْمِهِ فَإِنَّا أَتَوَقَّفُ فِي الْحُكْمِ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ، وَكَذَلِكَ قَدْ جَزَمْتُ فِي «مَنْحَةِ الْغَفَّارِ» بِقُوَّةِ الْقَوْلِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ الْجُلْدِ وَالرَّجْمِ ثُمَّ حَصَلَ لِي التَّوَقُّفُ هُنَا.

### ٣- الرَّجْمُ بِالْإِقْرَارِ

١١٤١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ - فَنَادَاهُ - فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: أَبُكَ جُنُونٌ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ أَحْصَيْتَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٦٨١٥)، مُسْلِمٌ (١٦٩١).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَنَادَاهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ فَتَنَحَّى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ» أَيِ انْتَقَلَ مِنَ النَّاحِيَةِ الَّتِي كَانَ فِيهَا إِلَى النَّاحِيَةِ الَّتِي يَسْتَقْبِلُ بِهَا وَجْهَهُ.

(فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَنَيْتُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ دَعَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَبُكَ جُنُونٌ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَهَلْ أَحْصَيْتَ؟) يَفْتَحُ الْهَمْزُ فَحَاءَ مُهْمَلَةً فَصَادُ مُهْمَلَةً أَيْ تَزَوُّجَتْ.

(قَالَ: نَعَمْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ اشْتَمَلَ عَلَى مَسَائِلَ

الْأُولَى: أَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ إِقْرَارٌ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يُشْتَرَطُ تَكَرُّرُ الْإِقْرَارِ بِالزَّانِي أَرْبَعًا أَوْ

لَا.

ذَقَبَ مِنْ قَدَمِنَا ذِكْرَهُمْ وَهُمْ الْحَسَنُ وَمَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ وَدَاوُدُ وَآخَرُونَ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِ التَّكَرُّارِ مُسْتَدَلِّينَ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ فِي سَائِرِ الْأَقَارِبِ كَالْقَتْلِ وَالسَّرْقَةِ، وَبِأَنَّهُ ﷺ قَالَ لَانِيسَ: «إِنِ اعْتَرَفْتَ فَارْجَمَهَا» وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ تَكَرُّرَ الْإِعْتِرَافِ فَلَوْ كَانَ شَرْطًا مُعْتَبَرًا لَذَكَرَهُ ﷺ لِأَنَّهُ فِي مَقَامِ الْبَيَانِ وَلَا يُؤَخَّرُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

وَذَقَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْإِقْرَارِ بِالزَّانِي أَرْبَعُ مَرَّاتٍ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ مَاعِزٍ هَذَا.

وَاجِبٌ عَنْهُمْ بِأَنَّ حَدِيثَ مَاعِزٍ هَذَا اضْطَرَبَتْ فِيهِ الرُّوَايَاتُ فِي عِدَّةِ الْإِقْرَارَاتِ فَجَاءَ فِيهَا أَرْبَعُ مَرَّاتٍ، وَمِثْلُهُ فِي حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، (١٦٩٢) (١٨) وَوَقَعَ فِي طَرِيقِ أُخْرَى عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٦٩٢) (١٧) أَيْضًا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا.

وَوَقَعَ فِي حَدِيثٍ عَنْهُ أَيْضًا فِي طَرِيقِ أُخْرَى (١٦٩٦) (٢٤) «فَاعْتَرَفْتُ بِالزَّانِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

وَقَوْلُهُ ﷺ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ «قَدْ شَهِدْتَ عَلَى نَفْسِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ» حِكَايَةٌ لِمَا وَقَعَ مِنْهُ فَالْمَفْهُومُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ وَمَا كَانَ ذَلِكَ إِلَّا زِيَادَةً فِي الْأَسْبَابِ وَالتَّيْسِيقِ وَلِذَلِكَ سَأَلَهُ ﷺ هَلْ بِهِ جُنُونٌ أَوْ هُوَ شَارِبُ خَمْرٍ وَأَمَرَ مَنْ يَشُمُّ رَائِحَتَهُ وَجَعَلَ يَسْتَنْفِسُهُ عَنِ الزَّانِي كَمَا سَيَأْتِي بِالْفَاطِزِ عَدِيدَةٍ كُلُّ ذَلِكَ لِأَجْلِ الشُّبْهَةِ الَّتِي عُرِضَتْ فِي أَمْرِهِ، وَلِأَنَّهُ قَالَتْ الْجُهَنِيَّةُ: أَتُرِيدُ أَنْ تَرُدَّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزًا. فَعَلِمَ أَنَّ التَّرْدِيدَ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْإِقْرَارِ.

وَبَعْدَ فَلَوْ سَلِمْنَا أَنَّهُ لَا اضْطِرَابَ وَأَنَّهُ أَقْرَأَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ فَهَذَا فَعَلَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ ﷺ وَلَا طَلِبِهِ لِتَكَرُّارِ إِقْرَارِهِ، بَلْ فَعَلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِهِ وَتَقْرِيرِهِ عَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِهِ لَا عَلَى شَرْطِيَّتِهِ. وَاسْتَدَلَّ الْجَمْعُ بِالْقِيَاسِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ اعْتُبِرَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الزَّانِي أَرْبَعَةٌ.

وَرَدَّ بِأَنَّهُ اسْتِدْلَالٌ وَاضِحٌ الْبَطْلَانِ لِأَنَّهُ قَدْ اعْتُبِرَ فِي الْمَالِ عَدْلَانِ وَالْإِقْرَارُ بِهِ يَكْفِي مَرَّةً وَاحِدَةً أَتَّفَاقًا.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: دَلَّتِ الْفَاطِزُ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ يُجِبُّ عَلَى الْإِمَامِ الْاسْتِفْصَالَ عَنِ الْأُمُورِ الَّتِي يُجِبُّ مَعَهَا الْحُدُ فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ



يَهْرِيهِ «عَلَا رَدَدْتُمُوهُ إِلَيَّ».

وفي رواية «تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبَ فَيَتُوبَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

واخذَ من هذا النِّهَادِيَّةِ وَالشَّافِعِيِّ وَاحِدًا أَنَّهُ يَصْحُ رُجُوعُ الْمُقْرِ عَنِ الْإِقْرَارِ فَإِنَّا هَرَبَ تَرَكْ لَعَلَّهُ يَرْجِعُ.

وفي قوله ﷺ: (لَعَلَّهُ يَتُوبُ) إِشْكَالٌ لَأَنَّهُ مَا جَاءَ إِلَّا تَانِبًا يُطْلَبُ تَطَهُّرُهُ مِنَ الذَّنْبِ.

وقد أخرج أبو داود (٤٤٢٨) أَنَّهُ «قَالَ ﷺ فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُ الْآنَ لَيَمِي أَنْهَارُ الْجَنَّةِ يَنْغَمِسُ فِيهَا».

ولَعَلَّهُ يُجَابُ بِأَنَّ الْمَرَادَ لَعَلَّهُ يَرْجِعُ عَنِ إِقْرَارِهِ وَيَتُوبَ يَنْتَهِي وَيَبْنَ اللَّهُ تَعَالَى فَيَغْفِرَ لَهُ أَوْ الْمَرَادُ يَتُوبُ عَنْ إِكْذَابِهِ نَفْسَهُ.

واعلم أن قوله: (فَأَمَرَ بِهِ فَرَجَمُوهُ) يدلُّ على أَنَّهُ ﷺ لم يحضر الرُّجْمَ وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ مَنْ يَرْجِمُ الْإِمَامَ فَيَعْنُ ثَبِتَ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِالْإِقْرَارِ. ولِلَّ هَذَا ذَقَبَ الشَّافِعِيُّ وَالنَّهْدِيُّ وَالْأَوَّلَى حَمْلٌ ذَلِكَ عَلَى التَّنْبِيهِ.

وعليه يُحْمَلُ مَا أَخْرَجَهُ النِّهَاقِيُّ (٢٢٠/٨) عَنْ عَلِيٍّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا أَمْرًاؤُ بَغَى عَلَيْهَا وَلَدَعَا أَوْ كَانُوا أَخْرَافَ فَلَا إِمَامَ أَوَّلَ مَنْ يَرْجُمُ فَإِنْ ثَبِتَ بِالْبَيِّنَةِ فَأَوَّلَ مَنْ يَرْجُمُ الشُّهُودُ».

#### ٤- التَّبَيُّتُ مِنَ الْمُقْرِ بِالزَّانِي فِي قِصَّةِ مَاعِزٍ

١١٤٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَمَّا أَتَى مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَهُ: لَعَلَّكَ قَبِلْتَ، أَوْ غَمَزْتَ، أَوْ نَظَرْتَ؟ قَالَ: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ».

رواه البخاري (٦٨٢٤).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما أتى ماعز بن مالك إلى النبي ﷺ قال له: لعلك قبلت أو غمزت أو نظرت؟ فتش الغين المعجمة والميم فزاي، في «التهامية» أنه فسّر الغمز في بعض الأحاديث بالإشارة كالرمز بالعين والحاجب ولعل المراد هنا الجس باليد لأنه ورد في بعض الروايات «أو لمست» عوضاً عنه.

(أو نظرت قال: لا يا رسول الله. رواه البخاري). والمراد

في هذا الحديث اللفظ كثيرة دالة عليه، فسي حديث بريدة (١٦٩٥) أَنَّهُ قَالَ: «أَشْرَبْتُ خَمْرًا؟ قَالَ: لَا، وَأَنَّهُ قَامَ رَجُلٌ يَسْتَنكِهُهُ فَلَمْ يَجِدْ فِيهِ رِيحًا».

وفي حديث ابن عباس (٦٨٤٤): «لَعَلَّكَ قَبِلْتَ أَوْ غَمَزْتَ».

وفي رواية: «هَلْ ضَاغَمْتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَهَلْ بَاشَرْتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: هَلْ جَامَعْتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ».

وفي حديث ابن عباس: «إِنِ كُنْتَهَا؟ لَا يُكْنِي». رواه البخاري (٦٨٢٤).

وفي حديث أبي هريرة (٤٤٢٨) «إِنِ كُنْتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «دَخَلَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ الْغُرُودُ فِي الْمَكْحَلَةِ وَالرِّشَاءُ فِي الْيَنْزِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «تَذَرِي مَا الزَّانِي؟ قَالَ: نَعَمْ، أَنَيْتَ مِنْهَا حَرَامًا مَا يَأْتِي الرَّجُلُ مِنْ أَمْرَائِهِ خِلَالًا؟ قَالَ: فَمَا تُرِيدُ بِهَذَا الْقَوْلِ؟ قَالَ: تَطَهَّرْنِي، فَأَمَرَ بِهِ فَرَجَمَ».

فدل جميع ما ذكر على أَنَّهُ يَجِبُ الْإِسْتِغْفَالُ وَالتَّيُّنُ، وَأَنَّهُ يُنْدَبُ تَلْقِيْنُ مَا يُسْقَطُ الْحَدُّ، وَأَنَّ الْإِقْرَارَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ اللَّفْظِ الصَّرِيحِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْمَوَاقِعَةِ.

وقد روي عن جماعة من الصحابة تلقين المقر كما أخرجه مالك عن أبي الدرداء وعن عليٍّ ﷺ في قصة شراحة فإنه قال لها علي: استكرهت؟ قالت: لا. قال: فلعل رجلاً أتاك في نوميك؟ الحديث.

وعند المالكية أَنَّهُ لَا يُلْقَنُ مِنْ أَشْهُرَ بِأَنَّهُ لَا حَرَمَاتَ.

وفي قوله: (أشربت خمرًا) دليل على أَنَّهُ لَا يَصْحُ إِقْرَارُ السُّكْرَانِ. وفيه خلاف.

وفي دليل على أَنَّهُ يُحْفَرُ لِلرَّجُلِ عِنْدَ رُجُوعِهِ لِأَنَّهُ فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٦٩٥) فَحَفَرَ لَهُ حَفِيرَةً.

وفي الحديث عند البخاري (٦٨٢٦) «أَنَّهُمَا لَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَابَةَ هَرَبَ، فَأَذْرَكَاهُ بِالْخَوَةِ فَرَجَمَسَاهُ» زَادَ فِي رِوَايَةٍ «حَتَّى مَاتَ».

وأخرج أبو داود (٤٤١٩) أَنَّهُ قَالَ ﷺ يَعْنِي حِينَ أُخْبِرَ



اسْتَفْهَمَهُ هَلْ هُوَ أَطْلَقَ لَفْظَ الزَّانِي عَلَى أَيِّ هَذِهِ مَجَازًا وَذَلِكَ  
كَمَا جَاءَ «الْعَيْنُ تَزْنِي وَزَنَاهَا النَّظَرُ» [أحمد (٣٢٩/٢)].

والحديث دليلٌ على الثَّبَتِ وَتَلَقُّينِ المسقط للحدِّ وأَنَّهُ لَا بُدَّ  
مِنَ التَّصْرِيحِ فِي الزَّانِي بِاللَّفْظِ الصَّرِيحِ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ  
ذَلِكَ.

### ٥- نزولُ الرجم في كتاب الله تعالى

١١٤٣- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ  
تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا  
بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ  
الرَّجْمِ قُرْآنُهَا وَوَعْنَانُهَا وَعَقْلَانُهَا فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ  
أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ،  
فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى مَنْ زَنَى، إِذَا أَحْصَنَ مِنَ  
الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ أَوْ  
الِاعْتِرَافُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٦٨٣٠)، مُسْلِمٌ (١٦٩١).

(وعنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ خَطَبَ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ  
مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ فَكَانَ فِيمَا أَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ  
قُرْآنُهَا وَوَعْنَانُهَا وَعَقْلَانُهَا فَرَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ  
فَأَخْشَى أَنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ فَيُضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ النِّسَاءِ إِذَا  
قَامَتِ الْبَيِّنَةُ أَوْ كَانَ الْحَبْلُ) بِفَتْحِ الْمُهْمَلَةِ وَالْمُوَحَّدَةِ (أَوْ الِاعْتِرَافِ  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ)

زَادَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ بَعْدَ قَوْلِهِ «أَوْ الِاعْتِرَافُ»: وَقَدْ قُرَأْنَاهَا  
«الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةُ» وَيَنْ فِي رِوَايَةٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ  
[كبرى: ٧١٥٦/٤] عُلِّمَتْهَا مِنَ السُّورَةِ وَأَنَّهَا كَانَتْ فِي سُورَةِ  
الْأَحْزَابِ.

وَكَذَلِكَ أَخْرَجَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْمَوْطَأِ (ص ٥١٥)  
عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: وَفِي رِوَايَةٍ زِيَادَةٌ «إِذَا زَنَى  
فَارْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةُ نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ».

وَفِي رِوَايَةٍ [جامع الترمذي (١٤٣١)]: «لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ  
زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكُنْتُهَا بِيَدِي».

وَهَذَا الْقِسْمُ مِنْ نَسْخِ التَّلَاوَةِ مَعَ بَقَاءِ الْحُكْمِ.

وَقَدْ عُدَّ الْأَصُولِيُّونَ قِسْمًا مِنْ أَقْسَامِ النَّسخِ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا إِذَا وَجِدَتْ الْمَرْأَةَ الْخَالِيَةَ مِنَ  
الرَّوْجِ أَوْ السَّيِّدِ حَبْلَى وَلَمْ تُذَكَّرْ شُبُهَةً أَنَّهُ يُبْثُّ الْحَدُّ بِالْحَبْلِ وَهُوَ  
مَذْعَبُ عُمَرَ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ.

وَقَالَتِ الْهَادِيَّةُ وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّهُ لَا يُبْثُّ الْحَدُّ  
إِلَّا بِبَيِّنَةٍ أَوْ اعْتِرَافٍ؛ لِأَنَّ الْحُدُودَ تَسْقُطُ بِالشُّبُهَاتِ.

وَاسْتَعْلَمَ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّهُ قَالَهُ عُمَرُ عَلَى الْمَنْبَرِ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ  
فَيَنْزِلُ مَنْزِلَةَ الْإِجْمَاعِ.

قُلْتُ: لَا يَنْفَى أَنَّ الدَّلِيلَ هُوَ الْإِجْمَاعُ لَا مَا يَنْزِلُ مَنْزِلَتَهُ.

### ٦- حَدُّ الْأَمَةِ الْجَلْدُ ثُمَّ الْبَيْعُ

١١٤٤- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا  
فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُرْبِّبْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتِ  
فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُرْبِّبْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّلَاثَةَ  
فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٦٨٣٩)، مُسْلِمٌ (١٧٠٣)، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ  
[وَالْبُخَارِيُّ أَيْضًا (٢٢٣٤)]

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:  
«إِذَا زَنَتِ أَمَةٌ أَحَدَكُمْ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُرْبِّبْ  
عَلَيْهَا») بِمَثَاةٍ غَضِيَّةٍ فَمَثَلَتْهُ فَرَاءٌ فَمَوْحِدَةٌ: التَّعْنِيفُ لَفْظًا وَمَعْنَى.

(ثُمَّ إِنْ زَنَتِ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُرْبِّبْ عَلَيْهَا ثُمَّ إِنْ زَنَتِ  
الثَّلَاثَةَ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرٍ). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَهَذَا  
لَفْظُ مُسْلِمٍ.



فِيهِ مَسَائِلُ

إِمْسَاكٌ مَنْ تَكَرَّرَتْ مِنْهُ الْفَاحِشَةُ مُحَرَّمٌ، وَهَذَا قَوْلُ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ.

وَقَعَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ لَا وَاجِبٌ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: حَلَّلَ الْفَقَهَاءُ الْأَمْرَ بِالْبَيْعِ عَلَى الْخَضِّ عَلَى مُبَاعَدَةٍ مَنْ تَكَرَّرَ مِنْهُ الزَّانِي لِئَلَّا يُظَنَّ بِالسَّيِّدِ الرُّضَا بِذَلِكَ فَيَكُونُ دَيُّوْنَا. وَقَدْ ثَبَتَ الرَّعِيدُ عَلَى مَنْ انْتَصَفَ بِالذِّبَانَةِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِرَاقُ الزَّانِيَةِ لِأَنَّهُ لَفِظُ «أَمَةٍ» أَحَدِكُمْ «عَامٌّ لِمَنْ يَطْوَاهَا مَالِكُهَا وَمَنْ لَا يَطْوَاهَا، وَلَمْ يَجْعَلِ الشَّارِعُ مُجَرَّدَ الزَّانِي مُوجِبًا لِلْفِرَاقِ إِذْ لَوْ كَانَ مُوجِبًا لَهُ لَوَجِبَ فِرَاقُهَا فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ بَلْ لَمْ يُوجِبْهُ إِلَّا فِي الثَّلَاثَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ فِرَاقِهَا بِالْبَيْعِ كَمَا قَالَ دَاوُدُ وَأَتْبَاعُهُ وَهَذَا الْإِجَابُ لَا لِمَجْرَدِ الزَّانِي بَلْ لِتَكْرِيرِهِ لِئَلَّا يُظَنَّ بِالسَّيِّدِ الرُّضَا بِذَلِكَ فَيُتَصَفَّ بِالصُّفَةِ الْقَبِيحَةِ.

وَيَجْرِي هَذَا الْحُكْمُ فِي الزَّوْجَةِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ طَلَاقُهَا وَفِرَاقُهَا لِأَجْلِ الزَّانِي بَلْ إِنْ تَكَرَّرَ مِنْهَا وَجِبَ لَمَّا عُرِفَتْ.

قَالُوا: وَإِنَّمَا أَمْرُ بَيْعِهَا فِي الثَّلَاثَةِ لَمَّا ذَكَرْنَا قَرِيبًا، وَلَهَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْوَسِيلَةِ إِلَى تَكْثِيرِ أَوْلَادِ الزَّانِي.

قَالَ: وَحَلَّلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْوُجُوبِ وَلَا سَلَفَ لَهُ مِنَ الْأُمَمِ فَلَا نَشْتِغَلُ بِهِ وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ: فَكَيْفَ يَجِبُ بَيْعُ مَا لَهُ قِيَمَةٌ خَطِيرَةٌ بِالْحَقِيرِ انْتَهَى.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ الظَّاهِرَ مَعَ مَنْ قَالَ بِالْوُجُوبِ وَلَمْ يَأْتِ الْقَائِلُ بِالِاسْتِحْبَابِ بِدَلِيلٍ عَلَى عَدَمِ الْإِجَابِ.

وَقَوْلُهُ: وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ.

قُلْنَا: وَثَبَتَ هُنَا مُخَصَّصٌ لِذَلِكَ النَّهْيِ وَهُوَ هَذَا الْأَمْرُ وَقَدْ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الشَّيْءِ الثَّمِينِ بِالشَّيْءِ الْحَقِيرِ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ عَالِمًا بِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ جَاهِلًا عِنْدَ الْجُمْهُورِ.

وَقَوْلُهُ: وَلَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْوَسِيلَةِ إِلَى تَكْثِيرِ أَوْلَادِ الزَّانِي.

قَالَ: لَيْسَ فِي الْأَمْرِ بِبَيْعِهَا قَطْعٌ لِذَلِكَ إِذْ لَا يَنْقَطِعُ إِلَّا بِتَرْكِهَا لَهُ وَلَيْسَ فِي بَيْعِهَا مَا يُصَيِّرُهَا تَارِكَةً لَهُ وَقَدْ قِيلَ فِي وَجْهِهِ الْحُكْمُ فِي الْأَمْرِ بِبَيْعِهَا مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَانِعِ الزَّانِي: إِنَّهُ جَوَازٌ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا الْمُشْتَرِي وَتَعَلَّمَ بَأَنَ إِخْرَاجِهَا مِنْ مِلْكِ السَّيِّدِ

الْأَوَّلَى: قَوْلُهُ: (فَقَبَّحَ زَنَاهَا) أَنَّهُ إِذَا عَلِمَ السَّيِّدُ بِزْنِ أَمَتِهِ جَلَدَهَا وَإِنْ لَمْ تَقَمْ شَهَادَةٌ وَذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ.

وَقِيلَ: الْمُرَادُ إِذَا تَبَيَّنَ زَنَاهَا بِمَا يَتَبَيَّنُ بِهِ فِي حَقِّ الْحَرَّةِ وَهُوَ الشَّهَادَةُ أَوْ الْإِقْرَارُ، وَالشَّهَادَةُ تَقَامُ عِنْدَ الْحَاكِمِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ.

وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ: تَقَامُ عِنْدَ السَّيِّدِ.

وَفِي قَوْلِهِ: (فَلْيُجْلِدْهَا) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ وَلَايَةَ جَلْدِ الْأَمَةِ إِلَى سَيِّدِهَا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ.

وَعِنْدَ الْهَادَوِيِّ أَنَّ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الزَّمَانِ إِمَامٌ وَإِلَّا فَالْحُدُودُ إِلَيْهِ. وَالْأَوَّلُ أَقْوَى.

وَالْمُرَادُ بِالْجَلْدِ: الْحَدُّ الْمَعْرُوفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَعَلَيْهِنَّ﴾ يَنْصَفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ [النساء: ٢٥].

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: قَوْلُهُ: (وَلَا يُتْرَكُ عَلَيْهَا) وَرَدَّ فِي لَفْظِ النَّسَائِيِّ «وَلَا يُعْتَقُهَا» [بكرى: ٤/٣٠٠، بلفظ «لا يعقها»] وَهُوَ بِمَعْنَى مَا هُنَا، وَهُوَ نَهْيٌ عَنِ الْجَمْعِ لَهَا بَيْنَ الْعُقُوبَةِ بِالتَّعْنِيفِ وَالْجَلْدِ.

وَمَنْ قَالَ: الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَقْنَعُ بِالتَّعْنِيفِ دُونَ الْجَلْدِ فَقَدْ أَبْعَدَ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ كُلَّ مَنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ لَا يُعَزَّرُ بِالتَّعْنِيفِ وَاللُّؤْمِ وَإِنَّمَا يَلِيقُ ذَلِكَ بِمَنْ صَدَرَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يُرْفَعَ إِلَى الْإِمَامِ لِلتَّحْذِيرِ وَالتَّخْوِيفِ، فَإِذَا رَفَعَ وَأُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ كَفَاهُ وَيُؤَدَّى هَذَا نَهْيُهُ ﷺ عَنْ سَيِّئِهِ الَّذِي أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ الْخَمْرِ وَقَالَ: «وَلَا تَكُونُوا عَوْنًا لِلشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ» [خ (٦٧٨١)].

وَفِي قَوْلِهِ: (ثُمَّ إِنْ زَنَتْ... إِلَى آخِرِهِ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الزَّانِيَةَ إِذَا تَكَرَّرَ مِنْهُ الزَّانِي بَعْدَ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِ تَكَرَّرَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. وَإِنَّمَا إِذَا زَنَى مَرَارًا مِنْ دُونِ تَحْلُلِ إِقَامَةِ الْحَدِّ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ ظَاهِرِ قَوْلِهِ (فَلْيُعْطَا) أَنَّهُ لَا يُقِيمُ عَلَيْهَا الْحَدَّ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَتْحِ (١٠٤/١٢): الْأَرْجَحُ أَنَّهُ يُلْدَعَا قَبْلَ الْبَيْعِ ثُمَّ يَبْعُهَا، وَالسُّكُوتُ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ الْحَدَّ لَا يُتْرَكُ وَلَا يَقُومُ الْبَيْعُ مَقَامَهُ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: ظَاهِرُ الْأَمْرِ وَجُوبُ بَيْعِ السَّيِّدِ لِلْأَمَةِ، وَأَنَّ



الْأَوَّلُ بِسَبَبِ الزَّانِي فَتَرَكُهُ خَشْيَةً مِنْ تَقْلِيلِهَا عِنْدَ الْمَلَائِكِ أَوْ لِأَنَّهُ قَدْ يُعْفَى بِالسَّرِيِّ بِهَا أَوْ بِتَرْوِيجِهَا.

المسألة الرابعة: هل يجب على البائع أن يُعرِّفَ المشتري بسبب بيعها لئلا يدخل تحت قوله «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» [١٠٢]، د [٣٤٥٢] فإن الزنى عيبٌ ولذا أمر بالخطأ من القيمة يُحْمَلُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ قَدْ أَمَرَهُ بِبَيْعِهَا وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِبَيَانِ عَيْبِهَا ثُمَّ هَذَا الْعَيْبُ لَيْسَ مَعْلُومًا كَثْرَتُهُ فِي الْأَسْتِقْبَالِ فَقَدْ يَتَوَبُّ الْفَاجِرُ وَيُفْجَرُ الْبَارُّ، وَكَوْنُهُ قَدْ وَقَعَ مِنْهَا وَأَقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ وَقَدْ صَيَّرَهُ كَثِيرُ الْوَاقِعِ وَلِهَذَا نَهَى عَنِ التَّعْنِيفِ لَهَا وَبَيَانِ عَيْبِهَا قَدْ يَكُونُ مِنَ التَّعْنِيفِ وَأَمَّا أَنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ ذِكْرُ سَبَبِ بَيْعِهَا فَلَعَلَّهُ يُنْدَبُ وَيَدْخُلُ تَحْتَ عُمُومِ النَّاصِحَةِ.

المسألة الخامسة: في إطلاق الحديث دليل على إقامة الحد على الأمة مطلقاً سواء أخصنت أو لا. وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاجِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٤٥] دليل على شرطية الإحصان ولكن يُحْتَمَلُ أَنَّهُ شَرْطٌ لِلتَّنْصِيفِ فِي جِلْدِ الْمُحْصَنَةِ مِنَ الْإِمَاءِ وَأَنَّ عَلَيْهَا نِصْفَ الْجِلْدِ لَا الرَّجْمِ إِذْ لَا يَنْتَصِفُ فَيَكُونُ فَائِدَةُ التَّقْيِيدِ بِالشَّرْطِ فِي الْآيَةِ وَصَرَّحَ بِتَفْصِيلِ الْإِطْلَاقِ قَوْلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خُطْبَتِهِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَقِيمُوا عَلَى أَرْقَائِكُمْ الْحَدَّ مِنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصَنَ.

رواه ابن عيينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك.

وهذا مذهب الجمهور.

وهذه جماعة من العلماء إلى أنه لا يُحْدُ مِنَ الْعَبِيدِ إِلَّا مَنْ أَحْصَنَ وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَكِنَّهُ يُؤَيِّدُ كَلَامَ الْجُمْهُورِ بِإِطْلَاقِ الْحَدِّ الْآتِي:

#### ٧- الْأَمْرُ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الْعَبِيدِ

١١٤٥- وَعَنْ عَلِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقِيمُوا الْحُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».

رواه أبو داود (٤٤٧٣).

وَعَنْ أَبِي مُسْلِمٍ مَرْقُوفٍ (١٧٠٥).  
عَلَى عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٩/٨) مَرْفُوعاً وَقَدْ غَفَلَ الْحَاكِمُ فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدُ الشَّيْخِينَ وَاسْتَدْرَكَهُ عَلَيْهِمَا.

قُلْتُ: يُمَكِّنُ اسْتِدْرَاكُهُ لِكَوْنِ مُسْلِمٍ لَمْ يَرْفَعْهُ. وَقَدْ ثَبَتَ عِنْدَ الْحَاكِمِ رَفْعُهُ [٣٦٩/٤].

وَالْحَدِيثُ دَلٌّ عَلَى مَا دُلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ مِنْ إِقَامَةِ الْمَلَائِكِ الْحَدَّ عَلَى الْمَالِكِ إِلَّا أَنْ هَذَا يَحْمِلُ ذِكْرَهُمْ وَإِنَّا نَحْمِلُ فَهَرُ أَعْمُ مِنَ الْأَوَّلِ.

وَدُلَّ عَلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهِمْ مُطْلَقاً أَحْصَنُوا أَوْ لَا، وَعَلَى أَنَّ إِقَامَتَهُ إِلَى الْمَالِكِ ذَكَراً كَانَ أَوْ أُنْثَى.

وَاخْتَلَفَ فِي الْأَمَةِ الزَّوْجَةُ:

فَالْجُمْهُورُ يَقُولُونَ: إِنَّ حَدَّهَا إِلَى سَيِّبِهَا.

وَقَالَ مَالِكٌ: حَدَّهَا إِلَى الْإِمَامِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجُهَا عَبْدًا لِلْكِفَا فَامْرَأَةً إِلَى السَّيِّدِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي السَّيِّدِ صِلَاةٌ وَلَا غَيْرَهَا.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: يُقِيمُهُ السَّيِّدُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَافِرًا.

قَالَ: لِأَنَّهُمْ لَا يَقْرَأُونَ إِلَّا بِالْصَّنَّارِ. وَفِي تَسْلِيطِهِ عَلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى عَالِيكِهِ مُنَافَاةٌ لِذَلِكَ؛ ثُمَّ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّ لِلْسَّيِّدِ إِقَامَةَ حَدِّ السَّرْقَةِ وَالشَّرْبِ وَقَدْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةٌ بِلَا دَلِيلٍ نَاهِيصٍ.

وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَطَعَ يَدَ غُلَامٍ لَهُ سَرَقَ، وَجَلَدَ عَبْدًا لَهُ زَنَى، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَهُمَا إِلَى الرَّوَالِي.

وَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ (ص ٥٢٠) بِسَنَدِهِ أَنَّ عَبْدَ ابْنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ سَرَقَ وَاعْتَرَفَ فَاْمَرَتْ بِهِ عَائِشَةُ فَقَطَعَتْ يَدَهُ.

وَأَخْرَجَ الشَّافِعِيُّ [تَرْغِيبُ الْمُسْنَدِ] (٢٥٧) وَعَبْدُ السَّرَّاقِ (٣٩٤/٧) بِسَنَدِيهِمَا إِلَى الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدَّثَتْ جَارِعَةً لَهَا زَنْتٌ.

وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: أَنَّ



الْمَدِينَةَ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلَّ وَجَدَتْ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ  
جَادَتْ بِنَفْسِهَا لِلَّهِ تَعَالَى؟.

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٦٩٦) (٢٤).

(وعن عمران بن حصين فإن امرأة من جهينة) هي المعروفة  
بالغامدية (تت النبي ﷺ) وهي حُبلى من الزنى فقالت: يا نبي  
الله أصبت حداً فأقمه عليّ فدعا نبي الله ﷺ ولها فقال: أخين  
إليها فإذا وضعت فأني بها ففعل فأمر بها فشكت متني  
للمجهول أي شئت وورد في رواية (عليها ثيابها ثم أمر بها  
فرجمت ثم صلى عليها فقال عمر: نصلي عليها يا رسول الله  
وقد زنت! فقال: لقد تابت توبة لو قُسمت بين سبعين من أهل  
المدينة لوسيعتهم وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها  
لله. رَوَاهُ مُسْلِمٌ)

ظاهر قوله: (لذا وضعت فأني بها ففعل) أنه وقع الرجم  
عقب الوضع إلا أنه قد ثبت في رواية أخرى لمسلم (١٦٩٥)  
(٢٣) أنها رجمت بعد أن فطمت ولذا وأنت به وفي يده  
كسرة خبز، ففي رواية الكتاب طي واختصار.

قال النووي بعد ذكر الروایتين: وهما في صحيح مسلم:  
ظاهراً الاختلاف فإن الثانية صريحة في أن رجمها كان بعد  
فطامه وأكله الحزب والأولى أنه رجمها عقب الولادة فيجب تأويل  
الأولى وحملها على وفق الثانية فيكون قوله في الرواية الأولى:  
«قام رجل من الأنصار فقال: إني رضاعه» إنما قاله بعد الفطام،  
وأراد برضاعه كفايته وتربيته وسماه رضيعاً مجازاً انتهى  
باختصار.

والحديث دليل على وجوب الرجم وتقديم الكلام فيه. وأما  
شد ثيابها عليها فلاجل أن لا تكشف عند اضطرابها من مس  
الحجارة.

وأتفق العلماء أنها تُرجم المرأة قاعده والرجل قائماً إلا  
عند مالك فقال: قاعداً.

وقيل: يَخْيَرُ الإمام بينهما.

وفي الحديث دليل أنه ﷺ صلى على المرأة بنفسه إن  
صحت الرواية «فصلى» بالبناء للمعلوم.

فاطمة بنت رسول الله ﷺ كانت تجلد وليدتها حسين إذا زنت  
[البيهقي: ٢٤٥/٨].

ودعت الهادوية إلا أنه لا يُقيم الحد عليه إلا الإمام إلا  
أن لا يوجد إمام أقامه السيد.

ودعت الحنفية إلى أنه لا يُقيم الحدود مطلقاً إلا الإمام أو  
من أذن له.

وقد استدلل الطحاوي بما أخرجه من طريق مسلم بن يسار  
قال: كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول: «الزكاة  
والحدود والفيء والجمعة إلى السلطان».

قال الطحاوي: ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة.

ولقد تعبه ابن حزم فقال: بل خالفه اثنا عشر نفساً من  
الصحابة.

ولقد سمعت ما روي عن الصحابة وكفى به رداً على  
الطحاوي.

ومن ذلك ما أخرجه البيهقي (٢٤٥/٨) عن عمرو بن مرة  
وفيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: أدركت بقايا الأنصار  
وهم يضربون الوليدة من ولادتهم في مجالسهم إذا زنت.

قال الشافعي: وكان ابن مسعود يأمر به وأبو بردة يحد  
وليذته.

## ٨- الصلاة على من أقيم عليه الحدُّ

١١٤٦- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ  
امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الزَّانَا  
- فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَصَبْتُ حَدًّا، فَأَقِمْهُ عَلَيَّ،  
فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَيْهَا. فَقَالَ: أَحْسِنِ إِلَيْهَا، فَإِذَا  
وَضَعْتَ فَأَنِي بِهَا. فَفَعَلَ. فَأَمَرَ بِهَا فَشَكَتَ عَلَيْهَا  
ثِيَابَهَا، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَرُجِمَتْ. ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا، فَقَالَ  
عُمَرُ: أَتُصَلِّي عَلَيْهَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَقَدْ زَنَتْ؟ فَقَالَ:  
لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسمت بين سبعين من أهل



إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الطَّبْرَانِيُّ [الكبير (١٩٧/١٨، ١٩٨)]: إِنَّهَا بَضْمُ الصَّادِ وَكَسْرُ اللَّامِ.

قَالَ: وَكَذَا هُوَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبِي دَاوُدَ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٤٤٤٠) فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُصَلُّوا.

وَلَكِنْ أَكْثَرُ الرِّوَاةِ لِمُسْلِمٍ يَفْتَحُ الصَّادَ وَفَتْحَ السَّلَامِ. وَظَاهِرُ قَوْلِ عُمَرَ: «تُصَلِّي عَلَيْهَا» أَنَّهُ ﷺ بِأَشْرَ الصَّلَاةِ بِنَفْسِهِ فَهُوَ يُؤَيِّدُ رِوَايَةَ الْأَكْثَرِ لِمُسْلِمٍ وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مَنْ صَلَّى وَتُصَلِّي، أَيْ تَوَمَّعُوا وَأَنَّهُ اسْتَدَّ إِلَيْهِ ﷺ لِكَوْنِهِ الْأَمْرُ خِلَافَ الظَّاهِرِ فَإِنَّ الْأَصْلَ الْحَقِيقَةَ.

وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ صَلَّى ﷺ عَلَيْهَا أَوْ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ، فَالْقَوْلُ بِكَرَاهَةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَرْجُومِ يُصَادِمُ النَّصَّ إِلَّا أَنْ تُخَصَّصَ الْكَرَاهَةُ بِمَنْ رَجِمَ بِغَيْرِ الْإِقْرَارِ لِجَوَازِ أَنَّهُ لَمْ يَتَّبَعْ فَهَذَا يَنْزِلُ عَلَى الْخِلَافِ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْفَاسِقِ، فَالْجَمْعُ هُوَ أَنَّهُ يُصَلَّى عَلَيْهِمْ وَلَا دَلِيلَ مَعَ الْمَانِعِ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تُسْقَطُ الْحَدَّ وَهُوَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَالْجَمْعُ هُوَ.

وَالْخِلَافُ فِي حَدِّ الْحَارِبِ إِذَا تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَسْقَطُ بِالتَّوْبَةِ عِنْدَ الْجَمْعِ هُوَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤].

## ٩- رَجْمُ رَجُلٍ وَيَهُودِيٍّ وَامْرَأَةٍ

١١٤٧- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ، وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَامْرَأَةً».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٠١) -.

وَقِصَّةُ الْيَهُودِيِّينَ فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٦٨٤١)، مسلم (١٦٩٩)] مِنْ خِلَافِ ابْنِ عُمَرَ.

(وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ) يُرِيدُ مَا عَزَّ بَيْنَ مَالِكٍ.

(وَرَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ وَامْرَأَةً) يُرِيدُ الْجَاهَنِيَّةَ.

(رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَقِصَّةُ الْيَهُودِيِّينَ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ) أَمَّا حَدِيثُ مَا عَزَّ وَالْجَاهَنِيَّةِ فَتَقَدَّمَ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَى الْكَافِرِ إِذَا زَنَى، وَهُوَ قَوْلُ الْجَمْعِ هُوَ.

وَقَدْ بَيَّنَّا الْمَالِكِيَّةَ وَمَعْظَمُ الْحَنْفِيَّةِ إِلَى اشْتِرَاطِ الْإِسْلَامِ وَأَنَّهُ شَرْطٌ لِلْإِحْصَانِ الْمَوْجِبِ لِلرَّجْمِ.

وَنَقَلَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْأَثَاقَ عَلَيْهِ.

وَرَدَّ قَوْلَهُ بِأَنَّ الشَّافِعِيَّ وَاحِدًا لَا يَشْتَرِطَانِ ذَلِكَ وَدَلِيلُهُمَا وَقَوْلُ التَّصْرِيحِ بِأَنَّ الْيَهُودِيِّينَ الَّذِينَ زَنُوا كَانُوا قَدْ أَحْصَانَا.

وَقَدْ أَجَابَ مَنْ اشْتَرَطَ الْإِسْلَامَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا رَجَمَهُمَا بِحُكْمِ التَّوْرَةِ وَلَيْسَ مِنْ حُكْمِ الْإِسْلَامِ فِي شَيْءٍ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ تَنْفِيزِ الْحُكْمِ عَلَيْهِمَا بِمَا فِي كِتَابَيْهِمَا فَإِنَّ فِي التَّوْرَةِ الرَّجْمَ عَلَى الْحَصَنِ وَعَلَى غَيْرِهِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: إِنَّمَا رَجَمَهُمَا لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمَا لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمَا بِمَا لَا يَرَاهُ فِي شَرْعِهِ مَعَ قَوْلِهِ ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾ [مِائِدَةُ: ٤٩] وَمَنْ ثَمَّةَ اسْتَدْعَى شُهُودَهُمْ لَيَقْسُومَ عَلَيْهِمَا الْحُجَّةَ مِنْهُمْ.

وَرَدَّهُ الْخَطَّابِيُّ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ. وَإِنَّمَا جَاءَهُ الْقَوْمُ سَائِلِينَ الْحُكْمَ عِنْدَهُ كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الرِّوَايَةُ فَتَبَيَّنَ عَلَى مَا كَتَمُوهُ مِنْ حُكْمِ التَّوْرَةِ وَلَا جَائِزَ أَنْ يَكُونَ حُكْمُ الْإِسْلَامِ عِنْدَهُ مُخَالَفًا لِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِالنُّسُخِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا حَكَمَ بِالنَّاسِخِ. انْتَهَى.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى اخْتِلَافُ الْقِصَّةِ لِلْأَمْرَيْنِ.

وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ صَحَّةِ شَهَادَةِ أَهْلِ الذِّمَّةِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

وَالثَّانِي مَبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِهِ. وَفِيهِ خِلَافٌ مَعْرُوفٌ.

وَقَدْ دَلَّتِ الْقِصَّةُ عَلَى صَحَّةِ أَنْكِحَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ لِأَنَّ كِبُوتَ الْإِحْصَانِ فَرَعٌ مِنْ كِبُوتِ صِحَّتِهِ وَإِنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرَائِعِ، كَذَا قِيلَ.

قُلْتُ: أَمَّا الْخَطَابُ بِفُرُوعِ الشَّرَائِعِ فَبِيْهِ نَظَرٌ لِتَوْفِيقِهِ عَلَى أَنَّهُ



حَكَمَ ﷺ بشروع لا بما في التوراة على أحد الاختمالين.  
وقد اسلفنا لك غير مرّة أن هذا ليس بعلة قاحلة بل روايته موصولة زيادة من ثقة مقبولة.

### ١٠- كَيْفَ يُضْرَبُ الضَّعِيفُ الْحَدَّ

والمراد هنا بالعتكّال: النفس الكبير الذي يكون عليه اغصان صغار وهو للنخل كالعتقود للعنب، وكل واحد من تلك الاغصان يسمى شمراخاً.

وفي الحديث دليل على أن من كان ضعيفاً لمرض ونحوه ولا يطيق إقامة الحد عليه بالعتاد أقيم عليه بما يمتلئه مجموعاً دفعة واحدة من غير تكرار للضرب مثل العتقود ونحوه.

ولل هذا ذهب الجماهير قالوا: ولا بُد أن يباشر المحدود جميع الشماريخ ليقع المقصود من الحد.

وقيل: يجزئ وإن لم يباشر جميعه وهو الحق فإنه لم يخلق الله العتاكيل مصفوفة كل واحد إلى جنب الآخر عروفاً متشعبة إلى تمام مائة قط ومع عدم الانتشار يتتبع مباشرة كل غود منها، فإن كان المريض يرجى زوال مرضه أو خيف عليه شدة حر أو برد آخر الحد عليه إلى زوال ما يخاف.

### ١١- قَتْلُ اللُّوطِيِّ وَالْوَاقِعِ عَلَى الْبَهِيمَةِ

١١٤٩- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَغْمَلُ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ، وَمَنْ وَجَدْتُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ».

رواه أحمد (٢٦٩/١) والترمذي (٤٤٦٢)، السنن (١٤٥٥)، النسائي (كبرى) (٢١٥٩)، ابن ماجه (٢٥٦١) ورجاله متفقون، إلا أن فيه اختلافاً.

ظاهراً أن الاختلاف في الحديث جميعه لا في قوله «ومن وجدتموه... إلخ» فقط وذلك أن الحديث قد روي عن ابن عباس مرفقاً، وهو مختلف في ثبوت كل واحد من الأمرين:

أما الحكم الأول فإنه قد أخرج البيهقي (٢٣٢/٨) من حديث سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس في البكر يوجد على اللوطية قال: يُرجم

وأخرج (٢٣٢/٨) عنه أنه قال: يُنظر أعلى بناء في القرية

١١٤٨- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ عَبَّادَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: «كَانَ فِي آبَائِنَا رُوَيْجِلٌ ضَعِيفٌ، فَخَبَتْ بِأَمَةٍ مِنْ إِمَائِهِمْ، فَذَكَرَ ذَلِكَ سَعِيدٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: اضْرِبُوهُ حَدَّهُ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أضعف من ذلك، فَقَالَ: خُذُوا عُتْكَالاً فِيهِ مِائَةُ شِمْرَاخٍ ثُمَّ اضْرِبُوهُ بِهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً فَفَعَلُوا».

رواه أحمد (٢٢٢/٥) والنسائي (كبرى) (٧٣٠٩) وابن ماجه (٢٥٧٤)، وإسناده حسن، لكن اختلف في وصله وإرساله. (وعن سعيد بن سعد بن عبادة) هو أنصاري.

قال الواقدي: صحبته صحيحة كان والياً لعلي بن أبي طالب على اليمن.

(قال كان بين أبياتنا جمع بيت).

(رويجل) تصغير رجل.

(ضعيف فخب) بالخاء المعجمة فمخوذة فمئلثة أي فجز.

(بأمة من إمائهم) لذكر ذلك سعد لرسول الله ﷺ فقال: اضربوه حدّه فقالوا: يا رسول الله إنه أضعف من ذلك قال: خذوا عُتْكَالاً بِكسر العين فمئلثة بزنة قرطاس وهو العذق.

(فيه مائة شمراخ) بالشين المعجمة أوله وراء آخره خاء معجمة بزنة عتكال وهو غصن دقيق في أصل العتكال.

(ثم اضربوه به ضربة واحدة ففعلوا) رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وإسناده حسن لكن اختلفوا في وصله وإرساله.

قال البيهقي [السنن الكبرى: ٢٣٠/٨]: المحفوظ عن أبي أمامة أي ابن سهل بن حنيف كونه مرسلاً.

وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبي أمامة عن سعيد بن سعد بن عبادة موصولاً.



فِيرْمِي بِهِ مُنْكَسًا ثُمَّ يُتْبَعُ الْحِجَارَةُ.

يُتْبَعُ الْحِجَارَةُ.

رواهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٣٢/٨) عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام وَتَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (٢٣٢/٨).

وَأَمَّا الْحُكْمُ الثَّانِي: فَإِنَّهُ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ أَيْضًا (٢٣٢/٨) عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الَّذِي يَأْتِي الْبَهِيمَةَ قَالَ: لَا حَدَّ عَلَيْهِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: فِيمَنْ أَتَى بَهِيمَةً، دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى تَحْرِيمِ ذَلِكَ وَإِنْ حَدَّ مِنْ يَأْتِيهَا قَتْلُهُ.

فَهَذَا الْاِخْتِلَافُ عَنْهُ دَلٌّ أَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَهُ سُنَّةٌ فِيهِمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ بِاجْتِهَادِهِ كَذَا قِيلَ فِي بَيَانِ وَجْهِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ «إِنْ فِيهِ اخْتِلَافًا».

وَالِيهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي آخِرِ قَوْلِهِ وَقَالَ: إِنْ صَحَّ الْحَدِيثُ قُلْتُ بِهِ وَرَوَيْ عَنْ الْقَاسِمِ وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ أَنَّهُ يُوجِبُ حَدَّ الزَّانِي قِيَاسًا عَلَى الزَّانِي.

وَالْحَدِيثُ فِيهِ مَسْأَلَتَانِ

وَذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَالْمَوْزِدُ وَالنَّاصِرُ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يُعَزَّرُ فَقَطْ إِذْ لَيْسَ بَرْنَى.

الْأُولَى: فِيمَنْ عَمِلَ عَمَلٌ لَوْ طُرِدَ وَلَا رَيْبَ أَنَّهُ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً وَفِي حُكْمِهَا أَقْوَالٌ أَرْبَعَةٌ:

وَالْحَدِيثُ قَدْ تَكَلَّمَ فِيهِ بِمَا عُرِفَتْ دَلٌّ عَلَى وَجُوبِ قَتْلِ الْبَهِيمَةِ مَأْكُولَةً كَانَتْ أَوْ لَا وَإِلَى ذَلِكَ ذَهَبَ عَلِيٌّ عليه السلام وَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

الْأُولَى: أَنَّهُ يُحَدُّ حَدَّ الزَّانِي قِيَاسًا عَلَيْهِ بِجَمَاعٍ لِإِلَاجِ مُحَرَّمٍ فِي فَرْجٍ مُحَرَّمٍ وَقَدْ قَالَ الْهَادَوِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ السُّلَفِ وَالْخَلَفِ وَإِلَيْهِ رَجَعَ الشَّافِعِيُّ.

وَقِيلَ لابْنِ عَبَّاسٍ: مَا شَأْنُ الْبَهِيمَةِ؟ قَالَ: مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ شَيْئًا وَلَكِنْ أَرَى «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ لَحْمِهَا أَوْ يُتَبَّعَ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ الْعَمَلِ» (البَيْهَقِيُّ: ٢٣٣/٨).

وَاعْتَذَرُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ فِيهِ مَقَالًا فَلَا يَتَّهَضُّ عَلَى إِبَاحَةِ دِمِ الْمُسْلِمِ.

وَيُرْوَى أَنَّهُ قَالَ فِي الْجَوَابِ: إِنَّهَا تُرَى فَيَقَالُ: هَذِهِ الَّتِي فَعَلَ بِهَا مَا فَعَلَ.

إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْفِي أَنْ هَذِهِ الْأَوْصَافُ الَّتِي جُمِعُوا عَلَيْهَا لِلْحَاقِ الْوُاطِ بِالزَّانِي لَا دَلِيلَ عَلَى عِلِّيَّتِهَا.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيُّ وَالْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يُكْرَهُ أَكْلُهَا فَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ قَتْلُهَا.

الْقَوْلُ الثَّانِي: يُقْتَلُ الْفَاعِلُ وَالْمَفْعُولُ بِهِ مُحَصِّنِينَ كَانَا أَوْ غَيْرَ مُحَصِّنِينَ، لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ لِلنَّاصِرِ وَقَدِيمُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ، وَكَانَ طَرِيقَةُ الْفُقَهَاءِ أَنْ يَقُولُوا فِي الْقَتْلِ فَعِلٌ وَلَمْ يُتَكَّرْ فَكَانَ إِجْمَاعًا سِيَمًا مَعَ تَكْرِيرِهِ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ وَغَيْرِهِمَا.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْحَدِيثُ هَذَا مُعَارِضٌ بَيْنَهُمَا عليهما السلام عَنْ قَتْلِ الْحَيَوَانِ إِلَّا لِمَا كُنِيَ.

وَتَعَجَّبَ فِي «الْمَنَارِ» مِنْ قَلَّةِ الذَّاهِبِ إِلَى هَذَا مَعَ وَضُوحِ دَلِيلِهِ لَفْظًا وَبَلُوغِهِ إِلَى حَدِّ يُعْمَلُ بِهِ سُنْدًا.

قَالَ الْمَهْدِيُّ: فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ عُقُوبَتَهُ بِقَتْلِهَا إِنْ كَانَتْ لَهُ وَهِيَ مَأْكُولَةٌ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدَلَّةِ.

الثَّلَاثُ: أَنَّهُ يُحْرَقُ بِالنَّارِ، فَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٣٢/٨) أَنَّهُ اجْتَمَعَ رَأْيُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى تَحْرِيقِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ. وَفِيهِ قِصَّةٌ فِي إِسْنَادِهِ إِسْرَافًا.

١٢- حَدُّ الضَّرْبِ مَعَ التَّغْرِيبِ

١١٥٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ أَبَا بَكْرٍ ضَرَبَ وَغَرَّبَ، وَأَنَّ عُمَرَ ضَرَبَ وَغَرَّبَ».

وَقَالَ الْحَافِظُ الْمَنْذَرِيُّ: حَرَقَ اللَّوْطِيَّةُ بِالنَّارِ أَرْبَعَةً مِنَ الْخُلَفَاءِ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ وَعَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ وَهَيْشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ.

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٣٨)، وَرِجَالُهُ هَاشِمَاتٌ، إِلَّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي وَفْقِهِ

وَالرَّابِعُ: أَنَّهُ يُرْمَى بِهِ مِنْ أَعْلَى بِنَاءٍ فِي الْقَرِيَةِ مُنْكَسًا ثُمَّ



وَزَفِيرِهِ.

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٢٣/٨) أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ جَلَدَ نَفْسِي مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ وَمِنَ الْكُوفَةِ إِلَى الْبَصْرَةِ.

وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي التَّغْرِيبِ وَكَأَنَّهُ سَاقَهُ الْمَصْنُفُ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ نَسَخَ التَّغْرِيبِ.

## ١٣- لَعْنُ الْمُخْتَلِينَ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ

١١٥١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَلِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ. وَقَالَ: أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيْتِكُمْ»

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٣٤).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَلِينَ» جَمْعُ مُخْتَلٍ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَنُونٌ فَمَثَلَةٌ اسْمٌ مَفْعُولٌ أَوْ اسْمٌ فَاعِلٌ رَوَى بِهِمَا.

(مِنَ الرِّجَالِ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَقَالَ: أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بَيْتِكُمْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ).

اللَّعْنُ مِنْهُ ﷺ عَلَى مُرْتَكِبِ الْمَعْصِيَةِ دَلٌّ عَلَى كِبَرِهَا، وَهُوَ يَحْتَمِلُ الْإِخْبَارَ وَالْإِنْشَاءَ كَمَا قَدَّمْنَا وَالْمُخْتَلُ مِنَ الرِّجَالِ الْمُرَادُ بِهِ مَنْ تَشَبَّهَ بِالنِّسَاءِ فِي حَرَكَاتِهِ وَكَلَامِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الْمُخْتَصَّةِ بِالنِّسَاءِ. وَالْمُرَادُ مِنْ تَخَلُّقٍ بِذَلِكَ لَا مَنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ خَلْقَتِهِ وَجَبَلَتِهِ.

وَالْمُرَادُ بِالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ الْمُتَشَبِّهَاتُ بِالرِّجَالِ هَكَذَا وَرَدَ تَفْسِيرُهُ فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٩٧).

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ تَشْبِهِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَبِالْعَكْسِ.

وَقِيلَ: لَا دَلَالَةَ لِلْعَنِ عَلَى التَّحْرِيمِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْذُنُ فِي الْمُخْتَلِينَ بِالْإِخْوَالِ عَلَى النِّسَاءِ، وَإِنَّمَا نَفْسِي مَنْ سَمِعَ مِنْهُ وَصَفَ الْمَرَأَةَ بِمَا لَا يَقْطُنُ لَهُ إِلَّا مَنْ كَانَ لَهُ إِرْبَةٌ فَهُوَ لِأَجْلِ تَتَبُّعِ أَوْصَافِ الْأَجْنَبِيَّةِ.

(قُلْتُ: يَحْتَمِلُ أَنْ مَنْ أَذِنَ لَهُ كَانَ ذَلِكَ صِفَةً لَهُ خَلَقَهَا لَا

تَخْلُقُهَا هَذَا. وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: أَمَّا مَنْ انْتَهَى فِي التَّشْبِهِ بِالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ إِلَى أَنْ يُؤْتَى فِي دُبُرِهِ وَبِالرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ إِلَى أَنْ تَتَحَاطَى السُّحُقُ فَإِنَّ لِهَذَيْنِ الصَّنِفَيْنِ مِنَ اللَّوْمِ وَالْعُقُوبَةِ أَشَدُّ مِمَّنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى ذَلِكَ.

(قُلْتُ: أَمَّا مَنْ يُؤْتَى مِنَ الرِّجَالِ فِي دُبُرِهِ فَهُوَ الَّذِي سَلَفَ حُكْمُهُ قَرِيبًا.

## ١٤- دَفْعُ الْحُدُودِ بِالشَّبَهَاتِ

١١٥٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَذْفَعًا».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٤٥) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٢٤) وَالْحَاكِمُ (٣٨٤/٤) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِلفظ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ» وَهَذَا ضَعِيفٌ أَيْضًا.

وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٣٨/٨) عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِلفظ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ بِالشَّبَهَاتِ».

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا مَذْفَعًا» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِلفظ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ». وَهُوَ ضَعِيفٌ أَيْضًا وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ (مِنْ قَوْلِهِ بِلفظ: «ادْفَعُوا الْخُدُودَ بِالشَّبَهَاتِ») وَذَكَرَهُ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِصِ (٦٣/٤) عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَرْفُوعًا وَتَمَامُهُ «وَلَا يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُعْطَلَ الْخُدُودُ» قَالَ: وَفِيهِ الْمُخْتَارُ بْنُ نَافِعٍ وَهُوَ مُتَكَرِّرُ الْحَدِيثِ قَالَهُ الْبُخَارِيُّ

إِلَّا أَنَّهُ سَاقَ الْمَصْنُفُ فِي التَّلْخِصِ عِدَّةَ رَوَايَاتٍ مَوْقُوفَةٍ صَحَّحَ بَعْضُهَا وَهِيَ تَعَاوُذُ الْمَرْفُوعِ وَتَدُلُّ عَلَى أَنَّ لَهُ أَصْلًا فِي الْجَمَلَةِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُدْفَعُ الْحُدُودُ بِالشَّبَهَاتِ الَّتِي يَجُوزُ وَقُوعُهَا كَدَعْوَى الْإِكْرَاهِ أَوْ أَنَّهَا أُتِيَتْ الْمَرَأَةُ وَهِيَ نَائِمَةٌ فَيَقْبَلُ قَوْلَهَا وَيُدْفَعُ عَنْهَا الْحُدُودَ، وَلَا تُكَلَّفُ الْبَيِّنَةُ عَلَى مَا زَعَمَتْ.



## ١٥- إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى مَنْ وَصَلَ فَعَلَهُ إِلَى الْحَاكِمِ

١١٥٣- وَعَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَادُورَاتِ الَّتِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا، فَمَنْ أَلَمَ بِهَا فَلَيْسَ تَبَرُّ بِسِتْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْتَبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنَّهُ مَنْ يَبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى».

رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢٤٤/٤).

وَقَوْ فِي الْمُوطَأِ (ص ٥١٥) مِنْ مَرَّاسِيلِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْتَنِبُوا هَذِهِ الْقَادُورَاتِ» جَمْعُ قَادُورَةٍ. وَالْمُرَادُ بِهَا الْقَبِيحُ وَالْقَوْلُ السَّيِّئُ مِمَّا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (الَّتِي نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا) فَمَنْ أَلَمَ بِهَا فَلَيْسَ تَبَرُّ بِسِتْرِ اللَّهِ وَلَيْتَبَّ إِلَى اللَّهِ فَإِنَّ مَنْ يَبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ) وَقَالَ: عَلَى شَرْطِهِمَا

(وَقَوْ فِي الْمُوطَأِ مِنْ مَرَّاسِيلِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: لَا أَعْلَمُ هَذَا الْحَدِيثَ أَسَنَدَ بَوْجُوهُ مِنَ الْوُجُوهِ وَمُرَادُهُ بِذَلِكَ حَدِيثُ مَا لَيْكُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ الْحَاكِمِ فَهُوَ مُسْنَدٌ مَعَ أَنَّهُ قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ فِي النَّهَائَةِ: إِنَّهُ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَى صَحَّتِهِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَهَذَا مِمَّا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ الْعَارِفُ بِالْحَدِيثِ وَلَهُ أَشْبَاهُ لَذَلِكَ كَثِيرَةٌ أَوْقَعَهَا فِيهَا أَطْرَاحُهُ صَنَاعَةُ الْحَدِيثِ الَّتِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهَا كُلُّ فَقِيهٍ وَعَالِمٍ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ أَلَمَ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ أَنْ يَسْتَرَّ وَلَا يَفْضَحَ نَفْسَهُ بِالْإِقْرَارِ وَيَبَادِرَ إِلَى التَّوْبَةِ فَإِنَّ أَبْدَى صَفْحَتَهُ لِلْإِمَامِ - وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا حَقِيقَةُ أَمْرِهِ - وَجِبَّ عَلَى الْإِمَامِ إِقَامَةُ الْحَدِّ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٦) مَرْفُوعًا: «تَعَاوَفُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ فَمَا بَلَغْنِي مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجِبَ».

## ٢- بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

الْقَذْفُ لَفْعٌ: الرَّمْيُ بِالشَّيْءِ.

وَفِي الشَّرْعِ: الرَّمْيُ بَوَاطِءٍ يُوجِبُ الْحَدَّ عَلَى الْمُقْذُوفِ.

## ١- حَدُّ الْقَذْفِ فِي حَادِثَةِ الْإِفْكِ

١١٥٤- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْعَنْبَرِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ، فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَامْرَأَةٍ فَضَرَبُوا الْحَدَّ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٠/٦) وَالْأَيْمَنُ (أَبُو دَاوُدَ ٤٤٧٤)، السَّيْمِيُّ (٣١٨١)، السَّامِيُّ (٤٦٥١)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٦٧)، وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (كِتَابُ الْحُدُودِ، بَابُ (٤٤)).

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْعَنْبَرِ فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ» مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ» [النور: ١١] إِلَى آخِرِ ثَمَانِي عَشْرَةِ آيَةٍ عَلَى إِحْدَى الرُّوَايَاتِ فِي الْقَذْفِ.

فَلَمَّا نَزَلَ أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ هُمَا حَسَنٌ وَمُسْطَحٌ.

(وَامْرَأَةٍ) هِيَ حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ (فَضَرَبُوا الْحَدَّ) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَيْمَنُ وَأَشَارَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ.

فِي الْحَدِيثِ كِبُورُ حَدِّ الْقَذْفِ وَهُوَ ثَابِتٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ» [النور: ٤]. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتِ الْقَذْفُ لِعَائِشَةَ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورِينَ. وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ الَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ سَلُولٌ وَلَكِنْ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ جَلَدَهُ ﷺ حَدُّ الْقَذْفِ.

وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَيْمِ [زَادِ الْمَعَادَ: ٢٦٤/٣] وَعَدَّ أَعْدَاءُ فِي تَرْكِهِ ﷺ لِحَدِّهِ.

وَلَكِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي الْإِكْلِيلِ أَنَّهُ ﷺ حَدَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْقَذْفِ.

وَأَمَّا قَوْلُ السَّائِرِينَ: إِنَّهُ ﷺ لَمْ يَجْلِدْ أَحَدًا مِنَ الْقَذْفَةِ، لِعَائِشَةَ وَعَلَّاهُ أَنَّ الْحَدَّ إِنَّمَا يَثْبُتُ بَيِّنَةً أَوْ إِقْرَارًا.

فَقَدْ رُدَّ قَوْلُهُ بِأَنَّهُ ثَبَتَ مَا يُوجِبُهُ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَحَدِّ الْقَازِفِ



يُثْبِتُ بَعْدَهُ كُيُوتُ مَا قَذَفَ بِهِ وَلَا يَخْتِاجُ فِي إِثْبَاتِهِ إِلَى بَيِّنَةٍ.  
 (قُلْتُ): وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَعْينِ أَحَدًا مِنَ الْقَذْفَةِ وَكَأَنَّهُ

يُرِيدُ مَا ثَبَتَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ فَإِنَّهُ ثَبَتَ أَنَّ الَّذِي تَوَلَّى كِبَرَهُ  
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِبْنِ سُلُوكٍ وَأَنَّ مَسْطَحًا مِنَ الْقَذْفَةِ، وَهُوَ الْمَرَادُ  
 بِنَزُولِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ  
 يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى﴾ [الأنعام: ٢٢].  
 (الخصوصُ وَهُوَ مَنْ عَدَا الْقَاضِي لِرُجُوعِهِ مِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ الْعَامِ  
 فِي الْخَاصِّ بِمَحْصُوصِهِ كَذَا قِيلَ.  
 وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ الْأَزْوَاجَ الْقَاضِيْنَ لِأَزْوَاجِهِمْ بِاقْوَانٍ فِي عُمُومِ  
 الْآيَةِ وَإِنَّمَا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى شَهَادَةَ الزَّوْجِ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ قَائِمَةً  
 مَقَامَ الْأَرْبَعَةِ الشُّهُدَاءِ، وَلِذَا سَمَّى اللَّهُ إِيْمَانَهُ شَهَادَةً فَقَالَ:  
 ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدَيْهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾ [النور: ٦] فَإِذَا تَكَلَّمَ عَنْ  
 الْإِيْمَانِ وَجِبَ اجْلُدْهُ جُلْدَ الْقَذْفِ.

كَمَا أَنَّهُ إِذَا رَمَى اجْنِبِيَّ اجْنِبِيَّةً وَلَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهُدَاءِ جُلْدَ  
 لِلْقَذْفِ فَالْأَزْوَاجُ بِاقْوَانٍ فِي عُمُومِ ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾  
 دَاخِلُونَ فِي حُكْمِهِ وَلِذَا قَالَ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ وَالْأَفْحَدُ فِي ظَهْرِكَ».  
 وَإِنَّمَا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ اللَّعَانِ لِإِفَادَةِ أَنَّهُ إِذَا فَقَدَ الزَّوْجَ الْبَيِّنَةَ  
 وَهُمْ الْأَرْبَعَةَ الشُّهُدَاءَ فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى عَوْضَهُمُ الْأَرْبَعَ  
 الْإِيْمَانَ. وَزَادَ الْخَامِسَةَ لِلتَّكْيِيدِ وَالتَّشْدِيدِ وَجُلْدَ الزَّوْجِ بِالنُّكُولِ  
 قَوْلَ الْجُمْهُورِ فَكَأَنَّهُ قِيلَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى: ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ  
 شُهُدَاءَ وَلَمْ يَخْلِفُوا إِنْ كَانُوا أَزْوَاجًا لَمْ يَمُوتُوا وَغَايَتُهُ أَنَّهَا قِيدَتْ  
 الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ بَعْضُ أَفْرَادِ عُمُومِ الْأُولَى بِقَيْدِ زَائِدٍ عَوْضًا عَنِ الْقَيْدِ  
 الْأَوَّلِ إِذَا فَقَدَ الْأَوَّلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١١٥٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ  
 قَالَ: لَقَدْ أَذْرَكْتُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ  
 تَعَالَى عَنْهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، فَلَمْ أَزْهَمْ يَضْرِبُونَ  
 الْمَمْلُوكَ فِي الْقَذْفِ إِلَّا أَرْبَعِينَ.  
 زَوَاهِدُ مَالِكٍ [الموطأ] (ص ٥١٧) [وَالْفَرَزْدِيُّ فِي تَجَانُيهِ.

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ) وَهُوَ أَبُو عَمْرٍاءَ عَبْدِ اللَّهِ  
 بْنِ عَامِرٍ الْقَاضِي الشَّامِي<sup>(١)</sup> كَانَ عَالِمًا ثَقَّةً حَافِظًا لِمَا رَوَاهُ فِي  
 الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ التَّابِعِينَ، أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ.

رَوَى عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ وَغَيْرِهِ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى الْغُبَرَاءِ  
 بْنِ شِهَابِ بْنِ الْمُخَزُومِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَلَدَ سَنَةَ إِحْدَى

(١) وَهَمَّ الصَّنَعَانِي فِي تَرْجُمَتِهِ، إِنَّمَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ  
 رَبِيعَةَ الْعَزَازِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ حَلِيفُ بَنِي عَدِيٍّ. وَلَدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.  
 وَيُرْوَى عَنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ. مَرْجَمٌ فِي «التَّهْذِيبِ».

## ٢- نسخ حد القذف في اللعان

١١٥٥- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: أَوَّلُ لِعَانٍ  
 كَانَ فِي الْإِسْلَامِ أَنَّ شَرِيكَ ابْنِ سَحْمَاءَ قَذَفَهُ هِلَالُ  
 بْنُ أُمَيَّةَ بِأَمْرٍ أَبِيهِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيِّنَةُ، وَالْأَفْحَدُ  
 فِي ظَهْرِكَ» الْحَدِيثُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو يَحْيَى (٢٨٢٤)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ.

وَهُوَ فِي الْبُخَارِيِّ (٤٧٤٧) نَحْوُهُ مِنْ خَبِيثِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ  
 عَنْهُمَا.

قَوْلُهُ (أَوَّلُ لِعَانٍ) قَدْ اخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي سَبَبِ نَزُولِ آيَةِ  
 اللَّعَانِ.

فَفِي رِوَايَةِ أَنَسٍ هَلَالُ هَلَالُ نَزَلَتْ فِي قِصَّةِ هِلَالٍ.

وَفِي أُخْرَى أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي قِصَّةِ عُوَيْمِرَ الْعَجْلَانِيِّ (ح  
 (٤٧٤٥)) وَلَا رَيْبَ أَنَّ أَوَّلَ لِعَانٍ كَانَ بِنَزُولِهَا لِبَيَانِ الْحُكْمِ.

وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي شَأْنِ هِلَالٍ وَصَادَفَ مَجِيءَ  
 عُوَيْمِرَ الْعَجْلَانِيِّ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْبَيِّنَةِ عَلَى مَا  
 ادَّعَاهُ مِنْ ذَلِكَ الْأَمْرِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْحُدُّ إِلَّا أَنَّهُ نَسَخَ وَجُوبُ الْحُدِّ  
 عَلَيْهِ بِالْمَلَاعَةِ وَهَذَا مِنْ نَسَخِ السُّنَّةِ بِالْقُرْآنِ وَإِنْ كَانَتْ آيَةُ جُلْدِ  
 الْقَذْفِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٢٤]  
 سَابِقَةً نَزُولًا عَلَى آيَةِ اللَّعَانِ، وَالْأَفْحَادُ اللَّعَانُ إِمَّا نَاسِخَةٌ  
 عَلَى تَقْدِيرِ تَرَاخِي النَّزُولِ عِنْدَ مَنْ يَشْتَرِطُهُ لِقَذْفِ الزَّوْجِ، أَوْ  
 مُخَصَّصَةٌ إِنْ لَمْ يَتَرَاخَ النَّزُولُ أَنْ تَكُونَ آيَةُ اللَّعَانِ قَرِينَةً عَلَى أَنَّهُ  
 أَرِيدَ بِالْعُمُومِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾



وعشرين من الهجرة ومات سنة ثمانٍ عشرة ومائة.

(قال: لقد أدركت أبا بكرٍ وعمرَ وعثمانَ ومن بعدهم فلم أرَهم يضرُّون المملوكَ) ذَكَرَ كَانَ أَوْ أَتَى (في القذفِ) إِلَّا أَرْبَعِينَ. رَوَاهُ مَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ فِي جَامِعِهِ) دَلَّ عَلَى أَنَّ رَأْيِي مِنْ ذَكَرَ تَنْصِيفَ حَدِّ الْقَذْفِ عَلَى الْمَمْلُوكِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ النَّصْرَ وَرَدَّ فِي تَنْصِيفِ حَدِّ الزَّنى فِي الْإِمَامِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥] فَكَأَنَّهُمْ قَاسُوا عَلَيْهِ حَدَّ الْقَذْفِ فِي الْأُمَةِ إِذَا كَانَتْ قَاضِيَةً وَخَصَّصُوا بِالْقِيَاسِ عُمُومَ ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: ٢٤].

ثُمَّ قَاسُوا الْعَبْدَ عَلَى الْأُمَةِ فِي تَنْصِيفِ الْحَدِّ فِي الزَّنى وَالْقَذْفِ بِجَمَاعِ الْمَلِكِ وَعَلَى رَأْيِي مَنْ يَقُولُ بَعْدَ دُخُولِ الْمَالِكِ فِي الْعُمُومَاتِ لَا تَخْصِصُ.

إِلَّا أَنَّهُ مَذْهَبُ مُرَدُّ فِي الْأَصُولِ وَهَذَا مَذْهَبُ الْجَمَاهِيرِ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ. وَذَهَبَ ابْنُ مَسْعُودٍ وَعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُنْصَفُ حَدُّ الْقَذْفِ عَلَى الْعَبْدِ لِعُمُومِ الْآيَةِ، وَكَانَهُمْ لَا يَرُونَ الْعَمَلَ بِالْقِيَاسِ كَمَا هُوَ رَأْيِي الظَّاهِرِيَّةُ.

وَالْتَحَقُّقُ أَنَّ الْقِيَاسَ غَيْرَ تَامٍ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْعِلَّةَ فِي إِلْحَاقِ الْعَبْدِ بِالْأُمَةِ الْمَلِكِ، وَلَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهُ الْعِلَّةُ إِلَّا مَا يَدْعُوهُ مِنَ السَّبْرِ وَالتَّقْسِيمِ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَسَائِلِكِ الْعِلَّةِ وَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ كَوْنِ الْأَنْوَةِ جُزْءَ الْعِلَّةِ لِنَقْصِ حَدِّ الْأُمَةِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ يُنْتَهَنُ وَيُغْلَبُ، وَلِذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَكْرِهْهُمْ قَلِيلٌ لِّلَّهِ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غُفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النور: ٢٣] أَيْ لَهُنَّ.

وَلَمْ يَأْتِ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الذُّكُورِ إِذْ لَا يُغْلَبُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَحَيْثُ نَقُولُ: إِنَّهُ لَا يِلْحَقُ الْعَبْدَ بِالْأُمَةِ فِي تَنْصِيفِ حَدِّ الزَّنى وَلَا الْقَذْفِ، وَكَذَلِكَ الْأُمَةُ لَا يُنْصَفُ لَهَا حَدُّ الْقَذْفِ بَلْ يُحْدُ لَهَا كَحَدِّ الْحُرَّةِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً.

وَدَعَوَى الْإِجْمَاعُ عَلَى تَنْصِيفِهِ فِي حَدِّ الزَّنى غَيْرَ صَحِيحَةٍ لِخِلَافِ دَاوُدَ وَغَيْرِهِ وَأَمَّا فِي الْقَذْفِ فَقَدْ سَمِعْتُ الْخِلَافَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ.

### ٣- لَا يُحْدُ السَّيِّدُ فِي مَمْلُوكِهِ

١١٥٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَمَا قَالَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٥٨)، مسلم (١٦٦٠)]

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْدُ الْمَالِكُ فِي الدُّنْيَا إِذَا قَذَفَ مَمْلُوكَهُ وَإِنْ كَانَ دَاخِلًا تَحْتَ عُمُومِ آيَةِ الْقَذْفِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ بِالْإِحْصَانِ الْحُرَّةَ وَلَا التَّرْوَاجَ وَهُوَ لَفْظٌ مُشْتَرَكٌ يُطْلَقُ عَلَى الْحُرِّ وَعَلَى الْمُحْصَنِ وَعَلَى الْمُسْلِمِ لِأَنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّهُ يُحْدُ لِقَذْفِهِ مَمْلُوكَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَوْ وَجِبَ حَدُّهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَجِبْ حَدُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذْ قَدْ وَرَدَ أَنَّ هَذِهِ الْحُدُودَ كَفَّارَاتٌ لِمَنْ أَقِيمَتْ عَلَيْهِ وَهَذَا إِجْمَاعٌ.

وَأَمَّا إِذَا قَذَفَ الْعَبْدَ غَيْرَ مَالِكِهِ فَإِنَّهُ أَيْضًا أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْدُ قَاضِيَةً إِلَّا أُمُّ الْوَلَدِ فَفِيهَا خِلَافٌ.

فَنَحَبُ الْهَادَوِيَّةَ وَالشَّافِعِيَّةَ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ لَا حَدَّ أَيْضًا عَلَى قَاضِيَتِهَا لِأَنَّهَُا أَيْضًا مَمْلُوكَةٌ قَبْلَ مَوْتِ سَيِّدِهَا.

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالظَّاهِرِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ يُحْدُ.

وَصَحَّ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمرَ.

### ٣- بَابُ حَدِّ السَّرْقَةِ

#### ١- أَقْلُ مَا يُقَطَّعُ فِيهِ السَّارِقُ

١١٥٨- عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٨٩)، مسلم (١٦٨٤)]، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَصَاعِدًا») نَصَبَ عَلَى الْحَالِ وَيَسْتَعْمَلُ بِالْفَاءِ وَبِشَمٍّ وَلَا يَأْتِي بِالْوَاوِ.



لَهُ عَلَى أَقْوَالٍ بَلَغَتْ إِلَى عَشْرِينَ قَوْلًا وَالَّذِي قَامَ الدَّائِلُ عَلَيْهِ مِنْهَا قَوْلَانِ:

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: وَلَوْ زَادَ وَإِذَا زَادَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا صَاعِدًا فَهُوَ حَالُ مُؤَكَّدَةٍ

(الْأَوَّلُ): أَنَّ النَّصَابَ الَّذِي تَقْطَعُ بِهِ رُبْعُ دِينَارٍ مِنَ الذَّعْبِ، وَثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ مِنَ الْفِضَّةِ وَهَذَا مَذْهَبُ فَهَّاءِ الْحِجَازِ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمْ مُسْتَدَلِّينَ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ بَيَّنَّ لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ كَمَا سَمِعْتُ وَهُوَ نَصٌّ فِي رُبْعِ الدِّينَارِ.

(مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَالْفَقْهُ لِمُسْلِمٍ) وَلَفْظُ الْبَخَارِيِّ «تَقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

وَلِي رِوَايَةُ لِأَحْمَدَ أَبِي عَنْ عَائِشَةَ وَهِيَ:

١١٥٩- وَفِي رِوَايَةِ لِأَحْمَدَ (٨٠/٦): «اقْطَعُوا فِي رُبْعِ دِينَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا فِي مَا هُوَ أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ».

قَالُوا: وَالثَّلَاثَةُ الدَّرَاهِمُ قِيمَتُهَا رُبْعُ دِينَارٍ وَلَا يَأْتِي مِنْ «أَنَّهُ» قَطْعٌ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ» (ع ٦٣٩٥)، م (١٦٨٦).

إِحْبَابُ حَدِّ السَّرْقَةِ ثَابِتٌ بِالْقُرْآنِ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ الْآيَةُ [الْبَقَرَةُ: ٢٤٨] وَلَمْ يُذْكَرْ فِي الْقُرْآنِ نَصَابٌ مَا يُقْطَعُ فِيهِ فَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَسَائِلَ:

قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ الثَّلَاثَةَ الدَّرَاهِمَ إِذَا لَمْ تَكُنْ قِيمَتُهَا رُبْعُ دِينَارٍ لَمْ تُوجِبِ الْقَطْعَ.

(الْأَوَّلَى): هَلْ يُشْتَرِطُ النَّصَابُ أَوْ لَا؟

وَاجْتَنَبَ لَهُ أَيْضًا بِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَنَّهُ أَتَى عُثْمَانَ بِسَارِقٍ سَرَقَ أَثَرَجَةً قُومَتْ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ حَسَابِ الدِّينَارِ بَاتِي عَشْرَ قَطْعٍ.

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى اشْتِرَاطِهِ مُسْتَدَلِّينَ بِهَذَا الْأَحَادِيثِ الثَّابِتَةِ.

وَأَخْرَجَ أَيْضًا أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَطَعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ كَانَتْ قِيمَتُهُ دَرَاهِمَيْنِ وَنِصْفًا.

وَذَهَبَ الْحَسَنُ وَالظَّاهِرِيُّ وَالْخَوَارِجُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ بَلْ يُقْطَعُ فِي الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ وَلَمَّا أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ [البخاري (٦٧٨٣)، مسلم (١٦٨٧)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعُ يَدَهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتَقْطَعُ يَدَهُ».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: رُبْعُ الدِّينَارِ مُوَافِقُ الثَّلَاثَةِ الدَّرَاهِمِ. وَذَلِكَ أَنَّ الصَّرْفَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اثْنَا عَشَرَ دَرَاهِمًا بِدِينَارٍ وَكَانَ كَذَلِكَ بَعْدَهُ، وَلِهَذَا قُومَتْ الدِّيَّةُ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا مِنَ السُّورِقِ وَأَلْفَ دِينَارٍ مِنَ الذَّعْبِ.

وَاجْتَبَى أَنَّ الْآيَةَ مُطْلَقَةٌ فِي جِنْسِ الْمَسْرُوقِ وَقَدَرِهِ وَالْحَدِيثُ بَيَّنَّ لَهَا وَبِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ حَدِيثِ الْبَيْضَةِ غَيْرُ الْقَطْعِ بِسَرِقَتِهَا بَلْ الْإِخْبَارُ بِتَقْصِيرِ شَأْنِ السَّارِقِ وَخَسَارَةِ مَا رَجَعَهُ مِنَ السَّرْقَةِ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا تَعَاطَى هَذِهِ الْأَشْيَاءَ الْحَقِيرَةَ وَصَارَ ذَلِكَ خُلُقًا لَهُ جَرَّاهُ عَلَى سَرْقَةٍ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَّا يَلِغُ قَدْرُهُ مَا يُقْطَعُ بِهِ فَلِيَحْذَرُ هَذَا الْقَلِيلَ قَبْلَ أَنْ تَمْلِكَهُ الْعَادَةُ فَيَتَعَاطَى سَرْقَةً مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، ذَكَرَ هَذَا الْخَطَّابِيُّ وَسَبَقَهُ ابْنُ قَتَيْبَةَ إِلَيْهِ؛ وَنَظِيرُهُ حَدِيثُ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَيْفَ حَصَّ قِطَاعًا» [البهقي (٤٣٧/٢)] وَحَدِيثُ «تَصَدَّقْ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ».

(الْقَوْلُ الثَّانِي) لِلْهَادِيَّةِ وَأَكْثَرُ فَهَّاءِ الْعِرَاقِ أَنَّهُ لَا يُوجِبُ الْقَطْعَ إِلَّا سَرْقَةُ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَلَا يَجِبُ فِي أَتَلٍّ مِنْ ذَلِكَ.

وَاسْتَدَلُّوا لِذَلِكَ بِمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٢٥٧/٨) وَالطُّحَاوِيُّ [شرح معاني الآثار (١٦٣/٣)] وَمَنْ طَرِيقِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْحَاقَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «أَنَّهُ كَانَ ثَمَنُ الْجَنْ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ» [د (٤٣٨٧)، س (٨٣/٨)].

وَرَوَى أَيْضًا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مِثْلَهُ [السائي (٨٤/٨)].

وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ مِفْخَصَ الْقِطَاعِ لَا يَصِحُّ تَسْيِيلُهُ وَلَا التَّصَدُّقُ بِالظِّلْفِ الْمَحْرُوقِ لَعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِمَا فَمَا قَصَدَ ﷺ إِلَّا الْمَالِغَةَ فِي التَّرْهِيْبِ مِنَ السَّرْقَةِ.

قَالُوا: وَقَدْ ثَبَتَ فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٦٧٩٥)، مسلم (١٦٨٦)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ «أَنَّ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا أَنْ «قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ» لَكِنْ هَذَا الرِّوَايَةُ قَدْ

(الثَّانِيَةُ): اخْتَلَفَ الْجُمْهُورُ فِي قَدْرِ النَّصَابِ بَعْدَ اشْتِرَاطِهِمْ



عارضت رواية الصحيحين والواجب الاختياط فيما يُسْتَبَاحُ بِهِ العضو المحرم قطعه إلا بحقه فيجب الأخذ بالتيقن وهو الأكثر.

وقال ابن العربي: ذُفِبَ سُفَيَانُ الثَّوْرِيُّ مَعَ جَلَالَتِهِ فِي الْحَدِيثِ إِلَى أَنْ الْقَطْعَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ وَذَلِكَ أَنَّ الْيَدَ مُحَرَّمَةً بِالْإِجْمَاعِ فَلَا تُسْتَبَاحُ إِلَّا بِمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ وَالْعَشْرَةُ مُتَّفَقٌ عَلَى الْقَطْعِ بِهَا عِنْدَ الْجَمِيعِ فَيُتَمَسَّكُ بِهِ مَا لَمْ يَقَعْ الْإِتِّفَاقُ عَلَى دُونِ ذَلِكَ.

(قلت): قد استُفِيدَ مِنْ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ الْاضْطِرَابُ فِي قَدْرِ قِيَمَةِ الْمَجْنِ مِنْ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ أَوْ عَشْرَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ثُمَّ وَرَدَ فِي قَدْرِ قِيَمَتِهِ، وَرَوَايَةُ «رُبْعُ دِينَارٍ» فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٦٧٨٩)، م (١٦٨٤) صريحة في المقدار فلا يُقَدَّمُ عَلَيْهَا مَا فِيهِ اضْطِرَابٌ. عَلَى أَنَّ الرَّاجِحَ أَنَّ قِيَمَةَ الْمَجْنِ «ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ» لِمَا يَأْتِي مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٦٧٩٥)، م (١٦٨٦) وَبَاقِي الْأَحَادِيثِ الْمُخَالَفَةِ لَهُ لَا تُقَاوِمُهُ سَنَدًا.

وَأَمَّا الْاِخْتِيَاطُ بَعْدَ ثُبُوتِ الدَّلِيلِ فَهُوَ اتِّبَاعُ الدَّلِيلِ لَا فِيمَا عَدَاهُ، عَلَى أَنَّ رَوَايَةَ التَّحْدِيدِ لِقِيَمَةِ الْمَجْنِ بِالْعَشْرَةِ جَاءَتْ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ وَمِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ وَفِيهِمَا كَلَامٌ مَعْرُوفٌ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَرَى الْقَدَحَ فِي ابْنِ إِسْحَاقَ إِنَّمَا ذَكَرُوهُ كَمَا قَرَرْنَا فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ.

(المسألة الثالثة): اختلف القائلون بشرطية النصاب فيما يُقَدَّرُ بِهِ غَيْرُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ.

فَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَشْهُورِ: يُقَوَّمُ بِالذَّرَاهِمِ لَا بِرُبْعِ الدِّينَارِ يَعْنِي إِذَا اِخْتَلَفَ صَرَفُهُمَا مِثْلُ أَنْ يَكُونَ رُبْعُ دِينَارٍ صَرَفَ دَرَاهِمِينَ مِثْلًا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: الْأَصْلُ فِي تَقْوِيمِ الْأَشْيَاءِ هُوَ الذَّهَبُ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي جَوَاهِرِ الْأَرْضِ كُلِّهَا.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَلِذَلِكَ فَإِنَّ الصَّكَكَ الْقَدِيمَةَ كَانَ يُكْتَبُ فِيهَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ وَزَنْ سَبْعَةِ مِثْقَالٍ، فَعَرَفَتْ الدَّرَاهِمُ بِالتَّنَاسُيْرِ وَحَصَرَتْ بِهَا حَتَّى قَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّ الثَّلَاثَةَ الدَّرَاهِمِ إِذَا لَمْ تَكُنْ قِيَمَتُهَا رُبْعَ دِينَارٍ لَمْ تُرْجَبِ الْقَطْعُ كَمَا قَدَّمَاهُ.

وَقَالَ بِقَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي التَّقْوِيمِ أَبُو ثَوْرٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَدَاوُدُ.

وَقَالَ أَحْمَدُ بِقَوْلِ مَالِكٍ فِي التَّقْوِيمِ بِالذَّرَاهِمِ.

وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ فِي قَدْرِ النَّصَابِ تَفَرُّعًا عَنِ الدَّلِيلِ كَمَا عَرَفْتُ.

وَفِي الْبَابِ أَقْوَالٌ كَمَا قَدَّمْنَا لَمْ يَنْهَضْ لَهَا دَلِيلٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى شَغْلِ الْأَوْرَاقِ وَالْأَوْقَاتِ بِالْقَالِ وَالْقِيلِ.

## ٢- من قُطِعَ فِي مَجْنٍ

١١٦٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ فِي مَجْنٍ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٦٧٩٥)، مسلم (١٦٨٦)).

الْمَجْنُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْجِيمِ: التَّرْسُ يُفْعَلُ مِنَ الْاجْتِنَانِ وَهُوَ الْاسْتِيَارُ وَالْاِخْتِفَاءُ وَكَسَرَتْ مِيمُهُ لِأَنَّهُ أَلَا فِي الْاسْتِيَارِ قَالَ: وَكَانَ مَجْنِي دُونِ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي ثَلَاثَ شُخُوصٍ كَأَيَّانٍ وَمَعْصِرٍ وَقَدْ عَرَفْتُ مِمَّا مَضَى أَنَّ الثَّلَاثَةَ الدَّرَاهِمُ بِرُبْعِ دِينَارٍ وَتَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ: وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ (٣٦/٦): «وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ» بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْقَطْعَ فِي رُبْعِ الدِّينَارِ.

ثُمَّ أَخْرَجَ الرَّوَايَ هُنَا «أَنَّ ﷺ قَطَعَ فِي ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ» مَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّهَا رُبْعُ دِينَارٍ وَإِلَّا قُلْنَا فِي قَوْلِهِ «وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ».

وَقَوْلُهُ هُنَا (قِيَمَتُهُ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَبَرُ أَعْنِي: الْقِيَمَةُ، وَرَدَ فِي بَعْضِ الْفَافِظِ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ بِلَفْظٍ: «ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ».

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: الْمُعْتَبَرُ الْقِيَمَةُ، وَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ مِنْ ذِكْرِ الثَّمَنِ فَكَأَنَّهُ لِسَاوِيهِمَا عِنْدَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَوْ فِي عَرَفِ الرَّوَايِ أَوْ بِأَغْيَارِ الْعَلِيَّةِ، وَإِلَّا فَلَوْ اِخْتَلَفَتْ الْقِيَمَةُ وَالثَّمَنُ الَّذِي شَرَاهُ بِهِ مَالِكُهُ لَمْ يُعْتَبَرْ إِلَّا بِالْقِيَمَةِ.

## ٣- من قُطِعَ فِي بَيْضَةٍ وَحِلٍ

١١٦١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ فَتَقْطَعُ



يَدُهُ وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعَ يَدُهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَيْضًا [البخاري (٦٧٨٣)، مسلم (١٦٨٧)].

تَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنْ أَدَلَّةِ الظَّاهِرِيَّةِ وَلَكِنَّهُ مُؤَوَّلٌ بِمَا ذَكَرَ قَرِيبًا،  
وَالْمَوْجِبُ لِتَأْوِيلِهِ مَا عَرَفْتَهُ مِنْ قَوْلِهِ فِي الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ [خ (٦٧٨٩)،  
م (١٦٨٤)]: «لَا تُقَطَّعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُتَحٍ وَبِنَارٍ». وَقَوْلُهُ  
فِيمَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٦/٦): «وَلَا تَقْطَعُوا فِيمَا هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ»  
فَتَحِينَ تَأْوِيلُهُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ.

وَأَمَّا تَأْوِيلُ الْأَعْمَشِ لَهُ بِأَنَّهُ أُرِيدَ بِالْبَيْضَةِ: بَيْضَةُ الْحَدِيدِ  
وَيَا الْحَبْلَ: حَبْلُ السُّفْنِ فَغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ ظَاهِرٌ فِي  
التَّهْجِينَ عَلَى السَّارِقِ لِتَقْوِيَةِ الْعَظِيمِ بِالْحَفِيزِ.

قِيلَ: فَالْوَجْهُ فِي تَأْوِيلِهِ أَنَّ قَوْلَهُ: «تُقَطَّعُ» خَيْرٌ لَا أَمْرٌ وَلَا  
فِعْلٌ وَذَلِكَ لَيْسَ بِدَلِيلٍ لِجَوَازِ أَنْ يُرِيدَ ﷺ أَنَّهُ يَقْطَعُهُ مِنْ لَا  
يُرَاعِي النَّصَابَ أَوْ بِشَهَادَةِ عَلَى النَّصَابِ، وَلَا يَصُحُّ إِلَّا دُونُهُ أَوْ  
نَحْوُ ذَلِكَ.

#### ٤- لَا شَفَاعَةَ فِي الْحُدُودِ

١١٦٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟  
ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ  
مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ،  
وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٨٨)، مسلم (١٦٨٨)(٨)]، وَاللَّفْظُ لِسُلَيْمٍ.  
وَلَهُ [مسلم (١٦٨٨)(١٠)] مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
قَالَتْ: «كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجْنِدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا».

[وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:  
مُخَاطِبًا لِأَسَامَةَ: (أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ؟) ثُمَّ قَامَ فَخَطَبَ  
فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا  
سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ  
الْحَدَّ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِسُلَيْمٍ وَلَهُ] أَيْ لِسُلَيْمٍ  
(مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ عَائِشَةَ «كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ  
وَتَجْنِدُهُ فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقَطْعِ يَدِهَا») الْخَطَابُ فِي قَوْلِهِ: «أَتَشْفَعُ»

لَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ كَمَا يَدُلُّ لَهُ فِي الْبَخَارِيِّ (٦٧٨٨) «أَنَّ قُرَيْشًا  
أَقْبَهُمُ الْمَرْأَةُ الْمَخْزُومِيَّةُ الَّتِي سَرَقَتْ قَالُوا: مَنْ يُكَلِّمُ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ وَمَنْ يَجْزِي عَلَيْهِ إِلَّا أَسَامَةُ حُبَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
فَكَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَتَشْفَعُ؟ - الْحَدِيثُ - وَهَذَا  
اسْتِغْنَاءٌ بِإِنْكَارِهِ، وَكَأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ عِلْمُ أَسَامَةَ بِأَنَّهُ لَا شَفَاعَةَ فِي حَدٍّ.  
وَفِي الْحَدِيثِ مَالَتَانِ:

(الْأُولَى): النَّبِيُّ عَنِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ، وَتَرْجَمَ الْبَخَارِيُّ  
بِبَابِ كَرَاهِيَةِ الشَّفَاعَةِ فِي الْحَدِّ إِذَا رُفِعَ إِلَى السُّلْطَانِ وَقَدْ دُلَّ لَهَا  
قِيْدُهُ مِنْ أَنَّ الْكَرَاهَةَ بَعْدَ الرَّفْعِ مَا فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ هَذَا  
الْحَدِيثِ: «فَإِنَّهُ ﷺ قَالَ لِأَسَامَةَ: لَمَّا شَفَعْتَ لَا تَشْفَعْ فِي حَدٍّ فَإِنَّ  
الْحُدُودَ إِذَا أَتَتْهُ إِيَّيْ فُلَيْسَ لَهَا مَتَرٌ».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٦) مِنْ حَدِيثِ عُمَرُو بْنِ شُعْبَةَ  
عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ يَرْفَعُهُ «تَعَاوَا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ فَمَا بَلَّغْنِي  
مِنْ حَدٍّ فَقَدْ وَجَّبَ» وَصَحَّحَهُ (٣٨٣/٤) الْحَاكِمُ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٩٧) وَالْحَاكِمُ (٣٨٣/٤) وَصَحَّحَهُ مِنْ  
حَدِيثِ ابْنِ عُمرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ  
حَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي أَمْرِهِ».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٧٣/٥) مِنْ وَجْهِ أَصَحُّ عَنْ ابْنِ  
عُمَرَ مَوْقُوفًا وَفِي الطَّبْرَانِيِّ (الكبير: ٢٧٠/١٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي  
هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ «فَقَدْ ضَادَّ اللَّهَ فِي مَلَكُوتِهِ».

وَأَخْرَجَ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٠٥/٣) مِنْ حَدِيثِ الزُّبَيْرِ مَوْصُولًا  
بِلَفْظٍ «اشْفَعُوا مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى الْوَالِي؛ فَإِذَا وَصَلَ إِلَى الْوَالِي  
فَعَفَا فَلَا عَفَا لِلَّهِ عَنْهُ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: لَقِيَ الزُّبَيْرُ  
سَارِقًا فَشَفَعَ فِيهِ فَقِيلَ: حَتَّى يَبْلُغَ الْإِمَامَ فَقَالَ: إِذَا بَلَغَ الْإِمَامَ  
فَلَعَنَ اللَّهُ الشَّانِعَ وَالْمُشْفَعَ».

قِيلَ: وَهَذَا الْمَوْقُوفُ هُوَ الْمُتَعَمِّدُ، وَتَأْتِي قِصَّةُ «الَّذِي سَرَقَ  
رِذَاءَ صَفْوَانَ وَرَفَعَهُ إِلَيْهِ ﷺ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ لَا يَقْطَعَهُ فَقَالَ ﷺ:  
هَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ» وَيَأْتِي مِنْ أَخْرَجَهُ [د (٤٣٩٤)، س  
(٦٩/٨)، ج (٢٥٩٥)].

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مُتَعَادِلَةٌ عَلَى تَحْرِيمِ الشَّفَاعَةِ بَعْدَ الْبَلُوغِ



إلى الإمام، وأنه يجبُ على الإمام إقامة الحدِّ.

الحديث.

وإدعى ابنُ عبد البرِ الإجماعُ على ذلك، ومثلهُ في البحرِ.

ونقل الخطَّابِيُّ عن مالكٍ أنه فرَّقَ بينَ مَنْ عُرِفَ بِأَذِيَّةِ النَّاسِ وغيرِهِ، فقال: لا يُشْفَعُ في الأوَّلِ مُطلقاً وفي الثاني تحسُّنُ الشَّفَاعَةِ قَبْلَ الرُّفْعِ؛ وفي حديثِ عائشةَ «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ إِلَّا فِي الْحُدُودِ» [أحمد (١٨١/٦)، أبو داود (٤٣٧٥)] ما يدلُّ على جوازِ الشَّفَاعَةِ في التَّعْزِيرَاتِ لا في الحدودِ.

ونقل ابنُ عبد البرِ الاتفاقَ على ذلك

(المسألةُ الثَّانِيَةُ): في قولِهِ: (كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَجِدُهُ) وأخرجَهُ النَّسَائِيُّ (٧٢/٨) بلفظٍ «اسْتَعَارَتْ امْرَأَةٌ عَلَى السَّنَةِ أَنْاسٌ يَعْرِفُونَ وَهِيَ لَا تَعْرِفُ فَبَاعَتْهُ وَاخَذَتْ ثَمَنَهُ».

وأخرجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٠٣/١٠) بسندٍ صحيحٍ إلى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ «أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّ فُلَانَةً تَسْتَعِيرُ خَلِيًّا بِإِعَارَتِهَا لِإِثْمَا فَمَكَثْتُ لَا تَرَاهُ فَجَاءَتْ إِلَى ابْنَتِي اسْتَعَارَتْ لَهَا فَسَأَلْتُهَا فَقَالَتْ: مَا اسْتَعَرْتُكَ شَيْئاً؛ فَرَجَعْتَ إِلَى الْآخَرَى فَاتَّكَرْتُ فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَاها فَسَأَلَهَا فَقَالَتْ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا اسْتَعَرْتُ مِنْهَا شَيْئاً؛ فَقَالَ: أَذْهَبُوا إِلَى بَيْتِهَا تَجِدُوهُ تَحْتَ فِرَاشِهَا فَأَتَوْهُ، وَآخَذُوهُ فَأَمَرُ بِهَا فُقِطَّتْ».

والحديثُ دليلٌ على أنَّه يجبُ القطعُ على جحدِ العارِيةِ وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَالظَّاهِرِيَّةِ.

ووجهُ دلالةِ الحديثِ على ذلكِ واضحةٌ «إِنَّهُ ﷺ رُتِبَ الْقَطْعُ عَلَى جَحْدِ الْعَارِيَّةِ».

وقال ابنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: إِنَّهُ لَا يَبُثُّ الْحُكْمُ الْمَرْتَبُ عَلَى الْجُحُودِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ تَرْجِيحُ رِوَايَةٍ مِنْ رَوَى أَنَّهَا كَانَتْ جَاحِلَةً عَلَى رِوَايَةٍ مِنْ رَوَى أَنَّهَا كَانَتْ سَارِقَةً.

وذهبَ الجَمَاهِيرُ إلى أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْقَطْعُ فِي جَحْدِ الْعَارِيَّةِ.

قالوا: لِأَنَّ الْآيَةَ فِي السَّارِقِ وَالْجَاحِدِ لَا يُسَمَّى سَارِقاً.

ورَدَّ هَذَا ابْنُ الْقَيِّمِ وَقَالَ: إِنَّ الْجَحْدَ دَاخِلٌ فِي اسْمِ السَّرْقَةِ.

قُلْتُ: أَمَّا دُخُولُ الْجَاحِدِ تَحْتَ لَفْظِ السَّارِقِ لَغَةً فَلَا تُسَاعِدُهُ عَلَيْهِ اللَّغَةُ وَأَمَّا الدَّلِيلُ فَثُبُوتُ قَطْعِ الْجَاحِدِ بِهَذَا

قالَ الْجَمْهُورُ: وَحَدِيثُ الْمَخْزُومِيَّةِ قَدْ وَرَدَ بِلَفْظِ «أَنَّهَا سَرَقَتْ»، مِنْ طَرِيقِ عَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَعُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَمَسْعُودِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَيْرُهُمْ مُصَرِّحاً بِذِكْرِ السَّرْقَةِ.

قالوا: فَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهَا سَرَقَتْ وَرِوَايَةُ جَحْدِ الْعَارِيَّةِ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَطْعَ كَانَ لَهَا بَلْ إِنَّمَا ذَكَرَ جَحْدَهَا الْعَارِيَّةَ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ خُلُقاً لَهَا مَعْرُوفاً فَعَرَفَتْ الْمَرَأَةُ بِهِ وَالْقَطْعُ كَانَ لِلْسَّرْقَةِ.

وَهَذَا خِلَاصَةٌ مَا أَجَابَ بِهِ الْخَطَّابِيُّ وَلَا يَخْفَى تَكْلُفُهُ ثُمَّ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمُعْتَرِ عَنْهُ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لَكِنْ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ مَا يُشْعِرُ بِذَلِكَ فَإِنَّهُ جَعَلَ الَّذِي ذَكَرَهُ ثَانِيًا رِوَايَةً وَهُوَ يَقْتَضِي مِنْ حَيْثُ الْإِشْعَارُ الْعَادِي أَنَّهُمَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ دَقِيقٍ فِي «شَرْحِ الْعَمْدَةِ» وَالْمُصَنِّفُ هُنَا صَنَعَ مَا صَنَعَهُ صَاحِبُ «الْعَمْدَةِ» فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ.

ثُمَّ قَالَ الْجَمْهُورُ: وَيُؤَيِّدُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُهُ

٥- ليس على مختلس قطع

١١٦٣-- وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُتَّهِبٍ وَلَا مُخْتَلِسٍ قَطْعٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٢/٣) وَالْأَرْنَؤَةُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٩١)، النَّسَائِيُّ (٨٨/٨)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٥٩١) وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٤٨) وَابْنُ جِبَانَ (٤٤٥٧)

قالوا: وَجَاحِدُ الْعَارِيَّةِ خَائِنٌ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا عَامٌّ لِكُلِّ خَائِنٍ وَلَكِنَّهُ مُخَصَّصٌ بِجَاحِدِ الْعَارِيَّةِ وَيَكُونُ الْقَطْعُ فِيمَنْ جَحْدَ الْعَارِيَّةَ لَا غَيْرِهِ مِنَ الْخَوْنَةِ.

وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يُخَصُّ لِلْقَطْعِ بِمَنْ اسْتَعَارَ عَلَى لِسَانِ غَيْرِهِ مُخَادَعاً لِلْمُسْتَعَارِ مِنْهُ ثُمَّ تَصَرَّفَ فِي الْعَارِيَّةِ وَأَتَكَرَّفاً لِمَا طَوَّلَبَ بِهَا.

قال: فَإِنَّ هَذَا لَا يَقْطَعُ بِمَجْرُؤِ الْخِيَانَةِ بَلْ لِمُشَارَكَةِ السَّارِقِ فِي اخْتِارِ الْمَالِ خَفِيَّةً.



والحديث فيه كلام كثير لعلماء الحديث وقد صححه من سمعت.

وهذا دال على أن الخائف لا قطع عليه.

والمراد (بالخائف) الذي يضمن ما لا يظهره في نفسه، والخائف هنا: هو الذي يأخذ المال خفية من مالكه مع إظهاره له النصيحة والحفظ. والخائف أعم، فإنها قد تكون الخيانة في غير المال، ومنه خائنة العين وهي مسارقة الناظر بطريقه ما لا يحل له نظره.

(والنتهب) المغبر من النهبة وهي الغارة والسلب وكان المراد هنا ما كان على جهة الغلبة والقهر.

(والمختلس) السالب من «اختلسه»: إذا سلبه.

واعلم أن العلماء اختلفوا في شرطية أن تكون السرقة في حرز.

فذهب أحمد بن حنبل وإسحاق وهو قول للناصري والخوارج إلى أنه لا يشترط لعدم ورود الدليل بشريطه من السنة وإطلاق الآية.

وذهب غيرهم إلى اشتراطه مستدلين بهذا الحديث إذ مفهومه لزوم القطع فيما أخذ بغير ما ذكر وهو ما كان عن خفية.

واجب بأن هذا مفهوم ولا تثبت به قاعدة يفيد بها القرآن ويؤيد عدم اغتياره «أنه ﷺ قطع يد من أخذ رداء صفوان من تحت رأسه من المسجد الحرام» «ويأنه ﷺ قطع يد المخزومية وإنما كانت تجحد ما تستعيره».

وقال ابن بطال: الحرز مأخوذ من مفهوم السرقة لغة؛ فإن صح فلا بد من التوفيق بينه وبين ما ذكر مما لا يدل على اغتيار الحرز.

فالمسألة كما ترى والأصل عدم الشرط وأنا استخير الله وأتوقف حتى يفتح الله.

٦- لَا قَطْعَ فِي ثَمَرِ

١١٦٤- وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ﷺ قَالَ:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرِ وَلَا كَثْرٍ».

رواه المذکورون واحد (٤٦٣/٣)، أبو داود (٤٣٨٨)، النسائي (٨٧/٨)، ابن ماجه (٢٥٩٣)، وصححه أيضاً الترمذي (١٤٤٩) وابن حبان (٤٤٦٦).

(وعن رافع بن خديج ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا قطع في ثمر في «النهاية»: الثمر: هو الرطب ما دام في رأس النخلة، فإذا قطع فهو الرطب، قال: ويقع على كل الثمار.

(ولا كثر) هو يفتح الكاف وفتح المثناة جُمَارُ النخل وهو شحمه الذي في وسط النخل كما في «النهاية».

(رواه المذكورون) وهم أحمد والأربعة.

(وصححه أيضاً الترمذي وابن حبان) كما صححا ما قبله.

قال الطحاوي: الحديث تلقته الأئمة بالقبول والتمر المراد به ما كان معلقاً في النخل قبل أن يجذ ويجرز.

وعلى هذا تأوله الشافعي وقال: حوائط المدينة ليست بحرز وأكثرها تدخل من جوانبها.

والتمر: اسم جامع للرطب واليابس من الرطب والعنب وغيرهما كما في البدر المنير.

وأما الكثر: فوقع تفسيره في رواية النسائي بالجمار، والجمار بالجم آخره راء بزنة رمان، وهو شحم النخل الذي في وسط النخلة كما في «النهاية».

والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز القطع في سرقة الثمر والكثرة. وظاهره سواء كان على ظهر الميت له أو قد جُذ. وإلى هذا ذهب أبو حنيفة.

قال في نهاية المجتهد: قال أبو حنيفة: لا قطع في طعام ولا فيما أصله مباح كالصيد والخطيب والحشيش وعمدته في منع القطع في الطعام الرطب قوله ﷺ: «لا قطع في ثمر ولا كثر».



وعند الجمهور أنه يُقَطَّعُ في كُلِّ مُحَرَّرٍ سِوَاهُ كَانَ عَلَى أَصْلِهِ بَاقِيًا وَقَدْ جُذِّ سِوَاهُ كَانَ أَصْلُهُ مُبَاحًا كَالْحَشِيشِ وَغَوِيهِ أَوْ لَا.

وقالوا: لعموم الآية والأحاديث الواردة في اشتراط النصاب.

وأما حديث «لَا قَطْعُ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرَةٍ» فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِنَّهُ أَخْرَجَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ عَادَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ عَدَمِ إِحْرَازِ حَوَائِظِهَا فَتَرَكُوا الْقَطْعَ لِعَدَمِ الْحَرْزِ فَإِذَا أُحْرِزَتْ الْحَوَائِظُ كَانَتْ كَغَيْرِهَا.

#### ٧- اعتراف السارق وليس معه شيء

١١٦٥- وَعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الْمَخَزُومِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ اعْتِرَافًا. وَلَمْ يُوجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ قَالَ: بَلَى فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ وَجِيءٌ بِهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبَّ إِلَيْهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ تُبَّ عَلَيْهِ - ثَلَاثًا».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٨٠)، وَاللَّفْظُ لَهُ.

وَأَحْمَدُ (٢٩٣/٥) وَالتَّيَّمِيُّ (٦٧/٨)، وَرِجَالُهُ نَفَاتٌ.

(وعن أبي أُمَيَّةَ الْمَخَزُومِيِّ رضي الله عنه) لَا يُعْرَفُ لَهُ اسْمٌ، عِدَادُهُ فِي أَهْلِ الْحِجَازِ. رَوَى عَنْهُ أَبُو الْمُنْذِرِ مَوْلَى أَبِي ذَرٍّ هَذَا الْحَدِيثَ.

(قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ اعْتِرَافًا وَلَمْ يُوجَدْ مَعَهُ مَتَاعٌ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا إِخَالُكَ بِكسر الهمزة فحاء معجمة - أي: اظنك.

(سَرَقْتَ قَالَ: بَلَى فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ وَجِيءٌ بِهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَتُبَّ إِلَيْهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ تُبَّ عَلَيْهِ ثَلَاثًا» أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَاللَّفْظُ لَهُ وَأَحْمَدُ وَالتَّيَّمِيُّ وَرِجَالُهُ نَفَاتٌ).

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ وَالْحَدِيثُ إِذَا رَوَاهُ مَجْهُولٌ لَمْ

يَكُنْ حُجَّةً وَلَمْ يَجِبِ الْحُكْمُ بِهِ.

قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ: أَبُو الْمُنْذِرِ الْمَذْكُورُ فِي إِسْنَادِهِ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ إِلَّا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ تَلْقِيْنُ السَّارِقِ الْإِنْكَارَ. وَقَدْ رُوِيَ «أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِسَّارِقٍ: أَسْرَقْتَ؟ قُلْ: لَا» [مصنف عبد الرزاق (٢٢٤/١٠) من مرسل عطاء].

قَالَ الرَّافِعِيُّ: لَمْ يُصَحِّحُوا هَذَا الْحَدِيثَ.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: قَوْلُهُ: «قُلْ: لَا» - لَمْ يُصَحِّحْهُ الْأَمَةُ.

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٦/٨) مَوْقُوفًا عَلَى أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ أَتَيْتُ بِجَارِيَةٍ سَرَقَتْ، فَقَالَ: أَسْرَقْتَ؟ قُولِي: لَا فَقَالَتْ: لَا؛ فَخَلَّى سَبِيلَهَا.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٢٤/١٠) عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ أَتَيْتُ بِرَجُلٍ سَرَقَ فَسَأَلَهُ: أَسْرَقْتَ؟ قُلْ: لَا فَقَالَ: لَا، فَتَرَكْتُهُ.

وَسَاقَ رَوَايَاتٍ عَنِ الصُّحَابَةِ دَالَّةً عَلَى التَّلْقِينِ.

وَاخْتَلَفَ فِي إِقْرَارِ السَّارِقِ فَلَهَبَتِ الْهَادِثَةُ وَاحِدًا وَإِسْحَاقُ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي ثُبُوتِ السَّرْقَةِ بِالْإِقْرَارِ مِنْ إِقْرَارِهِ مَرَّتَيْنِ وَكَانَ هَذَا دَلِيلُهُمْ وَلَا دَلَالَةَ فِيهِ لِأَنَّهُ خَرَجَ خَرَجَ الْأَسْتِجَابَاتِ وَتَلَقَّيْنِ الْمُسْقِطِ، وَلِأَنَّهُ تَرَدَّدَ الرَّايِ هَلْ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، وَكَانَ طَرِيقُ الْإِخْيَاطِ لَهُمْ أَنْ يَشْتَرُطُوا الْإِقْرَارَ ثَلَاثًا وَلَمْ يَقُولُوا بِهِ.

وَقَهَبَ الْفَرِيقَانِ وَغَيْرُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَكْفِي الْإِقْرَارُ مَرَّةً وَاحِدَةً كَسَائِرِ الْأَقَارِيرِ، وَلِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَتْ عِدَّةُ رَوَايَاتٍ لَمْ يُذْكَرْ فِيهَا اشْتِرَاطُ عِدَّةِ الْإِقْرَارِ.

#### ٨- الْحِسْمُ بَعْدَ الْقَطْعِ

١١٦٦- وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٨١/٤) مِنْ حَدِيثِ

أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، فَسَأَلَهُ بِمَعْنَاهُ. وَقَالَ فِيهِ: «اذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ أَحْسِمُوهُ».

وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ «وكشف الاستار» (١٥٦٠) أَيْضًا، وَقَالَ: لَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ

(وَأَخْرَجَهُ) أَيِ حَدِيثِ أَبِي أُمَيَّةَ.



(الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلَهُ بِعَنَاءٍ وَقَالَ فِيهِ: «أَذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوا ثُمَّ اخْصِمُوهُ» بِالْمَهْمَلَتَيْنِ.

(وَأَخْرَجَهُ الْبَزَّازُ أَيْضًا) أَيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (وَقَالَ: وَلَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ).

الحديث دالٌّ على وجوب حسم ما قطع، والحسم: الكي بالنار: أي يَكْوِي عِلَّ القطع لينقطع الدَّم، لأن منافذ الدَّم تنسد وإذا ترك فرُبما استرسل الدَّم فيؤذي إلى التلف.

وفي الحديث دلالة على أنه يأمر بالقطع والحسم الإمام، وأجرة القاطع والحاسم من بيت المال وقيمة الدَّواء الذي يحسم به منه لأن ذلك واجب على غيره.

(فائدة): من السنن أن تعلق يد السارق في عنقه لما أخرجه البيهقي (٢٧٥/٨) بسنده من حديث فضالة بن عبيد «أنه سُئِلَ أَرَأَيْتَ تَعْلِقَ يَدَ السَّارِقِ فِي عُنُقِهِ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ سَارِقًا ثُمَّ أَمَرَ بِيَدَيْهِ فَعُلِقَتْ فِي عُنُقِهِ».

وأخرج (٢٧٥/٨) بسنده أن علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قطع سارقاً فمَرَّ بِهِ يَدُهُ مُعْلَقَةً فِي عُنُقِهِ.

وأخرج (٢٧٥/٨) عنه أيضاً أنه أقرَّ عنده سارق مرتين فقطع يده وعلقها في عنقه قال الراوي: فكأنني أنظر إلى يديه تضرب صدره.

#### ٩- إِذَا تَلَفَ الْمَسْرُوقُ لَمْ يَغْرَمِ

السارق إذا أقيم عليه الحد

١١٦٧- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَغْرَمُ السَّارِقُ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ».

رواه النسائي (٩٣/٨) وبين أنه منقطع.

وقال أبو خاتم: هُوَ مُتَكَرِّرٌ «العلل» (٤٥٧/١).

رواه النسائي من حديث المسور بن إبراهيم عن عبد الرحمن بن عوفٍ والمسور لم يدرك جدّه عبد الرحمن بن عوفٍ.

قال النسائي: هذا مرسل وليس بثابت.

وكذا أخرجه البيهقي (٢٧٧/٨) وذكر له علة أخرى.

وفي الحديث دليل على أن العين المسروقة إذا تلفت في يد السارق لم يغرمها بعد أن وجب عليه القطع عليه سواء أتلّفها قبل القطع أو بعده وإلى هذا ذهب الهادوني.

ورواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وفي «شرح الكنتز» على مذهبه تعليل ذلك بأن اجتماع حقين في حق واحد مخالفت للأصول فصار القطع بدلاً من الغرم ولذلك إذا نُسب السرقة فيما قطع به لم يقطع.

وذهب الشافعي وأحمد وآخرون ورواية عن أبي حنيفة إلى أنه يغرم لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ» (٨/٥)، أبو داود (٣٥٦١)، الترمذي (١٢٦٦) وحديث عبد الرحمن هذا لا تقوم به حجة مع ما قيل فيه.

ولقوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ» [البقرة: ١٨٨] ولقوله عليه الصلاة والسلام: «لَا يَجُلُ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ» [الدارقطني: ٢٦/٣] ولأنه اجتمع في السرقة حقان: حق لله تعالى وحق لأدمي فاقضى كل واحد موجهه ولأنه قام الإجماع أنه إذا كان موجوداً بعينه أخذ منه فيكون إذا لم يوجد في ضمايه قياساً على سائر الأموال الواجبة.

وقوله «اجتماع الحقين» مخالف للأصول دعوى غير صحيحة فإن الحقين مختلفان فإن القطع بحكمة الزجر، والتغريم لتغريم حق الأدمي كما في الغصب ولا يخفى قوة هذا القول.

#### ١٠- لَا سَرَقَةَ فِي الثَّمَرِ إِنْ أَصَابَهُ بِفِيهِ

١١٦٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ فَقَالَ: مَنْ أَصَابَ بِفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَخِذٍ حَبْنَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ ثَمَرُ الْجَمِينِ فَعَلَيْهِ



الْقَطْعُ»:

وَقَالَ: هَذَا مَنْسُوخٌ وَالنَّاسِخُ لَهُ «قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْمَاشِيَةِ بِاللَّيْلِ أَنْ مَا أَتَلَفَتْ فَهَرَضَانِ» أَيُّ مَضْمُونٍ عَلَى أَهْلِهَا، قَالَ: وَإِنَّمَا يَضْمَنُونَهُ بِالْقِيَمَةِ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٩٠) وَالنَّسَائِيُّ (٨٥/٨)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٨١/٤).

وَقَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ فِي حَدِيثِ بَهْزٍ فِي الرِّكَائِ.

(الرَّابِعَةُ): أَخَذَ مِنْهُ اشْتِرَاطُ الْحَرْزِ فِي وَجُوبِ الْقَطْعِ لِقَوْلِهِ ﷺ: (بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِيرُ). وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «لَا قَطْعَ فِي تَمَرٍ وَلَا فِي حَرِيْسَةِ الْجَبَلِ فَإِذَا آوَاهُ الْجَرِيرُ أَوْ الْمَرَّاحُ فَالْقَطْعُ فِيمَا بَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ». أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٨٥/٨-٨٤).

قَالُوا: وَالْإِحْرَاقُ مَاخُودٌ فِي مَقْهُومِ السَّرْقَةِ فَإِنَّ السَّرْقَةَ وَالْإِسْتِرَاقَ هُوَ الْجَبِيءُ مُسْتَرْتِماً فِي خُفْيَةٍ لِأَخْذِ مَالٍ غَيْرِهِ مِنْ حَرْزٍ كَمَا فِي الْقَامُوسِ وَغَيْرِهِ، فَالْحَرْزُ مَاخُودٌ فِي مَقْهُومِ السَّرْقَةِ لَعْنَةً وَلَدَا يُقَالُ لِمَنْ خَانَ أَمَانَتَهُ: سَارِقٌ، هَذَا مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ.

وَذَهَبَتِ الظَّاهِرِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى عَدَمِ اشْتِرَاطِهِ عَمَلًا بِإِطْلَاقِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَخْفَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَرْزُ مَاخُودًا فِي مَقْهُومِ السَّرْقَةِ فَلَا إِطْلَاقَ فِي الْآيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ «حَرِيْسَةَ الْجَبَلِ» بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةٌ فَرَاءَ فَمَثَلَةٌ نَحْوِيَّةٌ فَسِينٌ مُهْمَلَةٌ.

«وَالْجَبَلُ» بِالْجِيمِ فَمَوْحِدَةٌ قِيلَ: هِيَ الْحُرُوسَةُ، أَيْ لَيْسَ فِيمَا يُحْرَسُ بِالْجَبَلِ إِذَا سُرِقَ قُطْعٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعِ حَرْزٍ.

وَقِيلَ: حَرِيْسَةُ الْجَبَلِ الشَّاةُ الَّتِي يُدْرِكُهَا اللَّيْلُ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَى مَاوَاهَا.

وَالْمَرَّاحُ الَّذِي تَسَاوَى إِلَيْهِ الْمَاشِيَةُ لِبَلَاءِ كَذَا فِي «جَامِعِ الْأَصُولِ»، وَهَذَا الْأَخِيرُ أَقْرَبُ بِمَرَادِ الْحَدِيثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١١- إِذَا وَصَلَ خَيْرُ السَّارِقِ إِلَى الْحَاكِمِ أَقِيمَ عَلَيْهِ

الْحَدُّ

١١٦٩- وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ

ﷺ قَالَ - لَمَّا أَمَرَ بِقَطْعِ الَّذِي سَرَقَ رِدَاءَهُ فَشَفَعَ فِيهِ - هَلَّا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ؟».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٠١/٣) وَالْأَثَرِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٩٤)، النَّسَائِيُّ

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ التَّمْرِ الْمُعْلَقِ فَقَالَ: مَنْ أَصَابَ فِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَيْرَ مُتَخَلِّ خُبْنَةً بِضَمِّ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ فَنَوْنٍ: وَهُوَ يَعْطَفُ الْإِزَارَ وَطَرَفُ الثَّوْبِ.

(فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ. وَمَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِيرُ) هُوَ مَوْضِعُ التَّمْرِ الَّذِي يُجْتَفَى فِيهِ.

(فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ). أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ.

قَالَ الْمُنْذِرِيُّ: الْمَرَادُ بِالتَّمْرِ الْمُعْلَقِ: مَا كَانَ مُعْلَقًا فِي النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يُجَذَّ وَيُجَزَّنَ، وَالتَّمَرُ: اسْمٌ جَامِعٌ لِلرُّطْبِ وَالْيَابِسِ مِنَ التَّمْرِ وَالْعَنْبِ وَغَيْرِهِمَا.

وَالِ الْحَدِيثِ مَسَائِلُ:

(الْأُولَى): أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ الْحَتَّاجُ فِيهِ لِسْدَ فَاغْتَبَاهُ فَإِنَّهُ مُبَاحٌ لَهُ.

(وَالثَّانِيَةُ): أَنَّهُ يُحْرَمُ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَإِنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ قَبْلَ أَنْ يُجَذَّ وَيُؤْوِيَهُ الْجَرِيرُ أَوْ بَعْدَهُ فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْجَذِّ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَطْعِ وَإِيوَاءِ الْجَرِيرِ لَهُ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ مَعَ بُلُوغِ الْمَاخُودِ النَّصَابَ لِقَوْلِهِ ﷺ: «فَبَلَغَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ» وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْجَرِيرَ حَرَزٌ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ إِذْ لَا قَطْعَ إِلَّا مِنْ حَرْزٍ كَمَا يَأْتِي.

(الثَّالِثَةُ): أَنَّهُ أَجَلٌ فِي الْحَدِيثِ الْغَرَامَةُ وَالْعُقُوبَةُ وَلَكِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٨/٨) تَفْسِيرَهَا بِأَنَّهَا غَرَامَةٌ مِثْلِيَّةٌ وَيَأْنِ الْعُقُوبَةُ جَلْدَاتٌ نَكَالًا.

وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِحَدِيثِ الْبَيْهَقِيِّ هَذَا عَلَى جَوَازِ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ، فَإِنَّ غَرَامَةً مِثْلِيَّةً مِنَ الْعُقُوبَةِ بِالْمَالِ.

وَقَدْ أَجَارَهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ وَقَالَ: لَا تُضَاعَفُ الْغَرَامَةُ عَلَى أَحَدٍ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا الْعُقُوبَةُ فِي الْأَبْدَانِ لَا فِي الْأَمْوَالِ.



(٦٨/٨)، ابن ماجه (٢٥٩٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَزَارِيِّ (٨٢٨) وَالْحَاكِمُ (٣٨٠/٤)

والحديث أخرجه من طريق:

منها عن طائوس عن صفوان ورجلها ابن عبد البر وقال: إن سماع طائوس من صفوان ممكن؛ لأنه أدرك عثمان وقال: أدركت سبعين شيخاً من أصحاب رسول الله ﷺ.

وللحديث قصة.

أخرج البيهقي (٢٦٥/٨) عن عطاء بن أبي رباح قال: «بينما صفوان بن أمية مضطجع بالبطحاء إذ جاء إنسان فأخذ برذة من تحت رأسه فأتى به النبي ﷺ فأمر بقطيعه فقال: إني أعقر وأتجاوز، فقال: فهلاً قبل أن تأتي بي».

وله الفاظ في بعضها «أنه كان في المسجد الحرام» وفي أخرى: «في مسجد المدينة نائماً».

وفي الحديث دليل على أنها تقطع يد السارق فيما كان مالكاً حافظاً له وإن لم يكن مغلقاً عليه في مكان.

قال الشافعي: رداء صفوان كان مُحَرَّزاً باضطجاعه عليه. وإلى هذا ذهب الشافعي والحنفية والمالكية.

قال في نهاية المجتهد (٤٠٦/٤): وإذا توسد النائم شيئاً فتوسده له حرز على ما جاء في رداء صفوان.

قال في «الكنز» للحنفية: ومن سرق من المسجد متاعاً ورثه عنده يقطع وإن كان غير مُحَرَّزٍ بالحائط؛ لأن المسجد ما بُني لإحراز الأموال فلم يكن المال مُحَرَّزاً بالمكان انتهى.

وتقدم الخلاف في الحرز واختلف القائلون بشرطيته.

فقال الشافعي ومالك والإمام يحيى: إن لكل مال حرزاً ينصه فحرز الماشية ليس حرز الذهب والفضة.

وقالت النهدية والحنفية: ما أحرز فيه مال فهو حرز لغيره، إذ الحرز ما وضع لمنع الدخول الأ يدخل والخارج الأ يخرج وما كان ليس كذلك فليس بحرز لا لغة ولا شرعاً.

وكذلك قالوا: المسجد والكعبة حرزان لآلئيهما وكسوتيهما.

واختلفوا في القبر هل هو حرز للكنز يقطع أخذه أو ليس بحرز؟ فنذهب إلى أن النباش سارق جماعة من السلفي والهادي والشافعي ومالك وقالوا: يقطع لأنه أخذ المال خفية من حرز له.

وقد روي عن علي بن عبيد الله وعائشة

وقال الثوري وأبو حنيفة: لا تقطع النباش؛ لأن القبر ليس بحرز.

وفي المنار؛ هذيه المسألة فيها صعوبة؛ لأن حرمة الميت كحرمة الحي، لكن حرمة يد السارق كذلك الأصل منها ولم يدخل النباش تحت السارق لغة والقياس الشرعي غير واضح وإذا توقفنا امتنع القطع انتهى.

واختلف في السارق من يبتد المال.

فذهب النهدية والشافعي وأبو حنيفة إلى أنه لا يقطع من سرق من يبتد المال. وروي عن عمر. وذهب مالك إلى أنه يقطع.

واتفقوا على أنه لا يقطع من سرق من الغنمية والخمس وإن لم يكن من أهلها قالوا: لأنه قد يشارك فيها بالرضخ أو من الخمس.

## ١٢- من سَرَقَ غَيْرَ مَرَّةٍ

١١٧٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: اقْتُلُوهُ فَقَالُوا: إِنَّمَا سَرَقَ بَارَءٌ رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: اقْطَعُوهُ فَقُطِعَ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: اقْتُلُوهُ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الثَّالِثَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ الرَّابِعَةَ كَذَلِكَ، ثُمَّ جِيءَ الْخَامِسَةَ فَقَالَ: اقْتُلُوهُ».

أخرجه أبو داود (٤٤١٠) والسنائي (٩٠/٨) واستكره.

تمامه عندهما «فقال جابر: فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترأنا فلقيناه في بر ورينا عليه الحجارة».



(وَأَسْتَنْكَرَهُ) أَيِ النَّسَائِيِّ فَإِنَّهُ قَالَ: الْحَدِيثُ مُتَكَرِّرٌ، وَمُصْعَبٌ  
بُنْ ثَابِتٌ لَيْسَ بِقَوِيٍّ الْحَدِيثِ.

قِيلَ: لَكِنْ يَشْهَدُ لَهُ الْحَدِيثُ الْآتِي: وَهُوَ قَوْلُهُ

### ١٣- نَسَخُ الْقَتْلِ فِي السَّرْقَةِ الْخَامِسَةِ

١١٧١- وَأَخْرَجَ [النَّسَائِيُّ (٩٨/٨)] مِنْ حَدِيثِ  
الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ نَحْوَهُ.

وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْقَتْلَ فِي الْخَامِسَةِ مَنْسُوخٌ.

(وَأَخْرَجَ) أَيِ النَّسَائِيِّ. (مِنْ حَدِيثِ الْحَارِثِ بْنِ حَاطِبٍ نَحْوَهُ)  
وَأَخْرَجَ حَدِيثَ الْحَارِثِ الْحَاكِمُ (٣٨٢/٤).

وَأَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي الْحَلِيَّةِ (٦/٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ  
الْجُهَنِيِّ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: حَدِيثُ الْقَتْلِ مُتَكَرِّرٌ لَا أَصْلَ لَهُ.

(وَذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ الْقَتْلَ فِي الْخَامِسَةِ مَنْسُوخٌ). وَزَادَ ابْنُ عَبْدِ  
الْبَرِّ فِي كَلَامِ الشَّافِعِيِّ: لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَفِي «النَّجْمِ الْوَهَّاجِ»: أَنَّ نَاسِخَهُ حَدِيثٌ «لَا يَجِلُّ دَمٌ  
أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ إِلَّا يَأْخُذُ ثَلَاثَ» [الْبَخَارِيُّ (٦٨٧٨)، مُسْلَمٌ (١٦٧٦)]  
تَقْدَمُ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حِكَايَةَ أَبِي مُصْعَبٍ  
عَنْ عُثْمَانَ وَعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ يُقْتَلُ لَا أَصْلَ لَهُ وَجَاءَ فِي  
رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٨٩/٨) «بَعْدَ قَطْعِ قَوَائِمِهِ الْأَرْبَعِ ثُمَّ سَرَقَ  
الْخَامِسَةَ فِي عَهْدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْلَمَ بِهَذَا حِينَ قَالَ: اقْتُلُوهُ ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى نَيْسَبَةِ مِنْ قُرَيْشٍ  
فَقَالَ: اقْتُلُوهُ فَقَتَلُوهُ».

قَالَ النَّسَائِيُّ: لَا أَعْلَمُ فِي هَذَا الْبَابِ حَدِيثًا صَحِيحًا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى قَتْلِ السَّارِقِ فِي الْخَامِسَةِ، وَأَنَّ قَوَائِمَهُ  
الْأَرْبَعُ تَقْطَعُ فِي الْأَرْبَعِ الْمَرَاتِ.

وَالْوَاجِبُ قَطْعُ الْيَمِينِ فِي السَّرْقَةِ الْأُولَى إِجْمَاعًا، وَقِرَاءَةُ ابْنِ  
مَسْعُودٍ مُبَيَّنَةٌ لِإِجْمَالِ الْآيَةِ فَإِنَّهُ قَرَأَ «فَأَقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا».

وَفِي الثَّانِيَةِ الرَّجُلُ الْيَسْرَى عِنْدَ الْأَكْثَرِ لِفَعْلِ الصَّحَابَةِ.

وَعِنْدَ طَاوُسٍ الْيَدُ الْيَسْرَى لِقَرِيبِهَا مِنَ الْيَمَنِ.

وَفِي الثَّلَاثَةِ يَدُهُ الْيَسْرَى وَفِي الرَّابِعَةِ رِجْلُهُ وَهَذَا عِنْدَ  
الشَّافِعِيِّ وَمَالِكٍ وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (١٨١/٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي  
هُرَيْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: فِي السَّارِقِ إِنْ سَرَقَ: فَأَقْطَعُوا يَدَهُ  
ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَأَقْطَعُوا رِجْلَهُ ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَأَقْطَعُوا يَدَهُ ثُمَّ إِنْ  
سَرَقَ فَأَقْطَعُوا رِجْلَهُ».

وَفِي إِسْنَادِهِ الْوَاقِدِيُّ وَأَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ [الْأَم: ١٦٢/٦]  
مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا.

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ [«الْكَبِيرُ» (١٨٢/١٧)] وَالدَّارِقُطْنِيُّ (١٣٧/٣)  
نَحْوَهُ عَنْ عَصَمَةَ بْنِ مَالِكٍ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

وَخَالَفَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ فَقَالُوا: يُحْبَسُ فِي الثَّلَاثَةِ لِمَا رَوَاهُ  
الْبَيْهَقِيُّ (٢٧٥/٨) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ أَنْ قَطَعَ  
رِجْلَهُ وَأَتَى بِهِ فِي الثَّلَاثَةِ: بَائِي شَيْءٍ يَتَمَسَّحُ وَبَائِي شَيْءٍ يَأْكُلُ لِمَا  
قِيلَ لَهُ: تَقْطَعُ يَدَهُ الْيَسْرَى ثُمَّ قَالَ: أَقْطَعُ رِجْلَهُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ  
يَمْسِي؟ إِنِّي لَأَسْتَحِي مِنَ اللَّهِ، ثُمَّ ضَرَبَهُ وَخَلَّدَ فِي السِّجْنِ.

وَأَجَابَ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّ هَذَا رَأْيٌ لَا يُقَاوِمُ النُّصُوصَ وَإِنْ  
كَانَ الْمَنْصُوصُ فِيهِ ضَعْفٌ فَقَدْ عَاضَدَتْهُ الرُّوَابِاتُ الْآخَرَى.

وَأَمَّا حُلُّ الْقَطْعِ فَيَكُونُ مِنْ مَفْصِلِ الْكَفِّ إِذْ هُوَ أَقْلُ مَا  
يُسَمَّى يَدًا وَلَفْعِلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ (٢٠٤/٣) مِنْ  
حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَارِقٍ فَقَطَعَ يَدَهُ مِنْ  
مَفْصِلِ الْكَفِّ». وَفِي إِسْنَادِهِ مُجْهُولٌ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٢٢/٥) مِنْ مُرْسَلٍ رَجَاءُ بْنُ حَيَوَةَ  
«أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطَعَ مِنَ الْمَفْصِلِ».

وَأَخْرَجَهُ أَبُو الشَّيْخِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ رَجَاءٍ عَنْ عَدِيٍّ  
رَفَعَهُ وَعَنْ جَابِرٍ رَفَعَهُ وَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ عُمَرَ.

وَقَالَتِ الْإِمَامِيَّةُ: وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ يُقْطَعُ  
مِنْ أَصُولِ الْأَصَابِعِ إِذْ هُوَ أَقْلُ مَا يُسَمَّى يَدًا.

وَرَدَّ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يُقَالُ لِمَنْ قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ: مَقْطُوعُ الْيَدِ لَا  
لُغَةً وَلَا عُرفًا، وَإِنَّمَا يُقَالُ: مَقْطُوعُ الْأَصَابِعِ.



وقد اختلفت الروايات عن علي عليه السلام.

فروي أنه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى.

وقال الزهري والخوارج: إنه يقطع من الإبط إذ هو اليد حقيقة.

والأقوى الأولُ لدليله المأثور.

وأما محل قطع الرجل فيقطع من مفصل القدم.

وروي عن علي عليه السلام أنه كان يقطع الرجل من الكعب.

وروي عنه وهو للإمامية أنه معقد الشراك.

(خاتمة): أخرج أحمد (٤٥/٦) وأبو داود (١٤٩٧) عن عطاء عن عائشة أن النبي ﷺ قال لها - وَقَدْ دَعَتْ عَلَى سَارِقٍ سَرَقَهَا بِلَحْفَةٍ - : لَا تُسَبِّحِي عَنْهُ بِدَعَائِكَ عَلَيْهِ، وَمَعْنَاهُ: لَا تُحْقِفِي عَنْهُ الْإِثْمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ بِالسَّرِقَةِ.

وهذا يدل على أن الظالم يخفف عنه بدعاء المظلوم عليه.

وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: بلغني أن الرجل ليظلم مظلماً فلا يزال المظلوم يشتتم الظالم ويتنصصه حتى يستوفي حقه ويكون للظالم الفضل عليه؛ وفي الترمذي (٣٥٥٢) عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ دَعَا عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ فَقَدْ اتَّصَرَ».

لأن قيل: قد مدح الله المتصّر من البغي ومدح العافي عن الجرم.

قال ابن العربي: فالجواب أن الأول عموم على ما إذا كان الباغي وقها ذا جرأة وفجور والثاني على من وقع منه ذلك نادراً فتقال عثرته بالعفو عنه.

وقال الواحدي: إن كان الانتصار لأجل الدين فهو عموم، وإن كان لأجل النفس فهو مباح لا يحمى عليه.

واختلف العلماء في التحليل من الظلامة على ثلاثة أقوال:

كان ابن المسيب لا يحلل أحداً من عرض ولا مال.

وكان سليمان بن يسار وابن سيرين يحلان منهما.

ورأى مالك التحليل من العرض دون المال.

#### ٤- بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَيَّانِ الْمُسْكِرِ

١- جلدُ الشارب أربعين ثم ثمانين

١١٧٢- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

«أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ، فَجَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ نَحْوَ أَرْبَعِينَ».

قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَخَفُّ الْحُدُودِ ثَمَانُونَ، فَأَمَرَ بِهِ عُمَرُ.

نُتِقَ عَلَيْهِ (بخاري ٦٧٧٣)، مسلم (١٧٠٦).

الخمر مصدر خمر كضرب ونصر خمرًا؛ يُسمى به الشراب المعتصر من العنب إذا غلى وقذف بالزبد، وهي مؤنثة وتذكر. ويقال: خمرة

وفي الحديث مسائل:

(الأولى): أن الخمر تطلق على ما ذكر حقيقة إجماعاً وتطلق على ما هو أعم من ذلك، وهو ما استكر من العصور أو من النبيذ أو من غير ذلك وإنما اختلف العلماء هل هذا الإطلاق حقيقة أو لا؟.

قال صاحب القاموس: العموم أصح؛ لأنها حرمت وما بالمدينة خمر عنب ما كان إلا البسر والتمر انتهى.

وكأنه يريد أن العموم حقيقة وسميت خمرًا، قيل: لأنها تخمر العقل أي تستره فيكون معنى اسم الفاعل، أي الساترة للعقل.

وقيل: لأنها تغطي حتى تشتت يقال: خمره أي غطاه فيكون بمعنى اسم المفعول، وقيل: لأنها تخلط العقل من: خامرة: إذا خلطته ومنه

هنيئاً مريئاً غير داء مخامر

أي مخالط.



وقيل: لأنها تترك حتى تدرك؛ ومنه اختمر العجين: أي بلغ إدراكه.

وقيل: مأخوذة من الكل لا اجتماع المعاني هذه فيها.

قال ابن عبد البر: الأرجح كلها موجودة في الخمر؛ لأنها تركت حتى أدركت وسكنت فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغلبه.

(قلت) فالخمر تطلق على عصير العنب المشتد حقيقة إجماعاً.

وفي النجم الوهاج: الخمر بالإجماع المسكر من عصير العنب وإن لم يقذف بالزبد.

واشترط أبو حنيفة أن يقذف وحيث لا يكون مجمعاً عليه.

واختلف أصحابنا في وقوع الخمر على الأنبذة.

فقال المزني وجماعة بذلك لأن الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند الأكثر وهو ظاهر الأحاديث ونسب الرافعي إلى الأكثرين أنه لا يقع عليها إلا مجازاً انتهى.

(قلت) ويؤيد جزم ابن سيدة في «المحكم» وجزم به صاحب «الهداية» من الحنفية حيث قال: الخمر عندنا ما اختصر من ماء العنب إذا اشتد، وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم.

ورد ذلك الخطابي وقال: زعم قوم أن العرب لا تعرف الخمر إلا من العنب فيقال لهم: إن الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمرأ عرب فصحاء فلو لم يكن الاسم صحيحاً لما أطلقوه.

وقال القرطبي: الأحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب النكوفيين القائلين بأن الخمر لا تكون إلا من العنب وما كان من غيره لا يسمى خمرأ ولا يتناول اسم الخمر وهو قول مخالف للغة العربية وللنسوة الصحيحة ولفهم الصحابة؛ لأنهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من الأمر باجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سوا بينهما وحرموا ما

كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإراقة حتى يستفصلوا ويتحققوا التحريم، ويأتي حديث عمر (البحاري ٥٥٨١) أنه نزل تحريم الخمر وهي من الخمسة الحديث وعمر من أهل اللغة، وإن كان يحتمل أنه أراد بيان ما تعلق به التحريم لا أنه المسمى في اللغة لأنه بصدد بيان الأحكام الشرعية ولعل ذلك صار اسماً شرعياً لهذا النوع فيكون حقيقة شرعية، ويدل له حديث مسلم (٢٠٠٣) عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «كل مسكر خمر وكل خمر حرام».

قال الخطابي: إن الآية لما نزلت في تحريم الخمر وكان مسماها مجهولاً للمخاطبين بين أن مسماها هو ما أسكر فيكون مثل لفظ الصلاة والزكاة وغيرهما من الحقائق الشرعية. انتهى.

(قلت) هذا يخالف ما سلف عنه قريباً ولا يخفى ضعف هذا الكلام فإن الخمر كانت من أشهر أشربة العرب واسمها أشهر من كل شيء عندهم وليست كالصلاة والزكاة وأشعارهم فيها لا تحصى فكأنه يريد أنه ما كان تعميم الاسم بللفظ الخمر لكل مسكر معروفاً عندهم فعرفهم به الشرع فإنهم كانوا يسبون بعض المسكرات بغير لفظ الخمر كالأزار يضيفونها إلى ما يتخذ منه من ذرة وشعير ونحوهما بل يطلقون عليه لفظ الخمر فجاء الشرع بتعميم الاسم لكل مسكر.

فحصل مما ذكر جميعاً أن الخمر حقيقة لغوية في عصير العنب المشتد الذي يقذف بالزبد وفي غيره مما يسكر حقيقة شرعية أو قياس في اللغة أو مجاز فقد حصل المقصود من تحريم ما أسكر من ماء العنب أو غيره إما بنقل اللفظ إلى الحقيقة الشرعية أو بغيره.

وقد علمت أنه أطلق عمر وغيره من الصحابة الخمر على كل ما أسكر، وهم أهل اللسان، والأصل الحقيقة فقد أحسن صاحب «القاموس» بقوله: والعموم أصح.

وأما الدعاوى التي تقدمت على اللغة كما قاله ابن سيدة وشارح الكثر فما أظنها إلا بعد تقرير هذه المذاهب تكلم كل على ما يعتقد ونزل في قلبه من مذهبه ثم جعله لأهل اللغة.

(المسألة الثانية) قوله «فجلده مجريدتين نحو أربعين» فيه دليل



على ثُبُوتِ الْحَدِّ عَلَى شَارِبِ الْخَمْرِ، وَأُذِيعَ فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَنَزَعَ فِي دَعْوَاهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَقَلَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهِ إِلَّا التَّعْزِيرُ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُنَصِّ عَلَى حَدِّ مُعَيَّنٍ، وَلِنَمَا ثَبَتَ عَنْهُ الضَّرْبُ الْمَطْلُوقُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ الْجُلْدُ بِالْجَرِيدِ وَهُوَ سَعْفُ النَّخْلِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يَتَعَيَّنُ الْجُلْدُ بِالْجَرِيدِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

أَقْرَبُهَا جَوَازُ الْجُلْدِ بِالْعُودِ غَيْرِ الْجَرِيدِ وَيَجُوزُ الْإِقْتِصَارُ عَلَى الضَّرْبِ بِالْيَدَيْنِ وَالتَّلَامِ.

قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: أَجْمَعُوا عَلَى الْإِكْتِفَاءِ بِالْجَرِيدِ وَالتَّلَامِ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ.

ثُمَّ قَالَ: وَالْأَصَحُّ جَوَازُهُ بِالسُّوطِ.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ: تَوَسَّطَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ فَبَيْنَ السُّوطِ لِلْمُتَمَرِّدِينَ وَأَطْرَافِ الثِّيَابِ وَالتَّلَامِ لِلضُّعَفَاءِ وَمَنْ عَذَاهُمْ بِحَسْبِ مَا يَلِيقُ بِهِمْ وَقَدْ عَيَّنَ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ «أَرْبَعِينَ» مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣١٩/٨) وَاحِدٌ (٢٤٧/٣) بِلَفْظِ «فَأَتَرَ قَرِيبًا مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا فَجَلَدَهُ كُلُّ وَاحِدٍ جَلْدَتَيْنِ بِالْجَرِيدِ وَالتَّلَامِ».

قَالَ الْمَصْنُفُ: وَهَذَا يَجْمَعُ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى تَشْعِيْبِهِ، وَأَنْ جُمْلَةُ الضَّرَبَاتِ كَانَتْ أَرْبَعِينَ لَا أَنَّهُ جَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْنِ أَرْبَعِينَ.

(السَّأَلَةُ الثَّلَاثَةُ) قَوْلُهُ «فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ... إِلَى آخِرِهِ» سَبَبُ اسْتِشَارَتِهِ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٩) وَالتَّنَائِي «كَبِيرِي» كَمَا فِي «الْصَفْحَةِ» (١٩٨٥) أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ كَتَبَ إِلَى عُمَرَ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ انْهَمَكُوا فِي الْخَمْرِ وَتَحَاقَرُوا الْعُقُوبَةَ قَالَ: وَعِنْدَهُ الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ فَسَأَلَهُمْ فَأَجَبُوا عَلَى أَنْ يَضْرَبَ ثَمَانِينَ.

وَأَخْرَجَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِ (٥٢٦ص) عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ «أَنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ: نَرَى أَنَّ تَجْلِدَهُ ثَمَانِينَ فَإِنَّهُ إِذَا شَرَبَ سَكِرَ وَإِذَا سَكِرَ هَذَى وَإِذَا هَذَى أَفْتَرَى فَجَلَدَهُ عُمَرُ فِي الْخَمْرِ ثَمَانِينَ».

وَهَذَا حَدِيثٌ مُعْضَلٌ وَلِهَذَا الْأَثَرُ عَنْ عَلِيٍّ طَرُقَ وَقَدْ أَنْكَرَهُ ابْنُ حَزْمٍ كَمَا سَلَفَ. وَفِي مَعْنَاهُ نَكَارَةٌ لِأَنَّهُ قَالَ: إِذَا هَذَى

أَفْتَرَى وَهَذَا لَا يُعَدُّ قَوْلُهُ فَرِيَةً؛ لِأَنَّهُ لَا عَمْدَ لَهُ وَلَا فَرِيَةَ إِلَّا عَنْ عَمْدٍ.

وَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣٧٨/٧) قَالَ: جَاءَتْ الْأَخْبَارُ مُتَوَاتِرَةً عَنْ عَلِيٍّ ﷺ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسُنْ فِي الْخَمْرِ شَيْئًا وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْحَدِيثَ الْآتِي يُؤَيِّدُهُ».

## ٢- الاستدلال على الشرب بالقرينة

١١٧٣- وَمُسْلِمٌ (١٧٠٧) عَنْ عَلِيٍّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - فِي قِصَّةِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ: جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سَنَةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ.

وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ رَأَى يَقْتَبِهَا الْخَمْرَ، فَقَالَ عُثْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَقْتَبِهَا حَتَّى شَرِبَهَا.

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَمُسْلِمٌ عَنْ عَلِيٍّ فِي قِصَّةِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ) حَقَّقْنَاهَا فِي «مَنْحَةِ الْغَفَّارِ عَلَى ضَوْءِ النَّهَارِ» وَفِيهَا «أَنَّ عُثْمَانَ أَمَرَ عَلِيًّا بِجُلْدِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ فِي الْخَمْرِ فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ: اجْلِدْهُ فَجَلَدَهُ فَلَمَّا بَلَغَ أَرْبَعِينَ قَالَ: امْسِكْ».

(«وَجَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ، وَكُلُّ سَنَةٍ، وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ» بِعَارِضِهِ وَهُوَ يُرِيدُ أَنَّهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مَعَ جُرَاةِ الشَّارِبِينَ لَا أَنَّهُ أَحَبُّ إِلَيْهِ مُطْلَقًا فَلَا يَرُدُّ أَنَّهُ كَيْفَ يَجْعَلُ فِعْلَ عُمَرَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ فَإِنَّ ظَاهِرَ الْإِشَارَةِ إِلَى فِعْلِ عُمَرَ وَهُوَ الثَّمَانُونَ، وَلَكِنَّهُ يُقَالُ: إِنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: «امْسِكْ» بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ إِلَّا الْأَحَبَّ إِلَيْهِ.

وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٣٦٩٦) مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ الْخِيَارِ أَنَّ عَلِيًّا جَلَدَ الْوَلِيدَ ثَمَانِينَ وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ وَالَّذِي فِي الْبُخَارِيِّ أَرْجَحُ وَكَأَنَّهُ بَعْدَ أَنْ قَالَ: «وَهَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ»، أَمَرَ عَبْدَ اللَّهِ بِتَمَامِ الثَّمَانِينَ وَهَذِهِ أَوَّلُ مِنَ الْجَوَابِ الْآخِرِ وَهُوَ أَنَّهُ جَلَدَهُ بِسُوطٍ لَهُ رَأْسَانِ فَضَرَبَهُ أَرْبَعِينَ فَكَانَتْ الْجُمْلَةُ ثَمَانِينَ، فَإِنَّ هَذَا ضَعِيفٌ لِعَدَمِ مُنَاسَبَةِ سِيَاقِهِ لَهُ.



شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الثَّلَاثَةَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ.

أَخْرَجَهُ أَخَذَ (٩٥/٤)، وَهَذَا لَفْظُهُ، وَالْأَثَمَةُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٢)، الْحَزْمِيُّ (١٤٤٤)، النَّسَائِيُّ [كَبَرَى، كَمَا فِي «مَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (١١٤١٢)]، ابْنُ مَاجَهَ (٢٥٧٣).

وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ.

وَأَخْرَجَ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٥) صَرِيحاً عَنِ الزُّهْرِيِّ.

(وَعَنْ مُعَاوِيَةَ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ: «إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الثَّلَاثَةَ فَاجْلِدُوهُ ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ - وَهَذَا لَفْظُهُ - وَالْأَثَمَةُ).

اخْتَلَفَتِ الرُّوَايَاتُ فِي قَتْلِهِ هَلْ يُقْتَلُ إِنْ شَرِبَ الرَّابِعَةَ أَوْ إِنْ شَرِبَ الْخَامِسَةَ؟.

فَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٢) مِنْ رِوَايَةِ إِبْنِ الْعَطَّارِ وَذَكَرَ الْجَلْدَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بَعْدَ الْأَوَّلَى ثُمَّ قَالَ: «فَإِنْ شَرِبُوا فَاقْتُلُوهُمْ».

وَأَخْرَجَ [أَبُو دَاوُدَ (٤٤٨٣)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ مِنْ رِوَايَةِ نَافِعٍ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: وَأَحْسَبُهُ قَالَ فِي الْخَامِسَةِ «فَإِنْ شَرِبَهَا فَاقْتُلُوهُ».

وَالِ قَتْلِهِ ذَهَبَتِ الظَّاهِرِيَّةُ، وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ ابْنُ حَزْمٍ وَاحْتَجَّ لَهُ وَادَّعَى عَدَمَ الْإِجْمَاعِ عَلَى نَسْخِهِ.

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَلَمْ يَذْكُرُوا نَاسِخاً صَرِيحاً إِلَّا مَا يَأْتِي مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ (٤٤٨٥) «أَنَّ ﷺ تَرَكَ الْقَتْلَ فِي الرَّابِعَةِ».

وَقَدْ يُقَالُ: الْقَوْلُ أَقْوَى مِنَ التَّرْكِ فَلَعَلَّ ﷺ تَرَكَ لِعَذْرِ.

(وَذَكَرَ التِّرْمِذِيُّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مَنْسُوخٌ وَأَخْرَجَ ذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ صَرِيحاً عَنِ الزُّهْرِيِّ) يُرِيدُ مَا أَخْرَجَهُ مِنْ رِوَايَةِ الزُّهْرِيِّ عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ دُوَيْبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ - إِلَى أَنْ قَالَ: ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فِي الرَّابِعَةِ فَاقْتُلُوهُ». قَالَ: فَأَتَيْتُ بَرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ، ثُمَّ أَتَيْتُ بِهِ قَدْ شَرِبَ فَجَلَدَهُ فَرَفَعَ الْقَتْلُ عَنِ النَّاسِ فَكَانَتْ رُخْصَةً».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: هَذَا (يُرِيدُ نَسْخَ الْقَتْلِ) مِمَّا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ

وَالرُّوَايَاتُ عَنْهُ ﷺ «أَنَّ جَلْدَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ» كَثِيرَةٌ، إِلَّا أَنَّ فِي الْفَاطِيهَا نَحْوَ أَرْبَعِينَ وَفِي بَعْضِهَا بِالْعَمَلِ فَكَأَنَّهُ فِيهِمُ الصُّحَابَةُ أَنَّ ذَلِكَ يَتَقَدَّرُ بِنَحْوِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ

فَلَذَهَبَتِ الْهَادِوَّةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَاحِدُ قَوْلِي الشَّافِعِيُّ: أَنَّهُ يَجِبُ الْحَدُّ عَلَى السُّكْرَانِ ثَمَانِينَ جَلْدَةً قَالُوا: لِقِيَامِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ عُمرَ فَإِنَّهُ لَمْ يُكَيَّرْ عَلَيْهِ أَحَدٌ.

وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ وَدَاوُدُ: أَنَّهُ أَرْبَعُونَ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي رَوَى عَنْهُ ﷺ فَعَلَهُ، وَلِأَنَّهُ الَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ تَبِعَ مَا فِي الرُّوَايَاتِ وَاخْتِلَافِهَا عِلْمَ أَنَّ الْأَحْوَطَ الْأَرْبَعُونَ وَلَا يُزَادُ عَلَيْهَا.

(وَلِي) هَذَا (الْحَدِيثُ) «أَنَّ رَجُلًا شَهِدَ عَلَى الْوَلِيدِ أَنَّهُ رَأَى يَقْبَأَ الْخَمْرَ فَقَالَ غُفْمَانُ: إِنَّهُ لَمْ يَقْبَأَهَا حَتَّى شَرِبَهَا» فِي مُسْلِمٍ (١٧٠٧) (٣٨) «أَنَّ شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا حُمْرَانُ أَنَّهُ شَرِبَ الْخَمْرَ وَشَهِدَ عَلَيْهِ آخَرُ أَنَّهُ رَأَى يَقْبِئُهَا» الْحَدِيثُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: هَذَا دَلِيلٌ لِمَالِكٍ وَمُوافِيقِهِ فِي أَنَّ مَنْ يَقْبَأَ الْخَمْرَ يُحْدُ حَدُّ شَارِبِ الْخَمْرِ؛ وَمَذْهَبُنَا أَنَّهُ لَا يُحْدُ بِمَجْرَدِ ذَلِكَ لِأَحْوَطِ أَنَّهُ شَرِبَهَا جَاهِلًا كَوْنَهَا خَمْرًا أَوْ مَكْرَهَا عَلَيْهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْدَادِ الْمُسْقِطَةِ لِلْحُدُودِ، وَدَلِيلٌ مَالِكٍ هُنَا أَقْوَى؛ لِأَنَّ الصُّحَابَةَ اتَّفَقُوا عَلَى جَلْدِ الْوَلِيدِ بِنِ عُبَيْدِ الْمَذْكُورِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. ١ هـ.

(قُلْتُ) وَمِثْلُ مَا قَالَهُ مَالِكٌ قَالَتْ الْهَادِوَّةُ

ثُمَّ لَا يَنْفِي أَنَّ اقْتِصَارَ الْمُصَنِّفِ عَلَى الشَّاهِدِ بِالْقِيَمِ وَحْدَهُ تَقْصِيرٌ لِإِيْهَامِهِ أَنَّهُ جَلْدَ الْوَلِيدِ بِشَهَادَةِ وَاحِدٍ عَلَى التَّقْيِيسِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا عَرَفْنَاكَ بِمَا ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ مِنَ الرِّوَايَةِ، فَلَا يَتِمُّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الْقِيَمِ كَافِيَةٌ فِي ثَبُوتِ الْحَدِّ إِلَّا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ غَيْرُ مَا هُنَا.

### ٣- قَتْلُ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ

١١٧٤- وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي شَارِبِ الْخَمْرِ: «إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا



بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمِثْلُهُ قَالَ التِّرْمِذِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دُونَ هَذَا، فَيَكُونُ بَيْنَ الْجَدِيدِ وَالْحَلِيِّ.

#### ٤- النهي عن ضرب الوجه

١١٧٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَّقِ الْوَجْهَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٥٩)، مسلم (٢٦١٢)].

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ ضَرْبُ الْوَجْهِ فِي حَدٍّ وَلَا غَيْرِهِ وَكَذَلِكَ لَا يُضْرَبُ الْحُدُودُ فِي الْمَرَأَةِ وَالْمَذَكِيرِ لِمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٢٩/٥) عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّهُ قَالَ لِلْجَلَادِ اضْرِبْ فِي أَعْضَائِهِ، وَاعْطِ كُلَّ عَضْبٍ حَقَّهُ، وَأَتَّقِ وَجْهَهُ وَمَذَكِيرَهُ».

وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣٧٠/٧) وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ يَهُيَى (٣٢٧/٨) مِنْ طَرُقٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَأَمَّا نَهْيُ عَنِ الْمَرَأَةِ وَالْمَذَكِيرِ لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ مَعَ ضَرْبِهَا.

وَاخْتَلَفَ فِي ضَرْبِهِ فِي الرَّأْسِ فَذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يُضْرَبُ فِيهِ إِذْ هُوَ غَيْرُ مَأْمُونٍ.

وَذَهَبَ الْهَادِيَّةُ وَغَيْرُهُمْ إِلَى جَوَازِ ضَرْبِهِ فِيهِ قَالُوا: لِقَوْلِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْجَلَادِ «اضْرِبِ الرَّأْسَ» وَلِقَوْلِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اضْرِبِ الرَّأْسَ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ فِيهِ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥١٦).

وَفِيهِ ضَعْفٌ وَانْقِطَاعٌ.

وَذَهَبَ مَا لَيْكَ أَنَّهُ لَا يُضْرَبُ إِلَّا فِي رَأْسِهِ.

(فَائِدَةٌ) فِي الْحَدِيثِ [د (٤٤٧٨)] «أَنَّهُ ﷺ أَمَرَ أَنْ يُخْنَسَ عَلَيْهِ التُّرَابُ وَيَتَكَّتْ فَلَمَّا وَلَّى شَرَعَ الْقَوْمَ يَسُونَهُ وَيَدْعُونَ عَلَيْهِ وَيَقُولُ الْقَائِلُ: اللَّهُمَّ الْعَنْهُ، فَقَالَ ﷺ: لَا تَقُولُوا هَذَا وَلَكِنْ قُولُوا: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ».

وَأَوْجِبَ الْمَازِرِيُّ الشَّرِيبَ وَالتَّبَكِيتَ.

وَأَمَّا صَفَةُ سَوَاطِئِ الضَّرْبِ فَأَخْرَجَ مَا لَيْكَ فِي الْمَوْطِئِ (٥١٥) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مُرْسَلًا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ أَنْ يَجْلِدَ رَجُلًا فَأَتَى بِسَوْطٍ خَلِقَ. فَقَالَ: فَوْقَ هَذَا، فَأَتَى بِسَوْطٍ جَلِيدٍ فَقَالَ:

وَذَكَرَ الرَّافِعِيُّ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَوْطَ الْحَدِّ بَيْنَ سَوَاطِينِ وَضَرْبُهُ بَيْنَ ضَرْبَتَيْنِ.

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: السَّوْطُ هُوَ الْمُتَّخَذُ مِنْ سُيُورٍ تُلَوَّى وَتُلَفُّ.

#### ٥- لا تقام الحدود في المساجد

١١٧٦- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٠١) وَالحَاكِمُ (٣٦٩/٤).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٥٩٩). وَفِي إِسْنَادِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيَّ ضَعِيفٌ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٤٩٠) وَالحَاكِمُ (٣٦٩/٤) وَابْنُ السَّكَنِ وَالدَّارَقُطِيُّ (٨٦/٣) وَابْنُ يَهُيَى (٣٢٨/٨) مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ، وَلَا بَأْسَ بِإِسْنَادِهِ.

وَلَهُ طَرُقٌ أُخْرَى وَالْكُلُّ مُتَعَادِلَةٌ وَقَدْ عَمِلَ بِهِ الصَّحَابَةُ، فَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٢٦/٥) عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَتَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بِرَجُلٍ فِي حَدٍّ، فَقَالَ: أَخْرَجَاهُ مِنَ الْمَسْجِدِ ثُمَّ اضْرِبَاهُ وَأَسْنَدَهُ عَلَى شَرْطِ الشُّبْحَيْنِ.

وَأَخْرَجَ (٥٢٦/٥) عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَيْهِ فَسَارَهُ، فَقَالَ: يَا قَتِيرُ أَخْرَجَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ فَأَقَمْتُ عَلَيْهِ الْحَدَّ» وَفِي سَنَدِهِ مَقَالٌ.

وَلِي عَدَمِ جَوَازِ إِقَامَةِ الْحَدِّ فِي الْمَسْجِدِ ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْكُوفِيُّونَ لَمَّا ذُكِرَ مِنَ الدَّلِيلِ.

وَذَهَبَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالشَّعْبِيُّ إِلَى جَوَازِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ دَلِيلًا وَكَانَتْ حَمْلُ النَّهْيِ عَلَى التَّنْزِيهِ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَقَوْلُ مَنْ نَزَّهَ الْمَسْجِدَ أَوَّلَى - يُرِيدُ قَوْلَ الْأَوَّلِينَ.



## ٦- تحريم الخمر ونبذ التمر

١١٧٧- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: لَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى تَحْرِيمَ الْخَمْرِ، وَمَا بِالْمَدِينَةِ شَرَابٌ يُشْرَبُ إِلَّا مِنْ تَمْرٍ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٢).

فيه دليل على ما سلف من تسمية نبيذ التمر خمرًا عند نزول آية التحريم.

## ٧- الخمر من حمسة

١١٧٨- وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ، وَهِيَ مِنْ خَمْسَةٍ: مِنَ الْعِنَبِ، وَالتَّمْرِ، وَالْعَسَلِ، وَالْجِنَطَةِ، وَالشَّعِيرِ؛ وَالْخَمْرُ: مَا خَامَرَ الْعَقْلَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٥٨١)، مسلم (٣٠٣٢)].

وأخرجه الثلاثة أيضاً [د (٣٦٦٩)، ت (١٨٧٤)، النسائي (٢٩٥/٨)].

لا يقال: إنه معارضٌ بحديث أنس؛ لأن حديث أنس إخبار عما كان من الشراب في المدينة وكلام عمر ليس فيه تقييد بالمدينة وإنما هو إخبار عما يشربه الناس مطلقاً.

وقوله (والخمر ما خامر العقل) إشارة إلى وجه التسمية. وظاهره أن كل ما خالط العقل وغطاه يسمى خمرًا لغة سواء كان مما ذكر أو من غيره ويدل له أيضاً:

## ٨- كل مسكرٍ حرامٌ

١١٧٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٠٣).

فإنه دالٌّ على أن كل مسكرٍ يسمى خمرًا.

وفي قوله («كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ») دليل على تحريم كل مسكرٍ وهو عامٌ لكل ما كان من عصيرٍ أو نبيذٍ.

وإنما اختلف العلماء في المراد بالمسكر هل يراد تحريم القدر المسكر أو تحريم ما تناوله مطلقاً وإن قل ولم يسكر إذا كان في ذلك الجنس صلاحية الإسكار.

فذهب إلى تحريم القليل والكثير بما أسكر جنسه الجمهور من الصحابة وغيرهم وأحمد وإسحاق والشافعي ومالك والهادوية جميعاً مستدلين بهذا الحديث وحديث جابر الآتي بعد هذا وبما أخرجه أبو داود (٣٦٨٧) من حديث عائشة «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ وَمَا أَسْكَرَ مِنْهُ الْفَرْقُ فَعَلُّهُ الْكَفُّ مِنْهُ حَرَامٌ» وبما أخرجه ابن جبان (٥٣٧٠) والطحاوي [شرح معاني الآثار، ٢١٦/٤] من حديث سعد بن أبي وقاص أنه ﷺ قال «أَنْهَاكُمْ عَنْ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ».

وفي معناه روايات كثيرة لا تخلو عن مقال في أسانيدها لكنها تغتضد بما سمعت.

قال أبو مظفر السمعاني: الأخبار في ذلك كثيرة لا مساعٍ لأحدٍ في العدول عنها.

وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر علماء البصرة إلى أنه يحلُّ دون المسكر من غير عصير العنب والرطب. وتحقيق مذهب الحنفية قد بسطه في «شرح الكنز» حيث قال: إن أبا حنيفة قال: الخمر هي التي من ماء العنب إذا غلى واشتدَّ وقذف بالزبد حُرِّمَ قليلها وكثيرها.

وقال: إن الغليان من آية الشدة وكماله بقذف الزبد ويسكروه إذ به يتميز الصافي من الكدر وأحكام الشرع قطعية فتناط بالنهاية كالحدود وإكفار المشغل وحرمة البيع والنجاسة.

وعند صاحبه: إذا اشتدَّ صار خمرًا ولا يشترط القذف بالزبد؛ لأن الاسم يثبت به والمعنى المقضي للتحريم وهو المؤثر في الفساد وإيقاع العداوة. وأما الطلاب - بكسر الطاء - وهو العصير من العنب إن طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه والسكر - بفتح السين - وهو النِّيء من ماء الرطب ونقيع الزبيب وهو: النِّيء من ماء الزبيب فالكُلُّ حرامٌ إن غلى واشتدَّ وحرمتها دون الخمر، والحلال منها أربعة: نبيذ التمر والزبيب إن طبخ



أدنى طيخ وإن اشتد إذا شرب ما لا يسكر بلا لهو وطوبى.

والخليطان: وهو أن يخلط ماء التمر وماء الزبيب ونيذ العسل والتبن والبر والشعير والذرة طيخ أو لا.

والمثلث العنبي: انتهى كلامه ببعض تصرف فيه.

فهذه الأنواع التي لم ينقل تحريمها استدلالاً لها بأنها لا تدخل تحت مسمى الخمر فلا تشملها أدلة تحريم الخمر وتوول حديث ابن عمر هذا بما قاله الطحاوي حيث قال في تأويل الحديث:

قال بعضهم: المراد به ما يقع السكر عنده قال: ويؤيده أن القائل لا يسئ قاتلاً حتى يقتل، قال: ويدل له حديث ابن عباس يرفعه «حرمت الخمر قليلها وكثيرها والمسكر من كل شراب».

أخرجه النسائي (٣٢٠/٨) ورجاله ثقات إلا أنه اختلف في وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه.

على أنه على تقدير صحته فقد قال أحمد وغيره: إن الرجح أن الرواية فيه «والمسكر» بضم الميم وسكون السين لا السكر بضم السين أو بفتح السين.

وعلى تقدير ثبوته فهو حديث فرد لا يقاوم ما عرفت من الأحاديث التي ذكرناها وقد سرد لهم في الشرح أدلة من آثار وأحاديث لا يخلو شيء منها عن قاذح فلا تنهض على المدعي.

ثم لفظ الخمر قد سمعت أن الحق فيه لغة عمومته لكل مسكر كما قاله مجد الدين فقد تناول ما ذكر دليل التحريم.

وقد أخرج البخاري (٥٥٩٨) عن ابن عباس لما سأله أبو جويرية عن الباذق - وهو بالباء الموحدة والذال المعجمة المفتوحة، وقيل المكسورة، وهو فارسي معرب أصله: باذة وهو الطلاء - فقال ابن عباس «سبق محمد ﷺ الباذق، ما أسكر فهو حرام الشراب الحلال الطيب. وليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث».

وأخرج البيهقي (٢٩٤/٨) عن ابن عباس أنه أتاه قوم يسألون عن الطلاء فقال ابن عباس: وما طلاؤكم هذا، إذا سألتوني فينبوا إلي الذي تسألوني عنه فقالوا: هو العنب يعصر ثم يطبخ ثم يجعل في الدنان قال: وما الدنان؟ قالوا: دنان

مقبرة. قال: مرقنة؟ قالوا: نعم. قال: يسكر؟ قالوا: إذا أكثر منه. قال: فكل مسكر حرام.

وأخرج عنه (٢٩٤/٨) أيضاً أنه قال في الطلاء: إن الناز لا تحل شيئاً ولا تحرمه.

وأخرج أيضاً (٢٩٤/٨) عن عائشة في سؤال أبي مسلم الخولاني قال: يا أم المؤمنين إنهم يشربون شراباً لهم يعني - أهل الشام - يقال له الطلاء. قالت: صدق الله وبلغ حبي سمعت حبي رسول الله ﷺ يقول: «إن أناساً من أمي يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها».

وأخرج (٢٩٥/٨) مثله عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لشربين أناس من أمي الخمر يسمونها بغير اسمها وتضرب على رؤوسهم التعازف يخيف الله بهم الأرض ويجعل منهم قردة وخنازير».

وأخرج (٢٩٥/٨) عن عمر أنه قال: إني وجدت من فلان ريع شراب فزعم أنه يشرب الطلاء وإني سائل عما يشرب فإن كان يسكر جلسته، فجلسته الحد تاماً.

وأخرج (٢٩٥/٨) عن أبي عبيد أنه قال: جاءت في الأثرية آثار كثيرة مختلفة عن النبي ﷺ وأصحابه وكل له تفسير.

(فالؤها) الخمر: وهي ما على من عصير العنب فهذا مما لا اختلاف في تحريمه بين المسلمين إنما الاختلاف في غيرها.

ومنها السكر - يعني بفتح السين - وهو نقيع التمر الذي لم يمسسه النار. وفيه يروى عن ابن مسعود أنه قال: السكر حر.

(ومنها) البشع: بكسر الباء الموحدة والمثناة أي الفوقية الساكنة والمهملة وهو نبيذ العسل.

(ومنها) الجعة بكسر الجيم وهي نبيذ الشعير.

ومنها المزر: وهو من الذرة، جاء تفسيره هذه الأربعة عن ابن عمر رضي الله عنهما. وزاد ابن المنذر في الرواية عنه قال: والخمر من العنب والسكر من التمر.

(ومنها) السكركة يعني بضم السين المهملة وسكون الكاف وضم الراء فكاف مفتوحة - عن أبي موسى أنها من الذرة.



الأعضاء.

وَحَكَى الْعِرَاقِيُّ وَابْنُ تَيْمِيَّةَ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَشِيشَةِ  
وَأَنَّ مِنْ اسْتَحْلَئَهَا كَفَرٌ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِنَّ الْحَشِيشَةَ أَوَّلُ مَا ظَهَرَتْ فِي آخِرِ الْمَائَةِ  
الْسادسةِ مِنَ الْهَجْرَةِ حِينَ ظَهَرَتْ دَوْلَةُ التَّارِ وَهِيَ مِنْ أَعْظَمِ  
الْمُنْكَرَاتِ وَهِيَ شَرُّ مِنَ الْخَمْرِ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، لِأَنَّهَا تُورِثُ  
نَشْوَةً وَلَذَّةً وَطَرِباً كَالْخَمْرِ وَيَصْعَبُ الطَّعَامُ عَلَيْهَا أَعْظَمَ مِنْ  
الْخَمْرِ وَقَدْ أَخْطَأَ الْقَائِلُ:

حَرْمُومًا مِنْ غَيْرِ عَقْلِ وَنَقْلِ وَحَرَامٌ تَحْرِيمُ غَيْرِ الْحَرَامِ  
وَأَمَّا الْبَيْجُ فَهُوَ حَرَامٌ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: إِنَّ الْحَدَّ فِي الْحَشِيشَةِ وَاجِبٌ.

قَالَ ابْنُ الْبَيْطَارِ: إِنَّ الْحَشِيشَةَ وَتُسَمَّى الْقَنْبُ تُوجَدُ فِي  
مَصْرِ مُسْكِرَةً جَدًّا إِذَا تَنَاوَلَ الْإِنْسَانُ مِنْهَا قَدْرٌ دَرَقَمٍ أَوْ  
دَرَهْمَيْنِ، وَقَبَائِحُ خَصَالِهَا كَثِيرَةٌ، وَعَدُ مِنْهَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِائَةً  
وَعَشْرِينَ مَضْرُوءَةً دَنِيئَةً وَدَنِيئَةٌ، وَقَبَائِحُ خَصَالِهَا مَوْجُودَةٌ فِي  
الْأَفْيُونِ. وَفِيهِ زِيَادَةٌ مَضَارٍ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي الْجَوْزَةِ: إِنَّهَا مُسْكِرَةٌ وَنَقَلَهُ عَنْهُ  
مُتَأَخِّرُونَ عُلَمَاءُ الْفَرِيقَيْنِ وَاعْتَمَدُوهُ.

### ١٠- إِرَاقَةُ النَّبِيذِ فِي مَسَاءِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ

١١٨١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ يُنْبِذُ لَهُ الزَّيْبُ فِي السَّقَاءِ، فَيَشْرَبُهُ يَوْمَهُ،  
وَالْغَدَّ، وَبَعْدَ الْغَدِّ، فَلِذَا كَانَ مَسَاءَ الثَّالِثَةِ شَرِبَهُ  
وَسَقَاءَهُ، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ أَهْرَاقَهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٠٤).

هَذِهِ الرُّوَايَةُ إِحْدَى رَوَايَاتِ مُسْلِمٍ وَلَهُ الْفَاظُ آخَرُ قَرِيبَةٌ مِنْ  
هَذِهِ فِي الْمَعْنَى.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْإِنْتِزَاجِ وَلَا كَلَامَ فِي جَوَازِهِ.

وَقَدْ اخْتَجَّ مَنْ يَقُولُ بِجَوَازِ شُرْبِ النَّبِيذِ إِذَا اشْتَدَّ بِقَوْلِهِ فِي  
رَوَايَةٍ أُخْرَى «سَقَاءَهُ الْخَادِمَ» أَوْ «أَمَرَ بِصَبِّهِ» فَإِنْ سَقَيْهُ الْخَادِمَ

(وَمِنْهَا) الْفَضِيخُ: يَعْنِي بِالْفَاءِ وَالضَّادِ الْمَعْجَمَةُ وَالْخَاءُ  
الْمَعْجَمَةُ مَا اقْتَضَخَ مِنَ الْبَسْرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ عَسَهُ نَارٌ وَسَمَاءُ ابْنُ  
عُمَرَ الْفَضُوخُ.

قَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: فَإِنْ كَانَ مَعَ الْبَسْرِ تَمَرٌ فَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى  
الْخَلِيطِينَ.

قَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: بَعْضُ الْعَرَبِ تُسَمَّى الْخَمْرُ بَعْضُهَا الطَّلَاءُ.

قَالَ عُيَيْدُ بْنُ الْأَبْرَصِ:

هِيَ الْخَمْرُ تُكْنَى الطَّلَاءُ. كَمَا الذَّنْبُ يُكْنَى أَبَا جَعْدَةَ  
قَالَ: وَكَذَلِكَ الْخَمْرُ سُمِّيَ الْبَازِقُ.

إِذَا عَرَفْتَ فَهَذِهِ آثَارُ تَوَيْدِ الْعَمَلِ بِالْعَمُومِ وَمَعَ التَّعَارُضِ  
فَالْتَرَجِيحُ لِلْمَحْرَمِ عَلَى الْمَبِيحِ وَمِنْ أَدْلَةِ الْجَنَاهُورِ.

### ٩- مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ

١١٨٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

قَالَ: «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٤٧/٣) وَالْإِسْنَدُ لِأَبِي دَاوُدَ (٣٦٨١)، التِّرْمِذِيُّ  
(١٨٦٥)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٣٩٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٣٨٢)

وَأَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٣٠١/٨) وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٢٥١/٤) وَابْنُ حِبَّانَ  
(٥٣٧٠) مِنْ طَرِيقِ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ أَبِيهِ بَلَفَظَ  
«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَلِيلٍ مَّا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ».

وَالْبَابُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
وَعَنْ خَوَاتِمْ وَعَنْ سَعِيدٍ وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ كُلُّهَا  
مُخْرَجَةٌ فِي كِتَابِ الْحَدِيثِ، وَالْكُلُّ تَقَرُّمٌ بِهَ الْحُجَّةِ وَتَقَدُّمٌ حَقِيقَةٌ.  
(فَالذِّقَّةُ) وَبِحَرْمِ مَا أَسْكَرَ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوباً  
كَالْحَشِيشَةِ.

قَالَ الْمَصْنَفُ: مَنْ قَالَ: إِنَّهَا لَا تُسْكِرُ وَإِنَّمَا تُخَلِّدُ فَهِيَ  
مُكَابَرَةٌ فَإِنَّمَا تُحَدِّثُ مَا تُحَدِّثُ الْخَمْرُ مِنَ الطَّرِبِ وَالنَّشْوَةِ.

قَالَ: وَإِذَا سَلِمَ عَدَمُ الْإِسْكَارِ فَهِيَ مُفْتَرَةٌ وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو  
دَاوُدَ (٣٦٨٦) أَنَّهُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ وَمُفْتَرٍ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمُفْتَرُ: كُلُّ شَرَابٍ يُورِثُ الْقُسُورَ وَالْخُورَ فِي



دليل على جواز شربه، وإنما تركه ﷺ تنزهاً عنه.

وأجيب بأنه لا دليل على أنه بلغ حد الإسكار وإنما بدا فيه بعض تغير في طعمه من خموصة أو نحوها فسقاه الخادم مبادرة لحشية الفساد.

ويحمل أن تكون «أو» للتويع كأنه قال: سقاه الخادم أو أمر به فأفريق أي إن كان بدا في طعمه بعض تغير ولم يشتد سقاه الخادم وإن اشتد أمر بإفراقه وبهذا جزم الثوري في معنى الحديث:

#### ١١ - لا يتداوى بخمر

١١٨٢ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ».

أخرجه الترمذي (٥/١٠)، وصححه ابن حبان (١٣٩١)

وأخرجه أحمد [كتاب الأشرطة، (١٥٩)] وذكره البخاري تعليقاً [كتاب الأشرطة، باب (١٥)] عن ابن مسعود ويأتي ما أخرجه مسلم (١٩٨٤) عن وائل بن حجر.

والحديث دليل على أنه يحرم التداوى بالخمر لأنه إذا لم يكن فيه شفاء فتحريم شربها باق لا يرفع تحريمه أنه يدفع الضرر عن النفس.

ولل هذا ذهب الشافعي.

وقالت الهادوية: إلا إذا غص بلقمة ولم يمد ما يسوغها به إلا الخمر جاز.

وأدعى في «البحر» الإجماع على هذا. وفيه خلاف.

وقال أبو حنيفة: يجوز التداوى بها كما يجوز شرب البول والدّم وسائر النجاسات للتداوى.

قلنا: القياس باطل فإن القيس عليه مُحَرَّم بالنص المذكور لعمومه لكل مُحَرَّم.

(فائدة) في «النجم الواسع» قال الشيخ: كل ما يقوله الأطباء من المنافع في الخمر وشربها كان عند شهادة القرآن أن فيها منافع للناس قبل. وأما بعد نزول آية المائدة، فإن الله تعالى

الخالق لكل شيء سلبها المنافع جملة فليس فيها شيء من المنافع وبهذا تسقط مسألة التداوى بالخمر والذي قاله متقول عن الربيع والضحاك. وفيه حديث أسنده الثعلبي وغيره أن النبي ﷺ قال «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ الْخَمْرَ سَلَبَهَا الْمَنَافِعَ».

١١٨٣ - وَعَنْ وَاثِلِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُويْدٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخَمْرِ يَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ فَقَالَ: إِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهَا دَاءٌ.

أخرجه مسلم (١٩٨٤) وأبو داود (٣٨٧٣) وغيرهما (٢٠٤٦)

(وعن وائل) هو ابن حجر - بضم الحاء وسكون الجيم.

(الحضرمي) أن طارق بن سويد سأل النبي ﷺ عن الخمر يصنعها للدواء فقال: إنها ليست بدواء ولكنها داء. أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما.

إنما الحكم الذي دل عليه الحديث الأول وهو تحريم التداوى بالخمر وزيادة الأخبار بأنها داء.

وقد علم من حال من يستعملها أنه يتولد عن شربها أدواء كثيرة، وكيف لا يكون ذلك بعد إخبار الشارع أنها داء فتبيح الله وصافها من الشعراء الخلاء ووصاف شربها وتشويق الناس إلى شربها والمكوف عليها كأنهم يضادون الله تعالى ورسوله فيما حرم ولا شك أنهم يقولون تلك الأشعار بلسان شيطاني يدعون إلى ما حرّمه الله تعالى ورسوله.

#### ٥ - باب التغزير وحكم الصائِل

التغزير: مصدر عزز من العزير (بفتح العين وسكون الزاي المعجمة): وهو الرذ والمخ.

وهو في الشرع تأديب على ذنب لا حد فيه، وهو مخالف للحدود من ثلاثة أوجه:

(الأول) أنه يختلف باختلاف الناس، فتعزير ذوي الهيات أخف، ويسترون في الحدود مع الناس.

(الثاني) أنها تجوز فيه الشفاعة دون الحدود.

(الثالث) التألف به مضمون خلافاً لأبي حنيفة ومالك.



وَقَدْ فُرِقَ قَوْمٌ بَيْنَ التَّعْزِيرِ وَالتَّادِيْبِ وَلَا يَتِمُّ لَهُمُ الْفَرْقُ، وَيُسَمَّى تَعْزِيرًا لَدَفْعِهِ وَرَدُّهُ عَنْ فِعْلِ الْقَبَائِحِ، وَيَكُونُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ حَالُ الْفَاعِلِ.

وَقَوْلُهُ (وَحُكْمُ الصَّائِلِ) الصَّائِلُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ صَالَ عَلَى قَرْنِهِ: إِذَا سَطَا عَلَيْهِ وَاسْتَطَالَ.

### ١- لَا يَجْلَدُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةٍ فِي تَعْزِيرِ

١١٨٤- عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَجْلَدُ فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٨٤٨)، مسلم (١٧٠٨)].

(عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الْأَنْصَارِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لَا يَجْلَدُ رُوِيَ مَبْنِيًّا لِلْمَعْلُومِ وَمَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ وَمَجْزُومًا عَلَى النَّهْيِ وَمَرْفُوعًا عَلَى النَّهْيِ.

(فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) فِي رِوَايَةِ [البخاري (٦٨٤٨)] «عَشْرَ جُلْدَاتٍ» فِي رِوَايَةِ [البخاري (٦٨٤٩)] «لَا عُقُوبَةَ فَوْقَ عَشْرِ ضَرْبَاتٍ».

وَالْمَرَادُ بِحُدُودِ اللَّهِ: مَا عَيَّنَ الشَّارِعُ فِيهِ عَدَدًا مِنَ الضَّرْبِ أَوْ عُقُوبَةٍ مَخْصُوصَةً كَالْقَطْعِ وَالرَّجْمِ وَهَذَانِ دَاخِلَانِ فِي عُمُومِ حُدُودِ اللَّهِ خَارِجَانِ عَمَّا فِيهِ السِّيَاقُ إِذَ السِّيَاقُ فِي الضَّرْبِ.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى حَدِّ الزُّنَى وَالسَّرْقَةِ وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَحَدِّ الْحَارِبِ وَحَدِّ الْقَذْفِ بِالزُّنَى وَالْقَتْلِ بِالرُّدَّةِ وَالْقَصَاصِ فِي النَّفْسِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَصَاصِ فِي الْأَطْرَافِ هَلْ يُسَمَّى حَدًّا أَمْ لَا؟ كَمَا اخْتَلَفُوا فِي عُقُوبَةِ جَحْدِ الْعَارِيَةِ وَاللُّوَاطِ وَإِتْيَانِ الْبَهِيمَةِ وَتَحْمِيلِ الْمَرْأَةِ الْفَحْلَ مِنَ الْبَهَائِمِ عَلَيْهَا وَالسَّحَاقِ وَأَكْلِ الدِّمِّ وَالْمَيْتَةِ وَلَحْمِ الْخَنَازِيرِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ وَالسَّحَرِ وَالْقَذْفِ بِشَرْبِ الْخَمْرِ وَتَرْكِ الصَّلَاةِ تَكَاسُلًا وَالْأَكْلِ فِي رَمَضَانَ هَلْ يُسَمَّى حَدًّا أَوْ لَا؟.

فَمَنْ قَالَ: يُسَمَّى حَدًّا أَجَازَ الزِّيَادَةَ فِي التَّعْزِيرِ عَلَيْهَا عَلَى الْعَشْرَةِ الْأَسْوَاطِ.

وَمَنْ قَالَ لَا يُسَمَّى لَمْ يُجْزَءْ.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ اخْتَلَفَ فِي الْعَمَلِ بِحَدِيثِ الْبَابِ.

فَذَهَبَ إِلَى الْأَخْذِ بِهِ اللَّيْثُ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَالثَّوْفِيُّ وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَآخَرُونَ إِلَى جَوَازِ الزِّيَادَةِ فِي التَّعْزِيرِ عَلَى الْعَشْرَةِ وَلَكِنْ لَا يَبْلُغُ أَدْنَى الْحُدُودِ.

وَذَهَبَ الْقَاسِمُ وَالنَّهَادِي إِلَى أَنَّهُ يَكُونُ التَّعْزِيرُ فِي كُلِّ حَدٍّ دُونَ حَدٍّ جَنْبِهِ لَمَا يَأْتِي مِنْ فِعْلِ عَلِيٍّ ﷺ.

(قُلْتُ) لَا دَلِيلَ لَهُمْ إِلَّا أَعْمَالُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ كَمَا رُوِيَ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ جَلَدَ مَنْ وَجَدَ مَعَ امْرَأَةٍ مِنْ غَيْرِ زُنَى مِائَةَ سَوْطٍ إِلَّا سَوْطَيْنِ، وَأَنَّ عُمَرَ ﷺ ضَرَبَ مَنْ نَقَشَ عَلَى خَاتَمِهِ مِائَةَ سَوْطٍ، وَكَذَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِعْلَ بَعْضِ الصَّحَابَةِ لَيْسَ بِدَلِيلٍ وَلَا يُقَاوَمُ النَّصُّ الصَّحِيحُ، وَأَنَّ مَا تُقَلُّ عَنْ عُمَرَ لَا يَتِمُّ لَهُمْ دَلِيلًا وَلَعَلَّهُ لَمْ يَبْلُغِ الْحَدِيثُ مَنْ فِعْلَ ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ.

كَمَا أَنَّهُ قَالَ صَاحِبُ التَّقْرِيبِ مُعْتَذِرًا: لَوْ بَلَغَ الْخَبَرُ الشَّافِعِي لَقَالَ بِهِ لِأَنَّهُ قَالَ: إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي.

وَمِثْلُهُ قَالَ الدَّوْدِيُّ مُعْتَذِرًا لِمَالِكٍ: لَمْ يَبْلُغْ مَالِكًا هَذَا الْحَدِيثُ فَرَأَى الْعُقُوبَةَ بِقَدْرِ الذَّنْبِ. وَلَوْ بَلَغَهُ مَا عَدَلَ عَنْهُ فَيَجِبُ عَلَى مَنْ بَلَغَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِهِ.

### ٢- أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَاتِهِمْ إِلَّا الْحُدُودَ

١١٨٥- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَاتِهِمْ، إِلَّا الْحُدُودَ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٨٦/٦) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٥) وَالتِّرْمِذِيُّ [الكبرى] كَمَا فِي «نَفْخَةِ الْأَصْرَافِ» [(١٧٩١٢)] وَالتَّيْهِي [٢٦٧/٨].

وَلِلْحَدِيثِ طَرَقٌ كَثِيرَةٌ لَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ.

وَالْإِقَالَةُ: هِيَ مُوَافَقَةُ الْبَائِعِ عَلَى نَقْضِ الْبَيْعِ، وَأَقِيلُوا هُنَا مَأْخُودٌ مِنْهَا.

وَالْمَرَادُ هُنَا مُوَافَقَةُ ذِي الْهَيْئَةِ عَلَى تَرْكِ الْمُواخَذَةِ لَهُ أَوْ



تَخْفِيفُهَا.

عَلَى أَحَدٍ حَدًّا قَيِّمُوتَ فَاجِدَ فِي نَفْسِي إِلَّا شَارِبَ  
الْخَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ.  
(أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٧٨).

وَفَسَّرَ الشَّافِعِيُّ ذَوِي الْهَيْئَاتِ بِالَّذِينَ لَا يُعْرِفُونَ بِالْشَّرِّ فَيَزِلُّ  
أَحَدُهُمُ الرُّلَّةَ.

(وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ عَلَى أَحَدٍ حَدًّا قَيِّمُوتَ  
فَاجِدَ فِي نَفْسِي إِلَّا شَارِبَ الْخَمْرِ فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ يَتَخَفَّفُ  
الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْمُنَاوَةِ التَّحْتِيَةِ أَيْ غَرِمَتْ دَيْتُهُ.  
(أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

وَالْعُرَاتُ: جَمْعُ عَثْرَةٍ. وَالْمَرَادُ هُنَا: الرُّلَّةُ.

وَحَكَى الْمَاورِدِي فِي ذَلِكَ وَجْهَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الصَّغَائِرِ دُونَ الْكِبَارِ.

وَالثَّانِي: مَنْ إِذَا أَذْنَبَ تَابَ.

وَفِي عَثَرَاتِهِمْ وَجْهَانِ.

أَحَدُهُمَا: الصَّغَائِرُ.

وَالثَّانِي: أَوَّلُ مَعْصِيَةٍ يَزِلُّ فِيهَا مُطِيعٌ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْخَمْرَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَدٌّ مَحْدُودٌ مِنْ رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّعْزِيرَاتِ فَإِنْ مَاتَ ضَمِنَتْهُ الْإِمَامُ وَكَذَلِكَ  
كُلُّ مُعْزَرٍ يَمُوتُ بِالتَّعْزِيرِ يَضْمَنُهُ الْإِمَامُ.  
وَلِإِنَّ هَذَا ذَعَبَ الْجُمْهُورِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْخَطَّابَ فِي: «أَقْبَلُوا» لِلْأَمْنَةِ لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ إِلَيْهِمْ  
التَّعْزِيرُ لِعُمُومِ وَلَايَتِهِمْ فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الْاجْتِهَادُ فِي اخْتِيَارِ  
الْأَصْلِحِ لِاخْتِلَافِ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ مَرَاتِبِ النَّاسِ وَبِاخْتِلَافِ  
الْمَعَاصِي وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُفَوِّضَهُ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ وَلَا إِلَى غَيْرِهِ.

وَلَيْسَ التَّعْزِيرُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ إِلَّا لثَلَاثَةٍ:

الْأَبَ فَإِنَّ لَهُ تَعْزِيرَ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ لِلتَّعْلِيمِ وَالزُّجْرِ عَنْ سَيِّئِ  
الْأَخْلَاقِ وَالظَّاهِرِ أَنَّ لِلْإِمَامِ فِي زَمَنِ كَوْنِ الصَّبِيِّ فِي كِفَالَتِهَا لَهَا  
ذَلِكَ وَلِلْإِمَامِ بِالصَّلَاةِ وَالضَّرْبِ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَعْزِيرُ الْبَالِغِ  
وَإِنْ كَانَ سَفِيهَاً.

الثَّانِي: السَّيِّدُ يُعْزَرُ رَقِيقَةً فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَفِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى  
عَلَى الْأَصْحِ.

الثَّالِثُ: الزَّوْجُ لَهُ تَعْزِيرُ زَوْجَتِهِ فِي أَمْرِ النُّشُوزِ كَمَا صَرَّحَ  
بِهِ الْقُرْآنُ، وَخَلَّ لَهُ ضَرْبُهَا عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا؟.

الظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكْفِ فِيهَا الزُّجْرُ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ  
إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ وَالزَّوْجُ مِنْ جُمْلَةِ مَنْ يَكْتَلَفُ بِالْإِنْكَارِ بِالْيَدِ أَوْ  
اللِّسَانِ أَوْ الْجَنَانِ. وَالْمَرَادُ هُنَا الْأَوَّلَانِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ - إِلَى قَوْلِهِ -  
وَكُلُّ سَنَةٍ» (م (١٧٠٧)) وَقَدْ تَقَدَّمَ فَلَعَلَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ جَلَدَ جُلْدًا  
غَيْرَ مُقَدَّرٍ وَلَا تَقَرَّرَتْ صِفَتُهُ بِالْجُرِيدِ وَالنَّعَالِ وَالْأَيْدِي وَلَمَّا قَالَ  
أَنْسَ: «نَحْوَ أَرْبَعِينَ».

قَالَ التَّوْبِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمَ مَا مَعْنَاهُ: وَأَمَّا مَنْ مَاتَ فِي  
حَدٍّ مِنَ الْخُدُودِ غَيْرِ الشَّرْبِ فَقَدْ أَجَمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا جُلِدَهُ  
الْإِمَامُ أَوْ جَلَدَهُ فَمَاتَ فَإِنَّهُ لَا دِيَّةَ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَى الْإِمَامِ وَلَا  
عَلَى جَلَّاءِهِ وَلَا يَنْتَبِ الْمَالِ.

وَأَمَّا مَنْ مَاتَ بِالتَّعْزِيرِ فَمَنْعَتُنَا وَجُوبُ الضَّمَانِ لِلدِّيَّةِ  
وَالْكَفَّارَةِ؛ ثُمَّ ذَكَرَ تَفَاصِيلَ فِي ذَلِكَ مَذْعِيَةً.

٣- التَّعْزِيرُ عَلَى الْخَمْرِ وَدَفْعُ دَيْتِهِ إِنْ مَاتَ فِي الْحَدِّ

١١٨٦- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: مَا كُنْتُ لِأَقِيمَ



٤- مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ

١١٨٧- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

رواه الأربعة إمامو داود (٤٧٧٢)، النسائي (١١٦/٧)، ابن ماجه (٢٥٨٠) وصححه الترمذي (١٤٢١).

في قتال الصائِلِ الذي ذكره في الترجمة.

وعن سعيد بن زيد قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رواه الأربعة وصححه الترمذي.

في الحديث دليل على جواز الدفاع عن المال وهو قول الجمهور وشذ من أوجبَه فإذا قُتِلَ فهو شَهِيدٌ كما صرح به هذا الحديث وحديث مسلم (١٤٠) عن أبي هريرة «أنه جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: أرايت إن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطه. قال: فإن قاتلني؟ قال فاقته. قال: أرايت إن قتلني؟ قال: فأنت شهيد. قال أرايت إن قتلته؟ قال: فهو في النار».

قالوا: فإن قتلَه فلا ضمان عليه لعدم التعدي منه والحديث عام لقليل المال وكثيره.

ولقد أخرج أبو داود (٤٧٧٢) وصححه الترمذي (١٤١٨) عنه ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ يَبْنِيهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». وفي الصحيحين [٢٤٨٠] م، (١٤١) ذكر المال فقط.

وجه الدلالة أنه لما جعله صلى الله عليه وآله وسلم شهيداً دل على أنه له القتل والقتال.

قال في «النجم الوهاج»: ومحل ذلك إذا لم يجد ملجأً تحصن وغوى أو لم يستطع الهرب وإلا وجب عليه.

(قلت) لا ادري ما وجه وجوب الهرب عليه.

قالوا: ولا يجب الدفع عن المال بل يجوز له أن يتظلم إلا أنه قد تقدم أن علماء الحديث كالجمعيين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره فلا يجوز دفعه عن أخيه

المال ويجب الدفع عن البضغ لأنه لا سبيل إلى إباحته.

قالوا: وكذلك يجب على النفس إن قصدها كافر لا إذا قصدها مسلم فلا يجب لما تقدم قريباً في شرح الحديث الأول.

وصح أن عثمان رضي الله عنه منع عبيده أن يدفخوا عنه وكانوا أربعمائة وقال: من القى سلاحه فهو حر.

قالوا: وخالف المضطر فإن في القتل شهادة بخلاف ترك الأكل وهل ترك الدفاع عن قتل النفس مباح أو مندوب؟ فيه خلاف.

٥- النهي عن قتل المؤمن

١١٨٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَكُونُ فِتْنٌ، فَكُنْ فِيهَا عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ، وَلَا تَكُنِ الْقَاتِلَ».

أخرجه ابن أبي خزيمة والدارقطني (١٣٢/٣).

وأخرج أحمد (٢٩٢/٥) نحوه عن خالد بن عرفة.

(وعن عبد الله بن خباب) بفتح الحاء المعجمة فموحدة مشددة فالف فموحدة وهو خباب بن الارت صحابي تقدمت ترجمته

(قال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تَكُونُ فِتْنٌ فَكُنْ فِيهَا عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ وَلَا تَكُنِ الْقَاتِلَ»). أخرجه ابن أبي خزيمة) بالحاء المعجمة مفتوحة فمشدة سأكنة فمثلة (والدارقطني). وأخرج أحمد نحوه عن خالد بن عرفة بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الطاء وبالطاء المهملة.

وخالد صحابي عداؤه في أهل الكوفة، روى عنه أبو عثمان النهدي وعبد الله بن يسار ومسلم مولاه، ولأه سعد بن أبي وقاص القتال يوم القادسية ومات بالكوفة سنة ستين.

والحديث قد أخرج من طرق كثيرة وفيها كلها روى لم يسم وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم.

وسبب الحديث أنه قال ذلك الرجل: إن الخوارج دخلوا



وقالت طائفة: يجب عليه التحول من بلد الفتنه أصلاً.

ومنهم من قال: يترك المقاتلة وهو قول الجمهور.

وشذ من أوجبه حتى لو أراد أحدهم قتله لم يدفعه عن نفسه.

ومنهم من قال: يدافع عن نفسه وعن أهله وعن ماله وهو معذور إن قتل أو قتل وهو الحق.

وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغي وحملوا هذه الأحاديث على من ضعف عن القتال أو قصر نظره عن معرفة الحق.

وقال بعضهم بالتفصيل وهو: أنه إن كان القتال بين طائفتين لا إمام لهن فالقتال حيثن عورج وتنزل الأحاديث على هذا وهو قول الأوزاعي.

وقال الطبري: إنكار المنكر واجب على من يقدر عليه فمن أعان الحق أصاب ومن أعان المظلم أخطأ وإن أشكل الأمر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها.

وقيل: إن النهي إنما هو في آخر الزمان حيث تكون المقاتلة لغير الدين.

وليه دليل على أنه لا يجب الدفاع عن النفس.

وقوله «إن استطعت» يدل على أنها لا تحرم المدافعة وأن النهي للتنزيه لا للتحريم.

قربة فخرج عبد الله بن خباب صاحب رسول الله ﷺ ذعراً يجر رداءه، فقال: والله أروعتموني مرتين قالوا: أنت عبد الله بن خباب؟ قال: نعم قالوا: هل سمعت من أبيك شيئاً تحدثنا به؟ قال: سمعته يحدث عن رسول الله ﷺ أنه ذكر فتنة القاعيد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي فإن أدركك ذلك فكن عبد الله المقتول، قالوا: أنت سمعت هذا من أبيك يحدث عن رسول الله ﷺ؟ قال نعم فقدّموه على ضمة النهر فضربوا عنقه وبقروا أم ولديه عمّا في بطنها.

والحديث قد أخرجه أحمد (٢٩٢/٥) والطبراني (المعجم الكبير) (١٨٩/٤) وابن قانع من غير طريق مجهول إلا أن فيه علي بن زيد بن جدهان. وفيه مقال.

ولفظه عن خالد بن عرفة «ستكون فتنة يغدي وأخذت واختلاف فإن استطعت أن تكون عبد الله المقتول لا القاتل فافعل».

وأخرج أحمد (١٦٩/١) والترمذي (٢١٩٤) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «فإن دخل علي بيتي وبسط يده ليقتلني قال: كن كآبى آدم».

وأخرج أحمد (١٠٠/٢) من حديث ابن عمر بلفظ «ما يمنع أحدكم إذا جاء أحد يريد قتله أن يكون مثل أبني آدم القاتل في النار والمقتول في الجنة».

وأخرج أحمد (٤٠٨/٤) وأبو داود (٤٢٥٩) وابن جرير (٥٩٦٢) من حديث أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال في الفتنة «كسروا فيها قسيكم وأوتاركم واضربوا سيوفكم بالحجارة فإن دخل على أحدكم بيته فليكن كخير أبني آدم» وصححه الشيباني في الاقتراح على شرط الشيخين.

والحديث دليل على ترك القتال عند ظهور الفتن والتحذير من الدخول فيها.

قال القرطبي: اختلف السلف في ذلك:

فذهب سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة فمنهم من قال إنه يجب عليه أن يلزم بيته.



## ٢- الجهاد بالأموال والأنفس والألسن

١١٩٠- وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ».

الجهاد: هو مصدرٌ جَاهَدْتُ جِهَادًا أي: بلغتُ المشقة، هذا معناه لغة.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٣/٣) وَالتَّيَمِيُّ (٧/٦) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٨١/٢).

وفي الشرع: بذلُ الجُهدِ في قتالِ الكُفَّارِ أو البغاة.

الحديث دليلٌ على وجوب الجهاد

بالنفسِ وَهُوَ بالخروجِ والمباشرةِ للكَفَّارِ.

## ١- علامة النفاق في الجهاد

وبالمالِ وَهُوَ بذلُهُ لما يقومُ به من النفقة في الجهادِ والسَّلاحِ ونحوه، وَهَذَا هُوَ الْمُنَادُ مِنْ عَدُوِّ آيَاتٍ فِي الْقُرْآنِ «جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ» (التوبة: ٤١).

١١٨٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِوَمَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩١٠).

وَالْجِهَادُ بِالسَّالِمِ بِإِقَامَةِ الْحِجَّةِ عَلَيْهِمْ وَدَعَائِهِمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَبِالْأَصْوَاتِ عِنْدَ الْقَاءِ وَالزُّجْرِ وَنَحْوِهِ مِنْ كُلِّ مَا فِيهِ نِكَايَةٌ لِلْعَدُوِّ «وَلَا تَسْأَلُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا إِلَّا كَيْتَبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ» (التوبة: ١٢٠).

فيه دليلٌ على وجوب العزمِ على الجهادِ والحقوا به فعلٌ كُلٌّ واجب.

وَقَالَ ﷺ لِحَسَّانٍ: «إِنْ هَجَرُوا الْكُفَّارَ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ وَقَعِ النَّبْلِ» [مسلم (٢٤٩٠) مطوّلًا بنحوه، وبلفظه أخرجه ابن خزيمة (٢٦٨٠) من قوله ﷺ لعبد الله بن رواحة].

قالوا: فَإِنْ كَانَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْمَطْلُوقَةِ كَالْجِهَادِ وَجِبَ الْعَزْمُ عَلَى فَعْلِهِ عِنْدَ امْتِكَانِهِ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْوَاجِبَاتِ الْمُؤَقَّتَةِ وَجِبَ الْعَزْمُ عَلَى فَعْلِهِ عِنْدَ دُخُولِ وَقْتِهِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْأَصُولِ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافَ مَعْرُوفٍ.

## ٣- جهاد المرأة الحج

١١٩١- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، جِهَادٌ لَا قِتَالُ فِيهِ، هُوَ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٩٠١)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٢٨٧٥).

ولا يخفى أن المراد من الحديث هنا أن من لم يغزُ بالفعل ولم يحدث نفسه بالغزو مات على خصلة من خصال النفاق.

فقوله: (ولم يحدث نفسه) لا يدل على العزم الذي معناه عقد النية على الفعل بل معناه هنا: لم يخطر بباله أن يغزو ولا حدث به نفسه ولو ساعة من عمره ولو حدث بها به وأخطر الخروج للغزو بباله حيناً من الأحيان خرج من الانصاف بمصلحة من خصال النفاق وهو نظير قوله ﷺ «مَنْ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ» [البخاري (١٥٩)، مسلم (٢٢٦٦)] أي لم يخطر بباله شيء من الأمور، وحديث النفس غير العزم وعقد النية.

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟» هُوَ خبرٌ في معنى الاستيفهام وفي رواية «أعلى النساء؟» [قال نعم جهاد لا قتال فيه: الحج والعمرة. رواه ابن ماجه وأصله في البخاري] بلفظ «قَالَتْ عَائِشَةُ: اسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْجِهَادِ فَقَالَ: جِهَادُكُنَّ الْحَجُّ». وفي لفظ له آخر «فَسَأَلَهُ نِسَاءَهُ عَنِ الْجِهَادِ فَقَالَ: نَعَمْ الْجِهَادُ الْحَجُّ».

ودل على أن من حدث نفسه بفعل طاعة أو معصية ثم مات قبل فعلها أنه لا يتوجه عليه عقوبة من لم يحدث نفسه بها أصلاً.

وأخرج التَّيَمِيُّ (١١٣/٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «جِهَادُ الْكَبِيرِ» أَيْ الْفَاجِرِ «وَالْمَرْأَةُ وَالضَّعِيفُ الْحَجُّ».



دلّ ما ذُكِرَ على أنّه لا يجب الجِهَادُ على المرأة.

وعلى أنّ الثَّوَابَ الَّذِي يَقُومُ مقامُ ثوابِ جِهَادِ الرُّجَالِ حجُّ المرأةِ وعمرُها، ذلكَ لأنَّ النساءَ مأموراتُ بالسُّتْرِ والسُّكُونِ، والجِهَادُ يُنافي ذلكَ، إذْ فِيهِ مُخَالَطَةُ الأَقْرَانِ والمبارزةُ ورفعُ الأصواتِ.

وأما جوازُ الجِهَادِ لهنَّ فلا دليلَ في الحديثِ على عدمِ الجوازِ. وقد أُرِدَتْ البخاريُّ هذا البابَ ببابِ خروجِ النساءِ للغزوِ وقِتالِهِنَّ وغيرِ ذلكَ. [كتابُ الجهاد، باب (٦٥)]

وأخرجَ مُسْلِمٌ (١٨٨) منَ حديثِ أنسٍ «أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ خِنْجَرًا يَوْمَ حُتَيْنَ وَقَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اتَّخَذْتُهُ إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بَطْنَهُ».

فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْقِتَالِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَقَاتِلُ إِلَّا مُدَافِعَةً وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهَا تَقْصُدُ الْعَدُوَّ إِلَى صَفِهِ وَطَلَبِ مُبَارَزَتِهِ.

وفي البخاري (٣٠٠٤) ما يَدُلُّ عَلَى أَنَّ جِهَادَهُنَّ إِذَا حَضَرْنَ مَوَاقِفَ الْجِهَادِ سَقَى الْمَاءَ وَمَدَاوَاةَ الْمَرْضَى وَمَنَاولَهُ السُّهَامِ.

#### ٤- سقوطُ الجهادِ مع حاجةِ الوالدين

١١٩٢- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُ فِي الْجِهَادِ. فَقَالَ أَخِي وَإِلَذَّاكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ».

نُفِثَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٨٨١)].

سُمِيَ إِتْعَابُ النَّفْسِ فِي الْقِيَامِ بِمَصَالِحِ الْأَبْوِينَ وَإِرْغَامُ النَّفْسِ فِي طَلَبِ مَا يُرْضِيهِمَا وَبَذْلُ الْمَالِ فِي قَضَاءِ حَوَائِجِهِمَا جِهَادًا مِنْ بَابِ الْمَشَاكَلَةِ لِمَا اسْتَأْذَنَ فِي الْجِهَادِ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» [الشورى: ٤٠] وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِعَارَةً بِعِلَاقَةِ الضَّدِّيَّةِ لِأَنَّ الْجِهَادَ فِيهِ إِنْزَالُ الضَّرْرِ بِالْأَعْدَاءِ وَاسْتِعْمَالُ فِي إِنْزَالِ النَّفْعِ بِالْوَالِدَيْنِ.

وفي الحديثِ دليلٌ على أنّه يسقطُ فرضُ الجِهَادِ مع وجودِ الأبوينِ أو أحدهما لما أخرجهُ أحمدُ (٤٢٩/٣) والنسائي (١١/٦) مِنْ طَرِيقِ مُعَاوِيَةَ بْنِ جَاهِمَةَ أَنَّ أَبَاهُ «جَاهِمَةَ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَزْتُ الْغَزَا وَجِئْتُ لَأَسْتَشِيرَكَ فَقَالَ: هَلْ لَكَ مِنْ أُمٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: الزَّمَاهَا».

وظَاهِرُهُ سَوَاءٌ كَانَ الْجِهَادُ فَرَضَ عَيْنٍ أَوْ فَرَضَ كَفَايَةِ وَسَوَاءٌ تَضَرَّرَ الْأَبْوَانِ بِخُرُوجِهِ أَوْ لَا.

وَقَبَّحَ الْجَمَاهِيرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ يَحْرِمُ الْجِهَادَ عَلَى الْوَلَدِ إِذَا مَنَعَهُ الْأَبْوَانُ أَوْ أَحَدُهُمَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَا مُسْلِمِينَ لِأَنَّ بَرَهُمَا فَرَضُ عَيْنٍ وَالْجِهَادُ فَرَضُ كَفَايَةٍ فَإِذَا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ فَلَا يَشْرُطُ إِذْنَهُمَا.

(لأن قيل) برُّ الوالدين فرض عين أيضاً والجهاد عند تعيينه فرض عين فهُمَا مُسْتَوِيَانِ فَمَا وَجَهُ تَقْدِيمِ الْجِهَادِ؟

(قلت) لأن مصلحته أعم إذ هي لحفظ الدين والدفاع عن المسلمين فمصلحته عامة مُقَدِّمَةٌ عَلَى غَيْرِهَا وَهِيَ يُقَدَّمُ عَلَى مَصْلَحَةِ حِفْظِ الْبَدَنِ.

وفيهِ دَلَالَةٌ عَلَى عَظَمِ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ، وَأَنَّ الْمُسْتَشَارَ يُشِيرُ بِالنَّصِيحَةِ الْحَقِيقَةِ؛ وَأَنَّهُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَفْصِلَ مِنْ مُسْتَشِيرِهِ لِيَدُلَّهُ عَلَى مَا هُوَ الْأَفْضَلُ.

١١٩٣- وَلَا حَمْدَ (٧٥/٣) وَأَبِي دَاوُدَ (٧٥٣٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ. وَزَادَ: «أَرَجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا فَإِنْ أَذْنَاكَ لَكَ وَإِلَّا فَبَرَّهُمَا»

(ولاحظ واهي داود من حديث أبي سعيد نحوه) في الدلالة على أنّه لا يجب عليه الجِهَادُ وَالِدَاهُ فِي الْحَيَاةِ إِلَّا بِإِذْنِهِمَا كَمَا دَلَّ لَهُ قَوْلُهُ (وزاد) أي أبو سعيد في رواية (ارجع لاستأذنهما فإن أذناك لك وإلا فبرهما) بالخروج للجهاد (وإلا فبرهما) بعدم الخروج للجهاد وطاعتهما.

#### ٥- وجوبُ الهجرةِ من بلادِ المشركين

١١٩٤- وَعَنْ جَرِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ الْمُشْرِكِينَ».



وَأَجَابَ مَنْ أَوْجَبَ الْهَجْرَةَ بِأَنَّ حَدِيثَ «لَا هَجْرَةَ» يُرَادُ بِهِ نَفْيُهَا عَنْ مَكَّةَ كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ «بَعْدَ الْفَتْحِ» فَإِنَّ الْهَجْرَةَ كَانَتْ وَاجِبَةً مِنْ مَكَّةَ قَبْلَهُ

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْهَجْرَةُ هِيَ الْخُرُوجُ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ وَكَانَتْ فَرْضًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَمَرَّتْ بَعْدَهُ لِمَنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ وَالَّتِي انْقَطَعَتْ بِالْأَصَالَةِ هِيَ الْقَصْدُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حَيْثُ كَانَ.

وَقَوْلُهُ (وَلَكِنْ جِهَادٌ وَثَنٌ) قَالَ الطَّبْطَبِيُّ وَغَيْرُهُ: هَذَا الِاسْتِدْرَاكُ يَقْتَضِي مُخَالَفَةَ حُكْمٍ مَا بَعْدَهُ لَمَّا قَبْلَهُ.

وَالْمَعْنَى أَنَّ الْهَجْرَةَ الَّتِي هِيَ مُفَارَقَةُ الْوَطَنِ الَّتِي كَانَتْ مَطْلُوبَةً عَلَى الْأَعْيَانِ إِلَى الْمَدِينَةِ قَدْ انْقَطَعَتْ إِلَّا أَنَّ الْمَفَارِقَةَ بِسَبَبِ الْجِهَادِ بَاتِيَةً وَكَذَلِكَ الْمَفَارِقَةُ بِسَبَبِ نَيْتِهِ صَالِحَةٌ كَالْفَرَارِ مِنْ دَارِ الْكُفْرِ وَالْخُرُوجِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ وَالْفَرَارِ مِنَ الْفِتَنِ وَالثَّيَّةِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مُتَّعِبَةٌ.

وَقَالَ التَّوْرِيُّ: الْمَعْنَى أَنَّ الْخَيْرَ الَّذِي انْقَطَعَ بِانْقِطَاعِ الْهَجْرَةِ يُمكنُ تَحْصِيلُهُ بِالْجِهَادِ وَالثَّيَّةِ الصَّالِحَةِ وَ«جِهَادٌ» مَعْطُوفٌ بِالرَّفْعِ عَلَى عَمَلٍ اسْمٍ لَا:

### ٧- الْجِهَادُ مِنْ أَجْلِ كَلِمَةِ اللَّهِ

١١٩٦- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٨١٠)، مسلم (١٩٠٤)].

وَفِي الْحَدِيثِ هُنَا اخْتِصَارٌ وَلَفْظُهُ عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّهُ «قَالَ أَعْرَابِيٌّ لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَنْعِ وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذَّكْرِ وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيَرَى مَكَانَهُ فَمَنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: مَنْ قَاتَلَ» الْحَدِيثُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقِتَالَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكْتَبُ أَجْرُهُ لِمَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلْيَا وَمَقْصُودُهُ أَنْ مَنْ خَلَا عَنْ هَذِهِ الْخَصْلَةِ فَلَيْسَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ مِنْ مَقْصُودِ الشَّرْطِ وَيَقْسَى الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا انْضَمَّ إِلَيْهَا قَصْدٌ غَيْرُهَا وَهُوَ الْمَنْعُ مَثَلًا هَلْ هُوَ

رَوَاهُ الْفَلَاسَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٢٦٤٥)، التِّرْمِذِيُّ (١٦٠٤)، النَّسَائِيُّ (٣٦/٥) مُسْلَمًا، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ (٢٦٤٥) وَزَيْجُ الْبُخَارِيِّ لِإِسْنَائِهِ] [الْعَلَلُ الْكَبِيرُ] لِلدِّمَنِيِّ (ص ٢٦٤).

وَكَذَا رَجَّحَ أَيْضًا أَبُو حَاتِمٍ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالدَّارِقُطَنِيُّ لِإِسْنَائِهِ إِلَى قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ.

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [«الْكَبِيرُ» (٣٠٢/٢)] مُوَصُولًا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الْهَجْرَةِ مِنْ دِيَارِ الْمُشْرِكِينَ مِنْ غَيْرِ مَكَّةَ وَهُوَ مُنْتَقَبُ الْجُمْهُورِ لِحَدِيثِ جَرِيرٍ وَلَمَّا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٨٢/٥) مِنْ طَرِيقِ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ عَمَلًا بَعْدَ مَا أَسْلَمَ أَوْ يُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ» وَلِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ» [الْآيَةُ: النِّسَاءُ: ٩٧].

وَذَهَبَ الْأَقْلُ إِلَى أَنَّهَا لَا تَحِبُّ الْهَجْرَةَ وَأَنَّ الْأَحَادِيثَ مَنْسُوخَةٌ وَهُوَ قَوْلُهُ.

### ٦- لا هجرة بعد الفتح

١١٩٥- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ وَثَنٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٨٢٥)، مسلم (١٣٥٣)].

قَالُوا: فَإِنَّهُ عَامٌّ نَاسَخٌ لَوْجُودِ الْهَجْرَةِ الدَّالِّ عَلَيْهِ مَا سَبَقَ وَبِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَأْمُرْ مَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْعَرَبِ بِالْمُهَاجِرَةِ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِمْ مَقَامَتَهُمْ بِلَدِيهِمْ «وَلَأَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً قَالَ لَا مِيرَهَ: إِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِيَالٍ، فَأَتَيْتُهُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلُ مِنْهُمْ وَكَفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ عَنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَعْلِمُهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ أَنَّ لَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا وَاخْتَارُوا دَارَهُمْ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» الْحَدِيثُ سَيَأْتِي بِطَوِيلِهِ فَلَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِمْ الْهَجْرَةَ وَالْأَحَادِيثُ غَيْرُ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَنْ لَا يَأْمَنُ عَلَى دِينِهِ قَالُوا: وَفِي هَذَا جَمْعٌ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ:



في سبيلِ اللَّهِ أو لا.

أموالهم كما خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْ مَعَهُ فِي غَزَاةٍ يَنْدُرُ  
لَاخِذٍ عِبرَ الْمُشْرِكِينَ، وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ  
الْعَلِيَا بَلْ ذَلِكَ مِنْ إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَقْرَبُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى  
عَلَى ذَلِكَ بَلْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشُّوْكَ تَكُونُ  
لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] وَلَمْ يَذْمُهُمْ بِذَلِكَ مَعَ أَنْ فِي هَذَا الْإِخْبَارِ  
إِخْبَاراً لَهُمْ بِمَحَبَّتِهِمْ لِلْمَالِ دُونَ الْقِتَالِ.

فَاعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ يَدْخُلُ فِيهِ إِخْلَافُ الْمُشْرِكِينَ وَاحْتِزَامُ أَمْوَالِهِمْ  
وَقَطْعُ أَشْجَارِهِمْ وَنَحْوِهِ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٥١٦) «أَنَّ رَجُلًا  
قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ رَجُلٌ يُرِيدُ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَهُوَ يَتَخَيَّرُ  
عَرَضًا مِنَ الدُّنْيَا فَقَالَ: لَا أَجْرَ لَهُ فَأَعَادَ عَلَيْهِ ثَلَاثًا كُلَّ ذَلِكَ  
يَقُولُ لَا أَجْرَ لَهُ، فَكَأَنَّهُ فَهَمَ ﷺ أَنْ الْحَامِلَ هُوَ الْعَرَضُ مِنَ  
الدُّنْيَا فَاجَابَهُ بِمَا أَجَابَ وَإِلَّا فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ تَشْرِيكَ الْجِهَادِ بِطَلْبِ  
الْغَنِيمَةِ أَمْرًا مَعْرُوفًا فِي الصَّحَابَةِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٧٦/٢)  
وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٠٧/٦) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَحْشٍ يَوْمَ  
أَحُدٍ قَالَ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي رَجُلًا شَدِيدًا أَقَاتِلُهُ وَيَقَاتِلَنِي، ثُمَّ ارْزُقْنِي  
عَلَيْهِ الصَّبْرَ حَتَّى أَقْتُلَهُ وَأَخَذَ سَلْبَهُ.

فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ طَلْبَ الْعَرَضِ مِنَ الدُّنْيَا مَعَ الْجِهَادِ كَانَ  
أَمْرًا مَعْلُومًا جَوَازَةً لِلصَّحَابَةِ فَيَدْعُونَ اللَّهَ بِنَبِيلِهِ.

## ٨- لا تنقطع الهجرة

١١٩٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ مَا قُوتِلَ الْعَدُوُّ».  
رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (١٤٦/٧) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٨٦٦).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ  
بْنُ السَّعْدِيِّ وَفِي اسْمِ السَّعْدِيِّ أَقْوَالٌ وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ السَّعْدِيُّ لِأَنَّهُ  
كَانَ مُسْتَرْضِعًا فِي بَيْتِ سَعْدٍ سَكَنَ عَبْدُ اللَّهِ الْأَرْدُنُ وَمَاتَ بِالشَّامِ  
سَنَةً خَمْسِينَ عَلَى قَوْلٍ. لَهُ صَحْبَةٌ وَرَوَايَةٌ.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: وَيَقَالُ فِيهِ ابْنُ السَّعْدِيِّ الْمَالِكِيِّ نَسَبًا إِلَى  
جَدِّهِ وَيَقَالُ فِيهِ: ابْنُ السَّعْدِيِّ كَمَا فِي أَبِي دَاوُدَ.

(قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَنْقَطِعُ الْهَجْرَةُ مَا قُوتِلَ

قَالَ الطَّبْرِيُّ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ أَصْلُ الْمُقْصِدِ إِعْلَاءَ كَلِمَةِ اللَّهِ  
تَعَالَى لَمْ يَضُرَّ مَا حَصَلَ مِنْ غَيْرِهِ ضَمَنًا، وَبِذَلِكَ قَالَ الْجَهْمُورُ  
وَالْحَدِيثُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَعَ قَصْدِ  
التَّشْرِيكِ لِأَنَّهُ قَدْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَا، وَيَتَأَيَّدُ بِقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ يَتَّبِعُوا فَضْلًا مِنْ رُبُّكُمْ﴾ [البقرة:  
١٩٨] فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُنَافِي فَضِيلَةَ الْحُجِّ فَكَذَلِكَ فِي غَيْرِهِ؛ فَعَلَى  
هَذَا الْعَمْدَةُ الْبَاعِثُ عَلَى الْفِعْلِ، فَإِنَّ كَانَ هُوَ إِعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ لَمْ  
يَضُرَّهُ مَا انْتَصَفَ إِلَيْهِ ضَمَنًا.

وَبَقِيَ الْكَلَامُ فِيمَا إِذَا اسْتَوَى الْقَصْدَانِ فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ  
وَالْآيَةِ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ إِلَّا أَنَّهُ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ (٢٥١/٦) مِنْ  
حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ قَالَ «جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا  
رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَزَا يَلْتَمِسُ الْأَجْرَ وَالذَّكْرَ، مَا لَهُ؟  
قَالَ: لَا شَيْءَ لَهُ فَأَعَادَهَا ثَلَاثًا، كُلَّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا شَيْءَ لَهُ ثُمَّ  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ مِنَ التَّمَلُّسِ إِلَّا مَا  
كَانَ خَالِصًا وَابْتِغْيَا بِهِ وَجْهَهُ».

(قُلْتُ) فَيَكُونُ هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ إِذَا اسْتَوَى الْبَاعِثَانِ  
الْأَجْرُ وَالذَّكْرُ مَثَلًا بِطُلُوعِ الْأَجْرِ وَلَعَلَّ بَطْلَانَهُ هُنَا لْخُصُوصِيَّةُ  
طَلْبِ الذَّكْرِ لِأَنَّهُ انْقَلَبَ عَمَلُهُ لِلرِّيَاءِ وَالرِّيَاءُ مُبْطِلٌ لِمَا يُشَارِكُهُ  
بِخِلَافِ طَلْبِ الْمَغْنَمِ فَإِنَّهُ لَا يُنَافِي الْجِهَادَ بَلْ إِذَا قَصِدَ بِأَخِذِ الْمَغْنَمِ  
إِغَاظَةُ الْمُشْرِكِينَ وَالْإِتِّفَاعُ بِهِ عَلَى الطَّاعَةِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ فَإِنَّهُ تَعَالَى  
يَقُولُ: ﴿وَلَا يَسْأَلُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ  
صَالِحٌ﴾ [الزمر: ١٢٠]. وَالْمَرَادُ النَّيْلُ الْمَازُونُ فِيهِ شَرْعًا.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» [د (٢٧١٨)]  
قَبْلَ الْقِتَالِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنَافِي قَصْدَ الْمَغْنَمِ الْقِتَالِ بَلْ مَا قَالَهُ  
إِلَّا لِيَجْهَدَ السَّامِعُ فِي قِتَالِ الْمُشْرِكِينَ.

وَفِي الْبُخَارِيِّ (٣١٢٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّذَبَّ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ لَا يُخْرِجُهُ  
إِلَّا إِيمَانٌ بِي وَتَصْدِيقٌ بِرَسُولِي أَنْ أَرْجِعَهُ بِمَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ  
غَنِيمَةٍ أَوْ أَذْخَلَهُ الْجَنَّةَ».

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْأَخْبَارَ هَذِهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَشْرِيكِ النَّيَّةِ إِذِ  
الْإِخْبَارُ بِهِ يَقْتَضِي ذَلِكَ غَالِبًا، ثُمَّ إِنَّهُ يَقْصِدُ الْمُشْرِكِينَ لِمَجْرُؤِ نَهَبِ



الْعَدُوُّ». رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ.

وَلَكِنْ يُسْتَحَبُّ.

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى ثُبُوتِ حُكْمِ الْهِجْرَةِ وَأَنَّهُ بَاقٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَإِنَّ قِتَالَ الْعَدُوِّ مُسْتَمَرٌّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَلَكِنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى وَجُوبِهَا وَلَا كِلَامٍ فِي ثَوْبِهَا مَعَ حُصُولِ مُقْتَضِيهَا وَأَمَّا وَجُوبُهَا فَفِيهِ مَا عُرِفَتْ.

#### ٩- جَوَازُ اسْتِرْقَاقِ الْعَرَبِ وَقَتْلُ الْمُقَاتِلِينَ

١١٩٨- وَعَنْ نَافِعٍ قَالَ: «أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ، وَهُمْ غَارُونَ، فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ، وَسَبَى ذَرَارِيَهُمْ». حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٤١)، مسلم (١٧٣٠)]، وَفِيهِ: «وَأَصَابَ يَوْمئِذٍ جُورِيَّةٌ».

(وَعَنْ نَافِعٍ) هُوَ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ يُقَالُ لَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ نَافِعٌ بْنُ سَرَجٍ سَبَّحَ السَّيْنَ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَكَسَرَ الْجِيمِ، كَانَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ وَأَبَا سَعِيدٍ وَهُوَ مِنَ الثَّقَاتِ الْمَشْهُورِينَ بِالْحَدِيثِ الْمَأْخُوذِ عَنْهُمْ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةِ وَمِائَةٍ وَقَبِلَ عَشْرِينَ.

(قَالَ «أَغَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ» بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمُهِمْلَةِ وَفَتْحِ الطَّاءِ وَكَسْرِ اللَّامِ بَعْدَهَا قَافٌ: بَطْنٌ شَهِيرٌ مِنْ خِزَاعَةٍ.

(وَهُمْ غَارُونَ) بِالْغَيْنِ الْمَجْمُوعَةِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ جَمْعُ غَارٍ أَيْ غَافِلُونَ فَأَخَذَهُمْ عَلَى غِرَةٍ.

(فَقَتَلَ مُقَاتِلَتَهُمْ وَسَبَى ذَرَارِيَهُمْ. حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِيهِ وَأَصَابَ يَوْمئِذٍ جُورِيَّةٌ) فِيهِ مَسَائِلَتَانِ

(الْأُولَى) الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْمُقَاتَلَةِ قَبْلَ الدَّعَاءِ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي حَقِّ الْكُفَّارِ الَّذِينَ قَدْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ مِنْ غَيْرِ إِنْذَارٍ وَهَذَا أَصَحُّ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ فِي الْمَسَائِلِ وَهِيَ

عَدَمُ وَجُوبِ الْإِنْذَارِ مُطْلَقًا، وَرُدُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ بُرَيْدَةَ الْأَيْمِيِّ.

وَالثَّانِي وَجُوبُهُ مُطْلَقًا، وَرُدُّ عَلَيْهِ هَذَا الْحَدِيثُ.

وَالثَّالِثُ يَجِبُ إِنْ لَمْ تَبْلُغْهُمْ الدَّعْوَةَ وَلَا يَجِبُ إِنْ بَلَغَتْهُمْ

قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَعَلَى مَعْنَاهُ تَظَاهَرَتْ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ وَهَذَا أَحَدُهَا وَحَدِيثُ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ وَقَتْلُ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَادَّعَى فِي «الْبَحْرِ» الْإِجْمَاعُ عَلَى وَجُوبِ دَعْوَةٍ مِنْ لَمْ تَبْلُغْهُ دَعْوَةُ الْإِسْلَامِ.

(وَالثَّانِيَةُ) فِي قَوْلِهِ «فَسَبَى ذَرَارِيَهُمْ» دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اسْتِرْقَاقِ الْعَرَبِ لِأَنَّ بَنِي الْمِصْلَقِ عَرَبٌ مِنْ خِزَاعَةٍ، وَإِلَيْهِ دَخَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ وَقَالَ بِهِ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالْأَوْزَاعِيُّ.

وَدَخَبَ آخَرُونَ إِلَى عَدَمِ جَوَازِ اسْتِرْقَاقِهِمْ وَلَيْسَ لَهُمْ دَلِيلٌ نَاضِجٌ وَمَنْ طَالَعَ كُتُبَ السِّيَرِ وَالْمَغَازِي عِلْمَ يَقِينًا اسْتِرْقَاقَهُ ﷺ لِلْعَرَبِ غَيْرِ الْكِتَابِيِّينَ كَهَوَازَنَ وَبَنِي الْمِصْلَقِ وَقَالَ لِأَهْلِ مَكَّةَ: «اذْهَبُوا فَأَنْتُمْ الطُّلُقَاءُ» وَفَادَى أَهْلَ بَدْرٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفِدَاءِ وَالْقَتْلِ وَالْاسْتِرْقَاقِ لِثَوْبِهَا فِي غَيْرِ الْعَرَبِ مُطْلَقًا وَقَدْ ثَبَتَ فِيهِمْ وَلَمْ يَصَحَّ تَخْصِيصُ وَلَا نَسْخٌ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَا أَذْهَبُ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ لَيْسَ عَلَى عَرَبِيٍّ مَلَكٌ وَقَدْ «سَبَى النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعَرَبِ» كَمَا وَرَدَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ وَأَبُو بَكْرٍ [ج (٢٤٥٣)، م (٢٥٢٥)] وَعَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَبَا بَنِي نَاجِجَةَ وَيَدُلُّ لَهُ الْحَدِيثُ.

#### ١٠- دَعْوَةُ الْمَشْرِكِينَ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثٍ

١١٩٩- وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ

عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصِّيَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَيَمْنٍ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا. ثُمَّ قَالَ: اغْزُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَاقْتُلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا، وَلَا تَغْلُوا وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْتَلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمَشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ، فَإِذَا هُنَّ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَاقْتُلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ: اذْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ



وَيَسْتَأْذِنُ بَقَوْلِهِ (ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَإِنِ أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ فَإِنِ أَبَوْا فَأَخْبِرْهُمْ بِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ) وَيَبْدَأُ حُكْمَ أَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ تَضَمُّنُهُ قَوْلَهُ (وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ) مَا أَصِيبَ مِنْ مَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ وَأَوْجَفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِالْخَيْلِ وَالرُّكَّابِ.

(والفقيه) هُوَ مَا حَصَلَ لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ أَمْوَالِ الْكُفَّارِ مِنْ غَيْرِ حَرْبٍ وَلَا جِهَادٍ.

(شيء إلا أن يُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنِ هُمْ أَبَوْا) أَيِ الْإِسْلَامِ (فَأَسْأَلُهُمُ الْجِزْيَةَ) وَهِيَ الْخِصْلَةُ الثَّانِيَّةُ مِنَ الثَّلَاثِ.

(فَإِنِ هُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَإِنِ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنَ عَلَيْهِمُ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ) وَهَذِهِ الْخِصْلَةُ الثَّلَاثَةُ.

(وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلَا تَفْعَلْ وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ، فَإِن كُنْتُمْ إِنْ تَخَفَرُوا فِزِمَّتْكُمْ أَهْوُونُ مِنْ أَنْ تَخَفَرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ، وَإِذَا أَرَادُوكَ أَنْ تَنْزِلَ لَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تَفْعَلْ، بَلْ عَلَى حُكْمِكَ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي: أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٣١)

وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنٍ فَأَرَادُوا أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ فَلَا تَفْعَلْ وَلَكِنْ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ، فَإِن كُنْتُمْ إِنْ تَخَفَرُوا فِزِمَّتْكُمْ أَهْوُونُ مِنْ أَنْ تَخَفَرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ، وَإِذَا أَرَادُوكَ أَنْ تَنْزِلَ لَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ فَلَا تَفْعَلْ، بَلْ عَلَى حُكْمِكَ فَإِنَّكَ لَا تَذَرِي: أَتُصِيبُ فِيهِمْ حُكْمَ اللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا.

(وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ هُمْ الْجَنْدُ أَوِ السَّائِرُونَ إِلَى الْحَرْبِ أَوْ غَيْرِهِ.

(أَوْ سُرِّيَّةً) هِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ الْجَيْشِ تَخْرُجُ مِنْهُ تُغِيرُ عَلَى الْعَدُوِّ وَتَرْجِعُ إِلَيْهِ.

(أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَبِمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: اغْزُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْغُلُولِ: الْخِيَانَةُ فِي الْمَغْنَمِ مُطْلَقًا.

(وَلَا تَعْدُوا) الْغَدْرُ ضِدُّ الْوَفَاءِ (وَلَا تُمَثِّلُوا) مِنَ الْمُثَلَّةِ، يُقَالُ: مَثَلٌ بِالْقَتِيلِ إِذَا قُطِعَ أَنْفُهُ أَوْ أُذُنُهُ أَوْ مَذَاكِرُهُ أَوْ شَيْئًا مِنْ أَطْرَافِهِ.

(وَلَا تَقْتُلُوا وَلِدَاءَ الْمَرَاذِ غَيْرَ الْبَالِغِ مِنَ التَّكْلِيفِ.

(وَإِذَا لَقِيتَ غَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ: أَيِ إِلَى إِحْدَى ثَلَاثٍ خِصَالٍ

(فَلَا يَهْنُ أَجَابُوكَ إِلَيْهَا فَأَقْبِلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ) أَيِ الْقِتَالِ

فِي الْحَدِيثِ مَسَائِلُ

(الْأُولَى) دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا بَعَثَ الْأَمِيرُ مَنْ يَغْزُو أَوْصَاهُ بِتَقْوَى اللَّهِ وَبِمَنْ يَصْحَبُهُ مِنَ الْمُجَاهِدِينَ خَيْرًا.

ثُمَّ يُخْبِرُهُ بِتَحْرِيمِ الْغُلُولِ مِنَ الْغَنِيمَةِ وَتَحْرِيمِ الْغُلُولِ وَتَحْرِيمِ الثَّلَاةِ وَتَحْرِيمِ قَتْلِ صِبْيَانِ الْمَشْرِكِينَ وَهَذِهِ مُحَرَّمَاتُ الْإِجْمَاعِ.

وَدَلٌّ عَلَى أَنَّهُ يَدْعُو الْأَمِيرَ الْمَشْرِكِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ قَبْلَ قِتَالِهِمْ. وَظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ بَلَغَتْهُمْ الدَّعْوَةُ لَكِنَّهُ مَعَ بُلُوغِهَا يُحْمَلُ عَلَى الِاسْتِجَابِ كَمَا دَلَّ لَهُ إِغَارَتُهُ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصَلِّقِ وَهُمْ غَارُونَ وَالْأَوْجَبُ دَعَاؤُهُمْ.

وَلِهَذَا دَلِيلٌ عَلَى دُعَائِهِمْ إِلَى الْهِجْرَةِ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُوَ



وقد دخل العرب في الإسلام ولم يبقَ منهم مُحَارِبٌ فلم يبقَ فيهم بعد الفتح من يُسبى ولا من تُضربُ عليه الجزية بل من خرج بعد ذلك عن الإسلام منهم فليس إلا السيف أو الإسلام كما كان ذلك الحكم في أهل الردّة وقد سبى ﷺ قبل ذلك من العرب بني المصطلق وهوازن، وهل حديث الاستبراء واحد (٦٢/٣)، أبو داود (٢١٥٧) [إلا في سبايا أوطاس].

واستمر هذا الحكم بعد عصره ﷺ فَتَحَتِ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم بلاد فارس والروم وفي رعاياهم العرب خصوصاً الشام والعراق ولم يحنوا عن عربيٍّ من عجميٍّ بل عمموا حكم السبي والجزية على جميع من استولوا عليه.

وبهذا يعرف أن حديث بُريدة كان بعد نزول فرض الجزية وفرضها كان بعد الفتح فكان فرضها في السنة الثانية عند نزول سورة (براءة) ولذا نهي فيه عن المثلة ولم ينزل النهي عنها إلا بعد أحد. وإلى هذا المعنى جئنا ابن القيم في الهدى ولا يخفى قوته.

(المسألة الثالثة) تضمن الحديث عن إجابة العدو إلى أن يجعل لهم الأمير دمه الله ودمه رسوله بل أن يجعل لهم دمه وقد علله بأن الأمير ومن معه إذا اخفروا دمه أي تقضوا عهدهم فهو أهون عند الله من أن يخفروا دمه تعالى وإن كان نقض الذمة محرماً مطلقاً.

قيل: وهذا النهي للترزيو لا للتحريم ولكن الأصل فيه التحريم ودعوى الإجماع على أنه للترزيو لا ترسيم، وكذلك تضمن النهي عن إنزالهم على حكم الله وعلله بأنه لا يدري أيصيب فيهم حكم الله أم لا فلا يُنزلهم على شيء لا يدري أيقع أم لا بل يُنزلهم على حكمه وهو دليل على أن الحق في مسائل الاجتهاد مع واحد وليس كلُّ مُجتهدٍ مُصيباً للحق. وقد أقمنا أدلةً حَقِيقَةً هذا القول في محل آخر.

### ١١- التوراة في الحرب

١٢٠٠- وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً وَرَى بَغِيرَهَا». نُقِطَ عَلَيْهِ [البحاري (٢٩٤٧)، مسلم (٢٧٦٩)].

مشروع ندباً بدليل ما في الحديث من الإذن لهم في البقاء.

وفيه دليل على أن الغنيمة والفسية لا يستحقهما إلا المهاجرون، وأن الأعراب لا حق لهم فيها إلا أن يحضروا الجهاد وإليه ذهب الشافعي.

ودُحِبَ غيره إلى خلافه وأدعوا نسخ الحديث ولم يأتوا ببرهان على نسخه.

(المسألة الثانية) في الحديث دليل على أن الجزية تؤخذ من كل كافر كتابي أو غير كتابي أو غير عربي لقوله «عدوك» وهو عام. وإلى هذا ذهب مالك والأوزاعي وغيرهما.

ودُحِبَ الشافعي إلى أنها لا تقبل إلا من أهل الكتاب والمجوس عرباً كانوا أو عجماء لقوله تعالى: «حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ» [التوبة: ٢٩] بعد ذكر أهل الكتاب ولقوله ﷺ: «سُئِلُوا بِهَيْمَ سَنَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ» [الموطأ (ص ١٨٧)] وما عداهم داخلون في عموم قوله تعالى: «وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ» [البقرة: ١٩٣]. وقوله: «فَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً» [البقرة: ١٩٣].

واعترضوا عن الحديث بأنه وارد قبل فتح مكة بدليل الأمر بالتحويل والهجرة والآيات بعد الهجرة فحديث بُريدة منسوخ أو متناول بأن المراد بعدوك من كان من أهل الكتاب.

(قلت) والذي يظهر عموم أخذ الجزية من كل كافر لعموم حديث بُريدة.

وأما الآية فافادت أخذ الجزية من أهل الكتاب ولم تتعرض لأخذها من غيرهم ولا لعدم أخذها.

والحديث بين أخذها من غيرهم. وحمل «عدوك» على أهل الكتاب في غاية البعد وإن قال ابن كثير في «الإرشاد» إن آية الجزية إنما نزلت بعد انقضاء حرب المشركين وعبدة الأوثان ولم يبق بعد نزولها إلا أهل الكتاب، قاله تقيّة للذهب إمامه الشافعي.

ولا يخفى بطلان دعواه بأنه لم يبق بعد نزول آية الجزية إلا أهل الكتاب بل بقي عباد النيران من أهل فارس وغيرهم وعباد الأصنام من أهل الهند.

وأما عدم أخذها من العرب فلأنها لم تُشرع إلا بعد الفتح



سَبَقَ قَلَمٌ وَهُوَ ثَابِتٌ فِيمَا رَأَيْتَهُ مِنْ نُسْخِهِ.

قَالَ «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ آخَرَ الْقِتَالِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ وَتَهْبُ الرِّيحُ وَيَنْزِلَ النَّصْرُ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ بَلْفَظٍ «إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ انْتَظَرَ حَتَّى تَهْبُ الْأَرْوَاحُ وَتَخْضُرَ الصَّلَاةُ».

قَالُوا: وَالْحِكْمَةُ فِي التَّأخِيرِ إِلَى وَقْتِ الصَّلَاةِ مِظَنَّةٌ إِبْرَاهِيمُ الدُّعَاءِ وَأَمَّا هُبُوبُ الرِّيحِ فَقَدْ وَقَعَ بِهِ النَّصْرُ فِي الْأَحْزَابِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ [الاحزاب: ٩] فَكَانَ تَرْخِي هُبُوبَهَا مِظَنَّةً لِلنَّصْرِ.

وَقَدْ عَلَّلَ بَانَ الرِّيحَ تَهْبُ غَالِبًا بَعْدَ الزُّوَالِ فَيَحْصِلُ بِهَا تَبَرُّدُ حَدِّ السَّلَاحِ لِلْحَرْبِ وَالزِّيَادَةُ لِلنَّشَاطِ، وَلَا يُعَارَضُ هَذَا مَا وَرَدَ مِنْ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ صَبَاحًا لِأَنَّ هَذَا فِي الْإِغَارَةِ وَذَلِكَ عِنْدَ الْمَصَافَةِ لِلْقِتَالِ.

### ١٣- جَوَارُ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصِّبْيَانِ عِنْدَ التَّرُّسِ بِهِمْ

وَعُوهُ

### ١٢٠٢- وَعَنِ الصُّعْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ ﷺ قَالَ:

«سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّنُونَ، فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيِّهِمْ، فَقَالَ: هُمْ مِنْهُمْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٠١٢)، مسلم (١٧٤٥)].

(وعن الصُّعْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ) تَقَدَّمَ ضَبْطُهَا فِي الْحَجِّ.

قَالَ سُلَيْمٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَوَقَعَ فِي صَاحِبِ ابْنِ حَبَّانَ السَّائِلُ هُوَ الصُّعْبِيُّ وَلَفْظُهُ «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَأَفَهُ بَعْنَاهُ».

(عن الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّنُونَ) بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ مِنْ: يَبَيِّنُ مَبْنًى لِلْمُجْهُولِ.

(فَيُصِيبُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيِّهِمْ فَقَالَ هُمْ مِنْهُمْ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَفِي لَفْظِ الْبُخَارِيِّ «عَنِ أَهْلِ الدَّارِ» وَهُوَ تَصْرِيحٌ بِالْمُضَافَةِ

(وعن كعب بن مالك «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً» وَرَأَى يَفْتَحُ الْوَارِدَ وَتَشْدِيدُ الرِّاءِ أَيْ سَتَرَهَا بِغَيْرِهَا». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَقَدْ جَاءَ الْاسْتِثْنَاءُ فِي ذَلِكَ بَلْفَظٍ «إِلَّا فِي غَزْوَةِ بُكُوكَ فَإِنَّهُ أَظْهَرَ لَهُمْ مُرَادَهُ». وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٣٧). وَزَادَ فِيهِ: «وَيَقُولُ: الْحَرْبُ خُدْعَةٌ».

وَكَانَتْ تَوَرُّتُهُ أَنَّهُ إِذَا أَرَادَ قَصْدَ جِهَةٍ سَأَلَ عَنْ طَرِيقِ جِهَةٍ أُخْرَى إِيَّاهَا أَنَّهُ يُرِيدُهَا وَإِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَتَمُّ فِيمَا يُرِيدُهُ مِنْ إِبْصَارِ الْعَدُوِّ وَإِتْيَانِهِمْ عَلَى غَفْلَةٍ مِنْ غَيْرِ تَأْمِينِهِمْ لَهُ. وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ مِثْلِ هَذَا وَقَدْ قَالَ ﷺ «الْحَرْبُ خُدْعَةٌ».

### ١٢- وقت القتال

### ١٢٠١- وَعَنِ مَعْقِلِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ ﷺ قَالَ:

«شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ أَوَّلَ النَّهَارِ آخَرَ الْقِتَالِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ، وَتَهْبُ الرِّيحُ، وَيَنْزِلَ النَّصْرُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٤٤/٥) وَالثَّلَاثَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٢٦٥٥)، السُّوْمَدِيُّ (١٦١٣)، النَّسَائِيُّ (١٦١٣) كَمَا فِي «تَحْقِيقِ الْأَشْرَافِ» (١١٦٤٧)]. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١١٦/٢)، وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ (٣١٦٠).

(وعن معقل بن النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الرِّاءِ فَنُونٌ وَلَمْ يَذْكُرْ ابْنَ الْأَثِيرِ مَعْقِلَ بْنَ مُقَرَّنٍ فِي الصُّحَابَةِ إِنَّمَا ذَكَرَ النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّنٍ وَعِزَّاهُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَيْهِ.

وَكَذَلِكَ الْبُخَارِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ أَخْرَجُوهُ عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ فَيَنْظُرُ فَمَا أَظُنُّ لَفْظَ مَعْقِلٍ إِلَّا سَبَقَ قَلَمٌ وَالشَّارِحُ وَقَعَ لَهُ أَنَّهُ قَالَ هُوَ مَعْقِلُ بْنُ النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّنٍ الْمَزْنِيُّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ النُّعْمَانَ هُوَ ابْنُ مُقَرَّنٍ فَإِذَا كَانَ لَهُ أَخٌ فَهُوَ مَعْقِلُ بْنُ مُقَرَّنٍ لَا ابْنُ النُّعْمَانِ.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: إِنَّ النُّعْمَانَ هَاجَرَ وَلَهُ سَبْعَةٌ إِخْوَةٌ يُرِيدُ أَنَّهُمْ هَاجَرُوا كُلُّهُمْ مَعَهُ فَجَازَعَتْ «التَّقْرِيبُ» لِلْمَصْنُفِ فَلَمْ أَجِدْ فِيهِ صَحَابِيًّا يُقَالُ لَهُ مَعْقِلُ بْنُ النُّعْمَانِ وَلَا ابْنُ مُقَرَّنٍ بَلْ فِيهِ النُّعْمَانُ بْنُ مُقَرَّنٍ فَتَعَيَّنَ أَنَّ لَفْظَ «مَعْقِلٍ» فِي نُسْخِ «بُلُوغِ الْمَرَامِ»



المحذوف.

القصد إلى قتل النساء والصبيان للنهي عن ذلك.

وفي قوله «هُمْ مِنْهُمْ» دليلٌ بإطلاقه لمن قال: هُمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ وَهُوَ ثَلَاثُ الْأَقْوَالِ فِي الْمَسْأَلَةِ.

والثاني أَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَهُوَ الرَّاجِحُ فِي الصَّبِيَانِ وَالْأَوَّلَى الْوَقْفُ.

## ١٤- لَا يُسْتَعَانُ بِمُشْرِكٍ

١٢٠٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ تَبِعَهُ فِي يَوْمٍ بَذَرَ: ازْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ».

رواه مسلم (١٨١٧).

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ: أَيُّ مُشْرِكٍ تَبِعَهُ يَوْمَ بَذَرَ:

(ازْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ». رواه مسلم) ولفظه عن عائشة قالت: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ بَذْرِ فَلَمَّا كَانَ بِحَرَةِ الْوَبَرَةِ أَدْرَكَهُ رَجُلٌ فَذَكَرَ فِيهِ جُرْأَةً وَنَجْدَةً فَفَرَحَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ فَلَمَّا أَدْرَكَهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: جِئْتُ لِأَتَبْعَكَ وَأَصِيبَ مَعَكَ قَالَ: أَتُؤْمِنُ بِاللَّهِ؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكٍ فَلَمَّا أَسْلَمَ أَذِنَ لَهُ».

والحديث من أدلة من قال: لا يجوز الاستعانة بالمشركين في القتال وهو قول طائفة من أهل العلم.

وذهب الهاديون وأبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك قالوا: لأنَّ ﷺ استعان بصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ يَوْمَ خَيْبَرَ وَاسْتَعَانَ يَهُودَ بَنِي قَيْنِقَاعَ وَرَضَخَ لَهُمْ. أخرجه أبو داود (٢٣٨١) في المراسيل. وأخرجه الترمذي (١٥٥٨) عن الزهري مرسلاً ومراسيل الزهري ضعيفة.

قال الذهبي: «لأنَّه كَانَ خَطَاءً فِي إِرْسَالِهِ شِبْهَةَ تَدْلِيْسٍ».

وصحَّح البيهقي [معركة السن والآثار: ٧٧/١٣] من حديث أبي حميد الساعدي أَنَّهُ رَدَّهُمْ.

قال المصنف: ويجمع بين الروايات بأنَّ الذي رَدَّهُ يَوْمَ بَدْرِ

والتَّيْسِ: الإِغَارَةُ عَلَيْهِمْ فِي اللَّيْلِ عَلَى غَفْلَةٍ مَعَ اخْتِلَاطِهِمْ بِصِبْيَانِهِمْ وَنِسَائِهِمْ فَيَصَابُ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَانُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لِقَتْلِهِمْ ابْتِدَاءً.

وهذا الحديث أخرجه ابن حبان (١٣٧) من حديث الصُّعْبِ. وزاد فيه: «ثُمَّ نَهَى عَنْهُمْ يَوْمَ خَيْبَرَ وَهِيَ مُدْرَجَةٌ فِي حَدِيثِ الصُّعْبِ».

وفي سنن أبي داود (٢٦٧٢) زيادة في آخره: «قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: ثُمَّ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَانِ».

ويؤيد أن النَّهْيَ فِي خَيْبَرَ مَا فِي الْبَخَارِيِّ هُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٦٦٩)، ابن ماجه (٢٨٤٤): «قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَحْمَدَ: أَلْحَقْ خَالِدًا فَقُلْ لَهُ: لَا تَقْتُلْ ذُرِّيَّةً وَلَا عَصِيفَةً وَأَوَّلُ مَشَاهِدِ خَالِدٍ مَعَهُ ﷺ غُرُوزُ خَيْبَرَ كَذَا قِيلَ».

ولا يخفى أَنَّهُ قَدْ شَهِدَ مَعَهُ ﷺ فَتَحَ مَكَّةَ قَبْلَ ذَلِكَ.

وأخرج الطبراني في الأوسط (٦٧٣) من حديث ابن عمر قال: «لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَتَى بِأَمْرًا مَقْتُولَةً فَقَالَ: مَا كَانَتْ هَذِهِ تَقَاتِلُ وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ».

وقد اختلف العلماء في هذا. فذهب الشافعي وأبو حنيفة والجمهور إلى جواز قتل النساء والصبيان في البیان عملاً برواية الصحيحين.

وقوله: «هُمْ مِنْهُمْ» أي في إباحة القتل تبعاً لا قصداً إذا لم يمكن انفصالهم عن يستحق القتل.

وذهب مالك والأوزاعي إلى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَانِ مَحَالٍ حَتَّى إِذَا تَرَسَّ أَهْلُ الْحَرْبِ بِالنِّسَاءِ وَالصَّبِيَانِ أَوْ نَحَصُوا بِمَحْصَنٍ أَوْ سَفِينَةٍ هُمَا فِيهِمَا مَعَهُمْ لَمْ يَجَزَ قِتَالُهُمْ وَلَا تَحْرِيقُهُمْ

وإليه ذهب الهاديون إلا أَنَّهُمْ قَالُوا فِي التَّرَسُّ: يَجُوزُ قَتْلُ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَانِ حَيْثُ جُعِلُوا تَرَساً وَلَا يَجُوزُ إِذَا تَرَسُوا بِمُسْلِمٍ إِلَّا مَعَ خَشْيَةِ اسْتِصْصَالِ الْمُسْلِمِينَ.

ونقل ابن بطال وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز



تفرس فيه الرغبة في الإسلام فردّه رجاء أن يسلم فصدق ظنه  
أو أن الاستياعة كانت ممنوعة فرخص فيها وهذا أقرب.

وقد استعان يوم حنين بجماعة من المشركين تآلفهم  
بالغنم. وقد اشترط الهادوية أن يكون معه مسلمون يستقل  
بهم في إضاء الأحكام.

وفي شرح مسلم: أن الشافعي قال: إن كان الكافر حسن  
الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستياعة استعين به وإلا  
فيكره.

ويجوز الاستياعة بالمنافق إجماعاً لاستياعته ﷺ بعبد الله بن  
أبي وأصحابه.

#### ١٥- الإنكار على قتل النساء والصبيان

١٢٠٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى  
امْرَأَةً مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ، فَأَنْكَرَ قَتْلَ النِّسَاءِ  
وَالصَّبِيَّانِ».

متفق عليه البخاري (٣٠١٤)، مسلم (١٧٤٤).

وقد أخرج الطبراني (الأوسط) (٦٧٣) «أَنَّ ﷺ لَمَّا دَخَلَ  
مَكَّةَ أَتَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً فَقَالَ: مَا كَانَتْ هَذِهِ تَقَاتِلُ». أخرجه عن  
ابن عمر فيحتمل أنها هذيو.

وأخرج أبو داود في المراسيل (٣٣٣) عن عكرمة «أَنَّ ﷺ  
رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً بِالطَّائِفِ فَقَالَ: أَلَمْ أَنَّهُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ. مَنْ  
صَاحِبُهَا؟ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَدْتُهَا فَأَرَادَتْ أَنْ  
تَصْرَعَنِي فَتَقْتُلَنِي، فَتَقْتُلْنَهَا فَأَمَرُ بِهَا أَنْ تَوَازَى، ومفهوم قوله  
«لِقَاتِلِ» وتقريره لهذا القاتل يدل على أنها إذا قاتلت قُتِلَتْ.

والله ذهب الشافعي واستدل أيضاً بما أخرجه أبو داود  
(٢٦٦٩) والنسائي (ذكرى) كما في (تحفة الأشراف) (٣٦٠٠) وابن  
حبان (٤٧٨٩) من حديث رباح بن ربيع السلمي قال: «كُنَّا مَعَ  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَرَأَى النَّاسَ مُجْتَمِعِينَ فَرَأَى امْرَأَةً  
مَقْتُولَةً فَقَالَ: مَا كَانَتْ هَذِهِ لِقَاتِلِ».

#### ١٦- جواز قتل شيوخ المشركين

١٢٠٥- وَعَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «اقْتُلُوا الشُّيُوخَ  
وَالنِّسَاءَ».

رواه أبو داود (٢٦٧٠) وصححه الترمذي (١٥٨٣).

(وعن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ «اقْتُلُوا شُيُوخَ  
الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَبْقُوا شَرَحَهُمْ») بالشين المعجمة وسكون الراء  
والحاء المعجمة: هم الصغار الذين لم يدركوا. ذكره في النهاية.

(رواه أبو داود وصححه الترمذي) وقال: حسن غريب وفي  
نسخة «صحيح» وهو من رواية الحسن عن سمرة وفيها ما  
قدمناه.

والشيخ: من استبانت فيه السن أو من بلغ خمسين سنة أو  
إحدى وخمسين كما في القاموس.

والمراد هنا الرجال الشبان أهل الجلد والقوة على القتال  
ولم يرد المزمى.

ويحتمل أنه أريد بالشيوخ من كانوا بالغين مطلقاً فيقتل  
ومن كان صغيراً لا يقتل فيوافق ما تقدم من النهي عن قتل  
الصبيان.

ويحتمل أنه أريد بالشيخ من كان في أول الشباب فإنه  
يطلق عليه كما قال حسّان:

إن شرح الشباب والشعر الأست ود ما لم يعاص كان جنوساً  
فإنه يستبقى رجاء إسلامه كما قال أحمد بن حنبل: الشيخ  
لا يكاد يسلم والشباب أقرب إلى الإسلام فيكون الحديث  
خصوصاً بمن يجوز تربيته على الكفر بالجزية.

#### ١٧- جواز المبارزة

١٢٠٦- وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ، أَنَّهُمْ تَبَارَزُوا يَوْمَ  
بَدْرٍ.

رواه البخاري (٤٧٤٤)، وأخرجه أبو داود مطولاً (٢٦٦٥).

وفي المغازي من البخاري (٣٩٦٥) عن علي - كرم الله  
وجهه - أنه قال: أنا أول من يمشي للخصومة يوم القيامة قال



قَالَ: كُنَّا بِالْقُسْطَنْطِينِيَّةِ فَخَرَجَ صَفٌّ عَظِيمٌ مِنَ الرُّومِ فَحَمَلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى حَصَلَ فِيهِمْ ثُمَّ رَجَعَ مُقْبِلًا فَصَاحَ النَّاسُ، سُبْحَانَ اللَّهِ أَلْقَى بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ، فَقَالَ أَبُو أَيُّوبَ: أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّكُمْ تَزُولُونَ هَذِهِ الْآيَةَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ وَإِنَّمَا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ إِنَّا لَمَّا اعْمَرْنَا اللَّهُ دِينَهُ وَكَثُرَ نَاصِرُوهُ قُلْنَا بَيْنَنَا سَرًّا: إِنَّ أَمْوَالَنَا قَدْ ضَاعَتْ فَلَوْ أَنَا قُمْنَا فِيهَا وَأَصْلَحْنَا مَا ضَاعَ مِنْهَا فَانْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الْآيَةَ فَكَانَتْ التَّهْلُكَةُ الْإِقَامَةُ الَّتِي أَرَدْنَا.

وَصَحَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ نَحْوُ هَذَا فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ.

قِيلَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ دُخُولِ الْوَاحِدِ فِي صَفِّ الْقِتَالِ وَلَوْ ظَنَّ الْهَلَاكَ.

(قُلْتُ) إِنَّمَا ظَنَّ الْهَلَاكَ فَلَا دَلِيلَ فِيهِ إِذْ لَا يُعْرَفُ مَا كَانَ ظَنُّ مَنْ حَمَلَ هُنَا وَكَانَ الْقَاتِلُ يَقُولُ: إِنَّ الْغَالِبَ فِي وَاحِدٍ يَخْجُلُ عَلَى صَفٍّ كَبِيرٍ أَنَّهُ يَظُنُّ الْهَلَاكَ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي مَسْأَلَةِ حَمْلِ الْوَاحِدِ عَلَى الْعَدُوِّ الْكَثِيرِ مِنَ الْعَدُوِّ: إِنَّهُ صَرَّحَ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِفِرْقَةٍ شَجَاعَتُهُ وَظَنُّهُ أَنَّهُ يُزْهِبُ الْعَدُوَّ بِذَلِكَ أَوْ يُجْزِي الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَقَاصِدِ الصَّحِيحَةِ فَهُوَ حَسَنٌ وَمَتَى كَانَ مُجَرَّدَ تَهَوُّرٍ فَمَنْعُ لَا سِيَّمَا إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ وَفَنُ الْمُسْلِمِينَ.

(قُلْتُ) وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٥٣٦) مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ - قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ وَلَا بَأْسَ بِهِ - عَنْ ابْنِ مَسْجُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «عَجِبْتُ رَبَّنَا مِنْ رَجُلٍ غَزَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَانْهَزَمَ أَصْحَابُهُ فَعَلِمَ مَا عَلَيْهِ فَرَجَعَ رَغْبَةً فِيمَا عِنْدِي وَشَفَقَةً فِيمَا عِنْدِي حَتَّى أَهْرَيْقَ دَمَهُ».

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَالْأَحَادِيثُ وَالْأَثَارُ فِي هَذَا كَثِيرَةٌ تَدُلُّ جَوَازَ الْمَارِزَةِ لِمَنْ عَرَفَ مِنْ نَفْسِهِ بِلَاءَ فِي الْحُرُوبِ وَشِدَّةَ وَسْطُورَةٍ.

١٩- جَوَازُ حَرْقِ الْأَشْجَارِ وَإِفْسَادِهَا

١٢٠٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

«حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ وَقَطَعَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٣٠٢١)، مُسْلِمٌ (١٧٤٦)].

قَيْسٌ: وَفِيهِمْ أُنْزِلَتْ «هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ» [الْمِجْلَى: ١٩] قَالَ هُمُ الَّذِينَ تَبَارَزُوا فِي بَدْرِ حِمْرَةٍ وَعَلِيٌّ وَعُبَيْدَةُ بْنُ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَشَيْبَةُ بْنُ رَيْحَةَ وَعُتْبَةُ بْنُ رَيْحَةَ وَالْوَلِيدُ بْنُ عُتْبَةَ.

وَتَفْصِيلُهُ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ أَنَّهُ بَرَزَ عُيَيْدَةُ لِعُتْبَةَ وَحِمْرَةَ لَشَيْبَةَ وَعَلِيٍّ لِلْوَلِيدِ.

وَعَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ: قَتَلَ عَلِيٌّ وَحِمْرَةَ مِنْ بَارِزَتِهِمَا وَاخْتَلَفَ عُيَيْدَةُ وَمَنْ بَارِزُهُ بِضَرَّتَيْنِ فَوَقَعَتِ الضَّرْبَةُ فِي رُكْبَةٍ عُيَيْدَةَ فَمَاتَ مِنْهَا لَمَّا رَجَعُوا بِالْقُرَاءِ.

وَمَا عَلِيٌّ وَحِمْرَةَ عَلَى مَنْ بَارَزَ عُيَيْدَةَ فَاغْنَاهُ عَلَى قَتْلِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْمَارِزَةِ.

وَالِى ذَلِكَ ذَعَبُ الْجُمْهُورِ.

وَذَعَبُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ إِلَى عَدَمِ جَوَازِهَا.

وَشَرَطُ الْأَوْزَاعِيِّ وَالتَّوْرِيِّ وَاحِدٌ وَإِسْحَاقُ إِذْنُ الْأَمِيرِ كَمَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

١٨- ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾

١٢٠٧- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا أُنْزِلَتْ

هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ، يَعْنِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]؛ قَالَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ حَمَلَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ.

رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٢٥١٢)، السَّائِبُ «كَبِيرٌ» كَمَا فِي نَحْوَةِ الْأَشْرَافِ (٣٤٥٢)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٩٧٢) وَابْنُ حِبَّانَ (٤٧١١) وَالتَّحَاكِيمُ (٢٧٥/٢).

(وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ ﷺ قَالَ إِنَّمَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِينَا مَعَشَرَ الْأَنْصَارِ يَعْنِي «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ» قَالَهُ رَدًّا عَلَى مَنْ أَنْكَرَ عَلَى مَنْ حَمَلَ عَلَى صَفِّ الرُّومِ حَتَّى دَخَلَ فِيهِمْ. رَوَاهُ الثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ) وَقَالَ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

(وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ).

أَخْرَجَهُ الْمَذْكُورُونَ مِنْ حَدِيثِ اسْلَمَ بْنِ يَزِيدَ أَبِي عِمْرَانَ



الْغُلُولَ وَعَظَّمَ أَمْرَهُ فَقَالَ: لَا أَلْقِيَنَّ أَحَدَكُمْ يَزِمُ الْقِيَامَةَ عَلَى رَقَبَتِهِ شَاءَ لَهَا فُتَاءٌ، عَلَى رَقَبَتِهِ فَرَسٌ لَهُ حَمْحَمَةٌ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَغْنَيْتَنِي فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا قَدْ أَلْبَسْتُكَ - الحديثُ وَذَكَرَ فِيهِ الْبَعِيرُ وَغَيْرُهُ.

فإنه دل الحديث على أنه يأتي الغال بهذو الصفة الشنيعة يوم القيامة على رؤوس الأشهاد فلعل هذا هو العار في الآخرة للغال.

ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ شَيْءٌ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا ذَنْبٌ لَا يُغْفَرُ بِالشَّقَاعَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا».

ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ أوردته في محل التعليل والتشديد.

ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُغْفَرُ لَهُ بَعْدَ تَشْهِيرِهِ فِي ذَلِكَ الْمَوْقِعِ.

والحديث الذي سقناه ورد في خطاب العاملين على الصدقات فدل على أن الغلول عام لكل ما فيه حق للعباد وهو مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْغَالِ وَغَيْرِهِ.

فإن قلت: هل يجب على الغال رد ما أخذ؟

(قلت) قال ابن المنذر: إنهم أجمعوا على أن الغال يُعِيدُ مَا غَلَّ قَبْلَ الْقِسْمَةِ.

وأما بعدنا فقال الأوزاعي والليث ومالك: يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي وكان الشافعي لا يرى ذلك.

وقال: إن كان ملكه فليس عليه أن يتصدق به وإن كان لم يملكه لم يتصدق به فليس له التصديق بماله غيره والواجب أن يدفعه إلى الإمام كالأموال الضائعة.

## ٢١- السلب للقاتل

١٢١٠- وَعَنْ عَوْفٍ بْنِ مَالِكٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ».

رواه أبو داود (٢٧١٩)، وأصله عند مسلم (١٧٥٣).

فيه دليل على أن السلب الذي يؤخذ من العدو الكافر سَحَقُهُ قَاتِلُهُ سَاءَ قَالَ الْإِمَامُ قَبْلَ الْقِتَالِ: مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ

يدل على جواز إفساد أموال أهل الحرب بالتحريق والقطع لمصلحة وفي ذلك نزلت الآية ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ﴾ الآية [الحشر: ٥] قال المشركون: إنك تنهى عن الفساد في الأرض فما بال قطع الأشجار وتحريقها؟

قال في معالم التنزيل: اللينة فغلة من اللون ويمع على ألوان.

وقيل: من اللبن ومعناه النخلة الكرمة وجمعها لبن.

وقد ذهب الجماهير إلى جواز التحريق والتخريب في بلاد العدو.

وكرهه الأوزاعي وأبو شور واحتجوا بأن أبا بكر ﷺ وصى جيوشه أن لا يفعلوا ذلك.

واجب بأنه رأى المصلحة في بقائها لأنه قد علم أنها تصير للمسلمين، فإراد بقائها لهم وذلك يدور على ملاحظة المصلحة.

## ٢٠- تحريم الغلول

١٢٠٩- وَعَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ وَعَارٌ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

رواه أحمد (٣١٨/٥) والنسائي (١٣١/٧)، وصححه ابن حبان (٤٨٥٥).

(وعن عبادة بن الصامت ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ بِضْعُ النَّبِيِّ الْمُعْجَمَةِ وَضَمُّ اللَّامِ

نَارٌ وَعَارٌ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ»؛ رواه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان تقدم أن الغلول الخيانة في الغنime.

قال ابن قتيبة: سمي بذلك لأن صاحبه يغله في متاعه أي يخفيه وهو من الكبائر بالإجماع كما نقله النووي.

والعار: الفضيحة ففي الدنيا أنه إذا ظهر انتضح به صاحبه وأما في الآخرة فلعل العار ما يفيد ما أخرجه البخاري (٣٠٧٣) من حديث أبي هريرة ﷺ قال «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ



سلبه. أو لا، وسواء كان القاتِل مُبْلَغاً أو مُنْهَزَماً، وسواء كان مَن يَسْتَحِقُّ السَّهْمَ في الغنمِ أو لا إذْ قَوْلُهُ «قُضِيَ بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ» حُكْمٌ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَقَدْ حَفِظَ هَذَا الْحُكْمُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنْهَا «يَوْمَ بَدْرٍ فَإِنَّهُ ﷺ حَكَمَ بِسَلْبِ أَبِي جَهْلٍ لِمُعَاذِ بْنِ الْجُمُوحِ لَمَّا كَانَ هُوَ الْمُؤَثَّرُ فِي قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ؛ وَكَذَا فِي قَتْلِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ لِرَجُلٍ يَوْمَ أُحُدٍ أَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ سَلْبَهُ». رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٣/٣٠٠).

وَالْأَحَادِيثُ فِي هَذَا الْحُكْمِ كَثِيرَةٌ. وَقَوْلُهُ ﷺ فِي يَوْمِ حُنَيْنٍ «مَنْ قَتَلَ قَيْلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» [البخاري (٣١٤٢)، مسلم (١٧٥١)] بَعْدَ الْقِتَالِ لَا يُنَافِي هَذَا بَلْ هُوَ مُفَرِّدٌ لِلْحُكْمِ السَّابِقِ فَإِنَّ هَذَا كَانَ مَعْلُوماً عِنْدَ الصَّحَابَةِ مِنْ قَبْلِ حُنَيْنٍ وَلِذَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ: اللَّهُمَّ ارْزُقْنِي رَجُلًا شَدِيدًا - إِلَى قَوْلِهِ - أَقْتَلُهُ وَأَخْذُ سَلْبُهُ كَمَا قَدَّمْنَاهُ قَرِيبًا.

وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْهَادَوِيَّةِ: إِنَّهُ لَا يَكُونُ السَّلْبُ لِلْقَاتِلِ إِلَّا إِذَا قَالَ الْإِمَامُ قَبْلَ الْقِتَالِ مَثَلًا: مَنْ قَتَلَ قَيْلًا فَلَهُ سَلْبُهُ وَإِلَّا كَانَ السَّلْبُ مِنَ جُمْلَةِ الْغَنِيمَةِ بَيْنَ الْغَانِمِينَ فَإِنَّهُ قَوْلٌ لَا تَوَافُقُهُ الْأَدْلَةُ.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: ذَلِكَ مُوَكَّلُونَ إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ «فَإِنَّهُ ﷺ أَغْطَى سَلْبَ أَبِي جَهْلٍ لِمُعَاذِ بْنِ الْجُمُوحِ بَعْدَ قَوْلِهِ لَهُ وَلِمُشَارِكِهِ فِي قَتْلِهِ «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ» [خ (٣١٤١)، م (١٧٥٢)] لَمَّا أَرَاتَاهُ سَيِّفَيْهِمَا».

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْنُهُ ﷺ إِنَّمَا أَعْطَاهُ مُعَاذًا لِأَنَّهُ الَّذِي أَثَّرَ فِي قَتْلِهِ لَمَّا رَأَى عُمُقَ الْجَنَاحَةِ فِي سَيْفِهِ؛ وَأَمَّا قَوْلُهُ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ» فَإِنَّهُ قَالَهُ تَطْيِيبًا لِنَفْسِ صَاحِبِهِ.

وَأَمَّا تَحْمِيسُ السَّلْبِ الَّذِي يُعْطَاهُ الْقَاتِلُ فَعَمُومُ الْأَدْلَةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ قَاضِيَةٌ بِعَدَمِ تَحْمِيسِهِ.

وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ جَرِيرٍ وَآخَرُونَ كَأَنَّهُمْ يُخَصِّصُونَ عُمُومَ الْآيَةِ فَإِنَّهُ أَخْرَجَ حَدِيثَ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٢١) وَابْنُ حَبَانَ (٤٨٤٤) بِزِيَادَةٍ «وَلَمْ يُخَمَّسِ السَّلْبُ» وَكَذَلِكَ أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ «[الكبير] (٤٩/١٨)».

وَاجْتَفَلَوْا هَلْ تَلَزَمَ الْقَاتِلُ الْبَيْتَةَ عَلَى أَنَّهُ قَتَلَ مَنْ يُرِيدُ اخْذَ

سلبه.

فَقَالَ اللَّيْثُ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ: إِنَّهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ لَوُرُودِ ذَلِكَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ بِلَفْظِ «مَنْ قَتَلَ قَيْلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ».

وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَوْزَاعِيُّ: يَقْبَلُ قَوْلُهُ بِلَا بَيِّنَةٍ، قَالُوا: لِأَنَّهُ ﷺ قَدْ قَبِلَ قَوْلَ وَاحِدٍ وَلَمْ يُحْلِفْهُ بَلْ اكْتَفَى بِقَوْلِهِ؛ وَذَلِكَ فِي قِصَّةِ مُعَاذِ بْنِ الْجُمُوحِ وَغَيْرِهَا فَيَكُونُ مُخَصَّصًا لِحَدِيثِ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةِ.

## ٢٢- معرفة القاتل بالقرينة

١٢١١- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ قَالَ فِي - قِصَّةِ أَبِي جَهْلٍ - قَالَ: فَأَبْتَدَرَاهُ بِسَيِّفَيْهِمَا حَتَّى قَتَلَاهُ، ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ، فَقَالَ: أَيْكُمَا قَتَلَهُ؟ هَلْ مَسَحْتُمَا سَيِّفَيْكُمَا؟ قَالَا: لَا. قَالَ: فَنَظَرُ فِيهِمَا، فَقَالَ: «كِلَاكُمَا قَتَلَهُ» فَقَضَى ﷺ بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣١٤١)، مسلم (١٧٥٢)].

(وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ فِي قِصَّةِ قَتْلِ أَبِي جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ.

قَالَ فَأَبْتَدَرَاهُ) تَسَابَقَا إِلَيْهِ.

(بِسَيِّفَيْهِمَا) أَيِ ابْنَيْ عَفْرَاءَ (حَتَّى قَتَلَاهُ ثُمَّ انْصَرَفَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَاهُ. فَقَالَ: أَيْكُمَا قَتَلَهُ؟ هَلْ مَسَحْتُمَا سَيِّفَيْكُمَا؟ قَالَا: لَا. قَالَ فَنَظَرُ فِيهِمَا) أَيِ فِي سَيِّفَيْهِمَا.

(فَقَالَ: كِلَاكُمَا قَتَلَهُ فَقَضَى ﷺ بِسَلْبِهِ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ آخِرُهُ حَاءٌ مُهْمَلَةٌ بِزِيَادَةِ فِعُولٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

اسْتَدُلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ أَنْ يُعْطِيَ السَّلْبَ لِمَنْ شَاءَ وَأَنَّهُ مُفَوَّضٌ إِلَى رَأْيِهِ لِأَنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ ابْنَ عَفْرَاءَ قَتَلَ أَبَا جَهْلٍ، ثُمَّ جَعَلَ سَلْبَهُ لَغَيْرِهِمَا.

وَاجِبٌ عَنْهُ أَنَّهُ إِنَّمَا حَكَمَ بِهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْجُمُوحِ لِأَنَّهُ رَأَى أَثَرَ ضَرْبَتِهِ بِسَيِّفِهِ هِيَ الْمُؤَثَرَةُ فِي قَتْلِهِ لِعَمَقِهَا



فَاعْطَاهُ السَّلْبَ وَطَيَّبَ قَلْبَ ابْنِي عَفْرَاءَ بِقَوْلِهِ «كَلَاكُمَا قَتَلَهُ» وَإِلَّا فَالْجَنَابَةُ الْقَائِلَةُ لَهُ ضَرِيَّةٌ مُعَاذُ بَنِ عَمْرٍو وَنَسَبُهُ الْقَتْلُ إِلَيْهِمَا مَجَازٌ أَيْ: كَلَاكُمَا أَرَادَ قَتْلَهُ، وَفَرِيضَةُ الْجَزَائِرِ إِعْطَاءُ سَلْبِ الْمَقْتُولِ لغيرِهِمَا. وَقَدْ يُقَالُ هَذَا مَعْلُ التَّرَاعِ.

٢٣- جواز قتل الكفار بالمنجنيق إذا تحصنوا

١٢١٢- وَعَنْ مَكْحُولٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَصَبَ الْمُنْجَنِيْقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (٣٣٥)، وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ، وَوَصَلَهُ الْعَقْلِيُّ [الصَّغَفَاءُ (٢٤٤/٢)] بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه.

(وَعَنْ مَكْحُولٍ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَكْحُولٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّامِيُّ كَانَ مِنْ سَبِي كَابِلٍ وَكَانَ مَوْلَى لَامِرَاءَ مِنْ قَيْسٍ وَكَانَ سَدَنِيًّا لَا يَنْصَحُ، وَهُوَ عَالِمُ الشَّامِ وَلَمْ يَكُنْ أَبْصَرَ مِنْهُ بِالْقِتَا فِي زَمَانِهِ، سَمِعَ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَوَالِدَةٍ وَغَيْرِهِمَا. وَرَوَى عَنْهُ الزُّهْرِيُّ وَغَيْرُهُ وَرَبِيعَةُ الرَّايِّ وَعَطَاءُ الْخُرَاسَانِيُّ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ.

(أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَصَبَ الْمُنْجَنِيْقَ عَلَى أَهْلِ الطَّائِفِ) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ وَوَصَلَهُ الْعَقْلِيُّ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ ثَوْرٍ رَاوِيهِ عَنْ مَكْحُولٍ وَلَمْ يَذْكُرْ مَكْحُولًا فَكَانَ مِنْ قِسْمِ الْمُعْضِلِ.

وَقَالَ السَّهْلِيُّ: ذَكَرَ الرُّومِيُّ بِالْمُنْجَنِيْقِ الرَّاقِدِيُّ كَمَا ذَكَرَهُ مَكْحُولٌ وَذَكَرَ أَنَّ الَّذِي أَشَارَ بِهِ سَلْمَانُ الْفَارَسِيُّ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانٍ وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ «أَنَّ صلى الله عليه وسلم حَاصَرَهُمْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً» وَلَمْ يَذْكُرْ أَشْيَاءَ مِنْ ذَلِكَ.

وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٤٣٢٥)، مسلم (١٧٧٨)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «حَاصَرَ أَهْلَ الطَّائِفِ شَهْرًا».

وَفِي مُسْلِمٍ (١٠٥٩) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ الْمُدَّةَ كَانَتْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ قَتْلُ الْكُفَّارِ إِذَا تَحَصَّنُوا بِالْمُنْجَنِيْقِ وَيُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ مِنَ الْمَدَافِعِ وَغَوِيهَا.

٢٤- جَوَازُ قَتْلِ مَنْ حَلَّ قَتْلَهُ

وَإِنْ كَانَ مُتَعَلِّقًا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ

١٢١٣- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: اقْتُلُوهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٣٠٤٤)، مسلم (١٣٥٧)].

(وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه) «أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ» بِالْعَيْنِ الْعَجْمِيَّةِ فَاءً، فِي الْقَامُوسِ: الْمَغْفَرُ كَيْسَبَرٌ وَبِهَاءٍ وَكَتَبَانِيَّةٌ: زَرَدٌ مِنَ الدَّرْعِ يَلْبَسُ تَحْتَ الْقَلَنْسُوَةِ أَوْ حُلٌّ يَتَّقَعُ بِهَا السَّلْحُ.

(فَلَمَّا نَزَعَهُ الْمِغْفَرُ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: ابْنُ خَطَلٍ) يَفْتَحُ الْخَاءِ الْمُنْعَجِمَةَ وَفَتْحُ الطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ. (مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ) فَقَالَ: اقْتُلُوهُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم دَخَلَ مَكَّةَ غَيْرَ مُحَرَّمٍ يَوْمَ الْفَتْحِ لِأَنَّهُ دَخَلَ مُقَاتِلًا وَلَكِنْ يَخْتَصُّ بِهِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُحَرَّمٌ الْقِتَالِ فِيهَا كَمَا قَالَ صلى الله عليه وسلم: «وَأِنَّمَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٢٩٥)، مسلم (١٣٥٤)].

وَأَمَّا امْرَأَةٌ صلى الله عليه وسلم بِقَتْلِ ابْنِ خَطَلٍ وَهُوَ أَحَدُ جَمَاعَةِ تِسْعَةِ أَمْرٍ صلى الله عليه وسلم بِقَتْلِهِمْ وَلَوْ تَعَلَّقُوا بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ فَاسْلَمَ مِنْهُمْ سِتَّةٌ وَقُتِلَ ثَلَاثَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ خَطَلٍ وَكَانَ ابْنُ خَطَلٍ قَدْ اسْلَمَ بَعَثَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم مُصَدِّقًا وَبَعَثَ مَعَهُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ وَكَانَ مَعَهُ مَوْلَى يَخْلَعُهُ مُسْلِمًا فَتَزَلَّ مِزْلًا وَأَمَرَ مَوْلَاهُ أَنْ يَذْبَحَ لَهُ نِيسًا وَيَصْنَعَ لَهُ طَعَامًا فَتَأَمَّ فَاسْتَيْقَظَ وَلَمْ يَصْنَعْ لَهُ شَيْئًا فَعَدَا عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ ثُمَّ ارْتَدَّ مُشْرِكًا، وَكَانَتْ لَهُ قِيَّتَانِ تُغَيَّيَانِي بِهِجَاءِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَاتَمَرَ بِقَتْلِهِمَا مَعَهُ فَقَتِلَتْ إِحْدَاهُمَا وَاسْتَوْمِنَ لِأُخْرَى فَأُشْتُهَا.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَتَلَهُ صلى الله عليه وسلم بِحَقِّ مَا جَاءَهُ فِي الْإِسْلَامِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْحَرَمَ لَا يَعِصُمُ مِنْ إِقَامَةِ وَاجِبٍ وَلَا يُؤْخَرُهُ عَنْ وَفْيِهِ أَنْتَهَى.

وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي هَذَا.

فَلْتَحَبَّ مَالِكُ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى أَنَّهُ يُسْتَوْفَى الْحُدُودُ وَالْقَصَاصُ



بِكُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ لِعُمُومِ الْأَدْلَةِ وَلِهَذَا الْقَصْدُ.  
وَذَهَبَ الْجَنَّهُورُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ وَهُوَ قَوْلُ الْهَادَوِيِّ  
إِلَى أَنَّهُ لَا يُسْتَوْفَى فِيهَا حَدٌّ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آيِنًا﴾  
[آل عمران: ٩٧] وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «لَا يُسْفَكَ بِهَا دَمٌ».

وَأَجَابُوا عَمَّا اخْتَجَّ بِهِ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّهُ لَا عُمُومَ لِلْأَدْلَةِ فِي  
الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ بَلْ هِيَ مُطْلَقَاتٌ مُقَيَّدَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ  
وَهُوَ مُتَأَخِّرٌ فَإِنَّهُ فِي يَوْمِ الْفَتْحِ بَعْدَ شَرْعِيَةِ الْحُدُودِ.

وَأَمَّا قَتْلُ ابْنِ خَطْلٍ وَمَنْ ذَكَرَ مَعَهُ فَإِنَّهُ كَانَ فِي السَّاعَةِ الَّتِي  
أُحِلَّتْ فِيهَا مَكَّةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَاسْتَمَرَّتْ مِنْ صَبِيحَةِ يَوْمِ  
الْفَتْحِ إِلَى الْعَصْرِ وَقَدْ قُتِلَ ابْنُ خَطْلٍ وَقَتِ الضُّحَى بَيْنَ زَمَرَمَ  
وَالْمَقَامِ: وَهَذَا الْكَلَامُ فِيمَنْ ارْتَكَبَ حَدًّا فِي غَيْرِ الْحَرَمِ ثُمَّ التَّجَأَ  
إِلَيْهِ.

وَأَمَّا إِذَا ارْتَكَبَ إِنْسَانٌ فِي الْحَرَمِ مَا يُوجِبُ الْحَدَّ فَاخْتَلَفَ  
الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لَا يُقَامُ فِيهِ حَدٌّ.

فَذَهَبَ بَعْضُ الْهَادَوِيِّ أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ الْحَرَمِ وَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ  
الْحَدُّ وَهُوَ فِيهِ.

وَخَالَفَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: مَنْ سَرَقَ أَوْ قَتَلَ فِي الْحَرَمِ أُقِيمَ  
عَلَيْهِ فِي الْحَرَمِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَذَكَرَ الْأَنْزَرِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَيْضًا: مَنْ أَحْدَثَ حَدًّا فِي  
الْحَرَمِ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ مَا أَحْدَثَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ:  
﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يَقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ  
قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١] وَدَلَّ كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ  
اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ يُقَامُ.

وَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَتَجِّ إِلَيْهِ بِأَنَّ الْجَانِيَّ فِيهِ هَاتِكَ لِحُرْمَتِهِ  
وَالْمُتَتَجِّ مُعْظَمٌ لَهَا وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَمْ وَالْحَدُّ عَلَى مَنْ جَنَى فِيهِ  
مِنْ أَهْلِهِ لِعَظَمِ الْفَسَادِ فِي الْحَرَمِ وَأَدَّى إِلَى أَنْ مِنْ أَرَادَ الْفَسَادَ  
قَصْدًا إِلَى الْحَرَمِ لِيُسَكِّنَهُ وَفَعَلَ فِيهِ مَا تَقَضَّاهُ شَهْوَتُهُ.

وَأَمَّا الْحَدُّ بِغَيْرِ الْقَتْلِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ مِنَ الْقِصَاصِ فَفِيهِ  
خِلَافٌ أَيْضًا.

فَذَهَبَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ يُسْتَوْفَى لِأَنَّ الْأَدْلَةَ إِنَّمَا وَرَدَتْ  
فِيمَنْ سَفَكَ الدَّمَ وَإِنَّمَا يَنْصَرَفُ إِلَى الْقَتْلِ وَلَا يِلْزَمُ مَنْ تَحَرَّمَ

## ٢٥- جَوَازُ الْقَتْلِ صَبْرًا

١٢١٤- وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ﷺ «أَنَّ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ ثَلَاثَةَ صَبْرَاءَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ (٣٣٧)، وَرَجَّلَهُ ثِقَاتٌ.

(وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ﷺ) هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

(بْنُ جُبَيْرٍ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ فَمِنْ شَأْنِ فِرَاءِ  
الْأَسَدِيِّ مَوْلَى بَنِي وَابَةَ بَطْنٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ بِنِ خَزِيمَةَ كُوفِيٍّ أَحَدِ  
عُلَمَاءِ التَّابِعِينَ.

سَمِعَ ابْنَ مَسْعُودٍ وَابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ عُمَرَ وَابْنَ الزُّبَيْرِ وَأَنَسًا  
وَأَخَذَ عَنْهُ عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ وَابْنُ أَبِي عَرَبَةَ.

قَتَلَهُ الْحِجَّاجُ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ فِي شُعْبَانَ مِنْهَا وَمَاتَ  
الْحِجَّاجُ فِي رَمَضَانَ مِنَ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ ثَلَاثَةَ صَبْرَاءَ) فِي الْقَامُوسِ:  
صَبْرُ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ عَلَى الْقَتْلِ أَنْ يُحْبَسَ وَيُرْمَى حَتَّى يَمُوتَ.  
وَقَدْ قَتَلَهُ صَبْرًا وَصَبْرَةً عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ صَبُورَةٌ مُصْبِرَةٌ لِلْقَتْلِ انْتَهَى

(أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ وَرَجَّلَهُ ثِقَاتٌ) وَالثَّلَاثَةُ هُنَّ  
طُعِيمَةُ بْنُ عَدِيٍّ وَالنَّضْرُ بْنُ الْحَارِثِ وَعَقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، وَمَنْ  
قَالَ بَدَلُ «طُعِيمَةُ»: الْمَطْعَمُ بْنُ عَدِيٍّ فَقَدْ صَحَّفَ كَمَا قَالَهُ  
الْمُصَنِّفُ.

وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ قَتْلِ الصَّبْرِ



عداؤه في أهل الكوفة وحديثه عندهم، روى عنه عثمان بن أبي حازم وهو ابن أبيه

(أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَحْرَرُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ». أخرجه أبو داود ورجاله مؤثّقون) وفي معناه الحديث المتفق عليه البخاري (١٣٩٩)، مسلم (٢٠) «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُواهَا أَحْرَرُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ» الحديث.

وفي الحديث دليل على أن من أسلم من الكفار حرّم دمه وماله وللعلماء تفصيل في ذلك.

قالوا: من أسلم طوعاً من ذنوب قتال ملك ماله وأرضه وذلك كارض اليمن.

وإن أسلموا بعد القتال فالإسلام قد عصم دماءهم.

وأما أموالهم فالتقوى غنيمة وغير المتقوى في.

ثم اختلف العلماء في هذه الأرض التي صارت فينا للمسلمين على أقوال.

(الأول) لملك نصرته ابن القيم أنها تكون وقفاً يقسم خراجها في مصالح المسلمين وأزاق المقاتلة وبناء القناطر والمساجد وغير ذلك من سبل الخير إلا أن يرى الإمام في وقت من الأوقات أن المصلحة في قسمتها كان له ذلك.

قال ابن القيم: وبه قال جمهور العلماء وكانت عليه سيرة الخلفاء الراشدين ونازع في ذلك بلال وأصحابه وقالوا لعمر: اقم الأرض التي فتحوها في الشام. وقالوا له: خذ خمسها واقسمها. فقال عمر: هذا غير المال ولكن أحسنه فينا يجري عليكم وعلى المسلمين ثم وافق سائر الصحابة عمر رضي الله عنه.

وكذلك جرى في فتوح مصر وأرض العراق وأرض فارس وسائر البلاد التي فتحوها عنوة فلم يقسم منها الخلفاء الراشدون قرية واحدة.

ثم قال: ووافقه على ذلك جمهور الأئمة وإن اختلفوا في كيفية بقائها بلا قسم.

فظاهر مذهب الإمام أحمد وأكثر نصوصه على أن الإمام مخير فيها تحييره مصلحة لا تحييره شهوة، فإن كان الأصلح

إلا أنه قد روي عنه ﷺ برجال ثقات وفي بعضهم مقال «لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا» [الحاكم (٢٧٥/٤)] قاله ﷺ بعد قتل ابن خطل يوم الفتح.

## ٢٦- جواز مفاداة المسلم بالمشرك

١٢١٥- وعن عمران بن حصين رضي الله عنه: «أن رسول الله ﷺ قتل رجلين من المسلمين برجل مشرك».

أخرجه الترمذي، وصححه (١٥٦٨)، وأصله عند مسلم (١٦٤١).

فيه دليل على جواز مفاداة المسلم الأسير بأسير من المشركين وإلى هذا ذهب الجمهور.

وقال أبو حنيفة: لا تجوز المفاداة ويتعين إما قتل الأسير أو استرقاقه. وزاد مالك: أو مفاداته بأسير.

وقال صاحب أبي حنيفة: لا تجوز المفاداة بغيره أو بمال أو قتل الأسير أو استرقاقه. وقد وقع منه ﷺ قتل الأسير كما في قصة عقبة بن أبي معيط، [سيرة ابن هشام: ٣٤٧/٢] وفداؤه بالمال كما في أسارى بدر رد (٢٦٩١)، والمثل عليه كما من على أبي عزة يوم بدر على أن لا يقابل فداة إلى القتال يوم أحد فأسره وقتله وقال في حقه «لا يلغ المؤمن من جحر مرتين» البخاري (٦١٣٣)، مسلم (٢٩٩٨) والاسترقاق وقع منه ﷺ لأهل مكة ثم اغتفهم.

## ٢٧- تحريم الدماء بالإسلام

١٢١٦- وعن صخر بن العيلة أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الْقَوْمَ إِذَا أَسْلَمُوا أَحْرَرُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ».

أخرجه أبو داود (٣٠٦٧)، ورجاله مؤثّقون.

(وعن صخر) بالصائد المَهْمَلَة فداء معجبة ساكنة فراء

(ابن العيلة) بالعين المَهْمَلَة مفتوحة وسكون المثناة التَّحِيَّة ويقال ابن أبي العيلة



الْمَطْعَمِ بْنِ عَدِيٍّ إِلَى مَكَّةَ فَإِنَّ الْمَطْعَمَ بْنَ عَدِيٍّ أَمَرَ أَوْلَادَهُ الْأَرْبَعَةَ فَلَبِسُوا السِّلَاحَ وَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عِنْدَ الرُّكْنِ مِنَ الْكَعْبَةِ فَبَلَغَ ذَلِكَ قُرَيْشًا فَقَالُوا لَهُ: أَنْتَ الرَّجُلُ الَّذِي لَا تُخْضِرُ ذِمَّتَكَ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْبَيْدَ الَّتِي كَانَتْ لَهُ أَنَّهُ اعْظَمُ مِنْ سَعَى فِي نَقْضِ الصَّحِيفَةِ الَّتِي كَانَتْ كَتَبَتْهَا قُرَيْشٌ فِي قِطْعَةٍ بَنِي هَاشِمٍ وَمِنْ مَعْتَمِدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حِينَ حَصَرُوهُمْ فِي الشَّعْبِ وَكَانَ الْمَطْعَمُ قَدْ مَاتَ قَبْلَ وَقْعَةِ بَدْرٍ كَمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَرْكُ أَخْذِ الْفِدَاءِ مِنَ الْأَسِيرِ وَالسَّمَاةُ بِهِ لَشَفَاعَةِ رَجُلٍ عَظِيمٍ وَأَنَّهُ يُكَافَأُ الْحَسَنُ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا.

## ٢٩- انْفِسَاخُ نِكَاحِ الْمَسِيئَةِ

١٢١٨- «وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَصَبْنَا سَبَايَا يَوْمَ أُوطَاسٍ لَهُنَّ أَزْوَاجٌ فَتَحَرَّجُوا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ - [الآيَةُ: ٢٤].

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٤٥٦).

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْبَكْرِيُّ: أُوطَاسٌ وَادٍ فِي دِيَارِ هَوَازِنَ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى انْفِسَاخِ نِكَاحِ الْمَسِيئَةِ فَلَا نِسَاءَ عَلَيْهَا عَلَى هَذَا مُتَّصِلٌ.

وَالِى هَذَا دَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ. وَظَاهِرُ الْإِطْلَاقِ سِوَاهُ سَبِيٍّ مَعَهَا زَوْجُهَا أَوْ لَا.

وَدَلَّتْ أَيْضًا عَلَى جَوَازِ الرِّوَاءِ وَلَوْ قَبْلَ إِسْلَامِ الْمَسِيئَةِ سِوَاهُ كَانَتْ كِتَابِيَّةً أَوْ وَثِيقَةً إِذَ الْآيَةُ عَامَّةٌ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ ﷺ عَرَضَ عَلَى سَبَايَا أُوطَاسَ الْإِسْلَامَ وَلَا أَخْبَرَ أَصْحَابَهُ أَنَّهَا لَا تَوَطَأُ مَسِيئَةً حَتَّى تُسَلِّمَ مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَاخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

وَيَدُلُّ لِهَذَا مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥٦٤) مِنْ حَدِيثِ الْعَرَبِاضِ بْنِ سَارِيَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَرَّمَ وَطْءَ السَّبَايَا حَتَّى

لِلْمُسْلِمِينَ قَسَمَتْهَا قَسَمَهَا، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ أَنْ يَقْفَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَقْفَهَا عَلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلَحُ قَسَمَةُ الْبَعْضِ وَوَقَفَ الْبَعْضُ فَعَلَهُ.

فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ الْأَقْسَامَ الثَّلَاثَةَ فَإِنَّهُ قَسَمَ أَرْضَ قُرَيْظَةَ وَالنُّضَيْرَ وَتَرَكَ قَسَمَةَ مَكَّةَ وَقَسَمَ بَعْضَ خَيْبَرَ وَتَرَكَ بَعْضَهَا لِأَيُّوبَ مِنْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ.

وَدَهَبَ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُخَيَّرٌ فِيهَا بَيْنَ الْأَصْلَحِ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْيَاءِ: إِمَّا الْقِسْمَ بَيْنَ الْغَانِمِينَ أَوْ يَتْرُكُهَا لِأَهْلِهَا عَلَى خَرَاكِ أَوْ يَتْرُكُهَا عَلَى مُعَامَلَةٍ مِنْ غَلَّتِهَا أَوْ يَنْبِهَا عَلَيْهِمْ. قَالُوا: وَقَدْ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ.

## ٢٨- جَوَارُ تَرَكَ أَخْذَ الْفِدَاءِ مِنَ الْأَسِيرِ لَشَفَاعَةِ فِيهِ

١٢١٧- وَعَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي أَسَارَى بَدْرٍ: لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتَى لَتَرَكْتَهُمْ لَهُ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٣٩).

(وَعَنْ جُبَيْرٍ بِالْجَيْمِ وَالْمُوَحَّدَةِ وَالرَّاءِ مُصَغَّرًا)

(ابْنُ مُطْعِمٍ) بَزَنَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ أَبِي ابْنِ عَدِيٍّ.

وَجُبَيْرٌ صَحَابِيٌّ عَارِفٌ بِالْأَنْسَابِ كَانَ عَارِفًا بِالْأَنْسَابِ. قِيلَ: إِنَّهُ أَخَذَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ثَمَانٍ أَوْ تِسْعٍ وَخَمْسِينَ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي أَسَارَى بَدْرٍ: لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بْنُ عَدِيٍّ حَيًّا) هُوَ وَالِدُ جُبَيْرِ الْمَذْكُورِ هُنَا (ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتَى) جَمْعُ نَتْنٍ بِالنُّونِ وَالْمُنَّةَاءِ الْفَوَاقِيَةُ

(لَتَرَكْتَهُمْ لَهُ). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ الْمَرَادُ بِهِمْ أَسَارَى بَدْرٍ وَصَفَهُمُ بِالنَّتَنِ لِأَنَّهُمْ عَلَيْهِ مِنَ الشَّرْكِ كَمَا وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى الْمَشْرِكِينَ بِالنَّجَسِ.

وَالْمَرَادُ لَوْ طَلَبَ مِنِّي تَرْكُهُمْ وَإِطْلَاقَهُمْ مِنَ الْأَسْرِ بِغَيْرِ فِدَاءٍ لَفَعَلْتُ ذَلِكَ مُكَافَأَةً لَهُ عَلَى يَدِ كَانَتْ لَهُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ لَمْ رَجِعْ مِنَ الطَّائِفِ دَخَلَ ﷺ فِي جَوَارِ



يَضَعْنَ مَا فِي بُطُونِهِنَّ».

فجعل للتحريم غاية واحدة وهي وضع الحمل ولم يذكر الإسلام وما أخرجه في السنن [د (٢١٥٨)] مرفوعاً «لا يجلب لأمير يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها» ولم يذكر الإسلام وأخرجه أحمد (١٠٨/٤).

وأخرج أحمد (١٠٩/٤) أيضاً «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينبغي شيئاً من السبا حتى تبيض حنطة» ولم يذكر الإسلام ولا يعرف اشتراط الإسلام في المسبية في حديث واحد. وقد ذهب إلى ذلك طائوس وغيره.

وقد ذهب الشافعي وغيره من الأئمة إلى أنه لا يجوز وطء المسبية بالملك حتى تسلم إذا لم تكن كنيئة، وسباها أوطاس هن وثبات فلا بد عندهم من التأويل بأن حلهن بعد الإسلام، ولا يتم ذلك إلا لجردة الدعوى فقد عرفت أنه لم يأت بشرطية الإسلام.

### ٣٠- جواز التنفيل للجيش

١٢١٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قال: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً وَأَنَا فِيهِمْ، قِيلَ نَجِدُ، فَعَنِمُوا إِبِلًا كَثِيرَةً، فَكَانَتْ سَهْمَانَهُمْ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَنَقِلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٣١٣٤)، مسلم (١٧٤٩)].

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: بعث رسول الله ﷺ سرية) بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد الباء.

(وأنا فيهم قبل) بكسر القاف وفتح الباء الموحدة أي جهة (نجدهم) إبلا كثيرة وكانت سهمانهم بضم السين المهملة جمع سهم وهو النصيب.

(اثني عشر بعيراً ونقلوا بعيراً بعيراً. متفق عليه) السرية: قطعة من الجيش تخرج منه وتعود إليه وهي من مائة إلى خمسمائة، والسرية: التي تخرج بالليل والسرية: التي تخرج بالنهار.

والمراد من قوله «سهمانهم» أي انصباؤهم أي أنه بلغ نصيب كل واحد منهم هذا القدر أعني اثني عشر بعيراً والنقل زيادة يُزَادُهَا الغازي على نصيبه من الغنم.

وقوله (نقلوا) مبني للمجهول فيحتمل أنه نقلهم أميرهم وهو أبو قتادة. ويحتمل أنه النبي ﷺ.

وظاهر رواية اللبث عن نافع عند مسلم (١٧٤٩) (٣٦) أن القسم والتنفيل كان من أمير الجيش وقرّر النبي ﷺ ذلك لأنه قال: ولم يُعَيَّرْ النبي ﷺ.

وأما رواية ابن عمر عند مسلم (١٧٤٩) (٣٧) أيضاً بلفظ «ونقلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً».

فقد قال النووي: نسب إلى النبي ﷺ لما كان مقرراً لذلك ولكن الحديث عند أبي داود (٢٧٤٣) بلفظ «فأصبنا بعماً كثيراً وأعطانا أميرنا بعيراً بعيراً لكل إنسان ثم قدمنا إلى النبي ﷺ فقسّم بيننا غنمنا فأصاب كل رجلٍ اثني عشر بعيراً بعد الخمس» فدل على أن التنفيل من الأمير والقسم منه ﷺ.

وقد جمع بين الروايات بأن التنفيل كان من الأمير قبل الوصول إلى النبي ﷺ ثم بعد الوصول قسم النبي ﷺ بين الجيش وتولى الأمير قبض ما هو للسرية جملة ثم قسم ذلك على أصحابه، فمن نسب ذلك إلى النبي ﷺ فيكون الذي قسم أولاً، ومن نسب ذلك إلى الأمير فباختيار أنه الذي أعطى ذلك أصحابه آخراً.

وفي الحديث دليل على جواز التنفيل للجيش ودعوى أنه يختص ذلك بالنبي ﷺ لا دليل عليه بل تنفيل الأمير قبل الوصول إليه ﷺ.

في هذه القصّة دليل على عدم الاختصاص وقول مالك: إنه يُكره أن يكون التنفيل بشرط من الأمير بأن يقول: من فعل كذا فله كذا.

قال: لأنه يكون القتال للدنيا فلا يجوز - برده قوله ﷺ «من قتل قتيلاً فله سلبه» [خ (٢١٠٠)، م (١٧٥١)] سواء قاله ﷺ قبل القتال أو بعده فإنه تشريع عام إلى يوم القيامة.

وأما لزوم كون القتال للدنيا فالعمدة الباعث عليه فإنه لا



وَفَقَّعَتِ الْهَادِيَةُ وَالْحَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْفَرَسَ لَهُ سَهْمٌ وَاحِدٌ لَمَّا فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ أَبِي دَاوُدَ بَلْفِظَ «فَأَعْطَى لِلْفَارِسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا» وَهُوَ مِنْ حَدِيثِ مُجْمَعِ بْنِ جَارِيَةَ [أحمد (٤٢٠/٣)، أبو داود (٢٧٣٦)] وَلَا يُقَاوَمُ حَدِيثُ الصَّحِيحِينَ.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا حَضَرَ فَرَسَيْنِ فَقَالَ الْجَاهِلُونَ: لَا يُسْهِمُ إِلَّا لِفَرَسٍ وَاحِدٍ وَلَا يُسْهِمُ لَهَا إِلَّا إِذَا حَضَرَ بِهَا الْقِتَالُ.

### ٣٢- لَا تَقْلُ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ

١٢٢١- وَعَنْ مَعْنِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَقْلُ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧٠/٣) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٥٣)، وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ [شرح معاني الآثار (٢٤٢/٣)].

(وَعَنْ مَعْنٍ) بَفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، هُوَ أَبُو يَزِيدَ مَعْنُ بْنُ يَزِيدَ السُّلَمِيُّ بِضَمِّ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ.

لَهُ وَلِأَبِيهِ وَجَدَهُ صُحْبَةً شَهِدُوا بَدْرًا كَمَا قِيلَ وَلَا يَعْلَمُ مِنْ شَهِدٍ بَدْرًا هُوَ وَابُوهُ وَجَدَهُ غَيْرَهُمْ وَقِيلَ لَا يَصُحُّ شُهُودُهُ بَدْرًا. يَعِدُّ فِي الْكُوفِيِّينَ.

(أَبْنُ يَزِيدَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ «لَا تَقْلُ» بَفَتْحِ التَّوْنِ وَفَتْحِ الْفَاءِ) هُوَ الْغَنِيمَةُ (الْأَبْعَدُ الْخُمْسِ). رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ الطَّحَاوِيُّ (الرَّادُّ بِالْقَلِّ: هُوَ مَا يَزِيدُهُ الْإِمَامُ لِأَحَدٍ الْغَانِمِينَ عَلَى نَصِيْبِهِ).

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِهِ. وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَكُونُ مِنْ قَبْلِ الْقِسْمَةِ أَوْ مِنَ الْخُمْسِ وَحْدَيْهِ مَعْنٍ هَذَا لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

بَلْ غَايَةُ مَا دُلَّ عَلَيْهِ أَنَّهَا تُخْمَسُ الْغَنِيمَةُ قَبْلَ التَّنْفِيلِ مِنْهَا. وَتَقَدَّمَ مَا قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ مِنْ أَنَّ أَكْثَرَ الْأَخْبَارِ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّ التَّنْفِيلَ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ وَاخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِ التَّنْفِيلِ.

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْقَلَ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلَاثِ أَوْ مِنَ الرَّبْعِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ:

يَصِيرُ قَوْلُ الْإِمَامِ: مَنْ فَعَلَ كَذَا فَلَهُ كَذَا قِتَالُهُ لِلدُّنْيَا بَعْدَ الْإِعْلَامِ لَهُ أَنَّ الْجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مِنْ جَاهِدٍ يَتَكُونُ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا.

فَمَنْ كَانَ قَصْدُهُ إِعْلَاءُ كَلِمَةِ اللَّهِ لَمْ يَضُرَّهُ أَنْ يُرِيدَ مَعَ ذَلِكَ الْمَغْنَمَ وَالْإِسْتِرْزَاقَ كَمَا قَالَ ﷺ «وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُمْحِي» [أحمد (٥٠/٢)، أبو داود (٤٠٣١)].

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ يَكُونُ التَّنْفِيلُ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ أَوْ مِنَ الْخُمْسِ أَوْ مِنْ خُمْسِ الْخُمْسِ؟

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَكْثَرُ مَا رَوِيَ مِنَ الْأَخْبَارِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّنْفِيلَ مِنْ أَصْلِ الْغَنِيمَةِ.

### ٣١- مَا يُسْهِمُ لِلرَّاجِلِ وَالْفَرَسِ

١٢٢٠- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٨٦٣)، مسلم (١٧٦٢)]. وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ. وَلِأَبِي دَاوُدَ (٢٧٣٣): أَسْهِمَ لِلرَّجُلِ وَلِلْفَرَسِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ سَهْمَيْنِ لِلْفَرَسِ، وَسَهْمًا لَهُ.

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عُمَرَ (قَالَ) «قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ سَهْمًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِلْبَخَارِيِّ وَلِأَبِي دَاوُدَ (أَيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ).

(أَسْهِمَ لِلرَّجُلِ وَلِلْفَرَسِ ثَلَاثَةَ أَسْهُمٍ سَهْمَيْنِ لِلْفَرَسِ وَسَهْمًا لَهُ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُسْهِمُ لِصَاحِبِ الْفَرَسِ ثَلَاثَةَ مِثْقَالٍ مِنَ الْغَنِيمَةِ لَهُ سَهْمٌ وَلِفَرَسِهِ سَهْمَانِ.

وَالِيهِ ذَهَبَ النَّاصِرُ وَالْقَاسِمُ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٣٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَمْرَةَ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ وَلِكُلِّ إِنْسَانٍ سَهْمًا فَكَانَ لِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ».

وَلَمَّا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (مَكْرِي: ١/٤٤٣٤/٣) مِنْ حَدِيثِ «الرُّبَيْرِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ضَرَبَ لَهُ أَرْبَعَةَ أَسْهُمٍ سَهْمَيْنِ لِلْفَرَسِ وَسَهْمًا لَهُ وَسَهْمًا لِلْفَرَاتِيَّةِ» يَعْنِي مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.



## ٣٣- التفتيل بالثلث

١٢٢٢- وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ فِي الْبِدَاةِ وَالثَّلْثَ فِي الرَّجْعَةِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٥٠)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ (١٠٧٩) وَابْنُ حِبَّانَ (٤٨٣٥) وَالْحَاكِمُ (١٣٣٢).

(وَعَنْ حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ) بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ الْمُفْتُوحَةِ وَمَوْحَدَتَيْنِ بَيْنَهُمَا مُشَاءةٌ نَحْوِيَّةٌ، هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَبِيبُ بْنُ مَسْلَمَةَ الْقُرَشِيُّ الْفَيْهَرِيُّ وَكَانَ يُقَالُ لَهُ حَبِيبُ الرُّومِ لِكَثْرَةِ مُجَاهَدَتِهِ لَهُمْ، وَلَاهُ عُمُرُ أَعْمَالِ الْجَزِيرَةِ وَضُمَّ إِلَيْهِ أَرْمِينِيَّةٌ وَأَذْرَبِيجَانٌ وَكَانَ فَاضِلًا مُجَابِبَ الدَّعْوَةِ.

مَاتَ بِالشَّامِ أَوْ بِأَرْمِينِيَّةٍ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ.

(قَالَ: «شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَقَلَ الرَّبْعَ فِي الْبِدَاةِ») بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَسُكُونِ الدَّالِّ الْمُهْمَلَةِ.

(وَالثَّلْثَ فِي الرَّجْعَةِ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ.

دَلَّ الْحَدِيثُ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُجَاوِزِ الثَّلْثَ فِي التَّفْتِيلِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: لِإِمَامٍ أَنْ يُنْقَلَ السَّرِيَّةُ جَمِيعٌ مَا غَنِمْتَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ» [الأنفال: ١] فَنَوَضَّعَهَا إِلَيْهِ ﷺ.

وَالْحَدِيثُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْقَلَ أَكْثَرُ مِنَ الثَّلْثِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِ الْحَدِيثِ فَقَالَ الْخَطَّابِيُّ رَوَايَةً عَنْ ابْنِ الْمُنْذَرِ: إِنَّهُ ﷺ بَيْنَ الْبِدَاةِ وَالْقُقُولِ حِينَ فَضَّلَ إِحْدَى الْعَطِيَّتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى لِقُوَّةِ الظَّهْرِ عِنْدَ دُخُولِهِمْ وَضَعْفِهِ عِنْدَ خُرُوجِهِمْ وَلَاقَتْهُمْ وَهُمْ دَاخِلُونَ أَنْشَطَ وَأَشْنَى لِلْسَّيْرِ وَالْإِمْعَانِ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ وَاجِمٌ وَهُمْ عِنْدَ الْقُقُولِ تَضَعُفُ دَوَائِبُهُمْ وَابْدَانُهُمْ وَهُمْ أَشْنَى لِلرُّجُوعِ إِلَى أَوْطَانِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ لَطَوِيلِ عَهْدِهِمْ بِهِمْ وَحُبِّهِمْ لِلرُّجُوعِ فَبَرَى أَنَّهُ زَادَهُمْ فِي الْقُقُولِ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ كَلَامَ ابْنِ الْمُنْذَرِ: هَذَا لَيْسَ بِالْبَيِّنِّ؛

لَأَنَّ فَحْوَاهُ يُؤْهِمُ أَنَّ الرَّجْعَةَ هِيَ الْقُقُولُ إِلَى أَوْطَانِهِمْ وَلَيْسَ هُوَ

مَعْنَى الْحَدِيثِ.

وَالْبِدَاةُ إِنَّمَا هِيَ ابْتِدَاءُ السَّفَرِ لِلْغَزْوِ إِذَا نَهَضَتْ سَرِيَّةٌ مِنْ جُمْلَةِ الْعَسْكَرِ فَإِذَا وَقَعَتْ بَطَاقَةٌ مِنَ الْعَدُوِّ فَمَا غَنِمُوا كَانَ لَهُمْ فِيهِ الرَّبْعُ وَبِشْرِكِهِمْ سَائِرُ الْعَسْكَرِ فِي ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِهِ فَإِنْ قَتَلُوا مِنْ الْغَزْوَةِ ثُمَّ رَجَعُوا فَأَرْقَعُوا بِالْعَدُوِّ ثَانِيَةً كَانَ لَهُمْ ثَمَّا غَنِمُوا الثَّلْثُ لِأَنَّ نَهْضَتَهُمْ بَعْدَ الْقُقُولِ أَشَدُّ لِكُونَ الْعَدُوِّ عَلَى حَذَرٍ وَحَزَمٍ أَنْتَهَى. وَمَا قَالَهُ هُوَ الْأَقْرَبُ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

## ٣٤- التفتيل حسب المصلحة

١٢٢٣- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْقَلُ بَعْضُ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا لِأَنْفُسِهِمْ خَاصَّةً، سِوَى قِسْمَةِ عَامَّةِ الْجَيْشِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ الْبُخَارِيُّ (٣١٣٥)، مُسْلَمٌ (١٧٥٠).

فِيهِ أَنَّهُ ﷺ لَمْ يَكُنْ يُنْقَلُ كُلُّ مَنْ يَبْعَثُهُ بَلْ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ فِي التَّفْتِيلِ.

## ٣٥- مَا لَا يُعَدُّ مِنَ الْغُلُولِ

١٢٢٤- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَا نُصِيبُ فِي مَغَازِنَا الْقَسَلِ وَالْعَيْبِ، فَتَأْكُلُهُ وَلَا نَرْفَعُهُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣١٥٤) وَابْنُ دَاوُدَ (٧٧٠١): «لَمْ يَأْخُذْ بِنِصْفِ الْخُمْسِ».

وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٨٢٥).

(وَعَنْهُ) أَيِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَا نُصِيبُ فِي مَغَازِنَا الْقَسَلِ وَالْعَيْبِ فَتَأْكُلُهُ وَلَا نَرْفَعُهُ» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ دَاوُدَ أَيُّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (لَمْ يَأْخُذْ مِنْهُمْ الْخُمْسُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

لَا نَرْفَعُهُ: لَا نَعْمَلُهُ عَلَى سَبِيلِ الْأَذْخَارِ أَوْ لَا نَرْفَعُهُ إِلَى مَنْ يَتَوَلَّى أَمْرَ الْغَنِيمَةِ وَنَسْتَأْذِنُهُ فِي أَكْلِهِ أَكْثَفًا بِمَا عَلِمَ مِنَ الْإِذْنِ فِي ذَلِكَ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلغَنَائِمِ أَخْذُ الْقُوتِ وَمَا



يُصْلَحُ بِهِ وَكُلُّ طَعَامٍ أُغْنِيَهُ أَكْلُهُ عُمُومًا وَكَذَلِكَ عِلْفُ الدُّوَابِّ قَبْلَ الْقِسْمَةِ سَوَاءٌ كَانَ بِإِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ بغيرِ إِذْنِهِ.

وَدَلِيلُهُمْ هَذَا الْحَدِيثُ وَمَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ [الْبُخَارِيُّ (٤٢١٤)، مُسْلِمٌ (١٧٧٢)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مُغْفَلٍ «قَالَ أَصَبْتُ جِرَابَ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْبَرَ فَقُلْتُ: لَا أُعْطِي مِنْهُ أَحَدًا فَالْتَفْتُ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَسِمُ».

وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مُخَصَّصَةٌ لِأَحَادِيثِ النَّهْيِ عَنِ الْغُلُولِ، وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا:

### ٣٦- طَعَامُ الْوَاحِدِ لَا يُعَدُّ مِنَ الْغُلُولِ

١٢٢٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رضي الله عنه - قَالَ: «أَصَبْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْبَرَ فَكَانَ الرَّجُلُ يَجِيءُ فَيَأْخُذُ مِنْهُ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٠٤) وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْجَارُودِ [الْمُنْطَظِيُّ (١٠٧٢)] وَالْعَاكِمُ (١٢٦/٢).

فَأِنَّهُ وَاضِحٌ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى اخْتِارِ الطَّعَامِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَقَبْلَ التَّخْمِيسِ قَالَهُ الْخَطَّابِيُّ

وَأَمَّا سِلَاحُ الْعَدُوِّ وَدَوَابُّهُمْ فَلَا أَعْلَمُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ خِلَافًا فِي جَوَازِ اسْتِعْمَالِهَا.

فَلَمَّا إِذَا انْقَضَتْ الْحَرْبُ فَالْوَاجِبُ رَدُّهَا فِي الْمَغْنَمِ.

وَأَمَّا الثِّيَابُ وَالْحَرْثُ وَالْأَدَوَاتُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: إِنَّهُ إِذَا اخْتِاجَ إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا لِحَاجَةٍ ضَرُورِيَّةٍ كَانَ لَهُ أَنْ يُسْتَعْمَلَ مِثْلُ أَنْ يَشْتَدَّ الْبَرْدُ فَيَسْتَدْفِي بِشُرْبٍ وَيَقْوَى بِهِ عَلَى الْمَقَامِ فِي بِلَادِ الْعَدُوِّ مُرْصِدًا لَهُ لِقِتَالِهِمْ.

وَسئلُ الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: لَا يَلْبَسُ الثَّوبَ إِلَّا أَنْ يَخَافَ الْمَوْتَ.

(قُلْتُ):

### ٣٧- جَوَازُ الرُّكُوبِ وَلِبْسِ الثِّيَابِ مِنَ الْفِيءِ دُونَ

إِتْلَافٍ

١٢٢٦- وَعَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَرْكَبُ دَابَّةً مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ، حَتَّى إِذَا أَعْجَفَهَا رَدَّهَا فِيهِ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ فَيْءِ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٥٩) وَالدَّارِمِيُّ (٢٤٨٠)، وَرِجَالُهُ لَا بَأْسَ بِهِمْ.

يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ الرُّكُوبِ وَلِبْسِ الثَّوبِ وَإِنَّمَا يَتَرَجَّعُ النَّهْيُ إِلَى الْإِعْجَافِ وَالْإِخْلَاقِ لِلشُّرْبِ فَلَوْ رَكِبَ مِنْ غَيْرِ إِعْجَافٍ وَلِبْسَ مِنْ غَيْرِ إِخْلَاقٍ وَإِتْلَافٍ جَازٌ.

### ٣٨- إِجَارَةُ الْمُسْلِمِ

١٢٢٧- وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٠٩/٦) وَأَخْفَضَ (١٩٥/١). وَهِيَ إِسْنَادُهُ ضَعْفٌ.

(وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ) بِالْجَيْمِ وَالرَّاءِ وَالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: يُجِيرُ بِالْجَيْمِ وَالرَّاءِ بَيْنَهُمَا مُنْشَأَةً نَحْوِيَّةً مِنَ الْإِجَارَةِ وَهِيَ الْأَمَانُ

(عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاحِدٌ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ) لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ الْحُجَّاجَ بْنَ أَرْطَاةَ وَلَكِنَّهُ يُجِيرُ ضَعْفٌ:

١٢٢٨- وَلِلطَّيَالِسِيِّ [مُسْنَدُهُ (١٠٦٣)] مِنْ حَدِيثِ

عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ»

وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَالطَّيَالِسِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: «يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ» وَمَا فِي الصَّحِيحِينَ [الْبُخَارِيُّ (٢٧٥٥)، مُسْلِمٌ (١٢٧٠)] وَهُوَ:



١٢٢٩- عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْتَعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ».

زَادَ ابْنُ مَاجَةَ (٢٦٨٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ: «وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَقْصَاهُمْ».

(عَنْ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْتَعَى بِهَا أَذْنَاهُمْ».)  
زاد ابن ماجه من وجه آخر من حديث علي: «ويجير عليهم أقصاهم» كالدفع لئولهم أنه لا يجير إلا أذنهم فتدخل المرأة في جوارز إجازتها على المسلمين كما أفاده:

١٢٣٠- وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٣٥٧)، مسلم (٣٣٦)] مِنْ حَدِيثِ أُمِّ هَانِيٍّ «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ».

(وفي الصحيحين من حديث أم هاني بنت أبي طالب، قيل: اسمها هند، وقيل: فاطمة وهي أخت علي بن أبي طالب عليه السلام).

(قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ) وَذَلِكَ أَنَّهَا أَجَارَتْ رَجُلَيْنِ مِنْ أَحَابِئِهَا وَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ تُخْبِرُهُ أَنَّ عَلِيًّا أَخَاهَا لَمْ يُجَزَّ إِجَارَتَهَا فَقَالَ ﷺ (قَدْ أَجَرْنَا) الْحَدِيثُ.

وَالْأَحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَى صِحَّةِ أَمَانِ الْكَافِرِ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ مَذُونٌ أَوْ غَيْرُ مَذُونٍ لِقَوْلِهِ: «أَذْنَاهُمْ» فَإِنَّهُ شَامِلٌ لِكُلِّ وَضِيعٍ، وَتَعَلَّمَ صِحَّةَ أَمَانِ الشَّرِيفِ بِالْأَوَّلِ وَعَلَى هَذَا جُمُهورُ الْعُلَمَاءِ إِلَّا عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ فَإِنَّهُمْ قَالُوا: لَا يَصِحُّ أَمَانُ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ حَلَمُوا قَوْلَهُ ﷺ لَأُمِّ هَانِيٍّ «قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ» عَلَى أَنَّهُ إِجَارَةٌ مِنْهُ.

قَالُوا: فَلَوْ لَمْ يَجَزَّ لَمْ يَصِحَّ أَمَانُهَا وَحَلَّتْ الْجُمُهورُ عَلَى أَنَّهُ ﷺ أَضَى مَا وَقَعَ مِنْهَا وَأَنَّهُ قَدْ اتَّعَدَّ أَمَانُهَا لِأَنَّهُ ﷺ سَمَاهَا مُجِيرَةً وَلِأَنَّهَا دَاخِلَةٌ فِي عُمُومِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى مَا يَقُولُهُ بَعْضُ أئمَّةِ الْأَصُولِ أَوْ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ بِقَرِينَةٍ:

٣٩- إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب

١٢٣١- وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا خُرْجَنَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَّى لَا أَدْعَ إِلَّا مُسْلِمًا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٦٧).

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٢/١) بِزِيَادَةٍ: «لَنْ عَشْتِ إِلَى قَابِلٍ» وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ [البخاري (٣٠٥٣)، مسلم (١٦٣٧)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ ﷺ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ: أَخْرَجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٠٨/٩) مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا يَجْتَمِعُ دِينَانٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ».

قَالَ مَالِكٌ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَفَحَصَ عُمَرُ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى أَتَاهُ الثَّلُجُ وَالْيَقِينُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ «لَا يَجْتَمِعُ دِينَانٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ فَاجْلِيَ يَهُودَ خَيْرًا».

قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ أَجْلَى يَهُودَ نَجْرَانٍ وَفَذَلِكَ أَيْضًا.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ إِخْرَاجِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ لِعُمُومِ قَوْلِهِ «لَا يَجْتَمِعُ دِينَانٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» وَهُوَ عَامٌّ لِكُلِّ دِينٍ وَالْمَجُوسُ بِمَحْضِهِمْ حُكْمُهُمْ حُكْمُ أَهْلِ الْكِتَابِ كَمَا عُرِفَتْ.

وَأَمَّا حَقِيقَةُ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، فَقَالَ مجْدُ الدِّينِ فِي الْقَامُوسِ: جَزِيرَةُ الْعَرَبِ مَا أَحَاطَ بِهِ بَحْرُ الْهِنْدِ وَبَحْرُ الشَّامِ ثُمَّ دَجَلَةُ وَالْفَرَاتُ، أَوْ مَا بَيْنَ عَدْنِ أَبِينِ إِلَى أَطْرَافِ الشَّامِ طَوْلًا. وَمِنْ جُدَّةَ إِلَى أَطْرَافِ رِفْدِ الْعِرَاقِ عَرْضًا ائْتَهَى.

وَاضْيَفَتْ إِلَى الْعَرَبِ لِأَنَّهَا كَانَتْ أوطَانَهُمْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَأوطَانُ أَسْلَافِهِمْ وَهِيَ تَحْتَ أَيْدِيهِمْ.

وَمَا تَضَمَّنَتْهُ الْأَحَادِيثُ مِنْ وَجُوبِ إِخْرَاجِ مَنْ لَهُ دِينٌ غَيْرَ الْإِسْلَامِ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ.

قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا: إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ وَالْمُهَذَّبِينَ خَصُّوا ذَلِكَ بِالْحِجَازِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَإِنْ سَأَلَ مَنْ يُعْطَى الْجَزِيرَةَ أَنْ يُعْطِيَهَا



ويعبري عليه الحُكْمُ على أن يسكنَ الحجازَ لم يكنْ له ذلك. والمراد بالحجاز مكةُ والمدينةُ واليمامةُ ومخاليقُها كلها.

وفي القاموس: الحجازُ مكةُ والمدينةُ والطائفُ ومخاليقُها فإنها حُجِرَتْ بينَ نجدٍ وتهيامةٍ أو بينَ نجدٍ والسراةِ أو لأنها اختُجِرَتْ بالحرارِ الخمسِ حرَّو بني سليمٍ وراقمٍ ولسلى وشوران والنارِ.

قال الشافعي: ولا أعلمُ أحداً أجلي أحداً من أهلِ الذمة من اليمنِ وقد كانتْ لها ذمةٌ وليسَ اليمنُ بمحجَازٍ فلا يُجلبِهم أحدٌ من اليمنِ ولا بأسٌ أن يُصالحَهم على مقامِهم باليمنِ.

(قلت) لا يخفى أن الأحاديثَ الماضيةَ فيها الأمرُ بإخراجِ من دُكِرَ من أهلِ الأديانِ غيرِ دينِ الإسلامِ من جزيرةِ العربِ. والحجازُ بعضُ جزيرةِ العربِ.

ورودٌ في حديثِ أبي عُبَيْدةَ الأمرُ بإخراجِهم من الحجازِ وهو بعضُ مُسمى جزيرةِ العربِ والحُكْمُ على بعضِ مُسمياتِها بِحُكْمٍ لا يعارضُ الحُكْمَ عليها كلها بذلكِ الحُكْمُ كما قرَّرَ في الأصولِ أن الحُكْمَ على بعضِ أفرادِ العامِ لا يُخصَّصُ العامَ وهذا نظيره.

وليستْ جزيرةُ العربِ من الفضاظِ العمومِ كما وهم فيه جماعةٌ من العلماءِ.

وغايةُ ما أفاده حديثُ أبي عُبَيْدةَ زيادةُ التأكيدِ في إخراجِهم من الحجازِ لأنه دخلَ إخراجُهم من الحجازِ تحتَ الأمرِ بإخراجِهم من جزيرةِ العربِ ثم أفردَ بالأمرِ زيادةً تأكيداً لا أنه تخصيصٌ أو نسخٌ وكيفَ وقد كانَ آخرُ كلامِهِ ﷺ «أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ» كما قالَ ابنُ عَبَّاسٍ أوصى عندَ موتهِ.

وأخرج البيهقي (٢٠٨/٩) من حديثِ مالكٍ عن إسماعيلَ بنِ أبي حَكِيمٍ أنه سمعَ عُمَرَ بنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يقولُ: بلغني أنه كانَ من آخرِ ما تكَلَّمَ بِهِ رسولُ اللَّهِ ﷺ أنه قالَ «قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ لَا يَتَّقِينَ دِينَانَ بِأَرْضِ الْعَرَبِ».

وأما قولُ الشافعي: إنه لا يعلمُ أحداً أجلاهم من اليمنِ فليسَ تركُ إجلائهم بدليلٍ فإن أعداءَ من تركَ ذلكَ كثيرةٌ.

وقد تركَ أبو بَكْرٍ ﷺ إجلاءَ أهلِ الحجازِ معَ الاتفاقِ على وجوبِ إجلائهم لتخليهِمَ بِجِهَادِ أَهْلِ الرِّدَّةِ ولم يكنْ ذلكَ دليلاً على أنهم لا يُجلبون بل أجلاهم عمرُ ﷺ.

وأما القولُ بأنه ﷺ أقرهم في اليمنِ بقوله لمأخذٍ من كُلِّ حَالِمٍ دِينَاراً أو عَدْلَهُ مَعَاوِيَةَ زابو داود (١٥٧٦)، الترمذي (٦٢٣)، النسائي (٢٥٠/٥) فهذا كانَ قبلَ أمرِهِ ﷺ بإخراجِهم فإنه كانَ عندَ وفاتِهِ كما عرفت.

فالحقُّ وجوبُ إجلائهم من اليمنِ لوضوحِ دليلِهِ، وكذا القولُ بأنَ تقريرَهُم في اليمنِ قد صارَ إجماعاً سُكُوتِيّاً لا ينهضُ على دفعِ الأحاديثِ فإن السُّكُوتَ من العلماءِ على أمرٍ وقعَ من الآحادِ أو من خليفةٍ أو غيرهٍ من فعلٍ محذورٍ أو تركٍ واجبٍ لا يدلُّ على جوازِ ما وقعَ، ولا على جوازِ ما تركَ فإنه إن كانَ الواقعُ فعلاً أو تركاً لمُنْكَرٍ وسكُوتوا ولم يدلُّ سُكُوتُهُم على أنه ليسَ بمنْكَرٍ لما علِمَ من أن مراتبَ الإنكارِ ثلاثٌ باليدِ أو اللسانِ أو القلبِ؛ وانْتِفَاءُ الإنكارِ باليدِ واللسانِ لا يدلُّ على انتِفائِهِ بالقلبِ وحيثُ لا يدلُّ سُكُوتُهُ على تقريرِهِ لما وقعَ حتَّى يُقالَ: قد أجمعَ عليه إجماعاً سُكُوتِيّاً إذ لا يثبتُ أنه قد أجمعَ السَّاكِتُ إذا علِمَ رضاهُ حتَّى يُقالَ رضاهُ بالواقعِ ولا يعلمُ ذلكَ إلا علامُ الغيوبِ.

وبهذا يُعرفُ بطلانُ القولِ بأنَ الإجماعَ السُّكُوتِيَّ حُجَّةٌ ولا أعلمُ أحداً قد حرَّزَ هذا في ردِّ الإجماعِ السُّكُوتِيَّ معَ وضوحِهِ والحمدُ لله المنعمِ التَّفَضُّلِ فقد أوضحناه في رسالَةِ مُسْتَقْلَلَةٍ فالعجبُ ممن قال: ومثلهُ قد يُفيدُ القطعَ.

وكذلكَ قولُ من قال: إنه يُحتملُ أن حديثَ الأمرِ بالإخراجِ كانَ عندَ سُكُوتِهِم بغيرِ جزيرةٍ باطلٌ لأنَّ الأمرَ بإخراجِهم عندَ وفاتِهِ ﷺ؛ والجزيرةُ فُرِضَتْ في التاسعةِ من الهجرةِ عندَ نزولِ «براءة» فَكَيْفَ يَتِمُّ هذا، ثم إن عُمَرَ أجلي أهلِ نَجْرَانَ وقد كانَ صالحَهم ﷺ على مالٍ واسعٍ كما هو معروفٌ وهو جزيرةٌ.

والتكَلُّفُ لِتَقْرِيمِ ما عليه الناسُ وردٌ ما وردَ من النصوصِ بمثلِ هذه التَّأويلاتِ ثَمَّ يُطِيلُ تعجُّبُ الناظرِ المنصفِ.

قال النووي: قال العلماءُ رحمَهُمُ اللَّهُ تعالى: ولا يُمنعُ



وما بقي يجعله في الكراع) بالرأى والعين المهمة بزنة غراب اسم لجميع الخيل.

(والسلاح عُدَّة في سبيل الله تعالى. متفق عليه).

بنو النضير قبيلة كبيرة من اليهود وادعهم النبي ﷺ بعد قدومه إلى المدينة على أن لا يحاربوه وأن لا يعينوا عليه عدوه وكانت أموالهم ونخلهم ومنازلهم بناحية المدينة فنكسوا العهد وسار معهم كعب بن الأشرف في أربعين راكباً إلى قریش فحالفهم وكان ذلك على رأس ستة أشهر من واقعة بدر كما ذكره الزهري.

وذكر ابن إسحاق في المغازي أن ذلك كان بعد قصة أحد وبنو معونة وخرج إليهم النبي ﷺ يستعينهم في دية رجلين قتلهما عمرو بن أمية الضمري من بني عامر فجلس النبي ﷺ إلى جنب جدار لهم فتمالوا على إلقاء صخرة عليه من فوق ذلك الجدار وقام بذلك عمرو بن جحاش بن كعب فأتاه الخبر من السماء فقام مظهرًا أنه يقضي حاجة وقال لأصحابه: لا تبرحوا ورجع مسرعاً إلى المدينة فاستبظأ أصحابه فاخبروا أنه رجع إلى المدينة فلبقوا به فامر بحريهم والمسير إليهم فتحصنوا فامر بقطع النخل والتحريق وحاصرهم ستة ليال، وكان ناس من المنافقين بعثوا إليهم أن ابتسوا أو تمنعوا فإن قوتلتهم قاتلنا معكم فترصوا فقتل الله الرعب في قلوبهم فلم ينصروهم، فسألوا أن يجلو من أرضهم على أن لهم ما حملت الإبل فصولوا على ذلك إلا الحلقة بفتح الحاء المهمة وفتح اللام فقات وهي السلاح - فخرجوا إلى أدرعات وأرباع من الشام وآخرون إلى الحيرة ولحق آل أبي الحقيق وآل جُمي بن أخطب بخير وكانوا أول من أجلى من اليهود كما قال الله تعالى: ﴿أَوَّلَ الْخَشِرِ﴾ [الحشر: ٢] والخسر الثاني من خير في أيام عمر رضي الله عنه. وقوله: ﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ﴾ الفية ما أخذ بغير قتال.

قال في نهاية المجتهد (٣٧٦/٢): إنه لا خمس فيه عند جمهور العلماء.

وإنما لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب لأن بني النضير كانت على ميلين من المدينة فمشوا إليها مشاة غير رسول الله

الكفار من التردد مسافرين إلى الحجاز ولا يمتكون فيه أكثر من ثلاثة أيام.

قال الشافعي ومن وافقه: إلا مكة وحرمتها فلا يجوز تمكين كافر من دخولها بحال.

فإن دخل في خفية وجب إخراجها فإن مات ودفن فيه نبش وأخرج ما لم يتغير وحجته قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

(قلت) ولا يخفى أن البانين هم من الجوس والجوس حكمهم حكم أهل الكتاب لحديث: «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ» (الموطأ: ٢٧٨/١) فيجب إخراجهم من أرض اليمن ومن كل محل من جزيرة العرب.

وعلى فرض أنهم ليسوا بمجوس فالدليل على إخراجهم دخولهم تحت «لا يجتمع ينان في أرض العرب».

٤٠ - جواز ادخار قوت سنة

١٢٣٢ - وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ، مِمَّا لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً، فَكَانَ يُنْفَقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكَرَاعِ وَالسَّلَاحِ، عُدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

متفق عليه [البخاري (٢٩٠٤)، مسلم (١٧٥٧)].

(وعنه) أي عمر رضي الله عنه (قال كانت أموال بني النضير بفتح النون وكسر الضاد المعجمة بعدها مائة تحية).

(وما آفَاءَ اللَّهِ على رسوله) لما لم يوجف) الإيخاف من الوجف وهو السير السريع.

(عليه المسلمون بخيل ولا ركاب) الركاب بكسر الراء: الإبل.

(فكانت للنبي ﷺ خاصة فكان يُنفق على أهله نفقة سنة)



(١٢٠١٣)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٨٧٧)

وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنِّي لَا أَخِيْسُ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ فَمَشْنَأُ نَحْيَةِ نِسَاءٍ مُهْمَلَةٍ فِي «النَّهَائَةِ»: لَا انْقَضَتْهُ (بِالْعَهْدِ وَلَا أَحْبَسَ الرُّسُلَ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى حِفْظِ الْعَهْدِ وَالْوَفَاءِ بِهِ وَلَوْ لِكَافِرٍ. وَعَلَى أَنَّهُ لَا يُحْبَسُ الرُّسُلُ بَلْ يُرَدُّ جَوَابُهُ فَكَانَ وَصُولُهُ أَمَانًا لَهُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُحْبَسَ بَلْ يُرَدُّ.

## ٤٣- حَكْمُ الْأَرْضِ الْمَفْتُوحَةِ

١٢٣٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَيُّمَا قَرْيَةٍ أَنْتُمُوهَا فَأَقَمْتُمْ فِيهَا فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَيْتُمُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمْسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ هِيَ لَكُمْ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧٥٦)

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ: «يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقَرْيَةِ الْأُولَى هِيَ الَّتِي لَمْ يُوجَفْ عَلَيْهَا الْمُسْلِمُونَ بِحَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ بَلْ أَجْلَبِي عَنْهَا أَهْلُهَا وَصَالِحُوا فَيَكُونُ سَهْمُهُمْ فِيهَا أَيُّ حَقِّهِمْ مِنَ الْعَطَاءِ كَمَا تَقَرَّرُ فِي الْفِيهِ. وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالثَّانِيَةِ مَا أَخَذَتْ عِنْدَهُ فَيَكُونُ غَنِيمَةً يُخْرَجُ مِنْهَا الْخُمْسُ وَالْبَاقِي لِلغَنَائِمِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «هِيَ لَكُمْ» أَيُّ بَاقِيهَا وَقَدْ اخْتَجَّ بِهِ مَنْ لَمْ يُوجِبِ الْخُمْسَ فِي الْفِيهِ».

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَبْلَ الشَّافِعِيِّ قَالَ بِالْخُمْسِ فِي الْفِيهِ».

لَا يَنْفَعُ فَإِنَّهُ رَكِبَ جَمَلًا أَوْ حِمَارًا وَلَمْ تَنْتَلِ أَصْحَابُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَشَقَّةً فِي ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: (كَانَ يُنْفَقُ عَلَى أَهْلِهِ) أَيُّ نَمَا اسْتَبْقَاهُ لِنَفْسِهِ. وَالْمُرَادُ أَنَّهُ يَعْزَلُ لَهُمْ نَفَقَةٌ سَنَةً وَلَكِنَّهُ كَانَ يُنْفَقُ قَبْلَ انْقِضَاءِ السَّنَةِ فِي وَجُوهِ الْخَيْرِ وَلَا يَتِمُّ عَلَيْهِ السَّنَةُ وَلِهَذَا تَوَفَّى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَدَرَعَهُ مَرْهُونَةً عَلَى شَعِيرٍ اسْتَدَانَهُ لِأَهْلِهِ.

وَلِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ ادِّخَارِ قُوتِ سَنَةٍ وَأَنَّهُ لَا يُنَافِي التَّوَكُّلَ.

وَاجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الْادِّخَارِ ثَمَّا يَسْتَغْلُ الْإِنْسَانُ مِنْ أَرْضِهِ.

وَأَمَّا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ مِنَ السُّوقِ وَيُدْخِرَهُ فَإِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ ضَيِّقِ الطَّعَامِ لَمْ يَمِزْ بَلْ يَشْتَرِي مَا لَا يَحْصُلُ بِهِ تَضْيِيقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كَقُوتِ أَيَّامٍ أَوْ شَهْرٍ، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ سَعَةٍ اشْتَرَى قُوتَ السَّنَةِ وَهَذَا التَّفْصِيلُ نَقْلُهُ الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ.

## ٤١- قِسْمُ جِزْيَةِ مِنَ النِّفْلِ

١٢٣٣- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ، فَأَصَبْنَا فِيهَا غَنَمًا، فَقَسَمَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَائِفَةً، وَجَعَلَ بَقِيَّتَهَا فِي الْمَغْنَمِ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٠٧)، وَرَوَاهُ لَا يَأْسُ بِهِمْ.

الْحَدِيثُ مِنْ أَدْلَى التَّنْفِيلِ وَقَدْ سَلَفَ الْكَلَامُ فِيهِ فَلَوْ ضَمُّهُ الْمَصْنُفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَيْهَا لَكَانَ أَوْلَى.

## ٤٢- حِفْظُ الْعَهْدِ وَالْوَفَاءُ بِهِ

١٢٣٤- وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ «إِنِّي لَا أَخِيْسُ بِالْعَهْدِ وَلَا أَحْبَسُ الرُّسُلَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٥٨) وَالنَّسَائِيُّ [كَبَرَى] كَمَا فِي دَقِيقَةِ الْأَشْرَافِ



(قلت) لأن رواية عبد الرحمن موصولة وصحيحة ورواية ابن عباس هي عن مجوسي لا تقبل اتفاقاً.

وأخرج الطبراني «الكبير» (٤٣٧/١٩) عن مسلم بن العلاء الحضرمي في آخر حديثه بلفظ «سُئِلُوا بِالْمَجُوسِ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ».

وأخرج البيهقي (١٩١/٩) عن المغيرة في حديث طويل مع فارس وقال فيه «فَأَمَرْنَا نَبِيَّنَا ﷺ أَنْ تَقَاتِلَكُمْ حَتَّى تَعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ أَوْ تُؤَدُّوا الْجِزْيَةَ» وَكَانَ أَهْلُ فَارَسِ مَجُوساً.

فدللت هذه الأحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموماً ومن أهل هجر خصوصاً كما دللت الآية على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصارى.

قال الخطابي: وفي امتناع عمر ﷺ من أخذ الجزية من المجوس حتى شهّد عبد الرحمن أن النبي ﷺ أخذها من مجوس هجر، دليل على أن رأي الصحابة أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك كما ذهب إليه الأوزاعي وإنما تقبل من أهل الكتاب.

وقد اختلف العلماء في المعنى الذي من أجله أخذت الجزية منهم:

فلنذهب الشافعي في أغلب قوله إلى أنها إنما قبلت منهم لأنهم من أهل الكتاب وروي ذلك عن علي بن أبي طالب عليه السلام.

وقال أكثر أهل العلم: إنهم ليسوا من أهل الكتاب وإنما أخذت الجزية من اليهود والنصارى بالكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى.

(قلت) قدّمنا لك أن الحق أخذ الجزية من كل مشرك كما دلّ له حديث بريدة ولا يخفى أن في قوله «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ» ما يشعر بأنهم ليسوا بأهل كتاب. ويدلّ لما قدّمناه:

## ٢- جواز أخذ الجزية من العرب

١٢٣٧- وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَنَسٍ، وَعَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «أَنَّ النَّبِيَّ

## ٣٨- كتاب الجزية والهدنة

الأنصاري في الجزية أنها مأخوذة من الإجزاء لأنها تكفي من توضع عليه في عصمة ديو.

(والهدنة) هي مئذنة أهل الحرب مدة معلومة لمصلحة. ومشروعية الجزية سنة تسع على الأنصاري وقيل: سنة ثمان.

## ١- أخذ الجزية من مجوس هجر

١٢٣٦- عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَهَا - يَعْنِي الْجِزْيَةَ - مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ».

رواه البخاري (٣١٥٧).

وله طريق إلى الموطأ (ص ١٨٧) فيها انقطاع.

وهي ما أخرجه الشافعي عن ابن شهاب أنه بلغه «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْجِزْيَةَ مِنْ مَجُوسِ الْبَحْرَيْنِ».

قال البيهقي وابن شهاب: إنما أخذ حديثه عن ابن المسيب، وابن المسيب حسن المرسل وهذا الانقطاع هو الذي أشار إليه المصنف.

وأخرج الشافعي «تريب المسند» (٤٣٠) من حديث عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال: لا أدري كيف أصنع في أمرهم، فقال عبد الرحمن: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «سُئِلُوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ».

وأخرج أبو داود (٣٠٤٤) والبيهقي (١٩٠/٩) عن ابن عباس قال: «جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي ﷺ، فلما خرج قلت له: ما قضى الله ورسوله فيكم؟ قال: شرّاً. قلت: مَهْ، قال: الإسلام أو القتل».

قال: وقال عبد الرحمن بن عوف قبل منهم الجزية.

قال ابن عباس: وأخذ الناس بقول عبد الرحمن وتركوا ما سمعت أنا.



بَعَثَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى أَكْبَدِرِ دُومَةَ الْجَنْدَلِ، فَأَخَذُوهُ فَأَتَوْا بِهِ. فَحَقَّنَ دَمَهُ، وَصَالَحَهُ عَلَى الْجَزِيَّةِ.

رواه أبو داود (٣٩٣٧)

(وعن عاصم بن عُمر) هُوَ أَبُو عَمْرِو عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْعَدَوِيُّ الْقُرَشِيُّ.

وَلَدَ قَبْلَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَسْتَيْنِ وَكَانَ وَسِيمًا جَسِيمًا خَيْرًا فَاضِلًا شَاعِرًا، مَاتَ سَنَةَ سَبْعِينَ قَبْلَ مَوْتِ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بَارِعَ سَنِينَ؛ وَهُوَ جَدُّ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِأُمِّهِ رَوَى عَنْهُ أَبُو أَمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حُثَيْفٍ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ.

(عن أنس) أَيِ ابْنِ مَالِكٍ.

(وعن عثمان بن أبي سليمان) أَيِ ابْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ الْقُرَشِيِّ الْمَكِّيِّ، سَمِعَ أَبَاهُ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَامَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَغَيْرَهُمْ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ إِلَى أَكْبَدِرِ) بَضْمُ الْهُمَزَةِ بَعْدَ الْكَافِ مُثَنًى نَحْوُهُ فَدَالَ مُهْمَلَةً فَرَأَى.

(دُومَةُ) بَضْمُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْوَاوِ، وَدُومَةُ الْجَنْدَلِ: اسْمُ مَحَلٍّ.

(فَأَخَذُوهُ وَأَتَوْا بِهِ فَحَقَّنَ دَمَهُ وَصَالَحَهُ عَلَى الْجَزِيَّةِ). رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَكْبَدِرُ دُومَةُ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ يُقَالُ إِنَّهُ مِنْ غَسَّانٍ.

فَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْجَزِيَّةِ مِنَ الْعَرَبِ كَجَوَازِهِ مِنَ الْعَجَمِ انْتَهَى.

(قُلْتُ) فَهُوَ مِنْ أدْلَةٍ مَا قَدَّمَاهُ وَكَانَ ﷺ بَعَثَ خَالِدًا مِنْ ثُبُوكَ وَالنَّبِيِّ ﷺ بِهَا فِي آخِرِ غَزْوَةِ غَزَاهَا وَقَالَ لَخَالِدٍ «إِنَّكَ تَجِدُهُ يَصِيدُ الْبَقَرِ» [البيهقي (١٨٧/٩)]، فَضَضَى خَالِدٌ حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ حَضْبِهِ بِمَبْصَرِ الْغَيْثِ فِي لَيْلَةٍ مُقَمَّرَةٍ أَقَامَ وَجَاءَتْ بَقَرُ الْوَحْشِ حَتَّى حَكَّتْ قُرُونَهَا بِبَابِ الْقَصْرِ فَخَرَجَ إِلَيْهَا أَكْبَدِرُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ خَاصِّهِ فَتَلَقَّتْهُمْ جُنْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذُوا أَكْبَدِرَ وَقَتَلُوا أَخَاهُ حَسَّانَ فَحَقَّنَ رَسُولُ اللَّهِ دَمَهُ وَكَانَ نَضْرَانِيًّا وَاسْتَلَبَ خَالِدٌ مِنْ حَسَّانَ قَبَاةَ دِيْبَاجٍ مَخْصُصًا بِالذَّهَبِ وَبَعَثَ بِهِ

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَجَارَ خَالِدٌ أَكْبَدِرَ مِنَ الْقَتْلِ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ يَفْتَحَ لَهُ دُومَةَ الْجَنْدَلِ، فَفَعَلَ، وَصَالَحَهُ عَلَى الْفَنَى بِعِيرٍ وَتَمَانِيْمَةِ رَأْسٍ وَالْفَنَى دِرْعٌ وَأَرْبَعِيْمَانَةٌ رُمِحَ فَعَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَفِيَّةَ خَالِصًا ثُمَّ قَسَمَ الْغَنِيْمَةَ - الْحَدِيثُ. وَفِيهِ أَنَّهُ قَدِمَ خَالِدٌ بِأَكْبَدِرِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَدَعَاهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَبَى فَأَفْرَهُ عَلَى الْجَزِيَّةِ.

### ٣- مقدار الجزية

١٢٣٨- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ. فَأَمَرَنِي أَنْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا، أَوْ عِدْلَهُ مَعَاوِيًّا».

أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ رَأْسُ دَاوُدَ (١٥٧٦)، السُّوْمِي (٦٢٣)، النَّسَائِيُّ (٢٥٠/٥)، صَحِيحَةُ ابْنِ حِبَّانَ (٤٨٨٦) وَالْحَاكِمُ (٣٩٨/١).

(وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ وَأَمَرَنِي أَنْ أَخَذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عِدْلَهُ») بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ مَفْتُوحَةٌ وَتُكْسَرُ الْمَثَلُ وَقِيلَ بِالْفَتْحِ مَا عَادَلَهُ مِنْ جَنْبِهِ وَيُنْكَسَرُ: مَا لَيْسَ مِنْ جَنْبِهِ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ ثُمَّ دَالَ مُهْمَلَةً.

(مَعَاوِيًّا) يَفْتَحُ الْمِيمُ فَعَيْنُ مُهْمَلَةٍ بَعْدَهَا أَلِفٌ فَاءٌ وَرَاءَ بَعْدَهَا يَاءٌ النَّسْبَةِ إِلَى مَعَاوِرَ وَهِيَ بِلْدٌ بِالْيَمَنِ تُصْنَعُ فِيهَا الثِّيَابُ فَسَبَّتَ إِلَيْهَا فَالْمَرَادُ أَوْ عِدْلُهُ ثَوْبًا مَعَاوِيًّا.

(أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ وَصَحِيحَةُ ابْنِ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَهُمْ رَوَاهُ مُرْسَلًا وَأَنَّهُ أَصَحُّ. وَأَعْلَهُ ابْنُ حَزْمٍ بِالْإِنْقِطَاعِ أَنَّ مَسْرُوقًا لَمْ يَلِقَ مُعَاذًا. وَفِيهِ نَظَرٌ.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِنَّهُ مُنْكَرٌ، قَالَ: وَيُلْفِي عَنْ أَحَدٍ أَنَّهُ كَانَ يُنْكَرُ هَذَا الْحَدِيثَ إِنْكَارًا شَدِيدًا.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّمَا الْمُنْكَرُ رَوَايَةُ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ مُعَاذٍ، فَأَمَّا رَوَايَةُ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ فَإِنَّهَا مَحْفُوظَةٌ قَدْ رَوَاهَا عَنِ الْأَعْمَشِ جَمَاعَةٌ.



واختلَفوا في الجنونِ المقعدِ والشَّيخِ وأهلِ الصُّرامِ والفقيرِ.

قال: وكلُّ هذه مسائلُ اجتِهَادِيَّةٍ لَيْسَ فِيهَا تَوْكِيفٌ شَرْعِيٌّ  
قال: وسببُ اخْتِلَافِهِمْ هَلْ يُقْتَلُونَ أَمْ لَا؟ (١ هـ).

هذا وأما روايةُ البيهقي (١٩٣/٩) عن الحَكَمِ بنِ عُثَيِّبةَ أنَّ  
«النَّبِيَّ ﷺ كَتَبَ إِلَى مُعَاذٍ بِأَلْيَمَنَ عَلَى كُلِّ حَالِمٍ أَوْ خَالِمَةٍ  
دِينَارٌ أَوْ قِيَمَتُهُ» فإِسْنَادُهَا مُتَقَطِّعٌ.

ولقد وصله أبو شيبة عن الحَكَمِ بنِ عُثَيِّبةَ عن مَقْسَمٍ عن  
ابنِ عَبَّاسٍ بلفظٍ «فَعَلَى كُلِّ حَالِمٍ دِينَارٌ أَوْ عِدْلُهُ مِنَ التَّمَاثِيرِ  
ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى حُرًّا أَوْ عَبْدًا دِينَارٌ أَوْ عِرْضُهُ مِنَ الثَّيَابِ» لَكِنَّهُ قَالَ  
البيهقي: أبو شيبة ضَعِيفٌ.

وفي البابِ عن عمرو بنِ حَزَمٍ وَلَكِنَّهُ مُتَقَطِّعٌ وَعَنْ عُروَةَ.  
وفيه انْقِطَاعٌ وَعَنْ مَعْمَرٍ عن الأعمشِ عن أبيِ واثِلٍ عن  
مَسْرُوقٍ عن مُعَاذٍ. وفيه «وَحَالِمَةٌ» لَكِنَّهُ قَالَ أئِمَّةُ الْحَدِيثِ: إِنَّ  
مَعْمَرًا إِذَا رَوَى عَنْ غَيْرِ الزُّهْرِيِّ غَلَطَ كَثِيرًا.

ويُعرفُ أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِي أَخْذِ الْجَزِيَةِ مِنَ الْإِنْسَى حَدِيثٌ  
يَعْمَلُ بِهِ.

وقال الشافعي: سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ خَالِدٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ  
عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ وَعِدَّةً مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْيَمَنِ وَكُلُّهُمْ حَكَوْا عَنْ  
عَدِيٍّ مَضُوا قَبْلَهُمْ بِحُكْمٍ عَنْ عَدِيٍّ مَضُوا قَبْلَهُمْ كُلُّهُمْ تَقَى أَنَّ  
صَلَحَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ لِأَهْلِ الذَّمِّ بِالْيَمَنِ عَلَى دِينَارٍ كُلِّ سَنَةٍ وَلَا  
يُثْبِتُونَ أَنَّ النِّسَاءَ كُنَّ مِمَّنْ يُؤْخَذُ مِنْهُ الْجَزِيَةُ.

وقال عائِثُهم: وَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْ زُرُوعِهِمْ وَقَدْ كَانَ لَهُمْ زُرُوعٌ  
وَلَا مِنْ مَوَاشِيهِمْ شَيْئًا عِلْمَنَاهُ.

قال: وسَأَلْتُ عِدَّةً كَبِيرًا مِنْ ذَمَّةِ أَهْلِ الْيَمَنِ مُتَفَرِّقِينَ فِي  
بُلْدَانِ الْيَمَنِ فَكُلُّهُمْ أَجَبَتْ لِي - لَا يَخْتَلَفُ قَوْلُهُمْ - أَنَّ مُعَاذًا  
أَخَذَ مِنْهُمْ دِينَارًا عَنْ كُلِّ بَالِغٍ مِنْهُمْ وَصَمَوُا الْبَالِغَ حَالِمًا.

قالوا: وَكَانَ فِي كِتَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ مُعَاذٍ «إِنَّ عَلَى كُلِّ  
حَالِمٍ دِينَارًا».

واعلم أَنَّهُ يُفْتَهُمْ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ هَذَا وَحَدِيثِ بَرِيدَةَ  
الْمَقْدَمِ أَنَّهُ يَجِبُ قَبُولُ الْجَزِيَةِ مِمَّنْ بَذَلَهَا وَيَحْرَمُ قَتْلُهُ وَهُوَ الْمَقْهُومُ  
مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «حَتَّى يُعْطُوا الْجَزِيَةَ» الآية [العوبة: ٢٩] أَنَّهُ

مِنْهُمْ سُبْحَانَ الثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةَ وَمَعْمَرٌ وَأَبُو عَوَانَةَ وَيَحْيَى بْنُ  
شُعْبَةَ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ.

وقال بعضهم: عَنْ مُعَاذٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا  
بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ» أَوْ مَعْنَاهُ.

والحديثُ دَلِيلٌ عَلَى تَقْدِيرِ الْجَزِيَةِ بِالْذِّنَارِ مِنَ الذَّلْعَبِ «عَلَى  
كُلِّ حَالِمٍ» أَيْ بِالْبَالِغِ فِي رِوَايَةِ «مُحْتَلَمٍ». وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ سِوَاهُ  
كَانَ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا.

والمرادُ أَنَّهُ يُؤْخَذُ الدِّينَارُ مِمَّنْ ذُكِرَ فِي السَّنَةِ.

وإلى هَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: أَقْلٌ مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَهْلِ  
الذَّمِّ دِينَارٌ عَنْ كُلِّ حَالِمٍ.

وبِهِ قَالَ أَحْمَدُ فَقَالَ: الْجَزِيَةُ دِينَارٌ أَوْ عِدْلُهُ مِنَ الْمَصَافِرِيِّ لَا  
يُزَادُ عَلَيْهِ وَلَا يُنْقَصُ.

إِلَّا أَنَّ الشَّافِعِيَّ جَعَلَ ذَلِكَ حَدًّا فِي جَانِبِ الْقَلَّةِ وَأَمَّا  
الزِّيَادَةُ فَتَجُوزُ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٠٤١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ  
عَبَّاسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَحَ أَهْلَ نَجْرَانَ عَلَى أَلْفِي خُلَّةٍ  
النِّصْفِ فِي مُحَرَّمٍ وَالنِّصْفِ فِي رَجَبٍ يُؤَدُّونَهَا إِلَى الْمُسْلِمِينَ  
وَعَارِيَّةً ثَلَاثِينَ دِرْعًا وَثَلَاثِينَ فَرَسًا. وَثَلَاثِينَ بَعِيرًا أَوْ ثَلَاثِينَ مِنْ  
كُلِّ صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ السِّلَاحِ يَغْزُو بِهَا الْمُسْلِمُونَ ضَائِبِينَ لَهَا  
حَتَّى يَرُدُّوَهَا عَلَيْهِمْ» إِنَّ كَانَ بِالْيَمَنِ كَيْدًا.

قال الشافعي: وَقَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ  
وَمِنْ أَهْلِ الذَّمِّ مِنْ أَهْلِ نَجْرَانَ يَذْكُرُ أَنَّ قِيَمَةَ مَا أَخَذُوا مِنْ كُلِّ  
وَاحِدٍ أَكْثَرَ مِنْ دِينَارٍ.

وإلى هَذَا ذَهَبَ عُمَرُ فَإِنَّهُ أَخَذَ زَائِدًا عَلَى الدِّينَارِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّهُ لَا تَوْكِيفَ فِي الْجَزِيَةِ فِي  
الْقَلَّةِ وَلَا فِي الْكَثَرَةِ وَأَنَّ ذَلِكَ مُوَكَّلُونَ إِلَى نَظَرِ الْإِمَامِ، وَيَجْعَلُ  
هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مَحْمُولَةً عَلَى التَّخْيِيرِ وَالنَّظَرِ فِي الْمَصْلَحَةِ.

وفي الحديثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْجَزِيَةَ لَا تُؤْخَذُ مِنَ الْإِنْسَى  
لِقَوْلِهِ «حَالِمٍ».

قالَ فِي نَهَايَةِ الْمُجْتَهَدِ (٣٧٨/٢): اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا تَجِبُ  
الْجَزِيَةُ إِلَّا بِثَلَاثَةِ أَوْصَافٍ: الذُّكُورَةُ وَالْبُلُوغُ وَالْحُرِّيَّةُ.



ينقطع القتال المأمور به في صدر الآية من قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩] بإعطاء الجزية.

وأما جوازُه وعدمُ قبول الجزية فتدل الآية على النهي عن القتال عند حصول الغاية وهو إعطاء الجزية فيحرم قتالهم بعد إعطائها.

#### ٤ - الإسلام يعلو ولا يعلى عليه

١٢٣٩ - وَعَنْ عَائِذِ بْنِ عَمْرٍو الْمَرْبُوعِيِّ رضي الله عنه قَالَ: «الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى». أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٥٢/٣).

فيه دليل على علو أهل الإسلام على أهل الأديان في كل أمر لإطلاقه فاتحاً لأهل الإيمان إذا عارضهم غيرهم من أهل الملل كما أشير إليه في إلجائهم إلى مضايق الطرق ولا يزال دين الحق يعلو ويزداد علواً والذاخلون فيه أكثر في كل عصر من الأعصار.

#### ٥ - لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام

١٢٤٠ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٦٧).

فيه دليل على تحريم ابتداء المسلم لليهودي والنصراني بالسلام لأن ذلك أصل النهي وحمله على الكراهة خلاف أصله وعليه حمله الأقل.

وللإتحريم ذهب الجمهور من السلف والخلف.

وذهب طائفة منهم ابن عباس إلى جواز الابتداء لهم بالسلام وهو وجه لبعض الشافعية إلا أنه قال المازري: إنه يقال: السلام عليك بالإفراد، ولا يقال: السلام عليكم، واحتج لهم بمعموم قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]

وأحاديث الأمر بإفشاء السلام.

والجواب أن هذه العمومات خصوصية لمحدث الباب وهذا إذا كان الذمي منفرداً.

وأما إذا كان معه مسلم جاز الابتداء بالسلام ينوي به المسلم لأنه قد ثبت أنه ﷺ سلم على مجلس فيه اخلاط من المشركين والمسلمين.

ومفهوم قوله «لا تبدؤوا» أنه لا ينهى عن الجواب عليهم إن سلموا، ويدل له عموم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُتِّمَ بِحِجَّةٍ فَعَجَبًا أَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّهَا﴾ [النساء: ٨٦] وأحاديث «إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم» (م (٢١٦٣)). وفي رواية (م (٢١٦٤)) «إن اليهود إذا سلموا عليكم يقولوا: أحدهم السام عليكم فقولوا وعليك». وفي رواية «قل: وعليك أخرجها مسلم (٢١٦٤) (٩).

واتفق العلماء على أنه يراد على أهل الكتاب ولكنه يقتصر على قوله «وعليكم» وهو هكذا بالواو عند مسلم في روايات (م (٢١٦٥)) (١١)، (م (٢١٦٦)) (١٢).

قال الخطابي: عامة الحديثين يروون هذا الحرف بالواو.

قالوا: وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو.

وقال الخطابي: هذا هو الصواب لأنه إذا حذف صار كلامه بعينه مردوداً عليهم خاصة وإذا أثبت الواو اقتضى المشاركة معهم فيما قالوا.

قال النووي: إثبات الواو وحذفها جائز إن صحت به الروايات فإن الواو وإن اقتضت المشاركة فالموت هو علينا وعليهم ولا امتناع.

وفي الحديث دليل على إلجائهم إلى مضيق الطرق إذا اشتبكوا هم والمسلمون في الطريق فيكون واسعاً للمسلمين فإن خلت الطريق عن المسلمين فلا حرج عليهم. وأما ما يفعله اليهود في هذه الأزمنة من تعمد جعل المسلم على يسارهم إذا لاقاهم في الطريق فشيء ابتدئوه لم يرو فيه شيء وكأنهم يريدون التنازل بأنهم من أصحاب اليمين فيبغى منهم مما يتعمدونه من ذلك لشدة محافظتهم عليه ومضاؤة المسلم.



ذلك.

## ٦- جواز المهادنة مع المشركين لمدة معلومة

١٢٤١- وَعَنْ الْمُسَوِّدِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَمَرْوَانَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطَوِيلِهِ. وَفِيهِ «هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ سَهْلٌ بْنُ عَمْرِو: عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشْرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهَا النَّاسُ، وَيَكْفُفُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٦٥)، وَأَصْلُهُ فِي الْبَغَايَةِ (٢٧٣١)

(وعن المسويدي بن مخرمة ومروان أن النبي ﷺ خرج عام الحديبية فذكر الحديث) هكذا في نسخ «بلوغ الرام» بإفراد «ذكر» وكان الظاهر «فذكر» بضمير التثنية ليعود إلى المسويدي ومروان وكأنه أراد: فذكر أي الراوي

(بطوله وفيه: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله بن سهل بن عمرو على وضع الحرب عشر سنين يأمن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض. أخرجه أبو داود وأصله في البخاري).

الحديث دليل على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة لمصلحة يراها الإمام وإن كره ذلك أصحابه فإنه ذكر في المهادنة ما يفيد:

## ٧- جواز الصلح على عدم استقبال المسلمين

١٢٤٢- وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٧٨٤) بَعْضَهُ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِيهِ: «أَنَّ مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَدْنَاهُ عَلَيْنَا فَقَالُوا: أَتَكْتَبُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا».

(وأخرج مسلم بعضه من حديث أنس. وفيه أن «من جاء منكم لم نردّه عليكم ومن جاءكم منا ردّدناه علينا» أي من جاء من المسلمين إلى كفار مكة لم يردّوه إلى رسول الله ﷺ، ومن جاء من أهل مكة إليه ﷺ ردّه إليهم فكبره المسلمون

فَقَالُوا: أَتَكْتَبُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرْجًا وَمَخْرَجًا. فَإِنَّهُ ﷺ كَتَبَ هَذَا الشَّرْطَ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ كَرَاهَةِ أَصْحَابِهِ لَهُ.

والحديث طويل ساقه أئمة السير في قصة الحديبية واستوفاه ابن القيم في زاد المعاد (٢٨٦/٣) وذكر فيه كثيراً من الفوائد:

وفيه أنه ﷺ ردّ إليهم أبا جندل بن سهيل وقد جاء مسلماً قبل تمام كتاب الصلح وأنه بعد ردّه إليهم جعل الله له فرجاً ومخرجاً ففر من المشركين ثم أقام بمحل على طريقهم يقطعها عليهم وانضاف إليه جماعة من المسلمين حتى ضيق على أهل مكة مسالكهم والقصة مبسطة في كتاب السير. وقد ثبت أنه ﷺ لم يردّ النساة الخارجات إليه.

فَقِيلَ: لِأَنَّ الصَّلْحَ إِنَّمَا وَقَعَ فِي حَقِّ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ، وَارَادَتْ قُرَيْشٌ تَعْيِينَ ذَلِكَ فِي الْفَرِيقَيْنِ، فَإِنَّمَا لَمَّا خَرَجَتْ أُمُّ كَلثُومَ بِنْتُ أَبِي مُعَيْطٍ مُهَاجِرَةً طَلَبَ الْمَشْرُكُونَ رُجُوعَهَا فَمَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ وَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْآيَةَ وَفِيهَا: «فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ» الآية والمحنة: ١٠.

والحديث دليل على جواز الصلح على ردّ من وصل إلينا من العدو كما فعله ﷺ، وعلى ألا يردوا من وصل منا إليهم.

## ٨- تحريم قتل المعاهد

١٢٤٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَمَّا رَوَاهُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا كَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا».

أَخْرَجَهُ الْبَغَايَةِ (٣١٦٦).

(وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رِيحَ الْمَنَاءِ» التَّخْيِيشُ وَفَتْحُ الرَّاءِ أَصْلُهُ يَرِاحُ أَيُّ لَمْ يَجِدْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا كَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا).



أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ

وَفِي لَفْظٍ لِلْبُخَارِيِّ (٦٩١٤) «مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ» - الْحَدِيثُ.

وَفِي لَفْظٍ لَهُ تَقْيِيدُ ذَلِكَ «بَغَيْرِ جُرْمٍ» وَفِي لَفْظٍ لَهُ «بَغَيْرِ حَقٍّ».

وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢٧٦٠) وَالتَّسَائِي (٢٤/٨) «بَغَيْرِ حَلَّهَا» وَالتَّقْيِيدُ مَعْلُومٌ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ.

وَقَوْلُهُ (مَنْ مَسِيرَةٌ أَرْبَعِينَ عَامًا) وَقَعَ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ «سَبْعِينَ عَامًا».

وَوَقَعَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (١٤٠٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعِنْدَ الْبَيْهَقِيِّ (٢٠٥/٩) مِنْ رَوَايَةِ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ ثَلَاثِينَ مِنْ أَبناءِ الصُّحَابَةِ بِلَفْظٍ «سَبْعِينَ خَرِيفًا».

وَعِنْدَ الطَّرِيفِيِّ [«الْأَوْسَطُ» (٦٦٣)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «مَسِيرَةٌ مِائَةٌ عَامًا». وَفِيهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ «خَمْسَمِائَةِ عَامٍ» وَهُوَ فِي الْمَوْطَأِ مِنْ حَدِيثِ آخَرَ وَفِي «مُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ» عَنْ جَابِرٍ «إِنْ رِيحَ الْجَنَّةِ لَيَذُرُّكَ مِنْ مَسِيرَةِ أَلْفِ عَامٍ» وَقَدْ جَمَعَ الْعُلَمَاءُ بَيْنَ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ مَا حَاصِلُهُ: إِنَّ ذَلِكَ الْإِدْرَاكَ فِي مَوْقِفِ الْقِيَامَةِ وَأَنَّهُ يَتَفَاوَتُ بِتَفَاوُتِ مَرَاتِبِ الْأَشْخَاصِ فَالَّذِي يُدْرِكُهُ مِنْ مَسِيرَةِ خَمْسَمِائَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَاحِبِ السَّبْعِينَ إِلَى آخِرِ ذَلِكَ.

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ شَيْخُنَا فِي «شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ» وَرَأَيْتُ غَوْهَ فِي كَلَامِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ.

وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ قَتْلِ الْمَعَاهِدِ وَتَقْدِيمِ الْخِلَافُ فِي الْاِقْتِصَاصِ مِنْ قَابِلِهِ.

وَقَالَ الْمُتَلَبِّسُ: هَذَا فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا قَتَلَ الْمَعَاهِدَ أَوْ الذَّمِّيَّ لَا يُقْتَصُّ مِنْهُ.

قَالَ: لِأَنَّهُ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى ذِكْرِ الْوَعِيدِ الْآخَرِيِّ دُونَ الدُّنْيَوِيِّ هَذَا كَلَامُهُ.



الخارج من المدينة يمشي معه المؤدعون إليها.

(«وسابق بين الخيل التي لم تُضمَر من الثنية إلى مسجد بني زريق، وكان ابن عمر فيمن سباق». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ زَادَ الْبَخَارِيُّ) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

(قَالَ سُفْيَانُ مِنَ الْخَفَاءِ إِلَى ثِنْتِ الْوَدَاعِ حَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ وَمِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ).

الحديث دليل على مشروعية السباق وأنه ليس من العيب بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها في الجهاد وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة بحسب الباعث على ذلك.

قال القرطبي: لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام وكذا الترامي بالسهم واستعمال الأسلحة لما في ذلك من التدرب على الحرب.

وفيه دليل على جواز تضييق الخيل المعدة للجهاد وقيل: إنه يُسْتَحَبُّ.

١٢٤٥- وعنه رحمته الله أن «النبي ﷺ سباق بين الخيل، وَفَضَّلَ الْقُرْخَ فِي الْغَايَةِ».

رواه أحمد (١٥٧٢) وأبو داود (٢٥٧٧)، وصححه ابن حبان (٤٦٨٨).

(وعنه) أي ابن عمر - رضي الله عنهما - (أن «النبي ﷺ سباق بين الخيل وَفَضَّلَ الْقُرْخَ») جمع قارح والقارح: ما كملت سنة كالبازل في الإبل (في الغاية). رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان.

فيه مثل الذي قبله دليل على مشروعية السباق بين الخيل وأنه يجعل غاية القرح أبعد من غاية ما دونها لقوتها وجلادتها وهو المراد من قوله «وَفَضَّلَ الْقُرْخَ».

٢- جواز السباق على جمل من غير المتسابقين

١٢٤٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍّ، أَوْ نَصْلٍ، أَوْ خَافِرٍ».

## ٣٩- كتاب السبق والسبق والرُمي

السُّبُقُ - بفتح السين المهملة وسكون الموحدة - مصدر وهو المراد هنا.

ويقال بتحريل الموحدة: وهو الرُّهْنُ الذي يوضع لذلك. (والرُمي) مصدر رمى. والمراد به هنا: المناضلة بالسهم للسبق.

### ١- مشروعية السباق بين الخيل

١٢٤٤- عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - قَالَ: «سَابَقَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْخَيْلِ الَّتِي قَدْ ضُمِرَتْ، مِنَ الْخَفِيَاءِ، وَكَانَ أَمَدُهَا ثِنْتَةُ الْوَدَاعِ وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ فِيمَنْ سَابَقَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٤٢٠)، مسلم (١٨٧٠)). زَادَ الْبَخَارِيُّ. قَالَ سُفْيَانُ: مِنَ الْخَفَاءِ إِلَى ثِنْتِ الْوَدَاعِ خَمْسَةُ أَمْيَالٍ أَوْ سِتَّةٌ، وَمِنَ الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ مِيلٌ.

(عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «سابق النبي ﷺ بالخيل التي قد ضُمِرَتْ من التضمير: وهو كما في «النهاية» أن يُطَاهَر عليها بالعلف حتى تسمن ثم لا تُلَفَّ إلا قوتها لتخف». زَادَ فِي «الصَّحَاحِ»: وَذَلِكَ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا.

وَعَلَيْهِ الْمُدَّةُ تُسَمَّى الْمَضَامَارَ وَالْمَوْضِعَ الَّذِي يُضْمَرُ فِيهِ الْخَيْلُ أَيْضًا مَضَامَارًا.

وقيل: تُشَدُّ عَلَيْهَا سُرُوجُهَا وَتَجْلَلُ بِالْأَجَلَّةِ حَتَّى تَعْرِقَ فَيَنْهَبَ رَهْلُهَا وَيَشْتَدَّ لِحْمُهَا.

(من الخفاء) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها مُثَنَاءٌ نَحْيَةً مَعْدُودَةً وَقَدْ تَقَصَّرَ مَكَانَ خَارِجِ الْمَدِينَةِ.

(وَكَانَ أَمَدُهَا) بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ أَيْ غَايَتُهَا. (ثِنْتَةُ الْوَدَاعِ) حُلٌّ قَرِيبٌ مِنَ الْمَدِينَةِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ



رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٧٤/٢) وَالثَّلَاثَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٢٥٧٤)، التِّرْمِذِيُّ (١٧٠٠)، النَّسَائِيُّ (٢٢٦/٦)]، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٦٩٠).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَا سَبَقَ بَفَتْحِ السَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ: هُوَ مَا يُجْعَلُ لِلْسَّبَاقِ عَلَى السَّبَقِ مِنْ جُعَلٍ.

(إِلَّا فِي خُفٍّ أَوْ نَصْلٍ أَوْ حَافِرٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالثَّلَاثَةُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ) وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ [تَرْتِيبُ الْمُسْنَدِ (٤٢٢، ٤٢٣)] وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ طَرُقٍ وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَطَّانِ وَابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَأَعْلَى الدَّارَقُطَنِيُّ بَعْضَهَا بِالرُّوقِ.

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [الْكَبِيرُ (٣٨٢/١٠)] وَأَبُو الشَّيْخِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

قَوْلُهُ (إِلَّا فِي خُفٍّ) الْمَرَادُ بِوِ الْإِبِلِ وَالْحَافِرِ وَالْخَيْلِ.

وَالنَّصْلُ: السَّهْمُ أَيْ ذِي خُفٍّ أَوْ ذِي حَافِرٍ أَوْ ذِي نَصْلٍ عَلَى حَذْفِ الْمَضَافِ وَإِقَامَةِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ السَّبَاقِ عَلَى جُعَلٍ فَإِنْ كَانَ الْجُعَلُ مِنْ غَيْرِ الْمُتَسَابِقِينَ كَالْإِمَامِ يَجْعَلُهُ لِلْسَّبَاقِ حُلٌّ ذَلِكَ بِلَا خِلَافٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِ الْمُتَسَابِقِينَ لَمْ يَحِلَّ لِأَنَّهُ مِنَ الْقِمَارِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ السَّبَقُ إِلَى فِيمَا ذُكِرَ مِنَ الثَّلَاثَةِ.

وَعَلَى الثَّلَاثَةِ قَصْرُهُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ.

وَاجْازُهُ عَطَاءٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

وَلِلْفُقَهَاءِ خِلَافٌ فِي جَوَازِهِ عَلَى عَوْضٍ أَوْ لَا وَمِنْ أَجْزَائِهِ عَلَيْهِ فَلَهُ شُرَاطُ مُسْتَوَفَاةٍ فِي الطُّوَلَاتِ. وَقَدْ ذَكَرَهَا فِي الشَّرْحِ.

### ٣- شرط السباق أن لا يكون قماراً

١٢٤٧- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ - وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبِّقَ - فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَإِنْ آمَنَ فَهُوَ قِمَارٌ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٥٠٠/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٥٧٩) وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

(وَعَنْهُ) أَيْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: «مَنْ

أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبِّقَ) مُغَيَّرُ الصُّنْعَةِ أَيْ يَسْبِقُهُ غَيْرُهُ (فَلَا بَأْسَ بِهِ فَإِنْ آمَنَ فَهُوَ قِمَارٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ) وَلَا يُؤْمَرُ الْحَدِيثُ فِي صَحِّهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ كَلَامٌ كَثِيرٌ حَتَّى قَالَ أَبُو حَاتِمٍ [الْمَعْلِلُ (٣١٨/٢)]: أَحْسَنُ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ مَوْقُوفًا عَلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ مِنْ قَوْلِهِ. انْتَهَى.

وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْمَوْطِئِ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدٍ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَيْشَمَةَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعِينٍ عَنْهُ فَقَالَ: هَذَا بَاطِلٌ وَضُرِبَ عَلَى «أَبِي هُرَيْرَةَ».

وَقَدْ غَلَطَ الشَّافِعِيُّ مِنْ رَوَاهُ عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَلِي قَوْلِهِ: (وَهُوَ لَا يَأْمَنُ أَنْ يُسَبِّقَ) دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْحُلَّ وَهُوَ الْقِرْسُ الثَّلَاثُ فِي الرِّهَانِ يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَكُونَ مُتَحَقِّقَ السَّبَقِ وَإِلَّا كَانَ قِمَارًا.

وَلِ هَذَا الشَّرْطِ ذَهَبَ الْبَعْضُ بِهَذَا الشَّرْطِ بِخُرْجٍ عَنِ الْقِمَارِ، وَلَعَلَّ الرُّجْعَ أَنَّ الْمَقْصُودَ إِنَّمَا هُوَ الْاِخْتِيَارُ لِلْخَيْلِ فَإِذَا كَانَ مَعْلُومَ السَّبَقِ فَاتَ الْغَرَضُ الَّذِي شُرِعَ لِأَجْلِهِ. وَأَمَّا الْمَسَابَقَةُ بِغَيْرِ جُعَلٍ فَمُبَاحَةٌ لِإِجْمَاعٍ.

### ٤- شرعية التدريب على القوّة

١٢٤٨- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ غَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعْتُ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمَنِيرِ يَقْرَأُ «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ» - الْآيَةَ [الْأَنْفَادُ: ٦٠] أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِّيَّ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِّيَّ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرُّمِّيَّ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩١٧).

إِنَّمَا الْحَدِيثُ تَفْسِيرُ الْقُوَّةِ فِي الْآيَةِ بِالرُّمْيِ بِالسَّهَامِ لِأَنَّهُ الْمَعْتَادُ فِي عَصْرِ النَّبُوَّةِ وَشَمَلُ الرُّمْيِ بِالْبِنَادِقِ لِلْمَشْرِكِينَ وَالْبَغَاةِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ شَرْعِيَّةُ التَّدْرِيبِ فِيهِ لِأَنَّ الْإِعْدَادَ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ الْاِغْتِيَادِ إِذْ مَنْ لَمْ يُحَسِّنِ الرُّمْيَ لَا يُسَمَّى مُعَدًّا لِلْقُوَّةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.



كما ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى قَبْلَهَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَقَالُوا مَا فِيهِ بُطُونٌ هَدْيٍ الْأَنْعَامِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ [الأنعام: ١٣٩].

## ٤٠- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ

### ١- تحريم كل ذي ناب

١٢٤٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كُلْ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَكُلُّهُ حَرَامٌ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٣٣)

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى تَحْرِيمِ مَا لَهُ نَابٌ مِنْ سَبَاعِ الْحَيَوَانَاتِ، وَالنَّابُ: السِّنُّ خَلْفَ الرُّبَاعِيَّةِ كَمَا فِي «الْقَامُوسِ» وَالسَّبْعُ هُوَ الْمُقْتَرَسُ مِنَ الْحَيَوَانِ كَمَا فِي «الْقَامُوسِ» أَيْضاً. وَفِيهِ: الْاِفْتِرَاسُ الْاِصْطِيَادُ.

وَفِي «النِّهَايَةِ» أَنَّهُ نَهَى عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ هُوَ: مَا يَفْتَرَسُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَيَأْكُلُهُ قَهْرًا وَقَسْرًا كَالْأَسَدِ وَالذَّنَبِ وَالنَّمْرِ وَنَحْوِهَا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْحَرْمِ مِنْهَا.

فَلَزَعَبُ الْهَادِوِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدٌ وَدَاوُدُ إِلَى مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ وَلَكِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي جِنْسِ السَّبَاعِ الْحَرْمَةِ.

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: كُلُّ مَا أَكَلَ اللَّحْمَ فَهُوَ سَبْعٌ حَتَّى الْفِيلُ وَالضَّبُعُ وَالرَّبْرُوعُ وَالسُّنُورُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَحْرُمُ مِنَ السَّبَاعِ مَا يَعْدُو عَلَى النَّاسِ كَالْأَسَدِ وَالذَّنَبِ وَالنَّمْرِ دُونَ الضَّبُعِ وَالنَّعْلَبِ لِأَنَّهُمَا لَا يَعْدَوَانِ عَلَى النَّاسِ.

وَذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَعَائِشَةُ وَابْنُ عُرْمٍ عَلَى رَوَايَةٍ عَنْهُ فِيهَا ضَعْفُ الشَّعْبِيِّ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ إِلَى حُلِّ لَحْمِ السَّبَاعِ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ الْآيَةُ [الأنعام: ١٤٥] فَالْحَرْمُ هُوَ مَا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ وَمَا عَدَاهُ حَلَالٌ.

(وَأَجِيبْ) بِأَنَّ الْآيَةَ مَكِّيَّةٌ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ فَهُوَ نَاسِخٌ لِلآيَةِ عِنْدَ مَنْ يَرَى نَسْخَ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ، وَيَأْتِي الْآيَةَ خَاصَّةً بِالثَّمَانِيَةِ الْأَزْوَاجِ مِنَ الْأَنْعَامِ رَدًّا عَلَى مَنْ حَرَّمَ بَعْضَهَا

فَقِيلَ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] الْآيَةُ أَيْ أَنَّ الَّذِي احْلَتَّمُوهُ هُوَ الْحَرْمُ وَالَّذِي حَرَّمْتُمُوهُ هُوَ الْحَلَالُ وَإِنَّ ذَلِكَ افْتِرَاءٌ عَلَى اللَّهِ وَقَرْنِ بِهَا لَحْمَ الْخَنَزِيرِ لِيَكُونَهُ مُشَارِكًا لَهَا فِي عِلَّةِ التَّحْرِيمِ وَهُوَ كَوْنُهُ رَجَسًا. فَالْآيَةُ وَرَدَتْ فِي الْكُفَّارِ الَّذِينَ يُحْلِسُونَ الْمَيْتَةَ وَالذَّمَّ وَلَحْمَ الْخَنَزِيرِ وَمَا أَهْلُ لَغْوِ اللَّهِ بِهِ وَيَحْرَمُونَ كَثِيرًا مِمَّا أَبَاحَهُ الشَّرْعُ، وَكَانَ الْغَرَضُ مِنَ الْآيَةِ بَيَانُ حَالِهِمْ وَأَنَّهُمْ يُضَادُّونَ الْحَقَّ فَكَانَتْ قِيلَ: مَا حَرَامٌ إِلَّا مَا احْلَتَّمُوهُ مُبَالِغَةً فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ (قُلْتَ)

قُلْتَ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ: قُلْ لَا أَجِدُ الْآنَ مُحَرَّمًا إِلَّا مَا ذُكِرَ فِي الْآيَةِ ثُمَّ حَرَّمَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ. وَيُرْوَى عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ إِنَّمَا يَكْرَهُ أَكْلَ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ لَا أَنَّهُ مُحَرَّمٌ.

### ٢- تحريم كل ذي مخلب

١٢٥٠- وَأَخْرَجَهُ (١٩٣٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِلَفْظٍ: نَهَى، وَزَادَ «وَكُلُّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ».

(وَأَخْرَجَهُ) أَيْ أَخْرَجَ مَعْنَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ بِلَفْظٍ نَهَى) أَيْ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

(وَزَادَ) أَيْ ابْنُ عَبَّاسٍ.

(وَكُلُّ ذِي نَابٍ مَخْلَبٍ) يَكْسِرُ الْمِيمَ وَسُكُونِ الْخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَتَفْتَحُ اللَّامُ آخِرَهُ مُوَحَّدَةً. (مِنْ الطَّيْرِ).



وأخرج الترمذي (١٤٧٨) من حديث جابرٍ تحريم كل ذي غلبٍ من الطير.

وأخرجه (١٤٧٤) أيضاً من حديث العرياض بن سارية. وزاد فيه: «يوم خير».

في «القاموس»: المخلب: ظفر كل سبع من الماشي والطائر أو هو لما يصيد من الطير. والظفر لما لا يصيد.

وإلى تحريم كل ذي غلبٍ من الطير ذهب الهاديون.

ونسبهُ النووي إلى الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداود والجمهور.

وفي نهاية المجتهد نسب إلى الجمهور القول بحل كل ذي غلبٍ من الطير.

وقال: وحرّمها قوم ونقل النووي أثبت لأنه المذكور في كتب الفريقين وأحمد فإن في دليل الطالب على منذهب أحمد ما لفظه: ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهين وعد كثير من ذلك.

ومثله في المنهاج للشافعية ومثله للحنفية.

وقال مالك: يكره كل ذي غلبٍ من الطير ولا يحرم.

وأما النسب فقالوا: ليس بذي غلبٍ لكنه محرم لاستخباؤه.

قالت الشافعية: ويحرم ما ندب قتله كحيّة وعقرب وغراب أبغ وحداؤ وفارّة وكل سبع ضار واستدلوا بقوله ﷺ: «خمس فواسق يقتلن في الجل والحرم» وتقدم في كتاب الحج قالوا: ولأن هذه مستحبات شرعاً وطبعاً

(قلت) وفي دلالة الأمر بقتلها على تحريم أكلها نظر ويأتي لهم أن الأمر بعدم القتل دليل على التحريم وقد قال الشافعي: إن الأدمي إذا وطئ بهيمة من بهائم الأنعام فقد أمر الشارع بقتلها.

قالوا: ولا يحرم أكلها فدل على أنه لا ملازمة بين الأمر بالقتل والتحريم

٣- تحريم لحوم الحمر الأهلية، وتحليل لحوم الخيل

١٢٥١- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَأَذْنِ فِي لُحُومِ الْخَيْلِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٤٢١٩)، مسلم (١٩٤١)].

وَلَمْ يَلَفْظَ لِلْبَخَارِيِّ وَرَخَّصَ

(وعن جابر رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية وأذن في لحوم الخيل».

ورخص عوض «أذن» وقد ثبت في روايات (٤٤٢٦)، م (١٩٣٨) «أنه ﷺ وجد القدور تغلي بلحمها فأمر بإزالتها وقال: لا تأكلوا من لحومها شيئاً».

والأحاديث في ذلك كثيرة في رواية إنها رجس أو نجس وفي لفظ «إنها رجس من عمل الشيطان».

وفي الحديث مسألان:

(الأولى) أنه دل منطوقه على تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية إذ النهي أصله التحريم وإلى تحريم أكل لحومها ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلا ابن عباس فقال: ليست بحرام.

وفي رواية ابن جريج عن ابن عباس: وأبى ذلك البحر وتلا قوله تعالى: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا» الآية.

وروي عن عائشة وعن مالك بروايات أنها مكروهة أو حرام أو مباحة.

وأما ما أخرج أبو داود (٣٨٠٩) عن غالب بن أجمر قال: «أصابنا سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سماناً حمر فأنت رسول الله ﷺ فقلت: إنك حرمت لحوم الحمر الأهلية وقد أصابنا سنة» فقال: أطعم أهلك من سمين حمر فكأنما حرمتها من جهة جوارل القرية» يعني الجلالة - .

فقد قال الخطابي: أما حديث ابن أجمر فقد اختلف في إسناده.



معناه من الأحاديث الصحيحة.

وأخرج ابن أبي شيبة بسندوه على شرط الشيخين عن عطاء أنه قال لابن جريج: لم يزل سلفك يأكلونه قال ابن جريج: قلت له أصحاب رسول الله؟ قال: نعم.

ويأتي حديث أسماء: «تَحَرَّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَرَسًا فَأَكَلْنَاهُ».

وَقَبَّحَتِ الْهَادِيَةُ وَمَالِكٌ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْحَفْصِيِّ إِلَى تَحْرِيمِ أَكْلِهَا.

وَاسْتَدْلُوا بِحَدِيثِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَكُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ» (ابن داود (٣٧٩٠)، السامي (٢٠٢/٧)، ابن ماجه (٣١٩٨)).

وفي رواية بزيادة «يَوْمَ خَيْبَرَ» (أحمد (٨٩/٤)، ابن داود (٣٨٠٦)).

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْنُهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِيهِ: هَذَا إِسْنَادٌ مُضْطَرَبٌ مُخَالَفٌ لِرَوَايَةِ الثَّقَاتِ.

وقال البخاري: يروى عن أبي صالح ثور بن يزيد وسليمان بن سليم.

وفيهِ نَظَرٌ [الخاريج الكبير (٢٨٦٩)].

وَضَعُفَ الْحَدِيثِ أَحْمَدُ وَالدَّارَقُطْنِيُّ وَالْحَظَّابِيُّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَعَبْدُ الْحَقِّ وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لِتَرْكَبُوهَا زِينَةً» [البحر: ٨] وَتَقْرِيرِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْآيَةِ بِوُجُوهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْعِلَّةَ الْمَنْصُوصَةَ تَقْتَضِي الْحَصْرَ فَبَاحَةَ أَكْلِهَا خِلَافٌ ظَاهِرٌ الْآيَةِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بِأَن كَوْنِ الْعِلَّةِ مَنْصُوصَةً لَا يَقْتَضِي الْحَصْرَ فِيهَا فَلَا يُقْبَدُ الْحَصْرُ فِي الرُّكُوبِ وَالزَّيْنَةِ فَإِنَّهُ يُتَّقَعُ بِهَا فِي غَيْرِهَا اتِّفَاقًا وَإِنَّمَا نَصٌّ عَلَيْهِمَا لِكُونِهِمَا أَغْلَبُ مَا يَطْلُبُ وَلَوْ سَلِمَ الْحَصْرُ لَامْتَنَعَ حَمْلُ الْأَتْقَالِ عَلَى الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ وَلَا قَائِلٌ بِهِ.

الثَّانِي: مِنْ وَجْهِ دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْأَكْلِ عَطْفُ الْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى اشْتِرَاكِهِمَا مَعَهَا فِي حُكْمِ التَّحْرِيمِ

قَالَ أَبُو دَاوُدَ: رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ عُيَيْدِ أَبِي الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْقِلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشَرٍ عَنْ نَاسٍ مِنْ مُزَيْنَةَ أَنَّ سَيِّدَ مُزَيْنَةَ أَجْرَ أَوْ ابْنَ أَبِي أَجْرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ.

وَرَوَاهُ مُسَعَّرٌ فَقَالَ: عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي مَعْقِلٍ عَنْ رَجُلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ وَقَدْ ثَبَتَ التَّحْرِيمُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ - يُرِيدُ هَذَا - وَسَاقَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي دَاوُدَ مُتَّصِلًا ثُمَّ قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ «إِنَّمَا حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِ الْقَرِيَةِ» فَإِنَّ الْجَوَالَ هِيَ الَّتِي تَأْكُلُ الْعِذْرَةَ وَهِيَ الْجَلَّةُ لِأَنَّ هَذَا لَا يَثْبُتُ.

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى عَنْ لُحُومِهَا لِأَنَّهَا رَجَسٌ وَسَاقَ سِنْدَهُ إِلَى مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ «لَمَّا افْتَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْبَرَ أَصْبَنَّا حُمُرًا خَارِجَةً مِنَ الْقَرِيَةِ فَتَحَرَّنَا وَطَبَخْنَا مِنْهَا فَتَادَى مُنَادِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَنْهَيَانِكُمْ عَنْهَا وَإِنَّهَا رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاسْكَنْتِ الْقُدُورَ» [البخاري (٤١٩٨)، مسلم (١٩٤٠)] أَتَتْهُ.

وَبِهَذَا يَبْطُلُ الْقَوْلُ بِأَنَّهَا إِنَّمَا حُرِّمَتْ خَافَةَ قِلَّةَ الظَّهْرِ كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ [الكبير (٤٣٢/١١)] وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ «إِنَّمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحُمْرَ الْأَهْلِيَّةَ مَخَافَةَ قِلَّةِ الظَّهْرِ».

وفي رواية البخاري (٤٢٢٧) عن ابن عباس في المغازي من رواية الشعبي أنه قال ابن عباس: لا أدري أنه نهى عنها رسول الله ﷺ من أجل أنها حوله الناس فكره أن تذعب حولتهم أو حرمتها البتة يوم خيبر.

فإنه يقال: قد علم بالنص أنه حرمتها لأنها رجس وكان ابن عباس لم يعلم بالحديث فتردد في نقله النهي وإن قد ثبت النهي وأصله التحريم عمل به وإن جهلنا علته.

وأما ما أخرجه الطَّبْرَانِيُّ [الكبير (١٦١/٢٥)] من حديث أم نصر الحارثية «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ فَقَالَ: أَلَيْسَ تَرَعَى الْكَلَا وَتَأْكُلُ الشَّجَرَةَ؟ قَالَ: فَاصْبِرْ مِنْ لُحُومِهَا» فَبَيَّ رِوَايَةً غَيْرَ صَحِيحَةٍ لَا تُعَارَضُ بِهَا الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ.

(المسألة الثانية) دل الحديث على حل أكل لحوم الخيل وإلى حلها ذهب زيد بن علي والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وجمهور السلف والخلف لهذا الحديث ولما في



## ٤ - حل الجراد

١٢٥٢ - وَعَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٤٩٥)، مسلم (١٩٥٢)].

(وعن ابن أبي أوفى قال: «غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ نَأْكُلُ الْجَرَادَ») وَهُوَ اسْمُ جَنْسٍ وَالْوَحْدَةُ جَرَادَةٌ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنثَى كَحَمَامَةٍ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى حُلِّ الْجَرَادِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَهُوَ إِجْمَاعٌ وَآخِرُ ابْنِ مَاجَةَ (٣٢٢٠) عَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَتَهَادَّانِ الْجَرَادَ فِي الْأَطْبَاقِ». وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ: إِنَّ جَرَادَ الْأَنْدَلُسِ لَا يُؤْكَلُ لَأَنَّهُ ضَرَرٌ مُحْضٌ.

فَإِذَا ثَبَتَ مَا قَالَهُ فَتَحَرَّمَهَا لِأَجْلِ الضَّرَرِ كَمَا تَحْرُمُ السُّمُومُ وَغُورُهَا.

وَاخْتَلَفُوا هَلْ أَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَرَادَ أَمْ لَا وَحَدِيثُ الْكِتَابِ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ مَعَهُمْ إِلَّا أَنَّ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ زِيَادَةً لَفْظًا: «نَأْكُلُ الْجَرَادَ مَعَهُ».

قِيلَ: وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ أَلَّا الْمَرَادَ غَزَوْنَا مَعَهُ فَيَكُونُ تَأْكِيدًا لِقَوْلِهِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَرَادَ نَأْكُلُ مَعَهُ.

(قُلْتُ) وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الَّذِي يُحْسِنُ حُلَّ الْحَدِيثِ عَلَيْهِ إِذَا التَّمَسُّسُ أُلْبِغَ مِنَ التَّأْكِيدِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَقَعَ فِي الطَّبِّ عِنْدَ أَبِي نُعَيْمٍ بِزِيَادَةٍ: «وَيَأْكُلُ مَعَهُ».

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨١٣) مِنْ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ أَنَّهُ «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَرَادِ فَقَالَ: «لَا أَكَلُهُ وَلَا أَحْرَمُهُ» فَقَدْ أَعْلَهُ الْمُنْذِرِيُّ بِالْإِرْسَالِ.

وَكَذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِيٍّ [الكامل (٥٢١/٢)] فِي تَرْجُمَةِ ثَابِتِ بْنِ رُحَيْرٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْعَنْبِ فَقَالَ: «لَا أَكَلُهُ وَلَا أَحْرَمُهُ» وَسُئِلَ عَنِ الْجَرَادِ فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَالَ النَّسَائِيُّ: ثَابِتٌ لَيْسَ بِثِقَةٍ.

فَمَنْ أَفَرَدَ حُكْمَهُمَا عَنْ حُكْمِ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ اخْتِاجٌ إِلَى دَلِيلٍ. وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْنُ هَذَا مِنْ بَابِ دَلَالَةِ الْاِقْتِرَانِ وَهِيَ ضَعِيفَةٌ.

الثَّالثُ: مِنْ وَجْهِ دَلَالَةِ آيَةِ أَنَّهَا سَبَقَتْ لِلَاِمْتِنَانِ فَلَوْ كَانَتْ مِمَّا يُؤْكَلُ لَكَانَ الْاِمْتِنَانُ بِهِ أَكْثَرَ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِبَقَاءِ الْبَنِيَةِ وَالْحَكِيمُ لَا يَمْتَنُّ بِأَدْنَى النَّعْمِ وَيَتَرَكُ أَعْلَاهَا سَيِّمًا وَقَدْ اِمْتَنَّا بِالْأَكْلِ فِيمَا ذَكَرَ قَبْلَهَا.

(وَاجِبٌ) بَأَنَّهُ تَعَالَى خَصَّ الْاِمْتِنَانُ بِالرُّكُوبِ لِأَنَّهُ غَالِبٌ مَا يُتَّقَى بِالْخَيْلِ فِيهِ عِنْدَ الْعَرَبِ فُخْطَبُوا بِمَا عَرَفُوهُ وَالْفَوْهُ كَمَا خُوطِبُوا فِي الْأَنْعَامِ بِالْأَكْلِ وَحَمَلِ الْأَثْقَالِ لِأَنَّهُ كَانَ أَكْثَرَ انْتِصَاعِهِمْ بِهَا لِذَلِكَ فَاقْتَصَرَ فِي كُلِّ مِنَ الصَّفَتَيْنِ بِغَالِبٍ مَا يُتَّقَى بِهِ عَلَيْهِ.

الرَّابِعُ: مِنْ وَجْهِ دَلَالَةِ آيَةِ: لَوْ أُبِيحَ أَكْلُهَا لَفَاتَتْ الْمُنْفَعَةُ الَّتِي اِمْتَنَّا بِهَا وَهِيَ الرُّكُوبُ وَالزَّيْنَةُ.

(وَاجِبٌ) عَنْهُ بَأَنَّهُ لَوْ لَزِمَ مِنَ الْإِذْنِ فِي أَكْلِهَا أَنْ تَفْنَى لِلزَّمِّ مِثْلُهُ فِي الْبَقْرِ وَغُورِهَا مِمَّا أُبِيحَ أَكْلُهُ وَوَقَعَ الْاِمْتِنَانُ بِهِ لِمُنْفَعَةٍ أُخْرَى.

وَقَدْ أُجِيبَ عَنِ الْاِسْتِدْلَالِ بِالآيَةِ بِجَوَابٍ إِجْمَالِيٍّ وَهُوَ أَنَّ آيَةَ النُّحْلِ مَكِّيَّةٌ اتَّفَاقًا وَالْإِذْنُ فِي أَكْلِ الْخَيْلِ كَانَ بَعْدَ الْهَجْرَةِ مِنْ مَكَّةَ بِأَكْثَرِ مِنْ سِتٍّ سِنِينَ، وَأَيْضًا فَإِنَّ آيَةَ النُّحْلِ لَيْسَتْ نَصًّا فِي تَحْرِيمِ الْأَكْلِ وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي جَوَازِهِ، وَأَيْضًا لَوْ سَلِمَ مَا ذَكَرَ كَانَ غَايَتُهُ الدَّلَالَةُ عَلَى تَرَكِّ الْأَكْلِ وَهُوَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلتَّحْرِيمِ أَوْ لِلتَّنْزِيهِ أَوْ خِلَافَهُ الْأَوَّلَى.

وَحَيْثُ لَمْ يَتَّعَيْنِ هُنَا وَاحِدٌ مِنْهَا لَا يَتِمُّ بِهَا التَّمَسُّكُ بِالْأَدْلَةِ الْمَصْرُوحَةِ بِالْجَوَازِ أَوَّلًا.

وَأَمَّا زَعْمُ الْبَعْضِ أَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ دَالٌّ عَلَى التَّحْرِيمِ لِكُونِهِ وَرَدًّا بِلَفْظِ الرُّخْصَةِ وَالرُّخْصَةُ اسْتِثْنَاءُ الْمَحْظُورِ مَعَ قِيَامِ الْمَانِعِ، فَذَلِكَ أَنَّهُ رَخْصٌ لَهُمْ فِيهَا بِسَبَبِ الْمَخْصَةِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى حُلِّ الْمَطْلُوقِ فَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ وَرَدَ بِلَفْظِ «إِذْنٌ لَنَا» وَلِنَفْظِ «أَطْعَمْنَا» فَعَبَّرَ الرَّأْيِيُّ بِقَوْلِهِ «رَخْصٌ لَنَا» عَنْ «إِذْنٍ» لَا أَنَّهُ أَرَادَ الرُّخْصَةَ الْأَصْلَاحِيَّةَ الْحَادِثَةَ بَعْدَ زَمَنِ الصَّحَابَةِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ (إِذْنٌ) وَ(رَخْصٌ) فِي لِسَانِ الصَّحَابَةِ.



أمر بأكليها ولم يأكل منها.

قُلْتُ: لَكَيْتُ لَا يَخْفَى أَنْ عَدِمَ أَكْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَدُلُّ عَلَى كَرَاهِيَّتِهَا.

وَحَكَى الرَّافِعِيُّ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ تَحَرُّمَهَا.

(لِلثَّلَةِ) ذَكَرَ الدِّمِيرِيُّ فِي حَيَاةِ الْحَيَوَانِ أَنَّ الَّذِي تَحْيِضُ مِنْ الْحَيَوَانِ الْمَرَاةَ وَالضَّبْعَ وَالْحَفَاشَ وَالْأَرْنَبَ وَيَقَالُ: إِنَّ الْكَلْبَةَ كَذَلِكَ.

٦- تحريم أكل النمل والنحل والهدهد والضرد.

١٢٥٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدُّوَابِّ: النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالْهُدْهُدِ، وَالضُّرْدِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٣٧/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٥٢٦٧).

وَمُسْتَحْتَجٌ ابْنُ حِبَّانَ (٥٦٤٧).

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: رَجَالُهُ رَجَالُ الصَّحِيحِ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: هُوَ أَقْوَى مَا وَرَدَ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ قَتْلِ مَا ذُكِرَ.

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَحْرِيمُ أَكْلِهَا لِأَنَّهُ لَوْ حُلَّ لَمَا نَهَى عَنِ الْقَتْلِ وَتَقَدَّمَ لَنَا فِي هَذَا الْاسْتِدْلَالِ بَحْثٌ.

وَتَحْرِيمُ أَكْلِهَا رَأْيُ الْجَمَاهِيرِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ خِلَافَ إِلَّا النَّمْلَةَ فَالظَّاهِرُ أَنَّ تَحَرُّمَهَا إجماعٌ.

٧- حل الضبع

١٢٥٥- وَعَنْ ابْنِ أَبِي عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِجَبَابِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: الضَّبْعُ صَبَدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣١٨/٣) وَالْأَرْنَؤَةُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٠١)، التِّرْمِذِيُّ (١٧٩١)، النَّسَائِيُّ (٢٠٠/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٣٢٣٦).

وَيُؤْكَلُ عِنْدَ الْجَمَاهِيرِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَوْ مَاتَ بِغَيْرِ سَبَبٍ لِحَدِيثٍ: «أَجِلُ لَنَا مَيْتَانِ وَدَمَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٩٧/٢) وَالدَّارِقُطْنِيُّ (٢٧٢/٤) مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ: إِنَّ الْمَوْقُوفَ أَصَحُّ وَرَجَّحَ الْبَيْهَقِيُّ الْمَوْقُوفَ وَقَالَ: لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ.

وَاخْتَلَفَ فِيهِ هَلْ هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ أَمْ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ وَوَرَدَ حَدِيثَانِ ضَعِيفَانِ أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ.

وَوَرَدَ عَنْ بَعْضِ الصُّحَابَةِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْحَرَمَ فِيهِ الْجَزَاءُ فَدَلَّ أَنَّهُ عِنْدَهُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ، وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُ بَرٌّ حَتَّى يَقُومَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ بَحْرِيٌّ.

٥- حل الأرنب

١٢٥٣- وَعَنْ أَنَسٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي قِصَّةِ الْأَرْنَبِ - قَالَ: فَذَبَحَهَا فَبَعَثَ بِرُكْبَيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (الْبُخَارِيُّ (٥٥٣٥)، مُسْلِمٌ (١٩٥٣)).

وَفِي الْقِصَّةِ أَنَّهُ قَالَ أَنَسٌ: «أَتَفَجَّنَا أَرْنَبًا وَنَحْنُ بِمَرْ الظُّهْرَانِ فَسَعَى الْقَوْمُ وَتَوَعَّيُوا فَأَخَذْتَهَا فَجِئْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ فَبَعَثَ بِرُكْبَيْهَا أَوْ قَالَ: بِفَخْذَيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَبِلَهَا» وَهُوَ لَا يَدُلُّ أَنَّهُ أَكَلَ مِنْهَا.

لَكِنْ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ فِي كِتَابِ الْهَبَةِ (٢٥٧٢) قَالَ: الرَّاوِي - وَهُوَ هِشَامُ بْنُ زَيْدٍ - قُلْتُ لِأَنَسٍ: وَأَكَلَ مِنْهَا؟ قَالَ: وَأَكَلَ مِنْهَا ثُمَّ قَالَ فَقَبِلَهُ.

وَالِإجماعُ وَقَعَ عَلَى حُلِّ أَكْلِهَا.

إِلَّا أَنَّ الْهَادِثِيَّةَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَعِكْرَمَةَ وَابْنَ أَبِي لَيْلَى قَالُوا: يُكْرَهُ أَكْلُهَا لَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٩٢) وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٢١/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهَا «جِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَأْكُلْهَا وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا وَزَعَمَ - أَيِ ابْنِ عُمَرَ - أَنَّهَا تَحْيِضُ».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٢١/٩) عَنْ عُمَرَ وَعَمَّارٍ مِثْلَ ذَلِكَ وَأَنَّهُ



وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ (٣٩٦٥).

(وَعَنْ ابْنِ أَبِي عَمْرٍاءَ هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرٍاءَ الْمَكِّيُّ وَثَقَّهُ أَبُو زُرْعَةَ وَالنَّسَائِيُّ وَلَمْ يَنْكُرْ فِيهِ أَحَدٌ وَاسْمُهُ الْقَسُ لِعِبَادَتِهِ.

وَوَهَمَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي إِعْلَالِهِ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ.

(قَالَ: «قُلْتُ لِجَابِرِ الضُّعَيْ صَيِّدٌ هِيَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ قَالَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ).

الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حُلِّ أَكْلِ الضُّعَيْ.

وَالِإِذِهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ فَهُوَ مُخَصَّصٌ مِنْ حَدِيثِ تَحْرِيمِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٠١) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعاً «الضُّعَيْ صَيِّدٌ فَإِذَا أَصَابَهُ الْمُحْرِمُ فَبِهِ كَيْسٌ مُسِيءٌ وَيُؤْكَلُ».

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٤٥٢/١) وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَمَا زَالَ النَّاسُ يَأْكُلُونَهَا وَيَبِيعُونَهَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرُوءَةِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ.

وَحُرْمَةُ الْهَادِيَةِ وَالْحَنْفِيَّةِ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الْعَامِّ كَمَا أَشْرَنَا إِلَيْهِ، وَلَكِنْ أَحَادِيثُ التَّحْلِيلِ تُخَصِّصُهُ وَأَمَّا اسْتِدْلَالُهُمْ عَلَى التَّحْرِيمِ بِحَدِيثِ خُزَيْمَةَ بْنِ جَزْءٍ. وَفِيهِ «قَالَ ﷺ: أَوْيَاكُلُ الضُّعَيْ أَخَذَ؟». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٧٩٢) وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمَيَّةَ وَهُوَ مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ.

## ٨ - تحريم أكل القنفذ

١٢٥٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقَنْفَذِ فَقَالَ: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَّ إِلَيَّ مُحَرَّمًا -» فَقَالَ شَيْخٌ عَنْهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّهَا خَيْبَةُ مِنَ الْخَبَائِثِ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٨١/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٩٩)، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْقَنْفَذِ

يَضُمُّ الْقَفَا وَتَنْجِيهَا وَضَمَّ الْفَاءَ

(فَقَالَ: «قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِيَّ إِلَيَّ مُحَرَّمًا» فَقَالَ شَيْخٌ عَنْهُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ إِنَّهَا خَيْبَةُ مِنَ الْخَبَائِثِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ) ضَعُفَ بِجَهَالَةِ الشَّيْخِ الْمَذْكُورِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ وَلَهُ طَرَقٌ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَمْ يَرِدْ إِلَّا مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ.

وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى تَحْرِيمِهِ أَبُو طَالِبٍ وَالْإِمَامُ يَحْيَى.

وَقَالَ الرَّائِعِيُّ فِي الْقَنْفَذِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يَحْرُمُ وَيَوْمَ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَاحِدًا لَمَّا رَوَى فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ مِنَ الْخَبَائِثِ.

وَذَهَبَ مَالِكٌ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى إِلَى أَنَّهُ حَلَالٌ وَهُوَ أَقْوَى مِنَ الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِهِ لِعَدَمِ تَهْوِضِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ فِي الْحَيَوَانَاتِ.

وَهِيَ مَسْأَلَةٌ خِلَافِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ فِي الْأَصُولِ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ.

## ٩ - النهي عن أكل الجلالة

١٢٥٧ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلَالَةِ وَالْأَبَانِيَةِ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ (أَبُو دَاوُدَ (٣٧٨٥)، ابْنُ مَاجَهَ (٣١٨٩) وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ (١٨٢٤).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قِيَاسُ قَاعِدَتِهِ وَعَنْهُ (قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْجَلَالَةِ وَالْأَبَانِيَةِ». أَخْرَجَهُ الْأَرْبَعَةُ إِلَّا النَّسَائِيُّ وَحَسَنَةُ التِّرْمِذِيُّ) وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٣٩٢/٢) وَالدَّارِقُطَنِيُّ (٢٨٣/٤) وَالْبَيْهَقِيُّ (٣٣٣/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ نَحْوَهُ. وَقَالَ: حَتَّى تُمْلَفَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً.

وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٢١٩/٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨١١) وَالنَّسَائِيُّ (٢٣٩/٧) وَالْحَاكِمُ (٣٩٢/٢) مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ



وَالنَّاقَةِ أَرْبَعَةَ عَشَرَ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا وَجْهَ لَهُ.

(قُلْنَا) لِطَبِيبِ أَجَوَانِهَا ١ هـ.

وَالْعَمَلُ بِالْأَحَادِيثِ هُوَ الْوَاجِبُ وَكَأَنَّهُمْ حَمَلُوا النَّهْيَ عَلَى التَّزْيِيرِ وَلَا يَنْهَضُ عَلَيْهِ دَلِيلٌ. وَأَمَّا مُخَالَفَتُهُمْ لِلتَّوْقِيسِ فَلَمْ يُعْرِفْ وَجْهَهُ.

### ١٠- حل الحمار الوحشي

١٢٥٨- «وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه - فِي قِصَّةِ الْجِمَارِ الْوَحْشِيِّ - فَأَكَلَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١٨٢٤)، مسلم (١١٩٦)]

تَقَدَّمَ ذَكَرَ قِصَّةَ الْحِمَارِ هَذَا الَّذِي أَهْدَاهُ أَبُو قَتَادَةَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ.

وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ يَحِلُّ أَكْلُ لَحْمِهِ وَهُوَ إِجْمَاعٌ.

وَفِيهِ خِلَافٌ شَاذٌ أَنَّهُ إِذَا عُلِفَ وَأَسْرَ صَارَ كَالْأَهْلِيِّ.

### ١١- حل الفرس

١٢٥٩- «وَعَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: «نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا. فَأَكَلْنَاهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٥١٠)، مسلم (١٩٤٢)].

وَفِي رَوَايَةٍ [البخاري (٥٥١١)] «وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ».

وَفِي رَوَايَةِ الدَّارَقُطَنِيِّ (٢٩٠/٤) «هَذَا فَرَسًا فَأَكَلْنَا نَحْنُ وَأَهْلُ بَيْتِ النَّبِيِّ ﷺ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى حِلِّ أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ ﷺ عَلِمَ ذَلِكَ وَفَرَزَهُ كَيْفَ وَقَدْ قَالَتْ: إِنَّهُ أَكَلَ مِنْهُ أَهْلُهُ ﷺ وَقَالَتْ هُنَا: «نَحْنُ» وَفِي رَوَايَةِ الدَّارَقُطَنِيِّ «ذُبْحَانَا».

فَقِيلَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّحْرَ وَالذَّبْحَ وَاحِدٌ.

قِيلَ: وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ جِازًا إِذِ النَّحْرُ لِلْإِبِلِ خَاصَّةً وَهُوَ الضَّرْبُ بِالْحَدِيدِ فِي لِيَّةِ الْبَدَنَةِ حَتَّى تُفَرَّى أَوْدَاجُهَا

عَنْ جَدِّهِ بِلَفْظٍ «نَهَى عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ وَعَنِ الْجَلَالَةِ وَعَنْ رُكُوبِهَا»، وَلَأَبِي دَاوُدَ أَنْ يَرْكَبَ عَلَيْهَا وَأَنْ يَشْرَبَ الْبَانِهَا وَالْجَلَالَةُ هِيَ الَّتِي تَأْكُلُ الْعَذْرَةَ وَالتَّجَاسَاتِ سِوَاءَ كَانَتْ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الْغَنَمِ أَوْ الدَّجَاجِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْجَلَالَةِ وَالْبَانِهَا وَتَحْرِيمِ الرُّكُوبِ عَلَيْهَا.

وَقَدْ جَزَمَ ابْنُ حَزَمٍ أَنَّ مَنْ وَقَفَ فِي عِرْفَاتٍ رَاكِبًا عَلَى جَلَالَةٍ لَا يَصِحُّ حُجَّتُهُ.

وَالظَّاهِرُ الْحَدِيثُ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا أَكَلَتِ الْجَلَّةَ فَقَدْ صَارَتْ مُحَرَّمَةً.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: لَا تَكُونُ جَلَالَةٌ إِلَّا إِذَا غَلَبَ عَلَى عُلْفِهَا التَّجَاسَةُ.

وَقِيلَ: بَلِ الْإِغْيَارُ بِالرُّانِحَةِ وَالتَّشْنِ وَيُجَزَمُ النَّوَوِيُّ وَالْإِمَامُ يَحْيَى.

وَقَالَ: لَا تَطْهَرُ بِالطَّبِخِ وَلَا بِالْقَاءِ التَّوَابِلِ وَإِنْ زَالَ الرَّيْحُ لِأَنَّ ذَلِكَ تَغْطِيَةٌ لَا اسْتِحَالَةٌ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: كَرِهَهُ أَحْمَدُ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَالشَّافِعِيُّ وَقَالُوا: لَا تَوْكُلُ حَتَّى تُحِسَّ آيَامًا.

(قُلْتُ) قَدْ عَيَّنَ فِي الْحَدِيثِ حِسَّتَهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَكَسَانَ ابْنِ عَمَرَ يَحْسُ الدَّجَاجَةَ ثَلَاثَةَ وَلَمْ يَرِ مَالِكٌ بِأَكْلِهَا بَاسًا مِنْ غَيْرِ حَبْسٍ.

وَذَهَبَ الثَّوْرِيُّ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ إِلَى التَّحْرِيمِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ.

وَمَنْ قَالَ: يُكْرَهُ وَلَا يَحْرُمُ قَالَ: لِأَنَّ النَّهْيَ الْوَاردَ فِيهِ إِنَّمَا كَانَ لِتَغْيِيرِ اللَّحْمِ وَهُوَ لَا يُوجِبُ التَّحْرِيمَ بَدَلِيلُ الْمَذْكُورِ إِذَا جَافَ.

وَلَا يَنْفِي أَنْ هَذَا رَأْيٌ فِي مُقَابِلِ النَّصِّ وَلَقَدْ خَالَفَ النَّازِرُونَ هُنَا السُّنَّةَ.

فَقَالَ الْمَهْدِيُّ فِي الْبَحْرِ: «الْمَذْمُوبُ وَالْفَرِيقَانِ وَنَدَبَ حَبْسُ الْجَلَالَةِ قَبْلَ الذَّبْحِ، الدَّجَاجَةُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَالشَّاةُ سَبْعَةً، وَالْبَقَرُ



وَالذَّبْحُ هُوَ قَطْعُ الْأَوْدَاجِ فِي غَيْرِ الْإِبِلِ.  
قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: الْأَصْلُ فِي الْإِبِلِ النَّحْرُ وَفِي غَيْرِهَا الذَّبْحُ

وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ فِي الْبَقَرَةِ ﴿فَذَبْحُوهَا﴾ [البقرة: ٧١].

وَفِي السُّنَّةِ نَحْرُهَا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي نَحْرِ مَا يُذْبَحُ وَذَبْحُ مَا يُنْحَرُ.

فَأَجَاذَهُ الْجُمْهُورُ وَالْخِلَافُ فِيهِ لِبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ.

وَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ (وَنَحْرٌ بِالْمَدِينَةِ) يَرُدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ  
حَلَّهَا قَبْلَ فَرَضِ الْجِهَادِ فَإِنَّهُ فَرَضُ أَوَّلِ دُخُولِهِمُ الْمَدِينَةَ.

## ١٢ - حلّ الضب

١٢٦٠ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

قَالَ: «أَكْلُ الضَّبِّ عَلَى مَا يَذْبَحُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٣٩١)، مسلم (١٩٤٦)].

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى حَلِّ أَكْلِ الضَّبِّ وَعَلَيْهِ الْجَمَاهِيرُ.

وَحَكَى عِيَّاضٌ عَنْ قَوْمٍ تَحْرِيمُهُ وَعَنِ الْحَنَفِيَّةِ كَرَاهَتَهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: أَظُنُّهُ لَا يَصِحُّ عَنْ أَحَدٍ فَإِنْ صَحَّ فَهُوَ  
عَجُوزٌ بِالنَّصِّ وَبِإِجْمَاعٍ مِنْ قَبْلِهِ.

وَقَدْ اخْتَجَّ لِلْقَائِلِينَ بِالتَّحْرِيمِ بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٩٦)  
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الضَّبِّ». وَفِي إِسْنَادِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ  
وَرِجَالُهُ شَامِيُّونَ وَهُوَ قَوِيٌّ فِي الشَّامِيِّينَ فَلَا يَتِمُّ قَوْلُ الْخَطَّابِيِّ:  
لَيْسَ إِسْنَادُهُ بِذَلِكَ.

وَلَا قَوْلُ ابْنِ حَزْمٍ: فِيهِ ضَعِيفٌ وَمَجْهُولُونَ، فَإِنْ رَجَّلَهُ  
نَفَاتٌ كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ.

وَلَا قَوْلُ الْبَيْهَقِيِّ: فِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ وَلَيْسَ بِحُجَّةٍ لِمَا  
عُرِفَتْ مِنْ أَنَّهُ رَوَاهُ عَنِ الشَّامِيِّينَ وَهُوَ حُجَّةٌ فِي رَوَايَتِهِ عَنْهُمْ.

وَبِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٩٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
ابْنِ حَسَنَةَ «أَنَّهُمْ طَبَخُوا ضِيَابًا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ أَثَرُهُ مِنْ يَسِي  
إِسْرَائِيلَ مُسِيخَتْ دَرَابُ فِي الْأَرْضِ فَأَخْشَى أَنْ تَكُونَ هَذِهِ  
فَأَلْقَوْهَا». وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٩٦/٤) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَّانَ (٥٢٦٦)

وَالطَّحَاوِيُّ [«شرح معاني الآثار» (١٩٧/٤)] وَسَنَدُهُ عَلَى شَرْطِ  
الشَّيْخَيْنِ.

وَاجِبٌ عَنِ الْأَوَّلِ بَأَنَّ النَّهْيَ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ التَّحْرِيمَ  
صَرَفَهُ هُنَا إِلَى الْكَرَاهَةِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٤٤) أَنَّهُ ﷺ قَالَ  
«كُلُّوهُ فَإِنَّهُ حَلَالٌ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ طَعَامِي» وَهَذِهِ الرُّوَايَةُ تَرُدُّ مَا  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٤٨) أَنَّهُ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ: «إِنْ  
النَّبِيُّ ﷺ قَالَ فِي الضَّبِّ لَا أَكُلُهُ وَلَا أَتَنَهُ عَنْهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ»  
وَلِهَذَا أَعْلَى ابْنُ عَبَّاسٍ هَذِهِ الرُّوَايَةَ فَقَالَ «بَشَسًا مَا قُلْتُمْ مَا بَعِثَ  
نَبِيُّ اللَّهِ إِلَّا مُحَرَّمًا أَوْ مُحَلَّلًا» كَذَا فِي مُسْلِمٍ.

وَاجِبٌ عَنِ الثَّانِي بَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ وَقَعَ مِنْهُ ﷺ ذَلِكَ أَعْي  
خَشْيَةٌ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ مَسْخُوحَةٌ قَبْلَ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ  
الْمَسْخُوحَ لَا يَنْسَلُ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ [«شرح معاني الآثار» (١٩٩/٤)] مِنْ  
حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ «سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِرْدَةِ  
وَالْخَنَازِيرِ أَهَيَّ مِمَّا مُسِيخٌ؟ قَالَ: إِنْ اللَّهُ لَمْ يُهْلِكْ قَوْمًا أَوْ  
يَسْخُ قَوْمًا فَيَجْعَلَ لَهُمْ نَسْلًا وَلَا عَاقِبَةً» وَاصِلُ الْحَدِيثِ فِي  
مُسْلِمٍ [(٢٦٦٣) (٣٣)] وَلَمْ يَعْرِفْهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ.

فَقَالَ: قَوْلُهُمْ «إِنَّ الْمَسْخُوحَ لَا يَنْسَلُ» دَعْوَى فَإِنَّهُ لَا يُعْرِفُ  
بِالْعَقْلِ إِنَّمَا طَرِيقَةُ الثَّقَلِ وَلَيْسَ فِيهِ أَمْرٌ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ.

(وَاجِبٌ) أَيْضًا بَأَنَّهُ لَوْ سَلِمَ أَنَّهُ مَسْخُوحٌ لَا يَقْتَضِي تَحْرِيمَ  
أَكْلِهِ فَإِنْ كَوْنُهُ كَانَ آدَمِيًّا قَدْ زَالَ حُكْمُهُ وَلَمْ يَبْقَ لَهُ أَثَرٌ أَصْلًا  
وَلِنِهَا كَرَاهَةُ ﷺ الْأَكْلِ مِنْهُ لَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ  
كَأَنَّ كَرَاهَةَ الشَّرْبِ مِنْ مَيَاةٍ تَمُودُ.

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرِ تَحْرِيمُهُ لِمَا أَمَرَ بِالْقَائِلِيَّاتِ أَوْ  
بِتَقْرِيرِهِمْ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ وَلَا ذَنْ لَّهُمْ فِي أَكْلِهِ فَاجْزَأُ  
الَّذِي قَبْلَهُ هُوَ الْأَحْسَنُ وَيَسْتَفَادُ مِنَ الْمَجْمُوعِ جَوَازُ أَكْلِهِ وَكَرَاهَتُهُ  
لِلنَّهْيِ.

## ١٣ - تحريم قتل الضفدع

١٢٦١ - وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ الْقُرَشِيِّ  
ﷺ «أَنَّ طَبِيخًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الضَّفَدَعِ



يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ، فَتَنَى عَنْ قَتْلِهَا.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٩٩/٣)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤١١/٤).

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٧١) وَالتَّيَمِيُّ (٢١٠/٧).

(وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّيَمِيُّ الْقُرَشِيُّ ابْنُ أَخِي طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّحَابِيُّ قِيلَ: إِنَّهُ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَلَيْسَتْ لَهُ رُؤْيَا.

اسْلَمَ يَوْمَ الْفَتْحِ وَقِيلَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَّةِ وَقُتِلَ مَعَ ابْنِ الزُّبَيْرِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ رَوَى عَنْهُ ابْنَاهُ وَابْنُ الْمُكَدَّرِ.

(أَنْ طَبِيبًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الضَّفَدَعِ) بِزَنَةِ الْخُنْصَرِ.

(يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ فَتَنَى عَنْ قَتْلِهَا). أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَمِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣١٨/٩) بِلَفْظٍ: «ذَكَرَ طَبِيبٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ دَوَاءً وَذَكَرَ الضَّفَدَعُ يَجْعَلُهَا فِيهِ فَتَنَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ الضَّفَادِعِ» قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: هُوَ أَقْوَى مَا وَرَدَ فِي النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الضَّفَدَعِ.

وَأَخْرَجَ (٣١٨/٩) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمرَ: «لَا تَقْتُلُوا الضَّفَادِعَ فَإِنَّ نَقِيقَهَا تَسْبِيحٌ وَلَا تَقْتُلُوا الْخُفَّاشَ فَإِنَّهُ لَمَّا خَرِبَ يَيْتُ الْمَقْدِسِ قَالَ: يَا رَبِّ سَلِّطْنِي عَلَى الْبَحْرِ حَتَّى أُغْرِقَهُمْ» قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَعَنْ أَنَسٍ «لَا تَقْتُلُوا الضَّفَادِعَ فَإِنَّهَا مَرَّتْ عَلَى نَارِ إِبْرَاهِيمَ فَجَعَلَتْ فِي أَفْوَاهِهَا الْمَاءَ وَكَانَتْ تَرْتُشُهُ عَلَى النَّارِ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ قَتْلِ الضَّفَادِعِ.

قَالُوا: وَيُؤْخَذُ مِنْهُ تَحْرِيمُ أَكْلِهَا لِأَنَّهَا لَوْ حُلَّتْ لَمْ يَنْهَى عَنْ قَتْلِهَا وَتَقَدَّمَ نَظِيرُ هَذَا الِاسْتِدْلَالِ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ.



## ٤١- كتاب الصيد والذبائح

الصيد: يطلق على المصدر أي التصيد وعلى المصيد.

واعلم أنه تعالى أباح الصيد في آيتين من القرآن الأولى قوله ﴿بِأَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَيَلْوَنَكُمْ اللَّهُ بشيءٍ من الصيد تنالون أيديكم ورماحكم﴾ [المائدة: ٩٤] والثانية: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾ [المائدة: ٤] الآية والآلة التي يصاد بها ثلاثة: الحيوان الجارح، والحذذ، والمثقل، ففي الحيوان:

## ١- جواز اقتناء كلب الماشية والصيد والزروع

١٢٦٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ، أَوْ صَيْدٍ أَوْ رَزْعٍ، انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ».

متفق عليه (بخاري (٢٣٢٢)، مسلم (١٥٧٥)).

الحديث دليل على المنع من اتخاذ الكلاب واقتنائها وإمساكها إلا ما استثناه من الثلاثة.

وقد وردت بهذه الألفاظ روايات في الصحيحين (بخاري (٢٣٢٣)، مسلم (١٥٧٤)) وغيرهما (النسائي (١٨٨٧)، ابن ماجه (٣٢٠٦)).

واختلف العلماء هل المنع للتحريم أو للكره فقليل بالأول ويكُون نقصان القيراط عقوبة في اتخاذها بمعنى أن الإثم الحاصل باتخاذها يوازن قدر قيراط من أجر المتخذ له وفي رواية «قيراطان»، وحكمه التحريم ما في بقائها في البيت من السبب إلى ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة الذين دخولهم يقرب إلى فعل الطاعات ويبعد عن فعل المعصية وبعدهم سبب لصد ذلك ولتنجيها الأواني، وقيل بالثاني بدليل نقص بعض الثواب على التدرج فلز كان حراماً لذنب الثواب مرة واحدة.

وفيه أن فعل المكروه تنزيهاً لا يقتضي نقص شيء من الثواب.

وذهب إلى تحريم اقتناء الكلب الشافعية إلا المستثنى.

واختلف في الجمع بين رواية «قيراط» ورواية «قيراطان».

ف قيل: إنه باختيار كثرة الأضرار كما في المدن ينقص قيراطان وقلته كما في البوادي ينقص قيراط أو أن الأول إذا كان في المدينة النبوية والثاني في غيرها.

أو قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل.

فالمتقصر في الرواية باختيار كل واحد من الليل والنهار والمثنى باختيار مجموعهما.

واختلفوا أيضاً هل النقصان من العمل الماضي أو من الأعمال المستقبلية.

قال ابن التين المستقبلية وحكى غيره الخلاف فيه.

وفيه دليل على أن من اتخذ الماذون منها فلا نقص عليه وقيس عليه اتخاذه لحفظ الدور إذا احتج إلى ذلك أشار إليه ابن عبد البر.

واتفقوا على أنه لا بدخل الكلب العقور في الإذن لأنه مأمور بقتله.

وفي الحديث دليل على التحذير من الإتيان بما ينقص الأعمال الصالحة.

وفيه الإخبار بلطف الله تعالى في إباحته لما يحتاج إليه في تحصيل المعاش وحفظه.

(تنبيه) ورد في مسلم (١٥٧٣) الأمر بقتل الكلاب.

فقال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه.

وذهب آخرون إلى جواز اقتنائها جميعاً ونسخ قتلها إلا الأسود البهيم.

قال: وعندي أن النهي أولاً كان نهياً عاماً عن اقتنائها جميعاً وأمر بقتلها جميعاً ثم نهى عن قتل ما عدا الأسود ومنع الاقتناء في جميعها إلا المستثنى هـ.

والمراد بالأسود البهيم ذو القطنين فإنه شيطان والبهيم الخالص السواد والقطنان معروفان فوق عينيه.



فيقعد.

## ٢- حل أكل صيد الكلب المعلم

١٢٦٣- وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَأَذْكُرْهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ، وَإِنْ أَذْرَكَهُ قَدْ قَتَلَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ فَكُلْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ، وَإِنْ رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ (البخاري (٤٥٧٥)، مسلم (١٩٢٩)).

(وعن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «إذا أرسلت كلبك المعلم فأذكر اسم الله تعالى عليه فإن أمسك عليك فأذركه حياً فأذبحه. وإن أذركه قد قتل ولم يأكل منه فكله. وإن وجدت مع كلبك كلباً غيره وقد قتل فلا تأكل منه فإنك لا تدري أيهما قتله. وإن رميت بسهمك فأذكر اسم الله تعالى» هذا إشارة إلى آلة الصيد الثانية أعني الحذذ وهو قتله بالرماح والسيف لقوله تعالى: «تَنَالُهُ آيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ» (المائدة: ٤٩) ولكن الحديث في السهم «فإن غاب عنك يوماً فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت وإن وجدته غريقاً في الماء فلا تأكل». متفق عليه وهذا لفظ مسلم).

في الحديث مسائل.

(الأولى) أنه لا يحل صيد الكلب إلا إذا أرسله صاحبه فلو استرسل بنفسه لم يحل ما يصيده عند الجمهور.

والدليل قوله ﷺ (إذا أرسلت) فمفهوم الشرط أن غير المرسل ليس كذلك.

وعن طائفة أن الغنم كونه معلماً فيحل صيده وإن لم يرسله صاحبه بناءً على أنه خرج قوله «إذا أرسلت» خرج الغالب فلا مفهوم له.

وحقيقة المعلم هو أن يكون بحيث يُغري فيقصد ويزجر

وقيل التعليم قبول الإرسال والإغراء حتى يمثل الزجر في الابتداء لا بعد العدو ويترك أكل ما أمسك، فالمغتر ابتداء للزجر قبل الإرسال وأما بعد إرساله على الصيد فذلك معتذر والتكليب إلهام من الله تعالى ومكتسب بالعقل كما قال تعالى: «تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ» (المائدة: ٤).

قال جابر البلي: لما عرفكم أن تعلموه من اتباع الصيد بإرسال صاحبه والزجاري بزرجه وانصافه بدعاؤه وإمساك الصيد عليه وأن لا يأكل منه

(المسألة الثانية) في قوله: (فأذكر اسم الله عليه) هذا ماخوذ من قوله تعالى: «وَأَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» فإن ضمير «عليه» يعود إلى ما أمسكن على معنى سمووا عليه إذا أدرتكم ذكاته أو إلى ما علمتم من الجوارح أي سمووا عليه عند إرساله كما أفاذه «الكشاف».

وكذلك قوله: (إن رميت فأذكر اسم الله) دليل على اشتراط التسمية عند الرمي. وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية.

واختلف العلماء في ذلك:

فذهب النقاد والحنفية إلى أن التسمية واجبة على الذكاري عند الإرسال ويجب عليه أيضاً عند الذبح والنحر فلا تحل ذبيحته ولا صيده إذا تركت عمداً مستدلين بقوله تعالى: «وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ» (الأنعام: ١٢١) وبالحديث هذا.

قالوا: وقد عفي عن الناس بمجدي «رُفِعَ عَنْ أَثْنَيْ الْخَطَأِ وَالنَّسْيَانِ» (ابن ماجه (٢٠٤٥)) ولما يأتي من حديث ابن عباس بلفظ «فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليسم ثم ليأكل» وسياقي في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

وذهب آخرون إلى أنها سنة منهم: ابن عباس ومالك ورواية عن أحمد مستدلين بقوله تعالى: «إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ» قالوا فإباح التذكية من غير اشتراط التسمية.

وقوله تعالى: «وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ»



[الثالثة: ٥] وَهُمْ لَا يُسْمُونَ.

ولحديث عائشة الآتي «إِنَّهُمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِلَحْمٍ لَا نَدْرِي أَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا أَفْأَكُلُ مِنْهُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: سَمُّوا عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُّوا».

وأجابوا عن أدلة الإيجاب بأن قوله: (ولا تأكلوا) المراد به ما ذُبِحَ للأصنام كما قال تعالى: «وَمَا ذُبِحَ عَلَى الصُّبُبِ» - «وَمَا أَهْلُ لَيْعِرِ اللَّهِ بِهِ» لأنه تعالى قال: «وَرَأَيْتُ لَيْسَ» وقد اجمع المسلمون على أن من أكلَ مَشْرُوكَ التسمية عليه فليس بفاسق فوجب حملها على ما ذُكِرَ جمعا بينه وبين الآيات السابقة، وحديث عائشة.

وذهبت الظاهرية إلى أنه لا يجوز أكل ما لم يُسم عليه ولو كان تاركها ناسيا لظاهر الآية الكريمة، وحديث عدي رضي الله عنه فإنه لم يفصل.

قالوا: وأما حديث عائشة. وفيه «إِنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ قَوْمًا حَدِيثَ عَهْدِهِمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ يَأْتُونَ بِلَحْمَانِ» - الحديث فقد قال ابن حجر: إنه أعله البعض بالإرسال.

قال الدارقطني: الصواب أنه مرسل على أنه لا حجة فيه لأنه أدار الشارح الحكم على المظنة وهي كون الذابح مسلما وإنما شكك على السائل حادثة إسلام القوم فأنه رضي الله عنه.

بل فيه دليل على أنه لا بُدَّ من التسمية وإلا لَبِنَ لَهُ عَدَمُ لَزُومِهَا وَهَذَا وَقْتُ الْحَاجَةِ إِلَى الْبَيَانِ وَأَمَّا حَدِيثُ «رُفِعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأُ وَالسَّيِّئَانِ» فَهُمْ مُتَّفَقُونَ عَلَى تَقْدِيرِ رُفِعَ الْإِثْمَ أَوْ نَحْوَهُ وَلَا دَلِيلَ فِيهِ.

وأما أهل الكتاب فهم يذكرون اسم الله على ذبائحهم فيحصل قوة كلام الظاهرية فيترك ما يتقن أنه لم يسم عليه وأما ما شك فيه والذابح مسلم فكما قال رضي الله عنه «اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَكُلُّوا»

(المسألة الثالثة) في قوله: «فَإِنْ أَذْرَكَه حَيًّا فَادْبَحْهُ».

فيه دليل على أنه يجب عليه تذكيته إذا وجدته حيا ولا يحل إلا بها وذلك اتفاق، فإن أدركه. وفيه بقية حياة فإن كان قد

قطع خلقومه أو مريته أو جرح أمعاءه أو أخرج حشوه فيحلّ بلا ذكّاء.

قال النووي: بالإجماع.

وقال المهدي للهادوية: إنه إذا بقي فيه رمق وجب تذكيته، والرمق إمكان التذكية لو حضرت آلة.

ودل قوله: (وَإِنْ أَذْرَكَه وَقَدْ قِيلَ وَلَمْ يَأْكُلْهُ فَكُلْهُ) أنه إذا أكل حرم أكله وقد عرفت أن من شرط المعلم أن لا يأكل فأكله دليل على أنه غير كامل التعليم.

وقد ورد في الحديث الآخر البخاري (٥٤٨٣)، مسلم (١٩٢٩) تعليق ذلك بقوله رضي الله عنه «فَلْيَنِي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ» وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: «فَكُلُّوا مِمَّا أَمْسَكَنْ عَلَيْكُمْ» [الثالثة: ٤] فإنه فسر الإمساك على صاحبه بأن لا يأكل منه.

وقد أخرج أحمد (٢٣١/١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما «إِذَا أُرْسِلَتِ الْكَلْبُ فَأَكَلَ الصَّيْدَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِذَا أُرْسِلَتْهُ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى صَاحِبِهِ» وإلى هذا ذهب أكثر العلماء.

وروي عن علي رضي الله عنه وجماعة من الصحابة حله وهو مذنب مالك لقوله رضي الله عنه في حديث أبي ثعلبة الذي أخرجه أبو داود (٢٨٥٧) بإسناد حسن أنه قال: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً فَأَتْنِي فِي صَنِيعِمَا قَالَ: «كُلْ مِمَّا أَمْسَكَنْ عَلَيْكَ» قَالَ: وَإِنْ أَكَلْ؟ قَالَ: «وَإِنْ أَكَلْ».

وفي حديث سلمان «كُلْهُ وَإِنْ لَمْ تُدْرِكْ مِنْهُ إِلَّا نِصْفُهُ».

قيل: فيحمل حديث عدي على أن ذلك في كلب قد اعتاد الأكل فخرج عن التعليم.

وقيل: إنه محمول على كراهة التزير، وحديث أبي ثعلبة لبيان أصل الحل.

وقد كان عدي مؤسرا فاختار رضي الله عنه له الأولى وكان أبو ثعلبة معسرا فأقنعه بأصل الحل.

وقال الأولون: الحديثان قد تعارضا، وهذه الأجوبة لا يخفى ضعفها فيرجع إلى الترجيح.



وَهُوَ التَّضَرُّعُ: فَيَشْمَلُ الْجَوَارِحَ كُلَّهَا. وَالْمَرَادُ بِالْجَوَارِحِ هُنَا: الْكَوَاسِبُ عَلَى أَهْلِهَا وَهِيَ عَامٌ.

قَالَ فِي «الْكَشَافِ»: الْجَوَارِحُ: الْكَوَاسِبُ مِنْ سَبَاحِ الْبَهَائِمِ وَالطَّيْرِ وَالْكَلْبِ وَالْفَهْدِ وَالنَّمْرِ وَالْعَقَابِ وَالْبَازِي وَالصَّقْرِ وَالشَّاهِينِ.

وَالْمَرَادُ بِالْكَلْبِ مُعْلَمُ الْجَوَارِحِ وَمُضَرَّبُهَا بِالصَّيْدِ لِصَاحِبِهَا وَرِائِضُهَا لِذَلِكَ بِمَا عَلِمَ مِنَ الْحِيلِ وَطَرِيقِ التَّادِيَةِ وَالتَّقْيِيضِ وَاشْتِقَاقِهِ مِنَ الْكَلْبِ لِأَنَّ التَّادِيَةَ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي الْكِلَابِ فَاشْتَقَّ لَهُ مِنْهُ لِكُنْيَتِهِ فِي جَنَسِهِ أَوْ لِأَنَّ السَّبْعَ يُسَمَّى كَلْبًا وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ «اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ» [الاستدرك (٥٣٩/٢)] فَكَلَّةُ الْأَسَدِ.

أَوْ مِنَ الْكَلْبِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الضَّرَاوَةِ يُقَالُ هُوَ كَلْبٌ يَكْدُ إِذَا كَانَ ضَارِبًا بِوَاهٍ.

فَدَلَّ كَلَامُهُ عَلَى شُمُولِ الْآيَةِ لِلْكَلْبِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْجَوَارِحِ عَلَى تَقْدِيرِ الْاشْتِقَاقِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ وَالْعَرَبُ تَصِيدُ بِالْكِلَابِ وَالطَّيُورِ وَغَيْرِهِمَا وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٤٦٧) مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْبَازِي فَقَالَ: مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ». وَقَدْ ضَعُفَ بِمَجَالِدٍ وَلَكِنْ قَدْ أَوْضَحْنَا فِي حَوَاشِي «ضَوْءِ النَّهَارِ» أَنَّهُ يُعْمَلُ بِمَا رَوَاهُ.

### ٣- النهي عن أكل صيد المراض بعرضه

١٢٦٤- وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ، وَإِذَا أَصَبْتَ بِعَرَضِهِ فَقَتَلْ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ، فَلَا تَأْكُلْ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٤٧٥).

(وَعَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ» بِكَسْرِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمُهْمَلَةِ آخِرُهُ مُعْجَمَةٌ بِأَنْفِي تَفْسِيرُهُ.

(قَالَ: «إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ وَإِذَا أَصَبْتَ بِعَرَضِهِ فَقَتَلْ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ») بِشَحِّ الرَّاءِ وَبِالْقَافِ نَمْشَةً نَحْيَةً وَذَالٌ مُعْجَمَةٌ بَزَنَةً

وَحَدِيثُ عَدِيِّ أَرْجَحُ لِأَنَّهُ مُخْرَجٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَمُتَّابٌ بِالْآيَةِ وَقَدْ صَرَّحَ ﷺ بِأَنَّهُ يَخَافُ أَنَّهُ إِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ فَيَتَرَكُ تَرْجِيحًا لَجَنَةِ الْحَظَرِ كَمَا قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ [١] (١٩٢٩) «وَأَنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا آخَرَ» - إِلَى قَوْلِهِ - «فَلَا تَأْكُلْ» فَإِنَّهُ نَهَى عَنْهُ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْمُؤْتَرَّ فِيهِ كَلْبٌ آخَرُ غَيْرُ الْمُرْسَلِ فَيَتَرَكُهُ تَرْجِيحًا لَجَنَةِ الْحَظَرِ.

وَقَوْلُهُ (وَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ مَنَهِكٍ فَكُلْهُ إِنْ شِئْتَ) [مسلم (١٩٢٩) (٦)].

اِخْتَلَفَتْ الْأَحَادِيثُ فِي هَذَا.

فُرَوِيَ عَنْ مُسْلِمٍ (١٩٣١) وَغَيْرِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ فِي الَّذِي يُدْرِكُ صَيْدَهُ بَعْدَ ثَلَاثٍ أَنَّهُ قَالَ ﷺ «كُلْ مَا لَمْ يَتَّسْ». وَرَوَى مُسْلِمٌ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِهِ أَنَّهُ قَالَ ﷺ «إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَغَابَ عَنْكَ مَصْرَعُهُ فَكُلْ مَا لَمْ يَتَّسْ» [وهو بهذا اللفظ عند مالك في «الموطأ» من كلام مالك (ص ٣٠٤)] وَلاِخْتِلَافِهَا اِخْتَلَفَتْ الْعُلَمَاءُ.

فَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا غَابَ عَنْكَ مَصْرَعُهُ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ أَثَرَ مِنْ الْكَلْبِ فَإِنَّهُ يَأْكُلُهُ مَا لَمْ يَتَّسْ فَإِذَا بَاتَ كَرِهَ. وَفِيهِ أَقْوَالٌ أُخَرُ. وَالتَّعْلِيلُ بِمَا لَمْ يَتَّسْ وَمَا لَمْ يَتَّسْ هُوَ النَّصُّ وَيَعْمَلُ ذِكْرُ الْأَوْقَاتِ عَلَى التَّقْيِيدِ بِهِ وَتَرَكُ الْأَكْلِ لِلْإِخْطِاطِ وَتَرْجِيحِ جَنَةِ الْحَظَرِ.

وَقَوْلُهُ (وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فَلَا تَأْكُلْ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ وَجَدَ بِهِ أَثَرَ السَّهْمِ لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهُ مَا مَاتَ إِلَّا بِالْفَرْقِ لَا بِالسَّهْمِ

(المسألة الرابعة) الحديث نص في صيد الكلب واختلف فيما يُعْلَمُ مِنْ غَيْرِهِ كَالْفَهْدِ وَالنَّمْرِ وَمِنَ الطَّيُورِ كَالْبَازِي وَالشَّاهِينِ وَغَيْرِهِمَا:

فَذَهَبَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ إِلَى أَنَّهُ يَحِلُّ صَيْدُ كُلِّ مَا قَبْلَ التَّعْلِيمِ حَتَّى السُّورُ.

وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ مُجَاهِدٌ: لَا يَحِلُّ إِلَّا صَيْدُ الْكَلْبِ. وَأَمَّا مَا صَادَهُ غَيْرُ الْكَلْبِ فَيَشْتَرُ إِدْرَاكَ ذَكَائِهِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ» [المائدة: ٤] دَلِيلٌ لِثَنَانِي بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْكَلْبِ بِسُكُونِ اللَّامِ فَلَا يَشْمَلُ غَيْرَهُ مِنَ الْجَوَارِحِ وَلَكِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْكَلْبِ بِفَتْحِ السَّلامِ وَهُوَ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى التَّكْلِيبِ



عظيم يأتي بيانه (فلا تأكل). رواه البخاري.

أخرجه مسلم (١٩٣١).

اختلف في تفسير المعراض على أقوال:

لعل أقربها ما قاله ابن التين: إنه عصاً في طرفها حديدة يرمي به الصائد فما أصاب بحدوه فهو ذكي يؤكل وما أصاب بعرضيه فهو وقيد أي موقود والموقود ما قتل بعصاً أو حجر أو ما لا حد فيه والموقود: المضروبة بخشبة حتى تموت من قذته صرته.

وفي الحديث إشارة إلى آلة من آلات الاصطياد وهي المحدث فإنه أخبر أنه إذا أصاب بحد المعراض أكل فإنه محدث وإذا أصاب بعرضيه فلا يأكل.

وفيه دليل أنه لا يحل صيد الثقل.

وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري.

وذهب الأوزاعي ومكحول وغيرهما من علماء الشام إلى أنه يحل صيد المعراض مطلقاً.

وسبب الخلاف معارضة الأصول في هذا الباب ببعض ومعارضة الأثر لها وذلك أن من الأصول في هذا الباب أن الوقيذ محرّم بالكتاب والإجماع ومن أصوله أن العقير ذكاة الصيد فمن رأى أن ما قتله المعراض وقيداً منعه على الإطلاق ومن رآه عقراً مختصاً بالصيد - وأن الوقيذ غير معتبر فيه - لم يمنعه على الإطلاق ومن فرق بين ما أخرق من ذلك وما لم يخرق نظر إلى حديث عدي هذا هو الصواب.

هذا وقوله (لأنه وقيد) أي كالوقيد وذلك لأن الوقيذ المضروب بالعصا من دون حد وهذا قد شاركه في العلّة وهي القتل بغير حد.

٤- جواز الصيد بالسهم مالم ينتن

١٢٦٥- وعن أبي ثعلبة عن النبي ﷺ قال: «إِذَا رَمَيْتْ بِسَهْمِكَ، فَعَابَ عَنْكَ فَأَذْرَكْتَهُ، فَكُلْهُ، مَا لَمْ يَنْتَنَ».

تقدّم الكلام فيما غاب عن مصرعه من الصيد سواء كان بسهم أو جرح.

وفي الحديث دلالة على تحريم أكل ما انتن من اللحم.

قيل: ويجعل على ما يضر الأكل أو صار مستنخباً أو يحمل على التنزيه ويقاس عليه سائر الأطعمة المتينة.

٥- حكم اللحم المجهول التسمية عليه

١٢٦٦- وعن عائشة رضي الله عنها «أَنْ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، لَا نَدْرِي: أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ سَمُوا اللَّهَ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ».

رواه البخاري (٥٥٠٧).

(وعن عائشة رضي الله عنها «أَنْ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟ فَقَالَ: سَمُوا اللَّهَ عَلَيْهِ أَنْتُمْ وَكُلُوهُ».

تقدّم أن في رواية «أَنْ قَوْمًا حديثو عهد بالجاهلية» وهي هنا في البخاري من تمام الحديث بلفظ «قَالَتْ: وَكَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ بِالْكَفَرِ» وفي رواية مالك (الموطأ: ٤٨٨/٢) زيادة «وذلك في أول الإسلام» والحديث قد أعلّ بالإرسال وليس بعلّة عندنا على ما عرفت سيما وقد وصله البخاري.

وتقدّم أن الحديث من أدلة من قال بعدم وجوب التسمية ولا يتم ذلك، وإنما هو دليل على أنه لا يلزم أن يعلموا التسمية فيما يجلب إلى أسواق المسلمين وكذا ما ذمّه الأعراب من المسلمين لأنهم قد عرفوا التسمية.

قال ابن عبد البر: لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الخير إلا أن يتبين خلاف ذلك ويكون الجواب عنهم بقوله: «فسموا... إلخ» من الأسلوب الحكيم وهو جواب السائل بغير ما يترقب كأنه قال: الذي يهكم أنتم أن تذكروا اسم الله عليه وتأكلوا منه. وهذا يقرر ما قدمناه من وجوب التسمية إلا أن نحمل أمور المسلمين على السلامة.



عن الخذف لأنه لا فائدة فيه ويخاف منه المفسدة المذكورة، ويلحق به كل ما فيه مفسدة.

واختلف فيما يقتل بالبدقة:

فقال النووي: إنه إذا كان الرمي بالبنادق وبالخذف إنما هو لتحصيل الصيد وكان الغالب فيه عدم قتله فإنه يجوز ذلك إذا أدركه الصائد وذكاه كرمي الطيور الكبار بالبنادق.

وأما أثر ابن عمر وهو ما أخرجه عن البيهقي (٢٤٩/٩) أنه كان يقول «المقتولة بالبدقة تلك المرقودة» فهذا في المقتولة بالبدقة، وكلام النووي في الذي لا يقتلها وإنما تحبسها على الرامي حتى يُذَكِّبها، وكلام أكثر السلف أنه لا يؤكل ما قُتِلَ بالبدقة وذلك لأنه قُتِلَ بالمثل.

(قلت) وأما البنادق المعروفة الآن فإنها ترمي بالرصاص فيخرج وقد صيرته نار البارود كالليل فيقتل بحدوه لا بصديه فالظاهر حل ما قتلته.

#### ٧- تحريم جعل الحيوان هدفاً للرمي

١٢٦٨- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً». (رواه مسلم (١٩٥٧)).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا تتخذوا شيئاً فيه الروح غرضاً» بفتح الغين المعجمة وفتح الراء فضاء معجمة وهو في الأصل الهدف يرمى إليه ثم جعل اسماً لكل غاية يتحرى إدراكها) (رواه مسلم).

الحديث نهي عن جعل الحيوان هدفاً يرمى إليه والنهي للتحريم لأنه أصله ويؤيده قوة حديث «لَنْ يَكُنَ اللَّهُ مِنْ فَعَلٍ هَذَا» (م (١٩٥٨) (٥٩)) لما مر ﷺ وطائر قد نصب وهم يرمونه. ووجه حكمة النهي أن فيه إلاماً للحيوان وتضييعاً للمالين وتقريناً لذكائهم إن كان مما يُذَكَّى ولمنعهم إن كان غير مُذَكَّى.

وأما ما اشتهر من حديث «الْمُؤْمِنُ يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ سَمَى أَمْ لَمْ يَسْمَ» وإن قال الغزالي في «الإحياء»: إنه صحيح فقد قال النووي: إنه مجمع على ضعفه.

وقد أخرجه البيهقي (٢٤٠/٩) من حديث أبي هريرة وقال إنه منكر لا يحتاج به.

وكذا ما أخرجه أبو داود في المراسيل (٣٧٨) عن الصلت السدوسي عن النبي ﷺ قال: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ خِلَالِ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ» فهو مُرْسَلٌ وإن كان الصلت ثقة فالإرسال علة عند من لم يقبل المراسيل.

وقولنا فيما تقدم: إنه ليس الإرسال علة نريد إذا علوا به حديثاً موصولاً ثم جاء من جهة أخرى مُرْسَلاً.

#### ٦- النهي عن صيد الخذف

١٢٦٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغْفَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ، وَقَالَ: إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا، وَلَا تَنْكَأُ عَذْوًا، وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ، وَتَقْفَأُ الْغَيْنَ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٦٢٢٠)، مسلم (١٩٥٤)]، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ.

(وعن عبد الله بن مغفل أن رسول الله ﷺ نهى عن الخذف) بفتح الخاء المعجمة وسكون الذال المعجمة فقاء.

(وقال إنها) أنت الضمير مع أن مرجعه الخذف وهو مُذَكَّرٌ نظراً إلى المخدوف به وهي «الحصاة»

(لا تصيد صيداً ولا تنكأ) بفتح حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَهَمْزَةُ فِي آخِرِهِ.

(عَذْوًا وَلَكِنَّهَا تَكْسِرُ السِّنَّ وَتَقْفَأُ الْغَيْنَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ الخذف: رمي الإنسان بمصاة أو نواة أو نحوهما يجعلهما بين أصبعيه السبائيتين أو السبابة والإبهام.

وفي تحريم ما يقتل بالخذف من الصيد الخلاف الذي مضى في صيد المثقل، لأن الحصاة تقتل بثقلها لا بحد. والحديث نهى



## ٨ - صحة تذكية المرأة، والتذكية بمجرٍ حادٍّ

١٢٦٩ - وَعَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: «أَنَّ امْرَأَةً ذَبَحَتْ شَاةً بِحَجَرٍ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَأَمَرَ بِأَكْلِهَا».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٥٠٢).

الحديث دليل على صحة تذكية المرأة وهو قول الجماهير. وفيه خلاف شاذُّ أنه يكره ولا وجه له.

ودليل على صحة التذكية بالحجر الحادِّ إذا فرى الأوداج لأنه قد جاء في رواية أنها كسرت الحجر وذبحت به والحجر إذا كسر يكون فيه الحد.

ودليل على أنه يصحُّ أكل ما ذبح بغير إذن المالك وخالف فيه إسحاق بن زاهوي وأهل الظاهر وغيرهم.

واحتجوا بأمرو رضي الله عنه بإكفاء ما في قُدُور ما ذبح من المغنم قبل القسمة بذي الحليفة كما أخرجه الشيخان [البخاري (٢٤٨٨)، مسلم (١٩٦٨)].

(واجب) بأنه إنما أمر بإراقة المرق وأما اللحم فباقي جُمع ورُدَّ إلى المغنم.

(لأن قيل) لم يُنقل جمعه ورده إليه.

(قلنا) ولم يُنقل أنهم أنفقوه وأحرقوه فيجب تأويله بما ذكرنا موافقة للقواعد الشرعية.

(قلت) لا يخفى تكلفُ الجواب والموق ما لو كان حلالاً لما أمر بإراقته فإنه من إضاعة المال.

وأما الاستدلال على المدعي بشاة الأسارى فإنها ذبحت بغير إذن مالكها فأمر ﷺ بالتصدق بها على الأسارى كما هو معروف، فإنه استدلالٌ غير صحيح وذلك لأنه ﷺ لم يستحل أكلها ولا إباح لأحد من المسلمين أكلها بل أن يطعم تطعم الكفار المستحلين للميتة.

وقد أخرج أبو داود (٢٧٠٥) من حديث رجل من الأنصار قال «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ النَّاسَ مَجَاعَةٌ شَدِيدَةٌ وَجَهَدَ فَأَصَابُوا غَنَمًا فَاتَّبَعُوهَا فَإِنْ قُدُورَنَا لِنَغْلِي

إِذَا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى فَرَسِهِ فَأَكَمَّا قُدُورَنَا ثُمَّ جَعَلَ يُرْمِلُ اللَّحْمَ بِالزَّرَابِ وَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّةَ لَيْسَتْ بِأَحَلَّ مِنَ الْمَيْتَةِ فَهَذَا مِثْلُ الْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ [٢٤٨٨] م (١٩٦٨). وفيه التصريح بأنه حرام. وفيه إلتاف اللحم لأنه ميتة فعرفت قوة كلام أهل الظاهر.

وأما حديث الكتاب وأنه ﷺ أمر بأكل ما ذبح بغير إذن مالكه فإنه لا يرُدُّ على أهل الظاهر لأنهم يقولون محل ما ذبح بغير إذن مالكه مخافة أن يموت أو نحو.

وفيهِ دليل على أنه يجوز تمكين الكفار مما هو مُحَرَّم على المسلمين ويدلُّ له «أنه ﷺ نهى عُمَرَ عَنْ لُبْسِ الْخُلَّةِ مِنَ الْحَرِيرِ قَبْلَتْ بِهَا عُمَرُ لِأَخِيهِ الْمُشْرِكِ إِلَى مَكَّةَ» كما في البخاري [البخاري (٨٨٦)، مسلم (٢٠٦٨)] وغيره.

قال المصنّف في الفتح (٤٨٢/٤): ويدلُّ الحديث على تصديق الأجير الأمين فيما أُؤْتِمِنَ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَيَسَّرَ عَلَيْهِ دَلِيلُ الْخِيَانَةِ لِأَنَّهُ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً رَاعِيَةً لَغَنَمٍ سَبَّحَا وَهُوَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ فَخَشِيتُ عَلَى الشَّاةِ أَنْ تَمُوتَ فَذَبَحْتُهَا.

ويؤخذ منه جواز تصرف المودع لمصلحة بغير إذن المالك.

## ٩ - شرط الذكاة ما يقطع ويجري الدم

١٢٧٠ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلْ، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ. أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ. وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٥٤٣)، مسلم (١٩٦٨)].

(عن رافع بن خديج رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال) سبب الحديث أنه قال رافع بن خديج: يا رسول الله إنا لاقو العدو غداً وليس معنا مدى فقال ﷺ (ما أنهر الدم) يفتح الهمزة فنون ساكنة فهاء مفتوحة فراء أي ما أسأله وصبه بكثرة من النهر (وذكر اسم الله عليه فكل) ليس السن والظفر. أما السن فعظم وأما الظفر فمدى بضم الميم ويفتحها وتفتح الدال المهملة فالف مقصورة جمع مدية مثلثة الميم وهي الشفرة أي السكين



(الحبشة: مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

بالحبشة.

وفيه دلالة صريحة بأنه يُشْتَرَطُ في الذَّكَاةِ ما يقطعُ ويمجري الدَّم.

واعلم أنه تَكُونُ الذَّكَاةُ بالنَّحْرِ لِلإِبِلِ وَهُوَ الضَّرْبُ بِالْحَدِيدِ فِي لَبَةِ الْبَدَنَةِ حَتَّى يَفْرِي أَوْدَاجَهَا وَاللَّبَّةُ بَفَتْحِ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الْمُرْخَدَةِ مَوْضِعُ الْفَلَادَةِ مِنَ الصُّدْرِ.

وَالذَّبْحُ لِمَا عَذَاهَا وَهُوَ قَطْعُ الْأَوْدَاجِ أَيِ الْوُدَجِينَ وَهَمَّا عِرْقَانِ مُحِيطَانِ بِالْخَلْقَوْمِ فَقَوْلُهُمْ «الْأَوْدَاجُ» تَغْلِبُ عَلَى الْخَلْقَوْمِ وَالْمَرِيءِ فَسَمِيتِ الْأَرْبَعَةُ أَوْدَاجًا.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فَقِيلَ: لَا بُدَّ مِنْ قَطْعِ الْأَرْبَعَةِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ يَكْفِي قَطْعُ ثَلَاثَةٍ مِنْ أَيِّ جَانِبٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يَكْفِي قَطْعُ الْأَوْدَاجِ وَالْمَرِيءِ.

وَعَنْ الثَّوْرِيِّ يُجْزئُ قَطْعُ الْوُدَجِينَ.

وَعَنْ مَالِكٍ يُشْتَرَطُ قَطْعُ الْخَلْقَوْمِ وَالْوُدَجِينَ لِقَوْلِهِ ﷺ «مَا أَنْهَرَ الدَّمَ» وَإِنْهَارُهُ إِجْرَاؤُهُ وَذَلِكَ يَكُونُ بِقَطْعِ الْأَوْدَاجِ لِأَنَّهَا يَجْرِي الدَّمُ وَأَمَّا الْمَرِيءُ فَهُوَ يَجْرِي الطَّعَامُ وَلَيْسَ بِهِ مِنَ الدَّمِ مَا يَحْصُلُ بِهِ إِنْهَارُهُ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُجْزئُ الذَّبْحُ بِكُلِّ مُحَدَّدٍ فَيَدْخُلُ السِّيفُ وَالسَّكِينُ وَالْحَجَرُ وَالْخَشَبَةُ وَالزُّجَاجُ وَالْقَصْبُ وَالْخَرْفُ وَالنُّحَاسُ وَسَائِرُ الْأَشْيَاءِ الْمَحْدَدَةِ.

وَالنَّهْيُ عَنِ السِّنِّ وَالظُّفْرِ مُطْلَقًا مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ مُتَفَصِّلٌ أَوْ مُتَّصِلٌ وَلَوْ كَانَ مُحَدَّدًا.

وَقَدْ بَيَّنَّ ﷺ وَجْهَ النَّهْيِ فِي الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ «أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ» فَالْعَلَّةُ كَرْنُهَا عَظْمًا وَكَأَنَّهُ قَدْ سَبَقَ مِنْهُ ﷺ النَّهْيُ عَنِ الذَّبْحِ بِالْعَظْمِ وَقَدْ عَلَّلَ الثَّوْرِيُّ وَجْهَ النَّهْيِ عَنِ الذَّبْحِ بِالْعَظْمِ أَنَّهُ يُنَجَسُ بِهِ وَهُوَ مِنْ طَعَامِ الْجَنِّ فَيَكُونُ كَالِاسْتِجْمَارِ بِالْعَظْمِ.

وَعَلَّلَ فِي الْحَدِيثِ النَّهْيُ عَنِ الذَّبْحِ بِالظُّفْرِ بِكَوْنِهِ مَدَى الْحَبْشَةِ أَيْ وَهْمٌ كَفَّارٌ وَقَدْ نَهَيْتُمْ عَنِ التَّشْبِيهِ بِهِمْ، وَأُورِدَ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْحَبْشَةَ تَذْبَحُ بِالسَّكِينِ أَيْضًا فَيَلْزَمُ الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ لِتَشْبِيهِهِ.

(وَاجِبٌ) بِأَنَّ الذَّبْحَ بِالسَّكِينِ هُوَ الْأَصْلُ وَهُوَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ

وَعَلَّلَ ابْنُ الصَّلَاحِ ذَلِكَ بِأَنَّهُ إِنَّمَا مَنَعَ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّعْذِيبِ لِلْحَيَوَانِ وَلَا يَحْصُلُ بِهِ إِلَّا الْخَتَقُ الَّذِي لَيْسَ عَلَى صِفَةِ الذَّبْحِ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ [مَعْرِفَةُ السِّنِّ وَالْأَنَامِ] (١٨٣/٧): رَوَاةٌ عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ حَمَلَ الظُّفْرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَلَى النَّوعِ الَّذِي يَدْخُلُ فِي الطَّيْبِ وَهُوَ مَنْ بَلََدَ الْحَبْشَةَ وَهُوَ لَا يَفْرِي فَيَكُونُ فِي مَعْنَى الْخَتَقِ.

وَالِى تَحْرِيمِ الذَّبْحِ بِمَا ذُكِرَ ذَقَبَ الْجُمْهُورُ.

وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَصَاحِبِيهِ أَنَّهُ يَجُوزُ بِالسِّنِّ وَالظُّفْرِ الْمُنْفَصِلِينَ، وَاخْتَجَّوْا بِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٢٤) مِنْ حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ «أَفَرِ الدَّمُ بِمَا شِئْتَ».

وَالْجَوَابُ أَنَّهُ عَامٌ خَصَّصَهُ حَدِيثُ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ.

## ١٠- النهي عن قتل الحيوان صبراً

١٢٧١- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ مِنَ الدَّوَابِّ صَبْرًا».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٥٥).

هُوَ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ قَتْلِ أَيِّ حَيَوَانٍ صَبْرًا وَهُوَ إِسْمَاكُهُ حَيًّا ثُمَّ يُرْمَى حَتَّى يَمُوتَ وَكَذَلِكَ مَنْ قُتِلَ مِنَ الْأَدْمِيِّينَ فِي غَيْرِ مَعْرَكَةٍ وَلَا حَرْبٍ وَلَا خَطَأٍ فَإِنَّهُ مَقْتُولٌ صَبْرًا وَالصَّبْرُ: الْحِسُّ.

## ١١- الإحسان في القتل والذبح

١٢٧٢- وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ وَلْيُجِدْ أَعْدُكُمْ شَفَرَتَهُ، وَلْيُرِجْ ذَبِيحَتَهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٥٥) (٥٧).

(وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ) شَدَّادُ الْبَلْشِينِ الْمَعْجَمَةِ وَدَالِشِينَ



بأسانيده كلها.

وقال الجويني: إنه صحيح لا يتطرق إجمال إلى مثنيه ولا ضعف إلى سنديه، وتابعه الغزالي.

والصواب أنه بمجموع طرقه يعمل به. وقد صححه ابن حبان وابن دقيق العيد.

وفي الباب عن جابر وأبي الدرداء وأبي أمامة وأبي هريرة قاله الترمذي.

وفيه عن جماعة من الصحابة مما يؤيد العمل به.

والحديث دليل على أن الجنين إذا خرج من بطن أمه ميتاً بعد ذكاته فهو حلال مذكى بذكاه أمه.

وإلى هذا ذهب الشافعي وجماعة حتى قال ابن المنذر: لم يرد عن أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئناف الذكاة فيه إلا ما يروى عن أبي حنيفة وذلك لصراحة الحديث فيه، ففي لفظ (ذكاة الجنين بذكاة أمه) أخرجه البيهقي (٣٣٥/٩) فالباء سببية أي أن ذكاته حصلت بسبب ذكاة أمه أو ظرفية ليوافق ما عند البيهقي (٣٣٥/٩) أيضاً «ذكاة الجنين في ذكاة أمه».

واشترط مالك أن يكون قد أشعر لما رواه أحمد بن عاصم عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً «إذا أشعر الجنين فذكاه ذكاة أمه» لكنه قال الخطيب: تفرد به أحمد بن عاصم وهو ضعيف.

وهو في الموطأ (ص ٣٠٣) موقف على ابن عمر وهو أصح.

وعرض بما رواه ابن المبارك عن ابن أبي ليلى قال: قال رسول الله ﷺ «ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر». وفيه ضعف لسوء حفظ ابن أبي ليلى.

ولكنه أخرج البيهقي (٣٣٥/٩) من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال «ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر» روي من أوجوه عن ابن عمر مرفوعاً.

قال البيهقي: ورفعه عنه ضعيف والصحيح أنه موقف.

مُهَمَّلَتَيْنِ هُوَ أَبُو يَعْلَى شَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ ثَابِتِ النَّجَّارِيِّ الْأَنْصَارِيِّ وَهُوَ ابْنُ أَخِي حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ لَمْ يَصَحْ شُهُودُهُ بَدْرًا، نَزَلَ بَيْتَ الْمَقْدِسِ وَعَدَّاهُ فِي أَهْلِ الشَّامِ، مَاتَ بِهِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

قال عبادة بن الصامت وأبو الدرداء: كان شداد ممن أوتى العلم والحلم.

قال قال رسول الله ﷺ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا قُتِلْتُمْ فَآخِشُوا الْقَتْلَةَ بِكَسْرِ الْقَافِ مُصَدِّرٌ نَوْعِي».

(وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَخِشُوا الذَّبْحَةَ بِزَنَةِ الْقَتْلَةِ.

(وَلْيَجِدْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ». رواه مسلم)

قوله «كَتَبَ الْإِحْسَانَ» أَيِ أَوْجِبَهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى: «إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ» (النحل: ٩٠) وَهُوَ فَعْلُ الْحَسَنِ ضِدُّ الْقَبِيحِ فَيَتَأَوَّلُ الْحَسَنَ شَرعاً وَالْحَسَنَ عُرْفاً وَذَكَرَ مِنْهُ مَا هُوَ أَبَدُ شَيْءٍ عَنْ اخْتِيَارِ الْإِحْسَانِ وَهُوَ الْإِحْسَانُ فِي الْقَتْلِ لِأَيِّ حَيَوَانٍ مِنْ آدَمِيٍّ وَغَيْرِهِ فِي حَدِّ وَغَيْرِهِ.

ودل على نفي المثلة مكافأة إلا أنه يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مُخَصَّصٌ بقوله «فَمَنْ اغْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اغْتَدَى عَلَيْكُمْ» (البقرة: ١٩٤) وقد تقدّم الكلام في ذلك وأبان بعض كيفية إحسانها بقوله (وليحد) بضم حرف المضارعة من: أحد السكين: أحسن حدّها، والشفرة بفتح المعجمة: السكين العظيمة وما عظم من الحديد وحده.

وقوله (وليرخ) بضم حرف المضارعة أيضاً من الإراحة ويَكُونُ بِإِحْدَادِ السَّكِينِ وَتَعْجِيلِ إِمْرَارِهَا وَحَسَنِ الصَّنْعَةِ.

## ١٢ - ذكاة الجنين ذكاة أمه

١٢٧٣ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣٩/٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٨٨٩).

الحديث له طرق عند الترمذي (١٤٧٦) وأبي داود (٢٨٢٧) والدارقطني (٢٧١/٤) إلا أنه قال عبد الحق: أنه لا يحتاج



عند أبي داود في مراسيله بلفظ: «ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ خَلَالِ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهَا أَمْ لَمْ يَذْكُرْ» ورجاله مؤثقون.

وفي الباب مُرْسَلٌ صحيحٌ وَلَكِنَّهَا لَا تَقَارِمُ مَا سَلَفَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجوبِ التَّسْمِيَةِ مُطْلَقاً إِلَّا أَنَّهَا تَقْتَضِي عَضُدَ وَجوبِ التَّسْمِيَةِ مُطْلَقاً وَتَجْعَلُ تَرْكَ أَكْلِ مَا لَمْ يُسَمَّ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ التَّوَرُوعِ.

(قلت) والموقوفان عنه قد صحَّا وتعارضاً فيطرحان ويرجع إلى إطلاق حديث الباب وما في معناه.

وذهب الهاديون والخنفية إلى أن الجنين إذا خرج ميتاً من المذكاة فإنه ميتة لعموم «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ» [الائدة: ٣].

وكذا لو خرج حياً ثم مات وإليه ذهب ابن حزم.

وأجابوا عن الحديث بأن معناه ذكاة الجنين إذا خرج حياً فهو ذكاة أمه قاله في البحر.

(قلت) ولا يخفى أنه إلغاء للحديث عن الإفادة فإنه معلوم أن ذكاة الحي من الأنعام ذكاة واحدة من جنين وغيره كيف ورواية البيهقي بلفظ «ذكاة الجنين في ذكاة أمه» فهي مفسرة لرواية «ذكاة أمه» وفي أخرى «بذكاة أمه».

### ١٣- مَنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ

١٢٧٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ فَلْيَسَمَّ ثُمَّ لْيَأْكُلْ».

أخرجه الدارقطني (٢٩٦/٤). وفيه راو في حفيظه ضعف. وفي إسناده محمد بن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ.

وأخرجه عبد الرزاق (٤٨١/٤) بإسناد صحيح إلى ابن عباس مؤثقاً عليه.

وله شاهد عند أبي داود في مراسيله (٣٧٨) بلفظ «ذبيحة المسلم خلال، ذكر اسم الله عليها أو لم يذكر» ورجاله مؤثقون.

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ» الضمير للمسلم وقد فسره حديث البيهقي عن ابن عباس قال فيه «فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله».

«فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليسم ثم ليأكل». أخرجه الدارقطني. وفيه راو في حفيظه ضعف ينسب بقوله: (وي إسناده محمد بن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ. وأخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح إلى ابن عباس مؤثقاً عليه وله شاهد



واستحب العلماء التَّضَحِّيَةَ بِالْأَقْرَنِ لِهَذَا الْحَدِيثِ وَأَجَاوَزَهَا بِالْأَجْمِ الَّذِي لَا قَرْنَ لَهُ أَصْلًا.

واختلفوا في مَكْسُورِ الْقَرَنِ فَاجَاوَزَهُ الْجُمْهُورُ.

وعند الْهَادَوِيَّةِ لَا يُجْزَى إِذَا كَانَ الْقَرْنُ الذَّاهِبُ مِمَّا تُحْلَهُ الْحَيَاةُ.

اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ الْأَمْلَحِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنْ أَفْضَلَهَا عِنْدَ الصُّحَابَةِ الْبَيَاضُ ثُمَّ الصُّفْرَاءُ ثُمَّ الْغُبْرَاءُ وَهِيَ الَّتِي لَا يَصْفُو بِبَيَاضِهَا، ثُمَّ الْبَلَقَاءُ وَهِيَ الَّتِي بَعْضُهَا أَسْوَدُ وَبَعْضُهَا أَيْضُ، ثُمَّ السُّودَاءُ.

وَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ «يَطَأُ فِي سَوَادٍ وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ» فَمَعْنَاهُ أَنْ قَوَائِمَهُ وَبَطْنَهُ وَمَا حَوْلَ عَيْنَيْهِ أَسْوَدُ.

(قُلْتُ) إِذَا كَانَتْ الْأَفْضَلِيَّةُ فِي اللَّوْنِ مُسْتَنَدَةً إِلَى مَا ضَحَّى بِهِ ﷺ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَتَطَلَّبْ لَوْنًا مُعَيَّنًا حَتَّى يَحْكُمَ بِأَنَّهُ الْأَفْضَلُ بَلْ ضَحَّى بِمَا اتَّفَقَ لَهُ وَتَيَسَّرَ حُصُولُهُ فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ لَوْنٍ مِنَ الْأَلْوَانِ.

وَقَوْلُهُ «وَرِسْمِي وَيَكْبُرُ» فَسَرُّهُ لَفْظُ مُسْلِمٍ بِأَنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ.

أَمَّا التَّسْمِيَةُ فَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهَا.

وَأَمَّا التَّكْبِيرُ فَكَانَهُ خَاصًّا بِالتَّضَحِّيَةِ وَالْهَدْيِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَأَمَّا وَضْعُ رِجْلَيْهِ ﷺ عَلَى صَفْحَةِ الْعَنْقِ وَهِيَ جَانِبُهُ فَلْتَكُونَ آثِبَتْ لَهُ وَامْتَكَنَ لئَلَّا تَضْطَرِبَ الضَّحِيَّةُ.

وَدَلُّهُ هُوَ وَمَا بَعْدَهُ أَنَّهُ يَتَوَلَّى الذَّبْحَ بِنَفْسِهِ نَدْبًا.

## ٢- الدعاء عند الذبيح

١٢٧٦- وَلِمُسْلِمٍ (١٩٦٧) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ، يَطَأُ فِي سَوَادٍ، وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ، فَأَتَانِي بِهِ لِيُضْحِيَ بِهِ، فَقَالَ لَهَا: يَا عَائِشَةُ هَلُمِّي الْمَدْيَةَ ثُمَّ قَالَ: أَشْحِذِيهَا بِحَجَرٍ

## ٤٢- كتاب الأَصْحَاحِي

الْأَصْحَاحِي: جَمْعُ أَصْحِيَّةٍ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَيَجُوزُ كَسْرُهَا وَيَجُوزُ حَذْفُ الْهَمْزَةِ فَتَفْتَحُ الضَّادُ كَأَنَّهَا اسْتَشْقَتْ مِنْ اسْمِ الْوَقْتِ الَّذِي شَرَعَ ذَبْحُهَا فِيهِ وَبِهَا سُمِّيَ الْيَوْمُ يَوْمَ الْأَصْحَى.

## ١- طريقة الذبيح وما يقول الذابح

١٢٧٥- وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ، وَيُسَمِّي، وَيَكْبُرُ، وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا».

وَلِي لَفْظُ: ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ.

وَلِي لَفْظُ: سَمِينَيْنِ [البخاري (٥٥٥٨)، مسلم (١٩٦٦)].  
وَلَا بِي عَوَانَةٍ فِي صَحِيحِهِ (٧٧٩٦): «ثَمِينَيْنِ» - بِالْمُثَنَّةِ بَدَلِ السَّيْنِ -

وَلِي لَفْظُ لِمُسْلِمٍ (١٩٦٦)، «وَيَقُولُ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ) «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُضْحِي بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ وَيُسَمِّي وَيَكْبُرُ وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى صِفَاحِهِمَا» بِالْمُثَنَّةَيْنِ الْأُولَى مَكْسُورَةٌ.

وَفِي «النَّهَائَةِ»: صَفْحَةُ كُلِّ شَيْءٍ: وَجْهُهُ وَجَانِبُهُ.

(وَلِي لَفْظُ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ. وَلِي لَفْظُ: سَمِينَيْنِ. وَلَا بِي عَوَانَةٍ فِي صَحِيحِهِ) إِنْ عَنِ أَنَسٍ ﷺ.

(ثَمِينَيْنِ بِالْمُثَنَّةِ بَدَلِ السَّيْنِ) هَذَا مُدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ أَحَدِ السَّوَادِ أَوْ أَبِي عَوَانَةٍ أَوْ الْمُصَنَّفِ.

(وَلِي لَفْظُ لِمُسْلِمٍ) مِنْ رِوَايَةِ أَنَسٍ (وَيَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ).

الْكَبْشُ: هُوَ الثَّانِي إِذَا خَرَجَتْ رُبَاعِيَّتُهُ، وَالْأَمْلَحُ: الْأَيْضُ الْخَالِصُ وَقِيلَ: الَّذِي يُخَالِطُ بَيَاضَهُ شَيْءٌ مِنْ سَوَادٍ وَقِيلَ: الَّذِي يُخَالِطُ بَيَاضَهُ حُمْرَةً وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي فِيهِ بَيَاضٌ وَسَوَادٌ وَالْبَيَاضُ أَكْثَرُهَا وَالْأَقْرَنُ هُوَ الَّذِي لَهُ قَرْنَانِ.



جابر «أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَانَ لِي أَبَوَانِ أَبْرَهُمَا فِي حَالِ حَيَاتِهِمَا فَكَتِفَ لِي بِيَرُهُمَا بَعْدَ مَوْتِهِمَا فَقَالَ ﷺ: إِنْ مِنْ الْبَرِّ بَعْدَ الْبِرِّ أَنْ تُصَلِّيَ لَهُمَا مَعَ صَلَاتِكَ وَأَنْ تُصَوِّمَ لَهُمَا مَعَ صِيَامِكَ» [مسلم في المقدمة (٣٢)].

### ٣- الحَضُّ عَلَى الْأَضْحِيَّةِ

١٢٧٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَأَنَّ مُصَلَّاتًا».

رواه أحمد (٣٢١/٢) وابن ماجه (٣١٢٣).

وصححه الحاكم (٣٨٩/٢) وزجج الأئمة غيره أي غير الحاكم ولفقه.

(وعن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يُضَحَّ فَلَا يَقْرَأَنَّ مُصَلَّاتًا». رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم وزجج الأئمة غيره) أي غير الحاكم (ولفقه).

وقد استدلل به على وجوب التضحية على من كان له سعة لأنه لما نهى عن قرآن المصلى دل على أنه ترك واجباً كائنه يقول: لا فائدة في الصلاة مع ترك هذا الواجب ولقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْخَرْ﴾ ولحديث غنم بن سليم مرفوعاً «على أهل كل بيت في كل عام أضحية» أحمد (٢١٥/٤)، أبو داود (٢٧٨٨)، السلمي (١٥١٨)، السلي (١٦٧/٧) دل لفظه على الوجوب.

والوجوب قول أبي حنيفة فإنه أوجبها على المعدم والموسر.

وقيل: لا تجب والحديث الأول موقوف فلا حجة فيه والثاني ضعيف باي رملة.

قال الخطابي: إنه مجهول والآية مجتملة فقد فسر قوله ﴿وَأَنْخَرْ﴾ بوضع الكف على النحر في الصلاة أخرجه ابن أبي حاتم وابن شهابين في سننهم وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس. وفيه روايات عن الصحابة مثل ذلك.

ولو سلم فهي دالة على أن النحر بعد الصلاة فهي تعيين

فعلت، ثم أخذها، وأخذها، فأضجعه، ثم ذبحه، ثم قال: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ، ثُمَّ ضَحَّى بِهِ.

(وله من حديث) أي لسلم من حديث عائشة رضي الله عنها «أَمَرَ بِكَشِّ أَقْرَنِ يَظَا فِي سَوَادٍ وَيَتْرَكَ فِي سَوَادٍ وَيَنْظُرُ فِي سَوَادٍ قَاتِي بِهِ يُضَحِّي بِهِ فَقَالَ لَهَا: يَا عَائِشَةُ هَلُمِّي الْمَاءَ ثُمَّ قَالَ اشْخَلِيهَا» أي المدة. تقدم ضبطها وهو بمعنى «وليحد أحدكم شفرته».

(بحر فعلت ثم أخذها) أي المدة.

(وأخذها فأضجعه) أي الكش.

(«ثُمَّ ذَبَحَهُ ثُمَّ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ وَمِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ثُمَّ ضَحَّى بِهِ»).

فيه دليل على أنه يستحب إضجاع الغنم ولا تدبج قائمة ولا باركة لأنه أرفق بها وعليه اجمع المسلمون ويكره الإضجاع على جانبها الأيسر لأنه أيسر للذابح في أخذ السكين باليمين وإسالك رأسها باليسار.

وفيه أنه يستحب الدعاء بقبول الأضحية وغيرها من الأعمال. وقد قال الخليل والذبيح - عليهما السلام - عند عمارة البيت «رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ» [البقرة: ١٢٧].

وقد أخرج ابن ماجه (٣١٢١) أنه ﷺ قال عند التضحية وتوجيهها القبلة: «وَجَّهْتُ وَجْهِي، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ عَمَدٍ وَآلِهِ» إلى «وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

ودل قوله: (وَالِ مُحَمَّدٍ) وفي لفظ (عن مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ) أنه تجزئ التضحية من الرجل عنه وعن أهل بيته ويشركهم في ثوابها.

ودل أنه يصح نيابة المكلف عن غيره في فعل الطاعات إن لم يكن من الغير أمر ولا وصية فيصح أن يعمل ثواب عمله لغيره صلاة كانت وغيرها.

وقد تقدم ذلك ودل أنه ما أخرجه الدارقطني من حديث



لوقتِهِ لا لوجوبِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: إِذَا غُرَتْ فَبَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ فَإِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ [«نفسه» (٣٠٠/٣٢٦)] عَنْ أَنَسٍ «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْحَرُ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَأَمَرَ أَنْ يُصَلِّيَ ثُمَّ يَنْحَرُ».

ولضعف أدلة الوجوب ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى أنها سنة مؤكدة.

بل قال ابن حزم: لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة.

وقد أخرج مسلم (١٩٧٧) وغيره من حديث أم سلمة قالت قال رسول الله ﷺ «إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَضْحَى فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا يَشْرِبْ شَيْئًا».

قال الشافعي: إن قوله «فأراد أحدكم» يدل على عدم الوجوب.

ولما أخرجه البيهقي (٢٦٣/٩) من حديث عبد الله بن عمر «أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ بِيَوْمِ الْأَضْحَى عِيدًا جَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ. فَقَالَ الرَّجُلُ فَإِنْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا مَنِيحَةً أَتَى أَوْ شَاءَ أَهْلِي وَمَنِخَتَهُمْ أَذْبَحُهَا؟ قَالَ: لَا - الْحَدِيثُ.

ولما أخرجه البيهقي (٢٦٤/٩) أيضاً من حديث ابن عباس أنه قال ﷺ «ثَلَاثَ هُنَّ عَلَيَّ فَرَضٌ وَلَكُمْ تَطَوُّعٌ» وَعَدَّ مِنْهَا الضَّحِيَّةَ.

وأخرجه أيضاً من طريق أخرى بلفظ «كُتِبَ عَلَيَّ النَّحْرُ وَلَمْ يُكْتَبْ عَلَيْكُمْ».

وبما أخرجه (٢٦٤/٩) أيضاً من أنه ﷺ «لَمَّا ضَحَّى قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُمَّ عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يَضَحْ مِنْ أُمَّتِي».

وأفعال الصحابة دالة على عدم الإيجاب.

فأخرج البيهقي (٢٦٥/٩) عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما كانا لا يضحيان خشية أن يقتدى بهما.

وأخرج (٢٦٥/٩) عن ابن عباس: أنه كان إذا حضر الأضحية أعطى مولاه درهماً فقال: اشتر بهما لحماً واخبر الناس أنه ضحى ابن عباس.

وروي أن بلالاً ضحى بدينار.

ومثله روي عن أبي هريرة.

والروايات عن الصحابة في هذا المعنى كثيرة دالة على أنها سنة.

#### ٤ - وقت الأضحية بعد الصلاة

١٢٧٨ - وَعَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ ﷺ قَالَ:

«شَهِدْتُ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ بِالنَّاسِ نَظَرَ إِلَيَّ غَنَمٌ قَدْ ذُبِحَتْ، فَقَالَ: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَذْبَحْ شَاةً مَكَانَهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذَبَحَ فَلْيَذْبَحْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البحاري (٩٨٥)، مسلم (١٩٦٠)].

(وعن جندب بن سفيان) هو أبو عبد الله جندب بن سفيان البجلي العلفي الأحمسي، كان بالكوفة ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها ومات في فتنة ابن الزبير بعد أربع سنين.

(وقال «شهدت الأضحية مع رسول الله ﷺ فلما قضى صلاة بالناس نظر إلى غنم قد ذبحت فقال: من ذبح قبل الصلاة فليذبح شاة مكانها، ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله».

متفق عليه).

فيه دليل على أن وقت التضحية من بعد صلاة العيد فلا تجزئ قبله. والمراد صلاة المصلّي نفسه.

ويحتمل أن يراد صلاة الإمام وأن اللام للعهد في قوله «الصلاة» يراد به المذكورة قبلها وهي صلاة ﷺ.

والله ذهب مالك فقال: لا يجوز قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه.

ودليل اعتبار ذبح الإمام ما رواه الطحاوي [شرح معاني الآثار] (١٧١/٤) من حديث جابر «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى يَوْمَ النَّحْرِ بِالْمَدِينَةِ فَتَقَدَّمَ رَجُلَانِ فَتَحَرَّوَا وَظَنُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَحَرَ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يُعِيدُوا».

وأجيب: بأن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدي إلى



فعلها قبل الوقت ولذا لم يأت في الأحاديث إلا تقيدها بصلاحيه  
عليه السلام.

وقال أحمد مثل قول مالك ولم يشترط ذبحه.

ونحوه عن الحسن والأوزاعي وإسحاق بن راهويه.

وقال الشافعي وداود: وقتها إذا طلعت الشمس ومضى  
قدر صلاة العيد وخطبتين وإن لم يصل الإمام ولا صلى  
المضحي.

قال القرطبي: ظواهر الحديث تدل على تعليق الذبح  
بالصلاة لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عليه مخاطب  
بالتضحية حل الصلاة على وقتها.

وقال ابن دقيق العيد: هذا اللفظ أظهر في اختيار قبل  
الصلاة وهو قوله في رواية (مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ  
مَكَانَهَا أُخْرَى).

قال: لكن إن أجرئاه على ظاهره اقتضى أنها لا تجزئ  
الأضحية في حق من لم يصل العيد، فإن ذهب إليه أحد فهو  
أسعد الناس بظاهر هذا الحديث ولأوجب الخروج عن هذا  
الظاهر في هذه الصورة ويبقى ما عدلنا في محل البحث.

وقد أخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١٧٢/٤] من  
حديث جابر «أَنَّ رَجُلًا ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
فَنَهَى أَنْ يَذْبَحَ أَحَدٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ».

صححه ابن حبان (٥٩٠٩).

وقد عرفت الأقوى دليلاً من هذه الأقوال، وهذا الكلام  
في ابتداء وقت التضحية وأما انتهائها فاقوال.

ف عند الهاديوة: العاشر ويومان بعده.

وبه قال مالك وأحمد.

وعند الشافعي: أن أيام الأضحية أربعة: يوم النحر وثلاثة  
بعده.

وعند داود وجماعة من التابعين: يوم النحر فقط إلا في  
منى فيجوز في الثلاثة الأيام.

وعند جماعة: أنه في آخر يوم من شهر ذي الحجة.

قال في بداية المجتهد (٤٤٧/٢): سبب اختلافهم شيئان:

أحدهما الاختلاف في الأيام المعلومات ما هي في قوله  
تعالى: ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾ الآية [الحج: ٢٨].

ف قيل: يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور.

وقيل: العشر الأول من ذي الحجة.

والسبب الثاني: معارضة دليل الخطاب في هذه الآية  
بحديث جابر بن مطعم مرفوعاً أنه قال ﷺ «كُلُّهُ فِجَاجٌ مَكَّةَ  
مَنْحَرٌ وَكُلُّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبِيحٌ» [أحمد (٨٧/٤)].

فمن قال في الأيام المعلومات: إنها يوم النحر ويومان بعده  
في هذه الآية رجح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور  
وقال: لا نحر إلا في هذه الأيام.

ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال: لا معارضة  
بينهما إذ الحديث اقتضى حكماً زائداً على ما في الآية مع أن  
الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر؛ والحديث المقصود منه  
ذلك قال يجوز الذبح في اليوم الرابع إذا كان من أيام التشريق  
باتفاق.

ولا خلاف بينهم أن الأيام المدوّنات هي أيام التشريق  
وأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر إلا ما يروى عن سعيد بن جابر  
أنه قال: يوم النحر من أيام التشريق. وإنما اختلفوا في الأيام  
المعلومات على القولين.

وأما من قال: يوم النحر فقط فبناءً على أن المعلومات:  
العشر الأول.

قالوا: وإذا كان الإجماع قد انعقد على أنه لا يجوز الذبح  
هنا إلا اليوم العاشر وهو محل الذبح المنصوص عليه فوجب أن  
لا يكون إلا يوم النحر فقط انتهى.

(فلاندة) في «النهاية» أيضاً ذهب مالك في المشهور عنه إلى  
أنه لا يجوز التضحية في ليالي أيام النحر.

وذهب غيره إلى جواز ذلك.

وسبب الاختلاف هو أن اليوم يطلق على اليوم واللييلة  
نحو قوله ﴿فَتَمَتُّوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [هود: ٩٥] ويطلق



على النهار دون الليل نحو «سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ» [الحاقه: ٧] فعطف الأَيَّامَ على اللَّيَالِي والعطف يقتضي المغايرة، ولكن في النظر في إيهما أظهر واحتج بالمغايرة في أنه لا يصح بالليل عمل بمفهوم القلب ولم يقل به إلا الذئق، إلا أن يقال دل الدليل على أنه يجوز في النهار والأصل في الذبح الحظر فيبقى الليل على الحظر والدليل على مجوزِهِ في الليل ١ هـ.

(قلت) لا حظر في الذبح بل قد أباح الله ذبح الحيوان في أي وقت وإنما كان الحظر عقلاً قبل إباحة الله تعالى لذلك.

## ٥ - ما لا يجوز من الضحايا

١٢٧٩ - وَعَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه قَالَ: «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَبَعَ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا: الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا، وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا، وَالْكَبِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي».

رواه أحمد (٢٨٤/٤) والأربعة إمامو داود (٢٨٠٢)، النسائي (٢١٥/٧)، ابن ماجه (٣١٤٤)، وصححه الترمذي (١٤٩٧) وابن حبان (٥٩١٩).

(وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال «قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَبَعَ لَا تَجُوزُ فِي الضَّحَايَا الْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا وَالْعَرَجَاءُ الْبَيِّنُ ظَلْعُهَا وَالْكَبِيرَةُ الَّتِي لَا تُنْقِي» بضم المثناة فوقية وإسكان النون وكسر القاف أي التي لا بقي لها بكسر النون وإسكان القاف وهو المخ).

(رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن حبان) وصححه الحاكم وقال: على شرطيهما وصوب كلامه المصنف وقال: لم يخرج البخاري ومسلم في «صحيحيهما» ولكنه صحيح أخرجه أصحاب السنن بإسناد صحيح.

وحسنه أحمد بن حنبل فقال ما أحسنه من حديث.

وقال الترمذي: صحيح حسن.

والحديث دليل على أن هذه الأربعة العيوب مائعة من صحة التضحية وسكت عن غيرها من العيوب.

فَنَعَبَ أَهْلُ الظَّاهِرِ إِلَى أَنَّهُ لَا عَيْبَ غَيْرُ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ. وَنَعَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا مِمَّا كَانَ أَشَدَّ مِنْهَا أَوْ مُسَاوِيًا لَهَا كَالْعَمِيَاءِ وَمَقْطُوعَةِ السَّاقِ.

وقوله (الْبَيِّنُ عَوْرُهَا) قَالَ فِي «الْبَحْرِ»: إِنَّهُ يُعْنَى عَمَّا كَانَ الذَّاهِبُ الثَّلَثُ فَمَا دُونَ وَكَذَا فِي الْعَرَجِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: الْعَرَجَاءُ إِذَا تَأَخَّرَتْ عَنِ الْغَنَمِ لِأَجْلِهِ فَهُوَ بَيِّنٌ.

وقوله (ظَلْعُهَا) أَيِ اعْوَجَاجُهَا.

## ٦ - سنُّ الأضحية

١٢٨٠ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا إِنْ تَعَسَّرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّئَانِ». رَوَاهُ سُليْمٌ (١٩٦٣).

المسنّة: الشئ من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فما فوقها كما قدمنا.

والحديث دليل على أنه لا يجزئ الجذع من الضئان في حال من الأحوال إلا عند تعسر المسنة.

وقد نقل القاضي عياض الإجماع على ذلك ولكنه غير صحيح لما يأتي.

وحكي عن ابن عمر والزهرري: أنه لا يجزئ ولو مع التعسر.

ونعَبَ كثيرون إلى إجزاء الجذع من الضئان مطلقاً وحلوا الحديث على الاستيجاب بقرينة حديث أم بلال أنه قال قال رسول الله ﷺ «ضَحُّوا بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّئَانِ». أخرجه أحمد (٣٦٨/٦) وابن جرير والبيهقي (٢٧١/٩)، وأشار الترمذي (١٤٩٩) إلى حديث «نَعَمَتِ الْأَضْحِيَّةُ الْجَذَعُ مِنَ الضَّئَانِ».

وَرَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ بَلَفِظَ «ضَحَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّئَانِ» [النسائي (٢١٩/٧)]



قُلْتُ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ عِنْدَ تَعْسُرِ الْمُسْتَأْذِنِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ يَحْيَى تَجْزِئُ وَتَكْرَهُ وَقَوَاهُ الْمَهْدِيُّ. وَظَاهِرُ الْحَدِيثِ مَعَ الْأَوَّلِ.

#### ٧- لا تجزئ الأضحية بعيب

١٢٨١- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْغَنِينَ وَالْأَذْنَ، وَلَا نَضْحِي بِعَوْرَاءَ، وَلَا مُقَابِلَةَ وَلَا مَذَابِرَةَ، وَلَا خَرْقَاءَ، وَلَا ثَرَمَاءَ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨٠/١) وَالْإِسْنَدُ لِأَبُو دَاوُدَ (٢٨٠٤)، السَّامِيُّ (٢١٦/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٤٢)، وَصَلَحَةُ التِّرْمِذِيُّ (١٤٩٨) وَابْنُ حِبَّانَ (٥٩٢٠) وَالْحَاكِمُ (٤٦٨/١).

(وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِقَ الْغَنِينَ وَالْأَذْنَ» أَيْ نَشْرِفَ عَلَيْهِمَا وَنَتَأَمَّلَهُمَا لِثَلَاثِ بَقَعٍ نَقَصَ وَعَيْبَ.

(وَلَا نَضْحِي بِعَوْرَاءَ وَلَا مُقَابِلَةَ) بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ: مَا قُطِعَ مِنْ طَرَفٍ أَدْنَاهَا شَيْءٌ ثُمَّ بَقِيَ مُعْلَقًا.

(وَلَا مَذَابِرَةَ) وَالْمَذَابِرَةُ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ: مَا قُطِعَ مِنْ مُؤَخَّرِ أَدْنَاهَا شَيْءٌ وَتَرِكَ مُعْلَقًا.

(وَلَا خَرْقَاءَ) بِالخَاءِ الْمَعْجَمَةِ مَفْتُوحَةٌ وَالرَّاءِ سَاكِنَةٌ: الْمَشْقُوقَةُ الْأَذْنِينَ.

(وَلَا ثَرَمِي) بِالثَّوْمِ بِالْمَثَلَةِ فَرَاءٌ وَمِيمٌ وَالْفَاءُ مَقْصُورَةٌ: هِيَ مِنَ الثَّرَمِ وَهِيَ سَقُوطُ الثَّنِيَّةِ مِنَ الْأَسْنَانِ وَقِيلَ الثَّنِيَّةُ وَالرَّبَاعِيَّةُ وَقِيلَ: هُوَ أَنْ تَنْقَطَعَ السِّنُّ مِنْ أَسْلِحِهَا مُطْلَقًا وَإِنَّمَا نَهَى عَنْهَا لِنَقْصَانِ أَكْلِهَا قَالَهُ فِي «النَّهَائَةِ».

وَوَقَعَ فِي نُسَخَةِ الشَّرْحِ «شَرْقَاءَ» بِالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ وَالْقَافِ وَعَلَيْهَا شَرْحُ الشَّارِحِ وَلَكِنْ الَّذِي فِي نُسَخِ «بُلُوغِ الْمَرَامِ» الصَّحِيحَةُ «الثَّرَمِي» كَمَا ذَكَرْنَاهُ.

(أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا تَجْزِئُ الْأَضْحِيَّةَ إِلَّا مَا ذُكِرَ وَهُوَ مَذْهَبُ الْهَادَوِيَّةِ.

وَوَرَدَ النَّهْيُ عَنِ التَّضْحِيَةِ بِالصَّفْرَةِ بِضَمِّ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ. فَقَاءَ مَفْتُوحَةً فَرَاءً أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٠٣) وَالْحَاكِمُ (٢٢٥/٤) وَهِيَ الْمَهْزُولَةُ كَمَا فِي النَّهَائَةِ.

وَفِي رِوَايَةِ «الصَّفْرَةِ» قِيلَ: هِيَ الْمُسْتَاصِلَةُ الْأَذْنَ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٠٣) مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ عَسَامٍ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُسْفَرَةِ وَالْمُسْتَاصِلَةِ وَالتَّبَقَاءِ وَالْمُسْتَعِيَةِ وَالْكَسْرَاءِ.

فَالْمُسْفَرَةُ: الَّتِي تَسْتَاصِلُ أَدْنَاهَا حَتَّى يَبْدُوَ صِمَاخُهَا. وَالْمُسْتَاصِلَةُ: الَّتِي اسْتَوْصِلَ قَرْنُهَا مِنْ أَصْلِهَا. وَالتَّبَقَاءُ: الَّتِي تَبْحَقُ عَيْنُهَا. وَالْمُسْتَعِيَةُ: الَّتِي لَا تَتَّبِعُ الْغَنَمَ عَجْفًا أَوْ ضَعْفًا. وَالْكَسْرَاءُ: الْكَسِيرَةُ. هَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ.

وَأَمَّا مَقْطُوعُ الْإِلِيَّةِ وَالذَّنْبِ فَإِنَّهُ يُجْزِئُ لَمَّا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٧٨/٣) وَابْنُ مَاجَةَ (٣١٤٦) وَاليَهْقِينِي (٢٨٩/٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: «اسْتَشْرَيْتُ كَبْشًا لِأَصْحِي بِوَفْعَلَا الذَّنْبُ فَأَخَذَ مِنْهُ الْإِلِيَّةَ فَسَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: ضَحَّ بِهِ». وَفِيهِ جَابِرُ الْجَعْفِيُّ وَشَيْخُهُ مُحَمَّدُ بْنُ قُرْطَةَ مَجْهُولٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْيَهْقِينِيِّ (٢٨٩/٩) وَاسْتَدَلَّ بِهِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي الْمُنْقَى (٣٠٣/٢) عَلَى أَنَّ الْعَيْبَ الْحَادِثَ بَعْدَ تَعْيِينِ الْأَضْحِيَّةِ لَا يَضُرُّ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى عَدَمِ إِجْزَاءِ مَسْلُوبِ الْإِلِيَّةِ وَالذَّنْبِ.

وَفِي نَهَائَةِ الْمُجْتَهِدِ (٤٣٧/٢): أَنَّهُ وَرَدَ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْحَسَنِ حَدِيثَانِ مُتَعَارِضَانِ:

فَذَكَرَ النَّسَائِيُّ (٢١٥/٧) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَكْرَهُ النَّقْصَ يَكُونُ فِي الْقَرْنِ وَالْأَذْنَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَا كَرِهْتُهُ قَدْغَةً وَلَا تُحَرِّمُهُ عَلَى غَيْرِكَ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَلِيٍّ عليه السلام «أَمَرْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْغَنِينَ» الْحَدِيثَ.

فَمَنْ رَجَّحَ حَدِيثَ أَبِي بُرْدَةَ قَالَ: لَا تَقْصُرُ إِلَّا الْعُيُوبُ الْأَرْبَعَةُ وَمَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهَا وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ حَلَّ حَدِيثَ أَبِي بُرْدَةَ عَلَى الْعَيْبِ الْيَسِيرِ الَّذِي هُوَ غَيْرُ يَبِينٍ وَحَدِيثَ عَلِيٍّ



على الكثيرين.

(فائدة) أجمع العلماء على جواز التضحية من جميع بهيمة الأنعام وإنما اختلفوا في الأفضل.

والظاهر أن الغنم في الضحية أفضل لفعلها للإبل وأمره وإن كان يُحتمل أن ذلك لأنها المتيسرة لهم.

ثم الإجماع على أنه لا يجوز التضحية بغير بهيمة الأنعام إلا ما حكى عن الحسن بن صالح أنها تجوز التضحية ببقرة الوحش عن عشرة والطبري عن واحد.

وما روي عن أسماء أنها قالت: ضحينا مع رسول الله ﷺ بالخيل.

وما روي عن أبي هريرة أنه ضحى بديك.

#### ٨- توزيعها على المساكين دون الجزاء

١٢٨٢- وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ أَقُومَ عَلَى بُذْنِهِ، وَأَنْ أَقْسِمَ لَحُومَهَا وَجُلُودَهَا وَجِلَالِهَا عَلَى الْمَسَاكِينِ، وَلَا أُعْطِيَ فِي جِزَارَتِهَا شَيْئًا مِنْهَا».

نُفِثَ عَلَيْهِ [البحاري (١٧١٦)، مسلم (١٣١٧)].

هذا في بُذْنِهِ ﷺ التي ساقها في حجة الوداع وكانت مع التي أتى بها علي عليه السلام من اليمن مائة بدنة نحرها ﷺ يوم النحر يعني، نحر بيليه ﷺ ثلاثاً وستين ونحر بقيتها علي عليه السلام. وقد تقدم في كتاب الحج.

والبدن تطلق لغة على الإبل والبقر والغنم إلا أنها هنا الإبل وهكذا استعملها في الأحاديث وفي كتب النسخ في الإبل خاصة.

ودل على أنه يتصدق بالجلود والجلال كما يتصدق باللحم.

وأنه لا يعطي الجزاء منها شيئاً أجرة لأن ذلك في حكم البيع لاستحقاقه الأجرة.

وحكم الأضحية حكم الهدي في أنه لا يُباع لحمها ولا جلدها ولا يعطى الجزاء منها شيئاً.

قال في نهاية المجتهد (٤٥١/٢): العلماء متفقون فيما علمت أنه لا يجوز بيع لحمها.

واختلفوا في جلدها وشعرها مما يُتَمَتَّعُ بِهِ.

فقال الجمهور: لا يجوز.

وقال أبو حنيفة: يجوز بيعه بغير الذنائب والذراهم يعني بالعروض.

وقال عطاء: يجوز بكل شيء ذراهم وغيرها.

وإنما فرق أبو حنيفة بين الذراهم وغيرها لأنه رأى أن المعوضة في العروض هي من باب الانتفاع لإجماعهم على أنه يجوز الانتفاع به.

#### ٩- جواز الاشتراك في البدنة والبقرة

١٢٨٣- وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: «نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ».

رواه مسلم (١٣١٨).

دل الحديث على جواز الاشتراك في البدنة والبقرة وأنهما يُجزيان عن سبعة وهذا في الهدي ويقاس عليه الأضحية بل قد ورد فيها نص فخرج الترمذي (١٥٠١) والنسائي (٢٢٢٧) من حديث ابن عباس قال «كنا مع رسول الله ﷺ في السفير فحضر الأضحية فاشتركنا في البقرة سبعة وفي البعير عشرة».

وقد صح اشتراك أهل بيت واحد في ضحية واحدة كما في حديث غنم أحمد: (٣٢١/٢)، ج (٣١٢٣).

وإلى هذا ذهب زيد بن علي وحفيده أحمد بن عيسى والفريقان.

قال النووي: سواء كانوا مجتمعين أو متفرقين مفترضين أو متطوعين أو بعضهم متفرق وبعضهم طالب لحم وبه قال أحمد.



أُتِيَ بِالْأَنْصَارِيِّ قَالًا: كُنَّا نَضْحِي بِالشَّاةِ الْوَاحِدَةِ يَذْبَحُهَا الرَّجُلُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ ثُمَّ تَبَاهَى النَّاسُ بَعْدُ.

(قائدة) من السنة لمن أراد أن يضحي أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره إذا دخل شهر ذي الحجة لما أخرجه مسلم من أربع طرق [(١٩٧٧) (٣٩ - ٤٢)] من حديث أم سلمة قال رسول الله ﷺ «إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَمَسُّ مِنْ شَعْرِهِ وَيَتَرَبَّصْ شَيْئًا».

وأخرج البيهقي (٢٦٣/٩) من حديث عمرو بن العاص: «أَنَّ اللَّهَ ﷻ قَالَ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ عَنِ التَّضْحِيَةِ وَأَنَّهُ قَدْ لَا يَجِدُهَا فَقَالَ: قَلَّمَ أَظْفَارَكَ، وَقَصَّ شَارِبَكَ، وَاخْلَقَ عَاتِكَ، فَذَلِكَ تَمَامُ أَضْحِيَّتِكَ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وهذا فيه شرعية هذه الأفعال في يوم التضحية وإن لم يتركه من أول شهر ذي الحجة.

وذبح أحمد وإسحاق أنه يحرم للنهي وإليه ذهب ابن حزم.

وقال من يحرمه: قد قامت القرينة على أن النهي ليس بالتحريم وهو ما أخرجه الشيخان [البخاري (١٧٠٠)، مسلم (١٣٢١)] وغيرهما من حديث «عائشة قالت: أَنَا قَتَلْتُ قَلَائِدَ هَذِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي ثُمَّ قَلَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ بَعَثَ بِهَا مَعَ أَبِي فَلَمْ يَحْزَمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْءًا مِمَّا أَحَلَّهُ اللَّهُ حَتَّى نَحَرَ الْهَدْيَ».

قال الشافعي: فيه دلالة على أنه لا يحرم على المرأة شيء يبعث بهن، والبعث بالهدي أكثر من إرادة التضحية.

(قلت) هذا قياس منه والنص قد خص من يريد التضحية بما ذكر.

(قائدة أخرى) يستحب للمضحي أن يتصدق وأن يأكل.

واستحب كثير من العلماء أن يقسمها اثلاثاً، ثلثاً للداخل، وثلثاً للصدقة، وثلثاً للأكل لقوله ﷺ «كُلُّوا وَتَصَدَّقُوا وَادْخُرُوا». أخرجه الترمذي (١٥١٠) بلفظ: «كَتَبْتُ نَهْيَكُمْ عَنْ

وَذَبَ مَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِشْتِرَاكُ فِي الْهَدْيِ إِلَّا فِي هَدْيِ التَّطَوُّعِ. وَهَذَا الْإِحْصَارُ عَنْهُ مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ.

واشترطت الهادوية في الاشتراك اتفاق الغرض قالوا ولا يصح مع الاختلاف لأن الهدي شيء واحد فلا يتبعض بأن يكون بعضه واجباً وبعضه غير واجب.

وقالوا: إنها تجزئ البدنة عن عشرة لما سلف من حديث ابن عباس [ت (١٥٠١)، س (٢٢٢/٧)] وقاسوا الهدي على الأضحية.

(واجب) بأنه لا قياس مع النص.

وادعى ابن رشد الإجماع على أنه لا يجوز أن يشترك في النسك أكثر من سبعة.

قال: وإن كان رأي من حديث رافع بن خديج «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَدَلَ الْبَعِيرَ بِعَشْرِ شِيَاءٍ». أخرجه في الصحيحين [البخاري (٢٥٠٧)، مسلم (١٩٦٨)] ومن طريق ابن عباس وغيره «الْبَدَنَةُ عَنْ عَشْرَةٍ» [ت (١٥٠١)، س (٢٢٢/٧)].

قال الطحاوي: وإجماعهم دليل على أن الآثار في ذلك غير صحيحة أـ.

ولا يخفى أنه لا إجماع مع خلاف من ذكرنا وكأنه لم يطلع على الخلاف.

واختلفوا في الشاة فقالت الهادوية: تجزئ عن ثلاثة في الأضحية قالوا: ذلك لما تقدم من تضحية النبي ﷺ بالكباش عن محمد وآل محمد.

قالوا: وظاهر الحديث أنها تجزئ عن أكثر لكن الإجماع قصر الإجزاء عن الثلاثة.

(قلت) وهذا الإجماع الذي ادعوه يبين ما قاله في «نهاية المجتهد» فإنه قال: إنه وقع الإجماع على أن الشاة لا تجزئ إلا عن واحد.

والحق أنها تجزئ الشاة عن الرجل وعن أهل بيته لفعليه ﷺ، ولما أخرجه مالك في الموطأ (ص ٣٠٠) من حديث أبي



لَحُومِ الْأَضَاحِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ لَيْتَسِعَ ذُو الطَّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ  
لَهُ، فَكُلُوا مَا بَدَا لَكُمْ، تَصَدَّقُوا وَادْخِرُوا».

ولعل الظاهرية توجب التَّجَزُّؤَ!

وقال عبد الوهاب: أوجب قوم الأكل وليس بواجب في  
المذهب.



وَهُوَ قَوْلُهُ: (وَأَخْرَجَ ابْنُ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ نَحْوَهُ).

وَالْأَحَادِيثُ دَلَّتْ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْعَقِيدَةِ وَاخْتَلَفَتْ فِيهَا  
مَذَاهِبُ الْعُلَمَاءِ:

فَعِنْدَ الْجُمْهُورِ: أَنَّهَا سُنَّةٌ.

وَقَعَبُ دَاوُدَ وَمَنْ تَبِعَهُ إِلَى أَنَّهَا وَاجِبَةٌ.

وَأَسْتَدَلَّ الْجُمْهُورُ بِأَنَّهُ فَعَلَهُ ﷺ دَلِيلٌ عَلَى السُّنَّةِ وَمَحْدِثُ  
«مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ فَأَحَبَّ أَنْ يَسُكَّ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ». أَخْرَجَهُ  
مَالِكٌ (مِلَّةً) (ص: ٣١).

وَأَسْتَدَلَّتِ الطَّاهِرِيَّةُ بِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ  
عنها أَنَّهُ ﷺ أَمَرَهُمْ بِهَا رت (١٥١٣) وَالْأَمْرُ دَلِيلُ الْإِجَابِ.

وَاجَابَ الْأَوَّلُونَ بِأَنَّهُ صَرْفُهُ عَنِ الْوَجوبِ قَوْلُهُ «فَأَحَبَّ أَنْ  
يَسُكَّ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَفْعَلْ».

وَقَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ: (يَوْمَ سَابِغِهِ) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ وَقَّعَهَا  
وَسِبْغِي فِيهِ حَدِيثُ سَمُرَةَ [د (٢٨٣٧)، ت (١٥٢٤)، ص  
(١٩٦/٧)، ج (٣١٦٥)] وَأَنَّهُ لَا يُشْرَعُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنَّهُ يُعْنَى قَبْلَ السَّابِغِ.

وَكُنَّا عَنِ الْكَبِيرِ فَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٠٠/٩) مِنْ حَدِيثِ  
أَنَسٍ «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ الْبَغْنَةِ» وَلَكِنَّهُ قَالَ:  
مُنْكَرٌ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: حَدِيثٌ بَاطِلٌ.

وَقِيلَ: تُجْزَى فِي السَّابِغِ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثُ لَمَّا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ  
(٣٠٣/٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ  
«الْعَقِيْقَةُ تَذْبِيحٌ لِسِتِمٍ وَلَا رُبْعَ عَشْرَةٍ وَلَا حَدَى وَعِشْرِينَ».

وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ يُجْزَى عَنِ الْغُلَامِ شاةً لَكِنْ:

٢- يَعْنَى عَنِ الْغُلَامِ شَاتَيْنِ، وَعَنِ الْأُنْثَى شاةً

١٢٨٦- وَعَنْ عَائِشَةَ «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

أَمَرَهُمْ: أَنْ يُعْنَى عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مَكَايِفَتَانِ، وَعَنْ  
الْجَارِيَةِ شاةً»

## ٤٣- كتاب العقيدة

العقيدة: هي الذبيحة التي تُذبح للمولود.

وأصل العن: الشق والقطع.

وقيل للذبيحة: عقيدة لأنه يشق حلقها ويقال عقيدة للشعر  
الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه وجعله الرخشري  
أصلاً والشاة المنبوحة مُشَقَّةٌ منه.

## ١- يعنى عن الغلام كبشاً

١٢٨٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشاً كَبْشاً».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٨٤١) وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ الْخَارُودِ (٩١١)  
وَعَبْدُ الْحَقِّ، وَلَكِنْ رَفَعَ أَبُو حَاتِمٍ إِسْنَادَهُ «العلل» (٤٩/٢).

وَقَدْ خَرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٩٩/٩) وَالْحَاكِمُ (٢٣٧/٤) وَابْنُ حِبَّانَ  
(٥٣٩١) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِزِيَادَةِ «يَوْمَ السَّابِغِ وَسَمَّاغَمًا وَأَمَرَ  
أَنْ يُعَاطَ عَنْ رَأْسَيْهِمَا الْأَذَى».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ (٢٩٩/٩) وَالْحَاكِمُ (٢٣٧/٤) مِنْ حَدِيثِ  
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ  
وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَوْمَ السَّابِغِ مِنْ وَلَدَيْهِمَا».

وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ إِيضاً (٣٢٤/٨) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ﷺ «أَنَّ  
النَّبِيَّ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَخَتَنَهُمَا لِسَبْعَةِ أَيَّامٍ».

قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: إِعْطَاةُ الْأَذَى: حَلْقُ الرَّأْسِ.

وَصَحَّحَهُ ابْنُ السَّكَنِ بِأَنَّهُ مِنْ هَذَا. وَفِيهِ «وَكُنَّ أَهْلُ  
الْجَاهِلِيَّةِ يَجْعَلُونَ قُطْنَةً فِي دَمِ الْعَقِيْقَةِ وَيَجْعَلُونَهَا عَلَى رَأْسِ  
الْمَوْلُودِ فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَجْعَلُوا مَكَانَ الدَّمِ خُلُوقًا». وَرَوَاهُ  
أَحْمَدُ (٣٥٥/٥) وَالتَّسَنُّيُّ (١٦٤/٧) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ وَسَنَدُهُ  
صَحِيحٌ وَيُؤَيِّدُ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ.

١٢٨٥- وَأَخْرَجَ ابْنُ حِبَّانَ (٥٣٠٩) مِنْ حَدِيثِ

أَنَسٍ نَحْوَهُ.



رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (١٥١٣).

المصنّف في التّريب.

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ أَنْ يُعَقُّ عَنِ الْغُلَامِ شَتَانًا» مَكَافَتَانِ) قَالَ النَّوَوِيُّ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَبِعِذَاهَا هَمْزَةً وَيَأْتِي تَفْسِيرُهُ.

(وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاةً). رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

إِلَّا أَنِّي لَمْ أَجِدْ لَفْظَةَ «يُعَقُّ» فِي نُسَخِ التِّرْمِذِيِّ.

قَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ: مَعْنَى «مَكَافَتَانِ» مُتَسَاوَتَانِ أَوْ مُتَقَارِبَتَانِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الْمُرَادُ التَّكَافُؤُ فِي السَّنِّ فَلَا تَكُونُ إِحْدَاهُمَا مُسَنَّةً وَالْأُخْرَى غَيْرَ مُسَنَّةٍ بَلْ يَكُونَانِ مِمَّا يُجْزَى فِي الْأَصْحِيَّةِ.

وَقِيلَ: مَعْنَاهُ أَنْ يُذْبَحَ إِحْدَاهُمَا مُقَابِلَةً لِلْأُخْرَى.

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ يُعَقُّ عَنِ الْغُلَامِ بضعفٍ مَا يُعَقُّ عَنِ الْجَارِيَةِ.

وَالِإِذْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ وَدَاوُدُ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادِيَّةُ وَمَالِكٌ إِلَى أَنَّهُ يُجْزَى عَنِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ شَاةً لِلْحَدِيثِ الْمَاضِي.

(وَأَجِيبْ) بِأَنَّ ذَلِكَ فَعْلٌ وَهَذَا قَوْلٌ وَالْقَوْلُ أَقْوَى، وَبِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنَّهُ ﷺ ذَبَحَ عَنِ الذَّكَرِ كِبْشًا لِيَبَانَ أَنَّهُ يُجْزَى، وَذَبَحَ الْإِثْنَيْنِ مُسْتَحَبٌّ، عَلَى أَنَّهُ أَخْرَجَ أَبُو الشَّيْخِ حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ مِنْ طَرِيقٍ عِكْرَمَةَ بَلَفْظِ «كَبِشَيْنِ كَبِشَيْنِ».

وَمِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ مِثْلُهُ وَحَيْثَلَوْ فَلَا تَعَارَضَ.

وَفِي إِطْلَاقِ لَفْظِ الشَّاةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِي الْأَصْحِيَّةِ وَمِنْ اشْتَرَطَهَا فَبِالْقِيَاسِ.

١٢٨٧- (وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (٤٢٢/٦) وَالْأَرَبَعَةُ وَأَبُو

دَاوُدَ (٢٨٣٤)، التِّرْمِذِيُّ (١٥١٦)، النَّسَائِيُّ (١٦٥/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٦٢) عَنْ أُمِّ كُرْزٍ الْكَعْبِيَّةِ نَحْوَهُ.

(وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ وَالْأَرَبَعَةُ عَنْ أُمِّ كُرْزٍ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ الرَّاءِ بَعْدَهَا زَايَ) (الْكَعْبِيَّةِ) الْمَكِّيَّةِ صَحَابِيَّةٌ لَهَا أَحَادِيثُ قَالَهُ

(نَحْوَهُ) أَيْ نَحْوَ حَدِيثِ عَائِشَةَ وَلَفْظُهُ فِي التِّرْمِذِيِّ عَنْ سَبَاعِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ ثَابِتٍ بْنِ سَبَاعٍ أَخْبَرَهُ «أَنَّ أُمَّ كُرْزٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ قَالَ: عَنِ الْغُلَامِ شَتَانًا وَعَنِ الْأُنْثَى وَاحِدَةً وَلَا يَضُرُّكُمْ أَذْكَرَانَا كُنْ أَمْ إِنَاثَا» قَالَ أَبُو عِيسَى - يَعْنِي التِّرْمِذِيُّ -: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَهُوَ يُفِيدُ مَا يُفِيدُ الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ.

### ٣- العَقِيقَةُ والحَلْقُ والتَسْمِيَةُ في اليَوْمِ السَّابِعِ

١٢٨٨- وَعَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ غُلَامٍ مَرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ تَذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِيهِ، وَيُحَلَّقُ، وَيُسَمَّى».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٧/٥) وَالْأَرَبَعَةُ وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٣٧)، النَّسَائِيُّ (١٦٦/٧)، ابْنُ مَاجَةَ (٣١٦٥)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٥٢٢).

وَهَذَا هُوَ حَدِيثُ الْعَقِيقَةِ الَّذِي اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ سَمِعَهُ الْحَسَنُ مِنْ سَمُرَةَ وَاخْتَلَفُوا فِي سَمَاعِيهِ لِغَيْرِهِ مِنْهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: اخْتَلَفَ فِي قَوْلِهِ (مَرْتَهَنٌ بِعَقِيقَتِهِ) فَذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَهُوَ طِفْلٌ لَمْ يُعَقَّ عَنْهُ أَنَّهُ لَا يَشْفَعُ لِأَبِيهِ.

(قُلْتُ) وَنَقَلَهُ الْحَلِيمِيُّ عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ وَمَحْمُودِ بْنِ مُطَرِّفٍ وَهُمَا إِمَامَانِ عَالِمَانِ مُتَقَدِّمَانِ عَلَى أَحْمَدَ.

وَقِيلَ: إِنَّ الْمَعْنَى الْعَقِيقَةُ لَازِمَةٌ لَا بُدَّ مِنْهَا فَشَبَّهَ لَزُومَهَا لِلْمَوْلُودِ بِلَزُومِ الزَّهْنِ لِلْمَرْهُونِ فِي يَدِ الْمَرْتَهِنِ وَهُوَ يَقْوِي قَوْلَ الظَّاهِرِيَّةِ بِالْوَجُوبِ.

وَقِيلَ الْمُرَادُ أَنَّهُ مَرْهُونٌ بِأَذَى شَعْرِهِ، وَلِذَلِكَ جَاءَ «فَامِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى».

وَيَقْوِي قَوْلَ أَحْمَدَ مَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَطَاءِ الْخِرَاسَانِيِّ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَزَمٍ «الْمَغْنِي» (٥٢٥/٧) عَنْ بَرِيدَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: إِنَّ النَّاسَ يُعْرَضُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الْعَقِيقَةِ كَمَا يُعْرَضُونَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَهَذَا دَلِيلٌ - لَوْ ثَبَتَ - لِمَنْ قَالَ بِالْوَجُوبِ.



وَقَدَّمَ أَنَّهَا مُؤَقَّتَةٌ بِالْيَوْمِ السَّابِعِ كَمَا دَلَّ مَا مَضَى وَدَلَّ لَهُ هَذَا أَيْضًا.

وَقَالَ مَالِكٌ: تَفُوتُ بَعْدَهُ وَقَالَ: مَنْ مَاتَ قَبْلَ السَّابِعِ سَقَطَتْ عَنْهُ الْعَقِيدَةُ.

وَاللَّعْلَمَاءُ خِلَافَ فِي الْعَقْدِ بَعْدَ السَّابِعِ وَقَوْلُ عَائِشَةَ «أَمَرَهُمْ» أَيِ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْ يَعْقِدَ كُلُّ مُوَلَّدٍ لَهُ عَنْ وَلَدِهِ.

فَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَتَعَيَّنُ عَلَى كُلِّ مَنْ تَلَوَّهُ التَّفَقُّعُ لِلْمُوَلَّدِ.

وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ يَتَعَيَّنُ عَلَى الْأَبِ إِلَّا أَنْ يَمُوتَ أَوْ يَمْتَنِعَ.

وَاخْذْ مِنْ لَفْظِ (كُلِدِيح) بِالْبَاءِ لِلْمَجْهُولِ أَنَّهُ يُجْزَى أَنْ يَعْقِدَ عَنْهُ الْأَجْنَبِيُّ وَقَدْ تَأَيَّدَ بِأَنَّهُ ﷺ عَقَّ عَنْ الْحَسَنِ كَمَا سَلَفَ إِلَّا أَنَّهُ يُقَالُ قَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ ﷺ أَبُوهُمَا كَمَا وَرَدَ بِهِ الْحَدِيثُ بِلَفْظِ «كُلُّ نَبِيٍّ أُمَّ يَتِمُّونَ إِلَى عَصْبَتِهِ إِلَّا وَلَدَ فَاطِمَةَ فَأَنَا وَلِيُّهُمْ وَأَنَا عَصَبَتُهُمْ». وَفِي لَفْظِ «وَأَنَا أَبُوهُمْ» أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ مِنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ الزُّهْرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا [تاريخ بغداد (٢٨٥/١١)] وَمِنْ حَدِيثِ عُمَرَ [المعجم الكبير للطبراني (٤٤/٣)] رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٩٠/٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ «أَنَّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا لَمَّا وَلَدَتْ حَسَنًا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَعْقُ عَنْ وَلَدِي بِدَمٍ؟ قَالَ: لَا وَلَكِنْ خَلِيقِي رَأْسُهُ وَتَصَدَّقِي بِوِزْنِ شَعْرَةٍ فِضَّةً، فَهُوَ مِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ اجْزَأَ عَنْهُ مَا ذَمَّهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ وَأَنَّهَا ذَكَرَتْ هَذَا فَمَعْنَاهَا ثُمَّ عَقَّ عَنْهُ وَارْتُدَّهَا إِلَى تَوَلَّى الْخَلْقَ وَالتَّصَدَّقَ وَهَذَا أَقْرَبُ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَأْذِنُهُ إِلَّا قَبْلَ ذَمِّهِ وَقَبْلَ مَجِيئِهِ وَقَبْلَ الذَّبْحِ وَهُوَ السَّابِعُ.

وَفِي قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ سَمُرَةَ (وَيُخْلَقُ) دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ خَلْقِ رَأْسِ الْمُوَلَّدِ يَوْمَ سَابِعِهِ. وَظَاهِرُهُ عَامٌّ لَخَلْقِ رَأْسِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ.

وَحَكَى الْمَازَرِيُّ كَرَاهَةً خَلْقَ رَأْسِ الْجَارِيَةِ.

وَعَنْ بَعْضِ الْحَنَابِلَةِ تُحْلَقُ لِإِطْلَاقِ الْحَدِيثِ.

وَأَمَّا تَقْيِيبُ أَذْنِ الصَّبِيِّ لِأَجْلِ تَعْلِيقِ الْحَلْقِيِّ فِيهَا الَّذِي يَفْعَلُهُ النَّاسُ فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ وَقَبْلَهَا.

فَقَالَ الْغَزَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ» (٢١٧/٢): إِنَّهُ لَا يَرَى فِيهِ رُخْصَةً

فَإِنَّ ذَلِكَ جُرْحٌ مُؤَلَّمٌ وَمِثْلُهُ مُوجِبٌ لِلْقَصَاصِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا لِحَاجَةِ مَهْمَةٍ كَالْقَصْدِ وَالْحِجَامَةِ وَالْحِثَانِ، وَالتَّزْيِينِ بِالْحَلْقِيِّ غَيْرُ مُهِمٍّ فَهُوَ حَرَامٌ وَإِنْ كَانَ مُعْتَادًا وَالْمَنْعُ مِنْهُ وَاجِبٌ وَالِاسْتِجَارُ عَلَيْهِ حَرَامٌ وَالْأَجْرَةُ الْمَأْخُودَةُ عَلَيْهِ فِي مَقَابِلَتِهِ حَرَامٌ أ هـ.

وَفِي كُتُبِ الْحَنَابِلَةِ أَنَّ تَقْيِيبَ أَذَانِ الصَّبَايَا لِلْحَلْقِيِّ جَائِزٌ وَيُكْرَهُ لِلصَّبَايَا.

وَفِي قِتَارِي قَاضِي خَانَ مِنَ الْخَفِيَّةِ: لَا بَأْسَ بِتَقْيِيبِ أَذْنِ الطِّفْلِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَفْعَلُونَهُ وَلَمْ يُكْرَهْ عَلَيْهِمْ النَّبِيُّ ﷺ.

وَقَوْلُهُ (وَيُسَمَّى) هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي الرِّوَايَةِ.

وَأَمَّا رَوَاتُهُ بِلَفْظِ «وَيُدْمَى» مِنَ الدَّمِ أَيِ يَفْعَلُ فِي رَأْسِهِ مِنْ دَمِ الْعَقِيدَةِ كَمَا كَانَتْ تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ فَقَدْ وَهَمَ رَاوِيهَا بِإِلِّ الْمَرَادِ تَسْمِيَةَ الْمُوَلَّدِ.

وَيَنْبَغِي اخْتِيَارَ الْأَسْمِ الْحَسَنِ لَهُ لَمَّا ثَبِتَ مِنْ أَنَّهُ ﷺ كَانَ يُغَيِّرُ الْأَسْمَ الْقَبِيحَ وَصَحَّ عَنْهُ «أَنْ أُخْنِعَ الْأَسْمَاءُ عِنْدَ اللَّهِ رَجُلٌ نُسِيَ شَاهَانِ شَاءَ مُلِكُ الْأَمْثَلِكِ لَا مُلِكَ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى» [البخاري (٦٢٠٥)، سلم (٢١٤٣)] فَتَحَرَّمَ التَّسْمِيَةُ بِذَلِكَ.

وَالْحَقُّ بِهِ تَحْرِيمُ التَّسْمِيَةِ بِقَاضِي الْقَضَاوِ وَأَشْنَعُ مِنْهُ حَاكِمُ الْحُكَّامِ نَصٌّ عَلَيْهِ الْأَوْزَاعِيُّ.

وَمِنَ الْأَلْقَابِ الْقَبِيحَةِ مَا قَالَهُ الرَّخْشَرِيُّ: إِنَّهُ تَوَسَّعَ النَّاسُ فِي زَمَانِنَا حَتَّى لَقَبُوا السُّفْلَةَ بِالْقَابِ الْعَلِيَّةِ، وَهَبَ أَنْ الْعَذْرَ مَبْسُوطٌ فَمَا أَقُولُ فِي تَقْيِيبِ مَنْ لَيْسَ مِنَ الدِّينِ فِي قَبِيلٍ وَلَا دَبِيرٍ بِفِلَانِ الدِّينِ هِيَ لِعَمْرِي وَاللَّهُ الْغَصَّةُ الَّتِي لَا تُسَاغُ.

وَاحِبُ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَلِغَوْهُمَا وَاصْدَقُهَا حَارِثٌ وَهَمَّامٌ [د (٤٩٥٠)، س (٢١٨/٦)].

وَلَا تُكْرَهُ التَّسْمِيَةُ بِأَسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ وَيَسَ وَطَهُ خِلَافًا لِلْمَالِكِيِّ.

وَفِي مُسْنَدِ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي أَسَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ وَلَمْ يُسَمِّ أَحَدَهُمْ بِمَحْمَدٍ فَقَدْ جَهَلَ» فَيَنْبَغِي التَّسْمِيَةَ بِاسْمِهِ ﷺ.

فَقَدْ أَخْرَجَ فِي كِتَابِ «الْخَصَائِصِ» لَابِنْ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٌ: أَلَا لَيْقَمُ مِنْ أَسْمَةٍ



مُحَمَّدٍ فَلْيَدْخُلِ الْجَنَّةَ تَكْرَمَةً لِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَقَالَ مَالِكٌ: سَمِعْتُ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: مَا مِنْ أَهْلٍ نَبَتْ فِيهِمْ اسْمُ مُحَمَّدٍ إِلَّا رَزَقُوا رِزْقًا خَيْرًا.

قَالَ: وَقَالَ ابْنُ رُشْدٍ: يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونُوا عَرَفُوا ذَلِكَ بِالتَّجَرُّبَةِ أَوْ عَنْهُمْ فِيهِ اثَرٌ.

(لمائدة) روى أبو داود (٥١٠٥) والترمذي (١٥١٤) وأبو النبي ﷺ أَذُنٌ فِي أَذُنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ حِينَ وَلِدَا.

ورواه الحاكم (١٧٩/٣). والمراد الأذن اليمنى.

وفي بعض المسانيد «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ فِي أَذُنِ مَوْلُودِ سُورَةَ الْإِنْخِلَاصِ».

وأخرج ابن السني [عمل اليوم والليلة] (٦٢٣) عن الحسن بن علي رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَلِدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأَذَّنَ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى وَأَقَامَ الصَّلَاةَ فِي أُذُنِهِ الْيُسْرَى لَمْ تَضُرَّهُ أُمُّ الصَّبِيَانِ» وَهِيَ التَّابِعَةُ مِنَ الْجَنِّ.

ويستحب تحنيكه بتمر لما في الصحيحين [البخاري (٥٤٦٧)، مسلم (٦١٩٨)] من حديث «أَبِي مُوسَى قَالَ: وَلِدَ لِي غُلَامٌ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَمَّاهُ إِبْرَاهِيمَ وَحَنَكُهُ بِتَمْرَةٍ وَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ».

والتحنيك: أَنْ يَضَعَ التَّمْرَ وَغَوَّهَ فِي حَنَكِ الْمَوْلُودِ حَتَّى يَنْزِلَ إِلَى جَوْفِهِ مِنْهُ شَيْءٌ وَيَنْفَعِي أَنْ يَكُونَ الْخَنَكُ مِنْ أَهْلِ الْخَبَرِ مَنْ يُرْجَى بَرَكَتُهُ.



## ٤٤- كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ

الْإِيمَانُ: يَفْتَحُ الْهَمْزَةُ: جَمْعُ الْيَمِينِ وَأَصْلُ الْيَمِينِ فِي اللُّغَةِ: الْيَدُ الْجَارِحَةُ. وَأُطْلِقَتْ عَلَى الْحَلْفِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَحَالَفُوا أَخَذَ كُلُّ يَمِينٍ صَاحِبِهِ.

(وَالنُّذُورُ) جَمْعُ نَذَرٍ وَأَصْلُهُ الْإِنذَارُ بِمَعْنَى التَّخْوِيفِ.

وَعَرَفَهُ الرَّاعِبُ بِأَنَّهُ إِجْبَابٌ مَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ لِحَدُوثِ أَمْرٍ.

## ١- النهي عن الحلف بغير الله

١٢٨٩- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَذْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبِهِ، وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَتَذَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ، أَوْ لِيَصْنُتْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٦٤٦)، مسلم (١٦٤٦)].

(عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه أذرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركبته الركب: ركباً الإبل اسم جمع أو جمع وهم العشرة فصاعداً وقد يكون للخيل.

(وعمر يحلف بأبيه فتأذاهم رسول الله ﷺ «ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفًا فليحلف بالله») ليس المراد أنه لا يحلف إلا بهذا اللفظ بدليل أنه ﷺ كان يحلف بغيره غير «مقلب القلوب» كما يأتي.

(أو لصنعت) بضم الميم، مثل قتل يقتل.

(متفق عليه) وفي رواية لأبي داود والنسائي، وهو:

١٢٩٠- وَفِي رِوَايَةٍ لِأَبِي دَاوُدَ (٣٢٤٨) وَالنَّسَائِيِّ (٥٧) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ، وَلَا بِالْأَنْدَادِ، وَلَا تَحْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ».

(عن أبي هريرة مرفوعاً) «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَأُمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِالْأَنْدَادِ» النَّذَرُ بِكسر أوله: المثل. والمراد هنا: أصنامهم وأوثانهم التي جعلوها لله تعالى أمثالا لعبادتهم إيماناً وحليفهم بها نحو قولهم: واللآت والعزرى («وَلَا تَحْلِفُوا بِاللَّهِ إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ»).

الحديثان دليل على النهي عن الحلف بغير الله تعالى وهو للتحريم كما هو أصله ويو قالت الحنابلة والظاهرية.

وقال ابن عبد البر: لا يجوز الحلف بغير الله تعالى بالإجماع.

وفي رواية عنه: إن اليمين بغير الله مكروهة منهى عنها لا يجوز لأحد الحلف بها.

وقوله: «لا يجوز» بيان أنه أراد بالكراهة التحريم كما صرح به أولاً.

وقال الماوردي: لا يجوز لأحد أن يحلف أحداً بغير الله تعالى لا بطلاق ولا عقاق ولا نذر وإذا حلف الحاكم أحداً بذلك وجب عزله.

وعند جمهور الشافعية والمشهور عن المالكية: أنه للكرهة. ومثله للهادوية ما لم يسر في التعظيم.

(قلت) لا يخفى أن الأحاديث واضحة في التحريم لما سمعت ولما أخرج أبو داود (٣٢٥١) والحاكم (١٨/١) واللفظ لغة من حديث ابن عمر رضي الله عنه أنه قال ﷺ «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ كَفَرٌ». وفي رواية للحاكم (١٨/١) «كُلُّ يَمِينٍ يَحْلِفُ بِهَا دُونَ اللَّهِ تَعَالَى شِرْكٌ».

ورواه أحمد (٦٩/٢) بلفظ «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ».

وأخرج مسلم (١٦٤٧) «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

وأخرج النسائي (٧/٧) من حديث سعد بن أبي وقاص «أنه حلف باللاتي والعزى قال فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَذْ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنْتَ عَنْ يَسَارِكَ ثَلَاثًا وَتَعَزُّدُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ وَلَا تَعُدْ».



يَرْجِعُ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا.

وَالْأَظْهَرُ عَدَمُ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ فِي الْحَلْفِ بِهَذِهِ الْحُرْمَاتِ إِذِ الْكُفَّارَةُ مَشْرُوعَةٌ فِيمَا أَدْنَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يَحْلِفَ بِهِ لَا فِيمَا نَهَى عَنْهُ وَلَئِنَّهُ لَمْ يَذْكُرِ الشَّارِعُ كُفَّارَةَ بَلْ ذَكَرَ أَنَّهُ يَقُولُ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ لَا غَيْرَ.

## ٢ - اليمين على نية المستحلف

١٢٩١ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ» [مسلم (١٦٥٣)].

وَفِي رِوَايَةٍ: «الْيَمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ» [مسلم (١٦٥٣) (٢١)].  
أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ.

الحديث دليل على أن اليمين تكون على نية الحلف ولا ينفع فيها نية الحالف إذا نوى بها غير ما أظهره. وظاهره الإطلااق سواء كان الحلف لهُ الحاكِم أو المذعي للحق.

والمراد حيث كان الحلف لهُ التحليف كما يشير إليه قوله: «على ما يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ» فإنه يُفِيدُ أن ذلك حيث كان للمحلف التحليف وهو حيث كان صادقاً فيما ادَّعاه على الحالف وأما لو كان على غير ذلك كانت النية نية الحالف. واعتبرت الشافعية أن يكون الحلف الحاكِم والأكثر كانت النية نية الحالف.

قال النووي: وأما إذا حلف بغير استحلاف وورى فتتبعه ولا بحث سواء حلف ابتداءً من غير تحليف أو حلفه غير القاضي أو غير نائب ولا اعتبار في ذلك نية الحلف.

والحاصل أن اليمين على نية الحالف في جميع الأحوال إلا إذا استحلَّه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فتكون اليمين على نية المستحلف وهو مراد الحديث أما إذا حلف بغير استحلاف القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فتكون اليمين على نية الحالف.

فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْأَخِيرَةُ تُقَوِّي الْقَوْلَ بِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ لِتَصْرِيحِهَا بِأَنَّهُ شَرَكٌ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَلِذَا أَمَرَ بِتَجْدِيدِ الْإِسْلَامِ وَالْإِتْيَانِ بِكَلِمَةِ التَّوْحِيدِ.

واستدل القائل بالكراهة بحديث «أَفْلَحَ - وَأَيُّهُ - إِنْ صَدَقَ». أخرجه مسلم (١١).

واجب عنه:

أولاً: بأنه قال ابن عبد البر (٣٦٧/١٤): إن هذه اللفظة غير محفوظة وقد جاءت عن راويها «أَفْلَحَ وَاللَّهُ إِنْ صَدَقَ» بل زعم بعضهم أن راويها صحف (والله) إلى (أيه).  
وثانياً: أنها لم تخرج مخرج القسم بل هي من الكلام الذي يجري على الألسنة مثل «ترت يداه».

وقولنا من غير تأويل. إشارة إلى تأويل القائل بالكراهة فإنه تأويل قوله «فقد أشرك» بما قاله الترمذي: قد حمل بعض العلماء مثل هذا على التغليب كما حمل بعضهم قوله «الرياء شirk» [ابن ماجه (٣٩٨٩)] على ذلك.

واجب بأن هذا إنما يرفع القول بكفر من حلف بغير الله ولا يرفع التحريم كما أن الرياء مُحَرَّمٌ أَتِفَاقاً وَلَا يُكْفَرُ مَنْ فَعَلَهُ كَمَا قَالَ ذَلِكَ الْبَعْضُ.

واستدل القائل بالكراهة بأن الله تعالى قد أقسم في كتابه بالملخوقات من الشمس والقمر وغيرهما.

واجب بأنه ليس للعبد الاقتداء بالرب فإنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على أنها كلها مؤولة بأن المراد ورب الشمس ونحوه.

وروجه التحريم أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به ومنع النفس عن الفعل أو عزمها عليه بمجرّد عظمة من حلف به وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى فلا يلحق به غيره.

ويحرم الحلف بالبراءة من الإسلام أو من الدين أو بأنه يهودي أو نحو ذلك لما أخرجه أبو داود (٣٢٥٨) وابن ماجه (٢١٠٠) والنسائي (٦/٧) بإسناد على شرط مسلم من حديث بريدة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ



خيراً من التماسي على اليمين وجب عليه التَّكْفِيرُ وَإِنَّمَا مَا هُوَ خَيْرٌ كَمَا يُفِيدُهُ الْأَمْرُ وَلَكِنَّهُ صَرَحَ الْجَمَاهِيرُ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يُجِبُّ. وَظَاهِرُهُ وَجُوبُ تَقْدِيمِ الْكُفَّارَةِ وَلَكِنَّهُ أَذْهَى الْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ وَجُوبِ تَقْدِيمِهَا وَعَلَى جَوَازِ تَاخِيرِهَا إِلَى مَا بَعْدَ الْحَنْثِ وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَصَحُّ تَقْدِيمُهَا قَبْلَ الْيَمِينِ.

وَدَلَّتْ رَوَايَةُ «ثُمَّ أَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» عَلَى أَنَّهُ يُقَدَّمُ الْكُفَّارَةُ قَبْلَ الْحَنْثِ لِاقْتِضَاءِ «ثُمَّ» التَّرْتِيبِ وَرَوَايَةُ الْوَارِ تَحْمِلُ عَلَى رَوَايَةِ «ثُمَّ» حَمْلًا لِلْمُطْلَقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ فَلَمَّا تَمَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ تَاخِيرِهَا وَإِلَّا فَالْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى وَجُوبِ تَقْدِيمِهَا.

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ تَقْدِيمِهَا. عَلَى الْحَنْثِ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَأَرْبَعَةٌ أَكْثَرُ مِنَ الصُّحَابَةِ وَجَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ.

وَهُوَ قَوْلُ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ لَكِنْ قَالُوا: يُسْتَحَبُّ تَاخِيرُهَا عَنْ الْحَنْثِ. وَظَاهِرُهُ أَنَّ هَذَا جَارٍ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْكُفَّارَةِ.

وَذَهَبَ الشُّلْعَمِيُّ إِلَى عَدَمِ إِجْرَاءِ تَقْدِيمِ التَّكْفِيرِ بِالصُّومِ.

وَقَالَ: لَا يَجُوزُ قَبْلَ الْحَنْثِ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ بِدَنِيَّةٍ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا عَلَى وَفْقِهَا كَالصَّلَاةِ وَصَوْمِ رَمَضَانَ.

وَأَمَّا التَّكْفِيرُ بِغَيْرِ الصُّومِ فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمَا لَا يَجُوزُ تَعْجِيلُ الزَّكَاةِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنْفِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ التَّكْفِيرِ عَلَى الْحَنْثِ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

قَالَتِ الْهَادَوِيَّةُ: لِأَنَّ سَبَبَ وَجُوبِ الْكُفَّارَةِ هُوَ جَمْعُوُغُ الْحَنْثِ وَالْيَمِينِ فَلَا يَصَحُّ التَّقْدِيمُ قَبْلَ تَمَامِ سَبَبِ الْوَجُوبِ.

وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ: السَّبَبُ: الْحَنْثُ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْحَدِيثَ دَالٌّ عَلَى خِلَافِ مَا عَلَّلُوا بِهِ وَذَهَبُوا إِلَيْهِ فَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَقْرَبُ إِلَى الْعَمَلِ بِهِ.

#### ٤- حَكْمُ الْمَشِيئَةِ فِي الْيَمِينِ

١٢٩٣- وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ».

وَسِوَاهُ فِي هَذَا كُلُّهُ الْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا حَلَفَهُ الْقَاضِي بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ قَتَضَهُمُ التَّوْرَةُ وَيَكُونُ الْإِعْتِبَارُ بِنَيْتِهِ الْخَالِفِ لِأَنَّ الْقَاضِيَ لَيْسَ لَهُ التَّحْلِيفُ بِالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَإِنَّمَا يَسْتَحْلِفُ بِاللَّهِ أ. هـ.

(قُلْتُ) وَلَا أُدْرِي مَنْ أَيْنَ جَاءَ تَقْيِيدُ الْحَدِيثِ بِالْقَاضِي أَوْ نَائِبِهِ بَلْ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ إِذَا اسْتَحْلَفَهُ مِنْ لَدُنِ الْحَقِّ فَالْيَمِينُ نَيْتُهُ الْمُسْتَحْلِفِ مُطْلَقًا.

#### ٣- العدول عن اليمين إلى غير منها

١٢٩٢- وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٦٢٢)، مسلم (١٦٥٢)].

وَفِي لَفْظِ [البخاري (٧١٤٧)]: «فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ».

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٣٢٧٨): «فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ) بْنِ حَبِيبٍ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ الْعِشْمِيُّ، أَبُو سَعِيدٍ صَحَابِيُّ مِنْ مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ انْتَبَحَ سَجِسْتَانَ ثُمَّ سَكَنَ الْبَصْرَةَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ خَمْسِينَ أَوْ بَعْدَهَا.

(قَالَ): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ أَيْ عَلَى عِلَوفٍ مِنْهُ سَمَاءُ يَمِينًا مَجَازًا».

(وَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي لَفْظِ الْبَخَارِيِّ «قَالَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ». وَفِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيْضًا.

(«فَكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ» وَإِسْنَادُهُمَا) بِالْثَنِيَّةِ أَيْ لَفْظُ الْبَخَارِيِّ وَرَوَايَةُ أَبِي دَاوُدَ. وَالْأَوَّلُ إِفْرَادُ الضَّمِيرِ لِعَبْدٍ إِلَى رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ فَقَطْ لَمَّا عَلِمَ مِنْ عَرَفِهِمْ أَنَّ مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ صَحِيحٌ لَا يَجْتَازُ إِلَى أَنْ يُقَالَ: إِسْنَادُهُ (صَحِيحٌ).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ عَلَى شَيْءٍ وَكَانَ تَرْكُهُ



لِلإِثْمِ الْحَاصِلِ بِتَرْكِهِ أَوْ لِتَحْصِيلِ ثَوَابِ التَّدْبِ عَلَى الْقَوْلِ بِاسْتِحْبَابِهِ.

وَلَمْ يُرِيدُوا بِهِ حُلَّ الْيَمِينِ وَمَنْعَ الْحَنْثِ.

وَاخْتَلَفُوا هَلِ الْاسْتِثْنَاءُ مَانِعٌ لِلْحَنْثِ فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ وَغَيْرِهِ مِنْ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَغَيْرِهِ مِنَ الطَّهَارِ وَالنَّذْرِ وَالْإِقْرَارِ.

فَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْفَعُ إِلَّا فِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَاسْتَقْوَاهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَاسْتَدَلَّ بِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: «ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ» [البقرة: ٨٩] فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْيَمِينُ الشَّرْعِيَّةُ وَهِيَ الْحَلْفُ بِاللَّهِ.

وَذَهَبَ أَحْمَدُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْعَشَقُ لِمَا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٣٦١/٧) مِنْ حَدِيثِ مُعَاذٍ مَرْفُوعاً «إِذْ قَالَ لَا مَرَأِيَةَ: أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمْ تَطْلُقْ، وَإِذَا قَالَ لِعَبْدِي: أَنْتَ حُرٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَإِنَّهُ حُرٌّ».

إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: تَفَرَّدَ بِهِ حُمَيْدُ بْنُ مَالِكٍ وَهُوَ مُجْهَوْنٌ وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ فِي إِسْنَادِهِ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ إِلَى أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ بِقَوْلِهِ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» مُعْتَبَرٌ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْحَلْفُ عَلَيْهِ فِيمَا شَاءَهُ اللَّهُ أَوْ لَا يَشَاءُهُ.

فَإِنْ كَانَ ثَمَّ يَشَاءُهُ اللَّهُ بَأَن كَانَ وَاجِباً أَوْ مَدْنُوباً أَوْ مُحَاحاً فِي الْمَجْلِسِ أَوْ حَالِ التَّكَلُّمِ لِأَنَّ مَشِيئَةَ اللَّهِ حَاصِلَةٌ فِي الْحَالِ فَلَا تَبْطُلُ الْيَمِينُ بَلْ تَتَعَدَّى بِهِ.

وَإِنْ كَانَ لَا يَشَاءُهُ بَأَن يَكُونَ مُحْظُوراً أَوْ مَكْرُهاً فَلَا تَتَعَدَّى الْيَمِينُ. فَجَعَلُوا حُكْمَ الْاسْتِثْنَاءِ بِالْمَشِيئَةِ حُكْمَ التَّقْيِيدِ بِالشَّرْطِ فَيَقَعُ الْمَعْلُوقُ عِنْدَ وَقُوعِ الْمَعْلُوقِ بِهِ وَيَتَقَيَّ بِاتِّفَاقِهِ.

وَكَذَا قَوْلُ «إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ» حُكْمُهُ حُكْمُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَا تَطَابُقُهُ هَذِهِ الْأَقْوَالُ.

وَفِي قَوْلِهِ «فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي الْاسْتِثْنَاءِ النَّيَّةُ وَهُوَ قَوْلُ كَافَّةِ الْعُلَمَاءِ.

وَحُكْمِي عَنْ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ صَحَّةُ الْاسْتِثْنَاءِ بِالنِّيَّةِ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ.

وَالِى هَذَا أَشَارَ الْبَخَارِيُّ وَبَوَّبَ عَلَيْهِ بَابَ النِّيَّةِ فِي الْإِيمَانِ

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٦/٢) وَالْأَيْمَنُ زَابُو دَاوُدَ (٣٢٦١)، التِّرْمِذِيُّ (١٥٣١)، النَّسَائِيُّ (١٢/٧)، ابْنُ مَاجَهَ (٢١٠٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٤٣٤٠).

قَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ غَيْرَ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيَّ.

قَالَ ابْنُ عُثَيْمٍ: كَانَ أَيُّوبُ يَرْفَعُهُ تَارَةً وَتَارَةً لَا يَرْفَعُهُ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَا يَصِحُّ رَفَعُهُ إِلَّا عَنْ أَيُّوبَ مَعَ أَنَّهُ شَكَّ فِيهِ.

(قُلْتُ) كَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ رَفَعَهُ تَارَةً وَوَقَفَهُ أُخْرَى وَلَا يَخْفَى أَنَّ أَيُّوبَ ثَقَّةً حَافِظاً لَا يَضُرُّ تَفَرُّدَهُ بِرَفْعِهِ وَكَوْنُهُ وَقَفَهُ تَارَةً لَا يَقْدَحُ فِيهِ لِأَنَّ رَفَعَهُ زِيَادَةٌ عَدْلٍ مَقْبُولَةٌ وَقَدْ رَفَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ الْعَمْرِيُّ وَمُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَكَثِيرُ بْنُ قَرْقَدٍ وَأَيُّوبُ بْنُ مُوسَى وَحَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةٍ كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ مَرْفُوعاً يَقْوِي رَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفاً فَلَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ إِذَا لَا مَسْرَحَ لِلْاجْتِهَادِ فِيهِ.

وَالِى مَا أَفَادَهُ الْحَدِيثُ ذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ بِأَن قَوْلَهُ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» يَمْنَعُ انْعِقَاقَ الْيَمِينِ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُتَّصِلاً.

قَالَ: وَلَوْ جَازَ مُنْفَصِلاً كَمَا قَالَ بَعْضُ السُّلَفِ لَمْ يَحْنَثْ أَحَدٌ فِي يَمِينٍ وَلَمْ يَخْتِجْ إِلَى الْكُفَّارَةِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي زَمَنِ الْإِتِّصَالِ.

فَقَالَ الْجَمْهُورُ: هُوَ أَنْ يَقُولَ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» مُتَّصِلاً بِالْيَمِينِ مِنْ غَيْرِ سَكُوتٍ بَيْنَهُمَا وَلَا يَضُرُّهُ التَّنْفُسُ.

(قُلْتُ) وَهَذَا هُوَ الَّذِي تَدُلُّ لَهُ الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ «فَقَالَ».

وَعَنْ طَاوُسٍ وَالْحَسَنِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ أَنَّ لَهُ الْاسْتِثْنَاءَ مَا لَمْ يَقُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ.

وَقَالَ عَطَاءٌ: قَدَّرَ حَلْبَةَ النَّاقَةِ.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَهُ الْاسْتِثْنَاءُ أَبَدًا حَتَّى يَذْكُرَهُ.

(قُلْتُ) وَهَذِهِ تَقَارِيرُ خَالِيَةٍ عَنِ الدَّلِيلِ وَقَدْ تَأَوَّنَ بَعْضُهُمْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ بِأَن مُرَادَهُمْ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ» تَبَرُّكاً أَوْ يَجِبُ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَادْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ» [الكهف: ٢٤] فَيَكُونُ الْاسْتِثْنَاءُ رَافِعاً



[كتاب الإيمان والنذور، باب (٢٣)] (يعني يَفْتَحُ الْهَمَزَةَ).

ومَنْعَبُ الْهَادِيَةِ: صَحَّةُ الْاسْتِثْنَاءِ بِالْيَةِ وَإِنْ لَمْ يَلْفِظْ  
بِالْعَمُومِ إِلَّا مِنْ عَدَدٍ مَنْصُوصٍ فَلَا بُدَّ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ بِالْفَلْظِ.

والقلبُ يَقْلِبُ بَيْنَ الْخَوَاطِرِ الْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ، وَاللِّسَّةُ مِنَ  
الْمَلَكِ تَارَةٌ وَمِنَ الشَّيْطَانِ أُخْرَى وَالْحَفُوظُ مِنْ حِفْظَةِ اللَّهِ اهـ.  
(قُلْتُ) وَقَوْلُهُ: «وَالْكَلَامُ» بِنَاءٌ مِنْهُ عَلَى إِبْتِنَاءِ الْكَلَامِ  
النَّفْسِيِّ وَإِنْ عَلِمَ الْقَلْبُ.

وقَوْلُهُ ﷺ: (لَا) رَدٌّ وَنَقْيٌ لِلْسَّابِقِ مِنَ الْكَلَامِ.

والحديثُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْأَقْسَامِ بِصِفَةِ مَنْ صِفَاتِ اللَّهِ  
وَأَنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ صِفَاتِ الذَّاتِ.

وَالِىَ هَذَا ذُعِبَتِ الْهَادِيَةُ حَيْثُ قَالُوا: الْحَلْفُ بِاللَّهِ أَوْ  
بِصِفَةٍ لِذَاتِهِ أَوْ لِعَمَلِهِ لَا يَكُونُ عَلَى ضَلْعَا، وَيُرِيدُونَ بِصِفَةِ  
الذَّاتِ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ.

وَلِكَيْلَهُمْ قَالُوا: لَا بُدَّ مِنْ إِضَافَتِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كَعِلْمِ اللَّهِ  
وَيُرِيدُونَ بِصِفَةِ الْعَمَلِ كَالْعَهْدِ وَالْأَمَانَةِ إِذَا أُضِفَتْ إِلَى اللَّهِ.

إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ حَدِيثُ النَّبِيِّ عَنْ الْحَلْفِ بِالْأَمَانَةِ أَخْرَجَهُ  
أَبُو دَاوُدَ (٣٢٥٣) مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ بِلَفْظِ: «مَنْ خَلَفَ بِالْأَمَانَةِ  
فَلَيْسَ مِنَّا» وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَمَانَةَ لَيْسَتْ مِنْ صِفَاتِهِ تَعَالَى بَلْ مِنْ  
فُرُوضِهِ عَلَى الْعِبَادِ.

وقَوْلُهُمْ «لَا يَكُونُ عَلَى ضَلْعَا»، اخْتِرَازٌ عَنِ الْغَضَبِ  
وَالرُّضَا وَالْمَشِيئَةِ فَلَا تَعْتَقِدُ بِهَا الْيَمِينُ.

وَذَعَبُ ابْنِ حَزْمٍ - وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَفِيَّةِ - إِلَى  
أَنْ جَمِيعَ الْأَسْمَاءِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ وَكُلِّمَا  
الصِّفَاتِ صَرِيحٌ فِي الْيَمِينِ وَتَجِبُ بِهِ الْكُفَّارَةُ.

وَفَصَّلَتِ الشَّافِعِيَّةُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُمْ وَالْحَنَابِلَةُ قَالُوا: إِنْ  
كَانَ اللَّفْظُ يَنْتَصِرُ بِاللَّهِ تَعَالَى كَالرَّحْمَنِ وَرَبِّ الْعَالَمِينَ وَخَالِقِ  
الْخَلْقِ فَهُوَ صَرِيحٌ يَتَعَقَّدُ بِهِ الْيَمِينُ سِوَاهُ قَصْدِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ  
الطَّلْقِ، وَإِنْ كَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ تَعَالَى وَعَلَى غَيْرِهِ لَكِنْ يَقْبَلُ كَالرُّبِّ  
وَالْخَالِقِ فَتَتَعَقَّدُ بِهِ الْيَمِينُ إِلَّا أَنْ يَقْصِدَ بِهِ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَوْ  
كَانَ يُطْلَقُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ عَلَى السَّوَاءِ، نَحْوُ الْحَيِّ وَالْمَوْجُودِ  
فَإِنْ نَوَى غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ اطَّلَعَ فَلَيْسَ بِيَمِينٍ وَإِنْ نَوَى بِهِ اللَّهُ  
تَعَالَى انْتَعَقَدَ عَلَى الصَّحِيحِ.

## ٥- يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ

١٢٩٤- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ

ﷺ: لَا، وَمُقْلِبِ الْقُلُوبِ».

زَوَادُ الْبَخَارِيِّ (٦٦٢٨).

المرادُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ الَّذِي كَانَ يُوَاطَّبُ عَلَيْهِ فِي الْقَسَمِ وَقَدْ  
ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ الْأَلْفَافَ الَّتِي كَانَ ﷺ يُقْسِمُ بِهَا «لَا وَمُقْلِبِ  
الْقُلُوبِ» فِي رَوَايَةٍ «لَا وَمَصْرِفِ الْقُلُوبِ» (هُوَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ  
(٢/٧)).

«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» (خ (٦٦٢٩)) -.

«وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ» (خ (٦٦٣٠)) -.

«وَاللَّهُ» (خ (٦٦٣١)) - «وَرُبُّ الْكَعْبَةِ» (خ (٦٦٣٨)).

وَلَابِنُ أَبِي شَيْبَةَ (هُوَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٢٦٤)): «كَانَ إِذَا اجْتَهَدَ  
فِي الْيَمِينِ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي الْقَاسِمِ بِيَدِهِ».

وَلَابِنُ مَاجَةَ (٢٠٩١) «كَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي  
يَخْلِفُ بِهَا أَشْهَدُ عِنْدَ اللَّهِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ».

وَالمرادُ بِتَقْلِيْبِ الْقُلُوبِ: تَقْلِيْبُ أَعْرَاضِهَا وَأَحْوَالِهَا لَا  
تَقْلِيْبُ ذَاتِ الْقَلْبِ.

قَالَ الرَّاعِبِيُّ: تَقْلِيْبُ اللَّهِ الْقُلُوبَ وَالبَصَائِرَ صَرَفَهَا عَنْ  
رَأْيِ لِي رَأْيِ وَالتَّقْلِيْبُ التَّصْرِيفُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أَوْ يَأْخُذْهُمْ  
فِي تَقْلِيْبِهِمْ» [النحل: ٤٦].

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْقَلْبُ جُزْءٌ مِنَ الْبَدَنِ خَلَقَهُ اللَّهُ وَجَعَلَهُ  
لِلْإِنْسَانِ عَمَلٌ الْعِلْمِ وَالْكَلَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْبَاطِنَةِ  
وَجَعَلَ ظَاهِرَ الْبَدَنِ عَمَلُ التَّصْرِيفَاتِ الْعَمَلِيَّةِ وَالْقَوْلِيَّةِ وَوَكَّلَ بِهِ  
مَلَكًا يَأْمُرُ بِالْخَيْرِ وَشَيْطَانًا يَأْمُرُ بِالشَّرِّ وَالْعَقْلُ بِنُورِهِ يَهْدِيهِ،  
وَالهَوَى بِظُلْمَتِهِ يُغْوِيهِ وَالتَّقْضَاءُ مُسَيِّطَرٌ عَلَى الْكُلِّ.



وَهَذِهِ هِيَ الْمُرَادَةُ فِي حَدِيثِ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُجِبُ أَنْ يُخْلَفَ بِهِ» [«الحلية» لابن نعيم (٢٦٧/٧)] وَذَلِكَ لِمَا يَتَضَمَّنُ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى.

(وَالثَّانِي) وَهُوَ مَعْلُومُ الْكَذِبِ الْيَمِينُ هِيَ الْغَمُوسُ وَيُقَالُ لَهَا الزُّورُ وَالْفَاجِرَةُ وَسَمِيَتْ فِي الْأَحَادِيثِ: يَمِينٌ صَبْرٌ وَبَيِّنَةٌ مَصْبُورَةٌ.

قَالَ فِي النَّهَايَةِ (٣٨٦/٣) سَمِيَتْ غَمُوسًا لِأَنَّهَا تَنْمُسُ صَاحِبَهَا فِي النَّارِ فَعَلَى هَذَا هِيَ فِعُولٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَقَدْ فُسِّرَهَا فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهَا يَقْتَضِعُ بِهَا مَالُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّهَا لَا تَكُونُ غَمُوسًا إِلَّا إِذَا اقْتَضَعَ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنْ كُلَّ عُلُوفٍ عَلَيْهِ كَذِبًا يَكُونُ غَمُوسًا وَلَكِنَّهَا تُسَمَّى فَاجِرَةً.

(الثَّالِثُ) مَا ظُنُّ صَدَقُهُ وَهُوَ قَسَمَانِ:

الْأَوَّلُ مَا انْكَشَفَ فِيهِ الْإِصَابَةُ فَهَذَا الْحَقُّ الْبَعْضُ بِمَا عَلِمَ صَدَقُهُ إِذْ بِالْإِنْكَشَافِ صَارَ مَثَلُهُ.

وَالثَّانِي: مَا ظُنُّ صَدَقُهُ وَانْكَشَفَ خِلَافُهُ.

وَقَدْ قِيلَ: لَا يَجُوزُ الْخَلْفُ فِي هَذَيْنِ الْقَسَمَيْنِ لِأَنْ وَضَعَ الْخَلْفُ لِقَطْعِ الْإِحْتِمَالِ فَكَأَنَّ الْخَالِفَ يَقُولُ: أَنَا أَعْلَمُ مَضْمُونِ الْخَبَرِ وَهَذَا كَذِبٌ فَإِنَّهُ إِنَّمَا حَلَفَ عَلَى ظَنِّهِ.

(الرَّابِعُ) مَا ظُنُّ كَذِبُهُ وَالْخَلْفُ عَلَيْهِ مُحَرَّمٌ.

(الخَامِسُ) مَا شَكَّ فِي صَدَقِهِ وَكَذِبِهِ وَهُوَ أَيْضًا مُحَرَّمٌ.

فَتَخْلَصُ أَنَّهُ يَجْرُمُ مَا عَدَا الْمَعْلُومَ صَدَقُهُ.

وَقَوْلُهُ «مَا الْكِبَائِرُ؟» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ قَدْ كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَ السَّائِلِ أَنَّ فِي الْمَعَاصِي كِبَائِرَ وَغَيْرَهَا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ فَلَذَهَبَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أئِمَّةِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ الْمَعَاصِيَ كُلَّهَا كِبَائِرٌ.

وَذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهَا تَقْسَمُ إِلَى كِبَائِرَ وَصَغَائِرَ وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنْ تَجَنَّبْتُمَا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ» [النساء: ٣١] وَيَقُولُهُ: «الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كِبَائِرَ الْإِسْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ» [الشورى: ٣٧].

## ٦- اليمينُ الغموسُ من الكبائرِ

١٢٩٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه قَالَ: «جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْكِبَائِرُ؟ - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَفِيهِ: «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ». وَفِيهِ قُلْتُ: وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: «الَّتِي يَقْتَضِعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٧٥).

(وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو) أَيِ ابْنِ الْعَاصِي.

(قَالَ «جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْكِبَائِرُ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ») وَهِيَ بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَضَمُّ الْمِيمِ آخِرُهُ مُهْمَلَةٌ.

(وَفِيهِ قُلْتُ) ظَاهِرُهُ أَنَّ السَّائِلَ ابْنُ عَمْرٍو رَاوِيَ الْحَدِيثِ وَالْمُجِيبُ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ السَّائِلُ غَيْرَ عَبْدِ اللَّهِ لِعَبْدِ اللَّهِ وَعَبْدُ اللَّهِ الْمُجِيبُ؛ وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ.

(«وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: الَّتِي يَقْتَضِعُ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

اعْلَمْ أَنَّ الْيَمِينَ إِذَا أَنْ تَكُونُ بِعَقْدِ قَلْبٍ وَقَصْدٍ أَوْ لَا، بَلْ تَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ بِغَيْرِ قَلْبٍ وَإِنَّمَا تَقَعُ بِحَسْبِ مَا تَعَوَّدَ الْمُتَكَلِّمُ سِوَاهُ كَانَتْ بِإِثْبَاتٍ أَوْ نَفْيٍ غَوِيٍّ: وَاللَّهُ وَيَلِيَّ وَاللَّهُ وَلَا وَاللَّهُ فَهَذِهِ هِيَ اللَّغْوُ الَّذِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ» [البقرة: ٢٢٥، المائدة: ٨٩] كَمَا يَأْتِي دَلِيلُهُ.

وَأِنْ كَانَتْ عَنْ عَقْدِ قَلْبٍ فَيَنْظُرُ إِلَى حَالِ الْخُلُوفِ عَلَيْهِ فَيَنْقَسِمُ بِحَسْبِهِ إِلَى أَقْسَامٍ خَمْسَةٍ: إِذَا أَنْ يَكُونَ مَعْلُومَ الصَّدَقِ أَوْ مَعْلُومَ الْكَذِبِ أَوْ مَظْنُونِ الصَّدَقِ أَوْ مَظْنُونِ الْكَذِبِ أَوْ مُشْكُوكًا فِيهِ.

(فَالْأَوَّلُ) يَمِينٌ بَرٌّ صَادِقَةٌ وَهِيَ الَّتِي وَقَعَتْ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى، غَوِيٍّ: «فَوَزَبُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ» [الذاريات: ٢٣] وَوَقَعَتْ فِي كَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: إِنَّهُ ﷺ حَلَفَ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَمَانِينَ مَوْضِعًا



(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى تَسْمِيَةِ شَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي صَغَائِرَ وَهُوَ عَمَلُ النَّزَاعِ.

وقيل: لَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى إِنَّمَا الْخِلَافُ لَفْظِي لِاتِّفَاقِ الْكُلِّ عَلَى أَنَّ مِنَ الْمَعَاصِي مَا يَقْدَحُ فِي الْعَدَالَةِ وَمِنْهَا مَا لَا يَقْدَحُ فِيهَا.

(قُلْتُ) وَفِيهِ أَيْضًا تَأْمُلٌ.

وقوله (فَذَكَرَ الْحَدِيثَ) ذَكَرَ فِيهِ الْإِشْرَافُ بِاللَّهِ وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَقَتْلُ النَّفْسِ وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ.

وقَدْ تَعَرَّضَ الشَّارِحُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ فِي تَحْدِيدِ الْكِبَرَةِ وَأَطَالَ نَقْلَ أَقَاوِيلِهِمْ فِي ذَلِكَ وَهِيَ أَقَاوِيلُ مَدْخُولَةٌ.

والتَّحْقِيقُ أَنَّ الْكِبَرَ وَالصَّغَرَ أَمْرٌ نَسْبِيٌّ فَلَا يَتِمُّ الْجِزْمُ بِأَنَّ هَذَا صَغِيرٌ وَهَذَا كَبِيرٌ إِلَّا بِالرُّجُوعِ إِلَى مَا نَصَّ الشَّارِعُ عَلَى كِبَرِهِ فَهُوَ كَبِيرٌ وَمَا عَدَاهُ بَاقٍ عَلَى الْإِتِّهَامِ وَالْإِحْتِمَالِ.

وقَدْ عُدَّ الْعَلَامِيُّ فِي «قَوَاعِدِهِ» الْكِبَائِرَ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهَا بَعْدَ تَتَبُعِهَا مِنَ النَّصُوصِ فَابْلَغَهَا خَمْسًا وَعَشْرِينَ، وَهِيَ الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالْقَتْلُ وَالزُّنَى (وَأَفْحَشُهُ بِمَجْلِلَةِ الْجَارِ) وَالْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ.

وقَدْفُ الْمُحَصَّنَاتِ، وَالسُّحْرُ، وَالْإِسْطِطَالَةُ فِي عَرْضِ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ، وَالنَّمِيمَةُ، وَالسَّرْقَةُ، وَشُرْبُ الْخَمْرِ، وَاسْتِحْلَالُ يَبْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ وَنَكَثُ الصَّفَقَةِ، وَتَوَلَّى السُّنَّةِ، وَالتَّعَرُّبُ بَعْدَ الْهِجْرَةِ، وَالْيَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ وَمَنْعُ ابْنِ السَّبِيلِ مِنْ فَضْلِ الْمَاءِ، وَعَدَمُ التَّنَزُّهِ مِنَ الْبَوْلِ، وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ وَالتَّسَبُّبُ إِلَى شَتْمِهِمَا، وَالْإِضْرَارُ فِي الرُّصِيَّةِ.

وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ السَّرْقَةَ لَمْ يَرِدِ النَّصُّ بِأَنَّهَا كَبِيرَةٌ، وَإِنَّمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري (٢٤٧٥)، مسلم (٥٧)] «لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ». وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (٦٥/٨): «فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ فَإِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ».

وقَدْ جَاءَ فِي أَحَادِيثَ صَحِيحَةٍ النَّصُّ «فِي الْغُلُولِ» وَهُوَ إِخْفَاءُ بَعْضِ الْغَنِيمَةِ بِأَنَّهُ كَبِيرَةٌ. [البخاري (٦٧٠٧)، مسلم (١١٥)]

وَجَاءَ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ لِغَيْرِ عَذْرِ» [الزمذني (١٨٨)]، «وَمَنْعِ الْفَحْلِ» وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ.

وَجَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ ذِكْرُ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ اسْتِطَالَةَ الْعَرَةِ فِي عِرْضِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ». أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ [هو عند أبو داود (٤٨٧٧)] وَنَحْوُهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الذُّنُوبِ الْكَبِيرِ وَالْأَكْبَرِ:

وَمَا هُوَ الْحَدِيثُ أَنَّهُ لَا كَفَّارَةَ فِي الْغَمُوسِ.

وقَدْ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ اتِّفَاقَ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ.

وقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي التَّحْقِيقِ [أحمد (٣٦١/٢)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ فِيهَا كَفَّارَةٌ يَحِينَ صَبْرٌ يَفْطَحُ بِهَا مَالًا بِغَيْرِ حَقٍّ». وَفِيهِ رَأْيٌ مُجْهُوٌّ.

وقَدْ رَوَى آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ وَإِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا «كُنَّا نَعُدُّ الذَّنْبَ الَّذِي لَا كَفَّارَةَ لَهُ الْيَمِينُ الْغَمُوسُ أَنْ يَخْلِفَ الرَّجُلُ عَلَى مَالِ أَخِيهِ كَاذِبًا يَفْتَقِطُهُ».

قَالُوا وَلَا مُخَالَفَةَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَكِنْ تَكَلَّمَ ابْنُ حَزْمٍ [الْمَلْئِي (٣٦/٨)] فِي صَحِّهِ أَثَرِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وَلِإِ عَدَمِ الْكَفَّارَةِ دَعَبَتِ الْهَادِيَّةُ.

وَدَعَبَتِ الثَّانِفِيَّةُ وَآخَرُونَ إِلَى وَجُوبِ الْكَفَّارَةِ فِيهَا وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي «شَرْحِ الْمَلْئِي» لِمَعْمُومٍ «وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَلْتُمْ مِنَ الْإِيمَانِ فَكَفَّارَتُهُ» - الْآيَةُ [المائدة: ٨٩] وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ مَعْقُودَةٌ.

قَالُوا: وَالْحَدِيثُ لَا يَقُومُ بِهَا حُجَّةٌ حَتَّى تُنْصَحَ الْآيَةُ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا تُكَفَّرُ إِلَّا التُّوبَةُ فَالْكَفَّارَةُ تَنْفَعُ فِي رَفْعِ اسْمِ الْيَمِينِ، وَيَبْقَى فِي ذَنْبِهِ مَا اقْتَطَعَهُ بِهَا مِنْ مَالِ أَخِيهِ فَإِنْ تَحَلَّلَ مِنْهُ وَتَابَ عَمَّا لَعَنَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْإِنَّم.



تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥] قَالَتْ: هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا وَاللَّهِ، وَبَلَى وَاللَّهِ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٦٣).

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعاً (٣٢٥٤) وَرَجَّحَ وَقْفَهُ.

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ» قَالَتْ: هُوَ قَوْلُ الرَّجُلِ لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مَوْقُوفاً عَلَى عَائِشَةَ (وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعاً).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّغْوَ مِنَ الْإِيمَانِ مَا لَا يَكُونُ عَنْ قَصْدِ الْخَلْفِ وَإِنَّمَا جَرَى عَلَى اللِّسَانِ مِنْ غَيْرِ إِرَادَةِ الْخَلْفِ.

وَالِى تَفْسِيرِ اللَّغْوِ بِهَذَا ذَهَبُ الشَّافِعِيِّ وَنَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ ابْنِ عُمرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الصَّحَابَةِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ.

وَذَهَبَ الْهَادِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ إِلَى أَنَّ لَغْوَ الْيَمِينِ أَنْ يَخْلَفَ عَلَى الشَّيْءِ يَظُنُّ صِدْقَهُ فَيَنْكَشِفُ خِلَافُهُ.

وَذَهَبَ طَاوُسٌ إِلَى أَنَّهَا الْخَلْفُ وَهُوَ غَضَبَانُ.

وَفِي ذَلِكَ تَفَاسِيرُ أُخَرُ لَا يَقُومُ عَلَيْهَا دَلِيلٌ وَتَفْسِيرُ عَائِشَةَ أَقْرَبُ لِأَنَّهَا شَاهَدَتِ التَّنْزِيلَ وَهِيَ عَارِفَةٌ بِلُغَةِ الْعَرَبِ.

وَعَنْ عَطَاءٍ وَالشَّعْبِيِّ وَطَاوُسٍ وَالحَسَنِ وَأَبِي قَلَابَةَ «لَا وَاللَّهِ وَبَلَى وَاللَّهِ» لُغَةٌ مِنْ لُغَاتِ الْعَرَبِ لَا يُرَادُ بِهَا الْيَمِينُ وَهِيَ مِنْ صَلَوةِ الْكَلَامِ وَلِأَنَّ اللَّغْوَ فِي اللُّغَةِ مَا كَانَ بَاطِلاً وَمَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنَ الْقَوْلِ.

فَفِي الْقَامُوسِ: اللَّغْوُ وَاللُّغَا كَالْقَتَى: السَّقَطُ وَمَا لَا يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ كَلَامٍ وَغَيْرِهِ.

٨ - جَوَازُ الْيَمِينِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ

١٢٩٧ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

نُفِثَ عَلَيْهِ [البخاري (٦٤١٠)، مسلم (٢٦٧٧)].

وَسَاقُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٠٧) وَابْنُ حِبَّانَ (٨٠٨) الْأَسْمَاءَ.

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ سَرَدَهَا إِدْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ.

اتَّفَقَ الْحَفَاطُ مِنْ أَمَّةِ الْحَدِيثِ أَنَّ سَرَدَهَا إِدْرَاجٌ مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَسْمَاءُ اللَّهِ الْحَسَنِيِّ مُنْهَصَرَةٌ فِي هَذَا الْعَدَدِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِمَقْهُومِ الْعَدَدِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَصَرَ لَهَا بِاعْتِبَارِ مَا ذَكَرَ بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» وَهُوَ خَبَرُ الْمُتَّبِدِ!

فَالْمُرَادُ أَنَّ هَذِهِ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ تَخْتَصُّ بِفَضِيلَةٍ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَسْمَائِهِ تَعَالَى وَهُوَ أَنَّ إِحْصَاءَهَا سَبَبٌ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْجُمْهُورُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ حَصْرُ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ اسْمٌ غَيْرُهَا، وَبَدَلُ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٩١/١). وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٩٧٢) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِّيتَ بِهِ نَفْسَكَ أَوْ أُنْزِلَتْ فِي كِتَابِكَ أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ أَوْ اسْتَأْثَرْتُ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ» فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ لَهُ تَعَالَى أَسْمَاءً لَمْ يَعْرِفْهَا أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ بَلِ اسْتَأْثَرَ بِهَا.

وَدَلٌّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَعْلَمُ بَعْضُ عِبَادِهِ بَعْضَ أَسْمَائِهِ وَلَكِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ مِنَ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ.

وَقَدْ جَزَمَ بِالْحَصْرِ فِيمَا ذَكَرَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ فَقَالَ: قَدْ صَحَّ أَنَّ أَسْمَاءَهُ تَعَالَى لَا تَزِيدُ عَلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ اسْمًا لِقَوْلِهِ ﷺ «مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا» فَفِي الزِّيَادَةِ وَأَبْطَلَهَا.

ثُمَّ قَالَ: وَجَاءَتْ أَحَادِيثُ فِي إِحْصَاءِ التَّسْعَةِ وَالتَّسْعِينَ اسْمًا مُضْطَرِبَةً لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ أَصْلًا وَإِنَّمَا تُوْخِذُ مِنْ نَصِّ الْقُرْآنِ وَمَا صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثُمَّ سَرَدَ أَرْبَعَةً وَثَمَانِينَ اسْمًا اسْتَخْرَجَهَا مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ.

وَقَالَ الشَّارِحُ تَبْعًا لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي التَّلْخِصِ (١٩١/٤): إِنَّهُ ذَكَرَ ابْنُ حَزْمٍ أَحَدًا وَثَمَانِينَ اسْمًا وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي كَلَامِ ابْنِ



حزم أربعة وثمانين.

الصفات.

وقد نقلنا كلامه وتعيين الأسماء الحسنى على ما ذكره في هامش التلخيص.

واستخرج المصنف من القرآن فقط تسعة وتسعين اسماً وسردها في التلخيص وغيره.

وذكر السيد محمد إبراهيم الوزير في «إشار الحق» أنه تبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسماً وإن قال صاحب «الإشارة»: مائة وسبعة وخمسين فلنا عدناها فوجدناها كما قلنا أولاً وعرفت من كلام المصنف أن مراده أن سرده الأسماء الحسنى المعروفة مدرج عند المحققين وأنه ليس من كلامه عليه السلام.

ودهب كثيرون إلى أن عدّها مرفوع.

وقال المصنف بعد نقله كلام العلماء في ذكر عدد الأسماء والاختلاف فيها ما لفظه: ورواية الوليد بن مسلم عن شعيب هي أقرب الطرق الواضحة وعليها عول غالب من شرح الأسماء الحسنى ثم سردها على رواية الترمذي. وذكر اختلافاً في بعض ألفاظها وتبديلاً في إحدى الروايات للفظ بلفظ ثم قال: واعلم أن الأسماء الحسنى على أربعة أقسام:

القسم الأول: الاسم العلم وهو الله.

والثاني: ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير.

والثالث: ما يدل على إضافة أمر إليه كالخالق والرازق.

والرابع: ما يدل على سلب شيء عنه كالعلي والقُدوس.

واختلف العلماء أيضاً هل هي توقيفية يعني أنه لا يجوز لأحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله تعالى اسماً بل لا يطلق عليه إلا ما ورد به نص الكتاب والسنة؟

فقال الفخر الرازي: المشهور عن أصحابنا أنها توقيفية.

وقالت المعتزلة والكرامية: إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله تعالى جاز إطلاقه على الله تعالى.

وقال القاضي أبو بكر والغزالي: الأسماء توقيفية دون

قال الغزالي: كما أنه ليس لنا أن نسمي النبي ﷺ باسم لم يسم به أبوه ولا أمه ولا سمى به نفسه كذلك في حق الله تعالى.

وأتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه تعالى اسم أو صفة توهّم نقصاً فلا يقال مساجد ولا زارع ولا فائق وإن جاء في القرآن «فبسم المأجودون» [الدريات: ٤٨] - «أم نحسن الزارعون» [الواقعة: ٦٤] - «فائق الحب والنوى» [الأنعام: ٩٥].

ولا يقال: مآكر ولا بناء وإن ورد «ومكروا ومكر الله» [آل عمران: ٥٤] - «والسماء بيناهما» [الدريات: ٤٧].

وقال القشيري: الأسماء تؤخذ توقيفاً من الكتاب والسنة والإجماع فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه وما لم يرد لم يجر ولو صغ معناه.

وقد أوضحنا هذا البحث في كتابنا «إيقاظ الفكر».

وقوله: (من أحصاها) اختلف العلماء في الإحصاء:

فقال البخاري وغيره من المحققين: معناه حفظها. وهو الظاهر فإن إحدى الروايتين مفسرة للأخرى.

وقال الخطابي: يَحْتَمِلُ وجوهاً:

أحدها: أن يعدّها حتى يستوفّيها بمعنى أن لا يقتصر على بعضها فيدعو الله بها كلّها ويشي عليه بجميعها فيستوعب الموعود عليها من الثواب.

وثانيها: المراد بالإحصاء: الإطاقة والمعنى: من أطاق القيام بحق هذه الأسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانيها فيلزم نفسه بموجبها فإذا قال: الرزاق وثق بالرزق وكذا سائر الأسماء.

ثالثها: المراد به الإحاطة بمعانيها.

وقيل: (أحصاها) عمل بها فإذا قال: الحكيم، سلّم لجميع أوامره لأن جميعها على مقتضى الحكمة وإذا قال: القدوس، استحضّر كونه مقدساً منزهاً من جميع النقائص. واختاره أبو الوفاء ابن عقيل.



ولا يخفى أن ذكر الحديث هنا غير موافق لباب الإيمان والنذور وإنما علته باب الأدب الجامع.

#### ١٠ - النهي عن النذر

١٢٩٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ. وَقَالَ: إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٦٠٨)، مسلم (١٦٣٩)].

هذا أَوَّلُ الْكَلَامِ فِي النَّذْرِ.

وَالنُّذُورُ لَفْعٌ: التَّيَرَامُ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ.

وفي الشرع: التَّيَرَامُ الْمُكْلَفُ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مُنْجَزًا أَوْ مُعْلَقًا.

واختلف العلماء في هذا النهي.

فَقِيلَ: هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ.

وَقِيلَ: بَلْ مُتَوَاتِرٌ.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النَّهَايَةِ (٣٩/٥): تَكَوَّرَ النَّهْيُ عَنِ النَّذْرِ فِي الْحَدِيثِ وَهُوَ تَأْكِيدٌ لِأَمْرِ وَتَحْذِيرٌ عَنِ التَّهَانِ بِهِ بَعْدَ إيجابِهِ وَلَوْ كَانَ مَعْنَاهُ الزُّجْرُ عَنْهُ حَتَّى لَا يَفْعَلَ لَكَانَ فِي ذَلِكَ إِطْلَاقُ الْحُكْمِ وَإِسْقَاطُ لِلزُّومِ الْوَفَاءِ بِهِ، إِذَا كَانَ بِالنَّهْيِ يَصِيرُ مَعْصِيَةً فَلَا يُلْزَمُ وَإِنَّمَا وَجْهُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَدْ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ الْأَمْرَ لَا يَجْرُ لَهُمْ فِي الْعَاجِلِ نَفْعًا. وَلَا يَصْرِفُ عَنْهُمْ ضَرًّا وَلَا يَرُدُّ قَضَاءً. فَقَالَ: لَا تَنْذَرُوا عَلَى أَنْكُمْ تُدْرِكُونَ بِالنَّذْرِ شَيْئًا لَمْ يَقْدِرْهُ اللَّهُ تَعَالَى لَكُمْ أَوْ تَصْرِفُونَ بِهِ عَنْكُمْ مَا قَدَّرَ عَلَيْكُمْ فَإِذَا نَذَرْتُمْ وَلَمْ تَتَّقِدُوا هَذَا فَاخْرَجُوا عَنْهُ بِالْوَفَاءِ مِنْهُ، فَإِنَّ الَّذِي نَذَرْتُمُوهُ لَازِمٌ لَكُمْ أَهـ.

وَقَالَ الْمَازَرِيُّ بَعْدَ ثَقُلِ مَعْنَاهُ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ: وَهَذَا عِنْدِي بَعِيدٌ عَنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ.

قَالَ: وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي أَنْ يَكُونَ وَجْهُ الْحَدِيثِ أَنَّ النَّاذِرَ يَأْتِي بِالْقُرْبَةِ مُسْتَقْتَلًا لَهَا لِمَا صَارَتْ عَلَيْهِ ضَرْبَةً لِازْبِ فَلَا يَنْشَطُ لِلْفِعْلِ نَشَاطٌ مُطْلَقٌ لِاخْتِيَارٍ أَوْ لِأَنَّ النَّاذِرَ يُصِيرُ الْقُرْبَةَ كَالْعَرَضِ

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: طَرِيقُ الْعَمَلِ بِهَا أَنْ مَا كَانَ يَسُوعُ الْإِقْدَاءُ بِهِ كَالرَّحِيمِ وَالْكَرِيمِ فَيَمُرُّ الْعَبْدُ نَفْسَهُ عَلَى أَنْ يَصْحَ لَهُ الْأَنْصَافُ بِهَا، وَمَا كَانَ يَخْتَصُّ بِهِ نَفْسَهُ كَالْجَبَّارِ وَالْعَظِيمِ فَعَلَى الْعَبْدِ الْإِقْرَارُ بِهَا وَالْخُضُوعُ لَهَا وَعَدَمُ التَّحَلِّي بِصِفَةِ مِنْهَا، وَمَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْوَعْدِ يَقِفُ فِيهِ عِنْدَ الطَّمَعِ وَالرَّغْبَةِ، وَمَا كَانَ فِيهِ مَعْنَى الْوَعِيدِ يَقِفُ مِنْهُ عِنْدَ الْخَشْيَةِ وَالرَّهْبَةِ وَيُؤَيِّدُ هَذَا أَنَّ حِفْظَهَا لَفْظًا مِنْ دُونِ عَمَلٍ وَأَنْصَافٍ كَحِفْظِ الْقُرْآنِ مِنْ دُونِ عَمَلٍ لَا يَنْفَعُ كَمَا جَاءَ «يَقْرُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِرُ حَاجِرَهُمْ» [البخاري (٣٣٤٤)، مسلم (١٠٦٤)].

وَلَكِنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ لَا يَمْنَعُ مِنْ ثَوَابٍ مِنْ قِرَائَتِهِ مَسْرَدًا وَإِنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا بِمَعْصِيَةٍ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مَقَامَ الْكَمَالِ الَّذِي لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا أَفْرَادٌ مِنَ الرُّجَالِ. وَفِيهِ أَقْوَالٌ أُخَرُ لَا تَحُلُو مِنْ تَكْلُفٍ تَرَكْنَاهَا.

(لَئِنْ قُلْتُ: كَيْفَ يَتِمُّ أَنَّ الْمَرَادَ (مَنْ حَفِظَهَا) عَلَى مَا هُوَ قَوْلُ جَمْعٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَلَمْ يَأْتِ بَعْدِيهَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

(قُلْتُ) لَعَلَّ الْمَرَادَ مَنْ حَفِظَ كُلَّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ وَفِي السُّنَنِ الصَّحِيحَةِ وَإِنْ كَانَ الْمَوْجُودُ فِيهِمَا أَكْثَرَ مِنْ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ فَقَدْ حَفِظَ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ فِي ضَمِنِهَا فَيَكُونُ حَتًّا عَلَى تَطَلُّبِهَا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ الصَّحِيحَةِ وَحَفِظَهَا.

#### ٩ - المبالغة في الثناء على المعروف

١٢٩٨- وَعَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٣٥)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٣٤١٣)

المعروف: الإحسان.

وَالْمَرَادُ: مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ بِأَيِّ إِحْسَانٍ فَكَافَأَهُ بِهَذَا الْقَوْلِ فَقَدْ بَلَغَ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ مَبْلَغًا عَظِيمًا وَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ كَانَهُ عَلَى إِحْسَانِهِ بَلْ دُلَّ عَلَى أَنَّهُ يَبْنِي الثَّنَاءَ عَلَى الْحَسَنِ وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ «إِنَّ الدُّعَاءَ إِذَا عَجَزَ الْعَبْدُ عَنِ الْمُكَافَأَةِ مُكَافَأَةً» [ابن داود (١٦٢٧)، السامي (٨٢/٥)].



عن الذي نذر لأجله فلا تكون خالصة ويدل عليه قوله «إنه لا يأتي بخير».

وقال القاضي عياض: المعنى أنه لا يغالب القدر وإن النهي خشية أن يقع في ظن بعض الجهلة ذلك.

وقوله (لا يأتي بخير) معناه أن عقابه لا تحمد.

وقد يتعدى الوفاء به وأنه لا يكون سبباً لخير لم يقدّر فيكون مباحاً.

وفذهب أكثر الشافعية - ونقل عن المالكية - إلى أن النذر مكره لثبوت النهي عنه.

واختلجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لم يقصد به خالص القربة وإنما قصد أن ينفع نفسه أو يدفع عنها ضرراً بما التزم.

وحزم الحنابلة بالكراهية، وعندهم رواية أنها كراهة تحريم ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم من الصحابة.

وقال ابن المبارك: يكره النذر في الطاعة والمعصية فإن نذر بالطاعة ووفى به كان له أجر.

وفذهب النووي في «شرح المهذب» إلى أن النذر مستحب.

وقال المصنف: وأنا أتعجب ممن أطلق لسانه بأنه ليس بمكره مع ثبوت النهي الصريح فأقل درجاته إن يكون مكرهاً.

قال ابن العربي: النذر شبيه بالدعاء فإنه لا يراد القدر لكنه من القدر وقد تدب إلى الدعاء ونهي عن النذر لأن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله والخضوع والتضرع والنذر فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك العمل إلى حين الضرورة اهـ.

(قلت) القول بتحريم النذر هو الذي دل عليه الحديث ويزيده تأكيداً تعليقه بأنه لا يأتي بخير فإنه يصير إخراج المال فيه من باب إضاعة المال وإضاعة المال محرمة فيحرم النذر بالمال كما هو ظاهر قوله «وإنما يستخرج به من البخيل». وأما النذر بالصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة وغيرها من الطاعات فلا تدخل في النهي.

ويدل له ما أخرجه الطبري (هـ/٢٩٠/٢٠٨) بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى: «يُوقُونَ النَّذْرَ» [الإنسان: ٧] قال: كانوا يندرون طاعات من الصلاة والصيام وسائر ما اقترض الله عليهم.

وهو وإن كان أثراً فهو يقوي ما ذكر في سبب نزول الآية.

هذا وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والأموال فلا كلام في تحريمها لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر، ويجلب الخير ويدفع الشر، ويعافي الأليم، ويشفي السقيم.

وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بعينه فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لأنه تقرير على الشرك، ويجب النهي عنه وإبانه أنه من أعظم المحرمات وأنه الذي كان يفعله عباد الأصنام، لكن طال الأمد حتى صار المعروف منكراً والمنكر معروفاً وبصارت تعتد اللواتي لقباض النذور على الأموال، ويجعل للقادسين إلى عمل الميت الضيقات وينحرف في بابها النحائر من الأنعام، وهذا هو بعينه الذي كان عليه عباد الأصنام فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وقد اشبعنا الكلام في هذا في رسالة «تطهير الاعتقاد» من درن الإحاد.

والحديث ظاهر في النهي عن النذر مطلقاً ما يندر به ابتداءً كمن يندر أن يخرج من ماله كذا - وما يتقرب به معلماً كان يقول: إن قدم زيد تصدقت بكذا.

#### ١١- كفارة النذر كفارة اليمين

١٣٠٠- وَعَنْ عَقِيَّةَ بْنِ عَامِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَارَةُ النَّذْرِ كَفَارَةُ يَمِينٍ».

رواه مسلم (١٦٤٥).

وزاد الترمذي (١٥٢٨) فيه «إِذَا لَمْ يَسْمِهِ» وَصَحَّحَهُ.

#### ١٢- لا وفاء لنذر في معصية

١٣٠١- وَلَمْ يُسَلِّمْ (١٦٤٦)؛ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ:



«لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ».

الحديث دليل على أنه من نذر بأي نذر من مال أو غيره فكفارته كفارة يمين ولا يجب الوفاء به وإلى هذا ذهب جماعة من فقهاء أهل الحديث كما قال النووي.

وقد أخرج البيهقي (٦٥/١٠) عن عائشة رضي الله عنها «في رجل جعل ماله في سبيل الله صدقة قالت: كفارة يمين».

وأخرج (٦٥/١٠) أيضاً عن أم صفية «أنها سمعت عائشة رضي الله عنها وإنسان يسألها عن الذي يقول: كل ماله في سبيل الله أو كل ماله في رِجَاحِ الكعبة ما يكفر ذلك؟ قالت: عائشة: يكفره ما يكفر اليمين».

وكذا أخرجه (٦٦/١٠) عن عمر وابن عمر وأم سلمة.

قال البيهقي: هذا في غير العتق فقد روي عن ابن عمر من وجه آخر أن العتاق يقع، وكذلك عن ابن عباس، ودليلهم حديث عتبة هذا.

وذهب آخرون إلى تفصيل في المنذور به:

فإن كان المنذور به فعلاً فالفعل إن كان غير مقدور فهو منعقد، وإن كان مقدوراً فإن كان جنسه واجباً لزم الوفاء به عند الهادوي ومالك وأبي حنيفة وجماعة آخرين.

وقول الشافعي: إنه لا ينعقد النذر المطلق بل يكون ميمناً فيكفرها، ذكر هذا الخلاف في «البحر».

وذهب داود وأهل الظاهر. وذكر النووي في شرح مسلم: أنه أجمع المسلمون على صحة النذر وجوب الوفاء به إذا كان الملتزم طاعة فإن كان معصية أو مباحاً كدخول السوق لم ينعقد النذر ولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء.

وقال أحمد وطائفة: فيه كفارة يمين.

وقال في نهاية المحتجب (٤٢٥/٢): إنه وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال إذا كان في سبيل البر وكان على جهة الجزم.

وإن كان على جهة الشرط فقال مالك: يلزم كالجزم ولا كفارة يمين في ذلك، إلا أنه إذا نذر بجميع ماله لزم ثلث ماله إذا كان مطلقاً وإن كان ميمناً المنذور به لزمه وإن كان جميع ماله.

وكذا إذا كان الميمن أكثر من الثلث.

وذهب الشافعي إلى أنها تحب كفارة يمين لأنه الحق بالآيمان.

ثم ذكر أقاويل في المسألة لا ينهض عليها دليل، وذكر متمسك القائلين بأدلة ليست من باب النذر ولا تنطبق على المدعي.

وحديث عتبة أحسن ما يعتمد الناظر عليه. وقد حملته جماعة من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر.

وقالوا: هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة يمين ذكره النووي في «شرح مسلم» وهو الذي دل عليه إطلاق حديث عتبة.

### ١٣ - أنواع النذر وكفارته

١٣٠٢ - ولأبي داود (٣٢٢٢) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «مَنْ نَذَرَ نَذراً لَمْ يُسَمَّ فَكْفَارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذراً فِي مَعْصِيَةٍ فَكْفَارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذراً لَا يُطِيقُهُ فَكْفَارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ».

وإسناده صحيح، إلا أن الحفاظ رجحوا وفقه.

(ولأبي داود من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «مَنْ نَذَرَ نَذراً لَمْ يُسَمَّ فَكْفَارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذراً فِي مَعْصِيَةٍ فَكْفَارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذراً لَا يُطِيقُهُ فَكْفَارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ». وإسناده صحيح لكن رجح الحفاظ وفقه). على ابن عباس من قوله.

أما النذر الذي لم يسَمَّ كان يقول: لله علي نذر:

فقال كثير من العلماء: في ذلك كفارة يمين لا غير وعليه دل حديث عتبة وحديث ابن عباس.

وأما النذر بالمعصية فكفارته كفارة يمين كما صرح به الحديث سواء فعل المعصية أم لا، وكذلك من نذر نذراً لا يطيقه عقلاً ولا شرعاً كطلوع السماء وحجبتين في عام لا ينعقد



وَتَلَزُمُهُ كُفَّارَةٌ بَيْنَ.

وعند الشافعي ومالك وأبو داود وجهابير العلماء: لا تلزمه الكفارة لما دل عليه:

#### ١٤- النذر في معصية

١٣٠٣- وَلِلْبَخَارِيِّ (٦٧٠٠) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ».

وهو قوله (وأخرج البخاري من حديث عائشة «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِيهِ» ولم يذكر كفارة).

وحديث عمر «لَا يَبِينُ عَلَيْكَ وَلَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ». أخرجه ابن ماجه (هو عبد الله داود (٣٢٧٢) بنحوه).

وقعت الهادوية وابن حنبل إلى وجوب الكفارة لحديث ابن عباس رضي الله عنهما.

واجب عنه: بأن الأصح أنه موقوف.

وأما الزيادة في حديث عمران بن حصين «وَكُفَّارَتُهُ كُفَّارَةُ يَمِينٍ» فقد أخرجهما النسائي (٢٩٧/٧) والحاكم (٣٠٥/٤) والبيهقي (٧٠/١٠٠) ولكن فيه محمد بن الزبير الحنظلي وليس بالقوي وله طرق أخرى فيها علة.

ورواه الأربعة (أبو داود (٣٢٩٢)، الترمذي (١٥٢٤)، النسائي (٢٦/٧)، ابن ماجه (٢١٢٥)) من حديث عائشة. وفيه راو متروك ورواه الدارقطني (١٥٩/٤). وفيه أيضاً متروك.

ولا يلزم الوفاء بنذر المعصية لقوله: «فلا يعصيه» ولما يقبضه:

١٣٠٤- وَلِلْمُسْلِمِ (١٦٤١) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ «لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ»

وهو قوله (ولمسلم (١٦٤١) من حديث عمران «لَا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ» فإنه صريح في النهي عن الوفاء كالذي قبله.

#### ١٥- نذر المشي إلى بيت الله

١٣٠٥- وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: «نَذَرْتُ

أَخِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ حَافِيَةً، فَأَمَرْتَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَتَمْشِيَ وَلَتَرْكَبَ».

نُقِلَ عَنْهُ (البخاري (١٨٦٦)، مسلم (١٦٤٤))، وَالْفَقُّهُ لِمُسْلِمٍ.

ولأحمد (١٤٣/٤) والأربعة (أبو داود (٣٢٩٣)، الترمذي (١٥٤٤)، النسائي (٢٠/٧)، ابن ماجه (٢١٣٤))، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَنْصَحُ بِتَقَاءِ أَخِيكَ خِفَاءً، مُرَحًا فَتَحْتَمِلُ، وَلَتَرْكَبَ، وَتَقْصِمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ».

دل الحديث على أن من نذر أن يمشي إلى بيت الله لا يلزمه الوفاء وله أن يركب لغیر عجز وإليه ذهب الشافعي.

وقعت الهادوية إلى أنه لا يجوز الركوب مع القدرة على المشي فإذا عجز جاز له الركوب ولزمه دم مستلكن برواية أبي داود (٣٣٠٣) لحديث عقبة «بأنه قال فيه: إِنْ أَخِي نَذَرْتُ أَنْ تَحُجَّ مَاشِيَةً وَإِنَّمَا لَا تُطِيقُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ اللَّهَ تَعَالَى لَغَيَّرَ عَنْ مَشْيِ أَخِيكَ فَلَتَرْكَبَ وَلَتَهْدِي بَدَنَهُ».

قالوا: فتبيد رواية الصحيحين بأن المراد: وتمشي إن استطاعت وتركب في الوقت الذي لا تطيق المشي فيه أو يشق عليها.

وقوله (فلتختم) ذكر ذلك لأنه وقع في الرواية «أنها نذرت أن تحج لله ماشية غير مختمرة» قال: فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فَقَالَ: مُرَحًا - الْحَدِيثُ».

ولعل الأمر بصيام ثلاثة أيام لأجل النذر بعدم الاختيار فإنه نذر بمعصية فوجب كفارة يمين وهو من أدلة من يوجب الكفارة في النذر بمعصية

إلا أنه ذكر البيهقي (٨٠/١٠) أن في إسناده اختلافاً وقد ثبت في رواية أبي داود عن ابن عباس بعد قوله: «فَلَتَرْكَبَ وَلَتَهْدِي بَدَنَهُ» قَالَ وَهُوَ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ الْبَخَارِيُّ: لَا يَصِحُّ فِي حَدِيثِ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ بِالْإِهْدَاءِ فَإِنْ صَحَّ فَكَأَنَّهُ أَمْرٌ نَدْبٌ وَفِي وَجْهِ خَفَاءَ.



## ١٦ - قضاء النذر عن الميت

١٣٠٦ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تَوَفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ. فَقَالَ: اقْضِهِ عَنْهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٧٦١)، مسلم (١٦٣٨)].

لَمْ يُبَيِّنْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ مَا هُوَ النَّذْرُ وَجَاءَ فِي رَوَايَةِ الْبَخَارِيِّ (هِيَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ (٢٥٣/٦)) «أَفْجَزِي أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا فَقَالَ: أُعْتِقْ عَنْ أُمِّكَ».

فَظَاهِرُ هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهَا نَذَرَتْ بِعَتَقِ.

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ (٢٥٤/٦) «عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أُمِّي مَاتَتْ أَفَأَتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَأَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: سَقْيُ الْمَاءِ فَإِنَّهُ فِي أَمْرِ آخِرٍ غَيْرِ الْغَنَاءِ إِذَا هَذَا فِي سُؤَالِهِ ﷺ عَنِ الصَّدَقَةِ تَبَرُّعاً عَنْهَا».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يُلْحَقُ الْمَيْتُ مَا فَعَلَ إِلَيْهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ عَتَقٍ وَصَدَقَةٍ أَوْ غَوِيهَا وَقَدْ قَدَّمْنَا ذَلِكَ فِي آخِرِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ.

وَهَلْ يَجِبُ ذَلِكَ عَلَى الْوَارِثِ؟

ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْوَارِثِ أَنْ يَقْضِيَ النَّذْرَ عَنِ الْمَيْتِ إِذَا كَانَ مَالِيًّا وَلَمْ يَخْلَفْ تَرَكَةً وَكَذَا غَيْرَ الْمَالِيِّ.

وَقَالَتِ الظَّاهِرِيَّةُ: يُلْزَمُهُ ذَلِكَ لِحَدِيثِ سَعْدٍ.

وَاجِبٌ: بِأَنْ حَدِيثُ سَعْدٍ لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى الْوُجُوبِ، وَالظَّاهِرُ مَعَ الظَّاهِرِيَّةِ إِذَا الْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ.

## ١٧ - شرط النذر

١٣٠٧ - وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ ﷺ قَالَ: «نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِوَأَنَّهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ. فَقَالَ: هَلْ كَانَ

فِيهَا وَتَنْ يُعْبَدُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عَيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ؟ فَقَالَ: لَا. قَالَ: أَوْفٍ بِنَذْرِكَ، فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِكَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣١٣) وَالتِّرْمِذِيُّ [المعجم الكبير (٧٥/٢-٧٦)]، وَاللَّفْظُ لَهُ، وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ كُرْدَمٍ عِنْدَ أَحْمَدَ (٤١٩/٣).

(وَعَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ) هُوَ ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ الْأَشْهَلِيُّ.

قَالَ الْبَخَارِيُّ: هُوَ مِمَّنْ بَايَعَ نَحْتَ الشَّجَرَةِ حَدَّثَ عَنْهُ أَبُو قَلَابَةَ وَغَيْرُهُ.

(قَالَ: «نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنْحَرَ إِبِلًا بِوَأَنَّهُ» بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَتَحْجَاهَا وَتَعْدَهَا وَأَوْ ثُمَّ أَلِفٌ بَعْدَ الْأَلِفِ نُونٌ: مَوْضِعٌ بِالشَّامِ وَقِيلَ: اسْفَلَ مَكَّةَ دُونَ يَلْمَلَمَ.

(فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: هَلْ كَانَ فِيهَا عَيْدٌ قَالَ: لَا قَالَ: فَهَلْ كَانَ فِيهَا عَيْدٌ مِنْ أَعْيَادِهِمْ فَقَالَ: لَا فَقَالَ: أَوْفٍ بِنَذْرِكَ فَإِنَّهُ لَا وَفَاءَ لِنَذْرِكَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا فِي قَطِيعَةِ رَحِمٍ وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَاللَّفْظُ لَهُ وَهُوَ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ كُرْدَمٍ) بِفَتْحِ الْكَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَفَتْحِ الدَّالِّ الْمُهْمَلَةِ (عِنْدَ أَحْمَدَ).

وَالْحَدِيثُ لَهُ سَبَبٌ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٣٣١٤) وَهُوَ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ وَلَدَ لِي وَلَدٌ ذَكَرٌ أَنْ أَذْبَحَ عَلَى رَأْسِ بَوَانَةٍ - فِي عَقَبَةٍ مِنَ الصَّاعِدَةِ - عَنْهُ - الْحَدِيثُ».

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ نَذَرَ أَنْ يَتَصَدَّقَ وَيَأْتِيَ بِقَرْبَةٍ فِي حُلٍّ مُعَيَّنٍ أَنَّهُ يَتِمُّ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِنَذْرِهِ مَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ الْحُلِّ شَيْءٌ مِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ.

وَالِىَ هَذَا ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَئِمَّةِ الْهَادِثِيَّةِ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ إِنَّهُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَجَاوَزَهُ غَيْرُهُ لِغَيْرِ أَهْلِ ذَلِكَ الْمَكَانِ أ هـ.

وَلَكِنَّهُ يُعَارِضُهُ حَدِيثُ «لَا تُسَدُّ الرُّحَالَ» رِجَ (١١٩٧)، م (٨٢٧) فَيَكُونُ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ هُنَا لِلنَّذْرِ كَذَا قِيلَ وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا:



## ١٨- لا يتعين المكان في النذر

١٣٠٨- وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ تَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَكَّةَ أَنْ أَصْلِيَ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ، فَقَالَ: «صَلِّ هَاهُنَا» فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «صَلِّ هَاهُنَا» فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «فَسَأَلْتُكَ إِذَنْ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٠٥)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٠٤/٤)

وَصَحَّحَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي «الْإِقْرَاحِ» وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ الْمَكَانُ فِي النَّذْرِ - وَإِنْ عَيَّنَ - إِلَّا نَدْبًا.

## ١٩- لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد

١٣٠٩- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثِهِ مَسَاجِدَ: مَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَمَسْجِدِ الْأَقْصَى وَمَسْجِدِي هَذَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (١١٩٧)، مسلم (٨٢٧)، واللفظ للبخاري].

تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ فِي آخِرِ بَابِ الْإِعْتِكَافِ.

وَلَعَلَّهُ أوردَهُ هُنَا لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ النَّذْرَ لَا يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْمَكَانُ إِلَّا لِأَحَدِ الثَّلَاثَةِ الْمَسَاجِدِ.

وَقَدْ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ إِلَى لُزُومِ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ بِالصَّلَاةِ فِي أَيِّ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ.

وَخَالَفَهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ: لَا يُلْزَمُ الْوَفَاءُ، وَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ فِي أَيِّ مَحَلٍّ شَاءَ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عِنْدَهُ لِلْمَشِيِّ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِذَا كَانَ لِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

وَأَمَّا غَيْرُ الثَّلَاثَةِ الْمَسَاجِدِ فَذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى عَدَمِ لُزُومِ الْوَفَاءِ لَوْ نَذَرَ بِالصَّلَاةِ فِيهَا إِلَّا نَدْبًا.

وَأَمَّا شِدُّ الرِّحَالِ لِلذَّهَابِ إِلَى قُبُورِ الصَّالِحِينَ، وَالْمَوَاضِعِ الْفَاضِلَةِ فَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيُّ: إِنَّهُ حَرَامٌ وَهُوَ الَّذِي أَشَارَ الْقَاضِي عِيَاضٌ إِلَى اخْتِيَارِهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَهُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالْمُحَقِّقُونَ - أَنَّهُ لَا يَجْرِمُ وَلَا يَكْرَهُ.

قَالُوا: وَالْمَرَادُ أَنَّ الْفَضِيلَةَ النَّامَةُ إِنَّمَا هِيَ فِي شِدِّ الرِّحَالِ إِلَى الثَّلَاثَةِ خَاصَّةً وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا فِي آخِرِ بَابِ الْإِعْتِكَافِ.

## ٢٠- وفاء نذر الجاهلية

١٣١٠- «وَعَنْ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَغْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. قَالَ: أَوْفِ بِنَذْرِكَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٠٣٢)، مسلم (١٦٥٦)].

وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي رِوَايَةٍ (٢٠٤٢): فَاعْتَكِفْ لَيْلَةً.

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْكَافِرِ الْوَفَاءُ بِمَا نَذَرَ بِهِ إِذَا اسْلَمَ.

وَالَّذِي ذَهَبَ الْبُخَارِيُّ وَابْنُ جَرِيرٍ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ.

وَذَهَبَ الْجَمَاهِيرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَتَعَقَّدُ النَّذْرُ مِنَ الْكَافِرِ.

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: لَا يَصِحُّ مِنْهُ التَّقَرُّبُ بِالْعِبَادَةِ.

قَالَ: وَلَكِنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَهِمَ مِنْ عُمَرُ أَنَّهُ سَمِعَ بِفِعْلٍ مَا كَانَ نَذْرَ فَامَرَهُ بِهِ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ طَاعَةً وَلَيْسَ هُوَ مَا كَانَ نَذْرَ بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ إِلَى أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا أَمَرَ بِهِ اسْتِجَابًا وَإِنْ كَانَ التَّزَامُ فِي أَحَالٍ لَا يَتَعَقَّدُ فِيهَا.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ أَوْفَقَ بِالْحَدِيثِ وَالتَّسَاوُلِ تَعَسُّفَ.

وَقَدْ اسْتَدْلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْإِعْتِكَافَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الصُّوْمُ إِذَا اللَّيْلُ لَيْسَ ظَرْفًا لَهُ.

وَتُعَقَّبُ بَأَنَّ فِي رِوَايَةٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ (١٦٥٦) «يَوْمًا وَلَيْلَةً».

وَقَدْ وَرَدَ وَكَّرَ الصُّوْمُ صَرِيحًا فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٢٤٧٤) وَالنَّسَائِيِّ «كَبَرَى» كَمَا فِي «تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (٧٣٥٤) «اعْتَكِفْ وَصُمْ» وَهُوَ ضَعِيفٌ.



## ٤٥ - كِتَابُ الْقَضَاءِ

القضاء: بلدُ الولاية المعروفة.

وَهُوَ فِي اللَّغَةِ: مُشْتَرَكٌ بَيْنَ مَعَانٍ، مِنْهَا إِحْكَامُ الشَّيْءِ وَالْفِرَاقُ مِنْهُ.

ومنه ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ [فصلت: ١٢].

ويعني إِمضاءِ الأمرِ، ومنه ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الإسراء: ٤].

ويعني الحُتْمَ والإلزامَ ومنه ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وفي الشرع: إلزامُ ذي الولاية بعدَ التَّرافُعِ.

وقيل: هُوَ الإِكْرَاهُ بِحُكْمِ الشَّرْعِ فِي الْوَقَائِعِ الْخَاصَّةِ لِمَعِينٍ أَوْ جِهَةٍ. والمرادُ بِالْجِهَةِ، كالحُكْمِ لِبَيْتِ الْمَالِ أَوْ عَلَيْهِ.

## ١ - باب أحكام القضاء

## ١ - القضاة ثلاثة

١٣١١ - عَنْ بُرَيْدَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: اثْنَانِ فِي النَّارِ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ يَقْضِ بِهِ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ».

رَوَاهُ الْأَثَمَةُ [أَبُو دَاوُدَ (٣٥٧٣)، التِّرْمِذِيُّ (١٣٢٣)، النَّسَائِيُّ (١٣٢٣)، كَمَا فِي «مَغْنَةِ الْأَشْرَافِ» (٢٠٠٩)، ابْنُ مَاجَةَ (٢٣١٥)] وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٩٠/٤).

(عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ اثْنَانِ فِي النَّارِ وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ» وَكَأَنَّهُ قِيلَ: مِنْ هُمْ؟ فَقَالَ (رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ،

وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ يَقْضِ بِهِ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ فَهُوَ فِي النَّارِ، وَرَجُلٌ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَهُوَ فِي النَّارِ». رَوَاهُ الْأَرْبَعَةُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ وَقَالَ فِي «عُلُومِ الْحَدِيثِ» تَفَرَّدَ بِهِ الْحَرَّاسَانِيُّونَ وَرَوَاهُ مَرَاوِزَةٌ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ: لَهُ طَرَقٌ غَيْرُ هَذِهِ جَمَعْتُهَا فِي جُزْءٍ مُفْرَدٍ. وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْجُو مِنَ النَّارِ مَنْ الْقَضَاءِ إِلَّا مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ وَعَمِلَ بِهِ.

وَالْعَمْدَةُ الْعَمَلُ فَإِنَّ مَنْ عَرَفَ الْحَقَّ وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ فَهُوَ وَمَنْ حَكَمَ بِجَهْلٍ سِوَاهُ فِي النَّارِ.

وظَاهِرُهُ أَنَّ مَنْ حَكَمَ بِجَهْلٍ وَإِنْ وافقَ حُكْمُهُ الْحَقَّ فَإِنَّهُ فِي النَّارِ؛ لِأَنَّهُ أَطْلَقَهُ فَقَالَ: يَقْضِي لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى مَنْ وافقَ الْحَقَّ، وَهُوَ جَاهِلٌ فِي قَضَائِهِ - أَنَّهُ قَضَى عَلَى جَهْلٍ.

وَفِيهِ التَّحْذِيرُ مِنَ الْحُكْمِ بِجَهْلٍ أَوْ مُخَالَفَةِ الْحَقِّ مَعَ مَعْرِفَتِهِ بِهِ.

وَالَّذِي فِي الْحَدِيثِ أَنَّ النَّاجِيَ مَنْ قَضَى بِالْحَقِّ عَالِمًا بِهِ؛ وَالْإِثْنَانِ الْآخَرَانِ فِي النَّارِ.

وَفِيهِ أَنَّهُ يَنْصَحُنُ النَّهْيَ عَنْ تَوَلِيَةِ الْجَاهِلِ الْقَضَاءَ.

قَالَ فِي «مُخْتَصَرِ شَرْحِ السُّنَنِ»: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لغيرِ الْمُجْتَهِدِ أَنْ يَقْلُدَ الْقَضَاءَ وَلَا يَجُوزَ لِلْإِمَامِ تَوَلِيَتُهُ.

قَالَ: وَالْمُجْتَهِدُ مَنْ جَمَعَ خَمْسَةَ عُلُومٍ: عِلْمَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعِلْمَ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَقَابِيلَ عُلَمَاءِ السَّلَفِ مِنْ إِبْجَاعِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ، وَعِلْمَ اللَّغَةِ، وَعِلْمَ الْقِيَاسِ، وَهُوَ طَرِيقُ اسْتِنبَاطِ الْحُكْمِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ إِذَا لَمْ يَمِزْهُ صَرِيحاً فِي نَصِّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ إِجْمَاعٍ فَيَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مِنْ عِلْمِ الْكِتَابِ النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ وَالْجَمْلَ وَالْمُفْرَدَ، وَالْخَاصَّ وَالْعَامَّ وَالْحُكْمَ وَالْمُتَشَابِهَ وَالْمُتَكَرِّرَ، وَالتَّحْرِيمَ وَالْإِبَاحَةَ وَالتَّنْبِيْهَ، وَيَعْرِفُ مِنَ السُّنَةِ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، وَيَعْرِفُ مِنْهَا الصَّحِيحَ وَالضَّعِيفَ وَالْمُسْنَدَ وَالْمَرْسَلَ، وَيَعْرِفُ تَرْتِيبَ السُّنَنِ عَلَى الْكِتَابِ وَيَسْتَكَمِّنُ حَتَّى إِذَا وَجَدَ حَدِيثاً لَا يُوافِقُ ظَاهِرَهُ الْكِتَابَ اهْتَدَى إِلَى وَجْهِ عَمَلِهِ فَإِنَّ السُّنَةَ بَيَانٌ لِلْكِتَابِ فَلَا تُخَالَفُهُ.



إنما تجب معرفة ما ورد منها من أحكام الشرع دون ما عداها من القصص والأخبار والمواظ.

وكذا يجب أن يعرف من علم اللغة ما أتى في الكتاب والسنة من أمور الأحكام دون الإحاطة بجميع لغات العرب، ويعرف أقاويل الصحابة والتابعين في الأحكام ومعظم فتاوى فقهاء الأمة حتى لا يقع حكمه مخالفاً لأقوالهم فيمن فيه خرق الإجماع.

فإذا عرف كل نوع من هذه الأنواع فهو مجتهد وإذا لم يعرفها فسيئله التقليد اهـ.

## ٢- التحذير من ولاية القضاء

١٣١٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله تعالى عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِّينٍ».

رواه أحمد (٢٣٠/٢) والبيهقي (٣٥٧١)، السلمي (١٣٢٥)، السامي (كبرى) كما في نسخة الأشراف (١٢٩٩٥)، ابن ماجه (٢٣٠٨)، وصححه ابن خزيمة وابن حبان.

دل الحديث على التحذير من ولاية القضاء والدخول فيه كأنه يقول: من تولى القضاء فقد تعرض لذبح نفسه فليحذره وليتوقه فإنه إن حكم بغير الحق مع علمه به أو جهله له فهو في النار.

والمراد من ذبح نفسه: إهلاكها أي فقد أهلكها بتولية القضاء، وإنما قال «بغير سكين» للإعلام بأنه لم يرد بالذبح فري الأوداج الذي يكون في الغالب بالسكين بل أريد به إهلاك النفس بالعذاب الأخروي.

وقيل: ذبح ذبحاً معنوياً وهو لازم له؛ لأنه إن أصاب الحق فقد أتعب نفسه في الدنيا لإرادته الوقوف على الحق وطلبه واستقصاء ما تجب عليه رعايته في النظر في الحكم، والموقف مع الخصمين، والتسوية بينهما في العدل والقسط وإن أخطأ في ذلك لزمه عذاب الآخرة فلا بد له من التعب والنصب.

ولبعضهم كلام في الحديث لا يوافق المتبادر منه.

## ٣- النهي عن الخوص على الإمارة

١٣١٣- وَعَنْهُ رضي الله تعالى عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَخْرُصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُعَذَّبُ الْمُرْضِعَةُ، وَيُسْتَفِى الْقَاطِمَةُ».

رواه البخاري (٧١٤٨).

(وعنه) أي أبي هريرة رضي الله عنه.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَخْرُصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ» عام لكل إمارة من الإمارة العظمى إلى أدنى إمارة ولو على واحد).

(«وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فعمت المرضعة أي في الدنيا (وبست القاطمة) أي بعد الخروج منها (رواه البخاري)).

قال الطيبي: تأنث الإمارة غير حقيقي فترك تأنث نعم والحقة ببس نظراً إلى كون الإمارة حيثئلاً ذاهيةً ذغياً.

وقال غيره: أنث في لفظ وتكره في لفظ للانسان والأ فالفاعل واحد.

وأخرج الطبراني [الأوسط] (٦٧٤٧) والبرز [كشف الأسرار] (١٥٩٧) بسند صحيح من حديث عوف بن مالك بلفظ: «أولها ملامة، وثانيها ندامة، وثالثها عذاب يوم القيامة، إلا من عدل».

وأخرج الطبراني [الكبير] (١٢٧/٥) من حديث زيد بن ثابت يرفعه عنهم النبي ﷺ الإمارة لمن أخذها بحقها وخلها، وبس النبي ﷺ الإمارة لمن أخذها بغير حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة.

وهذا يقيد ما أطلق فيما قبله.

وقد أخرج مسلم (١٨٢٥) من حديث أبي ذر «قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: إِنَّكَ ضَعِيفٌ وَإِنَّهَا أَمَانَةٌ وَإِنَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ خِزْيٌ وَنَدَامَةٌ إِلَّا مَنْ أَخَذَهَا بِحَقِّهَا وَأَدَّى الَّذِي



عَلَيْهِ فِيهَا.

سَلَامَةً مُجَاوِرَتِهَا، فَالْأَوَّلَى أَنْ لَا تُطْلَبَ مَا امْتَنَنَ.

وَأِنْ كَانَ قَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٧٥) بِإِسْنَادٍ حَسَنِ عَنْهُ  
 ﷺ: «مَنْ طَلَبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى يَنَالَهُ، فَغَلَبَ عَذْلُهُ جَوْرَهُ  
 فَلَهُ الْجَنَّةُ وَمَنْ غَلَبَ جَوْرُهُ عَذْلَهُ فَلَهُ النَّارُ».

#### ٤ - أَجْرُ الْحَاكِمِ إِذَا أَصَابَ أَوْ أَخْطَأَ

١٣١٤ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ  
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَنَهَدَ ثُمَّ  
 أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَنَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ  
 أَجْرٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧٣٥٢)، مسلم (١٧١٦)].

(وعن عمرو بن العاصي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: إذا  
 حَكَمَ الْحَاكِمُ) أَيِ إِذَا أَرَادَ الْحُكْمَ لِقَوْلِهِ (فَاجْتَنَهَدَ) فَإِنْ الْاجْتِنَاهِدَ  
 قَبْلَ الْحُكْمِ.

(ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ إِذَا حَكَمَ وَاجْتَنَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ) أَيِ لَمْ  
 يُوَافِقْ مَا هُوَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْحُكْمِ (فَلَهُ أَجْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الْحَدِيثُ مِنْ أَدْلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ الْحُكْمَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى فِي كُلِّ  
 قَضِيَّةٍ وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ قَدْ بُصِيْعُهُ مِنْ أَعْمَلٍ بِفِكْرِهِ وَتَبَيَّنَ الْأَدْلَةُ  
 وَوَقَفَهُ اللَّهُ فَيَكُونُ لَهُ أَجْرَانِ أَجْرُ الْاجْتِنَاهِدِ وَأَجْرُ الْإِصَابَةِ.

وَالَّذِي لَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ هُوَ مَنْ اجْتَنَهَدَ فَخَاطَأَ فَلَهُ أَجْرُ  
 الْاجْتِنَاهِدِ.

وَاسْتَدَلُّوا بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْحَاكِمُ  
 مُجْتَنِهِدًا.

قَالَ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ: وَهُوَ الْمُتَمَكِّنُ مِنْ اخْتِزِ الْأَحْكَامِ مِنْ  
 الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

قَالَ: وَلَكِنَّهُ يُعْرَفُ وَجُودُهُ بَلْ كَادَ يُعَدُّمُ بِالْكُلِّيَّةِ وَمَعَ تَعَذُّرِهِ  
 فَمَنْ شَرْطُهُ أَنْ يَكُونَ مُقْلِدًا مُجْتَنِهِدًا فِي مَذْهَبِ إِمَامِيهِ.

وَمَنْ شَرْطُهُ أَنْ يَتَحَقَّقَ أَصُولُ إِمَامِيهِ وَأَدْلَتُهُ وَيَزُلْ أَحْكَامُهُ  
 عَلَيْهَا فِيمَا لَمْ يَجِدْهُ مَنْصُوصًا مِنْ مَذْهَبِ إِمَامِيهِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: هَذَا أَصْلٌ عَظِيمٌ فِي اجْتِنَابِ الْوَلَايَةِ لَا سِيَّمَا  
 لِمَنْ كَانَ فِيهِ ضَعْفٌ وَهُوَ فِي حَقٍّ مِنْ دَخَلَ فِيهَا بِغَيْرِ أَهْلِيَّةٍ وَلَمْ  
 يَعْدِلْ فَإِنَّهُ يَنْدَمُ عَلَى مَا فُرِطَ فِيهِ إِذَا جُوزِيَ بِالْجَزَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛  
 وَأَمَّا مَنْ كَانَ أَهْلًا لَهَا وَعَدِلَ فِيهَا فَاجْرُهُ عَظِيمٌ كَمَا تَضَافَرَتْ بِهِ  
 الْأَخْبَارُ وَلَكِنْ فِي الدُّخُولِ فِيهَا خَطَرٌ عَظِيمٌ، وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ  
 الْأَكَابِرُ مِنْهَا، فَاُمْتَنَعَ الشَّافِعِيُّ لَمَّا اسْتَدْعَاهُ الْمَأْمُورُ لِقَضَاءِ الشَّرْقِ  
 وَالْغَرْبِ وَامْتَنَعَ مِنْهُ أَبُو حَنِيفَةَ لَمَّا اسْتَدْعَاهُ الْمَنْصُورُ فَجَبَسَتْ  
 وَضْرَتُهُ؛ وَالَّذِينَ امْتَنَعُوا مِنَ الْأَكَابِرِ جَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ. وَقَدْ عُدَّ فِي  
 النُّجُمِ الْوَهَّاجِ جَمَاعَةٌ.

(تَبَيَّنَ) فِي قَوْلِهِ: (سَتَحَرَّصُونَ) دَلَالَةً عَلَى عَجْزِ النَّفْسِ  
 لِلْإِمَارَةِ لِمَا فِيهَا مِنْ نَبْلِ حُظُوظِ الدُّنْيَا وَلِذَلِكَ وَفُورُ الْكَلِمَةِ وَلِذَا  
 وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ طَلَبِهَا كَمَا أَخْرَجَ الشَّيْخَانِ [البخاري (٦٦٢٢)،  
 مسلم (١٦٥٢)] «أَنَّ ﷺ قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ،  
 فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكِلْتَا إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيَتْهَا عَنْ غَيْرِ  
 مَسْأَلَةٍ أَعْنَتْ عَلَيْهَا».

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٧٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٢٣) عَنْهُ ﷺ:  
 «مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ بِالشُّعْعَاءِ وَكِلَإٍ إِلَيْهِ، وَمَنْ لَمْ  
 يَطْلُبْهُ وَلَمْ يَسْتَعِنْ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ».

وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ (١٧٢٣) أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهِ إِنَّا لَا  
 نُوَلِّي هَذَا الْأَمْرَ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلَا أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْهِ» حَرَصَ  
 بِفَتْحِ الرَّاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ  
 بِمُؤْمِنِينَ» [يُوسُفُ: ١٠٣].

وَيَتَعَيَّنُ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ أَرْضَى النَّاسِ وَأَفْضَلِهِمْ  
 فَيُوَلِّيهِ، لَمَّا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٩٢/٤) وَابْنُ تَيْمِيَّةٍ (١١٨/١٠) أَنَّ النَّبِيَّ  
 ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى عِصَابَةٍ وَفِي بِلَاقِ الْعِصَابَةِ  
 مَنْ هُوَ أَرْضَى لِلَّهِ تَعَالَى مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَجَمَاعَةَ  
 الْمُسْلِمِينَ».

وَأَمَّا نَهْيُهُ عَنْ طَلَبِ الْإِمَارَةِ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ تُفِيدُ قُوَّةَ بَعْدٍ  
 ضَعْفٍ، وَقُدْرَةَ بَعْدٍ عَجْزٍ تَتَخَذُهَا النَّفْسُ الْمَجْبُولَةُ عَلَى الشَّرِّ  
 وَسَبِيلَةَ إِلَى الْإِنْتِقَامِ مِنَ الْعَدُوِّ، وَالتَّنْظِيرُ لِلصَّدِّيقِ.

وَتَبَيَّنَ الْأَغْرَاضُ الْفَاسِدَةُ وَلَا يُوَثِّقُ بِحَسَنِ عَاقِبَتِهَا. وَلَا



(قلت) ولا يخفى ما في هذا الكلام من البطالان. وإن تطابق عليه الأعيان وقد بينا بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في رسالتنا المسماة بإرشاد القاد إلى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وما أرى هذه الدعوى التي تطابقت عليها الأنظار إلا من كفران نعمه الله عليهم فإنهم أعني المدعين لهذه الدعوى والمقررين لها - مجتهدون يعرف أحدهم من الأدلة ما يمكنه بها الاستنباط مما لم يكن قد عرفه عتاب بن أسيد قاضي رسول الله ﷺ على مكة ولا أبو موسى الأشعري قاضي رسول الله ﷺ في اليمن ولا معاذ بن جبل قاضيه فيها وعامله عليها ولا شريح قاضي عمر وعلي ﷺ على الكوفة.

ويدل لذلك قول الشارح «فمن شرطه» أي القلبد «أن يكون مجتهداً في مذهب إماميه وأن يتحقق أصوله وأدلتها» أي ومن شرطه أن يتحقق أصول إماميه وأدلتها وينزل أحكامه عليها فيما لم يجده منصوصاً من مذهب إماميه فإن هذا هو الاجتهاد الذي حكمه بكيدودة عدويه بالكلفة وسأه متعذراً فهذا جعل هذا المقلد إمامه كتاب الله وسنة رسوله ﷺ عوضاً عن إماميه وتبع نصوص الكتاب والسنة عوضاً عن تتبع نصوص إماميه والعبارة كلها الفاظ دالة على معان فهذا استبدال بالفاظ «إماميه» ومعانيها الفاظ «الشارع» ومعانيها ونزل الأحكام عليها إذا لم يجد نصاً شرعياً عوضاً عن تنزيلها عن مذهب إماميه فيما لم يجده منصوصاً تالواً لقد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة إلى معرفة كلام الشيوخ والأصحاب وتفهم مرامهم، والتفتيش عن كلامهم.

ومن العلوم يقيناً أن كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ أقرب إلى الأفهام وأدنى إلى إصابة المرام فإنه أبلغ الكلام بالإجماع، وأعدبه في الأنسواء والأسماع وأقره إلى الفهم والانتفاع، ولا ينكر هذا إلا جُلُنود الطباع ومن لا حظ له في الشفع والانتفاع.

والأفهام التي فهم بها الصحابة الكلام الإلهي، والخطاب النبوي هي كآفهامنا، وأحلامهم كآحلامنا، إذ لو كانت الأفهام متفاوتة تفاوتاً يسقط معه فهم العبارات الإلهية، والأحاديث النبوية لما كنا مكلفين ولا سامورين ولا منهيين لا اجتهداً ولا تقليداً أما الأول فلاستحيالوه. وأما الثاني، فلأننا لا تقلد حتى

نعلم أنه يجوز لنا التقليد، ولا نعلم ذلك إلا بعد فهم الدليل من الكتاب. والسنة على جوازها لتصريحهم بأنه لا يجوز التقليد في جواز التقليد فهذا الفهم الذي فهمنا به هذا الدليل نفهم به غيره من الأدلة من كثير وقليل، على أنه قد شهد المصطفى ﷺ بأنه يأتي من بعده من هو أفقه من في عصره وأوعى لكلامه حيث قال: «قرب مبلغ أفقه من سامع» (أحمد ٤٣١/١)، الرمذي (٢٦٥٧)، ابن ماجه (٢٣٣) وفي لفظ: «أوعى له من سامع» والكلام قد وثقناه حقه في الرسالة المذكورة.

ومن أحسن ما يعرفه القضاء كتاب عمر ﷺ الذي كتبه إلى أبي موسى الذي رواه أحمد والدارقطني (٢٠٦/٤) والبيهقي (١١٥/١).

قال الشيخ أبو إسحاق: هو أجل كتاب فإنه بين آداب القضاء وصفة الحكم وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس ولفظه:

«أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، فعليك بالعقل والفهم وكثرة الذكر، فانهم إذا أدلى إليك الرجل الحجة فاقض إذا فهمت، وامض إذا قضيت. فإنه لا يفتح تكلم بحق لا نفاذ له.

أس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك، ولا يياس ضعيف من عدلك.

البينة على من المدعي واليمين على من أنكرك، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً، أو حرّم حلالاً.

ومن ادعى حقاً غائباً أو بينة فاضرب له أمداً ينتهي إليه فإن جاء بينته أعطيته حقه، وإلا استحللت عليه القضية فإن ذلك أبلغ في العذر وأجلى للعمى ولا يمنحك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت به عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل.

الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ.

ثم اعرف الأشياء والأمثال، وقس الأمور عند ذلك، واعمد إلى أقربها إلى الله تعالى وأشبهها بالحق.



المسلمون عدولٌ بعضهم على بعضٍ إلا مجلوداً في حدٍّ، أو مُجرباً عليه شهادةٌ زور، أو ظليماً في ولاءٍ أو نسبٍ أو قرابةٍ فإنَّ الله تعالى تولَّى منكمُ السرائرَ.

### ٥ - النهي عن الحكم عند الغضب

١٣١٥ - وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحْكُمُ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضَبَانٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٧١٥٨)، مسلم (١٧١٧)].

النَّهْيُ ظَاهِرٌ فِي التَّحْرِيمِ وَحَمْلِهِ الْجُمْهُورُ عَلَى الْكَرَاهَةِ وَتَرْجَمَ النَّوَوِيُّ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ لَهُ بَابُ كَرَاهَةِ قَضَاءِ الْقَاضِي وَهُوَ غَضَبَانٌ.

وَتَرْجَمَ الْبُخَارِيُّ بَابُ هَلْ يَقْضِي الْقَاضِي أَوْ يُقْنِي الْمُقْنِي وَهُوَ غَضَبَانٌ؟ [كتاب الأحكام، باب (١٣)].

وَصَرَّحَ النَّوَوِيُّ بِالْكَرَاهَةِ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا حَمْلُهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ نَظَرًا إِلَى الْعَلَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ الْمُنَاسِبَةِ لِذَلِكَ وَهِيَ أَنَّهُ لَمَّا رَتَّبَ النَّهْيُ عَلَى الْغَضَبِ وَالْغَضَبُ بِنَفْسِهِ لَا مُنَاسِبَةَ فِيهِ لِمَنْعِ الْحُكْمِ، وَأَمَّا ذَلِكَ لَمَّا هُوَ مَظْنَّةٌ لِحُصُولِهِ وَهُوَ تَشْوِيشُ الْفِكْرِ وَمَشْغَلَةُ الْقَلْبِ عَنْ اسْتِيفَاءِ مَا يَجِبُ مِنَ النَّظَرِ وَحُصُولِ هَذَا قَدْ يُفْضِي إِلَى الْخَطِإِ عَنِ الصَّوَابِ وَلَكِنَّهُ غَيْرُ مُطْرَدٍ مَعَ كُلِّ غَضَبٍ وَمَعَ كُلِّ إِنْسَانٍ فَإِنَّ أَفْضَى الْغَضَبِ إِلَى عَدَمِ تَمْيِيزِ الْحَقِّ مِنَ الْبَاطِلِ فَلَا كَلَامَ فِي تَحْرِيمِهِ وَإِنْ لَمْ يُفْضِ إِلَى هَذَا الْحَدِّ فَقُلْ أَحْوَالِهِ الْكَرَاهَةُ.

وظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَرَاتِبِ الْغَضَبِ وَلَا بَيْنَ أَسْبَابِهِ.

وَخَصَّهُ الْبُغْوِيُّ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ بِمَا إِذَا كَانَ الْغَضَبُ لَغَيْرِ اللَّهِ وَعَلَّلَ بِأَنَّ الْغَضَبَ لِلَّهِ يُؤْمَنُ مَعَهُ مِنَ التَّعَدِّيِّ بِخِلَافِ الْغَضَبِ لِلنَّفْسِ.

وَاسْتَبَعْدَهُ جَمَاعَةُ لِمَخَالَفَتِهِ لظَاهِرِ الْحَدِيثِ وَالْمَعْنَى الَّذِي لَا جُلُوهَ نَهْيٍ عَنِ الْحُكْمِ مَعَهُ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ الظَّاهِرَ فِي النَّهْيِ التَّحْرِيمَ، وَأَنَّ جَعْلَ الْعَلَّةِ الْمُسْتَنْبَطَةِ صَارِفَةً إِلَى الْكَرَاهِيَةِ بَعِيدٌ.

وَأَمَّا حُكْمُهُ ﷺ مَعَ غَضَبِهِ فِي قِصَّةِ الرَّسِيرِ [البخاري

وَادراً بِالْبَيِّنَاتِ وَالْإِيمَانِ وَإِنَّكَ وَالْغَضَبُ وَالْقَلَقُ وَالضُّجُرُ وَالشَّاذِي بِالنَّاسِ عِنْدَ الْخُصُومَةِ، وَالتَّكْرَرُ عِنْدَ الْخُصُومَاتِ، فَإِنَّ الْقَضَاءَ فِي مَوَاطِنِ الْحَقِّ، يُوجِبُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ الْأَجْرَ، وَيَحْسَنُ بِهِ الذِّكْرَ، فَمَنْ خَلَصَتْ نِيَّتُهُ فِي الْحَقِّ وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ كَفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ تَخَلَّقَ لِلنَّاسِ بِمَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ شَأْنُهُ اللَّهُ تَعَالَى، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعِبَادِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصاً؛ فَمَا ظَنُّكَ بِشَوَابٍ مِنَ اللَّهِ فِي عَاجِلِ رِزْقِهِ، وَخَزَائِنِ رَحْمَتِهِ وَالسَّلَامُ أَهـ.

وَلِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ رضي الله عنه عَهْدٌ عَهْدُهُ إِلَى الْأَشْتَرِ لَمَّا وَلِيَ مِصْرَ فِيهِ عِدَّةُ مَصَالِحَ وَأَدَابَ وَمَوَاطِنَ وَحِكْمٌ وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي النَّهْجِ لَمْ أَقْلَهُ لَشَهْرَتِهِ.

وَلَقَدْ أَخَذَ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ رضي الله عنه أَنَّهُ يَنْقُضُ الْقَاضِي حُكْمَهُ إِذَا أَخْطَأَ وَيَدُلُّ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ [البخاري (٣٤٢٧)، مسلم (١٧٢٠)] مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنَمَا امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا جَاءَ الذُّبُّ فَذَهَبَ بِأَيِّنِ إِحْدَاهُمَا فَقَالَتْ هَذِهِ لِصَاحِبَتَيْهَا: إِنَّمَا ذَهَبَ بِأَيِّنِ وَقَالَتِ الْآخَرَى: إِنَّمَا ذَهَبَ بِأَيِّنِ. فَتَحَاكَمَتَا إِلَى دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَضَى بِهِ لِلْكُبْرَى فَخَرَجَتَا إِلَى سُلَيْمَانَ فَأَخْبَرَتْهُ فَقَالَ: اتَّوْنِي بِالسَّكِينِ أَشَقُّهُ بَيْنَكُمَا يَضْمِنُ فَقَالَتِ الصَّغْرَى: لَا تَفْعَلْ يَرْحَمُكَ اللَّهُ هُوَ ابْنُهَا. فَقَضَى بِهِ لِلصَّغْرَى».

وَاللَّعْمَاءُ قَوْلَانِ فِي الْمَسْأَلَةِ:

قَوْلٌ إِنَّهُ يَنْقُضُهُ إِذَا أَخْطَأَ.

وَالْآخَرُ: لَا يَنْقُضُهُ لِحَدِيثِ «وَأِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ» [خ (٧٣٥٢)، م (١٧١٦)].

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ: أَخْطَأَ مَا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنَ الْحَقِّ وَهَذَا الْخَطَأُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ أَوْ بِوَحْيٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالْكَلَامُ فِي الْخَطِإِ الَّذِي يَظْهَرُ لَهُ فِي الدُّنْيَا مِنْ عَدَمِ اسْتِكْمَالِ شُرَاطِطِ الْحُكْمِ أَوْ نَحْوِهِ.



(٢٣٥٩)، مسلم (٢٣٥٧) «فَلَمَّا عَلِمَ مَنْ أَنَّ عَصَمَتَهُ مَانِعَةٌ عَنْ إِخْرَاجِ الْغَضَبِ لَهُ عَنِ الْحَقِّ ثُمَّ الظَّاهِرُ أَيْضاً عَدَمُ تَسْوِغِ الْحُكْمِ مَعَ غَضَبِهِ إِذِ النَّهْيُ يَقْتَضِي الْفَسَادَ وَالتَّفْرِقَةَ بَيْنَ النَّهْيِ لِلذَّاتِ وَالنَّهْيِ لِلرَّصْفِ كَمَا يَقُولُهُ الْجُمْهُورُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ كَمَا قُرِّرَ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ».

وَقَدْ اخْتَصَرَ بِالْغَضَبِ الْجَوْرَ وَالْعَطَشُ الْمَقْرُطَانِ لَمَّا اخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٢٠٦/٤) وَابْنُ بَيْهَقٍ (١٠٥/١٠) بِسَنَدٍ تَفَرَّدَ بِهِ الْقَاسِمُ الْعَمْرِيُّ - وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَقْضِي الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَبَعَانُ رِيَانٍ».

وَكَذَلِكَ الْحَقُّ بِهَ كُلِّ مَا يَشْغُلُ الْقَلْبَ وَيَشْوِشُ الْفِكْرَ مِنْ غَلَبَةِ النَّعَاسِ أَوْ الْهَمِّ أَوْ الْمَرَضِ أَوْ نَحْوِهَا.

#### ٦- وجوب السماع من طرفين

١٣١٦- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَقَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ لِلأَوَّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلَامَ الْآخِرِ، فَسَوْفَ تَسْذِرِي كَيْفَ تَقْضِي».

قَالَ عَلِيٌّ: فَمَا زِلْتُ قَاضِياً يَتَذَرُّ.

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٩٠/١) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥٨٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٣١) وَخُصَّه، وَقَوَاهُ ابْنُ الْمُنَبِّهِيِّ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٥٠٦٥).

الْحَدِيثُ أَخْرَجُوهُ مِنْ طَرُقٍ أَحْسَنَهَا رَوَايَةُ الْبَزَّازِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام.

وَفِي إِسْنَادِهِ عَمْرِو بْنُ أَبِي الْمَقْدَامِ وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ فَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْهُ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ عَلِيًّا عليه السلام أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى (٣٠٥/١) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ لَوْلَا هَذَا الْمَنَهِ.

وَلَهُ طَرُقٌ أُخَرُ تَشْهَدُ لَهُ وَيَشْهَدُ لَهُ:

١٣١٧- وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ (٩٣/٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَلَهُ شَاهِدٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ).  
وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَسْمَعَ دَعْوَى الْمُدْعَى أَوَّلًا ثُمَّ يَسْمَعَ جَوَابَ الْمُجِيبِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبْنِيَ الْحُكْمَ عَلَى سَمَاعِ دَعْوَى الْمُدْعَى قَبْلَ جَوَابِ الْمُجِيبِ.

فَإِنْ حُكِمَ قَبْلَ سَمَاعِ الْإِجَابَةِ عَمْدًا بَطَلَ قَضَاؤُهُ وَكَانَ قَدْحًا فِي عَدَالَتِهِ.

وَأِنْ كَانَ لَخَطَأً لَمْ يَكُنْ قَادِحًا وَاعَادَ الْحُكْمَ عَلَى وَجْهِ الصَّحَّةِ وَهَذَا حَيْثُ أَجَابَ الْخَصْمُ، فَإِنْ سَكَتَ عَنِ الْإِجَابَةِ أَوْ قَالَ: لَا أَقْرُ وَلَا أَكْثِرُ.

فَقِي «الْبَحْرُ» عَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى وَمَالِكٍ: يَحْكُمُ عَلَيْهِ لِتَصْرِيحِهِ بِالْتَّمَرُدِّ إِنْ شَاءَ أَحْبَسَهُ حَتَّى يَقْرَ أَوْ يُكْثِرَ.

وَقِيلَ: بَلْ يُلْزِمُهُ الْحَقُّ بِسُكُوتِهِ إِذِ الْإِجَابَةُ تَحْبِبُ فَوْرًا فَلِذَا سَكَتَ كَانَ كَتْمًا لَوَلِيهِ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ التَّكْوِيلَ الْإِئْتِنَاعَ مِنَ الْيَمِينِ، وَهَذَا لَيْسَ مِنْهُ.

وَقِيلَ: يُحْبِسُ حَتَّى يَقْرَ أَوْ يُكْثِرَ.

وَاجِبٌ بَأَنَّ التَّمَرُدَّ كَافٍ فِي جَوَازِ الْحُكْمِ إِذَا الْحُكْمُ شَرَعٌ لِفَصْلِ الشَّجَارِ، أَوْ دَفْعِ الضَّرَارِ، وَهَذَا حَاصِلُ مَا فِي «الْبَحْرِ».

قِيلَ: وَالأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: ذَلِكَ حُكْمُهُ حُكْمُ الْغَائِبِ فَهَنْ أَجَازَ الْحُكْمَ عَلَى الْغَائِبِ أَجَازَ الْحُكْمَ عَلَى الْمَشْتَعِ عَنِ الْإِجَابَةِ لَاخْتِيَارِكُهُمَا فِي عَدَمِ الْإِجَابَةِ، وَفِي الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ قَوْلَانِ

الأَوَّلُ: أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ عَلَى الْغَائِبِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْحُكْمُ عَلَيْهِ جَائِزًا لَمْ يَكُنْ الْحُضُورُ عَلَيْهِ وَاجِبًا وَلِهَذَا الْحَدِيثُ فَإِنَّهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحْكَمُ حَتَّى يَسْمَعَ لَهُ كَلَامَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ، وَالْغَائِبُ لَا يُسْمَعُ لَهُ جَوَابٌ، وَهَذَا الَّذِي ذُكِرَ لِلْإِمَامِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ وَأَبِي حَنِيفَةَ.

وَالثَّانِي: يُحْكَمُ عَلَيْهِ لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ حَدِيثِهِ هُنَا وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى.

وَهَذَا مَذْهَبُ الْهَادَوِيَّةِ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيَّةِ وَحَمَلُوا حَدِيثَ عَلِيٍّ هَذَا عَلَى الْحَاضِرِ، وَقَالُوا: الْغَائِبُ لَا يَقُوتُ عَلَيْهِ حَقٌّ فَإِنَّهُ إِذَا حَضَرَ كَانَتْ الْحُجَّةُ قَائِمَةً وَتُسْمَعُ وَيَعْمَلُ بِمَقْتَضَاهَا وَلَوْ أَذَى



إلى نقض الحكم؛ لأنه في حكم المشروط.

### ٧ - حكم الحاكم لا يحل الباطل

١٣١٨ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتَ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئاً فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٥٨)، مسلم (١٧١٣)].

زاد في رواية [خ (٦٩٦٧)] «فلا يأخذه» رواه ابن كثير في الإرشاد.

(فإنما أقطع له قطعة من النار، متفق عليه)

اللحن: هو الميل عن جهة الاستقامة.

والمراء أن بعض الخصماء يكونون أعرف بالحجة وافطن لها من غيره.

وقوله «على نحو ما أسمع» أي من الدعوى والإجابة والبيّنة أو اليمين. وقد تكون باطلة في نفس الأمر فيقطع من مال أخيه قطعة من نار باعتبار ما يؤول إليه من باب «إنما يأكلون في بطونهم ناراً» [النساء: ١٠].

والحديث دليل على أن حكم الحاكم لا يحل به للمحكوم عليه ما حكم له به على غيره إذا كان ما ادّعاه باطلاً في نفس الأمر، وما أقامه من الشهادة كاذباً.

وأما الحاكم فيجوز له الحكم بما ظهر له والإلزام به، وتخليص المحكوم عليه عما حكم به لو امتنع وينفذ حكمه ظاهراً ولكي لا يحل به الحرام إذا كان المدعي مبطلاً وشهادته كاذبة.

والى هذا ذهب الجمهور. وخالف أبو حنيفة فقال: إنه ينفذ ظاهراً وباطناً وإنه لو حكم الحاكم بشهادة زور أن هذه المرأة زوجة فلان حلت له. واستدل بالتأنيب لا يقام بها دليل وقياس لا يقوى على مقاومة النص.

وفي الحديث دليل على أنه ﷺ يقر على الخطأ وقد نقل

الاتفاق عن الأصوليين أنه لا يقر فيما حكم فيه باجتهاده بناءً على جواز الخطأ في الأحكام.

وجع بين اتفاقهم وما أفاده الحديث بأن مرادهم أنه لا يقر فيما حكم فيه باجتهاده بناءً على جواز الخطأ عليه فيه، وذلك كتصو أسارى بذر، والإذن للمتخلفين.

وأما الحكم الصادر عن الطريق التي فرضت كالحكم بالبيّنة أو بين المحكوم عليه فإنه إذا كان مخالفاً للباطل لا يسمى الحكم به خطأ بل هو صحيح؛ لأنه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل بالشاهدين، وإن كانا شاهدي زور فالتقصير منهما.

وأما الحاكم فلا حيلة له في ذلك ولا غتب عليه بسببه.

بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد الذي وقع الحكم على وفقه مثل أن يحكم بأن الشفعة مثلاً للجار، وكان الحكم في ذلك في علم الله أنها لا تثبت إلا للخليط فإنه إذا كان مخالفاً للحق الذي في علم الله فيثبت فيه الخطأ للمجتهد على من يقول الحق مع واحد وهذا هو الذي تقدم أنه إذا أخطأ كان له أجر.

واستدل بالحديث على أنه لا يحكم الحاكم بعلمه؛ لأنه ﷺ كان يمكن اطلاعه على أعيان القضايا مفصلاً كذا قاله ابن كثير في الإرشاد

قلت: وفيه تأمل؛ لأنه ﷺ إنما أخبر أنه يحكم على نحو ما يسمع ولم ينف أنه يحكم بما علم والتعليل بقوله «فإنما أقطع له قطعة من النار» دال على أن ذلك في حكمه بما يسمع فإذا حكم بما علمه فلا تجري فيه العلة.

### ٨ - محاسبة القضاة شديداً

١٣١٩ - وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كَيْفَ تُقَدَّسُ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ مِنْ شَلِيلِهِمْ لِضَعْفِهِمْ؟».

رواه ابن حبان (٥٠٥٩)

(وعن جابر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كيف



تَقْدُسُ أُمَّةٌ أَيْ: تُطَهَّرُ

(لا يُؤْخَذُ مِنْ شِدِيدِهِمْ لِضَعْفِهِمْ). رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ وَأَخْرَجَ حَدِيثَ جَابِرٍ أَيْضاً ابْنُ خُزَيْمَةَ وَابْنُ مَاجَةَ (٤٠١٠) وَشَهِدَ لَهُ:

١٣٢٠- وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ، عِنْدَ الْبُزَّارِ [كشف الاستار] (١٥٩٦) وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ.

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ بُرَيْدَةَ عِنْدَ الْبُزَّارِ) فِي الْبَابِ عَنْ قَابُوسِ بْنِ الْخَارِقِ عَنْ أَبِيهِ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير] (٣١٣/٢٠) وَابْنُ قَانِعٍ [المعجم الصحابة] (١٣٢/٣). وَفِيهِ عَنْ خَوْلَةَ غَيْرِ مَنْسُوبَةٍ.

فَقِيلَ: إِنَّهَا امْرَأَةٌ حَمَزَةٌ رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ [المعجم الكبير] (٢٣٣/٢٤) وَأَبُو نُعَيْمٍ [معركة الصحابة] (٣٣١٦/٦) وَشَوَاهِدُ حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ كَثِيرَةٌ مِنْهَا مَا ذُكِرَ وَمِنْهَا:

١٣٢١- وَآخَرُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ (٢٤٢٦).

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَآخَرُ) أَيْ وَلَهُ شَاهِدٌ.

(مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ). وَالْمُرَادُ أَنَّهَا لَا تُطَهَّرُ أُمَّةٌ مِنَ الذُّنُوبِ لَا يُتَصَفَّى لِضَعْفِهَا مِنْ قُوَّيْهَا فِيمَا يَلْزَمُ مِنَ الْحَقِّ لَهُ فَإِنَّهُ يَجِبُ نَصْرُ الضَّعِيفِ حَتَّى يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنَ الْقَوِيِّ كَمَا يُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» [البخاري] (٢٤٤٣).

٩- أمية القاضي يوم القيامة

١٣٢٢- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُدْعَى بِالقَّاضِي الْعَادِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى مِنْ شِدَّةِ الْجَسَابِ مَا يَتَمَنَّى أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فِي عُمَرِهِ».

رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ (٥٠٥٥). وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٩٦/١٠)، وَنَقَطَهُ فِيهِ نَغْرَةً.

فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى شِدَّةِ حِسَابِ الْقَضَاءِ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَذَلِكَ لِمَا يَتَعَاطُونَهُ مِنَ الْخَطَرِ، فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَحَرَّى الْحَقَّ، وَيُلْغَ فِيهِ جَهْدَهُ وَيَحْذَرُ مِنْ خُلْطَاءِ السُّوءِ مِنَ الْوُكَلَاءِ وَالْأَعْوَانِ فَقَدْ أَخْرَجَ الْبَخَارِيُّ (٧١٩٨) وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ مَرْفُوعاً «مَا اسْتَخْلَفَ اللَّهُ مِنْ خَلِيفَةٍ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ بَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالْخَيْرِ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ. وَبَطَانَةٌ تَأْمُرُهُ بِالشَّرِّ وَتَحْضُهُ عَلَيْهِ وَالْمَنْصُورُ مِنَ عَصَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى».

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (١٥٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً بِلَفْظٍ «مَا مِنْ رَجُلٍ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ الْحَدِيثِ.

وَيَحْذَرُ الْغَرَمَاءُ وَالْوُكَلَاءُ وَيُرَوِّى لَهُمْ حَدِيثُ «مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَهُوَ يَعْلَمُ لَمْ يَزَلْ فِي سَخَطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْتَرِعَ». وَفِي لَفْظٍ «مَنْ أَعَانَ عَلَى خُصُومَةٍ يَظْلِمُ فَقَدْ بَاءَ بِقَضَبٍ مِنَ اللَّهِ». رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ (٣٥٩٧) وَ(٣٥٩٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

وَلَا عَرَفْتُهُ تَحْتَبِ أَكَابِرُ الْعُلَمَاءِ وَلَايَةَ الْقَضَاءِ كَمَا قَدْ مَنَاهُ.

وَإِذَا كَانَ هَذَا فِي الْقَاضِي الْعَدْلِ فَكَيْفَ بِقَضَائِهِ الْجَوْرِ وَالْجَهَالَةِ!

فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ فِي «الغريبال» أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى الْخَلِيفَةِ بِقَضَاءِ مِصْرَ فَاتَّخَفَنِي فِي بَيْتِهِ فَاطَّلَعَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ يَوْمًا فَقَالَ: يَا ابْنَ وَهْبٍ لَا تَخْرُجْ فَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَمَا عَلِمْتُ أَنَّ الْعُلَمَاءَ يُحْشَرُونَ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْقَضَاءِ مَعَ السُّلَاطِينِ.

١- عدم جواز تولية المرأة للقضاء

١٣٢٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٢٥).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ تَوَلِيَةِ الْمَرْأَةِ شَيْئًا مِنَ الْأَحْكَامِ الْعَامَّةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ كَانَ الشَّارِعُ قَدْ اثْبَتَ لَهَا أَنَّهَا رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا.

وَذَهَبَ الْحَنْفِيُّ إِلَى جَوَازِ تَوَلِّيَتِهَا الْأَحْكَامَ إِلَّا الْحُدُودَ.

وَذَهَبَ ابْنُ جَرِيرٍ إِلَى جَوَازِ تَوَلِّيَتِهَا مُطْلَقًا.



والحديث إخبار عن عدم فلاح من ولي أمرهم امرأة وممن منهون عن جلب عدم الفلاح لأنفسهم مأمورون بإكتساب ما يكون سبباً للفلاح.

### ١١ - زجر الوالي عن الاحتجاب

١٣٢٤ - وَعَنْ أَبِي مَرْيَمَ الْأَزْدِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئاً مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهِمْ، وَفَقِيرِهِمْ احْتَجَبَ اللَّهُ دُونَ حَاجَتِهِ».

أخرجه أبو داود (٢٩٤٨) والترمذي (١٣٣٣).

(وعن أبي مريم الأزدي) هو صحابي اسمه عمرو بن مرة الجهني روى عنه ابن عمه أبو الشماخ وأبو المعطل وغيرهما.

(عن النبي صلى الله عليه وسلم) قال «من ولّاه الله شيئاً من أمور المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقيرهم احتجب الله دونه حاجته». أخرجه أبو داود والترمذي ولفظه عند الترمذي: «ما من إمام يغلّب بابه دون ذوي الحاجة والخلة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السماء دون خلّته وحاجته ومسكته».

وأخرجه الحاكم (٩٣/٤) عن أبي مخيمرة عن أبي مريم وله قصة مع معاوية.

وذلك أنه قال لمعاوية: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من ولّاه الله - الحديث فجعل معاوية رجلاً على حوائج المسلمين.

ورواه أحمد (٢٣٨/٥) من حديث معاوية بلفظ «من ولي من أمور المسلمين شيئاً فاحتجب عن أولي الضعف والحاجة احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة».

ورواه الطبراني في الكبير (كما في «اللطيف» ٢٠٨/٤) من حديث ابن عباس بلفظ «أيما أمير احتجب عن الناس فأقمتهم احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة».

وقال ابن أبي حاتم «العلل» (٤٢٨/٢) عن أبيه في هذا الحديث: منكر.

وأخرج الطبراني «الكبير» (٣٠١/٢٢) رجال نقّسات إلا

شيخه، فإنه قال المذني: لم يقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث أبي جحيفة أنه قال لمعاوية: سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً أحيت أن أضعه عندك غفاة أن لا تلقاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «يا أيها الناس من ولي منكم عملاً فحجب بابه عن ذي حاجة للمسلمين حجب الله أن يبلّج باب الجنة، ومن كانت هيئته الدنيا حرم الله عليه جوارِي. فلاني بعثت بخراب الدنيا ولم أبعث بعماريتها».

والحديث دليل على أنه يجب على من ولي أي أمر من أمور عباده الله أن لا يحتجب عنهم وأن يسهل الحجاب ليصل إليه ذو الحاجة من فقير وغيره.

وقوله «احتجب الله عنه» كناية عن منعه له من فضله وعطاياه ورحمته.

### ١٢ - لعن الراشي والمرتشي في الحكم

١٣٢٥ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ فِي الْحُكْمِ».

رواه أحمد (٣٨٧/٢) والأربعة والترمذي (١٣٣٦) من حديث أبي هريرة. وأخرجه من حديث ابن عمرو، أبو داود (٣٥٨٠)، الترمذي (١٣٣٧)، ابن ماجه (٢٣١٣)، وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان.

في «النهاية»: الراشي: من يعطي الذي يعينه على الباطل والمرتشي: الآخذ.

(في الحكم). رواه أحمد والأربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان.

زاد في «النهاية»: والرائش: هو الذي يمشي بينهما وهو السقي بين الدافع والآخذ، وإن لم يأخذ على سفارته أجراً فإن أخذ فهو أبلغ.

١٣٢٦ - وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

عند الأربعة إلا النسائي [انظر ما قبله].

إلا أنه لم يذكر لفظ «الحكم» وكذا في رواية أبي داود لم



يَذْكُرُهَا إِنَّمَا زَادَهَا فِي رَوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ.  
وَالرُّشُوءُ: حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ سِوَا مَا كَانَتْ لِلْقَاضِي أَوْ لِلْعَامِلِ  
عَلَى الصَّدَقَةِ أَوْ لِغَيْرِهَا.

### ١٣- وجوب مجيء الخصمين عند القاضي

١٣٢٧- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ  
عَنْهُمَا قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْخَصْمَيْنِ  
يَقْعُدَانِ بَيْنَ يَدَيِ الْحَاكِمِ».

رَوَاهُ أَبُو فَاوُدَ (٣٥٨٨)، وَصَحَّحَهُ الْخَالِمْ (٩٤/٤).

وَاخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤/٤) وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣٥/١٠) كُلُّهُمَا مِنْ رَوَايَةِ  
مُصْعَبِ بْنِ نَافِعٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ. وَفِيهِ كَلَامٌ.  
قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: إِنَّهُ كَثِيرُ الْغُلَطِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرْعِيَّةِ قُعُودِ الْخَصْمَيْنِ بَيْنَ يَدَيِ  
الْحَاكِمِ وَيُسَوِّي بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْلِسِ مَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا غَيْرَ مُسْلِمٍ  
فَإِنَّهُ يَرْفَعُ الْمُسْلِمَ كَمَا فِي قِصَّةِ عَلِيٍّ ﷺ مَعَ غَرِيمِهِ الذُّمِّيِّ عِنْدَ  
شُرَيْحٍ، وَهِيَ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْحِلْيَةِ (١٢٩/٤) بِسَنَدِهِ قَالَ:  
وَجَدْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ دَرَعًا لَهُ عِنْدَ يَهُودِيٍّ تَقَطَّعَتْهَا  
فَعَرَفَهَا فَقَالَ: دَرْعِي سَقَطَتْ عَنْ جَمَلٍ لِي أَوْرَقٌ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ:  
دَرْعِي فِي يَدِي، ثُمَّ قَالَ الْيَهُودِيُّ: بَيْنِي وَبَيْنَكَ قَاضِي الْمُسْلِمِينَ  
فَأَتَوْا شُرَيْحًا فَلَمَّا رَأَى عَلِيًّا قَدْ أَقْبَلَ تَحَرَّفَ عَنْ مَوْضِعِهِ وَجَلَسَ  
عَلَيْهِ فِيهِ ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَوْ كَانَ خَصْمِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَسَاوَيْتُهُ فِي  
الْمَجْلِسِ لَكِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَسَاوَوْهُمْ فِي  
الْمَجْلِسِ» وَسَاقَ الْحَدِيثَ. قَالَ شُرَيْحٌ: مَا تَشَاءُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ  
قَالَ: دَرْعِي سَقَطَتْ عَنْ جَمَلٍ لِي أَوْرَقٌ فَالتَّقَطَّعَتْ هَذَا الْيَهُودِيُّ. قَالَ  
شُرَيْحٌ: مَا تَقُولُ يَا يَهُودِيُّ قَالَ: دَرْعِي فِي يَدِي. قَالَ شُرَيْحٌ:  
صَدَقْتَ وَاللَّهِ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهَا لَدَرْعُكَ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ لَكَ مِنْ  
شَاهِدَيْنِ فَدَعَا قَبْرًا وَالحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ فَشَهِدَا إِنَّهَا لَدَرْعُهُ. فَقَالَ  
شُرَيْحٌ: أَمَّا شَهَادَةُ مَوْلَاكَ فَقَدْ اجْزَأَنَاهَا. وَأَمَّا شَهَادَةُ ابْنِكَ فَلَا  
نَجِيرَها فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: تَكَلَّمَ أَمْرُكَ أَمَا سَمِعْتَ عُمَرَ بْنَ  
الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا  
شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» قَالَ: اللَّهُمَّ نَعَمْ قَالَ: أَفَلَا تَجِيزُ شَهَادَةَ سَيِّدِي  
شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ ثُمَّ قَالَ لِلْيَهُودِيِّ: خُذِ الدَّرْعَ فَقَالَ الْيَهُودِيُّ:  
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ جَاءَ مَعِيَ إِلَى قَاضِي الْمُسْلِمِينَ فَقَضَى لِي، وَرَضِيَ

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا  
بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِيَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ  
تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٨٨).

وَحَاصِلُ مَا يَأْخُذُ الْقَضَاءَ مِنَ الْأَمْوَالِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ  
رِشْوَةٌ وَهَدْيَةٌ وَاجْرَةٌ وَرِزْقٌ.

فَالْأَوَّلُ الرِّشْوَةُ إِنْ كَانَتْ لِيُحْكَمَ لَهُ الْحَاكِمُ بِغَيْرِ حَقٍّ فَهِيَ  
حَرَامٌ عَلَى الْإِخْذِ وَالْمَعْطَى وَإِنْ كَانَتْ لِيُحْكَمَ لَهُ بِالْحَقِّ عَلَى  
غَرِيمٍ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْحَاكِمِ دُونَ الْمَعْطَى لِأَنَّهَا لَاسْتِيفَاءٌ حَقُّهُ  
فَهِيَ كَجَعْلِ الْآبِقِ وَاجْرَةٌ الْوَكَالَةِ عَلَى الْخَصْمَةِ.  
وَقِيلَ: تَحْرُمُ؛ لِأَنَّهَا تَرْفَعُ الْحَاكِمَ فِي الْإِثْمِ.

وَأَمَّا الْهَدْيَةُ وَهِيَ الثَّانِي: فَإِنْ كَانَتْ تَمُنُّ بِهَاوِيهِ قَبْلَ الْوَلَايَةِ  
فَلَا تَحْرُمُ اسْتِدْأَمَتُهَا وَإِنْ كَانَ لَا يُهْدَى إِلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ الْوَلَايَةِ فَلَا  
كَانَتْ تَمُنُّ لَا خُصُومَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَدٍ عَنْهُ جَازَتْ وَكَرِهَتْ، وَإِنْ  
كَانَتْ تَمُنُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَرِيمٍ خُصُومَةً عَنْهُ فَهِيَ حَرَامٌ عَلَى الْحَاكِمِ  
وَالْمُهْدِي وَيَأْتِي فِيهِ مَا سَلَفَ فِي الرِّشْوَةِ عَلَى بَاطِلٍ أَوْ حَقٍّ.

وَأَمَّا الْاجْرَةُ وَهِيَ الثَّلَاثُ: فَإِنْ كَانَ لِلْحَاكِمِ جَرَايَةٌ مِنْ يَبْتِ  
الْمَالِ وَرِزْقٌ حَرَمَتْ بِالْإِتِّفَاقِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُجْرِيَ لَهُ الرِّزْقُ لِأَجْلِ  
الِاسْتِغْنَاءِ بِالْحُكْمِ فَلَا وَجْهَ لِلْأَجْرِ وَإِنْ كَانَ لَا جَرَايَةَ لَهُ مِنْ يَبْتِ  
الْمَالِ جَازَ لَهُ اخْتِذُ الْاجْرَةِ عَلَى قَدْرِ عَمَلِهِ غَيْرَ حَاكِمٍ فَإِنْ اخْتَذَ  
أَكْثَرَ مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ حَرَمَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطَى الْاجْرَةُ لِكُونِهِ عَمَلًا  
عَمَلًا لَا لِأَجْلِ كُونِهِ حَاكِمًا فَاخْذُهُ لِمَا زَادَ عَلَى أَجْرِهِ مِثْلِهِ غَيْرَ  
حَاكِمٍ إِنَّمَا اخْذَهَا لِأَجْلِ مُقَابَلَةِ شَيْءٍ بَلَّ فِي مُقَابَلَةِ كُونِهِ حَاكِمًا  
وَلَا يَسْتَحِقُّ لِأَجْلِ كُونِهِ حَاكِمًا شَيْئًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ اتِّفَاقًا  
فَاجْرَةُ الْعَمَلِ أَجْرُهُ مِثْلُهُ فَاخْذِ الزِّيَادَةَ عَلَى أَجْرِهِ مِثْلِهِ حَرَامٌ.

وَلِذَا قِيلَ: إِنْ تَوَلَّى الْقَضَاءَ لِمَنْ كَانَ غَنِيًّا أَوَّلَى مِنْ تَوَلَّيَ مِنْ  
كَانَ فَقِيرًا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَفَقْرِهِ يَصِيرُ مُتَعَرِّضًا لِتَنَاوُلِ مَا لَا يَجُوزُ لَهُ  
تَنَاوُلُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ رِزْقٌ مِنْ يَبْتِ الْمَالِ.

قَالَ الْمَصْنُفُ: لَمْ نُدْرِكْ فِي زَمَانِنَا هَذَا مِنْ يَطْلُبُ الْقَضَاءَ إِلَّا



شَهَادَةً، وَهَذَا أَحْسَنُ الْأَجْوِبَةِ وَهُوَ جَوَابُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ شَيْخِ مَالِكٍ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا شَهَادَةُ الْحَسْبَةِ وَهِيَ مَا لَا تَتَعَلَّقُ بِحُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ الْمُخْتَصَّةُ بِهِمْ عَضَاً وَدَخُلَ فِي الْحَسْبَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مَا فِيهِ شَائِبَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى كَالصَّلَاةِ وَالْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ الْعَامَّةِ وَغَوَاهَا.

وَحَدِيثُ عِمْرَانَ الْمُرَادُ بِهِ الشَّهَادَةُ فِي حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ الْمُخْتَصَّةِ.

الثَّالثُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ «أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ» الْمُبَالِغَةُ فِي الْإِجَابَةِ فَيَكُونُ لِقَوَّةِ اسْتِعْدَادِهِ كَالَّذِي أَتَى بِهَا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ كَمَا يُقَالُ فِي الْجَوَابِ: إِنَّهُ يُعْطَى قَبْلَ الطَّلَبِ.

وَمَعْنَى الْأَجْوِبَةِ مُبَيَّنَةٌ عَلَى أَنَّ الشَّهَادَةَ لَا تُؤَدَّى قَبْلَ أَنْ يَطْلُبَهَا صَاحِبُ الْحَقِّ.

وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ ذَلِكَ عَمَلًا بِرَوَايَةِ زَيْدٍ وَتَأَوَّلَ حَدِيثَ عِمْرَانَ بِأَحَدِ تَأْوِيلَاتِهِ.

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ عَمَمٌ عَلَى شَهَادَةِ الزُّورِ أَيُّ: يُؤَدُّونَ شَهَادَةً لَمْ يَسْبِقْ لَهُمْ بِهَا عِلْمٌ، حَكَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ.

الثَّانِي: أَنَّ الْمُرَادَ إِتْيَانَهُ بِالشَّهَادَةِ بِلَفْظِ الْحَلْفِ نَحْوَ أَخْلِفَ بِاللَّهِ مَا كَانَ إِلَّا كَذَا وَهَذَا جَوَابُ الطُّحَاوِيِّ.

الثَّالثُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الشَّهَادَةُ عَلَى مَا لَمْ يَعْلَمْ ثُمَّ سَيَكُونُ مِنَ الْأُمُورِ الْمُسْتَقْبَلَةِ فَيَشْهَدُ عَلَى قَوْمٍ بَأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَعَلَى قَوْمٍ بَأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ كَمَا يَصْنَعُ ذَلِكَ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ. حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ.

وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُهَا.

## ٢ - مَدْمَةُ الشَّهَادَةِ بَعْدَ الْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى

١٣٢٩ - وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ خَيْرَكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمَنُونَ، وَيَنْذِرُونَ

صَدَقَتْ وَاللَّهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّهَا لَدَرْعُكَ سَقَطَتْ عَنْ جِلِّكَ لَكَ التَّقَطُّطُهَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ فَوَهَبَهَا لَهُ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاجَارَهُ بِتِسْعِمَائَةِ وَقَتْلَ مَعَهُ يَوْمَ صَفِّينَ ١ هـ.

وَقَوْلُ شُرَيْحٍ: «وَاللَّهُ إِنَّهَا لَدَرْعُكَ» كَأَنَّهُ عَرَفَهَا، وَيَعْلَمُ أَنَّهَا دَرْعُهُ لَكِنَّهُ لَا يَرَى الْحُكْمَ بِعَلْمِهِ كَمَا أَنَّهُ لَا يَرَى شَهَادَةَ الْوَلَدِ لِأَبِيهِ، فَانْظُرْ مَا أَبْرَكَ الْعَمَلَ بِالْحَقِّ مِنَ الْحَاكِمِ وَالْمُحْكَمِ عَلَيْهِ وَمَا آلَ إِلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ لِلْمَدْعَى عَلَيْهِ.

## ٢ - بَابُ الشَّهَادَاتِ

الشَّهَادَةُ: مُصَدَّرُ شَهِدَ - جَمْعٌ لِإِرَادَةِ أَنْوَاعِ الشَّهَادَةِ.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الشَّهَادَةُ خَيْرٌ قَاطِعٌ وَالشَّاهِدُ: حَامِلُ الشَّهَادَةِ وَمَوْذِبُهَا؛ لِأَنَّهُ مُشَاهِدٌ لِمَا غَابَ عَنْ غَيْرِهِ.

وَقِيلَ: هِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْإِعْلَامِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ» [آل عمران: ١٨] أَيُّ عِلْمٍ.

## ١ - خَيْرُ الشُّهَدَاءِ

١٣٢٨ - عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟ هُوَ الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٧١٩).

دَلَّ عَلَى أَنَّ خَيْرَ الشُّهَدَاءِ مَنْ يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ لِمَا هِيَ لَهُ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ.

إِلَّا أَنَّهُ يُعَارِضُهُ الْحَدِيثُ الثَّانِي وَهُوَ حَدِيثُ عِمْرَانَ. وَفِيهِ «ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ» فِي سِيَاقِ الذَّمِّ لَهُمْ.

وَلَمَّا تَعَارَضَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِحَدِيثِ زَيْدٍ إِذَا كَانَ عِنْدَ الشَّاهِدِ شَهَادَةُ بِحَقِّ لَا يَعْلَمُ بِهَا صَاحِبُ الْحَقِّ فَيَأْتِي إِلَيْهِ فَيُخْبِرُهُ بِهَا أَوْ يَمُوتُ صَاحِبُهَا فَيُخْلَفُ رِثَةً فَيَأْتِي إِلَيْهِمْ فَيُخْبِرُهُمْ بِأَنَّهُ عِنْدَهُ لَهُمْ



وَلَا يُؤْفُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٦٥١)، مسلم (٢٥٣٥)].

القرن: أهل زمان واحد مُتْقَارِبٍ اشْتَرَكُوا فِي أَمْرِ مِنَ الْأُمُورِ الْمَقْصُودَةِ.

ويقال: إن ذلك مخصوص بما إذا اجتمعوا في زمان أو رئيس يجمعهم على ملّة أو مذهب أو عمل.

ويطلق القرن على مدّة من الزمان؛ واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين.

قال المصنّف: إنّه لم ير من صرّح بالتسعين ولا بمائة وعشرين وما عدا ذلك فقد قال به قائل.

قلت: أمّا التسعون فتعم. وأمّا المائة والعشرون فصرّح به في «القاموس» فإنه قال: أو مائة أو مائة وعشرون.

والأول أصح لقوله ﷺ «عش قرنًا» فعاش مائة سنة (أحمد: ١٨٩/٤) انتهى.

قال صاحب «المطالع»: القرن أمة ملكت فلم يبق منهم أحد.

ورقنه ﷺ المراء به هم المسلمون في عصره.

وقوله (ثم الذين يلونهم) هم التابعون والذين يلون التابعين أتباع التابعين.

وهذا يدل على أن الصحابة أفضل من التابعين، والتابعين أفضل من تابعيهم وأن التفضيل بالنظر إلى كل فرد فرد.

وإليه ذهب الجماهير.

ودّعت ابن عبد البر إلى أن التفضيل بالنسبة إلى مجموع الصحابة لا إلى الأفراد فمجموع الصحابة أفضل ممن بعدهم لا كل فرد منهم، إلا أهل بدر وأهل الحديبية فإنهم أفضل من غيرهم.

يريد أن أفرادهم أفضل من أفراد من يأتي بعدهم.

واستدل على ذلك بما أخرجه الترمذي (٢٨٦٩) من حديث أنس وصحّحه ابن حبان (٧٢٢٦) من حديث عمّار من قوله ﷺ «أمتي مثل المطر لا يدرى أوله خير أم آخره».

وبما أخرجه أحمد (١٠٦/٤) والطبراني والدارمي (٣٠٨/٢) من حديث أبي جعدة؟ قال «قال أبو عبيدة: يا رسول الله أخذ خير منا؟ أسلمنا منك، وهاجرنا منك قال: «قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يزوني» وصحّحه الحاكم (٨٥/٤).

وأخرج أبو داود (٤٣٤١) والترمذي (٣٠٥٨) من حديث ثعلبة يرفعه «أتاني أيام للعامل فيهن أجر خمسين» قيل: ومنهم أو منا يا رسول الله؟ قال «بل منكم».

وأخرج أبو الحسن القطان في مشيخته عن أنس يرفعه «أتاني على الناس زمان الصابر فيه على دينه له أجر خمسين منكم».

وجمع الجمهور بين الأحاديث بأن للصحبة فضيلة ومزية لا يوازيها شيء من الأعمال، فلمن صحبه ﷺ فضيلتها وإن قصر عمله، وأجره باختيار الاجتهاد في العبادة وتكون خيريته من يأتي باختيار كثرة الأجر لا بالنظر إلى ثواب الأعمال وهذا قد يكون في حق بعض الصحابة.

وأما مشاهير الصحابة فإنهم حازوا سبق من كل نوع من أنواع الخير وبهذا يحصل الجمع بين الأحاديث.

وأيضاً فإن المفاضلة بين الأعمال بالنظر إلى الأعمال المتساوية في النوع، وفضيلة الصحبة مختصة بالصحابة لم يكن لمن عداهم شيء من ذلك النوع.

وفي قوله (ثم يكون قوم...) إلى آخره دليل على أنه لم يكن في القرنين الأولين من بعد الصحابة من يتصف بهذه الصفات المذمومة، ولكن الظاهر أن المراد بحسب الأغلب.

واستدل به على تعديل القرون الثلاثة ولكي أيضاً باختيار الأغلب.

وقوله (لا يؤمنون) أي لا يراهم الناس أمناء ولا يقوّن بهم لظهور خيانتهم. وقد ثبت أن الأمانة أول ما يرفع من الناس.

ومعنى قوله (يظهر فيهم السمن) أنهم يتوسعون في المأكيل والشارب وهي أسباب السمن.

وقيل: أراد كثرة المال.



وقيل: المراد أنهم يسمنون أي يتكثرون بما ليس فيهم ويدعون ما ليس لهم من الشرف.

وفي حديث أخرجه الترمذي (٢٣٠٢) بلفظ «ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ يَسْمَنُونَ وَيُجِبُونَ السَّمْنَ» فجمع بين السمن أي التكثير بما ليس عندهم وتعاطي أسباب السمن.

### ٣ - ثَلَاثَةٌ لَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ فِي ثَلَاثَةٍ

١٣٣٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ، وَلَا ذِي غَمَرٍ عَلَى أَخِيهِ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ».

رواه أحمد (٢٠٤/٢) وأبو داود (٣٦٠٠).

(وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غَمَرٍ» بفتح الغين المجمة وفتح الميم وكسرها بعدها راء فسره أبو داود بالحنه - بالحاء المهملة - وهي الحقد والشحناء.

(على أخيه «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِعِ» بالقاف وبعد الألف نون ثم عين مهملة يأتي بيانه (لأهل البيت. رواه أحمد وأبو داود) وأخرجه أبو داود (٣٦٠٠) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ «رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ شَهَادَةَ الْخَائِنِ وَالْخَائِنَةِ».

وأخرجه ابن ماجه (٢٣٦٦) والبيهقي (٢٠٠/١٠) وإسناده قوي.

وأخرجه الترمذي (٢٢٩٨) والدارقطني (٢٤٤/٤) والبيهقي (١٥٥/١٠) من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ وَلَا ذِي غَمَرٍ لِأَخِيهِ» - الحديث. وفيه ضعف.

قال الترمذي: لا يصح عندنا إسناده.

وقال أبو زرعة في العللي: مُتَكَرِّرٌ [ابن أبي حاتم (٤٧٦/١)].

وضمعة عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي.

وقال البيهقي: لا يصح من هذا شيء عن النبي ﷺ.

وقوله (الخائِن) قال أبو عبيدة: لا نزاع خص به الخيانة في أمانات الناس دون ما اقترض الله على عباده وأتمنهم عليه فإنه قد سمي ذلك أمانة قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرُّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ» [الأنفال: ٢٧] فمن ضيع شيئاً مما أمر الله تعالى به أو ما نهى عنه فليس ينبغي أن يكون عدلاً فإنه إذا كان خائناً فليس له تقوى تردّه عن ارتكاب عظورات الدين التي منها الكذب فلا يحصل الظن بخبره لأنه مظنة تهمة أو مسلوب الأهلية.

وأما (ذي الغمر) فالمراد به ما ذكرناه من الحقد والشحناء.

والمراد بأخيه: المسلم: المشهود عليه والكافر مثله لا يجوز أن يشهد ذو حقد عليه إذا كانت العداوة بسبب غير الدين فإن ذا الحقد مظنة عدم صدق خبره لمحجبه إنزال الضرر بمن يحقد عليه.

وأما شهادة المسلم إذا لم يكن ذا حقد على الكافر بسبب غير الدين فإنها تقبل شهادته عليه، وإن كان بينهما عداوة في الدين فإن عداوة الدين لا تقتضي أن يشهد عليه زوراً فإن الدين لا يسوغ ذلك.

وأما خرج الحديث على الأغلب.

و «القانع»: هو الخادم لأهل البيت والمنقطع إليهم للخدمة وقضاء الحوائج ومواليتهم عند الحاجة.

وفي تمام الحديث: «وأجازها» أي شهادة القانع «لغيرهم» أي: لغير من هو تابع لهم وإنما منع من شهادته لمن هو قانع لهم؛ لأنه مظنة تهمة فيجب دفع الضرر عنهم وجلب الخير إليهم فمنع من الشهادة.

ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار العدالة في الشاهد وعليه دل قوله تعالى: «وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ» [الطلاق: ٢] وقد سموا العدالة بأنها محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والروءة ليس معها بدعة.

وقد نازعناهم في هذا الرسم في عدو من المباح كرسالة



## ٥- الْحُكْمُ بِظَاهِرِ الْحَالِ

١٣٣٢- وَعَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ خَطَبَ

فَقَالَ: «إِنَّ أَنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٤٩).

وَتَمَامُهُ «فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمَّا وَقُرْآنُهُ وَلَيْسَ لَنَا مِنْ سِرِّيهِ شَيْءٌ، اللَّهُ يُحَاسِبُهُ فِي سِرِّيهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا أَمْ نَامُهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ، وَإِنْ قَالَ إِنَّ سِرِّيَّ حَسَنَةٌ».

اسْتَدْلَ بِهِ عَلَى قَبُولِ شَهَادَةٍ مَنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ رِبِيَّةٌ نَظَرًا إِلَى ظَاهِرِ الْحَالِ.

وَأَنَّهُ يَكْفِي فِي التَّعْدِيلِ مَا يَظْهَرُ مِنْ حَالِ الْمَعْدَلِ مِنَ الْاسْتِقَامَةِ مِنْ غَيْرِ كَشْفٍ عَنْ حَقِيقَةِ سِرِّيهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُتَعَذِّرٌ إِلَّا بِالْوَحْيِ. وَقَدْ انْقَطَعَ.

وَكَانَ الْمَصْنَفُ أَوْرَدَهُ وَإِنْ كَانَ كَلَامُ صَحَابِيٍّ لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ خُطِبَ بِهِ عُمَرُ وَأَقْرَأَهُ مِنْ سَمْعِهِ فَكَانَ قَوْلُ جَاهِلِيٍّ الصَّحَابَةِ؛ وَلَأنَّ هَذَا الَّذِي قَالَهُ هُوَ الْجَارِي عَلَى قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ. وَظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الْمُجْهُولَ.

وَيَدُلُّ لَهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي الْإِرْشَادِ أَنَّهُ شَهِدَ عِنْدَ عُمَرَ رَجُلًا فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَسْتُ أَعْرِفُكَ وَلَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا أَعْرِفُكَ أَتَشْرَبُ مِنْ يَدِي أَمْ لَا؟ فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: لَسْتُ أَعْرِفُكَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: أَنَا أَعْرِفُهُ. قَالَ بَابِي شَيْءٌ تَعْرِفُهُ؟ قَالَ: بِالْعَدَالَةِ وَالْفَضْلِ فَقَالَ: هُوَ جَارُكَ الْأَدْنَى الَّذِي تَعْرِفُ لَيْلَةً وَنَهَارَةً وَمَدْخَلُهُ وَمَخْرَجُهُ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَعَامَلْتُكَ بِالذِّبَارِ وَالذُّرْمِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى الْوَرَعِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَرَفِيقُكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: لَسْتُ تَعْرِفُهُ ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُلِ: أَتَشْرَبُ مِنْ يَدِي أَمْ لَا؟

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

## ٦- شَهَادَةُ الزُّورِ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ

١٣٣٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ ؓ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ

الْمَسَائِلِ الْمُهِّمَةِ فِيمَا تَعَمُّ بِهِ الْبُلُوى حُكَامُ الْأُمَّةِ وَحَقَّقْنَا الْحَقَّ فِي الْعَدَالَةِ فِي رِسَالَةِ نَمَرَاتِ النَّظَرِ، فِي عِلْمِ الْأَثَرِ. وَفِي مَنَحَةِ الْعَفَا، حَاشِيَةِ ضَوْءِ النَّهَارِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

وَاخْتَرْنَا أَنَّ الْعَدْلَ هُوَ مَنْ غَلَبَ خَيْرُهُ شَرُّهُ وَلَمْ يُجْرَبْ عَلَيْهِ اغْتِيَاؤُ كَذِبٍ وَاقَمْنَا عَلَيْهِ الْأَدْلَةَ هُنَاكَ وَالشَّارِحُ هُنَا مَشَى مَعَ الْجَمَاهِيرِ. وَذَكَرَ بَعْضُ مَا يَتَعَلَّقُ بِتَفْسِيرِ مُرَاجِعِهِ.

## ٤- رَدُّ شَهَادَةِ الْبُدِيِّ فِي الْقُرْوَى

١٣٣١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدْوِيٍّ عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ».

رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٢) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٦٧).

الْبُدِيُّ: مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ نُسِبَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ النِّسْبَةِ وَالْقِيَاسُ بِادْوِيٍّ.

وَالْقَرْيَةُ: بَفَتْحِ الْقَافِ وَقَدْ تُكْسَرُ: الْمَصْرُ الْجَامِعُ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ صَحْوَةِ شَهَادَةِ الْبُدِيِّ عَلَى صَاحِبِ الْقَرْيَةِ إِلَّا عَلَى بَدْوِيٍّ مِثْلِهِ فَتَصَحُّ.

وَالِي هَذَا ذَهَبَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ: أَخْشَى أَنْ لَا تُقْبَلَ شَهَادَةُ الْبُدِيِّ عَلَى صَاحِبِ الْقَرْيَةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ حَيْثُ يُشْهَدُ بِدَوِيًّا وَلَمْ يُشْهَدْ قَرْيَوِيًّا.

وَالْيَهِ ذَهَبَ مَالِكٌ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْبُدِيِّ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَفَاءِ فِي الدِّينِ وَالْجَهَالَةِ بِأَحْكَامِ الشَّرَائِعِ؛ وَلِأَنَّهُمْ فِي الْغَالِبِ لَا يَضْطَرُّونَ الشَّهَادَةَ عَلَى وَجْهِهَا.

وَذَهَبَ الْأَكْثَرُ إِلَى قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ وَحَمَلُوا الْحَدِيثَ عَلَى مَنْ لَا تُعْرَفُ عِدَالَتُهُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ إِذَا الْغَلَبَ أَنَّ عِدَالَتَهُمْ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ.

وَقَدْ اسْتَدْلَ فِي «الْبَحْرِ» لِقَبُولِ شَهَادَتِهِمْ بِقَبُولِهِ ﷺ لِشَهَادَةِ الْأَعْرَابِيِّ عَلَى هَلَالِ رَمَضَانَ.



أَنَّهُ عَدَّ شَهَادَةَ الزُّورِ فِي أَكْبَرِ الْكِبَايِرِ.

نُفِخَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٦٥٤)، مسلم (٨٧)]، فِي خَيْثِ طَوِيلٍ.

وَلَفْظُهُ أَنَّهُ سَلَّمَ قَالَ: «أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايِرِ ثَلَاثًا قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «الِإِشْرَافُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ». وَجَلَسَ وَكَانَ مُكَبِّتًا ثُمَّ قَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ» فَمَا زَالَ يَكْرَرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ».

تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ شَهَادَةِ الزُّورِ.

قَالَ الثَّعْلَبِيُّ: الزُّورُ تَحْسِينُ الشَّيْءِ وَوصْفُهُ بِخِلَافِ صِفَتِهِ حَتَّى يُخَيَّلَ إِلَى مَنْ سَمِعَهُ أَوْ رَأَاهُ أَنَّهُ بِخِلَافِ مَا هُوَ بِهِ فَهُوَ تَعْوِيَةُ الْبَاطِلِ بِمَا يُوهِمُ أَنَّهُ حَقٌّ. وَقَدْ جَعَلَ سَلَّمَ قَوْلَ الزُّورِ عَدِيلًا لِلِإِشْرَافِ وَمَسَاوِيًا لَهُ.

وَقَالَ الثَّوَوِيُّ: وَلَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ التَّبَادُلُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الشَّرْكَ أَكْبَرُ بَلَا شَكٍّ وَكَذَلِكَ الْقَتْلُ فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ وَذَلِكَ بِأَنَّ التَّفْصِيلَ لَهَا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا يُنَاطَرُهَا فِي الْمَفْسَدَةِ وَهِيَ التَّسْبِيبُ إِلَى أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ فَهِيَ أَكْبَرُ الْكِبَايِرِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْكِبَايِرِ الَّتِي يُتَسَبَّبُ بِهَا إِلَى أَكْلِ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ فَهِيَ أَكْبَرُ مِنَ الزُّنَى وَمِنَ السَّرْقَةِ.

وَأَمَّا اهْتَمُّ سَلَّمَ بِإِخْبَارِهِمْ عَنْ شَهَادَةِ الزُّورِ وَجَلَسَ وَأَتَى بِحَرْفِ التَّنْبِيهِ وَكَرَّرَ الْإِخْبَارَ لِيَكُونَ قَوْلُ الزُّورِ وَشَهَادَةُ الزُّورِ اسْتَهْلَ عَلَى اللِّسَانِ وَتَهَاوَنَ بِهَا أَكْثَرُ؛ وَلِأَنَّ الْحَوَامِلَ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ مِنَ الْعَدَاوَةِ وَالْحَسَدِ وَغَيْرِهِمَا فَاجْتِنَابُ الْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِهِ بِخِلَافِ الْإِشْرَافِ فَإِنَّهُ يَبْنُو عَنْهُ قَلْبَ الْمُسْلِمِ.

وَلِأَنَّهُ لَا تَعْدَى مَفْسَدَتُهُ إِلَى غَيْرِ الْمَشْرِكِ بِخِلَافِ قَوْلِ الزُّورِ فَإِنَّهُ يَتَعَدَّى إِلَى مَنْ قِيلَ فِيهِ، وَالْعُقُوقُ بِصَرْفٍ عَنْهُ كَرَمِ الطَّبِيعِ وَالْمُرُوءَةِ.

## ٧ - الشَّهَادَةُ بِالْيَقِينِ

١٣٣٤ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

«أَنَّ النَّبِيَّ سَلَّمَ قَالَ لِرَجُلٍ: تَرَى الشَّمْسَ؟ قَالَ نَعَمْ. قَالَ: عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ، أَوْ دَعْ».

أَخْرَجَهُ بَنُو عَبْدِ «الكامل» (٢٢١٣/٦) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَصَحَّحَهُ

الْحَاكِمُ (٩٨/٤) قَاطِعًا.

لِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ مُحَمَّدَ بْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ مَشْمُولٍ ضَعْفُهُ النَّسَائِيُّ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: لَمْ يُرَوْ مِنْ وَجْهِ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ إِلَّا عَلَى مَا يَعْلَمُهُ عِلْمًا يَقِينًا كَمَا تَعْلَمُ الشَّمْسُ بِالشَّاهِدَةِ.

وَلَا يَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالظَّنِّ فَإِنْ كَانَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى فِعْلٍ فَلَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَاهُ.

وَإِنْ كَانَتْ عَلَى صَوْتٍ فَلَا بُدَّ مِنْ سَمَاعِ ذَلِكَ الصَّوْتِ وَرُؤْيَا المَصْرُوتِ أَوْ التَّعْرِيفِ بِالمَصْرُوتِ بِعَدْلَيْنِ أَوْ عَدْلٍ عِنْدَ مَنْ يَكْتَفِي بِهِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ فَإِنَّهَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالظَّنِّ.

وَقَدْ بَوَّبَ الْبَخَارِيُّ لِلشَّهَادَةِ عَلَى الظَّنِّ بِقَوْلِهِ: (بَابُ الشَّهَادَةِ عَلَى الْأَنْسَابِ وَالرُّضَاعِ الْمُسْتَفِضِ، وَالْمَوْتِ الْقَدِيمِ [كتاب الشهادات، باب (٧)] وَذَكَرَ أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ فِي بُيُوتِ الرُّضَاعِ، وَثَبُوتُهُ إِنَّمَا هُوَ بِالِاسْتِفَاضَةِ وَلَمْ يَذْكُرْ حَدِيثًا عَلَى رُؤْيَا الرُّضَاعِ، وَاشَارَ بِذَلِكَ إِلَى بُيُوتِ النَّسَبِ، فَإِنَّ مِنْ لَازِمِ الرُّضَاعِ بُيُوتِ النَّسَبِ. وَأَمَّا بُيُوتِ الرُّضَاعَةِ نَفْسُهَا بِالِاسْتِفَاضَةِ فَإِنَّهُ مُسْتَفَادٌ مِنَ صَرِيحِ الْأَحَادِيثِ فَإِنَّ الرُّضَاعَةَ الْمَذْكُورَةَ فِيهَا كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَكَانَ ذَلِكَ مُسْتَفِضًا عِنْدَ مَنْ وَقَعَ لَهُ.

وَحَدُّ الْاسْتِفَاضَةِ عِنْدَ الْهَادُوَّةِ شَهْرَةٌ فِي الْحَلَّةِ تُشْمَرُ ظَنًّا أَوْ عِلْمًا، وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِالشَّهْرَةِ فِي الْمَذْكُورَةِ إِذْ لَا طَرِيقَ لَهُ إِلَى التَّحْقِيقِ بِالنِّسَبِ لِتَعَدُّرِ التَّحْقِيقِ فِيهِ فِي الْأَغْلَبِ.

وَأَرَادَ الْبَخَارِيُّ بِالمَوْتِ الْقَدِيمِ مَا تَطَاوَلَ الزَّمَانُ عَلَيْهِ، وَحَدَّهُ الْبَعْضُ بِخَمْسِينَ سَنَةً وَقِيلَ: أَرْبَعِينَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَشُقُّ فِيهِ التَّحْقِيقُ.

وَالِى الْعَمَلِ بِالشَّهْرَةِ فِي النَّسَبِ ذَهَبُ الْهَادُوَّةِ وَالشَّافِعِيَّةُ وَاحِدٌ وَمِثْلُهُ الْمَوْتُ.

كَذَلِكَ ذَهَبَ إِلَيْهِ الْهَادُوَّةُ فِي بُيُوتِ الْوَلَاءِ.

وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي الْفَتْحِ (٢٥٤/٥): اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ضَابِطِ مَا تُنْفَذُ فِيهِ الشَّهَادَةُ بِالِاسْتِفَاضَةِ فَيَصُحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فِي النَّسَبِ قِطْعًا، وَالْوِلَادَةِ وَفِي الْمَوْتِ وَالْعِتْقِ وَالْوَلَاءِ وَالْوِلَايَةِ



والوقف والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه وذلك على الرأجح في جميع ذلك، وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قواعد العلاني إلى آخر كلامه.

### ٨- القضاة بالشاهد واليمين

١٣٣٥- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بَيْنَيْنِ وَشَاهِدٍ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧١٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٠٨) وَالتَّيَمِيُّ «كُرى» كما في (عقبة الأشراف) (٢٢٩٩)، وَقَالَ: إِشَادَةٌ جَيَّةٌ

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا مَطْعَنَ لِأَحَدٍ فِي إِسْنَادِهِ.

كَذَا قَالَ لِكُنْه. قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي «العلل» (ص: ٢٠٤): سَأَلْتُ مُحَمَّدًا - يَعْنِي الْبَخَارِيَّ - عَنْهُ فَقَالَ: لَمْ يَسْمَعْهُ عِنْدِي عَمْرُو بْنُ ابْنِ عَبَّاسٍ يُرِيدُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ رَاوِيَةً عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ: قَدْ سَمِعَ عَمْرُو بْنُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِدَّةَ أَحَادِيثَ وَسَمِعَ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فَلَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَ مِنْهُ حَدِيثًا. وَسَمِعَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ عَنْهُ وَلَهُ شَوَاهِدُ مِنْهَا.

١٣٣٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِثْلَهُ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦١٠) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٤٣) وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٥٠٧٣).

وَأَخْرَجَهُ إِضًا الشَّافِعِيُّ «تَرْبِيعُ الْمُسْنَدِ» (٦٣٢).

وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْعِلَلِ (٤٦٣/١): عَنْ إِبْرِيهِ: هُوَ صَحِيحٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ عَنْ اثْنَيْنِ وَعَشْرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَقَدْ سَرَدَ الشَّارِحُ أَسْمَاءَهُمْ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَثْبُتُ الْقَضَاءُ بِشَاهِدٍ وَيَمِينٍ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ جَمَاهِيرُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ.

وَهُوَ مَذْهَبُ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةِ وَالْقَادِوِيَّةِ وَمَالِكٍ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَعَمَدَتُهُمْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ، وَالْيَمِينُ، وَإِنْ

كَانَ حَاصِلُهَا تَأْكِيدُ الدَّعْوَى لَكِنْ يَعْظُمُ شَأْنُهَا فَلِئَلاَّ يُشْهَدَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ الْحَقِيقَةُ كَمَا يَقُولُ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى خِلَافِ الدَّعْوَى لَكَانَ مُقْتَرِبًا عَلَى اللَّهِ أَنَّهُ يَعْلَمُ صِدْقَهُ فَلَمَّا كَانَتْ بِهِذِهِ الْمَنْزِلَةُ الْعَظِيمَةُ هَابَهَا الْمُؤْمِنُ بِإِيمَانِهِ وَعَظَمَةِ شَأْنِ اللَّهِ عِنْدَهُ أَنْ يَجْلِفَ بِهِ كَاذِبًا وَهَاجِرًا فَاجِرًا لَمَّا يَرَاهُ مَنْ تَعْجِيلِ عَقُوبَةِ اللَّهِ لِمَنْ حَلَفَ يَمِينًا فَاجِرَةً.

فَلَمَّا كَانَ لِلْيَمِينِ هَذَا الشَّأْنُ صَلَحَتْ لِلْهُجُومِ عَلَى الْحُكْمِ كَشَهَادَةِ الشَّاهِدِ.

وَقَدْ اعْتَبَرَتْ الْإِيمَانُ فَقَطْ فِي اللَّعَانِ وَفِي الْقِسَامَةِ فِي مَقَامِ الشُّهُودِ.

وَذَهَبَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى عَدَمِ الْحُكْمِ بِالْيَمِينِ وَالشَّاهِدِ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ» [الطلاق: ٢].

وَقَوْلُهُ: «فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ» [البقرة: ٢٨٢] قَالُوا: وَهَذَا يَقْتَضِي الْحَصْرَ وَيُقِيدُ مَفْهُومَ الْمَخَالَفَةِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ بغيرِ ذَلِكَ، وَزِيَادَةُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ تَكُونُ نَسْخًا لِمَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ.

وَاجِبٌ عَنْهُ بَأْثُهُ عَلَى تَقْدِيرِ اغْتِيَابِ مَفْهُومِ الْمَخَالَفَةِ بِصَحِّ نَسْخِهِ بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ اعْنِي حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَاسْتَدْلُوا بِقَوْلِهِ ﷺ: «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ» إِي (٢٦٦٩).

وَاجِبٌ: بَأْنُ هَذَا الْحَدِيثِ صَحِيحٌ وَحَدِيثُ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ صَحِيحٌ يُعْمَلُ بِهِمَا فِي مَنْطِقِيهِمَا فَإِنَّ مَفْهُومَ أَحَدِهِمَا لَا يُقَاوِمُ مَنْطِقَ الْآخَرِ.

هَذَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ (٣٦٠٩) أَنَّهُ قَالَ سَلَمَةُ فِي حَدِيثِهِ: قَالَ عَمْرُو «فِي الْحَقِيقِ» يُرِيدُ: أَنَّ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ الرَّاويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ خَصَّ الْحُكْمَ بِالشَّاهِدِ، وَالْيَمِينِ بِالْحَقِيقِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَهَذَا خَاصٌّ بِالْأَمْوَالِ دُونَ غَيْرِهَا فَلِإِنْ الرَّاويَ وَقَفَّ عَلَيْهَا وَالْخَاصُّ لَا يَتَعَدَّى بِهِ عَمَلُهُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَاقْتِضَاءُ الْعَمُومِ مِنْهُ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ فِعْلٍ وَالْفِعْلُ لَا عُمُومَ لَهُ أَه.

وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحُكْمِ بِالشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ إِلَّا الْحَدُّ



والقصاص للإجماع أنهما لا يثبتان بذلك.

### ٣ - بَابُ الدَّعَاوَى وَالْيَمِينَاتِ

الدَّعَاوَى: جمع دعوى وهي اسم مصدر من ادعى الشيء إذا زعم أنه له حقاً أو باطلاً.

(واليمينات) جمع يمين وهي الحجة الواضحة سُميت الحجة يميناً لوضوح الحق بها وظهوره.

#### ١ - اليمين على المدعى عليه

١٣٣٧ - عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَوْ يَغْطِي النَّاسُ بَدْعَوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ٤٥٥٢)، مسلم (١٧١١).

وَالْيَمِينَةُ (٢٥٢/١٠) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ: «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ».

(عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لو يغطي الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه». متفق عليه واليهي أي من حديث ابن عباس).

(إسناد صحيح: «اليمين على المدعي واليمين على من أنكر»).

وفي الباب عن ابن عمر عند ابن حبان [كما في «اللطيمس» (٢٢٩/٤)] وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عند الترمذي (١٣٤١).

والحديث دال على أنه لا يقبل قول أحد فيما يدعيه لمجرد دعواه بل يحتاج إلى اليقينة أو تصديق المدعى عليه فإن طلب يمين المدعى عليه فله ذلك.

ولمّا هذا ذهب سلف الأمم وخلفها.

قال العلماء: والحكمة في كون اليقينة على المدعي أن جانب

المدعي ضعيف؛ لأنه يدعي خلاف الظاهر فكلفت الحجة القويّة وهي اليقينة أقوى بها ضعف المدعي؛ وجانب المدعى عليه قوي؛ لأن الأصل فراغ ذاته فاكتمى منه باليمين وهي حجة ضعيفة.

#### ٢ - القرعة في اليمين

١٣٣٨ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَرَضَ عَلَى قَوْمِ الْيَمِينَ، فَأَسْرَعُوا، فَأَمَرَ أَنْ يُسْهِمَ بَيْنَهُمْ فِي الْيَمِينَ: أَيُّهُمْ يَخْلِفُ».

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٧٤).

يُفَسِّرُهُ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦١٦) وَالنَّسَائِيُّ «كبرى» (٤٨٧) من طريق أبي رافع عن أبي هريرة «أن رجلين اختصما في متاع ليس لأحدهما منهما يمين فقال النبي ﷺ: استهما على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَمَعْنَى الاسْتِهَامِ هُنَا الْأَقْتِرَاعُ يُرِيدُ أَنَّهُمَا يَقْتَرَعَانِ فَيُخَيَّرُ لَهَا الْقُرْعَةُ حَلْفَ وَاحِدٍ مَا ادَّعَى.

وروي مثله عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو أنه أتى بعل وجده في السوق يساع فقال رجل: هذا نعلي لم أبغ ولم أحب وقرع على خمسة يشهدون وجاء آخر يدعي يزعم أنه نعله وجاء بشاهدين قال الرازي: فقال علي عليه السلام: إن فيه قضاء وصلحاً وسوف أبين لكم ذلك. أما صلحه فإن يساع النعل فيقسم على سبعة أسهم لهذا خمسة ولهذا اثنان وإن لم يصلح فالقضاء أن يحلف أحد الخصمين أنه ما باعه ولا وهبه وأنه نعله فإن تشاحنما أيكما يحلف فإنه يقرع بينكما على الحلف فأيكما قرع حلف. انتهى كلام الخطابي.

#### ٣ - شدة الوعيد لمن اقتطع حقاً ليس له

١٣٣٩ - وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْحَارِثِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَمِينِيهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ



قَالَ ابْنُ أَبِي مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ مُثْقَى عَلَيْهِ.

وَالرَّاءُ بِكَوْنِهِ فَاجِرًا فِيهَا أَنْ يَكُونَ مُتَعَمِّدًا عَالِمًا أَنَّهُ غَيْرُ مُثْقَى وَإِذَا كَانَ تَعَالَى عَلَيْهِ غَضَبَانٌ حَرَّمَهُ جَنَّتُهُ وَأَوْجِبَ عَلَيْهِ عَذَابُهُ.

#### ٤- في رجلين اختصما ليس لأحدهما بينة

١٣٤١- وَعَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي دَابَّةٍ، وَلَيْسَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا يَصِفَتَيْنِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٢/٤) وَابُو دَاوُدَ (٣٦١٣) وَالتَّيَمِيُّ (٢٤٨/٨)، وَقَدْ لَفَّظَهُ، وَقَالَ: إِسَاءَةٌ جَيِّدَةٌ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْبَعِيرُ أَوْ الدَّابَّةُ الَّتِي كَانَتْ فِي أَيْدِيهِمَا مَعًا فَجَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَاسْتِوَائِهِمَا فِي الْمَلِكِ بِالْيَدِ وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ يَكُونَا بِنَفْسِ الدَّعْوَى يَسْتَحْقِقَانِ لَوْ كَانَ الشَّيْءُ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ دَاوُدَ (٣٦١٥) عَقِيَّةً حَدِيثًا فَقَالَ: «أَدْعِيَا بَعِيرًا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبَعَثَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِشَاهِدَيْنِ، فَقَسَمَهُ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمَا يَصِفَتَيْنِ».

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَهُوَ مَرْوِيٌّ بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنَّ فِي الْحَدِيثِ التَّفَقُّدَ لَمْ يَكُنْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ. وَفِي هَذَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ جَاءَ بِشَاهِدَيْنِ فَاحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الْقَضِيَّةُ وَاحِدَةً إِلَّا أَنَّ الشَّهَادَاتِ لَمْ تَعَارَضَتْ تَهَاتَرَتْ فَصَارَا كَمَنْ لَا بَيِّنَةَ لَهُ وَحَكَمَ بِالشَّيْءِ بَيْنَهُمَا يَصِفَتَيْنِ لَاسْتِوَائِهِمَا فِي الْيَدِ. وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْبَعِيرُ فِي يَدِ غَيْرِهِمَا.

فَلَمَّا أَتَاهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاهِدَيْنِ عَلَى دَعْوَاهُ نَزَعَ الشَّيْءَ مِنْ يَدِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِمَا.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الشَّيْءِ يَكُونُ فِي يَدِ الرَّجُلِ يَتَدَاعَاهُ اثْنَانِ يَقِيمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً.

فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَافِعٍ: يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا فَمَنْ

عَلَيْهِ الْجَنَّةُ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرَائِكِ.  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٣٧).

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شِدَّةِ الرَّعِيدِ لِمَنْ حَلَفَ لِيَأْخُذَ حَقًّا لغيرِهِ أَوْ يُسْقِطَ عَنْ نَفْسِهِ حَقًّا، فَإِنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ الْإِقْطَاعِ لِحَقِّ الْمُسْلِمِ وَالتَّعْبِيرُ بِحَقِّ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ يَدْخُلُ فِيهِ مَا لَيْسَ بِمَالٍ شَرْعًا كَجَلْدِ الْمَيْتَةِ وَالْخَوْرِ.

وَيُذَكَّرُ الْمُسْلِمُ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ وَإِلَّا فَالْذَّمُّ مِثْلُهُ فِي هَذَا الْحُكْمِ.

قِيلَ: وَيَحْتَمَلُ أَنْ هَذِهِ الْعُقُوبَةُ تَخْتَصُّ بِمَنْ اقْتَطَعَ بِيَمِينِهِ حَقَّ الْمُسْلِمِ لَا حَقَّ الْذَّمِّ وَإِنْ كَانَ مُحَرَّمًا فَلَهُ عُقُوبَةٌ أُخْرَى وَإِجْبَابُ النَّارِ وَتَحْرِيمُ الْجَنَّةِ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَّبَعْ وَيَتَخَلَّصُ مِنَ الْحَقِّ الَّذِي أَخَذَهُ بِاطْلَاقٍ.

ثُمَّ الْمَرَادُ بِالْيَمِينِ: الْيَمِينُ الْفَاجِرَةُ وَإِنْ كَانَتْ مُطْلَقَةً فِي الْحَدِيثِ فَقَدْ قِيلَهَا:

١٣٤٠- وَعَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ».

مُثَقَّى عَلَيْهِ [الْبَخَارِيُّ (٧١٨٣)، مُسْلِمٌ (١٣٨)].

وَهُوَ قَوْلُهُ (وَعَنِ الْأَشْعَثِ) بِشَيْنٍ مُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ فَعَيْنٍ مُهْمَلَةٌ مَفْتُوحَةٌ فَمَثَلَةٌ وَهُوَ أَبُو مُحَمَّدٍ

(ابْنُ قَيْسٍ) بْنُ مَعْدِي كَرِيبَ الْكِنْدِيِّ قَدَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي وَفْدٍ كُنْدَةٍ وَكَانَ رَئِيسَهُمْ وَذَلِكَ فِي سَنَةِ عَشْرٍ وَكَانَ رَئِيسًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مُطَاعًا فِي قَوْمِهِ وَجِبْهًا فِي الْإِسْلَامِ وَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ بَعْدَ مَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَخَرَجَ لِلْجِهَادِ مَعَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ وَشَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ وَغَيْرَهَا ثُمَّ سَكَنَ الْكُوفَةَ وَمَاتَ بِهَا سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَصَلَّى عَلَيْهِ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْتَطِعُ بِهَا



خَرَجَتْ لَهُ الْقِرْعَةُ صَارَ لَهُ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ بِهِ قَدِيمًا.

كَاذِبًا.

ثُمَّ قَالَ فِي الْجَدِيدِ: فِيهِ قَوْلَانِ

أَحَدُهُمَا: يُقْضَى بِهِ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ.

وَبِهِ قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ وَسَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ.

وَالْقَوْلُ الثَّانِي يُقْرَعُ بَيْنَهُمَا فَأَيُّهُمَا خَرَجَ سَهْمُهُ حَلَفَ: لَقَدْ شَهِدَ شُهُودُهُ بِحَقِّ ثَمَّ يُقْضَى لَهُ بِهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: لَا أَقْضِي بِهِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنْ كَانَ فِي يَدِ غَيْرِهِمَا.

وَحُكِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ لِأَحَدِهِمَا شُهُودًا وَاشْتَهَرِيهَمَا فِي الصَّلَاحِ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يُؤْخَذُ بِأَكْثَرِ الْبَيِّنَتَيْنِ عَدَدًا.

وَحُكِيَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: هُوَ بَيْنَهُمَا عَلَى حَصَصِ الشُّهُودِ أَيْ: كَلَامِ الْخُطَّابِيِّ.

وَفِي «النَّارِ» أَنَّ الْقِرْعَةَ لَيْسَ هَذَا مَحَلُّهَا وَإِنَّمَا وَظِفَتُهَا حَيْثُ تَعَذَّرَ التَّقَرُّبُ إِلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ وَكَوْنُ الْمُدْعَى هُنَا مُشْتَرَكًا أَحَدَ الْحَتَمَاتِ فَلَا وَجْهَ لِإِطْلَاقِهَا بِالْقِرْعَةِ وَاخْتَارَ قِسْمَةَ الْمُدْعَى وَهُوَ الصُّوَابُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْمَادَوِيَّةِ.

## ٥- تَغْلِيظُ الْحَلْفِ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ

١٣٤٢- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مِثْبَرِي هَذَا بَيِّعِينَ آئِمَّةَ تَبَوَّأَ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٣/٣٤٤) وَابْنُ دَاوُدَ (٤٢٤٦) وَالتَّسَنُّيُّ [كَبْرَى] (٤٩١/٣).

وَصَحَّحَهُ ابْنُ حُبَّانٍ (٤٣٦٨)

وَأَخْرَجَ التَّسَنُّيُّ [كَبْرَى] (٤٩٢/٣) بِرِجَالٍ ثِقَاتٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا «مَنْ حَلَفَ عِنْدَ مِثْبَرِي هَذَا بَيِّعِينَ كَأَيِّدَةٍ يَسْتَجِلُّ بِهَا مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرَفًا وَلَا عَدْلًا».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمَةِ إِثْمٍ مَنْ حَلَفَ عَلَى مِثْبَرِهِ ﷺ

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَغْلِيظِ الْحَلْفِ بِالْمَكَانِ وَالزَّمَانِ هَلْ يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ أَوْ لَا؟.

وَالْحَدِيثُ لَا دَلِيلَ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ إِنَّمَا فِيهِ عَظَمَةُ إِثْمٍ مَنْ حَلَفَ عَلَى مِثْبَرِهِ ﷺ كَازِبًا.

وَذَهَبَ الْهَادَوِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ إِلَى أَنَّهُ لَا تَغْلِيظَ بِزَمَانٍ وَلَا مَكَانٍ وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْخَالِفِ الْإِجَابَةُ إِلَى ذَلِكَ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ التَّغْلِيظُ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ.

قَالُوا: فِي الْمَدِينَةِ عَلَى الْمَنِيرِ. وَفِي مَكَّةَ بَيْنَ الرُّكْنَيْنِ وَالْمَقَامِ. وَفِي غَيْرِهِمَا فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، وَكَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: فِي الزَّمَانِ يَنْظُرُ إِلَى الْأَوْقَاتِ الْفَاضِلَةِ كَعِدَةِ الْعَصْرِ وَلَيْلَةِ الْجُمُعَةِ وَيَوْمِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ.

أَخْتَجَ الْأَوَّلُونَ بِإِطْلَاقِ أَحَادِيثِ «الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ» وَيَقُولُ «شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ».

وَاخْتَجَ الْجُمْهُورُ بِحَدِيثِ جَابِرٍ وَحَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ وَبِفِعْلِ عُمَرَ وَعِثْمَانَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ مِنَ السَّلَفِ.

وَاسْتَدَلُّوا لِلتَّغْلِيظِ بِالزَّمَانِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: «تَخْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ» [الْمَائِدَةُ: ١٠٦] قَالَ الْمَفْسُورُونَ: هِيَ صَلَاةُ الْعَصْرِ.

وَقَالَ آخَرُونَ: يُسْتَحَبُّ التَّغْلِيظُ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَلَا يَجِبُ.

وَقِيلَ: هُوَ مَوْضِعُ اجْتِهَادٍ لِلْحَاكِمِ إِذَا رَأَاهُ حَسَنًا أَلْزَمَ بِهِ.

## ٦- جَزَاءُ الْيَمِينِ الْكَاذِبَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

١٣٤٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُزَكِّيهِمْ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ: رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْفَلَاحِ يَمْنَعُهُ مِنَ ابْنِ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسِلَاقٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ: لَا أَخَذَهَا بِكَذَا وَكَذَا، فَصَدَّقَهُ، وَهُوَ



وفي مُسلم (١٠٧) مثلُ حديثِ أبي هريرةَ قال «وَشَيْخٌ زَانٌ، وَمَلَكَ كَذَّابٌ، وَعَائِلٌ مُسْتَكْبِرٌ».

وأخرج أيضاً (١٠٦) من حديثِ أبي ذرٍّ مرفوعاً «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: التَّائِبُ الَّذِي لَا يُعْطِي شَيْئاً إِلَّا مِثْنَةً، وَالْمُنْفِقُ مِثْلَعَتَهُ بِالْحَلْفِ الْفَاجِرِ، وَالْمُسْتَلُّ إِزَارَهُ».

فحصلَ من مجموعِ الأحاديثِ تسعُ خصالٍ إن جعلنا المنفقَ سَلْعَتَهُ بالحلفِ الكاذبِ، والذي حلفَ بعدَ العصرِ لقد أعطى كذا وكذا: شيئاً واحداً.

وإن جعلناهُما شيئينِ كما هو الظاهرُ، فإنَّ المنفقَ سَلْعَتُهُ بالكذبِ اعمُ من الذي يحلفُ لقد أعطى فتكونُ عشراً.

١٣٤٤- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ. «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ، فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: تَنَجَّتْ هَذِهِ النَّاقَةُ عِنْدِي، وَأَقَامَا بَيْنَهُ، فَقَضَى بَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْ هِيَ فِي يَدِهِ» [الدارقطني (٢٠١/٤)].

(وعن جابرٍ رضي الله عنه) «أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ فَقَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَنَجَّتْ هَذِهِ النَّاقَةُ عِنْدِي وَأَقَامَا أَيُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا (يُنَّةٌ فَقَضَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلَّذِي هِيَ فِي يَدِهِ) سَيِّئِي مِنْ أَخْرَجَهُ».

وأخرج الذي بعده.

وقد أخرجَ هذا البيهقي (٢٥٦/١٠) ولم يُضعفْ إسناده.

وأخرج نحوه عن الشافعي إلا أن فيه «تداعيا دابئة» ولم يُضعفْ إسناده أيضاً.

والحديثُ دليلٌ على أن اليدَ مُرجحةٌ للشهادةِ الموافقةَ لها.

وقد ذهبَ إلى هذا الشافعي ومالكٌ وغيرُهُما.

قال الشافعي: يُقَالُ لَهُمَا: قد اسْتَرْتَمَا في الدُّعْوَى وَالْيَبْسَةِ. وللَّذِي هُوَ فِي يَدِهِ سَبَبٌ بِكَيْفِيَّتِهِ فِي يَدِهِ هُوَ أَقْوَى مِنْ سَبَبِ فَهُوَ لَهُ الْفَضْلُ لِقَوْلِهِ سَبَبٌ، وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

وذهبَ الْهَادُوَّةُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْأَلِ وَإِسْنُ حَنْبَلٍ إِلَى أَنَّهَا تَرْجَحُ بَيْنَهُمَا الْخَارِجَ وَهُوَ مَنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ.

عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَاماً لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا، فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِرْ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٣٥٨)، مسلم (١٠٨)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه) قال قال رسول الله ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُنْظَرُ إِلَيْهِمْ» هَذِهِ كِتَابَةٌ عَنْ غَضَبِهِ تَعَالَى وَإِشَارَةٌ إِلَى حُرْمَانِهِمْ مِنْ رَحْمَتِهِ.

(وَلَا يُرَكِّبُهُمْ) أَيُّ لَا يُطَهِّرُهُمْ عَنْ آدَانِسِ الذُّنُوبِ بِالْمَغْفِرَةِ.

(وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)، رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَاءٍ بِالْقَلَاةِ يَنْتَعُهُ ابْنُ السَّبِيلِ، وَرَجُلٌ بَايَعَ رَجُلًا بِسَلْعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ فَحَلَفَ لَهُ بِاللَّهِ لَاخِذَهَا بِكَذَا وَكَذَا وَصَدَّقَهُ وَهُوَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَاماً لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا فَإِنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَفَى، وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا لَمْ يَفِرْ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ «عَلَى فَضْلِ مَاءٍ» أَيُّ عَلَى مَاءٍ فَاضِلٍ عَنْ كِفَايَتِهِ فَهَذَا مَنَعَ مَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مِنْ هُوَ مُخْتِاجٌ لَهُ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ.

وقَوْلُهُ «وَصَدَّقَهُ» أَيُّ الْمُشْتَرِي وَضَمِيرُ «هُوَ» لِلْآخِذِ مَصْدَرُ قَوْلِهِ «لَاخِذَهَا» لِدَلَالَةِ فَعْلِهِ عَلَيْهِ مِثْلُ «أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى» [المائدة: ٨] أَيُّ وَالْآخِذُ عَلَى غَيْرِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ فَهَذَا ارْتَكَبَ أَمْرَيْنِ عَظِيمَيْنِ الْحَلْفَ بِاللَّهِ وَالْكَذِبَ فِي قِيَمَةِ السَّلْعَةِ.

وخصَّصَ بَعْدَ الْعَصْرِ لِشَرْفِ الْوَقْتِ وَهُوَ مِنْ أَدْلَةٍ مِنْ غِلْظَةِ بِالزَّمَانِ.

وقَوْلُهُ «بَايَعَ إِمَاماً لَا يُبَايِعُهُ إِلَّا لِلدُّنْيَا» أَيُّ لَمْ يُعْطِهِ مِنْهَا.

والوعيدُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لِمَجْمُوعٍ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَبَايَعَةِ لِأَجْلِ الدُّنْيَا فَإِنَّهَا نِيَّةٌ غَيْرُ صَالِحَةٍ وَلِعَدَمِ الْوَفَاءِ بِالْخُرُوجِ عَنِ الطَّاعَةِ وَتَقْرِيقِ الْجَمَاعَةِ.

وَالْأَصْلُ فِي بَيْعَةِ الْإِمَامِ أَنْ يَقْصِدَ بِهَا إِقَامَةَ الشَّرِيعَةِ وَيَعْمَلَ بِالْحَقِّ وَيَقِيمَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِإِقَامَتِهِ وَيَنْهَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِنَهْيِهِ.

ووقعَ في البخاري (٢٦٧٦) «وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاثِرَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ» فَيَكُونُ مَنْ تَوَعَّدَ بِهَذَا النُّوعِ مِنَ الْوَعِيدِ أَرْبَعَةً.



على خلافِ القياس، وَبِتَّ أَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَى مَا خَالَفَ الْقِيَاسَ.

وَقَدْ اسْتَدَلَّ بِمَجْدِدِ الْكِتَابِ عَلَى كِبُوتِ رَدِّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى.

وَالْمَرَادُ بِهِ: أَنَّهَا تَجِبُ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى وَلَكِنْ إِذَا لَمْ يَحْلِفِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ.

وَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ إِذَا تَكَلَّمَ الْمُدْعَى عَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ بِالنُّكُولِ شَيْءٌ إِلَّا إِذَا حَلَفَ الْمُدْعَى.

وَذَهَبَ الْهَادِوِيُّ وَجَمَاعَةٌ إِلَى أَنَّهُ يَثْبُتُ الْحَقُّ بِالنُّكُولِ مِنْ دُونِ تَحْلِيفِ الْمُدْعَى.

وَقَالَ الْمُؤَيَّدُ: لَا يُحْكَمُ بِهِ وَلَكِنْ يُجْبَسُ حَتَّى يَحْلِفَ أَوْ يَقْرَأَ.

اسْتَدَلَّ الْهَادِوِيُّ بِأَنَّ النُّكُولَ كَالْإِقْرَارِ.

وَرَدَّ بِأَنَّهُ مُجَرَّدُ عَمَرٍ عَنْ حَقٍّ مَعْلُومٍ وَجُوبُهُ عَلَيْهِ هُوَ الْيَمِينُ فَيَجْبَسُ لَهُ حَتَّى يُوقِفَهُ أَوْ يُسْقِطَهُ بِالْإِقْرَارِ.

وَاسْتَدَلُّوا أَيْضاً بِأَنَّهُ حَكَمَ بِهِ عُمَرُ وَعُثْمَانُ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو مُوسَى.

وَاجِبٌ بَعْدَ حُجَّةِ أَفْعَالِهِمْ، نَعَمْ لَوْ صَحَّ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ كَانَ الْحُجَّةُ فِيهِ.

٩ - الِاعْتِبَارُ بِالْقَرَائِنِ أَوْ الْخَبَرَةِ فِي الْحُكْمِ

١٣٤٦ - وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

«دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُوراً تَبَرَّقَ أَسَارِيرُ وَجْهِهِ فَقَالَ: «أَلَسَمَ تَرَيَّ إِلَى مُجَرَّرِ الْمُدْلِجِي؟» نَظَرَ أَيْضاً إِلَى زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، وَأَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، فَقَالَ: هَذِهِ الْأَفْعَادُ مِنْ بَعْضِهَا.»

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٧٧٠)، مسلم (١٤٥٩)].

(وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ مَسْرُوراً تَبَرَّقَ بِفَتْحِ الْمَشَاءِ الْفَرْقِيَّةِ وَضَمِّ الرَّاءِ

قَالُوا: إِذْ شُرِعَتْ لَهُ - وَلِلْمُنْكَرِ الْيَمِينُ - وَلِقَوْلِهِ ﷺ «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدْعَى» فَإِنَّهُ يَقْضِي أَنَّهُ لَا تَقِيْدُ يَمِينُ الْمُنْكَرِ.

وَيُرْوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ كَانَ فِي يَدِهِ شَيْءٌ فَيَمِينُهُ لَا تَعْمَلُ لَهُ شَيْئاً ذَكَرَهُ فِي «الْبَحْرِ».

وَاجِبٌ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ حَدِيثَ جَابِرٍ خَاصٌّ وَحَدِيثُ «الْيَمِينَةُ عَلَى الْمُدْعَى» عَامٌّ وَالْخَاصُّ مُخَصَّصٌ مُقَدَّمٌ، وَاتُّرُكُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَصِحْ، وَعَلَى صَحِيحِهِ فَعَارِضٌ بِمَا سَبَقَ.

وَعَنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ يَقْسَمُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْيَدَ مُقَوِّيةٌ لِيَمِينِ الدَّاخلِ فَسَاوَتْ يَمِينَهُ الْخَارِجِ.

وَيُرْوَى عَنْهُ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ. وَلِلْحَنَفِيَّةِ تَفْصِيلٌ لَمْ يَقَمْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

٨ - رَدُّ الْيَمِينِ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ

١٣٤٥ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينِ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ». وَرَوَاهُمَا الدَّارَقُطْنِيُّ (٢١٣/٤). وَلِيَّ إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ.

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ الْيَمِينِ عَلَى طَالِبِ الْحَقِّ». وَرَوَاهُمَا أَيْ هَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ.

(الدَّارَقُطْنِيُّ وَلِيَّ إِسْنَادِهِمَا ضَعْفٌ) لِأَنَّ مَدَارَهُمَا عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ مَسْرُوقٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ الْفَرَاتِ، وَعُمَدٌ لَا يَعْرِفُ، وَإِسْحَاقُ مُخْتَلَفٌ فِيهِ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي الْكُشَافِ (٦٤/١): إِنَّ إِسْحَاقَ بْنَ الْفَرَاتِ قَاضِي مِصْرَ ثَقَّةٌ مَعْرُوفٌ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الْإِعْتِمَادُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى أَحَادِيثِ الْقِسَامَةِ فَإِنَّهُ «قَالَ ﷺ لِأَوْلِيَاءِ الدِّمِ «اتَّخِلِفُونِ فَأَبَوْا» قَالَ: فَتَخَلَّفَ يَهُوذَا» [البخاري (٧١٩٢)] وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَسَاقِ الرُّوَايَاتِ فِي الْقِسَامَةِ وَفِيهَا رَدُّ الْيَمِينِ.

قَالَ: فَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ هِيَ الْمُعْتَمَدَةُ فِي رَدِّ الْيَمِينِ عَلَى الْمُدْعَى إِذَا لَمْ يَحْلِفِ الْمُدْعَى عَلَيْهِ.

(قُلْتُ) وَهَذَا مِنْهُ قِيَاسٌ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْهُمْ أَنَّ الْقِسَامَةَ



(أسارىء وجنود) هي الخطوط التي في الجبهة واحدها سير وسرر وجمعها أسرار وأسرة وجمع الجمع أساريء أي: تضيء وتستير من الفرح والسرور.

(فقال: ألم ترى إلى مجزئ) بضم الميم وفتح الجيم ثم زاي مُشَدَّدة مكسورة ثم زاي أخرى اسم فاعل؛ لأنه كان في الجاهلية إذا أسر أسيراً جزءاً نصيبته وأطلقه.

(المدلجي) بضم الميم وبالدال المهملة وجيم بزنة (مخرج) نسبة إلى بني مدليج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة.

(نظر آتفا) أي الآن.

(«إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال هلبو الأقدام بعضها من بعض».) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ في رواية البخاري أنه ﷺ قال «ألم تَرَني أَن مُجَزَّأَ الْمُدَلِجِي دَخَلَ فَرَأَى أَسَامَةَ وَزَيْدًا وَعَلَيْهِمَا قُطِيفَةٌ فَذَغَلِيَا رُؤُوسَهُمَا وَبَدَتْ أَقْدَامُهُمَا فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَقْدَامُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ».

واعلم أن الكفار كانوا يقدحون في نسب أسامة لكونه كان أسود شديد السواد وكان زيد أبيض كذا قاله أبو داود وأم أسامة هي أم أيمن كانت حبشية سوداء.

ووقع في الصحيح أنها كانت حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي ﷺ.

ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا زمن الفيل فصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله والد النبي ﷺ وتزوجت قبل زيد عبيداً الحبشي فولدت له أيمن فكنيت به واشتهرت بكنيتها واسمها بركة.

والحديث دليل على اعتبار القيافة في ثبوت النسب.

وهي: مصدر قاف قيافة والقائف الذي يتبع الأنسار ويعرفها ويعرف شبة الرجل بأبيه وأخيه.

وإلى اعتبارها في ثبوت النسب ذهب مالك والشافعي وجهابير العلماء مستندلين بهذا الحديث.

وجه دلائله ما علم من أن التقرير منه ﷺ حجة لأنه أحد أقسام السنة.

وحقيقة التقرير أن يرى النبي ﷺ فعلاً من فاعل أو يسمع قولاً من قائل أو يعلم به وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يعلم تقدم إنكاره لها كمضي كافر إلى كنيسة أو مع عدم القدرة كالذي كان يشاهده من كفار مكة من عبادة الأوثان وإذا هم للمسلمين ولم ينكروه كان ذلك تقريراً دالاً على جوارحه فإن استبشر به فوضح كما في هذه القصة فإنه استبشر بكلام مجزئ في إثبات نسب أسامة إلى زيد فدل ذلك على تقرير كون القيافة طريقاً إلى معرفة الأنساب.

واستدل للعمل بها بما رواه مالك [الموطأ] (ص ٤٦١) عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب كان يلبس أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام فأتى ذات يوم رجلاً إلى عمر رضي الله عنه كلاًهما يدعي ولد امرأة فدعا قائفاً فنظر إليه القائف فقال: لقد اشتركا فيه فصرته عمر بالدرة ثم دعا المرأة فقال: أخبريني خبرك: فقالت: كان هذا - لأحد الرجلين - يأتيها في ليل لأهلها فلا يفارقها حتى يظن أنه قد استمر بها حل ثم ينصرف عنها فأهريق عليه دماً ثم خلف عليها الآخر فلا أدري من أيهما هو، فكبر القائف، فقال عمر للغلام: فإلى أيهما شئت فانتسب فقصي عمر بمحضر من الصحابة بالقيافة من غير إنكار من واحد منهم فكان الإجماع تقوى به أدلة القيافة.

قالوا أيضاً: وهو مروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا مخالف لهما من الصحابة، وبدل عليه حديث اللعان [البخاري] (٤٧٤٥).

وقوله ﷺ «إن جاءت به على صفة كذا وكذا فهو لفلان أو على صفة كذا وكذا فهو لفلان» فجاءت به على الوصف المذكور فقال: «لولا الأيمان لكان لي ولها شأن» [البخاري] (٤٧٤٧).

فقوله «فهو لفلان» إثبات للنسب بالقيافة وإنما مبيحت الأيمان عن إلحاقه بمن جاء على صفته.

وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يعمل بالقيافة في إثبات النسب والحكم في الولد المتنازع فيه أن يكون للشريكين أو المشتركين أو الزوجين.

وللهادوية في الزوجين تفاصيل معروفة في الفروع، وتأولوا



حديث مُجَزَّرٌ هَذَا وَقَالُوا: لَيْسَ مِنْ بَابِ التَّقْرِيرِ؛ لِأَنَّ نَسَبَ  
أُسَامَةَ كَانَ مَعْلُومًا إِلَى زَيْدٍ وَإِنَّمَا كَانَ يَقْدَحُ الْكُفَّارُ فِي نَسَبِهِ  
لَاخْتِلَافِ اللَّوْنِ بَيْنَ الْوَلَدِ وَأَبِيهِ، وَالْقِيَافَةُ كَانَتْ مِنْ أَحْكَامِ  
الْجَاهِلِيَّةِ وَقَدْ جَاءَ الْإِسْلَامُ بِإِبْطَالِهَا وَمَحْوِ آثَارِهَا فَسُكُونُهُ ﷺ  
عَنِ الْإِنْكَارِ عَلَى مُجَزَّرٍ لَيْسَ تَقْرِيرًا لِفَعْلِهِ، وَاسْتِيشَارُهُ إِنَّمَا هُوَ  
لِلْإِزَامِ الْخَصْمِ الطَّاعِنِ فِي نَسَبِ أُسَامَةَ بِمَا يَقُولُهُ وَيَعْتَمِدُهُ فَلَا  
حُجَّةَ فِي ذَلِكَ.

(قُلْتُ) وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ سَبَقَ  
مَنْهُ ﷺ إِنْكَارُ الْقِيَافَةِ وَالْحَاقُّ النَّسَبِ بِهَا كَقَدَمِ إِنْكَارِهِ مُضِيِّ  
كَافِرٍ إِلَى كَيْسَةٍ وَهَذَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ بَلِ الدَّلِيلُ قَائِمٌ عَلَى خِلَافِهِ  
وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ فِي قِصَّةِ اللَّعَانِ بِمَا سَمِعْتَ ثُمَّ فَعَلَ الصَّحَابَةُ مِنْ  
بَعْلِهِ.

وَقَوْلُهُمْ بِثُبُوتِ النَّسَبِ بِهِ مِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى عَدَمِ إِنْكَارِهِ  
ﷺ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» [خ (٦٧٥٠)] فَذَلِكَ فِيمَا إِذَا عَلِمَ  
الْفِرَاشُ فَإِنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْحُكْمَ بِهِ مُقَدَّمٌ قَطْعًا وَإِنَّمَا الْقِيَافَةُ عِنْدَ  
عَدُوِّهِ ثُمَّ الْأَصْحُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِالْإِلْحَاقِ أَنَّهُ يَكْفِي قَائِفٌ وَاحِدٌ.  
وَقِيلَ: لَا بُدَّ مِنْ اثْنَيْنِ وَحَدِيثُ الْبَابِ دَالٌّ عَلَى الْإِكْفَاءِ  
بِالْوَاحِدِ.



لَكِنْ لَا يَلُغُ مَا وَعَدَ بِهِ هُنَا مِنَ الْأَجْرِ.

ووقع في رواية مسلم «إرب» عوض «عضو» وهو يكسر  
الهمزة وإسكان الراء فموحدة العضو.

وليه أن عتق كامل الأعضاء أفضل من عتق ناقصها فلا  
يكون خصباً ولا فاقده غيره من الأعضاء، والأعلى نمناً أفضل  
كما يأتي.

وعتق الذكر أفضل من عتق الأنثى كما يدلُّه: قوله

## ٢- العتق فكاًك من النار

١٣٤٨- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (١٥٤٧)، وَصَحَّحَهُ، عَنْ أَبِي

أَمَامَةَ ﷺ: «وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ  
كَانَتْمَا فِكَأَكُهُ مِنَ النَّارِ».

فعتق المرأة أجره على النصف من عتق الذكر.

فالرجل إذا عتق امرأة كانت فِكَأَكُهُ نصفه من النار.

والمرأة إذا اعتقت الأمة كانت فِكَأَكُهَا مِنَ النَّارِ كما دلُّ له  
مفهوم هذا ومنطوق:

١٣٤٩- وَلِلْأَبِيِّ دَاوُدَ (٣٩٦٧) مِنْ حَدِيثِ كَعْبٍ

بْنِ مُرَّةٍ ﷺ: «وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً  
كَانَتْ فِكَأَكُهَا مِنَ النَّارِ».

قوله (ولأبي داود من حديث كعب بن مرة «وأيما امرأة  
مسلمة اعتقت امرأة مسلمة كانت فِكَأَكُهَا مِنَ النَّارِ») وبهذا  
والذي قبله استدلل من قال: عتق الذكر أفضل.

ولما في الذكر من المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في  
الإناث من الشهادة والجهاد والقضاء وغير ذلك مما يختص  
بالرجال إما شرعاً وإما عادة؛ ولأن في الإمام من تضييع بالعتق،  
ولا يرغب فيها بخلاف العبد.

ولأن آخرون: عتق الأنثى أفضل؛ لأنه يكون وللنار حُرّاً  
سواء تزوجها حُرّاً أو عبداً.

وقوله في رواية «حتى فرجه بفرجه» استشكله ابن العربي

## ٤٦- كِتَابُ الْعِتَى

العتى: الحرّة، يقال: عتق عتقاً يكسر العين ويفتحها فهو  
عتيق وعاتق.

وفي «النجم الزاهج»: العتق إسقاط الملك من آدمي تقريباً  
لله وهو مندوب وواجب في الكفارات. وقد حث الشارع عليه  
كما قال تعالى: «فَكَ رَقَبَةً» [البلد: ١٣] فُسِّرَتْ بعتقها من  
الرق.

والأحاديث في فضله كثيرة منها:

## ١- الحظ على العتي

١٣٤٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً اسْتَقْدَّ  
اللَّهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْواً مِنْهُ مِنَ النَّارِ».

متفق عليه [البخاري (٢٥١٧)، مسلم (١٥٠٩)].

(عن أبي هريرة ﷺ: قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما  
امرئ مسلم أعتق امرأة مسلمة استقْدَّ الله بكل عَضْوٍ يكسر العين  
وضمها (منه عضواً من النار) متفق عليه) وتماشه في البخاري  
«حتى فرجه بفرجه».

فيه دليل إذا كان المعتق والمعتق مسلمين اعتقه الله من  
النار.

وفي قوله «استقْدَّ» ما يشعر بأنه بعد استحقاقه لها  
واشتراط إسلامه لأجل هذا الأجر وإلا فإن عتق الكافر يصح.

وقولهم «لا قرية لكافر» ليس المراد أنه لا ينفذ منه ما من  
شأبه أن يتقرب به كالعتق والهبة والصدقة وغير ذلك، إنما  
المراد أنه لا يتأب عليها، وإلا فهي نافذة منه لكن لا نجاة له  
بسببه من النار.

وفي تقييد الرقبة المعتقة بالإسلام أيضاً دليل على أن هذه  
الفضيلة لا تنال إلا بعتق المسلم وإن كان في عتق الكافرة فضل



قَالَ النَّوَوِيُّ: عَلَّمَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فِيمَنْ أَرَادَ أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً وَاحِدَةً أَمْ لَا لَوْ كَانَ مَعَ شَخْصٍ أَلْفَ دَرَاهِمٍ مِثْلًا فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا رِقَابًا يُعْتِقُهَا فَوَجَدَ رَقَبَةً نَفْسَةً وَرَقَبَتَيْنِ مَفْضُولَتَيْنِ.

قَالَ: فَتَنَانِ أَفْضَلُ بِخِلَافِ الْأَصْحَبَةِ فَإِنَّ الْوَاحِدَةَ السَّمِينَةَ أَفْضَلُ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ فِي الْعِتْقِ فَكُّ الرَّقَبَةِ. وَفِي الْأَصْحَبَةِ طَيْبُ اللَّحْمِ انْتَهَى.

وَالأَوَّلُ أَنَّ هَذَا لَا يُؤْخَذُ قَاعَةً كَلِيَّةً بَلْ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ شَخْصٌ بِمَحَلٍّ عَظِيمٍ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَاتِّفَاعِ الْمُسْلِمِينَ بِهِ فَعِتْقُهُ أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ جَمَاعَةٍ لَيْسَ فِيهِمْ هَذِهِ السَّمَاتُ فَيَكُونُ الضَّائِبُ اعْتِبَارَ الْأَكْثَرِ نَفْعًا.

وَقَوْلُهُ: «وَأَنْفُسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا» أَيُّ مَا كَانَ اغْتِيَابُهُمْ بِهَا أَشَدَّ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِنْهُ تُحِبُّونَ» [آل عمران: ٩٢].

#### ٤ - تَبْعِيضُ الْعِتْقِ

١٣٥١- وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ قِيَمَةِ عَدْلٍ، فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٢٢)، مسلم (١٥٠١)].

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قَوْمَ قِيَمَةِ عَدْلٍ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ أَيْ لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَلَا نَقْصَ.

(فَاعْطَى شِرْكَاءَهُ حَصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ وَإِلَّا) يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ (فَقَدْ عَتَقَ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ.

(مِنْهُ مَا عَتَقَ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَيَجُوزُ ضَمُّهَا (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

دَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ مَنْ لَهُ حَصَّةٌ فِي عَبْدٍ إِذَا أَعْتَقَ حَصَّتَهُ فِيهِ وَكَانَ مُوسِرًا لَزِمَهُ تَسْلِيمُ حَصَّةِ شَرِيكَهِ بَعْدَ تَقْوِيمِ حَصَّةِ الشَّرِيكَ تَقْوِيمَ مِثْلِهِ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ جَمِيعَةً.

قَالَ: لِأَنَّ الْمَعْصِيَةَ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالْفِرَاجِ هِيَ الزُّنَا وَالزُّنَا كَبِيرَةٌ لَا تُكْفَرُ إِلَّا بِالْتَّوْبَةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْعِتْقَ يُرْجِعُ عِنْدَ الْمَوَازَنَةِ مِثْلَ تَكُونُ حَسَنَاتُ الْعِتْقِ رَاجِحَةٌ تَوَازِي سَيِّئَةَ الزُّنَا مَعَ أَنَّهُ لَا اخْتِصَاصَ لِهَذَا بِالزُّنَا فَإِنَّ الْبِدَّ يَكُونُ بِهَا الْقَتْلُ وَالرَّجُلُ يَكُونُ بِهَا الْفِرَافُ مِنَ الرَّحْفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(فَانْدَقَ) فِي «النَّجْمِ الْوَهَّاجِ» أَنَّهُ «أَعْتَقَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ نَسَمَةً عَدَدَ سِنِي عُمَرُوه» وَعَدَّ أَسْمَاءَهُمْ.

قَالَ: وَأَعْتَقَتْ عَائِشَةُ سَبْعًا وَسِتِّينَ وَعَاشَتْ كَذَلِكَ، وَأَعْتَقَ أَبُو بَكْرٍ كَثِيرًا وَأَعْتَقَ الْعَبَّاسُ سَبْعِينَ عَبْدًا رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٣٢١/٣).

وَأَعْتَقَ عُثْمَانُ وَهُوَ مُحَاصَرٌ عَشْرِينَ، وَأَعْتَقَ حَكِيمُ بْنُ حَزَامٍ مِائَةَ مُطَوَّقِينَ بِالْقَضِيَّةِ، وَأَعْتَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ النَّأَ وَأَعْتَمَرَ أَلْفَ عُمُرَةٍ. وَحُجَّ سِتِّينَ حَجَّةً. وَحَسِبَ أَلْفَ فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَعْتَقَ ذُو الْكَلَّاحِ الْحَمِيرِيَّ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ ثَمَانِيَةَ أَلْفٍ عَبْدٍ. وَأَعْتَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ثَلَاثِينَ أَلْفَ نَسَمَةٍ. انْتَهَى.

#### ٣ - أَفْضَلُ الرِّقَابِ أَغْلَاهَا ثَمَنًا

١٣٥٠- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ، وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: أَغْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفُسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥١٨)، مسلم (٨٤)].

(وَعَنْ «أَبِي ذَرٍّ» قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَجِهَادٌ فِي سَبِيلِهِ قُلْتُ: فَأَيُّ الرِّقَابِ أَفْضَلُ قَالَ: أَغْلَاهَا) رُوي بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالنَّعْنِ الْعَجْمَةِ.

(ثَمَنًا وَأَنْفُسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ) دَلَّ عَلَى أَنَّ الْجِهَادَ أَفْضَلُ أَعْمَالِ الْبِرِّ بَعْدَ الْإِيمَانِ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَتَقَدَّمَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ هُنَاكَ.

وَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَعْلَى ثَمَنًا أَفْضَلُ مِنَ الْأَدْنَى قِيَمَةً.



عَلَيْهِ

وقد اجمع العلماء على أن نصيب المعتق يُعتق بنفس المعتق.

وقيل: إن السَّعَاةَ مُنْزَجَةٌ لِي الْخَبَرِ.

ودل على أنه لا يُعتق نصيبُ شريكه إلا مع يسار المعتق لا مع إيساره لقوله في الحديث (ولأن) أي وإلا يَكُنْ لَهُ مَالٌ (فقد عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ) وَهِيَ حَصَّتُهُ.

وظاهر الحديث تبعيض المعتق إلا أنه قد وقع في هذا اللفظ بين أئمة العلم.

فقال ابن وضاح: ليس هذا من كلام النبي ﷺ؛ لأنه رواه أيوب عن نافع قال: قال نافع: وإلا فقد عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ ففصله من الحديث وجعله من قول نافع.

قال أيوب مرة: لا أدري هو من الحديث أو هو شيء قاله نافع.

وقال غيره: قد رواه مالك وعبيد الله العمري فوصلاه بكلام النبي ﷺ وجعلاه منه.

قال القاضي عياض: وما قاله مالك وعبيد الله العمري أولى وقد جرداه، ومما في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن، كيف وقد شك أيوب فيه كما ذكرنا.

وقد رجح الأئمة رواية من أثبت هذه الزيادة من قول النبي ﷺ.

قال الشافعي: لا أحسب عالماً في الحديث يَشْكُكُ في أن مالِكاً أحفظ لحديث نافع من أيوب؛ لأنه كان الزم له حتى لو تساوى وشك أحدهما في شيء ولم يشك فيه صاحبه كان الحجة مع من لم يشك.

هذا وللعلماء في المسألة أقوال

أقوالها: ما وافقه هذا الحديث، وهو أنه لا يُعتق نصيب الشريك إلا بدفع القيمة، وهو المشهور من مذهب مالك، وبه قال أهل الظاهر، وهو قول للشافعي.

وقالت النهدية وآخرون: إنه يُعتق العبد جميعه وإن لم يكن للمعتق مال، فإنه يشتري العبد في حصّة الشريك مُستدلين.

١٣٥٢ - وَلَهُمَا [البخاري (٢٥٢٧)، مسلم (١٥٠٣)] عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِلَّا قَوْمٌ عَلَيْهِ وَاسْتَسْعَى غَيْرَ مَشْقُوقٍ

بقوله (ولَهُمَا) أي الشيخين (عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَإِلَّا قَوْمٌ الْعَبْدُ عَلَيْهِ وَاسْتَسْعَى غَيْرَ مَشْقُوقٍ عَلَيْهِ وَقِيلَ: إِنَّ السَّعَاةَ مُنْزَجَةٌ فِي الْخَبَرِ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلشَّرِيكَ مَالٌ قَوْمُ الْعَبْدِ وَاسْتَسْعَى فِي قِيَمَةِ حَصَّةِ الشَّرِيكَ.

واجب بأن ذكر السَّعَاةِ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِهِ ﷺ بَلْ مُدْرَجَةٌ مِنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ فِي الْخَبَرِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ.

قال ابن العربي: اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ، وأنه من قول قتادة.

قال السَّائِي: بلغني أن هماماً رواه فجعل هذا الكلام أعني الاستسعاء من قول قتادة.

وكذا قال الإسماعيلي: إنما هو من قول قتادة مدرج على إدراج السَّعَاةِ بِاتِّفَاقِ الشَّيْخَيْنِ عَلَى رَفْعِهِ فَإِنَّهُمَا فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ التَّصْحِيحِ.

وقد روى السَّعَاةُ فِي الْحَدِيثِ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَهُوَ أَعْرَفُ بِحَدِيثِ قَتَادَةَ لِكَثْرَةِ مُلَازِمَتِهِ وَلِكَثْرَةِ اخْتِلَافِهِ عَنْهُ مِنْ هَمَامٍ وَغَيْرِهِ فَإِنَّهُ كَانَ أَكْثَرَ مُلَازِمَةً لِقَتَادَةَ مِنْ هَمَامٍ وَشُعْبَةَ وَمَا رَوَاهُ لَا يُبَاقِي رَوَاةً سَعِيدٍ لِأَنَّهُمَا اقْتَصَرَا فِي رَوَاةِ الْحَدِيثِ عَلَى بَعْضِهِ.

وأما إعلان رواية سعيد بن أبي عروبة بأنه اختلط فمردود لأن روايته في الصحيحين [خ (٢٥٢٧)، م (١٥٠٣)] قبل اختلاطه فإنه فيهما من رواية يزيد بن زريع وهو من أثبت الناس في سعيد وروايته عن سعيد كانت قبل اختلاطه.

ثم رواه البخاري (٢٥٢٦) من رواية جرير بن حازم متابعيه لهُ لِيَتَّبِعِي عَنْهُ التَّفَرُّدَ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنْ غَيْرَهُمَا تَابِعَهُمَا ثُمَّ قَالَ: اخْتَصَرَهُ شُعْبَةُ كَأَنَّهُ جَوَابُ سُؤَالٍ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ: إِنَّ شُعْبَةَ أَحْفَظُ النَّاسِ حَدِيثَ قَتَادَةَ. فَكَيْفَ لَمْ يَذْكُرِ الْإِسْتِسْعَاءَ؟

فاجاب بأن هذا لا يؤثر فيه ضعفاً لأنه أورده مختصراً وغيره ساقط بتأويله والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد.

(قلت) وبهذا تعرف المجازفة في قول ابن العربي: اتفقوا



على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي ﷺ.

والإعسار في العتق وعدمه.

وبعد نقرر هذا لك فقد عرفت تعارض كلام هؤلاء الأئمة الحفاظ في هذه الزيادة ولا كلام في أنها قد رويت مرفوعة والأصل عدم الإدراج حتى يقوم عليه دليل ناهض.

وقد تقاومت الأدلة هنا ولكنك عضد القول برفع زيادة السعاية إليه ﷺ أن الأصل عدم الإدراج ومع ثبوت رفعها فقد عارضت رواية «ولأ فقد عتق منه ما عتق».

وقد جمع بينهما برجهين.

الأول: أن معنى قوله «ولأ فقد عتق منه ما عتق» أي بإعتاق مالك الحصّة حصته وحصّة الشريك عتق بالسعاية فيعتق العبد بعد تسليم ما عليه ويكون كالمكاتب وهذا هو الذي جزم به البخاري ويظهر أن ذلك باختيار العبد لقوله غير مشقوق عليه فلو كان ذلك على جهة الزوم بأن يكلف العبد الاحتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له غاية المشقة وهو لا يلزم في الكتابة ذلك عند الجمهور لأنها غير واجبة فهذا مثلاً.

والى هذا الجمع ذهب البيهقي (السن الكبرى: ٢٨٢/١٠) وقال: لا تبقى بين الحدين معارضة أصلاً وهو كما قال، إلا أنه يلزم منه أنه يقي الرق في حصّة الشريك إذا لم يعتق العبد السعاية ويعمل حديث أبي الملبح عن أبيه أن رجلاً أعتق شقصاً في غلام فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «ليس لله شريك». وفي رواية: «فأجاز عتقه». وأخرجه النسائي [الكبرى: ١٨٦/٣] بإسناد قوي، ومثله ما أخرج أحمد (٧٥/٥) بإسناد حسن من حديث سمرة «أن رجلاً أعتق شقصاً في مملوك فقال النبي ﷺ «هو كله فليس لله شريك» على الموسر فتدفع المعارضة.

وأما ما أخرجه أبو داود (٣٩٤٨) من طريق لمقام عن أبيه «أن رجلاً أعتق نصيبه في مملوك فلم يضمه النبي ﷺ» وإسناده حسن فهو في حق العسر.

ويدلّ له ما أخرجه النسائي [الكبرى] كما في «نفحة الأشراف» (٧٦٧٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ «من أعتق عبداً وله فيه شركاء وله وفاة فهو حرّ ويضمن نصيب شركائه بقيمته لئلا أساء من شركائهم وليس على العبد شيء» فقال «وله وفاة» فإنه دالّ على ما ذكره من وجه الجمع باعتبار الإيسار

والثاني من وجهي الجمع: أن المراد بالاستسعاء: أن العبد يستمر في خدمة سيده الذي لم يعتق رقيقاً بقدر ما له من الرق.

ومعنى (غير مشقوق عليه) أنه لا يكلفه سيده من الخدمة فوق ما يطيقه، ولا فوق حصته من الرق.

قيل: إلا أنه يبعد هذا الجمع ما أخرجه الطبراني [الأوسط: (٢١١١)] والبيهقي (١٧٨/٤) من حديث رجل من بني غدره «أن رجلاً منهم أعتق مملوكاً له عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله ﷺ ثلثه وأمره أن يسعى في الثلثين».

قلت: قد يقول من اختار هذا الوجه من الجمع أن المراد من أمره ﷺ أن يسعى في الثلثين يسعى على مواليه بقدر ثلثي رقيقه من الخدمة لأنه الذي بقي رقاً لهم.

وليضاح الجمع بين الأحاديث أن قوله ﷺ: «لا شريك لله» فيما إذا كان مالك الشقص غنياً فهو في حكم المالكين فيعتق العبد كله ويسلم قيمة ما هو لشركائه.

ويعمل حديث السعاية على ما إذا كان العبد قادراً عليها كما يرشد قوله ﷺ: «غير مشقوق عليه» وحديث «ولأ فقد عتق منه ما عتق» على ما إذا كان المعتق فقيراً والعبد لا قدرة له على السعاية.

واعلم أن هذا كله فيما إذا كان المعتق يملك بعض العبد وأما إذا كان يملكه كله فأعتق بعضه فجهل العلماء بقولون يعتق كله.

وقال أبو حنيفة وأهل الظاهر يعتق منه ذلك القدر الذي عتق ويسعى في الباقي وهو قول طاووس وحماد.

وحجّة الأولين حديث أبي الملبح وغيره، وبالقياس على عتق الشقص فإنه إذا سرى إلى ملك الشريك فبالأولى إذا لم يكن له شريك.

وحجّة الآخرين أن السبب في حق الشريك هو ما يدخل على شريكه من الضرر.

فأما إذا كان العبد له جميعه لم يكن هناك ضرر فلا قياس ولا يخفى أنه رأي في مقابلة النص.



## ٥- عتق الوالد

١٣٥٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدَ وَالِدَةٍ إِلَّا أَنْ يَجِدَهُ مَمْلُوكًا فَيَشْتَرِيَهُ فَيُعْتِقَهُ».

رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٥١٠).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: لا يجزي بفتح حرف المضارعة أي لا يكافئ (ولد والدة إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه. رَوَاهُ مُسْلِمٌ) فيه دليل على أنه لا يُعْتَقُ عليه بمجرد الشراء وأنه لا بُدَّ من الإعتاق بعده. وإلى هذا ذهب الظاهرية.

وذهب الجمهور إلى أنه يُعْتَقُ بنفس الشراء، وتناولوا قوله «فيعتقه» بأنه لما كان شراؤه سبب عنه العتق نسب إليه العتق مجازاً ولا يخفى أن الأصل الحقيقة إلا أنه صرفه عن الحقيقة حديث سمره الآتي. وفيه تعليق الحرّية بنفس المالك كما يأتي.

ولأنما كان عتقه جزءاً لأبيه لأن العتق أفضل ما من به أحد على أحد لينخليصه بذلك من الرق فتكمل له أحوال الأحرار من الولاية والقضاء والشهادة بالإجماع.

والحديث نص في عتق الوالد ومثله قول من عدا داود في حق الأم أيضاً في قول بالقياس.

## ٦- عتق المحرم

١٣٥٤- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٌ فَهُوَ حُرٌّ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥/٥) وَالْأَوْثَمُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٤٩)، الترمذي (١٣٦٥) في «كبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٤٥٨٥)، النسائي (٤٥٨٥)، ابن ماجه (٢٥٢٤)، وَزَجَّحَ جَمْعٌ مِنَ الْخَفَاطِ أَنَّهُ مُؤَلَّفٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعاً (٣٩٤٩) مِنْ رِوَايَةِ حُمَادٍ.

ومرفوعاً (٣٩٥١) و(٣٩٥٢) من رواية سعييل وقال: سعيد أحفظ من حماد، فالوقف حيثن أرجح.

وأخرجه أيضاً (٣٩٥٠) من طريق سعيد عن قتادة أن عمر

بن الخطاب قال: من ملك - الحديث فوقه على عمر.

وقال أبو داود: لم يحدث بهذا الحديث إلا حماد وقد شكك فيه تحت ح (٣٩٤٩).

قال ابن المديني: هو حديث منكّر.

وقال البخاري: لا يصح.

ورواه ابن ماجه (٢٥٢٥) والنسائي «كبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٧١٥٧) والترمذي تحت (١٣٦٥) والحاكم (٢١٤/٢) من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهم.

قال النسائي: حديث منكّر.

وقال الترمذي: لم يتابع ضمرة عليه وهو خطأ.

وقال الطبراني: وهم ضمرة في هذا الإسناد والمفوظ بهذا الإسناد «نهي عن بيع الولاء وعن هيبته».

ورد الحاكم هذا وقال: إنه روي من طريق ضمرة الحديثان بالإسناد الواحد.

وصححه ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وقالوا: ضمرة بن ربيعة لا يضر نفرد؛ لأنه ثقة لم يكن في الشام رجل يشبهه.

قلت فقد رفعه ثقة فارساً غيره له لا يضر كما كررنا.

وفي الحديث دليل على أنه من ملك من بينه وبينه رحامة مُحَرَّمَةٌ لِلنِّكَاحِ فإنه يُعْتَقُ عليه، وذلك كالأبساء وإن علوا والأولاد وإن سفلوا والإخوة وأولادهم والأخوات والأعمام لا أولادهم.

وإلى هذا ذهب الهادي والحفيضة مستدلّين بالحديث.

وذهب الشافعي إلى أنه لا يُعْتَقُ إلا الآباء والأبناء للنص في الحديث الأول عن الآباء، وقياساً للأبناء عليهم وبناء منه على عدم صحة هذا الحديث عنده.

وزاد مالك: الإخوة والأخوات قياساً على الآباء.

وذهب داود إلى أنه لا يُعْتَقُ أحدٌ بهذا السبب لظاهر حديث أبي هريرة الماضي، فيشتريه فيعتقه، فلا يُعْتَقُ إلا بالإعتاق عنده.



وإذا لم يكن له مالٌ وجب أن ينفذ لكل واحدٍ منهم بقدر الثلث الجائز تصرف السَّيِّ فيه ورد بأن الحديث الأحادي من الأصول فكيف يُقال: إنه خالف الأصول ولو سلّم فمن الأصول أنه لا يدخل ضرراً على الغير وقد ادخلتم الضرر على الورثة وعلى العبيد المعتّقين، وإذا جُمع العتق في شخصين كما في مسألة الحديث حصل الوفاء بحق العبد وحق الوارث ونظير مسألة العبد لو أوصى بجميع التركة فإنه ينفذ ما زاد على الثلث على إجازة الورثة اتفاقاً ثم إذا أريد القسمة تعيّن الانصباء بالقرعة اتفاقاً.

## ٨- العتق بشرط

١٣٥٦- وَعَنْ سَفِينَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: «كُنْتُ مَمْلُوكًا لَأَمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ: أَعَيْتُكَ وَأَشْرَيْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتَ».

رواه أحمد (٢٢١/٥) وأبو داود (٣٩٣٢) والنسائي [الكبرى] كما في تحفة الأشراف (٤٤٨١) والحاكم (٦٠٦/٣).

(وعن سفينة رضي الله عنها) بالسَّيْنِ المَهْمَلَةِ ففاءً فمشأنةً مخيئةً فنونٍ.  
قال «كُنْتُ مَمْلُوكًا لَأَمِّ سَلَمَةَ فَقَالَتْ: أَعَيْتُكَ وَأَشْرَيْتُ عَلَيْكَ أَنْ تَخْدُمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا عِشْتَ». رواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم.

الحديث دليل على صحة اشتراط الخدمة على العبد المعتق وأنه يصح تعليق العتق بشرط فيقع بوقوع الشرط.

وجه دلالته أنه علم أنه ﷺ قرّر ذلك إذ الخدمة له. وروي عن عمر أنه اعتق رقيق الإمارة وشرط عليهم أن يخدموا الخليفة بعده ثلاث سنين.

قال في «نهاية المجتهد»: لم يختلفوا في أن العبد إذا اعتقه سيده على أن يخدمه سنين أنه لا يتم عتقه إلا بخدمته. وبهذا قالت الهاديّة والحنفيّة.

وهذا الحديث كما عرفت قد صحّحه أئمةُ فالعمل به متعين. وظاهره أن مجرد الملك سبب للعتق فيكون قرينة لحمل «فيعتقه» على المعنى المجازي كما قاله الجمهور فلا يكون فيه حجة لداود.

## ٧- ردّ العتق على ما جاوز الثلث من مال المعتق

١٣٥٥- وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه: «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمَالِيكَ لَهُ، عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَذَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَأَهُمْ أَثْلَاثًا: ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَّ أَرْبَعَةَ. وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا».

رواه مسلم (١٦٦٨).

(وعن عمران بن حصين رضي الله عنه) «أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمَالِيكَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ فَذَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجَزَأَهُمْ أَثْلَاثًا ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ وَأَرَقَّ أَرْبَعَةَ وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا» وهو ما رواه النسائي [كبرى] كما في تحفة الأشراف (١٠٨٨٠) وأبو داود (٣٩٦٠) أنه ﷺ قال «لَوْ شَهِدْتَهُ قَبْلَ أَنْ يُذْفَنَ لَمْ يُذْفَنَ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ» (رواه مسلم).

دل الحديث على أن حكم التبرع في المرض حكم الوصية ينفذ من الثلث وإلى ذهب مالك والشافعي وأحمد.

ولما اختلفوا هل تعتبر القيمة أو العبد من غير تقويم. فقال مالك: يعتبر التقويم فإذا كانوا ستة أعبد اعتق الثلث بالقيمة سواء كان الحاصل من ذلك اثنين منهم أو أقل أو أكثر. وذهب البعض إلى أن المعتبر العدد من غير تقويم فيعتق اثنان في مسألة الستة الأعباد.

وخالف الهاديّة والحنفيّة وذهبوا إلى أنه يعتق من كل عبد ثلثه. ويسعى كل واحد في ثلثي قيمته للورثة.

قالوا: وهذا الحديث أحادي خالف الأصول وذلك؛ لأن السيّد قد أوجب لكل واحدٍ منهم العتق فلو كان له مال لنفذ العتق في الجميع بالإجماع.



## ٩- الولاء لمن أعنت

١٣٥٧- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ قَدَمِ [البخاري (٥٠٩٧)، مسلم (١٥٠٤)].

في البيع في قصّة بريرة وتقدّم شرحه بما فيه كفاية ووافدت كلمة «إنما» الحصر، وهو إثبات الولاء لمن ذكر ونفيه عن غيره.

فاستدل به على أنه لا ولاء بالإسلام خلافاً للهادوية والحنفية.

## ١٠- الولاء لا يباغ ولا يوهب

١٣٥٨- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةٍ النَّسَبِ، لَا يَبَاغُ وَلَا يُوهَبُ».

رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ [ترتيب المسند (٢٣٧)] وصحّحه ابن حبان (٤٩٥٠) والحاكم (٣٤١/٤).

وأصله في الصحيحين [البخاري (٢٥٣٥)، مسلم (١٥٠٦)] بغير هذا اللفظ.

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ» في القاموس: بضم اللام وتحتها في النسب والثوب.

«كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ لَا يَبَاغُ وَلَا يُوهَبُ». رواه الشافعي وصحّحه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ يريد أن فيهما بلفظ «نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هيبته». أخرجه البخاري (٢٥٣٥) من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر.

وأخرجه مسلم (١٥٠٦) (١٦) من هذه الطريق. وقال الترمذي (١٢٣٦) بعد تحريجه: حسن صحيح.

ومعنى تشبيهه بلحمة النسب أنه يجري الولاء مجرى النسب في الميراث كما تخالط اللحمة سدى الثوب حتى يصير

كالشيء الواحد كما يفيدُه كلام «النّهاية».

والحديث دليل على عدم صحّة بيع الولاء ولا هيبه فإن ذلك أمر معنوي كالنسب لا يتأتى انتقاله كالأبوة والأخوة لا يتأتى انتقالهما.

وقد كانوا في الجاهلية ينقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى الشرع عن ذلك وعليه جماهير العلماء. وروى عن السلف جواز بيعه.

وعن آخرين منهم جواز هيبه وكأنهم لم يطلعوا على الحديث أو حلوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصليه.

## ١١- المدبر والمكاتب وأم الولد

المدبر: اسم مفعول وهو الرقيق الذي غلّق عقده بموت مالكه سمي بذلك؛ لأن مالكه دبر دتيه وآخرته.

أما دتيه: فاستمرار انتفاعه بخدمة عبده.

وأما آخرته: فتحصيل ثواب العتق.

والمكاتب: اسم مفعول وهو الرقيق الذي وقفت عليه الكتابة؛ وحقيقة الكتابة تعليق عتق المملوك على أدائه مالاً أو نحوه من مالك أو نحوه وهو على خلاف القياس عند من يقول إن العبد لا يملك.

وأم الولد: تقدم ذكرها في كتاب البيع.

## ١٢- رد العتق إذا كان مفلساً

١٣٥٩- عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: مَنْ يَشْتَرِي مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِمِائَةِ دِرْهَمٍ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٣٤)، مسلم (٩٩٧)].

وفي لفظ البخاري (٢١٤٢): فاشترج.

وفي رواية الشافعي (٥٠٠٤): وكان عليه دين قباضة بملاباته درهم، فأعطاه. وقال: أفني دينك.



وفي الحديث دليلٌ على جواز بيع المدبر لحاجته لنفقته أو قضاء دينه وذَهَبَ طائفةٌ إلى عدم جواز بيعه مطلقاً مُسْتَدْلِينَ بقوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: ١].

وردَّ بأنه عامٌ خصَّصةٌ حديثُ الكتاب.

وذَهَبَ آخرونَ منهمُ الشافعيُّ وأحمدُ إلى جواز بيعه مطلقاً مُسْتَدْلِينَ بحديثِ جابرٍ وبشبهه بالوصية فإنه إذا احتاج الموصي باع ما أوصى به، وكذلك مع استينائه.

قالوا: والحديث ليس فيه قصرُ البيع على الحاجة والضرورة، وإنما الواقعُ جزئيٌّ من جزئيات صور جواز بيعه وقياسه على الوصية يؤيدُ اعتبارُ الجوازِ المطلقِ والظاهرُ القولُ الأولُ.

### ١٣ - الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَاتِبِهِ شَيْءٌ

١٣٦٠ - وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَاتِبَتِهِ دِرْهَمٌ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٢٦) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَأَصْلُهُ عَنْدَ أَحْمَدَ (١٧٨/٢) وَالثَّلَاثَةِ [الزملي (١٢٦٠)، النسائي كما في (تحفة الأشراف) (٨٦٧٣)، ابن ماجه (٢٥١٩)، وَصَحَّحَهُ الْعَاكِمُ (٢١٨/٢)]

وروي من طرقٍ كلّها لا تخلو عن مقال.

قال الشافعيُّ في حديثِ عمرو بنِ شعيبٍ: لا أعلمُ أحداً روى هذا إلا عمرو بنُ شعيبٍ ولم أرَ من رضىيت من أهل العلم يُثبته، وعلى هذا فتيا المفتين.

والحديث دليلٌ على أنَّ المكاتِبَ إذا لم يفر بما كُتِبَ عليه فهو عبدٌ، لهُ أحكامُ المالكِ.

والى هذا ذَهَبَ الجمهورُ الهادِويَّةُ والحنفيةُ والشافعيةُ ومالكٌ وفي المسألة خلافٌ.

فروي عن عليٍّ عليه السلام أنه يُعْتَقُ إذا أدى الشرطَ ويروى عنه أنه يُعْتَقُ بقدر ما أدى ودليله ما أخرجه النسائي (٤٥/٨) من رواية عكرمة عن النبي ﷺ قَالَ: «يُؤَدِّي الْمَكَاتِبُ بِحَصَّةٍ مَا أَدَّى دِيَّةَ حُرٍّ وَمَا بَقِيَ دِيَّةَ عَبْدٍ».

(عن جابر عليه السلام أنه رجلاً) اسمه [أبو] مذكور كما في رواية مسلم (٩٩٧) وَتَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْبَيْعِ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (٣٩٥٧) وَالنَّسَائِيِّ (٣٠٤/٧) أَوْ اسْمُهُ «أَبُو مَذْكُورٍ» وَاسْمُ غُلَامِهِ أَبُو يَعْقُوبَ.

(من الأنصارِ اعْتَقَ غُلَاماً لَهُ) اسْمُهُ يَعْقُوبُ كَمَا فِي مُسْلِمٍ أَيْضاً (عَنْ ذُبْرِ) بَضَمُ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ وَبَضَمُ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونُهَا.

«وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بَنِمَانِيَّةٍ دِرْهَمٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَفِي لَفْظِ الْبَخَارِيِّ فَاحْتَاجَ. وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ أَيْ عَنْ جَابِرٍ.

«وَكَانَ عَلَيْهِ ذَيْنَ قَبَاعَةٍ بَنِمَانِيَّةٍ دِرْهَمٍ فَأَغْطَاهُ وَقَالَ أَفْضَى ذَيْنَكَ».

الحديث دليلٌ على مشروعية التدبير، وهو مُتَّفَقٌ عَلَى مشروعية واختلاف العلماء هل ينفذ من رأس المال أو من الثلث.

فلذَهَبَ الجمهورُ إلى أنه ينفذ من الثلث.

وذَهَبَ جماعةٌ من السلفِ والظاهرية إلى أنه ينفذ من رأس المال.

استدلَّ الجمهورُ بقيامه على الوصية بجامع أنه ينفذ بعد الموت، وبحديثِ ابنِ عمرَ مرفوعاً «الْمُذْتَبَرُّ مِنَ الثَّلَاثِ» [ابن ماجه (٢٥١٤)].

وردَّ الحديثُ بأنه جزمُ أئمةِ الحديثِ بضعفه وإنكاره، وأن رفعه باطل، وإنما هو موقوفٌ على ابنِ عمرَ.

وقال البيهقي: الصحيح أنه موقوف.

وروى البيهقي (٣١٤/١٠) عَنْ أَبِي قَلَابَةَ مُرْسِلاً «أَنَّ رَجُلًا اعْتَقَ عَبْدًا لَهُ عَنْ ذُبْرِ فَجَعَلَهُ ﷺ مِنَ الثَّلَاثِ».

وأخرج (٣١٤/١٠) عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام كَذَلِكَ مَوْقُوفًا.

واستدلَّ الآخرونَ بالقياسِ على الهبة ونحوها مما يُخْرِجُهُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَالِهِ فِي حَالِ حَيَاتِهِ.

ودليلُ الأولين أولى لتأييدِ القياسِ بالمرسلِ والموقوفِ؛ ولأنَّ قياسه على الوصية أولى من القياسِ على الهبة.



قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (٣٢٥/١٠): قَالَ أَبُو عِيسَى فِيمَا بَلَغَنِي عَنْهُ: سَأَلْتُ الْبَخَارِيَّ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ.

وَاخْتَلَفَ عَلَى عِكْرَمَةَ فِيهِ وَرَوَايَةُ عِكْرَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ مُرْسَلَةٌ وَرَوَايَتُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلَةٌ.

وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ مِنْ طُرُقٍ مَرْفُوعًا وَمَرْقُوفًا.

(قُلْتُ) فَقَدْ ثَبَتَ لَهُ أَصْلٌ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ عَارَضَهُ حَدِيثُ الْكِتَابِ وَقَوْلُ الْجُمْهُورِ دَلِيلُهُ الْحَدِيثُ وَإِنْ كَانَ مَا خَلَّتْ طَرَفُهُ عَنْ قَادِحٍ إِلَّا أَنَّهُ إِثْبَتُهُ أَتَارَ سَلَفِيَّةٍ عَنِ الصَّحَابَةِ؛ وَلَأنَّهُ اخْتِطَاطٌ فِي حَقِّ السِّيَرِ فَلَا يَزُولُ مُلْكُهُ إِلَّا بِمَا قَدْ رَضِيَ بِهِ مِنْ تَسْلِيمٍ مَا عِنْدَ عِبْدِهِ فَالْأَقْرَبُ كَلَامُ الْجُمْهُورِ.

#### ١٤- احتجاج السيدة عن المكاتب

١٣٦١- وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنْ مَكْتَابٌ، وَكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّي فَلْتَحْتَجِبِي مِنْهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٨٩/٦) وَالْأَرْنَؤَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٣٩٢٨)، النَّسَائِيُّ [«كِبَرِيٍّ»] كَمَا فِي «نَحْوَ الْأَشْرَافِ» (١٨٢٢١)، ابْنُ مَاجَهَ (٢٥٢٠)، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٢٦٦).

وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى مَسَائِلَتَيْنِ.

(الْأُولَى) أَنَّ الْمَكْتَابَ إِذَا صَارَ مَعَ جَمِيعِ مَالِ الْمَكْتَابَةِ فَقَدْ صَارَ لَهُ مَا لِلْأَحْرَارِ فَتَحْتَجِبُ مِنْهُ سَيِّدَتُهُ إِذَا كَانَ مَمْلُوكًا لِامْرَأَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَلَّمَ ذَلِكَ، وَهُوَ مُعَارَضٌ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.

وَقَدْ جَمَعَ بَيْنَهُمَا الشَّافِعِيُّ فَقَالَ: هَذَا خَاصٌّ بِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ اخْتِجَابُهُنَّ عَنِ الْمَكْتَابِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَلَّمَ مَالُ الْكِتَابَةِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا لَهُ وَإِلَّا مُنِعَ مِنْ ذَلِكَ كَمَا مَنَعَ سُودَةَ مِنْ نَظَرِ ابْنِ زَعَمَةَ إِلَيْهَا مَعَ أَنَّهُ قَدْ قَالَ «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ» [البخاري (٢٠٥٣)، مسلم (١٤٥٧)].

قُلْتُ: وَلَكِنْ أَنْ تَجْمَعَ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ بِأَنَّ الْمَرَادَ أَنَّهُ قَبْلُ إِذَا لَمْ يَجِدْ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ دَرَهْمًا.

وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ فِي مَكْتَابِيٍّ وَاحِدٍ لَجَمِيعِ مَالِ الْكِتَابَةِ وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ قَدْ سَلَّمَ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ [النَّسَائِيُّ «كِبَرِيٍّ» (٥٠٣٣) بِحَوَاهِ] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا «إِذَا كَانَتْ إِحْدَاكُنْ عَبْدَهَا فَلْيَبْرَحْهَا مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ فَإِذَا قَضَاهَا فَلَا تُكَلِّمُهُ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ» فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يُقَارَمُ حَدِيثُ الْكِتَابِ.

(السَّأَلَةُ الثَّانِيَةُ) دَلَّ الْحَدِيثُ بِمَقْهُودِهِ عَلَى أَنَّهُ يَمُورُ لِلْمُلُوكِ الْمَرَاةَ النَّظَرَ إِلَيْهَا مَا لَمْ يَكُنَّ يَتِيهَا وَيَجِدْ مَا لَ الْكِتَابَةِ، وَهُوَ الَّذِي دَلَّ لَهُ مَنْطُوقُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ» فِي سُورَةِ النُّسُورِ وَفِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ.

وَيَدُلُّ لَهُ أَيْضًا «قَوْلُهُ ﷺ لِفَاطِمَةَ لَمَّا تَقَنَّتْ بِسُورٍ وَكَانَتْ إِذَا تَقَنَّتْ بِهِ رَأْسَهَا لَمْ يَبْلُغْ رَجُلٌ يَتِيهَا وَإِذَا غَطَّتْ بِهِ رَجُلٌ يَتِيهَا لَمْ يَبْلُغْ رَأْسَهَا فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ «لَيْسَ عَلَيْكَ بِأَسْ إِنْمَا هُوَ أَبُوكَ وَغُلَامُكَ». أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٠٦) وَابْنُ مَرْدَوَيْهِ وَالْبَيْهَقِيُّ (٩٥/٧) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

وَأَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مُجَاهِدٍ: قَالَ «كَانَ الْعَبِيدُ يَدْخُلُونَ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ يُرِيدُ عَالِيَهُنَّ».

وَفِي «تَسِيرِ الْبَيَّانِ» لِلْأَوْزَاعِيِّ أَنَّ رُؤْيَا الْمُلُوكِ لِلْمَكْتَابَةِ هِيَ الْمَنْصُوصُ لِلشَّافِعِيِّ.

وَذَكَرَ الْخَلَّافَ لِبَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ وَرَدَّهُ وَهُوَ خِلَافُ مَا نَقَلْنَا عَنْهُ فِيمَا يَأْتِي؛ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ قَوْلٌ لَهُ.

وَالِإِذَا مَا أَفَادَهُ مَقْهُومُ الْحَدِيثِ ذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ مِنَ السَّلَفِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَذَهَبَتِ الْهَادَوِيَّةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّ الْمُلُوكَ كَالْأَجْنِيِّ.

قَالُوا: يَدُلُّ لَهُ صَحَّةُ تَرْوِيحِهَا إِلَيْهِ بَعْدَ الْعِتْقِ.

وَاجَابُوا عَنْ الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مَقْهُومٌ لَا يُعْمَلُ بِهِ.

وَعَنِ الْآيَةِ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِ«مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ»: الْمُلُوكَاتُ مِنَ الْإِمَاءِ لِلْحَرَائِرِ وَخَصَّهُنَّ بِالذِّكْرِ رَفْعًا لِيَتَوَهَّمُ مُغَايِرَتُهُنَّ لِلْحَرَائِرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ يَسَائِلُهُنَّ» إِذَا الْإِمَاءُ لَسْنَ مِنْ نِسَائِهِنَّ.



ولا يخفى ضعف هذا وَتَكَلَّفَهُ والحقُّ اَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ.

وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي الْمَسْأَلَةِ وَبَيَّنَّ الرَّاجِحُ مِنْهَا.

## ١٥- دِيَةُ الْمَكَاتِبِ

## ١٦- لَمْ يَتْرَكْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدًا وَلَا أَمَةً

١٣٦٢- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «يُودَى الْمَكَاتِبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ دِيَةَ الْحُرِّ، وَيَقْدَرُ مَا رَقَ مِنْهُ دِيَةُ الْعَبْدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٢٢/١) وَابُو دَاوُدَ (٤٥٨١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٥/٨).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: يُودَى بِضَمِّ حَرْفِ الْمَضَارِعَةِ مَبْنًى لِلْمَجْهُولِ مِنْ: وَدَاهُ يَدِيهِ.

«الْمَكَاتِبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ مِنْهُ دِيَةُ الْحُرِّ وَيَقْدَرُ مَا رَقَ مِنْهُ دِيَةُ الْعَبْدِ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ).

سَقَطَ هَذَا الْحَدِيثُ بِشَرْحِهِ مِنَ الشَّرْحِ وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِلْمَكَاتِبِ حُكْمَ الْحُرِّ فِي قَدْرِ مَا سَلَّمَهُ مِنْ كِتَابَتِهِ فَتَبْعُصُ دِيَتُهُ إِنْ قُتِلَ وَكَذَلِكَ الْحَدُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَنْصُفُ وَهَذَا قَوْلُ الْهَادَوِيِّ.

وَذَهَبَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَشَرِيحٌ إِلَى أَنَّهُ يُعْتَقُ كُلُّهُ إِذَا سَلَّمَ قِسْطًا مِنْ مَالِ الْكِتَابَةِ:

وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَايَةً مِثْلُ كَلَامِ الْهَادَوِيِّ.

وَأَسْتَدِلُّ مِنْ قَالَ: لَا تَبْعُصُ أَحْكَامُهُ بَأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ «الْمَكَاتِبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ». إِلَّا أَنَّهُ مَوْقُوفٌ وَقَدْ رَفَعَهُ ابْنُ قَانِعٍ وَأَعْلَهُ بِالْإِنْقِطَاعِ.

وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَبُو دَاوُدَ (٣٩٢٦) وَالتِّرْمِذِيُّ.

لَكِنْ قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَمْ أَرِ مِنْ رَضِيَّتٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يُثَبِّتُهُ كَمَا تَقَدَّمَ.

وَقَدْ أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٥٨٢) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٥٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٦/٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٤٦/٨) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ

مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعِينَ بِلَفْظِ «الْمَكَاتِبُ يُعْتَقُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى وَتَرِثُ وَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ» وَلَا عِلَّةَ لَهُ وَهُوَ يُؤَيِّدُ حَدِيثَ الْكِتَابِ. وَلَعَلَّهُ هُوَ. إِنَّمَا اخْتَلَفَ لَفْظُهُ.

١٣٦٣- وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ - أَخِي جُوَيْرِيَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ: «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا، وَلَا دِينَارًا، وَلَا عَبْدًا، وَلَا أَمَةً، وَلَا شَيْئًا إِلَّا بَغْلَتَهُ الْبَيْضَاءُ وَبِلِلَّاحَةِ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤٦١).

(وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ) هُوَ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ضَرَّارٍ بِكْسِرِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَرَأَى خَفِيفَةَ عِدَادِهِ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ رَوَى عَنْهُ أَبُو وَائِلٍ شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ وَغَيْرُهُ قَالَهُ الْمُنْصِفُ فِي «التَّقْرِيبِ».

(أَخِي جُوَيْرِيَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَ: «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ دِرْهَمًا وَلَا دِينَارًا وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً وَلَا شَيْئًا إِلَّا بَغْلَتَهُ الْبَيْضَاءُ وَبِلِلَّاحَةِ وَأَرْضًا جَعَلَهَا صَدَقَةً». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ﷺ مِنْ تَنْزِيهِهِ عَنِ الدُّنْيَا وَادْنَائِهَا وَأَعْرَاضِهَا وَخُلُقِ قَلْبِهِ وَقَالِيهِ عَنِ الْإِسْتِغْثَالِ بِهَا؛ لِأَنَّهُ مُتَفَرِّغٌ لِلْإِقْبَالِ عَلَى تَبْلِيغِ مَا أَمَرَ بِهِ وَعِبَادَةِ مَوْلَاهُ وَالِاسْتِغْثَالِ بِمَا يُقَرِّبُهُ إِلَيْهِ وَمَا يَرْضَاهُ.

وَقَوْلُهُ «وَلَا عَبْدًا وَلَا أَمَةً» قَدْ مَضَى «أَنَّهُ ﷺ أَغْنَقَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ رَقَبَةً فَلَمْ يَمُتْ وَعِنْدَهُ مَمْلُوكٌ، وَالْأَرْضُ الَّتِي جَعَلَهَا صَدَقَةً».

قَالَ أَبُو دَاوُدَ (٢٩١٥) «كَانَتْ نَخْلُ بَنِي النَّضِيرِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهَا فَقَالَ «مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيَّ رَسُولِي» [الحشر: ٧] فَاعْطَى أَكْثَرَهَا الْمُهَاجِرِينَ وَبَقِيَ مِنْهَا صَدَقَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي فِي أَيْدِي بَنِي فَاطِمَةَ».

وَلِأَبِي دَاوُدَ (٢٩٦٧) أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شِهَابٍ «كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثُ صَفَائِيَا بَنُو النَّضِيرِ وَخَبِيرٌ وَكَذَلِكَ فَأَمَّا بَنُو النَّضِيرِ فَكَانَتْ حَبْسًا لِبَنَاتِهِ وَأَمَّا فَكَانَتْ حَبْسًا لِأَبْنَاءِ



السَّيْلِ وَأَمَّا خَيْرٌ فَجَزَأْنَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ قَسَمَ جُزْأً لِنَفَقَةٍ أَهْلِهِ وَمَا فَضَّلَ مِنْهُ جَعَلَهُ فِي فَقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ.

### ١٧- عن الأمة إذا ولدت من سيدها

١٣٦٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِيهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٢٥١٥) وَالْحَاكِمُ (١٩/٢) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ.

وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ وَقَفَّهَ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّمَا أَمَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِيهَا فَهِيَ حُرَّةٌ بَعْدَ مَوْتِهِ» أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ) إِذْ فِي مَسْنَدِهِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّهْشَبِيِّ ضَعِيفٌ جَدًّا (وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ وَقَفَّهَ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

الْحَدِيثُ دَالٌّ عَلَى حُرِّيَّةِ أُمِّ الْوَلَدِ بَعْدَ وَفَاةِ سَيِّدِيهَا وَعَلَيْهِ ذَلِكَ الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ حَيْثُ قَالَ «وَلَا أَمَةٌ» فَإِنَّهُ رَوَاهُ تَوْفِيُّ وَخَلَفَتْ مَارِيَةُ الْقَيْطِيَّةُ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ وَتَوَفَّيَتْ فِي أَيَّامِ عُمرٍ فَدَلَّ أَنَّهَا عَتَقَتْ بِوَفَاةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَلِاجْلِ هَذَا الْحُكْمِ ذَكَرَ الْمُسَنِّفُ الْحَدِيثَ الْأَوَّلَ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي أُمِّ الْوَلَدِ مُسْتَوْفَى فِي كِتَابِ الْبَيْعِ.

### ١٨- فضل من أعان مكاتباً

١٣٦٥- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ، أَوْ مُكَاتَبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٨٧/٣)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٨٩/٢).

(وَعَنْ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ» النَّهَارُ الَّذِي يَلْتَزِمُ مَا ضَمَنَهُ وَتَكْفُلُ بِهِ وَيُؤَدِّيهِ قَالَهُ فِي «النِّهَايَةِ».

(وَأَوْزَ مُكَاتَبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» رَوَاهُ

أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ).

فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ اجْرِ هَذِهِ الْإِعَانَةِ لِمَنْ ذُكِرَ وَذُكِرَ هُنَا لِاجْلِ الْمُكَاتَبِ.

وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي الْمُكَاتَبِ «فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ» [النور: ٢٣].

وَقَدْ أَخْرَجَ النَّسَائِيُّ [«كبرى»: ١٩٨/٣، ١٩٩] مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ «فِي الْآيَةِ رُبْعُ الْكِتَابَةِ».

قَالَ النَّسَائِيُّ: وَالصَّوَابُ وَقَفُّهُ.

وَقَالَ الْحَاكِمُ (٣٩٧/٢) فِي رِوَايَةِ الرَّفْعِ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ.

وَقَدْ فُسِّرَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَفِي الرُّقَابِ» [البقرة: ١٧٧] بِإِعَانَةِ الْمُكَاتَبِينَ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ [«تفسيره»: ١٢٩/١٠] وَغَيْرُهُ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَ اللَّهُ السَّيِّدَ أَنْ يَدَعَ الرُّبْعَ لِلْمُكَاتَبِ مِنْ ثَمَنِهِ.

وَهَذَا تَعْلِيمٌ مِنَ اللَّهِ وَلَيْسَ بِفَرِيضَةٍ وَلَكِنْ فِيهِ اجْرٌ.



وفي الصحيحين البخاري (٢٨)، مسلم (٣٩) «أَنْ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَتَقَرُّأُ السَّلَامِ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَعَلَى مَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

## ٤٧- كتاب الأدب

### ١- حق المسلم على المسلم

١٣٦٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ مِيتٌ: إِذَا لَقِيْتَهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَاَنْصَحْهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمِّتْهُ، وَإِذَا مَرِضَ فَعُدَّهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ».

رواه مسلم (٢١٦٢).

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ مِيتٌ إِذَا لَقِيْتَهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَإِذَا دَعَاكَ فَأَجِبْهُ وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَاَنْصَحْهُ وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمِّتْهُ» بالسَّيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ

(«وَإِذَا مَرِضَ فَعُدَّهُ وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ» رواه مسلم).

وفي رواية له (٢١٦٢) (٤) «خمس» أسقط ثلثا عدّه هنا «وإذا استنصحتك فانصحه».

والحديث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم.

والمراد بالحق ما لا ينبغي تركه ويكون فعله إما واجباً أو مندوباً ندباً مؤكداً شبيهاً بالواجب الذي لا ينبغي تركه ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنيين فإن الحق يستعمل في معنى الواجب كما ذكره ابن الأعرابي.

فالأولى من الست: السلام عليه عند ملاقاته لقوله: «إذا لقيته فسلم عليه».

والأمر دليل على وجوب الإتياء بالسلام.

إلا أنه نقل ابن عبد البر وغيره أن الإتياء بالسلام سنة وإن رده فرض.

وفي صحيح مسلم (٥٤) مرفوعاً الأمر بإنشاء السلام وأنه سبب للتحاب.

قال عمار: ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان، إنصاف من نفسك، وبذل السلام للعالم، والإنفاق من الإقتار.

وبالنها من كلمات ما أجمعها للخير.

والسلام: اسم من أسماء الله تعالى فقوله: السلام عليكم أي أنتم في حفظ الله كما يقال: الله معك والله يصحبك.

وقيل السلام بمعنى السلامة أي سلامة الله ملازمة لك.

وأقل السلام أن يقول: السلام عليكم وإن كان المسلم عليه واحداً لتأولو وملائكته.

وأكمل منه أن «يزيد ورحمة الله وبركاته» ويجزيه «السلام عليك» و«سلام عليك» بالإنفراد والتشكير.

فإن كان المسلم عليه واحداً وجب الرّد عليه عينا.

وإن كان المسلم عليهم جماعة فالرّد فرض كفاية في حقهم ويأتي قريبا حديث «يُجْزَى عَنْ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُوا أَنْ يُسَلِّمَ أَخَدَهُمْ، وَيُجْزَى عَنْ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ» (البيهقي: ٤٨/٩).

وهذا هو سنة الكفاية ويشترط كون الرّد على الفور وعلى الغائب في ورقة أو رسول.

ويأتي حديث «أَنْ يُسَلِّمَ الرَّائِبُ عَلَى الْمَائِي وَالْمَائِي عَلَى الْقَاعِدِ وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ» ويؤخذ من مفهوم قوله حق المسلم على المسلم أنه ليس للذمي حق في رد السلام وما ذكره معه ويأتي حديث «لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ» (٢١٦٧) ويأتي فيه الكلام.

وقوله (إذا لقيته) يدل أنه لا يسلم عليه إذا فارقته لكنه قد ثبت حديث «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيُسَلِّمْ وَإِذَا قَامَ فَلْيُسَلِّمْ وَلْيَسِتِ الْأَوَّلَى بِأَحَقِّ مِنَ الْآخِرَةِ» (احمد (٢٣٠/٢)، ابو داود (٥٢٠٨)، الترمذي (٢٧٠٦)).

فلا يُعْتَبَرُ مَفْهُومُ إِذَا لَقِيْتَهُ ثُمَّ الْمَرَادُ بَلَقِيَهُ وَإِنْ لَمْ يَظَلْ بَيْنَهُمَا



وأخرجه أيضاً أبو داود (٥٠٣٢) وغيره بإسناد صحيح. وفيه زيادة من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ خَالٍ وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَيَقُولُ هُوَ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ» أي شانكم.

والى هذا الجواب ذهب الجمهور.

وذهب الكوفيون إلى أنه يقول: يغفر الله لنا ولكم. واستدلوا بأنه أخرجه الطبراني [الأوسط] (٥٦٨٥) عن ابن مسعود.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ص ٢٧٤) بلفظ: «يغفر الله لنا ولكم» وقيل: يَنْخِيزُ أَي اللَّفْظِينَ وقيل: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا.

والى وجوب التشميت لمن ذكر ذهب الظاهرية وابن العربي وأنه يجب على كل سامع.

وبدل له ما أخرجه البخاري (٦٢٢٦) من حديث أبي هريرة «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهُ كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ يَسْمَعُهُ أَنْ يَقُولَ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ» وكأنه مذنب أبي داود صاحب السنن فإنه أخرج عنه ابن عبد البر بسند جيد «أنه كان في سفينة فسمع عاطساً على الشط فأتى قارباً بدرهم حتى جاء إلى العاطس فشتمه ثم رجع فستل عن ذلك فقال: لعله يكون مُجَابَ الدُّعْوَةِ فلما رقدوا سمعوا قائلاً يقول لأهل السفينة: إن أبا داود اشترى الجنة من الله بدرهم انتهى.

ويحتمل أنه إنما أراد طلب الدعوة كما قاله، ولم يكن يراه واجباً.

قال النووي: ويستحب لمن حضر من عطس فلم يحمده أن يذكره الحمد ليحمده فيشتمه وهو من باب النصح والأمر بالمعروف.

ومن آداب العاطس على ما أخرجه الحاكم (٢٦٤/٤) والبيهقي [ضعف الإيمان] (٩٣٥٢) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ كَفَّيْهِ عَلَى وَجْهِهِ وَلْيُخْفِضْ بَهَا صَوْتَهُ» وأن يزيد بعد الحمد لله كلمة «رب العالمين» فإنه أخرج الطبراني [الكبير] (٤٥٣/١١) من حديث ابن عباس «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ رَبِّ الْعَالَمِينَ» فإذا قال

الافتراق لحديث أبي داود (٥٢٠٠) «وَإِذَا لَقِيَ أَحَدُكُمْ صَاحِبُهُ فَلْيَسَلِّمْ عَلَيْهِ فَإِنْ خَالَ بَيْنَهُمَا شَجَرَةٌ أَوْ جِدَارٌ ثُمَّ لَقِيَهِ فَلْيَسَلِّمْ عَلَيْهِ».

وقال انس: كان أصحاب رسول الله ﷺ يَتَمَاشَرُونَ فإذا لَقِيَهُمْ شَجَرَةٌ أَوْ أَكْمَةٌ تَفَرَّقُوا بَيْنًا وَشِمَالًا فإذا تَفَرَّقُوا مِنْ وَرَائِهَا يَسَلِّمُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ الطبراني في الأوسط كما في «المجموع» ٣٤/٨.

والثانية: (وإذا دعاك فاجبه) ظاهره عموم أحقية الإجابة في كل دعوة يدعوه لها وخصها العلماء بإجابة دعوة الوليمة ومحوها والأولى أن يقال: إنها في دعوة الوليمة واجبة وفيما عداها مندوبة لثبوت الوعيد على من لم يجب في الأولى دون الثانية.

والثالثة قوله (وإذا استصحبك) أي طلب منك النصيحة فانصحه دليل على وجوب نصيحة من يستصحب وعدم الغش له.

وظاهره أنه لا يجب نصيحته إلا عند طلبها والنصح بغير طلب مندوب؛ لأنه من الدلالة على الخير والمعروف.

الرابعة قوله (وإذا عطس فحمد الله فشمته) بالسین المهملة والشين المعجمة.

قال نعلب: يقال شمت العاطس وسمته: إذا دعوت له بالهتدي وحسن السمتم المستقيم.

قال: والأصل فيه السین المهملة فقلت شيئاً معجمة.

فيه دليل على وجوب التشميت للعاطس الحامد.

وأما الحمد على العاطس فما في الحديث دليل على وجوبه.

وقال النووي إنه متفق على استحبابه.

وقد جاء كيفية الحمد وكيفية التشميت وكيفية جواب العاطس فيما أخرجه البخاري (٦٢٢٤) من حديث أبي هريرة عنه ﷺ «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَلْيَقُلْ هُوَ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بَالَكُمْ».



أَحَذَكُم: رَبُّ الْعَالَمِينَ قَالَتْ الْمَلَائِكَةُ رَحِمَكَ اللَّهُ. وفيه ضعف.

ويشرع أن يُسَمِّتَهُ ثلاثاً إذا كَرَّرَ العَظاسَ ولا يَزِيدُ عَلَيْهَا لِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٣٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيُسَمِّتْهُ جَلِيسُهُ فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَلَاثٍ فَهُوَ مَزْكُومٌ وَلَا يُسَمِّتُ بَعْدَ ثَلَاثٍ».

قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى الْعَاطِسِ يُؤْخَذُ ذَلِكَ مِمَّا رَتَّبَ عَلَيْهِ مِنَ الْخَيْرِ.

وفيه إشارة إلى عظمة فضل الله على عبده فإنه أذعن عنه الضرر بنعمة العَظاسِ ثم شرع له الحمد الذي يُشَابُّ عَلَيْهِ ثُمَّ الدُّعَاءُ بِالْخَيْرِ لِمَنْ سَمَّتهُ بَعْدَ الدُّعَاءِ مِنْهُ لَهُ بِالْخَيْرِ.

ولمَّا كَانَ الْعَاطِسُ قَدْ حَصَلَ لَهُ بِالْعَظَاسِ نِعْمَةٌ وَمَنْفَعَةٌ بِخُرُوجِ الْأَجْرَةِ الْمُحْتَقِنَةِ فِي دِمَاغِهِ الَّتِي لَوْ بَقِيَتْ فِيهِ أَحْدَثَتْ آدَاءَ عُسْرَةٍ شَرَعَ لَهُ حَمْدُ اللَّهِ عَلَى هَذِهِ النِّعْمَةِ مَعَ بَقَاءِ أَعْضَائِهِ عَلَى هَيْئَتِهَا وَالتَّيَامُمِ بَعْدَ هَذِهِ الزَّلْزَلَةِ الَّتِي هِيَ لِلْبَدَنِ كَزَلْزَلَةِ الْأَرْضِ لَهَا.

ومفهوم الحديث أنه لا يُسَمِّتُ غَيْرُ الْمُسْلِمِ كما عرفت.

وقد أَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٣٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٣٩) وَغَيْرُهُمَا بِإِسَانِهِ صَحِيحَةً مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى قَالَ «كَانَ الْيَهُودُ يَتَعَاطِسُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَرْجُونَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ: يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ فَيَقُولُ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحَ بَالَكُمْ» ففيه دليل أنه يُقَالُ لَهُمْ ذَلِكَ وَلَكِنْ إِذَا حُدُوا اللَّهَ.

(الخامسة): قَوْلُهُ «إِذَا مَرَضَ فَعُدَّةٌ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ عِيَادَةِ الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ.

وجزم البخاري بوجوبها.

قيل: يَجْتَمِلُ أَنَّهَا فَرْضٌ كَفَايَةٌ.

وذهب الجمهور إلى أنها مندوبة.

ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب.

قال المصنف: يعني على الأعيان.

وإذا كان حقاً للمسلم على المسلم فسواء فيه من يعرفه

ومن لا يعرفه، وسواء فيه القريب وغيره، وهو عام لكل مرض. وقد استثنى منه الرمد ولكنه قد أخرج أبو داود (٣١٠٢) من حديث زيد بن أرقم «قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ وَجَعٍ بَغْيِي» وصححه الحاكم (٣٤٢/١) وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (ص ١٥٨).

وظاهر العبارة ولو في أول المرض إلا أنه قد أخرج ابن ماجه (١٤٣٧) من حديث أنس «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَعُودُ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثٍ». وفيه راي متروك.

ومفهومه كما عرفت دال على أنه لا يُعَادُ الذَّمُّ، إلا أنه قد ثبت «أَنَّ ﷺ عَادَ خَادِمَهُ الذَّمِّيَّ وَأَسْلَمَ بِبِرْكَةِ عِيَادَتِهِ ﷺ» [البخاري (٢٥٦٥)].

وكذلك زار عمه أبا طالب في مرض مزبه وعرض عليه كلمة الإسلام.

(السادسة) قَوْلُهُ «وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبَعُهُ» دليل على وجوب تشييع جنازة المسلم معروفاً كان أو غير معروف.

## ٢- شكر النعمة

١٣٦٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ، وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ، فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ».

متفق عليه [البخاري (٦٤٩٠)، مسلم (٢٩٦٣)].

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «انْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ فَوْقَكُمْ». فَهُوَ أَجْدَرُ بِالْجَمِيعِ وَالدَّالِ الْمُهْمَلَةِ فَرَأَ أَحَقُّ.

(أن لا تزدروا) تَحَقَّرُوا (نعمة الله عليكم) عِلَّةٌ لِلْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مَعَ (متفق عليه).

الحديث إرشاد للعبد إلى ما يشكر به النعمة.

والمراد بمن هو أسفل من الناظر في الدنيا فينظر إلى المتبلى بالأسقام ويتقل منه إلى ما فضل به عليه من العافية التي هي



وفي صحيح مسلم نسبتَه إلى الأنصار:

قال المازري والقاضي عياض: والمشهور أنه كلابي ولعله حليف الأنصار.

وقال «سألت رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عن البر والإثم فقال: البرُ حُسْنُ الْخُلُقِ وَالإثمُ مَا خَالَكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» أخرجه مسلم.

قال الترمذي: قال العلماء: البرُ يَكُونُ بمعنى الصَّلةِ وبمعنى الصدقة وبمعنى اللطف والمبرء وحسن الصُّحبة والعشرة وبمعنى الطاعة وهذه الأمور هي مجامع حُسْنِ الْخُلُقِ.

وقال القاضي عياض: حُسْنُ الْخُلُقِ مُخَالَفَةُ النَّاسِ بِالْجَمِيلِ وَالْبَشَرُ وَالتَّوَدُّ لَهُمْ وَالْإِشْفَاقُ عَلَيْهِمْ وَاجْتِمَالُهُمْ وَالْحَمْلُ عَنْهُمْ وَالصَّبْرُ عَلَيْهِمْ فِي الْمَكَارِهِ وَتَرْكُ الْكِبَرِ وَالِاسْتِطَالَةِ عَلَيْهِمْ وَمُجَانِبَةُ الْغِلْظَةِ وَالنُّغْصِ وَالْمُؤَاخَذَةِ.

وحكى فيه خلافاً هل هو غريزة أو مكتسب؟

قال: والصحيح أن منه ما هو غريزة ومنه ما هو مكتسب بالتخلُّق والاقبلاد بغيره.

وقال الشريف في «التعريفات»: قيل: حُسْنُ الْخُلُقِ هَيْئَةٌ رَاسِخَةٌ تَصْدُرُ عَنْهَا الْأَفْعَالُ الْحَمُودَةُ بِسُهُولَةٍ وَتَيْسِيرٍ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى إِعْمَالٍ فَكَّرَ وَرَوَّيَ أَنْتَهَى.

قيل: ويجمع حُسْنَ الْخُلُقِ قولُهُ: «طَلَاقَةُ الْوَجْهِ وَكَمَفُ الْأَذَى» وبذلك المعروف حُسْنَ الْخُلُقِ.

وقوله (وَالإثمُ مَا خَالَكَ فِي صَدْرِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ) أي تحرك الخاطر في صدرك وترددت هل تفعله لكونه لا لوم فيه أو تتركه خشية اللوم عليه من الله سبحانه وتعالى ومن الناس لو فعلته فلم ينشرح به الصدر ولا حصلت الطمأنينة بفعله خوف كونه ذنباً.

وفهم منه أنه ينبغي ترك ما تردد في إباحته.

وفي معناه حديث «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَّا مَا لَا يَرِيكَ» أخرجه البخاري من حديث الحسن بن علي [هو عند الرملي (٢٥١٨)، الساني (٣٢٧/٨)].

أصل كل إنعام، وينظر إلى من في خلقه نقص من عمى أو صمم أو بكم ويتنقل إلى ما هو فيه من السلامة عن تلك العاهات التي تجلب ألهم والغم، وينظر إلى ما ابتلي بالدنيا وجمع خطاياها والافتناع عما يجب عليه فيها من الحقوق ويعلم أنه قد فضل بالافتلال وأنعم عليه بقلّة تبعه الأموال في الحال والمآل.

وينظر إلى من ابتلي بالفقر المدقع أو بالدين المظطع ويعلم ما صار إليه من السلامة من الأمور وتفر عنه بما أعطاه ربه.

وما من يُبْتَلَى في الدنيا بخير أو شر إلا ويحد من هو أعظم منه بليّة فيستلئ به ويشكر ما هو فيه عما يرى غيره ابتلي به، وينظر من هو فوقه في الدين فيعلم أنه من المفرطين.

فبالنظر الأول يشكر ما لله من النعم.

وبالنظر الثاني يستحي من مولاه ويقع باب المتاب بأنامل الندم.

فهو بالأول مسرور لنعمة الله وفي الثاني منكسر النفس حياة من مولاه.

وقد أخرج مسلم (٢٩٦٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ عَلَيْهِ فِي الْمَالِ وَالْخَلْقِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْهُ».

### ٣- البر والإثم

١٣٦٨- وعن النّوّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

«سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْبِرِّ وَالْإِثْمِ، فَقَالَ: الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا خَالَكَ فِي صَدْرِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ».

أخرجه مسلم (٢٥٥٣).

(وعن النّوّاس) بفتح النون وتشديد الواو وسين مهملة.

(ابن سمعان) بفتح السين المهملة وكسرهما وبالعين المهملة.

ورد أبو سمعان الكلابي على رسول الله ﷺ وزوجه ابنته وهي التي تعودت من النبي ﷺ - سكن النّوّاس الشام وهو معدود منهم.



الْمُؤْمِنُ أَنَّهُمْ يَتَنَاجَوْنَ بِقَتْلِهِ أَوْ بِمَا يَكْرَهُ الْمُؤْمِنُ فَإِذَا رَأَى الْمُؤْمِنُ ذَلِكَ خَشِيَهِمْ فَتَرَكَ طَرِيقَهُ عَلَيْهِمْ فَتَنَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ النُّجْوَى فَلَمْ يَتْنَهُوا فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنْ النُّجْوَى؟

وفيه دليل على أنه تعالى قد جعل للنفس إدراكاً لما لا يحل فعله وزاجراً عن فعله بمجرد النفس.

#### ٤- النهي عن التاجي دون الثالث

١٣٦٩- وعن ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الْآخَرِ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَلِكَ يُخْرِئُهُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٦٢٩٠)، مسلم (٢١٨٤)]، واللفظ لمسلم.

(وعن ابن مسعود ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ» المناجاة المشاورة والمسارة.

(دون الآخر حتى تختلطوا بالناس) وعلمه بقوله (من أجل أن ذلك يُخْرِئُهُ) من: أحزن يُحْزِنُ مثل: أخرج يُخْرِجُ أو من حَزَنَ يُحْزِنُ بضم الزاي (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ واللفظ لمسلم).

فيه النهي عن تناجي الاثنين إذا كان معهما ثالث إلا إذا كانوا أكثر من ثلاثة لأنهم العلة التي نصرت عليها وهي أنه يُخْرِئُهُ انفراداً وإيهاً أنه ممن لا يؤهل للسر أو يؤهله أن الخوض من أجله.

ودلت العلة على أنهم إذا كانوا أربعة فلا نهى عن انفراد اثنين بالمناجاة لنقد العلة.

وظاهره عام لجميع الأحوال في سفر أو حضر.

والله ذهب ابن عمر ومالك وجمهور العلماء.

وادعى بعضهم نسخه ولا دليل عليه.

وأما الآيات في سورة المجادلة فهي في نهى اليهود عن التاجي كما أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى: «أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنْ النُّجْوَى؟» [المجادلة: ٨] قال: هم اليهود.

وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال: «كَانَ يَتَنَاجَى الْيَهُودُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ مُوَادَعَةً فَكَانُوا إِذَا مَرَّ بِهِمْ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَلَسُوا يَتَنَاجَوْنَ بَيْنَهُمْ حَتَّى يَطْلُبَ

#### ٥- لا يُقِيمُ الرجل الرجل من مجلسه

١٣٧٠- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله تعالى عنهما

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَا يُقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ، وَلَكِنْ تَفْسَحُوا وَتَوَسَّعُوا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [بخاري (٦٢٦٩)، مسلم (٦٢٧٠)]، مسلم (٢١٧٧).

ولفظ مسلم: «لَا يُقِيمَنَّ» بصيغة النهي مؤكداً لفظ الخبر في هذا الحديث الذي أتى به المصنف في معنى النهي.

وظاهره التحريم فمن سبق إلى موضع مباح من مسجد أو غيره لصلاة أو غيرها من الطاعات فهو أحق به ويحرم على غيره أن يقيمه منه.

إلا أنه قد أفاد حديث «مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ».

أخرجه مسلم (٢١٧٩) أنه إذا كان قد سبق فيه حق لأحد بقعوده فيه من مصل أو غيره ثم فارقه لأي حاجة ثم عاد وقد قعد فيه أحد أن له أن يقيمه منه.

وإلى هذا ذهب الهاديون والشافعية وقالوا: لا فرق في المسجد بين أن يقوم ويترك فيه سجادة أو نحوها أو لا فإنه أحق به.

قالوا: وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها.

والحديث يشمل من قعد في موضع مخصوص ليتجارة أو حرفة أو غيرها.

قالوا: وكذلك من اعتاد في المسجد علماً يُدرّس فيه فهو



أَحَقُّ بِهِ. قَالَ الْمَهْدِيُّ: إِلَى الْعَشِيِّ.  
وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: إِلَى الْأَبَدِ مَا لَمْ يُضْرَبْ.

وَأَمَّا إِذَا قَامَ الْقَاعِدُ مِنْ مَحَلِّهِ لِغَيْرِهِ فَظَاهِرُ الْحَدِيثِ جَوَازُهُ  
وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ لَهُ الرَّجُلُ مِنْ مَجْلِسِهِ لَا  
يَقْعُدُ فِيهِ (م) (٢١٧٧) (٢٩).

وَحَمَلَ عَلَى أَنَّهُ تَرَكَهُ تَوَرُّعًا لِحَوَازِ أَنَّهُ قَامَ لَهُ حَيَاءٌ مِنْ غَيْرِ  
طَبِيعَةِ نَفْسِهِ.

### ٦- اللعق بعد الطعام

١٣٧١- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى  
يُلْعَقَهَا أَوْ يُلْعَقَهَا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٤٥٦)، مسلم (٢٠٣١) (٢٩)].

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ: «إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يُلْعَقَهَا» بِنَفْسِهِ  
(يُلْعَقُهَا) غَيْرُهُ.

الْأَوَّلُ يَفْتَحُ حُرُوفَ الْمَضَارِعَةِ مِنْ: لَعَقَ وَالثَّانِي بِضَمِّهِ مِنْ  
الْعَقَ (مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ تَعْيِينِ غَسْلِ الْيَدِ مِنَ الطَّعَامِ وَأَنَّهُ  
يُجْزَى مَسْحُهَا.

وَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ لَعَقُ الْيَدِ أَوْ إِيْلَاقُهَا الْغَيْرِ وَعَلَّلَهُ  
فِي الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ  
(٢٠٣٣) أَنَّهُ ﷺ: «أَمَرَ يُلْعَقُ الْأَصَابِعَ وَالصُّحُفَةَ وَقَالَ: إِنَّكُمْ لَا  
تَذَرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمْ الْبَرَكَةَ».

وَكَذَلِكَ «أَمَرَ ﷺ بِالْيَقَاطِ الْلُقْمَةِ وَمَسْحِهَا وَأَكْلِهَا» كَمَا فِي  
رَوَايَةِ مُسْلِمٍ أَيْضًا (٢٠٣٣) بِلَفْظٍ «إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدَكُمْ تَلْبِيطُ  
مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَذَى وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ».

وَهَذِهِ الْأُمُورُ مِنَ اللَّعَقِ وَالْإِلْعَاقِ وَلَعَقِ الصُّحُفَةِ وَأَكْلِ مَا  
يَسْقُطُ ظَاهِرُ الْأَوَامِرِ وَجُوبُهَا وَإِلَى هَذَا دَقَّبَ أَبُو مُحَمَّدٍ بَيْنَ حَزْمٍ  
وَقَالَ: إِنَّهَا فَرَضٌ.

وَالْبَرَكَةُ هِيَ النِّعْمَةُ وَالزِّيَادَةُ وَثُبُوتُ الْخَيْرِ. وَالْمَرَادُ هُنَا مَا  
يَحْصُلُ بِهِ التَّغْذِيَةُ وَتَسْلَمُ عَاقِبَتُهُ مِنْ أَذَى وَيَقْوِي عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ  
وغير ذلك.

وَهَذِهِ الْبَرَكَةُ قَدْ تَكُونُ فِي لَعَقِ يَدَيْهِ أَوْ لَعَقِ الصُّحُفَةِ أَوْ  
أَكْلِ مَا يَسْقُطُ مِنْ لُقْمَةٍ وَإِنْ كَانَ عُلِّلَ أَكْلُ السَّاقِطِ بِأَنَّهُ لَا  
يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ.

وَالْمَرَادُ مِنْ قَوْلِهِ «يَدُهُ» هُوَ أَصَابِعُ يَدَيْهِ الثَّلَاثُ كَمَا وَرَدَ (م)  
(٢٠٣٢) «أَنَّهُ ﷺ كَانَ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ وَلَا يَزِيدُ الرَّابِعَةَ  
وَالْخَامِسَةَ إِلَّا إِذَا اخْتَنَجَهَا بِأَن يَكُونَ الطَّعَامُ غَيْرَ مُشْتَدٍّ وَتَحْوَهُ».

وَقَدْ أَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ «أَنَّهُ ﷺ كَانَ إِذَا أَكَلَ أَكَلَ  
بِخَمْسٍ» وَهُوَ مُرْسَلٌ.

وَلَيْهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْعَاقِ الْغَيْرِ أَصَابِعُهُ مِنْ زَوْجَةٍ  
وَعَادِمٍ وَوَلَدٍ وَغَيْرِهِمْ فَإِنْ تَنَجَّسَتِ اللَّقْمَةُ السَّاقِطَةُ فَيُزِيلُ مَا فِيهَا  
مِنْ نَجَاسَةٍ إِنْ امْتَنَنَ وَإِلَّا أَطْعَمَهَا حَيَوَانًا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ  
كَمَا ذَكَرَهُ التَّوْرِيُّ بِنَاءً عَلَى جَوَازِ إِطْعَامِ الْمُتَنَجِّسِ وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ  
الْأُمَّةِ خُلَفَا عَنْ سَلَفِهِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

### ٧- من يتدلى بالسلام أولاً

١٣٧٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ  
قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى  
الْكَبِيرِ، وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٢٣١)، مسلم (٢١٦٠)].

وَلِي رَوَايَةُ يُسَلِّمُ (٢١٦٠) وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي.

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُسَلِّمُ  
الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ» مُتَّفَقٌ  
عَلَيْهِ. وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

(وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي) بَلْ هُوَ فِي الْبُخَارِيِّ (٦٢٣٢).

وَقَالَ الْمَصْنُفُ إِنَّهُ لَمْ يَقَعْ تَسْلِيمُ الصَّغِيرِ عَلَى الْكَبِيرِ فِي  
«صَحِيحِ مُسْلِمٍ» فَيَشْكُلُ جَمْعُ الْحَدِيثِ مِنَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ.  
وظَاهِرُ الْأَمْرِ الْجَوَابُ.



وأما إذا تلاقى راكبان أو ماشيان فقد تكلّم فيها المازري فقال: يبدأ الأدنى منهما على الأعلى قدراً في الدين إجلالاً لفضله؛ لأن فضيلة الدين مُرغّب فيها في الشرع.

وعلى هذا لو التقى راكبان ومركوب أحدهما أعلى في الجنس من مركوب الآخر كالجمل والفرس فيبدأ راكب الفرس أو يكتفي بالنظر إلى أعلاه قدراً في الدين فيبدأ الذي هو أدنى الذي هو فوقه والثاني أظهر كما لا يُنظر إلى من يكون أعلاه قدراً من جهة الدنيا إلا أن يكون سلطاناً يخشى منه.

وإذا تساوى المتلاقان من كل جهة فكل منهما مأمور بالابتداء وخيرهما الذي يبدأ بالسلام كما ثبت في حديث التّهّاجرين (ج ٦٠٧٧، ص ٢٠٦٠٠).

وقد أخرج البخاري في «الأدب المفرد» (ص ٢٩٢) بسند صحيح من حديث جابر «الماشيان إذا اجتمعا فأيهما بدأ بالسلام فهو أفضل».

وأخرج الطبراني في «الكبير» (٣٠٠/١) بسند صحيح عن الأغر المزني قال: قال لي أبو بكر: لا يسبقك أحد بالسلام.

وأخرج الترمذي (٢٦٩٤) من حديث أبي أمامة مرفوعاً «إن أولي الناس بالله من بدأ بالسلام» وقال: حسن.

وأخرج الطبراني (كما في «مجمع الزوائد» ٣٧/٨) في حديث «قلنا يا رسول الله إنا نلتقي فأيتنا يبدأ بالسلام قال: أطوعكم لله تعالى».

#### ٨- يُجزئ عن الجماعة في السلام واحد

١٣٧٣- وَعَنْ عَلِيٍّ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ».

رواه أحمد [لم يخرج] (٤٨/٩).

فيه أنه يُجزئ تسليم الواحد عن الجماعة ابتداءً وراداً.

قال النووي: يُستثنى من عموم ابتداء السلام من كان يأكل أو يشرب أو يجامع أو كان في الخلا أو في الحمام أو نائماً أو

وقال المازري: إنه للندب قال: فلو ترك المأمور بالابتداء فبدأ الآخر كان المأمور تاركاً للمستحب والآخر فاعلاً للسنة.

(قلت) والأصل في الأمر الوجوب وكأنه صرفه عنه الاتفاق على عدم وجوب البدء بالسلام.

والحديث فيه شرعية ابتداء السلام من الصغير على الكبير.

قال ابن بطال عن المهلب: وإنما شرع للصغير أن يتدبّر الكبير لأجل حق الكبير؛ ولأنه أمر بتوقيره والتواضع له.

ولو تعارض الصغير المعنوي والحسي كأنه يكون الأصغر أعلم مثلاً.

قال المصنف: لم أر فيه نقلاً والذي يظهر اغتيال السن؛ لأن الظاهر تقديم الحقيقة على المجاز.

وفيه شرعية ابتداء المار بالسلام للقاعد.

قال المازري: لأنه قد يتوقع القاعد منه الشر ولا سيما إذا كان راكباً فإذا ابتداء بالسلام آمن منه ونس إليهم؛ أو لأن التصرف في الحاجات أمثلاً فصار للقاعدة مزية فامر المار بالابتداء أو لأن القاعد يشق عليه مراعاة المارين مع كثيرهم فسقط البدء عنه للمشقة عليه.

وفيه شرعية ابتداء القليل بالسلام على الكثير. وذلك لفضيلة الجماعة أو لأن الجماعة لو ابتدؤوا لحيف على الواحد الزهو فاحتيط له فلو جمع كثير على جمع قليل أو مر الكبير على الصغير:

قال المصنف: لم أر فيه نصاً.

واغترّب النووي المرور فقال: الوارد يبدأ سواء كان صغيراً أو كبيراً.

وذكر الماوردي أن من مشى في الشوارع المطروقة كالسوق أنه لا يسلم إلا على البعض لأنه لو سلم على كل من لقي لتشاغل به عن المهم الذي خرج لأجله وخرج به عن العرف.

وفيه شرعية ابتداء الركاب على المشاي، وذلك؛ لأن للركاب مزية على المشاي فموضع المشاي بأن يبدأ الركاب بالسلام احتياطاً على الركاب من الزهو لو حاز الفضيلتين.



فإن قيل: هل يحسن أن نقول: رُدَّ السلام فإنه واجب؟  
قيل: نعم فإنه من الأمر المعروف والنهي عن المنكر فيجب فإن  
لم يجب حسن أن يحلله من حق الرد.

#### ٩- لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام

١٣٧٤- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَإِذَا  
لَقِيتُمُوهُمْ فِي طَرِيقٍ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَصْيَقِهِ».  
أخرجه سنن (٢١٦٧).

فَعَبَّ الْأَكْثَرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ابْتِدَاءُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى  
بِالسَّلَامِ.

وهو الذي دل عليه الحديث إذ أصل النهي التحريم.

وحكي عن بعض الشافعية أنه يجوز الابتداء لهم بالسلام.  
ولكن يقتصر على قول: السلام عليكم.

وروي ذلك عن ابن عباس وغيره.

وحكى القاضي عياض عن جماعة جواز ذلك لمكين  
للضرورة والحاجة.

وبه قال علقمة والأوزاعي.

ومن قال: لا يجوز يقول: إن سلم على ذي ظنة مسلماً  
ثم بان له أنه يهودي فينفي أن يقول له: رُدَّ علي سلامي.

وروي عن ابن عمر أنه فعل ذلك والغرض منه أن  
يوحشه ويظهر له أنه ليس بينهما ألفة.

وعن مالك أنه لا يستحب أن يسترده، واختاره ابن  
العربي.

فإن ابتداء الذمي مسلماً بالسلام ففي الصحيحين والبخاري  
(٦٢٥٨)، مسلم (٢١٦٣) عن أنس مرفوعاً «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ  
الْكِتَابِ فَقُولُوا: وَعَلَيْكُمْ».

وفي صحيح البخاري (٦٢٥٧)، مسلم (٢١٦٤) عن  
ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ الْيَهُودُ فَإِنَّمَا

نَاعَسُوا أَوْ مُصَلَّيًّا أَوْ مُؤَدَّنًا مَا دَامَ مُتَلَبِّسًا بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ، إِلَّا أَنْ  
السَّلَامَ عَلَى مَنْ كَانَ فِي الْحَمَامِ إِنَّمَا كَرِهَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ إِزَارٌ  
وَالْأَفْلَا كَرَاهَةً.

وأما السلام حال الخطبة يوم الجمعة فيكره للأمر  
بالإنصات فلم سلم لم يجب الرد عليه عند من قال: الإنصات  
واجب ويجب عند من قال: إنه سنة، وعلى الوجهين لا ينبغي  
أن يرد أكثر من واحد.

وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدي: الأولى ترك  
السلام عليه فإن سلم كفاه الرد بالإشارة وإن رد لفظاً استأنف  
الاستعاذة وقرأ.

قال النووي: فيه نظر، والظاهر أنه يشترع السلام عليه  
ويجب عليه الرد.

ويشذب السلام على من دخل بيتاً ليس فيه أحد لقوله  
تعالى: «فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ» الآية (النور:  
٦١).

وأخرج البخاري في «الأدب المفرد» (ص ٣١٠) وابن شيبة  
(٢٥٦/٥) بإسناد حسن عن ابن عمر ﷺ: يُسْتَحَبُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ  
فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ أَنْ يَقُولَ: السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِيَادِ اللَّهِ  
الصَّالِحِينَ.

وأخرج الطبراني [هو عند الطبري في «تفسيره»  
(١٨/١٧٤)] عن ابن عباس نحوه.

فإن ظن المارء أنه إذا سلم على القاعد لا يرد عليه فإنه  
يتزك ظنه وسلم فلعن ظنه يخطئ فإنه إن لم يرد عليه سلامة  
ردت عليه الملائكة كما ورد ذلك.

وأما من قال: لا يسلم على من ظن أنه لا يرد عليه؛ لأنه  
يكون سبياً لثانيهم الآخر فهو كلام غير صحيح؛ لأن المأمورات  
الشرعية لا تترك بمثل هذا، ذكر معناه النووي.

وقال ابن دقيق العيد: لا ينبغي أن يسلم عليه؛ لأن تورط  
المسلم في المعصية أشد من مصلحة السلام عليه؛ وامتنال حديث  
الأمر بالإنشاء يحصل مع غير هذا.



يَقُولُ أَحَدُهُمْ: السَّامُ عَلَيْكَ قُلْتُ وَعَلَيْكَ.

وإلى هذه الرواية - بإيجاب الواو - ذهب طائفة من العلماء.

واختار بعضهم حذف الواو لئلا يقتضي التشريك وقد قدّمنا ذلك. وما ثبت به النصّ أولى بالاتباع.

وقال الخطابي: عامة الحديثين يروون هذا الحرف «وعليكم» بالواو.

وكان ابن عينية يروي بغير الواو.

وقال الخطابي: وهذا هو الصواب.

(قلت) وحيث ثبتت الرواية بالواو وغيرها فالوجهان جائزان.

وفي قوله: «فقولوا: وعليك» ما يدل على إيجاب الجواب عليهم في السلام.

والله ذهب عامة العلماء.

ويروى عن آخرين أنه لا يردّ عليهم.

والحديث يدفع ما قالوه:

وفي قوله (فاضطروهم إلى أضيغّه) دليل على وجوب ردّهم عن وسط الطرقات إلى أضيغها. وتقدّم فيه الكلام.

#### ١٠- تسميت العاطس

١٣٧٥- وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَإِذَا قَالَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، فَلْيَقُلْ لَهُ: يَهْدِيكَمُ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بِأَلْسِنَتِهِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٢٤).

(وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (عن النبي ﷺ) قَالَ: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَإِذَا قَالَ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَلْيَقُلْ يَهْدِيكَمُ اللَّهُ وَيُصْلِحْ بِأَلْسِنَتِهِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ

تَقَدَّمَ فِيهِ الْكَلَامُ وَلَوْ أَتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ أَوَّلِ حَدِيثٍ فِي الْبَابِ لَكَانَ الصَّوَابُ:

#### ١١- النهي عن الشرب قائماً

١٣٧٦- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِماً».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٢٦).

(وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال: قال رسول الله ﷺ): «لَا يَشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِماً». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَتَمَامُهُ «فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَقِمَّ» مِنْ الْقِيَمَةِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٠١/٣) مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّهُ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَشْرَبُ قَائِماً فَقَالَ: مَهْ فَقَالَ: لِمَهْ؟ فَقَالَ «أَيُّسُرُّكَ أَنْ يَشْرَبَ مَعَكَ الْهَرُّ؟» قَالَ لَا. قَالَ «فَدَرْ شَرِبَ مَعَكَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مِنْهُ الشَّيْطَانُ».

وفي رواية لا يعرف وثقته يحيى بن معين.

والحديث دليل على تحريم الشرب قائماً؛ لأنه الأصل في النهي والله ذهب ابن حزم.

وذهب الجمهور إلى أنه خلاف الأولى.

وآخرون إلى أنه مكروه، كأنهم صرفوه عن ذلك لما في صحيح مسلم (٢٠٢٧) من حديث ابن عباس «سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْ زَمْزَمَ فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ».

وفي صحيح البخاري (٥٦١٥) «أَنَّ عَلِيًّا ﷺ شَرِبَ قَائِماً. وَقَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ» فَيَكُونُ فَعْلُهُ ﷺ بَيَانًا لِكُونَ النَّهْيِ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ.

وأما قوله «فليستقم» فإنه نقل اتفاق العلماء على أنه ليس على من شرب قائماً أن يستقم وكانهم حملوا الأمر أيضاً على التنبه.

#### ١٢- الانتعال باليمين والنزع بالشمال

١٣٧٧- وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ



للاستحياب.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اتَّعَلَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، وَلْتَكُنِ الْيَمْنَى أَوْ لَهَا تَتَعَلَّ وَآخِرُهُمَا تُنَزَّعُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٨٥٦)، مسلم (٢٠٩٧)].

١٣- النهي عن المشي في نعل واحدة

١٣٧٨- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، وَلْيُعْلِمْهُمَا جَمِيعًا أَوْ لِيُخْلَعْهُمَا جَمِيعًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٨٥٥)، مسلم (٢٠٩٧)].

(وعنه) إِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ وَلْيُعْلِمْهُمَا» بِضَمِّ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ مِنْ: اتَّعَلَّ كَمَا ضَبَطَهُ النَّوَوِيُّ وَضَمِيرُ التَّنْبِيهِ لِلرُّجُلَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَجِرْ لَهَا ذِكْرٌ فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا مِنَ النَّعْلِ.

(جميعاً أو ليخلفهما) إِي التعلين وفي رواية للبخاري (٥٨٥٥) «أو ليخلفهما جميعاً». وَهُوَ لِلْقَدَمَيْنِ (جميعاً مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

ظَاهِرُ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ عَنِ الْمَشْيِ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ.

وَحَمَلُهُ الْجُمْهُورُ عَلَى الْكَرَاهَةِ فَإِنَّهُمْ جَعَلُوا الْقَرِئَةَ حَدِيثَ التِّرْمِذِيِّ (١٧٧٧) عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ «رَأَيْتُ أَنْقَطَعَ شَيْئٌ مِنْ نَعْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَشَى فِي النَّعْلِ الْوَاحِدَةِ حَتَّى يَصْلِحَهَا».

إِلَّا أَنَّهُ رَجَحَ الْبُخَارِيُّ وَقَفَّه [العلل الكبير] لِلدَّوْدِيِّ (ص ٢٩٣)].

وَقَدْ ذَكَرَ رَزِينٌ عَنْهَا قَالَتْ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَعَلَّ قَائِمًا وَيَمْشِي فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ».

وَاخْتَلَفُوا فِي عِلَّةِ النَّهْيِ.

فَقَالَ قَوْمٌ: عَلَنَهُ أَنْ النَّعَالَ شَرَعَتْ لِقَايَةِ الرَّجُلِ عَمَّا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَوْكٍ وَخَوٍّ فَإِذَا انْفَرَدَتْ إِحْدَى الرَّجُلَيْنِ احْتَاجَ الْمَاشِي أَنْ يَتَوَقَّى لِإِحْدَى رَجُلَيْهِ مَا لَا يَتَوَقَّى لِلْأُخْرَى فَيَخْرُجُ لِلذَّكَاءِ عَنْ سَجِيَّةٍ مَشِيَّتِهِ وَلَا يَأْمَنُ مَعَ ذَلِكَ الْعَثَارُ.

وَقِيلَ: إِنَّهَا مَشِيَّةُ الشَّيْطَانِ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ: الْكَرَاهَةُ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الشُّهُورَةِ فِي الْمَلَابِسِ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ (٢٠٩٨) «إِذَا أَنْقَطَعَ شَيْءٌ مِنْ أَحَدِكُمْ

(وعنه) إِي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اتَّعَلَّ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ وَإِذَا نَزَعَ أَيُّ نَعْلَةٍ (فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ). وَلْتَكُنِ الْيَمِينُ أَوْ لَهَا تَتَعَلَّ وَآخِرُهُمَا تُنَزَّعُ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ إِلَى قَوْلِهِ «بِالشَّمَالِ».

وَأَخْرَجَ بَاقِيَهُ مَالِكٌ [الموطأ (ص ٥٧١)] وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٧٩) وَابُو دَاوُدَ (٤١٣٩).

ظَاهِرُ الْأَمْرِ الْوَجُوبُ.

وَلَكِنَّهُ ادَّعَى الْقَاضِي عِيَاضُ الْإِجَاعَ عَلَى أَنَّهُ لِلِاسْتِحْيَابِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْبِدَاءُ بِالْيَمِينِ مَشْرُوعَةٌ فِي جَمِيعِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ لِفَضْلِ الْيَمِينِ حَسًّا فِي الْقُوَّةِ وَشُرْعًا فِي التَّدْبِيرِ فِي تَقْدِيمِهَا.

قَالَ الْخَلِيبِيُّ: إِنَّمَا يَبْدَأُ بِالشَّمَالِ عِنْدَ الْخَلْعِ؛ لِأَنَّ اللَّبْسَ كَرَامَةً؛ لِأَنَّهُ وَقَايَةُ اللَّبَنِ فَلَمَّا كَانَتْ الْيَمِينُ أَكْرَمَ مِنَ الْيَسْرَى بَدَأَ بِهَا فِي اللَّبْسِ وَاخْتَرَتْ فِي النَّزْعِ لِتَكُونَ الْكَرَامَةُ لَهَا أَدْوَمَ وَحَصْنَهَا مِنْهَا أَكْثَرَ.

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: مَنْ بَدَأَ فِي الْإِتِّعَالِ بِالْيَسْرَى أَسَاءَ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ وَلَكِنْ لَا يَجْرُمُ عَلَيْهِ لُبْسُ نَعْلَيْهِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: يَنْبَغِي أَنْ تُنَزَعَ النَّعْلُ مِنَ الْيَسْرَى وَيَبْدَأَ بِالْيَمِينِ.

وَلَعَلَّ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يُشْرَعُ لَهُ الْخَلْعُ إِذَا بَدَأَ بِالْيَسْرَى ثُمَّ يَسْتَأْنِفُ لِبْسَهُمَا عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَشْرُوعِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ قَاتَ عِلَّةَهُ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْيَابِ الْإِتِّعَالِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ «إِذَا اتَّعَلَّ أَحَدُكُمْ» وَلَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٠٩٦) «اسْتَكْبَرُوا مِنَ النَّعَالِ فَإِنَّ الرَّجُلَ لَا يَزَالُ رَاكِبًا مَا اتَّعَلَّ» إِي بِشِبْهِ الرَّكَبِ فِي خَفَةِ الْمَشَقِّ وَقَلَّةِ النَّصَبِ وَسَلَامَةِ الرَّجُلِ مِنْ أَدَى الطَّرِيقِ، فَإِنَّ الْأَمْرَ إِذَا لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الْإِجَابِ فَهُوَ



بالذراع ذراع اليد وهو شبران باليد المعتدلة. والمراد جرّ الثوب على الأرض وهو الذي يدلّ له حديث البخاري (٥٧٨٧) «ما أسفل من الكعنين من الإزار في النار».

وتقييد الحديث بالخيلاء دالّ بمفهوميّه أنّه لا يكون من جرّة غير خيلاء داخلًا في الوعيد.

وقد صرح به ما أخرج البخاري (٥٧٨٤) وأبو داود (٤٠٨٥) والنسائي (٢٠٨/٨) أنّه «قال أبو بكر عليه السلام لما سمع هذا الحديث: إن إزاري يسترخي إلا أن أتأهّده فقال له رسول الله ﷺ: «إنك لست بمنّ يفعله خيلاء».

وهو دليل على اغتبار المفاهيم من هذا النوع.

وقال ابن عبد البر: إن جرّه لغبر الخيلاء مذموم.

وقال النووي: إنّه مكروه وهذا نصّ الشافعي.

وقد صرحت السنة أن أحسن الحالات أن يكون إلى نصف الساق كما أخرجه الترمذي (الشمائل) (١٢٠) والنسائي (الكبرى) كما في (تحفة الأشراف) (٩٧٤٤) عن عبيد بن خالد قال: «كنت أمشي وعليّ برد أجرة فقال لي رجل: ارفع ثوبك فإنه أبقي وأتقى فتظرت فإذا هو النبي ﷺ فقلت: إنما هي بردة ملخاء فقال: ما لك في أسورة؟ قال: فتظرت فإذا إزاره إلى نصف ساقه».

وأما ما هو دون ذلك فإنه لا حرج على فاعله إلى الكعنين وما دون الكعنين فهو حرام إن كان للخيلاء.

وإن كان لغريها فقال النووي وغيره: إنّه مكروه.

وقد يُنتج أن يقال: إن كان الثوب على قدر لابسٍ لكانه يسدله فإن كان لا عن قصد كالذي وقع لأبي بكر فهو غير داخل في الوعيد، وإن كان الثوب زائداً على قدر لابسٍ فهو ممنوع من جهة الإسراف محرّم لأجله، ولأجل التشبّه بالنساء، ولأجل أنّه لا يأمّن أن تتعلق به النجاسة.

وقال ابن العربي: لا يجوز للرجل أن يجاوز بثوبه كعبه فيقول: لا أجره خيلاء؛ لأنّ النهي قد تناوله لفظاً، ولا يجوز لمن يتناوله اللفظ أن يخالفه إذا صار حكمه أن يقول: لا أشته؛ لأنّ تلك العلة ليست في: فإنها دعوى غير مسلمة بل إطالة

فلا يمتش في ثعلب واحدة حتى يصلحها».

وتقدّم ما يمارضه من حديث عائشة فيحمل على التدب.

وقد ألحق بالثعلين كل لباس شفع كالخفين.

وقد أخرج ابن ماجّة (٣٦١٧) من حديث أبي هريرة «لا يمتش أحدكم في ثعلب واحدة ولا خف واحدة».

وهو عند مسلم (٢٠٩٩) من حديث جابر.

وعند أحمد (٤٢/٣) من حديث أبي سعيد.

وعند الطبراني (الكبير) (٢٣/١٢) من حديث ابن عباس.

وقال الخطابي: وكذا إخراج اليد الواحدة من الكمّ دون الأخرى والارتداء على أحد المتكئين دون الآخر.

(قلت) ولا يخفى أن هذا من باب القياس ولم تعلم العلة حتى يلحق بالأصل فالأولى الاقتصار على عمل النصّ والله أعلم.

#### ١٤- النهي عن جرّ الثوب خيلاء

١٣٧٩- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال:

«قال رسول الله ﷺ: «لا ينظر الله إلى من جرّ ثوبه خيلاء».

متفق عليه (البخاري (٥٧٩١)، مسلم (٢٠٨٥)).

(وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا ينظر الله إلى من جرّ ثوبه خيلاء» بضمّ الحاء المعجمة والمدّ: البطر والكبر (متفق عليه).

فسرّ نفي نظر الله بنفي رحمته إليه أي لا يرحم الله من جرّ ثوبه خيلاء سواء كان من النساء أو الرجال.

وقد فهمت ذلك أم سلمة فقالت عند سماعها الحديث منه ﷺ: «فكيف تصنع النساء بذيوههن فقال ﷺ: «يزردن فيه شبرا» قالت: إذا تنكّيف أفذاهن قال «فيريخينه ذراعاً لا يزردن عليهن».

أخرجه النسائي (٢٠٩/٨) والترمذي (١٧٣١). والمراد



ذيله دالة على تكبره انتهى.

وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخلاء ولو لم يقصده اللابس.

وقد أخرج ابن منيع عن ابن عمر في إنشاء حديث رفعه «إياك وجر الإزار فإن جر الإزار من المخيلة».

وقد أخرج الطبراني «الكبير» (٢٧٧/٨) من حديث أبي أمامة وفي قصته لعمر بن زُرارة الأنصاري «إن الله لا يحب المسبل».

والقصة أن «أبا أمامة قال: بينما نحن مع رسول الله ﷺ إذ لحقنا عمرو بن زُرارة الأنصاري في خلق إزار ورداء قد أسبل فجعل رسول الله ﷺ يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول: «عبدك وابن عبدك وأمتك» حتى سمعها عمرو فقال: يا رسول الله إني حشش الساقين فقال: «يا عمرو إن الله قد أحسن كل شيء خلقه إن الله لا يحب المسبل».

وأخرجه الطبراني عن عمرو بن زُرارة وفيه «وضرب رسول الله ﷺ أربع أصابع تحت ركبتي عمرو وقال: «يا عمرو وهذا موضع الإزار» ثم ضرب بأربع أصابع تحت الأربع ثم قال: «يا عمرو وهذا موضع الإزار» الحديث. ورجاله ثقات.

وحكم غير الثوب والإزار حكمهما.

وكذلك لما سأل شعبة محارب بن دثار قال شعبة: أذكر الإزار؟ قال: ما خص إزاراً ولا قميصاً.

ومقصوده أن التعبير بالثوب يشمل الإزار وغيره.

وأخرج أهل السنن إلا الترمذي [أبو داود (٤٠٩٤)، النسائي (٣٥٧٦)، ابن ماجه (٣٥٧٦)] عن ابن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة. من جر منها شيئاً خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة».

في إسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال.

قال ابن بطال: وإسبال العمامة المراد به إرسال العذبة زائدة على ما جرت به العادة.

وأخرج النسائي (٢١١/٨) من حديث عمرو بن أمية أن «النبي ﷺ أرخى طرف عمامته بين كفيه».

وكذلك تطويل أكمام القميص زيادة على المعتاد كما يفعله بعض أهل الحجاز إسبالاً محرماً.

وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة.

(قلت) وينبغي أن يراد بالمعتاد ما كان في عصر النبوة.

### ١٥- الأكل باليمين

١٣٨٠- وعنه رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه، وإذا شرب فليشرب بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله».

أخرجه مسلم (٢٠٢٠).

(وعنه) أي ابن عمر رضي الله عنهما (أن رسول الله ﷺ قال: «إذا أكل أحدكم فليأكل بيمينه وإذا شرب فليشرب بيمينه، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله».

الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب بالشمال فإنه علله بأنه فعل الشيطان وخلقته والمسلم مأمور بتجنب طريق أهل الفسق فضلاً عن الشيطان.

وقد ذهب الجمهور إلى أنه يستحب الأكل باليمين والشرب بها لا أنه بالشمال محرّم وقد زاد نافع: الأخذ والإعطاء.

### ١٦- النهي عن الإسراف والخيلاء

١٣٨١- وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم قال: قال رسول الله ﷺ: «كل واشرب، وألبس، وتصدق في غير سرف ولا مخيلة».

أخرجه أبو داود [هو عند النسائي (٧٩/٥)، ابن ماجه (٣٦٠٥)]



وأحمد (١٨١/٢)، وعَلَّقَهُ الْبَخَّارِيُّ [كتاب اللباس، باب (١)].

(وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلْ وَاشْرَبْ وَانْسَ وَتَصَدَّقْ فِي غَيْرِ سَرْفٍ وَلَا مَخِيلَةٍ» بالخاء المعجمة ومثناة تحيية وزن عزيمة: التَّكْبِيرُ.

(أخرجه أبو داود وأحمد وعَلَّقَهُ الْبَخَّارِيُّ).

دل على تحريم الإسراف في المأكَل والمشرب والملبس والتَّصَدَّقِ.

وحقيقة الإسراف: مُجَاوِزَةُ الْحَدِّ فِي كُلِّ فِعْلٍ أَوْ قَوْلٍ وَهُوَ فِي الْإِنْفَاقِ أَشْهُرُ.

والحديث مأخوذ من قوله تعالى: «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا» [الأعراف: ٣١] وفيه تحريم الخيلاء والكِبَرِ.

قال عبد اللطيف البغدادي: هذا الحديث جامع لفصائل تدبير الإنسان نفسه.

وليه مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة فإن السرف في كل شيء مضر بالجسد ومضر بالمعيشة ويؤدي إلى الإثلاف فيضر بالنفس إذا كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال.

والمخيلة تضر بالنفس حيث تُكْسِبُهَا الْمُجَبِّ، وَتَضُرُّ بِالْآخِرَةِ حَيْثُ تُكْسِبُ الْإِثْمَ، وَبِالدُّنْيَا حَيْثُ تُكْسِبُ الْمَقْتِ مِنَ النَّاسِ.

وقد علّق البخاري عن ابن عباس «كُلْ مَا شِئْتَ وَاشْرَبْ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَأَتْكَ اثْنَانِ سَرْفٌ وَمَخِيلَةٌ» [كتاب اللباس، باب

[(١)].



السوء» وفي سننوه ضعف:

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَيُّ - حَدِيثِ الْبَخَارِيِّ - مُعَارَضٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

قَالَ: وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الزُّيَادَةَ كَنَاءَةً عَنِ الْبَرَكَةِ فِي الْعَمْرِ بِسَبَبِ التَّوْفِيقِ إِلَى الطَّاعَةِ وَعِمَارَةِ وَقْتِهِ بِمَا يَنْفَعُهُ فِي الْآخِرَةِ وَصِيَابَتِهِ عَنِ تَضْيِيعِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَمِثْلُ هَذَا مَا جَاءَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَقَاعَصَرُ أَعْمَارُ أُمَّتِهِ بِالنَّبَسَةِ إِلَى أَعْمَارٍ مِنْ مَضَى مِنَ الْأَسْمِ فَاعْطَاهُ اللَّهُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ (الموطأ (١٥)).

وَحَاصِلُهُ أَنَّ صَلَاةَ الرَّحِمِ تَكُونُ سَبَبًا لِلتَّوْفِيقِ لِلطَّاعَةِ وَالصِّيَابَةِ عَنِ الْمَعْصِيَةِ فَيَقَى بَعْدَهُ الذِّكْرَ الْجَمِيلَ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ.

وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ التَّوْفِيقِ: لِلْعِلْمِ الَّذِي يُنْفَعُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ بِتَأْلِيفٍ وَلُحُودٍ وَالصَّدَقَةِ الْجَارِيَةِ عَلَيْهِ، وَالْخَلْفِ الصَّالِحِ.

وَالثَّانِيهِمَا: أَنَّ الزُّيَادَةَ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَذَلِكَ بِالنَّبَسَةِ إِلَى عِلْمِ الْمَلِكِ الْمُرَكَّبِ بِالْعَمْرِ، وَالَّذِي فِي الْآيَةِ بِالنَّبَسَةِ إِلَى عِلْمِ اللَّهِ كَانَ يُقَالُ لِلْمَلِكِ فِي عِلْمِهِ أَنَّهُ يَصِلُ أَوْ يَقْطَعُ فَالَّذِي فِي عِلْمِ اللَّهِ لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ وَالَّذِي يُقَالُ مِثْلًا: إِنَّ عُمَرَ فَلَانِ مَاتَ إِنْ وَصَلَ رَجِمَهُ، وَإِنْ قَطَعَهَا فَمَيِّتُونَ وَقَدْ سَبَقَ مِثْلًا فِي عِلْمِ الْمَلِكِ هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ فِيهِ الزُّيَادَةَ وَالْقَصَصُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَمْنَحُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتْ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] وَالْحَقُّ وَالْإِثْبَاتُ بِالنَّبَسَةِ إِلَى مَا فِي عِلْمِ الْمَلِكِ وَمَا فِي أُمِّ الْكِتَابِ؛ وَأَمَّا الَّذِي فِي عِلْمِ اللَّهِ فَلَا عَمَلٌ فِيهِ الْبَتَّةُ.

وَيُقَالُ لَهُ: الْقَضَاءُ الْمَبْرُمُ وَيُقَالُ لِلأَوَّلِ: الْقَضَاءُ الْمَعْلُومُ.

وَالْوَجْهَ الْأَوَّلَ الْبَيِّنُ فَإِنَّ الْأَثَرَ مَا يَتَّبِعُ الشَّيْءَ فَإِذَا أَخَّرَ حَسُنَ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الذِّكْرِ الْحَسَنِ بَعْدَ فَقْدِ الْمَذْكُورِ وَوَجْهَهُ الطَّبِيعِيُّ.

وَأَشَارَ إِلَيْهِ فِي «الْفَاتِي».

وَيُؤَيِّدُهُ مَا أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ (كَمَا فِي «الْفَتْحِ»

(١٠/٤١٦)) بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ «ذَكَرْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ وَصَلَ رَجِمَهُ أَنْسَى لَهُ فِي أَجَلِهِ؟ فَقَالَ: إِنَّهُ لَيْسَ

## ٤٨- كتاب البر والصلة

البر: - بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ -: هُوَ التَّوَسُّعُ فِي فِعْلِ الْخَيْرِ.

وَالْبِرُّ - بِفَتْحِهَا -: التَّوَسُّعُ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُوَ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالصَّلَاةُ - بِكَسْرِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ -: مَصْدَرٌ وَصَلَهُ كَوَعْدُهُ عِدَّةً.

فِي «النَّهَائَةِ»: تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ ذِكْرُ صَلَاةِ الْأَرْحَامِ وَهِيَ كَنَاءَةٌ عَنِ الْإِحْسَانِ إِلَى الْأَقْرَبِينَ مِنْ ذَوِي النَّسَبِ وَالْأَصْهَارِ وَالتَّعَطُّفِ عَلَيْهِمْ وَالرَّفْقِ بِهِمْ وَالرَّعَايَةِ لِأَحْوَالِهِمْ وَكَذَلِكَ إِنْ بَدَأُوا وَأَسَاوُوا. وَضَدَ ذَلِكَ قَطِيعَةُ الرَّحِمِ. انْتَهَى.

## ١- صلة الرحم تزيد في الرزق

١٣٨٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَأَنْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَجِمَهُ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩٨٥).

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ) أَيُّ يَبْسُطُ اللَّهُ (لَهُ فِي رِزْقِهِ) أَيُّ يَوْمَعُ لَهُ فِيهِ.

(وَأَنْ يُنْسَأَ) مَثْلُهُ فِي ضَبْطِهِ. بِالسُّنَنِ الْمُهْمَلَةِ مُخَفَّفَةٌ أَيُّ: يُؤَخَّرُ لَهُ.

(فِي أَثَرِهِ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالْمَثَلَةُ فَرَاهُ أَيُّ أَجَلِهِ (فَلْيَصِلْ رَجِمَهُ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ) وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٩٧٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّ صَلَاةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ فِي الْأَهْلِ مَثَرَةٌ فِي الْمَالِ مَنَسَةٌ فِي الْأَجْلِ».

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (١٥٩/٦) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعاً «صَلَاةُ الرَّحِمِ وَحُسْنُ الْجَوَارِ يُعَمِّرَانِ الدِّبَارَ وَيَزِيدَانِ فِي الْأَعْمَارِ».

وَأَخْرَجَ أَبُو يَعْلَى (٤١٠٤) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً «إِنْ الصَّدَقَةُ وَصَلَاةُ الرَّحِمِ زَيْدُ اللَّهِ بَيْنَهُمَا فِي الْعُمُرِ وَتَذْفَعُ بِهِمَا مَيْتَةً



صَلَّتْهَا.

قِيلَ: هِيَ الرُّحْمُ الَّتِي يَحْرُمُ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا بِمِثْلِ لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَكَرًا حَرَّمَ عَلَى الْآخَرِ.

فَعَلَى هَذَا لَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْأَعْمَامِ وَلَا أَوْلَادُ الْأَخْوَالِ.

وَاحْتَجَّ هَذَا الْقَائِلُ بِتَحْرِيمِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَخَالَئِهَا فِي النِّكَاحِ لَمَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنَ التَّقَاطُعِ.

وَقِيلَ: هُوَ مَنْ كَانَ مُتَّصِلًا بِمِيرَاثٍ.

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ» [م (٢٥٤٨)].

وَقِيلَ: مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخَرِ قَرَابَةٌ مِثْلُ مِثْلِهِ أَوْ لَا.

ثُمَّ صَلَّةُ الرُّحْمِ كَمَا قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: دَرَجَاتُ بَعْضِهَا أَرْفَعُ مِنْ بَعْضٍ وَأَدْنَاهَا تَرَكُّ الْمُهَاجِرَةِ وَصَلَّتْهَا بِالْكَلَامِ وَلَوْ بِالسَّلَامِ، وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْقُدْرَةِ وَالْحَاجَةِ فَمَنْهَا وَاجِبٌ وَمَنْهَا مُسْتَحَبٌّ فَلَوْ وَصَلَ بَعْضُ الصَّلَّةِ وَلَمْ يَصِلْ غَايَتَهَا لَمْ يُسَمَّ قَاطِعًا وَلَوْ قَصُرَ عَمَّا يَقْدُرُ عَلَيْهِ وَيَنْبَغِي لَهُ: لَمْ يُسَمَّ وَاصِلًا.

وَقَالَ الْقَرَطُبِيُّ: الرُّحْمُ الَّتِي تُوصَلُ الرُّحْمُ عَائَةً وَخَاصَّةً.

فَالْعَائَةُ: رَحِمُ الدِّينِ، وَتَجِبُ صَلَّتُهَا بِالتَّرَادُدِ وَالتَّنَاصُحِ وَالْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ وَالْقِيَامِ بِالْحَقِّ وَالْوَاجِبِ وَالْمُسْتَحَبِّ.

وَالرُّحْمُ الْخَاصَّةُ: تَزِيدُ بِالْفَقْفَقَةِ عَلَى الْقَرِيبِ وَتَقْفُو حَالِهِ وَالتَّنَافُلِ عَنْ زَلَّتِهِ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: الْمَعْنَى الْجَامِعُ: لِيَصَالُ مَا امْتَكَنَ مِنَ الْخَيْرِ وَدَفِنُ مَا امْتَكَنَ مِنَ الشَّرِّ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ، وَهَذَا فِي حَقِّ الْمُؤْمِنِينَ.

وَأَمَّا الْكُفَّارُ وَالْفَسَاقُ فَتَجِبُ الْقَاطِعَةُ لَهُمْ إِذَا لَمْ تَنْفَعِ الْمَرْعُظَةَ.

وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ أَيْضًا بِأَيِّ شَيْءٍ تَحْصُلُ الْقَطِيعَةُ لِلرُّحْمِ.

فَقَالَ الزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ: تَكُونُ بِالإِسَاءَةِ إِلَى الرُّحْمِ.

وَقَالَ غَيْرُهُ: تَكُونُ بِتَرْكِ الْإِحْسَانِ؛ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ أَمْرَةً بِالصَّلَّةِ نَاقِيَةً عَنِ الْقَطِيعَةِ فَلَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا، وَالصَّلَّةُ نَوْعٌ مِنَ الْإِحْسَانِ كَمَا فَسَّرَهَا بِذَلِكَ غَيْرٌ وَاحِدٌ، وَالْقَطِيعَةُ ضُلْعًا وَهِيَ

زِيَادَةٌ فِي عُمُرِهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤] وَلَكِنَّ الرَّجُلَ تَكُونُ لَهُ الذَّرِيَّةُ الصَّالِحَةُ يَدْعُونَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَخَرَجَتْ فِي الْكَبِيرِ مَرْفُوعًا مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى.

وَجَزَمَ ابْنُ فُورْكَ أَنَّ الْمَرَادَ بِزِيَادَةِ الْعُمُرِ: نَفْيُ الْآفَاقِ عَنْ صَاحِبِ الْبَرِّ فِي فَهْمِهِ وَعَقْلِهِ.

قَالَ غَيْرُهُ: فِي أَعْمٍ مِنْ ذَلِكَ وَفِي عَلَيْهِ وَرِزْقِهِ.

وَالابْنُ الْقَيِّمُ فِي كِتَابِ «الدَّاءِ وَالذَّوَاءِ» كَلَّمَ يَقْضِي بِأَنَّ مُدَّةَ حَيَاةِ الْعَبْدِ وَعُمُرِهِ هِيَ مَهْمَا كَانَ قَلْبُهُ مُقْبِلًا عَلَى اللَّهِ ذَاكِرًا لَهُ مُطِيعًا غَيْرَ عَاصٍ فَهَذِهِ هِيَ عُمُرُهُ وَحَيَاتُهُ، وَمَتَى أَعْرَضَ الْقَلْبُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَاشْتَغَلَ بِالْمَعَاصِي ضَاعَتْ عَلَيْهِ أَيَّامُ حَيَاةِ عُمُرِهِ.

فَعَلَى هَذَا مَعْنَى أَنَّهُ (يُسَأَلُ لَهُ فِي أَجَلِهِ) أَيُّ يُمْرُّ اللَّهُ قَلْبُهُ بِذِكْرِهِ وَأَوْقَاتُهُ بِطَاعَتِهِ وَيَأْتِي تَحْقِيقُ صَلَّةِ الرُّحْمِ فِي:

## ٢ - جزاء قاطع الرحم

١٣٨٣ - وَعَنْ جَبْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ» يَعْنِي قَاطِعَ رَحِمٍ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٥٩٨٤)، مسلم (٢٥٥٦)].

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٠٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ يَرْفَعُهُ «مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَنْ يُعْجَلَ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا آخَرَ اللَّهُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ قُطِيعَةِ الرَّحِمِ».

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمُرْفُودِ (ص ٢٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ يَرْفَعُهُ «إِنْ أَعْمَالَ أَتْمَنِي تَعْرِضَ عَنِّيهِ الْخَمِيسَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ فَلَا يَقْبَلُ عَمَلُ قَاطِعِ رَحِمٍ».

وَأَخْرَجَ (ص ٢٧) فِيهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى «إِنَّ الرُّحْمَةَ لَا تَنْزِلُ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ قَاطِعٌ رَحِمٍ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (كَمَا فِي «الْمَجْمَعِ» (١٥١/٨)) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ «إِنَّ أَبْوَابَ السَّمَاءِ مُخَلَّفَةٌ دُونَ قَاطِعِ الرَّحِمِ».

وَاعْلَمْ أَنَّهُ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حَدِّ الرُّحْمِ الَّتِي تَجِبُ



ترك الإحسان.

محرّم عقوقه.

وأما ما أخرجه الترمذي (١٩٠٨) من قوله ﷺ «لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ الَّذِي إِذَا قُطِعَتْ رَجْمُهُ وَصَلَّتْهَا».

فإنه ظاهر في أن الصلة إنما هي ما كان للقاطع صلة رجمه وقدا على رواية «قَطَعَتْ» بالبناء للفاعل وهي رواية.

فقال ابن العربي في شرحه: المراد الكاملة في الصلة.

وقال الطيبي: معناه ليس حقيقة الواصل ومن يُعَدُّ بصلته من يُكَافئ صاحبه بمثل فعله ولكنه من يُتَفَضَّلُ على صاحبه.

وقال المصنف: لا يُلْزَمُ من نهي الوصل ثبوت القطع فهم ثلاث درجات واصل ومُكَافئ وقاطع.

فالواصل: هو الذي يُتَفَضَّلُ ولا يُتَفَضَّلُ عليه.

والمُكَافئ: هو الذي لا يزيد في الإعطاء على ما يأخذه.

والقاطع: الذي لا يُتَفَضَّلُ عليه ولا يُتَفَضَّلُ.

قال الشارح: وبالأولى من يُتَفَضَّلُ عليه ولا يُتَفَضَّلُ أنه قاطع.

قال المصنف: وكما تقع المكافاة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة من الجانبين فمن بدأ فهو القاطع فإن جُوزِيَ سُمِّيَ من جازاء مكافئا.

### ٣- النهي عن العقوق

١٣٨٤- وَعَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ وَوَادَّ الْبَنَاتِ وَمَنْعًا وَهَاتِ وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ».

متفق عليه [البخاري (٥٩٧٥)، مسلم (٥٩٣)].

الأمهات: جمع أمهات لنع في الأم ولا تطلق إلا على من يعقل بخلاف أم فإنها تعم.

وإنما خصت الأم هنا إظهاراً لعظم حقها وإلا فالأب

وضابط العقوق المحرم كما نقل خلاصته عن البلقيني وهو أن يحصل من الولد للأبوين أو أحدهما إذا لم يكن بالهين عرفاً فيخرج من هذا ما إذا حصل من الأبوين أمر أو نهى فخالفتها بما لا يعد في العرف مخالفتة عقوقاً فلا يكون ذلك عقوقاً، وكذلك لو كان مثلاً على الأبوين دين للولد أو حق شرعي فرافعه إلى الحاكم فلا يكون ذلك عقوقاً كما «وَقَعَ مِنْ بَعْضِ أَوْلَادِ الصُّحَابَةِ شِكَايَةُ الْأَبِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي احْتِيَاجِهِ لِمَالِهِ فَلَمْ يُعَدِّ النَّبِيُّ ﷺ شِكَايَتَهُ عُقُوقاً».

(قلت في هذا تأمل فإن قوله ﷺ «أَنْتَ وَمَالُكَ لِابْنِكَ» [٣٥٣٠]، ج ٢ (٢٢٩٢)).

دليل على نهيه عن منع أبيه عن ماله وعن شيكايته.

ثم قال صاحب الضابط: فعلى هذا، العقوق أن يؤدي الولد أحد أبويه بما لو فعله مع غير أبويه كان محرماً من جملة الصغار فيكون في حق الأبوين كبيرة، أو مخالفة الأمر أو النهي فيما يدخل فيه الخوف على الولد من قوأت نفسه أو غصب حق أعضائه في غير الجهاد الواجب عليه، أو مخالفتهم في سفر يشق عليهما وليس بقرض على الولد أو في غيب طويل فيما ليس لطلب علم نافع أو كسب، أو ترك تعظيم الوالدين، فإنه لو قدم عليه أحدهما ولم يقم إليه أو قطب في وجهه فإن هذا وإن لم يكن في حق الغير معصية فهو عقوق في حق الأبوين.

قوله «وَوَادَّ الْبَنَاتِ» سكنون الهنزة وهو دفن البنات حية وهو محرّم وخص البنات؛ لأنه الواقع من العرب فإنهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية كراهية لهن.

يقال: أول من فعله قيس بن عاصم التميمي. وكان من العرب من يقتل أولاده مطلقاً خشية الفاق والفق.

وقوله «مَنْعًا وَقَاتِ» المنع: مصدر من منع بمنع.

والمراد منع ما أمر الله أن لا يمنع.

(وقات) فعل أمر مجزوم.

والمراد النهي عن طلب ما لا يستحق طلبه.

وقوله «وَكُرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ» يروى بغير تنوين حكاية



للفظ الفعل.

وقد ثبت عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو يندر وقوعها جداً لما في ذلك من التطنع والقول بالظن الذي لا يخلو صاحبه عن الخطأ.

وقيل: كثرة السؤال عن أخبار الناس وأحداث الزمان، وكثرة سؤال إنسان معين عن تفاصيل حاله وكان مما يكرهه المسؤول.

وقوله «إضاعة المال» المتبادر من الإضاعة ما لم يكن لغرض ديني ولا دنيوي.

وقيل: هو الإسراف في الإنفاق.

وقيل: بعضهم بالإنفاق في الحرام ورجح المصنف أنه ما أنفق في غير وجوه المأذون فيها شرعاً سواء كانت دينية أو دنيوية؛ لأن الله تعالى جعل المال قياماً لمصالح العباد وفي التبذير نفيت تلك المصالح إما في حق صاحب المال أو في حق غيره.

قال: والحاصل أن في كثرة الإنفاق ثلاثة وجوه.

الأول: الإنفاق في الوجوه المذمومة شرعاً ولا شك في تحريمه.

الثاني: الإنفاق في الوجوه المحمودة شرعاً ولا شك في كونه مطلوباً ما لم يقوُت حقاً آخر أهم من ذلك المنفق فيه.

والثالث: الإنفاق في المباحات وهو منقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون على وجه يلقى بحال المنفق ويقدر ماله فهذا ليس بإضاعة ولا إسراف.

والثاني: أن يكون فيما لا يلقى به عرفاً فإن كان لدفع مفسدة إما حاضرة أو متوقعة فذلك ليس بإسراف، وإن لم يكن كذلك فالجهور على أنه إسراف.

قال: ابن دقيق العيد: ظاهر القرآن أنه إسراف.

وصرح بذلك القاضي حسين فقال في قسم الصدقات: هو حرام.

وتبعه الغزالي.

وجزم به الرافعي في الكلام على الفارم.

وقال الباجي من المالكية: إنه يحرم استيعاب جميع المال

وروي منوهاً وهي في رواية البخاري، «قيلًا وقالًا»، على النقل من الفعلية إلى الاسم والاول أكثر.

والمراد به نقل الكلام الذي يسمعه إلى غيره فيقول: قيل كذا وكذا بغير تعيين القائل وقال فلان كذا وكذا وإنما نهى عنه؛ لأنه من الاشتغال بما لا يعي المتكلم ولكونه قد يتضمن الغيبة والتهمة والكذب ولا سيما مع الإكثار من ذلك قلما يخلو عنه.

وقال الحب الطبري: فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنهم مصدران للقول تقول قلت قولاً وقيلًا.

وفي الحديث الإشارة إلى كراهة كثرة الكلام.

ثانيها: إرادة حكاية أقاويل الناس والبحث عنها لتخير عنها فتقول: قال فلان كذا وقيل له كذا.

والثاني عنه إما للزجر عن الاستيثار منه. وإما لما يكرهه المحكي عنه.

ثالثها: أن ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كقوله: قال فلان كذا وقال فلان كذا.

وعمل كراهة ذلك في أن يكثر منه بحيث لا يأمّن من الزلل، وهو في حق من ينقل بغير تثبت في نقله لما يسمعه ولا يخطأ له.

ويؤيد هذا الحديث الصحيح «كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع» أخرجه مسلم [المقدمة (٥/٥)].

قلت: ويحتمل إرادة كل من الثلاثة.

وقوله «وكثرة السؤال» هو السؤال للمال أو عن المشكلات من المسائل أو مجموع الأمرين وهو أولى وتقدم في الزكاة مسألة المال وقد نهى عن الأغلوطنات. أخرجه أبو داود (٣٦٥٦) وهي المسائل التي يغلط بها العلماء ليزلوا فينتج بذلك شر وفتنة.

وإنما نهى عنها لكونها غير نافعة في الدين ولا يكاد أن يكون إلا فيما لا ينفع.



بالصدق.

فبرهنا.

وفي إسناده مختلف فيه وكذلك غير الجهاد من الواجبات.

والله ذهب جماعة من العلماء كالأمير الحسين ذكره في «الشفاء» والثانمي فقالوا: يتعين ترك الجهاد إذا لم يرض الأبوان إلا فرض العين كالصلاة فإنها تقدم وإن لم يرض بها الأبوان بالإجماع.

وذهب الأكثر إلى أنه يجوز فعل فرض الكفاية والمنسوب وإن لم يرض الأبوان ما لم يتضررا بسبب فقد الولد، وحملوا الأحاديث على المبالغة في حق الوالدين، وأنه يتبع رضاهما ما لم يكن في ذلك سخط الله كما قال تعالى: ﴿وإن جاهدك علي أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا﴾ [لقمان: ١٥].

قلت: الآية إنما هي فيما إذا حملاه على الشرك ومثله غيره من الكبائر.

وليه دلالة على أنه يطيعهما في ترك فرض الكفاية والعين، لكن الإجماع خصص فرض العين وأما إذا تعارض حق الأب وحق الأم فحق الأم مقدم لحديث البخاري (٥٩٧١) «قال رجل: يا رسول الله من أحق الناس بحسن صحبتي قال: أمك ثلاث مرات ثم قال: أبوك».

فإنه دل على تقديم رضا الأم على رضا الأب.

قال ابن بطال: مقتضاه أن يكون للأم ثلاثة أمثال ما للأب.

قال: وكان ذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع.

قلت: وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً﴾ [الأحزاب: ١٥] ومثلها ﴿حملته أمه وهنا على وعز﴾ [لقمان: ١٤].

قال القاضي عياض: ذهب الجمهور إلى أن الأم تفصل على الأب في البر.

ونقل الحارث الحاسبي الإجماع على هذا.

واختلفوا في الأخ والجد من أحق برؤيه منهما؟

قال: ويكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا ولا بأس به إذا وقع نادراً لحادث كضيف أو عيب أو وليمة.

والإنفاق على كراهة الإنفاق في البناء الزائد على قدر الحاجة ولا سيما إن انضافت إلى ذلك المبالغة في الزخرفة وكذلك احتيال الغني الفاحش في المبايعات بلا سبب.

وقال السبكي في الحلييات: وأما إنفاق المال في الملاذ المباحة فهو موضع اختلاف وظاهر قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ [الفرقان: ٦٧] أن الزائد الذي لا يليق بحال المنفق إسراف.

ومن بذل مالا كثيراً في عرض يسير فإنه يعد العلاء مضيقاً انتهى.

وقد تقدم الكلام في الزكاة على التصديق بجميع المال بما فيه الكفاية.

#### ٤- رضا الله في رضا الوالدين

١٣٨٥- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «رَضَا اللَّهُ فِي رَضَا الْوَالِدَيْنِ، وَسَخَطَ اللَّهُ فِي سَخَطِ الْوَالِدَيْنِ».

أخرجه الترمذي (١٨٩٩)، وصححه ابن جبان (٤٢٩) والخازن (١٥١/٤).

الحديث دليل على وجوب إرضاء الولد لوالديه وتحريم إسقاطهما فإن الأول فيه مرضاة الله والثاني فيه سخطه فيقدم رضاها على فعل ما يجب عليه من فروض الكفاية كما في حديث ابن عمر البخاري (٣٠٠٤)، مسلم (٢٥٤٩) «أنه جاء رجل يسأله ﷺ في الجهاد فقال: أخي وإيذاك؟ قال: نعم قال: ففيهما فجاهد».

وأخرج أبو داود (٢٥٣٠) من حديث أبي سعيد «أن رجلاً هاجر إلى رسول الله ﷺ من اليمن فقال: يا رسول الله إني قد هاجرت قال: «هل لك أهل باليمن؟» فقال: أبواي قال «أوتنا لك؟» قال: لا قال «فارجع فاستأذنها فإن أوتنا لك فجاهد وإلا



فقال القاضي: الأكثرُ الجُدُّ.

قال العلماء: والمراد: من الطَّاعاتِ والأُمُورِ المباحةِ.

وجزءٌ به الشَّافعيةُ.

قال ابنُ الصَّلاح: وَهَذَا قَدْ يُعَدُّ مِنَ الصَّعْبِ الْمُشْتَعِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذْ مَعْنَاهُ لَا يَكْمُلُ إِيمَانُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ فِي الْإِسْلَامِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ.

ويقدمُ من أهلٍ بسببٍ على من أهلٍ بسببٍ ثُمَّ الْقَرَابَةُ مِنْ ذَوِي الرَّحِمِ وَيَقْدَمُ مِنْهُمْ الْحَارَمُ عَلَى مَنْ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ ثُمَّ الْعَصَبَاتِ ثُمَّ الْمَصَاهِرَةُ ثُمَّ الْوَلَاءُ ثُمَّ الْجَارُ.

وأشار ابنُ بَطَّالٍ إِلَى أَنَّ التَّرْتِيبَ حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ الْبِرُّ دَفْعَةَ وَاحِدَةٍ.

والقيامُ بِذَلِكَ يَحْصُلُ بِأَنْ يُحِبَّ لَهُ مِثْلَ حُصُولِ ذَلِكَ مِنْ جَهَةٍ لَا يُزَاحِمُهُ فِيهَا بَحِثٌ لَا تُنْقَضُ النِّعْمَةُ عَلَى أَخِيهِ شَيْئًا مِنَ النِّعْمَةِ عَلَيْهِ وَذَلِكَ سَهْلٌ عَلَى الْقَلْبِ السَّلِيمِ وَإِنَّمَا يَعْسُرُ عَلَى الْقَلْبِ الدُّعْلُ عَاقَانَا اللَّهُ وَإِخْوَانَنَا أَجْمَعِينَ. انتهى.

هذا على رواية الأَخ.

ووردَ فِي تَقْدِيمِ الزَّوْجِ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٥٠/٤) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ النَّاسِ أَكْثَرُ حَقًّا عَلَى الْمَرْأَةِ؟ قَالَ: زَوْجُهَا قُلْتُ: فَعَلَى الرَّجُلِ؟ قَالَ أُمُّهُ».

ولعلَّ مِثْلَ هَذَا مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا حَصَلَ التَّضَرُّرُ لِلْوَالِدَيْنِ فَإِنَّهُ يُقَدَّمُ حَقُّهُمَا عَلَى حَقِّ الزَّوْجِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ.

## ٥ - حقُّ الجارِ

١٣٨٦ - وَعَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يُحِبَّ لِجَارِهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري ١٣)، مسلم (٤٥).

الحديثُ وَقَعَ فِي لَفْظِ مُسْلِمٍ بِالشُّكِّ فِي قَوْلِهِ «لَأَخِيهِ أَوْ لَجَارِهِ».

ووقع في البخاري «لأخيه» بغير شك.

الحديثُ دَلِيلٌ عَلَى عَظَمِ حَقِّ الْجَارِ وَالْأَخِ.

ولمَّا نَفَى الْإِيمَانُ عَنِ لَا يُحِبُّ لَهُمَا مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ.

وَتَأَوَّلَهُ الْعُلَمَاءُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ نَفَى كَمَالِ الْإِيمَانِ، إِذْ قَدْ عَلِمَ مِنْ قَوَاعِدِ الشَّرْعِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَّصِفْ بِذَلِكَ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْإِيمَانِ، وَأُطْلِقَ الْمَحْبُوبُ وَلَمْ يُعَيَّنْ.

وقد عَيَّنَهُ مَا فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ (١١٥/٨) فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِلفظٍ «حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

وأخرج البخاري في الأدب المفرد (ص ٤٤)، والترمذي (١٩٤٣) - وحسنه - أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ ذَبَحَ شاةً فَأَهْدَى مِنْهَا لِجَارِهِ الْيَهُودِيَّ.

فإنَّ كَانَ الْجَارُ أَخًا أَحَبَّ لَهُ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا أَحَبَّ لَهُ الدُّخُولُ فِي الْإِيمَانِ مَعَ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْمَنَافِعِ بِشَرَطِ الْإِيمَانِ.

قال الشيخُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ: حَفِظْتُ حَقَّ الْجَارِ مِنْ كَمَالِ الْإِيمَانِ وَالْإِضْرَارِ بِهِ مِنَ الْكِبَائِرِ لِقَوْلِهِ ﷺ «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ» (البخاري ٦٠١٨)، مسلم (٤٧).

قال: وَيَفْتَرِقُ الْحَالُ فِي ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَارِ الصَّالِحِ وَغَيْرِهِ.

وَالَّذِي يَشْمَلُ الْجَمِيعَ إِرَادَةُ الْخَيْرِ وَمَوْعِظَتُهُ بِالْحَسَنِ



يَأْكُلُ مَعَكَ. قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ يَفْتَحِ الْحَاءُ الْمُهَمَّلَةَ الزَّوْجَةَ (جَارِكَ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِنْثِقَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١] الأخرى «خَشْيَةَ إِنْثِقَاقٍ» [الإسراء: ٣١].

وقوله «أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ» أي يزوجه النبي تحل له وعبر به «تزاني»؛ لأن معناه تزني بها برضاها.

وفيه فاحشة الزنى وإفساد المرأة على زوجها واستمالة قلبها إلى غيره وكل ذلك فاحشة عظيمة وكونها حليلة الجار أعظم؛ لأن الجار يتوقع من جاره الذب عنه وعن حريمه ويأمن بوائقه ويركن إليه وقد أمر الله تعالى برعاية حقّه والإحسان إليه فإذا قابل هذا الزانى بامرأته وإفسادها عليه مع تمكينها منها على وجه لا يتمكّن منه غيره كان غاية في الفجح.

والحديث دليل على أن أعظم المعاصي الشرك ثم القتل بغير حق وعليه نص الشافعي ثم تختلف الكبائر باختلاف مفاسدها الناشئة عنها.

#### ٧- كيف يشتم الرجل والديه

١٣٨٨- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنْ الْكِبَائِرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالَّذِي قِيلَ: وَهَلْ يَسُبُّ الرَّجُلُ وَالَّذِي؟ قَالَ: نَعَمْ، يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ».

متفق عليه (البخاري ٥٩٧٣)، مسلم (٩٠).

قوله: «شتم الرجل والديه» أي يتسبب إلى شتمهما فهو من الجار المرسل استعمان للسبب في المسبب عنه وقد ينشأ بجوابه عن سألة بقوله «نعم».

وفيه تحريم التسبب إلى أذى الوالدين وشتمهما ويأثم الغير بسبهما.

قال ابن بطال: هذا الحديث أصل في سد الذرائع.

والدعاء له بالهداية وترك الإضرار له إلا في الموضع الذي يحل له الإضرار بالقول والفعل.

والذي يخص الصالح هو جميع ما تقدم وغير الصالح كنه عن الأذى وأمره بالحسن على حسب مراتبه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

والكافر يعرض الإسلام عليه والترغيب فيه برفق.

والفاسق يعظه بما يناسبه بالرفق ويستتر عليه زلفه وينهاه بالرفق فإن نفع وإلا هجره قاصداً تاديبه بذلك مع إعلامه بالسبب ليكن.

ويقدم عند التعارض من كان أقرب إليه باباً كما في حديث عائشة «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي جَارَتَيْنِ فِإِلَى أَيِّهِمَا أَهْدِي؟ قَالَ: إِلَى أَقْرَبِهِمَا بَاباً».

أخرجه البخاري (٦٠٢٠) والحكمة فيه أن الأقرب باباً يرى ما يدخل بيت جاره من هدية وغيرها فيشوف له بخلاف الأبعد.

وتقدم أن حد الجار أربعون داراً من كل جهة وجاء عن علي عليه السلام من سمع النداء فهو جار.

وقيل: من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار.

#### ٦- شدة ذنب الزاني بحليلة جاره

١٣٨٧- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ».

متفق عليه (البخاري ٦٠٠١)، مسلم (٨٦).

(وعن ابن مسعود عليه السلام قال: «سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟ قَالَ: أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ الشُّبَّةُ وَقَالَ لَهُ: نِدٌّ وَتَذِيذٌ».

(وهو خلقك قلت ثم أي؟ قال: أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ



يَكْفِيهِ رُدُّ السَّلَامِ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْحَالِ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمَا.

وقيل: ينظر إلى حال المهجور فإن كان خطابه بما زاد على السلام عند اللقاء بما تطيب به نفسه ويزيل عنه الهجر كان من تمام الوصل وترك الهجر، وإن كان لا يحتاج إلى ذلك كفى السلام.

وأما فوق اليوم الثالث فقال ابن عبد البر: اجمعوا على أنه يجوز الهجر فوق ثلاث لمن كانت مكالمته تجلب نقصاً على المخاطب له في دينه أو مضرّة تحصل عليه في نفسه أو دنياه فرب هجر جليل خير من مخالطة مؤذية.

وتقدم الكلام في هجر من يأتي ما يلام عليه شرعاً وقد وقع من السلف المهاجرين بين جماعة من أعيان الصحابة والتابعين وتابعيهم.

ولقد عد الشارح جماعة من أولئك يستتكر صدورهم من أمثالهم أقاموا عليه ولهم أعذار إن شاء الله والحمل على السلامة متعين، والعباد مظنة المخالفة.

وأما قول النحوي: إنه لا يقبل جرح الأقران بعضهم على بعض سيما السلف.

قال: وحدهم رأس ثلاثمائة من الهجرة.

فقد بينا اختلال ما قال في «ثمرات النظر في علم الأثر» وقد نقل في الشرح قضايا كثيرة لا يحسن ذكرها إذ طي ما لا يحسن ذكره لا يحسن نشره.

## ٩ - كل معروف صدقة

١٣٩٠ - وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٠٢١)

المعروف ضد المنكر.

قال ابن أبي جرمة يطلق اسم المعروف عن ما عُرف بادلته الشرع أنه من أعمال البر سواء جرت به العادة أم لا فإن

ويؤخذ منه أنه إن آت أمره إلى مُحَرَّمٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الْحَرَّمَ، وَعَلَيْهِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

واستنبط منه الماوردي تحريم بيع الثوب الحرير إلى من يتحقق منه لبسه والغلام الأمر إلى من يتحقق منه فعل الفاحشة والعصير لمن يتخذ خراً.

وفي الحديث دليل على أنه يعمل بالغالب؛ لأن الذي يسب أبا الرجل قد لا يجازيه بالسب لكون الغالب هو المجازاة.

## ٨ - النهي عن الحجر فوق ثلاث

١٣٨٩ - وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ: يَلْتَقِيَانِ، فَيُعْرِضُ هَذَا، وَيُعْرِضُ هَذَا، وَخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٠٧٧)، مسلم (٢٥٦٠)].

نفى الحل دال على التحريم فيحرم هجران المسلم فوق ثلاثة أيام.

ودل مفهومه على جوازه في ثلاثة أيام.

وحكمة جواز ذلك في هذه المدة أن الإنسان مجبول على الغضب وسوء الخلق ونحو ذلك فعفي له هجر أخيه ثلاثة أيام ليذهب ذلك العارض تخفيفاً على الإنسان ودفعاً للإضرار به ففي اليوم الأول يسكن غضبه وفي الثاني يراجع نفسه وفي الثالث يعتذر وما زاد على ذلك كان قطعاً لحقوق الأخوة وقد فسر معنى الهجر بقوله «يلتقيان» - إلى آخره - وهو على الغالب من حال المهاجرين عند اللقاء.

وفيه دلالة على زوال الهجر له برد السلام.

والله ذهب الجمهور ومالك والشافعي واستدل به بما رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عم ابن مسعود في أثناء حديث موقوف: وفيه «ورجوعه أن يأتي فيسلم عليه».

قال أحمد وابن القاسم: إن كان يؤذيه ترك الكلام، فلا



قَارَنَتْهُ النَّيَّةُ أَجَرَ صَاحِبِهِ جَزْماً وَإِلَّا فَيَقِيهِ إِحْتِمَالٌ.

مَرَقَةٌ فَكَثِيرٌ مَاءَهَا وَتَعَاهَدُ جِيرَانَكَ. أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ.

فِيهِمَا الْحَثُّ عَلَى فِعْلِ الْمَعْرُوفِ وَلَوْ بِطَلَاةِ الْوَجْهِ وَالْبَشْرِ وَالْإِيْسَامِ فِي وَجْهِ مَنْ يُلَاقِيهِ مِنْ إِخْوَانِهِ.

وَلِيهِ الْوَصِيَّةُ بِحَقِّ الْجَارِ وَتَعَاهُدُهُ وَلَوْ بِمَرَقَةٍ تُهْدِيهَا إِلَيْهِ.

### ١١- فضل من أعان مسلماً

١٣٩٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا

نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسِّرَ

عَلَى مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ

سَتَرَ مُسْلِماً سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي

عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٩٩).

(وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ نَفَسَ

لَفْظُ مُسْلِمٍ «مَنْ فَرَّجَ» عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ

اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ يَسِّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ

عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) هَذَا لَيْسَ فِي مُسْلِمٍ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ

وَقَدْ أَخْرَجَهُ غَيْرُهُ (أَبُو دَاوُدَ (٤٩٤٦)، التِّرْمِذِيُّ (١٩٣٠)، ابْنُ مَاجَةَ

(٢٢٥)) «وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِماً سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ فِي

عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

الحديث فيه مسائل

(الأولى) فضيلة من فرّج عن المسلم كربة من كُرْبِ الدُّنْيَا

وتفريقها إما بإعطائه من ماله إن كانت كُرْبَتُهُ مِنْ حَاجَةٍ أَوْ بِذِلِّ

جَاهِهِ فِي طَلْبِهِ لَهُ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ قَرْضِهِ، وَإِنْ كَانَتْ كُرْبَتُهُ مِنْ ظُلْمٍ

ظَالِمٍ لَهُ فَرَّجَهَا بِالسَّعْيِ فِي رَفْعِهَا عَنْهُ أَوْ تَخْفِيفِهَا وَإِنْ كَانَتْ كُرْبَةً

مَرَضٍ أَصَابَهُ أَعَانَهُ عَلَى الدَّوَاءِ إِنْ كَانَ لَدَيْهِ أَوْ طَبِيبٌ يَنْفَعُهُ.

وبالجملة تفريق الكُرْبِ بَابٌ وَاسِعٌ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ إِزَالََةَ كُلِّ مَا

يَنْزِلُ بِالْعَبْدِ أَوْ تَخْفِيفُهُ.

(الثانية) التيسير على المعسر هو أيضاً من تفريق الكُرْبِ

وإنما خصّه، لِأَنَّهُ أبلغَ وَهُوَ إِنْظَارُهُ لغيرِهِ فِي الدِّينِ أَوْ إِيرَاقِهِ لَهُ

وَالصَّدَقَةُ هِيَ مَا يُعْطِيهِ الْمُتَصَدِّقُ لِلَّهِ تَعَالَى فَيَشْمَلُ الْوَاجِبَةَ

وَالْمُنْدُوبَةَ وَالْإِخْبَارَ عَنْهُ بِأَنَّهُ صَدَقَةٌ مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ بِالْبَيْعِ، وَهُوَ

إِخْبَارٌ بَأَنَّهُ لَهُ حُكْمُ الصَّدَقَةِ فِي الثُّوَابِ، وَأَنَّهُ لَا يَحْتَقِرُ الْفَاعِلُ

شَيْئاً مِنَ الْمَعْرُوفِ وَلَا يَبْخُلُ بِهِ. وَفِي الْحَدِيثِ «إِنْ كُلُّ تَسْبِيحَةٍ

صَدَقَةٌ وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ وَالنَّهْيُ عَنِ

الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ» وَقَالَ: «فِي بَضْعٍ أَخَذَكُمْ صَدَقَةٌ، وَالْإِمْسَاكُ عَنِ

الشَّرِّ صَدَقَةٌ» [مُسْلِمٌ (١٠٠٦)] وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ

وَلَفْظُ «كُلِّ مَعْرُوفٍ» عَامٌّ.

وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٩٥٦) وَحُسْنُهُ مَرْفُوعاً مِنْ حَدِيثِ

أَبِي ذَرٍّ «يَسْمُكُ فِي وَجْهِ أَخِيكَ صَدَقَةٌ لَكَ، وَأَمْرُكَ بِالْمَعْرُوفِ

وَنَهْيُكَ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ لَكَ، وَإِشْرَاؤُكَ الرَّجُلَ فِي أَرْضِ

الضَّلَالَةِ صَدَقَةٌ لَكَ، وَإِسْطَاثُكَ الْحَجَرَ وَالشُّوكَ وَالْعِظَمَ عَنِ

الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ لَكَ، وَإِفْرَاغُكَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى ذَلِّهِ أَخِيكَ صَدَقَةٌ»

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (٤٧٤، ٥٢٩).

وَفِي الْأَحَادِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْحَصِرُ فِيمَا هُوَ

أَصْلُهَا، وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ الْإِنْسَانُ مِنْ مَالِهِ مُنْطَوَّعاً فَلَا تَحْتَصِرُ

بِأَهْلِ الْبِسَارِ بَلْ كُلُّ أَحَدٍ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَفْعَلَهَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ

مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ، فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ يَفْعَلُهُ الْإِنْسَانُ أَوْ يَقُولُهُ مِنَ الْحَسَنِ

يُكْتَبُ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ.

### ١٠- من المعروف البشاشة بوجه أخيك

١٣٩١- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئاً، وَلَوْ أَنَّ

تَلَقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلْقٍ» [مُسْلِمٌ (٢٦٢٦)].

(وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحْقِرَنَّ

مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئاً وَلَوْ أَنَّ تَلَقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلْقٍ» بِإِسْكَانِ اللَّامِ

وَيَقَالُ: طَلِقْتُ. وَالْمَرَادُ: سَهْلٌ مُبَسَّطٌ.

وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً

فَاكْثِرْ مَاءَهَا وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ» أَخْرَجَهُمَا مُسْلِمٌ (٢٦٢٥).

(وَعَنْهُ) أَيُّ أَبِي ذَرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَبَخْتَ



الظاهرُ أنَّه يجبُ عليه إخبارُ زيدٍ وإلاَّ كانَ مُعيناً للشارِقِ  
بالكُفِّ منهُ على الإثمِ واللَّه تعالى يقولُ: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى  
الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

وأما جرحُ الشُّهودِ والرِّوَاةِ والأمناءِ على الأوقافِ  
والصدقاتِ وغيرِ ذلكِ فإنَّهُ من بابِ نصيحةِ المسلمين الواجبةِ  
على كُلِّ من أطلعَ عليها وليس من الغيبةِ المحرَّمةِ بل من  
النصيحةِ الواجبةِ وهو مُجمَعٌ عليه.

(الرَّابِعَةُ) الإخبارُ بأنَّ «اللَّهُ في عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي  
عَوْنِ أَخِيهِ» فإنَّهُ دالٌّ على أنَّه تعالى يتولَّى إعانةَ من أعانَ أخاهُ  
وهو يدلُّ على أنَّه يتولَّى عونهَ في حاجةِ العبدِ التي يسعى فيها.  
وفي حوائجِ نفسه فينالُ من عونِ اللَّهِ ما لم يَكُنْ ينالُه بغيرِ  
إعانتِهِ، وإنَّ كانَ تعالى هوَ المعينُ لعبدهِ في كُلِّ أمرٍه لكنَّ إذا  
كانَ في عونِ أخيه زادَتْ إعانةُ اللَّهِ فيؤخذُ منهُ أنَّه ينبغي للعبدِ  
أنَّ يشتغلَ بقضاءِ حوائجِ أخيه فيقدِّمُها على حاجةِ نفسه لينالَ  
من اللَّهِ كمالَ الإعانةِ في حاجتِهِ.

وهذهِ الجمَلُ المذكورةُ في الحديثِ دلَّتْ على أنَّه تعالى  
يُجازي العبدَ من جنسِ فعلِهِ فمن سَتَرَ سِتْرَ عليهِ ومن يَسَّرَ يَسَّرَ  
عليهِ ومن أعانَ أعينَ.

ثمَّ إنَّهُ تعالى بفضلهِ وَكَرَمِهِ جعلَ الجزاءَ في الدارينِ في حقِّ  
الميسِّرِ على المعسرِ والسَّاتِرِ للمسلمِ وجعلَ تفرُّجَ الكُرْبَةِ يُجْازَى  
به في يومِ القيامةِ كأنَّهُ لعظامهم يومَ القيامةِ آخرُ عَزٍّ وجلَّ جزاءُ  
تفرُّجِ الكُرْبَةِ. ويَحْتَمِلُ أنْ يُفْرَجَ عنه في الدُّنيا أيضاً لَكِنَّهُ طَوِيٌّ  
في الحديثِ وَذِكْرُ ما هُوَ أَهَمُّ.

١٢- من ذلَّ على خيرٍ فله مثل أجرِ فاعله

١٣٩٣- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ذَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ  
فَاعِلِهِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٩٣).

دلَّ الحديثُ على أنَّ الدَّلالةَ على الخيرِ يُوجِبُ بها الدَّالُّ  
عليه كاجرِ فاعلِ الخيرِ، وهو مثلُ حديثِ «مَنْ مَنَّ سُنَّةَ حَسَنَةٍ

مَنْهُ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّ اللَّهَ يُسِّرُ لَهُ عَلَيْهِ أُمُورَهُ وَيَسْهِّلُهَا لَهُ  
لِتَسْهِّلَ لَأَخِيهِ فِيمَا عِنْدَهُ لَهُ.

والنَّسِيرُ لأُمُورِ الآخِرَةِ بأنَّ يُهَوِّنَ عليهِ المشاقَّ فيها ويرجَحُ  
وزنَ الحسناتِ ويلقي في قُلُوبِ مَنْ لَهُمْ عِنْدَهُ حَقٌّ يَجِبُ  
استيفاءُهُ منهُ في الآخِرَةِ المسامحةَ وغيرِ ذلكِ.

ويؤخذُ منهُ أنَّ من عَسَرَ على مُعسرٍ عَسَرَ عليهِ.

ويؤخذُ منهُ أنَّه لا بأسَ على من عَسَرَ على مُوسرٍ؛ لأنَّ  
مطلَهَ ظَلَمٍ يُحِلُّ عَرْضَهُ وعقوبَتَهُ.

(والقائِلَةُ) من سَتَرَ مُسْلِماً أطلعَ منهُ على ما لا ينبغي  
إظهارُهُ من الزَّلاتِ والعثراتِ فإنَّهُ ماجورٌ بما ذَكَرَهُ من سَتَرِهِ في  
الدُّنيا والآخِرَةِ فيستَرُهُ في الدُّنيا بأنَّ لا يَأْتِي زَلَّةٌ يَكْثُرُ أَطْلَاعُ  
غِيَرِهِ عَلَيْهَا، وإنَّ أَنَاها لم يطلعِ اللَّهُ عليها أحداً، وسَتَرَهُ في  
الآخِرَةِ بالمَغْفِرَةِ لذنوبِهِ وعدمِ إظهارِ قبائحِهِ وغيرِ ذلكِ. وقد  
«حَثَّ صَلى اللَّهُ عليه وآله وسلم على السَّتْرِ لِلْمُسْلِمِ فَقَالَ: فِي  
حَقِّ مَا عِزَّ «هَلَّا سَتَرْتَ عَلَيْهِ بِرِدَائِكَ يَا هُزَّالُ» (أبو داود  
٤٣٧٧).

وقال العلماءُ: وَهَذَا السَّتْرُ مندوبٌ لا واجبٌ فلَوْ رَفَعَهُ إِلَى  
السُّلْطَانِ كَانَ جَائِزاً لَهُ وَلَا يَأْتِمُّ بِهِ.

قلتُ: ودليلُهُ أنَّه ﷺ لم يَلَمْ هُزَّالاً وَلَا ابْنَ لَهُ أَنَّهُ أَنْتُمْ بَلْ  
حُرْضُهُ على أنَّه ينبغي لَهُ سَتْرُهُ فإنَّ عِلْمَهُ أَنَّهُ تَابَ وَأَقْلَعَ حَرَمَ  
عليهِ ذِكْرُ ما وَقَعَ منهُ وَوَجِبَ عليهِ سَتْرُهُ وهو في حقِّ مَنْ لا  
يُعرفُ بالفسادِ والتَّمَادِي في الطُّغْيَانِ.

وأما مَنْ عُرِفَ بِذَلِكَ فإنَّهُ لا يَسْتَحِبُّ السَّتْرَ عليهِ بل يرفعُ  
أمرَهُ إلى مَنْ لَهُ الولايةُ إذا لم يَخَفْ مِنْ ذَلِكَ مفسدةً، وذلك؛ لأنَّ  
السَّتْرَ عليهِ يُغَيِّرُهُ على الفسادِ ويحْرِثُهُ على أدْبَةِ العِيَادِ ويحْرِثُ  
غِيَرَهُ مِنْ أَهْلِ الشَّرِّ والعنادِ وَهَذَا بَعْدَ انْقِضَاءِ فِعْلِ المَعْصِيَةِ.

فأما إذا رَأَى، وهو فيها فالواجبُ المبادرةُ لِإِنْكَارِها والمنعُ  
منها مع القدرةِ على ذلكِ ولا يحلُّ تأخيرُهُ؛ لأنَّهُ من بابِ إِنْكَارِ  
الْمُنْكَرِ لا يحلُّ تركُهُ مع الإمكانِ.

وأما إذا رَأَى يسرقُ مالَ زيدٍ فَهَلْ يَجِبُ عليهِ إخبارُ زيدٍ  
بذلكِ أَوْ سَتْرُ السَّارِقِ؟.



حديث أبي موسى الأشعري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «مَلْعُونٌ مَنْ سَأَلَ يَوْجِيَهُ اللَّهُ. وَمَلْعُونٌ مَنْ سُوِّلَ يَوْجِيَهُ اللَّهُ ثُمَّ مَنَعَ سَائِلَهُ مَا لَمْ يُسَأَلْ هَجْرًا» بضم الهاء وسكون الجيم أي امرأ قبيحاً لا يليق.

ويَحْتَمَلُ مَا لَمْ يُسَأَلْ سُؤلاً قبيحاً أي بكلام قبيح. وَلَكِنْ الْعُلَمَاءُ حَلَلُوا هَذَا الْحَدِيثَ عَلَى الْكَرَاهَةِ. وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْمَضْطَرُ، وَيَكُونُ ذِكْرُهُ هُنَا أَنْ مَنَعَهُ مَعَ سُؤَالِهِ بِاللَّهِ اقْبَحُ وَأَفْطَحُ.

وَيَحْتَمَلُ لِمَنْ السَّائِلُ عَلَى مَا إِذَا لَحَّ فِي الْمَسْأَلَةِ حَتَّى اضْجَرَّ الْمُسْؤَلُ.

وَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى وَجوبِ الْمُكَافَاةِ لِلْمُحْسِنِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَحِدْ فَإِنَّهُ يَكْفِيهِ بِالْأَعْيَادِ وَأَجْزَاءُ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ طَابَتْ نَفْسُهُ أَوْ لَمْ تَطْبِقْ بِهِ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ.

فِي الْإِسْلَامِ كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا» (١٠١٧) [وَالدَّلَالَةُ تَكُونُ بِالْإِشَارَةِ عَلَى الْغَيْرِ بِفِعْلِ الْخَيْرِ، وَعَلَى إِرْشَادِ مُتَلَمِّسِ الْخَيْرِ عَلَى أَنَّهُ يَطْلُبُهُ مِنْ فَلَانٍ وَالْوَعْظُ وَالتَّذْكِيرُ وَتَأْلِيفُ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ.

وَلَفْظُ «خَيْرٍ» بِشَمْلِ الدَّلَالَةِ عَلَى خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ. فَلِلَّهِ دُرُ الْكَلَامِ النَّبَوِيِّ مَا اشْتَمَلَ مَعَانِيَهُ وَأَوْضَحَ مَبَانِيَهُ وَدَلَالَتَهُ عَلَى خَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ

### ١٣- وجوب المكافاة للمحسن

١٣٩٤- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيدُوهُ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَيْتُوهُ، فَلِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ».

أَخْرَجَهُ الْإِسْنَادُ (١٩٩/٤).

وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٧٢) وَابْنُ حِبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (٣٤٠٨) وَالْحَاكِمُ (٤١٧/١). وَفِيهِ زِيَادَةٌ: «وَمَنْ اسْتَجَارَ بِاللَّهِ فَأَجِيرُوهُ وَمَنْ أَتَى إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافَيْتُوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّكُمْ قَدْ كَفَّيْتُمُوهُ».

وَلَمْ يَرْوَاهُ (س: ٨٢/٥) «فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ مَكَاافَاتِهِ فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَعْلَمُوا أَنَّ قَدْ شَكَرْتُمْ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الشَّاكِرِينَ».

وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٣٤) وَقَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ «مَنْ أُعْطِيَ عَطِيَّةً فَرَجَدَ فَلْيَجْزِهِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَتَيْنِ فَإِنْ مِنْ أَتَى فَقَدْ شَكَرَ، وَمَنْ كَتَمَ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ تَحَلَّى بِبَاطِلٍ فَهُوَ كَلَابِيسِ نَوْبِي رُورٍ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مَنْ اسْتَعَاذَ بِاللَّهِ عَنْ أَيِّ أَمْرٍ طَلَبَ مِنْهُ غَيْرَ وَاجِبٍ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُعَادُ بِتَرْكِهِ مَا طَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَفْعَلَ، وَأَنَّهُ يَجِبُ إِعْطَاءُ مَنْ يَسْأَلُ بِاللَّهِ وَإِنْ كَانَ قَدْ وَرَدَ أَنَّهُ لَا يُسَأَلُ بِاللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ فَمَنْ سَأَلَ مِنَ الْمَخْلُوقِينَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَجِبَ إِعْطَاؤُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْهُنَّ عَنْ إِعْطَائِهِ.

وَقَدْ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ (كما في «المجمع» ١٠٣/٣) بِسَنَدٍ رِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ إِلَّا شَيْخَهُ - وَهُوَ ثَقَّةٌ عَلَى كَلَامٍ فِيهِ - مَنْ



## ٤٩ - كتاب الزُّهْدِ وَالْوَرَعِ

الزُّهْدُ: هُوَ قَلَّةُ الرُّغْبَةِ فِي الشَّيْءِ. وَإِنْ شُتَّ قَلَّتْ: الرُّغْبَةُ عَنْهُ.

وفي اصطلاح أَهْلِ الْحَقِيقَةِ: بُغْضُ الدُّنْيَا وَالْإِعْرَاضُ عَنْهَا. وَقِيلَ: تَرَكُ رَاحَةَ الدُّنْيَا لِرَاحَةِ الْآخِرَةِ، وَقِيلَ: تَرَكُ نَعِيمَ الدُّنْيَا وَشَهَوَاتِهَا لِنَعِيمِ الْآخِرَةِ وَلَذَائِهَا. وَقِيلَ: أَنْ يَجْلُو قَلْبُكَ مِمَّا خَلَّتْ مِنْهُ يَدَاكَ. وَقِيلَ: بَذَلَ مَا مَلَكَ وَلَا تُؤَثِّرُ مَا تُدْرِكُ.

وقيل: تَرَكُ الْأَسْفَرَ عَلَى مَعْدُومٍ، وَنَفَى الْفَرْحَ بِمَعْلُومٍ. قَالَهُ الْمَنَاوِيُّ فِي «تَعْرِيفَاتِهِ».

وأخرج الترمذي (٢٣٤٠) وابن ماجه (٤١٠٠) من حديث أبي ذر مرفوعاً «الزُّهَادَةُ فِي الدُّنْيَا لَيْسَتْ بِتَحْرِيمِ الْحَلَالِ وَلَا إِضَاعَةِ الْمَالِ، وَلَكِنَّ الزُّهَادَةَ فِي الدُّنْيَا: أَنْ لَا تَكُونَ بِمَا فِي يَدَيْكَ اللَّهُ أَوْثَقَ مِنْكَ بِمَا فِي يَدِ اللَّهِ وَأَنْ تَكُونَ فِي ثَوَابِ الْمُصِيبَةِ إِذَا أَنْتَ أَصِيبْتَ بِهَا أَرْغَبَ مِنْكَ فِيهَا لَوْ أَنَّهَا بَقِيَتْ لَكَ» أَنْتَهَى.

فهذا تفسير الزُّهَادَةِ من الحديث.

والورع في «التعريفات» للمناوي: الورع: تَجَنُّبُ الشُّبُهَاتِ خَوْفَ الْوُقُوعِ فِي مُحَرَّمٍ.

وقيل: تَرَكُ مَا يَرِيكَ، وَنَفَى مَا يَعْيُكَ.

وقيل: الْأَخْذُ بِالْأَوْثَقِ وَحَمْلُ النَّفْسِ عَلَى الْأَشَقِّ.

وقيل: النَّظَرُ فِي الْمَطْعَمِ وَاللِّبَاسِ، وَتَرَكُ مَا بِهِ بَأْسٌ.

وقيل: تَجَنُّبُ الشُّبُهَاتِ، وَمِرَاقَبَةُ الْخَطَرَاتِ.

## ١ - الحلال بين والحرام بين

النُّعْمَانُ بِأَصْبَغِيهِ إِلَى أُذُنَيْهِ - «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ: كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (البخاري (٥٢)، مسلم (١٥٩٩)).

(عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِأَصْبَغِيهِ إِلَى أُذُنَيْهِ «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَالْحَرَامَ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ» وَيُرْوَى مُشْتَبِهَاتٌ - بَضْمٌ الْمِيمِ وَتَشْدِيدُ الْمُوَحَّدَةِ - وَمُشْتَبِهَاتٌ بَضْمُهَا أَيْضاً وَتَخْفِيفُ الْمُوَحَّدَةِ.

(«لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ» بِالْهَمْزَةِ مِنَ الْبِرَاءَةِ أَيْ: حَصَلَ لَهُ الْبِرَاءَةُ مِنَ الذَّمِّ الشَّرْعِيِّ وَصَانَ عَرْضَهُ مِنْ ذَمِّ النَّاسِ.

(لِدِينِهِ وَعِزِّهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ) أَيْ يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ وَإِنَّمَا حَذَفَهُ لِدَلَالَةِ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ إِذْ لَوْ كَانَ الْوُقُوعُ فِي الشُّبُهَاتِ وَقُوعاً فِي الْحَرَامِ لَكَانَتْ مِنْ قِسْمِ الْحَرَامِ الْبَيِّنِ. وَقَدْ جَعَلَهَا قِسْماً بِرَأْسِهِ وَكَمَا يَدُلُّ لَهُ التَّشْبِيهُ بِقَوْلِهِ: «كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

اجمع الأئمة على عظم شأن هذا الحديث وأنه من الأحاديث التي تدور عليها قواعد الإسلام.

قال جماعة: هُوَ ثُلُثُ الْإِسْلَامِ فَإِنْ دَوَّرَانَهُ عَلَيْهِ وَعَلَى حَدِيثِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» (البخاري (١)، مسلم (١٩٠٧)).

١٣٩٥ - عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - وَأَهْوَى



وعلى حديث «من حَسَنَ إِسْلَامَ أَمْرِهِ تَرَكَهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»  
(الرملي (٢٣١٧)، ابن ماجه (٣٩٧٦)).

وقال أبو داود: إِنَّهُ يَدُورُ عَلَى أَرْبَعَةٍ.

هذه ثلاثة ورابعها حديث «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُجِبَ لِأَخِيهِ مَا يُجِبُ لِنَفْسِهِ» (بخاري (١٣)، مسلم (٤٥)).

وقيل: حديث «أَزْهَدُ فِي الدُّنْيَا يُجِيبُكَ اللَّهُ وَأَزْهَدُ فِيمَا فِي يَدَيْ النَّاسِ يُجِيبُكَ النَّاسُ» (ابن ماجه (٤١٠٢)).

قوله: (الْحَلَالُ بَيْنَ) أَيِ قَدْ بَيَّنَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِمَّا بِإِعْلَامِ بَأَنَّهُ حَلَالٌ مَحْذُورٌ «أَجَلٌ لَكُمْ صَبَدُ الْبَحْرِ» الآية (المائدة: ٩٦).  
وقوله تعالى: «فَكُلُوا مِمَّا غَنِيْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا» (الأشغال: ٦٩) أَوْ سَكَتَ عَنْهُ تَعَالَى وَلَمْ يَحَرِّمْهُ، فَالْأَصْلُ حَلَلُهُ.

أَوْ بِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّهُ حَلَالٌ أَوْ امْتَنَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِهِ فَإِنَّهُ لَا زَمَ حَلَلُهُ.

وقوله: (وَالْحَرَامُ بَيْنَ) أَيِ بَيَّنَّهُ اللَّهُ لَنَا فِي كِتَابِهِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ مَحْذُورٌ «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ» (المائدة: ٣) أَوْ بِالنَّهْيِ عَنْهُ «لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ» (البقرة: ١٨٨).

والإخبارُ عن الحلالِ بَأَنَّهُ بَيْنَ إِعْلَامِ بِحَلِّ الْإِنْتِضَاعِ بِهِ فِي وَجُوهِ النَّفْعِ كَمَا أَنَّ الْإِخْبَارَ بِأَنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ إِعْلَامِ بِاجْتِنَابِهِ.

وقوله (وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يُلْقِيَهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ) المرادُ بِهَا أَلْشَيْءُ لَمْ يُعْرَفْ حَلُّهَا وَلَا حُرْمَتُهَا فَصَارَتْ مُتَرَدِّدَةً بَيْنَ الْحَلِّ وَالْحَرَمِ عِنْدَ الْكَثِيرِ مِنَ النَّاسِ وَهُمْ الْجُهَالُ فَلَا يَعْرِفُهَا إِلَّا الْعُلَمَاءُ بِنَصٍّ فَمَا لَمْ يُوجَدْ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ اجْتَهَدَ فِيهِ الْعُلَمَاءُ وَالْحَقُّوهُ بِأَيْهَمَا بِقِيَاسٍ أَوْ اسْتِصْحَابٍ أَوْ مَحْذُورٍ ذَلِكَ فَإِنَّ خَفِيَ دَلِيلُهُ فَالْوَرَعُ تَرْكُهُ وَبَدَخَلُ تَحْتِ «فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ» أَيِ أَخَذَ بِالْبَرَاءَةِ «لِدِينِهِ وَعَرْشِهِ».

فإذا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ لِلْعَالِمِ دَلِيلٌ تَحْرِيمِي وَلَا حَلِّي فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي حُكْمِ الْأَشْيَاءِ قَبْلَ وَرُودِ الشَّرْعِ، فَمَنْ لَا يُبَيِّنُ لِلْعَقْلِ حُكْمًا يَقُولُ: لَا حُكْمَ فِيهَا بَشِيءٌ؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ شَرْعِيَّةً وَالْفَرَضَ أَنَّهُ لَمْ يُعْرَفْ فِيهَا حُكْمٌ شَرْعِيٌّ وَلَا حُكْمٌ لِلْعَقْلِ.

والقائلون بأنَّ الْعَقْلَ حَاكِمٌ لَهُمْ فِي ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: التَّحْرِيمُ وَالْإِبَاحَةُ وَالْوَقْفُ.

رَجَّحَ الْمُحَقِّقُونَ الْأَخِيرَ وَمَثَلُوا ذَلِكَ بِمَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ «عُقْبَةُ بْنُ الْحَارِثِ الصَّحَابِيُّ الَّذِي أَخْبَرْتُهُ أَمَةً سَوْدَاءُ بِأَنَّهُ أَرْضَعَتْهُ وَزَوَّجَتْهُ فَسَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ ﷺ كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟» (بخاري (٥١٠٤)).

فقد صحَّ تحريمُ الْأَخْتِ مِنَ الرُّضَاعَةِ شَرْعًا قَطْعًا وَقَدْ التَّبَيَّنَتْ عَلَيْهِ زَوَّجَتْهُ بِهَذَا الْحَرَامِ الْمَعْلُومِ.

ومثله «الْأَمْرَةُ الَّتِي وَجَدَهَا ﷺ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنَّهَا مِنَ الزَّكَاةِ أَوْ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا» (مسلم (١٠٧١)).

فقد صحَّ تحريمُ الصَّدَقَةِ عَلَيْهِ ثُمَّ التَّبَيَّنَتْ هَذِهِ الثَّمَرَةُ بِالْحَرَامِ الْمَعْلُومِ.

وَأَمَّا مَا التَّبَيَّنَ حَلُّ حُرْمَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا أَمْ لَا؟

فقد وردتْ أَحَادِيثٌ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ حَلَالٌ مِنْهَا حَدِيثُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ «إِنَّ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ إِنَّمَا فِي الْمُسْلِمِينَ مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يَحَرِّمْ فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ» (بخاري (٧٢٨٩)، مسلم (٢٣٥٨)) فَإِنَّهُ يُفِيدُ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ سُؤَالِهِ حَلَالًا وَلَمَّا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ سَأَلَ عَنْهُ فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ.

ومنها أَحَادِيثُ: «مَا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ مِمَّا غَنِيَّ عَنْهُ» (المستدرک (٣٧٥/٢)) لَهُ طَرُقٌ كَثِيرَةٌ وَبَدَلٌ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَيُجِبُ لَهُمُ الطَّيِّبَاتُ» (الأعراف: ١٥٧) فَكُلُّ مَا كَانَ طَيِّبًا وَلَمْ يُبَيَّنْ تَحْرِيمُهُ فَهُوَ حَلَالٌ وَإِنْ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ تَحْرِيمُهُ.

والمرادُ بِالطَّيِّبِ: مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ سَكَتَ عَنْهُ، وَالْحَيْثُ مَا حَرَّمَهُ وَإِنْ عَدَّتْهُ النَّفْسُ طَيِّبًا كَالْخَمْرِ فَإِنَّهُ أَخَذَ الْأَطْيَبِيذَ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ.

وقال ابنُ عبد البر: إِنَّ الْحَلَالَ الْكَسْبُ الطَّيِّبُ وَهُوَ الْحَلَالُ الْمُحْضَرُ وَإِنَّ الْمِشَابَةَ عِنْدَنَا فِي حَيْزِ الْحَلَالِ بِدَلَالِ دَلِيلٍ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ذَكَرَهُ صَاحِبُ «تَنْصِيهِ الْمَذْهَبِ فِي التَّرْغِيبِ فِي الصَّدَقَةِ» نَقَلَهُ عَنْهُ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.

وقد حَقَّقْنَا أَنَّهُ مِنْ قِسْمِ الْحَلَالِ الْبَيْنِ فِي رِسَالَتِنَا الْمَسْمُودَةِ:



«القول المبين».

كضرب المثل للمخاطبين ثُمَّ أَعْلَمَهُمْ أَنَّ حَمَاهُ تَعَالَى: هُوَ الَّذِي حَرَّمَهُ عَلَى الْعِبَادِ.

وقوله (ومن وقع في الشبهات... إلخ) أي من وقع فيها فقد حَامَ حَوْلَ حِمَى الْحَرَامِ فَيَقْرُبُ وَيَسْرِعُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ.

وليه إرشاد إلى البعد عن ذرائع الحرام وإن كانت غير مُحَرَّمَةٍ فَإِنَّهُ يُخَافُ مِنَ الْوُقُوعِ فِيهَا الْوُقُوعُ فِي الْحَرَامِ، فَمَنِ اخْتَلَطَ لِنَفْسِهِ لَا يَقْرُبُ الشَّهَاتِ لئلا يدخل في المعاصي.

ثم أخبر ﷺ مَنِهَا مُؤَكَّدًا بِأَنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ، لِأَنَّهَا تُمَضَّغُ فِي الْقَمِّ لِصَغَرِهَا وَأَنَّهَا مَعَ صَغَرِهَا عَلَيْهَا مَدَارُ الْجَسَدِ كُلِّهِ فِي صَلَاحِهِ وَفَسَادِهِ فَإِنْ صَلَحَتْ صَلَحَ وَإِنْ فَسَدَتْ فَسَدَ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

وفي كلام الغزالي أنه لا يُرَادُ بِالْقَلْبِ هَذِهِ الْمَضْغَةُ إِذْ هِيَ مَوْجُودَةٌ لِلشَّهَاتِ مَدْرَكَةٌ بِحَاسَّةِ الْبَصَرِ بَلِ الْمُرَادُ بِالْقَلْبِ لَطِيفَةُ رُبَانِيَّةٍ رُوحَانِيَّةٌ لَهَا بِهَذَا الْقَلْبِ الْجَسْمَانِي تَعَلُّقٌ وَتِلْكَ اللَّطِيفَةُ هِيَ حَقِيقَةُ الْإِنْسَانِ وَهِيَ الْمَدْرَكَةُ الْعَارِفَةُ مِنَ الْإِنْسَانِ وَهُوَ الْمُخَاطَبُ وَالْمَعَاتِبُ وَالْمَطَالِبُ، وَلِهَذَا اللَّطِيفَةُ عِلَاقَةٌ مَعَ الْقَلْبِ الْجَسْمَانِي وَذَكَرَ أَنَّ فِي جَمِيعِ الْحَوَاسِ وَالْأَعْضَاءِ أَجْنَازًا مُسَخَّرَةً لِلْقَلْبِ وَكَذَلِكَ الْحَوَاسِ الْبَاطِنَةُ كَالْحَدَمِ لِلْقَلْبِ وَهُوَ الْمُتَصَرِّفُ فِيهَا وَالْمُرَدَّدُ لَهَا وَقَدْ خُلِقَتْ جَبُولَةً عَلَى طَاعَةِ الْقَلْبِ لَا تَسْتَطِيعُ لَهُ خِلَافًا وَلَا عَلَيْهِ عِمْرَادٌ فَإِذَا أَمَرَ الْعَيْنَ بِالِانْتِشَاحِ انْتَفَحَتْ وَإِذَا أَمَرَ الرَّجُلَ بِالْحَرَكَةِ تَحَرَّكَتْ وَإِذَا أَمَرَ اللِّسَانَ بِالْكَلَامِ وَجَزَمَ بِهِ تَكَلَّمَ وَكَذَا سَائِرُ الْأَعْضَاءِ.

وتَسْخِيرُ الْأَعْضَاءِ وَالْحَوَاسِ لِلْقَلْبِ يُشْبِهُ مِنْ وَجْهِ تَسْخِيرِ الْمَلَائِكَةِ لِلَّهِ تَعَالَى فَسَانَّهُمْ جَبَلُوا عَلَى طَاعَتِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُ خِلَافًا وَإِنَّمَا يَقْتَرِقَانِ فِي شَيْءٍ وَهُوَ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ عَامِلَةٌ بِطَاعَتِهَا لِلرَّبِّ وَالْأَجْفَانُ تُطِيعُ الْقَلْبَ بِالِانْتِشَاحِ وَالْإِنْطِاقِ عَلَى سَبِيلِ التَّسْخِيرِ وَإِنَّمَا انْتَقَرَّ الْقَلْبُ إِلَى الْجَنُودِ مِنْ حَيْثُ انْتَفَارُهُ إِلَى الْمَرْكَبِ وَالزَّادِ لِسَفَرِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَقَطَعَ الْمَنَازِلَ إِلَى لِقَائِهِ فَلَا جِلْهَ خُلِقَتِ الْقُلُوبُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا خُلِقَتِ الْجِنَّ وَالْإِنْسُ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الدَّارِي: ٥٦] وَإِنَّمَا مَرْكَبُهُ الْبَدَنُ وَزَادَهُ الْعِلْمُ وَإِنَّمَا الْأَسْبَابُ الَّتِي تُوَصِّلُهُ إِلَى الزَّادِ وَتُمْكِنُهُ مِنَ التَّرَوُّدِ مِنْهُ هُوَ الْعَمَلُ الصَّالِحُ.

وقال الخطابي: مَا شَكَّكَتْ فِيهِ فَالْأَوَّلَى اجْتِنَابُهُ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ: وَاجِبٌ وَمُسْتَحَبٌّ وَمَكْرُوهٌ.

فالواجبُ: اجْتِنَابُ مَا يَسْتَلْزِمُ الْحَرَّمَ.

والمندوبُ: اجْتِنَابُ مُعَامَلَةٍ مِنْ غَلَبَ عَلَى مَالِهِ الْحَرَامُ.

والمكروهُ: اجْتِنَابُ الرُّخْصَةِ الْمَشْرُوعَةِ انْتَهَى.

قال في الشرح: وَقَدْ يُنَازَعُ فِي الْمُنْدُوبِ فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَغْلَبُ الْحَرَامَ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ وَاجِبَ الْاجْتِنَابِ وَهُوَ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ الْهَادِيَّةُ فِي مُعَامَلَةِ الظُّلْمِ فِيمَا لَمْ يُظَنَّ تَحْرِيقُهُ، لِأَنَّ الَّذِي غَلَبَ عَلَيْهِ الْحَرَامُ يُظَنُّ فِيهِ التَّحْرِيمُ انْتَهَى.

وقد أوضحنا هذا في حواشي «ضوء النهار».

وقسم الغزالي الورع أقساماً:

ورع الصديقين: وَهُوَ تَرْكُ مَا لَمْ تَكُنْ فِيهِ بَيِّنَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى حَلِّهِ.

ورع المتقين: وَهُوَ مَا لَا شَبْهَةَ فِيهِ، وَلَكِنْ يُخَافُ أَنْ يَجْرِيَ إِلَى الْحَرَامِ.

ورع الصالحين: وَهُوَ تَرْكُ مَا يَنْطَرِقُ إِلَيْهِ اخْتِمَالٌ بِشَرِّطِ أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ الْاِخْتِمَالِ مَوْقِعٌ وَإِلَّا فَهُوَ وَرَعُ الْمُؤَسِّرِينَ.

قلت: وَرَعُ الْمُؤَسِّرِينَ قَدْ بَوَّبَ لَهُ الْبَحَارِيُّ فَقَالَ: (بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ الْوَسْوَاسَ فِي الشَّهَاتِ) كَمَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ أَكْلِ الصَّيْدِ خَشْيَةً أَنْ يَكُونَ انْفَلَتَ مِنْ إِنْسَانٍ وَكَمَنْ تَرَكَ شِرَاءَ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَخْجُولٍ لَا يَدْرِي أَمَالُهُ حَرَامٌ أَمْ حَلَالٌ؟ وَلَا عِلَامَةٌ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ التَّحْرِيمِ.

وَكَمَنْ تَرَكَ تَنَاوُلَ شَيْءٍ لَخَبَرٍ وَرَدَ فِيهِ مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ وَيَكُونُ دَلِيلٌ لِإِحَاطَتِهِ قَوِيًّا وَتَأْوِيلُهُ مُشْتَبَعٌ أَوْ مُشْتَبَدٌ.

وَالْكَلَامُ فِي الْحَدِيثِ مُتَّعٍ فِي هَذَا كِفَايَةً.

وقوله (إِنَّ لِكُلِّ مَلَكٍ حِمًى) إِنْخِبَارٌ عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ مَلُوكُ الْعَرَبِ وَغَيْرُهُمْ فَإِنَّهُ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ حِمًى يَحْمِيهِ مِنَ النَّاسِ وَيَمْنَعُهُمْ عَنْ دُخُولِهِ فَمَنْ دَخَلَهُ أَوْقَعَ بِهِ الْعُقُوبَةَ وَمَنْ أَرَادَ نَجَاةَ نَفْسِهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ لَمْ يَقْرَبْهُ خَوْفًا مِنَ الْوُقُوعِ فِيهِ، وَذَكَرَ هَذَا



على نيل الدنيا وعديمو.

والحديث نظير قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ﴾ الآية [الحج: ١١].

ثُمَّ اطَّالَ فِي هَذَا الْمَعْنَى بِمَا يَحْتَمِلُ مُجَلَّدَةً لَطِيفَةً وَإِنَّمَا أَشْرْنَا إِلَى كَلَامِهِ لِيَعْلَمَ مَقْدَارَ الْكَلَامِ النَّبَوِيِّ وَأَنَّهُ جَمْرٌ قَطْرَاتُهُ لَا تُتَزَفُّ. وَإِنَّمَا كَرَّرَ الْقَلْبَ مَحَلَّ الْعَقْلِ أَوْ مَحَلَّ الدَّمَاغِ فَلَيْسَتْ مِنْ مَسَائِلِ عِلْمِ الْآثَارِ حَتَّى يُشْتَغَلَ بِذِكْرِهَا وَذِكْرِ الْخِلَافِ فِيهَا.

## ٢- تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالِدُ الرَّهْمِ

١٣٩٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَعَسَّ عَبْدُ الدِّينَارِ وَالِدُ الرَّهْمِ وَالْقَطِيفَةِ، إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ، وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٨٦).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَعَسَّ) تَعَسَّ الْقَامُوسُ: كَسَمِعَ وَمَنَعَ وَإِذَا خَاطَبْتَ قُلْتَ: تَعَسَّ كَسَمِعَ وَإِذَا حَكَيْتَ: قُلْتَ تَعَسَّ كَفَرَحَ وَهُوَ: الْهَلَاكُ وَالْعِثَارُ وَالسَّقُوطُ وَالشَّرُّ وَالْبَعْدُ وَالْإِغْطَاطُ.

(عَبْدُ الدِّينَارِ وَالِدُ الرَّهْمِ وَالْقَطِيفَةِ) الثَّوْبُ الَّذِي لَهُ خَلٌّ (إِنْ أُعْطِيَ رَضِيَ) وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

المراد بعبْدِ الدِّينَارِ والدِّرْهَمِ مَنْ اسْتَعْبَدْتَهُ الدُّنْيَا يَطْلُبُهَا وَصَارَ كَالْعَبْدِ لَهَا تَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرُّفُ الْمَالِكِ لِنِهَايَتِهَا وَيَنْغَمَسُ فِي شَهْوَاتِهَا وَمَطْلِبِهَا.

وَذَكَرَ الدِّينَارِ وَالْقَطِيفَةَ مُجَرَّدَ مَثَالٍ وَإِلَّا فَكُلُّ مَنْ اسْتَعْبَدْتَهُ الدُّنْيَا فِي أَيِّ أَمْرٍ وَشَغَلَتْهُ عَنْهَا أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى، وَجَعَلَ رِضَاهُ وَسَخَطَهُ مُتَعَلِّقًا بِنَيْلِ مَا يُرِيدُ أَوْ عَدَمِ نَيْلِهِ فَهُوَ عَبْدُهُ فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَسْتَعْبِدُهُ حُبُّ الْإِمَارَاتِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْبِدُهُ حُبُّ الصُّوَرِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْبِدُهُ حُبُّ الْأَطْيَانِ.

وَعَلِمَ أَنَّ الْمَذْمُومَ مِنَ الدُّنْيَا كُلُّ مَا يُعْبَدُ الْعَبْدُ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَشْغَلُهُ عَنْ وَاجِبِ طَاعَتِهِ وَعِبَادَتِهِ لَا مَا يُعِينُهُ عَلَى الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَذْمُومٍ وَقَدْ يَتَحَيَّنُ طَلِبُهُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَحْصِيلُهُ.

وَقَوْلُهُ (رَضِيَ) أَيُّ عَنِ اللَّهِ بِمَا نَالَهُ مِنْ خُطَايَاهَا.

(وَإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ يَرْضَ) أَيُّ عَنْهُ تَعَالَى وَلَا عَنْ نَفْسِهِ فَصَارَ سَاخِطًا فَهَذَا الَّذِي تَعَسَّ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ رِضَاهُ عَلَى مَوْلَاهُ وَسَخَطَهُ

## ٣- كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ

١٣٩٧- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ غَابِرٌ سَبِيلٌ».

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ.

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٤١٦).

(وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي) يُرْوَى بِالْإِفْرَادِ وَالشَّيْءِ وَهُوَ يَكْسِرُ الْكَاتِبَ: جَمَعَ الْكَتِفَ وَالْعَضْدَ.

(قَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ غَابِرٌ سَبِيلٌ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: إِذَا أَمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِسَقَمِكَ وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

الغريبُ هُوَ مَنْ لَا مَسْكَنَ لَهُ يَأْوِيهِ وَلَا سَكَنَ يَأْسُ بِهِ وَلَا بِلَدٍ يَسْتَوْطِنُ فِيهِ كَمَا قِيلَ فِي الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ: سَعِيدَ الْمَسِيحِ يَسِيحُ لَا وَلَدَ يُمُوتُ وَلَا بَنَاءَ يُخْرَبُ.

وعطف «أو غابر سبيل» من باب عطف الترفي «أو» لَيْسَتْ لِلشَّكِّ بَلْ لِلتَّخْيِيرِ أَوْ الْإِبَاحَةِ، وَالْأَمْرُ لِلإِشْرَافِ.

وَالْمَعْنَى: قَدَّرْ نَفْسَكَ وَنَزَلَهَا مَتَزَلَةً مَنْ هُوَ غَرِيبٌ أَوْ غَابِرٌ سَبِيلٌ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ «أو» لِلإِضْرَابِ.



٤ - من تشبه بقوم فهو منهم

١٣٩٨ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٣١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ.

الحديث فيه ضعف وله شواهد عند جماعة من أئمة الحديث عن جماعة من الصحابة تُخرجه عن الضعيف.

ومن شواهده ما أخرجه أبو يعلى (كما في «نصب الراية» ٣٤٦/٤) مرفوعاً من حديث ابن مسعود «مَنْ رَضِيَ عَمَلَ قَوْمٍ كَانَ مِنْهُمْ».

والحديث دالٌّ على أن من تشبه بالفساق كان منهم أو بالكفار أو بالمتدعي في أي شيء مما يختصون به من ملبوس أو مَرْكُوبٍ أو هيئة.

قالوا: فإذا تشبه بالكافر في زيٍّ واعتقد أن يكون بذلك مثله كفر فإن لم يعتد فيه خلاف بين الفقهاء: منهم من قال: يكفر وهو ظاهر الحديث. ومنهم من قال: لا يكفر ولكن يؤدب.

٥ - احفظ الله يحفظك

١٣٩٩ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَنتْ خَلْفَ

النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: يَا غُلَامُ، احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدَهُ تُجَاهَكَ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥١٦)، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كنت خلف النبي ﷺ يوماً فقال: يا غلام احفظ الله يحفظك» بالجزم جواب الأمر).

(«احفظ الله تجده» مثله (تجاهك) في القاموس: وجهاك وتجاهك - مثلين - : تلقاء وجهك.

(وإذا سألت) حاجة من حوائج الدارين.

والعنى: بل كن في الدنيا كأنك غابر سبيل؛ لأن الغريب قد يستوطن بلداً بخلاف غابر السبيل فهذه قطع المسافة إلى مقصده والمقصود هنا إلى الله تعالى «وَأَنْ إِلَى رَبِّكَ الْمُنْتَهَى» [النجم: ٤٢].

قال ابن بطال: لما كان الغريب قليل الانسباط إلى الناس بل هو مستوحش منهم ولا يكاد يؤمن يعرفه فيأمن به فهو دليل في نفسه خائف وكذلك غابر السبيل لا ينفذ في سفره إلا بقوة وتخفيفه من الأتقال غير متشبث بما يمنعه عن قطع سفره، معه زاده وراحلته يُبلغونه إلى ما يعينه من مقصده.

وفي هذا الحديث إشارة إلى إشار الزهد في الدنيا واخذ البلغة منها والكفاف، فكما لا يحتاج المسافر إلى أكثر مما يبلغه إلى غاية سفره فكذلك المؤمن لا يحتاج في الدنيا إلى أكثر مما يبلغه الحل.

وقوله (وكان ابن عمر... إلخ) قال بعض العلماء: كلام ابن عمر متفرع من الحديث المرفوع وهو متضمن لنهاية تقصير الأمل في الدنيا، وإن العاقل إذا أمسى ينبغي له أن لا يتنظر الصباح وإذا أصبح ينبغي له أن لا يتنظر المساء بل يظن أن أجله يدركه قبل ذلك.

وفي كلامه الإخبار بأنه لا بُدَّ للإنسان من الصحة والمرض فينتم أيام صحته وينفق ساعاته فيما يعود عليه نفعه فإنه لا يدري متى ينزل به مرض يحول بينه وبين فعل الطاعة؛ ولأنه إذا مرض كُتِبَ له ما كان يعمل صحيحاً فقد أخذ من صحته لمرضيه حظه من الطاعات.

وقوله (من حياتك لموتك) أي خذ من أيام الحياة والصحة والنشاط لموتك بتقديم ما يفعله بعد الموت وهو نظير حديث «بادروا بالأعمال سبعاً ما تنظرون إلا قرأاً مُسِيئاً أو غيياً مُطْعِياً أو مَرَضاً مُسْبِئاً أو هَرَمًا مُفْتِئاً أو موتاً مُجْهِزاً أو الدجال فإنه شرُّ مُتَنَظَّرٍ أو الساعة والساعة أذهى وأمر».

أخرجه الترمذي (٢٣٠٦) والحاكم (٥١٦/٤) من حديث أبي هريرة.



(فاسأل الله) فإن يديو أمورهما.

(وإذا استغنت فاستغن بالله). رواه الترمذي وقال حسن صحيح. وتامته «واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك. تجفت الأقلام وطويت الصحف».

واخرجه أحمد (٣٠٧/١) عن ابن عباس بإسناد حسن بلفظ «كنت رديف النبي ﷺ قال: يا غلام - أو يا غليم - ألا أعلمك كلمات ينفعك الله بهن؟ فقلت بلى. قال: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، وإذا سألت فاسأل الله وإذا استغنت فاستغن بالله قد جف القلم بما هو كائن، قل أن الخلق جميعاً أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يقضه الله تعالى لم يقدرُوا عليه، وإن أرادوا أن يضروك بشيء لم يكتبه الله عليك لم يقدرُوا عليه. واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً، وأن النصر مع الصبر وأن الفرج مع الكرب وأن مع العسر يسراً».

وله الفاظ أخر وهو حديث جليل افردته بعض علماء الحنابلة بتصنيف مفرد فإنه اشتمل على وصايا جلية.

والمراد من قوله «احفظ الله» أي حذوه وعهوده واوامره ونواهيه.

وحفظ ذلك هو الوقوف عند اوامره بالامتناع، وعند نواهيه بالاجتناب.

وعند حذوه أن لا يتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به إلى ما نهى عنه فيدخل في ذلك فعل الواجبات كلها وترك المنهيات كلها.

وقال تعالى: «والحافظون لحدود الله» [البقرة: ١١٢] وقال: «هذا ما ترعدون لكل أواب حفيظ» [ق: ٣٢] فسر العلماء الحفيظ: بالحافظ لأوامر الله تعالى.

وفسر بالحافظ للذنوب حتى يرجع منها فامرته ﷺ بحفظ الله يدخل فيه كل ما ذكر وتفصيلها واسعة.

وقوله (تجده تجاهك) وفي اللفظ الآخر «يحفظك» والمعنى

تقارب أي تجده أمامك بالحفظ لك من شرور الدارين جزاء وفاقا من باب «وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم» [البقرة: ٤٠] يحفظه في دنياه عن غشيان الذنوب.

وعن كل امر مزهوب ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى: «وكان أبوهما صالحا» [الكهف: ٨٢].

وقوله: (فاسأل الله) أمر بإفراد الله عز وجل بالسؤال وإزالة الحاجات به وحده.

وأخرج الترمذي (٣٥٧١) مرفوعا «سئلا الله من فضله فإن الله يحب أن يسأل».

وله (٣٣٧٣) من حديث أبي هريرة مرفوعا «من لا يسأل الله يغضب عليه».

وفيه «إن الله يحب الملبحين في الدعاء».

وفي حديث آخر صحيح ابن حبان (٨٦٦) «يسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شئس نعليه إذا انقطع».

وقد «تابع النبي ﷺ جماعة من الصحابة على أن لا يسألوا الناس شيئا منهم الصديق وأبو ذر ونوبات وكان أحدكم يسقط سوطه أو يسقط خطام ناقبه فلا يسأل أحدا أن يتاوله» [مسلم (١٠٤٣)].

وإفراد الله بطلب الحاجات دون خلقه يدل له العقل والسمع فإن السؤال بذل لئام الوجه وذلك لا يصلح إلا لله تعالى، لأنه القادر على كل شيء الغني مطلقا والعياد بخلافه هذا.

وفي صحيح مسلم (٢٥٧٧) عن أبي ذر رضى الله عنه حديث قدسي فيه «يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسأله ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا غمس في البحر».

ورآذ في الترمذي (٢٤٩٥) وغيره إجماع (٤٢٥٧) «وقدليك بأني جواد واجد ماجد أفعل ما أريد عطائي كلام وعذابي كلام إذا أردت شيئا أقول له كن فيكون».

وقوله (إذا استغنت فاستغن بالله) مأخوذ من قوله «وإذاك



نُسْتَعِينُ» [الفاتحة: ٥] أَي تُفَرِّدُكَ بِالِاسْتِعَانَةِ.

[٣٩١٩] «طَلَبَ الْخَلَالَ وَاجِبٌ».

أَمَرَ ﷺ أَنْ يَسْتَعِينَ بِاللَّهِ وَحْدَهُ فِي إِفْرَادِهِ تَعَالَى  
بِالِاسْتِعَانَةِ فَانْتَتَانِ:

لِلأَوَّلَى: أَنَّ الْعَبْدَ عَاجِزٌ عَنِ الْإِسْتِقْلَالِ بِنَفْسِهِ فِي الطَّاعَاتِ.  
وَالثَّانِيَةِ: أَنَّهُ لَا مُعِينَ لَهُ عَلَى مَصَالِحِ دِينِهِ وَدُنْيَاهُ إِلَّا اللَّهُ  
عَزَّ وَجَلَّ فَمَنْ اعَانَهُ اللَّهُ فَهُوَ الْمَعَانُ، وَمَنْ خَلَّاهُ فَهُوَ الْمَخْذُولُ.

وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ [مسلم (٢٦٦٤)] «أَخْرِصْ عَلَى مَا  
يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ».

وَعَلَّمَ ﷺ الْعِبَادَ أَنْ يَقُولُوا فِي خُطْبَةِ الْحَاجَةِ «الْحَمْدُ لِلَّهِ  
نُسْتَعِينُهُ» [أبو داود (٢١١٨)، الترمذي (١١٠٥)، النسائي (١٠٤/٣)].

«وَعَلَّمَ مُعَاذًا أَنْ يَقُولَ ذُبِّرَ الصَّلَاةُ «اللَّهُمَّ أَجْنِي عَلَيَّ ذِكْرَكَ  
وَشُكْرَكَ وَحَسِّنْ عِبَادَتَكَ» [أحمد (٢٤٤/٥)، أبو داود (١٥٢٢)،  
النسائي (٥٣/٣)].

فَالْعَبْدُ أَحْرَجٌ إِلَى مَوْلَاهُ فِي طَلَبِ إِعَاتِيهِ عَلَى فِعْلِ  
الْمَامُورَاتِ وَتَرْكِ الْمَحْظُورَاتِ وَالصَّبْرِ عَلَى الْقُدُورَاتِ.

قَالَ سَيِّدُنَا يَعْقُوبُ ﷺ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْمَقْدُورِ: «وَاللَّهِ  
الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ» [يوسف: ١٨]. وَمَا ذُكِرَ مِنْ هَذِهِ  
الْوَصَايَا النَّبَوِيَّةِ لَا يُنَائِي الْقِيَامَ بِالْأَسْبَابِ فَإِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ سُؤَالِهِ  
وَالِاسْتِعَانَةِ بِهِ، فَإِنْ مِنْ طَلَبِ رِزْقِهِ بِسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْمَعَاشِ  
الْمَأْذُونِ فِيهَا رِزْقٌ مِنْ جِهَتِهِ فَهُوَ مِنْهُ تَعَالَى وَإِنْ حُرِّمَ فَهُوَ لِمَصْلَحَةٍ  
لَا يَعْلَمُهَا وَلَوْ كَشَفَ الْغَطَاءَ لَعَلَّمَ أَنَّ الْحَرَامَ خَيْرٌ مِنَ الْعَطَاءِ.

وَالْكَسْبُ الْمَدْحُوجُ الْمَاجُورُ فَاعْلَمْ عَلَيْهِ هُوَ مَا كَانَ لَطَلَبِ  
الْكِفَايَةِ لَهُ وَلَمْ يَعْزِلْهُ أَوْ الرَّاغِبُ عَلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ يَعْزِلْهُ لِيُغْرِضَ  
صَحِيحَ كَيْفِيَّةِ الرَّحْمِ أَوْ طَلَبِ الْعِلْمِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَجُوهٍ  
الْخَيْرِ لِنَكْتَحِرَ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْإِسْتِغْنَالِ بِالدُّنْيَا وَتَفْتَحُ بَابَ عَيْبِهَا  
الَّذِي هُوَ رَأْسُ كُلِّ خَطِيئَةٍ.

وَقَدْ وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ «كَسْبُ الْخَلَالِ فَرِيضَةٌ». أَخْرَجَهُ  
الطَّبْرَانِيُّ [«الكبير» (٧٤/١٠)] وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ [«شعب الإيمان» (٨٧٤١)]  
وَالْقُضَاعِيُّ [«مسند الشهاب» (١٢١)] عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعاً وَفِيهِ  
عَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ ضَعِيفٌ.

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ الدِّيلَمِيِّ [مسند القردوس]

وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً «طَلَبَ الْخَلَالَ جِهَادٌ».  
رَوَاهُ الْقُضَاعِيُّ [«مسند الشهاب» (٨٢)] وَمِثْلُهُ فِي الْخَلِيَّةِ عَنْ ابْنِ  
عُمَرَ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْكَسْبُ الْخَلَالَ مَدْبُوبٌ أَوْ وَاجِبٌ إِلَّا لِلْعَالِمِ  
الْمُسْتَغْنِي بِالتَّدْرِيسِ وَالْحَاكِمِ الْمُسْتَعْرِقِ أَوْقَاتَهُ فِي إِقَامَةِ الشَّرِيعَةِ  
وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوَلَايَاتِ الْعَامَّةِ كَالْإِمَامِ فَتَرَكَ الْكَسْبَ لَهُمْ  
أَوَّلَى لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْتِغْنَالِ عَنِ الْقِيَامِ بِمَا هُمْ فِيهِ وَيَرْزُقُونَ مِنْ  
الْأَمْوَالِ الْمَدْعُودَةِ لِلْمَصَالِحِ.

## ٦- ازهد في الدنيا يحبك الله

١٤٠٠- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ  
رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذُلَّنِي عَلَى  
عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتَهُ أَحْبَبَنِي اللَّهُ، وَأَحْبَبَنِي النَّاسُ، فَقَالَ:  
ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ  
يُحِبُّكَ النَّاسُ».

رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٢٠٢) وَغَيْرُهُ، وَشَدَّاهُ حَسَنٌ.

فِيهِ خَالِدُ بْنُ عُمَرَ الْقُرَشِيُّ مُجْمَعٌ عَلَى تَرْكِهِ وَنَسَبٌ إِلَى  
الْوَضْعِ فَلَا يَصُحُّ قَوْلُ الْحَاكِمِ: إِنَّهُ صَحِيحٌ.

وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي الْخَلِيَّةِ (٤١/٨) مِنْ حَدِيثِ مُجَاهِدٍ  
عَنْ أَنَسٍ بِرِجَالٍ ثِقَاتٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُثَبِّتْ سَمَاعَ مُجَاهِدٍ مِنْ أَنَسٍ  
وَقَدْ رَوَى مُرْسَلًا.

وَقَدْ حَسَّنَ التَّوْرِيُّ الْحَدِيثَ كَأَنَّهُ لَشَوَاهِدِهِ.

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى شَرَفِ الزُّهْدِ وَفَضْلِهِ، وَأَنَّهُ يَكُونُ سَبَباً  
لِحُبِّ اللَّهِ لِعِبَادِهِ وَلِحُبِّ النَّاسِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مَنْ زَهَدَ فِيمَا هُوَ عِنْدَ  
الْعِبَادِ أَحْبَبَهُ؛ لِأَنَّهُ جَلَبَتِ الطَّبَائِعُ عَلَى اسْتِغْنَالِ مَنْ أَنْزَلَ  
بِالْمَخْلُوقِينَ حَاجَاتِهِ وَطَمَعَ فِيمَا فِي أَيْدِيهِمْ.

وَفِيهِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِطَلَبِ عِبَادَةِ الْعِبَادِ وَالسَّعْيِ فِيمَا يُكْسَبُ  
ذَلِكَ بَلْ هُوَ مَدْبُوبٌ إِلَيْهِ أَوْ وَاجِبٌ كَمَا قَالَ ﷺ «وَالَّذِي  
نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تَزِينُونَا حَتَّى تَحَابُّوا» [مسلم (٥٤)].



وارشده عليه السلام إلى إنشاء السلام فإنه من جوالب المحبة وإلى التهادي ونحو ذلك.

### ٧- إِنْ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ

١٤٠١- وَعَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ الْغَنِيَّ الْخَفِيَّ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٩٦٥).

فسر العلماء عبادة الله لعبده بأنها إرادته الخير له وهدايته ورحمته، وتقبض ذلك بغض الله له.

والتقي هو الذي بما يحب عليه المجتنب لما يحرم عليه، والغنى هو غنى النفس، فإنه الغنى المحبوب إليه تعالى؛ قال ﷺ: «لَيْسَ الْغَنَى بِكَرَّةٍ الْفَرَصِ، وَلَكِنَّ الْغَنَى غِنَى النَّفْسِ» (البخاري (٦٤٤٦)، مسلم (١٠٥١)).

وأشار عياض إلى أن المراد به غنى المال، وهو محتمل.

والخفي: بالخفاء المعجمة، والفاء أي الخامل المتقطع إلى عبادة الله، والاشتغال بأمور نفسه. وضبطه بعض رواة مسلم بالخاء المهملة ذكره القاضي عياض. والمراد به الوصول للرحم اللطيف بهم وبغيرهم من الضعفاء.

وله دليل على تفضيل الاعتزال وترك الاختلاط بالناس.

### ٨- مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَوءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ

١٤٠٢- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ».

رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣١٧)، وَقَالَ: حَسَنٌ.

هذا الحديث من جوامع الكلم النبوية يعم الأقوال كما روي أن في صحيف إبراهيم عليه السلام «مَنْ عَدَّ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ قُلْ كَلَامَهُ إِلَّا فِيمَا يَعْنِيهِ».

ويعم الأفعال فيندرج فيه ترك التوسع في الدنيا وطلب المناصب والرياسة وحب المحمدة والشأن وغير ذلك مما لا يحتاج

إليه المرء في إصلاح دينه وكفائته من دنياه.

وأما اشتغال العلماء بالمسائل الفرضية

فقال: إنه ليس من الاشتغال بما لا يعني بل هو مما يوجرون فيه؛ لأنهم لما عرفوا من الأحاديث النبوية أنه في آخر الزمان يقل العلم وينشأ الجهل اجتهدوا في ذلك لما يأتي من الزمان، أو من يأتي من العباد المحتاجين إلى معرفة الأحكام مع عجزهم عن البحث، فأنهم أتبعوا القرائح وخرجوا التخاريج وقلدوا التقادير، والأعمال بالنيات.

(قلت) ولا يخفى أن تخريج التخاريج وتقدير التقادير ليس من العلم المحمود؛ لأن غايتها أقوال خرجت من أقوال المجتهدين وليست أقوالاً لهم ولا أقوالاً لمن يخرجها ولا احتياج إليها، والعمل بها مشكّل إذ ليست لقاتل إذ القاتل بها ليس بمجتهد ضرورة فلا يقلد؛ لأنه إنما يقلد مجتهد عدل، والفرض أن المخرجين ليسوا بمجتهدين.

وأما تقدير التقادير، فإنه قسم من التخاريج إذ غالب ما يُقدّر أنه يجاب عنه بأقوال المخرجين وفي كلام علي عليه السلام: «العلم نقطة كثرتا الجهان».

بل هذه الموضوعات في التخاريج كانت مضرّة للنظار في الكتاب والسنة إذ شغلت الناظرين عن النظر فيهما ونيل بركتيهما فقطعوا الأعمار في تقرير تلك التخاريج وقد اشيع الكلام عن ذلك وعلى ذم الاشتغال به طوائف من علماء التحقيق، وإن كان الاشتغال بها قد عم كل فريق من أهل المذاهب.

### ٩- ذِمُّ التَّوَسُّعِ فِي الْمَأْكُولِ وَالشَّعْبِ

١٤٠٣- وَعَنْ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْلُوبٍ كَرِبَ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مَلَإَ ابْنُ آدَمَ وِعَاءَ شَرًّا مِنْ بَطْنِهِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَحْشَةً (٢٣٨٠).

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٢٣٦) وتماؤه «فحسب ابن آدم أكلا يمين صلبه فإن كان قاعلاً لا محالة»



وفي لفظ ابن ماجه (٣٣٤٩): «فَلَمَّا عَلَيَتْ ابْنُ آدَمَ نَفْسُهُ قُلْتُ لَطْعَامِي، وَتُلْتُ لِشَرَابِي، وَتُلْتُ لِنَفْسِي».

والحديث دليل على ذمِّ التَّوَسُّعِ فِي الْمَأْكُولِ وَالشَّيْءِ والامْتِلَاءِ، والإخبار عنه بأنه شرٌّ لما فيه من المفسدِ الدُّنْيَا، والبدنيَّةِ، فإنَّ فَضْلَ الطَّعَامِ مَجْلِبَةٌ لِلسَّقَامِ وَمُثْبِتَةٌ عَنِ الْقِيَامِ بِالْأَحْكَامِ.

وهذا الإرشاد إلى جعل الأكل ثلث ما يدخل المعدة من أفضل ما أرشد إليه سيّد الأنام ﷺ، فإنه يُخَفِّفُ عَلَى الْمَعْدَةِ وَيُسْتَمَدُّ مِنَ الْبَدَنِ الْغِذَاءُ وَتَنْتَفِعُ بِهِ الْقَوَى وَلَا يَتَوَلَّدُ عَنْهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَدْوَاءِ.

وقد ورد من الكلام النبوي شيء كثير في ذمِّ الشَّيْءِ.

فقد أخرج السُّبْرَارُ «كشف الاستار» (٣٦٦٩) بإسنادين أحدهما رجاله ثقات مرفوعاً بلفظ «أَكْثَرُهُمْ شَبَعاً فِي الدُّنْيَا أَكْثَرُهُمْ جُوعاً يَوْمَ الْقِيَامَةِ» قَالَ ﷺ لِأَبِي جَحِيفَةَ لَمَّا تَجَشَّأَ فَقَالَ: فَمَا مَلَأَتْ بَطْنِي مِنْذُ ثَلَاثِينَ سَنَةً.

وأخرج الطُّبْرَانِيُّ بإسناد حسن «وَأَهْلُ الشَّيْءِ فِي الدُّنْيَا هُمْ أَهْلُ الْجُوعِ غَدًا فِي الْآخِرَةِ».

زاد البيهقي «شعب الإيمان» (٥٦٤٥) «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ».

وأخرج الطُّبْرَانِيُّ «الكبير» (٢٨٤/٢) بسند جيد «أَنَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا عَظِيمَ الْبَطْنِ فَقَالَ بِأَبْصَرِهِ «لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ هَذَا لَكَانَ خَيْرًا لَكَ».

وأخرج البيهقي «شعب الإيمان» (٥٦٧٠) واللفظ لهُ والشَّيْخَانِ (بخاري (٤٧٢٩)، مسلم (٢٧٨٥)) مُخْتَصَرًا «لِكَيْتَنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِالْعَظِيمِ الطَّرِيلِ الْأَكُولِ الشَّرُوبِ فَلَا يَزُونَ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ أَفْرَوْوا إِنْ شِئْتُمْ «فَلَا نَقِيسُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنَ» [الكهف: ١٠٥].

وأخرج ابن أبي الدُّنْيَا (كما في «الوعيب والرهيب» (٣١١٩) «أَنَّ ﷺ أَصَابَهُ جُوعٌ يَوْمًا فَعَمَدَ إِلَى حَجَرٍ فَوَضَعَهُ عَلَى بَطْنِهِ، ثُمَّ قَالَ: أَلَا رَبُّ نَفْسٍ طَائِعَةٍ نَاعِمَةٍ فِي الدُّنْيَا جَائِعَةٍ غَارِبَةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَلَا رَبُّ مُكْرِمٍ لِنَفْسِي، وَهُوَ لَهَا مُهَيِّنٌ أَلَا رَبُّ مُهَيِّنٌ

لِنَفْسِي، وَهُوَ لَهَا مُكْرِمٌ».

وصحَّ حديث [ابن ماجه (٣٣٥٢)] «مِنَ الْإِسْرَافِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّ مَا اسْتَهْنَتْ».

أخرج البيهقي «شعب الإيمان» (٥٦٤٠) بإسناد فيه ابن لهيعة عن عَائِشَةَ «قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أَكَلَتْ فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ أَمَا تُحِبِّينَ أَنْ لَا يَكُونَ لَكَ شُغْلٌ إِلَّا جَوْفُكَ؛ الْأَكْلُ فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ مِنَ الْإِسْرَافِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ» وصحَّ «كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَالتَّبَسُّوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ» [النسائي (٧٩/٥)، ابن ماجه (٣٦٠٥)].

وأخرج ابن أبي الدُّنْيَا والطُّبْرَانِيُّ «الكبير» (١٢٧/٨) «سَيَكُونُ رِجَالٌ مِنْ أُمَّتِي يَأْكُلُونَ أَلْوَانَ الطَّعَامِ وَيَشْرَبُونَ أَلْوَانَ الشَّرَابِ وَيَتَّبَسُّونَ أَلْوَانَ الثِّيَابِ وَيَتَشَدُّونَ فِي الْكَلَامِ فَأُولَئِكَ شِرَارُ أُمَّتِي».

وقال لقمان لابنوه: يَا بُنَيَّ إِذَا امْتَلَأَتِ الْمَعْدَةُ نَامَتِ الْفِكْرَةُ وَخَرَسَتِ الْحِكْمَةُ وَقَعَدَتِ الْأَعْضَاءُ عَنِ الْعِبَادَةِ.

وفي الخلوص عن الطعام فوائد وفي الامتلاء مفساد فني الجوع صفاء القلب وإيقاظ القريحة ونفاذ البصيرة، فإنَّ الشَّيْءَ يُورِثُ الْبِلَادَةَ وَيَعْمِي الْقَلْبَ وَيُكَثِّرُ الْبَخَارَ فِي الْمَعْدَةِ وَالذَّمَاغَ كَشَبَهُ السُّكَّرَ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى مَعَادِنِ الْفِكْرِ فَيَثْقُلُ الْقَلْبُ بِسَبَبِهِ عَنِ الْجِرْيَانِ فِي الْأَفْكَارِ.

ومن فوائدِهِ كَسْرُ شَهْوَةِ الْمَعَاصِي كُلِّهَا وَالْإِسْتِيلَاءُ عَلَى النَّفْسِ الْأَشَارَةِ بِالسُّوءِ، فَإِنَّ مَنَشَأَ الْمَعَاصِي كُلِّهَا الشَّهَوَاتُ، وَالْقَوَى وَمَادَّةُ الْقَوَى الشَّهَوَاتُ وَالشَّهَوَاتُ لَا مَحَالَةَ الْأَطْعَمَةُ فَتَقْلِيلُهَا يُضَعِّفُ كُلَّ شَهْوَةٍ وَقُوَّةٍ، وَإِنَّمَا السَّعَادَةُ كُلُّهَا فِي أَنْ يَمْلِكَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ وَالشَّقَاوَةَ كُلُّهَا فِي أَنْ تَمْلِكَهُ نَفْسُهُ.

قال ذو النُّونِ: مَا شَبِعَتْ قَطُّ إِلَّا عَصِيَتْ أَوْ هَمَمَتْ بِمَعْصِيَةٍ.

وقالت عائشة رضي الله عنها: أَوَّلُ بَدْعَةٍ حَدَّثْتُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الشَّيْءُ إِنْ الْقَوْمَ لَمَّا شَبِعَتْ بِطَرَفَتَهُمَا جَحَتْ بِهِمَا نَفْسُهُمَا إِلَى الدُّنْيَا [الجوع لابن أبي الدنيا (٢٢)].

ويقال: الجوع خزانة من خزانِ اللَّهِ وأوَّلُ ما يَنْدَفِعُ بِالْجُوعِ



طعام أبداً فقال إيليس: لله علي أن لا أنصح مسلماً أبداً.

### ١١- الصمتُ حكمة

١٤٠٥- عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «الصَّمْتُ حِكْمَةٌ، وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الشُّعْبِ [٥٠٢٧] بِسَنَدٍ حَسَنٍ.

وَضَعَحَ أَنَّهُ مُؤَوَّفٌ مِنْ قَوْلِ لُقْمَانَ الْحَكِيمِ.

وسببه أن لقمان دخل على داود عليه السلام، فرآه يسرد درعاً لم يكن رآها قبل ذلك، فجعل يتعجب مما رأى فاراد أن يسأله عن ذلك فممنعه حكيمته عن ذلك فتركه ولم يسأله فلما فرغ قام داود ولبسها، ثم قال: نعم الدرع للحرب فقال لقمان: الصمتُ حكمة - الحديث.

وقيل تردّد إليه سنة، وهو يريد أن يعلم ذلك ولم يسأله.

وليه دليل على حسن الصمت ومدحه. والمراد به عن فضول الكلام.

وقد وردت عدة أحاديث دالة على مدح الصمت ومدحه العقلاء والشعراء.

وفي الحديث [الوملي (٢٥٠١)] «مَنْ صَمَتَ نَجَا».

وقال عُبَيْدُ بْنُ عَامِرٍ قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَا النِّجَاءُ؟ قَالَ «أَمْسِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ» الحديث [٢٤٠٦].

وقال ﷺ: «مَنْ تَكَلَّمَ لِي بِمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ، وَرَجَلَيْهِ أَتَكُنُّ لَهُ بِالْجَنَّةِ» [البخاري (٦٤٧٤)].

وقال مُعَاذُ رضي الله عنه لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَتَأْخُذُ بِمَا تَقُولُ؟ قَالَ «كَذَلِكَ أُمُّكَ وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ عَلَى مَنَاجِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ» [أحمد (٢٣١٥)، الوملي (٢٦١٦)].

وقال ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْراً أَوْ لِيَصْمُتْ» [البخاري (٦٠١٨)، مسلم (٤٧)] الأحاديث فيه واسعة جداً، والآثار عن السلف كذلك.

واعلم أن فضول الكلام لا تنحصر، بل المهمّ معصور في كتاب الله تعالى حيث قال: «لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا

شَهْوَةُ الْفَرْجِ وَشَهْوَةُ الْكَلَامِ، فَإِنَّ الْجَانِعَ لَا تَحْرُكُ عَلَيْهِ شَهْوَةُ فَضُولِ الْكَلَامِ، فَيَتَخَلَّصُ مِنْ آفَاتِ اللِّسَانِ، وَلَا يَتَحَرَّكُ عَلَيْهِ شَهْوَةُ الْفَرْجِ فَيَخْلُصُ مِنَ الْوَقُوعِ فِي الْحَرَامِ».

ومن فوائد: قلّة النوم، فإن من أكل كثيراً شرب كثيراً، فنام طويلاً وفي كثرة النوم خسران الدارين وفوات كل منفعة دينية ودنيوية.

وعد الغزالي في «الإحياء» عشر فوائد لتقليل الطعام وعدّ عشر مفسد لتوسّع منه فلا ينبغي للعبد أن يعود نفسه ذلك، فإنها تميل إلى الشرّ ويصعب تداركها وليرضها من أول الأمر على السداد، فإن ذلك أهون له من أن يجربها على الفساد، وهذا أمر لا يتخلل الإطالة إذ هو من الأمور التجريبية التي قد جربها كل إنسان، والتجربة من أقسام البرهان.

### ١٠- خير الخطائين التوابون

١٤٠٤- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

ﷺ: «كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤٩٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٤٢٥١)، وَسَنَدُهُ قَوِيٌّ.

خطاؤون أي: كثيرو الخطأ، إذ هو صفة مبالغية.

والحديث دالٌّ على أنه لا يخلو من الخطيئة إنسان لما جُبل عليه هذا النوع من الضعف وعدم الاتقياء لمولاه في فعل ما إليه دعاه وترك ما عنه نهاه، ولكنته تعالى بلطفه فتح باب التوبة لعباده وأخبر أنه خير الخطائين التوابون المكثرون للتوبة على قدر كثرة الخطأ.

وفي الأحاديث أدلة على أن العبد إذا عصى الله وتاب تاب الله عليه، ولا يزال كذلك ولن يهلك على الله إلا هالك. وقد خص من هذا العموم يحيى بن زكريا عليه السلام، فإنه ورد أنه ما هم بخطيئة.

وروي أنه لقى إيليس ومعه معاليق من كل شيء فسأله عنها فقال: هي الشهوات التي أصيب بها بني آدم فقال: هل لي فيها شيء؟ قال: ربما شيعت فشغلناك عن الصلاة والذكر قال: هل غير ذلك؟ قال: لا قال: لله علي أن لا أملا بطني من



مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيَّنَّ النَّاسُ ﴿١١٤﴾ وَالنِّسَاءُ:

وَأَقَاتُهُ لَا تَنْحَصِرُ فَقَدْ مِنْهَا: الْخُرُوضُ فِي الْبَاطِلِ، وَهُوَ الْحِكَايَةُ لِلْمَعَاصِي مِنْ مُخَالَطَةِ النِّسَاءِ وَمَجَالِسِ الْخَمْرِ وَمَوَاقِفِ الْفَسَادِ وَتَتَعَمُّ الْأَغْنِيَاءُ وَتَجْبِرُ الْمُلُوكَ وَمَوَاسِمِهِمُ الْمَذْمُومَةِ وَأَحْوَالِهِمُ الْمَكْرُوهَةَ، فَإِنَّ كُلَّ ذَلِكَ نَمَّا لَا يَحِلُّ الْخُرُوضُ فِيهِ، فَهَذَا حَرَامٌ.

وَمِنْهَا النِّيَّةُ وَالنَّمِيمَةُ وَكَفَى بِهَا هَلَاكاً فِي الدِّينِ.

وَمِنْهَا الْمِرَاءُ، وَالْمُجَادَلَةُ، وَالْمَزَاحُ.

وَمِنْهَا الْخِصُومَةُ وَالسَّبُّ، وَالْفَحْشُ وَبِذَاءَةُ اللِّسَانِ وَالِاسْتِهْزَاءُ بِالنَّاسِ وَالسُّخْرِيَّةُ، وَالْكَذْبُ.

وَلَقَدْ عَدَّ الْغُرَالِيُّ فِي «الْإِحْيَاءِ» عَشْرِينَ آتَةً وَذَكَرَ فِي كُلِّ آتَةٍ كَلَاماً بَسِيطاً حَسَناً، وَذَكَرَ عِلَاجَ هَذِهِ الْآفَاتِ.



ولذا قيل:

## ٥٠- كتاب مساوى الأخلاق

## ١- مَذْمَةُ الْحَسَدِ

١٤٠٦- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ، وَالْحَسَدَ، فَإِنَّ الْحَسَدَ يَأْكُلُ الْحَسَنَاتِ كَمَا تَأْكُلُ النَّارُ الْحَطَبَ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٠٣)

١٤٠٧- وَلَابِنِ مَاجَةَ (٤٢١٠) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ نَحْوَهُ.

(إِيَّاكُمْ) ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّحْذِيرِ، وَالْحَذَرُ مِنْهُ (الحسد).

وفي ذم الحسد أحاديث وأثر كثيرة.

ويقال: أَوَّلُ ذَنْبٍ عَصَى اللَّهُ بِهِ الْحَسَدَ، فَإِنَّهُ أَمَرَ بِالْإِلَاسِ السُّجُودِ لِأَدَمَ فَحَسَدَهُ فامْتَنَعَ عَنْهُ فَعَصَى اللَّهَ فطَرَدَهُ وَتَوَلَّدَ مِنْ طَرَدِهِ كُلُّ بَلَاءٍ وَفِتْنَةٍ عَلَيْهِ وَعَلَى الْعِبَادِ.

والحسد لا يَكُونُ إِلَّا عَلَى نِعْمَةٍ، فَإِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى أَخِيكَ نِعْمَةً فَلَيْتَ فِيهَا حَالَتَانِ.

إِحْدَاهُمَا: أَنْ تَكُونَ تِلْكَ النِّعْمَةُ وَتُحِبَّ زَوَالَهَا وَهَلْوَى الْحَالَةِ تُسَمَّى حَسَدًا.

الثَّانِيَةُ: أَنْ لَا تُحِبَّ زَوَالَهَا وَلَا تَكُونَ وَجُودَهَا وَدَوَامَهَا لَهُ وَلَكِنَّكَ تَرِيدُ لِنَفْسِكَ مِثْلَهَا فَهَذَا يُسَمَّى غِبْطَةً.

فَالأَوَّلُ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِلَّا نِعْمَةً عَلَى كَافِرٍ أَوْ فَاجِرٍ، وَهُوَ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى تَهْيِيجِ الْفِتْنَةِ وَإِفْسَادِ ذَاتِ الْبَيْنِ وَإِلْهَاءِ الْعِبَادِ، فَهَذِهِ لَا يَضُرُّكَ كِرَاهَتُكَ لَهَا وَلَا عُبُودُكَ زَوَالَهَا، فَإِنَّكَ لَمْ تُحِبَّ زَوَالَهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ نِعْمَةٌ بَلْ مِنْ حَيْثُ هِيَ آكَةٌ لِلْفَسَادِ وَالْبَغْيِ.

ووجه تحريم الحسد مع ما عُلِمَ مِنَ الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ تَسْخِطُ لِقَدْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَجَوْنَهُ فِي تَفْضِيلِ بَعْضِ عِبَادِهِ عَلَى بَعْضٍ،

الْأَقْلُ لِمَنْ كَانَ لِي حَسَدًا أَتَدْرِي عَلَى مَنْ اسْتَأْتِ الْأَدَبُ اسْتَأْتِ عَلَى اللَّهِ فِي فَعْلِهِ لِأَنَّكَ لَمْ تَرْضَ لِي مَا وَغَبَ فجازاك عني بأن زادني وسد عليك وجوة الطلب ثم الحاسد إن وقع له الخاطر بالحسد فدفعه وجأهده نفسه في دفعه فلا إثم عليه بل لعله ماجور في مَدْفَعَةٍ.

فإن سعى في زوال نعمة لحسود فهو باغ، وإن لم يسع ولم يظهره، فإن كان المانع العجز بحيث لو أمكنه لفعل فهو مازور وإن كان المانع التقوى فقد يُعَذَّرُ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ دَفْعَ الْخَوَاطِرِ النَّفْسِيَةِ فَيَكْتَفِي أَنْ لَا يَعْمَلَ بِهَا وَلَا يَعْزَمَ عَلَى الْعَمَلِ.

وفي الإحياء، فإن كان بحيث لو أُلْقِيَ الْأَمْرُ إِلَيْهِ وَرُدَّ إِلَى اخْتِيَارِهِ لَسَعَى فِي إِزَالَةِ النِّعْمَةِ فَهُوَ حَسُودٌ حَسَدًا مَذْمُومًا، وَإِنْ كَانَ تَرَدُّعُهُ التَّقْوَى عَلَى إِزَالَةِ ذَلِكَ فَيَعْفَى عَنْهُ مَا يَجِدُّهُ فِي نَفْسِهِ مِنْ ارْتِيَاخِهِ إِلَى زَوَالِ النِّعْمَةِ مِنْ عَمُودِهِ مَهْمَا كَانَ كَارِهًا لِذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ بِعَقْلِهِ وَدِينِهِ.

وَهَذَا التَّفْصِيلُ يُشِيرُ إِلَيْهِ مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٠٣/١٠) مَرْفُوعًا ثَلَاثَ لَا يَسْلَمُ مِنْهُنَّ أَحَدُ الطَّيْرَةِ وَالطَّرْنِ، وَالْحَسَدُ قِيلَ: فَمَا أَلْمَخْرُجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِذَا تَطَلَّيْتَ فَلَا تُوجِجْ وَإِذَا ظَنَنْتَ فَلَا تُحَقِّقْ، وَإِذَا حَسَدْتَ فَلَا تُبَيِّغْ.

وأخرج أبو نعيم (أخبار أصفهان ٢٢٧/١) «كُلُّ إِبْنِ آدَمَ حَسُودٌ وَلَا يَضُرُّ حَاسِدًا حَسَدَهُ مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بِاللِّسَانِ أَوْ يَفْعَلَ بِالْيَدِ». وفي معناه أحاديث لا تخلو عن مقال.

وفي «الزَّوْاجِرِ» لابن حنبلٍ أَلْهَيْتُمْنِي: إِنْ الْحَسَدَ مَرَاتِبُ وَهِيَ إِمَّا حَبَّةٌ زَوَالِ نِعْمَةٍ غَيْرِ، وَإِنْ لَمْ تَتَّقِلْ إِلَى الْحَاسِدِ، وَهَذَا غَايَةُ الْحَسَدِ أَوْ مَعَ انْتِقَالِهَا إِلَيْهِ أَوْ انْتِقَالِ مِثْلِهَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا أَحَبَّ زَوَالَهَا لِثَلَاثٍ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ أَوْ لَا مَعَ حَبَّةٍ زَوَالِهَا، وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الْمَعْفُ عَنْهُ مِنَ الْحَسَدِ إِنْ كَانَ فِي الدُّنْيَا، وَالْمَطْلُوبُ إِنْ كَانَ فِي الدِّينِ انْتَهَى.

وهذا القسم الأخير يُسَمَّى غِيْرَةً، فَإِنْ كَانَ فِي الدِّينِ فَهُوَ الْمَطْلَبُ وَعَلَيْهِ حَلٌّ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [البخاري (٥٠٢٥)، مسلم (٨١٥)] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ



وإسكانها عند الشرِّ ونزاعتها للجوارح للانتقامِ ممن أغضبها، فإن النفس في حكم الأعداء الكثيرين وعلبتها عما تشتهي في حكم من هو شديد القوة في غلبة الجماعة الكثيرين فيما يريدونه منه.

وله إشارة إلى أن مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو؛ لأنه ﷺ جعل الذي يملك نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة.

وحقيقة الغضب حركة النفس إلى خارج الجسد لإرادة الانتقام.

والحديث فيه إرشاد إلى أن من أغضبه أمر من أغضبه أمر وإرادت النفس المبادرة إلى الانتقام ممن أغضبه أن يجاهدها ويمنعها عما طلبت.

والغضب غريزة في الإنسان فمهما قصد أو نوزع في غرض ما اشتعلت نار الغضب وشارت حتى يحمر الوجه، والعينان من الدم؛ لأن البشرية تحكي لون ما وراءها، وهذا إذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه.

وإن كان ممن فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر الجسد إلى جوف القلب فيصفر اللون خوفاً.

وإن كان على النظر تردد الدم بين انقباض وانسباط فيحمر ويصفر.

والغضب يرتب عليه تغير الباطن والظاهر كتغير اللون والرعدة في الأطراف، وخروج الأفعال على غير ترتيب واستحالة الخلق حتى لو رأى الغضبان نفسه حالة الغضب لسكن غضبه حياء من قبح صورته واستحالة خلقته، هذا في الظاهر.

وأما في الباطن فقبحة أشد من الظاهر؛ لأنه يولد حقداً في القلب وإصمار السوء على اختلاف أنواعه.

بل قبح باطنه مقدّم على تغير ظاهره فإن تغير الظاهر ثمرة تغير الباطن، فيظهر على اللسان الفحش والشتم ويظهر في الأفعال بالضرب، والقتل وغير ذلك من المفسد، وقد ورد في الأحاديث دواء الغضب:

فاخرج ابن عساكر [تاريخ دمشق (٤٠/٤٦٤)] موقوفاً

فهو يقوم به آتاء الليل وآتاء النهار ورجل آتاه الله مالا فهو يُنفق منه آتاء الليل وآتاء النهار.

المراء أنه يغار ممن اتصف بهاتين الصفتين فيقتدي به عجة للسرور في هذا المسلك، ولعل سميته حسداً مجازاً.

والحديث دليل على تحريم الحسد وأنه من الكبائر.

ونسبة الأكل إليه مجاز من باب الاستعارة.

وقوله (كما تأكل النار الخطب) تحقيق لذهاب الحسنات بالحسد كما يذهب الخطب بالنار ويتلاشى جرمه.

واعلم أن دواء الحسد الذي يزيله عن القلب معرفة الحاسد أنه لا يضر بجسده المحسود في الدين ولا في الدنيا، وأنه يعود وبالاً حسديه عليه في الدارين إذ لا تزول نعمة بحسد قط، وإلا لم تبق لله نعمة على أحد حتى نعمة الإيمان؛ لأن الكفار يجبون زواله عن المؤمنين.

بل المحسود يتمتع بحسنات الحاسد؛ لأنه مظلوم من جهته سيما إذا أطلق لسانه بالانتقاص، والغيبة، وهتك السر وغيرها من أنواع الإيذاء فيلقى الله مفلساً من الحسنات محروماً من نعمة الآخرة كما حرم من نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا، فإذا تأمل العاقل هذا عرف أنه جر لنفسه بالحسد كل غم وتكدب في الدنيا، والآخرة.

## ٢ - مذمة الغضب

١٤٠٨ - وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب».

متفق عليه [بخاري (٦١٤)، مسلم (٢٦٠٩)].

(وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس الشديد بالصرعة») بضم الصاد المهملة وفتح الراء وبالعين المهملة على زنة همزة صينة مبالغة أي كثير الصرع

(«إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب» متفق عليه)

المراء بالشديد هنا شدة القوة المعنوية وهي مجاهدة النفس



«الْغَضَبُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالشَّيْطَانُ خُلِقَ مِنَ النَّارِ، وَالْمَاءُ يُطْفِئُ

النَّارَ، فَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَغْتَسِلْ».

وفي رواية (٤٧٨٤) «فَلْيَتَوَضَّأْ».

وأخرج ابن أبي الدنيا «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ سَكَنَ غَضَبُهُ».

وأخرج أحمد (٢٣٩/١) «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْكُتْ».

وأخرج أحمد (١٥٢/٥) وأبو داود (٤٧٨٢) وابن حبان (٥٦٨٨) «إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْلِسْ، فَإِذَا ذَهَبَ عَنْهُ الْغَضَبُ وَإِلَّا فَلْيَضْطَجِعْ».

وأخرج أبو الشيخ: «الْغَضَبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا وَجَدَهُ أَحَدُكُمْ قَائِمًا فَلْيَجْلِسْ، وَإِنْ وَجَدَهُ جَالِسًا فَلْيَضْطَجِعْ».

والنَّهْيُ مُتَوَجِّهٌ إِلَى الْغَضَبِ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ.

وقد بَوَّبَ البخاري (بابُ ما يَجُوزُ مِنَ الْغَضَبِ وَالشَّدْوَةِ لِأَمْرِ اللَّهِ). وقد قال تعالى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣] وذكر خمسة أحاديث في كُلِّ مِنْهَا غَضَبُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ في أسبابٍ مُخْتَلِفَةٍ راجعة إلى أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ كَانَ لِأَمْرِ اللَّهِ وإِظْهَارِ الْغَضَبِ فِيهِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِيَكُونَ أَوْكَدَ.

وقد ذَكَرَ تعالى في مُوسَى وَغَضَبِهِ لَمَّا عَبَدَ الْعَجَلُ وَقَالَ: ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبُ﴾ [الأعراف: ١٥٤].

### ٣- الظُّلُمَ ظِلْمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ

١٤٠٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظُّلُمَ ظِلْمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

نَفَقَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٤٧)، مسلم (٢٥٧٩)].

الحديث من أدلِّهِ تحريمِ الظُّلْمِ، وَهُوَ يَشْمَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِهِ سِوَاكَ كَانَ فِي نَفْسٍ أَوْ مَالٍ أَوْ عَرْضٍ فِي حَقِّ مُؤْمِنٍ أَوْ كَافِرٍ أَوْ فَاسِقٍ، وَإِخْبَارُهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ ظِلْمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

قِيلَ: هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ لِيَكُونَ ظِلْمَاتٍ عَلَى صَاحِبِهِ لَا يَهْتَدِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَبِيلًا حَيْثُ يَسْعَى نُورُ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَعْيُنِهِمْ.

وقيل: إِنَّهُ يُرِيدُ بِالظُّلْمَاتِ الشَّدَائِدَ، كَمَا تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ يُجَيِّبُكُمْ مِنْ ظِلْمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الأنعام: ١٦٣] أَيْ مَنْ شَدَائِدِهِمَا.

وقيل: إِنَّهُ كِتَابَةٌ عَنِ النَّكَالِ، وَالْعَقُوبَاتِ.

### ٤- مَذْمَةُ الشُّحِّ

١٤١٠- وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اتَّقُوا الظُّلْمَ، فَإِنَّ الظُّلْمَ ظِلْمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشُّحَّ، فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٧٨).

في الشُّحِّ وفي التَّفَرُّقَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَخْلِ أَقْوَالٌ: فَقِيلَ فِي تَفْسِيرِ الشُّحِّ: إِنَّهُ أَشَدُّ مِنَ الْبَخْلِ وَأَبْلَغُ فِي الْمَنَعِ مِنَ الْبَخْلِ.

وقيل: هُوَ الْبَخْلُ مَعَ الْحَرَصِ.

وقيل: الْبَخْلُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ وَالشُّحُّ عَامٌّ.

وقيل: الْبَخْلُ بِالْمَالِ خَاصَّةً وَالشُّحُّ بِالْمَالِ، وَالْمَعْرُوفُ.

وقيل: الشُّحُّ الْحَرَصُ عَلَى مَا لَيْسَ عَنْدَهُ، وَالْبَخْلُ بِمَا عَنْدَهُ.

وقوله: «فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ» يَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُرِيدُ الْهَلَاكَ الدُّنْيَوِيَّ الْمَفْسُورَ بِمَا بَعْدَهُ فِي تِمَامِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُهُ «هَلَكُوا عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحْلَوْا عِمَارَتَهُمْ»، وَهَذَا هَلَاكُ دُنْيَوِيٍّ، وَالْحَامِلُ لَهُمْ هُوَ شُحُّهُمْ عَلَى حِفْظِ الْمَالِ وَجَمْعِهِ وَازْدِيَادِهِ وَصِيَابَتِهِ عَنْ ذَعَابِهِ فِي الثَّفَقَاتِ فَضَمُّوا إِلَيْهِ مَالَ الْغَيْرِ صِيَابَةً لَهُ وَلَا يُدْرِكُ مَالُ الْغَيْرِ إِلَّا بِالْجَوْرِ وَالْمَعْصِيَةِ الْمُضِيئَةِ إِلَى الْقَتْلِ وَاسْتِحْلَالِ الْحَرَامِ.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْهَلَاكُ الْآخِرِيُّ، فَإِنَّهُ يَنْقَرُ عَنْهُ أَقْرَبُهُ مِنْ ارْتِكَابِ هَذِهِ الظَّالِمِ، وَالظَّاهِرُ حَمْلُهُ عَلَى الْأَمْرَيْنِ:

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَحَادِيثَ فِي ذَمِّ الشُّحِّ، وَالْبَخْلِ كَثِيرَةٌ، وَالْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ﴾ [النساء: ١٣٧] «وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ نَفْسِهِ» [محمد: ٣٨] «وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَاءَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا



لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ ﴿[آل عمران: ١٨٠]﴾ «وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» [الحشر: ٩].

وفي الحديث «ثَلَاثٌ مَهْلِكَاتٌ: شُحُّ مَطَاعٍ وَهَوَى مُتَّبِعٍ وَاعْجَابُ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ». أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٧٤). وفيه زيادة.

وفي الدعاء النبوي «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ، وَالْحَزَنِ - إِلَى قَوْلِهِ - وَالْبَخْلِ». أخرجه الشيخان البخاري (٦٣٦٧)، مسلم (٢٧٠٦).

وقال رحمه الله: «شَرُّ مَا فِي الرَّجُلِ شُحُّ هَالِكٍ، وَجَبْنُ خَالِكٍ». أخرجه البخاري في التاريخ «الكبير» (٨/٦) وأبو داود (٢٥١١) عن أبي هريرة مرفوعاً، والآثار فيه كثيرة.

(لأن قلت) وما حقيقة البخل المذموم وما من أحدٍ إلا وهو يرى نفسه أنه غير بخيل ويرى غيره بخيلاً وربما صدر فعل من إنسان فاختلف فيه الناس فيقولون جماعة: إنه بخيل ويقول آخرون: ليس بخيلاً فماذا حد البخل الذي يوجب الهلاك؟ وما حد البذل الذي يستحق العبد به صفة السخاوة وثوابها؟.

(قلت) السخاء هو أن يؤدي ما أوجب الله عليه، والواجب واجباً واجباً:

واجب الشرع: وهو ما فرضه الله تعالى من الزكاة والنفقات لمن يجب عليه إنفاقه. وغير ذلك.

وواجب المروءة، والعادة.

والسخي: هو الذي لا يمنع واجب الشرع ولا واجب المروءة، فإن منع واحداً منهما فهو بخيل لكن الذي يمنع واجب الشرع أبخل، فمن أعطى زكاة ماله مثلاً ونفقة عياله بطيبة نفسه، ولا يَتِمُّ الخبيث من ماله في حق الله، فهو سخي.

والسخاء في المروءة أن يترك المضايقة والاستقصاء في المحقرات، فإن ذلك مستقيم ويختلف استقباحه باختلاف الأحوال والأشخاص، وتفصيله يطول فمن أراد استيفاء ذلك راجع الإحياء للغزالي فهو كلام جيد.

واعلم أن البخل داء له دواء وما أنزل الله من داء إلا دواءه، وداء البخل سببه أمران:

الأول: حُبُّ ذَاتِ الْمَالِ والشغف به وبقائه لديه، فإن الدنانير مثلاً رسولٌ تنال به الحاجات والشهوات فهو محبوبٌ لذلك، ثم صار محبوباً لنفسه؛ لأن الموصول إلى لذاتٍ لذية، فقد ينسى الحاجات والشهوات وتَصِيرُ الدنانير عنده هي المحبوبة، وهذا غاية الضلال، فإنه لا فرق بين الحجر وبين الذهب إلا من حيث تُقضى به الحاجات.

فهذا سبب حُبِّ الْمَالِ وَيَتَفَرَّغُ مِنْهُ الشُّحُّ، وعلاجه بضده.

فعلاج الشهوات القناعة باليسير وبالصبر، وعلاج طول الأمل الإكثار من ذكر الموت وذكر موت الأقربان والنظر في ذكر طول تبعهم في جمع المال، ثم ضياعه بعدهم وعدم نفعه لهم. وقد يشع بالمال شفقة على من بعده من الأولاد.

وعلاجه أن يعلم أن الله هو الذي خلقهم فهو يرزقهم وينظر في نفسه، فإنه ربما لم يخلف له أبوه فلساً.

ثم ينظر ما أعد الله عز وجل لمن ترك الشح وبذل من ماله في مرضاة الله وينظر في الآيات القرآنية الحائلة على الجود المانعة عن البخل.

ثم ينظر في عواقب البخل في الدنيا، فإنه لا يدُ لجامع المال من آفات تُخرجه على رغبته، فإلشقاء خير كله ما لم يخرج إلى حد الإسراف المنهي عنه وقد أذب الله عباده أحسن الأدب فقال: «وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا» [الفرقان: ٦٧] فخيَارُ الأمور أوسطها.

وخلاصته أنه إذا وجد العبد المال أنفق في وجوه المعروف بالتي هي أحسن، ويكون بما عند الله أوثق منه بما هو لديه، وإن لم يكن لديه مال لزم القناعة والتكفف وعدم الطمع.

## ٥ - مذهب الرياء

١٤١١ - وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَخَوْفَ مَا أَخَافَ عَلَيْكُمْ الشَّرْكَ الْأَصْغَرُ: الرِّيَاءُ».

أخرجه أحمد بإسناد حسن (٤٢٨/٥).

(وعن محمود بن لبيد رضي الله عنه) هو محمود بن لبيد الأنصاري



الأشبهلي وَلَدَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَدَّثَ عَنْهُ أَحَادِيثُ.

قَالَ الْبُخَارِيُّ: لَهُ صُحْبَةٌ.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَا تُعْرَفُ لَهُ صُحْبَةٌ.

وَذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي التَّابِعِينَ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ: الصُّوَابُ قَوْلُ الْبُخَارِيِّ.

وَهُوَ أَحَدُ الْعُلَمَاءِ، مَاتَ سَنَةَ مِثْ وَتِسْعِينَ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أَخَوْفَ مَا أَخَافَ عَلَيْكُمْ الشِّرْكَ الْأَصْفَرُ» كَأَنَّهُ قِيلَ مَا هُوَ فَقَالَ ﷺ (الرِّبَاءُ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ يَاسَنَادٍ حَسَنٍ).

الرِّبَاءُ مَصْدَرٌ رَأَى فَاعِلٌ وَمَصْدَرُهُ يَأْتِي عَلَى بِنَاءِ مُفَاعَلَةٍ وَفِعَالٍ، وَهُوَ مَهْمُوزُ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الرُّوْيَةِ وَيَجُوزُ تَخْفِيفُهَا بِقَلْبِهَا يَاءً.

وَحَقِيقَتُهُ لُغَةٌ: أَنْ يَرَى غَيْرَهُ خِلَافَ مَا هُوَ عَلَيْهِ.

وَشَرْعًا: أَنْ يَفْعَلَ الطَّاعَةَ وَيَتْرَكَ الْمَعْصِيَةَ مَعَ مِلَاحَظَةِ غَيْرِ اللَّهِ أَوْ يُخْبِرَ بِهَا أَوْ يُحِبُّ أَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهَا لِمَقْصِدِ دُنْيَوِيٍّ مِنْ مَالٍ أَوْ غَيْرِهِ.

وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَجَعَلَهُ مِنْ صِفَاتِ الْمُنَافِقِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿يُزَامُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٤٢] وَقَالَ ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيُحْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠]. وَقَالَ ﴿تَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ - قَوْلُهُ - ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَآؤُونَ﴾ [الماعون: ٤ - ٦].

وَوُرِدَ فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةُ الطَّيِّبَةُ الدَّالَّةُ عَلَى عَظَمَةِ عِقَابِ الْمَرَائِي، فَإِنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ عَابِدٌ لغيرِ اللَّهِ. وَفِي الْحَدِيثِ الْقَدِيسِيِّ «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ غَيْرِي فَهُوَ لَهُ كُلُّهُ وَأَنَا عَنْهُ بِرِيءٌ وَأَنَا أَعْنَى الْأَغْنِيَاءِ عَنِ الشِّرْكِ» [٢ (٢٩٨٥)].

وَعَلِمَ أَنَّ الرِّبَاءَ يَكُونُ بِالْبَدَنِ، وَذَلِكَ بِإِظْهَارِ التَّحَوُّلِ وَالْإِصْفَارِ لِيُوهِمَ بِذَلِكَ شِدَّةُ الْاجْتِهَادِ، وَالْحُزْنُ عَلَى أَمْرِ الدِّينِ وَخَوْفُهُ الْآخِرَةِ، وَلِيَسُدَّ بِالتَّحَوُّلِ عَلَى قَلْبِ الْأَكْلِ، وَيَتَشَعَّبُ الشَّعْرُ وَدَرَنَ الشُّوبُ يُوْهِمُ أَنْ هُمًّا بِالذِّينِ أَلْهَاءُ عَنْ ذَلِكَ،

وَأَنْوَاعُ ذَلِكَ وَاسِعَةٌ، وَهُوَ يُبْرَى أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ وَالصَّلَاحِ.

وَيَكُونُ الرِّبَاءُ بِالْقَوْلِ بِالْوَعْدِ فِي الْمَوَاقِفِ وَيَذْكُرُ حِكَايَاتِ الصَّالِحِينَ لِيَدُلَّ عَلَى عَنَاقِيهِ بِأَخْيَارِ السَّلَفِ وَيَتَبَخَّرُوهُ فِي الْعِلْمِ وَيَتَأَسَّفُ عَلَى مُقَارَفَةِ النَّاسِ لِلْمَعَاصِيِ وَالتَّأَوُّ مِنْ ذَلِكَ. وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ بِمُضَرَّةِ النَّاسِ.

وَالرِّبَاءُ بِالْقَوْلِ لَا تَنْحَصِرُ أَبْوَابُهُ. وَقَدْ تَكُونُ الْمِرَاءَةُ بِالْأَصْحَابِ، وَالْإِتْبَاعُ وَالتَّلَامِيذُ يَقَالُ: فَلَانُ مُتَبَوِّعٌ قُدْرَةً.

وَالرِّبَاءُ بَابٌ وَاسِعٌ إِذَا عُرِفَتْ ذَلِكَ، فَبَعْضُ أَبْوَابِ الرِّبَاءِ أَعْظَمُ مِنْ بَعْضٍ لِاخْتِلَافِهِ بِاخْتِلَافِ أَرْكَانِهِ، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ:

المرأى به، والمرأى لأجله، ونفسُ قصدِ الرِّبَاءِ، فَقَصْدُ الرِّبَاءِ لَا يَجْلُو مَنْ أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدًا عَنْ قَصْدِ الشُّوَابِ أَوْ مَصْحُوبًا بِإِرَادَتِهِ، وَالْمَصْحُوبُ بِإِرَادَةِ الشُّوَابِ لَا يَجْلُو عَنْ أَنْ تَكُونَ إِرَادَةُ الشُّوَابِ أَرْجَحَ أَوْ أضعَفُ أَوْ مُسَاوِيَةٌ فَكَانَتْ صُورٌ أَرْبَعٌ:

الأولى: أَنْ لَا يَكُونَ قَصْدُ الشُّوَابِ بِنِزَالِ فِعْلِ الصَّلَاةِ مِثْلًا لِبَرَاءَةِ غَيْرِهِ، وَإِذَا انْفَرَدَ لَا يَفْعَلُهَا.

وَأَخْرَجَ الصَّدَقَةُ لَنَا يَقَالُ: إِنَّهُ يَجْمِلُ، وَهَذَا أَغْلَطَ أَنْوَاعَ الرِّبَاءِ وَاجْتَنَبَهَا، وَهُوَ عِبَادَةُ لِلْعِبَادِ.

الثَّانِيَةُ: قَصْدُ الشُّوَابِ لَكِنْ قَصْدًا ضَعِيفًا بِحَيْثُ إِنَّهُ لَا يَجْعَلُهُ عَلَى الْفِعْلِ إِلَّا مُرَاءَةً لِلْعِبَادِ وَلَكِنَّهُ قَصْدُ الشُّوَابِ فَهَذَا كَمَا لَدُنِي قَبْلَهُ.

الثَّالِثَةُ: تَسَاوَى الْقَصْدَانِ بِحَيْثُ لَمْ يَبْعَثْهُ عَلَى الْفِعْلِ إِلَّا مَجْمُوعُهُمَا وَلَوْ خَلَى عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَمْ يَفْعَلْهُ فَهَذَا تَسَاوَى صَلَاحُ قَصْدِهِ وَفَسَادُهُ، فَلَعَلَّهُ يُخْرِجُ رَأْسًا بِرَأْسٍ لَا لَهُ وَلَا عَلَيْهِ.

الرَّابِعَةُ: أَنْ يَكُونَ أَطْلَاعُ النَّاسِ مُرْجَحًا أَوْ مُقَوِّيًا لِنَشَاطِهِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَمْ تَرَكَ الْعِبَادَةَ.

قَالَ الْغَزَالِيُّ: وَالَّذِي نَظَنُّهُ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ أَنَّهُ لَا يَحِيطُ أَصْلُ الشُّوَابِ وَلَكِنَّهُ يَنْقُصُ وَيَعَاقِبُ عَلَى مَقْدَارِ قَصْدِ الرِّبَاءِ، وَيُنَابِئُ عَلَى مَقْدَارِ قَصْدِ الشُّوَابِ وَحَدِيثُ: «أَنَا أَعْنَى الْأَغْنِيَاءِ عَنِ الشِّرْكِ» [٢ (٢٩٨٥)] عَمَلٌ عَلَى مَا إِذَا تَسَاوَى الْقَصْدَانِ أَوْ أَنَّ قَصْدَ الرِّبَاءِ أَرْجَحُ.



وأما المراءى به، وهو الطاعات فيقسم إلى الرياء بأصول العبادات، وإلى الرياء بأوصافها، وهو ثلاث درجات:

الرياء بالإيمان، وهو إظهار كلمة الشهادة، وباطنه مكذب فهو مخلد في النار في ذلك الأسفل منها. وفي هؤلاء أنزل الله تعالى ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ الآية (المائدة: ١).  
وقرب منهم الباطنية الذين يظهرُونَ الموافقة في الاعتقاد ويبطنون خلافاً، ومنهم الرافضة أهل النقيّة الذين يظهرُونَ لكل فريق أنهم متقيّة.

والرياء بالعبادات كما قدمناه، وهذا إذا كان الرياء في أصل المقصد وأما إذا عرض الرياء بعد الفراغ من فعل العبادات لم يؤثر فيه إلا إذا ظهر العمل للغير وتحدث به.

ولقد أخرج الذيلمي [القرطوبس] (٧٢٢) مرفوعاً «إن الرجل ليعمل عملاً سراً فيكتبه الله عنده سراً فلا يزال به الشيطان حتى يتكلم به فيمتحن من السر ويكتب غلاية، فإن عاد تكلم الثانية محي من السر، والغلاية وكتب رياء».

وأما إذا قارن باعث الرياء باعث العبادات، ثم ندّم في أثناء العبادات فوجب البعض من العلماء الاستئناف لعدم انعقادها. وقال بعضهم: يلغو جميع ما فعله إلا التحريم.

وقال بعض: يصح؛ لأن النظر إلى الخواص كما لو ابتدأ بالإخلاص وصحبه الرياء من بعده.

قال الغزالي: والقولان الآخريان خارجان عن قياس الفقه.

ولقد أخرج الواحدي في أسباب النزول (ص ٢٢٦) جواب «جندب بن زهير لما قال للنبي ﷺ إني أعمل العمل لله، وإذا أطلع عليه سرّي فقال ﷺ «لا شريك لله في عبادته».

وفي رواية «إن الله لا يقبل ما شورك فيه». رواه ابن عباس.

وروي عن مجاهد أنه «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال إني أتصدق وأصل الرحم ولا أصنع ذلك إلا لله فذكر ذلك مني فسرّي وأعجب به، فلم يقل النبي ﷺ له شيئاً حتى نزلت الآية يعني قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا

صالحاً ولا يشرك بعبادة ربّه أحدًا﴾ (الكهف: ١١٠).

ففي الحديث دلالة على أن السرور بالاطلاع على العمل رياء ولكنه يعارضه ما أخرجه الترمذي (٢٣٨٤) من حديث أبي هريرة وقال: حديث غريب قال: «قلت: يا رسول الله بيننا أنا في بيتي في صلاتي إذ دخل علي رجل فأعجبني الحال التي رأيته عليها فقال رسول الله ﷺ لك أجران».

وفي «الكشاف» من حديث «جندب أنه ﷺ قال له: لك أجران أجر السر وأجر العلانية». وقد يرجح هذا الظاهر قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَزِينُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ﴾ (البقرة: ٩٩) فدل على أن عبدة الشاء من رسول الله ﷺ لا تنافي الإخلاص ولا تعدد من الرياء.

وتأول الحديث الأول بأن المراد بقوله: «إذا أطلع عليه سرّي» لحبيبه للشاء عليه فيكون الرياء في حبيبه للشاء على العمل، وإن لم يخرج العمل عن كونه خالصاً، وحديث أبي هريرة ليس فيه تعرض لحبيبه الشاء من المطلع عليه وإنما هو مجرد عبدة لما يصدر عنه وعلم به غيره.

ويتمثل أن يراد بقوله «فيعجبني» أي: يعجبه شهادة الناس له بالعمل الصالح لقوله: ﷺ «أنتم شهداء الله في الأرض».

وقال الغزالي: أما مجرد السرور بالاطلاع الناس إذا لم يبلغ أمره بحيث يؤثر في العمل فبعيد أن يفسد في العبادات.

## ٦ - آية المنافق ثلاث

١٤١٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا اتَّخَذَ خَانَ».

متفق عليه [بخاري (٣٣)، مسلم (٥٩)].

وقد ثبت عند الشيخين [بخاري (٣٤)، مسلم (٥٨)] من حديث عبد الله بن عمرو رابعة: وهي «وإذا خاصم فجر».

والمنافق: من يظهر الإيمان ويبطن الكفر.



## ٧- مذمة السباب والقتال

١٤١٣- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (بخاري (٦٠٤٤)، مسلم (٦٤)).

السَّبُّ لُغَةً: الشَّمُّ والتَّكْلُمُ في أعراضِ النَّاسِ بما لا يبغي كالسَّابِّ.

والفسوق مصدر فُسِقَ.

وَهُوَ لُغَةٌ: الخروج.

وشرعاً: الخروج من طاعة الله.

وفي مفهوم قوله (المسلم) دليل على جواز سب الكافر، فإن كان مُعَاهِداً فَهُوَ أَذِيَّةٌ لَهُ. وقد نَهَى عَنْ أَذْيِهِ فَلَا يُمْسَلُ بِالْمُفْهُومِ في حقِّهِ، وإن كان حُرِيّاً جاز سبُّه إذ لا حرمة له.

وأما الفاسق فقد اختلف العلماء في جواز سبِّهِ بما هو مُرْتَكِبٌ لَهُ من المعاصي.

فذهب الأكثر إلى جوازه؛ لأن المراد بالمسلم في الحديث الكامل الإسلام، والفاسق ليس كذلك وبحديث «اذْكُرُوا الْفَاسِقَ» بما فيه كَيْ يَحْذَرَهُ النَّاسُ، وهو حديث ضعيف وأكثروه إجمداً.

وقال البيهقي: ليس بشيء، فإن صح حمل على فاجر مُعلن بفجوره أو يأتي بشهادة أو يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فيحتاج إلى بيان حاله لنلأ يقف الاعتماد عليه انتهى كلام البيهقي.

ولكنه أخرج الطبراني في الأوسط (٤٣٧٢) والصغير (٥٩٨) بإسناد حسن رجاله موثقون.

وأخرجه في الكبير (١٩/١٨٨) أيضاً من حديث «مُتَّوَاةٍ بْنِ حَيْدَةَ قَالَ: خَطَبَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: حَتَّى مَتَى تَرْعَوُونَ عَنْ ذِكْرِ الْفَاجِرِ أَهْيَكُوهُ حَتَّى يَحْذَرَهُ النَّاسُ».

وأخرج البيهقي [شعب الإيمان (٩٦٦٤)] من حديث أنس بإسناد ضعيف «مَنْ أَلْقَى جِلْبَابَ الْحَيَاءِ فَلَا غِيَةَ لَهُ».

وأخرج مسلم (٢٩٩٠) «كُلُّ أُنْثَى مُتَأَنَّى إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ»

وفي الحديث دليل على أن من كانت فيه خصلة من هذه كانت فيه خصلة من النفاق، فإن كانت فيه هذه كلها فَهُوَ مُنَافِقٌ، وإن كان مُصْداً بشرائع الإسلام، لحديث «وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم» [م (٥٨)].

وقد استشكل الحديث بأن هذه الخصال قد توجد في المؤمن المصدق القائم بشرائع الدين، ولما كان كذلك اختلف العلماء في معناه.

قال النووي: قال المحققون: والأكثر - وهو الصحيح المختار - إن هذه الخصال هي خصال المنافقين، فإذا اتصف بها أحد من المصدقين أشبهه المنافق فيطلق عليه اسم النفاق مجازاً، فإن النفاق هو إظهار ما يُطِىَّرُ خلافه، وهو موجود في صاحب هذه الخصال ويكون نفاقه في حق من حدثه ووعده واتممه وخاصمه وعاهدته من الناس لا أنه مُنَافِقٌ في الإسلام، وهو يُطِىَّرُ الكُفْرَ.

وقيل: إن هذا كان في حق المنافقين الذين كانوا في أيامه ﷺ تحدثوا بإيمانهم فكذبوا واتممنوا على رسلهم فخانوا ووعدوا في الدين بالنصر ففسدوا وأخلفوا وفجروا في خصوصاتهم، وهذا قول سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ورجع إليه الحسن بعد أن كان على خلافه، وهو مروى عن ابن عباس وابن عمر ورواه عن النبي ﷺ.

قال القاضي عياض: وإليه مال كثير من الفقهاء.

وقال الخطابي عن بعضهم: إنه ورد الحديث في رجل معين وكان النبي ﷺ لا يواجههم بصريح القول يقول: فلان مُنَافِقٌ، وإنما يُشير إشارة.

وحكى الخطابي أن معناه التحذير للمسلم أن يعتد هذه الخصال التي يخاف عليه منها أن تنصفي به إلى حقيقة النفاق وإد هذا القول بقصه ثعلبة الذي قال فيه تعالى: «فَاعْقِبْهُمْ يَفَاقاً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ» [الوبة: ٢٧]، فإنه آى به خلف الوعد، والكذب إلى الكفر فيكون الحديث للتحذير من التخلط بهذه الأخلاق التي تنزل بصاحبها إلى النفاق الحقيقي الكامل.



## ٨ - مذمة الظن

١٤١٤ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

متفق عليه (البخاري: ٦٠٦٦)، مسلم (٢٥٦٣).

المراد بالتحذير من الظن بالمسلم شراً نحو قوله «اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِنَ الظَّنِّ» (الحجرات: ١٢).

والظنُّ هو ما يخطرُ بالنفس من التَّجَوُّزِ المحتَمَلِ للصُّحَّةِ، والبطْلانِ فيحْكُمُ بِهِ وَيُعْمَلُ عَلَيْهِ كَذَا فَسَّرَ الْحَدِيثُ فِي «مُخْتَصَرِ النَّهَائِيَّةِ».

وقال الخطابي: المراد التَّهْمَةُ وعملُ التحذير والنَّهْيِ إِنَّمَا هُوَ عَنِ التَّهْمَةِ الَّتِي لَا سَبَبَ لَهَا يُوجِبُهَا كَمَنْ اتَّهَمَ بِالْفَاحِشَةِ وَلَمْ يَظْهَرْ عَلَيْهِ مَا يَقْتَضِي ذَلِكَ.

وقال النووي: والمراد التحذير من تحقيق التَّهْمَةِ، والإصرارِ عَلَيْهَا وَتَقَرُّرُهَا فِي النَّفْسِ دُونَ مَا يَعْزُضُ وَلَا يَسْتَقِرُّ، فَإِنَّ هَذَا لَا يُكَلِّفُ بِهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ «تَجَاوَزَ اللَّهُ عَمَّا تَخَذَلْتُمْ بِهِ الْأُمَّةُ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَتَكَلَّمُوا أَوْ تَعْمَلُوا» (البخاري: ٦٦٦٤)، مسلم (١٢٧) وَتَقَلُّهُ عِبَاسٌ عَنْ سُفْيَانَ.

والحديث وارد في حق من لم يظهر منه شتم ولا فحش ولا فجور ويقتد بإطلاقه حديث «اخْتَرَسُوا مِنَ النَّاسِ بِسُوءِ الظَّنِّ». أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٩٨)، والبيهقي (١٢٩/١٠)، والعسكري من حديث أنس مرفوعاً.

قال البيهقي: تفرد به بقبه.

وأخرج الديلمي عن علي رضي الله عنه موقوفاً: «يَحْرَمُ سُوءُ الظَّنِّ». أخرجه القضاعي [مسند الشهاب (٢٤)] مرفوعاً من حديث عبد الرحمن بن عائذ مرسلاً وكلُّ طريقه ضعيفة وبعضها يقوي بعضاً ويدلُّ أَنَّ لَهَا أَصْلًا. وقد قال ﷺ: «أَخْرُكَ الْبُخْرِيُّ وَلَا تَأْتُمْنَهُ». أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٧٧٤) عن عمر وأبو داود (٤٨٦١) عن عمرو بن العاص.

وقد قسم الزُّغْشَرِيُّ الظَّنَّ إِلَى وَاجِبٍ، وَمَنْدُوبٍ وَحَرَامٍ

وَهُمُ الَّذِينَ جَاهَرُوا بِمَعَاصِيهِمْ فَهَتَّكُوا مَا سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَيُحِجُّونَ بِهَا بِلَا ضَرُورَةٍ وَلَا حَاجَةٍ، وَالْأَكْثَرُ يَقُولُونَ: بَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِلْفَاسِقِ: يَا فَاسِقُ، وَإِنَّمَا مُفْسِدٌ، وَكَذَا فِي غَيْبِهِ بِشَرْطِ قَصْدِ النَّصِيحَةِ لَهُ أَوْ لغيرِهِ لِيُبَيِّنَ حَالَهُ أَوْ لِلزُّجَرِ عَنْ صَنِيعِهِ لَا لِقَصْدِ الرِّقْعَةِ فِيهِ فَلَا بُدَّ مِنْ قَصْدِ صَحِيحٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَوَاباً لِمَنْ يَبْذُرُ بِالسُّبِّ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ الْإِنْتِصَارُ لِنَفْسِهِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ» (الشورى: ٤١) وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «السَّابِّانِ مَا قَالَا فَعَلَى الْبَادِي مَا لَمْ يَغْتَدِ الْمُظْلُومُ». أخرجه مسلم (٢٥٨٧) وَلَكِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّعِدِيَ وَلَا يَسْبَهُ بِأَمْرِ كَذِبٍ.

قال العلماء: وإذا انتصر المسبوب استوفى ظلامته وبرئ الأول من حقه وبقي عليه إثم الابتداء، والإثم المستحق لله تعالى

وقيل: برئ من الإثم ويكُونُ عَلَى الْبَادِي اللَّوْمُ وَالذَّمُّ لَا لِلإِثْمِ.

ويجوز في حال الغضب لله تعالى «لِقَوْلِهِ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ: إِنَّكَ أَمَرْتُ بِسَبِّكَ جَاهِلِيَّةً» (البخاري: ٣٠)، مسلم (١٦٦١) وَقَوْلُ عُمَرَ فِي قِصَّةِ حَاطِبٍ «دَعْنِي أَضْرِبُ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ» (خ (٣٩٨٣) م (٢٤٩٤) وَقَوْلُ أُسَيْدٍ لَسَعِيدٍ: «إِنَّمَا أَنْتَ مُنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمُنَافِقِينَ» (خ (٤١٤١)).

ولم يُنَكِّرْ ﷺ هَذِهِ الْأَقْوَالُ وَهِيَ بِمَحْضِهِ.

وقوله ﷺ (وَقَالَهُ كُفْرًا) دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ يَكْفُرُ مَنْ يُقَاتِلُ الْمُسْلِمَ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَنْ اسْتَحْلَ قَتْلَ الْمُسْلِمِ أَوْ قَاتَلَهُ حَالَ إِسْلَامِهِ.

وأما إذا كانتِ الْمَقَاتَلَةُ لغيرِ ذَلِكَ فإطلاقُ الْكُفْرِ عَلَيْهِ مجازاً ويرادُّ بِهِ كُفْرُ النِّعَةِ، وَالْإِحْسَانِ وَآخِرَةُ الْإِسْلَامِ لَا كُفْرُ الْجُحُودِ وَسَمَاءُ كُفْرًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُوَلِّى بِهِ مَا يَحْصُلُ مِنَ الْمَعَاصِي مِنَ الرِّينِ عَلَى الْقَلْبِ حَتَّى يَعْصِيَ عَنِ الْحَقِّ فَقَدْ يَصِيرُ كُفْرًا أَوْ أَنَّهُ فَعَلَ كَفْعِلِ الْكَافِرِ الَّذِي يُقَاتِلُ الْمُسْلِمَ.



تَفَقَّ عَلَيَّ [البخاري (٧١٥٠)، مسلم (١٤٢)].

ومباح.

فالجواب: حُسْنُ الظَّنِّ بِاللَّهِ.

والحرام: سُوءُ الظَّنِّ بِهِ تعالى ويَكُلُّ من ظَاهِرُهُ العدالة من المسلمين، وَهُوَ المراد بقوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ» الحديث.

والمندوب: حُسْنُ الظَّنِّ بِمَنْ ظَاهِرُهُ العدالة من المسلمين.

والجائز مثل قول أبي بَكْرٍ لعائشة: إِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكَ أَوْ أَخَاتُكَ لِمَا وَقَعَ فِي قَلْبِي أَنَّ الَّذِي فِي بَطْنِ امْرَأَتِي أَثَمِي.

ومن ذَلِكَ سُوءُ الظَّنِّ بِمَنْ اشتهَرَ بين الناس بمخالطة الرِّيب، والمُجَاهِرَةِ بِالْخَبَائِثِ فلا يَحْرُمُ سُوءُ الظَّنِّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دُلَّ عَلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ سَتَرَ عَلَى نَفْسِهِ لَمْ يَظُنَّ بِهِ إِلَّا خَيْرًا وَمَنْ دَخَلَ فِي مَدَاحِلِ السُّوءِ أَنَّهُمْ، وَمَنْ هَتَكَ نَفْسَهُ ظَنًّا بِهِ السُّوءَ، وَالَّذِي يُمَيِّزُ الظُّنَّ الَّذِي يَجِبُ اجْتِنَابُهَا عَمَّا سِوَاهَا أَنْ كُلَّ مَا لَا تُعْرِفُ لَهُ أَمَارَةٌ صَحِيحَةٌ وَسَبَبُ ظَاهِرٍ كَانَ حَرَامًا وَاجِبَ الاجْتِنَابِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَظْنُونُ بِهِ مِمَّنْ شُوهِدَ مِنْهُ الشَّرُّ وَالصَّلَاحُ.

وَمَنْ عُرِفَتْ مِنْهُ الْأَمَانَةُ فِي الظَّاهِرِ فَظَنُّ الفسادِ، وَالْخِيَانَةِ بِهِ مُحَرَّمٌ بِخِلَافِ مَنْ اشتهَرَ بين الناس بِتَعَاطِي الرِّيبِ فَتَقَابُلُهُ بِعَكْسِ ذَلِكَ.

ذَكَرَ مَعْنَاهُ فِي «الْكُشَافَةِ».

وقوله (لِيَأْتِ الظَّنُّ أَكْذَبَ الْحَدِيثِ) سَمَاءًا حَدِيثًا؛ لِأَنَّهُ حَدِيثُ النَّفْسِ، وَإِنَّمَا كَانَ الظَّنُّ أَكْذَبَ الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ الْكُذْبَ مُخَالَفَةُ الْوَاقِعِ مِنْ غَيْرِ اسْتِنَادٍ إِلَى أَمَارَةٍ، وَقَبْحُهُ ظَاهِرٌ لَا يَخْتَاجُ إِلَى إِظْهَارِهِ.

وَأَمَّا الظَّنُّ فَيَزَعُمُ صَاحِبُهُ أَنَّهُ اسْتَنَدَ إِلَى شَيْءٍ فَيُخْفِي عَلَى السَّمِيعِ كَوْنَهُ كَاذِبًا بِحَسْبِ الْغَالِبِ فَكَانَ أَكْذَبَ الْحَدِيثِ.

٩- مذمة الغش

١٤١٥- وَعَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ الْحَسَنِ. وَفِيهِ قِصَّةُ «وَهْبِي أَنْ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ عَادَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ وَكَانَ عُبَيْدُ اللَّهِ عَامِلًا عَلَى الْبَصْرَةِ فِي إِمَارَةِ مُعَاوِيَةَ وَوَلِيِّهُ يَزِيدُ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ (٢٠٧/٢٠) مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْ الْحَسَنِ قَالَ: قَدِمَ إِلَيْنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ أَمِيرًا أَمَرَهُ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ غُلَامًا سَفِيهًا يَسِفُكُ الدَّمَاءَ سَفَكًا شَدِيدًا، وَفِيهَا مَعْقِلُ الْمُرْتَبِي فَدَخَلَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ لَهُ: أَتَوَّعَمَا أَرَاكَ تَصْنَعُ فَبَالَ لَهُ: وَمَا أَنْتَ وَذَلِكَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَقَلْنَا لَهُ: مَا كُنْتَ تَصْنَعُ بِكَلَامِ هَذَا السَّفِيهِ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ عِنْدِي عِلْمٌ فَاحْبَبْتُ أَنْ لَا أَمُوتَ حَتَّى أَقُولَ بِهِ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ، ثُمَّ مَرَضَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ عُبَيْدُ اللَّهِ يَعُوذُهُ فَقَالَ لَهُ مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ: إِنِّي أَحَدُثُكَ حَدِيثًا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً فَلَمْ يَحْطَظْ بِنَفْسِهِ لَمْ يَرْجُ رَاحَةَ الْجَنَّةِ» وَلَفْظُ رِوَايَةِ الْمُصَنِّفِ أَحَدُ رِوَايَتِي مُسْلِمٍ.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ (١٤٢) «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ لَا يَجْتَنِبُهُمْ مَعَهُمْ وَلَا يَنْصَحُ لَهُمْ إِلَّا لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنَّةَ».

وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَزَادَ: «كَتَبْنَاهُ لِنَفْسِهِ».

وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ [كما في «المجموع» (٢١٢/٥)] «مَا مِنْ إِمَامٍ وَلَا وَالٍ بَاتَ لَيْلَةً سَوْدَاءَ غَاشًّا لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَغَرَفَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ عَامًا».

وَأَخْرَجَ الْحَاكِمُ (٩٢/٤) وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا فَأَمَرَّ عَلَيْهِمْ أَحَدًا مُحَابَاةً فَقَلْبِي لَعْنَةُ اللَّهِ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا حَتَّى يُدْخِلَهُ جَهَنَّمَ».

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ [ليس في المطبوع]، وَالْحَاكِمُ (٩٢/٤) أَيْضًا وَصَحَّحَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى عِمَالَةٍ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَرْضَى لِلَّهِ عَنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَالْمُؤْمِنِينَ». وَفِي إِسْنَادِهِ وَآوُ إِلَّا أَنْ ابْنَ نُمَيْرٍ وَثَّقَهُ وَحَسَّنَ لَهُ التِّرْمِذِيُّ أَحَادِيثَ. وَالرَّاعِمِيُّ هُوَ الْقَائِمُ بِمَصَالِحِ مَنْ يَرْعَاهُ.

وقوله (يَوْمَ يَمُوتُ) مُرَادُهُ أَنَّهُ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ، وَهُوَ غَاشٌّ



لرعيته غير نائب من ذلك.

فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفَقَ بِهِ.

والغش بالكسر: ضد النصح ويتحقق غشه بظلمه لهم  
بأخذ أموالهم وسفك دمايهم وإتيانهم أعراضهم واحتجابهم عن  
خلفتهم وحاجتهم وحبيه عنهم ما جعله الله لهم من مال الله  
سبحانه المعين للمصارف، وترك تعريفهم بما يجب عليهم من أمر  
دينهم وديارهم، وإهمال الحدود وردع أهل الفساد وإضاعة  
الجهاد وغير ذلك مما فيه مصالح العباد.

ومن ذلك توليته لمن لا يحوطهم ولا يراقب أمر الله فيهم  
وتوليته من غيره أرضى الله عنه مع وجوده.

والأحاديث دالة على تحريم الغش وأنه من الكبائر لسورود  
الوعيد عليه بعينه، فإن تحريم الجنة هو وعيد الكافرين في القرآن  
كما قال تعالى: ﴿فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ [المائدة: ٧٢]، وهو  
على رأي من يقول بخلود أهل الكبائر في النار واضح.

وقد حمله من لا يرى خلود أهل الكبائر في النار على  
الزجر والتغليظ.

قال ابن بطال: هذا وعيد شديد على أئمة الجور فمن  
ضيع من استرعاة الله أو خانهم أو ظلمهم، فقد توجه إليه  
الطلب بمظالم العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التحلل من  
ظلم أمة عظيمة.

ومعنى (حرم الله عليه الجنة) أي انفذ عليه الوعيد ولم  
يرض عنه المظلومين.

## ١٠- مذمة ضرر الوالى لرعيته

١٤١٦- وَعَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّيِّ شَيْئًا فَشَقَّ عَلَيْهِمْ  
فَاشَقُّ عَلَيْهِ».

أخرجه مسلم (١٨٢٨)

شق عليهم: أدخل عليهم المشقة أي: المصرة.

والدعاء عليه منه ﷺ بالمشقة جزاء من جنس الفعل، وهو  
عام لمشقة الدنيا والآخرة، وتماثله «ومن ولي من أمر أئمة شئاً

ورواه أبو عوانة في صحيحه (٧٠٢٣) بلفظ «ومن ولي  
منهم شيئاً فشق عليهم فقلبي بهلة الله» فقالوا: يا رسول الله  
وما بهلة الله؟ قال: «لغنة الله».

والحديث دليل على أنه يجب على الوالى تيسير الأمور  
على من وليهم والرفق بهم ومعاملتهم بالعفو والصفح وإشارة  
الرخصة على العزيمة في حقهم لتلا يدخل عليهم المشقة، ويفعل  
بهم ما يجب أن يفعل به الله.

## ١١- مذمة ضرب الوجه

١٤١٧- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ».

نُفِقَ عَلَيْهِ [البخاري (٢٥٥٩)، ٠ (٢٦١٢)].

(وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَاتَلَ  
أَحَدُكُمْ أَيْ غَيْرَهُ كَمَا يَذَلُّ لَهُ فَاعِلٌ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ» نُفِقَ  
عليه).

وفي رواية [م (٢٦١٢)] «إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ وَفِي رِوَايَةٍ  
[٢٦١٢] (١٤) «فَلَا يَلْطَمَنَّ الْوَجْهَ» الحديث.

وهو دليل على تحريم ضرب الوجه وأنه يُنْفَقُ فلا يُضْرَبُ  
ولا يُلْطَمُ ولو في حد من الحدود الشرعية ولو في الجهاد،  
وذلك لأن الوجه لطيف يجمع الحاسن، وأعضاؤه لطيفة وأكثر  
الإدراك بها فقد يطلها ضرب الوجه. وقد ينقصها. وقد يشين  
الوجه، والشين فيه فاحش؛ لأنه بارز ظاهر لا يمكن ستره،  
ومتى أصابه ضرب لا يسلم غالباً من شين، وهذا النهي عام  
لكل ضرب ولطم من تاديب أو غيره.

## ١٢- مذمة الغضب

١٤١٨- وَعَنْهُ ﷺ «أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ

اللَّهِ، أَوْصِنِي قَالَ: لَا تَغْضَبَ فَرَدَّدَ مَرَّارًا، وَقَالَ: لَا  
تَغْضَبَ».



أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦١١٦).

## ١٣- مذمة أكل الأموال بالباطل

(وعنه) إِبْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ (وَأَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَوْصِنِي قَالَ: لَا تَغْضَبْ فَرَدَّدَ مِرَارًا وَقَالَ: لَا تَغْضَبْ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ).

جاءَ في روايةِ أحمدَ (٣٤/٥) تفسيرُهُ بأنه جاريةٌ - بالجيم - ابنُ قدامة.

وجاءَ في حديثِ أَنَسٍ أَنَّهُ «سُفْيَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّخَفِيُّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْ لِي قَوْلًا أَتَّبِعُ بِهِ وَأَقِيلَ قَالَ: «لَا تَغْضَبْ وَلَكَ الْجَنَّةُ».

ورودٌ عن آخرين من الصحابة مثل ذلك.

والحديثُ نَهَى عن الغضب، وهو كما قاله الخطابي: نَهَى عن اجتنابِ أسبابِ الغضبِ والتعرضِ لما يجلبه.

وأما نفسُ الغضبِ فلا يَتَأْتِي النَهْيُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ جِيلِيٌّ. وقالَ غيره: وقعَ النَهْيُ عَمَّا كَانَ مِنْ قِيلٍ مَا يُكْتَسَبُ غِيظُهُ بِالرِّيَاضَةِ.

وقيل: هو نَهْيٌ عَمَّا يَنْشَأُ عَنْهُ الغضبُ، وهو لِيَكُونَ يَقَعُ عِنْدَ مُخَالَفَةِ أَمْرِ يُرِيدُهُ فيَحْمِلُهُ الْكِبَرُ عَلَى الغضبِ، والذي يَتَوَاضَعُ حَتَّى تَذْهَبَ عَنْهُ عِزَّةُ النَّفْسِ يَسْلَمُ مِنْ شَرِّ الغضبِ.

وقيل: معناه لا تفعلْ ما يأمرك به الغضبُ.

قيل: إِنَّمَا اقْتَصَرَ ﷺ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ كَانَ غَضُوبًا، وَكَانَ ﷺ يُفْتِي كُلَّ أَحَدٍ بِمَا هُوَ أَوْلَى بِهِ.

قالَ ابنُ التَّيْنِ: جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «لَا تَغْضَبْ» خَيْرَ الدُّنْيَا، وَالْآخِرَةِ؛ لِأَنَّ الغضبَ يُؤْوِلُ إِلَى التَّبَاطُعِ، وَمَنْعِ الرِّفْقِ وَيُؤْوِلُ إِلَى أَنْ يُؤْذِيَ الَّذِي غَضِبَ عَلَيْهِ بِمَا لَا يَجُوزُ فَيَكُونُ نَقْصًا فِي دِينِهِ انْتَهَى.

وَيَجْمَعُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ بِالْأَعْلَى عَلَى الْأَدْنَى؛ لِأَنَّ الغضبَ يَنْشَأُ عَنِ النَّفْسِ وَالشَّيْطَانِ فَمَنْ جَاهَدَهُمَا حَتَّى يَغْلِبَهُمَا مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنْ شِدَّةِ الْمَعَالِجَةِ كَانَ أَمَلَكَ لِقَهْرِ نَفْسِهِ عَنْ غَيْرِ ذَلِكَ بِالْأَوْلَى.

وَتَقَدَّمَ كَلَامٌ يَتَعَلَّقُ بِالْغَضَبِ وَعِلَاجِهِ.

١٤١٩- وَعَنْ حَوْلَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ يَغْيِرُ حَقًّا، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣١١٨).

الحديثُ دليلٌ عَلَى أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا مِنْ مَالِ اللَّهِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنَ الْمَصَارِفِ الَّتِي عِنَهَا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَأْخُذَ وَيَتَمَلَّكَ وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْمَعَاصِي الْمَوْجِبَةِ لِلنَّارِ.

وفي قوله: (يَتَخَوَّضُونَ) دلالةٌ عَلَى أَنَّهُ يَقْبَحُ تَوَسُّعَهُمْ مِنْهُ زِيَادَةً عَلَى مَا يَخْتَاجُونَ، فَإِنْ كَانُوا مِنْ وِلَاةِ الْأَمْوَالِ أَيْبَحَ لَهُمْ قَدْرَ مَا يَخْتَاجُونَهُ لِنَفْسِهِمْ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

## ١٤- مذمة الظلم

١٤٢٠- وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ - قَالَ: يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتَهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٧٧).

(وعن أبي ذرٍّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرْوِيهِ عَنْ رَبِّهِ) مِنَ الْأَحَادِيثِ الْقَدْسِيَّةِ.

(قَالَ) الرَّبُّ تَبَارَكَ وَتَعَالَى:

«يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي» وَأَخْبَرَ بِأَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ: «وَمَا رَيْكَ بِظُلَامٍ لِلْعَبِيدِ» (صلت: ٤٦) (وجعلته بينكم مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ).

التَّحْرِيمُ لَعَلَّ: الْمَنْعَ عَنِ الشَّيْءِ.

وشرعاً: مَا يَسْتَحِقُّ فاعِلُهُ الْعِقَابَ.

وهذا غيرُ صحيحٍ إِرَادَتُهُ فِي حَقِّ تَعَالَى بَلِ الْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ تَعَالَى مُتَزَعٌ مُتَقَدِّمٌ عَنِ الظُّلْمِ، وَأُطْلِقَ عَلَيْهِ لَفْظُ التَّحْرِيمِ



ذَكَرَ بِاللَّفْظِ أَوْ بِالرَّمْزِ أَوْ بِالِإِشَارَةِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَمِنْ ذَلِكَ التَّعْرِيفُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِينَ كَقَوْلِهِمْ: قَالَ مَنْ يَدْعِي الْعِلْمَ أَوْ بَعْضُ مَنْ يُنْسَبُ إِلَى الصَّلَاحِ أَوْ غَوْرَ ذَلِكَ ثَمَّا يَفْهَمُ السَّامِعُ الْمُرَادَ بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ عِنْدَ ذِكْرِهِ: اللَّهُ يُعَافِنَا، اللَّهُ يُتَوَبُّ عَلَيْنَا، نَسْأَلُ اللَّهَ السَّلَامَةَ وَغَوْرَ ذَلِكَ، فَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْغَيْبَةِ.

وقوله (ذَكَرَكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ) شاملٌ لِلذِّكْرِ فِي غَيْبِهِ وَحُضْرِهِ وَإِلَى هَذَا دَعَبٌ طَائِفَةٌ وَيَكُونُ الْحَدِيثُ بَيِّنًا لِمَعْنَاهَا الشَّرْعِي.

وَأَمَّا مَعْنَاهَا لَعْنٌ فَاشْتِقَاقُهَا مِنَ الْغَيْبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الْغَيْبَةِ.

وَرَجَّحَ جَمَاعَةٌ أَنَّ مَعْنَاهَا الشَّرْعِي مُوَافِقٌ لِمَعْنَاهَا اللَّغَوِي وَرَوَوْا فِي ذَلِكَ حَدِيثًا مُسْتَدًّا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَا كَرِهْتَ أَنْ تَوَاجِعَ بِهِ أَخَاكَ فَهُوَ غَيْبَةٌ» [«الغيبة» لابن أبي الدنيا (٨٠)].

يَكُونُ هَذَا إِنْ ثَبَتَ مُخَصَّصًا لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَتَفَاسِيرُ الْعُلَمَاءِ دَالَّةٌ عَلَى هَذَا فَفَسَّرُوهَا بِقَوْلِهِ: ذَكَرَ الْغَيْبَ بِظَهْرِ الْغَيْبِ، وَآخَرُ بِقَوْلِهِ: هِيَ أَنْ تَذْكَرَ الْإِنْسَانَ مِنْ خَلْفِهِ بِسُوءٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ.

نَعَمْ ذَكَرَ الْعَيْبَ فِي الْوَجْهِ حَرَامٌ مَا فِيهِ مِنَ الْأَذَى، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْبَةً.

وَفِي قَوْلِهِ: (أَخَاكَ) أَيُّ الدِّينِ دَلِيلٌ عَلَى أَنْ غَيْرَ الْمُؤْمِنِ تَجَوَّرَ غَيْبَتُهُ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ لَيْسَ بِأَخٍ كَالْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَسَائِرِ أَهْلِ الْمَلَلِ، وَمَنْ قَدْ أُخْرِجَتْهُ بِدَعْوَتِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ لَا غَيْبَةَ لَهُ.

وَفِي التَّعْبِيرِ عَنْهُ بِالْأَخِ جَذْبٌ لِلْمُقْتَرَبِ عَنْ غَيْبَتِهِ لِمَنْ يَغْتَابُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ أَخَاهُ فَالْأَوَّلَى الْحُسُو عَلَيْهِ وَطِيءُ مُسَارِبِهِ وَالتَّأَوُّلُ لِمَعَايِهِ لَا نَشْرَافًا بِذِكْرِهَا.

وَفِي قَوْلِهِ ﷺ (مَا يَكْرَهُ) مَا يُشْعِرُ بِهِ بَأْثًا إِذَا كَانَ لَا يَكْرَهُ مَا يُعَابُ بِهِ كَأَهْلِ الْخِلَافَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ غَيْبَةً، وَتَحْرِيمُ الْغَيْبَةِ مَعْلُومٌ مِنَ الشَّرْعِ وَتُتَّفَقُ عَلَيْهِ.

لِمَشَابَهَتِهِ الْمُنْعَوِّ بِجَمَاعِ عَدَمِ الشَّيْءِ، وَالظُّلْمُ مُسْتَحِيلٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ فِي عُرْفِ اللَّغَةِ: التَّصَرُّفُ فِي غَيْرِ الْمَلِكِ أَوْ مُجَاوِزَةُ الْحُدُودِ وَكِلَاهُمَا مُحَالٌ فِي حَقِّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ الْمَالِكُ لِلْعَالَمِ كُلِّهِ الْمُتَّصِرُ بِسُلْطَانِهِ فِي دَفْعِهِ وَجَلُّو.

وقوله (فَلَا تَظْلَمُوا) تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ «وَجَعَلْتَهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا».

وَالظُّلْمُ قَبِيحٌ عَقْلًا أَقْرَبُ الشَّارِعَ وَزَادَهُ قُبْحًا وَتَوَعَّدَ عَلَيْهِ بِالْعَذَابِ «وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا» [طه: ١١١] وَغَيْرُهَا.

## ١٥- مذمة الغيبة

١٤٢١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّذَرُوا مَا الْغَيْبَةُ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: ذَكَرَكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَتَوَّلُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهْتَهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨٩).

(وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّذَرُوا مَا الْغَيْبَةُ؟» يَكْسِرُ الْغَيْنَ الْمُعْجَمَةَ.

(قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: ذَكَرَكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَتَوَّلُ؟ قَالَ: إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَقَدْ بَهْتَهُ) بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الْهَاءِ مِنَ الْبَهْتَانِ (أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ).

الْحَدِيثُ كَأَنَّهُ سَبَقَ لِتَفْسِيرِ الْغَيْبَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُمُ بَعْضًا» [الحجرات: ١٢].

وَدَلُّ الْحَدِيثِ عَلَى حَقِيقَةِ الْغَيْبَةِ.

قَالَ فِي النِّهَايَةِ: هِيَ أَنْ يَذْكَرَ الْإِنْسَانُ فِي غَيْبَتِهِ بِسُوءٍ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: «فِي الْأَذْكَارِ» تَبَعًا لِلْمِغْزَالِيِّ: ذَكَرَ الْمَرْءُ بِمَا يَكْرَهُ سِوَاءَ كَانَ فِي بَدَنِ الشَّخْصِ أَوْ دِينِهِ أَوْ دُنْيَاهُ أَوْ نَفْسِهِ أَوْ خَلْقِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ وَالِدِهِ أَوْ وَلَدِهِ أَوْ زَوْجِهِ أَوْ خَادِمِهِ أَوْ حَرَكِيهِ أَوْ طَلَاقِيهِ أَوْ عِبْسِيهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ثَمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ ذِكْرٌ سُوءٍ سِوَاءِ



وَلَمَّا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ هُوَ مِنَ الصَّغَائِرِ أَوْ الْكِبَائِرِ فَتَقَلَّ الْقَرْطَبِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهَا مِنَ الْكِبَائِرِ.

وَأَسْتَدِلُّ بِكِبَرِهَا بِالْحَدِيثِ الشَّابِتِ «إِنَّ وَمَا تَكُمُ وَأَعْرَاضَكُمُ وَأَمْوَالَكُمُ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ» [البخاري (١٠٥)، مسلم (١٦٧٩)].

وَقَعَبَ الْغَزَالِيُّ وَصَاحِبُ «الْعَمْدَةِ» مِنَ الشَّافِعِيِّ إِلَى أَنَّهَا مِنَ الصَّغَائِرِ.

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَمْ أَرَ مَنْ صَرَّحَ أَنَّهَا مِنَ الصَّغَائِرِ غَيْرَهُمَا.

وَقَعَبَ الْمُهْدِيُّ إِلَى أَنَّهَا مُحْتَملَةٌ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَا لَمْ يَقْطَعْ بِكِبَرِهِ فَهُوَ مُحْتَملٌ كَمَا تَقُولُهُ الْمُتَزَلَّةُ:

قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: وَالْمَجْبُوبُ مَنْ يَعْدُ أَكَلَ الْبَيْتَةَ كَبِيرَةً وَلَا يَعْدُ الْغَيْبَةَ كَذَلِكَ وَاللَّهُ أَنْزَلَهَا مَثَلَةً أَكَلَ لَحْمِ الْآدَمِيِّ إِنِّي مَيِّتٌ.

وَالْأَحَادِيثُ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْغَيْبَةِ وَاسِعَةٌ جَدًّا دَالَّةٌ عَلَى شِدَّةِ حَرَمِهَا.

وَعَلِمْتُ أَنَّهُ قَدْ اسْتَشَى الْعُلَمَاءُ مِنَ الْغَيْبَةِ أَمْوَالاً سَيِّئَةً.

(الأول) التَّظْلُمُ فَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْمَظْلُومُ: فَلَا ظُلْمَ لِي وَأَخَذَ مَالِي أَوْ أَنَّهُ ظَالِمٌ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ ذِكْرُهُ لِلذِّكْرِ شِكَايَةً عَلَى مَنْ لَهُ قُدْرَةٌ عَلَى إِزَالَتِهَا أَوْ تَحْقِيقِهَا، وَدَلِيلُهُ قَوْلُ هُنْدٍ عِنْدَ شِكَايَتِهَا لَهْ عليه السلام مِنْ أَبِي سَفْيَانَ إِنَّهُ رَجُلٌ شَحِيحٌ.

(الثاني) الْإِسْتِغْنَاءُ عَلَى تَغْيِيرِ الْمَذْكَرِ بِذِكْرِهِ لِمَنْ يَظُنُّ قُدْرَتَهُ عَلَى إِزَالَتِهِ فَيَقُولُ: فَلَا فَعْلَ كَذَا فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مُجَاهِرًا بِالْمَعْصِيَةِ.

(الثالث) الْإِسْتِغْنَاءُ بِأَنْ يَقُولَ لِلْمَغْتَنِي: فَلَا ظُلْمَ لِي بِكَذَا فَمَا طَرِيقِي إِلَى الْخُلَاصِ عَنْهُ؟ وَدَلِيلُهُ أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ الْخُلَاصَ عَمَّا يُحَرِّمُ عَلَيْهِ إِلَّا بِذِكْرِ مَا وَقَعَ مِنْهُ.

(الرابع) التَّحْذِيرُ لِلْمُسْلِمِينَ مِنَ الْإِعْتِرَازِ كَجَرَحِ الرُّوَاةِ وَالشُّهُودِ، وَمَنْ يَتَصَدَّرُ لِلتَّنْذِيرِ، وَالِإِقْتَاءُ مَعَ عَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ، وَدَلِيلُهُ قَوْلُهُ عليه السلام «بَيْنَ أَخِي الْقَشِيرَةِ» [البخاري (٦٠٣٢)، مسلم (٢٥٩١)]. وَقَوْلُهُ عليه السلام «أَنَا مُعَاوِيَةُ فَصَلُّوكُمْ» وَذَلِكَ أَنَّهَا «جَاءَتْ قَاطِمَةً بِنْتُ قَيْسٍ تَسْتَأْذِنُهُ عليه السلام وَتَسْتَشِيرُهُ وَتَذْكُرُ أَنَّهُ خَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ وَخَطَبَهَا أَبُو جَهْمٍ فَقَالَ: أَمَا مُعَاوِيَةُ فَصَلُّوكَ لَا مَالَ لَهُ وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ،

ثُمَّ قَالَ: أَنْجَحِي أَسَامَةَ» - الْحَدِيثُ [مسلم (١٤٨٠)].

(الخامس) ذِكْرُ مَنْ جَاهَرَ بِالْفِسْقِ أَوْ الْبِدْعَةِ كَالْمُكَاسِبِ وَذَوِي الرِّوَايَاتِ الْبَاطِلَةِ فَيَجُوزُ ذِكْرُهُمْ بِمَا يُجَاهِرُونَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِ وَتَقَدَّمَ دَلِيلُهُ فِي حَدِيثِ «اذْكُرُوا الْفَاجِرَ».

(السادس) التَّعْرِيفُ بِالشَّخْصِ بِمَا فِيهِ مِنَ الْعَيْبِ كَالْأَعْوَرِ وَالْأَعْرَجِ، وَالْأَعْمَشِ وَلَا يُرَادُ بِهِ نَقْصُهُ وَغَيْبَتُهُ، وَجَمَعَهَا ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ فِي قَوْلِهِ:

الذُّمُّ لَيْسَ بِغَيْبَةٍ فِي مِثْلِ مُظْلَمٍ وَمَعْرُوفٍ وَعَجْزٍ وَلَظْهَرٍ فَسَقًا وَمُسْتَفْتٍ وَمَنْ طَلَبَ الْإِعَانَةَ فِي إِزَالَةِ مُتَكَبِّرٍ

## ١٦ - ملزمة البغض بين المسلمين

١٤٢٢ - وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يُخَذِّلُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ. التَّقْوَى هَاهُنَا - وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ. كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَجَوْشَنُهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٦٤)

(وعنه) ابْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَنَاجَشُوا» بِالْجَمْعِ وَالشَّيْنِ الْمَجْمُوعِ.

(وَلَا تَبَاغَضُوا وَلَا تَدَابَرُوا وَلَا يَبِعْ) بِالْفَعْلِ الْمُتَجَمِّعِ مِنَ الْبَغْيِ وَبِالْمُهْمَلَةِ مِنَ التَّبَعِ.

(بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ) مُتَصَوِّبٌ عَلَى النَّدَاءِ.

(«إِخْوَانًا الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُخَذِّلُهُ وَلَا يَحْقِرُهُ») بِفَتْحِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ وَمُسْكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْقَافِ فَرَادٍ.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ «لَا يُخَفِّرُهُ» بِضَمِّ الْيَاءِ



وبالحاء المعجمة وبالفاء أي لا يغدر بعهد ولا ينقض أمانته.

قال: والصواب الأول

(«التقوى ها هنا ويشير إلى صدوره ثلاث مرات. يحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم. كل المسلم على المسلم حرام، دمه، وماله، وعرضه». أخرجه مسلم).

الحديث اشتمل على أمور نهى عنها الشارع:

الأول: التحاسد، وهو تفاعل يكون بين اثنين.

فهو نهى عن حسد كل واحد منهما صاحبه من الجانبين، ويعلم منه النهي عن الحسد من جانب واحد بطريق الأول؛ لأنه إذا نهى عنه مع من يكافئه ويمار به بحسبه مع أنه من باب «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» فهو مع ذلك أولى بالنهي.

وتقدم تحقيق الحسد.

(الثاني): النهي عن المناجشة وتقدم تحقيقها في البيع ووجه النهي عنها أنها من أسباب العداوة، والبغضاء.

ولقد روي بغير هذا اللفظ في الموطأ (ص ٥٦٦) بلفظ «ولا تنافسوا» من المنافسة وهي الرغبة في الشيء وعبة الانفراد به ويقال: نافست في الشيء منافسة ونافسا إذا رغبت فيه والنهي عنها نهى عن الرغبة في الدنيا وأسبابها وحظوظها، كما قال:

يا خاطب الدنيا الدنيا الثيبة إنها شرك الردى وقرارة الأوجال (والثالث): النهي عن التباغض، وهو تفاعل. وفيه ما في «تحاسدوا» من النهي عن التقابل في المباغضة والانفراد بها بالأولى.

وهو نهى عن تعاطي أسبابه؛ لأن البغض لا يكون إلا عن سبب، والذم مترجئة إلى البغض لغير الله، فأما ما كانت لله فهي واجبة، فإن البغض في الله، والحب في الله من الإيمان بل ورد في الحديث حصر الإيمان عليهما.

(الرابع): النهي عن التدابر.

قال الخطابي: أي لا تهاجروا فيهجر أحدكم أخاه. ماخوذ من تولية الرجل للآخر دبره إذا عرض عنه حين يراه.

وقال ابن عبد البر: قيل للإعراض تدابر؛ لأن من أبغض

أعرض، ومن أعرض ولّى دبره، والحب بالعكس.

وقيل: معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر.

وسمي المستأثر مستدبرا؛ لأنه يولي دبره حين يستأثر بشيء دون الآخر.

وقال المازري: معنى التدابر المعادة تقول: دابرته أي عاديته.

وفي الموطأ عن الزهري: التدابر الإعراض عن السلام يدبر عنه بوجهه وكأنه أخذه من بقية الحديث وهي «يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام» (بخاري ٦٢٣٧)، مسلم (٢٥٦٠)، فإنه يفهم منه أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع الإعراض.

(الخامس): النهي عن البغي إن كان بالغين المعجمة، وإن كان بالمهملة فعن بيع بعض على بيع بعض. وقد تقدم في كتاب البيع.

قال ابن عبد البر: تضمن الحديث تحريم بغض المسلم، والإعراض عنه وقطيعة بعد صحبته بغير ذنب شرعي، والحسد له على ما أنعم الله تعالى عليه، ثم أمر أن يعامله معاملة الأخ السيب، ولا يبحث عن معايبه ولا فرق في ذلك بين الحاضر والغائب، والحى، والميت.

وبعد هذيو المناهي الخمسة حثهم بقوله «وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا» فأشار بقوله: «عباد الله» إلى أن من حق العبودية لله الامتثال لما أمر.

قال القرطبي: المعنى كونوا كإخوان النسب في الشفقة والرحمة، والمحبة، والمواساة، والمعاونة والنصيحة.

وفي رواية لمسلم (٢٥٦٣) زيادة «كما أمر الله» أي بهذيو الأمور، فإن أمر رسول الله ﷺ أمر منه تعالى. وزاد المسلم حثا على إخوة المسلم بقوله: «المسلم أخو المسلم» وذكر في حقوق الأخوة أنه لا يظلمه.

وتقدم تحقيق الظلم وتحرته والظلم محرم في حق الكافر أيضاً، وإنما خص المسلم لشرفه ولا يخذله، والخذلان ترك الإعانة والنصر. ومعناه: إذا استعان به في دفع أي ضرر أو



جلب أي نفع أعانه «ولا يحقره»: ولا يفتقره ولا يتكبر عليه ويستغنى به.

ويروي «لا يحقره»، وهو بمعناه.

وقوله (التقوى هاهنا) إخبار بأن عمدة التقوى ما يحل في القلب من خشية الله ومراقبته وإخلاص الأعمال له.

وعليه دل حديث مسلم (٢٥٦٤) «إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم» أي أن المجازة، والحاسبة إنما تكون على ما في القلب دون الصورة الظاهرة، والأعمال البارزة، فإن عمدها النيات وعملها القلب وتقدم أن في الجسد مضمنة إذا صلحت صلح الجسد، وإذا فسدت فسد الجسد.

وقوله (يحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه) أي يكتفيه أن يكون من أهل الشر بهذا الخلصة وحدقا.

ولي قوله: «كل المسلم على المسلم حرام» إخبار بتحريم الدماء والأموال والأعراض، وهو معلوم من الشرع علما قطعيا.

## ١٧- مذمة المنكرات والأهواء

١٤٢٣- وَعَنْ قُتَيْبَةَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ، وَالْأَعْمَالِ، وَالْأَهْوَاءِ، وَالْأَذْوَاءِ».

أخرجه الترمذي (٣٥٩١)، وصححه الحاكم (٥٣٧١). واللفظ له. (وعن قطبة) بضم القاف وسكون الطاء المهتلة وفتح الموحدة.

(ابن مالك) يقال له الثعلبي بالثاء الفوقية، والغين المعجمة، ويقال: الثعلبي بالثلثة، والغين المهتلة.

(قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ جَنِّبْنِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ، وَالْأَعْمَالِ، وَالْأَهْوَاءِ، وَالْأَذْوَاءِ».) أخرجه الترمذي وصححه الحاكم واللفظ له التجنب المباحة: أي بساعدني والأخلاق: جمع خلق.

قال الترمذي: الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل بها غيره، وهي حمودة ومذمومة.

فالحمودة على الإجمال أن تكون من غيرك على نفسك فتتصف منها ولا تتصف لها، وعلى التفصيل: العفو، والحلم، والجود والصبر وتحمل الأذى والرحمة والثقة وقضاء الخواص والتؤدّد ولين الجانب ونحو ذلك.

والمذمومة ضد ذلك وهي منكرات الأخلاق التي ماله ﷺ ربه أن يجنبه إياها في هذا الحديث.

ولي قوله «اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خُلُقِي». أخرجه أحمد (٤٠٣/١) وصححه ابن حبان (٩٥٩).

وفي دعائه ﷺ في الافتتاح: «وإلهي لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها سوءك، وأصرف عني سيئها لا تصرف عني سيئها غيرك» [ابن داود (٧٦٠)، السامي (١٢٩/٢)].

ومنكرات الأعمال ما يتكرّر شرعا أو عادة. ومنكرات الأهواء جمع هوى، والهوى هو ما تشتهي النفس من غير نظر إلى مقصده يحتمل عليه شرعا.

ومنكرات الأدواء: جمع داء وهي الأسقام المفرّة التي كان النبي ﷺ يتعوذ منها كالجدام، والبرص، والمهلكة: كذات الخبيث «وكان ﷺ يستعيذ من سبعة الأسقام» [المستدرک: ٥٣٠/١].

## ٢٨- مذمة المراء وإخلاف الموعد

١٤٢٤- وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُمارِ أخاك ولا تُمازحه، ولا تعدّه موعداً فتخلفه».

أخرجه الترمذي بسند ضعيف (١٩٩٥).

(وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: لا تُمارِ من الماراة وهي المجادلة.)

(أخاك ولا تُمازحه) من المزاح.

(ولا تعدّه موعداً فتخلفه) أخرجه الترمذي بسند فيه ضعف.



صفات المنافقين. وظاهرة التحريم. وقد قيده حديث «أَنْ تَعِدَهُ وَأَنْتَ مُضْمِرٌ لِخِلَافِهِ» وأما إذا وعده وأنت عازم على الوفاء فعرض مانع فلا يدخل تحت النهي.

### ١٩ - مذمة البخل وسوء الخلق

١٤٢٥ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَصَلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ: الْبَخْلُ، وَسُوءُ الْخُلُقِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١٩٦٢).

وَلَمْ يَسْتَبِدِّهِ حَقَّقْ.

قَدْ عَلِمَ قُبْحُ الْبَخْلِ عُرْفاً وَشُرْعاً. وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ بِقَوْلِهِ: «الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ» [النساء: ٣٧] بَلْ ذَمَّ مَنْ يَأْمُرُ النَّاسَ وَيُجَاهِلُهُمْ عَلَى خِلَافِهِ فَقَالَ تَعَالَى: «وَلَا يَخْضَرُ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِينِ» [الماعون: ٣] جَعَلَهُ مِنْ صِفَاتِ الَّذِينَ يُكَذِّبُونَ يَوْمَ الدِّينِ.

وَقَالَ فِي الْحِكَايَةِ عَنِ الْكُفَّارِ: إِنَّهُمْ قَالُوا وَهُمْ فِي طَبَقَاتِ النَّارِ: «وَلَمْ نَكُ نَطْعِمُ الْمُسْكِينِ» [الذحر: ٤٣، ٤٤]، وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمَذْمُومِ مِنْهُ وَقَدْ مَنَّا كَلَامَهُمْ فِي ذَلِكَ.

وَحَدَّثَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ فِي الشَّرْعِ مَنَعُ الزَّكَاةِ: وَالْحَقُّ أَنَّهُ مَنَعُ كُلِّ وَاجِبٍ، فَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ كَانَ بِخِيلاً يَنَالُهُ الْعِقَابُ.

قَالَ الْغَزَالِيُّ: هَذَا الْحَدُّ غَيْرُ كَافٍ، فَإِنَّ مَنْ يَرُدُّ اللَّحْمَ، وَالْخَبْزَ إِلَى الْقَصَابِ، وَالْخَبْزَ لِنَقْصِ وَزْنِ حَبِيَّةٍ يُعَدُّ بِخِيلاً اتِّفَاقاً وَكَذَا مَنْ يُضَايِقُ عِيَالَهُ فِي لُقْمَةٍ أَوْ عَمْرَةٍ أَكَلَوْهَا مِنْ مَالِهِ بَعْدَمَا سَلَّمَ لَهُمْ مَا فَرَضَ الْقَاضِي لَهُمْ، وَكَذَا مَنْ بَيْنَ يَدَيْهِ رَغِيفٌ فَحَضَرَ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ يُشَارِكُهُ فَاخْفَاهُ يُعَدُّ بِخِيلاً أ هـ.

قُلْتُ: هَذَا فِي الْبَخْلِ عُرْفاً لَا مَنْ يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ فَلَا يَرُدُّ نَقْضاً.

وَأَمَّا حُسْنُ الْخُلُقِ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِيهِ، وَسُوءُ الْخُلُقِ ضِدُّهُ. وَقَدْ وَرَدَتْ فِيهِ أَحَادِيثُ دَالَّةٌ عَلَى أَنَّهُ يُنَاقِزُ الْإِيمَانَ فَأَخْرَجَ الْحَاجِمُ رُكْمًا فِي «الْعَصَاء» لِلْعَقْلِيِّ (٢٩١/٤) «سُوءُ الْخُلُقِ يُفْسِدُ الْعَمَلَ كَمَا يُفْسِدُ الْخُلُقُ الْعَمَلَ».

لَكِنْ فِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ سَيِّئًا فِي الْمِرَاءِ، فَإِنَّهُ رَوَى الطَّبْرَانِيُّ «الْكَبِيرَ» (١٧٨/٨) أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ قَالُوا: «خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَتَمَارَى فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ فَقَضِبَ غَضَبًا شَدِيدًا لَمْ يَغْضَبْ مِثْلَهُ، ثُمَّ اتَّهَرْنَا وَقَالَ: أَبْهَذَا يَا أُمَّةٌ مُحَمَّدُ أَمِرْتُمْ؟ إِنَّمَا أَهْلُكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِعَثَلٍ هَذَا ذُرْوُ الْمِرَاءِ لِقَبْلِهِ خَيْرُهُ، ذُرْوُ الْمِرَاءِ، فَإِنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يُمَارِي، ذُرْوُ الْمِرَاءِ، فَإِنَّ الْمُتَمَارِي قَدْ تَمَّتْ خَسَارَتُهُ، ذُرْوُ الْمِرَاءِ، كَفَى إِنَّمَا أَنْ لَا تَزَالَ مُمَارِيًا، ذُرْوُ الْمِرَاءِ، فَإِنَّ الْمُتَمَارِي لَا أَشْفَعُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ذُرْوُ الْمِرَاءِ فَأَنَا زَعِيمٌ بِثَلَاثَةِ آيَاتٍ فِي الْجَنَّةِ وَرِيَاضِهَا أَسْفَلُهَا وَأَوْسَطُهَا وَأَعْلَاهَا لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ، وَهُوَ صَادِقٌ، ذُرْوُ الْمِرَاءِ، فَإِنَّهُ أَوَّلُ مَا نَهَانِي عَنْهُ رَبِّي بَعْدَ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ».

وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ [البخاري (٢٤٥٧)، مسلم (٢٦٦٨)] مَرْفُوعاً «إِنْ أَبْغَضَ الرَّجَالُ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصْمُ» أَيِ الشَّدِيدِ الْخُصُومَةِ أَيِ الَّذِي يَجْجُ صَاحِبُهُ.

وَحَقِيقَةُ الْمِرَاءِ طَعْنُكَ فِي كَلَامِ غَيْرِكَ لِإِظْهَارِ خِلَلٍ فِيهِ لَغَيْرِ غَرَضٍ سِوَى تَحْقِيرِ قَائِلِهِ وَإِظْهَارِ مَرْئِيكَ عَلَيْهِ.

وَالْجِدَالُ هُوَ مَا يَتَعَلَّقُ بِإِظْهَارِ الْمَذَاهِبِ وَتَقْرِيرِهَا.

وَالْخُصُومَةُ لُجَاجٌ فِي الْكَلَامِ لِيَسْتَوْفِيَ بِهِ مَالاً أَوْ غَيْرَهُ، وَيَكُونُ تَارَةً إِيْدَاءً وَتَارَةً اغْتِرَاضاً، وَالْمِرَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا اغْتِرَاضاً، وَالْكُلُّ قَبِيحٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِإِظْهَارِ الْحَقِّ وَيَبِيْنِهِ وَإِدْحَاضِ الْبَاطِلِ وَهَدْمِ أَرْكَانِهِ.

وَأَمَّا مُنَاطَرَةُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِلْفَائِذَةِ، وَإِنْ لَمْ تَخْلُ عَنْ الْجِدَالِ فَلَيْسَتْ دَاخِلَةً فِي النَّهْيِ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: «وَجَادِلْهُمْ بَالِغِي هِيَ أَحْسَنُ» [الحل: ١٢٥] وَقَالَ تَعَالَى: «وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالْبَاطِلِ هِيَ أَحْسَنُ» [النكوت: ٤٦]. وَقَدْ أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ سَلَفًا وَخَلَفًا.

وَأَمَّا الْحَدِيثُ النَّهْيُ عَنْ مُعَارَاةِ الْأَخِ، وَالْمِرَاحِ: الدُّعَابَةُ، وَالنَّهْيُ عَنْهُ مَا يَجْلِبُ الرُّحْسَةَ أَوْ كَانَ بِبَاطِلٍ. وَأَمَّا مَا فِيهِ بَسْطُ الْخُلُقِ وَحَسَنِ التَّخَاطُبِ وَجَبَرَ الْخَاطِرِ فَهُوَ جَائِزٌ.

فَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ (١٩٩٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ «أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّكَ لَتَذَاعِبُنَا قَالَ: إِنِّي لَا أَقُولُ إِلَّا حَقًّا».

وَأَمَّا الْحَدِيثُ النَّهْيُ عَنْ إِخْلَافِ الْوَعْدِ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنْ



الأمور» [الشورى: ٤٣].

وأخرج ابنُ مندَّةٍ [كما في «كشف الحفاء» ٥٥٩/١]. «سوءُ الخَلْقِ سُوءٌ، وَطَاعَةُ النِّسَاءِ نَدَامَةٌ، وَحُسْنُ الْمَلَكََةِ نَمَاءٌ.

وأخرج الخطيبُ «وإنَّ لكلَّ شيءٍ تَوْبَةٌ إِلَّا صَاحِبَ سُوءِ الْخَلْقِ، فَإِنَّهُ لَا يَتُوبُ مِنْ ذَنْبِهِ إِلَّا وَقَعَ فِيهَا هُوَ شَرُّ مِنْهُ».

وأخرج الصَّابُونِيُّ «مَا مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا وَلَهُ عِنْدَ اللَّهِ تَوْبَةٌ إِلَّا سُوءُ الْخَلْقِ، فَإِنَّهُ لَا يَتُوبُ صَاحِبُهُ مِنْ ذَنْبِهِ إِلَّا وَقَعَ فِيهَا هُوَ شَرُّ مِنْهُ».

وأخرج الترمذي (١٩٤٦) وابنُ ماجَّةٍ (٣٦٩١) «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ سَيِّئُ الْخَلْقِ»

الأحاديثُ في هذا الباب واسعةٌ ولعلُّه يحملُ المؤمنُ في الحديثِ على كاملِ الإيمانِ أو أنه خرجَ خرجَ التحذيرِ والتَّغْيِيرِ أو أَرَادَ إِذَا تَرَكَ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ مُسْتَحْلًا لَتَرْكِهِ وَاجِبٌ قَطْعِيٌّ.

## ٢٠ مدَّةُ المستئين

١٤٢٦- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُسْتَبَانِ مَا قَالَا، فَعَلَى الْبَاوِي مَا لَمْ يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ».

أخرجه مسلمٌ (٢٥٨٧).

دلَّ الحديثُ على جوازِ مُجَازَاةٍ مِنْ أَيْتَدَأَ الْإِنْسَانُ بِالْأَذْيَةِ بِمِثْلِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَائِدًا عَلَى الْبَاوِي؛ لِأَنَّهُ التَّسَبُّبُ لِكُلِّ مَا قَالَهُ الْمَجِيبُ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى الْمَجِيبُ فِي أَذْيِهِ بِالْكَلَامِ فَيَحْتَصِرُ بِهِ إِنْ عُدَّوَاهُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُذِنَ لَهُ فِي مِثْلِ مَا عَوَّضَ بِهِ «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا» [الشورى: ٤٠] «فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ» [البقرة: ١٩٤] وَعَدَمُ الْمَكَافَاةِ وَالصَّبْرِ وَالْإِحْسَالِ أَفْضَلُ فَقَدْ ثَبَتَ «أَنْ رَجُلًا سَبَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه وَبَحَضَرُوهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَسَكَتَ أَبُو بَكْرٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ قَاعِدٌ، ثُمَّ أَجَابَهُ أَبُو بَكْرٍ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: إِنَّهُ لَمَّا سَكَتَ أَبُو بَكْرٍ كَانَ تِلْكَ يُجِيبُ عَنْهُ فَلَمَّا انْتَصَفَ لِنَفْسِهِ حَضَرَ الشَّيْطَانُ هَذَا اللَّفْظَ أَوْ غَوْهُ [أبو داود (٤٨٩٦) من حديث سعيد بن المسيب مرسلًا، وموصولًا (٤٨٩٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه] قَالَ تَعَالَى: «وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمٍ

## ٢١- مدَّةُ المضارَّةِ والمنازعةِ

١٤٢٧- وَعَنْ أَبِي صِرْمَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّةَ اللَّهِ، وَمَنْ شَاقَّ مُسْلِمًا شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ».

أخرجه أبو داود (٣٦٣٥) والترمذي (١٩٤٠)، وحسنه.

(وعن أبي صرمَةَ) بِكَسْرِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ اسْتَبْهَرَ بِكُنْيَتِهِ وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَهُوَ مِنْ بَنِي مَازِنَ بْنِ النَّجَّارِ شَهِيدٌ بَدْرًا وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْمَشَاهِدِ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّةَ اللَّهِ، وَمَنْ شَاقَّ مُسْلِمًا شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ».) أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه أي: مَنْ أَدْخَلَ عَلَى مُسْلِمٍ مَضْرَّةً فِي مَالِهِ أَوْ نَفْسِهِ أَوْ عَرَضِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ «ضَارَّةَ اللَّهِ» أَيَّ جَزَاءَهُ مِنْ جَنْسِ فَعْلِهِ وَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الْمَضْرَّةَ.

والمشاقَّةُ: المنازعةُ أي: مَنْ نَازَعَ مُسْلِمًا ظُلْمًا وَتَعَدَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْمَشَقَّةَ جَزَاءً وَفَاقًا.

والحديثُ تحذيرٌ عَنِ إِذْيِ الْمُسْلِمِ بِأَيِّ شَيْءٍ

## ٢٢- مدَّةُ الفاحشِ البذيءِ

١٤٢٨- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيءَ».

أخرجه الترمذي وصحَّحه (٢٠٠٢)

البغضُ: ضِدُّ الْحُبِّ وَيَبْغِضُ اللَّهُ عَبْدَهُ إِذَا نَزَلَ الْعُقُوبَةُ بِهِ وَعَدَمُ إِكْرَامِهِ إِثَاءً.

والبذيءُ: فَعِيلٌ مِنَ الْبَذَاءِ، وَهُوَ الْكَلَامُ الْفَيْحُ الَّذِي لَيْسَ مِنْ صِفَاتِ الْمُؤْمِنِ كَمَا دَلَّ لَهُ الْحَدِيثُ الْآتِي.



## ٢٣- مذمة اللعن

١٤٢٩- وَلَهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه -  
رَفَعَهُ «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَّانِ، وَلَا  
الْفَاحِشِ، وَلَا الْبَذِيءِ».

أخرجه الرملي (١٩٧٧) وحسنه.

وصححه الحاكم (١٢/١)، وزجج الدارقطني وقفه.

(ولهُ) أي الترمذي (من حديث ابن مسعود رفعه) «لَيْسَ  
الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ وَلَا اللَّعَّانِ وَلَا الْفَاحِشِ وَلَا الْبَذِيءِ» وحسنه  
الحاكم وزجج الدارقطني وقفه.

اللعن السب يقال: لعن في عريضه أي سبه.

واللعن: اسم فاعل للمبالغة بزنة فعال أي كثير اللعن،  
ومفهوم الزيادة غير مراد، فإن اللعن محرم قليله وكثيره.

والحديث إخبار بأنه ليس من صفات المؤمن الكامل الإيمان  
السب واللعن إلا أنه يستثنى من ذلك لعن الكافر وشاربه  
الخمر، ومن لعن الله ورسوله.

## ٢٤- مذمة سب الأموات

١٤٣٠- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ  
أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا».

أخرجه البخاري (١٣٩٣).

سب الأموات عام للكافر وغيره.

وقد تقدم وعلمه ﷺ بإفضائهم إلى ما قدموا من أعمالهم  
وصار أمرهم إلى مولاهم.

وقد مر الحديث بلفظه في آخر الجنائز، والكلام عليه.

## ٢٥- مذمة النمام

١٤٣١- وَعَنْ حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٠٥٦)، مسلم (١٠٥)].

(وعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَدْخُلُ  
الْجَنَّةَ قَتَاتٌ») بقاف ومثناة فوقية وبعد الألف مثناة أيضاً، وهو  
النمام.

وقد روي بلفظه [متفق عليه].

وقيل: إن بين القتات والنمام فرقا:

فالنمام الذي يحضر القصة ليبلغها.

والقتات: الذي يسمع من حديث لا يعلم به، ثم ينقل ما  
سمعه.

وحقيقة النيمة: نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض  
للإفساد بينهم.

وقال الغزالي: إن حدثا كشف ما يُكره كشفه سواء كرهه  
المقول إليه أو المنقول عنه أو ثالث وسواء كان الكشف بالرمز  
أو بالكناية أو بالإيماء.

قال: فحقيقة النيمة: إفشاء السر وهتك السر عما يُكره  
كشفه فلو رآه يخفي مالا لنفسه فذكره فهو نيمة كذا قاله

(قلت) ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل في النيمة بل يكون  
من إفشاء السر، وهو محرم أيضاً.

ورود في النيمة هذه أحاديث أخرج الطبراني [كما في  
«المجمع» (٩١/٨)] مرفوعاً «لَيْسَ مِنَّا ذُو حَسَدٍ وَلَا نِيْمَةٍ وَلَا  
كَيْهَانَةٍ وَلَا أَنَا مِنْهُ، ثُمَّ تلا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ،  
وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾  
[الأحراب: ٢٥٨].

وأخرج أحمد (٢٢٧/٤) «خِيَارُ عِبَادِ اللَّهِ الَّذِينَ إِذَا رُؤُوا ذُكِرَ  
اللَّهُ، وَشُرَّ عِبَادُ اللَّهِ الْمُشَاوِرُونَ بِالنِّيْمَةِ الْبَاغُونَ لِلْبَرَاءَةِ الْغَيْبِ  
وَيَحْشُرُهُمُ اللَّهُ مَعَ الْكِلَابِ» وغير هذا من الأحاديث.

وقد تجب النيمة كما إذا سمع شخصاً يحدث بإرادة  
إيذاء إنسان ظلماً وعدواناً فيحذره منه، فإن أمكن تحذيره بغير  
ذكر من سمعه منه وإلا ذكر له ذلك. والحديث دليل على عظم



ذنب النَّمَامِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْمَنْذَرِيُّ: اجْتَمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ النَّمِيمَةَ مُحَرَّمَةٌ وَأَنَّهَا مِنْ أَكْثَرِ الذُّنُوبِ عِنْدَ اللَّهِ.

وَفِي كَلَامِ الْغَزَالِيِّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ كَبِيرَةً إِلَّا مَعَ قَبُولِ الْإِنْسَادِ.

## ٢٦- مدَّة الغضب

١٤٣٢- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ عَذَابَهُ».

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ [الأوسط] (١٣٢٠) -

وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُثْمَرَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا.

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي الْغَضَبِ مَراراً، وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي فَضْلِ مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ وَمَنَعَ نَفْسَهُ مِنْ إِصْدَارِ مَا يَقْتَضِيهِ الْغَضَبُ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحِلْمِ وَالصَّبْرِ وَجِهَادِ النَّفْسِ، وَهَبَّوْا أَمْرَ شَأْنٍ؛ وَلِذَا جَعَلَ اللَّهُ جَزَاءَهُ كَفَّ عَذَابِهِ عَنْهُ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى فِي صِفَاتِ الْمُؤْمِنِينَ: «وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ» [الشورى: ٤٧].

## ٢٧- مدَّة الخداخ والبخل

١٤٣٣- وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ خَسْبٌ، وَلَا بَخِيلٌ وَلَا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَتَوَقَّعَ خَلِيلِيَّ (١٩٤٦) وَ(١٩٦٣). وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

(وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ» مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ (خَبٌّ) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ مَفْتُوحَةً وَبِالْمُوَحَّدَةِ: الْخَدَاخُ.

(وَلَا بِخِيلٍ) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى الْبَخِيلِ.

(وَلَا سَيِّئُ الْمَلَكَةِ)، وَهُوَ مَنْ يَتْرَكَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ حَقِّ الْمَالِكِ أَوْ تَحَاوَزَ الْحَدَّ فِي عُقُوبَتِهِمْ، وَمِثْلُهُ تَرْكُهُ لِتَأْدِيبِهِمْ بِالْأَدَابِ الشَّرِيعَةِ: مِنْ تَعْلِيمِ فَرَاغِ اللَّهِ وَغَيْرِهَا؛ وَكَذَا الْيَهَانَةُ

سُوءُ الْمَلَكَةِ يَكُونُ بِإِهْمَالِهَا عَنِ الْإِطْعَامِ وَتَحْمِيلِهَا مَا لَا تُطِيقُ مِنَ الْأَحْمَالِ، وَالْمَشَقَّةِ عَلَيْهَا بِالسَّيْرِ وَالضَّرْبِ الْعَنِيفِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. (أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَتَوَقَّعَ حَدِيثَيْنِ فِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ) وَلَكِنْ لَهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ.

وَقَدْ مَضَى كَثِيرٌ مِنْهَا.

## ٢٨- مدَّة من تسمَّع لقوم هم له كارهون

١٤٣٤- وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ، وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، صَبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْأَنْكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَعْثِي: الرِّصَاصُ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٠٤٢).

(وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَسَمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صَبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْأَنْكُ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، وَالْمَذْ وَضَمُّ النُّونِ

(يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَعْنِي الرِّصَاصُ) هُوَ مُدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ تَفْسِيراً لِمَا قَبْلَهُ.

(أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ)

هَكَذَا فِي نُسَخِ بُلُوغِ الْمَرَامِ: (تَسْمَعُ) بِالنَّشَاءِ الْفَوْقِيَّةِ وَتَسْلِيدِ الْمِيمِ، وَلَفْظُ الْبُخَارِيِّ «مَنْ اسْتَمَعَ».

وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ اسْتِمَاعِ حَدِيثٍ مِنْ يُكْرَهُ سَمَاعُ حَدِيثِهِ وَيَعْرِفُ بِالْقَرَأَتَيْنِ أَوْ بِالتَّصْرِيحِ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَقْرُودِ (ص ٣٤٠) مِنْ رِوَايَةِ سَعِيدِ الْقُبَيْرِيِّ «قَالَ: مَرَرْتُ عَلَى ابْنِ عُثْمَرَ وَمَعَهُ رَجُلٌ يَتَحَدَّثُ فَقُمْتُ إِلَيْهَا فَلَطَمَ صَدْرِي وَقَالَ: إِذَا وَجَدْتَ اثْنَيْنِ يَتَحَدَّثَانِ فَلَا تَقُمْ مَعَهُمَا حَتَّى تَسْتَأْذِنَهُمَا».

قَالَ ابْنُ عُبَيْدِ بْنِ لَاحِدٍ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى الْمُتَنَاجِينَ فِي حَالِ تَنَاجِيهِمَا.

قَالَ الْمَصَنَّفُ: وَلَا يَبْنِي لِلدَّخْلِ عَلَيْهِمَا الْقَعُودُ عَنْتَهُمَا وَلَوْ تَبَاعَدَ عَنْهُمَا إِلَّا بِإِذْنِهِمَا؛ لِأَنَّ افْتِتَاحَ الْكَلَامِ سِرّاً، دُلٌّ عَلَى



أَنَّهُمَا لَا يُرِيدَانِ الإِطْلَاعَ عَلَى حَدِيثِهِمَا. وَقَدْ يَكُونُ لِبَعْضِ النَّاسِ قُوَّةُ فَهْمٍ إِذَا سَمِعَ بَعْضَ الْكَلَامِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى بَاقِيهِ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الرُّضَا، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الإِذْنِ حَيَاءٌ مِنْهُ، وَفِي الْبَاطِنِ الْكَرَاهَةُ.

وَيَلْحَقُ بِاسْتِمَاعِ الْحَدِيثِ اسْتِشْقَاقُ الرَّائِحَةِ وَمَسُّ الثُّوبِ وَاسْتِخْبَارُ صَغَارِ أَهْلِ الدَّارِ مَا يَقُولُ الْأَهْلُ، وَالْجِرَانُ مِنْ كَلَامٍ أَوْ مَا يَعْمَلُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ. وَأَمَّا لَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ عَنْ مُنْكَرٍ جَارٍ لَهُ أَنْ يَهْجُمَ وَيَسْتَمَعَ الْحَدِيثَ لِإِزَالَةِ الْمُنْكَرِ.

### ٢٩ - مذمة المتبع لعيوب الناس

١٤٣٥ - وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ».

أَخْرَجَهُ الْبُزَارِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ [كما في «المجمع» (١٠/٢٢٩)].

طُوبَى مُصَدَّرٌ مِنَ الطَّيِّبِ، أَوْ اسْمُ شَجَرَةٍ فِي الْجَنَّةِ يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا. وَالْمُرَادُ أَنَّهَا لَمْ تَشْغَلْهُ النَّظَرُ فِي عَيْبِهِ وَطَلَبُ إِزَالَتِهَا أَوْ السُّتْرِ عَلَيْهَا جِنِّ الْاِسْتِغْفَالِ بِذِكْرِ عُيُوبِ غَيْرِهِ وَالتَّعَرُّفِ لِمَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ مِنَ الْعُيُوبِ، وَذَلِكَ بَأَنْ يُقَدِّمَ النَّظَرَ فِي عَيْبِ نَفْسِهِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعِيبَ غَيْرَهُ، فَإِنَّهُ يَجِدُ مِنْ نَفْسِهِ مَا يَرِدَعُهُ عَنْ ذِكْرِ غَيْرِهِ.

### ٣٠ - مذمة الكِبَرِ

١٤٣٦ - وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَعَاطَمَ فِي نَفْسِهِ، وَاخْتَالَ فِي مِشْيَتِهِ لَقِيَ اللَّهَ، وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانٌ».

أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (المستدرك (١/٦٠)، وَرِجَالُهُ بَهَاتٌ.

تَعَاطَلَ يَأْتِي بِمَعْنَى فَعَلَ مِثْلَ تَوَانَيْتُ بِمَعْنَى وَنِثْتُ. وَفِيهِ مُبَالِغَةٌ، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا أَيُّ مَنْ عَظَّمَ نَفْسَهُ إِثْمًا بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ مِنَ التَّعْظِيمِ فَوْقَ مَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُهُ عَمَّنْ لَا يَعْلَمُ اسْتِحْقَاقَهُ الْإِهَانَةَ.

وَيَحْتَمِلُ هُنَا أَنْ تَعَاطَمَ بِمَعْنَى تَعَظَّمَ مُشْدَدَةً أَيْ اعْتَقَدَ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ عَظِيمٌ كَتَكَبَّرَ اعْتَقَدَ أَنَّهُ كَبِيرٌ، أَوْ يَكُونُ تَعَاطَلَ بِمَعْنَى

اسْتَقَمَلَ أَيُّ طَلَبَ أَنْ يَكُونَ عَظِيمًا، وَهَذَا يُلَاقِي مَعْنَى تَكَبَّرَ.

وَالْكِبَرُ كَمَا قَالَ الْمُهَدِّيُّ فِي كِتَابِ «تَكْمِلَةِ الْأَحْكَامِ»: هُوَ اعْتِقَادُ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ مِنَ التَّعْظِيمِ فَوْقَ مَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُهُ عَمَّنْ لَا يَعْلَمُ اسْتِحْقَاقَهُ الْإِهَانَةَ.

وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ (٩١)، وَالْحَاكِمُ (٢٦/١) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٩٨) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبَرٍ قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ الرَّجُلَ يُجِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنًا قَالَ ﷺ: إِنْ اللَّهَ جَمِيلٌ يُجِبُّ الْجَمَالَ الْكِبَرُ بَطَرُ الْحَقِّ وَغَطُّ النَّاسِ».

قِيلَ: هُوَ أَنْ يَتَكَبَّرَ عَنِ الْحَقِّ فَلَا يَرَاهُ حَقًّا.

وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يَتَكَبَّرَ عَنِ الْحَقِّ فَلَا يَقْبَلُهُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَاهُ الْإِزْتِفَاعُ عَنِ النَّاسِ وَاخْتِكَارُهُمْ وَدَفْعُ الْحَقِّ، وَإِنْكَارُهُ تَرْفَعًا وَتَجْبِيرًا.

وَجَاءَ فِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ «وَلَكِنَّ الْكِبَرَ مَنْ بَطَرَ الْحَقَّ وَازْدَرَى النَّاسَ».

فَبَطَرَ الْحَقَّ: دَفَعَهُ وَرَدَّهُ.

«غَطُّ النَّاسِ» بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَالطَّاءِ الْمُهْمَلَةِ هُوَ اخْتِقَارُهُمْ وَازْدِرَائُهُمْ هَكَذَا جَاءَ مُفْسَّرًا عِنْدَ الْحَاكِمِ قَالَهُ الْمُنْدَرِيُّ.

وَلَفْظَةُ (مَنْ) رُوِيَتْ بِالْكَسْرِ لِمِيقَاتِهَا عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ وَتَحْتِجُّهَا عَلَى أَنَّهَا مَوْصُولَةٌ، وَالتَّفْسِيرُ النَّبَوِيُّ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْإِعْتِقَادِ، وَأَمَّا هُوَ بِمَعْنَى عَدَمِ الْإِمْتِسَالِ تَعَزُّزًا وَتَرْفَعًا وَاخْتِقَارًا لِلنَّاسِ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الزَّوْجَرِ»: الْكِبَرُ إِثْمًا بَاطِنٌ، وَهُوَ خُلُقُ النَّفْسِ وَاسْمُ الْكِبَرِ بِهَذَا أَحَقُّ. وَإِثْمًا ظَاهِرٌ، وَهُوَ أَعْمَالُ تَصَدُّرُ مِنَ الْجَوَارِحِ وَهِيَ ثَمَرَاتُ ذَلِكَ الْخُلُقِ، وَعِنْدَ ظُهُورِهَا يُقَالُ تَكَبَّرَ وَعِنْدَ عَدَمِهَا يُقَالُ كَبُرَ، فَالْأَصْلُ هُوَ خُلُقُ النَّفْسِ الَّذِي هُوَ الْاِسْتِرَوَاحُ وَالرُّكُودُ إِلَى رُؤْيَا نَفْسٍ فَوْقَ التَّكَبُّرِ عَلَيْهِ فَهَوُ يَسْتَدْعِي مُتَكَبِّرًا عَلَيْهِ وَمُتَكَبِّرًا بِهِ.

وَبِهِ فَارَقَ الْعُجْبَ، فَإِنَّهُ لَا يَسْتَدْعِي غَيْرَ الْمُعْجَبِ بِهِ حَتَّى



## ٣٣- مذمة اللعن

١٤٣٩- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ

اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّعَّانِينَ لَا يَكُونُونَ شَفَعَاءَ، وَلَا شُهَدَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨٩).

تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي اللَّعْنِ قَرِيبًا.

وَالْحَدِيثُ إِخْبَارٌ بَأَنَّ كَثِيرِي اللَّعْنِ لَيْسَ لَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ قَبُولُ شَفَاعَةِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَيْ لَا يَشْفَعُونَ حِينَ يَشْفَعُ الْمُؤْمِنُونَ فِي إِخْوَانِهِمْ.

وَمَعْنَى (وَلَا شُهَدَاءَ) قِيلَ لَا يَكُونُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُهَدَاءَ عَلَى تَبْلِيغِ الْأَمْرِ رُسُلَهُمْ إِلَيْهِمُ الرُّسَالَاتِ، وَقِيلَ: لَا يَكُونُوا شُهَدَاءَ فِي الدُّنْيَا وَلَا يُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لَفَسَادِهِمْ؛ لِأَنَّ إِكْتِسَارَ اللَّعْنِ مِنْ أَدَلَةِ التَّسَاهُلِ فِي الدِّينِ.

وَقِيلَ: لَا يُرْزَقُونَ الشَّهَادَةَ وَهِيَ الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

فَ (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِـ «شَفَعَاءَ» وَحَدَّثَهُ عَلَى هَذَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ.

وَيَحْتَمِلُ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَعَلَّقَ بِهِمَا وَيَرَادُ أَنَّ شَهَادَتَهُ لَمْ تَقْبَلْ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَكْتَسِبْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابٌ مِنْ شَهْدِ الْحَقِّ، وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ ثَوَابُ الشُّهَدَاءِ.

## ٣٤- مذمة التعير

١٤٤٠- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥٠٥) وَحَسَنُهُ، وَسَنَدُهُ مُتَقَطِّعٌ.

كَأَنَّهُ حَسَنُ التِّرْمِذِيِّ لِشَوَاهِدِهِ فَلَا يَضُرُّهُ انْقِطَاعُهُ.

وَكَأَنَّ مِنْ عَيَّرَ أَخَاهُ، أَيْ عَابَهُ مِنَ الْعَارِ، وَهُوَ كُلُّ شَيْءٍ لَزِمَ بِهِ عَيْبٌ كَمَا فِي الْقَامُوسِ يُجَازَى بِسَلْبِ التَّوْفِيقِ حَتَّى يَرْتَكِبَ مَا عَيَّرَ أَخَاهُ بِهِ وَذَلِكَ إِذَا صَحَبَهُ إِعْجَابُهُ بِنَفْسِهِ بِسَلَامَتِهِ

لَوْ فُرِضَ انْفِرَادُهُ دَائِمًا لَمَا امْتَكَنَ أَنْ يَقَعَ مِنْهُ الْعَجَبُ دُونَ الْكِبَرِ، فَالْعَجَبُ مُجَرَّدُ اسْتِعْظَامِ الشَّيْءِ، فَإِنْ صَحَبَهُ مَنْ يَرَى أَنَّهُ فَرْقُهُ كَانَ كِبَرًا أَوْ لَا.

وَالِاخْتِيَالُ فِي الْمَشْيَةِ هُوَ مِنَ التَّكْبِيرِ وَعَطْفُهُ عَلَيْهِ مِنْ عَطْفِ أَحَدٍ نَوْعِي الْكِبَرِ عَلَى الْآخَرِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ نَوْعَيْنِ مِنْ أَنْوَاعِ هَذَا الْكِبَرِ يَسْتَحِقُّ الرَّعِيَّةَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ احْتَضَمَا لَا يَكُونُ يَهْلُوهُ الْمَتَابَعَةُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ أَحَادِيثُ فِي ذَمِّ الْكِبَرِ مُطْلَقًا.

وَالْحَدِيثُ وَغَيْرُهُ دَالٌّ عَلَى تَحْرِيمِ الْكِبَرِ وَإِجَابِهِ لِعُضْبِ اللَّهِ تَعَالَى.

## ٣١- مذمة العجلة

١٤٣٧- وَعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ (٢٠١٢).

الْعَجَلَةُ هِيَ السَّرْعَةُ فِي الشَّيْءِ وَهِيَ مَذْمُومَةٌ فِيمَا كَانَ الْمَطْلُوبُ فِيهِ الْأَنَاءَ مَحْمُودَةً فِيمَا يُطْلَبُ تَعْجِيلُهُ مِنَ الْمَسَارَعَةِ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَالْحَوَافِ.

وَلَقَدْ يُقَالُ: لَا مُنَافَةَ بَيْنَ الْأَنَاءِ وَالْمَسَارَعَةِ، فَإِنْ سَارَعَ بِتَوَدُّعٍ وَتَأَنٍّ فَيَسِمُ لَهُ الْأَمْرَانِ، وَالضَّابِطُ أَنْ خَيَّرَ الْأُمُورَ أَوْسَطُهَا.

## ٣٢- مذمة الشؤم

١٤٣٨- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشُّؤْمُ سُوءُ الْخَلْقِ».

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٨٥/٦) وَلِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشُّؤْمُ سُوءُ الْخَلْقِ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ.

الشُّؤْمُ: ضِدُّ الْبَيِّنِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى حَقِيقَةِ سُوءِ الْخَلْقِ وَأَنَّ الشُّؤْمَ، وَأَنْ كُلُّ مَا يَلْحَقُ مِنَ الشُّرُورِ فَسَبِيهُ سُوءِ الْخَلْقِ. وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ سُوءَ الْخَلْقِ وَحَسَنَهُ اخْتِيَارُ مَكْتَسَبٍ لِلْعَبْدِ وَتَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ.



عَمَّا عَيَّرَ بِهِ أَخَاهُ.

وَلَيْهِ أَنْ ذَكَرَ الذَّنْبَ لِمَجْرَدِ التَّعْيِيرِ قَبِيحٌ يُوجِبُ الْعُقُوبَةَ.

وَأَنَّهُ لَا يَذْكُرُ عَيْبَ الْغَيْرِ إِلَّا لِلأُمُورِ السَّئَةِ الَّتِي سَلَفَتْ مَعَ حُسْنِ الْقَصْدِ فِيهَا.

### ٣٥- مذمة الكذب

١٤٤١- وَعَنْ بَهْرِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ، وَيَلْزَمُ لَهُ، ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ».

أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ إِبْنُ دَاوُدَ (٤٩٩٠)، التِّرْمِذِيُّ (٢٣١٥)، النَّسَائِيُّ (١٩٦/١٠)، وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ.

(وَعَنْ بَهْرِ بْنِ حَكِيمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مُعَاوِيَةَ بْنِ حَيْدَةَ.

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلٌ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ وَيَلْزَمُ لَهُ، ثُمَّ وَيْلٌ لَهُ». أَخْرَجَهُ الثَّلَاثَةُ وَإِسْنَادُهُ قَوِيٌّ) وَحَسَنُهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١٩٦/١٠).

وَالْوَيْلُ: الْهَلَاكُ، وَرَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورُ، وَجَارُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ سَلَامٍ عَلَيْكُمْ وَفِي مَعْنَاهُ الْأَحَادِيثُ الْوَارِدَةُ فِي تَحْرِيمِ الْكُذْبِ عَلَى الْإِطْلَاقِ مِثْلُ حَدِيثِ «لِيَأْكُمَ وَالْكُذْبُ، فَإِنَّ الْكُذْبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَالْفُجُورُ يَهْدِي إِلَى النَّارِ» سَيَأْتِي وَآخَرُ ابْنِ حَبَّانٍ فِي صَحِيحِهِ (٥٧٣٤) «لِيَأْكُمَ، وَالْكُذْبُ، فَإِنَّهُ مَعَ الْفُجُورِ وَهُمَا فِي النَّارِ» وَمِثْلُهُ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ.

وَأَخْرَجَ أَحْمَدُ (١٧٦/٢) مِنْ حَدِيثِ إِبْنِ لَهَيْمَةَ «مَا عَمِلَ أَهْلُ النَّارِ؟ قَالَ «الْكُذْبُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَذَبَ فَجَرَ، وَإِذَا فَجَرَ كَفَرَ، وَإِذَا كَفَرَ دَخَلَ النَّارَ».

وَأَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (١٣٨٦) أَنَّهُ قَالَ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ وَمِنْ جُمْلَتِهِ قَوْلُهُ «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتَيَايَا قَالَا لِي الَّذِي رَأَيْتَهُ يَشُقُّ شَذَقَةً فَكَذَّابٌ يَكْذِبُ الْكَذِبَةَ تُحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَفَاقَ» فِي حَدِيثِ رُؤْيَاهُ ﷺ، وَالْأَحَادِيثُ فِي الْبَابِ كَثِيرَةٌ.

الْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى تَحْرِيمِ الْكُذْبِ لِإِصْحَالِ الْقَوْمِ، وَهَذَا تَحْرِيمٌ خَاصٌّ.

وَيَحْرُمُ عَلَى السَّامِعِينَ سَمَاعَهُ إِذَا عَلِمُوهُ كَذِبًا؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ عَلَى الْمُنْكَرِ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمُ التَّكْوِيرُ أَوْ الْقِيَامُ مِنَ الْمَوْقِفِ. وَقَدْ عُدَّ الْكُذْبُ مِنَ الْكِبَائِرِ.

قَالَ الرُّومَانِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ: إِنَّهُ كَبِيرَةٌ، وَمَنْ كَذَبَ قَصْدًا رُدَّتْ شَهَادَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْغَيْرِ؛ لِأَنَّ الْكُذْبَ حَرَامٌ بِكُلِّ حَالٍ.

وَقَالَ الْمَهْدِيُّ: إِنَّهُ لَيْسَ بِكَبِيرَةٍ وَلَا يَتِمُّ لَهُ نَفْسُ كَبِيرَةٍ عَلَى الْعَمَمِ، فَإِنَّ الْكُذْبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْإِضْرَارَ بِمُسْلِمٍ أَوْ مُعَاهِدٍ كَبِيرَةٌ.

وَقَسَمَ الْغَزَالِيُّ الْكُذْبَ فِي الْإِحْيَاءِ إِلَى وَاجِبٍ وَمُبَاحٍ وَمَحْرُومٍ. وَقَالَ: إِنَّ كُلَّ مَقْصِدٍ عَمُودِي يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِ بِالصَّدْقِ، وَالْكُذْبُ جَمِيعًا، فَالْكُذْبُ فِيهِ حَرَامٌ، وَإِنْ أَمَكَّنَ التَّوَصُّلَ إِلَيْهِ بِالْكُذْبِ وَحْدَهُ فَمُبَاحٌ إِنْ أَتَيْتُ حَصِيلُ ذَلِكَ الْمَقْصُودِ، وَوَاجِبٌ إِنْ وَجِبَ حَصِيلُ ذَلِكَ، وَهُوَ إِذَا كَانَ فِيهِ عَصْمَةٌ مِنْ يَجِبُ إِنْقَادُهُ، وَكَذَا إِذَا خَشِيَ عَلَى الْوَدِيعَةِ مِنْ ظَالِمٍ وَجِبَ الْإِنْكَارُ وَالْخَلْفُ، وَكَذَا إِذَا كَانَ لَا يَتِمُّ مَقْصُودٌ حَرْبٍ أَوْ إِصْلَاحٍ ذَاتِ الْبَيْنِ أَوْ اسْتِمَالَةِ قَلْبِ الْمُنِيٍّ عَلَيْهِ إِلَّا بِالْكُذْبِ فَهُوَ مُبَاحٌ.

وَكَذَا إِذَا وَقَعَتْ مِنْهُ فَاحِشَةٌ كَالزُّنَى وَشَرْبِ الْخَمْرِ وَسَائِلَهُ السُّلْطَانُ فَلَهُ أَنْ يَكْذِبَ وَيَقُولَ: مَا فَعَلْتُ.

ثُمَّ قَالَ: وَيَنْبَغِي أَنْ تُقَابَلَ مَفْسَدَةُ الْكُذْبِ بِالمَفْسَدَةِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَى الصَّدْقِ فَإِنْ كَانَتْ مَفْسَدَةُ الصَّدْقِ أَشَدَّ فَلَهُ الْكُذْبُ، وَإِنْ كَانَتْ بِالْعَكْسِ أَوْ شَكٍّ فِيهَا حُرِّمَ الْكُذْبُ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِنَفْسِهِ اسْتَحَبَّ أَنْ لَا يَكْذِبَ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِغَيْرِهِ لَمْ تَحْسُنِ الْمَسَاحَةُ بِحَقِّ الْغَيْرِ، وَالْحَزْمُ تَرْكُهُ حَيْثُ أُبَيِّحَ.

وَعَلِمَ أَنَّهُ يَجُوزُ الْكُذْبُ اتِّفَاقًا فِي ثَلَاثِ صُورٍ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ (٢٦٠٥) قَالَ ابْنُ شَيْهَابٍ: لَمْ أَسْمَعْ بِرَخْصِ فِي شَيْءٍ عَمَّا يَقُولُ النَّاسُ كَذِبٌ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الْحَرْبِ، وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ وَحَدِيثِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا.

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: لَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الْكُذْبِ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ الصُّورِ.

أَخْرَجَ ابْنُ التَّجَارِ عَنْ الشَّرَاسِ بْنِ سَمْعَانَ مَرْفُوعًا: «الْكُذْبُ يُكْتَبُ عَلَى ابْنِ آدَمَ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ: الرَّجُلُ يَكُونُ بَيْنَ



الرَّجُلَيْنِ لِيُصْلَحَ بَيْنَهُمَا، وَالرَّجُلُ يُحَدِّثُ امْرَأَتَهُ لِيُرْضِيَهَا بِذَلِكَ،  
وَالْكَذِبُ فِي الْحَرْبِ [أحمد (٤٥٤/١)]

واعلم أن ذلك لحكمة الاجتماع ومصلحته.

(قلت): انظر إلى حكمة الله وعيّه لاجتماع القلوب كيف  
حرّم النيمة وهي صدق لما فيها من إفساد القلوب وتوليد  
العداوة، والوحشة وإباح الكذب، وإن كان حراماً إذا كان لجمع  
القلوب وجلب المودة وإذهاب العداوة

### ٣٦- مدّة الغيبة

١٤٤٢- وَعَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:  
«كَفَّارَةٌ مَنْ اغْتَابَهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُ».

رواه البخاري بن أبي أسامة بإسناد صحيح [وزائد مسند الحارث] (١٠٨٧).

وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده، والبيهقي في شعب  
الإيمان (٦٧٨٦) وغيرهما بالفاظ مختلفة من حديث أنس وفي  
أسانيدهما ضعف.

وروي من طريق أخرى بمعناه، والحاكم (٥١١/١) من  
حديث حذيفة، والبيهقي [شعب الإيمان (٦٧٨٨)] قال: وهو  
أصح ولفظه قال: «كَانَ فِي إِسْنَانِي ذَرْبٌ عَلَى أَهْلِي فَسَأَلْتُ  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَيْنَ أَنْتَ مِنَ اسْتِغْفَارِ يَا حَذِيفَةُ إِنِّي  
لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ».

هذا الحديث لا دليل فيه نصاً أنه لأجل الغياب بل لدفع  
لذم ذرّب اللسان.

والحديث دليل على أن الاستغفار من الغتاب لمن اغتابه  
يكفي ولا يحتاج إلى الاعتذار منه.

وفصلت النهادية والشافعية فقالوا: إذا علم الغتاب وجب  
الاستحلال منه. وأما إذا لم يعلم فلا ولا يستحب أيضاً لأنه  
يجلب الوحشة ويغار الصدر، إلا أنه أخرج البخاري (٣٥٣٤)  
من حديث أبي هريرة مرفوعاً «مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ  
فِي عِزِّهِ أَوْ شَيْءٍ فَلْيَتَحَلَّلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ دِيْنَارٌ  
وَلَا دِرْهَمٌ إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أَخَذَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ

لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِهِ صَاحِبِهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ».  
وأخرج نحوه البيهقي (٣٦٩/٣) من حديث أبي موسى.

وهو دال على أنه يجب الاستحلال، وإن لم يكن قد علم  
إلا أنه يحمل على من قد بلغه ويكون حديث أنس فيمن لم  
يعلم ويقيد به إطلاق حديث البخاري.

### ٣٧- مدّة شديد الخصام

١٤٤٣- وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ  
الْخَصِمُ».

أخرجه مسلم (٢٦٦٨).

(وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:  
«أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ» يفتح الحاء المعجمة وكسر  
الصاد المهملة (أخرجه مسلم).

الألد: مأخوذ من لديدي الرادي وهما جانباه.

والخصم: شديد الخصومة الذي يحجّ مخاصمته وجه  
الاشتقاق أنه كلما احتجّ عليه مجّأً أخذ في جانب آخر.

وقد وردت أحاديث في ذم الخصومة كحديث «مَنْ جَادَلَ  
فِي خُصُومَةٍ بَغْيٍ عِلْمٌ لَمْ يَزَلْ فِي سُخْطِ اللَّهِ حَتَّى يَنْزِعَ» تقدم  
تحريجه أحمد (٧٠/٢)، أبو داود (٣٥٩٧).

وأخرج الترمذي (١٩٩٤) وقال: غريب من حديث ابن  
عبّاس مرفوعاً «كفى بك إنمأ أن لا تزال مُخاصماً».

وظاهر إطلاق الأحاديث أن الخصومة مذمومة ولو كانت  
في حق.

وقال النووي في الأدكار: فإن قلت: لا بُدّ للإنسان من  
الخصومة لاستيفاء حقّه.

فالجواب ما أجاب به الغزالي: أن الذم إنما هو لمن خاصم  
باطل وبغى علم كوكيل القاضي فإنه يتوكّل قبل أن يعرف  
الحق في أي جانب.



ويدخل في الذم من يطلب حقاً لكن لا يقتصر على قدر الحاجة بل يظهر اللذ والكذب لإيذاء خصمه وكذا من يحمّله على الخصومة محض العناد لقهر خصمه وكسره.

ومثله من يخلط الخصومة بكلمات تؤذي وليس إليها ضرورة في التوصل إلى غرضه فهذا هو المذموم.

بخلاف المظلوم الذي ينصر حُجته بطريق الشرع من غير لدٍ وإسرافٍ وزيادة الحجاج على الحاجة من غير قصدٍ عنادٍ ولا إيذاء، فعلة هذا ليس مذموماً ولا حراماً لكن الأولى تركه ما وجد إليه سبيلاً.

وفي بعض كتب الشافعية أنها ترد شهادة من يكثر الخصومة؛ لأنها تنقص الروءة لا لكونها معصية.



## ٥١- كتاب مكارم الأخلاق

## ١- فصل الصدق

١٤٤٤- عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصَّدْقِ، فَإِنَّ الصَّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصَّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صَدِيقًا، وَإِنَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٠٩٤) - مسلم (٢٦٠٧)].

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِالصَّدْقِ، فَإِنَّ الصَّدْقَ يَهْدِي بِفَتْحِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ إِلَى الْبِرِّ وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصَّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صَدِيقًا، وَإِنَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

الصدق: ما طابق الواقع. والكذب: ما خالف الواقع هذه حقيقتهما عند الجمهور من الهادوية وغيرهم.

والهداية: الدلالة الموصلة إلى المطلوب.

والبر: بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخيرات وهو اسم جامع للخيرات كلها ويطلق على العمل الصالح الخاص.

قال ابن بطال قوله: «وإن البر... إلى آخره» مصداقه قوله تعالى: «إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَيْمٍ» [الإنطار: ١٣].

وقال قوله: (وما يزال الرجل يصدق إلى آخره) المراد يكثر منه الصدق حتى يستحق اسم المبالغة وهو الصديق.

وأصل الفجور الشق فهُوَ شَقُّ الدُّيَانَةِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْمِيلِ إِلَى الْفَسَادِ وَعَلَى الْإِتِبَاعِ فِي الْمَعَاصِي وَهُوَ اسْمٌ جَامِعٌ لِلشَّرِّ.

وقوله (وما يزال الرجل يكذب) هو كما مر في قوله «وما يزال الرجل يصدق» في أنه إذا تكرر منه الكذب استحق اسم المبالغة وهو الكذاب.

وفي الحديث إشارة إلى أن من تحرى الصدق في أقواله صار له سجيّة ومن تعمّد الكذب وتحرّاه صار له سجيّة، وأنه بالتدرب والاكتساب تستمر صفات الخير والشر.

والحديث دليل على عظمة شأن الصدق وأنه ينتهي بصاحبه إلى الجنة.

ودليل على عظمة قبح الكذب وأنه ينتهي بصاحبه إلى النار، وذلك مع ما يصاحبها في الدنيا فإن الصدوق مقبول الحديث عند الناس مقبول الشهادة عند الحكام محبوب مرغوب في أحاديثه والكذوب بخلافه هذا كله.

## ٢- التحذير من الظن

١٤٤٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٦٠٦٤) - مسلم (٢٥٦٣)].

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ» بِالنَّصْبِ مُخَدَّرٌ مِنْهُ

(فإن الظن أكذب الحديث) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

تقدم بيان معناه وأنه تحذير من أن يُحَقَّقَ مَا ظَنَّهُ وَأَمَّا نَفْسُ الظَّنِّ فَقَدْ يَهْجُمُ عَلَى الْقَلْبِ فَيَجِبُ دَفْعُهُ وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْعَمَلِ عَلَيْهِ.

## ٣- التحذير من الجلوس في الطرقات

١٤٤٦- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى



الطُّرُقَاتِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَنَا بُدٌّ مِنْ مَجَالِسِنَا، نَتَحَدَّثُ فِيهَا، قَالَ: فَأَمَّا إِذَا أُيِّنْتُمْ فَأَعْظُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ؟ قَالَ: غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البخاري (٢٤٦٥)، مسلم (٢١٢١)].

(وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطُّرُقَاتِ» بِضَمِّينِ جَمْعُ طَرِيقٍ) (قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لَنَا بُدٌّ مِنْ مَجَالِسِنَا نَتَحَدَّثُ فِيهَا قَالَ: فَأَمَّا إِذَا أُيِّنْتُمْ) أَيِ امْتَنَعْتُمْ عَنْ تَرْكِ الْجُلُوسِ عَلَى الطُّرُقَاتِ.

(فَأَعْظُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ قَالُوا: وَمَا حَقُّهُ قَالَ: غَضُّ الْبَصَرِ عَنِ الْمُخَرَّمَاتِ وَكَفُّ الْأَذَى عَنِ الْمَارِّينِ يَقُولُ أَوْ يَفْعَلُ.

(وَرَدُّ السَّلَامِ) إِبَاقَتُهُ عَلَى مَنْ الْقَاءَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْمَارِّينِ إِذِ السَّلَامُ يُسَنُّ إِبْدَاءَ الْمَارِّ لَا لِلْقَاعِدِ.

(وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ).

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُمْ فَهِمُوا أَنَّ الْأَمْرَ لِبَسِّ لِلْجُوبِ وَأَنَّهُ لِلتَّرْغِيبِ فِيمَا هُوَ الْأَوَّلَى إِذْ لَوْ فَهِمُوا الْوُجُوبَ لَمْ يُرَاجَعُوا.

قَالَ الْمَصْنُفُ: وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ رَجَوْا وَقُبِيعَ النُّسْخِ تَخْفِيفاً لِمَا شَكُّوا مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ.

وَقَدْ زِيدَ فِي أَحَادِيثِ حَقِّ الطَّرِيقِ عَلَى هَذِهِ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ، زَادَ أَبُو دَاوُدَ (٤٨١٦): «وإِرشَادُ ابْنِ السَّبِيلِ وَتَسْمِيَةُ الْعَاطِسِ».

وزاد سعيد بن منصور: «وإِغَاثَةُ الْمَلْهُوفِ».

وزاد البيهقي «كشف الأسرار» (٢٠١٩): «وَالْإِعَانَةُ عَلَى الْحَمْلِ».

وزاد الطبراني «الكمير» (١٣٨/٢٢): «وَأَعِينُوا الْمَظْلُومَ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا».

وزاد أبو داود (٤٨١٧)، وكذا في مراسيل يحيى بن يعمر: «وتهدوا الضال»..

وزاد في حديث أبي طلحة: «حسن الكلام» [هذه الزيادة عند م (٢١٦١) وليست عند د].

وزاد في حديث البراء عند أحمد (٢٨٢/٤) والترمذي (٢٧٢٦) «وَأَنْشُوا السَّلَامَ».

قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي «التَّوْشِيحِ» فَاجْتَمَعَ مِنْ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ عَشَرَ أَدَباً وَقَدْ نَظَّمَهَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ حَجَرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ الْمَصْنُفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: وَقَدْ نَظَّمَهَا فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ:

جَمَعْتَ آدَابَ مَنْ رَأَى الْجُلُوسَ عَلَى الدَّ - طَرِيقِ مِنْ قَوْلِ خَيْرِ الْخَلْقِ إِنْسَانًا أَفْشَى السَّلَامِ وَاحْسَنَ فِي الْكَلَامِ وَشَمُّتَ عَاطِساً وَسَلَاماً رُذِّإَ إِحْسَانًا فِي الْحَمْلِ عَاوَنَ وَمَظْلُوماً أَعْنِ وَاغْتِ نَفْسَانِ اهْدِ سَبِيلاً وَاهْدِ حَيْرَانَا بِالْعَرَفِ مَرْوَانَةَ عَنْ نُكْرٍ وَكَفَّ أَذَى وَغَضَّ طَرِفاً وَأَكْثَرَ ذِكْرَ مَوْلَانَا  
إِلَّا أَنْ الْأَحَادِيثَ الَّتِي قَدَّمَاهَا وَذَكَرَهَا السُّيُوطِيُّ فِي التَّوْشِيحِ فِيهَا أَحَدُ عَشَرَ أَدَباً وَفِي الْآيَاتِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ: لِأَنَّهُ زَادَ: حُسْنَ الْكَلَامِ وَهُوَ ثَابِتٌ فِي حَدِيثِ لَأَبِي هُرَيْرَةَ. وَزَادَ فِيهَا: وَإِنْشَاءَ السَّلَامِ وَلَمْ أَجِدْهُ فِي حَدِيثٍ إِنَّمَا فِيهَا رَدُّ السَّلَامِ وَقَدْ ذَكَرَهُ فِيهَا

وَالْحِكْمَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْجُلُوسِ فِي الطُّرُقَاتِ أَنَّهُ لَجُلُوسِهِ يَتَعَرَّضُ لِلْفِتْنَةِ فَإِنَّهُ قَدْ يَنْظُرُ إِلَى الشُّهُوتِ عَنِ الْخَافِ الْفِتْنَةَ عَلَى نَفْسِهِ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهَا مَعَ مُرُورِهِنَّ.

وَفِيهِ التَّعَرُّضُ لِلزُّوْمِ حَقُوقِ اللَّهِ وَالْمُسْلِمِينَ وَلَوْ كَانَ قَاعِداً فِي مَنْزِلِهِ لَمَا عَرَفَ ذَلِكَ وَلَا لَزِمَتْهُ الْحَقُوقُ الَّتِي قَدْ لَا يَقُومُ بِهَا وَلَمَّا طَلَبُوا الْإِذْنَ فِي الْبَقَاءِ فِي مَجَالِسِهِمْ.

وَأَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْهَا عَرَفَتْهُمَا بِمَا يَلْزِمُهُمْ مِنَ الْحَقُوقِ وَكُلُّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَقُوقِ قَدْ وَرَدَتْ بِهِ الْأَحَادِيثُ مُتَفَرِّقَةً تَقَدَّمَ بَعْضُهَا وَأُتِيَ بَعْضُهَا.

#### ٤ - فضل التفقه في الدين

١٤٤٧ - وَعَنْ مُعَاوِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ».



مُتَّقٍ عَلَيْهِ (البخاري (٧١)، مسلم (١٠٣٧)).

وفى الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم وثبة فلذلك كان من الإيمان.

الحديث دليل على عظمة شأن التَّقْوَى في الدين وأنه لا يُعطاه إلا مَنْ أَرَادَ اللَّهُ بِهِ خيراً عظيماً كما يُرشد إليه التَّكْوِينُ ويدلُّ له المقام.

والفقه في الدين تعلم قواعد الإسلام ومعرفة الحلال والحرام ومفهوم الشرط أن مَنْ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ في الدين لَمْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خيراً.

وقد ورد هذا المفهوم منطوقاً في رواية أبي يعلى (٧٣٨١) «وَمَنْ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ لَمْ يَبَالِ اللَّهُ بِهِ».

وفي الحديث دليل ظاهر على شرف الفقه في الدين والمتفهمين فيه على سائر العلوم والعلماء. والمراد به معرفة الكتاب والسنة.

## ٥- فضل حسن الخلق

١٤٤٨- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ».

أخرجه أبو داود (٤٧٩٩) والترمذي وصححه (٢٠٠٣).

وتقدم الكلام في حقيقته بما لا يحتاج فيه إلى الإعادة لقرب عهده.

## ٦- فضل الحياء

١٤٤٩- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ».

مُتَّقٍ عَلَيْهِ (البخاري (٢٤)، مسلم (٣٦)).

الحياء في اللغة: تغيير يلحق الإنسان من خوف ما يُعاب به.

وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القبيح ومنع من التقصير في حق ذي الحق.

والحياء وإن كان قد يكون غريزة فهو في استعماله على

وقد يكون كسبياً. ومعنى كونه من الإيمان أن المستحي يقطع مجاذه عن المعاصي فيصير كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصي.

وقال ابن قتيبة: معناه أن الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الإيمان فسماً إيماناً كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه والحياء مركب من جبن وعفة.

وفي الحديث «الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ وَلَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ» (البخاري (٦١١٧)، مسلم (٣٧)).

فإن قلت: قد يمنع الحياء صاحبه عن إنكار المنكر والإخلال ببعض ما يجب فلا يتم عموم «أنه لا يأتي إلا بخير»؟

(قلت) قد أجيب عنه بأن المراد من الحياء في الأحاديث الحياء الشرعي، والحياء الذي ينشأ عنه ترك بعض ما يجب ليس حياة شرعياً بل هو عجز ومهانة وإنما يطلق عليه الحياء لمشابهته الحياة الشرعي.

وبجواب آخر وهو أن مَنْ كَانَ الْحَيَاءُ مِنْ خُلُقِهِ فَالْخَيْرُ عَلَيْهِ أَغْلَبُ أَوْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَيَاءُ مِنْ خُلُقِهِ كَانَ الْخَيْرُ فِيهِ بِالذَّاتِ فَلَا يُنَائِيهِ حُصُولُ التَّقْصِيرِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ.

قال القرطبي في «المفهم» شرح مسلم (٢١٩/١): وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ جُمِعَ لَهُ التَّوَعُّنُ مِنَ الْحَيَاءِ الْمَكْتَسَبِ وَالْغَرِيزِيِّ وَكَانَ فِي الْغَرِيزِيِّ أَشَدَّ جِأَاءً مِنَ الْعَذَاءِ فِي خَدْرِهَا وَكَانَ فِي الْمَكْتَسَبِ فِي الذُّرْوَةِ الْعَالِيَا ﷺ.

١٤٥٠- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلَى إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ».

أخرجه البخاري (٣٤٨٣).

لفظ الأولى ليس في البخاري بل في سنن أبي داود (٤٧٩٧).



ووقع في حديث حذيفة «إن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الأولى - إلى آخره».

وأخرجه أحمد (٤٠٥/٥) والبرزور [وكشف الأسرار] (٢٠٢٨). والمراد من النبوة الأولى: ما اتفق عليه الأنبياء ولم ينسخ كما نسخت شرائعهم لأنه أمر أبطقت عليه العقول.

وفي قوله (فاصنع ما شئت) قولان:

الأول أنه بمعنى الخبر أي: صنعت ما شئت، وعبر عنه بلفظ الأمر للإشارة إلى أن الذي يكف الإنسان عن مدافعة الشر هو الحياة فإذا تركته تفرقت دواعيه على موقعة الشر حتى كأنه مأمور به.

أو الأمر فيه للتهديد أي اصنع ما شئت فإن الله مجازيك على ذلك.

الثاني: أن المراد انظر إلى ما تريد فعله فإن كان مما لا يستحق منه فاعله وإن كان مما يستحق منه فدعه ولا تبالي بالخلق.

#### ٧- فضل القوة والتحذير من (لو)

١٤٥١- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ. وَفِي كُلِّ خَيْرٍ، اخْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ وَلَا تَعْجِزْ، وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا، وَلَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ فَعَلْتُ، فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ».

أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ وَفِي كُلِّ مِنْ الْقَوِيِّ وَالضَّعِيفِ خَيْرٌ» لوجود الإيمان فيهما.

(أحرص) من حرص يحرص كضرب يضرب ويقال: حرص كسميع.

(على ما يفتلك) في دنيك ودينك.

(واستعن بالله) عليه (ولا تعجز) بفتح الجيم وكسرها.

(وَإِنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا وَلَكِنْ قُلْ قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ فَعَلْتُ فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ». أخرجه مسلم) المراد من القوي: قوي عزيمة النفس في الأعمال الآخروية فإن صاحبها أكثر إقداماً في الجهاد وإنكار المنكر والصبر على الأذى في ذلك واحتمال المشاق في ذات الله والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرها والضعيف بالعكس من هذا إلا أنه لا يخلو عن الخير لوجود الإيمان فيه.

ثم أمره ﷺ بالحرص على طاعة الله وطلب ما عنده وعلى طلب الاستعانة به في كل أموره إذ حرص العبد بخير إعانة الله لا ينفعه كما قال:

إذا لم يكن عون من الله للفتى فأكثر ما يجني عليه اجتهداه ونهأه عن العجز وهو التساهل في الطاعات وقد استعاذ منه ﷺ بقوله «اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن. ومن العجز والكسل» [السامي (٢٥٧/٨)] وسيأتي.

ونهاه إذا أصابه شيء من حصيل ضرر أو فوات نفع عن أن يقول (لو).

قال بعض العلماء: هذا إنما هو لمن قال متفقاً ذلك حتماً، وأنه لو فعل ذلك لم يصبه قطعاً فاما من رد ذلك إلى مشيئة الله، وأنه لا يصيبه إلا ما شاء الله فليس من هذا.

واستدل له بقول أبي بكر في الغار «لو أن أحدكم رفع رأسه لرائنا» [البخاري (٣٩٢٢)، مسلم (٢٣٨١)] وسكوته ﷺ.

قال القاضي عياض: لا حجة فيه؛ لأنه إنما أخبر عن أمر مستقبل وليس فيه دعوى لرد قدره بعد وقوعه.

قال: وكذا جميع ما ذكره البخاري في «الصحيح» وكتاب الصبي، باب (٩) في باب ما يجوز من اللؤ

كحديث «لولا حدثان قومك بالكفر» (٤٤٨٤) الحديث.

«ولو كنت راجماً بغير يئنة» الحديث (٧٢٣٩).

«ولولا أن أشق على أمتي» (٧٢٤٠) وشيئة ذلك، فكله مستقبل ولا اعتراض فيه على قدر فلا كراهية فيه؛ لأنه إنما



عُصِيَ اللَّهُ بِهِ هُوَ أَسْرَعَ عُقُوبَةً مِنَ النَّبِيِّ.

أخبر عن اعتقاده فيما كان يفعل لولا المانع، وعمّا هو في قدرته  
فإنّ ما ذهب فليس في قدرته.

#### ٩- فضل الدفاع عن المسلم

١٤٥٣- وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم

قَالَ: «مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالْعُيُوبِ رَدَّ اللَّهُ عَنْ  
وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أخرجه الترمذي، وخشنة (١٩٣١)

قال القاضي: فالذي عندي في معنى الحديث أن النهي  
على ظاهره وعمومه لكنّ نهى تنزيه، ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم:  
«فَإِنْ لَوْ تَفَتَحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ» [٢٦٦٤].

قال النووي: وقد جاء من استعمال «لو» في الماضي قوله  
صلى الله عليه وسلم: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهذلي»  
[البخاري (١٦٦١)] وغير ذلك.

١٤٥٤- وَلَا حَمْدَ (٤٦١/٦) مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ

بِنْتِ يَزِيدَ نَحْوَهُ.

في الحديثين دليل على فضيلة الرد على من اغتاب أخاه  
عنده وهو واجب لأنه من باب الإنكار للمعكر ولذا ورد  
الوعيد على تركه كما أخرجه أبو داود (٤٨٨٤) وابن أبي الدنيا  
[كتاب «الصمت» (٢٤١)] «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَخْذُلُ امْرَأً مُسْلِمًا فِي  
مَوْضِعٍ تَنَهَكَ فِيهِ جُرْمُهُ وَيَتَّقِصُّ مِنْ عِرْضِهِ إِلَّا خَذَلَهُ اللَّهُ فِي  
مَوْطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ نَصْرَتَهُ».

فالظاهر أن النهي إنما هو عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة  
فيه فيكون نهى تنزيه لا تحريم.

وأما من قاله تاسماً على ما فاتته من طاعة الله، وما هو  
مُعَذَّرٌ عليه من ذلك، ونحو هذا فلا بأس به وعليه يحمل أكثر  
الاستعمال الموجود في الأحاديث.

#### ٨- فضل التواضع

١٤٥٢- وَعَنْ عِيَّاضِ بْنِ حِمَارٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَيَّ: أَنْ  
تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَفْخَرَ  
أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ».

أخرجه مسلم (٢٨٦٥).

وأخرج أبو داود (٤٨٨٣) وأبو الشيخ أيضاً «مَنْ حَمَى  
عِرْضَ أَخِيهِ فِي الدُّنْيَا بَعَثَ اللَّهُ لَهُ مَلَكًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِيهِ مِنَ  
النَّارِ».

التواضع: عدم الكبر وتقدم تفسير الكبر.

وعدم التواضع يؤدي إلى البغي؛ لأنه يرى لنفسه منزلة  
على الغير فيبغي عليه بقوله أو فعله ويفخر عليه ويزدريه،  
والبغي والفخر مذمومان، ووردت أحاديث في سرعة عقوبة  
البغي منها عن أبي بكره قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ  
ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَوْ أَحَقُّ مِنْ أَنْ يُعْجَلَ اللَّهُ لِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةَ فِيهِ  
الدُّنْيَا مَعَ مَا يَدْخِرُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْبَغْيِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ».  
أخرجه الترمذي (٢٥١١) والحاكم (٣٥٦/٢) وصححه وأخرجه  
ابن ماجه (٤٢١١).

وأخرج الأصبهاني [الدرع والرهيب (٢٢٠٧)] «مَنْ  
اغْتَابَ عِنْدَهُ أَخُوهُ فَاسْتَطَاعَ نَصْرَتَهُ فَصَرَّهُ نَصْرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا  
وَالْآخِرَةِ، وَإِنْ لَمْ يَنْصُرْهُ أَذَلَّهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

بل ورد في الحديث أن المستمع للغيبة أحد المتغتابين فمن  
حضر الغيبة وجب عليه أحد أمور: الرد عن عرض أخيه ولو  
بإخراج من اغتاب إلى حديث آخر أو القيام عن موقف الغيبة  
أو الإنكار بالقلب أو الكرامة للقول.

وقد عذ بعض العلماء السكوت كبيرة لورود هذا الوعيد  
ولدخوله في وعيد من لم يُعَيِّرْ المنكر؛ ولأنه أحد المتغتابين حكماً

وأخرج البيهقي [شعب الإيمان (٤٨٤٢)] «لَيْسَ شَيْءٌ يَمَّا



وإن لم يكن مُعْتَاباً لَعْنَةً وَشَرَعاً.

## ١١- فضل السلام والكرم وقيام الليل

١٤٥٦- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْشُوا السَّلَامَ وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ، وَأَطْعِمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامَ، تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ (٢٤٨٥).

الإفشاء لَعْنَةُ الْإِطْهَارِ.

والمراء: نشر السلام على من يعرفه وعلى من لا يعرفه.

وأخرج الشيخان من حديث عبد الله بن عمرو البخاري (١٢)، مسلم (٣٩) «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: تَطْعِمُ الطَّعَامَ، وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

ولا بُدَّ في السلام أن يكون بلفظ مُسْمِعٍ لمن يردُّ عليه.

وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد (٢٩٥) بسند صحيح عن ابن عمر «إِذَا سَلَّمْتَ فَاسْمِعْ فَإِنَّهَا تَحِيَّةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ».

قال النووي: أَمَلَهُ أَنْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ حَيْثُ يَسْمَعُ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ لَمْ يَكُنْ آتِيًا بِالسَّلَامَةِ فَإِنْ شَكَّ اسْتَظْهَرَ.

وإن دخل مكاناً فيه إيقاظ ونيام فالسنة ما ثبت في صحيح مسلم (٢٠٥٥) عن المقداد قال «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجِيءُ مِنَ اللَّيْلِ فَيَسْلِمُ تَسْلِيمًا لَا يُوقِظُ نَائِمًا وَيُسْمِعُ الْيَقْظَانَ».

فإن لقي جماعة يسلم عليهم جميعاً ويكره أن يخص أحدهم بالسلام؛ لأنه يؤلّد الرّقصة.

ومشروعة السلام لجلب التحاب والألفة فقد أخرج مسلم (٥٤) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «أَلَا أَدْلِكُكُمْ عَلَى مَا تَحَابُّونَ بِهِ؟ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ».

ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند الدخول لما أخرجه النسائي [وعمل اليوم والليلة] (٣٤٤) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْلَمْ وَإِذَا قَامَ

## ١٠- فضل الصدقة والعفو والتواضع

١٤٥٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨٨).

فسر العلماء عدم النقص بمعنيين

(الأول) أنه يبارك له فيه ويدفع عنه الآفات فيجبر نقص الصورة بالبركة الخفية.

(والثاني) أنه يحصل بالثواب الحاصل عن الصدقة جبراً نقص عينها فكان الصدقة لم تنقص المال لما يكتب الله من مضاعفة الحسنة إلى عشر أمثالها إلى أضعاف كثيرة.

قلت:

والمعنى الثالث: أنه تعالى يخلّفها بعوض يظهر به عدم نقص المال بل ربما زادته ودليله قوله تعالى: «وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ» [سبا: ٣٩] وهو مجرب محسوس.

وفي قوله: (مَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا) حث على العفو عن المسيء وعدم مجازاته على إساءته وإن كانت جائزة قال تعالى: «فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» [الشورى: ٤٠].

وفيه أن يجعل الله تعالى للعافي عزاً وعظمة في القلوب؛ لأنه بالاتّصاف يُظنُّ أنه يعظم ويصان جانيه ويهاب ويظنُّ أن الأغصاء والعفوة لا يحصل به ذلك، فآخبر رسول الله ﷺ بأنه يزاد بالعفو عزاً.

وفي قوله (وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ) أي لأجل ما أعدّه الله للمتواضعين «إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ» دليل على أن التواضع سبب للرفعة في الدارين لإطلاقيه.

وفي الحديث حث على الصدقة وعلى العفو وعلى التواضع، وهذِهِ مِنْ أَمْهَاتِ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ.



فَلْيُسَلِّمْ فَلْيَسْتِ الْأُولَى أَخْتٌ مِنَ الْآخِرَةِ.

وَتَجَنَّبْ مَا يُؤْبِقُهَا مِنَ الْأَعْمَالِ وَحَصُولِ الْحَاطِمَةِ الصَّالِحَةِ.

## ١٢- فضل النصيحة

١٤٥٧- وَعَنْ تَعِيمِ الدَّارِيِّ عليه السلام قَالَ: قَالَ:

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ - ثَلَاثًا قُلْنَا: لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٥).

(عَنْ تَعِيمِ الدَّارِيِّ عليه السلام) هُوَ أَبُو رُقَيْةٍ تَعِيمُ بْنُ أَوْسِ بْنِ خَارِجَةَ، نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ دَارٍ وَيُقَالُ: الدَّيْرِيُّ نَسَبًا إِلَى دَيْرٍ كَانَ فِيهِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ وَكَانَ نَصْرَانِيًّا وَلَيْسَ فِي الصَّحِيحِينَ وَالْمَوْطَأِ دَارِيٌّ وَلَا دَيْرِيٌّ إِلَّا تَعِيمٌ.

اسْلَمَ سَنَةَ تِسْعٍ، كَانَ يُحْتَمُّ الْقُرْآنُ فِي رَكْعَةٍ، وَكَانَ رِيًّا رَدَّ الْآيَةَ الْوَاحِدَةَ اللَّيْلُ كُلُّهُ إِلَى الصَّبَاحِ، سَكَنَ الْمَدِينَةَ ثُمَّ انْتَقَلَ مِنْهَا إِلَى الشَّامِ، وَرَوَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي خُطْبَتِهِ قِصَّةَ الْجَنَاسَةِ وَالذُّجَالِ وَهِيَ مُنْقَبَةٌ لَهُ وَهِيَ دَاخِلَةٌ فِي رِوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنْ الْأَصَاغِرِ وَلَيْسَ لَهُ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثُ وَلَيْسَ لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ شَيْءٌ.

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ ثَلَاثًا أَيُّ قَالَهَا ثَلَاثًا قُلْنَا: لِمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ أَيُّ: مَنْ يَسْتَحِقُّهَا؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ هَذَا الْحَدِيثُ جَلِيلٌ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: إِنَّهُ أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَدُورُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالُوهُ بَلْ عَلَيْهِ مَدَارُ الْإِسْلَامِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: النَّصِيحَةُ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ مَعْنَاهَا حَيَاةُ الْحِطِّ لِلْمَنْصُوحِ لَهُ. وَمَعْنَى الْإِخْبَارِ عَنِ الدِّينِ بِهَا: أَنْ عَمَادَ الدِّينِ وَقَوَامُهُ النَّصِيحَةُ.

قَالُوا: وَالنَّصِيحُ لِلَّهِ الْإِيمَانُ بِهِ وَتَفْيِ الشُّرُكِ عَنْهُ وَتَرْكُ الْإِلْهَادِ

وَتُكْرَهُ أَوْ تَحْرَمُ الْإِشَارَةُ بِالْيَدِ وَالرَّاسِ لِمَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ (٣٤٢)] بِسَنَدٍ جَيِّدٍ عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعاً «لَا تُسَلِّمُوا تَسْلِيمَ الْيَهُودِ فَإِنَّ تَسْلِيمَهُمْ بِالرُّؤُوسِ وَالْأَكْفِ».

إِلَّا أَنَّهُ اسْتَشْنَى مِنْ ذَلِكَ حَالِ الصَّلَاةِ فَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ بَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَرُدُّ عَلَى مَنْ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي بِالْإِشَارَةِ. وَقَدْ قَدَّمْنَا تَحْقِيقَ ذَلِكَ فِي بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ.

وَجُوزَتْ الْإِشَارَةُ بِالسَّلَامِ عَلَى مَنْ بَعْدَ عَنْ سَمَاعِ لَفْظِ السَّلَامِ.

قَالَ ابْنُ دُبَيْقِ الْعِيدِ: وَقَدْ يَسْتَدِلُّ بِالْأَمْرِ بِإِفْشَاءِ السَّلَامِ مَنْ قَالَ بِوَجوبِ الْإِفْشَاءِ بِالسَّلَامِ.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْإِفْشَاءُ فَرْضَ عَيْنٍ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ فِيهِ حَرَجٌ وَمَشَقَّةٌ وَالشَّرِيعَةُ عَلَى التَّخْفِيفِ وَالتَّيسِيرِ فَيَحْمَلُ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ انْتَهَى.

قَالَ النَّوَوِيُّ: فِي التَّسْلِيمِ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ إِخْلَاصَ الْعَمَلِ لِلَّهِ تَعَالَى وَاسْتِعْمَالَ التَّوَاضُعِ، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ الَّذِي هُوَ شَعَارُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمَحْمُودَةِ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي مَشْرُوعِيَّةِ السَّلَامِ عَلَى غَيْرِ مَعْرُوفٍ اسْتِيفَتَاخُ الْمُخَاطَبَةِ لِلتَّنَاسُيِّ لِيَكُونَ الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ إِخْوَةً فَلَا يَسْتَوْحِشُ أَحَدٌ مِنْ أَحَدٍ.

وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى صَلَاةِ الْأَرْحَامِ مُسْتَوْفَى وَعَلَى إِطْعَامِ الطَّعَامِ فَيَشْمَلُ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِتْفَاقُهُ وَلِزْمُهُ إِطْعَامُهُ وَلَوْ عُرْفًا أَوْ عَادَةً وَكَالصَّدَقَةِ عَلَى السَّائِلِ لِلطَّعَامِ وَغَيْرِهِ فَالْأَمْرُ بِعَمَلٍ عَلَى فَعْلٍ مَا هُوَ أَوْلَى مِنْ تَرْكِهِ لِيَشْمَلَ الْوَاجِبَ وَالْمُنْدُوبَ.

وَالْأَمْرُ بِصَلَاةِ اللَّيْلِ فِي قَوْلِهِ «وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ» قَدْ وَرَدَ تَفْسِيرُهُ بِصَلَاةِ الْعِشَاءِ. وَالْمَرَادُ بِالنَّاسِ: الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَلِئَنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ تِلْكَ السَّاعَةَ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أُرِيدَ ذَلِكَ وَمَا يَشْمَلُ نَافِلَةَ اللَّيْلِ.

وَقَوْلُهُ (تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِسَلَامٍ) إِخْبَارٌ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ مِنْ أَسْبَابِ دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَكَأَنَّهُ بِسَبِيلِهَا يَحْصُلُ لِفَاعِلِهَا التَّوْفِيقُ



علم النَّاصِحُ أَنَّهُ يَقْبَلُ نَصْحَهُ وَيَطَاعُ أَمْرَهُ وَأَمَّنَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَكْرُوهَ فَإِنْ خَشِيَ أَذَى فَهُوَ فِي سَعَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ١٣- فضل التقوى وحسن الخلق

١٤٥٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى اللَّهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٠٤) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٣٢٤/٤).

الحديث دليل على عظمة تقوى الله وحسن الخلق.

وتقوى الله تعالى هي الإتيان بالطاعات واجتناب المقيحات فمن أتى بها وانتهى عن المنهيات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة.

وأما حسن الخلق فتقدم الكلام فيه.

### ١٤- فضل بسط الوجه وحسن الخلق

١٤٥٩- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْكُمْ لَا تَسْعَوْنَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ، وَلَكِنْ لِيَسْغَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْقَى (٦٥٥٠)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٢٤/١).

(وعنه) أي أبي هريرة

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْكُمْ لَا تَسْعَوْنَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ وَلَكِنْ لِيَسْغَهُمْ مِنْكُمْ بَسْطُ الْوَجْهِ وَحُسْنُ الْخُلُقِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو يَعْقَى وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ) أَي: لَا يَتِمُّ لَكُمْ شُمُولُ النَّاسِ بِإِعْطَاءِ الْمَالِ لِكَثْرَةِ النَّاسِ وَقَلَّةِ الْمَالِ فَهُوَ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي مَقْدُورِ الْبَشَرِ وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ أَنْ تَسْعَوْهُمْ بِبَسْطِ الْوَجْهِ وَالطَّلَاقَةِ وَلَيْنِ الْجَانِبِ وَخَفَضِ الْجَنَاحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ثَمَّا يَجْلِبُ التَّحَابُّ بَيْنَكُمْ فَإِنَّهُ مُرَادُ اللَّهِ، وَذَلِكَ فِيمَا عَدَا الْكَافِرِ، وَمَنْ أَمْرُنَا بِالْإِعْلَاطِ عَلَيْهِ.

فِي صِفَاتِهِ وَوَصَفُهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَالْجَلَالِ كُلُّهَا وَتَزَيُّدُهُ تَعَالَى عَنْ جَمِيعِ أَنْوَاعِ النِّقَاصِ وَالْقِيَامِ بِطَاعَتِهِ وَاجْتِنَابِ مَعَاصِيهِ وَالْحُبِّ فِيهِ وَالبَغْضِ فِيهِ وَمَوَالَاةِ مَنْ أَطَاعَهُ وَمَعَادَاةِ مَنْ عَصَاهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ ثَمَّا يَجِبُ لَهُ تَعَالَى.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ رَاجِعَةٌ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ نَصِيحَةِ نَفْسِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى غَيٌّ عَنْ نَصَحِ النَّاصِحِينَ.

وَالنَّصِيحَةُ لِكِتَابِهِ: الْإِيمَانُ بِأَنَّهُ كَلَامُهُ تَعَالَى وَتَحْلِيلُ مَا حَلَّلَهُ وَتَحْرِيمُ مَا حَرَّمَهُ وَالْإِهْتِدَاءُ بِمَا فِيهِ وَالتَّدَبُّرُ لِعَانِيَةِ الْقِيَامِ بِمَحْضُوقِ تَلَاوُثِهِ وَالْإِعْتَاطُ بِمَوَاعِظِهِ وَالْإِعْتِبَارُ بِزَوَاجِرِهِ وَالْمَعْرِفَةُ لَهُ.

وَالنَّصِيحَةُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: تَصْدِيقُهُ بِمَا جَاءَ بِهِ وَاتِّبَاعُهُ فِيمَا أَمَرَ بِهِ وَتَهْيِ عَنْهُ وَتَعْظِيمُ حَقِّهِ وَتَوْقِيزُهُ حَيًّا وَمَيِّتًا وَعِبَّةً مِنْ أَمْرِ بِمَحَبَّتِهِ مِنْ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَعْرِفَةُ سُنَّتِهِ وَالْعَمَلُ بِهَا وَنَشْرُهَا وَالِدُّعَاءُ إِلَيْهَا وَالدَّبُّ عَنْهَا.

وَالنَّصِيحَةُ لِأَتَمَّةِ الْمُسْلِمِينَ: إِعَانَتُهُمْ عَلَى الْحَقِّ وَطَاعَتُهُمْ فِيهِ وَأَمْرُهُمْ بِهِ وَتَذَكُّيرُهُمْ لِحَوَائِجِ الْعِبَادِ وَنَصَحَتُهُمْ فِي الرِّفْقِ وَالْعَدْلِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَمِنْ النَّصِيحَةِ لَهُمُ الصَّلَاةُ خَلْفَتُهُمْ وَالْجِهَادُ مَعَهُمْ.

وَتَعْدَادُ سَبَابِ الْخَيْرِ فِي كُلِّ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ لَا تَحْصُرُ.

قِيلَ: وَإِذَا أُريدَ بِأَتَمَّةِ الْمُسْلِمِينَ: الْعِلْمَاءُ: فَنَصَحَتُهُمْ بِقَبُولِ أَقْوَالِهِمْ وَتَعْظِيمِ حَقِّهِمْ وَالْإِقْتِدَاءُ بِهِمْ.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يُحْمَلُ الْحَدِيثُ عَلَيْهِمَا فَهُوَ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا.

وَالنَّصِيحَةُ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ: بِإِرْشَادِهِمْ إِلَى مَصَالِحِهِمْ فِي دُنْيَاهُمْ وَآخِرَاتِهِمْ وَكَفِّ الْأَذَى عَنْهُمْ وَتَعْلِيمُهُمْ مَا جَهَّلُوهُ وَأَمْرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيُهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَغَوَى ذَلِكَ.

وَالْكَلَامُ عَلَى كُلِّ قَسْمٍ يَحْتَمِلُ الْإِطَالَةَ وَفِي هَذَا كِفَايَةٌ. وَقَدْ بَسَطْنَا الْكَلَامَ عَلَيْهِ فِي «شرح الجامع الصغير».

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّصِيحَةَ تُسَمَّى دِينًا وَإِسْلَامًا وَأَنَّ الدِّينَ يَقَعُ عَلَى الْعَمَلِ كَمَا يَقَعُ عَلَى الْقَوْلِ.

قَالَ: وَالنَّصِيحَةُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ يُجْزَى فِيهَا مَنْ قَامَ بِهَا وَتَسْقَطُ عَنِ الْبَاقِينَ وَالنَّصِيحَةُ لَزَامَةٌ عَلَى قَدْرِ الطَّاقَةِ الْبَشَرِيَّةِ إِذَا



## ١٥- فضل المصاحبة والمكاشفة

١٤٦٠- وَعَنْهُ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«الْمُؤْمِنُ مِرَاةُ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ».

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ يَشَادُ حَسَنَ (٤٩١٨).

أي المؤمن لآخيه المؤمن كالمراة التي ينظر فيها وجهه، فالمؤمن يُطلع أخاه على ما فيه من عيب ويُنبهه على إصلاحه ويرشده إلى ما يُزيّنه عند مولاه تعالى وإلى ما يُزيّنه عند عبادِهِ وَهَذَا دَاخِلٌ فِي النُّصِيحَةِ.

## ١٦- فضل المخالط للناس والصابر على أذاهم

١٤٦١- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ، وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤٠٣٢) يَشَادُ حَسَنَ، وَهُوَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٢٥٠٧) إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُسَمِّ الصَّحَابِيَّ.

فيه أفضلية من يُخالطُ النَّاسَ مُخَالَطَةً يَأْمُرُهُمْ فِيهَا بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَحْسُنُ مُعَامَلَتَهُمْ فَإِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الَّذِي يَمْتَرِلُهُمْ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى الْمَخَالَطَةِ.

وَالْأَحْوَالُ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَزْمَانِ، وَلِكُلِّ حَالٍ مَقَالٌ وَمَنْ رَجَعَ الْعَزْلَةَ فَلَهُ عَلَى فَضْلِهَا أدلة. وقد استوفأها الغزالي في الإحياء وغيره.

## ١٧- فضل حسن الخلق

١٤٦٢- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ خَلْقِي».

رَوَاهُ أَحْمَدُ (٤٠٣/١)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٤٠٣/١).

(وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: اللَّهُمَّ

كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي) بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ.

(لِحَسَنٍ خَلْقِي) بِضَمِّهَا وَضَمِّ اللَّامِ.

(رَوَاهُ أَحْمَدُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ).

قَدْ كَانَ ﷺ مِنْ أَشْرَفِ الْعِبَادِ خَلْقًا وَخُلُقًا، وَسُؤَالُهُ ذَلِكَ اعْتِرَافًا بِالْمَنِّ وَطَلَبًا لَاسْتِمْرَارِ النِّعَةِ وَتَعْلِيمًا لِلْأُمَّةِ.



﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥].

وقال أبو البشر ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ الآية [الأعراف: ٢٣]  
وقال يوسف: ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ  
الْأَحَادِيثِ﴾ - إلى قوله - ﴿تَرْفِئُنِي مُسْلِمًا وَالْحَقِيقَتِي  
بِالصَّالِحِينَ﴾ [يوسف: ١٠١].

وقال يونس: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ  
الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧].

ودعا نبينا ﷺ في مواقف لا تنحصر عند لقاء الأعداء  
وغيرها، ودعواته في الصباح والمساء والصَّلوات وغيرها معروفة.

فالعجب من الاشتغال بذكر الخلاف بين من قال:  
التفويض والتسليم أفضل من الدعاء، فإن قائل هذا ما ذاق  
حلاوة المناجاة لربه ولا تضرعه واعتراؤه بحاجته وذنبه.

واعلم أنه قد ورد من حديث أبي سعيد عند أحمد (١٨/٣)  
«أَنَّ لَا يُضَيِّعُ الدُّعَاءُ بَلْ لَا يَبْدُ لِلدَّاعِي مِنْ إِحْدَى ثَلَاثٍ: إِمَّا أَنْ  
يُعْجَلَ لَهُ دَعْوَتُهُ. وَإِمَّا أَنْ يَذْخِرَهَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ. وَإِمَّا أَنْ  
يَصْرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّوءِ يُمْلِئُهَا» وصححه الحاكم (٤٩٣/١).

وللدعاء شرائط ولقبوله موانع قد أودعناها أوائل الجزء  
الثاني من «التنوير شرح الجامع الصغير» وذكرنا فائدة الدعاء مع  
سبق القضاء.

### ١- فضل الذكر

١٤٦٣- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي مَا ذَكَرَنِي  
وَتَحَرَّكَتْ بِي شَفَعَاتُهُ».

أُخْرِجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٧٩٢)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ (٨١٥)، وَذَكَرَهُ  
الْبُخَارِيُّ تَعْلِيلًا ذَكَرَ الرَّجْحَد، تَحْتَ بَابِ (٤٣).

وهو في البخاري (٧٤٠٥) بلفظ قال النبي ﷺ: يقول الله  
عز وجل: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ إِذَا ذَكَرَنِي فَإِنْ  
ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأَ ذَكَرْتُهُ فِي  
مَلَأَ خَيْرٍ مِنْهُمْ وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شَيْئًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا وَإِنْ  
تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا وَإِنْ أَتَانِي يَمْسِيهِ أَتَيْتُهُ هَرُولَةً».

## ٥٢- كتاب الذكر والدعاء

الذكر: مصدرُ ذَكَرَ: وَهُوَ مَا يَجْرِي عَلَى اللِّسَانِ وَالْقَلْبِ.  
والمراءى بِهِ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى.

(والدعاء) مصدرُ دعا وَهُوَ الطَّلِبُ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْحَثِّ  
عَلَى فِعْلِ الشَّيْءِ غَوْرًا: دَعَوْتُ فَلَانًا اسْتَغْتَنِي.

ويقال: دَعَوْتُ فَلَانًا اسْتَغْتَنْتُ بِهِ، وَيُطْلَقُ عَلَى الْعِبَادَةِ  
وغيرها.

(واعلم) أَنَّ الدُّعَاءَ ذَكَرَ اللَّهُ وَزِيَادَةُ فَكُلُّ حَدِيثٍ فِي فَضْلِ  
الذِّكْرِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى عِبَادَهُ بِدَعَائِهِ فَقَالَ:  
﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] وَآخِرُهُمْ بِأَنَّهُ قَرِيبٌ يُجِيبُ  
دُعَاءَهُمْ فَقَالَ: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ  
دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وسماه مُحْ العبادَةِ فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (٣٣٧١) مِنْ  
حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعًا «الدُّعَاءُ مُحْ الْعِبَادَةِ».

وَآخِرُ ﷺ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْضِبُ عَلَى مَنْ لَمْ يَدْعُهُ فَإِنَّهُ  
أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَرْفُودِ (ص ١٩٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ  
مَرْفُوعًا «مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبْ عَلَيْهِ».

وَآخِرُ ﷺ أَنَّهُ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ يُسَالَ فَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ  
(٣٥٧١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا «سَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ  
فَإِنَّهُ يُحِبُّ أَنْ يُسَالَ».

وَالْأَحَادِيثُ فِي الْحَثِّ عَلَيْهِ كَثِيرَةٌ، وَهُوَ يَتَضَمَّنُ حَقِيقَةَ  
الْعِبَادَةِ وَالْاعْتِرَافَ بِغَنَى الرَّبِّ وَانْقِصَارِ الْعَبْدِ وَقُدْرَتِهِ تَعَالَى،  
وَعِزِّ الْعَبْدِ وَإِحَاطَتِهِ تَعَالَى بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا.

فَالدُّعَاءُ يَزِيدُ الْعَبْدَ قُرْبًا مِنْ رَبِّهِ وَاعْتِرَافًا بِحَقِّهِ، وَلِذَا حَثَّ  
ﷺ عَلَى الدُّعَاءِ، وَعَلَّمَ اللَّهُ عِبَادَهُ دُعَاءَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا لَا  
تُؤَاخِذْنَا إِنَّ نَاسِيَنَا أَوْحَاطَانَا﴾ الآية [البقرة: ٢٨٦] وَغَوَاهَا.

وَآخِرُنَا بِدَعَوَاتِ رَسُولِهِ وَتَضَرُّعِهِمْ حَيْثُ قَالَ أُبَيُّ: «أَتِي  
مَشِيئِي الضَّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ» [الأنبياء: ٨٣] وَقَالَ زَكَرِيَّا  
عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا﴾ [الأنبياء: ٨٩] وَقَالَ:



اللَّهُ ﷻ: «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ فِيهِ، إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٦٩٩).

دلُّ الحديثُ على فضيلةِ مجالسِ الذكرِ والذاكرينَ وفضيلةِ الاجتماعِ على الذكرِ.

وأخرج البخاري (٦٤٠٨) «أَنَّ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطَّرِيقِ يَلْتَمِسُونَ أَهْلَ الذِّكْرِ فَإِذَا وَجَدُوا قَوْمًا يَذْكُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى تَسَادَوْا هَلُمُّوا إِلَى حَاجَتِكُمْ قَالَ: فَيُحْفَرُ لَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا» الحديث.

وَهَذَا مِنْ فَضَائِلِ مَجَالِسِ الذِّكْرِ تَحْضُرُهَا الْمَلَائِكَةُ بَعْدَ التَّيَاسُّمِ لَهَا.

وَالْمَرَادُ بِالذِّكْرِ: هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّحْمِيدُ وَتِلَاوَةُ الْقُرْآنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَفِي حَدِيثِ الْبَزَّازِ [«كَشَفَ الْأَسْتَارَ» (٣٠٦٢)] «أَنَّهُ تَعَالَى يَسْأَلُ مَلَائِكَتَهُ مَا يَصْنَعُ الْعِبَادُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ فَيَقُولُونَ: يُعْظَمُونَ آلَاءَكَ، وَيَتْلُونَ كِتَابَكَ وَيُصَلُّونَ عَلَى نَبِيِّكَ وَيَسْأَلُونَكَ لِأَخِيرَتِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ».

وَالذِّكْرُ حَقِيقَةٌ فِي ذِكْرِ اللِّسَانِ وَيُوجِرُ عَلَيْهِ النَّاطِقُ وَلَا يُشْتَرَطُ اسْتِحْضَارُ مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَقْصِدَ غَيْرَهُ فَإِنْ انْتَصَفَ إِلَى الذِّكْرِ بِاللِّسَانِ الذِّكْرُ بِالْقَلْبِ فَهُوَ أَكْمَلُ، وَإِنْ انْتَصَفَ إِلَيْهِمَا اسْتِحْضَارُ مَعْنَى الذِّكْرِ وَمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ تَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى وَنَفْيِ النَّقَائِصِ عَنْهُ إِزْدَادَ كَمَالاً، فَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي عَمَلٍ صَالِحٍ مِمَّا فُرِضَ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ جِهَادٍ أَوْ غَيْرِهِمَا فَكَذَلِكَ، فَإِنْ صَحَّ التَّوَجُّهُ وَاخْلَصَ لِلَّهِ فَهُوَ أَبْلَغُ فِي الْكَمَالِ.

وَقَالَ: الْفَخْرُ الرَّازِيُّ: الْمَرَادُ بِذِكْرِ اللِّسَانِ الْأَلْفَاظُ الدَّالَّةُ عَلَى التَّسْبِيحِ وَالتَّحْمِيدِ وَالتَّجْمِيدِ. وَالذِّكْرُ بِالْقَلْبِ: التَّفَكُّرُ فِي أدْلَةِ الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَفِي أدْلَةِ التَّكَالُفِ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ حَتَّى يَطْلُعَ عَلَى أَحْكَامِهِ وَفِي أَسْرَارِ خُلُوقَاتِ اللَّهِ.

وَالذِّكْرُ بِالْجَوَارِحِ هُوَ أَنْ تُصَيَّرَ مُسْتَعْرِقَةً بِالطَّاعَاتِ، وَمِنْ نَمَّةٍ سَمَّى اللَّهُ الصَّلَاةَ ذِكْرًا فِي قَوْلِهِ: «فَاسْتَوُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ»

وَهَذِهِ مَعْنَى خَاصَّةٌ تُفِيدُ عَظَمَةَ ذِكْرِهِ تَعَالَى وَأَنَّهُ مَعَ ذَاكِرِهِ بِرَحْمَتِهِ وَلَطْفِهِ وَإِعَانَتِهِ وَالرُّضَا بِجَالِهِ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ: مَعْنَاهُ أَنَا مَعَهُ بِمَحْسَبٍ مَا قَصَدَهُ مِنْ ذِكْرِهِ لِي.

ثُمَّ قَالَ: يُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ الذِّكْرُ بِالْقَلْبِ أَوْ بِاللِّسَانِ أَوْ بِهِمَا مَعًا أَوْ بِامْتِثَالِ الْأَمْرِ وَاجْتِنَابِ النَّهْيِ.

قَالَ: وَالَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ أَنَّ الذِّكْرَ عَلَى نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: مَقْطُوعٌ لِصَاحِبِهِ بِمَا تَضَمَّنَهُ هَذَا الْخَبَرُ.

وَالثَّانِي: عَلَى خَطَرٍ.

قَالَ: وَالْأَوَّلُ: مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ».

وَالثَّانِي: مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ «مَنْ لَمْ تَنْهَهُ صَلَاتُهُ عَنْ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ لَمْ يَزِدْ مِنْ اللَّهِ إِلَّا بَعْدًا» [«الْكَبِيرُ» لِلطِّرَانِيِّ (٥٤/١١)].

لَكِنْ إِنْ كَانَ فِي حَالِ الْمَعْصِيَةِ يَذْكُرُ اللَّهَ لِحُورٍ وَوَجَلٍ فَإِنَّهُ يُرْجَى لَهُ.

١٤٦٤- وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ».

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٧/٦) وَالطَّبْرَانِيُّ [«الْكَبِيرُ» (١٦٦/٢٠)] بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

الْحَدِيثُ مِنْ أدْلَةِ فَضْلِ الذِّكْرِ وَأَنَّهُ مِنْ أعْظَمِ سَبَابِ النِّجَاةِ مِنْ مَخَافِ عَذَابِ الْآخِرَةِ وَهُوَ أَيْضًا مِنَ الْمُنْجِيَاتِ مِنْ عَذَابِ الدُّنْيَا وَمَخَافِهَا وَلِذَا قَرَنَ اللَّهُ الْأَمْرَ بِالْقِيَامِ لِقِيَالِ أَعْدَائِهِ وَجِهَادِهِمْ بِالْأَمْرِ بِذِكْرِهِ كَمَا قَالَ: «إِذَا قُضِيَتْ فِتْنَةٌ فَأَنْتَبَهُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا» [الْأَنْفَالُ: ٤٥] وَغَيْرُهَا مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي مَوَاقِفِ الْجِهَادِ.

## ٢- فضل مجالس الذكر

١٤٦٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ



[الجمعة: ٩].

شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ.

وأخرجَهُ أَحْمَدُ (٤٣٧/٢) بلفظ «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ بَرَةٌ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ يَمْنُي طَرِيقًا فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ تَعَالَى إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ بَرَةٌ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ بَرَةٌ».

وفي رواية (أحمد ٤٦٣/٢) «إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِنْ دَخَلُوا الْجَنَّةَ لِلثَّوَابِ».

والترّة: بمثابة فوقية مكسورة فراء بمعنى: الحسرة.

وقال ابن الأنبري: هي النقص.

والحديث دليل على وجوب الذِّكْرِ والصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ في المجلس سبباً مع تفسير التَّوْبَةِ بِالنَّارِ أو الْعَذَابِ فَقَدْ فَسَّرَتْ بِهِمَا فَإِنَّ التَّعْذِيبَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِتَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلٍ عَظُرٍ. وظاهره أن الواجب هُوَ الذِّكْرُ والصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ معاً. وقد عُدَّتْ مَوَاضِعُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ فَلَبِغَتْ سِتَّةً وَارْبَعِينَ مَوْضِعاً.

قال أبو العالية: معنى صلاة الله على نبيه: ثناؤه عليه عند ملائكته.

ومعنى صلاة الملائكة عليه: الدعاء له بمحصول النِّسَاءِ والتَّعْظِيمِ.

وفيها أقوال آخرُ هذا أجودها.

وقال غيره: الصَّلَاةُ مِنْهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ تَشْرِيفٌ وَزِيَادَةٌ تَكْرُمَةٌ وَعَلَى مَنْ دُونِ النَّبِيِّ رَحْمَةٌ.

فمعنى قولنا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ: عَظِّمْ مُحَمَّدًا.

والمراد بالتَّعْظِيمِ: إِعْلَاءُ ذِكْرِهِ وَإِظْهَارُ دِينِهِ وَإِقْشَاءُ شَرِيعَتِهِ فِي الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ بِأَحْزَانِ مَثَوِيَّتِهِ، وَتَشْفِيعِهِ فِي أُمِّيَّتِهِ. وَالشَّفَاعَةُ الْعَظْمَى لِلخَلَائِقِ أَجْمَعِينَ فِي الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ.

ومشاركة الآل والأزواج بالعطف يُرَادُ بِهِ فِي حَقِّهِمُ التَّعْظِيمُ اللَّائِقُ بِهِمْ وَبِهَذَا يَظْهَرُ وَجْهُ اخْتِصَاصِ الصَّلَاةِ بِالْأَنْبِيَاءِ اسْتِغْلَالًا دُونَ غَيْرِهِمْ وَيَتَّيَدُّ هَذَا بِمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ (كما في «الفتح» ١١٦٩/١) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْفَعُهُ «إِذَا صَلَّيْتُمْ

وَذَكَرَ بَعْضُ الْعَارِفِينَ أَنَّ الذِّكْرَ عَلَى سَبْعَةِ أَنْحَاءٍ: فَيَذْكُرُ الْعَيْنُ بِالْبُكَاءِ وَذِكْرُ الْأَذْنَيْنِ بِالْإِصْغَاءِ وَذِكْرُ اللِّسَانِ بِالنَّشَاءِ وَذِكْرُ الْيَدَيْنِ بِالْعَطَاءِ وَذِكْرُ الْبَدَنِ بِالرِّفَاءِ وَذِكْرُ الْقَلْبِ بِالْخَوْفِ وَالرَّجَاءِ وَذِكْرُ الرُّوحِ بِالتَّسْلِيمِ وَالرِّضَاءِ.

ورود في الحديث ما يدل على أن الذِّكْرَ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ جَمِيعُهَا وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٣٧٧) وَابْنُ مَاجَةَ (٣٧٩٠) وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (٤٩٦/١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ مَرْفُوعاً «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ وَأَزْكَأَمَا عِنْدَ إِلَهِكُمْ وَأَرْفَعَهَا فِي ذَرْجَاتِكُمْ وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ إِنْثَاقِ الذُّهَبِ وَالزُّورِ وَخَيْرَ لَكُمْ مِنْ أَنْ تَلْقُوا عَدُوَّكُمْ فَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَهُمْ وَتَضْرِبُوا أَعْنَاقَكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى قَالَ: ذِكْرُ اللَّهِ».

ولا تُعَارَضُهُ أَحَادِيثُ فَضْلِ الْجِهَادِ وَأَنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّ الْمِرَادَ بِالذِّكْرِ الْأَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ ذِكْرُ اللِّسَانِ وَالْقَلْبِ وَالتَّفَكُّرِ فِي الْمَعْنَى، وَاسْتِحْضَارِ عَظَمَةِ اللَّهِ فَهَذَا أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ وَالْجِهَادِ أَفْضَلُ مِنَ الذِّكْرِ بِاللِّسَانِ فَقَطْ.

وقال ابن العربي: إِنَّهُ مَا مِنْ عَمَلٍ صَالِحٍ إِلَّا وَالدِّكْرُ مُشْتَرِطٌ فِي تَصْحِيحِهِ فَمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ صِدْقِهِ أَوْ صِيَامِهِ فَلَيْسَ عَمَلُهُ كَامِلًا، فَصَارَ الذِّكْرُ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ وَيُشِيرُ إِلَيْهِ حَدِيثُ «يَتَّبِعُ الْمُؤْمِنُ خَيْرَ مَنْ عَمَلِهِ» [المعجم الكبير ١٨٥/٦].

### ٣- ذمُّ المجالس التي لا يذكر فيها الله

١٤٦٦- وَعَنْهُ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٣٨٠)، وَقَالَ: حَسَنٌ.

(وعنه) أي: أبي هريرة.

(قال: قال رسول الله ﷺ: «مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا كَانَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ حَسَنٌ) زَادَ «فَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ وَإِنْ



عَلَيَّ فَصَلُّوا عَلَى أَنْبِيَائِ اللَّهِ تَعَالَى بَعَثْتَهُمْ كَمَا بَعَثْتَنِي».

فجعل العلة البعثة فتكون مختصة بمن بعث.

وأخرج ابن أبي شيبة (٥١٩/٢) بسند صحيح عن ابن عباس «ما أعلم الصلاة تتبغي لأحدٍ على أحدٍ إلا على النبي ﷺ».

وحكى القول به عن مالك وقال: ما تعبنا به.

وقال القاضي عياض: عامة أهل العلم على الجواز.

قال: وأنا أميل إلى قول مالك وهو قول الحققين من المتكلمين والفقهاء.

قالوا: يذكر غير الأنبياء بالرخصي لا بالصلاة، والصلاة على غير الأنبياء استقلالاً لم تكن من الأمر المعروف وإنما حدثت من دولة بني هاشم يعني: العبيدين.

وأما الملايكة فلا أعلم في حديثاً وإنما يؤخذ ذلك من حديث ابن عباس؛ لأن الله سبحانه رسلاً والمصنف لابن أبي شيبة (٥١٩/٢).

وأما المؤمنون فقالت طائفة: لا تجوز استقلالاً وتجوز تبعاً فيما ورد به النص كالآل والأزواج والذرية، ولم يذكر في النص غيرهم فيكون ذلك خاصاً ولا يقاس عليهم الصحابة ولا غيرهم. وقد بينا أنه يدعى للصحابة وغيرهم بما ذكره الله من أنه رضي عنهم وبالمغفرة كما أمر به رسوله: «وَأَسْتَغْفِرُ لَذُنُوبِكُمْ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ» (محمد: ١٩) وأما الصلاة عليهم فلم ترد.

والمسألة فيها خلاف معروف فقال بجوازه البخاري ووردت أحاديث «بأنه ﷺ صلى على آلِ سعد بن عبادَةَ. كما أخرجه أبو داود والنسائي بسند جيد.

ورود أنه ﷺ صلى على آلِ أبي أوفى (خ (٦٢٥٩) فمن قال بجوازها استقلالاً على سائر المؤمنين فهذا دليله.

ومن ادّعى أن الله تعالى قال: «هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ» (الأحزاب: ٤٣) ومن منع قال: هذا ورد من الله ومن رسول الله ﷺ ولم يرد الإذن لنا.

وقال ابن القيم: يُصَلِّي على غير الأنبياء والملائكة وأزواج النبي ﷺ وذريته وأهل طاعته على سبيل الإجمال.

ويكره في غير الأنبياء لشخص مفرد بحيث يصير شعاراً سيما إذا ترك في حق مثله أو أفضل منه كما تفعله الرافضة فلو اتفق وقوع ذلك مفرداً في بعض الأحيان من غير أن يتخذ شعاراً لم يكن فيه بأس.

واختلفوا أيضاً في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشروعته في تحية الحي.

فقيل: بشرع مطلقاً.

وقيل: تبعاً ولا يفرد بواحدٍ يكون شعاراً للرافضة ونقله النووي عن الشيخ محمد الجربني.

قلت: هذا التعليل يكره صار شعاراً لا ينهض على المنع والسلام على المولى قد شرعه الله على لسان رسول الله ﷺ «السَّلامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ» (مسلم (٢٤٩)) وكان ثابتاً في الجاهلية كما قال الشاعر:

عليك سلام الله قيس بن عاصم ورخته ما شاء أن يترخا  
وما كان قيس مؤثمة موت واحد ولكنة بيسان قوم نهدا

#### ٤- فضل التهليل والتحميد

١٤٦٧- وَعَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ كَانَ كَمَنْ أَغْتَنَى أَرْبَعَةَ أَنْفُسٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (بخاري (٦٤٠٤)، مسلم (٢٦٩٣)).

زاد مسلم «لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» وفي لفظ (م (٢٦٩١)) «مَنْ قَالَ ذَلِكَ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ كَانَتْ لَهُ عِدَّةُ عَشْرِ رِقَابٍ وَكُنْتُ لَهُ مِائَةَ حَسَنَةٍ، وَمُحِبَّتٌ عَنْهُ مِائَةُ سَنَةٍ وَكَانَتْ لَهُ خِزْرَاءُ مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ حَتَّى يُنْسِيَ وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ».



خطاياها ولو كانت مثل زبد البحر.

والأحاديث دالة على أن التهليل أفضل فقد أخرج الترمذي (٣٣٨٣) والنسائي [وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (٨٣٧)] وصححه ابن حبان (٨٤٦) والحاكم (٥٠٣/١) من حديث جابر مرفوعاً «أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَهِيَ كَلِمَةُ التَّوْحِيدِ وَالْإِخْلَاصِ وَهِيَ اسْمُ اللَّهِ الْأَعْظَمُ».

ومعنى التسيح داخل فيها فإنه التزبُّع عما لا يليق بالله، وهو داخل في «لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» وحده لا شريك له له الملك الخ، وفضائلها عديدة.

واجب عنه بأنه انضاف إلى ثواب التهليل مع التكفير ثلاثة أمور: رفع الدرجات وكتب الحسنات وعُتِقَ الرقاب.

والعتق يتضمن تكفير جميع السيئات فإنه من اعتق رقبة اعتق الله بكلِّ عُصْرٍ منها عُصْرًا منه من النار كما سلف.

وظاهر الأحاديث أن هذه الفضائل لكلِّ ذاكِرٍ.

وذكر القاضي عن بعض العلماء أن الفضل الواردة في مثل هذه الأعمال الصالحة والأذكار إنما هو لأهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام وليس من أصغر على شهواته، وانتَهَكَ دِينَ اللَّهِ وَحَرَمَاتِهِ بِلا حَقٍّ مِنَ الْأَفْضَلِ الْمُطَهَّرِينَ فِي ذَلِكَ وَيَشْهَدُ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ» الآية [الخالية: ٢١].

١٤٦٩- وَعَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ قُلْتَ بِعَدِّكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ لَوْ وَرَّزْتَ بِمَا قُلْتَ مِنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَّتْهُنَّ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَرِضَا نَفْسِهِ، وَرِزَّةَ عَرْشِهِ وَمِيزَادَ كَلِمَاتِهِ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٢٦).

(وعن جويرة بنت الحارث رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن سبحان الله وبحمده، عدد خلقه، ورضا نفسه، وريز عرشه وميزاد كلماته».

وأخرج أحمد (٤١٥/٥) من طريق عبد الله بن يعين عن أبي أيوب. وفيه «مَنْ قَالَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» فَذَكَرَهُ بِلَغْظِ «عَشْرَ مَرَّاتٍ كُنْ كَعَدَلٍ أَرْبَعَ رِقَابٍ وَكُتِبَ لَهُ بِهِنَّ عَشْرُ حَسَنَاتٍ وَمُحِبِّي عَنْهُ بِهِنَّ عَشْرُ سَيِّئَاتٍ، وَرَفِيعٌ لَهُ بِهِنَّ عَشْرُ دَرَجَاتٍ وَكُنْ لَهُ حِزْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ حَتَّى يُنْسِيَ وَإِذَا قَالَهَا بَعْدَ الْمَغْرِبِ فَمِثْلُ ذَلِكَ» وسنده حسن.

وأخرجه جعفر في الذكر عن أبي أيوب رفعه قال: «مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ» فَذَكَرَ مِثْلَهُ لَكَيْسَ زَادَ «يُحْيِي وَيُمِيتُ» وَقَالَ: «تَعْدِلُ عَشْرَ رِقَابٍ وَكَانَ لَهُ مَسْلَخَةٌ مِنْ أَوَّلِ نَهَارِهِ إِلَى آخِرِهِ وَلَمْ يَعْمَلْ يَوْمِيذٍ عَمَلًا يَقْهَرُهُنَّ وَإِنْ قَالَ ذَلِكَ حِينَ يُنْسِي فَمِثْلُ ذَلِكَ».

وذكر العشر الرقاب في بعضها والأربع في بعضها كأنه باعتبار الشخص الذكر في استحضار معاني الألفاظ بالقلوب، وإحاض التوجُّو والإخلاص لعلام الغيوب فيكون اختلاف مراتبهم باعتبار ذلك وبحسبه كما قال القرطبي.

## ٥- فضل التسيح والتحميد

١٤٦٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ».

نَقَّحَ عَلَيْهِ [البحاري (٦٤٠٥)، مسلم (٢٦٩١)].

معنى سبحان الله تنزيهه عن كلِّ ما لا يليق به من نقص فيلزم منه نفي الشريك والصاحب والولد وجميع ما لا يليق.

والتسيح يطلق على جميع الفاظ الذكر ويطلق على صلاة النافلة ومنه صلاة التسيح خُصَّتْ بذلك لكثرة التسيح فيها.

وفي الحديث دلالة أنه تكفر بهذا الذكر الخطايا، وظاهره ولو كبار والعلماء يقدِّرون ذلك بالصغائر ويقولون: لا تمحى الكبائر إلا بالتوبة.

وقد أورد على هذا سؤال وهو: أنه يدلُّ على أن التسيح أفضل من التهليل فإنه قال في التهليل «إِنْ مِنْ قَالَ مِائَةَ مَرَّةٍ فِي يَوْمٍ مُحِيتَ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ» كما قدَّمناه وهنا قال: حُطَّتْ عَنْهُ



وَيَحْمَدُهُ عَدَدَ خَلْقِهِ وَرِضَاءِ نَفْسِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ.  
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

(عدد خلقه): منصوب صفة مصدر محذوف تقديره:  
أُسْبِغْهُ تَسْبِيحًا وَمِثْلَهُ أَخَوَاتُهُ.

وخلقه شامل لما في السموات والأرض وفي الدنيا  
والآخرة.

(ورضاء نفسه) أي عدد من رضي الله عنهم من النبيين  
والصديقين والشهداء والصالحين ورضاء عنهم لا يتقصي ولا  
يقطع.

(وزنة عرشه) أي زنة ما لا يعلم قدر وزنه إلا الله.

(ومداد كلماته) يكسر الميم هو ما تُمَدُّ بِهِ الدَّوَاءُ كَالخَبْرِ؛  
وَالْكَلِمَاتُ هِيَ مَعْلُومَاتُ اللَّهِ وَمَقْدُورَاتِهِ وَهِيَ لَا تَنْحَصِرُ وَهِيَ  
لَا تَنَاقُ، وَمِدَادُهَا هُوَ كُلُّ مَدَّةٍ يُكْتُبُ بِهَا مَعْلُومٌ أَوْ مَقْدُورٌ  
وَذَلِكَ لَا يَنْحَصِرُ لَتَعْلُقِهِ بِغَيْرِ الْمَخْصُورِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ  
كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي﴾ [الأنعام: ١٠٩].

الحديث دليل على فضل هذه الكلمات وإن قالها يُدْرِكُ  
فضيلة تكرار القول بالعدد المذكور.

## ٦- فضل الباقيات الصالحات

١٤٧٠- وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ:  
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ، لَا إِلَهَ  
إِلَّا اللَّهُ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا  
حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [عمل اليوم والليلة (٨٤٨)]: وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانَ  
(٨٤٠) وَالْحَاكِمُ (٥١٢/١).

الباقيات الصالحات: يراد بها الأعمال الصالحة التي يبقى  
لصاحبها أجرها أبد الآباد ونسرها ﷺ بهذه الكلمات.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ  
عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا» [الكهف: ٤٦] وَقَدْ جَاءَ فِي الْأَحَادِيثِ  
تَفْسِيرُهَا بِأَعْمَالِ الْخَيْرِ.

فأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه عن حديث  
ابن عباس «الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ هُنَّ ذِكْرٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ  
أَكْبَرُ وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَتَبَارَكَ اللَّهُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ  
إِلَّا بِاللَّهِ وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ  
وَالصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّدَقَةِ وَالْعِتْقِ وَالْجِهَادِ وَالصَّلَاةِ  
وَجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْحَسَنَاتِ وَهُنَّ الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ الَّتِي تَبْقَى  
لأَهْلِهَا فِي الْجَنَّةِ».

وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن قتادة «الْبَاقِيَاتُ  
الصَّالِحَاتُ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ طَاعَةِ اللَّهِ فَهُوَ مِنَ الْبَاقِيَاتِ  
الصَّالِحَاتِ».

ولا يُنَافِي تَفْسِيرُهَا فِي الْحَدِيثِ بِمَا ذُكِرَ فَإِنَّهُ لَا حَصْرَ فِيهِ  
عَلَيْهَا.

## ٧- أحب الكلام إلى الله أربع

١٤٧١- وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ، لَا  
يَضُرُّكَ بِأَيِّهِنَّ بَدَأْتَ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا  
إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٣٧).

يعني إنما كانت أحب إليه تعالى لاشتغالها على تزيينها  
وإثبات الحمد لله والوحدانية والأكبرية.

وقوله (لا يضررك بأيهن بدأت) دل على أنه لا ترتيب بينها  
ولكن تقديم التزيين أولى؛ لأنه تقدم التخليية - بالحاء المعجمة -  
على التخليية - بالحاء المهملة - والتزيين تخليية عن كل قبيح  
وإثبات الحمد والوحدانية والأكبرية تخليية بكل صفات الكمال.  
لكنه لما كان تعالى منزّهة ذاته عن كل قبيح لم تضر البداءة  
بالتخليية وتقدمها على التخليية.

والأحاديث في فضل هذه الكلمات مجموعة ومترقفة بحر  
لا تنزه الدلائل ولا يتسع الإملاء وكفى بما في الحديث من أنها  
الباقيات الصالحات، وأنها أحب الكلام إلى الله تعالى.



## ٨- فضل الحوقلة

١٤٧٢- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَذُكُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [البحاري (٦٣٨٤)، مسلم (٢٧٠٤)]، وَآدُ النَّسَائِيِّ [وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (٣٥٨)]: «لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ».

(وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ أَلَا أَذُكُّكَ عَلَى كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ؟ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ [وَادُ النَّسَائِيِّ] مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى «لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ») إِنْ أَنْ تَوَابَهَا مُذْخَرٌ فِي الْجَنَّةِ وَهُوَ ثَوَابٌ نَفِيسٌ كَمَا أَنَّ الْكَثْرَ أَنْفُسُ أَمْوَالِ الْعِبَادِ.

فَالرَّأْيُ مَكْنُونٌ ثَوَابَهَا عِنْدَ اللَّهِ لَكُمْ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ اسْتِسْلَامٌ وَتَقَرُّبٌ إِلَى اللَّهِ وَاعْتِرَافٌ بِالْإِذْعَانِ لَهُ، وَأَنَّهُ لَا صَانِعَ غَيْرَهُ وَلَا رَادَّ لِأَمْرِهِ، وَأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِنَ الْأَمْرِ. وَالْحَوْلُ: الْحَرَكَةُ وَالْحِيلَةُ، أَيْ: لَا حَرَكَةَ وَلَا اسْتِطَاعَةَ وَلَا حِيلَةَ إِلَّا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ.

وَرَوَى تَفْسِيرُهَا مَرْفُوعاً أَيْ «لَا حَوْلَ عَنِ الْمُتَعَصِّي إِلَّا بِعِصْمَةِ اللَّهِ وَلَا قُوَّةَ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا بِاللَّهِ» ثُمَّ قَالَ ﷺ: «كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي جِبْرِيلُ عَنْ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

وَقَوْلُهُ (وَلَا مَلْجَأَ) مَأْخُذٌ مِنْ لُجَا إِلَى اللَّهِ وَهُوَ بَقِيَّةُ الْهَمْزَةِ يُقَالُ لَجَأْتُ إِلَيْهِ وَالتَّجَأْتُ: إِذَا اسْتَنْدْتُ إِلَيْهِ وَاعْتَصَدْتُ بِهِ أَيْ: لَا مُسْتَنْدَ مِنْ قِضَاءِ اللَّهِ وَلَا مَهْرَبَ عَنْ قِضَائِهِ إِلَّا إِلَيْهِ.

## ٩- الدعاء هو العبادة

١٤٧٣- وَعَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الدُّعَاءَ هُوَ الْعِبَادَةُ».

رَوَاهُ الْأَرْنَؤَةُ (أَبُو دَاوُدَ (١٤٧٩)، النَّسَائِيُّ «كَبِيرُ» كَمَا فِي وَهْفَةِ الْأَشْرَافِ (١١٦٤٣)، ابْنُ مَاجَهَ (٣٨٢٨)]، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٩٦٩)

يَدُلُّ لَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِذْغُرْنِي أَنْتَجِبَ لَكُمْ» ثُمَّ قَالَ:

«إِنَّ الَّذِينَ يَشْكُرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ» [غَالِي: ٦٠] وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

١٤٧٤- وَلَهُ [التِّرْمِذِيُّ (٣٣٧١)] مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً بِلَفْظِ «الدُّعَاءُ مُخُ الْعِبَادَةِ»

(وَلَهُ) إِنْ لِلتِّرْمِذِيِّ (مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً لَفْظُ «الدُّعَاءُ مُخُ الْعِبَادَةِ») إِنْ خَالَصَهَا، لِأَنَّ مُخُ الشَّيْءِ خَالَصُهُ، وَإِنَّمَا كَانَ مُخَهَا لِأَمْرَيْنِ.

الْأَوَّلُ: أَنَّهُ امْتِنَانٌ لِأَمْرِ اللَّهِ حَيْثُ قَالَ «إِذْغُرْنِي».

الثَّانِي: أَنَّ الدَّاعِيَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ نَحَاجَ الْأُمُورِ مِنَ اللَّهِ انْقَطَعَ عَمَّا سِوَاهُ وَأَفْرَدَهُ بِطَلْبِ الْحَاجَاتِ، وَإِنْزَالِ الْفَاقَاتِ وَهَذَا هُوَ مُرَادُّ اللَّهِ مِنَ الْعِبَادَةِ.

## ١٠- فضل الدعاء

١٤٧٥- وَلِلتِّرْمِذِيِّ (٣٣٧٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ رَفَعَهُ «لَيْسَ شَيْءٌ عَلَى اللَّهِ أَكْرَمَ مِنَ الدُّعَاءِ».

وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٨٧٠) وَالْحَاكِمُ (٤٩٠/١).

## ١١- الدعاء بين الأذان والإقامة

١٤٧٦- وَعَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَا يُرَدُّ».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (٦٧)] وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (١٦٩٦) وَغَيْرُهُ.

تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ بِلَفْظٍ آخَرَ فِي بَابِ الْأَذَانِ وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ.

وَتَنَاضَكَ الدُّعَاءُ بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ لِحَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ (٣٤٩٩) عَنْ أَبِي أَمَامَةَ «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: جَوْفَ اللَّيْلِ وَأَذْبَارَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ».

وَأَمَّا هَذِهِ الْهَيْئَةُ الَّتِي يَفْعَلُهَا النَّاسُ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ السَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ بَأَنَّ يَبْقَى الْإِمَامُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ وَالْمَأْمُومُونَ خَلْفَهُ



يَدْعُو وَيَدْعُونَ:

﴿إِذَا مَدَّ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَرُدَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ﴾.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٢٨٦).

وَلَهُ حَرَاهِدٌ مِنْهَا عَبْدُ أَبِي دَاوُدَ (١٤٨٥) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ وَتَجَنُّوْهَا يَقْضَى بِأَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ

وَلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ مَسْحِ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الدُّعَاءِ.

فَقِيلَ: وَكَانَ الْمُنَاسِبَةُ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا كَانَ لَا يَرُدُّهُمَا صَفْرًا فَكَانَ الرَّحْمَةُ أَصَابَتْهُمَا فَانْسَبَ إِفَاضَةُ ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ الْأَعْضَاءِ وَأَحَقُّهَا بِالتَّكْرِيمِ.

#### ١٤- فَضْلُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ

١٤٧٩- وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ أُرْزِلَ النَّاسُ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُهُمْ عَلَيَّ صَلَاةً».

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٤٨٤)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٩١١).

الْمَرَادُ: أَحَقُّهُمْ بِالشَّفَاعَةِ أَوْ الْقَرَبِ مِنْ مَزَلِّيٍّ فِي الْجَنَّةِ.

وَلَيْهِ فَضِيلَةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ﷺ وَقَدْ تَقَدَّسَتْ قَرِيبًا وَلَوْ أَضَافَ هَذَا الْحَدِيثُ إِلَى مَا سَلَفَ لَكَانَ أَوْفَقَ.

#### ١٥- سَبْدُ الْاسْتِغْفَارِ

١٤٨٠- وَعَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبْدُ الْاسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ: اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي، وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتَ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ وَأَبُوءُ لَكَ بِذُنُوبِي فَاعْفِرْ لِي، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ».

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣٠٦).

وَتَمَامُ الْحَدِيثِ «مَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مَرَّةً بِهَا فَمَاتَ مِنْ

فَقَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ: لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا رُويَ عَنْهُ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ وَلَا حَسَنٍ وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثٌ فِي الدُّعَاءِ بَعْدَ الصَّلَاةِ مَعْرُوفَةٌ وَوَرَدَ التَّسْبِيحُ وَالتَّحْمِيدُ وَالتَّكْبِيرُ كَمَا سَلَفَ فِي الْأَذْكَارِ بَعْدَ الصَّلَاةِ.

#### ١٢- استجابة الدعاء برفع اليدين

١٤٧٧- وَعَنْ سَلَمَانَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ رُبِّكُمْ حَيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَجِبِي مَنْ عَبَدُوهُ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صَفْرًا».

أَخْرَجَهُ الْأَيْمَنُ إِلَّا النَّسَائِيَّ (أَبُو دَاوُدَ (١٤٨٨)، التِّرْمِذِيُّ (٣٥٥٦)، ابْنُ مَاجَهَ (٣٨٦٥)).

وَصَفَّهُ تَعَالَى بِالْحَيَاءِ يُحْمَلُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ كَسَائِرِ صِفَاتِهِ نُؤْمَنُ بِهَا وَلَا نَكْفُفُهَا وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ جَائِزٌ وَتَطْلُبُ لَهُ الْعِلَاقَاتُ هَذَا مَذْهَبُ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَالصُّحَابَةِ وَغَيْرِهِمْ.

(صَفْرًا) بِكَسْرِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْفَاءِ أَيْ خَالِيَةً.

وَلِي الْحَدِيثُ دَلَالَةٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الدُّعَاءِ وَالْأَحَادِيثُ فِيهِ كَثِيرَةٌ.

وَأَمَّا حَدِيثُ أَنَسٍ «لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الدُّعَاءِ إِلَّا فِي الْاسْتِغْفَاءِ» [الْبُخَارِيُّ (١٠٣١)، مُسْلِمٌ (٨٩٥)] فَالْمَرَادُ بِهِ الْمُبَالِغَةُ فِي الرَّفْعِ وَأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ إِلَّا فِي الْاسْتِغْفَاءِ.

وَأَحَادِيثُ رَفْعِهِ ﷺ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ أَفْرَدَهَا الْحَافِظُ الْمُنْهَرِيُّ فِي جُزْءِهِ.

وَأَخْرَجَ أَبُو دَاوُدَ (١٤٨٩) وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ «السَّأَلَةُ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَذَرَ مَنِيكَ وَالْاسْتِغْفَاءُ أَنْ تُشِيرَ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ وَالْإِيْهَالُ أَنْ تَمُدَّ يَدَيْكَ جَمِيعًا» وَهُوَ مَوْقُوفٌ.

وَأَمَّا مَسْحُ الْيَدَيْنِ بَعْدَ الدُّعَاءِ فَرَدَّ فِيهِ:

#### ١٣- مَسْحُ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ بَعْدَ الدُّعَاءِ

١٤٧٨- وَعَنْ عُمَرَ ﷺ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ



وَهَذَا مِنْ أَحْسَنِ الْخُطَابِ وَالطَّبَقِ الْإِسْتِغْفَارِ كَقَوْلِ أَبِي الْبَشَرِ «رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونُنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ» [الأعراف: ٢٣].

وقد اشتمل الحديث على الإقرار بالربوبية لله تعالى وبالعبودية للعبد في التوحيد لله، وبالإقرار بأنه الخالق، والإقرار بالعهد الذي أخذه على الأمم، والإقرار بالعجز عن الوفاء من العبد، والاستعاذة به تعالى من شر السيئات نحو «نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا» والإقرار بنعمته على عباده.

وأفرقاً للجنس والإقرار بالذنب وطلب المغفرة وحصر الغفران فيه تعالى.

وفيه أنه لا ينبغي طلب الحاجات إلا بعد الوسائل.

وَأَمَّا مَا اسْتَشْكَلَ بِهِ مِنْ أَنَّهُ كَيْفَ يَسْتَغْفِرُ وَقَدْ غُفِرَ لَهُ ﷺ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ وَهُوَ أَيْضاً مَعْصُومٌ فَإِنَّهُ مِنَ الْفُضُولِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ أَخْبَرَ بَأَنَّهُ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَيَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً وَعَلِمْنَا الْإِسْتِغْفَارَ فَعَلِينَا النَّاسِي وَالْإِثْبَاتِ لَا إِسْرَادَ السُّؤَالِ وَالِإِسْكَالِ.

وقد علم هذا من خاطبهم بذلك فلم يُوردوا إشكالاً ولا سؤالاً، ويكتفي كونه ذكر الله على كل حال، وهو مثل طلبنا للزرق وقد تكفل به وتعلمه لنا ذلك «وَأَرْزَقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ» [الأنعام: ١١٤] وكَلَهُ تَعُدُّ وَذَكَرَ لِلَّهِ تَعَالَى.

## ١٦- كلمات يقال في الصباح والمساء

١٤٨١- وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ حِينَ يُسَبِّحُ، وَحِينَ يُصْبِحُ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي دِينِي، وَدُنْيَايَ، وَأَهْلِي وَمَالِي. اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَاتِي، وَآمِنْ رَوْعَاتِي، وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيْ، وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي، وَعَنْ شِمَالِي، وَمِنْ قَوْفِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحَنِّي».

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ [عمل اليوم والليلة (٢٨٢/٨)] وابن ماجه (٣٨٧١)، وصححه الحاكم (٥١٧/١)، (٥١٨).

يَوْمِهِ قَبْلَ أَنْ يُسَبِّحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ قَالَهَا مِنَ اللَّيْلِ وَهُوَ مُوقِنٌ بِهَا فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ.

قال الطيبي: لَمَّا كَانَ هَذَا الدُّعَاءُ جَامِعاً لِمَعَانِي التَّوْبَةِ اسْتَعْبَرَهُ لَهُ اسْمُ السَّيِّئِ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ الرَّئِيسُ الَّذِي يُقْصَدُ إِلَيْهِ فِي الْخَوَالِجِ وَيَرْجَعُ إِلَيْهِ فِي الْأُمُورِ.

وجاء في رواية الترمذي (٣٣٩٣): «إِلَّا أَدُلُّكَ عَلَى سَيِّئِ الْإِسْتِغْفَارِ؟».

وفي حديث جابر عند النسائي [عمل اليوم والليلة (٤٧١)] «تَعَلَّمُوا سَيِّدَ الْإِسْتِغْفَارِ».

وقوله (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي) ووقع في رواية (الأوسط) للطبراني (٨٣٠٩) «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ خَلَقْتَنِي». وزاد فيه «أَمَنْتُ لَكَ مُخْلِصاً لَكَ دِينِي».

وقوله (وَأَنَا عَبْدُكَ) جملة مؤكدة لقوله: «أَنْتَ رَبِّي».

ويشتمل أن عبدك بمعنى عابذك فلا يكون تأكيداً ويؤيده عطف قوله «وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ».

ومعناه كما قال الخطابي: أَنَا عَلَى مَا عَاهَدْتُكَ عَلَيْهِ وَوَعَدْتُكَ مِنَ الْإِيمَانِ بِكَ وَإِخْلَاصِ الطَّاعَةِ لَكَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمُتَمَسِّكٌ بِهِ وَمُسْتَجِزٌ وَعَدَكَ فِي التَّوْبَةِ وَالْأَجْرِ.

ولي قوله (مَا اسْتَطَعْتُ) اعتراف بالعجز والقصور عن القيام بالواجب من حقه تعالى.

قال ابن بطال: يُرِيدُ بِالْعَهْدِ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ عَلَى عِبَادِهِ حَيْثُ أَخْرَجَهُمْ أَمْثَالَ الذَّرِّ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ» [الأعراف: ١٧٢] فَاسْقَرُوا لَهُ بِالرَّبُوبِيَّةِ وَأَذْنَبُوا لَهُ بِالْوَحْدَانِيَّةِ، وَبِالْوَعْدِ مَا قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ «أَنْ مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئاً أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ» [البخاري (١٢٣٨)، مسلم (٩٢)].

ومعنى (أَبُوءُ) أَقْرُ وَأَعْتَرَفُ، وَهُوَ مَهْمُوزٌ وَأَصْلُهُ الْبُؤَاءُ وَمَعْنَاهُ اللَّزْمُ وَمِنْهُ بَوَاءُ اللَّهِ مَرْتَلًا أَيْ: اسْكَنْتُهُ، فَكَانَ الزَّمَهُ بِهِ.

(وَأَبُوءُ بِذَنْبِي) اعْتَرَفْتُ بِهِ وَأَقْرُ.

وقوله (فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ) اعتراف بذنبه أولاً ثُمَّ طلب غفرانه ثانياً.



العافية في الدين: السلامة من المعاصي والابتداع وترك ما يجب والتساهل في الطاعات.

وفي الدنيا السلامة من شرويعها ومصائبها.

وفي الأهل السلامة من سوء العشرة والأمراض والأسقام وشغلهم بطلب التوسع في الحطام.

وفي المال السلامة من الآفات التي تحدث فيه وسرور العورات عالم لمورة البدن والدين والأهل والدنيا والآخرة وتأمين الروعات كذلك. والروعات جمع روعة وهي الفرع.

وسأل الله الحفظ له من جميع الجهات؛ لأن العبد بين أعدائه من شياطين الإنس والجن كالشاة بين الذئاب إذا لم يكن له حافظ من الله فما له من قوة.

وخص الاستعاذة بالعظمة عن الاغتيال من تحتها؛ لأن الاغتيال أخذ الشيء خفية وهو أن يخيف به الأرض كما صنع الله تعالى بقارون أو بالغرق كما صنع بفرعون فاكلل اغتيال من التخت.

## ١٧- الاستعاذة من زوال النعمة والعافية

١٤٨٢- وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ نِعْمَتِكَ، وَتَحَوُّلِ عَافِيَتِكَ، وَفَجَاءَةِ يَقْمَتِكَ، وَجَمِيعِ سَخَطِكَ».

أخرجه مسلم (٢٧٣٩).

الفجاءة بفتح الفاء وسكون الجيم مقصور وبضم الفاء وفتح الجيم والمذ وهي البقعة.

وزوال النعمة لا يكون منه تعالى إلا بذنب يصيبه العبد فالاستعاذة من الذنب في الحقيقة كأنه قال: نعوذ بك من سيئات أعمالنا وهو تعليم العباد.

وتحول العافية انتقالها ولا يكون إلا بحصول ضلها وهو المرض.

## ١٨- الاستعاذة من غلبة الدين والعدو وشماتة الأعداء

١٤٨٣- وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدِّينِ، وَغَلَبَةِ الْعَدُوِّ، وَشِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ».

رواه النسائي (٢٦٥/٨)، وصححه الحاكم (٥٣١/١).

غلبة الدين: ما يغلب المدين قضاءه.

ولا يُنابي الاستعاذة كونه ﷺ استدان ومات ودرعه مزهونة في شيء من شعير فإن الاستعاذة من الغلبة بحيث لا يقدر على قضائه.

ولا يُنابيه أن الله مع المدين حتى يقضي دينه ما لم يكن فيما يكره الله. وروي هذا عن عبد الله بن جعفر مرفوعاً؛ لأنه يحمل على ما لا غلبة فيه فمن استدان ديناً يعلم أنه لا يقدر على قضاؤه فقد فعل محرماً. وفيه رد حديث «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ أَدَاءَهَا اللَّهُ غَنَّهُ وَمَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ». أخرجه البخاري (٢٣٨٧) وقد تقدم.

ولذا استعاذ ﷺ من المغرم وهو الدين، ولما سأله عائشة عن وجوه إكثاره من الاستعاذة منه قال: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَّبَ، وَوَعَدَ فَأَخْلَفَ» [البخاري (٨٣٢)، مسلم (٥٨٩)] فالمستدين يتعرض لهذا الأمر العظيم.

وأما غلبة العدو أي بالباطل لأن العدو في الحقيقة إنما يعادي في أمر باطل، إما لأمر ديني أو لأمر دنيوي كفضب الظالم لحق غيره مع عدم القدرة على الانصاف منه وغير ذلك.

وأما شماتة الأعداء فهي فرح العدو بضر نزل بعدوه.

قال ابن بطال: شماتة الأعداء ما ينكأ القلب وتبلغ به النفس أشد مبلغ.

وقد قال هارون لأخيه عليهما السلام «فَلَا تُشْنِتْ بِي الْأَعْدَاءَ» [الأعراف: ١٥] لا تفرحهم بما نصيبني به من عتابك ووجوهك علي بالمعصية.



## ١٩- الدعاء بأسماء الله الحسنى

صَفَاتِ كَمَالِهِ وَعُلُوِّ ذَاتِهِ.

١٤٨٤- وَعَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنِّي أَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْأَحَدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفْوًا أَحَدٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَقَدْ سَأَلَ اللَّهُ بِاسْمِهِ الَّذِي إِذَا سُئِلَ بِهِ أُعْطِيَ وَإِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ».

أَخْرَجَهُ الْأَرْنَؤَةُ (أَبُو دَاوُدَ (١٤٩٣)، التِّرْمِذِيُّ (٣٤٧٥)، النَّسَائِيُّ (٣٨٥٧)، وَدَكْرِي، كَمَا فِي (مَعْرِفَةِ الْأَشْرَافِ) (١٩٩٨)، ابْنُ مَاجَه (٣٨٥٧)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ جِبَانٍ (٨٩١).

(الْأَحَدُ) صِفَةُ كَمَالٍ؛ لِأَنَّ الْأَحَدَ الْحَقِيقِيَّ مَا يَكُونُ مُنَزَّةً الدَّاتِ عَنْ أَهْلِ التَّرَكُّيبِ وَالتَّعَدُّدِ وَمَا يَسْتَبْزِمُ أَحَدَهُمَا كَالْجَسْمِيَّةِ وَالتَّحْيِيزِ وَالْمَشَارَكَةِ فِي الْحَقِيقَةِ وَمُتَصَفًا بِمُحَاطَاتِهَا كَوْجُوبِ الوجودِ وَالْقُدْرَةِ الدَّائِيَّةِ وَالْحِكْمَةِ النَّاشِئَةِ عَنِ الْأُلُوهِيَّةِ.

وَالصَّمَدُ: السَّيِّدُ الَّذِي يُصَمَدُ إِلَيْهِ فِي الْحَوَائِجِ وَيُقَصَّدُ، وَالتَّصَفُّ بِهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ هُوَ الَّذِي يَسْتَفْنِي عَنْ غَيْرِهِ مُطْلَقًا وَكُلُّ مَا عَدَاهُ مُتَنَاجٍ إِلَيْهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ. إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى وَتَقَدَّسَ.

ووصفه بأنه لم يلد معناه لم يجانس ولم يقتصر إليه ما يعينه أو يخلف عنه لا تمناع الحاجة والفناء عليه وهو رد على من قال: الملايكة بنات الله ومن قال: عزيز ابن الله؛ والمسيح ابن الله.

وقوله: (لم يولد) أي لم يسبقه عدم؛ فإن قلت: المعروف تقدّم كون المولود مولوداً على كونه والداً فكأن هذا يقتضي أن يقال: الذي لم يولد ولم يلد.

قلت: القصد الأصلي هنا نفي كونه تعالى ليس له ولد كما ادّعاء أهل الباطل ولم يدع أحد أنه تعالى مولود فالمقام مقام تقديم نفي ذلك.

لأن قلت: فلم ذكر ولم يولد مع عدم من يدعيه؟

قلت: تميمًا لتفرد الله تعالى عن مشابهات المخلوقين وتحقيقاً لكونه ليس كمثله شيء.

والكفوف: المائل أي لم يكن أحد يمانئه في شيء من

وفي الحديث دليل على أنه ينبغي تحريم هذه الكلمات عند الدعاء لإخباره ﷺ أنه إذا سئل بها أعطى وإذا دُعي بها أجاب والسؤال: الطلب للحاجات والدعاء أعم منه فهو من عطف العام على الخاص.

## ٢٠- دعاء الصباح والمساء

١٤٨٥- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَصْبَحَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ أَمْسَيْنَا، وَبِكَ نَحْيَا، وَبِكَ نَمُوتُ، وَإِلَيْكَ النُّشُورُ» وَإِذَا أَمْسَى قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ يَقُولُ: وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ.

أَخْرَجَهُ الْأَرْنَؤَةُ (أَبُو دَاوُدَ (٥٠٦٨)، التِّرْمِذِيُّ (٣٣٩١)، النَّسَائِيُّ (٣٨٦٨)، وَابْنُ مَاجَه (٣٨٦٨)، وَعَمِلَ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَةَ (٨)، ابْنُ مَاجَه (٣٨٦٨).

النَّظَرُ مُتَعَلِّقٌ بِمَقْدَرِ أَيِّ بَقْوَتِكَ وَقَدَرَتِكَ وَإِبْرَادِكَ أَصْبَحْنَا: أَيِ دَخَلْنَا فِي الصَّبَاحِ إِذْ أَنْتَ الَّذِي أَوْجَدْتَنَا وَأَوْجَدْتَ الصَّبَاحَ وَمِثْلُهُ أَمْسَيْنَا.

وَالنُّشُورُ مِنْ نَشَرَ الْمِيتِ إِذَا أَحْيَاهُ. وَفِيهِ مُنَاسَبَةٌ؛ لِأَنَّ النُّومَ آخِرُ الْمَوْتِ فَالْإِبْقَاءُ مِنْهُ كَالْإِحْيَاءِ بَعْدَ الْإِمَاتَةِ كَمَا نَاسَبَ فِي الْمَسَاءِ ذِكْرُ الْمَصِيرِ؛ لِأَنَّهُ يَنَامُ فِيهِ وَالتَّوَرُّمُ كَالْمَوْتِ.

وفيه الإقرار بأن كل إنعام من الله تعالى.

## ٢١- الدعاء للدنيا والآخرة

١٤٨٦- وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ: «كَانَ أَكْثَرُ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً. وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ».

صَحَّحَ عَلَيْهِ [الْبُخَارِيُّ (٦٣٨٩)، مُسْلِمٌ (٢٦٩٠)].

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: إِنَّمَا كَانَ يَدْعُو بِهِذِهِ الْآيَةَ لِمَجْمَعِهَا مَعَانِي الدُّعَاءِ كُلِّهِ مِنْ أَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.



قال: والحسنة عندهم ههنا النعمة فسأل نعيم الدنيا والآخرة والرفاية من العذاب نسأل الله أن يمن علينا بذلك.

وقد كثر كلام السلف في تفسير الحسنة.

فقال ابن كثير: الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار رحبة، وزوجة حسنة وولد بار، ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح ومركب مهني وثياب جميلة إلى غير ذلك مما شملته عباراتهم، فإنها مدرجة في حسنات الدنيا.

فأما الحسنة في الآخرة فاعلاماً دخول الجنة وتوابعه من الأمن.

وأما الرفاية من النار فهي تقتضي تيسير أسبابه في الدنيا من اجتناب المحارم وتزكك الشبهات أو العفو محضاً.

ومراؤه بقوله «وتوابعه»: ما يلحق به في الذكر لا ما يتعقبه حقيقة.

## ٢٢- الاستغفار من الخطيئة والجهل والإسراف

١٤٨٧- وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي، وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطِيئِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمَقْدِّمُ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

متفق عليه البخاري (٦٣٩٨)، مسلم (٢٧١٩).

الخطيئة الذنب.

والجهل: ضد العلم.

والإسراف: مجاوزة الحد في كل شيء.

وقوله (في أمري) يشمل تعلقه بكل ما تقدم أو بقوله (إسرائي) فقط.

والجِدُّ: يَكْسِرُ الجيم ضد الهزل.

وقوله (خطيئي وعمدي) من عطف الخاص على العام إذ الخطيئة تكون عن هزل وعن جد وتكرير ذلك لتعديد الأنواع التي تقع من الإنسان من المخالفات والاعتقاف بها وإظهار أن النفس غير مبرأة من العيوب إلا ما رحم علام الغيوب.

وقوله (وكل ذلك عندي) خبره محذوف أي موجود.

ومعنى (أنت المقدم) أي تقدم من تشاء من خلقك فيصنف بصفات الكمال ويتحقق محقق العبودية بتوفيقك وأنت المؤخر لمن تشاء من عبادك بخلافك وتبعيدك له عن درجات الخير.

قال المصنف: وقع في حديث ابن عباس أنه رضي الله عنه كان يقول في صلاة الليل وتقدم بيانه ووقع في حديث علي (٧٧١) (٢٠١) عليه السلام أنه كان يقول بعد الصلاة:

واختلفت الروايات هل كان يقول بعد السلام أو قبله؟ ففي مسلم (٧٧١) (٢٠٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يقول بين التشهد والسلام.

وأورد ابن حبان في صحيحه (١٩٦٦) بلفظ «كان إذا فرغ من الصلاة وهو ظاهر في أنه بعد السلام. ويشتمل أنه كان يقول قبله وبعده».

## ٢٣- الدعاء بالصلاح في الدنيا والآخرة

١٤٨٨- وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَصْلِحْ لِي دِينِي الَّذِي هُوَ عِصْمَةُ أَمْرِي، وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَايَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي، وَأَصْلِحْ لِي آخِرَتِي الَّتِي إِلَيْهَا مَعَادِي، وَاجْعَلْ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فِي كُلِّ خَيْرٍ، وَاجْعَلْ الْمَوْتَ رَاحَةً لِي مِنْ كُلِّ شَرٍّ».

أخرجه مسلم (٢٧٢٠).

تضمن الدعاء بخير الدارين وليس فيه دلالة على جواز الدعاء بالموت بل إنما دل على سؤال أن يجعل الموت في فضله عليه ونزوله به راحة من شرور الدنيا ومن شرور القبر لعموم



كُلُّ شَرٍّ إِيَّيَ مِنْ كُلِّ شَرٍّ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ.  
أَوْ عَمَلٍ، وَأَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ لِي خَيْرًا.

## ٢٤- الدعاء بالرفع

أَخْرَجَهُ ابْنُ خَازِمَةَ (٣٨٤٦)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٨٦٩) وَالْحَاكِمُ.

الْحَدِيثُ تَصْنَعُ الدُّعَاءَ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَالِاسْتِعَاذَةَ مِنْ شَرِّهِمَا وَسُؤَالَ الْجَنَّةِ وَأَعْمَالِهَا وَسُؤَالَ أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ كُلَّ قَضَاءٍ خَيْرًا.

وَكَانَ الْمُرَادُ سُؤَالَ اعْتِقَادِ الْعَبْدِ أَنْ كُلَّ مَا أَصَابَهُ خَيْرٌ، وَإِلَّا فَإِنَّ كُلَّ قَضَاءٍ قَضَى اللَّهُ بِهِ خَيْرٌ وَإِنْ رَأَى الْعَبْدُ شَرًّا فِي الصُّورَةِ.

وَلَيْهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلْعَبْدِ تَعْلِيمُ أَهْلِهِ أَحْسَنَ الْأَدْعِيَةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ خَيْرٍ يَنَالُونَهُ فَهَوَ لَهُ، وَكُلُّ شَرٍّ يُصِيبُهُمْ فَهَوَ مُضِرٌّ عَلَيْهِ.

١٤٨٩- وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ أَنْفَعْنِي بِمَا عَلَّمْتَنِي، وَعَلَّمْنِي مَا يَنْفَعُنِي، وَارْزُقْنِي عِلْمًا يَنْفَعُنِي».

رَوَاهُ النَّسَائِيُّ «الْكَبِيرُ» (٤٤٤/٤) وَالْحَاكِمُ (٥١٠/١)

## ٢٥- الدعاء بالعلم والاستعاذة من النار

١٤٩٠- وَلِلْتِّرْمِذِيِّ (٣٥٩٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوُهُ. وَقَالَ فِي آخِرِهِ: «وَرَزَّنِي عِلْمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَأَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ» وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

لَيْهِ أَنَّهُ لَا يَطْلُبُ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا النَّافِعَ وَالنَّافِعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِأَمْرِ الدِّينِ وَالْدُّنْيَا فِيمَا يَعُودُ فِيهَا عَلَى نَفْعِ الدِّينِ وَإِلَّا فَمَا عَدَا هَذَا الْعِلْمُ فَإِنَّهُ عَمَّنْ قَالَ اللَّهُ فِيهِ: «وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ» [البقرة: ١٠٢] إِيَّيَ فِي أَمْرِ الدِّينِ فَإِنَّهُ نَفَى النُّفْعَ عَنْ عِلْمِ السَّحَرِ لِعَدَمِ نَفْعِهِ فِي الْآخِرَةِ بَلْ لَأَنَّهُ ضَارٌّ فِيهَا وَقَدْ يَنْفَعُهُمْ فِي الدُّنْيَا لَكِنَّهُ لَمْ يَعُدَّهُ نَفْعًا.

## ٢٦- كلمتان حبيبتان إلى الرحمن

١٤٩٢- وَأَخْرَجَ الشَّيْخَانِ [البخاري (٦٤٠٦)، مسلم (٢٦٩٤)] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

هَذَا آخِرُ حَدِيثٍ خَتَمَ بِهِ الْبَخَارِيُّ «صَحِيحَهُ» وَتَبَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَثَمَةِ فِي خَتْمِ تَصَانِيفِهِمْ فِي الْحَدِيثِ.

وَالْمُرَادُ مِنَ «الْكَلِمَتَانِ»: الْكَلَامُ لِحَوْ كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ وَهُوَ خَيْرٌ مُقَدَّمٌ.

وَقَوْلُهُ (سُبْحَانَ اللَّهِ...) [إِنْ] مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَصَحَّحَ الْإِسْنَادُ بِهِ وَإِنْ كَانَ جُمْلَةً؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى هَذَا اللَّفْظِ، وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْخَبَرَ تَشْرِيقًا لِلْسَّامِعِ إِلَى الْمُبْتَدَأِ سُبْحًا بَعْدَمَا ذَكَرَ مِنَ الْأَوْصَافِ.

وَالْحَبِيبَةُ بِمَعْنَى الْمَحْبُوبَةِ أَيْ مَحْبُوبَتَانِ لَهُ تَعَالَى وَالْخَفِيفَةُ: فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ وَالثَّقِيلَةُ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ أَيْضًا.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: الْخَفِيفَةُ مُسْتَعَارَةٌ لِلْسُّهُولَةِ شِبْهُ سُهُولَةِ جَرَيَانِهَا عَلَى اللِّسَانِ بِمَا خَفَتْ عَلَى الْحَامِلِ مِنْ بَعْضِ الْأَمْتَةِ فَلَا يُتَعَبُ كَالثَّقِيلِ الثَّقِيلِ.

## ٢٦- السؤال من الخير كله

١٤٩١- وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَهَا هَذَا الدُّعَاءَ «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ الشَّرِّ كُلِّهِ عَاجِلِهِ وَآجِلِهِ، مَا عَلِمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرٍ مَا سَأَلَكَ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَادَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ قَوْلٍ



وفيه إشارة إلى أن سائر التَّكْلِيفِ شاقَّةٌ على النَّفْسِ ثَقِيلَةٌ وَهَذِهِ سَهْلَةٌ عَلَيْهَا، مع أنها تنقل في الميزانِ كَتَمَلِ الشَّاقِّ من الأعمالِ.

وقد سُئِلَ بعضُ السُّلَفِ عن سببِ ثقلِ الحسنةِ وخفَّةِ السيئةِ فقال: لأنَّ الحسنةَ حَضَرَتْ مَرَاتِبُهَا وَغَابَتْ حَلَاوَتُهَا فَثَقُلَتْ فلا يَحْمِلُكَ ثَقْلُهَا على تَرْكِهَا، والسيئةُ حَضَرَتْ حَلَاوَتُهَا وَغَابَتْ مَرَاتِبُهَا فَلِلَّذَلِكَ خَفَتْ فلا تَحْمِلُكَ خَفَّتُهَا على ارْتِكَابِهَا. والحديثُ من الأدلَّةِ على ثبوتِ الميزانِ كما دلَّ عليه القرآنُ.

واختلف العلماءُ في الموزونِ.

فَقِيلَ: الصُّحُفُ؛ لأنَّ الأعمالَ أَعْرَاضٌ فلا تُوصَفُ بِثَقْلِ ولا خَفَةٍ ولحديثِ السُّجَلَاتِ والبطاقةِ.

وَذَهَبَ أَهْلُ الْحَدِيثِ وَالْمُحَقِّقُونَ إلى أنَّ الموزونَ نفسُ الأعمالِ وأنها تُجَسَّدُ في الآخِرَةِ، ويدلُّ لَهُ حَدِيثُ جَابِرٍ مَرْفُوعاً «تُوضَعُ الْمَوَازِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَتُوزَنُ الْحَسَنَاتُ وَالسَّيِّئَاتُ فَمَنْ ثَقُلَتْ حَسَنَاتُهُ عَلَى سَيِّئَاتِهِ وَثَقَالَ حَبَّةُ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ ثَقُلَتْ سَيِّئَاتُهُ عَلَى حَسَنَاتِهِ وَثَقَالَ حَبَّةُ دَخَلَ النَّارَ قِيلَ لَهُ: فَمَنْ اسْتَوَتْ حَسَنَاتُهُ وَسَيِّئَاتُهُ؟ قَالَ: أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ».

أَخْرَجَهُ خَيْشَةُ فِي فَوَائِدِهِ (كما في «تفسير القرطبي» ٢١١/٧).

وعند ابنِ المَبَارِكِ فِي الزُّهْدِ عن ابنِ مَسْعُودٍ غَوْهٌ مَرْفُوعاً. والأحاديثُ ظَاهِرَةٌ في أنَّ أَعْمَالَ بَنِي آدَمَ تُوزَنُ وأنها عامٌّ لَجَمِيعِهِمْ.

وقال بعضهم: إنه يخصُّ المؤمنَ الَّذِي لا سَيِّئَةَ لَهُ وَلَهُ حَسَنَاتٌ كَثِيرَةٌ زَانِدَةٌ على محضِ الْإِيمَانِ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ كما جاءَ في حَدِيثِ السَّبْعِينَ الْأَلْفِ (ج ٦٥٤٢)، م (٢١٦).

ويُخَصُّ مِنْهُ الْكَافِرُ الَّذِي لا حَسَنَةَ لَهُ ولا ذَنْبَ لَهُ غَيْرَ الْكُفْرِ فَإِنَّهُ يَقَعُ فِي النَّارِ بِغَيْرِ حِسَابٍ ولا مِيزَانٍ.

نَقَلَ الْقُرْطُبِيُّ عن بعضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ قَالَ: الْكَافِرُ مُطْلَقاً لا ثَوَابَ لَهُ ولا تُوضَعُ حِسَّتُهُ فِي الْمِيزَانِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «فَلَا نَقِيسُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ زَنَانًا» [الكهف: ١٠٥] ولحديثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي

الصُّحُفِ [البغاري (٤٧٢٩)، مسلم (٢٧٨٥)] «الْكَافِرُ لَا يَزِنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ».

(وَأَجِيبْ) بِأَنَّ هَذَا جَمَازٌ عَنِ حَقَارَةِ قَدْرِهِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ عَدَمُ الْوِزْنِ.

وَالصُّحُفُ أَنَّ الْكَافِرَ تُوزَنُ أَعْمَالُهُ إِلَّا إِنَّهُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ كُفْرَهُ يُوضَعُ فِي كِفَّةٍ وَلَا يَجِدُ حَسَنَةً يَضَعُهَا فِي الْأُخْرَى لِبَطْلَانِ الْحَسَنَاتِ مَعَ الْكُفْرِ فَتَقْطِشُ الَّتِي لَا شَيْءَ فِيهَا. (قال القرطبي: وَهَذَا لظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَمَنْ خَفَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ» [الأعراف: ٩] فَإِنَّهُ وَصَفَ الْمِيزَانَ بِالْخَفَةِ.

وَالثَّانِي أَنَّهُ قَدْ يَقَعُ مِنْهُ الْعَبَثُ وَالْبَرُّ وَالصَّلَةُ وَمَسَائِرُ أَنْوَاعِ الْخَيْرِ الْمَالِيَةِ مِمَّا لَوْ فَعَلَهَا الْمُسْلِمُ لَكَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٌ فَمَنْ كَانَتْ لَهُ جُمِعَتْ وَوَضِعَتْ فِي الْمِيزَانِ غَيْرَ أَنَّ الْكُفْرَ إِذَا قَابَلَهَا رَجَعَ بِهَا.

وَيَحْتَمِلُ أَنَّ هَذِهِ الْأَعْمَالَ تُوزَنُ مَا يَقَعُ مِنْهُ مِنَ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ كظلم غيره وأخذ ماله وقطع الطريق فإن سَاوَتْهَا عَذَبَ بِالْكَفْرِ وَإِنْ زَادَتْ عَذَبَ بِمَا كَانَ زَانِدًا عَلَى الْكُفْرِ مِنْهُ وَإِنْ زَادَتْ أَعْمَالَ الْخَيْرِ مَعَهُ طَاحَ عِقَابُ سَائِرِ الْمَعَاصِي وَعَذَبَ عَلَى الْكُفْرِ كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي طَالِبٍ «أَنَّهُ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ». [البغاري (٣٨٨٥)، مسلم (٢١٠)].

اللَّهُمَّ ثَقِّلْ مَوَازِينَ حَسَنَاتِنَا إِذَا وَزَنْتَ، وَخَفِّفْ مَوَازِينَ سَيِّئَاتِنَا إِذَا فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ وَضَعْتَ.

وَجَعَلْ سَجَلَاتِ دُنُونِنَا عِنْدَ بَطَاقَةِ تَوْحِيدِنَا طَائِفَةً مِنْ كِفَّةِ الْمِيزَانِ وَوَقِّفْنَا بِجَعْلِ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ عِنْدَ الْمَمَاتِ آخِرَ مَا يَنْطَقُ بِهِ اللِّسَانُ آمِينَ اللَّهُمَّ آمِينَ.

قَدْ أَتَتْهُ بِحَمْدِ وَلِيِّ الْإِنْعَامِ مَا قَصَدْنَاهُ مِنْ شَرْحِ «بَلَوُغِ الْمَرَامِ» (سَبِيلِ السَّلَامِ) نَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَهُ مِنْ مُوجِبَاتِ دُخُولِ دَارِ السَّلَامِ، وَأَنْ يَتَجَاوَزَ عَمَّا ارْتَكَبْنَاهُ مِنَ الْخَطَايَا وَالْآثَامِ، وَأَنْ يَجْعَلَ فِي كَفَّاتِ الْحَسَنَاتِ مَا جَرَّتْ بِهِ فِيهِ وَفِي غَيْرِهِ الْأَقْلَامِ، وَأَنْ يَنْفَعَهُ بِهَذَا الْإِنْعَامِ إِنَّهُ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

وَالْمَوْلَى لِعِبَادِهِ مِنْ أَفْضَالِهِ كُلِّ مَرَامٍ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا لَا يَفْنَى مَا بَقِيََتِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامُ.



ولا يزولُ إن زالَ دورانُ الشُّهُورِ والأعوامِ.  
 والصَّلَاةُ والسَّلَامُ على رسولِهِ الكَاشِفِ بأنوارِ الوحي كُلِّ  
 ظلامٍ وعلى آئِهِ العلماءِ الأعلامِ.  
 وأصحابِهِ الكِرَامِ، وحسبنا اللَّهُ ونعمَ الوَكِيلُ، ولا حولَ  
 ولا قُوَّةَ إلا بِاللَّهِ العَلِيِّ العَظِيمِ.  
 وافقَ الفراغُ منه في صباحِ الأربعاءِ ليلةَ السَّابعِ والعشرينَ  
 من شهرِ ربيعِ الآخرِ سنةَ ١١٦٤ خَتَمَهَا اللَّهُ تعالى بِخَيْرٍ، وما  
 بعدَها من الأعوامِ، انتهى.



# فهرس الآيات القرآنية







- ٨٥٣ ..... ﴿إِلَّا مَا ذَكَّرْتُمْ﴾  
 ٦٧٣ ..... ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾  
 ٩٦٣ ..... ﴿الَّذِينَ هُمْ يُرَآؤُونَ﴾  
 ٩٧٤، ٩٦١ ..... ﴿الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ وَيَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبَخْلِ﴾  
 ٨٨٠ ..... ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِنَّمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّمَمَ﴾  
 ١٠٠٠ ..... ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾  
 ٩٢٨ ..... ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نُهُوا عَنِ النَّجْوَى﴾  
 ٢٠٢، ٢٠٢، ٢٠٠ ..... ﴿أَلَمْ تَنْزِيلَ﴾  
 ..... ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ  
 ٩٩٦ ..... آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾  
 ٩٨٣ ..... ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾  
 ٦٧٩ ..... ﴿إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾  
 ٦٢١ ..... ﴿إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ﴾  
 ٨١٢ ..... ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَالِبِي أَنْفُسِهِمْ﴾  
 ٧٨٤ ..... ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾  
 ..... ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ  
 ٩٩٨ ..... ذَاخِرِينَ﴾  
 ٥٠١ ..... ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾  
 ..... ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ  
 ٥٩٤ ..... مُسْلِمُونَ﴾  
 ٨٦٠ ..... ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾  
 ٥٥٤ ..... ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾  
 ٦٦ ..... ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾  
 ٦٠٧ ..... ﴿أَنْ تَتَّقُوا بِأْمُورِكُمْ﴾  
 ٣٩٦ ..... ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾  
 ٨٨٠ ..... ﴿إِنْ تَجَنَّبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾  
 ٤٦٢، ٤٦١، ٦٢ ..... ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾  
 ٦٣٥ ..... ﴿إِنْ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾  
 ٤٩٢ ..... ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾  
 ٣٢٣ ..... ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا﴾  
 ٦٣٥ ..... ﴿أَنَّى شِئْتُمْ﴾  
 ٧٣٩ ..... ﴿الْأَتَى بِالْأُنثَى﴾  
 ٣٩١ ..... ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾  
 ٢٩١ ..... ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾
- ٦٤٢ ..... ﴿أَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِطَارًا﴾  
 ٩٦٦ ..... ﴿اجْتَبِئُوا كَثِيرًا مِنَ الظُّنِّ﴾  
 ٩٤٩ ..... ﴿أَجَلْ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾  
 ٢٣ ..... ﴿ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ﴾  
 ٩٩٨ ..... ﴿ادْعُونِي﴾  
 ٩٩٢، ٣٢٦، ٩٩٨ ..... ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾  
 ٧١٤ ..... ﴿ادْعُوهُمْ لِكَابِهِمْ﴾  
 ٧٦٨ ..... ﴿إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ عَنَمُ الْقَوْمِ﴾  
 ..... ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ  
 ٩٦٤ ..... يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾  
 ٢٣٦ ..... ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾  
 ٣٠٧ ..... ﴿إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾  
 ٧٠٤ ..... ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ﴾  
 ٢٦٠ ..... ﴿إِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَالَى﴾  
 ١٩٥ ..... ﴿إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾  
 ١٨٤ ..... ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾  
 ١١٣ ..... ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾  
 ٩٩٣ ..... ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاغْلِبُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾  
 ٦٠١ ..... ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾  
 ٦٨١ ..... ﴿أَرْبَعَةً أَشْهُرٍ﴾  
 ٦٨ ..... ﴿أَزْجَلِكُمْ﴾  
 ٢٢٣ ..... ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾  
 ٦٩٧ ..... ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾  
 ٩٠٩ ..... ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾  
 ٤٠٠ ..... ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾  
 ٣١٥ ..... ﴿اِقْتَرَبْتِ﴾  
 ١٢٣ ..... ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِ الشَّمْسِ﴾  
 ٧٨٠ ..... ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ﴾  
 ٥٣٩ ..... ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾  
 ٦٦٢ ..... ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مَبْنُوعَةٍ﴾  
 ٦٦٢ ..... ﴿إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يَقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ﴾  
 ١٠٦ ..... ﴿إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ﴾  
 ٦٧٩، ٦٧٨ ..... ﴿إِلَّا عَلَى أَرْوَاجِهِمْ﴾  
 ٧٠٦ ..... ﴿إِلَّا عَلَى أَرْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾



﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ، وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾..... ١٦٠	﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَخُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾..... ١٦٠
١٥٩	﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾..... ٢٢٤
﴿حَتَّىٰ تَقِيَّ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾..... ٣٩٥	﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ﴾..... ٣٩٥
٧٦٤	﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾..... ٤١
٦١٢	﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾..... ٨٣٣
٨٣٧، ٨١٦	﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾..... ٨٩٦، ٣٨
٧٣٦	﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ﴾..... ١٣٤
٨٦١، ٩٤٩	﴿أَنِّي مُسَيِّئٌ ضَلَّيْتُ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾..... ٩٩٢
٢٣٧	﴿اهْتَرْتُ وَرَبَّتْ﴾..... ٥١٨
٥٦٨، ١٩٦	﴿أَوْ رُدُّوهَا﴾..... ١٦١
٣٢٦	﴿أَوْ يَسْأَلِ أَهْلُ لَيْلٍ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾..... ٤٥٦
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾..... ٣٢٦	﴿أَوْ لَا مَسْجِدَ النَّسَاءِ﴾..... ٧٧، ٧٧
٩٤١	﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾..... ٩٢١
٧١٥	﴿أَوْ يَسْأَلِينَ﴾..... ٩٢١
٣٨٤	﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ فِي تَقَابُهِمْ﴾..... ٨٧٩
٤٠٣	﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾..... ٧٧٢
٩٤٣	﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾..... ٩٢٠
٨٧٨	﴿إِنَّكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾..... ٢١٩
٤٦٠	﴿يَبْسُطُ مَا عَوَّدْتُم بِهِ﴾..... ٥٥٤
٩٩٢	﴿يُجَارَةُ عَنْ تَرَاضٍ﴾..... ٥١٥، ٤٨٥
٩٩٢	﴿تُحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾..... ٩٠٨
٩٩٢	﴿تُرْجِي مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾..... ٦٥٧، ٦٤٠
٣٧١، ٣٦٤	﴿تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ﴾..... ٨٥٣
٨٦٣	﴿تَبْلُكُ حُدُودَ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾..... ٧٧١
٩٩٢	﴿تَمَتُّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾..... ٨٦٥
١٠٠٠	﴿تَنَالَهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾..... ٨٥٣
٩٩٢	﴿تَوَفِّيْ مُسْلِمًا وَآلِ حَقِيْقِي بِالصَّالِحِيْنَ﴾..... ٩٩٢
٩٩٢	﴿التَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾..... ٢٠٢
٢٠٠	﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾..... ٤٢٨
٦٣٧	﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾..... ٧٠٤
١٧٥	﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾..... ٩٦١
٣٢٥، ٢٥٤	﴿جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾..... ٨١٠
٢٠١، ١٩٩	﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ﴾..... ١٥٩
٢٩٥، ٢٦٥، ٢٥٤، ٢٥٢	



﴿فَاعْتَبِهِمْ نَفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهُ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾..... ٩٦٥	﴿سُبْحَانَ، وَحَمْدُ﴾..... ٢٣٨
﴿فَاغْسِلُوا﴾..... ٢٤	﴿سَمِعَ نَائِلَ وَمَمَاتَةِ أَيَّامٍ﴾..... ٨٦٦
﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾..... ٦٢	﴿سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّخْتِ﴾..... ٤٠٦
﴿فَاتَّقُوا الْمَشْرِكِينَ كَافَّةً﴾..... ٨١٦	﴿الشَّمْسُ وَضَحَاهَا﴾..... ٢٦٥
﴿فَالَا نَ بَاشِرُوهُمْ﴾..... ٤١٥	﴿شَهَادَةً بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾..... ٥٩٤
﴿فَالْيَقِ الْحَبَّ وَالنَّوَى﴾..... ٨٨٣	﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾..... ٩٠٠
﴿فَإِنْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ﴾..... ٧٢٦، ٦٦٣	﴿شَيْاطِينِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾..... ١٦٦
﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ﴾..... ٤٨٢	﴿ص﴾..... ٢٤٠، ٢٣٧
﴿فَإِنْ أَخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾..... ٤٨٢	﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾..... ٢١٩
﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يَفِيقَا خُذُوا إِلَهُ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ﴾..... ٦٦٢	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾..... ٦٧٠، ٦٦٣
﴿فَإِنْ طِثْنِ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾..... ٦٦٢	﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ﴾..... ٦٦٣
﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾..... ٦٦٤، ٦٦٣	﴿طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ﴾..... ٢٣
﴿فَإِنْ فَآوُوا﴾..... ٦٨١	﴿عَنْ تَرَاضٍ﴾..... ٥٤٣
﴿فَإِنْ فَآوَا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾..... ٦٨١	﴿غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾..... ٧٠٢
﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾..... ٩٠٥	﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾..... ١٩٧
﴿فَأَتَّفِقُوا عَلَيْهِمْ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾..... ٧٢٤، ٦٩٧	﴿فَأَتُوا خَرْنَكُمْ أَنِّي شَيْتَنٌ﴾..... ٦٣٠
﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾..... ٦١٤	﴿فَأَتَوْهُمْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾..... ٦٣٠
﴿فَإِنَّهُ رَجْسٌ﴾..... ٣٩	﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَاجِئَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾..... ٧٧٨
﴿فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْا فَوَجْهَ اللَّهِ﴾..... ١٥٣	﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾..... ٧٠٦
﴿فَبِهَذَا هُمْ اقْتَدَوْهُ﴾..... ٢٣٧	﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾..... ٩٨
﴿فَتَتَّالَيْنِ أَمْتَعَكُنَّ﴾..... ٦٤٧	﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾..... ٩٣٧
﴿فَتَتَّبِعُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾..... ١٠٨	٩٣٨
﴿فَلْيَجْزُوا﴾..... ٨٥٠	﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾..... ٩٣١
﴿فَنَسِجَ بَحْمَدَ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾..... ٢٠٤	﴿فَإِذْ كَرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾..... ٤٧٢
﴿فَنَشْهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ﴾..... ٧٨٥	﴿فَإِذْ كَرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِكُمْ﴾..... ٢٢٩
﴿فَنَصْلَ لِرَبِّكَ وَآخِرُ﴾..... ٨٦٣، ٣١٢	﴿فَإِذْ سَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُودًا لَمْ تَرْوَاهَا﴾..... ٨١٧، ٤٦٢
﴿فَنَطْلُقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾..... ٧٠٤، ٦٧٠، ٦٦٦	﴿فَإِسْأَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ بَيْنِكَ﴾..... ٦٨٩
﴿فَنَقَاثِرًا بِمِثْلِ مَا عُرِيتُمْ بِهِ﴾..... ٧٤٤	﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾..... ٦٨٨
﴿فَنَبْدَهُ مِنْ أَيَّامٍ آخِرٍ﴾..... ٤٢٣، ٤٢٠	﴿فَاسْتَعِمْوْهُ، وَانصُتُوا﴾..... ٢٩٨
	﴿فَاسْتَعِمْوْهُ﴾..... ٣٠٠
	﴿فَاسْتَعِمْوْهُ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾..... ٩٩٣



﴿فَعَلَيْهِمْ يَنْصَبْ مَا عَلَى الْمُخْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ..... ٧٧٣	﴿فَقُلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَعُوا
٧٨٦ ، ٧٧٧	أَرْحَامَكُمْ﴾ ..... ٤٩٣
٤٥٦	﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّهِ﴾ ..... ٤٢١
٧٦٣	﴿فَوَاحِشَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ..... ٦٠٠
١٥١	﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ
٩٦٨	تَنْطِفُونَ﴾ ..... ٨٨٠
٨٩٠	﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ..... ١٥٤
٩١٣	﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ ..... ٩٦٣
٤٩٢	﴿فِي يَوْمٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾ ..... ١٧٩
	﴿فِيهِ رَجَالٌ يُحْيُونَ أَنْ يَبْطُغُوهَا﴾ ..... ٩٧
٩٢٣	﴿قُلْ﴾ ..... ٢٩٣ ، ٣١٥
٨٥٤	﴿قُلْ وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدِ﴾ ..... ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠١
٩٤٩	﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ ..... ٨٣٨
٩٤٣	﴿قَالَ وَمَنْ كَفَرَ﴾ ..... ٤٧٤
٨٣٩	﴿قَاتِلَيْنِ﴾ ..... ١٥٩
١٠٠١	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ ..... ٣١٢
٦١٢	﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قِبَلِكُمْ سُنَنٌ﴾ ..... ١٧
٦٥٧	﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ ..... ٦٧٤
٧٠٦	﴿قُرْآنَ الْفَجْرِ﴾ ..... ٢٧٩
٧٠٦ ، ٦٦٣	﴿قُلِ الْإِنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ ..... ٨٢٩ ، ٥٤٩ ، ١٠٨
٩٥٦ ، ١٠٠٥	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ ..... ٤٣
١٧٦	﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ ..... ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٨ ، ٨٤٨
٢٧٩	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ ..... ٦٦٥
	﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِذَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي﴾ ..... ٩٩٧
	﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ
٤٢١	الرِّزْقِ﴾ ..... ٦٠١
٩٨٨	﴿قُلْ مَنْ يُنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ ..... ٩٦١
٤٥٨ ، ٤٥٧	﴿قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرَضُوا النَّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ
	حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ ..... ١٢٠
٩٦٤ ، ٩٦٣	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ..... ٢٢٧ ، ٢٤٥ ، ٢٥٤ ، ٢٥٤ ، ٢٥٤ ، ٣٠١
٩٩٣	﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا﴾ ..... ٢٤٥
٥٣٨	﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ..... ٢٤٤ ، ٢٥٤ ، ٣٠١
٨٨٣	﴿قُرْأَ أَنْفُسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ ..... ٧٣٠
٩٩٢	﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا﴾ ..... ٢٤٥
	﴿فَعَلَيْهِمْ يَنْصَبْ مَا عَلَى الْمُخْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ ..... ٧٧٣
	﴿فَقَسَّ عَنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ ..... ٤٥٦
	﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي﴾ ..... ٧٦٣
	﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ ..... ١٥١
	﴿فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ﴾ ..... ٩٦٨
	﴿فَقَضَاهُنَّ سِنَ عَمَواتٍ﴾ ..... ٨٩٠
	﴿فَكَ رَقَبَةٍ﴾ ..... ٩١٣
	﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ ..... ٤٩٢
	﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ
	الَّذِي آتَاكُمْ﴾ ..... ٩٢٣
	﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾ ..... ٨٥٤
	﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ ..... ٩٤٩
	﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ ..... ٩٤٣
	﴿فَلَا تُرْجِعُوهُمْ إِلَى الْكُفَّارِ﴾ ..... ٨٣٩
	﴿فَلَا تُشْهِتْ بِي الْأَعْدَاءُ﴾ ..... ١٠٠١
	﴿فَلَا تَعْصِلُوهُمْ أَنْ يَنْكِحَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ ..... ٦١٢
	﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ ..... ٦٥٧
	﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾ ..... ٧٠٦
	﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ ..... ٧٠٦ ، ٦٦٣
	﴿فَلَا نَقِمْ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُنُوبًا﴾ ..... ٩٥٦ ، ١٠٠٥
	﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ ..... ١٧٦
	﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ ..... ٢٧٩
	﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى
	عَلَيْكُمْ﴾ ..... ٩٧٥ ، ٨٦٠ ، ٧٤٥ ، ٥٥٤
	﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ ..... ٤٢١
	﴿فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ ..... ٩٨٨
	﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ ..... ٤٥٨ ، ٤٥٧
	﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا
	يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ ..... ٩٦٤ ، ٩٦٣
	﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ..... ٩٩٣
	﴿فَنَنْظُرُهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ ..... ٥٣٨
	﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ ..... ٨٨٣
	﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ ..... ٩٩٢



- ٥٩٦ ..... ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾  
 ٤٩٢ ..... ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾  
 ٧٤٥، ٧٣٦ ..... ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾  
 ٦٥٧ ..... ﴿كُلُّ النَّفْلِ﴾  
 ٥٣٣ ..... ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾  
 ٩٣٦ ..... ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾  
 ..... ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ  
 الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ ٥٥٢  
 ٩٩٢ ..... ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾  
 ٩٤٩، ٥٥٤ ..... ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾  
 ٦٩٧ ..... ﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ يَبُورِهِمْ﴾  
 ..... ﴿لَا تُخْرِجُوهُمْ مِنْ يَبُورِهِمْ وَلَا تَخْرُجُوا إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ  
 بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ ٧٠١  
 ٦٨٨ ..... ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾  
 ٦٧٧ ..... ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾  
 ..... ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا  
 تَقُولُونَ﴾ ٦٧٧  
 ..... ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ  
 تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَتَعْتَوْهُنَّ عَلَى الْمَوْسِمِ قَدْرَهُ  
 وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدْرَهُ﴾ ٦٤٧  
 ..... ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ  
 مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ ٩٥٨  
 ٦٢٦ ..... ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَكُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾  
 ٨٨٢، ٨٨٠ ..... ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾  
 ٦٨١، ٦٧٢، ٢٢٨ ..... ﴿لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾  
 ٨٣ ..... ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾  
 ٨٣٣ ..... ﴿لَاوِلَ الْحَشْرِ﴾  
 ٨٤٥ ..... ﴿لِإِزْكِيرِهَا وَزِينَةٍ﴾  
 ٦٨٨ ..... ﴿لَمِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾  
 ٦٧٤، ٦٧٣ ..... ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾  
 ٦٨١ ..... ﴿لِلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾  
 ١٧ ..... ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾  
 ٦٧٤ ..... ﴿لِمَ تَحَرَّمُ مَا خَلَ اللَّهُ لَكَ﴾  
 ٩١٤ ..... ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾
- ٨١٣ ..... ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾  
 ..... ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا  
 مَتَاعٌ لَكُمْ﴾ ٤٩٥  
 ٨٦٥ ..... ﴿لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ﴾  
 ٢٦٥ ..... ﴿اللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾  
 ..... ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُيْسِقْ  
 مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكُلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ ٧٢٣  
 ٩٢٢ ..... ﴿مَا آفَأَهُ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾  
 ٨٢١ ..... ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لَيْنَةٍ﴾  
 ١٧٦ ..... ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَافِينَ﴾  
 ٩٢١ ..... ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾  
 ٢٢٧ ..... ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾  
 ٧٢٤ ..... ﴿مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾  
 ٥٥٤ ..... ﴿وَمِنْهَا﴾  
 ٢٠١ ..... ﴿الْمَصْرَ﴾  
 ٤٤٠ ..... ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾  
 ٥٩٧ ..... ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾  
 ٨٥٥ ..... ﴿مِنْ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾  
 ٦٩٧ ..... ﴿مِنْ حَيْثُ مَكَتُمْ﴾  
 ٦٨٣ ..... ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَمَاسَا﴾  
 ٦٨٣ ..... ﴿مِنْ نِسَائِهِمْ﴾  
 ٣٦٤ ..... ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾  
 ..... ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً  
 أُخْرَى﴾ ٣٦٢  
 ٦٣٤ ..... ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ شِيتُمْ﴾  
 ٥٨٨ ..... ﴿نُصِيًّا مَفْرُوضًا﴾  
 ١٦ ..... ﴿وَنَعْتِي﴾  
 ٧٣٨، ٧٣٧، ٧٣٦ ..... ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾  
 ٩٥٣ ..... ﴿هَذَا مَا تَوْعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيفٍ﴾  
 ٨٢٠ ..... ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾  
 ٢٠٢ ..... ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ﴾  
 ٣٢٥ ..... ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾  
 ٩٩٥ ..... ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾  
 ٧٢٢ ..... ﴿وَأَتَا ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ﴾



- ﴿وَاتَّبَعْتُمْ إِخْدَافَهُمْ قُتَارًا﴾ ..... ٦٤٦، ٦٤٢
- ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ..... ٤٦٤
- ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُغِيْبُ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ ..... ٣٦٨
- ﴿وَاتَّبِعُوا الْحَقَّ وَالْعَمْرَةَ لِلَّهِ﴾ ..... ٤٧٩، ٤٤٠
- ﴿وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ ..... ١٤٦
- ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ ..... ٦١٦
- ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ  
وَأُشْهِدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى  
شَهِدْنَا﴾ ..... ٤٦٩
- ﴿وَإِذَا حُيِّيتُ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ ..... ٨٣٨
- ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ ..... ٢٨٩
- ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ  
إِذَا دَعَانِ﴾ ..... ٩٩٢، ٣٢٦
- ﴿وَإِذَا صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ ..... ٣٠٧
- ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ ..... ٢٩٤
- ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ ..... ٣٠٧
- ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ ..... ٩٧٧
- ﴿وَإِذَا نَافَخَ فِي الْأُفُفِ وَرَسُولُهُ﴾ ..... ١٣٦
- ﴿وَإِذْ ذُكِّرْتُ بِرَبِّكَ إِذْ نَسِيتَ﴾ ..... ٨٧٨
- ﴿وَإِذْ ذُكِّرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ..... ٨٥٣
- ﴿وَإِذْ ذُكِّرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ ..... ٣١٨، ٣١٧
- ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ ..... ٦٨
- ﴿وَأَرْجُلُكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ﴾ ..... ٦٨
- ﴿وَأَرْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ ..... ٢٢١، ١٠٠٠
- ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَّاحَ لَوَاقِحَ﴾ ..... ٣٢٣
- ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ ..... ١٥
- ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذَنبِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ ..... ٣٧١
- ﴿وَأَسْتَغْفِرُ لَذَنبِكَ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ ..... ٩٩٥، ٣٦٤
- ﴿وَأُشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ ..... ٥١٥
- ﴿وَأُشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ ..... ٩٠٥، ٦٧٨، ٩٠٢
- ﴿وَأَضْرِبُوهُمْ﴾ ..... ٦٦١
- ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ ..... ٨٤٢
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾ ..... ٦٥٧
- ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ ..... ٣٩١
- ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ..... ٣٠١
- ﴿وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا﴾ ..... ٩٩٧
- ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾ ..... ٧٣٩، ٧٤٤
- ﴿وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾ ..... ٩٥٣
- ﴿وَالْخُرُمَاتُ قِصَاصٌ﴾ ..... ٥٥٤
- ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ ..... ٥٥٤
- ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ  
قَرَامًا﴾ ..... ٩٤١، ٩٦٢
- ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا اكْتَسَبُوا  
فَقَدْ اخْتَلَفُوا بَيْنَانَا وَإِنَّمَا مِيسًا﴾ ..... ٣٧٣، ٦٣١، ٩٧٦
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ ..... ٧١٧
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ  
مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾ ..... ٧٢٤
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ  
مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾ ..... ٧٢٤
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ  
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ..... ٦٩٦، ٧٠٦
- ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ ..... ٧٨٥، ٧٨٦
- ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ﴾ ..... ٧٨٤
- ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذُّهَبَ﴾ ..... ٣٩٠
- ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذُّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ  
اللَّهِ﴾ ..... ٣٨٢
- ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ..... ٧٨٧
- ﴿وَالسَّمَاءُ بَيْنَاهُمَا﴾ ..... ٨٨٣
- ﴿وَالسَّنُّ بِالسَّنِّ﴾ ..... ٧٤٣، ٧٤٤
- ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ ..... ٢٠٢
- ﴿وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ﴾ ..... ٧٥٠
- ﴿وَاللَّاتِي يَسْنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ  
فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّاتِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتِ  
الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ..... ٧٠٦
- ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾ ..... ٩٥٤
- ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَسْطِطُ﴾ ..... ٥٠٧
- ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى﴾ ..... ٢٦٥
- ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ..... ٨٢٦



- ٧٠٦ ..... ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْتَضْنَ وَأَنْفُسُهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾  
 ٤٨٣، ٤٨٢ ..... ﴿وَالْهٰذِي مَكْرُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَجْلَهُ﴾  
 ٥١ ..... ﴿وَأَسْخَرُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾  
 ٧١٦ ..... ﴿وَأَمَّا أَنْتُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾  
 ٧١٥ ..... ﴿وَأَمَّا أَنْتُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخْرَجْنَكُمْ مِنَ الرُّضَاعَةِ﴾  
 ٧٨٠ ..... ﴿وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾  
 ٤٩٣ ..... ﴿وَأَنْ أَسْأَلْتُمْ فَلَهَا﴾  
 ٩٥٢ ..... ﴿وَأَنْ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَىٰ﴾  
 ٦٥٨ ..... ﴿وَأَنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا﴾  
 ٤٢١ ..... ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾  
 ٩٤١ ..... ﴿وَأَنْ جَاهِدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾  
 ٦١١ ..... ﴿وَأَنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تَقْضُوا فِي الْيَتَامَىٰ﴾  
 ٧٣٩، ٥١٠ ..... ﴿وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَانْكَبُوا بِمِثْلِ مَا عَرَّقْتُمْ بِهِ﴾  
 ٦٨٢ ..... ﴿وَأَنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾  
 ٧٥٥ ..... ﴿وَأَنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ يَبْغُونَ بَيْنَهُمْ مِيثَاقَ فِدْيَةٍ مُسَلَّمَةً إِلَىٰ أَهْلِهِ﴾  
 ٥٨٨ ..... ﴿وَأَنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ﴾  
 ٩٩، ٩٨، ٧٧ ..... ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾  
 ١١٣ ..... ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ﴾  
 ١١٣ ..... ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ﴾  
 ٥٩٦، ٤٤٣ ..... ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾  
 ٨٦٣ ..... ﴿وَأَنْخَرُ﴾  
 ٢٤ ..... ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾  
 ٢٩١ ..... ﴿وَأَنْكَ لِتَهْدِي﴾  
 ٦٨٣ ..... ﴿وَأَنْهُمْ لَيَقُولُونَ مُكْرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾  
 ٦٣٤ ..... ﴿وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ﴾  
 ٩٥٣ ..... ﴿وَأَذِقُوا يَتِيمًا أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ﴾  
 ٦٩٦ ..... ﴿وَأَوْلَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ﴾  
 ٦٩٦، ٦٩٥ ..... ﴿وَأَوْلَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾  
 ٥٩٠ ..... ﴿وَأَوْلُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾  
 ٩٥٤ ..... ﴿وَأِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾  
 ٥١ ..... ﴿وَأَيُّدِيكُمْ﴾
- ٦٧٨ ..... ﴿وَيُعَوِّلُكُمْ أَحَقُّ بِرَدِّينَ﴾  
 ٦٦٧ ..... ﴿وَيُعَوِّلُكُمْ أَحَقُّ بِرَدِّينَ فِي ذَلِكَ﴾  
 ٦٧٩ ..... ﴿وَيُعَوِّلُكُمْ أَحَقُّ بِرَدِّينَ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾  
 ٢٩٠ ..... ﴿وَيُتْرَكُ قَائِمًا﴾  
 ٤٤١ ..... ﴿وَيُتْرَكُوا فَإِنَّ خَيْرَ الرَّادِّ الْقَوَىٰ﴾  
 ٥٩٩ ..... ﴿وَيُتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالْقَوَىٰ﴾  
 ٥٥٤ ..... ﴿وَيُتَعَاوَنُوا عَلَى السَّيْرِ وَالْقَوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾  
 ٨١٣ ..... ﴿وَيُتْرَدُونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشُّرَكَاةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾  
 ٩٧٤ ..... ﴿وَيُجَادِلُكُمْ بِالَّذِي هِيَ أَحْسَنُ﴾  
 ٩٧٥، ٩٧٢، ٨١١، ٥٥٤ ..... ﴿وَيُجَزَّاءُ سِنِيَّةً مِثْلَهَا﴾  
 ٦٩٣، ٦٢٠ ..... ﴿وَيُحَرِّمُ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾  
 ٤٥٤ ..... ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾  
 ١٥٤ ..... ﴿وَيُحْيِيكُمْ كُنْتُمْ قَوَلُوا وَجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾  
 ٢٨٩ ..... ﴿وَيُحِينَ نَفْسَهُمْ يَابِئَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ﴾  
 ٦٣٢ ..... ﴿وَيُخَلِّقُ مِنْهَا رُوحَهَا﴾  
 ٧٦٨ ..... ﴿وَيُحْيِي الْقَوْمَ﴾  
 ٢١ ..... ﴿وَيُسَبِّحُ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَىٰ﴾  
 ٨٥٣ ..... ﴿وَيُطْعَمُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾  
 ٤١ ..... ﴿وَيُطْعَمُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ﴾  
 ٤٢١ ..... ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾  
 ٧٢٠، ٧١٥ ..... ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾  
 ٧٢٧، ٧٢٢ ..... ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾  
 ٩٢٣ ..... ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾  
 ٨١٦ ..... ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾  
 ٨٤٣ ..... ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ﴾  
 ٩٧٠ ..... ﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾  
 ٨٩٠ ..... ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا لِيَاءِ﴾  
 ٨٩٠ ..... ﴿وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾  
 ٢٥٤ ..... ﴿وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾  
 ٨٣٨ ..... ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾  
 ١٥٩ ..... ﴿وَقُولُوا لِلَّهِ قَائِمِينَ﴾



- ﴿وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ ..... ٩٥٣

﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ..... ٩٨٧

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ ..... ٧٩٣

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ..... ٨٩٩

﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ..... ٨٥٣

﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ ..... ٤٥٦

﴿وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ..... ٩٧٤

﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ..... ٣٦٨، ٣٦٩، ٧٥٧

﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ ..... ٩٤٤

﴿وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ ..... ٣٤٦

﴿وَلَا تَضَارَوْهُمْ﴾ ..... ٧٢٦

﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ ..... ٩٤٦

﴿وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُفَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ ..... ٨٢٤

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ ..... ٩٤٣

﴿وَلَا تَقُولُوا لِنِسَائِنَا إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَاً إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ ..... ٣٧١

﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ ..... ٥٥٢

﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾ ..... ٦٧٤

﴿وَلَا تَقْلُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ ..... ٨٢٠، ٨٢٠

﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُوفَةِ﴾ ..... ٦٢٦

﴿وَلَا تُمْسِكُوا مِنْ حِزَارٍ﴾ ..... ٧٠٧

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ ..... ٦١٢

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْمُشْرِكِينَ﴾ ..... ٦١٢

﴿وَلَا تَيْمَنُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تَتَفَقُونَ﴾ ..... ٥٦٧

﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ..... ١٩٧، ١٩٨، ١٩٨

﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ﴾ ..... ٤٤١

﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى﴾ ..... ٧٨٥

﴿وَلَا يَحْسِنَنَّ الَّذِينَ يَتَّخِلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُمْ خَيْرًا لَكُمْ بَلْ هُمْ شَرُّ لَكُمْ﴾ ..... ٩٦٢

﴿وَلَا يَحْضُرْ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ ..... ٩٧٤

﴿وَلَا يَجْلُ لَهُمْ أَنْ يَنْكَتُمْ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِمْ﴾ ..... ٧٠٤

﴿وَلَا يَغْتَبِ بَغْضُكُمْ بَغْضًا﴾ ..... ٩٧٠

﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيْلًا إِلَّا كَيْبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ ..... ٤٦٨، ٨١٠، ٨١٣

﴿وَلَنَأْتِيَنَّ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ ..... ٣٠٤

﴿وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ ..... ٣١٧، ٨٦٢

﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ نَبِيٍّ﴾ ..... ٦٥٧

﴿وَلَكِنْ يُوَاحِدُكُمْ بِمَا وَعَدْتُمُ الْإِيمَانَ فَكَفَّارَتُهُ﴾ ..... ٨٨٢

﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ﴾ ..... ٦٩٧

﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ..... ٦٤٧

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ ..... ٤٤٤

﴿وَلَمْ تَكُنْ تُطِيعُ الْمَسْكِينِ﴾ ..... ٩٧٤

﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْفَضْبُ﴾ ..... ٩٦١

﴿وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ﴾ ..... ٥٧٢

﴿وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ ..... ٥٥٤، ٩٦٦

﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ ..... ٩٧٥

﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ ..... ٧٣١

﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ ..... ٤٤٣

﴿وَمَا أَكْثَرَ النَّاسَ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ..... ٨٩٢

﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ ..... ٩٨٨

﴿وَمَا أَهْلٌ لِبَعْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ ..... ٨٥٤

﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ ..... ٢٢٨

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ ..... ٩٥٠

﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ ..... ٨٥٤

﴿وَمَا رُكَّ بِظُلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ ..... ٩٦٩

﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ ..... ٤٥٦

﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ ..... ٤٥٦

﴿وَمَا نُرْسِلُ بِالْآيَاتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ ..... ٣١٩

﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾ ..... ٧٣٨

﴿وَمَتَّعُوهُمْ﴾ ..... ٦٤٧

﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾ ..... ٨٨٣



- ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَتَخَذَ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَّاتِ الرُّسُولِ﴾ ..... ٩٦٤
- ﴿وَمَن خَفَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ ..... ١٠٠٥
- ﴿وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ ..... ٤٦٠، ٨٢٤
- ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوِیْلِهِ سُلْطَانًا﴾ ..... ٧٦٤
- ﴿وَمَن قُودِرْ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ ..... ٧٢٦
- ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾ ..... ٦٠٧
- ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّبِعُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ﴾ ..... ٩٥١
- ﴿وَمَن يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَن نَفْسِهِ﴾ ..... ٩٦١
- ﴿وَمَن يَتَّخِذْ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ ..... ٧٧١
- ﴿وَمَن يَكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ ..... ٧٨٦
- ﴿وَمَن يُوَقِّ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ ..... ٩٦٢
- ﴿وَنَفَّحَ فِي الصُّورِ﴾ ..... ٦٦
- ﴿وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ ..... ٢٨٦
- ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا﴾ ..... ٦٢١
- ﴿وَوَضَعْنَا الْإِنْسَانَ بِرَآءِثٍ حَسَنًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾ ..... ٩٤١، ٧٢٢
- ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ﴾ ..... ٣٩٧
- ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾ ..... ١٠٠٤
- ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ﴾ ..... ٩٤٩
- ﴿وَيُخْرِجُونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ ..... ٤٩٣
- ﴿وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾ ..... ٣٣١
- ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَّعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ ..... ٣١٨
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ ..... ٦٨٩
- ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ ..... ٦٨٩
- ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ ..... ٣٩٧
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ ..... ٦٠٤، ٦٠٤
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ ..... ٦٠٤
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾ ..... ٤٨
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ﴾ ..... ٣٠٢
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرُّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ﴾ ..... ٩٤٢
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ ..... ٦٠٣
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ ..... ٦٧٤
- ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ ..... ١٦
- ﴿يَا عِبَادِي إِنِّي حَزَنْتُ الظُّلُمَ عَلَى نَفْسِي﴾ ..... ٩٦٩
- ﴿يَا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَذَا﴾ ..... ٣٣٩
- ﴿يُؤَلِّفُونَ مِن بَيْنِهِمْ﴾ ..... ٦٨١
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ﴾ ..... ٦٧٦
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ..... ١٦
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ..... ٦٧٤
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قِيلُوا لَكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصِّيدِ تَنَالُهُ آيَاتِكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾ ..... ٨٥٢
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ ..... ٦٦٦
- ﴿يَتَرَبَّصْنَ بَأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ ..... ٧٢٤
- ﴿يُخْرِجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾ ..... ٧٥٠
- ﴿يُذَكِّرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ﴾ ..... ٨٣
- ﴿يُزَاهَوْنَ النَّاسَ وَلَا يُذَكِّرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ..... ٩٦٣
- ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ ..... ٢٨١، ٦٠١
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ﴾ ..... ٦٨٩
- ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾ ..... ٦٨٩
- ﴿يُنحَرُوا اللَّهَ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ ..... ٩٣٧
- ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ ..... ٥٨٩
- ﴿يُوقُونَ بِاللَّذَرِ﴾ ..... ٨٨٥







# فهرس الأحادیث والآثار







١٣٦	أَتَاهُ مَالٌ فَشَلَّه عَنْ.....	٦٨٠	أَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَمِ.....
٤٧٢	أَتَاهُ ﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِمَرَقَاتِ.....	١١٨	أَمَرَكَ بِأَمْرَيْنِ أَهْمَا فَعَلْتَ.....
٥٥٧	أَتَيْتُ بِطَعَامٍ.....	١٠٠٠	أَمَنْتُ لَكَ مُخْلِصًا لَكَ دِينِي.....
٣٣٢	أَتَيْتُ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ مَطْلَرَفُ خَزٍّ.....	٩٦٤	آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ.....
٩١٠	أَتَخْلِفُونَ قَائِلًا قَالَ: فَتَخْلِفُ.....	٩٣	اِئْتِنِي بِغَيْرِهَا.....
٧٥٧	أَتَخْلِفُونَ وَتَسْتَجِفُونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ.....	٣٧٨	اِتَّبِعْنِي بِغَرَضٍ يَبْأِيكُمْ خَمِيسٌ أَوْ لَيْسَ.....
٨٥	اِتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ.....	٣٨٤	اِتَّقُوا فِي أَنْوَالِ الْإِنْيَامِ لَا تَأْكُلُوهُ.....
٤٧٨	اَتَّبِرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قُلْنَا.....	٦٢	ابْدَأْ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ.....
٩٧٠	اَتَّبِرُونَ مَا الْغِيَّةُ؟.....	٦٣٤	ابْدَأْ بِنَفْسِكَ.....
٩٧٠	اَتَّبِرُونَ مَا الْغِيَّةُ؟ قَالُوا: اللَّهُ.....	٣٤٤، ٣٤٣	ابْدَأْ بِنَفْسِيهَا، وَمَوَاضِعِ الرُّضُوءِ.....
٦٤٢	اَتَّبِرِي مَا النُّشُ؟ قُلْتُ:.....	٤٦١، ٦٢، ٦١	ابْدُؤُوا بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ.....
٤٨٩	اَتَّرَابِي مَا كُنْتُ لَأَخَذَ جَمَلَكُ؟.....	٦٤٦	أَبْرَحَهُنَّ أَيْسَرُهُنَّ مُؤَنَةً.....
٦٦٣	اَتَّرَدِينُ عَلَيْهِ خَدِيقَتَهُ؟ قَالَتْ.....	٦٩١	أَبْصِرُوهَا، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَيْضَ.....
٢٦٥	اَتَّرِيدُ أَنْ تَكُونَ بَا مُعَادُ قَتَانًا.....	٦٦٥	أَبْغَضُ الْخَلَالِ إِلَى اللَّهِ الطَّلَاقُ.....
٢٥٩	اَتَّسَمِعُ الْأَذَانَ.....	٩٨١	أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ.....
٢٥٩	اَتَّسَمِعُ الْإِقَامَةَ؟.....	٩٤	اِبْغِضِي.....
٧٨٩	اَتَّسَمِعُ.....	٥٠٩	الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فَمَنْ اِبْتَاغَهَا بَعْدُ.....
٩٦١	اَتَّوَا الظِّلْمَ، فَإِنَّ الظِّلْمَ ظُلُمَاتٌ.....	٧٠٤	لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ.....
٨٧	اَتَّوَا اللَّعَانَيْنِ.....	١٥٥	أَتَى إِلَى مَضِيبٍ هُوَ وَأَصْحَابُهُ.....
٨٨	اَتَّوَا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَ: أَنْ يَقْعُدَ.....	٥٨	أَتَى بِتَلْقِي مُدٍّ.....
٨٨	اَتَّوَا الْمَلَاعِنَ الثَّلَاثَةَ: التَّرَاثُ.....	٣٧٩	أَتَى رَجُلٌ مِنْ نَبِيٍّ تَعَمِّمُ فَقَالَ:.....
٢٧٠	اَتَّوَا الصُّفْتِ الْمَقْدَمُ ثُمَّ الَّذِي.....	٧٧٤	أَتَى رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ رَسُولُ.....
٤١٨	اَتَّوَى صَوْمَكَ فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ.....	٧٧٤	أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَتَدَاوَهُ.....
٧٩٧	أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الْخَمْرَ،.....	٣٤٦	أَتَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي.....
٦٥٤	أَتَى بِقِصْعَةٍ مِنْ.....	٤١٦	أَتَى عَلَى رَجُلٍ بِالْبَيْعِ.....
٧٩٢	أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِلِصٍّ قَدْ اعْتَرَفَ.....	١٤٢	أَتَى الْمُزْدَلِفَةَ.....
٣٥٠	أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ نَفْسَهُ.....	٤٧٥	أَتَى بَنِي قَالَى الْجُمَرَةَ.....
٧٩٦	أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِسَارِقٍ فَقَطَعَ.....	٦٣١	أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ.....
٦٥٦	أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِقِدْحٍ فَشَرِبَ مِنْهُ.....	٩٣	أَتَى النَّبِيَّ ﷺ الْعَائِظُ، فَأَمَرَنِي.....
١٠٠	أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُرِيدُ الْإِسْلَامَ.....	٥٩٦	أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ.....
٤٧١	أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْمَوْفِقِ.....	٣٩	أَتَانَا كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ.....
٥٣٩	أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُمْ أَنْ.....	٤٥١	أَتَانِي جَبْرِيلُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَمُرَ.....
٧٥٧، ٧٥٦	أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَمَعِيَ ابْنِي، فَقَالَ.....	٤٥١	أَتَانِي جَبْرِيلُ فَقَالَ: كُنْ عَجَاجًا.....
٤٤٩	أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَبْنِي أَوْ.....	٤١٥	أَتَاهُ ﷺ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ.....



أَتَيْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ <small>رضي الله عنه</small> فِي صَاحِبِهِ.....	٥٣٦	أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> عَنْ رَجُلٍ.....	٦٦٩
أَتَيْنَا بِجَفَنَةِ كَثِيرَةٍ الثَّرِيدِ.....	٦٥٤	أَخْبَرَنَا النَّبِيُّ <small>ﷺ</small> عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ.....	٦٦٩
أَتَقُلُّ الصَّلَاةَ عَلَى الْمُتَأَقِّقِينَ.....	٢٦٠	أَخْبَرَهَا أَنْكَ عَقِيمٌ.....	٦٢٨
الْاِثْنَانِ جَمَاعَةٌ.....	٣٠١	اِخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدُ.....	٧١٠
اِثْنَانٍ فَمَا فَرَّقَهُمَا جَمَاعَةٌ.....	٢٧٦	اِخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ.....	٥٧٠
أَجَازُ بِنَاحِ امْرَأَةٍ.....	٦٤٥	أَخَذَ الْحِزْبَةَ.....	٨٣٥
اجْتَبَيْتُ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ الَّتِي.....	٧٨٤	أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> بِمَنْكِبِي.....	٩٥١
اجْتَبَيْتُ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ.....	٧٨٤	أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> أَنْ.....	٣٦٧
اجْتَوَيْتِ الْمَدِينَةَ.....	١١٢	أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ.....	٣٩٢
اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ.....	٢٥٣، ٢٥٤	أَخَذَ يَوْمَ الْعِيدِ.....	٣١٥
اجْلِسْ فَقَدْ آذَيْتَ.....	١٨٢	أَخْرَ غَسْلَ الرَّجُلَيْنِ.....	١٠٥
أَحَبُّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ أَرْبَعٌ.....	٩٩٧	أَخْرَجَ ثُمَّ لَا تَكَلِّمْ أَحَدًا مِنْهُمْ.....	٤٧٦
اِخْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَصَحَهُ عَلَى.....	٦٩٣	أَخْرَجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ حَزِيرَةٍ.....	٨٣٢
اِخْتَجَبَ اللَّهُ عَنْهُ.....	٨٩٨	أَخْلَصُوا لَهُ الدُّعَاءَ.....	٣٥٦
اِخْتَفَرَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> حُجْرَةً.....	٢٦٥	أَحْوَكُ الْبَكْرِى وَلَا تَأْمَنُ.....	٩٦٦
اِخْتَفَمَ رَسُولُ اللَّهِ <small>ﷺ</small> وَأَعْطَى الَّذِي.....	٥٦٧	أَذِ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اِثْمَنَكَ، وَلَا.....	٥٥٤
اِخْتَجَمَ وَصَلَى.....	٨٣	أَدْخَلَ الْعَيْتَ مِنْ قِبَلِ رِجْلِي.....	٣٦١
اِخْتَجَمَ وَصَلَى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.....	٨٠، ٨٠، ١٠٠، ١٠٠	أَدْخُلُوهَا مِنْ حَيْثُ قَالَ حَسَانُ.....	٤٦٧
اِخْتَجَمَ وَهُوَ مُخْرِمٌ.....	٤١٦، ٤٥٧، ٤١٦، ٤٥٧	ادْرُؤُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ.....	٧٨٣
اِخْتَرِسُوا مِنَ النَّاسِ بِسُوءِ الظَّنِّ.....	٩٦٦	أَذْرَكَتْ عَشْرَةً مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ.....	٢٧٠
اِحْتُ فِي وَجُوهِهِنَّ التُّرَابَ.....	٣٦٨	أَدْعَيْتَا بَعِيرًا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ.....	٩٠٧
أَخَذَ أَخَذَ.....	٢١٥	أَدْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهَا.....	٧٨٣
أَخَذَكُمَا كَذِبٌ.....	٦٩٠	أَدْوَا صَاعًا مِنْ فَمْعٍ عَنْ كُلِّ إِنْسَانٍ.....	٣٩٣
اِخْرِصْ عَلَى مَا يُنْفَعُكَ وَاسْتَعِنْ.....	٩٥٤	أَدْوَا صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَمَّنْ تَمُوتُونَ.....	٣٩٣
أَحْسَنْتِ يَا عَائِشَةُ.....	٢٨٠	إِذْ قَالَ لَامِرَأَيْهِ: أَنْتَ طَالِقٌ.....	٨٧٨
أَحْسِنُوا كَفْنَ مَوْتَاكُمْ فَإِنَّهُمْ.....	٣٤٧	إِذَا آتَاكَ اللَّهُ مَالًا فَلْيَرْ أَثَرُ.....	٣٣٥
أَحْسِنُوا الْكَفْنَ وَلَا تُؤْذُوا مَوْتَاكُمْ.....	٣٤٧	إِذَا ابْتَنَعَ الرَّجُلُ سِلْعَةً ثُمَّ.....	٥٣٧
اِحْفَظْ اللَّهَ تَجِدَهُ.....	٩٥٢	إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ أَمَلُهُ، ثُمَّ أَرَادَ.....	١٠٢
أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ.....	٢٠٦	إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الْجُمُعَةُ فَلْيَغْتَسِلْ.....	٢٩٧
أَجَلُ الذُّعْبِ وَالْحَرِيرِ لِإِنَانٍ.....	٣٣٤	إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ خَادِمُهُ بِطَعَامِهِ.....	٧٣٢
أَجَلٌ لَنَا كَذَا.....	٣٥	إِذَا أَتَى أَحَدَكُمْ الصَّلَاةَ، وَالْإِمَامُ.....	٢٧٨
أَجَلٌ لَنَا مِثْنَتَانِ وَدَمَانِ السَّمَكِ.....	٨٤٧	إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ.....	٩٢
أَجِلْتُ لَنَا مِثْنَتَانِ وَدَمَانٍ.....	٣٥	إِذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا.....	٦٥٣
أَخَافُ أَنْ يَنْتَعِمَهَا نَفْسِي.....	٦٩٢	إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيْتَانِ فَالْقَوْلُ.....	٥١٦



٤٣٠، ٤٠٧	..... إِذَا اتَّصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا	٤٨٨	..... إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَابِعَانِ وَلَيْسَ
٩٣٣	..... إِذَا اتَّقَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَذَّأ	٣٩٠	..... إِذَا أَتَيْتَ رُكَّاتَهُ فَلَيْسَ بِكَتَرٍ
٢٧٤	..... إِذَا انْقَهَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّفِّ وَقَدْ	١٤٧	..... إِذَا أَذْنَتْ قَرَسَلَنَ، وَإِذَا أَقَمْتَ
٣٩٨	..... إِذَا انْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامٍ	٣٣٩	..... إِذَا أَرَدْتَ بِبَيْتِكَ نِسَةً فَأَقْبِضِي
٣٩٨	..... إِذَا انْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبٍ	٨٥٤	..... إِذَا أُرْسِلْتَ الْكَلْبُ فَأكَلِ الصَّيْدَ
٩٣٣	..... إِذَا انْقَطَعَ شَيْعُ أَحَدِكُمْ فَلَا يَمْسُ	٨٥٣	..... إِذَا أُرْسِلْتَ كَلْبُكَ فَأَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ
٥٠٩	..... إِذَا بَاغَ أَحَدُكُمْ الشَّاةَ أَوْ اللَّفْعَةَ	٩٤	..... إِذَا اسْتَحْمَرَ أَحَدُكُمْ فَلَيْسَ سَجِيرٌ
٩٦	..... إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَرَّ ذِكْرَهُ	٥٠٤	..... إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْ
٥١٧	..... إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَافَةَ	٥٩١	..... إِذَا اسْتَهْلُ الْمَرْكُودُ وَرَثَ
٢٥	..... إِذَا بَلَغَ الْمَاءُ فَلَئِنْ لَمْ يَحْمِلْ	٢٥	..... إِذَا اسْتَيْظَرَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَدْخُلْ
٥١٥	..... إِذَا بَلَغَ الرُّجُلَانِ	٥٥	..... إِذَا اسْتَيْظَرَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ
٥٢٣	..... إِذَا بَلَغَتْهُمُ بِالْعِيَةِ	٥٥	..... إِذَا اسْتَيْظَرَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ
٣٥٨	..... إِذَا تَبَعَ أَحَدُكُمْ الْجِنَازَةَ فَلْيَأْخُذْ	١٢٦	..... إِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَابْرُدُوا بِالصَّلَاةِ
١٧٤	..... إِذَا تَنَافَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ يَدَهُ	٤٩٧	..... إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئًا فَلَا تَبِعْهُ حَتَّى
٢٢٠	..... إِذَا تَنَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ	٨٦٠	..... إِذَا اشْتَرَى الْخَبْزَ فَذَكَاتُهُ ذَكَاءُ
٨٩، ٨٨	..... إِذَا تَوَطَّأَ الرَّجُلَانِ فَلْيَتَرَا	٨٥٥	..... إِذَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ وَإِذَا أَصَبْتَ
٨٩٥	..... إِذَا تَوَاضَى إِلَيْكَ رَجُلَانِ فَلَا تَقْضِ	٦٣٢	..... إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمْ الْعِيَةَ فَلَا
٢٧٥	..... إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَأَخْسَنَ الْوُضْوءَ	٩٦٤	..... إِذَا أَطْلَعَ عَلَيْهِ سَرِيٌّ
٧١	..... إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَيْسَ خَفِيُّهُ	١٠٦	..... إِذَا اغْتَسَلَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ حَيْضِهَا
٤٨	..... إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ، فَتَمَضَّضْ	٦٠٣	..... إِذَا أَنَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ خَادِمًا
٤٨	..... إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُسْلِمُ أَوْ	٧٩	..... إِذَا أَهْضَى أَحَدُكُمْ يَدِيهِ إِلَى فَرْجِهِ
٥٦	..... إِذَا تَوَضَّأَتْ فَخَلَّلَ أَصَابِعَ يَدَيْكَ	٤١٣، ٤١٢	..... إِذَا أَهْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيُفْطِرْ عَلَى
٦٣	..... إِذَا تَوَضَّأَتْ فَقُلْ: بِسْمِ اللَّهِ	٤١٤	..... إِذَا أَهْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ غَامَتَا وَأَذْبَرَ
٥٦	..... إِذَا تَوَضَّأَتْ فَتَمَضَّضْ	٢٨٣	..... إِذَا أَقَمْتَ عَشْرًا فَأَبِمِ الصَّلَاةِ
٦٠	..... إِذَا تَوَضَّأْتُمْ فَأَبْدُوا بِمَنَامِكُمْ	١٤٩	..... إِذَا أَقِمْتَ الصَّلَاةَ فَلَا تَقُومُوا
١٥٧	..... إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَسْجِدِ	١٨٢	..... إِذَا أَقِمْتَ الصَّلَاةَ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا
٨٥	..... إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ	٩٢٩	..... إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ
١٥٧	..... إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلْيَنْظُرْ	٩٣٥	..... إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ بِمِصْبِي
٢٦٢	..... إِذَا جِئْتَ الصَّلَاةَ فَرَجَدْتَ النَّاسَ	٦٥٤	..... إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرْ اسْمَ
٢٧٨	..... إِذَا جِئْتُمْ وَنَحْنُ سُجُودٌ فَاسْجُدُوا	٢٦٧، ٢٦٦	..... إِذَا أَمَّ أَحَدُكُمْ النَّاسَ فَلْيُخَفِّفْ
٩٠	..... إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ فَلَا	٢٢٩	..... إِذَا أَمَرْتُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ
٩٨	..... إِذَا جَلَسَ بَيْنَ شَعْبَيْهِ الْأَرْبَعِ،	٧٤٥	..... إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ وَقَتْلَهُ
٢٧٦	..... إِذَا خَضَرَتْ الصَّلَاةُ فَأَذَّنَا ثُمَّ	١٩٨	..... إِذَا أَمِنَ الْإِنَامُ فَأَمْتُوا، فَإِنَّهُ
٢٦٨، ٢٦٧	..... إِذَا خَضَرَتْ الصَّلَاةُ فَلْيُؤَذِّنْ أَحَدُكُمْ	٣٦٥	..... إِذَا أَنَا مِتَ فَامْتُوا بِي كَمَا أَمَرْتُ



إِذَا خَضَعْتَ الصَّلَاةَ فَلْيُؤَدِّنْ لَكَمُ ..... ١٤٧	إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ فَاْمَشُوا إِلَى ..... ٢٧٤
إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهِدْ ثُمَّ ..... ٨٩٢	إِذَا سَمِعْتُمُ النَّدَاءَ فَقُولُوا مِثْلَ ..... ١٤٤
إِذَا خَرَجَ سَهْمٌ غَيْرِي عُرِفَ بِيهِ ..... ٦٦٠	إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَنْتَفُسْ ..... ٦٥٥
إِذَا خَرَجْتَ مِيلاً فَقَصُرْتُ الصَّلَاةَ ..... ٢٨١	إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ، ثُمَّ إِذَا شَرِبَ ..... ٨٠٠
إِذَا حَظَبَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ، فَإِنْ ..... ٦٠٤	إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ، فَقَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ..... ٢٣٥
إِذَا دُبِعَ الْإِمَابُ فَقَدْ طَهَرَ ..... ٣٨	إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ ..... ٢٣٣
إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْخَلَاءَ ..... ٨٥	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُرَّةٍ فَلْيَذُرْ ..... ١٦٤
إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ ..... ١٨١	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ ..... ١٦٥
إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ ..... ٢٩٤	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ ..... ٢٩٦
إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالنَّاسُ ..... ٢٧٣	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ ..... ٢٤٥
إِذَا دَخَلَتِ الْعَشْرُ فَأَرَادَ أَحَدُكُمْ ..... ٨٦٤	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ ..... ٢١٨
إِذَا دَخَلَتِ الْعَشْرُ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ ..... ٨٦٩	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ ..... ١٦٧
إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَجِبْ ..... ٦٤٩	إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: التَّحِيَّاتُ ..... ٢١٦، ١٩١
إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ ..... ٦٣٦	إِذَا صَلَّى فَرَجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى ..... ٢٠٩
إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْوَلِيْمَةِ ..... ٦٤٩	إِذَا صَلَّيْتُ عَلَى جِنَازَةٍ فَقَدْ قَضَيْتُ ..... ٣٥٨
إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ فَإِنْ ..... ٦٥١	إِذَا صَلَّيْتُ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا ..... ٣٥٧، ٣٥٦
إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ إِلَى الْغَائِطِ ..... ٩٤	إِذَا صَلَّيْتُ عَلَيَّ فَصَلُّوا عَلَيَّ ..... ٩٩٤
إِذَا رَأَيْتُمُ الْجِنَازَةَ فَقُومُوا، ..... ٣٦٠	إِذَا صَلَّيْتُ ..... ٣٥٨
إِذَا رَأَيْتُمُ مَنْ يَبِيعُ، أَوْ يَبْتَاعُ ..... ١٧٧	إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رَحَالِكُمَا ..... ٢٦٠
إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ ..... ٤٠٨	إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الرَّجَّةُ ..... ٨٠١
إِذَا رَفَعَ الْإِمَامُ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ ..... ٢٢٣	إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُمْ ..... ٩٦٨
إِذَا رَكَعَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ ثَلَاثَ ..... ٢٠٣	إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا ..... ٩٤٥
إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَنَابَ عَنْكَ مَصْرَعُهُ ..... ٨٥٥	إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ فَقَدْ ذَهَبَ وَقْتُ ..... ٢٥٥
إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ، فَنَابَ عَنْكَ ..... ٨٥٦	إِذَا طَلَعَ النُّجْمُ صَبَاحاً رَفِيعَةً ..... ٥٢٩
إِذَا رَمَيْتُمْ وَخَلَقْتُمْ فَقَدْ حَلَّ ..... ٤٧٦	إِذَا طَهَرْتَ فَلْيُطَلِّقْ أَوْ لِيُحْسِنِ ..... ٦٦٥
إِذَا رُئِيَ أَمَةٌ أَحَدُكُمْ فَتَبَيَّنْ ..... ٧٧٦	إِذَا عَقَقْتَ الْأُمَّةَ فَبَيِّ بِالْخِيَارِ ..... ٦٢٣
إِذَا رُئِيَ أَمَةٌ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا ..... ٧٧٢	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: الْحَمْدُ ..... ٩٢٥
إِذَا رُئِيَ فَارْجُوهُمَا الْبَنَةَ ..... ٧٧٦	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيُسَمِّئْهُ ..... ٩٢٦
إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَبْرُكْ كَمَا ..... ٢١٣	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَضَعْ كَفَّهُ ..... ٩٢٥
إِذَا سَجَدْتَ فَضَعْ كَفَّيْكَ، وَارْفَعْ ..... ٢٠٩، ٢٠٨	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ ..... ٩٣٢، ٩٢٥
إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ ..... ٩٣١، ٨٣٨	إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ وَحَمِدَ اللَّهَ ..... ٩٢٥
إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ الْيَهُودُ فَلَانْمَا ..... ٩٣١	إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَقَالَ: أَعْرُدْ ..... ٩٦١
إِذَا سَلَّمْتَ فَاسْمِعْ فَإِنَّهَا نَحِيَّةٌ ..... ٩٨٨	إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْلِسْ، فَإِذَا ..... ٩٦١
إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ آتَى الصَّلَاةَ ..... ٢٧٥	إِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْكُنْ ..... ٩٦١



٩٢٤	إِذَا لَيْتَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ.....	١٥١، ٨٠	إِذَا نَسَا أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَنْصَرِفْ.....
٨٨٥	إِذَا لَمْ يُسَمِّ.....	٩٦٨	إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبْ.....
٨١٧	إِذَا لَمْ يُقَاتِلْ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ.....	١٩٨	إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: آمِينَ، وَقَالَتْ.....
٥٧٦	إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ.....	٢٦٤، ٢٠٥	إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ.....
٣٥٧	إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ فَلَا تُحْسِنُوهُ وَأَسْرِعُوا.....	١٩٨	إِذَا قَالَ الْإِمَامُ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾.....
٣٤٩	إِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ مَعَ الرَّجُلِ.....	١٤٥	إِذَا قَالَ السَّامِعُ ذَلِكَ مِنْ قَلْبِهِ.....
٣٥١	إِذَا مِتَ فَلَا يُؤَدَّنْ أَحَدٌ فَإِنِّي أَخَافُ.....	١٤٥	إِذَا قَالَ الْمُؤَدَّنُ اللَّهُ أَكْبَرُ.....
٥٨٧	إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ بِخَائِطٍ فَلْيَأْكُلْ.....	١٧٠	إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ.....
١٥٩	إِذَا نَابَكُمْ أَمْرٌ فَالْتَمَسِجَ لِلرِّجَالِ.....	٥٦	إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ.....
١٥٩	إِذَا نَابَكُمْ أَمْرٌ فَلْيَسِجِ الرِّجَالِ.....	١٨٤	إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اعْتَدَلْ قَائِمًا.....
٧٤	إِذَا نَامَ الْعَبْدُ فِي سَجُودِهِ بَاعَى.....	٧٤٠	إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَخْسِنُوا الْقِتْلَةَ.....
٢٢٠	إِذَا نَحْنُ صَلَّيْنَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِنَا.....	١٦٩	إِذَا قَدَّمَ الْعَشَاءَ فَأَبْذَوْا بِهِ.....
٩٢٧	إِذَا نَظَرَ أَحَدُكُمْ إِلَى مَنْ فَضَّلَ.....	٢٨٣	إِذَا قَدِمْتَ بَلَدَهُ، وَأَنْتَ مُسَافِرٌ.....
٤٢٣	إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ - صَلَاةُ الصُّبْحِ.....	١٩٨	إِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾.....
٧٨	إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا.....	١٩٥	إِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا.....
١٦٩	إِذَا وَضَعَ الْعَشَاءَ وَأَحَدُكُمْ صَائِمٌ.....	١٩٧	إِذَا قَرَأْتُمْ الْفَاتِحَةَ فَأَقْرُؤْهُوا.....
٣٦٢	إِذَا وَضَعْتُمْ مَوْتَاكُمْ فِي الْقُبُورِ.....	٩٨٨، ٩٢٤	إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسَلِّمْ وَإِذَا.....
١٥٧	إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِخُفَّيْهِ.....	٨٥	إِذَا قَعَدَ أَحَدُكُمْ لِحَاجَتِهِ.....
٣٥	إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي شَرَابٍ أَحَدِكُمْ.....	٢٩٣	إِذَا قُلْتُ لِصَاحِبِكَ: أَنْصِتْ يَوْمَ.....
٤٩٠	إِذَا وَقَعَتِ الْفَارَةُ فِي السَّمَنِ،.....	١٨٥	إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ ذَاكَ عَلَى إِبْجَابِهَا.....
٩٢٩	إِذَا وَقَعَتْ لَفْعَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَبِطْ.....	١٨٢	إِذَا قُمْتُ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الْوُضُوءَ.....
٣٥، ٢٥	إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ.....	٩٢١	إِذَا كَاتَبْتَ إِحْدَاكُنَّ عَبْدَهَا فَلْيُزِمَا.....
٨٥٤	اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ وَكُلُوا.....	٢٧٨	إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ عَلَى الطَّعَامِ.....
٩٧١	اذْكُرُوا الْفَاجِرَ.....	١٧١	إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ.....
٩٦٥	اذْكُرُوا النَّاسِقَ بِمَا فِيهِ كَيْ يَخْلُوهُ.....	٣٨٦	إِذَا كَانَ بَعْلًا الْعُشْرَ، وَفِيمَا.....
٨٧٤	أُذُنٌ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ.....	١٥٢	إِذَا كَانَ الثُّوبُ وَاسِعًا فَالْتَجِفْ.....
٤٧٠	أُذُنٌ لِلظُّلَمِ.....	١٥٣، ١٥٢	إِذَا كَانَ الذَّرْعُ سَابِغًا يُعْطَى.....
٦١٨	أُذُنٌ لَنَا فِي.....	٥٦٢	إِذَا كَانَ طَرِيفُهُمَا وَاحِدًا.....
٨٤٦	أُذُنٌ لَنَا.....	٩٢١	إِذَا كَانَ لِإِحْدَاكُنَّ مَكَاتِبٌ، وَكَانَ.....
٩٤١	أُذُنًا لَكَ؟.....	٢٧	إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلْ.....
٥٩	الْأَذْنَانِ مِنَ الرَّأْسِ.....	٣٨١	إِذَا كَانَتْ لَكَ بَاتَا دِرْهَمٍ - وَحَالَ.....
٦٠٧	اذهبَ إِلَى أَخِيكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ.....	٣٤٦	إِذَا كُنَّ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحْسِنِ.....
٦٨٦	اذهبَ إِلَى صَاحِبِ صَدَقَةٍ بِي رُزْقِي.....	٢٥٤	إِذَا كُنْتَ لَا تَخَافُ الصُّبْحَ وَلَا النُّومَ.....
١٣٩	اذهبَ فَإِنَّ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْبَحْرَامَ.....	٩٢٨	إِذَا كُنْتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى.....



٧٩٢، ٧٩٣	اذْهَبُوا بِهِ فَاقْطَعُوهُ، ثُمَّ احْصِمُوهُ	٧٩٢، ٧٩٣	اسْتَنْقَى فَأَشَارَ	٣٣٠
٨١٤	اذْهَبُوا فَأَنْتُمْ الطَّلَاقُ	٨١٤	اسْتَنْقَى بَعِيرًا بِكَرَأٍ	٥٢٢
٦٩	أَرَى بَعْضَ مَنْ عَلَّمَهُ الْمَسْحَ	٦٩	اسْتَنْقَى مِنْ رَجُلٍ	٥٣٥
٢٨٦	أَرَادَ أَنْ لَا يُخْرِجَ أُمَّهُ	٢٨٦	اسْتَطْلَقَ الْوَكَاةَ	٨٤
٨٠١	أَرَادَ أَنْ يَجْلِدَ	٨٠١	اسْتَعَارَ مِنْهُ دُرُوعًا	٥٥٥
٧٦٦	أَرَأَيْتَ إِنْ جَاءَ رَجُلٌ بِرِيْدٍ أَخَذَ	٧٦٦	اسْتَعَارَتْ امْرَأَةً عَلَى أَلَيْسَةَ أَنَّاسٍ يُعْرِقُونَ	٧٩٠
٤٨٧	أَرَأَيْتَ شُحْرَمَ الْمَيْتَةِ	٤٨٧	اسْتَعْمَلَ رَجُلًا	٥٢٠
٢٤٢	أَرَبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ كَمَنْزِلِهِ	٢٤٢	اسْتَعْمَلَ لِلصَّفِّ	٢٧١
٢٤٢	أَرَبَعَ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِ	٢٤٢	اسْتَعْنَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ	٨٨٨
٦٢١	أَرَبَعَ مِنْ أُمُورِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا	٦٢١	اسْتَكْبَرُوا مِنَ النَّعَالِ فَإِنَّ الرَّجُلَ	٩٣٣
٢٤٣	أَرَبْعًا قَبْلَ الظُّهْرِ، وَرَكَعَتَيْنِ	٢٤٣	اسْتَلَفَ مِنْ رَجُلٍ	٥٣٥
٢٤٣	أَرَبْعًا قَبْلَ الظُّهْرِ	٢٤٣	اسْتَنْزَهُوا مِنَ الْبَوْلِ، فَإِنَّ عَذَابَ	٩٥
٦٩٩	أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا	٦٩٩	اسْتَنْزَهُوا	٩٥
٨١١	ارْجِعْ فَاسْتَأْذِنْهُمَا فَإِنْ أَذِنَا	٨١١	الاسْتِهْلَالُ الْمُطَّاسُ	٥٩١
٦٧٨	ارْجِعْ فِي غَيْرِ سُنَّةٍ؟	٦٧٨	اسْتَهْمَا، فَقَالَ الرَّجُلُ مَنْ يَحْمِلُ	٧٣٠
١٤٧	ارْجِعُوا فَكُونُوا فِيهِمْ وَعَلِّمُوهُمْ	١٤٧	أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ، فَإِنَّ تَكْ	٣٥٧
٢١٠	ارْحَضْنِي	٢١٠	أَسْفَرَ بِالصَّبْحِ مَرَّةً	١٢٧
٩٣٥	ارْزُقْنِي طَرَفَ عِمَامَتِي	٩٣٥	أَسْخَرُوا	١٢٧
٤٧١	أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَمِّ سَلَمَةَ	٤٧١	اسْتَقْنَا	٣٢٨
١٥٥	الْأَرْضُ كُلُّهَا سَجْدٌ إِلَّا الْمُقْبِرَةَ	١٥٥	اسْتَكْنُوا فِي الصَّلَاةِ	١٩٢
٣٧٩	أَرْضُوا مُصَدِّقَكُمْ	٣٧٩	الْإِسْلَامُ يَجِبُ مَا قَبْلَهُ	١٠٠
٤٧٩	ارْزُقْنِي الْعُمَرَةَ	٤٧٩	الْإِسْلَامُ يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ	٥٨٨
١٩٠	ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا	١٩٠	الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى	٨٣٨
٤٧٥	ارْزَمْ وَلَا خَرَجَ فَمَا سِيلَ يَوْمَئِذٍ	٤٧٥	أَسْلَمَ، وَأَبَتْ امْرَأَتُهُ أَنْ	٧٣٠
٩٤٩	ارْزُقْ فِي الدُّنْيَا يُجِيبَكَ اللَّهُ	٩٤٩	أَسْلَمَ، وَلَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ فَأَسْلَمْنَ	٦٢٤
٨٨٢	أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِعْتَ	٨٨٢	أَسْلَمَتْ امْرَأَةٌ فَتَزَوَّجْتَ، فَجَاءَ	٦٢٧
٣٦٦	أَسْأَلُكَ لَهَ النَّبِيِّ فَإِنَّهُ يُسَالُ	٣٦٦	أَسْلَمْتُ، وَتَخَيَّيْتُ خَمْسَ نِسْوَةٍ فَسَأَلْتُ	٦٢٥
٩٣٥	الْإِسْبَاتُ فِي الْإِزَارِ وَالْقِمِيصِ وَالْعِمَامَةِ	٩٣٥	أَشْتَرَيْتُ كَيْشًا لِأَصْحِي بِهِ فَعَدَا الذُّبُّ	٨٦٧
٥٦	أَسْبَغَ الرُّضُوَّةَ، وَخَلَلَ بَيْنَ الْأَصَابِعِ	٥٦	أَشْتَرَيْتُ يَوْمَ خَيْرِ قِلَادَةٍ بَاتَنِي	٥٢١
٥٦	أَسْبَغَ الرُّضُوَّةَ	٥٦	أَشْتَرَيْتُهَا وَأَغْنَيْتُهَا وَأَشْتَرَيْتُ لِي	٤٩٢
٤٧٠	اسْتَأْذَنْتُ سُرُودَةَ رَسُولِ اللَّهِ	٤٧٠	الْإِمْرَأَةُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الرَّالِدَيْنِ	٩٠٤
٨١٠	اسْتَأْذَنْتُ النَّبِيَّ	٨١٠	أَشْرَيْتُ خَمْرًا؟ قَالَ: لَا، وَأَنْتَ	٧٧٥
٢٧٧	اسْتَخْلَفَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ	٢٧٧	أَشْعَرْتُهَا لِيَاءَهُ	٣٤٣
٣٢٥	اسْتَنْقَى عِنْدَ أَخْبَارِ الرَّيْتِ	٣٢٥	اسْتَنْقَى مَا لَمْ يَصِلْ إِلَى النَّوَالِي	٧٨٩



أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ	٣٦٥	أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ	٥٦٨
أَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ	٢٧٨	أَعْطِيَ ﷺ الْقَدَحَ فَشَرِبَ وَعَنْ	٦٥٦
أَصَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أُمُّ إِبْرَاهِيمَ	٦٧٤	أَعْطِيَ يَوْمَ الْعِيدِ قُرْسًا فَخُطِبَ عَلَيْهِ	٣٠٣
أَصَابَ عُمَرُ أَرْضًا بِخَيْرٍ	٥٧٧	أَعْطِيتَ حَمْسًا، لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ	١٠٧
أَصَابَتْنا سَنَةٌ فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي	٨٤٤	إِعْظَامًا لِلَّهِ	٣٦٠
أَصَابَتْنا وَنَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ	٣٢٩	أَعْظَمَ النَّاسُ جُزْأً مَنْ سَأَلَ عَنْ	٦٨٨
أَصَابَهُ جُوعٌ يَوْمًا فَتَمَدَّدَ	٩٥٦	أَعْظَمَ	١٢٧
أَصْبَحَ يَخْبِي النَّبِيَّ ﷺ غُرُوسًا	٦٤٨	أَعْلَى النِّسَاءِ؟	٨١٠
أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ	١٤٤	أَغْلَبْنَا النِّكَاحَ وَاضْرَبُوا عَلَيْهِ	٦٠٨
أَصْبَحُوا بِالصُّبْحِ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ	١٢٧	أَغْلَبْنَا النِّكَاحَ	٦٠٨
أَصْبَحُوا بِالصُّبْحِ:	١٢٧	أَغْلَبْنَا هَذَا النِّكَاحَ وَاجْتَلَوْهُ	٦٠٨
أَصْبَحْنَا طَعَامًا يَوْمَ خَيْرٍ فَكَانَ	٨٣٠	أَعْمَرَ	٥٧٠
اصْطَلَدْتُهُ لَكَ	٤٥٥	أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ	١٨٩
أَصَلَّيْتُ بِأَصْحَابِكَ وَأَنْتَ جُنُبٌ	١١١	أَعْيَبَهُمَا بَيْنَ قُلُوبِ النَّحَّاسِ وَأَتْيَاهُمَا	٣٦٤
أَصَلَّيْتُ	٢٩٤	أَعَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ	٨١٤
اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ	١٢٢، ١٢٠	اِغْتَسَلَ بَعْدَ غَسَائِهِ عِنْدَ	١٠٢
أَصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ	٥٣٨	اِغْتَسَلَ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ	٣٠
أَصِيبَ سَعْدٌ يَوْمَ الْخَنْدَقِ فَضُرِبَ	١٧٨	اِغْتَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ لَبَسَ	٤٥١
اضْرِبِ الرَّأْسَ	٨٠١	اِغْتَسَلِي وَاسْتِغْفِرِي بِقُرْبٍ، وَأُخْرِمِي	٤٦٠
أَطْعِمَ عَرَقًا مِنْ ثَمَرٍ سَيِّئٍ يَسْكِينُ	٦٨٦	اغْدُ يَا أَنَسُ عَلَى	٥٥١
أَطْعَمْنَا	٨٤٦	اغْسِلْ ذَكَرَكَ وَتَوَضَّأْ	٧٦
أَعْنَى النَّاسِ مَنْ قَتَلَ غَيْرَ قَائِلِهِ	٧٥٣	اغْسِلْ فَرْجَكَ ثُمَّ تَوَضَّأْ	١٠٣
أَعْتَقَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ رَقَبَةً	٩٢٢	اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ	٣٤٣
أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَّا	٤٩٠	اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سِتًّا	٣٤٤
أَعْتَقَ صَفِيَّةً وَجَعَلَ عِتْفَهَا	٦٤٠	اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا	٣٤٤
أَعْتَقَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ	٩١٤	اغْسِلْنَهَا وَتَرَا وَاجْعَلْنَ شَعْرَمَا	٣٤٤
أَعْتَقَنِي النَّبِيُّ ﷺ وَجَعَلَ عِتْفِي	٦٤١	أَغْنَوْهُمْ عَنْ الطَّوَانِ فِي هَذَا الْيَوْمِ	٣٩٥، ٣٩٣
اعْتَقَهَا وَلَدَهَا	٤٩٤	أَنَاضَ	١٠٤
اعْتَكِفَ وَصَمَ	٨٨٩	أَتَانَا أَنْتَ يَا مَعَاذُ	٢٦٥
اغْلِبُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ	٥٧٨	أَفْرِ الدِّمَ بِمَا شِئْتَ	٨٥٩
أَعْرُسُكُمْ اللَّيْلَةَ	٦٣٣	أَفْرُسُكُمْ زَيْدُ بْنُ قَابَسٍ	٥٩٢
أَعْطَى الْفَرَسَ سَهْمَيْنِ	٨٢٨	أَفَضْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ	٤٧٣
أَعْطَاهُ وَيَنَارًا	٥١٢	أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِيمَانُ بِاللَّهِ	١٣٤
أَعْطَاهَا	٦٤٢	أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الْإِيمَانُ بِاللَّهِ	١٣٤



أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ فِي أَوَّلِ..... ١٣٣	اقْرَأُوا الْقُرْآنَ مَا لَمْ تُصِيبْ أَحَدَكُمْ جَنَابَةٌ..... ١٠٢
أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ..... ٩٩٦	أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الرَّبُّ مِنَ الْعَبْدِ..... ٢٤٧
أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ..... ٢٤٧	اقْرُصِيهِ وَأَمِيطِيهِ عَنْكَ بِإِذْخَرَةٍ..... ٤٨
أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي..... ٤٢٧	أَقْسَمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي قِصَّةِ الْعِيسَى..... ٧٧٢
أَفْضَلُ الصَّلَاةِ طَوَّلُ الْقِيَامِ..... ٢١١	أَقْطَعُ بِلَالُ بْنُ الْخَارِثِ..... ٣٩٢
أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ..... ٤٨١، ٢٦٥	أَقْطَعُ الرَّبِيزُ حُضْرًا..... ٥٧٤
أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ..... ٤٨١	أَقْطَعُ الرَّبِيزُ..... ٥٧٤
أَفْضَلُ الصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ صَوْمُ..... ٤٢٧	أَقْطَعُهُ أَرْضًا بِحَضْرَمَوْتَ..... ٥٧٣
أَفْضَلُ مِنَ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ..... ٤٨١	اقطعوا في رُبْعِ دِهْنَارٍ، وَلَا تَقْطَعُوا..... ٧٨٧
أَنْظِرُ الْحَاجِمَ وَالْمَحْجُومَ؛ لِأَنْهُمَا..... ٤١٧	أَقْلَتُ..... ٥١٥
أَنْظِرُ الْحَاجِمَ وَالْمَحْجُومَ..... ٤١٧	أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ إِلَى فِي..... ٧٩٠
انْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ، غَيْرَ..... ١٢١	أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَنَّا إِيَّاهُمْ..... ٨٠٦
أَنْلَحَ إِنْ صَدَّقَ..... ١٨٢	أَيِّمَتِ الصَّلَاةُ فَأَنْطَلَقَتْ أَسَى..... ٢٧٣
أَنْلَحَ - وَأَيُّو - إِنْ صَدَّقَ..... ٨٧٦	أَيِّمُوا الْخُدُودَ عَلَى مَا مَلَكَتْ..... ٧٧٨
أَنْلَحَ وَاللَّهُ إِنْ صَدَّقَ..... ٨٧٦	أَيِّمُوا صُفُوفَكُمْ..... ٢٧٠
أَنْجِزِي أَنْ أَغْنِيَ عَنْهَا فَقَالَ..... ٨٨٨	اكتَحَلْ فِي رَمَضَانَ..... ٤١٨
أَنَامَ بِبُوكَ أَرْبَعِينَ..... ٢٨٤	أَكْثَرُ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ النَّوِيلِ..... ٩٥
أَنَامَ بِبُوكَ عَشْرِينَ يَوْمًا يَقْصُرُ..... ٢٨٣	أَكْثَرُ مَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ تَقْوَى..... ٩٩٠
أَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ خَيْرَ..... ٦٥٢	أَكْثَرُهُمْ شَيْعًا فِي الدُّنْيَا أَكْثَرُهُمْ..... ٩٥٦
أَنَامَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ خَيْرٍ، وَالْمَلَأَيْنِي..... ٦٥٢	أَكْثَرُوا ذِكْرَ الْمَوْتِ فَإِنَّ ذَلِكَ..... ٢٣٨
الْإِقَامَةُ..... ٢٦٠	أَكْثَرُوا ذِكْرَ الْمَوْتِ فَمَا مِنْ..... ٢٣٨
أَنَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا..... ١٥١، ١٤٦	أَكْثَرُوا ذِكْرَ مَا ذِمَّ اللَّذَاتِ..... ٢٣٨
أَنْبَلُ رَجُلٍ بِنَاصِحِينَ وَقَدْ جَنَحَ..... ٢٦٥	أَكْثَرُوا ذِكْرَ مَا ذِمَّ اللَّذَاتِ فَإِنَّهُ..... ٢٣٨
أَنْبَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ..... ٢٧٠	أَكْثَرُوا ذِكْرَ مَا ذِمَّ اللَّذَاتِ الْمَوْتِ..... ٢٣٨
أَنْبَلُ وَأَذْبَرُ..... ٥٤	أَكْثَرُوا مِنْ ذِكْرِ الْمَوْتِ فَإِنَّهُ..... ٢٣٨
اِفْتَتَلْتُ امْرَأَتَانِ مِنْ مُذَبِّلِ..... ٧٤١	أَكْلُ نَعْرِ خَيْرٍ مَكْدَأ؟ فَقَالَ..... ٥٢٠
اِقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي أَبِي..... ٢٥٠	أَكْلُ الضَّبِّ عَلَى مَا يَدَّ رَسُولُ..... ٨٥٠
اِقْتُلُوا الْأَسْوَدِينَ فِي الصَّلَاةِ..... ١٦٢	أَكْلُ بَنَةٍ..... ٤٥٥
اِقْتُلُوا شُبُوحَ الْمُشْرِكِينَ وَاسْتَقْبِرُوا..... ٨١٩	الآن بَرَدَتْ جِلْدَتُهُ..... ٥٣٣
أَقْرُ الْفَسَادَ عَلَى مَا..... ٧٦٠	الآن بَعْدَ مَا شَيْعْتَ!..... ٤١٨
أَقْرُ الْفَسَادَ..... ٧٦٠	أَلَا أَذْنَتُمُونِي..... ٣٥١
أَقْرُوكُمْ أَبِي..... ٢٦٩	أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِالنَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ..... ٦١٩
اِقْرَؤُوا عَلَى مَوَاقِفِ سُورَةِ يس..... ٣٧١	أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ أَعْمَالِكُمْ..... ٩٩٤
اِقْرَؤُوا عَلَى مَوَاقِفِ يس..... ٣٤٠	أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ؟..... ٩٠٠



٥١٨	إِلَّا مَثَلًا يَبْتَغِي	١٠٠٠	أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى سَبِيلٍ الْاسْتِغْفَارِ؟
٢٧٩	إِلَّا الْمَغْرِبَ	٩٨٨	أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا تَخَابُونَ
٢٦١	إِلَّا مِنْ عَذْرِ	٣٨	أَلَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا بِهَا فَإِنْ
٨٥	إِلَّا مَنْ وَجَدَ رِيحًا أَوْ سَمِعَ صَوْتًا بِأَذْنِهِ	١٤٠	إِلَّا الْإِقَامَةَ
٥٧٩	إِلَّا الْوَالِدَ	٨٧٥	أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُخَلِّقُوا
٧٣٩	أَلَا، وَإِنْ فِي قَتْلِ الْخَطَا شَيْءٌ	٥٣٧	إِلَّا أَنْ تَزِلَّ صَاحِبُهَا وَفَاءً
٢٠٣	أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَتْرَأَ الْقُرْآنَ	٥٠٢	إِلَّا أَنْ تُتْلَمَ
٩٠٤	أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ	٧٥٣	أَلَا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمَلِ
٩٥٠	أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ	١٤٤	أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ نَامٌ
١٣١	إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ	٥٠٦	إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ
٨١٨	أَلْحَقِ	٥٨٧	إِلَّا أَنْ يُسْتَعْنَى عَنْهَا
٥٨٨	أَلْحِقُوا الْفَرَايِضَ بِأُمَّلِهَا، فَمَا	٨٧٨	إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ
٥٨٨	أَلْحِقُوا الْفَرَايِضَ بِأُمَّلِهَا	٥٩٧، ٥٩٦، ٥٩٥	إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الْوَزَقَةُ
٧٨٩	الَّذِي سَرَقَ رِذَاءَ صَفْوَانَ وَرَفَعَهُ	٥٣١	إِلَّا أَنْ يَشْرِبَ الْمُسْتَبَاحُ
٣٨	الَّذِي يَشْرَبُ فِي إِنَاءٍ الْفِضَّةِ	٤٨٩	إِلَّا أَنْ يَتْلَمَ ذَلِكَ
٣٣٠، ٢٢٥	أَلْطَوُا بِنَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ	٤٠٧	إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ
٢١٥	أَلْقَمَ كَفَّهُ السُّرَى رُكْبَتَهُ	٤٣٠	إِلَّا أَنْ يُؤَافِقَ صَوْمًا مُعْتَادًا
٤٩٠	أَلْفُومًا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّهُ	٩٠٤	أَلَا أَنْتَبِّحُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ
٦٦	اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ	١٥٢	إِلَّا بِخِمَارٍ
٣٢٣	اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رَحْمَةً	٦٦٢	إِلَّا بِطَيْبَةٍ مِنْ نَفْسِهِ
٣٢٣	اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا رِيحًا وَلَا تَجْعَلْهَا	٢٧١	أَلَا تَصُومُونَ كَمَا تُصَفُّ الْمَلَائِكَةُ
٤٧٤	اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُخْلَقِينَ قَالُوا	٢٧٤	أَلَا دَخَلَتْ مَعَهُمْ أَوْ اجْتَرَزَتْ رَجُلًا
٤٧٤	اللَّهُمَّ ارْحَمِ الْمُخْلَقِينَ	٢٧٦	أَلَا رَجُلٌ يَتَصَدَّقُ عَلَى هَذَا فَكَيْفَ
٩٥٤	اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ	٩٨٨	إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ
٣٢٩	اللَّهُمَّ أَغْنِنَا	٥٧٨	أَلَا سَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ
٣٤١	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ	٥٤٣	إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ خِلَالًا
١٠٠٣	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي	٤٦٢	إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكَ
٢٠٤	اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي	٢٧٩	إِلَّا الصَّبْحَ
١٨٨	اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ	٧٣٨	إِلَّا فَهَمًّا يُغْنِيهِ اللَّهُ تَعَالَى رَجُلًا
٣٢٩	اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ بَلَاءٌ مِنَ السَّمَاءِ	٨١٧	إِلَّا فِي غُرُوزٍ يُبْرِكُ فَإِنَّهُ أَظْهَرَ
١٠٠٠	اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَاقِبَةَ	٩٩٤	إِلَّا كَانَ عَلَيْهِ خِسْرَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِنْ
١٠٠٤	اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ	٤٩١	إِلَّا كَلْبٌ صَنِيدٌ
١٠٠١	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالِ	٥٨٦	أَلَا لَا يَجِلُّ ذُو نَابٍ مِنَ السَّيَاحِ
١٠٠١	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةٍ	٧٢٠	إِلَّا مَا أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ



٥٣	أما تَرْضَى أَنْ تُكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ	٩٨٦، ٩٦٢	اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْهَمِّ
٢٠٤	أما الرُّكُوعُ فَمَقْطُوعًا فِيهِ الرَّبُّ	٢٢١	اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا
٦٦٣	أما الزِّيَادَةُ فَلَا	٢١٢	اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي
٨٥٩	أما السَّنُ فَمُعْظَمٌ	٢١١	اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ
٦٧١	أما عَلِمْتَ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ إِذَا	٢١٣	اللَّهُمَّ اهْدِنِي
٥٩٣	أما مَالِي فَأَلَلُهُ أَغْلَمَ مَا كُنْتُ أَصْنَعُ	٣٨٤	اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَفِي أَبْلِهِ
٩٧١	أما مُتَابِرَةٌ فَصُنُّوْكَ	١٠٠٢	اللَّهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا وَبِكَ أَمْسَيْنَا
٣٩٥	الإِمَامُ الْعَادِلُ وَشَابَ نَشَأَ فِي	٦٩١	اللَّهُمَّ بَيْنَ
٩٠١	أُمِّي بِمِثْلِ الْمَطَرِ لَا يَنْزِي أَوْثَرُ	٩٧٣	اللَّهُمَّ جَنِّبِي مُنْكَرَاتِ الْأَخْلَاقِ
٢٧٤	أمرُ الْأَمِيِّ وَقَدْ	١٥٠	اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ النَّامِيَّةُ
٨٠١	أمرُ أَنْ يُحَنِّي عَلَيْهِ	٢٦٣	اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ
٩٢٩	أمرُ بِمِثْلِ بِالْقَطْرِ اللَّفْمَةِ وَمَسْجِدِهَا	٨٥٥، ٤٥٧	اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ
٢٥	الْأَمْرِ بِصَبِّ ذَنْبٍ مِنْ مَاءٍ عَلَى	٣٨٤	اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي فَلَانٍ
٨٠٤	أمرُ بِصَبِّ	٩٩١، ٩٧٣	اللَّهُمَّ كَمَا حَسَنْتَ خَلْقِي فَحَسِّنْ
٨٦٣، ٨٦٢	أمرُ بِكَيْسٍ أَقْرَنَ بِطَأْفِي سَوَادٍ	١٠٠٠	اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ
١٣٩	أمرُ بِبِلَالٍ: أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانَ شَفْعًا	٥١٨	اللَّهُمَّ مَا لَعَنْتَ مِنْ لَعْنَةٍ فَاجْعَلْهَا
١٤٢	أمرُ بِبِلَالٍ أَنْ يُنَادِيَ بِالصَّلَاةِ	٩٦٨	اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمِّي
١٤٢	أمرُ بِبِلَالٍ بِالْإِقَامَةِ	١٥٠	اللَّهُمَّ هَذَا أَتْبَاحُ لَيْلِكَ وَإِدْبَارُ
٩٢٩	أمرُ بِبَلْعِي الْأَصَابِعِ وَالصَّخْفَةِ	٩١٠	أَلَمْ تَرَى إِلَى مُجْزَرِ الْمُذْلَجِي
٦٢١	أمرُ بِمِثْلِ بِنِي تَبَاضَةٍ بِإِنْكَاحِ أَبِي	٩١١	أَلَمْ تَرَى أَنَّ مُجْزَرَا الْمُذْلَجِي
٥٣٠	أمرُ بِوَضْعِ الْجَوَارِيحِ	١٢١	أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْهُ الْمَرْأَةُ لَمْ
٦٩٢	أمرُ بِرَجُلٍ	٤٠	أَلَيْسَ فِي الشَّتِّ وَالْفَرْطِ مَا يُطَهِّرُهَا
٣٨٩	أمرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يُخْرَصَ	٤٠	أَلَيْسَ فِي الْمَاءِ وَالْفَرْطِ مَا يُطَهِّرُهَا
١٧٤	أمرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ	١٥٨	أَلَيْسَ مِنْ بَعْدِهَا طَرِيقٌ هِيَ أَطِيبُ
٣٦٦	أمرُ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ بِالْوُقُوفِ عِنْدَ قَبْرِهِ	٣٦٠	أَلَيْسَتْ نَفْسًا
٥٣٠	أمرُ النَّاسِ أَنْ يَتَصَدَّقُوا	٧٤٧	إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ، أَوْ يَقْتُلُوا
٤٨٠	أمرُ النَّاسِ أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ	٧٥٧	إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبِيكُمْ، وَإِمَّا
٢٠٦	أمرُ النَّبِيِّ ﷺ	٧٥٩	إِمَّا أَنْ يَدُوا صَاحِبِيكُمْ
٣٥٠	امرأةٌ سَوْدَاءُ	٤٣٢	أما أَنَا فَأَصُومُ وَأَفْطِرُ فَمَنْ
٦٩٨	امرأةٌ عَلَى مِثْلِ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا	٣٥٠، ٢٧٧	أما أَنَا فَلَا أَصَلِّي عَلَيْهِ
٧٠٧	امرأةٌ الْمُفْقَرَةُ امْرَأَةٌ ابْتَلِيَتْ فَلْتَصْبِرْ	٦٦٦، ٦٦٥	أما أَنْتَ ظَلَمْتَهَا وَاحِدَةً أَوْ
٧٠٨	امرأةٌ الْمُفْقَرَةُ امْرَأَتُهُ حَتَّى	٨٩٣	أما بَعْدُ فَإِنَّ الْفَضَاءَ فَرِيضَةٌ مُحْكَمَةٌ
٤٠١، ٣٩٥	أمرتُ أَنْ أَخْذَعَا مِنْ أَغْيَابِكُمْ	٤٩٢	أما بَعْدُ، فَمَا بَالُ رَجَالٍ يَشْتَرِطُونَ
١٨٦	أمرتُ أَنْ أَسْجُدَ حَتَّى سَبَّعَ أَعْظَمَ	٢٩٢، ٢٩١	أما بَعْدُ



أمرت أن أسجد على سبعة أعظم .....	٢٠٦	أن أخرج وقت المغرب الشفق .....	١٣٢
أمرت أن أقابل الناس حتى .....	٨٢٥	إن آدم عليه السلام قبضته الملائكة .....	٣٤٧
أمرنا أن لا نكفهي بدون ثلاثة .....	٩٤	أن أبا بكر الصديق <small>رضي الله عنه</small> كتب .....	٣٧٤
أمرنا أن نخرج العزائق ذوات .....	٣١٠	أن أبا بكر كان يسميهم التكبير .....	٢٦٧
أمرنا أن نخرج العزائق، والحیض .....	٣١٠	أن أبا بكر نظر إلى نوب عليه كان .....	٣٤٨
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> : إذا خرصتم .....	٣٨٨	أن أبا طالب قال: للقاتل اختر .....	٧٦٠
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> أن تستغفر .....	٨٦٧	أن أبا قتادة سكب له وضوء .....	٢٣
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> أن تستغفر .....	٨٦٧	إن إبراهيم حرم مكة ودعا .....	٤٥٩
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> : أن نصوم .....	٤٢٧	إن إبراهيم حرم مكة .....	٤٦٠
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> أن نقضي .....	٥٤٧	إن أبغض الرجال إلى الله الألد .....	٩٧٤
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> أن نقرأ .....	٣٥٥	أن ابن عباس صلى بهم في زلزلة .....	٣٢٤
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> بصدقة .....	٣٩٣	أن ابنة الجوز لما أدخلت .....	٦٧٤
أمرنا رسول الله <small>ﷺ</small> في البيذيين .....	٣١٨	إن انبي إبراهيم مات في الندي .....	٧١٨
أمرنا النبي <small>ﷺ</small> أن نخرج العزائق .....	٣١٠	إن أبواب السماء مغلقة دون .....	٩٣٨
أمرنا نبينا .....	٣١٠	إن أبي يجتاح مالي .....	٥٣٠
أمرني رسول الله <small>ﷺ</small> أن أبيع .....	٥٠٧	إن أحن الشروط أن يؤمى به .....	٦١٧
أمرني رسول الله <small>ﷺ</small> أن أقرأ .....	٢٢٦	إن أحن ما أخذتم عليه أجرأ .....	٥٦٨
أمرني رسول الله <small>ﷺ</small> : أن أقرم .....	٨٦٨	إن أبا صداة قد أذن .....	١٤٨
أمره أن يجهر .....	٥٢٥	أن أختع الأسماء عند الله .....	٨٧٣
أمره أن يعيد الوضوء .....	٦٥	إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك .....	٩٦٣، ٩٦٢
أمره <small>ﷺ</small> أن ينادي في المدينة .....	١٩٥	إن الأذان متصل بالصلاة فلا .....	١٤٨
أمره بالنسل لكل .....	١١٧	أن الأرض كانت تكوى على عهد .....	٥٦٦
أمرهم: أن .....	٨٧٢، ٨٧١	إن استظفت أن تكون خلف الإمام .....	٢٧١
أمرهم النبي <small>ﷺ</small> : أن يرملوا .....	٤٦٧	إن استظفت وإلا فأوم إماء .....	٢٢٨
أمرهم .....	٨٧٣	إن استظفت .....	٨٠٩
أمنك عليك لسانك .....	٩٥٧	إن الإسلام يجب ما قبله .....	١٠٠
أمنك .....	٧٩٩	أن أصحاب رسول الله <small>ﷺ</small> كانوا .....	٤٥١
أمنكوا عليكم أموالكم، ولا .....	٥٨٠	إن أغنى الناس على الله ثلاثة .....	٧٥٢
أمنكوا عليكم أموالكم .....	٥٨٠	أن أغرباً جاء إلى النبي .....	٤١٠
امكهي قدر ما كانت تحبسك حيفتك .....	١١٩	أن أغنى كانت له أم ولد .....	٧٧٠
أمكنها بما معك من القرآن .....	٦٠٦	إن أعمال أمتي تعرض عشية .....	٩٣٨
أملككم لاني .....	٤١٥	أن أنفل الأعمال إطعام الطعام .....	٩٢٤
أميزان وليتا أميرين الرجل يكون .....	٣٥٨	أن ألق أبا أبي الفعيس .....	٧١٦
إن أخرج ما تعلق به أهل الجاهلية .....	٩٨٦	أن الله أخذت من أمره أن .....	١٦١



٩٧٥	إِنَّ اللَّهَ يُغِيضُ الْفَاجِسَ الْبَذِيَّةَ	٢٥٠	إِنَّ اللَّهَ أَمَدَكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ
٣٣٥	إِنَّ اللَّهَ يُجِبُ إِذَا أَنْتُمْ عَلَى	٢٧١	إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ
٣٣٥	إِنَّ اللَّهَ يُجِبُ أَنْ يَرَى أَثَرَ	٥٩٧	إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ بِثَلَاثَ
٩٥٥	إِنَّ اللَّهَ يُجِبُ الْعَبْدَ النَّفِيَّ	٩٨٧	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْحَى إِلَيَّ: أَنْ
٩٥٣	إِنَّ اللَّهَ يُجِبُ الْمَلِيحِينَ فِي	٦٧٢	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى نَجَاوَزَ عَنْ أُمِّي
١٧٥	إِنْ أُمُّ حَبِيبَةَ وَأُمُّ سَلَمَةَ ذَكَرْنَا	٨٦٠	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْإِحْسَانَ
٨١١	أَنْ أُمُّ سَلِيمٍ اتَّخَذَتْ خِنْجَرًا	٨٨٧	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَصْنَعُ شِقَاءَ
٨٧٢	أَنْ أُمُّ كُرْزٍ أَخْبَرَنِي أَنَّهَا	٨٠٥	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا حَرَّمَ الْخَمْرَ
٥٩	إِنْ أُمِّي يَأْتُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٢٨١	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُجِبُ أَنْ تُؤْتَى
٣٨٩	أَنْ امْرَأَةً أَنْتَ النَّبِيُّ ﷺ، وَمَعَهَا	٨٨٠	إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُجِبُ أَنْ يَخْلُفَ
٧٤٦	أَنْ امْرَأَةً بِصَنْعَاءَ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا	٥٩٥	إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَكُمْ فِي الْوَصِيَّةِ
٧٠٠	أَنْ امْرَأَةً تُؤْتِي عَنْهَا زَوْجُهَا	٤٨٦	إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ
٦٦٤	أَنْ امْرَأَةً قَابَتِ أَنْتَ رَسُولَ	٩٣٩	إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ
٦٦٢	أَنْ امْرَأَةً قَابَتِ بَنِي قَيْسٍ أَنْتَ	٤٦٠	إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ
٦٦٢	أَنْ امْرَأَةً قَابَتِ بَنِي قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ	٤٨٦	إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ
٧٩٠	أَنْ امْرَأَةً جَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّ	٢٨٠	إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ الصَّلَاةَ رَكَعَتَيْنِ
٤٩١	أَنْ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ	٥٩٦، ٤٤٤	إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَطْعَمَ كُلَّ ذِي حَقٍّ
٨٥٨	أَنْ امْرَأَةً قَبِحَتْ شَاءَ يَخْجُرُ	٨٥٩	إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ
٦٢٩	أَنْ امْرَأَةً وَفَاعَةَ لَمْ تَشْكُ مِنْ	٤٤٦	إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمْ الْخَجْ
٧٠١، ٧٠٠	أَنْ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ	٩٣٥	إِنَّ اللَّهَ لَا يُجِبُ الْمُسْلِمَ
٦٤٥	أَنْ امْرَأَةً مِنْ بَنِي قُرَازَةَ تَزَوَّجَتْ	٣٦٨	إِنَّ اللَّهَ لَا يَعْذِبُ بِذَنْبِ الْعَيْنِ
٧٧٩	أَنْ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ أَنْتَ	١٥٢	إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ الْآبِقِ
٤٤٢	أَنْ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ جَاءَتْ	٤٨	إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَلَاةَ أَحَدِكُمْ
٧٧٩	أَنْ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ	٩٦٤	إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مَا شَرِبَكَ فِيهِ
٥٥٧	إِنْ أَمْرًا لَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامَ	٩٧٣	إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى أَجْسَامِكُمْ
٩٠٣	إِنْ أَنَسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ	٦٥٠	إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا
٨٠٣	إِنْ أَنَسًا مِنْ أُمِّي يُشْرَبُونَ	٨٠٥	إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِقَاءَكُمْ
٢٥٢	إِنْ الْأَنْبِيَاءُ تَنَامُ أَعْيُنُهُمْ	٤١٤	إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُتِبِ الصَّيَامَ بِاللَّيْلِ
٣١٣	إِنْ أَوَّلَ مَنْ اتَّخَذَ الْوَيْثَرَ فِي مُصَلًى	٦٣١	إِنَّ اللَّهَ لَيَذْنُقُ بِالْمُسْلِمِ الصَّالِحِ
٩٣٠	إِنْ أَوَّلَى النَّاسِ بِاللَّهِ مَنْ بَدَأَ	٥٣٣	إِنَّ اللَّهَ مَعَ الدَّائِنِ حَتَّى يَقْضِيَ
٩٩٩	إِنْ أَوَّلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٢٧٩	إِنَّ اللَّهَ وَتَرَّ يُجِبُ الْوَيْثَرَ
٥٩٦	إِنْ أَوْلَادَكُمْ مِنْ كَسْبِكُمْ	٤٨٦	إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَمَا
٢٧٥	إِنْ يَكُلُ خَطَرًا يَخْطُرُهَا إِلَى الصَّلَاةِ	٢٧١	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ عَلَى الصَّفِّ
١٤١	أَنْ بِلَالًا اسْتَدَارَ فِي أَذَانِهِ	٢٧١	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ



١٤٠	إِنْ بِلَا كَانَ يُتْنِي الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ.....	٩٦٤	إِنْ الرَّجُلُ لَيَعْمَلْ عَمَلًا سِرًّا.....
١٤٣	إِنْ بِلَا يُؤَدُّ بِلِيلٍ، فَكُلُوا.....	٧٤٢	أَنْ رَجُلًا أَتَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ،.....
١٤٥، ١٤٣	إِنْ بِلَا يُؤَدُّ بِلِيلٍ.....	٨٦٤، ٥٩٦	أَنْ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ.....
٣١٥	أَنْ يَبِينَ كُلُّ تَكْبِيرَتَيْنِ قَدَرٌ.....	٣٥٠	أَنْ رَجُلًا أَسْوَدَ أَوْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ بِالشُّكِّ.....
١٠٧، ١٠٦	إِنْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ جَنَابَةٌ، فَاعْبُدُوا.....	٥١١	أَنْ رَجُلًا اشْتَرَى غُلَامًا فِي رَمَحٍ.....
٩٤٣	أَنْ تَزَائِي بِخَلِيلَةٍ جَارِكٍ.....	٩١٨	أَنْ رَجُلًا أَغْنَى سِتَّةَ مَمَالِكٍ.....
٩٧٤	أَنْ تَعْبُدَهُ وَأَنْتَ مُضْطَرٌّ لِجَلَاوِيهِ.....	٩١٦	أَنْ رَجُلًا أَغْنَى شِقْصًا فِي مَمْلُوكٍ.....
٢٤٨	أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ صَلَاةَ اللَّيْلِ.....	٩٢٠	أَنْ رَجُلًا أَغْنَى عَبْدًا لَهُ عَنْ.....
٤٩٦	أَنْ تُتَسَّحَّ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا.....	٩١٦	أَنْ رَجُلًا أَغْنَى نَفْسَهُ فِي مَمْلُوكٍ.....
٦٦٤	أَنْ ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ كَانَ دَيْمِيًّا.....	٧٧٢	أَنْ رَجُلًا أَفْرَأَهُ زَيْيًى بِامْرَأَةٍ.....
٢٧٤	إِنْ جَاءَ أَحَدُكُمْ فَلَمْ يَجِدْ مَوْضِعًا.....	٦٥٤	أَنْ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَهُ ﷺ بِشِمَالِهِ.....
٧١١	إِنْ جَاءَتْ بِهِ عَلَى صِفَةٍ كَذَا فَهَرِّ لِفَلَانٍ.....	١٧٢	أَنْ رَجُلًا أَمْ قَرَمًا قَبِصَقَ فِي.....
٩١١	إِنْ جَاءَتْ بِهِ عَلَى صِفَةٍ كَذَا وَكَذَا.....	٦٩٢	أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ.....
٦١٤	أَنْ جَارِيَةٍ بِكَرَأٍ أَتَتْ النَّبِيَّ.....	٦٩٢	أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ،.....
٧٣٩	أَنْ جَارِيَةٍ وَجِدَ رَأْسُهَا قَدْ رُضِيَ.....	٤٢٣	أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَفْتِيهِ.....
١٣١	إِنْ جَهَنَّمَ تُسَجَّرُ إِلَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ.....	٨٠١	أَنْ رَجُلًا جَاءَ إِلَيْهِ فَسَارَهُ، فَقَالَ:.....
٣٣٣	إِنْ الْخَرِيرُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا مَكَذَا.....	٣٢٨	أَنْ رَجُلًا دَخَلَ الْمَسْجِدَ يَوْمَ.....
٩٤٨	إِنْ الْحَلَالَ بَيْنَ، وَالْحَرَامَ بَيْنَ.....	٨٦٥	أَنْ رَجُلًا ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ.....
٦٠٣	إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ نُحْمَدُهُ وَنُسَمِّعُهُ.....	٦٣٩	أَنْ رَجُلًا سَأَلَ عَنِ الْقَزْلِ فَقَالَ.....
٦٣٢	إِنْ حَوَاءٌ خَلِفَتْ مِنْ ضِلَعِ آدَمَ.....	٨٠	أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَتَوْحُّشًا.....
٦٥٤	أَنْ خِيَاطًا دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِبَطْعَامٍ.....	٣٧١	أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ.....
٩٠٠	إِنْ خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ.....	٩٨٨	أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ.....
٨٨٤	إِنْ الدُّعَاءُ إِذَا عَجَزَ الْعَبْدُ عَنْ.....	٨٤٥	أَنْ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْخُمْرِ.....
٩٩٨	إِنْ الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ.....	٩٧٥	أَنْ رَجُلًا سَبَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ بِحَضْرَتِهِ.....
٧٥	إِنْ دَمَ الْخَيْضِ أَسْوَدُ يُعْرِفُ،.....	٨٠٠	أَنْ رَجُلًا شَهِدَ عَلَى الْوَلِيدِ أَنَّهُ.....
٩٧١	إِنْ دِمَاءُكُمْ وَأَعْرَاضُكُمْ وَأَمْوَالُكُمْ.....	٧٤٠	أَنْ رَجُلًا طَعَنَ رَجُلًا بِقَرْنٍ فِي.....
١٦٩	أَنْ ذَلِكَ فِعْلُ الْيَهُودِ فِي صَلَاتِهِمْ.....	٦٧١	أَنْ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا.....
٥٩٢	أَنْ رِقَابُ بْنُ حُلَيْفَةَ تَزَوَّجَ.....	٦٨٣	أَنْ رَجُلًا طَافَ مِنْ امْرَأَتَيْهِ.....
٩٩٩	إِنْ رَبِّكُمْ حَيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَجِبُ.....	٩٦٦، ٩٦٨	أَنْ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.....
٤٣٥	أَنْ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ.....	٨٦٣، ٨١٣، ٦٩٤، ٦٣٩	أَنْ رَجُلًا قَالَ يَوْمَ الْفَتْحِ: يَا.....
٩٦٩	إِنْ رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالٍ.....	٨٨٩	أَنْ رَجُلًا قَتَلَ عَبْدَهُ صَبْرًا مُتَعَمِّدًا.....
٦٥١	إِنْ رَجُلًا رَجُلًا الصَّحِيحَ.....	٧٣٦	أَنْ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.....
١٠٠١	إِنْ الرَّجُلُ إِذَا غَرِمَ حَدَّثَ فَكَذَّبَ.....	٨٩	أَنْ رَجُلًا مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.....
٦٤٠	أَنْ الرَّجُلُ فِي الْجَنَّةِ لَيَغْفَى.....	٧٧١	أَنْ رَجُلًا مِنْ الْأَعْرَابِ أَتَى رَسُولَ.....



٦٤٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رُوحَ امْرَأَةٍ	٩١٩	أَنْ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ اعْتَقَ غُلَامًا
٤٥١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ	٤٩٠	أَنْ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ يَقَالَ لَهُ
٤٥٢	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَمَّا يَلْبَسُ	٧٤٩	أَنْ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَدِيٍّ قُتِلَ
٤٢٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمٍ	٩١٦	أَنْ رَجُلًا مِنْهُمْ اعْتَقَ مَمْلُوكًا
٤٥٢	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ مَا يَلْبَسُ	٩٤١	أَنْ رَجُلًا هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
٦٥٦	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمَ	٥٥٨	إِنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولٍ
٧٤٩، ٥١٤، ٧٤٩، ٥١٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ	٩٠٧	أَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي دَابَّةٍ
٣٥٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ	٩٠٦	أَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي مَنَاعٍ
٥٦٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامِلَ أَهْلِ	٩٠٩	أَنْ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا فِي نَاقَةٍ
٨٢٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَدَى رَجُلَيْنِ	٤٠٢	أَنْ رَجُلَيْنِ حَدَّثَاهُ أَنَّهُمَا
٧٨٩	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اتَّخَفَعَ	٩٣٨	إِنْ الرُّحْمَةُ لَا تَنْزِلُ عَلَى قَوْمٍ
٥٩٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُ	٨٣٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ
٤١٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: صُومُوا	٣٩٢	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ مِنَ الْمَعَادِنِ
٣٩١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي كَثْرٍ	٣١٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ يَوْمَ الْبَيْدِ
٣٣	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - فِي الْهَرَّةِ	٤٧٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْذَنَ لِلظُّلَمِ
٦٩٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْمُتَلَاعِنِينَ	٦١٨	إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْذَنَ لَنَا فِي
٢٢٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: أَوْصِيكَ	٥٢٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا
٧٨٩	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ مُخَاطِبًا	٢٧١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَفْغَرَ لِلصَّفِّ
٨٢٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ يَوْمَ بَدْرٍ	٧٦٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقْرَبَ الْقِسَامَةَ
٩٠٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بَيْنَيْنِ	٦٩٢	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَمَرَ رَجُلًا
٧٥١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْعَيْنِ	٥٢٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُجَهِّزَ
٢١٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتَلَ شَهْرًا	٨٧٢، ٨٧١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ: أَنْ
٢٠٨	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ إِذَا صَلَّى	١٦١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ لِعَاجِةٍ
٢١٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ إِذَا قَعَدَ	٥١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ فَحَسَرَ
٤٣١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ أَكْثَرَ	٤٣	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ
٥٥٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ عِنْدَ بَعْضٍ	٣٦٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَشِيَ مِنْ قَبْلِ
٣٦٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ فِي جَنَازَةٍ	٥٣٨	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَجَرَ عَلَى مُعَاذٍ
٥٤٦	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ	٤٨٣	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَلَّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ
٣١٢	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ يَأْتُرُ	٥٦٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَفَعَ إِلَى يَهُودٍ
٢٢٤	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ يَتَعَوَّذُ	٢٠٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا يَسْجُدُ
٦٥٩	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ يَسْأَلُ	١٧١	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً
٢٥٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ يَسْتَجِبُ	٥٢٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَصَ فِي بَيْعٍ
٢٢٢	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ يُسَلِّمُ	٥٢٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَصَ فِي الْعَرَايَا
٢٤٩	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَانَ يُصَلِّي	٤٧٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَصَ لِرِعَاءٍ



٤٠٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطِي عَمَرَ.....	٤٠٥	إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ فَيَنْفُخُ.....
٨٥	إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ خَاتِماً.....	٨٥	إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لَكَ مُحْتَمِلٌ.....
٣٦٧	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَعَ زَايِرَاتُ.....	٩٣٧	إِنَّ الصَّدَقَةَ وَصِلَةَ الرَّجْمِ يَزِيدُ.....
٥١١، ٥١٠	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرُّ عَلَى صَبْرَةٍ.....	٩٣٧	أَنْ صِلَةَ الرَّجْمِ مَحَبَّةٌ فِي الْأَخْلِ.....
٤٧٦	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ.....	٢٥٧	إِنْ صَلَّيْتُ الصُّحَى رَكَعَتَيْنِ لَمْ.....
٩٤	إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى.....	٤٢٧	إِنْ صَوَّمَ شَعْبَانُ أَفْضَلَ الصَّوْمِ.....
٤٩٦، ٤٩٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نَيْحٍ.....	٢٧٤	إِنْ ضَاقَ بِكَ الْمَكَانُ أَعِدْ صَلَاتَكَ.....
٤٨٨	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ نَمَسٍ.....	٨٥٠	أَنْ طَبِيباً سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.....
٦٥٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الشَّرْبِ.....	٢٩٢	إِنْ طَوَّلَ صَلَاةَ الرَّجُلِ، وَقَصَرَ حُطْبَتَهُ.....
٢٣٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسٍ.....	٦١١	أَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.....
٦١٨	إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ يَوْمٌ.....	٤٧٩	أَنْ عَائِشَةَ كَانَتْ قَدْ أَقْلَتْ.....
٤٧٥	أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ فِي حُجَّةٍ.....	٤٧٧	أَنْ الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.....
٦٢٩	أَنْ رِفَاعَةَ طَلَّقَ امْرَأَةً نَيْمَةً.....	٣٨٤	أَنْ الْعَبَّاسُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي.....
٦٧٠	أَنْ رُكَّانَةَ طَلَّقَ امْرَأَةً سَهْمَةً.....	٦٣٣	أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَوْاحَةَ أَتَى.....
٣٤١	إِنْ الرُّوحُ إِذَا قُبِضَ اتَّجَمَ الْبَصَرُ.....	٣٦١	أَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ أَدْخَلَ.....
٨٤٠	إِنْ رِيحَ الْجَنَّةِ لَيَنْزِلُكَ مِنْ مَسِيرَةٍ.....	٦٢٩	أَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَمْ يَسْتَطِيعَ.....
٦٢٣	أَنْ رُوحَ بَرَبْرَةٍ كَانَ حُرّاً.....	٢٩٩	إِنْ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ إِذَا صَلَّى.....
٦٢٢	إِنْ رُوحَ بَرَبْرَةٍ كَانَ عَبْدًا أَسُودَ.....	٧٩٩	أَنْ عُثْمَانُ أَمَرَ عَلِيًّا بِجَلْدِ الْوَلِيدِ.....
٧٠١	أَنْ رُوحَهَا خَرَجَ فِي طَلَبٍ أَعْبَدَ.....	٥٠	أَنْ عُثْمَانُ دَعَا بِرُضْوِهِ فَمَسَلَ.....
٦٢٢	أَنْ رُوحَهَا كَانَ عَبْدًا.....	٦٨٦	أَنْ الْفَرَقَ يَكْتَلُ بِسَعِ ثَلَاثِينَ صَاعاً.....
٤٤٢	أَنْ السَّائِلَ وَجَلَ وَأَنَّهُ سَأَلَ هَلْ يَحُجُّ.....	٧٥٥	إِنْ غَقَلَ الْمَرْأَةُ كَغَقَلَ الرَّجُلُ.....
٦٩٥	أَنْ سَيِّعَةَ الْأَسْلَمِيَّةِ وَضِيَ اللَّهُ.....	٨٣٧	إِنْ عَلَى كُلِّ حَالِمٍ دِينَارٌ.....
٥٩٠	إِنْ السُّدُسُ الْآخِرُ.....	٤٩٢	إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ جُرْعَةً وَلَا تُرْسِلُوهُمْ.....
٤٩	أَنْ السَّوَالِكُ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ.....	٧٦	إِنْ عَلِيًّا سَأَلَ.....
٦٥٨	أَنْ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ وَهَبَتْ.....		أَنْ عَلِيًّا ﷺ شَرِبَ قَائِماً.....
٦٥٨	أَنْ سَوْدَةَ بِنْتُ زَمْعَةَ.....	٩٣٢	أَنْ عَلِيًّا ﷺ شَرِبَ قَائِماً، وَقَالَ.....
٦٥٨	أَنْ سَوْدَةَ حِينَ أَسْنَتُ، وَخَافَتْ.....	٣٦٤	أَنْ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَا بِي.....
٨٧٨	إِنْ شَاءَ اللَّهُ.....	٤٠٨	أَنْ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لِأَنْ أَصُومَ.....
٦٥١	إِنْ شَاءَ طَعِيمٍ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَا.....	٢٤٩	أَنْ عَلِيًّا ﷺ كَانَ يُؤْمِنُهُمْ بِبِشْرَيْنِ.....
١٠٣	إِنْ شَاءَ.....	٣٥٤	أَنْ عَلِيًّا كَثُرَ عَلَى سَهْلِ بْنِ حُنَيْنٍ.....
٦٥٨	إِنْ شَيْئًا ثَلَاثُ ثَمَرَاتٍ.....	٧٩٩	أَنْ عَمَرَ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ فَقَالَ لَهُ.....
٦٥٨	إِنْ شَيْئًا.....	٢٤٩	أَنْ عَمَرَ أَمَرَ أَيْتًا وَتَمِيمًا.....
٦٣٣	إِنْ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنَزَلَةٌ.....	١٧٩	أَنْ عَمَرَ أَتَكَرَّرَ عَلَيْهِمْ لَيْتُهُمْ.....
٥٥	إِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ غُلْقًا.....	٥٧٧	أَنْ عَمَرَ أَوْصَى بِهَا إِلَى خَفْصَةِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ.....



٢٦٤	إِنْ كَذَبْتُمْ إِنَّمَا تَتَفَعَّلُونَ فِتْنًا	٧٤٢	أَنْ عُمَرَ <small>ع</small> سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ
٩٤٥	إِنْ كُلُّ نَسِيحَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلُّ	٧٤٢	أَنْ عُمَرَ سَأَلَ النَّاسَ عَنْ إِتْلَاصِ
١٥٨	إِنْ كُنَّا لَتَكَلَّمُ فِي الصَّلَاةِ	٧٤٦	أَنْ عُمَرَ قَتَلَ خَمْسَةَ أَرْبَعَةِ بَرَجَلٍ
٦٩١	إِنْ كُنْتُ صَدَقْتُ عَلَيْهَا، فَهَوَّ	٧٢٢	أَنْ عُمَرَ <small>ع</small> كَتَبَ إِلَى أَمْرَاءِ الْأَجْنَادِ
٨٢	أَنْ لَا يَمَسَّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَائِرٌ	١٧٦	أَنْ عُمَرَ <small>ع</small> مَرَّ بِعَسَاةٍ يُنْشِدُ
٦٠٧	إِنْ لَيْسَتْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ	١١١	إِنْ عُمَرُ صَلَّى بِهِمْ وَهُوَ جُنُبٌ
٩٧٩	إِنْ اللَّعَّائِينَ لَا يَكُونُونَ شُعَفَاءَ	٦٤٦	أَنْ عُمَرَةُ بِنْتُ الْجُرْنِ تَعْمُودُ
٨٨٢	إِنْ لِلَّهِ تِسْعَةٌ وَتِسْعِينَ اسْمًا مِنْ	٦٤٦	أَنْ عُمَرَةُ بِنْتُ الْجُرْنِ
٢٥	إِنْ الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ	٦٧١	أَنْ عُوَيْرَ الْعَجْلَانِي طَلَّقَ
٣١	إِنْ الْمَاءُ لَا يَجُنُبُ	٧٤٠	أَنْ عَلَامًا لِأَنَاسٍ قُفِّرَ قَطْعُ
٢٧	إِنْ الْمَاءُ لَا يَنْجِسُهُ شَيْءٌ، إِلَّا	٤٣٥	إِنْ عَلِيُّكُمْ فَلَا تُغْلِبُوا عَلَى السَّيِّ
١٦٦	إِنْ الْمُرُورُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي يَقْطَعُ نِصْفَ	٦٢٤	أَنْ عَلِيَّانَ بْنِ سَلَمَةَ أَسْلَمَ،
٥٤١، ٤٠٢	إِنْ الْمَسْأَلَةُ لَا تَجُلُّ إِلَّا لِأَخِي	٤٩٠	أَنْ فَارَؤُهُ وَقَعَتْ فِي سَمَرٍ، فَتَأْتَتْ
١٧٦	إِنْ الْمَسْجِدَ لِذِكْرِ اللَّهِ وَالطَّاعَةِ	١١٥	أَنْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَبِشٍ كَانَتْ
١٨١	أَنْ مَسْجِدَهُ <small>صلى الله عليه وسلم</small> كَانَ عَلَى عَهْدِهِ	١١٦	أَنْ فَاطِمَةُ جَاءَتْ النَّبِيَّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> فَقَالَتْ
٤٦٨	أَنْ الْمُشْرِكِينَ جَلَسُوا مِمَّا يَلِي	٨٧٣	أَنْ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا لَمَّا
٤٧٢	إِنْ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يُفِيضُونَ	٣٦٧	أَنْ فَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ كَانَتْ تَزُورُ
٩٩٣	أَنْ مَلَائِكَةً يَطُوفُونَ فِي الطُّرُقِ	٦٥٩	أَنْ فَاطِمَةُ هِيَ الَّتِي خَاطَبَتْ
٩٨٥	إِنْ مِمَّا أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامٍ	٦١٤	أَنْ فَتَاةٌ دَخَلَتْ عَلَيْهَا
٥٧٦	إِنْ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ مِنْ عَمَلِهِ	٩٩	إِنْ الْفَتَاةُ الَّتِي كَانُوا يَقُولُونَ
٨٥٠	إِنْ الْمَمْسُوحُ لَا يَنْسَلُ	٦٨٠	أَنْ فَرَقَ هَدِيَّةٌ جَاءَتْ لَهُ بَيْنَ
٦٣٣	إِنْ مِنْ أَشْرَ النَّاسِ	٤٤٢	إِنْ فَرِيضَةُ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ
٩٤٩	إِنْ مِنْ أَعْظَمِ النَّاسِ إِنَّمَا فِي	٢٢٥	أَنْ فَرَّاءَ الْمُهَاجِرِينَ أَتَوْا
٨٨١	إِنْ مِنْ أَكْثَرِ الْكِبَائِرِ اسْتِطَالَةٌ	١٦١	إِنْ فِي الصَّلَاةِ شُغْلًا
٨٣٩	أَنْ مِنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ لَمْ تَرُدُّهُ	٣٦١	أَنْ الْفَائِمَ كَالْحَامِلِ فِي الْأَجْرِ
٧٤٣	إِنْ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ	٦٢٣	إِنْ قَارِئَكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ
٩٩٦	إِنْ مِنْ قَالَةٍ مِائَةَ مَرَّةٍ فِي يَوْمٍ	٤٢	أَنْ قَدَحَ النَّبِيُّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> انْكَسَرَ، فَاتَّخَذَ
١٠٠٠	أَنْ مِنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِي شَيْئًا	٧٨٩	أَنْ قُرَيْشًا أَهْمَنَهُمُ الْمَرْأَةُ
٣٦٤	إِنْ الْمَيِّتُ إِذَا وَضِعَ فِي قَبْرِهِ	٨٢٥	إِنْ الْقَوْمُ إِذَا أَسْلَمُوا أَحْرَوْا
٦٦٨	إِنْ النَّاسُ قَدْ اسْتَجْعَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ	٨٥٦	أَنْ قَوْمًا حَدِيثٍ عِنْدَ بَالِجَاهِيَّةٍ
٣٠٠	أَنْ نَاسًا مِنَ الصَّحَابَةِ اجْتَمَعُوا	٨٥٦	أَنْ قَوْمًا قَالُوا لِلنَّبِيِّ <small>صلى الله عليه وسلم</small> : إِنَّ
٥٥٤	إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ	٦٢٥	أَنْ قَيْسَ بْنِ الْخَارِثِ أَسْلَمَ،
٥٧٩	إِنْ النِّسَاءُ يُعْطِينَ رَغَبَةً وَرَهْبَةً	٤٨٧	إِنْ كَانَ جَائِدًا فَالْقَوْمُ وَصَا حَرْلَهَا
٦٠٩	إِنْ النِّكَاحُ مِنْ غَيْرِ وَلِيٍّ بَاطِلٌ	٤٣٤	إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ <small>صلى الله عليه وسلم</small> لِيَذْخُلَ



٥٥٧	إِنَاءَ يَنَاءٍ وَطَعَامٍ بِطَعَامٍ.....	٨١٠	إِنْ هَجَرَ الْكُفَّارَ أَشَدَّ عَلَيْهِمْ.....
٧٣٢، ٧٣٠	أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تَنْتَكِحِ.....	١٩٨، ١٥٨	إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلُحُ فِيهَا.....
٧٢٨	أَنْتَ أَغْلَمُ.....	٣٥٠	إِنْ هَذِهِ الْقُبُورُ مَمْلُوءَةٌ ظِلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا.....
١٤٦	أَنْتَ إِسْمُكُمْ، وَاقْتَدُوا بِأَصْعَفِيهِمْ.....	٣٥٠	إِنْ هَذِهِ الْقُبُورُ مَمْلُوءَةٌ ظِلْمَةً.....
١٠٠٠	أَنْتَ رَبِّي.....	٣٣٥	إِنْ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ فَلَا.....
٩٣٩	أَنْتَ وَمَا لَكَ لِأَبِيكَ.....	٤٦٨	إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْفَزْلَانِ.....
٨١٣	اَنْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ.....	٢٤٧	إِنْ الْوَيْلُ لِمَنْ يَحْتَمِ وَلَا كَصَلَاتِكُمْ.....
٩٦٤	أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ.....	٦٢٣	إِنْ وَطِنُكَ فَلَا خِيَارَ لَكَ.....
٣٧٢	أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ.....	١٧٩	أَنْ وَلِيدَةٌ سَوْدَاءَ كَانَ لَهَا حَيَاءٌ.....
٣٠٥	اَنْحَدَرَ الصَّبُّ الْمَوْخَرُ بِالسُّجُودِ.....	١٧٩	أَنْ وَلِيدَةٌ سَوْدَاءَ كَانَتْ لِحَيٍّ.....
١٤١	اَنْحِرَافَ الْمَوْذِنِ عِنْدَ قَوْلِهِ.....	٩٠٠	أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ.....
٣٢١	اَنْحَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ.....	٥٧٧	أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا مَنْ وَلِيَّهَا بِالْمَعْرُوفِ.....
٨٩٧، ٥٥٤	اَنْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا.....	٥٢٦	أَنْ يَبِيعَ نَمْرَ حَاطِطِهِ إِنْ كَانَ.....
٦٠٦	اَنْظِلْنَ فَقَدْ زَوَّجْتُكُمَا، فَمَلَّمَهَا.....	٧٢٣	أَنْ يَجْهَسَ عَشْرَ يَمَلِكُ قُوَّتَهُ.....
٢٦٠	اَنْظُرْ مَنْ يُصَلِّيَ مَعَكَ.....	٥١٦	أَنْ يَسْتَقِيلَهُ.....
٦٠٤	اَنْظُرْتُ إِلَيْهَا قَالَتْ لَا قَالَ اَذْهَبْ.....	١٣٧	أَنْ يَشْفَعَ الْأَذَانُ وَيُؤَيِّرَ الْإِقَامَةَ.....
٧١٤	اَنْظُرُونِ مَنْ إِخْوَانُكُمْ، فَإِنَّمَا.....	٤٨٠	أَنْ يَكُونَ آخِرُ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ.....
٩٢٦	اَنْظُرُوا إِلَى مَنْ هُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ.....	٤٣	أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ.....
٨٤٧	اَنْفَجْنَا أَرْبَابًا وَنَحْنُ بِمَرٍّ.....	٤٩٠	أَنْ يَكُونَ قَدْرُ الْكُفِّ.....
١٠٥	اَنْقَضِيَ شَعْرَكَ وَاعْتَسَلِي.....	٨٩٣	أَنْ يَكُونَ مُجْتَهِدًا فِي مَذْهَبِ إِسَابِهِ.....
٩٦٦	إِنَّكَ أَمْرٌ.....	١٧٦	أَنْ يَلْهَوْهُ أَثَرُ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ.....
٥٩٦	إِنَّكَ إِنْ تَذَرُ إِلَى آخِرِهِ.....	٨٣٨	إِنْ يَلْهَوْهُ إِذَا سَلِمُوا عَلَيْكُمْ.....
٨٣٦	إِنَّكَ تَجِدُهُ يَصِيدُ الْبَقَرَ.....	١٢٦	أَنَا أَشْهَدُ لَكَ بِرَمِّ الْقِيَامَةِ.....
١٥٠	إِنَّكَ لَا تُخَلِّفُ الْعِيَمَاءَ.....	٩٦٣	أَنَا أَغْنَى الْأَغْنِيَاءَ عَنِ الشَّرِكِ.....
٩٣٤	إِنَّكَ لَسْتَ بِمَنْ يَفْعَلُهُ خِيَلًا.....	٤٠٩	إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا.....
٧٧٥	أَيُّكُمَا؟.....	٣٦٨	أَنَا بَرِيءٌ مِنْ خَلْقٍ وَسَلَفٍ وَخَرَقٍ.....
٧٧٥	أَيُّكُمَا؟ لَا يُكْتَبُ.....	٨١١	أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ.....
١١٤	اَنْكَسَرَتْ إِحْدَى زُنْدِي.....	١٨٨	أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ.....
٣١٩، ٣١٨	اَنْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ.....	٩٩٢	أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِ بِي وَأَنَا.....
٨٩٦	إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، فَلَعَلَّ.....	٨٦٩	أَنَا قَتَلْتُ فَلَايِدَ.....
٢٢١	إِنَّكُمْ تَفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ.....	٣٨٥	إِنَّا كُنَّا اخْتَجْنَا فَأَسْلَفْنَا الْعَبَاسَ.....
٨٩١	إِنَّكُمْ سَتَخْرُصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ.....	٤١	إِنَّا نَجَاوِرُ أَهْلَ الْكِتَابِ وَهُمْ.....
٩٩٠	إِنَّكُمْ لَا تَسْعَوْنَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُمْ.....	٣١١	إِنَّا نَخْطُبُ فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجْلِسَ.....
١١٧	إِنَّمَا آتَيْتُ نَجَاً.....	٥٩١	أَنَا وَارِثٌ مِنْ لَا وَارِثَ لَهُ أَغْيَلُ.....



١٣٣	إِنَّهُ يَذْعَبُ مُسْتَبِيلًا فِي الْأَفْقِ	٩٤٨	إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ
٦٤٤	إِنَّهُ يَرْوِي عَنْ بَعْضِ أَشْجَعٍ	٩٦٦	إِنَّمَا أَنْتَ مُتَابِعٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمُتَافِقِينَ
٩٢٤	أَنَّهُ يُسَلِّمُ الرَّكَّابَ عَلَى الْمَاشِي	٣٤	إِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَشِّرِينَ وَلَمْ
٣٦	إِنَّهُ يُقَدِّمُ السُّمَّ وَيُؤَخِّرُ الشِّقَاءَ	٤٠٤	إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ وَبَنُو هَاشِمٍ
١٦٨	أَنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاةَ مَنْ لَيْسَ لَهُ	٤٨٥	إِنَّمَا التَّبِعُ عَنْ تَرَاضٍ
١٦٥	أَنَّهُ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْيَهُودِيَّ	٢٦٧	إِنَّمَا التَّغْرِيطُ أَنْ تُؤَخَّرَ الصَّلَاةُ
٣٢٥	أَنَّهُ يُكَبِّرُ فِيهَا سَبْعًا وَخَمْسًا	٢٦٣، ٢٦٢	إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ
٣٣٦	أَنَّهُ أَخْرَجَتْ جَبَّةَ رَسُولِ اللَّهِ	٥٦٢	إِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ الشُّعْبَةَ
٧١٣	أَنَّهُ أَرْضَعَتْ سَالِمًا خَمْسَ رَضَعَاتٍ لِيَحْرُمَ	٨٤٥	إِنَّمَا حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْخُمُرَ
٢٤٩	إِنَّهَا بَدَعٌ	٨٤٥، ٤٤	إِنَّمَا حَرَمَهَا مِنْ أَجْلِ جِوَالِ الْقَرِيَةِ
٣٩٠	أَنَّهُ دَخَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ	٧١٥	إِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ
٨٤٤	إِنَّهَا رَجَسَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ	٣٨٧	إِنَّمَا سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرُّكَاةَ
٧٩٠	أَنَّهُا سَرَقَتْ	٩٦٠	إِنَّمَا الشَّيْطَانُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ
٨٨٦	أَنَّهُا سَمِعَتْ غَائِثَةً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَإِنْسَانًا	٤٥٥	إِنَّمَا صَدَنَتْ لَهُ وَأَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ
٧٧	أَنَّهُا كَانَتْ تَعْتَرِضُ فِي قَبْلَتِهِ	٥٨٠	إِنَّمَا الْعُمَرَى الَّتِي أَجَازَهَا رَسُولُ
٤١٨	أَنَّهُا كَانَتْ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَتْ	٣٦٠	إِنَّمَا قُنَا لِلْمَلَائِكَةِ
١٨٣	إِنَّهَا لَا تَبِمُ صَلَاةٍ أَخَذَكُمْ حَتَّى	١١٥	إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ
١٣٦	إِنَّهَا لَرَوْيَا حَقٌّ	٩٨	إِنَّمَا الْمَاءُ مِنَ الْمَاءِ
٧٧٥	أَنَّهُا لَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ	٣٦٠	إِنَّمَا نَعُومٌ إِعْظَامًا لِلَّذِي يَبْقِضُ
٣٦٢	أَنَّهُا لَمَّا وَضِعَتْ أُمُّ كُلثُومٍ	٧٤١	إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ
٨٨٧	أَنَّهُا نَذَرَتْ أَنْ تَخْجَعَ لِلَّهِ مَاشِيَةً	٧٤٢	إِنَّمَا هُوَ مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ
٦١٤	إِنَّهَا وَاقِعَةٌ عَيْنٍ	١١٧	إِنَّمَا هِيَ رُكْضَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ
٦٩٥	أَنَّهُا وَضَعَتْ بَعْدَ وِفَاؤِ زَوْجِهَا	٨٤	إِنَّمَا الْوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا
٨٠٢	أَنَّهُا كَمَ عَنْ قَلِيلٍ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ	٩١٩	إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْنَى
٣١٧	أَنَّهُمْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ فِي يَوْمٍ	١١٠	إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَضْرِبَ يَدَيْكَ
٤٨٧	إِنَّهُمْ جَمَلُوا الشَّحْمَ ثُمَّ بَاغَوْهُ وَأَكَلُوا	١٠٩	إِنَّمَا يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولَ بِبَيْتِكَ
٨٥٠	أَنَّهُمْ طَبَّخُوا ضَبَابًا فَقَالَ النَّبِيُّ	٣٣٦	إِنَّمَا بَلَيْسَ الْخَبِيرُ مَنْ لَا خِلَاقَ
٣٩١	أَنَّهُمْ قَالُوا: وَمَا الرِّكَازُ يَا	٤١٥	أَنَّهُ أَنَا ﷺ رَجُلٌ فَسَأَلَهُ عَنْ
٨٥٤	أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَوْمًا	٤٧٢	أَنَّهُ أَنَا ﷺ وَهُوَ رَافِقٌ بِعَرَفَاتٍ
٨٥٤	إِنَّهُمْ قَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ	٧٣٠	أَنَّهُ أَسْلَمَ، وَبَيَّتَ امْرَأَتَهُ أَنْ
٩٧٤	أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ	٦٤٠	أَنَّهُ أَغْنَى صَفِيَّةَ وَجَعَلَ عِنَقَهَا
٤٢٠	إِنَّهُمْ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامُ	٦٥٦	أَنَّهُ أُعْطِيَ ﷺ الْقَدَحَ فَشَرِبَ وَعَنْ
٢٤٩	أَنَّهُمْ كَانُوا يَغُومُونَ فِي زَمَنِ	١٠٢	أَنَّهُ اغْتَسَلَ بَعْدَ غَشْيَائِهِ عِنْدَ
٢٦٠	إِنَّهُمْ لَا يَخْضَرُونَ جَمَاعَتَهُ ﷺ وَلَا يُجْمِعُونَ	٣٧٥	أَنَّهُ يَجِبُ فِي الْخُمْسِ وَالْعِشْرِينَ خَمْسُ شَيْءٍ



أَلَهُمَا كَأَنَّا يَأْكُلَانِ طَعَامًا وَفِي	١٦٩	أَوَّلُ مَا فُرِضَتِ الصَّلَاةُ	٢٧٩
إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَجِدُكَ فِي صُورٍ	٤٤٣	أَوَّلُ مَا كُرِهَتْهُ الْجِبَانَةُ لِلصَّائِمِ	٤١٧
إِنِّي خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ الْوُزْرُ	٢٤٨	أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ بِهِ الْعَبْدُ يَوْمَ	٢٥١، ٢٤٢
إِنِّي رَجُلٌ أَسْرَدُ الصَّوْمَ أَفَاصُومُ	٤٢٠	أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ	٧٣٥
إِنِّي كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا	٤١١	أَوَّلُ مَا يُحَاسَبُ عَلَيْهِ الْعَبْدُ	٧٣٥
إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا أُصِيبُ مِنَ النِّسَاءِ	٦٨٤	أَوَّلُ مَا يُغْفَى بَيْنَ النَّاسِ فِي	٧٣٥
إِنِّي لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ لِخَائِضٍ	١٠٦	أَوَّلُ مَا يُغْفَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ	٧٣٥
إِنِّي لَا أَجِلُ الْمَسْجِدَ	١٠٦	أَوَّلُ مَنْ يَجْتَنِبُ بَيْنَ يَدَيَّ	٧٣٥
إِنِّي لَا أَحْبِسُ بِالْعَهْدِ وَلَا أَحْبِسُ	٨٣٤	أَوَّلُ الْوَقْتِ: أَيُّ لِلصَّلَاةِ الْمَقْرُوضَةِ	١٣٤
إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ	٦٥٩	أَوَّلُ الْوَقْتِ رِضْوَانُ اللَّهِ، وَأَوَسَطُهُ	١٣٤
إِنِّي لَا سَبِيحَتُكُمْ	١٩٧	أَوَّلِيكَ شِرَارُ الْخَلْقِ	١٧٦
إِنِّي لَأَفْتَلَهُ أَنَا وَهَلْهُ	٦٣٣	أَوَّلِيكَ الْمُصَافَةُ	٤٢٠
إِنِّي لَمْ أَبْعَثْهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا	٣٣٤	أَوَّلَاهُمْ	٣٢
إِنِّي نَذَرْتُ إِنْ وُلِدَ لِي وَلَدٌ فَذَكَرَ	٨٨٨	أَوَّلَمَ عَلَى أُمَّ سَلَمَةَ	٦٤٨
أَهْدَى أَبْرَاجَهُمْ بَنِي حُذَيْفَةَ إِلَى	١٧٣	أَوَّلَمَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ	٦٥٢
أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيئًا	٤٥٥	أَوَّلَمَ وَلَوْ بِشَاؤِ	٦٤٨
أَهْلِي	٢١٠	أَوَّلَهَا عِلَامَةً، وَثَابِتَهَا نَدَامَةً	٨٩١
أَهْلُ بَيْتِ أَخُوخٍ إِلَيْهِ مِنَّا فَضْجَكَ	٤٢٢	أَوْتَانَا لَهُ بِرَأْسِهِ	١٦١
أَهْلٌ مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ	٤٥٠	أَوْتَاكُلُ الْفُصَيْحِ أَحَدًا؟	٨٤٨
أَوْ لَمَسْتُ	٧٧٥	أَيُّ الرَّجُلِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ	١٩٩
أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ	٧٧	إِيَّاكَ وَالْإِنْفَاتِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ	١٧١
أَوْزَرُوا بِخُمْسٍ أَوْ بِسِتَمِ أَوْ بِسِتَمِ	٢٤٦	إِيَّاكَ وَجَزَ الْإِزَارِ فَإِنْ جَزَ	٩٣٥
أَوْزَرُوا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا	٢٥٥	إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ	٩٨٤، ٩٨٣
أَوْزَرُوا يَا أَهْلَ الْقُرْآنِ؟ فَإِنْ	٢٥٣	إِيَّاكُمْ، وَالْحَسَدَ، فَإِنْ الْحَسَدَ	٩٥٩
الْأَوْدَاجُ	٨٥٩	إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ	٩٨٣
أَوْسَطُ أَيَّامِ الشَّرِيعِ	٤٧٨	إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ	٩٨٣، ٩٦٦
أَوْصَى ﷺ بِثَلَاثٍ: أَجِزُوا الْوُفْدَ	٥٩٤	إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ	٩٦٧
أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ بِثَلَاثٍ	٨٣١	إِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ، فَإِنَّ الْكَذِبَ	٩٨٠
أَوْصَانِي خَلِيلِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ	٥٥٢	إِيَّاكُمْ، وَالْكَذِبَ، فَإِنَّهُ مَعَ	٩٨٠
أَوْصِي	٥٩٥	إِيَّاكُمْ وَالنَّعْيَ فَإِنَّ النَّعْيَ مِنْ	٣٥١
أَوْعَى لَهُ مِنْ سَامِعٍ	٨٩٣	إِيَّاكُمْ وَنَعِيْقَ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ	٣٦٨
أول ما اشتكى ﷺ في بيت ميمونة	٦٥٩	أَيَّامُ أَكْلِ وَشَرْبِ وَذِكْرِ اللَّهِ	٤٢٨
أَوَّلُ مَا اقْتَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمِّي	٢٥١	أَيَّامُ الشَّرِيعِ أَيَّامُ أَكْلِ وَشَرْبِ	٤٢٨
أَوَّلُ مَا فُرِضَتْ الصَّلَاةُ وَكُنْتَيْنِ	٢٧٩	أَيُّسْرُكَ أَنْ يَنْتَرِبَ مَعَكَ الْهَرَمُ؟	٩٣٢



٩٩٧	الباقيات الصالحات كل شيء	٥٧٨	أبسرك أن يكونوا لك في البر
٩٩٧	الباقيات الصالحات، لا إله إلا	٢٩٧	أبغض أخذكم أن تقدم
٩٩٧	الباقيات الصالحات من ذكر	٣٠٦	أبكم صلى مع رسول الله ﷺ
١١٣	بال ثم تيمم فقبل	٦٧٠	أبلغ بكتاب الله
٩٥٣	بائع النبي ﷺ جماعة من الصحابة	٤٩٤	أما أمه ولدت من سيدها فهي حرة
٥٤	بدأ بمؤخر رأسه	٩٢٣	أما أمه ولدت من سيدها
٥٤، ٥٣	بدأ بمقدم رأسه، حتى ذهب	٩١٣	أما أمير مسلم أعنت امرأة
٥٤	بدأ بمقدم رأسه	٧٧٥	أما امرأة بنى عليها ولدها
٦٤٤	البنر المير	٦٧٩	أما امرأة تزوجها اثنان
٨٦٩	البدنة عن عشرة	٦١٥	أما امرأة زوجها وليان
٨٥	البرار في الموارد	٦٢٨، ٦٠٩	أما امرأة تكحت بغير إذن
٥٣٣	بردت جلده	٦٤٣، ٦٤٢، ٦١٧	أما امرأة تكحت على صدق
٣٩٦	برزق الهلال في الخصال المفتية للطلال	٨٩٨	أما أمير احتجب عن الناس
٨٦٢	بسم الله والله أكبر	٣٨	أما إهاب دبع
٧٧٣	بسة رسول الله ﷺ	٥٣٦	أما رجل باع متاعا فافلس
٣٤٥	البسوا ثياب النياض فإنها	٥٥٦	أما رجل ظلم شبرا من الأرض
٣٤٦	البسوا من ثيابكم النياض، فإنها	٥٣٦	أما رجل
٦٢٧	البي ثيابك والحقني	٤٤٣	أما صبي حج، ثم بلغ الجنت
١٨٠	البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها	٦١٥	أما عبد تزوج بغير إذن
١٧٢	البصاق في المسجد خطيئة	٤٤١	أما غلام حج به أهله ثم
٥٢٣	بع النجم بالذراهم ثم ابتع	٨٣٤	أما قرية أتيموها فافتمم
٦٠٤	بعث أم سليم إلى امرأة	٣٩٦	أما مسلم كنا مسلما نونا
٨٣٦	بعث خالد بن الوليد	١٧٤	أينما أدركت الصلاة فصل
٨٣٥	بعث خالد بن	٣٠٣	أيها الناس إنكم لن تطيقوا
٤٠٥	بعث رجلا على	٥١٦	البايع والمبتاع بالخيار
٤١١	بعث رجلا ينادي في الناس	٩٥٢	بادروا بالأعمال متعا ما تنتظرون
٧١	بعث رسول الله ﷺ سرية، فأمرهم	٣٢٦	بادن الله، فلم يأت باب مسجده
٥٧٧، ٥٥٠	بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة	٩٧١	بسن آخر العشرة
٧١	بعث سرية فأصابهم	٤٣	بسن خطيب القوم أنت
٢٤٠	بعث عليا إلى	٦٥٠	بسن الطعام طعام الوليمة
٤١	بعث عليا وآخر معه	٣٧٢	بسن المرأة كان لقد كان فظا عريضا
٣٧٤	بعث معاذ إلى	٨٥٠	بسنما ما قلتم ما بعث نبي
١٧٦	بعث النبي ﷺ خيلا، فجاءت	٥٠٦	باع جلسا وقدحا وقال
٨٣٦	بعثي رسول الله ﷺ إلى اليمن	٤٢٦	باعذ الله بينه وبين النار



٧٣٤	التَّارِكُ لِلْبَيْتِ الْمَقَرِّ لِلْجَمَاعَةِ	٨٣٦	بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ
٦٥٨	تَبَنَّى بِذَلِكَ رِضًا وَرَسُولَ اللَّهِ	٥٣٩	بَعَثَ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى
٩٤٥	تَبَسُّكُ فِي وَجْهِ أَخِيكَ صَدَقَةٌ لَكَ	١٦١	بَعَثَ لِحَاجَةٍ
١٧٤	التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ فَإِذَا	٧٦٩	بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ أَنَّهُ
١٧٤	التَّائِبُ مِنَ الشَّيْطَانِ	٤٨٩	بَغْيِهِ بِأَوْفِيَّةٍ قُلْتُ: لَا تُنْمِ
٩٦٦	تَجَارَزَ اللَّهُ عَمَّا تَحَدَّثْتُ بِهِ	٤٨٩	بَغْيِهِ بِأَوْفِيَّةٍ
٤٥١	تَجَرَّدَ لِلْإِمْلاَلِ	٤٨٩	بَغْيِهِ فَبَغْيُهُ بِأَوْفِيَّةٍ وَاشْتَرَطْتُ
٢٢٣	تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا	٤٨٩	بَغْيِهِ
٥٢٩	تَحْمَارُ وَتَصْفَارُ	٥٣٧	بَغْيِهِ
١٨٢	تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ لَا تَقُوتُ بِالْجُلُوسِ	٨٤٠	بَغْيٍ جُرْمٌ
٩٠٩	تَدَاعَى ذَاتُهُ	٨٤٠	بَغْيٍ حَقٌّ
٧٧٥	تَدْرِي مَا الرِّزْقُ؟	٨٤٠	بَغْيٍ جِلْمًا
٥٩٥	تَذَرُ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ	٨٩١	بَغْيٍ سَكِينٌ
٥٨١	تَذْهَبُ وَخَرَّ الصَّدْرُ	٦٥٩	بَغْيٍ وَقَالِ
٤١٠	تَرَاهِي النَّاسُ الْهَلَالَ، فَأَخْبِرْتُ	٥٥٧	بِقِصَّةٍ فِيهَا طَعَامٌ فَضَرَبَتْ يَدَيْهَا
٦٠٣	تَرَبَّتْ يَدَاكَ	٢٤١	بِكُفْرَةِ السُّجُودِ
٨٧٦	تَرَبَّتْ يَدَاكَ	٥٥٥	بَلْ عَارِيَةٌ مُؤَدَّةٌ
٣٧٤	تَرُدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ	٩٠١	بَلْ مِنْكُمْ
٥٨٣	تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى	١٠٦	بَلَغَ عَائِشَةُ ابْنُ عُمَرَ
٨٠٠	تَرَكَ الْقَتْلَ فِي الرَّابِعَةِ	١٠٥	بُلُوا الشَّعْرَ وَأَقْرُوا الْبَشَرَ
٧٧٥	تَرَكْتُمُوهُ لَعَلَّهُ يَتُوبُ فَيَتُوبَ اللَّهُ	٤٥٠	يُبْدَاؤَكُمْ هَذِهِ النَّبِيُّ تَكْذِبُونَ
٦٢٨	تَرْوُجُ امْرَأَةً مِنْ بَنِي	٢٢٦	يُبْدُو الْخَيْرُ
٦٢٧	تَرْوُجُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ الْعَالِيَةَ	٥١٠	يُبْعِ الْمَخْفَلَاتِ خِلَافَةً وَلَا تَحِلْ
٦١٦	تَرْوُجُ النَّبِيُّ ﷺ مِمَّنْ مِمَّنْ، وَهُوَ	٥١٦	الْيَتِيمَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَغَرَّقَا
٤٥٤	تَرْوُجَهَا ﷺ وَهُوَ خَلَاكٌ	٢٤٣	يَبْنَ كُلُّ أَذَانَيْنِ صَلَاةً
١٧٥	التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيحُ	٩٠٦، ٧٦٠، ٧٥٩، ٤٨٨	الْيَتِيمَةُ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَتِيمُ
١٥٩	التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ	٩١٠، ٥٨٤	الْيَتِيمَةُ عَلَى الْمُدْعَى
٦١١	تُسَانَرُ الْيَتِيمَةُ	٦٨٩	الْيَتِيمَةُ وَإِلَّا خُدَّ فِي ظَهْرِكَ
٧٥٩	تَسْتَحْفِقُونَ قِيْلَكُمْ أَوْ صَاحِبَكُمْ	٧٨٥	الْيَتِيمَةُ، وَإِلَّا فَخُدَّ فِي ظَهْرِكَ
٤١٢	تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السُّحُورِ بَرَكَهَ	٨٩٤	يَتِيمًا امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا
٣٨٥	تَسَلَّفَتْ صَدَقَةٌ مَالِ الْعَبَّاسِ	٧٩٥	يَتِيمًا صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةٍ مَضْطَجِعٌ
٤٩	تَسَوَّكُوا فَإِنَّ السَّوَاكَ مَطْهَرَةٌ	٩٠١	تَأْتِي أَثَامُ لِلْعَامِلِ فِيهِمْ أَجْرٌ
٢٣٢	تَشْهَدُ	٣٧٩	تُؤْخَذُ صَدَقَاتُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى
٥٧٧	تَصَدَّقْ بِأَصْلِهِ: لَا يُبَاعُ وَلَا يُؤْمَبُ	٣٧٤	تُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ



٣٩٨	تَصَدَّقُوا فَقَالَ.....	تَوْضُأٌ حَتَّى أَسْرَعَ فِي التَّغَشُّبِ.....	٦٢
٧٨٧	تَصَدَّقِي وَلَوْ بِظُلْفٍ مُخَرَّقٍ.....	تَوْضُأٌ عَلَى الْوَلَاءِ ثُمَّ قَالَ:.....	٦٠
٧٨٠	تُصَلِّي عَلَيْهَا.....	تَوْضُأٌ فَحَسَرَ.....	٥١
٣٥٧	تَضْمُونُهُ عَنْ رِقَابِكُمْ.....	تَوْضُأٌ فَمَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ.....	٦٢
٦٣٤	تُطْعِمُهَا إِذَا أَكَلَتْ وَتَكْسُوَهَا.....	تَوْضُأٌ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ.....	٦١
٧٨٩، ٧٨٤	تَمَافُوا الْحُدُودَ فِيمَا بَيْنَكُمْ.....	تَوْضُأٌ كَمَا أَمَرَكَ اللَّهُ.....	٥٥
١٣٩	تَمَالَ.....	تَوْضُأٌ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَمَرَّةً.....	٥٢
٩٩٣	تَمَالَى يَسَاءُ مَلَائِكَتُهُ مَا.....	تَوْضُأٌ مِنْ إِبْنَاءِ وَاحِدٍ.....	٦٦
٤٨٠	تَعْدِلْ أَلْفَ صَلَاةٍ.....	تَوْضُأٌ مِنْ إِبْنَاءِ يَسَعُ رَطْلَيْنِ.....	٥٨
٩٩٦	تَعْدِلْ عَشْرَ رِقَابٍ وَكَانَ لَهُ مَسْلَحَةٌ.....	تَوْضُأٌ وَأَغْسِلْ ذَكَرَكَ.....	٧٦
٩٥١	تَعَسَّ عَبْدُ الدُّيْنَارِ وَالْدُرْهَمِ.....	تَوْضُأٌ وَضُورَةٌ لِلصَّلَاةِ.....	١٠٥
١٠٠٠	تَعَلَّمُوا سَيِّدَ الْإِسْتِغْفَارِ.....	تَوْضُأٌ.....	٦٧
٦٤٦	تَعَزَّوْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ.....	تَوْضُؤُوا مِنْ لَحُومِ الْإِبِلِ وَلَا تَوْضُؤُوا.....	٨١
٢٥٧	تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَيَنْظَرُ.....	تَوْضِعُ فِي الْأَرْضِ.....	٣٦١
٧٦٢	تَقْتُلُ عَمَارًا الْفِتْنَةُ الْبَاطِنَةُ.....	تَوْضِعُ الْمَوَازِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.....	١٠٠٥
١٠٩	تَقْتُلُ الْفِتْنَةُ الْبَاطِنَةُ.....	تَوْفَى رَجُلٌ فَلَمْ تُصَبِّ لَهُ حَسَنَةٌ.....	٣٦٤
٢٦٧، ٢٦٥	تَقَدَّمُوا فَأَتَمُّوا بِي، وَلِيَأْتَمَّ.....	تَوْفَى رَجُلٌ بِنَا فَمَسَلْنَاهُ.....	٥٤٦
٧٨٧	تَقَطَّعَ يَدُ السَّارِقِ فِي رُبْعِ دِينَارٍ.....	الْتِيَمُ ضَرْبَتَانِ: ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ.....	١١١
٩٧٢	التَّفَرُّى هَا هُنَا وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ.....	تَكَلُّنُكَ أَمُّكَ وَعَلَى كَبِّ النَّاسِ.....	٩٥٧
٣١٣	التَّكْبِيرُ فِي الْفِطْرِ سَبْعٌ فِي الْأَوَّلَى.....	ثَلَاثُ جِدْمُ جِدٍّ وَمَزْلُهُنَّ جِدٌّ.....	٦٧٢
٨٠٨	تَكُونُ فِتْنٌ، فَكُنْ فِيهَا عَبْدُ اللَّهِ.....	ثَلَاثُ جِدْمُ جِدٍّ، وَمَزْلُهُنَّ.....	٦٧٢
٩٤٩	الثَّمَرَةُ الَّتِي وَجَدَهَا ﷺ فِي الطَّرِيقِ.....	ثَلَاثُ سَاعَاتٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....	١٣٠، ٣٧٠
٤٣٥	الْتِمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ.....	ثَلَاثُ فِيهِنَّ الْبِرْكَةُ، النَّبِيُّ.....	٥٦٤
٦٤	تَمَضْمَضَ فَاِسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا.....	ثَلَاثٌ لَا تُؤَخَّرُ.....	١٣٤
	تَمَضْمَضَ ﷺ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا.....	ثَلَاثٌ لَا يَسْلَمُ مِنْهُنَّ أَحَدُ الطَّيَرَةِ.....	٩٥٩
٦٧	تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.....	ثَلَاثٌ لَا يُفْطِرُنَ: الْفَيْءُ وَالْحِجَامَةُ.....	٤١٩
١٢١	تَمَكَّتِ اللَّيَالِي مَا تُصَلِّي، وَتُفْطِرُ.....	ثَلَاثٌ لَا يُغْتَنَّى: الْكَلَالُ وَالْمَاءُ.....	٥٧٤
١٦٠	تَتَخَنَّجُ.....	ثَلَاثُ لَيَالٍ.....	٥٩٣
٦٠٢	تَتَكَبَّعُ الْمَرْأَةُ لِارْتِيحٍ لِمَالِهَا.....	ثَلَاثُ مَرَّاتٍ غُرْفَةٌ وَاحِدَةٌ.....	٦٤
٥٨١	تَهَادَوْا تَحَابُّوا.....	ثَلَاثُ مَرَّاتٍ مِنْ ثَلَاثِ حَفَنَاتٍ.....	٦٤
٥٨١	تَهَادَوْا، فَإِنَّ الْهَلِيلَةَ تَسْلُ.....	ثَلَاثُ مُهْلِكَاتٍ: شَحٌّ مُطَاعٌ وَمَوْرَى.....	٩٦٢
٤٦٢	تَوَجَّهُوا إِلَى بَنِي وَرَكَبٍ ﷺ فَصَلُّوا.....	ثَلَاثُ مَنْ عَلَى فَرَائِضٍ وَلَكُمْ.....	٢٤٧
٥٨	تَوْضُأٌ بِإِبْنَاءٍ فِيهِ قَدَرٌ.....	ثَلَاثُ مَنْ عَلَى فَرَضٍ وَلَكُمْ تَطَوُّعٌ.....	٨٦٤
٥٨	تَوْضُأٌ بِبَلَدٍ مَدٍّ.....	ثَلَاثَةٌ عَنْ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ.....	٦٧٧



ثَلَاثَةٌ قُرُونٌ.....	٣٤٤	ثُمَّ رَكِبَ إِلَى الْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ.....	٤٧٩
ثَلَاثَةٌ لَا تَقِيلُ لَهُمْ صَلَاةً، وَلَا.....	٦٣٦	ثُمَّ رَكِبَ حَتَّى آتَى الْمَوْقِفَ إِلَى.....	٤٦٥
ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلِمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ.....	٩٠٩، ٩٠٨	ثُمَّ سَجَدَ وَسَجَدَ مَعَهُ الصَّفُّ الْأَوَّلُ.....	٣٠٥
ثُمَّ أَنْتَ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ.....	٨٧٧	ثُمَّ سَلَّمَ فَقَامَ هُوَ لَا هِيَ الطَّائِفَةُ.....	٣٠٥
ثُمَّ اجْتَهَدَ.....	٩٨	ثُمَّ صَلَّى وَكُتِبَتْ لَيْلَتُهُ فِيهِمَا.....	٨١٠
ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ فَصَنَعَ.....	١٧٢	ثُمَّ ضَرَبَ بِشِمَالِهِ عَلَى بَعِيثِهِ.....	١١٠
ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ، فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ.....	٦٥	ثُمَّ طَافَ رَأْسَهُ فَلَمَّا رَأَتْ.....	٦٠٦
ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ.....	٦٤	ثُمَّ عَرَفَهَا.....	٥٨٣
ثُمَّ أَذْنَاكَ أَذْنَاكَ.....	٩٣٨	ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ تُعْرِفْ.....	٥٨٥
ثُمَّ أَذْنُ بِلَالٍ، فَصَلَّى النَّبِيُّ.....	١٤٢	ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً فَإِنْ لَمْ يَجِبْ.....	٥٨٥
ثُمَّ أَرَفَعَ حَتَّى تَغْتَدِلَ قَائِمًا.....	١٩٠	ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ حَتَّى سَالَ الْمَاءُ.....	٥١
ثُمَّ اصْنَعْ ذَلِكَ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ.....	١٩٤	ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى إِلَى الْكَعْبَيْنِ.....	٥٢
ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ.....	٤٦٣	ثُمَّ غَسَلَ.....	١٠٤
ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَقَنَاتٍ مِلَّةً.....	١٠٣	ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا.....	٦٨٩
ثُمَّ أَفْرَغَ عَلَى فَرْجِهِ وَغَسَلَهُ.....	١٠٤	ثُمَّ قَرَأَ فَجَعَلَ بِالْقِرَاءَةِ.....	٣٢٠
ثُمَّ افْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا.....	١٩٤	ثُمَّ قِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنْ بَغَضَ.....	٤١٩
ثُمَّ أَفْرَأَ بِأَمِّ الْقُرْآنِ ثُمَّ أَفْرَأَ بِهَا.....	١٨٤	ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ شَيْءٌ.....	١٦٧
ثُمَّ أَفْرَأَ بِأَمِّ الْكِتَابِ وَبِهَا.....	١٨٣	ثُمَّ لِيَتَخَيَّرَ مِنَ الدُّعَاءِ أَعْجَبَهُ.....	٢١٧
ثُمَّ إِنْ زَنْتَ فَلْيَجْلِدْهَا الْخُدَّ.....	٧٧٦	ثُمَّ لِيَطْرَحَهُ فَإِنْ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ.....	٣٦
ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ.....	٥١٧	ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ.....	٥٤
ثُمَّ انصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ فَتَخَرَّ.....	٤٦٣	ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَأَدْخَلَ إصْبَعِيهِ.....	٥٤
ثُمَّ إِنَّكُمْ مَعَشَرُ خِرَافَةٍ قَتَلْتُمْ.....	٧٤٧	ثُمَّ نَهَى عَنْهُمْ يَوْمَ حُتَيْنٍ وَهِيَ مُدْرَجَةٌ.....	٨١٨
ثُمَّ أَهْوَى سَاجِدًا ثُمَّ تَنَّى رَجُلِيهِ.....	٢١٠	ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى ظَهْرِ.....	١٩٣
ثُمَّ بِمَا شِئْتَ.....	١٨٣	ثُمَّ يَجَابِئُهَا.....	٦٦١، ٦٦٠
ثُمَّ تَرَفَّعَ صَوْتُكَ بِالشَّهَادَةِ أَشْهَدُ.....	١٣٩	ثُمَّ يَجِيءُ قَوْمٌ يَسْمَعُونَ وَيُحِبُّونَ.....	٩٠٢
ثُمَّ تَرَكَّهُ.....	٢١١	ثُمَّ يَخْلِفُوا أَوْ يَقْصُرُوا.....	٤٧٥
ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَقْدَهَا صَدَاقَهَا.....	٦٤١	ثُمَّ يَنْتَسِلُ مِنْهُ.....	٢٩
ثُمَّ تَطَهَّرْ ثُمَّ إِنْ شَاءَ امْسَكَ،.....	٧٠٤	ثُمَّ يَنْتَسِلُ.....	٢٩
ثُمَّ تَطَهَّرْ.....	٦٦٦	ثُمَّ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَبَّنَا.....	٢٠٥
ثُمَّ تَقُولُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا.....	١٣٩	ثُمَّ يَكْبِرُ فَيَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى.....	١٨٥
ثُمَّ تَكْبِيرٌ وَتَرْكُوعٌ حَتَّى تَطْعَنَ.....	١٨٤	ثُمَّ يَكْبِرُ وَيَسْجُدُ حَتَّى يُمَكِّنَ.....	١٨٤
ثُمَّ حَتَّى.....	١٨٧، ١٨٦	ثُمَّ يَكُونُ قَوْمٌ يَشْهَدُونَ وَلَا يَسْمَعُونَ.....	٩٠٠
ثُمَّ دَبَّحَهُ ثُمَّ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ.....	٨٦٣	ثُمَّ يَمْكُثُ قَائِمًا حَتَّى يَقَعَ كُلُّ.....	١٨٧
ثُمَّ رَفَعَ وَكَبَّرَ.....	٢٣٢	ثُمَّ رَأَتْ النَّظَرَ فِي عِلْمِ الْأَنْفَرِ.....	٩٤٤



٥٩٠	جَعَلَ لِلْجَنَّةِ السُّلَمَ	٦٧٠	نَمَرَاتِ النَّظَرِ فِي عِلْمِ أَهْلِ الْأَثَرِ
٧٠	جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَتَبَالِيَهُنَّ	٧٨٨	نَمْنُهُ ثَلَاثَةُ ذَرَاهِمَ
٧٦٧	جَعَلَ يَخْتَلِ الْمُطْلِعَ	٦١٣، ٦١١	النَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا
٣٢٧	جَعَلَ التَّيِّبَ عَلَى الشَّمَالِ	٦١٤	النَّيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا
١٥٦	جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدًا	٦٠٩	النَّيْبُ أَوْلَى بِنَفْسِهَا
١٥٦	جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهْرًا	٨٨٠	جَاءَ أَغْرَابِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ
١٥٦	جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا	٣٣	جَاءَ أَغْرَابِي قَبْلَ فِي طَائِفَةٍ
٣٤	جُعِفَتْ الْأَرْضُ طَهْرُهَا	٤٣	جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَالِبٌ
٨٠٧	جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ -	٦٠١	جَاءَ ثَلَاثَةٌ وَهَطُوا إِلَى بُيُوتِ أَزْوَاجِ
٧٩٩	جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعِينَ، وَجَلَدَ	٥٨٣	جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ
٦٦١	جَلَدَ الْعَبْدَ	٤٢١، ١٩٩، ١٩٨	جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ:
٨٠٠	جَلَدَ فِي الْخَمْرِ أَرْبَعِينَ	٩٦٤، ٨٠٨، ٩٥٤، ٧٢٧، ٥٨٩	
٧٧٣	جَلَدَ مِائَةَ وَخَمْسٍ سَنَةً	٨١١	جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَأْذِنُ
٧٧٣	جَلَدَتْهَا بِكِتَابِ اللَّهِ وَرَجَمَتْهَا بِسَنَةٍ	٨١٣	جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ
٢٦٦	جَلَسَ إِلَى جَنْبِهِ	٨٣٥	جَاءَ رَجُلٌ مِنْ مَجُوسِ هَجَرَ إِلَى النَّبِيِّ
٢٩٠	جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ	٩٤١	جَاءَ رَجُلٌ يَسْتَأْذِنُهُ ﷺ فِي
٣٦١	جَلَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْرَ سَعْدِ	٧١٦	جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا بَعْدَ الْحِجَابِ
٨٨١	الْجَمْعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ يُغَيِّرُ عُدْرَةَ	٦٢٢	جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ
٢٨٥	جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ	٤٤٣	جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ
٢٨٥	جَمَعَ فِي غَزْوَةٍ	٦٠٥	جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،
١٤٢	جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمَغْرِبِ	٣٤٨	جَاءَتْ الْأَنْصَارُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
٣٠٢، ٣٠١	الْجُمُعَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ	٣٩٨	جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ
٦٣٥	جُنُبًا	٧١٤	جَاءَتْ سَهْلَةٌ بِنْتُ سَهْلٍ، فَقَالَتْ
٦٣٥	جُنُبِي	٧٤	جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ أَبِي حَنِيشٍ
١٧٩	جُيُورًا مَسَاجِدَكُمْ صَيَانَكُمْ،	٩٧١	جَاءَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ تَسْتَأْذِنُهُ
١٧٧	جُيُورًا مَسَاجِدَكُمْ مَجَانِينَكُمْ	٤٣	جَاءَهُ جَاءَ فَقَالَ
٣٢٠	جَهَرَ فِي صَلَاةِ الْكُوفَةِ	٥٦٢	الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَةِ جَارِهِ، يَنْتَظِرُ
٢٤٧	جَزَفَ اللَّيْلُ الْآخِرَ فَصَلَّ مَا ثَبِتَ	٥٦١	الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفْبِهِ
٧٩٥	جِيءَ بِسَارِقٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ	٥٦١	جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ
٨٤٧	جِيءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يَأْكُلْهَا	٥٨٢	جَارَةٌ لِحَارَتِهَا، وَلَوْ فَرَسَيْنِ شَاةٍ
٩٤٢	الْجَبْرَانِ ثَلَاثَةٌ: جَارٌ لَهُ حَقٌّ	٨١٠	جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ
٨٣٨	خَاصَرَ أَهْلَ الطَّائِفِ شَهْرًا	٨١١	جَاهِمَةٌ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ
٨٣٨	خَاصَرَهُمْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ	٣٢٧	جَعَلَ عِطَافُهُ الْإِيْمَنَ عَلَى عَائِقِهِ
٤٦١	حَتَّى إِذَا أَتَيْتَا ذَا الْحَلِيفَةِ	٣٤٦	جُعِلَ فِي قَبْرِهِ قَطِيفَةٌ خُمْرَاءُ لَمْ



١٨٤	حَتَّى يُسَبِّحَ الْوُضُوءَ كَمَا أَمَرَهُ	٤٦٤	حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ
٥٦٠	حَتَّى يَغْرُسَ عَلَى شَرِيكِهِ	٢٢٣	حَتَّى أَرَى بَيَاضَ خَدَّوْهُ
٣٥٨	حَتَّى يَفْرَغَ مِنْ دَفْنِهَا	٤٧٣	حَتَّى اسْتَفْرَجَ جَدًّا
١٤٣	حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصَبَحْتَ	٢٤٢	حَتَّى أَتَوَلَّ أَقْرَبًا بِأَمِّ الْكِتَابِ
٩٤٦	حَتَّى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى الشَّهِيدِ	٤٦٢	حَتَّى انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فَرَمَلٌ فِي بَطْنِ الْوَادِي
٣٦٤	حَتَّى يَبْدُوَ	٧٣	حَتَّى إِنِّي لَأَسْمَعُ لِأَخَوَيْهِ غَطِيطًا
٣٦٤	حَتَّى مِنْ قَبْلِ	٤٤٧	حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ
٤٧٢	الْحُجَّ عُرْفَةَ الْحَجِّ عُرْفَةً	٥٥٣	حَتَّى تُؤَدِّيَهُ
٤٤٠	حُجَّ عَنْ أَبِيكَ وَاعْتَمِرْ	٣٥٨	حَتَّى تُدْفَنَ
٤٣٩	الْحُجَّ وَالْمُعَمَّرَةَ فَرِيضَتَانِ	١٨٦	حَتَّى تُرْجِعَ الْعِظَامُ
٥٣٨	حَجَرَ عَلَى مُنَادٍ	٦٣٦	حَتَّى تُرْجِعَ
٩١	حَجَرَانِ لِلْمُصْحَفَيْنِ وَحَجَرٍ لِلْمَسْرُوتِ	٦٣٦	حَتَّى تُصْبِحَ
٤٤٢	حُجِّي عَنْهُ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ بِغَدَاكَ	١٨٤	حَتَّى تَطْمَئِنُّ قَائِمًا
٦٧٢	حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا	١٨٢	حَتَّى تَطْمَئِنُّ
٣٣٢	حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي	١٨٣	حَتَّى تُغْتَابِلَ
٨١٧	الْحَرْبُ خُدْعَةٌ	٦٨٤	حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ
٨٢٠	حَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَحْلَ بَنِي		حَتَّى تَمْنِيَنَّ أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ
٨٢٦	حَرَمٌ وَطَاءُ السَّابَا	٣١٩	حَتَّى تَنْجَلِي
٨٠٣	حَرُمَتْ الْخَمْرُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا	٣٥٨	حَتَّى تُوَضَّعَ فِي اللَّحْدِ
٥٧٢	حَرِيمُ الْبَرِّ الْبَدِيءُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ	١٨٧	حَتَّى حَادَى أَذْنِيهِ
٦٠٢	الْحَسْبُ الْمَالُ، وَالْكَرَمُ النَّفْسُ	٢٤٨	حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يَكْتُبَ عَلَيْكُمْ
٦٦٧	حَسَبُهَا تَطْلِيقُهُ	٤٧٣	حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ
٨٩٩	الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ مِثْلَا شَبَابٍ	٤٦٣	حَتَّى غَابَ الْفَرَصُ
٣٦١	حَضَرَ جَنَازَةَ الْخَارِثِ الْأَعْوَرِ	٩١٣	حَتَّى فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ
٦٣٨، ٦٣٧	حَضَرَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَنَاسٍ	١٤٣	حَتَّى يُؤَدِّدَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ
٩٢٤	حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتٌّ	٥٠٦	حَتَّى يَأْذَنَ
٦٢٨	الْحَقِّي بِأَهْلِكَ	٣٠٩	حَتَّى يَأْكُلَ ثَمَرَاتِ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا
٨٢٢	حَكَمٌ يَسْلُبُ	٦٥٩	حَتَّى يَبْلُغَ الْبَرِّي مَوْ يَوْمُهَا
٣٥	الْحِلُّ مِيتَةٌ	٥١١	حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَتَّخِذُهُ حَرَمًا
٤٨٣	حَلٌّ هُوَ وَأَصْحَابُهُ	٥١١	حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ
٨٧٥	خَلَّفَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهْيِ قَالَ فَذَكَرَتْ	٦٠٥	حَتَّى يَبْرُكَ الْخَاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ
٢١٥	خَلَقَ بَيْنَ الْإِبْهَامِ وَالْوُسْطَى	٥١٦	حَتَّى يَنْفَرَا عَنْ مَكَانَيْهِمَا
٤٥٥	حِمَارٌ وَخَسٌّ يَقَطُرُ دَمًا	٩٤٢	حَتَّى يَجِبَ لِأَخِيهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا
٦٠١	حَمْدُ اللَّهِ وَأَنْتَى	٢٠٨	حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطَيْهِ



٢٢١	الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنْكُمْ	خَرَجَ سَلِيمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَسْتَنْفِي	٣٣٠
٩٥٤	الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ	خَرَجَ غَامُ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ، فِي	٤١٩
١٦	الْحَمْدُ لِلَّهِ	خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ	٩٧٤
٥٨١	حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ	خَرَجَ لِلْإِسْتِغْفَاءِ فَصَلَّى	٣٢٥
٩٦١	حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحَلُّوا	خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ مَتْرَاضِعاً، مُتَبَدِّلاً	٣٢٤
٢٧٨	حَمَى عَلَى الصَّلَاةِ	خَرَجَ	٩٣
٩٨٥	الْحَيَاءُ خَيْرٌ كُلُّهُ وَلَا يَأْتِي	خَرَجَتْ مِنَ النَّارِ	١٤٤
٩٨٥	الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ	خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ فَأَصَابَ رَجُلًا	١١٥
٣٤١	حِينَ تَوَلَّيْتُ سَجِيَّ بَرْدَ حَبْرَةَ	خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَامَ	٤٤٩
٣٤١	حِينَ تَوَلَّيْتُ - سَجِيَّ	خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ	٨٥٨
٣٤٠	حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ	خَرَجَتْهَا	٥٨٣
١٣٠	حِينَ يَغْدُو الرُّوحُ ظِلَّةً	خُفِيَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ	٥٥٦
٥٩٠	الْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ	خَسَنَتِ الشَّمْسُ	٣٢٠
٧٣٢	الْخَالَةُ أُمُّ	الْخُشُوعُ فِي الْقَلْبِ	١٦٨
٧٣٢	الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ	خَشِيتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْكُمْ الْوَيْزُ	٢٤٩
٣٨٧	خَذَ الْحُبُّ مِنَ الْحُبِّ	خَصَلَتَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فِي مُؤْمِنٍ	٩٧٤
٨٣٢	خَذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ	خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَرَأَ	٣٠١
٧٧٢	خَذُوا عَنِّي، خَذُوا عَنِّي، فَقَدْ جَعَلُ	خَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَائِمًا وَأَبْرَ	٢٩٠
٤٧٦، ٤٧٢، ٤٧١، ٤٦٦	خَذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ	خَطَبَ يَوْمَ عِيدٍ عَلَى رَاحِلَتِهِ	٣١٣
٤٧١	خَذُوا عَنِّي	خَطَبَ يَوْمًا فَذَكَرَ رَجُلًا	٣٧٠
٣٤	خَذُوا مَا بَالَ عَلَيْهِ مِنَ التَّرَابِ	خَطَبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الرَّؤُوسِ	٤٧٨
٤٩٠	خَذُوهَا وَمَا خَرَلَهَا وَكُلُّوا سَنَكُمُ	خَطَبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ النُّخْرِ	٤٧٧
٥٥٤	خَذِي مَا يَكْفِيكَ وَلَوْلِكَ بِالْمَعْرُوفِ	خَطَبْنَا النَّبِيُّ ﷺ بِعَنَى، وَمَوْ	٤٤
٧٢١	خَذِي مَا يَكْفِيكَ وَلَوْلَكَ	خَطَبَهُمْ	٩٦٥
٤٩٢	خَذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ	خَفَّفُوا فِي الْخَرْصِ فَإِنْ فِي الْمَالِ	٣٨٨
٤٩٢	خَذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ	خَلَعَ نَعْلَهُ فَخَلَعُوا نِعَالَهُمْ	٥٣٩
٤٩٣	خَذِيهَا	خَمَسَ خَمْسَ مِنَ الْإِبِلِ	٧٥٤
٥١١	الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ	خَمَسَ صَلَوَاتِ كَتَبَنَ اللَّهُ عَلَى	٣١٢
٢٣١	خَرَجَ إِلَى مَنْزِلِهِ	خَمَسَ فَوَاسِقَ يُقْتَلْنَ فِي الْجُلِّ	٨٤٤
٦٢	خَرَجَ - أَيْ النَّبِيُّ ﷺ - مِنَ الْبَابِ	خَمَسَ مِنَ الثَّوَابِ كُلُّهُنَّ فَوَاسِقُ	٤٥٦
١١٢	خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ، فَحَضَرَتْ	خَمْسَةٌ لَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمُ الْمَرْأَةُ	٣٠٢
١١٢	خَرَجَ رَجُلَانِ فِي سَفَرٍ وَلَيْسَ مَعَهُمَا	خَوَّلَتْهُ بِنْتُ مَالِكِ بْنِ نَعْلَةٍ	٦٨٧
١٦١	خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قُبَاةَ	خَيَارُ عِيَادِ اللَّهِ الَّذِينَ إِذَا	٩٧٦
٨١٨	خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ بَدْرِ	خَيْرُ أَهْلِ الَّذِينَ إِذَا أَسَاءُوا	٢٨٦



٦٤٦	خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُهُ.....	دَخَلَتْ هِنْدُ بِنْتُ عُثْبَةَ - امْرَأَةٌ.....	٧٢٠
٣٩٧	خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ طَهْرٍ.....	دَعَا مَا يَرْيُكَ إِلَّا مَا لَا يَرْيُكَ.....	٩٢٧
٢٧١	خَيْرُ صُفُوفِ الرُّجَالِ أَوْلَاهُا وَشَرُّهَا.....	دَعَا فِي الْاِسْتِسْقَاءِ.....	٣٣٠
٢٧١	خَيْرُ صُفُوفِ الرُّجَالِ أَوْلَاهُا.....	دَعَا فِي الصَّلَاةِ عَلَى.....	٣٥٦
١٨٨	الْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ.....	دَعَا لِلْمُحَلِّقِينَ ثَلَاثًا.....	٤٧٤
٤٥٨	خَيْرُ النَّبِيِّ ﷺ كِتَابًا فِي الْيَدِيَّةِ.....	الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.....	١٥١، ٩٩٨
٢٨٧	خَيْرُ يَوْمٍ طَلَعَتْ فِيهِ الشَّمْسُ.....	الدُّعَاءُ مَعَ الْعِبَادَةِ.....	٩٩٨، ٩٩٢
٦٢٢	خَيْرُتُ بَرِيرَةَ عَلَى زَوْجِهَا حِينَ.....	دَعَا يَهُودِيٍّ إِلَى خُبْرٍ.....	٤١
٦٢٣	خَيْرُتُ.....	ذَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الشَّافِي.....	٩٦٦
٩٣٨	الدَّاءُ وَالذَّرَاءُ.....	ذَعْنُهَا.....	٧١٩
٤٠	وَبَاغُ الْأَيِّمِ ذَكَاتُهُ.....	ذَعْنُهَا، فَإِنِّي أَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ.....	٦٧
٤٤	وَبَاغُ الْأَيِّمِ طَهْرُهُ.....	ذَعَزَى أَنَّهُ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فِي يَلْكٍ.....	٢٤٩
٤٠	وَبَاغُ جُلُودِ الْمَيِّتَةِ طَهْرُهَا.....	ذَعْرُهُ.....	٣٤
٤٠	وَبَاغُهَا ذَكَاتُهَا.....	ذَمِي الصَّلَاةِ أَيَّامُ أَفْرَاتِكَ.....	٧٠٤
٤٠	وَبَاغُهَا طَهْرُهَا.....	ذَمِي الصَّلَاةِ قَدَّرَ الْأَيَّامُ الَّتِي.....	٧٥
٦٥٩	دَخَلَ بَيْتُ عَائِشَةَ يَوْمَ.....	ذَفَعَ إِلَى يَهُودٍ.....	٥٦٥
٧٧٥	دَخَلَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟.....	الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةٌ.....	٩٥٦
٣٤١	دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ.....	وَيَّةُ الْأَصَابِعِ سَوَاءٌ، وَالْأَسْنَانُ.....	٧٥٣
٦٨٤	دَخَلَ رَمَضَانُ فَجِئْتُ أَنْ أَصِيبَ امْرَأَتِي.....	وَيَّةُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرُّجُلَيْنِ.....	٧٥٣
٦٨٤	دَخَلَ رَمَضَانُ.....	الدِّيَّةُ ثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَثَلَاثُونَ.....	٧٥٢
٣٤٠	دَخَلَ عَلَى شَابٍ وَهُوَ فِي.....	الدِّيَّةُ ثَلَاثُونَ جَفَةً، وَثَلَاثُونَ.....	٧٥٢
٧١٤	دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَعِنْدَهَا.....	وَيَّةُ الْخَطِ أَخْشَاسًا أَيْ تَوَخُّذُ.....	٧٥٢
٧١٦	دَخَلَ عَلَيَّ أَفْلَحٌ فَاسْتَمَرَّتْ مِنْهُ.....	وَيَّةُ الْخَطِ أَخْشَاسًا عِشْرُونَ جَفَةً.....	٧٥١
٦٥٥	دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَشَرِبَ.....	الدِّيَّةُ عَلَى الْغَصْبَةِ وَفِي الْخَبْزِ.....	٧٤٢
٩١٠، ٤١١	دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ.....	وَيَّةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ.....	٧٥٥
٣٤٣	دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ.....	وَيَّةُ الْمُتَعَامِدِ يَصِفُ وَيَّةُ الْحُرِّ.....	٧٥٤
٦٥٨	دَخَلَ عَلَيْهَا فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ.....	الدِّينُ النَّصِيحَةُ ثَلَاثًا.....	٩٨٩
٣٧٠	دَخَلَ قَبْرًا لَيْلًا.....	الدِّينُ النَّصِيحَةُ - ثَلَاثًا قُلْنَا:.....	٩٨٩
	دَخَلَ الْمَسْجِدَ رَجُلٌ.....	الدِّيَارَانِ عَلَيَّ.....	٥٤٦
١٨٢	دَخَلَ الْمَسْجِدَ.....	وَيَنَارَانِ.....	٥٤٦
٨٢٣	دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى.....	الدُّعْبُ وَالشَّعِيرُ.....	٤٥٦
٤٨٣	دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ضَبَاعَةَ بِنْتِ.....	ذَاتُ الدِّينِ.....	٦٠٢
٩٣، ٨٦	دَخَلَ.....	ذَلِكَ مُخِيتٌ عَبْدُ بَنِي فُلَانٍ.....	٦٢٢
٢٧٥	دَخَلْتُ أَنَا وَابْنُ مَسْعُودٍ الْمَسْجِدَ.....	ذَبَحْنَا.....	٨٤٩



رَأَى النَّبِيُّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ..... ١٩٢	ذَبِيحَةُ السُّلَيْمِ حَلَالٌ ذَكَرَ اسْمَهُ..... ٨٥٧، ٨٦١
رَأَى النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، فَإِذَا كَانَ..... ٢١٠	ذَكَاءُ الْأَدِيمِ دِبَاغُهُ..... ٤٠
رَأَى النَّبِيُّ ﷺ يَفْقِصِي حَاجَتَهُ مُسْتَقْبِلًا..... ٩٠	ذَكَاءُ أُمِّهِ..... ٨٦١
رَأَى نُحَامَةً..... ١٧١	ذَكَاءُ الْجَيْنِ بِذَكَاءِ أُمِّهِ..... ٨٦٠
رَاجِعُ امْرَأَتِكَ..... ٦٧٠	ذَكَاءُ الْجَيْنِ ذَكَاءُ أُمِّهِ أَشْفَرُ..... ٨٦٠
الرَّاجِبُ خَلْفَ الْجَنَازَةِ وَالْمَاشِي..... ٣٦٠	ذَكَاءُ الْجَيْنِ ذَكَاءُ أُمِّهِ..... ٨٦٠
رَأَيْتُ بِيْخَارَى رَجُلًا عَلَى بَغْلَةٍ..... ٣٣١	ذَكَاءُ الْجَيْنِ فِي ذَكَاءِ أُمِّهِ..... ٨٦٠، ٨٦١
رَأَيْتُ بِلَالًا يُؤَذِّنُ أَتَّبِعُ فَاهُ..... ١٤٠	ذَكَاتُهَا دِبَاغُهَا..... ٤٠
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ..... ٥٧	ذَكَرَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ..... ٥١٧
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ..... ١٨٥	ذَكَرَ طَبِيبٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ دَوَاءً..... ٨٥١
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْخَطَ بِالتَّكْبِيرِ..... ٢١٤	ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمٌ..... ٩٠
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ ثُمَّ..... ١٠٢	ذَكَرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ وَصَلَ..... ٩٣٧
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَلَّمَ عَنْ..... ٢٢٣	ذَلِكَ أَذْنَاهُ..... ٢٠٣
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو مَكَدًا..... ٢٠٩	ذَلِكَ الْوَادُ الْخَفِيُّ..... ٦٣٨
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي،..... ١٧٨	ذَلِكُمُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كُلِّ مَلَائِكَتَيْنِ..... ٦٨٩
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتُرُنِي وَأَنَا..... ١٧٨	ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْتَمِي..... ٨٣١
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْغُبُ بِالصُّفْرَةِ..... ٣٣٥	الذُّعْبُ بِالذُّعْبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ..... ٥١٩
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى..... ١٥٤	الذُّعْبُ بِالذُّعْبِ وَزُنًا بِوَزْنٍ..... ٥١٩
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مُتْرَبِمًا..... ٢٠٩	رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُكْحَى..... ٣٧٢
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي، وَفِي..... ١٦٠	رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ أَكَلْتُ..... ٩٥٦
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ..... ١٥٤	رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً بِالطَّائِفِ..... ٨١٩
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَطُوفُ بِالنَّيْتِ..... ٤٦٩	رَأَى امْرَأَةً مَقْتُولَةً..... ٨١٩
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْصِلُ بَيْنَ..... ٦٤	رَأَى رَجُلٌ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةٌ..... ٤٣٥
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي..... ٢٠٢	رَأَى رَجُلًا عَظِيمَ الْبَطْنِ..... ٩٥٦
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَعَلَّقُ قَائِمًا..... ٩٣٣	رَأَى رَجُلًا يَسْجُدُ..... ٢٠٧
رَأَيْتُ عُمَرَ قَبْلَ الْحَجَرِ وَالتَّزَنُّةِ..... ٤٦٨	رَأَى رَجُلًا يَشْرَبُ قَائِمًا..... ٩٣٢
رَأَيْتُ فَدَحَ النَّبِيِّ ﷺ عِنْدَ أَنَسٍ..... ٤٢	رَأَى رَجُلًا يُصَلِّي وَفِي ظَهْرِ قَدِيمٍ..... ٦٥
رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ وَرَجُلَيْنِ آتِيَانِي..... ٩٨٠	رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ..... ٦٩
رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ: إِذَا سَجَدَ وَضَعَ..... ٢١٤، ٢١٣	رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ..... ٦٤٧
رَأَيْتُهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِعَامٍ مُسْتَقْبَلٍ..... ٩٠	رَأَى عَلَيْهِ رِبْطَةً مُضْرَجَةً..... ٣٣٦
الرَّبَا ثَلَاثَةٌ وَسَبْعُونَ بَابًا أَيْسَرُهَا..... ٥١٨	رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسْتَمًا..... ٣٦٣
رُبَّمَا انْقَطَعَ شَيْعُ نَعْلِ رَسُولٍ..... ٩٣٣	رَأَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا، وَفِي قَدِيمِهِ..... ٦٥
رُبَّمَا خَشَنَتْهُ مِنْ تَوْبِ رَسُولٍ..... ٤٥	رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ..... ٣٥٩
رُبَّمَا لَكَ الْعَهْدُ..... ٢٦٤، ٢٠٥	رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَأْخُذُ لِأَذُنَيْهِ..... ٥٨



رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.....	٢٦٤	رُفِعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأُ وَالنَّسَاءُ.....	٨٥٤، ٨٥٣
رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا.....	٣٩٥	رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنْ النَّائِمِ.....	٦٧٧
رَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَقَضَى بِهِ فُهْرًا.....	٨٩٠	رُفِعَ الْقَلَمُ.....	٦٧٧، ٣٨٤
رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ قَالَ غَزَوْتُ مَعَ.....	٥٧٤	رَفَعَ يَدَيْهِ ثُمَّ كَبَّرَ.....	١٨٦
رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ ؓ قَالَ: غَزَوْتُ.....	٥٧٤	رَفَعَ رُكْعَتَيْنِ بِإِذْنِ الْحُلَيْفَةِ.....	٤٥٠
رَجِمَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ.....	٧٨٠	رَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْجَمْرَةَ يَوْمَ.....	٤٧٣
رَجِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى أَرْبَعًا.....	٢٤٣	رَمَلَ.....	٤٦٢
رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ أُوتَاسٍ.....	٦١٧	الرُّمْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي وَهَنَ.....	٥٣٤
رَخِصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُتَمَتِّعِ.....	٤٢٩	الرَّيَاءُ شِرْكٌ.....	٨٧٦
رَخِصَ فِي بَيْعِ.....	٥٢٧	الرَّيْحُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ تَأْتِي بِالرَّحْمَةِ.....	٣٢٣
رَخِصَ فِي الْحِجَابَةِ لِلصَّائِمِ.....	٤١٧	رَأَى عُمَرُ فِي الْمَسْجِدِ مِنْ شَابِئَةٍ.....	٤٨١
رَخِصَ فِي الْغَرَايَا.....	٥٢٧	رَأَى ذَلِكَ اللَّهُ جِرْصًا، وَلَا تَعُدْ.....	٢٧٣
رَخِصَ فِي الْغَرِيَّةِ بِأَخْذِهَا أَهْلُ.....	٥٢٧	رَأَى ذَلِكَ اللَّهُ جِرْصًا.....	٢٧٣
رَخِصَ لِرِغَاءٍ.....	٤٧٧	رَجَرَ امْرَأَةٌ عَنْ الْبُكَاءِ.....	٣٦٩
رَخِصَ لِرِغَاةِ الْإِبِلِ.....	٤٧٧	رَجَرَ أَنْ تَصِلَ الْمَرْأَةُ.....	٦٣٧
رَخِصَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ.....	٣٣٣	رَجَرَ أَنْ يُغَيَّرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ.....	٣٦٩
رَخِصَ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ أَنْ يُفْطِرَ.....	٤٢١	رَجَرَ عَنِ الشُّرْبِ فَأَلْبَسَ قَالَ قَتَادَةُ.....	٦٥٦
رَخِصَ لِلْمَرْأَةِ.....	٦٩٨	الزُّرْعُ لِلزَّارِعِ وَإِنْ كَانَ غَاصِيًا.....	٥٥٨
رَخِصَ لِلْمَسَافِرِ ثَلَاثَةَ.....	٧٢	رُكَاةُ الْأَرْضِ يَنْسُهَا.....	٣٤
رَخِصَ لَنَا.....	٨٤٦	الرُّكَاةُ وَالْحُدُودُ وَالنَّيْءُ وَالْجُمُعَةُ إِلَى.....	٧٧٩
رَخِصَ.....	٢٩٦	رُوحُ امْرَأَةٍ.....	٦٤٤
رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ.....	٦٢٦	رُوحُ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلًا امْرَأَةً.....	٦٤٥
رَدَّ ابْنَتَهُ عَلَى أَبِي الْغَاصِ.....	٦٧٠	رُوحُهَا.....	٦٠٨
رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله.....	٩٠٢	رُوحُهَا.....	٦٠٨
رَدَّ عَلَيْهِ بِالْإِشَارَةِ بِرَأْسِهِ.....	١٦١	سَابِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ.....	٨٤١
رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى.....	٦٢٥	سَابِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ وَفَضَلَ.....	٨٤١
رَدَّ الْيَحْيَى عَلَى.....	٩١٠	سَابِقَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْخَيْلِ الَّتِي.....	٨٤١
رَدُّهَا عَلَيْهِ بَعْدَ سَتَتَيْنِ.....	٦٢٥	سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ.....	٤٢٠
رَدُّهَا.....	٤٥٥	سَأَلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ اسْتِغْلَامِ.....	٤٦٩
رُصُّوا صُفُوفَكُمْ، وَقَارِبُوا بَيْنَهَا.....	٢٧٠	سُئِلَ أَرَأَيْتَ تَعْلِيْقَ يَدِ.....	٧٩٣
رُصُّوا صُفُوفَكُمْ.....	٢٧١	سَأَلَ أَهْلَ قُبَاءَ.....	٩٧
رَضَا اللَّهُ فِي رَضَا الزَّالِدَيْنِ،.....	٩٤١	سَأَلَ أَيُّ الْأَعْمَالِ.....	٤٥١
رَضِيَتْ بِاللَّهِ رَدًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا.....	١٥٠	سُئِلَ: أَيُّ الْكُتُبِ.....	٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٥
رَفَعَ أَصْبَعَهُ فَرَأَيْنَهُ.....	٢١٥	سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ.....	٤٢٦



٨١٤	سئل النبي ﷺ من العرب	٨١٧	سئل رسول الله ﷺ عن أهل الدار
٩٦٥	سباب المسلم فسوق، وقيل	٨٤٦	سئل رسول الله ﷺ عن الجراد
٥١٨	الشتان بالسنة	٤٢	سئل رسول الله ﷺ عن الخمر
١١٦	شحن الله هذا من الشيطان	٨٥٠	سئل رسول الله ﷺ عن القردة
٤٥٦	الشبح العادي	٥٦٧	سئل رسول الله ﷺ عن كسب الحجام
٣٩٥	سبعة يطلهم الله في ظل عرشه	٤٥	سئل رسول الله ﷺ عن النسي
٣٩٥	سبعة يطلهم الله في ظله	٩٨	سئل عثمان عن يجامع
٣٩٧	سبق درهم مائة ألف درهم	٤٥٢	سئل عما يلبس
٨٠٣	سبق محمد ﷺ الباق، ما أسكر فهو	٩٤	سئل عن الاستطابة فقال
١٦٧	سنة الإمام بمن خلفه	٦٤٣	سئل عن رجل تزوج امرأة
٨٠٩	سكرو فتنة بعدي وأحداث	٤٢٤	سئل عن صوم
٧٦٥	سكرو هنات وهنات فمن أزا	٨٤٦	سئل عن العيب فقال
٢٣٨	سجد بالنجم	٤٨٧	سئل عن فارة وقعت
٢٣٥	سجد بعد السلام، وأنه	٦٨٨	سئل فلاة، فقال: يا رسول الله
٢٣٤	سجد رسول الله ﷺ سجدة في الشهر	٦٨٨	سئل فلاة
٢٤٠	سجد رسول الله ﷺ فأطال السجود	٤٥٢	سئل ما يلبس
٢٣٣	سجد سجدة في الشهر	١٠٣	سئل النبي ﷺ أينما أخذنا
٢٤٠	سجد في الظهر فرأى	٨٠٥	سئل النبي ﷺ عن الخمر يصنعها
٢٤٠	سجد النبي ﷺ، فأطال السجود	٤٩١	سألت جابرًا عن ثمن السور
٢٤٠	سجد وجهي للذي خلقه وصورة	٥٦٦، ٥٦٥	سألت رافع بن خديج عن كراه
٢٣٦	سجدنا مع رسول الله ﷺ في إذا	٨١٧	سألت رسول الله ﷺ
٢٣٧	سجدنا داود توبة، وسجدنا لها	٩٤٣	سألت رسول الله ﷺ: أي الذنب
٢٣٤	سجدنا قبل السلام	١٧٠	سألت رسول الله ﷺ عن الالتفات
٧٣٣	سجدنا حتى ماتت فدخلت النار	٩٢٧	سألت رسول الله ﷺ عن البر
٢٣٧	السجود في قراءة القرآن ليس ركعة	٤٧	سألت رسول الله ﷺ عن دم الحيض
٣٤٥	سجى ببرد حيرة	٨٥٥	سألت رسول الله ﷺ عن صيد البازي
٥٩٤	سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى	٨٥٥	سألت رسول الله ﷺ عن صيد الغمراض
٥٩٥	سعد بن أبي وقاص قال: قلت	١٥	سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآية
٨٠٤	سقاء الخاوم	٦٤١	سألت عائشة رضي الله عنها: كم
٩٣٢، ٦٥٦	سقت رسول الله ﷺ من زمزم	٦٤٢	سألت عائشة زوج النبي ﷺ كم
٣٦١	سل ميتا من قبل رأسه	٩١٤	سألت النبي ﷺ: أي العمل أفضل
٢٤١	سل	٩٤٢	سألت النبي ﷺ: أي الناس أعظم
٢١٧	السلام على الله، السلام على	١٧٠	سألت النبي ﷺ عن كل شيء
٢١٨	السلام عليك أيها النبي ورحمة	٩١٤	سألت النبي



٦٠	سِيمَا لَيْسَتْ لِأَخِي غَيْرَكُمْ	٩٢٤	السَّلَامُ عَلَيْكَ
٩٧٩	الشُّؤْمُ سُوءُ الْخَلْقِ	٩٩٥	السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ذَا رَقَمٍ مُؤْمِنِينَ
٥٨٤	شَأْنُكَ	٣٦٧	السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دِيَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ
٩٠٨، ٩٠٥	شَاهِدَاكَ أَوْ يَمِينُهُ	٢٣٢	سَلِّمْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ
٩٤٣	شَتَمَ الرَّجُلَ وَالنَّبِيَّ	١٦١	سَلِّمْ عَلَيْهِ وَهُوَ يُصَلِّي
٤٣٣	شَدَّ مِيزْرَةَ	٩٠	سَلَّمَانَ بِنَا أَهْلَ الْبَيْتِ
٦٥٠	شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ	٣٣١	سَلُّوا اللَّهَ يُطْرُونَ أَكْفَكُمْ وَلَا
٦٥٠	شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُنْتَعَمُ	١٥١	سَلُّوا اللَّهَ الْمُغْفَرُ وَالْعَافِيَةُ
٩٦٢	شَرُّ مَا فِي الرَّجُلِ شَحُّ مَا لَيْعٍ	٩٥٣	سَلُّوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّ اللَّهَ
٦٥٦	شَرِبَ مِنْ دُمُومٍ	٩٩٢	سَلُّوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنَّهُ
١٣٦	شَبِلَتْ عَنْ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الطَّهْرِ	٥٢٧	سَمِعَ رَجُلًا مُخْتَابِينَ مِنْ
٥٦٠	الشُّعْطَةُ فِي كُلِّ شِرْكَاءٍ فِي أَرْضٍ	٢٦٣	سَمِعَ اللَّهَ لِمَنْ حَوْدَةُ اللَّهِ
٥٦٠	الشُّعْطَةُ فِي كُلِّ شِرْكَاءٍ	٢٦٤، ٢٠٥	سَمِعَ اللَّهَ لِمَنْ حَوْدَةُ
٥٦٠	الشُّعْطَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ	٤٤٥	سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ
٥٦٣	الشُّعْطَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ	٢١٨	سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَدْعُو
٥٦٣	الشُّعْطَةُ كَحَلِّ عِقَالٍ	٦٩٣	سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ - حِينَ
١٣٢	الشُّقُّ الْحُمُرَةُ	١٠٠٢	سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ رَجُلًا يَقُولُ: اللَّهُمَّ
٢٠٨	شَكَأَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ مَشَقَّةَ	١٩٧	سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَالَ: «غَيْرِ
٣٢٥	شَكَأَ إِلَيْهِ ﷺ قَوْمُ الْقَحْطِ	٨٤٢	سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَغَوَّ عَلَى
٣٢٦	شَكَأَ النَّاسُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعُوطَ	٤٥٢	سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ
٣٣٣	شَكَوًا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمَلِ	٥٢٦	سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ
١٢٧، ٢٠٨	شَكَوْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَرْوً	٢٠٢، ٢٠١	سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي
٦٠٤	شَمِي عَوَارِضَهَا	٥٠٦	سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ
٨٠٠	شَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلَانِ أَخَذَعَمَا	٥٣٦	سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ
٨٦٤	شَهِدْتَ الْأَضْحَى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ	٤٣٤	السُّنَّةُ عَلَى الْمُتَكَبِّرِ أَنْ لَا
٣٦٩	شَهِدْتَ بَيْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ تُدْفَنُ،	٨٣٥	سُئِلَ بِالْمَجُوسِ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ
٨١٧	شَهِدْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يَقَابَلِ	٨٣٥، ٨٣٣، ٨١٦	سُئِلَ بِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ
٨٢٩	شَهِدْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَقْلَ الرَّبْعِ	٩٧٥	سُوءُ الْخَلْقِ شُؤْمٌ، وَطَاعَةُ النَّسَاءِ
٢٨٣	شَهِدْتَ مَعَ الْفَتْحِ فَأَقَامَ بِمَكَّةَ	٩٧٤	سُوءُ الْخَلْقِ يُفْسِدُ الْعَمَلَ كَمَا
٧٧٦	الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُومُوهُمَا	٥٧٨	سُوءُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَةِ
٢٣٧	«ص» لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ	٥٧٨	سُوءُوا بَيْنَهُمْ
٥٠٩	صَاعًا مِنْ طَعَامٍ	٣٧٩	سَيِّئَاتِكُمْ رَكِبَ مَبْغُضُونَ فَإِذَا
٨٣٧	صَالِحُ أَهْلِ نَجْرَانَ	٩٩٩	سَيِّدُ الْإِسْتِغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ
٣٠٨	صَامَ أَهْلُ الشَّامِ وَمُعَاوِيَةُ	٩٥٦	سَيِّئُونَ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي يَأْكُلُونَ



صَلَّاهَا عِنْفَهَا.....	٦٤١	صَلَّى قَعَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ.....	٢٣٥
صَدَقَهُ الْغَنَمُ.....	٣٧٦	صَلَّى فِي خَمِيصَةٍ.....	١٧٣
صَدَقَهُ وَصِلَةٌ.....	٣٩٩	صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلَاةَ الصُّبْحِ.....	٢٦١
الصَّعِيدُ وَضَوْءُ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ.....	١١١	صَلَّى مُعَاذُ بِأَصْحَابِهِ الْعِشَاءَ.....	٢٦٥
الصُّفُوفِ الْأَوَّلِ.....	٢٧١	صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ إِحْدَى صَلَاتَيْ الْعِشَاءِ.....	٢٣٠
صَلَّى الصَّلَاةَ لَوْفِيهَا فَإِنْ أَدْرَكَهَا.....	٢٧٠	صَلَّى يَوْمَ النَّخْرِ.....	٨٦٤
صَلَّى عَلَى الْأَرْضِ إِنْ اسْتَنْطَفَ، وَإِلَّا.....	٢٨٧	صَلَاةُ آخِرِ اللَّيْلِ مَشْهُودَةٌ.....	٢٥٥
صَلَّى قَائِمًا فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَايِدًا.....	٢٨٧	الصَّلَاةُ إِذَا خَضَعَ وَقَعَهَا.....	١٣٤
صَلَّى قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ.....	٢٨٧، ٢٢٨	صَلَاةُ الْأَوَائِبِ حِينَ تَرْمَضُ الْفَيْصَالُ.....	٢٥٧
صَلَّى مَا مَنَّا.....	٨٨٩	صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةٍ.....	٢٦٠، ٢٥٨
صَلَّى بِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ.....	٣٥٦	صَلَاةُ الْخَرْقِ رُكْعَةٌ عَلَى أَيِّ وَجْهِ.....	٣٠٧
صَلَّى بِنَا الْمُعْمِرَةَ بِنَ شُعْبَةَ.....	٢٣٥	الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ فِي الْأَذَانِ.....	١٣٨
صَلَّى بِهِمْ ثَمَانِي رُكْعَاتٍ.....	٢٤٩	الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ.....	١٣٨
صَلَّى بِهِمْ رُكْعَتَيْنِ.....	٣٢٥	صَلَاةُ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ أَزْكَى.....	٢٧٦
صَلَّى بِهِمُ الظُّهْرَ.....	٢٢٩	صَلَاةُ الرَّجُلَيْنِ يَوْمَ أَخَذَهُمُ.....	٢٧٦
صَلَّى بِهِمْ، فَتَهَا.....	٢٣٢	صَلَاةُ السَّفَرِ رُكْعَتَانِ مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ.....	٢٧٩
صَلَّى حِينَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ ثَمَانِي.....	٣٢١	صَلَاةُ السَّفَرِ رُكْعَتَانِ نَزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ.....	٢٧٩
صَلَّى خَلْفَ أَبِي نُعَيْمٍ وَأَبِي.....	١٩٥	الصَّلَاةُ فِي جُزْءِ اللَّيْلِ.....	٢٤٧
صَلَّى خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....	١٩٨	الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمَاءَةٍ.....	٤٨١، ٤٣٧
صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَصْرَ، ثُمَّ.....	١٣٦	صَلَاةُ فِي مَسْجِدِي بِخَمْسِينَ أَلْفًا.....	٤٨١
صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةٍ.....	٣٦١، ٣٥٦	صَلَاةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ.....	٤٨٠
صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا سَلَّمَ.....	٢٣٣	الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ.....	٤٨٢
صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ.....	٤٧٩	الصَّلَاةَ لَوْفِيهَا.....	١٣٤
صَلَّى الظُّهْرَ يَوْمَ النَّخْرِ.....	٤٦٣	صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيَ.....	٢٤٥
صَلَّى الظُّهْرَ.....	٢٨٤	صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى.....	٢٥٢
صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ.....	٣٥٤	صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى.....	٢٤٦
صَلَّى عَلَى جَمَارِهِ.....	١٥٥	صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى.....	٢٤٦
صَلَّى عَلَى رَجُلٍ قَعَامَ عِنْدَ.....	٣٥٣	صَلَاةُ ﷺ عَلَى التَّوْبَةِ بَيْنَ مَعْرُورٍ فَإِنَّهُ.....	٣٥٠
صَلَّى عَلَى عُثْمَانَ.....	٣٦٤	صَلَاةُ ﷺ عَلَى الْغُلَامِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي.....	٣٥١
صَلَّى عَلَى قَبْرِ فَكَيْزٍ أَرَبَمًا.....	٣٥٤	صَلَاةً بِالنَّبِيِّ ﷺ وَظِلُّهُ.....	١٢٥
صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ بَعْدَ.....	٣٤٨	صَلَّةُ الرَّحِمِ وَحُسْنُ الْجَوَارِ يُعَمَّرَانِ.....	٩٣٧
صَلَّى عَلَى قَتْلَى أَحَدٍ.....	٣٤٨	الصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.....	٥٤٢
صَلَّى عَلَيْهِمْ وَكَثُرَ عَلَى.....	٣٤٨	صَلُّوا الصَّلَاةَ لَوْفِيهَا.....	١٢٧
صَلَّى فَرَكَعَ خَمْسَ رُكْعَاتٍ وَسَجَدَ.....	٣٢٢	صَلُّوا عَلَى مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا.....	٢٧٧



٥٥٧	طَعَامٌ يَطْعَامُ.....	٢٧٨	صَلُّوا فِي بُيُوتِكُمْ.....
٦٥١	طَعَامُ الزَّيْمَةِ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ.....	٢٧٨	صَلُّوا فِي رَحَالِكُمْ.....
٣٩٥	طُعْمَةٌ لِلْمَسَاكِينِ.....	٢٤٤، ٢٤٣	صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ، صَلُّوا قَبْلَ.....
٧٠٥	طَلَّاقُ الْأُمَةِ طَلِّيقَتَانِ وَعِدَّتُهَا.....	٢٠٤، ١٩٤، ١٩١، ١٨٧	صَلُّوا كَمَا زَأَيْتُمُونِي أَصْلِي.....
٧٠٥	طَلَّاقُ الْأُمَةِ طَلَّقَتَانِ وَقَرُوعَا.....	٢٢٩، ٢٢٧، ٢٢٢، ٢٠٨، ٢٠٥	
٦٦٩	طَلَّاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ.....	٢٩٢، ٢٩٠، ٢٦٤، ٢٣٢	
٦٧٢	الطَّلَاقُ وَالْمَنَاقُ وَالنِّكَاحُ.....	٣٥٥	صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى جَنَازَةٍ.....
٩٢٧	طَلَّاقَةُ الْوَجُو وَكَفَّ الْأَذَى، وَيَبْذُلُ.....	٢٨٦	صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ.....
٩٥٤	طَلَّبَ الْخَلَالِ جِهَادًا.....	١٤١	صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَيْنَيْنِ.....
٩٥٤	طَلَّبَ الْخَلَالِ وَاجِبًا.....	١٩٣	صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: فَوَضَعَ.....
٦٧٠	طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ أُمَ رُكَانَةَ،.....	١٤١	صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَيْنَيْنِ،.....
٦٧٠	طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ امْرَأَتَهُ فِي.....	٢٢٢	صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَانَ يُسَلِّمُ.....
٦٧٠	طَلَّقَ أَبُو رُكَانَةَ.....	٢٠٢	صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا مَرَّتْ.....
٦٦٥	طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ خَائِفَةٌ.....	١٩٣	صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَوَضَعَ يَدَهُ.....
٦٢٠	طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَهَا.....	١٩٧	صَلَّيْتُ وَرَاءَ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ فَقَرَأَ.....
٦٧٠	طَلَّقَ رُكَانَةَ امْرَأَتَهُ فِي مَجْلِسٍ.....	٣٥٣	صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ.....
٧٠١	طَلَّقْتُ خَالَي ثَلَاثًا.....	٩٥٧	الصُّنْتُ حِكْمَةٌ، وَقَلِيلٌ فَاعِلُهُ.....
٧٠١	طَلَّقْتُ خَالَي، فَأَزَادَتْ.....	٤٠٧	صُومُوا بِرُؤُوسِكُمْ.....
٦٩٢	طَلَّقَهَا قَالُ: لَا أَصْبِرُ عَنْهَا قَالُ.....	٤٢٧	صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ.....
٦٥٨	طَلَّقَهَا يَغْنِي سَوْدَةً.....	٤٥٤	صِنْدُ الْبَرِّ لَكُمْ خِلَالُ مَا لَمْ.....
٣٩٥	طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ.....	٩٧٥	ضَارَةُ اللَّهِ.....
٣١	طَهْرُوكَ إِنَاءٍ أَخَذَكُمْ إِذَا وَلَّغَ فِيهِ.....	٥٨٤	ضَائِلَةُ الْمُؤْمِنِ حَرَقَ النَّارِ.....
٤٨	الطهور شطر.....	٨٤٨	الضَّيْعُ صِنْدٌ فَإِذَا أَصَابَهُ الْمُخْرِمُ.....
٦٠	الطهور.....	٣٧١	ضَحَى بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ.....
٤٧٨	طَرَاكَ بِالنِّبْتِ وَسَعِيكَ بَيْنَ الصُّفَا.....	٨٦٦	ضَحُّوا بِالْجَذَعِ مِنَ الضَّانِ.....
٤٧٩	طَرَاكَ بِالنِّبْتِ.....	٨٦٦	ضَحَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْجَذَعِ.....
٩٧٨	طَوَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَمَّهِ عَنْ غُرُوبِ.....	٦٦١	ضَرْبُ الْفَحْلِ أَوْ الْعَبْدِ.....
٢١٨	الطَّيِّبَاتِ.....	٨٢٨	ضَرْبُ لُحٍّ.....
٦٦٧	ظَاهِرًا أَوْ خَائِلًا.....	٧٨٢	ضَرْبٌ وَغَرَبٌ، وَأَنْ.....
٩٦١	الظُّلُمُ ظُلُمَاتُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ.....	٣٤٤	ضَغْرُنَا شَغْرَهَا.....
٥٥٦	ظُلْمًا طَوْقَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.....	٤٦٩	ظَافَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُصْطَفِيًا بِرِدٍّ.....
١٨٧	ظَلَمْتُ نَفْسِي؛ وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي،.....	٦٥١	طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ.....
١٨٨	ظَلَمْتُ نَفْسِي.....	٥٢١	الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثْلًا بِمِثْلٍ.....
٥٣٣	الظُّهْرُ يَرْكَبُ بِتَقْوَى إِذَا كَانَ.....	٥٥٧	طَعَامٌ بِطَعَامٍ، وَإِنَاءٌ بِإِنَاءٍ.....



الظَّهْرُ يُرَكَّبُ.....	٥٣٣	عَشْرَ جَلَدَاتِ.....	٨٠٦
الظَّهْرُ.....	٣٩٧	عَشْرَ رَضَعَاتٍ يُحَرِّمْنَ.....	٧١٧
الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي.....	٥٨١	عَشْرَ مَرَاتٍ كُنْ كَعَدَلِ أَرْبَعِ.....	٩٩٦
الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَبْقَى.....	٥٧٨	عَشْرَةَ دَرَاهِمَ أَوْ شَاةً.....	٣٧٨
عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا.....	٤٣٩	الْعُظْمُ وَالرُّوْتَةُ طَعَامُ الْجِنِّ.....	٩٥
عَادَ خَادِمُهُ الذَّمِّيُّ وَأَسْلَمَ.....	٩٢٦	عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ.....	٨٧١
عَافِيِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ.....	٩٢٦	عَقَّ عَنْ نَفْسِهِ.....	٨٧١
عَارِي الْأَرْضِ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ ثُمَّ.....	٥٧٠	عَقْلُ أَهْلِ الذَّمِّ يَصْنَفُ عَقْلُ.....	٧٥٤
عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ.....	٥٥٣	عَقْلُ الذَّمِّ يَصْنَفُ عَقْلُ الْمُسْلِمِينَ.....	٧٥٤
عَافِيِي.....	٢١٠	عَقْلُ شَيْبَةِ الْعَمْدِ مُنْتَظَرٌ مِثْلُ.....	٧٥٦، ٧٥٣
عَامِلُ أَهْلِ.....	٥٦٥	عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ.....	٧٥٥، ٧٥٤
عَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ صَبِيٌّ أَوْ مَرِيضٌ.....	٣٠٢	الْعَقِيقَةُ تُذْنِبُ لِسَبْعٍ وَلَا تَرْبِعُ.....	٨٧١
عَبْدُكَ وَإِنَّ عَبْدَكَ وَأَمَتِكَ.....	٩٣٥	عَلَى أَهْلِ كُلِّ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ.....	٨٦٣
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.....	٢١٦	عَلَى جَنْبِ الْأَيْمَنِ مُسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةِ بِرُجُوهِهِ.....	٢٢٨
عَبْدُهُ.....	٣٩٣	عَلَى خَيْرِ فُجَاءَةٍ بِتَمَرٍ جَنِيْبٍ.....	٥٢٠
عَجِبَ رَبُّنَا مِنْ رَجُلٍ غَزَا فِي سَبِيلِ.....	٨٢٠	عَلَى رُؤُوسِهَا وَأَبْنَامِ فِي جِجْرِمَا.....	٣٩٩
عَجَزَ حِمَارٌ وَخَشِرَ.....	٤٥٥	عَلَى صَدْرِهِ.....	١٩٣
عَجَلَ هَذَا.....	٢١٨	عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....	٢٨٩
الْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ.....	٩٧٩	عَلَى فَضْلِ مَاءٍ.....	٩٠٩
الْعُجْمَاءُ جَبَّارٌ وَالْمُعْدِلُ جَبَّارٌ.....	٣٩١	عَلَى الْفِطْرَةِ.....	١٤٤
الْعُجْمَاءُ جَرَحُهَا جَبَّارٌ.....	٧٦٨	عَلَى كُلِّ خَالِمٍ.....	٨٣٧
عُدَّ شَهَادَةٌ.....	٩٠٣	عَلَى كُلِّ نَفْسٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.....	٣٩٣
عَذَلُ الْبَعِيرِ بِعَشْرِ.....	٨٦٩	عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ.....	٨٧٦
عُذِّبَتْ امْرَأَةٌ فِي هَرُو، سَجَنَتَهَا.....	٧٣٢	عَلَى مَيْتَةٍ.....	٦٩٩
الْعَرَبُ بَعْضُهُمْ أَكْفَاءُ بَعْضٍ.....	٦٢٠	عَلَى نَحْرِ مَا أَسْمَعُ.....	٨٩٦
عَرَضَ عَلَى قَوْمٍ.....	٩٠٦	عَلَى هَذَا فَرَأَى بِأَمْرَائِهِ. وَإِنِّي.....	٧٧١
عَرِضْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ الْاُحُدِ.....	٥٤٠	عَلَى وَقْتِهَا.....	١٣٤
عَرِضْتُ عَلَى أَجُورٍ أُمِّي، حَتَّى.....	١٨١	عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ.....	٧٩٣، ٥٥٦، ٥٥٣
عَرِضْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ قَرْيَنْطَةَ.....	٥٤٠	الْعِلْمُ نَقْطَةٌ كَثُرَ مَا الْجُهَالُ.....	٩٥٥
عَرَضَهُ ﷺ عَلَى عَمِّهِ عِنْدَ السِّيَاقِ.....	٣٣٩	الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ.....	١٧
عِرْقٌ ظَالِمٌ.....	٥٥٩	عَلِمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ.....	٥٦٨
عِرْقٌ قَالَ فَلَعَلَّ ابْنَكَ هَذَا نَزَعُهُ.....	٦٩٤	عَلِمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشَّهَدَةَ.....	٦٠٣
عِشْ قَرْنًا.....	٩٠١	عَلِمْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْخَلَاءِ.....	٩٦
الْعِشَاءُ قَبْلَ الصَّلَاةِ يَذْهَبُ النَّفْسَ.....	١٦٩	عَلَّمَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَلِمَاتٍ.....	٢١٢



عَلَّمَهُ التَّشَهُّدَ.....	٢١٦	فَأَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرَ عَنْ.....	٨٧٧
عَلَّمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّشَهُّدَ.....	٢١٨	فَأَبْدَوْا.....	١٧٠
عَلِيٌّ وَالْفَضْلُ وَقَتْمٌ وَشُقْرَانُ.....	٣٦٣	فَأَتَى الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَفَّرَ عَنْ.....	٨٧٧
عَلَيْكُمْ بِالصَّدَقِ، فَإِنَّ الصَّدَقَ.....	٩٨٣	فَأَتَى بَطْنُ الْوَادِي وَادِي عَرَفَةَ.....	٤٦٢
عَلَيْكُمْ بِالصَّفِّ الْأَوَّلِ وَعَلَيْكُمْ.....	٢٧١	فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ يَسْتَأْذِنُ فِيهَا.....	٥٧٧
عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ.....	٢٥٠	فَاتَيْنَ أَنْتَ.....	٢٦٥
عَمْرُ أَرْضاً.....	٥٧٠	فَاتَيْنَا وَلَوْ خَبْرًا.....	٢٥٩
عَمْرٌ سَأَلَ مَنْ شَهِدَ قَضَاءَ رَسُولٍ.....	٧٤٢	فَأَجَازَ عَقَبَهُ.....	٩١٦
الْعُمَرَى لِمَنْ أَعْمَرَهَا، وَالرُّهْنَى.....	٥٨١	فَأَجَازَنِي.....	٥٤٠
الْعُمَرَى لِمَنْ وَهَبَتْ لَهُ.....	٥٨٠	فَأَجَبَ.....	٢٦٠
الْعُمَرَى إِلَى الْعُمَرَى كَفَّارَةٌ.....	٤٣٨	فَأَجَزَى الْفَرَسَ حَتَّى قَامَ ثُمَّ.....	٥٧٤
عَمِلَ الرَّجُلُ يَدِيهِ، وَكُلُّهُ يَتَبِعُ.....	٤٨٥	فَأَحَبُّ أَنْ يَنْسُكَ عَنْ وَلَدِهِ فَلْيَقْمَلْ.....	٨٧١
عَمِلَ الرَّجُلُ يَدِيهِ وَيَتَلَهُ الْمَرْأَةُ.....	٤٨٦	فَاخْضَرْنَا.....	٢٥٩
عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ.....	٤٩	فَإِذَا اخْتَلَفَتْ الْأَصْنَافُ فَيُعْمَرُوا.....	٥٢١، ٥٠٠
عِيدَانِ اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ فَجَمَعَهُمَا.....	٢٩٦	فَإِذَا اغْتَسَلْتَ مِنْ حَيْضَتِهَا الْآخَرَى.....	٦٦٦
غَيْرِ وَتَوَرُّبٍ.....	٤٦٠	فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا.....	٣٢٠
الْغَيْنُ تَذْمَعُ وَيَخْرُجُ الْقَلْبُ.....	٣٦٨	فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجْدَةِ.....	٢١٠
الْغَيْنُ تَزْنِي وَزَنَاها النَّظَرُ.....	٧٧٦	فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ فَأَجْلِسْ عَلَى.....	١٨٥
الْغَيْنُ وَكَاءُ السُّوءِ، فَإِذَا نَامَتْ.....	٨٣	فَإِذَا رَكَعْتَ فَاجْعَلْ رَأْسَكَ عَلَى.....	١٨٥، ١٨٤
الْغَيْنُ وَكَاءُ السُّوءِ فَمَنْ نَامَ.....	٨٤، ٧٣	فَإِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ فَأَنْسِكَ عَنْ.....	١٢٣
عَزَّوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرَ.....	٨٣٤	فَإِذَا غَابَ الشَّفَقُ وَجَبَتْ الصَّلَاةُ.....	١٣٢
عَزَّوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ.....	٨٤٦	فَإِذَا فَرَعْتَ أَذُنِي.....	٣٤٤
عَزَّوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا.....	٣٠٥	فَإِذَا قَالَ خِيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ، قَالَ.....	١٤٥
غُسْلُ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ.....	١٠٠	فَإِذَا قَالَ هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ فَإِنَّهَا.....	٥٨٠
غُسْلُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَلَى.....	٣٤٣	فَإِذَا كَانَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فَعِيهَا.....	٣٧٦
غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى.....	١٠١	فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً.....	٣٧٦
غُيْبِي يَسَاءَهُ وَلَمْ يُحْدِثْ.....	١٠٢	فَإِذَا كَبَّرَ.....	٢٦٣
الْغَضَبُ مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا وَجَدَهُ.....	٩٦١	فَإِذَا هُمْ يُغِيلُونَ.....	٦٣٨
الْغَضَبُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَالشَّيْطَانُ.....	٩٦١	فَإِذَا وَجَبَتْ فَلَا تَبْكِينَ بَاطِيَةً.....	٣٦٩
غَلَا السَّعْرُ فِي الْمَدِينَةِ عَلَى عَهْدِ.....	٥٠٧	فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ وَصُرِفَتْ الطَّرِيقُ.....	٥٦٢
الْغُلَامُ الْيَهُودِيُّ الَّذِي كَانَ يَخْدُمُ.....	٦٧٧	فَإِذَا وَقَعَتِ الْخُدُودُ وَصُرِفَتْ.....	٥٦٢، ٥٦٠
غَمَطَ النَّاسَ.....	٩٧٨	فَإِذَا لَهُ أَزْوَاجُهُ.....	٦٥٩
الْغِيَةِ.....	٩٧٠	فَكَرَادَ أَحَدُكُمْ.....	٨٦٤
الْغَيْثُ.....	٥٥٠، ٥٠٧	فَارْجِعْ فَاسْتَأْذِنَهُمَا فَإِنْ أَذِنَا.....	٩٤١



٥٧٧	فَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ	٧٧٢	فَارْجِعْهَا
٢١١	فَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَقْنُتُ	٧١٤	فَارْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ
٣٨٨	فَأَمَّا الْقِيَاءُ، وَالْبَطِيخُ وَالرُّمَانُ	٧٦	فَاسْتَحْيَيْتَ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
٥٢٨	فَأَمَّا لَا فَلَا تَبْتَاعُوا حَتَّى يَبْدُوَ	٧٦	فَاسْتَحْيَيْتَ أَنْ أَسْأَلَ لِمَكَانِ ابْنَتِي
٧٩٩	فَأَمَرُ قَرِيبًا مِنْ عِشْرِينَ رَجُلًا	٤٦٣	فَاسْتَقْبَلِ الْقَبِيلَةَ فِدْعًا وَكَبْرًا
٨٣٥	فَأَمَرَنَا نَبِيُّنا ﷺ أَنْ نَقَاتِلَكُمْ	٣٢٧	فَاسْتَقْبَلِ الْقَبِيلَةَ، وَقَلْبَ رِدَاءِهِ
٥٢٥	فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبْتَاعَ	٥٧٨	فَأَشْهَدُ عَلَى هَذَا غَيْرِي
٣٦	فَأَمْلَقُوهُ	٨٢٧	فَأَصْبَنَا نِعْمًا كَبِيرًا وَأَعْطَانَا
٨٧٢	فَأَمِيطُوا عَنْهُ الْأَذَى	٦٨٦	فَأَطْعِمْ وَسُقَا مِنْ ثَمَرِ سِتِينَ
٥٥٠	فَإِنْ ابْتَنَى مِنْكَ آيَةٌ فَضَحْ بِذَلِكَ	٦٧١	فَأَطِمْ بِنْتُ قَيْسٍ أَنْ رُوجَهَا
٢٧٥	فَإِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا كَانَ يَمْعُدُ	٦٢١	فَأَطِمْ بِنْتُ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى
٨٥٤	فَإِنْ أَذْرَكَهُ حَيًّا فَأَذْبَحْهُ	٧٠٢	فَأَطِمْ بِنْتُ قَيْسٍ قَالَتْ: قُلْتُ:
٦٣١	فَإِنْ اسْتَمْنَعَتْ بِهَا اسْتَمْنَعْتَ بِهَا	٧٠٣	فَأَطِمْ بِنْتُ قَيْسٍ قَالَتْ قُلْتُ يَا
٦٣١	فَإِنْ اسْتَمْنَعَتْ بِهَا اسْتَمْنَعْتَ	٢٩٢	فَأَطِيلُوا الصَّلَاةَ وَأَقْصِرُوا الْخُطْبَةَ
٦١٣	فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالْسلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا	٧٧٤	فَاعْتَرَفْتَ بِالرُّؤْيَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ
٦١٠	فَإِنْ اشْتَجَرُوا	٨٢٨	فَأَعْطَى الْفَلَارِيسَ سَهْمَيْنِ وَلِلرَّاجِلِ
٧٧٤	فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجِعْهَا	٣٤٤	فَأَعْطَانَا حِقْوَهُ
٦٣١	فَإِنْ أَعْرَجَ شَيْءٌ مِنْ الصُّلْعِ	٣٤٦	فَأَعْطَاهُ
٤٠٨	فَإِنْ أَعْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْتُلُوا	٥٨٤	فَأَعْطَاهَا إِيَّاهُ
٤٥٩	فَإِنْ تَرَخَّصَ أَحَدٌ لِقِتَالِ رَسُولٍ	٢٤١	فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ أَيُّ عَلَى نَبِيٍّ
٥٨٤	فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ يُخْبِرُكَ بِهَا	٢٤١	فَأَعْنِي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ
٥٨٤	فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا	١١٧	فَأَفْعَلِي
٤٠٨	فَإِنْ خَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سَحَابٌ	١٢٦	فَأَقَامَ الْفَجْرَ حِينَ انْشَقَّ الْفَجْرُ
٦١٠	فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمَهْرُ بِمَا	٧٦٥	فَأَقْتُلُوهُ
٨٠٩	فَإِنْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي وَبَسَطَ	٤٠٩	فَأَقْتُلُوا ثَلَاثِينَ
١٧١	فَإِنْ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبِيلَةِ	٤٠٩	فَأَقْتُلُوا لَهُ
١٧٠	فَإِنْ الرُّحْمَةُ تَوَاجَهَتْ	٧٤٠	فَأَقْرُ
٥٠٠	فَإِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ تَبْتَاعَ	١٨٤	فَأَقْرَأْ بِأَمْرِ الْكِتَابِ وَعِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ
٦٥٣	فَإِنْ سَبَّ أَحَدُهُمَا فَاجِبِ الَّذِي	٢٧٥	فَأَقْضُوا
٦٥١	فَإِنْ شَاءَ طَعِيمٌ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ	٧٩٦	فَأَقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا
٩٩٤	فَإِنْ شَاءَ عَذْبُهُمْ وَإِنْ شَاءَ عَفَرُ لَهُمْ	١٤٩	فَأَقِمِ أَنْتَ
٤١٥	فَإِنْ شَاتَمَهُ أَحَدٌ أَوْ سَابَّهُ فَلْيَقُلْ	١٨٣	فَأَقِمِ صَلَاتَكَ حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ
٨٠٠	فَإِنْ شَرِبَهَا فَأَقْتُلُوهُ	٤٠٩	فَاكْمَلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ
٨٠٠	فَإِنْ شَرِبُوا فَأَقْتُلُوهُمْ	٤٠٩	فَاكْمَلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ



٥٨١	فَإِنْ عَلَّامٌ فِي صَدَقِيهِ كَالْكَلْبِ	فَإِنَّهُ ﷺ لَمَّا فَرَّغَ الْأَعْرَابِي	٣٤
٩٤٧	فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ مَكَانَاتِي فَأَذْعُرُوا	فَإِنَّهُ ﷺ وَقَفَ عَلَى رَاجِلَيْهِ رَاكِبًا	٤٦٥
٨٥٣	فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ	فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٣٤٢
٩٥٦	فَإِنْ غَلَبَتْ ابْنُ آدَمَ نَفْسُهُ قَاتِلًا	فَإِنَّهُ يَبْقَى بِجَنَاحِهِ الَّذِي	٣٦١
٨٨١	فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ	فَإِنَّهُ يَقُومُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ	١٧٢
١١٨	فَإِنْ قَوِيَتْ	فَإِنَّهَا أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي	١٧٢
٣٣٩	فَإِنْ كَانَ مُتَمَنِّيًا	فَإِنَّهَا تَذْكُرُ الْآخِرَةَ	٣٦٦
١٨٤، ١٨٣	فَإِنْ كَانَ مَعَكَ قُرْآنٌ	فَإِنَّهَا تَطْلُبُ بِهَا السُّنْنَ	٤٨٧
٢٦٩، ٢٦٨	فَإِنْ كَانُوا فِي الْفِرَاقَةِ سَوَاءً	فَإِنَّهَا عِزَّةٌ وَذِكْرٌ لِلْآخِرَةِ	٣٦٦
٤٢٧	فَإِنْ كُنْتُ صَائِمًا فَصُمِّ الْبَيْضِ ثَلَاثَ	فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَرُوا إِلَى مَا قَدَّمُوا فَتَوَدُّوا	٣٧٩
٤٢٧	فَإِنْ كُنْتُ صَائِمًا فَصُمِّ الْغُرُ	فَإِنَّهُمْ خَلِيفُونَ مِنْ ضَلَعٍ	٦٣١
٢٢٨	فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ أَنْ تَسْجُدَ أَوْمَ	فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِذَا أَسْكَتَ	٨٥٤
٢٢٨	فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ	فَإِنِّي أَدْخَلْتُ الْقَدَمَيْنِ الْخَفَيْنِ وَمَعَا	٦٧
٩٨٧	فَإِنْ لَوْ تَفَتَّحَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ	فَإِنِّي مُكَابِرٌ بِكُمْ الْإِثْمَ	٦٥١
٥٣٧	فَإِنْ مَاتَ الْمُشْتَرِي فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ	فَإِيكُمْ أَرَادَ أَنْ يَوَاصِلَ فَلْيَوَاصِلْ	٤١٢
١٧٨	فَإِنْ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِذَلِكَ	فَإِيْمَا رَجُلٍ مِنْ أُمِّي أَتَرَكْتَهُ	١٠٨١
١٧٧	فَإِنْ الْمَسَاجِدَ لَمْ تُبْنَ لِهَذَا	فَإِنَّ غَضَبَانِ عَلَيْهَا	١٢٦
٨٦١	فَإِنْ الْمُسْلِمِ فِيهِ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ	فَإِحْسَابُ ذَلِكَ	٣٨١
١٦٦، ١٦٥	فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ	فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ	٦٨٩
٢٢٨	فَإِنْ نَالَهُ مَشَقَّةٌ فَجَالِسًا	فَبَدَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَتَكَلَّمُ	٧٥٨
٨٦١، ٨٥٣	فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ حِينَ يَذْبَحُ	فَبَلَغَ ثَمَنُ الْمَجْنُونِ	٧٩٤
٣٨٠	فَإِنَّا آخِذُونَ	فَبَلَغَ ذَلِكَ مَعَانًا فَقَالَ إِنَّهُ	٢٦٥
٤٥٩	فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بَيْتِنَا وَبُيُوتِنَا	فَبَلَغَ ذَلِكَ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ	٦٣٩
٥٧٨	فَإِنَّا نَطْلُقُ أَبِي إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لِإِسْهَادِهِ	فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَلَمْ يَنْهَنَا	٦٣٤
٧٩٥	فَإِنَّا نَطْلُقُ بَابَهُ فَنَقْتُلُهُ	فَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ	٢٤٠
٤١٣	فَإِنَّكَ تَوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ	فَحَمَلَهُمَا أَبُو قَتَادَةَ فَأَتَيْنَاهُ	٥٤٦
٣٣٨	فَإِنَّكُمْ لَا تَذْكُرُونَهُ فِي كَثِيرٍ إِلَّا	فَحَسْبُكَ مِنْ ذَلِكَ فَرَجَكَ وَأَنْتَ	٧٦
٨٩٦	فَإِنَّمَا أَطْعَمَ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ	فَحَسْبُكَ مِنْ ذَلِكَ فَرَجَكَ وَأَنْتَ	١١٨
١٦٦	فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ	فَحَسْبُكَ مِنْ ذَلِكَ فَرَجَكَ وَأَنْتَ	٧٩٨
٨٢٢	فَإِنَّهُ ﷺ أَطْعَمَ سَلْبَ أَبِي جَهْلٍ	فَقَلَامُنْ وَوَعْدُهُ وَذِكْرُهُ	٦٨٨
١٠٢	فَإِنَّهُ أَنْشَطَ بِالْعَوْدِ	فَقَتَّةُ الْمَحْيَا	٢٣١
٩٦١	فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ	فَقَتَّةُ الْمَسِيحِ الدُّجَالِ	٢٢١
٧٩٠	فَإِنَّهُ ﷺ رَتَّبَ الْقَطْعَ عَلَى جَحْدِهِ	فَقَوَّجَهُ إِلَى الْقَيْلَةِ يَدْعُو، ثُمَّ	٣٢٧
٧٨٩	فَإِنَّهُ ﷺ قَالَ لَا سَامَةَ، لَمَّا شَفَعَ	فَقَوَّضًا	١٨٥



فَنَارَ إِلَيْهِ.....	٢٦٥	فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ.....	٣٩٥، ٣٩٢
فَنَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ.....	٥٣٠	فَرِيضَتُ.....	٢٧٩
فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ وَلَمْ أَجِبْ.....	٥٤٨	فَرَعْنَا.....	٣٤٤
فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى الثَّنْتِ الْمَكْرُورِ.....	٦٩١	فَرَعْنَا فِيْنَا النَّظَرَ وَخَفَضْنَاهُ.....	٤٠٢
الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَأَمَّا الْفَجْرُ.....	١٣٣	فَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا وَقَالَ:.....	٦٨٩
الْفَجْرُ فَجْرَانِ: فَجْرُ يَحْرُمُ الطَّعَامَ.....	١٣٣	فَرَّقَ فِي الْأَعْرَافِ فِي رَكْعَتَيْ.....	٢٠٢
فَجَعَلَ يَقُولُ فِي أَذَانِهِ هَكَذَا،.....	١٤١	فَرَّقَ دُونَ الصَّفِّ ثُمَّ مَتَى إِلَى الصَّفِّ.....	٢٧٣
فَجَعَلْتُ أَتَّبِعُ فَأَهْ مَا مَنَا وَمَا.....	١٤١	فَرَمَى بِهَا، وَأَخَذَ عُرْدًا يُصَلِّي عَلَيْهِ.....	٢٢٩
فَجَلَدَهُ بِحَبِيرَتَيْنِ نَحْوِ أَرْبَعِينَ.....	٧٩٨	فَرِيْعَةً بِنْتُ مَالِكٍ أَنْ زَوَّجَهَا.....	٧٠١
فَجَلَسَ الرَّجُلُ حَتَّى إِذَا طَالَ مَجْلِسُهُ.....	٦٠٦	فَرَجَرَهَا رَجُلٌ أَنْ تَخْرُجَ فَاتَتْ.....	٧٠١
فَخَذَفْتُهُ.....	٧٦٧	فَرُودُوا.....	٣٦٦
فَحَسِبَ ابْنُ آدَمَ أَكَلَاتِ يُفَعِّرُ.....	٩٥٥	فَسَأَلَ عَنْهَا.....	٣٥٠
فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصَيِّبَهَا.....	٥٤١	فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّفْظَةِ.....	٥٨٣
فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ.....	٤٥٨	فَسَأَلَهُ بِسَآؤُهُ عَنِ الْجَهَادِ فَقَالَ.....	٨١٠
فَحَمِدَ اللَّهُ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ كَلِمَاتٍ خَفِيفَاتٍ.....	٣٠٣	فَسَأَلُوهُ أَنْ يُقَرِّمَهُمْ بِهَا عَلَى.....	٥٦٥
فَحَوَّلُوا مَقْعِدَتِي إِلَى الْفَيْلَةِ.....	٩٠	فَسَى ذَرَارِيَهُمْ.....	٨١٤
فَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ، وَإِنْ كَانَ.....	١٥٢	فَسَلَّسَهُ بِفَضَّةٍ.....	٤٢
الْفَخْرُ بِالْأَنْسَابِ.....	٦٢١	فَسَمُّوا... الْخُ.....	٨٥٦
فَخَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّاسَ فَحَمِدَ.....	٣٢٢	فَسَأَلْتُكَ إِذْ.....	٨٨٩
فَخَلُّوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَهْلِهَا.....	٣٥٨	فَسَدَّ مِيزْرَهُ وَاعْتَزَلَ النِّسَاءَ.....	٤٣٣
فَذَى رَجُلَيْنِ.....	٨٢٥	فَشَقَّقْنَاهَا.....	٣٣٤
فَذَعَاهُ أَبُو مُوسَى عَشْرِينَ لَيْلَةً، أَوْ قَرِيبًا.....	٧٦٩	فَقَامَ النَّاسُ ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ.....	٤١٩
فَذَعَوْهُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى وَلِيِّهِ.....	٦٥٢	فَضَعْتُ فِي النَّظَرِ وَصَوْبَهُ.....	٦٠٦
فَذَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ.....	٤٦٣	فَضَعُوا.....	٣٠٤
فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى.....	٤٢٤	فَضَّلَ مَا بَيْنَ صِيَابِهَا وَصِيَابِ.....	٤١٢
فَذَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ.....	٤٤٢	فَضَلَّى فِيهَا لَيْلِي فَضَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ.....	٢٦٥
فَذَلِكَ مِنْ نَقْصَانِ دِينِهَا.....	١٢١	فَضَلَّى لَنَا.....	٣٠٥
فَرَأَاهُمَا جُلُودَيْنِ فَقَالَ: إِنْ شِئْتُمَا.....	٤٠٢	فَضَلَّى.....	٧٧٩
فَرَأَيْتَ الرَّجُلَ مِمَّا يَلْزُقُ كَتَبَهُ.....	٥٢	فَضَلُّوا وَادْعُوا اللَّهَ.....	٣١٩
فَرُبُّ حَامِلٍ يَفْعُو إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ.....	٢٨٦	فَضَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَنْكَثِفَ مَا.....	٣٢٠
فَرُبُّ مُتْلِفٍ أَفْقَهُ مِنْ سَامِعٍ.....	٨٩٣	فَضَلُّوا وَادْعُوا.....	٣٢٠
فَرُبُّ مُتْلِفٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ.....	١٢٩	فَضَمَّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ.....	٦٨٥
فَرَوَّعَهَا عَلَيَّ، وَلَمْ يَرَهَا شَيْئًا.....	٦٦٧	فَضَمَّ.....	٦٨٦
فَرَضَ اللَّهُ - تَعَالَى - الصَّلَاةَ عَلَى.....	٣٠٦	فَضُّوْهُ.....	٤٠٩



٢٤	فَقَامَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِيَقْرَأَ بِهِ.....	٥٥٥	فَضَاعَ بَعْضُهَا فَمَرَضَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ.....
٣٠٦	فَقَامُوا مَعَامَ الْأَوَّلِ فَكَثِرَ رَسُولٌ.....	٣٤٣	فَضَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.....
٨٧٦	فَقَدْ أَشْرَكَ.....	٢٣٨	فَضَلَّتْ سُورَةَ الْحَقِّ بِسَجْدَتَيْنِ.....
٧٨٩	فَقَدْ صَادَّ اللَّهُ فِي مَلِكِهِ.....	٤١٨	الْفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ وَلَيْسَ مِمَّا.....
٢٨	فَقَدْ طَهَرَ.....	٤١٨	الْفِطْرُ مِمَّا دَخَلَ.....
٥٩٥	فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلٌ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ.....	٣٠٨	الْفِطْرُ يَوْمَ يُفِطِّرُ النَّاسُ، وَالْأَضْحَى.....
٩٧	فَقَدِمْنَا الشَّامَ، فَوَجَدْنَا مَرَّاحِيضَ قَدْ.....	٦٤٦	فَطَلَّقَهَا وَأَمَرَ أَسَامَةَ يُعْتَمِدَهَا.....
٣٥٥	فَقَرَأَ بِمَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَسُورَةَ وَجْهَهُ.....	٧٠٤	فَطَلَّقُوهُمْ لِقَبْلِ عِدَّتِهِمْ.....
٢٧٢	فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ.....	٢٢٨	فَعَلَى جَنْبٍ.....
٣٣٣	فَقُمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدْ اسْوَدَّ مِنْ طُولٍ.....	٨٣٧	فَعَلَى كُلِّ حَالِمٍ دِيَارٌ أَوْ عِدْلُهُ.....
٢٩٣	فَقُولُوا اللَّهُمَّ.....	٢١٧	فَعَلَّمَنَا الشَّهَدَ فِي الصَّلَاةِ.....
١٤٦	فَقُولُوا بِمِثْلِ مَا يَقُولُ.....	٦٠٨، ٦٠٧	فَعَلَّمَهَا مِنَ الْقُرْآنِ.....
٩٣٢	فَقُولُوا: وَعَلَيْكَ.....	٦٢١	فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ.....
٢٣٢	فَقِيلَ لِمُحَمَّدٍ ابْنِ سِيرِينَ: سَلِّمْ لِي السُّهْرَ.....	٦٠٠	فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ.....
٤١٩	فَقِيلَ لَهُ: إِنْ النَّاسُ قَدْ شَقَّ.....	١٠٨	فَعَيْنُهُ طَهُورُهُ وَتَسْجُدُهُ.....
٥٥٠	فَقِيلَ مَعَ ابْنِ جَبَلٍ وَخَالِدٍ.....	٣٧٦	فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بَيْتٌ كَبِيرٌ.....
٢١٠	فَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ.....	٤١١	فَقَالَ: أَرَيْتِهِ فَلَقَدْ أَصْبَحَتْ.....
٦٣٥	فَكَانَ يُرْجَى إِنْ خَلَّتْ بِهِ أَنْ يَكُونَ.....	٣٤	فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مَهْ.....
٣٠٦	فَكَانَتْ لِلْقَوْمِ رَكْعَةٌ وَرَكْعَةٌ.....	٢٣٢	فَقَالَ أَصْدَقُ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَصَلَّى.....
٧٥٨	فَكَبِّرُوا أَيْ الْيَهُودَ إِنَّا وَاللَّهِ.....	٥٨٣	فَقَالَ اغْرِفْ عِفَاصَهَا.....
٧٦٠	فَكَبِّرُوا وَاللَّهِ مَا قَلْنَا.....	٥٣٥	فَقَالَ: أَغْطِهِ إِثَاءً فَإِنْ خِيَارٌ.....
٢٨٨	فَكَرِهَ ﷺ الْمَسَائِلَ وَغَابَهَا.....	٨٧٨	فَقَالَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.....
٨٧٧	فَكَذَرَ عَنْ يَمِينِكَ ثُمَّ أَتَى الَّذِي.....	٧١٧	فَقَالَ إِنَّهَا لَا تَجِلُّ لِي إِنَّهَا.....
٣٤٧	فَكَذَّبَ أَبِي وَعُمِّي فِي نَعْرَةٍ وَاحِدَةٍ.....	١٨٦	فَقَالَ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ.....
٥١٥	فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ.....	٤٥٩	فَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ يَا.....
٧٦٦	فَكُنْ عَبْدُ اللَّهِ الْمُعْتَمَرُ.....	٤٣٩	فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي.....
٩٣٤	فَكَيْفَ تَصْنَعُ النِّسَاءُ بِبُخَيْرِ بْنِ.....	٦٨٨	فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَنْ.....
٤٧٨	فَلَا إِذَنْ.....	٤٤٤	فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمَرَأَيْتَ.....
٨٥٥	فَلَا تَأْكُلُ.....	٦٠٦	فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ.....
٢٦٨	فَلَا تَبْكِينَ عَلَى مَا لَكَ بِغَدِ الْيَوْمِ.....	٢٤	فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُرَكِّبُ.....
٧٠٨	فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلَّا بِاللَّيْلِ وَالنَّوْجِ.....	٧٧٤	فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي زَيْتٌ.....
٤١٢	فَلَا تَدْعُوهُ وَقُلْ أَنْ يَجْعَلَ.....	٩٩	فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: وَعَلَى يَكُونَ.....
٢٦١	فَلَا تَقْعَلَا، إِذَا صَلَّيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا.....	٧١٨	فَقَالَتْ قَدْ أَرْضَعْتُكُمَا فَسَأَلْ.....
٤٩٤	فَلَا تَقْرَبُوهُ.....	٥٣٩	فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ لَنَا.....



٢٢١	فَلْيَتَخَيَّرْ مِنَ الدُّعَاءِ مَا شَاءَ	٦٥٦	فَلَا تَلْمِزْنِي فِيَمَا تَمْلِكُ، وَلَا أَمْلِكُ.
٦٠٠	فَلْيَتَزَوَّجْ فَإِنَّهُ أَعْضَى لِلْبَصْرِ	٣٥٣	فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
٤١٨	فَلْيَسِّمْ صَوْمَهُ	٢٦١	فَلَا صَلَاةَ لَهُ
٩٦١	فَلْيَتَزَوَّضَا	٤١١	فَلَا صِيَامَ لَهُ
٢١٧	فَلْيَذِغْ	٤١٨	فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا كَفَّارَةَ
٦٦٧	فَلْيُجَامِعْهُمَا	٤١٩	فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ
٣٧٦	فَلْيَسْ فِيهَا صَدَقَةٌ	٣٢٨	فَلَا وَاللَّهِ مَا نَرَى
٩٣٢	فَلْيَسْتَقِنْ	٨٩٦	فَلَا يَأْخُذْهُ
٥٣١	فَلْيَسْلِفْ فِي كُلِّ مَعْلُومٍ	٢١٤	فَلَا يَبْرُكْ كَمَا يَبْرُكُ الْبَعِيرُ
٢٧٨	فَلْيَصْنَعْ كَمَا يَصْنَعُ الْإِمَامُ	١٧٦	فَلَا يُحْجَنُ بَعْدَ هَذَا النَّعَامِ مُشْرِكٌ
٥٩	فَلْيُطْلِ عُرَّتَهُ وَتَحْجِلْهُ	٥٣٠	فَلَا يُجِلْ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا
٥٦	فَلْيَغْسِلْ	٥٣٨	فَلَا يُجِلْ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ
٨٥	فَلْيَقُلْ فِي نَفْسِهِ	٨٨٧	فَلَا يَغْصِبُ
٢١٧	فَلْيَقُلْ	٩٦٨	فَلَا يَلْطِمُنُ الرَّجُلَ
٤٥٢	فَلْيُبْسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا	٨٨٧	فَلْيَرْكَبْ وَلْيَهْدِ بَدَنَهُ
٣٦	فَلْيَمْقَلْهُ	٨٢٩	فَلَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ الْخُمْسُ
٢٧٥	فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا	٦٨٨	فَلَمْ يُجِبْهُ
٥٨٨	فَمَا بَغِيْ فَهُوَ لِأَوَّلَى رَجُلٍ ذَكَرَ	٦٢٧	فَلَمْ يُحْدِثْ شَهَادَةً، وَلَا صَدَقًا
٤٨٧	فَمَا تَرَى فِي بَيْعِ شُحُومِ الْمَيْتَةِ	٥٤٠	فَلَمْ يَرَبِّيْ بَلَعَتْ
٣٧٥	فَمَا دُونَهَا الْقَتْمُ	٢١١	فَلَمْ يَزَلْ يَقْتَتِ فِي كُلِّ صَلَاتِهِ
٣٨٢	فَمَا رَاذَ فَيَجْسَابِ ذَلِكَ	٤٧٣	فَلَمْ يَزَلْ يَلْبِيْ حَتَّى رَمَى الْجُمْرَةَ
٤٧٦	فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ	٣٤٣	فَلَمَّا اخْتَلَفُوا أَلْفَى اللَّهُ عَلَيْهِمُ
٦٧	فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ	٦٧٥	فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا
٩٤٩	فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ	٦٢٧	فَلَمَّا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَوَضَعَتْ يَدَيَّهَا
٥٩	فَمَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى آخِرِهِ	٦٥٤	فَلَمَّا رَأَيْتَ ذَلِكَ جَعَلْتَ أَلْقِيَهُ إِلَيْهِ
٩٠٣	فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَشْأَهُ وَقَرَّبَنَا	٣٤٤	فَلَمَّا فَرَّغَ
٢٩٠	فَمَنْ أَتْبَاكَ... إِلَى آخِرِهِ	٧٩٩	فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ... إِلَى آخِرِهِ
٥٠٥	فَمَنْ تَلَقَّى فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا	٤٦٤	فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ تَوَجَّهُوا
٥١٩	فَمَنْ رَاذَ	٤٩٨	فَلَهُ أَوْكُسُهُمَا أَوْ الرِّبَا
٨٩٣	فَمَنْ شَرَطَ	٥٠٩	فَلَهُ الْخِيَارُ ثَلَاثًا
٧٤٧	فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَبِيلٌ بَعْدَ مَقَاتِلِي	٣٥٨	فَلَهُ قَبْرَاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
٣٣٩	فَمَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا	٦٦٩	فَلَوْ أَضْمِنْتُهُ عَلَيْهِمْ
٢٥١	فَمَنْ لَمْ يُؤَيِّرْ فَلَيْسَ مِنَّا	٦٦٩	فَلَوْ أَضْمِنْتُهُ
٥٤٦	فَمَنْ مَاتَ وَلَمْ يَبْرُكْ وَقَاءَ	١٨٠	فَلْيَصْنَعْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ



فَمَنْ نَسِيَ فَلْيَسْتَعِزْ.....	٩٣٢	فِي رَجُلَيْنِ شَهِدَا عَلَى.....	٧٤٦
فَسَلَفَهُمْ فِي الْجَنَّةِ وَالشَّعِيرِ.....	٥٣٢	فِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ.....	٣٨٦، ٣٨٤، ٣٨٣
فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَنَدَ.....	٦٠٦	فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ نَهَانَا.....	٤٩٤
فَنَظَرَتْ فِي الرُّومِ، وَفَارِسَ فَإِذَا.....	٦٣٨	فِي سَفَرِ الْقَصْرِ.....	١٥٥
فَنَكَّسُوا رُؤُوسَهُمْ.....	٥٤٣	فِي صَاعٍ مِنْ بُرٍّ.....	٣٩٤
فَهَذِهِ بِهِدِهِ.....	١٥٨	فِي صَدَقَةِ الْقَتَمِ.....	٣٧٦
فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ.....	٤٩٢	فِي صَحْضَاحٍ مِنْ تَابٍ.....	١٠٠٥
فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.....	٥٠٩، ٥٠٨	فِي طَعَامٍ أَخَذَكُمْ.....	٣٦
فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ.....	٥٠٩	فِي الْعَرَايَا.....	٥٢٧
فَهُوَ لِرُزْجِهَا، وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ.....	٦٩١	فِي الْغُلُولِ.....	٨٨١
فَهُوَ لِفُلَانٍ.....	٩١١	فِي فَضْلِ الْقَوْلِ.....	١٤٥
فَهُوَ لِلَّذِي رَمَاهَا بِهِ.....	٦٩١	فِي قِصَّةِ زَيْنَبَ لَمَّا جَبَّ عِنْدَهُ.....	٧٣٦
فَهُوَ مَالُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ.....	٥٨٦	فِي قِصَّةِ الْعَامِلِيَّةِ الَّتِي أَمَرَ.....	٣٤٩
فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنِي لَأَرَى.....	٢٧٠	فِي قِصَّةِ الْمَرْأَةِ الَّتِي كَانَتْ.....	٣٥٠
فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ.....	٧٥٨	فِي كُلِّ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ.....	٣٧٥
فَوَصَفَ الصَّلَاةَ هَكَذَا أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ.....	١٩٤	فِي كُلِّ خَمْسٍ شَاةٍ.....	٣٧٥
فَوْقَ ثَلَاثٍ.....	٤٤٤	فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٍ فِي أَرْبَعِينَ.....	٣٨٠
فَوَقَّتْهَا حِينَ يَذْكُرُهَا.....	١٣٠	فِي كُلِّ سَائِمَةٍ إِبِلٍ.....	٣٧٦
فِي الْآيَةِ رُبْعُ الْكِتَابَةِ.....	٩٢٣	فِي كُلِّ شِرْكٍ.....	٥٦١
فِي الْأَذْكَارِ.....	٩٧٠	فِي كُلِّ شَيْءٍ.....	٥٦١
فِي الْأَنْفِ إِذَا قُطِعَ مِائَتُهُ مِائَةً.....	٧٥٠	فِي كُلِّ عَامٍ أَرْبَعَةٌ.....	٤٩٢
فِي بُضْعٍ أَخَذَكُمْ صَدَقَةٌ، وَالْإِسْكَالُ.....	٩٤٥	فِي كُلِّ فَرْسٍ سَائِمَةٍ وَيَنَارٍ أَوْ.....	٣٧٩
فِي بَوْلِ الرُّضِيعِ.....	٤٦	فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ نَائِمًا.....	٧٩٥
فِي تَخْلِيفِ جِلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّهُ.....	٦٩٢	فِي الْمَوَاضِيعِ خَمْسِينَ، خَمْسَ، مِنَ الْإِبِلِ.....	٧٥٤
فِي تَمَرَةٍ.....	٨٩٧	فِي النِّكَاحِ، وَغَيْرِهِ.....	٦٠٣
فِي تَوْبَتِهِ الَّذِينَ أَحْرَمَ فِيهَا.....	٣٤٣	فَيَأْكُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ.....	٣١٠
فِي تَوْبَتِهِ.....	٣٤٣	فَيَخْلِفُ لَكُمْ يَهُودٌ؟.....	٧٥٧
فِي الْخَائِفَةِ ثَلَاثُ الدِّيَةِ.....	٧٥١	فَيُخْرِجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ بَقِيَ.....	٤٩
فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةٌ لَا يُرَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ.....	٢٩٩	فَيَدْعُو بِهِ.....	٢١٧
فِي الْخَابِلِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا.....	٧٢٣	فَيَذَرُ.....	٦٤٠
فِي الْحُقُوفِ.....	٩٠٥	فَيَرْجِيهِ ذِرَاعًا لَا يَزِيدُنْ عَلَيْهِ.....	٩٣٤
فِي خَيْرٍ.....	٦١٨	فَيَمَادُ رُوحَهُ فِي جَسَدِهِ.....	٣٦٥
فِي رَجُلٍ جَعَلَ مَالَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ صَدَقَةً.....	٨٨٦	فَيَمِيتُهُ.....	٩١٨، ٩١٧
فِي الرَّجُلِ لَا.....	٧٢٥	فَيَمِيتُهُ.....	٩٦٤



٥٥٩	قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ.....	٦٥٦	يَمَّا أَمْلِكُ.....
٤٧	قَالَ - فِي دَمِ الْخَيْضِ.....	٣٨٧	يَمَّا سَقَتِ السَّمَاءُ رُبْعَ الْعُشْرِ.....
٧٩٦	قَالَ: فِي السَّارِقِ.....	٣٨٧، ٣٨٦	يَمَّا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ.....
٨٠٠	قَالَ فِي شَارِبِ.....	٣٨٦	يَمَّا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ.....
٨٥٠	قَالَ فِي الضُّبِّ لَا.....	٣٨٦	يَمَّا سَقَتِ.....
٣٤٩	قَالَ ﷺ فِي النَّابِذَةِ: إِنَّهَا تَابَتْ تَوْبَةً.....	٤٨١	يَمَّا سَوَّاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ.....
٣٤٨	قَالَ فِي قَتْلِ أَحَدٍ: لَا.....	٣٦٥	فَيَنَادِي مُنَادٍ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ.....
٧٧٥	قَالَ ﷺ فِي قِصَّةِ مَا عَزَّ: وَالَّذِي.....	٤٢٢	فِيهِ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا.....
٣٩٢	قَالَ فِي كَثْرٍ وَجَدَهُ.....	٢٩٨	فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُؤَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ.....
٣٩١	قَالَ - فِي كَثْرٍ.....	٣٥٨	الْقَائِلِ وَمَا الْقَيْرَاطَانِ؟.....
٣٣	قَالَ - فِي الْهَرَّةِ.....	١٣٠	فَأَيُّمُ الظَّهِيرَةِ.....
٩٤	قَالَ لَأَبِي هُرَيْرَةَ ؓ: ابْنِي.....	١٧٥	فَاتَّلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا كُبُورَ.....
٤٧٦	قَالَ لِأَصْحَابِهِ: قُومُوا فَانْحَرُوا.....	٤٨٦	فَاتَّلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ.....
٩١٠	قَالَ ﷺ لِأَوْلِيَاءِ الدَّمِ اتَّخِلِفُوا.....	٨٣٢	فَاتَّلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى.....
٦٤١	قَالَ لِبُحَيْرَةَ لَمَّا جَاءَتْ.....	١٧٥	فَاتَّلَ اللَّهُ الْيَهُودَ.....
٨١٨	قَالَ لِرَجُلٍ نَبَعَهُ.....	٧٦٦	فَاتَّلَ بَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ رَجُلًا،.....
٩٠٤	قَالَ لِرَجُلٍ: تَرَى.....	٤٧٩	الْقَارِ يَطُوفُ طَوَافِينَ وَيَسْتَعِي.....
٦٠٤	قَالَ لِرَجُلٍ تَزَوَّجَ.....	٤٦٦	قَالَ أَبُو سُفْيَانَ: لَا أَسْلِمُ.....
٨٦٩	قَالَ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ عَنِ التَّضْحِيَةِ.....	٧٨٩	قَالَ: أَتَشْفَعُ.....
٢٢٢	قَالَ لِرَجُلٍ: كَيْفَ تَقُولُ.....	٨٣٠	قَالَ أَصَبْتُ جِرَابَ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْرٍ.....
٧٩٢	قَالَ لِسَارِقٍ: أَسْرَقْتَ؟ قُلْ.....	٨١٢	قَالَ أَهْرَابِيُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ.....
٨٩٢	قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: لَا.....	٤٧٣	قَالَ: أَفَضْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ.....
٩٨	قَالَ لِعِثْبَانَ بْنِ مَالِكٍ.....	٣٤٠	قَالَ اللَّهُ أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي.....
٨٠١	قَالَ لِلْجَلَادِ اضْرِبْ فِي أَعْصَانِي،.....	٤١٢	قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: أَحَبُّ عِبَادِي.....
٩٢	قَالَ ﷺ لِلْجَنْ لَمَّا سَأَلُوهُ.....	٥٦٧، ٥٩٠	قَالَ: اللَّهُ.....
٤٣	قَالَ لِلْخَطِيبِ الَّذِي قَالَ.....	٦٥٠	قَالَ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا.....
٧١١	قَالَ لِلَّذِي ذَكَرَ لَهُ أَنَّ امْرَأَتَهُ.....	٦٥٩	قَالَ إِنِّي لَا أَسْتَطِيعُ أَنْ.....
٦٩٠	قَالَ لِلْمُعَلِّمَيْنِ.....	٤٩٥	قَالَ رَجُلٌ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ.....
٧٩٤	قَالَ - لَمَّا أَمَرَ.....	٣٩٧	قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَصَدَّقُوا فَقَالَ.....
٦٤٨	قَالَ لَمَّا خَطَبَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ.....	٩٩	قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - فِي الْمَرْأَةِ.....
٢٢٩	قَالَ لِعَرِيضٍ - صَلَّى.....	٤١٠	قَالَ: صُومُوا.....
٩٤	قَالَ لَهُ أَبُو هُرَيْرَةَ لَمَّا.....	٣٩١	قَالَ فِي الْإِبِلِ صَدَّقْتُهَا.....
٢٢٧	قَالَ لَهُ: أَوْصِيكَ.....	٨٢٦	قَالَ فِي أَسَارَى بَذَرِ.....
٦٠٣	قَالَ لَهُ: تَزَوَّجْتَ؟ قَالَ:.....	٣٤٢	قَالَ - فِي الَّذِي.....



٤٨٢	قَدْ أَحْصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَحَلَّقَ	٩٦٤	قَالَ لَهُ: لَكَ أَجْرَانِ.....
٦٦٩	قَدْ اسْتَعْجَلُوا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ فِيهِ	١١٦	قَالَ لَهَا: إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ.....
٣٧٢	قَدْ أَفْضَرَا إِلَى مَا قَدَّمُوا	٦٩٠	قَالَ ﷺ لِهَلَالِ بْنِ أُمَيَّةَ: الْيَبْنَةُ
٢٤٨	قَدْ رَأَيْتَ الَّذِي صَنَعْتُمْ وَلَمْ	٧٥٨	قَالَ لَهُمْ تَأْتُونَ بِالْيَبْنَةِ قَالُوا
١٥٣	قَدْ رَفِئَتْ صِلَاتُكُمْ بِحَقِّهَا إِلَى	٣٤٤	قَالَ لَهُمْ: فَإِذَا فَرَعْتُمْ
٢٠٨	قَدْ زُوِّجْتُمْهَا	٥٥٥	قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَتَيْتَ
١٣٩	قَدْ سَمِعْتُ فِي هَؤُلَاءِ تَأْذِينَ إِنْسَانٍ	٢٥٣	قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا عَبْدَ
٩٣٢	قَدْ شَرِبَ مَعَكَ مِنْ مَوْضِعٍ مِنْهُ	٧٨٩	قَالَ مُخَاطِبًا
٧٧٤	قَدْ شَهَدْتُ عَلَى نَفْسِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ	٦٨٩	قَالَ: مَضَتْ السَّنَةُ بَعْدَ فِي الْمَلَاعِيْنِ
٢٦٥	قَدْ عَرَفْتُ الَّذِي رَأَيْتُ مِنْ صَبِيحِكُمْ	٥٧٠	قَالَ مَنْ عَمَّرَ أَرْضًا
١٤٦، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧	قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ	٦٧٥	قَالَ: هَبِي لِي نَفْسَكَ
٣١٦	قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ،	٧٥١	قَالَ: وَفِي السَّمْعِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ
٣٣	قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَبِهَا	٦٢٢	قَالَ يَا بَنِي تَيْبَاةَ
٤٦٨	قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ	٤٦٩	قَالَ: يَا عُمَرُ إِنَّكَ رَجُلٌ
٣٩٤	قَدِمَ مُعَاوِيَةُ حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا	٤٧	قَالَتْ خَوْلَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
٥٣٠	قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَتَحَنُّ	٣٥٣	قَالَتْ عَائِشَةُ رَدًّا عَلَى مَنْ أَتَكَرَّ
٥٣١	قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ	٣٢٠	قَامَ بِجَنْبِ النَّبِيِّ ﷺ فِي
٦٧٤	قَدِمَ التُّغْلَانُ بْنُ أَبِي الْجَوْنِ	٧٧٩	قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ: إِلَيَّ رِضَاعُهُ
٧٣١	قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَإِذَا رَسُولُ	١٩٥	قَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يقرأ فِيهِمَا
٢٦٩	قَدَّمُوا قَرْنِيًا	٨٦٦	قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:
٣٥٥	قَرَأَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِقَاتِحَةَ	٨٢١	قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ
٨٧٤	قَرَأَ فِي أُذُنِ مَوْلُودٍ	٣٢٠	قَامَ قِيَامًا طَوِيلًا نَحْوًا
٢٣٨	قَرَأْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ النُّجْمَ، فَلَمْ	٣٦٠	قَامَ لِلْجَنَازَةِ ثُمَّ قَعَدَ
٨٢٨	قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرٍ	٧٧	قَبَّلَ بَعْضُ نِسَائِهِ
٨٢٢، ٨٢١	قَضَى بِالسُّلْبِ لِلْقَاتِلِ	٤٦٧	قَبَّلَ الْحَجَرَ وَالتَّرَمَةَ،
٧٣٢	قَضَى بِهَا لِجَعْفَرٍ	٤٦٨	قَبَّلَ الْحَجَرَ
٩٠٥	قَضَى بِبَعِيْنٍ	٣٤١	قَبَّلَ عُثْمَانَ بْنَ
٧٦٨	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ يَحْفَظَ الْخَوَاطِطُ	٧٥٦	قَتَلَ رَجُلٌ رَجُلًا عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ
٨٩٩	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ الْخَصْمَيْنِ	٧٤٥، ٧٣٨	قَتَلَ مُسْلِمًا بِمُتَاهِدٍ
٥٣٦	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَنْ قُوْفِي	٨٢٤	قَتَلَ يَوْمَ بَنِي
٥٦٠	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّغْمَةِ فِي	٧٦١	قَتَلْنَا بِالْقِسَافَةِ وَالصَّحَابَةُ مَثَرُ الْفِرَوْنِ
٥٦٠	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بِالشُّغْمَةِ	٧٦٢	قَتَلَهُ مَنْ جَاءَ بِهِ
٦٤٤	قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَرْزُوعٍ	٢٩٦	قَدْ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيْدَانِ
٧٣١	قَضَى فِي ابْنَةِ خَمْزَةَ	٨٣١	قَدْ أَجْرْنَا مَنْ أَجْرَتْ



٢٤٧	قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النَّاسِ	٧٤٩	قَضَى فِي الدِّيَةِ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ
٩٦٤	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بَيْنَمَا أَنَا	٧٥١	قَضَى فِي الْغَنِيِّ
٤٩	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ يَذْهَبُ	٥٩٧	قَضَى مُحَمَّدٌ ﷺ أَنَّ الدِّينَ قَبِيلٌ
٨١٠، ٤٣٨	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَى النِّسَاءِ	٧٥٠	قَضَى النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قُطِعَتْ ثَنَدَوْهُ
٢٣٨	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فِي سُرَّةِ	٥٦٠	قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّعْبَةِ فِي كُلِّ
٤٢٦	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَزَكْ نَصْرُمُ	٧٩٤	قَضَاءُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ
٦٣٣	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ زَوْجٍ	٨٩٠	الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: اثْنَانِ فِي النَّارِ
٧٢٣	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ زَوْجَةٍ	٧٨٨	قَطَعَ فِي ثَلَاثَةِ ذَرَاهِمَ
٧٢٨	قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ أَبْرَأُ؟	٧٨٧، ٧٨٨	قَطَعَ فِي بَجْنٍ قِيمَتُهُ
٤٤٨	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَصْدُرُ النَّاسُ	٧٨٧	قَطَعَ فِي بَجْنٍ
٨٨٩، ٦٩٥	قُلْتُ: يَا رَسُولَ	٧٩٦	قَطَعَ مِنَ الْمَنْصُصِ
٦٥٦	قُلْنَا: فَالْأَكْلُ قَاتٍ	٧٩١	قَطَعَ يَدٌ مِنْ أَخَذَ رِذَاءً
٩٣٠	قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَلْتَقِي	٩٣٩	قَطَعْتَ
٢٩٤	قَمْ فَصَلِّ رَكْعَتَيْنِ	٥٥٢	قُلِ الْحَقُّ وَلَوْ كَانَ مَرًّا
٢٠٣	قُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْدًا فَاسْتَأْذَنَّا	٨٧٥	قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا
٢٠٢	قُمْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةَ النَّهَامِ	٨٣٨	قُلْ: وَعَلَيْكَ أَخْرَجَهَا مُسْلِمٌ
٢١٠	قُمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ	٤٣	قُلْ: وَمَنْ يَنْصُرِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
٢١٠	قُمْتُ شَهْرًا بَعْدَ	٣٢٧	قَلْبَ رِذَاءَةٍ
٢١٠	قُمْتُ شَهْرًا	٢١١	قُلْتُ لِأَبِي: يَا أَبَتِ، إِنَّكَ قَدْ صَلَّيْتَ
٩٢١	قَوْلُهُ ﷺ لِفَاطِمَةَ لَمَّا تَفَنَّتْ	١٦٠	قُلْتُ لِإِبِلَالٍ: كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ
٢١٩	قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ	٨٤٨	قُلْتُ لِجَابِرِ الصُّخْرِ صَيِّدٌ هِيَ؟
٢٦٤	قُولُوا رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ	٤١٥	قُلْتُ لِغَابِشَةَ: أَيَبَاشِيرُ الصَّائِمِ
٩٠١	قَوْمٌ يَكُونُونَ مِنْ بَعْدِكُمْ يُؤْمِنُونَ	٧٣٧	قُلْتُ لِغُلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَلْ عِنْدَكُمْ
٦٤٨	قَوْمَتِ ثَلَاثَةٌ ذَرَاهِمَ وَثُلَاثًا	٧٣٧	قُلْتُ لِغُلِيِّ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ
٨٠	قِيءَ ذِرَاعٌ وَدَسَمَتْهُ تَمَلُّا الْقَمَمُ	٢٦٦	قُلْتُ: وَحَيْثُ قَدْ بُتِ
٢٠٠	قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الظُّهْرِ	٤٣٦	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ
٣٦٠	قِيَامَهُ ﷺ لِجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ مَرَّتْ	٥٦١	قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَرْضٌ لِي لَيْسَ
٤١٩	قِيلَ إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمْ	٨٩١	قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَسْتَعِينِي
٢٥	قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: اتَّوَضَّأَ مِنْ	٥٣٣	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ فَلَانًا
٤٣٦	قِيلَ لَهُ: هَذَا الْفَضْلُ فِي	٩٤٣	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي جَارَيْنِ
٦٧٤	قِيلَ لَهَا: اسْتَعِيْذِي مِنْهُ، فَإِنَّهُ	٤٠	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا بِأَرْضِ
٣٩٧	قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَيُّ الصَّدَقَةِ	٥٠٠	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَبِيعُ
٦٠٢	قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ النِّسَاءِ	٦٢٤	قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَسْتَلِمْتُ
٤٣٨	قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا بِرِ الْحَجِّ	٩٩٨	قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الدُّعَاءِ



٤٤٠	قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا السَّبِيلُ.....	كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الصَّلَاةِ.....	١٠٠٣
٥٤٧	قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَى كُلِّ.....	كَانَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ.....	٤٦٦
٥٢٩	قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.....	كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ.....	١٨٤
٩٤٠	يَبْلَأُ وَقَالاً.....	كَانَ إِذَا قَعَدَ.....	٢١٥
٧٨٧	يَقِمْهُ ثَلَاثَةَ ذَرَاهِمَ.....	كَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ يَتَهَادَيْنَ.....	٨٤٦
١٠٠٥	الْكَافِرُ لَا يَرَى عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ.....	كَانَ إِسْلَامُهَا قَبْلَ إِسْلَامِهِ بِسِتٍّ.....	٦٢٥
٩٤٨	كَالْمُرْغَمِيِّ يَرْغَى حَوْلَ الْحِجَمِيِّ يُوشِكُ.....	كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - عَلَى.....	٧٣
٥٧٨	كَالْعَائِدِ فِي قَبِيلِهِ.....	كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُونَ.....	٢٠٧
٨١	كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْهُ ﷺ.....	كَانَ أَطْوَلُ مَا يَسْجُدُ فِي صَلَاةٍ قَطُّ.....	٣٢١
٢٠٨	كَانَ أَحَدُهُمْ يُسَبِّحُ ثَوْبَهُ.....	كَانَ أَكْثَرَ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ.....	١٠٠٢
٨٧٩	كَانَ إِذَا اجْتَهَدَ فِي التَّيَمُّنِ قَالَ.....	كَانَ أَكْثَرَ.....	٤٣١
٨٥	كَانَ إِذَا أَرَادَ الْبَرَازَ انْطَلَقَ.....	كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاخِطاً عَلَيْهَا.....	٦٣٦
٨١٦، ٨١٧، ٨١٦	كَانَ إِذَا أَرَادَ غُرُوبَهُ.....	كَانَ بِلَالٌ قَبْلَ أَنْ يُعَيِّمَ.....	٥٤٩
٢٨٥	كَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَرْتَبِعَ.....	كَانَ بَيْنَ الْيَهُودِ وَتَبَنَى النَّبِيِّ.....	٩٢٨
٩٢٩	كَانَ إِذَا أَكَلَ أَكَلَ بِخُمْسٍ.....	كَانَ ثَمَنُ الْحَجَرِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ.....	٧٨٧
٦٤٠	كَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنَ الْعَصْرِ.....	كَانَ خَرّاً.....	٦٢٢
٢٢٣	كَانَ إِذَا أَوْتَرَ يَبْسُجُ.....	كَانَ الْحُسَيْنُ.....	٤٦
٥١٦	كَانَ إِذَا تَابَعَ رَجُلًا فَأَرَادَ أَنْ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى الْخَلَاءَ.....	٨٧
٢٤٠	كَانَ إِذَا جَاءَهُ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ.....	٣٨٤
٩٢	كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بِجَنَازَةٍ.....	٥٤٦
٣٠٣	كَانَ إِذَا خَطَبَ يَغْتَشِدُ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ سَفَرًا.....	٦٦٠
٢٩١	كَانَ إِذَا دَنَا مِنْ مَيْتَرٍ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَفْتَحَ.....	١٨٩
٣٢٩	كَانَ إِذَا رَأَى الْمَطَرَ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اغْتَسَلَ.....	٢٠٣
٦٠٣	كَانَ إِذَا رَفَأَ إِنْسَانًا.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا.....	٨١٤
٦٠٣	كَانَ إِذَا رَفَأَ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا انْصَرَفَ.....	٢٢٤
٢٠٩	كَانَ إِذَا رَفَعَ فَرْجَ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ مِنْ.....	٩٣
١٥٥	كَانَ إِذَا سَافَرَ فَأَرَادَ أَنْ يَطْرُقَ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَطَبَ، اخْمَرَتْ.....	٢٩١
٢٣٠	كَانَ إِذَا سَالَ جَعَلَ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ.....	٨٦، ٨٥
٢١٣	كَانَ إِذَا سَجَدَ بَدَأَ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرَ.....	٤٣٣
١٥٠	كَانَ إِذَا سَمِعَ الْمُؤَذِّنَ قَالَ: اللَّهُمَّ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ.....	٢١١، ٢٠٥
٢٢٦	كَانَ إِذَا صَلَّى أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِرُوحِهِ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ فَرَسَخًا.....	٢٨١
١٦٧	كَانَ إِذَا صَلَّى إِلَى جِدَارٍ جَعَلَ بَيْنَهُ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا سَلَّمَ مِنْ.....	٢٢٦
٢٠٨	كَانَ إِذَا صَلَّى.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَعِدَ الْمِئْبَرِ.....	٢٩١
١٠٢	كَانَ إِذَا غَشِيَ أَهْلَهُ فَأَنَزَلَ.....	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ.....	٦٥٩



٢٣٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا	٣٥٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى عَلَى
٢٠٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي صَلَاةٍ	٣٦٤، ١٩٨، ١٩٧	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا فَرَّغَ مِنْ
١٠١، ٨٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ	٢٠٤، ١٩٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى
٦٥٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ بَيْنَ	٣١٥	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَانَ يَوْمٌ
٦٥٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْسِمُ لِبَنَاتِهِ	١٨٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ
١٠٠٤، ١٠٠٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: اللَّهُمَّ	٢٥٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا لَمْ يُصَلِّ
٢٢٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ ذُبُرٌ	٩٩٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا مَذَّ يَدَيْهِ
٢٠٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ	١٩٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
٣٥٥	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ عَلَى	٤٢٧، ٣٩٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتُرُنَا أَنْ
١٠٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ وَهُوَ	٦٠٢	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتُرُنَا بِالنِّبَاءِ
٨٠٤	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْذِرُ لَهُ الزَّيْبُ	١٢٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتُرُنِي فَأَتَزَرُّ
٨٢٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْقَلُ بَعْضُ	٤٠٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَفَّظُ مِنْ
١٣١	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ	٦٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَرَضَّأُ بِالْمَدِّ
٢٥٤	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤَيِّرُ بِهِ ﴿سُبْحَ	٣١٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ يَوْمَ
٦٢٢	كَانَ زَوْجُ بَرِيْرَةَ عَبْدًا أَسْوَدَ يُقَالُ لَهُ	٨٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ
٣٥٤	كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ يُكَبِّرُ عَلَى	٨٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ
٣٥٤	كَانَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ﷺ يُكَبِّرُ	١٨٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْتَفْتِي الصَّلَاةَ
٦٦٩	كَانَ طَلَّاقُ الثَّبَّةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولٍ	٢٥٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي أَرْبَعَ
٦٦٩	كَانَ طَلَّاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةً	١٩٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي بَنًا
٦٦٩	كَانَ طَلَّاقُ الثَّلَاثِ	١٢٥	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي الْعَصْرَ
٦٦٨	كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ	١٦٥	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ
٦٢٢	كَانَ عُتْدًا	١٦٢، ١٦١	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَهُوَ
٩٢١	كَانَ الْعَبِيدُ يَدْخُلُونَ عَلَى أَزْوَاجِ	٤٢٦	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ حَتَّى
٤٨٩	كَانَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَحْبَا	٤٢٧	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ فِي كُلِّ
٣٢٧	كَانَ عَلَيْهِ خَمِيصَةٌ سَوْدَاءُ	٤٣١	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ مِنَ الشَّهْرِ
٥٥٦، ٥٥٧	كَانَ عِنْدَ بَعْضِ	٤٢٩، ٤٢٧	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصُومُ مِنْ كُلِّ
٤٤١	كَانَ الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ	٢١٨	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُّدَ
٢٠١	كَانَ فَلَانٌ يُطِيلُ الْأَوْتَيْنِ مِنْ	٢١٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُنَا دُعَاءَ
٧٨١	كَانَ فِي آيَاتِنَا وَوَجِلٌ ضَعِيفٌ	٣٧٠	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا
٣٦٠	كَانَ فِي جَنَازَةٍ	٩٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْتَسِلُ مِنْ
٩٢٥	كَانَ فِي سَفِينَةٍ فَسَمِعَ عَاطِسًا عَلَى	٤٤	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغْبِلُ الْعَنِيَّ
٩٨١	كَانَ فِي لِسَانِي ذَرْبٌ عَلَى أَهْلِي	٤١٣	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُغْطِرُ عَلَى
٧٩٥	كَانَ فِي الْمَسْجِدِ الْخَرَامِ	٥٧٩	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ الْهَدِيَّةَ
٧١٦	كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ	٤١٥	كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ



١٢٢	كَانَ يَأْمُرُنِي فَأَقْرُرُ.....	٧١٦	كَانَ فِيْمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ.....
٤٢٨	كَانَ يَأْمُرُهُمْ بِإِفْطَارِهَا.....	١٢٧	كَانَ قَدْرُ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرِ.....
٣٨٩	ﷺ كَانَ يَنْتَحِ عِنْدَ اللَّهِ بَيْنَ رَوَاحَةٍ.....	١٧٢	كَانَ قِرَامَ لِعَالِيَةِ سَتَرَتْ بِهِ.....
٢٢٤	كَانَ يَنْتَوَذَرُ.....	٣٣٧	كَانَ كُمْ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الرَّسَنِخِ.....
٣٥٥	كَانَ يَنْتَفِسُ فِي الشَّرَابِ.....	١٤٣	كَانَ لَا يُؤَدُّ.....
١٣٨	كَانَ يُتَوَبُّ فِي الْأَذَانِ الْأَوَّلِ.....	٩٥	كَانَ لَا يَسْتَشِرُهُ عَنْ بَرٍّ لَهُ.....
٢٤٤	كَانَ ﷺ يُخَاطِبُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ.....	٢١١	كَانَ لَا يَنْقُتُ إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمِ.....
٣٦٦	كَانَ يُخْرِجُ إِلَى الْعِيدِ.....	٤١٦	كَانَ لَا يَمْسُ وَجْهَهَا.....
٣١٠	كَانَ يُخْرِجُ نِسَاءَهُ وَتَنَاتَهُ.....	٥٦٦	كَانَ لِرِجَالٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَضُولُ.....
٥٧	كَانَ يُخَلِّلُ لِحَبَّتِهِ.....	٢٩٢	كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُطْبَتَانِ يَجْلِسُ.....
٢١١	كَانَ يَدْعُو لِلْمُسْتَضْعَفِينَ.....	٦٤٠	كَانَ لَهُ قُوَّةُ ثَلَاثِينَ رَجُلًا.....
٢٤٨	كَانَ يَذْفِرُ الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ.....	١٦٠	كَانَ لِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَذْخَلَانِ.....
٥١	كَانَ يُبِيرُ الْمَاءَ عَلَى بَرَقَتِهِ.....	٥٢٨	كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ.....
١٠٢	كَانَ يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى.....	٤٨٠	كَانَ النَّاسُ يُنْصَرِفُونَ مِنْ كُلِّ.....
٢٩٩	كَانَ يَزَلُّ السُّورَةُ حَتَّى تَكُونَ.....	٤٣٣	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْتَكِفَ.....
١٨٦، ١٩١، ١٨٦، ١٨٦	كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ.....	٦٢	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ أَذَانَ.....
٦٥٩	كَانَ يَسْأَلُ.....	٨٦	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ.....
٢٥٤	كَانَ يَسْبُحُ عَلَى ظَهْرِ رَاحِلَتِهِ.....	٩٢٦	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يَمُوتُ إِلَّا بَعْدَ.....
٢٥٧	كَانَ يَسْتَجِبُ.....	٧٠	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا.....
٢٠١	كَانَ يَسْتَغْفِرُ لِلْمُؤْمِنِينَ.....	٦٠٢	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا بِالنَّهَاءِ.....
٢٠١	كَانَ يَسْتَغْفِرُ.....	٢٠٨	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخَاطِبِي بِيَدَيْهِ.....
٢٢٦	كَانَ يَسْتَقْبِلُ الْمُتَأَمِّمِينَ.....	٣٤٧	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ.....
٢٠٨، ٢٠٧	كَانَ يَسْتَجِدُّ عَلَى كَوْرِ عِمَامَتِهِ.....	٩٨٨	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجِيءُ مِنَ اللَّيْلِ.....
٢٢٢	كَانَ يُسَلِّمُ.....	٣١٣	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُخْرِجُ يَوْمَ الْفِطْرِ.....
٢١٥	كَانَ يُبِيرُ بِالسَّابِقِ.....	٦٠	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِبُهُ الشُّيْمُنُ.....
٤٢٣	كَانَ يُصْبِحُ جُنُبًا.....	٤١٥	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ.....
٤٣٠	كَانَ يُصَلِّيُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ.....	٢٣٩	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ.....
٢٩٧	ﷺ كَانَ يُصَلِّيُ بَعْدَ الْجُمُعَةِ وَرَكَعَتَيْنِ.....	٣١٥	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْفِطْرِ.....
١٣٦، ١٢٩، ١٣٦، ١٢٩	كَانَ يُصَلِّيُ بَعْدَ الْعَصْرِ.....	٢١٣	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْقُتُ فِي صَلَاةِ.....
٣١٢	كَانَ يُصَلِّيُ بَعْدَ الْعِيدِ.....	٣٥٤	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَكْبَرُ عَلَى الْحَنَائِزِ.....
٢٨٨	كَانَ يُصَلِّيُ الْجُمُعَةَ.....	٨٦٤	كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْخَرُ قَبْلَ أَنْ.....
٢٥٢	كَانَ يُصَلِّيُ مِنَ اللَّيْلِ ثَلَاثَ.....	٥٤٦	كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ.....
٢٥٣	كَانَ يُصَلِّيُ مِنَ اللَّيْلِ.....	٩٢٩	كَانَ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ.....
١٨٩، ١٦٢، ٢٤٩	كَانَ يُصَلِّيُ.....	٣١٢	كَانَ يَأْمُرُ.....



٢٠٩	كَانَ ﷺ يُعْنِكُ يَدَيْهِ عَلَى	٤٢٦	كَانَ يَصْرُمُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
٣٥٩	كَانَ يَمْنِي بَيْنَ يَدَيْهَا وَأَبُو بَكْرٍ	٤٢٧	كَانَ يَصْرُمُ عِدَّةً
٣٥٩	كَانَ يَمْنِي	٨٦٢	كَانَ يَضْحِي بِكَبَشَيْنِ
٣٥١	كَانَ يَنْهَى عَنِ النَّفْيِ	٣٧١	كَانَ يَضْحِي عَنْ نَفْسِهِ
٣٥١	كَانَ يَنْهَى عَنْ	٦٤٠	كَانَ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ
٩٢٦	كَانَ الْيَهُودُ يَتَعَاطَسُونَ عِنْدَ	٦٣٩	كَانَ يَطُوفُ عَلَى
٢٤٦	كَانَ ﷺ يُؤَيِّرُ ثَلَاثَ لَيَالٍ لَا يَجْلِسُ إِلَّا	٤٣٣	كَانَ يَتَكَبَّفُ الْعَشِيرَ
٢٤٦	كَانَ يُؤَيِّرُ ثَلَاثَ لَيَالٍ لَا يَفْصِلُ بَيْنَهُنَّ	١٦٧	كَانَ يَغْرِضُ رَاحِلَتَهُ كَيْصَلِي
٢٥٦	كَانَ	٥٦٦	كَانَ يُغْطِي أَرْضَهُ بِالثَّلْثِ وَالرَّيْعِ
٧٨٩	كَانَتْ امْرَأَةٌ تَسْعِيْرُ الْمَنَاعِ	٤٠٥	كَانَ يُغْطِي عَمَرَ
٨٣٣	كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا	٣١٧	كَانَ يُعَلِّمُهُمُ التَّكْبِيرَ
٧٥٥	كَانَتْ دِيَةُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ	٢٢٢	كَانَ يُعَلِّمُهُمُ مِنَ الدُّعَاءِ
٩٣	كَانَتْ رَوْثَةُ جِمَارٍ	٥٨	كَانَ يُغْتَسِلُ بِالصَّاعِ وَيَتَوَضَّأُ
٢٠٠	كَانَتْ صَلَاةُ الظُّهْرِ تَقَامُ، فَيَذْهَبُ	٣٠	كَانَ يُغْتَسِلُ بِفَضْلِ
٣٣٦	كَانَتْ عِنْدَ عَائِشَةَ حَتَّى قُبِضَتْ	١٠٤	كَانَ يُغْتَسِلُ وَيُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ
٩٢٢	كَانَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثُ صَفَائَا	٢٥٦	كَانَ يُفْعَلُ كَذَا
٦٣٨	كَانَتْ لَنَا جَزَارٌ، وَكُنَّا نَغْرِزُ	٤١٦	كَانَ يُقْبَلُ بَعْضُ نِسَائِهِ فِي الْفَرِيضَةِ
٦٧٤	كَانَتْ لَهُ أَمَةٌ	٢٠٠	كَانَ يُقْرَأُ فِي الْأَخْرَسَيْنِ
٩٢٢	كَانَتْ نَحْلُ بَنِي النَّضِيرِ لِرَسُولِ	٢٠٠	كَانَ يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ
١٢٢	كَانَتْ النِّسَاءُ تَقْعُدُ عَلَى عَهْدِ	٢٨٠	كَانَ يُقْصَرُ فِي السَّفَرِ
٥٩٤	كَانَتْ وَصِيَّتُهُ ﷺ حِينَ حَضَرَهُ الْمَوْتُ	٢٨٠	كَانَ يُقْصَرُ وَتُحِمُّ
٨٧٩	كَانَتْ يَمِينُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّتِي	٩٣	كَانَ يَقُولُ إِذَا خَرَجَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ
٨٧٩	كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ، لَا، وَمُقَلَّبِ	٢٢٦	كَانَ يَقُولُ بَعْدَ الصَّلَاةِ
٦٣٤	كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا أُنِيَ	٢١٠	كَانَ يَقُولُ بَيْنَ
٦٣٤	كَانَتْ الْيَهُودُ تَقُولُ: إِذَا جَامَعَهَا	٩٣	كَانَ ﷺ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
١٧٦	كَانُوا إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ	٣٢٩	كَانَ يَقُولُ عِنْدَ
١٧٥	كَانُوا يُتَخَذُونَ كُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ	٢٢٣	كَانَ يَقُولُ فِي دُبُرِ
٦٦٩	كَانُوا يَفْعَلُونَ	٢٤٠	كَانَ يَقُولُ فِي سُجُودِ التَّلَاوَةِ
٣٥٤	كَانُوا يُكَبِّرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ	٢٢١	كَانَ يَقُولُ فِي صَلَاتِهِ بَعْدَ
١٨٦	كَبَّرَ ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ	١٤٥	كَانَ يَقُولُ كَمَا يَقُولُ الْمُؤَدُّ
٣٥٤	كَبَّرَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى النَّجَاشِيِّ	٣٦١	كَانَ ﷺ يَقُومُ لِلْجَنَازَةِ فَمَرَّ
٧٥٧	كَبَّرَ كَبْرَ	٥٦٦	كَانَ يَكْرِي
٧٥٨	كَبَّرَ	٣٣٦	كَانَ يَلْبَسُهَا لِلرَّفْدِ وَالْجُمُعَةِ
٣١٨	كَبَرُوا اللَّهَ أَكْبَرَ اللَّهُ أَكْبَرُ	٦١	كَانَ يَمْسَحُ رَأْسَهُ تَارَةً



٩٦٥	كُلُّ أَمْرِي مُعَافَى إِلَّا الْمَجَامِرُونَ	٨٧٢	كَتَبْتَنِي كَيْفَ تَشَاءُ
٣٩٦	كُلُّ أَمْرِي فِي ظِلِّ صِدْقِي حَتَّى	٧٤٥	كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ
٣٩٦	كُلُّ أَمْرِي فِي ظِلِّ صِدْقِي	٨٦٠	كُتِبَ الْإِحْسَانُ
٢٩١	كُلُّ بَذْعَةٍ ضَلَالَةٌ	٧٤٧	كُتِبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ
٨٧٢	كُلُّ نَبِيٍّ أَمْ يَقْتُمُونَ إِلَى عَصَبَةٍ	٨٣٧	كُتِبَ إِلَى مُعَاذٍ بِالْيَمَنِ
٢٩٢	كُلُّ خَطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُدٌ	٨٦٤	كُتِبَ عَلَيَّ النُّحْرُ وَلَمْ يُكْتَبْ
٨٤٢	كُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ فَأَكَلُهُ	٣٥٨	كُتِبَ لَهُ فِرَاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ أَحْفَهُمَا
١٠٨	كُلُّ رَجُلٍ	١٢٠	الْكُذْرَةُ وَالصُّفْرَةُ شَيْئَانِ
٢٨٤	كُلُّ سُورَةٍ فِي رُكْعَةٍ	٩٨٠	الْكُذِبُ، فَإِنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَذَبَ
٧٣٩	كُلُّ شَيْءٍ خَطَأٌ إِلَّا السِّيفُ وَلِكُلِّ	٩٨٠	الْكُذِبِ يُكْتَبُ عَلَى ابْنِ آدَمَ إِلَّا
٧٣٩	كُلُّ شَيْءٍ سِوَى الْحَلِيدَةِ خَطَأٌ	٨٥	كَذَّبَتْ
٨٧٢	كُلُّ غُلَامٍ مُرْتَهَنٍ بِعَاقِبَتِهِ تَذْنِيعٌ	٩٩٨	كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي جَبْرِيلُ عَنْ اللَّهِ
٨٦٩	كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ مَنَحَرٍ وَكُلُّ	١٣٣	كَذَّبُوا السَّرَّاحَانَ
٨٦٩	كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنَفْعَةً فَهُوَ رِبَاٌ	٧٨٢	كَرِهَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْ لَحْمِهَا
٨٦٩	كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنَفْعَةً فَهُوَ رِبَاٌ	٣٣٤	كَسَانِي النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ حُلَّةٌ سَبْرَاءُ
٨٦٩	كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنَفْعَةً فَهُوَ رِبَاٌ	٣٣٤	كَسَانِي النَّبِيِّ
٩٢٦	كُلُّ مَا شِئْتَ وَاشْرَبْتَ مَا شِئْتَ مَا	٥٦٧	كَسَبَ الْحَجَّامُ خَبِيثٌ
٨٥٥	كُلُّ مَا لَمْ يَتَّقِ	٩٥٤	كَسَبَ الْحَلَالُ فَرِيضَةً
٨٥٢	كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ وَمَا اسْتَكْرَبْتَهُ	٣٦٢	كَسَرَتْ عَظْمَ الْمَيْتِ كَكَسَرِهِ حَيًّا
٨٥٢	كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ	٧٤٣	كَسَرَتْ نِثْيَةً جَارِيَةً
٧٩٨	كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ	٦٣٢	كَسَرَتْهُ
٨٠٢	كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ	٨٠٩	كَسَرُوا فِيهَا فَيَسْكُمُ وَأَوْتَارَكُمْ
٩٢٤	كُلُّ مَغْرُوفٍ صَدَقَةٌ	٢٤٥	كَفَى بِالنَّسْلِيمِ
٩٤٥	كُلُّ مَغْرُوفٍ	٩٤٠	كَفَى بِالْعَرَةِ إِذَا أَنْ يُحْدِثَ
٨٥٤	كُلُّ مِمَّا أَسْكَنَ عَلَيْكَ	٧٢٣، ٤٤١	كَفَى بِالْعَرَةِ إِذَا أَنْ يُضَيَّعَ
٩٧٦	كُلُّ وَاشْرَبَ وَالْبَسَ وَتَصَدَّقَ فِي	٩٨١	كَفَى بِكَ إِذَا أَنْ لَا تَزَالَ مُخَاصِمًا
٩٣٥	كُلُّ، وَاشْرَبَ، وَالْبَسَ، وَتَصَدَّقَ	٩٨١	كَفَارَةٌ مَنْ اغْتَبَه أَنْ تَسْتَفِيرَ
٨٧٥	كُلُّ نَعِيمٍ يُخْلَفُ بِهَا دُونَ اللَّهِ	٨٨٥	كَفَارَةُ النَّذْرِ كَفَارَةُ بَعِيْنٍ
٨٣٩، ٨٢٢	كِلَاكُمَا قَتْلُهُ	٦٨٣	كَفَرٌ، وَلَا تَمُذُّ
١٦٥، ١٦٤	الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ شَيْطَانٌ	٣٤٦	كَفَنَ فِي ثَلَاثِ أَثْرَابٍ بَيْضٍ
٩١٩	كَلْحَمَةُ النَّسَبِ لَا تَبَاعُ وَلَا يُرْهَبُ	٣٤٦	كَفَنَ فِي فُطَيْقَةٍ خَمْرَاءَ
١٠٤٤	كَلِمَتَانِ خَبِيَّتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ	٩٥٩	كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَسِرَةٌ وَلَا يَضُرُّهُ
١٠٠٤	الكَلِمَتَانِ	٩٥٧	كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَايَيْنِ
٤٢٣	كَلَّهَ أَنْتَ وَأَمَلُ نَيْتِكَ وَصَمَّ يَوْمًا	٦٣٥	كُلُّ ابْنِ آدَمَ يَطْعَمُ الشَّيْطَانُ



٤١	كُنَّا نَقْرُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَتُصِيبُ	٤٢٢	كُلُّهُ أَنْتَ وَعِيَاكَ فَقَدْ كَثُرَ
٨٢	كُنَّا نَسْتَلِ الْعَيْتَ فِيمَا مِنْ	٨٥٤	كُلُّهُ وَإِنْ لَمْ تَذُرْكَ مِنْهُ إِلَّا
٦٦٩	كُنَّا نَفْعَلُ	٩٥٦	كُلُّوْا وَاشْرَبُوا، وَابْسُوا فِي غَيْرِ
٢١٧	كُنَّا نَقُولُ قَبْلَ أَنْ يُغْرَضَ عَلَيْنَا الشَّهَادَةُ	١٤٣	كُلُّوْا وَاشْرَبُوا
٤٥٣	كُنَّا نَنْضَحُ وَجُوهَنَا بِالْمِسْكِ	٨٦٩	كُلُّوْا وَتَصَدَّقُوا وَادْخِرُوا
١٣٨	كُنْتُ أَوَدُّ أَنْ يُرْسِلَ اللَّهُ ﷻ فَكُنْتُ	٨٥٠	كُلُّوْهُ فَإِنَّهُ خَلَالَ وَلَكِنَّهُ لَيْسَ
٥٠٠	كُنْتُ أُبِيعُ الْإِبِلَ بِالتَّيْبِ فَأُبِيعُ	٩٧٢	كُنَّا أَمَرَ اللَّهِ
٤٦	كُنْتُ أَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَتَيْتُ بِحَسَنِ	٦٦١	كُنَّا نَضْرِبُ الْعَبْدَ أَوْ الْأَمَةَ
٤٥٢	كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَطِيبِ	٤٦٠	كُنَّا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ وَإِنِّي
٤٥٣	كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِخْرَامِهِ	٢٢٠	كُنَّا صَلَّيْتُ
٤٥٢	كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيِّ ﷺ	٢٨١	كُنَّا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى غَزَائِمُهُ
١٠٦	كُنْتُ اغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ	٧٧٥	كُنَّا يَنْبِغُ الْجُرُودُ فِي الْمَكْحُولَةِ
٩٣٤	كُنْتُ أَمْنِي وَعَلَيَّ بَرْدُ آخِرَةٍ	٩٥١	كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ
١٧٣	كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عَلَمِهَا وَأَنَا فِي	١٩٢	كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
٩٥٢	كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ	٤٠٨	كُنَّا عِنْدَ عُمَارِ بْنِ يَاسِرٍ فَأَتَيْتُ
٩٥٣	كُنْتُ رَدِيفَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا	١١٩	كُنَّا لَا نَعُدُّ الْكُنْزَةَ وَالصُّفْرَةَ
٥٤٨	كُنْتُ شَرِيكِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ	٨٦٨	كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ
٨٧	كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى الْخَلَاءَ	٨١٩	كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةٍ
٩١٨	كُنْتُ مَمْلُوكًا لَأُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَتْ	٦٣٢	كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزْوَةٍ فَلَمَّا
٣٦٦	كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ	١٥٣	كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةِ مُظْلِمَةٍ
٨٦٩	كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِي	٤٩٤	كُنَّا نَبِيعُ سَرَائِنَا أَمَهَاتِ الْأَوْلَادِ
٧٦٢	كُونُوا حَيْثُ شِئْتُمْ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَنْ	٥٠٣	كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ نَتَشَتَّرِي
٦٣٣	الْكَيْسَ الْكَيْسَ	٢٠٠	كُنَّا نَخْرُجُ قِيَامَ رَسُولِ اللَّهِ
٣٦٧	كَيْفَ أَقُولُ يَا رَسُولَ	٤٥٣	كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
٢٧٠	كَيْفَ أَنْتَ إِذَا كَانَ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ	٤٩٨	كُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ
٨٩٦	كَيْفَ تَقْدُسُ أُمَّةٌ أَيْ: تَطْهَرُ	١٩٩	كُنَّا نُصَلِّيُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ الطَّهَرُ
٨٩٦	كَيْفَ تَقْدُسُ أُمَّةٌ لَا يُؤْخَذُ مِنْ	١٢٦	كُنَّا نُصَلِّيُ الْمَغْرِبَ مَعَ رَسُولِ
٧٦٣	كَيْفَ حُكْمُ اللَّهِ فِيمَنْ بَنَى مِنْ	١٢٦	كُنَّا نُصَلِّيُ الْمَغْرِبَ مَعَ النَّبِيِّ
٤٦٧	كَيْفَ قَالَ حَسَّانُ	٥٣٢	كُنَّا نُصِيبُ الْغَنَائِمَ مَعَ رَسُولِ
٧٥٨	كَيْفَ نَأْخُذُ بِإِيمَانٍ قَدِمَ كُفَّارُ	٨٢٩	كُنَّا نُصِيبُ فِي مَعَارِنَا الْعَسَلِ
٧١٣	كَيْفَ وَقَدْ رَغَبْتَ أَنَّهَا أَرْضُكُمْ	٢١٣	كُنَّا نَضَعُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الرَّمَكَيْنِ
٧١٩	كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ	٨٨١	كُنَّا نَعُدُّ الذَّنْبَ الَّذِي لَا كَفَّارَةَ
٤٧٢	كَيْفَا نَعْبُرُ	٦٣٩	كُنَّا نَعْرِضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
٦٥٣	لَا أَكُلُ مَشْكُونًا	٣٩٤	كُنَّا نَعْطِيهَا فِي زَمَنِ النَّبِيِّ



٩٠٣	لا تَجُورُ شَهَادَةَ بَدْوِي عَلَى صَاحِبِهِ	٨٤٦	لا أَكَلَهُ وَلَا أَرَمَهُ
٩٠٢	لا تَجُورُ شَهَادَةَ خَائِنٍ وَلَا خَائِنَةٍ	١٢١	لا أَجِلُ الْمَسْجِدَ لِخَائِضٍ وَلَا جُنْبٍ
٩٧١	لا تَحَاسَدُوا وَلَا تَتَاجَسَرُوا وَلَا تَبَاغَضُوا	٣٩٤	لا أُخْرِجُ إِلَّا مَا كُنْتُ أُخْرِجُ عَلَى عَهْدِي
٩٧١	لا تَحَاسَدُوا وَلَا تَتَاجَسَرُوا	٢٧٨	لا أَرَاهُ عَلَى خَالٍ إِلَّا كُنْتُ عَلَيْهَا
٦٩٨	لا تُجِدُ امْرَأَةً عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ	١٧٨	لا أَرِيحُ اللَّهَ بِجَارَتِكَ
٧١٣	لا تُحَرِّمُ الْإِسْلَاجَةَ وَالْإِسْلَاجَانَ	١٨٢	لا أُرِيدُ
٧١٣	لا تُحَرِّمُ النَّمْصَةَ وَالْمَقْصَانَ	١٩٩	لا أَسْتَطِيعُ
٩٤٥	لا تُخْفِرَنَّ مِنَ الْمَغْرُوفِ شَيْئًا	٥٧٨	لا أَشْهَدُ عَلَى جَوْرِ
٦٠١	لا تُجِلِّ الصَّدَقَةَ لِنَفْسٍ إِلَّا	٢٥٦	لا إِلَّا أَنْ يَجِيءَ مِنْ مَغِيْبٍ
٩٨٦	لا تُجِلِّ لَقَطَتَهَا إِلَّا لِشَيْءٍ	٩٩٦، ٤٦١	لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ
٥٣٤	لا تُخَلِّبْ مَاشِيَةَ امْرِئٍ بِغَيْرِ	٣٣٩، ٢١٥	لا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ
٨٧٥	لا تُخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَأُمَّهَاتِكُمْ	٨٢١	لا أَتِيْلُكَ لَكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا
٨٧٥	لا تُخْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ	١٠٥	لا، إِنَّمَا يُكْفِيكَ أَنْ تُخْضِيَ عَلَى
٢٦٤	لا تُخْلِفُوا عَلَى إِمَائِكُمْ وَلَا تَتَابِعُوهُ	٥٢١	لا تَأْسُ بِبَيْعِ الْكُفْرِ بِالْشَّيْءِ
٢٧٠	لا تُخْلِفُوا فَتُخْلِفَ قُلُوبُكُمْ	٣٧٩	لا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ إِلَّا فِي دُورِهِمْ
٤٢٩	لا تُخْصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ	٣٨٧	لا تُأْخِذُوا فِي الصَّدَقَةِ إِلَّا مِنْ
٣٤٤	لا تُذَعُّوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِغَيْرِ	٣٧٢	لا تُؤْذِ صَاحِبَ الْقَبْرِ
٣٦٩	لا تُذَفُّوا مَوْتَانَكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَّا	٦٥٥	لا تَأْكُلُوا بِالْشَّيْءِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ
٨٦٦	لا تُذَلِّعُوا إِلَّا مُسِنَّةً، إِلَّا إِنْ	٥٢٢، ٥٢١	لا تُبَاغِ حَتَّى تَفْصَلَ
٦٩٢	لا تُرَدُّ يَدُ لَامِسٍ	٨٣٨	لا تُبَدِّلُوا
٥٨٠	لا تُرَبِّيُوا، وَلَا تُعْمِرُوا فَمَنْ أَرْقَبَ	٩٢٤، ٨٣٨	لا تُبَدِّلُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى
٤٧٣	لا تُرَمُوا الْجُمُعَةَ حَتَّى تَطْلُعَ	٩٣١	لا تُبَدِّلُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى
٢٤	لا تُرَرِّمُوهُ	٣٤٩	لا تُبْرِزْ فَيْدُكَ وَلَا تَنْظُرْ إِلَى
٦٤١، ٦٢٩	لا تُزَوِّجِ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ، وَلَا	٥١٣، ٤٩٩	لا يُبْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ
٦٥٩	لا تُزَوِّجِ الْمَرْأَةَ	٥١٨	لا يُبْعُوا اللَّعْمَبَ بِاللَّعْمَبِ إِلَّا
٧٧٢، ٤٤٤	لا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَعَ ذِي	٥١٩	لا يُبْعُوا غَايِبًا مِنْهَا بِتَاجِيزٍ
٤٤٤	لا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ سَبِيْرَةً لَيْلَةً	٨٥٧	لا تُسْجِدُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا
٨٩٩	لا تُسَافِرُوا فِي الْمَجْلِسِ	٥٥	لا تُتِمَّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يُسَبِّحَ
٩٧٢، ٣٧٢	لا تُسَبِّحُوا الْأَمْوَاتَ، فَإِنَّهُمْ قَدْ	١٩٤	لا تُتِمَّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى يَفْعَلَ
٦٥١	لا تُشْرَوْا الْجُلُزَ بِالْثِيَابِ	٥٢	لا تُتِمَّ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ حَتَّى
٩٨٩	لا تُسَلِّمُوا نَسْلِمَ الْيَهُودِ فَإِنْ	١٣٨	لا تُتَوَّنِ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ
٥١٣	لا تُشْرَوْا السُّكَّانَ فِي الْمَاءِ، فَإِنَّهُ	١٩٤	لا تُخْرِجُ صَلَاةً لَا يَفْرَأُ فِيهَا بِغَايَةِ
٤٢٣	لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ	٣٦٤	لا تُجْعَلُوا قَبْرِي وَتَنَا يُعْبَدُ مِنْ
٨٨٩	لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ	٣٧٢، ١٧٥	لا تُجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تَصَلُّوا



لا تَشُدُّ الرِّحَالَ	٨٨٨	لا تَلْقُوا الرِّجَالَ، وَلَا يَنْحِ	٥٠٣
لا تَشْرَبُوا فِي آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ	٣٣٢، ٣٧	لا تَلْقُوا السَّلْعَ حَتَّى تَهَيِّطُوا بِهَا	٥٠٤
لا تَشْرَبُوا وَاحِدًا أَوْ شَرِبًا وَاحِدًا	٦٥٥	لا تَمَارِ أَحَاكَ، وَلَا تَمَارِحَهُ، وَلَا	٩٧٣
لا تَشْفَعْ فِي حَدِّ فَإِنَّ الْحُدُودَ	٧٨٩	لا تَمَسَّ طَبِيبًا	٧٠٠
لا تَصِيحْ صَلَاةً مَنْ قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ	١٥٣	لا تَمْسَحِ الْخَصَى وَأَنْتَ تُصَلِّي	١٧٠
لا تَصْرُوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ فَمَنْ	٥٠٨	لا تَتَّبِعِي	٤٠٣
لا تَصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ، وَلَا تَجْلِسُوا	١٥٧، ١٥٦	لا تَتَّقُوا أَيْدِيَكُمْ فَإِنَّهَا مَرَاوِجُ	١٠٥
لا تَصَلُّوا صَلَاةً فِي يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ	٢٦٢	لا تَتَّقِ الْمَرْأَةَ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا	٣٩٨
لا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ إِلَّا يَمَانًا	٤٣٠	لا تَقْطَعْ الْهَجْرَةَ مَا قَبِلَ الْعُدُو	٨١٣
لا تَصِيدُ صَيْدًا وَلَا تَنْكَأَ	٨٥٧	لا تَنْكَحِ الْأُمِّ حَتَّى تُسَأَلَ	٦١٠
لا تَعُدَّ	٢٧٣	لا تَنْكِحُوا النِّسَاءَ بِخُسْفَانٍ	٦٠٢
لا تَعَالُوا فِي الْكُفْرِ فَإِنَّهُ يُسَلَّبُ	٣٤٨	لا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ	٦٣٤
لا تَغْضَبْ وَلَكِ الْجَنَّةُ	٩٦٩	لا تَوَاصِلُوا قُلُوبَكُمْ أَرَادَ أَنْ	٤١٤
لا تَغْضَبْ	٩٦٩	لا تَوَيَّرُوا بِغِلَاتٍ	٢٥٤
لا تَغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ	٨٢١	لا تَوَطَّ حَاوِلَ حَتَّى تَضَعُ، وَلَا	٧٠٩، ٧٠٨، ٧٠٦، ٧٠٤
لا تَغْلُوا فَإِنَّ الْغُلُولَ نَارٌ وَعَارٌ	٨٢١	لا تَوَلِّهِ وَالِدَةً عَنْ وَلَدِهَا	٧٣١
لا تَقْرَئْ أَفْرِاشَ الشَّيْخِ وَاعْتَمِدْ	٢٠٨	لا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ وَلَا تُؤْخَذُ صَدَقَاتُهُمْ	٣٧٩
لا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ	٨٠١، ١٧٨	لا جَنْبَ	٣٧٩
لا تُقَبِّحْ	٦٣٤	لا خَرَجَ عَلَيْكَ أَنْ تُطْعِمَهُمُ بِالْمَعْرُوفِ	٧٢١
لا تَقْتُلُوا الضُّغَايَا فَإِنَّ نَفْسَهَا	٨٥١	لا خَرَجَ	٤٧٦
لا تَقْتُلُوا الضُّغَايَا فَإِنَّهَا مَرُوتٌ	٨٥١	لا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ رَجُلٌ	٩٥٩
لا تَقْلَعُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ	٤٠٧	لا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ	٥٧١
لا تَقْلَعُوا رَمَضَانَ	٤٠٧	لا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ	٥٧١
لا تَقْلَعُوا الشُّهُرَ حَتَّى تَرَوْا	٤٠٨	لا حَوْلَ عَنِ الْمَعَاصِي إِلَّا بِعِصْمَةٍ	٩٩٨
لا تَقْصُرُوا الصَّلَاةَ فِي أَقَلِّ مِنْ	٢٨٦، ٢٨٢	لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ	١٤٥
لا تَقْطَعْ يَدَ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبْعٍ	٧٨٩، ٧٨٦	لا خِلَابَةَ	٥١٧
لا تَقُولُوا: جَاءَ رَمَضَانُ فَإِنَّ رَمَضَانَ	٤٠٧	لا خَيْرَ لَكَ فِيهَا	٧١٩
لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَبْهَاهُ	١٨٠	لا رِبَا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ	٥١٩
لا تَقُومُ السَّاعَةُ	١٨٠	لا رِضَاعَ إِلَّا فِي الْحَوْلَيْنِ	٧١٨
لا تَلْبَسُوا الْخَبِيرَ	٣٣٢	لا رِضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ الْعَظْمُ	٧١٨، ٧١٤
لا تَلْبَسُوا	٧٠٣	لا رِضَاعَ إِلَّا مَا أَنْشَرَ	٧١٨
لا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَإِنَّ تَلْقَاءَ	٥٠٤	لا رُكَاةَ حَتَّى يَحُولَ الْحَوْلُ	٣٨٥
لا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَمَنْ تَلَقَّى	٥٠٥	لا رُكَاةَ فِي مَالٍ امْرِيٍّ حَتَّى يَحُولَ	٣٨٢
لا تَلْقُوا الْجَلْبَ	٥٠٥	لا سَبَقَ إِلَّا فِي خَفٍّ، أَوْ نَصْلٍ، أَوْ	٨٤١



لا سَبِيلَ لَكَ عَلَيْهَا ..... ٦٨٩، ٦٩٠	لا قَطَعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثُرَ ..... ٧٩١، ٧٩٢
لا سَهْوَ إِلَّا فِي قِيَامٍ عَنْ جُلُوسٍ ..... ٢٣٥	لا قَرَدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ ..... ٧٤٠
لا شَرِيكَ لِلَّهِ فِي عِبَادَتِهِ ..... ٩٦٤	لا قِيلُولَةٌ فِي الطَّلَاقِ ..... ٦٧٨
لا شَرِيكَ لِلَّهِ ..... ٩١٦	لا قِيلُولَةٌ فِي طَلَاقٍ ..... ٦٧٨
لا شَرِيكَ لَهُ ..... ١٨٨	لا كَمَالَةٌ فِي حَدٍّ ..... ٥٤٧
لا شُعْفَةٌ إِلَّا فِي دَارٍ أَوْ عَقَارٍ ..... ٥٦١	لا يَنْتَظِمُ لَهُ ..... ١٧٥
لا شُعْفَةٌ لِغَائِبٍ وَلَا لِصَغِيرٍ، وَالشُّعْفَةُ ..... ٥٦٣	لا مَانِعٌ لِمَا أُعْطِيَ ..... ٢٠٦
لا صَامَ مَنْ صَامَ الْآبَةَ ..... ٤٣١	لا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ..... ٩٩٨
لا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ ..... ٤٣٢	لا مَنَ فِي جَوْفِهِ خَمَرٌ ..... ١٥٢
لا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا ..... ٦١٤	لا مِرَاثًا لِرُؤُوسِهَا وَلَوَلَدِهَا ..... ٦٩٧
لا صَلَاةَ إِلَّا بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ..... ٣٥٥	لا تَرْكُ كِتَابٍ رَبَّنَا وَسَنَةُ نَبِيَّنَا ..... ٦٩٧
لا صَلَاةَ بِخُضْرَةٍ طَعَامٍ وَلَا وَمَوْ ..... ٢٧٨، ١٧٣	لا تَذَرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ..... ٦٧٦
لا صَلَاةَ بِخُضْرَةٍ طَعَامٍ ..... ١٧٤	لا تَذَرُ لَابْنِ آدَمَ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ..... ٦٧٧
لا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ حَتَّى تَطْلُعَ ..... ١٢٩	لا تَرْضَى بِإِيمَانِ الْيَهُودِ ..... ٨٢٨
لا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ..... ١٢٩	لا تَقُلْ إِلَّا بَعْدَ الْخُمْسِ ..... ٨٢٨
لا صَلَاةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ ..... ١٢٩	لا يَكْحَاحُ إِلَّا بِرَبِّي مُزِيدٌ أَوْ ..... ٦١٠
لا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا ..... ١٣٥، ١٢٩	لا يَكْحَاحُ إِلَّا بِرَبِّي، وَالسُّلْطَانُ ..... ٦١٠
لا صَلَاةَ بَعْدَ الْعَصْرِ ..... ١٢٩	لا يَكْحَاحُ إِلَّا بِرَبِّي ..... ٦٠٩
لا صَلَاةَ بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ ..... ١٣٥	لا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ جِهَادٌ ..... ٨١٢
لا صَلَاةَ لِمَنْ لَا وَضُوءَ لَهُ، وَلَا ..... ٦٣	لا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ..... ٢٦٩
لا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِأَمٍّ ..... ١٩٤	لا هِجْرَةَ ..... ٨١٢
لا صَلَاةَ لِمَنْفَرِدٍ خَلْفَ الصَّفِّ ..... ٢٧٤	لا، مَوْ حَرَامٌ ..... ٤٨٦
لا صَلَاةَ يَوْمَ الْعِيدِ لَا قَبْلَهَا ..... ٣١٣	لا، وَالَّذِي يَمْلِكُ بِالْحَقِّ ..... ٦٨٨
لا صِيَامَ لِمَنْ لَمْ يَقْرُضْهُ مِنْ ..... ٤١٠	لا وَاللَّهُ وَيَلَى وَاللَّهُ ..... ٨٨٢
لا ضَرَرَ، وَلَا ضِرَارَ فِي الْإِسْلَامِ ..... ٧٠٧	لا وَتَرَانٍ فِي لَيْلَةٍ ..... ٢٥٤
لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ وَلِلرَّجُلِ أَنْ ..... ٥٤٣	لا وَصِيَّةَ لِرَارِثٍ ..... ٧٢٤
لا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ ..... ٧٢٥، ٥٧١	لا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ رِيحٍ أَوْ سَمَاعٍ ..... ٨٣
لا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ، وَلَا عَتَقَ ..... ٦٧٥	لا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ ..... ٨٣
لا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ ..... ٦٧٥	لا وَضُوءَ كَامِلٍ ..... ٦٣
لا عَقْرَ فِي الْإِسْلَامِ ..... ٣٧٠	لا وَضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ..... ٦٣
لا عَقُوبَةَ فَرَقٍ عَشْرِ ضَرَبَاتٍ ..... ٨٠٦	لا وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَغْصِيَةٍ ..... ٨٨٧، ٨٨٦
لا غِيَةَ لِغَاسِقٍ ..... ٣٧٢	لا وَمُصْرَفٍ الْقُلُوبِ ..... ٨٧٩
لا قُرْبَةَ لِكَاغِبٍ ..... ٩١٣	لا وَمَقْلِبٍ الْقُلُوبِ ..... ٨٧٩
لا قَطَعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا فِي حَرَبَةٍ ..... ٧٩٤	لا يُوَاحِدُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغَةِ فِي ..... ٨٨٢



٧٩٦	لا يأتي إلا بخير	٩٨٥	لا يجزئ دُم امرئ مسلم إلا
٧٣٤	لا يأتي بخير	٨٨٥	لا يجزئ دُم امرئ مسلم ينهت
٤٠٠	لا يأخذ أحدكم متاع أخيه	٥٤٤	لا يجزئ السؤال إلا لثلاثة
٤٩٩، ٤٩٨	لا يؤذن إلا منرضى	١٤٨	لا يجزئ سلف وتبع ولا شرطان
٧٣٤	لا يؤذي بفتار يذره	٦٣١	لا يجزئ قتل مسلم إلا يأخذى
٥٤٤	لا يؤمن أحدكم بتبدي قاعدا	٢٦٤	لا يجزئ لامرئ أن يأخذ عصا
٩٤٩	لا يؤمن أحدكم حتى يجب لأخيه	٨٢٧، ٧٠٦	لا يجزئ لامرئ يؤمن بالله
٢٧٠	لا يؤمنكم ذو جُراة في دينه	٢٨٢	لا يجزئ لامرأة تؤمن بالله
٢١٣	لا يبركن	٢٨١	لا يجزئ لامرأة تسافر بريدأ
٥٠٤	لا يبيع بفضكم على بيع بغض	٥٧٩	لا يجزئ لرجل مسلم أن يعطي
٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٥	لا يبرل أحدكم في الماء الدائم	٥٣٠	لا يجزئ لك
٧٠٨	لا يبين رجل عند امرأه إلا	٤٢٧	لا يجزئ لمرأه أن تصوم وزوجها
٣٠٢	لا يبيع حاضر لباد	٤٢٨	لا يجزئ لمرأه أي المروجة
٢٩٧	لا يقطو الإمام في مكانه	٩٤٤	لا يجزئ لمسلم أن يهجر أخاه
٢٣٨	لا يمتحن أحدكم الموت بصر	٥٦١	لا يجزئ له أن يبيع
٢٣٨	لا يمتحن أحدكم الموت	٧٩٣، ٧٦٤، ٥٤٤، ٥٤٢، ٥٣٩	لا يجزئ مال امرئ مسلم إلا
٥٨٩	لا يتوارث أهل ملتين	٥٧٩	لا يجزئ
٨٣٣	لا يجتمع دينان في أرض العرب	٥٤٤	لا يغفل أحد مائة أحد
٨٣١	لا يجتمع دينان في جزيرة العرب	٩٧٣	لا ينجف
٩١٧	لا يجزي ولد والده إلا أن	٦٠٥	لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه
٦٦٠	لا يجلد أحدكم امرأة جلد	٩٧١	لا يخفر
٨٠٦	لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا	٧٠٨، ٤٤٤	لا يخلون رجل بامرأه إلا
٦١٥	لا يجتمع بين المرأة وعمتها	٤٤٤	لا يخلون رجل بامرأه
٧٥٧	لا يجني جان إلا على نفسه	٩٧٧	لا يدخل الجنة خب ولا يخل
٧٤٢	لا يجني جان إلا على نفسه لا	٩٧٥	لا يدخل الجنة سبي الخلق
٥٤١، ٥٤٠	لا يجوز لامرأه عطية إلا بإذن	٩٣٨	لا يدخل الجنة قاطع
٦٧٢	لا يجوز اللعب في ثلاث الطلاق	٩٧٦	لا يدخل الجنة قتات
٥٤٠	لا يجوز للمرأه أمر في مالها	٩٧٨	لا يدخل الجنة من في قلبه
٨٧٥	لا يجوز	٩٧٧	لا يدخل الجنة
٥٠٨	لا يختكر إلا خاطي	٥٦	لا يدخل
٧١٤	لا يحرم من الرضاع إلا ما قتن	٥٨٨	لا يرث المسلم الكافر ولا
٧١٧	لا يحرم من الرضاع إلا ما	٥٨٩	لا يرث المسلم الكافر
٨٩٤	لا يحكم أحد بين اثنين وهو	٥٩٥	لا يرثي إلا ابنة لي
٥٦٠	لا يجزئ - أن يبيع حتى يغرض	٤٢١	لا يرخص في هذا إلا للكبير



لا يُرَدُّ الدُّعَاءُ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ..... ١٥٠	لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ، وَافْرُوا..... ١٦٧
لا يَزَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ..... ١٧١	لا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ شَيْءٌ..... ١٦٥
لا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ..... ٣٩٩	لا يَقْعُدُ..... ٢٤٦
لا يَزَالُ الْعَبْدُ يَسْأَلُ وَهُوَ غَنِيٌ..... ٣٩٩	لا يَقُولُ الْمُؤْتَمُّ خَلْفَ الْإِمَامِ..... ٢٠٥
لا يَزَالُ قَوْمٌ يَتَأَخَّرُونَ حَتَّى..... ٢٦٥	لا يَقِيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِنْ مَجْلِسِهِ..... ٩٢٨
لا يَزَالُ النَّاسُ بِغَيْرِ مَا عَجَلُوا..... ٤١٢، ٤١١	لا يَكُونُ عَلَى ضِلَعًا..... ٨٧٩
لا يَزَالُ..... ٣٩٩	لا يَكُونُ لَهُ سِمَنَارًا..... ٥٠٤
لا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ..... ٨٨١	لا يَلْدَغُ الْمُؤْمِنُ مِنْ جُحْرِ مَرَّتَيْنِ..... ٨٢٥
لا يُسْفِكُ بِهَا دَمٌ..... ٨٢٤	لا يَمَسُّ الْقُرْآنَ إِلَّا طَاهِرٌ..... ٨٢
لا يُسْمُ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمِ الْمُسْلِمِ..... ٥٠٥	لا يَمْسَسُ أَحَدُكُمْ ذِكْرَهُ بِبَيْتِهِ..... ٨٩
لا يُشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِمًا فَمَنْ..... ٦٥٥	لا يَمْسَسُ أَحَدُكُمْ فِي نَعْلِ وَاحِدَةٍ..... ٩٣٤، ٩٣٣
لا يُشْرَبَنَّ أَحَدُكُمْ قَائِمًا..... ٩٣٢	لا يَنْبَغُ جَارُ جَارَةٍ أَنْ يَغْرُبَ..... ٥٤٣
لا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثُّوبِ الْوَاحِدِ..... ١٥٢	لا يَمُوتَنَّ أَحَدُكُمْ إِلَّا وَهُوَ يُحْسِنُ..... ٣٤٠
لا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ..... ٤٢٩	لا يَبِينُ عَلَيْكَ وَلَا تَذَرُ فِي مَغْصِيَةٍ..... ٨٨٧
لا يَضْرُكُ بِلَيْهَمَا يَدَاتِ..... ٤٤٠	لا يَنَادِي..... ١٤٨
لا يَضِيعُ الدُّعَاءُ بَلْ لَا يَبُذُّ..... ٩٩٢	لا يَنْبَغِي لِجَنِيَّةٍ مُسْلِمٍ أَنْ تَبْقَى..... ٣٥٧
لا يَعْتَدُ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ..... ٤٠٩	لا يَنْجُسُهُ شَيْءٌ..... ٢٦
لا يَغْطِيهِ مِنَ الثَّقَفِ مَا يَكْفِيهِ..... ٧٢٠	لا يَنْزِعُهُ شَيْءٌ حَتَّى تَرْجِعُوا..... ٥٢٣
لا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ..... ٩٤٨	لا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أَمَى رَجُلًا..... ٦٣١
لا يعنفها..... ٧٧٧	لا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ قَوْلَهُ..... ٩٣٤
لا يَغْتَسِلُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ..... ٢٨	لا يَنْظُرُ إِلَيْهِ..... ٥٠٣
لا يَغْرُمُ السَّارِقُ إِذَا أُبِيمَ عَلَيْهِ..... ٧٩٣	لا يَنْكِحُ..... ٤٥٤
لا يَغْلِقُ الرَّهْنُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي..... ٥٣٤	لا يَنْكِحُ الرَّائِي الْمَجْلُودَ إِلَّا..... ٦١٩
لا يَغْلِقُ..... ٥٣٤	لا يَنْكِحُ الْمُعْرِمَ، وَلَا يَنْكِحُ،..... ٦١٦، ٤٥٤
لا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا..... ٥٠٦	لا يَنْكِحُ..... ٦٢٠
لا يُقَادُ مَمْلُوكٌ مِنْ مَالِكِهِ، وَلَا..... ٧٣٦	لا..... ١٣٦، ٦٩٨، ٦١٦، ٥٠٥، ٤٢
لا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ..... ٧٣٦	لا خَدَعًا..... ٩٠٩
لا يَقْتُلُ اللَّهُ صَلَاةً حَائِضٍ إِلَّا..... ١٥١	لا تُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ..... ٨٣١
لا يَقْتُلُ اللَّهُ صَلَاةً رَجُلٍ فِي جَسَدِهِ..... ٦٤٨	لا أَخِيهِ أَوْ لِجَارِهِ..... ٩٤٢
لا يَقْتُلُ اللَّهُ مِنْ أَمْرَأَةٍ صَلَاةً..... ١٥٢	لا أَخِيهِ..... ٩٤٢
لا يَقْتُلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ عَمَلًا..... ٨١٢	لا عَنَ بَيْنَ رَجُلٍ..... ٦٩١
لا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ..... ٧٣٨	إِنَّمَا يَغْرِضُ لَنَا فِي صَلَاتِنَا..... ١٦٩
لا يَقْتُلَنَّ قُرُشِيٌّ بَعْدَ هَذَا صَبْرًا..... ٨٢٥	لأن أصوم..... ٤٠٨
لا يَقْضِي الْقَاضِي إِلَّا وَهُوَ شَتِيَانٌ..... ٨٩٥	لأن رسول الله ﷺ لَمْ يَمُتْ..... ٨٠٧



لَنْ يَغْتَابَ إِلَى قَابِلٍ.....	٨٣١	لَقَمَةُ الشَّيْطَانِ.....	٣٥
لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ خَبَلًا يَأْخُذُ.....	٤٩٥	لَقَنُوا مَوْتَكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.....	٣٣٩
لَا يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ خَبْلَهُ قِيَّامِي.....	٤٠٠	لَقَنُوا.....	٣٣٩
لَا يَجْلِسُ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ.....	١٥٧، ٣٧٢	لَكَ سُدُسٌ آخَرُ.....	٥٩٠
لَا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى يُؤْخَرُونَ.....	٤١٢	لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى.....	٤١١
لَيْسَ خَاتَمًا.....	٨٥	لِكُلِّ سَنَةٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ.....	٢٣٦
لَيْتَ اللَّهُ لَيْتَكَ، لَيْتَكَ.....	٤٦٢، ٤٦٠	لِكُلِّ صَلَاةٍ.....	١٤٣
لَيْتَكَ حَقًّا حَقًّا تَعْبُدُ رِزْقًا لَكَ شَف.....	٤٦٤	لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى.....	٥٩٧
لَيْتَكَ وَسَعْدَيْكَ وَالْخَيْرُ بَيْنَكَ وَالرَّغْبَاءُ.....	٤٦٤	لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلَا.....	٧٢٢
لَنْ تُخْرِقَهَا كَمَا زُخْرِقَتْهَا.....	١٨١	لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْتَلِمُ.....	٤٦٨
لَنْسُونُ صُفُوفَكُمْ أَوْ لِيُخَالِفَنَّ.....	٢٧٠	لَمْ أَشْعُرْ.....	٤٧٦
لِنَعْلَمَ الْيَهُودُ أَنَّ فِي دِينِنَا.....	١٧٩	لَمْ تَحُلْ.....	٤٥٩
لِنَسْتَعِظَ عِدَادَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ.....	٧٠٥	لَمْ يُجْزَنِي.....	٥٤٠
لَعَلَّكَ قَبِلْتَ أَوْ عَمَزْتَ.....	٧٧٥	لَمْ يُحْدِثْ شَيْئًا.....	٦٢٦
لَعَلَّكُمْ تَقْرَأُونَ خَلْفَ إِمَامِكُمْ.....	١٩٥، ١٩٤	لَمْ يُخْطَبْ.....	٣٢٥
لَعَنَ اللَّهُ زَايِرَاتِ الْقُبُورِ وَالْمُتَجَلِّينَ.....	٣٦٣	لَمْ يُرْخَصْ فِي الدُّبَايَحِ إِلَّا فِي.....	٣٣٣
لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ.....	٧٨٨، ٧٨٧	لَمْ يُرْفَعْ أَسْرَ بَلْ قَالَ تَطَشْنَا.....	٦٤١
لَعَنَ اللَّهُ مَنْ قَعَلَ هَذَا.....	٨٥٧	لَمْ يُرْمَلْ فِي السَّبْعِ.....	٤٧٩
لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى.....	٣٦٣	لَمْ يَزَلِ النَّبِيُّ ﷺ يَلْبِي حَتَّى.....	٤٧٣
لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكَلِ الرِّبَا.....	٥١٨	لَمْ يَسْجُدْ فِي شَيْءٍ مِنْ.....	٢٣٨
لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِي وَالْمُرْتَشِي.....	٨٩٨، ٥٢٤	لَمْ يَسْجُدْ فِي الْخَمْرِ.....	٧٩٩
لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَايِرَاتِ الْقُبُورِ.....	١٧٥	لَمْ يُصَلِّ عَلَى قَتْلَى.....	٣٤٨
لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ.....	٦١٩	لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يُفْطِرْ.....	٤٣٢
لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخَشَّينَ.....	٧٨٣	لَمْ يَضُرَّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا.....	٦٣٥
لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّابِغَةَ وَالْمُسْتَوَعَةَ.....	٣٦٧	لَمْ يَضُرَّهُ.....	٦٣٥
لَعَنَ زَايِرَاتِ.....	٣٦٧	لَمْ يَضْطَجِعْ لِسْتُهُ.....	٢٤٥
لَعَنَ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ.....	٦١٩	لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ.....	٦٠٦
لَعَنَ الْوَاصِلَةَ،.....	٦٣٧	لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْءٌ، وَإِنْ.....	٦٠٦
لَعَنَتْ.....	٢٩٤	لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ.....	٩٩٩
لَعَى رَجُلًا بِالرُّوحَاءِ.....	٤٤١	لَمْ يَكُنْ يُحْجِبُ النَّبِيُّ ﷺ أَوْ يَحْجِرُهُ.....	١٠٢
لَقَدْ رَأَيْتَنِي أَفْرَكَ النَّبِيَّ مِنْ.....	٤٥	لَمْ يَكُنْ يَدْعُهُمَا سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً.....	١٢٩
لَقَدْ قُلْتُ بِعَذِّكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ.....	٩٩٦	لَمْ يَنْجُسْ.....	٢٨
لَقَدْ كُنْتُ أَحْكَمُ يَابِسًا بِطَفْرِي.....	٤٤	لَمْ يَنْقُصْ قَوْمَ الْعِكَايَالِ وَالْعِزَّانِ.....	٣٢٤
لَقَدْ كُنْتُ أَفْرَكُهُ مِنْ قُرْبِ رَسُولٍ.....	٤٤	لَمْ يَوْصِرْ عِنْدَ مَوْتِهِ إِلَّا.....	٥٩٤



لَمْ يُوقِفْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قِرَاءَةً..... ٣٥٥	لَنْ تَبِمَ الصَّلَاةُ إِلَّا بِمَا ذُكِرَ..... ١٨٥
لَمَّا أَتَى مَا عَزَّ بَنُ مَالِكٍ إِلَى..... ٧٧٥	لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَنَّمْهُمْ..... ٨٩٧
لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَدْغُو اسْتَقْبَلَ..... ٣٢٧	لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِي..... ٥٩٤
لَمَّا اشْتَرَطَ فِي الْبَيْعَةِ..... ٧٢١	لَهُ غَنَمُهُ وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ..... ٥٣٤
لَمَّا اقْتَتَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرٌ..... ٨٤٥	لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْبَحْمَدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ..... ٩٩٥
لَمَّا بَعَثَ مُمَافَا إِلَى..... ٨٣٧	لَوْ أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ..... ٦٣٩
لَمَّا بَلَغَ مَسَاحَ رَأْسِهِ..... ٥٤	لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَقْبَلْتُ..... ٩٨٧
لَمَّا تَتَابَعَ النَّاسُ فِي الطَّلَاقِ فِي..... ٦٦٨	لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ..... ٣٤٩
لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ رَضِيَ..... ٦٤٢	لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ..... ١٠٢
لَمَّا تَزَوَّجَ عَلِيٌّ فَاطِمَةَ قَالَ..... ٦٤٢	لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَرَادَ أَنْ..... ٦٣٥
لَمَّا تَوَفَّى عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي..... ٣٤٦	لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ يَقُولُ حِينَ يَأْتِي أَهْلَهُ..... ٦٣٥
لَمَّا جَاءَ إِلَى مَكَّةَ..... ٤٦٦	لَوْ أَنَّ امْرَأًا اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ..... ٧٦٧، ٧٦٦
لَمَّا جَاءَ نَعِيُّ جَعْفَرٍ - حِينَ قُتِلَ..... ٣٧٠	لَوْ أَنَّ النَّسَاءَ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَهُ..... ٦٣٩
لَمَّا جَاءَهُ ﷺ السَّائِلُ يَسْتَفْهِيهِ..... ٦٨٥	لَوْ بَيَّتَ مِنْ أَحْيَاكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ..... ٥٣٠
لَمَّا حُرِّمَتِ الْخُمُرُ سَأَلَ أَبُو..... ٤٢	لَوْ تَمَلَّأَ..... ٧٤٦
لَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا، وَكَانَتْ..... ٦٤٦	لَوْ خَسَعَ قَلْبُ هَذَا لَخَسَعَتْ جَوَارِحُهُ..... ١٦٨
لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ أَنِي..... ٨١٩	لَوْ رَأَى النَّبِيُّ ﷺ مَا أَخَذَتْ النَّسَاءَ..... ٣١١
لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ..... ٣٦٠	لَوْ شَهِدْتَهُ قَبْلَ أَنْ يَذْفُقَ لَمْ..... ٤١٨
لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ مَكَّةَ أَنِي..... ٨١٨	لَوْ قُلْتُ: نَعَمْ لَوْ جِئْتُ..... ٤٤٦
لَمَّا صَلَّيْتُ فِي مَسْجِدِ ذِي..... ٤٥٠	لَوْ كَانَ شَيْءٌ يُنْهَى عَنْهُ..... ٦٣٩
لَمَّا ضَخَّيْتُ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ..... ٨٦٤	لَوْ كَانَ فِي غَيْرِ هَذَا لَكَانَ خَيْرًا..... ٩٥٦
لَمَّا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ قَالَ..... ٦٧٩	لَوْ كَسَوْنَهَا بَغْضٍ أَهْلِكَ..... ٣٣٦
لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ..... ٤٥٨	لَوْ مَدَّ هَذَا الْمَسْجِدَ إِلَى صَنْعَاءَ..... ٤٨١
لَمَّا فَرَّغَا مِنْ تَلَاغُهُمَا كَذَّبَتْ..... ٦٩٢	لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِذَعْوَاهُمْ لِادْعَى..... ٩٥٦
لَمَّا قَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَتَرَدِّينَ..... ٦٦٣	لَوْ يَعْلَمُ الْمَارِّئِينَ يَدَيِ الْمُصَلِّي..... ١٦٣، ١٦٢
لَمَّا كَانَ يَوْمٌ خَيْرٌ، أَمَرَ رَسُولُ..... ٤٣	لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ..... ١٦٦
لَمَّا نَزَلَ عَلَيَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ..... ٧٨٤	لَوْ يَعْلَمُ الْمُصَلِّي مَا يَنْقُصُ مِنْ صَلَاتِهِ..... ١٦٦
لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ قُلْتُ يَا..... ٦٩٥	لَوْ..... ٩٨٧
لِمَالِهَا وَحُسْبِهَا وَجَمَالِهَا وَلَدِينِهَا..... ٦٠٢	لَوْيَ عَقْفُهُ لَمَّا بَلَغَ حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ..... ١٤١
الْمُنْعَةُ فِي تَحْقِيقِ شُرَاطِطِ الْجُمُعَةِ..... ٣٠١	لَوْ جِئْتُ..... ٤٤٦
لِمَكَانِ ابْنَيْهِ مِنِّي..... ٧٦	لَوْ قَتَلَهَا..... ١٢٦
لِمَكَانِ فَاطِمَةَ..... ٧٦	لَوْ قَتَلَهَا لَوْ لَا أَنْ أَشَقُّ..... ١٢٦
لِمَنْ شَاءَ..... ٢٤٣	لَوْ قَتَلَهَا..... ١٣٤
لِمَنْ وَهَبْتُ لَهُ..... ٥٨٠	لَوْ لَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَخْرَجْتُهَا..... ١٣٤



لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أَهْلِي لِأَمْرِهِمْ..... ٤٩	لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَزَنَةِ سَهْوٌ..... ٣٠٧
لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ رَادَّ عُمْرِي فِي كِتَابٍ..... ٧٧٦	لَيْسَ فِي الْمَنِيِّ صَدَقَةٌ إِلَّا صَدَقَةٌ..... ٣٧٩
لَوْلَا أَنَّهُ السَّنَةُ لَصَلَّيْتُ فِي..... ٣١٧	لَيْسَ فِي الْمَالِ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ..... ٣٨٢
لَوْلَا أَنِّي أَخَافُ أَنَّهَا مِنَ الزَّكَاةِ..... ٩٤٩	لَيْسَ فِي النَّوْمِ تَغْرِيطٌ عَلَى مَنْ..... ١٢٤
لَوْلَا الْإِيمَانُ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ..... ٩١١، ٦٩٢	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ ثَلَاثِينَ مِنَ الْبَقَرِ..... ٣٧٩
لَوْلَا جِدْنَاهُ فَرَمِكُ بِالْكَفْرِ..... ٩٨٦	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَرْزَاقٍ صَدَقَةٌ..... ٣٩١
لِي الْوَجْدُ يُجِلُّ عِرْضَهُ وَعُقُوبَتُهُ..... ٥٣٩، ٥٣٧	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَرْزَاقٍ مِنْ..... ٣٨٢
لِكُونِ بْنِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ بِالْعَظِيمِ..... ٩٥٦	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَرْزَاقٍ مِنْ..... ٣٨٥
لِيَتَّبِعَهُ الصَّائِمُ..... ٤١٨	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَرْزَاقٍ..... ٣٨٥
لِيَتَوَضَّأُ ثُمَّ لِيَنِمَ..... ١٠٣	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ..... ٣٨٧
لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيَائِي حَاضِرٌ..... ٦١٣	لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنْ..... ٣٨٥
لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ حَوَانٌ،..... ٦٥٨	لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ..... ٣٤٥
لَيْسَ الشَّيْءُ بِالصَّرْعَةِ، إِنَّمَا..... ٩٦٠	لَيْسَ فِيهَا كَفَّارَةٌ يَمِينٍ صَبْرٍ..... ٨٨١
لَيْسَ الشَّيْءُ بِالصَّرْعَةِ..... ٩٦٠	لَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ..... ٥٧١، ٥٥٨
لَيْسَ شَيْءٌ عَلَى اللَّهِ أَكْرَمُ مِنْ..... ٩٩٨	لَيْسَ لِقَاتِلٍ شَيْءٌ..... ٧٣٧
لَيْسَ شَيْءٌ مِمَّا عَصَى اللَّهُ بِهِ..... ٩٨٧	لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ..... ٥٣٠
لَيْسَ عَلَى خَائِنٍ وَلَا مُتَّبِعِهِ وَلَا..... ٧٩٠	لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا سَبِيلٌ..... ٥٣٩
لَيْسَ عَلَى رَجُلٍ طَلَاقٌ فِيْمَا لَا يَمْلِكُ..... ٦٧٥	لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْعَمِيرَةِ شَيْءٌ..... ٥٩١
لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي عِبْدِهِ وَلَا..... ٣٨٠	لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكٌ..... ٩١٦
لَيْسَ عَلَى الْمُخْرَمِ فِي قَتْلِهِنَّ..... ٤٥٧	لَيْسَ لِلزَّوْلِ مَعَ النَّيِّبِ أَمْرٌ..... ٦١١
لَيْسَ عَلَى مُسَافِرٍ جُمُعَةٌ..... ٣٠٢	لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السُّوءِ الَّذِي..... ٥٧٨
لَيْسَ عَلَى الْمُتَشَعِّبِ غَيْرُ الْمَغْلُ..... ٥٩٩، ٥٥٣	لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَانِ وَلَا اللَّعَانِ..... ٩٧٦
لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ صَدَقَةٌ..... ٣٩٣	لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَانِ، وَلَا..... ٩٧٦
لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَلَا..... ٣٧٩	لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السُّفْرِ..... ٤٢٠
لَيْسَ عَلَى الْمُتَكَيِّفِ صِيَامٌ إِلَّا..... ٤٣٥	لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ..... ٤٢٠
لَيْسَ عَلَى مَنْ خَلَفَ الْإِنَامَ سَهْوٌ..... ٢٣٦	لَيْسَ مِنْ..... ٦٠٢
لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ خَلْقٌ وَإِنَّمَا..... ٤٧٧، ٤٧٥	لَيْسَ مِمَّا دُونَ حَسَنٍ وَلَا نَعِيمَةٍ..... ٩٧٦
لَيْسَ عَلَيْكَ بَأْسٌ إِنَّمَا هُوَ أَبْرَكَ..... ٩٢١	لَيْسَ مِمَّا مِنْ ضَرْبِ الْخُدُودِ وَشَقٌّ..... ٣٦٧
لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي غَسْلِ تَيْبِكُمْ..... ٨١	لَيْسَ مِمَّا..... ٢٥١
لَيْسَ الْبَنَى بِكَثْرَةِ الْغَرَضِ، وَلَكِنْ..... ٩٥٥	لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ وَلَكِنْ..... ٩٣٩
لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْعَوَاجِلِ شَيْءٌ..... ٣٨٣	لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهْوٌ أَحَقُّ بِهَا..... ٥٧٠
لَيْسَ فِي الْبَقْرِ الْمُتَبَرِّ صَدَقَةٌ..... ٣٨٣	لَيْسَتْ لَهُ جُمُعَةٌ..... ٢٩٣
لَيْسَ فِي الْخَضِرَاءِ صَدَقَةٌ..... ٣٨٨	لَيْسَتْ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، وَلَوْ..... ١٦٤
لَيْسَ فِي الْخَضِرَاءِ صَدَقَةٌ..... ٣٨٧	لَيْسَتْ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ..... ٩٢٩



٤٣٣	مَا تَقْدَمُ وَمَا تَأْخُرُ	٨٠٣	لَيْشَرَّتْ أَنْفَاسٌ مِنْ أُمِّي الْخَمَرِ
١٨٤	مَا تَيْسَّرَ مَعَكَ	٢٧٨	لِيَصِلَ مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فِي رَحْلِهِ
١٨٤	مَا تَيْسَّرُ	٦٧٥	لِيَضَعَ يَدَهُ
٩٩٤	مَا جَلَسَ قَوْمٌ مِنْجِلِسًا لَمْ يَذْكُرُوا	٣٣١	لِيَكُونَنَّ مِنْ أُمِّي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ
٩٩٣	مَا جَلَسَ قَوْمٌ مِنْجِلِسًا يَذْكُرُونَ	٢٠٣	لَيْلَةُ النَّعَامِ
٢٧٦	مَا حَسِبَكَ يَا فَلَانُ عَنِ الصَّلَاةِ	٤٣٥	لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ
٥٩٣	مَا حَقَّ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ	٤٣٥	لَيْلَةُ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ
٧٢٣	مَا حَقَّ لِرَجُلٍ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ	٢٧١	لِيَلْبِسِي مِنْكُمْ أَهْلُ الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيِ
٣٨٣	مَا خَالَطَتِ الصَّدَقَةُ مَا لَا قَطُ	٣٤٧	لِيَلْبِسِي أَقْرَبَكُمْ إِنْ كَانَ يَغْلُمُ
٢٥٧	مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي	٢٨٧	لِيَتَّبِعِينَ أَقْوَامَ عَنْ وَدْعِهِمْ
٢٨٥	مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى صَلَاةً	١٧٣	لِيَتَّبِعِينَ أَقْوَامَ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ
٢٥٧	مَا رَأَيْتُ سَبْحَهَا	١٧٣	لِيَتَّبِعِينَ
٣٦١	مَا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَهِدَ جِنَازَةً	١٤٣	لِيُوقِطَ نَائِمُكُمْ وَيَرْجِعَ قَائِمُكُمْ
٣١٦	مَا رَكِبَ فِي عَيْدٍ وَلَا جِنَازَةٍ	٢١٧	مَا أَحَبُّ
٢١١	مَا زَالَ ﷺ عَلَيْهِ حَتَّى فَارَقَ	٥٩٢	مَا أَخْرَزَ الْوَالِدُ أَوْ الْوَلَدُ فَهَرَّ
٩٤٩	مَا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ مِنَّا	٥٩٢	مَا أَخْرَزَ
٥٦٥	مَا شِئْنَا	٨٩٧	مَا اسْتَخْلَفَ اللَّهُ مِنْ خَلِيفَةٍ
١٢٨	مَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الصَّلَاةَ لِرَفِيقَةٍ	٩٣٤	مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ
٢٤٦	مَا صَلَاةُ اللَّيْلِ إِلَّا مَتَى مَتَى فَيُسَلِّمُ	٨٠٤	مَا اسْتَكْرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ
٥٤٦	مَا صَنَعَتِ الدُّيَانُ زَانٌ حَتَّى كَانَ	٩٩٥	مَا أَهْلَمَ الصَّلَاةَ تَنْبِيْهُ لَأَخِي
٦٦١	مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً	٤٨٦	مَا أَكَلَ أَكَلَ طَعَامًا قَطُ خَيْرًا
٦٥٤	مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا قَطُ	٣٥	مَا أَتَقَاءَ الْبُخْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ
٣٥٨	مَا عَلَيْنَا عَلَى الْجِنَازَةِ إِذَا وَلَكِنْ	١٨١	مَا أَمُرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ
٩٩٣	مَا عَمِلَ ابْنُ آدَمَ عَمَلًا أَنْجَى	٦٨٦	مَا أَهْلُكَ إِلَّا رَقِيَّتِي
٩٨٠	مَا عَمِلَ أَهْلُ النَّارِ؟ قَالَ الْكَذِبُ	٨٥٨	مَا أَتَهَرَّ الدَّمُ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ
١٢٢	مَا فَوْقَ الْإِزَارِ	٨٥٩	مَا أَتَهَرَّ الدَّمُ
٣٦	مَا قُطِعَ مِنَ الْبَيْمَةِ - وَهِيَ حَيْتٌ	٤٥٠	مَا أَهْلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ
٩٩٤	مَا قَعَدَ قَوْمٌ مَقْعَدًا لَمْ يَذْكُرُوا	٢٤٥	مَا بَالُ الرَّجُلِ إِذَا صَلَّى الرَّحْمَتَيْنِ
٢٥١	مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزِيدُ فِي	٤٦٠	مَا بَيْنَ لَاتِيَّتِهَا
٨٨٠	مَا الْكِبَايِرُ؟	١٥٤	مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ قِبْلَةٌ
٩٧٠	مَا كَرِهَتْ أَنْ تَوَاجِعَ بِهَ أَحَاكَ	١٣٢	مَا بَيْنَ هَذَيْنِ الزَّوْقَيْنِ وَقْتُ
٣٦٥	مَا كُنْتُ تَعْبُدُ؟ فَإِنْ كَانَ اللَّهُ	٦٠٦	مَا تَحْفَظُ؟ قَالَ: سُورَةُ الْبَقَرَةِ
٥١٨	مَا لَعَنْتُ فَعَلَى مَنْ لَعَنْتُ	٩٢٢	مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ
٢٩٩	مَا لَمْ يَسْأَلْ إِنَّمَا أَوْ قَطِيعَةً رَجَمَ	١٢٩	مَا تَرَكَ السَّجْدَتَيْنِ بَعْدَ التَّصَرُّعِ



٢٥	النماء طهور	٢٩٩	مَا لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ إِشْمًا
٩٩، ٩٧	النماء من النماء	٢٩٩	مَا لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ حَرَامًا
٨٨٢	ماتة إلا واحدا	٦٠٦	مَا لَهُ رِدَاءٌ غَيْرُهُ فَلَهَا نِصْفُهُ
٧٤١	ماتة شاة	٣٥٩	مَا مَشَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ
٧٥٦	ماتة من الإبل منها أربعون في بطونها	٩٥٥	مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وَعَاءَ شَرًّا مِنْ
٣٨٦	ماتني الذرهم	٩٦٧	مَا مِنْ إِمَامٍ وَلَا وَالٍ بَاتَ لَيْلَةً
٣٦٨	مات ميت من آل رسول الله ﷺ	٨٩٨	مَا مِنْ إِمَامٍ يُعَلِّقُ بَابَهُ دُونَ
٣٨	ماتت لنا شاة فذبحنا مسكها	٩٦٧	مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ
١٤٩	المؤذنة أملك بالأذان، والإمام	٢٧١	مَا مِنْ خَطْوَةٍ أَكْظَمَ أَجْرًا مِنْ
١٤٩	المؤذنة أملك بالأذان	٩٣٨	مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَنْ يُعْجَلَ
٩٣٠	المشائين إذا اجتمعوا فليهما	٩٨٧	مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَوْ أَحَقُّ مِنْ
٧٧٣	ماجر والعامدية واليهودية	٩٧٥	مَا مِنْ ذَنْبٍ إِلَّا وَلَهُ عِنْدَ اللَّهِ
٥٣٠	مال أخيك	٣٥٢	مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ
٥٤٤	مالي أراكم عنها معرضين	٧٥٢	مَا مِنْ رَجُلٍ يَهْمُ بِسَيِّئَةٍ فَتُكْتَبُ
٩٩١	المؤمن الذي يخالف الناس	٩٨٥	مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلَ
٩٨٦	المؤمن القوي خير وأحب	٣٨٢	مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا
٥٢٥	المؤمن ليس باللعان	٥٣٣	مَا مِنْ عَبْدٍ كَانَتْ لَهُ نِيَّةٌ فِي
٩٩١	المؤمن مرآة أخيه المؤمن	٩٦٧	مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رِعْيَةً
٨٥٧	المؤمن يذبح على اسم الله	٤٢٦	مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ
٣٣٩	المؤمن يموت بعرق	٩٨٧	مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَخْذُلُ امْرَأَةً مُسْلِمَةً
٣٣٩	المؤمن يموت بعرق الجبين	٥٣٢	مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُدَاوِي ذَنْبًا يَعْلَمُ
٧٣٨	مؤمن	٣٥٢	مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ
٧٣٧	المؤمنون تكافأ دماؤهم	٣٤٠	مَا مِنْ مَيِّتٍ يَمُوتُ فَيَقْرَأُ عِنْدَهُ
٦٩٩	المترقى عنها زوجها لا تلبس	٨٩٧	مَا مِنْ وَالٍ إِلَّا لَهُ بَطَانَتَانِ
٦٤٤	مثل ما قضيت ففرج بها ابن	٢٦١	مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تُصَلِّبُوا مَعَنَا؟
١٦٣	مثل مؤخره الرجل	٦٦	مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ، فَيَسْبِغُ
٥١٩	مثلا يعجل والفضة بالفضة	٩٨٨	مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ، وَمَا
٥١٩	مثلا يعجل وسواء يسواء	٣٢٣	مَا حُبَّتِ الرِّيحُ قَطُّ إِلَّا جَنَّا النَّبِيَّ
٥١٨	مثلا يعجل	٥٣٠	مَا هَذَا؟
٦٩٧	مخالف للقرآن	١٥٢	مَا هَذَا الْأَشِيمَالُ الَّذِي رَأَيْتَ؟
١٦٨	المختصرون يوم القيامة على	٢٧٧	مَا هُوَ
٩٢٠	المذبر من الثلث	٨٠٩	مَا يَمْنَعُ أَخَذَكُمْ إِذَا جَاءَ أَحَدُ
٤٦٠	المدينة حرام ما بين غير	٢٧	النماء طهور إلا أن يتغير ريحه
٨٤٩	المذهب والفريقان وتذب حبس الجلالة	٢٦، ٢٥	النماء طهور لا يتجسسه شيء



٨٦١	الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ	٩٢	مَرُّ أَثْنَكُ أَنْ لَا يَسْتَنْجُوا بِرَوْنَةٍ
٥١٦	الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ	٣٣٠	مَرُّ بِرَجُلٍ، وَهُوَ يُصَلِّي
٣٥٩	الْمُثْنِي خَلْفَهَا أَفْضَلُ مِنَ الْمُثْنِي أَمَامَهَا	٣٩	مَرُّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ فَقَالَ
٣٠٠	مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ	٣٨	مَرُّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ لِمَيْمُونَةٍ
٤٦	مَضَتْ السَّنَةُ أَنْ يُرْسَ بَوْلٌ مِنْ	٩٥	مَرُّ بِقَبْرَيْنِ يُعَذِّبَانِ
٥١	مَضْمَضٌ وَاسْتَنْشَقٌ وَتَنَفُّسٌ	٣٦٨	مَرُّ بِبَيْتَاءِ ابْنِ عَبْدِ
٥٤٥	مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ، وَإِذَا أَنْجَحَ	٤٥٨	مَرُّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِ
٨٥٧	الْمَقْتُولَةُ بِالْبُدْنَةِ تِلْكَ الْمَوْفُودَةُ	١٦٤	مَرُّ بَيْنَ يَدَيِ الصَّفِّ عَلَى
٩٢٢	الْمُكَاتَّبُ يَقْدَرُ مَا عَقَى مِنْهُ	٤٠	مَرُّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا
٤٩٣	الْمُكَاتَّبُ رِقٌّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ	٣٧١	مَرُّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِغُفُورٍ الْمَدِينَةِ
٩٢٢، ٩٢٠	الْمُكَاتَّبُ عَيْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ	٢٠٩	مَرُّ عَلَى أَمْرَاتَيْنِ
٩٢٢	الْمُكَاتَّبُ يَمْنَعُ يَقْدَرُ مَا أَدَّى	٥١١، ٥١٠	مَرُّ عَلَى صَبْرَةٍ
٢٠٥	مِلءُ الْأَرْضِ فِيهَا	٣٧٢	مَرُّ عَلَيْهِ ﷺ بِجَنَازَةٍ فَأَنَارُوا
٦٣٠	مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا	٥٨٣	مَرُّ النَّبِيِّ ﷺ بِتَمْرَةٍ فِي الطَّرِيقِ
٩٤٧	مَلْعُونٌ مَنْ سَأَلَ بِرُوحِهِ اللَّهَ	٤٠	مَرُّ النَّبِيِّ ﷺ بِشَاةٍ يَجْرُونَهَا
٣٢٦	مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ	٥٤٨	مَرْحَبًا بِأَخِي وَشَرِيكِي كَانَ لَا يُمَارِي
٣٢٦	مَلِكُ يَوْمِ الدِّينِ	١٦١	مَرَزَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي
٦٢٣	مَلَكَتْ نَفْسُكَ فَأَخْتَارِي	٩٧٧	مَرَزَتْ عَلَى ابْنِ عُمَرَ وَمَعَهُ رَجُلٌ
٦٠٨	مَلَكَتْهَا	٦٦٦، ٦٦٥	مَرَّةً فَلْيُزْجِفْهَا، ثُمَّ لِيُطْلَقْهَا
٨٧	مَنْ آذَى الْمُسْلِمِينَ فِي طُرُقِهِمْ	٦٦٥	مَرُّوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْمَعُوا
٥٨٤	مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ، مَا لَمْ	٧٣٠	مَرُّوهُمْ بِالصَّلَاةِ لِيَسْمَعُوا وَاضْرِبُوهُمْ
٤٩٧	مَنْ ابْتِغَى طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى	١٥٦	مَرَايِلُ الْإِبِلِ
٥٣٠	مَنْ ابْتِغَى نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تَوُزَّرَ	٦٤٧	المس النكاح والغريضة الصداق
٥٣٠	مَنْ ابْتِغَى نَخْلًا	٩٩٩	الْمَسْأَلَةُ أَنْ تَرْفَعَ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكِبَيْكَ
١٠٠	مَنْ أَتَى الْجُمُعَةَ فَلْيَغْتَسِلْ	٤٠٠	الْمَسْأَلَةُ كَذُّ يَكْذُ بِهَا الرَّجُلُ
٨٧	مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتِزِرْ فَإِنْ	٩٧٥	الْمُسْتَبَانُ مَا قَالَا، فَعَلَى الْبَادِي
٩٢	مَنْ أَتَى الْغَائِطَ فَلْيَسْتِزِرْ	٤٣٧	مُسْجِدِي هَذَا
٧٦٥	مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى	٤٨١	مُسْجِدِي
٧٦٥	مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ يَرِيدُ	٥٥	مَسَحَ أَذُنِي بِمَاءٍ غَيْرِ
٨٥٢	مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا، إِلَّا كَلَبٌ مَاشِيَةٌ	٦٩	مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ
٧٤٢	مَنْ أَجَلَ سَجُودَ	٥١	مَسَحَ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ
٥٧٢	مَنْ أَخَاطَ حَائِطًا عَلَى أَرْضٍ فَهِيَ	٧٨	مَسَنَتْ ذِكْرِي، أَوْ قَالَ:
٩٣٧	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُلَاسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ	٩٧٢	الْمُسْلِمُ آخِرُ الْمُسْلِمِ
٩٣	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا	٨٦١	الْمُسْلِمُ يَكْفِيهِ اسْمُهُ، فَإِنْ نَسِيَ



٢٤٦	مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُرَى بِبَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ	مَنْ اغْتَبَطَ مُسْلِمًا بِقَتْلِ عَنْ بَيْتِهِ	٧٦٥
٥٠٨	مَنْ اخْتَكَرَ طَعَامًا	مَنْ أَعْتَنَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَيْدٍ	٩١٤
٤٥١	مَنْ أَحْرَمَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ غَيْرَ	مَنْ أَعْتَنَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَيْدٍ فَكَانَ	٩١٤
٨٨٢	مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ	مَنْ أَعْتَنَ عَبْدًا وَلَهُ فِيهِ شُرْكَاءُ	٩١٦
٥٧٠	مَنْ أَحْبَبَ أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ	مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقِ امْرَأَةٍ مَوْثِقًا	٦٤٥
٥٥٦	مَنْ أَخَذَ أَرْضًا بِغَيْرِ حَقِّهَا كَلَفَ	مَنْ أَعْطَى عَطِيَّةً فَوَجَدَ فَلَيجزهُ	٩٤٧
١٠٠١، ٥٣٢	مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ	مَنْ اغْتَسَلَ، ثُمَّ أَتَى الْجُمُعَةَ	٢٩٧
٨٤٢	مَنْ أَذْخَلَ قُرْسًا بَيْنَ قُرْسَيْنِ	مَنْ اغْتَيْبَ عَنْهُ أَحْوَهُ فَاسْتَطَاعَ	٩٨٧
٢٨٩	مَنْ أَذْكَلَ رَكْعَةً مِنْ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ	مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ نَاسِيًا فَلَا	٤١٨
٢٩٠، ٢٧٥	مَنْ أَذْكَلَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَدْ	مَنْ أَفْطَرَ	٤١٨
٢٧٨	مَنْ أَذْكَلَ رَكْعَةً مِنَ الصَّلَاةِ قَبْلَ	مَنْ أَقَامَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللَّهُ	٥١٥
١٢٤، ١٢٣	مَنْ أَذْكَلَ رَكْعَةً مِنَ الْعَصْرِ قَبْلَ	مَنْ أَقَالَ نَادِمًا	٥١٥
١٢٩	مَنْ أَذْكَلَ سَجْدَةً	مَنْ أَقَامَ سَبْعَةَ عَشَرَ قَصْرَ وَمَنْ أَقَامَ أَكْثَرَ	٢٨٣
٢٥٥	مَنْ أَذْكَلَ الصُّبْحَ وَلَمْ يُرَيَّرْ	مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِبَيْتِهِ	٩٠٦
٤٧٢	مَنْ أَذْكَلَ عَرَفَةَ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ	مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ ظُلْمًا	٥٥٦
١٢٨	مَنْ أَذْكَلَ فِي الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ	مَنْ اقْتَطَعَ شَيْئًا مِنَ الْأَرْضِ	٥٥٦
٥٣٦	مَنْ أَذْكَلَ مَالَهُ بِغَيْرِهِ	مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ صَيِّدٍ	٤٩١
٥٣٧	مَنْ أَذْكَلَ مَالَهُ عِنْدَ رَجُلٍ	مَنْ اكْتَحَلَ فُلْيُوتَرًا، مَنْ فَعَلَ	٩٢
٥٣٧	مَنْ أَذْكَلَ مَالَهُ	مَنْ أَلْقَى جِلْبَابَ الْحَيَاءِ فَلَا	٩٦٥
١٢٨	مَنْ أَذْكَلَ مِنَ الصُّبْحِ رَكْعَةً قَبْلَ	مِنْ إِبْنِهِ	٦٦
٥٦٩	مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلَيْسَ لَهُ	مَنْ أَهْلُ بِحَجَّةٍ أَوْ عُمْرَةٍ مِنْ	٤٥١
٦٠٧	مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ، وَمَنْ	مَنْ أَهْلُ بِعُمْرَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ	٤٥١
٩٤٧	مَنْ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعْيِذُوهُ	مَنْ أَهْلُ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى	٤٥١
٨٩٢، ٩٦٧	مَنْ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى عِصَابَةٍ	مَنْ أَدْوَعَ وَدِيعَةً فَلَيْسَ عَلَيْهِ	٥٩٩
٣٨٣	مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ	مِنْ الْبَابِ	٦٢
٩٧٧	مَنْ اسْتَمْعَ	مَنْ بَاعَ يَتِيمَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ فَلَهُ	٤٩٨
٩٥٦	مَنْ الْإِسْرَافِ أَنْ تَأْكُلَ كُلُّ مَا	مَنْ بَذَلَ دِينَهُ فَأَقْتُلُوهُ	٧٦٩، ٧٦٨
٥٣١	مَنْ اسْتَلَفَ فِي شَيْءٍ	مَنْ بَذَلَ دِينَهُ	٧٦٩
١٦١	مَنْ أَشَارَ فِي الصَّلَاةِ إِشَارَةً تَنَهَهُمُ	مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا مِنْ مَالٍ حَلَالٍ	١٧٤
٤٩٧	مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى	مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَيْفَ خَصَصَ	٧٨٧
٨٠	مَنْ أَصَابَهُ فِيءٌ أَوْ رَعَانٌ، أَوْ قَلَسَ	مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ نَوْمٍ	٧٣
٧٤٥	مَنْ أَصِيبَ يَدٌ، أَوْ خَبَلٌ - وَالْخَبَلُ	مَنْ تَبِعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا	٣٥٨
٨٩٧	مَنْ أَغَانَ عَلَى خُصْمَةٍ بِظُلْمٍ فَقَدْ	مَنْ تَبِعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيمَانًا	٣٥٧
٩٢٣	مَنْ أَغَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ	مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شُغْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ	١٠٧



٧٦١	مَنْ حَمَلَ عَلَيَّ السِّلَاحَ فَلَيْسَ	٩٧٧	مَنْ تَسْمَعُ حَدِيثَ قَوْمٍ، وَمَنْ لَهُ
٨٩٧	مَنْ خَاصَمَ فِي بَاطِلٍ وَمَوَّ يَعْلَمُهُ	٩٥٢	مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ
٢٥٥	مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ	٧٥٣	مَنْ تَطَلَّبَ - وَلَمْ يَكُنْ بِالطَّبِّ
٢٥٥	مَنْ خَافَ أَنْ لَا يَقُومَ مِنْ اللَّيْلِ	٩٧٨	مَنْ تَعَاظَمَ فِي نَفْسِهِ، وَاخْتَالَ
٧٦٩	مَنْ خَالَفَ دِينَهُ دِينَ الْإِسْلَامِ فَاضْرِبُوا	١٧١	مَنْ تَقَلَّ تَجَاهَ الْقِبْلَةِ جَاءَ يَوْمَ
٧٦٥	مَنْ خَرَجَ عَنِ السُّلْطَانِ شَيْئاً مَاتَ	٩٥٧	مَنْ تَكَلَّفَ لِي بِمَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ
٧٦١	مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ	٢٩٣	مَنْ تَكَلَّمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ
٣٥٨	مَنْ خَرَجَ مَعَ جِنَازَةٍ مِنْ بَيْتِهَا	٥٢١	مِنْ الشَّعْرِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا
٦٧	مَنْ دَعَا بِوَضُوءٍ قَرَضَ، فَسَاعَةً	٣٩٢	مِنْ تَعَبٍ أَوْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ عَلَى
٧٩٧	مَنْ دَعَا عَلَى مَنْ ظَلَمَهُ فَقَدْ انْتَصَرَ	٥١٠	مِنْ تَعَبٍ
٩٤٢	مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ بِئِلْ أَجْرٌ	١٨٠	مَنْ تَنَخَّعَ فِي الْمَسْجِدِ فَلَمْ يَدْفِنْهُ
٨٦٥	مَنْ دَبَّحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ	١٠١، ٢٩٨	مَنْ تَوَضَّأَ فَلَاخِشَ الْوُضُوءَ ثُمَّ
٤١٩	مَنْ دَرَّعَ الْقِيَاءَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ	٦٧	مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ
٦٣	مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ أَوَّلَ وَضُوئِهِ طَهَّرَ	١٠١، ١٠٠	مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا
٣٩٠	مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ لَهَا: ائْتَعِلِينَ	٨٣٩	مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ تَرُدَّهُ عَلَيْهِمْ
٦٤٦	مِنْ ذَهَبٍ	٩٨١	مَنْ جَادَلَ فِي خُصُومَةٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ
٣٥٧	مَنْ رَأَى جِنَازَةً فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ	٢٤٣	مَنْ حَافِظٌ عَلَى أَرْبَعٍ قَبْلَ الظُّهْرِ
٧٦٥	مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرٍ شَيْئاً يَكْرَهُهُ	٧٨٩	مَنْ خَالَتْ شَفَاعَتُهُ دُونَ حَدٍّ مِنْ
٦٤٠	مِنْ رِجَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ	٥١١	مَنْ حَبَسَ الْجَنِبَ أَيَّامَ الْقَطَافِ
٩٨٧	مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالْغَيْبِ	٣٦٤	مَنْ حَتَّى عَلَى مُسْلِمٍ احْتِسَاباً كَتَبَ
٩٨٧	مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ رَدُّ اللَّهِ	٦٠٦	مِنْ حَدِيدٍ فَلَذَبَ ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ
٩٥٢	مَنْ رَضِيَ عَمَلٌ قَوْمٍ كَانَ مِنْهُمْ	٩٥٥، ٩٤٩	مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرَكُهُ
٣٦٧	مَنْ زَارَ قَبْرَ الْوَالِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا	٥٧٢	مَنْ حَفَرَ بَرّاً فَلَهُ أَرْبَعُونَ
٥٥٨	مَنْ زَوَّعَ فِي أَرْضٍ قَوْمٌ بِغَيْرِ	٨٧٩	مَنْ خَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنَّا
٢٧٣	مَنْ السَّاعِي أَيْفَاً	٨٧٥	مَنْ خَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ
٣٧٩	مَنْ سُئِلَ أَكْثَرَ مِمَّا وَجِبَ عَلَيْهِ	٨٧٥	مَنْ خَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ كَفَرَ
٤٠١	مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أَوْيَةٌ	٩٠٨	مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينِي هَذَا يَمِينِ
٤٠١	مَنْ سَأَلَ وَلَهُ أَوْيَةٌ فَقَدْ أَحْفَتَ	٦٨١	مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا
٤٠١	مَنْ سَأَلَ وَلَهُ مَا يُغَيِّبُهُ فَإِنَّمَا	٨٧٧	مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ
٢٢٥	مَنْ سَبَّحَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ	٩٠٧	مَنْ خَلَفَ عَلَى يَمِينٍ يَقْطَعُ بِهَا
٣٤٧	مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ	٩٠٨	مَنْ خَلَفَ عِنْدَ يَمِينِي هَذَا يَمِينِ
٥٦٧	مِنْ السُّخْتِ كَسَبَ الْحِجَامَ	٨٧٦	مَنْ خَلَفَ فَقَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنْ
٢٧١	مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي صَفٍّ رَفَعَهُ	٨٧٥	مَنْ خَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي خَلْفِهِ
٢٧١	مَنْ سَدَّ فُرْجَةً فِي الصَّفِّ غُفِرَ	٩٨٧	مَنْ حَتَّى عِرْضِ أَخِيهِ فِي الدُّنْيَا



٨٨٤	مَنْ صُيِّعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَقَالَ لِفَاعِيلِهِ	٦٢١	مَنْ سَرَهُ أَنْ يَكُونَ أَكْرَمَ النَّاسِ
٥٧٢	مَنْ ضَارَ ضَارَهُ اللَّهُ وَمَنْ شَاقَّ	٨٨	مَنْ سَلَّ سَخِيمَتَهُ عَلَى طَرِيقٍ مِنْ
٩٧٥	مَنْ ضَارَ مُسْلِمًا ضَارَهُ اللَّهُ،	١٧٧	مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يُنْشِدُ ضَالَّةً فِي
٥١١	مِنْ طَعَامٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهَا فَتَأَلَّتْ	٢٦١	مَنْ سَمِعَ النَّذَاءَ فَلَمْ يَأْتِ فَلَا
٨٩٢	مَنْ طَلَّبَ قَضَاءَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى	٢٦١	مَنْ سَمِعَ النَّذَاءَ فَلَمْ يُجِبْ مِنْ
٨٩٢	مَنْ طَلَّبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ	٩٤٦	مَنْ سَنَّ سُنَّةَ حَسَنَةً فِي الْإِسْلَامِ
٩٥٥	مَنْ عَدَّ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ قُلْ كَلَامُهُ	٦٥٧	مِنْ السُّنَّةِ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ
٥٧٠	مَنْ عَمَّرَ أَرْضًا لَيْسَتْ لِأَخِيهِ، فَهُوَ	١٣٨	مِنْ السُّنَّةِ إِذَا قَالَ الْمُؤَدَّدُ
٩٧٩	مَنْ عَمَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمُتْ	١١٥	مِنْ السُّنَّةِ أَنْ لَا يُصَلِّيَ الرَّجُلُ
٧٤٠	مَنْ غَرَضَ غَرَضَنَا لَهُ وَمَنْ حَرَقَ	٧٣٦	مِنْ السُّنَّةِ أَنْ لَا يَقْتُلَ حُرًّا
٦٤	مِنْ غَرْفَةٍ وَاجِدَةٍ	٣١٦	مِنْ السُّنَّةِ أَنْ يُخْرِجَ إِلَى الْعَبْدِ
٨١	مَنْ غَسَلَ مَتْنًا فَلْيَغْتَسِلْ وَمَنْ	٤٥١	مِنْ السُّنَّةِ أَنْ يَغْتَسِلَ إِذَا أَرَادَ
٧٧٨، ٦٢٨	مَنْ غَسَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا	٣٥٥	مِنْ السُّنَّةِ
٦٤٠	مِنْ غَيْرِ وَقَاعٍ	٢٩٦، ٢٩٥	مَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيُصَلِّ
٣١٢	مَنْ قَاتَنَهُ صَلَاةُ الْعَبْدِ مَعَ الْإِمَامِ	٨٠٠	مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ - إِلَى
٩٤٥	مَنْ قَرَّجَ	٥٢٤	مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى
٧٣١، ٥٠٦	مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْبَلَدِ وَلَوْلَيْهَا	٢٣٥	مَنْ شَكَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ
٨١٢	مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ	٣٥٧	مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ
٩٩٦	مَنْ قَالَ إِذَا صَلَّى الصُّبْحُ: لَا إِلَهَ	٤٧١	مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ - يَغْنِي
٩٩٦	مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ	٤٧٢	مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا يَغْنِي صَلَاةَ الْفَجْرِ
١٥٠	مَنْ قَالَ حِينَ يُنَادِي الْمُنَادِي:	٤٣٢	مَنْ صَامَ الدَّهْرَ ضُمِّتْ عَلَيْهِ
٩٩٥	مَنْ قَالَ ذَلِكَ فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةً	٤٣٢	مَنْ صَامَ الدَّهْرَ فَقَدْ وَهَبَ نَفْسَهُ
٩٩٦	مَنْ قَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ	٤٢٥	مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا
٢٢٦	مَنْ قَالَ فِي دُبْرِ صَلَاةِ الْفَجْرِ	٤٢٦	مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فَشَهْرُهُ بِعَشْرَةٍ
٩٩٥، ٢٢٦	مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ	٤٠٨	مَنْ صَامَ الْيَوْمَ الَّذِي يُشْكُ فِيهِ
٩٩٩	مَنْ قَالَهَا مِنَ النَّهَارِ مَوْقِنًا بِهَا	٢٤٣	مَنْ صَلَّى اثْنَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً
٤٣٢	مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا	٢٤٣	مَنْ صَلَّى اثْنَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً
٤٣٢، ٢٤٩	مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْسَابًا	١٩٥	مَنْ صَلَّى خَلْفَ الْإِمَامِ فِقْرَاءَةً
٩٢٨	مَنْ قَامَ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ رَجَعَ	١٩٥	مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَا يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمٍّ
٨٠٨	مَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ	٢٥٧	مَنْ صَلَّى الضُّحَى اثْنَيْ عَشْرَةَ
٨٠٨، ٧٦٥	مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ	٣٥٣	مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا
٧٣٥	مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَنَاهُ، وَمَنْ	٢٤٠	مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ عَلَيْهِ صَلَاةُ صَلَّى اللَّهُ
٧٤٤	مَنْ قُتِلَ فِي عَمَلٍ أَوْ رِيَاءٍ بِحَجَرٍ	١٢٨	مَنْ صَلَّى مِنَ الْعَصْرِ رَكْعَةً قَبْلَ
٨٢٧، ٨٢٢، ٨١٣	مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَكْبَةٌ	٩٥٧	مَنْ صَمَّتْ نَجَا



٨٢٢	مَنْ قَتَلَ قَبِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْتَةٌ	٤٢٤	مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ أَطْعِمَ
٧٤٥	مَنْ قُتِلَ لَهُ قَبِيلٌ، فَهُوَ بِخَيْرٍ	٤٢٤	مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ
٨٣٩	مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ بِفَتْحٍ	٨١٠	مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغُزْ وَلَمْ يُحَدِّثْ
٨٣٩	مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرَحْ رَابِعَةً	٧٤٨	مِنْ مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ إِلَى شَرْحِيلِ بْنِ
٨٤٠	مَنْ قَتَلَ نَفْسًا مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةٌ	٧٩	مَنْ مَسَّ ذِكْرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ
٧٨٦	مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ يَقَامُ عَلَيْهِ	٩١٧	مَنْ تَلَّكَ ذَا رَجِيمٍ مَحْرَمٌ فَهُوَ
٢٢٧	مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دَبَّرَ كُلَّ	١٤٢	مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ أَوْ نَسِيَهَا
٢٢٧	مَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ	١٣٠	مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاتِهِ
٤٤١	مَنْ الْقَوْمُ فَقَالُوا: مَنْ	٢٥٥	مَنْ نَامَ عَنِ الْوُجُوهِ أَوْ نَسِيَ فَلْيُصَلِّ
٨٧٣	مَنْ كَانَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ	٨٨٧	مَنْ نَذَرَ أَنْ يَنْصِيَ اللَّهَ فَلَا
٨٦٣	مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ يَصْحُحْ فَلَا	٨٨٦	مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّ فَكَفَّارَتُهُ
٢٩٧	مَنْ كَانَ مُصَلِّيًا بَعْدَ الْجُمُعَةِ	٤١٨	مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَكَلَّلَ أَوْ
٤٢٩	مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُطَوَّعًا مِنَ الشَّهْرِ	٩٤٥	مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً مِنْ
٦٣٣، ٦٣١	مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ	٥٨٦، ٥٨٥	مَنْ وَجَدَ لَفْظَةً فَلْيُشْهِدْ ذَوِي
٩٥٧، ٩٤٢، ٨٣٠، ٨٢٧، ٧٠٩، ٦٥٠		٧٨١	مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَفْعَلُ عَمَلٌ قَرُمَ
٩٨١	مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ مَظْلِمَةٌ لِأَخِيهِ	٢٧٨	مَنْ وَجَدْتَنِي قَائِمًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ
٦٥٧	مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَمَاتَ	٨٩٨	مَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ
٩٤٣	مِنْ الْكَبَائِرِ شَتَمَ الرَّجُلَ وَالذِّبَةَ	٨٧٤	مَنْ وَلَدَ لَهُ مَوْلُودٌ فَأَذَّنَ فِي
٧٢٤	مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَوَضَّأْ	٨٧١	مَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ فَاحْبَبْ أَنْ
٤٨٤	مَنْ كُسِرَ، أَوْ عَرِجَ، فَقَدْ حَلَّ وَعَلَيْهِ	٨٩١	مَنْ وَلَّى الْقَضَاءُ فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ
٥٥٧	مَنْ كَسَرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ عَلَيْهِ	٩٦٧	مَنْ وَلَّى مِنْ أُمْرِ الْمُسْلِمِينَ
٩٧٧	مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ كَفَّ اللَّهُ عَنْهُ	٨٩٨	مَنْ وَلَّى مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ
٦٤	مِنْ كَفٍّ وَاحِدٍ	٣٨٤، ٣٨٣	مَنْ وَلَّى يَتِيمًا لَهُ مَالٌ، فَلْيَتَجَرَّ
٧٢٤	مِنْ كَيْسِ أَبِي هُرَيْرَةَ	٥٨٢	مَنْ وَهَبَ هَبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا
٧٢٤	مِنْ كَيْسِي	٩٨٤	مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ
٩٥٣	مَنْ لَا يَسْأَلُ اللَّهَ يَغْضَبُ عَلَيْهِ	٤٠٠	مَنْ يَسْأَلُ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكَثُّرًا
٢٩٣	مَنْ لَمَّا وَتَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ	٤٩٥	مَنْ يَشْتَرِي بِشَرٍّ رُومَةً يُوسِّعُ
٩٩٣	مَنْ لَمْ تَنْتَهُ صَلَاتُهُ عَنِ الْفَحْشَاءِ	٤٩٠	مَنْ يَشْتَرِيهِ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بَيْنَ
٤١٠	مَنْ لَمْ يَبْسُتِ الصِّيَامُ قَبْلَ الْفَجْرِ	٤٣٦	مَنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَيَرَاهَا
٢٧٥	مَنْ لَمْ يَذْكُرْ الرُّكْعَةَ فَلَا يَتَعَدَّ	٢٨٣	مَنْ يَقُولُ الْيَوْمَ أَخْرُجْ عَدُوًّا يَفْصُرُ
٤١٤	مَنْ لَمْ يَذْغِ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلِ	٢٩١	مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ،
٩٩٢	مَنْ لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ يَغْضَبُ عَلَيْهِ	١٤٩	مَهْلًا يَا بِلَالُ فَإِنَّمَا يَغِيثُ مَنْ
٢٥١، ٢٤٧	مَنْ لَمْ يُؤْمَرْ فَلَيْسَ مِنَّا	٤٠٥	مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَإِنَّمَا
٧٣٥	مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دِيْنَارٌ، أَوْ دِرْهَمٌ	٣٦٩	الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبَيْكَةِ الْبَحْمِيِّ



٥٠٠	نَهَى أَنْ يُبَاعَ السَّلْعَةُ حَيْثُ يُبْتَاغُ	٣٦٨	الْمَيْتُ يَعْذُوبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا
٤٩٧	نَهَى أَنْ يُبَاعَ السَّلْعَةُ	٣٨٧	النَّاسِ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ
٤٧٥	نَهَى أَنْ تَحْلِقَ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا	٦٢١	النَّاسِ كَأَنَّكَ لَمْ تَطْلُقْ لَمْ تَطْلُقْ
٣٦٣	نَهَى أَنْ يُبْنَى عَلَى الْقَبْرِ أَوْ يُزَادَ	٦٢١	النَّاسِ كُلُّهُمْ وَلَدَ آدَمَ
٩٤	نَهَى ﷺ أَنْ يُسَمَّحَ بِعَظْمٍ	٨٤٦	تَأْكُلُ الْجَرَادُ مَعَهُ
٩٤	نَهَى أَنْ يُسْتَنْجَى	٢٥٢	نَامَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ قَامَ
١٥٦	نَهَى أَنْ يُصَلَّى فِي مَسَاجِدِ مَوَاطِنَ	٦٨٩	نَبَذَ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ
١٥٦	نَهَى أَنْ يُصَلَّى	٥٥١	نَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ
١٦٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ	٤٧٦	نَحَرَ قَبْلَ أَنْ
٥١٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاعَ ثَمَرَةٌ	٤٦٦	نَحَرْتُ هَا هُنَا، وَيَمْنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ
٧١٩	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتْرَكَ	٨٤٩، ٨٤٥	نَحَرْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
٣٠	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُتَّقِلَ	٨٦٨	نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ
٧٠٩	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُطَوَّأَ حَابِلٌ	٨٤٩	نَحَرْنَا
٣٣٢	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُشْرَبَ فِي	٨٠٧، ٧٩٩	نَحْوِ أَرْبَعِينَ
٦٣٢	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تُطْرُقَ النِّسَاءُ	٨٨٨	نَذَرَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
٥٠٥	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَاعَ خَاصِرٌ	٨٨٧	نَذَرْتُ أَخِي أَنْ تَمُوتَ إِلَى بَيْتِ
٣٦٣	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَصَ الْقَبْرُ	٩٧	نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءَ
٣٦٣	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَصَ	٨٣٩	نَصَبَ الْمُنْجَبِينَ
٦١٦	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْمَعَ	١٠٨	نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ عَلَى غَدَايَ مَسِيرَةٍ
١٦٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُصَلَّى	٣٩٤	يَضَعُ صَاحِبُ
٨٥٩	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ شَيْءٌ	٣٥٢	نَعَى النُّجَاشِي
٥١٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ عَلَيْهِ وَآلُهُ	٩٩	نَعَمْ إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ
٦٥٠	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِجَابَةِ طَعَامٍ	٢٤٩	يَغْمُ الْبِدْعَةُ هَلْوَ
٦٥٥	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِنَانٍ	٢٤٩	يَغْمُ الْبِدْعَةُ
٩١	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ اسْتِغْبَالٍ	٨٩١	يَغْمُ الشَّيْءُ الْإِمَارَةُ لِمَنْ أَخَذَهَا
٨٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يَبَانَ	٦٩٤	نَعَمْ قَالِ: فَأَنْى ذَلِكَ؟ قَالِ:
٥٢٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ	٩٤٣، ٤٤١، ٢٣١	نَعَمْ
٥٢٧	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ	١٥	النُّعْمَةُ الظَّاهِرَةُ الْإِسْلَامُ، وَالْبَاطِنَةُ
٤٩٦	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْخَصَاءِ	١٦	النُّعْمَةُ الظَّاهِرَةُ وَالْبَاطِنَةُ هِيَ لَا
٥٢١، ٥٢٠	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الصَّبْرَةِ	٨٦٦	يَنْمَسُو الْأَضْحِيَّةَ الْجَذْعَ مِنَ الضَّانِ
٤٩٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ	١٠٠٠	نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُوبِ أَنْفُسِنَا
٤٩٩	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْعُرْتَانِ	٧٣٤	النَّفْسُ بِالنَّفْسِ
٤٩٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ فَضْلِ	٣٤٢	نَفْسُ الْمُؤْمِنِ مُعَلَّقَةٌ بِدِينِهِ
٤٩٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعَتَيْنِ	٦٢٩	نَحَى امْرَأَةً مِنْ مَرْيَنَةَ



٦٥٥	نَهَى عَنْ الشَّرْبِ	١٧٧	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ تَنَاشُدِ
٤٣١	نَهَى عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ	٤٨٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ
٤٢٨	نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ يَوْمِ الْفِطْرِ	٨٤٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْجَلَّالَةِ
٨٥٠	نَهَى عَنْ الضَّبِّ	٤١٣	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْحِجَامَةِ
٣٣٥	نَهَى عَنْ لُبْسِ	٦٥٦	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الشَّرْبِ
٥٨٦	نَهَى عَنْ لُقْطَةِ الْحَاجِّ	٦١٣	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الشُّغَارِ
٦١٨	نَهَى عَنْ الْمُتَعَةِ	٤٩٥	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ غَسْبِ الْفَحْلِ
٥٠١	نَهَى عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ	٨٤٧	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ أَرْبَعِ
٥٠١	نَهَى عَنْ الْمُحَاقَلَةِ	٨٠٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قِلِيلٍ مَا
٥٦٦	نَهَى عَنْ الْمَزَارَعَةِ	٨٠٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ
٣٣٥	نَهَى عَنْ الْبَيَّاتِرِ الْخُمْرِ	٣٣٣	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُبْسِ الْخَرِيرِ
٨٨٤	نَهَى عَنْ النَّذْرِ	٨٤٥	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْخَيْلِ
٦٥٥	نَهَى عَنْ النُّفْخِ فِي الشَّرَابِ فَقَالَ	٦١٨	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُتَعَةِ
٦١٨	نَهَى عَنْهُ يَوْمَ	٥٠٢	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُحَاقَلَةِ
٩١٩	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ	٥٢٦	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُزَابَنَةِ
٥٠٢	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُخَاضَةِ	٨٦٧	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُصَفَّرَةِ
٤١٤	نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ الْوِصَالِ وَلَيْسَ	٥٠٥، ٥٠١	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ النُّجْشِ
٣٦٠	نَهَانَا أَنْ نَخْرُجَ فِي جَنَازَةٍ	٤١٣	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْوِصَالِ
٩٠	نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ	٨٤٤	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ خَيْبَرَ
٦١٨	نَهَانَا عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَا	٨٥٨	نَهَى عُمَرُ عَنْ لُبْسِ الْحُلَّةِ
٨٨	النَّهْيُ عَنْ فِضَاءِ الْحَاجَةِ تَحْتَ	٥٢٩	نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ
٨٤٩	نُهِيَ عَنْ لُحُومِ الْخُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ	٥٢٢	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ
٣٦٠	نُهِيْنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ	٥٢٩	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَيْسَبِ حَتَّى يَسُوذَ
٩٩٤	يُثْبِتُ الْمُؤْمِنُ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ	٥٢٦	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْكَالِي
٦٧٥	فَبِي لِي نَفْسِكَ	٥٠٦	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُرَايَدَةِ
١١٨	هَذَا أَعْجَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ	٥١٤	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَضَامِينِ
٨٣٩	هَذَا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ بْنُ	٩١٧	نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَيْبَتِهِ
٤٦	هَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا إِذَا طَعِمَا	٤٩٦، ٤٩٥	نَهَى عَنْ بَيْعِ
٤٨١	هَذَا مَسْجِدِي وَمَا زِيدَ فَهُوَ مِنِّي	٤٨٨	نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَنْعِهِ الْبَغْيِ
٧٥٣	هَذِهِ، وَهَذِهِ سَوَاءٌ	٤٨٨	نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ
٧٥٣	هَذِهِ، وَهَذِهِ	٤٨٨	نَهَى عَنْ ثَمَنِ
٤١٦	هَشِيشٌ	٤١٧	نَهَى عَنْ الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ
٣٢٤	هَكَذَا صَلَاةُ الْآيَاتِ	٨٥٧	نَهَى عَنْ الْخُذْفِ
١٠٢	هَكَذَا لِمَنْ لَيْسَ بِجُنُوبٍ، فَأَنَا	٥١٣	نَهَى عَنْ شِرَاءِ مَا



٦٦٦	هِيَ وَاحِدَةٌ.....	٦٠٧	هَلْ نَجِدُ شَيْئًا.....
٦٤٦	وَأَتَيْنَاهُمْ إِحْدَاهُمُ يَتَفَارَأُ مِنْ دَعْبٍ.....	٧٦٣	هَلْ تَذَرِي يَا.....
٦٢١	وَأَدَمُ مِنْ تَرَابٍ.....	٢٦٠	هَلْ نَسْمَعُ النَّدَاءَ بِالصَّلَاةِ؟.....
١٩٨	وَأَمِينَ.....	٢٦٠	هَلْ نَسْمَعُ النَّدَاءَ.....
١٩٦	وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ.....	٧٧٥	هَلْ صَاحِبَتُهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ:.....
٧٢٢	وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ.....	٩٤١	هَلْ لَكَ أَهْلٌ بِالْيَمَنِ؟.....
٦٥٥	وَأَبْرَأُ.....	٤٥٥	هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحِيحٍ شَيْءٌ.....
٣٠٣	وَأَبْشِرُوا.....	٤٥٥	هَلْ مَعَكُمْ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا: مَعَنَا.....
٩٠٢	وَأَجَازَهَا.....	٧٧٥	هَلَا رَدَدْتُمُوهُ إِلَيَّ.....
٢١٠	وَأَجْتَرَنِي.....	٩٤٦	هَلَا سَتَرْتُ عَلَيْهِ بِرَدَائِكَ يَا.....
١٧٠	وَاحِدَةٌ أَوْ دُعُ.....	٤٢٢	هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا.....
٦٨٨	وَإِخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ.....	٨١٨	هَمُّ مِنْهُمْ.....
٦٥٥	وَإِخْتِنَانُهَا أَنْ يَقْلَبَ رَأْسَهَا.....	٢٤٨	هِنَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ لَا يُبْدَلُ.....
٣١٢	وَإِخَذَ بِهِ الْحَاجُّ حِينَ أُمِرَ عَلَى الْمَدِينَةِ.....	٩٩	هُنَّ شَقَائِقُ الرِّجَالِ.....
٥٢٣	وَإِخَذْتُمْ أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَرَضِيْتُمْ.....	٤٤٧	هُنَّ لَاهِلِيَّهٌ.....
٤١٢	وَإِخْرُوا السُّحُورَ.....	٤٤٧	هُنَّ لَهُنَّ.....
٦٣٨	الرَّوَادُ الْخَفِيُّ.....	٤٤٧	هُنَّ لَهُنَّ.....
٩٥٣	وَإِذَا اسْتَعْنَتْ فَاسْتَعِنِ بِاللَّهِ.....	٨٤٩	هَذَا فَرَسًا فَكَلَّنَا نَحْنُ وَأَهْلُ.....
٩٢٤	وَإِذَا اسْتَصْحَكَ فَانْصَحْهُ.....	١٧١	هُوَ إِخْلَاسٌ.....
١٠٠٢	وَإِذَا أَمْسَى قَالَ يَمُوتُ ذَلِكَ، إِلَّا.....	٧١١	هُوَ أَخْوَكُ.....
٣٦٤	وَإِذَا انْصَرَفُوا أَنَّهُ مَلَكَانَ.....	٦٢٦	هُوَ أَمْلَكَ لِصُغِيِّهَا مَا دَامَتْ فِي دَارٍ.....
١٩٠	وَإِذَا جَلَسَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ جَلَسَ.....	٦٢٦	هُوَ أَوْلَى بِهَا مَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْ بَصَرِهَا.....
٦٧٣	وَإِذَا حَرَّمَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَإِنَّمَا.....	٤٨٧	هُوَ حَرَامٌ.....
٨٧٧	وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى بَعِيْنٍ فَرَأَيْتَ.....	٢٤، ٢٣	هُوَ الطَّهْوَرُ مَاؤُهُ، الْجَلُّ نَبِيَّتُهُ.....
٩٦٤	وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ.....	٩١٦	هُوَ كُلُّهُ فَلَيْسَ لِلَّهِ شَرِيْكُ.....
٩٢٥	وَإِذَا لَقِيَ أَحَدَكُمْ صَاحِبَهُ فَلْيَسَلِّمْ.....	٦٥٨	هُوَ أَنْ إِنْ شِئْتَ سَبَّحْتَ لَكَ.....
٩٢٤	وَإِذَا مَرِضَ فَعُدَّهُ وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبِعْهُ.....	٢٩٩	هِيَ آخِرُ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ النَّهَارِ.....
٢١٠	وَأَرْحَمَنِي.....	٦٧٤	هِيَ حَرَامٌ.....
٩٨٤	وَأَرْشَادُ ابْنِ السَّبِيلِ وَتَشْيِيعُ الْعَاطِسِ.....	٤٢٠	هِيَ رُخْصَةٌ مِنَ اللَّهِ، فَمَنْ أَخَذَ.....
٤٥	وَأَسْتَأْذَنْتِ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْكُنْيَةِ.....	٥٨٣	هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ قَالَ.....
٢٠٦	وَأَسْتَقْبَلَ بِأَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقَيْلَةَ.....	٥٨٥	هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ.....
٢٠٧	وَأَشَارَ بِيَدِهِ إِلَى أَنْفِهِ.....	٨٣٤	هِيَ لَكُمْ.....
٤٩٣	وَأَشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ.....	٢٦٦	هِيَ لَهُ تَطَوُّعٌ.....
٨١٤	وَأَصَابَ يَوْمِيْنِ جَوْبَرِيَّةَ.....	٢٩٩	هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الْإِمَامُ.....



وَأَضَاعَةَ النَّالِ.....	٩٤٠	وَالشَّمْسُ بَيْضَاءُ نَيِّفَةً.....	١٢٤
وَاضْرَبُوا عَلَيْهِ بِالْذُفُوفِ.....	٦٠٨	وَالشَّمْسُ مُرْتَفِعَةٌ.....	١٢٥، ١٢٤
وَأَطْرَافُ الْقَدَمَيْنِ.....	٢٠٦	وَالْعِشَاءُ أَحْيَانًا يَقْدُمُهَا، وَأَحْيَانًا.....	١٢٥
وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوْ اجْتَمَعَتْ.....	٩٥٣	وَالْقِرَاءَةُ بِالْخَمْرِ.....	١٩٠
وَأَعْلِمُهُ أَجْرُهُ وَهُوَ فِي عَمَلِهِ.....	٥٦٨	وَاللَّهُ إِنَّا لَا نُوَلِّي هَذَا الْأَمْرَ.....	٨٩٢
وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ.....	١٦٨	وَاللَّهُ إِنَّهَا لَيُزْعَكُ.....	٩٠٠
وَأَعِينُوا الْمَظْلُومَ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا.....	٩٨٤	وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَحْسَنَكُمْ.....	٤٢٤
وَأِعَانَةُ الْمَلْهُوفِ.....	٩٨٤	وَاللَّهُ فِي عَزَنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ.....	٥٩٩
وَأَعْدُ يَا آتِيسُ.....	٥٥١	وَاللَّهُ لَتَقِيَنَّ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيَخَالِفَنَّ.....	٢٧٠
وَأَفْشُوا السَّلَامَ.....	٩٨٤	وَاللَّهُ لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....	٣٥٣
وَأَفْعَلُ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا.....	١٩٤	وَالنِّمَاءُ وَالنَّارُ.....	٥٧٤
وَأَكْمِلُوا الْعِبَادَةَ ثَلَاثِينَ.....	٤٠٩	وَالْمُؤْمِنُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ إِلَّا.....	٥٤٢
وَالَا فَتَنَّاكَ بِهَا.....	٥٨٤	وَالْمَبِيعُ قَائِمٌ بَعْتِهِ.....	٤٨٨
وَالَا فَقَدْ عَقَّنَ مِنْهُ مَا عَقَّنَ.....	٩١٦	وَالْمَبِيعُ مُسْتَهْلِكُ.....	٤٨٨
وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ، كُلُّهُنَّ عَشْرٌ.....	٧٥٤	وَالْمَرْأَةُ وَالْفَتِيرُ الْحَجُّ.....	٨١٠
وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ.....	٧٥١	وَالْمُسْكِرُ.....	٨٠٣
وَالْإِعَانَةُ عَلَى الْحَمَلِ.....	٩٨٤	وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ.....	٥٤٣
وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ.....	٩٨٤	وَالْمُسْلِمِينَ، وَالْمُسْلِمَاتِ.....	٣٠١
وَالْبُكَرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا.....	٦١٤، ٦١١	وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمُلْكُ لَا شَرِيكَ.....	٤٦٢
وَالْتَصْفِيْقُ لِلنِّسَاءِ.....	١٥٩	وَأَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ احْتَبَسَ أَفْرَاعُهُ.....	٥٧٧
وَالثَّلَثُ كَثِيرٌ.....	٥٩٥	وَأَمَّا فِي الصُّبْحِ فَلَمْ يَزَلْ يَغْتَسُ.....	٢١٠
وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ.....	٧٧٣	وَأَمَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ أَوْ جَمْعٍ.....	٤٤٩
وَالْجَارِيَةُ عِنْدَ خَالَتِهَا، وَأَنْ.....	٧٣١	وَأَمَرَ فَرَسٌ عَلَيْهِ الْمَاءُ.....	٣٦٤
وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ.....	٨٧٩	وَأَمْرُهُ بِطَلَاقِهَا.....	٦٦٢
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا تُوَمِّرُوا.....	٩٥٤	وَأَنْ أَبَاهُ طَلَّقَنِي وَأَرَادَ أَنْ.....	٧٢٩
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ.....	٩٤٢	وَأَنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.....	٨٩٤
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ هَمَمْتُ.....	٢٥٨	وَأَنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلْ لَوْ.....	٩٨٦
وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ.....	٨٧٩	وَأَنْ أُخْرِجَ مَا فِي الصُّلْعِ.....	٦٣٢
وَالزُّنُقُ الْخِثَانُ بِالْخِثَانِ ثُمَّ.....	٩٨	وَأَنْ أَكُلَ.....	٨٥٤
وَالزَّيْتُ - إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قِيلَ.....	٥٣٢	وَأَنْ الْبِرَّ... إِلَى آخِرِهِ.....	٩٨٣
وَالسَّجْدَةُ إِنَّمَا هِيَ الرُّكْعَةُ.....	١٢٩، ١٢٨	وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ.....	٣١٦
وَالسَّلْطَةُ كَمَا هِيَ.....	٤٨٨	وَأَنْ تَعْتَمِرَ خَيْرٌ لَكَ.....	٤٣٩
وَالشَّارِبُ مِنْ شَرْبِي، وَالْمُعْتَصِرُ.....	١٤٧	وَأَنْ دَقَبْتَ تَقِيْمُهَا كَسَرْتَهَا وَكَسَرْتُهَا.....	٦٣١
وَالشَّمَالُ عَلَى الْيَمِينِ.....	٣٢٧	وَأَنْ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا.....	٥٩٤



وَأَيُّكُمْ يَنْبَغِي..... ٦٥٨	وَأَنْ سَبَعْتُ لَكَ سَبْعَتَ لَيْسَانِي..... ٦٥٨
وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمٍ أَعْتَنَ امْرَأَتَيْنِ..... ٩١٣	وَأَنْ سَهَا مَنْ خَلَفَ الْإِيمَانَ فَلَيْسَ..... ٢٣٦
وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ..... ٩١٣	وَأَنْ شَدَّذَتْهُ خَشِيَتْ عَلَيْهِ..... ٤٤٢
وَأَيُّمَا إِمَامٍ ذُبِعَ فَقَدْ طَهَّرَ..... ٤٤	وَأَنْ صَلَّى وَصَامَ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ..... ٩٦٥
وَأَيُّمَا عَبْدٍ حُجِّعَ ثُمَّ أَعْتَنَ..... ٤٤٣	وَأَنْ لِكُلِّ شَيْءٍ تَوْتَةٌ إِلَّا صَاحِبُ..... ٩٧٥
وَتَبَارَكَ عَلَيْكَ..... ٦٠٣	وَأَنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى أَمِ الْقُرْآنِ اجْزَاءُ..... ١٩٥
وَتَبَالِغْ فِي الْاسْتِشْقَاءِ إِلَّا أَنْ..... ٥٢	وَأَنْ لَمْ يُتْرَكْ..... ٩٩، ٩٨
وَتَبَرَّأَ مِنْهُمَا الْمَيْتُ قَالَ نَعَمْ..... ٥٤٦	وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ..... ٢١٦
وَتَبَرَّأَ مِنْهُمَا الْمَيْتُ..... ٥٤٦	وَأَنْ النَّبِيَّ ﷺ خَالَفَهُمْ فَأَقَاصُ..... ٤٧٢
وَتَرَكَاةُ وَرِضْوَانُهُ وَكَرَامَتُهُ..... ٢٢٢	وَأَنْ نَجَّسَ عَلَيْهِ..... ٣٣٢
وَتَرَكَاةُ..... ٢٢٢	وَأَنْ وَجَدْتَ مَعَ كُلِّكَ كَلْبًا آخَرَ..... ٨٥٥
وَتُؤَخَّرِينَ الْمَغْرِبَ وَتُعَجَّلِينَ الْعِشَاءَ..... ١١٨	وَأَنَا أَبُوهُمْ..... ٨٧٣
وَتُجَزَّى مِنْ ذَلِكَ رَغَمَتَا الضُّحَى..... ٢٥٨	وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ..... ١٠٠٠
وَتُجَوَّزُ فِيهِمَا..... ٢٩٤	وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَإِلَيْهِ أَشَارَ الْمَصْنُفُ..... ١٨٧
الْوَيْزُرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، مَنْ..... ٢٤٧	وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ..... ٨٦٣
الْوَيْزُرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ..... ٢٤٧	وَأَنْظَرُوا فِي زَكَوَاتِ عَبْدِي فَإِنْ..... ٣٩٦
الْوَيْزُرُ حَقٌّ فَمَنْ لَمْ يُؤْتِرْ فَلَيْسَ..... ٢٥١	وَأَنْفُسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا..... ٩١٤
الْوَيْزُرُ حَقٌّ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ..... ٢٤٧	وَأَنْجَحُوا إِلَيَّ..... ٦٢٢
الْوَيْزُرُ حَقٌّ..... ٢٥١	وَأِنَّمَا أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ..... ٨٢٣
الْوَيْزُرُ لَيْسَ بِحَتْمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ..... ٢٤٧	وَأِنَّمَا الشَّارِعُ بِالْوَضْعِ مِنْ حُكْمِ الْإِبِلِ؛ لِأَنَّهُ..... ٨١
الْوَيْزُرُ، مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ..... ٢٥٣، ٢٥٠	وَأِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ..... ٤٩٣
وَتَرْتَفِعُ قِيْسَ رُمُحٍ أَوْ رُمُحَيْنِ..... ١٣٠	وَأِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْجَبِيلِ..... ٨٨٥
وَتُعَجَّلِي الْمَصْرَ..... ١١٨	وَأِنَّمَا يُمَكِّنُ الْأَنْجِرَافَ بِالْقَمِ..... ١٤١
وَتُعَجَّلِينَ الْعِشَاءَ..... ١١٨	وَأَنَّهُ ﷺ لَمَّا طَلَبَ أَزْوَاجَهُ مِنْهُ..... ٧٢٦
وَتُعَجَّلِينَ الْمَصْرَ..... ١١٨	وَأَنَّهُ ﷺ نَحَرَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ..... ٤٨٢
وَتُعْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ مِرْقَاهَا..... ٦٣٣	وَأَنَّهُ يُتَّقِي بَخَانِجِيهِ الَّذِي فِيهِ..... ٣٦
وَتُلْتَقِي..... ١٠٦	وَأَنَّهُ يُتَّقِي بَخَانِجِيهِ الَّذِي..... ٣٥
وَتُمْكِنُ جِبْهَتَكَ..... ٢٠٧	وَأَنَّهُ لَا تَجِلُ لِأَخِي بَعْدِي فَلَا..... ٤٥٨
وتهدوا الضال..... ٩٨٤	وَأَنَّهُ لَا تَجِلُ لِمُحَمَّدٍ وَلَا..... ٤٠٣
وَتَوْصِي لِكُلِّ صَلَاةٍ..... ١١٩	وَأَنَّهُ لَا تَجِلُ؛ لِأَخِي كَانَ قَبْلِي..... ٤٥٨
وَجَبَتْ..... ٣٧٢	وَأَنِّي خَرَمْتُ الْمَدِينَةَ..... ٤٦٠
وَجَدَ الْقُدُورَ تَنْبِيْهِ بِلَحْمِهَا..... ٨٤٤	وَأَهْدِينِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ لَا يَهْدِينِي..... ٩٧٣
وَجَدْتَ فِي مُسَاوِي أُمْنِي التُّخَامَةَ..... ١٨٠	وَأَهْلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ..... ٤٤٩
وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهْرًا..... ١٠٩	وَأَهْلَ السَّيِّعِ فِي الدُّنْيَا هُمْ..... ٩٥٦



٨٩١	وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٨٢٨	وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُحْمِي
٢٣٩	وَسَجَدْنَا	٣٢٧	وَجَعَلَ الشَّمَالَ عَلَى الْيَمِينِ
٣٢١	وَسُجُودُهُ نَحْوُ مِائَةِ رُكُوعٍ	٢٩٢	وَجَعَلْتُ أَمْنَكُمْ لَا يَجُورُ لَهُمْ
٦٩٧	وَسُنَّةُ نَبِيِّنَا	١٠٨	وَجُعِلَتْ تَرْتِبَتُهَا طَهُوراً
٣٦٣	وَسَوَّى لَحْدَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ	١٠٩	وَجُعِلَتْ تَرْتِبَتُهَا طَهُوراً
٤٩٢	وَشَرَطَ اللَّهُ أَوْثَنَ وَأَمَّا الْوَلَاءُ	١٠٩	وَجُعِلَتْ تَرْتِبَتُهَا لَنَا طَهُوراً إِذَا
٣٨١	وَشَطْرُ مَالِهِ	١٠٨	وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ كُلُّهَا وَلَا مَنِي
٩٠٩	وَشَيْخُ زَانَ، وَمَبْلَكُ كَذَابٍ، وَعَائِلٌ	٩٧٠	وَجَعَلْتُهُ يَنْتَكُمُ مُحَرَّمًا
٩٠٩	وَصَدَقَهُ	٨٦٣	وَجُهِتْ وَجْهِي، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ عَمَدٍ
١٢٣	وَصَلَّى بِهِ الطَّعْمَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي	١٨٩	وَجُهِتْ وَجْهِي
٤٨١	وَصَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ	٢١٧	وَحَدَّثَ لَا شَرِيكَ لَهُ
٩٨٩	وَصَلُّوا بِاللَّيْلِ	٥٧٣	وَحَرِيمُ بَيْتِ الزُّرْعِ لِلْعِمَامَةِ
٢٧٧	وَصَلُّوا خَلْفَ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا	٦٦٥	وَحُصِيَّتْ تَطْلِيْقَةُ
١٤٧	وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أَصَلِّي	٣٢٨	وَحَوْلَ رِدَائِهِ لِيَسْخَرُوا الْقَهْطُ
١١٠	وَضَرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ وَتَفَخَّ فِيهِمَا	٣٢٧	وَحَوْلَ رِدَائِهِ
١٠٩	وَضَرَبَ بِكَفِّهِ الْأَرْضَ، وَتَفَخَّ	٣٢٧	وَحَوْلَ النَّاسِ مَعَهُ
٩٣٥	وَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعَ أَصَابِعَ	٣٢٦	وَحَوْلَ
٤٨	الْوُضُوءُ شَطْرُ الْإِيمَانِ	٧٥٩	وَذَا مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ
١٠٤، ١٠٣، ١٠٢	وُضُوءُهُ لِلصَّلَاةِ	٩٥٣	وَذَلِكَ بِأَنِّي جَوَادٌ وَاجِدٌ مَاجِدٌ
٦٥١	وُطْعَامُ يَوْمِ الثَّانِي سُنَّةٌ وَطْعَامُ	٨٥٦	وَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ
٢١٠	وَعَافِي	٨٧٧	وَرَأَيْتُ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكَفَّرْتُ
٣٢٦	وَعَدَ النَّاسَ	٨٧٩	وَرَبَّ الْكَعْبَةِ
٣٠٨	وَعَرَّفْتُكُمْ يَوْمَ تَعْرِفُونَ	٧٤١	وَرُفَّتْهَا
٧٥٢، ٧٥١	وَعِشْرُونَ بَيْتِي مُحَاصِرٌ	٤٠٥	وَرَجُلٌ نَصَدَّقَ عَلَيْهِ مِنْهَا فَأَهْدَى مِنْهَا
٣٢	وَعَفَرُوا الثَّابِتَةَ بِالتَّرَابِ	٣٩٦	وَرَجُلٌ نَصَدَّقَ
٤٢١	وَعَلَى الَّذِينَ يُطَوَّقُونَهُ	٩٠٩	وَرَجُلٌ خَلَفَ عَلَى يَمِينِ كَادِيَّةٍ
٤٢١	وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةً	٩٤٤	وَرُجِعَتْهُ أَنْ يَأْتِيَ قِسْلُكُمْ عَلَيْهِ
٧٤٩	وَعَلَى أَهْلِ الذُّعْبِ أَلْفَ دِينَارٍ	٧٦٩	وَرَدَّ عَنْهُ ﷺ النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ
٩٥٤	وَعَلَّمَ مُعَاذًا أَنْ يَقُولَ ذَبِّرْ	٥٠٩	وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا
٩٣٢، ٨٣٨	وَعَلَيْكُمْ	٥٠٨	وَرَدَّهَا مَعَهَا صَاعًا مِنْ طَعَامٍ
٤٩٠	وَعَلَيْهِ تَيْنٌ	٣٢٨	وَرَفَعَ النَّاسُ أَيْدِيَهُمْ
٣٧١	وعن أمه بكشف	١٠٠٤	وَرَدَّيْنِي عِلْمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى
٨٧٢	وَعَنْ الْجَارِيَةِ شَاءَ	٦٤٨	وَرَدُّ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ قُرُومَتْ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ
٥١	وَعَسَلُ دِرَاعِيهِ حَتَّى جَاوَزَ الْعَرَائِقَ	٨٤١	وَسَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ



١٤٢	وكان ﷺ إذا انتهى إلى المضلى	١٨٧، ١٨٦	وفرّج بين أصابعه
٣١٠	وكان إذا رجع أكل من كبد	٨٤١	وفضل الفرع
١٩٠	وكان إذا رفع رأسه	٧٥١	وفي الأذن خمسون من الإبل
٥٢٨	وكان إذا سئل عن صلاحها قال	٧٤٩	وفي الأنف إذا أوعب جذع
٣٤٣	وكان الذي أجلسه في حجره علي	٧٥٠	وفي الرجل الزاحفة نصف الدية
٨٧١	وكان أهل الجاهلية يجعلون	٥٧٧	وفي الرقاب وفي سبل الله
٦٥٩	وكان أول ما يؤوى به من مرضه	٣٩١	وفي الرقعة ربع العشر
٤٩٦	وكان تيمم	٣٩٢، ٣٩١	وفي الركاز الخمس
١٤٣	وكان رجلاً أعفى	٧٥١	وفي السمع باقة من الإبل
٩٢٠	وكان عليه دين قباعه بمائة	٣٧٦	وفي صدقة الغنم في سابعها
٧١٨	وكان قبل الفطام	٧٤٨	وفي كل أصبع من أصابع اليد
٧٦٨	وكان قد استحب قبل ذلك	٧٤٨	وفي اللسان الدية
٢٢٦	وكان له بكل واحدة قالها عتق	٧٥٥	وفي النفس المؤمنة باقة من
١٠٨	وكان من قبلي إنما كانوا يصلون	٤٥٠	وقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة
٩٧٣	وكان ﷺ يستعذ من سبي الأسقام	١٢٢	وقت رسول الله ﷺ للنساء في
١٩١	وكان يقول النجى	١٢٣	وقت الظهر إذا زالت الشمس
٣٣٦	وكان يلبسها للوفد والجمعة	٤٤٨	وقت لأهل العراق ذات
١٢٣، ٣١٦	وكان	٤٤٨	وقت لأهل العراق
٦٩١	وكانت خابلاً	٤٤٧	وقت لأهل المدينة ذا الحليفة
٨٥٦	وكانوا خليفي عهد بالكفر	٤٤٧	وقت لأهل المدينة ومن
٩٤٠	وكثر السؤال	٤٤٦	وقت لأهل المدينة
٩٣٩	وكره لكم قيل وقال	٤٤٩	وقت لأهل المشرق الغريق
١٣١	وكره النبي ﷺ الصلاة نصف	١٢٢	وقت للنساء أربعين يوماً
٦٣٢	وكرهتها	١٧٢	وقد أُرشد ﷺ إلى أي جهة ينصت
٦٣٢	وكرهنا طلاقها	٣٥	وقد بال ﷺ، وجعل رجلاً عند
٨٨٧	وكرهنا كفارة يمين	٦٠٤	وقد خطب امرأة: انظر
٣٤٢	وكتفوه في ثوبين	٢٤٠	وقد سجد ﷺ في سورة «ص» وقال: هي
٨٤٣	وكل ذي مخلب من الطير	٣٥٩	وقد مشى رسول الله ﷺ وأبو بكر
٢٩١	وكل ضلالة في النار	٦٦٦	وقرأ النبي ﷺ «يا أيها النبي»
٦٥٤	وكل مما يليك	٥٧٠	وقضى به عمر
٢٠٦	وكلنا لك عبد	٦٨٩	وقضى رسول الله ﷺ أن لا يبيت لها
١١٨	وكلما يطهرن يقات خضيهن وطهرهن	٩٣٩	وقع من بغض أولاد الصحابة
٣٦٠	وكلنا نهى عن اتباع الجنائز	٨٢٥	وقع منه ﷺ قتل الأمير
٩٧٢	وكونوا عباد الله إخواناً	٤٧٥	وقف في حجة







٩٠٩	وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ	٥٩٢، ٩١٩	الْوَلَاءُ لُحْمَةً كُلُّحِمَةٍ النَّسَبِ،
٧٢٣، ٧٢٢	وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ	٩١٩	الْوَلَاءُ لُحْمَةً
٢٦٠	وَلَوْ خَبِرَ أَوْ رَحِمَاً	٤٤٦	وَالْأَهْلُ الشَّامِ الْجُحْفَةُ
٢٦٠	وَلَوْ خَبِرَ عَلَى يَدَيْهِ وَرَجَلَيْهِ	٤٤٦	وَالْأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنِ الْمَنَازِلِ
٦٠٧	وَلَوْ خَانِمَا مِنْ حَبِيدٍ	٤٤٦	وَالْأَهْلُ الْيَمَنِ يَلْمَلَمُ
٥٥٢	وَلَوْ كَانَ مُرَاً	١١٦	وَلَتَجْلِسَ فِي مَرْكَبٍ فَإِذَا رَأَتْ
٩٨٦	وَلَوْ كُنْتُ رَاجِعاً بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ	٧١٠	وَلِدٌ عَلَى فِرَاشٍ أَبِي
٤٤٦	وَلَوْ رَجَبْتُ لَمْ تَقُومُوا بِهَا وَلَوْ	٧١٠، ٧٠٩، ٧٠٦	الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَامِرِ الْحَجَرِ
٩٨٦	وَلَوْ لَا أَن أَشْنُ عَلَى أَثْنِي	٩٢١، ٩١٢، ٧١١، ٦٣٦	الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ
٢٦٩	وَلَيُؤْمِنَنَّ أَكْبَرُكُمْ	٨٧٤	وَلِدٌ لِي غَلَامٌ فَكَتَيْتُ
٢٦٢	وَلَيَجْعَلَنَّ إِلَهِي حَتَّى فِي تَبِيهِ	٦٦١	وَلَعَلَّهُ أَنْ يُضَاجِعَهَا
٨٦٣	وَلَيَجِدَنَّ أَحَدَكُمْ شَفَرَتَهُ	٩٧٨	وَلَكِنَّ الْكَبِيرَ مَنْ بَطَرَ الْحَقَّ
٣٤٧	وَلَيُخْبِرَنَّ كَفَنَهُ	٣٢٤	وَلَكِنَّ لَمْ يَزَلْ فِي الدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ
٣٨٢	وَلَيْسَ فِي الْمَالِ رُكَاةٌ إِلَى آخِرِهِ انْتَهَى	٦٠٦	وَلَكِنَّ هَذَا إِذَا رِي قَالَ
٣٩٩	وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْغَةٌ لَحْمٍ	٥٧٢	وَلِلرُّجُلِ أَنْ يَضَعَ خَشْبَتَهُ فِي
٣٨٢	وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقِي	٧١٢	وَلِلْعَامِرِ
٣٨٧	وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقِي	٥٩٦	وَلَمْ تَوْصِ، وَأَظْنَهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ
٣٨٢	وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ	٢٦٥	وَلَمْ يَتَّخِذْهُ دَائِماً
٥٣٨	وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ	٥١٥	وَلَمْ يَزَلْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ
٢٨٨	وَلَيْسَ لِلْحِطَّانِ ظِلٌّ	٧٤٠	وَلَمْ يَجْعَلْ أَرْضَهَا عَلَى عَاقِلِيهِ
٢١٤	وَلَيَضَعَنَّ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ	٣٤٨	وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ تَبِيهِ حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ
٢١٤، ٢١٣	وَلَيَضَعَنَّ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ	٨٢٢	وَلَمْ يَخْمَسْ السَّلْبَ
٦٤٨	الْوَلِيْمَةُ حَتَّى وَسَنَةٌ فَمَنْ دَعِيَ	٦٩٤	وَلَمْ يَرْخُصْ لَهُ فِي الْإِنْفَاءِ
٦٧٢	وَمَا اسْتَكْبَرُوا عَلَيْهِ	٦٦٧	وَلَمْ يَرَهَا شَيْئاً
٨٣٣	وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ	٢٣٢	وَلَمْ يَسْجُدْ سَجْدَتِي السُّهُوِ حَتَّى يَقَنَّهُ
١٨٧	وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ	٣٦٠	وَلَمْ يَغْزَمْ عَلَيْنَا
٧٣٨	وَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ	١٠٨	وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ يُصَلِّي حَتَّى
٣٧٧	وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا	٩٢٠	وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ قَلْبُغٌ
٩٨٣	وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ	٦٥٢	وَلَمْ يُوَقِّتْ
٩٦	وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ	٧١٧	وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ مِنْ أُمِّ
٨٨٠	وَمَا الْيَمِينُ الْغُمُوسُ؟ قَالَ: الَّتِي	٢٢٤	وَلَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ
٦٦٧	وَمَا لِي لَا أَعْتَدُ بِهَا، وَإِنْ كُنْتُ قَدْ	٩١٦	وَلَهُ وَقَاةٌ
٢٢٥	وَمَرَّ بِرَجُلٍ يُصَلِّي وَهُوَ يَقُولُ	٦٤٠	وَلَهُ يَوْمَئِذٍ نِسْجٌ بِسُوءٍ
٥٨	وَمَسَّحَ بِرَأْسِهِ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلِ	٣٩٨	وَلَهَا يَصْنَفُ أَجْرُهُ



وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَاحِدَةً.....	٥٣	وَنَحَى يَدَيْهِ عَنْ جَنَّتِهِ.....	٢٠٩
وَمَسَحَ رَأْسَهُ بِمَاءٍ غَيْرِ فَضْلٍ.....	٥٥	وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ.....	٨٤٩
وَمَسَحَ رَأْسَهُ حَتَّى لَمْ يَفْطُرْ.....	٥٣	وَنَقَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعِيرًا.....	٨٢٧
وَمَسَحَ رَأْسَهُ وَأَذْنَيْهِ مَرَّةً وَاحِدَةً.....	٥٩	وَنَعَبَ رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاقَةً.....	٥٨٠
وَمَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَأْسِهِ.....	٥٣	وَنَعَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ.....	٦٥٨
وَمَكَنَ جَنَّتَهُكَ.....	٢٠٧	وَعَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ.....	٧٩٩
وَمِلَّةُ الْأَرْضِ.....	٢٠٥	وَعَلَّ أَصَبْتُ الَّذِي أَصَبْتُ إِلَّا مِنْ الصَّيَامِ.....	٦٨٦
وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَ فَلَا جُنَاحَ.....	٤٢٠	وَعُمْ غَارُونَ.....	٨١٥
وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤَيَّرَ بِوَاحِدَةٍ.....	٢٤٦	وَعُمْ يَدٌ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ.....	٧٣٨
وَمَنْ أُحِيلَ فَلْيُخْتَلْ.....	٥٤٥	وَعُرُ إِخْدَى عَشْرَةَ.....	٦٤٠
وَمَنْ أَذُنٌ فَهُوَ يُعِيمُ.....	١٤٨	وَعُو أَصْغَبُ الْأَمْرَيْنِ إِلَيَّ.....	١١٧
وَمَنْ اسْتَجَارَ بِاللَّهِ فَاجِرُوهُ.....	٩٤٧	وَعُو دُونَ الْقِيَامِ الْأَوَّلِ.....	٣٢٢
وَمَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا بَيِّنَةً أَقَالَ.....	٥١٤	وَعُو صَائِمٌ.....	٤١٦
وَمَنْ بَعَثَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تَوَضَّعَ.....	٣٦١	وَعُو فِي صِفَةِ صَلَاتِهِ ﷺ لَمَّا سَقَطَ.....	٢٠٩
وَمَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْنَاهُ.....	٧٣٥	وَعُو قَائِمٌ عِنْدَ رَأْسِهِ.....	٣٦٤
وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ.....	٩٤٥	وَعُو مُحْرِمٌ.....	٦١٧
وَمَنْ غَسَلَ مِئْتًا فَأَذَى فِيهِ.....	٣٤٧	وَعُو يُؤْمُ النَّاسَ فِي الْمَسْجِدِ.....	١٦٢
وَمَنْ قُتِلَ عَمْدًا، فَهُوَ قَوْدٌ.....	٧٤٥	وَعُو يُعْرَضُ بِأَنْ يُنْفِخَ.....	٦٩٤
وَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ فَهُوَ بِخَيْرٍ.....	٤٥٩	وَهِيَ أَنْ عَيَّدَ اللَّهُ بَنَ زَيْنَادَ عَادَ.....	٩٦٧
وَمَنْ لَا فَلَاحَ حَرَجٌ.....	٩٣	وَهِيَ سَاعَةٌ خَفِيفَةٌ.....	٢٩٨
وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدُّعْوَةَ.....	٦٥٠	وَوَادَّ النَّبَاتِ.....	٩٣٩
وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ جَمْعًا فَلَا حَجٌّ.....	٤٧٢	وَوَقَّتْ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ إِلَى أَنْ تَذْهَبَ.....	١٣٢
وَمَنْ لَمْ يُفْقَهُ لَمْ يَبَالِ اللَّهُ.....	٩٨٥	وَوَقَّتْ مَا مَنَا وَجَعَتْ كُلُّهَا مَوْقِفٌ.....	٤٦٦
وَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ.....	٨٤، ٨٣	وَوَقَّتْ مَا مَنَا وَعَرَفَتْ كُلُّهَا.....	٤٦٦
وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا.....	٨٨٧	وَيَأْكُلُ مَعَنَا.....	٨٤٦
وَمَنْ وَجَدْنَاهُ... إلخ.....	٧٨١	وَيَذُأُ أَيُّ فِي الْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ.....	٧٢٤
وَمَنْ وَجَدَنِي زَاكِمًا أَوْ قَائِمًا أَوْ.....	٢٧٥	وَيُضِيبُ عَلَيْهَا مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْهَا.....	٥٧٩
وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي.....	٩٤٨	وَيُجِيرُ عَلَيْهِمْ أَنْصَاهُمْ.....	٨٣١
وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّيْ شَيْئًا.....	٩٦٨	وَيُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ.....	٧١٧
وَمَنْ وَلِيَ مِنْهُمْ شَيْئًا فَشَنَ.....	٩٦٨	وَيُخْفِرَانِ بِأَيَّتَاهُمَا وَيَطَّانِ.....	٣٦٥
وَمَنْ يَرُدُّ فِيهِ بِالْحَادِ يَظْلَمُ.....	٧٥٣	وَيُحِلُّ فِيهِ الطَّعَامُ.....	١٣٣
وَمَنْعَ الْفَحْلِ.....	٨٨١	وَيُذْعَى إِلَيْهَا مِنْ بَابَانَا.....	٦٥٠
وَمَوَاضِعُ الْوُضُوءِ مِنْهَا.....	٣٤٤	وَيَذْعَى.....	٨٧٣
وَمَيِّمُونَةٌ كَانَا.....	٣٠	وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُتَّقِينَ مِنَّا.....	٣٧١



١٥٩	يَا عَلِيُّ لَا تَفْتَحْ عَلَى الْإِمَامِ	٤٦	وَيُرْسُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ
٤٦٩	يَا عَمْرُو إِنَّكَ رَجُلٌ	٨٦٢	وَيُسَمِّي وَيَكْبِرُ
٩٣٥	يَا عَمْرُو إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْسَنَ	٣٦٥	وَيُضْرَبُ بِمِطَارِقٍ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً
٩٣٥	يَا عَمْرُو وَهَذَا مَوْضِعُ الْإِزَارِ	٦٣٧	وَيُفَعِّلُ بِهَا
٦٥٣	يَا غُلَامُ سَمِ اللَّهَ وَكُلَّ بَيْتِيكَ	٣٦٥	وَيُقَالُ لَهُ: نَمِ قَيْنَامُ نَوْمَةً
٦٠٠	يَا مَعْشَرَ	٧٢٥	وَيَقُولُ خَادِمُكَ: أَطْعِمْنِي وَإِلَّا
٥٨٢، ٥٨١	يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ	٧٢٥	وَيَقُولُ الْعَبْدُ أَطْعِمْنِي وَاسْتَمْعِلْنِي
٥٩	يَأْتُونَ	١٦٥	وَيَقِي مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ مُؤَخِرَةِ الرَّحْلِ
٨٤	يَأْتِي أَخَذَكُمْ الشَّيْطَانُ فِي صَلَاتِهِ	٦٥	وَيَلُ لِّلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ
٩٠١	يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانُ الصَّابِرِ	٩٨٠	وَيَلُ لِلذَّوِي يُحَدِّثُ فَيَكْذِبُ لِيُضْحِكَ
٧٣٥	يَأْتِي الْمَقْتُولُ مُتَلَفًا رَأْسَهُ	٢٤٦	ويوتر من ذلك خمس
٤٦٩	يَأْتِي هَذَا الْحَجَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ	٤٧٨	وَيَوْمُ الرَّؤُوسِ
٥٨٦	يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ	٦٥٩	يَا ابْنَ أَخْتِي كَانَ
٩٢٠	يُؤَدِّي الْمَكَاتِبُ بِحِصَّةٍ مَا أَدَّى	٧٤٣	يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ
٢٦٨	يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَأْتُمْ لِكِتَابِ	٢٤٧	يَا أَهْلَ الْفَرَانِ أَوْتِرُوا فَإِنَّ
١٧١	يُتَمِّتُ صَاحِبُ النِّخَامَةِ فِي الْقَبْلَةِ	٩٨٨	يَا أَهْلَ النَّاسِ، أَفْشُوا السَّلَامَ
٣٤٣	يُتَمِّتُ مُلْكِيًّا	٤٦٣، ٤٦١	يَا أَهْلَ النَّاسِ، السَّيِّئَةُ، السَّيِّئَةُ
٥٥	يُتَمِّتُ الشَّيْطَانُ	٨٩٨	يَا أَهْلَ النَّاسِ مَنْ وَلِيَ مِنْكُمْ
٤٨٨	يُتَرَادَانِ	٦٢٢	يَا بَنِي بَيَاضَةَ، أَنْجِسُوا أَبَا هِنْدٍ
١٢٠	يُتَصَدَّقُ بِدِينَارٍ، أَوْ بِنِصْفِ دِينَارٍ	٦٢٢	يَا بَنِي بَيَاضَةَ
٢٧١	يُتَمَوَّنُ الصُّفُوفُ الْمُقَدَّمَةُ وَيَتَرَاوُونَ	١٣٢	يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ إِنْ كَانَ
٢٣١	يُخْرِجُ رِذَاءَهُ مُغَضَّبًا	١٣١	يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، لَا تَمْنَعُوا
٣٨	يُخْرِجُ	٤٢٠	يَا رَسُولَ اللَّهِ أَجِدْ فِي
٩٣٠، ٩٢٤	يُخْرِجُ عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا	٧٢	يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْسَحْ عَلَى الْخَفَيْنِ
٥٨	يُخْرِجُ فِي الْوُضُوءِ رِطْلَانِ	٦٩٤	يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْرَأَتِي
٣٢٨	يُجْهَرُ	٨٥٤	يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ لِي كِلَابًا مُكَلَّبَةً
٨٣٠	يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَذْنَاهُمْ	٥٠٧	يَا رَسُولَ اللَّهِ غَلَا
٨٣٠	يُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْضُهُمْ	٤٨	يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَإِنْ لَمْ يَذْمَبْ
٨٣٤	يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْقَرْبَةِ	٩٨٤	يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تَأْتَا بُدْ
٩٦٦	يُحَرِّمُ سَوْءَ الظَّنِّ	٣٩٧	يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْيَدُ
٧١٣	يُحَرِّمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يُحَرِّمُ مِنَ	٦٩٠	يَا رَسُولَ اللَّهِ مَالِي
٧٦٠	يُخْلِفُ لَكُمْ يَهُودٌ قَالُوا لَيْسُوا	٢٥٢	يَا عَائِشَةُ، إِنْ عَيْنِي تَنَامَانِ
١٨٣	يُحَمِّدُهُ	٩٥٣	يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخِيرَكُمْ
٢٢٤	يُحْيِي وَيُمِيتُ وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ بِيَدِهِ	٩٩٨	يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ، أَلَا أَذْلكَ



يُخْبِي وَيُخَيِّتُ..... ٩٩٦	يُقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ بِصَلَاةِ النَّبِيِّ..... ٢٦٦
يُخْرِجُ مِنَ الْإِسْلَامِ..... ٧٣٤	يُقْتَدِي أَبُو بَكْرٍ..... ٢٦٦
يُخْلَلُ بِهَا شَيْقُ رَأْسِهِ الْأَيْمَنُ فَيَسُجُّ..... ١٠٣	يُقْتَلَنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ..... ٤٥٧
الْيَدُ الْغُلَيَّا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ..... ٧٢٤، ٧٢١، ٣٩٦	يُقَدِّمُ عَلَيْكُمْ وَإِبِلُ بْنُ حَجْرٍ..... ١٩٣
الْيَدُ الْغُلَيَّا..... ٣٩٧	يُقَرِّؤُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ..... ٨٨٤
يُذْعَى بِالْقَاضِيِ الْعَادِلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ..... ٨٩٧	يُقَسِّمُ خُمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ..... ٧٥٩
يُذْعَوْنَ..... ٥٩	يُقَصِّرُ وَيُتِمُّ..... ٢٨٠
يُذْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ وَيَذْعُوهُمْ إِلَى النَّارِ..... ٧٦٢	يُقَطِّعُ صَلَاةَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ -..... ١٦٤
يَذُّهُ..... ٩٢٩	يُقَطِّعُ صَلَاةَ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ..... ١٦٤
يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاطِيَ بِهِمَا..... ١٩٢	يُقَطِّعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ..... ١٦٥
يَزِدُّ فِيهِ شَيْئاً..... ٩٣٤	يُقَطِّعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ وَالْحِمَارُ..... ١٦٥
يَسْأَلُ أَحَدَكُمْ رَبَّهُ حَاجَتَهُ كُلَّهَا..... ٩٥٣	يُقَلِّلُهَا..... ٢٩٩، ٢٩٨
يَسْأَلُ مَلَائِكَتَهُ مَا..... ٩٩٣	يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِي..... ٩٩٢
يُسَبِّحُونَ خَمْساً وَعِشْرِينَ تَسْبِيحَةً..... ٢٢٦	يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: مِنْ عَمَلٍ عَمَلًا..... ٩٦٣
يُسَبِّحُونَ عَشْرًا وَيُحْمَدُونَ عَشْرًا..... ٢٢٦	يَقُولُ حِينَ أَدْنَى..... ٥٢٧
يُسْتَحْلُونَ..... ٣٣١	يَقُولُ الرَّجُلُ لِامْرَأَتِهِ: أَنْتِ..... ٦٧٤
يُسْتَظَلُّ بِهِ..... ٢٨٨	يَقُومُ مُقَابِلَ النَّاسِ..... ٣١٣
يُسَجَّدُ عَلَى جَنَهِتِهِ..... ٢٠٨	يُكَبِّرُ حِينَ كَذَا وَحِينَ كَذَا..... ٢٠٥
يُشْرَبُ بِتَقْوِيِهِ إِذَا كَانَ مَرُوءًا..... ٥٣٣	يُكْشَفُ..... ٣٢٠
يُشْفَعُ الْأَذَانُ..... ١٣٧	يَكُونُ قَدْ وَجِبَ عَلَيْكَ فِي مَالِكَ..... ٣٨٣
يُطَأُ فِي سَوَادٍ وَيَبْرُكُ فِي سَوَادٍ وَيَنْظَرُ فِي..... ٨٦٢	يَلْقِيَانِ - إِلَى آخِرِهِ..... ٩٤٤
يُطَهَّرُهُ مَا بَعْدَهُ..... ١٥٨	يَلْقِيَانِ فَيُفْرَضُ هَذَا وَيُفْرَضُ هَذَا وَخَيْرُهُمَا..... ٩٧٢
يُعَلِّمُنَا دُعَاءَ نَذْعُو بِهِ فِي الْقُنُوتِ وَصَلَاةَ..... ٢١٣	الْحَيِّينَ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ..... ٩٠٨
يُعْمِدُ أَحَدَكُمْ إِلَى خِزَانَةِ أَخِيهِ..... ٥١٤	الْحَيِّينَ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ..... ٨٧٦
يُغْسَلُ ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا..... ٣٢	الْحَيِّينَ الْعَمُوسَ..... ٨٨٠
يُغْسَلُ ذَكَرُهُ وَأَنْثِيُّهُ وَيَتَوَضَّأُ..... ٧٦	يَعِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ..... ٨٧٦
يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْأَنْثَى وَيُتَضَخُّ..... ٤٦	يَنْتَظِرُ بِهَا..... ٥٦٣
يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ، وَيَرْتُسُّ..... ٤٦	يُودَى الْمَكَاتِبُ بِقَدْرِ مَا عَتَقَ..... ٩٢٢
يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ..... ٤٦	يُوقِظُونَ لِلصَّلَاةِ..... ٧٣
يُغْفِرُ اللَّهُ لِرَافِعٍ أَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ..... ٥٦٧	يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عِيدِكُمْ..... ٤٢٩
يُغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ..... ٩٢٥	
يُفْرَضُ عَلَيْنَا..... ٢١٧	
يُفْطَرُ وَتَصُومُ..... ٢٨٠	
يُفْعَلُ ذَلِكَ..... ١٩٤	







# المحتويات







٤٤	٤- طهارة النبي.....	١٥	المقدمة.....
٤٦	٥- نجاسة بول الجارية والغلام.....	١٥	١- البدء بفتح المقدمة.....
٤٧	٦- نجاسة دم الحيض.....	١٧	٢- الهدف من المختصر.....
٤٨	٤- بَابُ الْوُضُوءِ.....	٣	٣- بيان رموز تحريج الكتاب والتعريف
٤٩	١- السواك عند الوضوء.....	١٨	بأصحابها.....
٥٠	٢- صفة الوضوء على العموم.....	٢١	٤- فاتحة المقدمة.....
٥٣	٣- صفة المسح على الرأس.....	٢٣	١- كِتَابُ الطَّهَارَةِ.....
٥٤	٤- صفة مسح الأذنين.....	٢٣	١- بَابُ الْمِيَاهِ.....
٥٥	٥- يستتر إذا استيقظ من نومه.....	٢٣	١- طهارة ماء البحر.....
٥٥	٦- يغسل يده إذا استيقظ من نومه.....	٢٥	٢- طهارة الماء.....
٥٦	٧- الإسباغ في الوضوء والمبالغة.....	٢٧	٣- حكم الماء إذا بلغ قلتين.....
٥٧	٨- تحليل اللحية.....	٢٨	٤- حكم الاغتسال في الماء الدائم.....
٥٨	٩- قدر ما يتوضأ به ويغتسل.....	٣٠	٥- حكم الاغتسال بفضل الرجل والمرأة.....
٥٨	١٠- ماء جديد يأخذ لأذنيه.....	٣١	٦- حكم الماء والإناء إذا ولغ فيه الكلب.....
٥٩	١١- فضل التوضؤ يوم القيامة.....	٣٣	٧- حكم الماء إذا شربت منه المرة.....
٦٠	١٢- البدء بالأيمن في الوضوء والعمل.....	٣٣	٨- نجاسة بول آدمي.....
٦١	١٣- المسح على بعض الرأس والعمامة.....	٣٥	٩- ثما أجل ميتان ودمان.....
٦١	١٤- الأمر بالترتيب في الوضوء.....	٣٥	١٠- حكم الشراب إذا وقع فيه الذباب.....
٦٢	١٥- كيف يدير الماء في وضوئه.....	٣٦	١١- حكم ما قُطِعَ من البهيمة وهي حيَّة.....
٦٣	١٦- الأمر بالتسمية على الوضوء.....	٣٧	٢- باب الآنية.....
٦٤	١٧- الفصل بين المضمضة والامتناساق.....	١	١- النهي عن الأكل والشرب في آنية النعيب
٦٥	١٨- كيف يتمضمض ويستتر.....	٣٧	والفضة.....
٦٥	١٩- ضرورة وصول الماء إلى أعضاء الوضوء.....	٣٨	٢- طهارة الإهاب إذا دُبِغ.....
٦٦	٢٠- قدر ما يتوضأ به ويغتسل.....	٤٠	٣- حكم آنية أهل الكتاب.....
٦٦	٢١- الأذكار بعد الوضوء.....	٤١	٤- الوضوء من مزادة امرأة مشركة.....
٦٧	٥- بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ.....	٤٢	٥- جواز وضع سلسلة فضة في القدح.....
١	١- شرط المسح على الخفين إدخالهما على	٤٢	٣- باب إزالة النجاسة وبيانها.....
٦٧	وضوء.....	٤٢	١- النهي عن اتخاذ الحمر خلأ.....
٦٩	٢- من ذكر مسح أعلى الخف وأسفله.....	٤٣	٢- نجاسة لحوم الحمر الأهلية.....
٦٩	٣- من ذكر مسح أعلى الخف.....	٤٤	٣- طهارة لعاب الإبل.....



- ٤- الفترة التي يمسح عليهما في السفر والإقامة ..... ٧٠
- ٥- جواز المسح على العمائم وإن لم توضع ..... ٧١
- على طهارة ..... ٧١
- ٦- بقاء الطهارة في المسح إلا من جنباً ..... ٧١
- ٧- ما يُذكر من التحديد في فترة المسح ..... ٧٢
- ٨- ما يُذكر من الإطلاق في مدة المسح ..... ٧٢
- ٦- باب نواقض الوضوء ..... ٧٣
- ١- بقاء الوضوء مع النوم دون تمكُّن ..... ٧٣
- ٢- الوضوء من الاستحاضة ..... ٧٤
- ٣- الوضوء من المذي ..... ٧٦
- ٤- التقييل لا يُفسد الوضوء ..... ٧٧
- ٥- نقض الوضوء من صوت أو ريح دون الوسواس ..... ٧٨
- ٦- بقاء الوضوء مع مسّ الذكر ..... ٧٨
- ٧- نقض الوضوء من مسّ الذكر ..... ٧٩
- ٨- الوضوء من القيء والرعاف والقلس والمذي ..... ٨٠
- ٩- الوضوء من لحوم الإبل ..... ٨٠
- ١٠- الوضوء من حمل الميت والاعتسَال من غسله ..... ٨١
- ١١- لا يمسّ القرآن إلا طاهر ..... ٨٢
- ١٢- جواز ذكر الله على غير طهارة ..... ٨٣
- ١٣- بقاء الوضوء مع الاحتجام ..... ٨٣
- ١٤- الوضوء من النوم مع التمكن ..... ٨٣
- ١٥- بقاء الوضوء مع الوسواس والتخييل ..... ٨٤
- ٧- باب آداب قضاء الحاجة ..... ٨٥
- ١- نزع الخاتم عند قضاء الحاجة ..... ٨٥
- ٢- الدعاء قبل الدخول ..... ٨٦
- ٣- الإعانة في قضاء الحاجة ..... ٨٦
- ٤- لا تُقضى الحاجة في طريق أو ظل الناس ..... ٨٧
- أو الموارد أو تحت الأشجار ..... ٨٧
- ٥- النهي عن حديث اثنين وهما في قضاء حاجة ..... ٨٨
- ٦- مسّ الذكر بالشمال ..... ٨٩
- ٧- لا تُستقبل القبلة ولا تستدبر بفائط أو بول، ولا يُستنجى بعظم ..... ٩٠
- ٨- ضرورة الاستار عند قضاء الحاجة ..... ٩٢
- ٩- ما يُقال عند الخروج من الغائط ..... ٩٢
- ١٠- الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار ..... ٩٣
- ١١- لا يُستنجى بعظم أو روث ..... ٩٤
- ١٢- ضرورة التنزه من البول ..... ٩٥
- ١٣- يُقعد في الخلاء على اليسرى ..... ٩٦
- ١٤- نثر الذكر ثلاثاً بعد البول ..... ٩٦
- ١٥- فضل من استنجى بالحجارة ثم الماء ..... ٩٧
- ٨- باب الغسل وحكم الجنب ..... ٩٧
- ١- إنما الغتسال من المني ..... ٩٧
- ٢- يغتسل من الجماع وإن لم يُنزَل ..... ٩٨
- ٣- اغتسال المرأة كالرجل من الاحتلام ..... ٩٩
- ٤- أربع يُغتسل منها ..... ٩٩
- ٥- الغتسال عند الإسلام ..... ١٠٠
- ٦- وجوب غسل الجمعة ..... ١٠١
- ٧- استحباب غسل الجمعة ..... ١٠١
- ٨- لا يقرأ القرآن وهو جنب ..... ١٠١
- ٩- استحباب الوضوء بين الجماعين ..... ١٠٢
- ١٠- جواز النوم على جنباً ..... ١٠٣
- ١١- صفة الغتسال للجنب ..... ١٠٣
- ١٢- لا يُشترط نقض الشعر عند الغتسال ..... ١٠٥
- ١٣- لا يدخل الجنب والحائض المسجد ..... ١٠٦
- ١٤- اغتسال الزوجين معاً ..... ١٠٦



- ١٥- التحريض على تعميم الاغتسال ..... ١٠٦
- ٩- باب التيمم ..... ١٠٧
- ١- ميزة الأمة بالتيمم ..... ١٠٧
- ٢- صفة التيمم بضربة واحدة ..... ١٠٩
- ٣- من قال: التيمم ضربتان ..... ١١١
- ٤- لا حرج بالتيمم عند فقد الماء ..... ١١١
- ٥- مَنْ وَجَدَ الماءَ بعد التيمم ..... ١١٢
- ٦- التيمم بسبب المرض ونحوه ..... ١١٣
- ٧- المسح على الجباثر ..... ١١٤
- ٨- المسح على مكان الجرح ..... ١١٤
- ١٠- باب الحيض ..... ١١٥
- ١- صفة دم الحيض والاستحاضة ..... ١١٥
- ٢- صفة الاستحاضة وما يكون فيها من ..... ١١٦
- الاستحاضة ..... ١١٦
- ٢- كيفية صلاة المستحاضة ..... ١١٧
- ٤- المستحاضة تقتل لكل صلاة أو ترضأ؟ ..... ١١٩
- ٥- حكم ما ينزل بعد الطهر ..... ١١٩
- ٦- تحريم نكاح الحائض ..... ١٢٠
- ٧- اتزار الحائض عند المباشرة ..... ١٢٠
- ٨- كفارة من يأتي الحائض ..... ١٢٠
- ٩- الحائض تدع الصلاة والصيام ..... ١٢١
- ١٠- الحائض تؤدي مناسك الحج غير ..... ١٢١
- الطواف ..... ١٢١
- ١١- يحل من الحائض ما فوق الإزار ..... ١٢٢
- ١٢- مدة النفاس ..... ١٢٢
- ٢- كتاب الصلاة ..... ١٢٣
- ١- باب المواقيت ..... ١٢٣
- ١- أوقات الصلوات ..... ١٢٣
- ٢- وقت العصر والفجر، واستحباب تأخير ..... ١٢٣
- العشاء، وكرامة الحديث بعدها ..... ١٢٥
- ٣- تقديم وتأخير العشاء، ووقت الفجر ..... ١٢٥
- ٤- وقت صلاة المغرب ..... ١٢٦
- ٥- تأخير صلاة العشاء ..... ١٢٦
- ٦- تحيُّن الإبراء في صلاة الظهر ..... ١٢٦
- ٧- استحباب تأخير الفجر إلى الإسفار ..... ١٢٧
- ٨- مَنْ أدرك من الوقت ركعة أدرك الصلاة ..... ١٢٨
- ٩- كراهة الصلاة بعد الصبح وقبل العصر ..... ١٢٩
- ١٠- الساعات التي يُنهى فيها عن الصلاة ..... ١٢٩
- والدفن ..... ١٣٠
- ١١- جواز الصلاة في البيت والطواف في أي ..... ١٣١
- ساعة ..... ١٣١
- ١٢- توضيح لوقت المغرب ..... ١٣٢
- ١٣- الفجر فجران ..... ١٣٣
- ١٤- أفضل الأعمال الصلاة في أول وقتها ..... ١٣٣
- ١٥- لا صلاة بعد الفجر ..... ١٣٥
- ١٦- صلاة ركعتي الظهر بعد العصر ..... ١٣٦
- ٢- باب الأذان ..... ١٣٦
- ١- كيفية الأذان كانت رؤيا لصحابي ..... ١٣٦
- ٢- من الأذان في صلاة الفجر «الصلاة خير ..... ١٣٦
- من النوم» ..... ١٣٨
- ٣- الترجيع في الأذان ..... ١٣٩
- ٤- ازدواج الأذان وإفراد الإقامة ..... ١٣٩
- ٥- هيئة المؤذن في أذانه ..... ١٤٠
- ٦- اختيار الصوت الحسن للأذان ..... ١٤١
- ٧- العيد بلا أذان ولا إقامة ..... ١٤١
- ٨- الأذان والإقامة لصلاة نفل ..... ١٤٢
- ٩- أذان واحد لصلتين في الجمع وإمامتان ..... ١٤٢
- ١٠- إقامة واحدة لصلتين ..... ١٤٢
- ١١- اتخاذ مؤذنين لصلاة واحدة ..... ١٤٣
- ١٢- إذا أخطأ المؤذن في وقته، يُنادي بخطئه ..... ١٤٤



- ١٣- التردد عند الأذان كما يقول المؤذن ..... ١٤٤
- ١٤- استحباب أن لا يأخذ المؤذن أجراً ..... ١٤٦
- ١٥- أذان من لم يسمع الأذان لصلاة فيها جمع ..... ١٤٧
- ١٦- طريقة أداء الأذان والإقامة ..... ١٤٧
- ١٧- شرط الوضوء للمؤذن ..... ١٤٨
- ١٨- مَنْ أَذَّنْ نَهْوٌ يُقِيمُ ..... ١٤٨
- ١٩- المؤذن يؤذن والإمام يقيم ..... ١٤٩
- ٢٠- استجابة الدعاء بين الأذان والإقامة ..... ١٥٠
- ٣- باب شروط الصلاة ..... ١٥١
- ١- شرط الطهارة ..... ١٥١
- ٢- شرط السر للمراة ..... ١٥١
- ٣- ستر العورة بالثوب ونحوه ..... ١٥٢
- ٥- ضرورة أن يغطي قميص المرأة قدميها ..... ١٥٣
- ٦- شرط التوجه إلى القبلة إلا إن تعذر ..... ١٥٣
- ٧- جواز الصلاة على الراحلة في النافلة ..... ١٥٤
- ٨- البدء بالصلاة على الراحلة إلى القبلة ..... ١٥٥
- ٩- لا يصلى في مقبرة أو حمام ..... ١٥٥
- ١٠- النهي عن الصلاة في سبع مواضع ..... ١٥٦
- ١١- لا يصلى إلى القبور ..... ١٥٦
- ١٢- إزالة الأذى من النعلين إذا أراد الصلاة فيهما ..... ١٥٧
- ١٣- شرط عدم الكلام في الصلاة ..... ١٥٨
- ١٤- إذا أراد المصلي أمراً وهو في الصلاة ..... ١٥٩
- ١٥- البكاء في الصلاة ..... ١٦٠
- ١٦- جواز التنحنح في الصلاة ..... ١٦٠
- ١٧- جواز الإشارة في الصلاة ..... ١٦٠
- ١٨- جواز حمل الصنبر في الصلاة ..... ١٦١
- ١٩- جواز قتل المؤذي في الصلاة ..... ١٦٢
- ٤- باب ستر المصلي ..... ١٦٢
- ١- عقوبة المار بين يدي المصلي ..... ١٦٢
- ٢- ما يجعل ستره للمصلي ..... ١٦٣
- ٣- يقطع الصلاة: المرأة والحمار والكلب الأسود ..... ١٦٤
- ٤- مقاتلة المار بين يدي المصلي ..... ١٦٥
- ٥- ضرورة الستر للمصلي ..... ١٦٦
- ٦- الصلاة لا يقطعها شيء ..... ١٦٧
- ٥- باب الحث على الخشوع في الصلاة ..... ١٦٨
- ١- النهي عن الاختصار في الصلاة ..... ١٦٨
- ٢- البدء بالعشاء قبل العشاء ..... ١٦٩
- ٣- النهي عن مسح الحصى عن مواضع السجود في الصلاة ..... ١٧٠
- ٤- النهي عن الالتفات في الصلاة ..... ١٧٠
- ٥- النهي عن البصاق في الصلاة بين يديه ..... ١٧١
- ٦- النهي عن التصاوير لأنها تلهي عن الصلاة ..... ١٧٢
- ٧- إزالة أو إبعاد اللباس الملفت عن الصلاة ..... ١٧٢
- ٨- النهي عن رفع الأبصار في الصلاة ..... ١٧٣
- ٩- النهي عن الصلاة بمحضرة الطعام أو مدافعة الأخشين ..... ١٧٣
- ١٠- النهي عن التأوُّب في الصلاة ما استطاع ..... ١٧٤
- ٦- باب المساجد ..... ١٧٤
- ١- الصلاة في البيوت ..... ١٧٤
- ٢- النهي عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد ..... ١٧٥
- ٣- النهي عن اتخاذ القبور مساجد ..... ١٧٦
- ٤- جواز ربط الأسير بسارية المسجد ..... ١٧٦
- ٥- جواز إنشاء الشعر في المساجد ..... ١٧٦
- ٦- النهي عن السؤال عن الضالة في المسجد ..... ١٧٧
- ٧- النهي عن البيع في المسجد ..... ١٧٧
- ٨- النهي عن إقامة الحدود في المساجد ..... ١٧٨



- ٩- جواز إقامة المريض في المسجد ..... ١٧٨
- ١٠- جواز التدريب في المسجد ..... ١٧٨
- ١١- إقامة المرأة في المسجد ..... ١٧٩
- ١٢- النهي عن البصاق في المسجد ..... ١٨٠
- ١٣- النهي عن التباهي في المسجد ..... ١٨٠
- ١٤- النهي عن زخرفة المساجد ..... ١٨١
- ١٥- فضل من يزيل الأوساخ من المسجد ..... ١٨١
- ١٦- استحباب صلاة تحية المسجد ..... ١٨١
- ٧- بابُ صفة الصلاة ..... ١٨٢
- ١- صفة عامة في هيئة الصلاة وما يقرأ فيها ..... ١٨٢
- ٢- ما يُذكر عند البدء في الصلاة ..... ١٨٧
- ٣- ما يقول المصلي بعد التكبير من الدعاء ..... ١٨٨
- ٤- الاستعاذة من الشيطان قبل الفاتحة ..... ١٨٩
- ٥- ثم قراءة الفاتحة (وصفة الصلاة) ..... ١٨٩
- ٦- ويرفع يديه عند التكبير في الانتحاح ..... ١٨٩
- والركوع والرفع ..... ١٩١
- ٧- ويضع يده اليمنى على اليسرى ..... ١٩٣
- ٨- ويقرأ بالفاتحة ..... ١٩٤
- ٩- ولا يجهر بالبسملة ..... ١٩٦
- ١٠- من جهر بالبسملة ..... ١٩٧
- ١١- رفع الصوت بـ (آمين) ..... ١٩٧
- ١٢- من أجاز الذكر مكان الفاتحة ..... ١٩٨
- ١٣- ما زاد على الركعتين يقتصرُ فيها على الفاتحة ..... ١٩٩
- ١٤- الركعتان الأوليان أطول من الآخرين ..... ٢٠٠
- ١٥- الصلاة التي يطيلُ فيها ويقصرُ في القراءة ..... ٢٠١
- ١٦- ما يقرأ في سورة المغرب ..... ٢٠١
- ١٧- ما يقرأ في سورة الفجر ..... ٢٠٢
- ١٨- السؤال عند آية الرحمة، والاستعاذة عند آية العذاب ..... ٢٠٢
- ١٩- الركوع لتعظيم الرب والسجود للدعاء ..... ٢٠٣
- ٢٠- ما يدعو في الركوع والسجود ..... ٢٠٣
- ٢١- صفة الصلاة بعد القراءة ..... ٢٠٤
- ٢٢- ما يُقال بعد الرفع من الركوع ..... ٢٠٥
- ٢٣- الأعظم التي يسجدُ عليها ..... ٢٠٦
- ٢٤- صفة السجود ..... ٢٠٨
- ٢٥- صفة الركوع والسجود ..... ٢٠٩
- ٢٦- جواز التربع في الصلاة ..... ٢٠٩
- ٢٧- ما يقول بين السجدين ..... ٢١٠
- ٢٨- جلسة الاستراحة بين الركعتين ..... ٢١٠
- ٢٩- جواز القنوت في الصلاة بعد الركوع ..... ٢١٠
- ٣٠- ترك القنوت في الفجر ..... ٢١١
- ٣١- ما يُقال في قنوت الوتر ..... ٢١٢
- ٣٢- تأكيد قنوت الفجر ..... ٢١٣
- ٣٣- نزول الساجد على يديه قبل ركبته ..... ٢١٣
- ٣٤- نزول الساجد على ركبته قبل يديه ..... ٢١٣
- ٣٥- هيئة الجلوس للشهادة والإشارة بالسبابة ..... ٢١٥
- ٣٦- قراءة التحيات في الجلوس، والدعاء قبل السلام ..... ٢١٦
- ٣٧- الأمر بالتحيات والصلاة على النبي ..... ٢١٦
- والدعاء قبل السلام ..... ٢١٨
- ٣٨- صيغة الصلاة على النبي ﷺ ..... ٢١٩
- ٣٩- الاستعاذة من أربع قبل السلام ..... ٢٢٠
- ٤٠- ما يدعو به في الصلاة ..... ٢٢١
- ٤١- صيغة السلام عن اليمين والشمال ..... ٢٢٢
- ٤٢- ما يُسبح به عقب الصلاة ..... ٢٢٣
- ٤٣- ما يدعو به عقب الصلاة ..... ٢٢٤
- ٤٤- فضل التسبيح عقب الصلاة ..... ٢٢٥
- ٤٥- الحُضُّ على الدعاء بالذكر والشكر ..... ٢٢٥
- والعبادة عقب الصلاة ..... ٢٢٧
- ٤٦- قراءة آية الكرسي عقب الصلاة ..... ٢٢٧



- ٤٧- وجوب الاقتداء بالنبي ﷺ في صلاته ..... ٢٢٧
- ٤٨- مَنْ لم يستطع الصلاة قائماً (صلاة المريض) ..... ٢٢٨
- ٨- باب سُجُود السُّهُوِّ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ ..... ٢٢٩
- ١- سجود السهو قبل السلام ..... ٢٢٩
- ٢- سجود السهو بعد السلام ..... ٢٣٠
- ٣- سجود السهو قبل التشهد ..... ٢٣٢
- ٤- يبيى الشاك على اليقين ويسجد للسهر ..... ٢٣٢
- ٥- النسيان والشك يستدعي سجدة السهو ..... ٢٣٣
- ٦- سجود السهو بعد السلام ..... ٢٣٥
- ٧- مَنْ قَامَ فِي الرُّكْعَتَيْنِ دُونَ تَشْهَدِ سَجْدَةٍ لِلْسُّهُوِّ ..... ٢٣٥
- ٨- ليس على المأموم سهو ..... ٢٣٦
- ٩- لكل سهو سجدتان ..... ٢٣٦
- ١٠- سجود التلاوة ..... ٢٣٦
- ١١- السور التي يجوز فيها السجود ..... ٢٣٧
- ١٢- السجود في سورة النجم ..... ٢٣٨
- ١٣- لم يسجد في سورة النجم ..... ٢٣٨
- ١٤- من سجد في سورة الحج ..... ٢٣٨
- ١٥- من لم يسجد في سورة الحج ..... ٢٣٨
- ١٦- سجود التلاوة ليس فرضاً ..... ٢٣٩
- ١٧- سنة النبي في السجود وسجود من معه ..... ٢٣٩
- ١٨- سجود الشكر ..... ٢٤٠
- ٩- باب صلاة التَّطَوُّعِ ..... ٢٤١
- ١- الدعاء بكثرة السجود ..... ٢٤١
- ٢- نوافل الصلوات المكتوبة ..... ٢٤١
- ٣- ما يُذَكَّرُ من أربع ركعات قبل الظهر ..... ٢٤٢
- ٤- التشديد على ركعتي الفجر ..... ٢٤٢
- ٥- فضل من أتى بنوافل الصلوات المكتوبة ..... ٢٤٣
- ٦- ما يُذَكَّرُ من أربع قبل العصر ..... ٢٤٣
- ٧- ما يُذَكَّرُ من الصلاة قبل المغرب ..... ٢٤٣
- ٨- تخفيف ركعتي الفجر ..... ٢٤٤
- ٩- ما يقرأ في نافلة الفجر ..... ٢٤٤
- ١٠- الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ..... ٢٤٥
- ١١- صلاة الليل متى متى ..... ٢٤٥
- ١٢- فضل صلاة الليل ..... ٢٤٧
- ١٣- عدد ما يؤترب به ..... ٢٤٧
- ١٤- سنة الوتر ..... ٢٤٨
- ١٥- سنة صلاة التراويح ..... ٢٤٨
- ١٦- فضل صلاة الوتر ..... ٢٥٠
- ١٧- الحضر على الوتر ..... ٢٥١
- ١٨- عدد ركعات قيام الليل ..... ٢٥١
- ١٩- عدد ما يؤترب به ..... ٢٥٢
- ٢٠- متى يؤترب ..... ٢٥٣
- ٢١- الحضر على مداومة قيام الليل ..... ٢٥٣
- ٢٢- فضل الوتر ..... ٢٥٣
- ٢٣- الوتر آخر صلاة الليل ..... ٢٥٣
- ٢٤- النهي عن وترين في ليلة ..... ٢٥٤
- ٢٤- ما يقرأ في الوتر ..... ٢٥٤
- ٢٥- الوتر قبل الصبح ..... ٢٥٥
- ٢٦- من نام عن الوتر صلاها متى ذكرها ..... ٢٥٥
- ٢٧- من خشي فوات الوتر ..... ٢٥٥
- ٢٧- آخر وقت الوتر قبل الفجر ..... ٢٥٥
- ٢٨- صلاة الضحى تبدأ من أربع ..... ٢٥٦
- ٢٩- المداومة على صلاة الضحى ..... ٢٥٦
- ٣٠- قلّة ما كان يصلي النبي ﷺ صلاة الضحى ..... ٢٥٦
- ٣١- صلاة الأوابين ..... ٢٥٧
- ٣٢- ما يُذَكَّرُ من عدد ركعات الضحى اثنتي عشرة ..... ٢٥٧
- ٣٣- ما يُذَكَّرُ أنها ثمان ..... ٢٥٨



- ١٠- بَابُ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ وَالْإِمَامَةِ ..... ٢٥٨
- ١- فضلُ صلاة الجماعة على صلاة الفرد ..... ٢٥٨
- ٢- التشديدُ في حضور الجماعة ..... ٢٥٨
- ٣- انقِلُ الصلاةَ على المنافقين ..... ٢٦٠
- ٤- الأعمى لا يُرخصُ له في التخلف عن الجماعة مع سماع النداء ..... ٢٦٠
- ٥- من سَمِعَ النداء وجبَ عليه الحضور ..... ٢٦١
- ٦- مَنْ صَلَّى مفرداً ثم أدرك الجماعة فليصل معهم ..... ٢٦١
- ٧- الاتِّمَامُ بِالْإِمَامِ ..... ٢٦٢
- ٨- كُلُّ يَأْتُمُ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الصَّفوفِ ..... ٢٦٤
- ٩- أَفْضَلُ صَلَاةِ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ ..... ٢٦٥
- ١٠- لَا تَطُولُ الصَّلَاةُ بِالْمَأْمُومِينَ ..... ٢٦٥
- ١١- أَبُو بَكْرٍ يَأْتُمُ بِالنَّبِيِّ وَالنَّاسُ بِأَبِي بَكْرٍ ..... ٢٦٦
- ١٢- الْحَضُّ عَلَى التَّخْفِيفِ فِي الصَّلَاةِ ..... ٢٦٧
- ١٣- تَقْدِيمُ الْأَقْرَأِ فِي الْإِمَامَةِ ..... ٢٦٧
- ١٤- مَرَاتِبُ التَّرْجِيحِ فِي تَقْدِيمِ الْإِمَامِ ..... ٢٦٨
- ١٥- مَنْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِمَامَةِ ..... ٢٦٩
- ١٦- رِصُّ الصَّفوفِ ..... ٢٧٠
- ١٧- خَيْرُ الصَّفوفِ أَوْلَاهَا ..... ٢٧١
- ١٨- الْمَأْمُومُ عَلَى عَيْنِ الْإِمَامِ ..... ٢٧٢
- ١٩- صَلَاةُ النِّسَاءِ خَلْفَ الرِّجَالِ ..... ٢٧٢
- ٢٠- الْبَدْءُ بِالصَّلَاةِ بَعْدَ وَصُولِ الصَّفِّ ..... ٢٧٣
- ٢١- إِعَادَةُ مَنْ صَلَّى خَلْفَ الصَّفِّ مَفْرُوداً ..... ٢٧٣
- ٢٢- مَنْ فَاتَهُ بَعْضُ الصَّلَاةِ مَعَ الْإِمَامِ أَتَمَّهَا ..... ٢٧٤
- ٢٣- الْحَضُّ عَلَى تَكْثِيرِ الْجَمَاعَةِ ..... ٢٧٦
- ٢٤- الْمَرْأَةُ تَزُومُ أَهْلَ بَيْتِهَا وَإِنْ كَانَ فِيهِ رَجُلٌ ..... ٢٧٦
- ٢٥- جَوَازُ إِمَامَةِ الْأَعْمَى ..... ٢٧٧
- ٢٥- جَوَازُ إِمَامَةِ الْمُسْلِمِ بِعُمُومٍ ..... ٢٧٧
- ٢٦- الدُّخُولُ فِي صَلَاةِ الْإِمَامِ مِنْ مَكَانٍ مَا وَصَلَ ..... ٢٧٨
- ٢٧- فَائِلَةٌ فِي الْأَعْذَارِ فِي تَرْكِ الْجُمُعَةِ ..... ٢٧٨
- ١١- بَابُ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ ..... ٢٧٩
- ١- صَلَاةُ السَّفَرِ وَصَلَاةُ الْحَضَرِ ..... ٢٧٩
- ٢- يَجُوزُ فِي السَّفَرِ الْقَصْرُ وَالْإِعْتِمَادُ ..... ٢٨٠
- ٣- الْحَضُّ عَلَى إِيْتَانِ الرَّحْصِ ..... ٢٨٠
- ٤- مَنْ يَقْصُرُ فِي السَّفَرِ ..... ٢٨١
- ٥- الْمُدَّةُ الَّتِي يَقْصُرُ فِيهَا الْمُسَافِرُ ..... ٢٨٢
- ٦- طَرِيقَةُ الْجَمْعِ لِلْمُسَافِرِ ..... ٢٨٤
- ٧- مَا يَجْمَعُ الْمُسَافِرُ بَيْنَهُمَا ..... ٢٨٥
- ٨- مَنْ قَالَ الْقَصْرَ مِنْ غَيْرِ خَمْسِينَ مِلاً ..... ٢٨٦
- ٩- الْحَضُّ عَلَى الْقَصْرِ فِي السَّفَرِ ..... ٢٨٦
- ١٠- صَلَاةُ الْمَرِيضِ حَسَبَ الْإِسْطَاعَةِ ..... ٢٨٦
- ١٢- بَابُ الْجُمُعَةِ ..... ٢٨٧
- ١- التَّشْدِيدُ عَلَى مُتَخَلِّفِ الْجُمُعَةِ ..... ٢٨٧
- ٢- وَقْتُ الْجُمُعَةِ ..... ٢٨٨
- ٣- عَدَدُ الْحُضُورِ فِي الْجُمُعَةِ ..... ٢٨٩
- ٤- مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الْجُمُعَةِ ..... ٢٨٩
- ٥- خُطْبَتَانِ وَهُوَ قَائِمٌ ..... ٢٩٠
- ٦- صُورَةُ الْخُطْبِ وَمَا يَبْدَأُ بِهِ ..... ٢٩١
- ٧- الْحَضُّ عَلَى تَقْصِيرِ الْخُطْبَةِ ..... ٢٩٢
- ٨- مَا يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ ..... ٢٩٢
- ٩- النَّهْيُ عَنِ الْكَلَامِ فِي الْجُمُعَةِ ..... ٢٩٣
- ١٠- تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ وَالْخُطْبَةُ يَخْطُبُ ..... ٢٩٤
- ١١- مَا يَقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ ..... ٢٩٥
- ١٢- مَا يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ ..... ٢٩٥
- ١٣- إِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ أَجْزَأُ الْعِيدُ ..... ٢٩٥
- ١٤- نَاقِلَةُ الْجُمُعَةِ أَرْبَعٌ بَعْدَهَا ..... ٢٩٦
- ١٥- الْجُمُعَةُ لَا تَوْصِلُ بِصَلَاةٍ إِلَّا بِفَاصِلٍ ..... ٢٩٧



- ١٦- فضل الجمعة ..... ٢٩٧
- ١٧- الساعة المستجابة ..... ٢٩٨
- ١٨- نصاب الجمعة ..... ٣٠٠
- ١٩- الاستغفار للمؤمنين في خطبة الجمعة ..... ٣٠١
- ٢٠- التذكير بآيات القرآن ..... ٣٠١
- ٢١- مَنْ يُعَذَّر في الجمعة ..... ٣٠١
- ٢٢- استقبال الخطيب ..... ٣٠٣
- ٢٣- تركو الخطيب على عصا ..... ٣٠٣
- ١٣- بَابُ صَلَاةِ الْخَوْفِ ..... ٣٠٣
- ١- من قَالَ ركعة واحدة وَيَتَمَّ أخرى ..... ٣٠٣
- ٢- من قَالَ: ركعتين مع الإمام ..... ٣٠٦
- ٣- من قَالَ: ركعة واحدة دون إتمام ..... ٣٠٦
- ٤- رفع السهو في صلاة الخوف ..... ٣٠٧
- ١٤- بَابُ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ..... ٣٠٨
- ١- تحييد العيدين ..... ٣٠٨
- ٢- الإفطار قبل صلاة الفطر ..... ٣٠٨
- ٣- أكل تمرات قبل الفطر ..... ٣٠٩
- ٤- الأكل قبل صلاة الفطر وبعد صلاة الأضحى ..... ٣٠٩
- ٥- شهود النساء العيدين وإن كنَّ حُيُضًا ..... ٣١٠
- ٦- الصلاة قبل الخطبة ..... ٣١١
- ٧- عدد ركعات العيد ..... ٣١١
- ٨- صلاة العيد بلا أذان ولا إقامة ..... ٣١٢
- ٩- صلاة ركعتين بعد العيد في البيت ..... ٣١٣
- ١٠- الموعظة في خطبة العيد ..... ٣١٣
- ١١- تكبيرات ركعتي العيد ..... ٣١٣
- ١٢- ما يقرأ في صلاة العيد ..... ٣١٥
- ١٣- المخالفة في طريق العيد ..... ٣١٥
- ١٤- اللعب يوم العيد ..... ٣١٦
- ١٥- الخروج إلى العيد مشياً ..... ٣١٦
- ١٦- صلاة العيد في المسجد إذا كان مطراً ..... ٣١٧
- ١٥- بَابُ صَلَاةِ الْكُسُوفِ ..... ٣١٨
- ١- الكسوف لا يكون لسبب موت وغوه ..... ٣١٨
- ٢- الدعاء في الكسوف ..... ٣٢٠
- ٣- الكسوف أربع ركعات في أربع سجعات ..... ٣٢٠
- ٤- من ذهب إلى ثمان ركعات وأربع سجعات أو غير ذلك ..... ٣٢١
- ٥- من قال ست ركعات بأربع سجعات ..... ٣٢٢
- ١٠- من قال عشر ركعات بأربع سجعات ..... ٣٢٢
- ١٦- صلاة الفزع ..... ٣٢٣
- ١- الدعاء عند الريح ..... ٣٢٣
- ٢- الصلاة عند الزلزلة ..... ٣٢٤
- ١٧- بَابُ صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ ..... ٣٢٤
- ١- هيئة الخروج إلى الصلاة، وبيان ركعاتها ..... ٣٢٤
- ٢- خطبة الاستسقاء وقلب الرواء ..... ٣٢٦
- ٣- الدعاء في الاستسقاء ..... ٣٢٨
- ٤- الاستسقاء بالعباس ..... ٣٢٩
- ٥- الكشف عن البدن لبصية المطر ..... ٣٢٩
- ٦- الدعاء عند رؤية المطر ..... ٣٢٩
- ٧- استسقاء غلّة في عهد سليمان ..... ٣٣٠
- ٨- إشارة بظهر الكفين إلى السماء ..... ٣٣٠
- ١٩- بَابُ اللَّبَاسِ ..... ٣٣١
- ١- تحريم الحرير ..... ٣٣١
- ٢- تحريم الشرب في آية الذهب والفضة وليس الديباغ ..... ٣٣٢
- ٣- مقدار ما يتجوّر من الحرير ..... ٣٣٣
- ٤- مَنْ يُرَخَّصُ له في الحرير ..... ٣٣٣
- ٥- جواز الحرير للنساء ..... ٣٣٤
- ٦- تحريم الذهب والحرير على الرجال ..... ٣٣٤
- ٧- رؤية أثر النعمة على العبد ..... ٣٣٥



٣٥٤	٢٨- تكبيراتُ الجنازة.....	٣٣٥	٨- النهي عن لبس القسي والمصفر.....
٣٥٤	٢٩- قراءة فاتحة الكتاب في التكبير الأولى.....	٣٣٦	٩- جواز ثياب فيها أطراف من الديباچ.....
٣٥٦	٣٠- الدعاء للميت.....	٣٣٨	٣- كِتَابُ الْجَنَائِزِ.....
٣٥٦	٣١- الإخلاصُ للميت في الدعاء.....	٣٣٨	١- الإكثارُ من ذكر الموت.....
٣٥٧	٣٢- الإسراعُ بالجنازة.....	٣٣٨	٢- النهي عن غني الموت.....
٣٥٧	٣٣- أجرُ من شهد الجنازة.....	٣٣٩	٣- يموت المؤمن وهو يكابدُ.....
٣٥٩	٣٤- المشي أمام الجنازة.....	٣٣٩	٤- تلقينُ المحتضر.....
٣٦٠	٣٥- نهى النساء اتباع الجنائز.....	٣٤٠	٥- قراءة يس على الأموات.....
٣٦٠	٣٦- القيام للجنازة.....	٣٤٠	٦- الدعاء للميت واغماض عينه.....
٣٦١	٣٧- كيف يدخل الميت على قبره.....	٣٤١	٧- تغطية الميت.....
٣٦٢	٣٨- ما يُقالُ عند وضع الميت في القبر.....	٣٤١	٨- تقبيل الميت.....
٣٦٢	٣٩- النهي عن كسر عظم الميت.....	٣٤٢	٩- شدة الدُّين على الميت.....
٣٦٢	٤٠- لحد القبر وبناء اللين.....	٣٤٢	١٠- غسل الميت وتكفينه.....
٣٦٢	٤١- قدر ما يُرفعُ من القبر.....	٣٤٣	١١- تجريد الميت لتغسله.....
٣٦٣	٤٢- النهي عن تحميم القبر وبناءه.....	٣٤٣	١٣- عددُ ما يغسل وجعل الكافور فيه.....
٣٦٤	٤٣- حثيات من تراب توضع على القبر.....	٣٤٥	١٣- تكفينُ رسول الله في ثلاثة أثواب.....
٣٦٤	٤٤- الاستغفارُ للميت بعد الدفن.....	٣٤٦	١٤- تكفين الميت في قميص.....
٣٦٥	٤٥- من التلقين للميت في قبره.....	٣٤٦	١٥- تكفين الميت بثياب بيض.....
٣٦٦	٤٦- الرخصةُ في زيارة القبور بل الحُصَّ عليها.....	٣٤٦	١٦- تحسين الكفن.....
٣٦٧	٤٧- لعن زائرات القبور.....	٣٤٧	١٧- جمعُ القتلى في قبر واحد وتقديم الأقرأ.....
٣٦٧	٤٨- لعنُ النائحة والمستمعة.....	٣٤٨	١٨- النهي عن المغالاة في الكفن.....
٣٦٧	٤٩- النهي عن النياحة.....	٣٤٩	١٩- تغسيل الرجل زوجته.....
٣٦٨	٥٠- عذاب الميت بنياح أهله عليه.....	٣٤٩	٢٠- يُصلَّى على المحدودة.....
٣٦٩	٥١- الدمع والحزن ليسا من النياحة.....	٣٥٠	٢١- تركُ الصلاة على المتحرر.....
٣٦٩	٥٢- النهي عن الدفن ليلاً إلا اضطراراً.....	٣٥٠	٢٢- الصلاة على القبر.....
٣٧٠	٥٣- تقديم الطعام لأهل الميت.....	٣٥١	٢٣- النهي عن النعي.....
٣٧٠	٥٤- السلام على أهل القبور.....	٣٥٢	٢٤- الصلاة على الغائب، ونعيه.....
٣٧٢	٥٥- النهي عن سب الأموات.....	٣٥٢	٢٥- شفاعَةُ المصلين في الميت.....
٣٧٤	٤- كِتَابُ الزَّكَاةِ.....	٣٥٣	٢٦- مكان ما يقوم على المرأة في الصلاة عليها.....
٣٧٤	١- باب زكاة مختلف الأموال ونصابها.....	٣٥٣	٢٧- الصلاة على الميت في المسجد.....



- ١- فرضُ الصدقةِ على الأغنياءِ ..... ٣٧٤
- ٢- زكاةُ الإبلِ والغنمِ والفضةِ ..... ٣٧٤
- ٣- زكاةُ البقرِ ..... ٣٧٨
- ٤- زكاةُ المياهِ ..... ٣٧٩
- ٥- لا صدقةَ في العبدِ والفرسِ ..... ٣٧٩
- ٦- الجبرُ في أخذِ الزكاةِ ..... ٣٨٠
- ٧- زكاةُ الدراهمِ والحوْلُ فيها ..... ٣٨١
- ٨- ليس في البقرِ العواملُ صدقةً ..... ٣٨٣
- ٩- زكاةُ مالِ اليتيمِ ..... ٣٨٣
- ١٠- الدعاءُ للمتصدقِ ..... ٣٨٤
- ١١- تعجيلُ الصدقةِ قبلَ وقتها ..... ٣٨٤
- ١٢- نصابُ الزكاةِ ..... ٣٨٥
- ١٣- زكاةُ الزرعِ ..... ٣٨٦
- ١٤- ما يؤخذُ من زكاةِ الزرعِ ..... ٣٨٧
- ١٥- زَرْعٌ لا صدقةَ فيه ..... ٣٨٨
- ١٦- الإطعامُ من ثمرِ الزرعِ ..... ٣٨٨
- ١٧- زكاةُ العنبِ ..... ٣٨٩
- ١٨- زكاةُ الأسودةِ من الذهبِ ..... ٣٨٩
- ١٩- زكاةُ الفضةِ ..... ٣٩٠
- ٢٠- زكاةُ عروضِ التجارةِ ..... ٣٩٠
- ٢١- صدقةُ الركازِ ..... ٣٩١
- ٢٢- زكاةُ الكثرِ والركازِ ..... ٣٩١
- ٢- بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ..... ٣٩٢
- ١- مقدارُ زكاةِ الفطرِ وبيانُ مستحقّيها ..... ٣٩٢
- ٢- وقتُ إخراجها ..... ٣٩٤
- ٣- بَابُ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ أَيِ النَّفْلِ ..... ٣٩٥
- ١- فضلُ الصدقةِ في اليومِ الآخرِ ..... ٣٩٥
- ٢- خيرُ الصدقةِ ..... ٣٩٦
- ٣- صدقةُ المرأةِ من طعامِ بيتها ..... ٣٩٨
- ٤- صدقةُ المرأةِ على زوجها ..... ٣٩٨
- ٤- تَقْبِيحُ السُّؤَالِ ..... ٣٩٩
- ١- وجهُ السائلِ يومَ القيامةِ ..... ٣٩٩
- ٢- من يسألُ الناسَ تَكْثُرًا ..... ٤٠٠
- ٣- العملُ أفضلُ من السؤالِ ..... ٤٠٠
- ٤- المسألةُ كَذْبٌ ..... ٤٠٠
- ٥- بَابُ قِسْمَةِ الصَّدَقَاتِ ..... ٤٠١
- ١- من تحلُّ عليه الصدقةُ ..... ٤٠١
- ٢- لا تُعطى لغيري أو قولي ..... ٤٠٢
- ٣- المسألةُ من حاملةٍ وفاقةٍ وعيشٍ ..... ٤٠٢
- ٤- لا تُعطى لآلِ محمدٍ ..... ٤٠٣
- ٥- مَنْ يُعْطَى مِنَ الْخُمْسِ مِنْ آلِ النَّبِيِّ ﷺ ..... ٤٠٤
- ٦- مولى النبيِّ له حكمُ آله ..... ٤٠٥
- ٧- لا خَرْجٌ في العطاءِ وهو غيرُ الصدقةِ ..... ٤٠٥
- ٥- كِتَابُ الصِّيَامِ ..... ٤٠٧
- ١- بابُ صِفَةِ الصِّيَامِ ..... ٤٠٧
- ١- لا يُقَدَّمُ رمضانُ بصيامٍ يصلُّه به ..... ٤٠٧
- ٢- لا يُصامُ يومُ الشُّكِّ ..... ٤٠٨
- ٣- إتمامُ عدةِ الشهرِ والتقديرُ له ..... ٤٠٨
- ٤- شهادةُ الواحدِ في رؤيةِ الهلالِ ..... ٤١٠
- ٥- النيةُ في الصيامِ ..... ٤١٠
- ٦- الإفطارُ بعدَ نيةِ الصيامِ ..... ٤١١
- ٧- سنةُ تعجيلِ الفطرِ ..... ٤١١
- ٨- بركةُ السحورِ ..... ٤١٢
- ٩- الإسراعُ في الإفطارِ ..... ٤١٢
- ٢- بابُ ما يبطلُ به الصيامُ وما يجوزُ ..... ٤١٣
- ١- النهيُ عن الرِّصالِ ..... ٤١٣
- ٢- بطلانُ الصيامِ بالمتكرراتِ ..... ٤١٤
- ٣- جوازُ التقييلِ في الصيامِ ..... ٤١٥
- ٤- جوازُ الاحتجامِ في الصيامِ ..... ٤١٦
- ٥- أفطرَ الحاجمُ والمحجومُ ..... ٤١٦



- ٦- الرخصة في الحجابة ..... ٤١٧
- ٧- الاكتحال في الصيام ..... ٤١٨
- ٨- إقام الصائم إذا نسي ..... ٤١٨
- ٩- الإنطار في القيء ..... ٤١٩
- ٣- باب الرخص في الصيام ..... ٤١٩
- ١- الإنطار في السفر ..... ٤١٩
- ٢- رخصة الإنطار في السفر ..... ٤٢٠
- ٣- رخصة إنطار الشيخ الكبير ..... ٤٢١
- ٤- كفارة الجماع في نهار رمضان ..... ٤٢١
- ٥- من أدرك الصبح وهو جنب ..... ٤٢٣
- ٦- من مات وعليه صيام ..... ٤٢٤
- ٤- باب صوم التطوع ..... ٤٢٤
- ١- صيام عرفة وعاشوراء والاثنين ..... ٤٢٤
- ٢- صيام ستة من شوال ..... ٤٢٥
- ٣- صيام النافلة ..... ٤٢٦
- ٤- الصيام في شعبان ..... ٤٢٦
- ٥- صيام ثلاثة أيام من الشهر ..... ٤٢٧
- ٥- باب ما نُهي عن صومه ..... ٤٢٧
- ١- نهى المرأة عن الصيام إلا بإذن زوجها ..... ٤٢٧
- ٢- النهي عن صيام العيدين ..... ٤٢٨
- ٣- النهي عن صيام أيام التشريق ..... ٤٢٨
- ٤- النهي عن صيام يوم الجمعة ..... ٤٢٩
- ٥- النهي عن صيام النصف الأخير من شعبان ..... ٤٣٠
- ٦- النهي عن صيام يوم السبت ..... ٤٣٠
- ٧- مشروعية صيام السبت والأحد ..... ٤٣١
- ٨- النهي عن صيام يوم عرفة بعرفة ..... ٤٣١
- ٩- النهي عن صيام الدهر ..... ٤٣١
- ٦- باب الاعتكاف وقيام رمضان ..... ٤٣٢
- ١- أجر من قام رمضان ..... ٤٣٢
- ٢- الحضر على القيام في العشر الأواخر ..... ٤٣٣
- ٣- الاعتكاف بعد الفجر ..... ٤٣٣
- ٤- لا يخرج من الاعتكاف إلا لحاجة ..... ٤٣٤
- ٥- ما يمنع منه المعتكف ..... ٤٣٤
- ٦- ليلة القدر في السبع الأواخر ..... ٤٣٥
- ٧- ليلة القدر في ليلة سبع وعشرين ..... ٤٣٥
- ٨- ما يقال في ليلة القدر ..... ٤٣٦
- ٩- لا تُشدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ..... ٤٣٦
- ٦- كتاب الحج ..... ٤٣٨
- ١- باب فضله وتبين من فرض عليه ..... ٤٣٨
- ١- جزاء الحج الجنة ..... ٤٣٨
- ٢- الحج جهاد المرأة ..... ٤٣٨
- ٣- استجاب العمرة ..... ٤٣٩
- ٤- الحج والعمرة فريستان ..... ٤٣٩
- ٥- من يجب عليه الحج ..... ٤٤٠
- ٦- حج الصبي ..... ٤٤١
- ٧- الحج عن الشيخ الكبير ..... ٤٤١
- ٨- الحج عن الميت ..... ٤٤٢
- ٩- للصبي حج وعليه أخرى ..... ٤٤٣
- ١٠- لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم ..... ٤٤٤
- ١١- حج عن نفسك ثم عن قريبك ..... ٤٤٥
- ١٢- وجوب الحج لمرة واحدة ..... ٤٤٦
- ٢- باب المواقيت ..... ٤٤٦
- ١- ميقات المدينة والشام ونجد واليمن ..... ٤٤٦
- ٢- ميقات العراق ..... ٤٤٨
- ٣- ميقات المشرق ..... ٤٤٨
- ٣- باب وجوه الإحرام وصفته ..... ٤٤٩
- ١- حج المفرد والقارن والمتمتع ..... ٤٤٩
- ٤- باب الإحرام ..... ٤٥٠
- ١- الإهلال من مسجد ذي الحليفة ..... ٤٥٠
- ٢- رفع الأصوات بالإهلال ..... ٤٥١



- ٣- تجرّد لإهلاله واغتسل ..... ٤٥١
- ٤- لباس المحرم ..... ٤٥٢
- ٥- الطيب قبل الإحرام وقبل الطواف ..... ٤٥٣
- ٦- لا ينكح المحرم ولا يختب ..... ٤٥٤
- ٧- أكل المحرم من صيد غيره ..... ٤٥٤
- ٨- رد المحرم هدية الصيد ..... ٤٥٥
- ٩- ما يجوز من قتل الدواب في الإحرام ..... ٤٥٦
- ١٠- احتجم وهو محرم ..... ٤٥٧
- ١١- من يخلّ رأسه لعذر ..... ٤٥٧
- ١٢- حرمة مكة ..... ٤٥٨
- ١٣- حرمة المدينة ..... ٤٦٠
- ٥- بَابُ صِفَةِ الْحَجِّ وَدُخُولِ مَكَّةَ ..... ٤٦٠
- ١- حجة الوداع ..... ٤٦٠
- ٢- ما يدعو بعد فراغه من التلبية ..... ٤٦٦
- ٣- منى منحر، وعرفه موقف ..... ٤٦٦
- ٤- دخول مكة والخروج منها ..... ٤٦٦
- ٥- القادم من مكة يبيت بذي طوى ..... ٤٦٧
- ٦- تقبيل الحجر الأسود ..... ٤٦٧
- ٧- ثلاثة أشواط يرملُ فيها ..... ٤٦٧
- ٨- استلام الركنين اليمانيين ..... ٤٦٨
- ٩- اتباع السنة في تقبيل الحجر ..... ٤٦٨
- ١٠- استلام الركن بمحجن وتقبيل المحجن ..... ٤٦٩
- ١١- الاضطباع في الطواف ..... ٤٦٩
- ١٢- التكبير في حين التهليل ..... ٤٧٠
- ١٣- الإسراع بالضعفة من مزدلفة ..... ٤٧٠
- ١٤- جواز الدفع من مزدلفة قبل الفجر لعذر ..... ٤٧٠
- ١٥- رمي الجمرة بعد طلوع الفجر ..... ٤٧١
- ١٦- من أجاز رمي الجمار قبل الفجر ..... ٤٧١
- ١٧- الحج: مزدلفة وعرفة ..... ٤٧١
- ١٨- الإفاضة قبل أن تطلع الشمس ..... ٤٧٢
- ١٩- التلبية حتى رمي الجمار ..... ٤٧٣
- ٢٠- رمي الجمرة بسبع حصيات ..... ٤٧٣
- ٢١- وقت رمي الجمرات ..... ٤٧٣
- ٢٢- رمي الجمرات الثلاث ..... ٤٧٣
- ٢٣- التحليق والتقصير ..... ٤٧٤
- ٢٤- الحلق قبل الذبح والنحر قبل الرمي ..... ٤٧٥
- ٢٥- النحر قبل الحلق ..... ٤٧٦
- ٢٦- الحل بعد الرمي والحلق ..... ٤٧٦
- ٢٧- على النساء التقصير ..... ٤٧٧
- ٢٨- المبيت بمكة ليالي منى ..... ٤٧٧
- ٢٩- الرخصة في عدم المبيت ..... ٤٧٧
- ٣٠- الخطبة يوم النحر ..... ٤٧٧
- ٣١- الخطبة ثاني يوم النحر ..... ٤٧٨
- ٣٢- الطواف والسعي يكفي الحج والعمرة ..... ٤٧٨
- ٣٣- لا رمل في طواف الإفاضة ..... ٤٧٩
- ٣٤- المحصب ثم طواف الوداع ..... ٤٧٩
- ٣٥- نزول الأبطح ..... ٤٧٩
- ٣٦- البيت آخر أعمال الحاج ..... ٤٨٠
- ٣٧- فضل الصلاة في المسجدين ..... ٤٨٠
- ٦- بَابُ الْفَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ ..... ٤٨٢
- ١- حكم من أحصر ..... ٤٨٢
- ٢- عليّ حيث حبستي ..... ٤٨٣
- ٣- من مرض بكسر أو عرج ونحوه ..... ٤٨٤
- ٧- كِتَابُ الْبُيُوعِ ..... ٤٨٥
- ١- بَابُ شُرُوطِهِ وَمَا نَهَى عَنْهُ ..... ٤٨٥
- ١- فضل البيع المبرور ..... ٤٨٥
- ٢- تحريم بيع ما حرّم أكله، والتحليل فيها ..... ٤٨٦
- ٣- الحكم عند اختلاف المتبايعين ..... ٤٨٨
- ٤- النهي عن فمن الكلب ومهر البغي وحلوان ..... ٤٨٨
- الكاهن ..... ٤٨٨



- ٥- البيع بشرط ..... ٤٨٩
- ٦- منع المفلس من التصرف في ماله ..... ٤٨٩
- ٧- حكم السمن تقع فيه الفأرة ..... ٤٩٠
- ٨- النهي عن ثمن السُّور والكلب ..... ٤٩١
- ٩- كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ..... ٤٩١
- ١٠- النهي عن بيع أمهات الأولاد ..... ٤٩٣
- ١١- النهي عن بيع فضل الماء ..... ٤٩٤
- ١٢- النهي عن عصب الفحل ..... ٤٩٥
- ١٣- النهي عن بيع حبل الحبل ..... ٤٩٥
- ١٤- النهي عن بيع الولاء وهبته ..... ٤٩٦
- ١٥- النهي عن بيع الحصاة والغرر ..... ٤٩٦
- ١٦- لا يباع الطعام حتى يكتال ..... ٤٩٧
- ١٧- النهي عن بيعتين في بيع ..... ٤٩٨
- ١٨- لا يخل سلف وبيع ولا شرطان ولا ربح  
ما لم يضمن ولا بيع ماليس عندك ..... ٤٩٨
- ١٩- النهي عن بيع الثربان ..... ٤٩٩
- ٢٠- لا تبغ ما ليس عندك ..... ٤٩٩
- ٢١- التصرف بالتقدي في حضور البائع ..... ٥٠٠
- ٢٢- النهي عن التجش ..... ٥٠١
- ٢٣- النهي عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة والثنيا ..... ٥٠١
- ٢٤- النهي عن المخاضرة والملازمة والمنازلة ..... ٥٠٢
- ٢٥- النهي عن تلقي الركبان ..... ٥٠٣
- ٢٦- النهي عن تلقي الجلب ..... ٥٠٥
- ٢٧- لا يبيع الرجل على بيع أخيه ..... ٥٠٥
- ٢٨- زجر من فرق بين والدته وولدها ..... ٥٠٦
- ٢٩- النهي عن بيع الآخرين بتفريق ..... ٥٠٧
- ٣٠- إن الله هو المستعتر ..... ٥٠٧
- ٣١- النهي عن الاحتكار ..... ٥٠٨
- ٣٢- النهي عن تصرية الإبل والغنم ..... ٥٠٨
- ٣٣- من رد الحفلة ..... ٥١٠
- ٣٤- من غش فليس مني ..... ٥١٠
- ٣٥- تحريم البيع لمن يقصد بالمبيع حراماً ..... ٥١١
- ٣٦- الخراج بالضمان ..... ٥١١
- ٣٧- من تصرف بشراء مالم يوكل بشرائه ..... ٥١٢
- ٣٨- النهي عن شراء بطون الأنعام والعبد  
الآبق والصدقات دون قبض ..... ٥١٣
- ٣٩- لا يشتري السمك في الماء ..... ٥١٣
- ٤٠- النهي عن بيع الثمرة قبل صلاحها ..... ٥١٤
- ٤١- النهي عن بيع المضامين والملاقيح ..... ٥١٤
- ٤٢- الإقالة في البيع ..... ٥١٤
- ٢- بَابُ الْخِيَارِ ..... ٥١٥
- ١- البيعان بالخيار مالم يتفرقا ..... ٥١٥
- ٢- ما يقال للخادع في بيعه ..... ٥١٧
- ٣- بَابُ الرِّبَا ..... ٥١٧
- ١- لعن أكل الربا ..... ٥١٨
- ٢- مرتبة الربا بين الكبائر ..... ٥١٨
- ٣- لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ..... ٥١٨
- ٤- الزيادة ربا ..... ٥١٩
- ٥- لا تبيع التمر بالتمر إلا مثلاً بمثل ..... ٥١٩
- ٦- النهي عن بيع مجهول الكيل ..... ٥٢٠
- ٧- الشعر بالشعر ..... ٥٢١
- ٨- النهي عن بيع الذهب مع غيره بالذهب  
الخالص للجهالة ..... ٥٢١
- ٩- النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ..... ٥٢٢
- ١٠- النهي عن بيع العينة ..... ٥٢٣
- ١١- هدية المشفع من الربا ..... ٥٢٤
- ١٢- لعن الراشي والمرشعي ..... ٥٢٤
- ١٣- جواز اقتراض الحيوان ..... ٥٢٥
- ١٤- النهي عن المزابنة ..... ٥٢٦
- ١٥- النهي عن بيع الرطب بالتمر ..... ٥٢٦
- ١٦- النهي عن بيع الدين بالدين ..... ٥٢٦



- ٤- بَابُ الرُّخْصَةِ فِي الْعَرَايَا وَتَبَعِ أَصُولِ الثَّمَارِ ٥٢٧
- ١- الرخصة في بيع العرايا ..... ٥٢٧
- ٢- النهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ..... ٥٢٨
- ٣- من باع ثمراً فأصابته جائحة ..... ٥٣٠
- ٤- الشرط في النخل المؤبر ..... ٥٣٠
- ٥- بَابُ السَّلَمِ وَالْقَرْضِ وَالرَّهْنِ ..... ٥٣١
- ١- حكم السلم في الثمار ..... ٥٣١
- ٢- زجر من لا يؤدي الحقوق لأصحابها ..... ٥٣٢
- ٣- جواز بيع الثياب نسيئة ..... ٥٣٣
- ٤- الدابة ترهن ..... ٥٣٣
- ٥- الرهن له غنمه وعليه غرمه ..... ٥٣٤
- ٦- الحث على قضاء الدين بأحسن منه ..... ٥٣٥
- ٧- كل قرض جر منفعة فهو ربا ..... ٥٣٥
- ٨- كتابُ الفَليسِ وَالْحَجَرِ ٥٣٦
- ١- المال عند الفليس صاحبه أحق به ..... ٥٣٦
- ٢- ليس للدائن على الفليس من سبيل ..... ٥٣٨
- ٣- يُعطى الدائن من الفليس متاعه ..... ٥٣٨
- ٤- من بلغ خمس عشرة سنة صار له حكم الرجال ..... ٥٤٠
- ٥- المرأة لا تُعطي إلا بإذن زوجها ..... ٥٤٠
- ٦- من تحمل له المسألة ..... ٥٤١
- ٩- كتابُ الصَّلْحِ ٥٤٢
- ١- الصلح جائز والمسلمون عند شروطهم ..... ٥٤٢
- ٢- لا يمنع جاز جازه أن يغرر خشبة في جداره ..... ٥٤٣
- ٣- تحريم مال المسلم إلا بطيب نفس ..... ٥٤٤
- ١٠- كتابُ الحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ ٥٤٥
- ١- مَطلُ الغني ظلم ..... ٥٤٥
- ٢- جواز تحمل الدين عن المدين ..... ٥٤٦
- ٣- قضاء النبي ﷺ الدين عن الميت ..... ٥٤٦
- ٤- لا كفالة في حد ..... ٥٤٧
- ١١- كتابُ الشَّرِكَةِ ٥٤٨
- ١- شر الحيانة في الشركة ..... ٥٤٨
- ٢- الشركة قبل الإسلام ..... ٥٤٨
- ٣- جواز شركة الأبدان ..... ٥٤٨
- ١٢- كتابُ الرُّوْكَالَةِ ٥٥٠
- ١- شرعية الروكالة والعمل بالقرينة ..... ٥٥٠
- ٢- التصرف بمال الوكيل دون علمه ..... ٥٥٠
- ٣- الروكالة في الذبح ..... ٥٥١
- ٤- الروكالة في إقامة الحد ..... ٥٥١
- ١٣- كتابُ الإِقْرَارِ ٥٥٢
- ١٤- كتابُ الْعَارِيَةِ ٥٥٣
- ١- ضمان العارية ..... ٥٥٣
- ٢- أداء الأمانة ..... ٥٥٤
- ٣- عارية مؤداة ..... ٥٥٥
- ٤- عارية مضمونة ..... ٥٥٥
- ١٥- كتابُ الْغَصْبِ ٥٥٦
- ١- عقاب الغاصب ..... ٥٥٦
- ٢- إذا زال النفع عن المغصوب ..... ٥٥٦
- ٣- مَنْ زَرَعَ في أرض قوم بغير إذنيهم ..... ٥٥٨
- ٤- ليس لعرق ظالم حق ..... ٥٥٨
- ٥- إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم ..... ٥٥٩
- ١٦- كتابُ الشَّفَعَةِ ٥٦٠
- ١- ما يجوز فيه الشفعة وما لا يجوز ..... ٥٦٠
- ٢- جار الدار أحق بالدار ..... ٥٦١
- ٣- الجار أحق بصقبة ..... ٥٦١
- ٤- الجار أحق بشفعة جاره ..... ٥٦٢
- ٥- فوربة الشفعة ..... ٥٦٣
- ١٧- كتابُ الْقِرَاضِ ٥٦٤
- ١- في القرض بركة ..... ٥٦٤



- ٢- الشرط في المقارضة ..... ٥٦٤
- ١٨- كتاب المساقاة والإجارة ..... ٥٦٥
- ١- المساقاة والمزارعة بشطر ما يخرج ..... ٥٦٥
- ٢- كراء الأرض ..... ٥٦٥
- ٣- نهى عن المزارعة وأمر المؤاجرة ..... ٥٦٦
- ٤- أجرة الحجام ..... ٥٦٧
- ٥- كراهة أجرة الحجام ..... ٥٦٧
- ٦- الحث على إعطاء أجرة الأجير ..... ٥٦٧
- ٧- أحق ما فيه أجر ..... ٥٦٨
- ٨- أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه ..... ٥٦٨
- ٩- تعيين الأجرة ..... ٥٦٩
- ١٩- كتاب إحياء الموات ..... ٥٧٠
- ١- أحقية الأرض التي لا صاحب لها ..... ٥٧٠
- ٢- من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ..... ٥٧٠
- ٣- لا حمى إلا لله ولرسوله ..... ٥٧١
- ٤- تحريم الضرر ..... ٥٧١
- ٥- امتلاك الأرض ليس لها صاحب ..... ٥٧٢
- ٦- حریم البئر ..... ٥٧٢
- ٧- الإقطاع ببعض الأرض الموات ..... ٥٧٣
- ٨- إقطاع الإمام الأرض الموات ..... ٥٧٤
- ٩- الناس شركاء في ثلاث ..... ٥٧٤
- ٢٠- كتاب الوقف ..... ٥٧٦
- ١- انقطاع عمل ابن آدم إلا من ثلاث ..... ٥٧٦
- ٢- الوقف لا يُباع ولا يوهب ..... ٥٧٦
- ٣- صحة وقف العروض ..... ٥٧٧
- ٢١- كتاب الهبة ..... ٥٧٨
- ١- هبة الأولاد مع العدل بينهم ..... ٥٧٨
- ٢- الزجر عن الرجوع في الهبة ..... ٥٧٨
- ٣- عدم الجواز في الرجوع عن العطية إلا لوالديه ..... ٥٧٩
- ٤- قبول الهدية والإثابة عليها ..... ٥٧٩
- ٥- اشتراط رضا الواهب ..... ٥٨٠
- ٦- العمرى لمن وهبت له ..... ٥٨٠
- ٧- النهي عن شراء الهبة ..... ٥٨١
- ٨- الحضر على الإهداء ..... ٥٨١
- ٩- من ذهب إلى جواز الرجوع في الهبة ..... ٥٨٢
- ٢٢- كتاب اللقطة ..... ٥٨٣
- ١- حكم اللقطة لآل البيت ..... ٥٨٣
- ٢- ما توصف به اللقطة ..... ٥٨٣
- ٣- تعريف الضالة ..... ٥٨٤
- ٤- الانتفاع باللقطة بعد مرور مدة التعريف بها ..... ٥٨٥
- ٥- النهي عن لقطة الحاج ..... ٥٨٦
- ٦- اللقطة من مال المعاهد كاللقطة من مال المسلم ..... ٥٨٦
- ٢٣- كتاب الفرائض ..... ٥٨٨
- ١- ما بقي من الفرائض فلأولى رجل ذكر ..... ٥٨٨
- ٢- لا وراثه بين دينين ..... ٥٨٨
- ٣- في بنت وبنت ابن وأخت ..... ٥٨٩
- ٤- لا يتوارث أهل ملتين ..... ٥٨٩
- ٥- ميراث الجد ..... ٥٨٩
- ٦- ميراث الجد ..... ٥٩٠
- ٧- الحال وارث من لا وارث له ..... ٥٩٠
- ٨- ميراث المولود ..... ٥٩١
- ٩- ليس للقاتل ميراث ..... ٥٩١
- ١٠- ما أحرر الوالد أو الولد فهو لعصيته ..... ٥٩٢
- ١١- الولاء لا يُباع ولا يوهب ..... ٥٩٢
- ١٢- أفرضكم زيد بن ثابت ..... ٥٩٢
- ٢٤- كتاب الوصايا ..... ٥٩٣
- ١- الأمر بالوصية ..... ٥٩٣
- ٢- أكثر ما يوصى به الثلث ..... ٥٩٤



- ٢٣- أحقُّ الشروط ما استحللتم به الفروج ..... ٦١٧
- ٢٤- الترخيص في المتعة والنهي عنها ..... ٦١٧
- ٢٥- النهي عن المتعة ..... ٦١٨
- ٢٦- لعن الحلل والحلل له ..... ٦١٩
- ٢٧- لا ينكح الزاني إلا مثله ..... ٦١٩
- ٢٨- لا حتى يذوق الآخر من عُيَلَتِها ..... ٦٢٠
- ٢- بَابُ الْكَفَاءَةِ وَالْخِيَارِ ..... ٦٢٠
- ١- كفأة العرب والموالي ..... ٦٢٠
- ٢- كفأة الدين ..... ٦٢١
- ٣- إنكاح الحجام ..... ٦٢٢
- ٤- تخيير بريرة بعد العتق ..... ٦٢٢
- ٥- طلاق إحدى الأختين ..... ٦٢٤
- ٦- طلاق ما زاد عن الأربع ..... ٦٢٤
- ٧- إقرار النكاح إن تأخر إسلام أحد الزوجين ..... ٦٢٥
- ٨- نقض النكاح بكفر أحد الزوجين ..... ٦٢٦
- ٩- إذا تزوجت المرأة على زوجها الأول دون أن يطلقها ..... ٦٢٧
- ١٠- ردُّ المرأة إذا علم عيباً ..... ٦٢٧
- ١١- إذا وجدَّ عيباً هل يدفعُ الصداق ..... ٦٢٨
- ١٢- الحكمُ في العَيْنِ ..... ٦٢٩
- ٣- بَابُ عِشْرَةِ النِّسَاءِ ..... ٦٣٠
- ١- النهي عن إتيان الدبر ..... ٦٣٠
- ٢- الرِّصَّةُ بالنِّسَاءِ ..... ٦٣١
- ٣- المهلة في الدخول على النساء من سفر ..... ٦٣٢
- ٤- النهي عن نشر السرِّ بينهما ..... ٦٣٣
- ٥- حقُّ الزَّوْجَةِ ..... ٦٣٣
- ٦- مَنْ أتى امرأته في قبلها من دبرها ..... ٦٣٤
- ٧- الدعاء عند الجماع ..... ٦٣٥
- ٨- حرمة امتناع المرأة عن الفراش ..... ٦٣٦
- ٣- الصدقة عَنْ لَمْ يَوْصِ ..... ٥٩٦
- ٤- لا وصية لوارث ..... ٥٩٦
- ٥- شرعية الوصية بالثلث ..... ٥٩٧
- ٢٥- كِتَابُ الْوَدِيعَةِ ..... ٥٩٩
- ١- لا ضمان في الوديعة ..... ٥٩٩
- ٢٦- كِتَابُ النِّكَاحِ ..... ٦٠٠
- ١- باب الحلال والحرام في النكاح ..... ٦٠٠
- ١- الحَضُّ على الزواج ..... ٦٠٠
- ٢- الزواج من السنّة ..... ٦٠١
- ٣- تزوّجوا الرِّدَّةَ الولد ..... ٦٠٢
- ٤- تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ ..... ٦٠٢
- ٥- ما يُدْعَى لِلْمُتَزَوِّجِ مِنَ الْمُبَارَكَةِ ..... ٦٠٣
- ٦- ما يُقَالُ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ ..... ٦٠٣
- ٧- النظر إلى ما يدعو إلى نكاح المخطوبة ..... ٦٠٤
- ٨- لا يُخْطَبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ ..... ٦٠٥
- ٩- جواز أن يكون المهر سوراً من القرآن ..... ٦٠٥
- ١٠- إعلان النكاح ..... ٦٠٨
- ١١- لا نكاح إلا بولي ..... ٦٠٩
- ١٢- بطلان النكاح بغير إذن الولي ..... ٦٠٩
- ١٣- الأَيْمُ تستأمر والبكر تستأذَنُ ..... ٦١٠
- ١٤- لا تزوّج المرأة المرأة أو نفسها ..... ٦١١
- ١٥- النهي عن الشغار ..... ٦١٣
- ١٦- حكم الإكراه على الزواج ..... ٦١٤
- ١٧- من زوّجها وليّان ..... ٦١٥
- ١٨- زواج العبد بإذن مولاه ..... ٦١٥
- ١٩- لا يُجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها ..... ٦١٥
- ٢٠- لا ينكح المحرم ..... ٦١٦
- ٢١- زواج النبي ﷺ محرماً ..... ٦١٦
- ٢٢- زواجه وهو حلال ..... ٦١٦



- ٩- لمن الواصلة والمستوصلة والواشمة ..... ٦٣٧
- والمستوشمة ..... ٦٣٧
- ١٠- جواز الغيلة والغزل ..... ٦٣٧
- ١١- جواز الغزل ..... ٦٣٩
- ١٢- الطواف على النساء بغسل واحد ..... ٦٣٩
- ٤- بَابُ الصَّدَاقِ ..... ٦٤٠
- ١- جعل العتق هو الصداق ..... ٦٤٠
- ٢- الصداق خمس مئة درهم ..... ٦٤١
- ٣- درعُ الصداق ..... ٦٤٢
- ٤- لمن الصداق ..... ٦٤٢
- ٥- صداقُ المثل ..... ٦٤٣
- ٦- الاستحلال بالصداق ..... ٦٤٥
- ٧- جوازُ الصداق بتعطين ..... ٦٤٥
- ٨- جوازُ الصداق بخاتم من حديد ..... ٦٤٥
- ٩- لا مهر أقل من عشرة دراهم ..... ٦٤٦
- ١٠- خيرُ الصداق أيسره ..... ٦٤٦
- ١١- صدائق المطلق قبل الدخول ..... ٦٤٦
- ٥- بَابُ الْوَلِيْمَةِ ..... ٦٤٧
- ١- الأمر بالوليمة ..... ٦٤٧
- ٢- وجوبُ الإجابة إلى الوليمة ..... ٦٤٩
- ٣- شرُ الطعامِ الوليمة ..... ٦٥٠
- ٤- إجابةُ الصائم للوليمة ..... ٦٥٠
- ٥- جوازُ تعدد أيام الوليمة إلا اليوم الثالث ..... ٦٥١
- ٦- الوليمة بمدين من شعير ..... ٦٥٢
- ٧- وليمة بلا لحم ولا خبز ..... ٦٥٢
- ٨- إجابة أقرب الداعين ..... ٦٥٣
- ٩- الأكلُ مكتناً ..... ٦٥٣
- ١٠- آدابُ الطعام ..... ٦٥٣
- ١١- البركة في وسط الطعام ..... ٦٥٤
- ١٢- جوازُ استحباب طعام، وكره آخر ..... ٦٥٤
- ١٣- النهي عن الأكل بالشمال ..... ٦٥٥
- ١٤- النهي عن التنفس في الإناء ..... ٦٥٥
- ٦- بَابُ الْقَسَمِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ ..... ٦٥٦
- ١- يعدلُ فيما يملك ..... ٦٥٦
- ٢- تحريم الميل إلى إحدى الزوجتين ..... ٦٥٧
- ٣- الإقامة عند البكر والنبي ..... ٦٥٧
- ٤- ثلاثة أيام أو سبعة للزوجة الجديدة ..... ٦٥٨
- ٥- جوازُ أن تهب المرأة يومها لضررتها ..... ٦٥٨
- ٦- جوازُ الطواف على النساء في ليلة واحدة ..... ٦٥٩
- ٧- الاستئذان في أن يُمرضَ عند إحداهن ..... ٦٥٩
- ٨- القرعة بين النساء في السفر ..... ٦٦٠
- ٩- النهي عن ضرب المرأة بشدة ..... ٦٦٠
- ٢٧- كتاب الطلاق ..... ٦٦٢
- ١- بَابُ الْخُلْعِ ..... ٦٦٢
- ١- جوازُ العوض في الخلع أو ردّ الصداق ..... ٦٦٢
- ٣- جوازُ الخلع لقيح الوجه ..... ٦٦٤
- ٣- أولُ خلع في الإسلام ..... ٦٦٤
- ٢- بَابُ أَحْكَامِ الطَّلَاقِ ..... ٦٦٥
- ١- أبغضُ الحلال الطلاق ..... ٦٦٥
- ٢- طلاق المرأة وهي حائض ..... ٦٦٥
- ٣- طلاق الثلاث مرة واحدة ..... ٦٦٨
- ٤- لا مهر في النكاح والطلاق والرجعة ..... ٦٧٢
- ٥- تجاوز الله عن مساوس الأمة إلا أن تعمل بها ..... ٦٧٢
- ٦- العفو عن الخطأ والنسيان والإكراه ..... ٦٧٣
- ٧- تحريمُ الزوجة ليس طلاقاً ..... ٦٧٣
- ٨- جوازُ الكناية عن الطلاق ..... ٦٧٤
- ٩- لا طلاق إلا بعد نكاح ..... ٦٧٥
- ١٠- لا طلاق فيما لا يملك ..... ٦٧٧
- ١١- ثلاثة رُفِعَ عنهم القلم ..... ٦٧٧



- ١٢- الإشهادُ على رجعة المطلقة..... ٦٧٨
- ١٣- رجعة المطلقة لأنها حائضٌ..... ٦٧٩
- ٢٨- كتابُ الإيلاء..... ٦٨٠
- ١- للإيلاء كفارة..... ٦٨٠
- ٢- مدةُ الإيلاءِ وبيان أنه ليس بطلاق..... ٦٨٠
- ٣- بين إيلاء الجاهلية والإسلام..... ٦٨٢
- ٢٩- كتابُ الظهار..... ٦٨٣
- ١- لا يمسُّ في الظهار حتى يُكفَّر..... ٦٨٣
- ٢- كفارة من واقع من ظهارٍ وفي رمضان..... ٦٨٤
- ٣٠- كتابُ اللِّعان..... ٦٨٨
- ١- التفريقُ باللعان..... ٦٨٨
- ٢- لا حقٌّ للملاعِن في الصَّدَاقِ..... ٦٩٠
- ٣- جوازُ لعانِ المرأةِ الحامل..... ٦٩١
- ٤- اللعنةُ الخامسةُ واجبةٌ في الفرقةِ والعقاب..... ٦٩٢
- ٥- الاعترافُ بالكذبِ بعدَ اللعان..... ٦٩٢
- ٦- إن امرأتي لا تردُّ يدَ لأمس..... ٦٩٢
- ٧- عقوبةُ اللعانِ الكاذب..... ٦٩٣
- ٨- الإقرارُ بالوليد..... ٦٩٣
- ٩- الشكُّ في الولد..... ٦٩٤
- ٣١- كتابُ العِدَّةِ وَالْإِحْدَادِ..... ٦٩٥
- ١- انقضاء العدة بوضع الحمل..... ٦٩٥
- ٢- العدة بثلاث حيض..... ٦٩٦
- ٣- المطلقة ثلاثاً ليس لها سكن ولا نفقة..... ٦٩٧
- ٤- الحدادُ أربعة أشهرٍ وعشراً..... ٦٩٨
- ٥- ما تفعلهُ الحائِدةُ..... ٧٠٠
- ٦- الكحلُّ للحائِدةُ..... ٧٠٠
- ٧- جوازُ خروجِ المعتدةِ للضرورة..... ٧٠١
- ٨- عِدَّةُ المتوفى عنها زوجها في بيتها..... ٧٠١
- ٩- خروجُ المطلقة ثلاثاً من بيتها..... ٧٠٢
- ١٠- عِدَّةُ أمِّ الولد..... ٧٠٣
- ١١- الأقراءُ هي الأطهارُ..... ٧٠٤
- ١٢- عِدَّةُ الأُمِّه حِيضَتانِ..... ٧٠٥
- ١٣- تحريمُ وطءِ الحاملِ من غيرِ الواطئ..... ٧٠٦
- ١٤- المفقودُ لها تربيصُ أربعِ سنين وتعتدُّ..... ٧٠٧
- ١٥- المفقودُ لها تنتظرُ حتى يأتيها البيان..... ٧٠٨
- ١٦- تحريمُ الخلوةِ بالأجنبية..... ٧٠٨
- ١٧- وجوبُ استبراءِ المِسيَّةِ..... ٧٠٨
- ١٨- ثبوتُ نسبِ الولدِ بالفراشِ من الأب..... ٧٠٩
- ٣٢- كتابُ الرِّضَاعِ..... ٧١٣
- ١- لا تحرمُ المصَّةُ والمصتان..... ٧١٣
- ٢- إنما الرضاعةُ من الجاعة..... ٧١٤
- ٣- رضاعُ الكبير..... ٧١٤
- ٤- التحريمُ بالرضاعِ كالنسب..... ٧١٦
- ٥- التحريمُ بمخسِ رضعات..... ٧١٦
- ٦- يحرمُ من الرضاعِ ما يحرمُ من النسب..... ٧١٧
- ٧- تحريمُ الرضاعِ قبلَ الفطام..... ٧١٧
- ٨- لا رضاعٌ إلا في الحولين..... ٧١٨
- ٩- لا رضاعٌ إلا ما أنبت اللحم..... ٧١٨
- ١٠- قبولُ شهادةِ الرضعة..... ٧١٨
- ١١- النهي عن استرضاعِ الحمقى..... ٧١٩
- ٣٣- كتابُ النِّفَقَاتِ..... ٧٢٠
- ١- الأخذُ من النفقةِ دونَ علمِ الزوجِ لبعيله..... ٧٢٠
- ٢- أبداً ممن تعول..... ٧٢١
- ٣- للمملوكِ طعامُهُ وكسوتُهُ..... ٧٢٢
- ٤- من حقِ الزوجةِ الإنفاقُ عليها..... ٧٢٢
- ٥- الحَضُّ على الإنفاقِ على الأهل..... ٧٢٣
- ٦- لا نفقةٌ للحاملِ المتوفى عنها زوجها..... ٧٢٣
- ٧- إذا عسرَ الزوجُ عن النفقة..... ٧٢٤



٨- جواز تفريق الزوجين إن عجز الزوج عن

الإنفاق ..... ٧٢٥

٩- من غاب عن امرأته ينفق أو يُطلق ..... ٧٢٧

١٠- الحث على الإنفاق على الأقرب فالأقرب ..... ٧٢٧

٣٤- كِتَابُ الْحِصَّانَةِ ..... ٧٢٩

١- حق المرأة في حصانة الولد ما لم تزوج ..... ٧٢٩

٢- تحيير الولد بين أبويه ..... ٧٣٠

٣- جواز أن تكون الحصانة للأم الكافرة ..... ٧٣٠

٤- الحالة بمنزلة الأم ..... ٧٣١

٥- رعاية الخادم وإطعامه ..... ٧٣٢

٦- رعاية الحيوان في مأكله ومشربه ..... ٧٣٢

٣٥- كِتَابُ الْجَنَائِاتِ ..... ٧٣٤

١- بَابُ الْقِصَاصِ ..... ٧٣٤

١- لا يُباح دم امرئ إلا بإحدى ثلاث ..... ٧٣٤

٢- أول ما يُقضى بين الناس الدماء ..... ٧٣٥

٣- قصاص العبد من السيد ..... ٧٣٥

٤- لا يُقتل الوالد بالولد ..... ٧٣٦

٥- لا يُقتل مسلم بكافر ..... ٧٣٧

٦- يُقتل الرجل بالمرأة ..... ٧٣٩

٧- إذا كانت الجنابة خطأ ..... ٧٤٠

٨- لا يقتص في الجراحات حتى تبرأ ..... ٧٤٠

٩- قتل امرأة في بطنها جنين ..... ٧٤١

١٠- القصاص في السن ..... ٧٤٣

١١- من لم يُعرف قاتله ..... ٧٤٤

١٢- إذا عاون رجل رجلاً على قتل آخر ..... ٧٤٥

١٣- قتل مسلم بمعاذ ..... ٧٤٥

١٤- قتل المشتركين في القتل ..... ٧٤٦

١٥- التخيير بين العقل والقتل ..... ٧٤٧

٢- بَابُ الدِّيَّاتِ ..... ٧٤٧

١- ذكر الديات على العموم ..... ٧٤٧

٢- دية الخطأ ..... ٧٥١

٣- أعتى الناس ثلاثة ..... ٧٥٢

٤- دية الخطأ وشبه العمد ..... ٧٥٣

٥- دية الأصابع والأستنان ..... ٧٥٣

٦- ضمان الطبيب ..... ٧٥٣

٧- دية المراضح ..... ٧٥٤

٨- دية أهل الذمة نصف دية المسلم ..... ٧٥٤

٩- لا قود في جراح بلا قصير ..... ٧٥٦

١٠- من جعل الدية اثني عشر ألفاً ..... ٧٥٦

١١- لا يُطلب أحد مجناية غيره ..... ٧٥٦

٣- بَابُ الْقَسَامَةِ ..... ٧٥٧

١- قصة مع يهود ..... ٧٥٧

٤- بَابُ قِتَالِ أَهْلِ الْبَغْيِ ..... ٧٦١

١- تحريم قتال المسلم ..... ٧٦١

٢- من فارق الجماعة لا يُقاتل ..... ٧٦١

٣- دليل الفتنة الباغية ..... ٧٦٢

٤- لا يُقتل أسير البغاة وجريهم ..... ٧٦٣

٥- من يُحاول الفتنة يُقاتل ..... ٧٦٥

٥- بَابُ قِتَالِ الْجَانِي ..... ٧٦٥

١- من قتل دون ماله فهو شهيد ..... ٧٦٥

٢- لا دية للمعتدي ..... ٧٦٦

٣- فقه عين من نظر إلى محل غيره ..... ٧٦٦

٤- تحمل أهل الماشية إفساد ماشيتهم ..... ٧٦٨

٦- باب قتل المرتد ..... ٧٦٨

١- قتل رجل أسلم ثم تهود ..... ٧٦٨

٢- من بذل دينه فاقتلوه ..... ٧٦٩

٣- قتل سب الرسول ﷺ ..... ٧٧٠

٣٦- كِتَابُ الْحُدُودِ ..... ٧٧١

١- بَابُ حَدِّ الزَّانِي ..... ٧٧١

١- الرجم على المحصن والجلد لغيره ..... ٧٧١



- ٢- حَكْمُ الْبَكْرِ وَالْثِيْب ..... ٧٧٢
- ٣- الرَّجْمُ بِالْإِقْرَارِ ..... ٧٧٤
- ٤- التَّثْبُتُ مِنَ الْمُقَرَّرِ بِالزُّنَى فِي قِصَّةِ مَا عَز ..... ٧٧٥
- ٥- نَزْوُ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ..... ٧٧٦
- ٦- حَدُّ الْأَمَةِ الْجَلْدُ ثُمَّ الْبَيْعُ ..... ٧٧٦
- ٧- الْأَمْرُ بِإِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الْعَبِيدِ ..... ٧٧٨
- ٨- الصَّلَاةُ عَلَى مَنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ..... ٧٧٩
- ٩- رَجْمُ رَجُلٍ وَيَهُودِيٍّ وَامْرَأَةٍ ..... ٧٨٠
- ١٠- كَيْفُ يُضْرَبُ الضَّعِيفُ الْحَدُّ ..... ٧٨١
- ١١- قَتْلُ اللَّوْطِيِّ وَالْوَاقِعِ عَلَى الْبَهِيمَةِ ..... ٧٨١
- ١٢- حَدُّ الضَّرْبِ مَعَ التَّغْرِيبِ ..... ٧٨٢
- ١٣- لَعْنُ الْمُخْتَلِثِينَ وَالْمُتَرَجِّلَاتِ ..... ٧٨٣
- ١٤- دَفْعُ الْحُدُودِ بِالشَّهْبَاتِ ..... ٧٨٣
- ١٥- إِقَامَةُ الْحَدِّ عَلَى مَنْ وَصَلَ فَعَلَهُ إِلَى الْحَاكِمِ ..... ٧٨٤
- ٢- بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ ..... ٧٨٤
- ١- حَدُّ الْقَذْفِ فِي حَادِثَةِ الْإِنْفَكِ ..... ٧٨٤
- ٢- نَسْخُ حَدِّ الْقَذْفِ فِي اللَّعَانِ ..... ٧٨٥
- ٣- لَا يُحَدُّ السَّيِّدُ فِي مَمْلُوكِهِ ..... ٧٨٦
- ٣- بَابُ حَدِّ السَّرِقَةِ ..... ٧٨٦
- ١- أَقْلُ مَا يُقَطَّعُ فِيهِ السَّارِقُ ..... ٧٨٦
- ٢- مَنْ قُطِعَ فِي مَجْنُونٍ ..... ٧٨٨
- ٣- مَنْ قُطِعَ فِي بَيْضَةٍ وَحَبْلٍ ..... ٧٨٨
- ٤- لَا شَفَاعَةٌ فِي الْحُدُودِ ..... ٧٨٩
- ٥- لَيْسَ عَلَى مُخْتَلِسٍ قُطْعٌ ..... ٧٩٠
- ٦- لَا قُطْعٌ فِي ثَمَرٍ ..... ٧٩١
- ٧- اعْتِرَافُ السَّارِقِ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ ..... ٧٩٢
- ٨- الْحِسْمُ بَعْدَ الْقُطْعِ ..... ٧٩٢
- ٩- إِذَا تَلَفَ الْمَسْرُوقُ لَمْ يَغْرَمِ السَّارِقُ إِذَا أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ..... ٧٩٣
- ١٠- لَا سَرَقَةٌ فِي الثَّمَرِ إِنْ أَصَابَهُ بَقِيَّةُ ..... ٧٩٣
- ١١- إِذَا وَصَلَ خَبْرُ السَّارِقِ إِلَى الْحَاكِمِ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ..... ٧٩٤
- ١٢- مَنْ سَرَقَ غَيْرَ مَرْءٍ ..... ٧٩٥
- ١٣- نَسْخُ الْقَتْلِ فِي السَّرَقَةِ الْخَاصَةِ ..... ٧٩٦
- ٤- بَابُ حَدِّ الشَّارِبِ وَبَيَانِ الْمُسْكِرِ ..... ٧٩٧
- ١- جَلْدُ الشَّارِبِ أَرْبَعِينَ ثُمَّ ثَمَانِينَ ..... ٧٩٧
- ٢- الِاسْتِدْلَالُ عَلَى الشَّرْبِ بِالْقَرِينَةِ ..... ٧٩٩
- ٣- قَتْلُ الشَّارِبِ فِي الرَّابِعَةِ ..... ٨٠٠
- ٤- النَّهْيُ عَنْ ضَرْبِ الرَّجُلِ ..... ٨٠١
- ٥- لَا تَقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ ..... ٨٠١
- ٦- تَحْرِيمُ الْخَمْرِ وَنَبِيذِ الثَّمَرِ ..... ٨٠٢
- ٧- الْخَمْرُ مِنْ خَمْسَةِ ..... ٨٠٢
- ٨- كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ ..... ٨٠٢
- ٩- مَا اسْكُرَّ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ ..... ٨٠٤
- ١٠- إِرَاقَةُ النَّبِيذِ فِي مَسَاءِ الْيَوْمِ الثَّلَاثِ ..... ٨٠٤
- ١١- لَا يَتَدَاوَى بِخَمْرِ ..... ٨٠٥
- ٥- بَابُ التَّغْزِيرِ وَحُكْمِ الصَّائِلِ ..... ٨٠٥
- ١- لَا يَجْلَدُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةٍ فِي تَغْزِيرٍ ..... ٨٠٦
- ٢- أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَتَهُمْ إِلَّا الْحُدُودَ ..... ٨٠٦
- ٣- التَّغْزِيرُ عَلَى الْخَمْرِ وَدَفْعُ دَيْنِهِ إِنْ مَاتَ فِي الْحَدِّ ..... ٨٠٧
- ٤- مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ..... ٨٠٨
- ٥- النَّهْيُ عَنْ قَتْلِ الْمُؤْمِنِ ..... ٨٠٨
- ٣٧- كِتَابُ الْجِهَادِ ..... ٨١٠
- ١- عَلَامَةُ النِّفَاقِ فِي الْجِهَادِ ..... ٨١٠
- ٢- الْجِهَادُ بِالْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَاللِّسَنِ ..... ٨١٠
- ٣- جِهَادُ الْمَرْأَةِ الْحُجَّ ..... ٨١٠
- ٤- سَقُوطُ الْجِهَادِ مَعَ حَاجَةِ الْوَالِدَيْنِ ..... ٨١١
- ٥- وَجُوبُ الْهَجْرَةِ مِنْ بِلَادِ الْمُشْرِكِينَ ..... ٨١١



- ٦- لا هجرة بعد الفتح ..... ٨١٢
- ٧- الجهاد من أجل كلمة الله ..... ٨١٢
- ٨- لا تنقطع الهجرة ..... ٨١٣
- ٩- جواز استرقاق العرب وقتل المقاتلين ..... ٨١٤
- ١٠- دعوة المشركين إلى إحدى ثلاث ..... ٨١٤
- ١١- التورية في الحرب ..... ٨١٦
- ١٢- وقت القتال ..... ٨١٧
- ١٣- جواز قتل النساء والصبيان عند التترس ..... ٨١٧
- بهم ونحوه ..... ٨١٧
- ١٤- لا يستعان بمشرك ..... ٨١٨
- ١٥- الإنكار على قتل النساء والصبيان ..... ٨١٩
- ١٦- جواز قتل شيوخ المشركين ..... ٨١٩
- ١٧- جواز المبارزة ..... ٨١٩
- ١٨- «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» ..... ٨٢٠
- ١٩- جواز حرق الأشجار وإفسادها ..... ٨٢٠
- ٢٠- تحريم الغلول ..... ٨٢١
- ٢١- السلب للمقاتل ..... ٨٢١
- ٢٢- معرفة القاتل بالقرينة ..... ٨٢٢
- ٢٣- جواز قتل الكفار بالمنجنيق إذا تحصنوا ..... ٨٢٣
- ٢٤- جواز قتل من حُلَّ قتله وإن كان متعلقاً ..... ٨٢٣
- بأستار الكعبة ..... ٨٢٣
- ٢٥- جواز القتل صبراً ..... ٨٢٤
- ٢٦- جواز مفاداة المسلم بالمشرك ..... ٨٢٥
- ٢٧- تحريم الدماء بالإسلام ..... ٨٢٥
- ٢٨- جواز ترك أخذ الفداء من الأسير ..... ٨٢٦
- لشفاعة فيه ..... ٨٢٦
- ٢٩- انفساخ نكاح المسيئة ..... ٨٢٦
- ٣٠- جواز التفتيل للجيش ..... ٨٢٧
- ٣١- ما يسهم للراجل والفرس ..... ٨٢٨
- ٣٢- لا نقل إلا بعد الخمس ..... ٨٢٨
- ٣٣- التفتيل بالثلث ..... ٨٢٩
- ٣٤- التفتيل حسب المصلحة ..... ٨٢٩
- ٣٥- ما لا يُعد من الغلول ..... ٨٢٩
- ٣٦- طعام الواحد لا يُعد من الغلول ..... ٨٣٠
- ٣٧- جواز الركوب ولبس الثياب من الفبي ..... ٨٣٠
- دون إتلافه ..... ٨٣٠
- ٣٨- إجارة المسلم ..... ٨٣٠
- ٣٩- إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ..... ٨٣١
- ٤٠- جواز ادخار قوت سنة ..... ٨٣٣
- ٤١- قسم جزء من النفل ..... ٨٣٤
- ٤٢- حفظ العهد والوفاء به ..... ٨٣٤
- ٤٣- حكم الأرض المفتوحة ..... ٨٣٤
- ٣٨- كِتَابُ الْجَزْيَةِ وَالْهَذَنَةِ ..... ٨٣٥
- ١- أخذ الجزية من مجوس هجر ..... ٨٣٥
- ٢- جواز أخذ الجزية من العرب ..... ٨٣٥
- ٣- مقدار الجزية ..... ٨٣٦
- ٤- الإسلام يعلم ولا يُعلم عليه ..... ٨٣٨
- ٥- لا تبدؤوا اليهود والنصارى بالسلام ..... ٨٣٨
- ٦- جواز المهادة مع المشركين لمدة معلومة ..... ٨٣٩
- ٧- جواز الصلح على عدم استقبال المسلمين ..... ٨٣٩
- ٨- تحريم قتل المعاهد ..... ٨٣٩
- ٣٩- كِتَابُ السَّبْقِ وَالرَّمْيِ ..... ٨٤١
- ١- مشروعية السباق بين الخيل ..... ٨٤١
- ٢- جواز السباق على جُعَلٍ من غير المتسابقين ..... ٨٤١
- ٣- شرط السباق أن لا يكون قماراً ..... ٨٤٢
- ٤- شرعية التدريب على القوة ..... ٨٤٢
- ٤٠- كِتَابُ الْأَطْعِمَةِ ..... ٨٤٣
- ١- تحريم كل ذي ناب ..... ٨٤٣
- ٢- تحريم كل ذي خلب ..... ٨٤٣



- ٣- تحريم لحوم الحمر الأهلية، وتحليل لحوم الخيل ..... ٨٤٤
- ٤- حل الجراد ..... ٨٤٦
- ٥- حل الأرانب ..... ٨٤٧
- ٦- تحريم أكل النمل والنحل والهدهد والصرور ..... ٨٤٧
- ٧- حل الضبع ..... ٨٤٧
- ٨- تحريم أكل القنفذ ..... ٨٤٨
- ٩- النهي عن أكل الجلالة ..... ٨٤٨
- ١٠- حل الحمار الوحشي ..... ٨٤٩
- ١١- حل الفرس ..... ٨٤٩
- ١٢- حل الضب ..... ٨٥٠
- ١٣- تحريم قتل الضفدع ..... ٨٥٠
- ٤١- كتاب الصيد والذبائح ..... ٨٥٢
- ١- جواز اقتناء كلب الماشية والصيد والزرع ..... ٨٥٢
- ٢- حل أكل صيد الكلب المعلم ..... ٨٥٣
- ٣- النهي عن أكل صيد المعارض بعرضه ..... ٨٥٥
- ٤- جواز الصيد بالسهم ما لم ينتن ..... ٨٥٦
- ٥- حكم اللحم المجهول التسمية عليه ..... ٨٥٦
- ٦- النهي عن صيد الخنزير ..... ٨٥٧
- ٧- تحريم جعل الحيوان هدفاً للرمي ..... ٨٥٧
- ٨- صحة تذكية المرأة، والتذكية بمجر حاد ..... ٨٥٨
- ٩- شرط الذكاة ما يقطع ويجري الدم ..... ٨٥٨
- ١٠- النهي عن قتل الحيوان صبراً ..... ٨٥٩
- ١١- الإحسان في القتل والذبح ..... ٨٥٩
- ١٢- ذكاة الجنين ذكاة أمه ..... ٨٦٠
- ١٣- مَنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّيَ ..... ٨٦١
- ٤٢- كتاب الأضاحي ..... ٨٦٢
- ١- طريقة الذبح وما يقول الذابح ..... ٨٦٢
- ٢- الدعاء عند الذبح ..... ٨٦٢
- ٣- الحض على الأضحية ..... ٨٦٣
- ٤- وقت الأضحية بعد الصلاة ..... ٨٦٤
- ٥- ما لا يجوز من الضحايا ..... ٨٦٦
- ٦- سن الأضحية ..... ٨٦٦
- ٧- لا تجزئ الأضحية بعيب ..... ٨٦٧
- ٨- توزيعها على المساكين دون الجزار ..... ٨٦٨
- ٩- جواز الاشتراك في البدنة والبقرة ..... ٨٦٨
- ٤٣- كتاب العقبة ..... ٨٧١
- ١- يعن عن الغلام كيشاً ..... ٨٧١
- ٢- يعن عن الغلام شاتين، وعن الأنثى شاة ..... ٨٧١
- ٣- العقبة والحلق والتسمية في اليوم السابع ..... ٨٧٢
- ٤٤- كتاب الأيمان والنذور ..... ٨٧٥
- ١- النهي عن الحلف بغير اللؤ ..... ٨٧٥
- ٢- اليمين على نية المستحلف ..... ٨٧٦
- ٣- العدول عن اليمين إلى خير منها ..... ٨٧٧
- ٤- حكم المشية في اليمين ..... ٨٧٧
- ٥- يمين النبي ﷺ ..... ٨٧٩
- ٦- اليمين الغموس من الكبائر ..... ٨٨٠
- ٧- اللغو في الأيمان ..... ٨٨١
- ٨- جواز اليمين بأسماء الله الحسنى ..... ٨٨٢
- ٩- المبالغة في الشاء على المعروف ..... ٨٨٤
- ١٠- النهي عن النذر ..... ٨٨٤
- ١١- كفارة النذر كفارة اليمين ..... ٨٨٥
- ١٢- لا وفاء لنذر في معصية ..... ٨٨٥
- ١٣- أنواع النذر وكفارته ..... ٨٨٦
- ١٤- النذر في معصية ..... ٨٨٧
- ١٥- نذر المشي إلى بيت الله ..... ٨٨٧
- ١٦- قضاء النذر عن الميت ..... ٨٨٨
- ١٧- شرط النذر ..... ٨٨٨
- ١٨- لا يتعين المكان في النذر ..... ٨٨٩
- ١٩- لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد ..... ٨٨٩



- ٢٠- وفاء نذر الجاهلية..... ٨٨٩
- ٤٥- كِتَابُ الْقَضَاءِ..... ٨٩٠
- ١- باب أحكام القضاء..... ٨٩٠
- ١- القضاة ثلاثة..... ٨٩٠
- ٢- التحذير من ولاية القضاء..... ٨٩١
- ٣- النهي عن الحرص على الإمارة..... ٨٩١
- ٤- أجر الحاكم إذا أصاب أو أخطأ..... ٨٩٢
- ٥- النهي عن الحكم عند الغضب..... ٨٩٤
- ٦- وجوب السماع من طرفين..... ٨٩٥
- ٧- حكم الحاكم لا يحل الباطل..... ٨٩٦
- ٨- محاسبة القضاة شديداً..... ٨٩٦
- ٩- أمانة القاضي يوم القيامة..... ٨٩٧
- ١٠- عدم جواز تولية المرأة للقضاء..... ٨٩٧
- ١١- زجر الوالي عن الاحتجاج..... ٨٩٨
- ١٢- لعن الراشي والمرتشي في الحكم..... ٨٩٨
- ١٣- وجوب مجيء الخصمين عند القاضي..... ٨٩٩
- ٢- بَابُ الشَّهَادَاتِ..... ٩٠٠
- ١- خير الشهداء..... ٩٠٠
- ٢- مدة الشهادة بعد القرون الثلاثة الأولى..... ٩٠٠
- ٣- ثلاثة لا تجوز شهادتهم في ثلاثة..... ٩٠٢
- ٤- رد شهادة البدوي في القروي..... ٩٠٣
- ٥- الحكم بظاهر الحال..... ٩٠٣
- ٦- شهادة الزور من أكبر الكبائر..... ٩٠٣
- ٧- الشهادة باليقين..... ٩٠٤
- ٨- القضاء بالشاهد واليمين..... ٩٠٥
- ٣- بَابُ الدَّعَاوَى وَالْيَمِينَاتِ..... ٩٠٦
- ١- اليمين على المدعى عليه..... ٩٠٦
- ٢- القرعة في اليمين..... ٩٠٦
- ٣- شدة الوعيد لمن اقتطع حقاً ليس له..... ٩٠٦
- ٤- في رجلين اختصما ليس لأحدهما بينة..... ٩٠٧
- ٥- تغليظ الحلف بالمكان والزمان..... ٩٠٨
- ٦- جزاء اليمين الكاذبة يوم القيامة..... ٩٠٨
- ٨- رد اليمين على طالب الحق..... ٩١٠
- ٩- الاعتبار بالقرائن أو الخبرة في الحكم..... ٩١٠
- ٤٦- كِتَابُ الْعَتَقِ..... ٩١٣
- ١- الحضر على العتق..... ٩١٣
- ٢- العتق فكاً من النار..... ٩١٣
- ٣- أفضل الرقاب أغلاها ثمناً..... ٩١٤
- ٤- تبعض العتق..... ٩١٤
- ٥- عتق الوالد..... ٩١٧
- ٦- عتق المحرم..... ٩١٧
- ٧- رد العتق على ما جاوز الثلث من مال..... ٩١٧
- المعتق..... ٩١٨
- ٨- العتق بشرط..... ٩١٨
- ٩- الولاء لمن أعتق..... ٩١٩
- ١٠- الولاء لا يُباع ولا يوهب..... ٩١٩
- ١١- المدبر والمكاتب وأم الولد..... ٩١٩
- ١٢- رد العتق إذا كان مفلساً..... ٩١٩
- ١٣- المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته..... ٩١٩
- شيء..... ٩٢٠
- ١٤- احتجاج السيدة عن المكاتب..... ٩٢١
- ١٥- دية للمكاتب..... ٩٢٢
- ١٦- لم يترك رسول الله ﷺ عبداً ولا أمة..... ٩٢٢
- ١٧- عتق الأمة إذا ولدت من سيدها..... ٩٢٣
- ١٨- فضل من أعان مكاتباً..... ٩٢٣
- ٤٧- كِتَابُ الْأَذْنِبِ..... ٩٢٤
- ١- حق المسلم على المسلم ست..... ٩٢٤
- ٢- شكر النعمة..... ٩٢٦
- ٣- البر والإثم..... ٩٢٧
- ٤- النهي عن التناجي دون الثالث..... ٩٢٨



- ٥- لا يُقِيمُ الرجلُ الرجلَ من مجلسه ..... ٩٢٨
- ٦- اللعقُ بعدَ الطعامِ ..... ٩٢٩
- ٧- من يبتدئُ بالسلامِ أولاً ..... ٩٢٩
- ٨- يُجزئُ عن الجماعةِ في السلامِ واحدٌ ..... ٩٣٠
- ٩- لا تبدؤوا اليهودَ والنصارى بالسلامِ ..... ٩٣١
- ١٠- تشميتُ العاطسِ ..... ٩٣٢
- ١١- النهي عن الشربِ قائماً ..... ٩٣٢
- ١٢- الاعتكافُ باليمينِ والتركُ بالشمالِ ..... ٩٣٢
- ١٣- النهي عن المشي في نعلٍ واحدٍ ..... ٩٣٣
- ١٤- النهي عن جرِّ الثوبِ خيلاً ..... ٩٣٤
- ١٥- الأكلُ باليمينِ ..... ٩٣٥
- ١٦- النهي عن الإسرافِ والخيلاءِ ..... ٩٣٥
- ٤٨- كتابُ البرِّ والصَّلةِ ..... ٩٣٧
- ١- صلةُ الرحمِ تزيدُ في الرزقِ ..... ٩٣٧
- ٢- جزاءُ قاطعِ الرحمِ ..... ٩٣٨
- ٣- النهي عن العقوقِ ..... ٩٣٩
- ٤- رضا الله في رضا الوالدينِ ..... ٩٤١
- ٥- حقُّ الجارِ ..... ٩٤٢
- ٦- شدةُ ذنبِ الزانيِ مجلبةٌ لجارِهِ ..... ٩٤٣
- ٧- كيف يشتمُّ الرجلُ والديه ..... ٩٤٣
- ٨- النهي عن الحجرِ فوق ثلاثٍ ..... ٩٤٤
- ٩- كلُّ معروفٍ صدقةٌ ..... ٩٤٤
- ١٠- من المعروفِ البشاشةُ برَجْوَةِ أخيك ..... ٩٤٥
- ١١- فضلُ من أعانَ مسلماً ..... ٩٤٥
- ١٢- من دَلَّ على خيرٍ فله مثلُ أجرِ فاعله ..... ٩٤٦
- ١٣- وجوبُ المكافاةِ للمحسنِ ..... ٩٤٧
- ٤٩- كتابُ الزُّهدِ وَالْوَرَعِ ..... ٩٤٨
- ١- الحلالُ بينَ والحرامُ بينَ ..... ٩٤٨
- ٢- تَعَيَّنَ عبدُ الدينارِ والدرهمِ ..... ٩٥١
- ٣- كُنْ في الدنيا كأنك غريبٌ ..... ٩٥١
- ٤- من تشبَّه بقومٍ فهو منهم ..... ٩٥٢
- ٥- احفظ الله يحفظك ..... ٩٥٢
- ٦- ازهد في الدنيا يُحبك الله ..... ٩٥٤
- ٧- إن الله يُحبُّ العبدَ التقى ..... ٩٥٥
- ٨- من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ..... ٩٥٥
- ٩- ذمُّ التوسُّعِ في المأكولِ والشَّبعِ ..... ٩٥٥
- ١٠- خيرُ الخطائينِ التوابونَ ..... ٩٥٧
- ١١- الصمتُ حكمةٌ ..... ٩٥٧
- ٥٠- كتابُ مساوئِ الأخلاقِ ..... ٩٥٩
- ١- مذمةُ الحسدِ ..... ٩٥٩
- ٢- مذمةُ الغضبِ ..... ٩٦٠
- ٣- الظلمُ ظلماتٌ يوم القيامةِ ..... ٩٦١
- ٤- مذمةُ الشُّعْ ..... ٩٦١
- ٥- مذمةُ الرياءِ ..... ٩٦٢
- ٦- آيةُ المنافقِ ثلاثٌ ..... ٩٦٤
- ٧- مذمةُ السبابِ والقتالِ ..... ٩٦٥
- ٨- مذمةُ الظنِّ ..... ٩٦٦
- ٩- مذمةُ الغشِّ ..... ٩٦٧
- ١٠- مذمةُ ضررِ الوالي لرعيته ..... ٩٦٨
- ١١- مذمةُ ضربِ الوجهِ ..... ٩٦٨
- ١٢- مذمةُ الغضبِ ..... ٩٦٨
- ١٣- مذمةُ أكلِ الأموالِ بالباطلِ ..... ٩٦٩
- ١٤- مذمةُ الظلمِ ..... ٩٦٩
- ١٥- مذمةُ الغيبةِ ..... ٩٧٠
- ١٦- مذمةُ البغضِ بين المسلمين ..... ٩٧١
- ١٧- مذمةُ المنكراتِ والأهواءِ ..... ٩٧٣
- ١٨- مذمةُ المراءِ وإخلافِ الموعِدِ ..... ٩٧٣
- ١٩- مذمةُ البخلِ وسوءِ الخلقِ ..... ٩٧٤
- ٢٠- مذمةُ المستئينِ ..... ٩٧٥
- ٢١- مذمةُ المضارةِ والمنازعةِ ..... ٩٧٥



- ٢٢- مذمة الفاحش البذيء ..... ٩٧٥
- ٢٣- مذمة اللعن ..... ٩٧٦
- ٢٤- مذمة سب الأموات ..... ٩٧٦
- ٢٥- مذمة النمام ..... ٩٧٦
- ٢٦- مذمة الغضب ..... ٩٧٧
- ٢٧- مذمة الخداع والبخل ..... ٩٧٧
- ٢٨- مذمة من سمع لقوم هم له كارهون ..... ٩٧٧
- ٢٩- مذمة المتبع لعيوب الناس ..... ٩٧٨
- ٣٠- مذمة الكبر ..... ٩٧٨
- ٣١- مذمة العجلة ..... ٩٧٩
- ٣٢- مذمة الشؤم ..... ٩٧٩
- ٣٣- مذمة اللعن ..... ٩٧٩
- ٣٤- مذمة التعبير ..... ٩٧٩
- ٣٥- مذمة الكذب ..... ٩٨٠
- ٣٦- مذمة الغيبة ..... ٩٨١
- ٣٧- مذمة شديد الخصام ..... ٩٨١
- ٥١- كتاب مكارم الأخلاق ..... ٩٨٣
- ١- فضل الصدق ..... ٩٨٣
- ٢- التحذير من الظن ..... ٩٨٣
- ٣- التحذير من الجلوس في الطرقات ..... ٩٨٣
- ٤- فضل التفقه في الدين ..... ٩٨٤
- ٥- فضل حسن الخلق ..... ٩٨٥
- ٦- فضل الحياء ..... ٩٨٥
- ٧- فضل القوة والتحذير من (لو) ..... ٩٨٦
- ٨- فضل التواضع ..... ٩٨٧
- ٩- فضل الدفاع عن المسلم ..... ٩٨٧
- ١٠- فضل الصدقة والعفو والتواضع ..... ٩٨٨
- ١١- فضل السلام والكرم وقيام الليل ..... ٩٨٨
- ١٢- فضل النصيحة ..... ٩٨٩
- ١٣- فضل التقوى وحسن الخلق ..... ٩٩٠
- ١٤- فضل بسط الوجه وحسن الخلق ..... ٩٩٠
- ١٥- فضل المصارحة والمكاشفة ..... ٩٩١
- ١٦- فضل المخالط للناس والصابر على أذاهم ..... ٩٩١
- ١٧- فضل حسن الخلق ..... ٩٩١
- ٥٢- كتاب الذكر والدعاء ..... ٩٩٢
- ١- فضل الذكر ..... ٩٩٢
- ٢- فضل مجالس الذكر ..... ٩٩٣
- ٣- ذم المجالس التي لا يذكر فيها الله ..... ٩٩٤
- ٤- فضل التهليل والتحميد ..... ٩٩٥
- ٥- فضل التسيح والتحميد ..... ٩٩٦
- ٦- فضل الباقيات الصالحات ..... ٩٩٧
- ٧- أحب الكلام إلى الله أربع ..... ٩٩٧
- ٨- فضل الحوقلة ..... ٩٩٨
- ٩- الدعاء هو العبادة ..... ٩٩٨
- ١٠- فضل الدعاء ..... ٩٩٨
- ١١- الدعاء بين الأذان والإقامة ..... ٩٩٨
- ١٢- استجابة الدعاء برفع اليدين ..... ٩٩٩
- ١٣- مسح الوجه باليدين بعد الدعاء ..... ٩٩٩
- ١٤- فضل الصلاة على النبي ﷺ ..... ٩٩٩
- ١٥- سيد الاستغفار ..... ٩٩٩
- ١٦- كلمات تقال في الصباح والمساء ..... ١٠٠٠
- ١٧- الاستعاذة من زوال النعمة والعافية ..... ١٠٠١
- ١٨- الاستعاذة من غلبة الدين والعدو ..... ١٠٠١
- وشماتة الأعداء ..... ١٠٠١
- ١٩- الدعاء بأسماء الله الحسنى ..... ١٠٠٢
- ٢٠- دعاء الصباح والمساء ..... ١٠٠٢
- ٢١- الدعاء للدنيا والآخرة ..... ١٠٠٢
- ٢٢- الاستغفار من الخطيئة والجهل ..... ١٠٠٢
- والإسراف ..... ١٠٠٣



- ٢٣- الدعاء بالصلاح في الدنيا والآخرة ..... ١٠٠٣
- ٢٤- الدعاء بالنفع ..... ١٠٠٤
- ٢٥- الدعاء بالعلم والاستعاذة من النار ..... ١٠٠٤
- ٢٦- السؤال من الخير كله ..... ١٠٠٤
- ٢٧- كلمتان جويتان إلى الرحمن ..... ١٠٠٤